

أَفْضَحُ الْمَسَائِلِ

إِلَى الْفَيِّهِ ابْنِ مَالِكٍ

تأليف

أحمد بن أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد  
أبيه عبد الله بن هشام الأنصاري البصري  
المتوفى سنة ٧٦٦ هـ

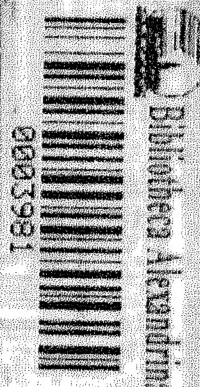
ومعه كتاب

عَمَدُ السَّالِكِ إِلَى تَحْقِيقِ أَفْضَحِ الْمَسَائِلِ  
وهو الشرح الكبير من ثلاث شعور

تأليف: محمد بن أبي عبد الله بن محمد بن الحسين

المكتبة العلمية

بمكة



# أوضح المسالك

إلى الفئحة أبرم مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري  
المتوفى في سنة ٧٩١ من الهجرة

---

ومعه كتاب

عُدَّة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد يحيى الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه ا

## الجزء الأول

منشورات المكتبة العصرية

ص ١ - بيروت ص ١٠ ب ٨٣٥٥٠



حقوق الطبع محفوظة للناسير الوحيد  
في جميع البلاد العربية

المكتبة العصرية

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

« ما زلنا ونحن بالغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية  
يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

« إن ابن هشام على علم جمّ يشهد بملوّ قدره في صناعة  
النحو ، وكان يدحّو في طريقته منجاة أهل الوصل الذين  
اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مضطّاح تعليمه ؛ فأتى من  
ذلك بشيء عجيب دالّ على قوة ملكته وإطلاعه » .

ابن خلدون

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي الكبير، وصلى الله تعالى على رسوله البشير النذير، وعلى آله وصحبه ذوى الدرجات الملى والقدر الخطير، وسلم تسليماً كثيراً مُتَوَّاصِلًا إلى يوم الدين .  
هذا زُبْدَةٌ ما أودعناه شرحنا الكبير على كتاب « أوضح المسالك »، إلى ألفية ابن مالك « الذى صَنَّفَه أَنْحَى النجاة الإمام أبو محمد عبدُ الله جمالُ الدين ابنُ يوسف بنِ أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصارى، المصرى، المتوفى فى عام ٧٦١ من الهجرة، قصدتُ به تقريب مباحثه، وإيضاح مشاكله، وتيسير شواهده، وتسهيل مراجعته؛ فجمعت خلاصة ما كنت كُتِبَتْ عليه أيام كُتِبَتْ دراستُهُ منذ ثلاثين عامًا، جانبت فيها الإفراط والتفريط، واكتفيت فيها باللمحة الدالة والإشارة المفهمة، إلى أن يأذن الله جَاءَتْ قدرته فَيُتِيحَ لى إخراج ذلك الشرح البسيط على أصله الذى كُتِبَتْه، فإنه الذى يَحُلُّو للقارىء قدرة ابن هشام وَسَعَةً علمه وواسعَ اطلاعه، والذى تظاير فيه مواريثُ أسلافنا من أئمة العربية فى أبهى حُلَلِها وأجل زينتِها .

وقد سميت هذا الشرح « عُدَّة السالك »، إلى تحقيق أوضح المسالك .

وقد عُنِيت فى هذا الشرح الذى أقدمه اليوم لقارىء العربية بشرح شواهد الكتاب، وضممت آلافها إليها، وإعرابها إعرابًا واضحًا، وتخريجها، وذكر ما للعلماء فى ذلك من مَذَاهِبَ وآراء؛ مما أشار المؤلف إلى بعضه وترك بعضه، ثم بأكمال مباحثه، وتعليل مسائله، وإيسر هذا العمل باليسير؛ فشاهد الكتاب كثيرة، وإشارات المؤلف أكثر من أن يحيط بها العدد .

ولا أقصد من ذلك كله — كما لم أقصد فى كل ما أخرجته من قبل — من كتب السلف — إلا أن يَطَّلِعَ أبناء العربية على علوم أوائلهم فى مَعْرِضٍ

بِهِ تَرْضَى عَنْهُ نَفْسُهُمْ ، فَإِذَا هُمْ يُقْبَلُونَ عَلَيْهَا وَيَنْتَفِعُونَ بِهَا ؛ لِيَرْتَبَطَ حَاضِرُهُمْ بِمَاضِيهِمْ ، وَلِيَدْرِكُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ لَمْ يُقْصَرُوا ، وَإِنْ رَمَاهُم النَّاسُ بِالتَّقْصِيرِ ، وَمَا مِنْ أُمَّةٍ رَغِبَتْ فِي الْخَيْرِ وَحَرَصَتْ عَلَى أَنْ تَقَالَ حَظُّهَا مِنَ الْحَيَاةِ ، ثُمَّ سَلَكَتْ لِهَذَا طَرِيقًا يَقْطَعُ صِلَةَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَاضِيهَا إِلَّا ضَاعَ سَعْيُهَا وَتَقَطَّعَتْ بِهَا الْأَسْبَابُ .

رَبِّ هَبْ لِي الصَّبْرَ عَلَى مَا جَعَلْتَهُ أَوْ كَدَّ آمَالِي وَغَايَةِ سُؤْلِي ، وَوَقِّفْنِي إِلَى الْخَيْرَاتِ ، إِنَّهُ لَا تَوْفِيقَ إِلَّا بِتَوْفِيقِكَ ، وَأَنْتَ الْكَرِيمُ الْوَهَّابُ ؟

عَزَّ وَجَلَّ



## ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك »

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وشأى من تقدمه ، وأغيا من يأتي بعده ، الذي لا يُشَقُّ غُبارُه في سعة الاطلاع وحُسن العبارة وجمال التعليل ، الصالحُ الورعُ ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى .

وُلد بالقاهرة ، في ذى القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة ( سنة ١٣٠٩ من الميلاد ) .

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى المزنى ، ولم يلزمه ، ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج الثبريزى ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاذبية ، وتفقه على مذهب الشافعى ، ثم تحنّبَلَ فحفظ مختصر الخرق في قبيل وفاته بخمس سنين .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدّر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغربية ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المُفْرِط ، والافتدار على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُستَهْجاً ومُوجِزاً ، وكان — مع ذلك كله — متواضعاً ، برّاً ، دُمّت الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام كلَّيَ عِلْمٍ جَمَّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو ، وكان ينحو في طريقته مَفْحَاةَ أهل الموصل الذين اِفْتَفَوْا أثر ابن جني واتبعوا مُصْطَلَحَ تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٌّ على قوة ملكته وإطلاعه » .

ولابن هشام مصنوعات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذبوع النصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطاعنا عليه أو بَلَقْنَا علمه مرتباً على حروف المعجم ، ونذكر على مَسْكَان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذي حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده ، وهما كما :

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع في الأستانة وفي مصر ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع الأصل ، كما طبع شرحه مراراً .

(٢) الأنفاذ ، وهو كتاب في مسائل نحوية صَنَّفَه خزانة السلطان الملك الكامل ، طبع في مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألقية ابن مالك ، طبع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أحدها وجيز مطبوع ، وثانيها بسيط ، وهذا الذى بين يديك زُبْدَةٌ ما أودعته إياه ، وثالثها وسيط ، طبع مراراً .

(٤) التذكرة ، ذكر السيوطى أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شيء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ، ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير ، ذكره السيوطى ، ويوجد في مكتبة باريس .

- (٧) الجامع الكبير ، ذكره السيوطي .
- (٨) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافا » و « أيضاً » و « هلم جرا » ونحو ذلك ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين وليدن ، وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .
- (٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم ، موجودة في مكتبة برلين .
- (١٠) رفع التلخيص عن قراء الخلاصة ، ذكره السيوطي ، وذكر أنه أربع مجلدات .
- (١١) الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللامع لابن جني .
- (١٢) شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، طبع مراراً .
- (١٣) شرح البردة ، ذكره السيوطي ، ولعله شرح « بانت سعاد » الآتي .
- (١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً .
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطي ، ولا ندرى أهو الروضة الأدبية السابق ذكره ، أم هو كتاب آخر ؟
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله .
- (١٧) شرح قصيدة « بانت سعاد » طبع مراراً .
- (١٨) شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية ، يوجد في مكتبة ليدن .
- (١٩) شرح قطر البذا وبل الصدا الآتي ذكره ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً .
- (٢٠) شرح اللوحة لأبي حيان ، ذكره السيوطي .
- (٢١) عمدة الطالب في تجميع صرف ابن الحاجب ، ذكره السيوطي . وذكر أنه في مجلدين .

(٢٢) فَوَحُ الشذا في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا في مسألة كذا » تصنيف أبي حيان ، يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .

(٢٣) قطر النداء ويل الصدا ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى ، ذكره السيوطي .

(٢٥) القواعد الكبرى ، ذكره السيوطي .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزنخشري في تفسير الكشف ، واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف من الكشف » ، وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

(٢٧) المسائل السفريّة في النحو ، ذكره السيوطي .

(٢٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، طبع في طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة ، طبع منها عدد واف ، ولنا عليه شرح مسمي « نسأل الله أن يوفق إلى طبعه » .

(٢٩) موقد الأذهان وموقظ الوسنان ، تعرض فيه لكثير من مشكلات

النحو ، يوجد في دار الكتب المصرية وفي مكتبتى برلين وباريس .

وتوفى رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس

من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .

رحمه الله تعالى ، ورضى عنه وأرضاه .

\*\*\*



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وإمام المتقين ، وقائد الفرح المجالين ،<sup>(١)</sup> وعلى آله وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاماً دائماً بدوام السموات والأرضين .

أما بعد حمد الله مستحق الحمد ومُلهمه ، ومُنشئ الخلق ومُعِدِّه ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأكرمهم ، المنعوت بأحسن الخلق وأعظمه ، محمد نبيّه ، وخاليه وصفيّه ، وصلى آله وأصحابه ، وأحزابه وأحبابه ، فإن كتاب الخلاصة الألفية ، في علم العربية ، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي — رحمه الله ! — كتاب صَفْرَ حَجَمًا ، وَغَزَرَ عِلْمًا<sup>(٢)</sup> ، غير أنه لإفراط الإيجاز ، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألفاظ .

وقد أسعفت طالبيه ، بمختصر يدانيه<sup>(٣)</sup> ، وتوضيح يسايره ويُبَارِيه ، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه ، وأحلُّ به تراكيبه ، وأنقح مبانيه<sup>(٤)</sup> ، وأعذب به موارد ، وأعقل به شوارد<sup>(٥)</sup> ، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أرتئيقي ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل ، ولم أَلْ جَهْدًا في توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه .

وسميته : « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » .

والله أعلم بالصم<sup>(٦)</sup> ، وأسأله العِصْمَةَ مما يصم<sup>(٧)</sup> ، لا ربَّ غيره ، ولا ممول إلا خيرُهُ ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

(١) الغر : جمع أغر ، وهو ذو الفرة ، وأصلها بياض في جبهة الفرس . والمجمل : أصله الفرس يكون في قوائمه بياض ، وأراد هنا بياض الوجه وبياض القدمين من أثر الوضوء ، وهذه الفقرة من قوله صلى الله عليه وسلم « أنا قائد الغر المجالين يوم القيامة »

(٢) غزَرَ - بضم العين ومعنى هنا التزأى - كثر (٣) يدانيه : يقاربه (٤) أنقح : أذهب

(٥) أعقل : أمتنع ، والشوارد : النوافر ، واحدها شارد أو شاردة

(٦) أعلم : يعيب

(٧) أمتنع : امتنع

هذا باب شرح الكلام ، وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام — في اصطلاح النحويين — عبارة عما اجتمع فيه أمران :  
اللفظ ، والإفادة .

والمراد باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروف ، تحقيقاً أو تقديرًا .  
والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسنُ السكوتُ عليه .

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين : كـ « زَيْدٌ قائمٌ » ومن فعل واسم ،  
كـ « قامَ زَيْدٌ » ومنه « استقيمَ » ؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به ، ومن  
ضمير المخاطب المقدَّر بأنَّ (١) .

(١) ينبغي لك أن تعلم قبل كل شيء أن مراد النحويين من قولهم « أقل ما يتألف  
منه الكلام اسمان أو فعل واسم » أن هاتين الصورتين أقل الصور التي يتألف منها  
الكلام المفيد أجزاء ، وليس معناه أن الكلام لا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم ،  
فقد تتبع النحاة كلام العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالاً — وهي إحدى عشرة  
صورة تفصيلاً — وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، وإما من فعل واسم ، وإما من  
جملتين ، وإما من فعل واسمين ، وإما من فعل وثلاثة أسماء ، وإما من فعل وأربعة  
أسماء ، فهذه ست صور على وجه الإجمال .

وأما على وجه التفصيل فالمؤلف من اسمين له أربع صور ، لأن الاسمين إما مبتدأ  
وخبر نحو « زيد قائمٌ » وإما مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر نحو « أفأثم الزيدان » وإما  
مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر نحو « أمضروب زيد » وإما اسم فعل وفاعله  
نحو « هبأت العقيق » .

والمؤلف من فعل واسم له صورتان ، لأنه إما من فعل وفاعل نحو « قام زيد »  
وإما من فعل ونائب فاعل نحو « قطع النصف » .

والمؤلف من جملتين له صورتان ، لأن الجملتين إما جملتا القسم وجوابه نحو  
« أقسم بالله لأكرمك » وإما جملتا الشرط وجوابه نحو « إن تجتهد تنجح » .

والمؤلف من فعل واسمين له صورة واحدة وهي « كان » أو إحدى أخواتها مع  
اسمها وخيرها نحو قولك « كان الجو حاراً » و« أصبح الجو بارداً » .

والكلم : اسم جنس جمعي ، واحده كلمة<sup>(١)</sup> ، وهي : الاسم ، والفعل ،  
والحرف ، ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة ، « إذا زيد على  
لفظه تاء التأنيث فقل « كلمة » نقص معناه ، وصار دالا على الواحد ، ونظيره  
لبن ولبنة ، ونبق ونبقة .

وقد تبين - بما ذكرناه في تفسير الكلام : من أن شرطه الإفادة ، وأنه  
من كلمتين ، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة - أن بين الكلام والكلم  
عموماً وخصوصاً من وجه<sup>(٢)</sup> ؛ فالكلم أعم من جهة المعنى ؛ لانطلاقه على المفيد  
= والمؤلف من فعل وثلاثة أسماء له صورة واحدة أيضاً ، وهي « ظني » أو إحدى  
أخوانها مع فاعلها ومفعولها نحو « ظننت الوقت متسعاً » .

والمؤلف من فعل وأربعة أسماء له صورة واحدة أيضاً ، وهي « أعم » أو إحدى  
أخواتها مع فاعلها ومفعولاتها نحو « أعمت زيدا عمر » مخلصاً .

(١) اختلفوا في لفظ « كلم » فقل : هو جمع مفردة كلمة ، وآيل : هو اسم  
جمع ؛ لأنه ليس على زنة من أوزان الجمع المحصورة المشهورة ، والصحيح أنه اسم جنس جمعي -  
كما قال المؤلف - واسم الجنس على نوعين : الأول اسم جنس إفرادي . وهو « ما دل  
على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد » وذلك كماء وتراب وزيت وخل ،  
ومنه المصدر كضرب وشرب وقيام وجلوس . والثاني : اسم جنس جمعي ، وهو  
« ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً » وذلك بأن يكون الواحد بالتاء واللفظ الدال  
على الجمع بغير تاء ، وذلك مثل كلم وكلة ، وبقرة وبقرة ، وشجرة وشجرة ، ولبن ولبنة ،  
ونبق ونبقة ، وقولنا « غالباً » للإشارة إلى شيئين : أولهما أنه قد يفرق بين الواحد  
واللفظ الدال على الجمع بالياء المشددة نحو روم ورومي ، وزنج وزنجي ، ورك وركي ،  
وثانيهما أنه قد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترناً بالتاء والفرد خالياً منها ، عكس  
الغالب ، نحو كم وكماة ، وذلك النوع في العربية قليل جداً .

(٢) مضابط العموم والخصوص الوجه : أن يجمع اللفظان في الصدق على شيء  
كاجتماع الكلام والكلم هنا في الصدق على « زيد قام بوه » لأنه مفيد وندرك من  
أربع كلمات ، وينفرد كل منهما بالصدق على شيء ، كاتفراد الكلام بالصدق على  
« قام زيد » لأنه مفيد وليس مركباً من ثلاثة ألفاظ . وانفراد الكلم بالصدق على  
« إن قام زيد » ؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيداً . نذكر ذلك .

وغيره ، وأخص من جهة اللفظ ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين ، فنحو « زيد قام أبوه » كلام ؛ لوجود الفائد ، وكلم ؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة ، و « قام زيد » كلام لا كلم . و « إن قام زيد » بالعكس .  
والقول عبارة عن « اللفظ الدال على معنى » : فهو أعم من الكلام ، والكلم ، والكلمة ؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وجه<sup>(١)</sup> .  
وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام ، نحو : ( كلاً إنها كلمة هو قائلاً<sup>(٢)</sup> » ، وذلك كثير لا قليل .

\*\*\*

فصل : يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات :

إحداها : الجر ، وليس المراد به حرف الجر ؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتُ<sup>(٣)</sup> » ، بل المراد به الكسرة

(١) ضابط العموم المطلق أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء ، وبفرد واحد منهما - وهو الأعم - بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر .  
(٢) الضمير في « إنها » وفي « قائلاً » من الآية السكرية إشارة إلى قوله تعالى حكاية عن الإنسان ( رب ارحموني لعلى أعمل صالحاً فيما تركت ) من الآيتين ١٠٠ و ١٠١ من سورة المؤمنين ، ومثل الآية السكرية قوله عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد بن ربيعة \* ألا كل شيء ما خلا الله باطل \* » ، وتقول : حفظت كلمة زهير ، تريد قصيدة له بطولها .

(٣) ومن ذلك ، عند جمهرة النحاة ، قول بعضهم - وقد بشر بأنى - : والله ما هي بنعم الولد ، وقول آخر - وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء - نعم السير على بئس العير ، وسيأتى تخريجها على هذا المذهب في باب « بئس وبئس وما جرى مجراها » وذهب الكوفيون إلى أن « نعم » و « بئس » اسمان بمعنى المدح والمذموم مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في هذا الكلام ونحوه ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، وستعرف تفصيل ذلك في الباب الذى وضع لهما في هذا الكتاب .



التي يُجَدِّدُهَا عاملُ الجرِّ ، سواء كان العاملُ حرفاً ، أم إضافةً ، أم تَبَعِيَّةً ، وقد اجتمعت في النَّسَمَةِ<sup>(١)</sup> .

الثانية : التَّنْوِين ، وهو : نون ساكنة تلحق الآخر<sup>(٢)</sup> لفظاً لا خطأ لغير توكيد ، نخرج بقيد السكون النونُ في « صَيِّفَيْنِ » لِلطَّافِلِيَّ ، و « رَعَشَيْنِ » لِلْمُرْتَعِشِ ، وبقيد الآخرِ النونُ في « انْكَسَرَ » و « مُنْكَسِرٌ » وبقولِي « لَفْظًا لَا خَطًّا » النونُ اللاحقة لآخر القَوَافِي ، وستأتِي ، وبقولِي « لغير توكيد » نون نحو (لِنَسْفَعَا)<sup>(٣)</sup> و « لَتَضْرِبُنَّ يَاقَوْمُ » و « لَتَضْرِبُنَّ يَاهِنْدُ » .  
وأنواع التنوين أربعة :

أحدها : تنوين التمكن ، كزَيْدٍ وَرَجُلٍ ، وفائدته الدلالةُ على خِفَةِ الاسمِ وَتَمَكُّنِهِ في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرفَ فيبني ، ولا الفعلَ فيمنع من الصرف .

الثاني : تنوين التنكير ، وهو اللاحقُ لبعض المَبْنِيَّاتِ لِلدَّلَالَةِ على التنكير ؛ تقول : « سَيَبُوءِيهِ » إذا أَرَدْتَ شَخْصًا معيَّنًا اسْمُهُ ذَلِكَ ، و « إِيهِ » إذا اسْتَزِدْتَ مُحَاطَبَكَ من حديث معين ؛ فإذا أَرَدْتَ شَخْصًا مَا اسْمُهُ سَيَبُوءِيهِ أو اسْتِزَادَةً من حديثٍ مَا نَوَّتَهُمَا<sup>(٤)</sup> .

(١) وبيان ذلك أن لفظ « اسم » مجرور بالحرف وهو الباء ، ولفظ الجلالة مجرور بإضافة لفظ اسم إليه ، ولفظ « الرحمن » مجرور بالتبعية لأنه نعت .

(٢) المراد بالآخر الذي يلحقه التنوين ما كان آخرًا حقيقة كالـ « زيد » والراء من « عمرو » أو كان آخرًا حكمًا كالـ « يد » و « غد » واليم من « دم » والحاء من « أخ » والباء من « أب » فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتبارًا : أي لغير علة ، وبقيت عين هذه الكلمات أو آخر لها حكمًا .

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٤) ومما جاء من اسم الفعل غير منون قول ذِي الرمة :

=

الثالث : تنوين المُقَابَلَة ، وهو اللاحقُ لنحو « مسلماتٍ » جَمَلُوه في مُقَابَلَة النون في نحو مُسْلِمِينَ .

الرابع : تنوين التعمويض ، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ<sup>(١)</sup> ، وَجَوَاشٍ عوضاً عن الياء ، ولِإِذٍ في نحو : ( وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ )<sup>(٢)</sup> عوضاً عن الجمة التي تضاف « إِذْ » إليها<sup>(٣)</sup> .

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم .

وزاد جماعة تنوين التَثْنِمْ ، وهو اللاحقُ للقوافي المُطْلَقَة ، أمى : التي آخرها حرف مد ، كقوله :

= وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمٍّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاغِجِ  
وكان الأصمعي يذهب إلى أن اسم الفعل لا يكون إلا منونا ، ويخطئ ، ذا الرمة في الإتيان بإيه غير منونة في هذا البيت ، ولكن الأثبات من العلماء لم يقرروه على ذلك ، وذهبوا إلى ما قرره المؤلف هنا ، قال ابن سيده « والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تتون ، وإذا عنيت بها النكرة نونت . وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثا معروفا ، كأنه قال : حدثنا الحديث ، أو خبرنا الخبر » اهـ  
(١) المراد بنحو « غواشٍ » كل اسم ممنوع من الصرف وهو معتل الآخر ، سواء أ كان منعه من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع نحو « غواشٍ ، وجوار ودواع ، ونواه » أم كان منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو « أعيم ، ويعيل » أصلهما تصغير أعمى ويعلى ، ثم سمي بهما فصارا علمين موازين لنحو أبيض ويبيض مضارعى يبيض .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم

(٣) أكثر النحاة يذكرون « إِذْ » لفظا واحدا في هذا الموضع ، ويذكرون أن التنوين اللاحق لهذا اللفظ عوض عن الجمة التي من حق إِذْ أن تضاف إليها ، والتقدير في الآية الكريمة « ويوم يغلب الروم فارسا يفرح المؤمنون » حذف الجمة =

١ - أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنَ وَقَوْلِي إِنَّ أَصْبَتَ لَقَدْ أَصَابَنَ

الأصل « العتابا » و « أصابا » فجاء بالتنوين بدلا من الألف ، لترك الترنم .

= الأولى - وهي « يغلب الروم فارسا » - وعوض عنها التنوين ، وبقيت إذ مبنية لشمها بالحرف في الوضع على حرفين أو في الافتقار افتقارا متأصلا إلى جملة تضاف إليها .

ويذكر بعض النحاة في هذا الموضع « إذا » أيضاً ، فقد تحذف الجملة التي من حقها أن تضاف إليها ويعوض عنها التنوين ، نحو قوله تعالى : ( وإذا لا يلبثون خلافاك إلا قليلا ) وقوله جل شأنه ( إذا لأذقناك ضعف الحياة ) وقوله تباركت كلمته ( وإذا لا تدينهم ) وقوله سبحانه ( إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق ) ولهذا نظائر كثيرة ، وليست هذه إذا الناصبة للمضارع ، بل هي الظرفية الشرطية .

١ - هذا البيت مطلع قصيدة طويلة للجرير بن عطية بن الخطفي ، أحد شعراء العصر الأموي .

الالفة : « أقلى » فعل أمر من الإقلال ، وهو في الأصل جعل الشيء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشيء بنة ، وهو المراد ههنا « اللوم » هو العذل والتوبيخ « عاذل » هو مرخم عاذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل . وهو اللوم والتوبيخ « والعتاب » هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، والمراد هنا اللوم في تسخط « أصبت » يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسر التاء على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « اللوم » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « عاذل » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على الضم - أو على ضم الحرف المحذوف للترخيم - في محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه « والعتاب » الواو حرف عطف ، العتاب : معطوف على اللوم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « وقولي » الواو عاطفة ، قولي : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة معطوفة على جملة « أقلى اللوم » وكلاهما لا محل لها من الإعراب ، أما الأولى فلا تكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلا لأن المعطوف كالمعطوف عليه في الحكم الإعرابي =

وزاد بعضهم التنوين الغالى ، وهو : اللّاحِقُ للثَوَانِي الْمُتَقَيِّدَةِ زِيَادَةً عَلَى الْوَزْنِ ، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ غَالِيًا ، كَقَوْلِهِ :

= « إن » حرف شرط جازم « أصبت » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر في محل جزم ، والثناء فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن أصبت فقولى - إلخ ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين فعل الأمر ومفعوله « لقد » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد ، وقد : حرف تحقيق « أصابا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والألف للاطلاق ؛ والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مفعول به لقولى .

الشاهد فيه : قوله « العتابن » وقوله « أصابن » حيث دخل تنوين التثنية عليهما ، فدل ذلك على أن هذا التنوين ليس مختصاً بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عليه كتنوين التكثير مثلاً . وآية ذلك أنه دخل على الفعل الماضى فى « أصابن » ودخل على الاسم المقترن بأل فى « العتابن » ، والمختص بالاسم لا يدخل على واحد منهما ، أما أن ذلك مستقيم فى الداخل على الفعل فظاهر ، وأما فى الداخل على المقترن بأل فلأن التنوين المختص بالاسم يناق « أل » لأن أل تدل على تعرف الاسم وتعينه ، وأما التنوين المختص بالاسم فيدل على شياعه وعدم اختصاصه ببرد معين من أفراد جنسه ، فلو كان تنوين التثنية من الأنواع الخاصة بالاسم لكان فى الكلمة الواحدة علامتان كل واحدة منهما تدل على ضد ما تدل عليه الأخرى ، وهذا مما لا يصح أن يذهب إليه العرب فى كلامهم الفصيح .

ومن أمثلة تنوين التثنية قول النابغة الذبياني :

أَفَدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْرَ

فقد لحق هذا التنوين « قد » وهو حرف ؛ فدل لحاقه له على أنه ليس مختصاً بالاسم ، وهو ظاهر .



٣ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

٣ - ينسب النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وينشدون قبله :  
قَالَتْ سَلَمَى كَيْتَ لِي بَعْلًا يَمُنُّ بَغْسَلٍ جِلْدِي وَيُنَسُّ بِنِي الْحَزَنُ  
وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج المطبوع في مدينة ليبسك فلم أجد هذا  
الرجز في أصل الديوان ، وقد ذكره ناشره في ملحق جمع فيه ما أضيف إلى رؤبة من  
الرجز في كتب الأدب واللغة ونحوها وليس في أصل الديوان الذي نشر عنه .  
اللفظة : « سلمى » تصغير سلمى ، وهو اسم امرأة « بعلا » زوجها « معدما »  
اسم الفاعل من مصدر « أعدم الرجل » إذا كان فقيراً لآمال له ، ومعنى هذا البيت  
قريب من قولهم في مثل « زوج من عود ، خير من قعود » .  
الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بنات »  
فاعل قال مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « العم » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة « يا » حرف نداء « سلمى » منادى مبني على ضمة مقدرة على الألف منع من  
ظهورها النعذر في محل نصب « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، وإن : حرف شرط  
جازم « كان » فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البعل المذكور في البيت السابق « فقيراً » خبر كان  
النافسة ، منصوب بالفتحة الظاهرة « معدما » صفة لفقير ، وجواب الشرط محذوف  
يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه معطوفة بالواو على محذوف يدل عليه  
سياق الكلام أيضاً . وتقدير هذه المحذوفات : قالت بنات العم : يا سلمى ، إن كان  
غنيا موسراً ترضين به ، وإن كان فقيراً معدماً ترضين به « قالت » قال : فعل ماض ،  
والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود  
إلى سلمى « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم ، وفعل الشرط  
وجوابه محذوفان يدل عليهما سابق الكلام ، والتقدير : قالت : إن كان غنياً موسراً  
أرض به ، وإن كان فقيراً معدماً أرض به .

الشاهد فيه : قوله « وإن » في الموضعين جميعاً ، حيث لحق التنوين فيهما القافية  
المقيدة ، زيادة على الوزن ، وإن حرف بغير خلاف ، ولحق هذا التنوين الحرف في هذا  
البيت دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم .  
=

والحق أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف ، كما زِيدَت نون « ضَيْفَن » في الوصل والوقف ، وليسَا من أنواع التنوين في شيء ؛ لثبوتهما مع « أل » ، وفي الفعل ، وفي الحرف ، وفي الخط والوقف ، ولحذفهما في الوصل ، وعلى هذا فلا يَرِدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أَنَّ الاسم يُعْرَفُ بالتنوين ، إلا من جهة أنه يُسَمَّيْهُمَا تَنْوِينَيْنِ ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا .

الثالثة : الفداء ، وليس المرادُ به دخول حرف الفداء ؛ لأن « يا » تدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو : ( يَا لَيْتَ قَوْمِي )<sup>(١)</sup> ( أَلَا يَا اسْجُدُوا )<sup>(٢)</sup> في قراءة الكسائي<sup>(٣)</sup> ، بل المرادُ كونُ الكلمةِ مناداةً ، نحو : « يَا أَيُّهَا » = ومن أمثلة هذا التنوين قول رؤبة بن العجاج في أول قافيته :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرْقِ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ كَمَاعِ الْخُفَقِ  
فقد ألحق هذا التنوين قوله « الخفق » وقوله « المخترق » وكل منهما اسم محلى بأل ، والكلام في دلالة هذا على أن التنوين العالي ليس خاصا بالاسم مثل الكلام الذي ذكرناه في شرح بيت جرير السابق عن قوله « العتابن » فارجع إليه تكن على بصيرة .

(١) من الآية ٢٦ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة النمل .

(٣) قراءة الكسائي واردة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهي بتخفيف اللام في « ألا » على أن كلمة « ألا » حرف تنبيه . فيكون « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف . واسجدوا فعل أمر ، وكأنه قيل : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، والدليل على صحة هذا التخريج على هذه القراءة أن الكسائي الذي رويت عنه يقف على ( ألا يا ) ثم يبتدئ ( اسجدوا لله الذي يخرج الحب ) وقرأ قوم بتشديد اللام في « ألا » على أنهما كلمتان : الأولى أن المصدرية ، والثانية « لا » النافية ، فيكون بعدها « اسجدوا » وهو فعل مضارع ، والياء فيه ياء المضارعة ، وهو منصوب بأن المصدرية ، والمصدر المنسبك من « أن » المصدرية والمضارع في موضع نصب على أنه بدل من « أعمالهم » أي فزين لهم الشيطان أعمالهم ، زين لهم عدم عبادة الله - الخ ، وكتابتها في المصحف ( ألا يسجدوا ) تؤيد ذلك .

الرجلُ ، وَيَأْفُلُ ، وَيَا مَسْكَرَمَانُ <sup>١</sup> .

الرابعة : أَلْ غيرُ الموصولةِ ، كالفرس والغالام ، فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع ، كقوله :

٣ - \* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ \*

(١) إنما خص المؤلف هذه الأسماء بالذكر مع هذه العلامة لأنها ملازمة للنداء ، ومعنى هذا أنها لا تقبل من العلامات التي ذكرها إلا النداء ، ومعنى « يافل » يارجل أو يا امرأة ، ونظيره « ياملامان » و « يا خباث » وبابه ، وسيأتى في باب النداء ٣ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ \*

وهذا بيت للفرزدق يقول في هجاء رجل من بني عذرة ، وكان هذا الرجل قد دخل على عبد الملك بن مروان بن الحكم يمدحه ، وعند عبد الملك جرير والأخطل والفرزدق ، وهو لا يعرفهم ، وهم الثلاثة الفحول من شعراء دولة بني أمية ، فعرف عبد الملك الأعرابي بهم ، فقال على الفور :

خَيْبَا الْإِلَهَ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ  
وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتَعِيسُ بِهِ وَدَقَّ خَيْاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

فقال له الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ أَنْتَ حَامِلُهُ يَازَا اخْلُتْنِي وَمَقَالَ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

ومن بعده البيت المستشهد بصدده .

اللغة : « أبا حزره » هي كنية جرير بن عطية « الجندل » الحجر « يا أرغم الله أنفاً أنت حامله » أصل أرغمه بمعنى عفره بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن الإذلال والإهانة « الخنى » الفحش « الخطل » المنطق الفاسد المضطرب « الحكم » الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست بالرجل الذى يؤبه لسكلامه أو يعتد به ، فإننا لم نحكمك فيما بيننا من خصومة ، ولا أنت بالرجل الشريف النسب ، ولا بصاحب الرأى ، ولا بصاحب اللسان الذى يقوى على الخصومة .

= الإعراب : « ما » نافية « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « بالحكم » الباء حرف جر زائد ، الحكم : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الترضى » ال : اسم موصول بمعنى الذى ، نعت للحكم مبنى على السكون فى محل رفع تبعاً لمحل الحكم أو فى محل جر تبعاً لافظه ، ترضى : فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « حكومته » حكومة : نائب فاعل ترضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ال « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي أيضاً « ذى » معطوف بالواو على الحكم ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و« رأى » مضاف إليه « والجدل » الواو حرف عطف ، الجدل : معطوف على رأى ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث دخلت « ال » الموصولة على الفعل المضارع فدل ذلك على أن « أل » الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه ، لأنها كما تدخل على الاسم فى نحو القائم والمضروب تدخل على الفعل كما فى هذا البيت ونحوه من الشواهد .

ونظير هذا البيت - فى دخول أل الموصولة على الفعل المضارع - قول ذى الحرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ  
وقول ذى الحرق أيضاً :

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصُّعُ  
وقوله الآخر :

مَا كَالْيَرْبُوعِ وَيَفْدُو لَاهِيًا قَرْحًا مُشْمَرٌ يَسْتَدِيمُ الْحَزَمَ ذُو رَشَدٍ  
وقد وردت شواهد كثيرة تدل لهذه المسألة .

الخامسة : الإسناد إليه ، وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة ، وذلك كما في « قُمتُ »<sup>(١)</sup> و « أنا » في قولك « أنا مؤمن » .

\*\*\*

فصل : يَنْجَلِي الفعل بأربع علامات :

إحداها : تاء الفاعل ، متكلما كان كـ « قُمتُ » أو مخاطباً نحو « تَبَارَكَت » .  
الثانية : تاء التأنيث الساكنة ، كـ « قَامَت » ، وَقَعَدَت » ، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة<sup>(٢)</sup> .

= واعلم أن دخول « أل » الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه عند النحاة ؛ فذهب ابن مالك وجمهرة الكوفيين إلى أنه جائز في الاختيار وإن كان قليلا ، وعسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب كهذا البيت ( انظر شرحنا على الأثموني ١ - ١٦٩ ) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في غير ضرورة الشعر ، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : إنه من أقبح ضرورات الشعر .

فمن ذهب إلى أن دخول أل الموصولة على المضارع جائز في السعة لم يجعلها من علامات الاسم ، ومن ذهب إلى أن أل الموصولة لا تدخل على المضارع إلا ضرورة جعل أل بجميع أنواعها من علامات الاسم .

(١) يريد « وذلك كالتاء التي في قواك قمت » وذلك لأن نسبة القيام إلى التاء دلت على أن هذه التاء اسم ، واستفيد من تمثيل المؤلف بهذين المثالين أنه لا فرق بين أن يكون المسند إليه متأخرا كما في « قمت » أو يكون المسند إليه متقدما كما في « أنا مؤمن » كما أنه أشار بهما إلى أنه لا فرق بين أن يكون المسند فعلا كما في « قمت » أو أن يكون المسند اسما كما في « أنا مؤمن » .

(٢) التاء المتحركة إما أن تكون حركتها حركة إعراب كقائمة ، وهذه تختص بالاسم كما قال ، وإما أن تكون حركتها حركة بناء ، وهذه تدخل على الحرف في لات وربت وتمة وتكون في الاسم أيضا نحو « لاقوة » ومن شواهد دخول تاء التأنيث على « رب » قوله :

=

وبهاتين علامتين رُدَّ على من زعم حرفية ليس وعسى<sup>(١)</sup> ، وبالعلامة الثانية على من زعم اسمية نعم وبئس<sup>(٢)</sup> .

= مَاوِيَّ يَا رَبَّتَا غَارَقَ شَعْوَاءَ مِثْلَ اللَّذَعَةِ بِالْيَسِيمِ  
وقول الآخر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَفِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا  
ومن شواهد دخولها على ثم قوله :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يُسَبِّحِي فَضَيْتُ مُنَّمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي  
وأما دخولها على «لا» فأشهر من أن يستدل له، فقد قالوا «لات» وورد في القرآن الكريم (ولات حين مناص) وقال الشاعر :

نَدِمَ الْبُعَاةُ ، وَلَاتَ سَاعَةٌ مَنُذَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ  
وقال أبو زيد الطائي :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

(١) ذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أن «ليس» حرف ، لكونها دالة على النفي مثل «ما» وذهب الكوفيون إلى أن «عسى» حرف لكونها دالة على الترجي مثل لعل ، والصحيح أنهما فعلا ، بدليل قبولهما تاء التأنيث في نحو ليست هذ مفلعة وعست هند أن تزورنا ، وتاء الفاعل في نحو (لست منهم في شيء) ونحو (فهل عسيتم إن توليتم) ، ومما يدل على فعليتهما أيضا أنه يجوز في خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعا وعليها على الراجح ، و«ما» لا يجوز معها إلا مجيء خبرها متأخرا عنها وعن اسمها .  
(٢) تقدم قريبا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن «نعم» ، «وبئس» اسمان ، مستدلين على ذلك بدخول حرف الجر عليهما ، فقد حكوا أن أعرابيا بشر بولادة امرأته أنثى فقال «والله ما هي بنعم الولد» وحكوا أن أعرابيا ذهب لزيارة أحبائه على حمار بطيء السير فقال «نعم السير على بئس العير» وقدرد عليهما بأن حرف الجر في التقدير داخل على اسم ، وجملة «بئس العير» معمولة للاسم المقدر ، وتقدير الكلام : والله ما هي بولد مقول فيه نعم السير على عبر مقول فيه بئس العير ، والدليل على أن دخول حرف الجر في اللفظ لا يدل على اسمية ما دخل عليه أنه قد دخل في اللفظ على الفعل الذي انعقد الإجماع على أنه فعل مثل قول الشاعر :

=

الثالثة : ياء المخاطبة كقومي ، وبهذه رُدَّ على من قال إن هاتِ وتعالِ  
اسما فعلين .

الرابعة : نون التوكيد شديدة أو خفيفة ، نحو : ( لَيْسَ جَنَّ وَلَيْسَ كَوْنًا )<sup>(١)</sup> ،  
وأما قوله :

ع - \* أَقَاتِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا \* ضرورة .

\*\*\*

= وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطٍ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ  
فقد أجمعنا على أن « نام » فعل ماض ، فلا بد أن يكون التقدير أن الباء داخله  
على اسم ، ويكون التقدير : والله ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، وحيث لزم ههنا فليلزم  
مثله في نعم وبئس لثبوت فعليتهما بدخول تاء التأنيث وتاء الفاعل عليهما .  
(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

٤ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب هذا البيت إلى رؤية بن العجاج ،  
ولا يوجد في ديوانه ، ولكنه نثر في زيادات الديوان ، وقد أورده السكري في أشعار  
الهمذليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهي :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّجًا - لَا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا  
وَلَا تَرَى مَا لَا لَهُ مَعْدُودَا أَقَاتِلُنْ .....

اللغة : « أملودا » بضم الهمزة وسكون الميم - هو الناعم « مرجلا » أصل الكلام  
مرجلا شعره ، فحذف المضاف - وهو الشعر - وأقام المضاف إليه - وهو الضمير المجرور  
محلا للإضافة - مقامه ، فارتفع واستتر « البرود » جمع برد - بضم الباء وسكون الراء -  
وهو ضرب معروف من الثياب .

المعنى : قال ابن دريد : أنى رجل من العرب أمة له ، فلما حبلت جعد أن يكون  
حبلها منه . فأنشأت تقول له هذه الأبيات . وحكى غيره في بيان معاني الأبيات : أخبرني  
إن جاءت هذه المرأة بشاب مرجل الشعر حسن اللبس كأنه العنصر الناعم ليتزوجها ،  
أفأنت موافق على ذلك آمر بإحضار الشهود ليعضروا عقد زواجها ؟ ينكر ذلك منه ،  
يعنى أن الاستفهام إنكارى .



فصل : ويُعرّفُ الحرفُ بأنه لا يحسنُ فيه شيء من العلامات التسع ؛ كهل وفي ، ولم .

وقد أشير بهذه المثل إلى أنواع الحروف<sup>(١)</sup> ؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء

= الإعراب : « أقائلن » المعزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة لاجتماع الأمثال عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأصل الكلام : أنتم قائلون ، فلما أدخل نون التوكيد الثقيلة صار قائلون ، بتشديد النون بعد النون المعوض بها عن تنوين المفرد ، وحذف النون الأولى تخلصا من اجتماع ثلاثة الأمثال ، فصار قائلون - بتشديد النون - ثم حذف الواو تخلصا من التقاء الساكنين « أحضروا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « الشهودا » مفعول به لأحضروا ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « أقائلن » حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة ، وحقها ألا تدخل إلا على الفعل المضارع وفعل الأمر ، والذي سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام بالفعل المضارع .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر ، وينسب إلى رؤبة أيضا :

\* أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السَّيُوفَا \*

وكثير من الناس ينكرون هذه الرواية في البيتين ، ويذكرون أن الرواية في البيت المستشهد به « أقائلون » وفي البيت الذي أنشدناه « أشاهرون » بالواو التي هي علامة الرفع والنون المعوض بها عن التنوين في الاسم المفرد ، ولا شذوذ في واحد من البيتين على ما ذكرنا ، ولا ضرورة في واحد منهما .

(١) قسم المؤلف الحرف إلى ثلاثة أقسام: مختص بالاسم ، ومختص بالفعل ، ومشترك بينهما ، وأشار إلى قاعدة عامة في هذا الموضوع خلاصتها أن من حق الحرف الخاص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص به ، يعني أن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل فيه الجر لأن الجر هو الذي يخص الأسماء ، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل الجزم لأن الجزم هو الذي يخص الأفعال ، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئا ، =

ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كَهَلْ ، تقول : « هل زيد أخوك ؟ » و « هل يقوم ؟ » ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كَفِي ، نحو : ( وفي الأرض آيات )<sup>(١)</sup>

== وهذا هو الأصل ، فما جاء عليه لا تطلب له علة ، فحروف الجر التي تجر الأسماء والتي مثل لها بفي لا يسأل عن علتها ، وحروف الجزم التي مثل لها بلم لا يسأل عن علتها ، والحروف المشتركة المهمة التي مثل لها بهل لا يسأل عن علتها ، ولكن قد وردت حروف مختصة بالاسم وعملت غير الجر ، ووردت حروف مختصة بالفعل وعملت غير الجزم ، ووردت حروف مشتركة بين الفريقين وعملت ، ووردت حروف مختصة بالفعل وقد أهملت ، ووردت حروف مختصة بالاسم وأهملت ، فهذه خمسة أنواع جاءت على خلاف الأصل ؛ فلا بد لمحيثها على خلاف الأصل من علة .

ومن النوع الأول - وهو الحرف المختص بالاسم الذي يعمل غير الجر - « إن » وأخواتها ، وعلة عملها النصب والرفع أنها أشبهت الأفعال : في لفظها بمحيثها على ثلاثة أحرف أو أكثر ، وفي معناها لدلالة « إن » على معنىؤكد ، ودلالة « كأن » على معنى أشبه وهلم جرا .

ومن النوع الثاني نواصب المضارع فإنها مختصة بالفعل ولم تعمل الجزم في اللغة القصصى ، بل عملت النصب ، وعلة ذلك على ما ذكره النحاة أن لن أشبهت لا النافية للجنس في معناها ، فعملت عملها فيما اختصت به ، وحمل الباقي عليها .  
ومن النوع الثالث - وهو الحرف المشترك الذي يعمل - « ما . ولا » اللتان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر ، وعلة عملهما ذلك أنهما أشبهتا ليس في المعنى ، فعملتا عملها .

ومن النوع الرابع - وهو الحرف الذي يختص بالفعل وقد أهمل - قد ، والسين ، وسوف ، فإنها لا تدخل إلا على الأفعال ولا يعملن - مع ذلك - شيئاً وعلة إهملهن أن كل واحد منها نزل منزلة الجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يعمل فيه .

ومن النوع الخامس - وهو الحرف المختص بالاسم وقد أهمل - حرف التعريف وهو أل عند عامة العرب وأم في لغة حمير ، وعلة إهمله أنه نزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزه .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الداريات

( وفي السماء رزقكم )<sup>(١)</sup> ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كَلَمْ ، نحو :  
( لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ )<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فصل : والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع :

أحدها : المضارع ، وعلامته أن يَصْلُحَ لأن يلي « لم » نحو « لم يَقُمْ » ، ولم  
يَشْمَ ، والأفصح فيه فتحُ الشين لاضْمَمِها ، والأَنْصَحُ في الماضي شِمِمْتُ  
— بكسر الميم — لافتتحها ، وإنما سمي مضارعاً لمشابهته للاسم ؛ ولهذا<sup>(٣)</sup> أعرب  
واستحق التقديم في الذكر على أخواته .

ومتي دَلَّتْ كلمة على معنى المضارع ولم تقبل « لم » فهي اسم<sup>(٤)</sup> ، كأوَّة وأف

(١) من الآية ٢٢ من سورة الذاريات (٢) من الآية ٣ من سورة الصمد  
(٣) « لهذا » أى مضارعه للاسم . والمراد بالاسم الذى أشبهه المضارع اسم الفاعل -  
وقد اقتضت مضارعه للاسم شيئين : الأول الإعراب ، لأن الإعراب أصل في  
الأسماء ، والثاني التقديم على الماضي والأمر في الذكر ، لأن الاسم أشرف الأنواع ،  
وقد أشبهه الفعل المضارع فنال منه شرف التقدم ، وشبه الفعل المضارع الاسم حاصل  
في اللفظ والمعنى ، أما شبهه إياه في اللفظ فلاثه يجري معه في الحركات والسكنات ،  
وفي عدد الحروف ، وفي تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة ، وانظر إلى  
« ينصر » مع « ناصر » وفي « يضرب » مع « ضارب » نجد ذلك واضحا ، وأما  
شبهه إياه في المعنى فلا أن كل واحد منهما صالح للحال والاستقبال ، ثم تقوم قرينة لفظية  
تخصصه بأحدهما .

(٤) فإن قلت : فقد دلت كلمات على معانى الأفعال المضارعة ولم تقبل « لم »  
وليس - مع ذلك - أسماء أفعال ، بل هي حروف ، ومن ذلك حرف النداء ، فإنه  
يدل على معنى أدعو ، وحرف الاستثناء ، فإنه يدل على معنى أستثنى ، وأشباه  
لهذا كثيرة .

والجواب عن ذلك أن المراد إذا دلت كلمة بهيئتها - لا بصيغتها - على معنى المضارع ،  
وما ذكرت ونحوه لا يدل على معنى المضارع بهيئته

بمعنى أتوجعُ وأتصجرُ.

الثاني : الماضي ، ويتميز بقبول تاء الفاعل كـتَبَّارك وعَسَى وليس ،  
أو تاء التأنيث الساكنة كـبِئْسَ وبِئْسَ وعَسَى وليْسَ<sup>(١)</sup> .

ومتي دَاتْ كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التائين فهي اسم كـهَيْهَاتَ  
وشَتَّانَ ، بمعنى بُعْدَ وافترق<sup>(٢)</sup> .

الثالث : الأمر ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالاته على الأمر ، نحو  
« قُومَنَّ » فإن قبلت كلمة النون ولم تدلَّ على الأمر فهي فعلٌ مضارعٌ ، نحو  
(لَيْسَ جَنَّ وَلَيْسَ كُونًا)<sup>(٣)</sup> ؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم

(١) ظاهر ما ذكره المؤلف من التمثيل أنه يرى أن « تبارك » لا تدخل عليه  
إلا تاء الفاعل، وأن نعم وبئس لا تدخل عليهما إلا تاء التأنيث ، وأن عسى وليس  
تدخل عليهما التائان ، أما في « تبارك » فهو تابع لابن مالك في شرح السكاكية ، وقد  
خالفه غيره من النحاة فذهب إلى أن هذا الفعل تلحقه تاء الفاعل فتقول « تباركت  
يا الله » وتلحقه تاء التأنيث أيضا فتقول « تباركت أسماء الله » وأما فيما بقي فما يدل  
عليه ظاهر كلامه صحيح ، فنعم وبئس لا تقترن بهما تاء الفاعل ، وممن نص عليه ابن  
مالك في شرح السكاكية ، وعسى وليس تلحقهما تاء الفاعل تقول « لست ذاهبا، وعسيت  
أن تفعل كذا » وتلحقهما تاء التأنيث فتقول « لست هندا بمفلحة ، وعست زينب  
أن تزورنا » .

(٢) قد وردت كلمات تدل على معنى الماضي ولا تقبل التائين، وهي مع ذلك أفعال  
وليست أسماء أفعال ، وذلك مثل حبذا في المدح ، ومثل ما أحسنه في التعجب ، ولا يضر  
ذلك، لأن عدم لحاقهن إحدى التائين عارض لا أصلي .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف ، وقد تقبل كلمة النون ولم تدل على الأمر ،  
ولا تسكون - مع ذلك - فعلا مضارعا ، وذلك كـفعل التعجب الذي على صورة الأمر  
نحو « أحسن يزيد » ونحو قول الشاعر :

\* فَأَحْرَبَ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرَبَا \*

فإن الأصل « وأحرين » فقلبت نون التوكيد ألها .

كَنَزَالٍ وَدَرَاكِ<sup>(١)</sup> ، بمعنى أَنْزَلَ وَأَدْرَكَ ، وهذا أولى من التمثيل بَصَهُ وَحَيْهَلُ  
فإن اسميهما معلومة مما تقدم ؛ لأنهما يقبلان التثوين

\* \* \*

هذا باب شرح المعرب والمبني

الاسم ضربان : مُعْرَبٌ ، وهو الأصل ، ويسمى مُتَمَكِّنًا ، ومبني ، وهو  
الفرع ، ويسمى غير متمكن<sup>(٢)</sup> .

وإنما يُدَبِّي الاسم إذا أشبه الحرف ، وأنواع الشبه ثلاثة :  
أحدها : الشبه الوضعي ، وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين<sup>(٣)</sup> ،

(١) الكلمة التي تدل على الأمر ولا تقبل النون إما أن تكون اسم فعل كنزال  
ودراك ، فإنهما بمعنى أنزل وأدرك ، ولا تقبلان نون التوكيد ، وإما أن تكون مصدرا ،  
نحو قول الشاعر :

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا تَيْلُّ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

فإن المعنى اصبر في مجال الموت ، ولا تقبل كلمة « صبرا » نون التوكيد

(٢) هذا الذي تقيده عبارة المؤلف - من أن الاسم منحصر في هذين النوعين المعرب  
والمبني - هو الصحيح الذي عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين ، وذهب  
بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم نحو أَيْ وَأَخِي وَغُلَامِي قسم ثالث لا معرب  
ولا مبني ، أما أنه ليس معربا فلائنه ملازم لحركة واحدة وهي الكسرة ، وأما أنه ليس  
مبنيا فلائنه لم يشبه الحرف ، وهذا كلام غير مستقيم بل هو من نوع المعرب ، والحركات  
مقدرة على ما قبل الياء مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور وعلى آخر الاسم  
المنقوص ، والمانع من ظهورها وجود حركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة .

(٣) سواء أ كان ثاني الحرفين حرف لين أم لم يكن - على الراجح ، فما كان  
ثانيه حرف لين من الحروف مثل ما ولا ، ومن الأسماء المشبهة لها مثل نا ، وما كان  
ثانيه غير حرف لين من الحروف مثل هل وبل وقد . ومن الأسماء المشبهة لها كم ومن ،  
وادعى الشاطبي أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين ثانيهما  
حرف لين ، وهو خلاف ما يراه المحققون .

فالأول كثناء « قُمْتُ » فإنها شبيهة بنحو باء الجر ولا مِ وواو العطف وفائه ،  
والثاني كنداء مِنْ « قُمْنَا » فإنها شبيهة بنحو قَدْ و بَلْ .

ولنما أعرب نحو « أَبٍ ، وأخٍ » لضعف الشبه بكونه عارضاً ؛ فإن أصلهما  
أَبَوٌ وأَخَوٌ ، بدليل أَبَوَانِ وأَخَوَانِ .

الثاني : الشبه المعنوي ، وضابطه : أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف ،  
سواء وضع لذلك المعنى حرفٌ ، أم لا .

فالأول كَمَتَّى ، فإنها تستعمل شرطاً نحو « مَتَّى تَقُمْ أَقُمْ » وهي حينئذ شبيهة  
في المعنى بِإِنْ الشرطية ، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو ( مَتَّى نَصَرَ اللَّهُ ؟ )<sup>(١)</sup>  
وهي حينئذ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام .

ولنما أعربت أَيْ الشرطية في نحو ( أَيْمًا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ )<sup>(٢)</sup> والاستفهامية  
في نحو ( فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ )<sup>(٣)</sup> لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها  
للاضافة التي هي من خصائص الأسماء<sup>(٤)</sup> .

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٨١ من سورة الأنعام .

(٤) فإن قلت : فلماذا بنيت « لدن » مع أنها ملازمة للاضافة مثل أَيْ ؟  
فالجواب عن ذلك أن نذكر أن أولاً بأن للعرب في لدن لغتين إحداهما الإعراب  
وهي لغة قيس ، وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيماً ، وهو أن  
الإضافة التي هي من خصائص الأسماء إذا لازمت كلمة ، وكان في هذه الكلمة شبه للحرف  
عارض لزوم الإضافة شبه الحرف فبقيت على ما هو الأصل في الاسم وهو الإعراب ،  
واللغة الثانية في لدن البناء ، وهي لغة عامة العرب ، ويعتذر عن هذه اللغة بأن هؤلاء  
قد وجدوا في لدن شبهاً للحرف من جهة اللفظ لأنهم قد قالوا فيها « لد » فهي على  
حرفين ، كما وجدوا فيها شبهاً معنوياً لأنها موضوعة لمعنى نسي وهو أول الغاية في الزمان =

والثاني نحو «هنا» فإنها متضمنة لمعنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع العرب <sup>(١)</sup> له حرفاً ، واسكنه من المعاني التي من حَقِّها أن تؤدَّى بالحروف ، لأنه كالخطاب والتنبية ، فهنا مستحقة للبهاء اتضمنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع .

وإما أعرب « هذان » وهاتان ه - مع تضمنهما لمعنى الإشارة - لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء <sup>(٢)</sup> .

= أو المسكان ، ووجدوا فيها شبه استعمالها وهو لزوم استعمالها في وجه واحد وامتناع الإخبار بها أو عنها ، بخلاف « عند » التي بمعناها فإنها تجيء فضلة وتجيء عمدة ، فهذا وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه ولم يبالوا بالإضافة .  
(١) قد يقال : إنهم نصوا على أن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنا ، وهي حرف ، فقد وضعوا للإشارة حرفاً هو ال العهدية ، غاية ما في الباب أنها للإشارة الذهنية ، ولا فرق بينها وبين الخارجية .

(٢) اعلم أولاً أن للنحاة في « هذين » و « هاتين » نصبا وجرراً و « هذان » و « هاتان » رفعاً - مذهبين : أحدهما أنها مثنيات حقيقة ، وأنها مربات بالألف رفعها وبالياء نصبا وجرراً كسائر المثنيات ، ووجه هذا المذهب أنه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية . وثاني المذهبين أن هذه الألفاظ ليست مثنيات حقيقة ، وأنها مبنية ، ووجه هذا المذهب أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين ، الأول : أنها لو كانت مثنيات حقيقة لقل في حالة الرفع هذان وهاتين ، كما يقال : فتين ، فنان ، وقليل في حالتي النصب والجر : هذين وهاتين ، كما يقال : فتين ، والناني : أن من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير ، ألا ترى أنك لا تثني زيدا العلم حتى تعتقد تنكيهه ، ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه ال فقلت : الزيدان والزيدين ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال ، فلما لم تكن هذه الأسماء مثنيات حقيقة لما ذكرنا لم يصح أن يقال : إنه عارض شبه الحرف شيء من خصائص الأسماء ، غاية ما في الباب أن العرب وضعوا للشار إليه في حالة الرفع إذا كان مثنى - هذان وهاتان وله في حالتي الجر والنصب هذين وهاتين ، فهي ألفاظ موضوعة على صورة المثنى في بادئ الأمر ؛ فإذا عرفت هذا تبين لك أن كلام المؤلف ملفق من المذهبين ، فصدره =

الثالث : الشبه الاستعمالي ، وضابطه : أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل وَلَا يَدْخُلُ عليه عامل فيؤثر فيه ، وكأن يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة<sup>(١)</sup> .

فالأول كـ « هَيَّيَاتَ ، وَصَهْ ، وَأَوَّهْ » فإنها نائبة عن بُعد وَأَسْكَتْ وَأَتَوَجَّعُ ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به ، فأشبهت « ليت ولعل » مثلاً ، ألا ترى أنهما نائبان عن « أتمنى وأترجى » ولا يدخل عليهما عامل ، واختُزِرَ بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله نحو « ضَرَبَا » في قولك « ضَرَبَا زَيْدًا » فإنه نائب عن « أَضْرِبْ » وهو مع هذا معربٌ ، وذلك<sup>(٢)</sup> لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه ، تقول : « أَعْجِبْنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ، وكَرِهْتَ ضَرْبَ عَمْرٍو ، وعَجِبْتَ مِنْ ضَرْبِهِ » .

والثاني كإِذْ وَإِذَا وَحَيْثُ<sup>(٣)</sup> والموصولاتُ ، ألا ترى أنك تقول « جِئْتُكَ إِذْ »

= يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ ، وعجبه يوافق المذهب الثاني القائل بينها . حتى قال الشيخ خالد : « إذا جمع بين طرفي الكلام أنتج كونهما معربين مع عدم تنبيههما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه » اهـ .

(١) يقوم مقام الجملة شيآن ؛ الأول الوصف الصريح مع ال الموصولة نحو « الضارب والمضروب » والثاني التنوين المعوض به عن الجملة في إذ نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) وفي إذا نحو (وإذا لا يكونوا أمثالكم)

(٢) إنما تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه إذا ناب عن أن المصدرية والفعل ، والأمثلة الثلاثة مما ناب فيه المصدر عن أن والفعل ، وليس من المصدر الذي ناب عن فعل الأمر .

(٣) فإن قلت : إن إذ وإذا ملازمان للإضافة ، وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء ، فلماذا لم يعربا كما أعربت أى الشرطية والاستفهامية الملازمة لهما للإضافة .

فالجواب عن ذلك أن نبين لك أن ملازمة الإضافة على ضربين ، الأول ملازمة الإضافة إلى مفرد ، وهذا هو الذي يعارض شبه الحرف . وبسببه أعربت أى ، لأنها =



فلا يتم معنى « إذ » حتى تقول « جاء زيدٌ » وَتَحْوَهُ ، وكذلك الباقي ، وَاحْتَرِزَ بذكر الأصلية من نحو ( هَذَا يَوْمٌ يَنْقَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ )<sup>(١)</sup> فيوم : مضاف إلى الجملة ، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ولكن هذا الافتقار عارضٌ في بعض التراكيب ، ألا ترى أنك تقول : « صُمْتُ يَوْمًا ، وَسِرْتُ يَوْمًا » فلا يحتاج إلى شيء ، وَاحْتَرِزَ بذكر الجملة من نحو « سُبْحَانَ » وَ « عِنْدَ » فإنهما مفتقران في الأصلية لـ « سُبْحَانَ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> وَ « جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ » .

وإنما أُعْرِبَ « اللذان ، واللتان ، وأى الموصولة » في نحو « اضرب أيهم أساء » لضعف الشبه بما عارضه من المجرى على صورة التثنية ، ومن لزوم الإضافة<sup>(٣)</sup> .

= ملازمة للاضافة إلى مفرد والثاني ملازمة للإضافة إلى جملة ، وهذا النوع الثاني لا يعارض شبه الحرف ، وإذا يلازمان الإضافة للجملة ؛ فلا يعارض ذلك مشابهما للعرف ، لأن الإضافة للجملة في تقدير الانفصال ، فكأنه لا إضافة ، فافهم ذلك .  
(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن « سبحان » ملازم للاضافة إلى مفرد هو المشهور عند أهل اللغة والنحو ، وذهب جماعة إلى أن سبحان يستعمل غير مضاف ، واستشهدوا على استعماله غير مضاف بقول الأعشى :  
يَمُونُ :

قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عُلْقَمَةَ الْفَاخِرِ

وهو شاذ عند الأولين .

(٣) أما قوله « لضعف الشبه بما عارضه من المجرى على صورة التثنية » فهو راجع إلى ما ذكره من إعراب « اللذين » و « اللتين » وهو كلام يجري فيه نفس الكلام الذي ذكرناه في « هذين » و « هاتين » . وأما قوله « ومن لزوم الإضافة » فهو راجع إلى « أى » وحاصل ذلك أنه وجد في « أى » الموصولة الشبه الافتقاري لأنها =  
( ٣ - أوضح المسالك ١ )

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فـعربَ ، وهو نوعان : ما يظهر لإعرابه ،  
كأَرْضٍ ، تقول : « هذه أرضٌ » ، ورأيت أرضاً ، ومررت بأرضٍ » وما لا يظهر  
لإعرابه كالفَتَى ، تقول : « جاء الفَتَى » ، ورأيت الفَتَى ، ومررت بالفَتَى ،  
ونظيرُ المتى سُمّا - كهُدَى - وهي لفة في الاسم ، بدليل قول بعضهم :  
« ما سُمّاك ؟ » حكاه صاحب الإفصاح ، وأما قوله :  
\* وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمّا مُبَارَكًا \*  
— ه —

= مفتقره افتقاراً متأصلاً إلى جملة تكون صلة لها ، وهذا الشبه يقتضى البناء ، لكنها  
لما كانت ملازمة للإضافة إلى مفرد - على ما سيأتى في باب الإضافة - وكانت الإضافة  
من خصائص الأسماء ، فقد عارض هذا الشبه ما يقتضى الإعراب ؛ فلذلك أعربت .  
ه — هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القناني - بفتح القاف والنون  
الخفيفة - نسبة إلى قنان ، وهو جبل لبني أسد فيه ماء يسمى العسيلة ، وبعده قوله :

\* آثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِبَارَكَ \*

اللفظة : « أسماك » يريد ألهم آلك أن يسموك « سما » بضم السين مقصوراً كهدى  
وتقى وضحى - الاسم ، وستعرف ما فيه « آثرك » ميزك واختصك « إباركا » هو  
مصدر ، وضمير المخاطب يجوز أن يكون فاعله ويجوز أن يكون مفعوله ، على ما ستعرفه  
في إعراب البيت وبيان معناه .

المعنى : إن الله تعالى قد ألهم أهلك أن يسموك اسماً ميموناً مباركاً ، وإن الله  
سبحانه قد ميزك بهذا الاسم عن الناس واختصك به من دونهم ، كما آثرك بالعقل  
والحسنة والفضل ، أو كما تؤثر أنت خلق الله بالمعروف والعطايا .

الإعراب : « الله » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « أسماك » أسمى : فعل ماضٍ  
مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به أول لأسمى « سما » مفعول  
به ثان منصوب بفتحة ظاهرة أو بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة منع من ظهورها التعذر ،  
كما سنبينه في ذكر الاستشهاد « مباركا » نعت لسما منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة  
الفعل الماضي وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ « آثر » : فعل ماضٍ ، =

فلا دليل عليه فيه ؛ لأنه منصوب مُنَوَّن ، فيجتمل أن الأصل مُسَمُّ ثم دخل عليه الناصبُ ففتح كما تقول في يَدٍ : « رأيت يَدًا » .

\*\*\*

= وضمير المخاطب مفعوله « الله » فاعله « به » جار ومجرور متعلق بآثر « إيثاركا » إيثار : مفعول مطلق عا له آثر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، ويجوز أن يكون ضمير المخاطب فاعلا بالمصدر وقد حذف مفعول المصدر ، والأصل : إيثارك الناس بالخير والمعروف ، ويجوز أن يكون هذا الضمير مفعولا للمصدر وقد حذف الفاعل ، والأصل : إيثاره إياك بالحكمة والعقل والفضل ، وعلى الأول محل الضمير رفع ، وعلى الثاني محل الضمير نصب ، والألف على الحالين ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « سما » فإنه لغة في الاسم من ثمان عشرة لغة سنذكرها ، وورود هذه اللفظة في هذا الموضع لا يصلح دليلا على أن السكامة مقصورة مثل « هدى » لأنه يحتمل أن تكون صحيحة الآخر نظير أب وأخ ودم ويد ، فإنك تقول في هذه الألفاظ في حالة النصب : رأيت أبا وأخا ودما ويذا ، وهي حينئذ منصوبة بالفتحة الظاهرة ، كما يحتمل أن تكون كلمة « سما » في البيت مقصورة مثل هدى وتقى وضحى ، فإنك تقول : اهتديت هدى ، كما قال الشاعر : أمساك سما ، وهي حينئذ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ، نعم لو قلت « هذا سما مبارك » تعين أن يكون مقصورا ، إذ لو كان صحيح الآخر لقلت هذا سم مبارك » ولهذا صح الاستدلال بما حكاه المصنف عن صاحب الإفصاح من قولهم « ما سمك » إذ لو جاء به على اللغة الأخرى لقال « ما سمك » بضم الميم - فتدبر هذا .

ويحتمل الوجهين أيضاً قول الشاعر :

لأَوْضَحِيهَا وَجْهًا وَأَكْرَمَهَا أَبًا وَأَشْمَحِيهَا كَفًا وَأَبْعَدِيهَا سَمًا

أما لغات الاسم فهي ثمان عشرة لغة جمعها العلامة الدنوشري في بيت واحد من الطويل فقال :

سُمَاءٌ سَمٌّ وَأَسْمٌ سِمَاءٌ كَذَا سُمًا وَزِدْ سِمَةً ، وَأَنْتَ أَوَائِلَ كُلِّهَا

فصل : والفعل ضَرَبَ بَانَ : مبنى ، وهو الأصل<sup>(١)</sup> ، ومُعَرَّبٌ ، وهو بخلافه .  
فالمبنى نوعان :

أحدهما : الماضي<sup>(٢)</sup> ، وبناءؤه على الفتح كضَرَبَ ، وأما « ضَرَبْتُ » ونحوه ، فالسكون عارضٌ أَوْجَبَهُ كَرَاهَتُهُمْ تَوَالِيَّ أَرْبَعٍ متحركات فيما هو كالسكّمة<sup>(٣)</sup> [ الواحدة ] وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة لمناسبة الواو .

(١) المراد بالأصل في هذا الموضع الغالب ، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه ، وكل شيء جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يسأل عن علته ، ولهذا لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي وفعل الأمر ، وكل شيء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه ازم أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل ، ولهذا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ، وهي مشابهته للاسم الذي الأصل فيه الإعراب ، وإنما كان الأصل في الفعل البناء لكونه لا تعرض له معان مختلفة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب ، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب لكونه يعرض له أن تطرأ عليه معان مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

(٢) قد عرفت أن الأصل في الفعل البناء ، وعرفت أن كل ما جاء على ما هو الأصل فيه لا يسأل عن علة مجيئه كذلك ، واعلم أن الأصل في المبنى أن يكون بناءؤه على السكون لحقيقته كما سيذكره في الفصل التالي ، فما بنى على حركة معينة يسأل فيه سؤالان ، أولهما : لماذا بنى على حركة ولم يبن على السكون ؟ وثانيهما : لماذا كانت الحركة هي خصوص الفتحة مثلا ؟ وإنما بنى الماضي على حركة لكونه أشبه المضارع المعرب في وقوع كل منهما صفة وصلة وحالا وخبرا ، وإنما كان بناءؤه على الفتح لكون الفتحة أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلًا بسبب دلالاته على شيئين هما الحدث والزمان فلو أنه بنى على الضم لاجتمع فيه ثقلان ، فطلبوا في نطقهم التخفيف من أحد الثقيلين فجاءوا به مفتوحا .

(٣) اعلم أن الفعل والفاعل كالسكّمة الواحدة لشدة ارتباط أحدهما بالآخر ، ولأنه لا يمكن أن يستغنى الفعل عن الفاعل أصلا ، ثم اعلم أنهم لا يأتون بكلمة يتوالى فيها أربعة متحركات أصلا ، فإذا رأيت في الكلام كلمة تتوالى فيها أربعة متحركات فاعلم أن =

والثاني : الأمر ، وبناؤه على ما يُجْزَمُ به مضارعُه<sup>(١)</sup> ، فنحو « اضرب » مبنى على السكون ، ونحو « اضرباً » مبنى على حذف النون ، ونحو « اغز » مبنى على حذف آخر الفعل .

والمعرب : المضارعُ نحو « يَقُومُ » لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد<sup>(٢)</sup> المباشرة ، فإنه مع نون الإناث مبنى على السكون ، نحو ( وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ )<sup>(٣)</sup> ، ومع نون التوكيد المباشرة مبنى على الفتح ، نحو ( لَيَنْبِذَنَّ )<sup>(٤)</sup> ،

= لذلك علة ، ومن ذلك قولهم بقرة وشجرة وكلة ، فإن هذه التاء على نية الانفصال والطرح فلم يعتبروها من حروف الكلمة ، ومن ذلك قولهم « عابط ، وهديد » بضم ففتح فكسر فيهما — فإن أصل هاتين الكلمتين « هدايد ، وعلايط » بألف ساكنة بعد ثانيهما ، فحذفت الألف وهي مقدرة الثبوت . ومما يدل على أنهم اعتبروا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة أنهم إذا قالوا « ضربت ، وضربنا ، وضربن » بإسناد الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك سكنوا آخر الفعل للعللة التي ذكرنا ، فإذا أرادوا المفعول قالوا « ضربنا زيد » فلم يسكنوا آخر الفعل ، بل أبقوه على فتحه ، لأن الفعل والمفعول ليسا كالكلمة الواحدة ، ويقولون « ضربك ، وضربه ، وضربها » بفتح الباء فيمن .

(١) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب . وم بلام أمر محذوفة . فأصل قم واقعد انتقم ولتقعد ، فحذفت لام الأمر ، ثم حذف حرف المضارعة ، وارتضى المؤلف في مغنى اللبيب مذهبهم .

(٢) علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابهته للفعل الماضي ، فنحو يرضعن أشبه أرضعن ، وذهب السهيلي إلى أن المضارع مع نون النسوة معرب على ما استقر له من الإعراب ، وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة تركبه معها كتركب خمسة عشر وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون ، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٤ من سورة الطه

وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديرًا ، نحو ( لَتُبْلَوْنَ <sup>(١)</sup> ) ، فَإِذَا تَرَيْتُمْ <sup>(٢)</sup> ،  
وَلَا تَتَّبِعَانَّ <sup>(٣)</sup> .  
والحروف كُلمًا مبنية .

\*\*\*

فصل : وأنواع البناء أربعة ؛ أحدها : السكون ، وهو الأصل ، ويسمى  
أيضًا وقفًا ، ولحقته دَخَلَ في الكلام الثلاث ، نحو : هَلْ ، وَقُمْ ، وَكَمْ .  
والثاني : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون ؛ فلذا دخل أيضًا في الكلام  
الثلاث ، نحو : سَوْفَ ، وَقَامَ ، وَأَيْنَ . والنوعان الآخران هما الكسر  
والضم ، ولتقلهما وتقل الفعل لم يدخل فيهما ، ودَخَلَ في الحرف والاسم ،  
نحو لام الجر و « أَمْسِ » ونحو « مُنْذُ » في لغة من جَرَّ بها أو رَفَعَ ، فإن  
الجارّة حرف والرافعة اسم <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

(١) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٨٩ من سورة يونس

(٤) الخلاصة في هذا الموضوع أن الأصل في الحروف وفي الأفعال البناء ، والأصل  
في الأسماء الإعراب . فلا يسأل عن علة بناء الحرف ولا عن علة بناء الفعل ، ويسأل  
عن علة بناء الاسم ، وقد علمنا أن علة بنائه شبهه بالحرف في أحد وجوه الشبه الثلاثة ،  
ويسأل عن إعراب الفعل المضارع ، وقد استقر عندهم أن علة إعرابه مشابته الاسم  
في وقوعه خبرًا وصفة وصلّة وحالًا ، ثم الأصل في المبنى أن يكون بناؤه على  
السكون ، فلا يسأل في المبنى على السكون - سواء أكان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا - لم  
كان بناؤه على السكون . فإن كان واحد من الثلاثة قد بنى على حركة مثل  
فيه سؤالان : لم بنى على حركة ؟ ولم كانت الحركة خصوصي الفتحة =

فصل: الإعراب<sup>(١)</sup> أثر ظاهر أو مُقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفع ونصب في اسم وفعل، نحو « زَيْدٌ يَقُومُ »، وَإِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ » وَجَرَّ في اسم نحو « لَزَيْدٍ » وَجَزَمَ في فعل نحو « لَمْ يَقُمْ » ولهذا الأنواع الأربعة علامات أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجزم، وحذف الحركة للجزم، وعلامات فروع عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتخفص بالياء، وهي « ذُو » بمعنى صاحب، وَالْفَمُّ إذا فارقت الميم، والأب، والأخ، والحم، والهن، ويشترط في غير « ذُو » أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات، نحو ( وَلَهُ أَخٌ )<sup>(٢)</sup>، و ( إِنَّ لَهُ أَبًا )<sup>(٣)</sup>،

= أو الضمة أو الكسرة، ومن أسباب البناء على حركة إرادة التخلص من الساكنين كما في نحو أمس، ومنها كون الكلمة على حرف واحد كثناء التسكلم، ومنها كون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء في نحو « لزيد أكرم من عمرو » ومنها أن يكون للكلمة حالة إعراب كما بنيت قبل وبعد على حركة لأن لها حالة يعربان فيها، ومنها شبه الكلمة المبينة بكلمة معربة كما في الفعل الماضي على حركة لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب، فتفطن لذلك، وكن منه على ثبت.

(١) برد لفظ الإعراب في اللغة العربية لعمان كثيرة أشهرها ستة، الأول البيان، تقول « أعرب فلان عما في نفسه » تريد أبان، والثاني الإجابة، الثالث الحسن، ومنه قولهم « امرأة عروبة » بفتح العين، الرابع التغير، الخامس إزالة الفساد عن الشيء، تقول « أعرب فلان كذا » تريد أنه أزال فساده، السادس التسكلم باللغة العربية. والإعراب في اصطلاح النحاة بناء على القول بأنه معنوي « هو تغيير أواخر السكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها » وبناء على أنه لفظي هو ما ذكره المؤلف بقوله « أثر ظاهر أو مقدر - إلخ »

(٢) من الآية ١٢ من سورة النساء (٣) من الآية ٧٨ من سورة يوسف

و (بَنَاتُ الْأَخْرِ) <sup>(١)</sup> ، فأما قوله :

٦ - \* خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا \* \*

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء

٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى العجاج ، وهو غير موجود في أصل ديوان أراجيزه ، وبعد البيت قوله :

\* صَهْبَاءُ خُرْطُومًا عُقَارًا قَرْقَفًا \*

اللغة : « خياشيم » جمع خيشوم ، وأراد به الأنف « فا » أراد به فاهها « صهباء » هي الخمر « خرطوم » هي الخمر أول عصيرها « عقارا » هي الخمر أيضا ، سميت بذلك لأنها تعقر شاربها « قرقفا » هي الخمر أيضا ، وأراد بهذه الألفاظ ما تحمله من الأوصاف ، ولم يرد بها مجرد الاسمية .

المعنى : يريد أن نسكهة سلمى طيبة ، وأن الريح التي تبعث من فيها ذكية أرجة لأن ريقها كأنها مزجت بالخمر ، ووصف ريح الفم بالطيب مما كثر في الشعر العربي ، ومن شواهد النحاة :

وَا ، يَا بِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْدَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

الإعراب : « خالط » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخمر ، والخمر مما يجوز تذكيره وتأنيثه وإن يكن الأكثر فيه التأنيث « من سلمى » جار ومجرور متعلق بخالط « خياشيم » مفعول به لخالط منصوب بالفتحة الظاهرة « وفا » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على خياشيم ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والمضاف إليه محذوف على ما ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت « صهباء » حال من الضمير المستتر في خالط « خرطوم عقارا قرقفا » أحوال أخرى من ذلك الضمير المستتر .

الشاهد فيه : قوله « وفا » فإن هذه الواو حرف عطف ، وقد عطفت « فا » على « خياشيم » المنصوب على أنه مفعول به لخالط ، كما تبين لك في الإعراب ، وهذا المعطوف من الأسماء الستة ، وقد نصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة ، مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء ، وبهذا الظاهر يبطل قول النحاة : إن شرط إعراب هذه =



فشاذ، أو الإضافة منووية، أى : خياشيمها وفأها ، واشترط فى الإضافة أن تكون لغير الياء ، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المقدّرة ، نحو ( وأخى هارون )<sup>(١)</sup> ( إني لا أملك إلا نفسي وأخى )<sup>(٢)</sup>، و « ذو » ملازمة للإضافة لغير الياء<sup>(٣)</sup>، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها .

= الأسماء الستة بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً أن تكون مضافة ، لأن الشاعر أعربها هذا الإعراب وليست من الإضافة فى شيء ، وللنحاة فى الرد على هذا الاعتراض وجهان ، الأول : أن هذا البيت شاذ غير جار على الكثير المستعمل فى كلام العرب ، وقد علم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأنه لا يعترض به على القواعد الثلثة المطردة فى كلام الفصحاء . والثانى : أننا نعلم أن « فا » فى هذا البيت غير مضاف إلى ضمير عائد إلى المحبوبة محذوفاً مع أنه منوى الثبوت ، وأصل الكلام على هذا « خالط من ملى خياشيمها وفأها » لحذف الضمير من اللفظ وقدره موجوداً ، فأعرب الاسم نفس الإعراب الذى يقتضيه وجود المضاف إليه ، وكل ما فى الباب أننا نتوسع فى شرط الإضافة فنقول : سواء أكان المضاف إليه مذكوراً فى اللفظ وهو الغالب أم كان مقدراً وهو قليل ، وهذا البيت مما فيه الإضافة إلى مقدر ، فهو من القليل ، وقد ذكر هذا الوجه أبو الحسن الأخفش ، وتبعه عليه ابن مالك صاحب الألفية . وعنهما نقل المؤلف هذا التخريج بقوله « أو الإضافة منوية » وهذا الذى قررناه من أن الكلام اشتمل على جوابين عن البيت مبنى على أن العبارة « أو الإضافة » وفى نسخة « والإضافة منوية » بالواو ، فيكون جواباً واحداً وما بعد الواو تسهيل لوجه الشذوذ .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القصص

(٢) من الآية ٢٥ من سورة المائدة

(٣) أعلم أولاً أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس - أى أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات - فلم يتيسر لهم ذلك ، لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق ، فاتخذوا كلمة « ذو » وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس ، والتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف ؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفاً لما احتيج فى الوصف =

وإذا كانت « ذو » مَوْصُولَةٌ لزمته الواو ، وقد تعرب بالحروف كقوله :

٧ - \* فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِندِهِمْ مَا كَفَانِيَا \*

= به إلى وصلة ، ومن هنا تعلم أن « ذو » لاتضاف إلى الأعلام ، ولا إلى الضمائر ، ولا إلى الصفات ، ولا إلى الجمل ، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلا في نحو « أنا الله ذوبكة » ووردت إضافتها إلى الضمير شذوذا في قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُوهُ  
ووردت إضافتها إلى جملة شذوذا أيضا في نحو قولهم « اذهب بذى تسلم »  
٧ - هذا الشاهد من كلمة لمنظور بن سحيم الفقعسي ، وقوله :

وَأَسْتُ يَهَاجِ فِي الْقَرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبِكِي وَأَبِكِي الْبَوَاكِ يَا  
فَأَيُّمَا كِرَامٍ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي ... البيت ، وبعده :  
وَأَيُّمَا كِرَامٍ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِنَّمَا لِيثَامٌ فَأَذْخَرْتُ حَيَاتِيَا  
وَعِرَضِي أَبْتَقِي مَا أَدْخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أَطْوِيهِ كَطَلِي رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح . تقول : هجاء بهجوه هجوا وهجاء « في القرى » القرى -- بكسر القاف مقصورا -- إكرام الضيف ، و « في » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم « دخلت امرأة النار في هرة » أى بسببها ، يريد أنه لن يهجو أحدا بسبب القرى على كل حال لأن الناس ثلاثة أنواع ، وقد ذكر هذه الأنواع الثلاثة وذكر مع كل نوع ما يدعو به إلى ترك هجائه « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللاثام « موسرون » : ذوو عسرة وغنى وعندهم ما يقده ، وانه للضيفان « موسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقرون به الضيف .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل مبني على السكون لا محل له « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما قابلني كرام « موسرون » نعمت لكرام مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع ، وذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من =

== الإعراب مفسرة «خسبي» الاء واقعة في جواب الشرط ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذى» اسم موصول بمعنى الذى مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون في محل رفع ، ويجوز العكس ، وهو أن يكون حسب مبتدأ ، والاسم الموصول خبرا «كفانيا» كفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول وهو ما .

الشاهد فيه : قوله «من ذى عندهم» فإن «ذى» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى واعلم أنه قد رويت هذه الكلمة بروايتين ، فمن النحاة من رواها «خسبي من ذى عندهم» بالواو مع أن الكلمة في محل جر بمن ، واستدل بهذه الرواية على أن «ذو» الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات ، ومنهم من رواها «خسبي من ذى عندهم» بالياء . واستدل بهذه الرواية على أن «ذى» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى هي من الأسماء الستة ، ومعنى هذا أنها عربية . وأنها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء ، والمؤلف قد أتى بالكلمة هنا على هذه الرواية ، واستدل بها لما ذكرناه ، والذي عليه جمهور النحاة هو الأول قال ابن منظور في لسان العرب «وأما قول الشاعر :

\* فَإِنْ بَيِّتَ تَمِيمٌ ذُو سَمْعَتَ بِهِ \*

فإن «ذو» ههنا بمعنى الذى ، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال . وتقول : رأيت ذى جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتك ، بلفظ واحد المذكور والمؤنث . ومن أشبه العرب : أنى عليه ذو أنى على الداس ، أى : الذى أنى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى «أه» . وفى كلامه شاهد كالتى معنا على أن ذو بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصبا ، فإن قوله «ذو سمعت به» نعت لبیت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» مفعولة لقال : فإن بیت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو مع ذلك علمنا أنه براها مبنية .

وإذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : والأفصحُ في الميمِ النَّقْصُ ، أى : حَذَفُ اللامِ ، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث : « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوه مِنْ أَيْبِهِ وَلَا تَكُنُوا »<sup>(٢)</sup> ويجوز النَّقْصُ في الأبِ والأخِ والحِمِ ، ومنه قوله :  
٨ — بِأَيْبِهِ اقْتَدَى عَدِي فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

(١) تستعمل كلمة « فم » بالميم مضافة ، وتستعمل مقطوعة عن الإضافة ، فأما استعمالها مضافة فنحو قوله صلى الله عليه وسلم « لخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » ونحو قول الراجز :

\* يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ \*

ومن مجيئها غير مضافة قولهم « هند أطيب الناس فمًا » وقد استعمله الشاعر مقصورا مثل الفقى والعصا في قوله :

يَا حَبِذَا وَجْهَ سُلَيْمَى وَالْفَمَا وَالْجِيدُ وَالْفَجْرُ وَتَدَى قَدَّمَ

ووجه الدلالة أنه لو كان صحيح الآخر لكان بضم الميم

(٢) تعزى - بوزن تجلى - أى انتسب وانتمى ، وهو الذى يقول « يا فلان » ليخرج الناس معه إلى القتال فى الباطل ، وأعضوه - بهمزة قطع وكسر العين وتشديد الضاد - أى قولوا له « اعرض على هن أيبك » ومعنى « لا تسكنوا » قولوه بلفظه الصريح استهزاء به واحتقارا لما دعاكم إليه .

٨ — من النعاة من نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وذكر أنه يمدح فيه عدى بن حاتم الطائى . ولا يوجد البيت فى ديوان أراجيز رؤبة ، وإن ذكره ناشره فى زياداته . وقبل هذا البيت قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُتَّقِمُ تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مِنْ ظَلَمِ

اللقية : « الحليم » وصف من الحلم ، وهو ضد الخفة والطيش والجهل « تصدع بالحق » تجاهر به وتعلن أمره للناس ، وأصل الصدع كسر الإناء ونحوه « ظلم » =

= بضم الظاء وفتح اللام - جمع ظلمة « اقتدى » يريد أنه جعله قدوة له وإماما فصار سيرته واتبع أثره « فما ظلم » أحسن ما توجه به هذه العبارة أن يكون معناها أنه لم يظلم أمه لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى ابنها ، وأصله قولهم فى المثل « من أشبه أباه فما ظلم » وانظر الميداني الإعراب : « بأبه » الباء حرف جر . أب : مجرور بالباء . وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق باقتدى الآتى « اقتدى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « عدى » فاعل اقتدى مرفوع بالضمة الظاهرة « فى » حرف جر « انكرم » مجرور بـمى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه . مبني على السكون فى محل رفع مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية « فما » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ما : حرف نفي « ظلم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام : فما ظلم أمه ، على ما بيناه لك فى لغة البيت ، والجملة من الفعل الماضى المنفى بما وفاعله ومفعوله المحذوف فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بأبه » وقوله « يشابه أبه » حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة ، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة ، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب ، وهذه لغة من لغات العرب فى الأسماء الستة : يعربونها بالحركات وإن كانت مضافة لغير ياء المتكلم ، وتسمى هذه اللغة لغة النقص ، كما أن إعرابها بالحروف - الواو والألف والياء - تسمى لغة الإتمام ، وستأتى لغة ثالثة نبينها فى الشاهد التالى ، وتسمى لغة القصر . وعلى لغة النقص التى جاء عليها بيت الشاهد موضع حديثنا الآن يقال فى تثنية الأب : أبان ، وفى تثنية الأخ : أخان ، جعلوا الباء والحاء آخر الكلمة ولم يكثرثوا باللام المحذوفة ؛ وذلك كما قيل =

وقول بعضهم<sup>(١)</sup> في التثنية : « أَبَانِ » و « أَخَانِ » . وتصرُّهُنَّ أولى من نقصهن كقوله :

٩ --- \* إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا \*

== في تثنية يدوم : يدان ، ودمان ، وقيل في جمعه جمع المذكر السالم - مع أنه ليس وصفا ولا علما - أبون ، وأبين ، ومن ذلك قول زياد بن واصل السلمي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَبِينِ

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : « العرب تقول : هذا أبوك ، وتقول : هذا أباك ، وتقول : هذا أبك ، فمن قال هذا أبوك أو قال هذا أباك قال في التثنية : هذان أبوان ، ومن قال هذا أبك قال في التثنية : هذان أبان » انتهى بإيضاح يسير .

(١) يريد أن من نقص أب وإخ قول بعضهم في التثنية : أبان وأخان ، ووجه ذلك ما ذكرناه آخر الكلام على الشاهد السابق رقم ٨ وبيان ذلك بإيضاح أنه ثناء بغير واو فقال « أبان ، وأخان » كما تقول في تثنية يد « يدان » فدل ذلك على أنه ثنى أبأ وأخا محذوف اللام من غير أن يرد لها اللام المحذوفة ، ولو كان ثنى أبوك وأخوك أو ثنى أبأ وأخا برد لامهما - على ما هو الأصل في نظائرها لوجب أن يقول « أبوان وأخوان » وقد تلخص لك من هذا الكلام أن قولك « أبان ، وأخان » لا يحتمل إلا وجهها واحدا هو أن يكونا تثنية أب وأخ ، وأما أبوان وأخوان فيحتملان وجهين ، لذلك كان « أبان وأخان » دليلا على لغة النقص .

٩ -- نسب بعض الناس هذا الشاهد إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج . وزعم العيني أن أبا زيد رواه بسند عن أبي القول منسوباً إلى بعض أهل اليمن من غير تعيين . وفي نوادر أبي زيد ( ص ٥٨ ) أبيات على قافية هذا الشاهد ترتفع روايته لها إلى أبي القول الطموي ، ولسكن بيت الشاهد ليس من بينها ، والنحاة يروون قبل البيت المستشهد به :

وَاهَا لِرِيًّا ثُمَّ وَاهَا وَاهَا هِيَ الْمَتَى لَوْ أَنَّنَا نَلْنَاهَا  
يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا يَشْمَنِ نُرْضَى بِهِ أَبَاهَا =

= إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

اللغة : « واها » كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، وهي اسم فعل مضارع معناه أعجب ، قال الجوهري في صحاحه : « إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهاً له ما أطيبه » اه كلامه « لريا » يروى في مكانه « لسمي » ويروى « لليلى » وكلهن أسماء نساء « المجد » الشرف ورفعة النسب . قال ابن السكيت : « الشرف والمجد يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ، والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » اه .

الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لسمي » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف « واها » مثل سابقه « واها » تأكيد له « هي المني » مبتدأ وخبر « لو » حرف شرط معناه امتناع الجواب لا امتناع الشرط « أننا » أن حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « نلناها » فعل ماض وفاعله ومفعوله . والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع بقع فاعلاً لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت نيلنا إياها ، وهذه الجملة شرط لو ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو ثبت نيلنا إياها لكان ذلك غاية المني . « إن » حرف توكيد ونصب « أباهما » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائد إلى سمي مضاف إليه « وأبا » الواو عاطفة ، أبا : معطوف على أباهما السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف مثله ، وهو مضاف وأبا من « أباهما » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » لمغ : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « في المجد » جار ومجرور متعلق ببلغ « غايتاهما » غايتا : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة من يلزم اللثى الألف في أحواله كلها ، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر .

وقول بعضهم: «مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ»<sup>(١)</sup>.

= الشاهد فيه : في هذه الآيات عدة شواهد للنحاة ، والمقصود الاستشهاد هنا بقوله « وأبا أباها » حيث أتى بأباها مجرورا بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافا لغير ياء المتكلم ، فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط ، إعراب المقصور من نحو فتي وعصى وأشباههما ، وهي لغة القصر على ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق .

واعلم أن الاستشهاد على هذه اللغة بهذا البيت إنما يتم بالكلمة الثالثة لأن موضعا خفض بإضافة « أبا » الثانية إليها ، أما الكلمتان الأولى والثانية فتحتملان الإجراء على هذه اللغة والإجراء على لغة الإتمام التي هي أشهر اللغات الثلاث ، وذلك لأنهما منصوبتان الأولى لكونها اسم إن والثانية لكونها معطوفة على الأولى ، فيجوز أن يكون نصهما بالألف نيابة عن الفتحة كما هو أشهر اللغات ، ويجوز أن يكون نصهما بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، على ما هو لغة القصر التي نحن الآن بصددنا ، لكن ينبغي لك أن تجرهما على لغة القصر ، وذلك لأن الكلمة الثالثة تتعين فيها لغة القصر ، ولا يجوز أن تجعل البيت ملفقا من لغتين . فافهم ذلك وتدبره .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ذكره الميداني مرتين : إحداهما في حرف الميم (٤١٧ في ٣١٨/٢) والأخرى في حرف اللام في أثناء شرح قولهم في المثل « مثل أرمها ولدا » (٧٧١ في ١٥٢/١) وهو يضرب للرجل يحمله غيره على ما ليس من شأنه . وأصله أن رجلا اسمه بهس من بني فزارة بن ذبيان بن بغيض كان سابع سبعة إخوة له ، فأغار عليهم ناس من أشجع وهم في إبلهم ، فقتلوا إخوته جميعاً ، وبقي هو وحده ، وكان أصغرهم ، وكان محمقا .. وغبر على ذلك دهر ، ثم أخبر أن أناسا من أشجع في غار يشربون ، فانطلق بخال له يقال له أبو حنش ، فقال له : هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها ؟ وانطلق بهس بخاله حتى أقامه على فم القبار وهو يقول : ضربا أبا حنش ، فقال بعضهم : إن أبا حنش لبطل ، فقال أبو حنش : مكره أخاك لا بطل ، هكذا روى الميداني ، وحكى شارح الكتاب القصة على عكس ذلك ، على أن أبا حنش هو الذي دفع بهسا في الغار ، ولعله هو الصواب ، فإنه ينسب إلى المتكلم قوله :



وقولهم للمرأة « حَمَاءٌ » (١).

\*\*\*

== قيل : وعزم معاوية بن أبي سفيان على عمرو بن العاص يوماً ليخرجن إلى قتال على بن أبي طالب ، رضى الله عنهم أجمعين ، فلما التقيا قال عمرو : مكره أخاك لا بطل فأعرض عنه على ولم يحاربه ، ومنه تعلم أن نسبة قول هذا المثل إلى عمرو بن العاص ليست على ما يقتضيه الظاهر ، وإنما تمثل به عمرو .

الإعراب : « مكره » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة « أخاك » أختا : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وأختا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لا » حرف عطف « بطل » معطوف بلا على مكره ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولا يجوز أن تجعل « مكره » مبتدأ ، وتجعل « أخاك » نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لأن من شرط صحة ذلك عند جمهرة النحاة أن يكون المبتدأ معتمداً على نفي أو استفهام ، نعم لو جريت على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون الاعتماد على النفي أو الاستفهام كان لك أن تعربه هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « أخاك » حيث أتى بهذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع ، سواء أجزيت على مذهب البصريين فجعلت « أخاك » مبتدأ مؤخراً أم جريت على مذهب الكوفيين فجعلت « أخاك » نائب فاعل بمكره سد مسد خبره - ومجىء هذه الكلمة بالألف في موضع الرفع يدل على أن المتكلم اعتبر رفعه بضمة مقدرة على الألف كالأسماء المقصورة .

(١) قد ورد من ذلك قول الراجز :

إِنَّ أَحْمَاءَ أُولَعَتْ بِالْكَنَّةِ وَأُولَعَتْ كَنَّتُهَا بِالْهَنَةِ

والكنة : امرأة الابن ، ووجه الاستدلال أنهم إذا قالوا للأنثى « حماة » فإنهم يقولون للمذكر حما - بألف مقصورة - إذ لا فرق بين المذكر والمؤنث إلا تاء التأنيث كما قالوا « فتى ، وفتاة » وأنت تعرب « الفتى » بحركات مقدرة على الألف ، = ( ٤ - أوضح المسالك ١ )

الباب الثاني : المثني ، وهو : ما وُضِعَ لاثنتين وأُغْنَى عن المتعاطفين<sup>(١)</sup> ، كالزيدان والهندان ؛ فإنه يرفع بالالف ، وَيَجَرُ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها .

وحملوا عليه أربعة ألفاظ « اثْنَيْنِ » و « اثْنَتَيْنِ » مطلقاً ، و « كِلَا » و « كِلْتَا » مُضَافَيْنِ لمضمر ؛ فإن أضيفا إلى ظاهرٍ لَزِمَتْهُمَا الف .

\*\*\*

= وتعرب الفتاه بحركات ظاهرة على التاء ، لأن الإعراب الذي كان على ألف الفتي لكونها آخر الكلمة قد انتقل إلى تاء الفتاة لما صارت هي آخر الكلمة ، فافهم ذلك .

وحاصل ما ذكره المؤلف من اللغات في الأسماء الستة أن هذه الأسماء على ثلاثة أضرب ، ضرب فيه لعة واحدة وهو ذو معنى صاحب والزم إذا فارمته الميم ، وضرب فيه لغتان النقص والإتمام وهو الهن ، وضرب فيه ثلاث لغات : الإتمام ، والنقص ، والنقص ، وهو ثلاثة ألفاظ ؛ الأب ، والأخ ، والعم .

(١) يشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون مفردا ، فلا يجوز تثنية المثني ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع .

الثاني : أن يكون معربا ، فلا يجوز أن تثني الاسم المبني ، وأما هذان وهاتان في أسماء الإشارة ، واللذان واللتان في الأسماء الموصولة ؛ فهي ككلمات وضعت من أول الأمر على هذه الصورة .

الثالث : ألا يكون مركبا ، فلا يجوز أن تثني المركب المزجي ولا المركب الإسنادي ، أما المركب الإضافي فلك أن تثني صدره وتضيفه إلى مجزئه . فتقول « عبدا لله » .

الرابع : أن يكون منسكرا ، فلا يجوز أن تثني العلم إلا بعد أن تقدر فيه الشباع ، ولذلك تدخل عليه بعد التثنية ألف واللام فتقول « الزيدان » .

الخامس : أن يكون الاثنان متفقين اللفظ ، وأما قولهم : الأبوان تريد به الأب والأم ؛ وقولهم : العمران تريد أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ؛ فهو فن باب التغليب .

الباب الثالث : باب جمع المذكر السالم ، كالزيدون والمسلمون ؛ فإنه يرفع بالواو ، وَيَجْرُ وَيَنْصَبُ بالياء المسكور ما قبلها المفتوح ما بعدها .  
ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط ؛ أحدها : الخلو من تاء التأنيث ، فلا يجمع نحو « طَلْحَة » و « عَلَامَة » . الثاني : أن يكون لمذكر ، فلا يجمع نحو « زَيْنَب » و « حَائِض » . الثالث : أن يكون لِأَقْلٍ ، فلا يجمع نحو « وَاشِق » علماً لـكـلب ، و « سَابِق » صفة لـفرس .  
ثم يشترط أن يكون إمّا علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مزجياً ؛ فلا يجمع نحو « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « مَعْدِيكَرَب » وإمّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل نحو « قَائِم » و « مُذْنِب » و « أَفْضَل » فلا يجمع نحو « جَرِيح » و « صَبُور » و « سَكْرَان » و « أَحْمَر »<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

== السادس : أن يكونا متفقى المعنى ، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز .

السابع : ألا يستغنى عنه بثنائية غيره .

الثامن : أن يكون له ثان في الوجود .

(١) لم يعرف المؤلف جمع المذكر السالم كما عرف الثنى في الفصل السابق ، ويعرف بأنه « ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد ؛ ولم يتغير فيه بناء مفردة » فإذا قلت « زيد وزيد وزيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق العطف ، وإذا قلت « زيد زيد زيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق التوكيد ، وليس واحد من هذين الطريقتين بجمع اصطلاحى ، وقولنا « ولم يتغير فيه بناء مفردة » لإخراج جمع التوكيد نحو الرجال والهنود ، فإن فيه ضم اسم إلى أكثر منه لكن مفرد جمع التوكيد لا بد أن يتغير في الجمع حقيقة أو حكماً .

وكل ما ذكرنا أنه يشترط في الاسم الذى يراد تثنيته يشترط فيما يراد جمعه ؛ وانظر إلى قولك « الزيدون » في جمع « زيد » جمع مذكر سالماً تجمد الحركات التى على حروف المفرد وترتيب هذه الحروف واتصال بعضها ببعض هى بنفسها فى الجمع ؛ ثم انظر إلى جمعه جمع تسكير على « الزيدود » بجمد التغير وانحاً ؛ فتدرك الفرق بين الجمعين .

فصل : وَحَلُّوا عَلَى هَذَا الْجَمْعِ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ :

أحدها : أسماء جموع ، وهى : أَوْلُو ، وَعَالَمُونَ ، وَعِشْرُونَ ، وبابه .  
والثانى : جموع تكسير ، وهى : بَنُونَ ، وَحَرثُونَ ، وَأَرْضُونَ ، وَسِتُونَ ،  
وبابه ؛ فإن هذا الجمع مُطَرِّدٌ فى كل ثلاثى حذفت لامه وَعَوَّضَ عنها هاء التانيث  
ولم يُكْسَرْ ، نحو : عِصَّةٌ وَعِصِينَ ، وَعِزَّةٌ وَعِزِينَ ، وَثَبَّةٌ وَثَبِينَ ، قال الله  
تعالى : ( كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ )<sup>(١)</sup> ( الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ  
عِزِينَ )<sup>(٢)</sup> ( عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ )<sup>(٣)</sup> ، ولا يجوز ذلك فى نحو  
تَمَرَّةٍ لعدم الحذف ، ولا فى نحو « عِدَّةٌ » و « زِنَّةٌ » لأن المحذوف الفاء ،  
ولا فى نحو « يَدٌ » و « دَمٌ »<sup>(٤)</sup> ، وشذأبُونَ وَأَخُونَ ، ولا فى أَسْمٍ وَأُخْتٍ  
وَبِنْتٍ لأن العوض غير التاء ، وشذأبُونَ ، ولا فى نحو شاةٍ وَشَفَّةٍ لأنهما كُسِرَا  
على شِيَاهِ وَشِفَاهِ .

والثالث : جموعٌ تصحيح لم تستوف الشروط ، كَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ ؛ لأن  
أَهْلًا وَوَابِلًا ليسا علمين ولا صفتين ، ولأن وَابِلًا لغير عاقل .  
والرابع : ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به<sup>(٥)</sup> ، كَعَمَلِيُّونَ وَزَيْدُونَ

(١) من الآية ١١٢ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٩١ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة المعارج .

(٤) أى لعدم التعويض فيهما .

(٥) ذكر المؤلف فى هذا الموضع مما ألحق بجمع المذكر ما سُمي به منه ، ولم يذكر  
فيما ألحق بالثنى ما سُمي به منه ، وكان خليقاً بأن يذكره ، وحاصل القول فيه أنه إذا  
سمى شخصاً أو مكاناً باسم مشتمل على علامة التثنية مثل حسنين وزيدنين ، فإن هذا  
الاسم ليس مثنى حقيقة لأن مدلوله فرد واحد ، وقد ألحقه العرب بالثنى ، فأعربوه =

مُسَمَّى به ، ويجوز في هذا النوع أن يُجْرَى بِجُرَى غَسَلِينَ في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً ، ودون هذا أن يُجْرَى بِجُرَى عَرَبُونَ في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً ، كقوله :

— ١٠ — \* وَأَعْتَرَنِي الُّهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ \* \*

== في أشهر لغاتهم - كإعراب المثنى : بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ، ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال كلها ، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون كإعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا اقترنت به أل جروه بالكسرة كما في قول ابن أحرر :

أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّيْعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ الْمَلَوَانِ  
١٠ — هذا عجز بيت من الخفيف ، وصدره قوله :

\* طَالَ كَيْلِي وَبِتُ كَالْمَحْزُونِ \*

وفي كلام الشيخ خالد ما يفيد أن الجوهرى قد نسب هذا البيت إلى عبد الرحمن ابن حسان ، وأن ابن برى قد خالفه في ذلك ونسبه إلى أبي دهل الجمحي ( ووقع في جميع نسخه لأبي دهل الخزاعي ، وهو خطأ وتحريف من وجوه ) وعثرت على قصيدة لأبي دهل وهب بن زمعة بن أسيد أحد بني جمع بن عمرو بن هصيص ابن كعب يشبه أن يكون البيت مطلعها في رواية بعض الرواة ، وهاك أبياتاً من أولها :

طَالَ كَيْلِي وَبِتُ كَالْمَحْزُونِ وَمَلَّتْ التَّوَاءُ فِي جَيْرُونَ  
وَأَطَلْتُ الْمَقَامَ بِالشَّامِ حَتَّى ظَنَّ أَهْلِي مُرَجَّاتِ الظُّنُونِ  
فَبَكَتْ خَشْيَةَ التَّفَرُّقِ مُجَلُّ كَبُكَاءِ الْقَرِينِ لِأَثَرِ الْقَرِينِ  
وهذه رواية الأدباء ، وحملة الشعر ، ورواية الشاهد على ما في الأصل هي رواية النعامة .

اللغة : « اعترني » نزلت بي ، وتقول : عراه يعروه ، واعتراه يعتريه « الهموم » جمع هم « الماطر » هو في الأصل جمع ماطر ، ولم يكن من حقه أن يجمع جمع =

المذكر السالم، لأنه وصف لغير عاقل، ولكنه جمع هذا الجمع على غير قياس، ثم سمي به موضع بالشام، وصاحب الصحاح يروي « الناطرون » بالنون - على أنه في الأصل جمع ناظر وهو الذي يقرب ويحفظ الأشياء بعينه، ثم سمي به. ولكن المجد قد خطأه في القاموس فقال: « وغلط الجوهرى في قوله ناظرون موضع بالشام، وإنما هو ماظرون بالميم » اهـ

وقد أنشد الأزهري بيتا ليزيد بن معاوية ينزل فيه بنصرانية كانت قد ترهبت في دير خرب عند الماظرون، وهو قوله:

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

بالميم، وكذلك رواه ياقوت الرومى في معجم البلدان.

المعنى: يصف طول ليله، وما صار إليه من الحيرة والاضطراب، وما نزل به من الأحزان والآلام، وهو في هذا المكان، بسبب بعده عن ألفه وأحبابه.

الإعراب: « طال » فعل ماض « ليلي » فاعل مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وب » الواو حرف عطف، بات: فعل ماض تام، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « كالجنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تاء المتكلم، ويجوز أن يكون بات فعلا ناقصا وتاء المتكلم اسمه والجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبره « واعترتى » الواو حرف عطف، اعترى: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، والنون للوقاية. وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « المموم » فاعل اعترى « بالماظرون » الباء حرف جر، والماظرون: مجرور به وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق باعترى.

الشاهد فيه: قوله « بالماظرون » فإن الشاعر قد استعمل جمع المذكر السالم المسمى به بالواو في موضع الجر، وجعل إعرابه على النون فجعله بالكسرة الظاهرة فمثله مثل الاسم الذى آخره واو ونون مثل زيتون وعربون فإنه يعرب في حالة الرفع بالضمة الظاهرة على آخره وهو النون، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة كذلك، تقول: هذا زيتون جيد، وهذا عربون كثير. وتقول: اشتريت زيتونا جيدا، ودفعت عربونا كثيرا. وتقول: أكلت من زيتون جيد، وأخذت من عربون كثير مالا قليلا.

ودون هذه أن تلزمه الواو وفتح النون<sup>(١)</sup> ، وبعضهم يُجَرِّى بنين وباب سنين مجرى غسيلين ، قال :

١١ - وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلَىٰ أَبَا بَرٍّ ، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

(١) من العرب من يلزم هذا النوع - وهو جمع المذكر السالم المسمى به - الواو ويلزمه مع ذلك فتح النون في الأحوال كلها ، ذكر ذلك أبو سعيد السيرافي ، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ، وجعل النحاة هذه اللغة نظير اللغة التي تلزم المشي الألف وكسر النون في الأحوال كلها ، وعلى ذلك يكون رفع جمع المذكر السالم ونصبه وجره بضمة أو فتحة أو كسرة مقدرة على الواو ، منع من ظهورها الثقل في الرفع والجر ، ومعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور في حالة النصب ، وقد اعترض على ذلك باعتراضين ، أحدهما : أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب في وسط الكلمة ، وثانيهما : أن يكون في الأسماء ما آخره واو وقبلها ضمة تقدر عليها حركات الإعراب ، ولا نظير لذلك في العربية ، وبحسبك هذا .

١١ - هذا بيت من الوافر ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى أحد أبناء علي بن أبي طالب ، ولم يعينوه . والذي ثبت عندى بعد البحث أنه من كلام أحد شيعة علي كرم الله وجهه ، وقائله هو سعيد بن قيس يقوله لمعاوية بن أبي سفيان ، وقبله قوله :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ وَرَجْمُ الْغَيْبِ يَكْشِفُهُ الْيَقِينُ  
بِأَنَّا لَا نَزَالُ لَكُمْ عَدُوًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا سَمِعَ الْخَنِينَ

اللغة : « رجم الغيب » أراد به الكلام الذي تلقى على عواهنه ظنا وتخروفا « يكشفه » أراد أنه يبين فساد ما اشتمل عليه من دخل « عدا » ذوى عداوة ، وهو فعول بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد والاثنتان والجمع ، قل تعالى : ( إن الشيطان لكم عدو ) . وقال جلّت كلمته : ( بعضكم لبعض عدو ) . وقال سبحانه : ( فإنهم عدو لى ) . « أبا حسن » هي كنية علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، كنى بابنه من فاطمة الزهراء أبي محمد الحسن بن علي « أبا برا » يريد أنه عاملنا كما يعامل الآباء البررة الرحماء أبناءهم .

= المعنى : يندد بمعاوية بن أبي سفيان ، ويذكر له أنهم لا يزالون مصرين على عداوته وبغضه ، وأنهم لن يقلعوا عن ذلك فيغضوا علياً رضى الله عنه ؛ لأنهم لا يذكرون له سيئة تحملهم على بغضه ؛ فقد كان منهم بمنزلة الأب الرحيم من أبنائه : يعطف عليهم ، ويحب لهم الخير ما استطاع إليه سبيلاً .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « أبا برا » الآتى ، ويجوز أن يكون هذا الجار والمجرور متعلقاً بـ « أبو » اسم كان مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حسن » مضاف إليه « على » بدل من قوله أبو حسن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « أبا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « برا » نعت لقوله أبا منصوب بالفتحة الظاهرة « ونحن » الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفهم في محل رفع « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « بنين » الآتى بعد « بنين » خبر المبتدأ - رفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « بنين » فإن الشاعر قد جاء بهذه الكلمة بالياء في موضع الرفع لأن الكلمة واقعة خبراً عن المبتدأ كما علمت في إعراب البيت ، وجعل الرفع بضمة ظاهرة على النون كما ينبغي عنه ما روينا من أبيات كلمة الشاهد ؛ فدل ذلك على أن من العرب من يجرى « بنين » - وإن لم يكن علماً - مجرى « غسيلين » و « يقطين » ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء ، في لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولا يسقط هذه النون للإضافة ، وقد حكى الفراء هذه اللغة عن بنى عامر وبني تميم ، إلا أنه ذكر أن بنى عامر ينونون في الحركات الثلاث ؛ فيقولون هؤلاء بنين بررة ، وما رأيت بنينا بررة كبنين فلان ، ولقد أعجبت ببنين بررة رأيتم عند فلان ، كما يقولون : هذا يقطين ناضر ، وأكلت يقطيناً ، وهذه شجرة يقطين - بالتثنية في كل ذلك - وذكر أن بنى تميم لا ينونون ، بل يرفعون بضمة ظاهرة من غير تنوين ، وهل يجرون بكسرة ظاهرة كذلك ؟ حكى بعض شراح التسهيل في هذه الحالة أن الظاهر من كلام ابن مالك أن بنى تميم يجرون هذا النوع بالكسرة الظاهرة من غير تنوين ؛ واسكن كلام الفراء ظاهر في أنهم يجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة ويعاملونه معاملة الاسم الذى لا ينصرف لشبه العجمة .



وقال :

\* دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينُهُ \*

— ١٢ —

= قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وإذا تذكرت أن فرض الكلام أن هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم ليس علما علمت أن الصواب هو كلام ابن مالك لأن منعه من الصرف لشبه العجمة وحده غير صحيح ؛ لأن العجمة نفسها لا تمنع الاسم من الصرف إلا أن يكون علما ، فاحفظ ذلك وتدبره .

وعلى لغة بني عامر ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء على أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنتين يوسف » بتنوين « سنينا » المنصوب بالفتحة الظاهرة ، وإثبات النون من غير تنوين في « سنين » المجرور بالكسرة من غير تنوين لكونه مضافا إلى ما بعده .

١٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* كَعِينِ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبُنَا مُرَدًا \*

وهذا البيت من كلمة للصمة بن عبد الله القشيري ، وكان الصمة قد خطب ابنة عمه فاشتط عليه عمه في المهر ، ورغب هو إلى أبيه في أن يسوق إلى عمه المهر الذي يطلبه فبخل عليه ، فخرج معاضبا لأبيه وعمه ، وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته ، فهو تارة يحن إلى نجد لأن بها أحبائه ، وتارة يذم نجدا لأنها موطن هذين الشيخين اللذين فرطا فيه من أجل بمران : هذا فرط فيه جشعا وطمعا ، وذلك فرط فيه ضنائة وبخلا ، وأول هذه القصيدة التي منها بيت الشاهد قوله :

خَلِيلِي إِنْ قَابَلْتُمَا الْمَضْبَ أَوْ بَدَا لَكُمْ سَدُّ الْوَرَكَاءِ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدًا  
سَلَا عَبْدَ كَعْلَى حَيْثُ أَوْفَى عَشِيَّة

خَزَازَى وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ أَنْسَى النَّجْدَا

فَمَا عَنْ قَلِيٍّ لِلنَّجْدِ سُدٌّ أَصْبَحَتْ هَاهُنَا

إِلَى جَبَلِ الْأَوْشَالِ مُسْتَخِيِبًا بَرَدًا

اللغة : « دعاني » معناه اتركاني ، ويروى في مكانه « ذراني » وهما بمعنى واحد « نجد » هو أحد أقسام بلاد العرب ، وهما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق ، =

وما عداه فهو الغور -- بفتح الغين للمعجمة وسكون الواو -- «سنيه» جمع سنة ، وهي في الأصل العام ، وتطلق السنة على الجذب والقحط «مردا» جمع أمرد ، وهو الذي لم ينبت الشعر بوجهه .  
المعنى : ينهى صاحبيه عن أن يذكر له نجدا ؛ لأنه إذا ذكر له تذكر ماله من الجهد والعنت أيام إقامته فيه .

الإعراب : «دعاني» دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «سنيه» سنيه : اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى نجد مضاف إليه «لعبن» لعب : فعل ماض مبني على الفتح للمقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعب «شييا» حال من ضمير المتكلم المجرور محلا بالباء ، منصوب بالفتحة الظاهرة «وشيننا» الواو حرف عطف ، شيب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، ونا : مفعول به «مردا» حال من ضمير المتكلم المنصوب محلا بشيب ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب عطف بالواو على جملة الحال .

الشاهد فيه : قوله «سنيه» حيث نصبه الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون ، فجعل النون فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مسكين وغسلين ، ولولا أنه عامله هذه المعاملة لحذفها للإضافة ، فأنت تعلم أن النون التي تلي علامة الإعراب في اللثني والجمع الذي على حده تحذف للإضافة . كما يحذف التنوين من الاسم المفرد ، وهذه لغة لبعض العرب منهم بنو عامر وبنو تميم ، على ما ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق حكاية عن الفراء ، وواقعه على ذلك ابن مالك في تسمياته .

وذهب ابن جني وابن عصفور إلى أن إعراب هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم هذا الإعراب ضرورة من ضرورات الشعر ، لا يجوز أن يتكلم بها متكلم في كلام منشور .

وكلام الفراء في هذه المسألة أحق بأن تأخذ به ، فقد أثرتنا لك في الشاهد السابق حديثا تسكلم به الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه اللغة .

وبعضهم يطرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه ، وَيَخْرُجُ عليها قوله :

— ١٣ \* لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ \*

١٣ — هذا عجز بيت من الخفيف ، وصدره قوله :

\* رَبَّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ \*

ولم أفد له على نسبة إلى قائل معين مع كثرة من استشهد به من النحاة ،

اللغة : « عرنديس » بزنة سفرجل — هو في الأصل القوى الشديد ، والأنثى عرنديسة — بالهاء — ويقال : حي عرنديس ، إذا أريد وصفهم بالعز والمنعة . قاله ابن منظور « طلال » بفتح الطاء المهمل ، بزنة سحاب — اسم جمع واحده طلالة — بالهاء — وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة ، أو هي الفرح والسرور ، أو هي الحسن والرونق والهاء « ضاربين القباب » القباب : جمع قبة ، وهي الخيمة مطلقاً ، أو خاصة بما يضرب على الملوك ، وعلى الأول هي كناية عن دوام إقامتهم وثباتهم في بلادهم ؛ لأنهم لا يحتاجون إلى الظعن لطلب الكلاء ؛ لكثرة الخصب والخير والمال عندهم ، وعلى الثاني هي كناية عن عظمة شأنهم ورفعة قدرهم وعلو أمرهم وأنهم بمنزلة الملوك ، ويروى في مكانه « لا يزالون ضاربين الرقاب » فهي كناية عن الشجاعة .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجرشبيه بالزائد « حي » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « عرنديس » هقة لحى تابعة له في الجر نظراً إلى اللفظ « ذي » صفة ثانية لحى ، مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « طلال » مضاف إليه « لا » نافية « يزالون » فعل مضارع ناقص مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون في محل رفع « ضاربين » خبر الفعل الناقص منصوب بالفتحة الظاهرة و « ضاربين » مضاف و « القباب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل الناقص واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً بحرف الجر الشبيه بالزائد وهو « حي »

المعنى : قليل من الأحياء الأفوياء الأشداء ذوي الهيئات الحسنة والرونق البهي استمرت إقامتهم في موضع نزولهم لكثرة ما عندهم من أسباب النعمة =

= الشاهد فيه : قوله « ضاربين القباب » حيث نصب « ضاربين » بالفتحة الظاهرة على النون ، وجعل النون في هذه الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مساكين ومجانين ، ولولا أنه عاملها هذه العاملة لكان عليه إما أن يحذف هذه النون لإضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها ، وإما أن ينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، فلما لم يأت بالكلام على أحد هذين الوجهين علمنا أنه عامل الكلمة معاملة الاسم المفرد الذي آخره نون قبلها ياء .

واعلم أن « ضاربين » جمع مذكر سالم ؛ فليس هو ملحقة بجمع المذكر السالم ، وليس هو - على الأخص - من الأسماء الثلاثية التي حذفت لاماتها ثم زيدت عليها الواو والنون فكانت ملحقة بجمع المذكر السالم كسنة وسنين وعزة وعزير وثبة وثبين ، وقد نسب المؤلف إلى بعض النحاة - غير معين - أنه يرى إلزام جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به الياء وإعرابه بحركات ظاهرة على النون ، وقد صرح الأشموني في شرحه على الألفية بأن هذا رأى الفراء ؛ ولكن الذي يقف على كلام الفراء يدرك أنه لا يرى جواز هذه المعاملة إلا مع نحو سنين وبابه مما حذفت لامة ، لأنهم لما حذفوا لامة ووقعت هذه النون في مكان اللام توهموا أنها هي اللام فأجروا الإعراب عليها ، والفراء يقول في آخر كلامه : « ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه » اه . وهذا كلام صريح فيما بيناه من مذهبه . وقال الأعلام الشنمري : « هو - يعني هذا الإعراب - في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين » اه . ويريد بالسنين الثلاثي محذوف اللام الذي سبق الاستشهاد لحجته على هذه اللغة ، ويريد بالعقود العشرين والتسعين وما بينهما .

وبجوز أن يستدل لحجى هذه اللغة في أوصاف المذكرين التي جمعت جمع المذكر السالم بالأبيات التي ذكرناها مع الشاهد الآتي رقم ١٤ ،

والذي يتلخص مما أترناه لك من أقوال النحاة وما نسبوه إلى العرب من اللغات أن مجموع ما ورد في جمع المذكر السالم وما ألحق به خمس لغات :

الأولى : أن يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع ، وبالياء المكسور ما قبلها في حال الجر والنصب ، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضاً عن تنوين الاسم =

وقوله :

١٤ - \* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ \*

\*\*\*

= المفرد ، وهذه أعلى اللغات وأجودها وأجراها على ألسنة العرب .  
الثانية : أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة ، وإلحاق النون مفتوحة من غير تنوين ، فيكون إعرابه بحركات مقسمة على الواو ، كما ذكرنا في شرح الشاهد رقم ١٠

الثالثة : أن يؤتى به بالواو في الأحوال كلها ، ويحول إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين ، فتضم النون في حال الرفع ، وتسكّر في حال الجر ، وتفتح في حال النصب .

الرابعة : أن يؤتى به بالواو في جميع الأحوال ، وبعدها نون غير منونة ، فيسكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون غير المنونة كما ذكرناه في ص ٥٥ .

الخامسة : أن يؤتى به الياء في الأحوال الثلاثة ، وتحرك النون منونة بحركات الإعراب : الضمة في حال الرفع ، والكسرة في حال الجر ، والفتحة في حال النصب ، وكأنه اسم مفرد مختوم بياء ونون نحو غسيلين ومسكينين وسكّين .

وفد عرفت منزلة كل لغة من هذه اللغات ونسبتها .

١٤ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءَ مِنِّي \*

وهذا بيت لسجيم بن وثيل الرياحي ، وقد أنشده المؤلف مرتين في هذا الباب .  
اللغة : « تبْتَغِي الشعراء » يروى في مكانه « يدرى الشعراء » بتشديد الدال وهو مضارع ادراه ، ومعناه ختله وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطعم الشعراء في خديقي ، وتتبعني أنفسهم ختلي ، وقد بلغت سن الحنكة والتجربة والاختبار ؟

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لتبتغي « تبْتَغِي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل « الشعراء » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « مني » جار ومجرور متعلق بتبتغي « وقد » =

== الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حد الأربعين » فإن الرواية قد وردت في هذه الكلمة بكسر النون من « الأربعين » وقد اختلف النحاة في تخرج هذه الرواية ؛ فمنهم من قال : إن هذه الكسرة التي على النون هي كسرة الإعراب التي يقتضيها العامل ، وذهب إلى أن أسماء العقود التي هي العشرون والتسعون وما بينهما يجوز فيها أن تلزم الياء ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون ؛ فتكون مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالكسرة الظاهرة كما في هذا البيت ، ومن ذهب إلى ذلك على بن سليمان الأخفش والأعلم الشنتمري ، وقد جاء المؤلف بهذا البيت في هذا الموضع ليقدر أن من النحاة من خرج على هذا الوجه .

وقد علمت فيما سبق أن من النحاة من يطرد هذا الإعراب في جمع المذكر السالم وفي كل الأنواع التي ألحقت به ، ولا يخص به نوعا ولا نوعين .

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم ؛ فهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، واعتذر عن كسر النون بأنها كسرت على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ومن ذهب إلى هذا أبو الفتح بن جني ، وذهب ابن مالك إلى أن كسر النون في هذه الحالة لغة من لغات العرب في إعراب جمع المذكر السالم ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في هذا الباب على هذا التحريم .

وقد جاء لهذا البيت نظائر من كلام العرب في غير باب العقود وغير جمع الاسم المحذوف اللام ، من ذلك قول ذى الإصبع العدواني في نونيته الطويلة :

إِنِّي أَيُّ أَيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ      وَابْنُ أَيٍّ أَيٍّ مِنْ أَيِّينِ  
ومن ذلك قول الفرزدق :

مَا سَدَّ مَيِّتٌ وَلَا حَيٌّ مَسَدُهُمَا      إِلَّا اتَّخَلَّافٌ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ  
ومما يدخل في هذا الباب قول الآخر :

فصل : نونُ المثني وما حمل عليه مكسورةٌ ، وفتحُها بعد الياء لُغةٌ ، كقوله :

١٥ - \* عَلَى أَحْوَذِيَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَةً \*  
=

وَلَقَدْ وَلَدْتُ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً      وَلَا أَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا  
وقول الآخر :

وَإِنْ أَتَمَّ ثَمَانِيًّا رَأَيْتَ لَهُ      شَخْصًا ضَيْلًا وَكَلَّ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ  
١٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَّةٌ وَتَغِيبُ \*

وهذا بيت من كلمة جيدة لحيد بن ثور الغدالي يصف فيها قطاة .

اللغة : « أحوذيين » هو مثني أحوذى . وأصل الأحوذى السريع في سيره ، ثم استعمل في السريع في كل شيء أخذ فيه ، وقل أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف في الشيء يحذقه . وفي ديوان الأدب : الأحوذى الراعى المتشعر للرعاية الضابط لما ولى ، وأراد حميد بالأحوذيين ها هنا جناحي القطاة « استقلت » ارتفعت وتحملت وعلت في الجو .

المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فأنت لا تقف عينك عليها إلا مقدار لحظة ثم تغيب عنك وكفى بذلك عن سرعتها .

الإعراب : « على » حرف جر « أحوذيين » مجرور بـ « على » ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، والجار والمجرور متعلقان باستقل « استقلت » : فعل ماضٍ ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطاة « عشية » ظرف زمان منصوب باستقل « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هي » ضمير منفصل مبتدأ يعود إلى القطاة « إلا » أداة استثناء ملغاة « لمحة » خبر المبتدأ ، والكلام على حذف مضافين . وتقديره : فما زمان رؤيتها إلا لمحة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطاة ، وجملته المضارع وفاعله معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر ، وفي عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية خلاف ، قيل : لا يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كان العاطف هو الواو .

وقيل : لا يختص بالياء ، كقوله :

١٦ — \* أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيِّدَ وَالْعَمِينَانَا \*

= الشاهد فيه : قوله «أحوذبين» فإن الرواية فيه بفتح النون، ولا يمكن أن يجعل إعراب هذه الكلمة بحركة ظاهرة على النون ؛ لأن الكلمة في موضع الجر، والنون مفتوحة كما علمت ، فإعرابها يتعين أن يكون بالياء نيابة عن الكسرة ، وقد اختلف العلماء في الاعتذار عن فتح النون ، فمنهم من زعم أنه ضرورة ، وليس في مكتنتك أن تقبل هذا ؛ لأنه لا محوج إلى هذا الفتح من قافية أو وزن، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلا مع الكسر الذي هو الغالب كما استقام مع الفتح. ومن العلماء من ذكر أن فتح نون المثني بعد الياء لغة من لغات العرب ، وقد نقلها الفراء عن بني أسد ، وهذا أولى أن يؤخذ به ؛ لما قدمنا .

١٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب كثير من النحاة هذا الشاهد إلى ربيعة بن العجاج ، وقد ذكره ناشر ديوانه في زياداته التي حدثتكم حديثها مراراً ، وقد أنشده أبو زيد في نوادره ضمن أبيات ( ص ١٥ ) عن المفضل الضبي ونسبها لرجل من بني ضبة ، وقبله في روايته قوله :

إِنِّ لِسَعْدَى عِنْدَنَا دِيْوَانَا يُخْزِي فَلَانًا وَابْنَهُ فَلَانَا  
كَأَنْتَ عَجُوزٌ عُمِّرْتَ زَمَانًا وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانًا  
أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَمِينَانَا وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللغة : «أعرف منها الجيد» يروى في مكانه «أعرف منها الأنف» كما رأيت في رواية أبي زيد ، والجيد : العنق «منخرين» بفتح الميم وسكون النون وكسر الحاء بزنة مجلس ومسجد . وقد تكسر الميم إنباعاً لكسرة الحاء - أصله موضع النخير - وهو الصوت المنبعث من الأنف - ثم سمي به خرق الأنف «ظبيان» زعم جماعة - منهم الهروي - أنه ثنية ظبي ، وهو خطأ ولا معنى له ، والصواب أن ظبيان في هذا الموضع علم على رجل بعينه ، قال أبو زيد : «ظبيان : اسم رجل ، وأراد منخرى ظبيان ، كما قال عز وجل : ( واسأل القرية ) يريد أهل القرية» اه .



= الإعراب : « أعرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والعينا » الواو حرف عطف ، العينا : معطوف على الجيد ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، كذا قال العلماء ، وستعرف لنا رأيا في هذا الكلام (في ص ٦٦ التالية) « ومنخران » الواو حرف عطف ، منخران : معطوف على الجيد ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « أشبه » فعل مضارع مبني على الفتح لا محل له ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « ظيانا » مفعول به لأشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لقوله منخران ، وقد عرفت أن تقدير الكلام : ومنخران أشبه منخرى ظيانت ، ولكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فانصب انتصابه .

الشاهد فيه : قوله « والعينا » وفي هذه السكامة شاهدان للنداء : أما الأول ففي عجب المثني بالألف في حالة النصب ، وهذه لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث ابن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وبنو بطون من ربيعة ، وعليها ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » وعليها خرج بعض العلماء قوله تعالى : ( إن هذان لساحران ) وعليها جاء قول المتلمس واسمه جرير بن عبد المسيح :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقُ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَ  
وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَيْتُهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ  
وقال الأزهري في صدد بيت المتلمس : « هكذا أنشده الفراء لنا باه على اللغة القديمة لبعض العرب هـ .

وأما الشاهد الثاني ففي فتح نون المثني بعد الألف ، ومن النحاة من زعم أن فتح نون المثني قاصر على الذين يلزمون المثني الألف في أحواله كلها ، وليس هذا الكلام =  
( هـ — أوضح المسالك ١ )

== بمستقيم ؛ فقد سمعت في شرح بيت حميد بن ثور - وهو الشاهد السابق - أن من العرب من يفتح نون المثني بعد الباء .

هذا ، واعلم أن أكثر النحاة يروون في بيت الشاهد الذي نحن بصدده « ومنخرين أشبهًا ظيانا » بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كافة جمهرة العرب ، ونحن نستبعد كل الاستبعاد أن يقول الشاعر في أول البيت « والعينانا » بالألف في موضع النصب ثم يقول في نفس البيت « ومنخرين » بالياء ، وقد نص العلماء على أنه يكاد يكون من المحال أن يأتي العربي في بيت واحد بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة أو فيها يشبهها . فإن العربي الفصح لا يتكلم بغير لغة قبيلته ، وإنما يفعل ذلك الذين يتعلمون العربية وليست لغتهم ، ولأن هذا الذي أنكره هو رواية أكثر النحاة نص ابن هشام على أنه يقال : إن هذا البيت مصنوع . ونحن نستبعد أنه مصنوع ، ونحيلك على رواية أبي زيد - وهو من الرواة الثقات - التي أثنائها في صدر الكلام على هذا البيت ؛ فقد اطردت فيها المثنيات على مساق واحد بالألف .

هذا ، وقد جاءت النون مضمومة بعد الألف في قول عمر بن أبي ربيعة :

فَلَمَّا تَقَضَّى اللَّيْلُ إِلَّا أَفْلَهُ هَبَبْنَا وَنَادَى بِالرَّحِيلِ سِنَانُ  
رَجَعْنَا وَلَمْ يَنْشُرْ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا عَدُوٌّ ، وَلَمْ تَنْطِقْ بِهِ شَقَتَانُ  
وفي قول الراجز :

يَا أَبَتَا أَرْقِنِي الْقَذَابُ فَالْنَوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

وحكى أبو عمرو الشيباني أنه سمع بعض العرب يقول : « هما خليلان » بضم النون ، وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الثلاثة وجدت موضع كل واحد منها الرفع ، فإن « شقتان » في كلام عمر فاعل تنطق ، وكذلك « العينان » في قول الراجز فاعل تطعم ، و « خليلان » فيها حكاية أبو عمرو خبر المبتدأ ، فتدل هذه الشواهد - مع فتح النون في قول الراجز من الشاهد ١٦ « والعينانا » ، وهي في موضع النصب - على ما قررناه فيما سبق من أن قوما من العرب يلزمون المثني الألف ويعربونه بحركات ظاهرة على النون ، فيكون نصب « والعينانا » بالفتحة الظاهرة ، والرفع في يبق عمر والراجز بالضممة .

وقيل : البيت مصنوع ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ ، وكسرها جأز في الشعر بعد الياء ، كقوله :

١٧ - \* وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ \*

١٧ -- هذا يحجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ \*

وهذا البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية بن الخطفي ، يخاطب بها فضالة العري ، وقيله قوله :

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنٍ

اللمعة : « عرين » بفتح العين وكسر الراء - هو عرين بن ثعلبة بن ربوع ، وهو أحد أبناء فضالة العري « عرينة » بضم العين وفتح الراء - بطن من بجيلة « جعفرأ » هو جعفر بن ثعلبة بن ربوع ، أخو عرين بن ثعلبة « بن أبيه » أراد إخوته - وهم جعفر وجهور وعبيد - أبناء ثعلبة بن ربوع ، ويروي \* عرفنا جعفرأ وبني عبيد \* « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاي والنون جميعاً بينهما عين ساكنة - وهم الأتباع والملاحقون ، ويقال للثام الناس ورذالهم ، وأصل الزعنفة طرف الأديم وهذب الثوب الذي يتحرك منه .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفرأ » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « وبني » الواو حرف عطف ، بني : معطوف على جعفر ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف وأبي من « أبيه » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكر : فعل ماض مبني على فتح مقدر ، ونا : فاعله « زعانف » مفعول به لأنكر منصوب بالفتحة الظاهرة « آخرين » صفة لزعانف منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم .

الشاهد فيه : قوله « آخرين » حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم ، ثم كسر النون بعدها وهي في لغة جمهرة العرب مفتوحة ، وقد علمت في شرح شاهد سابق أن النحاة يختلفون في كسر نون جمع المذكر السالم ، فمنهم من يقول : إنها لغة من لغات العرب ، ومن هؤلاء ابن مالك صاحب الألفية ، وهو حجة فيما ينقل ( انظر شرح الشاهد رقم ١٤ ) .

وقوله :

\* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ \* (١)

\*\*\*

الباب الرابع : الجمع بألف وتاء مزيدتين ، كهنديات ومسلمات (٢) ؛ فإن نَصَبَهُ بالسكسرة (٣) نحو ( خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ) (٤) وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوف اللام كسمعت (٥) لُفَاتَهُمْ ؛ فإن كانت التاء أصلية كأبيات وأُمّوات أو الألف أصلية كفضاة وغزاة نُصِبَ بالفتحة .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت ، وأعاده هنا ليذكر التخريج الأخير الذي حكيناه في الموضع الأول ، وخلاصته أن « الأربعين » مجرور بالياء نيابة عن السكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وكسر النون ضرورة أو لغة من لغات العرب على ما بيناه من اختلاف النحاة .

(٢) يجمع بالألف والتاء المزيديتين ستة أنواع : كل اسم مؤنث بالمعنى فقط نحو هندات ودعدات وزينيات في جمع هند ودعد وزينب ، وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى نحو طلحات وحمرات في جمع طلحة وحمره ، إلا ثلاث كلمات : شقة ، وأسة ، وشامة ، وكل اسم مؤنث بالتاء والمعنى جميعاً نحو فاطمات ومسلمات ، في جمع فاطمة ومسلمة ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة نحو حبلات في جمع حبل ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث الممدودة نحو عذراوات في جمع نذراء ، وكل اسم لغير عاقل نحو إصطبلات في جمع إصطبل ، ولا يمنع من تسميته سالماً تغير بناء مفردة في حال الجمع كسجدات وزفرات - بفتح ثانيهما - في جمع سجدة وزفرة ، يسكون ثانيهما ، ونحو ظلمات وغرفات - بضم ثانيهما - في جمع ظلمة وغرفة ، يسكون ثانيهما ، ونحو حبلات وذكريات بقلب ألف مفرد بهما ياء ؛ فإنهما جمع حبل وذكري ، ونحو صحراوات وعذراوات ، بقلب همزة مفرديهما واوا ؛ فإنهما جمع صحراء وعذراء .

(٣) وذهب الأخفش إلى أنه مبني على السكسر في محل نصب ، ولا وجه لهذا الكلام .

(٤) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت .

(٥) إذا كان المفرد معتل اللام فيما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالألف والتاء نحو سنة وسنوات أو سنهات ونحو عضة وعضوات ، ونحو أخت وأخوات ونحو هنة =

وَحُلَّ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ شَيْئَانِ : « أُولَاتُ » نحو (وَأِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمَلٍ) <sup>(١)</sup> وما سُمِّيَ به من ذلك نحو « رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ » و « سَكَنْتُ أَذْرِعَاتٍ » وهي قَرْيَةٌ بِالشَّامِ ، فبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ، وَبَعْضُهُمْ يَتْرَكُ تَنْوِينَ ذَلِكَ ، وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَرَوَوْا بِالْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلَهُ :  
 ١٨ — تَنْفَوَزْنَهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلَهَا بِيَثْرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرْتُ عَلَى

= وهنوات ، وإما ألا ترد له اللام في جمعه بالألف والياء ، نحو لغة ولغات ، ونحو ثبة وثبات ، ونحو بنت وبنت ، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور أعرب بالسكسرة نيابة عن الفتحة في جميع لغات العرب ، ولم يختلف النحاة في ذلك ، وإن كانت اللام المحذوفة من المفرد لم ترد إليه في جمعه فقد حكى أحمد بن يحيى ثعلب أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة ، نحو « سمعت اغاتهم » ونحو « رأيت بناتك » وواقفه على ذلك الكسائي وابن سيده ، ورووا على هذه اللغة قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَلَمَّا جَلَّاهَا بِالْأَيَّامِ تَحِيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيَّهَا ذُلُّهَا وَاكْتِنَابُهَا

(١) من الآية ٦ من سورة الطلاق .

١٨ — هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر

الكندي ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَهْيَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَمِثْلِكَ بَيْضَاءُ الْعَوَارِضِ طَفَلَةٌ لَعُوبٌ تُنَسِّبُنِي إِذَا قُمْتُ سِرْبًا بَالِي

إِذَا انْفَتَحَتْ مُرْتَجَّةٌ غَيْرُ مِفْئَالٍ لَطِيفَةٌ طَيِّ الْكَشْحُ غَيْرُ مُفَاضَةٍ

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ كَانَ فَيْضُ حَمِيمِهَا عَلَى مَتْنَتَيْهَا كَالْجَمَانِ لَدَى الْجَالِي

تنورتها ... البيت ، وبعده قوله :

نَظَرْتُ لِمَا لَهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقْفَالٍ

اللغة : « ومثلك » الواو واو رب : أى كثير من النساء المائلات لك « بضاء =

= العوارض « جمع عارض ، وهو صفحة الوجه ، ولها عارضان . ولكن المثنى قد يحىء بصورة الجمع ، أو يكون قد قصد أجزاء العارضين فجمع لذلك « طفلة » بفتح الطاء وسكون الفاء - هى الرخصة اللينة الناعمة « سربالى » السربال - بزنة القرطاس - الثياب « الكشع » الحصر ، يريد أنها دقيقة الحصر « غير مفاضة » ليست مسترخية البطن « مرتجة » يترجمها لعبائها « غير متغال » ليست كريهة الريح « استحمت » صبت الماء الحار عليها « حميمها » الحميم : الماء الحار « متنتها » أراد جانبي ظهرها « كالجمان » الجمال - بضم الجيم ، بزنة غراب - الفضة البيضاء « الجالى » الصيرف ، يريد أن الماء يبقى أبيض كالفضة ، وذلك يحتمل معنيين ، أحدهما أن الماء يأخذ لون جسمها ، وجسمها أبيض ناصع ، وثانيهما أن يريد أن الماء لا يتغير بعد أن يمر على جسمها ؛ لأن جسمها نظيف لا تقل عليه « تنورتها » نظرت إلى نازها من بعيد - « أذرعات » بلد فى أطراف الشام يحاور اللقاء ، والنسبة إليها أذرعى « يثرب » المدينة التى شرفت بما بعد هجرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه « أدنى دارها » أقرب مكان من أماكن ديارها « نظر عال » أراد أنه يحتاج إلى نظر بعيد .

المعنى : أراد أنه نظر إلى نار المحبوبة التى يشبها أهلها للقرى ، مثلاً ، وهو بأذرعات وهم بالمدينة . وفى هذا البيت - على ظاهره - ضرب من المبالغة يختص باسم الإغراق . وذلك أن المبالغة إن كان المدعى فيها غير ممكن عقلاً سميت غلوا ، وإن كان المدعى ممكناً وصح وقوعه عادة سميت تبليفاً ، وإن كان المدعى ممكناً عقلاً ولم يصح وقوعه عادة سميت إغراقاً ، فاما العلو فنحو قول المهلهل :

فَلَوْلَا الرِّيحُ أُسْمِعَ مَنْ يَحْجِرُ صَلِيلَ الْبَيْضِ يُقَرِّعُ بِالذُّكُورِ

وقد قيل فى بيت المهلهل هذا : إنه أ كذب بيت قاله العرب ، ويقال : إن بين

حجر وموضع الوقعة مسيرة عشرة أيام ، وأما التبليغ فنحو قول امرئ القيس :

عَدَا بِي عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكًا ، وَلَمْ يُنْصَحْ بِمَا فَيُغْسَلِ

لأن من الممكن فى حق الفرس أن يدرك الثور والنعجة ولم يعرق فيحتاج إلى أن

يغسل . فأما قوله « تنورتها - إلخ » فغير ممكن عادة ، وكيف يمكن أن يكون إنسان

بأذرعات ويشاهد نار يثرب ؟ واسكنه نزول العجب إذا علم أن امرأ القيس ابن أخت =

= المهلهل صاحب أ كذب بيت قالته العرب ا وقد قال ابن قتيبة : إنه لم يرد رؤية العين ، وإنما أراد رؤية القلب ، والبيت تحزن منه وتمن ، ولم يرد أنه رأى بعينه شيئاً .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من أذرعات » جار ومجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو واو الحال . أهل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، وهو على تقدير مضاف : أى ذو نظر « عال » صفة لنظر ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين . منع من ظهورها الثقل .  
الشاهد فيه : قوله « من أذرعات » فإن هذه الكلمة في هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه :

الأول : بكسر التاء منونة ، وعلى هذا الوجه رواية أكثر النحاة ، والسر فيها ملاحظة حال « أذرعات » قبل التسمية به ، وأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم يجر بالكسرة الظاهرة وينون تنوين المقابلة لا تنوين التنكير .

والوجه الثانى : يكسر التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم المبرد والزجاج ، والسر فيه ملاحظة كونه جمعاً بحسب أصله وكونه علماً لمؤنث بحسب حاله الآن ، وقد أعطوه من كل واحد من الأمرين حكماً من أحكامه ؛ فجروه بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم ، ومنعوا تنوينه كما يمنع تنوين العلم المؤنث .

والوجه الثالث : بفتح التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم سيبويه وابن جنى ، والسر فيه ملاحظة حاله الطارئة ، وأنه علم على مؤنث ، والعلم المؤنث يمتنع تنوينه ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف .  
ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الأعشى ميمون :

تَحْيَرَهَا أَحْوَعَانَاتَ شَهْرًا وَرَجَى خَيْرَهَا عَامًا فَمَامَا

الباب الخامس : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه عِلْتَانٌ <sup>(١)</sup> من تسع كأَحْسَنَ ،  
أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاءَ ؛ فإن جَرَّهٗ بالفتحة نحو ( فَحَيُّوا  
بِأَحْسَنَ مِنْهَا ) <sup>(٢)</sup> إلا إن أضيف نحو ( في أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ) <sup>(٣)</sup> أو دَخَلَتْهُ

(١) اعلم أولاً أن تسمية النجاة كل واحد من العلمية والتأنيث مثلاً « علة »  
واشتراطهم وجود علتين - مبنى على نوع من التساهل والجواز ، لأن كل واحد من  
الاثنتين اللذين يجتمعان في الاسم يقتضيان منعه من الصرف جزء علة ، وليس علة كاملة ،  
فأنت تعلم أن باجماع الاثنین يحصل الحكم . والدليل على ذلك أن العلمية وحدها  
لا تقتضى منع الصرف فمحمد مصروف وعلى مصروف مع أهما علمان ، وزيادة الألف  
والنون وحدها لا تمنع فسنوان وقنوان وسلطان ورمين مصروفة مع زيادة الألف والنون ،  
وبذلك يتقرر أن العلة النامة هي وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع  
ملاحظة شروط كل واحدة منهما .

ثم اعلم ثانياً أن الفعل فيه علتان كل واحدة منهما تدل على أنه فرع عن الاسم ،  
وأن إحدى هاتين علتين ترجع إلى لفظ المفعول ، والثانية ترجع إلى معناه ، فأما العلة  
التي ترجع إلى لفظه فهي عند البصريين كونه مشتقاً ومأخوذاً من لفظ المصدر الذي  
هو اسم ، والمأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وإما قلنا « عند البصريين » لأنهم هم الذين  
ذهبوا إلى أن المصدر هو أصل المشتقات جميعاً ومنها الفعل بأنواعه الثلاثة ، والعلة  
التي ترجع إلى اللفظ عند السكوفيين هي أنه يدل بمادته أى الحروف التي يتألف منها على الحدث  
ويدل بهيئته أى صورته التي هو عليها على الزمان ، فهو مركب لدلالته على شيئين ، والمركب  
فرع عما لا تركب فيه ، والاسم لا تركب فيه لدلالته على شيء واحد ، وأما العلة التي  
ترجع إلى معنى الفعل وتدل على أنه فرع ومحتاج فهي أنه لما دل على الحدث احتاج وافترق إلى  
حدث هذا الحدث وهو المفاعل ومن المعلوم أن الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤؤولاً .  
إذا علمت هذا سهل عليك أن تدرك أن في طبيعة الفعل دلالة على أنه فرع من جهة  
لفظه ومن جهة معناه ، وأنت تعلم أن الفعل لا يدخله الجر ، فإذا وجد في اسم ما علتان  
فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى فقد أشبه الفعل من هذه  
الناحية ، حينئذ ينبغي أن بأخذ الحكم الذي استقر للفعل ، وهو ألا يدخله التثوين ولا  
الجر ، وهذا هو الذي يسمى الاسم الذي لا ينصرف ، وبحسبك هذا الإيضاح فقد  
أطلت عليك أندرك سر هذه اللغة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء . (٣) من الآية ٤ من سورة التين .



أَلْ مُعَرَّفَةٌ نَحْوِ ( فِي الْمَسَاجِدِ )<sup>(١)</sup> أَوْ مَوْصُولَةٌ نَحْوِ ( كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمُّ )<sup>(٢)</sup>  
أَوْ زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ :

١٩ - \* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا \* \*

\*\*\*

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة هود .

١٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* شَدِيدًا بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ \*

والبيت من قصيدة لابن ميادة يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . واسم ابن ميادة : الرماح بن أبرد بن ثوبان بن سراقه ، وميادة : اسم أمه . وقبل البيت على ما رواه السيوطي ( تاريخ الخلفاء ٢٥٢ بتحقيقنا ) قوله :

هَمَمْتُ بِقَوْلٍ صَادِقٍ أَنَّ أَقُولُهُ وَإِنِّي عَلَى زَعْمِ الْعَدَائَةِ لَقَائِلُهُ

اللغة : « أعباء » جمع عبء - بكسر العين المهملة وسكون الباء - وهو ما يتقل عليك حملة أو يهبطك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التي يؤود حملها القائم بها ، ويروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون - وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، والأصل فيه « حنو العين » لطرفها ، ويقال أحناء الأمور لما تشابه منها وأشكل المخرج منه « كاهله » الكاهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة .

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه سيمون النقية ، مبارك الطلعة ، وأنه قوى على الاضطلاع بتكاليف الخلافة ، قادر على التخلص مما يعرض لها من المشاكل .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » نعت للوليد ، وابن مضاف و « اليزيد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مباركا » حال من الوليد إذا جعلت « رأيت » بصرية ، ويكون « مباركا » مفعولا ثانياً إذا جعلت « رأيت » علمية « شديدا » معطوف بحرف عطف محذوف على « مباركا » وقوله « بأعباء » جار ومجرور يتعلق بقوله « شديدا » وأعباء مضاف و « الخلافة » مضاف =

الباب السادس : الأمثلة الخمسة<sup>(١)</sup> ، وهى : كُلُّ فعلٍ مُصارعٍ اتَّصَلَ به ألفُ اثنين نحو تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ ، أو واو جمع نحو تَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ ، أو ياء مخاطبة نحو تَفْعَلِينَ ؛ فإن رَفَعَهَا بَيُّوتُ النون ، وَجَزَمَهَا وَنَصَبَهَا يَحَذُّهَا

= إليه « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ، مرفوع بالضمة ، و « شديد » صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، و « كاهل » مضاف وضمير الغائب العائد على المدح مضاف إليه . الشاهد فيه : قوله « اليزيد » حيث دخلت « أل » الزائدة على « يزيد » وهو علم موازن للفعل واقع في موقع الجر بإضافة « ابن » إليه ، وقد جره الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف وهما العلمية ووزن الفعل ، وهذا يدل على أن الاسم المنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف واللام كان جره بالكسرة الظاهرة ، وأنه لا فرق بين أن تكون « أل » هذه معرفة أو موصولة أو زائدة ، والسرف في ذلك أن « أل » بجميع أنواعها من خواص الأسماء ، وهو إنما منع من الصرف لشبهه بالفعل ، فإذا وجد معه ما هو من خصائص الأسماء كأل أو الإضافة فقد بعد شبهه بالفعل ، الذى انتضى منع صرفه ، فعاد اسما خالصا من شائبة الشبه بالفعل ، فأخذ حكم الأسماء المتأصلة في الاسمية . هذا ، وسيتشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في أواخر باب المعرف بأداة التعريف .

(١) قالوا « الأسماء الستة » لأنها ألفاظ معلومة وهى الألب والأخ - إلخ ، وقالوا « الأمثلة الخمسة » لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة ، وإنما يكفى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وألف الاثنين يكون المضارع معها مبدوءا بتاء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو « أنتما تكتبان » أو ياء المضارعة للدلالة على الغيبة نحو « الزيدان يكتبان » وواو الجماعة يكون المضارع معها كذلك مبدوءا بالتاء نحو « أتم تكتبون » أو بالياء نحو « الزيدون يكتبون » أما ياء المؤنثة المخاطبة فلا يكون المضارع معها إلا مبدوءا بالتاء نحو « أنت تكتبين » فمن هنا كانت ثلثة خمسة ، لكذلك لو تدبرت وجدت المضارع المسند إلى ألف الاثنين يتنوع .. نوعين الأول أن يكون الاثنان مذكرين نحو « أنتما تكتبان يا زيدان » ونحو « الزيدان يكتبان » والثانى أن يكون الاثنان مؤنثين نحو « أنتما =

نحو: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) <sup>(١)</sup> ، وأما (إِلَّا أَنْ يَفْعُولَ) <sup>(٢)</sup> فالواوُ لامُ الكلمةِ ، والنونُ ضميرُ النسوةِ ، والفعلُ مبنيٌ مثل (يَتَرَبَّصْنَ) <sup>(٣)</sup> ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف قولك «الرَّجَالُ يَفْعُولُ» فالواو ضميرُ المذكرين ، والنونُ علامةُ رفعٍ فتحذف نحو (وَأَنْ تَعْمُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) <sup>(٤)</sup> ووزنه تَفْعُوا ، وأصله تَعْمُوا .

\* \* \*

== يا هندان تكتبان » ونحو «الهندان تكتبان» فالأمثلة ستة على التفصيل وخمسة على الإجمال الذي يحمل الاثنين نوعاً واحداً ، ولهذا عبر المؤلف في بعض مؤلفاته بالأمثلة الستة نظراً إلى التفصيل ، وعبر هنا بالأمثلة الخمسة نظراً للإجمال .

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة ، ثم أنت إذا أسندت «يكتب» إلى نون النسوة قلت «يكتبن» فتسكن آخر الفعل وتلحق به نون النسوة ، ونظير ذلك «يعمو» فإنك حين تسنده إلى هذه النون تقول «النسوة يعفون» فتسكن الواو التي هي لام الفعل ، وتلحق به نون النسوة . وإذا أسندت «يكتب» إلى واو الجماعة قلت «الرجال يكتبون» فتزيد واو الجماعة ونون الرفع ، فإذا أسندت «يعفو» إلى واو الجماعة قلت : «الرجال يعفون» وأصله «يعفون» بواوٍ أولهما مضمومة وثانيتهما ساكنة ونون الرفع على مثال «يكتبون» ولكن الواو التي هي اللام يستقل عليها الضم فتحذف هذه الضمة ، فيجتمع واوان ساكنان فيحذف أولهما . والفرق بين قولك «الرجال يعفون» وقولك «النساء يعفون» من أربعة أوجه ، الأول : أن لام الكلمة محذوفة في العبارة الأولى لعل تصريفية اقتضت ذلك وهي إرادة التخلص من التقاء الساكنين وموجودة في العبارة الثانية ، والوجه الثاني : أن النون في العبارة الأولى علامة الرفع كالضمة ، وهي في العبارة الثانية ضمير جمع الإناث وهي الفاعل ، والوجه الثالث : أن الواو الموجودة في العبارة الأولى كلمة مستقلة وهي ضمير جمع المذكور ، وهي في العبارة الثانية جزء من الكلمة هي لامها ، والوجه الرابع - وهو أثر الوجه الثاني - أن النون في العبارة الأولى تسقط إذا نصب الفعل أو جزم ، لأنها علامة الرفع ، وهي في العبارة الثانية لاتسقط إذا دخل على الفعل ناصب أو جازم ، لأنها الفاعل ، والفاعل لا يحذف .

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو : ما آخره ألفٌ كَيْخَشَى<sup>(١)</sup> ،  
أو ياءٌ كَيَزِمِي ، أو واوٌ كَيَدْعُو ؛ فإن جَزَمَهُنْ بحذف الآخر ، فأما قوله :  
٢٠ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ  
فضرورة .

(١) المذار في اعتبار آخره ألفا أو ياء على الطوق ، أما كناية الألف ياء في يَخْشَى  
فلكونها رابعة ، ولهذا سر تعرفه في علم رسم الحروف ( الإملاء ) .  
٢٠ — هذا البيت أول مقطوعة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وكان قد نشأت  
بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شحنة ، وذلك أن قيساً كان عنده درع فساومه فيها  
الربيع ، ثم اهتبل الربيع فرصة ، وأخذ درع قيس ، ثم انطلق يعدوبه فرسه ، فعرض  
قيس بن زهير لأم الربيع — وهي فاطمة بنت الحرشب إحدى المنجبات — وأراد أن  
يأسرها ، ثم عدل عن ذلك ، واستاق نعم بني زياد ، فقدم بها مكة فباعها من عبد الله  
ابن جدعان التيمي معاوضة بأدراع وأسياف ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَنَحْبِسُهَا عَلَى الْقَرْشِيِّ تُشْرَى بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادٍ  
كَمَا لَأَقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرِ وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِصَادِ  
هُمْ فَخَرُوا عَلَى بَقِيرٍ فَخَرٍ وَرَدُّوا دُونَ غَابَتِهِ جَوَادِي  
وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمٍ سَوْءٍ دَلَقْتُ لَهُ بِدَاهِيَةٍ نَادٍ

اللغة : « الأنباء » جمع نَبَأ ، مثل سبب وأسباب وجمل وأجمال ، والنَبَأُ : الخبر  
وزنا ومعنى ، وقيل : الخبر أعم منه ؛ لأن النَبَأَ خاص بما كان ذا شأن من الأخبار « تنمى »  
تزيد وتكثر . وفيه لغتان : يقال : نما الشيء ينمى — من باب ضرب يضرب — ويقال :  
نما ينمو — من باب نصر — والأول أكثر « لبون » بفتح اللام وضم الباء مخففة —  
هي الإبل ذات اللبن « بني زياد » هم السكيلة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ،  
وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي ، وأممهم — كما علمت — فاطمة بنت الحرشب  
الأنمارية ، وهي التي سئلت عن أفضل أولادها ، فقالت : الربيع ، بل عمارة ، بل قيس ،  
بل أنس ، ثم قالت : نكحتهم إن كنت أدري أيهم أفضل ، هم كالحلقة المغرغة لا يدري =

= أَيْنَ طَرَفَا «القرشي» أراد به عبد الله بن جدعان ، فإنه تيمى ، وتيم من قریش «تشرى» تبع ، ونظيره قول الله تعالى : (وشروه بثمن بخس) العفى - والله أعلم - أنهم باعوه بذلك ، ونظير ذلك قول الشاعر وكان قد باع غلاماً له اسمه برد ثم تبعته نفسه :

وَمَرَّيْتُ بُرْدًا لَيْدَتْنِي مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَةً

«بأدراع» جمع درع «وأسياف» جمع سيف «حداد» جمع حديد ، وهو بالنسبة إلى السيف الصلب القوى على النفاذ في ضربيته ، وبالنسبة إلى الدرع الصلب الذى لا يقوى عليه سيف أو سهم «ذات الإصا» مكان بعينه .

المعنى : يسائل عما إذا كان قد شاع في الناس وعلم كل مخاطب ما قد فعله بإبل بن زياد وهم الغاوير الأبطال الذى يخشاهم الناس - حيث استأفها وباعها غير مبال بهم .

الإعراب : «ألم» الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يأتيك» يأتى فعل مضارع مجزوم بلم ، وفي علامة جزمه وجوه سنذكرها في بيان الاستشهاد بالبيت ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب «والأنباء» الواو واو الحال ، الأنباء : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «تنمى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأنباء ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «بما» اختلف العلماء في هذه الباء : فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة ، وما : فاعل يأتى ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك الذى لاقته لبون بن زياد ، ومنهم من ذهب إلى أن الباء أصلية ، وما : في محل جر بالباء ، والجار والمجرور يتعلق بىأتى ، وفاعل يأتى - على هذا - ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى مفهوم من المقام وإن لم يجر ذكره ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك هو (أى أنبأ) بالذى لاقته ، أو الفاعل محذوف على رأى الكوفيين الذين يجوزون حذف الفاعل للعلم به . وأظهر هذه الوجوه الأول «لاقت» فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «لبون» فاعل لاقت ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بلاقت يعود إلى ما ، وتقدير الكلام : الذى لاقته ، ولبون مضاف و «بنى» مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و «زياد» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . =

= الشاهد فيه : قوله « ألم يأتيك » وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد بهذه العبارة نرى أن نذكر لك أمرين على وجه التمهيد لهذه المسألة حتى يكون الأمر واضحا غاية في الوضوح :

أما الأمر الأول فخلاصه أن الفعل المضارع إما أن يكون صحيح الآخر مثل يضرب ويكتب ويفتح ، وإما أن يكون معتل الآخر مثل يرمى ويدعو ويرضى ؛ فإن كان الفعل المضارع صحيح الآخر فإنه يحزم بسكون آخره ؛ فتقول : لم يضرب ، ولم يكتب ، ولم يفتح ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة ظاهرة ، فإذا دخل عليه الجازم حذف هذه الحركة الظاهرة ، وإن كان الفعل المضارع معتل الآخر فإنه يحزم بحذف حرف العلة الذي هو لام السكامة ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف العلة ، فإذا دخل عليه الجازم ولم يجد على الحرف حركة ظاهرة يحذفها فإنه يحذف الحرف نفسه

وأما الأمر الثاني فخلاصه أن هذه العبارة تروى على عدة أوجه ؛ فتروى على الوجه الذي رواها المؤلف عليه ، وتروى على وجه ثان ، وهو :

\* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي \*

من غير باء ، وهذه رواية رواها ابن جني . وتروى على وجه ثالث . وهو :

\* وَهَلْ أَتَاكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي \*

وهي رواية الأصمعي .

فإذا علمت هذا كله فاعلم أولا أنه لا شاهد في البيت على رواية ابن جني ، ولا على رواية الأصمعي ؛ لأن العبارة جارية على ما هو الفصيح المستعمل باطراد في كلام العرب ، وهو ما قررناه في التمهيد لذلك الكلام ، فأما على رواية أكثر النحاة — وهي الرواية التي ذكرها المؤلف ، ومن أجلها أنى بالبيت هنا — فاعلم أن العلماء مختلفون في تخريج هذه الرواية .

فذهب الكثير منهم إلى أن هذه الباء هي لام السكامة ، وأنها ثبتت مع الجازم بتقدير أن هذا الفعل كان مرفوعا بحركة ظاهرة فلما دخل الجازم حذف هذه الحركة كما هو شأن الفعل المضارع الصحيح الآخر ، ويكون « يأتى » مجزوما وعلامة جزمه =

= السكون معاملة للمعتل معاملة الصحيح ، وهؤلاء قالوا : إن الحرف المعتل قد عهد ظهور حركة الإعراب عليه ضرورة في نحو قول أعرابي ضافه رجل فذبح له عنزا فأعطاه الرجل ما لا كثيرا :

فَقُمْتُ إِلَى عَنَزٍ بَقِيَّةٍ أَعَزُّ فَأَذْبَحَهَا فَعَلَ أَمْرِي غَيْرَ نَادِمٍ  
فَعَمَوَضَنِي مِنْهَا غِفَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمٍ  
الشاهد فيه قوله «تساوى» فقد جاء به مرفوعا بالضمة الظاهرة حين اضطر ،  
ومثله قول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عِلَّ الْقَلْبَ يَسْلُوُ فَيِّضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُغْرِيه بِالْوَجْدِ  
وليس هذا خاصا بالفعل ، بل يجرى في الاسم أيضا ، ومن ذلك قول أعرابي من بني كلب ، وقد أنشده سيديه :

فَيَوْمًا يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ  
فقوله «ماضي» مجرور بالكسرة الظاهرة على حرف العلة ، لأنه لما اضطر عامل المعتل معاملة الصحيح ، وإذا كانت الحركة تظهر على حرف العلة للضرورة فعند الجزم يسوغ للشاعر إذا اضطر أن يقدر أن الفعل كان مرفوعا بالضمة الظاهرة فيجزمه بالسكون ، وقد اختار هذا التوجيه أبو السعادات هبة الله بن الشجري في أماليه .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه الياء ليست لام الفعل التي يجب حذفها للجزم ، بل لام الفعل قد حذفت فعلا للجزم فصارت العبارة «ألم يأتك» بغير ياء ، ثم أشبع كسرة التاء فنشأت عن إشباعها ياء أخرى غير اللام ، وهؤلاء قالوا : إن الشاعر كثيرا ما يضطر إلى إشباع الحركة فينشأ عن ذلك الإشباع حرف علة من جنس الحركة ، ولذلك أمثلة منها قول عنترة بن شداد العبسي :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلَ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ  
فإنه أراد أن يقول «ينبع» على وزن يفتح ، فأشبع حركة الباء — وهى الفتحة — فنشأت عنها ألف ، ومنها قول الآخر :

وأما قوله تعالى : ( إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ )<sup>(١)</sup> في قراءة قُتُبِيل ففعل « مَنْ » موصولة وتسكين « يصبر » إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة ، أو على أنه وصلَ بنية الوقف ، وإما على المطف على المعنى ؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها .

تنبيه : إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرأ وَيُقْرَأ وَيَوْضُو ، فإن

== وَأَنْتَنِي حَيْثَمَا يَذْنِي الْمَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثَمَا سَلَكَوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ  
فإنه أراد أن يقول « فَأَنْظُر » فأشبع حركة الظاء — وهي الضمة — فنشأت عنها واو ، وقد اختار هذا التوجيه أبو اليركات الأنباري في كتابه « الإناصاف » .  
ومن العلماء من قال : إن ما ورد في هذا البيت ضرورة من الضرورات التي تسوغ للشاعر ، ولا تسوغ لغيره ، ومنهم المؤلف في هذا الكتاب ، ولم يبين هؤلاء وجه هذه الضرورة ، ووجهها — عند التحقيق — واحد مما ذكرناه أولا ، فاحفظ هذا ، واحرص عليه ، والله ينفعك به .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ  
الشاهد فيه قوله « ولا ترضاها » حيث أثبت الألف ، وفيه كل ما ذكرناه .  
ونظيره قول الآخر :

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُنْتَذِرًا مَنْ هَجَوَ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ  
ونظيره قول الآخر ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :  
كَانَ الْعَيْنُ خَالِطَهَا فَذَاهَا بِعُورٍ فَلَمْ تَقْضِ كَرَاهَا  
ونظيره قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا  
ونظيره ما أنشده القالي عن ثعلب :  
كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا مُقَيَّدًا وَلَا رَجُلًا يُرْمَى بِهِ الرَّجَوَانِ  
(١) من الآية ٩٠ من سورة يوسف



كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي<sup>(١)</sup> ، ويمتنع حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازم مُقتَضاهُ ، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ<sup>(٢)</sup> ، ويجوز مع الجازم الإثباتُ والحذفُ ، بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر .

\*\*\*

فصل : وتُقدَّر الحركاتُ الثلاثُ في الاسمِ للعرب الذي آخره ألفٌ لازمةٌ نحو الْفَتَى وَالْمُضْطَفَى ، ويسمى معتلاً مقصوراً .

والضمة والكسرة في الاسمِ للعرب الذي آخره ياءٌ لازمةٌ مكسورة ما قبلها نحو المُرْتَقَى والقَاضِي ، ويسمى معتلاً منقوصاً .

وخرج بذكر الاسمِ نحو يَحْشَى ، وَيَرْمِي ، وبذكر اللزوم نحو « رأيت أخاك » و « مررت بأخيك » وباشتراط الكسرة نحو ظَنِي وَكَرْمِي .

وتقدَّر الضمة والفتحة في الفعل المعتلُّ بالألفِ نحو « هو يَحْشَاهَا » و « لن يَحْشَاهَا » والضمة فقط في الفعل المعتلُّ بالواو أو الياء<sup>(٣)</sup> ، نحو « هو يَدْعُو » و « هو يَرْمِي » .

وتظهر الفتحة في الواو والياء ، نحو « إنَّ القَاضِيَّ لَن يَرْمِي وَلَن يَفْزُو »<sup>(٤)</sup> .

(١) لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، ونظيره « فأر ، ورأل » فإن العرب تسهلها فتقول : فار ، ورال .

(٢) لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة المتحركة المتحركة ما قبلها .

(٣) قد أظهر بعض الشعراء الضمة على الواو والياء في الفعل المعتل ، كما أظهرهما عليهما في الاسم ، وقد ذكرنا لك بعض الشواهد التي وردت عنهم مع شرح الشاهد رقم ٢٠ .

(٤) قد ورد عن بعض الشعراء حذف الفتحة من الفعل المعتل بالياء اضطراباً ، نحو قول حنيدج المري :

( ٦ - أوضح المسالك ١ )

## هذا باب النكرة والمعرفة

الاسم نَكْرَةٌ ، وهى الأصل<sup>(١)</sup> ، وهى عبارة عن نوعين<sup>(٢)</sup> .

أحدهما : ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف ، كرجل ، وفرس ، ودار ، وكتاب .

= ما أقدر الله أن يذني على شحطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزَنُ يَمُنُّ دَارُهُ صَوْلُ

الشاهد فيه قوله «أن يذني» حيث سكن الياء ولم يظهر الفتحة عليها .

ونظيره قول الآخر وهو عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَدَّتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ أَبَى اللَّهِ أَنْ أَتَمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ

وحذفوا الفتحة من الاسم المعتل بالياء حين اضطرروا ، ومن ذلك قول الشاعر :

\* لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا \*

الشاهد فيه قوله «أعط القوس باريها» فإن قوله باريها مفعول به ، وكان حقه أن

ينصب بالفتحة الظاهرة ، لكنه لما اضطر لإقامة البيت حذف الفتحة .

ومثل ذلك قول راجز يصف إبلا بالسرعة :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ أَيْدَى جَوَارٍ يَتَعَاظِينَ الْوَرِقِ

الشاهد فيه قوله «أيديهن» فإنه اسم كأن ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة

لحمة الفتحة على الياء ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن سكن الياء .

(١) إنما كانت النكرة هى الأصل لأنها لا تحتاج فى دلالتها على المعنى الذى وضعت

له إلى قرينة ، بخلاف المعرفة ، فإنها تحتاج إلى القرينة ، وما يحتاج إلى شيء فرع عما لا يحتاج إليه .

(٢) هذا من نوع التعريف بالرسم ، لأن انقسامها إلى هذين القسمين خاصة لها ،

وأما تعريفها بالحد فهى عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر ، مثال ما شاع فى

جنس ، وجود قولك «رجل» فإنه موضوع للانسان الذكر البالغ ، فكل واحد من

أفراد هذا الجنس يصدق عليه هذا اللفظ ، ومثال ما شاع فى جنس مقدر قولك «شمس»

و«بدر» و«قمر» فإن «شمس» موضوع للكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود

الليل ، وهذا المعنى من حقه أن يصدق على أفراد متعددة على سبيل البدل ، لكن حدث

أنه لم يوجد له إلا فرد واحد ، ولو أنه وجدت أفراد كثيرة لصدق على كل واحد

منها ومثله بدر وقمر .

والثاني : ما يقع موقع ما يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، نحو « ذِي ، وَمَنْ ، وَمَا » في قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، وَيَمْنٌ مُعْجِبٌ لَكَ ، وَيَمًّا مُعْجِبٌ لَكَ » فإنها واقعة موقع « صاحب ، وإنسان ، وشيء » وكذلك نحو : صَدِّقْ — منونًا — فإنه واقع موقع قولك « سَكُونًا » .

ومعرفة ، وهي الفرع ، وهي عبارة عن نوعين :  
أحدهما : مالا يقبل « أل » ألبتة ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو : زيد ، وعمر .  
والثاني : ما يقبل « أل » واسكنها غير مؤثرة للتعريف ، نحو « حارث ، وعَبَّاس ، وَضَحَّاك » فإن « أل » الداخلة عليها لِلْمَحِ الْأَصْلُ بها .  
وأقسام المعارف سبعة : المضمرة كأننا وَهُمْ ، والقلم كزيد وهند ، والإشارة كَذَا وَذِي ، والموصول كَالَّذِي وَالَّتِي ، وذو الأداة كالغلام والمرأة ، والمضاف لِوَاحِدٍ مِنْهَا كَابْنِي وَغُلَامِي ، والمنادى نحو « يَا رَجُلُ » لمعين .

\*\*\*

فصل في المضمرة — المضمرة والضمير : اسمان لما وُضِعَ لِمُسْكَلِمٍ كَأَنَا ، أَوْ لِمُخَاطَبٍ كَأَنْتَ ، أَوْ لِمُغَائِبٍ كَهُوَ ، أَوْ لِمُخَاطَبٍ تَارَةً وَلِمُغَائِبٍ أُخْرَى ، وَهُوَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ ، كَقَوْمًا وَقَامًا ، وَقَوْمُوا وَقَامُوا ، وَقَمْنٌ .  
وينقسم إلى بارز — وهو ما له صورة في اللفظ كقوله « قُمْتُ » — وإلى مستتر ، وهو بخلافه كالقدر في « قُمْ » .

وينقسم البارز إلى متصل وهو : مالا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ وَلَا يَقَعُ بِهِ « إِلَّا » كَيَاءُ « ابْنِي » وَكَافُ « أكرمَكَ » وَهَاءُ « سَلَمْنِي » وَيَاءُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :  
٢١ — وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا لَكَ دِيَارِ

فضرورة .

٢١ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق رغم البحث الطويل .

= اللغة والرواية : « وما علينا » روى في مكان هذه الكلمة « وما نبالي » ونبالي : فعل مضارع من المبالاة بمعنى الاكثرات بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما يستعمل هذا الفعل بعد النفي ، تقول : ما باليته ، وما بأباليه ، وأنا لأبالي ما تكون عاقبة ذلك ، وقد يستعمل في الإثبات إذا جاء معه نظيره بعد نفي ، وهذا كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمٍّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمٍّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

أراد لقد أهمني رحيل هذه المرأة حتى قدرت له واكثرت به ، ولسكنها هي لاتعبأ بفراقنا ولا تهتم له ، فأنت تراه قد استعمل في صدر البيت « باليت » في الإثبات بسبب كونه قد استعمل في عجز البيت « لا تبالي » فدل على ما ذهبنا إليه « ألا يجاورنا إلاك » تروى هذه العبارة على وجهين آخرين ، فتروى « ألا يجاورنا حاشاك » وتروى « ألا يجاورنا سواك » وستكلم على هذه الروايات الثلاث عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « ديار » معناه أحد ، وديار واحد كلاهما لا يستعمل إلا بعد النفي وشبهه ، وانظر إلى قوله تعالى : ( وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ) يريد لا تترك منهم أحدا ، بل استأصلهم ، وانظر إلى قوله سبحانه ( ولم يكن له كفوا أحد ) يريد أنه سبحانه لا مثيل له ولا نظير . ويقال : ما في الدار من ديار ، وما فيها ديور ، تريد ما فيها من أحد أصلا .

المعنى : إذا جاورتنا وكنت قريبة منا فإننا نكتفى بجوارك ونقنع بقربك ، وليس يعنينا - بعد ذلك - ألا يجاورنا أحد سواك .

الإعراب : « ما علينا » يجوز في « ما » هذه أن تكون اسم استفهام مبتدأ ، فهو مبني على السكون في محل رفع ، والجار والمجرور بعده يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير أي شيء كائن علينا ؟ والاستفهام على هذا إنكارى بمعنى النفي ، ويجوز أن تكون « ما » نافية والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ما علينا ضرر ، أو نحوه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصدر المؤول في « ألا يجاورنا » مبتدأ مؤخر ، وإذا رويت « ما نبالي » جاز أن تكون « ما » نافية ، والفعل المضارع منقيا بها ، وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، =

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن، وله مفعول محذوف لقصد العموم، والتقدير ما نبألى شيئا، أو مفعوله هو المصدر المؤول في « ألا يجاوننا - إلخ » ويجوز أيضا أن تكون « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع - وهو نبألى - وفاعله المستتر فيه وجوبا تقديره نحن في محل رفع خبر المبتدأ، والرباط ضمير محذوف منصوب بالفعل المضارع، وتقدير الكلام : أى شيء الذى نبأليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب « ما » زائدة « كنت » كان : فعل ماض ناقص، وضمير المخاطبة اسمه « جارتنا » جارة : خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، وجارة مضاف ونا مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « لا » حرف نفي « يجاوننا » يجاور : فعل مضارع منصوب بأن، ونا : مفعول به « إلّاك » إلا : أداة استثناء، وضمير المخاطبة مستثنى تقدم في الذكر على المستثنى منه فهو مبني على الكسر في محل نصب « ديار » فاعل يجاور، مرفوع بالضمة الظاهرة، ويجوز في المصدر المنسبك من « أن » وما بعدها أن يكون منصوبا على نزع الخافض، والتقدير : ما علينا في مجاورة غيرك إيانا ضرر، أو أى شيء علينا في عدم مجاورة غيرك إيانا، وألا نبألى شيئا في عدم مجاورة غيرك إيانا، أو أى شيء الذى نبأليه في عدم ذلك .

الشاهد فيه : قوله « إلّاك » حيث أوقع الضمير المتصل بعد « إلا » حين اضطرتة إقامة وزن البيت إلى ذلك، وهو لا يسوغ عند الجمهور في سعة الكلام، والقياس عندهم أن يأتي بالضمير بعد « إلا » منفصلا، ولو أن الشاعر راعى ذلك لقال « ألا يجاوننا إلا إياك ديار » كما قال عمرو بن معديكرب الزبيدي :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

ونظير بيت الشاهد في وقوع الضمير المتصل بعد « إلا » ضرورة قول الشاعر :  
أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَىَّ ، فَمَالِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ  
ومن رواه « سواك » أرواه « حاشاك » فلا ضرورة في البيت على روايته، لأن الضمير متصل بعامله الذى له فيه الأثر، والفرق بين « إلا » و « سوى » و « حاشا » أنهما عاملان و « إلا » ليست عاملا، وإنما هي دالة على العامل، أو مقوية للعامل المقدر، على الخلاف الذى تعرفه في باب الاستثناء إن شاء الله .

وإلى منفصل ، وهو : ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد « إلا » نحو « أنا » تقول :  
« أنا مؤمن » و « ما قام إلا أنا » .

\*\*\*

ويقسم المتصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى ثلاثة أقسام :

(١) ما يختص بمحل الرفع ، وهو خمسة : التاء كقُمْتُ ، والألف كقاماً ،  
والواو كقاموا ، والنون كقُمْنَ ، وياء المخاطبة كقومي .

(٢) وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم  
نحو ( رَبِّ أَكْرَمْنِي )<sup>(١)</sup> ، وكاف المخاطب نحو ( مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ )<sup>(٢)</sup> ، وهاء  
الغائب نحو ( قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ )<sup>(٣)</sup> .

(٣) وما هو مشترك بين الثلاثة ، وهو « نا » خاصة نحو ( رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا )<sup>(٤)</sup> .  
وقال بعضهم<sup>(٥)</sup> : لا يختص ذلك بكلمة « نا » بل الياء ، وكلمة « هم »  
كذلك ؛ لأنك تقول : « قومي » و « أكرمني » و « غلامي » و « هم قملوا »

(١) من الآية ١٥ من سورة الفجر .

(٢) من آية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٥) قائل ذلك هو أبو حيان ، وقد نظر أبو حيان في هذا الاعتراض إلى لفظ  
الضمير من غير اعتبار لعناه ولا لكونه متصلاً أو منفصلاً ، وهو قصور ، وحاصل  
رد المؤلف وغيره ممن تصدوا للرد على أبي حيان أنه لا بد من النظر إلى معنى الضمير  
وإلى نوعه ، فإن اتحد اللفظ والمعنى والنوع كان ضميراً واحداً ، وإن اتحد اللفظ  
واختلف المعنى كياء المتكلم وياء المخاطبة ، أو اتحد اللفظ واختلف النوع ككلمة « هم »  
فإنها في قولك « لهم » وقولك « إنهم » ضمير متصل ، وفي قولك « هم يفعلون » ضمير  
منفصل ، فهما متغايران ، بخلاف « نا » فإن لفظها واحد ، ومعناها - وهو المتكلم المعظم  
نفسه أو معه غيره - واحد أيضاً ، ونوعها واحد وهو المتصل ، وهي - مع هذا من  
الاتفاق - واقعة في مواقع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر .

و « إناهم » و « لهم مال » وهذا غيرُ سَدِيدٍ ؛ لأن ياء المخاطبة غيرُ ياء المتكلم ،  
والمنفصل غير المتصل .

وألفاظ الضمائر كلها مبنية<sup>(١)</sup> ، ويختص الاستتار بضمير الرفع<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً ، وهو : مالا يخلفه ظاهر ولا ضمير  
منفصل ، وهو : المرفوعُ بأمر الواحد ، كـ « قُمْ » أو بمضارع مبدوء بياء خطاب  
الواحد ، كـ « تَقُومُ » أو بمضارع مبدوء بالهمزة ، كـ « أَقُوم » أو بالنون ،  
كـ « نَقُومُ » أو بفعل استثناء ، كـ « خَلَا ، وَعَدَا ، وَلَا يَكُون » في نحو  
قولك : « قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا ، وما عَدَا عَمْرًا ، ولا يكون زيداً » أو بأفعل

(١) اتفق النحاة على أن الضمائر كلها مبنية ، واتفق جمهورهم على أن سبب بنائها  
هو شبهها للحرف . ثم اختلفوا في نوع مشابهتها للحرف . فقليل : قد أشبهت الحرف  
شبهاً وضعياً ، لأن أكثر الضمائر على حرف واحد أو حرفين ، والقليل الزائد على  
الحرفين محمول على الكثير ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً معنوياً ؛ لأن التكلم والخطاب  
والنية من معاني الحروف ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً افتقارياً ، لأن كل ضمير  
يحتاج في الدلالة على معناه إلى ضمنية مشاهدة أو غيرها ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً  
جمودياً ، وأما غير جمهور النحاة فقالوا : إن سبب بناء الضمائر هو اختلاف صيغها  
لاختلاف معانيها واختلاف مواقعها من الإعراب ، ونحن نعلم أن السبب الحامل على  
الإعراب هو الدلالة به على المعاني المختلفة ، فلما كانت الدلالة على المعاني المختلفة من  
الفاعلية والمفعولية في الضمائر حاصلة بصيغها المختلفة لم تحتج إلى الإعراب .

(٢) فإن قلت : فإنني أجد ضمير النصب مقدراً في نحو « إني أكرم الذي تكرم »  
أي الذي تكرمه ، وفي ضمير الجر نحو قوله تعالى ( ويشرب مما تشربون ) أي منه ،  
فكيف تقولون : إن الاستتار لا يكون إلا لضمير الرفع ؟

فالجواب أن تنبيهك إلى أن ما ذكرت من باب الحذف ، أي أن الضمير كان  
مذكوراً في الكلام ثم حذف ، ولا كذلك المستتر ؛ فقد التبس عليك الحذف  
بالاستتار .

في التعجب أو بأفعل التفضيل ، كـ « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » و « هُمُ أَحْسَنُ أَثَمًا »<sup>(١)</sup> ، أو باسمِ فَعْلٍ غير ماضٍ ، كـ « أَوْهَ ، وَنَزَالَ »<sup>(٢)</sup> .

وإلى مستتر جوازاً ، وهو : ما يخلفه ذلك ، وهو : المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة ، أو الصفات المَحْضَةُ ، أو اسم الفعل الماضي نحو « زَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ مَضْرُوبٌ ، أَوْ حَسَنٌ ، وَهَيْهَاتَ » ألا ترى أنه يجوز « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقى .

تنبيه — هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر<sup>(٣)</sup> ، إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية وأما « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأتقوم ، وإلى ما يرفعه وغيره كقام .

\*\*\*

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم . (٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما : الأمر الأول : أنه بقى مما يستتر وجوباً الضمير المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو قوله تعالى ( فضرب الرقاب ) وأيضاً الضمير المستتر فى « نعم وبئس » المفسر بنكرة نحو « نعم قوماً معشره » وقوله تعالى ( بئس للظالمين بدلاً ) فقد نصوا على أن هذا الضمير لا يجوز إظهاره .

والأمر الثانى : أن أفعل التفضيل قد يرفع الاسم الظاهر فى المسألة التى سموها مسألة الكحل ، وقد يرفع الضمير البارز فى لغة بعض العرب نحو قولهم : رأيت رجلاً أحسن منه أنا .

(٣) وجه هذا الاعتراض أن المؤلف فهم فى قول ابن مالك وابن يعيش فى تعريف الضمير المستتر « المستتر جوازاً هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل » أن أحدهما يخلفه فى تأدية معناه ، وليس هذا بمرادهما ، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازاً فى رفع العامل إياه ، وإن لم يكن المعنى واحداً ، وبهذا ينحل اعتراضه ويصير موافقاً لما ذكر هو أنه التحقيق .



وينقسم المنفصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى قسمين :

(١) ما يختص بمحل الرفع ، وهو « أنا ، أنت ، وهو » وفروعهن ؛ ففرع أنا : نحن<sup>(١)</sup> ، وفرع أنت : أنتِ ، وأنتمَا ، وأنتم<sup>(٢)</sup> ، وفروع هو : هي ، وهما ، وهم ، وهن .

(٢) وما يختص بمحل النصب ، وهو « إيا » مُرَدَّفًا بما يدل على المعنى المراد نحو « إياي » للمتكلم ، و « إياك » للمخاطب ، و « إياه » للقائب ، وفروعها : إيانا ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن ، وإياها ، وإياهما ، وإياهم ، وإياهن .

تنبيه - المختار أن الضمير نفس « إيا » وأن اللواحق لها حروف تكلم ، وخطاب ، وغيبة<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

(١) إنما كان نحن فرعا لأننا لأن أنا دال على الواحد المتكلم ، ونحن دال على التكلم المتعدد أو المنزل منزلته ، ولا شك أن التعدد فرع عن الواحد .

(٢) إنما كان « أنت » بفتح التاء أصلا لأنه دال على المخاطب المفرد المذكر ، وكان « أنت » بكسر التاء - فرعا لأنه دال على المفرد المؤنث وهو فرع المذكر ، وكان « أنتم وأنتم » فروعاً لدلالاتها على التعدد اثنين أو أكثر ، وهو فرع عن الواحد ، وقس على هذا ضمائر الغيبة ، والضمائر المتصلة ، فإن « إياي » أصل لإيانا ، وإياك أصل لإياك وإياكما وإياكم وإياكن ، و « إياه » أصل لإياها وإياهما وإياهم وإياهن .

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن المختار أن « إيا » هي الضمير ، والكاف والياء والهاء لواحق - هو مذهب سيبويه ، وهو معترض بأن تعريف الضمير - كما سبق - هو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و « إيا » بمفردها لا تدل على شيء من ذلك فكيف تسمى ضميرا ، وأجاب أنصار سيبويه بأن « إيا » مشتركة بين الثلاثة - التي هي المتكلم والمخاطب والقائب - وضعا ، فإذا أريد التمييز جيء بأحد اللواحق . =

فصل : القاعدة أنه متى تأتى اتّصالُ الضمير لم يُعدّل إلى انفصاله<sup>(١)</sup> ؛ فنحو  
« قُتِمْتُ » و « أكرمتك » لا يقال فيهما « قامَ أنا » ولا « أكرمتُ إياك » ،  
فأما قوله :

٢٢ -- \* إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ \*

= وهذا أحد أربعة مذاهب ، وثانها أن إيا حرف عماد ، وما بعدها هو الضمير ،  
وهو مذهب جماعة من البصريين ومن الكوفيين ، واختاره أبو حيان .  
وثالثها أن إيا ضمير وما بعدها ضمير أيضاً ، وقد أضيف أولها لثانيهما ، وهو  
مذهب الخليل وجماعة ، واختاره ابن مالك .  
ورابعها أن إيا اسم ظاهر مضاف لما بعده ، وما بعده هو الضمير ، وهو مذهب  
الرجاج .

(١) إنما استعمل العرب الضمائر لقصد اختصار الأسماء ، فتاء المتكلم مثلاً وأنا من  
الضمائر المنفصلة يستعملان في موضع الاسم العلم للموضوع لمن يدل عليه بهذا الضمير ،  
ولا شك أن الضمير المتصل أشد اختصاراً من الضمير المنفصل ، وذلك واضح جداً ،  
ولما كان السبب في استعمال الضمير بدل الاسم أو الأسماء الظاهرة قصد الاختصار ،  
وكان الضمير المتصل أشد اختصاراً من المنفصل ، كان استعمال الضمير المتصل أبلغ في  
بلوغ القصد ، لهذا لم يعدلوا عن استعمال المتصل إلا عند تعذره .

٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ \*

وهذا البيت من قصيدة لزياد بن منقذ العدوي التميمي ، يقولها في تذكّر أهله  
والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكانت منازل قومه في وادي  
أشى - بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الياء - بنجد ، وأول هذه الكلمة قوله ، فيما  
رواه أبو تمام في الحماسة :

لَا حَبِيدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءَ مِنْ بَلَدٍ      وَلَا شُعُوبُ هَوًى مِنِّي وَلَا نُقْمُ  
وَحَبِيدًا حِينَ تُنْمِسِي الرِّيحُ بَارِدَةً      وَادِي أَشَى وَفَتْيَانٍ بِهِ هُضْمُ =

= اللغة : « لا حبذا » كلمة تقال عند الذم والهجاء « صنعاء » اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهي قصبة اليمن وأحسن بلادها ، وثانيهما قرية بالقوطة من دمشق ، والمراد هنا الأول « شعوب » بفتح المعجمة - اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نقم » بضم النون والقاف جميعا ، أو بفتحهما - اسم لجبل مطل على صنعاء قريب من غمدان « أنشى » قال ياقوت : « هو موضع بالوشم ، والوشم : واد بالجماعة فيه نخل ، والأشئ : تصغير الأشاء - زنة سحاب - الذى هو اسم لصغار النخل ، وواحدته أشاء ، وأنشى : منازل عدى بن الرباب ، وقيل : هو للأحمال من بلعدوية » اه كلامه يتصرف « هضم » بضم الهاء والضاد جميعا - جمع هضوم ، والهضوم - بفتح الهاء ، زنة صبور وغفور - الجواد المتلاف لماله ، ويقال : يد هضوم ، إذا كانت تجود بما لديها وتلقيه فما تبقيه .

الإعراب : « ما » حرف نفي « أصحاب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر زائد « قوم » مفعول به لأصحاب ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « فأذكركم » الماء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضخرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى قومه الذين هم الفتيان المضمم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « إلا » أداة استثناء لا عمل لها « يزيدهم » يزيد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهم : ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه أو إلى القوم الذين يصاحبهم مفعول به أول ليزيد مبنى على السكون في محل نصب « حبا » مفعول ثان ليزيد منصوب بالفتحة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بيزيد « هم » ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه إن كان الضمير الأول عائداً إلى القوم الآخرين المصاحبين ، ويعود إلى القوم الآخرين المصاحبين إن عاد الأول إلى قومه ، وهو على كل حال فاعل بيزيد مبنى على السكون في محل الرفع .  
المعنى : يحتمل هذا البيت معنيين ، بناء على اختلاف مرجع ضميرى الغائبين فى الشطر الثانى منه : أما المعنى الأول فإنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر أمامهم قومه إلا أننوا على قومه وبالغوا في مدحهم فيزيدونه ثقة بقومه ، وأما المعنى الثانى فإنه ما يباشر =

وقوله :

٢٣ - \* إِبَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ \* \*

فضرورة .

= قوما فيلوم إلا تكشفوا عن أخلاق سيئة وصفات فاسدة فيتذكر مآثر قومه فيزداد لهم حبا ويشند إليهم حنينه ؛ لأنه إنما يألف مكارم الأخلاق ، ومحامد الصفات .

الشاهد فيه : قوله « إلا يزيدهم حبا » حيث فصل الضمير المرفوع - وهو « هم » الذي في آخر البيت - وكان قياس الكلام أن يجيء به ضميرا متصلا بالعامر الذي هو يزيد فيقول « إلا يزيدونهم » هذا بحسب الظاهر .

ويحتمل أن يكون فاعل « يزيد » ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر المفهوم من « أذكر » وكأنه قد قال : إلا يزيدهم ذكرى لهم حبا إلى ، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع في آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، قاله ابن هشام ، وعلى هذا التوجيه يخرج البيت عن الضرورة ، ولا يكون فيه شاهد .

وقد يقال على هذا التخريج : كيف يؤكد ضمير الواحد بضمير الجمع ؟ وكيف يطلق « هم » وهو خاص بالعلاء على التذكر وهو غير عاقل ؟

٢٣ - هذا بيت من البسيط ، صدره قوله :

\* بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ \*

وهذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله قوله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقْتٍ نَعْلُ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَتْدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِيْنَ مَعْمُورٍ

اللمعة : « وقت » فعل ماض متصل بتاء التأنيث من الوقاية ، وهي الحفظ « فتد »

فتح له ، ونون جمعا - الكذب ، وفي القرآن الكريم : (لولا أن تفندون) أي :

لولا أن تكذب ، « فناء » هو بزنة كتاب - ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت

الله الحرام وحرمة الكعبة ، وبالساعين الذين يطوفون حوله لأنهم يسعون إليه من أقطار =

« الأرض » الباعث « الذى يبعث الأموات ويحييهم » الوارث « الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك ، وهما اسمان من أسماء الله تعالى » ضمنت « اشتملت عليهم ، ومثله تضمنت ، وقد يكون معناه أن الأرض تسكنت بهم لأنها ستلفظهم عند البعث » الدهارير « جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله عباديد ، ومحاسن ، وملاحم . والدهارير : الشدائد .

الإعراب : « بالباعث » جار ومجرور متعلق بمحلت في البيت السابق « الوارث » صفة للباعث « الأموات » يجوز لك فيه وجهان ؛ أحدهما أن تجزه بالكسرة ظاهرة على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث أو الوارث على مثال قيل لم : قطع أنه يدور رجل من قالها ، وقول الشاعر :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُدْرِكَ بِهِ      بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

والوجه الثانى : أن تنصبه بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصاف قبله فأعمل فيه الثانى ولم يعمل الأول فى ضميره بل حذفه لكونه فضلا « قد » حرف تحقيق « ضمنت » ضمن : فعل ماض مبني على المنح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الماعل « إياهم » إيا : ضمير منفصل مفعول به لصحن ، مبني على السكون فى محل نصب ، وهم : حرف دال على الغيبة « الأرض » فاعل ضمن مرفوع بالضممة الظاهرة « فى دهر » جار ومجرور متعلق بضمن ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث أتى بالضمير منفصلا حين اضطر إلى إقامة الوزن ، ولم يأت به متصلا على ما يقتضيه القياس ، ولو أنه أتى به منصبا على ما يقتضيه القياس لقال « قد ضمنهم الأرض » والإتيان بالضمير منفصلا مع المحكيين من الإتيان به متصلا مما لا يسوغ ارتكابه عربية إلا لضرورة الشعر .  
ومثل هذا البيت والبيت السابق قول طرفة بن العبد البكرى :

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرَّمُوا

يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالُ نَهْمُ

ومثال<sup>(١)</sup> ما لم يأت فيه الانصال أن يتقدم الضمير على عامله ، نحو (إِيَّاكَ

(١) ذكر المؤلف موضعين لا يتأني فيهما المجيء بالضمير المتصل ، ويتعين في كل واحد منهما الإتيان بالضمير منفصلاً ، وقد بقى عليه اثنا عشر موضعاً من هذه البابت لم يذكرها ، ونحن نذكرها لك تنميّاً للبحث ، في وجازة واختصار :

الأول : أن يكون الضمير فاعلاً لمصدر أضيف إلى مفعوله ، نحو قول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَاً  
وعلى هذا تقول : عجبت من ضرب زيد أنت ، فتكون إضافة ضرب لزيد من إضافة المصدر لمفعوله .

الثاني : أن يكون الضمير مفعولاً لمصدر أضيف إلى فاعله الظاهر ، نحو قولك : عجبت من ضرب زيد إياك ، فإن كان فاعل المصدر ضميراً أيضاً كانت من المسألة الأولى التي يجوز فيها الأمران .

الثالث : أن يكون الضمير مرفوعاً بصفة جارية على غير من هي له ، مطلقاً عند البصريين ، ومع خوف اللبس عند الكوفيين ، على ما تعرفه مفصلاً في باب المبتدأ والخبر إن شاء الله ، نحو زيد عمر وضاربه هو .

الرابع : أن يكون عامل الضمير محذوفاً ، نحو قول لبيد بن ربيعة العامري :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَنْفَعَكَ عَلَيْهِ فَانْتَسِبْ      لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ  
ونحو قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وَأَبْصَرْتَ حَاصِداً      نَدِمْتُ عَلَى التَّقْرِيطِ فِي زَمَنِ الْبَذْرِ  
الخامس : أن يكون عامل الضمير حرفاً من حروف النفي ، نحو قوله تعالى ( ما هن أمهاتهم ) وقوله ( وما أنا بطارد الذين آمنوا ) وقوله ( وما أنا بطارد المؤمنين إن أنا إلا نذير مبين ) .

السادس : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، نحو قول الشاعر :

فَمَا آيَتُ لَا أَنْفَكُ أَخْذُو قَصِيدَةً      تَسْكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَمَلًا بَعْدِي  
السابع : أن يكون الضمير تابعاً لمعمول آخر لعامله ، كالضمير المعطوف في قول الله تعالى ( نخرجون الرسول وإياكم ) وفي قول قيس بن زهير :

=

نَعْبُدُ<sup>(١)</sup> ، أو يلى « إلاً » ، نحو ( أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ )<sup>(٢)</sup> ،  
ومنه قوله :

٢٤ - . . . . . وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
لأن المعنى مَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أَنَا .

\*\*\*

= فَإِنْ تَكُ حَرَبًا فَلَمْ أَجْنِهَا جَنَّتْهَا خِيَارُهُمْ أَوْ هُمْ  
الثامن : أن يقع الضمير بعد « إما » نحو قولك « يتولى الأمر إما أنا وإما أنت »  
التاسع : أن يكون عامل الضمير معنويا - وهو الابتداء - ومعنى هذا أن يكون  
الضمير مبتدأ ، نحو « أنا مؤمن » و « أنت مجتهد » و « هو كسلان » .  
العاشر : أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة ، الداخلة في خبر إن الخفيفة ، كقول  
الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاءِكَ فَمَرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا  
الحادى عشر : أن يكون الضمير منادى ، نحو « يا أنت » ونحو « يا إياك »  
وسأنى فى باب النداء أن نداء المضمّر شاذ ، ومنه قول الراجز :  
يَا أَبْجَرُ بْنُ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِى طَلَقْتَ عَامَ جُفْعَا  
الثانى عشر : أن يكون الضمير ثانى ضميرين متعدى الرتبة معمولين لعامل واحد ،  
وليس مرفوعا ؛ نحو « ظننتى إياى » و « ظننتك إياك » وسيدكر المؤلف هذا  
الموضع فى ثنايا شرح مسألتى الجواز .

(١) من الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة يوسف .

٢٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَاسِي الذَّمَّارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يعارض بها جريرا ويفخر عليه ، وبعد هذا  
البيت قوله :

=

== فَمَهْمَا أَعِشْ لَا يَضْمَنُونِي وَلَا أُضِغْ لَهْمُ حَسْبًا مَا حَرَّكَتْ قَدَمِي تَنَلِي

اللفظة : « الدائد » اسم فاعل من ذاد الشيء يذوده ، إذا دفعه ، وتقول : فلان يذود عن قومه ، وأنت تريد أنه يدفع عنهم كل ما هم بصدد أن ينزل بهم ، فهو يدفع الأذى ويرد غائلة الأعداء ويكسر من شوكتهم « الدمار » بكسر الدال بزنة السكتاب - كل مالزمك أن تحافظ عليه وتحميه « أحساب » جمع حسب - بفتح الحاء والسين جميعاً - وهو كل ما بعده الإنسان من مفاخر آبائه ، وقيل : الحسب المال ، والأول أشهر « لا يضمنوني » أراد أنه لا يجر عليهم جريرة ولا يحق جناية فيسكفوه أو يفرموا عنه « لا أضغ » هو مضارع مجزوم بالعطف على جواب الشرط ، أجوف ، من الإضاعة ، وقد حذفت عنه للنخلص من التقاء الساكنين « ما حركت قدمي نعلي » ما هذه مصدرية ظرفية ، والمعنى : مدة تحريك قدمي نعلي ، وأراد بذلك طول حياته ، لأنه مادام حيا يحرك قدمه فتتحرك نعله بحركة قدمه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « الدائد » خبر المبتدأ مرفوع بالاضمة الظاهرة « الحامى » صفة للدائد ، أو هو خبر ثان للمبتدأ ، والحامى مضاف و« الدمار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن يكون الدمار منصوباً على أنه مفعول به للحامى « إنما » حرف دال على القصر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يدافع » فعل مضارع مرفوع بالاضمة الظاهرة « عن » حرف جر « أحسابهم » أحساب : مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وأحساب مضاف وضمير الفاعلين مضاف إليه « أنا » ضمير منفصل فاعل يدافع مبنى على السكون في محل رفع « أو » حرف عطف « مثلى » مثل : معطوف على الضمير المنفصل ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل - وهو « أنا » - لكونه واقعاً بعد « إلا » فى المعنى والتأويل ، والذي يقع بعد « إلا » هو الضمير المنفصل . وإنما كان الضمير ههنا فى المعنى والتأويل واقعاً بعد « إلا » لأن معنى قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى » هو بعينه معنى قولك : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى .



ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان :

إحداها : أن يكون عاملُ الضميرِ عاملاً في ضميرٍ آخرَ أعرفَ منه مقدمٍ عليه وليس مرفوعاً ؛ فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان ، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ ، فالوصل أرَجَحُ كالماء من « سَأْنِيهِ » قال الله تعالى : ( فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ )<sup>(١)</sup> ( أُنْزِلَ مُكُودَهَا )<sup>(٢)</sup> ( إِنْ يَسْأَلُكُمْ وَهَآ )<sup>(٣)</sup> ، ومن الفصل « إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ »<sup>(٤)</sup> ، وإن كان اسماً فالفصل أرَجَحُ ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إِيَّاهُ » ومن الوصل قوله :

\* لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا يَقِينًا \* ٢٥

(١) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٤) هذا جزء من حديث ، وتتمته « ولو شاء للملكهم إياكم » والفصل الذي في هذه التتمة واجب ، وليس جائزاً كالفصل الذي في الجزء الذي أثره المؤلف ، والسر في هذا الفرق أن الضمير الأول في التتمة ليس أعرف من الضمير الثاني ، لأن الأول ضمير غائب ، والثاني ضمير مخاطب ، وقد عرفت أن ضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، أما في الجزء الذي أثره المؤلف فالأمر على عكس ذلك ، ومن ذلك قول الشاعر :

يُبْذَرُ كَرْنِيكَ حَفْنِيْنُ الْمَجْجُولِ وَصَوْتُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيدًا

٢٥ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

\* كَلَنْ كَانَ حُبُّكَ لِي كَذِبًا \*

وهذا بيت من كلة اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ، ولم ينسها ولا نسها أحد شراحه إلى قائل معين ، وقبل البيت المستشهد بعجزه قوله :

كَلَنْ كُنْتُ أَوْطَأْتَنِي عَشْوَةً لَقَدْ كُنْتُ أَضْفَيْتُكَ الْوَدَّ حِينَا  
وَمَا كُنْتُ إِلَّا كَذِيْ نَهْزَةٍ تَبَدَّلَ غَمًّا وَأَعْطَى سَمِينًا

اللافة : « عشوة » بفتح العين المهملة وسكون الشين - وهي الأمر الخفي الذي =

( ٢ - أوضح المالك ١ )

== استتر عنك صوابه ، ويقال : وطىء فلان عشوة ، وأوطأته إياها ، إذا ركب أسراً على غير بيان أو أركبته إياه . ويروى « نهزة » بالباء الموحدة - وهى الغلبة .  
الإعراب : « لأن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « حبك » حب : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وحب مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بحب « صادقا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له « حيك » حب : اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وحب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، وضمير المخاطبة مفعول به للمصدر مبنى على الكسر فى محل نصب « حقا » خبر كان « يقينا » صفة لحقا ، وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « حيك » حيث أنى بالضمير الثانى - وهو ضمير المخاطبة - متصلا ، وهو أمر جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، ويجوز الانفصال أيضاً ، ولو أنى الشاعر به منفصلا لقال « لقد كان حى إياك » والانفصال فى هذه الحالة - وهى أن يكون العامل اسماً كعب فى هذا الشاهد - أرجح .

ومن الانفصال قول شاعر من بنى تميم وهو من مقطوعة اختارها أبو تمام :  
أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ سَكَّابِ عِلَقٌ تَفَيْسُ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ  
فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكُمَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ  
والاستشهاد به فى قوله « ومنعكما » حيث أنى بالضمير الثانى - وهو « ها » - متصلا ، ولو أنى به منفصلا لقال : ومنعك إياها ، وكلا التعبيرين صحيح حائز فى سعة الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة .

وقول المؤلف « إن كان العامل اسماً » يشمل المصدر واسم الفاعل ، فأما المصدر فمثاله هذا البيت المستشهد به ، وما سنشده من بيت قيس وقول جعدر وما أنشدناه من قول النعماني ، وأما اسم الفاعل فمثاله قول الشاعر :  
==

وإن كان فعلاً ناسخاً نحو « خِلْتَنِيهِ » فالأزجحُ عند الجمهور الفصلُ ،  
كقوله :

\* أَخِي حَسِبْتُكَ إِبَاهُ \* ٢٦ -

= لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ ، إِنَّ أَدَى وَاقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا  
الشاهد في قوله « وَاقِيكَهُ » حيث وصل الضميرين والأول منهما كاف الخطاب والثاني  
هاء الغائب التي تعود إلى أَدَى .

ونظير البيت الشاهد قول قيس بن الملوح :

تَصَفَّقَنِي حُبِّيكَ حَسْبِي كَأَنِّي مِنْ الْأَهْلِ وَالْمَالِ الْقَلَادِ خَلِيعُ  
ومثله قول جعدر أحد لصوص العرب ( معجم البلدان ٢٩/٣ ) .

قَلَى قَلَائِصَ قَدْ أَفْنَى عَرَائِكُمْ تَكْلِيْفُنَاهَا عَرِيضَاتِ الْفَلَاذُورَا  
٢٦ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

أَخِي حَسِبْتُكَ إِبَاهُ ، وَقَدْ مِلْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لواحق .  
اللغة : « حسبتك إياه » ظننت أنك أخى « أرجاء » جمع رجا - بزنة عسا -  
وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن - بكسر الضاد وسكون الغين المعجمتين ، بزنة  
حمل وأحمال - وهو الحقد « الإحن » بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة - جمع إحنة -  
بكسر فسكون - وهى الحقد أيضاً ، فالعطف للتفسير .

المعنى : لقد كنت أظنك أخى الذى يأخذ بتأصرى ويدفع عني عوادى الدهر ،  
ولكننى وجدت صدرك ممتلئاً بالأحقاد مليئاً بالضغينة والغل .

الإعراب : « أخى » أخ : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وأخ مضاف  
وياء التكلم مضاف إليه « حسبتك » حسب : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، وضمير  
الخطاب مفعوله الأول « إياه » مفعول ثان لحسب ، وحجلة الفعل وفاعله ومفعوليه في محل  
رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « أخى » مفعولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، فهو  
حيثُذ من باب الاشتغال « وقد » الواو واو الحال ، وقد : حرف تحقيق « ملئت »  
فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « أرجاء » نائب فاعل ، =

وعند الناظم والرؤماني وابن الطراوة الوصل ، كقوله :

٢٧ — \* 'بَلَّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بِرَّ إِخَالِكُهُ' \*

= وأرجاء مضاف وصدر من « صدرك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وصدر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بـ « و » « والإحن » الواو حرف عطف ، والإحن : معطوف على الأضغان ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قولك « حسبك إياه » حيث أنى بالضمير الثاني - وهو « إياه » - منفصلا ، وهو مفعول ثان لفعل ناسخ للابتداء - وهو هنا « حسب » - والإتيان بثاني الضميرين منفصلا في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلا جائز أيضا ، ولو أنه جاء به متصلا لقال « حسبك » .

وقد اختلف النحاة في أرجح الوجهين ، فأما الجمهور ومنهم سيبويه فقد ذهبوا إلى أن الاتصال أرجح من الاتصال حينئذ ، ووجهه عندهم أن ثاني الضميرين أصله خبر مبتدأ ، ومن حق الخبر الاتصال حينئذ ، وذهب ابن مالك وابن الطراوة والرؤماني إلى أنه الاتصال حينئذ أرجح ، وسأنتي لهذا الكلام مزيد توضيح في شرح الشاهد الآتي .

٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِذَا لَمْ تَزَلْ لَا كُنْ تَسَابِ الْحَمْدُ مُبْتَدِرًا \*

ولم أفد لهذا البيت على نسبة إلى فائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق .  
الآفة : « بر » بفتح الباء وتشديد الراء - هو الصادق ، ومنه قيل لهم : بر فلان في يمينه . إذا صدق « إخالكه » بكسر هـزة المضارعة ، وذلك هو المشهور في هذا الفعل ، ومعناه أظنكه « مبتدرا » مسرعا . تقول : ابتدر فلان الشيء ، وبادر إليه ، وبدر غيره إليه ، وبدر إليه - من باب دخل - إذا أردت أنه أسرع إلى عمله .

الإعراب : « ببلغت » بلغ : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل مبني على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول لبلغ « صنع » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة . وصنع مضاف و « امرئ » مضاف إليه « بر » صفة لامرئ « إخالكه » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وناعله ضمير مستتر فيه =

== وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لإخاخ مبنى على الفتح في محل نصب ، والهاء ضمير الغائب العائد على امرئ مفعول ثان لإخاخ مبنى على الضم في محل نصب « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال عى حرف ، وعليه يكون مبنيًا على السكون لا محل له من الإعراب ، ويقال هو ظرف ، وعليه يكون مبنيًا على السكون في محل نصب ويكون متعلقًا بإخاخ « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تزل » فعل مضارع مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا اكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله مبتدرا الآتى ، واكتساب مضاف و « الحمد » مضاف إليه . مجرور بالكسرة الظاهرة « مبتدرا » خبر تزل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة تزل واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذ إليها ، هذا إذا جريت على أن « إذ » ظرف ، فإذا جريت على أن « إذ » حرف كانت الجملة لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه . قوله « وإخاخ » حيث أتى بالضمير الثانى - وهو هنا الهاء - متصلاً وهو مفعول ثان لعمل ناسخ الابتداء - وهو هنا « إخاخ » - والإتيان بثانى الضميرين فى هذه الحالة متصلاً جائز لاشذوذ فيه ولا ضرورة على ما عرفت فى شرح الشاهد السابق . وقد اختار ابن مالك ومن ذكرهم المؤلف معه الاتصال فى هذه الحالة ، ووجهه عندهم أن اتصال الضمير هو الأصل ؛ لأن الضمير إنما وضع لاختصار الأسماء ، ولهذا كانت حروفه غالباً أفس من أفل ما يبنى عليه الاسم ، والمنصل أشد تأدية لهذا الغرض ، ومن أجل ذلك لم يعدل عن المتصل إلا إذا تعذر ، ولم يتعذر ههنا ، وكنا بصدد أن نوجب الاتصال فى مثل هذه الحال لما بينا ، غير أنه ورد عن العرب الانفصال - وكان للانفصال وجه من القياس وهو ما ذكرناه فى توجيه اختيار الجمهور للانفصال - فكان وروده عن العرب مع هذا الوجه سبباً فى تجويزه مع تمسكنا بالأصل .

والحاصل أن ههنا أصليين : أولهما أن الأصل فى الضمير الاتصال ، وثانيهما أن الأصل فى الخبر الانفصال ، وقد تأيد كل واحد من هذين الأصليين بالسمع ، فكان كل منهما جائزاً عند الجميع ، ثم منهم من رجح اعتبار الأصل الأول قضى بأن اتصال الضمير فى هذه الحالة أرجح ، ومنهم من رجح اعتبار الأصل الثانى قضى بأن انفصال الضمير فى هذه الحالة أرجح .

الثانية : أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها ، نحو « الصديق كفته »  
أو « كأنه زيد » وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور ، ومن ورود  
الوصل الحديث « إن يكفنه فلن تسلط عليه »<sup>(١)</sup> ومن ورود الفصل قوله :  
\* لن كان إياه لقد حال بعدنا \*

— ٢٨

(١) هذه قطعة من حديث ، وتتمته « وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » وفي هذه  
التتمة شاهد لمثل الذى أثر المؤلف الجزء الأول للاستدلال عليه ، وكان النبي صلى الله  
عليه وسلم قد وصف المسيح الدجال لأصحابه ، ثم جاءت فتنة ابن صياد ، ورآه النبي  
وأصحابه ، فظهر لعمر بن الخطاب أنه يشبه المسيح الدجال ، فهم بأن يقتله ، فقال له النبي  
صلى الله عليه وسلم هذا الكلام ، يريد إن يكن هذا الذى تراه هو المسيح الدجال فإنك  
لن تقتله لأننى أخبرتك أن الذى يقتله هو المسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ،  
وإن لم يكن الذى تراه هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله .  
٢٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ \*

وهذا بيت من قصيدة جيدة لعمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وأول هذه القصيدة  
قوله :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبْكِرُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ رَائِحُ قَمْهِجَرٍ

اللغة : « غاد » اسم فاعل من غدا يغدو - من باب مما يسمو - إذا جاء في وقت  
الغداة ، وهى أول النهار « مبكر » اسم فاعل من أبكر إبكرا ، إذا جاء في وقت  
البكرة ، وتقول بكر - من باب دخل - وأبكر إبكرا ، وبكر تبكيرا « رائح » آت  
وقت الرواح ، وهو من أول زوال الشمس إلى الليل « مهجر » سائر في وقت الهجرة  
وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » معناه تغير ، وتحولت حاله عما كنا نعلمه  
فيه . والأصل في هذه المادة قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها وحصل في  
قلبها اعوجاج « عن العهد » عما عهدناه من جماله وشبابه .

الإعراب . « لن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل  
ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « إياه » خبر كان « لقد » اللام =

== واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « حال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بعدنا » بعد : ظرف زمان متعلق بحال ، وبعد مضاف ونا مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وجملة حال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان . مبتدأ « قد » حرف تقليل « يتغير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإنسان ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، ورابط جملة الخبر بالمبتدأ الضمير المستتر الواقع فاعلاً ، ورابط جملة الحال الواو .

الشاهد فيه : قوله « كان إياه » حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان الناسخة للمبتدأ والخبر - وهو قوله « إياه » - منفصلاً ، والحجىء بالضمير منفصلاً في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلاً جائز أيضاً ، وقد ورد منه متصلاً قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عن ابن صياد « إن يكنه فإن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » . وقد مر ذكر هذا الحديث قريباً ، وأوله قد استشهد به المؤلف ، كما مر أن تقديره إن يكن ابن صياد هو المسيح فلن تسلط عليه ولن تمكن من قتله ؛ لأن الذي يقتل المسيح الدجال معين معروف ، وإن لم يكن ابن صياد هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله .

ونظير الشاهد في الإتيان بخبر كان أو إحدى أخواتها ضميراً منفصلاً قول الشاعر ، وينسب إلى العرجي :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

الشاهد في قوله « ليس إياي » فإن ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر تقديره هو ، وإياي : خبره وهو ضمير منفصل . ولو أنه أتى به متصلاً لقال « ليسني » كما قالوا « عليه رجلا ليسني » أي ليس ( هو ) الرجل الذي يلزمه إياي ، ومثله قول مساور العبسي ، وينسب إلى العجاج :

لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَ لَكَانَ إِيَّاهُ ، وَلَكِنْ أُعْجِمَا =

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصل ، نحو « ضربته » ولو كان غير أعرف وجب الفصل ، نحو « أعطاه إياك » أو « إياي » أو « أعطاك إياي »<sup>(١)</sup> ، ومن ثمّ وجب الفصل إذا أتت الرتبة ، نحو : « مَنَّكَتَنِي إِيَّايَ » و « مَنَّكَتَكَ إِيَّاكَ » و « مَنَّكَتُهُ إِيَّاهُ » ، وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة ، واختلف لفظ الضميرين ، كقوله :

== وقد اختلف العلماء في أرجح الوجهين على مثال ما ذكرناه في شرح الشاهد  
انسابق

ومن الاتصال في باب « كان » ما ذكرناه من قولهم « عليه رجلا ليسنى » ومنه  
قرب الراجز . وهو الشاهد رقم ٣ الآتي قريبا :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّلَسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي  
وسياتى هذا مشروحا . ومنه قول أبى الأسود الدؤلى - وكان له غلام يحمل  
تجارتَه ، وكان الغلام كلما مضى بالتجارة شرب الخمر فاضطرب أمر التجارة - ففى ذلك  
يقول له أبو الأسود الدؤلى :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا الْفَوَاقِ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا  
فَإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلَبِائِهَا

والاستشهاد هنا بقوله « يكنها أو تكتنه » حيث أتى بالضمير الواقع خبرا لكان  
في الموضعين متصلا على ما ترى . يريد : إن لم يكن النبيذ الخمر أو تكتن الخمر النبيذ  
فإنه أخوها شربا من عروق شجرة واحدة .

(١) نسب إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أنه قال « أراهمنى  
الباطل شيطانا » بوصل الضميرين وأولهما ليس أعرف من الثانى لأن الأول ضمير غيبة  
والثانى ضمير متكلم ، ومعنى العبارة أن الباطل أراهم إياى شيطانا : أى جعلهم  
برونى شيطانا .



\* أَنَا لَهُمَا قَفُو أَكْرَمَ وَالِدِ \*

\*\*\*

٢٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* لِجِهَتِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ \*

ولم أفف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ممين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .  
اللمعة : « بسط » بشاشة وطلافة « بهجة » حسن ، وسرور « أنا لهما » معناه المراد عود وجهك البسط والبهجة « قفو » اتباع ، وهو مصدر قفاه يقفوه ، وأصله كان من مكانه في جهة قفاه ، ثم قيل لمن يتبع واحدا ويسير على أثره .  
الإعراب : « لوجهك » اللام حرف جر ، وجه : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووجه مضاف والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « في الإحسان » جار ومجرور متعلق ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » الواو حرف عطف ، بهجة : معطوف على بسط « أنا لهما » أنال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب المثنى العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول لأنال . وضمير الغائب المفرد العائد إلى الوجه مفعول ثان لأنان ، ورجح جماعة أن يكون ضمير المثنى مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذي هو ضمير المفرد « قفو » فاعل آنان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقفو مضاف و « أكرم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وأكرم مضاف و « والد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أنا لهما » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو ضمير المفرد الغائب الذي هو الهاء - متصلا ، والأكثر في مثل هذه الحال الانفصال ، ولو جاء بالكلام على ما هو الأكثر لقال « أنا لهما إياه » ومع ذلك ليس الاتصال شاذولا ضرورة . وإنما جاز الاتصال والانفصال في الضميرين المتحدى الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة دون ضميرى التكلم والخطاب لصحة تعدد مدلولى ضميرى الغيبة ، ألا ترى أن مدلول الضمير الأول في هذه العبارة مثنى غائب وهو البسط والبهجة ، وأن مدلول الضمير الثاني مفرد غائب وهو الوجه ، وليس مدلول أحد الضميرين بمدلول الآخر ولا بعض مدلول الآخر ، فأما ضمير المتكلم مثلا فإنهما - وإن جاز أن يكون لفظ أحدهما غير لفظ =

فصل : مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض .  
فإن نَصَبَهَا فعلٌ أو اسْمُ فعلٍ أو «لَيْتَ» وجب قبلها نون الوقاية ، فأما الفعل  
فدَحَوْ «دَعَانِي»<sup>(١)</sup> و «يُكْرِمُنِي» و «أَعْطَانِي» وتقول «قام القوم  
ما خَلَانِي» و «ما عَدَانِي» و «حَاشَانِي» إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالا ، قال :

= الآخر ، بأن يكون أحدهما ياء المتكلم والثاني نا - لا يمكن أن يختلف مدلولها على  
هذا الوجه من الاختلاف ، بل لابد أن يكون مدلول أحدهما هو عين مدلول الآخر  
أو بعضه ، بأن يعبر المتكلم عن نفسه وحده بالياء ثم يعبر عن نفسه أيضا بنا ، أو يعبر  
عن نفسه بالياء ثم يشرك معه غيره فيعبر بنا ، فلما اجتمع في ضميرى القبية أمران :  
اختلاف لفظهما واختلاف مدلولهما ، نزل ذلك منزلة اختلاف الضميرين ، وجاز فيهما  
الأمران ، وكان الانفصال في ثانيهما أرجح نظرا إلى حقيقة الأمر ، ولما لم يمكن أن يجتمع  
الأمران في ضميرى التكلم وضميرى الخطاب لم يحز فيهما إلا وجه واحد وهو الانفصال .  
ومثل هذا الشاهد قول مغلس بن لقيط :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضْمَةٍ لِيَضْعُهَا يَاقَرَعُ الْعَظَمَ نَابُهَا  
الاستشهاد بقوله «اضغمهاها» حيث جاء بالضمير الثانى - وهو «ها» -  
متصلا ، ولو جاء به منفصلا لقال «اضغمها إياها» .

وجواز الأمرين في ضميرى القبية هو ما اختاره ابن مالك تبعاً لإمام النحاة سيويه ،  
وقد أوجب الرضى فى الثانى منهما الانفصال كما فى ضميرى التكلم وضميرى الخطاب  
طرذا للباب على وتيرة واحدة ، وهو غير ما ثبت بالسمع وبالتعليل ، فاعرف ذلك  
وكن منه على بصيرة .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَالتَّحِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدٍ  
الشاهد فيه قوله «دعانى» فى المرتين ، فإنه فعل ماضٍ عمل فى ياء المتكلم ، وقد  
أتى قبل ياء المتكلم بنون الوقاية ، وفى قوله «لم يجدنى» فإنه فعل مضارع عمل فى  
ياء المتكلم أيضا ، وقد أتى قبلها بنون الوقاية ، وهو ظاهر جدا .

وقد تحذف ياء المتكلم وهى مقصودة فتبقى النون مكسورة للدلالة على الياء ، وقد =

٣٠ — \* تَمَلَّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي \* \*

== ورد من ذلك في القرآن الكريم الآية ٤٤ من سورة الحجر (قال أبشرونني على أن مسنى الكبر؟ فبم تبشرون) فإن الأصل (فبم تبشرونني) فحذفت نون الرفع تخفيفاً، ثم حذفت ياء المتكلم اكتفاء بكسر ما قبلها، ومن ذلك قول عروة بن حزام :  
خَلِيلِي مِنْ عَلِيٍّ هَلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِهَفْرَاءٍ عَوْجَا الْيَوْمِ وَانْتَظِرَانِ  
أصله وانتظراني، فحذف الياء اجتزاء بكسرة نون الوقاية دالة عليها.

٣٠ — هذا صدر بيت من الطويل، وعجره قوله :

\* بِكَلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَعٌ \*

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق.

اللغة : « تمل » فعل مضارع مبني للمجهول من الملل . وهو السأم ، وتقول : مللت الشيء أملة ، ومللت منه ، مللاً وملالة ، مثل شتم يسأم سأمًا وسامة وزناومعنى « الندامى » جمع ندمان ، مثل مكران وسكاري ، والندمان - ومثله النديم - هو الذي يجالسك على الشراب « مولع » وصف من قولهم : أولع بالشيء ، إذا أغرى به وأحبه . وهو من أفعال ملازمة للبناء للمجهول .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الدامى » نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ماعداني » ما : موصول حرفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، عدا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من السكك السابق ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة ظرف مقدر ، والتقدير : تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياي « فإنني » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون نون الوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله مولع الآتي ، وكل مضاف و « الذي » اسم . وموصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ==

وتقول « ما أفقرني إلى عفو الله » و « ما أحسنني إن انتقيت الله » ،  
وقال بعضهم « عليه رجلاً ليسني » أي : لئلا نزم رجلاً غيري ، وأما تجويز  
السكراني « ما أحسنني » ، فبني على قوله إن « أحسن » ونحوه اسم ،  
وأما قوله :

— ٣١ — \* إذ ذهب القوم الكرام نينسي \*

فضرورة .

= على الألف منع من ظهورها التندر « نديمي » ندي . شغل يهوى ويرفع بضمة مفردة  
على ما قبل ياء المتكلم ، ونديم متناف وياء المتكلم مناداة بـ « نديمي » مبنية على الفتح في محل  
جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول وهو  
الذي ، والعائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول ضمير منصوب المحل بقوله يهوى ،  
وتقدير الكلام : بكل الذي يهواه نديمي « مولع » خبر إن . مرفوع وعلاوة رفعه  
الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدائي » فإن « عدا » في هذه العبارة فعل ماض ، بدل  
تقدم « ما » المصدرية الظرفية عليه ، ولهذا دخلت عليه نون الوقاية حين اتصلت به  
ياء المتكلم .

٣١ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب جماعة منهم ابن منظور في اللسان  
هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات الديوان ، وليس موجوداً في  
أصله ، وقوله :

\* عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ \*

اللغة : « عديد » العديد كالعدد ، يقال : هؤلاء قوم عديد الثرى ، والمعنى أنهم عدد  
الثرى ، والمراد كثرتهم وأنهم فوق العد « الطيس » قال قوم : كل من على ظهر الأرض  
من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير الفسل نحو الخيل  
والدباب والحوام ، وقال قوم : الطيس هو الكثير من الرمل « ليسى » أراد غيري ،  
استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا .

وأما نحو (تَأْمُرُونِي) <sup>(١)</sup> فالصحيح أن المحذوف نون الرفع .

== المعنى : بفخر بقومه ، ويتعسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثير عددهم حاصل ، إذ ذهبوا إلا إباى نائى بقيت بعدهم خلفا عنهم . وقد يكون المعنى : إني أرى قوما كثيرا العدد كثرة الرمل ، ولكنى لا أجد فيهم كريما ، فقد ذهب من عدائى من الكرام ، ومثله فى هذا المعنى قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدًا

الإعراب : « عدت » عد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « قومى » قوم : مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور يتعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف . وتفسير الكلام : عدت قومى عدا مماثلا لعديد ، وعديد مضاف و « الطيس » متشابهة لـ « إذ » أداة تلميح . ظرف مبني على السكون فى محل نصب ، أو حرف مبني على السكون لا ميل له « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة للقوم « لى » ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى « لى » المفعول من كلة السابق ، وياء المتكلم خبره .

الشاهد فيه : قوله « ليسى » حيث حذف نون الوقاية التى تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لئلا يجر . وهذا الحذف شاذ لا يجوز أن يقاس عليه ، وكان ينبغى أن يكتب « ليسى » كتبا قال بعضهم « علبا - جلا ليسى » . والذي سهل هذا الشذوذ أن « ليسى » فعل جامد لا يتصرف ، فأشبه الاسم كغلام ، وأنت إذا وصلت بياء المتكلم بالاسم لم تأتى به نون الوقاية ، فتقول « غلامى ، وكتابى » وما أشبه ذلك ؛ فعامل الراجز هذا الفعل الجامد معاملة الأسماء لما أشبهها ، وشئ آخر سهل الشذوذ ، وذلك أن « ليسى » بمنزلة « غيرى » فى المعنى ، ولما كانت نون الوقاية لاتصل بغير إذا وصلت بياء المتكلم عامل الكلمة التى بمعنى غير معاملة غير نفسها لا اشتراكهما فى المعنى .

(١) من الآية ٦٤ من سورة الزمر .

واعلم أن للعرب فى الفعل المضارع الذى يرفع بالنون إذا اتصلت به نون الوقاية نحو « تضرعونى » ثلاث لغات : إحداها أن تأتى بالنونين على حالهما ، والثانية أن تأتى بهما وتدخل إحداها فى الأخرى ، وهذه اللغة قرىء (تأمرونى أعبدا) بتشديد النون - والثالثة أن تأتى بنون واحدة وتحذف الأخرى ، كل هذا مستعمل سائغ ، وبالثالثة قرىء (تأمرونى) وهى

وأما اسم الفعل فنحو « دَرَا كَيْنِي » و « تَرَا كَيْنِي » و « عَلَيَّ كَيْنِي » بمعنى أذركيني وبمعنى أتركيني وبمعنى الزمّني .

وأما ليت فنحو ( يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي )<sup>(١)</sup> وأما قوله :

— ٣٢ — \* فَيَا لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم \*

فضرورة عند سيديويه ، وقال القراء : يجوز « لَيْتَنِي » و « آيَتِي » .

= الفراء التي ذكرها المؤلف هنا وهي بتخفيف النون، وقد اختلف النحاة في المحذوف من النونين ورجح المؤلف أن المحذوفة هي نون الرفع، ووجه رجحان ذلك أمران، الأول : أن نون الرفع قد عهد حذفها اطرادا في النصب والجزم ونادرا في غيرها ، والثاني : أن نون الوقاية مأني بها لفرض فلا تحذف ، وهذا مذهب سيديويه ، وذهب الأخفش والمبرد وأبو علي وابن جني إلى أن المحذوف نون الوقاية ، محتجين بأن التكرار إنما حصل بنون الوقاية؛ لأن نون الرفع سابقة عليها ، والتكرار هو الذي دعا إلى التخفيف، فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التخفيف ، وأيضا فإن نون الرفع علامة للاعراب فهي أولى بالمحافظة عليها ، والشواهد على حذف إحدى النونين كثيرة ، وحسبك أنه قرئ به في القرآن الكريم .

(١) من الآية ٢٤ من سورة الفجر .

٣٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْ لَوْجَا \*

وهذا البيت من كلام ورقة بن نوفل ابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين ، رضى الله عنها .

اللغة : « ياليتي » أراد يا هؤلاء ليتني ، حذف المنادى « إذا ما كان ذاك » كان هنا نامة بمعنى حدث ، واسم الإشارة يعود إلى ما حدث به ميسرة غلام خديجة سيدته من كلام بحيرا الراهب في شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه يبعث رسولا ويكون من شأنه كيت وكيت « ولجت » تقول : ولج يلج ولوجا ، من باب جلس يجلس جلوسا ، ومعناه الدخول ، يريد بهذا دخوله في الإسلام ونصرة الرسول . وهذا كقوله في هذا المعنى أيضا :

=

= يَا كَيْتَنِي فِيهَا جَذَعُ أَحْبُّ فِيهَا وَأَضَعُ

الإعراب : « ياليتي » يا : حرف نداء ، والنادى محذوف ، أو يا حرف تنبيه ، وليت حرف تمن ونصب ، ويا ، للتكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب متعلق بولج « ما » حرف زائد « كان » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ذا كم » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون في محل رفع فاعل بكان ، والكاف حرف خطاب « ولجت » ولج : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر ليت « وكنت » الواو حرف عطف . كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أولهم » أول : خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ولوجا » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « ياليتي » حيث حذف نون الوقاية عند اتصال « ليت » التي هي حرف تمن ونصب بياء للتكلم . والذي جاء عليه الكثير من الاستعمال العربي اقتران هذا الحرف بنون الوقاية ، كقول عمرو بن ضابئة البرجمي :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ ، وَكِدْتُ ، وَلَيْتَنِي تَرَكَتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَالِيْلُهُ

ونظيره قول الشاعر :

يَا كَيْتَنِي وَهَمَّا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْنِفُ

ونظيره قول أعرابي :

أَكَاثِمُ أَصْحَابِ هَوَاهَا ، وَلَيْتَنِي لَمَّا بَيْنَ أَيْدِي الْمُصْطَلِينَ وَقُودُ

ونظيره قول أمية بن أبي الصلت :

لَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلَ مَا قَدْ بَدَأَ فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ أَرْعَى الوُعُولَا

ومن أجل ذلك قال سيبويه : إن « ليتي » بغير نون الوقاية شاذ لا يجوز إلا في

ضرورة الشعر .

ومذهب الفراء أن الاقتران بالنون وعدم الاقتران بها جائزان في سعة الكلام من

غير ضرورة ولا شذوذ ، مستدلا بورود الاستعمالين في الكلام العربي .

أما الاقتران بنون الوقاية فلم يستعمل القرآن الكريم غيره نحو قوله تعالى ( ياليتني ) =

وإن نَصَبَهَا « لعل » فالخذف محو ( لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ )<sup>(١)</sup> أكثر من الإثبات ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٣ — \* أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزُلًا لَعَلَّنِي \*

== كنت معهم) وقوله (يا ليتني لم أشرك بربي أحدا) وقوله (يا ليتني مت قبل هذا) وقوله (يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا) وقوله (يا ويلنا ليتني لم آنخذ فلانا خليلا) وقوله (يا ليتني لم أوت كتابيه) وقوله (يا ليتني كنت ترابا) وقوله (يا ليتني قدمت لحياتي) وشواهد في كلام العرب كثيرة جدا منها ما أنشدناه في شرح هذا البيت وفي بيان الاستشهاد به .

وأما عدم الاقتران بالنون فمن شواهد البيت المستشهد به هنا (رقم ٣٢) ومنها قول زيد الخيل :

كَمُنِّيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ كَلِّتِي أَصَادِرُهُ وَأَهْمِدُ جِلِّي مَالِي

وأنصار سبيويه يردون ذلك بأن كل ما تمسك به الفراء شعر يجوز أن يكون ترك النون فيه للضرورة ، ولبس ذلك بشيء .

(١) من الآية ٣٦ من سورة غافر .

٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* أَرَى مَا تَرَيْنِ أَوْ بِخَيْلٍ مُخَلَّدَا \*

وقد نسب قوم هذا البيت إلى حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي ، ونسبه في ديوان الحماسة إلى حطائط بن أخى الأسود بن يعفر النهشلي .

اللغة : « جواداً » رجلاً حكيماً يجود بأمواله « هزلاً » بضم فسكون - ضعفاً وذهاب مئة . ومنه الهزال - بضم الهاء وفتح الزاى مخففة « بخيلاً » ضنيناً بماله لا ينفقه « بخليداً » دائم الحياة باقياً . أو طويل العمر .

المعنى : لامته لأئمة على تبذير ماله وإعطاء سائليه ، فأجابها بأن بقاء المال في يد مالك لا يطيل حياته . وتفريقه في صالح الأعمال وفي البر والعود على ذوي الحاجات لا يكون سبباً في هزال النفق وضعفه . وانظري في الناس . فهل ترين رجلاً اشتهر بالجود وتربته - مع ذلك - قد مات من الهزال والضعف ، أو تجددين مقتراً طالت حياته ؟ .



= الإعراب : « أرى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول أول « جوادا » مفعول ثان « مات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى جواد ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لأرى إذا اعتبرتها عليية ، أو في محل نصب صفة لجواد إذا اعتبرت أرى بصرية ، وهذا أحسن « هزلا » مفعول لأجله « لعلى » لعل : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم اسم لعل مبني على السكون في محل نصب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لارى المضارع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لعل « ترين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وباء المخاطبة فاعله ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : ما ترينه « أو » حرف عطف « بخيلا » معطوف على قوله « جوادا » السابق « مخلدا » صفة لقوله بخيلا .

الشاهد فيه : قوله « لعلى » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل .

وحذف نون الوقاية مع « لعل » أعرف وأشهر عربية ، وبالحذف وحده نطق القرآن الكريم في كل ماورد فيه ، من ذلك قوله تعالى : ( لعلى أبلغ الأسباب ) وقوله جلت كلمته : ( لعلى أعمل صالحا فيما تركت ) وقوله سبحانه : ( لعلى أرجع إلى الناس لعلمهم يعلمون ) وقوله : ( إني آنست نارا لعلى آتاكم منها بقبس ) وقوله : ( إني آنست نارا لعلى آتاكم منها بخبر أو جذوة من النار ) وقوله ( فاجعل لي صرحا لعلى أطلع إلى إله موسى ) .

ومنه قول العباس بن لأحنف ، وينسب إلى مجنون بنى عامر :

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ بُعِيرٍ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

ومنه قول الفرزدق .

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي      لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أُرْوَهَا

ومنه قول الآخر .

وَلِي نَفْسٌ تَنَازَعُ عَنِّي إِذَا مَا      أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي =

وهو أكثر من « لَيْتِي » ، وَغَلِطَ ابن الناطم فجعل « لَيْتِي » نادراً ،  
و « لَعَلِّي » ضرورة .

وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل - وهي : إِنْ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنْ ،  
وَكَأَنَّ - فالوجهان كقولہ :

٣٤ - \* وَإِنِّي عَلَى لَيْلِي لَزَارٍ ، وَإِنِّي \*

= وثبت النون مع « لعل » ليس شاذاً ولا ضرورة خلافاً لابن الناطم ، وقد وردت  
منه جملة صالحة من الشواهد ، فمن ذلك البيت المستشهد به ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَقُلْتُ أُعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلِّي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا بَيْضَ مَا جِدِ

ومن ذلك قول المجنون ، وأنشده القالى فى أماليه ٢١٩/١ بولاق :

وَأُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوتِ لَعَلِّي أَحَدٌ عَنْكَ النَّفْسَ فِي السَّرِّ خَالِيَا

٣٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

\* عَلَى ذَاكَ فِيمَا يَبْتَغِي مُسْتَدِيمًا \*

وهذا بيت لمجنون لى قيس بن الملوخ .

اللاغة : « زار » اسم فاعل منقوص فعله زرى عليه زرى - من باب ضرب - زريا  
وزراية ، ومعناه عتب عليه يعتب ، ومنه نولهم :

يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا نَعْلَمُ

« مستديمها » مستبق مودتها ، طالب دوام حبها .

المعنى : إني لعاتب على لى أن هجرتنى وتاهت على ، وإننى - مع ذلك -  
اطالب لبقاء محبتها عامل على إرضائها .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبنى على  
السكون فى محل نصب « على لى » جار ومجرور متعلق بزار الآتى « لزار » اللام  
لام الابتداء ، زار : خبر إن ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من  
التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « وإننى » الواو حرف عطف ، إن : حرف  
توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب  
« على » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة فى محل جر بعلى ، والكاف حرف  
خطاب ، والجار والمجرور متعلق بقوله مستديم الآتى « فيما » فى : حرف جر ، ما =

= اسم موصول مبنى على السكون في محل جر في «بيننا» بين ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وبين مضاف ونا مضاف إليه «مستديهما» مستديم : خبر إن ، ومستديم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إني» وقوله فيما بعد «وإني» حيث حذف نون الوقاية مع إن عند اتصالها بياء المتكلم في الكلمة الأولى ، وأثبتها معها في الكلمة الثانية . وحذف نون الوقاية وإثباتها مع «إن» أمران جائزان في سعة الكلام واختياره بغير شذوذ ولا ضرورة ، وليس أحدهما بأولى من الآخر في الاستعمال ، وقد جاء في القرآن الكريم الاستعمالان ، فمن المحذف قوله تعالى ( إني آنست نارا ) ومن الإثبات قوله تعالى ( إني معكما أسمع وأرى ) ومثل «إن» في ذلك : كأن ، وأن المفتوحة الممطرة ، ولكن .

ومن شواهد الحذف مع إن للكسورة قول عامر بن الطفيل :

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَخَافُ إِبْعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي  
وقول أمية بن أبي الصلت :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ومنه قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ ، وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدًا

ومن شواهد الإثبات مع «إن» الكسورة قول أبي الأسود الدؤلي :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرِبْهَا الْفَوَاحِشُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَسْكَنِهَا

وقول النابغة الذبياني :

فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنِّي رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي

وقول النابغة الذبياني أيضا .

جَمْعٌ مَحَاشِكُ يَا يَزِيدُ فَإِنِّي أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا

وقول كثير عزة :

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي بَقِينَا لَرَهْنٌ بِاللَّيِّ أَنَا كَانِدٌ

وقول الفرزدق :

دَعْدِعْ بِأَعْنُفِكَ الدَّوَائِمَ إِنِّي فِي بَاذِخٍ يَا ابْنَ الْمَرَاغَةِ عَالِي =

وقول الفرزدق أيضاً :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنِّي لَبَسِينَ رِتَاجٍ مُّقْفَلٍ وَمَقَامٍ  
وقول الشاعر :

فَإِلَّا يَسْكُنُ جِسْمِي طَوِيلًا فَإِنِّي لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ  
ومن شواهد الحذف مع « كَأَنَّ » قول امرئ القيس :  
كَأَنَّ لَمْ أَزْ كَبْ جَوَادًا لِلذَّقِّ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالٍ  
وقوله أيضاً :

كَأَنَّيْ غَدَاةَ اللَّيْلِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْطَلٍ  
وقول وعلة الجرمي :

تَجَوَّتْ نَجْمَاءُ لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ كَأَنَّيْ عُقَابٌ دُونَ تَيْمَاءٍ كَاسِرٍ  
وقول أوس بن حجر :

كَأَنَّيْ حَلَوْتُ الشَّعْرَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ صَفَا صَخْرَةَ صَمَاءٍ يَبْسُ بِلَالِهَا  
ومن شواهد الإثبات معها قول النابغة الشيباني :

كَأَنَّيْ نَصَبٌ مُضَيٌّ تَمَاطِلُهُ حُمَّى تَحْوَنُهُ حُمَّى وَتَقْدَمِلُ  
ومن الحذف مع « لكن » قول الله تعالى : ( ولكني أراكم قوماً يجهلون ) ومن  
الإثبات معها قول متمم بن نويرة :

وَلَكِنِّي أَمْضِي عَلَى ذَاكَ مُقَدِّمًا إِذَا بَقِضُ مَنْ يَلْقَى الْخُطُوبَ تَكَلَّمَ كَعَمَاءَ  
وقول الآخر ، وهو عامر بن الطفيل :

وَلَكِنِّي أَحْمِي حِمَاهَا ، وَأَتَّبِي أَذَاهَا ، وَأُرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكَبٍ  
وقول لبيد :

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى فَكَيْفَ يَمَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامٍ  
وَلَكِنِّي أُرْمَى بِبَيْلِ رَأْيِنَهَا فَلَوْ أَنَّيْ أُرْمَى بِبَيْلِ رَأْيِنَهَا  
وقول النابغة الذبياني :

وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لِي جَانِبٌ مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبٌ =

= وقول الآخر ، وهو من شواهد السكوفيين التي لا يعرف قائلها ولا تكلمتها :

\* وَلِكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ \*

ومن الحذف مع «أن» المفتوحة الهمزة قول الله تعالى: (ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب).  
وقول أبي حية النخري :

أَبِالمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْيْ مُلَانِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِيْنِي

وقول زهير بن أبي سلمى ، وينسب لصرمة الأنصاري :

بَدَّالِي أَنْيْ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ آتِيًا

وقول الحماسي :

وَلَوْ أَنَّ بُلَيْتُ بِهَـأَشْيِي خُوِّلَتْهُ بَنُو عَبْدِ الْعَدَانِ

لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلْقَى ، وَلَكِنْ تَمَانَوْا فَانْظُرُوا بِمَنِ ابْتَلَانِي

ومن الإثبات معها قول امرئ القيس الكندي :

أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبُرْتُ ، وَأَنْ لَا يَحْسِنَ السَّرَّ امْتَالِي

وقوله أيضاً :

أَصْبَحْتُ وَدَّعْتُ الصَّبَا غَيْرَ أَنَّنِي أَرَاقِبُ خَلَاتٍ مِنَ الْعَيْشِ أَرْبَعًا

ومنه قول الشنفرى من لاميته :

وَكُلُّ أُنْبَىِّ بَاسِلٍ غَيْرَ أَنَّنِي إِذَا عَرَضَتْ أُولَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ

وقول دريد بن الصمة :

فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى غَوَايَتَهُمْ وَأَنَّنِي غَيْرُ مُهْتَدٍ

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلْكِيَّةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًا

وقول الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُسُ اللَّهُ أَنَّنِي كَرِيْمٌ عَلَى حِينِ السِّكْرَامِ قَلِيلُ

وقول الشاعر :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا مَنْ قَتَى خِلْتُ أَنَّنِي دُعِيْتُ ، فَلَمْ أَنْسُكُلْ وَلَمْ أَنْبَلِدِ =

وإن حَفَضَهَا حرفٌ : فإن كان « مِنْ » أو « عَنْ » وجبت النونُ ، إلا في الضرورة ، كقوله :

٣٥ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

= واعلم أن النون إذا اتصلت بأن وإن وكان ولكن اجتمعت ثلاث نونات : اثنتان منها وضع الحرف عليهما ، وثالثتها هي نون الوقاية ، فإذا قلت « إِنِّي » أو « أُنِي » أو « كَأَنِّي » أو « لَكُنِّي » فقد حذفت إحدى هذه النونات الثلاث ؛ وقد اختلف النحاة في المحذوفة منهن ، فمنهم من ذهب إلى أن المحذوفة هي أولى هذه النونات ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثانية التي هي آخر الحرف ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثالثة التي هي نون الوقاية ، وهذا هو الذي ترجحه ، لأنه قد ثبت عن الأوائل من النحاة جواز الأمرين الإتيان بنون الوقاية وعدمه في هذه الكلمات ، ولأن نون الوقاية تسقط مع غير هذه الأحرف مع عدم وجود الأمثال لحذفها فيهن مع وجود الأمثال من باب الأولى ، والقولان الأول والثاني يدلان على وجوب نون الوقاية معهن ولا قائل به .

٣٥ - هذا بيت من الرمل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد رأيت ابن الناطم نسبه إلى بعض النحاة ، ذهاباً منه إلى أنه مصنوع ، ورأيت ابن هشام يقول في شأنه : « وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأننا لم نعرف له قائلاً ، ولا نظيراً » اهـ .

اللمعة : « قيس » هو قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد ، واسم عيلان الناس - بنون مفتوحة وآخره سين مهملة - وقد يراد بقيس القبيلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث .

الإعراب : « أَيُّهَا » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ، وها حرف تنبيه « السائل » نعت لأي باعتبار اللفظ مرفوع بالضمة الظاهرة « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعني » الواو حرف عطف ، عني : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس ، ويجوز أن يكون جر « قيس » بالكسرة الظاهرة مع التنوين . كما يجوز أن يكون جره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والوزن =

وإن كان غيرهما امتنعت ، نحو « لي » و « بي » و « في » و « خَلَايَ »  
و « عَدَايَ » و « حَاشَايَ » قال :  
٣٦ - فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ

= يحتمل الوجهين « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « قيس » مبتدأ  
مرفوع بالضمة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز في  
« قيس » التنوين وعدمه أيضاً ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة ليس واسمها  
وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عفى » وقوله « منى » حيث حذف نون الوقاية من الحرفين  
عند اتصالهما بياء المتكلم ، وهذا الحذف ضرورة عند سيديه ، والذي يجب في اختيار  
الكلام أن تقول « منى » و « عفى » بتشديد النون في الحرفين لتسكون نون الوقاية  
حفظاً للسكون الذي هو الأصل فيما يبنون .

٣٦ - هذا بيت من الكامل ، وهذا البيت للمغيرة بن عبد الله ، وهو شاعر  
إسلامي ، وكان يلقب بالأفيسر لأنه كان أحمر الوجه .

اللغة : « معذور » هو بالعين المهملة والذال المعجمة - ومعناه مقطوع كافة الذكر  
ويقال له أيضاً « مختون » وهذا من سنن الفطرة التي رغب فيها الإسلام ، والنصارى  
لا يختنون .

الإعراب : « في » حرف جر « فتية » مجرور بنفي ، وعلامة جره الكسرة  
الظاهرة « جعلوا » جعل : فعل ماض ، وواو الجماعة العائد إلى فتية فاعله ، وجملة الفعل  
والفاعل في محل جر صفة لفتية « الصليب » مفعول أول لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة  
« إله » : مفعول ثان لجعل ، وضمير الغائبين العائد إلى فتية مضاف إليه « حاشاي »  
حاشا : حرف استثناء وجر ، وياء المتكلم مبنى على الفتح في محل جر به « إني » إن :  
حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « مسلم » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة  
« معذور » صفة لمسلم ، أو خبر ثان لإن .

الشاهد فيه : قوله « حاشاي » حيث لم يصل بشاشا نون الوقاية عند اتصاله بياء  
المتكلم ، والسر في أن نون الوقاية لاتلحق « حاشا » عند اتصاله بياء المتكلم أن آخر  
هذا الحرف ألف ، والألف حرف هجائي لا يقبل الحركة بحال من الأحوال ؛ فلا يحشى =

وإن خَفَضَهَا مضاف : فإن كان « لَدُنْ » أو « قَطْ » أو « قَدْ » فالغالبُ الإثباتُ ، ويجوز الحذفُ فيه قليلا ، ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لسيبويه ، وغلط ابن الناطم ، فجعل الحذف في « قَدْ ، وَقَطْ » أعرفَ من الإثبات ، ومثلهما : ( قَدْ بَدَأْتُ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا )<sup>(١)</sup> ، قرئ مُشَدِّدًا وَمُخَفَّفًا ، وفي حديث النار « قَطِي قَطِي » و « قَطِي قَطِي » وقال :

— ٣٧ \* قَذَنِي مِنْ نَهْرٍ الْخَبِيثِينَ قَدِي \*

وإن كان غَيْرُهُنَّ امتنعت ، نحو « أَبِي » و « أَخِي » .

\* \* \*

= عند اتصال « حاشا » بياء المتكلم أن ينكسر آخره لمناسبة الياء ، فلما أُمِنَا أن يتغير آخر هذا الحرف لم نصل به نون الوقاية ، ونظير هذا الكلام يقال في « خلا » و « عدا » إذا كانا حرفين ، فإذا كانا فعلين افترن بهما نون الوقاية ليجرى باب انفعال كله مجرى واحدا . ومن ذلك قول الشاعر :

تَمَلَّ النَّدَايَ مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوِي نَدِيمِي مُوَلِّعُ  
فأجروا « عدا ، وخلا » مجرى دعا وقلا من كل فعل انقلبت لامه ألما لانفتاح ما قبلها ، وإن كان حذف نون الوقاية مع هذا النوع من الأفعال لا يترتب عليه كسر آخر الفعل . وانظر إلى ما قال الشاعر ، وهو حكيم الدبلي :

فَنَمَّا رَأَيْتُ زَوْيَ وَجْهَهُ وَقَرَّبَ مِنْ حَاجِبٍ حَاجِبًا  
وإلى ما قال الآخر ، وهو النابغة الذبياني :

أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنِ أَنْكَ لُمَّتِي وَتِلْكَ الَّتِي أَهَمَّتْ مِنْهَا وَأَنْصَبُ  
وإلى ما قال كعب بن زهير بن أبي سلمى :

وَبِالْعَفْوِ وَصَّانِي أَبِي وَعَشِيرَتِي وَبِالدَّفْعِ عَنْهَا فِي أُمُورٍ تَرِيهَا  
ونظائر لهذا كثيرة في شعر الشعراء وكلام الناصب ، فإنهم كذلك يفعلون مع « عدا ، وخلا » إذا كانا فعلين ؛ إذ لا فرق بين فعل وفعل .

(١) من الآية ٧٦ من سورة الكهف .

— ٣٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

=



\* لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ \*

وقد اضطرب العلماء في ضبط اسم قائله ، والصواب أنه من كلام حميد بن مالك الأرقط، من أرجوزة يقولها في شأن عبد الله بن الزبير المنقلب على الدولة مروانية .

اللفظة : « قدنى » قد : هى ههنا اسم بمنزلة قط ، ومعناها حسب ، أو اسم فعل معناه يكفينى « الحبيبين » تروى هذه السكامة على صورة المثني ، وتروى على صورة جمع المذكر السالم ؛ فمن رواه مثنى ذهب إلى أنه عى عبد الله بن الزبير وابنه خبيبا الذى كان يكنى به ، وغلب خبيبا فى الثنية لتركب عبد الله ، وإفراد خبيب ، ويقال : عى أبا خبيب وأخاه مصعب بن الزبير ، ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه عى عبد الله وشيعته كلهم « الإمام » الذى يتولى إمامة المسلمين والإمرة عليهم « الشحيح » البخل ، وكانت ابن الزبير مبخلا لا تبض يده ، ومن شواهد النحاة وفيه هجاء له :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَسِكْدَنَّ ، وَلَا أُمَيَّةَ بِالْبِلَادِ  
« الملحد » الذى يستحل حرمة الله وينتهكها .

الإعراب : « قدنى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و « الحبيبين » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « قدنى » تأكيد للأول « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسم ليس ، مرفوع بالضممة الظاهرة « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الملحد » صفة للشحيح باعتبار لفظه .

الشاهد فيه : قوله « قدنى » فى أول البيت ، وقوله « قدنى » فى آخره ، حيث أثبت نون الوقاية فى الأولى ، ولم يأت بها فى الثانية . وللعلماء فى هذا الموضوع اضطراب وكلام لا يلتقى بعضه ببعض ؛ فيذهب سيبويه إلى أن « قد » لا تكون إلا اسما بمعنى حسب وإلى أن نون الوقاية مع « قد » و « قط » لازمة لا يجوز أن تسقط إلا فى ضرورة الشعر ، وعلى هذا يكون ثبوتها فى السكامة الأولى قياساً وسقوطها فى الثانية شاذاً ، =

هَذَا بَابُ الْعَلَمِ<sup>(١)</sup>

وهو نوعان : جنسيّ وسياتي ، وشخصيّ ، وهو : اسم يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ تَعْيِينًا مطلقاً<sup>(٢)</sup> ، نخرج بذكر التعيين النكرات ، وبذكر الإطلاق ما عدا العلم من

== وذهب ابن مالك إلى أن اقتران الكلمتين بنون الوقاية جائز ، وأن حذف النون معهما جائز أيضاً ، ولكنه أفل من الإثبات ، وعلى هذا يكون الإثبات والحذف في البيت جاريين على القياس ، وذهب الكوفيون إلى أن « قد » و « قط » إذا كانتا بمعنى لم تقترن بهما نون الوقاية ، وإن كانتا اسم فعل اقترنا بالنون ، وعلى هذا يكون سقوط النون في الكلمة الثانية واجبا إذا اعتبرت « قد » اسما بمعنى حسب ويكون ثبوتها في الأولى شاذاً إذا اعتبرتها كذلك ، فإن اعتبرت « قد » في الموضعين اسم فعل كان ثبوت النون في الكلمة الأولى واجبا وسقوطها في الثانية شاذاً ، فإن لفتت واعتبرت « قد » الأولى اسم فعل والثانية اسماً بمعنى حسب كان الإثبات والحذف واجبين ، ولكن كلام المؤلف في هذا الموضع في « قد » التي هي اسم بمعنى حسب لأن الكلام في ياء المتكلم المجرورة عملاً بإضافة « قط » إليها ، ولو كانت « قد » اسم فعل لكانت الياء منصوبة المحل .

\*\*\*

(١) يطلق العلم في اللغة على الجبل ، ومنه قول الخنساء في رثاء أخيها صخر :

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاهُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ويطلق أيضاً على الراية التي تكون أداة للجيش أو لفريق منه .

(٢) اعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع وغير جامع ، أما أنه غير مانع فلا أنه يصدق على بعض أفراد النكرة نحو شمس و قمر ، فإنك إذا قلت « شمس » تعين مسماه وهو الكوكب الذي يطلع نهاراً فينسخ وجوده وجود الليل ، وكذلك قمر ، وأما أنه غير جامع فلا أنه يخرج عنه الأعلام التي عرض لها الاشتراك في تسمياتها ، كتباً إذا كان لك ثلاثة أصدقاء كل واحد منهم اسمه محمد ، فإن شئدا علم ، ولكن إذا قال لك قائل « جاء محمد » لم تدرك أي الثلاثة هو الآتي ، فلم يصدق على هذا العلم أنه عين مسماه بدون حاجة إلى قرينة .

والجواب عن هذين الاعتراضين واحد ، وهو أننا حين قلنا إن العلم يعين مسماه ==

المعارف ؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما تعين مُسَمَّاه ما دامت فيه « أل » فإذا فارقته فارقته التعمين ، ونحو « هذا » إنما يعين مُسَمَّاه ما دام حاضراً ، وكذا الباقي .

\*\*\*

فصل : وَمُسَمَّاه نوعان : أَوَّلُو الْعِلْمِ مِنَ الْمَذْكُورِينَ كَجَفَرٍ ، وَالْمَوْثَنَاتِ كَخِرَيقٍ ، وَمَا يُؤَلَّفُ : كَالْقَبَائِلِ كَقَرَنَ ، وَالْبِلَادِ كَعَدَنَ ، وَالْخَيْلِ كَلَا حِقٍ ، وَالْإِبِلِ كَشَذَقِمَ ، وَالْبَقَرِ كَعَرَارٍ ، وَالْغَنَمِ كَعَيْلَةٍ ، وَالْكِلَابِ [نحو] وَاشِقِي .

\*\*\*

فصل : وينقسم إلى مُرْتَجَلٍ ، وهو : ما استعمل من أول الأمر علماً ، كَأَدْرِ لرجل ، وَسُعَادٍ لامرأة ، ومنقول — وهو الغالب — وهو : ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، وَنَقْلُهُ إما من اسم إما لحدث كزَيْدٍ وَفَضْلٍ ، أو لعين كَأَسَدٍ وَثَوْرٍ ، وإما من وَصْفٍ إما لفاعل كحَارِثٍ وَحَسَنٍ ، أو لمفعول كمنصور

بدون حاجة إلى قرينة . إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه ، والنكرة التي صادف أنه لم يوجد لها إلا فرد واحد لم توضع لهذا الفرد الواحد ، وإنما وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد ، فتعيين النكرة للفرد الذي وجد ليس بسبب الوضع . وكذلك يقال في الأعلام التي حصل الاشتراك فيها بسبب تعدد المسمين بالاسم الواحد : إن وضع الاسم لكل واحد منهم على أن يدل عليه بمجرد إطلاقه ، وعدم تعيينه عند الإطلاق عارض بعد الوضع بسبب هذا الاشتراك ، فافهم ذلك ، ولا تغفل عنه .

بقي أن نقول لك : إن معنى قولنا « تعييننا مطلقاً » أن تعيين العلم لمسماه لا يحتاج قرينة لفظية ولا إلى قرينة معنوية غير الوضع ، وقد بين لك المؤلف أن ماعدا العلم المعارف يحتاج في تعيين مسماه إلى قرينة لفظية كأل في الحلى بالوالصلة في الموصولاد قرينة معنوية كما في الضمائر وأسماء الإشارة .

ومحمد ، وإما من فعل إما ماض كشمر ، أو مضارع كيشكر<sup>(١)</sup> ، وإما من جملة إما فعلية كشاب قرناها ، أو اسمية كزيد منطلق ، وإيس بمسوع ، ولكنهم قاسوه ، وعن سيمويه الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرة تجلة .

\*\*\*

فصل : وينقسم أيضاً إلى مُفْرَد ، كزَيْدٌ وهِنْدٌ ، وإلى سَرَكَبٌ ، وهو ثلاثة أنواع :

(١) سَرَكَبٌ إِسْنَادِيٌّ ، كـ « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « شَابَ قَرْنَاهَا » وهذا حكمه الحكاية ، قال :

— ٣٨ — \* نَبُذْتُ أَخِي — وَالِي بَنِي يَزِيدٍ \*

(١) وقد يكون العلم منقولاً من فعل الأمر ، فقد سمي العرب صحراء معينة « اصمت » وفيها يقول الشاعر وهو الراعي النخري :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا    بَوَخْشٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ  
٣٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* ظَلَمَّا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ \*

وقد نسب النحاة هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ولا يوجد إلا في زيادات ديوانه .  
اللغة : « نبث » بالبناء للمجهول وبتضعيف وسطه - معناه أعلمت وأخبرت « أخوال » الحال : أخو الأم ، وجمعه أخوال « يزيد » هكذا في رواية النحاة ، ومنهم الزعشمري وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « الصواب يزيد بالبناء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب الزيدية » اه ؛ فإن كان كلامه مبنياً على الرواية في هذه الكلمة بذاتها فسلم له بعد ثبوتها ، وإلا فمن بين أسماء العرب « يزيد » بالياء التحتية ، ومنهم يزيد بن أبي سفيان ، ويزيد بن منصور الحميري ، ويزيد بن قسمة بن ربيعة ، وغير هؤلاء « ظلما » الظلم : هو وضع الشيء في غير موضعه أو منعه أن يقع في محله « فديد » صياح وجلبة واختلاط أصوات .

= الإعراب « نبت » نى : فعل ماض مبني للمجهول يقضى ثلاثة مفاعيل ، وتاء المتكلم نائب فاعله وهو مفعوله الأول « أخوالى » مفعول ثان لنبيء منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بنى » بدل من أخوال منصوب بالياء ، نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و « يزيد » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية « ظلمنا » مفعول لأجله عامله محذوف ، تقديره يصبحون لأجل الظلم « علينا » جار ومجرور متعلق بقوله ظلمنا السابق ، أو بقوله فديد الآتى ، أو متعلق بالعامل المحذوف « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة للابتداء وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لنبيء .

الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث سمي به ، وأصله فعل مضارع ماضيه زاد مشتعل على ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل .

وإنما قدرنا نقله من الفعل وفاعله ولم نذكره منقولاً من المضارع وحده لأننا وجدنا عادة العرب المستمرة فى كلامهم أنهم إذا نقلوا العلم من الفعل المضارع وحده أن يعربوه إعراباً ، لا يتصرف للعلوية ووزن الفعل المضارع . ولو كان ، احنا من هذه النيابة لكان يجب أن يكون مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأن ما قبله مضاف إليه ؛ ولكنهم إذا نقلوا من الفعل وفاعله أبقوا الفعل على لفظه الذى كان عليه قبل النقل . فإن كان ماضياً بقى على فتحه ، وإن كان مضارعاً بقى على رفعه ، وهو هنا كذلك ، فمن أجل هذا حكمنا بأنه منقول عن الجملة محكى .

والعرب تسمى الأشخاص بالجلل الفعلية كثيراً كتسميتهم « تأبط شرا » و « برق نحره » و « ذرى حبا » ومن ذلك قول الشاعر :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْسِكِحُونَهَا      بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ  
ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا مَا قِيلَ : أَيْ النَّاسِ شَرٌّ ؟      فَشَرُّهُمْ بَنُو بَيْتِ لَمَّطَانِ =

(٢) وسرگب مزجبيؑ، وهو : كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها ، فحكم الأول أن يفتح آخره ، كـ « بَقْلَبِكَ » و « حَضَرَمَوْتَ » إلا إن كان ياء فيسكن ، كـ « مَعْدِيكَرَب » و « قَالِي قَلَا » وحكم الثاني أن يعرب بالضم والفتحة ، إلا إن كان كلمة « وَيْهِ » فيبنى على الكسر ، كـ « سَيِّدَوَيْهِ » و « عَمْرَوَيْهِ » .

(٣) وسرگب إضافي — وهو الغالب ، وهو : كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله ، كـ « عَبَدَ اللَّهَ » و « أَبِي قَحَافَةَ » — وحكمه أن يُجرى الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجرّاً ، ويجر الثاني بالإضافة .

\*\*\*

فصل . وينقسم أيضاً إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، ولَقَبٍ<sup>(١)</sup> :

= ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ ابْنَ عَمٍّ بِأَذِلَّاءٍ فَوَجَدْتُكُمْ  
بَنِي جُدَّةٍ تَدْيَاهَا عَلَيَّ وَلَا لِيَا

ومن ذلك قول الآخر :

خُذُوا هَذِهِ ثُمَّ اسْتَعِدُّوا لِمِثْلِهَا  
بَنِي يَشْتَهِي رُزْءَ اتِّخْلِيلِ الْمُنَاوِبِ

ومن ذلك قول الآخر :

أَعْيَرَ بَنِي يَدِيبٍ إِذَا تَعَشَى  
وَعَيْرَ بَنِي يَهْرٍ عَلَى الْعِشَاءِ ؟

ولم يرد عن العرب شاهد يحتاج به في التسمية بالجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر ، ولكن النحاة قاسوها على الجملة الفعلية لا شتراكهما جميعاً في الجملة ؛ فأطلقوا القول إطلاقاً بأن العلم إذا كان منقولاً عن جملة حكى على ما كان قبل النقل .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن هذه الأقسام بهذه المعاني التي ذكرها متباينة ، ولكنك لو أمنت النظر وجدها على غير ذلك ، انظر مثلاً إلى محمد ومحمود ومنصور ومرتضى نجدها دالة على المدح مع أنها أسماء ، وانظر إلى أبي الخير وأم بركة تجدها دالة على المدح مع أنها كنى حسب تعريفه ، وأحسن من هذا أن نقول : مسمى الوالدان ولدهما به أول الأمر فهو اسم ، سواء أكان دالاً على مدح أو ذم أم لا ، وسواء أكان صدره أباً =

فالكُنْيَةُ : كل مركَّب إضافي في صدرِه أبٌ أو أمٌ ، كأبي بكر وأُم كلثوم .

واللقب : كل ما أشعرَ برفعة المسمى أو وضعته ، كزين العابدين وأنف الناقة .

والاسم ما عداهما ، وهو الغالب ، كزيد وعمر .

ويؤخَّرُ اللقب عن الاسم ، كـ « زيد زين العابدين » وربما يُقدِّمُ كقوله :

— ٣٩ — \* أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّي \*

أو أما أم لا ، فقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد بأبي اليسر فهو اسم وإن صدر بأب ، وقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد زين العابدين فهو اسم وإن أشعر بمدح ، ثم ما يطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن صدر بأب أو أم فهو كنية ، وإلا فهو لقب .

٣٩ - يروى النجاة هذا الشاهد صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

\* أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءَ السَّمَاءِ \*

وهذا البيت من كلام أبي بكر الصامت بن قيس ، من أشعر شعراء بني أمية .

أنصارى ، له نسبة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهيداً را والشاهد خلفها ، وقد أنان

منه أول ظهار حدث في الإسلام ، وهو أخو عبادة بن الصامت ، رضى الله عنهما ١

اللغة : « مزيقيا » بضم الميم وفتح الزاي ومكون الياء وكسر القاف — هو لقب

عمر بن مالك ، وهو ملك من ملوك اليمن ، وهو جد الأنصار ، قيل : إنه كان يمزق كل

يوم حلة فيخلعها على أصحابه « أبوه منذر » هذه رواية النجاة ، وهي لا تتفق مع نسب

الشاعر ؛ إذ ليس في آباءه من اسمه المنذر ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبات

« أبوه عامر » وهي الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم ؛ ومن الناس من صحح رواية النجاة

على أن المنذر في نسب مزيقيا من جهة أمه ، وذلك أن عامراً تزوج بنت عمرو بن المنذر

ابن ماء السماء فولدت له عمرو بن عامر مزيقيا وسمته عامراً باسم أبيها ، فيكون المراد

بجدى هو مزيقيا نفسه الذى ذكره أولاً ؛ ويكون المراد بقوله « أبوه » أبا أمه ، وقد =

ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ، قال :  
 ٤٠ — \* أَوْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ \*  
 =

جرى عليه الشيخ خالد فقد فسر رواية النحاة بقوله : « ومنذر أحد أجداده لأمه » اهـ  
 ثم قال بعد ذلك : « وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين » اهـ .  
 الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف و « مزيقيا »  
 مضاف إليه « عمرو » بدل أو عطف بيان على مزيقيا « وجدى » الواو حرف عطف ،  
 جد : مبتدأ أول ، وجد مضاف وياء التكلم مضاف إليه « أبوه » أبو : مبتدأ ثان ، وضمير  
 الغائب مضاف إليه « منذر » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع  
 خبر المبتدأ الأول « ماء » بدل أو عطف بيان لنذر ، وماء مضاف و « السماء » مضاف  
 إليه . هذا إعراب ذكره العيني ، وليس بسديد ، وأحسن منه أن يكون قوله « أبوه »  
 بدلا من المبتدأ الذى هو قوله « جدى » والضمير مضاف إليه ، ولا يعود هذا الضمير  
 على الجد ، وإنما يعود على مزيقيا ، والمعنى : إن أبى هو عمرو الملقب بمزيقيا ، وإن  
 جدى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتذكر ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول  
 الكلام على النسب الصحيح للشاعر .

الشاهد فيه : قوله « مزيقيا عمرو » حيث جمع بين اللقب الذى هو قوله « مزيقيا »  
 والاسم الذى هو قوله « عمرو » ، وقدم اللقب على الاسم ، والقياس المطرد فى كلام  
 العرب أن يقدم الاسم على اللقب كما صنع فى قوله « منذر ماء السماء » حيث قدم الاسم  
 الذى هو قوله « منذر » على اللقب الذى هو قوله « ماء السماء » .

٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ فَأَغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

وهذا الرجز من كلام أعرابي كان قد وفد على أمير المؤمنين أبى حفص عمر بن  
 الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فقال له : إني على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، وطلب إليه  
 أن يعطيه من بيت مال المسلمين ناقة سليمة يرتحلها إلى مقصده ، فأبى عليه ذلك ، وقال  
 له : ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر .

اللغة : « أبو حفص » هى كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والحفص : الأسد  
 وكفى بذلك إزاء إلى جرأته وشجاعته ، ويقال : كفى بحفصة ابنته أم المؤمنين وزوج رسول =



وقال حسان :

٤١ — وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ  
سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو

= الله صلى الله عليه وسلم ، والأول أشهر «نقب» بفتح النون والقاف جميعا - هورقة أخفاف البعير ، ويقال : بعير أنقب ، وناقة نقباء ، ورقة الحف مما يصعب معه تتابع السير «دبر» بفتح الدال والباء جميعا - هو الجرح الذى يكون فى ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وتقول . بعير أدبر ، وناقة دبراء «خجر» كذب ، ومال عن الصدق . الإعراب . «أقسم» فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من الإعراب «بالله» جار ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و «حفص» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «عمر» بدل أو عطف بيان لأبي حفص ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف . الشاهد فيه : قوله «أبو حفص عمر» حيث قدم الكنية - وهى قوله «أبو حفص» - على الاسم الذى هو قوله «عمر» والنحويون متفقون على جواز ذلك ، وعلى جواز عكسه ، وهو أن يقدم الاسم على الكنية ، فتقول : أقسم بالله عمر أبو حفص ، وإذا كانوا يجوزون تقديم الكنية على الاسم مع أن الاسم يجب عند الأكثرين تقديمه على اللقب ؛ فإنهم يجوزون تقديم الكنية على اللقب من باب أولى ؛ فيجوز أن تقول : هذا أبو حفص الفاروق ، كما يجوز أن تقول : هذا الفاروق أبو حفص ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله ينفعك به .

٤١ — هذا بيت من الطويل ، وقد نسب كثير من النحاة كالمصنف هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصارى شاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم أجده فى نسخ ديوانه المطبوعة ، وقد أنشده مع بعض تغيير الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر فى كتاب «الاستيعاب» فى أسماء الأصحاب فى ترجمة سعد بن معاذ ، ونسبه إلى رجل من الأنصار ، غير معين ، ويظهر لى أن الكلام فى نسبة البيت كان «قال الأنصارى» فزاد المتأخرون اسم «حسان» لا شتاره بهذه النسبة . والبيت فى رثاء سعد بن معاذ الأنصارى سيد الأوس ، رضى الله عنه . =

( ٩ — أوضح المسالك ١ )

وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضى <sup>(١)</sup> أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية ،

== اللغة : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره أن سعد ابن معاذ رمى بسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم في بنى قريظة ، وأجيبته دعوته في ذلك ، ثم انتقض جرحه ثمات . فلما مات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » : وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس ابن زيد بن عبد الأشهل بن جشم ابن حارث بن الحخرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصارى الأشهلى « هالك » ميت .

الإعراب : « ما » نافية « اهتز » فعل ماض مبني على الفتح لامحل له من الإعراب « عرش » فاعل اهتز مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعرش مضاف و « الله » مضاف إليه « من أجل » جار ومجرور متعلق باهتز ، وأجل مضاف و « هالك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سمعنا » فعل وفاعل « به » جار ومجرور متعلق بسمع ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لهالك « إلا » أداة استثناء ملغاة « لسعد » جار ومجرور متعلق باهتز « أبى » بدل أو عطف ببيان لسعد ، وأبى مضاف و « عمرو » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لسعد أبى عمرو » حيث قدم الاسم الذى هو قوله « سعد » على الكنية التى هى قوله « أبى عمرو » .

(١) النسخة التى يشير إليها المؤلف فى هذه العبارة هى النسخة المشهورة التى بين أيدينا والتى شرح عليها الأشموني وابن عقيل وغيرهما ، والعبارة التى يشير إليها المؤلف هى قول الداظم :

وَأَسْمًا أُنَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا وَأَخَّرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا

و « ذا » اسم إشارة ، والمراد به اللقب ، والضمير فى « سواء » يعود إلى اللقب أيضاً ، وتعنى هذه العبارة أن اللقب يجب تأخيره عما يصاحبه من النوعين الآخرين اللذين هما الاسم والكنية ، فإذا صحب اللقب الكنية وجب تقديم الكنية وتأخير اللقب ، وهذا ما يعترض عليه المؤلف ، وإذا صحب اللقب الاسم وجب تأخير اللقب ، وهذا ما لاخلاف فيه .

ك « أبى عبد الله أنف الذاقة » وليس كذلك<sup>(١)</sup> .

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين ، ك « عبد الله زين العابدين » أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً ، ك « زيد زين العابدين » أو كانا بالعكس ، ك « عبد الله كرز » أتبعَت الثاني للأول : إما بدلاً ، أو عطف بيان ، أو قطّعتُه عن التبعية : إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف ، وإن كانا مفردين ، ك « سعيد كرز » جاز ذلك ووجه آخر ، وهو إضافة الأول إلى الثاني<sup>(٢)</sup> ، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه ،

(١) اعلم أن اعتراض المؤلف على عبارة الناظم التي بينهاها في الفقرة السابقة مبنى على مذهب الجمهور الذين يجوزون - فيما إذا اجتمع اللقب والكنية - أن تتقدم الكنية على اللقب ، وأن يتقدم اللقب على الكنية ، وقد كنت جارية المؤلف والذين اتبعوه من الكتاب فكتبت على هامش نسختي من شرح الأشموني تصحيحاً لعبارة الألفية هكذا : « لو كان الناظم قد قال \* وأخرن هذا إن اسما صاحباً \* لكان أولى » ثم بعد مرور زمن اطلعت على نصوص لابن مالك وغيره تدل دلالة صريحة على أن المختار عند ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب عما يصاحبه من النوعين الآخرين ، سواء أكان المصاحب له اسماً أم كنية ، وحينئذ علمت أنه لا يجوز تصحيح عبارته في الألفية بشيء أما الاعتراض عليها فإن كان الاعتراض من جهة أنها تخالف ما عليه الجمهور فمسلم ، ولا يضره - وهو من هو - أن يخالف ما عليه الجمهور ، فكيف له من الآراء قد خالف فيها الجمهور ، وإن كان الاعتراض بأنها تخالف ما عليه الاستعمال العربي المطرد الكثير فكان الواجب أن يستدل لذلك .

(٢) اعلم أولاً أن تجويز الإضافة هو قول الكوفيين والزجاج ، وهو الصحيح ، وثانياً أن الإلتباس أقيس ، والإضافة أكثر في الاستعمال ، وثالثاً أن جواز الإضافة مشروط بما إذا لم يوجد ما يمنعها ، وبما يمنعها أن يكون الاسم مقروناً بأل نحو « الحارث قفة » و « النعمان بطة » و « الفضل كنزة » أو يكون اللقب مقروناً بأل نحو « هرون الرشيد » و « محمد الأمين » و « محمد المهدي » .

ويردّه النَّظَر ، وقولهم : « هَذَا يَحْيَى عَيْنَانُ » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

فصل : والعلم الجنسى اسمٌ يميّنُ مسماه بغير قيدٍ تعيينَ ذى الأداة الجنسية أو الحضورية ، تقول : « أَسَامَةُ أُجْرًا مِنْ ثَمَالَةٍ » فيكون بمنزلة قولك : « الأسد أجراً من الثعلب » و « أل » فى هذين للجنس ، وتقول : « هَذَا أَسَامَةُ مُقْبِلًا » فيكون بمنزلة قولك : « هذا الأسد مقبلاً » و « أل » فى هذا لتعريف الحضور ، وهذا العلم يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية ؛ فإنه يمتنع من « أل » ومن الإضافة ، ومن الصرفِ إن كان ذا سببٍ آخر ،

(١) رد المؤلف مذهب البصريين بشيئين : الأول أن النظر لا يساعده ، ووجهه أن إضافة الاسم إلى اللقب - وهما دالان على شيء واحد تستلزم إضافة الشيء إلى نفسه وقد علم أنه لا يضاف الاسم إلى ما اتحد به معنى ، والثانى السماع كقولهم « هَذَا يَحْيَى عَيْنَانُ » فقد ورد مرفوعاً - قيل بالألف لأنه مثنى فالتون مكسورة ، وقيل بالضمّة لأنه وصف مثل سكران فالتون مضمومة ، وضعفوه - ولو كانا متضايين لقليل « عَيْنَانِ » بالجر .

فإن قلت : لو كانت نون « عَيْنَانِ » مكسورة لجاز فيه أن يكون مضافاً إليه مجروراً بالكسرة الظاهرة إما لأنه وصف ، وإما لأنه مثنى جاء على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة ، وإما لأنه مثنى مسمى به عومل معاملة سلمان كما هو فى لغة جماعة من العرب .

قلت : أما أنه وصف فلا يسلم لأن الوصف المختوم بالألف والنون يمنع الصرف فسكان يجر بالفتحة ، وأما أنه مثنى ألزموه الألف فيضعفه أنه جاء بضم النون ، وأيضاً لزوم المثنى الألف لغة مهجورة قديمة لا يصار إليها بمجرد الاحتمال ، وأما أنه مسمى به وأجرى على لغة من يعامله معاملة سلمان فقد كان ينبغى فتح النون ، ولم ترد به رواية ، بل هى مضمومة أو مكسورة .

كالتأنيث في « أسامة » و « ثعلبة » وَكَوَزَنِ الفعل في « بَكَتِ أَوْبَرَ »  
و « ابن آوى » ، وَبُتْدَأَ به ، وبأنى الحالُ منه ، كما تقدم في المثالين<sup>(١)</sup> ،  
ويُشَبَّه التَّكْرِرُ من جهة المعنى ، لأنه شائع في أمثلة لا يختص به واحد  
دون آخر .

\*\*\*

فصل : وَمُسَمَّى عِلْمِ الْجِنْسِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

أحدها — وهو الغالب — أَعْيَانٌ لَا تُؤَلَّفُ كَالسَّبَاعِ وَالْحَشَرَاتِ كَأَسَامَةِ ،  
وَتُعَالَةِ ، وَأَبَى جَمْدَةَ الذئب ، وَأُمَ عِرْيطٍ للعقرب .

والثاني : أَعْيَانٌ تُؤَلَّفُ ، كَهَيَّانَ بْنِ بَيَّانٍ لِلْمَجْهُولِ الْعَيْنِ وَالنَّسَبِ ، وَأَبَى الْمَضَاءِ  
لِلْفَرَسِ ، وَأَبَى الدَّغَفَاءِ لِلْأَحَقِّ .

والثالث : أُمُورٌ مَعْنَوِيَةٌ كَسُبْحَانَ لِلتَّسْبِيحِ ، وَكَيْسَانَ لِلْعَذْرِ<sup>(٢)</sup> ، وَيَسَارٍ  
لِلْمَيْسَرَةِ<sup>(٣)</sup> ، وَفَجَارٍ لِلْفَجْرَةِ ، وَبَرَّةٍ لِلْبَهْرَةِ<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

(١) الثَّالِثَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ أَحَدُهُمَا « أُسَامَةُ أَجْرًا مِنْ ثَعَالَةٍ » وَقَدْ وَقَعَ فِيهِ عِلْمُ الْجِنْسِ  
مُبْتَدَأً ، وَثَانِي الثَّالِثِينَ « هَذَا أُسَامَةُ مُقْبَلًا » وَقَدْ جَاءَ فِيهِ الْحَالُ مِنْ عِلْمِ الْجِنْسِ .

(٢) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ضَمْرَةَ بْنِ ضَمْرَةَ :

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الْعَذْرِ أَسْمَى مِنْ شَبَابِهِمْ الْمُرْدِ

(٣) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَقُلْتُ امْكُنِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحْجُجُ مَعَا ، قَالَتْ : وَعَامًا وَقَابِلَةً

(٤) فَدُورِدَ بِرَّةٍ وَفَجَارٍ مَعَا فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْبَتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بِرَّةً وَاحْتَمَلْتَ فَجَارَ



= سَمَرَتِ الْهُمُومُ فَبَيْنَ غَيْرِ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلُّ مَرَامٍ  
 اللغة : « مرام » يحتمل هذا اللفظ أن يكون مصدرا ميميا من قولهم : رام الشيء  
 يرومه روما ومراما ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو اسم زمان من هذا الفعل أيضا ،  
 والميم زائدة على كل حال ، ووزنه مفعول مثل مفتوح ومدخل ، وفيه إعلال بالنقل والقلب  
 « المنازل » جمع منزل أو منزلة ، وكونه هنا جمع منزلة أولى لقوله فيما بعد « منزلة  
 اللوى » والمنزل والمنزلة مكان النزول « اللوى » بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً -  
 هو في الأصل منقطع الرملة ، وهو هنا اسم مكان بعينه ، وقد أكرث الشعراء من  
 ذكره ، وهو واد من أودية بني سليم ، ويوم اللوى : موقعة كانت فيه ، وكان الظفر  
 فيها لبني ثعلبة على بني يربوع .

الإعراب : « ذم » فعل أمر مبني على السكون لامحل له من الإعراب ، ويجوز  
 تحريكه بالحركات الثلاث : فإن حركته بالفتح فإنك تقول : وحرك بالفتح طلباً  
 للتخفيف ، وإن حركته بالضم فإنك تقول : وحرك بالضم لإتباع آخره أوله ، وإن  
 حركته بالكسر فإنك تقول : وحرك بالكسر على ما هو الأصل في التخلص من  
 النقاء الساكنين . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المنازل » مفعول به  
 لزم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بعد » ظرف متعلق بزم ، أو متعلق بمحذوف حال  
 من المنازل ، وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ،  
 ومنزلة مضاف و « اللوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من  
 ظهورها التعذر « والعيش » الواو حرف عطف ، العيش : معطوف على المنازل ،  
 والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بعد » ظرف  
 متعلق بزم ، أو متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف واسم الإشارة في  
 « أولئك » مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، والكاف حرف خطاب  
 « الأيام » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وبدل المجرور مجرور ،  
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أولئك الأيام » حيث أشار بأولاء إلى الأيام ، والأيام : جمع يوم ،  
 وهو من غير العقلاء ، وفي ذلك دليل على جواز الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل =

فصل : وإذا كان المُشار إليه بعيداً لحقه كافٌ حَرْفِيَّةٌ تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ السَّكَافِ الْأَسْمِيَّةِ غَالِباً ، ومن غير الغالب ( ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ )<sup>(١)</sup> ، ولك أن تزيد قبلها لاماً<sup>(٢)</sup> ، إلا في التثنية مطلقاً ، وفي الجمع في لغة من مدّه<sup>(٣)</sup> ، وفيما سَبَقَتْهُ « ها » ، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً .

\* \* \*

= ومثله قوله تعالى : ( إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً ) . وقد قال ابن هشام : « وبروى الأقوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه . وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب ، وأن الطبري غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط » اه كلامه . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : ورواية النقائص لمحمد بن حبيب « الأقوام » كما ذكره ابن عطية .

(١) من الآية ١٢ من سورة المجادلة ، ووجه الدلالة من هذه الآية أن الخطاب لجمع الذكور بدليل قوله سبحانه ( لَكُمْ ) وقد اقتصر في اسم الإشارة على كاف الخطاب مفتوحة من غير أن يضم إليها ميم الجمع ، ودون هذه اللغة لغة ثالثة ، وهي أن تلحق اسم الإشارة كاف مفتوحة في جميع الأحوال ، ومن شواهد الاكتفاء بالكاف قول الشاعر :

وَلَسْتُ بِسَائِلٍ جَارَاتِ بَيْتِي أَغْيَابُ رِجَالِكَ أَمْ شُهُودُ ؟

(٢) قالوا في المفرد المذكر « ذلك » وفي المفردة المؤنثة « تلك » كما قالوا « تلك » بزيادة لام وكاف على اسم الإشارة للموضوع لكل منهما ، وشواهد الأول والثاني كثيرة ، قال الله تعالى ( ذلك الكتاب لا ريب فيه ) وقال سبحانه ( تلك آيات الكتاب الحكيم ) ومن شواهد اللفظ الثالث قول القطامي :

تَعَلَّمْ أَنْ بَعْدَ الْفَى رُشْدًا وَأَنْ لِعَالِكَ الْفُومِ انْفِشَاعًا

وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة ، فلما قالوا « ذالك » التقى ساكنان الألف في اسم الإشارة واللام ، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة هي الكسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ولما قالوا « تيلك » اجتمع الساكنان ، فحذفوا الياء للتخلص منهما ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها .

(٣) احترز بهذه العبارة عن لغتهم قصر « أولاء » فإن منهم من يأتي باللام =



\*\*\*

(٦) من الآيه ٣٦ من سورة ص

حَرَجٌ»<sup>(١)</sup> (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) <sup>(٢)</sup> (وَحُضِنْتُ كَالَّذِي خَاضُوا) <sup>(٣)</sup>.

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٦٩ من سورة التوبة .

ومما يجب أن تعلمه أن « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون توصل بحملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر، ثم إن كان خبرها مشتقا نحو « علمت أن زيدا قائم » كان المصدر من لفظه، أى علمت قيام زيد، وإن كان خبر أن جامدا، نحو « علمت أن زيدا أخوك » كان المصدر من لفظ الكون مضافا إلى اسمها، أى علمت كون زيد أخاك، وإن كان خبرها ظرفا نحو « علمت أن زيدا عندك » أوجارا ومجرورا نحو « علمت أن زيدا في الدار » كان المصدر لفظ الاستقرار أو ماقى معناه مضافا إلى الاسم، أى علمت استقرار زيد في الدار، أو عندك .

وأما « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون أصالة فتوصل بالجلل الفعلية، التي فعلها مضارع إجماعا نحو قوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ) والتي فعلها ماض نحو « رضيت أن صاحب زيدا » والتي فعلها أمر نحو « أرسلت إلى زيد أن اصنع ما كلفتك » على خلاف في الأخيرين .

وأما « ما » الصدرية فتوصل بالجملة الاسمية نحو « لا أحبك ما زيد صديقك » وبالجلل الفعلية التي فعلها متصرف غير أمر، نحو « لا أرضى عنك ما صاحب زيدا » .  
وأما « لو » فتوصل بالجلل الفعلية بشرط أن يكون فعلها متصرفا غير أمر، نحو قوله تعالى (وَدُوا لَوْ تَذَنُّونَ فَيَذَنُّونَ) .

وأما مجيء « الذى » موصولا حرفيا فهو حكاية أبو على الفارسي عن يونس ابن حبيب، وقد مثلوا له بقوله تعالى (وَحُضِنْتُ كَالَّذِي خَاضُوا) وسبب ذلك عندهم أن « الذى » مفرد، وما بعده جمع، فلو كان موصولا اسميا لقل « كالذى خاص » أو لقل « كالذين خاضوا » وقد يجاب عن ذلك بأحد جوابين، الأول أن « الذى » اسم موصول صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام : حُضِنْتُ خَوْضًا كَالْخَوْضِ الَّذِي خَاضُوا، والعائد ضمير محذوف منصوب بخاضوا : أى خاضوه، والجواب الثانى أن « الذى » اسم موصول للجمع، وأصله « الذين » لحذفت النون، كما حذفت في قول الأشهب بن رميلة :

والاسمى ضربان : نص ، ومترك .

فالنص ثمانية : منها للمفرد المذكر « الذى » للعالم وغيره ، نحو ( الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ )<sup>(١)</sup> ( هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ )<sup>(٢)</sup> ، والمفرد المؤنث « التى » للمعالة وغيرها ، نحو ( قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا )<sup>(٣)</sup> ( مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ؟ )<sup>(٤)</sup> ، ولثنتيهما « اللذان » و « اللتان » رفعاً ، و « اللذين » و « اللتين » جرّاً ونصباً ، وكان القياسُ فى ثنيتيهما وثنية « ذَا » و « تَا » أن يقال : اللذيانِ واللّتيانِ وَذَيَانِ وَتَيَانِ ، كما يقال القاضيانِ — بإثبات الياء — وَفَتَيَانِ — بقلب الألف ياء — ولكمهم فَرَقُوا بين ثنية المبنى والمعرّب ، فحذفوا الآخر ، كما فرقوا فى التصغير ، إذ قالوا : اللذِبَا واللّتيَا وَذَيَا وَتَيَا ، فأبقوا الأول على فتحه ، وزادوا ألفاً فى الآخر عوضاً عن ضمة التصغير ، وتيمم وقيس نُشَدَّ النون فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيذاً للفرق ، ولا يختص ذلك بحالة

= وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ  
فإن الكلام يدل على أنه أراد « وإن الدين حانت بفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ » فحذف النون ، ونظيره قول الراجز :

يَا رَبَّ عَبَسَ لَا تُبَارِكْ فِي أَحَدٍ فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِيمَنْ قَعَدَ  
\* إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ \*

فإن الكلام يدل على أنه أراد « إلا الذين قاموا » والنون تحذف من المثني والجمع فى الموصولات كالشاهدين ٤٣ و ٤٤ الآتين لطول الاسم الموصول بالصلة والعائد ، وسيأتى هذا الكلام موضحاً .

(١) من الآية ٧٤ من سورة الزمر

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ١ من سورة المجادلة

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة البقرة

الرفع خلافاً للبصريين ؛ لأنه قد قرئ في السبع ( رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ <sup>(١)</sup> )  
 (إِحْدَى ابْنَيْ هَاتَيْنِ) <sup>(٢)</sup> بالتشديد ، كما قرئ (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ) <sup>(٣)</sup> ،  
 (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) <sup>(٤)</sup> ، وَبَلَحَرْتُ بْنُ كَعْبٍ وبعضُ ربيعة يحذفون نون  
 اللذان واللتان ، قال :

٤٣ - \* أَبْنَى كَلَيْبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا \*

(١) من الآية ٢٩ من سورة فصلت .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٦ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

٤٣ - هذا صدر بيت من الكامل ، وهو للأخطل التغلبي الصراني ، واسمه  
 غياث بن غوث ، من كلمة يهجو فيها جريرا ، وعجزه قوله :

\* قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ \*

اللغة : « بنى كليب » أراد بهم قوم جرير ، وأبوهم كليب بن يربوع « عمى »  
 مثني عم مضاف إلى ياء المتكلم ، والعم : أخو الأب ، وأراد بعميه أبا حنش عصم بن  
 النعمان ، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو آكل المرار يوم الكلاب الأول ، ودوكس  
 ابن الفدوكس ، وقيل : عمه الآخر هو عمرو بن كلثوم التغلبي قاتل عمرو بن هند  
 « الأغلال » جمع غل - بضم الغين المعجمة ، بزنة قفل وأفقال - والنقل : حديدة تجعل  
 في عنق الأسير . ونسب الشيخ خالد البيت الشاهد إلى الفرزدق ، وقال « وعمى »  
 - بالثنية - هما هذيل بن هبيرة وهذيل بن عمران الأصغر « وهو كلام خال عن  
 التحقيق والرجوع إلى الرواية .

المعنى : يفتخر على جرير بأن قومه فوارس شجعان صناديد ، وأن منهم اللذين قتلا  
 ملكين عظيمين واستنقذا منها الأسارى .

الإعراب : « أبني » الهمزة حرف لنداء القريب ، بنى : منادى منصوب بالياء نيابة  
 عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وبنى مضاف و« كليب » مضاف إليه « إن »  
 حرف توكيد ونصب « عمى » اسم إن ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور =

وقال :

— ٤٤ — \* هُمَا اللَّيْنَا لَوْ وَلَدَتْ تَيْمِيمُ \*

ولا يجوز ذلك في دَانٍ وَتَانٍ للإلباس .

= ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، وياء المتكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «الذئب» خبر إن «قتلا» قتل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل «الملك» مفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة «ومسككا» الواو عاطفة ، فكك : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع «الأغلا» مفعول به ، والألف للإطلاق ، والجملة لا عمل لها عطفت على جملة الصلة .

الشيء فيه : قوله « اللذا » حيث حذف النون من مثني المرفوع ، وقد عرفت في إعراب البيت أن قوله « اللذا » خبر إن .

إنا استعجاز بالحرث بن كعب ، وهون وبعض بني ربيعة حذف نون « اللذان »  
 « اللتان » لأن الوصول إلى الـ بال بالصلة والمائد أرادوا تقسيمه لكون  
 الوصول كالشيء الواحد . واعلم أنه لم يرد عنهم هذا الحذف في هاتين الكلمتين ،  
 إلا في حالة الرفع ، وقد ورد عن بعض العرب حذف نون « الذين » جمع الذي في لغة  
 بني ربيعة ، وفي لغة بني حنظلة جاء به الراء ، فأما الأول فنه قول الشاعر في بعض  
 قصائده :  
 قد أنشدناه من قبل :

وَإِنِّي لَأَتِي بِغُلَاجٍ دِمَاؤُهُمْ فَمِ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ  
 وخبره عليه بعض العلماء قول الله تعالى : ( وخضتم كالذي خاضوا ) فقد زعموا  
 أن التمدير : وخضتم كالذين خاضوا ، وأما الثاني فله قول الشاعر :

نَحْنُ الذُّو بِمُكَاطٍ هَئِثُوا شَرَّارًا مِنْ رُؤُسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالْمَصَاقِيلِ  
 قالوا أراد « نحن الذنون » على لغة من جاء به بالواو في حال الرفع - وستأتي  
 مشروحة - فحذف الذنون مخففاً .

٤٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ينسب إلى الأخطل التغاى صاحب الشاهد السابق ، وبعده قوله :

\* أَقِيلَ فَخَرَهُمُ اللَّهُمَّ صَبِيحُ \* =

= اللغة : « نعيم » اسم قبيلة ، وأبوها نعيم بن مس بن أد بن طابخة ، ويجوز فيها التأنيث باعتبار القبيلة والتذكير باعتبار الأب « نخر » الفخر - بفتح فسكون هنا ، وقد تحرك خاؤه ، ومله الفخار والفخارة - بفتح فائهما - هو التمدح بالخصال ، وأراد هنا الشرف وعظيم المنزلة « صميم » خالص لاشائنة تشوبه أصلا .  
المعنى : يمدح امرأتين بأنه لو ولدتهما نعيم لكان لنييم بهذه الولادة الفخر الذي لا يشوبه شيء .

الإعراب : « هما » ضمير منفصل مبتدأ « اللتا » اسم موصول خبر المبتدأ « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ولدت » ولد : فعل ماض ، والتاء دالة على تأنيث الفاعل « نعيم » فاعل ولد ، مرفوع بالضممة الظاهرة « لقبل » اللام واقعة في جواب لو ، قيل : فعل ماض مبنى للمجهول « نخر » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هذا نخر « لهم » جار ومجرور متعلق بفخراؤ محذوف صفة له « صميم » صفة لفخر ، ويجوز أن يكون قوله « نخر » مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقا محذوف خبر ، والذي سوغ الابتداء به مع كونه نكرة شيآن : أحدهما وصفه بصميم ، وثانيهما كونه في معنى الفعل نحو (سلام على إلباسين) ونحو « عجب لك » وعلى أية حال تكون جملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل لقبل ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « اللتا » حيث حذف النون من مثني التي المرفوع ، فقد عرفت أنه خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل ، وقد أخبرناك في شرح الشاهد السابق أن هذا الحذف مما يجوز في لغة بلعثر بن كعب أجمعين وبعض بني ربيعة ، وأن الذي حفظه العلماء عنهم حذف النون من المثني المرفوع ، ولم يحفظ عنهم حذف النون من المثني المنصوب والمخفوض .

فإن قلت : فما عسى أن يكون السر في تجويزهم الحذف من المثني في حالة الرفع دون حالتي النصب والخفض ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن امتناع التباس المثني بالمفرد في حالة الرفع قد أباحت لهم الحذف ، وإن جواز التباس المفرد بالمثني في حالتي النصب والجر هو الذي =

وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات ، وفي نون الإشارة لغتان .  
ولجمع المذكر كثير أو لغيره قليلا « الألى » مقصوراً ، وقد يمد ، و « الذين »  
بالياء مطلقاً ، وقد يقال بالواو رفعا ، وهو لغة هذيل أو عقييل ، قال :  
\* نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَ \*

٤٥ -

= منعهم من الحذف ، ألا ترى أنك لو قلت « إن التي لو ولدت تميم لكان تميم بذلك  
الفخر كل الفخر » لم يدر أردت المفرد فلا حذف ، أم أردت المثنى لحذفت النون ؟  
ولهذا تجدهم لم يحيثوا في « ذان » و « تان » بحذف النون ؛ لأن حذفها في حال الرفع  
يوقع في اللبس فلا يدرى أمثنى أراد التكلم أم مفردا .  
فإن قلت : فكيف يمكن الالتباس وقد علمنا أن صلة الموصول لا بد أن تشمل على  
ضمير يربط الموصول بالصلة ، وهذا الضمير يجب أن يكون مطابقا للموصول في إفراده  
وتثنيته وجمعه ، فأنا آمن - بوجود هذا العائد - من الالتباس المفرد بالمشق ؟  
فالجواب عن هذا أن نقول لك : لقد حفظت شيئا وغابت عنك أشياء ، فإن هذا  
الضمير - وإن يكن مما لا بد منه - غير واجب الذكر ، بل قد يكون مذكورا ، وقد  
يكون محذوفا وهو مراد ، فلو حذف هذا الضمير لالتبس الكلام كما في المثال الذي  
ذكرناه لك ، ثم إن الصلة لا يجب أن تكون جملة يظهر فيها الضمير أحيانا ، بل قد  
تكون الصلة ظرفا نحو أن تقول « إن الذي - أو التي - عندك من قوم صالحين » فلا  
يدرى المخاطب أم مفردا أردت أم جمعا ، فلما كان الالتباس حادثا في كثير من صور  
السكلام استنعوا من الحذف ، فتفهم هذا القول والله يرشدك .

٤٥ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد اختلفت كلمة العلماء في نسبة هذا البيت  
إلى قائله اختلافا كثيرا ؛ ونسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقييل  
سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى  
رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه . وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَحَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحِ مَرَا حَا  
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دَمَا مُفَا حَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَا حَا

= \* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَا حَا \*

ولجمع المؤنث « اللاتي » و « اللاتي » وقد تحذف ياؤهما ، وقد يتقارض  
الآلي واللاتي ، قال :

٤٦ — \* نَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْآلِي كُنَّ قَبْلَهَا \*

= اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره على الوجه المشهور في لغة عامة العرب « نحن الذين » وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجري قول الله تعالى : ( فَأَخَذْتَهُمُ الصَّبْحَةَ مَصْبُحِينَ ) « النخيل » - بضم النون وفتح الحاء - اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا « مفاحا » بضم الميم - قد أريق حتى يسيل « صراحا » يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة ، وهو بزنة غراب . وجعله العيني وتبعه البغدادى بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبره « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لأجل لها صلة « الصباحا » يوم « ظرفان » يتعلقان بقوله « صبحوا » ويوم مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « غارة » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق ، أى : مغيرين ، وقوله « ملحاحا » نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء « الذون » في حالة الرفع ومجىء « الدين » في حالتي النصب والجر ، فزعم أن هذه الكلمة معربة وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى على صورة العرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو والياء .

٤٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَحَلَّتْ مَسْكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ \*

وقد نسبوا هذا البيت إلى عجنون ليلي قيس بن ملح العامري ، ولم أجسده في ديوان شعره ، ووجدت صاحب تزيين الأسواق ( ٦٥/١ ) قد نسبته إليه ثالث ثلاثة أبيات ، والبيتان اللذان قبله هما قوله :



= أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَلَّةٍ مِنْ الْأَرْضِ لَا مَالَ لَدَيَّ وَلَا أَهْلًا وَلَا أَحَدًا أَقْضِي إِلَيْهِ وَصِيَّتِي وَلَا صَاحِبَ إِلَّا الْمَطِيئَةَ وَالرَّحْلُ

اللغة : « محَا » تقول : محوت الكتابة أمحوها محوا - من باب نصر - إذا أزلتها « الأولى كن قبلها » أراد النساء اللاتي عرفهن وأحبهن من قبل أن يتعرف إلى ليلي « وحلت مكانا - إلخ » أراد أن حبها لم يكتف بأن أزال كل أثر في قلبه لمن كان قبلها ، بل زاد على ذلك أن حل مكانا كان فارغا من الهوى .

المعنى : أراد أن حب هذه المرأة قد ملك عليه كل قلبه ، وأنه غطى على كل حب كان قبلها ، وأنه لم يترك له متصرفا .

الإعراب : « محَا » فعل ماض « حبها » حب : فاعل محَا ، وحب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « حب » مفعول به ، وحب مضاف و « الألى » اسم موصول مضاف إليه « كن » كان : فعل ماض ناقص ، وتون النسوة العائد على الألى اسمها « قبلها » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وقبل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ، وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الماعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « مكانا » مفعول به لحل « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المكان « حل » فعل ماض مبني للمجهول . ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم يكن ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن واسمها وخبره في محل نصب صفة لمكان « من » حرف جر « قبل » ظرف زمان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحل المبني للمجهول .

الشاهد فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » في جماعة الإناث العاقلات والدلائل على ذلك شيآن : أولهما المعنى ، فإنه يريد أن حب هذه المرأة قد أزال حب النساء الألى كن قبلها ، وثانيتهما الضمير الموضوع لجماعة الإناث في قوله « كن قبلها » فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث . =

أى حب اللاتى ، وقال :

٤٧ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا الْإِلَاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

أى الذين .

\* \* \*

= ومثل هذا الشاهد قول الآخر :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنُ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرَكُ الْحِجْلُ أَفْصَمَا

والأصل فى « الأولى » أن يستعمل فى جمع الذكور ، نحو قول الشاعر :

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّ الْأُولَى يَخْذُلُونِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

وسند كره له شاهدا آخر - كما سند كره للممدود شواهد - مع شرح الشاهد التالى

٤٧ - هذا البيت من الوافر ، وهو لرجل من بنى سليم لم يمينه العلماء .

اللغة : « أمن » أئبل تفضيل من قولهم « من عليه » إذا أنعم عليه « مهدوا » -

بفتح الحاء مخففة - من قولك « مهدت الفراش مهدا » إذا بسطته ، ووطأته ، وهيأته

ومن هنا سمى الفراش مهدا لثوارته وبسطه ، وقال الله تعالى : ( فَلَا تَقْسَمُ بِمَهْدُونَ )

أى : يوطئون . ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى : تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع

حجر - بفتح الحاء أو كسرهما أو ضمها - وهو حضن الإنسان . ويقال « نشأ فلان فى

حجر فلان » - بكسر الحاء ، أو فتحها - يريدون فى حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا

كالهدى - أكثر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : « ما » نافية بمعنى ليس « آباؤنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف

والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما

جار ومجرور متعلق بأمن ، وقوله « الإلء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف

تحقيق « مهدوا » فعل وباعل ، والجملة لا محل لها صلة للموصول « الحجورا » مفعول

به لقوله مهدوا ، والآب الاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « الإلء » حيث أطلقه على جماعة الذكور العقلاء ، فجاء به وصفا

لآباء ، وهو قليل ، وإنما يطلق عليهم أصالة « الألى » مقصورا أو ممدودا ، فمن الأول

=

قول أبى ذؤيب الهذلى :

والمشترك ستة : مَنْ ، وما ، وأى ، وأَنْ ، وذُو ، وذَا .  
فأما « مَنْ » فإنها تكون للعالم ، نحو ( وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ )<sup>(١)</sup>  
ولغيره في ثلاث مسائل :

إحداها : أَنْ يُنْزَلَ مَنْزِلَتُهُ نَحْوَ ( مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ )<sup>(٢)</sup> وقوله :  
— ٤٨ — \* أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ \*

= وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحَدِيدِ الْقَبْلِ  
والاستشهاد هنا في قوله « الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ » ومن الثاني قوله خلف بن حازم :  
إِلَى الْغَفْرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءُ كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرُّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقَلُ  
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :  
أَبَى اللَّهُ لِلَّشَّمِ الْأَلَاءُ كَأَنَّهُمْ سِيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا  
(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .  
(٢) من الآية ٥ من سورة الأحقاف .

٤٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وهو مع بيت آخر سابق عليه هكذا :  
بَكَيتُ عَلَى سَرَبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ لِي فَقُلْتُ وَمَنْ لِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :  
أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ  
والبيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين . وقد جاء بهما المؤلف تمثيلا  
لا استشهادا ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيرا فيمثل بشعر المتنبي والبحترى  
وأبي تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلي ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت  
الشاهد ثابتا في كل ديوان من الديوانين ديوان المجنون وديوان العباس ، وذلك من  
خلط الرواة .

اللغة : « سرب » السرب : جماعة الظباء والقطا ونحوهما ، و « القطا » طائر  
« جدير » لائق وحقيق « هويت » بكسر الواو — أى أحببت .  
الإعراب : « بكيت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق ببكيت ،  
وسرب مضاف و « القطا » مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق ببكيت مبنى على =

وقوله :

٤٩ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَلَالِي  
فَدُعَاءُ الْأَصْدَامِ وَنِدَاءُ الْقَطَا وَالظَّلَلِ سَوَّغَ ذَلِكَ .

= السكون في محل نصب « مرن » فعل وفاعل « بي » جار ومجرور متعلق بمجر  
« فقلت » فعل وفاعل « ومثلي » الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف  
إليه « بالبكاء » جار ومجرور متعلق بقوله « جدير » الآتي « جدير » خبر المبتدأ  
« أسرب » الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب  
مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام « من » مبتدأ « يعير »  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة في محل  
رفع خبر المبتدأ « جناحه » جناح : مفعول به ليعير ، والضمير مضاف إليه « لعل » حرف  
حرف ترج ونصب ، والياء اسمها « إلى » حرف جر « من » اسم موصول مبني على  
السكون في محل جر بـإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أظير » الآتي « قد » حرف  
محقق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والمائدة إلى الموصول  
مخدوف ، والتقدير : إلى من قد هويته « أظير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله « من يعير » حيث استعمل « من » في غير العاقل ، فأطلقه على  
القطا ، لأنه ناداه أول الأمر بقوله « أسرب القطا » والنداء معناه طلب إقبال من  
تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم  
الإقبال ويصنعه ، فلما تقدم بنداؤه استنصاع أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل إلا  
في العقلاء بحسب وضعه ومثل ذلك الشاهد الذي يلي هذا وهو قول امرئ القيس  
ابن حجر الكندي :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَلَالِي  
٤٩ - هذا بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر  
الكندي .

اللغة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب في الجاهلية ، كانوا يقولون : عم =

الثانية : أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه « مَنْ » نحو ( كَنْ لَا يَخْلُقُ )<sup>(١)</sup>  
لشُؤله الأديمين والملائكة والأصنام ، ونحو ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ

= صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، ويقولون : انعم صباحا ، وانعم مساء . وقد اختلفوا  
في « عم » فقال بعض أهل اللغة : هو فعل أمر من انثال الواوى وماضيه وعم ، وقال  
بعضهم : بل هو مقتطع من « انعم » بحذف همزة الوصل والنون الساكنة بعدها  
« الطلل » كل ما بقى شاخصا مرتفعا من آثار ديار الأحياء ، وأما ما بقى فيها لاصقا  
بالأرض فهو الرسم « البالى » اسم فاعل من بلى الشيء يلى - على مثال رضى  
يرضى - إذا أصابه البلى « العصر » بضمين - لعة في العصر بفتح فسكون « الخالى »  
الماضى .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
تقديره أنت « صباحا » ظرف زمان منصوب بعم « أيها » أى : منادى بحرف نداء  
محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « الطلل » نعت لأى  
« البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استنهام « يعمن » فعل مضارع مبني على الفتح  
لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له  
« من » اسم موصول فاعل يعمن ، مبني على السكون في محل رفع « كان » فعل ماض  
ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الاسم الموصول « في العصر »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « الخالى » نعت للعصر . والجملة من كان  
ومعمولها لا محل لها صلة من .

الشاهد فيه : قوله « يعمن من - إلخ » حيث استعمل « من » الموصولة في معنى  
المفرد المذكور غير العاقل ؛ لأن المراد بها ههنا الطلل البالى ، والأصل في « من » أن  
يكون استعمالها في العاقل ، وإنما استعملت هنا في غيره مجازا . والذي مهد لهذا التجوز  
نداء الطلل من قبل في قوله « أيها الطلل » فإن نداءه جعله حينئذ بمنزلة العقلاء ، إذ  
لا ينادى ولا يدعى إلا العاقل . لأن الغرض من النداء إقبال من تناديه عليك ، والغرض  
من الدعاء إجابة من تدعوه ، ففهم ذلك واحفظه .

(١) من الآية ١٧ من سورة النحل .

مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ (١) ونحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ) (٢) فإنه يشمل الآدمي والطائر .

الثالثة : أن يقترب به في عموم فصل بمن ، نحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ) (٣) و (مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) (٤) لاقتراحهما بالعاقل في عموم (كل دابة) (٥) .

\*\*\*

وأما « ما » فإنها لما لا يعقل وخذّه ، نحو ( مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ) (٦) وله مع العاقل نحو ( سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ) (٧) ولا أنواع مَنْ يعقل ، نحو ( فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ) (٨) وللمبهم أمره كقولك وقد رأيت شبحاً : « انظر إلى ما ظهر » .

والأربعة الباقية للعاقل وغيره ؛ فأما « أي » نخالف في موصوليتها ثعلب ، ويردّه قوله :

— ٥٠ — \* فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ \*

- (١) من الآية ١٨ من سورة الحج . (٢) من الآية ٤٥ من سورة النور .  
(٣) من الآية ٩٦ من سورة النحل . (٤) من الآية ١ من سورة الحشر .  
(٥) من الآية ٣ من سورة النساء .

٥٠ - هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

\* إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ \*

والبيت لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ، أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « بنى » مفعول به للقى ، =

ولا تُضاف لـ «مكرة» خلافاً لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مُستقبل مُتقدّم<sup>(١)</sup>

== وبني مضاف و «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة على جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على» حرف جر «أهم» يروى بضم «أى» وبجره ، وهو اسم موصول على الحالتين ، فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب مجرور بالكسرة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «هو أفضل» وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «أهم أفضل» حيث أتى بأى مبنية على الضم - في الرواية المشهورة الكثيرة - فدل على أنها موصولة ، لأن غير الموصولة معربة لا مبنية ، وإنما بنيت هنا لكونها مضافة ، وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ الذى قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة : أنها تأتي موصولة وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ، أحدهما : أن تكون مضافة لفظا ، والثانى أن يكون صدر صلتها محذوفا . وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيويه - إلى أن أيا لا تجيء موصولة ، وهى إما شرطية وإما استفهامية ، وذهب جماعة الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها معربة في جميع الأحوال : أضيفت أو لم تضاف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

وزعم يونس بن حبيب والخليل بن أحمد أن «أهم» في هذا البيت اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ خبره أفضل ، والجملة عند الخليل مقول لقول محذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف هو مجرور حرف الجر ، وتقدير الكلام عنده : فسلم على شخص مقول فيه أهم أفضل ، وفي هذا التقدير من التكلف ما يبعثنا على عدم الأخذ بالقول الذى استوجبه .

(١) اشترطوا فى العامل فى «أى» الموصولة شرطين ، الأول أن يكون مدلوله الزمان المستقبل ، والثانى أن يقدم عليها فى الكلام ، أما شرط الاستقبال فمستكمل على تحليله فى الكلام على عبارة الكسائى المشهورة «أى كذا خلقت» وأما وجوب تقديم العامل فيها فإنما أرادوا به أن يظهر من أول الأمر فرق ما بين الموصولة هذه وبين الشرطية فى نحو قوله تعالى (أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) والاستفهامية فى نحو قوله ==

نحو : ( لَذَنِرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ )<sup>(١)</sup> خلافاً للابصريين ،  
وسُئِلَ السَّكَّائِيُّ : لم لا يجوز « أَعْجَبَنِي أَيْهَمُّ قَامَ ؟ فقال : أَيْ كَذَا خُلِقَتْ »<sup>(٢)</sup> ،  
وقد تَوَثَّتْ وتَثْنَى وتَجْمَعُ ، وهي معربة ؛ ففعل مطلقاً ، وقال سيبويه : تُثْنَى  
على الضم إذا أَضْيِفَتْ لفظاً وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً ، نحو : ( أَيْهَمُّ  
أَشَدُّ )<sup>(١)</sup> وقوله :

== سبحانه (فأى آيات الله تنكرون) فإنك تعلم أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لا يعمل  
فيها ما قبلها ، لأن لها صدر الكلام ، فلو عمل فيها ما قبلها لصارت حشواً أى في وسط  
الكلام ، وذلك يخالف وضعها ، ولهذا لما كان مذهب الخليل أن « أى » لا تكون  
موصولة وإنما في الآية الكريمة ( أَيْهَمُّ أَشَدُّ ) استفهامية اضطر إلى أن يقدرها مقطوعة  
عما قبلها ، وأن يجعلها مبتدأ ، وأن يقدر ما قبلها معمولاً محذوفاً ، على ما شرحناه لك في  
شرح الشاهد ٥ .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٢) « خلقت » أراد أن وضعها على هذا ، ووجه ذلك ابن السراج بأن « أيا »  
وضعت على أن تستعمل في مبهم ، وأنت لو قلت « يعجبني أَيْهَمُّ يقوم » كنت كأنت قد  
قلت : يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام فى المستقبل كائننا من كان ، أما لو قلت  
« يعجبني أَيْهَمُّ قَامَ » والفعل الماضى يدل على حصول حدثه قبل زمن التكلم - فإن المعنى  
حينئذ : يعجبني الشخص المعين الذى وقع القيام منه ، فيكون ذلك مخالفاً لما وضعت أى  
على أن تستعمل فيه ، ووجه ذلك ابن الباذش بما توضيحه أن الزمان المستقبل لا يدرى  
مقطعه ( أى منتهاه ) ولا مبدؤه ، فهو مبهم تام الإبهام ، وأما الماضى والحال فإنهما  
محصوران لا تقطاع الماضى والحضور الحال ، والفعل الذى يصلح للدلالة على المستقبل المبهم  
هو الفعل المضارع ، فلما كانت « أى » موضوعة على أن تكون مبهمة فى استعمالها لم  
يصلح لها الماضى وصلح لها المضارع ، وإن اختلف إبهام المضارع فإن ذلك لا يضرنا ؛ لأننا  
لم ندع أن إبهامهما واحد ، وإنما ادعينا أن الإبهام يناسب الإبهام ولا يناسب  
التعيين .



\* عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ \*<sup>(١)</sup>

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر .

\*\*\*

وأما « أل » فنحو ( إِنَّ الْمَصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ )<sup>(٢)</sup> ، ونحو ( وَالسَّقْفِ  
أَرْفُوعٍ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ )<sup>(٣)</sup> وليست موصولا حرفياً خلافاً للمازنى ومن  
واقفه ، ولا حرف تعريف خلافاً لأنى الحسن .

\*\*\*

وأما « ذو » فخاصة بطيء ، والمشهور بناؤها ، وقد تعرب كقوله :

\* فَحَسْبَى مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا<sup>(٤)</sup> \*

فيمن رواه بالياء ، والمشهور أيضاً إفرادها وتذكيرها كقوله :

(١) قد مضى قريباً ذكر هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به ( وهو الشاهد  
رقم ٥٠ ) .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٣) من الآية ٥ من سورة الطور

(٤) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَإِمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَهُمْ \*

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحاً في باب المعرب والمبني من هذا الكتاب ( وهو  
الشاهد رقم ٧ ) وقد منا ذكر قائله والأبيات التي ترتبط به في المعنى . ومكان الاستشهاد  
فيه قوله « من ذى » فيمن رواه بالياء ، فإنه يدل على أن « ذو » الموصولة قد تكون  
معربة إعراب « ذى » بمعنى صاحب بالواو رفعاً ، وبالياء جراً ، وبالألف نصباً ، والذي  
رواه بالياء هو أبو الفتح بن جنى في كتابه المختص ، وهذه الرواية التي تقتضى الإعراب  
مشككة ، لأن سبب البناء - وهو شبهها بالحرف شبها افتقارياً - موجود في هذه الكلمة  
ولم يعارضه شيء مما يختص بالاسم حتى يراعى هذا المعارض فتعرب .

٥١ - \* وَبَثْرَى ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْتُ \*

٥١ - هذا عجز بيت من الزافر ، وصدره قوله :

\* فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدَى \*

وهذا البيت من كلمة لسان بن الفعل الطائي ، أوردنا أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ، وكان بنو جرم من طيء ، وبنو هرم بن العشرة من قزارة قد لج بهم الخصام في شأن ماء من مياهم ، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضعك والى المدينة ، وكان صهرا للفراريين ، نفى الطائيون أن يميل في حكمته إلى أصحابه ، تبرك سنان بن الفعل أمامه وأنشد بين يديه الكلمة التي سبها بيت الشاهد .

اللغة : « ذو حفرت » أراد التي حفرتها « وذو طويت » أراد التي طويتها ، وطى البئر : بناؤه بالحجارة .

الإعراب : « إن » جرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن ، وهو مضاف وأب من « أبى » مضاف إليه ، وأب مضاف وياء التثنية مضاف إليه « وجدى » الواو عاطفة ، وجد : معطوف على أبى ، وياء التثنية مضاف إليه « وبثرى » الواو الاستئناف ، بثر : مبتدأ ، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ذو الموصولة « وذو » الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابقة « طويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، وقد حذف العائد على الموصولين من جملة الصلة ، وأصل الكلام : وبثرى ذو حفرتها وذو طويتها ، ويجوز أن تكون الواو في « وبثرى » عاطفة وقد عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، كما يجوز أن تكون عاطفة وقد عطفت « بثرى » على اسم إن و « ذو حفرت » على خبر إن ؛ فيكون من العطف على معمولى عامل واحد ، وهو مما لا نزاع في جوازه .

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل « ذو » في الجملتين اسما موصولا بمعنى التي ، وأجراه على غير العاقل ، لأن المعنى والمقصد بدو في الموضعين البئر ، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث ، وهى غير عاقلة ، وذلك واضح ، ومن استعمال ذو في المفرد المذكور العاقل قول قوال الطائي :

=

وقد نُؤنِّثُ وَنُذَنِّي وَتُجْمَعُ ، حكاه ابن السراج<sup>(١)</sup> ، ونازع في ثبوت ذلك ابن مالك ، وكلهم حكى « ذات » للمفردة ، و « ذَوَاتُ » لجمعها ، مضمومتين ، كقوله : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمَتِكُمُ اللَّهُ بِهِ »<sup>(٢)</sup> وقوله :

= فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيَا هَلُمَّ فَلَيْتَ الْمَشْرِفِي الْفَرَائِضُ  
يريد : فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعيا ، ومن استعمال ذو في المفرد المذكور غير العاقل قول قوال هذا أيضا :

أَخْطَمَكَ دُونَ الْمَالِ ذُو حِثِّ طَالِبَا سَقَلَقَاكَ بِمِضِّ النَّفُوسِ قَوَائِضُ  
أراد دون المال الذي حثَّ طالبه ، ومنه الشاهد السابق ، فإن المراد : حبيب من المال الذي عندهم ما كفاني .

(١) هذه لغة جماعة من طيء ، يقولون في المفرد المذكور « ذو قام » وفي مثناه « ذوا قاما » وفي جمعه « ذووقاموا » وفي المفردة المؤنثة « ذات قامت » وفي مثناها « ذواتا قامتا » وفي جمعها « ذوات فثن » وقد حكى ابن السراج ذلك عن جميع طيء ذكر ذلك في كتابه الأصول ، وتبعه في هذا ابن عسكروني في كتابه اللقب ، ونازعهما العلامة ابن مالك في شرح التسهيل ، فأnsكر أن تكون هذه لغة جميع طيء ، ولكنه لا ينسكرو أن بعض طيء يقولون ذلك ، ولما كانت عبارة ابن هشام لا تنص على موضع النزاع آثرنا أن نبينه لك .

(٢) قائل هذا الكلام رجل من طيء ، وقد رواه الفراء في لغات القرآن قال : سمعنا أعرابيا من طيء يسأل ويقول « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ - بِإِلْحَ أَهْ ، يريد الأعرابي أسألكم بالفضل الذي فضلكم الله به ، والكرامة التي أكرمكم الله بها - فأنت تراه قد بنى « ذات » على الضم ، وأما « به » الأخيرة فهي بفتح الباء وسكون الهاء ، وأصلها « بها » بياء الجر المكسورة وضمير المؤنثة العائد على الكرامة ، فألقى حركة الهاء وهي الفتحة على باء الجر بعد سلب حركتها ، وحذف ألف « ها » ووقف بالسكون .

\* ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ \*

٥٢ -

٥٢ - هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى فائل معين، وحكاه عنه في اللسان غير منسوب، ونسبه قوم منهم العين إلى رؤبة بن العجاج، والبيت موجود في زيادات ديوان أراجيز رؤبة، وقبله في رواية الجميع :

\* جَمَعْتُهُمَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقٍ \*

اللمعة : « أينق » جمع ناقة، وليسيويه في هذه الكلمة مذهبان، أحدهما أن أصلها أنوق - بضم الواو - فقدمت الواو على النون فصارت أونقا - بسكون الواو - ثم قلبت الواو ياءً للتخفيف فصارت أينقا - على وزن أعفل - في الكلمة على هذا الوجه قلب مكافئ وإعلال بالقلب والمذهب الثاني أن أصلها أنوق - بضم الزاير كالأول - فحذفت هذه الواو، ثم عوض عنها ياء قبل الفاء التي هي النون فصارت الكلمة أينقا - على وزن أيفل - في الكلمة على هذا الوجه إعلال بالحذف وزيادة حرف التعويض في غير موضع المعوض من الكلمة « موارق » أراد سريعات السير، وأصل هذه الكلمة تولهم : مرق السهم من الرمية يمرق مروقا، إذا نفذ وأسرع، ويروى في مكانه « سوابق » جمع سابقة « ذوات » أى اللاتي « ينهضن » يقمن أو يسرعن « سائق » اسم فاعل من السوق بفتح السين .

المعنى : يصف إبلا له بأنها مختارة منتقاة، وأنه جمعها من نوق سريعات السير لا يحتجن إلى سائق،

الإعراب : « جمعها » جمع : فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعله، وضمير الغائبات مفسر به « من أينق » جار ومجرور متعلق بجمع « موارق » صفة لأينق « ذوات » صفة ثانية لأينق مع أن « أينق » نسكرة و « ذوات » اسم موصول معرفة، وهذا الإعراب جار على مذهب الكوفيين الذين يجوزون تخالف التعت « المنهوت في التعريف والتسكير إذا كان اللمت للمدح أو الذم، وعلى مذهب البصريين الذين لا يجوزون ذلك تحتها : جوهها من الإعراب، فإنه يجوز أن يكون « ذوات » بدلا من أينق، ويجوز أن يكون خبرا مبتدأ محذوف كأنه قال : هن اللواتي « ينهضن » فعل مضارع مبنى على السكون لانصالة بنون النسوة، ونون النسوة فاعله، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها =

وحكى إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وأما « ذا » فشرط موصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للإشارة نحو « مَنْ ذَا الذَّاهِبُ ؟ » و « مَاذَا التَّوَّابِي ؟ »<sup>(٢)</sup>.

والثاني : ألا تكون مُلغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع « ما » في نحو

= من الإعراب صلة الاسم الموصول « بغير » جار ومجرور متعلق بـ « ينهض » ، وغير مضاف و « سائق » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ذوات ينهض » حيث أتى فيه بذوات بمعنى اللواتي ، وبناء على الضم ، وصلته جملة « ينهض بغير سائق » .

هذا ، وقد أنكر بعض النحاة أن يكون « ذوات » في هذا الشاهد بمعنى اللواتي ، وقال : هي بمعنى صاحبات ، وأضيفت إلى الفعل بتأويله بالمصدر ، وكأنه قد قال : ذوات نهوض بغير سائق ، كما قالوا « اذهب بذى تسلم » وهم يريدون اذهب بذى سلامة . وذوات على هذا وعلى تسليم رواية الرفع خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ذوات نهوض بغير سائق ، ومعناه هن صاحبات سبق .

(١) أما ذات فخكى إعرابها بالحركات أبو حيان في الارتشاف ، وعليه رفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة ، مع التنوين في الأحوال الثلاثة إذ لا إضافة ، وأما ذوات فخكى إعرابها بالحركات أبو جعفر النحاس الحلبي ، وعليه رفع بالضمة وتنصب بالكسرة وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة بجمع المؤنث ، وتنوين في الثلاثة أيضاً .

(٢) إنما كانت « ذا » في هذين المثالين غير موصولة لأن ما بعدها ميمها اسم مفرد ، والاسم المفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل ، ومقلم تصلح لأن تكون موصولة لأن اسم إشارة إذ هي لا تكون إلا على أحد هذين الوجهين ، وإذا اتفق أحدهما ثبت الآخر .

« مَاذَا صَنَعْتَ »<sup>(١)</sup> كما قَدَرَهَا كذلك من « قَالَ عَمَّاذَا تَسْأَلُ » فأثبت الألف لتوسطها ، ويجوز الإلغاء عند السكوفيين وابن مالك على وجه آخر ، وهو تقدير هـ زائدة<sup>(٢)</sup> .

(١) ههنا فائدة ، وحاصلها أن « ماذا » التي تركبت فيها « ما » مع « ذا » وصارتا كلمة واحدة دالة على الاستفهام : هل يجب لها الصدارة كبقية أسماء الاستفهام فلا يعمل فيها ما قبلها ؟ أم تميزت بالتركيب عن بقية أخواتها وصارت بحيث يجوز أن تتأخر عن العامل فيها ؟ من العلماء من ذهب إلى أنها كبقية أخواتها ، وكما كانت قبل التركيب لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها فهي كذلك بعد التركيب ، فكما لا تقول « صنعت ما » لا يجوز أن تقول « صنعت ماذا » ، ومن العلماء من قال : تختص « ماذا » من بين أدوات الاستفهام بجواز تقديم العامل فيها عليها ، وهو الذي ترجحه ، ونستدل عليه بحديث رواه البغوي في مصابيح السنة ( ١ / ٥ بولاق ) في إسلام عمرو بن العاص ، وفيه أن عمرأ قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أريد أن أشرط ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « تشتط ماذا » وبما روى في حديث الإفك أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول « أقول ماذا » و « أعمل ماذا » فأعرف هذا وأحرص عليه .

(٢) ههنا أربعة أمور أحب أن أنبهك إليها .  
الأول : أن المؤلف ذكر لإلغاء « ذا » معنيين . أحدهما أن تركب مع ما بحيث يصيران كلمة واحدة دالة على الاستفهام ، والثاني أن تعتبر « ذا » زائدة ، و « ما » اسم استفهام .

الأمر الثاني : أنك إذا قلت « ماذا صنعت » واعتبرت « ذا » موصولة كانت « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة « صنعت » لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أى شيء الذى صنعته ، فإن اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الأول كان « ماذا » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب مفعول مقدم ، وصنعت : فعل وفاعل ، وكأنت قلت : أى شيء صنعت ، وإن اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الثانى كان « ما » وحده اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب مفعول مقدم ، و « ذا » زائد - والأظهر أنه لا يدل على شيء ولا معنى له ، لأن هذا حكم الزائد .

والثالث : أن يتقدمها استفهام بما بانفاق ، أو بمن على الأصح ،  
كقول لبيد :

— ٥٣ — \* أَلَا تَسْأَلَانِ الرَّءْمَاذَا يُجَاوِلُ \*

= الأمر الثالث : أن المؤلف ذكر تركيب ذا مع ما وزيادة ذا مع ما ، ولم يصرح بأن « ذا » تركيب مع من ، كما لم يصرح بأن « ذا » تزداد مع من ، والذي وجدناه أن أبا البقاء وأحمد بن يحيى ثعلبا لا يميزان تركيب « ذا » مع من ، ونقل عنهما أن التركيب خاص بذا مع ما ، وعلا هذا الحكم بأن ما أكثر إيهاما من « من » فيحسن فيها أن نجعل مع غيرها كلمة واحدة ليكون ذلك أظهر لمنها ، هذا من جهة التركيب ، فأما من جهة الزيادة فإن الكوفيين لا يابون القول بزيادة الأسماء ، والبصريين لا يميزون زيادة الأسماء ؛ فلو أننا اتخذنا ذلك أصلا لجاز لنا أن نقول : إن الكوفيين يميزون أن تكون « ذا » زائدة مع من ، وإن لم ينقل لنا نقل صريح يدل على ذلك ، ويقوى ذلك أنهم صرحوا بزيادة « ذا » مع ما ، كما نقول : إن البصريين لا يميزون ذلك كما لم يميزوا زيادة « ذا » مع ما .

الأمر الرابع : أنه يدل على اعتبار « ذا » موصولة أو ملغاة بحىء البدل بعدها ، فإن كان البدل مرفوعا كما في بيت لبيد ( الشاهد ٥٣ ) دل على أن ذا موصولة وسلبين لك وجهه في شرح البيت ، إن شاء الله ، وإن كان لبدل منصوبا دل على إلغاء « ذا » واعتبار الاستفهام مفعولا مقدما .

٥٣ — هذا صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري ، وعجزه قوله :

\* أَنْحَبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ \*

اللغة : « يحاول » من المحاولة ، ومع استعمال الحيلة ، وهي الخدق في تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أنحب » يطلق النحب - بفتح النون وسكون الحاء - على عدة معان ، منها النذر ، وهو ما يوجب الإنسان على نفسه ، فإن أريد به هنا هذا المعنى كان مراده من البيت أن يقول : أسألكم هذا الخريص على الدنيا المهم بها الذي لا يدع طريقاً إلا سلكه لبلوغ مآربه منها عن هذا الذي هو سادر فيه ، أو نذر أوجبه على نفسه فهو دائب على العمل لإتفاذه أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ =

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « تسألان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « يحاول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لاهل لها صلة ذا الموصولة ، والعائد ضمير منصوب يحاول محذوف : أى ما الذى يحاوله « أنحب » الهمزة حرف استفهام ، نحب : بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع « فيقضى » اللاء حرف عطف يقضى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « أم » حرف عطف ، « ضلال » معطوف على نحب « وباطل » معطوف على ضلال . الشاهد فيه : قوله « ماذا يحاول » حيث استعمل « ذا » موصولة بمعنى الذى ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، وأنى لها بصلة هى جملة « يحاول » ، على ما بيناه فى إعراب البيت .

فإن قلت : فلم لا يكون « ماذا » اسم استفهام وتكون « ذا » قد ألغيت لتركبها مع « ما » حتى صارتا كلمة واحدة ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : لو كان الشاعر قد ركب « ذا » مع « ما » وصيرهما كلمة واحدة لكان موقع هذه الكلمة من الإعراب مفعولاً به مقدماً ليحاول ؛ فتكون منصوبة المحل ، وإنه لينع من ذلك أنه جاء بالبدل مرفوعاً ، فإن رفع البدل يدل على أن البدل منه مرفوع ، فأتضح أن هذا الوجه لا يجوز فى هذا البيت ، وكذلك كل ما جاء على نهجه .

فإن قلت : فلماذا تلتزمون أن يكون « ماذا » مفعولاً به مقدماً ليحاول ؟ وهلا جعلتم « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره ؟ وعلى هذا يكون البدل مطابقاً للبدل منه ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : إننا لو جعلنا « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره لكان الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ محذوفاً ، وحذف الرابط فى مثل ذلك ضعيف حتى أباه سيبويه ولم يجوزوه ، فلما لزم - إذا سرنا على ما أردت أن تسير عليه - ارتكاب هذا الوجه الضعيف الذى أباه شيخ النحاة - لم نرتض هذا الوجه من الإعراب = .



وقوله :

\* فَمَنْ ذَا يُعْزِّي الْحَزِينَ \*  
— ٥٤ —

= وإذا لم يصح هذا الوجه لهذه العلة ، ولم يصح الوجه الذي قبله للعلة التي بينا -  
تعين أن يكون « ما » غير مركب مع « ذا » وأنهما كلمتان ، لا كلمة واحدة ، على  
ما أوضحناه في إعراب البيت ، نعم لو كان ما بعد الاستفهام منصوبا كما جاء في قوله  
تعالى : ( ماذا أنزل ربكم فالوا خيرا ) لكان « ذا » مركبا مع « ما » وكان مجموعهما  
مفعولا مقديما . ولو كان الفعل الواقع بعد « ذا » قد نصب مفعوله فقلت « ماذا يحاوله  
أحب » لجاز أن يكون « ذا » قد ركب مع « ما » وأنهما جميعا كلمة واحدة مبتدأ ،  
والجمله بعدها خبر في محل رفع ، فأما والبدل مرفوع ، والفعل غير ناصب للضمير ،  
والأصل عدم التقدير ، فليس إلا ما ذكرنا .

ومثله قول العلاء بن حذيفة الغنوي :

وَمَاذَا عَلَيْنَكُمْ إِنْ أَطَافَ بِأَرْضِكُمْ مُطَالِبُ دَيْنٍ أَوْ نَفْتٍ حُرُوبُ

٥٤ هذه قطعة من عجز بيت من المتقارب ، وهو بتمامه :

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ ، فَمَنْ ذَا يُعْزِّي الْحَزِينَ ؟

وقد نسب ابن مالك هذا البيت إلى أمية بن أبي عائد الهذلي ، ونسبه العيف إلى  
أمية بن أبي الصلت ، والصواب ما قاله ابن مالك ، فإن البيت مطلع قصيدة عدتها ٥١  
بيتا لأمية بن أبي عائد الهذلي يمدح فيها عبد العزيز بن مروان ، وهي موجودة في شرح  
أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري ( ص ٥١٥ ) .

لغة : « الظاعنين » جمع ظاعن ، وهو اسم فاعل من ظعن بمعنى سار ، ضد أقام ،  
وأراد بهم أحبابه الذين فارقوه « حزين » وصف من الحزن ، وهو انقباض النفس  
وانصرافها عما يسر « يعزى » يسلى ويبعث الصبر إلى نفسه ، وتقول : عزيت أعزبه  
تعزبه ، مثل سليتة أسليه تسليه وزبا ومعنى .

المعنى : يصف نفسه وما فعل به فراق أحبابه حيث غادره كئيبا بلا قلب ، ثم سأل  
عمن يعز به ، فيقول : إن قلبي أسير قد استلبه أحبابنا المرتحلون عنا المارقون لمسألتنا =

( ١١ — أوضح المسالك ١ )

والكوفي لَا يَشْتَرِطُ مَا وَلَا مَنْ ، واحتج بقوله :  
 \* أُمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ \* ٥٥

= ومراتع أنسابهم ، وإن هذا القلب لحزين ، فهل له من يسليه عن أحبابه؟ والأحسن أن يكون الاستفهام هنا إنكاريا بمعنى النفي ، وكأنه قال : ليس له من يعزيه .  
 الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « إن » حرف تأكيد ونصب « قلبي » قلب : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند . تعلق بمحذوف خبر إن ، ولدى مضاف و « الظاعنين » مضاف إليه « حزين » خبر ثان لأن « فن » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ « يعزى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا « الحزينا » مفعول به يعزى ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا .

الشاهد فيه : قوله « فن ذا يعزى » حيث أتى بهذا اسما موصولا بمعنى الذي بعد من الاستفهامية ، وجاء لذا بصلة هي جملة « يعزى الحزين » .  
 ٥٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* عَدَسٌ ، مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ \*

والبيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ، ويقال : إن ربيعة هو مفرغ نفسه ، وكان يزيد حليف قريش ، ولما ولي سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه ، فأبى ورغب في صحبة زباد بن أبي سفيان ، ولسكنه ما عثم أن كره البقاء معه ، فأبى عباد بن زياد في سجنه فاقام معه ، ثم ما لبث أن هجاه ، فأخذه عبيد الله ابن زياد أخو عباد فعبسه وعذبه . وبلغ ذلك معاوية بن أبي سفيان فأمر بإطلاقه ، وفي ذلك يقول كة منها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

طَلِيقٌ الَّذِي بَجَى مِنَ الْحُبْسِ بَعْدَمَا تَلَا حَمَّ فِي دَرْبِ عَلَيْكَ مَضِيقُ  
 ذَرَى أَوْ تَفَاسَى مَا لَقِيتُ ، فَإِنَّهُ لِسَكْلٌ أَنَاسٍ خَبْطَةٌ وَخَرِيقُ

اللفظة : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، وهو مبنى على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، وربما سموا البغل نفسه عدسا « إمارة » حكم وولاية « طليق » =

= فعيل بمعنى مفعول، يريد أنه قد أطلق من الأسر وأفرج عنه فصاححرا، وإذا لم يكن لعباد حكم على البغل فلأن لا يكون له حكم على صاحب البغل ورا كبه أولى «دوب» بفتح فسكون - هو باب الطريق الواسع «مضيق» هو فاعل تلاحم قبله «خبطة» بفتح الخاء وسكون الباء - هو شيء كالزكمة يأخذ قبل الشتاء، وفعله خبط - بالبناء المسجول - «خريق» هي الريح الباردة الهبابة الشديدة، ويقال لها: خروق - بزنة صبور - أيضاً .

الإعراب: «عدس» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لعباد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق «إمارة» مبتدأ مؤخر «أمنت» فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله «وهذا» الواو واو الحال، واسم الإشارة مبتدأ «تحميلين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من اسم الإشارة على رأى سيويه الذي يجوز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في خبره عند الجمهور «طليق» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة، هذا إعراب البصريين وهو الذي ارتضاه جمهرة النحاة للتأخرين، وتقدير الكلام عليه: أمنت والحال أن هذا طليق حال كونه محمولا لك، وستعرف في بيان الاستشهاد بالبيت إعراب الكوفيين له .

الشاهد فيه: قوله «وهذا تحميلين طليق» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندهم أن التقدير والذي تحميلينه طليق، فذا: اسم موصول مبتدأ . وجملة «تحميلين» لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف، وطليق: خبر المبتدأ، وعند الكوفيين أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول، وخرجوا على ذلك قوله تعالى: (وما نلك يمينك يا موسى) قالوا: «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«تلك» اسم موصول بمعنى اتق خبره، و«يمينك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة . وخرجوا عليه أيضاً =

أى : والذى تحملية طابق ، وعندنا أن « هذا طابق » جملة اسمية ،  
و « تحملين » حال ، أى : وهذا طابق محمولا .

\*\*\*

فصل : وتفقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير  
مطابق لها يسمى العائد<sup>(١)</sup> .

والصلة : إما جملة ، وشرطاً : أن تكون خبرية ، معهودة ، إلا فى مقام  
التحويل والتفخيم ، فيحسن إبهامها ، فالمعهودة كـ « جاء الذى قام أبوه » ،  
والمبهمة نحو ( فَفَشَّيْهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشَّيَهُمْ )<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز أن تكون إنشائية

= قول الله جل شأنه : ( ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ) وقوله تباركت آلاؤه : ( ها أنتم  
هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا ) وتقدير الآية الأولى عندهم : ثم أنتم الذين تقتلون  
أنفسكم ، وتقدير الثانية عندهم : ها أنتم الذين جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا ، وكل ذلك  
غير مسلم لهم .

(١) إنما افتقرت الموصولات الاسمية إلى الصلة لأن كل واحد منها اسم ناقص لا ينم  
معناه فى نفسه إلا بضميمة تنضم إليه ، وهذه الضميمة هى الصلة بشروطها التى سينص  
المؤلف عليها ، وإما شرطوا فى جملة الصلة أن تكون خبرية - أى محتملة للصدق  
والكذب بالنظر إلى ذاتها ، لا بالنظر إلى المتكلم - لأنهم إنما أرادوا بالاسم الموصول  
أن يكون وصلة لعت الاسم المعرفة بالجل ، ومن المعلوم أن الجملة لا تصالح لانعت بها  
إلا إذا كانت خبرية ، وإما شرطوا فيها أن تكون معهودة للمخاطب لأن الاسم الموصول  
فى ذاته مبهم ، فإذا جئت له بصلة لا يعرفها المخاطب لم تكن قد أزلت عنه من إبهامه شيئاً ،  
هذا إن كنت تريد بالاسم الموصول معهوداً ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ( وإذ تقول  
للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه ) فإن كنت لا تقصد بالموصول معينا وإنما أردت  
الجنس لم يلزم أن تكون الصلة معهودة ، ومنه قوله تعالى ( فثله كمثل الذى ينطق بما  
لا يسمع ) وإن أردت التعظيم أبهمت الصلة ، كآية التى تلاها المؤلف .  
(٢) من الآية ٧٨ من سورة طه .

كـ « يَفْتُكُّهُ » ولا طلبية كـ « مَضْرِبُهُ » و « لَا تَضْرِبُهُ »<sup>(١)</sup> وإما شِبْهُمَا ،  
وهي ثلاثة : الظرف المكناني ، والجار والمجرور ، التامان ، نحو « الذي  
عندك » و « الذي في الدار » وَتَعَلُّهُمَا باستقرّ محذوفاً ، وَالصِّفَةُ الصَّرِيحة - أي  
الخالصة للوصفية - وتختص بالألف واللام ، كـ « مضارب » و « مضروب »  
و « حَسَن » بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسمية ، كأَبْطَحٍ وَأَجْرَعٍ وصاحب  
وراكب<sup>(٢)</sup> ، وقد تُوَصَّلُ بمضارع ، كقوله :  
\* مَا أَأَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ<sup>(٣)</sup> \*

(١) إنما امتنع أن تكون جملة الصلة طلبية أو إنشائية لأن كلا من الإنشاء والطلب  
ليس له خارج يدل عليه حين التكلم ، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام ، وإذا كان  
أمرها كذلك لم يكونا مهودين للمخاطب ، ويستثنى من الجملة الإنشائية جملة القسم  
فإنها وإن كانت إنشائية يصح أن تقع صلة نحو قوله تعالى ( وإن منكم لمن ليبطئن )  
وقيل : الصلة هي جملة جواب القسم وهي خبرية فلا استثناء ، ويستثنى من الجملة الخبرية  
جملة التعجب فلا يجوز أن تكون صلة نحو جاء الذي ما أحسنه ، لأن في التعجب إيهاماً  
فلا تصلح جملة لإزالة إيهام الموصول ، وبقي أنه يشترط في جملة الصلة ألا تكون مستدعية  
لكلام قبلها نحو جاء الذي لكنه شجاع .

(٢) أما الأبطح فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبسط من الوادي ثم غلب  
على الأرض المتسعة ، وأما الأجرع فإنه في الأصل وصف لكل مكان متسع ، ثم غلب  
اسماً للأرض المستوية من الرمل التي لا تنبت شيئاً ، وأما صاحب فإنه في الأصل وصف  
للفاعل ثم غلب على صاحب الملك . وأما راكب فإنه في الأصل وصف لكل فاعل  
الركوب ، سواء أكان مركوبه فرساً أم حماراً أم غيرها ثم غلب على راكب الإبل  
دون غيرها ، ويدل على أن هذه الأسماء قد انسلخت عن الوصفية ثلاثة أشياء ، الأول  
أنها أصبحت لا تقع صفات لموصوفات ، والثاني أنها لا تعمل عمل الصفات فلا ترفع  
ولا تنصب ، والثالث أنها لا تتحمل ضميراً كما تتحمله الصفات .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد مشروحاً ( وهو الشاهد رقم ٣ ) فلا حاجة بنا إلى  
إعادة شيء منه ، فارجع إلى الفصل الذي يتكلم فيه المؤلف على علامات اسم .

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

\*\*\*

فصل : ويجوز حذفُ العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد<sup>(١)</sup> ،

(١) أنت تعلم أن الموصول وصلته والعائد من الصلة إلى الموصول ، هذه الأشياء الثلاثة تكون اسماً مفرداً ، فقولك « الذي ضربته » بمقام قولك محمد ، مثلاً ، ولأن هذه الثلاثة في قوة كلمة واحدة استطالوها فاستساغوا الحذف فيها ، فأحياناً يحذفون الموصول وهم يريدونه ، وأحياناً يحذفون الصلة وهم يريدونها ، وأحياناً يحذفون العائد ، وقد تكفل المؤلف بالكلام على حذف العائد .

فأما حذف الموصول فإن كان موصولاً حرفياً لم يجز حذفه ، لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف ، وإن كان الموصول اسماً فإن الكوفيين ومعهم الأخفش يجيزون حذفه مطلقاً ، ومن العلماء من يجيز حذفه بشرط أن يكون معطوفاً على موصول آخر نحو قوله تعالى (آمنّا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم ) أى بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى الفريقين ليس واحداً ، ومن ذلك قول حسان ابن ثابت :

أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ  
أى آمن يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره سواء ، لأن الذى يهجوهم وينصره ليس واحداً .

وأما حذف الصلة فإنهم أجازوا حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد المتكلم الإبهام ، نحو قولهم « بعد التيا والى » أى بعد الخطوة التى بلغت فظاعة شأنها ألا تستطيع العبارة أن تدل عليها ، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

نَحْنُ الْأَوَّلُ فَاجْتَمَعَ جُحُوْ عَمَكَ ثُمَّ وَجَّهْتُمْ إِلَيْنَا  
أى نحن الذين عرفوا .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، سواء أكان الموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز =

فلا يُحذفُ في نحو « جاءَ اللذانِ قاما » أو « ضربا » لأنه غير مبتدأ ، ولا في نحو « جاء الذي هو يقوم » أو « هو في الدار » لأن الخبر غير مفرد ؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلَّ دليل على حذفه ، إذ الباقى بـمد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة ، بخلاف الخبر المفرد ، نحو ( أَيُّهُمْ أَشَدُّ )<sup>(١)</sup> ، ونحو ( وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ )<sup>(٢)</sup> ، أى : هو إله في السماء ، أى : معبود فيها ،

= حذف هذا العائد إذا كان الموصل أيا مطلقا ، فإن كان غير أى أجازوه بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصل غير أى : فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : ( تماما على الذى أحسن ) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السكيت : ( إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها ) قالوا : التقدير مثلا الذى هو بعوضة فما فوقها . ومن ذلك قول الشاعر :

لَا تَدْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نَفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا  
قالوا : التقدير : لا تنو إلا الذى هو خير . ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحْدِ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ  
قالوا : تقدير هذا البيت من يعز بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه . ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَبَنِ الْأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهُمَا

قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكرناه ، فمن ذلك « ما » فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعبارة خبر مبتدأ محذوف . ومن ذلك أن « ما » فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية ، وما بعدها خبرها والجملة فى محل نصب مفعول ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام وكلها عند البصريين شاذ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم

(٢) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف

ولا يكثر الحذف في صلة غير « أى » إلا إن طالت <sup>(١)</sup> الصلة ، وشذت قراءة بعضهم (تماماً على الذى أحسن <sup>(٢)</sup>) ، وقوله :

٥٦ - \* مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ \*  
والكوفيون يقيسون على ذلك .

\*\*\*

(١) أنت تعلم أن « أى » الموصولة ملازمة للإضافة إما لفظاً نحو « أيهم أشد » وإما تقديرًا نحو « أى أشد » فلما كان لا بد لها من المضاف إليه إما في اللفظ وإما في التقدير جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة ، فلم يشترطوا شيئاً في جواز حذف العائد المرفوع من صلتها ، واشترطوا ذلك في صلة غير أى لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة بل لا يقبلها .  
بقي أنه يستثنى من اشتراط طول الصلة صلة « ما » في قولهم « لاسياً زيد » إذا رفعت زيدا ؛ فإن رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ما ، والتقدير : ولاسى الذى هو زيد ، فحذف المبتدأ وهو العائد وليست الصلة طويلة ، والحذف في هذا الموضع مقيس وليس بشاذ .  
(٢) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام .

٥٦ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَلَا يَحِدُّ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ \*

وهذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين . ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني (ش ١١٣) .

اللغة : « يعن » بالبناء المجعول لزوماً كما هو المشهور في هذا الفعل - أى : يهتم ؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبنى للمعلوم ، وتقول : عنى فلان بحاجة يعنى بها فهو معنى ، ومعناه أنه اهتم لها وجعلها بمكان العناية منه « الحمد » أراد به الثناء والشكر له « سقه » هو رقة العقل وضعفه ، وأراد به لازمه ، وهو مقال السوء الناشئ عن سحق العقل وطيش الحلم « يحد » يحل وينصرف .

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يزل عن الطريق الذى سلكه أهل المسكارم وفضائل الأخلاق .



ويحوز حذف المنصوب إن كان متصلا ، وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام ، ونحو ( وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُقْلِنُونَ )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

٥٧ - \* مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٍ فَاحْذَرْنَهُ بِهِ \*

= الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط محزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم الشرط « بالحمد » جار ومجرور متعلق بـ « لم » حرف في وجزم « ينطق » فعل مضارع محزوم بـ « فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « بما » الباء حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بالياء ، والجار والمجرور متعلق بـ « ينطق » بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو سفيه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لنا كيد النفي « يحمد » فعل مضارع معطوف على ينطق « عن سبيل » جار ومجرور متعلق بـ « يحمد » وسبيل مضاف و « الحمد » مضاف إليه « والكرم » الواو حرف عطف ، الكرم : معطوف على الحمد .

الشاهد فيه : قوله « بما سفه » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعا بالابتداء ولم تطل الصلة ، إذ لم تشتمل الصلة إلا على المبتدأ والخبر . وهذا العائد المحذوف هو الضمير الذي قدرناه في إعراب البيت ، وللعلماء في هذا الموضوع خلاف قد ألعنا إليه في كلمتنا التي تقدمت على شرح هذا الشاهد . (١) من الآية ٤ من سورة التغابن ، والتقدير في هذه الآية على جعل « ما » موصولا اسميا : يعلم الشيء الذي يسرونه والشيء الذي يعلنونه ، ويحوز أن تكون ما موصولا حرفيا سابقة لما بعدها بمصدر ، والتقدير على هذا : يعلم سرهم وعلايتهم .

ومثل الآية الكريمة - في حذف العائد المنصوب بالفعل - قول جرير العود :

ذَكَرْتُ الصَّبَا فَانْهَلَتْ الْعَيْنُ تَذْرِفُ      وَرَاجَعْتُ الشَّوْقَ الَّذِي كُنْتُ تَعْرِفُ  
أى تعرفه .

=

٥٧ - هذا البيت من البسيط ، وعجزه قوله :

= \* فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ \*

وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين : ولا عثرت له مع طويل البحث على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « موليك » اسم فاعل مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفعله أولى يولى - على مثال أكرم بكرم - والمراد به مأمرك ومعطيك ومنعم به عليك « فضل » منة وعطاء مبتدأ منه لا تستوجب عليه بما تقدم من عمل « فاحمدنه به » اشكره عليه بدوام العبادة وبجميل معاملتك خلقه .

المعنى : إن الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك وإحسان جاءك من عنده ، من غير أن تستحق عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضررك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من ضرر أو نفع .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، ومفعوله الثانى محذوف ، وأصل الكلام . ولكم ، وجملة المبتدأ الذى هو لفظ الجلالة وخبره مع معمولاته لا محل لها صلة الاسم الموصول « فضل » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول « فاحمدنه » المأمور للسببية ، احمد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحقيقية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير الغائب مفعول « به » جار ومجرور متعلق بإحمد « فما » الفاء حرف تعليل ، ما : حرف نفي « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر مقدم . وهو مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر « ولا » الواو حرف عطف . لا : حرف زائد لتأكيد النفي « ضرر » معطوف على نفع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « ما الله موليك » حيث حذف من جملة الصلة الضمير العائد على الاسم الموصول ، وهذا العائد منصوب بوصف وهو مول ، وأصل الكلام : ما الله موليكه فضل ، أى الذى الله موليكه فضل - إلخ ، وقد بان لك ذلك من إعراب =

بـخلاف « جاء الذى إياه أكرمت » و « جاء الذى إياه فاضل » أو « كأنه أسد » أو « أنا الضارب »<sup>(١)</sup> ، وشذ قوله :

٥٨ — \* مَا الْمُسْتَفْزُ الْهَوَىٰ مُحَمَّدٌ عَاقِبَةٌ \*

= البيت . ويجوز أن يكون التقدير : الذى الله موليك إياه فضل - إلخ ، بل هذا التقدير أولى ، لأن الانفصال فى ثنائى الضميرين المفعولين لاسم أرجح من الاتصال ، على ما عرفت فى مباحث الضمير ، وإنما قدرناه فى أول الكلام متصلا مع مرجوحية الاتصال ليطابق قول المصنف « ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا - إلخ » وننبهك هنا إلى أن المراد ألا يكون الضمير منفصلا لفرض إفادة الحصر كما فى المثال الذى ذكره المؤلف بعد ، فإن كان متصلا ، أو كان منفصلا لغير إفادة الحصر - جاز حذفه ، فاحفظ ذلك .

ومثل بيت الشاهد قول القتال السكلاي :

سَهْنٌ مِنَ الدَّاءِ الَّذِي أَنَا عَارِفٌ وَمَا يَعْرِفُ الْأَدْوَاءُ إِلَّا طَائِفُهَا  
أى الذى أنا عارفه .

(١) أما المثال الأول فلم يحز حذف العائد فيه لأن هذا العائد ضمير منفصل لفرض الحصر ، فقات فيه شرط اتصال الضمير ، وأما المثال الثانى فلم يحز فيه حذف العائد لأن العامل فى العائد هو إن ، فقات فيه شرط كون العامل فيه فعلا أو وصفا ، وأما المثال الثالث فلم يحز حذف العائد فيه لئس السبب الذى ذكرناه فى المثال الثانى ، وإنما جاء بمثابة العائد المفعول لحرف ، لأن الحرف العامل إما أن يغير معنى الجملة مثل كأن وإلا ألا يغيرها مثل إن ، وأما المثال الرابع فلم يحز حذف العائد فيه لكون العامل فيه وصفا واقعا صلة لأل .

٥٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ \*

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا له على سابق أو لاحق تتصل به .

اللفظة : « المستفز » اسم فاعل فعله استفز ، وتقول : استفز فلان فلانا ، ومعناه =

وحذف منصوب الفعل كثير<sup>(١)</sup> ، ومنصوب الوصف قليل<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

= أزعجه واستخفه وأفزع « الهوى » صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهي « أتيسح » هيء وقدر .

المعنى : ليس الذى يستخفه الهوى وتزعجه صبوة النفس ويعتث بقلبه الميل إلى الشهوات محمود العواقب ، وإن كنت تراه فى عيش صاف لا تذكره المحن فإنما هو صفو غير مأمون .

الإعراب : « ما » حرف نفى « المستفز » مبتدأ ، أو اسم ما إن قدرت حجازية « الهوى » فاعل بالمستفز ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « محمود » يحوز فيه الرفع على أنه خبر المبتدأ إن قدرت ما تميمية مهجلة ، ويحوز فيه النصب على أنه خبر ما بتقديرها حجازية عاملة ، ومحمود مضاف و « عاقبة » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « أتيسح » نعل ماض مبنى للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتيسح « صفو » نائب فاعل أتيسح « بلا » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، وهو مضاف و « كدر » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصفو .

الشاهد فيه : قوله « ما المستفز » حيث حذف العائد من الصلة على الموصول ، مع كون الموصول هو أَل والصلة صفة متصلة به ، وأصل الكلام : ما المستفز الهوى محمود عاقبة ، والحذف فى هذا ونحوه شاذ ، وفى عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف العائد المنصوب بصلة « أَل » قليل لاشاذ ، وهو خلاف ما درج عليه جمهرة النحاة من المتقدمين عليه والمتأخرين عنه .

(١) إنما كان حذف العائد المنصوب بفعل كثيرا لأن الأصل فى العمل للفعل ، فهم من أجل ذلك يتصرفون فى معموله كثيرا : بالحذف تارة . وبالتقديم تارة ، وبالفصل بين الفعل ومعموله تارة ، ولما كان حذف العائد المعمول لوصف فرعا فى العمل ، ومن شأن الفرع أن يكون ضيفا ، فلا يتصرف فى معموله ، ومن التصرف فى المعمول الحذف كما أنبأتك ، ومن أجل هذا كان حذف العائد المنصوب بالوصف قليلا جدا ، حتى قال أبو على الفارسي : إنه لا يكاد يسمع من العرب ، وقال ابن السراج : إنهم =

ويجوز حذفُ الجرور بالإضافة إن كان المضافُ وصفاً غيرَ ماضٍ ، نحو  
( فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ )<sup>(١)</sup> ، بخلاف « جاء الذى قامَ أبوه » و « أنا  
أمسِ ضاربُهُ » .

والجرور بالحرف<sup>(٢)</sup> إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً  
بمثل ذلك الحرف معنًى ومُتَعَلِّقاً ، نحو ( وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ )<sup>(٣)</sup> ، أى :  
منه ، وقوله :

= أجازوه على قبح ، وقان للبرد : هو ردى ، جدا ، وتأمل فى كلامهم هذا مع قول  
ابن مالك « والحذف عندهم كثير منجلى فى عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف . فإن  
هذا الكلام يتضمن التسوية بين الفعل والوصف فى حذف العائد المنصوب بهما .

(١) من الآية ٧٢ من سورة طه ، والتقدير : فاقض الذى أنت قاضيه ، ويجوز  
أن تكون « ما » موصولا حرفيا يسبك ما بعده بمصدر ، والتقدير : فاقض قضاءك .

(٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما . الأمر الأول : أن هذه الطريقة التى  
سلكها المؤلف تبعاً لابن مالك غير الطريقة التى سلكها من قبلهم من النحاة ، وسار  
عليها الرضى ، وحاصل تلك الطريقة أنهم أجازوا حذف العائد الجرور بحرف جر إذا  
كان العامل فى ذلك الجار والمجرور بتعين معه حرف لئلا يلتبس بعد الحذف الحرف  
المحذوف بغيره ، وقد مثلوا لذلك بقوله تعالى ( أنسجد لما تأمرنا ) أى تأمرنا به أى  
بإكرامه ، وقوله سبحانه ( فاصدع بما تؤمر ) أى به ، وقول الشاعر :

فَقُلْتُ لَهَا : لَا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ خَوَّانٍ

تقديره : والذى حج حاتم له لا أخونك عهداً .

والأمر الثانى : أن هذا الحذف يقع فى التقدير على التدرج ، فيقدر أولاً حذف حرف  
الجر فيتصل الضمير بالعامل ، فيصير منصوباً ثم يحذف ، ومصرح بهذا الكسائى ، وذهب  
سيبويه والأخفش إلى أن الجار والمجرور حذفاً معاً ، والمسوغ لهذا الحذف هو طول  
الصلة ؛ لأن الجار والمجرور من متعلقات الصلة ، وهما زائدان على المسند والمسند إليه  
(٣) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

## ٥٩ - لَا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءَ يَعْصِرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

٥٩ - هذا بيت من البسيط ، وقد نسب العيفي هذا البيت إلى كعب بن زهير ابن أبي سلمى المزني .

اللفظة : « لا تركن » أى لا تأمل ، والمشهور فى هذا الفعل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضاً ، وقد سمع فيه ركن ركن - على مثال فتح بفتح - وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يجيء إلا فيما عينه أو لامة حرف من حروف الحلق الستة ، ولهذا قال الجوهري : إنه من باب الجمع بين لفتين ، ومعنى ذلك أن التمسك به من العرب قد استعمل الماضى من اللغة الثانية التى تأتى به على مثال نصر واستعمل المضارع من اللغة الأولى التى تأتى به على مثال علم يعلم ، ويسمى هذا تداخل اللغات « يعصر » اسم رجل ، وهو أبو قبيلة من باهلة .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تركن » تركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذى » اسم موصول نعت للأمر « ركن » ركن : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « أبناء » فاعل ركن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأبناء مضاف و « يعصر » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية ووزن الفعل « حين » ظرف زمان منصوب بركن « اضطرها » اضطر : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى أبناء يعصر باعتبارهم قبيلة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « القدر » فاعل اضطر مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « لا تركن إلى الأمر الذى ركن أبناء يعصر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لكون ذلك العائد مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذى جر الموصوف بالموصول فى اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضاً فى اللفظ والمعنى ؛ إذ المادة واحدة ، وليس يضر اختلاف الصيغتين .

وَشَدَّ قَوْلُهُ :

٦٠ - \* وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي \*

= ومثل ما ذكرنا من الاستشهاد في هذا البيت جاز في موضعين من قوله :  
 « إِن تَعَنَّ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا »  
 وهذا البيت منسوب لكعب بن زهير صاحب البيت الشاهد ، وهو بيت أنشده  
 العيني على أنه سابق على بيت الشاهد . وموضع الاستشهاد الأول فيه قوله « إِن تَعَنَّ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفُوسُ قَوْمٍ » فإن تقدير الكلام فيه : « إِن تَعَنَّ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ بِهِ نَفُوسُ قَوْمٍ » ، فحذف « بِهِ » لكون الموصوف بالموصول قد جر بباء ماثلة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى ، ولكون متعلق الحرفين واحداً في اللفظ والمعنى أيضاً ، والموضع الثاني قوله « تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا » فإن التقدير : تظفر بما ظفروا به ، فحذف « بِهِ » لكون الموصول مجروراً بباء ماثلة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى ولكون متعلق الحرفين واحداً في المادة والمعنى وإن اختلفت صيغتهما .

ومثل هذا الشاهد قول قيس بن ذريح :

فَيَا قَلْبُ صَبْرًا وَاعْتِرَافًا لِمَا تَرَى      وَيَا حُبَّهَا قَعً بِالَّذِي أَنْتَ وَاقِعُ  
 أصله : قع بالذي أنت واقع به ، ومثل ذلك قول الآخر :  
 وَقَدْ كُنْتُ تَخْفِي حُبَّ سَمَرَاءَ حَقِيقَةً      فَبُيْعَ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِعُ  
 أصله فبيح الآن منها بالذي أنت بائع به

٦٠ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي \*

وقد نسب بعض النحاة منهم الأثموري والشيخ خالد والعيني هذا البيت إلى حاتم ، وراجعت ديوان شعره كله برواية ابن السكلي فلم أجده فيه .

اللمعة : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، يريد أنهم يسبب الحسد يجورون عليه ، والحسد : تمنى زوال نعمة المحسود « يجور على قومي » يظلمونني ويجاوزون معي الحدود « وأي الدهر ذو لم يحسدوني » يريد وأي وقت من الأوقات الذي لم يحسدوني فيه ، يعني أن حسدكم إياهم دائم متواصل .  
 =

الإعراب : « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله يجور « يجور » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « على » جار ومجرور متعلق بيجور أيضا « قومي » قو ، فاعل يجور ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأى » الواو استئنافية ، أى : اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف و « الذى » مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ الذى هو أى « لم » حرف وجزم وقلب « يحسدونى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة المضاف المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول من هذه الضمير مجرور بنفى محذوف ، والتقدير : لم يحسدونى فيه .

الشاهد فيه : قوله « ذو لم يحسدونى » حيث حذف العائد إلى الموصول من الصلة ، أما الموصول فهو قوله « ذو » ومعناه الذى ، وأما جملة الصلة فهي قوله « يحسدونى » وأما العائد فهو ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والتقدير : يحسدونى فيه ، والحذف فى هذه الحالة - عند جمهرة العلماء - شاذ لا يسوغ أن يقام عليه ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجرورا بحرف مثل الحرف الذى جر الموصوف المحذوف وقد سهل الحذف فى هذا البيت كون الموصوف بالموصول تقديرا اسما مرادا زمان وكون الضمير العائد إليه مجرورا بنفى التى تخاطر بالبال كما خطر به اسم الزمان ألا ترى أنك إذا قلت « سرنى اليوم الذى جئت » فهم من ذلك المراد وأنتك تتق « سرنى اليوم الذى جئت فيه » فأما غير اسم الزمان فإن الجار ما لم يذكر لم يتعين الدهن ، ومن أجل ذلك ذهب بعض العلماء إلى أن الحذف فى مثل هذا البيت قياسى وعلى ذلك يكون المدار عند هؤلاء فى جواز حذف العائد المجرور : أن يتعين فى الدهن مع حذفه ، ولهذا التعين أسباب : أولها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بـ « ل » ، وثانيها أن يعهد تعدية الفعل المذكور فى الكلام به ، وثالثها أن يكون الموصول بالموصول زمانا والحرف فى ، وهذه الطريقة هى التى اختارها المحقق الرضى كما فصلا لك فيما سبق .



أى : فيه ، وقوله :

٦١ — \* وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ \*

٦١ — هذا عجز بيت من الطويل ، صدره قوله :

\* وَإِنْ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا \*

وهذا بيت قد استشهد به جماعة من متقدمي النحاة منهم الرضى والفارسي وقطرب والليث ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، وأكثر ما قيل في نسبته : إنه لرجل من همدان .

اللفظة : « هو » بتشديد الواو - ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ، فإنهم يشددون الواو من « هو » وإلياء من « هي » ومثال ذلك في « هي » قول شاعرهم :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعُنْفِ آبِيَّةٌ وَهِيَ إِنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتِمُرُ

« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء - أصله العسل ، أدام في شمع « علقم » هو الحنظل ، وهو شجر له ثمر مركبه الطعم .

المعنى : شبه لسانه حين يثنى على من يريد الثناء عليه بشهادة تستريح النفس إلى مذاقها ، وشبهه حين يرد أن ينال ممن يناوئه ويعاديه بالحنظل تعاف النفس مذاقه وتمج طعمه .

الإعراب : « إن حرف توكيد ونصب » لسان : اسم إن ، وهو مضاف وإياء المتكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشتفى » فعل مضارع مبنى للمجهول « بها » جار ومجرور متعلق بـ « يشتفى » على أنه نائب فاعله ، وجملة الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله في محل رفع صفة لشهادة « وهو » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح في محل رفع « على » حرف جر « من » اسم موصول مجرور محلا بعلى ، والجار والمجرور متعلق بـ « علقم » الآتى ، لأنه في تأويل المشتق ، والتقدير : وهو كربه على من - إلخ « صبه » صب : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى اللسان مفعول به « الله » فاعل صب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة من المجرورة محلا بعلى ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : على من صبه الله عليه « علقم » خبر المبتدأ .

أى : عليه ، فحذفَ العائدَ المجرورَ مع انتفاء خَفَضِ الموصولِ فى الأول ،  
ومع اختلاف المتعلِّقِ فى الثانى وهما « صَبَّ » و « عَلَقَمُ » <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

== الشاهد فيه : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة ، أما الموصول فهو « من » المجرور معلا بـ « على » ، وأما جملة الصلة فهي قوله « صبه الله » وأما العائد فهو ضمير مجرور معلا بحرف جر معذوف ، وتقدير الكلام : وهو علقم على من صبه الله عليه ، ومتعلق الجار الموصول هو « علقم » الذى أولناه بمشتق ، ومتعلق الجار للعائد هو « صب » فقد انحدر الجار الموصول ، ولكن اختلاف متعلقهما فى المادة ، والحذف - مع اختلاف المتعلقين فى المادة - شاذ لا ينبغى أن يقاس عليه ، وهذا الكلام جار على الطريقة التى اختارها ابن مالك .

(١) بقى على المؤلف مواضع يمتنع فيها حذف العائد المجرور ، ونحن نذكرها لك على سبيل الإجمال .

الموضع الأول : أن يكون هذا الضمير محصورا ، كأن تقول « مررت بالذى ما مررت إلا به » أو تقول « مررت بالذى إما مررت به » وقد ذكر ابن مالك هذا الموضع فى باب المفعول به من الخلاصة حيث قال :

وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ماسيق جوابا أو حصر  
الموضع الثانى : أن يكون المجرور مع الجار قد وقع موقع النائب عن الفاعل ، نحو أن تقول « مررت بالذى مر به » ببناء مر للمجهول .

الموضع الثالث : أن يكون حذفه موقعا فى اللبس ، نحو أن تقول « رغبت فى الذى رغبت فيه » فإنك لو حذفته « فيه » لم يدر السامع أردت أن تقول « فيه » أو أن تقول « عنه » فلا يظهر المعنى الذى أردت ، وذكر « فى » جارة للموصول لا يعين أن الجار للعائد هو « فى » مثلها ، لأنك قد تحب من يحبه وقد تحب من ييفضه ، فافهم ذلك ولا تغتر بما قاله الشيخ خاله .

الموضع الرابع : أن يكون فى الكلام ضميران لا يتعين أحدهما للربط ، نحو أن تقول « مررت بالذى مررت به فى داره » لأنك لو حذفته « به » تغير المعنى عما أردت .

### هذا باب المعرفة بالأداة

وهي « أل » لا اللامُ وَحْدَهَا ، وفاقاً للخليل وسيبويه ، وليست الهمزة زائدةً ، خلافاً لسيبويه<sup>(١)</sup> .

وهي : إما جنسية ، فإن لم تخلقها « كلٌّ » فهي إيمان الحقيقة ، نحو : ( وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ )<sup>(٢)</sup> وإن خلقتها « كلٌّ » حقيقةً فهي لشُمُول أفراد الجنس ، نحو : ( وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا )<sup>(٣)</sup> وإن خلقتها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالغةً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » .

ولإما عَهْدِيَّةٌ ، والعهد : إما ذِكْرِيٌّ نحو ( فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ )<sup>(٤)</sup> أو عَلَمِيٌّ نحو ( بِالْوَادِي الْمَقْدَسِ )<sup>(٥)</sup> ( إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ )<sup>(٦)</sup> أو حُضُورِيٌّ نحو ( الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ )<sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

(١) للعلماء في تعيين المعرف أربعة مذاهب ، الأول : أن المعرف هو أل برمتها والألف أصلية لا زائدة ، والثاني : أن المعرف هو أل برمتها والألف زائدة ، والثالث : أن المعرف هو اللام وحدها ، والرابع : أن المعرف هو الألف وحدها واللام زائدة فرقاً بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة ، والأول هو مذهب الخليل بن أحمد ، والثاني هو مذهب سيبويه ، والثالث هو مذهب كثير من النحاة ، والرابع هو مذهب المبرد ، ولكل واحد من هذه الأقوال الأربعة حجة لا نطيل هنا بذكرها .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) من الآية ١٦ من سورة المزمل .

(٥) من الآية ١٣ من سورة طه .

(٦) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٧) من الآية ٣ من سورة المائدة .

فصل : وقد تَرَدُّ « أل » زائدة ، أى غير مُعرَّفة ، وهى إما لازمة كالتى فى عِلْمَ قَارَنْتَ وَضَعَهُ كَالسَّمَوَاتِ وَالْيَسَجِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، أو فى إشارة وهو « الآن » وفاقاً للزجاج والناظم ، أو فى موصول وهو « الذى » و « التى » وفروعهما ، لأنه لا يجتمع تعريفان ، وهذه معارف بالعلمية والإشارة ، والصَّلَة ، وإما عارضة : إما خاصة بالضرورة كقوله :

٦٢ — \* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ \*

٦٢ — هذا عجز بيت من السكامل ، وصدره قوله :

\* وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا \*

والبيت من الشواهد التى لم يذكرها لها قائلنا معنا ، ومن استشهد به أبو زيد فى النوادر .

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ، ومثله - فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً - قوله تعالى ( وإذا كالوهم أو وزنوهم ) و ( يبعونها عوجاً ) والقمر قدرناه منازل ( أ كؤا » : جمع كم - مثل فلس وأفلس - ويجمع الكم على كمأة أيضاً ؛ فيكون المفرد خالياً من التاء وهى فى جمعه ، على عكس تمر وتمر ، وهذا من نوادر اللغة « وعساقلا » جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من السكأة ، وكان أصله عساquil ، فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى ( وعنده مفاتيح الغيب ) فإنه جمع مفاتيح ، وكان قياسه مفاتيح فحذفت الياء . ويقال : المفاتيح جمع مفاتيح ، وليس جمع مفاتيح ، فلا حذف . وكذا يقال : العساقل جمع عسقل - بزنة جعفر - و « بنات الأوبر » هى كمأة صفار مزغبة كلون التراب ، قاله أبو زيد ، وقال أبو حنيفة الدينورى : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صفار وهى رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وهى الواقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أ كؤا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف عليه « ولقد » الواو عاطفة ، واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور به ، وهو مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

وقوله :

٦٣ — \* صَدَدْتُ وَطَبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو \*

= الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطرا ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكهأة ردىء ، والعلم لا تدخله « أل » ؛ فراراً من اجتماع معرفين العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة . قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر :

\* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبَرِ \*

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، كقول الراجز :  
بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسْبِرْهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا  
وقال الآخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ  
وقال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكي سيديبه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « اهـ .

ومما يبيناه لك تعلم أن « بنات أوبر » وضع علما على هذا النوع من الكهأة ، بجمع لفظ بنت ، كما أن « بنت أوبر » وضع بوضع آخر علما عليه ، فلا يقال : إن العلم هو « بنت أوبر » وإنه لما جمعه على « بنات أوبر » كان لابد له من قصد تنكيره فاقترانه بال بعد الجمع لازم ، كما تقول في ثنية محمد : الحمدان ، وفي جمعه : الحمدون ٦٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا \*

والبيت لرشيد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي - نقلا عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتاج به ، وليس كذلك .

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذکور في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلاذنا » أى : ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طببت النفس » يربد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حميا لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه . =

لأن « بنات أوبر » علم ، و « النفس » تمييز ، فلا يَقْبَلَانِ التعريف ،  
ويلتحق بذلك ما زيدَ شذوذاً نحو « أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ »<sup>(١)</sup> .

== المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فرعن صديقه لما رأى وقع أسياهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب  
الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان لأن  
« رأى » هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعاقب برأى « أن » زائدة « عرفت »  
فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف  
إليه « مددت » فعل وفاعل وهو جواب « لما » و « طببت » فعل وفاعل ، والجملة  
معطوفة على جملة صدت « النفس » تمييز « ياقيس » يا : حرف نداء ، قيس : منادى  
مبنى على الضم في محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله  
« عن عمرو » متعلق بمددت ، أو طببت على أنه ضمنه معنى تسليت .

الشاهد فيه : قوله « طببت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز -  
الذى يجب له التنكير - ضرورة ، وذلك إنما هو في اعتبار البصريين ، وقد  
ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون  
معربة وأن يكون نكرة ، وعلى ذلك لا تكون « أل » في هذا الشاهد زائدة ، بل  
تكون معرفة ، لكن كلام المؤلف وغيره يقتضى ما يقوله البصريون .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصدت ، وتميز طببت محذوف ،  
والتقدير على هذا : صدت النفس وطبت نفسا ياقيس عن عمرو ؛ وعلى هذا لا يكون  
في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التسكاف ما لا يخفى .

(١) لا شك أن قصد المتكلم بهذا المثال أن يدخل الأول في علم المخاطبين ثم الأول  
الذى يليه في علمهم أيضاً ، وعلى هذا تكون ال في « الأول » للمهد الذهني ، وليست  
زائدة ، لأنها لو كانت زائدة لم تدل على المعنى المراد ، لأن الحرف الزائد لا معنى له ، ثم  
اعلم أنهم لما أعربوا « الأول » حالا وقد قرروا أن اخال لا يكون إلا نكرة لم  
يستطيعوا أن يدعوا زيادة ال بمعنى عدم دلالتها على التعريف ؛ لأن هذا المعنى لا يمكن  
تركه ، ولذلك قالوا : إن هذه المعرفة بتأويل اسم منكر يد على المعنى المراد - وهو  
« مرتبين » ثم اعلم أن الصواب هو أن الحال مجموع اللفظين « الأول فالأول » وإن  
كان ثانيهما معطوفاً في اللفظ على أولهما .

وإما مَجَوَزَةٌ لِلْمَسْحِ الْأَصْل ، وذلك أن الْعَلَمَ المنقول مما يقبل « أَل » قد يُلْمَحُ أَصْلُهُ فتدخل عليه أَل ، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صِفَةِ كُحَارِثٍ وَقَاسِمٍ وَحَسَنٍ وَحُسَيْنٍ وَعَبَّاسٍ وَضَحَّاكٍ ، وقد يَقَعُ في (١) المنقول عن مصدر كَفَضَلٍ ، أو اسم عَيْنٍ كَنُعْمَانٍ (٢) فإنه في الأصل اسمٌ لِلدَّمِ ، والبَابُ كُلُّهُ سَمَاعِيٌّ ، فلا يجوز في نحو مُحَمَّدٍ وَصَالِحٍ وَمَعْرُوفٍ ، ولم يَقَعْ في نحو « يزيد » و « يَشْكُر » لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أَل ، وأما قوله :

\* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا \* (٣)

فضرورة سَهْلَهَا تَقْدُّمُ ذِكْرِ الْوَلِيدِ .

\*\*\*

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في درجة واحدة ، فإنه جمع بينهما ، ولكن ابن مالك قد صرح بأن المنقول عن اسم عين في درجة متأخرة عن المنقول عن المصدر ، وهما جميعا يقعان مرتبتين بعد درجة المنقول عن الصفة ، قال « وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين » هـ .

(٢) تجد العلماء تارة يمثلون بالنعمان للعلم الذي قارنت ال وضعه فتكون لازمة ، وتارة يمثلون به للعلم الذي زيدت فيه ال للمح الأصل فتكون غير لازمة ، والخطب في ذلك سهل ، لأننا نزع أن العرب سموا « النعمان » مصاحبا لآل ، وسموا « نعمان » غير مقترن بال ، فتعميل كل جماعة باعتبار ، ومن تسميتهم بالجرد قول الشاعر :

أَيَا جَبَلِيَّيْ نُعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخَاصُّ إِلَى هُبُوبِهَا

وقول الآخر :

زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لَا تَحْبِسَنَّهَا تَقِي اللَّهِ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

(٣) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ \*

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحا الشرح الوافي مع بيان مكان الاستشهاد منه ، فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء من القول عليه هنا ( وهو الشاهد رقم ١٩ ) .

فصل : من المَعْرِفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يستحقّه حتى التَّحَقَّقَ بالأعلام ؛ فالأول كان عباس ، وابنُ عُمَرَ بن الخطاب ، وابنُ عَمْرٍو بن العاص ، وابن مسعود ، غَلَبَتْ على العِبَادَةِ<sup>(١)</sup> دون مَنْ عداهم من إخوانهم ، والثاني كالنَّجْمِ لِلثَّرِيَّا ، والتَّعَقُّبَةِ والبيت والمدينة والأعشى ، و « أَل » هذه زائدة لازمة ، إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها ، نحو « يَا أُعْشَى بِأَهْلَةٍ » ، و « أُعْشَى تَغْلِبَ » وقد يحذف في غير ذلك ، سمع « هَذَا عَيُّوقٌ طَالِعًا » ، و « هَذَا يَوْمٌ اِثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ »<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ : اسمٌ أو بمنزله ، يُجَرَّدُ عن العوامل اللفظية أو بمنزله ، مُخَبَّرٌ عنه ، أو وصفٌ رافعٌ لِمُسَكَّنَتِي به .  
فالاسمُ نحوُ « اللهُ رَبُّنَا » و « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » والذي بمنزله نحو ( وَأَنْ

(١) العبادلة : جمع عبدل - بزنة جعفر - نحتوه من « عبد الله » كما قالوا : بسملة ، وطلبة ، وحملة ، وعبشم ، وعبقس ، وعبدر ، وهكذا ، ومن العلماء من زعم أن الصواب هو وضع « ابن الزبير » في مكان « ابن مسعود » لأن عبد الله بن مسعود مات قبل أن يطلق لفظ « العبادلة » على هؤلاء ، ولكن المؤلف لا يقصد هذا ، وإنما يقصد أن لفظ « ابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر من بين إخوانه ، ولفظ « ابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود من بين إخوانه ، وهلم جرا ، وآية أنه يريد ذلك أن كلامه في المعرفة بالإضافة ، فأما لفظ العبادلة فقد جمع به « عبد الله » على طريق النحت .

(٢) الدليل على أن « يوم اثنين » علم أن الحال قد جاءت منه ، ولو كان نكرة كما يقول المبرد لرفعوا في هذا المثال الوصف ليكون نعتاله ، فإذا قالوا « يوم الاثنين » مقترنا بال ، فقد توهموا فيه الوصفية فزادوا أَل للبح الوصف كما زادوها في الحارث .



تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ<sup>(١)</sup>، و (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)<sup>(٢)</sup>،  
و «تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٣) اعلم أن ههنا أربعة أمور .

( الأول ) أن المراد بالاسم المؤول بالصريح المصدر الذي ينسبك من الفعل والحرف  
المصدرى ، سواء أ كان الحرف السابك هو « ما » المصدرية نحو « ما فعلت حسن »  
ونحو « ما تفعل مرضى عنه » أم كان الحرف المصدرى هو « أن » نحو قول العرب « أن  
ترد الماء بماء أكيس » ونحو قوله تعالى : ( وأن تصوموا خير لكم ) أم كان الحرف  
المصدرى هو همزة التسوية بعد لفظ سواء ، نحو « سواء علينا أقت أم قعدت » ونحو  
قوله تعالى : ( سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ) ونحو قوله جلست كفته : ( سواء علينا  
أوعظت أم لم تكن من الواعظين ) .

وقد اختلف العلماء في إعراب هاتين الآيتين ونحوهما ، فالجمهور على أن « سواء »  
خبر مقدم ، والمصدر المتصيد من الفعل الذي يليه مبتدأ مؤخر ، والمصدر المتصيد من  
الفعل التالى لأم معطوف على المصدر الأول ، وتقدير الكلام على هذا : إنذارك وعدم  
إنذارك سواء عليهم ، ووعظك وعدم وعظك سواء عليهم ، فإن قلت : فإن « سواء »  
مفرد ، وقد أخبر به عن اثنين ، فالجواب أن أصل هذا اللفظ الذى هو « سواء » مصدر ،  
والمصدر يخبر به عن الواحد والاثنين والجمع ، وقد اعترض أبو على الفارسى هذا  
الإعراب بأن « سواء » على هذا الإعراب واقع فى حيز الاستفهام ، وما يقع فى حيز  
الاستفهام لا يتقدم عليه ، وأجيب بأن ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه إذا كان الاستفهام  
حقيقيا ، والاستفهام هنا ليس على حقيقته لأن المراد بالكلام الخبر ، وقد أعرب قوم  
« سواء » على أنه خبر « إن » فى صدر الآية ، والمصدر الذى يتصيد من الفعل بعده  
فاعل بسواء ويفسرونه بوصف ، وكأنه قيل : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك  
وعدم إنذارك ، وأعرب فريق ثالث « سواء » على أنه مبتدأ ، وهو نكرة تعلق بها  
الجار والمجرور الذى يليها فتخصصت به ، وخبره المصدر المتصيد من الفعل الذى يليه ،  
وهذا أضعف وجوه الإعراب فى هذا الأسلوب .

= ( الأمر الثاني ) أن رأس هذه الحروف وأما وأكثرها تصرفاً في الكلام هو « أن » ولذلك لا يقدر سواه إذا لم يوجد في الكلام حرف سابق ، وهو - مع هذه المنزلة - ضعيف العمل ، ولذا إذا حذف لم يبق عمله - وهو النصب - في الفعل . بل ينبغي أن يزول عمله ويرتفع الفعل . إلا في المواضع التي تذكر في باب نواصب الفعل المضارع ، فإن وجود حرف كحق ولام الجحود وكى التعليية والفاء والواو يهون من أمر عمل « أن » محذوفاً ، على أن عمل « أن » نفسها في هذه المواضع مختلف فيه ، ومن النحاة من يجعل العمل لنفس الحروف الموجودة تشبهاً مع قاعدة أن العامل الضعيف لا يعمل محذوفاً .

( الأمر الثالث ) أن هذا المثل - وهو قولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يروى على ثلاثة أوجه : أولها « لأن تسمع بالمعيدي خير » بلام الابتداء وأن المصدرية وهذه الرواية لا إشكال فيها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود في الكلام . وثانيها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » بنصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفي هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » برفع المضارع - وهو تسمع - بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل في حذف الحرف المصدرى مع زوال عمله . وقد اختلفت كلمة العلماء في توجيهها ، فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقدر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً ، وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يستند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدرى ، ويكون من باب استعمال اللفظ في جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر وعلى الزمان ، وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيه على الجزء الأول الذي هو الحدث .

( الأمر الرابع ) أن هذا مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ونظيره ، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء ، وانظر حديثه في الجزء الأول من مجمع الأمثال للسيداني ( رقم ٦٥٥ في ١/١٢٩ بتحقيقنا ) .

والجرد كما مثلنا ، والذي بمنزلة المجرد ، نحو ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> ،  
و « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » لأن وجود الزائد كلا وجود ، ومنه عند سيديويه  
( يَا أَيُّكُمْ الْمَقْتُولُ )<sup>(٢)</sup> ، وعند بعضهم « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ »<sup>(٣)</sup> .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر ، و « خالق » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على  
آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « غير الله » نعت  
لخالق ، وقد علمت أن كلمة « غير » متوغلة في الإبهام فلا تتعرف بالإضافة فلماذا وقعت  
صفة للنكرة ، وحجلة « برزقكم » صفة ثانية ، وليست خبرا للمبتدأ لأن الإخبار بالفعل  
عن المبتدأ الواقع بعد هل ضعيف ، وخبر المبتدأ محذوف : أى موجود .

(٢) من الآية ٦ من سورة القلم ، وقد ذهب سيديويه إلى أن « أيكم » مبتدأ ، والباء  
حرف جر زائد ، والذي حملة على ذلك أمران : الأول أن مجيء المصدر على زنة مفعول  
عما لم يثبت عنده ، والثاني أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب  
تعيين الشخص الذى وقعت عليه الفتنة من بين المخاطبين ، وإذا بقى المفتون اسم مفعول  
وكان الاستفهام على المعنى الذى ذكرنا كانت الباء زائدة ، وأى : اسم استفهام مبتدأ ،  
والمفتون : خبر المبتدأ . وزعم أبو الحسن الأخفش أن الباء أصلية والجار والمجرور متعلق  
بمحذوف خبر مقدم ، والمفتون : مبتدأ مؤخر ، وهو عنده مصدر جاء على زنة اسم المفعول  
وله نظائر كالميسور والمصور والمجود والمخوف والمقول بمعنى البسر والعسر والجلد  
والخلف والعقل ، وعدم ثبوت ذلك عند سيديويه لا يدل على عدم وجوده في كلام  
العرب ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومعنى الباء عند أى الحسن إما السببية  
وإما الظرفية ، وكأنه قد قيل : بسبب أيكم الفتنة ؟ أو قيل : في أيكم الفتنة .

(٣) هذه قطعة من حديث نبوى روى في صحيح مسلم من حديث ابن مسعود ،  
وهو بتمامه « يا معشر الشباب ، من استطاع متكم الباءة فليتزوج ، فإنه أحسن  
للفرج وأغنى للبصر ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » وهذا التخريج  
الذى أشار المؤلف إليه هو تخريج الأستاذ ابن عصفور ، ذهب إلى أن الباء في قوله  
صلوات الله عليه « بالصوم » زائدة ، والصوم مبتدأ ، وعليه : جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر مقدم ، وكأنه قد قيل : الصوم واجب عليه . وذهب غيره إلا أن =

وَالْوَصْفُ نَحْوُ « أَقَائِمٌ هَذَانِ » ، وَخَرَجَ نَحْوُ « نَزَالٍ » فَإِنَّهُ لَا مُخَبَّرَ عَنْهُ وَلَا وَصْفٌ ، وَنَحْوُ « أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فَإِنَّ الْمَرْفُوعَ بِالْوَصْفِ غَيْرُ مُكْتَفَى بِهِ ، فزَيْدٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَالْوَصْفُ خَبَرٌ .

وَلَا بُدَّ لِلْوَصْفِ الْمَذْكُورِ مِنْ تَقَدُّمِ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ <sup>(١)</sup> ، نَحْوُ :

== « عَلَيْهِ » اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٍ ، وَمَعْنَاهُ لِيَأْزِمَ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرِفٌ وَجُوبًا ، وَ« بِالصَّوْمِ » مَفْعُولٌ بِهِ زَادَتْ مَعَهُ الْبَاءُ ، وَهُوَ حَسَنٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ الْمَخَاطَبُ لَا لِلْعَائِبِ ، وَلِأَنَّ زِيَادَةَ الْبَاءِ مَعَ الْمَفْعُولِ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ حَتَّى يَحْمَلَ عَلَيْهَا مَا هُنَا .

(١) هَهُنَا أَمْرَانِ أُرِيدُ أَنْ أَنْبِئَكَ بِهِمَا :

الأول : هل تقدم النفي أو الاستفهام شرط عند البصريين في عمل اسم الفاعل ونحوه النصب في مفعول به نحو « أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » - وَأَنْتَ خَيْرٌ أَنَّهُ يَعْمَلُ النَّصْبُ إِذَا كَانَ مُجْرَدًا مِنْ أَلٍ مَتَى كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْحَالُ أَوِ الْاسْتِقْبَالُ ، وَلَا يَعْمَلُهُ مَتَى كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْمَاضِي - أَمْ أَنْ هَذَا شَرْطٌ فِي أَنْ يَكْتَفَى الْوَصْفُ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ ! وَالَّذِي تَحْصُلُ لَنَا مِنْ كَلَامِ النُّحَاةِ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ تَقَدُّمَ النَّفْيِ أَوْ الْاسْتِفْهَامِ شَرْطٌ فِي عَمَلِهِ النَّصْبِ ، فَأَمَّا الْإِكْتِفَاءُ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ فَلَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا فِيهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا شَرْطٌ فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ كَمَا أَنَّهُ شَرْطٌ فِي عَمَلِ النَّصْبِ ، وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ هُنَا كَكَلَامِ النَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ .

والأمر الثاني : أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي النَّفْيِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ نَحْوُ « مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » أَوْ بِالْفِعْلِ نَحْوُ « لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فَلَيْسَ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَقَائِمٌ : اسْمُهُ ، وَالزَّيْدَانِ : فَاعِلٌ بِقَائِمٍ أَغْنَى عَنْ خَبَرٍ لَيْسَ ، أَوْ بِالِاسْمِ نَحْوُ « غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ » فَغَيْرُ : مَبْتَدَأٌ ، وَقَائِمٌ : مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالزَّيْدَانِ : فَاعِلٌ بِقَائِمٍ أَغْنَى عَنْ خَبَرٍ غَيْرِ ، كَمَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْاسْتِفْهَامِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ نَحْوُ « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » وَمِنْهُ الشَّاهِدُ ٦٥ وَالِاسْتِفْهَامُ بِالِاسْمِ نَحْوُ « كَيْفَ جَالِسٌ الْعَمْرَانِ » فَكَيْفَ اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ ، وَجَالِسٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَالْعَمْرَانِ : فَاعِلٌ سَدَّ سَدَّ الْخَبَرِ .

٦٤ - \* خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمْمَا \*

٦٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ \*

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمعة : « واف » اسم فاعل من « وفى » بتخفيف الفاء - إذا أكل ، وتقول : وفى فلان الكيل والوزن ، إذا أكله ولم ينقص منه شيئا ، وتقول : وفى فلان بوعده ووفى وعده إذا أجزه ولم يخلف ، فكأنه أكل ما حدث به أولا « عهدي » العهد بين الرجلين : توثق ما بينهما من آصرة . وفى الأساس : عهد إليه - وبابه فهم - واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط عليه « أقاطع » أهدر .

المعنى : يقول لصديقيه : إنكما إذا لم تكونا لى على من أعاديه ، وإذا لم تقاطعا من أقاطع من الناس من أجلى ، فإنكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد .  
الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا والمكسور ما بعدها تقديرآ لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ما » حرف نفى « واف » مبتدأ مرفوع ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بعهدى » الجار والمجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنتما » فاعل بواف ، سد مسد الخبر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكونا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسمه « لى » جار ومجرور متعلق بتكونا « على » حرف جر « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكونا الناقص « أقاطع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلا بعلى ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إذا لم تكونا لى على الذى أقاطعه ، وجملة تكونا واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا على من أقاطع فما واف بعهدى أنتما .

ونحو :

٦٥ - \* أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أُمُّ نَوَوَا ظَعَنًا \*

= الشاهد فيه : قوله « ما واف . . . أنتما » والنحاة يستشهدون بهذه العبارة على شيئين :

أولهما أن فاعل الوصف الواقع مبتدأ بعد حرف النفي قد سد مسد جبره ، والوصف هنا قوله « واف » فإنه اسم فاعل من وفي على ما عرفت في لغة البيت ، وفاعله هو « أنتما » وقد وقع هذا الوصف بعد « ما » النافية ، وهذا هو الذى أراده المؤلف بالإتيان ببيت الشاهد .

وثانيهما أن الضمير البارز في هذا الموضع كالاسم الظاهر ، يجوز أن يقع كل واحد منهما فاعلا ، فغيا عن خبر الوصف الواقع مبتدأ ، وقدم منع جماعة من النحاة وقوع الضمير البارز فاعلا ، فغيا عن الخبر ، والزموا في كل ما ظاهره وقوع ذلك أن يكون الوصف خبراً مقدما والضمير البارز مبتدأ مؤخرآ ، وهذا الشاهد يرد عليهم أوضح الرد ؛ فإنه لا يجوز فيه أن يكون « واف » خبراً مقدما ، و « أنتما » مبتدأ مؤخرآ ، لأن « واف » مفرد ، و « أنتما » دال على الثنى ، ولا يجوز الإخبار بالمفرد عن الثنى ، وإذا لم يجوز فيه هذا الوجه من الإعراب تعين أن يكون « واف » مبتدأ و « أنتما » فاعلا سد مسد خبره ، لأنه ليس لنا إلا وجهان ، وقد بطل أحدهما فتمين الآخر .

٦٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِنْ يَظْمَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطَنًا \*

ولم أعر - رغم طول البحث - على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل من قطن فلان بالمكان - من باب قعد - إذا أقام فيه « ظمنا » هو بفتح العين - الاسم من ظمن - وبابه نفع - ومعناه ارتحل ، والظمن - بسكون العين - مصدر ذلك الفعل - ويقال : الساكن والمتحرك كلاهما مصدر ، ويجوز أن يكون أصله السكون وفتحت العين لأنها حرف حلق كما يقولون : البحر ، والشعر ، بفتح الوسط وأصله السكون .

=

خلافًا للأخفش والكوفيين<sup>(١)</sup>، ولا حُجَّةَ لهم في نحو :  
 \* خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلَغِيًا \*

= المعنى : يستفسر عن قوم سلمى التي يحبها ، أم باقون على ما كان يمهدهم في مكانهم أم اعتزموا أن يرحلوا عنه ويفارقوه ؟ فإن كانوا قد نواوا الرحيل فما أعجب عيش الذى يبقى بعدهم ولا يلحق بهم !

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « قوم » فاعل بقاطن سد مسد الخبر ، وقوم مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نواوا » فعل وفاعل « ظننا » مفعول به لنوى « إن » حرف شرط جازم « يظننوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ، وعيش مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « قطنا » قطن : فعل ماض ، والألف فيه للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » فإن قوله « قاطن » وصف لكونه اسم فاعل على ما عرفت في لغة البيت ، وقد وقع هذا الوصف مبتدأ ، وجاء بعده اسم مرفوع على أنه فاعل بهذا الوصف ، ولا يصلح أن يكون الوصف خبرا مقدما و « قوم سلمى » مبتدأ مؤخر ؛ لأن « قوم سلمى » دال على معنى الجمع بسبب كونه اسم جمع ، و « قاطن » مفرد ، ولا يكون المفرد خبراً عن الجمع ولا عما يدل عليه . وقد سبق هذا الوصف بهمزة الاستفهام ، فدل ذلك على أن الوصف الواقع لمبتدأ يجوز أن يكتفى بمرفوعه عن الخبر إذا سبقته أداة استفهام .

(١) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب فاعل مكتفى به ، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام ، وعبرة الناظم في الألفية تدل على موافقة هذا المذهب ، حيث يقول : « وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد » فكان يجب على المؤلف أن يشير إلى موافقة الناظم للأخفش والكوفيين .

= ٦٦ - هذا عجز بيت من الطويل ، صدره قوله :

## \* مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ \*

والبيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع .  
 اللغة : « خير » من الخبرة ، وهى العلم بالشيء « بنو لُهب » جماعة من بنى نصر  
 ابن الأزد يقال : إنهم أزجر قوم وأعيانهم وأعرفهم بما تدور عليه حركات الطير .  
 المعنى : إن بنى لُهب عالمون بالزجر والعيافة ، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع له ولا  
 تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خير » مبتدأ ، والتدى سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه  
 عامل فيما بعده « بنو » فاعل سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لُهب » مضاف إليه  
 « فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة  
 جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت  
 « ملغيا » خبره ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مقالة »  
 مفعول به للمغ « لُهي » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن  
 يكون مضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ،  
 والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة « إذا »  
 إليها ، وهى الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت  
 الطير فلا تك ملغيا - إلخ « مرت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر  
 فيه جوازا تقديره هى يعود على « الطير » والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خير بنو لُهب » حيث استغنى بفاعل خير عن خبر المبتدأ ، مع أنه  
 لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن  
 ثم لم يشترطوا تقدم النفى أو نحوه على الوصف .

ويرى البصريون - ماعدا الأخفش - أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله « بنو »  
 مبتدأ مؤخر . وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافة ، فإن زعم أحد أنه يلزم على  
 هذا محذور ، وسببه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : أفرادا ، وثنية ،  
 وجمعا ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن « خير » مفرد و « بنو لُهب » جمع ، فلزم على  
 توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد ، فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن =



خلاقاً للنظام وابنه ؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فعيل ، فهو على حد ( وَالْمَلَأْنِيكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ )<sup>(١)</sup> .  
 وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَتْ ابْتِدَائِيَّتُهُ ، نحو « أَقَامِمُ أَخَوَاكَ »  
 وإن طَابَقَهُ في غير الإفراد تَعَيَّنَتْ خَبَرِيَّتُهُ ، نحو « أَقَامَانِ أَخَوَاكَ » ،  
 و « أَقَامُونِ إِخْوَتُكَ » وإن طَابَقَهُ في الإفراد احْتِمَالُهُمَا ، نحو « أَقَامِمُ أَخُوكَ »<sup>(٢)</sup> .

= «خير» في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، بسبب أنه على زنة المصدر مثل الذمیل والصهیل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : بمحمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي على زنة شيء حكم ذلك الشيء ، وقد وردت صيغة فعيل مخبرا بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرنا وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : ( وَالْمَلَأْنِيكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ) وقول الشاعر :

\* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ \*

وإذا علمت هذا أدركت أن الغرض هو إبطال حجة الكوفيين والأخفش بأن هذا الدليل الذي استدلوا به قد تطرق إليه الاحتمال ، ومتى تطرق الاحتمال للدليل سقط الاستدلال به .

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم ، وانظر توجيه هذه الآية في شرح الشاهد السابق .

(٢) من هذا الكلام يتبين لك أن للوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى أن يتعين فيه كون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا . وذلك إذا كان الوصف والمرفوع مثنيين نحو « أَقَامَانِ الزُّبْدَانِ » أو مجموعين نحو « أَقَامُونِ الزُّبْدُونِ » وإنما لم يحز في هاتين الحالتين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلاً أغنى عن الخبر لأن العامل في الفاعل لا اتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع على الفصيح من لغات العرب ، فإن جريت على غير الفصيح - وهو المعروف بلغة « أكلوني البراغيث » - جاز ذلك =

وارتفاعُ المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرُّد للإسناد ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنهما ترانعا<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : والخبرُ الجزء الذي حصَّلتُ به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، فخرج فاعلُ الفعل ، فإنه ليس مع المبتدأ ، وفاعلُ الوصف . وهو : إما مفرد ، وإما جملة . والمفرد : إما جامد فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ ، نحو « هَذَا زَيْدٌ » إلا إنْ أُوِّلَ بالمشتق ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » إذا أُريدَ به شُجاع ، وإما مشتق فيتحمل ضميره ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » إلا إنْ رُفِعَ الظَّاهِرُ ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوَاهُ » ويبرز الضميرُ المتحمَّلُ إذا جَرَى الوصفُ على غير مَنْ هُوَ له ، سواء أَلْبَسَ ، نحو « غُلَامٌ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُوَ » إذا كانت الهاء للغلام ، أم لم يلبسْ ، نحو « غُلَامٌ هَذَا ضَارِبَتُهُ هِيَ » ، وَالْكُوفِيُّ إِنَّمَا

= الحالة الثانية : أن يتعين جعل الوصف مبتدأ والرفوع فاعلا ، وذلك إذا كان الوصف مفردا والرفوع مثنى نحو « أَقَائِمُ الزَيْدَانِ » أو جمعا نحو « أَقَائِمُ الزَيْدُونَ » وإِنَّمَا لم يجعل الوصف خبرا والرفوع مبتدأ مؤخرا في هاتين الصورتين لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد المقابل للثنائية والجمع عن المثنى أو المجموع ، والحالة الثالثة : أن يجوز الأمران ، وذلك في صورة واحدة وهي أن يكون الوصف مفردا والرفوع مفردا أيضاً .

(١) الذي ذهب إلى أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر هو سيبويه شيخ النحاة ، وجرى عليه ابن مالك ، وتبعه المؤلف ، ووجه هذا أن المبتدأ طالب للخبر طلبا لازما لكونه لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه بدونه ، وذهب ابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر جميعاً مرفوعان بالابتداء ، وصحح أبو البقاء هذا المذهب ، من جهة أن الابتداء مقتضى المبتدأ والخبر ، وقد رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر ، لأنهما منه بمنزلة سواء ، وذهب قوم من البصريين أيضاً إلى أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل في الخبر وقد عمل في المبتدأ ؛ فيجب أن يكون العامل في الخبر هو مجموع الابتداء والمبتدأ ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنويا ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين ، فضم إليه المبتدأ في العمل في الخبر ليقوى به .

يلتزم الإبراز عند الإلباس<sup>(١)</sup>، تمسكا بنحو قوله :

(١) كلام المؤلف هنا تبعاً لابن مالك في الوصف الذي يقع خبراً ، وقد تسأل عن الفعل الماضي أو المضارع إذا وقع أحدهما خبراً ، فهل يجري فيه هذا الكلام فيقال : إذا جرى على من هو له تحمل ضميراً مستتراً ، وإذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير ، أم لا يقال شيء من ذلك ؟

والجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ابن مالك زعم أن هذا الكلام خاص بالوصف ولا يجري نظيره في الفعل ماضياً أو مضارعاً ؛ لأن الوصف هو الذي يتوقع فيه الإلباس وأما الفعل فلا يتوقع معه الإلباس ، وبيان ذلك أنك إذا قلت « زيد عمرو مكرمه » كان في « مكرمه » ضميران أحدهما مرفوع مستتر والآخر منصوب بارز وهو الهاء ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو الضمير المرفوع فيكون زيد مكرماً لعمرو ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو المنصوب البارز فيكون عمرو هو الذي أكرم زيدا ، أما الفعل الماضي فإن استعملته خبراً فإن ضمائر الرفع التي تليها تميز الأمر تمييزاً لا يدع مجالاً للتردد في المعنى ؛ فأنت تقول : زيد أكرمه ، وزيد أكرماه ، وزيد هند أكرمه ، وفي المضارع حروف المضارعة في أوله تكشف أمره ، نحو زيد أكرمه ، وزيد يكرمه عمرو ، وزيد نكرمه ، وزيد تكرمه هند .

ونحن نرى أن في هذا الكلام قصورا ، وذلك لأن للفعل - ماضياً أو مضارعاً - صوراً لا يحدث فيها إلباس كالأمثلة التي ذكرها ابن مالك ، وله صور يقع فيها إلباس كما لو قلت « زيد عمرو أكرمه » أو قلت « زيد عمرو يكرمه » فإن في الفعل الماضي في المثال الأول وفي الفعل المضارع في المثال الثاني ضميرين أحدهما مرفوع مستتر والثاني منصوب بارز ، وكل من الضميرين يحتمل أن يعود إلى الاسم الأول فيعود الثاني إلى الاسم الثاني ، فيقع اللبس ، فالصواب إذن أن نقول : إن الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس عند عدم القرينة ، وإلى عدم الإلباس عند وجود القرينة ، ومن القرائن أحياناً حروف المضارعة وضمائر الرفع البارزة ، كما أن من القرائن مع الوصف تاء التأنيث في نحو « زيد هند ضاربه » وهاء الغائب في نحو « زيد هند ضاربها » وألف الاثنين في نحو « زيد العمران ضارياه » وواو الجماعة في نحو « زيد البكرون ضاربوه » فافهم ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

٦٧ - \* قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا ... \*

٦٧ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :  
قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا ، وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ  
اللغة : « ذرا » بضم الدال - جمع ذروة ، وهى من كل شيء أعلاه « المجد »  
السكرم « بانوها » جعله العبنى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا عنها ، ويحتمل أن  
يكون جمع « بان » جمعا سالما - مثل قاض وقاضون وغازون - وحذفت النون  
للاضافة كما حذفت فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » « كنه » كنه كل شيء :  
غايته ونهايته .

الإعراب : « قومى » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « ذرا »  
مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بأنوا : خبر المبتدأ الثانى . والضمير  
مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « قد » حرف تحقيق « علمت »  
علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، وكنه مضاف ،  
واسم الإشارة فى « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « عدنان »  
فاعل علمت « وقحطان » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرا المجد بانوها » حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز  
الضمير ، مع أن المشتق غير جار على مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : « قومى ذرا  
المجد بانوها هم » وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع  
من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير الذى يقصد إليه المتكلم ،  
فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « ذرا المجد » بانية ؛ واسكنك ستفهم لأول وهلة  
أن « بانوها » وصف للمبتدأ الأول الذى هو « قومى » ، وهذا الذى يدل عليه هذا  
البيت - من عدم إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة  
الالتباس - هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصلة ، قالوا فى جميع هذه  
الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر : فإن كان  
يؤمن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان  
لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبرازه ، والبيت  
حجة لهم فى ذلك ، والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا =

والجمله إما نفسُ المبتدأ في المعنى ؛ فلا تحتاج إلى رابطٍ ، نحو ( هُوَ اللهُ أَحَدٌ )<sup>(١)</sup> إذا قُدِّرَ « هو » ضميرَ شأنٍ ، ونحو ( فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا )<sup>(٢)</sup> ، ومنه « نَطَقَ اللهُ حَسْبِي » لأن المراد بالنطق المنطوقُ به . وإما غَيْرُهُ فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسْوُوقَةٌ لَهُ<sup>(٣)</sup> ،

= البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب؛ فهو شاذ. ومنهم من خرج هذا البيت على أن « ذرا الجذ » ليس مبتدأ كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف يدل عليه الوصف المذكور ، و « بانوها » المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام: قومي بانون ذرا الجذ بانوها ؛ فالخبر محذوف وهو جار على من هو له ، وفي هذا التخريج من التكلف ما ليس يخفى .

(١) من الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء .

(٣) يشترط في الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر المؤلف هذا الشرط ، وفصل القول فيه .

والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن تكون جملة « يا أعدل الناس » خبراً عن محمد .

الشرط الثالث : ألا تكون مصدرة بأحد الحروف : لكن . وبل ، وحق .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة ؛ وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد والله إن قصدته ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ كأن تقول : زيد اضربه . وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبهاً للخبر بالنعت ، وهو غير لازم عند الجمهور في الخبر وإن لم في النعت ، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه التمييز فيجب أن يكون معلوماً قبل الكلام ، والخبر يقصد منه الحكم فلا يلزم أن يكون معلوماً قبل الكلام .

وذلك بأن تشتمل على أسم بمعناه ، وهو إما ضميره المذكوراً نحو « زيد قائم أبوه » أو مقدراً نحو « السَّمْنُ مَنْوَانٍ بِدِرْهُمْ » أى : منه ، وقراءة ابن عامر ( وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى )<sup>(١)</sup> ، أى : وعده ، أو إشارة إليه نحو ( وَلِبَاسُ الْقَتَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ )<sup>(٢)</sup> إذا قُدِّرَ « ذلك » مبتدأ ثانياً ، لا تابعاً للباس . قال الأخفش : أو غيرهما<sup>(٣)</sup> ، نحو ( وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ )<sup>(٤)</sup> ، أو على اسمٍ بلفظه ومعناه ،

(١) من الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٣) يريد « أو غير الضمير والإشارة العائدين إلى المبتدأ » وغيرهما هو إعادة المبتدأ بلفظ غير لفظه الأول ، وستعرف ذلك في الكلام عن الآية الكريمة التالية لهذا الكلام .

(٤) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

وقد جعل الأخفش « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسون بالكتاب » صلة ، وجملة « أقاموا الصلاة » معطوفة على جملة الصلة ، وجملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ هو إعادة المبتدأ فيها بلفظ غير لفظه الأول - وهو إعادة بمعناه - وذلك لأن « المصلحين » هم بأعينهم « الذين يمسون بالكتاب وأقاموا الصلاة » في المعنى ، ورد ذلك بمنع أن يكون « الذين يمسون » في موضع رفع على أنه مبتدأ ، بل هو في موضع جر عطف على « الذين يتقون » في قوله سبحانه : ( والدار الآخرة خير للذين يتقون ) ، وعلى تسليم أن يكون « الذين يمسون بالكتاب » في موضع رفع مبتدأ فلا نسلم أن خبره جملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » بل الخبر محذوف ، وهذا الكلام مسوق للتعليل ، والتقدير : والذين يمسون بالكتاب وأقاموا الصلاة مأجورون لأننا لانضيع أجر المصلحين ، ولئن سلمنا الابتداء وأن الخبر هو هذه الجملة فلا نسلم أن الرابط هو ما ذكر الأخفش من إعادة المبتدأ بمعناه ، بل الرابط أحد شيئين : الأول ضمير محذوف ، والتقدير : إنا لانضيع أجر المصلحين منهم ، =

نحو ( الخَلَاةُ مَا الخَلَاةُ )<sup>(١)</sup> ، أو على اسمِ أعم منه ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » وقوله :

— ٦٨ \* فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا \*

\*\*\*

— وحذف الرابط المجرور بمن لانزعاج في جوازه ، والثاني العموم ، وذلك لأن المصلحين أعم من الذين يمسون بالكتاب ، كما سيذكره المؤلف بعد هذا في « زيد نعم الرجل » وفي بيت الرماح بن أبرد ، فاحفظ هذا الكلام واحرص عليه والله يوفقك .  
(١) الآية ١ من سورة الحاقة .

٦٨ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالته :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمٍّ جَعْدَرٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا  
وهذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة أمه ، وهو من شواهد شيخ النحاة سيويو ( ١٩٣/١ ) ، وانظر البيت رابع أربعة أبيات منسوبة لابن ميادة واردة في زهر الآداب ٧١٧ بتحقيقنا .

اللفظة : « ليت شعري » معنى هذه العبارة ليتنى أعلم ، والشعر هو العلم ، وجمهرة العلماء على أن خبر ليت في هذا التعبير محذوف وجوبا للتعويض بالاستفهام عنه ، ولهذا لا تراه إلا حيث ترى الاستفهام بعده . وتقدير الكلام عندهم : ليت علمي حاصل ، وذهب ابن الحاجب إلى أن الاستفهام الذي يليه هو الخبر . وليس بسديد « أم جعدر » كنية امرأة « سبيل » طريق .

المعنى : يسأل عما إذا كان من الممكن أن يصل إلى معرفة سبيل يصل منها إلى رؤية أم جعدر ، لأن الشوق إليها قد غلبه على نفسه ، ثم بين أنه لا صبر له على بعادها ولا قدرة له على احتمال تأيها .

الإعراب : « ألا » حرف استفتاح « ليت » حرف تمن ونصب « شعري » شعر : اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وشعر مضاف وياء التكلم مضاف إليه بمعنى على السكون في محل جر ، وخبر ليت محذوف ، والتقدير : ليت شعري حاصل « هل » حرف استفهام « إلى » حرف جر « أم » مجرور بإلى ، والجار والمجرور —

فصل : ويقع الخبر ظرفاً<sup>(١)</sup> نحو (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)<sup>(٢)</sup> ومجروراً

متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأم مضاف و « جحدر » مضاف إليه « سبيل » مبتدأ مؤخر « فأما » حرف شرط وتفصيل « الصبر » مبتدأ « عنها » جار ومجرور متعلق بالصبر « فلا » الفاء واقعة في جواب أما ، ولا : نافية للجنس « صبرا » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : فلا صبر لي ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الواقع بعد أما .

الشاهد فيه : قوله « أما الصبر فلا صبر » وهذه العبارة يستشهد النحاة على شيئين : أولهما : أن المبتدأ الواقع بعد أما يجب أن تقع الفاء الزائدة في خبره ؛ فإن جاء الخبر غير مقترن بالفاء كما في قول الشاعر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ يَلْجَعُونَ وَلَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَا  
كان ذلك شذوذاً لا يقاس عليه .

وثانيهما : أن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ قد يكون عموم الخبر بحيث يصدق على المبتدأ وغيره ، ويبان ذلك ههنا أن جملة « لا صبر لي » في محل رفع خبر عن « الصبر » والرابط بينهما هو العموم في اسم لا ، لأن النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم ، فقد نفى بجملة « لا » الصبر بجميع أنواعه ، والصبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصبر قال ابن جني : « الصبر عنها بعض الصبر لاجمعيه ، وقوله لا صبر نفى للجنس أجمع ، فدخل الصبر عنها - وهو البعض - في جملة ما نفى من الجنس » اهـ .

(١) متعلق الظرف والجار والمجرور إما أن يكون عاما وإما أن يكون خاصا ، فإن كان المتعلق خاصا فإما أن تدل عليه قرينة وإما ألا تدل عليه قرينة ، فإن كان المتعلق عاما سمي الظرف مستقرا ، ووجب حذف هذا المتعلق ، وسمى كل من الظرف والجار والمجرور خبرا ، وإن كان المتعلق خاصا سمي الظرف لغوا ، وكان المتعلق هو الخبر ، ثم إن لم تدل قرينة على هذا المتعلق الخاص لم يحذفه نحو قولك « زيد مسافر اليوم ، وعلى حاضر غدا » وإن دلت عليه قرينة نحو أن يقول لك قائل : متى يسافر أخواك ؟ فتقول : محمد اليوم ، وعلى غدا ، فإن سامع هذين الكلامين يفهم أن المراد محمد مسافر اليوم وعلى مسافر غدا ، وحينئذ يجوز حذف المتعلق ، ومن تقرير المسألة على هذا الوجه تفهم أن الظرف والجار والمجرور لا يقال إنهما خبر إلا أن يكون متعلقهما عاما وأن هذا المتعلق العام واجب الحذف . (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال



نحو ( الْحَمْدُ لِلَّهِ )<sup>(١)</sup> والصحيحُ أن الخبر في الحقيقة مُتَعَلِّقُهُمَا المحذوف<sup>(٢)</sup> ،  
وأن تقديره كأنَّ أو مستقرٌّ ، لا كان أو أُسْتَقَرَّ ، وأن الضمير الذي كان  
فيه انتقل إلى الظرف والجور كقوله :

٦٩ — \* فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ \*

(١) من آيات كثيرة منها الآية ١ من سورة الفاتحة .  
(٢) في هذه المسألة أقوال ، الأول : أن الخبر هو نفس الظرف والجار والجور  
وحدهما ، لأنهما يتضمنان معنى صادقا على المبتدأ ، والقول الثاني : أن الخبر هو مجموع  
الظرف أو الجار والجور مع متعلقهما ، والمتعلق جزء من الخبر ، واختار هذا الرأي  
المحقق الرضى ، والقول الثالث : ما ارتضاه المؤلف هنا وذكر أنه الصحيح ، وحاصله  
أن الخبر هو المتعلق المحذوف .

٦٩ — هذا عجز بيت من الطويل . صدره قوله :

\* فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ \*

وقد نسب أبو حيان هذا البيت إلى كثير عزة . والصواب أن هذا البيت من  
قصيدة طويلة لجبل بن عبد الله بن معمر العذري المعروف بجميل بثينة ، وهذه  
القصيدة ثابتة في ديوان جميل وفيها البيت المستشهد به كما هنا ، ومطلعها :

أَهْأَجَلَكْ أَمْ لَا بِالْمَدَاخِلِ مَرْبَعٌ وَدَارٌ بِأَجْرَاعِ الْفَدِيرَيْنِ بَلْقَعٌ

اللفظ : « جثماني » قال ابن منظور : « الجثمان بمنزلة الجسمان جامع لكل شيء ،  
تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جثمان الرجل وجسمانه ، تريد ما أحسن  
جسده » اهـ « بأرض سواكم » يروى بالإضافة وبتنوين أرض ، ووقع في بعض الروايات  
« بأرض بعيدة » .

المعنى : يقول لاجبوتيه : إن كانت أجسامنا متباعدة وكنت مقبلا في أرض غير  
أرضكم فإن قلبي مقيم عندك لا يفارق أرضك ما بقى الدهر ، ولا يفادرك ، يعنى أنه  
مقيم على حبها .

الإعراب : « إن » حرف شرط حازم « يك » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم  
يسكون النون المحذوفة للتخفيف « جثماني » اسم يك مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل =

ويخبر بالزمان عن أسماء الممانى<sup>(١)</sup> نحو « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » و « السَّفَرُ

== ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبريك ، وأرض مضاف وسوى من « سواكم » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « فؤادى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر إن ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه ، وجلة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب إن الشرطية « الدهر » ظرف زمان متعلق بذلك الخبر المحذوف « أجمع » توكيد للضمير المستكن في الظرف .

الشاهد فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة كما رأيت في المطلع الذى روينا لك ، وهو من ألفاظ التوكيد ، ولا يصلح لأن يكون توكيداً لفؤادى ولا لعند ولا للدهر لأن كل واحد منها منصوب ، والمرفوع لا يكون توكيداً للمنصوب ، ولا يصلح أن يكون توكيداً لمحذوف ، لأن التوكيد ينافى الحذف ، فلم يبق إلا أن يكون توكيداً لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلقه خبراً ؛ لأن هذا الضمير مرفوع على الفاعلية ، فدل ذلك على أن الضمير الذى كان مستكناً في المتعلق الواقع خبراً قد انتقل من هذا المتعلق إلى الظرف فاستكن فيه ، وهذا هو الذى جرى بالبيت للاستدلال عليه .

(١) اسم الذات هو ما يدل على عين لا تتجدد كذوات الآدميين ، وهذه معلومة الوجود فى سائر الأزمنة ، وليس من شأنها أن يحفل وجودها فى شيء من الأزمنة الخاصة ، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها فى زمن خاص ، ولا أن يقصد أحد إلى إفادة غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها ، وأنت تعلم أن الكلام إنما يقصد به إفادة المتكلم للسامع ما لم يكن ليعلمه لولا هذا الكلام ، فكل ما لا يفيد السامع ما لم يكن ليعلمه لا يسمى كلاماً ، ومن هنا قالوا إن قول القائل « السماء فوقنا ، والأرض تحتنا » لا يسمى كلاماً لأنه لم يفد السامع شيئاً كان يحفل به ، وشأن اسم الذات مع الأزمنة كشأن هاتين العبارتين غالباً ، وتأمل فى قولك « زيدا اليوم » هل تجده أفاد جديداً ؟ فلما كان أمر الزمان مع اسم الذات على هذا الوجه غالباً لم يصح الإخبار بالزمان عن الذات إلا إن أفاد فائدة على الوجه المشروط فى اعتبار الكلام كلاماً ، وقد جعلوا اللفادة ضابطة ==

غَدَاً « لا عن أسماء الذوات نحو « زيد اليَوْمَ » فإن حصلت فائدة جاز : كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً نحو « نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا » وأما نحو « الْوَرْدُ فِي أَيَّارَ » و « الْيَوْمَ خَرَّ » و « اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ » فالأصل : خُرُوجُ الْوَرْدِ ، وَشُرْبُ خَرٍ ، ورؤية الهلال .

\*\*\*

فصل : ولا يبتدأ بنكرة إلا إن حصلت فائدة : كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور نحو ( وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ )<sup>(١)</sup> و ( عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ )<sup>(٢)</sup> ولا يجوز « رَجُلٌ فِي الدَّارِ » ولا « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » أو تَقْلُو نَفِيًّا نحو « مَا رَجُلٌ قَائِمٌ » أو استفهاماً نحو ( أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ )<sup>(٣)</sup> أو تكون موصوفة سواء ذُكِرَ أَمْ نَحْوُ ( وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ )<sup>(٤)</sup> ، أو حذفت الصفة نحو « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْزِهِمْ » ونحو ( وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ )<sup>(٥)</sup> ، أى : مَنَوَانٍ مِنْهُ ،

ـ ذكرها المؤلف ، أما اسم المعنى فلا لأنه عبارة عن حركات وأفعال ، وهذه أشياء تعلم بالبداهة أنها غير مستمرة الوجود ، بل قد تحدث وقد لا تحدث ، وإنما تحدث في زمان دون زمان ، ومن أجل هذا كان الإخبار عن وجودها في زمان ما مفيداً ، وتأمل في قولك « السفرغدا » وفي قولك « ظهور الحق الآن » ثم تذكر قولك « محمد الآن » أو « على غدا » فإنك تجد الفرق واضحاً ، وتعلم السرف أنهم شرطوا في الإخبار بالزمان عن الذات حصول فائدة ، وأجازوا أن يخبر بالزمان عن اسم المعنى من غير قيد . لأنهم علموا أن الفائدة حاصلة دائماً .

(١) من الآية ٣٥ من سورة ق

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة

(٣) من كل آية من الآيات ٦٠ - ٦٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

وطائفة من غيركم ، أو الموصوف<sup>(١)</sup> كالحديث « سَوْدَاهُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ » أى : امرأة سوداء ، أو عاملة عمل الفعل كالحديث « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » ومن العاملة المضافة كالحديث « حَسَنٌ صَلَواتِ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » .

وَيُقَاسُ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَا أَشَبَّهَهَا نَحْوُ « قَصَدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ » و « كَمْ رَجُلًا فِي الدَّارِ » وقوله :

٧٠ — \* لَوْلَا اضْطَبَّارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ \*

(١) أى أوحذف الموصوف وحده وبقيت الصفة ، فهذا عطف على قوله فيما قبل « سواء ذكرا » أى الموصوف والصفة معا ، وقوله « أوحذفت الصفة » فالأقسام ثلاثة : ذكرهما معا ، وحذف الموصوف وحده ، وحذف الصفة وحدها .  
٧٠ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

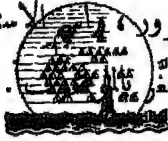
\* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظُّعَنِ \*

ولم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقة » حب ، وفعله وبقى — كوعد — والثناء فى مقة عوض عن فاء الكلمة — وهى الواو — كمعدة وزنة ، وتحوها « استقلت » نهضت وهمت بالسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو هنا بفتح العين ، وأصله سكون العين ، ولم يكن لما كانت العين حرفا من حروف الحلق فتحها ، وكذلك نحو نهر وبحر ، من كل اسم ثلاثى ثانيه حرف حلق ساكن ، فإنهم يستسيغون فتح ثانيه .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجد حين اعترموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لبدا منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اضطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا تقديره « موجود » وقوله « لأودى » اللام واقعة فى جواب لولا وأودى : فعل ماض « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق =

وقولك « رُجِيلٌ فِي الدَّارِ » لشبهه <sup>(١)</sup> الجملة بالظرف والجور، والاستفهام  
بالاسم المقرون بحرفه، وتالي « لولا » بتالي النفي، والمصغر.



\*\*\*

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

*Bibliotheca Alexandrina*

= بقوله أودى « استقلت » استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا: فاعل  
استقلت، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة « لها » إليها  
« للظنن » جار ومجرور متعلق باستقلت.

الشاهد فيه: قوله « اضطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوغ لوقوعه  
مبتدأ ووقوعه بعد « لولا »، وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغا للابتداء بها  
لأن « لولا » تستدعي جوابا يكون معلقا على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة،  
وهي تقتضى انتفاء هذا الجواب لانتفاء الشرط، فيكون لولا حرف نفي في الجملة،  
ولهذا تجد المؤلف يقول « ولشبهه تالي لولا بتالي النفي ».

(١) هذا الكلام تحليل لقياس ما لم يذكره على ما ذكره، والجملة هي الممثل لها  
بقوله « قصدك غلامه رجل » والظرف هو الممثل له بقوله تعالى: « ولدينا مزيد »  
والجار والمجرور هو الممثل له بقوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) ووجه الشبه بين  
مثال الجملة ومثالها هو كون كل منهما مقدما خاصا، واسم الاستفهام هو الممثل له  
بقوله « كم رجلا في الدار » والاسم المقرون بحرفه هو الممثل له بقوله تعالى (أله مع  
الله) فإن قلت: فإن « كم » في المثال عاملة في التمييز، فلماذا لم يعتبروا هذا المثال من  
أمثلة النكرة المخصصة في العمل؟ قلت: مرادهم بالعامة ما كان عملها شبيها بعمل  
الفعل: أى ما كان عملها في مفعول به — ومن المفعول به الجار والمجرور كما تعرف —  
وكان الاستفهام مجوزا للابتداء بالنكرة لأنه سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب  
فأشبهت النكرة في هذه الحال النكرة الموصوفة، وتالي لولا هو الممثل له بالشاهد  
رقم ٧٠ وتالي النفي هو الممثل له بقوله « مارجل قائم » ووجه الشبه اشتراكهما في  
المعنى فإنك تعلم أن « لولا » تقتضى انتفاء جوابها، فهي حرف نفي في الجملة، والمصغر  
هو الممثل له بقوله « رجيل في الدار » والموصوف هو الممثل له بقوله تعالى (ولعبد مؤمن  
خير من مشرك) ووجه الشبه هو اشتراكهما في المعنى أيضا؛ فإن التصغير وصف في المعنى  
ومن قال « رجيل عندنا » كأنه قال: رجل صغير عندنا، فافهم ذلك.

فصل : وللخبر ثلاث حالات :

إحداها : التأخر ، وهو الأصل كـ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ويجب في أربع مسائل<sup>(١)</sup> :  
 إحداها : أن يُخَافَ التباسه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين ، أو متساويين  
 ولا قرينة ، نحو « زيد أخوك » و « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي » بخلاف « رجل  
 صالح حاضر » و « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » ، وقوله :

٧١ — \* بَنُوْنَا بَنُوْ أَبْنَانِنَا . . . . \*

أى : بنو أبائنا مثل بنينا .

(١) بقيت عليه مسائل أخرى يجب فيها تأخر الخبر ، ولم يذكرها .  
 منها : أن يكون المبتدأ هو مذ أو منذ ، نحو « مارأيت مذ يومان » إذا جعلت مذ  
 اسما مبتدأ ، وإعراب مذ خبرا مقدما — كما ذهب إليه الزجاج — غير مستقيم ، وسيأتى  
 بيانه في مواضع تقديم الخبر . ونبين لك مذهب جبهة النعاة ومذهب الزجاج جميعا .  
 ومنها : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه ، نحو  
 « أنا الذى عرفونى » ونحو « أنت الذى تدعى مالا تحسنه » خلافا للكسائى فى  
 هذه المسألة .

ومنها : أن يكون الخبر طلبا نحو « زيد اضربه » و « زيد لاتنه » .  
 ومنها : أن يكون المبتدأ دعاء ، نحو قولك « سلام عليكم » و « ويل لكم » .  
 ومنها : أن يكون الخبر متعددا وهو فى قوة الخبر الواحد ، نحو « الرمان حلو حامض » .  
 ومنها : أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو « زيد هو المنطلق » .  
 ومنها : أن يكون الخبر مقترنا بالباء الزائدة ، نحو قولك : ما زيد بقاءم  
 ٧١ — هذه قطعة من صدر بيت من الطويل ، وهو بنامه :

بَنُوْنَا بَنُوْ أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوْهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ

وأشده الرضى ٨٧/١ والأشمونى ( ق ١٥٣ ) وابن هشام فى المغنى ( ش ٧٠٢ )  
 ونسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله مع شهرته فى كتب  
 النعاة وأهل المعانى والفرضيين ؛ ويظهر لى أنه موضوع ، فإنه أشبه بالتون التى تضبط  
 بها القواعد .

== الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وأبناء مضاف و« الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر - وهو قوله « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » - مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم - وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما ، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة فما يكون فيه أساس التشبيه - الذي تذكر الجملة لأجله - فهو الخبر .

ومثل هذا قولهم « ذكاة الجنين ذكاة أمه » إلا أن في هذا المثال ما يوجب التأخير وهو اشتمال المبتدأ على ضمير يعود إلى الخبر ، والأصل : ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين ؛ فذكاة أمه : مبتدأ ، وذكاة الجنين : هو الخبر ، ولو أنك قدمت قلت : ذكاة أمه ذكاة الجنين ، أعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وقد علمت أنه غير جائز .

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذي الرمة :

\* وَرَمَلِ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطْعَتُهُ \*

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده أبوه في التسهيل من قول حسان بن ثابت : قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءُ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الحياء ، وعن وافيها بأنه أعذر الناس ، لا العكس ، اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأساليب النادرة ، والحل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال بما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل ==

الثانية : أن يُخَافُ التباسُ المبتدأ بالفاعل ، نحو « زيد قام » بخلاف « زيد قائم » أو « قام أبوه » و « أَخَوَاكَ قَامًا »<sup>(١)</sup> .

الثالثة : أن يقترن بإلّا مَعْنَى ، نحو ( إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ )<sup>(٢)</sup> ، أو لفظاً نحو ( وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ )<sup>(٣)</sup> ، فأما قوله :

= كلام يمكن تطبيق احتمالات بعيدة إليه حتى لا يكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ، وثانيتها : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدرهم ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن بني أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم . وليس الغرض أن يخبر عن بنهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معينا للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد ، وهذا الوجه هو الذي يشير إليه كلام ابن الناظم وغيره .

هذا ، ومثل بيت الشاهد قول الكهيت بن زيد الأسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) فإن قلت : ألتزم قد جوزتم في نحو « أقام زيد » وجهين من وجوه الإعراب ، أحدهما أن يكون « قائم » خبراً مقدماً ، و « زيد » مبتدأ مؤخر ، وثانيتها أن يكون « قائم » مبتدأ ، و « زيد » فاعلاً أغنى عن الخبر ، فاحتمل في هذا المثال ونحوه أن يكون « زيد » فاعلاً وأن يكون مبتدأ ، وهو جائز وارد في كثير من الكلام العربي ، فلماذا لم يمتنع خوف التباس المبتدأ بالفاعل .

فالجواب أن خوف التباس المبتدأ بالفاعل مانع في حالة واحدة ، وهي أن يكون المسند فعلاً ، للفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فإن كان المسند اسماً كما في هذا المثال لم يمتنع .

فإن قلت : فما فرق ما بين الجملتين ؟

قلت : الجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند المسند إليه ودوامه ، والفعلية تدل على مجده وحدوثه ، وشتان ما بينهما .

(٢) من الآية ١٢ من سورة هود . (٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران



— ٧٢ — \* ... وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ \*

فضرورة .

٧٢ — هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فَيَا رَبِّ ، هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟  
والبيت للسكيت بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير  
بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على الفسطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد  
تسمى الهاشميات قالها في مدح بفي هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُذِيرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْمِلٌ ؟  
اللغة : « عم » العى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال أعمى إلا على  
ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى وعم ، والمرأة عمية وعمية «مدير»  
هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك «المعول» تقول :  
عولت على فلان ، إذا جعلته سندك الذي تاجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ،  
والمعول هنا مصدر ميمى بمعنى التعويل .

الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على  
ما قبل ياء التسلّم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكاري  
دال على النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقاً بقوله  
«يرتجى» وتكون جملة يرتجى في محل رفع خبر المبتدأ «عليهم» جار ومجرور متعلق  
في المعنى «بالنصر» ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله  
بأجنبي ، لهذا يجعل متعلقاً بمرتجى «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفي «إلا»  
أداة استثناء ملغاة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول»  
مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «بك النصر» ، و «عليك المعول» حيث قدم الخبر المحصور  
بإلا في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل النصر يرتجى إلا بك ، =  
( ١٤ — أوضع المسالك ١ )

الرابعة : أن يكون المبتدأ مُسْتَحَقًّا للتصدير ، إما بنفسه <sup>(١)</sup> نحو « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « مَنْ فِي الدَّارِ ؟ » و « مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ » و « كَمْ عَبِيدٍ لَزَيْدٍ » أو بغيره ، إما متقدماً عليه نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وأما قوله :  
 \* أُمُّ الْخَلِيسِ لَمَجُوزٌ شَهْرَبَةُ \*  
 — ٧٣ —

= وهل المولى لإعليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله « بك النصر » لا يتم لإعلى اعتبار أن الجار والجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية فقط ، ولهذا الاحمال في الجملة الأولى ترك المؤلف صدر البيت .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما هو ظاهر إطلاق كلام المؤلف — هو رأى جماعة النحاة ، فأما علماء البلاغة فمنهم من جرى على هذا الإطلاق ، ومنهم قوم يفصلون فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما » لم يصح تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » يبين المراد .

(١) الأسماء المستحقة للتصدير بنفسها أربعة هي « ما » التعجبية ، وقد مثل لها المؤلف بالمثال الأول ، وأسماء الاستفهام وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثانى ، وأسماء الشرط وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثالث ، و « كم » الخبرية وقد مثل لها المؤلف بالمثال الرابع ، فكم مبتدأ ، وعبيد : مضاف إليه ، ولزيد : خبر المبتدأ ، والأسماء المستحقة للتصدير بغيرها أربعة أيضاً : كل اسم أضيف إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو أضيف إلى كم الخبرية ، وكل اسم اقترن بلام الابتداء ، وقد مثل المؤلف لذلك كله : فتنبه ، وكن على ثبت .  
 — ٧٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

\* تَرَضَى مِنَ الْأَحْصَى بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ \*

ونسبه جماعة — منهم الصاغاني — إلى عنتر بن عروس ، وهو رجل من موالى بني ثقيف ، ونسبه آخرون إلى ربيعة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان غير منسوب إلى قائل معين .

اللغة « الخليس » هو تصغير جلس ، والجلس — بكسر فسكون — كساء رقيق =

فالتقدير : لمى عجوز ، أو اللام زائدة لا لام الابتداء ، أو متأخراً عنه نحو « غَلَامٌ مِّنَ الدَّارِ » و « غُلَامٌ مِّنْ يَّقُمُ أَقَمَ مَعَهُ » و « مَالُكُمْ رَجُلٍ عِفْدَكَ » أو مُشَبَّهًا به نحو « الَّذِي يَأْتِيَنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » فإن المبتدأ هنا مُشَبَّهٌ باسم الشرط ؛ لعمومه ، واستقبال الفعل الذى بعده ، وكونه سبباً ، ولهذا

يوضع تحت البرذعة ، وهذه الكنية فى الأصل كنية الأتان - وهى أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأة تشبهها لها بالأتان « شهيرة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة المراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البذل ، مثلها فى قوله تعالى : ( اجعلنا منكم ملائكة ) أى بدلناكم ، وإذا قدرت مضافاً نجره بالباء وجعلت أصل الكلام ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة - كانت من دالة على التبعض

الإعراب : « أم » مبتدأ وهو مضاف و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدأ « شهيرة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار ومجرر متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف ، و « الرقبة » مضاف إليه . الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث جاء فيه ما ظاهره تأخير الخبر لمقتضى بلام الابتداء ، ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء ، ولكنها زائدة فى خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات فى البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به ، وأصل الكلام : أم الحليس لمى عجوز - محذوف المبتدأ فاتصلت اللام بخبره وهى فى صدر المذكور من جملتها .

ومثل هذا البيت قول أبى عزة عمر بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنَ حَارَبْتَهُ لَمْ حَارَبْ شَقِيًّا ، وَمَنْ سَأَلَتْهُ لَسَمِعِدُ

اللام فى « لمحارب » وفى « لسميد » زائدة ، أو التقدير : من حاربه هو محارب ، ومن سألته هو سميد ، وقد ذكر المؤلف هذين التخريجين فى البيت المستشهد به .

دَخَلَتْ الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

الحالة الثانية : التقدم ، ويجب في أربع <sup>(٢)</sup> مسائل :

(١) وقع قوله « أو مشبها به » إلى آخر هذه الفقرة في شرح الشيخ خالد متقدما على قوله « أو بغيره » .

(٢) بقيت مسائل يجب فيها تقدم الخبر لم يذكرها المؤلف تبعا للناظم ، ونحن نذكر لك منها خمس مسائل :

الأولى : أن يكون الخبر هو « مذ ، أو منذ » نحو قولك « ما لقيته مذ يومان ، أو منذ يومان » وهذا الكلام مبني على ما ذهب إليه الزجاج من أنهما خبران مقدمان وجوبا ، وقد قدمنا لك في الحالة الأولى أنك إذا جعلت « مذ ، ومنذ » مبتدئين لم يجوز تأخيرهما ، وذلك مبني على ما ذهب إليه الجمهور ، وحاصل الكلام في هذه المسألة أن العلماء يذهبون في « مذ ، ومنذ » إلى أنهما يكونان حرفين بمعنى من إلا أنهما يختصان بحرف الأزمنة ، ويكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ثم اختلفوا في الحالة الثانية ؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبتدآن ، وما بعدهما خبران واجبا التأخير ، وذهب الزجاج إلى أنهما خبران ، وما بعدهما مبتدآن واجبا التأخير ، فقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الأولى جريا على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الثانية جريا على ما ذهب إليه الزجاج ، مع إعلامنا إياك أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب ، وقد نهناثمة في الحالة الأولى إلى أن ما ذهب إليه الزجاج غير مستقيم .

الثانية : أن يقرن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما ، نحو قولك « أما في الدار فزيد ، وأما في المسجد فخالد » .

الثالثة : أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان ، نحو « هنا محمد ، وهناك علي ، وثمة إبراهيم » .

الرابعة : أن يقع ذلك في مثل ، نحو قولهم « في كل واد أثر من ثعلبة » .

الخامسة : أن تقرن بالخبر لام الابتداء - على خلاف الأصل فيها ، فإن الأصل فيها أن تقرن بالمبتدأ - نحو « لقائم زيد » ففي هذه الحالة لا يجوز تأخير الخبر وهو مقترن باللام ، فلا تقول « زيد لقائم » ولهذا قالوا في « أم الحليس لعجوز » وهو الشاهد =

إحداها : أن يُوقَّعَ تأخيرُهُ في لبسٍ ظاهرٍ ، نحو « في الدَّارِ رَجُلٌ »  
و « عِنْدَكَ مَالٌ » و « قَصَدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » و « عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ » فإنَّ  
تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس « أن » المفتوحة بالـمـكسورة ،  
و « أن » المؤكَّدة بالتي بمعنى كَلَّ ، ولهذا يجوز تأخيرُهُ بعد « أما »  
كقوله :

٧٤ - ... وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جِدَ كَادَ يَبْرِيئِي

= رقم ٧٣-: إن اللام ليست لام الابتداء ، بل هي زائدة ، ولئن سلم أنها لام الابتداء  
فليس قوله « لعجز » خبراً عن أم الحليس ، بل خبر مبتدأ محذوف ، ولئن سلمنا أنها  
لام الابتداء وما بعدها خبر عما قبلها فهو شاذ لا يجوز القياس عليه .

٧٤ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بنامه هكذا :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ ، وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جِدَ كَادَ يَبْرِيئِي

ولم أفف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق  
تتصل به .

اللفظة : « اضطبار » تصبر وتجلد ، وإظهار لاحتمال البين وفرة الأحباب : جزع  
بفتح الجيم وكسر الزاي - شديد الخوف فاقد الصبر ، وهو صفة مشبهة من جزع بجزع -  
من باب أسف - فهو جازع وجزع وجزوع « النوى » البعد والفراق « لو جد » الوجد :  
الحب الشديد « يبريئ » الأصل في هذه المادة قولهم : برى فلان المود والقلم والقدح  
يبريه برياً ، إذا نحت ، وقالوا : برت البعير ، إذا هزلته وأذهبت لحمه ، وفي حديث  
حليمة السعدية أنها خرجت في سنة قد برت المال ، ومعناه هزلت الإبل وأخذت من  
لحمها لجديها وقطعتها .

المعنى : يصف جزعه على فراق أحبته ، ويبيِّن السر في ظهور قلقه وخوفه ،  
ويقول : إن في طبعه الصبر على ما ينزل به من المكروه ، فإن كان قد خانه التجلد  
في هذه المرة فلأن الحادث مما لا يمكن احتماله ،

الإعراب : « عندي » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء =

لأن « إن » المكسورة و « أن » التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا ، وتأخيرهما في الأمثلة الأول بوقع في إلباس الخبر بالصفة ، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو

= المتكلم مضاف إليه « اصطبار » مبتدأ مؤخر « وأما » حرف شرط وتفصيل وتوكيد « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن « جزع » خبر أن ، وأن مع معموليها في تأويل مصدر يقع مبتدأ « يوم » ظرف زمان متعلق بجزع ، ويوم مضاف و « النوى » مضاف إليه « فلو جد » الفاء واقعة في جواب أما ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ المؤول من أن ومعموليها « كاد » فعل ماض دال على قرب وقوع خبره ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على وجد « يبرئى » يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليبرى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه وخبره في محل جر صفة لوجد .

الشاهد فيه : قوله « أما أنى جرع فلو جد » حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ ، وتقدم على خبره الذى هو الجار والمجرور . وإنما جاز هنا تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة وإن المكسورة الهمزة لفظا ، ولأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعل معنى .

فإن قلت : فما الذى آمنى اللبس بين هذه الأشياء ؟

فالجواب أن نقول لك : إن « أما » التي للشرط والتفصيل لا يقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة التي بمعنى لعل ، فإذا رأيت بعدها أن علمت أنها المؤكدة المفتوحة الهمزة قطعا .

فإن قلت : فلماذا لا تقع المكسورة بعد أما ؟ ولماذا لا تقع المفتوحة التي بمعنى لعل ؟ فالجواب أن « أما » لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، و « إن » المكسورة الهمزة المؤكدة مع معموليها لا يمكن أن تكون مفردا ، وكذلك المفتوحة التي بمعنى لعل ، فأما أن المفتوحة الهمزة المؤكدة فإنها تكون مع معموليها في تأويل مصدر ، وذلك مفرد في التأويل كما هو ظاهر .

(وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ) <sup>(١)</sup>؛ لأن السكره قد وُصِفَتْ بِمُسَمًّى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة .

الثانية : أن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً ، نحو \* مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا \* <sup>(٢)</sup> أو مَعْنَى نحو « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » .

الثالثة : أن يكون لَازِمَ الصَّدْرِيَّةِ ، نحو « أَبْنَى زَيْدٌ » ؟ أو مضافاً إلى ملازمها ، نحو « صَبِيحَةَ أَيُّ يَوْمٍ سَفَرَكِ » .

الرابعة : أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر ، كقوله تعالى : (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) <sup>(٣)</sup> ، وقول الشاعر :

٧٥ - ... وَلَسَكِنْ مِلَّةٌ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا \*

\*\*\*

(١) من الآية ٢ من سورة الأنعام .

(٢) هذا مثال من كلام الناظم ابن مالك حيث يقول :

وَأَخْبَرَ الْمُحْضُورِ قَدَمٌ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا

(٣) من الآية ٢٤ من سورة محمد ( القتال ) .

٧٥ - هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَسَكِنْ مِلَّةٌ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا

والبيت نسبه قوم منهم أبو عبيدة السكري في شرحه على الأملى لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصرى في كتابه « سرح العيون » - إلى جنون بنى عامر في أبيات أولها قوله :

دَعَا الْمُحْرَمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك » من الهيبة وهى الخافة « إجلالا » إعظاما لقدرك

المعنى : إني لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ، لأن العين تنمى عن تحبه فتحصل للمهابة .

=

الحالة الثالثة : جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فُقدَ فيه مُوجِبُهُمَا ، كقولك « زيد قائم » فيترجَّحُ تأخيرُهُ على الأصل ، ويجوز تقديمُهُ لعدم المانع .

\*\*\*

فصل : وما عُلم من مبتدأ أو خبر جاز حذفُهُ ، وقد يجب (١) .

= الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو وار الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ ، وهو « حبيبها » ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي انصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكن بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، لا إشكال فيه . وذهب ابن جني إلى أن « ملء عين » مبتدأ ، و « حبيبها » خبره ، وليس في البيت تقديم ولا تأخير ، ووجهه عنده أن كل واحد من المبتدأ صالح للابتداء به ، والأصل عدم التقديم والتأخير ، فيجعل أولهما مبتدأ وثانيهما خبرا .

(١) اعلم أولا أن لما علم من المبتدأ والخبر ثلاث حالات : جواز الحذف ، ووجوبه - وقد تعرض المؤلف لهاتين الحالتين - والثالثة امتناعه ، وذلك فيما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبرا عن ضمير شأن ، فإنه لا يجوز حذف للمبتدأ والخبر اللذين تكون منهما هذه الجملة ، ولا حذف أحدهما .

ثم اعلم أنه قد كثر حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع :  
الأول : في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى ( وما أدراك ما هية ؟ نار حامية ) =



فأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو ( مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَهَا )<sup>(١)</sup> ، ويقال : كيف زيد ؟ فتقول : دَنَفٌ ، التقدير : فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ ، وإساءته عليها ، وهو دَنَفٌ .

وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بِنَقْتِ مَقْطُوعٍ لَجَرْدِ مَدْحٍ ، نحو « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ » أو ذم نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوِّ الْمُؤْمِنِينَ » أو تَرْحُمِ نَحْوُ « مَرَرْتُ بِعَبْدِكَ الْمِسْكِينِ » أو بمصدر جىء به بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعْتُ وَطَاعَةً » وقوله :

٧٦ — \* فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ؟ ! \*

التقدير : أَمَرِي حَنَانٌ ، وَأَمَرِي سَمِعْتُ وَطَاعَةً .

= وقوله جلت كلمته ( قل أؤنبشكم بشر من ذلكم ؟ النار ) أى هى نار حامية ؟ وهى النار .

الثانى : بعد فاء الجواب ، نحو قوله تعالى ( مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَهَا ) أى فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ وإساءته عليها .

الثالث : بعد القول ، نحو قوله تعالى ( قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ) .

(١) من الآية ٤٢ من سورة فصلت ، ومن الآية ١٥ من سورة الجاثية .

٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِأَلْحَى عَارِفٌ ؟ \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ١٦١ و ١٧٥ ) ولم ينسب فى صدر الكتاب .

ولا نسبه الأعلام الشنترى فى شرح شواهد ، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه ولا نسبه أحد ممن تعرض لشرح كلامهم ، وقد عثرت فى مادة « روضة المترى » من كتاب « معجم البلدان » لياقوت الرومى على قطعة نسبها إلى منذر بن درهم السكابي ، وأسند روايتها إلى أبى الندى ، وفيها هذا البيت ، وقبله قوله :

وَأَحْدَثُ عَهْدِي مِنْ أُمِّيَّةَ نَظَرَةٍ عَلَى جَانِبِ الْعُلَمَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفٌ =

= تَقُولُ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا أَدُو نَسَبٍ . . . البيت ، وبعده :  
فَقُلْتُ : أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسَلِّمٌ فَصُمَّ عَايِنَا الْمَأْزِقُ الْمُتَضَايِفُ  
وقد أنشده الزجاجي في أماليه (ص ١٣١) من غير عزو ، وأول عجزه عنده  
« أذو زوجة أم . . . » .

اللفظة : « حنان » الحنان : العطف والرحمة ، وقال ابن عباس في قوله تعالى :  
(وحنانا من لدنا) : « لا أدري ما الحنان » ! وقال الفراء : هو في الآية الكريمة  
الرحمة ، أى فعلنا ذلك رحمة لأبيوك « ما أتى بك ههنا » استنكار منها لتجشمه  
الهمول وتسكبه المشاق وتعريضه نفسه للهلكة ، فعسى أن يراه قومها الغيارى فيؤذوه  
« أذو نسب - إلخ » قالوا : هذا منها تلقين للحجة التي يحتاج بها إذا ما رآه أحد  
من قومها .

المعنى : وصف أنه التقى بمحبوبته على غير تقرب منها فأنكره ، وأنها خافت عليه  
صولة قومها ، فلقتته الجواب الذي يذكره إن سأله أحدهم عن سبب مقدمه .  
الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء علامة على  
تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « حنان » خبر مبتدأ  
محذوف ، والتقدير : أمرى حنان « ما » اسم استفهام مبتدأ « أتى » فعل ماض ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الاستفهامية « بك » جار ومجرور  
متعلق بأتى « ههنا » ها : حرف تنبيه ، هنا : ظرف مكان متعلق بأتى أيضاً ، مبنى  
على السكون في محل نصب ، وجملة أتى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو  
ما الاستفهامية « أذو » الهمزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدل عليه الكلام ،  
وتقديره : أنت ذو نسب ، وذو مضاف و « نسب » مضاف إليه « أم » حرف عطف  
« أنت » مبتدأ « بالحي » جار ومجرور متعلق بمعارف الآتى « عارف » خبر المبتدأ  
الذى هو أنت ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير  
الكلام : أمرنا حنان ، ونحو ذلك مما يقوم به المعنى . وأصل هذا المصدر ونحوه أن =

أو بخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها ، نحو « نعم الرجل زيد »  
و « بئس الرجل عمرو » إذا قدرنا خبرين ، فإن كان مقدما نحو « زيد نعم  
الرجل » فمبتدأ لا غير ، ومن ذلك قولهم « من أنت زيد » ؟ أى : المذكورك  
زيد ، وهذا أولى من تقدير سيئويه كلامك زيد .  
وقولهم « في ذمتي لأفعلن » أى : في ذمتي ميثاق أو عهد<sup>(١)</sup> .

== يقع منصوبا بفعل محذوف وجوبا ؛ لأنه من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بأفعالها :  
ـ كنهم ربما تصدوا الدلالة على الثبوت والدوام ، فرفعوا هذه المصادر أحيانا وجعلوها  
أخبارا عن مبتدآت محذوفات وجوبا ، وإنما جعلوا المبتدآت العاملة في هذه الأخبار  
محذوفة على سبيل الوجوب حملا لحالة الرفع على حالة النصب : أى كما أنها في حالة  
النصب منصوبة بعامل محذوف وجوبا تكون في حال الرفع مرفوعة بعامل محذوف  
وجوبا .

(١) بقى عليه بعض المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا ، ومن ذلك - في بعض  
الوجوه - بعد « لاسما » إذا رفع الاسم الواقع بعده ، نحو « لاسما زيد » فإن  
التقدير : لاسى الذى هو زيد ، ففيه حذف المبتدأ وجوبا ، إذ لم يعر الاستعمال بذكره ،  
وفيه حذف صدر صلة الموصول التي لم تطل مع كون الموصول غير أى ، ولتحقيق هذا  
الموضع تحقيقا وافيا نقول :

الاسم الواقع بعد « لاسما » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسما  
الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما في قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمْ أَوْ لَا سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارِقِ جُلْجُلٍ

فإن كان الاسم الواقع بعدها نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ،  
والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة ، فأما الجر فتخرجه  
على أحد وجهين أولهما : أن « لا » نافية للجنس ، و« سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة  
و « ما » زائدة ، و« يوم » مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير ولا مثل يوم بدارة  
جلجل موجود ، وثانيهما : أن تكون « سى » مضافا و « ما » نكرة غير موصوفة  
مضاف إليه . بنى على السكون في محل جر ، و« يوم » بدل من ما ، وأما الرفع فتخرجه ==

وأما حَذَفُ الخبر جوازا فنحو « خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ » أى : حَاضِرٌ ، ونحو (أَكَلَهَا دَائِمٌ وَظَلَمًا)<sup>(١)</sup> أى : كذلك ، ويقال : مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول : زيد ، أى : عندي .

وأما حَذْفُهُ وجوبا ففي مسائل :

إحداها : أن يكون كونا مطلقا والمبتدأ بعد «لولا»<sup>(٢)</sup> ، نحو «لَوْلَا زَيْدٌ

= على أحد وجهين ، أحدهما : أن تكون «لا» نافية للجنس أيضا ، و«سى» اسمها ، و«ما» نسكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليها ، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء هو يوم بدارة جلجل موجود . والوجه الثاني : أن تكون «لا» نافية للجنس أيضا ، و«سى» اسمها ، و«ما» موصول اسمي بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليه ، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وخبر «لا» محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود ، وهذا الوجه هو الذى أردناه بكلامنا في هذا الموضع . وأما النصب فتخريجه على أحد وجهين أيضا ، أحدهما : أن «ما» نسكرة غير موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليها ، و«يوم» مفعول به لمعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون «ما» أيضا نسكرة غير موصوفة ، وهو مبنى على السكون في محل جر بالإضافة ، و«يوم» تميز لها ، وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا في جواز النصب ، فمن جعله بإضممار فعل أجازته كما أجازته في النسكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نسكرة منع النصب في المعرفة ، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تميزا ، ومن جعل النصب على التمييز . وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة من السكوتيين . جوز نصب المعرفة بعد «لاسميا» ، والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لاسميا» لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تميزا ، والزام كون التمييز نسكرة .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الرعد .

(٢) هذا الذى ذكره ابن هشام - من أن الاسم المرفوع الواقع بعد لولا مبتدأ - =

لَا كَرَمُكَ « أى : لولا زيد موجود ، فلو كان كَوْنًا مقيداً وجب ذكره إن  
فُقِدَ دليله ، كقولك « لولا زيد سَأَمْنَا مَا سَلِمَ » وفى الحديث « لَوْلَا قَوْمُكَ  
حَدِيثُوا عَهْدٍ بِكُفْرِ لَبَنَيْتُ السَّكْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » وجاز الوجهان إن  
وُجِدَ الدليل ، نحو « لولا أنصارُ زَيْدٍ حَمَوُهُ مَا سَلِمَ » ومنه قول أبى العلاء المعرى :  
\* فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا \* ٧٧ -

= هو ما ذهب إليه جمهور النحاة البصريين ، واختلفوا فى خبره على الوجه الذى بينه المؤلف  
وفصلناه فى شرح الشاهد رقم ٧٧ وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا  
فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام فى بيت المعرى عندهم : لولا يمسكه  
الغمد يمسكه لسالا ، أو هو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ككافى المثال الذى  
ذكره المؤلف ، وتقديره : لولا وجد زيد لأكرمته ، والعجب من الكوفيين الذين  
يذهبون فى الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط نحو « إن زيد جاءك فأكرمه » إلى أنه  
مبتدأ أو فاعل متقدم ، كيف خالفوا هذا المذهب فى لولا ؟ ومنهم من ذهب إلى أن الاسم  
المرفوع بعد لولا مرفوع بلولا نفسها لأنها فى معنى انتفى ، وسيأتى هذا الكلام مفصلاً  
فى مباحث «لولا»

٧٧ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ \*

والبيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد  
الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من عصور الدولة  
العباسية ، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والمؤلف إنما جاء به للتمثيل  
لا للاحتجاج والاستشهاد به ، أو ليبين أن الجمهور لحنوه ، وأنه عندهم غير صحيح .  
اللمة « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب »  
الفرع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « الغمد » قراب السيف وجفنه .  
الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعب » فاعل « منه »  
جار ومجرور متعلق به « كل » مفعول به ليذيب ، وكل مضاف ، و « عضب » مضاف إليه  
« فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » يمسك فعل مضارع ، وفاعله ضمير =

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القمد، والهاء التي هي ضمير عائدة على السيف -  
مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لسالا » اللام واقعة في جواب « لولا »  
وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى السيف .

التخيل به : في قوله « فلولا القمد يمسكه » حيث ذكر الخبر - وهو جملة « يمسك »  
وفاعله ، لأنه كون خاص وقد دل عليه الدليل ، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز  
ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل الدليل عليه ، كما ذكره المؤلف  
العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وأن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا »  
لا يكون إلا كونا عاما ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا ، وعندهم أن  
بيت المعرى هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا .

وفي البيت توجيه به البيت على مذهب الجمهور ، وهو أن يكون « يمسك »  
في تأويل مصدر بدل اشتمال من القمد ، وأصله « أن يمسكه » فلما حذف « أن » ارتفع  
الفعل كقولهم « تسمع بالمعدي خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من  
غير « أن » .

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في : هل يكون خبر المبتدأ الواقع  
بعد لولا كونا خاصا فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصا البتة ، بل يجب كونه كونا  
عاما ، ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر كونا خاصا في كلام ما فهو لحن أو مؤول  
وقال غيرهم : بل يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا ، لكن الأكثر أن يكون  
كونا عاما ، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر  
كونا خاصا ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره . وإن دل عليه دليل جاز ذكره  
وحذفه ، فلخبر المبتدأ انواق بعد لولا حال واحدة عند الجمهور ، وهي وجوب الحذف ،  
وثلاثة أحوال عند غيرهم وهي وجوب الحذف ، وذلك إن كان كونا عاما ، ووجوب  
الذكر ، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا ولا دليل عليه إن حذف ، وجواز الأمرين ،  
وذلك فيما إذا كان كونا خاصا وله دليل عليه إن حذف .

ومن مجيء خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا مذكورا مارواه البخاري =

وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد « لولا » ، وأوجبوا جعل السكون الخاص مبتدأ ، فيقال : لولا مُسَالمةُ زيد إيانا ، أى : موجودة ، وَلَحْنُوا المعرى ، وقالوا : الحديث مَرَوِيٌّ بالمعنى <sup>(١)</sup> .

الثانية : أن يكون المبتدأ صريحا في القسم <sup>(٢)</sup> ، نحو « لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ » في باب الصائم يصبح جنبا من كتاب الصوم من قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة « إني ذاكر لك أمرا ، ولولا مروان أقسم على فيه لم أذكره لك » ومنه قول الشاعر ، أنشده ابن مالك :

لَوْلَا زَهْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا      وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلِسُّلَمِ إِنْ جَنَحُوا  
ومثله قول الآخر ، وأنشده ابن مالك أيضا :

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضَمَّ صَاحِبُهُ      يَوْمًا ، وَلَا نَابَهُ وَهْنٌ وَلَا حَذَرٌ  
ومثله قول أفلح بن يسار السدي :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ      أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَقْدًا بِالْمَقَالِيدِ  
ومثله قول الزبير بن العوام في أسماء بنت أبي بكر :

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَـوَلَهَا لَخَبِطَتْهَا      كَخَبِطَةَ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتْلَعْهُمْ

(١) قال ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذي يذكره النحاة في هذه المسألة : « لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح ، والروايات المشهورة في ذلك « لولا حدثان قومك » « لولا حدثان قومك » « لولا أن قومك حديثه عهد بجاهلية » اهـ . وكل هذه الروايات يجرى على مذهب الجمهور ، فقد جعل السكون الخاص مبتدأ وحذف خبره وهو كون عام ، أى لولا حدثان قومك بكفر موجود . (٢) المراد بكون المبتدأ صريحا في القسم أحد وجهين : أن لا يستعمل في غير القسم أصلا ، أو أن يغلب استعماله في القسم حتى يصير بحيث لا يستعمل في غير القسم إلا مع قرينة ، ويفهم منه قبل ذكر المقسم عليه ، ومقابل هذا ما يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بعد ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله في غير القسم نحو قوله تعالى : ( وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ) وقولك : عهد الله يجب الوفاء به ، ثم إنه يفهم منه القسم إذا قلت « عهد الله لأفعلن كذا » لأنك في هذا المثال قد ذكرت المقسم عليه .

و « أَيْمَنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » أى : لعمرُكَ قَسَمِي ، وَأَيْمَنُ اللَّهِ يَمِينِي ، فإن قلت : « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » جارٍ لإثبات الخبر ، لمدم الصراحة في القسم ، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو « لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ » أن يقدر لَقَسَمِي عَمْرُكَ ؛ فيكون من حذف المبتدأ<sup>(١)</sup>.

الثالثة : أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نصٌّ في المعية ، نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » و « كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ » ولو قلت « زيد وعمرو » وأردت الإخبار باقتراحهما جاز حذفه وذكره ، قال :

— ٧٨ \* وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يُلْتَقِيَانِ \*

(١) ههنا أصلان يترتب عليهما الحكم بأن ما ذهب إليه الجمهور أولى أو ما ذهب إليه ابن عصفور ، الأصل الأول : إذا دار الحذف بين أن يكون من الأوائل وصدر الكلام وبين أن يكون من الأواخر وأعجاز الكلام. فأيهما أولى بالرعاية ؟ والعلماء يرون أن الأولى جعل الحذف من الأواخر والأعجاز لأنها محال التغير غالباً ، والأصل الثاني : إذا دار الأمر بين أن يكون الحذف من باب حذف محط الفائدة أو من غيره فأيهما أولى بالاعتبار ؟ والعلماء يقررون أن الأولى تقدير أن الباقي هو محط الفائدة فإذا راعيت الأصل الأول اعتبرت رأى الجمهور أحق وأولى بالرعاية لأن تقدير حذف الخبر من باب الحذف من الأعجاز والأواخر ، وإذا راعيت الأصل الثاني اعتبرت رأى ابن عصفور أولى ، لأن حذف المبتدأ وإبقاء الخبر من باب حذف ما ليس محط الفائدة ، فتأمل .

٧٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَمَنَّوْا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى \*

وقد نسب كثير من العلماء هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، ورووا قبل هذا البيت بيتاً آخر ، وهو قوله :

لَشَتَّانَ مَا أُنْوِي وَيَنْوِي بَنُو أَبِي جَمِيعًا ، فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَانِ

وقد راجعت نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة فلم أعثر على شيء من ذلك فيها . =



== اللغة : «شتان» هو اسم فعل معناه تباين واقترب وتباعد ، وذلك لا يكون إلا بين اثنين ، والمراد انتراقهما في الصفات والأحوال كالعلم والجهل والمودة والبغضاء ونحو ذلك ؛ لأن الافتراق في الذوات حاصل لا محالة «أأنوى» ماهذه ليست زائدة ، ولكنها موصولة إما اسمية وإما حرفية «بنو أبي» أراد بهم أهله الذين ينتمون إلى أبي قبيلته «يشعب الفقى» يفرقه ويصدع شمله ، وهو من باب فتح ، ومن هنا سموا الموت «شعوب» بفتح الشين - لأنه يفرق ما بين الأحياء .

المعنى : وصف ما بينه وبين قومه من التهاجر ، وأنهم يضمرون له البغضاء، ويحملون له في قلوبهم الإحنة والكرهية ، ويتحنون له الموت ، ثم قال : ولئن مت فما أنا وحدي الذي سلك هذا الطريق ، ولكن كل أحد مصيره إلى الموت .

الإعراب : « تمنوا » فعل ماض وفاعله «لى» جار ومجرور متعلق بتعني «الموت» مفعول به لتعني «الذي» اسم موصول نعت لموت «يشعب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «الفقى» مفعول به ليشعب. والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وكل» الواو استثنائية ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و «امرىء» مضاف إليه «والموت» الواو حرف عطف ، الموت : معطوف على المبتدأ الذي هو قوله كل امرىء «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

الشاهد فيه : قوله « وكل امرىء والموت يلتقيان » حيث ذكر الخبر الذي هو جملة «يلتقيان» لأن الواو التي عطفت على المبتدأ في قوله «والموت» ليست نصاً في معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجباً لا معدل للتكلم عنه ، كما في قولك : كل ثوب وقيمته ، وكل امرىء وما يحسنه ، وكل طالب علم ومعارفه .

فإن قلت : فين لى ضابط الواو التي تكون نصاً في معنى المصاحبة والاقتران حتى لا يلتبس أمرها على .

وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ أَنْ نَحْوَ «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ» مُسْتَفْنٍ عَنْ  
تقدير الخبر، لأن معناه مع ضيعته .

الرابعة : أن يكون المبتدأ إمّا مَصْدَرًا عاملا في اسم مُفَسَّر لضمير ذي حال  
لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور<sup>(١)</sup>، نحو «ضَرَبَنِي زَيْدًا قَائِمًا» أو مضافاً

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ضابط الواو التي هي نص في معنى المصاحبة  
والاقتران أن يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لا تفارقه ،  
وأن ما يعرفه طالب العلم لا ينفك عنه ، وذلك بخلاف الموت فإنه ليس بملزم للمرء ،  
ولهذا مرة واحدة ، فالواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران هي التي متى  
ذكرت فهم المخاطب معنى الاقتران من غير حاجة إلى النص على الاقتران ، وذلك بواسطة  
كون طرفيها لا ينفك أحدهما في الوجود عن صاحبه . ومن ثمة قال اللقاني في بيت  
الشاهد : «اعلم أن الواو في نحو هذا البيت مجرد الجمع في الحكم ، لا للمعية ، بل  
المعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر ، والتي هي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في  
إفادة المعية ، ولو قيل : كل امرئ والموت أي معه ، لم يكن صادقا » اهـ .

(١) إنما صح أن تسد الحاك مسد الخبر في هذه المسألة لأن الحال بمنزلة الظرف في  
المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت «ضربني زيدا قائماً» لم يكن بين هذا الكلام وبين  
قولك «ضربني زيدا وقت قيامه» فرق ، وشيء آخر ، وهو أن الظرف ينتصب على  
معنى في ، والحال نفسه على معنى في ، وشيء ثالث ، وهو أن كلا من الحال والظرف  
قيد ، فلما تشابه الحال والظرف في هذه الأمور ، ورأينا الظرف يسد مسد الخبر ، أعطينا  
الحال هذا الحكم فقررنا أن يسد الحال مسد الخبر .

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف تبعاً للناظم من أن الخبر محذوف ، وقد سدت الحال  
مسده هو مذهب سيويه وجهوز البصريين ، على خلاف بينهم في تقدير الخبر ، وذهب  
قوم إلى أن الحال هي الخبر نفسه ، وهؤلاء أعطوا الحال حكم الظرف كاملاً لما رأوا من  
وجوه الشبه بينهما ، وفاتهم أن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحاً لأن يقع خبراً  
عن هذا المبتدأ ، وذهب قوم إلى أن هذه الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير . كما يغني الفاعل  
أو نائب الفاعل عن خبر المبتدأ إذا كان وصفاً ، وهذا وما قبله مذهبان ضعيفان  
والصحيح ما ذهب إليه سيويه وجهوز علماء البصرة من أن الخبر محذوف ، وأن  
الحال سدت مسده وأغنت عن ذكره .

للمصدر المذكور ، نحو « أَكْثَرُ شُرَيْبِ السَّوِيقِ مَلْتَوَاتًا » أو إلى مؤول  
بالمصدر المذكور ، نحو « أَخْطَبُ مَا يَسْكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » .

وخبر ذلك مُقَدَّرٌ بِإِذْكَانَ ، أو إذا كان ، عند البصريين ، وبمصدر مضاف إلى  
صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناطم ، فيقدر في « ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا »  
ضَرْبُهُ قَائِمًا ، ولا يجوز ضربى زيداً شديداً ، لصلاحيه الحال للخبرية ، فالرفع  
واجب ، وَشَذَّ قَوْلُهُ « حَكَمَك مُسَمَّطًا »<sup>(١)</sup> ، أى : حَكَمَك لَكَ مُشَبَّهًا .

\*\*\*

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلفت رواية كتب الأمثال فيه : فرواه  
الميداني في مجمع الأمثال ( ١ / ١٤٣ طبع المطبعة الخيرية ، وانظره برقم ١١٣٣ في  
١ / ٢١٢ بتحقيقنا ) بالرفع ، وقال في شرحه « حَكَمَك مَسْمَط : أى مرسل جائر لا يعقب ،  
ويروى : خذ حَكَمَك مَسْمَطًا ، أى مجوزاً نافذاً ، والمرسل : الذى لا يرد » اهـ بحرفه  
ورواه أبو هلال العسكري في جبهة الأمثال ( ١ / ٢٥١ بهامش مجمع الأمثال للميداني )  
بالنصب ، وقال في صدره : « حَكَمَك مَسْمَطًا ، يراد به حَكَمَك مرسل : أى احتكم  
وخذ حَكَمَك ، قال أبو بكر : خذ حَكَمَك مَسْمَطًا ، أى سهلاً ، وأظن أصله من  
قولك : سمطت الجدى ، إذا كشطت ما عليه من الشعر ، فيكون ذلك أسبل من  
السلخ . ويقال : سمط العارس رداءً ، أى طرأ إلى عجز ثوبه أو ثوبها يسر . .  
وسمط القوم : صلبهم » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فالظاهر من عبارة الميداني أن الرواية التي  
وقعت له برفع « حَكَمَك » على أنه مبتدأ ، و برفع « مَسْمَط » على أنه خبر ، وهذه  
الرواية جارية على القياس ، والظاهر من عبارة العسكري وما نقله عن أبي بكر أن  
الرواية التي وقعت له بنصب « حَكَمَك » على أنه مفعول به لفعل محذوف ، ونصب  
« مَسْمَطًا » على أنه حال ، فما ذكره النحاة رواية ثالثة ، ولعلها مركبة من هاتين  
الروايتين . وقد قالوا : إن شذوذ هذه الرواية من وجهين : أولهما : أن نصب الحال  
مع صلاحيته للأخبار به غير مستعمل في كلامهم ، وثانيهما : أن الحال ليست من ضمير  
معمول المصدر ، بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر .

فصل : وَالْأَصَحُّ<sup>(١)</sup> جوازُ تعدُّدِ الخبر ، نحو « زيد شاعر كاتب » والمانعُ  
يَدْعَى تقديرَ « هو » لثاني ، أو أَنَّهُ جامع للصفتين ، لا الإخبار بكل منهما .  
وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناطم من قوله :  
٧٩ — يَدَاكَ يَدُ خَيْرِهَا يَرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

(١) ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد في اللفظ والمعنى ، نحو قوله تعالى ( وهو الفقور الودود ذو العرش المجيد ) ومعنى تعدد الخبر في اللفظ والمعنى أن يكون الخبر لفظين يستقل كل واحد منهما بالدلالة على معنى مفيد بحيث لا يحتاج أحدهما إلى الآخر في اكتمال معناه ، ومعنى كون المبتدأ واحداً في اللفظ والمعنى أن يكون لفظه واحداً ومدلوله واحداً ، فإن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما يدل على معنى واحد ، ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما ، نحو « حملو حاض » ونحو « أسر أسر » أو « أسر أسر » فإن الأول يدل على معنى واحد وهو مز : أى جامع بين الخلاوة والمحوضة ، والثاني والثالث يدل على معنى واحد ، وهو عامل بكتلتا يديه ، لم يكن ذلك من محل الخلاف بين النحاة ، وإن كان المبتدأ لفظاً واحداً لكنه يدل على متعدد كالثنى نحو « ولدك عالم وطيب » وكالشاهد رقم ٧٩ وكالجمع نحو « أصدقاؤك مصري وسوري وسوداني » لم يكن ذلك أيضاً من محل الخلاف بين النحاة .

ومن تقرير المسألة على هذا الوجه الواضح تعلم أن ابن الناطم حين مثل لتعدد الخبر لمبتدأ واحد لم يقتصر على محل الخلاف ، ولكنه مثل للتعدد في حد ذاته بقطع النظر عن كونه داخل في محل الخلاف أو غير داخل ، وأن المؤلف حين تقد أمثلته ألزم ما هو محل الخلاف ، فلم يلتق كلامهما على معنى واحد للتعدد ، فلا تناقض لأن من شرط التناقض اتحاد موضوع الكلامين ، فافهم ذلك .

٧٩ — هذا بيت من المتقارب ، وقد نسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد البكري . وقد بحث ديوان شعره فلم أجده فيه ، وقال العيني في شرح الشواهد عن هذا البيت : « أشده الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت » اهـ .

اللغة : « يداك » مثنى يد مضاف إلى ضمير المخاطب « يد خيرها يرتجى » يروى في مكان هذه العبارة « يد سيها مرسل » والسيب - بفتح السين وسكون الياء - الجود والعطاء ، و « مرسل » أراد أنه يجري بلا تكلف ولا مشقة ، والمقصود من =

== هذه العبارة أنه جواد كريم ، وأنه يعطي عطاء سهلاً لا يشكك فيه ، ولا يحتاج فيه إلى طلب واستمناع « وأخرى لأعدائها غائظة » أراد أنه شجاع بغيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء .

المعنى : وصف رجلاً بأنه كريم جواد ، وبأنه شجاع لا يهاب الأفران ، وبأنه نفاع لأحبابه وقاصدى معروفه ، ضرار لأعدائه ومن يناوئه .

الإعراب : « يداك » يدا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، ويذا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « خيرها » خير : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى يد مضاف إليه « يرتجى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خير ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ليد « وأخرى » الواو حرف عطف ، وأخرى : معطوف على يد مرفوع بضممة مقدرة على الألف للمعذر « لأعدائها » الجار والمجرور متعلق بقوله غائظة الآتى ، وأعداء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أخرى مضاف إليه « غائظة » نعت لأخرى .

الشاهد فيه : قد أنشد ابن الناطم في شرح الألفية هذا البيت على أنه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد ؛ وذلك مبنى عنده على أن « يداك » الواقع مبتدأ هو واحد في اللفظ وإن كان في المعنى متعدداً ، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان ، وأراد المؤلف ههنا أن يبين خطأه في ذلك ، ووجه التخطئة أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر إعمالاً فيما كان المبتدأ فيه واحداً في اللفظ والمعنى جميعاً ، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى أيضاً ، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، وبصح حمله وحده عليه ، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها ، فأما إذا كان الخبر متعدداً في اللفظ فقط كما في قولهم « الرمان حلو حامض » أو عطف ثانيهما على أولهما - نحو « إبراهيم كاتب وشاعر » - فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فقد العلامة ابن هشام لابن الناطم جار على أن المراد من التعدد في كلام ابن الناطم هو التعدد المختلف في جوازه بين العلماء ، فأما إذا حمل ما في كلام ابن الناطم على أنه من مطلق التعدد ، سواء أ كان مختلفاً فيه أم =

لأن « يَدَاكَ » في قوة مبتدأين لكل منهما خبرٌ ، ومن نحو قولهم « الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ » لأنهما بمعنى خبر واحد ، أى : مُرٌّ ، ولهذا يمتنع العطفُ على الأصح ، وأن يتوسط المبتدأ بينهما<sup>(١)</sup> ، ومن نحو ( وَالَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِنَا صُومٌ وَبُسْكُمٌ )<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الثانى تابع .

\*\*\*

لم يكن . فإن هذا البيت والمثال الذى بعده والآية الكريمة ، كلها من باب التعدد المطلق . فافهم ذلك وتدبره .

ومثل بيت الشاهد في كل ما ذكرنا قول الشاعر :

كَمَاكَ كَفٌّ مَا تُتْلِقُ دِرْهَمًا جُودًا ، وَأُخْرَى نَعْطِي بِأَسِيفِ الدِّمَا

ومثله أيضاً قول نافع بن تميم الفقيهي :

عَظُمْتُ رَوَادِفُهُمْ وَأَكْمَلْتُ خَلْقَهُمْ وَالْوَالِدَانِ نَجِيَّةٌ وَنَجِيبٌ

ومن هذا الضرب قول الأحوص :

ثِنْتَانِ لَا أَضْمُ — بُو لَوْضَلِيهِمَا عِرْسُ اتَّخْلِيهِ لِي وَجَارَةٌ اتَّخْلِيهِ

(١) معنى كون هذين الخبرين بمعنى خبر واحد وهو « من » أن الخبر عنه وهو الرمان مشتمل على طرف من الأول وطرف من الثانى ، وليس معناه أنه مشتمل على الخبرين معا ، ألت ترى أن المعنى أنه ليس تام الخلاوة ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، وإنما لم يحز أن يعطف أحد الخبرين في هذه للسألة على الآخر لأن العطف يقتضى أن الثانى غير الأول ، وقد ذهب أبو على الفارسي في أحد قولين له إلى جواز عطف أحدهما على الآخر ، وكما لا يصح أن يتوسط المبتدأ بين الخبرين لا يصح أن يتأخر المبتدأ عنهما جميعا ، وقد ذكرنا لك هذا في مسائل تأخير الخبر وجوبا ، وكذلك لا يصح أن يجعل الثانى منهما بدلا من الأول ، لأنك لو جعلته بدلا لأفاد أن المبتدأ موصوف بأحدهما ، وليس هذا هو المراد ، وكذلك لا يجوز أن نجعل الثانى نعتا للأول لأن في ذلك وصف الشيء بما يناقضه . وزعم الأخفش أن جعل الثانى نعتا للأول جائز ، على معنى أنه حلوه به حموضة ، ولا يصح أن نجعل الثانى خبرا لمبتدأ محذوف لأن ذلك يفوت المعنى المراد .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى أَسْمًا ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى خَبَرَهَا<sup>(١)</sup> ، وهى ثلاثة أقسام :

(١) يشترط فى الاسم الذى براد إدخال كان عليه خمسة شروط :

الأول : ألا يكون مما يلزم تصدره . أى وقوعه فى صدر الجملة ، وذلك كأسماء الشرط ، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن فإنه مما لزم الصدارة ولكنه يقع اسماً لكان ، وكثير من العلماء يخرج على ذلك قول الشاعر :

إِذَا مِتُّ كَانِ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ      وَآخَرُ مُنْتِنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

فيقول : اسم كان ضمير شأن محذوف ، والناس : مبتدأ ، ونصفان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ، وذهب الكسائى فى هذا البيت إلى أن « كان » ملغاة لا عمل لها ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، وتبعه فى هذا التخريج ابن الطراوة .

الشرط الثانى : ألا يكون ذلك الاسم فى حال ابتدائيته واجب الحذف ، كالضمير المخبر عنه بنعت مقطوع عن منوعته لمجرد المدح .

الثالث : ألا يكون ملازماً لعدم التصرف ، نفعى بذلك أن يكون ملازماً للوقوع فى موقع واحد من مواقع الإعراب ، نحو « طوبى » من قولك « طوبى للمؤمنين » فهذا مما لزم أن يقع مبتدأ ، ونحو « سبحان الله » فهذا مما لزم أن يقع مصدراً .

الرابع : ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه ، نحو « أقل رجل يفعل ذلك إلا زيدا » وهذا الشرط قد ذكره العلماء استقلالاً ، وإن كان يمكن الاستغناء عنه بالذى قبله .

الخامس : ألا يكون مما لزم الابتداء بواسطة ، وذلك مثل مصحوب إذا الفجائية نحو قولك « خرجت فإذا زيد بالباب » .

ويشترط فى خبر « كان » ألا يكون جملة طلبية ، حتى عند الجمهور الذى يجوزون وقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ من غير تقدير

وهذا الذى ذكره المؤلف من أنها ترفع وتنصب هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لم تعمل فى الاسم ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً =

أحدها : ما يعمل هذا العمل مطلقاً ، وهو ثمانية : كان ، وهي أمُّ الباب ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظلَّ ، وبات ، وصار ، وليس ، نحو ( وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا )<sup>(١)</sup> .

الثاني : ما يعمل بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهى أو دعاء ، وهو أربعة : زال ماضى يزال ، وبرح ، وبقى ، وأنفك ، مثاليها بعد النفي ( وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ )<sup>(٢)</sup> ، ( لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ )<sup>(٣)</sup> ، ومنه ( تَاللّهِ تَفْتُوْا )<sup>(٤)</sup> ، وقوله :

٨٠ — \* قَعَلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا \*

= به قبل دخولها عليه ، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا في نصبه ، فقال الكوفيون : نصبته على الحال تشبيها بالفعل القاصر في نحو « ذهب زيد مسرعاً » وقال الفراء : نصبته على أنه شبيه بالحال ، وقال البصريون : إنا رأينا هذا الخبر يجيء ضميراً ويجيء معرفة ويجيء جامداً ، ورأيناه لا يستغنى عنه ، فلا يمكن أن يعدّ حالاً ولا مشبهاً به ، لأن الأصل في الحال أن يكون نكرة ، وأن يكون مستغنى عنه .

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٩١ من سورة طه .

(٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

٨٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي \*

وهذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي . من قصيدة له تقدم ذكر مطلعها مستشهداً به في باب الموصول ( ش ٤٩ ) وتقدم من قبل ذلك ذكر بيت من أبياتها واستشهد به في الكلام على جمع المؤنث السالم ( ش ١٨ ) .

اللغة : « يمين الله » يروى مرفوعاً ومنصوباً ، وستعرف وجه الروايتين في إعراب البيت « أبرح قاعداً » أراد لا أبرح ، وستعرف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت ، ومعناه أنه سيقى قاعداً معها يحتلى محاسنها ويتمتع بطلعتها « أوصالي » جمع وصل — =



= بكسر الواو وسكون الصاد المهملة - وهو كل عظم يفصل من الآخر ، قال ذو الرمة  
غيلان بن عقبة :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِالْأَلَا بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِقَاسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَاوِرُ  
المعنى : يحلف لمحبوبته على أنه مقيم معها لا يفارقها ، وأنه يستهين في سبيل ذلك بما  
يكون من أهلها مما ينشأ عن الغيرة وحفظ الحرم .

الإعراب : « فقلت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « يمين » يروى بالرفع  
وبالنصب ، فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : يمين الله قسمي ، أو على  
يمين الله ، وأما النصب فعلى أحد وجهين :

أولها : أن يكون أصل الكلام : يمين الله ، لحذف حرف الجر ، فانتصب الاسم  
المجرور ، وهذا هو الذي يقال له منصوب بنزع الخافض .

ثانيها : أن يكون مفعولا مطلقا حذف عامله ، وتقدير الكلام أقسم يمين الله ،  
فالْمَحذُوفُ من معنى المذكور ، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر شارح  
ديوان امرئ القيس ، وعلى كل حال يمين مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور  
بالكسرة الظاهرة « أبرح » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قاعدا » خبر أبرح « ولو » الواو عاطفة على  
محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « قطعوا » قطع : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله  
« رأسى » رأس : مفعول به لقطع ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لديك » لدى :  
ظرف مكان متعلق بقطع ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « وأوصالى »  
الواو حرف عطف ، أوصال : معطوف على رأسى ، وهو مضاف وياء المتكلم  
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أبرح قاعدا » حيث أعمل الشاعر « أبرح » - وهو مضارع  
برح - عمل كان ، مع أنه ليس معه في اللفظ حرف نفي ، بسبب أن حرف النفي مقدر  
قبله : أى لا أبرح قاعدا .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وإن كان العمل ماضيا :

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْزَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا قَعَلَ الزَّوْدَ قَادِحُ =

إذ الأصل لا تَفْتَوُ ، ولا أَرْح ، ومثالها بعد النَّهْيِ قوله :

— ٨١ — \* صَاحِ سَمَرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ \* .

= ونظيره قول النافعة الندياني :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللَّهِ أَفْعَلُ ، إِنِّي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا يَمِينُكَ فَاجِرَةٌ  
يريد فقالت يمين الله قسمي لا أفعل ما ذكرت .

وإنما يكثر حذف « لا » النافية دون أخواتها بعد القسم إن كان الفعل المنفي مضارعاً كالآية السكرية وبيت امرئ القيس . فإن لم يتقدم القسم كان الحذف شاذاً ، وذلك كما قال خدّاش بن زهير :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْقَطِقًا مُجِيدًا  
وكقول خليفة بن براز :

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهِ آلِكَ حَتَّى تَكُونَهُ  
أراد خدّاش « لا أبرح ما أدام الله قومي » وأراد خليفة « لا تنفك تسمع ما حييت »  
حذف كل منهما حرف النفي ولم يتقدم قسم .

ثم إن النفي الذي يقع قبل هذه الأفعال قد يكون بحرف النفي كما ورد في الآيتين  
الكريميتين اللتين تلاهما المؤلف ، وقد يكون باسم دال على النفي نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أُسِيرَ هَوًى كُلُّ وَإِنْ لَيْسَ يَمْتَبِرُ  
وقد يكون بالفعل الموضوع للنفي ، نحو قول الآخر :

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غَيٍّ وَأَعْتَزَّازٍ كُلُّ ذِي عَفَةٍ مُقِلٌّ قَدُوعُ  
وقد يكون بالفعل المستعمل في النفي وإن لم يكن موضوعاً له ، وذلك ، مثل قول الشاعر :

قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْسُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا  
فإن « قلماً » في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي ، لا التقليل .

٨١ — هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكامله :

صَاحِ سَمَرٌ ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ ، فَلَسِيَّانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ  
والبيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

ومثالها بعد الدعاء قوله :

٨٢ — \* وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَءَاتِكَ الْقَطْرُ \*

= المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد لدوت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذف ، منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخياً غير قياسي « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولا » ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وهو مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » نسيان : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » في العمل لكونها مسبوقة بحرف النهي ، وهو شبه النفي ، وذلك من قبل أن من ينهى عن فعل شيء من الأشياء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل ، وعدم حصوله هو معنى النفي .

٨٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مَيِّ طَلَى الْبَلَى \*

والبيت لدى الرمة غيلان بن عقبة ، يقوله في صاحبه مية .

اللمعة : « البلى » من بلى الثوب يبلى - على ورن رضى يرضى - أى : خلق ورث « منها » منسكبا منصبا « جرعاتك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته مى بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان ، من طارقات الحدثنان ، وأن يدوم نزول الأمطار بساحاتها ، وكفى بزول الأمطار عن الحصب والنماء ، وطلب ذلك لأنهما يستبعا إقامة أحبائه فيها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : يا دار مية اسمى « اسمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة =

== الحاظبة فاعل « يا دار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالمتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدما « بجرعائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » ، وجرعاء مضاف والكاف مضاف إليه « الفطر » اسم زال مؤخرا .

التشهد فيه : للنعاة في هذا البيت شاهدان :  
الأول في قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا ، ولسكن التقدير على دخول « با » على المنادى المقدر ، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ، لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت في ذلك قول الشماخ :

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفْ ، وَلَسْتُ بِحَافٍ  
أُخَادِعُهُمْ عَنْهُمْ لِكَيْمًا أَنَاهَا  
فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف . ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرٍ  
وَلَا زَالَ حَيَّانَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ  
أراد : يا هند بنى بكر اسلمى . ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدِّمَالِيجِ وَالْعَقْدِ وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْفُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ  
أراد : ألا يا ذوات الدماليج اسلمى ذات الدماليج - إلخ ، ومثل ذلك في كلامهم كثير جدا .

والشاهد الثانى في قوله « ولا زال - إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » في رفعها الاسم ونصبها الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفى ، لأن دعاءك بمحصل الشيء دليل على أنه غير حاصل في وقت الدعاء ، وهذا معنى النفى ، هذا ماظهر لى ، وأرجو أن يكون صوابا :

وَقَيَّدَتْ زَالٌ بِمَاضِي يَزَالُ احْتِزَازًا مِنْ زَالٍ مَاضِي يَزِيلُ ، فَإِنَّهُ فِعْلٌ تَامٌ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ ، وَمَعْنَاهُ مَا زَ ، تَقُولُ : « زِلْ ضَانُكَ عَنْ مَعْرِكَ » وَمَصْدَرُهُ الزَّيْلُ ، وَمِنْ مَاضِي يَزُولُ ، فَإِنَّهُ فِعْلٌ تَامٌ قَاصِرٌ ، وَمَعْنَاهُ الْإِنْتِقَالُ ، وَمِنْهُ ( إِنْ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَكِنَّ زَالَتَا )<sup>(١)</sup> ، وَمَصْدَرُهُ الزَّوَالُ .

الثالث : ما يعمل بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو دَامَ<sup>(٢)</sup> ، نحو ( مَا دُمْتُ حَيًّا )<sup>(٣)</sup> ، أَيْ : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا<sup>(٤)</sup> ، وَسَمِيَتْ « مَا » هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٤ مِنْ سُورَةِ فَاطِر .

(٢) قَدْ وَرَدَتْ « دَامَ » غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِمَا وَبَعْدَهَا اسْمَانِ أَوَّلُهُمَا مَرْفُوعٌ وَثَانِيُهُمَا مَنْصُوبٌ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

دُمْتُ الْحَمِيدَ ، فَمَا تَنَفَّكَ مُنْتَصِرًا عَلَى الْعِدَى فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ  
وَهَذَا الْبَيْتُ يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ ، لِأَنَّكَ لَوْ قَدَرْتَ « دَامَ » تَامَةً غَيْرَ مُحْتَاجَةٍ إِلَى تَقَدُّمِ « مَا » عَلَيْهَا ، وَجَعَلْتَ ضَمِيرَ الْخَاطِبِ فَاعِلًا وَ « الْحَمِيدَ » حَالًا وَرَدَّ عَلَيْكَ أَنَّ « الْحَمِيدَ » مَعْرُوفَةٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً فِي الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ الْمَنْصُورِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ « دَامَ » نَاقِصَةً وَرَدَّ عَلَيْكَ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا « مَا » وَهُوَ شَرْطٌ فِي عَمَلِهَا فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ ، وَإِذَا كَانَ لَا مَنَاصَ مِنْ ارْتِكَابِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فَإِنَّا نَخْتَارُ أَنْ تَكُونَ « دَامَ » فِي هَذَا الْبَيْتِ تَامَةً ، وَنَدْعَى أَنْ « أَلِ » فِي قَوْلِهِ « الْحَمِيدَ » لَيْسَتْ مَعْرُوفَةً ، وَإِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢١ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ .

(٤) التَّعْبِيرُ بِمُدَّةٍ إِشَارَةٌ إِلَى دَلَالَةِ « مَا » عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَالتَّعْبِيرُ بِدَوَامٍ إِشَارَةٌ إِلَى دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَلَوْ كَانَتْ « مَا » مَصْدَرِيَّةً غَيْرَ ظَرْفِيَّةٍ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ مَذْكُورَةً فِي الْكَلَامِ لَمْ تَنْصَبْ « دَامَ » الْخَبَرَ ، فَإِنْ وَجَدَ بَعْدَ مَرْفُوعِهَا اسْمٌ مَنْصُوبٌ فَهُوَ حَالٌ ، نَحْوُ « دُمْتُ عَزِيزًا » .

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَقَدُّمِ « مَا » الظَّرْفِيَّةِ الْمَصْدَرِيَّةِ عَلَى دَامَ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدَمَ « مَا » هَذِهِ شَرْطُ أَعْمَالِهَا ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ الشَّرْطِ وَجُودُ الشَّرْطِ ، =

لأنها تُقَدَّرُ بِالمَصْدَرِ ، وهو الدوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ، وهو المدة .

\*\*\*

فصل : وهذه الأفعال في التصرفِ ثلاثة أقسام :

(١) ما لا يَتَصَرَّفُ بِحالٍ ، وهو ليس باتفاق ، ودَامَ عند الفراء وكثير من المتأخرين .

(٢) وما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتها ، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ، و « دام » عند الأقدمين ، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً<sup>(١)</sup> .

(٣) وما يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو الباقي .

وللتصارييف في هذين القسمين ما للماضي من العمل ، فالمضارع نحو ( وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا )<sup>(٢)</sup> ، والأمر نحو ( كُونُوا حِجَارَةً )<sup>(٣)</sup> ، والمصدر كقوله :

= ألا ترى أنه وقع في أفصح كلام وهو القرآن الكريم قوله تعالى ( خالدين فيها ما دامت السموات والأرض ) فلم يؤت معها باسم منصوب أصلاً ؟ واعلم أن « ما » كلما كانت ظرفية فهي مصدرية ، ولكن لا يلزم من كونها مصدرية أن تكون ظرفية .

(١) رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيآن ؛ الأول : أنها تستعمل البتة صالحة لما المصدرية الظرفية ، والثاني : أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : ( مادمت حياً ) بقوله : مدة دواحي حيا . ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر للدوام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جأرين ، مسيئين الظن بمن قام على العربية وحفظها غاية الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتم الدعوى .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٣) من الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

٨٣ - \* وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ \*

واسم الفاعل كقوله :

٨٤ - رَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِذَا

أَخَاكَ ... ..

٨٣ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* بِيْذُلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَقَى \*

وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللفظة : «بذل» عطاء «ساد» من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه ، وينبه ذكره في عشيرته ، يبذل المال والحلم ،

وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل .

الإعراب : «ببذل» حار ومجرور متعلق ب«سَادَ» معطوف على بذل «ساد» فعل ماضٍ «في قومه» الجار والمجرور متعلق أيضا ب«ساد» ، وقوم مضاف وضمير العائدين على الفتى وإن تأخر لفظا مضاف إليه «الفتى» فاعل ساد «وكونك» الواو عاطفة وكون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فأما اسمه فالكاف المتصلة به ، فلنأخذ الكاف محلان أحدهما حر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم وأما خبره فقوله «إياه» وقوله «عليك» حار ومجرور متعلق بيسر ، وقوله «يسر» هو خبر المبتدأ على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله «وكونك إياه» حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها في رفع

الاسم ونصب الخبر ، وقد تبين اسم وخبره في إعراب البيت .

٨٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالـه :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِذَا أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْقِهِ لَكَ مُنْجِدًا

والبيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : «يبدي» يظهر «البشاشة» طلاقة الوجه «تلقيه» تجده «منجداً» مساعداً

الإعراب : «ما» نافية تحمل عمل ليس «كل» اسمها ، وهو مضاف ، «من»

اسم موصول مضاف إليه «يبدي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره =

وقوله :

٨٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحْبَبُكَ ... ..

\*\*\*

= هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة «البشاشة» مفعول به ليبدى «كائنا» خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان النافضة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أخاك» أخا : خبر كائن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف ، والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلفه» تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتي «منجدا» مفعول ثان لتلاني ، وقال العيني : هو حال . وذلك مبنى على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولا واحدا ، وهو مذهب ضعيف .

الشاهد فيه : قوله «كائنا أخاك» فإن «كائنا» اسم فاعل من مصدر كان الناقصة وقد عمل عملها فرفع اسما ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر ، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت .

٨٥ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكامله هكذا :

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحْبَبُكَ حَتَّى يُفْغِضَ الْجَفْنُ مُفْغِضٌ  
وهذا البيت مستهل كلمة للحسين بن مطير بن مكل ، مولى بني أسد بن خزيمه ،  
وهو من مخضرمي الدولتين ، مدح بن أمية وبني العباس ، وكان شاعرا راجزا ، مقدما  
في الشعر والرجز جميعا ، وكان كلامه يشبه كلام أهل البادية (وانظر زهر الآداب  
ص ١٠٠٦ بتحقيقنا )

اللفظة : «قضى الله» حكم وقدر ، أو هيأ الأسباب «أسماء» اسم محبوبته ، والنحاة  
يختلفون في وزن هذه الكلمة ، فمنهم من يذهب إلى أن وزنها أفعال وأنها منقولة من  
جمع اسم ، ومنهم من يذهب إلى أن وزنها فعلاء ، وأنها من الوسامة وأصلها وسماء  
فقلبت الواو همزة كما قلبت في «أناة» وأصلها «وناة» من الونى وهو الفتور «حتى  
يفغض الجفن يفغض» يفغض : مضارع أفغض ، وتقول : أعفص فلان عين فلان ، =



= إذا أطبق جفنيه أحدهما على الآخر ، ومغمض : اسم فاعل من ذلك الفعل ، وهذه العبارة كناية عن الموت وانتهاء الحياة ، فإن فعل ذلك إنما يحدث بعد مفارقة الإنسان هذه الحياة .

المعنى : يقول لمحبوبته إنه قد قدر على أن أبقى على حبك ، مستمسكا به - رغم ما تصنعينه معي من الحبحر والقطيعة ، ورغم ما أكابد فيه من اللوعة والصبابة - إلى أن أفارق هذه الحياة على هذا الحب

الإعراب : «فضى» فعل ماض «الله» فاعل «يا» حرف نداء «أسماء» منادى مبني على الضم في محل نصب «أن» حرف توكيد ونصب مخفف من أن الشدة ، واسمه ضمير شأن محذوف «لست» لبس : فعل ماض ناقص . وتاء التمسك اسم «زائلا» خبر ليس ، وهو اسم فاعل من زال الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أحبك» أحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبة مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زائل ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن الخفيفة من الثقيلة «حتى» حرف غاية وجر «يفمض» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى «الجفن» مفعول به ليقمض «مغمض» فاعل يفمض ، وأن المضمرة مع معمولها في تأويل مصدر مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بأحب ، والتقدير : أحبك إل إنغماض : مضمض الجفن .

الشاهد فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث أعمل اسم الفاعل المأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعله ، فرفع به الاسم ونصب به الخبر ، أما اسم الفاعل فهو قوله « زائلا » وفعله الناقص هو « زال » وقد أعمله في اسم وخبر ، فأما اسمه فهو الضمير المستتر فيه وأما خبره فهو جملة « أحبك » .

ومن الطرائف في هذا البيت أنه قد تداخلت فيه ثلاث نواسخ ؛ أولها «أن» الخفيفة من الثقيلة ، وثانيها «ليس» وثالثها «زائلا» الذي هو محل الاستشهاد هنا ، وليس يسر عليك - بعد الذي قررناه في إعراب البيت - أن تعرف تداخلها ، وأن تدرك معمولي كل واحد من هذه النواسخ الثلاثة ، فتفطن والله سبحانه المستول أن يرشدك ويوفقك .

فصل : وتوسط أخبارهن جازز<sup>(١)</sup> ، خلافاً لابن درستوبه في ليس ،  
ولابن موطئ في دام ، قال الله تعالى : ( وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(٢)</sup> ،  
وقرأ حمزة وحفص : ( لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ )<sup>(٣)</sup> بنصب البر ،  
وقال الشاعر :

٨٦ - لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً

لَذَاتُهُ . . . . .

(١) خبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يجب تقديم اسمها وتأخير خبرها ، وذلك في موضعين ، الأول أن  
يكون الاسم محصوراً في الخبر - نحو قول الله تعالى ( وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء )  
والثاني أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهري بأن يكونا معربين تقديرهما نحو  
قولك « كان موسى فتاك » ، أو يكونا مبنيين نحو قولك « كات هؤلاء من يجادلونك » .  
الحالة الثانية : أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجبا ، وذلك في موضعين  
الأول : أن يكون الخبر محصوراً في الاسم نحو قولك « ليس قائماً إلا زيد » ومنه قوله  
تعالى ( وما كان حجتهم إلا أن قالوا ) بنصب ( حجتهم ) على أنه خبر كان ، واسمها  
المصدر النسبكي من ( أن قالوا ) والثاني : أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر  
نحو قولك « كان في الدار صاحبها » .

الحالة الثالثة : جواز الأمرين تقديم اسمها على خبرها وتأخيرها عنه ، وذلك فيما عدا  
ما يجب فيه التوسط أو التأخر .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الروم

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، قال البر : خبر ليس مقدم على اسمها ،  
والمصدر النسبكي من أن ومدخولها اسم ليس تأخر عن خبرها ، ومن العلماء من يرى  
هذه القراءة أرجح من جهة الصناعة من رفع ( البر ) على أنه اسم ليس ، وعلى ذلك  
بأن المصدر المنسبك من أن المصدرية في قوة الضمير ، والضمير يرجع جعله اسماً .

٨٦ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بكالاه :

لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً      لَذَاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ =

. . . . .

== والبيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه .  
 اللفظة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم  
 مفعول من التنقيص ، وهو التسكرير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذكار » فقلبت  
 تاء الافتعال دالا ثم قلبت الدال دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار »  
 بالدال المعجمة . على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز بقاء كل من  
 المهملة والمعجمة على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : ( فهل  
 من مدكر ) أصله مذكر ، فقلبت التاء دالا ثم قلبت المعجمة مهملة ثم أدغمتا ، على  
 مثال ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ، ولا يستطيب فيها العيش ، مادام يتذكر  
 أيام الهرم التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على  
 الموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها « للعيش » جار ومجرور متعلق  
 بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت »  
 دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم « لذاته » لذات :  
 اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار  
 مجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم »  
 معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام ، وهو قوله « منغصة »  
 على اسمها ، وهو قوله « لذاته » .

هذا توجيه كلام المؤلف العلامة كغيره من النحاة ردأ على ابن معط ، وفيه خلل  
 من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو « بادكار » بأجنبي عنهما  
 وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستترا ، وقوله  
 « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل بقوله « منغصة » لأنه اسم مفعول  
 بعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ، فلا يكون ردأ  
 على ابن معط ومن يرى رأيه .

==

إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ، نحو (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً) <sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : وتقديم أخبارهن جائز ، بدليل (أَهْوَلَاءُ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) <sup>(٢)</sup>  
(وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) <sup>(٣)</sup> ، إلا خبر دام انفاقاً ، وليس عند جمهور

= ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ      فَمَوْ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِعًا أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على بيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ لأنه اسم فاعل ، فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر ، قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين هما دام وحافظ سري ، وتأخر معمول واحد هو من وثقت به ، فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول الرفع .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال ، ولما منع هنا من توسط الخبر القصر بإلا على ما تقدم لنا بيانه في ص ٢٤٢ .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ . ونظير هذه الآية في جهة الاستدلال فقط ، لافي موطنه ، قول الله تعالى : ( تَبَرَأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ) من الآية ٦٣ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف ، ووجه الاستدلال بهذه الآية والتي قبلها أن قوله سبحانه « إِيَّاكُمْ » و « أَنْفُسَهُمْ » معمولان لخبر كان ، وقد تقدمنا عليها ، وقد علمت أن تقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل فيه ، من قبل أن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله ، فإذا وقع معمول الخبر في مكان ما من الكلام كان ذلك أمانة على أن الخبر نفسه يجوز أن يقع في هذا الموضع ، وقد استدلل بهذا الدليل ابن مالك في شرح التسهيل ، وعلاه بما ذكرنا ، وقد سبقه إلى ذلك أبو علي الفارسي ، وتلميذه أبو الفتح ابن جني ، وانظر البحث التالي لهذا الكلام .

البصريين ، قاسوها على عسى ، واحتج الجيز بنحو قوله تعالى : ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ )<sup>(١)</sup> ، وأجيب بأن المعمول ظرف فيقَسَمُ فيه ،

(١) من الآية ٨ من سورة هود ، ووجه استدلال من استدلال بهذه الآية الكريمة على جواز تقديم خبر ليس عليها أن قوله سبحانه ( يوم يأتيهم ) معمول الخبر الذي هو قوله ( مصروفا ) وقد تقدم هذا المعمول على ليس ، ولا يجوز أن يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل فيه .

والاعتراض وارد على هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنا لانسلم أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل ، وذلك لأن هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل فيه .

الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلا ، لم يجيزوا تنبيهه على المبتدأ ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون في ضرب ضمير وجملة خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول الخبر على مبتدئه ، نحو « عمرا زيد ضرب » .

الموضع الثاني : خبر إن إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا ، لم يجيزوا تقديمه على اسمها ، فلا يقولون « إن جالس زيدا » وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : « إن عندك زيدا جالس » وسيذكر ذلك المؤلف في إن وأخواتها .

الموضع الثالث : الفعل المنفي بلم أو لن ، نحو « لم أضرب » ، ولن أضرب » لم يجيزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لم أضرب » ، وعمراً لن أصحاب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد أما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاؤه لأما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : ( فأما اليتيم فلا نقهر ) .

والوجه الثاني - وهو الذي أشار إليه المؤلف - أنا على فرض تسليم ما منعناه في الوجه الأول نقول : إنه ليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله ، لأن بعض المعمولات يكون تقدمها بسبب التوسع فيها أنفسها ، وذلك كالظرف في الآية الكريمة ، نعم لو كان المتقدم مفعولا به لأمكن أن يقال فيه : إن تقدمه يؤذن بجواز تقدم العامل فيه ، من قبل أن أصل العامل أن يكون قبل المعمول ، فافهم ذلك .

=

وإذا نفى الفعل بما جاز تَوَسَّطُ الخبر بين النافي والمنفى <sup>(١)</sup> مطلقاً ، نحو « ما قائماً كان زيد » ويمتنع التقديمُ على « ما » عند البصريين والفرقاء ، وأجازه بقية الكوفيين ، وَخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زال وأخواتها ؛ لأن نفيها إيجابٌ ، وَعَنَّم الفرقاء المنعَ في حروف النفي <sup>(٢)</sup> ، ويردُّه قوله :  
 ٨٧ — \* كَلَى السَّنُّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ \*

\*\*\*

= والوجه الثالث من وجوه الاعتراض أنا نقول : إن هذه الآية تحتمل وجوهاً آخر من الإعراب ، ومضى احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلاً ، ومن الوجوه المحتملة أن يكون ( يوم يأتيهم ) مبتدأ وهو مبنى على الفتح في محل رفع ، وإنما بنى لأنه أضيف إلى جملة ( يأتيهم ) واسم ( ليس ) ضمير مستتر فيها ، و ( مصروفاً ) خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ( يوم يأتيهم ) .  
 (١) المراد بإطلاق النفي هنا أن يشمل ما يكون النفي شرطاً لعمله كزال ومالا يكون النفي شرطاً لعمله مثل كان .

(٢) يريد أن الفراء ذهب إلى أن « ما » و « لا » و « إن » و « لن » النافيات لها حكم واحد ، وهو أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر ولا معموله على حرف النفي ، وخص المحققون هذا الحكم بحرف واحد من حروف النفي : « ما » وذهب المحقق الرضى إلى أن « إن » النافية لها حكم « ما » .

٨٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَرَجَّ الْفَتَى لِخَيْرٍ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ \*

وهذا البيت من كلام المعلوط القرطبي .

اللفظة : « رج » فعل أمر من الترجية ، وهى الأمل وتوقع الخير ، يريد أمل فيه الخير ، وتوقعه منه ، وانتظر أن يأتى به « ما » هى ههنا الظرفية التى تدل على المدة « على السن » أراد كلما زادت سنه وتقدم به الزمان .

المعنى : يريد أنك إذا رأيت الفتى يزداد خيراً كلما علت به السن وتقدم ميلاده فترقب منه الخير الوافر وأمل فيه الأمل البعيد .

الإعراب : « رج » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفقى » مفعول به لرج « للخير » جار ومجرور متعلق برج « ما » مصدرية ظرفية « إن » حرف زائد بعد ما الظرفية المصدرية لشبهها لفظاً بما النافية « رأته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهاء الغائب العائدة على الفقى مفعول به « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله يزيد الآتى آخر البيت « خيرا » مفعول به مقدم لقوله يزيد الآتى أيضاً « لا » حرف نفى « يزال » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضممة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفقى « يزيد » فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم لا يزال ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر لا يزال .

الشاهد فيه : قوله « خيرا لا يزال يزيد » حيث قدم ، خبر لا يزال ، على لا يزال نفسها ، أما خبر لا يزال فهو جملة « يزيد » وفاعله المستتر فيه ، وأما مفعول الخبر فهو قوله « خيرا » فإنه مفعول به ليزيد على ما قد تبين لك في إعراب البيت ، وقد علمت أن النحاة يستدلون بتقدم المفعول على جواز تقديم العامل ، فإذا تقدم مفعول الخبر على لا يزال كان ذلك دليلاً على صحة تقدم الخبر نفسه على لا يزال ؛ لأن الأصل في المفعول أن يقع بعد عامله .

وفي هذا البيت رد على من زعم أن خبر الناسخ المنفى بحرف - أى حرف من حروف النفى - لا يجوز أن يتقدم على ذلك الفعل ، ومن ذهب إلى ذلك الفراء ، وأصرح ما يرد عليه قول الشاعر :

مَهْ عَاذِلِيْ فَهَاتِيْمًا لَّنْ اُبْرَحَا بِمِثْلِ اَوْ اَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن الشاعر في هذا البيت قد قدم خبر الفعل الناسخ المنفى بأن على الفعل ، أما الفعل فهو « لن أبرح » وأما خبره فهو قوله « هاتماً » وقد تقدم عليه ، وإنما كان الرد بهذا الشاهد أقوى لأن الاستدلال بتقدم المفعول على جواز تقديم العامل محل نزاع على ما بيناه في كلامنا السابق في التعليق على الآية الكريمة ( ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ) ( ارجع إلى الوجه الأول في ص ٢٤٥ السابقة ) .

فصل : ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمولٌ خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً ، نحو « كان عندك ، أو في المسجد ، زَيْدٌ مُفْتَكِفًا »<sup>(١)</sup> ، فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين بمنعون مطلقاً ، والكوفيون يميزون مطلقاً<sup>(٢)</sup> ، وقَصَلَ ابن السراج والفارسي وابن عصفور فأجازوه إن تقدم الخبر معه ، نحو « كَانَ طَعَامُكَ آكِلًا زَيْدٌ » وَمَنْعُوهُ إن تقدم وحده ، نحو « كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلًا » واحتج الكوفيون بنحو قوله :

\* بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا \*

(١) مما جاء من ذلك في أوضح كلام وأعربه قوله تعالى ( ولم يكن له كفوا أحد ) فإن ( له ) جار ومجرور متعلق بقوله ( كفوا ) إذ معناه مكافئ ، وقد ولي ( يكن ) وهذا النص يرد على جمهور البصريين الذين يمنعون مطلقاً ، ويؤيد ابن السراج والفارسي وابن عصفور الذين يميزون إذا تقدم الخبر مع المفعول فولى كان ، ألا ترى أن ( كفوا ) الذي هو خبر يكن قد تقدم على الاسم الذي هو أحد مع أن ( له ) الذي هو معمول الخبر قد ولي يكن ؟

(٢) أنت تعلم أن اسم كان وأخواتها وخبرهن معمولان لكان ، والمفعول الذي هو موضع الكلام في هذا الفصل هو معمول الخبر ، واعلم الآن أن مدشاً الخلاف بين هؤلاء جميعاً هو هل معمول المفعول يعتبر معمولاً للعامل الأصلي الذي هو هنا كان ؟ فالذي يؤخذ من تعليلهم لهذا الخلاف أن البصريين يرون أن معمول المفعول لا يعتبر معمولاً للعامل الأصلي ، ولهذا حكموا بأنه لا يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها لأنه أجنبي من كان ، فإذا وليها لزم أن يفصل بين العامل الذي هو كان والمفعول الذي هو الاسم والخبر بالأجنبي الذي هو معمول الخبر ، وأن جمهور الكوفيين يعتبرون معمول المفعول معمولاً للعامل الأصلي ، فلهذا أجازوا أن يلي كان معمول خبرها لأنه ليس أجنبياً ، فلم يانزم المحذور المذكور .

٨٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ \*



= والبيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهي من التناقض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَايسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخَذَا  
 الالفة : « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو - بضمين بينهما سكنون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة - حيوان يضرب به المثل في السرى فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا يصرف ، ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد أسامة ، وللذئب ذؤالة ، قاله الميداني ( ١ / ٢٣٩ الخيرية ) ثم قال : والقنفذ لا ينাম الليل ، بل يحول ليله أجمع . ويقال في مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » وفي مثل آخر « اجعلوا ليكم ليل أنقد » وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال بهامش الميداني ( ٢ / ٧ ) « هداجون » جمع هداج ، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان - بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشية الشيخ ، أو هو مشية فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب . ويروى « قنافذ دراجون » والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من درج الصبي والشيخ - من باب دخل - إذا سارا سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : إنهم خونة بخار يشبهون القنافذ في سيرهم بالليل طلباً للدعارة والفحشاء ، وإنما السبب في ذلك تعويد أيهم لهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله ثم كالقنافذ مخذوف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « حول » ظرف متعلق بهداجون . وهو مضاف ويوت من « يوتهم » مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولة اسماً ، والأوضح أن تكون موصولة حرفياً « كان » فعل ماض ناقص « إياهم » مفعول مقدم على عامله وهو « عود » وستمرف . وفيه ، وقوله « عطية » اسم كان « عودا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لاحتله ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل =

= والفاعل في محل نصب خبر « كان » وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهذا إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم .  
 الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عود » حيث إن ظاهره يؤهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان - وهو « إياهم » - على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضا ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل وليه ، هذا هو الظاهر من البيت ، والقول بجوازه مذهب الكوفيين .  
 والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت عدة توجيهات :

أحدها - وهو الثاني فيما ذكره المؤلف العلامة تبعا للنظم - أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ وجملة « عودا » خبره ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان .  
 والتوجيه الثاني - وهو الأول في كلام المؤلف - أن « ما » اسم موصول مجرور المحل بالباء ، و « كان » زائدة ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول وهو « ما » .

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعمولها لا محل لها صلة ، والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره : بما كان عطية عود هموه .

ومنه من يقول : إن هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها والقول بالضرورة عند البصريين متعين في قول الشاعر ، ولم تقف على اسمه ، وهو الشاهد الآتي ( ٨٩ ) :

بَاتَتْ فُوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِن حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْمَعْجَبِ  
 فذات الخال : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفوادي : مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سالبة ، ولا يمكن في هذا البيت أن يوجه بإحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَيْتَن كَانَ سَلَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مُفْرِيَا لَقَدْ هَوَّنَ الشَّلْوَانُ عَنْهَا التَّحْلُمُ =

وَحُرِّجَ عَلَى زِيَادَةِ كَانَ ، أَوْ إِضْمَارِ الْاسْمِ : مُرَادًا بِهِ الشَّانُ ، أَوْ رَاجِعًا إِلَى مَا ، وَعَلَيْهِنَّ فِعْطِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَقِيلَ : ضَرُورَةٌ ، وَهَذَا مُتَعَمِّنٌ فِي قَوْلِهِ :

٨٩ — \* بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً \*

لظهور نَصْبِ الْخَبَرِ .

\*\*\*

= فَإِنْ قَوْلُهُ الشَّيْبُ : اسْمُ كَانَ ، وَمَغْرِيًا : خَبَرُهُ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ يَعُودُ عَلَى الشَّيْبِ هُوَ فَاعِلُهُ ، وَسَمَى : مَفْعُولٌ بِهِ لِمَغْرِيَا تَقْدَمُ عَلَى اسْمِ كَانَ ، وَلَا يَحْتَمِلُ شَيْئًا مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ التَّخْرِيجَاتِ .

لَكِنْ خَرَجَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ « فُؤَادِي » فِي أَوَّلِهَا وَ« سَمَى » فِي ثَانِيهَا مَنَادَى بِمَحْرَفِ نَدَاءٍ مَحْذُوفٍ ، وَيَكُونُ الشَّاعِرُ قَدْ حَذَفَ مَفْعُولَ « سَالِبَةً » فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، وَمَفْعُولَ « مَغْرِيَا » فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا : بَاتَتْ يَا فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً إِلَيْكَ ، وَلَئِنْ كَانَ يَأْسَمَى الشَّيْبُ مَغْرِيَا إِلَيْكَ بِالصَّدِّ ، وَهُوَ تَخْرِيجٌ ظَاهِرٌ التَّكْلُفِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ ٨٩

٨٩ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَعَجِزَهُ قَوْلُهُ :

\* فَأَلْقَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْمَجَبِّ \*

وَلَمْ أَقِفْ لِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَا عَثَرْتُ لَهُ سَوَابِقَ أُولَوَاحِقِ تَتَّصِلُ بِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي أَثْنَاءِ شَرْحِ الشَّاهِدِ السَّابِقِ .

اللُّغَةُ : « ذَاتُ الْخَالِ » أَيْ صَاحِبَةُ الْخَالِ ، وَالْخَالُ : شَامَةٌ سَوْدَاءُ فِي الْبَدَنِ ، وَقِيلَ : نَسَكْتُهُ سَوْدَاءَ فِيهِ ، وَفِي الْهَذِيبِ : بَثْرَةٌ فِي الْوَجْهِ تَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ « سَالِبَةً » اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ سَلَبَ الشَّيْءَ — مِنْ بَابِ نَصَرَ — إِذَا أَخَذَتْ خُلْسَةً « حَمً » بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ — قَدَّرَ وَهِيَءٌ .

الْمَعْنَى : يَصِفُ أَنَّ امْرَأَةً مَوْصُوفَةً بِالْجَمَالِ ، قَدْ اسْتَوْلَتْ بِجَهَالِهَا عَلَى قَلْبِهِ ، وَاسْتَلَبَتْهُ مِنْهُ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَنْ يَسْتَطِيعَ الْحَيَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ حَيًّا كَانَ ذَلِكَ مِنْ عَجَائِبِ الْأُمُورِ .

== الإعراب : « باتت » بات : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « فؤادى » مفعول به لسالبة الآتى ، وفؤاد مضاف وباء التكلم مضاف إليه « ذات » اسم بات مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحال » مضاف إليه « سالبة » خبر بات « فالعيش » الفاء حرف تفریع ، العيش : مبتدأ « إن » حرف شرط « حم » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لى » جار ومجرور متعلق بحم « عيش » نائب فاعل حم « من العجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون نائب فاعل حم ضميرا مستترا فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العيش ، ويكون قوله « عيش » خبر المبتدأ ، وقوله « من العجب » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف صفة لعيش ، وعلى كل حال لجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجلة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الخال سالبة » حيث ورد فيه ما ظاهره أن معمول خبر الفعل الناسخ قدولى الفعل ، أما الفعل الناسخ فهو قوله « باتت » وأما خبره فهو قوله « سالبة » وأما معمول الخبر فهو قوله « فؤادى » فقد عرفت في إعراب البيت أنه مفعول به لسالبة ، وقد وقع المفعول بعد الفعل الناسخ كما ترى .

وهذا البيت ونحوه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعده ، ولا يتأتى في هذا البيت الرد عليهم بما ذكره الناظم - وذكره المؤلف تبعاً له ، وذكرناه نحن في توجيه البيت السابق - من أن اسم الفعل الناسخ ضمير شأن محذوف ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر الفعل الناسخ ، وإنما امتنع ذلك - كما قال المؤلف - لظهور نصب الخبر الذى هو سالبة ، فإما أن يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحاً ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، وقد اختار جمهور العلماء المشايخين للبصريين الثانى ، وهو أن البيت ضرورة .

ولكن بعض التأخرين قد ذكر في هذا البيت تأويلاً يفسد به استدلال الكوفيين وحاصله أن قول الشاعر « فؤادى » ليس مفعولاً به لسالبة على ما يتوهم الكوفيون ، ولكنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول الخبر محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام . باتت بفؤادى ذات الخال سالبة إياك ، وفيه تكلف ظاهر كما قلناه في شرح الشاهد ٨٨ .

فصل : قد تستعمل هذه الأفعال تامة ، أى مستغنية بمرفوعها<sup>(١)</sup> ، نحو ( وَإِنْ

وَمِثْلُ مَاذُ كَرْنَا فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الْاسْتِمَادِ وَالنَّوْبِ يَجْرَى فِي قَوْلِ الْآخِرِ .  
لَيْتَنُ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبُ بِالْصَّدِّ مُغْرِبًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلُوكَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ  
تقديره عند الكوفيين : لَيْتَنُ كَانَ الشَّيْبُ مَغْرِبًا سَلَمَى بِالْصَّدِّ ، وعند المؤلفين .  
لَيْتَنُ كَانَ يَسْلَى الشَّيْبُ مَغْرِبًا بِكَ بِالْصَّدِّ ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى أيضا .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن التام هو الذى استغنى بمرفوعه ، والناقص هو الذى لم يكتف بالمرفوع ، بل احتاج إلى المنصوب - هو ما ارتضاه ابن مالك ، مخالفا لسيبويه والجمهرة النحاة ، وهم يذهبون إلى أن معنى تمام هذه الأفعال أنها تدل على الحدث والزمان جميعا كسكل الأفعال ، وأن معنى نقصانها أنها لا تدل على الحدث ، وإنما جردت للدلالة على الزمان الذى هو جزء من مفهوم سائر الأفعال ، وقد استدلل ابن مالك على صحة مذهبه بوجوه عشرة نسكتفى هنا يذكر خمسة منها ، الأول : أن تسميتها أفعالا يتعتم معها أن نقطع بدلائلها على الحدث مع الزمان ؛ لأن كل فعل يدل عليهما جميعا ، والثانى أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها بل تتكون كلها بمعنى واحد وهو الزمان الماضى إن كانت ماضية والزمان المستقبل إن كانت مضارعة ، فإذا قلت كان زيد مجتهدا كان معناه زيد مجتهد أمس ، وإذا قلت يكون زيد مسافرا كان معناه زيد مسافر غدا ، ونحن نثبت لها معانى مختلفة ؛ فكانت أفعالا البتة ، الثالث : أنها لو كانت دالة على الزمان وحده لصح أن تتكون من أحدها ومن اسم آخر دال على معنى جملة مفيدة ، كما تتكون الجملة من اسم زمان واسم معنى ، نحو « السفر غدا » وأنت لو قلت « كان السفر » لم يتم معنى الكلام ، فدل ذلك على أنها ليست دالة على مجرد الزمان ، الرابع : أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن المصدرية عليها ، وقد دخلت أن المصدرية عليها فى أفصح الكلام نحو قوله تعالى ( إِنْ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ ) الخامس : أنها لو لم تدل على الحدث لم يحى منها اسم فاعل ؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان إلا لزوما ، وقد صرحتم بأن اسم الفاعل يحى من بعضها واستدلتم لوروده بقول الشاعر :

وَمَا كُنْتُ مِّنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَاثِنًا

أَخْلَكَ إِذَا لَمْ تُنْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ<sup>(١)</sup>، أَى : وَإِنْ حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)<sup>(٢)</sup>، أَى : حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصُّبْحِ ( خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ )<sup>(٣)</sup>، أَى : مَا بَقِيَتْ ، وقوله :

٩٠ - \* وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ \*

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧١ من سورة الروم .

(٣) من الآيتين ١٠٧ و ١٠٨ من سورة هود

٩٠ - هذا صدر ثلثي بيتين من المتفارب ، وهما من كلمة لامرئ القيس بن حجر

الكندى ، والبيت بكامله مع المطلع هكذا :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِئْمَدِ وَبَاتَ انْخِلِيْ وَلَمْ تَرْقُدِ  
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَاثِرِ الْأُرْمَدِ

اللفظة : « الإئمد » ضبطه ياقوت بكسر الهمزة والميم ، بينهما ثاء مثلثة ساكنة - وذكر أنه اسم موضع ، ولم يعينه ، وقد ضبطه المجد الفيروز بادى بفتح الهمزة أو ضمها ، وذكر السيد المرتضى أنه نقل فيه الإئمد - بالثاء المثناة بدل المثناة « الخلى » الرجل الذى خلا من الهموم وبواعثها « ولم ترقد » لم تنم « العاثر » القذى فى العين ، وهو اسم كالكاهل والعارب ، وقيل : العاثر الرمد ، وقيل : هو بشر يكون فى جفن العين الأسفل .

المعنى : وصف طول ليله ، وأنه يسهر والناس من حوله ينامون ، وبأرق والخليلون هاجعون .

الإعراب : « بات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأراد به نفسه ، ولكنه عبر بضمير الغيبة بعد أن عبر بضمير الخطاب على طريق الالتفات « وباتت » الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض ، والفاء علامة التانيث « له » جار مجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل باتت ، مرفوع بالضممة الظاهرة =

وقالوا « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى : نزل بهم ، و « ظَلَّ الْيَوْمُ » أى : دام ظله ،  
و « أَضْحَيْنَا » أى : دَخَلْنَا فِي الضُّحَى .  
إلا ثلاثة أفعال فإنها أَلَزِمَتِ النِّقْصَ ، وهى : فُتِيَ ، و زال ، و ليس .

\* \* \*

فصل : تختص « كان » بأمور ، منها جَوَازُ زيادتها بشرطين :  
أحدهما : كونها بلفظ الماضى ، وَشَذَّ قول أم عَقِيلٍ :  
— ٩١ — \* أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ \*

= « كَلِيلَة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة ، و ليلة مضاف و « ذى » مضاف إليه ، و ذى مضاف و « العائر » مضاف إليه « الأرمد » صفة لذى العائر .  
الشاهد فيه : قوله « و بات ، و باتت له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين فعلا تاما بمعنى دخل فى المبيت ، و يقال فيه : بات بيت و بات بيتونة ، و قال ابن كيسان :  
« يجوز أن يجرى بات بجرى نام ، و يجوز أن يجرى بجرى كان » اه . و ليس مراده بأنه يجرى بجرى نام أن معناه حين يكون تاما هو معنى نام كما أن معناه حين يكون ناقصا ليس هو معنى كان ، و لكن مراده أنه يستعمل تاما كما أن نام فعل تام ، و يستعمل ناقصا كما أن كان فعل ناقص .

٩١ - هذا بيت من مشطور الرجز ، و هذا البيت كما قال المؤلف - لأم عَقِيلِ  
ابن أبى طالب ، و هى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب بن  
عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى  
الله تعالى عنه ، و قوله و هى ترقص ابنها عَقِيلًا ، و يروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَأَسْمِهِ عَقِيلُ وَبَيْتِي الْمَلْفُفُ الْمَحْمُولُ

أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ نَبِيلُ

= \* يُمِطُّ رِجَالَ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ \* =

= اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوبا وهيبيا ، إذا هاجت « شمأل » هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمأل » فاعل تهب « بليل » نعت لشمأل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ، لأن الماضي لما كان مبنيًا أشبه الحروف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء في المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وفي خبر ليس في نحو قوله تعالى : ( أليس الله بكاف عبده ) ونحو ذلك ، فأما للمضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ، فتحصن بذلك عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام المؤلف وتخرج كلامه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذاً في هذا البيت هو قول ابن الناجم وابن هشام ، وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما نابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء ، ومما جملاه من زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيَّةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيشة ، والرد على ذلك أن الرواية المعتمدة بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقدم ، ورفع « عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ومعطوف عليه ، ولئن سلمنا رواية رفعها فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و« مزاجها عسل وماء » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها . وكذلك بيت =



والثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا ، نحو (١) « ما كان أحسن زيدا » ، وقول بعضهم : « لم يوجد كان مثلهم » وشذ قوله :

— ٩٢ — \* عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ \*

= الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره . والتقدير : أنت ما جد نبيل تكونه : أى تكون أنت إياه .

(١) كثرت زيادة « كان » بين ما التمجية وفعل التعجب ، نحو قول الشاعر :

لِللَّهِ دَرُّ أُنُوشَرَوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالْذُّونِ وَالسَّفَلِ  
ونحو قول شاعر الحماسة :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَذْهَى مُصِيبَةٍ أَصَابَتْ مَعْدًا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا  
ونحو قول امرئ القيس :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَضْبَرَا  
ونحو قول عروة بن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنَفَا غَضَا ، وَأَطْيَبَ فِي أَصَالِكَ الْأَصْلَا  
— ٩٣ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى \*

وأنشد الفراء هذا البيت ولم ينسبه إلى قائل ، ولم يعرف العلماء له قائلا ، وروى المصراع الأول منه .

\* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى \*

اللغة : « سرة » جمع سرى ، وهو جمع عزيز نادر ، فإنه يندر جمع فاعل على فملة ، والجياذ : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس ، و « تسامى » أصله تسامى بتاءين تحذف إحداهما « المسومة » الخيل التي جمعت لها علامة ثم تركت في الرعى ليراهها من تحدته نفسه بالسوط عليها فيعرف أصحابها فلا يجرؤ على التقدم إليها ، وكانت لكل قبيلة = (١٧ — أوضح المسالك ١)

وليس من زيادتها قوله :

٩٣ - \* وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ \*

لرفعها الضمير ، خلافاً لسيبويه .

= علامة خاصة يسمون بها دوابهم من الإبل والخيول ونحوهما « العرب » هي خلاف البراذين والبخاني ، وروى :

\* عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ \*

والمطهمة : البارة التامة في كل شيء . والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من روى « سراً بنى أبي بكر - إلخ » فعناه : إن سادات بنى أبي بكر ليركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول . ومن رواه « جباد بنى أبي بكر - إلخ » فعناه : إن خيول بنى أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جبادهم أفضل الجياد وأعلاها . الإعراب : « جباد » مبتدأ ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسمى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جباد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « المسومة » مجرور بعلى « العرب » نعت للمسومة .

الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٩٣ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمِ \*

والبيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل : يمدح سليمان ابن عبد الملك - وقد أنشده سيبويه ( ١٨٩/١ ) ببعض تنكير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب حال من فاعل فعل محذوف ، تقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » =

== ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «بدار» جار ومجرور متعلق بمررت . ودار مضاف و «قوم» مضاف إليه «وجبران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجبران «كانوا» زائدة - هكذا قال قائلون ، ونفاه المؤلف ، واستعرف ما فيه - «كرام» صفة لجبران .

الشاهد فيه : ذكر جماعة من النحاة في قوله «وجبران لنا كانوا كرام» أن الكلام على زيادة «كانوا» بين الصفة وهي قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جبران» . ومن ذهب إليه إمام النحاة سيويه ، ولكن ذكر المؤلف في هذا الكتاب أن من شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها ؛ فلا تزد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت .

والألف - رضى الله تعالى عنه - تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد البرد ؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت بناء على زعمه أنها إما تزد مجردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر صفة لجبران ، وكرام : صفة ثانية ، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة لاضعف فيه لوروده في أفصح الكلام نحو قوله تعالى ( وهذا كتاب أنزلناه مبارك ) .

والذى ذهب إليه سيويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون «ظننت» متأخرة ومتوسطة في نحو قولك «زيد قائم ظننت» ونحو قولك «زيد ظننت قائم» ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم إن الصبر إلى تقديم خبر «كان» عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره .

قال سيويه : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر :

\* وجبران لنا كانوا كرام \* ا هـ .

وقال الأعمى : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير : وجبران لنا كرام كانوا كذلك» ا هـ .

ومنها : أنها تُحَذَفُ ، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوجه :

أحدها - وهو الأكثر - : أن تُحَذَفَ مع اسمها ويبقى الخبر ، وَكَثُرَ ذلك بعد « إن » و « لو » الشرطيتين .

مثال « إن » قولك « سِرُّ مُسْرِعًا إِنْ رَاكِبًا وَإِنْ مَاشِيًا » وقوله :

٩٤ - \* إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا \*

٩٤ - هذا عجز بيت من الكامل ، صدره قوله :

\* حَدَبْتُ كُلِّيَّ بَطُونُ ضِنَّةَ كُلِّهَا \*

والبيت رابع خمسة أبيات للناطقة الديباني رد فيها على يزيد بن أبي حارثة بن سنان ، وكان يزيد يعير الناطقة ، والبيت من شواهد شيخ النحاة سيدييه ( ١٣٢/١ ) وشواهد الأشموني ( ش ٢٠٤ ) .

اللغة : « حذب » عطف وأشفقت ، وحذبت المرأة : أشبلت على ولدها ، وبابه فرح « بطون » جمع بطن ، وهو دون لقبيلة « ضنة » يرويه بعض العلماء بالباء الموحدة . وليس بذلك ، وإنما هو بالنون بعد الضاد المعجمة ، وضنة : قبيلة من قبائل قضاة ثم من عذرة ، وكان الناطقة وقومه ينسبون إلى ضنة وينفون عن بني ذبيان ، خفق في هذا البيت انتسابه إليهم .

المعنى : يقول : إن بطونا من بني ضنة يعطفون على ، وينصرونني على من أعاديه ، ويأخذون يدي ، ويعبنوني ظالما كنت أو مظلوما ، يريد لاتطمع في النيل مني لأن قومي لا يسلونني .

الإعراب : « حذبت » حذب : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بطون » فاعل ، وهو مضاف و « ضنة » مضاف إليه « كلها » كل : توكيد لبطون ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم « ظالما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إن كنت ظالما ، أو تقديره : إن كان الحادب ظالما ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط « وإن » الواو حرف عطف ، وإن : حرف شرط جازم « مظلوما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو ماسبق ، وجواب =

وقولهم : « النَّاسُ يَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »<sup>(١)</sup> ، أى : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ ، ويجوز « إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا » بتقدير : إن كان فى عملهم خيرٌ فيُجزَوْنَ خيراً ، ويجوز نصبهما

== الشرط فى الوضعين محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن كنت ظالماً فقد حذبوا على ، وإن كنت مظلوماً فقد حذبوا على ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله « إِنْ ظالماً » وقوله « إِنْ مظلوماً » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها فى الوضعين .

ومثل هذا البيت قول ابى الأخيلية ، وعجزه قريب من عجز البيت المستشهد به ، وهو من شواهد سيويه ( ١٣٢/١ ) أيضاً :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظالماً أَبْدَأَ وَإِنْ مَظْلُوماً

وقول ابن همام السلولى ، وهو أيضاً من شواهد سيويه . الموضع المذكور :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَازِراً لِي وَإِنْ تَارِكاً

ومثله قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك فى كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح ،

لمشكلات الجاهل الصحيح » .

انْطِقْ بِحَقٍّ ، وَإِنْ مُسْتَخْرِجاً إِحْماً فَإِنْ ذَا اَلْحَقِّ غَالِبٌ وَإِنْ غُلِبَ

التقدير فى بيت ليلى : لا تقربن هؤلاء القوم إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً ،

لأنك إن كنت ظالماً فلن تستطيعهم ، وإن كنت مظلوماً فلن تقوى على الانتصاف

منهم . والتقدير فى بيت ابن همام السلولى : أحضرت عذرى عليه الشهود إن كان

الحاكم عازراً لى وإن كان تاركاً للأخذ بعذرى ، والتقدير فى البيت الذى أنشده ابن

مالك : انطق بحق وإن كنت مستخرجاً إحناً ، وقد حذف فى كل بيت من ثلاثة

الآيات كان واسمها وأبقى خبرها .

(١) وقد روى البخارى فى كتاب المعنى ، فى باب ما يكره من التمنى ، قوله صلى

الله عليه وسلم « لا تمنى أحدكم الموت ، إما محسناً فله يزداد ، وإما مسيئاً فله

يستغنى » قال ابن مالك فى تخريجه « أصله إما يكون محسناً ، وإما يكون مسيئاً ،

محذوف يكون مع اسمها مرتين وأبقى الخبر » اهـ .

ورفعهما ، والأول أَرْجَحَها ، والثاني أضعفها ، والأخيران مُتَوَسِّطَانِ .  
ومثال لو « الْقَمِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » <sup>(١)</sup> ، وقوله :  
٩٥ - \* لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنِي وَلَوْ مَلِكًا \*

(١) هذه قطعة من حديث نبوي رواه البخاري في صحيحه من حديث سهل بن سعد ، رضى الله عنه ، وقصته أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له رجل : يا رسول الله ، زوجنيها ، فقال : ما عندك ؟ فقال : ما عندي شيء ، قال : اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد ، ولكن هذا إزارى ولها نصفه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما تصنع بإزارك ؟ إن لبسته لم يكن عليها شيء منه ، وإن لبسته لم يكن عليك شيء منه ، فجلس الرجل حتى إذا تم جلوسه قام ، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعاه فقال له : ماذا معك من القرآن ؟ فقال : معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا ، فقال صلى الله عليه وسلم : ألم تكتسبها بما معك من القرآن .  
٩٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ \*

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق تتصل به .

اللمة : « بنى » ظلم ومجاوزة للحد ، وقال الراغب الإصفهاني « البغى طلب مجاوزة الاقتصاد فيما يتحرى ، تجاوزه أو لم يتجاوزه ، فتارة يعتبر فى القدر الذى هو الكمية ، وتارة يعتبر فى الوصف الذى هو الكيفية ، يقال : بغيت الشيء . إذا طلبت أكثر مما يجب ، والبغى على ضربين : أحدهما محمود ، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل » اهـ  
وقول الشاعر فى بيت الشاهد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثيرون وأن أعوانه فوق الحصر والعد .

المعنى : يحذر من عواقب البغى الذميمة ، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم ، وعقباه أليمة مهما يكن من شأنه ، ولو أن له جنوداً وأعواناً بعدد الرمل والحصى والتراب .

وتقول: «أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرًا»، وَجَوَّزَ سيبويه الرفعَ بتقدير: ولو يكون عبدنا تمرًا.  
 وَقَلَّ الحذفُ المذكور بدون إنَّ وَلَوْ، كقوله :  
 ٩٦ — \* مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِنِّلَانِهَا \*  
 قَدَّرَهُ سيبويه : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا .

= الإعراب ، « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا يحمل له « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف لو : حرف شرط غير جازم « ملكا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا ، وجملة كان واسمها وخبرها هي شرط لو ، والجواب محذوف ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا فلا يأمن الدهر « جنوده » جنود : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماضى ( ا ) جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل ضاق « والجبل » الواو حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والرباط هو الضمير المجرور محلا بمن ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لقوله « ملكا » والرباط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة في قوله « جنوده » .

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية ، وقد بان ذلك بوضوح في إعراب البيت .  
 ومثله قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

عَلِمْتُكَ مَمَانًا فَلَسْتُ بِأَمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ غَرَّكَ أَنْ ظَمَّانَ عَارِبًا

٩٦ — هذا كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بينا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه ( ١ / ١٣٤ ) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء .

اللافة : « شولا » قيل : هو مصدر شالت الناقة بذنبها ، أى رفعته للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها « إتلائها » مصدر « أتلت الناقة » إذا تبعها ولدها .  
 =

الثاني : أن تُحذفَ مع خبرها ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا ضُفِّفَ  
« وَلَوْ تَمَزَّ ، وَإِنْ خَيْرٌ » في الوجهين .

الثالث : أن تُحذفَ وحدها ، وَكَثُرَ ذلك بعد « أن » المصدرية في مثل  
« أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » أصله : انطلقتُ لأن كُنْتُ مُنْطَلِقًا ، ثم قُدِّمَتْ  
اللامُ وما بعدها على انطلقت للاختصاص ، ثم حُذِفَت اللام للاختصار ، ثم حذفت  
« كان » لذلك فأنفصل الضمير ، ثم زيدت « ما » للمويز ، ثم أَدغمت النون  
في الميم للتقارب ، وعليه قوله :

= الإعراب : « من لد » من : حرف جر ، ولد : ظرف مبنى على الضم في محل جر  
بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد ، مثلاً « شولا »  
خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى »  
الماء حرف عطف ، وإلى : حرف جر ، « إتلأها » إتلأ : مجرور بإلى ، وإتلأ  
مضاف وها : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالماء على متعلق  
الجار والمجرور الأول ، والتقدير : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر  
إلى إتلأها .

الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها ، وأبقى خبرها  
وهو « شولا » بعده ، وهذا شاذ ، لأنه إنما يكثر حذف كان بعد « إن ، ولو » كما  
سبق . هذا كلام المؤلف العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه  
شيخ النحاة .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل  
محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » .

وبعض النحويين يذكر فيه توجيهاً ثالثاً ، وهو أن يكون نصب « شولا » على  
التمييز أو التشبيه بالمفعول به كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » .

وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وارجع إلى  
شرحنا على شرح أبي الحسن الأعمشوني في ( ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦ ) .



٩٧ - \* أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ \*  
أى : لأن كنتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتُ ، ثم حُذِفَ متعلق الجار .

٩٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ \*

والبيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٤٨ ) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور ، وفارس من فرسان قيس . وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخلساء الشاعرة المشهورة . وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللمعة : « ذَا نَفَرٍ » يريد ذا قوم تعز بهم وجماعة تمتلئ بسببهم فخرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم يستعملونه في السنة الشديدة المجدة ، قال حمزة الإصفياني : إن الضبع إذا وقعت في الغنم عاثت ، ولم تكثف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدة ، فقالوا : أكلتنا الضبع . المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم وكنت معترًا بجماعتك فإن قومي ، وفورون كثير العدد ، لم تأكلهم السنة الشديدة ، ولم يضعفهم الجذب ، ولم تل منهم الأزمات . الإعراب : « أبا » منادى حذفت منه ياء النداء ، وهو مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في « ما » الزائدة النائية عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذَا » خبر كان ، وهو مضاف ، و « نَفَرٍ » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » قوم : اسم إن ، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذَا نَفَرٍ » حيث حذفت « كان » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها في نون « أن » المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله ذَا نَفَرٍ ، وأصل الكلام عند البصريين : نفرت على لأن كنت ذَا نَفَرٍ ، لحذفت لام التعليل ومتعلقها فصار الكلام : أن كنت ذَا نَفَرٍ ، ثم حذفت كان لسكثرة الاستعمال قصدا إلى التخفيف =

وَقَلَّ بدونها ، كقوله :

٩٨ - \* أَزْمَانٌ قَوْمِيَّ وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي \*

قال سيبويه : أراد أزمانَ كانَ قَوْمِيَّ .

= فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بـكان ، لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به ، ثم عوض عن كان بما الزائدة ، فالتقى حرفان متقاربان - وهما بون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فأدغما ، فصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة « إما كنت ذا نفر » على روايتهما لا يكون في البيت شاهد ، ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا      فَاللَّهُ يَسْكَلُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

٩٨ - هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ تَمِيلًا \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ / ١٥٤ ) وهو من كلمة طويلة لعبيد بن حصين الراعي ، يخاطب فيها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان الأموي ، ويذكر فيها التزام قومه الطاعة ، وأنهم لم يشتركوا في مقتل عثمان ، ولا فيما تلاه من الفتن ، ويخلص خروج عبد الله بن الزبير على بني أمية ، وقد روى هذه القصيدة كلها صاحب جمهرة أشعار العرب ( ص ١٧٢ بولاق ) وقبل البيت الشاهد مما يرتبط به معناه قوله :

إِنِّي حَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ بَرَّةٍ      لَا أَكْذِبُ الْيَوْمَ انْخِلِيفَةً قِيلاً  
مَا زُرْتُ آلَ أَبِي خَبِيبٍ وَفِدَاً      يَوْمًا أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلًا  
مِنْ نِعْمَةِ الرَّحْمَنِ ، لَا مِنْ حِيلَتِي      إِنِّي أَدْعُو لَهُ عَلَى فُضُولَا

اللفظ : « يمين برة » هي الصداقة التي يبر صاحبها بها ، ومنهذه اليمين الفاجرة « قيلاً » وهو القول ، وأصله منقول من العمل المبني للمجهول « آل أبي خبيب » أبو خبيب : هو عبد الله بن الزبير ، كفى بآبائه ، وكان عبد الله قد ادعى الخلافة ببلاد الحجاز وتبعه خلق كثير « فضولا » جمع فضل ، والفضل : الإحسان والإنعام « أزمان » جمع =

== زمن « الرحالة » بكسر الراء المهملة ، بزنة كتابة - سرج كان يعمل من جلود الشاء وأصوافها ، وكان يتخذ للجري الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس له ولا مؤخرة « ممبلا » مصدر ميمي كالميلان في المعنى ، ويراد بهما الانحراف .

الإعراب : « أزمان » ظرف زمان منصوب بأعد في البيت السابق على بيت الشاهد وهو آخر ما أنشدناه من الأبيات « قومي » قوم : هو فاعل لكان التامة محذوفة ، أو اسم لكان النافضة محذوفة ، وقوم مضاف وياء للتسكام مضاف إليه « والجماعة » الواو حرف دال على المعية ، الجماعة : مفعول معه « كالذي » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قومي إن جعلت كان المقدرة تامة أو خبر كان المحذوفة إن جعلتها ناقصة « لزم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي « الرحالة » مفعول به لزم « أن » حرف مصدرى ونصب « تميل » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الرحالة « ممبلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وأن مع ما دخلت عليه في تقدير مصدر مجرور بلام تعليل محذوفة تتعلق بلزم ، أو المصدر منصوب على أنه مفعول لأجله .

الشاهد فيه : النحاة يسندون بالقطعة التي ذكرها المؤلف على شيئين .

أولها : أن الاسم الواقع بعد واو المعية قد ينصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فعل يعمل فيه ، فيكون على تقدير فعل ، ومن أجل هذا أنشد سيويه هذا البيت وقال « كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة ، فملوه على كان لأن كان تقع في هذا الموضع كثيرا ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال أزمان قومي كان معناه أزمان كان قومي ، وكان قد تحذف ويبقى اسمها وخبرها ولم يتقدم الكلام أن المصدرية ولم يعوض عنها بما » وهذا الذي من أجله أتى المؤلف العلامة بالبيت في هذا الموضع .

فإن قلت : فلماذا تسكف سيويه وتسكف النحاة من بعده تقدير كان ؟ وهلا جعلوا « قومي » مرفوعا على أنه مبتدأ ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يمنع من تقدير « قومي » مرفوعا على أنه مبتدأ أمران ، الأول : أنه يبقى المفعول معه منصوبا بلا عامل من فعل أو شبهه ، =

الرابع : أن تُحذف مع مَعْمُولِهَا ، وذلك بعد « إن » في قولهم « أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا » أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فاعْرِضْ ، ولا النافية للخبر .

\*\*\*

ومنها : أن لام مضارعها يجوز حذفها ، وذلك بشرط كونه مجزوماً ، بالسكون ، غير متصل بضمير نصب ، ولا بساكن ، نحو ( وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ) (١) ،

= لا لفظاً ولا تقديراً وهذا لا يجوز عندهم ، والثاني : أنه يلزم على ما ذكرت أن يضاف ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية ، وظرف الزمان لا يجوز إضافته إلا إلى الجمل الفعلية أو إلى مصدر يقوم مقامها ، فمثال الأول قوله تعالى : ( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) وقول الراجز :

أَزْمَانَ أَبَدَتْ وَاضِحًا مُفْلَجًا أَغْرَ بَرَأْفًا وَمَشَرْنَا أَدْعَبًا

ومثال الثاني قولك : هذا يوم ظهور النوايا ، وهذا حين البشارة . فإن وقع في الكلام مظاهره إضافة اسم الزمان إلى غير الجملة الفعلية والمصدر وجب تأويله ، فقولهم : يوم بدر ويوم الجمل ، وقولهم في مثل : ما يوم حليلة بسر ، كل ذلك بتأويل مصدر يضاف اسم الزمان إليه : أى يوم حرب بدر ، ويوم حرب الجمل ، ويوم إغراء حليلة ، ونحو ذلك . ومن أجل ذلك أوله النحاة من قبل سيبويه على ما حكاه عنهم بتقدير فعل .

(١) من الآية ٢٠ من سورة مريم ، ومثل الآية الكريمة في حذف النون من المضارع المستوفى للشروط ما أنشده الأصمى :

فَإِنْ يَكُ هَذَا عَهْدَ رَبِّكَ وَأَهْلِيهَا فَهَذَا الَّذِي كُنَّا ظَنَنَّا وَظَنَّتْ

ومثله قول صاب بن الحارث البرجمي ، وهو الشاهد رقم ١٤٢ الآتي :

فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنَّ وَقْيَارَ رِيحِهَا لَفَرِيبُ

وقد جاء على هذا قول أبي الطيب المتنبي :

وَمَنْ يَكُ ذَا قَمٍ مُرَّةً مَرِيضٍ يَجِدُ مُرًّا يَدِ لَلَاءِ الزُّلَّالِ

وقد صنع ذلك الشنفرى ثلاث مرات في بيتين ، وذلك قوله :

فَلَمْ يَكُ إِلَّا نَبَأَةٌ ثُمَّ هَوَّمتْ فَفُقلْنَا قَطَاةً رِيحَ أَمِ رِيحِ أَجْدَلٍ =

بخلاف ( مَنْ تَسْكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ )<sup>(١)</sup> ( وَتَسْكُونَنَّ لَكُمْ أَلْكِبَرِيَاءُ )<sup>(٢)</sup> لانتفاء الجزم ( وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ )<sup>(٣)</sup> لأن جزمه بحذف النون ، ونحو « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ »<sup>(٤)</sup> لانتصاليه بالضمير ، ونحو ( لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمْ )<sup>(٥)</sup> لانتصاليه بالساكن ، وَخَالَفَ فِي هَذَا يُونُسُ ، فَأَجَازَ الْحَذَفَ ، تَسْكَا بِنَحْوِ قَوْلِهِ :

٩٩ — \* فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً \* \*

= فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لَا بَرْحُ طَارِقًا وَإِنْ يَكُ إِنْسَانًا كَمَا الْإِنْسُ يَفْعَلُ

وقوله : « أَلَكُهَا الْإِنْسُ يَفْعَلُ » أى ما يفعل الإنسان مثلها .

(١) من الآية ١٣٨ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٧٨ من سورة نوح

(٣) من الآية ٩ من سورة يوسف

(٤) هذا جزء من حديث زهري يقوله : « لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمْ »

في : « أَنَّ ابْنَ صِيَادٍ ، وَكَانَ عُمَرُ تَدْحَسِيهِ الْمَسِيخُ الدَّحَالُ ( وَانْظُرْ ص ١٢ و ١٠٣ ) .

(٥) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

١ — هذا صدر بيت من الطويل . وعجزه قوله .

\* فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْقَمَ \*

وهذا البيت من كلام الخنجر بن صخر الأسدي .

اللفظ : « الْمَرْأَةُ » بكسر الميم وسكون الراء المهملة - معروفة ، وإنما سميت بذلك

لأن آلة الرؤية « أبدت » أظهرت « وسامة » بفتح الواو والسين المهملة - جهالة

وجهاه منظره . وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم - على مثال ظرف فهو ظريف -

« ضَيْقَمَ » أي : أسل اشتقاقه من الضغم . وهو الغض ، فإليه زائدة للإلحاق بجمعهم .

المعنى : « كان هذا الشاعر قد نظر في المرأة فلم يره منظره ولا أعجبه شكله ، فتراد

أن يسلي نفسه بأنه إن لم تسكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة

من الشجاعة والإقدام ونحوهما فوق الإعجاب .

الإعراب : « إِنْ » حرف شرط جازم « لَمْ » حرف نفى وجزم وقلب « تَكُ » =

فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف  
« المرأة » اسم تسكن « أبدت » أبدى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والمعامل  
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المرأة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله المستتر  
فيه في محل نصب خبر تسكن ، وجملة تسكن واسمها وخبرها في محل حزم فعل الشرط  
« فقد » الماء داخل على جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت » أبدى : فعل  
ماض ، والتاء للتأنيث « المرأة » فاعل أبدت « جهة » مفعول به لأبدت ، وجهة  
مضاف و « ضيغم » مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوله في محل جزم جواب الشرط .  
الشاهد فيه : قوله « لم تك المرأة » حيث حذفت النون من مضارع كان المجزوم  
بالسكون ، مع أنه قد ولها حرف ساكن وهو اللام من « المرأة » ، لأن الألف  
ألف الوصل ، فلا حركة لها حين الوصل .

وقد ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه إمام النحاة إلى أن الحذف في هذا الموضع  
جائز في سعة الكلام ، وأنه غير مختص بضرورة الشعر ، واستشهد على ما ذهب إليه  
بقراءة من قرأ ( لم يك الذين كفروا من أهل الكتاب ) وبيت الشاهد الذي تقدم  
ذكره ، ويقول الشاعر وهو الحسيل بن عرفة :

لَمْ يَكْ أَلْحَقْ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَقَّى بِالسَّرَرِ  
وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكْ أَلْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمَنْ عَمَلِكَ عَقْدُ الرِّتَائِمِ

وأما غير يونس من العلماء فقد ذهبوا إلى أن هذا الحذف غير جائز في الكلام ،  
ولسكنه يحىء في مكان الاضطراب وهو الشعر ، وسندكر في شرح البيت التالي علة  
ماذهب إليه الجمهور ، وعللة ما ذهب إليه يونس بن حبيب .

وبما يجب أن تعلمه أن هذا الحذف مع استيفاء جميع شروطه جائز ، وقد جمع بين  
الحذف والذكر في بيت واحد عبيد انسلامي ، وقيل : مضر بن ربيعي ، وقيل : محمد  
ابن عبد الله الأزدي ، وذلك قوله :

فَإِنْ تَكْ تَقْفُو يُفَفَّ عَنْكَ ، وَإِنْ تَسْكُنْ

تُقَارِعُ بِالْأَخْرِى تَصْبِكَ الْقَوَارِعُ =

وَحَلَّ الْجَمَاعَةُ عَلَى الضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِهِ :

١٠٠ - \* وَلَكَ أَسْقِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ \*

\*\*\*

= وقد جاء بالإثبات ثلاث مرات في بيتين متتابعين حطائط البربوعى - وقيل حاتم ، وقيل معن بن أوس - وذلك قوله :

ذَرِيَّتِي يَكُنْ مَالِي لِعِرْضِي جُنَّةً      بَقِيَ الْمَالُ عِرْضِي دُونَ أَنْ يَقْبَدَا  
ذَرِيَّتِي أَكُنْ لِلْمَالِ رَبًّا ، وَلَا يَكُنْ      لِي لِمَالٍ رَبًّا تَحْمَدِي غِيْبُهُ غَدَا  
١٠٠ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَمْتَطِيهِ \*

والبيت من كلة للنجاشى الحارثى - واسمه قيس بن عمرو بن مالك - وقد رواها الشريف ابن الشجرى فى حماسه ، والشريف الرضى فى أماليه ، والبيت المستشهد به مع أبيات قبله وبعده فى وصف ذئب ، وهالك هذه الأبيات :

وَمَاءٌ كَلَوْنُ الْفَيْسَلِ قَدْ عَادَ أَجْفًا      قَائِلٌ بِهِ الْأَصْوَاتُ فِي بَلَدٍ مَحَلٍ  
وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذَّنْبَ يَعْوَى كَأَنَّهُ      خَلِيعٌ خَلَا مِنْ كُلِّ مَاءٍ وَمِنْ أَهْلِ  
فَقُلْتُ لَهُ : يَا ذَنْبُ ، هَلْ لَكَ فِي فَتَى      بُوَاسِي بِلَا مَنْ عَمَلِكَ وَلَا بُحْلِ؟  
فَقَالَ : هَذَاكَ اللَّهُ لِلرُّشْدِ ! إِنَّمَا      دَعَوْتُ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سَبْعٌ مِثْلِي  
فَلَسْتُ بِأَتِيهِ .....      .....      .....      البيت ، وبعده :

فَقُلْتُ : عَلَيْكَ الْحَوْضُ ، إِنِّي تَرَكْتُهُ      وَفِي صِفْوِهِ فَضْلُ الْقُلُوصِ مِنَ السَّجْلِ

اللغة : « الغسل » بكسر الغين وسكون السين - ما يفصل به من سدر وخطمى وأشنان ونحوها ، يريد أن المساء كان متغير اللون من طول المسكت « آجنا » متغير اللون والطعم « خليع » هو الرجل تنصل منه أهله وخلعوا عن أنفسهم نصرته لكثرة جرأته وجنایاته عليهم « عليك الحوض » الزمه وعليك : اسم فعل أمر مثله فى قوله تعالى : ( عليكم أنفسكم ) « صفوه » بكسر الصاد المهملة أو فتحها - الجانب =

== المائل منه . وتقول ، أصغيت الإناء ، ومعناه أملت « السجل » بفتح السين وسكون الجيم - الدلو العظيمة .

المعنى : يصف أنه عرض له ذئب في سفره ، ويحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك في أخ - يعنى نفسه - يواسيك بطعامه من غير أن يمتن عليك ، ولا أن ييخل بحاجتك منه ! فقال له الذئب : لقد دعوتنى إلى شيء لم تفعله السباع من قبلى ، وهو مؤاكلة الآدميين ومؤاخاتهم ، ولست بأت طعامك ولا أنا قادر على إتيانه ، ولكن إن كان فى الماء الذى معك زيادة عما تحتاجه فاستقى منه - إلخ

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « بآتيه » الباء حرف جر زائد ، آتى : خبر ليس ، وهو مضاف وضمير الفاعل العائد إلى الطعام مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « أستطيعه » أستطيع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به « ولاك » الواو للاستئناف ، لاك : حرف استدراك « اسقى » اسقى : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « ماؤك » ماء : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالأنف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « ولاك اسقى » حيث حذف نون « لسن » مع كونها لوذكرت لكانت متحركة بالكسرة لتخلص من التقاء الساكنين سكون نونها وسكون السين فى « اسقى » فهى متحصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة ، ومع ذلك حذفها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وذلك نظير حذف النون من « يكن » حين يقع بعدها ساكن كما فى البيت السابق ، فإن الجمهور على أن حذفها ضرورة ، لأنها حين يقع الساكن بعدها تتحرك بالكسرة لتخلص من التقاء الساكنين ، فإذا تحركت تحصنت بهذه الحركة ==



### فصل : في ما ولا ولات وإن الأفعال عمل ليس تشبيهاً بها<sup>(١)</sup>

= المعارضة عن الحذف ، لأنها إنما حذفت وهي ساكنة لضعف الحرف الساكن ، فوق .  
ضعف النون في نفسها وشبهها بأحرف الدوالين التي تحذف في الجزم .  
ويونس لا يعتقد بهذا التحريك العارض بسبب التقاء الساكنين ، ويزعم أن الحركة التي يقوى بها الحرف ويتحصن بواسطتها من الحذف إنما هي الحركة الأصلية خاصة .  
والخلاصة أن منشأ الخلاف بين يونس والجمهور في أنه هل يعتد بالحركة المعارضة أولاً ؟ فافهم ذلك وتدبره .

(١) فإن قال قائل : إن « ما » و « لا » من الحروف المشتركة بين الاسم والفعل ، وقد قلتم ( ص ٢٥ ) إن من حق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهماً ، فكيف عمل هذان الحرفان في الاسم الرفع والنصب ؟  
فالجواب عن هذا أن الذين أعملوها من العرب وجدوا فيهما شبهاً من ليس ، ووجدوا ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فأعملوها عمل ليس بحق هذا الشبه ، فهذا سبب خروجهما عن القاعدة التي قررها المؤلف وشرحناها في الموضع الذي دللناك عليه .

فإن قال قائل : ففيم أشبهت « ما » ليس ؟  
فالجواب عن ذلك أن « ما » أشبهت « ليس » في ثلاثة أمور :  
أحدها : أنها تدل على النفي كما أن ليس تدل على النفي ، وليس الأمر قاصراً على هذه الدلالة ، بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفي ، فإن « ما » تدل على النفي في الحال كما أن « ليس » تدل على النفي في الحال .

الثاني : أنا وجدنا « ما » تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما .  
الثالث : أنا وجدنا الخبر الواقع بعد « ما » يقترن به الباء الزائدة كما في قوله تعالى ( ما أنت بنعمة ربك بمجنون ) وكما في قول الشاعر :

\* كَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ \*

كما أن خبر المبتدأ الواقع بعد ليس يقترن بهذه الباء كما في قوله تعالى ( أليس الله بكاف عبده ) فلما أشبهت « ما » ليس هذا الشبه القوي عملت عملها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

فإن قال قائل : فإن حمل « ما » على ليس بسبب هذه المشابهة يعد قياساً في اللغة ، وقد علمنا أن القياس في اللغة ممنوع .

أما « ما » فأعملها الحجازيون ، وَبَلَّغْتَهُمْ جَاءَ التَّنْزِيلِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
 ( مَا هَذَا بَشَرًا ) <sup>(١)</sup> ( مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ) <sup>(٢)</sup> ، ولإعمالهم إياها أربعة شروط <sup>(٣)</sup> :  
 أحدها : أن لا يقرن اسمها بإِن الزائدة ، كقوله :  
 \* بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنِ أَنْتُمْ ذَهَبٌ \* — ١٠١

= فإننا نقول في الجواب على هذا : إنه يكون قياسا لو أننا نحن الدين قضينا لهذه الحروف بهذا العمل لوجود هذا الشبه ، ولكن الأمر على غير هذا ، والذي حدث هو أننا استقرأنا كلام العرب فوجدنا من لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر بما كما يفعلون مع ليس ، فقلصنا لذلك سببا ، فوجدناه على ما قد أخبرناك .  
 ثم إن لنا أن نقول : إن القياس في اللغة إنما يتمتع في مدلولات الألفاظ ومعانيها ، ومعنى هذا أن نجدهم صموا شيئا ما باسم مألولة تقتضى هذه التسمية ، فنجد هذه الالة موجودة في شيء آخر فنسميه بهذا الاسم ، فأما في الأحكام الإعرابية فلا .

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة  
 (٣) اختلف النحاة في هذا الموضوع ، فقال البصريون : عملت في الاسم الرفع وعملت في الخبر النصب ، وقال الكوفيون : عملت في الاسم الرفع ، فأما الخبر فهو منصوب على نزع حرف الجر ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون .  
 ١٠١ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَلَا صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ \*

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . ولا عثرت له سوابق أولواحق تتصل به .

اللفة : « غدانة » بضم العين المعجمة وفتح الدال محمفة - حتى من ربوع « صريف » بالصاد المهملة مفتوحة - اللفة « الخزف » بخاء وزاى معجمتين مفتوحتين - ما عمل من الطين وشوى بالار قصار فخارا ، وبائمه خزاف .

المعنى : هجاني غدانة ، ووصفهم بأنهم من رذال الناس وسقاطهم ، وليسوا من أشراف الناس ، ولا بمن يقارب الأشراف ، وجعل الذهب والفضة مثليين للأشراف ومن يدانيهم ؛ وجعل الخزف مثلا لرذال الناس وحثالهم .  
 =

= الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، وبنى مضاف و « غدانة » مضاف إليه « ما » حرف نفى « إن » زائدة « أنتم » مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفى « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » مبتدأ « الحذف » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » وقد رويت هذه العبارة برفع « ذهب » كما رويت بنصبه .

أما رواية الرفع فهي التي حكها المؤلف المحقق ههنا ، ووجهها أن « ما » نافية ، و « إن » حرف زائد ، وهذه الرواية تدل على أن « ما » إذا زيدت بعدها « إن » لم تعمل عمل ليس ، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعا .  
وأما الرواية الثانية - وهي رواية النصب - فهي رواية أثرها يعقوب بن السكيت ، وخرجها على أن « إن » الواقعة بعد ما زائدة كما قال الجمهور ، واستدل بهذه الرواية على أنه لا يبطل عمل « ما » بزيادة « إن » بعدها .

وقد أنكر عليه الجمهور ما ذهب إليه ، وقالوا : إنا إذا سلمنا رواية النصب التي حكها يعقوب لا نسلم أن « إن » الواقعة بعدها زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفى ما ، فالنفي التي عملت « ما » لدالتها عليه باق ، بخلاف ما لو جعلت « إن » نافية لنفى « ما » فإن الكلام يكون بعد ذلك مرجحاً مثبتاً ؛ لأن نفي النفي إيجاب . فيزول حينئذ عيب عمل ما ؛ لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقياً على إرادة النفي .

ومثل بيت الشاهد قول الشاعر ، وهو فروة بن مسيك :

فَمَا إِنْ طِثْنَا جُبْنَ ، وَلَكِنْ مَفَايَا وَدُولَهُ آخَرِيًّا

فإن قلت : فلماذا يبطل عمل « ما » إذا اقترن اسمها بإن الزائدة ؟

فالجواب أن « ما » عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله منه في موقعه الطبيعي . فلم يتقدم المعمول عليه ، ولم يفصل بينه وبين معموله ، وإنما كانت عاملاً ضعيفاً لسببين .

الأول : أن القياس كان يقتضى إعمالها لا شترها بين الأسماء والأفعال ، فلما كانت في عملها خارجة على ما يقتضيه القياس كانت عاملاً ضعيفاً .

وأما رواية يعقوب « ذَهَبًا » بالنصب فَتُخَرَّجُ عَلَى أَنَّ « إِن نَافِيَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِمَا ، لا زائدة .

الثاني : أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا<sup>(١)</sup>، فلذلك وجب الرفع في ( وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ )<sup>(٢)</sup> ( وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ )<sup>(٣)</sup> ، فأما قوله :

١٠٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَفُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

= السبب الثاني : أنها حين عملت إنما عملت حملا على فعل جامد لا يتصرف ، فالهملول عليه ضعيف في بابه ، فلزم أن يسرى الضعف منه إلى ما حمل عليه وهو « ما » وهذا نفسه هو السر في أنه لا يجوز أن تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، وذلك واضح مما قررناه في السبب الأول .

(١) اختلف النحاة في هذا الموضوع على أربعة مذاهب : فجمهور البصريين على أنه إذا انتقض نفي خبر « ما » بإلا وجب رفع الخبر مطلقا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ مطلقا ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ بشرط كون الخبر وصفا ، نحو « ما زيد إلا قائما » ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ لكن بشرط أن يكون الخبر مشبها به نحو « ما زيد إلا أسدا » وكلام المؤلف صريح في أنه لو كان انتقاض نفي الخبر بغير إلا لم يبطل عمل « ما » فلو قلت « ما زيد غير شجاع » أو قلت « ما زيد سوى بطل » بقي العمل : فنصبت « غير » في المثال الأول لفظا ، ونصبت « سوى » في المثال الثاني تقديرا .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر

(٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

١٠٢ - هذا بيت من الطويل ، وقد أنشد ابن جني هذا البيت ، ونسبه إلى بعض الأعراب ولم يعينه ، وقد بحث طويلا عنه فلم أعثر له عن نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « منجنون » هي الدولاب التي يستقي عليها ، وقال ابن سيده : المنجنون أداة السافية التي تدور . اهـ . والأكثر فيها التأنيث « معذبا » هو اسم مفعول من =

= التعذيب ، ويقال : هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، وستعرف وجه التفسيرين عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما مرفوع بالضمّة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « منجنونا » خبر ما النافية « بأهله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجنون ، أو متعلق بالفعل العامل في منجنون ، عن اختلاف التجريح الذي ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت ، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « صاحب » اسم ما ، وهو مضاف و« الحاجات » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « معذبا » خبر ما النافية ، هذا هو الظاهر ، وذهب إليه جماعة من النحاة ستعرفهم وستعرف مافيه من الفساد .

الشاهد فيه : قوله « ما الدهر إلا منجنونا » وقوله « أحب الحاجب إلا معذبا » فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس ، فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر قد انتقض نفية بسبب دخول إلا عليه . وقد تمسك بهذا الظاهر بونس بن حبيب شيخ سيوييه ، وتبعه الشلوبين على ذلك ، زعما أن انقراض نفي خبر ما بالإلا لا يمنع من إعمالها عمل ليس ، استنادا إلى هذا الشاهد ونحوه . والجمهور يؤولون هذا البيت ، ولهم في تأويله وجهان .

الوجه الأول : أن يكون كل من قوله « منجنونا » وقوله « معذبا » مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يشبه منجنونا وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، والفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر عن المبتدأ ، فالمنصوب بعد ما ليس معمولا لها .

والوجه الثاني : أن يكون كل من « منجنونا » و « معذبا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف . وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعضب معذبا ، وهذا هو الوجه الذي ذكره المؤلف ، ومعذب على هذا مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، و « الدهر » و « صاحب الحاجات » مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدر فعلها بعده .

ومنه من اختصر الطريق فذكر أن هذا البيت شاذ فلا يقاس عليه .

فن باب « مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيْرٌ »<sup>(١)</sup>، أى : إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا ، والتقدير :  
إلا يدور دورانَ مَجْنُونٍ ، وَإِلَّا يُعَذِّبُ مُعَذِّبًا ، أى : تعذيبًا .  
ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد « بل » و « لكن » فى نحو « مَا زَيْدٌ  
قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » أو « كَيْفَ قَاعِدٌ » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولم يحز  
نصبه بالمطغى لأنه مُوجِبٌ .

(١) يريد المؤلف أن المنصوب فى البيت من باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف  
خبراً عن اسم ذات مبتدأ ، نحو قولهم « ما زيد إلا سيراً » بأن « سيراً » فى هذا المثال  
مفعول مطلق للفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : ما زيد إلا يسير سيراً ، والفعل المحذوف مع  
فاعله المستتر فيه جملة فى محل رفع خبر للمبتدأ ، ونحو : « سيرا » من بيت الشاهد قول  
الشاعر « منجنونا » فهو منصوب على أنه مفعول مطلق بتقدير مضاف ، وقد حذف  
العامل فيه وجوباً ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، على  
ما ذكرناه فى شرح البيت .

فإن قلت : فلماذا كان حذف العامل فى قولهم « سيرا » وفى قول الشاعر « منجنونا »  
واجباً على ما تقول ؟

فالجواب أن تقول لك : إنك ستعلم فى باب المفعول المطلق أن ما كان منه محصوراً  
بالأو أو بإنما يحذف عامله حذفاً واجباً .

فإن قلت : فلماذا جعلت انتصاب « منجنونا » فى البيت على المفعولية المطلقة بتقدير  
مضاف ، وليس كذلك انتصاب « سيرا » فى المثال الذى جعلت هذا نظيره ؟

فالجواب عن هذا أن تنبهك إلى أن الذى ينتصب على المفعولية المطلقة يجب أن يكون  
مصدراً أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عدداً - إلى آخر ما ستعرفه فى باب المفعول  
المطلق ، وقول الشاعر « منجنونا » ليس واحداً منها ، لأنه اسم للدولاب التى يستقى  
عليها الماء ، وأسماء الدواب لا تنتصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة للفعل  
كالسوط والعصا فى قولك : ضربته سوطاً ، وضربته عصاً .

هذا ، وقد أنشد ابن مالك صدر البيت \* أرى الدهر إلا منجنونا بأهله \* وخرجه  
على زيادة « إلا » وكأن الشاعر قد قال : أرى الدهر منجنونا بأهله ، فمنجنونا - على  
هذا - مفعول ثانٍ لأرى ، ولم يرتض ذلك ابن سشام فى معنى اللبيب .

الثالث : أن لا يتقدم الخبر<sup>(١)</sup> ، كقولهم « مَا مُسِيءٌ مِنْ أَعْتَبَ » وقوله :

١٠٣ - \* وَمَا خُذَلْ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعَدَى \*

(١) مذهب الجمهور أنه لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل ، مطلقا ، نفي سواء أكان الخبر اسما مفردا نحو « مَا قَاتَمَ زَيْدٌ » و « مَا مُسِيءٌ مِنْ أَعْتَبَ » أم كان الخبر ظرفا نحو « مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » أو جارا ومجرورا نحو « مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ » وفي هذا مذهبان آخران ، أولهما - وهو مذهب الفراء - أن تقديم الخبر لا يبطل العمل مطلقا ، وثانيهما - وهو مذهب ابن عصفور - التفصيل بين ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يبطل العمل ، وبين ما إذا لم يكن الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا فيبطل العمل ، ووجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرها . وقد ذكر الجرمي أن الإعمال مع تقديم الخبر لغة تقوم من العرب ، وهذا النقل يؤيد مذهب إليه الفراء .

١٠٣ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ مُّ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أولا حق .  
اللمة : « خذل » جمع خاذل ، مثل ركع في جمع راكع ، وخاذل : اسم فاعل من خذله يخذله - من باب قتل - إذا ترك نصرته ولم يكن عوناً له على عدوه « أخضع » أذل وأستكين ، والخضوع والخشوع متقاربان « هم هم » أراد أنهم الكاملون في الشجاعة والشهامة ، مثل قول الهذلي :

رَقَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرْعَ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

ومثل قول أبي النجم وهو الفضل بن قدامة العجلي :

أَنَا أَبُو النِّجْمِ وَشِمْرِي شِمْرِي لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنُّ صَدْرِي

المعنى : يصف أنه من قوم لا يخذلونه إذا دعاهم . ولا يسلمونه إذا جنى ، فهو من أجل ذلك لا يخضع لعداه ، ولا يستكين لمن يغى عليه .

الإعراب : « ما » نافية مفعلة « خذل » خبر مقدم مرفوع بالضمّة الظاهرة « قومي » قوم : مبتدأ مؤخر ، وقوم مضاف وباء المنكّم مضاف إليه « فأخضع » =

فأما قوله :

\* إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ \* — ١٠٤

== الفاء للسببية ، أخضع : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « للعدى » جار ومجرور متعلق بأخضع « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « أدعوه » أَدْعُو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فهم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هم : مبتدأ « هم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ما خذل قومي » حيث أ بطل الشاعر عمل ما ، فجاء بالمبتدأ والخبر جميعاً مرفوعين ، لأن الخبر قد تقدم على المبتدأ ، وذلك يدل على أن من شرط إعمال ما في الاسم والخبر عمل ليس أن يكون الخبر واقعاً بعد المبتدأ ، وفي المسألة خلاف طويل ذكرنا خلاصته فيما مضى وسنذكره في شرح الشاهد الآتي ، إن شاء الله .

١٠٤ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ \*

وهذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين أعدل بني مروان عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أصبحوا » معني أصبح ههنا صار ، وقد وقع خبرها فعلا ماضياً على خلاف الكثير في خبر ما يقع بمعنى صار من الأفعال « أعاد الله نعمتهم » ردها عليهم ، وأراد بالنعمة البسط لهم في السلطان على سائر العرب « قريش » قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها بنو أمية قوم عمر .

الإعراب : « أصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « قد » حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » نعمة : مفعول به لأعاد ، وهو مضاف وضمير القائدين العائد على قوم الممدوح مضاف إليه « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال : ظرف مبني على السكون في محل نصب ، ويقال : حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « وإذ » الواو ==



= حرف عطف ، إذ : أداة تعليل كالأولى « ما » حرف نفي يعمل عمل ليس « مثلهم »  
مثل : خبر ما تقدم على اسمها ، ومثل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بشر » اسم  
ما تأخر عن خبرها ، وهذا هو الظاهر ، وستعرف ما للعلماء فيه .

الشاهد فيه : قوله « ما مثلهم بشر » فإن بعض النحاة - ومنهم الفراء - قد ذهبوا  
إلى أنه يجوز إعمال « ما » النافية عمل ليس ، ولو تقدم خبرها على اسمها ، وقد  
ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية أن من النحاة من قال : إن ذلك لغة لبعض  
العرب ، وقد استدلل المجوزون على ذلك بهذا البيت من قول الفرزدق : قالوا : مانافية  
عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها تقدم على اسمها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .

والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقررون هذا الاستنهاد ، ولهم في الرد على هذا  
البيت وجوه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ،  
وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ،  
والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم  
لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما نذكرون ، وأن الشاعر لم يخطئ ، لكننا لانسلم  
أن « مثل » معرب ، وأن هذه الفتحة علامة النصب ، بل ندعى أن « مثل » مبني  
على المتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر . وإنما بنيت « مثل » لأنها  
اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب . ولهذا شواهد كثيرة  
منها قوله تعالى : ( إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ) فمثل في هذه الآية صفة لحق مع أن  
« حق » مرفوع ومثل مفتوح ، فوجب أن يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع .

الرابع : سلمنا أن الرواية كما قلتم ، وأن « مثل » منصوب وليس مبنيًا ، لكن  
لانسلم أنه خبر « ما » بل هو حال ، ولفظ « مثل » متوغل في الإبهام بإضافته لاتفيده  
تعريفًا ، وبشر : مبتدأ أو اسم ما ، والخبر محذوف ، والتقدير : وإذا ما بشر موجود  
حال كونه مماثلاً لهم ، وهذا تخريج ينسب لأبي العباس المبرد .  
=

فقال سيديويه : شاذ ، وقيل : غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » مبتدأ ، ولكنه بُني لإيهامه مع إضافته للبنى ، ونظيره ( إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ )<sup>(١)</sup> ( لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ )<sup>(٢)</sup> فيمن فتحهما ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » حال ، والخبر محذوف ، أي : ما في الوجود بشرٌ مثْلَهُمْ .

الرابع : أن لا يتقدم معمولٌ خبرها على اسمها ، كقوله :

١٠٥ — \* وَمَا كَلَّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفُ \*

= الخافض . أن « مثل » ، ظرف زمان منصوب على الظرفية الرمائية ، وهو متعلق بمحذوف حال على مذهب الجمهور ، أو متعلق بمحذوف خبر مندم وبشر مبتدأ مؤخر ، وما هنا مهمة لأن إهالها لغة تميم ، وهم قوم الفرزدق صاحب البيت ، وينسب هذا إلى أبي البقاء .

وقد ذكر المؤلف أربعة الأنحوية الأولى في عبارة وحيدة فتأمل

(١) من الآية ٢٣ من سورة الداريات .

(٢) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

١٠٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ \*

وهذا البيت من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي — وهو من شواهد سيديويه

( ١ / ٣٦ و ٧٣ ) .

اللغة : « تعرفها » تطلب معرفتها ، « أسأل الناس عنها » المنازل « جميع منزل ، وهو المكان الذي ينزل فيه الناس عن واصلهم ليستريحوا من عباء السفر ، مثلاً « منى » مكان معروف قريب من مكة : « أسألك من مساكن الحج » .

الإعراب : « قالوا » قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « تعرفها » تعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبه العائد إلى الضمير مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، وورعهم قوم أنه منصوب على الظرفية ، وليس بشيء « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية =

إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز ، كقوله :

١٠٦ - \* فَمَا كُلَّ حِينَ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيًا \*

\*\*\*

= « كل » يروى منصوباً فهو مفعول به لعارف الآتي ، وكل مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « وافي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منى » مفعول به لوافي ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « أنا » مبتدأ « عارف » خبر المبتدأ . وروى برفع « كل » فيجوز أن يكون اسم ما النافية وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر ما ، ويجوز أن يكون « كل » مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط على هذين الإعرابين الأخيرين بين المبتدأ - أو اسم ما - وخبره محذوف ، والتقدير : وما كل الذي وافي منى أنا عارفه .

الشاهد فيه : قوله « ما كل من وافي منى أنا عارف » على رواية نصب « كل » حيث أبطل الشاعر عمل ما النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً - وها قوله « أنا عارف » - لأن معمول الخبر - وهو قوله « كل من وافي منى » - قد تقدم على المبتدأ وهذا المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، وقد عرفت مما ذكرناه في إعراب البيت أنه يجوز على رواية رفع « كل » أن تكون ما معلقة ، وأن تكون عاملة لأنه لم يتقدم فيها معمول الخبر .

١٠٦ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَدُ ، وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا \*

وهذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا لها على سوابق أو لواحق تتصل بها .

اللغة : « أهبة » بضم الهمزة وسكون الهاء - هي التهيؤ للشيء والاستعداد للقيام به « حزم » هو ضبط الأمور وتجويد الآراء « لد » فعل أمر معناه الجأ ، وتقول : لا ذ فلان بفلان يلوذ به ليأذا ، تريد أنه لجأ إليه « آمنا » غير خائف ولا متوقع شراً « توالي » فعل مضارع من الموالاتة وهي المعاونة والمناصرة ، و « مواليا » اسم الفاعل منه .

=

وأما « لا » فإعمالها عمل ليس قليل<sup>(١)</sup>، ويُشترط له الشروط السابقة ،  
ما عدا الشرط الأول ، وأن يكون المفعولان نكرتين ، والغالب أن يكون  
خبرها محذوفاً ، حتى قيل بلزوم ذلك ، كقوله :

= المعنى : ينبعج باستعمال الحرم وتجويد الرأى في كل ما يأخذ به المرء من أموره  
وبخاصة اصطفاء الإخوان ، ويعمل ذلك بأن المرء لا يأمن أن يأتيه المكروه في وقت  
لم يكن يرتقب مجيئه فيه ، ممن يؤمل فيه الخير والمعونة من خلصانه .

الإعراب : « بأهبة » جار ومجرور متعلق للذاتى ، وأهبة مضاف و « حزم »  
مضاف إليه « لذ » فعل أمر ، وماعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وإن » الواو  
عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط حازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء  
المخاطب اسمه « آمنّا » خبر كان « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، ما : حرف نفي  
« كل » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بموال الآتى . وكل مضاف و « حين »  
مضاف إليه « من » اسم موصول اسمها النافية مبنى على السكون في محل رفع « توالى »  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لهاصلة الموصول  
والعائد ضمير محذوف منصوب بتوالى ، والتقدير : من ، واليه « مواليا » خبر ما النافية  
منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث أبقي عمل ما النافية عمل  
ليس ، فرفع بها الاسم وهو « من » ونصب بها الخبر وهو قوله « مواليا » مع أنه قد  
تقدم معمول الخبر - وهو قوله « كل حين » - على الاسم والخبر جميعا ، وإنما ساغ  
الإعمال مع هذا التقدم لكون هذا معمول المتقدم ظررها ، وقد عرفت بما ذكرناه وذكره  
المؤلف غير مرة أن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها .

(١) يتفق النحاة على أن محجى « لا » عاملة عمل ليس قبل جدا ، وهم فيها وراء  
ذلك مختلفون في جوار إعمالها قياسا على ما سمع من ذلك . فذهب سيويه وطائفة من  
البصريين إلى جواز الإعمال . وذهب الأخفش والبريد إلى منع إعمالها ، وهو الذى  
يقتضيه القياس ، من قبل أن « لا » حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، ومن حق الحرف  
المشترك أن يكون مهملًا .

١٠٧ - \* فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ \*

١٠٧ - هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره قوله :

\* مَن صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا \*

والبيت من كلمة لسعد بن مالك ، يعرض فيها بالحارث بن عباد ( بزنة غراب ) فارس  
النعامة حين اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل ، وهى الحرب الضروس  
التي سميت حرب البسوس ، وقبل البيت قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَأَسْتَرَّاحُوا

اللغة : «صد» أعرض «نيرانها» الضمير راجع إلى الحرب ، وقد ذكرها في  
أبيات سابقة ، وأراد من نكل عنها ولم يقتنع لظاها «ابن قيس» نسب نفسه إلى جده  
الأعلى وإنما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعنى قوله «أنا ابن قيس»  
أنا ذلك المشهور بالنجدة الذي طرق سمعك اسمه وعرفت بلاءه .

الإعراب : «من» اسم شرط جازم مجزم فعلين ، مبنى على السكون في محل رفع  
مبتدأ «صد» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم «عن نيرانها» الجار  
والمجرور متعلق بصد ، ونيران مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه «فأنا»  
الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن  
مضاف و «قيس» مضاف إليه «ولا» نافية تعمل عمل ليس «براح» اسم لا ، مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لي ،

الشاهد فيه : قوله «لا براح» حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس ، فرفع بها الاسم  
وهو قوله «براح» - وحذف خبرها ، وقد قدرناه في الإعراب ، وقد استشهد سيبويه  
بالبيت مرتين ( ٣٥٤ و ٢٨ / ١ ) على إجراء لا مجرى ليس في بعض اللغات ، وقال المؤلف  
في شرح الشواهد «وقيل : لا شاهد في البيت على ما ذكر ، لجواز كون براح مبتدأ ،  
ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب فيها أحد أمرين : إما إعمالها ، وإما  
تكرارها ، فلما لم تتكرر في البيت علمنا أنها عاملة ، وأجيب على هذا الكلام بأن  
هذا شعر ، والشعر يجوز أن ترد فيه لا غير عاملة ولا متكررة ، ورد بأن الأصل أن  
يجرى الكلام على غير الضرورة ، وألا يصار إليها إلا متى تعذر غيرها » اهـ  
بإيضاح يسير .

والصحيح جواز ذكره ، كقوله :

١٠٨ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا  
وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا  
وإنما لم يُشترط الشرط الأول لأن « إن » لا تزد بعد « لا » أصلا .

\*\*\*

= ولا يجوز لك أن تزعم أن « لا » في هذا البيت عاملة عمل « إن » وأن « براح » اسمها وهو مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف ، لأن هذا يكون محتملا لو كانت القوافي ساكنة ، فكنت تقدر هذا التقدير ، لكن القوافي مرفوعة بالضممة بدليل البيت الذي أنشدناه لك عند نسبة البيت إلى قائله ، والوقف عليها بإشباع الضمة حتى يتولد عنها وار ، وعلى ذلك فلا مناص من أن تكون « لا » عاملة عمل ليس ، إذ لم يصح كونها مفعلة لما ذكرنا من المناقشة ، ولم يصح كونها عاملة عمل إن لهذا السبب .  
١٠٨ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها لها قائلها معنا .

اللفظة : « تعز » من العزاء ، وهو التصبر والتسلي على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواق ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهي الرعاية والحفظ .  
المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسلى عنه ، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتي ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتي « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : بما قضاه الله « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله ، لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا « حيث أعمل « لا » في الوضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نسكتان ، وذكرهما جميعا .

وأما «لَاتَ» فإن أصلها «لا» ثم زيدت التاء<sup>(١)</sup>، وعملها واجب، وله شرطان : كون معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما، والقالب كونه المرفوع، نحو (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)<sup>(٢)</sup>، أي : ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين، وأما قوله :

١٠٩ - \* يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ \*

= هذا . وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلا ، لا في الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم ، ولا تعمل شيئا في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكورا أبدا ، وكلا المذهبين فاسد ، وبیت الشاهد رد عليهما جميعا ؛ فالخبر مذکور فيه فكان ذكره ردأ لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب فكان نصبه ردأ لما زعمه الأخفش والزجاج أيضاً .

(١) إنما زيدت التاء على «لا» لتأنيث اللفظ كما زيدت هذه التاء في «رَبَّتْ» وفي «ثَمَّتْ» ويقال : زيدت التاء للدلالة على المبالغة في النفي . وزيادة التاء في «لَاتَ» : أحسن من زيادتها في «ثَمَّتْ» وفي «رَبَّتْ» لأن لا بمعنى ليس ومحولة عليها ، وليس تلحقها تاء التأنيث فتقول «ليست هند مفلحة» وما يؤيد لك هذا أن تاء التأنيث تلحق «لا» التي تعمل عمل ليس ولا تلحق «لا» التي تعمل عمل إن

(٢) من الآية ٣ من سورة ص

١٠٩ - هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ حَائِفٍ \*

وهذا البيت من كلمة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، ونسبها إلى قائمها بقوله «وقال التيمي في منصور بن زياد» اهـ فأما التيمي فهو عبد الله بن أيوب ، ويكنى أبا محمد ، وهو شاعر مولد عربي فصيح متكلم ، ومدح الفضل بن يحيى ، وفيه يقول :

لَعَمْرُكَ مَا الْأَشْرَافُ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ وَإِنْ عَظُمُوا إِلَّا لِفَضْلِ صَفَائِعٍ  
تَرَى عُظَمَاءَ النَّاسِ لِلْفَضْلِ خُسَمَاءَ إِذَا مَا دَنَا وَالْفَضْلُ لِلَّهِ خَاشِعٌ =

= ونسب صاحب التصريح وشارح الشواهد البيت إلى الشمر دل اليبى ، وفي الشعراء جماعة لقبوا بالشمر دل ، ذكر منهم المجد ثلاثة : الشمر دل الربوعى ، والشمر دل اليبلى ، والشمر دل السكمى ، وذكر ثلاثتهم الآمدى فى المؤلف والمختلف ( ١٣٩ ) وذكر عدة أبيات لكل واحد منهم ، ولم يذكر بيت الشاهد فى شىء منها .

اللفظة : «لهفى» اللف - بفتح اللام وسكون الهاء أو فتحها - الحزن والأسى ويقال : هو الحزن على شىء يفوتك بعد أن تشارفه « للهفة » أى لأجل لهفة ، فاللام الأولى مكسورة وهى لام الجر ، واللهفة - بفتح فسكون - استغاثة ونداء المضطر «مجير» هو الناصر الذى يدفع الأذى ويمنع الاعتداء .

اللفى : إني أنحزن عليك وأظهر الأسى ، لأنك كنت تجبر من استغاث بك فى الوقت الذى لا يجير فيه أحد .

الإعراب : «لهفى» : لطف : مبتدأ ، وهو مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه «عليك» جار ومجرور متعلق بلطف «لهفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من خائف» جار ومجرور متعلق بلهفة أو بمحذوف صفة للهفة «يبغى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخائف «جوارك» جوار : مفعول به ليغى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة من يبغى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لخائف «حين» ظرف زمان متعلق بقوله يبغى «لات» حرف نهي «مجير» فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : حين لا يحصل مجير له ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها ، ومستعرف فى بيان الاستشهاد وجهاً ثانياً .

الشاهد فيه : قوله «لات مجير» حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير أسماء الزمان بعد «لات» فيتوهم أن هذا الاسم المرفوع هو اسم «لات» وخبرها محذوف ، ولكن هذا غير مستقيم ؛ لأن «لات» لا تعمل إلا فى أساء الأحيان ، سواء أ كانت من لفظ الحين أم من معناه ، فإذا ورد بعدها اسم من غير أساء الأحيان كانت مهملة لا عمل لها ، وكان الاسم المرفوع فاعلاً بفعل محذوف كما قدرناه فى الإعراب ، أو كان مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير هنا على هذا الوجه : حين لات مجير له ، والوجه الأول أولى ، لأن «حين» مضافة إلى الجملة التى صدرت بـ لات ، فلو قدرت =



فارتفاع «مَجِيرُ» على الابتداء ، أو على الفاعلية ، والتقدير : حين لات له  
مَجِير ، أو يَحْصُلُ له مجير ، و «لات» مُهْمَلَةٌ ؛ لعدم دخولها على الزمان ،  
ومثله قوله :

١١٠ — \* لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ \*

إذ المبتدأ « ذِكْرَى » وليس بزَمَانٍ .

\*\*\*

= المرفوع مبتدأ كانت الجملة اسمية ، وإذا قدرت الرفع فاعلا بفعل محذوف كانت الجملة  
فعلية ، والأصل أن أساء الزمان تضاف إلى الجمل الفعلية كما أوضحناه قريبا ، ومن أجل  
هذا قلنا : إن تقدير «مَجِير» فاعلا بفعل محذوف أولى من تقديره خبر المبتدأ محذوف .  
ومن هنا تعلم أن «لات» لا يذكر بعدها طرفا الإسناد جميعاً ، سواء أ كانت عاملة  
أم كانت مهملة ، وإنما يقتصر في الذكر معها على أحد جزئي الإسناد ( وقرأ شرح  
الشاهد الآتي ) .

١١٠ — هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكامله :

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَمْ مِنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

وهذا البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس .

اللاعة : «هنا» بفتح الهاء وتشديد النون - في الأصل اسم إشارة إلى المكان ، وقد  
أخرجه جماعة إلى الزمان «ذكرى» تذكر «جيرة» اسم امرأة ، وقد روى بضم الجيم  
مصغراً ، وروى بفتح الجيم وكسر الباء مكبرا «طائف» هو الذي يطرق ليلا ، وأراد  
بمن جاء منها بطائف الأهوال خيالها الذي يطرقه عند نومه «الأهوال : جمع هول ،  
وهو الخوف ، وكأنه رآها وهي غضي ففزع .

اللعن : ليس هذا المكان الذي تقيم فيه مكانا تذكر فيه حبيبك ، أو تذكر خيالها  
الذي يفزعك ويخيفك .

الإعراب : «لات» حرف نفي مهمل لا عمل له «هنا» ظرف مكان ، أو زمان  
متعلق بذكرى الآتي «ذكرى» مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من =

= ظهورها التمدد ، وذكرى مضاف و « جيرة » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخبر المبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : لات ذكراك جيرة في هذا المكان أو في هذا الزمان جائزة « أو » حرف عطف « من » اسم موصول : معطوف على جيرة « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة « منها » جار ومجرور متعلق بجاء « بطائف » جار ومجرور متعلق بجاء أيضاً ، وطائف مضاف و « الأهوال » مضاف إليه .

قال قوم : ويجوز أن يكون « هنا » ظرف مكان أو زمان متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ويكون قوله « ذكرى جيرة » مبتدأ مؤخر ، ويكون قد ذكر طرفي الإسناد بعد « لات » المعلقة ، وهو خلاف ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق من أن طرفي الجملة لا يذكرا ن جميعاً مع لات ، وستعرف في بيان وجه الاستشهاد بالبيت وجهاً آخر من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « لات هنا ذكرى جيرة » والقول في بيان هذا الشاهد يحتاج إلى إيضاح أمرين :

الأول : أن أصل « هنا » اسم إشارة إلى المكان البعيد كما تقدم في بيان لغة البيت ومن قبل ذلك في باب اسم الإشارة .

والأمر الثاني : أن « لات » حرف نفى لا تعمل عمل ليس إلا في أسماء الزمان ، فإذا حاولت أن تحمل « لات » عاملة في « ذكرى » أو أن تحملها عاملة في « هنا » مع بقائها على أصلها كنت قد أعملتها في مصدر أو في اسم مكان ، وهو غير الأصل في الموضعين ، فلم يكن لك بد من أحد أمرين :

أولها : أن تحمل « لات » وعليه يكون قوله « هنا » ظرف مكان متعلقاً بذكرى أو بمحذوف خبر مقدم على ما قيل مع ضعفه ، و « ذكرى جيرة » مبتدأ على الوجهين ، وهذا ما أشار إليه المؤلف هنا

والثاني - وإليه ذهب الرضى وسيبويه وغيرهما من النحاة - أن « هنا » التي تقع بعد « لات » في مثل هذا البيت تصير ظرف زمان ، فهي متعلقة بمحذوف خبر لات ، وقد أضيفت إلى ذكرى جيرة ، واسم لات محذوف ، وكأنه قد قال : ليس الوقت وقت ذكرى جيرة .

وأما « إن » فإعمالها نادر<sup>(١)</sup>، وهو لغة أهل العالية<sup>(٢)</sup>، كقول بعضهم :  
« إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية » وكقراءة سعيد ( إن الذين تدعون  
من دون الله عبداً أمثالكم )<sup>(٣)</sup>، وقول الشاعر :

— ١١١ — \* إن هو مستولياً على أحد \*

\*\*\*

(١) اختلف النحاة في جواز إعمال « إن » عمل ليس ، فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، إلى جواز إعمالها ، وذهب الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها ، واختلف نقل العلماء عن سيويه والمبرد ، فنقل السهلي الجواز عن سيويه والمنع عن أبي العباس المبرد ، ونقل النحاس عكس ما نقله السهلي ، فنسب الجواز للمبرد والمنع إلى سيويه ، ونقل ابن مالك الجواز عنهما ، ثم قال ابن مالك : إن إعمال « إن » النافية عمل ليس مع جوازه نادر ، وتبعه على هذا ابن هشام ، وقال غير ابن مالك : إن عمل « إن » النافية عمل ليس أكثر من عمل لا .

(٢) العالية : تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها .

(٣) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

١١١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وسنذكر عجزه فيما بعد ، واعلم أنه يكثر

استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين .

الرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة ، إحداها :

\* إلا على أضغف المجانين \*

والثانية :

\* إلا على حـزبه الملائين \*

والثالثة :

\* إلا على حـزبه المناجيس \*

اللفظة : « مستولياً » هو اسم فاعل فعله الماضي استولى ، ومعناه كانت له الولاية على

الشيء ، وملك زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند =

فصل : وتَزَادُ الباء بكثرة في خبر « ليس » و « ما »<sup>(١)</sup> ، نحو ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟ )<sup>(٢)</sup>

== العرب من خبلته الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله سوء الطالع .

الغنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين . الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستوليا » خبرها « على أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستوليا » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع . وقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم الذى هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذى هو قوله « مستوليا » . ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » النافية مثل « ما » فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » فإن الاسم فى البيت ضمير ، ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح فى العمل ، لأنه استثنى بقوله « إلا على - إلخ » .

(١) اختلف النحاة فى السر الذى من أجله تزداد الباء فى خبر ليس وما ، فذهب البصريون إلى أن الذى يحمل المتكلم على زيادة الباء فى خبرها قصده إلى رفع أن . يتوهم السامع أن الكلام بنى على الإثبات لكونه لم يسمع أوله ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائماً » فقد يغفل السامع فيظنه قد قال « كان زيد قائماً » أو نحوه ، لكن إذا قال قائل « ليس زيد بقائم » - وقد علم أن الباء لا تدخل إلا فى خبر منفي - فلن يتوهم الكلام مثبتاً ، وذهب الكوفيون إلى أن السر فى اقتران خبر ليس بالباء هو قصد تأكيد النفي ، وهذا يكون خطاباً لمن ينكر عدم قيام زيد فيقول : إن زيدا قائم ، مثلاً فهذا يجاب بليس زيد بقائم .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية الكريمة قوله تعالى ( لست عليهم بمسيطر ) من الآية ٢٣ من سورة العنكبوت ، وقوله سبحانه ( وأن الله ليس بظلام للعبيد ) من الآية ١٨٢ من سورة آل عمران ، وقوله جلّت كلمته ( أليس هذا بالحق ) من الآية ٣٠ من سورة الأنعام . وقوله تعالى ( أليس الله بأعلم بالشاكرين ) من الآية ==

( وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ )<sup>(١)</sup> ،

= ٥٣ من سورة الأنعام ، وقوله ( أليس الصبح بقريب ) من الآية ٨١ من سورة هود وقوله سبحانه ( أليس الله بعزير ذي انتقام ) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقوله ( أليس الله بأحكم الحاكمين ) من الآية ٨ من سورة البين . وقد ورد مثل ذلك في الشعر العربي المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول عمرو بن قنينة :

رَمَتْني بِنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى      فَمَا بَالُ مَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامٍ  
ومثله قول الفرزدق :

وَلَيْسَ كُنَيْيُّ إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ      إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَتَانِ بِنَائِمٍ  
ومثله قول الشاعر :

لَيْسَ الْأَخْلَافُ بِالْمُضْغِي مَسَامِيهِمْ      إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ  
ومثله قول الآخر :

إِنْ يَنْتَمِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ      فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنٍ  
(١) من الآية ٧٤ من سورة البقرة ، ومن آيات أخرى كثيرة ، وقد ورد في الشعر العربي المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول الشاعر ، وأنشده الأخفش :

فَمَا أَمْ بَوَّ هَالِكٍ يَنْتَوِقُهُ      إِذَا ذَكَرْتَهُ آخِرَ اللَّيْلِ حَفَّتْ  
بِأَكْثَرِ مَنِي لَوْعَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي      أَطَامِينَ أَحْشَائِي عَلَى مَا أَجَنَّتْ  
ومنه قول بعض الأعراب :

فَلَمَّا كَتَمْتُ الْوَجْدَ قَالَتْ تَعْتَنَانِي      صَبَرْتَ ، وَمَا هَذَا بِفِعْلِ شَجَى الْقَلْبِ  
ومنه قول الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ      وَلَا الْأَصِيلِ ، لَا ذِي الرُّأْيِ وَالْجَدَلِ  
ومنه قول الآخر ، وهو عبيد بن الأبرص :

مَا الطَّرْفُ مَنِي إِلَى مَا لَسْتُ أَمَّا كُنْه      مِنْ بَدَالِي إِنِّي الْأَحْظَرُ طَمَاحٍ  
وعلى هذا جاء قول المتنبي :

وَمَا أَنَا بِالْبَاقِي عَلَى الْخَلْبِ بِشَرِّهِ      مَرِيئٌ هَبْ يَبْقَى عَلَيْهِ تَوَابُ

وَيَقْلَةً فِي خَبَرٍ<sup>(١)</sup> « لا » وكل ناسخ مَنِي ، كقوله :  
 ١١٢ — وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ  
 بِمَعْنَى فَعِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

(١) وزاد الباء في اسم ليس إذا تأخر عن خبرها ، وقد ورد ذلك في القوم  
 الكريم ، وذلك قوله تعالى ( ليس البر بأن تأتوا البيوت ) في قراءة من نصب البر  
 ومنه قول الشاعر

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ  
 ونظير ذلك زيادتها في خبر المبتدأ المنهى بما ولو كان قدم تقدم على المبتدأ ،  
 قول الشاعر

لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ  
 ١١٢ — البيت لسواد بن قارب الأزدي الدوسي - وقيل : السدوسي - يخبر  
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَاةٍ  
 وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا بَنَى الْأَكْرَمِينَ الْأَطَاةِ  
 فَمُرْنَا بِمَا بَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الدَّوَاةِ  
 اللغة : « فتيلًا » هو الخطب الدقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكنن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره  
 « لي » جار ومجرور متعلق بقوله « شفعًا » الآتي « شفعًا » خبر كن « يوم » منه  
 على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفعًا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » ا  
 مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و« شفاعته »  
 إليه « بمعن » الباء زائدة ، معن : خبر لا ، وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفعلا  
 وفاعله ضمير مستتر فيه « فتيلًا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمعن «  
 صفة لسواد ، وإن مضاف و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمعن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر « لا » الناف  
 تدخل على خبر « ما » إلا أن دخولها في خبر لا قليل بالنسبة لدخولها في خبر ما

وقوله :

١١٣ — وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ . . . . .

= واعلم أن الباء كما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس قد زيدت - شذوذاً - في خبر لا التي تعمل عمل «إن» ومن ذلك قول بعض العرب «لاخير بخير بعده النار» وهذا إذا لم يجعل الباء بمعنى في ، فإن جعلت الباء في «بخير» بمعنى في كانت أصلية ، وكان الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر لا النافية للجنس

١١٣ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ  
والبيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدين باسم «لامية العرب» وأود به :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُمْ فَلَيْتِي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَا مِثْلُ  
اللاغة : «أقيموا صدور مطيكم» هذه كناية عن الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي . يقول : جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم «فلاني إلى قوم سواكم - إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعين من تراخيك وإقراركم بالضمير لخليق بأن يزهدني في البقاء بينكم .  
الإعراب : «إن» شرطية «مدت» مد : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء للتأنيث «الأيدي» نائب فاعل لد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» قبل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بأعجلهم» الباء رالدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة لم أكن في محل جزم جواب الشرط «إذ» كلمة دالة على التعليل ، قيل : هي حرف ؛ وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» و «أجشع» مبتدأ ، وهو مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ .  
=

وقوله :

\* فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدَرٍ \*

== الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت على أمرين ، الأول : في قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي لم ، والثاني في قوله « بأعجلهم » أيضاً ، وذلك أنه على صورة أفعال التفضيل ولكن المراد هو معنى الصفة الحالية من التفضيل ، وكأنه قد قال : لم أكن بعجلهم ، وذلك لأن مقام الفخر يقتضى أن ينفي عن نفسه أصل العجلة ، إذ لو نفي الزيادة فيها عن غيره - على ما هو معنى صيغته أفعال - لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام ، غاية ما في الأمر أنه لم يزد فيها عن غيره ، وسيأتى ذلك موضعاً مفصلاً في بابيه .

ومن دخول الباء على خبر مضارع « كان » المعنى قول عبيد بن الأبرس :  
يَا صَاحِبَ مَهْلًا ، أَقِلِّ الْعَذْلَ يَا صَاحِبَ  
وَقَوْلِ الْحَطِيطَةِ :

فَإِلَّا يَسْكُنُ مَالِي بَاتٍ فَإِنِّي سَيِّئَاتِي ثَنَائِي زَيْدًا بَنَ مُهْلِهِلِ  
١١٤ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* دَعَانِي أَخِي وَأَخْلِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ \*

وهذا البيت من كلمة جيدة لدريد بن الصمة القشيري ، يرثى فيها أخاه أبا فرغان عبد الله بن الصمة .

اللفظة : « دعاني » أراد استصرخني وطلب أن أغثه « وأخيل بيني وبينه » أي : وقد حالت الموقعة واصطفاف الفرسان بيننا « قعدد » بضم القاف وسكون العين المهملة بعدها دال مهملة مفتوحة أو مضمومة - وهو الرجل الجبان اللثيم الذي القاعد عن الحرب والمكارم .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أخى » أخ : فاعل دعا ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأخيل » الواو واو الحال ، أخيل : مبتدأ « بيني » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال « لما » ظرف بمعنى حين مبني =



وَيَنْذُرُ في غير ذلك كخبر « إن » و « لكن » و « آتت » في قوله :

١١٥ — \* فَإِنَّكَ يَمَّا أَحَدَنْتَ بِالْمُجَرَّبِ \*

على السكون في محل نصب يبعد الآتي « دعاني » دعا : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أخى ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يحدنى » يحد : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخى أيضاً ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول يبعد « بعمد » الباء حرف جر زائد ، وقعد : مفعول ثانٍ ليحد ، منصوب بفتح مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .  
الشاهد فيه : قوله « بعمد » حيث زاد الباء في المفعول الثاني ليحد الذى أصله الخبر .

١١٥ — هذا ينجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

\* فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حَقَبَةً لَا تُلَاقِيهَا \*

وهذا البيت من كلة طويلة لامرئ القيس بن حجر الكندى ، وأولها قوله :  
خَالِي مَرَايَ عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَفْضِي حَاجَاتِ الْفَوَادِ الْمَعْدَبِ  
اللغة : « تَنَا » تبع ، والآى : البعد « عنها » الضمير يعود إلى أم جندب ، وهو اسم امرأة ، وقد ذكرها باسمها في مستهل القصيدة الذى رويناه لك « الحرب » اسم فاعل من التجربة ، وعى الاختبار والابتلاء بواسطة التكرار ، وبعض الناس يقرؤه بفتح الراء مشددة على أنه مصدر ميمى أو اسم مكان ، ومتعرف وجهه « حقبة » مدة .  
المعنى : يقول : إنك إذا ابتعدت عن أم جندب هذه مدة من الزمان وبقيت لأتراها نقصت عهدك ، وانحطت من مودتك ، وأنت خير بذلك من أخلاقها .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « تَنَا » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواً تقديره أنت ، « عنها » جار ومجرور متعلق ب« تَنَا » « حقبة » ظرف زمان منصوب ب« تَنَا » أيضاً « لا » نافية « تلاقى » تلاقى : فعل مضارع بدل من تَنَا ، وبدل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواً تقديره =

وقوله :

\* وَاسْكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّينِ \* — ١١٦

= أنت . وضمير الغائبة العائد إلى أم جندب مفعول به «فإنك» الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف مخاطب اسم إن ، مبني على الفتح في محل نصب «نما» من : حرف جر ، وما : مصدرية «أحدثت» أحدث : فعل ماض ، والفاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أم جندب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن . والجار والمجرور متعلق بمحرب الآتي ، ويجوز أن تكون «ما» اسما موصولا في محل جر بمن ، وتكون جملة «أحدثت» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وإن : من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، والتقدير : من الذي أحدثته ، ومعنى من على كل حال التعليل «بالمحرب» الباء حرف جر زائد ، والمحرب : خبر إن ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «بالمحرب» حيث زاد الباء الجارة في خبر إن ، وهذا إما يتم على جعل «المحرب» اسم فاعل . وكأنه قد قال : فإنك الذي جرب ما أحدثته أم جندب .

ومن العلماء من جعل «المحرب» بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من التجربة وعلى ذلك تكون الباء حرف جر أصلي ، وهي مع مجرورها متعلق بمحذوف خبر إن ، كأنه قد قال : فإنك كائن بمكان التجربة .

ومنهم من أبقى «المحرب» مكسور الراء مشددة على أنه اسم فاعل ، وجعل الباء حرف جر أصلي معناه التشبيه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن أيضاً ، وكأنه قد قال : فإنك كائن مثل الشخص المحرب لها ولأفعالها . فاعرف ذلك وتدبره .

١١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ \*

وقد أنشد أبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني هذا البيت ، ولم ينسباه إلى قائل =

وقوله :

١١٧ — \* أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَبْسِ الَّذِيذَ يَدَأْتُمْ \*

معين ، وقد بحثت طويلا فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سوابق أو لواحق متصل به .

اللغة : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء - سهل خفيف ، وأصله هيون - يباء ساكنة وواو مكسورة - لأنه من هان يهون ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ومثله سيد وميت .  
الإعراب : « لكن » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لكن « لو » حرف شرط غير جازم « فعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء المحاطبة فاعله ، وهذه الجملة شرط لو ، وجوابها محذوف ، والتقدير : لو فعلت لنت جزاءه ، مثلا . ويجوز أن تكون لو حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب « بهين » الباء حرف جر زائد ، هين : خبر لكن ، مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » فعل مضارع مبنى للمجهول « المعروف » نائب فاعل ينكر « في الناس » جار ومجرور متعلق بـ ينكر « والأجر » الواو عاطفة ، الأجر : معطوف على المعروف .

الشاهد فيه : قوله « لكن أجرا بهين » حيث زاد الباء في خبر لكن المشددة النون ، وزايدتها في هذا للوضع نادرة .

١١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ \*

وهذا بيت من كلة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي وقومه بن كليب ، ويعيرهم بأنهم يأتون الآن ، وقبل البيت للمستشهد به قوله :

وَلَيْسَ كَلَيْبٍ إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَحْذَرْ رِيحَ الْأَتَانِ بِنَائِمٍ

اللغة : « جن ليله » معناه ستره وأظلم عليه « الأتان » هي أنثى الحمار ، وجمعها أن ، مثل سحاب وسحب « أقولى » فسرّه العيني بقوله « أى ارتفع السكبي عليها ، أى على الأتان » اه . والذي في اللسان تفسير أقولى بانكش ، و « أقردت » ذلت وخضعت .

وإنما دخلت في خبر « أن » في ( أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ عَنْهُ بِقَادِرٌ )<sup>(١)</sup> لما كان « أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ » في معنى  
« أَو ليس الله » .

\*\*\*

= الإعراب : « بقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو  
يعود إلى « كليلي » في البيت السابق عليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اقلولي »  
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كليلي أيضا « عليها »  
جار ومجرور متعلق باقلولي ، وضمير المؤنثة عائد إلى الأنتن ، وجملة اقلولي وفاعله في  
محل جر بإضافة إذا إليها « وأفردت » الواو حرف عطف ، أفرد : فعل ماض ، والتاء  
علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأنتن  
والجملة في محل جر معطوفة على جملة اقلولي « ألا » حرف استفتاح « ليت » حرف تمن  
ونصب « ذا » اسم إشارة اسم ليت « العيش » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه  
أو نعمت له « اللذيذ » نعت للعيش « بدائم » الباء حرف جر زائد ، دائم : خبر ليت ،  
مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد  
وجملة « ليت » واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « ليت ذا العيش بدائم » حيث زاد الباء في خبر ليت على ما عرفت  
في إعراب البيت ، وهذه الزيادة نادرة لا يسلج متكلم على منوالها .

ونرى هذه العبارة « ألا هل أخو عيش لذئ بدائم » وفيها زيادة الباء في خبر المبتدأ  
المسبوق بحرف الاستفهام . أما المبتدأ فهو قوله « أخو عيش » وأما خبره فهو قوله « بدائم »  
وقد زيدت الباء في هذا الخبر ، وقد دخل حرف الاستفهام - وهو قوله « هل » - على  
ذلك المبتدأ كما ترى ، وحرف الاستفهام ههنا بمعنى النفي ، وكذا قل : ما أخو عيش  
لذيذ بدائم ، قاله شراح التهليل .

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحقاف ، وقد استدلل العلماء على أن معنى الآية  
الكريمة هو ما ذكره المؤلف بأن ذلك قد ورد مصرحاً به في آية أخرى ، وهي قوله  
تعالى ( أَو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر ) من الآية ٨١ من سورة يس .

## هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية السكل باسم الجزء ، كتسميتهم السكّالَمَ كلمة .  
وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع : ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر ،  
وهو ثلاثة : كَادَ ، وَأَوْشَكَ ، وَكَرَبَ ، وما وضع للدلالة على رَجَائِهِ ، وهو  
ثلاثة : عَسَى <sup>(١)</sup> ، وَاخْلُوتَ ، وَحَرَى ، وما وضع للدلالة على الشروع فيه ، وهو  
كثير ، ومنه : أَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ، وَأَخَذَ .

(١) ذكر المؤلف هنا وفيما سبق في بيان علامات الفعل أن « عسى » فعل  
دال على الرجاء ، وذكر في باب إن وأخواتها « عسى » حرفا من الحروف الثمانية ،  
وقد نص المؤلف في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول السكوفيين  
وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ،  
وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى  
لعل ، ولا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وحب  
أن تكون عسى مثلها حرفا دائما ، لقوة الشبه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين : الأول كلمة تنصب الاسم وترفع  
الخبر كإن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن سواها قول صخر بن العود أخضرمي  
( وهو شاهد رقم ١٣٢ الآتي في باب إن وأخواتها ) :

فَقَلْتُ : عَسَاهَا نَرُ كَاسٍ وَعَلَمَهَا تَشَكِّي فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا  
ومنه قول الراجز :

نَمُولُ رِسْنِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أُنْمَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا  
ومنه قول عمران بن حطان الخارجي :

وَلِي نَفْسٌ تُفَارِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

والضرب الثاني : يرفع المبتدأ ويصحب الخبر - وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب  
وهو باب أفعال المقاربة - وهذا فعل ماض ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كثناء  
الفاعل في نحو قوله تعالى : ( هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ) وأما  
جمودها ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكَم من الأفعال  
يدل على معنى يدل عليه حرف وهو مع ذلك حامد ، لم يخرج ذلك عنه فعلته ، أليست =

وَيَقْمَلَنَّ عَمَلُ « كَانَ » ، إِلَّا أَنْ خَبَّرَهُنَّ يَجِبُ كَوْنُهُ جَهْلَةً ، وَشَذَّ جَعِيثُهُ مَفْرَدًا  
بعد « كاد » و « عسى » ، كقوله :  
١١٨ — \* فَأَبْتُ إِلَى فَنَّهُمْ وَمَا كِدْتُ آتِيَا \*  
=

حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بالفاظها  
ومعانيها فلم يكن ذلك موجبا لحرقيتها .

وهذا الذي ذكرناه - من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منهما  
فعل ، وفي الضرب الآخر حرف - هو مذهب شيخ النحاة سيديوه ( وانظر كتابتنا على  
شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٢ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢ ) .  
وفد ذكر المؤلف « عسى » هنا في باب أفعال المقاربة على أنها فعل - وذكرها  
في باب « إن » على أنها حرف ، فهذا ميل منه إلى هذا المذهب .

ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة :

الأول : أنها فعل في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم  
يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه للتأخرون  
والثاني : أنها حرف في جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل  
بها ، وهو قول جهمرة الكوفيين وثلث ابن السراج .

والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في الأبيات التي رويناهما لك في  
مطلع هذه الكلمة ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيديوه شيخ النحاة ، ولا يتسع  
وقتك للاحتجاج لاسكل رأي ، ونخرج الشواهد على كل مذهب ( وانظر شرح الشاهدين  
١٣٣ و ١٣٣ الآيتين في باب إن وأخواتها ) .

١١٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَكَمْ مِنْهُمْ فَأَرْقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِرُ \*

والبيت لتأبط شراً - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام  
في حماسه ، وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَمِلْ وَقَدْ جَاءَ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرُ

اللغة : « أبت » رجعت « فهم » اسمه قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان  
« تصفر » أراد تتأسف وتتحزن على إفلاتي منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . =

وقولهم : « عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوْسَا <sup>(١)</sup> » .

= وقصة ذلك أن بنى الحيان - وهم حى من هذيل - وجدوا تأبط شراً يشتار عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشي أن يقع في أيديهم ، فالتجى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ثم أسلم قدميه للريح ، فنجوا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الحيلة فارقتها وهى تتلف كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء التوكيد فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « آتبا » خبره ، والجملة فى محل نصب حال « وكم » خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « مثلها » مثل : تمثيل لكم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كم « وهى » الواو واو الحال ، والضمير « مدها مبتدأ » تصغر : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره بنى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحمل المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتبا » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أنى بخبرها اسما مفردا ، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية وزعم أن الرواية الصحيحة هى « وما كنت آتبا » .

(١) معنا مثل تقوله العرب ، وأصله أنه كان قويم فى ثار ، فانهار عليهم ، فهاثوا جميعا ، فضربوه مثلا لكل ما يخشى منه الشر . ثم ثنات به الزباء ملكة الجزيرة ، والغوير : تصغير الغار ، والأبوس : جمع بأس أو بؤس . وقد خرج « سيويه » وأبو على أن « أبوسا » خبر عسى ، وذكر أن ذلك يجرى مجرى الضرورة ومراجعة الأصول الهجورة . وحمل ابن الأعرابي « أبوسا » منصوبا بفعل محذوف وقدره : عسى الغوير يصير أبوسا . وقدره الكوفيون : عسى الغوير أن يكون أبوسا ، ولا فرق بين تقدير ابن الأعرابي وتقدير الكوفيين إلا فى ذكر « أن » المصدرية التى يطلب اقتران الفعل بالمضارع الواقع خبرا اسميا بها ، وهو حسن بالنظر إلى تحقق ما هو الأصل =

وأما (فَطْفِقَ مَسْحًا) <sup>(١)</sup> فالخبرُ محذوفٌ ، أى : يَمْسَحُ مَسْحًا .  
وشرطُ الجملة : أن تكونَ فِعْلِيَّةً ، وَشَدَّ حِجَى الأسمية بعد « جَعَلَ »  
في قوله :

١١٩ — وَقَدْ جَمَّاتِ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ  
مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبُ

== وذهب قوم إلى أن « أبؤسا » مفعول به لفعل محذوف ، وقدروه « يَأْتِي بِأَبْؤَسٍ »  
ولو قدروه « يَأْتِي أَبْؤَسًا » لقلت المحذوفات ، ولعلمهم غفلوا عن أن « آتَى » يتعدى إلى  
المفعول به بنفسه ، وقال ابن هشام بعد حكاية هذه الأقوال : « وأحسن من ذلك كله  
أن يقدر : عسى الغوير يئأس أبؤسًا ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى :  
(فَطْفِقْ مَسْحًا) أى يمسح مسحًا ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اهـ .  
وقد تلخص لك من هذا الكلام أن العلماء خرجوا هذا المثل خمس تخریجات ،  
فقليل : خبر عسى ، وقيل : خبر يكون محذوفة ، وقيل : خبر يصير محذوفة ، وقيل :  
مفعول به لفعل محذوف ، وقيل : مفعول مطلق عامله محذوف .  
(١) من الآية ٣٣ من سورة ص .

١١٩ — هذا البيت من الوافر ، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة ، ولم  
ينسبه إلى قائل معين ، وقد ذكر قبله بيتين .

اللغة : « قُلُوص » بفتح القاف وضم اللام مخففة - الناقة الشابة الفتية « بنى سهيل »  
يروى في مكانه « ابنى سهيل » وقوله « من الأكوار » فالأكوار : جمع كور ،  
والكور - بضم الكاف - الرحل بأداته ، وقد يكون الكور بفتح الكاف ، وهو  
الجماعة من الإبل « مرتعها » المرتع : المكان الذى ترعى النعم فيه .  
المعنى : يقول إن هذه الناقة قد أصيبت بالكلال ، وحصل لها إعياء وتعب فما تطيق  
الإبعاد عن مواضع نزول القوم للرعى ، فمضى أبدا ترعى قريبا من الأكوار . وإنما  
توضع الأكوار حيث ينزل القوم .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ، والتاء للأنثى  
« قُلُوص » اسم جعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ،  
وبنى مضاف و « سهيل » مضاف إليه « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقریب ==



وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أمورٍ :

أحدها : أن يكون رافعاً لضمير الأسم<sup>(١)</sup> ، فأما قوله :

١٢٠ - وَقَدْ جَمَعْتُ إِذَا مَا قُمْتُ بُشِقْلِي

ثَوْبِي . . . . .

= الآتي « مرتعها » مرتع : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الفاعلة العائد إلى قلوب بنى سهل مضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر جعل . الشاهد فيه : قوله « جعلت قلوب . . مرتعها قريب » حيث جاء بخبر جعل جملة اسمية - وهى قوله « مرتعها قريب » - ولو أتى به على ما جرى عليه الاستعمال في خبر هذا الفعل لقال : وقد جعلت . . . يقرب مرتعها ، ولكنته أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية ، هذا توجيه كلام المؤلف العلامة رحمه الله .

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن « جعل » في هذا البيت ليست هى التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون خبرها جملة فعالية فعلها مضارع ، ولكن جعل فى هذا البيت فعل قاصر يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى غيره ، وعليه يكون قوله « قلوب » فاعلا ، وقوله « مرتعها قريب » جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب حال من الفاعل ، والرابط هو الضمير الجبرود محلا بالإضافة ، وهذا لا يكون البيت مما نحن فيه . ومنهم من يجعل « جعل » فعلا ناسبا بمعنى صار الذى هو من أخوات كان ، و « قلوب » اسمه . وجملة « مرتعها قريب » فى محل نصب خبره ، ولا يكون مما نحن فيه أيضاً ، لأن كلامنا فى « جعل » التى معناها الشروع فى العمل ، لا فى « جعل » بمعنى التحول من حال إلى حال .

(١) الأصل فى أفعال هذا الباب أنها وضعت على أن تستعمل فى الكلام لتدل على أن المرفوع بها هو الذى قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبرها ، أو شرع فيه ، فلهذا كان مما لا بد منه فى استعمالها أن يكون التسمير فى خبرها راجعاً إلى الاسم المرفوع بها ، وإلا يكن الأمر على هذا لم يتحقق لها ما وضعت لتستعمل فيه .

= ١٢٠ - هذه قطعة من بيت . . . البسيط ، وهو بتمامه :

( ٢٠ - أوضح السالك ١ )

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي ، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ  
وهذا البيت من كلام عمرو بن أحرر الباهلي ، وقد ذكره الرزباني في كتابه  
« الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء » ويروى بيت مثله في كلام أبي حبة النخيري ،  
وهو بتمامه :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوقِعُنِي ظَهْرِي ، فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ  
اللغة : « يثقلني » يجهدني ويتعبني ويعينني « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض -  
بفتح فسكون - كما في بيت الشاهد ، والنهوض كالقعود والجلوس « السكر » بفتح  
السين وكسر الكاف - صفة مشبهة بمعنى النمل وهو الذي أخذ منه الشراب  
وأضعف قواه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ناقص ، وتاء  
المتكلم اسم « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » قام ؛ فعل  
ماض ، وتاء المتكلم فاعله « يثقلني » يثقل : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به  
ليثقل « ثوبي » ثوب : فاعل يثقل ، وثوب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه . وهذا هو  
الظاهر ، ومتعرف ما فيه من الفساد « فَأَنْهَضُ » الفاء حرف عطف ، أنهض ؛ فعل  
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبين للنوع ،  
ونهض مضاف و « الشارب » مضاف إليه « السكر » نعت للشارب .

الشاهد فيه : قوله « جعلت يثقلني ثوبي » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع  
الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم جعل ، وذلك غير  
مرتضى عند العلماء ، ولو جاء على ما هو الموافق لا ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ،  
لأن هذه الأفعال يتعين في خبرها أن يكون رافعا لضمير مستتر عائد إلى الاسم .

وقد تخلص العلماء عن هذا الظاهر ، وجعلوا فاعل يثقلني ضميرا مستترا يعود إلى اسم  
جعل ، وكان حقه أن يقوله « أثقل » لأن الاسم ضمير المتكلم وحرف المضارعة الموضوع له  
هو الهمزة ، لكنه أبدل من الضمير المتصل قوله « ثوبي » فلما أراد إعادة الضمير من  
الخبر أعاده إلى البديل لا إلى المبدل منه ، وأصل الكلام : وقد جعلت ثوبي يثقلني ، فالتاء اسم =

وقوله :

١٢١ — وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ بِمَا أَبُتُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعْبُهُ

= جعل ، وثوبى بدل منه ، وجملة يشقنى في محل نصب خبر جعل ، والضمير المستتر الذى هو فاعل يشقنل عائد إلى ثوبى ، وفى هذه اللوحة الكفاية والقنع . وتام الكلام في شرحنا على الأشعرى .

١٢١ — هذا بيت من الطويل من كلة طويلة لذى الرمة — غيلان بن عقبة — ومطلع هذه الكلمة قوله :

وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لَيْمَةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ

اللغة : « وقفت » تقول : وقفت الناقة تقف وقوفا ، ووقفنا أنا أقفها ، فهو لازم ومتعد بصيغة واحدة ، وهو فى البيت متعد « ربع » الربع — بفتح الراء وسكون الباء — الدار حيث كانت « أسقيه » بضم الهمزة — أدعوله بالسقيا ، أى : أقول سقالك الله « أبته » أظهر له من بئى ، والبت — بفتح الباء — الحزن « ملاعبه » الملاعب : جمع ملعب — بفتح الميم والعين المهملة بينهما لام ساكنة — وهو مكان اللعب .

الإعراب : « وأسقيه » الواو حرف عطف ، أسقى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب « حتى » حرف غاية وجر بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واصله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الربع « بما » جار ومجرور متعلق بقوله تكلمنى الآتى « أبته » أبث : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المحرورة محلا بمن ، والعائد ضمير منصوب بأبث على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : بما أبته إياه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفيا فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والتقدير : من بئى إياه « تكلمنى » تكلم : فعل مضارع والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به « أحجاره » ظاهر الأمر أن « أحجار » فاعل تكلم ، وضمير الربع مضاف إليه « وملاعبه » الواو عاطفة ، وملاعب : معطوف على أحجاره ، والضمير مضاف إليه ، وجملة « تكلمنى أحجاره » من الفعل وفاعله =

فثوبى وأحجّاره بدلان من اثنى جعل وكاد ، ويجوز في « عسى » خاصة  
أن ترفع السبى<sup>(١)</sup> ، كقوله :

١٢٢ - \* وماذا عسى الحجاجُ يبلُغُ جهدهُ \*

يروي بنصب « جهده » ورفع .

= في محل نصب خبر كاد ، ولكن هذا الظاهر غير مستقيم ، وستعرف وجه ذلك في  
بيان الاستشهاد بالبيت ، إن شاء الله .

الشاهد فيه : قوله « كاد تكلمنى أحجّاره » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع  
الواقع خبراً لكاد قد رفع السبى ، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم .  
وهذا الظاهر غير مرضى كما ذكرناه في الإعراب وفي شرح الشاهد السابق ، وتوجيه  
الشاهد على ما يطابق الصحيح الرضى أن يجعل « أحجّاره » بدلا من الضمير المستتر  
في « كاد » العائد إلى الربع ، و « تكلمنى » فيه ضمير مستتر عائد إلى أحجّار ؛ لأن  
الارتباط بين البدل والبدل منه يسوغ عود الضمير إلى البدل في حال إرادة المبدل منه  
وأصل الكلام : كاد (هو) أحجّاره تكلمنى .

(١) المراد بالسبى الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بعسى ،  
وانظر إلى قوله « جهده » في رواية الرفع تجده اسما مرفوعا بعسى ظاهراً مضافاً إلى  
ضمير يعود إلى الحجاج وهو المرفوع بعسى .

١٢٢ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ \*

وقد نسب العيني هذا البيت للفرزدق ، وتبعه على ذلك الشيخ خالد ، وليس ذلك  
بصحيح ، ولا هو مروى في شعره . والصواب - كما قال ياقوت الرومى - أن البيت  
للبرج التميمي ، وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبي صفرة  
اقتال الأزارقة ، فهرب منه إلى الشام .

اللغة : « حفير زياد » هو موضع على خمس ليال من البصرة .

المعنى : ينكر أن يكون للحجاج بدتناله بضر ، أو سلطان يقهره ، إذا هو جاوز

حدود ولايته .

= الإعراب : «ماذا» كلها اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائي أن « ما » وحده اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» وحده اسم موصول خبر المبتدأ ، وليس بشيء « عسى » فعل ماض دال على الطمع والإشفاق مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب «الحجاج» اسم عسى مرفوع بالضممة الظاهرة « يبلغ » فعل مضارع «جهده» جهد : يروي مرفوعاً ومنصوباً ، فعلى الرفع هو فاعل يبلغ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه ، هذا على رواية الرفع ، فأما على رواية النصب ففاعل يبلغ ضمير مستتر يعود إلى الحجاج ، وجهد مفعول به ، والضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بقوله يبلغ «نحن» ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « جاوزنا » فعل ماض وفاعله «حفير» مفعول به لجاوز ، وحفير مضاف و «زياد» من أن ، إليه ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهو فيه : قوله « عسى الحجاج يبلغ جهده » والنحاة يستشهدون بهذه الجملة على شيئين : أحدهما — وليس هو مقصد المؤلف العلامة في هذا الموضع — في قوله « يبلغ » حيث جاء خبر عسى فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية .  
وثانيهما — وهو المقصود للمؤلف — في قوله « يبلغ جهده » على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى ، وهذا جائز في هذا الفعل وحده من دون سائر أخواته .

وخالف في هذا الموضع العلامة أبو حيان في كتابه « النكت الحسان » حيث ذهب إلى التسوية بين عسى وغيرها من أفعال الباب ، ومنع في جميع هذه الأفعال أن يكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبراً لمن غير الضمير العائد إلى الاسم ، وكأنه سكر رواية رفع «جهده» في هذا البيت ، ولكن متى ثبت الرواية عن العلماء لأثبت فإنها تدل على صحة ما ذهب إليه الجمهور من العلماء ، وبها يبطل ما ذهب إليه ، كذا قيل ، ولأبي حيان أن يؤول البيت بمثل ما أورد الحجة به البيهقي السابقين ، فيجعل « جهده » بدلاً من ضمير مستتر في « يبلغ » تقديره هو يعود إلى الحجاج ، فاعرف ذلك وتأمله .

الثاني : أن يكون مضارعاً ، وَشَذَّ في « جَعَلَ » قولُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما : « فجعل الرجل إذا لم يَسْتَطِيعَ أن يخرج أرسل رسولاً »<sup>(١)</sup>.

الثالث : أن يكون مقروناً بأن إن كان الفعل حرى أو اخلوتق ، نحو « حرى زيد أن يأتي » و « اخلوتق السماء أن تمطر »<sup>(٢)</sup> ، وأن يكون

(١) أنت تعرف أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، وتعرف - مع ذلك - أنبا تضاف إلى شرطها وهو الجملة التالية لها ، وتنصب بجوابها وهو الجملة الواقعة بعد الشرط ، فإذا في عبارة ابن عباس مضافة إلى جملة « لم يستطع أن يخرج » ومنصوبة بقوله « أرسل » وأنت تعلم - مع هذا - أن مرتبة العامل أن يكون قبل المفعول ، فعلى هذا يكون رتبة « أرسل » قبل إذا ، ويكون تقدير الكلام : فجعل الرجل أرسل رسولاً إذا لم يستطع أن يخرج ، فصح ما ذكره المؤلف من أن خبر جعل في هذا الكلام جملة فعلية فعلها ماض ، وهو محل الشذوذ .

(٢) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل في تأويل مصدر خبر ، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد - وللعلماء في الجواب عن ذلك عدة وجوه .

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام .

وثانيها : أن هذا المصدر في تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر صريح أو مؤول يخبر به عن اسم ذات ، أو ينعت به اسم الذات ، أو يجيء حالاً منه .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية في هذا الموضع ، بل هي زائدة ، فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام أحياناً ، وهي لا تسقط مع عسى إلا نادراً أو لضرورة الشعر .

مُجَرَّدًا مِنْهَا إِنْ كَانَ الْفِعْلُ دَالًّا عَلَى الشَّرُوعِ ، نَحْوُ ( وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ )<sup>(١)</sup> ،  
وَالغَالِبُ فِي خَيْرِ « عَسَى » وَ « أَوْشَكَ » الْاقْتِرَانُ بِهَا ، نَحْوُ ( عَسَى رَبُّكُمْ  
أَنْ يَرْحَمَكُمْ )<sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلُهُ :

١٢٣ - وَلَوْ سِئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا  
إِذَا قِيلَ هَانُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٢ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ وَمِنَ الْآيَةِ ١٢١ مِنْ سُورَةِ طه .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٨ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ .

١٢٣ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ ثَعَالِبٌ فِي أَمَلِهِ عَنْ ابْنِ  
الْأَشْرَاجِيِّ . وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى أَحَدٍ ، وَقَبْلَهُ .

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ وَالْتَمِسْ نِكَاحِيكَ فَضَاءَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ  
الْمَعْنَى : إِنْ مِنْ طَسَعَ النَّاسُ أَنْتُمْ لَوْ سَأَلُوا أَنْ يَعْصُوا اللَّهَ . شَيْءٌ وَأَهْوَنُهَا خَطَرًا  
وَأَقْلَبُهَا قِيَمَةً لَمَّا أَجَابُوا ، بَلْ إِنَّهُمْ لَيَمْنَعُونَ وَيَمْلُونَ السُّؤَالَ .

الْإِعْرَابُ : « وَلَوْ » شَرْطِيَّةٌ عَيْرُ جَازِمَةٍ « سِئِلَ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ فَعَلِ  
الْمُشْرُطِ « النَّاسَ » نَائِبٌ فَاعِلٌ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ « التُّرَابَ » مَفْعُولٌ ثَانٍ « لَأَوْشَكُوا »  
الْإِلَامُ وَاقِعَةٌ فِي حَوَابِ « لَوْ » وَأَوْشَكَ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاتِقٌ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ اسْمُهُ « إِذَا »  
ظَرْفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الرَّمَاثِ « قِيلَ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « هَانُوا » فِعْلٌ أَمْرٌ  
وَفَاعِلُهُ ، وَجَمَلَتُهُمَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ نَائِبٌ فَاعِلٌ لِقَبْلِ . وَجَمَلَةُ الْفِعْلِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ  
جَرٍّ بِإِضَافَةٍ « إِذَا » إِلَيْهَا ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ ، وَجَمَلَةُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ لَامَحَلِّ  
لَهَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَوْشَكَ مَعَ مَرْفُوعِهَا وَخَبَرُهَا « أَنْ » مُصَدَّرِيَّةٌ « يَمْلُوا » فِعْلٌ مُضَارِعٌ  
مَنْصُوبٌ بِأَنْ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ فَاعِلٌ ، وَالْحَلَّةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَيْرُ أَوْشَكَ « وَيَمْنَعُوا »  
مَسْطُوفٌ عَلَى أَوْشَكُوا .

الشَّاهِدُ فِيهِ : يُسْتَشْهِدُ السَّعَادَةُ بِهَذَا الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ عَلَى أَمْرٍ :

الْأَوَّلُ : فِي قَوْلِهِ لَأَوْشَكُوا حَيْثُ زُيِّنَ « أَوْشَكَ » بِصِغَةِ الْمَاضِي ، وَهِيَ يَرُدُّ عَلَى الْأَصْحَمِيِّ  
وَأَبَى عَلَى الَّذِينَ أَنْكَرُوا اسْتِعْمَالَ « أَوْشَكَ » وَرَعَمَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ إِلَّا  
« بَوْشَكَ » الْمَضْرُوعِ ، رَسِيًّا فِي السَّارِحِ ذَكَرَ هَذَا : وَسَيُفَرِّدُ أَنَّ الْمَضَارِعَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا =

والتجرُّدُ قليلٌ، كقوله :

١٢٤ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

= والأمر الثاني : في قوله « أن يماوا » حيث أتى بخبر « أو شك » جملة فعلية فعلها مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين جميعاً قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهِلَ الشُّبْقَى وَلَمْ يُقَدَّرْ بِيَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلجة اليربوعي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَفْشِ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حَبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا

١٢٤ — هذا بيت من الوافر ، وهذا البيت لطيفة بن خشرم العذري ، من قصيدة

قالها وهو في الحبس ، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما رواه أبو علي القالي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبٌ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَاذَكَ الْمَشِيبُ؟

يُجِدُّ النَّأَى ذِكْرَكَ فِي قُوَادِي إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأَى الْقُلُوبُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النَّأَى »

البعد « الكرب » الهم والغم « أمسبت » قال ابن المستوفي : يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عندى أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نعيم وكان معه في السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم « عسى » مرفوع بالضممة الظاهرة « الذى » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت » أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراءه » وراء : ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر في =



وقوله :

١٢٥ — يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

= محل نصب خبر يكون ، والجملة من « يكون » واسمها وخبرها في محل نصب خبر « عسى » ولا يجوز أن يكون « فرج » اسم يكون ، و« وراءه » متعلقا بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، لما يلزم عليه من رفع المضارع الواقع خبرا لعسى اسما أجنبيا وهو متمتع بالإجماع .  
الشاهد فيه : قوله « يكون وراءه - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجردا من « أن » المصدرية ، وذلك قليل .

ومثل هذا الشاهد في ذلك قول الآخر وهو الشاهد رقم ٥٦٠ الآتي :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ مُمْنُهُمْ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ  
وقول الآخر :

فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَنَجَا ، وَأَكِينٌ عَسَى يَفْضُلُ بِي حَقِّ لَيْثِمٍ

وقول أعرابي ، أنشده الزجاج في أماليه ١٢٦ :

عَسَى خَيْرٌ مِنْهَا يُصَادِفُ رُفْقَةً مُحَلَّقَةً أَوْ حَيْثُ تُرْمَى جِمَارُهَا

(علاقة : حلقت شعرها في أعمال الحج . أوحيت ترمى جمارها : أى في مكان رمى الجمار)  
١٢٥ — هذا بيت من المسرح ، وهذا البيت لأمية بن أبى الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيويوه ( ج ١ ص ٤٧٩ ) .

اللغة : « منيته » النية : الموت « غراته » جمع غرة - بكسر التين - وهى الغفلة

« يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسمها « فر »

فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ،

الجملة لا محل لها صلة الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف

والهاء مضاف إليه « في بعض » جار ومجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض

مضاف وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه =

وكاد وكرَّب بالعكس ، فمن الغالبِ قواه تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (٢٧) ،  
وقول الشاعر :

١٢٦ — \* كَرَّبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ \*

= « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذي للغاية مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر « يوشك » .  
الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أنى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا دليل .

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

١٢٦ — هذا صدر بيت من الحفيف ، ونجزة ، ن .

\* حِينَ قَاتَ الْوُشَاةَ : هِنْدٌ غَضِبَتْ \*

وقيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للسكاجية اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرأهم المحيدين .

اللغة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع : « و » ، وهو التمام الساعى بالإفساد والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى « حين قال » . « و » وهو اللاتم في المحبة « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها الذكر والأنثى كصبور .  
المنى : لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن حين أبلغني الوشاة الذين يسعون بالفساد بيني وبين من أحبا أنها غاضبة علي .

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » الخار والمجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتي ، أو بقوله « كرب » السابق ، وجري مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة في محل نصب خبر كرب « حين » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب « قال » فعل ماض « الوشاة » فاعله « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة « تبدأ » وخبر في محل نصب مقول القول . وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث أنى بخبر « كرب » جملة فعلية ، وكان فيها فعلاً مضارعاً مجرداً من « أن » .

ومن القليل قوله :

١٢٧ — \* كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ \* \*

١٢٧ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزة قوله :

\* إِذْ غَدَا حَشْوٌ رَبِطَةٌ وَبُرُودٌ \*

وهذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وهو من كتبة لمحمد بن منذر ، ولى بنى صير بن يربوع أحد شعراء البصرة ، أدرك المهدي العباسي ومدحه ، ومات في أيام المأمون ، والبيت من قصيدة له يرثي فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي . وكان ابن منذر يهواه ، وكان هو يحب ابن منذر ويشفق به ويعينه على ديناه .

وأول هذه القصيدة قوله :

كُلُّ حَيٍّ لَاقِيَ الْحَمَامِ قَمُودٍ مَا لِحَيٍّ مُؤَمِّلٍ مِنْ خُلُودٍ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

إِنْ عَبْدَ الْمُجِيدِ يَوْمَ تُوْفِي هَذَا رُكْنًا مَا كَانَ بِأَمْتِدُودٍ

لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّفْسِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودٍ

اللغة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان ، وروى في مكانه « تفيض » ، وكل الرواة يجيزون أن تقول : فاضت نفسه ؛ إلا الأصمعي فأبى أن يقول إلا « فاض فلان » أو تقول « فاضت نفس فلان » وكلام غير الأصمعي أسد ، فهذا البيت الذي نشرحه دليل صحة ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظَمًا وَتَحْشَى حَامًا فَهِيَ تَنْفُرُ مِنْ بَعِيدٍ

وقوله « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء اللينة — الملاة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد بها الأكلان التي يلف فيها البيت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسمه « نـ » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » في محل نصب « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله « تفيض » السابق « إذ » ظرف للمباغى من الزمان متعلق بقوله =

وقوله :

١٢٨ — \* وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَأُفَهَا أَنْ تَقَطَّعَا \*  
ولم يذكر سيديويه في خبر كَرَبَ إلا التجرد من أن .

\*\*\*

= « تفيض » أيضا « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ربطة » مضاف إليه « وورود » معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِثْلًا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تَفْنُوا الشُّبُوفَ عَنِ السَّلِّ  
وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعُ نَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَاتَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ ضُلِّ الْبَلَى أَنْ يَمْضَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم رضى الله تعالى عنه : « كاد قلبي أن يطير » .

ومع ورود اقتران المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن في الشعر والنثر ترى أن قول الأندلسيين « إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا تجوز إلا في الشعر » غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم ، وهو في ذلك تابع لسيديويه .

١٢٨ — هذا مخج بيت من الطويل . وصدره قوله :

\* سَقَاهَا دَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا كَلَى الظَّامَا \*

والبيت لأبي هشام بن زيد الأسدي ، من كلمة نه يهجو بها براهم بن إسماعيل ابن المغيرة وإلى المدينة من قبل هشام بن زيد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل ، فلم ترق مدحته فلم يعطه ، وأمر به فضرب بالسياط — وأول هذه الكلمة :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلذِّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمَنْ بِأَنْ تَبْرَسَ عَا  
تَفَانِدَ بُولَسٍ ذَاقَتْ الْفَقْرَ وَالْغِنَى وَحَلَبَتِ الْأَيَّامَ وَالْدَّهْرَ اخْرُء =

= اللغة : « بأن تترعرا » يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة . و يروى تترعرا براءين معجنتين بينهما عين مهملة كذلك . ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدث لهم النعمة بعد البؤس والضيق ، فليس لهم في الكرم عرق ثابت ، فهم لا يتحركون للبذل ولا تنش نفوسهم للمعروف « نقائذ » جمع نقيدة بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، و يروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجالا » - بفتح فسكون - الدلو مادام فيها الماء ، قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيرا ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهي دلو لا غير ، ولا يقال حينئذ سجال ، والغرب - بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة - وكذلك الذنوب - بفتح الدال المعجمة - مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير بحيث لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثر وأباية فلا يجودون وإن كثروا ما بأيديهم وزاد على حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويفسد بذوى أرحامهم بنى مروان .

الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وهو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجالا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « أعانقها » أعانق : اسم كرب ، وهو مضاف والضمير العائد للعروق مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذفت منه إحدى التائين ، وأصله تنقطعا - منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والماعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعانق ، والجملة في محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا ماضيا ، سقانا ، أربنا .

فصل : وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي ، إلا أربعة استعمل لها مضارع ، وهي « كاد » نحو ( يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ )<sup>(١)</sup> ، و « أوشك » كقوله :

\* بُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيقِهِ \*<sup>(٢)</sup>

وهو أكثر استعمالا من ماضيها ، و « طَفِقَ » حكى الأخفش طَفِقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب ، وطَفِقَ يَطْفِقُ كعلم يعلم ، و « جَعَلَ » حكى الكسائي « إِنَّ الْبَعِيرَ كَيْهَرَمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ حَجَّهُ » .

\*\*\*

واستعمل اسمُ فاعلٍ لثلاثة ، وهي « كاد » قاله الناظم ، وأنشد عليه :

١٢٩ - \* وَإِنِّي ، يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَاثِدٌ \*

= وهو قليل ، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » . وفي هذا البيت رد عليه ومثله قول العجاج بن رؤبة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْنَهُمَا مَثْبُورَا

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور .

(٢) هذا البيت قد مضى قريبا ( وهو الشاهد رقم ١٢٥ ) ، وعمل الاستشهاد فيه ههنا قوله « يوشك » حيث ورد فيه استعمال الفعل للمضارع من « أوشك » واستعمال هذا المضارع أكثر من استعمال ماضيه . وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا في شرح الشاهد (١٢٣) .

١٢٩ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أُمُوتُ أَتَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَاثِدٌ

وهذا البيت لكثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدٌ

قَذِبْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعَوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدٌ =

و « كَرَبَ » قاله جماعة ، وأنشدوا عليه :

١٣٠ — \* أُبْنِيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمٍ \* \*

= فَإِنْ تَرَكْتَ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبَكِي

وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشَحْتَهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكدر رقاً ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إنه عرق عاند « فذيت بها » أصابني القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » فذاها « تشرى » تلج « حشحتها » حركتها « المراود » جمع مروود - بزنة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسي » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم : موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالراي والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أي » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أي حزينا « يوم » مصوب ، عن الظرفية الزمانية وناصبه « أموت » ، يوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإني » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « بقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره « أو فن بقينا » « لرهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذي » جار ويجرزر متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره . والبناء لا محل لها صلة الموصول . والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملة في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصائه ، واسمه ضمير مستتر به جوازا . وتقدر الكلام : الذي أنا كائد ألقاه .

الشاهد فيه : قوله « كائد » — بهجرة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمال انشأ اسم الفاعل من « كاد » . هذا توجيه كلام الناظم العلامة . وقد تبع فيه قوما من النحاة .

وهل : إن الصواب أنه « كابد » بالباء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه ، وهو الذي سببه فيما يلي العلامة المؤلف .

١٣٠ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* فَإِذَا دُعِيَْتَ إِلَى الْمَسْكَرِمِ فَأَعْجَلِ \*

وهذا البيت من كلام عبد قيس بن خفاف البرجمي ، أحد بني حنظلة ، وبعده قوله :

أَوْصِيكَ إِيصَاءَ أَمْرِيءَ لَكَ نَاصِحٍ طَبْنِ رَيْبِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُعَقَّلِ  
اللغة : « أبني » هو تصغير ابن مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد دخلت عليه همزة النداء ، وأصله الأصيل قبل الإضافة بغيره ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم أضيف إلى ياء المتكلم فاجتمع ثلاث ياءات ، فحذفت الثانية منهن التي هي لام الكلمة ، ولم تحذف الأولى لأنها ياء التصغير وقد أتى بها لقرض خاص ، ولم تحذف الثالثة التي هي ياء المتكلم لأنها كله برأسها ، ويروى في مكان هذه الكلمة « أجبل » وهو اسم ابنه ، وأصله تصغير جبل « كارب يومه » يريد أن يوم وفاته قد دنا وأن أجله قد انتهى « إلى المسكارم » المكارم : جمع مكرمة - بضم الراء المهملة - وهي الحصلة من خصال الكرم ، ويروى في مكانه « إلى العظام » والعظام : جمع عظيمة « فاعجل » لاتوان ولاتسوف ، بل أجب الداعي سريعا . ويروى في مكانه « فارحل » وهو قريب منه « طبن » بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة وبعدها نون - وهو الخاذق البصير بالأمور الخبير بواقفها ، ويروى في مكانه « طب » بتشديد الباء - وهو بمناء « ريب الدهر » حوادثه .

الإعراب : « أبني » الممزة للنداء ، بني : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الإدغام ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « إن » حرف توكيد ونصب « أباك » أبا : اسم إن ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن ، وكارب مضاف ويوم من « يومه » مضاف إليه ، ويوم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » دعى : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله « إلى المسكارم » جار ومجرور متعلق بدعى ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « فاعجل » الفاء واقعة في جواب إذا ، اعجل . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لامعل لها من الإعراف جواب إذا .



و « أَوْشَكَ » كقوله :

١٣١ — \* فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا \* \*

= الشاهد فيه : قوله « كارب » حيث زعم جماعة أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعليه فإضافة كارب إلى يومه من إضافة اسم الفاعل إلى ظرفه ، وفي كارب ضمير مستتر عائد إلى « أباك » وهذا الضمير المستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام « إن أباك كارب ( هو ) في يومه يموت » وقد أنكر جمهرة العلماء - وتبعهم المصنف - هذا الذي ذهب إليه هؤلاء ، ودكروا أن كارباً في البيت اسم فاعل لكرب التامة ، فليس يحتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل لحسب ، وفاعله هو قوله « يومه » فتكون إضافته إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله .

١٣١ - هذا صدر بيت من الواقف ، وعجزه قوله :

\* وَتَمْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي \*

والبيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو يشب في هذه القصيدة بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه .

الآفة : « العوادي » عوائق الدهر وغوائله التي تعدو على الإنسان ، واحداها عادية وأصله اسم فاعل فعله عدا يعدو .

المعنى : قد قرب ارتحال هذه المرأة ، وسوف يعز عليك أن تراها ، وستعول دونها الموانع ، وتصرف عن لقاءها الصوارف .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « موشك » خبر إن ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من جهة نقصانه « أن » حرف مصدرى ونصب « لا » حرف نفي « تراها » ترى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير القائبة العائد على غاضرة مفعول به ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه ، كذا قبل « وتعدو » الواو للاستئناف ، تعدو : فعل مضارع مرفوع =

والصوابُ أن الذى فى البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - من المكابدة والقَمَل ، وهو اسمٌ غيرٌ<sup>(١)</sup> جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب<sup>(٢)</sup> فى شرح ديوان كَثِير .

وأن كاريا فى البيت الثانى اسمٌ فاعل كَرَبَ التامة فى نحو قولهم « كَرَبَ الشتاء » إذا قَرَبَ ، وبهذا جزم الجوهرى .

\*\*\*

واستعمل مصدرَ لائنين ، وهما « طفق ، وكاد » حكى الأخفش طُفُوقًا

== بضمّة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «دون» ظرف متعلق بتعدو ، ودون مضاف و « غاضرة » مضاف إليه « العوادي » فاعل تعدو .

الشاهد فيه : قوله « موشك » حيث جاء اسم الفاعل من أوشك الناقصة ، وعمل ما يعمل فعله ، فرفع الاسم وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر وهو المصدر للأخوذ من أن المصدرية وما بعدها .

وفى هذا البيت دليل على أن ما تفرع من أوشك يقترب بأن المصدرية كما يقترب بها أصله .

ومثل هذا البيت فى الاستشهاد لما ذكره المصنف ولما ذكرنا قول أبى سهم الهذلى :

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنْبِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا

الشاهد فيه : قوله « فموشكة » وهو اسم الفاعل للمؤنث من أوشك ، واسمه قوله « أرضنا » وخبره « أن تعود » وقد رأيت أن المضارع الذى وقع خبرا له اقترن بأن كما يقترب بها خبر أوشك .

(١) فعل المكابدة هو « كابد » مثل قاتل وشارك ، واسم فاعل هذا الفعل هو « مكابد » مثل مقاتل ، لهذا كان « كابد » غير جارٍ على قياس الفعل المستعمل .

(٢) فى عامة النسخ « ابن يعقوب » وليس بشيء ، وهو أبو يوسف يعقوب ابن السكيت .

عَمِنَ قَالَ طَفِقَ بِالْفَتْحِ ، وَطَفِقًا عَمِنَ قَالَ طَفِقَ بِالْكَسْرِ ، وَقَالُوا : كَادَ كَوْدًا  
وَمَكَادًا وَمَكَادَةً .

\*\*\*

فصل : وتختصُّ « عسى » و « اخلوق » و « أوشك » بجواز إسنادِهِنَّ  
إلى « أَنْ يُفْعَلَ » مُسْتَفْتًى بِهِ عن الخبر ، نحو ( وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا  
شَيْئًا )<sup>(١)</sup> ، وينبئ على هذا فرعان :

أحدهما : أنه إذا تقدَّم على إحداهن اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى وتأخَّرَ عنها  
« أَنْ » والفعلُ نحو « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » جاز تقديرُها خاليةً من ضمير  
ذلك الاسم ، فتكون مُسْنَدَةً إلى « أَنْ » والفعلُ مُسْتَفْتًى بهما عن الخبر ، وجاز  
تقديرُها مسندَةً إلى الضمير ، وتكون « أَنْ » والفعلُ في موضع نصب على الخبر .  
ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع ، فنقول على تقدير  
الإضمار « هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ » و « الزَّيْدَانُ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا »  
و « الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا » و « الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ » ،  
وتقول على تقدير ائْتُلُوْا من الضمير « عسى » في الجمع ، وهو الأفضَحُ ، قال الله  
تعالى : ( لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ  
مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ )<sup>(٢)</sup> .

الثاني : أنه إذا ولى إحداهن « أَنْ » والفعلُ وتأخَّرَ عنهما اسمٌ هو المُسْنَدُ  
إليه في المعنى ، نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » جاز في ذلك الفعلُ أَنْ يُقَدَّرَ خالياً  
من الضمير ؛ فيكون مُسْنَدًا إلى ذلك الأسم ، وعسى مسندة إلى أَنْ والفعلُ  
مستفْتًى بهما عن الخبر ، وَأَنْ يُقَدَّرَ<sup>(٣)</sup> مَحْمَلًا لضمير ذلك الأسم ، فيكون الأسم

(١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١١ من سورة الحجرات .

(٣) أى الفعل المنصوب بأن المصدرية .

مرفوعاً بعسى ، وتكون « أن » والفعلُ في موضع نصب على الخبرية ، ومنعَ الشكَّوينَ هذا الوجهَ لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر ، وأجازه المبرد والسِّيرافي والفارسي .

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث والتنثية والجمع ، فتقول على وجه الإضمار « عَسَى أَنْ يَقُومَ أَخَوَاكَ » و « عَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ » و « عَسَى أَنْ يَقُومَ نِسْوَتُكَ » و « عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ » بالتأنيث لا غير<sup>(١)</sup> ، وعلى الوجه الآخر تُوَحَّدُ « يقوم » وتؤنث « تطلع » أو تُدَكَّرُ<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

مسألة — يجوز كسر سين « عَسَى » خلافاً لأبي عبيدة ، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي ، بل يقتيد بأن تُسَدَّدَ إلى التاء أو الدون أو نا ، نحو ( هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ )<sup>(٣)</sup> ( قَهْلَ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ )<sup>(٤)</sup> ، قرأها نافع بالكسر ، وغيره بالفتح ، وهو المختار .

\*\*\*

(١) لأن « تطلع » حينئذ مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الشمس — والشمس مجازي التأنيث — وكل فعل أسند إلى ضمير عائد إلى اسم مجازي التأنيث وجب تأنيثه .  
(٢) إنما وجب أن توحد « يقوم » لأنه مسند إلى الاسم الظاهر التالي له ، وكل فعل أسند إلى اسم ظاهر وجب في اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة تنثية ولا علامة جمع ، وإنما جاز في « تطلع » التذكير والتأنيث لأنه حينئذ مسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث ، وكل فعل أسند إلى الاسم الظاهر المجازي التأنيث جاز إلحاق تاء التأنيث به ، وعدم إلحاقها .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٢ من سورة محمد ( القتال ) .

## هذا باب الأَحرُفِ الثَّمَانِيَةِ

الداخلَة على المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup>

(١) إن قلت : إن وأخواتها من الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء ، وقد قررتهم غير مرة أن الحرف المختص بعمل العمل الذي يخص ما اختص الحرف به ، وعلى هذا كان يجب أن تعمل إن وأخواتها الجر ، لأن العمل الذي يخص الاسم هو الجر ، فما وجه خروج هذه الأحراف عما هو الأصل الثابت المتقرر ؟  
فالجواب عن هذا أن الأصل هو ما ذكرت ، إلا أن يعرض عارض يقتضى الخروج عنه ، وههنا قد عرض عارض هو مشابهة هذه الأحراف للفعل ، فافتضى هذا الأمر الذي عرض لها أن تعمل بعمل الفعل .

فإن قلت : فما وجه مشابهة هذه الأحراف للفعل ؟

قلت : قد أشبهت هذه الأحراف الفعل شها قويا في اللفظ وفي المعنى جميعاً ، وذلك من خمسة أوجه ، أولها أنها كلها على ثلاثة أحرف هائية أو أكثر ، فإن وأن وليت على ثلاثة أحرف ، ولعل وكأن على أربعة ، ولكن على خمسة ، والثاني أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا يحيد له عنها ، والثالث أنها كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، والرابع أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، تقول : إني ، وأنتي ، وليتي ، ولعلني ، وكأنني ، وقد علمنا أن الفعل تلحقه لزوما نون الوقاية إذا اتصلت به بياء المتكلم ، والخامس أنها تدل على معنى الفعل فإن وأن يدلان على معنى أكدت ، وكأن يدل على معنى شبهت ، وليت يدل على معنى تمنيت ، ولعل يدل على معنى رجوت ، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال ، فنصبت الاسم ، ورفعت الخبر .

فإن قلت : فإن هذا الكلام كان يقتضى أن يكون الأول من اليمين مرفوعا والثاني منصوبا كما كان ذلك مع الفعل ، فلماذا عكس الأمر فكان الأول وهو اسمها منصوبا وكان الثاني وهو خبرها مرفوعا .

فالجواب أنه لما قوى شبهها بالفعل ، ولم تكن أفعالا في الحقيقة ، خافوا إذا هم جاءوا بمعمولها فقدموا المرفوع وأخروا المنصوب ، والتزموا ذلك التزاما لم يخالفوه ، خافوا أن يتبادر إلى الذهن أنها ليست حروفا وأنها أفعال ، فعكسوا ترتيب المعمولين ، ليدلوا بذلك على حقيقة أمرها .

فتمنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع خبره ويسمى خبرها<sup>(١)</sup> .

= فإن قلت : فإن عدم تصرفها تصرف الأفعال قد كان يكفي في الفرق بينها وبين الأنفال .

قلت : كان هذا يكفي لو لم يكن في العربية أفعال جامدة لا تصرف ، مثل عسى ونعم وبئس وفعل التعجب وحذا ، فأما وفي العربية أفعال لا تصرف فإن عدم تصرف هذه الكلمات لا يكفي في إعلان أنها حروف ، فلم يكن بد من شيء آخر ، فكان ما ذكرنا .  
(١) وهنا أمران يجب أن تنبه لهما .

( الأول ) أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية مثل « ما » التعبئية كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير : أى الوقوع في صدر الجملة ، كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه « إن » في قول الأخطل التغلبي :

إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاءَ ذِرًا وَظَبَاءَ

فإن : حرف توكيد ونصب ، وانتمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اضم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، والمبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن يجعل اسم الشرط اسما لإن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « المصورون » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل « من » الجارة في قوله « من أشد » زائدة على مذهب السكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في الإيجاب ، ويجعل على هذا « أشد » اسم إن ، و « المصورون » خبرها ، وهو مبنى على المذهب الضعيف . ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طليبا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى : ( إنهم ساء ما كانوا يعملون ) وقوله سبحانه : ( إن الله نعماء يعظكم به ) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَأْتِيَهُمْ عَنْ أَيْلِكُمْ نَامًا =

= فإنها كلها - خلافا لابن عصفور - على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له ، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المفعول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم أمس مقول في شأنهم لا تحسبوا - إلخ ، وقدر قوم الخبر في هذا البيت : إن الذين قتلتم سيدهم أمس قد استعدوا لكم وأخذوا الأهبة لقتالكم فلا تحسبوا ليلهم - إلخ ، وكذلك الباقي .

ويستثنى من ذلك أن المفتوحة فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيها إذا خففت نحو قوله تعالى : ( وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ) وقوله جل شأنه : ( والخامسة أن غضب الله عليها ) .

والأمر الثانى : أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخير جميعا ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر ( ويلسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم أجده في ديوانه ) :

إِذَا اسْوَدَّ جَنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ ، وَلَتَكُنْ  
خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَشَدَّ

وبقول محمد بن ذؤيب العامى الفقيعى الراجز :  
كَأَنَّ أذُنِي إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا  
وبقول الآخر :

\* يَا كَيْتَ أَبَا الصَّبَا رَوَّاجِمَا \*

وبقول الشاعر ، ويلسب إلى امرئ القيس :

فَأَقْسِمُ لَوْ شِئَا أَنَا رَسُـوْلُهُ

سِـوَاكَ ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَذْفَمًا

إِذْ كَرَدَدَنَاهُ ، وَلَوْ طَالَ مُسْكُنُهُ لَدَيْنَا ، وَلَكِنَّا بِحُبِّكَ وَلَمَّا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم هم قوم رؤبة بن العجاج نصب الجزءين بإن وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامة .

=

فالأول والثاني « إن » و « أن » وهما لتوكيد النسبة وَتَقَى الشكُّ عنها والإنكار لها .

والثالث « لَكِنَّ » وهو للاستدراك والتوكيد ، فالأول نحو « زَيْدٌ شَجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ » والثاني نحو « لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمُهُ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِيءْ » <sup>(١)</sup> .  
والرابع « كَأَنَّ » وهو للتشبيه المؤكد <sup>(٢)</sup> ، لأنه مركب من الكاف وأن .  
والخامس « كَأَيْتَ » وهو للتمنى ، وهو : طَلَبُ مَا لَا طَمَعَ فِيهِ أَوْ مَا فِيهِ عُسْرٌ <sup>(٣)</sup> نحو « كَأَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ » وقول مُنْقَطِعِ الرِّجَاءِ « كَأَيْتَ لِي مَالًا فَأُحْيِيَ مِنْهُ » .

= وجهرة النعاة لا يسلون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراستا يشبهون أسدا ، كأن أذنيه يشبهون قادمة أو قلما ، ياليت أيام الصبا تكون رواجع ، وفي هذه الشواهد تخریجات أخرى غير ما ذكرنا .

(١) ومن ذلك قول الحماسي :

قَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا كَطَارَتْ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

(٢) ولا تخرج « كأن » عن التشبيه عند البصريين ، وزعم الكوفيون أن « كأن » كما تأتي للتشبيه تأتي للتحقيق ، وجعلوا منه قوله :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَسَكَّةٍ مُقَشَّمًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

وزعم ابن السيد أنها تأتي للظن إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أسمائها ، وزعم أبو الحسين الأنصاري أنها تأتي للتقريب ، وزعم أبو علي الفارسي أنها قد تأتي للنفي .

(٣) الفرق بين ما لا طمع فيه وما فيه عسر أن الأول يكون مستحيلا في مجرى العادة كرجوع الشباب لمن طعن في السن ، والثاني يكون ممكنا في مجرى العادة ولكنه نادر الوقوع ، ومن ذلك تفهم أن « ليت » لا تدخل على جملة يكون مضمونها واجب الوقوع ، فلا تقول « ليت غدا يجيء » .



والسادس « آمل » وهو للتوقع ، وَعَبَّرَ عَنْهُ قَوْمٌ بِالترجى فى المحبوب نحو ( آمل الله يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا )<sup>(١)</sup> ، أو الإشفاق فى المكروه نحو ( فَلَمَّا كَانَ بَاخِيعٌ نَفْسَكَ )<sup>(٢)</sup> ، قال الأخفش : وللتعليل نحو « أفرغ عَمَلَكَ لَعَلَّكَ نَتَفَعْدَى » ومنه ( آملهُ يُتَذَكَّرُ )<sup>(٣)</sup> ، قال الكوفيون : وللاستفهام نحو ( وَمَا يُذَرِّبُكَ آتِلُهُ بِزَهْكِي )<sup>(٤)</sup> ، وَعَقِيلٌ تَجِيزُ جَرَّ اسْمِهَا وكسر لامها الأخيرة<sup>(٥)</sup> .

والسابع « عسى » فى لَفْيَةٍ ، وهى بمعنى لعل ، وشرطُ اسمِهِ أَنْ يكون ضميراً ، كقوله :

١٣٢ — \* فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا \*

(١) من الآية ١ من سورة الطلاق

(٢) من الآية ٦ من سورة الكهف

(٣) من الآية ٤٤ من سورة طه

(٤) من الآية ٢ من سورة عبس

(٥) سيأتى شرح ذلك فى باب « حروف الجر » فانظر هناك شرح الشاهد

رقم ٢٨٨ .

١٣٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* تَشَكَّى فَأَتَنِ نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا \*

وهذا البيت من كلام صخر بن العود الحضرمى .

اللفظة : « تشكى » أصله تشكى - بتاءين - جذف إحدى التاءين ، وذلك شائع كثير فى فصيح كلام العرب ، وفى التنزيل العزيز ( فَأَنْذَرْتَكُمْ نَاراً تَلْمِظُ ) ومعنى « تشكى » يصيبها المرض فتشكو آلامه « أعودها » العيادة : زيارة المريض خاصة ، وتقول : عاد فلان فلانا يعود عيادة ، إذا زاره وهو مريض .

المعنى : ترجى هذا الشاعر أن محبوبته يصيبها مرض فتشكو آلامه ، ليسكون ذلك وسيلة يراها بسببها ، وهى أمنية سخيفة

=

وقوله :

\* أَقُولُ لَهَا : كَعَلَى أَوْ عَسَانِي \* — ١٣٣

= الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « عساها » عسى : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « نار » خبر عسى ، ونار مضاف و « كأس » مضاف إليه « وعلها » الواو حرف عطف ، عل : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « تشكى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر لعل « فآتى » الفاء عاطفة ، آتى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نحوها » نحو : ظرف منصوب بآتى ، ونحو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « فأعودها » الفاء حرف عطف ، أعود : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى محبوبته مفعول به

الشاهد فيه : قوله « عساها نار كأس » حيث نصب الضمير محلا بعسى ، ورفع بها ما بعده على أنه الخبر ، فدل ذلك على أنها تعمل عمل « إن » فت نصب الاسم ، وترفع الخبر

وهذا رأى سيوبه رحمه الله فإنه ذهب إلى أن « عسى » قد يحىء حرفا دالا على الترجى فتعمل عمل إن ، فهي مثل لعل في أن كلا منهما يدل على الرجاء ، وبیت الشاهد يدل على صحة هذا اللذهب ، ويلزمه أن يكون لفظ « عسى » مشتركا ، فتارة يكون فعلا يعمل عمل كان ، وتارة يكون حرفا يعمل عمل إن .

وخالف في هذا المبرد والفارسي ، وزعما أن « عسى » تكون دائما فعلا عاملا عمل كان ، وذكر أن الضمير في البيت خبر عسى تقدم على اسمه ، والاسم المرفوع بعده اسم عسى تأخر عن الخبر ، وهو فاسد ، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفردا وهو نادر أو ضرورة ، وقد فصلنا القول في ذلك في شرحنا على الأشموني ، وارجع إلى ما ذكرناه لك قريبا في مستهل باب أفعال المقاربة ( في ص ٣٠١ من هذا الجزء ) .

١٣٣ — قد روى هذا عجزا لبیت من الوافر من كلام عمران بن حطان الخارجي ، وصدره قوله :

\* وَلِي نَفْسٌ تُدَاوِرُنِي إِذَا مَا \* =

. . . . .

= وقد روى بيت عمران على وجه آخر ، وهو بتمامه :

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعُنِي : تَعَلَّى أَوْ عَسَانِي

وعلى هذه الرواية يكون ما أنشده المؤلف ملفقا من صدر بيت وعجزه ، والبيت من شواهد سيويه ( ٣٨٨/١ ) ورواه على ما ذكرناه أخيراً ، وتبعه في ذلك الأعلام .  
اللغة : « تنازعني » أراد أنها تزين له حب الدنيا والخوف من الموت في القتال  
« لعل » أراد لعل أتورط في الملاذ المردية ، أو لعل أنال الشهادة في الحرب فأكون من الفائزين .

الإعراب : « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نفس » مبتدأ مؤخر « تنازعني » تنازع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إذا » ظرف متعلق بتنازع ، مبنى على السكون في محل نصب « ما » زائدة « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لها » جار ومجرور متعلق بأقول « لعل » حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : لعل أتورط في مناق الشرور ، مثلاً ، والجملة في محل نصب مقول القول « أو » حرف عطف « عساني » عسى : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقديره نظير ما قدرناه في خبر لعل إلا أنه يقترب بأن المصدرية ، وجملة عسى واسمه وخبره في محل نصب معطوفة على جملة لعل واسمه وخبره .

الشاهد فيه : قوله « عساني » فإن عسى فيه حرف بمعنى لعل ، وهو إذا كان كذلك لم يستعملوا اسمه إلا ضميراً كما هنا ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام « عساني أن أرجع إليها » أو « عساني أن أنال ما أشتى » ، مثلاً .

ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد « عسى » في محل نصب محبىء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم كما تقول إننى ولعننى وليتنى ، ولو كان الضمير خبراً لعسى ، وكان عسى فعلاً - كما يقول اللبرد والفارسي - لكان الشاعر قد اقتصر على الفعل ومنصوبه دون مرفوعه . ولا نظير لذلك في الاستعمال العربي .

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيرافي ، ونَقَلَهُ عن سيبويه ، خلافاً للجمهور في إطلاق القول بِفَعْلِيَّتِهِ ، ولابن السَّبَّاج في إطلاق القول بحرفيته .  
والثامن « لا » النافية للجنس ، وستأتي .

ولا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهُنَّ مطلقاً<sup>(١)</sup> ، ولا يتوسطُ إلا إن كان الحرف غير « عسى » و « لا »<sup>(٢)</sup> ، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً ، نحو ( إنَّ لَدَيْنَا

(١) قد عرفت - بما ذكرناه لك في مطلع هذا الباب - السر الذي من أجله تحاشى العرب أن يقدموا أخبار هذه الأحرف على أسمائها ، وهو أنهم قصدوا أن يدلوا على أنها فروع في العمل ، وعلى أنها ليست أفعالا على الحقيقة ، وأهم التزاموا ذلك التزاما لم يتساهلوا فيه فلم يستثنوا منه إلا حالة واحدة ، وهي أن يكون الخبر جارا ومجرورا أو ظرفا ، وذلك بسبب أن من عادتهم أن يتوسعوا في الجار والمجرور وفي الظرف لكثرة ما يحتاج إليهما في الكلام .

(٢) السر في امتناع توسط الخبر بين عسى العاملة عمل إن واسمها ، وبين لا النافية للجنس واسمها ، ولو كان هذا الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، هو أنه يشترط في عمل كل منهما هذا العمل أن يتصل اسم كل منهما بها ولا يفصل بينهما شيء ، فلو أنك قدمت خبر إحداهما على اسمها فجعلت الخبر تاليا لها كنت قد فصلت بينها وبين اسمها ، ففات شرط إعمالها .

وهذا بخلاف « عسى » العاملة عمل كان التي تقدم ذكرها في باب أفعال المقاربة ، فإن هذه يجوز أن يتوسط اسمها بينها وبين خبرها ، ومن أجل هذا جاز لك فيما إذا وقع بعد عسى هذه « أن » المصدرية والفعل المضارع ثم تلاها اسم مرفوع نحو « عسى أن يلقاك الخير » وجهان ، أحدهما : أن يكون الاسم المرفوع المتأخر اسم عسى ، وتكون « أن » المصدرية والمضارع في تأويل مصدر خبر عسى ، ويكون فاعل المضارع ضميرا مستترا يعود على الاسم المرفوع المتأخر لأنه متقدم في الرتبة ، والثاني : أن يكون اسم « عسى » ضميرا مستترا ، والاسم المرفوع المتأخر مرفوعا على أنه فاعل الفعل المضارع ، ففي الوجه الأول قد توسط خبر « عسى » بينها وبين اسمها ، وبخلاف « لا » النافية المهمله فإنه يجوز بعدها أن يتقدم الخبر على مبتدئه ، ويجب مع =

نَسْكَالًا<sup>(١)</sup> ، ( إِنْ فِي ذَلِكَ زَعِيمَةٌ )<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فصل : تتعین « إِنْ » المكسورة حيث لا يجوز أن يسُدَّ المصدرُ مسدَّهاً ومسدَّ معموليها ، و « أَنْ » المفتوحة حيث يجب ذلك ، ويجوز أن إن صحَّ الاعتباران<sup>(٣)</sup> .

= ذلك تكرار لا ، نحو قوله تعالى ( لا فيها غول ولا هم عنها يزفون ) ونحو قولك « لا في الدار زيد ولا في المسجد » وأما « لا » التي تعمل عمل ليس فلا يجوز توسط خبرها مثل لا العاملة عمل « إن » .

هذا ، وقد يجب أن يتوسط خبر إن أو إحدى أخواتها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وذلك في موضعين ، الأول : أن يقرن الاسم بضمير يعود على بعض الخبر ، نحو قولك « إن في الدار مالكة » إذ لو قدمت الاسم في هذه الحال لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، والموضع الثاني : أن يقرن الاسم بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى ( إن في ذلك لعلبرة ) وقوله جلت كلمته ( وإن لك لأجراً غير ممنون ) . وقد يجب أن يتأخر الخبر مع كونه جاراً ومجروراً ، وذلك فيما اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء ، نحو قوله سبحانه ( وإنك لعلی خلق عظیم ) .

فتلخص لك من هذا الكلام أن خبر إن إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً له ثلاثة أحوال : وجوب التأخر ، وجوب التوسط ، وجواز الأمرين التأخر والتوسط .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) أنت تعلم أن « أن » المفتوحة الهمزة تؤول مع ما بعدها بمصدر . وهذا المصدر اسم مفرد يحتاج إلى ما يتم به كلام مفيد ، بخلاف « إن » المكسورة الهمزة فإنها مع ما بعدها جملة تؤدي كلاماً مفيداً ، ومن أجل هذا وجب في أن المفتوحة الهمزة أن يسبقها ما يطلبها ، وههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما ، الأول : أن المصدر المنسبك من « أن » المفتوحة ومعموليها هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً مضافاً إلى اسمها ، وهو مصدر كالمضاف إلى اسمها ، ثم يكون خبر هذا المصدر هو خبر السكون ، إذا كان جامداً ، =

فالأول في عشرة ، وهي :

( ١ ) أن تقع في الابتداء نحو ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ )<sup>(١)</sup> ، ومنه ( أَلَا<sup>(٢)</sup> ) إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون<sup>(٣)</sup> .

فنعو « يسرنى أنك مجتهد » يكون التقدير : يسرنى اجتهادك ، ونحو « يسرنى أنك أسد » يكون التقدير : يسرنى كونك أسدا . والأمر الثاني : أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى مفرد ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن همزة « أن » تكون مفتوحة ، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى جملة ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مفردا تكون همزة « إن » مكسورة ، وكل موضع يجوز فيه الوجهان يصح فيه فتح الهمزة وكسرها .

فالداعل ونائبه والبندأ والمجرور بالحرف والمضاف إليه - إذا لم يكن المضاف مضافا مختص بالإضافة إلى الجمل - كل هذه لا تكون إلا مفردات ، وكذلك المعطوف على واحد من هذه الأشياء ، والبند من واحد منها ، فمن أجل ذلك وجب إذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع أن تكون مفتوحة الهمزة .

وجواب القسم وصلة الموصول ، والذي يحكى بالقول ، كل أولئك لا يكون إلا جملة ، والحال ، والصفة ، وخبر اسم الذات يكون جملة ، فإذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع وجب كسر همزها .

وسننبهك في كل موضع من المواضع التي سيذكرها المؤلف إلى ما تنضح لك به هذه القاعدة غاية الوضوح .

( ١ ) من الآية ١ من سورة القدر

( ٢ ) من الآية ٦٢ من سورة يونس

( ٣ ) يشير المؤلف بكون هذه من الابتداء إلى أن الابتداء قد يكون ابتداء حقيقيا بأن تقع « إن » في أول الكلام لا يسبقها شيء كآلية الأولى ، وقد يكون ابتداء حكما ، وذلك إذا وقعت « إن » في أول الجملة وسبق عليها حرف لا يغير الابتداء مثل « ألا » الاستفاحية كآلية الثانية ، وإنما وجب الكسر ههنا ليكون الكلام مفيدا ، إذ لو فتحت الهمزة لكانت « أن » وما بعدها في قوة مفرد فيكون مبتدأ بغير خبر .

- (٢) أو تالية لحيث نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ إِنْ زَيْدٌ جَالِسٌ » .  
 (٣) أو لإذ ، كـ « جِئْتُكَ إِذْ إِنْ زَيْدٌ أَمِيرٌ »<sup>(١)</sup> .  
 (٤) أو لموصول ، نحو ( مَا إِنْ مَفَاتِيحُهُ لَكُنُوه )<sup>(٢)</sup> ، بخلاف الواقعة في حَشْوِ الصَّلَةِ ، نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ »<sup>(٣)</sup> ، وقولهم :  
 « لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ حِرَاءَ مَكَانَهُ »<sup>(٤)</sup> إذ التقدير ما ثَبَتَ ذلك ، فليست في التقدير تالية للموصول .

(١) إنما وجب كسر همزة « إن » إذا وقعت بعد « إذ » وبعد « حيث » لأن كل واحد من هذين الطرفين لا يضاف إلا إلى جملة ، فلو فتحت الهمزة لكنت قد أضفتها إلى المفرد ، وهذا في « إذ » مما لا خلاف فيه ، فأما في « حيث » فقد أجاز بعض النحاة أن تضاف إلى مفرد ، فهذا يجوز عنده فتح الهمزة على تقدير أن « حيث » مضافة إلى المفرد ، لكن الراجح عند النحاة هو ما جرى عليه المؤلف من وجوب أن تضاف إلى الجملة ، وعلى هذا يجب كسر همزة « إن » الواقعة في هذا الموقع .

(٢) من الآية ٧٦ من سورة القصص

(٣) صلة الموصول غير ال موصولة لا تكون لإجملة ، فمن أجل ذلك وجب كسر همزة « إن » الواقعة بعد الاسم الموصول ، وأما هذا المثال فليست « إن » ومعمولها صلة ، بل هي مع معمولها مبتدأ مخبر عنه بالظرف المتقدم ، وجملة المبتدأ والخبر هي جملة الصلة ، فهذا المثال بالنظر إلى « أن » من المواضع التي تقع فيها « أن » مع معمولها في موضع مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا مفردا .

(٤) هذا المثال مما وقعت فيه « أن » مع معمولها في موضع الفاعل ، غاية ما في الباب أن الفعل الرفع لهذا الفاعل محذوف للعلم به ، ونظيره قول العرب « لا أفعل هذا ما أن في السماء نجما » والتقدير : ما ثبت كون حراء في مكانه ، وما ثبت كون نجم في السماء ، يعنون لا أفعله أبدا ، لأن حراء لا يتطلع من مكانه ووجود نجم في السماء دائم ، ونظير ذلك « أن » الواقعة بعد « لو » الشرطية ، نحو قوله تعالى ( ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم ) أى لو ثبت صبرهم - إلخ ، وإنما وجب تقدير الفعل في هذين الموضعين لأن الموصول الحرفي - وهو « ما » ههنا - لا يكون صلتة إلا فعلية ، ولأن « لو » الشرطية خاصة بالفعل على ما هو الراجح من مذاهب النحاة .

- (٥) أو جواباً لقسم نحو (حَمَّ وَالْكِتَابَ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) <sup>(١)</sup> .  
 (٦) أو محكية بالقول نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) <sup>(٢)</sup> .  
 (٧) أو حالاً <sup>(٣)</sup> نحو (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنْ فَرِيقًا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ لَسْكَارُهُونَ) <sup>(٤)</sup> .  
 (٨) أو صفة نحو « مَرَزْتُ رَجُلًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » .  
 (٩) أو بعد عامل عُلِّقَ باللام نحو (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) <sup>(٥)</sup> .  
 (١٠) أو خبراً عن اسم ذاتٍ <sup>(٦)</sup> نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » ومنه (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ) <sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

- (١) الآيات ١ - ٣ من سورة الدخان  
 (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم  
 (٣) فإن قلت : كيف يجب كسر همزة إن إذا وقعت موقع الحال ، وقد علمنا أن الأصل في الحال أن يكون مفرداً ، وقد كان مقتضى ما أصلت من القواعد أن تكون أن مفتوحة الهمزة في هذا الموضع ؟  
 فالجواب عن ذلك أن نذكرك بأن المصدر المتسبك من أن ومعمولها هو مصدر خبرها المشتق مضافاً إلى اسمها ، وعلى هذا لا يكون هذا المصدر إلا معرفة بالإضافة إلى المعرفة ، ومن المقرر أن الحال لا يكون إلا نكرة ، فمن أجل هذا عدل إلى جعل الحال جملة في هذا الموضع ، والحال كما يكون مفرداً يكون جملة .  
 (٤) من الآية ٥ من سورة الأأنفال  
 (٥) من الآية ١ من سورة المنافقين  
 (٦) إنما وجب هنا الكسر مع أن الخبر كما يكون جملة يكون مفرداً ، لأن المصدر لا يقع خبراً عن اسم الذات إلا بتأويل من أحد ثلاثة تأويلات (وقد سبق لنا ذكرها في ص ٣١٠) ، ولما كان مالا يحوج إلى التأويل أولى التزموا في هذا الموضع جعل الخبر جملة .  
 (٧) من الآية ١٧ من سورة الحج



والثاني في تسمة ، وهي :

- (١) أن تقع فاعلة نحو ( أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا )<sup>(١)</sup>.
- (٢) أو مفعولة غير محكية نحو ( وَلَا تَخَافُوكُمْ أَنَكُمُ أَشْرَكُتُمْ )<sup>(٢)</sup>.
- (٣) أو نائبة عن الفاعل نحو ( قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ )<sup>(٣)</sup>.
- (٤) أو مبتدأ نحو ( وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّا تَرَى الْأَرْضَ )<sup>(٤)</sup> ( فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ )<sup>(٥)</sup>.
- (٥) أو خبراً عن اسم مفعلي غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو « أُعْتِقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » بخلاف « قَوْلِي إِنَّهُ فَاضِلٌ » و « اِعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ ».
- (٦) أو مجرورة بالحرف نحو ( ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَلْقُ )<sup>(٦)</sup>.
- (٧) أو مجرورة بالإضافة نحو ( إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ )<sup>(٧)</sup>.
- (٨) أو معطوفة على شيء من ذلك نحو ( أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ )<sup>(٨)</sup>.
- (٩) أو مُبَدَّلَةٌ من شيء من ذلك نحو ( وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِخْدَى الطَّاغُوتَيْنِ )<sup>(٩)</sup> أَنَّهَا لَكُمْ.

\*\*\*

- (١) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت ، والتقدير : أو لم يكفهم إنزالنا
- (٢) من الآية ٨١ من سورة الأنعام (٣) من ١ من سورة الجن
- (٤) من الآية ٣٩ من سورة فصلت (٥) من الآية ١٤٤ من سورة الصافات
- (٦) من الآية ٦٢ من سورة الحج (٧) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات
- (٨) من الآية ٤٧ من سورة البقرة (٩) من الآية ٧ من سورة الأنفال
- ( ٢٢ — أوضح المسالك ١ )

والثالث في تسعة :

(١) أحدها : أن تقع بعد فاء الجزاء نحو (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) <sup>(١)</sup> ، فالكسرُ على معنى فهو غفور رحيم ، والفتحُ على معنى فالغفرانُ والرحمة : أى حاصلان ، أو فالخاصلُ الغفرانُ والرحمة <sup>(٢)</sup> .

كما قال الله تعالى : ( وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَتُوسَّ ) <sup>(٣)</sup> ، أى فهو يتوسَّ .  
(٢) الثانى : أن تقع بعد « إذا » الفجائية ، كقوله :

— ١٣٤ — \* إِذَا أَنَّهُ عَبْدٌ أَقْفًا وَاللَّهَازِمِ \*

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام

(٢) قد علمت أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، وعلى هذا كان مقتضى ظاهر الأمر أن تكون همزة « إن » الواقعة بعد فاء الجزاء مكسورة وجوبا ، إلا أنهم في الاستعمال لم يلتزموا كسر همزة إن في هذا الموضع ؛ لأن الجملة لا يجب أن يذكر طرفاها المبتدأ والخبر جميعا ، بل يجوز أن يذكر أحد طرفيها إما المبتدأ وإما الخبر ، ويحذف الطرف الآخر لأن كلا من المبتدأ والخبر يجوز حذفه ، وعلى هذا يجوز في هذا الموضع ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب ، الأول أن يكون ما بعد الفاء هو جملة جواب الشرط كاملة ، وذلك يوجب كسر همزة إن ، والثانى أن يكون ما بعد الفاء مبتدأ حذف خبره للعلم به ، والتقدير : فالغفران والرحمة حاصلان ، والثالث أن يكون ما بعد الفاء خبرا للمبتدأ محذوف للعلم به ، والتقدير : فجزاؤه الغفران والرحمة ، أو فالخاصل له الغفران والرحمة ، وعلى الوجهين الثانى والثالث يلزمك فتح همزة أن ، وبما يدل على صحة الوجهين الثانى والثالث أنه قد ورد في أفصح الكلام وقوع اسم مفرد بعد فاء الجزاء مع علمنا أن الجواب لا يكون إلا جملة ، فلا بد أن يكون الجزء الآخر من الجملة محذوفا للعلم به ، فليكن هذا هكذا .

(٣) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

— ١٣٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

= \* وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا \*

وهذا البيت من شواهد سيوييه التي لم ينسبوها ، وقال سيوييه قبل أن ينشده (٤٢٢/١) : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ .  
 اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهي طرف الخلق ، ويقال : هي عظم نائيء تحت الأذن ، وقوله « عبد القما واللهازم » كناية عن الحسة والدناءة والذلة ، وذلك لأن القما موضع الصفع ، واللهزمة موضع الكسر ، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ؛ فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيدا سيِّداً كما قيل ، فإذا هو يتبين لي من أمره أنه ذليل

خسيس .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أرى » بزنة البني للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيدا » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيِّداً » مفعول ثانٍ لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعليها ومفعوليها في محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والماء اسم « عبد » خبره ، وعبد مضاف و « القما » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القما .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث يجوز في حمز « إن » الوجهان : الفتح ،

والكسر .

فأما الفتح فلي تقديرها مع معموليها بالمفرد ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتمام بهما جملة على الراجع عند الناظم من أن « إذا » حرف لا ظرف .  
 وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها .

=

فَالْكَسْرُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقَفَا ، وَالْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا الْعَبوديةُ ،  
أى : حاصلة ، كما تقول : خَرَجْتَ فَإِذَا الْأَسَدُ .

(٣) الثالث : أن تقع في موضع التعليل ، نحو ( إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ ؛ إِنَّهُ  
هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ )<sup>(١)</sup> ، قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالفتح على تقدير لام العلة ،  
والباقون بالكسر على أنه تعليل<sup>(٢)</sup> مستأنف ، ومثله ( صَلَّ عَلَيْهِمْ ؛ إِنَّ صَلَاتَكَ  
سَكَنٌ لَهُمْ )<sup>(٣)</sup> ، ومثله « نَبِيِّكَ ؛ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ » .

(٤) الرابع : أن تقع بعد فعلٍ قَسَمٍ ولا لام بعدها ، كقوله :  
١٣٥ - أَوْ تَحْلِيْنِي يَرْبُّكَ الْعَلِيِّ أَيْ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

= قال سيويه : « محال إذا همنا كخاها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللاهزم ، وإعما  
جاءت إن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت  
به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت  
إن في هذا الموضع - جاز » ١٥١ .

وقال الأعمى : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع  
الابتداء والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تقدير المصدر المبتدأ  
والإخبار عنه إذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا ، على تقدير :  
فإذا العبودية شأنه » ١٥١ .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الطور

(٢) المراد أنك إذا فتحت همزة أن الواقعة في موقع العلة كان المصدر المنسبك منها  
ومن معموليها مجرورا بحرف جر محذوف دال على التعليل ، وأنت تعلم أن المحرور  
بحرف الجر لا يكون إلا مفردا ، والتقدير : لكونه برا حيا ، وإذا كسرت الهمزة  
كانت جملة جيء بها لتعليل ما قبلها ، وأنت تعلم أن التعليل يكون بالمصدر كما في المفعول  
لأجله ، ويكون كذلك بالجل ، فلا عجب أن يجوز الوجهان .

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

= ١٣٥ - هذا بيت من الرجز ، وقيله قوله :

= كَتَعْدِنَ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِثْلِي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيَّ

والبيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج ، وقال ابن بري في شأنهما : « هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولداً فأنكره » :

اللغة : « القصي » البعيد النائي « ذي القاذورة » المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ، إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنيء طباعه « المقلي » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال في فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأبى واوى ، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذي معنا في هذا الشاهد مأخوذاً من اليأبى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقاول ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو وغزا يغزو .

الإعراب : « لتععدن » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، تععدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التثاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تععدنين » حذفت نون الرفع فراراً من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التثنية ساكنان حذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التثاقف ، وهي كالثابتة لذلك وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه ، أو مفعول مطلق ، وهو مضاف و « القصي » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بـ « تععدن » ، أو بالقصي ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصي ، وهو مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلي » نعت ثان للقصي « أو » حرف عطف « تحلفي » فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفي ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسم « أبو » خبره ، وأبو مضاف وذيامن « ذياك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبي » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز في همزة « إن » السكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده ، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر =

فالكسرُ على الجواب ، والبصريون يُوجِبُونَهُ ، والفتحُ بتقدير « على <sup>(١)</sup> »  
ولو أُضْمِرَ الفعلُ أو ذُكِرَت اللامُ تعين الكسرُ إجماعاً نحو « والله إنَّ  
زَيْدًا قَاتِمٌ » و « حَلَفْتُ إنَّ زَيْدًا لَقَاتِمٌ » <sup>(٢)</sup> .

= مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصبي ، وأما  
الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لاجل لها من الإعراب جواب القسم .  
وإيضاح هذا أن الجارى على ألسنة العرب أنهم يذكرون بعد جملة القسم أحد  
شئين ، الأول المحلوف عليه ، والثانى جواب القسم ، فإذا ذكر إن ومعمولها فى هذا  
الموضع جاز لك أن تقدرها مع معمولها جواب القسم وحينئذ يتحتم كسر همزة إن لأن  
جواب القسم لا يكون إلا جملة ، وجاز أن تقدر أن مع معمولها المحلوف عليه ، وحينئذ  
تفتح همزة إن لأنها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وقد عرفت تقدير  
الكلام على هذا الوجه .

(١) مما ذكر المؤلف فى توجيه المسائل التسعة التى يجوز فى كل واحدة منها كسر  
همز « إن » وفتحها تعلم أن الكسر على اعتبار والفتح على اعتبار آخر ، وليس من  
الممكن أن يكون الفتح والكسر جميعاً على اعتبار واحد ، ومنه تفهم أن عد النعاة  
المواضع التى يجوز فيها الأمران ليس معناه جوازها مع اتحاد التقدير ،  
والقاعدة العامة فى هذه المسألة ما قررناه لك فى أول هذا البحث ، وهو : أن كل  
موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى وقوع المصدر والآخر يقتضى وقوع الجملة فى هذا  
الموضع يجوز الفتح والكسر ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا اعتبار واحد ، فإن كان  
هذا الاعتبار يقتضى وقوع المصدر لم يجز إلا الفتح ، وإن كان هذا الاعتبار يقتضى  
وقوع الجملة لم يجز إلا الكسر .

(٢) اعلم أن ههنا أربع صور ، الأولى : أن يذكر فعل القسم وتقع اللام فى خبر  
إن نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : ( ويحلفون بالله إنهم لمنكم )  
وقوله جل شأنه : ( أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم ) والثانية : أن  
يحذف فعل القسم وتقع اللام أيضاً فى خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه  
قوله تعالى : ( والعصر إن الإنسان لئى خسر ) ولا خلاف فى أنه يتعين كسر همزة إن  
فى هاتين الصورتين ، والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ولا تقترن اللام بمجرر =

(٥) الخامس : أن تقع خبراً عن قولٍ ومُخْبِراً عنها بقولٍ والقائل واحد ، نحو « قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » ولو انتفى القول الأولُ فُتِحَتْ ، نحو « عَلِمِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » ولو انتفى القول الثاني أو اختلف القائل كُسِرَتْ ، نحو « قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إِن زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ » .

(٦) السادس : أن تقع بعد واو مَسْبُوقَةٍ بمفرد صالح للمعطف عليه ، نحو (إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَمْرَى ، وَأَنْتَ لَا تَنظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) <sup>(١)</sup> قرأ نافعٌ وأبو بكر بالكسر : إما على الاستثناف ، أو بالمعطف على جملة إن الأولى ، والباقون بالفتح بالمعطف على « أَنْ لَا تَجُوعَ » .

(٧) السابع : أن تقع بعد حتى ، ويختص الكسر بالابتدائية ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَمْ يَرْجُوهُ » والفتح بالجارية وإعاطفة ، نحو « عَرَفْتُ أَمُورَكَ حَتَّى أَنْتَ فَاضِلٌ » .

== إن ، كما في بيت الشاهد السابق (رقم ١٣٥) ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة الوجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح وذكرناهما في شرح الشاهد السابق ، والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك : والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : ( حَمِ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّمَا أَنْزَلْنَاهُ ) وفي هذه الصورة خلاف ؛ فالكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ويوجبون كسرها . والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ؛ فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع » اهـ ، وعلى الصورة الثالثة ينبغي أن يحمل كلام الناظم وابن هشام هنا ، فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام .

(٨) الثامن : أن تقع بعد « أما » نحو « أما إنك فاضيل » فالكسرُ على أنها حرفُ استفتاحٍ بمنزلةِ ألّا ، والفتحُ على أنها بمعنى أحقًا .

(٩) التاسع : أن تقع بعد « لا جرّم » والغالبُ الفتحُ ، نحو ( لا جرّم أن الله يعلم )<sup>(١)</sup> ، فالفتح عند سيديويه على أن « جرّم » فعلٌ ماضٍ ، و « أن » وصلةٌ فاعلٌ : أى وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لا جرّم » بمنزلة لا رجل ، ومعناها لا بد ، ومن بعدهما مقدرة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليقين فيقول : « لا جرّم لا تدينك » .

\*\*\*

فصل : وتدخل لامُ الابتداء بعد « إن » للكسورة على أربعة أشياء :

أحدها : الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخرًا ، ومُثَبَّتًا ، وغير ماضٍ ، نحو ( إن ربّي لسميع الدعاء )<sup>(٢)</sup> ، ( وإن ربك ليعلم )<sup>(٣)</sup> ، ( وإنك لعلّى خلقي )<sup>(٤)</sup> ( وإنّا لنحن نحيي ونميت )<sup>(٥)</sup> بخلاف ( إن لدينا

(١) من الآية ٢٣ من سورة النحل

(٢) من الآية ٣٩ من سورة إبراهيم

(٣) من الآية ٧٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٤ من سورة القلم

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الحجر

وقد شمل ما استوفى الشروط خمسة أنواع ، الأول أن يكون الخبر اسما مفردا مؤخرًا ومثاله ( إن ربّي لسميع الدعاء ) والثاني أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثاله ( وإن ربك ليعلم ) والثالث أن يكون الخبر جارا ومجرورا ، ومثاله ( وإنك لعلّى خلق عظيم ) والرابع أن يكون ظرفا ، نحو « إن زيدا لعندك » ويجب أن تقدر متعلق الظرف والجار والمجرور اسما ، ولا يجوز لك أن تقدر المتعلق استقر ، لأنه فعل =



أَنكَالًا<sup>(١)</sup> ونحو ( إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا )<sup>(٢)</sup> ، وَشَذَّ قوله :

١٣٦ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًَا لِلَّامِ مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

= ماض ، وستعلم أن معمول الفعل الماضي لا يجوز دخول اللام عليه ، والخامس أن يكون الخبر جملة اسمية ، ومثاله ( وإنا لنحن نحيي ونميت ) فإن « نحن » مبتدأ ، وجملة « نحيي » في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن ، وفي هذا الموضع الخامس يجوز لك أن تدخل اللام على أول الجزءين وهو المبتدأ كما في الآية الكريمة ، ويجوز لك أن تدخل اللام على الجزء الثاني وهو الخبر نحو « إن زيدا وجهه لحسن » وقد أنكر الرضى دخول اللام على الخبر ، ولكن ابن مالك حكى جوازه ، مع أن الأولى عنده دخول اللام على المبتدأ كما في الآية الكريمة ، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ ، ودخلت على الفعل المضارع لأنه أشبه الاسم ، ودخلت على الظرف والجار والمجرور لأنهما في حكم الاسم ولذلك أوجبوا أن تجعلهما ما الخبر أو تعلق كلا منهما باسم ، ودخلت على الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر ، ولام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، ولهذا كان الأولى اقترانها بمبتدأ الجملة الخبرية الواقعة خبرا لإن .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٤٤ من سورة يونس

١٣٦ - هذا بيت من الوافر ، وهو لأبي حزام - غالب بن الحارث - العكلى .

اللمعة : « إن » إذا جرئت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ، لأن اللام في خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ، لأن الذي يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة « تسليما » أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها « وتركًا » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسمه « وتركًا » معطوف عليه « للمتشابهان » اللام لام الابتداء ، أو زائدة ، على ما ستعرف ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سواء » معطوف على خبر إن .

وبخلاف نحو (إن الله اصطفى) <sup>(١)</sup>، وأجاز الأخفش والفراء - وتبهما ابن مالك - « إن زيدا لنعيم الرجل » و « كعسى أن يقوم » لأن الفعل الجامد كالاسم <sup>(٢)</sup>، وأجاز الجمهور « إن زيدا لقد قام » لشبه الماضي المقرون بقدر المضارع لقرب زمانه من الحال ، وليس جواز ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء ، خلافاً لصاحب الترشيع ، وأما نحو « إن زيدا لقام » ففي الفرقة أن البصري والكوفي على منعها إن قدرت للابتداء ، والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار قد .

الثاني : معمول الخبر ، وذلك بثلاثة شروط أيضاً : تقدّمه على الخبر ، وكونه غير حال ، وكون الخبر صالحاً للام ، نحو « إن زيدا كعمراً

= الشاهد فيه : قوله « للامتشاهان » حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا ، وهو شاذ وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزة إن مكسورة لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام في الخبر » اه . وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور تبعاً للفراء إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة على ما هو كلام ابن هشام - وهو الذي يجري عليه كلام كثير من النحويين - كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي ؛ وإذا جريت على كلام ابن عصفور فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما دخولها على الخبر المنفي ، ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في كثير من الشواهد . (١) من الآية ٢٣ من سورة آل عمران .

(٢) المراد بنعم كل فعل لا دلالة له على حدث ولا زمان معين تقتضيه الصيغة ، والمراد بعسى كل فعل دل على زمان ، ولكنه نقل إلى الإنشاء ، وقد وافق الشاطبي على دخول اللام على نعم وبئس ، ولم يوافق على دخولها على عسى .

ضاربٌ»<sup>(١)</sup>، بخلاف «إنَّ زَيْدًا جَالِسٌ فِي الدَّارِ» و «إنَّ زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ» و «إنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ» خلافًا للأخفش في هذه .

الثالث : الاسم ، بشرط واحد ، وهو أن يتأخر عن الخبر ، نحو ( إنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ )<sup>(٢)</sup> ، أو عن معموله ، نحو «إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسٌ» .  
الرابع : الفصل ، وذلك بلا شرط ، نحو ( إنَّ هَذَا لَمَوْ الْقَصَصُ الْحَقُّ )<sup>(٣)</sup> إذا لم يُعْرَبْ « هو » مبتدأ .

\*\*\*

فصل : وتتصل « ما » الزائدة بهذه الأحرف إلا « عسى » و « لا » ؛ فتكفيها عن العمل ، وتهينها للدخول على الجمل ، نحو ( قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ )<sup>(٤)</sup> ، و ( كَذَّابُنَا يُسَاتِفُونَنَا إِلَى الْمَوْتِ )<sup>(٥)</sup> ، بخلاف قوله :

(١) وإذا كان الخبر صالحا لدخول اللام وله معمول مستوف شروط دخول اللام عليه جاز ثلاثة أوجه ، أولها دخول اللام على معمول الخبر كشال المؤلف ، وثانيها دخول اللام على الخبر ، نحو قوله تعالى ( إنَّ رَجُلًا مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ) وثالثها أن تدخل اللام على كل من الخبر ومعموله ، وقد حكى الكسائي والقراء أن العرب يقولون « إني لبعمد الله لصالح » وقد أجاز المبرد ذلك ، ومنعه الزجاج ، تشبيها لهذه الحالة بحالة ما إذا دخلت اللام على اسم إن المتأخر أو على ضمير الفصل فإنها - في هاتين الحالتين - لا تدخل على الخبر .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال

## ١٣٧ — \* وَلَيْكُنَّمَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ \*

١٣٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُمَا قَالِيَا لَكُمَا \*

وقد نسب بعض العلماء هذا البيت للأفوه الأودى ، وبحث ديوان الأفوه الأودى فلم أجده فيه ، وأنشد أبو علي القالي في أماليه هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات رواها عن ابن دريد عن أبي حاتم ، ولم يسم قائلها ، وانظر الأمالي ( ١ / ٩٩ ط دار الكتب ) وأنشده ياقوت في معجم البلدان ( ٧٧ / ٤ مصر ) رابع أربعة أبيات ، ونسبها إلى أبي المطواع بن حمدان يقولها في دمشق .

اللافة : « قاليا » اسم فاعل فعله قلاه يقليه ويقلوه قلى ، ومعناه كرهه وأبغضه .  
اللعنى : يقسم أنه لم يفارق أحبابه عن كراهية لهم أو ملال للعشرة معهم ، ولكنه خضوع لأحكام القدر ، ونزول على ما قضاه ذو الجلال ؛ لأن ما تجرى به المقادير لا يمكن التحرز منه ، ولا منر لأحد من وقوعه ،

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « ما » حرف نفي « فارتقم » فعل ماض وفاعله ومنعوله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « قاليا » حال من تاء التثنية « لَكُمْ » جار ومجرور متعلق بقول « ولكنما » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب ، وما : اسم موصول مبق على السكون في محل نصب اسم لكن « يقضى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، من نوع بضمة مقدره على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والجملة لا محل لهاصلة « فسوف » الفاء زائدة في خبر لكن ، وسوف : حرف تنفيس « يكون » فعل مضارع تام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة في محل رفع خبر لكن .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنعاة .

الأول : في قوله « ولكنما » حيث دخلت لكن على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل ، بل عملت لكن في « ما » وهى اسمها على ما قررناه في الإعراب . وقدسها المؤلف في كتابه « قطر الندى » فاعتبر « ما » هذه كافة ، وأنها أزلت اختصاص =

إلا « آتيت » فتبقى على اختصاصها<sup>(١)</sup> ، ويجوز إعمالها وإعمالها<sup>(٢)</sup> ،  
وقد رويَ بهما قوله :

١٣٨ — \* قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا \* \*

= لكن بالجملة الاسمية ، وتبعه على ذلك الأشموني ، ونهنا على خطئهما في شرحنا  
على الكتابين .

الثاني في قوله « فسوف يكون » حيث زيدت الفاء في خبر لكن كما ذكرناه في  
الإعراب ، والجمهور يجيزون زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، وفي خبر « إن » المكسورة  
وخبر « أن » المفتوحة وخبر « لكن » ، ويستشهدون على الأخير بهذا البيت ونحوه ،  
ومنع الأخفش اقتران خبر « لكن » بالفاء الزائدة ، وهو محجوج بهذا الشاهد ،  
فاعرف ذلك .

(١) خالف في هذا الحكم ابن أبي الربيع وظاهر القزويني ، فإنهما أجازا في « ليت »  
إذا اقترنت بها « ما » أن تدخل على الجملة الفعلية نحو « ليتما قام زيد »  
(٢) وذهب سيويوه إلى أنه لا يجوز في هذه الحالة إلا الإعمال .

١٣٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِلَى سَمَامَتَيْنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ \*

وهذا البيت من كلمة للناطقة الديباني يعتبرها بعض العلماء في عداد المعلقات .  
اللغة : « ليتما هذا الحمام » قال الخطيب التبريزي : « يروي الحمام بالرفع والنصب ،  
وكذلك نصفه ، فإذا نصبته تكون ما زائدة ، وإذا رفعته تكون ما كافة لبيت عن  
العمل ، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما تقول : إنما زيد منطلق » اه كلامه .  
وسيطر لك وجهه في الإعراب وبيان الاستشهاد بالبيت « قد » اسم فعل بمعنى يكتفى  
أو اسم بمعنى كاف .

المعنى : يحكي الناطقة عن امرأة أنها رأيت سرباً من الحمام يطير فتحت أن يكون لها  
مثل مقدار هذا الحمام ونصفه ، فإذا حصل لها ذلك فقد كفها وأغناها .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هي « ألا » حرف استفتاح « ليتما » ليت : حرف تمن ، وما : زائدة =

= أو كافة على ما ستعرف « هذا » اسم الإشارة إما أن يكون مبتدأ وذلك إذا اعتبرت ما كافة ، وإما أن يكون اسم ليت وذلك إذا اعتبرت ما زائدة « الحمام » هو على كل حال بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له ، فإذا اعتبرت ما كافة واسم الإشارة مبتدأ كان الحمام مرفوعاً ، وإذا اعتبرت ما زائدة فاسم الإشارة اسم ليت ويكون الحمام منصوباً ، وكل واحد من هذين الاعتبارين جائز « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت إن اعتبرت ما زائدة ، أو خبر للمبتدأ إن اعتبرت ما كافة « إلى حامتنا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من الضمير المستكن في خبر للمبتدأ ، وحامته مضاف ونا مضاف إليه « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نصفه » معطوف على اسم الإشارة ، فيجوز فيه الرفع باعتبار ما كافة والنصب باعتبار ما زائدة غير كافة « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، والمبتدأ وخبره في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتنا هذا الحمام » فإنه قد روى برفع « الحمام » ونصبه ، ووجه الروايتين هو ما ذكرناه في الإعراب من أن النصب على تقدير إعمال ليت عمل إن ، وأن ما المتصلة بها زائدة غير كافة لها ، وأن الرفع على تقدير إعمال ليت وإبطال عملها وتقدير ما كافة لها عن نصب اسم مع بقاء اختصاصها بالجلل الاسمية .

وهذا البيت بروايته يدل على أن « ما » غير الموصولة إذا اتصلت بليت لم يلزم أن تسكفها عن العمل ، بل يجوز فيها ذلك كما يجوز بقاء العمل ، ومع جواز الوجهين الإعمال أحسن من الإلغاء مع أن الإلغاء في ذاته حسن .

فأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق « ما » بليت ، فإنه لا يعتبر « ما » المتصلة بليت هذه كافة ، بل يرى أنها اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم ليت ، وفي هذا البيت - على رواية الرفع - يعرب « هذا » خبراً لمبتدأ محذوف . و « الحمام » بدل منه أو نعت ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، و « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت . وتقدير الكلام على هذا الإعراب : ليت الذي هو هذا الحمام حاصل لنا ، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى ، وقد ذكر هذا الوجه =

وَنَذَرَ الإِعْمَالُ فِي إِنَّمَا ، وَهَلْ يَمْتَنِعُ قِيَاسُ ذَلِكَ فِي الْبَوَاقِ مُطْلَقًا ؟ أَوْ يَسُوعُ مُطْلَقًا ؟ أَوْ فِي لَعْلٍ فَقَطْ ؟ أَوْ فِيهَا وَفِي كَأَنَّ ؟ أَقْوَالٌ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : يُعْطَفُ عَلَى أَسْمَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بِالنَّصْبِ : قَبْلَ مَجِيءِ الْخَبَرِ ، وَبَعْدَهُ ، كَقَوْلِهِ :

١٣٩ — إِنَّ الرَّبَّ يَجْعَلُ الْجُودَ وَالْخُرَيْفَا يَدَا أَبِي الْمُبَاسِ وَالصُّيُوفَا

== من الإعراب ابن هشام في معنى اللبيب ، وضعفه بأن فيه حذف الضمير المرفوع من صلة الموصول مع عدم طول الصلة ، وقد علمنا أن هذا لا يجوز إلا في صلة «أى» ولكنك لو تأملت وجدت شرط حذف الضمير المرفوع - وهو طول الصلة - متحققا ، وذلك بسبب وجود نعت الخبر بالاسم المحلى بال ، فنفظن لهذا .

(١) ذهب سيديويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال في أن المفتوحة المضمرة ولا في كَأَنَّ وَلَعْلَ وَلَكِنْ ، إِذَا اتَّصَلَتْ بِإِحْدَاهُنَّ «مَا» الْكَافَةُ ، فَالْإِعْمَالُ عِنْدَ سَيَبُويَه عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ وَاجِبٌ وَذَلِكَ فِي لَيْتَ ، وَنَادَى وَذَلِكَ فِي إِنَّ ، وَيَمْتَنِعُ وَذَلِكَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْبَوَاقِ ، وَحِجَّتُهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ الْوُقُوفُ عِنْدَ مَا سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ ، وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ وَابْنُ السَّرَّاجِ وَالزَّخَّشَرِيُّ وَابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ الْإِعْمَالَ جَائِزٌ فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَحْرَفِ مَعَ اتِّصَالِهَا بِمَا الْكَافَةُ ، قِيَاسًا لِمَا لَمْ يَسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ عَلَى مَا سَمِعَ ، وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ الْإِعْمَالَ جَائِزٌ فِي لَعْلَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِمَا الْكَافَةُ ، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ هَذِهِ الْأَحْرَفِ شَبْهًا بِلَيْتَ حَقٌّ إِنْ بَعْضُ النَّحَاةِ يَزْعُمُ أَنَّ لَعْلَ قَدْ تَتَضَمَّنُ مَعْنَى لَيْتَ فَتَأْخُذُ حُكْمَهَا ، وَحَمَلٌ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَأُطْلِعَ إِلَى إِلَهٍ مُوسَى) زَعَمَ أَنَّ نَصْبَ الْمَضَارِعِ الْمُقْتَرَنِ بِالْفَاءِ بِسَبَبِ تَضَمُّنِ لَعْلَ مَعْنَى لَيْتَ ، لِأَنَّ قَبْلَ ذَلِكَ (لَعْلَى أَبْلَغَ الْأَسْبَابِ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) وَذَهَبَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ إِلَى أَنَّ الْإِعْمَالَ جَائِزٌ مَعَ لَعْلَ وَكَأَنَّ ، لِقَرَبِ كُلِّ مَنِهَا مِنْ لَيْتَ ، فَهَذِهِ هِيَ الْأَقْوَالُ الَّتِي يَشِيرُ الْمُؤَلَّفُ إِلَيْهَا .

١٣٩ — هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرِّجْزِ ، أَوْ بَيْتَانِ مِنْ مَشْطُورِهِ ، وَيَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ إِلَى رُوَيْبَةَ بْنِ الْعَبَّاجِ ، وَلَيْسَ هُوَ بِثَابِتٍ فِي دِيْوَانِهِ ، وَلَا فِي زِيَادَاتِ الدِّيْوَانِ . =

وَيُضَافُ بِالرَّفْعِ بِشَرْطَيْنِ<sup>(١)</sup> : استكمال الخبر ، وكون العامل « أن »

== اللغة : « الربيع » أراد بالربيع وبالخریف وبالصیوف - وهو جمع صیف - أمطارهن ، وتقول العرب : ربعا ، وخرفنا ، وصفنا - بالبناء للمجهول في ثلاثين - وهم يريدون أنه قد أصابهم مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف ، وفصول السنة عندهم أربعة أولها الصيف ، وثانها القيظ ، وفيه تكون حرارة القيظ ، وثالثها الخريف ، ورابعها الشتاء ، والصيف هو الذي يسميه أهل العراق الربيع « الجود » - بالجمع مفتوحة وبعدها واو ساكنة فذال مهمل - هو المطر الغزير ، ويروى في مكانه « الجون » بالنون في مكان الدال - ومعناه الأسود ، والمراد سواد سحابه ، كناية عن كثرة مائه؛ لأن السحابة إنما توصف بالسواد إذا كانت حافلة بالماء « أبي العباس » يراد به أبو العباس السفاح الخليفة العباسي .

المعنى : شبه مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف بيدى الممدوح في عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه ، وهذا من التشبيه المقلوب لقصد المبالغة في وصف الممدوح بالسكرم . والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الربيع » اسم إن « الجود » نعت للربيع « والخريفا » معطوف بالواو على الربيع « يدا » خبر إن مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشئ ، وهو مضاف و « أبي » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « العباس » مضاف إليه « والصيوبا » الواو حرف عطف ، والصيوبا : معطوف على الربيع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « والخريفا » حيث عطفه بالنصب على الربيع الذي هو اسم إن ، قبل أن يجيء بخبر إن الذي هو قوله « يدا أبي العباس » وقوله « الصيوبا » حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها .

(١) أنت تعلم أن التواضع خمسة : وهي النعت ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والتوكيد ، والبدل - ومتأخرو النعاة يذكرون في هذا الفصل عطف النسق ، ولا يذكرون بقية التواضع ، وقد نقل الرضى وابن مالك عن الجرمي والزجاج والفراء أنهم يذكرون أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق ، وذكر الرضى أن غير هؤلاء العلماء الثلاثة لم يتعرضوا لهذا الموضوع في غير عطف النسق =



أو « إن » أو « آسكن » نحو ( أن الله برى من المشركين ورَسُولُهُ )<sup>(١)</sup> ،  
وقوله :

— ١٤٠ — \* فَإِنْ لَنَا الْأُمُّ النَّجِيبَةُ وَالْأَبُ \*

== يمنع ولا بإجازة ، وهالك عبارة ابن مالك في التسهيل والنعت وعطف البيان والتوكيد كالللسوق عند الجرعى والزجاج والفراء « اهـ . وهالك نص عبارة الرضى (٣/٣٥٤) « والوصف وعطف البيان والتوكيد كالللسوق عند الجرعى والزجاج والفراء في جواز الحمل على الحمل ، ولم يذكر غيرهم في ذلك لامنعا ولا إجازة ، والأصل الجواز إذ لا فارق » اهـ ، ومعنى هذا الكلام أن هؤلاء النعاة قد أجازوا الإتيان على الحمل في النعت وعطف البيان والتوكيد قياسا على ما سمع من العرب في عطف النسق ، وليس بين أنواع التوابع فرق ؛ فحمل ما لم يسمع على ما سمع جائز ، وقد يقال : إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقا ، ومضى كان بينها فرق لم يتم القياس ، إذ لا قياس مع الفارق بين المقيس والمقيس عليه ، وخذ لذلك مثلا النعت فإن الغرض منه بيان المنعوت ليصح الإخبار عنه ، وذلك يقتضى البتة وقوعه قبل الإتيان بالخبر لئلا يقع الحكم على مجهول .

ومما حمله الزجاج على هذا قوله تعالى ( قل إن ربى يقذف بالحلق علام الغيوب ) جعل جملة ( يقذف بالحلق ) خبر إن ، وجعل ( علام الغيوب ) بالرفع - نعتا لربى الذى هو اسم إن ، نظرا إلى الحمل .

وليس هذا الإعراب متعينا في هذه الآية الكريمة ، بل يجوز أن يكون ( يقذف ) خاليا من الضمير ، ويكون ( علام الغيوب ) فاعلا يقذف ، غاية ما في الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير ، لأن ( ربى ) و ( علام الغيوب ) معناها واحد ، فالرابط بين اسم إن الذى أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبرا هو إعادة المبتدأ بمرادفه ، ولهذا نظائر كثيرة ، ومضى احتملت الآية غير ما ذكره لم يتم له ما أراد من الاستدلال .

( ١ ) من الآية ٣ من سورة التوبة ( براءة )

١٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَمَنْ يَكُ لَمْ يُفَجِّبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ \*

( ٢٣ — أوضع السالك ١ )

== وقد أنشد أبو علي الفارسي هذا البيت ولم يندسبه إلى قائل معين ، ولم تقف له على نسبة إلى قائل معروف ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « النجبية » أراد التي تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة يقولون : إن المعلن من هذا المعنى : أنجب ، والوصف منه : منجب ومنجاب ، وقال ابن منظور : « أنجبت المرأة فهي منجبة ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل . يقال : أنجب الرجل ، ويقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولداً نجيباً ، أى كريماً » اهـ . فأما النجبية في بيت الشاهد فيمكن تصحيحه على أحد وجهين ، أولهما : أنه أراد أن يقول « فإن لنا الأم النجبية أولادها » فحذف المضاف - وهو الأولاد - وأقام المضاف إليه - وهو ضمير الغائبة - مقامه ، فارتفع واستتر ، وثانيهما : أن يكون قد بناه على فعيلة بعد أن حذف زوائد أنجب ضرورة .

المعنى : يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء ، إذا لم يكن في الناس نجيب كريم ، ويقول : إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب وكانوا إنما يولد لهم ثام الأولاد ، فليس أبونا وأمننا من هؤلاء الآباء والأمهات ، بل نحن أبناء الرجال المناجيب والنساء المناجيب .

الإعراب : « فن » اسم شرط جازم مبتدأ : مبني على السكون في محل رفع « بك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الشرط « لم ينجب » جازم ومجزوم « أبوه » أبو : فاعل ينجب ، وضمير الغائب مضاف إليه « وأمه » الواو حرف عطف ، أم : معطوف على الأب . وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله في محل نصب خبريك « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف تأكيد ونصب « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها « الأم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « النجبية » صفة للأم « والأب » الواو حرف عطف ، الأب : معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً لأن ، أو هو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وتقدير الكلام على هذا : ولنا الأب النجيب ، وجملة إن واسمها =

وقوله :

١٤١ - \* وَلَكِنَّ عَمَى الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ \*

= وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، وظاهر عبارة الكتاب كالنظم أن «الأب» معطوف على محل «الأم» عطف مفرد على مفرد .  
الشاهد فيه : قوله «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم إن المنصوب بعد أن جاء بخبر إن وهو «لنا» .

واعلم أن ظاهر عبارة ابن مالك في النظم، وظاهر عبارة المؤلف ههنا تبعاً له : أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن المنصوب ، ولكننا أعربنا البيت على غير هذا الظاهر، وجعلنا المرفوع إما معطوفاً على مرفوع وهو الضمير المستتر في «لنا» عطف مفرد على مفرد ، وإما مرفوعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، والجملة معطوفة بالواو على جملة إن واسمها وخبرها ، وإنما فعلنا ذلك لتوافق مذهب الجهرة من النحاة ومذهب ابن مالك نفسه الذي حكاه في شرح التسهيل وانتصر له - وإن كان ظاهر عبارته في الألفية وفي متن التسهيل يفيد أن الاسم المرفوع الواقع بعد خبر إن معطوف على اسم إن عطف مفرد على مفرد .

وسنذكر مذاهب العلماء في شرح الشاهد الآتي، وسنذكر لك عبارتي ابن مالك ، ونبين لك ما يفيد ظاهرها ، وما ينبغي أن تحمل عليه .  
١٤١ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٍ \*

وقد أنشد أبو الفتح هذا البيت ولم يعزمه إلى قائل معين . وقد بحث فلم أعر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله قوله :

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ      بِهَا يُبْتَغَى فِي الدَّاسِ مَجْدٌ وَإِحْلَالٌ

اللمعة : «سباقاً» هو صيغة مبالغة من السبق ، وهو أن تتقدم غيرك وتفوز عليه «غاية» أراد بها نهاية المفاخر والمراتب «يبتغى» يطلب «مجد» المجد : الكرم «إحلال» هو التعظيم «للتسامي» التعاضد والتعالي ، وأراد به العراقة في النسب . ويروى في مكانه «المعالي» «خؤولة» الأظهر أنه في معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خؤولة، =

ومثله: العمومة ، ومن الناس من يجعل الخؤولة جمع خال ، والعمومة جمع عم .  
 للمعنى : يقول : إنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر ، وإذا انتسب إلى  
 أعمامه لم يكن أحد أعلى منه نفرا ، يريد أنه كريم النسب من جهتيه .  
 الإعراب : « ما » حرف نفى « قصرت » قصر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث  
 « بي ، في التماسي » جاران ومجروران يتعلقان بقصر « خؤولة » فاعل قصر ، مرفوع  
 بالضمة الظاهرة « لكن » حرف استدراك ونصب « عمى » عم : اسم لكن منصوب  
 بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، وياء التثنية مضاف إليه « الطيب » خبر لكن  
 وهو مضاف و « الأصل » مضاف إليه « والحال » الواو حرف عطف ، الحال : مبتدأ  
 وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : والحال الطيب الأصل ، وجملة المبتدأ وخبره  
 معطوفة بالواو على جملة لكن واسمها وخبرها ، فهو على هذا من عطف الجملة على  
 الجملة ، وظاهر عبارة ابن مالك وابن هشام تبعاله أن « الحال » معطوف على محل  
 « عمى » عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله « والحال » حيث جاء به مرفوعا بالعطف على محل اسم لكن  
 الذى هو قوله « عمى » بعد أن جاء بخبر لكن الذى هو قوله « الطيب الأصل » .  
 وقد أخبرناك فى شرح الشاهد السابق أن ظاهر عبارة الناطم فى الألفية — وهو  
 مذكره ابن هشام تبعاله — أن هذا المرفوع معطوف على محل الاسم المنصوب قبله ، عطف  
 مفرد على مفرد ، ولكننا أعربنا البيتين على غير هذا الظاهر ، لأن مذهب الجمهور  
 ليس كذلك ، بل عندهم أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والعطف من عطف  
 الجمل ، أو للمرفوع معطوف على اسم مرفوع قبله ، وهو الضمير المستكن فى الخبر المتقدم  
 ويكون العطف من باب عطف مفرد على مفرد ، وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام  
 ونسبه إلى المحققين ، بعد أن ذكر ما يفهم من كلام ابن مالك .  
 وقد وعدناك آنفا بأن نبين لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة ، ونحن نفي لك  
 بهذه العدة ، فنقول :

حاصل الأمر أن العرب قد جاءوا فى جملة صالحة من الشواهد بالاسم المسبوق  
 بالواو الماطفة مرفوعا ، بعد جملة إن واسمها وخبرها كما فى الشاهد ( ١٤٠ ) وكما فى =

== هذا الشاهد ، وثبت ذلك عن العرب يعترف به النحاة جميعا ، ولكنهم يختلفون في تخرجه .

فذهب قوم من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ، فإنه قد كان مبتدأ مرفوعا لفظا أو تقديرا أو محلا قبل دخول هذا الناسخ عليه ، ولا يضر عند هؤلاء زوال الابتداء الذي يطلب الرفع ، بالناسخ ، وإلى هذا الرأي ذهب الشلوبين ، وابن أبي الربيع ، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ، والزجاجي في الجمل ، ومن العلماء من حمل كلام سيدييه على هذا الرأي ، وهذا الرأي هو ما يفيد ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول :

وَجَائِزُ رَفْعِكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

بل عبارته في التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول « يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن ، بعد الخبر بإجماع ، لاقبله مطلقا خلافا للكسائي ، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء ، فإن توهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله » اهـ بحروفه .

وذهب المحققون من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل ؛ فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل فالاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، واختار هذا الرأي الفراء والبرد وابن السراج وابن أبي العافية وأبو علي الفارسي في غير الإيضاح ، وهذا هو الظاهر للنساق إلى الدهن من كلام شيخ النحاة سيدييه ، وإنما نرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأي ، ويكون معناها أنه يجوز لك أن تأتي باسم مرفوع بعد خبر إن ، وإنما رأينا ضرورة حمل كلامه على هذا لأنه ادعى الإجماع على ما ذكره ، ولا إجماع إلا على هذا القدر - وهو الإنيان بالاسم المرفوع بعد استكمال إن خبرها ، ومن البعيد أن يكون ابن مالك - على جلالة قدره وسعة اطلاعه - لم يطالع على كلام محققى البصريين .

وما ذكرناه من الآراء في هذه المسألة ينحصر - على سبيل الإجمال - في رأيين أحدهما : أن الكلام من قبيل عطف الجمل ، وثانيهما : أن الكلام من قبيل عطف مفرد ==

والحَقُّونَ عَلَى أَنْ رَفَعَ ذَلِكَ ونحوه عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ ، أَوْ بِالْعَطْفِ عَلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ ، لَا بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الْأَسْمِ مِثْلُ « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا أَمْرَأَةٍ » بِالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ الرَّافِعَ فِي مَسْأَلَتِنَا الْإِبْتِدَاءَ وَقَدْ زَالَ بِدخول الناسخ .

وَلَمْ يَشْرَطِ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ تَمَسُّكًا بِنَحْوِ ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ )<sup>(١)</sup> ، وَبِقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ ( إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ )<sup>(٢)</sup> وَقَوْلُهُ :

\* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَقَرِيبُ \* — ١٤٢

= عَلَى مُفْرَدٍ ، وَلَكِنَّهُ يَنْحَلُّ - عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ إِلَى أَرْبَعَةِ آرَاءَ ، لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْكَلَامَ مِنْ عَطْفٍ مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ يَذْهَبُ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ هُوَ اسْمٌ إِنْ ، وَيَذْهَبُ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكْنَى فِي خَبَرٍ إِنْ مَتَى كَانَ مِمَّا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ مَا نَصَّهُ « وَتَلَخَّصَ أَنَّ فِي الْعَطْفِ حَالَةَ الرَّفْعِ مَذَاهِبٌ ، أَحَدُهَا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ مَحْذُوفٌ ، وَثَانِيهَا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ إِنْ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ إِنْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَالثَّلَاثُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى إِنْ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، وَالرَّابِعُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي الْخَبَرِ إِنْ كَانَ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، وَكُلٌّ مِنْ قَالَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مُتَّفِقُونَ عَلَى جَوَازِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَمَنْ قَالَ بِالِاسْتِثْنَاءِ أَوْ بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ قَدَّرَ لَهُ خَبْرًا مَحْذُوفًا مِثْلَ خَبَرِ الْأَوَّلِ ، وَعَلَى هَذِهِ الْمَذَاهِبِ بِفَرْعِ اخْتِلَافِهِمْ هَلْ هَذَا الْعَطْفُ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ أَمْ الْمَفْرَدَاتِ ؟ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ مَحْذُوفٌ اعْتَدَّ أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمٍ إِنْ ، أَوْ عَلَى إِنْ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، اعْتَدَّ أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ » اهـ الْمَقْصُودُ مِنْهُ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٦٩ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٥٦ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ .

١٤٣ — هَذَا عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

\* فَمَنْ يَلِكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ \* —

= وهذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو الدباس محمد بن يزيد المبرد في كامله ونسبها إلى ضابي بن الحارث البرجمي ، يقولها وهو عبوس في المدينة على زمن أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه .

اللغة : « رحله » الرجل - بفتح الراء وسكون الحاء المهملة - المنزل ، وروى في مكانه « رهطه » ورهط الرجل - بفتح فسكون - أهله وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة - ذكر العتيق أنه اسم رجل ، وهذا غير ما قاله العلماء الأثبات ، فقد ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم جملة ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس له .

المعنى : يتحسر على غربته ، ويتعزن على بعده عن أهله وقرابته ، ويقول : إذا كان كل واحد من الناس قد أمسى بين خلانه وعشيرته فإني غريب في بلد ناء عن الأهل والرفاق .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « بك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون الذون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « أمسى » فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى تقدم على اسمه « رحله » رحل : أسه أمسى تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة ، وضمير القائب مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره في محل نصب خبر بك « فإني » اللاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقيار » الواو حرف عطف ، قيار : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : وقيار مثلى ، مثلاً « لغريب » اللام لام التوكيد ، غريب : خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فإني وقيار لغريب » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم المرفوع الذي هو « قيار » على اسم إن المنصوب الذي هو ياء المتكلم ، قبل أن يجاء بخبر إن الذي هو قوله « لغريب » . وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحاة منهم الكسائي فأجازوا العطف بالرفع على محل اسم إن قبل استكمال الخبر ، وهو عند المحققين من العلماء على غير ما يدل عليه ظاهر الكلام ، بل الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف يدل =

عليه خبر إن ، أو خبره المذكور وخبر إن هو المحذوف ، ويراعى فى كل كلام ما يناسبه ،  
ففى بيت الشاهد يتعين أن يكون المذكور هو خبر إن والمحذوف هو خبر المبتدأ ، لأن  
هذا الخبر المذكور مقترن باللام ، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذاً ، والحمل على  
الشاذ - ما أمكن غيره - لا يجوز ، والذهاب إلى أن اللام زائدة لا لام الابتداء مما  
لا داعى إليه .

ولتحقيق أقوال النحاة فى هذه المسألة نقول لك :

قد علمت أن مما لا يستطيع أن يجمعه واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب فى جملة  
صالحة من الشعر وفى بعض الشر وقوع الاسم المرفوع معطوفاً بالواو بعد اسم إن المنصوب  
وقبل خبرها ، ومنه قول ضابئ بن الحارث البرجمي وهو الشاهد الذى نشرحه :

فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ قَلْبِي وَقِيَّارُهُ بِهَذَا كَفَرِيبُ

ومنه قول رؤبة أو جران العود ، وهو الشاهد ( ١٤٥ ) الآتى :

يَا لَيْقِنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ

وقد ورد فى القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين : الأولى قوله  
تعالى ( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ) والثانية قراءة بعضهم : ( إن الله  
وملائكته يصلون ) برفع ( ملائكته ) . وقد اختلف النحاة فى تخرج ذلك ، فذهب  
الكسائى إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ،  
وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره  
المذكور بعده وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها  
وخبرها . وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين  
اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها  
من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر فى اللفظ أو فى التقدير  
عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها ، وقد رأيت فى عبارة  
ابن مالك التى أثرتها لك فى شرح الشاهد رقم ( ١٤١ ) أنه نقل مذهب الكسائى  
والفراء ولم يوافقهما على ما ذهبا إليه ، وأومأ إلى أن الشواهد التى يتوهم أنها موافقة لمذهبهما  
هى فى الحقيقة مخرجة على غير ما ذهبا إليه ، وهما ما ذكرناه لك .



وقوله :

\* وَإِلَّا فَأَعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ \*

١٢٣ - هذه قطعة من بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

وَإِلَّا فَأَعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقٍ

وهذا البيت من كلمة لبشر بن أبي خازم - بحاء وزاى معجمتين - .

اللغة : « بغاة » جمع باغ ، وهو اسم الفاعل من البغى ، وهو مجاوزة الحد ، والمذموم منه مجاوزة العدل إلى الظلم ونحو ذلك ، وتقول : بنى فلان يبغى بغيا ، وبغى فلان على فلان ، إذا ظلمه واعتدى عليه « شقاق » مصدر شاقه ، إذا خالفه وعاداه أشد العداوة ، وكان كل واحد من المتشاقين قد صار فى شق وناحية غير الشق والناحية التى صار فيها الآخر .

الإعراب : « إلا » كلمة مؤلفة من حرفين : أحدها إن الشرطية الجازمة لفاعلين وثانيهما لا النافية ؛ وفعل الشرط محذوف ، والتقدير : إلا تفعلوا ، مثلا « فاعلموا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، اعلما : فعل أمر مبغى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « أنا » أن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمه « وأنتم » الواو حرف عطف ، وأنتم : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنتم مثلنا ، مثلا « بغاة » خبر أن « ما » مصدرية ظرفية « بقينا » فعل وفاعل ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إليه ، والمضاف هو المدة التى تدل عليها « ما » الظرفية ، والتقدير : مدة بقائنا « فى شقاق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن ، وكأنه قال : اعلما أنا بغاة مدة بقائنا فى هذه الحياة وأنا فى شقاق دائم .

الشاهد فيه : قوله « أنا وأنتم بغاة » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله « وأنتم » على محل اسم أن الذى هو « نا » قبل أن يأتى بخبر أن الذى هو قوله « بغاة » وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين منهم الكسائى والفراء تلميذه ، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن ، وإن لم يكن قد جاء خبرها ، أما الكسائى فيطلق فى هذا الكلام إطلاقا ، فلا فرق عنده بين أن يكون اسم إن ظاهر النصب أو خفيه بأن يكون مقدر الإعراب أو مبني ، وأما الفراء فيعجز هذا فى حال تقدم المعطوف على الخبر إذا =

ولكن اشترط القراء — إذا لم يتقدم الخبر — خفاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة .

وخرجه المانعون على التقديم والتأخير ، أى والصائبون كذلك ، أو على الحذف من الأول كقوله :

١٤٤ — . . . . فَإِنِّي وَأَنْتُمَا — وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى — دَنْفَانِ

= كان اسم إن خفي الإعراب ، فأما إن كان الاسم ظاهر الإعراب فلا يجوز عنده العطف إلا بالنصب ،

وأما الجمهور فيرون أن العطف من باب عطف جملة على جملة على الوجه الذى أمرنا البيت عليه ، وعلى ما شرحناه فى الشاهد السابق وفيما قبله .

١٤٤ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

خَلِيلِيَّ، هَلْ رِبٌّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنْفَانِ

وقد أنشد أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وبحسب عنه فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمعة : « طب » بثلاث الطاء المهملة — هو : علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب — يكسر الطاء فى المضارع أو ضمها — وتطبب أيضاً « تبوحا بالهوى » تعاناه وتظهره ، والهوى : العشق ، وفعله هوى يهوى — مثل علم يعلم — فأما هوى بمعنى سقط من أعلى فبابه ضرب « دنفان » مثق. دنف — بفتح الدال وكسر النون — صفة مشبهة من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وهو المرض الملازم الخامر ، وقيل : المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف — بفتح فكسر — ودنف — بفتح الدال والنون — ومدنف — بضم الميم وسكون الدال والنون مفتوحة أو مكسورة — والثانى من هذه الألفاظ وصف بالمصدر فلا يثنى ولا يجمع .

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه مثق ، وياء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب موجود ، أو هل طب لنا « فَإِنِّي » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وَأَنْتُمَا » الواو حرف عطف ، أنتما : مبتدأ « وَإِنْ » الواو عاطفة على محذوف ، والتقدير : إن بحتما بالهوى ، وإن لم تبوحا =

ويتعين التوجيه الأول في قوله :

\* فإني وقيار بها كغريب \* <sup>(١)</sup>

ولا يتأتى فيه الثانى لأجل اللام ، إلا إن قدرت زائدة مثلها في قوله :

= بالهوى ، إن : حرف شرط جازم «تبوحا» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم محذوف .  
النون ، وألف الاثنين فاعله « بالهوى » جار ومجرور متعلق ب«تبوحا» «دنفان» خبر  
المبتدأ - الذى هو أنتما - منوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وخبر إن محذوف يدل  
عليه خبر المبتدأ ، والتقدير : فإني دنف وأنتما دنفان ،

ولا يجوز في هذا البيت أن يجعل الخبر المذكور لإن . ويكون خبر المبتدأ محذوفاً لأن  
من شرط الخبر أن يطابق مبتدأه إفراداً ونثنيةً وجمعاً ، واسم إن هنا مفرد ، والخبر  
المذكور مثنى ، فهو مطابق للمبتدأ ، لا لاسم إن ، كما لا يجوز أن يكون «وأنتما» معطوفاً  
على ياء التكلم في « فإني » ويكون «دنفان» خبراً عن الجميع ؛ لذلك السبب نفسه ،  
وستعرف حقيقة في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « فإني وأنتما دنفان » فإنه يتعين أن يكون قوله « أنتما »  
مبتدأ خبره قوله « دنفان » ويكون خبر « إن » محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه .  
وأصل الكلام : فإني دنف وأنتما دنفان .

والسبب في ذلك أن قوله « دنفان » لا يصلح أن يكون خبراً لإن فقط ، من جهة  
أن اسمها مفرد والمثنى لا يصلح أن يكون خبراً عن المفرد ، ولا يصح أن يكون خبراً  
عن اسم إن وما بعده لأن الجميع جمع . فتعين ما ذكرناه أولاً - وهو أن يكون  
« دنفان » خبراً عن المعطوف الذى هو أنتما ، ويكون الكلام من عطف جملة المبتدأ  
والخبر على جملة « إن » واسمها وخبرها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٤٣ الذى سبق شرحه قريباً ، ويريد المصنف أن يقول  
إن قوله « لغريب » يجب أن يكون خبر « إن » ويكون قوله « وقيار » مبتدأ حذف  
خبره لدلالة خبر إن عليه ، وأصل الكلام : فإني لغريب وقيار غريب .

والسر في ذلك أن قوله « لغريب » مقترن بلام الابتداء ، وهى تدخل على خبر « إن »  
ولا تدخل على خبر المبتدأ ، كما سبق تقرير هذا في محله ، وكل ذلك مبني على أن اللام  
لام الابتداء ؛ وفيها رأى آخر سنقرره قريباً .

\* أُمُّ الْخُلَيْدِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَه \* <sup>(١)</sup>

والثاني في قوله تعالى (وملائكته) <sup>(٢)</sup> ولا يتأتى فيه الأول لأجل الواو في (يُصَلُّونَ) <sup>(٣)</sup> إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في (قَالَ رَبُّ أَرْجُمُونَ) <sup>(٤)</sup> .

ولم يشترط الفراه الشرط الثاني <sup>(٥)</sup> تمسكاً بنحو قوله :

١٤٥ — يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد فارجع إليه فيما سبق في مباحث تأخير الخبر عن المبتدأ وجوبا (وهو الشاهد رقم ٧٣) ثم اعلم أن المؤلف يريد أن يقول : إن اللام في قوله «لعجوز» قد خرجت على أنها زائدة وليست لام الابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، وإنما تدخل على المبتدأ نفسه أو خبر «إن» المتأخر ، فإذا قلنا إن اللام في قوله «لغريب» في البيت السابق لام الابتداء تعين أن يكون خبراً لأن على ماقررناه ، وإذا اعتبرناها زائدة كمن قال بزيادتها في «لعجوز» صح أن يكون قوله «لغريب» خبر المبتدأ لأن اللام الزائدة تدخل عليه ، ولكن هذا مما لا داعي إليه كما قررناه .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب

(٣) من الآية ٩٩ من سورة المؤمنين

(٤) الشرط الثاني هو كون العامل واحداً من ثلاثة : إن المكسورة ، وأن المفتوحة ، وكان ، يعني أنه لم يجعل جواز العطف بالرفع مخصوصاً بالعطف على اسم واحد من هذه الثلاثة ، بل أجاز ذلك في أسماء غيرهن كليت .

١٤٥ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من شطوره ، وقد نسب جماعة من النحويين هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات ديوانه (١٧٦) ويزيد بعضهم بعد ما استشهد به المؤلف قوله :

\* إِلَّا إِلَهًا فَيْرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ \*

ووقع في ديوان جبران العود (دار الكتب ص ٥٢) رجز صورته هكذا :

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزَلَ يَا لَيْسُ      يَنْعَسُ فِيهِ السَّبْعُ الْجُرُوسُ  
الذُّبُ أَوْ ذُو لَيْدٍ هُمُوسُ      وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

= إِلَّا الِيعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسٌ  
\* كَأَنَّمَا هُنَّ الْجَوَارِي لِلْمِيسِ \*

اللفظة : «لميس» اسم امرأة «يعمس» يطلب ما يأكل «الجروس» بزنة صبور - هو الشديد الصوت «الذئب» بدل من السبع الجروس «ذولبد» يعنى به الأسد ، واللبد - بكسر اللام وفتح الباء - جمع لبدة ، وهى ما بين كتفى الأسد من الشعر «هموس» هو الخفيف الوطء «ليس بها أنيس» يريد ليس بها إنسان «العيس» جمع أعيس أو عيساء ، وهى التى يخالط بياضها شئ من الشقرة ، وهى من كرائم الإبل «ملمع» فيه لمع بياض وسواد «كنوس» داخله فى كناسها ، والكناس - بزنة الكتانة - بيت الظبي فى وسط الشجر «الجوارى» جمع جارية «الميس» جمع ميساء ، وهى التى تتبع حتر فى مشيتها .

الإعراب : «يا» حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنادى به محذوف ، والتقدير : يا هذه «ليتى» ليت : حرف تمن ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم ليت «وأنت» الواو واو الحال ، أنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنت معى ، وحجلة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وذهب الهراء إلى أن الواو عاطفة ، وأنت : معطوف على ياء المتكلم الواقعة اسم ليت ، وستعرفه فى بيان الاستشهاد بالبيت «يا» حرف نداء «لميس» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «فى بلدة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «ليس» فعل ماض ناقص «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على اسمه «أنيس» اسم ليس مؤخر عن الخبر ، والحجلة من ليس واسمه وخبره فى محل جر صفة بلدة .

الشاهد فيه : قوله «وأنت» بكسر التاء - فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم ، وقد زعم الهراء أنه معطوف على اسم «ليت» المنصوب محلا وهو ياء المتكلم ، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه من تسوية «ليت» بلسكن وإن وأن فى جواز العطف بالرفع على أسمائهن .

وهو عند الجمهور غير مسلم ؛ لأنهم قدرُوا «أنت» مبتدأ حذف خبره للعلم به من =

وخرج على أن الأصل « وأنت ممي » والجملة حالية ، والخبر قوله « في بلدة »<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : تُخَفَّفُ « إن » للكسورة لثقلها ، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها نحو ( وَإِنْ كُنْ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ )<sup>(٢)</sup> ويجوز إهمالها استصحابا للأصل نحو ( وَإِنْ كُنَّا لَيُؤَفِّيْنَهُمْ )<sup>(٣)</sup> ، وتلزم لامُ الابتداء بعد المهملة<sup>(٤)</sup>.

المقام ، والتقدير « وأنت ممي » وجملة الابتداء والخبر في محل نصب حال ، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين « ليت » مع اسمها وخبرها الذي هو متعلق الجار والمجرور ، الذي هو قوله « في بلدة » .

(١) صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي هو قوله « في بلدة » والعامل في الحال هو نفس الجار والمجرور ، وهو العامل في صاحب الحال .

وهذا التخريج الذي ذكره المؤلف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك ، وقد اعترضه جماعة من العلماء بأنه لزم على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها ، ومن النادر تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وابن مالك نفسه يصرح في كتبه كلها بندور ذلك ، ومن ذلك قوله في الألفية « ونذر نحو سعيد مستقرا في هجر » ولهذا رأى قوم أن خيرا من ذلك أن يكون صاحب الحال هو ياء التكلم الواقعة اسما لليت ، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو ليت ، وهو متقدم على الحال ، فافهم ذلك .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة يس ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكل : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، واللام في « لما » لام الابتداء ، وما : زائدة ، وجميع : خبر المبتدأ ، ومعناه جموعون ، ومحضرون : نعت

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكلا : اسم إن واللام من « لما » لام الابتداء ، وما : اسم موصول خبر ما ، وجملة ليؤفينهم لا محل لها من الإعراب جواب لقسم محذوف

(٤) اختلف النحاة في هذه اللام ، فذهب سيويوه والأخفشان وأكثر البغداديين =

طارقة بين الإثبات والنفي ، وقد تُنفي عنها قرينة لفظية نحو « **إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ** » أو معنوية كقوله :

١٤٦ - \* **وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ** \*

= إلى أنها لام الابتداء ، وذهب أبو علي الفارسي ، وابن جني ، وابن أبي العافية ، وابن أبي الرييس إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات ، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقى لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر .

لكنها تدخل على المفعول به كما في « **إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا** » ( ش ١٤٧ )

١٤٦ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* **أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ** \*

والبيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته « أبو نمر » ، وهو شاعر طائي ، وستعرف نسبه .

اللمة : « **أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّيْمِ** » يروى في مكانه « **وَنَحْنُ أَبَا الضَّيْمِ** » وأبابة : جمع أب ، وهو اسم فاعل من **أَبَى** ، أى : امتنع ، تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضيم : الظلم « **مَالِكٌ** » هو اسم أبي قبيلة الشاعر ؛ فإن ، الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نمر بن قيس بن جعد بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جروول بن ثعل بن عمرو بن العوث بن طيء « **كرام المعادن** » طيبة الأصول شريفة المحدث .

الإعراب : « **أَنَا** » مبتدأ « **ابن** » خبره ، وهو مضاف ، و « **أبابة** » مضاف إليه ، وأبابة مضاف ، و « **الضيم** » مضاف إليه « **من آل** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان ، أو حال من الضمير المستتر في الخبر ، وآل مضاف ، و « **مالك** » مضاف إليه « **وإن** » مخففة من الثقيلة « **مالك** » مبتدأ « **كانت** » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء للتأنيث « **كرام** » خبر كان ، وكرام مضاف و « **المعادن** » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك .

الشاهد فيه : قوله « **وإن مالك كانت** » إلخ « حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب =

وإن ولي « إن » المكسورة الخفيفة فعلٌ كثرَ كونه مضارعاً ناسخاً ، نحو  
( وَإِنْ يَبْكَدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُنَكَ )<sup>(١)</sup> ( وَإِنْ نَفْثُكَ لَمِنَ السَّكَذِبِينَ )<sup>(٢)</sup>  
وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو ( وَإِنْ كَانَتْ أَكْبِرُ مِنْهُ )<sup>(٣)</sup> ( إِنْ كَذَبَتْ  
لَتُؤْذِينَ )<sup>(٤)</sup> ( وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ )<sup>(٥)</sup> ، ونذر كونه ماضياً  
غير ناسخ كقوله :

— ١٤٧ — \* شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا \*

= في خبر المبتدأ الواقع بعد « إن » المكسورة المعجمة الخفيفة من الثقيلة إذا أهملت ،  
فرقنا بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى  
ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجهه إلى الجهد ، بقرينة أن الكلام تمدح  
واقترار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والنفي يدل على الذم ، فلو حمل عجز البيت  
عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية  
لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى : فهى قبيلة دينية الأصول ،  
فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي  
ارتسكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — فى اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ

لَوْ لَمْ تَمْنُوا بِوَعْدِ غَيْرِ مَكْذُوبٍ

ألا ترى أنه فى مقام إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبائه ، فلو حملت  
« إن » فى صدر البيت على النفي فسد هذا المعنى ، ولم يستقم الكلام .

(١) من الآية ٥١ من سورة القلم (ن)

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الصافات

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف

١٤٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :



ولا يُقاس عليه : « إن قام لأنا ، وإن قعدَ لَزَيْدٌ » خلافاً للأخفش ، والكوفيين<sup>(١)</sup> ، وأندَرُ منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله « إن يزيتك لنفسك ، وإن يشينك كهيته »<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

### = \* حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ \*

والبيت لعائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية — وهي بنت عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — ترى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شللت — بكسر العين ، وهي اللام الأولى — « حلت عليك » أى : نزلت بك ، ويروى في مكانه « وجبت عليك » .

الإعراب : « شلت » شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » يمين : فاعل شل ، والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة « قتلت » فعل وفاعل « لمسلما » اللام فارقة ، مسلما : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عليك » جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة » فاعل لحل « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قولها « إن قتلت لمسلما » حيث ولى « إن » المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ ، وهو « قتلت » وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن الكوفيين يجيزون تخفيف « إن » المؤكدة ، ويجيزون مع ذلك دخولها على الفعل الماضى غير الناسخ كـ « إن » المؤكدة ، ولكن المعروف من مذهب الكوفيين — وهو الذى ذكره المؤلف نفسه فى معنى اللبيب — أنهم لا يجوزون تخفيف إن المؤكدة ، وأنهم يحملون ما ظننه البصريون من تخفيفها على أن « إن » نافية ، واللام الواقعة بعدها استثنائية بمعنى إلا ، فعنى « إن قام لأنا » هو عين معنى « ما قام إلا أنا » ، والتحقيق أن الكوفيين يجيزون هذا التعبير ، لكن على وجه آخر هو ما ذكرناه ، لا على الوجه الذى ذهب إليه البصريون .

هذا ، ومما وقع فيه بعد إن فعل ماض غير ناسخ قراءة ابن مسعود « إن لبثتم قليلا » وقول امرأة من العرب « والذى يحلف به إن جاء لحاطبا » .

(٢) ومجىء المضارع غير الناسخ بعد إن المخففة شاذ لا يقاس عليه ، بإجماع النحاة على ذلك .

فصل : وتُخَفَّفُ « أَنْ » المفتوحة فيبقى العمل ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً ، فأما قوله :  
 ١٤٨ - بَأَنْكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا  
 فضرورة .

وقد تلخص لك من هذا الكلام أن وقوع اللام بعد إن الخفيفة من الثقيلة على ثلاثة أضرب :

الأول : واجب ، وذلك في حال إهالها وكون اسمها وخبرها مفردين نحو « إن زيد لقائم » وقد قال ابن مالك في شأن هذا الضرب « وتلزم اللام إذا ما تهمل »  
 الثاني : ممتنع ، وذلك إذا كان خبرها مما لا تلحقه اللام ، نحو « إن زيداً يقوم »  
 والثالث : ما يجوز فيه ذكرها وحذفها ، وذلك فيما لو أعملت نحو « إن زيدا قائم » ويجوز « إن زيدا لقائم »

١٤٨ - هذا بيت من المتقارب ، تقوله جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترى أختها عمراً اللقب « ذا الكلب » ولجنوب هذه فيه مرات عديدة ، والنحاة يستشهدون بأبيات من مراثيها فيه ، وفي ابن عقيل سوى هذا البيت بيت من مرثية منهن ( انظر الشاهد ٣٢ فيه ) ، وقوم ينسبون بيت الشاهد لعمرة بنت العجلان أختها ، والصواب ما ذكرناه أولاً .

اللغة : « بَأَنْكَ رَبِّيعٌ » هذه الباء متعلقة بقولها « علم » في بيت سابق ، وهو قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمَرْمُلُونَ إِذَا غَبَرَ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا  
 والذي في شعر الهذليين رواية بيت الشاهد هكذا :

بَأَنْكَ كُنْتَ الرَّبِّيعَ الْمَرِيْعَ وَكُنْتَ إِنْ يَعْثِفُكَ الثَّمَالَا

المرملون : جمع مرمل ، وهو من لا زاد له ، وتقول : أرمل القوم ، إذا نفد زادهم . وشمالا - بفتح الشين - ريح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال من الضمير المستتر في هبت الواقع فاعلا ، وأرادت بقولها « بَأَنْكَ رَبِّيعٌ » أنه كثير نفعه ، واصل عطاؤه ؛ فهو للضيف ولن لا زاد له بمنزلة الربيع « وغيث » أصل الغيث =

الطر ، ولكنها أرادت به ههنا الزرع الذى يذته المطر ، بدليل وصفها إياه بقولها « ربيع » بفتح الميم أو ضمها - وهو الحبيب ، وتقول : مرع الوادى - بفتح الراء أو ضمها أو كسرهما - مراعة ، إذا صار ذا كلاً ، وتقول : « أمرع » أيضاً « الثمالة » بزنة الكتاب - وهو الذخر والقيث .

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسمه « ربيع » خبر أن « وغيث » الواو حرف عطف ، غيث : معطوف على ربيع « ربيع » صفة لغيث ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم فى البيت السابق : أى علم الضيف بكونك ربيعاً « وأنك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسم أن مبنى على الفتح فى محل نصب « هناك » هنا : ظرف متعلق بتكون ، أو بالثمال الآتى ، والكاف حرف خطاب « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الثمالة » خبر تكون ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة .

الشاهد فيه : قولها « بأنك ربيع » وقولها « وأنك تكون الثمالة » حيث جاءت باسم أن المؤكدة المخففة من الثقيلة فى الموضعين ضمير مخاطب ، وذكرته فى الكلام ، والأصل فى اسم أن هذه أن يكون ضمير شأن ، وأن يكون محذوفاً ، والجمهور على أن ماخلف ذلك شاذ أو ضرورة ، وهو المنقول عن سيويه ، وارتضاء ابن الحاجب ، فى كل من الجملتين - على هذا المذهب - شذوذ من وجهين : كون الاسم غير ضمير الشأن ، وكونه مذكوراً ، وقد أجاز ابن مالك أن يكون اسمها ضمير شأن وأن يكون ضميراً غير ضمير الشأن ، لكنه أوجب حذفه بكل حال ، وعلى ذلك يكون الشذوذ من جهة واحدة وهى ذكر الاسم ، وفى قولها « بأنك ربيع » شذوذ من جهة ثالثة عند سيويه وابن الحاجب ، وهى ثانية عند ابن مالك ، وهى محيى خبر أن المخففة من الثقيلة مفرداً ، ومذهبهم أنه يجب أن يكون جملة .

ويجب في خبرها : أن يكون جملة ، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلمها جامد أو دعاء لم تحققج لفاصل نحو ( وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>(١)</sup> .  
 ( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى )<sup>(٢)</sup> ( وَالتَّحَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا )<sup>(٣)</sup> ،  
 ويجب الفصل في غيرهن<sup>(٤)</sup> بقد ، نحو ( وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا )<sup>(٥)</sup> ، أو تنفيس  
 نحو ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ )<sup>(٦)</sup> ، أو نفي بلا ، أو لن ، أو لم ، نحو ( وَحَسِبُوا

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس ، وهذه الآية الكريمة مثال للخبر الواقع جملة اسمية .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة النجم ، ومثل هذه الآية الكريمة قول أبي مرة المكي :

أَضْمَفَ وَجَدِي وَزَادَ فِي سَقَمِي أَنْ لَسْتُ أَشْكُو الْهَوَى إِلَى أَحَدٍ  
 (٣) من الآية ٩ من سورة النور ، وهذه الآية الكريمة مثال للحجاء الخبر جملة دعائية ، والدعاء إما أن يكون بشركا في هذه الآية ، وإما أن يكون بخير ، ومثاله قوله تعالى ( أن يورك من في النار ومن حولها ) .

(٤) دعاهم إلى التزام الفصل بين أن المفتوحة الخفيفة من الثقيلة وبين خبرها إذا لم يكن جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء بواحد من الفواصل التي ذكرها - أمران : أولهما أن يكون ذلك الفصل عوضا مما فقدته ، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها ، وثانيهما : مخافة الالتباس بأن المصدرية وذلك كما التزموا اللام مع المكسورة دفعا للالتباس بأن النافية ، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية ولا على الفعل الجامد ، ولا على فعل الدعاء ، لم يجئوا بفاصل مع هذه الأنواع الثلاثة لأنهم يأمرون من الالتباس الذي يحذرونه ، فكان علم المخاطب بأن هذا اللسان مما لا تأتي فيه أن المصدرية كافيا عندهم ، فلم يحتاجوا معه إلى دليل آخر .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ٢٠ من سورة الزمل ، وحرف التنفيس هو السين أو سوف ، وقد استشهد المؤلف للسين بالآية الكريمة ، وشاهد سوف قول الشاعر :

=

أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً<sup>(١)</sup> ، (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)<sup>(٢)</sup> ،  
(أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)<sup>(٣)</sup> ، أو لو ، نحو (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ)<sup>(٤)</sup> ،  
وَيَنْذُرُ تَرْكُهُ ، كقوله :

— ١٤٩ — \* عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا \*

= وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا  
وقول قيس بن رفاعه :

هَإِنِ عَصَيْتُمْ مَقَالِي الْيَوْمَ فَاعْتَرَفُوا أَنْ سَوْفَ تَلْقَوْنَ خِزْيًا ظَاهِرًا  
(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥ من سورة البلد

(٣) من الآية ٧ من سورة البلد

(٤) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف .

١٤٩ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

\* قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ \*

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » حرف توكيد ونصب مخففة من الثقيلة  
واسمها ضمير الشأن محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بثبوت النون ،  
وواو الجماعة نائب الفاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن » المخففة « جادوا » فعل وفاعل  
« قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب  
فاعل ، وقبل مضاف و« أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور مضاف إليه « بأعظم »  
جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و« سؤل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة  
وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون »  
ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفصل بين « أن »  
= وجملة الخبر .

ولم يذكر « لو » في الفواصل إلا قليل من النحويين ، وقول ابن الناطم  
 « إِنَّ الْفَصْلَ بِهَا قَلِيلٌ » وَهُمْ مِنْهُ عَلَى أَبِيهِ <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن » الساكنة النون الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للسخفة موضعاً يخصها ، وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها المؤلف للفرقة فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا البيت مخففة من الثقيلة ، ويؤمنان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصبه هنا كما لم تنصبه في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِثْلِي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وكالم تنصبه في قول الله تعالى : ( لمن أراد أن يتم الرضاعة ) في قراءة من قرأ برفع « يتم » إلا أن يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن » في البيت الشاهد مصدرية مهولة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل بخذف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ، فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لفتين مختلفتين في بيت واحد .

(١) أصل هذا الوهم أن الناطم ذكر في الخلاصة ما يفصل به بين أن المخففة وجلة خبرها إذا كانت فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء ، وذكر من هذه الفواصل « لو » ثم قال في ختام هذا الكلام « وقليل ذكر لو » ففهم ابنه بدر الدين أن المراد بهذه العبارة أن مجيء « لو » في الكلام العربي فاصلاً قليلاً ، وليس هذا الفهم مستقيماً ، بل مجيء « لو » فاصلاً في الكلام العربي الفصيح كثير ، ويكفي في الدلالة على فصاحته أنه ورد في القرآن الكريم كآلية التي تلاها المؤلف ، ومثل قوله جل شأنه ( وأن لو استقاموا على الطريقة ) ، ولكن القليل هو ذكر النعاة لهذا الحرف في الفواصل هذا تفسيرا وإيضاح كلام المؤلف رحمه الله والذي رأيت به بعض في شرح ابن الناطم على ألفية والده مستقيم كل الاستقامة ، وهو صريح أبلغ الصراحة في الفهم الذي قرره =

فصل : وتخفف « كَان » فيبقى أيضاً إعمالها ، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها ، كقوله :

— ١٥٠ — \* كَانْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَ خُلْبِ \*

= المؤلف ، وإليك نص عبارته ، قال : « وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن الخففة وبين الفعل بلا ، وإلى ذلك أشار بقوله : وفيل ذكر لو » اهـ .

هذا ، وقد تحصل لك من هذا الكلام أن الفعل غير الجامد وغير الدعاء - الواقع بعد أن المفتوحة المحمزة إما مثبت وإما منفي ، وعلى كل حال إما أن يكون ماضياً وإما أن يكون مضارعاً ، فهذه أربعة أنواع .

فالماضى المثبت يفصل بقد ، نحو ( ونعلم أن قد صدقتنا ) .

والمضارع المثبت يفصل بالسين نحو ( علم أن سيكون ) أو بسوف كما في البيت « أن سوف يأتي كل ماقدرا » .

والماضى المنفي يفصل بلا النافية دون غيرها ، نحو قولك « علمت أن لا جاء على ولا أرسل كتابا » .

والمضارع المنفي يفصل بلا ، أولى ، أولم ، وقد مثل المؤلف لثلاثهن .

وأما لو فتكون فاصلاً مع الماضى نحو ( وأن لو استقاموا ) ومع المضارع نحو ( أن لو نشاء ) وذلك لأنها في الامتناع شبيهة بحرف النفي ، وهو يحيى مع النوعين .

١٥٠ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج ، وقد وجدت في زيادات ديوانه هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

يَسُوقُهَا أَعْيَسُ هَـ ذَارٌ يَبَبُ إِذَا دَعَاَهَا أَقْبَلَتْ لَا تَتَّعِبُ

وفي اللسان ذكر هذين البيتين وحدهما ، وذكر الشاهد وحده ، ولعل ذلك هو الصواب ، لأن وزن الشاهد يختلف عن وزنهما . وستعرف في رواية بيت الشاهد اختلافاً نذكره في لغة البيت .

اللغة : « يسوقها » الضمير البارز المؤنث يرجع إلى النوق ، والضمير المستتر يعود إلى خلفها « أعيس » هو الذي لونه العيس - بفتح العين المهملة والياء المثناة جميعاً - =

== وهو يياض يخالطه شيء من الشقرة ، وقيل : هو لون أبيض مشرب صفاء في ظلمة خفية ، وقالوا : رجل أعيس الشعر ، يريدون أبيضه ، وأراد الراجز جملاً أعيس « هدار » صيغة المبالغة من قولهم هدر البعير يهدر هداراً - بوزان ضرب يضرب ضرباً - وهديراً ، إذا صوت في غير شقة شقة ، وفي أمثالهم « كالمهدر في العنة » يضرب للرجل يصيح ويحلب وليس وراء ذلك شيء « ييب » الباء جارة ، وبب : حكاية صوت البأية ، وهي هدير الفحل « لاتنب » لاتنحزى ولا تستحي « وريديه » مثني وريد ، وهو عرق في الرقبة ، وهما وريدان « رشاء » هو بكسر الراء بزنة الكتاب ، وهو الحبل ، وهو مفرد في رواية الديوان وفي رواية أكثر النحاة ، وقال الشبغ خالذ : « وهو مفرد لامثني ، وصحح الصغاني - بالعين المعجمة - أنه مثني » اه . قال أبو رجاء عما الله عنه : وكأن الذي دعا الصغاني إلى تصحيح النثنية أنه رأى اسم كأن مثني فأراد أن يشبه المثني بالثني « خلب » أصله بضم الحاء وإسكان اللام ، ولكنه وقف بنقل الحركة من الباء إلى اللام - وقد فسر قوم الخلب بالبشر البعيدة القعر ، فيكون الرشاء مضافاً إلى الخلب ، وفسر أبو إسحاق الخلب بالليف ، وعلى ذلك يجوز في « رشاء خلب » وجهان ، أحدهما أن يضاف الرشاء إلى الخلب كما يضاف المميز إلى التميز في نحو « خاتم حديد » إلا أن هذا الوجه لا يجوز في البيت ؛ لما يلزم فيه من تنوين رشاء للوزن ، والوجه الثاني أن يكون « خلب » نعتاً بتأويله بالمشقق وكأنه قال : رشاء غليظ ، وشيء آخر لا يجوز في البيت بسببه أن يكون « خلب » تمييزاً ، على الراجح ، لأن التمييز منصوب ، والنصب لا يوقف عليه بنقل الحركة ، ومن أجاز ذلك - وهم الكوفيون والأخفش - لا يمتنع على مذهبهم جعله تمييزاً كما تجعل حديداً في قولك « هذا خاتم حديد » .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثل « وريديه » اسم كأن منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديرًا لأنه مثني ، وضمير الغائب مضاف إليه « رشاء » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « خلب » صفة لرشاء مرفوعة بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن وريديه رشاء » حيث خفف « كأن » وذكر اسمها وخبرها جميعاً ، وجاء بخبرها مفرداً : أي غير جملة كما هو معلوم ، وكل ذلك جائز في ==



وقوله :

١٥١ — \* كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ \* \*

يروى بالرفع على حذف الأسم — أى : كَأَنَّهَا — وبالنصب على حذف الخبر — أى : كَأَنَّ مَكَانَهَا — وبالجر على أن الأصل كظَبْيَةٍ ، وَزَيْدٌ « أَنْ » بينهما .

= « كَأَنَّ » من غير ضرورة ولا شدوذ ، بخلاف « أَنْ » التي يجب عند الجمهور في اسمها ألا يكون مذكورا ، وفي خبرها أن يكون جملة ، كما عرفت فيما تقدم .  
١٥١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ \*

وهذا البيت من كلام أرقم بن علباء — وقيل : علباء بن أرقم اليشكري — ويقال هو من كلام باغث بن صريم اليشكري . وباغث : بموحدة وغين معجمة وآخره ثاء مثلثة ، وصريم : بضم أوله على زنة المصغر .

اللغة : « توافينا » نجيتنا وتزورنا « وجه مقسم » جميل حسن « تعطو » تتناول « وارق السلم » أى شجر السلم المورق ، من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والسلم : شجر العضاة .

الإعراب : « يوما » ظرف زمان منصوب بقوله توافينا الآتى « توافينا » توافى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، ونا : مفعول به لتوافى « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » صفة لوجه « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب مخفف من الثقل « ظبية » يروى بالرفع وبالنصب وبالجر ، فأما رواية الرفع فعلى أن اسم كَأَنَّ محذوف وظبية خبر كَأَنَّ ، والتقدير : كَأَنَّهَا ظبية ، وأما رواية النصب فعلى أن ظبية اسم كَأَنَّ ، وخبره محذوف ، وقد قدر قوم الكلام على هذا الوجه : كَأَنَّ ظبية هذه المرأة ، وهو من باب التشبيه المقلوب ، وقدره قوم — وتبعهم المؤلف هنا — كَأَنَّ ظبية مكانها . وأما رواية الجر فعلى أن السكاف من « كَأَنَّ » حرف جر ، وأن : حرف زائد ، وظبية : مجرور بالسكاف « تعطو » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود =

وإذا حُذِفَ الأسمُ وكان الخبر جملةً اسميةً لم يحتج لفواصلٍ ، كقوله :

— ١٥٢ — \* كَأَنَّ نَذِيَاهُ حَقَّانٍ \* .

= إلى ظبية ، والجملة من الفعل وفاعله صفة لظبية على كل حال « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية » على رواقى الرفع والنصب ، فإنهما معا يدلان على أنه يجوز في اسم « كأن » الخففة من الثقلة أن يكون مذكورا في الكلام ، وهذا ما تدل عليه رواية النصب ، وأن يكون محذوفا من الكلام ، من غير أن يلزم أن يكون ضمير شأن ، وهذا تدل عليه رواية الرفع ، لأن التقدير عليها : كأنها ( أى المرأة ) ظبية . قال الأعمى الشنمرى : « الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكأن ، تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظبية تمطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة » اه كلامه .

١٥٢ — هذا عجز بيت من المزج ، ويروى صدره هكذا :

\* وَوَجْهٍ مُشْرِقٍ اللَّوْنِ \*

ويروى صدره :

\* وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّصْرِ \*

وهذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه ( ج ١ ص ٢٨١ ) ، ولم ينسبها للغة : « وصدر » قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة « وجه » وروى غيره في مكانه « ونحر » وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله « نديه » عائدة إلى « وجه » أو « نحر » . بتقدير مضاف ، وأصل الكلام على هذا : كأن ندي صاحبه ، حذف المضاف — وهو صاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » مضمي لأنه ناصع البياض « حقان » تثنية حقة ، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفوا التاء في « خصية وألية » عند التثنية فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشيء ، بل حقان تثنية حق — بضم الحاء — وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

وإن كانت الجملة فعلية فُصِّلَتْ بَلَمْ أَوْ قَدْ ، نحو (كَأَنَّ لَمْ تَفْنِ بِالْأَمْسِ) <sup>(١)</sup> ، ونحو قوله :  
 ١٥٣ - لَا يَهُوْكَكَ اضْطِلَالُهُ لَطَى الْحَرِّ  
 ب ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَا

= وَتَدْيَا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِ سِينًا  
 والعرب تشبه التديين بحق العاج كما في بيت الشاهد ، وكما في بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « وصدر » يرويه بعضهم بالرفع ، فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « ولها صدر » والأكثر على روايته بالجر ، فالواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كَأَنَّ » مخففة من الثقيلة « تدييه » اسمها ، والضمير مضاف إليه « حقان » خبرها ، ومن روى « تدياه حقان » - وهي الرواية التي عليها استشهاد المؤلف هنا - فهذه العبارة جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر « كَأَنَّ » واسم كَأَنَّ ضمير شأن محذوف ، وجملة « كَأَنَّ » واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « كَأَنَّ تدييه حقان » فقد رويت هذه العبارة بروايتين : إحداهما بنصب « تدييه » بالياء المفتوح ما قبلها - على أنه اسم « كَأَنَّ » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة .

وثانيتهما - وهي المعتبرة هنا عند المؤلف - برفع تدييه على ما ذكرناه في إعراب البيت ، فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولاداعي لما أجاز به بعض النحاة على رواية « كَأَنَّ تدياه » من أن يكون « تدياه » اسم كَأَنَّ أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثني الألف ، فإن في ذلك شيئين : أحدهما أن مجيء المثني في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ، وثانيهما أن فيه حمل البيت على القليل النادر مع إمكان حميه على الكثير المشهور .

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

١٥٣ - هذا بيت من الخفيف ؛ ولم أعتزله على نسبة إلى قائل معين . =

== اللغة : « يهولئك » مضارع مؤكد بالنون الثقيلة من الهول ، وهو أشد الخوف ، تقول : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعته وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطلبها ، وتقول : اصطلى النار ، واصطلى بها ، وصلبها ، وصلب بها - مثل رضى رضى « لظى » الحرب « نارها ، وأراد بها شدائدها ومكروهاها » محذورها « ما يحذر من أمرها وما يتحذر عنه » ألما « ماض من الإلمام ، والألف للاطلاق ، وتقول : ألم فلان بفلان ، وألم به كذا ، إذا نزل به .

المعنى : يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب والحوض في مكارهها ، ويقول له : لاتفرغ من دخول حومتها والاصطلاء بنارها ، فإن الذى تحذره وتتحذر منه من مشافها وآلامها يشبه أن يكون قد وقع بك ، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن لك بد من الاجترأ عليها .

الإعراب : « لا » ناهية « يهولئك » يهول : فعل مضارع مبنى على الفتح لانصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لاهل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « اصطلاء » فاعل يهول مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « لظى » مضاف إليه ، ولظى مضاف و « الحرب » مضاف إليه « فمحذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الفاعلة العائد إلى الحرب مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المنقل ، واسمه ضمير غيبة يعود إلى المحذور محذوف ، والتقدير : كأنه « قد » حرف تحقيق « ألما » ألم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كأن ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لاهل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور ، وفى خبر هو جملة الفعل الماضى وفاعله ، ولما كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فصل بين كأن وبينها بقد ، ولو كانت جملة الخبر الفعلية منفية لوجب أن يفصل بين كأن وبينها بلم ، ويلزم على ذلك ==

مسألة — وتخفف « لَكِنَّ » فتهمل وجوباً ، نحو [وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ] (١)  
يعني يونس والأخفش جوازُ الإعمال .

\*\*\*

= أن يكون الفعل مضارعاً ، لأن « لم » لا تدخل إلا عليه ، ومثال ذلك قوله تعالى :  
(مر كأن لم يدعنا إلى ضرر منه) وقوله عز شأنه : (كأن لم بغنونا فيها) وقول الشاعر :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّمَا  
أُنَيْسٍ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وقول النامدي :

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ مُلُوكٍ وَسُوقَةٍ وَعَيْشٍ لَذِيذٍ لِلْعُيُونِ أُنَيْقٍ  
مَضَى فَكَأَنَّ لَمْ يَفْنَ بِالْأَمْسِ أَهْلُهُ وَكُلُّ جَدِيدٍ صَائِرٌ لِخُلُقٍ  
وقول الآخر ، وأنشده القالي في أماليه ١ / ١٠ :

فَدَارَتْ رَحَانًا يَفْرُسَانِهِمْ فَعَادُوا كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا رَمِيًا  
وقول العطوي في مرثية أخيه :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لِي خَيْرُ خَلٍّ وَصَاحِبٍ  
وَخَيْرَ خَطِيبٍ تَتَّقِيهِ الْمَقَاوِلُ

وربما حذف الفعل الواقع مع فاعله خبراً لكأن المخففة ، ومثاله بيت النابغة الذبياني :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْ  
أراد : وكأن قد زالت ، لحذف الفعل وهو ينويه .

ومما ذكره المؤلف من الشواهد ، وما ذكرناه في شرحها تعلم أن اسم « كأن »  
المخففة ، لا يلزم فيه أن يكون ضميراً ، ولا أن يكون ضمير شأن ، بل قد يكون ضمير  
شأن وقد يكون ضمير غيبة ذي مرجع ، وقد يكون اسماً ظاهراً .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنفال .

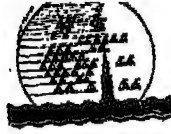
تم الجزء الأول - بحمد الله وتوفيقه - وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

## فهرس

الموضوعات الواردة في الجزء الأول من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام  
وكتاب « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	كلنا ابن خلدون عن ابن هشام	٢٩	يبني الاسم إذا شبه الحرف، وأنواع
٤	خطبة مؤلف « عدة السالك »		شبه الاسم للحرف ثلاثة
٦	ترجمة العلامة ابن هشام	٣٤	ما سلم من شبه الحرف فمعرب ، وهو
١٠	خطبة « أوضح المسالك »		ضربان : ما يظهر إعرابه ، ومالا
	باب شرح الكلام		يظهر إعرابه
	وشرح ما يتألف الكلام منه	٣٦	الفعل ضربان : معرب ، ومبني
١١	بيان معنى الكلام ، وأقل ما يتألف	٣٨	أنواع البناء أربعة
	منه ، ومعنى الكلم	٣٩	معنى الإعراب ، وأنواعه
١٢	النسبة بين الكلام والكلم	٣٩	لأنواع الإعراب علامات أصول ،
١٣	معنى القول ، ومعنى لقوى للكلمة		ولها علامات فروع واقعة في سبعة
١٣	للأسم خمس علامات :		أبواب
١٣	إحداها الجر ، وبيان المراد به		— أولها : الأسماء الستة ، ولغات العرب
١٤	ثانيتها التنوين ، وهو أربعة أنواع		في إعرابها
١٩	ثالثتها النداء ، وبيان المراد به	٥٠	ثانها : المثنى ، وما ألحق به
٢٠	رابعها أل غير الموصولة	٥١	ثالثها : جمع المذكر السالم وما
٢٢	خامستها الإسناد إليه		ألحق به
٢٢	للفعل أربع علامات :	٦٣	حركة نون المثنى ونون جمع المذكر
٢٥	علامة الحرف عدم صلاحيته لشيء من		السالم ، وما فهمنا من اللغات
	علامات الاسم ولا علامات الفعل	٦٨	رابعها : الجمع بالآلف والتاء وما ألحق به
٢٧	الفعل ثلاثة أنواع	٧٢	خامسها : الاسم الذي لا ينصرف
	باب المعرب والمبني	٧٤	سادسها : الأفعال الخمسة
٢٩	الاسم ضربان : معرب ، ومبني	٧٦	سابعها : الفعل المضارع المقتل الآخر

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨١	ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان من الأسماء ، وما تقدر فيه حركتان ، وما تقدر فيه حركة واحدة من الأفعال	١٣٧	الإشارة إلى السكان
٨٢	باب النكرة والمعرفة	١٣٧	باب الموصول
٨٣	ينقسم الاسم إلى نكرة ومعرفة	١٣٧	الموصول ضربان : حرفي ، واسمي
٨٣	المعرفة سبعة أقسام	—	الموصلات الحرفية
٨٣	أولها : الضمير	١٣٩	الموصول الاسمي ضربان : نص ، ومشارك ، وبيان النص منها
٨٣	ينقسم الضمير إلى بارز ومستتر ، وينقسم البارز إلى متصل ومنفصل	١٤٧	الموصول المشترك ستة ألفاظ
٨٦	ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام	١٦٤	كل الموصولات تنقسم إلى صلة ، وشروط الصلة
٨٧	ينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا ومستتر جوازا	١٦٦	الكلام في حذف العائد من الصلة إلى الموصول
٨٩	ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين	باب المعرفة بالأداة	
٩٠	مق تأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل	١٧٩	أداة التعريف ، وبيان أنواعها
٩٧	يستثنى من هذه القاعدة مسألتان	١٨٠	ترد أل زائدة ، وزايدات على نوعين
١٠٦	نون الوقاية قبل ياء المتكلم	باب المبتدأ والخبر	
باب العلم		١٨٤	تعريف المبتدأ ، وهو نوعان
١٢٢	العلم نوعان : جنسي ، وشخصي	١٩٤	تعريف الخبر ، وأنواعه
١٢٢	العلم الشخصي ، ومسماه	٢٠٣	لا يبتدأ بنكرة إلا إن أفادت
١٢٣	ينقسم العلم إلى مرتجل ، ومنقول	٢٠٦	تأخر الخبر وجوبا
١٢٤	وينقسم إلى مفرد ومركب	٢١٢	تقدم الخبر وجوبا
١٢٦	وينقسم إلى اسم وكنية ولقب	٢١٦	جواز تقدم الخبر وتأخره
١٣٣	مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع	٢١٧	حذف المبتدأ جوازا أو وجوبا
باب أسماء الإشارة		٢٢٠	حذف الخبر جوازا
١٣٤	ألفاظ الإشارة	—	حذف الخبر وجوبا
١٣٦	الإشارة إلى البعيد	٢٢٨	تعدد الخبر لمبتدأ واحد
		باب كان وأخواتها	
		٢٣١	هذه الأفعال على ثلاثة أقسام بالنسبة للعمل
		٢٣٨	وهي على ثلاثة أقسام بالنسبة للتصرف



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٤٢	توسط أخبارهن	٣٠٢	عمل هذه الأفعال ، وشرطه
٢٤٤	تقديم أخبارهن	٣١٨	هذه الأفعال ملازمة للماضي إلا أربعة
٢٤٨	إبلاء هذه الأفعال معمول خبرها	٣٢٣	ما تختص به عسى وأخلاق وأوشك
٢٥٣	تجيء هذه الأفعال تامة	باب إن وأخواتها	
٢٥٥	تختص كان بأمور : منها زيادتها	٣٢٦	عملها ، وعددها
٢٦٠	ومنها : أنها تحذف ، وذلك على أربعة أضرب	٣٣٤	تتبع إن المكسورة في عشرة مواضع
٢٦٨	ومنها : جواز حذف النون من مضارعها	٣٣٧	تتبع أن المفتوحة في تسعة مواضع
	الحروف المشبهة بليس	٣٣٨	يجوز الوجهان في تسعة مواضع
	ما ولا ولات وإن النافيات	٣٤٤	تدخل لام الابتداء على أربعة أشياء
٢٧٤	تعمل ما عند الحجازيين بشروط	٣٤٧	دخول ما الزائدة على هذه الأحرف
٢٨٤	لا ، وشروط إعمالها عمل ليس	٣٥١	العطف على أسماء هذه الأحرف
٢٨٧	لات ، وشروط إعمالها ذلك العمل		بعد استيفاء الخبر ، وقبله
٢٩١	إن ، وإعمالها نادر	٣٦٦	تحذف إن المكسورة فيكثر إعمالها
٢٩٢	زيادة الباء في الأخبار	٣٦٥	وتحذف أن المفتوحة فيبقى عملها
	باب أفعال المقاربة	٣٦٨	تحذف كأن فيبقى عملها أيضاً
٣٠٩	هذه الأفعال على ثلاثة أنواع	٣٧٤	تحذف لكن فيجب إعمالها

تمت فهرس الجزء الأول من كتاب « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك »  
والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه



أَضْحَ الْمَسْأَلَةَ

إِلَى الْفَيِّهِ ابْنِ مَالِكٍ

تأليف

مكرم أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد  
أبو عبد الله بن هشام الأنصاري البصري  
المتوفى سنة ٧٧٠ هـ

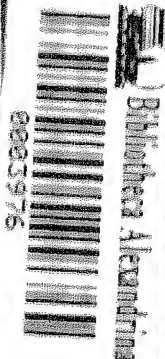
وهو كتاب

مُعَدَّ السَّالِكِ إِلَى تَحْقِيقِ أَضْحِ الْمَسْأَلَةِ  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف: محمد بن أبي الدين عبد الحميد

الملك كتب بخطه

بمكة - ١٣٠٠ هـ



# أَوْضَحُ الْمَسَائِلِ

إِلَى الْفَيْسَةِ أَبُو مَالِكٍ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري  
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسَائِلِ  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد يحيى الدين عبيد

عفا الله تعالى عنه

## الجزء الثاني

منشورات المكتبة العصرية

ص ١ - بيروت ص ٠ ب ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسِر الوحيد  
فجميع البلاد العربية

المكتبة العربية  
صيدا - ص.ب: ٢٢١  
بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب « لا » العاملة عمل إن<sup>(١)</sup>

وَشَرَطُهَا : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفى الجنس ، وأن يكون نفيه  
خَصًّا ، وأن لا يدخل عايبها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلا بها ، وأن  
يكون خبرها أيضا نكرة ، نحو « لَا غُلَامَ سَقَرٍ حَاضِرٌ » :  
فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وَشَذَّ إعمالُ الزائدة في قوله :

١٥٤ — لَوْ لَمْ تَكُنْ عَطْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا  
إِذَا لَلَامَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

(١) قد علمت فيما مضى أن « لا » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر قد أشبهت ليس  
في المعنى فعملت عملها ، وههنا أمران لا بد لنا من أن ننبهك إليهما :  
الأمر الأول : خلاصته أن لا النافية للجنس هذه أشبهت إن في أربعة أمور ، أحدها أن  
كلامهما يختص بالدخول على الجمل الاسمية ، وثانيها أن كلامهما للتأكيد ، فلا لتأكيد  
النفى ، وإن لتأكيد الإثبات ، وثالثها أن كلامهما له صدر الكلام فلا يقع حشوا ، ورابعها  
أن لا تقيضة إن ، والثالث قد يحمل على تقيضه كما يحمل على مماثله ، فقد حملوا « رضى »  
على « سخط » الذى هو ضده في المعنى ، فعدوه بعلى مع أن أصله أن يتعدى بعن كما في  
قوله تعالى ( رضى الله عنهم ورضوا عنه ) ومن الجمل قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ أَعْمَرُ اللَّهُ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الأمر الثانى : أن عمل لا لما كان بالجمل على إن انحطت لا عن إن في قوة العمل ،  
وترتب على ذلك عدة أمور : منها أن اسم إن يكون مذكورا ويكون محذوفا ، بخلاف  
اسم لا فإنه يتعين أن يكون مذكورا ، ومنها أن اسم إن يكون معرفة ويكون نكرة ،  
فأما اسم لا فإنه يتعين أن يكون نكرة ، ومنها أن خبر إن يجوز أن يتقدم على اسمها  
إذا كان جارا ومجرورا ، فأما خبر لا فيتعين تأخيره عن الاسم ولو كان جارا ومجرورا ،  
ومنها أن اسم إن ينون إن كان معربا منصرفا ، فاحفظ كل ذلك ولا تنسه .

١٥٤ — هذا بيت من البسيط ، وهو من كلة للفرزدق هام بن غالب يهجو فيها

عمر بن هيرة الفزارى .

== اللغة : « غطفان » اسم أبي قبيلة ، وهو الجد الأعلى لفزارة « للام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتعنيف « أحسابها » الأحساب : جمع حسب - بفتح الحاء والسين المهملتين - وهو ما يعد من المآثر ، قال ابن الأثير : الحسب في الأصل : الشرف بالآباء وما يعده الإنسان من مفاخره ، وقيل : الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء .

المعنى : يهجو غطفان كلها من أجل عمر الذي وجه إليه الخطاب بالهجاء ، ويقول : إنهم قوم كثير الذنوب معروفون بذلك ، فهم لا يخشون على أنفسهم معرة الهجاء ، لأن العرض المثلوم لا يخاف صاحبه عليه ، ولو كانوا ممن لا ذنب له لحشوا فضيحة هجائي فصدوا عمر عن أن يتعرض لي ، لكيهم لما تركوه وشأنه وخلوا بينه وبين التعرض لي - مع علمهم بما يترتب على ذلك من هجائي له - دلوا على أنهم لا يخافون ، ودل ذلك على أن ذنوبهم أكثر من أن يحصوها العد .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « غطفان » اسم تكن « لا » زائدة « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها في محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع في جواب لو « للام » هذه اللام هي التي تكون في جواب لو ، وهي ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأحساب من « أحسابها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير العائبة العائد إلى غطفان مضاف إليه « عمرا » مفعول به للام منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لاتدل على النفي ، وكان من حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء ، ولكنه - مع ذلك - أعملها في الاسم فبنام على الفتح كما ترى .

هذا تخريج كلام المؤلف ، وأصله لأبي الحسن الأخفش ، ونقله عنه ابن عصفور في القرب ، قال : « أنشد أبو الحسن \* لو لم تكن غطفان ... البيت \* والمعنى لها =

ولو كانت النفي الوحدة عملت عمل ليس ، نحو « لَا رَجُلٌ قَاتِمًا ، بَلْ رَجُلَانِ » وكذا : « إِنْ أُريدَ بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص ، وإن دخل عليها الخافض تخفيف النكرة <sup>(١)</sup> ، نحو « جِئْتُ بِإِلَّا زَادَ » ، و « غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ » وَشَدَّ « جِئْتُ بِإِلَّا شَيْءٍ » بالفتح ، وإن كان الأسم معرفة أو منفصلا منها أَهْمِلْتُ <sup>(٢)</sup> ، ووجب - عند غير المبرد وابن كيسان - تكرارها ،

= ذنوب ، أى : وعمل لا الزائدة شاذ ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام مجرد تقويته وتوكيده « اهـ . وقال ابن جنى : « سألت أبا على ، قلت : الزائدة لم أولا ؟ فقال : لم تأت لم زائدة فى كلامهم ، فيجب أن تكون لا هى الزائدة « اهـ . وهذا كله مبنى على أن « لو » حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الراجح عند العلماء .

(١) اعلم أولا أن حرف الجر فيه نوع قوة ، بدليل أنه لا يعلق عن العمل ، ثم اعلم ثانيا أن « لا » حرف نفي لا يعوق العامل المتقدم عليه عن أن يعمل فى المعمول المتأخر عنه ، وانظر إلى مثل قولك « ساءنى أن لا تؤدى واجبك » نجد الفعل « تؤدى » منصوبا بأن المصدرية الداخلة على « لا » النافية ، ولم تحمل « لا » بين العامل الذى هو أن وللمعمول الذى هو الفعل المضارع ، وانظر أيضا إلى مثل قولك « إن لا تؤد واجبك تندم » تجد أن « تؤد » مجزوم بأن الشرطية المتقدمة على لا النافية ، وأن « لا » هذه لم تحمل بين العامل الذى هو إن الشرطية ومعموله الذى هو الفعل المضارع ، ثم وازن بين هذا وبين نحو قولك « إن لم تؤد واجبك تندم » وقد علمت أن « تؤد » مجزوم بلم ، وليس مجزوما بأن الشرطية ، تدرك الفرق بين « لا » وغيرها من أدوات النفي ، فإذا أدركت ذلك فاعلم أن لا فى « جئت بلا زاد » وفى « غضبت من لا شيء » حرف نفي لا عمل له ، وأن النكرة التى بعده فى المثالين مجرورة بحرف الجر السابق على لا ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « لا » فى هذين المثالين ونحوهما اسم بمعنى غير ، وهو مبنى لشبهه بالحرف ، وعمله الجر ، وهو مضاف إلى النكرة التى بعده ، فالنكرة عندهم مجرورة بالإضافة ، لا بحرف الجر السابق .

(٢) قد ورد اسم « لا » النافية للجنس معرفة ، وهى مع ذلك عاملة . ولم تكرر ، =

نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرَوٌ » ونحو ( لَا فِيهَا غَوْلٌ )<sup>(١)</sup> ، وإنما لم تكرر في قولهم « لَا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ »<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

= ومن ذلك قولهم « قضية ولا أبا حسن لها » وقولهم :

\* لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ الْمَطِيُّ \*

وقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ  
تَكِيدَنَّ ، وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ

فهذه الشواهد الثلاثة ظاهرها أن العلم قد وقع اسما للناقية للجنس ولم تكرر ، وللعلماء في تأويل ذلك وأشباهه طريقتان :  
أحدهما : أن يقدر اسم لانكرة لا تتعرف بالإضافة ككلمة مثل ، وتقدر هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أى : ولا مثل أبى حسن .  
ولا مثل هيثم ، ولا مثل أمية .

والطريق الثانى : أن يقدر العلم قائما مقام وصف اشتهر به ، فيقدر فى « لا أباحسن » لا فيصل لها ، ويقدر فى « لا أمية » ولا كريم فى البلاد ، ويقدر فى « لا هيثم » ولا حسن السوق ، وهكذا .  
(١) من الآية ٤٧ من سورة الصافات :

(٢) أصل النول - بفتح النون وسكون الواو - مصدر بمعنى التناول ، فإذا قلت « نولك أن تفعل كذا » كان معناه : تناولك فعل كذا ، تعنى أنه ميسور له ، وإذا قلت « لا نولك أن تفعل كذا » كان معناه : لا تناولك أن تفعل كذا ، تعنى أنه مما لا تصل يده إليه ولا يستطيعه ولا يقوى عليه ، هذا أصله ، ثم صار هذا المصدر بمعنى المفعول ، فعنى « لا نولك أن تفعل كذا » لا متناولك فعل كذا ، وعلى ذلك تسكون « لا » نافية ، و « نولك » مبتدأ ومضاف إليه ، وأن المصدرية والفعل المضارع بعدها فى تأويل مصدر ، وهذا المصدر إما أن يجعله نائب فاعل لنولك سد مسد خبر المبتدأ ، وهذا إذا نظرت إلى أن المراد به اسم المفعول ، وإما أن تجعل المصدر المنسبك من أن والمضارع خبر المبتدأ ، هذا ما يتعلق بلفظ هذه العبارة ، وأما ما يتعلق بمعناها فقد فسرها العلماء بلا ينبغى لك أن تفعل كذا ، لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم ينبغ له ، فهو فيما نرى مجاز مرسل علاقته اللازمة والملزومية .



١٥٥ — أَشَاءَ مَا شِئْتَ ، حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا  
لَا أَنْتَ شَائِيَّةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي  
للضرورة في هذا ، ولتأول « لَا نَوْلُكَ » بلا يَنْبَغِي لك .

\*\*\*

١٥٥ — هذا بيت من البسيط ، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين وقد أنشده القراء وابن كيسان ولم يعزواه إلى أحد .  
اللافة : « شَانِي » اسم فاعل فعله شَأْنُ الشيء يشْنُوهُ شَأْنًا - بتثنية الشين - ومشتأ وشَنَانًا - بسكون النون في الأخيرة أو فتحها - ومعناه أبغضه وكرهه ، والأصل في اسم الفاعل شَانِيء - بالهمز في آخره - خفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها مع كونها متطرفة .

المعنى : إني لأحب ما تحببته ، وأرغب فيما ترغبين فيه ، ولا يزال شَانِي أن أبغض ما تكرهينه ولا أميل إلى ما لا تشائينه .

الإعراب : « أَشَاءَ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « مَا » اسم موصول مفعول به لأشَاءَ مبني على السكون في محل نصب « شِئْتَ » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أَشَاءَ الذي شِئْتَهُ « حَتَّى » يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية « لَا » حرف نفي « أَزَالَ » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، فإن جعلت حتى غائية فهذا المضارع الناقص منصوب بأن مضمرة ، وإن جعلت حتى ابتدائية فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم « لَمَّا » جار ومجرور متعلق بقوله شَانِي الذي في آخر البيت « لَا » نافية « أَنْتَ » ضمير منفصل مبتدأ « شَائِيَّةٌ » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا عمل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والعائد ضمير منصوب بشائية محذوف ، والتقدير : للذي لا أنت شَائِيَّةٌ « شَانِي » خبر أزال ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لأنه صار بعد قلب الهمزة ياء مثل القاضي والداعي ، إلا أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور فقدر الفتحة على الياء كما يقدر الضمة والكسرة .



فصل : وإذا كان اسمها مفرداً - أى : غير مضاف ، ولا شبيه به - بُنيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير ، نحو « لا رَجُلَ ، ولا رِجَالَ » وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء<sup>(١)</sup> ، كقوله :

= الشاهد فيه : قوله « لا أنت شائبة » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة - وهى الضمير المنفصل المرفوع - ولم تتكرر « لا » .

وقد تمسك بهذا البيت المبرد وابن كيسان ، فزعموا أنه لا يلزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينهما وبين اسمها ، وذلك عند جمهرة النحاة محمول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة - كأن تقول : لا محمد ولا بكر ولا خالد يقولون هذه المقالة - يةوم مقام نفى الجنس الذى هو الأصل فى مدخول « لا » ألا ترى أنك لو قلت « لا أحد يقول هذه المقالة » كان ذلك عند التحقيق بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحداً فواحداً وتنفى عنهم ما تريد أن تنفيه ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا أنت عدلت عن اسم الجنس وذكرت اسماً لا يتناول غير فرد واحد - وهو المعرفة - كنت خليفاً بأن تعوض « لا » عما فاتها من نفى الجنس . وذلك بتكرار اسمها ؛ فافهم ذلك وتدبره جيداً فإنه كلام جيد .

(١) اعلم أن العلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب : (الأول) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة . (الثانى) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صحبه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحبثهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء فلا يحذف .

(الثالث) أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسي ، ورجحه ابن هشام فى المتن ، والمحقق الرضى فى شرح الكافية ، وابن مالك فى بعض كتبه .

(الرابع) أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنبارى أن الرواية فى بيت سلامة بالفتح دون الكسر ، فيكون تأييداً للمذهب المازنى ومن معه ، ولست كنا لانستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها .

١٥٦ — إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذٌ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّيْبِ

١٥٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ  
وَلَى حَثِيثاً ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَتَّبِعُهُ لَوْ كَانَ يُذَرِّكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ  
الأنفة : « أودى » ذهب وفي ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لأنها إنما أراد  
إنشاء التحسر والتعجز على ذهاب الشباب « حميداً » محموداً « التعاجيب » العجيب ،  
وهو جمع لا واحد له ، ويروى في مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهي الأمر  
يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حثيثاً » سريعاً « اليعاقب » جمع يعقوب ، وهو  
ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين - جمع  
أشيب ، وهو الذي ابيض شعره ، ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

\* أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدُ . . . إلخ \*

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسمها « الذي » اسم موصول  
نعت للشباب « مجد » يحوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ،  
وعواقبه - على هذا - نائب فاعل ، لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز  
أن يكون « مجد » خبراً مقدماً ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخر ، و جاز الإخبار بالفرد -  
وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأنه مصدر ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، وعلى  
كل حال جملة « مجد عواقبه » - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من  
الإعراب صلة الموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلذ » الآتي « نلذ » فعل  
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات »  
اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب « للشيب »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا - وهو « لذات » -  
جمع مؤنث سالماً ، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب  
بها لو أنه معرب ، كما وردت رواية أخرى بينائه على الفتح ، فدل مجموع الروايتين  
على جواز الوجهين فيه وفي نظائره .

رَوَى بِهِمَا ، وَفِي الْخَصَائِصِ أَنَّهُ لَا يُجِزُّ فَتَحَهُ بِصَرِيٍّ إِلَّا أَبَا عَثْمَانَ ، وَعَلَى الْبَاءِ إِنْ كَانَ مُشْتًى أَوْ مَجْمُوعًا عَلَى حَدِّهِ<sup>(١)</sup> ، كَقَوْلِهِ :

١٥٧ — \* تَعَزَّ فَلَآ إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعًا \*

(١) ذهب أبو العباس اللبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مشئى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيًا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن الثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودا في الاسم ، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف — من بعد ذلك — فإن هذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن هنا ندعى أن الاسم كان مشئى أو مجموعا ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم .

ومما يؤكد ضعف ما ذهب إليه اللبرد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى للمثنى أو المجموع على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال ، والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد ، فإما أن يقول بإعراب اسم لا إذا كان مشئى أو مجموعا وإعراب المنادى إذا كان كذلك ، وإما أن يقول بينهما ، فأما أن يقول بإعراب الأول وبناء الثانى فإن هذا متمسك بدليل في ناحية وإهمال هذا الدليل في ناحية أخرى مع تساوى الناحيتين ، وذلك لا يجوز .

١٥٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَسَكِنْ لِرُؤَادِ الْمُنُونِ تَتَابُعُ \*

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللمة : « تعز » يريد تكلف السلوان بمن سبقك ، والتأسى بمن مضى قبلك =

وقوله :

١٥٨ - يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤْنُ

= « إلفين » ثنية إلف - بكسر الهمزة وسكون اللام - وهو الصديق الذي تألفه ويألفك ، ومثله الأليف ، ونظيره لفظا ومعنى الحُل والحُلِيل والحَدن والحَدِين والحب . والحبيب والود والوديد « وراذ » بضم الواو وتشديد الراء - جمع وارد ، كصائم وصوام وقائم وقوام « المنون » الموت « تنابع » توارد ، يتبع بعضهم بعضا ، ويرد بعضهم بإثر بعض .

المعنى : تكلف السلوان ، وتأس بالذين وردوا حياض الموت من قبل ، فإنك لا تجد صديقين تمتعا بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على الموت ، ويتتابعون على الهلاك . الإعراب : « تعز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » القاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية « إلفين » اسم لا ، مبني على الياء لأنه مثنى « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله متعا الآتي « متعا » متع : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وحجلة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر لا « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراد مضاف و « المنون » مضاف إليه « تنابع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم لا النافية للجنس مثنى ، وبقي هذا المثنى على الياء التي ينصب بها حين يكون معربا .

ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية ( وهو الشاهد رقم ١٦٢ الآتي ) :

بَأْيٌ بَلَاءٌ يَا نُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ

١٥٨ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « عنهم » أهمتهم ، وتقول : عناه الأمر يعنيه ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب اهتمامه « شئون » جمع شأن مثل أمر وأمور وخطب وخطوب ، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد .

المعنى : يريد أن كل واحد سيكون في يوم القيامة معنيا بشأن نفسه ، غير قادر على =

## نواسخ الابتداء : لا العاملة عمل إن

= التفكير في غيره ، وأخذ هذا من قوله تعالى : ( يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) وقوله سبحانه : ( لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ) .  
الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « آباء » اسمها ، وخبر لا في الموضعين محذوف ، والتقدير : لابنين موجودون ولا آباء موجودون « إلا » أداة استثناء ملغاة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عرثهم » عرى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغيبة مفعول به « شؤون » فاعل عرى ، وجملة الفعل الماضي المقترن بقد وفاعله ومفعوله في محل نصب حال ، ولنا كلام في هذا الموضع نفيس ذكرناه في شرحنا على شرح الأشموني ، وسببه أن الشيخ خالدا جعل الواو في « وقد عنتهم شؤون » زائدة ، وجعل الجملة بعدها - وهي جملة « قد عنتهم شؤون » في محل رفع خبر لا ، وزعم أن خبر النواسخ إذا كان جملة جاز اقترانه بالواو ، وجعل ما في البيت نظيرا لما ورد في قول الفند الزماني أحد شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

وزعم أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى والواو زائدة قبلها .  
وهذا كلام خال عن التحقيق ، والرد عليه من ثلاثة وجوه :  
الأول : أن أكثر العلماء على أنه لا يجوز اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ، وإنما أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن مالك في بعض كتبه ، والحمل على الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على الأمر المختلف فيه .  
الوجه الثاني : أن ابن مالك الذي أجاز اقتران الخبر المنسوخ بهذه الواو لم يطلق القول إطلاقا ، بل أجاز ذلك في خبر ليس إذا اقترن هذا الخبر بإلا ، كما أجاز في خبر كان وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرهن بإلا ، فالقول بزيادة الواو في خبر لا مما لم ينص على جوازه أحد .

الوجه الثالث : أنا لو سلمنا أن « لا » تحمل على ليس لأنهما بمعنى واحد وهو النفي وقف في طريقنا أن من شرط عمل لا ألا ينتقص نفي خبرها بإلا ، بقياس « لا » على ليس . =

قيل : وعلة البناء تَضْمَنُ<sup>(١)</sup> معني « مِنْ » بدليل ظهورها في قوله :

١٥٩ — \* وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ \*

= في هذه المسألة غير ميسور ، للفارق بينهما ، فإن « ليس » لا يشترط في عملها هذا الشرط ، وهي الأصل الذي يحمل عليه « لا » وللأصول ما ليس للفروع .  
الشاهد فيه : قوله « لا بنين » حيث جاء فيه اسم لا جمع مذكر سالما ، وبني على الياء التي هي علامة نصبه في حال الإعراب .

(١) يختلف النحاة في العلة التي من أجلها بنى اسم لا ، فذهب سيويو والجمهور إلى أن علة بنائه هو تركب « لا » مع اسمها مثل تركب خمسة عشر ، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين لا واسمها ولو بالخبر زال البناء ، نحو قوله تعالى : ( لا فيها غول ) وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى من الاستفراقية ، وقد اعترض ابن الضائع هذا القول بأن الذي تضمن معنى من هو لا نفسها ، ونحن نسأل عن علة بناء اسمها ، وسيأتي في شرح الشاهد ( ١٥٩ ) رد هذا الاعتراض .  
١٥٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ \*

ولم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يذود » مضارع ذاده عن الشيء ، ومعناه دفعه عنه ومنعه منه ، ومنه قوله تعالى : ( ووجد من دونهم امرأتين تذودان ) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة .

الإعراب : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يذود » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من فاعل قام « الناس » مفعول به يذود « عنها ، بسيفه » جاران ومجروران يتعلق كل منهما يذود ، وسيف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقال » الواو حرف عطف ، قال : فعل ماض « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » حرف جر زائد « سبيل » اسم لا النافية للجنس ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » =

وقيل : تركيب الأسم مع الحرف خمسة عشر .  
وأما المضاف وشبهه فـعربان ، والمراد بشبهه : ما اتصل به شيء من تمام  
معناه <sup>(١)</sup> ، نحو « لا قبيحاً فعله محمود ، ولا طالماً جبلاً حاضر ، ولا خيراً من  
زيد عقدنا » .

\*\*\*

فصل : ولك في نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خمسة أوجه :  
أحدها : فتحهما ، وهو الأصل ، نحو ( لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ ) <sup>(٢)</sup> في قراءة  
ابن كثير ، وأبى عمرو .  
الثاني : رفعهما ، إما بالابتداء ، أو على إعمال « لا » عمل ليس كالأية  
في قراءة الباقرين ، وقوله :

= جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس ، أو يتعلق بمحذوف صفة لاسم  
لا ويكون خبرها محذوفاً .

الشاهد فيه : « قوله ألا لا من سبيل » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فدل  
ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن إياها . وهذا الرأي هو  
الذي اختاره ابن عصفور ، وعلمه بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ، أما البناء  
لتضمن معنى الحرف فكثير ، قال الشيخ خالد الأزهرى « واعترضه ابن الضائع بأن  
التضمن لمعنى من إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها » اهـ ، قال الدنوشرى : « هذا  
الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذى هو معنى من معناه الشمول ، ولا شك أن ذلك  
مدلول للنكرة لأنها في سياق النفي للعموم » اهـ ، والذي ذكره الدنوشرى رحمه الله  
هو المعقول ؛ لأنه لا معنى لما قاله ابن الضائع .

(١) مثل المؤلف بثلاثة أمثلة ليشير إلى أن ما اتصل باسم لا قد يكون مرفوعاً به  
كالثال الأول ، وقد يكون منصوباً به كالثال الثانى ، وقد يكون مجروراً بحرف جر  
يتعلق به كالثال الثالث ، وقد بقى رابع وهو أن يكون معطوفاً عليه نحو « لا ثلاثة وثلاثين » .  
(٢) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة ، ومثل هذه الآية الكريمة في فتح الاسمين  
قول الشاعر ( وهو الشاهد ١٥٨ السابق ) :

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُونُ

١٦٠ — \* لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ \* \*

١٦٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعَانَةً \*

رحذا البيت من كلام الراعى ، واسمه عبيد بن حصين النخري ، بزنة التصغير في اسمه واسم أبيه واسم قبيلته .

اللغة : « وما هجرتك » يروى في مكانه « وما صرمتك » والصرم : المهجر وقطع حال المودة « لا ناقة لي في هذا ولا جمل » هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويباعد نفسه منه ، وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعمانة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة ، وهاجت الحرب بين بكر وتغلب ، وكان الحارث بن عباد قد اعترضها ، وقال بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس العذرية ( انظر مجمع الأمثال للبيداني ج ٢ ص ١٤٤ بولاق ) والمراد لا شيء لي في هذا الأمر .

والحارث بن عباد مما يسأل كثير من الناس عن ضبط اسم أبيه ، وهو بضم العين المهملة وفتح الباء مخففة بزنة غراب وتراب ، قال مهلهل بن ربيعة :

شَفَيْتُ النَّفْسَ مِنْ أَبْنَاءِ بَكْرِ وَحَطَّتْ بَرَكًا بِبَنِي عُبَادِ  
الإعراب : « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « هجرتك » هجر :

فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله « حتى » حرف غاية وجر « قلت » قال : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وأن المصدرية مقدرة قبل الفعل ، وهى مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بهجر ، والتقدير : ما هجرتك إلى أن قلت ، أى إلى قولك « معلنة » حال من تاء المخاطبة « لا » نافية تعمل عمل ليس ، أو مهمله « ناقة » اسم لا ، أو مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لي » فى هذا « جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا أو خبر المبتدأ ، أو صفة لناقدة ويكون الخبر حينئذ محذوفاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، أو مهمله كالأولى ، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفي « جمل » إن اعتبرت لازائدة لتأكيد النفي فجمل معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد ، وإن اعتبرت لا نافية مهمله فجمل مبتدأ خبره محذوف ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة =



الثالث : فَتَحُ الأول وَرَفِعُ الثاني ، كقوله :

١٦١ — \* لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ \* \*

= عمل ليس فجعل اسمها وخبرها محذوف ، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد ساءت جملة على جملة ، والجملة المعطوفة عليها في محل نصب مقول القول ، وكذلك الجملة المعطوفة. الشاهد فيه : قوله « لا ناقة .... ولا جمل » حيث تكررت فيه لا ، وورد الاسمان مرفوعين .

أما رفع الأول منهما فعلى أحد وجهين ، أولها أن تكون لنافية مهمة والرفع بعدها مبتدأ ، وثانيها أن تكون لنافية عاملة عمل ليس والرفع بعدها اسمها . وأما رفع الثاني فعلى أحد ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوفاً على الاسم الذى بعده الأولى ، وثانيها أن تكون لا الثانية نافية مهمة ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة لا واسمها وخبرها أو على جملة المبتدأ والخبر الأولى ، وثالثها أن تكون لا الثانية نافية عاملة عمل ليس والرفع بعدها اسمها ، وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على الجملة ، ونظير هذا البيت قول المجنون :

أظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَـلَّةٍ مِّنَ الْأَرْضِ لَا مَالَ لَدَى وَلَا أَهْلُ

١٦١ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّفَارُ بِمِيقَةٍ \*

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فقليل : لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه في كتاب سيويوه . وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بنى عبد مناة ، وقال الحاتمي : هو لابن أحرر ، وقال الأصمهاني : هو لضميرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا .

اللغة : « هذا لعمركم » فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره بجملة القسم — وهى « لعمركم » مع خبره المحذوف — وروى « هذا وجدكم » والجذ : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصفار » — بزنة سحاب — الدل ، والمهانة ، =

وقوله :

١٦٢ — \* وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يُدِينِ وَلَا صَدْرُ \*

= والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار  
عينه ، ولا موجب لذلك .

الإعراب : « هذا » ها : حرف تلييه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « لعمركم »  
اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره : قسمي ، والجملة  
معتضة بين المبتدأ وخبره لأجل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذي هو اسم  
الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه  
يكون قوله « عين » تأكيذا للصغار ، وهو مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية  
للجس « أم » اسمها مبني على الفتح في محل نصب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبرها « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل  
جزم « ذاك » اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محمدا ، أو نحوه  
« ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع — معطوف على محل  
لا واسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه ، وفيه إعرابان آخران متعرفهما  
في بيان الاستشهاد

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعا ، ورفعته على واحد من ثلاثة  
أوجه : الأول أن يكون معطوفا على محل « لا » مع اسمها ، كما ذكرناه في إعراب البيت ،  
الثاني أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، الثالث  
أن تكون « لا » غير عاملة بل هي زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ،  
ومثله قول جرير بن عطية ( وهو الشاهد الآتي عقب هذا ) :

بَأَى بَلَاءَ يَا نُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يُدِينِ وَلَا صَدْرُ

ويجزي مجراها قول أبي الطيب المتنبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تَهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلَيْسَ عِدِ الثُّطُقُ إِن لَّمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

= ١٦٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

( ٢ — أَوْضَحِ الْمَسَالِكَ ٢ )

\* بَأَىَّ بِلَاءٍ يَا نَعْمِرُ بْنُ عَامِرٍ \*

وهذا البيت من كلمة لجرير بن عطية بن الحطفي يهجو فيها قبيلة من قيس أبوها نعيم ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن .

اللمعة : « بلاء » أصل البلاء الاختبار والتجربة والامتحان ، وفي الحديث « أعود بالله من جهد البلاء إلا بلاء فيه علاء » والمقصود هنا المجهود والعمل الذي يكون سببا للمجد والفخر « ذنابي » بضم الذال المعجمة ثم من بعدها نون مفتوحة مخففة - أصله ذنب الطائر ، واستعمال الذنابي مع الطائر أكثر من استعمال الذنب ، كما أن استعمال الذنب للمرس والبعر أكثر من استعمال الذنابي . ويقال لسفلة الناس والأتباع منهم : هم أذناب ، وذنابي « لا يدين ولا صدر » أي لستم قادة ولا رؤساء متبوعين .

الغنى : يقول نعيم بن عامر : بم تفخرون ، وليس لكم جهد بذلتوه في سبيل المجد حتى تتحدثوا عنه ، ثم أنتم رذال وأتباع ومرؤوسون ، ولستم برؤساء ولا قادة ؟

الإعراب : « بَأَىَّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : بَأَىَّ بِلَاءٍ تفخرون مثلا ، وأى مضاف و « بلاء » مضاف إليه « يا » حرف نداء « نعيم » منادى « بن » صفة نعيم ، وهو مضاف و « عامر » مضاف إليه « وأنتم » الواو واو الحال ، أنتم : مبتدأ « ذنابي » خبر المبتدأ « لا » نافية للجنس « يدين » اسم لا النافية للجنس مبني على الياء لأنه مثنى « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، وأن تكون نافية مهملة ، وأن تكون زائدة لتأكيد النفي « صدر » إن اعتبرت لا نافية مهملة فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فهو اسمها وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها أيضاً ، وإن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فهو معطوف على محل لا مع اسمها لأنهما معاً مبتدأ عند سيبويه .

الشاهد فيه : قوله « لا يدين ولا صدر » حيث وردت « لا » فيه مكررة ، وورد الاسم بعد الأولى مفتوحا وبعد الثانية مرفوعا : أما فتح الأول فهو بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى على ما تقدم بيانه ، ووجه ذلك أن لا قبله نافية للجنس عاملة عمل إن . =

الرابع : عكس الثالث ، كقوله :

١٦٣ — \* فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْنِيمَ فِيهَا \* .

= ولا وجه له سوى ذلك . وأما رفع الثاني فإن واحد من ثلاثة أوجه : أولها أن تجعل لا الثانية نافية عاملة عمل ليس فيكون اسمها ، وثانيها أن تجعل لا نافية مهملة فيكون مبتدأ ، وثالثها أن تجعل لا زائدة فيكون معطوفا على محل لامع اسمها لأنهما ممّا مرفوعان بالابتداء عند شيخ النحاة سيديّه ، وقد أوضحنا لك ذلك في إعراب البيت .

١٦٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وأكثر النحاة يروون عجزه :

\* وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ \*

والبيت لأمية بن أبي الصلت — ولكن النحاة في روايتهم عجز البيت على ما ذكرنا يلفقون صدر بيت من أبيات كلة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْنِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ  
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

والبيتان غير متصلين في الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات ، وثانيهما يروى قبل أولهما ، ويرى عجزه على وجه آخر ، وهو :

\* وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ \*

اللغة : « لعو » أى : قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام « تأنيم » هو مصدر أُنمته بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضا إلى الإثم لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « ملیم » بقم الميم ، وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملقاة « لعو » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأنيم » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر « لا » هذا ، ويجوز عكس ذلك ، فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ويكون خبر « لا » هو المحذوف ، وعلى أبة حال فإن الواو قد عطفت جملة « لا » =

الخامس : فَتَحُ الْأَوَّلُ وَنَصَبُ الثَّانِي ، كَقَوْلِهِ :

١٦٤ — \* لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ \* \*

وهو أَصْفَقَهَا حَتَّى خَصَّهُ يُؤَسُّ وَجَاعَةً بِالضَّرُورَةِ كَتَنُوتِ الْمَنَادَى ،  
وهو عند غيرهم على تقدير « لا » زائدة مؤَكِّدَةً ، وَأَنَّ الْأَسْمَ مَنْتَصِبٌ بِالْطَّفِ .

= مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة منهما لا عمل لها صلة الموصول « به » جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبدا » منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر الأولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث ألغى « لا » الأولى أو أعملها عمل ليس ، ورفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما بيناه في إعراب البيت .

١٦٤ — هذا صدر بيت من السريع ، وأكثر النحاة يروون عجزه هكذا :

\* اتَّسَعَ الْخَرْقُ كُلِّي الرَّاقِيعِ \*

والبيت لأنس بن عباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، والذين يروون عجز البيت على ما ذكرناه يروون بعده :

كَالْثَوْبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا كُلِّي ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو على القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

\* اتَّسَعَ الْخَرْقُ كُلِّي الرَّاتِقِ \*

من كلمة قافية ، وقبلة في روايته قوله :

لَا صَلَاحَ بَيْنِي - فَأَعْلَمُوهُ - وَلَا يَنْفَكُكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَتِيفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَقَرُ قَمَرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ =

= اللغة: «خلة» بضم الحاء وتشديد اللام - هي الصداقة، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه، كما في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة:

أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِيًا — وَصِدْوِي قَدِيمًا ، إِذَا مَا تَصِلُ

«الراقع» و، مثله «الراتق» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب «أنهيج» أخذ في البلى «أعيا» صعب، وشق، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب «قرقر» صوت، وصاح «قر» يجوز أن يكون جمع أقر، فوزانه وزان أحمر وجر وأصفر وصفر، ويجوز أن يكون جمع قرى، كروم في جمع روى «الشاهق» الجبل المرتفع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها، مبنى على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبرها «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على «نسب» بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو نصب «اتسع» فعل ماض «الحرق» فاعل «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله «اتسع».

الشاهد فيه: قوله «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أن تكون «لا» زائدة للتأكيد، ويكون «خلة» معطوفاً بالواو على محل اسم «لا» - وهو قوله «نسب» - عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي يحمل جمهور النعويين نصب الاسم الثاني عليه، واختاره ابن مالك.

وقال يونس: إن «لا» في قوله «ولا خلة» نافية للجنس عاملة عمل إن، وإن «خلة» اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب، ولكنه نونه للضرورة، وبناءؤه على الفتح عنده على أن «لا» الثانية عاملة عمل «إن» مثل الأولى كما أعلمتك، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، والتقدير «ولا خلة اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها.

وهو كلام لا متمسك له، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام، لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه.

وقال الزمخشري في مفصله: إن «خلة» مفعول به منصوب بفعل مضمر، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا، ولا على محله، والتقدير عنده: لا نسب اليوم ولا تذكر خلة، وهو تكلف لا مقتضى له.

فإن عطفت ولم تكرر « لا » وَجَبَ فتح الأول ، وجاز في « بئى النصب »  
والرفع ، كقوله :

١٦٥ — \* فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ \* \*

١٦٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا \*

وقد نسب النحاة هذا البيت إلى رجل من بني عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم  
وابنه عبد الملك بن مروان ، ولم يعينوا القائل ، والبيت من شواهد سيويه (٣٤٩/١)  
ولم ينسبه أحد من شراحه .

اللفظة : « المجد » هو العز والشرف وكرم التجار ، ورجل ماجد : شريف كريم  
المحتد « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : اسم لما يستر النصف الأعلى من  
الإنسان « تأزر » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : اسم لما يستر النصف الأسفل  
من الإنسان ، وقد كنى الشاعر بارتدائه المجد وإزاره به عن ثبوت هذه الصفة له ،  
نظير قولهم : المجد بين برديه ، والوقار في ثوبه ، والحلم تحت عمامته ، والكمال في قبة  
ضربت عليه ، ونحو ذلك .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في  
محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف  
على المنصوب منصوب « مثل » يجوز فيه النصب والرفع : أما النصب فعلى أن يكون  
صفة لاسم لا وما عطف عليه ، وعلى هذا يكون خبر لا محذوف ، والتقدير : لا أب وابنا  
مماثلين لمروان وابنه موجودان ، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا ، وهو على كل حال  
مضاف و « مروان » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف  
والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وهو مضاف  
وضمير القائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان  
تضمن معنى الشرط « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا  
ارتدى ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار  
ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

ويجوز « وَأَبْنٌ » بالرفع ، وأما حكاية الأخفش « لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ »  
 .. بالفتح - فشاذه<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وإذا وُصِفَت النكرة المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّحِلٍ جاز فَتَحُّهُ على أنه رُكْبٌ  
 معها قبل مجيء « لا » مثل « خَمْسَةٌ عَشَرَ » ، وَصَبُّهُ مراعاةً للحلِّ النكرة ،

= جوازاً تقديره هو يعود إلى روان ، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها  
 من الإعراب مفسرة « وتأزرا » الواو حرف عطف ، تأزر : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية ، وكأنه لما كان  
 الابن تابعاً للأب جعل الحديث عن الأب وحده اكتفاء به ، وإلا فقد كان عليه أن  
 يقول : إذا هما ارتديا بالمجد وتأزرا به ، وهذا معنى قول الأعمى : « وجعل الخبر عن  
 أحدهما وهو يعينهما اختصاراً ، لعلم السامع » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « لا أب وابنا » حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ، ولم  
 يكرر لا ، وجاء بالمعطوف منصوباً ، ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس  
 كله وحده ، فإنه مبني على الفتح في محل نصب على ما علمت ، ويجوز الرفع في هذا  
 المعطوف عند سيبويه ، ووجهه أن يكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنهما معاً عنده  
 في محل رفع بالابتداء .

(١) وجه ما حكاه الأخفش أن يكون قولهم « امرأة » اسماً للنافية للجنس ،  
 وقد حذفت « لا » وبقي أثرها ، وهو البناء على الفتح ، ووجه شذوذ هذا أن فيه  
 حذف الحرف وبقاء عمله ، وقد علمت أن الحرف في ذاته عامل ضعيف ، كما علمت من الذي  
 ذكرناه في صدر هذا الباب أن عمل « لا » مرة بالحل على إن ، ومرة بالحل على ليس ،  
 فلا فرع أو فرع فرع ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً ، ومن شأن العامل الضعيف  
 ألا يعمل إلا وهو مذكور ، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن  
 ينوب شيء منابه ضعيفاً ، وكان حذف أن الناصبة للمضارع وبقاء عملها من غير أن يحل  
 عملها شيء منابه ضعيفاً أيضاً ، وكان حذف الجازم وبقاء عمله ضعيفاً أيضاً .



وَرَفَعُهُ مُرَاعَاةً لِحُلُمِهَا مَعَ لَا ، نَحْوُ « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » وَمِنْهُ « أَلَا مَاءٌ مَاءٌ بَارِدًا عِنْدَنَا » لِأَنَّهُ يُوصَفُ بِالاسْمِ إِذَا وَصَفَ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ خَطَأٌ .

فَإِنْ فَقِدَ الْإِفْرَادُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ قَبِيحًا فَعَلَهُ عِنْدَنَا » أَوْ « لَا غُلَامٌ سَفَرِيٌّ ظَرِيفًا عِنْدَنَا » أَوْ الْإِنْتِصَالُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ » أَوْ « لَا مَاءٌ عِنْدَنَا مَاءٌ بَارِدًا » اِمْتِنَعَ الْفَتْحُ ، وَجَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، كَمَا فِي الْمَعْطُوفِ بِدُونِ تَكَرُّارِ « لَا » ، وَكَمَا فِي الْبَدَلِ الصَّالِحِ لِعَمَلِ « لَا » فَالْمَعْطُوفُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، وَالْبَدَلُ نَحْوُ « لَا أَحَدَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ فَالرَّفْعُ نَحْوُ « لَا أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا » وَكَذَا فِي الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ لِعَمَلِ « لَا » نَحْوُ « لَا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ » .

\*\*\*

فصل : وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » لم يتغير الحكم .

ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما ، كقوله :

١٦٦ — \* أَلَا أَصْطَبَارَ لِسَلْمَى أُمِّ لَهَا جَلَدٌ \*

وهو قليل ، حتى تَوَهَّمِ الشَّلَوْبَيْنُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ .

١٦٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِذَا أَلَا قِي لَدِي لَأَقَاهُ أُمَثَالِي \*

وقد نسب هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح ، والدين نسبوه إليه قدروا

صدره على وجه آخر ، وهو :

\* أَلَا أَصْطَبَارَ لِلنَّيْلِ ... \*

اللغة : « اصطبار » تصبر وتجلد وسلوان واحتمال « لاقاه أمثالي » كناية عن

الموت .

=

وتارة يُرادُ بهما التوبيخُ ، كقوله :

١٦٧ — \* أَلَا أَرِعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ \*

وهو الغالبُ.

= للمنى : ليت شعرى إذا أنا لافيت ما لا قاه أمثالى من الموت أيمتنع الصبر على سلى  
أم يبق لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة الاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اضطبار » اسم  
« لا » مبنى على الفتح فى محل نصب « لسلى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
« لا » « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ  
مؤخر ، والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألاقى »  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل جر بإضافة  
« إذا » إليها « الذى » اسم موصول مفعول ألاقى « لاقاه » لاقى : فعل ماض ، والهاء  
مفعول به « أمثالى » أمثال : فاعل ألاقى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة  
من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اضطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام  
مثل ما كان يعاملها قبل دخولها ، والمراد من الهمزة الاستفهام ، ومن « لا » النفى ،  
فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفى .

وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع فى  
كلام العرب ، وكون الحرفين معادالين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما  
لا يرتاب فيه أحد ، لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتنى عن محبوبته الصبر إذا مات  
فتجزع عليه أم يكون لها جلد وتصبر ؟ ومن أمثال العرب قولهم « أفلا قماص بالعر ؟ »  
حكاه ابن منظور عن سيويه ، والقماص - بكسر القاف على المشهور ، وقد انضم ، وقد  
تفتح - هو ألا يستقر فى موضع فتراه بثب من مكانه من غير صبر ، والعر - بفتح  
فسكون - الحمار ، ورواه ابن منظور « بالعر » والاستفهام فى هذا المثل عن عدم  
القماص حتى يطمئن إلى ركوبه ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل . .

١٦٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

=

وتارة يرادُ بهما التَّمَنَّى ، كقوله :

أَلَا عُمْرَ وَلِيٍّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ \* — ١٦٨

• وَأَذَنْتَ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ •

وهذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « ارعواء » أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى ، أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلنت « وات » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة .

المعنى : أفما يكف عن القابح ويدع دواعى النزع والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟ الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولّى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « شيبته » شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شيبته « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقي للأنافية عملها الذى تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

ولم يرضى الدمامين أن الحرفين الهمزة ولا يدلان معاً على الإنكار التوبيخى ، وذكر أن اللقيد الإنكار التوبيخى هو الهمزة وحدها ، و « لا » بعد الهمزة دالة على النفى ، فيكون كل حرف منهما دالاً على ما اختص به ، أى أن معنى « ألا ارعواء » التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو وينسكف عن الليل إلى دواعى الصبا .

١٦٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ \*

وقد احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحدهم إلى قائل معين .  
اللمعة : « ولى » أدبر ، وذهب « فیرأب » يجبر ، ويصلح « أثأت » نفتت وصدعت  
وشعبت وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد  
منهما ، وقال الشاعر :

يَرَأَبُ الصَّدْعَ وَالْثَأْيَ رِصِينِ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغْيِرُ  
( يغير - بفتح ياء المضارعة - بمعنى يغير : أى يهون الناس ) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتعنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها  
التنفي ، ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا « عمر » اسمها « ولى »  
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة في محل نصب صفة لعمر « مستطاع »  
خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة  
في محل نصب صفة ثانية لعمر « فیرأب » العاء للسببية ، رأب : فعل مضارع منصوب  
بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب التنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره  
هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول مفعول به ليرأب « أثأت » فعل ماض ، والتاء  
تاء التأنيث « يد » فاعل أثأت ، ويد مضاف و « الغفلات » مضاف إليه ، والجملة من  
الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والمأند محذوف تقديره أثأت

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد من همزة الاستفهام مع « لا » مجرد  
التنفي ؛ وهذا كثير في كلام العرب . ومما يدل على كون « ألا » للتعنى في هذا البيت  
نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

وقد استدل أبو عثمان اللازنى وأبو العباس اللبرد بهذا البيت على أن « ألا » الدالة على  
التنفي يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيعطف بالرفع بعدها كما يصح  
ذلك مع « لا » التي لم تقترن بها الهمزة الدالة على التنفي ، وحالها في ذلك سيئويه  
وشيخه الخليل بن أحمد .

وجه استدلالهما بهذا البيت أنها أجازا في قوله « مستطاع » أن يكون خبرا لألا  
أو يكون نعتا لعمر باعتبار محله مع لا ، فإن سيئويه يجعل محل لا مع اسمها رفعا على =

وهو كثير ، وعند سيويوه والخليل أن « ألا » هذه بمنزلة أتمسنى فلا خبر لها ، وبمنزلة « كَيْتَ » فلا يجوز مُرَاعَاةُ محلِّها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وَخَالَفَهُمَا المازني والبرد ، ولا دليل لهما في البيت ، إذ لا يَتَمَيَّنُ كون « مستطاع » خبراً ، أو صفة ، و « رجوعه » فاعلاً ، بل يجوز كون « مستطاع » خبراً مقدماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية .

\*\*\*

ونرد « ألا » للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو ( أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ )<sup>(١)</sup> ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ )<sup>(٢)</sup> وَعَرْضِيَّةٌ وَنَحْضِيضِيَّةٌ فَتَخْتَصِمَانِ بِالْفِعْلِيَةِ نحو ( أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ آثَكُمْ )<sup>(٣)</sup> ( أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ )<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

== الابتداء ، فإن جعلت قوله « مستطاع » خبر ألا كان ذلك دليلاً على جواز ذكر خبر « ألا » وهو خلاف ما ذهب إليه سيويوه والخليل ، وإن جعلت قوله « مستطاع » نعتاً لعمركان الشاعر قد راعى محل ألا مع اسمها ، وهذا أيضاً غير الذي ذهب إليه سيويوه ، فاليبت على كلا الوجهين رد على الخليل وسيويوه .

والجواب أنه يكون رداً على سيويوه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الإعراب غير هذين الوجهين ، فأما إذا كان له وجه ثالث هو ما ذكرناه في الإعراب فإنه لا يصلح للاستدلال به لما ذهبنا إليه ، لأن الدليل - كما قلنا مراراً - متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال .

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨ من سورة هود

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور

(٤) من الآية ١٣ من سورة التوبة

مسألة : وإذا جُهِلَ الخبر وَجَبَ ذكره ، نحو « لَا أَحَدَ أَغْبَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » وإذا عُلِمَ حذفه كثيرٌ ، نحو ( فَلَا فَوْتَ )<sup>(١)</sup> ( قَالُوا لَا ضَيْرَ )<sup>(٢)</sup> . ويلتزمه التميميون والطائيون<sup>(٣)</sup> :

\*\*\*

(١) من الآية ٥١ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء

(٣) هذه العبارة - وهى قول المؤلف « ويلتزمه التميميون والطائيون » -

تحتمل وجهين :

أحدهما أن يكون الضمير فى قوله « ويلتزمه » عائدا على حذف الخبر من غير قيد ، فيكون مؤدى العبارة أن تَمِيَا وطِيثا يلتزمان حذف خبر « لا » مطلقا ، نعى سواء أعلم أم لم أعلم ، وهذا المعنى هو الذى يفهم من كلام الرمحشمرى فى الفصل ( ص ٨٩ بتحقيقنا ) حيث يقول « وقول حاتم :

\* ولا كريم من الولدان مصبوح \*

يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائفته إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يجعل مصبوحا خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى « اه كلامه ، ولا شك أن قول حاتم « مصبوح » لو حذف لم يدل عليه دليل ، وقد حكم الله بأنك لو جعلته خبرا للاكنت قد حكمت على حاتم بأنه ترك لغته الطائية لأنها تحذف خبر لا دائما ، وجرى على لغة أهل الحجاز ، وهى التى تذكر خبر لا فى بعض الأحوال .

والوجه الثانى مما تحتمله عبارة المؤلف أن يكون الضمير فى « ويلتزمه » عائدا على الخبر بقيد كونه معلوما ، فيكون مؤدى العبارة أن تَمِيَا وطِيثا يلتزمان حذف خبر لا إذا كان معلوما بقرينة ما ، ويكون الفرق بين هاتين القيلتين وبين الحجازيين أن الحجازيين يجيزون ذكر الخبر المعلوم كما يجيزون حذفه ، وأما هما فلا يجيزان ذكره ، أما الخبر الذى لا يعلم إذا حذف فإن الجميع يلتزمون ذكره ، وعلى هذا الوجه حمل الشيخ خالد كلام المؤلف ، وهو قريب من الصواب ، لأن الخبر الذى لا يعلم إذا حذف لا يوصل إلى تقديره ، فكيف يستساع حذفه ؟ إلا أن بدعى لقيم وطِيء أنهما يلتزمان =

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها

على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما مفعولين<sup>(١)</sup>

أفعال هذا الباب نوعان : أحدهما أفعال القلوب ، وإعما قليل لها ذلك لأن

جعل خبر « لا » كونا عاما ، ويلزمان - مع ذلك - حذفه ، فيسهل فهم الكلام حينئذ .

هذا ، وقد قال أبو حيان : إن أكثر ما يحذف الحجازيون خبر لا إذا كان مع إلا نحو « لا إله إلا الله » اه كلامه ، وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الجملة ، ونحن نعرها لك إعرابا قريبا ، فلا : نافية للجنس تعمل عمل إن ، وإله : اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا إله لنا ، أو لا إله موجود ، وإلا : أداة استثناء ، وانظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر لا ، وللا محشوي في إعراب هذه الجملة كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة لا نرى أن نذكرها لك في هذه المقالة .

(١) يختلف النحاة من هذا الموضوع في مسألتين :

المسألة الأولى : هل أصل مفعولى ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يذهبون إلى أن أصل مفعولى ظن وأخواتها مبتدأ وخبر ، ويذهب السهلي وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك ، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول . « ظننت زيدا عمرا » من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك ، وأنت لو قلت « زيد عمرو » على أنهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلا على معنى التشبيه ، وأنت حين قلت ظننت زيدا عمرا لم ترد معنى التشبيه ، فلزم ألا يكون أصل مفعولى ظن مبتدأ وخبرا ، وجواب هذا الكلام أنا لانسلم أنا حين نقول « ظننت زيدا عمرا » لا نريد معنى التشبيه ، بل معنى التشبيه هو الذى نريده ، بدليل أنا لو قلنا ظننت زيدا عمرا فظهر أنه خلافة ، كان كلاما صحيحا لا غبار عليه .

والمسألة الثانية : هل الاسمان المنصوبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثان ، أم الأول مفعول والثاني شئ آخر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يرون المنصوب الأول مفعولا أول والمنصوب الثانى مفعولا ثانيا ، وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول =

معانيها قائمة بالقلب ، وليس كلُّ قلبي يَنْصِبُ المفعولين ، بل القلبي ثلاثة أقسام :  
 مالا يَتَعَدَّى بنفسه ، نحو فَكَّرَ وتفكَّرَ ، وما يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ نحو عَرَفَ  
 وَفَهِمَ ، وما يَتَعَدَّى لِأثنين وهو المراد ، وينقسم أربعة أقسام :

أحدها : ما يفيدُ في الخبر يقيناً ، وهو أربعة : وَجَدَ ، وَأَلْفَى ، وَتَعَلَّمَ - بمعنى  
 أَعْلَمَ - وَدَرَى ، قال الله تعالى : ( تَحِيدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ) <sup>(١)</sup> ( إِنَّهُمْ أَلْفَوْا  
 آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ) <sup>(٢)</sup> ، وقال الشاعر :

١٦٩ — \* تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا \*

= مفعول ، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء  
 جملة نحو « ظننت زيدا يؤدي واجبه » ويجيء ظرفاً نحو « ظننت زيدا عندك »  
 ويجيء جاراً ومجروراً نحو « ظننت زيدا على خلق حسن » وقد عهدنا الحال يجيء  
 على هذه الوجوه ، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفة نحو « ظننت  
 زيدا أخاك » ويجيء ضميراً نحو « زيد ظننتك » ويجيء جامداً نحو « ظننت زيدا  
 أسداً » ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع ، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغنى  
 الكلام عنه لأنه لا يتم معنى الكلام بدونته ، والحال لا يكون كذلك .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الزمل

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الصافات

١٦٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَبَالَغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ \*

والبيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن : « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق  
 « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛  
 يلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك كي تنال من عدوك ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل قلبي بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه =



وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُ هَذَا عَلَى « أَنْ » وَصَلَتْهَا ، كَقَوْلِهِ :  
 \* فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنْ لِلصَّيْدِ غِرَّةً \* ١٧٠ -

= وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وها : مضاف إليه « فبالغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « في التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف « والكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .  
 ثم اعلم أن المؤلف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثر ما تنمى إلى « أن » المؤكدة ومعمولها ، وهو صحيح ، ومن شواهد قول النابتة الديباني :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الشُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتي ( رقم ١٧٠ ) وقول الحارث بن ظالم المري :  
 تَعْلَمُ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ ! - أُنَى فَاثْنِكَ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرٍ  
 وقول الشاعر :

تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ

وكذا قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معد يكرب :  
 تَعْلَمُ أَنْ خَيْرَ النَّاسِ طَرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ  
 ونظيره قول أعرابي :

تَعْلَمُ أَنْ أَكْثَرَ مَنْ تَرَاهُمْ - وَإِنْ ضَحِكُوا إِلَيْكَ - مِنَ الْأَعَادِي  
 ويندر أن ينصب هذا الفعل مفعولين كل منهما اسم ظاهر كما في بيت الشاهد  
 ( رقم ١٦٩ ) .

١٧٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= \* وَإِلَّا تُضَيِّعَهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ \* =

وقوله :

١٧١ — \* دُرَيْتَ الْوَفَى الْمَهْدُ يَا عُرُو فَاغْتَبِطُ \*

= وهذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدة له مطلعها قوله :  
 صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ  
 اللفظة : « صحا القلب .. إلخ » قال الأعلام : « يقول صحا قلبه عن حب سلمى ،  
 وكف باطله : أى صباه ولهوه .. » وقوله « وعرى أفراس الصبا ورواحله » هذا مثل  
 ضربه ، يريد أنه ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير اللفظ : عرى أفراس ورواحل  
 كنت أركبها فى الصبا وطلب اللهو « تعلم » معناه اعلم ، ولا يتصرف منه بهذا المعنى  
 فعل ، ولم يستعمل منه غير الأمر ، لا يقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم « غرة » بكسر  
 الغين المعجمة - الغفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر .  
 المعنى : يقول لعلامه : اعلم أن الصيد ربما كان مغترا ، فإن لم تضع وصيتى وطلبت  
 غرتك فإنك لا محالة قاتله ومصيبه .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 وجوبا تقديره أنت « أن » حرف توكيد ونصب « للصيد » جار ومجرور متعلق  
 بمحذوف خبر أن مقدم « غرة » اسم أن مؤخر ، وأن ومعمولاها سدت مسد  
 مفعولى تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث استعمل تعلم بمعنى اعلم ، وعداها  
 إلى مفعولها بواسطة أن المؤكدة المفتوحة الهمزة وصلتها ، وهو الكثير فى الاستعمال .

١٧١ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَإِنْ أَغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ \*

وهذا الشاهد لم ينسبوه أيضا إلى قائل معين .

اللفظة : « دريت » بالبناء للمجهول - من « درى » إذا علم « فاغتبط » أمر من  
 الغبطة ، وهى : أن تمنى مثل حال غيرك من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد  
 الشاعر بآمره بالاغتباط أحد أمرين : أولهما الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من  
 أجله ، والثانى حمله على أن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه . =  
 ( ٣ — أوضع السالك ٢ )

والأكثرُ في هذا أن يَتَعَدَّى بالباء ، فإذا دخلت عليه همزة تَعَدَّى لآخر  
بنفسه نحو ( وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ )<sup>(١)</sup> .

والثاني : ما يُفيد في الخبر رُجْحَانًا ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وَحَجَا ،  
وَعَدَّ ، وَهَبَ ، وَزَعَمَ ، نحو ( وَجَمَلُوا لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ  
إِنَانًا )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

= المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد ، فيلزمك أن تغتبط بهذا ،  
وتقر به عينا ، ولا لوم عليك في الاغتباط به لأن هذا من محامد الخصال .  
الإعراب : « دريت » : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو  
المفعول الأول « الوفي » مفعول ثان « العهد » يحوز جره بالإضافة ، ونصبه على  
التشبيه بالمفعول به ، ورفعه على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفي » صفة مشبهة ، والصفة المشبهة  
يحوز في معمولها الوجوه الثلاثة « يا عرو » يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرفوع  
بمحذوف التاء ، وأصله عروة « فاغبط » الفاء عاطفة ، اغبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب  
« اغبطا » اسمها « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغبط « حميد » خبر « إن »  
مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفي العهد » فإن « درى » فعل دال على اليقين ،  
وقد نصب مفعولين : أحدهما التاء التي وقعت نائب فاعل ، والثاني هو قوله « الوفي »  
على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى » يستعمل على طريقتين ، أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء  
نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة التعدية تعدى بها لواحد ولثان بالباء ،  
كما في قوله تعالى : ( وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ) والثاني : أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت  
الشاهد ، ولكنه قليل :

(١) من الآية ١٦ من سورة يونس

(٢) من الآية ١٩ من سورة الزخرف

١٧٢ — \* قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ \*

١٧٢ — هذا صدر نيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَمَّاتٌ \*

« وهذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل ، ونسبه صاحب الحكم إلى أبي شنبل الأعرابي .

اللفظة : « أحجو » أظن « ألت » نزلت ، والملمات : جمع ملة ، وهي النازلة من نوازل الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليّ في النوازل والشدائد ، ولكنني قد عرفت مقدار مودته ، إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نقر مني ولم يكن عوناً لي فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ناقص ، والتاء اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أبا » مفعول أول « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان ، وجملة أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان « ثقة » : يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً فهو - حينئذ - مضاف إليه ، وأخ على الأول معرب بالحركات لعدم إضافته ، وعلى الثاني معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يومًا » ظرف زمان متعلق بالم « ملات » فاعل ألت .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » ، والثاني « أخا ثقة » .

هذا ، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينتقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

واعلم أيضاً أن « حجا » تأتي بمعنى غلب في الحاجة ، وهي : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى هذه الكلمة أحجية وأدعية .

وتأتي حجا كذلك بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَّوْنَا بَنِي الثُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبِلَ بَنِي الثُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو =

وقوله :

\* ١٧٣ — فَلَا تَعْدُرِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي النَّفَى \*

= ( حجوناً : قصدنا ، يريد أنهم قدموا عليهم مستمنحين ، وعص ملكهم : قوى واشتد ، وهو بالصاد المهملة ، وبابه علم ) .  
وتأتى أيضاً بمعنى أقام ، نحو « حجا محمد بمكة » أى أقام بها ، ومنه قول عماره ابن أيمن .

\* حَيْثُ تَحَجَّى مُطَرِّقٌ لِفَالِقٍ \*

وتأتى بمعنى وقف ، ومنه قول العجاج :

فَهْنٌ يَفْكُنْ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ الْغَيْبِطِ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا  
وتأتى بمعنى رد ، نحو « حجوت السائل » أى رددته ، وبمعنى ساق ، نحو « حجوت الإبل » أى سقتها ، كما تأتى بمعنى كتم وبمعنى حفظ كأن تقول « حجوت الحديث » تريد حفظته أو كتمته .

وهى بمعنى غلب فى الحاجة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تتعدى إلى مفعول واحد ، وبمعنى أقام فى المكان وبمعنى وقف لاتتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى إن تعدت بحرف الجر كما رأيت فى الشواهد .

١٧٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَسِ كِنَمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ \*

وهذا بيت للنعمان بن بشير الأنصارى الخزرجى .

اللمة : « لا تعدد » لا تظن « المولى » يطلق - فى الأصل - على عدة معان سبق بيانها ، والمراد منه هنا الحليف أو الناصر « العدم » - بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل لعدم - بوزان علم يعلم - وأعدم يعدم فهو معدم ، إذا افتقر .

المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ويسرك وصفاً حالك ، وإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك ، وصديق ذات يدك ، وتألب الحادثات عليك .  
=

وقوله :

\* وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا \* — ١٧٤

= الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المولى » مفعول أول « شريكك » شريك : مفعول ثان ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه « في النفي » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنا » لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « المولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر للمبتدأ ، والكاف مضاف إليه « في العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « المولى » ، والثاني « شريك » على ما سبق بيانه في الإعراب .

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دؤاد جارية بن الحجاج :

لَا أَعِدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقَدْ مِنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامَ

قوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقر الرجل ، إذا اقتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثاني .

ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا السَّكْمِيُّ الْمُقَفَّعَا

تعدون : بمعنى تظنون ، وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثاني .

١٧٤ — هذا عجز بيت من التقارب ، وصدره قوله :

\* فَقُلْتُ أَجْرَنِي أَبَا مَالِكٍ \*

والبيت لابن همام السلولي .

اللغة : « أجرني » اتخذني لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، وهذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الثبات والدفاع والحماية « أبا مالك » يروي في مكانه « أبا خالد » هبني « أي اعددني واحسبني .

المعنى : قلت : أغثنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « أجرني » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر =

وقوله :

\* زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ \* — ١٧٥

= فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإلا» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلا «فهني» الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «امراً» مفعول ثان «هالكا» نعت لامرئ.

الشاهد فيه : قوله «فهني امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى الظن ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله «امراً» على ما أوضحناه في الإعراب . واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ؛ فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : ( ووهبنا له إسحاق ) وقال سبحانه : ( يهب لمن يشاء إناثاً ) وقال : ( هب لي حكماً ) .

واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد ، وقد يدخل على «أن» للؤكددة ومعمولها ؛ فزعم ابن سيده والجوهري والجزمي أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء والمحققين : ليس لحناً لأنه واقع في فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً» ، وهو مع فصاحته قليل .

١٧٥ - هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

\* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيْبًا \*

وهذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي ، واسمه أوس .

اللغة : «شيخا» الشيخ : هو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : الإنسان شيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، ويجمع على أشياخ ، وشيخان ، وشيوخ «يدب ديباً» يسير سيرا رويدا ويمشي مشياً وثيداً . =

• • • • •

== المعنى : ظنت هذه المرأة - حين رأت الشيب برأسى - أننى قدصرت شيخا ، وهذا منها ظن خاطيء ، لأننى ما زلت متكامل القوى ، ولأن الشيخ هو الذى ضعفت منته وتقاربت خطاه ، وصار غير قادر على السير .

الإعراب : « زعمتنى » زعم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول أول « شيخا » مفعول ثان لزعم « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والحلمة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا عمل لها « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر للمبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « ديبا » مفعول مطلق ، وجملته الفعل المضارع وفاعله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمتنى شيخا » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله « شيخا » وقد تبين ذلك فى إعراب البيت ، وهذا مستعمل فى كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطراب .  
ومثله قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ

فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدَاكَ بِالْجَهْلِ

وزعم الأزهري وأبو عبيدة أن ذلك لا يكون فى مستعمل الكلام ، وإنما يحىء فى ضرورات الشعر ، وليس بشيء ، نعم الكثير فى استعمال النصحاء أن يتعدى « زعم » إلى مفعوله بواسطة « أن » للؤكددة ومعمولها سواء أكانت مثقلة كما فى البيت الذى يلى هذا ( رقم ١٧٦ ) أم كانت مخففة من الثقلية كما فى قوله تعالى : ( زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ) وسندكر شواهد ذلك فى شرح البيت الآتى ، إن شاء الله تعالى .



وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا وَقُوعُهُ عَلَى أَنْ وَأَنَّ وَصَلْتُهُمَا ، نَحْوُ ( زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا  
أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا )<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ :

١٧٦ \* وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

(١) من الآية ٧ من سورة التباين .

١٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ \*

وهذا البيت ثاني ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ،  
والبيت الذي بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَالتَّحْلِيْقَةُ كَالَّذِي عَهَدْتُ ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّكَ مُخْبِرٌ

اللفظة : « زعمت » ظنت أو ذكرت ذلك في كلامها عنه « تغيرت » يريد ما كان  
من تحول بدنه وشعوب لونه وهزال جسمه ، وليس يريد تغير قلبه وانصرافه عن  
عحبته ، بدليل البيت الذي بعده « تغير جسمي والخليفة كالذي عهدت » يريد أنه  
وحده هو الذي أبلاه الوجد وأضناه الشوق ، والناس جميعاً على حالهم الذي عرفتهم  
عليه « لم يخبر » يجوز أن يكون هذا الفعل مبنيًا للعلوم فيكون قوله « مخبر » اسم  
فاعل بكسر الباء ، ويجوز أن يكون الفعل مبنيًا للمجهول فيكون « مخبر » اسم  
مفعول بفتح الباء .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » زعم : فعل ماضٍ بمعنى ظن ، والتاء  
علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة  
المذكورة في بيت سابق « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « تغيرت »  
فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد  
مسد مفعولي زعم « بعدها » بعد : ظرف متعلق بتغير ، وضمير الغائبة العائد إلى عزة  
مضاف إليه « من » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذي » اسم  
موصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « يا » حرف نداء « عز » منادى ،  
وجملة النداء لا عمل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته « لا » حرف نفي « يتغير » =

والثالث . ما يَرِدُ بالوجهين ، والغالبُ كونه لليقين ، وهو اثنان : رأى ، وعَلِمَ ، كقوله جَلَّ ثَنَاهُ : ( إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ، وَتَرَاهُ قَرِيبًا )<sup>(١)</sup> ،

= فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لاجل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أني تغيرت » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، وعدها إلى مفعوليّه بواسطة « أن » المؤكدة ، وهذا - عند الجمهور - هو الكثير الغالب في تعدية هذا الفعل ، ونظيره قول امرئ القيس :

أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبُرْتُ ، وَأَلَا يُحْسِنُ اللَّهُ أَمْنَالِي

وقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَا رَبِّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقول الآخر :

زَعَمْتُ تَمَاضِيرُ أَنَّنِي إِنَّمَا أُمْتُ يَسْدُدُ أَبْيَنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وقول جميل بن معمر العذري :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي سَأَرَضِي بِهَا الْعِدَى سَرَقْتُ إِذْنُ يَا بُنَى زَادَ رَفِيقِي

ومن تعدية هذا الفعل بواسطة « أن » المخففة من الثقلية الآية الكريمة التي تلاها المؤلف وتلونها في شرح الشاهد السابق ، وقوله سبحانه : ( بل زعم أن لن نجعل لكم موعدا ) .

ولا يمتنع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط « أن » كما في البيت الشاهد الذي سبق ( رقم ١٧٥ ) والبيت الذي أنشدناه في شرحه ، خلافاً لأبي عبيدة والأزهري .

(١) من الآية ٧ من سورة المعارج ، ورأى في هذه الآية الكريمة للدلالة على اليقين ، وقد تأتى رأى بمعنى أبصر نحو « رأيت زيدا » أى أبصرته ، وبمعنى أصاب رقبته ، وهى في هذين المعنيين تعدى لواحد ، وليست من أفعال القلوب ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

وقوله تعالى : ( فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ )<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ( فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ )<sup>(٢)</sup> .

والرابع : ما يرد بهما ، والغالب كونه للرُّجُحَانِ ، وهو ثلاثة : ظنٌ ، وحسبٌ ، وخالٌ ، كقوله :

١٧٧ — \* ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا \*

(١) من الآية ١٩ من سورة محمد ( القتال ) وقد تعدى هذا الفعل في هذه الآية الكريمة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة النون ، وفي الآية التالية بغير واسطة ، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة ، واعلم أمر ماضيه علم الدالة على اليقين ، وهذا الفعل قد تعدى إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر .  
وقد تأتى علم بمعنى صار أعلم : أى مشقوق الشفة العليا ، فتكون فعلا لازما ، وتأتى بمعنى عرف فتعدى إلى مفعول واحد ، وسيدكرها المؤلف بعد قليل .

١٧٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَعَرَّذْتُ فَيَمَعْنُ كَإِنْ كَانَ عَمَّهَا مُعَرِّدًا \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللمعة : « شبت » استعرت ، وتوقدت ، واضطربت ، واشتعلت ، وتأججت « لظى الحرب » نارها وأوارها « صاليا » أراد دخلا في حومتها « عردت » أحجمت وفرت ونسكلت وهربت ، قال صاحب اللسان : « عرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونسكل ، والتعريد : الفرار ، وقبل : التعريد : سرعة الذهاب في الهزيمة » اهـ .

الإعراب : « ظننتك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « إن » شرطية « شبت » شب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لظى » فاعل شب ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن شبت لظى الحرب فقد ظننتك شجاعا ، مثلا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثانى « صاليا » =

وكقوله تعالى : ( يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ )<sup>(١)</sup> ، وكقول الشاعر :

١٧٨ — \* وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً \* \*

= مفعول ثان لظن « فعدت » الفاء عاطفة ، عرد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « فيمن » جار ومجرور متعلق بـ « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة بحلا بني « عنها » جار ومجرور متعلق بـ « معددا » خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لا عمل لها من الإعراب صلة من الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « ظننتك صاليا » حيث استعمل فيه « ظن » من الظن بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أحدهما ضمير المخاطب المتصل ، والثاني قوله « صاليا » ومن العلماء من ادعى أن « ظن » في هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو بعيد .  
(١) من الآية ٤٦ من سورة البقرة .

١٧٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُذَامَ وَحَيْرَا \* \*

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث السكلابي ، من كلة له يقولها في يوم مرج راهط ، وهو موضع في الشام كانت لهم فيه موقعة ، وبعده قوله :

فَلَمَّا لَقِينَا عُصْبَةً تَفْلِييَةً يَهْوِدُونَ جُرُودًا فِي الْأَعْنَةِ مُخْمَرًا

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَاهَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرَا

فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ أَبَتْ عَيْدَانُهُ أَنْ تَكْمَرَا

وقد روى أبو تمام حبيب بن أوس الطائي هذه الأبيات في الحماسة مع اختلاف يسير

( انظر شرح التبريزي ١ / ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا ) .

اللغة : « وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة » يقول : كنا نطمح في أمر فوجدناه

على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قولهم في المثل : ما كل بيضاء شحمة ، ومثله قولهم :

ما كل سوداء تمر ، و « جذام » لقب ، واسمه عمرو ، يقال : إنهم كانوا يسمون -

أو يلقبون - بهذه الأسماء الفظيعة لتكون كالطيرة لعدوهم ، فسموا بجذام وأصله ذلك

الداء الويل ، وسموا بفيظ وتمر وحنظلة ، و « حمير » اسمه العرنجج - بزة سفر رجل =

وقوله :

\* حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ \* ١٧٩ -

= - وجذام وحير : كلاهما من اليمين ، وقوله « عشيّة لاقينا » يروى في مكانه « ليالي لاقينا » كما يروى « صداء وحيراً » .

المعنى : يقول : إنا كنا نظن أن الناس سواء في الخور والجبن ، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه مثل قومنا فروا عنهم ، ولكن هذا الظن لم يلبث أن زال حين لاقينا هاتين القبيلتين ، فلقينا بلقائهم البأس والشدة . يريد أنهم كانوا ينتصرون على أعدائهم بمجرد لقائهم ، وأنهم لقوا من هؤلاء الجهد الجاهد والصبر المتعب ، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يمدحوا أفرانهم ليكون ذلك أدل على شجاعتهم ، لأن من يغلب الشجاع الصنديد يكون أعظم شجاعه منه .

الإعراب : « كنا » كان : فعل ماض ناقص ، ونا : اسمه « حسبنا » فعل وفاعل « كل » مفعول أول لحسب ، وهو مضاف و « بيضاء » مضاف إليه « شعمة » مفعول ثان لحسب ، والجملة من حسب وفاعله ومفعوليه في محل نصب خبر كان « عشيّة » ظرف زمان منصوب بحسب « لاقينا » فعل وفاعل « جذام » مفعول به « وحيراً » معطوف على جذام ، وجملة لاقينا جذام وحير في محل جر إضافة ظرف الزمان إليها . الشاهد فيه : قوله « حسبنا كل بيضاء شعمة » حيث استعمل فيه « حسب » بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله « كل بيضاء » وثانيهما قوله « شعمة » كما تبين لك ذلك في الإعراب .

١٧٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا \*

والبيت للبيد بن ربيعة العامري ، من كلمة له طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً وأولها قوله :

كَبِيشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا      وَكَانَتْ لَهُ خَبَلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا  
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ      حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَأَنْتَجَعْنَ الْمَسَايِلَ  
اللفظة : « كبيشة » على زنة التصغير - اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة =

وكقوله :

١٨٠ \* إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَقْضُ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى \*

= والقف - اسم جبل ، قال ياقوت : « الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل لكونه من لحفه » اهـ « خيلا » الحبل : فساد العقل ، وروى « وكاست له شغلا على النأي شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه نزلت به في وقت الريح ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يكره ياقوت « تصيف حساء البطاح » نزلت بازمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبني يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت : ووم العين في ضبطه بكسرهما ظنا منه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء - الريح « ثاقلا » ميتا ، لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقه ثقل .  
المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا أبحر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الريح إذامات ، لأنه - حينئذ - يشاهد عظيم جزائه على ذلك .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أول « والجود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان ، وخير مضاف . و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبره ، والجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خير - إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين أولهما قوله « التقى » ، وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٨٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* يَسُومُكَ مَالًا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ \*

اللغة : « إخالك » أظنك ، والقياس في همزة المضارعة أن تكون مفتوحة نحو =

أخاف ، ولكن جمهرة العرب كسروا همزة المضارعة في هذا الفعل وحده ، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على ما يقتضيه قياس نظائره « تنفض الطرف » غرض الطرف : إطباق الجفن ، وأراد ههنا النوم أو صرف عينيه عن الحسان وعن مفاتنهن « ذا هوى » صاحب عشق « يسومك » يكلفك ويحشمك « الوجد » الهيام .

المعنى : يقول : إن لم تنم وبقيت مناهراً أرقاً - أو إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن العوانى ومحاسنهن - فأني أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله .

الإعراب : « إخالك » إخال : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله الأول « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تنفض » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الطرف » مفعول به لتفض ، وجملة تفض وفاعله ومفعوله في محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية « ذا » مفعول ثان لإخال منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه « يسومك » يسوم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى ، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم « ما » اسم موصول مفعول ثان ليسوم ، مبنى على السكون في محل نصب « لا » نافية « يستطيع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة لا يستطيع ونائب فاعله لا محل لها صلة ما ، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليه في محل جر صفة لهوى « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من ما الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث استعمل في هذه العبارة مضارع خال - وهو فعل قلبي معناه الرجحان - ونصب به مفعولين : أولهما كاف المخاطب ، وثانيهما قوله « ذا هوى » .

وقوله :

\* مَا خَلَّتْنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنَا \* — ١٨١

١٨١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه قوله :

\* أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ \*

وقد أنشد الجوهري هذا البيت عن الأحمر ، ولم يعزه إلى قائل معين .

اللفظة : « ضمنا » بضاد معجمة مفتوحة فميم مكسورة وآخره نون - ومعناه مبتلى ، ويروى في مكانه « ظمنا » بإظهار المشقة والهمزة بعد الميم - وأصله العطشان ، ويراد به المشتاق « حموة الألم » بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مفتوحة - هي شدة الألم وسورته .

المعنى : يقول لأحباب له فارقهم : إني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقاءكم ، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعد وتباريح الفراق .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خلتني » خال : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، والنون للوقاية ، وباء التثنية مفعول أول « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء التثنية اسمها « بعدكم » بعد : ظرف متعلق بزال أو بضمين الآتي ، وبعد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ضمنا » يجوز أن يكون خبر زال ، ويجوز أن يكون هو المفعول الثاني لحال « أشكو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إليكم » جار ومجرور متعلق بأشكو « حموة » مفعول به لأشكو ، وهو مضاف و « الألم » مضاف إليه ، وجملة أشكو وفاعله ومفعوله في محل نصب : إما مفعول ثان لحال وذلك إذا جعلت « ضمنا » خبر زال ، وإما خبر زال ، وذلك إذا جعلت « ضمنا » مفعولا ثانيا لحال ، ويجوز أن تجعل جملة « أشكو » ومعمولاته خبرا ثانيا لزال ، ويكون المفعول الثاني لحال هو جملة زال ومعمولاته ، وما النافية الواقعة أول البيت هي التي تدخل على زال وقد فصل بين النافي والمنفى بفعل القلب ، وأصل الكلام : خلتني ما زلت بعدكم ضمنا أشكو .

الشاهد فيه : قوله « خلتني ضمنا » حيث استعمل خال - وهو فعل قلبي - بمعنى الرجعان ، ونصب به مفعولين : أولهما بياء التثنية ، وثانيهما قوله « ضمنا » أو جملة « أشكو » أو جملة « ما زلت بعدكم ضمنا أشكو » - إلخ - على ما بيناه في إعراب البيت .



تنبيهان - الأول : ترد علم بمعنى عَرَفَ ، وَظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ ، ورأى بمعنى  
الرأى - أيها : المذهب - وَحَجًّا بمعنى قَصَدَ ، فيتعديان إلى واحد نحو ( وَاللَّهُ  
أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا )<sup>(١)</sup> ( وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ  
بِظَنِّينِ )<sup>(٢)</sup> وتقول « رأى أبو حنيفة حِلًّا كذا ، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ »  
و « حَجَّوْتُ يُنَبِّتَ اللَّهُ »<sup>(٣)</sup> .

وترد وجدَّ بمعنى حَزَنَ أو حَقَّدَ فلا يتعديان .

وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعانٍ أُخَرَ غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين ،  
ولمَّا لم يحتز عنها لأنها لم يشملها قولنا « أفعال القلوب »

الثانى : ألقوا رأى الحلمية برأى العلمية فى التعدى لاثنيين ، كقوله :

(١) من الآية ٧٨ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التكاوير .

(٣) زعم الرضى أن معنى علم ومعنى عرف واحد ، وأنه لا فرق بينهما إلا فى التعدى  
فلم تتعدى لاثنيين ، وعرف تتعدى لواحد ، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد ،  
وزعم أن العرب قد يخصون أحد اللفظين المتساويين فى المعنى بحكم لفظى - أى وهذا  
الحكم اللفظى هنا هو التعدى لاثنيين بالنظر إلى علم ، وإلى واحد بالنظر إلى عرف -  
وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على مذهب ضعيف ، والصواب أنا لما تتبعنا كلام  
العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يتعلق الكلام بعلم المركبات ، ويستعملون  
كلمة « عرف » عندما يتعلق الكلام بمعرفة البسائط ، ورأيناهم من جهة الصناعة اللفظية  
يستعملون علم متعديا إلى اثنين ، ويستعملون عرف متعديا إلى واحد ، فعلنا أن بين المعنى  
واللفظ تطابقا وتآلفا ، فإن جاء من كلامهم تعدى علم إلى واحد أحيانا فإننا نعلم أنهم  
خرجوا عَنْ مألوفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم فى موطن كان من حقه أن يستعمل  
فيه عرف ، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل - وهو عرف -  
والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى متعديته ، ولذلك أنواع لا تروى أن نذكرها هنا .

— ١٨٢ — \* أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا \*

١٨٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه وبيت لاحق له هكذا :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَآوَنَةٌ أَنَا لَا  
أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلُ أَنْخَزَالًا  
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالًا  
وهذه الأبيات لعمر بن أحمـر الباهلي ، من قصيدة يندب فيها قومه ويسـكـمهم ،  
وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُنَلِّحًا وَتُخْتَالَا بِمَا بِهِمَا أُخْتِيَالَا  
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَعِيثٌ يُرْجَى طَالِمَا بِهِمَا نَقَالَا  
وَهِيَ خَرَزَاهُمَا فَالْمَاءُ يَجْرِي خِلَالَهُمَا وَيَنْسِلُ أَنْسِلَالَا  
عَلَى حَيِّينَ فِي عَامِنٍ شَتَّى فَقَدْ عَنَى طِلَابُهُمَا وَطَالَا  
فَأَيُّهُ لَيْلَةٌ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُضَيِّحُ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالَا  
والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي روينها أولا قد استشهد به سيـبويه ( ج ١  
ص ١٤٣ ) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، واستعرف وجه ذلك فيما يلي .

اللفـة : « نلحـا » من قولهم : ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدومـا على  
البكاء « سعينا مستعيث » سعينا : مثني سعين ، وهو تصغير سعن — بوزن قل —  
وهي القرية تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوـا يستقي بها ، والمستعـيث :  
طالب العيث « على حيين » متعلق بقوله نلحـا ، يقول : امتنعت عينك عن كل شيء  
إلا أن يدوم بكأؤهما على حيين « وهى » ضعف وانشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ،  
وأنال » أعلام أناسي « تجافى الليل وأنخزل أنخزالا » : كنايةتان عن الظهور وبيان  
ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء  
وليس بماء « بلالـا » بزنة كتاب — ما تبلى به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع =  
( ٤ — أوضـح السالك ٢ )

وَمَصْدَرُهَا الرُّوْيَا ، نحو ( هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ )<sup>(١)</sup> ، ولا تختص  
الرُّوْيَا بمصدر الحلمية ، بل تقع مصدراً للبصرية ، خلافاً للحريري وابن مالك ،  
بدليل ( وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ )<sup>(٢)</sup> ، قال ابن  
عباس : هي رُؤْيَا عَيْن .

\*\*\*

= أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى « رققى » بضم  
الراء أو كسرهما - جمع رفيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .  
الإعراب : « أبو حنن » مبتدأ ، وجملة « يؤرقنى » خبره ، و « عمار » وسائر  
الأعلام : معطوفات عليه ، وقد رخم « أثال » فى غير النداء ضرورة ، وأصله أئالة ،  
فهو مرفوع بضمه ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أراهم » أرى : فعل  
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز الذى هو ضمير  
جماعة القائمين مفعول أول « رققى » مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رققى » حيث أعمل « أرى » فى مفعولين : أحدهما  
الضمير المنصل به ، والثانى قوله « رققى » ورأى ههنا بمعنى حلم أى رأى فى منامه ،  
وقد أجزيت مجرى « علم » وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا  
إدراك بالحس الباطن كالعلم فلذا أجزيت مجراه ، ومجىء المفعول الثانى معرفة - وهو  
قوله « رققى » - فى هذا البيت يرد على الذين ذهبوا إلى أن « رأى » الحلمية تنصب  
مفعولا واحدا ، وأن النصب الثانى فى الكلام حال ، ووجه الرد أن الأصل فى الحال  
أن يكون نكرة .

(١) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٦٠ من سورة الإسراء ، والذى يدل على أن « الرؤيا » فى هذه الآية  
الكريمة يراد بها الرؤبة البصرية أربعة أمور ، الأول : أن الصحابة الذين شهدوا تنزيل  
القرآن قالوا : إنها رؤيا عين ، والأمر الثانى : أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة  
للناس ، والعقل يقضى بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان قد قال لهم إننى رأيت =

النوع الثانى : أفعال التصيير ، كَجَمَلَ ، وَرَدَّ ، وَتَرَكَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَبَ ، قال الله تعالى : ( فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا )<sup>(١)</sup> ( لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا )<sup>(٢)</sup> ( وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ )<sup>(٣)</sup> ( وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا )<sup>(٤)</sup> ، وقال الشاعر :

— ١٨٣ — \* تَخَذْتُ غَرَّازَ إِثْرُهُمْ دَلِيلًا \*

= فيما يرى النائم أنى ذهبت إلى بيت للقدس وكان كذا وكذا ثم رجعت لم يكذب به أحد ، لأنه يحدث لكثير منهم أن يرى فى منامه أنه قطع السافات البعيدة فى لحظات سيرة ، فلا يستنكر ذلك من نفسه ، الأمر الثالث : أنهم استوصفوه بيت للقدس والطريق إليه وبالغوا فى تحمى ذلك منه ، والأمر الرابع : أن يحىء « الرؤيا » بمعنى رؤية البصر قد جاء فى كلام العرب المحتج بكلامهم ، مثل قول الراعى يصف صيادا رأى صيدا :

وَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ      وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

١٨٣ — هذا صدر بيت من الوافر لأبى جندب بن مرة الهذلى ، وهو أخو أبى خراش الهذلى ، والبيت السطشده صدره ثالث ثلاثة أبيات له يقولها فى بنى لحيان ، وهو :  
بتامه مع ما قبله :

لَقَدْ أُمْسَى بَنُو لَحْيَانَ مِنِّى      بِحَمْدِ اللَّهِ فى خِزْمِى مُبِينِ

جَزَيْتُهُمْ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِى      بَنَى لَحْيَانَ ، كَلًّا فَأَخِرُونِى

تَخَذْتُ غَرَّازَ إِثْرُهُمْ دَلِيلًا      وَفَرُّوا فى الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِى

اللمة : « جزيتهم » أراد كافأتهم على سىء صنيعهم « بما أخذوا تلادى » الباء ههنا للسببية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام : كانت مكافأتى إياهم بسبب أخذهم تلادى ، والتلاد — بكسر التاء وتخفيف اللام بعدها ، وبزنة كتاب — ومثله التليد : المال =

وقال :

١٨٤ — \* فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولُ \*

وقالوا : « وَهَبْنِي اللَّهَ فِدَاكَ » وهذا مُلَازِمٌ الْمُضَيِّ .

\*\*\*

= الذى ولد عندك ، فإن تسكن قد ورثته فهو طارف وطريف « اتخذت » بفتح التاء وكسر المعجمة — قيل : هو فعل ثلاثى وضع من أول الأمر هكذا ، وقيل : هو مخفف من اتخذ نظير تقي الخفف من اتقى « غراز » بضم الغين المعجمة ، وبزنة غراب وآخره زاي معجمة ، ومنهم من يرويه غران بالنون في مكان الزاي ، وهو اسم واد « ليعجزوني » ليغلبوني ، وذلك بأن يقوتوني فلا أدركهم .

الإعراب : « اتخذت » اتخذ : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « غراز » مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة « إثرهم » إثر : ظرف منصوب بتخذ ، وضمير الغائبين المأد على بنى لحيان مضاف إليه « دليلا » مفعول ثان لتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وفروا » الواو عاطفة ، ويجوز عندي أن تكون حالية على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن تأتى جملة الحال فعلية فعلها ماض غير مقترن بقد ، أو على مذهب البصريين على أن تسكون قد مقدرة بعد الواو ، وفر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « فى الحجاز » جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزوني » اللام لام التعليل ، والفعل المضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام كى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء التكلم مفعول به ، وأن المضمرة مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بفر ، وتقدير الكلام : وفروا فى الحجاز لإعجازهم إياى .

الشاهد فيه : قوله « اتخذت غراز دليلا » حيث استعمل فيه اتخذ وهو فعل من الأفعال الدالة على التصير ، ونصب به مفعولين : أحدهما « غراز » وثانيهما قوله « دليلا » على ما بيناه فى إعراب البيت .

١٨٤ — اختلف النحاة فى نسبة هذا البيت ؛ فذكر قوم أنه من كلام حميد الأرقط وذكر ابن هشام فى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ( ١ / ٥٦ بتحقيقنا ) أنه لرؤبة بن =

== العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤية فوجدت هذا الشاهد رابع أربعة آيات من مشطور الرجز ، ووزنه وزن بعض ضروب السريع - وهاكها :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ    تَرْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِّيلٍ  
وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٌ    فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَا كُولُ

وهذه الأيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل ، وقد وردت هذه القصة في القرآن الكريم في سورة سميت سورة الفيل ، وذلك قوله تعالى : ( ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ ألم يجعل كيدهم في تضليل ؟ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل ، فجعلهم كعصف ما كول ) وأغلب ألفاظ الرجز هي ألفاظ السورة نفسها كما ترى .

اللمعة : « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشي على بلاد اليمن يريدون هدمه وتخريبه فرد الله كيدهم في نحورهم وأهلكهم « ترميهم حجارة من سجيل » السجيل في الأصل : الطين الذي تحجر ، وعن ابن عباس أنه الطين الذي أحرق كما يحرق الآجر ، وعن يونس : السجيل الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، قيل : هو جمع لا واحد له من لفظه كالعبايد والعبايد والشمايط ، وقيل : واحده إبالة ، وقيل : واحده إبول - بزنة جرد حل - - « وصيروا » تركوا « كعصف » العصف : ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد ، ويقال : هو التبن .

الإعراب : « صيروا » صير : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو المفعول الأول مبنى على السكون في محل رفع « مثل » مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة « كعصف » الكاف زائدة ، ومثل مضاف و « عصف » مضاف إليه ، وقد فصل بين المتضامنين بالكاف كما قد يفصل بينهما بغير الكاف مما ستعرفه في باب الإضافة « ما كول » صفة لعصف مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : « فصيروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حول من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أولهما واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل ، وثانيهما قوله « مثل » .

فصل . لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحدها : الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في الجميع .

الثاني : الإلغاء<sup>(١)</sup> ، وهو : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، لضعف العامل بتوسطه

(١) فإن قلت : فما معنى كل من الإلغاء والتعليق ؟

فالجواب أن تقول لك : إن التعليق هو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة - « إبطال عمل العامل لفظاً ، لا معنى » يعنون أنك تجيء بالعمول - وهو ههنا للمفعولان - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، فتقول مثلاً « علمت أزيد مسافر أم عمرو » فإن قولك « زيد مسافر » هو العمول ، وأصله مبتدأ وخبر ، والمبتدأ والخبر مرفوعان ، وقد جثت بهما بعد دخول العامل - وهو علمت - مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما ، لسر مستعرفه ، فليس لعلم عمل في لفظ هذه الجملة كما ترى ، ولكن هذه الجملة في محل نصب ؛ لأنها - من حيث المعنى - معمولة للفعل التقدم عليها ، وهو يطلب منصوباً ، والدليل على ذلك أنك تعطف عليها جملة أخرى بنصب جزءها ، فتقول : « علمت لزيد مسافر وعمراً مقياً » لأن العطف يكون تبعاً للمحل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ ، وأما الإلغاء فهو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً - « إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعاً » ويعنون بذلك أنك تجيء بالعمول - وهو المفعولان كما علمت - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، ولا تقدر - مع ذلك - أن هذا العامل له تسلط على محل هذا العمول ، فتقول « زيد ظننت فاهم » أو تقول « زيد فاهم ظننت » فزيد في المثالين مبتدأ ، وفاهم خبر ، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل معهما ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب أيضاً لأنها جملة ابتدائية ، ولا عمل لظننت في لفظ المبتدأ والخبر وهو ظاهر ، ولا في محل المبتدأ والخبر لأنها لو عملت في محلهما لكانت جملة في محل نصب مفعولاً به ، وقد قلنا لك : إن الجملة لا محل لها من الإعراب وإنها ابتدائية ، فلو عطف عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترفع طرفي هذه الجملة المعطوفة تبعاً للفظ طرفي الجملة المعطوف عليها ، إذ لا محل للجملة المعطوف عليها يجوز لك أن تراعيه ، فتقول « زيد ظننت فاهم ، وعمرو مكابر » . =

= فإن قلت : فما الفرق العملي بين هذين الحالين ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد اتفق جمهور النحاة على أن بينهما فرقاً من وجهين . أحدهما قد انضج لك من الكلام السابق في شرح معناها ، وخلاصته : أن الجملة في حال الإلغاء لا عمل لها من الإعراب ، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع تبعاً لفظها ، أما الجملة في حال التعليق فلفظها مرفوع وعملها نصب ، فيجوز لك في العطف عليها أن تراعى لفظها فتجيء بالمعطوف مرفوعاً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر » وأن تراعى عملها فتجيء بالمعطوف منصوباً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافراً » . والوجه الثاني : أن إلغاء عمل العامل في المعمول أمر اختياري لا يجب عليك أن تصير إليه ، بل يجوز لك - مع توسط العامل أو تأخره - أن تسلطه على المعمول فتنبه ، كما يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجيء به على أصله ، فتقول « زيد ظننت مسافراً » أو تقول « زيدا ظننت مسافراً » وبقول « زيد مسافر ظننت » أو تقول « زيدا مسافراً ظننت » . وخالف الأخفش في هذا ، فجعل الإلغاء واجباً عند توسط العامل بين الممولين أو تأخره عنهما ، وأما تعليق العامل عن العمل في لفظ الممول فأمر واجب لا مندوحة لك عنه ، ومعنى هذا أنه يتعين عليك أن تأتي بالممول المعلق عنه على أصله الذي كان عليه قبل دخول العامل عليه ، وهو الرفع .

فإن قلت : فما سر هذا الفرق ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن طبيعة الأدوات التي تعلق العامل عن الممول أن لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فإذا قلت « علمت لزيد قائم » وأتيت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد اللام ، لأن لام الابتداء تأتي طبيعتها إلا أن تكون في أول الكلام ، وكذلك كل الأدوات التي حكى النحاة أنها تكون سبباً في تعليق العامل ، فأما في حال الإلغاء فإنه لم يدخل شيء بين العامل والممول ، وكل ما في الباب أن العامل قد وضع في غير موضعه الطبيعي من الجملة ، ولو كانت هذه الأفعال التي هي أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية لكان الأعمال فيها مع وضعها في غير موضعها كإعمالها إذا وضعت في موضعها ، ولكنها - أي أفعال القلوب - ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فهذا جاز =



== إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها ، انظر إلى قولك «ضرب زيد عمرا» فهذا فعل متعد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل في ترتيب العامل والمعمولات ، ثم انظر إلى قولك «ضرب عمرا زيد» وإلى قولك «عمرا ضرب زيد» تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق ، وليس لك أن تلغي هذا الفعل فتمنعه من نصب مفعوله ، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المفعول بين الفعل وفاعله ، وقد كان هذا ممكنا أن يلتزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالا متعدية ومن حيث كان هذا شأن الأفعال المتعدية ، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفا يقعد بها عن منزلة بقية الأفعال ، فعاملتها معاملة تقصر عن معاملة سائر الأفعال المتعدية ، فقضى استعمالهم إياها بأنها إذا وقعت في موقعها الطبيعي من الكلام ووقع معمولاتها منها في الموقع الطبيعي التزموا إعمالها خلافا للكوفيين في هذه الجزئية ، وإذا تغير الوضع الطبيعي فتأخر الفعل عن المفعولين جميعا أو توسط بينهما لم يلتزموا الإعمال ، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً .  
فإن قلت : فهل يجرى كل واحد من الإلغاء والتعليق في شيء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه ؟

فالجواب عن هذا السؤال أن نقول لك :

أما الإلغاء فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه لا يجرى في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب المقرود لها هذا الباب .  
وأما التعليق فإن للنحاة فيه مذهبين :

الأول - وهو مذهب يونس بن حبيب - أنه يجرى في جميع الأفعال القلبية وغير القلبية ، فيجوز عنده أن تقول «ضربت أيهم في الدار» على أن يكون «أيهم» اسم استفهام مبتدأ ، و«في الدار» جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بضميت ، وقد ذكرنا في باب الاسم الموصول أنه حمل على التعليل قوله تعالى (ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد) وهذا مذهب غير مرضى عند العلماء .  
الثاني - وهو مذهب الجمهور - أن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل : النوع الأول : كل فعل بدل على الشك ، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر ، ==

أو تَأْخِرُهُ ، كـ « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » <sup>(١)</sup> قال :

= نحو قولك : شككت أزيد في الدار أم عمرو ، وترددت أوفى أنت أم غادر ، ونسيت أكنت معنا أمس أم لم تكن .

النوع الثاني : كل فعل يدل على العلم ، نحو قولك : علمت أصادق أنت أم كاذب ، ودريت أصدق فعلمك مقالك أم لا ، وتبينت أنؤدى واجبك أم تهمله .

النوع الثالث : كل فعل يطلب به العلم ، نحو قولك : فكرت أمقيم أنت أم ظاعن ، وابتليت عليا أيصبر أم يحز ، وامتنحت خالدا أيشكر الصنبعة أم يحجدها ، واستفهمت أحضر بكر أم غاب .

النوع الرابع : كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت ، كقولك : لمست أناعم جلدك أم خشن ، وشممت أطيب ريحك أم نتن ، وأبصرت أسريعة خطاك أم بطيئة .

(١) ظاهر عبارة المؤلف ههنا أن للإلغاء صورتين ليس غير :

إحداهما : أن يتوسط الفعل القلبي بين المفعولين كما في الشاهد رقم ١٨٥ الذي سيأتي عقيب هذا الكلام ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعُ الظَّاعِنِينَ فَلَمْ تَغْبَا بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ

وهذا البيت يروى برفع كلمة « ربع » ونصبها ، فأما رواية الرفع فتخريجها على أن « شجا » فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وربع : فاعل شجا ، وهذه جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أى أن الكلام مبتدأ بها ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وليس له مفعول لا في اللفظ ولا في التقدير ، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب أيضا لأنها معترضة بين الفعل وفاعله ، وأما رواية نصب كلمة « ربع » فتخريجها على أن « شجاك » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربع ، والجملة في محل نصب مفعول ثان تقدم على العامل وعلى المفعول الأول ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وربع : مفعول أول لأظن ، وأصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك ، وهذا البيت بروايته يدل على أن الإلغاء عند التوسط جائز .

١٨٥ — \* وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَأَتَلَوْرُ \*

= الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعا ، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم ( ١٨٦ ) ومن شواهد أيضا قول الشاعر :

آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يَرُ هُبُكُمُ مِنْ لَغَى الْخُرُوبِ اضْطِرَامُ

وقد ذكر غير المؤلف من النحاة صورة ثالثة للالغاء ، وهى أن يتقدم الفعل القلبي على المفعولين جميعا ، ولكن لا يبدأ به الكلام ، بل يقع قبله شيء من الكلام نحو قولك « متى ظننت زيدا قائما » ومنه البيت :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وسيدكر المؤلف هذه الصورة فى صدد تخريج الشاهدين ١٨٩ و ١٩٠ .

١٨٥ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* أَبِالْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوْعِدُنِي \*

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المقرئ .

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهى ما كان من الشعر من بحر الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة ، وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كرؤبة والعجاج أليه ، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الراجز :

\* أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَصِيدًا \*

« توعدنى » تهددنى ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شرآ .

الإعراب : « أبالأراجيز » الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدنى الآتى « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللؤم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المفعول وعامله « توعدنى » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فى الأراجيز » الواو واو الحال ، وفى : حرف جر ، الأراجيز : مجرور بـ فى ، والجار والمجرور متعلق =

وقال :

\* هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا \* ١٨٩ —

= معذوف خبر مقدم « خلت » خال : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعل مبني على الفهم في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لهما من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « اللاؤم » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة « والخور » الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللاؤم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « في الأراجيز خلت اللاؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله « اللاؤم » والخبر الذي هو قوله « في الأراجيز » ، فلما توسط الفعل بينهما ألقى عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لصبهما ، فكان يقول : وختت اللاؤم والخور في الأراجيز ، بنصب اللاؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والجرور على أنه المفعول الثاني .

١٨٦ — هذا صدر بيت من الطويل لأبي أسيدة الديري ، وقد رواه ابن السكيت في كتاب الألفاظ ثاني أربعة أبيات ( انظر تهذيب الألفاظ ص ١٣٥ ) ونسبها إلى أبي أسيدة الديري ، وهالك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه :

وَأَنَّ لَنَا شَيْخَيْنِ لَا يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْنِ لَا يُجْدِي عَلَيْنَا غِنَاهُمَا  
هُمَا سَيِّدَانَا ، يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَبْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

وقد روى الجاحظ في كتاب الحيوان ( ٦ / ٦٥ ) أول هذين البيتين مع بيتين آخرين بعده .

اللمعة : « شيخين » ثنية شيخ ، وهو الذي تقدمت به السن وظهر فيه الشيب ، والإنسان شيخ من خمسين سنة من عمره إلى آخره حياته . وقيل غير ذلك ، وسبق تفسيره قريبا ( ش ١٧٥ ) وقد جرت عادة الناس أن يكون للمقدم عليهم وصاحب الرأي فيهم من بلغ سن الشيخ ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأى القوم والمقدم عليهم ، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبي كان يسمى شيخ البطحاء « لا يجدى علينا غناها » يريد أن غناها قاصر نفعه عليهما ، ولا ينال قومهما منه شيء ، وأجدى : صار ذا جدى ، وهو العطية والنفع « هما سيدانا يزعمان » يريد أن هذين الشيخين =

والغاء المتأخر أقوى من إعماله ، والمتوسط بالعكس ، وقيل : هُما في المتوسط بين المفعولين سواء .

الثالث : التعليق ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لحيىء ماله صدر الكلام بعده ، وهو : لام الابتداء ، نحو ( وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ )<sup>(١)</sup> ، ولَامُ الْقَسَمِ ، كقوله :

== يظنان أن لهما السيادة علينا والتقدم « أيسرت غنماهما » معناه كثرت ألبانها وجرى علينا منه ، ورواه ابن السكيت « يسرت غنماهما » بالضعيف . وضرب ذلك مثلاً لما يجرى عليهم من النفع .

المعنى : يقول : إن من قومنا رجلين طعنا في السن وليس من ورائهما نفع لنا ، وهما يظنان أنهما يتقدم سنهما قد صارا صاحبي الأمر النافذ فينا ، ولكننا لانعرف لهما بذلك إلا أن بنالنا من غنماهما ما نتنفع به ، وما دامت أيديهما مغولة فإننا لانقر لهما بسيادة ، ولا نعرف لهما بتقدم .

الإعراب : « هما » ضمير منفصل مبتدأ « سيدانا » سدا : خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وسيدا مضاف والضمير مضاف إليه « يرعمان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « إنما » أداة حصر لاعمل لهما « يسوداتنا » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، ونا : مفعول به « إن » حرف شرط جازم « أيسرت » أيسر : فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، والتاء للتأنيث « غنماهما » فاعل أيسر ، مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وضمير الغائبين العائد إلى الشيخين مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « هما سيدانا يرعمان » حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبي - وهو يزعم - وأخره في الكلام عن مفعوليهِ ، فرفعهما ، وألغى عمله في لفظهما وفي المحل أيضاً ، وهذان المفعولان هما المبتدأ والخبر الآن ، وذلك قوله « هما سيدانا » ولو أنه أخرهما عن الفعل لنصبهما به فقال « يزعمانهما سيدينا » وذلك ظاهر إن شاء الله ، ومثله البيت الذي أنشدناه في ص ٥٨ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلغاء .

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

١٨٧ — \* وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي \*  
 —————

١٨٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا \*

والبيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأشعري في باب ظن وأخواتها ( رقم ٣٣٦ ) والمؤلف في قطر الندى ( رقم ٧٣ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٨٥ ) وهو من قصيدة لبيد الممدودة في المعلقة والتي أولها قوله :

عَفَتِ الدِّيارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمَنِي تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

اللمعة : « منيتي » المنية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى بمعنى - بوزن رمى يرمى - ومعناه قدر ، ولحقها التاء لأنها قد صارت اسما « لاتطيش » لا تخيب ، بل تصيب الرمي دائما « سهامها » السهام : جمع سهم .

المعنى : إني موقن أنني سألاقي الموت حتما ، لأن الموت نازل بكل إنسان ، ولا يفلت منه أحد أبدا .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل ماض وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لاجل له من الإعراب « منيتي » منية : فاعل تأتي ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المؤكد والفاعل لاجل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفي ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتي » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك =

وَمَا النَّافِيَةُ نَحْوُ ( لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ )<sup>(١)</sup> .  
 وَلَا وَإِنَّ النَّافِيَتَانِ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ « عَلِمْتُ وَاللَّهِ  
 لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو » وَ « عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » .  
 والاستفهام ، وله صورتان :  
 إحداها : أن يعترض حرفُ الاستفهامِ بين العامل والجملة ، نَحْوُ ( وَإِنْ  
 أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ يَمِيدُ مَا تُوعِدُونَ )<sup>(٢)</sup> .  
 والثانية : أن يكون في الجملة أنتمُ استفهامٍ : عمدة كان ، نَحْوُ ( لَنَعْلَمَ  
 أَيْ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى )<sup>(٣)</sup> ، أَوْ فَضْلَةٌ ، نَحْوُ ( وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ  
 مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ )<sup>(٤)</sup> .  
 ولا يدخل الإلقاء ولا التعليقُ في شيء من أفعال التَّصْيِيرِ ، وَلَا فِي قَلْبِيَّ  
 جَامِدٍ — وَهُوَ اثْنَانِ : هَبْ ، وَتَعْلَمُ<sup>(٥)</sup> — فَإِنِهَا يُلْزَمَانِ الْأَمْرَ ، وَمَا عِدَاهَا  
 مِنْ أَعْمَالِ الْبَابِ مُتَصَرِفٌ إِلَّا وَهَبَ ، كَمَا مَرَّ .

== الفعل في هذا الواقع علق عن العمل في لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل  
 للمفعولين ، فكان يقول : ولقد علمت منيق آتية ، بنصب منية نصبا تقديرية على أنه  
 للمفعول الأول ، ونصب آتية نصبا ظاهرا على أنه للمفعول الثاني ، ولكن وجود اللام  
 منع من وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجودا في المحل ، والدليل على وجوده  
 في المحل أنك لو عطفت على محل جملة « لتأتين منيق » لعطفت بالنصب ، وسيأتي  
 إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي ، إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .  
 (٣) من الآية ١٢ من سورة الكهف . (٤) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .  
 (٥) المراد « هب » القلبية التي بمعنى ظن ، و « تعلم » القلبية التي بمعنى اعلم ،  
 وهما ملازمان لصيغة الأمر كما قال المؤلف ، فأما « هب » من الهبة فهو فعل متصرف  
 تام التصرف ، وكذلك تعلم بمعنى اكتسب علما نحو « تعلمت النحو » فإنه أيضا متصرف  
 تام التصرف ، وقد سبق لنا ذكر هذا .

ولتصاريفهنَّ ما لهنَّ ، تقول في الإعمال : « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » و « أَنَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، وفي الإلقاء « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَنَّ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَنَّ » وفي التعليق « أَظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَنَا ظَنَّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » .

\*\*\*

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلقاء والتعليق من وجهين :  
أحدهما : أن العامل المُلغى لا عَمَلَ له أَلَبَّتَهُ ، والعامل المَعْلَقَ له عَمَلٌ في المحل ، فيجوز « علمت لزَيْدٌ قَائِمٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ من أموره » بالنصب عَطْفًا على المحل <sup>(١)</sup> ، قال :

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما .  
الأول أن للعلماء خلافا في الجملة المعلق عنها بأحد العلاقات التي ذكرها المؤلف -  
إلا الاستفهام - ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

أولها : أن لهذه الجملة عملا من الإعراب ، وابن هذا المحل هو النصب ، وهذا مذهب سيويه وسائر البصريين وابن كيسان ، وهو الذي يجري عليه كلام المؤلف ههنا .

والثاني : أنه لا عمل لها من الإعراب ، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل المعلق ، فإذا قلت « علمت لزَيْدٌ قَائِمٌ » فتقدير الكلام : علمت والله لزَيْدٌ قَائِمٌ ، وهذا مذهب الكوفيين .

الثالث : أن الجملة المعلق عنها لا عمل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق ، وليس مدلولاً عليه بشيء محذوف كما زعم الكوفيون ، وهذا مذهب المغاربة من النحويين ، ومن ذهب إليه ابن عصفور .  
الشيء الثاني : أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد في معنى الجملة .



١٨٨ — وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى  
وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

١٨٨ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذى اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها ( رقم ٣٣٨ ) والمؤلف في قطر الندى ( رقم ٧٤ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٨٧ ) .

اللفظة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها « موجعات » جمع موجعة ، وهى المؤلة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء ، لأنه لم يكن يمر بخاطرى ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلة ، لأننى كنت مرتاح الخاطر هنى البال . وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبى وامتلكت مشاعرى .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف و « عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « البكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بأدرى سدت مسد مفعولها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « موجعات » معطوف على محل ما البكى ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجرورا بحتى ، والجار والمجرور متعلق بالنفى الذى دل عليه « ما » فى قوله « ما كنت أدرى » .

والثاني : أن سبب التعاقب مُوجِبٌ ، فلا يجوز « ظَنَنْتُ ما زِيداً قائماً »  
وسبب الإلغاء مُجَوِّزٌ ، فيجوز « زَيْداً ظَنَنْتُ قائماً » و « زَيْداً قائماً ظَنَنْتُ » .  
ولا يجوز إلغاء العامل المتقـدم ، خلافاً للـكـونـيـن والأخفش ،  
واستدلوا بقوله :

١٨٩ — \* أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكُ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ \*

= الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البسكى ولا موجعات » فإن « أدرى » فعل مضارع  
ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البسكى » جملة من مبتدأ وخبر ،  
وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن المبتدأ اسم استفهام ،  
واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير ، لهذه الأسباب لم  
يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل في محلهما النصب ، والدليل على أنه عمل  
في محلهما النصب أنه لما عطف عليهما قوله « موجعات » جاء به منصوباً بالكسرة نيابة  
عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم .

١٨٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* كَذَلِكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي \*

والبيت مما اختاره أبو تمام في حماسته ونسبه إلى بعض الفزاريين ، ولم يعينه (وانظر  
شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .

اللغة : « كذلك أدبت » الأحسن في الكاف في مثل هذا التعبير أن تكون اسماً  
بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وتقدير الكلام :  
تأدياً مثل ذلك التأديب أدبت ، وذلك التأديب هو الذي عبر عنه في البيت السابق  
عليه ، وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَقْبَهُ ، وَالسُّوءَةَ اللَّقَبُ

« ملاك » بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم .  
الإعراب : « كذلك » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، يقع مفعولاً مطلقاً  
عامله أدبت الذي بعده ، واسم الإشارة مضاف إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، =  
( — أوصح المسالك ٧ )

والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعنا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ،  
 والتقدير : تأديبا مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبني للمجهول ،  
 والتاء نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلق » الجار  
 والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه  
 « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة  
 في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ  
 « الشيعة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب  
 سدت مسد مفعولى وجد على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ  
 جزءى هذه الجملة ، والأصل : وجدت للملاك الشيعة الأدب ، أو الجملة في محل نصب  
 مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى  
 الحال والشأن ) ملاك الشيعة الأدب .

الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيعة الأدب » فإن ظاهره أنه ألغى « وجدت »  
 مع تقدمه ، لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيعة الأدبا » بنصب « ملاك »  
 و « الأدب » على أنهما مفعولان ، ولكنه رفعهما ، والعلماء يختلفون في تخريج هذا  
 البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب .  
 فقال الكوفيون : هو على الإلغاء ، والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط  
 والتأخر ؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فهذا الإلغاء أثر من  
 آثار ضعفها .

وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخريج :  
 الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » .  
 والثانى : أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة  
 المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان ، على ما بيناه في إعراب البيت .  
 والثالث : أنه من باب الإلغاء ، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع في أول  
 الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر « أنى » وهذه هي الصورة الثالثة من الصور  
 المبيحة للإلغاء كما سبق التنبيه إليه .

وقوله :

٩٠ — \* وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ \*

والنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذه التأويلات من التكلف ، ولا يسعه إلا أن يحكم فى هذه المسألة — بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على مارواه الكوفيون — بمذهب الكوفيين ، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد ، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله ، وإلا يكن الأمر كذلك تصحح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها ، لأن التأويل فى كل كلام ممكن .

١٩٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا \*

والبيت لسكب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والى مطلعها :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَّبُولُ مُتَيِّمٌ لِثَرَاهَا لَمْ يُفَدَ مَكْبُولُ

اللقبة : « بانَتْ » بعدت وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبلة الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبدته « لثراها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يقْدَ » أصله من قولهم : فدى الأسير بغيره فداء ؛ إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبّل الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو الفيد « تدنو » تقرب « تنوِيلُ » عطاء . الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وآمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت واوه ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تدنو ، وهو مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنوِيل على مذهب سيويه الذى يميز مجيء الحال من المبتدأ ، أو صاحبه ضمير المبتدأ المستتر فى الخبر على مذهب الجمهور « تنوِيل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدَّرَة ، والأصل « لَمَلَاكُ »  
و « لَلدَّيْنَا » ثم حُذِفَ وبقي التعليق .

والثاني : أن يكون من الإلغاء ، لأن التوسطَ المُبَيِّحَ للإلغاء ليس التوسطَ  
بين الممولين فقط ، بل توسط العامل في الكلام مُقْتَضٍ أيضاً ، نعم الإلغاء  
للتوسط بين الممولين أقوى ، والعامل هنا قد سبقَ بَأَنِّي وبما النافية ، ونظيره  
« مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » فيجوز فيه الإلغاء .

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو

= الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه أُلغِيَ « إخال »  
مع كونه متقدماً ، وقد أخذ بهذا الظاهر نخاعة الكوفة ، ورأوا أنه يجوز في أفعال  
القلوب - بسبب ضعفها في ذاتها - أن تلغى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين  
جميعاً في كل حالة ، وأنه يجوز الخنوع على هذا ، وليس هذا الظاهر مسلماً عند جمهور  
البصريين ، وهو الذي اختاره المؤلف هنا تبعاً للناظم ، ولهذا أولوا البيت بما يخرج به  
عن استشهاد أهل الكوفة به ، ولهم فيه توجيهات عدة .

منها : أنه من باب التعليق ، وأن لام الابتداء مقدرة بين « إخال » وما بعدها ، وتقدير  
الكلام : وما إخال لدينا منك تنويل .

ومنها : أنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطاً كما قرره المؤلف .

ومنها : أن « إخال » عاملة في مفعولين ، الأول مفرد محذوف وهو ضمير الشأن  
والثاني جملة ، كما قررناه في إعراب البيت .

وهذا الأخير أحد توجيهات في البيت على تقدير الإعمال ، وهو الذي ذكره الشارح ،  
وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » اسم موصول مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال »  
عاملة في مفعولين أحدهما محذوف وهو العائد على « ما » والثاني هو متعلق قوله « لدينا »  
والتقدير : الذي إخاله كائناً منك هو تنويل .

ضمير الشأن ، والأصل « وَجَدْتَهُ » و « إِخَالَه » كما حُذِفَ في قولهم « إِنْ يَكْ زَيْدٌ مَأْخُودٌ » .

\*\*\*

فصل : ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً — أى : لدليل — نحو  
(أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) <sup>(١)</sup> ، وقوله :  
١٩١ — بِأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَايَةَ سُنَّةٍ  
تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَى وَتَحْسِبُ  
أى : تزعمونهم شركائى ، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً عَلَى .

(١) من الآية ٧٤ من سورة القصص .

١٩١ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت للكهيت بن زيد الأسدى ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :  
طَرَبْتُ ، وَمَاشَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ  
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ وَلَمْ يَقْطُرْ بَنِي بَنَانٍ مُخَضَّبُ  
اللغة : « ترى حُبهم » رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلية بشيء من التكلف « عاراً » العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عبرته كذا ، قالوا : ولا تقل : عبرته بكذا ، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وفي لامية السموأل :

تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنْ الْكَرَامَ قَلِيلُ

وليس في الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثانى بنفسه ، لأن حذف الجار مطرد قبل أن المؤكدة . ومن ثقله اللغة من أجاز أن تقول ذلك ، ولكنه قليل ( وانظر شرح الحماسة ١ / ٣٣ ) « وتحسب » أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : « بِأَيِّ » حار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف ، و « كِتَابٍ » مضاف إليه « أم » عاطفة « بَايَةَ » جار ومجرور معطوف على الأول ، وأية مضاف ، و « سُنَّةٍ » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما حذفها اقتصاراً — أى : لغير دليل — فمن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً ، واختاره الناطم ، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً ، ا قوله تعالى : ( وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ )<sup>(١)</sup> ( فَهَوَ يَرَى )<sup>(٢)</sup> ( وَظَنَنْتُمْ ظَنَّهُ السَّوْءَ )<sup>(٣)</sup> ، وقولهم : « مَنْ يَسْمَعُ يَحَلْ » ، وعن الأعم يجرز فى أفعال الظن دون أفعال العلم .

ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً ، وأما اختصاراً فتمنع ابن ملىكون وأجازة الجمهور ، كقوله :

١٩٢ — وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ

مِئِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُسْكِرِمِ

\*\*\*

== وجوبا تقديره أنت « جههم » حب : مفعول أول ل ترى ، وضمير الغائبين مضاف إليه « عارا » مفعول ثان ، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جملة على ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار وجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له « وتحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب جههم عارا على » .  
الشاهد فيه : قوله « تحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب وبينه الشارح .

(١) من الآيتين ١٦ و ٢٣ من سورة البقرة (٢) من الآية ٣٥ من سورة النجم  
(٣) من الآية ١٢ من سورة الفتح .

١٩٢ — هذا بيت من الكامل ، والبيت لعترة بن شداد العبسى ، من معلقته

للمشورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

اللفظة : « غادر » ترك « متردم » بزنة اسم المفعول — وهو فى الأصل اسم مكان من ==

فصل : تُحْكِي الجملة الفعلية بعد القول ، وكذا الأسمية ، وَسُكِّنَ يُعْمِلُونَهُ  
فيها عَمَلٌ ظَنٌّ مطلقاً ، وعليه يُرْوَى قوله :

١٩٣ — \* تَقُولُ هَزِيْزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَنْثَابٍ \*

= قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترم » بالنون — وهو صوت خفي ترجعه  
بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى لإسبقوك إليه ، وهل يتها لك أو  
لغيرك أن تحيثوا بشيء جديد ؟ « الحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه  
قليل في الاستعمال ، والأكثر أن يقال في اسم المفعول محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم  
هجروا الفعل الثلاثي ، وفي اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذي هو  
المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة الحب الكريم فلا تظنى غير ذلك واقعا .  
الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت »  
فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف  
النون ، وياء المخاطبة فاعل « غيره » مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف « منى » جار  
ومجرور متعلق بقوله « نزلت » « بمنزلة » مثله ، ومنزلة مضاف ، و « الحب » مضاف  
إليه « المكرم » نعت له .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف للمفعول الثاني اختصاراً ، وذلك  
جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن ملكون ، والأصل : فلا تظنى غيره حاصل ، أو  
نحو ذلك .

١٩٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* إِذَا مَا جَرَى شَاوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ \*

والبيت في وصف فرس ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ،  
وأولها قوله :

خَلِيلِيَّ مَرًّا بِي كُلِّيَّ أُمَّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ  
اللغة : « شاوين » مثني شاو — بفتح الشين وبسكون الهمزة — وهو الشوط والطلق ،  
تقول : جرى الفرس شاوآ ، تريد شوطاً ، ومنه قالوا : فلان لا يدرك شاؤه ، =



بالنصب ، وقوله :

١٩٤ - \* إِذَا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ \*

= يريدون أنه سباق في المكرمات لا يجاريه أحد ولا يباريه « عطفه » بكسر العين وسكون الطاء المهملة - جانبه ، وأراد من قوله : « ابتل عطفه » أنه عرق « هنريز الريح » دويها عند هبوبها « أناب » اسم جنس جمعي واحدة أنابة ، وهي الشجرة ، والريح إذا مرت بالشجرة سمعت دويها عاليا .

الغنى : يصف الفرس بأنه سريع الجرى شديده يشق الجو شقاً ، حتى لتظنه عندما يشتد جريه ريحاً مرت بشجرة .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هنريز » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الريح » مضاف إليه « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الريح « بأناب » جار ومجرور متعلق بمر ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب مفعول ثان لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام ، ونصب فيه مفعولين : أحدهما قوله « هنريز الريح » وثانيهما جملة « مرت بأناب » والذين يجرونه هذا المجرى بغير قيدهم بنو سليم من بين العرب كافة ، وأما غيرهم فيتقيدون بقيود ذكرها المؤلف كغيره من النحاة .

١٩٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ \*

والبيت من كلة للحطيثة يصف بعيره بالسرعة ، ومثله في المعنى قول حميد ابن ثور :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا : وَرَدُّهُنَّ ضَحَى غَدٍ  
تَوَاهَقْنَ حَتَّى وَرَدُّهُنَّ طُرُوقُ

تواهقن : تبارين في السير ، وأراد أسرعن ، وطروق : هو الورود ليلاً =

. . . . .

== اللغة : « قلت » معناها ههنا ظننت « آتب » اسم الفاعل من « آب يؤب » إذا رجع ، والعادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفي أول الليل ، وأراد هنا من الأوب وقته الذي ذكرنا « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مشناة مشددة - هي البرذعة ، وقيل : ما يوضع تحتها ، والبرذعة توضع تحت رحل البعير « بالهجر » بفتح الهاء وسكون الجيم هنا - نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله الهاجرة ، وأصل الهجر بتحريك الجيم ، ولكنه سكنها حين اضطر .

المعنى : يقول : إذا ظننت أنى أصل بلدة عند آخر النهار وفي أول الليل وقدرت للمسافة التي بيني وبينها هذا الوقت فإنى أصل البلدة في نصف النهار عند شدة الحر ، ولا أحتاج للوقت الباقي بعد ذلك ، وهذا بسبب سرعة بعيرى ونجايته .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بوضعت الآتى « قلت » فعل ماض بمعنى ظننت مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء التكلم فاعله « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وباء التكلم اسمه « آتب » خبر أن ، وفي آتب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل « أهل » مفعول به لآتب لإشرا به معنى واصل أو مدرك ، وأهل مضاف و « بلدة » مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى قال الذى بمعنى ظن ، وجملة قال وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة إذا إليها « وضعت » فعل وفاعل « بها ، عنه » جاران ومجروران يتعلقان بوضع ، والضمير المحرور محلا بالباء يعود إلى البلدة ، والضمير المحرور محلا بعن يعود إلى البعير الموصوف « الولية » مفعول به لوضع « بالهجر » جار ومجرور متعلق بوضع .

الشاهد فيه : قوله « قلت أنى آتب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التي بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية وردت في هذا البيت بفتح همزة « أنى » ولو أنه قصد الحكاية لكسر الهمزة كما وردت مكسورة في نحو قوله تعالى : ( قال إني عبد الله ) فلما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة « ظننت » من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : ( وظن أهلها أنهم قادرون عليها ) ==

بالفتح<sup>(١)</sup>، وَغَيْرُهُمْ يشترط شروطاً ، وهي : كونه مضارعاً ، وَسَوَّى به السيراقي « قُلْتَ » بالخطاب ، والكوفي « قُلْ » ، وإسنادهُ للمخاطب ، وكونه حالاً ، قاله الناظم ، ورُدُّ بقوله :

— ١٩٥ — \* فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا \*

== وقوله سبحانه : ( إني ظننت أني ملاق حسايه ) وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من الشواهد ، والشيء إذا تضمن معنى الشيء يأخذ حكمه ، نفي أنه لما تضمن قال معنى ظن ، ومن حكم ظن أن تفتح الهمزة بعده ، فتحت الهمزة بعد قال ، هذا مع قصدهم إلى التفرقة بين قال التي تقصد بها الحكاية وقال التي يراد بها معنى ظن ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله المستول أن ينفعك به .

(١) أي بفتح همزة « أني » .

١٩٥ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ \*

وهذا البيت من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وهو من شواهد سيبويه .

اللغة : « الرحيل » الارتحال ومفارقة ديار الأجرة « دون بعد غد » أي قبل بعد الغد فيما اليوم وإما غدا « فمتى تقول الدار تجمعنا » يريد أي وقت بحسب ظنك وما يترجح عندك تجمعنا فيه دار واحدة ، وليس الاستفهام على حقيقته ، ولكنه يستبعد ذلك .

الإعراب : « متى » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتقول ، و« فمتى » في بيان الاستشهاد بحث طريف فيه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول به أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تجمعنا » تجمع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار ، ونا : مفعول به ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار تجمعنا » حيث استعمل تقول بمعنى تظن ونصب به مفعولين : أحدهما قوله « الدار » والثاني جملة « تجمعنا » ولم يقصد به =

==الحكاية ؛ لأنه لو قصد الحكاية لرفع « الدار » بالابتداء ، وكانت جملة « تجمعنا » في محل رفع خبر . وكانت جملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول ، لكنه لما نصب « الدار » علمنا أنه أراد من تقول معنى تظن فنصب به .

و«تقول» في هذا البيت ليست للزمان الحاضر ، ولكنها للزمان المستقبل ، وإن كانت بمعنى تظن ، فدل ذلك أنه لا يشترط في استعمال تقول بمعنى تظن أن يكون زمانه الحال ، قال أبو حيان : « وفيه رد على من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعهم وأجابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه ، لا عن ظنه في الحال » اهـ كلامه ، وقال اللقاني : « متى ظرف لتقول ، فهي استفهام عن وقت القول ، فلا يكون القول واقعاً في الحال ، وإلا لم يستفهم عن وقته ، إذ لا استفهام عن حاصل » اهـ . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : جرى الشيخان أبو حيان واللقاني على أن « متى » ظرف زمان متعلق بتقول ، وبذا الرد على هذا ، والذي صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون تقول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو المستقيم ، ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجهين :

الأول : أنا لا نسلم أن « متى » ظرف متعلق بقوله تقول ، بل هو متعلق بقوله تجمعنا ، والمستبعد هو الجمع بينه وبين أحبته ، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم ، فالمعنى أنتظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة ، وليس المراد في أى وقت تظن أن الدار تجمعنا ، ووقوع « تقول » بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه .

الوجه الثاني : سلمنا أن « متى » متعلق بتقول ، لكننا لا نسلم أنه إذا تعلق متى بتقول كان ذلك مستلزماً أن يكون تقول للمستقبل لا للحاضر ، إذ يجوز أن يكون متى متعلقاً بتقول وهو مع ذلك للحاضر ، وبيان ذلك أن القول بمعنى الظن بما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته ، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته ، ويجاب بما يحدد الزمن الذي يحصل فيه أو ببيان أنه حاصل الآن فعلاً ، أليست تقول : متى يحصل عندك ظن أنني ملاق أحبتي ! فتجاب أن الظن حاصل فعلاً ! وفي هذا القدر كفاية .

والحق أن متى ظرف لتجمع مع لا لنقول ، وكونه بعد استفهام بجرف  
أو باسم ، سمع الكسائي « أتقول لِلْعَمِيَّانِ عَقْلًا » وقال :  
١٩٦ - \* عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي \*  
=

١٩٦ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ \*

والبيت من كلمة لعمر بن معد يكرب الزبيدي ، رواها أبو تمام في ديوان الحماسة .  
اللغة : «علام» كلة مؤلفة من حرف واسم ، فالحرف على ، والاسم ما الاستفهامية  
وقد حذفت ألفها كما تحذفها مع كل جار ، نحو قوله تعالى : ( فيم أنت من ذكراها؟ )  
وقوله جل ذكره : ( فيم تبشرون؟ ) وقوله سبحانه : ( عم يساءلون؟ ) للفرق بين  
الموصولة والاستفهامية ، والاستفهام هنا عن سبب الظن للعبر عنه بقول ، ومن هنا  
تعلم أنه لا فرق بين أن يكون المستفهم عنه هو الظن وأن يكون المستفهم عنه شيئاً يتصل  
بالظن كسببه ووقته وحصوله « تقول » أى تظن « يثقل عاتق » روى في مكانه  
« يثقل كاهلي » « أطعن » تقول : طعن فلان فلانا بالرمح يطعنه - مثل منع يمنع أو  
نصر ينصر - طعنا ، إذا ضربه به ، فهو طاعن ، والآخر مطعون أو طعين ، فأما طعن  
فلان على فلان فمن باب فتح ومنع لا غير ، ومعناه جرحه ونال من عرضه .  
المعنى : بأى حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد البأس؟  
يريد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم .

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، وما : اسم استفهام مبنى على سكون الألف  
المحدوفة للفرقة بين الخبر والاستخبار في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقول  
« تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره  
أنت « الرمح » مفعول أول لنقول منصوب بالفتحة الظاهرة « يثقل » فعل مضارع  
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمح ،  
والجمله من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب مفعول ثان لنقول « عاتق » عاتق :  
مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعاتق مضاف وياء  
المتكلم مضاف إليه .  
=

قال سيديويه والأخفش : وكونهما متصلين ، فلو قلت « أنت تقول »  
فالحكاية ، وخولفاً ، فإن قَدَرْتَ الضمير فاعلاً بمحذوفٍ والنصبَ بذلك  
المحذوف جاز اتفاقاً ، واغتفر الجميع الفصلَ بظرفٍ أو مجرورٍ أو معمولٍ  
القول ، كقوله :

١٩٧ — \* أَبْعَدُ بُعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً \* \*

= الشاهد فيه : قوله « تقول الرمح يثقل عاتقى » حيث استعمل فيه « تقول » بمعنى  
تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « الرمح » وثانيهما جملة « يثقل عاتقى »  
على ما تبين لك من الإعراب .

والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب « الرمح » بالفتح الظاهرة ، ولو لم يكن  
« تقول » بمعنى تظن لكان يجب أن يكون « الرمح » مرفوعاً على أنه مبتدأ وتكون  
جملة « يثقل عاتقى » في محل رفع خبر المبتدأ ، وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب  
مقول القول ، لأن القول لا ينصب اسماً مفرداً متى كان المقصود به الحكاية ، وإنما ينصب  
الجملة أو ما يؤدي معنى الجملة ، فأنت تقول : « قلت إن محمداً قائمٌ » أو « قلت محمد قائمٌ »  
ولا تقول « قلت محمداً قائماً » فتنصب محمداً وقائماً بعمت إلا إذا كنت قد أجربتها محري  
ظننت كما هي لغة سليم .

١٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مُحْتُومًا ؟ \*

ولم أعتز لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عتزلته على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « جامعة » اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعاً ، والجمع ضد التفريق « شملِي »  
الشمل - بفتح الشين وسكون اليم - يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول :  
جمع الله شملكم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق  
ما اجتمع من أمركم « محتوماً » اسم مفعول فعله حتم الله الأمر بحتمه - من باب  
ضرب - أى قضاء وأوجبه .

المعنى : لقد تفرقنا ، وتباعدت ديارى عن ديار أحبى ، فهل تظن أننا سنلتقي مرة  
أخرى وتجمعنا دار واحدة أم تظن أنه قد قضى علينا بالفراق أبداً الأيدى =

وقوله :

\* أَجِبْ أَلَا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ \* ١٩٨ -

= الإعراب : « أبعِد » الهمزة حرف استفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب بتقول ، أو بجامعة ، وهو مضاف و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وفي جامعة ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى الدار وهو فاعله « شملى » شمل : مفعول به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « محتوما » مفعول ثان لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار جامعة » وكذلك قوله « تقول البعد محتوما » وإن لم يكن المؤلف قد أنشده ، حيث استعمل في كل واحدة من هاتين العبارتين « تقول » بمعنى تظن ، فنصب به مفعولين : أحدهما في العبارة الأولى قوله « الدار » وثانيهما فيها قوله « جامعة » والأول في العبارة الثانية قوله « البعد » والثاني فيها قوله « محتوما » وقد اتضح ذلك في إعراب البيت غاية الاتضاح .

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر في هذا أن المفعولين اللذين نصبهما تقول في كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظاً ، وقد علمت أن القول إذا قصدت به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدي مؤداها ، وإذا لم يصح أن تقصد به في هذا البيت الحكاية لما ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن ، إذ لا ثالث لهذه الغنيين .

١٩٨ - هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزة قوله :

\* كَعَمْرُ أَيْبِكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ \*

وهذا البيت للكثير بن زيد الأسدي .

قال السهيلي : وأن لا يتعدى باللام ، كـ « تَقُولُ لِيَزِدْ عَمْرُو مُنْطَلِقُ » .  
وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ)<sup>(١)</sup>  
الآية ، في قراءة الخطاب ، وَرَوَى \* عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ \* بالرفع .

\*\*\*

= اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى في مكانه « أنوما » وهو جمع  
نأثم « بنو لؤى » أرا بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأنهم جميعاً ينتهى نسبهم إلى لؤى  
ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » المتجاهل :  
الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رووا في صدر البيت « أنوما »  
يروون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتصنع النوم .

المنى : أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين ، وآثروهم على  
المصريين ، أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر ، مقدرين سوء النتائج ، غير غافلين عما ينبغي  
العمل به ، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم ؟

الإعراب : « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله  
وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره  
أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وهو مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر »  
اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف وأبى من  
« أيبك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة  
« متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .<sup>١</sup>

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن »  
فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل  
بين أداة الاستفهام - وهى الهمزة - والفعل ، بفواصل - وهو قوله « جهالا » - وذلك  
لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثان للفعل  
كما عرفت .

(١) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة



هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي : أَعْلَمَ وَأَرَى اللَّذَانِ أَضْلُهُمَا عِلْمٌ وَرَأَى الْمُتَعَدَّيْنِ لَاتَيْنِ ، وَمَا ضَمَّنَ  
معناها من نَبَأٍ وَأَنْبَأَ وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ ، نحو ( كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ  
أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ )<sup>(١)</sup> ( إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَمَاتِكَ قَلِيلًا ،  
وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا )<sup>(٢)</sup> .

ويجوز عند الأكثرين حذف الأول ، كـ « أَعْلَمْتُ كَذِبَكَ سَمِيمًا »  
والاقتصار عليه ، كـ « أَعْلَمْتُ زَيْدًا » .

وللثاني وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعُهُ اختصاراً ، ومن  
الإلغاء والتعليق ما كان لهما ، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقاً ،  
ولن منعهما في المبني للفاعل ، ولنا على الإلغاء قول بعضهم : « الْبَرَكَةُ أَعْلَمْنَا  
اللَّهُ مَعَ الْأَكْبَرِ » وقوله :

١٩٩ — \* وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْتَعُ عَاصِمٍ \*

(١) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال

١٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَأَرَأَيْتُ مُسْتَكْنَى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ \*

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهم ينشدون قبله بيتاً ، وهو قوله :  
وَكَيْفَ أَبَالِي بِالْعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلِمَاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ  
اللغة : « أَمْنَعُ » أفعل تفضيل فعله منع - بوزان كرم - إذا صار منيعاً لا يغالب ،  
قويا لا يعتدى عليه ، عزيزاً لا ينال بمكروه « عاصم » هو اسم فاعل فعله عصم - من  
باب ضرب - وتقول : عصم فلان فلانا ، إذا منع عنه الأذى وحال دون المكروه أن  
يصبه ، ومنه قوله تعالى : ( لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ) وقوله « أَرَأَيْتُ »  
هو أفعل تفضيل من الرأفة ، وهي الشفقة والرحمة « مستكنى » تقول : استكنى  
فلان فلانا ، إذا طلب منه أن يكفيه مهمه ، والمراد أن المخاطب أَرَأَيْتُ من بلغاً إليه في =

وعلى التعليل ( يُنبئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لِنِي خَلْقِي جَدِيدٍ )<sup>(١)</sup>، وقوله :

٢٠٠ — حَذَارٍ فَقَدْ بُبِّئْتُ إِنَّكَ لِلَّذِي

سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعِدُ أَوْ تَشْقَى

= الملمات ، ويعاذ به في الملمات « أسمع » أفعّل تفضيل من السحاحة ، وهي الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من الهبة وهي هنا العطاء .  
المعنى : يقول : أنا لا أهتم بأعدائي ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجعلهم في حسابي ، ولا أخاف نوازل الدهر ، ولا أهرب كوارثه ، لأنني اعتصمت بك ، والتجأت إليك ، وأنت الذي يأمن من لاذبه .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أراي » أرى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الله » فاعل أرى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « أسمع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « عاصم » مضاف إليه « وأراف » الواو حرف عطف ، أراف : معطوف على أسمع ، وهو مضاف و « مستكفي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف . المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وأسمع » الواو عاطفة . أسمع : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « واهب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أنت أراي الله أسمع عاصم » حيث ألقى أرى عن العمل في المفعولين الثاني والثالث — وهما قوله « أنت أسمع عاصم » ليكون هذا الفعل قد توسط بين هذين المفعولين ، ولو أنه رتب المفعولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثتها فيقول : أراي الله إياك أسمع عاصم ، أو يقول : أراي الله أسمع عاصم .  
(١) من الآية ٧ من سورة سبأ

٢٠٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « حذار » اسم فعل أمر معناه احذره ، واسم الفعل قياسي على هذه الزنة من =

= كل فعل ثلاثي « أنبثت » بالبناء للمجهول - معناه أعلمت وأخبرت ، وأصله النبأ - وهو كالخبر معنى ووزنا ، ويقال : النبأ خاص بما له شأن خطير من الأخبار « ستجزي » مستكاناً « بما تسمى » أراد بما تعمل في هذه الحياة من خير أو شر .  
 المعنى : يحذر مخاطبه من أن يعمل عملاً يندم على عواقبه ، وينبهه إلى أن كل إنسان سيجزي على ما قدمت يده ، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أزلف ، فإن كان عمله خيراً سعد في عقبه ، وإن كان عمله شراً شقى به .

الإعراب : « حذار » اسم فعل أمر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « نبثت » نبيء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعله « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسمه ، مبنى على الفتح في محل نصب « للذي » اللام لام التوكيد ، وهى المرحقة ، انذى : خبر إن ، والجملة في محل نصب بنبيء « ستجزي » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع للبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة للذي « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتعزى « تسعى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « ما » الموصولة المجرورة محلاً بالباء « فتسعد » الفاء حرف عطف ، تسعد : فعل مضارع معطوف على تجزى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « تشقى » معطوف على تسعد .

الشاهد فيه : قوله « نبثت إنك للذي » فقد استعمل فيه « نبيء » وهو فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل ، وعداه إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة وهو الضمير المنصل الواقع نائب فاعل ، وعلقه عن العمل في الثانى والثالث منها باللام الواقعة في خبر إن ، وتعليقه عن العمل فيهما معناه إبطال عمل العامل في لفظهما مع كونه عاملاً في محلهما ، ولذلك قلنا : إن « إن » واسمها وخبرها المقترن باللام في محل نصب بنبيء ، وذلك نظير بيت كثير عزة الذى مضى مشروحا ( انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧ ) .

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من المتعدى لواحد تعدتا لائنتين ، نحو ( مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَيْتُمْ مَا تَحْبُثُونَ )<sup>(١)</sup> ، وحكما حكم مفعولتي « كَا » - في الحذف لدليل وغيره ، وفي منع الإلقاء والتعليق - قيل : وفيه نظر في موضعين ؛ أحدهما : أن « علم » بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ، والثاني : أن « أرى » البصرية تُسمع تعليقها بالاستفهام ، نحو ( رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى )<sup>(٢)</sup> ، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياساً ، نحو « أَلَبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً » وادعاء أن الرؤية هنا علمية .

\*\*\*

### هذا باب الفاعل

الفاعل : أَرْسَمَ أو ما في تأويله ، أَسْنَدَ إليه فعلٌ أو ما في تأويله ، مُقَدَّمَ ، أَصْلُهُ الحَلُّ والصيغة .

فالأسم نحو « تَبَارَكَ اللَّهُ » والمؤوَّل به نحو ( أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ )<sup>(٣)</sup> ، والفِعْلُ كما مثلنا ، ومنه « أَتَى زَيْدٌ » و « نِصَمَ الْفَتَى » ، ولا فرق بين المتصرف والجامد ، والمؤوَّل بالفعل نحو ( مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ )<sup>(٤)</sup> ، ونحو « وَجْهَهُ » في قوله<sup>(٥)</sup> « أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ » و « مُقَدَّمٌ » رافع لتوهم دخول نحو « زَيْدٌ قَامَ » و « أَصْلِي الحِلُّ » مخرج لنحو « قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن المسند - وهو قائم - أصله التأخير لأنه خبر ، وذكر

(١) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت

(٤) من الآية ٦٩ من سورة النحل

(٥) أي قول ابن مالك في الألفية .

الصيغة مخرج لنحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » - بضم أول الفعل وكسر ثانيه - فإنها مُفْرَعَةٌ عن صيغة ضَرَبَ - بفتحهما .  
وله أحكام :

أحدها : الرفع <sup>(١)</sup> ، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدر ، نحو ( وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ  
النَّاسَ ) <sup>(٢)</sup> ، أو اسميه نحو « مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ » ، أو مِنْ  
أو بالباء الزائدين نحو ( أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ) <sup>(٣)</sup> ( كَفَى بِاللَّهِ  
شَهِيداً ) <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم :  
خرق الثوب السمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر ، وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَفَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ      نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِهِمْ هَجَرٌ  
وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمَتَرَبَّعَا      يَبْطُنِ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا  
إِلَى الشَّرْطِيِّ مِنْ وَادِي الْمَقْعَسِ بَدَلْتُ      مَعَالِمُهُ وَبَلَاً وَنَسْكَبَاءَ زَعَزَعَا  
وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآتي .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٩ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الفتح ، ثم اعلم أن جر الفاعل بالباء الزائدة على  
ملائة أضرب : واجب ، وجائز كثير ، وشاذ .

فأما الواجب ففي فاعل أفعل في التعجب نحو قوله تعالى : ( أسمع بهم وأبصر )  
ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ      وَمُذْمِنِ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ =

الثاني : وقوعه بعد المُسَدِّدِ ، فإن وُجِدَ ما ظَاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّمَ وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونُ المُقَدَّمِ إما مُبْتَدَأً في نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، وإما فاعِلاً محذوفَ الفعلِ في نحو ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )<sup>(١)</sup> لأن أداة الشرط مخيصة بالجلل الفعلية ، وجاز الأمران في نحو ( أَبَشَرْتُ يَهُودُنَا )<sup>(٢)</sup> و ( أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ )<sup>(٣)</sup> ، والأَرْجَحُ الفاعلية<sup>(٤)</sup> .

= وأما الجائز الكثير ففي فاعل « كفى » كآلية التي تلاها المؤلف ، ومن تجرد فاعل كفى القليل قول سقيم بن وثيل الرياحي :  
عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَمَّزَتْ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْعَرَّةِ فَاهِيَا  
وأما الشاذ ففي نحو قول الشاعر :  
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بَمَا لَأَقَتْ كَبُونُ بَنِي زِيَادٍ  
إذا ذهبت إلى إن « ملاقت » فاعل « يأتى » كانت الباء زائدة ، وإلا كانت متعلقة بتمنى ، وقد خرج العلماء البيت على الوجهين .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) ذكر المؤلف فيها ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور :

الأولى : ما يحمل فيه المقدم مبتدأ ليس غير ، ومثل لذلك بنحو « زيد قام » فزيد- في هذا المثال ونحوه- مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والكلام جملة واحدة اسمية ، وهذا الذي يفهمه كلامه مذهب غير المبرد ، وقد ذكروا في باب الاشتغال أن المبرد يميز في هذا المثال ونحوه الوجهين ، وهما أن يكون « زيد » مبتدأ كما قال الجمهور ، والثاني أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام : قام زيد قام زيد ، فالكلام جملتان فليتان ولا محل لواحدة منهما ، أما الأولى فلكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلائها مفسرة ، وضابط هذه الصورة : أن يقع اسم مرفوع في أول الكلام ليس قبله شيء ، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل ، وتقل المؤلف في باب =

وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل ، تَمْشِكًا بِنَحْوِ قَوْلِ الزُّبَّاءِ :

٢٠١ - \* مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَثِيدًا \*

= الاشتغال ما ذكرناه من أن المبرد يرجع في هذا المثال كون الاسم المتقدم مبتدأ ، ولا يوجب ذلك .

الصورة الثانية : ما يجعل فيه الاسم المتقدم فاعلا ليس غير ، ومثل لذلك بالآية الكريمة ( وإن أحد من المشركين استجارك ) فأحد : فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك الذى بعده ، وأصل الكلام : وإن استجارك أحد استجارك ، والكلام حينئذ جملتان على نحو ما ذكرناه في كلام المبرد في الصورة الأولى ، ونظير هذا المثال : كل اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتعريض .

الصورة الثالثة : ما يجوز في الاسم المرفوع الوجهان : أن يكون فاعلا يفعل محذوف ، وأصل الكلام حينئذ : أَنَخْلُقُونَهُ تَخْلُقُونَهُ ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره ( نَخْلُقُونَهُ ) الذى بعده ، وضابط هذه المسألة : أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام .

٢٠١ - هذا بيت من الرجز المشطور ينسبه النحاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزناء - كما نسبته المؤلف - وهى بنت عمرو بن الضرب من نسل المالقي ، وكان أبوها قدامك الجزيرة - والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات - فغزاه جذيمة الأبرش ، ففرق جموعه وقتله ، فمسلكت الزباء بعد أبيها ، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة في قصة يطول ذكرها ( انظرها في مجمع الأمثال للبيداني في شرح اللؤلؤ : خطب يسير في خطب كبير ) وبعد البيت المستشهد به قولها :

أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمُّ حَدِيدًا أُمُّ صَرْفَانًا بَارِدًا شَدِيدًا

\* أُمُّ الرِّجَالِ جُثْمًا قُعُودًا \*

اللفظة : « وثيدا » ثقيلًا تصحبه تؤدة وبطاء « أجندلا » الجندل - بزنة جعفر - الحجارة « صرفانا » بقتحات - النحاس والرصاص ، وهو أيضا تمر رزين صلب عند الضغ « جثما » جمع جاثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم - من بابي دخل وجلس - إذا تلبد بالأرض « قعودا » جمع قاعد ، ونظيره شاهد وشهود .

. . . . .

= الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « للجمال » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر البتداء « مشيا » روى بالرفع ، وأعربه الكوفيون فاعلا مقدما لوثيدا ، وضمير الجمال مضاف إليه « وثيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه .

الشاهد فيه : قوله « مشيا وثيدا » واعلم قبل كل شيء أن هذه العبارة تروى بثلاثة أوجه ، أحدها رفع « مشيا » ، وثانيها نصبه ، وثالثها جره .

فأما رواية الجرج فإعرابها على أن « مشيا » بدل من الجمال بدل اشتغال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و « وثيدا » حال من المشي .

وأما رواية النصب فإعرابها على أن « مشيا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : تمشي مشيا . و « وثيدا » حال من المصدر ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال .

ولا شاهد في البيت لما نحن فيه على هاتين الروايتين .

وأما رواية الرفع فهي التي أنشد المؤلف البيت هنا عليها ، وهي التي تمسك بها الكوفيون ، وهي التي أعربنا البيت عليها على ما رآه الكوفيون فيه . والتقدير عندهم أى شيء ثابت للجمال حال كونها وثيدا مشيا ، وعندهم أن الفاعل يجوز أن يجيء قبل العامل فيه كما يجيء بعده .

والبصريون لا يجيزون أن يتقدم الفاعل على عامله ، لوجهين :

أحدهما : أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزئين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزا - لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه ، ولا شك أن بين الحالين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعل تدل على ثبوت الشيء وتأكيده إسناده إلى من قام به أو وقع منه ، ولا =



وهو عندنا ضرورة ، أو « مَشِيْهَا » مبتدأ حُذِفَ خبره ، أى يَظْهَرُ وَثِيْدًا ،  
كقولهم « حُكِّمَكَ مُسَطًّا » أى : حَكَمَكَ لَكَ مُثْبِتًا ، قيل : أو « مَشِيْهَا »  
بدلٌ من ضمير الظرف .

\*\*\*

الثالث : أنه لا بُدَّ منه <sup>(١)</sup> ، فإن ظهر في اللفظ نحو « قَامَ زَيْدٌ ، والزيدان

= يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلق به غرض المتكلم الذى يريد إفادة  
المخاطب أصل معنى الكلام الذى هو ثبوت المسند للسند إليه أو نفيه عنه ، على أى  
وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفى ، فأما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه  
من الأغراض التى لاتعنى هذا المتكلم ، وإنما تعنى متكلمًا يَدَقُقُ فى ألفاظ الكلام ، وهى  
التي يتوجه إليها نظر علماء البلاغة .

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع فى البيت على  
غير ما وجهها الكوفيون به ، ولهم فيها توجيهان :  
أحدهما : أن يكون « مشيا » مبتدأ ، و « وثيدا » حال من فاعل فعل محذوف ،  
والتقدير : مشيا يظهر وثيدا ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .  
والوجه الثانى : أن يكون « مشيا » بدلا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور  
الواقع خبرا وهو « للجمال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يتعمل  
ضميرا مرفوعا بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور .  
وفى كل واحد من هذين التوجيهين مقال أو ضحناه فى شرحنا على شرح الأشمونى .  
ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لا يقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر ،  
ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به .

(١) قد ذكرنا أكثر النحاة أنه يطرد حذف الفاعل فى ستة مواضع :  
الأول : فى الفعل البنى للمجهول ، نحو قوله تعالى : ( وغيض الماء ) وقوله سبحانه :  
( وقضى الأمر ) .

الثانى : فى الاستثناء المفرغ ، نحو قولك : ما حضر إلا هند .

الثالث : فى أفعال التى على صورة الأمر فى التعجب إذا كان معطوفا على مثله ،  
نحو قوله : تعالى ( أسمع بهم وأبصر ) فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع =

قَامَا « فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ رَاجِعٌ : إِمَّا لِمَذْكُورٍ ، كـ « زَيْدٌ قَامَ »  
 كَمَا مَرَّ ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَالْحَدِيثِ « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي  
 وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ »<sup>(١)</sup> أَيْ :  
 وَلَا يَشْرَبُ هُوَ ، أَيْ : الشَّارِبُ ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ أَوْ الْحَالُ الشَّاهِدَةُ ،  
 نَحْوُ ( كَلَامًا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي )<sup>(٢)</sup> ، أَيْ : إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحُ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ :  
 « إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِنِي » وَقَوْلُهُ :

= عَلَيْهِ ، وَسَهْلٌ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَوْنُ فَاعِلِ أَفْعَلِ هَذَا عَلَى صُورَةِ الْفَضْلَةِ فَإِنَّهُ مَجْرُورٌ  
 بِالْبَاءِ الرَّائِدَةِ دَائِمًا ، فَلَمَّا جَاءَ عَلَى صُورَةِ الْفَضْلَةِ أَخَذَ بَعْضُ حُكْمِهَا وَهُوَ جَوَازُ الْحَذْفِ  
 الرَّابِعُ : فَاعِلُ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ( أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ) فَإِنْ  
 فَاعِلُ ( إِطْعَامٌ ) مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ : أَوْ إِطْعَامُكَ فِي يَوْمٍ - الْخ ، وَقَدْ ذَكَرَ مَفْعُولُ  
 هَذَا الْمَصْدَرِ فِي الْكَلَامِ وَهُوَ قَوْلُهُ ( يَتِيمًا ) .

الخَامِسُ : فَاعِلُ الْأَفْعَالِ الْمَكْفُوفَةِ بِمَا ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَفْعَالٍ ، وَهِيَ : قُلْ ، وَكُثِّرْ ،  
 وَطَالَ ، تَقُولُ : قَلَّمَا يَحْظِي بِالْخَيْرِ كَسُولٌ ، وَكُثِّرْ مَا نَهَيْتُكَ عَنِ التَّوَانِي ، وَطَلَّمَا سَعَيْتَ  
 فِي الْخَيْرِ ، فَإِنْ جَعَلْتَ مَا مَصْدَرِيَّةً لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مِنْ هَذِهِ الْبَابَةِ ، وَكَانَتْ « مَا » وَمَا  
 دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ فَاعِلٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : قُلْ حَظْوَةٌ كَسُولٌ بِالْخَيْرِ ، وَكُثِّرْ نَهْيٌ  
 إِيَّاكَ ، وَطَالَ سَعْيٌ فِي الْخَيْرِ ، وَهَكَذَا .

السادس : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ قَدْ عَرَضَتْ لَهُ عِلَّةٌ تَصْرِيفِيَّةٌ اقْتَضَتْ حَذْفَهُ ، وَذَلِكَ  
 مِثْلُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ الَّذِي اقْتَضَى حَذْفَ وَائِ الْجَمَاعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « يَأْقُومُ اضْرِبْنَ »  
 وَحَذْفَ يَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « يَا هُنْدُ اضْرِبْنَ » وَلَا يُقَالُ : إِنَّ الْمَحْذُوفَ لَعِلَّةٌ  
 كَالثَّلَاثِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّا نَزِيدُ أَنْ نَحْصِيَ لَكَ مَوَاضِعَ الْحَذْفِ مُطْلَقًا .

(١) أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ( ١ / ٥٤ ) وَابْنُ خَالٍ  
 فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ مِنْ صَحِيحِهِ ( ٧ / ١٠٤ ) وَابْنُ دَاوُدَ ( الْحَدِيثُ رَقْمُ  
 ٤٦٥٩ بِتَحْقِيقِنَا ) .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٦ مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ .

## ٢٠٢ — \* فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي \*

٢٠٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِلَى قَطْرِيَّ لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا \*

وهذا البيت لسواد بن المضرب — بتشديد الراء مفتوحة . - السعدي ، أحد بني سعد بن تميم ، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الخوارج ( انظر الكامل للبرد ص ٤٤٥ طبع الحلبي ) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَقَاتِلِي الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابٍ ، وَأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا

اللفظة : « دراب » بفتح الدال والراء المهملتين — مختصر من « درابجرد » وهي كورة بفارس بينها وبين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها حدثت وقعة بين المهلب ابن أبي صفرة والخوارج « قطري » بفتح القاف والطاء جميعا - رأس من رؤوس الخوارج ، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ، وهو قطري بن الفجاءة التميمي « لا إخالك راضيا » لا أظنك ترضى أصلا لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود .

الإعراب : « إِنْ » حرف شرط جازم « كَانَ » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما تدل عليه الحال « لَا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يُرْضِيكَ » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « حَتَّى » حرف غاية وجر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تَرُدَّنِي » ترد : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء التوكيد مفعول به ، وأن المصدرية مع مادخات عليه في تأويل مصدر مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بيرضى « إِلَى قَطْرِيَّ » جار ومجرور متعلق بترد « لَا » نافية « إِخَالُكَ » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به أول =

أى : إذا كان هو — أى : ما نحن الآن عليه من سلامة — أو فإن كان هو — أى : ما تشاهده منى — وعن الكسائى إجازة حذف تمسكاً بنحو ما أولناه<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

الرابع : أنه يصح حذف فاعله ، إن أجيب به نفي ، كقولك « بلى زيدٌ » لمن قال : ما قام أحدٌ ، أى : بلى قام زيدٌ ، ومنه قوله :

= « راضياً » مفعول ثان ، وجملة « لا إخالك راضياً » هى جواب الشرط الذى هو « إن » ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضى حسن لا غبار عليه ، وفى تقرير هذه القاعدة يقول ابن مالك فى الألفية :

\* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ \*

الشاهد فيه : قوله « فإن كان لا يرضيك » فإن الكسائى ذهب إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف ، وتمسك بهذا البيت وما يشبهه ، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة .

وجهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك ، لا يميزون حذف الفاعل ؛ بل لا بد عندهم من أحد أمرين : أولهما أن يكون الفاعل مذكوراً فى الكلام ، وثانيهما أن يكون مضمراً ، ولما لم يكن فى هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسماً لكان أو فاعلاً لها قالوا : إن اسمها مضمرة جوازا تقديره هو ، ولما كان لا بد لضمير الغائب بارزاً أو مستترا من مرجع يعود إليه ، ولم يكن فى هذا اللفظ ما يصلح أن يكون مرجعاً لهذا الضمير ، قالوا : إنه يعود على الحال الشاهدة للمتكلم والسماع .

(١) قد ذكرنا فى بيان الاستشهاد بالبيت (٢٠١) مقالة الكوفيين ومقالة البصريين فى هذه المسألة ، وأدلة الفريقين ، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، فارجع إلى ذلك هناك إن شئت .

٢٠٣ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ  
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءًا ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

٢٠٣ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللاغة : « تجلَّدت » تكلفت الجلد ، والجلد - بفتح الجيم واللام جميعا - الصبر والقوة على احتمال الشيء الشاق أو المكروه « لم يعْرِ قلبه » لم ينزل به « الوجد » شدة الحب .  
المعنى : إني تكلفت الصبر على هجرانكم ، والقوة على احتمال دلائلكم ، حتى ظن الناس أنني لم أذق للهوى طعما ، ولم ينزل بي شيء من الحب ، مع أن الذي عندي من الوجد بكم والشغف إليكم مالم يس فوقه زيادة لمستزيد .

الإعراب : « تجلَّدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضممة قبلها دليل عليها « قلبه » قلب : مفعول به ليعر ، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتي « شيء » فاعل يعر ، وجملة الفعل المضارع المنفي بلم وفاعله في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى ، وهي مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلَّدت ، وكأنه قال : تجلَّدت إلى قول الناس لم يعر — إلخ « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب « أعظم » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف و « الوجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وهذا الفعل المحذوف محاب به على كلام مني سابق — وهو قول القائلين : « لم يعر قلبه من الوجد شيء » .

فإن قلت : فلماذا لا نجعل قوله « أعظم الوجد » معطوفا ييل على قوله « شيء » عطف مفرد على مفرد ، والتزمت تقدير فعل ليكون من عطف جملة على جملة ؟  
فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن بل التي تعطف مفردا على مفرد بعد نفى أو =

أو استفهامٌ محققٌ، نحو « نَعَمْ زَيْدٌ » جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟  
ومنه ( وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ )<sup>(١)</sup>، أو مُعَدَّرٌ كقراءة الشاعبي  
وأبي بكر ( يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ )<sup>(٢)</sup>، وقوله :  
\* لِيُنَبِّئَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ أَخْصُومَةً \* — ٢٠٤

== شبهه تقرر ذلك النفي السابق وثبتت ضده لما بعدها ، وعلى هذا يكون المعنى أنه لم يعر  
قلبه شيء من الوجد وعراه أعظم الوجد ، وهذا كلام متناقض محال ، أما بل التي  
تعطف جملة على جملة فإنها تبط ، الجملة الأولى التي نفتت عرو شيء من الوجد ، فإذا بطلت  
الجملة الأولى صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجد ، فتأمل ذلك .  
(١) من الآية ٨٧ من سورة الزخرف ، فلفظ الجلالة في قوله تعالى : ( ليقولن  
الله ) فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام في قوله : ( من  
خلقهم ) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس مبتدأ خبره محذوف  
وتقدير الكلام عليه : الله خالقنا ، مثلاً - أنه قد ورد في مثل هذه العبارة فاعلاً لفعل  
ملفوظ به في الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى : ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض  
ليقولن خلقهن العزيز العليم ) ، وعجىء الجواب على هذا الوجه أكثر من عجئته بالجملة  
الاسمية ، فالحمل عليه أولى .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النور ، والداعى إلى تقدير فعل يكون ( رجال )  
فاعلاً له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح للمبني  
المجهول ، لأن الرجال ليسوا مسبحين - بفتح الباء - وإنما هم مسبحون - بكسر الباء -  
فلما لم يصح أن يكون ( رجال ) نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى ، التمسنا له عاملاً  
فلم نجد في الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع ، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه  
لما قيل : ( يسبح له فيها بالغدو والآصال ) قال قائل : من المسبح ؟ فأجيب ( رجال )  
أى يسبحه رجال .

فإن قلت . فإين نائب فاعل ( يسبح ) المبني للمجهول ، على هذه القراءة ؟  
قلت : يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمجرورين : إما ( له ) وإما  
( فيها ) ولكن الأولى أن يكون ( له ) هو نائب الفاعل .  
٢٠٤ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَخُتِبَتْ بِمَا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ \*

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فنسب في كتاب سيبويه ( ١ / ١٤٥ ) إلى الحارث بن نهيك ، ونسبه الأعمى الشنمري في شرح شواهد الكتاب إلى ليث بن ربيعة العامري ، ونسبه جابر الله الزعشمري إلى مزرد بن ضرار . ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي ، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حري ، وقد وجدت في ديوان ليث ( ٥٠ طبع ليدن ) قطعة فيها بيت الشاهد ، وأولها قوله :

أَعْمَرِي لَيْثُ أُمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ      حَشَا جَدَثٍ تَسْفِي عَلَيْهِ الرِّوَايَحُ  
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَبْسُطُ الْكَفَّ بِالْهَنْدَى      إِذَا ضَنَّ بِالْخَيْرِ الْأَكْفُ الشَّحَائِحُ

اللمعة : « حشا » أصل الحشا ما يكون في البطن ، والجذث - بفتح الجيم والداد جميعا - القبر ، وأراد أمسى مقبورا « تسفى » تقول : سفت الريح التراب تسفيه وأسفته ، ومعناه أثارته وذرت « الروائح » أراد بها الرياح الشديدة ، ويقولون : هذا يوم رائح ، إذا اشتدت الريح فيه « يبسط الكف بالندى » الندى : الجود والكرم « ضن » بمثل « الشحائح » جمع شحيح ، وهو البخل « ضارع » هو الدليل الخاضع ، وفي أمثالهم : الحمى أضرعتني إليك ، يضرب فيمن يذل عند الحاجة « ومخبط » هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك « تطيح » تهلك « الطوائح » جمع طائح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح الدهر المال - ثلاثي متعد - وأكثر الناس يقول : إن الطوائح جمع مطيعة على غير قياس ، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعديا فلا تقتر به .

الإعراب : « ليك » اللام لام الأمر ، ييك : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل ييك « ضارع » فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : ييكيه ضارع - إلخ ، « لخصومه » جار ومجرور متعلق بضارع .

الشاهد فيه : قوله « ضارع لخصومة » فيمن روى ما قبله « ليك يزيد » ببناء الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد ، حيث ارتفع « ضارع » على أنه فاعل بفعل =

أى : يُسَبِّحُهُ رجال ، وَيَبْكِيهِ ضارع ، وهو قياسى وفاقاً للجزمى وابن جنى<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز فى نحو « يُوعَظُ فى المسجد رَجُلٌ » لاحتماله للمفعولية ، بخلاف « يُوعَظُ فى المسجد رجال زيلا » ، أو استلزمه ما قبله كقوله :

= محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والذي سوغ الحذف فى هذا الموضع أن السلام يقع فى جواب استفهام مقدر ، كأنه حين قال : « ليك يزيد » قيل له : « فمن يبكيه » ؟ فقال : « يبكيه ضارع لخصومه » .

هذا ، والبيت يروى « ليك يزيد ضارع » ببناء الفعل المضارع للعلوم ونصب « يزيد » على أنه مفعول به ورفع « ضارع » على أنه فاعل يبك ، ولم يثبت العسكرى غير هذه الرواية ، وعد الرواية الأولى خطأ من أخطاء الرواة .

ويقول أبو رجاء غفر الله له : لا وجه لتخطئة الرواة ، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية ، فأما من جهة الرواية فإن سيبويه رحمه الله - وهو ثقة مشافه للعرب - قد رواها ، وأما من جهة الدراية فقد وجد لها سيبويه والأعلم وجار الله الزمخشري وجهاً حملوها عليه ووجدوا لها نظائر ، ومنها الآية الكريمة التى تلاها المؤلف فى قراءة الشامى وأبى بكر .

(١) فى هذه المسأل ثلاثة آراء للنحاة :

الأول : أن كل واحد من هذه الرفوعات فاعل بفعل محذوف ، ولا يجوز فيها غير ذلك ، وهذا رأى الجرمى وابن جنى ، ورجعه المؤلف فى اللفى .

الثانى : أن كل واحد من هذه الرفوعات خبر مبتدأ محذوف ، وهو ما يراه الجمهور ، وتقدير الكلام فى الآية الأولى عندهم : الله خالقهم ، وفى الآية الثانية : المسبح له رجال ، وفى البيت : الباكي ضارع ، وهكذا .

الثالث : أنه يجوز الوجهان : أن يقدر الرفوع فاعلاً بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف ، لكن الأولى تقديره فاعلاً بفعل محذوف لأن كون هذا الرفوع فاعلاً ثابت فى القراءة الأخرى فى ( يسبح له فيها ) وفى رواية البيت الأخرى « يبك يزيد ضارع » .



٢٠٥ — غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً  
حُصَيْنٍ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

٢٠٥ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام الفرزدق .  
اللغة : « ابن أصرم » هو حصين - بضم الحاء ، بزنة التصغير - الذى سيذكره  
بعد « طعنة » بفتح فسكون - المرة من الطعن ، وتقول : طعنت فلانا أطعنه - من  
باب نصر - إذا ضربته برمح ونحوه ، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والكلام ،  
قلت : طعنت أظعن - بفتح العين - فى ماضيه ومضارعه جميعا أو من باب نصر  
« عيطات » جمع مؤنث سالم واحده عيطة ، وهى القطعة من اللحم الطرى غير  
الضيق ، وتقول : عبط فلان الديبحة يعبطها عبطا - مثل ضرب يضرب ضربا -  
واعبطها أيضا ، إذا نحرها من غير داء ولا كسر وهى سمينة فية ، والناقة عيطة  
ومغبطة ، وكذلك الشاة والبقرة ، واللحم عييط « السدائف » جمع سديف - بفتح  
السين وكسر الدال المهملتين - وهو السنام أو ضخمه ، ومنه قول طرفة بن العبد  
فى معلقته :

فَظَلَّ الْإِمَامُ يَمْتَلِئَانِ حَوَارَهَا وَيُسْعَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمَسْرُودِ  
وقول الآخر :

وَنُطْعِمُ النَّاسَ عِنْدَ الْقَحْطِ كُلَّهُمْ مِنْ السَّدِيفِ إِذَا لَمْ يُؤْنَسِ الْقَزَعُ  
القزع : السحاب ، ويريد بقوله : « إذا لم يؤنس القزع » وقت الجذب لأن  
احتباس المطر سببه .

المعنى : كان حصين بن أصرم قد قتل له ولى ، خلف لا يأكل اللحم ولا يشرب  
الخمر إلا أن يثار من قتاله ، وما زال يهتبل الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتل ولىه  
طعنة أردته قتيلا ، فتحلل من يمينه ، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر ،  
وهذه إحدى عادات العرب فى جاهليتهم قبل أن يشرق عليهم نور الإسلام الذى  
جعل عقاب القاتل للإمام الذى يلى أمور المسلمين ، والفرزدق يحكى ذلك عن  
حصين بن أصرم ، وكفى بحل السدائف والخمر له بسبب الطعنة عن أنه أخذ الثأر  
من القاتل .

أى : « وَحَلَّتْ لَهُ الْحَجَرُ » ، لأن « أَحَلَّتْ » يستلزم « حَلَّتْ » ،  
أو فَسَّرَهُ ما بعده ، نحو ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )<sup>(١)</sup> ، والحذفُ

= الإعراب : « غداة » ظرف زمان منصوب بفعل تقدم في كلام سابق « أحلت »  
أحل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لابن » جار ومجرور متعلق بأحل ،  
وابن مضاف و « أصرم » مضاف إليه « طعنة » فاعل أحل « حصين » بدل من  
ابن أصرم أو عطف بيان عليه « عبيطات » مفعول به لأحل منصوب بالكسرة نيابة  
عن الفتحة ، وهو مضاف و « السدائف » مضاف إليه « والحجر » الواو حرف  
عطف ، والحجر - بالرفع - فاعل بفعل محذوف يدل عليه أحل المتقدم ، والتقدير :  
وحلت له الحجر ، وجملة « حلت له الحجر » معطوفة على جملة « أحلت طعنة » .

الشاهد فيه : اعلم أن هذا البيت يروى بروايتين :

إحداهما بنصب « طعنة » ورفع « عبيطات » و « الحجر » وتخرج هذه الرواية على  
أن « طعنة » مفعول به وإن كان فاعلا في المعنى ، و « عبيطات » فاعل ، و « الحجر »  
معطوف عليه ، ولكن الشاعر قد أتى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعا على طريقة  
من قال : « خرق الثوب المسبار » ومن قال : « كسر الزجاج الحجر » ( وانظر  
ص ٨٤ من هذا الجزء ) وزاد الشاعر على ذلك بأنه قدم للنصب .

والرواية الثانية برفع « طعنة » ونصب « عبيطات » بالكسرة نيابة عن الفتحة ،  
ورفع « الحجر » وهى التى رواها المؤلف هنا ، ونخرجها على أن « طعنة » فاعل  
أحلت مرفوع ، و « عبيطات » مفعول به ، و « الحجر » فاعل بفعل محذوف يدل  
عليه الفعل السابق الذى هو أحلت .

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائى سئل فى حضرة يونس بن حبيب شيخ  
سيبويه عن توجيه رفع « الحجر » فى هذا البيت ، فقال الكسائى : يرتفع بإضمار  
فعل ، أى وحلت له الحجر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت  
الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

في هذه واجب<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

الخامس : أنَّ فعله يُوحَّد مع تثنيتيه وَجَمعه ، كما يُوحَّد مع إفراده ، فكما تقول « قَامَ أَخُوكَ » كذلك تقول « قَامَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ إِخْوَتُكَ » و « قَامَ نِسْوَتُكَ » ، قال الله تعالى : ( قَالَ رَجُلَانِ )<sup>(٢)</sup> ( وَقَالَ الظَّالِمُونَ )<sup>(٣)</sup> ( وَقَالَ نِسْوَةٌ )<sup>(٤)</sup> ، وحكى البصريون عن طيِّبٍ وبعضهم عن أزد شنوءة ، نحو « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبَنِي نِسْوَتُكَ » و « ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ » قال :

— ٢٠٦ — \* أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا \*

(١) إنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجبا لأنهم اعتبروا ( استجارك ) الذى بعد الاسم المرفوع كالعوض من الفعل المحذوف ، وهم لا يجمعون بين المعوض والمعوَّض منه ، فلذلك لم يجزوا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها . ولا شك أنك ذاكر أن هذا الكلام إنما يجرى على مذهب البصريين الذين لا يجيزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده ، ولا يجوز عندهم أيضا أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلا باستجارك الذى بعده . فأما الكوفيون الذين يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، أو يجيزون تقدم الفاعل ، فليس عندهم في هذه الآية ونحوها حذف ، فاعرف ذلك .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

٢٠٦ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

\* أَوْلَى قَاوُلِي لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ \*

والبيت لعمر بن ملقط ، وهو شاعر جاهلي .

== اللغة : « ألفيتا » وجدتا ، وهو فعل ماض مبني للمجهول ، وأصله ألقى بمعنى وجد ، ومنه قوله تعالى : ( إنهم ألقوا آباءهم ضالين ) وقوله « عيناك عند القفا » معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفافا شديدا « أولى فأولى لك » هذه كلمة تقال في مقام التهديد والوعيد ، ومنه قول الشاعر :

فَأُولَى مُنَّمْ أُولَى مُنَّمْ أُولَى وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحْلَبُ مِنْ مَرَدٍّ ؟  
وقالت الخنساء :

هَمَمْتُ بِنَفْسِي كُلِّ الْهُمُومِ فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَهَا

وفي الكتاب الكريم قوله تعالى في سورة محمد ( القتال ) : ( فإذا أنزلت سورة عككة وذكر فيها القتال رأيت الذين في قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر الغنى عليه من الموت ، فأولى لهم ) وفي سورة القيامة ( أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى ) وقد اختلف العلماء في هذه الكلمة ؛ فذهب الأصمعي والبرد إلى أنها اسم فعل معناه قربه ما يهلكه ، وقد ارتضى ذلك الرأي أبو العباس ثعلب ، فقال : « لم يقل أحد في أولى أحسن مما قال الأصمعي » اهـ . وقال غيرهما : هو علم للويل والهلاك كفجار علم الفجرة وبرة علم البرة « ذا واقية » ذا : اسم بمعنى صاحب ، وواقية : مصدر معناه الوقاية كالكاذبة والعافية .

المعنى : يصف رجلا يهرب إذا حوى الوطيس ، ويفر عند احتدام لظى الحرب ، فهو يلتفت وراءه مخافة أن يتبعه بعض المقاتلة ، فتجد عينيه حينئذ وكأنما صارتا عند قفاه .

الإعراب : « ألفيتا » ألقى : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والألف علامة التثنية « عيناك » عينا : نائب فاعل ألقى ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وعينا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بألقى ، وعند مضاف و « القفا » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أولى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فأولى » الفاء حرف عطف ، أولى معطوف بالفاء على أولى السابق « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن ==

وقال :

٢٠٧ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكَلَّمَهُمُ الْيَوْمُ

= يكون الجار والمجرور متعلقا بأولى، ويكون الخبر محذوفا، ويجوز هذان الوجهان في كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور ، نحو : عجب لك ، وويل للمطففين « ذا » حال من المضاف إليه وهو كاف المخاطب في قوله « عيناك » منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « واقية » مضاف إليه ، والتقدير : ألفتا عيناك - حالة كونك صاحب واقية - عند التقاء .

الشاهد فيه : قوله « ألفتا عيناك » حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل الذي هو ألفى مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى وهو قوله « عيناك » وهذه لغة جماعة من العرب بأعيانهم ، وقد اختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة ، فبعضهم يذكر أنها لغة طيء ، وبعضهم يذكر أنها لغة أزدشنوءة ، واختلفوا كذلك في هل الاسم المثنى بعلامة التثنية والاسم المفرد العطف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لا يلحقون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثنى بعلامة التثنية ؟ وسيأتى للمؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين ( ٢٠٩ و ٢١٠ ) .

ومثل اليتيم الآتين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَأَصَتْ عَطَايَاكَ يَا بَنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس » . وهذا - كبيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل . ومن شواهد المسألة قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ٣٢٢ الآتي :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

ومحل الاستشهاد قوله « يغنيا المستوطنا » فقد ألحق الألف بالفعل المسند إلى المثنى .

٢٠٧ - هذا بيت من للتقارب ، وهكذا أنشد المؤلف هذا البيت ، والعلماء

يروونه على غير هذا الوجه ، وصواب إنشاده هكذا :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكَلَّمَهُمُ يَغْدِلُ

= وهذا بيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

= وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لِحَى الْبَائِصُ الْأَوَّلُ

اللمة : « يلومونى » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قال يقول قولاً - ولومة وملاما وملامة ، وإذا أردت منها المبالغة قلت : لومه - بقشديد الواو - « يعذل » العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لاهمه وعذله .

الإعراب : « يلومونى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، وإلياء مفعول به « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « فكلمهم » كل : مبتدأ ، وهو مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونى .. أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن لهذا الفعل فاعلا هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : هى لغة أزدشنوة .

ومثل هذا البيت فى الاستشهاد لهذه السألة قول الشاعر ( وهو يزيد ابن معاوية ) :

يَدُورُونَ بى فِى ظِلِّ كُلِّ كَنِيسَةٍ قَيِّنَسُونِى قَوْمِى وَأَهْوَى السَّكَنَاءِ سَا

فقد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك فى قوله « ينسونى » مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله « قومى » .

وكذلك قول الشاعر ، وهو ابن قيس الرقيات :

فَإِنْ نَفَنَ لَا يَبْقُوا أَوْلَئِكَ بَعْدَنَا لِذِى حُرْمَةٍ فِى الْمُسْلِمِينَ حَرِيمٍ

فقد وصل واو الجماعة بالفعل فى قوله « لا يبقوا » مع كونه مسنداً إلى ظاهر دال على الجمع وهو قوله « أولئك » .

=

وقال :

٢٠٨ - نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُ السَّحَابِ

= وكذلك قول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزَلْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَايِلًا  
 فقد ألحق واو الجماعة بالفعل في قوله « نصروك » مع كونه مسنداً إلى الاسم  
 الظاهر الدال على الجمع وهو قوله « قومي » .

٢٠٨ - هذا بيت من الكامل المجزؤ . وهو من كلام أبي فراس الحمداني ابن  
 عم سيف الدولة الحمداني . وقبل البيت المستشهد به قوله :

يَأْتِيهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَضَحَّتْ لَهُ جُهْلُ الْمَنَاقِبِ  
 نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا . . . . . البيت  
 رَأَتْ وَرَقًا نَسِيمًا فَحَكَتْ لَنَا صُورَ الْحَبَائِبِ

اللغة : « نتج » هو هنا فعل متعد مبني للمعلوم ، وتقول : نتجت الناقة - بالبناء  
 للمجهول - إذا ولدت ، ونتجها أصحابها - بالبناء للمعلوم - إذا استولدوها ، قال الراجز :

اَكْلٌ عَامٌ نَعَمْ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجِبُونَهُ

« الربيع » المراد به ههنا المطر الذي ينزل في الزمان المسمى الربيع « محاسنا »  
 المحاسن : جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله ملامح « ألقحها » الأصل في هذه المادة  
 قولهم : ألقح الفصل الناقة إلقاحا ، إذا أحبلها ، ثم استعير للنساء فقالوا : لقحت المرأة ،  
 وقد استعاره الشاعر للشجر « غر السحاب » الغر : جمع غراء ، والسحاب : جمع  
 سحابة ، وأصل الغراء البيضاء ، ولا يريد هنا اللون ؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها ،  
 وإنما أراد بياض آثارها ، كما يقال : بياض العطايا ، وبياض الصنائع .

الإعراب : « نتج » فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب « الربيع »  
 فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « محاسنا » مفعول به « ألقحها » ألقح : فعل ماض ،  
 والنون علامة على جمع النسوة ، وضمير الغائبة المؤنثة مفعول به « غر » فاعل ألقح ، =

= مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و غر مضاف و « السحاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ وسكنه لأجل الوقف ، وإضافة الغر إلى السحاب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

الشاهد فيه : قوله « ألقحها غر السحاب » حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذي هو ألقح ، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده ، وهو قوله « غر السحاب » . هذا ، واعلم أن كثيراً من النحاة — ومنهم المؤلف هنا — يذكرون هذا البيت في شواهد هذه المسألة ، وأبو فراس قائله ليس بمن يستشهد بكلامه على قواعد العربية ، فلما أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظنوه لشاعر يستشهد بقوله ، وإما أن يكونوا قد عرفوا نسبته إلى قائله ، ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد .

وقد وجدنا كثيراً من فحولة الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة في شعرهم ، منهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائي ، ومنهم البحتري ، فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طيء فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما ، ومنهم أبو نواس ، ومنهم الشريف الرضي ، وسندكرك في آخر شرح هذا البيت شيئاً من شعرهم .

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده قول أبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتبي ( ونسبه في العقد ٣ / ٤٣ اللجعة ، وفي شرح المقامات الحريرية ٢ / ١٣ ، إلى محمد بن أمية ، وفي الترجمة رقم ٦٣٥ من ابن خلكان نسبته مع أربعة أبيات أخرى إلى العتبي ، وذكر نسبه كاملاً ) .

رَأَيْنَ الْفَوَاحِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي عَنِ الْخُلْدُودِ النَّوَاضِرِ  
ومثل ذلك قول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَا فِي أَبْوهِ وَأُمُهُ بِحُورَانَ ، يَمُصِرْنَ السَّايِطَ أَقَارِبُهُ  
ومثل ذلك قول أعرابي ( وأنشده ياقوت الحموي في معجم البلدان ٣ - ٢٧٢ ) :

لَيْتَنِي لَمَنْ أَبْيَامٌ بِحُزْوَى لَقَدْ أَتَتْ عَلَى لَيْالٍ بِالتَّعْقِيقِ قِصَارُ

ومثله قول عمرو بن مبرد العبدى ، وأنشده الخالديان في الأشباه والنظائر ٦٢ رابع أربعة أبيات ، وذكرها لها قصة :

وَأَذَرَ كَنَّهُ جَدَّائَهُ فَخَجَجَتْهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بُدَّ مُدْرِكٍ =



= ومثله قول أبي قيس بن الأسلت ، ويقال : قيس بن الأسلت :

وَيُكْرِمُهَا جَارَانَهَا فَيَزُزْنَهَا وَتَقْتُلُ عَنْ إِنْثَائِنِهَا فَتُعْذَرُ  
وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللغة قول الوليد أبي عبادة البحتري ، لأنه  
طائي ، وطبيء أهل هذه اللغة فيما يذكر بعض النحاة :

كَدَنَ يَنْهِنُهُ الْعُيُونُ سِرَاعًا فِيهِ لَوْ أَمَكْنَ الْعُيُونُ انْتِهَابُهُ  
الشاهد في قوله « ينهينه العيون » ومن ذلك قول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي :  
أَغْرَتْ هُمُومِي فَاسْتَلَبَنْ فُضُولَهَا نَوْمِي ، وَبَتَنْ عَلَى فُضُولِ وَسَادِي  
الشاهد في قوله « فاستلبن فضولها » وقال في نفس القصيدة التي منها البيت السابق :  
وَعَدَا تَبَيَّنْ كَيْفَ غِيبٌ مَدَائِحِي إِنْ مِلَنْ بِي هِمِّي إِلَى بَغْدَادِ  
وسبقه إلى استعمال هذه اللغة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانئ حيث يقول :  
وَكَأَنَّ سَعْدَى إِذْ تُودَّعُنَا وَقَدْ اشْرَأَبَ الدَّمْعُ أَنْ يَكِفَا  
رَشًا تَوَاصَيْنِ الْقِيَانُ بِهِ حَتَّى عَقَدَنْ بِأَذْنِهِ شَفَا  
( اشرباب الدمع : تهيأ واستعد ، ويكف : يسيل ، والرشأ : ولد الظبية ، والقيان :  
جمع قينة ، وهي الأمة ، والشنف : حلية تجعل في أعلى الأذن ، فأما الحلية التي تجعل في  
أسفل الأذن فهي قرط ) وقال أبو نواس أيضاً :

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لِي نَشَبٌ فَخَفَّ ظَهْرِي وَقَلَّ زَوَارِي  
وَأَحْسَنْتُ نَفْسِي التَّمَرُّيَ عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّى ، وَمَتْنٌ أَوْطَارِي  
محل الكلام في البيتين الأولين قوله « تواصين القيان » حيث ألحق نون النسوة  
بالفعل — وذلك قوله « تواصين » — مع أن الفاعل اسم ظاهر — وهو قوله  
« القيان » — ومحل الكلام في البيتين الآخرين قوله « ومتن أوطاري » حيث ألحق  
نون النسوة بالفعل في قوله « متن » مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله « أوطاري » .  
وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذي أثره المؤلف ، ثم الشريف الرضي  
حيث يقول :

=

وَالصَّحِيحُ أَنْ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ فِي ذَلِكَ أَحْرُفٌ دَلُّوا بِهَا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، كَمَا دَلَّ الْجَمِيعُ بِالتَّاءِ فِي نَحْوِ « قَامَتْ » عَلَى التَّأْنِيثِ <sup>(١)</sup> ، لَا أَنَّهَا ضَامَةٌ ، الْفَاعِلِينَ وَمَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ تَابِعٌ عَلَى الْإِدْالِ مِنَ الضَّمِيرِ ،

= نَهَضَتْ وَقَدْ قَعَدْنَ فِي اللَّيَالِي فَلَا خَيْلَ أَعَنَّ وَلَا رِكَابَ  
وقال أيضاً :

أُورِدْنَهُ أَطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ شِيمٌ تُسَانِدُهَا عَلًا وَمَقَابُ  
وعمل الكلام في البيت الأول قوله « قعدن الليالي » ومحلّه في البيت الثاني قوله « أوردنه شيم » .

وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين - من أمثال أبي فراس الحمداني وأبي عبادَةَ البعْثَرِيّ وأبي نَواصِ الحَسَنِ بْنِ هَانِيّ والشرِيف الرَضَى وأضراب هؤلاء - يدل على أن هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال ، ولا بعيدة عن الفصاحة ، ومن هنا تعرف السر في كثرة استشهدادنا لهذه اللغة .

(١) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة من العرب بأعيانهم - يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزشونة - وأما لحاق علامة التأنيث فلهجة جميع العرب .  
الثاني : أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ، بل إن الذين يلحقون علامة التثنية مع الفاعل الثني أو نائب الفاعل الثني ، ويلحقون علامة الجمع مع الفاعل المجموع أو نائب الفاعل المجموع ، لا يلتزمون ذلك ، بل قد يجيئون بالكلام كما يجيء به سائر العرب بدون علامة التثنية وبدون علامة الجمع ، فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث ، على ماسياتي بيانه في هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ، ويكون الاسم مشتركاً بين الذكر والمؤنث ، فإن ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما الثني والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال للفرد .

وأن هذه اللغة<sup>(١)</sup> لا تمتنع مع الْمُفْرَدَيْنِ أو المفردات المتعاطفة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، لقول الأئمة : إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديمُ الْخَبَرِ وَالْإِبْدَالُ لَا يَخْتَصَّانِ بلغة قوم بأعيانهم ، ولجئء قوله :

٢٠٩ — \* وَقَدْ أَشْلَاهُ مُبْعَدٌ وَحِيمٌ \*

(١) قوله « وأن هذه اللغة » معطوف على قوله « أن الألف والواو والنون » يعنى والصحيح أن هذه اللغة - وهى لحاق علامة الثنية والجمع - لا تمتنع مع المفردين - إلخ ، وقوله « خلافاً لزاعمي ذلك » أى فى المسألتين ، ورد على زاعمي الأول بقوله « لقول الأئمة - إلخ » ورد على زاعمي الثانى بقوله « ولجئء قوله - إلخ » .

٢٠٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ \*

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب على عبد الملك بن مروان ، وهو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةً شَعْوَاهُ  
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْقَذْرَاهُ  
ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيها منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :  
لَقَدْ أُوْرَثَ الْمَصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدِيرِ الْجَائِلِيْقِ مُقِيمٌ  
اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبي « وحيم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أشلاه » خذلاه ، ولم يميناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به ، وهو مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقد » الواو للعال ، قد : حرف تحقيق =

وقوله :

— ٢١٠ — \* وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ \*

\*\*\*

= «أسلماء» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء مفعول به «مبعد» فاعل «وحميم» معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال . الشاهد فيه : وقوله «قد أسلماء مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول «وقد أسلمه مبعد وحميم» .

٢١٠ — هذا عجز بيت من الوافر ، وهو بنامه مع بيت سابق عليه هكذا :

دَرَيْبِي لِلْغَنَى أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ  
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

والبيتان لعروة بن الورد العبسي المشهور بعروة الصعاليك :

اللغة : «ذري» اتركني ودعيني ، وقد أهملوا ماضى هذا الفعل واستعملوا مضارعه وأمره ، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر ، ومنه قوله تعالى ( ذرني ومن خلقت وحيدا ) ومن استعمال مضارعه قوله جل شأنه : ( ما كان الله ليزر المؤمنين ) وقوله في صدر بيت الشاهد «وأحقرهم وأهونهم عليهم» الضمائر عائدة إلى الناس في البيت السابق ، وكأنه قال : شر الناس الفقير ، وأحقر الناس وأهون الناس على الناس الفقير «وخير» الواو عاطفة ، وخير - بكسر الحاء المعجمة بعدها ياء مثناة - وهو الكرم ، أو الشرف ، أو الهيبة ، أو الأصل .

الإعراب : «وأحقرهم» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحقر : معطوف على شر ، في البيت السابق ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «وأهونهم» الواو عاطفة ، أهون : معطوف على شر أيضاً ، والضمير مضاف إليه «عليهم» جار ومجرور متعلق بأهون «وإن» الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير ، والمعنى أنه كذلك على كل حال . إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين مبنى على السكون =

السادس : أنه إن كان مؤنثاً أنثَ فَعَلَهُ بقاء ساكنة في آخر الماضي ،  
وبقاء المضارعة في أول المضارع .  
ويجب ذلك في مسألتين :

إحداها : أن يكون ضميراً متصلاً ، كـ « يَهْنَدُ قَامَتْ » أو « تَقُومُ » ،  
و « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » أو « تَطْلُعُ » ، بخلاف المنفصل نحو « مَا قَامَ - أَوْ  
يَقُومُ - إِلَّا هِيَ » ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازياً ، كقوله :

— ٢١١ — \* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِقَالَهَا \*

== لا محل له من الإعراب « كانا » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل  
جزم ، والألف حرف دال على التثنية « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان  
مقدم على اسمه « نسب » اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة « وخير »  
الواو حرف عطف ، خير : معطوف على نسب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه  
سابق الكلام ، والتقدير : وإن كانا له نسب وخير فهو كذلك .

الشاهد فيه : قوله « كانا له نسب وخير » حيث ألحق علامة التثنية وهي الألف  
بالفعل الذي هو « كان » مع أن الفعل مسند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر  
بالواو ؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين  
أن يكون الفاعل مثنى كالزيدين والعمرين وأن يكون في معنى التثني بأن يكون اسمين مفردين  
عطف أحدهما على الآخر .

٢١١ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

\* فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا \*

والبيت لعامر بن جوين الطائي كما نسب في كتاب سيويوه ( ١ / ١٤٠ ) وفي .  
شرح شواهد للأعلم الشنتمري .

اللمعة : « المزنة » السحابة المثقلة بالماء « الودق » المطر ، وفي القرآن الكريم :  
( فترى الودق يخرج من خلاله ) « أبقل » أنبت البقل ، وهو النبات .  
المعنى : يصف أرضاً قد عمها الحصب والتماء ، والتف فيها الزرع ، بعد سحابة ==

أفرغت عزاليها ، وصبت مياهاها ، فيقول : لم تر سحابة أمطرت مثلما أمطرت هذه السحابة ، ولا أرضاً أنبتت مثل البقل الذي أنبتته هذه الأرض .  
الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر لا « ودقها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وهو مضاف ، وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها « إبقالها » إبقال : مفعول مطلق ، وهو مضاف وضمير العائبة في محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة ، وهي مؤنثة ، ويروى :

\* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ أَبْقَالَهَا \*

بكسر تاء التأنيث للتخلص من التقاء الساكنين ، ووصل همزة القطع من « إبقالها » وهو تخلص من ضرورة للوقوع في ضرورة أخرى ، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه .

ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر ، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان ، فهو من الحمل على المعنى ، ولذلك نظائر كثيرة في النثر والشعر ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَعَفْرَاءُ أَرْضِ النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةٌ وَعَفْرَاءُ عَنِّي الْمَعْرِضُ الْمُتَدَانِي

أفلا تراه قد قال « وعفراء المعرض المتداني » فأتى بالخبر مذكراً مع أن المتداني مؤنث ، وذلك لأنه أراد بعفراء الشخص .

ومن ذلك قول الأخطل التغابي :

هُمُ أَهْلُ بَطْحَاوَى قُرَيْشٍ كَلِمَتُهُمَا هُمُ صُلْبُهُمَا لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ  
أفلا تراه قال « بطحاوى قریش کلیمهما » فأتى بالتوكيد مذكراً مع أن المؤكد

وقوله :

\* فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا \* ٢١٢ -

= مؤنث لأن «بطحاوى» مثنى بطحاء ، لأنه أراد الأبطحين ، إذ هما في معنى البطحاوين ، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب .

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازى التأنيث ، كما أنه جائز في الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازى التأنيث ، فكما أنه يجوز أن تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، بالاتفاق ، يجوز أن تقول : الشمس طلع ، والشمس طلعت ، إذ لا فرق بين المضمَر والمظهر .

٢١٢ - هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

\* فَإِمَّا تَرَبَّيْنِي وَلِي لِّمَّةٍ \*

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معديكرب الكندى ويزيد بن عبد الدار الحارثي .

اللغة : «لئة» بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس ، فإذا زاد عن ذلك فهو الجمَّة - بضم الجيم وتشديد الميم «الحوادث» جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد واحدة «أودى بها» ذهب بها وأبادهها وأهلكها ، وأراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك عندهم أمانة الضعف ، ودليل الكبر والعجز .

الإعراب : «إما» هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاهما إن ، وهى حرف شرط جازم ، وثانيتهما ما وهو حرف زائد «تربني» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمحذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية . وياء التكلم مفعول به «ولى» الواو واو الحال ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لئة» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحوادث «بها» جار ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبره في محل جزم جواب الشرط .

== الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو « الحوادث » الذى هو جمع حادثة . وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث أم كان مرجعه مجازى التأنيث ، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث فى هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندهم إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث .

فإن قلت : فإنى لا أجد لهذا الشاعر ضرورة إلجأته إلى حذف التاء ؛ لأنه لو جاء بتاء التأنيث مع بقاء ألفاظ البيت على حالها لم يتغير وزن البيت ، فلو قال :

فَإِذَا تَرَيْتَنِي وَلِي لَمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَتْ بِهَا  
لكان الوزن مستقيما ، ولم يكن بالكلام بأس ، فأى شيء دعاه إلى أن يرتكب هذه الضرورة؟

فالجواب عن ذلك أن تنبهك إلى هذه الألف للنطوق بها قبل الباء فى « أودى بها » وأن نشدك بيتين من أول هذه القصيدة وهما قوله :

أَلَمْ تَنْهَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى ، عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَاهِهَا  
لِجَارَتِنَا إِذْ رَأَتْ لِمَتِي نَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ! أَتَى بِهَا

ثم نشير إليك إلى الألفاظ التى تراها فى قوله « عما بها » و « أطراها » و « أتى بها » وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافى « حرف الردف » وكل فصيدة تنبى على الردف لايجوز تركه فى بيت منها ، فلو قال الأعشى « فإن الحوادث أودت بها » لترك الردف ، وهو عيب من عيوب القافية يعادل عند الشعراء المجيدين اختلال وزن البيت ، ومن هذا الكلام تفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر ، بل من الضرورة ما يرتكب للفرار من عيب آخر يتعلق بالقافية وما يتصل بها.

هذا الذى ذكرناه هو بيان كلام المؤلف وتخرجه على الوجه الذى اختاره .  
ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه ==



والثانية : أن يكون متصلا حقيقيا التانيث نحو (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ)<sup>(١)</sup> وَشَدَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ « قَالَ فُلَانَةُ » وهو رديء لا ينقاس .

وإنما جاز في الفصيح نحو « نِعِمَّ الْمَرْأَةُ » و « بَيْتُ الْمَرْأَةِ » لأن المراد الجنس ، وسأني أن الجنس يجوز فيه ذلك .

ويجوز الوجهان في مسألتين : إحداهما : المنفصل ، كقوله :

٢١٣ — \* لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سُوءَ \*

= مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي التانيث ، حلا على للمعنى ، وذلك لأن « الحوادث » بمعنى الحدثان ، والحدثان مذكر ، بدليل قول الشاعر :

رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنٍ لَهُ سُمُودَا  
والحل على المعنى كثير في كلام العرب ، وقد استشهدنا له في شرح الشاهد السابق ( رقم ٢١١ )

وابن كيسان يرى أنه يجوز في سعة الكلام — من غير ضرورة ولا شذوذ — أن يؤتى مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي التانيث بناء التانيث كما يجوز ترك هذه التاء .

(١) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران

٢١٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* عَلَى بَابِ أُسْتَهْمَا صُأْبٌ وَشَامٌ \*

والبيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني .

اللغة : « الأخطل » تصغير الأخطل ، وهو لقب الشاعر المهجو ؛ واسمه غياث ابن غوث ، وأصل الأخطل القماش الكثير الخطل « صلب » — بضم الصاد المهملة واللام جميعا — جمع صليب ، مثل سرير وسرر « شام » اسم جنس جمعي ، واحده شامة ، وهي الخال والعلامة .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ولد » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب =

وقولهم : « حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ » والتأنيثُ أَكْثَرُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ « إِلَّا » فالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر ، نصٌّ عليه الأخفشُ ، وأنشد على التأنيث :

٢١٤ — مَا رَئَيْتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَدَمٍّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

= « الأخطل » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل بولد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأم مضاف و « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وباب مضاف واست من « استها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأست مضاف وضمير العائبة العائد إلى أم سوء مضاف إليه « صلب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « وشام » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على صلب ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لأم سوء .

الشاهد فيه : قوله « ولد الأخطل أم سوء » حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله « ولد » تاء التأنيث ، مع أن فاعله - وهو قوله « أم سوء » - اسم مؤنث حقيقي التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقياً التأنيث - ظاهر اكان الفاعل أو مضمراً - لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث .

والسر الذي من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول هنا ، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث ، وضعفت - بسبب تأخيرها - العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ، أو كالموجب غفلة عنها .

ومثل هذا البيت فيما ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر :

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّهُ مِنْكُمْ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا أَمْرُورُ

إلا أن الفاصل في هذا البيت جار ومجرور ، في حين أن الفاصل في بيت الشاهد مفعول به ، ومقصود النجاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولاً أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً أو شيئاً آخر غيرهن .

٢١٤ — هذا بيت من الرجز ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا =

( ٨ — أوضح المسالك ٢ )

== عثرت له على سوابق أو لواحق تتصا به ، وقال العيني : « أقول : قائله راحز لم أقف على اسمه » اه .

اللمغة : « برئت » تقول : برىء فلان من فلان ، وبرىء من العيب - من باب سلم - براءة ، وتقول : برأ من المرض - من باب قطع - براء - بفتح الباء والراء جميعا - في لغة أهل الحجاز - وبرأ - بضم الباء وسكون الراء - في لغة غيرهم « ريبة » هي التهمة والشك ، وتقول : رايت فلان يربني - من باب باع يبيع - إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه ويبعث إلى نفسك الشك .

الإعراب : « ما » حرف نفي « برئت » برىء : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ريبة » جار ومجرور متعلق ببرىء « وذم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ريبة « في حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً ، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بنات » فاعل برىء مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبنات مضاف و « العم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما برئت إلا بنات العم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو برىء لكون فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث - وهو قوله « بنات العم » - ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بإلا .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة :

فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان ، إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث بإلا ، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء ، واختار هذا رأى ابن مالك صاحب الألفية ، وعلى هذا المذهب يكون ما في بيت الشاهد جاريا على أحد الوجهين الجائزين ، وإن يكن هذا الوجه مرجوحا .

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه ، إلا في ضرورة الشعر ، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا ، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه ، وكان ما بعد إلا مستثنى ، ويكون تقدير الكلام : ما برىء أحد إلا بنات العم ، فالفاعل عند التحقيق ==

== مذكر لا مؤنث ، واختار هذا المذهب الأخفش ، وعلى هذا المذهب يكون لحاق تاء التأنيث بالفعل في هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية ، بسبب تناسي الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة .

ومن لحاق تاء التأنيث مع الفصل بإلا بين الفعل وفاعله المجازى التأنيث قول ذى الرمة :  
طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجُرَاشِعُ  
الشاهد في هذا البيت قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث أتى الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل المسند إلى الضلوع ، مع كونه قد فصل بين الفعل المسند إلى الضلوع بإلا .  
هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة البيتين : البيت الذى أنشده المؤلف مستندا للأخفش ، والبيت الذى أنشدناه ، وأنت لو تدبرت في هذين البيتين وجدت الفاعل في كل واحد منهما جمعا ، فهو في البيت الذى أنشده المؤلف « بنات » وهو جمع بنت ، وهو في البيت الذى أنشدناه « الضلوع » وهو جمع ضلع ، ومن العلوم أن الفعل الذى يسند إلى الجمع كالفعل الذى يسند إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث ، يعنى أنه يجوز في هذا الفعل لحاق تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلا بالفاعل أم كان منفصلا منه ، كما سيقدر المؤلف ذلك في المسألة الثانية من مسألتى الجواز .

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن فى كل واحد من هذين البيتين سببين كل واحد منهما اقتضى لحاق التاء ، الأول منهما الفصل بإلا ، وفيه الخلاف ، والثانى كون الفاعل مجازى التأنيث ، ولا خلاف فى أنه يجوز معه لحاق التاء .

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما فى البيتين من محل الخلاف - فيما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط - هو تقديرنا الفاعل المحذوف مذكرا ، إذ قدرنا فى بيت المؤلف « ما برىء أحد » وفى البيت الذى أنشدناه « ما بقى شيء » وهذا التقدير ليس بلازم ، إذ يجوز تقدير اسم عام مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه ، فيقدر فى بيت المؤلف : ما برئت نساء إلا بنات العم ، وفى البيت الذى أنشدناه : فما بقيت أعضاء إلا الضلوع ، وفى الآية الأولى : إن كانت الأخذة إلا صبيحة ، وفى الآية الثانية : فأصبحوا لآثرى أشياء إلا مساكنهم ؛ فلا يكون للتذكير - على هذا - وجه يرجعه على التأنيث ، بل يكون الأمران جائرين كل منهما جائز على تقدير .

وَجَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي النَّثْرِ ، وَقَرِءَ ( إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً <sup>(١)</sup> ) ،  
( فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ ) <sup>(٢)</sup> .

الثانية : المجازى التانيث ، نحو ( وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ) <sup>(٣)</sup> ، ومنه اسمُ  
الجنس ، واسمُ الجمع ، والجمع ، لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنثٌ مجازيٌ ،  
فلذلك جاز التانيث ، نحو ( كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ) <sup>(٤)</sup> ، و ( قَالَتْ  
الْأَعْرَابُ ) <sup>(٥)</sup> ، و « أَوْزَقَتِ الشَّجَرُ » والتذكيرُ نحو « أَوْزَقَ الشَّجَرُ »  
( وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ) <sup>(٦)</sup> ( وَقَالَ نِسْوَةٌ ) <sup>(٧)</sup> ، و « قَامَ الرَّجَالُ » ، و « جَاءَ  
الْمُنُودُ » إلا أن سَلَامَةَ نَظْمِ الواحد في جَمْعِي التصحيح أَوْجَبَتْ التذكيرَ  
في نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتانيث في نحو « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، خِلَافًا  
للكوفيين فيهما ، وللفارسي في المؤنث ، واحتجوا بنحو ( إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ  
بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ) <sup>(٨)</sup> ، ( إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ) <sup>(٩)</sup> ، وقوله :

— ٢١٥ — \* فَبَسَّكُنِي بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوَّجَتْنِي \*

(١) من الآية ٢٩ من سورة يس

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف

(٣) من الآية ٩ من سورة القيامة

(٤) من الآية ١٠٥ من سورة الشعراء

(٥) من الآية ١٤ من سورة الحجرات

(٦) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام

(٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف

(٨) من الآية ٩٠ من سورة يونس

(٩) من الآية ١٢ من سورة المعتنعة

— ٢١٥ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* وَالظَّاعِنُونَ إِلَىٰ تُمْ تَصَدَّعُوا \*

. . . . .

== والبيت من قصيدة لعبدة بن الطبيب رواها المفضل الضبي .

اللفظة : « بناتى » جمع بنت ، وأصل البنت : بنى ، فحذفت الياء وعوض منها التاء « شجوهن » الشجوة : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى - مثل فرح يفرح فرحا - وشجاء الأمر يشجوه شجوا ، والذي فى البيت من الثانى « وزوجتى » الفصح الأكثر فى الاستعمال أن يقال « زوج » للرجل والأنثى ، ويجمع على أزواج ، وفى الكتاب الكريم : ( ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ) « والظاعنون إلى » هكذا وقع فى رواية النعاعة ، والذي وقع فى رواية المفضليات « والأقربون إلى » وقوله « ثم تصدعوا » معناه أنهم تفرقوا وانشعب شملهم .

الإعراب : « بكى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بناتى » بنات : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وبنات مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « شجوهن » شجوة : مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشجوة مضاف والضمير مضاف إليه « وزوجتى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على بناتى ، وزوجة مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « والظاعنون » الواو حرف عطف ، الظاعنون : معطوف على بناتى أيضا ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة « إلى » جار ومجرور متعلق بالظاعنين « ثم » حرف عطف « تصدعوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة « بكى بناتى » من الفعل وفاعله .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

أحدهما - وهو غير مقصود للمؤلف هنا - فى قوله « شجوهن » حيث جاء المفعول لأجله معرفة لأنه مصدر مضاف إلى الضمير ، وهذا يرد على الجرمى الذى ذهب إلى أن للمفعول لأجله لا يكون إلا إنكرة .

والثانى - وهو مراد المؤلف - فى قوله « بكى بناتى » حيث لم يصل بالفعل الذى هو قوله « بكى » تاء التانيث مع أن المسند إليه - وهو الفاعل الذى هو قوله « بناتى » - مؤنث ، لأنه جمع مؤنث سالم واحده بنت .

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة ؛ فذهب الكوفيون وأبو على الفارسى إلى أن هذا سائغ جائز فى الشعر والكلام جميعا ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بثلاثة أدلة : ==

= أولها : وروده في فصيح الكلام ، كما في قوله تعالى : ( إذا جاءك المؤمنات ) .  
وثانيها : أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ، كما يجوز إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكرا ، فيجوز في كل جمع اعتبار هذين الملحقين فيه ، سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث .

وثالثها : القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، فإن جميع النحاة متفقون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل السند إلى واحد منها لحاق التاء به على تأويله بالجماعة ، وعدم لحاق التاء به على تأويله بالجمع وخالفهم في ذلك جمهور البصريين ؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز في جمع المؤنث السالم إلا تأنيث فعله ، ولا يجوز في جمع المذكر السالم إلا التذكير .

وردوا أدلتهم التي استدلووا بها : أما ادعاء أنه جاء في فصيح الكلام فلا نسلم أن السر هو ما ذهبتم إليه ، بل حذف التاء في قوله تعالى : ( إذا جاءك المؤمنات ) بسبب الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول ، وقد علمنا أن الفصل يبيح ترك التاء ، أو بسبب كون ( المؤمنات ) صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ، فالفاعل في الحقيقة اسم جمع ، واسم الجمع يجوز في فعله الوجهان بالإجماع .

وأما القياس على جمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع فغير مسلم ، لأن بين الذي وقع الخلاف فيه وبين هذه الأشياء فرقا ، ألا ترى أن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم قد سلم فيهما لفظ المفرد ، وأما اسم الجمع فلا مفرد له من لفظه ، وأما جمع التكسير فلم يسلم فيه لفظ مفرد ، وسلامة لفظ المفرد هي التي أوجبت ما ذهبنا إليه ، فلما اختلف الأمر لم يحز قياس أحدهما على الآخر .

وأما ما ذكرنا من أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه كما يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » فهذا إنما ساغ من حيث المعنى ، والتذكير والتأنيث مرجعهما إلى اللفظ ، فيجب أن ينظر فيهما إلى اللفظ المستعمل في الدلالة على المراد .

بقي أن يرد على استدلالهم بالبيت المستشهد به ههنا ، والرد عليه أن يقال : إن « بنات » - وإن كان جمع مؤنث سالما - قد أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ مفرد ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه ، كما أن « بنى » لما لم يسلم فيه =

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْبَيْنَ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِمَا لَفْظُ الْوَاحِدِ ، وبأن التذكير في ( جاءك ) للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات ، أو لأن « أل » مقدرة باللاتي ، وهي اسم جمع .

\*\*\*

السابع : أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يحىء المفعول ، وقد يُنكس ، وقد يتقدمهما المفعول ، وكلُّ من ذلك جائز وواجب .  
فأما جواز الأصل فنحو ( وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ )<sup>(١)</sup> .  
وأما وجوبه ففي مسألتين :

إحدهما : أن يُخَشَى اللَّبْسُ ، كـ « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » قاله أبو بكر<sup>(٢)</sup> والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك ، وخالفهم ابن الحاج محتجاً بأن العرب تُجَيِّزُ تَصْغِيرَ عُمرَ وعَمْرُو ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز « ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ » وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح ، وبأن الزَّجَّاجَ نَقَلَ أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو ( فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ )<sup>(٣)</sup> ، كَوْنُ « تِلْكَ » اسْمَهَا ،

= لفظ مفردة ، أشبه جمع التكسير ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه ؛ فلماذا ساغ دخول تاء انثائث في فعله في قوله تعالى : ( آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ) .  
(١) من الآية ١٦ من سورة النمل .

(٢) هو أبو بكر : محمد بن السري ، المعروف بابن السراج ، وهو من تلاميذ أبي العباس المبرد ، وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي وأبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي وعلي بن عيسى الرماني ، وتوفي ابن السراج في ذي الحجة من سنة ٣١٦ من الهجرة .

(٣) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء .



و « دَعَوَاهُمْ » الخبر ، والعكس <sup>(١)</sup> .

الثانية : أن يُخَصَّرَ للمفعول يأتيما ، نحو « إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » وكذا الحصر بالإِيجال عند الجزؤلى وجماعة ، وأجاز البصريون والكسائى والقراء وابن الأنبارى تقديمه على الفاعل ، كقوله :

(١) اعلم أن أهم ما فى استدلال ابن الحاج على ما ادعاه دليلان ، أولهما أن الإجمال من مقاصد البلغاء ، وثانيهما أن بعض النحاة أجاز فى قوله تعالى ( فما زالت تلك دعواهم ) كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز العكس ، وهذه الصورة فى البتدأ والخبر تشبه الصورة المتنازع عليها فى الفاعل والمفعول ، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق ، جار مع ظواهر لو وضعت فى موضع البحث لم تثبت ،

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلا ، فإن هذا لا يفيد شيئا ، لأن الإجمال الذى هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذى لا يقره أحد منهم ، ويبان ذلك أن الكلام المحتمل لعنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين المعنيين أو أحد المعانى المحتملة ، وإما ألا يسبق أحدهما إلى الذهن ، بل تكون المعانى كلها أمام الذهن سواء فيتوقف فى الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه ، فإن تبادر أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس ، وإن لم يتبادر أحد المعانى وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال ، وهذا الذى معنا الآن من قبيل الإلباس ، وليس من قبيل الإجمال ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل فى الفاعل أن يحىء قبل المفعول ، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع فى اللبس ، بخلاف ما لو قلت « عمير » فإن السامع سيتردد فى أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تصغير عمرو ، وليس فى اللفظ ما يدل على أحد الوجهين ، فلا تحكم بأحدهما ، بل تبقى متوقفاً إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد : وأما تشبيهه صورة الفاعل والمفعول بصورة البتدأ والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فما لا يقضى العجب منه ، لوجود الفرق البين بينهما ، فإن البتدأ عين الخبر فى الماصدق ، فلو حكمت بأن الثانى عين الأول يكون كما لو حكمت بأن الأول عين الثانى ، والفاعل غير المفعول طبعاً فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام .

٢١٦ — \* وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَّادُهُ \* \*

٢١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ تَلْيَ بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ \*

وقد ذكر العيني وصاحب التصريح أن البيت لدعل الخزاعي ، وذكر العيني بعده بيتا ثانيا ، وهو قوله :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا الَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرَى بِلَيْلِي وَلَا تُسَلِّي

ودعل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف ، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له في هذا الموضع من قبيل التمثيل ، لا من قبيل الاستشهاد .

اللفظة : « جماحا » مصدر قولك : جمع الفرس يجمع - مثل فتح يفتح - إذا جرى جريا عاليا ، وقال ابن فارس : جمع الفرس جماحا ، إذا أعت فرسه حتى يغلبه ، وقال ابن فارس أيضا : جمع أى أسرع إسراعا لا يرده شيء ، وكل شيء مضى لوجهه على شيء فقد جمع ، والجموح من الرجال : الذى يركب هواه فلا يمكن رده ، والمعنى ههنا على هذا « لم يسلم » مضارع سلا بمعنى تعزى وصبر « تغرى » تخرض وتخص .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وناصبه قوله « تسلى » فى البيت التالى له « أبى » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « جماحا » مفعول به لأبى « فؤاده » فؤاد : فاعل أبى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يسلم » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « عن ليلى ، بمال » كل منهما جار ومجرور متعلق بقوله « يسلم » وقوله « ولا أهل » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، وهو مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أبى إلا جماحا فؤاده » حيث قدم المفعول المحصور بإلا - وهو قوله « جماحا » - على الفاعل الذى هو قوله « فؤاده » .

وقوله :

٢١٧ - \* فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا \* \*

= وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري والكسائي فقالوا : يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، لأن المفعول وإن تقدم في منزلة التأخير ، وأكثر هؤلاء لا يجيز تقديم الفاعل المحصور بإلا ، لا تنفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا .

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقا ، فاعلا كان هذا المحصور أو مفعولا ، وهؤلاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإنما .

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما فقالوا : أنت لو قلت « إنما ضرب بكرا خالد » لم يقد دليل على أن المحصور هو تالي إنما ، ولكنك لو قلت « ما ضرب إلا بكرا خالد » وقدمت إلا مع المفعول فقد وضع مقصودك ، فلما كان اللبس في « إنما » موجودا البتة . وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا - قلنا بالجواز في هذا الموضع الذي لا لبس فيه .

٢١٧ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمٍ سَاعَةٍ \*

ونسب كثير من العلماء البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح ، ولم أعر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل وفاعل « من ليلي » ، بتكليم « متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف و« ساعة » مضاف إليه « فما » نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزيد ، وهو مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » حيث قدم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون المفعول منحصرا « بإلا » وهذا جائز عند الكسائي .

=

٢١٨ \* وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ \*

= واكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في « زاد » ضميرا مستترا يعود على تنكليم ساعة ، وهو فاعله ، وقوله « كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير فما زاد (هو) إلا ضعف ما بنى زاده كلامها ، وهو تأويل متكلف مستبعد لا مقتضى له .  
٢١٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطَى إِلَّا وَشِيجُهُ \*

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى الزنى ، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة والحارث بن عوف بن أبي حارثة المريين .  
اللمة : « الخطى » أراد به الرماح ، نسبها إلى الخط ، والخط : جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الرماح أى ترسو فيها « وشيجه » الوشيج : القنا الملتف في منبته ، واحده وشيجة ، وأصله من الوشوج - بضم الواو - وهو تداخل الشيء بعضه في بعض يريد لا تنبت القناة إلا القناة ، وفي أمثال العرب : لا تنبت البقلة إلا الحقلة ، والحقلة - بفتح الحاء ومكون القاف - الأرض الطيبة .  
المعنى : يمدح هرما والحارث بأنهما كريمان من قوم كرام ، ولا يولد الكرام إلا في الموضع الكريم ، وضرب نبته الخطى وغراس النخل مثلا .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفي مبنى على السكون لا محل له « ينبت » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الخطى » مفعول به لينبت « إلا » أداة حصر « وشيجه » وشيج : فاعل لينبت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير القائب مضاف إليه « وتغرس » الواو حرف عطف . تغرس : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة حصر « في منابتها » الجار والمجرور متعلق بتغرس ، ومنابت مضاف وضمير القائبة مضاف إليه « النخل » نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تغرس إلا في منابتها النخل » حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله « في منابتها » - على نائب الفاعل وهو قوله « النخل » - مع أن الجار =

وأما تَوَسَّطُ المفعول جوازاً فنحو ( وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ <sup>(١)</sup> ) ،  
وقولك « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ » وقال :

— ٢١٩ — \* كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ \*

= والمجرور محصور بإلا ، ولا كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول ، وكان النائب عن  
الفاعل بمنزلة الفاعل — صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور  
إلا على الفاعل ، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا في شرح الشاهد ( ٢١٦ )  
على جواز ذلك التقديم .

(١) من الآية ٤١ من سورة القمر .

٢١٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا \*

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين  
الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أو كانت له قدراً » أو في هذا البيت عند الكوفيين بمعنى الواو ، دالة  
على الجمع المطلق ، وقال ابن هشام في معنى اللبيب « والذي رأيته في ديوان جرير إذ  
كانت » اهـ . والمراد أنها كانت مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما  
أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة  
ولا معاناة ، وأخذ قوله « كما أتى ربه موسى على قدر » من قوله تعالى : ( ثُمَّ جِئْتَ  
عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى ) .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود  
إلى المدح « الخلافة » مفعول به « أو » حرف عطف « كانت » كان : فعل ماض  
ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى  
الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقدر ، أو بمحذوف حال منه « قدرا » خبر كان  
! « كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « أتى » فعل ماض « ربه » رب :  
مفعول به تقدم على الفاعل ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفاعل المتأخر  
مضاف إليه « موسى » فاعل أتى ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف « على قدر » جار =

وأما وجوبه ففي مسألتين :

إحدهما : أن يتصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ نحو (وَإِذْ أُنْتَلَىٰ إِلَٰهَٰمَ رَبُّهُ) <sup>(١)</sup> (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ) <sup>(٢)</sup> ، ولا يُجيزُ أكثرُ النحويين نحو « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » لا في نثر ولا في شعر ، وأجازه فيهما الأخفش وابن جني والطوال وابن مالك ، احتجاجاً بنحو قوله :

٢٢٠ — \* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاطِمٍ \*

والصحيحُ جَوَّازُهُ في الشعر فقط .

= ومجرور متعلق بآتي ، وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً عامله جاء ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا مثل إتيان موسى — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « آتى ربه موسى » حيث قدم المفعول على الفاعل ، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم — وهو قوله « ربه » — على الفاعل المتأخر الذي هو قوله موسى ، وأصل الكلام : كما آتى موسى ربه ، فقدم المفعول على الفاعل فصار كما في البيت . ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ، ولم يستأثر به قوم دون قوم ، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه ، وهذا الضمير — وإن عاد على متأخر في اللفظ — عائد على متقدم في الرتبة ؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه ، فافهم هذا والله يفعلك به .

(١) من الآية ١٣٤ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٥٢ من سورة غافر .

٢٢٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلْ \*

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسب ابن جني إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة هجاء على هذا الروي .

== اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهي ، والمعنى جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وبروى « الكلاب العاديات » - بالدال بدل الواو - وهو جمع غاد ، والعاوى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وهو مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذى هو جزى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه ... عدى » حيث آخر المفعول ، وهو « عدى » وقدم الفاعل ، وهو « ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وَلَوْ أَنَّ بَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِّنَ النَّاسِ أَبْقَى بَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا  
الشاهد فيه قوله « أبقي مجده مطعما » حيث قدم الفاعل وهو قوله مجده على المفعول به وهو قوله مطعما ، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول ، ونظيره قول الآخر :

وَمَا نَفَقَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا عَلَيْهَا ثَوَابًا مِّنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ  
وقول سليط بن سعد :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ  
وقول الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْجَدِ  
وقول الآخر :

=

= لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا آتَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ  
واعلم أولاً أن سر الاختلاف بين النحاة في جواز هذه المسألة - وهي تقديم  
الفاعل المتصل بضمير غيبية يعود إلى المفعول المتأخر في اللفظ - يرجع إلى اختلافهم في  
مرتبة المفعول ، فأما جمهور النحاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولاً ، ثم يليه  
الفاعل ؛ لأنه أحد جزئى الجملة ، وما عداها فضلة ، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه يجب  
أن يقع الفاعل بعده ، لئلا يفصل بين الجزئين اللذين يتم بهما الكلام ، ولأن الفاعل  
محتاج إليه ، وما عداه من متعلقات الفعل غير محتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم  
من غيره ، فإن تقدم المفعول في اللفظ كان في النية مؤخراً ، ونازع في هذا الكلام  
الأخفش ومن رأى رأيه فقالوا : إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم ورتبة  
المفعول التأخر اقتضاء الفعل لكل منهما فإننا نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على  
اقتضائه للمفعول ، لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد  
لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه للفاعل ، ولكننا  
نمنع أن يكون هذا هو مراد العلماء عند قولهم « إن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً  
ورتبة » بل إن مرادهم من الرتبة في هذه العبارة موقعه من الكلام ، ونحن ندعى أن  
المفعول قد كثر في الكلام الفصيح بحيث تالياً للفعل وبمقاييسه حتى إنه ليعتبر كأن موقعه في  
الكلام هو هذا الموقع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخياً ، فإذا تأخر في الكلام عن  
مجاورة الفعل فكأنه زحزح عن موضعه الذى أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع  
الطبيعى ، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظاً لم يكن الضمير عائداً  
على متأخر لفظاً ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظاً متقدم رتبة ، كما تقولون أنتم  
في عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه .  
قال أبو رجاء : ونحن نرى ماذهب إليه الأخفش في هذه المسألة مذهباً مستقيماً  
حرى بأن نأخذ به ، لكثرة الشواهد التى رواها العلماء لهذه المسألة ، وليس لهذه  
العلة التى ذكرناها عنه وإن كانت وجهية .



ثم اعلم ثانيا أن الضمير الموضوع للغيبة يعود على متأخر لفظا ورتبة - على تفسير الجمهور - في ستة مواضع غير الموضع الذي قدمنا بيانه ، وهي :

الموضع الأول : الضمير المرفوع بنعم أو بئس ، المفسر بتمييز ، نحو « نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو » إذا قدرت المخصوص مبتدأ خبره محذوف ، أو قدرته خبر مبتدأ محذوف ، أما إذا قدرته مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوبا فإن مرجع الضمير المستتر في نعم يكون حينئذ متقدما رتبة .

الموضع الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين ، نحو قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءُ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ  
الموضع الثالث : أن يكون الضمير مبتدأ يفسره خبره نحو قوله تعالى ( إن هي إلا حياتنا الدنيا ) .

الموضع الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى ( قل هو الله أحد ) وقوله ( فإذا هي شاخته أبصار الذين كفروا ) .

الموضع الخامس : أن يكون الضمير مجرورا برب ، وهذا يوافق الضمير المرفوع بنعم في أمرين ؛ أحدهما أنه يجب في كل منهما أن يكون مفردا ، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تمييزا ، ومن ذلك قول الشاعر :

رَبُّهُ فَتَيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ويفارق الضمير المجرور برب الضمير المرفوع بنعم أو بئس بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكرا ولو كان مفسره مؤنثا ، تقول « ربه امرأة » ولا تقول « ربها امرأة » أما الضمير المرفوع بنعم أو بئس فيسكون مؤنثا إن كان مفسره مؤنثا ، نحو قولك « نعمت امرأة زينب » و « بئست امرأة هند » .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مبدلا منه اسم ظاهر مفسر له ، نحو قولك « ضربته زيدا » وقد اختلف النقل عن سيبويه في جواز هذا الموضع ، فقال ابن عصفور : أجازته الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بالإجماع .

والثانية : أن يُحْصَرَ الفاعلُ بأنما ، نحو ( إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ )<sup>(١)</sup>  
وكذا الحَصْرُ بإلا عند غير الكسائي ، واحتج بقوله :

٢٢١ - مَا عَابَ إِلَّا لَثِيمٌ فَقَلَ ذِي كَرَمٍ  
وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

٢٢١ - هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على نسبته إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق يتصل به .

اللمعة : « عاب » بالعين المهملة - من العيب ، وهو أن تذكر التكلم فيه بالذم والثلب « لثيم » المراد به البخيل بدلالة مقابلته بذى الكرم « جفا » من الجفاء ، وهو فعل ما يسوء « جباً » بضم الجيم وفتح الموحدة مشددة ، بزنة سكر - هو الجبان « بطلا » البطل - بفتح الباء والطاء جميعاً - هو الشجاع .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « عاب » فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب « إلا » أداة حصر « لثيم » فاعل عاب مرفوع بالضممة الظاهرة « فعل » مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفعل مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « كرم » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « جفا » فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على الألف للتعذر « قط » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب بجما « إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « جباً » فاعل جفا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بطلا » مفعول به لجفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للسألة التي ذكره المؤلف من أجلها : أحدهما في قوله « ما عاب إلا لثيم فعل » وثانيهما في قوله « ولا جفا إلا جباً بطلا » حيث قدم في كل واحد من الموضعين الفاعل المحصور بإلا - وهو قوله « لثيم » في العبارة الأولى ، وقوله « جباً » في العبارة الثانية - على المفعول به المحصور فيه - وهو = ( ٩ - أوضح للمالك ٢ )

وقوله :

\* وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ \* — ٢٢٢

= قوله « فعل ذى كرم » فى العبارة الأولى ، وقوله « بطلا » فى العبارة الثانية . وهذا البيت من الأبيات التى استدلت بها الكسائى على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا .

وجهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا ، ويجوزون تقديمه إذا كان مفعولا ، على ما عرفت فى شرح الشاهد السابق ( رقم ٢١٦ ) ، وهم يردون استشهاد الكسائى بهذا البيت ، ويقولون : إن قول الشاعر « فعل ذى كرم » ليس مفعولا به لعاب المذكور فى البيت ، وقوله « بطلا » ليس مفعولا به لجفا المذكور فيه ، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور ، وتقدير الكلام : ما عاب إلا لثيم ، عاب فعل ذى كرم ، ولا جفا قط إلا جبا ، جفا بطلا ، فالفاعل فى كل من العبارتين من جملة غير الجملة التى منها المفعول المذكور ، فاحفظ ذلك .

٢٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* نَبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ \*

وقد نسب أبو الفرج ( الأغاني ٧ / ١١٨ بولاق ) هذا البيت إلى يزيد بن الطثرية ، وروى قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

يَا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرَمِ إِذْ جَمَعْتَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارِ وَخَشَّةِ الدَّارِ  
اللفظة : « نبئتهم » فعل مبنى للمجهول أصله نبأ - بتشديد الباء - بمعنى أعلم « جارهم » ويروى فى مكانه « جارهم » والجار : الذى داره لصيقة لدارك أو قريب منها ، أو هو المستجير بك ، وإرادة الثانى هنا أولى « هل » بمعنى حرف النفي ، وكأنه قد قال : ولا يعذب أحدا أحدا بالنار غير الله تعالى .

المعنى : يهجو قوما بأنه علم أنهم يعذبون بالنار من استجار بهم واستغاثهم ، وأنهم جعلوا ذلك المذاب مكان إغاثته وإبلاغه مأربه ، وينكر عليهم ذلك .

الإعراب : « نبئتهم » نداء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء التكميل نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبين مفعول ثان « عذبوا » =

وقوله :

٢٢٣ — \* قَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا \*

= فعل ماض وفاعله « بالنار » جار ومجرور متعلق بـ « يذبوا » جارته « جارة » : مفعول به يعذبوا ، وهو مضاف وضمير التائبين مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثالث لنبيء « وهل » الواو حرف عطف ، أو للاستئناف ، هل : حرف استفهام إنكاري بمعنى النفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعذب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الله » فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة « بالنار » جار ومجرور متعلق بـ يعذب .

الشاهد فيه : قوله « هل يعذب إلا الله بالنار » حيث قدم الفاعل المحصور إلا — وهو قوله « الله » — على ما هو بمنزلة المفعول به — وهو الجار والمجرور الذي هو قوله « بالنار » — وقد طوى ذكر المفعول به ، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه لقال : وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله ، وقد بينا في شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يميزه الكسائي ، وأن جمهرة البصريين لا يميزونه ، ولهم توجيه لموضع الاستدلال يدون به استدلال الكسائي بهذا البيت ، وخلاسته أن قول الشاعر « بالنار » ليس متعلقا بقوله « يعذب » المذكور قبله ، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل المذكور عليه ، وكأنه قال : لا يعذب إلا الله ، يعذب بالنار ، وهذا نظير ما ذكرناه في تخريج الشاهد السابق ، وهو تكلف لا مقتضى له .

٢٢٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَشِيَّةً أَنَا الدِّيَارِ وَشَأْمُهَا \*

وهذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه ( ١ / ٣٧٠ ) ، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَزْنَا عَلَى دَائِرٍ لَمِيَّةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَفْقُو مَقَامُهَا =

= وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَدَتْ نِيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عِلَاقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٌ سَقَاهُمَا  
فَأَصْبَحَتْ كَالْهَيْمَاءِ ، لَا لِمَاءٍ مُبَرَّدٌ صَدَاهَا ، وَلَا يَفْقِي عَلَيْهَا هَيْأُهَا

اللمعة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة على مثال أفعال وأعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى - بفتح النون - ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى - بزنة قفل أو صرد أو ذنب أو كلب - وهو : الحفيرة تحفر حول الحياء لتنع عنه المطر ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون ، فاجتمع في أول الجمع همزان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبا ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآراء وآرام جمع بئر ورأى ورشم ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله غير ممدودة والمدة في الهمزة الثانية على الأصل ، وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه ، تفرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشمع ، وليس ذلك بصواب أصلا ، وقد تحرف السكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمهلون له ، والواو مفتوحة وهي واو العطف ، والشام : جمع شامة وهي العلامة ، وهو معطوف على عشية ، هذا ، ورواية البيت في الديوان هكذا :

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يدري » فعل مضارع مجزوم بحذف الياء « إلا » أداة استثناء ملغاة « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول به ليدري ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتي لا محل لها صلة الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » أعربه كثير على أنه فاعل لهيجت ، وهو مضاف ، و « آناء » مضاف إليه ، و « آناء » مضاف ، و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على عشية ، وهو مضاف وضمير =

وأما تقدّمُ المفعول جوازاً فنحو (فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) <sup>(١)</sup>.

وأما وجوباً ففي مسألتين :

إحداها : أن يكون مما له الصّدرُ ، نحو (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) <sup>(٢)</sup>  
(أَيَّ مَا تَدْعُوا) <sup>(٣)</sup>.

الثانية : أن يقع عامله بعد الفاء ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها ،  
نحو (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) <sup>(٤)</sup> ، ونحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) <sup>(٥)</sup> بخلاف «أَمَّا  
اليَوْمَ فَأَضْرِبْ زَيْدًا» <sup>(٦)</sup>.

== الغاية العائد على الديار مضاف إليه ، ويجوز عندي نصب «عشية» على الظرفية ،  
ويكون «آناء» فاعلاً لميجت ، وقد وصل فيه همزة القطع وهي همزته الأولى ، بل  
هذا الإعراب عندي هو الصواب ، فإن الشعراء اعتادوا أن يتحدثوا عما تثيره في أنفسهم  
آثار ديار الأعبة ورسومها وما خلفوا فيها من علامات تدل عليهم .  
الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما . . إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بالإلا  
على المفعول ، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك ، استشهاده بمثل هذا البيت ، والجمهور  
على أنه ممنوع ، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم  
يدر إلا الله ، درى ما هيئت لنا .

(١) من الآية ٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨١ من سورة غافر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ٣ من سورة المدثر .

(٥) من الآية ٩ من سورة الضحى .

(٦) فإن قلت : فإنكم تقررون في قواعدكم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما  
قبلها ، وجعلتم بمقتضى هذه القاعدة لهذه الفاء حكم التصدر في أول الكلام ، فكيف  
جعلتم الاسم المنصوب الواقع بعد «أما» المفلوظ بها أو المقدرة منصوباً بالفعل الواقع  
بعد فاء الجزاء ، بل زدتم على ذلك فجعلتم تقدمه على العامل المقترن بالفا واجبا ؟ ==

تنبيه : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضَرَبْتُهُ ، وإذا كان للضمير أحدهما : فإن كان مفعولا وجب وَضْلُهُ وتأخيرُ الفاعل كضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وإن كان فاعلا وجب وَضْلُهُ وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمُهُ على الفعل كضَرَبْتُ زَيْدًا ، وزَيْدًا ضَرَبْتُ ،

= فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إنا نلتزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، لكن محل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، أما إذا لم يكن واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي - بل كان مؤخرا عن موقعه ومركزه الطبيعي - فإنه يجوز أن يعمل فيما قبله ، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب « أما » الملفوظ بها أو المقدرة ليس واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، فلهذا جاز أن يعمل في المفعول التقدم عليه في اللفظ ، ولهذا التأخر في هذا الموضع سر نحن نبينه لك حتى تكون من الأمر على يقين .

أنت تعلم أن « أما » نائية عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعا ، ومن أجل ذلك يفسرونها بمهما يكن من شيء ، فمهما هي أداة الشرط ، وقولهم « يكن من شيء » هو فعل الشرط ، وقد نابت « أما » مناهما جميعا ، وما يلي « أما » في اللفظ هو جواب الشرط ، والتزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب ، حتى لا يقع في وهم واهم أنه الشرط لأن من المعلوم أن الشرط لا يقترب بالفاء ، والتزموا أن يفصل بين « أما » والفاء بفواصل ، والتزموا أن يكون هذا الفاصل مفردا لا جملة ، أما التزامهم الفصل بين « أما » والفاء فلكرهيتهم أن يقع جواب الشرط متصلا بأداة الشرط ، وأما التزامهم أن يكون هذا الفاصل مفردا لأنهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلا لوقع في وهم من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذه الجملة هي جملة الشرط ، وإذن فهذا الاسم المفرد الذي التزموه بعد « أما » جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعي لسبب صناعي ، وهذه الفاء التي تليه مؤخرة عن موضعها ومركزها لسبب صناعي أيضا ، ولو أن العامل اللقترن بالفاء وقع في موضعه الطبيعي لكان متقدما في اللفظ على الاسم المنصوب ، وهذا معنى قولنا في أول جواب هذا السؤال « إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها إذا كانت الفاء واقعة في موقعها الطبيعي » ، فتأمل هذا الكلام ، وسيأتي له مزيد بحث في فصل « أما » .

وكلامُ الناظم يُؤمُّ امتناعَ التقديم ، لأنه سَوَّى بين هذه المسألة ومسألة  
« ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » والصوابُ ما ذكرنا .

\*\*\*

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحذفُ الفاعل ، للجهل به <sup>(١)</sup> كـ « سُرِقَ الْمَتَاعُ » أو لفرض لفظي  
كتصحيح النظم في قوله :

(١) الأغراض التي ندعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه  
كثيرة جدا ، غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ  
أو تكون راجعة إلى المعنى .

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :

الأول : قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى :  
( وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) .

الثاني : المحافظة على السجع في الكلام المشور ، نحو قولهم « من طابت سريرته ،  
حمدت سيرته » إذ لو قيل : « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، وهم  
يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي .

الثالث : المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم ، نحو بيت الأعشى الذي  
أنشده المؤلف ، فأنت تراه قد بنى « علق » في هذا البيت للمجهول ثلاث مرات ،  
ولو أنه ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له الوزن .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضا ، ولكن أهمها سبعة أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله  
تعالى : ( خلق الإنسان من عجل ) وقوله سبحانه : ( وخلق الإنسان ضعيفا ) .

الثاني : كون الفاعل مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع أن يبينه بيانا واضحا يعينه ،  
كقولك « سرق متاعى » فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف  
عام يفهم من الفعل كأن تقول « سرق اللص متاعى » أو « سرق سارق متاعى » لم يكن  
في ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .



٢٢٤ — عُلِّقَتْهَا عَرَضًا ، وَعُلِّقَتْ رَجُلًا  
غَيْرِي ، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

== الثالث : رغبة المتكلم في الإيهام على السامع ، نحو قولك : « تصدق بألف دينار » .

الرابع : رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترب بالمفعول به في الذكر ، نحو أن تقول : « خلق الخنزير » .

الخامس : رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره .

السادس : خوف المتكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكره .

السابع : خوف المتكلم من الفاعل إذا كان جبارا ينال الناس بأذاه .

٢٢٤ — هذا البيت من البسيط ، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى

ميمون بن قيس التي أولها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَحِلٌ      وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

وهي إحدى القصائد العشر التي شرحها الخطيب التبريزي ، ، وتعد في العلاقات عند

من يزيد لها على السبع .

اللفظة : « علقها عرضا » يقال : عرض فلان أمر ، إذا أتاه على غير تعمد منه ، قال في اللسان : « علق فلان فلانة — بالبناء للمجهول — وعلق بها ، إذا أحبها ، وهو معلق القلب بها ، قال الأعشى \* علقها عرضا . . . البيت \* » وقال : « وقولهم علقها عرضا إذا هوى امرأة ، أي اعترضت فرأها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من غير قصد . قال الأعشى \* علقها عرضا . . . البيت \* وقال ابن السكيت في قوله علقها عرضا : أي كانت عرضا من الأعراض اعترضني من غير أن أطلبه » اهـ . قال الخطيب التبريزي : « وعرضا منصوب على البيان ، كقولك : مات هزلا ، وقتلته عمدا » اهـ ومراده أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل .

الإعراب : « علقها » علق : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى هريرة المذكورة في مطلع القصيدة ==

أو معنوى كَانَ لا يتعاقى بذكره غَرَضٌ ، نحو ( فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ )<sup>(١)</sup> ،  
( وَإِذَا حُيِّتُمْ )<sup>(٢)</sup> ، ( إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا )<sup>(٣)</sup> .

فينوب عنه — فى رَفْعِهِ ، وَعُذِّبَتْهُ ، ووجوب التأخير عن فعله ، واستحقاقه  
للاتِّصَال به ، وتأنيث الفعل لتأنيثه — واحدٌ من أربعة<sup>(٤)</sup> :

= مفعول ثان « عرضا » مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة مصدر يقع مفعولا مطلقا  
حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « وعلقت » الواو حرف عطف ، علق : فعل  
ماض مبني للمجهول ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى هريرة ، وهو المفعول الأول « رجلا » مفعول  
ثان لعلق « غيرى » غير : صفة لرجلا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ،  
وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « وعلق » الواو حرف عطف ، علق : فعل ماض مبني  
للمجهول « أخرى » مفعول ثان تقدم على المفعول الأول « ذلك » ذا : اسم إشارة نائب  
فاعل علق ، وهو المفعول الأول ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الرجل » بدل  
من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول : أحدها فى قوله « علقها »  
وثانها فى قوله « وعلقت رجلا » وثالثها فى قوله « وعلق أخرى » وقد بنى الشاعر  
هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى . وذلك  
لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال علقنى الله إياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق  
الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم .

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر ،  
وذلك صحيح ؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحدا لا يكون النائب عن  
الفاعل إلا واحداً .

= فإن قلت : فإسناد الفعل المبني للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز ؟

الأول : المفعول به ، نحو ( وَغِيضَ السَّاءَ وَقُضِيَ الْأَمْرُ )<sup>(١)</sup> .

الثاني : المجرور ، نحو ( وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ )<sup>(٢)</sup> ، وقولك « سِيرَ زَيْدٌ » .

وقال ابن درُستُوْبَه وَالشَّهْبَلِي وتلميذه الرُّنْدِي : النائب ضمير المصدر لا المجرور ، لأنه لا يُتَّبَع على الحل بالرفع ، ولأنه يُقَدَّم ، نحو ( كَانَ عَنْهُ مَسْئُولَا )<sup>(٣)</sup> ، ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ ، وكلُّ شئ يَنُوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مَرَّ بِهِندٌ » .

ولما قولهم « سِيرَ زَيْدٌ سِرًّا » وأنه إنما يُرَاعَى محل يظهر في القصيح ، نحو « لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا » بخلاف نحو « مَرَزْتُ زَيْدُ الْفَاضِلِ » بالنصب ، أو « مَرَّ زَيْدُ الْفَاضِلِ » بالرفع ، فلا يجوز أن ، لأنه لا يجوز « مَرَزْتُ زَيْدًا » ولا « مَرَّ زَيْدٌ » والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان ، وهو الْمَكْلَفُ ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّد ، وقد أجازوا النيابة في « لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع « مِنْ أَحَدٍ »

= قلت : أما إسناد الفعل المبني للمجهول إلى غير ما كان مفعولا به من الظرف الزماني أو المكاني ومن الجار والمجرور والمصدر فمجاز ، وذلك لأنهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنها « إسناد الفعل أو ماهو بمعناه إلى ما بى له » ونحن نعلم أن الفعل المبني للمجهول إنما بى للمفعول كما أن الفعل المبني للمعلوم بى للفاعل ، ولم بين واحد منهما للزمان ولا للمكان ولا للمصدر ، فكان إسناد المبني للمعلوم وإسناد المبني للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازا عقليا ، وإسناد المبني للمعلوم إلى الفاعل وإسناد المبني للمجهول إلى المفعول حقيقة عقلية ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء .

لم يُضْرَبْ « وقالوا في ( كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً )<sup>(١)</sup> : إن المجرور فاعل مع امتناع « كَفَّتْ يَهْنَدُ »<sup>(٢)</sup> .

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع أن النحاة قد اختلفوا في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، فقال الجمهور : تجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، وقال جماعة من النحاة منهم ابن درستويه ، والسيلى ، وأبو على الرندى : لا ينوب الجار والمجرور عن الفاعل ، وكل موضع زعمتم أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل فيه ، فإن النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل . واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة .

الدليل الأول : أنه لو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لجاز أن يحىء التابع لهذا المجرور - نعتاً أو عطف بيان - مرفوعاً ، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلاً جاز في تابعة الرفع ، كما في قول الشاعر

\* طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّةَ الْمَظْلُومِ \* .

فإنه بـ « بـ » برفع المظلوم الذى هو نعت للمعقب المجرور بإضافة طلب إليه لكون المعقب فاعلاً للمصدر فهو مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ ، وأنت لو قلت « مرزيد الظريف » لويجز لك أن ترفع الظريف ، ولو كان نائباً عن الفاعل لجاز .  
الدليل الثانى : أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذى يتطلب نائب فاعل ، نحو قوله تعالى ( إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولاً ) ولو كان نائباً عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه ، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل العامل فيه .

الدليل الثالث : أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ ، ونحن نعلم أن كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ ، فلما لم يصح جعل الجار والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم نجعله نائباً عن الفاعل .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤنث إذا كان المجرور مؤنثاً نحو « مرهند » ولو كان الجار والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل ، لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه .  
=

== فأما الجمهور فقالوا : إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لأننا رأينا العرب في كلامهم ينيون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل في العبارة نحو قولهم « سير يزيد سيرا » فإنه يتعين في هذه العبارة أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور ، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لو نوب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع . والرواية إنما جاءت بنصبه ، وإذا كانوا لا ينيون المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى .

وأما ما استدللتم به على ما ذهبتم إليه ، أما الدليل الأول فإننا لا نقول إنه يجوز الإتيان على المحل دائماً ، بل جواز الإتيان على المحل مخصوص بما إذا كان هذا المحل يظهر في فصيح الكلام ، أما إذا كان لا يظهر إلا في كلام شاذ فإنه لا يتبع ، وما ذكرتم من المثال - وهو « مر يزيد » لا يظهر رفعه في غير شذوذ ، ألا ترى أنك لا تقول « مر زيد » برفع زيد ، لأنك لا تقول « مررت زيدا » وإنما وقع مثل ذلك شذوذاً في قول الشاعر :

تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

ولو كان المحل يظهر في الكلام من غير شذوذ لجاز في التابع مراعاته ، كما قالوا « ليس زيد بقائم ولا قاعدا » بنصب قاعد عطفاً على محمل قائم المجرور بالباء الزائدة ، لأنك تقول في فصيح الكلام « ليس زيد قائماً » بل هذا هو الأصل .

وأما الدليل الثاني فإننا لا نسلم أنه يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل ، وأما الآية الكريمة التي زعمتم أن الجار والمجرور فيها قد تقدم ، وزعمتم أننا نقول إنه نائب عن الفاعل ، فإننا ننكر أن يكون ذلك كما زعمتم ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المكلف الذي يعود إليه الضمير المستتر في « كان » وتقدير الكلام : كل أولئك كان هو أى المكلف مسئولاً هو أى المكلف عنه ، فعنه ليس نائباً عن الفاعل خلافاً للزحشرى ، ولا النائب عن الفاعل ضمير المصدر خلافاً لما تقولون ، فسقط استدلالكم بالآية الكريمة .

وأما الدليل الثالث فإننا نقول : إنما يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إذا تقدم على الفعل متى كان صالحاً للابتداء ، وذلك بأن يكون اسماً محرداً عن العوامل اللفظية ، =

الثالث : مصدر مُخْتَصٌّ<sup>(١)</sup>، نحو (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

= فأما إذا لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية — ومنها حروف الجر الأصلية — فإنه لا يكون صالحاً لأن يعرب مبتدأ ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرد عن العوامل اللفظية .

وأما الدليل الرابع : وهو أن الفعل لا يؤنث له في نحو قولك مر بهند — فإن لعدم التأنيث في مثل ذلك سرا غفلتم عنه ، وهو أن النائب عن الفاعل في صورة الفصلة لأنه جار ومجرور ، ونحن نعلم أن الفصلة المرتبطة بالفعل لا تستتبع تأنيث الفعل من أجلها ، فأخذ ما جاء على صورة الفصلة حكم الفصلة نفسها ، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفصلة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً ، ألا ترى أنهم قالوا « كفى يزيد معنا » ولم يقولوا « كفت بهند » .

وقد أطلت عليك في هذه المسألة بقصد كشف كلام المؤلف وإيضاحه ، فإنه أجل أدلة القوم والرد عليها ؛ بما لا قد يتعذر عليك إدراكه ، فأجبت أن يتجلى للوضع أمامك حتى تدرك مغزى ما أشار إليه ، والله سبحانه المسئول أن ينفعك به .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان ، أولهما أن يكون متصرفاً ، والثاني أن يكون مختصاً ، وأنه لا خلاف في اشتراط التصرف في المصدر الذي ينوب عن الفاعل ، وأما اشتراط الاختصاص فخالف فيه جماعة من النحاة منهم الكسائي وهشام وثعلب ، وجرى على مذهبهم أبو حيان في كتابه النكت الحسان ، وسيأتي شرح مذهبهم في الكلام على الشاهد ( رقم ٢٢٥ ) .

ثم اعلم ثانياً أن المصدر المتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل ، تقول « ضربت محمداً ضرباً » فتنصب ضرباً على المصدرية ، وتقول « ضربك ضرب شديد » فترفع ضرباً الأول على أنه مبتدأ ، وترفع الثاني على أنه خبر ، أما المصدر الذي لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية نحو « معاذ الله » فإنه مصدر غير متصرف ، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل ، وذلك ظاهر .

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مبهماً أي غير مختص ، فأما المختص فنوعان ، أولهما : ما كان دالاً على العدد كضربتين وضربات ، وثانيهما : =

وَاحِدَةً<sup>(١)</sup>، ويمتنع نحو «سِيرَ سَيْرٌ» لعدم الفائدة، فامتناع سيرَ على إضمار السير أحقُّ، خلافاً لمن أجازوه، وأما قوله:

٢٢٥ — \* وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَبُعْتَلَلْ \*

ما وصف نحو «ضرب شديد» أو أضيف نحو «سكوت التدبرين» وغير هذه الأنواع مصدر مبهم، أى غير مختص، نحو ضرب وقتال، من غير وصف ولا إضافة، وهذا هو الذى جرى فيه الاختلاف الذى أشرنا إليه، وبعبارة أخرى: المصدر المبهم هو الذى تعرفه فى باب المفعول المطلق بأنه المؤكد لعامله، والمختص هو المبين لنوع عامله أو لعدده. (١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.

٢٢٥ — هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

\* يَسْؤُكَ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبْ \*

وهذا البيت من كلام امرئ القيس الشاعر الجاهلى المعروف، من قصيدته التى بارى فيها علقمة الفعل وتحا كافيها وفى أخرى من كلام علقمة إلى أم جندب، فحكى لعلقمة عليه فى قصة متعارفة مشهورة.

اللفظة: «يُبخل عليك» أراد بالبخل عليه أنهم لا ينيأونه مراده «يبتلى» يذكر من العلات للهجران وترك المواصلة، ويروى \* وقالت متى نبخل عليك ونبتل \* نسؤك . . . «غرامك» الغرام ههنا من قولهم: هو مفرم بالنساء، والمراد أنه معنى بهن شديد المحبة لهن، ويكون الغرام بمعنى العذاب اللازم «تدرب» تعتاد، والدربة - بضم الدال المهملة وسكون الراء - العادة، وتقول: قد درب فلان فى عمله - من باب فرح - إذا اعتاده، وتقول: دربت البازى على الصيد - بالتضعيف - إذا عودته.

المعنى: قالت لى هذه المحبوبة: نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما، أولهما أن نهجرك ونعتذر لك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك، وثانيهما أن نكافئ غرامك بالواصل فتعتاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «متى» اسم شرط جازم يحزم فعلين «يُبخل» «يبتل» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون «عليك» =

== جار ومجرور متعلق بـيحل ، وهو نائب فاعله « ويمتل » الواو حرف عطف ، ويمتل : فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على يحل مجزوم وعلامة جزمه السكون ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويجوز أن يكون مرجعه مصدرا محلى بأل العهدية ، وكأنه قد قال : ويمتل الاعتلال للعهد ، كما يجوز أن يكون مرجعه مصدرا موصوفا بجار ومجرور مدلول عليه بـعليك السابق ، وكأنه قال : ويمتل اعتلال واقع عليك « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين « يكشف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « غرامك » غرام : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغرام مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

الشاهد فيه : قوله « ويمتل » في رواية من رواه بياء الغيبة وبالبناء للمجهول - فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل ، وأن التقدير : ويمتل هو : أى ويمتل اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز .

وجمهرة النحاة لا يجيزون نيابة المصدر المبهم ، من قبل أن هذا المصدر المبهم لا يفيد شيئا جديدا لم يفده الفعل ، وهم لا ينكرون أن نائب الفاعل في البيت ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذى يعود إليه الضمير هو المصدر المبهم ، بل مرجع الضمير مصدر مختص ، واختصاصه إما بأن يكون مقترنا بأل العهدية ، وإما بأن يكون بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق ، على نحو ما ذكرناه في إعراب البيت ، وإذا ==



فالغنى وَيُعْتَلُّ الاعتلالُ المَعْمُودُ ، أو اعتلالٌ ، ثم خَصَّصَهُ بِعَلَنِكَ أُخْرَى  
محذوفة للدلائل ، كما تحذف الصفاتُ الْمُخَصَّصَةُ ، وبذلك يُوجَّه ( وَحِيلَ  
بَيْنَهُمْ )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

— ٢٢٦ — \* فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا \*

= كان المرجع مصدرا معينا لم يدل البيت على صحة نيابة المصدر المبهم .  
أما على رواية من روى « نبخل عليك ونعتل » فلا شاهد في البيت على  
شيء من ذلك ، لأن الفعل مبنى للفاعل ، وفاعل كل واحد من الفعلين ضمير  
متكلم مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير المتكلم أعرف المعارف كما هو  
متعارف مشهور .

(١) من الآية ٥٤ من سورة سبأ ، والتوجيه الذي أشار المؤلف إليه في هذه الآية  
أن نائب فاعل « حيل » ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، ويقدر  
هذا المصدر مقرونا بأل العهدية ، أى الحول المَعْمُودُ ، أو يقدر مصدرا منكرا  
موصوفا بالظرف وهو « بينهم » فيكون من باب حذف الموصوف وبقاء صفته ، وعلى  
كلا التقديرين يكون المصدر محتصاً ، فلا تصلح الآية مستمسكا لمن يجيز نيابة  
المصدر المبهم .

— ٢٢٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجبه قوله :

\* وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ \*

وهذا البيت من قصيدة لطرفة بن العبد البكرى .

اللغة : « يا لك » : هذه لمجرد التنبيه ، أو هى للنداء والمنادى بها محذوف ،  
وقد كثر في كلام العرب هذا الأسلوب ، فنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي  
في معلقته :

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ      بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلُ شُدَّتْ بِبَذَلٍ

ومنه قول امرئ القيس أيضاً :

وَبُدِّلَتْ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ      فَيَا لَكَ مِنْ نَعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبْوَسًا =

= ومنه قول الراجز :

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْغَلِ وَاللَّهَاءِ

وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام ومن أو نحوها « حاجة » أراد بها ما كان يطعم فيه من وصل أو محوه « حيل دونها » وقعت الحوائل والموانع فيما بينه وبينها « يهوى » يحب « نائله » مدرك إياه .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، أو نحوه ، ويجوز أن تكون يا حرف نداء والمنادى به محذوف ، وكأنه قد قال : يا هذا ، ولك : متعلق بمحذوف كما قلنا أو بنفس يا لما تدل عليه من معنى الفعل « من » حرف جر زائد « ذى » تمييز منصوب بالألف نيابة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المأتى بها لأجل حرف الجر الزائد ، وذى مضاف و « حاجة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حيل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر محلى بأل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعروف « دونها » دون : ظرف متعلق بحيل ، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيل ، ودون مضاف وضمير الغائبة العائد إلى حاجة مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع « امرؤ » فاعل يهوى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب المحل بيهوى ، والتقدير : وما كل الذى يهواه امرؤ « هو » ضمير منفصل مبتدأ « نائله » نائل : خبر المبتدأ ، ونائل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل المضاف إلى الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن جماعتين من العادة قد خرجت كل واحدة منهما هذه العبارة تخريباً لا ترتضيه الجهرة .

=

وقوله :

٢٢٧ — \* يُقْضَى حَيَاءٌ وَيُقْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ \*  
ولا يقال النائبُ المجرورُ ، لكونه مفعولا له .

= أما الجماعة الأولى - ومنهم الأخفش - فقد ذهبت إلى أن « دونها » نائب فاعل لحيل ، مع أن « دون » ظرف غير متصرف ، نعى أنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل .

وأما الجماعة الأخرى - ومنهم ابن درستويه - فقد ذهبت إلى أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مبهم هو مصدر هذا الفعل ، وكأنه قد قيل : حيل حول ، مع أن هذا المصدر غير مختص .

وكلا التخريجين غير مرضى عند جمهور النحاة : أما التخريج الأول فعلة إنكاره أن الظرف غير متصرف لأنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل ، وأما التخريج الثاني فعلة إنكاره أنه لا فائدة فيه ؛ إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل - ولذلك يقع تأكيداً له ، وأنت تعلم أن المؤكد والمؤكد بمعنى واحد - فيتحد معنى المسند والمسند إليه ، ومن شرط صحة الكلام تغيرهما في المعنى ، بخلاف ما إذا كان المصدر مختصاً ، فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر حينئذ مقيد ، فيتغايران فتحصل الفائدة .

ولا كان هذان التخريجان منكرين لما ذكرنا خرج الجمهور البيت على أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعهود ، أو يعود إلى مصدر موصوف بدون ، وكأنه قد قيل : حيل حول واقع دونها ، وذلك كله نظير ما ذكرناه في تخريج الآية الكريمة وفي تخريج الشاهد السابق قبل هذا ، فتدبر والله يرشدك .

٢٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ \*

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب . من كلمة يقولها في زين العابدين على بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وعن آبائه الأكرمين ، وأول هذه القصيدة قوله :

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِفَهُ وَالْبَيْتَ يَعْرِفُهُ وَالْحِلْ وَالْحَرَمُ =

= هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ

اللغة : « البطحاء » أراد بطحاء مكة ، والبطحاء في الأصل : مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، ويقال « الأبطح » أيضا ، ويجمع على أباطح وبطاح « وطأته » أراد موضع قدمه « يغضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء في الأصل : أن تقارب بين جفني عينيك حتى لتكاد تطبقهما « مهابته » المهابة : الهيبة ، وللمهابة : التعظيم والإجلال « يتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

الإعراب : « يغضى » فعل مضارع مبنى للعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدحوح « ويغضى » الواو حرف عطف ، يغضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل المهدية ، والفعل دال على جنس هذا المصدر ، أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف « من » حرف جر « مهابته » مهابة : مجرور بمن ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المدحوح مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بـ يغضى ، أو بالوصف المحذوف « فما » الفاء حرف دال على التثنية ، ما : حرف نفي « يكلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « إلا » حرف استثناء لا عمل له « حين » ظرف زمان متعلق بـ يكلم « يتسم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدحوح ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها ، وكأنه قد قال : فما يكلم في وقت من الأوقات إلا في حين ابتسامه .

الشاهد فيه : قوله « يغضى من مهابته » فإن الأخفش قد ذهب إلى أن قوله « من مهابته » نائب فاعل يغضى المبني للمجهول ، مع اعترافه بأن من في هذه العبارة حرف جر دال على التعليل ، وعنده أنه لا يمتنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل .

والجمهور يشترطون في صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالا على التعليل ، وذلك لأن الحرف إذا كان دالا على التعليل كان كأنه واقع في جواب سائل سأل فقال : لم كان ذلك ؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه =

الرابع : ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصٌّ<sup>(١)</sup>، نحو « صِيَمَ رَمَضَانُ » و « جُلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ » ويمتنع نيابة نحو عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَتَمَّ ، لامتناع رفعهم ، ونحو مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا .

= من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل ، والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة ، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل ، فيترتب على إجازة نيابة الجار الدال على التعليل نقيض ما يلزم في الفعل وفاعله ، فلهذا لم يجوزوا نيابته ، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع في جواب سؤال سائل .

وعندهم أن نائب فاعل يفضى في البيت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمحرور به ، وكأنه قد قال : ويفضى إغضاء حادث من مهابته ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهد بن السابقين ، فافهم ذلك وتعليله ولا تغفل عنه .

(١) اعلم أولا أن الظرف على نوعين ، الأول الظرف المتصرف ، والثاني الظرف غير المتصرف ، فأما الظرف المتصرف فهو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجبر بمن إلى التأثير بالعوامل المختلفة ، نحو وقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، تقول « صمت يوما . وانتظرتك ساعة » فتنصبهما على الظرفية ، وتقول « أقيمت في انتظارك من وقت الظهر » فتجبره بمن ، وتقول « هذا يوم مبارك » فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجبر بمن إلى التأثير بالعوامل ، ويقابل هذا النوع الظرف غير المتصرف ، وهو نوعان ، أولهما ما يلزم النصب على الظرفية لا يفارقها أصلا ، ومنه قط ، وعوض ، وإذاء ، وسحر ، وثانيهما ما يلزم أحد شيئين النصب على الظرفية والجبر بمن ، ومنه عند وثم بفتح التاء .

ثم اعلم أن الظرف - من ناحية أخرى - ينقسم إلى قسمين ، الأول المختص ، والثاني المطلق ، وهو غير المختص ، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافا نحو « يوم الخميس » أو موصوفا نحو « يوم شديد الحر » أو مقرونا بأل الهمدية نحو « اليوم » أى المهود بيننا ، أو العلم على زمن معين كرمضان ، وأما المطلق فهو ما لم يكن على إحدى هذه الصور أو ما يشبهها نحو يوم وحين وزمان من غير تقييد بوصف ولا إضافة ولا اقتران بأل .

ولا يَنْتُوبُ غيرُ المفعول به مع وجوده ، وأجازه الكوفيون مطلقاً ،  
لقراءة أبي جعفر ( لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ )<sup>(١)</sup> ، والأخفشُ  
بشرط تقدّم النائب ، كقوله :

— ٢٢٨ — \* مَا دَامَ مُقْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ \*

(١) من الآية ١٤ من سورة العنكبوت

٢٢٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

لَيْسَ مُنِيْبًا أَمْرُؤٌ مُنْبَهُ لِلصَّالِحَاتِ ، مُتَقَنَسٍ ذَنْبَهُ

\* وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيْبُ رَبَّهُ \*

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « منيبا » النيب : اسم فاعل فعله أناب ، وتقول : أناب الرجل ، إذا تاب  
من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « منبه » اسم مفعول فعله نبه — بتضعيف الباء —  
وتقول : نهت فلاناً إلى الرشاد ، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه  
من أموره ، يريد أن الإنسان الذي يلهمه غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن  
المعاصي بسبب ذلك لا تكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها  
إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وتدمه على ما يرتكب وعزمته عزيمة  
صادقة على الإقلاع « معنيا » اسم مفعول فعله عنى — بالبناء للمجهول لزوماً — وتقول :  
عنى فلان بأمركذا ، إذا أولع به واهتم له وشغل خاطره به .

الإعراب : « إنما » أداة حصر لا محل لها من الإعراب « يرضى » فعل مضارع  
مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل مرفوع بالضمّة  
الظاهرة « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو  
مضاف وضمير الغائب المأند إلى المنيب مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام »  
فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو  
يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة « بذكر » جار ومجرور  
يقع نائب فاعل لمعنى لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول « قلبه » قلب :  
مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب المأند إلى المنيب مضاف =

وقوله :

\* لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا \* — ٢٢٩

= إليه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بيرضى ، وتقدير الكلام : يرضى النبي ربه مدة دوامه معنيا - إلخ .  
 الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله « بذكر » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به - وهو « قلبه » - والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به : إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه ، وآية أنه منصوب بحيثه حرف روى في أبيات منصوبة الروى .

٢٢٩ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* وَلَا شَنَى ذَا النِّعَى إِلَّا ذُوهُدَى \*

ونسبوا هذا البيت لرؤبة بن السجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان ، لا في أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْنِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإِنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة : « بدنه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى - بوزان رمى يرمى - وأصل معناه جمع طرفي الجبل فصير ما كان واحدا اثنين « كان أحما » مأخوذ من قولهم : عود أحد ، يريدون أنه محمود « يعن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال اللازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بمحاجق ، وهو معنى بها ، إذا كان قد أولع بقضائها « العلياء » هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شنى » أبرأ ، والمراد به هنا هدى ، مجازا « النعى » الجرى مع هوى النفس ، والنمادى فى الأخذ بما يوبقها « هدى » بضم الهاء - هو الرشاد وإصابة الجادة .

للعنى لم يشتغل بمعالى الأمور ولم يولع بمخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دأهم الذى أصيبت به نفوسهم ، إلا ذوى الهداية والرشد .

مسألة : وَغَيْرُ النَّائِبِ مِمَّا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّافِعِ وَاجِبٌ نَصْبُهُ لَفْظًا إِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍ وَمَجْرُورٍ ، كـ « ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْحَمِيسِ أَمَامَكَ ضَرْبًا شَدِيدًا » وَمِنْ ثَمَّ نَصِبَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُنَبِّ فِي نَحْوِ « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا » ، وَ « أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْدًا » ، أَوْ مُحَلًّا إِنْ كَانَ جَارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوِ ( فَإِذَا

= الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شنى » فعل ماض « ذا » مفعول به مقدم ، وهو مضاف ، و « النى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شنى . وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله « بالعلياء » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله « سيدا » - .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم يلب المفعول به : أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، والقوافى كلها منصوبة ، فاضطراره هو الذى دعاه إلى ذلك .

والبيتان والقراءة فى الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

وقد اختار السيوطى فى المجمع أنه إن كان الأهم عند التكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أنيبا عن الفاعل وجد المفعول أو لم يوجد ، فإن كان الغرض الذى تنسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت : ضرب أمام الأمير محمداً ، وإن كان الغرض إفادة أن القتل وقع على خالد فى المسجد قلت : قتل فى المسجد خالدا ، وهلم جرا .



نُفِيحَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَاحِدَةً<sup>(١)</sup> ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ .

\*\*\*

فصل : وإذا تَمَدَّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ، ونياية الثالث ممتنعة اتفاقاً ؛ نَقَلَهُ الْخَضِرَاوِيُّ وابن الفاذلم ، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يُلبَسْ ، نحو « أَعْلَمْتُ زَيْدًا كِبَشَكَ سَمِينًا » ، وأما الثاني ففي باب « كَسَا »<sup>(٢)</sup> إن أَلْبَسَ ، نحو « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » امتنع اتفاقاً ، وإن لم يُلبَسْ نحو « أُعْطِيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » جاز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : إن لم يُمْتَقَدَ القلبُ ، وقيل : إن كان نكرة والأول معرفة ، وحيث قيل بالجواز ، فقال البصريون : إقامة الأول أولى ، وقيل : إن كان نكرة فإقامته قبيحة ، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن ، وفي باب « ظَنَ »<sup>(٣)</sup> ، قال قوم : يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين ، وَلَعَوْدِ الضمير على المؤخر إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً ، وهو حينئذ شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم ، واختاره الجزولي

(١) من الآية ٣١ من سورة الحاقة .

(٢) باب « كَسَا » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو سأل ومنع ومنح وكسا وألبس وأعطى ، من نحو قولك : سألت الله المغفرة ، ومنعت محمدا ارتكاب الخطأ ، ومنعت إبراهيم قرشا ، وكسوت الفقير ثوبا ، وألبست ابني جبة ، وأعطيت السائل درهما .

(٣) باب « ظَنَ » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصل أولهما المبتدأ وأصل ثانيهما الخبر ، وقد عرفت هذه الأفعال ، ومعانيها ، ومثلها ، في باب « ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا » وهن نواسخ الابتداء .

والخضراوى ، وقيل : يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة ، واختاره ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك ، وقيل : يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع « ظُنُّ قَائِمٍ زَبْدًا » ، وفي باب « أَعْلَمَ » <sup>(١)</sup> أجازه قوم إذا لم يلبس ، وَمَنَّمَهُ قوم منهم الخضراوى والأبدي وابن عصفور ، لأن الأول مفعول صحيح ، والأخيران مبتدأ وخبر شُبهَا بمفعول « أُعْطِيَ » ، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول ، قال :

٣٣٠ - \* وَنَبَّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوْ أَصْبَحَتْ \*

(١) باب « أَعْلَمَ » هو : كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر .

٣٣٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* كَرَامًا مَوَالِيَهَا ، لَثِيمًا صَحِيحُهَا \*

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق همام بن غالب ، ولم أعر عليه في نسخ ديوانه .  
اللافة : « نَبَّئْتُ » بالبناء للمفعول - معناه أخبرت ، وهو من الأفعال التى تتمدى إلى ثلاثة مفاعيل « عبد الله » لم يرد به شخصا معينا ، ولكنه أراد القبيلة ، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع بن دارم هم رهط الفرزدق « بالجو » أصل الجوى فى العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خص بمكان معين ، وقد سموا به عدة أمكنة : فسموا ناحية من اليمن الجوى ، وسموا مكانا فى بلاد عبس الجوى ، وسموا قرية لبني ثعلبة بن درماء الجوى ، وفى معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنة سميت بهذا الاسم فارجع إليه إن طلبت للزيد « كراما » الكَرَام : جمع كريم ، والمراد به كرم النسب « موالىها » اللوالى : جمع مولى ، والمراد به هنا من ليس من القبيلة صليبة ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو عتاقة ، والعرب تنهم للوالى بكل نقيصة ، وفى ذلك يقول قائلهم :  
أَلَا مَنْ أَرَادَ الزُّورَ وَالْفُحْشَ وَالْخَى فَعِنْدَ الْمَوَالِي الْجِيدِ وَالْكَوْفَانِ  
فإذا عد موالى هذه القبيلة كراما - مع مافى للوالى من الحسة والنقيصة - فما أشد خسة أبنائها وما أشنع نقائصهم « لثيما » يروى فى مكانه « لثاما » وهو أتم مقابلة =

وقد تَبَيَّنَ أن في النظم أمورا ، وهي :

- (١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب « كَسَا » حيث لا كَبَسَ
- (٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب « ظن » ليس جملة .
- (٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الأمتناع .

\*\*\*

= لقوله « كراما موالها » والصميم في الأصل : الخالص من كل شيء ولبابه ، وأراد هنا الذين هم من هذه القبيلة صلية ، ويجوز أن يكون قد أراد بالموالي ضعاف القوم وعجزتهم ومن لا يقوم بشأن نفسه منهم ، ويكون قد أراد بالصميم رؤساء العشائر وسادتها .

المعنى : يهجو بنى عبد الله بن دارم بأنهم قد صارت أمورهم إلى انعكاس ، فصار الأتباع سادة قادة رؤساء والمتبوعون رعاا أذنانا تبعا مسودين .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « عبد » مفعول ثان ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « بالجو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عبد الله ، أو متعلق بأصبحت « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « كراما » خبر أصبح تقدم على اسمه « موالها » موالى : اسم أصبح تأخر عن خبره ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز أن يكون اسم أصبح ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عبد الله ، وأنت باعتبار القبيلة ، ويكون « كراما » خبر أصبح و « موالها » على هذا فاعل بكرام « لثاما » معطوف على قوله « كراما » بعاطف مقدر « صميمها » فاعل بلثام ومضاف إليه ، أو معطوف بذلك المقدر على قوله « موالها » والعطف على معمولى عامل واحد جائز اتفاقا .

الشاهد فيه : قوله « نبئت » حيث أناب المفعول الأول الذى هو تاء المتكلم عن الفاعل ، ولم ينب الثانى أو الثالث ، وذلك هو الوارد بكثرة في الاستعمال العربى .

فصل : يُضَمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْفِعُولِ مُطْلَقًا ، وَيَشْرِكُهُ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءُ بِتَاءٍ زَائِدَةٍ كَتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ ، وَثَالِثُ الْمَبْدُوءِ بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَانْطَلَقَ وَأُسْتُخْرِجَ وَأُسْتَحْلَى ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مِنَ الْمَاضِي ، وَيُفْتَحُ مِنَ الْمَضَارِعِ .

وَإِذَا اعْتَلَّتْ عَيْنُ الْمَاضِي وَهُوَ ثَلَاثِي كَقَالَ وَبَاعَ ، أَوْ عَيْنُ انْفَعَلٍ أَوْ انْفَعَلَ كَاخْتَارَ وَانْقَادَ ، فَلِكُ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلَاصٍ ، أَوْ إِشْتِمَامُ الضَّمِّ ، فَتَقْلَبُ يَاءُ فِيهِمَا ، وَلِكُ إِخْلَاصُ الضَّمِّ ، فَتَقْلَبُ وَاوًا ، قَالَ :

٢٣١ - كَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا كَيْتُ ؟

كَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

٢٣١ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرِّجْزِ ، وَيَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ لِرُؤْبَةِ بْنِ الْمَجَاجِ ، وَقَدْ رَاجَعْتُ دِيوَانَ أَرَاخِيزِهِ فَوَجَدْتُ فِي زِيَادَاتِهِ أَيْنَاتًا مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ ، وَهِيَ قَوْلُهُ :

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ      وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ  
مَالِي إِذَا أَجْزَبَهَا صَأَيْتُ      أَكْبَرُ قَدْ عَالَيْتُ أُمُّ بَيْتُ  
كَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا كَيْتُ ؟      كَيْتَ شَبَابًا . . . . .

وَقَدْ رَوَى أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي فِي أَمَالِيهِ ١ / ٢٠ طَبْعُ الدَّارِ الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَلَى بَيْتِ الشَّاهِدِ وَلَمْ يَنْسِبْهُمَا ، وَقَالَ أَبُو عِيٍّ الْبَكْرِيُّ فِي التَّنْبِيهِ ( ٦٧ ) : « وَهَذَا الرَّاجِزُ يَصِفُ جَذْبَهُ لِلدُّلُو » ا هـ ، وَلَمْ يَعْينَهُ أَيْضًا .

اللُّغَةُ : « حَوَقَلْتُ » ضَعُفْتُ وَأَصَابَنِي الْكِبَرُ « دَنَوْتُ » قَرَبْتُ « حَيْقَالُ » هُوَ هُوَ مَصْدَرُ حَوَقَلْتُ « أَجْزَبُهَا » أَرَادَ أَنْزَعَ الدُّلُو مِنَ الْبُرِّ « صَأَيْتُ » صَحْتُ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : صَأَى الْفَرَخُ ، إِذَا صَاحَ صِيَاحًا ضَعِيفًا ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ أَنْيَنَهُ مِنْ ثِقَلِ الدُّلُو عَلَيْهِ « قَدْ عَالَيْتُ » غَلَبَنِي وَقَهَرَنِي وَأَعْجَزَنِي ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي \* أَكْبَرُ غَيْرَنِي \* . . \*  
\* أُمُّ بَيْتِ \* يَرِيدُ أُمَّ زَوْجَةٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَزْبَ عِنْدَهُمْ أَقْوَى عَلَى احْتِمَالِ الْمَصَاعِبِ وَأَشَدَّ « يَنْفَعُ شَيْئًا كَيْتُ » قَدْ قَصِدَ لَفْظُ هَذِهِ الْأَدَاةُ فَصِيرُهَا اسْمًا وَأَعْرَبُهَا وَجَعَلَهَا فَاعِلًا ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ أَبُو زَيْدٍ - حَرَمَلَةُ بْنُ الْمُنْذَرِ - الطَّائِي :  
=

وقال :

\* حُوكْتُ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ \* — ٢٣٢

= كَلَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّي كَلَيْتُ ؟ إِنَّ نَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَّا

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

كَلَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَرُدُّنَّ كَلَيْتُ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ بَابٌ جَزَاهُ ؟

ومن هذا الوادي قول الآخر :

أَلَا أَمْ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام معناه التفي  
 « ينفع » فعل مضارع « شيئًا » مفعول به لينفع « ليت » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة  
 لا محل لها معترضة « ليت » حرف تمن مؤكد للأول « شبابا » اسمه « بوع » فعل  
 ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على شباب ،  
 والجملة في محل رفع خبر ليت « فاشتريت » فعل وفاعل .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص  
 ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف ، ومنهم  
 بعض بنى تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

٢٣٢ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* تَحْتَبِطُ الشَّوْكُ وَلَا تُشَاكُ \*

وهو لراجز لم يعينوه .

اللمة : « حوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكة حوكا وحياكه « نيرين »  
 ثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو لحته ، فإذا نسج الثوب  
 على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانة والإحكام قالوا :  
 هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى  
 ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير -  
 على زنة معظم - إذا كان منسوجا على نيرين . وقد روى في موضع هذه العبارة =

وهي قليلة ، وتُعزَى لَفَقَّسٍ وَدَيَّرٍ ، وادَّعى ابن عذرة امتناعها في افتَعَلَ وانفَعَلَ ، والأول قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك ، وادَّعى ابن مالك امتناع ما ألبَسَ من كَسَرٍ كَخِفْتُ وَبِغْتُ ، أو ضم كَعُفْتُ ، وأصل المسألة « خَافَنِي زَيْدٌ » و « بَاغَنِي لِعَمْرٍو » و « عَاقَنِي عَنْ كَذَا » ثم بَنَيْتَهُنَّ للمفعول ، فلو قلت : خِفْتُ وَبِغْتُ - بالكسر - وَعُفْتُ - بالضم - لَوُتُّمْ أنهم فعل وفاعل ، وانعكس المعنى ، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام ، أو الضم في الأولَيْنِ والكسَرُ في الثالث ، وأن يمتنع الوجه الملبس ، وَجَعَلْتَهُ الْمَغَارِبُ مَرْجُوحًا ، لا ممنوعًا ، ولم يلتفت سيبويه للإلباس ، لحصوله في نحو مُخْتَارٍ وَتَضَارَّ .

« حوكت على نولين » والنولين : مثني نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تختبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .  
المعنى : وصف ملحفة ، أو حلة ، بأنها محكمة النسج تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حوكت » حوك : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للثانيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « على نولين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حوكت « إذ » ظرف للزمان الماضي ، مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحوك ، وجملة « تحاك » مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة « إذ » إليها « تختبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « الشوك » مفعول به « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي .

الشاهد فيه : قوله « حوكت » وهذه اللفظة تروى بوجهين : أولهما « حيك » حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه ، فيسكون شاهداً على إخلاص كسر الفاء في مثل هذا الفعل ، وثانيهما « حوكت » بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً على إخلاص ضم الفاء كالبيت السابق .

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعف نحو شُدَّ ومُدَّ ، والحقُّ قولُ بعض الكوفيين : إن الكسر جائز ، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم ، وقرأ علقمة : ( رِدَّتْ إِيَّانَا )<sup>(١)</sup> ، ( وَلَوْ رِثُوا )<sup>(٢)</sup> بالكسر ، وَجَوَّزَ ابنُ مالكِ الإشمامَ أيضاً ، وقال المهاباذي : مَنْ أَشْمَ فِي « قِيلَ » وَ « بِيَع » أَشْمٌ هُنَا .

\*\*\*

### هذا باب الاشتغال<sup>(٣)</sup>

إذا اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه محلَّ ضميرِ اسمٍ متقدِّمٍ عن نصبه للفظ ذلك

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام  
(٣) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لابد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم كما قلنا - خمسة :  
الأول : أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى ، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته ؛  
أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمراً ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ، فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيداً درهماً أعطيته - لم يصح .  
الثاني : أن يكون متقدماً ، فإن تأخر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبر الجملة التي قبله ، وكأنك قلت : زيد ضربته .

والثالث : قبله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ، ولا عن الجوررجحرف يختص بالظاهر كحق .

والرابع : كونه مفترقاً لما بعده ؛ فنحو « جاء زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال ؛ لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه .

الاسم<sup>(١)</sup> : ك « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أو لمحله ك « هَذَا ضَرَبْتُهُ » فالأصل أن

= والخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، ألا يكون نكرة بحضة ؛ فنحو قوله تعالى :  
( ورهبانية ابتدعوها ) ليس من باب الاشتغال ، بل ( رهبانية ) معطوف على ما قبله  
بالواو ، وجملة ( ابتدعوها ) صفة .

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل المتأخر كما قلنا - فثان :  
الأول : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفصل لا يكون لما بعده  
عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل .  
والثاني : كونه صالحاً للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل مستكمل  
لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صفة  
مشبهة أو فعلاً جامداً كفعل التعجب لم يصح .

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به فشرط واحد ، وهو ألا يكون أجنبياً من  
للمشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربته أو مررت به ،  
ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربت أخاه أو  
مررت بعلامه ، وهذا الأخير يسمى السببي .

(١) اعترض هذا الضابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر ، يعني أنه لم يشمل  
جميع صور الاشتغال ، وبيان ذلك أن المؤلف خص المشغول بكونه فعلاً - وذلك في  
قوله « إذا اشتغل فعل متأخر » - مع أن المشغول قد يكون فعلاً نحو « زيداً ضربته »  
وقد يكون وصفاً نحو « زيداً أنا ضاربه الآن » وكذلك خص المشغول به بكونه ضمير  
الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيداً ضربته » وقد يكون  
اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيداً ضربت غلامه » .  
وقد يجاب عن ذلك بأحد أجوبة ثلاثة :

الأول : أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما ، وترك بيان  
الفروع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية ، وبيان هذا أن الفعل  
هو الأصل في العمل ، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغ المبالغة تعمل بالحمل على  
الفعل ، والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، والاسم الظاهر المضاف  
لضميره - وهو الذي يسمى السببي - ملحق به .  
=



ذلك الأسمَ يجوز فيه وجهان : أحدهما راجعٌ لسلامته من التقدير ، وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده في موضع رفع على الخبرية ، وجملة الكلام حينئذٍ اسمية ، والثاني مَرْجُوحٌ لاحتياجه إلى التقدير ، وهو النصب ، فإنه بفعلٍ مُوَافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً ، فما بعده لا محل له ؛ لأنه مُفَسَّرٌ ، وجملة الكلام حينئذٍ فعلية<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

== الجواب الثاني : أنه أراد أن يبين أظهر المسائل التي يدركها كل واحد ، فأما الصور الخفية بعض خفاء فقد ترك بيانها في مطلع الباب تيسيراً على المبتدئين ، ثم خصها بالبيان فيما بعد لبقع عليها للقارئ بعد أن يكون قد تمرس بأحكام الباب بعض التمرس . والجواب الثالث : أنه جرى على مذهب من يحيز التعريف بالأخص ، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض ؛ لأنه لا يرى مانعاً من أن يكون الحد أو الضابط الذي ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه .

(١) بين التقديرين فرق آخر غير الفرق الذي ذكره المؤلف ، وبيان ذلك أنك إذا قلت « زيد ضربته » رفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده فالكلام جملة واحدة ، وهي اسمية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وإذا قلت « زيدا ضربته » بنصب زيد على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين ، وكلتا جملة فعلية ، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية : أي واقعة في ابتداء الكلام ، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً ، ولا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية .

وقد بقي في هذا الموضع أن نقول لك : إن ما ذكره المؤلف - من أن انتصاب الاسم المتقدم بفعل مماثل للفعل المتأخر - هو مذهب الجمهور ، وفي المسألة أقوال أخرى . منها ما ذهب إليه الكسائي ، وحاصله أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر ، والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه ، ومنها ما ذهب إليه الفراء ، وهو أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعاً ، وكلا الرأيين ضعيف ، لاجرم لم يعبأ المؤلف بهما ولم يحك عنهما شيئاً .

ثم قد يعرض لهذا الأسم ما يوجب نصبه ، وما يُرجّحه ، وما يسوّى بين الرفع والنصب ، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدّ الاشتغال لا يصدق عليه <sup>(١)</sup> ، وسيَتَضَحُّ ذلك .

فيجب النصب إذا وقع الأسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدواتِ التَّخْصِيصِ ، نحو « هَلَا زَيْدًا أَوْ كَرَمَةً » وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة ، نحو « هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ » <sup>(٢)</sup> و « مَتَى عَمْرَأَ أَقْبَيْتَهُ » وأدواتِ الشرط ، نحو « حَيْثُمَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ » إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بهما إلا في الشعر ، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل ، إلا إن كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إن » والفعلُ ماضٍ فيقع في الكلام ، نحو « إِذَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ — أَوْ تَلَقَّاهُ — فَأَكْرَمَهُ » و « إِنْ زَيْدًا أَقْبَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ » ويُمتنع

(١) وجه مآرأه المؤلف هو ما قد عرفت في بيان حد الاشتغال أن من شرطه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لاتنصب ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر؛ فقولنا « زيد ضربته » لو حذفنا منه الضمير لقلنا « زيداً ضربت » وكان « زيداً » مفعولاً مقديماً لضربت ، والاسم الذي يجب رفعه نحو « فإذا زيد يضربه عمرو » مثلاً ، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور ؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال ، وانظر مسائل وجوب الرفع في ( ص ١٧٠ ) من هذا الجزء .

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد « هل » وبعده فعل هو مذهب سيبويه الذي يرى أنه إذا وقع بعد هل اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تالياً لها ، فوجب النصب ليكون الفعل المقدر تالياً له ، فأما الكسائي فإنه يجوز أن يليها الاسم كما يجوز أن يليها الفعل ، وطى مذهبه يجوز الرفع والنصب ، لكن النصب أرجح .

( ١١ — أوضح المسالك ٢ )

في الكلام « إِنْ زَيْدًا تَلَقَّهَ فَأَكْرَمَهُ » ويجوز في الشعر ، وتسوية الناظم بين « إِنْ » و « حَيْثُمَا » مردودة .

\*\*\*

ويترجعُ النصب في سِتِّ مَسَائِلَ :  
إحداها : أن يكون الفعلُ طلباً<sup>(١)</sup> ، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر ،  
نحو « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » و « اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ » و « زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ » .  
وإنما وجب الرفع في نحو « زَيْدٌ أَحْسَنَ بِهِ » لأن الضمير في محل رفع<sup>(٢)</sup> ،

(١) إنما ترجع النصب فيما إذا كان الفعل طلباً لسيبين ، الأول أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، فرجعنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجىء على ما هو الأصل في الطلب ، ولم نوجه - أى النصب - لأن الطلب بغير الفعل غير منكر ، لكنه قليل . والسبب الثاني : أنا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ ، ويكون خبره الجملة الطلبية ، والأصل في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب ، والجملة الطلبية ليست بهذه المنزلة ، فرجعنا النصب لذلك ، ولم نوجه لأنه لا يجب في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للصدق والكذب ، بل يجوز وقوع الجملة الطلبية خبراً ، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب ، ومنه قول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدُهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا

(٢) السر في رفع زيد من قولك « زيد أحسن به » يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق - هو في الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال ، ولا هو مستكمل شروطه ، أما أنه لا ينطبق عليه حد الاشتغال فلأننا ذكرنا في حله أن يكون الفعل ناصباً للضمير ، وهذا الضمير ليس في محل النصب ، بل هو في محل رفع ؛ لأنه فاعل للفعل المتقدم عليه ، غاية ما في الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة ، وقد سبق بيان هذا في أول باب الفاعل ، وسيأتي مفصلاً في باب التعجب ، وأما أنه لم يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأفعال الجامدة ، وهي لا تعمل فيما يتقدم عليها ، فلا تفسر عاملاً فيه ، وقد شرطنا في المشغول أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله .

وإنما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو ( الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا )<sup>(١)</sup> ، لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ ، ثم اسْتَوْفَ الحُكْمَ ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :

٢٣٣ — \* وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَاَنْكَحَ فَتَاتَهُمْ \*

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

٢٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَأَكْرُومَةُ الْحَيَيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيَ \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه الحيين التي لم يعرفوا لها قائلاً معيناً .

اللمة : « خولان » قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وهو بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو « فتاتهم » الفتاة : الشابة من النساء ، وهي مؤنث فتي « أكرومة » بضم الهمزة وسكون الكاف وبعدها راء مهملة ، بزنة الأضحوكة من الضحك والأحدوثة من الحديث والأعجوبة من العجب ، والمعنى الذي تدل عليه هو معنى اسم المفعول « الحيين » أراد حتى أبيها وحتى أمها ، يريد أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهتي نسبها « خلو » خالية من الأزواج ، وهي بكسر الحاء وسكون اللام وآخرها واو .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « خولان » خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة ، والتقدير : هذه خولان « فانكح » الفاء حرف دال على الاستئناف ، انكح : فعل أمر ، مبني على السكون لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فتاتهم » فتاة : مفعول به لانكح ، وهو مضاف وضمير التية العائد إلى خولان مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحيين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « خلو » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : يجوز أن تكون حرفاً زائداً وعليه تكون « هي » ضميراً مجروراً بالحال =

ـ بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ للمبتدأ الذي هو أكرومة الحيين، وكأنه قد قال : وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك ، ويجوز أن تكون « ما » اسماً موصولاً مجرور المحل بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ ، وعليه يكون « هي » ضميراً منفصلاً مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ، وخبر هذا المبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لاهل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : على الذي هي عليه .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن نقرر لك مسألة، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي هو خاص كأسماء الأعلام ، فأما سيبويه فذهب إلى أنه لا يجوز ؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشرط وشبه الخبر بالجواب ، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم ؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز ، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستدلاً بوروده في كلام العرب : فمن ذلك البيت الذي معنا ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادي :

أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ أَمْ بُسْكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِيْ ذَاكَ تَصِيرُ

ومن ذلك قول الراجز ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

يَا رَبِّ مُوسَى ، أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرَحُهُ

فزعم الأخفش أن « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانكح » خبره ، وأن « أنت » في بيت عدى مبتدأ ، وجملة « فانظر » خبره ، وأن « أظلمى » في البيت الذي أنشده ثعلب أفعل تفضيل مضاف لياء التكلم مبتدأ ، وجملة « فاصبب عليه ملكاً » خبره ، ولكن سيبويه خرج هذه الأبيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش ؛ فجعل « خولان » خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير « هذه خولان » وقوله « فانكح فتاتهم » جملة أخرى ، وقول عدى « أنت » يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدؤه على نحو ما في البيت السابق ، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : أنت هالك ، مثلاً ، ويجوز أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يقسره ما بعده ، وأصل الكلام : انظر ( أنت ) فانظر ، فهذا الضمير كان مستتراً ، فلما حذف الفعل برز وانفصل . وقول الثالث « أظلمى » يجوز تخريججه على نحو من هذه التخريجات ؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأثيموني فإن فيه فوق المقنع والكفاية .

إن التقدير : هُذِمَ خَوْلَانُ ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجوابُ في الشرط ، فكذلك ما أشبههما ، ومالا يعمل لا يفسر عاملاً ؛ فالرفع عندهما واجب ، وقال ابن السَّيِّدِ وابن بابشاذ : يُخْتَارُ الرفعُ في العموم كآلَاية ، والنصبُ في الخصوص ، كـ « زَيْدًا اضْرِبْهُ » .

الثانية : أن يكون الفعل مَقْرُونًا باللام أو بلا الطليبتين ، نحو « عَمْرَأَ لِيَضْرِبَهُ بَسْكَرٌ » و « خَالِدًا لَا تُهِنْهُ » ومنه « زَيْدًا لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ » لأنه نفى بمعنى الطلب .

ويجمع المسألين قولُ الناظم « قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ » فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذي هو طلب ، وعلى الفعل المَقْرُونِ بِأداةِ الطلب .

الثالثة : أن يكون الأسمُ بعد شيء الغالبُ أن يليه فعلٌ ، ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام ، نحو ( أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ )<sup>(١)</sup> ، فإن فُصِلَت الهمزة فاختارَ الرفعُ ، نحو « أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ »<sup>(٢)</sup> إلا في نحو « أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ » لأن الفُضْلَ بالطرف كلاً فَضَّلَ ، وقال ابن الطَّرَاوَةِ : إن كان الاستفهام عن الأسم فالرفعُ ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبَتْهُ أُمُّ عَمْرُو » ، وَحَكَمَ بشذوذ النصب في قوله :

(١) من الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) إنما يترجح رفع زيد في قولك « أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » فيما رآه سيديويه ، فإنه يجعل « أنت » مبتدأ ، فأداة الاستفهام داخلة على الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن « أنت » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأن أصل الكلام أنضرب زيدا زيدا تضربه ، حذف الفعل الوالى للهمزة فبرز الضمير الذى كان مستترا فيه وجوبا وانفصل ، فهمزة الاستفهام فى التقدير داخلة على فعل عنده ، وعلى هذا لا يجب الرفع ، ولا يترجح النصب ، وسيأتى لهذا الكلام تنمة فى شرح الشاهد ٢٣٤ .

## ٢٣٤ - أُنْعَلِبَةُ الْفَوَارِسِ أُمُّ رِيَاحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهْيَةً وَالْحَشَابَا

٢٣٤ - هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة طويلة لجريز بن عطية بن الخطمي ، ومطلعها هو الشاهد ( رقم ١ ) الذي سبق في أول هذا الكتاب في مباحث التنوين .  
اللفظة : « ثعلبة » بفتح الثاء المثلثة وسكون العين « رياح » بكسر الراء بعدها ياء مثناة - وهما قيلتان من بني يربوع بن حنظلة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد ألفاظ جاء فيها جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل ، ومثله هوالك في جمع هالك ، ونواكس في جمع ناكس ، وحواج بيت الله « عدلت بهم » سويت بهم وجعلتهم يعدلونهم في الشرف والرفعة وسمو المنزلة « طهية » بضم الطاء وفتح الهاء بعدها ياء مشددة - حى من بني تميم « والحشابة » بكسر أوله ، بزنة الكتاب - جماعة من بني مالك بن حنظلة .

الإعراب : « أُنْعَلِبَةُ » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ثعلبه : مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أأهنت ثعلبة - إلخ « الفوارس » صفة لثعلبة ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رياحا » معطوف على ثعلبة « عدلت » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بعدل « طهية » مفعول به لعدل منصوب بالفتحة الظاهرة « والحشابة » الواو حرف عطف ، الحشابة : معطوف على طهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أُنْعَلِبَةُ الْفَوَارِسِ » حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده - وهو قوله « عدلت بهم » وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ، فإن التقدير : أأهنت ثعلبة - إلخ ، أو أظلمت ثعلبة - إلخ ، ونحو ذلك .

وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيدييه وأنصاره ، سواء أ كان الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل ، قال سيدييه بعد أن أنشد البيت وذكر تقديره « إلا أبت النصب هو الذي يختار هنا ، وهو حد الكلام » .

= وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل ، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه ؛ لأن الاستفهام حينئذ غير موجه إلى الفعل أصالة ؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والوقوع ، والاستفهام إنما هو عن وفوعه على هذا الاسم ؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل ، فلا يكون به أولى ، فلا يترجح النصب ، ولا يكون الفعل واقعاً بعد أداة الغالب أن يابها الفعل ، لكنه حينئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولها على الأنفال ، وبناء على ماذهب إليه من ذلك رأى أن النصب في البيت المستشهد به شاذ .

ونحن لانسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، ولا نسلم له أن البيت شاذ ، وكيف يكون شاذاً وقد حكى العلماء الأثبات المشاقهون للعرب أنهم يقولون في غير ضرورة « أزيذا ضربته أم عمراً » بالنصب .

وقد سأل مروان الأخفش عن « أزيذا ضربته أم عمراً » فقال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف ( يريد لأجل همزة الاستفهام ) فقال : إنما السقم عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما ينبغي أن يختار الرفع ، فقال : هذا هو القياس ، قال المازني : وكذا القياس عندي ، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل ، اهـ .

قال أبو رجاء عما الله تعالى عنه : في هذا الموضوع أصلان ، فأما أحدهما فإن الأصل في أدوات الاستفهام أن يليها الفعل ، لأن الأسماء دالة على الذوات والأنفال دالة على الصفات والعاني القائمة بالذات ، والذات معلومة غالباً فلا يسأل عنها ، وإنما يسأل عما يقوم بها من الأوصاف ، وأما الأصل الثاني فإن حاصله أن تالي همزة الاستفهام هو المسؤول عنه ، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت ، فإذا قلت « أضربت زيدا » كنت مستفهماً عن ضرب المخاطب زيدا ، وإذا قلت « أزيد ضربته أم عمرو » كنت عالماً بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين ، ولكنك لا تعرف عينه ، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحداً منهما ، فإذا قلت « أزيذا ضربته أم عمراً » كان الكلام على تقدير فعل بلى الهمزة ، وعلى الأصل الذي قررناه يكون المستفهم عنه هو الفعل ، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك ، والمعلوم لا يستفهم عنه ، فتعارض الأصلان في هذه =



وقال الأخفش : أَخَوَاتُ الهمزة كالمهمزة ، نحو « أَهْمُ زَيْدًا ضَرَبَهُ » ،  
« وَمَنْ أُمَّةٌ اللَّهُ ضَرَبَهَا » ، ومنها النفي بما أو لا أو إن ، نحو « مَا زَيْدٌ  
رَأَيْتُهُ » وقيل : ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع ، وقال ابن الباذش  
وابن خروف : يستويان ، ومنها « حَيْثُ » نحو « حَيْثُ زَيْدٌ تَلَقَّاهُ أَكْرَمْتُهُ »  
كذا قال الناظم <sup>(١)</sup> ، وفيه نظر .

الرابعة : أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غيرِ مفصولٍ بأمَّا ، مسبوق بفعل  
غير مبني على اسم ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَغَمَرَأَ أَكْرَمْتُهُ » ونحو (وَالْأَنْتَامَ

= الصورة ، فأما ابن الطراوة فنجح إلى اعتبار الأصل الثاني لتمييز بعض المعاني عن بعض ،  
فأوجب رفع الاسم التالي للهمزة إن كان الاستفهام عن الاسم ، كتلا يكون الكلام على  
تقدير فعل فيلتبس المراد ، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله « هذا هو الأصل »  
عندما قال له مروان « إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل » وجنح الأخفش إلى  
اعتبار الأصل الأول ومعه سائر النحاة . وتركوا تمييز المعاني إلى القرائن ، فاعرف هذا  
فإنه بحث نفيس .

(١) عبارة الناظم في شرح الكافية « ومن مرجعات النصب تقدم حيث مجردة  
من ما ، نحو « حَيْثُ زَيْدٌ تَلَقَّاهُ أَكْرَمْتُهُ » لأنها تشبه أدوات الشرط ؛ فلا يليها في  
الغالب إلا فعل ، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل » اهـ . وابن  
هشام قد وافقه في معنى اليبس على تقرير هذه القاعدة حيث يقول : « وإضافة حيث إلى  
الجملة الفعلية أكثر ، ومن ثم ترجح النصب في نحو قولك : جلست حيث زيداً أراه »  
اهـ . ولكنه في كتابنا هذا لم يوافق ، ولذا تراه يقول : « كذا قال الناظم » فيتبرأ من  
هذا الكلام ، ثم يقول : « وفيه نظر » والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن التنصل  
من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها ، وإنما هو راجع إلى المثال  
الذي مثل به ، وهو قوله : « حَيْثُ زَيْدٌ تَلَقَّاهُ أَكْرَمْتُهُ » فإن « حيث » هنا إن كانت  
شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما - والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء في  
جوابها - كان المثال مما يجب فيه النصب ، وإن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول  
الفاء في الفعل بعدها وجه ؛ لأنه يوم كونه شرطية .

خَلَقَهَا لَكُمْ<sup>(١)</sup> بعد ( خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ )<sup>(٢)</sup> بخلاف نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَأَمَّا عَمْرُو فَأَهْنَيْتُهُ » فاختار الرفع ؛ لأن « أَمَّا » تقطع ما بعدها عما قبلها ، وقرئ ( وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ )<sup>(٣)</sup> بالنصب على حد « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، وحتى ولكن وبَلْ كالماعطف ، نحو « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »<sup>(٤)</sup> .

الخامسة : أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة ، نحو ( إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ

(١) من الآية ٥ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٤ من سورة النحل .

(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

واعلم أنه قد قرئ في هذه الآية الكريمة بنصب ( ثَمُودَ ) بغير تنوين ، وهي قراءة الحسن البصري ، وقرئ فيها بالنصب مع التنوين ، وهي قراءة ابن عباس ، ثم اعلم أنه لا يجوز لك أن تقدر الفعل المحذوف قبل « أَمَّا » لأن ذلك يستدعي الفصل بين أَمَّا والفاء بمجمله تامة ، وهي لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، فالتقدير : أَمَّا ثَمُودَ فهدينا فهدينا هم .

(٤) إنما ترجح النصب في المسألة الرابعة لأن الجملة السابقة فعلية ، بدليل أنهم ضبطوها بالألا يكون الفعل مبنيًا على اسم ، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل ، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً ، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، فأما إذا رفعت الاسم للشغول عنه فإنه يكون مبتدأ ، فتكون الجملة اسمية ، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية ، فلا يحصل التشاكل بين العطف والمعطوف عليه ، والتشاكل بين المتعطفين أولى ، ولهذا كان النصب أرجح ، ولما لم يكن التشاكل بين المتعطفين واجبا لم يجب النصب ، ولهذا الذي ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم للشغول عنه بأما وجب الرفع ، لأن من شأن « أَمَّا » أن تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام ، وسببه أنها وضعت وضع الحروف التي يبتدأ بها الكلام .

خَلَقْنَاهُ<sup>(١)</sup>، وإنما لم يُتَوَمَّ ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، ومالا يعمل لا يفسر عاملا.

ومن ثمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعْلُوهُ فِي الزُّبُرِ)<sup>(٢)</sup>، أو صلةً، نحو «زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبَتْهُ» أو مضافاً إليه، نحو «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء، كإذا الفجائية على الأصح<sup>(٣)</sup>، نحو «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» أو قبل مالا يَرُدُّ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْنِي» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلَا رَأَيْتَهُ».

(تنبيهان) — الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب<sup>(٤)</sup> عليها، وكلام الناظم يوم ذلك.

الثاني: لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في «زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ» قال: وهو عربي كثير.

(١) من الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٣) أشار المؤلف بقوله «على الأصح» إلى أن في المسألة خلافاً بين النحاة، وقد حكى الخلاف في معنى اللبيب، وحاصله أن للنحاة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقاً.

الثاني: أنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقاً.

الثالث: تدخل على الأسماء وعلى الأفعال المقترنة بقدر، فإن لم يقترن الفعل لم تدخل عليه.

(٤) قد مضى إيضاح ذلك، فانظره في ص ١٦١ من هذا الجزء.

السادسة : أن يكون الأسم جواباً لاستفهام منصوب ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »  
جواباً لمن قال : « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ » أو « مَنْ ضَرَبْتَ » .

ويستويان في مثل الصورة الرابعة ، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير « ما »  
التمجيبية ، وتَضَمَّنَتِ الجُمْلَةُ الثانيةُ ضميره ، أو كانت معطوفة بالفاء ، لحصول  
الشاكلة رَفَعَتْ أو نَصَبَتْ ، وذلك نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُوهُ أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ » ،  
أو « قَعَمَرًا أَكْرَمْتُهُ » <sup>(١)</sup> بخلاف « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرُوهُ أَكْرَمْتُهُ  
عِنْدَهُ » فلا أثر للعطف ، فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول ، ولم يعطف  
بالفاء ، فالأخفش والسَّيْرَانِي يَمْنَعَانِ النصب <sup>(٢)</sup> ، وهو المختار ، والفارسيُّ وجماعة  
يُجِيزُونَهُ ، وقال هشام : الواو كالفاء .

(١) وجه استواء الرفع والنصب في هذه المسألة أن الجملة الأولى جملة كبرى اسمية  
الصدر فعلية العجز ، فإن رفعت الاسم المشغول عنه في الجملة الثانية كانت اسمية فتناسب  
صدر الجملة الأولى ، وإن نصبت الاسم في الجملة الثانية كانت الجملة فعلية فناسبت عجز  
الجملة الأولى ، وهذا معنى قول المؤلف « لحصول المناسبة - أي بين المعطوف والمعطوف  
عليه - رفعت أو نصبت » يعنى أنك حين ترفع الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على  
الجملة الاسمية الأولى ، وحين تنصب الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الفعلية  
الواقعة خبراً في الجملة الأولى .

(٢) قد علمت أنك حين تنصب الاسم في الجملة الثانية إنما تنصبه لتصير الجملة الثانية  
فعلية فتعطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، وهذا يستلزم أن تكون الجملة المعطوفة  
خبراً أيضاً ، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالابتداء ، فإذا  
خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى لم يتصلح أن  
تكون خبراً ، وعلى هذا لا يصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية ، وذلك يستلزم ألا  
يكون الاسم في صدر الجملة الثانية منصوباً ، وتعلم - مع ذلك - أن الجملة التي تعطف  
على جملة الخبر إذا كان العطف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط ، لأن الفاء تدل  
على السببية فتقوم دلالتها على السببية مقام الرابط ، فلهذا جاز النصب ، فإذا تدبرت =

وهذه أمور مُتَمَّمَاتٌ لما تَقَدَّمَ :

أحدها : أن المُشْتَغِلَ عن الأسم السابق كما يكون فعلا ، كذلك يكون أنثما ، لكن بشروط ثلاثة ؛ أحدها : أن يكون وصفاً<sup>(١)</sup> ، الثاني : أن يكون عاملا ، الثالث : أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله ، وذلك نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ » الآنَ أَوْ غَدًا » بخلاف نحو « زَيْدٌ عَلَيْكَ » و « زَيْدٌ ضَرْبًا إِيَّاهُ » لأنهما غير صفة ، نعم يجوز النصبُ عند مَنْ جَوَّزَ تقديمَ معمول اسم الفعل ، وهو الكسائي ، ومعمول المصدر الذي لا يتحلَّ بحرف مصدرى ، وهو المبرد والسيرافي ، وبخلاف نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » لأنه غير عامل على الأصحَّ ، و « زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ » و « وَجْهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ » ، لأن الصِّلَةَ والصِّفَةَ المشبهة لا يعملان فيما قبلهما .

الثاني : لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العاملِ والأسمِ السابقِ ، وكما تحصل العُلُقَةُ بضميره المتصل بالعامل ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر ، نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » أو باسم مضاف ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » أو باسم أجنبي أتبع بتابع

== في هذا التفصيل وجدت جواز النصب في حالتين : الحالة الأولى أن يكون في الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى ، والحالة الثانية أن يكون حرف العطف الذي عطف الثانية على الأولى هو الفاء .

هذا ، والغرض من ذلك كله حصول المناسبة بين الجملة الأولى والجملة الثانية ، ولعل الأخصش والسيرافي يوجبان اتفاق الجملتين للعطوفة وللعطوف عليها في الفعلية والاسمية ، ولهذا لم يجزِيا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف الدالة على التسبب ، فأما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب ، وتكون الجملة الثانية الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية .

(١) انظر شروط المشغول التي ذكرناها في أول الباب ( ص ١٥٩ ) .

مشتمل على ضمير الأسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ » أو عطفًا بالواو ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو عطف بيان ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ » فإن قَدَّرْتَ الأخ بدلا بطلت المسألة رفعت أو نصبت ، إلا إذا قلنا عاملُ البديل والمبدل منه واحد صَحَّ الوجهان .

الثالث : يجب كون القَدَّر في نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » من معنى العامل المذكور وَلَفْظُهُ ، وفي بقية الصُّوَر من معناه دون انْفِظُهُ ، فيقدر : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ<sup>(١)</sup> .

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصبا للمفعول به بنفسه ، وقد يكون لازما ناصبا للمفعول به بحرف جر . وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال .

فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة - وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان ، هما كونه متعديا ، وكونه ناصب لضمير الاسم المتقدم : سه ، نحو قولك : زيدا ضربته ؛ فإن التقدير : ضربت زيدا ضربته .

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور ؛ الأولى : أن يكون العامل في المشغول به لازما والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيداً مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيدا مررت به . الثانية : أن يكون العامل لازما والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا مررت بغلامه ؛ فإن التقدير : لا يست زيدا مررت بغلامه ، ولا تقديره « جاوزت زيدا مررت بغلامه » كما قدرت في الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ؛ لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمر به ، وإنما جاوزت غلامه ومرت به ، الثالثة : أن يكون العامل متعديا ولسكنه نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ؛ فإن التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه ، وهكذا تقدر في هذه الصور الثلاث فعلا ينصب بنفسه ويصح معه المعنى .

الرابع : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أو « غَضِبَ عَلَيْهِ » أو ملاسماً لضميره ، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » فقد يكون ذلك الأسم واجب الرفع بالابتداء<sup>(١)</sup> ، كـ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ » و « لَيْتِمَا عَمَرُو قَعْدَ » إذا قدرت « ما » كافة .

أو بالفاعلية<sup>(٢)</sup> ، نحو ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )<sup>(٣)</sup> ، و « هَلَّا زَيْدٌ قَامَ » .

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية<sup>(٤)</sup> ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » عند المبرد ومتابعيه ، وغيرهم يوجب ابتدائيته ، لعدم تقدم طالب الفعل .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التي للفتحة ، ومن الأدوات التي تختص بالأسماء « ليت » المكفوفة بما السكافة ، أما إن كانت « ما » المتصلة زائدة غير كافة فإن ليت تكون عاملة على أصلها فيتعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم ليت ، وإن قدرت « ما » مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف ، ويكون المصدر المؤول من الفعل المقدر وفاعله منصوبا على أنه اسم ليت .

والحاصل أن للاسم الواقع بعد « ليتا » ثلاث حالات: وجوب الرفع على أنه مبتدأ ، وذلك إذا قدرت ما كافة ، وجوب النصب على أنه اسم ليت ، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة ، وجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية .

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط ، ومنه الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، ومثل أدوات التعضيض ، ومنه مثال المؤلف ، وأنت خير أن هذا الكلام جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يحجزون دخول أدوات الشرط وأدوات التعضيض على الأسماء ، وعلى مذهبهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعا بعدها على الابتداء ، لكن النصب أرجح . (٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٤) ضابط هذه الصورة: أن يتقدم الاسم المرفوع ولا تسبقه أداة تختص بالأفعال =

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية<sup>(١)</sup>، نحو « زَيْدٌ لِيَقُمَ » ،  
ونحو « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَعَدَ » ، ونحو ( أَيْشَرُ يَهْدُونَنَا )<sup>(٢)</sup> ، و ( أَأَنْتُمْ  
تَخْلُقُونَهُ )<sup>(٣)</sup> .

وقد يستويان نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعَدَ عِنْدَهُ » .

\*\*\*

هذا باب التعدي والازوم

الفعل ثلاثة أنواع<sup>(٤)</sup> :

= ولا أداة تختص بالأسماء، ويتأخر عنه فعل قاصر، وللعلماء في هذه الصورة ثلاثة مذاهب،  
الأول أنه يرجح رفع الاسم على الابتدائية، لأن ذلك لا يحتاج إلى تقدير، وهو مذهب  
البرد ، والثاني أنه يرجح رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف ، وقد ذهب إلى هذا  
ابن العريف ، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعا على الابتداء ، وهو مذهب جمهور  
البصريين ، والرابع : أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه ، وهو مذهب جمهور  
الكوفيين .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلب نحو « زيد ليقيم »  
أو قبله أداة يغلب دخولها على الأفعال كآلية السكرية ( أيشر يهدونا ) أما في المثال  
فلأنك لو جعلت الاسم مبتدأ كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطلية ، وذلك خلاف الأصل  
وإن كان جائزا ، وأما في الآية فلكي يلي الهمزة فعل كما هو الغالب معها .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) فإن قلت : فإني أجد في اللغة أفعالا تتعدى أحيانا بنفسها وتتعدى أحيانا  
بحرف الجر ، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدى ، ولا حد الفعل اللازم ،  
وذلك نحو « نصحت » و « شكرت » فإنهم يقولون : نصحته ، وشكرته ، فينصبون به  
هاء غير المصدر ، فيكون الفعل في هذه الصورة متعديا ، ويقولون « نصحت له ،  
وشكرت له » فيعدونه بحرف الجر ، فهل أجعل هذه الأفعال من الفعل المتعدى نظرا =



أحدها : ما لا يُوصَفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُومٍ ، وهو « كان » وأخواتها ، وقد تقدمت .

الثاني : الْمُتَعَدِّي ، وله علامتان ؛ إحداهما : أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاء

= إلى الصورة الأولى ، أو أجعله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية ، أو أتوقف في أمره فلا أجعله من المتعدي ولا أجعله من اللازم نظراً لوجود صورتين فيه ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول لك : اعلم أولاً أن المتصور في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب . وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهي بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخلة في أحد القسمين المتعدي واللازم ، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا في تقاليم لغات القبائل بعضها عن بعض ، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب ، ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة ، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه ، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية ، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطاً من ألفاظ استعمالها قبائل شتى ، وليس في ذلك ما ينكر مادامنا لا نخرج عما تكلم به العرب .

وبعد ، فإن للنحاة في هذا الموضوع ثلاثة آراء .

الرأى الأول : أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته ، فليس هو من قبيل المتعدي ، وليس هو من قبيل اللازم ، وأصحاب هذا الرأى نظروا إلى الاستعمالين جميعاً كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر ، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على المتكلم بلقمتهم أن يأتسب بهم .

والرأى الثاني : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدى هذه الأفعال بحرف الجر فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل ما تصوره متعدياً بنفسه منقولاً عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ، وهو ما يسميه علماء العربية « الحذف والإيصال » واختار هذا الرأى ابن عصفور ، وسيدكر المؤلف أمثلة هذه الأفعال فيما بعد ، على اعتبار هذا الرأى .

الرأى الثالث : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدى هذه الأفعال بنفسها فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذي يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر ، وهذا رأى ذكره أبو حيان ، وفيه مقال .

ضمير غير المصدر ، الثانية : أن يُدْبِي منه اسمُ مفعول تام ، وذلك كـ «ضَرَبَ»  
ألا ترى أنك تقول : « زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو » فتَصِلَ به هاء ضمير غير المصدر  
وهو « زيد » ، وتقول : « هُوَ مَضْرُوبٌ » فيكون تامًا .

وحكمه أن ينصب المفعول به ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ »  
إلا إن ناب عن الفاعل ، كـ « ضَرَبَ زَيْدٌ » و « تَدَبَّرَتِ الْكِتَابُ » .

الثالث : اللزوم ، وله اثنتا عشرة علامة ، وهي :

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وأن لا يُدْبِي منه اسمُ مفعول تام ،  
وذلك كـ « خَرَجَ » ، ألا ترى أنه لا يقال « زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو » ولا « هُوَ  
خَرُوجٌ » ، وإنما يقال : « ائْخُرُوجْ خَرَجَهُ عَمْرُو » ، و « هُوَ خَرُوجٌ  
بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ » .

وأن يدل على سَجِيَّةٍ — وهي : ما ليسَ حَرَكَةً جَسْمٍ — من وصف ملازم —  
نحو : جَبِينٍ ، وَشَجْعٍ .

أو على عَرَضٍ — وهو : ما ليسَ حَرَكَةً جَسْمٍ من وصف غير ثابت —  
كعَرِضٍ وَكَيْلٍ وَنَهْمٍ إِذَا شَبِعَ .

أو على نِظَافَةٍ كَنِظْفٍ وَطَهْرٍ وَوَضُوءٍ .

أو على دَنَسٍ ، نحو نَجَسٍ وَقَذَرٍ .

أو على مُطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلٍ فَعْلٍ مُتَعَدٍّ لَوَاحِدٍ ، نحو كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ،  
وَمَدَدْتُهُ فَأَمْتَدَّ ، فَلَوْ طَاوَعَ مَا يَتَعَدَّى فَعْلُهُ لِاثْنَيْنِ تَعَدَّى لَوَاحِدٍ كَعَلَّمْتُهُ  
الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ .

أو يكون موازنًا لَفَعْلَلٍ كَأَفْشَعَرَّ وَأَشْمَأَزَّ ، أو لما أُلْحِقَ به — وهو  
أَفْوَعَلٌ ، كَأَكْوَهَدَّ الْفَرَخُ إِذَا ارْتَعَدَّ .

أو لافْعَنْلَلْ كآخرَ نَجْمَ ، أو لما ألحق به — وهو أفعنلل بزيادة  
إحدى اللامين كما فَعْنَسَ الجَلُّ إذا أبى ينقاد ، و افعنللى كآخرَ نَبِيِّ الديك  
إذا انتَفَشَ للقتال .

وَحُكْمُ اللّازِمِ : أن يَتَعَدَّى بالجاء ، كـ « عَجِبْتُ مِنْهُ » و « مَرَرْتُ بِهِ » ،  
و « غَضِبْتُ عَلَيْهِ » .

وقد يُحَذَفُ ويبقى الجرُ شذوذاً ، كقوله :

٢٣٥ — أَشَارَتْ كَلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ \*  
أى : إلى كَلَيْبٍ .

٢٣٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وسدره قوله :

\* إِذَا قِيلَ : أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ \*

وهو من كلمة للفرزدق هام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطمي .  
اللفظة : « كليب » هو كليب بن يربوع ، أبو قبيلة جرير ، والباء في قوله  
« بالأكف » بمعنى مع ، أى : مع الأكف ، وقوله « الأصابع » هو فاعل  
« أشارت » .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه  
مبنى على السكون في محل نصب بأشارت « قيل » فعل ماض ، مبنى للمجهول مبنى على  
الفتح لا محل له « أى » مبتدأ ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه « شر » خبر  
المبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « قبيلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، ويجوز تنوين « شر » مع رفعه على أنه خبر ، وعليه يكون قوله « قبيلة »  
منصوباً على التمييز ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة قيل  
ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض مبنى على  
الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « كليب » مجرور  
بحرف جر محذوف ، والتقدير : أشارت إلى كليب ، والجاء والمجرور متعلق بأشارت =

وقد يُحذفُ وَيُنصبُ المجرور ، وهو ثلاثة أقسام :

(١) سماعي جائز في الكلام المنشور ، نحو « نَصَحْتُهُ » و « شَكَرْتُهُ » ،  
والأكثر ذكر اللام ، نحو ( وَنَصَحْتُ لَكُمْ )<sup>(١)</sup> ( أَنْ اشْكُرْ لِي )<sup>(٢)</sup> .

(٢) وسماعي خاص بالشعر ، كقوله :

— ٢٣٦ — \* ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ النَّعْلُ \* \*

= « بالألف » جار ومجرور متعلق بحذوف حال من الأصابع ، وقد عرفت أن الباء  
معناها هنا المصاحبة « الأصابع » فاعل أشارت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،  
والتقدير : أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للألف إلى كليب .

الشاهد فيه : قوله « كليب » بالجر ، حيث حذف حرف الجر - وهو « إلى »  
للقدر - وأبقى عمله ، وأصل الكلام : أشارت الأصابع مع الألف إلى كليب .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ١٤ من سورة لقمان .

٢٣٦ — هذه قطعة من بيت من الكامل ، وهو من كلام ساعدة بن جؤبة ،  
يصف رجلاً ، وهو بتمامه :

لَدَنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ النَّعْلُ

اللفظة : اللدن - بفتح فسكون - اللين « يعسل » أى : يتحرك ويضطرب « المتن »  
الظهر ، وهو فاعل يعسل ، والباء في قوله « بهز الكف » للسببية ، والأصل : هو  
لدن يعسل متنه بسبب هز الكف إياه .

الإعراب : « لدن » هو مرفوع ، ورفعها إما على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير  
الكلام : هو لدن ، مثلاً ، وإما على أنه صفة لموصوف مذكور في كلام سابق على بيت  
الشاهد « بهز » جار ومجرور متعلق بلدن ، وهز مضاف و « الكف » مضاف  
إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « يعسل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة  
« متنه » متن : فاعل يعسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومتن مضاف وضمير الغائب  
المأند على اللدن مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « فيه » جار ومجرور متعلق =

وقوله :

٢٣٧ — \* آَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ \*

أى : فى الطريق ، وعلى حَبِّ العراق .

= يعسل « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محالة  
« عسل » فعل ماض « الطريق » مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام :  
كما عسل فى الطريق ، والجار والمجرور متعلق بعسل « الثعلب » فاعل عسل مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ،  
والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ليعسل  
المضارع ، وتقدير هذه المحذوفات على الوجه الآتى : يعسل متن هذا الرمح اللدن فى  
كف صاحبه إذا هزه عسلانا مشابها لعسلان الثعاب فى الطريق .

المشاهد فيه : قوله « عسل الطريق » حيث حذف حرف الجر - وهو « فى »  
المقدر - ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به - وهو « الطريق » - والأصل :  
كما عسل فى الطريق ، على ما علمت فى إعراب البيت .

٢٣٧ — هذا صدر بيت من البسيط من كلام المتلمس ، وهو جرير بن  
عبد السبح ، وعجزه :

\* وَالْحُبُّ يَا كُفْلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ \*

اللغة : « آليت » معناه حلفت ، ويصح المعنى على جعل التاء للتمكلم كما يصح  
على جعلها للمخاطب ، والمخاطب هو الملك النعمان بن المنذر « حب العراق » الحب :  
اسم جنس جمعى يتناول الحنطة والشعير وغيرهما « أطعمه » أذوقه ، وتقول « طعم  
يطعم » من باب تعب - ومنه قوله تعالى : ( فمن لم يطعمه ) ومصدر هذا الفعل الطعم -  
بفتح الطاء - فأما الطعم ، بالضم ، فهو اسم للمطعموم .

الإعراب : « آليت » آلى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، وتاء التكميم  
أو المخاطب فاعله مبنى على الضم أو الفتح فى محل رفع « حب » منصوب على نزع  
الخافض ، وأصل الكلام : آليت على حب العراق ، وحب مضاف و« العراق » مضاف =

. . . . .

== إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم الآتي «أطعمه» أطعم : فعل مضارع منفي بلا محذوفة ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبنى على الضم في محل نصب «والحب» الواو واو الحال ، الحب : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يأكله» يأكل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد على حب العراق مفعول به مبنى على الضم في محل نصب «في القرية» جار ومجرور متعلق بيأكل «السوس» فاعل يأكل ، وجملة الفعل المضارع الذي هو يأكل وفاعله في محل رفع خبر للبتداء الذي هو الحب ، والرابط هو الضمير الواقع مفعولا به ، وجملة الابتداء وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «آليت حب العراق» حيث حذف حرف الجر الذي كان يتعدى به الفعل الذي هو «آلى» ثم لم يبق الاسم الذي كان مجرورا بهذا الحرف على ما كان قبل حذف الجار ، كما أبقاه الفرزدق في قوله «أشارت كليب» بل نصب ذلك الاسم الذي كان مجرورا كما نصبه ساعدة بن جؤية صاحب الشاهد السابق في قوله «كما غسل الطريق» .

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر خاصة ، وهو - مع كونه من ضرورات الشعر - أكثر وروداً في شعر العرب من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف حرف الجر ، من قبل أن حذف الجار عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف ، ونظيره الجازم لما كان عاملاً ضعيفاً لاختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو محذوف ، والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ، فحذف حرف الجر - وهو «على» الذي قدرناه - ثم نصب الاسم الذي كان مجرورا به .

فإن قلت : فلماذا لا تجعل الكلام من باب الاشتغال ، ويكون قوله «حب العراق» منصوباً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام على هذا : آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه ، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم ==

(٣) وقياسي ، وذلك في أن وأن وكى<sup>(١)</sup> ، نحو ( شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ )<sup>(٢)</sup> ، ونحو ( أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ )<sup>(٣)</sup> ، ونحو ( كَيْلَا يَكُونَ دَوْلَةً )<sup>(٤)</sup> ، أى بأنه ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا ، وذلك إذا قَدَّرْتَ « كى » مصدرية ، وأهل النحويون هنا ذكر « كى » ، واشترط ابن مالك في أن وأن أمنَ اللبس ؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ » أو « عَنْ أَنْ تَفْعَلَ » لإشكال المراد بعد الحذف ، وَيُسَكِّل

= بإيصال الفعل إليه ولم تحمله على الذى ذكرت ، مع أن الحذف والإيصال باب سماعي وذلك الذى أقوله باب قياسي ؟

فالجواب عن ذلك : أن قوله « أطعمه » واقع في جواب قسم ، وهو منفي بلا على ما قدرت لك ، وجواب القسم المنفي بلا لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسر عاملا على قاعدة أن كل مالا يعمل لا يفسر عاملا ، وهى أساس في عامة فروع باب الاشتغال .

(١) هذا الذى ذهب إليه ابن هشام — من أن محل أن المشدودة وأن المصدرية بعد حذف حرف الجر نصب — هو مذهب الخليل بن أحمد ، وذهب سيبويه إلى جوازه ، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرا ، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وعن سيبويه .

وهل يقاس على « أن » و « أن » غيرها ؟ والجواب أن الذى يرجعه النحاة هو أنه لا يقاس غيرها عليهما ، فلا تقول « برئت السكين القلم » على أن الأصل برئت بالسكين القلم ، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط أمس اللبس ، واستدل بورود مثل ذلك في قول الشاعر :

\* وَأَخْنِي الَّذِي لَوْلَا الْأُسَى لَقَضَانِي \*

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٧ من سورة الحشر .

عليه ( وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْفِكَهُنَّ )<sup>(١)</sup>، حذف الحرف مع أن المُفسرين اختلفوا في المراد .

\*\*\*

فصل : لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض : إما يكونه مبتدأ في الأصل ، أو فاعلا في المعنى ، أو مُسَرَّحًا لفظًا أو تقديرًا<sup>(٢)</sup> ، والآخر مقيد لفظًا أو تقديرًا ، وذلك كـ « زيدا » في « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » و « أُعْطِيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » و « اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ »<sup>(٣)</sup> ، أو « مِنْ الْقَوْمِ » .  
ثم قد يجب الأصل ، كما إذا خِيفَ اللِّبْسُ<sup>(٤)</sup> ، كـ « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » أو كان الثاني محصورًا ، كـ « مَا أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا » أو ظاهرًا والأول ضميرٌ ، نحو ( إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ )<sup>(٥)</sup> .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) مسرّحا : أى غير مقيد بحرف من حروف الجر .

(٣) من ذلك قوله تعالى : ( واختار موسى قومه سبعين رجلا ) وقول الفرزدق هام

ابن غالب :

وَمِمَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّاعِرُ

(٤) تعين في المثال الأول أن يكون المقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من المفعولين يصح أن يكون آخذا كما يصح أن يكون مأخوذا ، فدفعنا لالتباس الآخذ بالمأخوذ التزموا تقديم الأول ، وفي المثال الثاني لما كان المحصور يجب أن يكون متأخرا وكان القصد أن يكون المفعول الثاني محصورا فقد وجب تقديم الأول ، وفي المثال الثالث لما كان المفعول الأول ضميرا وكان الأصل أنه متى أمكن المجيء بالضمير متصلا لا يعدل إلى انفصاله إلا في مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم المفعول الأول لنأتي به متصلا .

(٥) من الآية ١ من سورة الكوثر .



وقد يمتنع كما إذا اتَّصَلَ الأولُ بضمير الثاني<sup>(١)</sup>، كـ «أُعْطِيتُ الْمَالَ مَالِكَهُ» أو كان محصوراً، كـ «مَا أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو مضمراً والأول ظاهر، كـ «الدَّرْهَمَ أُعْطِيتُهُ زَيْدًا».

\*\*\*

فصل: يجوز حذفُ المفعول لغرض: إما لفظي كمتناسُبِ الفواصل في نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)<sup>(٢)</sup>، ونحو (إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَن يَخْشَى)<sup>(٣)</sup>، وكالإيجاز في نحو (فَإِن لَّمْ يَنْفَعُوا)<sup>(٤)</sup>.

وإما معنوي كاحتقاره في نحو (كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلِبَنَّا)<sup>(٥)</sup>، أي: الكافرين، أو لاستهجانهم كقول عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَى مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ» أي: العَوْرَةَ.

وقد يمتنع حذفه، كأن يكون محصوراً، نحو «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا»،

(١) إنما وجب في النوع الأول أن يتقدم المفعول الثاني لأنك لو أخرته على ما هو الأصل قلت «أُعْطِيتُ مَالِكَهُ الْمَالَ» لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز، وأما النوعان الثاني والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثاني فيهما على المفعول الأول لئلا ما قلناه في النوعين الثاني والثالث في صور تقديم المفعول الأول وجوباً.

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى.

(٣) من الآية ٣ من سورة طه.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢١ من سورة المجادلة.

أو جواباً كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » جواباً لمن قال : « مَنْ ضَرَبْتُ » ؟<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : وقد يُحذفُ ناصبهُ إنْ عِلِمَ ، كقولك لمن سَدَّدَ سهماً « القِرْطَاسَ »  
ولمن تَأَهَّبَ لسفَرٍ « مَكَّةً » ولمن قال : مَنْ أَضْرِبُ « شَرَّ النَّاسِ » بإضمار :  
تُصِيبُ ، وتُرِيدُ ، وأُضْرِبُ .

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » والفساد ،  
كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> ، وفي الأمثال نحو « السِّكْلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » أى :  
أَرْسِلْ ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو ( انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ )<sup>(٣)</sup> أى : وَأَتُوا ،  
وفي التحذير بإيَّاك وأخواتها نحو « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » أى : إِيَّاكَ بَاعِدْ واحذَرِ  
الْأَسَدَ ، وفي التحذير بغيرها بشرط عطفٍ أو تكرار ، نحو « رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ »

(١) بقى أنه قد يجب حذف المفعول ولا يجوز ذكره ، وذلك كما في باب التنازع  
إذا أعملت ثانى العاملين في الاسم المتنازع فيه وكان الأول محتاج إلى منصوب نحو أن  
تقول « ضربت وضربنى زيد » إذ لو أعملت العامل الأول في ضمير الاسم المتنازع فيه  
لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة .

(٢) وإنما وجب حذف العامل في الاسم المتقدم في باب الاشتغال لأن العامل  
التأخر مفسر له ، ولا يجمع في الكلام بين المفسر والمفسر له ، ووجب الحذف في باب  
النداء لأن « يا » عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوذ منه .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء ، وإنما وجب حذف العامل في الأمثال  
الواردة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل يغير المثل عما تسكلم به العرب ، والأمثال  
لا تغير ، لأن الغرض من ذكرها في كلام ما تشبه مضرها بموردها ، فلزم أن يلتزم  
فيها أصله ، ومن أمثلتها قولهم « كلهما وتمرا » عند من رواه هكذا ، وما جرى  
مجرى الأمثال يأخذ حكمها كآلية الكريمة .

أى : باعد واحذر ، ونحو « الأسدَ الأسدَ » وفي الإغراء بشرط أحدهما نحو « المروءةَ والجدةَ » ، ونحو « السلاحَ السلاحَ » بتقدير ألزم .

\*\*\*

هذا باب التنازع في العمل

وَيُسَمَّى أَيْضاً باب الأعمال .

وحقيقته : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو أسمان يُشبهانهما ، أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشبهه ، ويتأخرَ عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى <sup>(١)</sup> .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في العاملين للتنازعين شروط عامة ، وهي ثلاثة شروط عند جمهرة النحاة :  
الشرط الأول : أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن نقول « قام قعد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .  
ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء :  
الرابط الأول : عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف نحو أن تقول : « قام وقعد أخوك » .

الرابط الثاني : كون أولهما عاملاً في ثانيهما نحو قوله تعالى : ( وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً ) المعمولان هما ظنوا وظننتم ، وللممول للتنازع فيه هو ( أن لن يبعث الله أحداً ) و ( كما ظننتم ) معمول لظنوا لأن الجار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا ، والتقدير : ظنوا ظناً مماثلاً لظننكم أن لن يبعث الله أحداً .

الرابط الثالث : أن يكون ثاني العاملين جواباً للأول ، نحو قوله تعالى : ( آتوني أفرغ عليه قطراً ) ونحو قوله سبحانه : ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) .  
وأوجب الجرى الال تباط بالعطف ليس غير .

=

= الشرط الثاني : أن يكون العاملان متقدمين على المعمول ، فليس من التنازع عند جمهرة النحاة نحو قولك « زيد قام وقعد » ولا نحو قولك « زيدا لقيت وأكرمت » لتقدم المعمول في هذين المثالين ، وليس من التنازع عندهم نحو قولك : « قد زيد وتكلم بخير » ولا نحو قولك « لقيت زيدا وأكرمت » لتوسط المعمول بين العاملين بل إن تقدم المعمول على العاملين جميعاً فيما أن يكون هذا المعمول مرفوعاً كالثال الأول من مثالي التقدم ، وإما أن يكون منصوباً كالثال الثاني من المثالين ، فإن كان المعمول مرفوعاً فلا عمل لواحد من العاملين فيه ، بل كل واحد من العاملين عامل في ضميره ، وإن كان المعمول منصوباً فالعامل فيه أول العاملين ، والعامل الثاني إما أن يكون عاملاً في ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلاً ، وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما ، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور .

الشرط الثالث : أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى ، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاحُ / بَبَقَلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْإِلَاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ

لأنه ليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « الاحقون » إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما في لفظ « الاحقون » ويعمل الآخر في ضميره ، فكان يقول على إعمال الأول في اللفظ والإضمار في الثاني « أتاك أتوك الاحقون » وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإضمار في الأول « أتوك أتاك الاحقون » فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وأتى بالثاني توكيداً للفظ الأول .

ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول امرئ القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

العاملان هما كفاني ولم أطلب ، والمعمول هو « قليل من المال » ولا يصح أن يكونا موجّهين إلى ذلك المعمول ، إذ لو توجهها جميعاً إليه لصار حاصل المعنى « كفاني =

= قليل من المال ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولسكما أَسْمَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُذْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أُمْتَالِي

والصحة المعنى يلزم أن يكون « كفى » وحده هو الموجه إلى « قليل من المال » ويكون لقوله « ولم أطلب » معمول محذوف يرشد إليه مجموع الكلام ، والتقدير على ذلك : لو كان سعي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك ، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بعضه بعضاً ولا يعارض ما بعده من كلامه .

هذه هي الشروط العامة التي يشترطها جمهور النحاة في كل عاملين في باب التنازع ولبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صفعاً عن ذكرها لثلا نطيل عليك .

ثم اعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فعلين نحو قوله تعالى : ( آتوني أفرغ عليه قطرا ) وإما أن يكونا وصفين إما اسمي فاعلين نحو قول الشاعر :

عُمِدَتِ مُفِينًا مُفِينًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْنِلَا

وإما اسمي مفعولين نحو قول كثير عزة ، ونازع . فيه ابن مالك كما سيأتي في كلام المؤلف :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ قَوْفِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمَهَا

وإما أن يكون العاملان مصدرين نحو قولك « عجبت من حبك وتقديرك زيدا » .

وإما أن يكونا اسمي تفضيل نحو قولك « زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم » .

وإما أن يكونا صفتين مشبهتين نحو « زيد جميل ونظيف ظاهره » .

وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى : ( هاؤم اقرأوا

كتابه ) أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله « لقيت »

وهو فعل ، والضرب وهو مصدر .

مثالُ الفعلين (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)<sup>(١)</sup> ، ومثال الاسمين قوله :

٢٣٨ — \* عٰهَدْتَ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مِّنْ أَجْرَتِهِ \* \*

= ويشترط في الفعل - زيادة على الشروط العامة التي قدمنا ذكرها - أن يكون متصرفا ، فلا يجوز أن يكون جامدا كعسى وليس ، وفعل التعجب ، ونعم وبئس ، وفي هذا خلاف لبعض النحويين ، وحكى المؤلف خلافا في فعل التعجب .

ويشترط في غير الفعل: أن يكون مشابها للفعل في العمل ، فلا يجوز أن يكون وصفا غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي .

وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وفعل ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، ولا بين اسمين غير عاملين ، وهلم جرا وسيدكر المؤلف هذا .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

٢٣٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْثَلًا \* \*

ولم أعر ل هذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « عاهدت » بالبناء للمجهول — أى عاهدك الناس على هذه الصفة : أى علموك « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء ، و « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء « أجرته » كنت له جارا ، والعرب تقول « فلان جار فلان » تريد أنه يحميه من الأعداء ومن نوازل الدهر « فناءك » الفناء — بكسر الفاء ، بزنة الكتاب — ساحة الدار ، ومن ذلك قولهم « أفناء الناس يهرعون إلى فئائه ، ويكرعون في إنائه » يريدون أنه كريم حامى الذمار « موثلا » الموثل : اسم المكان من قولهم « وأل إليه يثل » مثل وعد يعد — إذا لجأ إليه . .

الإعراب : « عاهدت » عهد : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر . لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مغنيا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « مغنيا » حال ثان من =

ومثالُ الْمُخْتَلِفَيْنِ (هَأُوْمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهٗ) <sup>(١)</sup>.

وقد تَنَازَعُ ثلاثةٌ ، وقد يكون التنازعُ فيه متعدداً ، وفي الحديث :  
« تَسْبَحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » فتنازع  
ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ <sup>(٢)</sup>.

= نائب الفاعل ، وفي كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو « من »  
اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، وقد أُعْمِلَ فيه الثاني منهما فهو مفعول به  
لقوله مغنياً ، مبنى على السكون في محل نصب « أجرته » أجاز : فعل ماض ، وتاء  
المخاطب فاعله ، وهاء الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله  
لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف  
نفي وجزم وقلب « آتخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على  
السكون لا محل له من الإعراب « فناءك » فناء : مفعول أول لآتخذ ، منصوب بالفتحة  
الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر  
« موثلاً » مفعول ثان لآتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغنياً مغنياً من أجرته » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ،  
أولهما قوله « مغنياً » وثانيهما قوله « مغنياً » وتأخر عنهما معمول واحد ، وهو قوله  
« من أجرته » وهذان العاملان المتقدمان اسمان يشبهان الفعل ؛ لأن كل واحد منهما  
اسم فاعل على ما علمت في لغة البيت ، وكل واحد منهما صالح للعمل في ذلك المعمول  
التأخر ، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله ، وكل منهما يطلب قوله « من أجرته »  
مفعولاً ، وقد أُعْمِلَ الثاني لقربه . وأُعْمِلَ الأول في ضميره ، ثم حذف هذا الضمير ،  
ولو أظهره لقال « عهدت مغنيته مغنياً من أجرته » وحذف هذا الضمير - على التقدير  
الذي ذكرناه - واجب لأن في ذكره إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة من غير  
ضرورة ، ولو أنه أُعْمِلَ الأول لوجب أن يقول « عهدت مغنياً مغنيته من أجرته » .  
(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٢) يستنبط من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران :

=

الأول : أن التنازع فيه قد يكون ظرفاً وقد يكون مفعولاً مطلقاً ، وذلك لأن « دبر كل صلاة » ظرف ، و « ثلاثاً وثلاثين » مفعول مطلق مبين للعدد ، وظاهر إطلاق المؤلف أن التنازع يكون في جميع المفعولات ، لكن قال ابن الحجاز : إن التنازع لا يقع في المفعول له ولا في الحال ولا في التخييز ، ويجوز في المفعول معه ، تقول « فمت وسرت وزيدا » على أنك أعملت العامل الثاني ، فإن أعملت الأول قلت « فمت وسرت وإياه وزيدا » .

الأمر الثاني : أنه إذا تنازع أكثر من عاملين أعملت الأخير منها كما في الحديث ، فقد أعمل محمدون في لفظ للعمولين ، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميريهما وحذف الضميرين لكونهما فضلتين ، ولو أعمل الأول لأعمل الثاني والثالث في ضميريهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول « تسبحون » ، وتحمدون الله فيه إياه ، وتكبرون الله فيه إياه » ولو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميريهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة ، وكان يعمل الثالث في الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول « تسبحون وتحمدون ، وتكبرون الله فيه إياه » فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولاً .

وهل يجوز في تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثاني والثالث أو يتعين إعمال الثالث ؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلفون ما عداه ، ووافق ابن مالك على هذه الدعوى ، ولكن أثبات الرواة ردوا ذلك وقالوا : إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضرع فيما عداه ، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِبْ فَاتَّشَكَّرْنَا لَهُ

أَخْ لَكَ بِمُطِيعِكَ الْجَزِيلَ وَنَائِلَهُ

فهنا ثلاثة عوامل — وهي : كساك ، ولم تستكس ، واشكرن — وقد أعمل أولها فرفع الأخ به ، وأضمر في الثاني والثالث ، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترتب على إظهاره محذور على ما هو قاعدة الباب .



وقد علم مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره<sup>(١)</sup> ، وعن المبرد إجازته في فِئلي التعجب ، نحو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » ، و « أَحْسَنَ بِهِ وَأَجْمَلَ بِمَمَرٍ »<sup>(٢)</sup> ، ولا في معمول متقدم ، نحو « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ » ، أو « شَتَمْتَهُ » خلافاً لبعضهم<sup>(٣)</sup> ، ولا في معمول متوسطٍ نحو « ضَرَبْتَ زَيْدًا وَأَكْرَمْتَ » خلافاً للفارسي ، ولا في نحو :

(١) السر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله ؛ لأن العامل الأول مفصول من المعمول للفظ به بالعامل الثاني ، والعامل الجامد ضعيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله ، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العامل الثاني في لفظ المعمول لأنه هو المتصل به ، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب ، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا يعينه على المعمول لعمل فيه - فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع .

(٢) مثل المؤلف لقالة المبرد بمثالين للإشارة إلى أنه يجوز التنازع في فعل التعجب سواء أكانا بلفظ الماضي أم كانا بلفظ الأمر ، فالمثال الأول - وهو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » لما كان على صورة الماضي ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول في ضميره ثم حذفه لكونه فضلة ولا ضرورة لإضماره ، والمثال الثاني لما كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول في ضميره وذكر هذا الضمير لكونه فاعلاً ، والفاعل لا يجوز حذفه ؛ فيفتقر لأجله الإضمار قبل الذكر ، وأنت خير أن الجمهور لا يجوز ذلك لعللة التي ذكرناها في عدم جواز التنازع بين الجامدين .

(٣) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين للتنازعين ، وبيننا رأى الجمهور في إعراب المثال الذي تقدم فيه المعمول على العاملين ، وفي المثال الذي توسط فيه المعمول بين العاملين الذي خالف فيه أبو علي الفارسي .

## \* ٢٣٩ - قَهَيَّاتَ هَيَّاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ \*

٢٣٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، وعجزه قوله :

## \* وَهَيَّاتَ خَلَّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ \*

اللفظة : « هيات » اسم فعل ماضٍ معناه بعد ، و « العقيق » اسم موضع بعينه ، و « الخل » - بكسر الخاء - بمعنى الخليل ، ونظيره الإلف والأليف ، والحدن والحدين ، والحب والحبيب ، والشبه والشبيه ، والمثل والمثيل ، والود والوديد ، و « نواصله » مضارع من المواصله والوصال .

الإعراب : « هيات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هيات » توكيد للأول « العقيق » فاعل هيات الأول ، وأما هيات الثاني فلا فاعل له ، لأنه إنما أتى به لتقوية معنى البعد المسند إلى العقيق ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في بيان الشاهد في البيت « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول « وهيات » الواو حرف عطف ، هيات : اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « خل » فاعل هيات الأخير مرفوع بالضمة الظاهرة « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « هيات هيات العقيق » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وهما اسماء فعلين ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله « العقيق » ومع أن كل واحد من العاملين المتقدمين صالح للعمل في الم معمول للتأخر فإن العمل الأول منهما ، وليس للثاني عمل فيه ، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون الم معمول للتأخر مطلوباً لكل واحد من العاملين المتقدمين من جهة المعنى ، وأنت إذا تأملت في هذه العبارة وجدت أن الم معمول للتأخر - وهو قوله « العقيق » - مطلوباً من حيث المعنى للعامل الأول من العاملين المتقدمين ، وأن العامل الثاني لم يؤثر به في الكلام إلا لجرد التقوية لمعنى العامل الأول وتوكيده ، فكأنه قد قال : بعد العقيق بعداً لا مزيد عليه . =

خلافًا له وللجُرْجَانِي ؛ لأن الطالب للمعمول إما هو الأول ، وأما الثاني فلم يُؤْتِ به للإسناد ، بل لمجرد التقوية ، فلا فاعل له ، ولهذا قال :

٢٤٠ — \* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ \*

= وبيان ذلك أنك إذا قلت « قام زيد » دل ذلك الكلام على حدوث القيام من زيد في الزمن الماضي ، ثم تارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فقط فتقول « قام قام زيد » ردا على من تردد أو أنكر القيام ، وتارة تريد أن تؤكد كون القيام المعلوم واقعاً من زيد فتقول « قام زيد زيد » ردا على من تردد أو أنكر نسبة المعترف بحصوله — وهو القيام — إلى زيد ، وتارة تريد أن تؤكد حدوث القيام في الزمن الماضي من زيد وهو مضمون الجملة فتقول « قام زيد قام زيد » ردا على من أنكر أو تردد في هذا المضمون ، وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت « قام قام زيد » لم تأت بقام الثاني لتسند به إلى زيد المذكور في الكلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه ، وإلا كان الكلام من المهيح الثالث ، وإنما أنيت به لتؤكد المعنى الذي يدل عليه قام ؛ لأنك إما أردت الرد على مخاطب لك أنكر قيامه أو تردد فيه ، وههنا نجد الأمر كذلك ، فكأن الشاعر استشعر إنكاراً من منكر أو تردداً من متردد في بعد هذا المكان الذي يقيم فيه أحباؤه ؛ فأنى جهات الثاني ليؤكد المعنى الذي يدل عليه الأول وهو البعد ، فانهم هذا ، والله يرشدك ويتولاك .

٢٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْغَلَتِي \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به .

المعنى : الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فاراً من قوم ، فنظر خلفه فوجدهم في أثره ، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك ، هذا إن قرأته بكسر الكاف في « أتاك » أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف ، وفي البيت على هذا التفات على ما هو مذهب السكاكي الذي لا يشترط في تحقيق معنى الالتفات تقدم تعبير على خلاف ما فيه الالتفات ، =

ولو كان من التنازع لقال : « أَتَاكَ أَتَوَلَّكَ » أو « أَتَوَلَّكَ أَتَاكَ » ،  
ولا في نحو :

٢٤١ — \* وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهُ \*

بل « غَرِيْمُهُ » مبتدأ ، و « مَمْطُولٌ » و « مُعْنَى » خَبَرَانِ ، أو « مَمْطُولٌ »  
خبر ، و « مُعْنَى » صفة له ، أو حال من ضميره .

= وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول : « أَتَانِي أَتَانِي  
اللاحقون » .

ويروى « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » على إضافة الوصف لضمير الخطاب .

الإعراب : « أَتَاكَ » أنى : فعل ماض ، وكاف الخطاب مفعول به مبني على  
الكسر أو على الفتح في محل نصب « أَتَاكَ » توكيد للأول من باب توكيد الفعل  
بالفعل ، وإنما أنى بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثاني في  
الكاف « اللاحقون » فاعل أنى الأول ، مَرْبُوعٌ بِالْوَاوِ نِيَابَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ  
مَذْكُورٌ سَالِمٌ ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « احبس » فعل أمر مبني على  
السكون لا محل له من الإعراب . وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد للفعل الأول .

الشاهد فيه : قوله « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من  
باب التنازع ، بل العامل الثاني قد أتى به مجرد تقوية العامل الأول وتأكيده ؛ فهو  
من باب تأكيد الفعل بالفعل ؛ وبيان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما  
لا بد منه أن يعمل أحد العاملين في لفظ المفعول ويعمل الآخر في ضميره ؛ فلو عمل العامل  
الأول في لفظه لقال : « أَتَاكَ أَتَوَلَّكَ اللاحقون » ولو عمل العامل الثاني في لفظه  
لقال : « أَتَوَلَّكَ أَتَاكَ اللاحقون » لكنه لم يقل واحدا من هذين التركيبين ؛ فدل على  
أنه لم يجره على منهج التنازع ، فيكون قوله « هيهات هيهات العقيق » جاريا على هذا  
النحو أيضاً .

٢٤١ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، وما

ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

=

### = \* قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ \*

اللمعة : « مطول » اسم مفعول من قولهم : مطلق الدين ، إذا سوف في قضاء الدين ولم يؤده ، و « معنى » اسم مفعول من قولهم : عناه الأمر يعنيه - بتضعيف عين الفعل وهي النون - إذا شق عليه وسبب له العناء .

الإعراب : « قضى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « كل » فاعل قضى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالباء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « دين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فوقى » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وفي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ذي دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « مطول » خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدم ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ للمؤخر وخبريه التقديم عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو عزة ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب حال ، وفيه وجوه أخرى من الإعراب ستعرفها في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله : « وعزة مطول معنى غريمها » فإن ظاهره أنه قد تقدم فيه عا. لان أولها قوله مطول وثانيهما قوله معنى ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله غريمها ، وأن كل واحد من هذين العاملين يطلب ذلك للمعمل التأخر على أنه نائب فاعل له ، ولكن هذا الظاهر غير مرضى عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ؛ لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون التنازع فيه سببياً مرفوعاً ، ألا يكون سببياً أصلاً ، أو يكون سببياً غير مرفوع ، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كان التنازع فيه - وهو غريمها - سببياً لكونه اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عزة ، وهو مرفوع لأنه يعرب نائب فاعل حينئذ .

== والذى دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما في هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لكان قوله « عزة » مبتدأ وقوله « مطول » خبر أول ، و « معنى » خبر ثان ، وهذان الخبران هما العاملان للتنازعان ، وقوله « غريمها » هو المفعول للتنازع فيه ، وهو مرفوع بأحد العاملين ، والعامل الآخر رافع لضمير الغريم ، وقد علمت أنه خبر عن المبتدأ الذى هو عزة ، وإذا كان رافعا لضمير الغريم لا يكون مرتبطا بالمبتدأ ، فكان يجب أن يبرز الضمير ؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير الذى أصله أن يكون مستترا فيه - على ما هو مذهب البصريين كما تقدم مشروحا في باب المبتدأ والخبر - فكان يجب أن يقول : وعزة مطول هو معنى غريمها ، أو يقول : وعزة مطول معنى هو غريمها .

ولهذا خرج ابن مالك هذا البيت على عدة تخریجات كل واحد منها يخرج عنه باب التنازع .

الأول: أن يكون « مطول » خبرا مقدما ، و « معنى » خبرا ثانيا مقدما ، و « غريمها » مبتدأ مؤخرا ، والجملة خبر المبتدأ السابق الذى هو عزة ، وهذا هو الذى أعربنا عليه البيت ؛ فالاسمان المتقدمان ليسا عاملين ؛ لأنهما خبران ، والمؤخر ليس معمولا لأنه مبتدأ ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملا في المبتدأ عند جمهرة النحاة ، بل الاسم المتأخر هو العامل فى الاسمين ، كما هو الراجح من أن المبتدأ عامل الرفع فى الخبر .

الثانى : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبره ، و « معنى » حال من غريمها ، و « غريمها » نائب فاعل لمطول ، فلم يتقدم فى الكلام عاملان ، بل المقدم الطالب للتأخر عامل واحد هو مطول .

الثالث : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبره ، و « معنى » صفة لمطول ، و « غريمها » نائب فاعل لمطول ؛ فالتقدم الطالب للتأخر أيضا - على هذا التوجيه - عامل واحد هو مطول ، فليس من باب التنازع .

لكن هذا الذى ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم ، أما أولا فلأنه أجاز التنازع فى السببي المنسوب ، ومن أمثله قولك « زيد ضربت وأكرمت أخاه » وهذا المثال ==

ولا يمتنع التنازع في نحو « زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ » لأن السببي منصوب .

\*\*\*

فصل : إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق ، واختار الكوفيون الأولَ لسبقِهِ ، والبصريون الأخيرَ لقُرْبِهِ<sup>(١)</sup> .

فإن أعملنا الأولَ في المتنازع فيه أعملنا الأخيرَ في ضميره ، نحو « قَامَ وَقَعَدَا — أَوْ وَضَرَ بَنُومًا ، أَوْ وَمَرَزَتْ بِهِمَا — أَخَوَاكَ » ، وبعضهم يُجَيِّزُ حذف غير المرفوع ؛ لأنه فضلة ، كقوله :

= يأتي فيه ما قاله في بيت كثير ، فتجوز هذا ومنع ذلك من التحكم ، وأما ثانياً فلأنه يجوز أن يكون « غريمها » مرفوعاً بالعاملين جميعاً على ما هو مذهب القراء ، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافعاً للغريم والثاني رافعاً لضميره كما يقول البصريون ، ولكنه لم يبرز الضمير لظهور المراد ، وفي هذا القدر كفاية .

(١) لقد تأملنا فيما حملوه على التنازع من آيات القرآن الكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المفعول ، وكذلك ما ذكره من الحديث النبوي ، وتأمل قوله تعالى : ( هاؤم اقرءوا كتابيه ) فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية الكريمة أيقنت أن العامل في ( كتابيه ) هو اقرءوا ، إذ لو كان العامل هو ( هاؤم ) لكان يتعين ذكر الضمير مع ( اقرءوا ) فكان يقال : هاؤم اقرءوا كتابيه لأن الضمير لا يحذف من العامل الثاني إذا عملت الأول في لفظ المفعول ، سواء أكان هذا الضمير عمدة أم كان فضلة ، أما لو أعملنا العامل الثاني في الآية الكريمة فإن العامل الأول يعمل في ضمير المفعول ثم يحذف هذا الضمير لكونه فضلة ، وذلك ما جرت الآية الكريمة عليه ، ثم تأمل قوله تعالى : ( آتوني أفرغ عليه قطرا ) تجدها جرت على إعمال العامل الثاني في لفظ المفعول ، ولو جرت على إعمال العامل الأول لقليل آتوني أفرغه عليه قطرا ، ولا شك أن اتباع أسلوب القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام وأرق أسلوب أولى وأحرى .

٢٤٢ — بِعْكَازٍ يُعْشَى النَّازِرِينَ إِذَا هُمْ آمَحُوا شُعَاعَهُ  
ولنا أن في حذف تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، والبيت ضرورة .  
وإن أعملنا الثاني ، فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ،  
لامتناع حذف العمدة ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب

٢٤٢ — هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام عائكة بنت عبد المطلب  
ابن هاشم .

اللمة «عكاز» هو بضم أوله ، بزنة غراب — موضع كانت تقام فيه سوق مشهورة  
يجتمع فيه العرب للتجارة والمفاخرة «يعشى» مضارع أعشاء إذا أصابه بالعا ،  
وأصل العشا ضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً «شعاعه» الشعاع  
— بضم أوله بزنة الغراب — خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه .

الإعراب : «بعكاز» الباء حرف جر ، وعكاز : مجرور بالباء ، وعلامة جره  
الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور  
متعلق بقولها جمعوا في بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قولها :

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَعَاعُهُ

«يعشى» فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء «الناظرين» مفعول به  
ليعشى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى  
الشرط ، مبني على السكون في محل نصب «هم» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور  
بعده «لحوا» فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها مفسرة «شعاعه»  
شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وشعاع مضاف وضمير الغائب  
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول الشاعر «يعشى . . . لحوا شعاعه» حيث أعمل العامل الأول  
— وهو «يعشى» — في لفظ المفعول — وهو «شعاعه» فارتفع هذا المفعول على أنه  
فاعل ، وأعمل الثاني في ضميره ؛ فنصبه على أنه مفعول به ، ثم حذفه ، ولو ذكره  
لقال «يعشى الناظرين إذا هم لحوه شعاعه» . وهذا الحذف مما لا يجوز البصريون  
إلا لضرورة الشعر .



نحو « رَبِّهٖ رَجُلًا » و « نِعَمَ رَجُلًا » وفي الباب نحو « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » حكاه سيبويه ، وقال الشاعر :

٢٤٣ — \* جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ ، إِنِّي \*

٢٤٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لَغَيْرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ \*

ولم أثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللافة : « جفوني » ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ، والجفاء : أن تفعل بفعلك ما يسوءه أو أن تترك مودته ، وتقول : جفاه يحفوه جفاء وجفوة « الأخلاء » جمع خليل ، وهو كالصديق وزناً ومعنى « جميل » هو الأمر الحسن الذي تجمل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل فعله « أهمل فلان الأمر الفلاني » إذا لم يعبا به ولم يعطه شيئاً من عنايته ولم يلق إليه باله .

الإعراب : « جفوني » جفا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إنني » إن : حرف تأكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لغير » جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر « خليلي » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « مهمل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إنني مهمل لغير جميل حاصل من خليلي .

والكسائي<sup>١</sup> وهشام<sup>٢</sup> والشَّهْتَلِيُّ<sup>٣</sup> يُوجِبُونَ الحذفَ، تَمْثُلًا بظاهر قوله :

٢٤٤ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ . . . . .

= الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أجف الأخلاء » حيث أعمل المفعول الثاني - وهو « لم أجف » - في لفظ المفعول التأخر - وهو « الأخلاء » فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل العامل الأول - وهو « جفوني » - في ضميره ، وهو واو الجماعة ؛ فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر ، ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب ، وقد احتمل ؛ لأن المرفوع مما لا بد للكلام منه .

٢٤٤ - هذا الشاهد من كلام علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الفسائي ، وهذا الذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بنامه :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلْبُ

اللغة : « تعفّق » أى : استتر ، و « الأرضى » شجر ، و « بذت » أى : غلبت و « نبلهم » سهامهم ، و « كلب » جمع كلب ، مثل عبد وعبيد .

المعنى : وصف في هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطيادها ، فاستتر لها الصيادون في شجر عبل ضخم ليختلوها ومعهم كلابهم ، ولكن هذه البقرة غلبت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفاتهم ، والمقصود الأصلي تشبيه ناقته ببقرة هذا وصفها في سرعة السير والتجاء براكبها من أهوال الصحراء وخاوفها .

الإعراب : « تعفّق » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بالأرضى » جار ومجرور متعلق بتعفّق « لها » جار ومجرور متعلق بتعفّق أيضاً « وأرادها » الواو حرف عطف ، أراد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد « رجال » فاعل أراد مرفوع بالضمّة الظاهرة « فبذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعل بذ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى البقرة « نبلهم » نبل : مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونبل مضاف وضمير الصيادين مضاف إليه « وكلب » الواو حرف عطف ، كلب : معطوف على رجال الذى هو فاعل أراد مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وقرأ الشيخ خالد « نبلهم » بالرفع وجعله فاعلاً =

إذ لم يقل « تَعَفَّقُوا » ولا « أَرَادُوا » .

والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعملُ لهما ، نحو « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا ، كـ « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ » .

وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ لفظًا أو محلاً ، فإن أوقعَ حذفه في لبسٍ أو كان العاملُ من باب « كان » أو من باب « ظَنَّ » وجب إضمار المفعول مؤخرًا ، نحو « اسْتَعْمَنْتُ وَأَسْتَحَانَ عَلَى زَيْدٍ بِهِ <sup>(١)</sup> ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ

== لَبِذ ، وجعل « كليب » معطوفًا على النبل ، ويكون المعنى على هذا أن النبل غلبت البقرة ، وأنها وقعت فيما أرادوه لها ، وهذا معنى غث سمج بارد بعيد كل البعد عن مقصود الشاعر ؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هي ناجية سريعة العدو ، فكيف يشبه ناقته بها ؟ ولهذا نجد الإعراب الذي قدمناه أخرى بالقبول ، وأوفق بالمعنى المقصود ، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر .

الشاهد فيه : قد استشهد جماعة من النحاة - منهم الكسائي وهشام من الكوفيين والسمرجلي وابن مضاء من اللغاربة - على أنه إذا عمل ثانی العاملین في لفظ المفعول وأعمل الأول في ضميره ؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعًا ؛ لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر ، وقد جرى في هذا البيت على هذا ؛ فقوله « رجال » فاعل بقوله « أَرَادَهَا » وحذف ضمير الرجال من « تعفَّق » ولو أظهره لقال « تعفَّقوا وأرادها رجال » .

وهذا الذي ذكروه ليس بلازم ؛ لجواز أن يكون في « تعفَّق » ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى « رجال » فإن قلت : فرجال جمع ، والذي يستتر هو ضمير الواحد ، قلت : هو جمع لكنه في تأويل المفرد - إذ يقدر الضمير عائداً على ما ذكر أو على ذلك ، وهو مفرد - فصح أن يستتر ضميره .

(١) إنما وجب الإضمار مؤخرًا في هذا المثال لأننا لو لم نفعل ذلك لكانا بصدور أن نضمير بجانب العامل الأول ، أو نحذفه بالمرّة لكونه فضلة ، ولا سبيل إلى أحد هذين الوجهين ، أما الإضمار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم ==

صَدِيقًا إِيَّاهُ ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَابِلًا إِيَّاهُ ، وقيل : في باب « ظن » و « كان » يضمّر مقدما ، وقيل : يظهر ، وقيل : يحذف ، وهو الصحيح ، لأنه حَذَفَ للدليل .

وإن كان العامل من غير بَابِ « كان » و « ظن » وجب حذفُ المنصوبِ ، كـ « خَرَبْتُ وَخَرَبْتُ زَيْدًا » ، وقيل : يجوز إضماره ، كقوله :

٢٤٥ — \* إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَتُرْضِيكَ صَاحِبٌ \*

وهذا ضرورة عند الجمهور .

= الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ملجئة إلى ذلك ، وأما الحذف فليس ممكنا أيضا ، لأنه لا يدري بعد الحذف أزيد مستعان به أم مستعان عليه ، بل المتبادر إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه ، بدليل ما ذكر مع العامل الثاني ؛ فيكون الكلام مؤديا إلى غير المراد ، وهو الإلباس الذي يمتنع على التكلم المصير إليه ، لهذا كان الإضمار مؤخرا متعينا .

٢٤٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* جِهَارًا فَسَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، وبعده قوله :

وَأُلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هَجْرَانِ ذِي وَدٍّ

اللفظة : « جهارا » بكسر الجيم ، بزنة الكتاب — أى عيانا ومشاهدة « الغيب »

كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب « الود » بتثنية الواو — المودة والمحبة .

المعنى : يحض الشاعر على ألا تكتفى في مودة صديقك بأن ترضيه في حال حضوره ومشاهدته وعيانه ، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في حال العيان وأمام الناس .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم كان مبنى على الفتح في محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغيبة العائد إلى الصاحب الآتى مفعول به « ويرضيك » الواو حرف عطف ، يرضى : =

مسألة : إذا احتاج العاملُ المَهمَلُ إلى ضميرٍ ، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن أسمٍ ، وكان ذلك الأسمُ مخالفاً في الإفراد والتذكير أو غيرها للاسم المُفسَّر له — وهو المتنازع فيه — وجب العدولُ إلى الإظهار ، نحو « أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي أَخَا الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » .

وذلك لأن الأصل « أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » فأظن : يطلب « الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » مفعولين ، و « يَظُنُّنِي » يطلب « الزَّيْدَيْنِ » فاعلا ، و « أَخَوَيْنِ » مفعولا ؛ فَأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ ، فَنَصَبْنَا الْأَسْمَيْنِ ، وَهِيَ « الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » وَأَضْمَرْنَا فِي الثَّانِي ضَمِيرَ « الزَّيْدَيْنِ » وَهُوَ الْأَلْفُ ، وَبَقِيَ عَلَيْنَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي بِمَحْتَاجٍ إِلَى إِضْمَارِهِ ، وَهُوَ خَبَرٌ عَنِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْيَاءُ مُخَالَفَةٌ لِأَخَوَيْنِ الَّذِي هُوَ مُفسَّرٌ لِلضَّمِيرِ الَّذِي يُؤْتَى بِهِ ، فَإِنَّ الْيَاءَ لِلْمُفْرَدِ ، وَ « الْأَخَوَيْنِ » تَنْدِيَةٌ ، فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِضْمَارِهِ مُفْرَدًا لِيُوَافِقَ الْخَبَرَ عَنْهُ ، وَبَيْنَ إِضْمَارِهِ مُثْنًى

= فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وكاف المخاطب مفعول به «صاحب» فاعل يرضيك ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فكن » الفاء واقعة في جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للود » جار ومجرور متعلق بأحفظ ، والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث أعمل العامل الثاني — وهو « يرضيك » — في لفظ المفعول — وهو « صاحب » — مع إعمال العامل الأول في ضميره المذكور ، وذلك قوله « ترضيه » مع أنه يطلبه مفعولا ، وذكر الضمير في هذه الحال لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند جمهرة العلماء ؛ لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تجوز إليه ؛ لأنه ليس عمدة لا بد منه في الكلام حتى تتحمل له الإظهار قبل الذكر .

ليوافق المُفسِّرَ ، وفي كل منهما محذور ، فوجب المدولُ إلى الإظهار ، فقلنا « أختاً » فوافق الخبر عنه ، ولم يضره مخالفته لـ « أخوين » ، لأنه اسم ظاهر لا يحتاج لما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا .  
ولم يظهر لي فسادُ دعوى التنازع في الأخوين ، لأن « يظنني » لا يطلبه ، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد .  
وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين : حذفه ، وإضمامه على وثق الخبر عنه .

\*\*\*

#### هذا باب المفعول المطلق

أى : الذى يصدقُ عليه قولنا « مفعول » صدقاً غير مُقيد بالجار .  
وهو : اسم يؤكِّد عامله ، أو يُبين نوعه ، أو عدده <sup>(١)</sup> ، وليس خبراً

(١) أوماً المؤلف بهذا الكلام إلى أن المفعول المطلق يؤتى به في الكلام لواحد من ثلاثة أغراض ، أولها توكيد معنى عامله ، والثاني بيان نوع عامله ، والثالث بيان عدد مرات وقوع عامله .

فإن قلت : فهل لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صور ، أم أن مرجع ذلك إلى القرائن ؟ .

فالجواب عن هذا أن لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صوراً تخصه ، وبها يتميز عن أخويه .

فأما التوكيد فصورته أن يكون مصدراً منكرًا غير مضاف ولا موصوف ، سواء أكان عامله فعلاً نحو قولك « ضربت ضرباً » أم كان عامله وصفاً نحو قولك « أنا ضارب زيداً ضرباً » ومنه قوله تعالى : ( والذاريات ذروا ) ونحو قوله سبحانه ( والاصافات صفا ) وقوله ( والعاصفات عصفا ) وسواء أكان عامله من مادته كـ « كاذب » ، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته نحو قولك : « قعدت جلوساً » وقولك « أنا قاعد جلوساً » .

فإن قلت : أنتم تقررون أن المصدر يدل على الحدث وحده ، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان والذات ، والوصف يدل على الحدث والذات ، ثم أنتم تقررون أن التوكيد يجب فيه اتحاد معنى المؤكد والمؤكد ، فكيف يكون المصدر توكيدا للفعل أو للوصف والمعنى ليس متحدا ؟

فالجواب عن ذلك أنا لا زريد أنه يبين كل معنى الفعل أو الوصف ، وإنما زريد أنه يبين أصل المعنى ويدل على حدوثه حقيقة ؛ لأنك حين تقول « ضربت زيدا » قد يفهم السامع أنك أوقعت به أذى ، فإذا أردت أن تبين له أنك ضربته على وجه الحقيقة قلت « ضربت زيدا ضربا » وكأنك قلت : أحدثت ضربا ضربا .

\*\*\*

وأما المفعول المطلق اللين لنوع عامله فله ثمان صور :

الصورة الأولى : أن يكون المصدر مضافا ، نحو قولك « صنعت صنع الحكاء »

ومنه مثال الناظم « سرت سير ذى رشد » .

الصورة الثانية : أن يكون المصدر مقرونا بأل الدالة على العهد أو أَل الجنسية الدالة على السكّال ، نحو قولك « دافعت عن على الدفاع » تريد أنك دافعت عنه الدفاع المعهود بينك وبين المخاطب ، وذلك إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في دفاع معين ، أو تريد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخلق بأن ينتصف له .

الصورة الثالثة : أن يكون المصدر موصوفا ، نحو قولك : « ضربت زيدا ضربا شديدا » .

الصورة الرابعة : أن يكون المفعول المطلق وصفا مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « رضيت عن على أجل الرضا » .

الصورة الخامسة : أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتا بمصدر محلى بأل ، نحو « أكرمت علياً ذلك الإكرام » .

الصورة السادسة : أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله ، نحو قولك « سرت الحُب » و « رجعت القهقرة » .

الصورة السابعة : أن يكون المفعول المطلق لفظ « كل » أو « بعض » مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « أحببته كل الحب » ومنه مثال الناظم « جد كل الجد » ومنه بيت المجنون وهو الشاهد ٣٤٦ الآتى .

ولا حالا ، نحو « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أو « ضَرَبَ الْأَمِيرُ » أو « ضَرَبَتَيْنِ »  
بخلاف نحو « ضَرَبُكَ ضَرْبُ الْأَيْمِ » ونحو ( وَلَى مُذِيرًا )<sup>(١)</sup> .  
وأكثر ما يكون المفعول المطلق مَصْدَرًا .

والمصدر : اسمُ الحدثِ الجارى على الفعل .  
وخرج بهذا القيد نحو « اغْتَسَلَ غُسْلًا » و « تَوَضَّأَ وَضُوءًا » و « أُعْطِيَ عَطَاءً » فإن هذه أسماء مصادر<sup>(٢)</sup> .

== الصورة الثامنة : أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه ، نحو قولك « ضربته سوطًا » أو « ضربته عصا » .

\*\*\*

وأما المفعول المطلق المبين للعدد فله ثلاث صور :  
الصورة الأولى : أن يكون مصدرًا محتومًا ببناء الوحدة ، نحو قولك « ضربته ضربة » و « جلده جلدًا » .

الصورة الثانية : أن يكون مصدرًا محتومًا بعلامة تنثية أو علامة جمع ، نحو قولك « ضربته ضربتين » أو قولك : « ضربته ضربات » ومنه مثال الناطم « سرت سرتين » .  
الصورة الثالثة : أن يكون المفعول المطلق اسم عدد بميزا بمصدر ، نحو قولك : « أشرت إليه عشر إشارات » ومنه قوله سبحانه ( فاجلدوهم ثمانين جلدة ) .

وقد يجتمع في المفعول المطلق صورتان فيكون دالًا على ما تدل عليه كل صورة منهما ، فنحو « سرت سري زيد » يدل على النوع وعلى تأكيد العامل جميعا .  
والمصدر المؤكد لا يدل إلا على التوكيد على النحو الذى ذكرناه فى بياننا ، أما الدال على النوع والدال على العدد فإن كلا منهما يدل على التوكيد زيادة على ما تدل عليه صورته ، إلا أن النحاة نظروا إلى الصورة فأعطوه الاسم الذى تدل عليه ، ولم ينظروا إلى دلالة على التوكيد لأنه أمر عام يكون فيه ويكون فى غيره .

(١) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٢) اسم المصدر : اسم يدل على المعنى الذى يدل عليه المصدر - وهو الحدث - ولكن حروفه تقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه ، ومن أمثلته قولهم : ==



وعامله إما مصدر مثله نحو ( فَإِنْ جِيهَتْكُمْ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءًا مَوْفُورًا )<sup>(١)</sup> ،  
أو ما اشتق منه : من فعل نحو ( وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا )<sup>(٢)</sup> ، أو وصف  
نحو ( وَالصَّافَاتِ صَفًا )<sup>(٣)</sup> .

وزعم بعض البصريين أن الفعل أصل للوصف ، وزعم الكوفيون أن  
الفعل أصل لها<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

= كَلَّمَهُ كلاماً ، وسلمت عليه سلاماً ، وقبلته قبلة ، وتوضأت وضوءاً ، واغتسلت غسلاً ،  
وأعطيته عطاءً ، وأجته جابة ، وأوقدت النار وقوداً ، وصليت عليه صلاة ، وراقبته  
رقبة ، وراعيته رعية ، وهو يعمل عمل المصدر ، ومن إعماله قوله عليه الصلاة  
والسلام : « من قبله الرجل امرأته الوضوء » قبلة في هذا الحديث اسم مصدر ،  
وقد أضيف إلى فاعله وهو « الرجل » ، ثم نصب المفعول به وهو قوله « امرأته »  
كما تفعل لو وضعت المصدر في موضعه فقلت « من تقبيل الرجل امرأته الوضوء » ،  
وقد مضى التمثيل بهذا الحديث في باب الفاعل ( ص ٨٤ من هذا الجزء ) وسيأتي  
مزيد بيان لهذا الكلام في باب إعمال المصدر فارتقبه .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء . (٢) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١ من سورة الصافات .

(٤) اختلف النحاة في أصل المشتقات أهو الفعل ، أم هو المصدر ، أم أن كلا من الفعل  
والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلاً للآخر ؛ ولهم في ذلك أربعة مذاهب :  
الأول مذهب نحاة الكوفة وحاصله أن الفعل أصل المشتقات كلها ، ومنها المصدر .  
وثانيها مذهب نحاة البصرة وحاصله أن المصدر أصل المشتقات كلها ، ومنها الفعل .  
وثالثها مذهب ابن طلحة وحاصله أن كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه  
وليس أحدهما أصلاً للآخر .

ورابعها مذهب جماعة من النحاة وحاصله أن المصدر أصل للفعل وحده ، وأن  
الفعل أصل لسائر المشتقات .

والذي يعيننا من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين . =

== فأما الكوفيون فقد ذكر كل واحد من أئمتهم دليلاً على ما ذهبوا إليه ، وعماد هذه الأدلة وقطبها الذي تدور عليه أربعة أدلة :

الدليل الأول : أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح الفعل ، ويثبت ذلك أنك تقول : قام يقوم قياماً ، وصام يصوم صياماً ، ولاذ يلوذ لياذاً ، وأصل الماضي في هذه المثل : قوم وصوم ولوذ - بفتح أولهن وثانيهن - فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلب ألفا ، وأصل المضارع يقوم ويصوم ويلوذ - بسكون الفاء وضم العين على مثال يكتب - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاعتلال الماضي بالقلب ، واعتلال المضارع بالنقل ، فلما اعتل الفعل اعتل المصدر فقليل : قيام وصيام ولياذ ، والأصل قوام وصوام ولواذ ، بكسر أولهن ، فلما وقعت الواو بعد كسرة في مصدر فعل أعل ماضيه ومضارعه قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة التي قبلها ، وتقول : قاوم فلان فلانا قواماً ، ولاوذ لواذاً ، فلا يعتل المصدر لأن الفعل لم يعتل ، وإنما لم يعتل الفعل في هذه المثل لأن الواو وإن كانت متحركة ليس ما قبلها مفتوحاً ، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعاً للفعل في الصحة والاعتلال ؛ فيكون فرعاً عليه .

الدليل الثاني : أنا وجدنا الفعل يعمل في المصدر ، فإنك إذا قلت « قد قعودا » كان « قعودا » منصوباً بقعد ، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ، فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون المصدر فرعاً عليه .

الدليل الثالث : أنا وجدنا المصدر يذكر توكيداً للفعل ، فإنك إذا قلت « ضربت ضرباً » كان « ضرباً » مؤكداً لضرب ، ولا شك أن رتبة المؤكد - بفتح الكاف - قبل رتبة المؤكد - بكسر الكاف - فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون الفعل أصلاً للمصدر .

الدليل الرابع : أنا وجدنا كثيراً من الأفعال وليس لها مصادر ، خصوصاً على مذهبكم معشر البصريين ، وذلك نحو عسى وأيس ونعم وبئس وفعل التعجب ، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعاً لا أصل لها ، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له ، فأما إذا قلنا إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولاً لا فروع لها ، ولا غرابة في ذلك .

==

. . . . .

= وأما البصريون فاستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل وغيره من المشتقات بأربعة أدلة ، ونحن نلخصها لك فيما يلي :

الدليل الأول : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، بدلالة الالتزام ، والفعل يدل على زمان معين ، بدلالة المطابقة ، ويان ذلك أن العرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استشعروا صلاحيته للأزمان الثلاثة ، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتبين لهم زمان حدوده لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة اشتقوا له من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمان ، ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمان منها ، وكما أن المطلق يكون أصلا للمقيد يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلا للفعل الدال على زمان مقيد .

الدليل الثاني : أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، بدليل أن الكلام المقيد قد يتركب من الأسماء وحدها ، كقولك : « زيد قائم » فأما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم ، ولا يستغنى عن الاسم ، بدليل أن الكلام المقيد لا يتركب من الأفعال وحدها ، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغنى عما عداه يكون أصلا لما لا يقوم بنفسه ولا يستغنى عن غيره ، فيكون المصدر أصلا للفعل .

الدليل الثالث : أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شيء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضا على شيئين وهما الحدث والزمان ، ولا شك أن الواحد قبل الاثنين ، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على اثنين ، فيكون المصدر قبل الفعل .

الدليل الرابع : أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لكان ينبغي أن يكون له صيغة واحدة ، وكان يجرى على سنن واحد ، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة ، وجرى كل واحد منها على سنن واحد ، ألست ترى أننا نقول : كل اسم فاعل فعله ثلاثي يكون على زنة فاعل ، وكل اسم مفعول فعله ثلاثي يكون على زنة مفعول ، وهلم جرا ، والمصدر تختلف صيغته مع استواء الأفعال في عدة الحروف ، فلما رأينا اختلاف صيغ المصادر مع اتحاد الأفعال في عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلا للمصدر .

=

== فأما قول الكوفيين : « إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته » فإننا لا نسلم أن الاعتلال في المصدر بسبب اعتلال الفعل ، وإنما الاعتلال لطلب المناسبة والمشاكلة في المادة الواحدة ، وكـ من صيغ أعلت لاعتلال صيغة أخرى ، وليس إحدى الصيغتين أصلاً للأخرى ، ألا ترى أن « يعد ، ويصف » قد أعلا بمحذف الواو لوقوع هذه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وقد أعل « أعد ، وتعد ، ونعد » طلباً لمشاكلة « يعد » ولم يقل أحد إن « يعد » أصل لنحو « أعد ، ونعد ، وتعد » ثم ألا ترى أن « أكرم » الفعل المضارع الذي ماضيه « أكرم » قد أعل بمحذف الهزمة لاستثقال اجتماع همزتين في أول الكلمة إذا قلت « أكرم » وقد أعل بمحذف الهزمة أيضاً « بكرم ، ونكرم ، وتكرم » طلباً للمجانسة « أكرم » إذ ليس في مجيئها على الأصل ما يستكره ، ولم يقل أحد إن « أكرم » أصل ليكرم ونكرم وتكرم ، فدل ذلك وما أشبهه على أن اعتلال كلمة لمجانسة كلمة لا يدل على إن إحدى الكلمتين أصل للأخرى .

وأما قول الكوفيين : « إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلاً » فكلام لا يقضى العجب منه ، فإن كون الكلمة عاملة في كلمة أخرى لا يدل على أن الكلمة العاملة أصل للكلمة المعمول فيها ، وانظر فيما نلفت نظرك إليه ، فقد عمل اسم الفاعل في المصدر نحو قوله تعالى : ( والذاريات ذروا ) وقوله سبحانه : ( والصفات صفات ) ولم يقل أحد إن اسم الفاعل أصل للمصدر ، وقد عمل اسم المفعول في المصدر نحو قولك : « أنت مطلوب طلباً شديداً » وقولك : « زيد ممدوح مدحا » ولم يقل أحد إن اسم المفعول أصل للمصدر ، وقد عمل الفعل في الأسماء الجامدة كثيراً نحو قولك : « قال رجل » وقولك : « جاء رجل » وقولك : « ركبت فرساً » ولم يقل أحد إن الفعل أصل للأسماء الجامدة التي تقع معمولة له ، وقد عملت حروف في أسماء مثل إن وأخواتها ولا النافية للجنس ، ولم يقل أحد إن الحروف أصل للأسماء ، وقد عملت حروف في أفعال مثل نواصب المضارع ومثل إن الشرطية الجازمة ، ولم يقل أحد إن هذه الحروف أصل لهذه الأفعال ؛ فالعمل له أسباب غير الأصلية والفرعية ==

= وأما قولهم : « إن المصدر يذكر تأكيذاً للفعل ؛ فيدل ذلك على الفعل أصل للمصدر لأن رتبة المؤكد - بكسر الكاف - بين رتبة المؤكد - بفتح الكاف » فهذا أيضاً كلام عجيب غاية في العجب ، لأن كون الكلمة مؤكدة لكلمة أخرى لا يدل على أصالة ولا فرعية ، ونحن نعلم أن التوكيد على ضربين توكيد لفظي بتكرار اللفظ بعينه أو بمرادفه ، ويقع في الأسماء نحو « جاء زيد زيد » وفي الأفعال نحو « جاء جاء زيد » وفي الحروف « نعم نعم فعلت كذا » وفي الجمل نحو قوله تعالى : ( كلا سوف يعلمون ثم كلا سوف يعلمون ) ولم يقل أحد إن اللفظ الأول أصل اللفظ الثاني ولا عكسه ، وإلا كان اللفظ أصلاً لنفسه أو لمرادفه ، وهذا مما لا يتصوره أحد .

وأما قولهم : « إنا وجدنا كثيراً من الأفعال ليس لها مصادر إلخ » فإن وجود هذه الأفعال - مع كونها فروعاً عن المصادر كما نقول نحن معشر البصريين - لا غرابة فيه ، ولا يدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، لأن الفرع قد يستعمل ويكثر استعماله ، ويهجر الأصل ويهمل فلا يكون له ذكر ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ، فإننا نعلم أن الجمع فرع عن المفرد ، وكم من المجموع قد استعملت ولم يستعمل مفرداتها ، نحو أباييل ، وعباديد ، وشمايط ، ومحاسن ، وملاحم ، فهذه جموع لم نجد في كلام العرب لواحد منها مفرداً ، ومن ذكر من النحاة لواحد منها مفرداً فإنما ذكره على قياس نظائره في الزنة ، ولم يذكره على أنه سمعه من العرب المحتج بكلامهم ، ولم يمنع وجود هذه المجموع من غير وجود مفردات لها من أن يظل المفرد أصلاً والجمع فرعاً عليه ، وأيضاً قد وجدنا مصادر لا أفعال لها مثل قولهم : ويحه ، وويله ، ووييه ، وويسه ، وأهلا ، وسهلا ، وأفة ، وتفة ، فما كان جواباً لكم على وجود هذه المصادر بدون أفعال فهو جواب لنا على تلك الأفعال من غير وجود مصادر لها .

وبعد ، فقد أطلت عليك في هذه المسألة ، ليسكون هذا البحث تدريجاً لك على المناقشة واستخراج الأدلة ورد ما ترى رده منها ، على أن يكون أخذك وردك راجعاً إلى دراسة دقيقة وتتبع للأدلة وإقرار للصحيح منها .

فصل : ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِيقَةٍ ، كـ « سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ » ، و « اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ » ، و « ضَرَبَتْهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ الْأَمْرِ » ، إذ الأصل « ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ الْأَمْرِ » فحذف الموصوف ثم المضاف ، أو ضميره نحو « عَبَدَ اللَّهُ أَظْنُهُ جَالِسًا » ونحو ( لَا أَعْدَبُهُ أَحَدًا )<sup>(١)</sup> ، أو إشارة إليه ، كـ « ضَرَبَتْهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ » ، أو مُرَادِفٍ لَهُ نحو « شَنَنْتُهُ بُغْضًا » و « أَحْبَبْتُهُ مِقَّةً » و « فَرِحْتُ جَدَلًا » وهو بالذال المعجمة مصدر جَدَلَ بالكسر ، أو مشاركٍ له في مادته ، وهو ثلاثة أقسام : أَسْمُ مصدرٍ كما تقدم ، واسمُ عَيْنٍ ، ومصدرٌ لفعل آخر ، نحو ( وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا )<sup>(٢)</sup> ( وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا )<sup>(٣)</sup> ، والأصل إِنْبَاتًا وَتَبْتَلًا ، أو دَالٌّ على نوع منه ، كـ « مَقَعَدَ الْقَرْفَصَاءِ » و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » ، أو دَالٌّ على عدده ، كـ « ضَرَبَتْهُ عَشْرَ رِبَاتٍ » ( فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً )<sup>(٤)</sup> ، أو على آله ، كـ « ضَرَبَتْهُ سَوْطًا » أو « عَصَا » أو « كُلِّ » نحو ( فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ )<sup>(٥)</sup> ، وقوله :

— ٢٤٦ — \* يَظْلَنَانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا \*

أو « بعض » كـ « ضَرَبَتْهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

(١) من الآية ١١٥ من سورة اللائدة .

(٢) من الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٨ من سورة الزمل .

(٤) من الآية ٤ من سورة النور .

(٥) من الآية ١٢٩ من سورة النساء .

٢٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَ مَا \*

= وهذا البيت ينسب إلى قيس بن الملوح ، المعروف بمجنون ليلى ، من قصيدة له أولها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى وَالسَّيْنِ الْخَوَالِيَا وَأَيَّامَ لَا تَحْشَى عَلَى اللَّهِ نَاهِيَا

اللمعة : « الشيتين » المتفرقين اللذين تباعد ما بينهما وتفرق اختلافهما ، ومن الناس من يرويه « وقد يجمع الله الأليفين » أى المتعابين اللذين يألف كل واحد منهما صاحبه ، والمشهور فى الرواية هو ما ذكرناه أولا .

المعنى : لست يئأس من لقاء ليلى مع تباعد ديارنا وتشتت شملنا ، وبعد ما قام الوشاة بإقامة الحوائل بيننا ؛ فإن الله تعالى قادر على أن يجمع الشمل المشتت ويضم الآلاف الذين باعد بينهم النوى ، بعد ما قنطروا من اللقاء ، وقطعوا الطمعية من التدانى .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الله » فاعل يجمع مرفوع بالضمة الظاهرة « الشيتين » مفعول به ليجمع منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « بعد ما » ظرف زمان متعلق بيجمع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الظن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وما المصدرية وما دخات عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد ظنهما كل الظن « أن » حرف تأكيد مخفف من الثقيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وتقدير الكلام : أنه ( أى الحال والشأن ) « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلاقيا » اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا تلاقى لهما ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة المخففة من الثقيلة وما دخلت سدت عليه مسد مفعولى ظن .

مسألة : المصدر المؤكّد لا يُثنّى ولا يُجمع باتفاق ، فلا يقال : ضَرَبَتَيْنِ ولا ضُرُوبًا ، لأنه كماء وعسل ، والمختوم بقاء الوحدة كضربة بعكسه باتفاق ، فيقال : ضَرَبَتَيْنِ وضَرَبَاتٍ ، لأنه كتمرّة وكلمة ، واختلف في النوعي : فالشهور الجواز ، وظاهر مذهب سيهويه المنع ، واختاره الشّوازين (١) .

\*\*\*

= الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظن » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، وإنما نصب كل وبعض نيابة عن المصدر في المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر كما في هذا البيت ، وكما في قوله تعالى : ( فلا تملوا كل الميل ) .

(١) أنت تعلم أن المصدر من قبيل اسم الجنس المبهم كالماء والعسل والتراب ، وأن اسم الجنس المبهم يدل على القليل والكثير من ذلك الجنس ، بسبب كونه موضوعا لحقيقة هذا الجنس ، والحقيقة تدل على الكثير والقليل ، فالماء مثلا يدل على القطرة الواحدة من هذا الجنس ويدل على أكثر قدر يمكن أن تتصوره من الجنس ، ثم أنت تعلم أن التثنية معناها ضم شيء إلى مثله ، وأن الجمع معناه ضم شيئين أو أكثر إلى مثلهما ، فإذا كان لفظ الماء يدل على ما لا زيادة عليه لستزيد من هذا الجنس فإنك لو ثنيته لم يكن في الوجود فرد آخر تضمه إلى فرد حق يصبح عندك اثنان .

وإذا علمت هذا فاعلم أن المصدر على نوعين ، أحدهما مبهم يدل على الحقيقة ، وهذا هو المصدر المؤكّد لعامله ، نحو « ضربت ضربا » وهذا النوع لا يثنى ولا يجمع لسببين ، الأول أن لفظه يدل على الحقيقة ، والحقيقة تدل على القليل والكثير ، فلا يمكن أن يوجد فرد لم يشمل لفظ ضرب حق تضمه إليه فيصير عندك فردان تدل بعلامة التثنية عليهما ، كالذى قلناه في لفظ الماء ، والثاني أن لفظ المصدر في هذه الحالة بمنزلة تكرير الفعل ، ولذلك قلنا إنه مؤكد له ، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان ما هو بمنزلة كذلك ، وهذا مما لا خلاف فيه .

والثاني من نوعي المصدر المختص ، وهو ضربان : مبين للعدد ، ومبين للنوع ، وإما كان مختصا في هذين الضريين لأنه دل على شيء زائد عما يدل عليه الفعل ، فأما البين =



فصل : اتفقوا على أنه يجوز لدليل - مقال أو حالي - حذف عامل المصدر غير المؤكد ، كأن يقال « مَا جَلَسْتَ » فتقول « بَلَى جُلُوسًا طَوِيلًا » ، أو « نَلَى جَلَسْتَيْنِ » وكقولك لمن قَدِمَ من سفر « قَدُومًا مُبَارَكًا » .

وأما المؤكَّد فزعم ابن مالك أنه لا يُحذفُ عامله ، لأنه إنما جِيءَ به لتقويته وتقرير معناه ، والحذفُ مُنافٍ لهما ، وَرَدَّه ابْنُهُ بأنه قد حُذِفَ<sup>(١)</sup> جوازاً في نحو « أَنْتَ سَيِّرًا » ووجوباً في « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » وفي نحو « سَقِيًا وَرَعِيًا » .

وقد يُقام المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان :  
( ١ ) مالا فِعْلَ له ، نحو « وَيَلَّ زَيْدٌ » و « وَيَنْحُهُ »

= للمعد فلا خلاف في أنه يجوز تثنيته وجمعه ، وأما البين للنوع فذهب سيبويه إلى أنه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشلوين ، وذهب ابن مالك إلى أنه يثنى ويجمع ، واستدل على ذلك بوروده في نصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : ( وتظنون بالله الظنونا ) ونحو قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ أَحْبَابٌ : فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ ، وَحُبُّهُ هُوَ الْقَتْلُ

وهذا الرأي هو الحري بالقبول ، لأن معنى كونه دالا على النوع أن لفظه دال على فرد وأن له مثلاً أو أمثالا تضم إليه ، فليس ثمة ما يمنع من تثنيته أو جمعه .

(١) إنما يحذف العامل في المصدر في الكلام الخبري حين يقع المصدر خبراً عن اسم ذات ، وإنما يكون حذفه جائزاً حينذاك إذا لم يكرر أو يحصر أو يقع بعد استفهام توبيخي ، فمثال ما حذف جوازاً « أَنْتَ سَيِّرًا » وقد ذكره المؤلف ، ومثال ما تكرر « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » ومثال ما حصر « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » وكان الحذف واجباً لأن تكرير المصدر والحصر قاما مقام العامل فكان التكرار أو الحصر عوضاً عنه ، وقد علم أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه ، ويحذف عامله وجوباً في الكلام الطلبي ، ومنه الدعاء ، ومثاله « سَقِيَا وَرَعِيًا » الذي ذكره المؤلف ، وسينص على كل ذلك قريباً .

٢٤٧ — \* بَلَّهَ الْأَكْفُ . . . . \*

فَيَقْدُرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَعْنَاهُ عَلَى حَدِّ « قَمَدَتْ جُلُوسًا » .

٢٤٧ — هذه قطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك الصحابي ، من كلمة يقولها في غزوة الخندق ، وهذا البيت بتمامه مع بيت سابق عليه :

نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصُرْنَ بِمِخْطُونَا قَدُمَا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ  
تَذَرُ الْجُمُوحَ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا بَلَّهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

اللمعة : « تذر » أى : ترك ، و « الجُمُوح » جمع جمجمة ، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، و « ضاحيا » أى : بارزا للشمس ، و « الهامات » جمع هامة وهى الرأس و « بله » يكون اسم فعل بمعنى أترك فينتصب ما بعده ، ويكون مصدرا بمعنى الترك فيخفض ما بعده بإضافته إليه ، وبالنصب والخفض جميعا تروى هذه العبارة فى البيت الذى ذكرناه .

المعنى : وصف سيوفهم بأنها شديدة الفتك بأعدائهم ، عظيمة النبل منهم ، وذكر أن السيوف تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتركها على أرض المعركة بارزة ظاهرة للشمس ، فأما الأكف التى تندرها سيوفهم — فيقول : لا تذكرها ، ولا تعرض للبحث عنها ؛ فإننا نعتبرها كأن لم تخلق ، وذلك لأنهم أكثرها من قطعها .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى السيوف المذكورة فى البيت السابق على بيت الشاهد « الجُمُوح » مفعول به لتذر « ضاحيا » حال من الجُمُوح منصوب بالفتحة الظاهرة « هَامَاتِهَا » هَامَات : فاعل بضاح مرفوع بالضمة ، والضمير الذى للفتحة العائد إلى الجُمُوح مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : أترك بله الأكف ، وبله على هذا الوجه مصدر لا فعل له من لفظه ، وله فعل من معناه وهو ترك ، وكأنه قال : أترك تركا ، وبله مضاف و « الأكف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن يجعل بله اسم فعل أمر بمعنى أترك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، فيكون الأكف منصوبا على أنه مفعول به لبله « كأنها » كأن : حرف تشبيه =

(٢) وما له فِعْلٌ ، وهو نوعان : واقع في الطَّلَبِ ، وهو الوارد دُعَاءً ، كـ « سَقِيَا ، وَرَغِيَا ، وَجَدَعَا » ، أو أَسْرَأَ أو نَهِيَا ، نحو « قِيَامَا لَا قُعُودَا » ونحو ( فَضْرَبَ الرِّقَابَ )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

— ٢٤٨ — \* فَنَدَلَا زُرَيْقُ لَلَّالَ نَدَلِ الثَّعَالِبِ \*

= ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الألف اسم كان مبنى على السكون في محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تخلق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، تقديره هو يعود إلى الألف ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كان .  
الشاهد فيه : قوله « بله الألف » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :

إحداها بجر الألف ، وتخرج على أن بله مصدر ليس له فعل من لفظه ، والألف مجرور بإضافة هذا المصدر إليه ، على مثال قوله تعالى ( فضرب الرقاب ) ولا فرق إلا أن « ضرب » له فعل من لفظه ، و « بله » ليس له فعل من لفظه .

الرواية الثانية بنصب الألف ، وتخرج على أن بله اسم فعل أمر له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف مفعول به ، وانتصابه كانتصاب الكتاب في قولك « دونك الكتاب » وانتصاب أنفسكم في قوله جل ذكره ( عليكم أنفسكم ) .  
ويتضح من هذا أن بله استعمالين : أولهما أن تكون فيه مصدرا فيجر ما بعدها بالإضافة ، والثاني أن تكون اسم فعل أمر فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ، ولهذا الكلام مزيد تفصيل يأتي في باب أسماء الأفعال إن شاء الله .  
(١) من الآية ٤ من سورة محمد ( القتال ) .

٢٤٨ — لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، ونحن نذكر لك صدره مع بيت سابق عليه ، وذلك قوله :  
يَمْرُونَ بِالْذِّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنَ بِجُورِ الْخَفَائِبِ  
عَلَى حِينِ آلَتِى النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلَا . . . . . إلخ  
اللفظة : « الدهن » اسم موضع ، وأصله ممدود فقصره ، وكذلك « دارين » اسم موضع مشهور بالمسك ، ويقال : مسك دارى ، و « العياب » جمع عيبة ، وهى ما يجعل =

فيه المسافر متاعه «بحر» بضم الباء وسكون الجيم - جمع بحراء، وهى صفة من البحر، والبحراء: للتفتحة، وإضافة بحر إلى الحقائق من إضافة الصفة للموصوف، يريد امتلاءها، و«الحقائق» جمع حقيقة وهى العينة، و«ندلا» مصدر ندل المال، إذا خطفه بسرعة، و«زريق» اسم رجل:

الإعراب: «على» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «حين» يروى بالفتح وبالجر؛ فعلى رواية الجر هو مجرور بهلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وعلى رواية الفتح هو مبنى على الفتح فى محل جر بهلى، والجار والمجرور متعلق بقوله يمرون فى البيت السابق «ألمى» فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف لا محل له من الإعراب «الناس» مفعول به لألمى، منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل ألمى، مرفوع بالضمة الظاهرة، وجل مضاف وأمر من «أمرهم» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف وضمير القائين العائد إلى الناس مضاف إليه، وجملة ألمى وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حين إليها «ندلا» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام: فاندل ندلا «زريق» منادى مجرور نداء محذوف، والتقدير: يا زريق «السال» مفعول به اندلا «ندل» مفعول مطلق مبين للنوع يقع بدلا من قوله ندلا السابق، وهو مضاف و«الثعالب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ورجع الدنو شرى أن قوله «ندل الثعالب» نعت لندلا السابق، قال: ولا يضر كونه معرفة وندلا السابق نكرة؛ لأنه على حذف مضاف والتقدير: مثل ندل الثعالب، ومثل لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة، وقال بعضهم: إن المعروف بأل الجنسية يقع صفة للنكرة، وجعل هذا منه، ونحن لا نقر ذلك.

الشاهد فيه: قوله «ندلا زريق المال» فإن فى هذه العبارة مصدراً قائماً مقام فعله - وهو قوله «ندلا» - وهو واقع فى الطلب؛ لأن المقصود به معنى اندل: أى اخطف، وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجواب، من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكرراً أو محصوراً أو واقعاً بعد استفهام تويخى وألا يكون كذلك، وقد ناقشه فى هذا الإطلاق جماعة من النحاة تبعاً لابن عصفور الذى قيد الوجوب بما ذكره المؤلف هنا، فتدبر ذلك.

كذا أطلق ابن مالك ، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ، كقوله :

٢٤٩ — \* فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا \*

٢٤٩ — هذا الشاهد من كلام أبي نعامة قطرى بن الفجاءة الحارثي التميمي

وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَمَا نَبِيلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ \*

وأول القطعة التي منها هذا البيت قوله :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شَعَاعًا مِنْ الْأَبْطَالِ : وَيَحْكُ أَنْ تَرَاعِي

فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتِ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الْأَجَلِ الْقَدَرِ لَكَ لَمْ تَطَاعِي

اللمعة : « أقول لها » الضمير للمؤنث راجع إلى النفس وإن لم يكن قد جرى ذكرها ؛ لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » الشعاع - بفتح الشين ، بزنة سحاب - التفرق ، وقد ضرب هذا مثلا ، والمراد البالغة في الجزع والفرع والروع « لن تراعى » يروى في مكانه « لا تراعى » بلا الناهية ، والمعنى لا تخافى ولا تفزعى « مجال الموت » المراد به مكان الحركة الذي يحول فيه الفرسان ويعدو فيه بعضهم على بعض بما يكون سببا للموت « الخلود » البقاء المستمر الذي لا انقطاع له .

الإعراب : « صبرا » مفعول مطلق معمول لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : اصبرى صبرا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في مجال » جار ومجرور متعلق بقوله صبرا ، ومجال مضاف و « الموت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » توكيد للمصدر السابق « فما » الفاء حرف دال على التفریع ، وما : نافية « نبيل » مبتدأ ، أو اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الخلود » مضاف إليه « بمسْتَطَاعِ » الباء حرف جر زائد ، ومستطاع : خبر للمبتدأ أو خبر ما إن جعلتها عاملة ، مرفوع على الأول بضمّة مقدرة على آخره ، ومنصوب على الثانى بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. الشاهد فيه : قوله « صبرا في مجال الموت صبرا » فإن هذه العبارة مشتملة على مصدر قائم مقام فعل الأمر - وهو قوله « صبرا » الذي يراد منه معنى اصبرى - وقد تكرر هذا المصدر في هذه العبارة كما هو ظاهر ، وهذا مما أجمع العلماء فيه على أن =

أو مقروناً باستفهام توبيخيٍّ، نحو « أَتَوَانِيَا وَقَدْ قَرَأْتُكَ؟ » وقوله :  
 \* أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابَا ؟ \*

= عامل هذا المصدر واجب الحذف ؛ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال ، لأن ابن عصفور ومن هذا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصراً على الموضع الذي يتكرر فيه المصدر أو يكون محصوراً أو يقع قبله حرف استفهام مقصود به التوبيخ ، وغير هذا الفريق يذهب إلى أنه متى كان المصدر واقعاً موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد ؛ فهذا المصدر واقع موقع فعل الأمر ، ومشتمل على أحد القيود التي قيد بها من قيد وجوب الحذف ؛ فيكون الحذف في هذا البيت واجباً بالإجماع ، وهذا في غاية الظهور إن شاء الله .

٢٥٠ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، يهجو خالد بن يزيد الكندي ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره :

\* أَعْبُدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا \*

اللمزة : الهمزة من قرأه « أعبداً » للنداء ، و « شعبي » بضم ففتح وآخره ألف مقصورة - جبال منيعة متدانية ، تقع من ضربة على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : هي جبل أسود وفيه شعاب فيها أوшал تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكري : شعبي جيالات متشعبة فلذلك سميت شعبي « ألوما » اللؤم - بالضم - ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الحسيسة الدنيئة وفعله من باب ضده وهو كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل في الذم بأن يراد أنه مجهول النسب كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفي نظير المدوح بنفي أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة في معنى التعجب كما في « لله دره ! » وقد تستعمل في الحث على الجدة والتشمير ؛ لأن من له أب يتكل عليه في شؤونه كلها عادة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة للنداء ، عبدا : منادى شبيه بالمضاف لكونه موصوفاً ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حل » فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لعبدا « في شعبي » جار ومجرور متعلق بمحل « غريباً » حال من فاعل حل « ألوما » الهمزة للاستفهام التوبيخي ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، =

وواقع في الخبر ، وذلك في مسائل :

إحداها : مصادرُ مَسْمُوعَةٍ كَثُرَ استعمالُها ، ودَلَّتِ القرائنُ على عاملها ،  
كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : « حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا » و « صَبْرًا  
لَا جَزَعًا » وعند ظهور أمر مُعْجَب « عَجَبًا » وعند خطاب مَرْضِيٍّ عنه  
أو مفضوب عليه « أَمْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسْرَّةً » و « لَا أَمْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا  
وَلَا هَمًّا » .

الثانية : أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله ، نحو ( فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مِمَّا  
بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً )<sup>(١)</sup> .

الثالثة : أن يكون مكرراً ، أو محصوراً ، أو مُسْتَفْهِمًا عنه ، وعامله خبرٌ  
عن اسم عين ، نحو « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » و « إِنَّمَا  
أَنْتَ سَيِّرَ الْبَرِيدِ » و « أَأَنْتَ سَيِّرًا ؟ » .

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره ؛ فالأول الواقع بعد جملة هي

= وتقدير الكلام : أُلْزِمُ أُلُومًا « لا » نافية للجلس « أبا » اسم لا منصوب بالألف  
نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكاف  
المخاطب في محل جر بإضافة « أبا » إليها « واغترابا » الواو حرف عطف مبني على  
الفتح لا محل له ، اغترابا : منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف ، والتقدير ،  
وتغترب اغترابا ، وجملة الفعل المحذوف معطوفة على جملة أُلُومًا .

الشاهد فيه : قوله « أُلُومًا واغترابا » فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع  
بعد همزة استفهام دالة على التوبيخ ، والعامل في هذا المصدر محذوف وجوبا عند جميع  
العلماء ، على نحو ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول المعاجز :

أَطْرَبَا وَأَنْتَ قِنْسَرِيُّ وَالْدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ ؟

(١) من الآية ٤ من سورة محمد ( القتال ) .

نَصُّ فِي مَعْنَاهُ ، نَحْوُ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » أَيْ : اعْتِرَافًا ، وَالثَّانِي : الْوَاقِعُ  
بَعْدَ جُمْلَةٍ تَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ وَغَيْرُهُ ، نَحْوُ « زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا » وَ « هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ  
لَا الْبَاطِلُ » وَ « لَا أَفْعَلُ كَذًا الْبَيِّنَةُ »<sup>(١)</sup> .

الخامسة : أَنْ يَكُونَ فِعْلًا عِلَاجِيًّا تَشْبِيهِيًّا ، بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَيْهِ وَعَلَى  
صَاحِبِهِ ، كـ « مَرَرْتُ [بَزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَبُكَاءُ بُكَاءِ ذَاتِ  
دَاهِيَةٍ »<sup>(٢)</sup> .

وَيَجِبُ الِرْفَعُ فِي نَحْوِ « لَهُ ذِكَاةٌ ذِكَاةُ الْحُكَمَاءِ » لِأَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ لَا عِلَاجِيٌّ ،  
وَفِي نَحْوِ « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ » لَعَدَمِ تَقَدُّمِ جُمْلَةٍ ، وَفِي نَحْوِ « فَإِذَا فِي الدَّارِ  
صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » وَنَحْوِ « فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحُ نَوْحِ الْحُمَامِ » لَعَدَمِ تَقَدُّمِ  
صَاحِبِهِ ، وَرَبَّمَا نَصَبَ نَحْوُ هَذَيْنِ ، لَسَكْنِ عَلَى الْحَالِ .

تَنْبِيْهُ : مِثْلُ « لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » قَوْلُهُ :

(١) إِنَّمَا كَانَتْ جُمْلَةٌ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ » نَصًّا فِي الْمَعْنَى الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ الْوَاقِعُ  
بَعْدَهَا - وَهُوَ قَوْلُهُ « عُرْفًا » - لِأَنَّ مَدْلُولَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ اعْتِرَافَ الْمُتَكَلِّمِ بِهَا عَلَّ أَنْ يَهْدَى  
عَنْهُ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفٌ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ عُرْفًا اعْتِرَافًا ، فَكَانَ مَدْلُولُ الْجُمْلَةِ هُوَ مَدْلُولُ الْمَصْدَرِ .  
وَلِنَّمَا كَانَتْ جُمْلَةٌ « زَيْدٌ ابْنِي » تَحْتَمِلُ مَعْنَى الْمَصْدَرِ الَّتِي هُوَ قَوْلُ الْقَائِلِ « حَقًّا »  
وَتَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ « أَنْتَ ابْنِي » تَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ ابْنَ الْمُتَكَلِّمِ حَقِيقَةً ،  
كَمَا تَحْتَمِلُ أَنْ الْمُتَكَلِّمِ يَرِيدُ أَنْ الْمُخَاطَبُ مِثْلُ ابْنِ الْمُتَكَلِّمِ فِي عَطْفِهِ عَلَيْهِ وَحُدْبِهِ عَلَى  
إِيصَالِ الْخَبَرِ إِلَيْهِ ، فَإِذَا قَالَ حَقًّا فَقَدْ أَكَّدَ أَحَدَ الْمَعْنَيْنِ اللَّذَيْنِ تَدُلُّ عَلَيْهِمَا الْجُمْلَةُ .

(٢) وَيَجُوزُ فِي هَذَيْنِ الثَّلَاثِينَ - مَعَ اسْتِيفَاءِ كُلِّ الشَّرْطِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ -  
كَفِيرُهُ مِنَ النَّعَاةِ - الِرْفَعُ ، عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الثَّانِي يَدُلُّ مِنَ الْمَصْدَرِ الْأَوَّلِ ، أَوْ عَلَى أَنَّ  
الثَّانِي نَعْتٌ لِلأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ تَخَصُّصٌ بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَا بَعْدَهُ .



٢٥١ - مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ  
مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَىَّ الْمِحْمَلِ  
لأن ما قبله بمنزلة « لَهُ طَىَّ » ، قاله سيبويه .

\*\*\*

٢٥١ - هذا الشاهد من كلام أبي كبير - عامر بن الحليس - الهذلي ، يصف  
تأبط شرا ابن امرأته .

اللغة : « ما إن يمس » إن : حرف زائد لتأكيد النفي ، وزيادتها تبطل عمل  
ما النافية في لغة من يعملها ، وهم أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يميلونها بكل حال  
« المحمل » هو حمالة السيف ، شبه ضموره به .

المعنى : إن هذا الفتي مضمّر قد بلغ به التضخيم إلى حد أن بطنه لا يصل إلى الأرض  
إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكبته وحرف ساقه ، ومعنى قوله : « طى  
المحمل » أنه مدمج الخلق كطى المحمل ، وأن له تجافيا كتجافى المحمل ، وهو  
علاقة السيف .

الإعراب : « ما » نافية ، و « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع  
بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليس تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة  
« إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منكب »  
فاعل يمس مرفوع بالضمة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنكب  
« وحرف » الواو حرف عطف ، حرف : معطوف على منكب ، وحرف مضاف  
و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طى المحمل » مركب إضافي  
منصوب على أنه مصدر تشبهي على ما قرره سيبويه ، وذكره المؤلف عنه .

الشاهد فيه : قوله « طى المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا مثل  
ذلك الفعل المحذوف في قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف حملتم هذا البيت على هذا المثال وجعلتم شأنهما واحدا ، مع  
أنكم تقررون أن ضابط هذا المثال أن تتقدم على المصدر جملة بشروط عينتموها ،  
وأنا لا أجد في هذا البيت جملة سبقت هذا المصدر قد اجتمعت فيها هذه الشروط ؟

هذا باب المفعول له

ويُسمى المفعول لأجله ، ومن أجله ، ومثاله « جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ »<sup>(١)</sup> .

وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :

(١) كونه مَصْدَرًا ، فلا يجوز « جِئْتُكَ السَّمَنَ وَالْمَسَلَ » قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أَمَّا الْعَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ » بمعنى مهما يُذَكَّر شخص لأجل العبيد فالذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه .

(٢) وكونه<sup>(٢)</sup> قلبياً كالرغبة ، فلا يجوز « جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ » ولا « قَتَلًا لِلْكَافِر » قاله ابنُ الْخَبَّاز وغيره ، وأجاز الفارسي « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أى : لتضرب زيدا .

(٣) وكونه عِلَّةً : عَرَضًا كان كَرَغْبَةٍ ، أو غيرَ عَرَضٍ ، كـ « يَقَعْدَ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا » .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن هذا المصدر في هذا البيت — وإن لم يتقدم عليه في ظاهر الأمر جملة مستقلة لما ذكره المؤلف من الشروط — بمنزلة ما تقدم فيه ذلك ، والسر في هذا أن الكلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذى تدل عليه هذه الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : « إن هذا الغلام إذا نام على الأرض تجافى جسمه كله عنها إلا منكبه وحرف ساقه » صار كأنه قد قال : إن له طيا وضمورا .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف للمفعول لأجله ، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله : « هو المصدر القلبى الذى يذكر لبيان ما فعل الفعل لأجله » ، وقد اكتفى المؤلف بذكر هذه القيود على أنها شروط لتحقيق المعنى الذى يصح أن يطلق عليه اسم المفعول لأجله ، والخطب في ذلك سهل .

(٢) المراد بكونه قلبياً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة والتحديث والنسي والركل .

(٤) واتحاده بالمعلل به وقتاً ، فلا يجوز « نَاهَيْتُ السَّفَرَ » ، قاله الأعمى والمتأخرون .

(٥) واتحاده بالمعلل به فاعلاً ، فلا يجوز « جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاي » ، قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابنُ خروف .

ومتى فَقَدَ المعللُ شرطاً منها وَجَبَ — عند من اعتبر ذلك الشرط — أن يُجَرَّ بحرف التعليل ، ففاقد الأول ، نحو ( وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ )<sup>(١)</sup> ، والثاني نحو ( وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ )<sup>(٢)</sup> بخلاف ( خَشْيَةً إِمْلَاقٍ )<sup>(٣)</sup> ، والرابع<sup>(٤)</sup> نحو :

٢٥٢ — \* فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا \*  
—————

(١) من الآية ١٠ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٣١ من سورة الإسراء .

(٤) الشرط الثالث هو كونه علة ، ولم يحتج المؤلف لإخراج محترزه لأمرين : الأول أنه جعل فرض الكلام فيما لو فقد المعلل أحد الشروط ، والثاني أن غير المعلل نحو « قتلته صبرا » ينصب على أنه مفعول مطلق ، ولا يجوز جره بحرف جر ؛ فليس من هذا الباب على الإطلاق .

٢٥٢ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته

المشهورة ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ \*

اللغة : « نضت » — بالضاد المعجمة مخففة ومشددة — خلعت ، ولبسه المتفضل :

ما تلبسه وقت النوم من نحو قميص وإزار .

الإعراب : « جئت » جاء : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « وقد » الواو واو

الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نضت » نص : فعل ماض ، والتاء حرف دال على =

وَالْخَامِسَ نَحْوُ:

\* وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ \* — ٢٥٣

تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «نوم» جار ومجرور متعلق بنص «ثيابها» ثياب: مفعول به لنص منصوب بالفتحة الظاهرة ، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وجملة الفعل للماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب حال «لدى» ظرف مكان متعلق بنص منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لبسة» منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ولبسة مضاف و «المتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «نوم» فإن النوم آلة لخلع الثياب إلا أنه متأخر عنه ؛ فذلك جره بالحرف .

٢٥٣ — هذا الشاهد من كلام أبي صخر الهذلي ، والذي ذكره المؤلف من الشاهد صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* كَمَا انْتَفَضَ الصُّفُورُ بِلَاءَ الْقَطْرِ \*

اللمة : «تعروني» تنزل بي ، تقول : عرا فلان فلانا يعموه ، وعرا فلانا الأمر الفلاني يعموه ، إذا نزل به «هزة» أراد بها الرعدة والانتفاضة التي تعرو الإنسان عند البرد أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه «انتفض الصفور» ارتعد وارتعش «القطر» المطر .

الإعراب : «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمها مبني على السكون في محل نصب «لتعروني» اللام لام الابتداء ، وتعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب «هزة» فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «لذكرالك» اللام حرف جر ،

وقد اتفقت الاتحادان في ( أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِيِّ )<sup>(١)</sup> .  
ويجوز جرُّ المستوفى للشروط : بكثرة إن كان بآل ، وبقلة إن كان مجرداً ،  
وَشَاهِدُ القليلِ فيهما قوله :

— ٢٥٤ — \* لَا أَقْمِدُ الْجُنُبْنَ عَنِ الْمَيْجَاءِ \*

= ذكرى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها  
التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر ،  
والجار والمجرور متعلق بتعرو « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى  
« انتفض » فعل ماض « المصفور » فاعل انتفض مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وما مع  
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف  
يقع صفة لهزة ، أى هزة كائنة مثل انتفاض المصفور إلخ « بلله » بلل : فعل ماض ،  
والهاء مفعول به ، وهى عائدة على المصفور « القطر » فاعل بلل ، والجملة من بلل  
وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من المصفور أو في محل رفع صفة للمصفور ؛ لأنه  
اسم محلى بآل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإنه علة لعرو الهزة ، أى طروها عليه ، ولكن  
فاعل العرو هو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، فلما اختلف الفاعل جر الاسم  
الدال على العلة باللام .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٢٥٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره  
المؤلف صدر بيت من الرجز ، وعجزه قوله :

\* وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ \*

اللغة : « لا أقعد » تقول : قعد فلان عن الحرب ، وقعد فلان عن المنكram ،  
تريد أنه تأخر عنها ونسكل ، وقد سموا فرقة من الخوارج « قعدية » لأنهم رأوا ألا  
يحاربوا أعداءهم ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَكَأَنِّي وَمَا أَزَيْنُ مِنْهَا قَعْدِي يُرَيْنُ التَّخَسُّمَ =

وقوله :

\* مَنَ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ \* - ٢٥٥ .

= « الجبن » ضعف القلب في هيبة وفزع وخوف ، وتقول : جبن فلان يجبن - على مثال ظرف يظرف - « الهيجاء » هي الحرب ، وتمد كما هنا ، وتقصّر كما في قول لبيد بن ربيعة :

\* يَا رَبَّ هَيِّجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا \* .

« توالى » تنابست « زمر » بضم الزاى وفتح الميم - جمع زمرة ، وهي الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن أو متعلق بأقعد « ولو » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوالى زمر الأعداء ولو توالى - إلخ ، لو : حرف شرط غير جازم « توالى » توالى : فعل ماض ، والثاء للأنثى « زمر » فاعل توالى مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأعداء » مضاف إليه ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو توالى زمر الأعداء فإنى لا أقعد عن الهيجاء .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » فإنه مصدر واقع مفعولا لأجله ، وقد نصبه مع كونه مقرونا بأل ، وهذا قليل ، والكثير فيه أن يكون مجرورا بحرف جر دال على التعليل .

٢٥٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

\* وَمَنْ تَكُونُوا فَأَصِرِيهِ يَنْتَصِرُ \* .

اللفظة : « أممكم » قصدكم ، تقول : أم فلان فلانا يؤمّه أما - مثل رده يردمه ردا - وأمه تأمها ، وتأممه تأمما ، تريد أنه قصدك « لرغبة » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فلان في كذا ، ورغبه ، وارتنب فيه ، إذا أراده ، وتقول : رغب عنه ، إذا =

وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْمُضَافِ ، نَحْوُ ( يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أُبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> ،  
وَنَحْوُ ( وَإِنْ مِنْهَا لَكَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ )<sup>(٢)</sup> ، قِيلَ : وَمِثْلُهُ ( لِإِبْلَافٍ

= كَرِهَهُ وَلَمْ يَرِدْهُ ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهَا بِتَغْيِيرِ الْجَارِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهَا  
« جَبَر » تَقُولُ : جَبَرُ فُلَانٌ فَلَانًا يَجْبِرُهُ جَبْرًا - عَلَى وَزَانِ نَصْرُهُ يَنْصُرُهُ نَصْرًا - إِذَا  
أَغْنَاهُ مِنْ قَفَرٍ أَوْ أَصْلَحَ عَظْمَهُ مِنْ كَسَرٍ « نَاصِرِيهِ » جَمْعُ نَاصِرٍ جَمْعُ السَّلَامَةِ ،  
وَالنَّاصِرُ : الْمَعِينُ .

الإِعْرَابُ : « مِنْ » اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ  
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « أَسْكَمَ » أَمَ : فَعْلٌ مَاضٍ فَعْلُ الشَّرْطِ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ،  
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ جَوَازَا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى اسْمِ الشَّرْطِ ، وَضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ  
مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ « لِرَغْبَةٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
مَتَعَلِّقٌ بِأَمَ « فَيْسَكَمَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِرَغْبَةٍ ، أَوْ بِمَحْذُوفٍ صِفَةُ لِرَغْبَةٍ « جَبَر »  
فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ جَوَابُ الشَّرْطِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ، وَسَكَنٌ لِأَجْلِ  
الْوَقْفِ « وَمِنْ » الْوَاوُ حَرْفٌ عَطْفٌ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ،  
مِنْ : اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ  
« تَكُونُوا » فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ فَعْلُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِمَحْذُوفِ النُّونِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ اسْمُهُ  
مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « نَاصِرِيهِ » خَبَرٌ تَكُونُوا مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ نِيَابَةٌ عَنْ  
الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكَرٌ سَالِمٌ ، وَضَمِيرُ الْقِيَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « يَنْتَصِرُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ جَوَابُ  
الشَّرْطِ ، مَجْزُومٌ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السَّكُونُ ، وَجَمَلْنَا الشَّرْطَ وَالْجَوَابَ فِي الْعِبَارَتَيْنِ فِي  
مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ اسْمُ الشَّرْطِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « لِرَغْبَةٍ » فَإِنَّهُ مُصَدَّرُ قَلْبِي وَاقِعٌ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ ، وَقَدْ جَرَّهُ  
بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ وَهُوَ الْلامُ مَعَ كَوْنِهِ مُجْرَدًا مِنْ « أَلِ » وَمِنْ الْإِضَافَةِ ، وَجَرَّ مَا كَانَ مِنْ  
هَذَا الْقَبِيلِ قَلِيلٌ ، وَالسَّكْنُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٦٥ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٧٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

قَرِيشٍ<sup>(١)</sup>، أى : فاعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين ، والحَرْفُ في هذه الآية واجبٌ عند من أشرط اتحاد الزمان .

\*\*\*

هذا باب المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفاً

الظرف : ما ضُمِّنَ معنى « في » باطرادٍ : من اسمٍ وقتٍ ، أو اسم مكانٍ ، أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما ، أو جارٍ مجرّاه .  
فالمكان والزمان ، كـ « امْكُثْ هُنَا أَرْمُنَا » .

والذى عَرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما أربعة : أسماء العدد الميزة بهما ، كـ « سِيرتُ عِشْرِينَ يَوْماً ، ثَلَاثِينَ قَرَسَخاً » ، وما أفيد به كلية أحدهما أو جزئيته ، كـ « سِيرتُ جَمِيعِ الْيَوْمِ ، جَمِيعِ الْفَرَسَخِ » أو « كُلُّ الْيَوْمِ كُلُّ الْفَرَسَخِ » ، أو « بَعْضُ الْيَوْمِ ، بَعْضُ الْفَرَسَخِ » ، أو « نِصْفُ الْيَوْمِ ، نِصْفُ الْفَرَسَخِ » .

وما كان صفة لأحدهما ، كـ « جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِي الدَّارِ » .  
وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيبَ عنه بعد حذفه .

والغالبُ في هذا النائب أن يكون مصدرّاً ، وفي الثنوب عنه أن يكون زماناً ، ولا بُدَّ من كونه مُعَيَّناً لوقتٍ أو لمقدارٍ ، فهو « جِئْتُكَ صَلَاةَ الْقَهْرِ » أو « قُدُومَ الْحَاجِّ » ، و « أَنْتَظِرُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ » أو « نَحَرَ جَزُورٍ » .

وقد يكون النائبُ اسمَ عينٍ ، نحو « لَا أَكَلُّهُ الْقَارِظِينَ »<sup>(١)</sup> ، والأصلُ

(١) من الآية ١ من سورة قريش .

(٢) القارظان : مثني قارظ ، وأصله اسم فاعل فعله قرظه يقرظه قرظا - بوزن ضربه يضربه ضربا - وأصل القارظ الذى يجتني القرظ - بفتح القاف والراء جميعا - وهو ورق شجر يدبغ به الجلد ، ثم أطلق « القارظان » على رجلين من عنزة خرج =



« مُدَّة غَيْبَةِ الْقَارِظِينَ » .

وقد يكون النوبُ عنه مكاناً ، نحو « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكانَ قُرْبِهِ .  
والجارى مجرى أحدهما : أَلْفَاظٌ مَسْمُوعَةٌ تَوَسَّعُوا فِيهَا فَنَصَبُوهَا عَلَى تَضْمِينِ  
معنى « فى » كقولهم : « أَحَقًّا أَنْكَ ذَاهِبٌ » والأصل أَفِي حَقٍّ ، وقد نطقوا  
بذلك ، قال :

— ٢٥٦ — \* أَفِي الْحَقِّ أَنَّ مُغْرَمَ بِكَ هَائِمٌ \*

= كل واحد منهما يجتنى القرظ فلم يعد ، فضرب العرب بهما اللثل للأمر المأيوس منه ،  
انظر إلى قول أبي ذؤيب الهذلى :

فَتِلْكَ الَّتِي لَا يَبْرَحُ الْقَلْبُ حُبَّهَا وَلَا ذِكْرُهَا مَا أَرْزَمَتْ أُمَّ حَائِلٍ  
وَحَتَّى يَوْوبُ الْقَارِظَانِ كِلَاهُمَا وَيُنْشَرُ فِي الْقَتْلِ كَلَيْبُ لَوَائِلِ

(أرزمت : حنت وصوتت ، وأم حائل : الناقة ذات الولد ، وهى لا تترك الحنين  
على ولدها ، وكليب بن ربيعة الذى قتله جساس بن مرة فقامت بسبب مقتله حرب  
البسوس ، وهو لا يعود إلى الحياة بعد مقتله ، ضرب لدوام حبه وذكره إياها ثلاثة  
أمثال ، الأول حنين الناقة على ولدها ، والثانى دوام غيبة كليب ، والثالث دوام غيبة  
القارظين ) وقد ضرب اللثل بأحدهما بشر بن أبى خازم فى قوله :

فَرَجَى الْخُسَيْرَ وَانْتَظِرَى إِيَّابِى إِذَا مَا الْقَارِظُ الْعَنْزَى أَبَا

قال ابن سيده : « ولا آتيك القارظ العنزى ، أى لا آتيك ما غاب القارظ  
العنزى ، فأقام القارظ العنزى مقام الدهر ، ونصبه على الظرف ، وهذا اتساع ، وله  
نظائر » اهـ .

٢٥٦ — هذا الشاهد من كلام فائِد بن المنذر القشيري ، والذى ذكره المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَأَنْتَ لَا خَلٌّ هَوَاكَ وَلَا خَرُّ \*

اللغة : « أفى الحق » هذا الاستعمال بدل على أن « حقا » وإن كان أصلها مصدر

« حق الشيء » إذا ثبت — قد استعمل ظرفاً ؛ بدليل دخول « فى » التى يكون =

== الظرف على معناها '، ولك في «أن» المؤكدة الواقعة بعدها مذهبان : أحدهما أن تجعلها هي ومعمولها في تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور لاعتقاده على الاستفهام ، وهذا أحد وجهين جائزين عند سيويه والأخفش والكوفيين ، والثاني : أن تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد ، وهو الوجه الثاني عند سيويه ، ونظيره أن تقول : أغدا الرحيل ، أو تقول : أبعد غد لقاءنا ، وسيأتي لهذا الكلام مزيد إيضاح في بيان الاستشهاد في البيت .

الإعراب : « أفى الحق » الهمزة للاستفهام ، في الحق : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أفى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء للتكلم اسمه « مفرم » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بمفرم « هائم » خبر ثان لأن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، على مذهب الخليل الذي يبناه في لغة البيت وعلى أحد وجهين من وجوه الإعراب جائزين في هذا التركيب « وأنتك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطبة اسمه « لا » نافية « خل » خبر أن « لدى » لدى : ظرف متعلق بمحذوف صفة لخل ، وياء للتكلم مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خمر » معطوف على خل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر المنسبك من أن المؤكد السابقة .

الشاهد فيه : اعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن تقدم لك إيضاح مسألة حاصلها أنه قد ورد عن العرب نحو قولك « أحقا أنك فعلت كذا » : فمن ذلك قول ابن الدميني :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ أَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ

وقول النابغة الجعدي :

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولٍ أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي

وقد اتفق العلماء على أن أصل « حقا » مصدر ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك :

فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باق على مصدريته ، وذهب الخليل وسيويه ==

وهي جارية تجرّى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجثث .

ومثله « غَيْرَ شَكٍّ » أو « جَهْدَ رَأْيِي » أو « ظَنّاً مِنِّي أَنْكَ قَائِمٌ »<sup>(١)</sup> .

= وجمهور الكوفيين وتبعهم محققو التأخرين مثل ابن مالك والرضي والمصنف إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفاً ؛ فانتصابه عند المبرد على أنه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعند سيبويه ومن تابعه هو منصوب على أنه ظرف .

والذي ذهب إليه سيبويه ومن معه أولى وأحق بالاتباع ، والذي يدل على ذلك أمران ؛ الأول : أنه لو كان مصدراً لكان المعنى : أثبتت ثبوتاً فملاك ، فيكون التكلم مستقهما عن ثبوت هذا الأمر وحصوله ، وليس هذا هو المراد ؛ لأنه يعلم حصوله ، ولكنه ينكر أن يكون حصوله من الحق الذي هو ضد الباطل ، والثاني : تصريح العرب معه بفي الدالة على الظرفية كما في هذا البيت الذي معنا ، وكما في قول أبي زيد الطائي :

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ      بِمَا لِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ  
وكما في قول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ — إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ  
أَوْ انْبَثَّ حَبْلٌ — أَنْ قَلْبَكَ طَائِرُ

و « أن » مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر اتفاقاً ، وقد اختلفوا في إعراب هذا المصدر في نحو « أحقاً أنك فملت » فذهب المبرد إلى أنه فاعل المصدر ، وذهب الخليل فيها حكاه عنه سيبويه - إلى أن « حقاً » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أن » ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيبويه أنه إن كان « حقاً » قد اعتمد على استفهام جاز أن يكون المصدر المؤول فاعلاً به ، وأن يكون كما ذكر الخليل ، وإن لم يعتمد تعين أن يكون « حقاً » متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ومنه تعلم ما في كلام الشيخ خالد في تحقيق هذه المذاهب .

(١) وذلك إذا قلت « جهد رأيي أنك قائم » جهد رأيي : منصوب على الظرفية الزمانية على إسقاط في ، توسعاً ، والأصل : في جهد رأيي قيامك ، والكلام فيه مثل الكلام في « أحقاً أنك ذاهب » وكذلك إذا قلت « غير شك أنك مرضى الخلق » =

وخرج عن الحد ثلاثة أمور :

أحدها : نحو ( وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ )<sup>(١)</sup> إذا قدر بفي ؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا<sup>(٢)</sup> .

والثاني : نحو ( يَخَافُونَ يَوْمًا )<sup>(٣)</sup> ، ونحو ( اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ )<sup>(٤)</sup> ، فإنهما ليسا على معنى « في » فانتصابهما على المفعول به ، ونائب « حيث » يعلم محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً<sup>(٥)</sup> .  
والثالث : نحو « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « سَكَنْتُ الْبَيْتَ » فانتصابهما

= أو قلت « ظننا مني أنك مؤدب » فكل من « غير شك » و « ظننا مني » منصوب على الظرفية الزمانية بتقدير في ، توسعا ، والأصل : في غير شك ، وفي ظن مني ، والكلام فيهما كالكلام فيما قبلهما .  
(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) يريد أن النكاح الذي يؤول إليه ( أن تنكحوهن ) ليس بزمان ولا مكان ، أما إذا كان التقدير عن أن تنكحوهن ، فإنه لا يكون مما نحن بصدده ؛ إذا ليس معه « في » لالفاظاً ولا تقديراً .

(٣) من الآية ٧ من سورة الإنسان . (٤) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام .  
(٥) اعترضوا على هذا الكلام من وجهين ، الأول أن قولهم « أفعل التفضيل لا ينصب للمفعول به إجماعاً » غير مسلم ، وقد قال صاحب كتاب البديع « غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك كقوله تعالى ( وهو أهدى سبيلاً ) وليس تمييزاً ؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى كما هو في « زيد أحسن وجهاً » وقال العباس بن مرداس :

\* وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا \*

والوجه الثاني : أن قولهم « حيث مفعول به لا ظرف » فيه إخراج حيث عن طبيعتها ، لأنها لا تصرف ، وجعلها مفعولاً نوع من التصرف ، ولماذا لا يقال : إن المراد أنه سبحانه يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التي في مكان الرسالة ، فتبقى حيث ظرفاً على أصلها .

إنما هو على التوسُّع بإسقاط الخافض ، لا على الظرفية ، فإنه لا يطرد تعدِّي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى « في » لا تقول : « صَلَّيْتُ الدَّارَ » ولا « نَمَتُ الْبَيْتَ » .

\*\*\*

فصل : وحكمه النصبُ ، وناصبه اللفظُ الدالُّ على المعنى الواقع فيه ، ولهذا اللفظ ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، كـ « اَمْكُتْ هُنَا أَرْمُتَا » ، وهذا هو الأصل<sup>(١)</sup> .

والثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً ، وذلك كقولك : « فَرَسَخَيْنِ » أو « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » جواباً لمن قال : « كَمْ سِرْتِ » ؟ أو « مَتَى صُمْتَ » ؟

والثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك في ست مسائل ، وهي : أن يقع صفةٌ كـ « مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُضْنٍ » أو صلةٌ كـ « رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ » أو حالاً كـ « رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ » أو خبراً كـ « زَيْدٌ عِنْدَكَ » أو مُشْتَقلاً عنه كـ « يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ » أو مسموعاً بالحذف لا غير<sup>(٢)</sup> كقولهم : « حِينَئِذٍ الْآنَ »<sup>(٣)</sup> ، أى : كان ذلك حينئذٍ ، واسمع الآن .

\*\*\*

(١) وقد يكون اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلاً ، وقد يكون اسم فعل ، وقد يكون مصدراً ، وقد يكون وصفاً .

(٢) أنكر المؤلف في اللفظ صحة قولهم « لا غير » وأوجب أن يقال : ليس غير .

(٣) هذا مثل ، يقال لمن يذكر أمراً تقدم عهده « حينئذ الآن » ، و « حين »

منصوب لفظاً بفعل محذوف ، وهو مضاف و « إذ » مضاف إليه ، و « الآن » مبني على الفتح في محل نصب بفعل آخر محذوف ، وتقدير الكلام : كان ما تذكره حين إذ كان كذا ، واسمع الآن ما أقوله ، فهما جملتان ، وحينئذٍ مقتطعة من جملة ، والآن مقتطعة من جملة أخرى ، كما سمعت في تقدير أصل الكلام .

فصل : أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مُبْتَهَمًا كحين ومُدَّة، وَتَحْتَصُّهَا كيوم الخميس ، وَمَمْدُودها كيومين وأسبوعين<sup>(١)</sup> .  
والصَّالِحُ لذلك من أسماء المكان نوعان :

أحدهما : المبهم<sup>(٢)</sup> — وهو : ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه : كأسماء الجهات نحو أَمَامَ وَوَرَاءَ وَيَمِينٍ وَشِمَالٍ وَفَوْقَ وَتَحْتَ ، وشبهها في الشَّيَاع كفاحية وجانب ومكان ، وكأسماء المقادير ككيل وفرسخ وبريد .

والثاني : ما اتَّخَذَتْ مادته ومادة عامله ، كـ « لَذَهَبْتَ مَذْهَبَ زَيْدٍ » ، و « رَمَيْتُ مَرَمًى عَمْرُو » ، وقوله تعالى : ( وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ )<sup>(٣)</sup> .

وأما قولهم « هُوَ مَنِّي مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ » و « مَرْجَرُ السَّكَلَبِ » و « مَقَاطَ

(١) عرفوا المختص من ظرف الزمان بأنه ما يقع جوابا لى كيوم الخميس ، وعرفوا للعدد منه بأنه ما يقع جوابا لكم كيومين وثلاثة أيام ، وأسبوع ، والمبهم منه ما لا يكون جوابا لواحد من السؤالين المذكورين ، ومثاله حين ومدة ووقت ، وبقي مما ينتصب من اسم الزمان على الظرفية ما اشتق من المصدر كمجلس زيد ومقعدة ، بمعنى زمان جلوسه وزمان قعوده .

(٢) قال أبو البقاء : الإبهام يحصل في المكان من وجهين ، الأول : ألا يلزم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وأنت قد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف السَّكُنِ فيها ، فهي جهات له وهو في وضع خاص ، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها ، والوجه الثاني : أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهى عنده ، بخلافك : اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا ، وأمامك : اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا ، وهلم جرا .

(٣) من الآية ٩ من سورة الجن .

الترّيّا « فشاذ ، إذ التقدير : هو منى مستقر في مقعد القابلة ، فعامله الاستقرار ، ولو أُعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذاً<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

### فصل : الظرف نوعان :

متصرف ، وهو : ما يُفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، كالיום ، تقول : « اليومُ يومٌ مبارك » و « أعجبتني اليومُ » و « أحببتُ يومَ قدومِك » و « سرتُ نصفَ اليومِ » .  
وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يُفارق الظرفية أصلاً ، كـ « قطُّ

(١) فإن قلت : فلماذا صح نصب اسم الزمان على الظرفية بجميع أنواعه : الثلاثة التي ذكرها المؤلف ، والرابع الذي زدته عليه ، ولم يصح نصب اسم المكان إلا أن يكون واحداً من النوعين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لغيره من النحاة ؟  
فالجواب أن تقول لك : إنك تعلم أن الفعل موضوع للدلالة على الحدث بمادته - أى حروفه التي يتألف منها - ويدل على الزمان بصيغته - أى وزنه ، فالزمان جزء من جزئين يتألف منهما معنى الفعل ، وبعبارة أخرى فالفعل يدل على الزمان بدلالة التضمن ، أما المكان فلا يدل الفعل عليه لا بالمطابقة ولا بالتضمن ، لكن لما كان الفعل دالاً على الحدث ، وكان كل حدث لابد أن يقع في مكان ما لزم من ذلك أن يدل الفعل بدلالة الالتزام على مكان مبهم ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمنية قوى على أن يعمل في جميع أنواع الزمان ، ولما كانت دلالة الفعل على المكان دلالة التزامية ، وكان اللازم هو دلالته على مكان مبهم ؛ لم يقو على العمل إلا في المكان المبهم الذي يشعر هو به ، ولما كان اتفاق اسم المكان المأخوذ من المصدر مع الفعل العامل فيه في أصل المادة مقوياً للفعل على العمل في هذا النوع نصبه على الظرفية المكانية أيضاً ، فافهم ذلك وتدبره .

وَعَوَّضُ<sup>(١)</sup> ، تقول : « مَا قَعَلْتُهُ قَطُّ » و « لَا أَفْعَلُهُ عَوَّضُ » ومالا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه ، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ، إذ لم يَخْرُجْنَ عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، لأن الظرف والجار والجرور أَخَوَانِ .

\*\*\*

### هذا باب المفعول معه

وهو : اسمٌ ، فضلةٌ ، تالٍ لواوٍ بمعنى مَعَ ، تاليةٌ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، كـ « سِرْتُ وَالطَّرِيقَ » و « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ » .  
فخرج باللفظ الأول نحو « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » ونحو « سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِمَةً » فإن الواو داخلة في الأول على فعل ، وفي الثاني على جملة ، وبالثاني نحو « اشْتَرَكْتُ زَيْدٌ وَعَمَرُو » ، وبالثالث نحو « جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ » ، وبالرابع نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ » ، وبالخامس نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » فلا يجوز فيه النصب ، خلافاً للصَّيْمَرِيُّ ، وبالسَّادِسَ نحو « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » فلا يتكلم به ، خلافاً لأبي علي .  
فإن قلت : فقد قالوا « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا » و « كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا » .

قلت : أكثرهم يرفع بالمعطف ، والذين نصبوا قَدَّرُوا الضمير فاعلا لمحدوف

(١) قط وعوض : ظرفان يستغرقان الزمان ، أما قط فإنه يستغرق الماضي ، وأما عوض فإنه يستغرق المستقبل ، ولا يستعملان إلا بعد النفي ، وهما مبنيان ، لشبههما بالحرف ، وكان بناؤهما على حركة تخلصا من التقاء الساكنين ، وكان بناء قط على الضم في بعض اللغات حملا على قبل وبعد ، فأما عوض فإنه تبنى على الحركات الثلاث إذ لم تكن مضافة .



لا مبدأ ، والأصل ما تكون ؟ وكيف تصنع <sup>(١)</sup> ؟ فلما حُذِفَ الفعلُ وحده  
بَرَزَ ضميره وانفصل .

(١) ههنا ثلاثة أمور يتضح بها كلام ابن هشام رحمه الله تمام الاتضاح ، وأنا  
مبين لك هذه الأمور بيانا لا يبقى معه عندك خفاء في شيء منها .  
الأمر الأول : أنه قد ورد الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بما أنت ، أو بكيف  
أنت ، مرفوعا ، وورد منصوبا أيضاً ، والكثير في كلام العرب ورود مرفوعا ، ومن  
ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيويه ١ / ١٥١ .

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ  
ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ أَمْرًا مِنْ أَهْلِ بَجْدٍ ، وَأَهْلُنَا تَهَامٍ ، فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمَتَمَوُّرُ  
ومن ذلك قول زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ  
ومن ذلك قول الخبيل :

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ - وَيَبُ أَيُّكَ - وَالْفَخْرُ  
وعلى الرفع الوارد في هذه الآيات ونحوها تكون الواو للعطف ، ويكون الاسم  
المرفوع معطوفا على « أنت » .

ومن شواهد مجيء الاسم منصوبا قول أسامة بن حبيب الهذلي وهو من شواهد  
سيويه أيضاً :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مُتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذَّكْرِ الصَّابِطِ

ومنه قول الآخر :

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا  
بِمَا جَعَلَتْ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرُو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرُو وَالْجِيَادَا  
الشاهد في هذا البيت في قوله « والجياذا » فأما قوله قبله « وعمرُو » فالواو فيه

واو العطف .

== الأمر الثاني : أن ابن هشام قدر الفعل ههنا بقوله : « والأصل ما تكون وكيف تصنع » وسيبويه قدر الفعل من لفظ الكون في الموضعين ، وجعل الفعل مضارعاً بعد كيف ، وماضياً بعد ما ، فقال : « كأنه قل : كيف تكون أنت وقصة من تريد ، وما كنت وزيدا » وهو الذي يدل عليه كلام ابن مالك فإنه قال في الألفية :

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ بِفِعْلٍ كَوْنٍ مُضَمَّرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

وقال في شرح كافيته : « وقد روى عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية ، على إضمار كان ، نحو : ما أنت والكلام فيها لا يعينك ؟ وكيف أنت وقصة من تريد » اهـ .

الأمر الثالث : قد اختلف الذين تبعوا سيبويه في تقدير فعل من مادة الكون ، في موضعين ، أولهما : هل يجوز جعل الفعل مع ما مضارعاً ومع كيف ماضياً ، أم يلتزم تقديره ماضياً مع ما وتقديره مع كيف مضارعاً كما قدره سيبويه ؟ فقال السرافي : يجوز تقدير الماضي والمضارع جميعاً مع كل منهما . لأن التفريق في عبارة سيبويه ليس مراداً له ، وإطلاق ابن مالك في عبارة النظم « بسئل كون » يوحى إلى اختياره هذا الرأي ، وقال ابن ولاد : ولا يجوز إلا تقدير الماضي مع ما والمضارع مع كيف كما قدره سيبويه ، وقال جابر الله الزمخشري في الفصل : « وأما في قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصة من تريد ، فالرفع ، إلا عند ناس من العرب ، ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله ، وكيف تكون أنت وقصة من تريد ؟ قال سيبويه : لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً ، وهذا الباب قياس عند بعضهم ، وعند آخرين مقصور على السماع » اهـ .

وهذا الكلام يوحى إيماء إلى اختيار تقدير كان بعد ما بلفظ الماضي ، ويكون بعد كيف بلفظ المضارع ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك غير مراد له ، وأن يكون إيماء نقل عبارة سيبويه .

والموضع الثاني الذي اختلف فيه الذين قدروا فعل الكون تبعاً لسيبويه : هل تعتبر « كان » و « يكون » فعلين تامين أم يعتبران ناقصين ؟ ذهب ابن خروف إلى أهمهما فعلاً ناقصان ، وعلى هذا يكون اسم الاستفهام - وهو ما ، أو كيف - في ( ١٦ - أوضح السالك ٢ )

والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شِبْهِهِ<sup>(١)</sup>، لا الواوُ، خلافاً

= محل نصب خبر مقدم ، قال الأثموني : « والأصل : ما تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصة ، فاسم كان مستكن ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام » اهـ ، والقول بأن كان وتكون هنا ناقصتان هو المختار ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كان وتكون تامان ، وعلى هذا يكون فاعلهما ضميراً مستتراً فيهما ، وأما « كيف » ففي محل نصب حال ، وأما « ما » فتكون نائية عن مصدر يقع مفعولاً مطلقاً ، وتقدير الكلام : أي كون من الأكوان كنت وزيدا ، وهذا رأى ضعيف نرى ألا تأخذ به .  
(١) قول ابن هشام « ما سبقه من فعل أو شبهه » هو تابع فيه لابن مالك في قوله في الألفية :

بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ ، لَا بِالْوَاوِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ  
وهما يشيران بذلك إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه ؛ فلا يقال :  
والنيل سرت ، ولا يقال : والنيل أنا سائر ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وكذلك لا يجوز  
أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه ، فلا يقال : سار والنيل زيد .  
وقد خالف في هذه الصورة أبو الفتح بن جني ، ذهب في كتابه الخصائص إلى أنه  
يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه ، وبعبارة أخرى أجاز أن يتقدم  
للمفعول معه على مصاحبه ، واستدل على ما ذهب إليه بوروده في شعر العرب ، من  
ذلك قول الحماسي :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمِهِ وَلَا أَلْقِيهِ وَالسَّوَاةَ اللَّقْبَا  
فإن أصل الكلام : ولا ألقه اللقب والسواة ، ونظير ذلك قوله :  
جَمَعْتَ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي  
فإن أصل الكلام : جمعت غيبة ونميمة وفحشا .

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن تالي الواو في هذين البيتين مفعول  
معه ، بل هو معطوف ، وتقدمه على المعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها ، كما تقدم  
للمعطوف في قول الأحموس :

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

لِلجُرْجَانِي ، وَلَا الْخِلَافُ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ ، وَلَا مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :  
مِيرَتْ وَلَا بَسْتُ النَّيْلَ ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَفْعُولًا بِهِ ، خِلَافًا لِلزَّجَاجِ .

\*\*\*

فصل : للاسم بعد الواو خمس حالات :

- (١) وجوب العطف ، كما في « كل رجل وَضَعْتُهُ » ونحو « اشْتَرَكْتُ زَيْدًا وَعَمْرُو » ونحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ » لما يَبَيَّنُ<sup>(١)</sup> .
- (٢) ورُجْحَانُهُ ، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضَعْفٍ .
- (٣) ووجوبُ المفعولِ معه ، وذلك في نحو « مَالَكْ وَزَيْدًا » ، و « مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ » لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة ، وفي الثاني من جهة المعنى .

(٤) ورُجْحَانُهُ ، وذلك في نحو قوله :

— ٢٥٧ — \* فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ \*

(١) في المثال الأول لم تتقدم على الواو جملة ، وفي المثال الثاني ما بعد الواو ليس فضلة يستغنى الكلام عنه ، لأن الاشتراك لا يقع إلا من اثنين ، وفي المثال الثالث الظرف المذكور بعد الاسم المقترن بالواو ينفي المصاحبة بين ما قبل الواو وما بعدها .

٢٥٧ — لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، والنحاة يروون عجزه هكذا :

\* مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ \*

وقد وجدت هذا العجز في كلمة للأقرع القشيري لكن مع صدر آخر ، وهالك ثلاثة أبيات من هذه الكلمة فيها هذا العجز لتبين حقيقة الأمر :

فَلَا تَفْعَلْ فَإِنَّ أَخَاكَ جَلْدٌ      عَلَى الْعَزَاءِ فِيهَا ذُو أَحْتِيَالٍ  
وَأَنَا سَوْفَ تَجْعَلُ مَوْلَيْنَا      مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ  
وَنَعْنِي فِي الْخَوَادِثِ عَنْ أُخِيْفَا      كَمَا تَعْنِي الْيَمِينُ عَنِ الشَّمَالِ =

اللفظة : « جلد » - بفتح الجيم وسكون اللام - صفة مشبهة من الجلادة ، وهي الاصطبار على الشدائد وهي انتحام الكاره « العزاء » المراد بها الأمور التي يشق احتمالها ، وهي فعلاء من قولهم : « عز فلان فلانا يعزه » بمعنى غلبه وقهره ، ومنه قولهم : من عز بز ، وقالوا : من حسن منه العزاء ، هانت عليه العزاء ، وقال الشاعر :

كَأَنَّ الْقَلْبَ كَثِيلَةً قِيلَ يُفْدَى بِبَلَى إِلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ  
قَطَاةً عَزَّهَا شَرَكُ فَبَاتَتْ تَجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجُنَاحُ

« مولينا » مثنى مولى ، وللمولى معان كثيرة منها الناصر والمعين ، وابن الدم ، ومنها المالك والمملوك ، وكان للعرب ضربان من الولاء : أحدهما ولاء العتاقة ، والآخر ولاء الناصرة أو الحلف .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر متصرف من كان الناقصة مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسمها مبنى على السكون في محل رفع « أتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل الذي هو واو الجماعة « وبى » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وبى : مفعول معه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، وأبى من « أياكم » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بمحذوف يقع خبرا لكونوا الناقصة ، وهو مضاف و « السكيتين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « من » حرف حر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك للتخلص من التقاء الساكنين « الطحال » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مكان ؛ لأن فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبى أياكم » فإنه نصبه على أنه مفعول معه . ولم يرفعه بالعطف على اسم « كن » الذى هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل . والنصب على أنه مفعول معه في هذا البيت راجع من جهة المعنى ؛ لأن الرفع على العطف يدل على أن بنى أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان =

ونحو « قُمْتُ وَزَيْدًا » ؛ لِضَمِّ العطف في الأول من جهة المعنى ،  
وفي الثاني من جهة الصناعة .  
(٥) وَاُمْتِنَاؤُهُمَا ، كقوله :

٢٥٨ — \* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا \*

= السكيتين من الطحال كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإنما مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم كالسكيتين من الطحال ، فافهم هذا وتدبره جيداً تدرك ما فيه من لطف ودقة في المعنى .

٢٥٨ — يجعل بعض العلماء هذا الشاهد صديقاً لبيت ينشدونه هكذا :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَقَّتْ هِمَالَةً عَيْنَاهَا

وهكذا رواه ابن هشام في شرح الشذور (رقم ١١٥) ، وبعضهم يجعل هذا الشاهد عجزاً لبيت ينشدونه هكذا :

لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تؤيد إحدى الروايتين ، والظاهر أن التكلفة التي تذكر معه مصنوعة ؛ فإن التكلف فيها يكاد ينادى بذلك .

اللغة : « عَلَفْتُهَا » تقول : عَلَفْتُ الدابة أَعْلَفَهَا عَلْفًا — من باب ضرب يضرب ضرباً — إذا أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، وتقول : أَعْلَفْتُهَا بِالْهَمْزَةِ — واسم ما تقدمه لها من الطعام علف — بفتح العين واللام جميعاً — وجمعه علاف ، مثل جبل وجبال وجمال « تبنا » بكسر التاء وسكون الباء — قصب الزرع بعد أن يداس « شقت » يروي في مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « هماله » صيغة مبالغة من قولهم هملت العين بالدمع ، وهمل السحاب بالمطر يهمل همولاً — مثل قعد يقعد قعوداً — وهملنا أيضاً ، وذلك إذا انهمرت وقاضت به وكثر نزوله منها « الرحل » كل شيء يعده المسافر لسفره : من وعاء لمتاعه ، ومركب لبعيره ، وجمعه أرحل ورحال ، مثل فلس وأفلس وسهم وأسهم وسهام « وارداً » أى موافياً لما قصدت إليه يسفري وبالفتح إياه .

== الإعراب : « علفتها » فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، والضمير العائد على راحلته مفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو حرف عطف ، ماء : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وسقيتها ماء « باردا » نعت لماء ، ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والواو- على هذا- قد عطفت جملة على جملة . الشاهد فيه : قوله « وماء » فإن علماء العربية مجمعون على أنه لا يجوز أن يكون « ماء » معطوفا على قوله « تبنا » عطف مفرد على مفرد مع بقاء قوله « علفتها » على معناه الأصلي الذي وضع له في لسان العرب ، والسر في ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف ، وههنا لا يجوز لك أن تقول : علفتها ماء باردا ؛ لأن العلف خاص بما يطعم .

وقد ذكر العلماء - بعد ذلك - في تخريج مثل هذا التعبير ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : أن يكون قوله « وماء » مفعولا معه ، ذكر هذا الوجه ابن عقيل في شرحه على الألفية ، وصدر به التخريجات ، وقد أبطله المؤلف ههنا كما أبطل صحة عطفه على ما قبله ، ووجه إبطاله أن الماء لا يشارك التبن لا في معنى العلف ولا في زمان العلف ؛ فلما لم يشاركه في معنى العلف لم يصح أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » ولما لم يشاركه في الزمان - بسبب أن الناقة لا تشرب الماء في وقت تناولها التبن - لم يصح أن يكون « وماء » مفعولا معه أيضاً ؛ فإن من شرط انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركا لما قبله في زمان تسلط العامل عليه ، ويدل على هذا اشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة .

والتخريج الثاني : أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » بعد التأويل في العامل ؛ فلي هذا التخريج لا يبق معنى قوله « علفتها » أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، كما هو معناه الوصي ، بل معناه هنا الآن أعم من ذلك ، فنحن نؤوله فتريد به معنى أوسع من معناه اللغوي ، كأن نريد به معنى « قدمت لها » أو معنى « أنلتها » أو معنى « أعطيتها » وما أشبه ذلك ، وهذا تخريج الجرمي والمازني والبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء .

==

وقوله :

٢٥٩ — \* وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا \*

= والتخريج الثالث : أن يكون قوله « وماء » مفعولاً به لفعل محذوف يقتضيه السياق ، كما ذكرناه في بيان إعراب هذا الشاهد ، وتكون جملة « وسقيتها ماء بارداً » معطوفة بالواو على جملة « علقنها تبناً » فالفرق بين هذا التخريج والذي قبله أن الواو في هذا التخريج عطفت جملة على جملة ، وفي التخريج السابق عطفت مفرداً على مفرد ، وهذا مخرج كثير من العلماء ، وأوجه أبو على الفارسي والقراء والزوزني شارح العلاقات .

ومثل هذا البيت في احتمال التخريجين الثاني والثالث قول لبيد بن ربيعة العامري من معلقته :

فَعَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ ، وَأَطْفَلَتْ  
( علا : ارتفع وبسق وطال ، والأيهقان : ضرب من التبت ، وهو الجرجير البري ، والجلهتان : جانبا الوادي ، وأطفلت : ولدت وصارت ذات أطفال )  
يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَطْفَلَتْ ظَبَاؤُهَا وَبَاضَتْ نَعَامَهَا ؛ لِأَنَّ النَعَامَ لَا تَلِدُ وَإِنَّمَا تَبِضُ ،  
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ : تَجَتَّ ظَبَاؤُهَا وَنَعَامَهَا ، فَوَضَعَ أَطْفَلَتْ فِي مَوْضِعٍ تَجَتَّتْ .

ومثله قول الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ أَنْ مَوْلَاهُ صَارَ لَهُ وَفَرُّهُ  
يهجو رجلاً بأنه يشتد غيظه وكده إذا ما رأى أحد أصدقائه قد أيسر ، فيحتمل أنه أراد يجدع أنفه ويفقأ عينيه ؛ إذ الجدع لا يكون إلا الأنف ، ويحتمل أنه أراد تراه كأن الله يذهب أنفه وعينه ، فوضع يجدع في موضع يذهب .

ومثله قول الآخر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكَ قَدْ غَدَا مُتَعَلِّدًا سَيْفًا وَرُحْمًا  
يحتمل أنه أراد متعلداً سيفاً وحاملاً رمحاً ؛ لأن التعلد لا يكون إلا للسيف ، ويحتمل أنه أراد مستعملاً سيفاً ورمحاً .

٢٥٩ — هذا الشاهد من كلام الراعي الحميري ، واسمه عبيد بن حصين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=



\* إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا \*

=

وبعد البيت المستشهد به هنا قوله :

أَنْخَنَ جِهَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ السَّكْدُونَ .

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأَظْمَأْنَ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمُهَا سَرَعًا وَلِينًا

اللمعة : « الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجهاها عن الحلى والزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجه عن التعرض للرجال ، وأصل الغانيات جمع غاية اسم فاعل مؤنث من « غنى فلان بالمكان » إذا أقام به ولم يبرحه ، فكأنهن مقبات بمخدورهن لا يفارقها ، كقوله تعالى : ( حور مقصورات فى الخيام ) كما قالوا : امرأة مخدرة ، وهى التى حبست فى الحدر لا تبرحه « برزن » تقول « برز فلان يبرز بروزاً » بوزن قعد يقعد قعوداً ، إذا ظهر « زججن » دقن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء « إذا كان قد دقق حاجبه ورققه فى طول « ذات غسل » بكسر الغين وسكون السين - موضع بين اليمامة والنباج كان لبى كليب بن يربوع ثم صار لبى نيمر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » برز : فعل ماض مبنى على الفتح للمقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يوما » ظرف زمان منصوب ببرز « وزججن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زجج : فعل ماض مبنى على الفتح للمقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « الحواجب » مفعول به لزجج منصوب بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، العيون : مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وزججن الحواجب وكحلن العيون ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة قبلها ؛ أو العيون معطوف على الحواجب بتأويل =

أما امتناعُ العطفِ فلانتفاء المشاركة ، وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء المعية في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني .

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به ، أى : وَسَقَيْتُهَا مَاءً ، وَكَيَّحَلْنَ الْعُيُونَا ، هذا قول الفارسي والفرّاء وَمَنْ تَبِعَهُمَا .

وزهب الجرّمى واللّازنى واللّبرّد وأبو عبّيدة والأصمى واليزيدى إلى أنه لا حذف ، وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح أنصابه عليهما ؛ فيؤول زَجَجْنَ بِحَسَنٍّ وَعَلَفَتْهَا بِأَنْلَتْهَا .

\*\*\*

هذا باب المستثنى

للاستثناء<sup>(١)</sup> أدوات ثمان :

= زججن بفعل يصح أن يتناول الحواجب والعيون معاً ، مثل حسن أو حلمان وما أشبه ذلك .

الشاهد فيه : قوله « زججن الحواجب والعيون » فإن الفعل المذكور في هذه العبارة لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جميعاً مع بقاءه على معناه الأصلي ، فما بعد الواو إما أن يكون معمولاً لفعل محذوف يصح أن يتعدى إليه ، وتكون الواو قد عظمت جملة على جملة ، وإما أن يتأول في الفعل فيجعل معناه أوسع من معناه الأصلي بحيث يتناول ما بعد الواو وما قبلها ، وتكون الواو قد عظمت مفرداً على مفرد ، على نحو ما بيناه في الإعراب وقررناه بإيضاح في شرح الشاهد السابق .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المستثنى ، وقد عرفه الناظم في كتابه التسهيل بقوله « هو المخرج تحقياً أو تقديراً ، من مذكور أو متروك ، بإلا أو ما في معناها ، بشرط حصول الفائدة » .

أما قوله : « المخرج » فإنه جنس ، وهو يشمل المخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط =

حرفان هما : « إلاً » عند الجميع ، و « حاشاً »<sup>(١)</sup> عند سيبويه ، ويقال فيها : حاش ، وحشاً .

وبالغاية والاستثناء ؛ فالخرج بالبدل نحو قولك « أكلت الرغيف ثلثه » فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك ثلثه الذى هو بدل ، وأما الخرج بالصفة فنحو قولك « أعتق رقبة مؤمنة » فإنك أخرجت من الرقبة الكافرة بقولك « مؤمنة » الواقع نعمتا لرقبة ، وأما الخرج بالشرط فنحو قولك « اقتل الذى إن حارب » فإنك أخرجت من الذى الذى يباح قتله الذى بقى على عهده بقولك « إن حارب » الواقع شرطاً للأمر بالقتل ، وأما الخرج بالغاية فنحو قوله تعالى : ( ثم أمموا الصيام إلى الليل ) فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أول جزء من أجزاء الليل يجعل الليل غاية لإتمام الصيام ، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى : ( فشربوا منه إلا قليلاً منهم ) . وقوله : « تحقيقاً أو تقديراً » أشار به إلى أن الاستثناء ينقسم إلى متصل ومنفصل وأن المتصل يكون الإخراج فيه تحقيقاً ، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، والمنفصل يكون الإخراج فيه تقديراً لأن المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه ، ولكنه مقدر الدخول فيه .

وقوله : « من مذکور أو متروك » أشار به إلى انقسام الاستثناء إلى تام ومفرغ فالتام هو الذى ذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً مما ذكر في الكلام ، والمفرغ لم يذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً مما طوى ذكره في الكلام وهو مقدر .

وقوله : « بشرط الفائدة » يخرج به نحو قولك « جاءنى ناس إلا زيدا » ونحو قولك « جاءنى قوم إلا رجلاً » .

وقوله : « يلاً أو ما فى معناها » يخرج به كل أنواع الإخراج إلا المعروف ، وهو الاستثناء .

(١) اختلف النحاة فى حاشا الاستثنائية . أفعل هى أم حرف ؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب : المذهب الأول - وهو مذهب سيبويه ومذهب جماعة من البصريين - وحاصله أنها حرف جر دائماً ، ولا تكون فعلاً ؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها ، والجر لا يكون إلا بالحرف ، وأصحاب هذا القول يختلفون : ألما متعلق تتعلق به كسائر حروف الجر ، =

« أم لا متعلق لها كالحروف الزائدة ، فذهب قوم منهم إلى أن لها متعلقات تتعلق به كسائر حروف الجر ، ومتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شبهه ، وعلى هذا يكون محلها مع المجرور نصباً ، واختار قوم منهم ابن هشام أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة ، واستدل هؤلاء القائلون بأن لا متعلق لها بأنها ليست على النمط الذي عليه حروف الجر الأصلية ، فإن الحروف الأصلية توصل معاني الأفعال التي قبلها للاسم المجرور بها ، فأنت حين تقول : « مررت بزید » توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى زيد بواسطة الباء ، ولكنك حين تقول « رأيت القوم حاشا زيد » لا توصل معنى الفعل السابق إلى المجرور بحاشا ، بل أنت تزيل معنى الفعل وهو الرؤية عن زيد بواسطة حاشا ، فلما اختلف حال هذا الحرف الذي هو حاشا عن حال حروف الجر الأصلية لم نجعله منها ، وليس هذا الدليل بمستقيم ، لأن الحرف الأصلي يوصل معنى الفعل المتقدم عليه إلى مجروره على ما يقتضيه المعنى الذي وضع له الحرف ، فالباء توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى الاسم المجرور بالباء على المعنى الذي تدل عليه الباء وهو الإلصاق . وكذلك حاشا في المثال الذي ذكرناه توصل معنى الفعل وهو الرؤية على المعنى الذي وضع له هذا الحرف وهو انتفاء ما قبلها عن المجرور به ، ألا ترى أنك لو قلت « ما ضربت زيدا » لم يمنعك عدم وقوع الضرب على زيد في هذا المثال من أن تسميه مفعولاً به .

المذهب الثاني — وهو مذهب الجرمي والمازني والبرد والجاح والآخرش وأبي زيد والفرأ وأبي عمرو الشيباني ، وهو أيضاً الذي اختاره المتأخرون من النحاة ومنهم جميع شراح الألفية — وملخص هذا الرأي أنها تستعمل كثيراً حرف جر فيكون ما بعدها مجروراً بها ، وتستعمل قليلاً فعلاً متعدياً حامداً فت نصب ما بعدها ، فإذا استعملتها حرفاً قلت « حاشاى » — بدون نون الوقاية — كما في قول الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ      حَاشَاىَ إِنَّ مُسْلِمًا مَعْدُورُ

وإذا استعملتها فعلاً قلت « حاشانى » وإنما كان هذا الفعل جامداً لتضمنه معنى إلا ، وقدروا هؤلاء عن العرب نصب ما بعدها وجره ، فقصوا بأنها حين تجر تكون حرف جر ، وحين تنصب تكون فعلاً .

وَفِعْلَانِ وَهَما : « لَيْسَ » <sup>(١)</sup> ، و « لَا يَكُونُ » .  
وَمُتَرَدِّدَانِ بَيْنِ الْفَعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ ، وَهَما : « خَلَا » عِنْدَ الْجَمِيعِ ، و « عَدَا »  
عِنْدَ غَيْرِ سِيَبَوِيهِ .  
وَأَتَمَّانِ وَهَما : « غَيْرَ » و « سِوَى » بِلُغَاتِهَا ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : سِوَى كَرِضَى ،  
وَسِوَى كَهْدَى ، وَسِوَاءَ كَسَمَاءَ ، وَسِوَاءَ كِبِنَاءَ ، وَهِيَ أَغْرَبُهُمَا .

= المذهب الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين - أنها فعل دائماً تنصب ما بعدها ، ولا تكون حرفاً يجر ما بعده ، قالوا : لأننا رأينا العرب تنصرف فيها فتقول أحياناً : حشا ، وتقول أحياناً أخرى : حاش ، والحروف ليست محل تنصرف بإجماع منا ومنكم ، فلا تكون حاشا حرفاً ، فإذا ورد ما بعدها محروراً فهو محروور بحرف جر حذف وبقي عمله ، والجواب على هذا أنا نسلم أنها حين تنصرف فيها لا تكون حرفاً ، لكن هذا لا ينفع ، لأننا نقول : إنها تكون حينئذ فعلاً ، وتكون حرفاً حين يكون ما بعدها محرووراً ، ومتى كان السماع قد جاء بالحالين فنحن أحرىء بأن نقول : إنها تأتي على وجهين ، ودليلكم الذى ذكرتموه ينفي الحرفية ، لكنه لا يثبت الفعلية ، فكيف من الأفعال التى لم تنصرف ، ولم يكن عدم تنصرفها كافياً فى نفي فعليتها ، ونحن نستدل على حرفيتها فى بعض الأحيان بمعنى الاسم محرووراً بها ، وباتصاله بياء المتكلم من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلاً لاقترن بنون الوقاية مع ياء التكلم البتة .

وحاصل هذا الكلام أن سيبويه لم يرو عن العرب إلا الجر بحاشا فجعلها حرف جر ، وأن جمهور الكوفيين وجمهور البصريين رويوا الجر بها ، ورووا النصب أيضاً ، فجعلها البصريون نوعين تكون فعلاً فى أحدهما فنصب ما بعده على أنه مفعول به ، وفى الثانى حرف جر ، وجعلها الكوفيون نوعاً واحداً ، وهو فعل ينصب ما بعده ، فإن انجر ما بعده فإن انجراره يكون على تقدير حرف جر قد حذف وبقي عمله .

(١) القول بأن « ليس » فعل هو مذهب الجمهور ، وفيه مذهبان آخران ، أحدهما مذهب أبى على الفارسي - وتبعه عليه أبو بكر بن شقير - وحاصله أن « ليس » حرف دائماً ، وقد سبق فى أول هذا الكتاب الاستدلال على بطلان هذا الرأى بأنها تفتقر بها علامات الأفعال كثناء التأنيث الساكنة فى نحو « ليست هذه بمفلة » =

فإذا استثنى بـ «إِلَّا» وكان الكلام غير تامٍّ — وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه — فلا عملَ لِإِلَّا ، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند قَـدِّهَا ، وَيُسَمَّى استثناء مُفَرَّغًا ، وشرطه : كون الكلام غير إيجاب<sup>(١)</sup> ، وهو : النَّفْيُ نحو ( وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ )<sup>(٢)</sup> ، وَالنَّهْيُ نحو ( وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ )<sup>(٣)</sup> ، ( وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ )<sup>(٤)</sup> ، والاستفهامُ الإنكارى نحو ( قَهْلُ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ )<sup>(٥)</sup> ، فأما قوله تعالى : ( وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ )<sup>(٦)</sup> ، فعمل «يَأْتِي» على «لا يريد» لأنهما بمعنى .

= واء الفاعل في نحو «لست ، ولستما ، ولستم ، ولستن» وثانى المذهبين أنها في الاستثناء حرف ناصب للمستثنى بمنزلة إلا ، وهى في غير الاستثناء فعل .

(١) إنما شرطوا في الاستثناء المفرغ أن يكون مسبوقا بنفى أو بشبه نفي ومنعوا وقوعه مع الكلام الموجب لأن الكلام الساقى لو كان موجبا لكان المعنى الذى يدل عليه مجموع الكلام محالا فى مجرى العادة ، ألا ترى أنك لو قلت «ضربت إلا زيدا» لكان مؤدى هذه العبارة أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا معنى غير مستقيم فى مجرى العادة ، أما لو قلت «ما ضربت إلا زيدا» فإن المعنى الذى تدل عليه هذه العبارة أنك لم تضرب أحدا من الناس إلا زيدا ، فإنك ضربته دون من عداه ، وهذا معنى مستقيم .

واعلم أن القول بعدم صحة الاستثناء المفرغ مطلقا هو رأى الجمهور ، وفيه مذهب ثان ، واختاره ابن الحاجب ، وحاصله أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب بشرطين ، أحدهما أن يكون ما بعد إلا فضلا ، والثانى أن تحصل فائدة كأن يكون المستثنى منه المقدر محصورا فى نفسه ، ومن أمثلة ذلك «ذاكرت إلا يوم الجمعة» فإن كان ما بعد إلا عمدة نحو «حضر إلا زيد» أو لم تحصل فائدة من الكلام نحو «ضربت إلا زيدا» لم يحز الاستثناء المفرغ .

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء . (٤) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت

(٥) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . (٦) من الآية ٣٢ من سورة التوبة .

وإن كان الكلام تاماً : فإن كان موجباً وجب نصبُ المستثنى<sup>(١)</sup> ، نحو

(١) هنا أمران يجب أن تعرف أقوال العلماء في كل واحد منهما لتكون

على بصيرة :

فأما أولهما فقد اختلف النحاة في العامل في الاسم المنصوب بعد إلا ، ولهم في هذا الموضوع ثمانية أقوال :

الأول : أن الناصب لهذا الاسم هو « إلا » نفسها ، وحدها ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك صاحب الألفية ، وعبارته في النظم تدل على ذلك ، حيث يقول في مطلع الباب : « ما استثنى الا مع تمام ينتصب » ويقول بعد أبيات : « وألغ إلا ذات توكيد » وذكر ابن مالك أن هذا رأى سيويوه والمبرد .

والقول الثاني : أن الناصب هو تمام الكلام ، ومثل هذا انتصاب التمييز كانتصاب درهم في قولك : « أعطيته عشرين درهما » مثلاً .

والقول الثالث : أن الناصب هو الفعل المتقدم على « إلا » لكن بواسطة إلا ، وينسب هذا إلى السيرافي والفارسي وابن الباذش ، وضعف العلماء هذا الرأي بأنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلاً ، كما تقول « القوم إخوتك إلا زيدا » .

والقول الرابع : أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة إلا ، وإلى هذا ذهب ابن خروف ، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأى الفارسي ومن معه .

والقول الخامس : أن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى إلا ، مثل أستثنى ، وإلى هذا ذهب الزجاج .

والقول السادس : أن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها ، ويحكي هذا عن الكسائي .

والقول السابع : أن الاسم المنصوب يقع اسماً لأن — بتشديد النون — مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً ، وتقدير « قام القوم إلا زيدا » قام القوم إلا أن زيدا لم يبق ، وقد حكى هذا القول عن الكسائي ، وهو تكلف لا مقتضى له .

والقول الثامن : أن « إلا » مركبة من « إن » المؤكدة ولا العاطفة ، ثم خففت « إن » بحذف أحد نونيهما ، ثم أدغمت في لا ، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تغليب حكم إن ، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم لا العاطفة ، ونسب هذا القول إلى الفراء ، وهو أشد تكلفاً من سابقه .

(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) <sup>(١)</sup>، وأما قوله :

٢٦٠ — \* كَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا النَّوْىَ وَالْوَدَّ \*

فحمل « تَغْيِيرَ » على « لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ » لأنهما بمعنى .

= وأما الأمر الثانى فإن حاصله أن القول بوجوب نصب المستثنى بالإلا بعد الكلام التام اللوجب هو رأى جمهرة النحاة ، وحكى ابن مالك عن ابن عصفور — وتابعه أبو حيان — أن النصب جائز غالب لا واجب ، وأجاز الرفع ، وخرج على هذا حديثاً رواه الدارقطى « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض » برفع ما بعد إلا وما عطف عليه ، وعلى هذا تحمل قراءة من قرأ ( فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ) ويحمل عليه ما جاء فى صحيح البخارى « فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة » ويحمل حديث « كل أمتى معافى إلا المجاهرون » ويحمل الشاهد رقم ٢٦٠ ويحمل قول أبى نواس فى الأمين .

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمُتَيَّمُونَ

وقد حمل الجمهور ذلك على أن لا بمعنى لكن ، والرفع مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير ذلك فى بيت أبى نواس : لكن النبى الطاهر الميعون است خيراً منه . (١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

٢٦٠ — نسبوا هذا الشاهد للأخطل النصرانى النخلى ، واسمه غياث بن غوث ،

والذى ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزَلٌ خَلَقَ \*

اللفظة : « الصريمة » اسم مكان ، وأصله المنقطع من الرمل ، و « خلق » أى : بال ، و « عاف » أى : دارس منذر ، و « النوى » — بوزن قفل وحمل وفلس وصرد — نهير صغير يحفرونه حول الخيمة لمنع السيل عن دخولها .

الإعراب : « بالصريمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتى الواقع مبتدأ على ما هو مذهب سيبويه ، وكان أصل الجار والمجرور صفة للمنزل فلما تقدم عليه جعل حالا ؛ لأن الصفة لا تقدم على الموصوف ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف =



= حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على منزل  
وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ « منزل »  
مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « خلق » نعت لمنزل مرفوع بالضممة الظاهرة  
« عاف » صفة ثانية لمنزل ، مرفوعة بضممة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء  
الساكنين « تغير » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنزل ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل  
رفع صفة ثالثة لمنزل « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من  
الإعراب « النوى » بدل من الضمير المستتر في تغير ، وبديل المرفوع مرفوع وعلامة  
رفعه الضمة الظاهرة « والوتد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من  
الإعراب ، الوند : معطوف على النوى ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة  
رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النوى والوتد » فإن الظاهر أن الاستثناء تام موجب :  
أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو المنزل ، وأما كونه موجباً فلائنه لم يتقدمه  
نفي ولا شبهة ، فكان على مقتضى هذا الظاهر - وجرباً على مذهب جمهور النحاة -  
ينبغي نصب المستثنى ، إلا أنه ورد مرفوعاً .

وقد خرج الجمهور على المعنى ، وحاصله أنهم يمنعون كون الكلام موجباً ، ويزعمون  
أنه منفي ؛ لأن المنفي ليس قاصراً على ما يكون قد سبقته أداة نفي ، بل هو أعم من  
ذلك . ومنه أن يكون العامل في المستثنى منه في معنى عامل آخر منفي ، والأمر هنا  
كذلك ، فإن « تغير » - وهو العامل في ضمير المنزل الذي هو المستثنى منه - في معنى  
عامل آخر منفي ، وهو « لم يبق على حاله » وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور  
في الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى ، فكان لما هو بمعناه حكمه .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « إلا » في هذا البيت ونحوه حرف بمعنى لكن  
التي للاستدراك ، وما بعدها مبتدأ حذف خبره ، وكأن الشاعر قد قال : لكن النوى  
والوتد لم يتغيرا ، وقد تمددنا عن ذلك في الكلام على مذاهب النحاة في نصب الاسم  
الذي يقع بعد إلا ، بعد كلام تام موجب ، وروينا لك عدة شواهد ورد فيها الاسم =

وإن كان الكلام غير موجب : فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه : بَدَلَ بعض عند البصريين ، وَعَطَفَ نسق عند الكوفيين<sup>(١)</sup>

= مرفوعاً ، وزيدك هنا أن ابن مالك يقول في التوضيح : « إن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا ورود مرفوعاً بالابتداء ، ثابت الخبر ومحدوفه ؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : « كلهم أحرما إلا أبو قتادة لم يحرم » فلا بمعنى لكن . وأبو قتادة مبتدأ ، ولم يحرم : خبره . ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل أمي معافي إلا المجاهرون ، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون » اهـ ، مع إيضاح يسير .

ومن هذا الوادي قول أبي نواس :

لِمَنْ طَلَّ عَافِي الْمَحَلِّ دَفِينُ عَفَا آيُهُ إِلَّا خَوَالِدُ جُونُ

وتقديره : لكن خوالد جون لم تعف .

وقد جعل العلماء جملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وصرح ابن هشام بأنه قد فات العلماء عد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب .

(١) قد اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة ، فقال البصريون : الاسم الواقع بعد إلا بعد كلام تام منفي إذا أتبع لما قبله فهو بدل بعض من كل ، وقال الكوفيون : إن إلا حرف عطف بمنزلة لا العاطفة التي تعطى لما بعدها ضد حكم ما قبلها ، والاسم الذي بعدها معطوف عطف النسق بإلا على الاسم الذي قبلها ، وقد كان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب - وهو من شيوخ نحاة الكوفة - يعترض على مذهب البصريين في هذه المسألة ويقول : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي ، وكأنه ينكر أن يخالف البديل البديل منه في الإيجاب والنفي ، وقد أجاب أبو سعيد السيرافي على هذا الكلام بأنها إنما جعلناه بدلا مما قبله في عمل العامل فيه ، وتخالف البديل مع البديل منه في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البديل أن يجعل البديل منه كأنه لم يذكر ويجعل البديل في موضعه ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ثم إنا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها في النفي والإثبات ، من ذلك النعت في نحو قولنا : « مررت برجل لا كريم ولا لبيب » ومن ذلك العطف بيل ولا ولكن ، نحو « رأيت رجلا كريما لا بخيلا » فما يمنع =

نحو ( مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ )<sup>(١)</sup> ، ( وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تُنْكَ )<sup>(٢)</sup> ، ( وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّي إِلَّا الضَّالُّونَ )<sup>(٣)</sup> ، والنَّصْبُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ، وقد قرئ به في السبع في ( قليل ) و ( امرأتك ) .

وإذا تَعَذَّرَ البَدَلُ عَلَى اللفظ أبْدَلْ عَلَى المَوْضِعِ<sup>(٤)</sup> ، نحو « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ،

== أن يكون البديل مثل النعت والاعطف ، على أننا رأينا ذلك التخالف واقعا في البديل نفسه ، أفليس بدل البعض يخالف المبدل منه على وجه الإجمال ؟ وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهذا يتعين أن يكون بدلا ؛ لأن لا العاطفة لا تتكرر ، فلما امتنع أن يكون عطفاً تعين أن يكون بدلا ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر .

(٤) ذكر المؤلف مما يتعذر إبداله على لفظ البديل منه لسبب صناعي ثلاثة أمثلة ، الأول كلمة التوحيد ، وهي قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » والثاني قولك : « مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ » والثالث قولنا : « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يَبْأُ بِهِ » الأول والثاني برفع ما بعد إلا ، والثالث بنصب ما بعد إلا ، ونحن نبين لك كل مثال من هذه المثل على حدة ، ونبين لك السر في وجوب الإتيان في كل منها على محل المتبوع ، وعدم جواز الإتيان على لفظ المتبوع .

أما المثال الأول — وهو قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » — فإن لا في أول هذه الجملة نافية للجنس ، وإله اسمها ، وخبر لا هذه محذوف ، والتقدير : لا إله موجود ، أو لا إله لنا ، واسم لا خبرها المقدر نكرتان على ما هو ملتزم في إعمال لا النافية للجنس عمل إن ، وأنت تعلم أن ما بعد إلا الاستثنائية يكون حكمه من جهة النفي والإثبات ضد حكم ما قبلها ، فإذا كان ما قبلها منفيًا كان ما بعدها مثبتًا ، وإذا كان ما قبلها مثبتًا كان ما بعدها منفيًا ، فلو أنك أبدلت كلمة الجلالة — وهي « الله » — من اسم لا وهو « إله » على اللفظ — أي نصبت اسم الجلالة — كنت قد أعملت لا النافية للجنس في معرفة ، بل في أعرف المعارف ، فخالف بهذا ما اشترطه النحاة كلهم في عمل لا عمل ==

= إن من وجوب تنكير معمولها ، وإيضاف إن ما بعد إلا في هذه الجملة مثبت ، وقد علمت أن « لا » النافية للجنس لا تعمل في مثبت ، فإنبا عك على لفظ المتبوع الذي هو أثر عمل لا يحرك إلى مخالفة هذا الأصل زيادة على أنه جرك إلى المخالفة الأولى ، ومن أجل هذا وذلك منعناك من أن تبدل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه وهو اسم لا ، وجوزنا لك أن تبدل على الموضع لأنه ليس أثراً من آثار لا فيلزم فيه ما لزم في معمول لا ، وذلك أن اسم لا أصله مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، فلو أبدلت لفظ الجلالة بالرفع لم تسكن جعلت للآ فيه عملاً ، وعلى ما يقول سيدي إن لا واسمها جميعاً في قوة المبتدأ ، فالموضع ههنا رفع بالابتداء على واحد من الوجهين ، وليس للآ أثر فيه ، فأبدل بالرفع على الموضع ، ومن العلماء من أنكروا الإبدال بالرفع على اعتبار الابتداء ، سواء أنظرنا إلى اسم لا وحده وأن أصله مبتدأ ، أو نظرنا إلى مجموع لا مع اسمها كما هو رأى سيدي ، وهؤلاء جعلوا المبدل منه هو الضمير المستتر في خبر لا ، ومؤدى العبارة : لا إله لنا إلا الله ، أو لا إله موجود إلا الله ، أو لا مستحق للعبادة إلا الله ، فقد نفت جملة لا واسمها وخبرها جنس الآلهة ، وأثبت البدل الله وحده ، فبقى الكلام دالاً على التوحيد .

وأما المثال الثاني — وهو قولنا : « ما فيها أحد إلا زيد » — فإن المستثنى منه في هذا المثال — وهو أحد — نكرة منفية مجرورة بمن الزائدة لفظاً ، وهي مبتدأ خبرها الجار والمجرور الواقع بعد حرف النفي ، فلو أنك أبدلت زيدا للمعرفة بالعلمية من أحد على لفظه — وهو الجر بمن — لكنت قد جعلت زيدا العلم معمولاً لمن الزائدة العاملة في أحد المبدل منه ، ونحن نعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النكرة ، ونعلم أيضاً أن ما بعد إلا مثبت لأن ما قبلها منفي ، ونعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على المنفي ، فمن أجل هذا وذلك امتنع الإتيان على لفظ المبدل منه الذي هو أثر لمن الزائدة ، وجاز الإتيان على الموضع وهو الرفع على الابتداء ، فإن الابتداء ليس أثراً لمن الزائدة .

وأما المثال الثالث — وهو قولنا : « ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به » — فإن المستثنى منه في هذا المثال هو شيء المجرور بالباء الزائدة والواقع خبراً وليس ، وشيء هذا نكرة منفية ، وشيئاً الذي تريد أن تبدله نكرة مثبتة لوقوعه بعد إلا =

ونحو « مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » برقمهما ، و « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُقْبَلُ بِهِ » بالنصب ، لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة ، ولا في مُوجِبٍ ، وَمِنْ والباء الزائدتين كذلك ، فإن قلت « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ » فالرفع أيضاً ، لأنها لا تعمل في مُوجِبٍ .

ولا يترجّع النصبُ على الإتيان لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى ، نحو « مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا أَخُوكَ صَالِحٌ » خلافاً لمازنى<sup>(١)</sup> .

= المسبوقة بالنفي ، فلو أنك أبدلت شيئاً الواقع بعد إلا من شيء المجرور بالباء على اللفظ وهو الجركنت قد جعلت البدل معمولاً للباء الزائدة ، وقد علمنا أن الباء الزائدة لا تدخل إلا على النكرة النفية ، والبدل هنا وإن كان نكرة ليس منقياً ، فوجب ألا تبدل على اللفظ الذي هو أثر للباء الزائدة ، وأن تبدل على للوضع وهو النصب الذي هو أثر ليس .

(١) ضابط هذا المثال : أن يتقدم المستثنى منه ، ويقع المستثنى بعده ، ثم يؤتى بصفة للمستثنى منه ، ويكون الكلام غير موجب ، فرجل هو المستثنى منه ، و « إلا أخوك » هو المستثنى ، وصالح : صفة لرجل ، والكلام منقياً كما ترى ، وأنت تعلم أنه لو تقدم المستثنى منه على المستثنى والكلام منقياً ، فإن إتيان المستثنى للمستثنى منه يترجىح على نصب المستثنى في هذه الحالة ، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في مثل هذه الحالة نحو « مَا لِي إِلَّا أَخَاكَ صَدِيقٌ » وجب نصب المستثنى ، فهل يعتبر تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على المستثنى منه نفسه ، أم ينظر إلى تقديم المستثنى منه ولا يلتفت إلى الوصف المتأخر ، أم يأخذ حكماً جديداً لا هو حكم تأخر المستثنى منه ولا هو حكم تقدمه ؟ وقد اختلف النحاة في ذلك ، ولهم في هذا الموضوع ثلاثة آراء :

الرأى الأول : أنه يجب في هذه الحالة نصب المستثنى ، وهذا المذهب يجعل حكم تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على نفس المستثنى منه ، وهذا الرأى نسبة ابن الحجاز إلى المازنى ، ولكن المحققين أنكروا على ابن الحجاز هذا النقل .

والرأى الثانى : أنه يكون نصب المستثنى في هذه الحالة راجعاً على إتيان المستثنى للمستثنى منه ، فلم يعط المستثنى في هذه الحالة حكم المستثنى للتقدم على المستثنى منه نفسه ، =

وإن كان الاستثناء منقطعاً : فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب للنصب اتفاقاً ، نحو « ما زاد هذا المال إلا ما نقص » إذ لا يقال زاد النقص ، ومثله « ما نفع زيد إلا ما ضر » إذ لا يقال نفع الضر .

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب ، وعليه قراءة السبعة : ( ما لهم به من علم إلا اتباع الظن )<sup>(١)</sup> ، وتميم ترجحه وتجزئ الإتيان ، كقوله :

٢٦١ — وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

= ولم يعط حكم المستثنى للتأخر على المستثنى منه ، وهذا الرأي هو ما حكاه الأئمة — ومنهم المؤلف — عن المازني ، وهو ما اختاره المبرد أيضاً فذكره ابن مالك في شرح كافيته .

والرأي الثالث : أنه لا يرجع نصب المستثنى في هذه الحالة ، ولا يرجع إتيانه للمستثنى منه ، بل يستوى الأمران ، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الأمرين جميعاً : أن المستثنى منه متقدم على المستثنى ، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى ، فأعطوا كل واحد من الأمرين لحة من النظر ، فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضي حكماً يخالف الحكم الذي يقتضيه الآخر ، أعطوا هذه الصورة حكماً متوسطاً ، قال ابن مالك : « وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ، لأن لكل واحد منهما مرجعاً ، فتكافأ » اهـ .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

٢٦١ — هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث ، المعروف بجراث العود ، وهذه رواية النحاة ، وهي غير الوارد في ديوانه .

اللفظة : « اليعافير » : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، واليعيس : جمع أيعيس أو عيساء ، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة .  
الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص =

= « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اليعافير » بدل من أنيس ، وبديل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واستعرف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد للتأكيد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « العيس » معطوف بالواو على اليعافير ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا اليعافير » فإن ظاهره أنه استثناء مقطوع تقدم فيه المستثنى منه ، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب وهي لغة أهل الحجاز ، إلا أنه ورد مرفوعا ، وقد وجهه سيويه رحمه الله ليوافق المشهور بوجهين : الأول : أنه جعله كاستثناء المفرغ ، وجعل ذكر المستثنى منه مساويا في هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فسكانه قال : ليس بها إلا اليعافير .

والوجه الثاني : أنه توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعا من المستثنى منه ، وكان من قال : ليس فيها أحد إلا حمار ، قد جعل الحمار إنسان هذه الدار ، فحمله على المحمل الذي يحمل عليه الاستثناء المتصل ، كما جعل الشاعر الضرب الوجيع نوعا من التحية في قوله :

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِحَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

وكما جعلوا السيف ضربا من العتاب في قولهم : « عتابه السيف » وليس هذا الكلام على التشبيه ، فإن من قال : « تحية بينهم ضرب وجيع » لا يريد أن يشبه التحية بالضرب . ومن قال : « عتابه السيف » لا يريد أن يشبه العتاب بالسيف ، وآية ذلك أنك لو قلت : « تحينهم كالضرب » و « عتابه كالسيف » كان كلاما غثا لا يحصل له ، وإنما يريد قائل ذلك أن يجعل التحية أنواعا ، ويجعل الضرب الوجيع نوعا منها ، ويريد الآخر أن يجعل العتاب أنواعا ، ويجعل السيف نوعا منه ، وهذا يقرب لك التوسع الذي ذكره سيويه حتى جعل اليعافير والعيس نوعا من الأنيس ، =

وَحَمَلَ عَلَيْهِ الرِّمَاحُ (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) (١).

\*\*\*

= والتوسع الذى ذكره المازنى حتى جعل الأنيس عاما يشمل الإنسان ويشمل العاقر والعيس .

ونظير بيت الشاهد قول النابغة الديباني فى داليتة الطويلة :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كُنْتُ أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَاباً ، وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَيًّا مَا أَبَدْنَهَا وَالنُّوَى كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلَدِ

وقول ضرار بن الأزور الأسدى الصحابى :

عَشِيَّةً لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَسَاجِدَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا لَشَرَفِ الْمُصَمِّمِ

وقد ذكر فيه أبو سعيد السيرافى - نقلاً عن المازنى - تخريجاً ثالثاً ، قال : « رفع المستثنى عند بنى تميم فى هذا على تأويلين ذكرهما سيبويه ، وقال المازنى : إن فيه وجهاً ثالثاً ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبّر عن جماعة ذلك بأحد ، ثم أبدل حاراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره » اهـ .

والفرق بين هذا الوجه الذى نقله أبو سعيد عن المازنى والوجه الثانى فى كلام سيبويه : أن التوسع الذى عند سيبويه واقع فى البدل ، فقد تجاوز التشكك فى المستثنى حتى جعله من جنس المستثنى منه لمعنى فيه عنده ، والمستثنى منه باقٍ عنده على معناه الأول ، ففى بيت الشاهد جعل العاقر والعيس من جنس الأنيس ، وأما التوسع الذى فى كلام المازنى ففى المستثنى منه ، فإنه جعل الأنيس بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل المستثنى ، فصار الكلام كأنه استثناء متصل بعد كلام منقضى .

والحاصل أن لإبدال المستثنى من المستثنى منه عند بنى تميم ثلاثة تخريجات : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الاستثناء مفرغ ، والتوسع فى المستثنى ، والتوسع فى المستثنى منه ، وكأن الاستثناء على هذين استثناء متصل .

(١) من الآية ٦٥ من سورة النمل ، وحاصل إعراب الرِّمَاحُ أَنَّهُ يُجْعَلُ «مِنْ» اسماً موصولاً فى محل رفع فاعل يعلم ، والغيب : مفعولاً به يعلم ، ولفظ الجلالة بدلاً =



«من» الموصولة ، وهو استثناء منقطع ؛ لأن المستثنى — وهو لفظ الجلالة — ليس من جنس المستثنى منه ، لأن الله تعالى لا يحويه مكان ، و « من في السموات » يدل على أن المقصودين مستقرون في السموات والأرض .

وقد اعترض العلماء على هذا التخريج بأن القراءة في هذه الآية برفع لفظ الجلالة قراءة القراء السبعة ، ورفع المستثنى في مثل هذه الحالة وهي الاستثناء المنقطع وجه ضعيف في العربية ، ولا شك أن مما لا ينبغي لفعولة العلماء أن يخرجوا قراءة القراء السبعة على وجه ضعيف .

ومن أجل هذا تلس العلماء وجها آخر غير الوجه الذي ذكره الزمخشري . فذهب العلامة الصفاقسي إلى أن الاستثناء متصل ، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه ، غير أن المخلوقين مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة فالظرفية التي يدل عليها لفظ « في » بالنسبة إليهم ظرفية حقيقية ، وهي بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية ، وإذا كان الأمر كذلك كان « من في السموات والأرض » شاملا للمخلوقين والله تعالى ، فيكون « إلا الله » بعض ما شملهم المستثنى منه ، فيكون الاستثناء متصلا ، ومتى كان الاستثناء متصلا ، والكلام تام منفي ، كان الإتيان أرجح الوجهين ، فالآية الكريمة — على هذا التخريج — جارية على أرجح الوجهين في العربية .

واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة ، وهذا ظاهر من تقريرنا للكلام ، وقد علمنا أن الجمع في كلمة واحدة بين الحقيقة والمجاز — بأن تريد منها المعنى الذي تدل عليه بالوضع وتريد منها ، مع ذلك ، معنى مجازيا — مما لا يميزه كثير من العلماء ؛ لكونهم يشترطون في المجاز أن تكون معه قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي . وكيف تراد الحقيقة من اللفظ في حين أن المجاز مراد مع هذا الاشتراط !

وأجاب قوم بأن هذا التخريج جار على مذهب من يميز الجمع في الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز ، لأن هؤلاء لا يشترطون في المجاز أن تكون له قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، وهم الشافعي وأتباعه .

فصل : وإذا تَقَدَّمَ المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُهُ مطلقاً<sup>(١)</sup> ، كقوله :

= واختار ابن مالك رحمه الله وجهاً آخر في الآية ، وحاصله أن صلة « من » الموصولة محذوفة وتقديرها « من يذكر في السموات والأرض » وليست الصلة هي المتعلقة العام الذي يدل عليه الجار والمجرور وهو « في السموات والأرض » والاستثناء على هذا الوجه متصل ، والمعنى مستقيم ، ولكن أين الدليل على الصلة المحذوفة ؟

واختار ابن هشام في معنى اللبيب وجهاً آخر غير هذه الوجوه كلها ، وحاصله أن « من » الموصولة مفعول به يعلم ، وليست فاعلاً كما هي في جميع الوجوه السابقة ، والغيب : بدل اشتمال من « من » ولفظ الجلالة فاعل يعلم ، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ ، وكأنه قيل : لا يعلم الغيب إلا الله ، ولكن بدل الاشتمال خال من ضمير يعود على المبدل منه ، وقد علمنا أنه يجب في بدل الاشتمال أن يكون مضافاً إلى ضمير يعود على المبدل منه .

(١) أبادر هنا فأقول لك : إن مراد المصنف بقوله « مطلقاً » في هذا الموضع أنه يستوى في هذا الموضع الاستثناء المتصل نحو « ما قام إلا زيداً أحد » ومنه الشاهد ( رقم ٢٦٢ ) والاستثناء المنقطع نحو « ما في الدار إلا حملاً أحد » بعد أن يكون الكلام منفيًا ، ومتى كان الأمر على هذا فقول المؤلف فيما بعد إنشاد البيت « وبعضهم يميز غير النصب في المسبوق بالنفي » لا معنى له ، نعى أن قوله « في المسبوق بالنفي » لا يحصل له ولا حاجة إليه ؛ لأن فرض الموضوع أن الكلام غير موجب ، وعذره في ذكره أنه تبع الناظم في قوله \* وغير نصب سابق في النفي قد يأتي \*

ثم أقول لك : إن صور تقديم المستثنى ثلاث صور :

الصورة الأولى : تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، نعى أن ذلك حاصل مع تقدم العامل في المستثنى منه ، نحو « ما قام إلا زيداً أحد ، وما أكرمت إلا زيداً أحد ، وما مررت إلا زيداً بأحد » وهذه الصورة قد اتفق البصريون والكوفيون على جوازها ، وهي محل الكلام الذي وضع المؤلف له هذا الفصل .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نعى أن ذلك حاصل مع تقدم المستثنى منه على المستثنى ، نحو « القوم إلا زيداً أكرمت » بنصب القوم على أنه مفعول به لأكرمت المتأخر ، وفي هذه الصورة يختلف النحاة ، ولهم في =

## ٢٦٢ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

== ذلك ثلاثة أقوال ، الأول أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى به بشرط تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، أى سواء كان العامل في المستثنى منه متصرفا كقولك « إخوتك إلا عليا زاروني أمس » أم كان العامل في المستثنى منه جامدا نحو قولك « أصدقاؤك إلا خالدًا عسى أن يفلحوا » والقول الثانى : لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث : يجوز إذا كان العامل متصرفا كالثالث الأول ، ويمتنع إذا كان العامل جامدا ، وهذا التفصيل هو القول الصحيح الخلق بأن تأخذ به ، لوجهين ، أولهما أن العامل الجامد لا يتصرف في نفسه ، فلا يصح التصرف في معموله بتقديمه عليه ، وثانيهما أن السماع إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف نحو قول لبيد بن ربيعة العامري :  
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ      وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَلَّةَ زَائِلٌ  
الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، نحو قولك « إلا زيدا لم يحضر القوم » وقولك « إلا خالدًا أكرمت القوم » وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون ، فقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا بحيث يقع المستثنى في أول الكلام ، قالوا : لأن « إلا » تشبه « لا » العاطفة ، ولا العاطفة لا تقع في أول الكلام ، وقال الكسائي والكوفيون : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل ، لأن ذلك وارد عن العرب في مثل قول الشاعر :

خَلَا اللَّهَ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا      أَعْدُ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ  
٢٦٢ - هذا البيت للكهيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة له هاشمية ، يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومطلع القصيدة التي منها الشاهد قوله :  
طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ      وَلَا أَعْبَأُ مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْمَبُ  
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ      وَلَمْ يَنْتَظِرْ بَنِي بَنَانٍ مُخَصَّبُ  
اللغة : « طربت » فعل ماض من الطرب ، وهو خفة تعتري القلب من حزن أو لهو أو نحوها « البيض » جمع بيضاء ، وهى المرأة النقية اللون ، والنساء يستشهدون ==

« بهذا البيت على جواز حذف همزة الاستفهام ، فإن قوله « وذو الشيب يلعب » على معنى : أو ذو الشيب يلعب ، دليل ورود رواية أخرى « أذو الشيب يلعب » وعن استشهد به على ذلك ابن هشام في معنى اللبيب « يلحن » مضارع ماضيه ألهم ، واللهو : أن تدع الشيء وترفضه ، تقول : لهيت عن كذا ألهي - بوزن رضيت أرضى - وتقول : لهيت ، ولهوت - مثل - رميت وغزوت - وقوله في بيت الشاهد « مذهب الحق » هو طريقته الذي يسلكه الذاهب إليه ، ويرى في مكانه « مشعب الحق » وهو بوزنه ومعناه .

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه مجرور بالفتحة يابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل « شعبة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه للتأخر « وما » الواو حرف عطف ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه للتأخر .

الشاهد فيه : قوله « مالى إلا آل أحمد » و « مالى إلا مذهب الحق » فإن في كل واحدة من هاتين العبارتين مستثنى تقدم على مستثنى منه ، والمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه لم يكن فيه إلا وجه واحد ، وهو نصب المستثنى ، وهو في هذا الشاهد قد جاء بالعبارتين على ما تقتضيه العربية فنصب المستثنى في الوضعين . وإنما لم يكن في المستثنى المتقدم على المستثنى منه إلا النصب - سواء أكان الكلام موجباً أم كان منفيّاً - لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلاً ؛ إذ لا ثالث لهما في الوجهين ، والبدل تابع ، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع ، فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلاً لهذه العلة ، فلم يبق إلا الوجه الآخر ، وهو نصبه على الاستثناء ، فافهم هذا وتدبره .

وأصل نظم البيت : ومالى شعبة إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق ؛ فقدم المستثنى في الوضعين على المستثنى منه ؛ فوجب نصبه على ما علمت .

وبعضهم يُجيزُ غيرَ النصب في المسبوق بالنفي ، فيقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ » سمع يونس « مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ » ، وقال :

٢٦٣ - إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّ: شَافِعُ \*

٢٦٣ - هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت شاعر النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً \*

وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا أَقْوَمِي هَلْ لَمَّا حُمَّ دَافِعُ ؟

وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ الْقَيْشِ رَاجِعُ ؟

تَذَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَا فَعَتَتْ

بَنَاتُ الْحِشَا وَانْهَلَتْ مِثْنِي الْمَدَامِصُ

اللغة : « حم » قدر ، تقول : « حم الأمر » بالبناء للمجهول - تريد أنه قدر وهيئت أسبابه ، وتقول : « حمه الله تعالى ، وأحمه » تريد أنه سبغناه قدره وهياً له أسبابه « تهاقت » تابعت وتوالت وجرى بعضها في أثر بعض « بنات الحشا » أراد بها الهموم والآلام والأحزان « انهل » انصب وسال متالياً « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلوات الله وسلامه عليه يوم القيامة ، وهي للقام المحمود الذي وعد الله تعالى به نبيه في قوله سبغناه : ( عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ) .

الإعراب : « لأنهم » اللام حرف جر دال على التعليل مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسم أن مبنى على الضم في محل نصب ، واليم حرف عماد « يرجون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل =

والفاعل في محل رفع خبر أن للؤكدّة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله « ما بدلوا » في بيت سابق على بيت الشاهد « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرجون « شفاعه » مفعول به لقوله يرجون منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « شافع » بدل من فاعل يكن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون شافع » فإن ظاهره أن قوله « شافع » هو المستثنى منه ، وقوله « النبيون » مستثنى ، وعلى هذا يكون قد تقدم المستثنى على المستثنى منه ؛ فكان ينبغي أن ينتصب المستثنى ؛ للعلّة التي ذكرناها في شرح الشاهد السابق ، إلا أن الرواية وردت برفعه ؛ والعلماء يخرجونه على ما ذكره المؤلف من أنه استثناء مفرغ ، واعتبروا المستثنى معمولا لما قبل « إلا » فهو فاعل ليكن التامة ، وما بعده بدل منه بدل كل من كل ، وقد أعربنا البيت على هذا الوجه ، وقد ذكر المؤلف علته كما ذكر نظيره من كلام العرب .

فإن قلت : فكيف يكون إبدال « شافع » من « النبيون » من قبيل بدل الكل من الكل ، وشافع أعم من النبيين ، ونحن لو أبدلنا قوله « النبيون » من شافع - لو أن الكلام جاء على ترتيبه الطبيعي قبيح « إذا لم يكن شافع إلا النبيون » - كان من قبيل بدل البعض من الكل ؟

قلت : قد كان يلزمنا لو أبقينا اللفظين على معناهما الأصلي أن يكون البدل من قبيل بدل الكل من البعض ، لأن اللفظ العام قد صار بدلا واللفظ الخاص قد صار مبدلا منه ، واللفظ العام كل واللفظ الخاص بعض من هذا الكل ، ولكن جمهرة العادة ينكرون أن يكون هناك بدل يعتبر بدل كل من بعض ، فأما الذين =

وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَامِلَ فُرِّغَ لِمَا بَعْدَ «إِلَّا» وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ عَامٌّ أُريدَ بِهِ خَاصٌّ ؛  
فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ ، وَنَظِيرُهُ فِي أَنَّ الْمَتَّبِعَ أُخِّرَ وَصَارَ  
تَابِعًا « مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ » <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وَإِذَا تَسَكَّرَتْ «إِلَّا» فَإِنْ كَانَ التَّكْرَارُ لِلتَّوَكِيدِ — وَذَلِكَ  
إِذَا تَلَبَّ عَاطِفًا ، أَوْ تَلَاهَا اسْمٌ مِمَّا تِلْهُا لِمَا قَبْلَهَا <sup>(٢)</sup> — أَلْفَيْتَ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ

= لَا يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدَلِ ، وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى صِحَّتِهِ بِأَنَّهُ وَارِدٌ عَنِ الْعَرَبِ فِي  
نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

فَإِنَّهُمْ يَبْقُونَ الْعَامَّ عَلَى عَمُومِهِ وَالْخَاصَّ عَلَى خُصُوصِهِ وَيَجْعَلُونَ هَذَا الْبَدَلَ بَدَلَ كُلِّ  
مِنْ بَعْضٍ ، وَأَمَّا الَّذِينَ يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدَلِ فَإِنَّهُمْ يَتَخَلَّصُونَ مِنْ ذَلِكَ بِأَنَّ  
الْإِسْمَ الَّذِي كَانَ مُبْدَلًا مِنْهُ — وَهُوَ شَافِعٌ — لَمْ يَبْقَ عَلَى عَمُومِهِ حِينَ صَارَ بَدَلًا ، بَلْ صَارَ  
خَاصًّا بِمَحِثٍ يَسَاوِي فِي مَدْلُولِهِ اللَّفْظَ الَّذِي كَانَ بَدَلًا فَصَارَ مُبْدَلًا مِنْهُ — وَهُوَ قَوْلُهُ  
الْتَّبِيعُونَ — وَإِذَا تَسَاوَى الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي الْمَدْلُولِ يَكُونُ الْبَدَلُ بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، وَهَذَا  
هُوَ الَّذِي أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ (يُرِيدُ قَوْلَهُ « شَافِعٌ » ) أُريدَ بِهِ  
خَاصٌّ ، فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ » اهـ .

(١) أَصْلُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ « مَرَرْتُ بِأَحَدٍ مِثْلِكَ » فَقَوْلُهُمْ « بِأَحَدٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِمَرَرْتُ ، وَمِثْلَكَ — بِالْجَرِّ — نَعْتٌ لِأَحَدٍ ، فَقَدِّمِ النِّعْتَ فَصَارَ الْكَلَامُ « مَا مَرَرْتُ  
بِمِثْلِكَ أَحَدٍ » فَقَوْلُهُمْ بِمِثْلِكَ جَارٌ وَمَجْرُورٌ يَتَعَلَّقُ بِمَرَرْتُ ، وَأَحَدٌ : بَدَلٌ مِنْ مِثْلِكَ ،  
وَقَدْ صَارَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ الْإِسْمُ الَّذِي كَانَ مُتَّبِعًا تَابِعًا ، وَالْإِسْمُ الَّذِي كَانَ  
تَابِعًا صَارَ مُتَّبِعًا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ نَوْعُ تَبْعِيَّتِهِ ، فَبَعْدَ أَنْ كَانَ التَّابِعُ فِي الْأَصْلِ نَعْتًا صَارَ  
التَّابِعُ فِي الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ بَدَلًا ، فَلَا عَجَبَ إِذْنِ فِي أَنْ يَتَغَيَّرَ نَوْعُ الْبَدَلِ فَيَصِيرَ بَدَلَ كُلِّ مِنْ  
كُلِّ بَعْدَ أَنْ كَانَ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ .

(٢) اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ لَا تَخْتَصُّ بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الِاسْتِثْنَاءِ ، بَلْ تَقَعُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ =

« ما جاء إلا زيد وإلا عمرو » فما بعد « إلا » الثانية معطوف بالواو على ما قبلها ، و « إلا » زائدة للتوكيد ، والثاني كقوله :

\* لَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا<sup>(١)</sup> \*

== للتصل وفي الاستثناء النقط في الاستثناء المفرغ ، وأمثلة المؤلف تؤيد ذلك ، فتحمله بما جاء إلا زيد وإلا عمرو من الاستثناء المفرغ ، والمثال الذي أخذه من كلام الناظم والشاهد رقم ٢٦٤ من الاستثناء التام من كلام منفي .

ثم اعلم أن التكرار للتوكيد يتأني في العطف بالواو وفي البديل بأنواعه الأربعة التي هي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال وبدل الغلط ، وعلى هذا الإيضاح يكون في كلام المؤلف قصورا في موضعين ، الأول في كونه عمم في العاطف فقال : « وذلك إذا تلت عاطفاً » مع أن الحكم المذكور - كما نص عليه المحققون - قاصر على العطف بالواو ، والثاني كونه خص البديل بما كان الثاني مماثلا للأول وهو بدل الكل من الكل مع أن الحكم عام في جميع أنواع البديل كما قلنا ، فمثال بدل الكل من الكل « لا تمر بهم إلا الفتى إلا العلا » فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء في قوله : « بهم » والعلا : بدل من الفتى ، وهو بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض من الكل « ما أعجبنى أحد إلا زيد إلا وجهه » فزيد : مستثنى من أحد ، ووجهه : بدل من زيد ، وهو بدل بعض من كل ، ومثال بدل الاشتغال قولك : « ما سرني أحد إلا زيد إلا أدبه » فزيد : مستثنى من أحد ، وأدبه : بدل من زيد ، وهو بدل اشتغال ، ومثال بدل الغلط قولك : « ما أعجبنى إلا زيد إلا عمرو » فزيد : مستثنى من أحد ، وعمرو : بدل من زيد ، وهو بدل غلط .

ثم اعلم ثالثاً أنه لا فرق في العطف بالواو بين أن يكون المعطوف عليه هو المستثنى كما في أول أمثلة المؤلف - وهو قوله « ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو » وأن يكون المعطوف عليه هو البديل من المستثنى كما في الشاهد رقم ٢٦٤ فإن قوله : « إلا رسيمة » بدل من قوله « إلا عمله » وقوله « وإلا رمله » معطوف على رسيمة ، والمؤلف يقول قبل إنشاد البيت : « وقد اجتمع العطف والبديل في قوله » .

(١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .



فـ « الفقى » مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور بالباء ، وَالْأَرْجَحُ كَوْنُهُ تَابِعاً لَهُ  
فِي جَرِّهِ<sup>(١)</sup> ، ويجوز كَوْنُهُ مَنْصُوباً عَلَى الاستثناء ، و « العَلَا » بَدَلٌ مِنَ الْفَقَى  
بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، لِأَنَّهُمَا لِمَسْمًى وَاحِدٌ ، و « إِلَّا » الثَّانِيَةُ مُؤَكَّدَةٌ .

وقد اجتمع العطف والبذل في قوله :

٢٦٤ - مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

فـ « رَسِيمُهُ » بَدَلٌ ، و « رَمَلُهُ » معطوف ، و « إِلَّا » المقترنة بكل  
منهما مؤكدة .

(١) يترتب على هذا الأرجح حذف حرف الجر وبقاء الاسم الذى كان مجروراً به  
على جره في غير الموضع القياسى .

٢٦٤ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد  
سيبويه ( ٣٧٤ / ١ ) واستشهد به كثير من النحاة ، ولم ينسبه واحد منهم إلى  
قائل معين .

اللغة : « شيخك » المشهور الجارى على الألسنة في هذه الكلمة أنها بالياء المثناة  
من تحت وبعدها خاء معجمة ، وقد قيل : لعله « شنجك » بشين فنون فجيم -  
والشنج : أصله بفتحين الجمل ، وسكن ثانيه في البيت لضرورة إقامة الوزن ، وهذا  
حسن لو أن الرواية وردت به ، والرسيم والرمل : ضربان من السير ، ولعل الذين  
زعموا أن الرواية « شنجك » بالنون والجيم - قد غرهم ذكر الرمل والرسيم في  
البيت ، ولكن الخطب فيهما سهل ؛ فإنه يراد بهما معنى مجازى إن صحّت رواية  
الجماعة ، وفسر الأعم الرسيم بالسعى بين الصفا والمروة ، كما فسر الرمل بالطواف  
بالبيت ، وكأن الشاعر قد قال : ليس في شيخك متفجع غير هذين العمليين .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر مبنى على السكون  
لا محل له من الإعراب ، وشيخ من « شيخك » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة  
الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، وشيخ =

وإن كان التكرار لغير توكيد — وذلك في غير بَابِي التَّطْفِ وَالْبَدَلِ — فإن كان العاملُ الذي قبل «إلا» مُفْرَغًا تَرَكَتُهُ يُوَثَّرُ في واحدٍ من المُسْتَثْنَيَاتِ ، وَنَصَبَتْ ما عدا ذلك الواحدَ ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل ، ونصبت الباقي ، ولا يَتَمَيَّنُ الأول لتأثير العامل ، بل يترجح ، وتقول : « مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب البواقي بإلا على الاستثناء .

= مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «إلا» حرف زائد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رسيه » رسيم : بدل من عمل الواقع مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورسيم مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسيم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله ، إلا رسيه وإلا رمله » فقد كرر «إلا» في هذا الكلام مرتين : المرة الأولى في قوله « إلا رسيه » والرسيم : بدل من العمل على ما اتضح لك في إعراب البيت ، والمرة الثانية في قوله « وإلا رمله » والواو المتقدمة على إلا عاطفة ، والرمل المتأخر عن إلا معطوف على الاسم المرفوع قبلها ، وقد تبين ذلك في الإعراب ، وإلا في الموضعين زائدة للتأكيد على ما قلنا في الإعراب أيضاً ؟ فقد اجتمع في هذا الكلام النوعان اللذان تزداد فيهما إلا ، وهما العطف والبدل .

وإن كان العامل غير مُفَرَّغ ، فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه نُصِبَتْ كلها ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ » وإن تأخرت ، فإن كان الكلام إيجاباً نصبت أيضاً كلها ، نحو « قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » .  
وإن كان غير إيجابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُعْطَاهُ لو انفردَ ، ونصب ما عداه ، نحو « مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » لك في واحد منها الرفعُ راجحاً والنصبُ مرجوحاً ويتعين في الباقي النصب <sup>(١)</sup> ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين ، بل يرجحُ .

هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ <sup>(٢)</sup> .

(١) أجاز الأبدى في هذه الصورة رفع الجميع على الإبدال .

(٢) فرق المحقق الرضى بين أن يكون كل مستثنى مما يمكن استثناءه مما قبله وألا يكون بهذه المثابة ، قال « وإن كررتها لغير توكيد فإما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه ، أولا ، فإن أمكن فإما أن يكون في العدد أو في غيره ، فالذى في غير العدد نحو « جاء المسكينون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيليا » في الموجب ، فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ، والقياس في كل شفع جواز الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكور في الحالين ، ونعنى بالوتر الأول من المستثنيات والثالث والخامس ، وهكذا ، ونعنى بكل شفع الثانى منها والرابع والسادس ، وهكذا . وكان كل وتر منفيًا لأن الكلام في أوله موجب فأول المستثنيات منفى ، فهو خارج من حكم ما قبل إلا ، وكل شفع موجب لأننا حكمنا بأن المستثنى الذى قبله منفى خارج ، وهذا مستثنى من هذا المنفى الخارج ، فيكون مثبتا داخلا ، فيكون في المثال الذى ذكرناه قد جاء المسكينون ولم يجيء القرشيون منهم . ، وجاء قوم من بنى هاشم ، ولم يجيء عقيلى ، فالقياس أنه يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والإبدال ، لأنه مستثنى من منفى ، ولا يجوز في كل شفع إلا النصب على الاستثناء . لأنه مستثنى من موجب ، والذى في العدد الموجب نحو « له على عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة » فكل وتر منفى خارج ، وكل شفع موجب ، داخل ، والإعراب في =

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان : مالا يُمكن استثناءه بَعْضِهِ من بَعْضٍ ، كـ « زيد وعمر و بكر » وما يُمكن ، نحو « لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » .

ففي النوع الأول : إن كان المستثنى الأول داخلا — وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب — فما بعده داخل ، وإن كان خارجاً — وذلك إن كان مستثنى من موجب — فما بعده خارج .

وفي النوع الثانى اختلفوا ، فقليل : الحكم كذلك ، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد ، وقال البصريون والكسائي : كلٌّ من الأعداد مستثنى مما يليه ، وهو الصحيح ، لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد ، وقيل : المذهبان محتملان . وعلى هذا فالمقرَّب به في المثال ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثانى ، ومَحْتَمِلٌ لهما على الثالث ، ولك في معرفة المتحصِّل على القول الثانى طريقتان ، إحداهما : أن تُسَقِطَ الأول وتَجْبُرَ الباقي بالثانى وتُسَقِطَ الثالث ، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به ، وهكذا إلى الأخير . والثانية : أن تَحُطَّ الآخر مما يليه ، ثم باقيه مما يليه ، وهكذا إلى الأول .

\*\*\*

فصل : وأصل<sup>(١)</sup> « غير » أن يُوصَفَ بها إما نكرةً ، نحو ( صَالِحًا

---

= الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ، وتقول في غير الموجب من العدد « ما له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة » فالقياس أن يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا ، والإعراب في الشفع والوتر كما في العدد الذى هو غير موجب ، هذا هو القياس « اه بتصرف للإيضاح .

(١) فإن قلت : فكيف تقع « غير » نعتا ، وهى اسم جامد ، وقد قلتم : إن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق ؟

فالجواب : أن « غير » — وإن كانت اسما جامدا — مؤولة بالمشتق لأنها في معنى اسم =

= الفاعل ، فإن قولك : « زيد غير عمرو » معناه كعنى قولك « زيد مغاير لعمرو » فصيح الوصف بها لذلك السبب .  
فإن قلت : فهل تتعرف « غير » بإضافتها إلى المعرفة ، أم لا تتعرف وإن أضيفت إلى المعرفة ؟

فالجواب على ذلك أن للنحاة في هذا الموضوع خلافاً ، وحاصل هذا الخلاف أن لهم ثلاثة آراء ، الرأى الأول : أنها لا تتعرف أصلاً لأنها متوغلة في الإبهام ، والرأى الثانى أنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، مطلقاً ، والرأى الثالث : التفصيل بين أن تقع بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما ، فيكون أول الاسمين موصوفاً بها وتكون هى مضافة إلى ثانيهما ، نحو قولك : « الحركة غير السكون » وأن تقع بين اسمين غير متضادين نحو قولك : « الذهب غير الحجر » أو تقع بين اسمين متضادين ولكن ثمة واسطة بينهما نحو قولك : « الأبيض غير الأسود » فالأبيض والأسود متضادان ولكن ثمة لونا غير الأسود وغير الأبيض كالأحمر والأزرق مثلاً ، فإذا وقعت بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما تعرفت بالإضافة إلى المعرفة ، ولك أن تجعل آية الفاتحة على هذا ، وعلى ذلك يكون ( غير المغضوب عليهم ) نعتاً للذين في قوله سبحانه : ( الذين أنعمت عليهم ) وتكون المعرفة قد وصفت بالمعرفة ، فإن جربت على القول بأن « غير » لا تتعرف أصلاً لزمك أن تجعل ( غير المغضوب عليهم ) بدلاً من قوله : ( الذين أنعمت عليهم ) والنكرة تبدل من المعرفة بدون نكير ، وأما الآية الأولى التى تلاها المؤلف — وهى قوله سبحانه : ( صالحاً غير الذى كنا نعمل ) فإن جربت على القول الأول فإن ( غير الذى ) يكون نعتاً كما قال المؤلف . وإن جربت على القول الثانى القائل بتعرفها مطلقاً أو على القول الثالث واعتبرت الذى كانوا يعملونه ضد ما قبله وهو ( صالحاً ) وأنه ليس ثمة نوع ثالث كان ( غير الذى كنا نعمل ) بدلاً ، لا نعتاً ، فإن جربت على القول الثالث وزعمت أن ثمة واسطة كان ( غير الذى ) نعتاً .

ومن تقرير الكلام على الوجه الذى قلناه تدرك أن المؤلف جرى فى كلامه على أن « غير » لا تتعرف بالإضافة مطلقاً ، أو زعم أن ثمة واسطة .

غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ<sup>(١)</sup> ، أو معرفة كالنكرة ، نحو ( غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ )<sup>(٢)</sup> ، فإن موصوفها ( الذين ) وهم جنس لا قوم بأعيانهم .

وقد تَخْرُجُ عن الصفة وتُضْمَنُ معنى « إِلَّا » فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه ، وتُغَرَّبُ هي بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام ، فيجب نصبها<sup>(٣)</sup> في نحو « قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » و « مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع ، وفي نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ » عند الحجازيين ، وعند

(١) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٣) حاصل ما أشار إليه المؤلف أنه يجب نصب « غير » في أربع

مسائل ، وهي :

المسألة الأولى : أن يكون الكلام تاماً موجباً ، نحو « قام القوم غير زيد » فهذا كلام تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه ، وهو موجب لأنه ليس فيه نفي ولا شبه نفي .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى نحو قولك : « ما نفع هذا المال غير الضرر » فإن هذا استثناء منقطع لأن المستثنى وهو الضرر ليس من جنس المستثنى منه وهو المال ، ولا يمكن تسليط العامل وهو نفع على المستثنى ؛ إذ لا يقال : « نفع الضرر » .

وهاتان المسألتان مما أجمع عليهما أهل الحجاز وبنو تميم .

المسألة الثالثة : أن يكون الاستثناء منقطعاً ، ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « ما في الدار أحد غير حمار » فإن هذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، ووجوب النصب في هذه المسألة لفة الحجازيين ، وبنو تميم يميزون فيها الإتياع .

المسألة الرابعة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « ما في الدار غير زيد أحد » ووجوب النصب في هذه المسألة عند الأكثرين كما قال المؤلف .

الأكثر في نحو « مَا فِيهَا غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ » ، و يترجَّح <sup>(١)</sup> عند قوم في نحو هذا المثال ، وعند تميم في نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ » ، وَيَضَعُفُ <sup>(٢)</sup> في نحو « مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » ويمتنع في نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

\*\*\*

فصل : والمستثنى <sup>(٣)</sup> بـ « سَوَى » كالمستثنى بـ « غَيْر » في وجوب الخفض .

(١) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يترجح نصب « غير » في مسألتين :  
المسألة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ » وترجح النصب في هذه المسألة هو ما رآه الكوفيون والبغداديون ، وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب ، كما قال في المسألة الرابعة من مسائل الوجوب .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ » وترجح النصب في هذه المسألة هو لغة تميم ، فأما الحجازيون فيجب في لغتهم النصب كما تقدم .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يضعف نصب « غير » في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الكلام تاماً غير موجب نحو قولك : « مَا حَضَرَ الْقَوْمَ غَيْرُ زَيْدٍ » فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو منفي ، والاستثناء متصل لأن المستثنى من جنس مستثنى منه ، فالراجح فيه الإبتاع ، والنصب على الاستثناء ضعيف .

(٣) أشار المؤلف في هذا الفصل إلى أن للنحاة في « سَوَى » ثلاثة آراء :  
الرأى الأول - وهو رأى الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريين - وحاصله أن « سَوَى » ظرف مكان ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، فإن جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر ، قال سيبويه : « وَمَا يَنْتَصِبُ أَيْضاً : هَذَا سَوَاءُكَ ، وَهَذَا رَجُلٌ سَوَاءُكَ ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ مَكَانِكَ ، إِذَا جَعَلْتَهُ بِمَعْنَى بَدَلِكَ ، وَلَا يَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ لَمَّا اضْطُرَّ فِي الشَّعْرِ ، حَمَلَهُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرٍ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا =

= وقال الآلم فى شرح هذا الشاهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغى ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعله بمنزلة غير فى دخول من عليها لأن معناها كمعناها » اهـ .

الرأى الثانى — وهو رأى الرمانى وأبى البقاء العكبرى — وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية ، وتستعمل اسماً غير ظرف ، إلا أن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف . وقد ارتضى المؤلف هذا الرأى ، ولذلك تراه يقول : « وإلى مذهبهما أذهب » .

الرأى الثالث — وهو رأى جمهور الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك — وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفاً ، وتستعمل اسماً غير ظرف ، وأن الاستعمالين سواء ، ليس أحدهما أكثر من الثانى ، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر ، واستدل هؤلاء بثلاثة أدلة :

الأول : أن أهل اللغة قد أجمعوا على أن قول القائل : « قاموا سواك » وقوله : « قاموا غيرك » بمعنى واحد .

الثانى : أنه لم يقل واحد من أهل اللغة إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، حتى تكون ظرفاً ، وإنما تأولها البصريون بمعنى بذلك ، ثم جعلوا بذلك بمعنى مكانك فحكروا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنها ظرف .

الثالث : أن الواقع فى كلام العرب نثراً ونظماً فى عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب على الظرفية ، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر ، ومجرورة بالإضافة ، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء ، ومرفوعة على الفاعلية ، وجاءت معمولة لتواسخ الابتداء ، ووقعت فى غير ذلك من مواقع الإعراب .

فمن وقوعها مجرورة بحرف الجر قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشجرة البيضاء فى الثور الأسود » وقوله صلوات الله وسلامه عليه : « دعوت ربى ألا يسلط على أمتى عدواً من سوى أنفسها » ومن ذلك قول المزار العليل :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا =



= ومن ذلك قول الأعشى :

تَجَانَبُ عَنْ جَوْءِ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِيكََا

ومن وقوعها مجرورة بالإضافة قول الشاعر :

فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْجُجُ لَهُ النَّاسُ بِجِدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَتِقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول محمد بن عبد الله بن مسلمة - وهو من

شعراء الحماسة - :

وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تَشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومن وقوعها مرفوعة على الفاعلية قول القند الزماني - وهو من شعراء الحماسة أيضا - :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ دِنَائِهِمْ كَمَا دَانُوا

ومن وقوعها معمولة لنواسخ الابتداء قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمَوْئِلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

وقول أبي دهب الجهمي :

أَتَرَكْتُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ

وسنذكر لك شاهدا وقعت فيه مفعولا مع شرح الشاهد ٢٦٦

ويقول : ابن مالك في كتابه الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية :

سِوَى كَثِيرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرُ

وَمَا نَسِيَ تَصْرِيفُهُ مَنْ عَدَّهُ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ

فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرَّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهْرًا

وقال في شرح هذه الأبيات : « سوى المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجزمه

يستثنى به للإضافة إليه ، ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به غير لفظا ، خلافاً لأكثر

البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف

ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا

سواك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان =

ثم قال الزجاج وابن مالك : سَوَى كغَيْر معنًى وإعراباً ، ويؤيدهما حكاية  
الفرّاء « أَتَانِي سِوَاكَ » . وقال سيديويه والجمهور : هي ظرفٌ ، بدليل وصل  
الموصول بها ، كـ « جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ » قالوا : ولا تخرج عن النصب على  
الظرفية إلا في الشعر ، كقوله :

٢٦٥ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

= أو زمان ، وما لا يدل على مكان أو زمان فيمحل عن الظرفية ، والثاني أن من حكم  
بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب ثراً ونظماً  
خلاف ذلك ، فإنها قد أضيفت إليها ، وابتدىء بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء  
وغيرها من العوامل اللفظية « اه ، المقصود منه .

وبعد ، فإن كثرة هذه الشواهد ، وتأثر « سوى » فيها وفي كثير من أمثالها  
بالعوامل المختلفة لا يبيح معه محل لادعاء عدم تصرفها ولزومها للظرفية ، ومن أجل  
هذا كان ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك في هذه المسألة هو القول  
الخليق بأن تأخذ به ، وإن خالف ما ذهب إليه الخليل بن أحمد وشيخ نحاة أهل  
البصرة سيديويه ، فإننا نتحدث عن لغة العرب التي نطقت بها ألسنتهم في مختلف  
عصورهم ، فلا تفعل عن ذلك ، والله يتولاك بتأييده .

٢٦٥ - هذا الشاهد من كلام الفند الزماني - بكسر الزاي وتشديد الميم مفتوحة -  
واسمه شهل بن شيان ، وشهل وشييان كلاهما بالشين المعجمة ، وهومن شعراء الحماسة .  
اللغة : « العدوان » بضم العين وسكون الدال - الظلم ، تقول : عدا يعدو ،  
واعتدى يعتدى ، إذا جاوز الحد فجار وظلم « دناهم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا  
بنا ، وقالوا : كما تدن تدان ، وهم يريدون كما تفعل يفعل بك ، وكما تفعل تجازي به .  
الإعراب : « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب  
« يبق » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها  
« سوى » فاعل يبق مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى  
مضاف و « العدوان » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « دناهم » دان : فعل  
ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتا : فاعله وهو ضمير =

وقال الرُّمَّانِي والمُسْكَبَرِي : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثير قليلاً ، وإلى هذا أذهب .

\*\*\*

فصل : والمستثنى بـ « لَيْسَ » و « لا يكون » واجبُ النصب ، لأنه خبرهما ، وفي الحديث « مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفْرَ » وتقول « أَتَوْنِي لَا يَكُونُ زَيْدًا » .

== التكلم ومعه غيره مبنى على السكون في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد على بنى ذهل للمذكورين في بيت سابق على بيت الشاهد مفعول به لدان مبنى على السكون في محل نصب « كما » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دانوا » دان : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا عامله قولهم دناهم ، وتقدير الكلام : دناهم دينا مماثلا لدينهم إيانا ، وجملة « دناهم » لا محل لها من الإعراب جواب « لا » المذكورة في بيت قبل بيت الشاهد .

وإليك بيتين من أول القطعة التي منها بيت الشاهد على ما رواه أبو تمام في الحماسة :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

الشاهد فيه : قوله « ولم يبق سوى العدوان » حيث أوقع « سوى » فاعلا لقوله « يبق » ، وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لاتقع إلا في الشعر ، وهو عند جمهور الكوفيين جائز في سعة الكلام غير مختص بالشعر ، ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أرجح ؛ لورودها كما قالوا في كثير من الشواهد ثرا ونظما ، وقد ذكرنا منها جملة صالحة في البحث الذي ذكرنا فيه أقوال النحاة فيها ، وسندكر لك شاهداً منها في شرح الشاهد ٢٦٦ الآتي .

وَسَمِيحًا<sup>(١)</sup> ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ،  
أو البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا » : ليس  
القائم ، أو ليس بعضهم ، وعلى النائي فهو نظير ( فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً )<sup>(٢)</sup> بعد

(١) ذكر المؤلف في مرجع الضمير المستتر وجوبا في ليس ولا يكون قولين  
للنحاة ، ولم يبين قائل كل واحد منهما ، وترك قولاً ثالثاً ، ونحن نذكر لك الأقوال  
منسوبة إلى قائلها ، وما يرد على كل قول منها ، فنقول :

القول الأول : أن هذا الضمير عائد على اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه ،  
وهذا قول سيويوه ، ويبان ذلك أنك حين تقول « جاء القوم ليس زيدا » يكون  
تقدير الكلام : جاء القوم ليس هو - أى الجائى - زيدا ، واعترض على هذا القول  
باعتراضات ، أوضحها أنه قد لا يكون في الكلام السابق على المستثنى فعل كما لو قلت  
« القوم إخوتك ليس زيدا » فمن أين لنا أن نشق اسم الفاعل الذى يعود الضمير  
عليه ، وأجاب بعض من ينتصر لسيويوه بأنا نتصيد من معنى الكلام السابق فعلا  
ونجعل اسم فاعل هذا الفعل المتصيد مرجع الضمير ، ففي المثال المذكور تقدر أن  
الكلام : القوم يتصفون بإخوتك ليس زيدا ، وتقدر مرجع الضمير : ليس هو ( أى  
المتصف بهذه الأخوة ) زيدا .

والقول الثانى : أن هذا الضمير عائد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، وهذا  
رأى جمهور البصريين ، فتقدير « جاء القوم ليس زيدا » ليس هو ( أى بعض القوم )  
زيدا ، ومعنى هذا أنك نفيت أن يكون بعض القوم زيدا ، أى أن بعض القوم من عدا  
زيدا ، فتكون قد أطلقت لفظ البعض على الجميع إلا واحدا ، وليس من المعهود إطلاق  
لفظ البعض على الكل إلا واحدا .

القول الثالث : أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق ، بعد أن تقدر المستثنى  
كان مضافا لمصدر مثله ، وهذا رأى الكوفيين ، فيكون تقدير قولك « جاء القوم  
ليس زيدا » ليس المحيى محيى زيد ، واعترض على هذا القول باعتراضين ، أولهما أنه  
قد لا يكون في الكلام السابق فعل ، وقد عرفت جوابه في الكلام على قول سيويوه ،  
وثانيهما أن في هذا التقدير مضافا محذوفا لم يلغ به في كلام قط .

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء .

تَقَدَّم ذِكْرُ الْأَوْلَادِ<sup>(١)</sup>.

وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) صدر هذه الآية الكريمة قوله تعالى ( يرصيكم الله في أولادكم ) وهذا اللفظ الكريم شامل للذكور والإناث من الأولاد، أما أولا فلأن لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى لغة، وأما ثانيا فلأنه سبحانه يقول بعد ذلك ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) فيكون قوله جل ذكره ( أولادكم ) معناه الذكور والإناث، وقوله سبحانه بعد ذلك ( فإن كن نساء ) تعود النون من ( كن ) على بعض من تقدم ذكره في صدر الآية، وكأنه قيل: فإن كن أى الإناث من أولادكم نساء، فهذا وجه تشبيه القول بأن مرجع الضمير المستتر في ليس ولا يكون هو البعض المفهوم من الكل السابق بهذه الآية. فإن قال قائل: فإني لا أجد فائدة في قول القائل: فإن كن الإناث نساء، لأنه لا يكون النساء إلا إناثا.

فالجواب على هذا بأن الفائدة لم تتم عند قوله ( نساء ) وإنما تمت بما ذكر بعده من الظرف وهو قوله جل ذكره ( فوق اثنتين ) وإنما ذكر قوله ( نساء ) توطئة وتمهيدا لذكر هذا الوصف، وليس في ذلك شيء غريب، فإن التمهيد والتوطئة المشار إليها تجرى كثيرا في باب الخبر وفي باب النعت وفي باب الحال. ومن جريان التوطئة في باب الخبر - سوى هذه الآية - قوله تعالى: ( بل أنتم قوم تجهلون ) ومن مجيئها في باب الحال قوله تعالى ( إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون ) وقوله جلت كلمته ( وكذلك أنزلناه حكما عربيا ) وقوله سبحانه ( وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرفنا فيه من الوعيد ) والنحاة يسمون هذه الحال « الحال الموطئة ».

(٢) على أن جملة الاستثناء حال يكون تقدير الكلام: جاءوا مجاوزين زيدا، وقد اعترضوا على اعتبار جملة « ليس زيدا » وجملة « لا يكون زيدا » حالا من المستثنى منه بأنه ليس بين هاتين الجملتين والمستثنى منه رابط بما يربط جملة الحال بصاحبها - وهو الضمير، أو الواو، أو هما معا - لأن الضمير المستتر في كل من ليس ولا يكون لا يعود على المستثنى منه، بل مرجعه إما البعض وإما اسم الفاعل وإما المصدر كما علمت، فكيف صح جعل هذه الجملة حالا من غير رابط، كما اعترض على هذا القول بأن =

فصل : وفي المستثنى بـ « خَلَا » و « عَدَا » وجهان :  
أحدهما : الجرُّ على أنهما حرفا جرٍّ ، وهو قليلٌ ، ولم يحفظهُ سيبويه  
في « عَدَا » ، ومن شواهد قوله :

٢٦٦ - أَبْحَنَّا حَيْهَمَ قَتْلًا وَأَسْرًا      عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالطَّافِلَ الصَّغِيرَ

= المستثنى منه قد يكون نسكرة كما لو قلت « لقيت رجلا ليس زيدا » فكيف تكون  
حالا من النسكرة من غير موسغ ؟ كما اعترض على هذا القول بأن « ليس » فعل  
ماض عند البصريين ، وهم يشترطون في الجملة الفعلية التي فعلها ماض إذا وقعت حالا  
أن تكون مقترنة بقدر لفظا أو تقدر قبلها قد ، ولم يجد العلماء مغرا من أن يسلموا أن  
هذه الاعتراضات واردة على القول بأن الجملة حال ، ثم يقولون : إن هذه الجملة  
بخصوصها مستثناة من هذه الأحكام .

٢٦٦ - هذا بيت من الوافر ، ولم يتيسر لي الوقوف على نسبة هذا الشاهد  
لقائل معين ، وقد أنشدوا قبل هذا البيت قوله :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ      عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النَّسُورِ  
ومنه يتبين لك أن قوافي الأبيات مجرورة .

اللمعة : « الحضيض » القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، والحضيض أيضاً :  
الأرض ، وفي الحديث أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئاً يضعها  
عليه فقال « ضعه بالحضيض » ؛ فإنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد » يريد ضعه على  
الأرض « بنات عوج » يريد أفراساً كريمات الأصول غير مهجنات ، وعوج : جمع  
أعوج ، وأعوج : أصله صفة من العوج ، وقد سمي بها فرس لم يكن في خيل العرب خُل  
أشهر منه ولا أكثر نسلا ، قال الأصمعي : كان لبني آكل المرار ثم صار لبني هلال بن عامر ،  
وقال أبو عبيدة : كان لبني كندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار إلى بني هلال ،  
والقولان متقاربان ؛ فإن بني آكل المرار من كندة ، وسمى أعوج لما قال ابن سيدة :  
أعوج فرس سابق ركب صغيراً فأعوجت قوائمه ، والخيل الأعوجية منسوبة إليه ، ويقال :  
خيل أعوجية ، وخيل أعوجيات ، وبنات أعوج « خضعن » ذللن وخضعن « النسور » =

= جمع نسر «أبجنا» يريد أهلكننا واستأصلنا «حيهم» الحى : القبيلة «أسرا» هو أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ، والرجل أسير وجمعه أسرى وأسارى «الشمطاء» المرأة التى خالط البياض سواد شعرها ، والرجل أشمط «والطفل» هو الصبي الذى يترال فى حدود الرضاع ، ثم هو فطيم .

الإعراب : «أبجنا» أباح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله ، وهو ضمير مبنى على السكون فى محل رفع «حيهم» حى : مفعول به لأباح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الفاعلين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «قتلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «وأسرا» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسرا : معطوف على قوله قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عدا» حرف جر دال على الاستثناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «الشمطاء» مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والطفل» الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «الصغير» صفة للطفل وصفة المجرور مجرورة وعلامة الجر الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «عدا الشمطاء» حيث جر الاسم الواقع بعد «عدا» على أنه حرف جر .

وشاهد ورود «خلا» حرف جر قول الآخر ( ولم أقف على اسمه ) :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعْدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ  
وفى هذا البيت ثلاثة أدلة فى باب الاستثناء :

الأول : الجر «بخلا» ، وقد نقل قوم أن سيديويه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل غير صحيح ، فقد ذكر سيديويه الجر بخلا فى كتابه حيث يقول ( ١ / ٣٧٧ ) : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنانى القوم خلا عبد الله ( بالجر ) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها =

وموضعها نصب ، فقليل : هو نصبٌ عن تمام الكلام ، وقيل : لأنهما متعلقان بالفعل المذكور<sup>(١)</sup>.

= إلا الفعل هنا ، وهى التى فى قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتوفى ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما « اه بحروقه .  
والثانى : مجيء « سوى » مفعولا به ، فبدل على أن سوى تخرج عن الظرفية ، وهو الشاهد الذى نهنالك إليه سابقاً ( ص ٢٨٠ ) .

والثالث : وقوع الاستثناء فى أول الكلام ، وتأخر أركان الجملة التى يستثنى من شيء فيها ، ألا ترى أنه قدم « خلا الله » وهو الاستثناء - على « لا أرجو سواك » وهو أصل الكلام الذى يستثنى منه ، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، وقد ذكرنا لك فى صور تقديم المستثنى ( ص ٢٦٥ ) أن هذه الصورة قد اختلف الكوفيون والبصريون فى جوازها ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام نحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » ونحو « إلا زيدا ما حضر القوم » ونحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وأنهم استدلوا على ذلك بالسباع كما فى هذا البيت الشاهد ، وبالقياس على تقديم المستثنى على المستثنى منه فى نحو « مالى إلا مذهب الحق مذهب » ونحو « أكرمت إلا زيدا القوم » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاستثناء فى أول الكلام بحيث يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً ، واستدلوا على ذلك بضروب من القياس والتعليل ، وزعموا أن ما تمسك به الكوفيون من الشواهد مؤول أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ثم أرجع إلى هذا البحث فيما سلف أول هذا الباب ( ص ٢٦٥ وما بعدها )

(١) حاصل هذا الكلام أن النحاة اتفقوا على أن محل « عدا » ومجرورها نصب ومحل « خلا » ومجرورها نصب أيضاً ، واختلفوا فى عامل النصب فيهما ، فقال قوم : العامل فى عملهما النصب هو الجملة التى تسبقهما ، حقيقة أو تقديرًا ، سواء أكانت الجملة فعلية نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد » ، وخلا زيد « أم كانت الجملة اسمية نحو قولك : « القوم إخوتك عدا زيد ، وخلا زيد » .  
= فإن قلت : فكيف تكون الجملة عاملة ؟



والثاني : النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقِعٌ<sup>(١)</sup> « إلاً »  
وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مُفسِّره وفي موضع الجملة البحث السابق .

== فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد سمعت في أول باب الاستثناء أن من النحاة من قال : إن ناصب المستثنى بعد إلا هو تمام الكلام ، ومستسمع مثل ذلك في باب التمييز عند القول على ناصب تمييز النسبة : إنه انتصب عن تمام الكلام ، فمغنى قولهم : « منصوب عن تمام الكلام » أن الناصب له هو الجملة المتقدمة عليه .

والقول الثاني : أن الناصب له هو الفعل المتقدم في نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » فيكون الجار والمجرور في محل نصب بذلك الفعل المتقدم ، أي أنهما في موضع المفعول به ، كما تقول ذلك في قولك : « مررت بزيد » لما كان الفعل لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه عديته بحرف الجر .

وقد اختار ابن هشام في كتابه معنى اللبيب القول الأول من هذين القولين ، وعلل اختياره بأمرين ، أولهما أنه مطرد ، بخلاف القول الثاني فإنه ليس مطرداً ، لجواز ألا يكون في الكلام السابق فعل أصلاً ، نحو قولك : « هؤلاء القوم كرام عدا زيد ، وخلا زيد » وثانيهما أن حرف الجر الذي يوصل معنى الفعل إلى الاسم هو الذي ينتصب بالفعل السابق عليه ، أما حرف الجر الذي لا يوصل معنى الفعل السابق إلى الاسم ، بل يزيل معنى الفعل السابق عن الاسم ، فلا ينبغي أن يكون الجار والمجرور منصوباً بذلك الفعل .

وقد بينا لك فيما سبق ضعف هذين الوجهين من وجوه الاعتراض ، فلا ينبغي أن تأخذ بما يستبعانه .

(١) أما أنهما فعلان فلتقدم ما المصدرية عليهما ، وهي لا توصل إلا بالأفعال ، وأما أنهما جامدان فلا أنهما موضوعان في موضع الحرف الذي هو إلا ، والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامداً كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يبنى ، وأما أنهما ينصبان ما بعدهما على أنه مفعول به فذلك ظاهر بالنظر إلى عدا ، لأنه متعدي قبل الاستثناء ، إذ تقول : « عدا فلان طوره » وأما بالنظر إلى خلا فلا أنه عند الاستثناء ضمنوه معنى جاوز فصار متعدياً بعد أن كان قاصراً ، فاعرف ذلك .

وتدخل عليهما « ما » المصدرية فيتمين النصب ، لتمين الفعلية حينئذٍ ،  
كقوله :

٢٦٧ — \* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ \* \*

٢٦٧ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وهذا الذي ذكره  
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ \*

اللفظة : « ما خلا الله » أى ما عداه وما جاوزه سبحانه « باطل » لا أصل له ولا  
حقيقة « نعيم » ما يتلذذ به الإنسان ويجد فيه نعمة وراحة بال ، وسمى بذلك لأن  
الأصل في هذه المادة النعومة ، كما سموا شظف العيش وصعوبته من ضد هذه المادة  
فقالوا : هذا عيش خشن ، وفلان يعيش عيشة خشنة ، وما أشبه ذلك « زائل » أراد  
أنه فان لا خلود له ولا دوام .

المعنى : يقول : إنا إذا استثنينا الله تعالى لم نجد لشيء في هذه الحياة الدنيا حقيقة  
ثابتة ، ولم نجد نعيماً مما يتنعم به الناس في دنياهم باقياً لأصحابه ، وليس يريد أن الحياة وما  
فيها أوهام وخيالات ، ولكنه يريد أن حقائقها ليست مستقرة ولا دأمة ، وإنما هي  
متغيرة وصائرة إلى الفناء ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا البيت : « هو  
أصدق كلمة قالها شاعر » .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام ويسترعى به انتباه المخاطب ، مبنى  
على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة  
« ما » حرف مصدرى « خلا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من  
ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من  
الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « باطل »  
خبر المبتدأ الذى هو كل مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكل » مبتدأ  
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نعيم » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « محالة »  
( ١٩ — أوضح المسالك ٢ )

وقوله :

\* تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي \* - ٢٦٨

== اسم لا النافية للجنس ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا محالة موجودة ، والجملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » هو خبر المبتدأ الذي هو قوله « كل نعيم » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد فيه استعمال « خلا » مسبوق بما المصدرية ، وانتصب الاسم الكريم بعدها ، وأنت إن قدرت « ما » مصدرية لم يكن لك بد من جعل « خلا » فعلا فتنصب به ما بعده ؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف ، فإن ذهبت إلى اعتبار « ما » زائدة جاز لك اعتبار « خلا » حرفا جاريا ، من قبل أن « ما » الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر ، وسيدكر المؤلف هذا ، فتفطن لذلك .

٢٦٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ \*

اللفظة : « تمل » مضارع مبنى للمجهول من الملل والسأم ، تقول : مللت الشيء ومللت منه ، أمله وأمل منه - على مثال فرحت أفرح - مللا ، وملة ، وملالة ، تريد أنك مجبته وسئمته وأحببت تركه والانصراف عنه ، وتقول : هذا رجل مل - بفتح فسكون - وذو ملة ، ومول ، ومولولة ، وتقول : أمل فلان فلانا ، وأمل عليه ، تريد أنه أسأمه « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكاري ، والندمان - ومثله النديم - الذي يجالسك على الشراب « مولع » هو الوصف من قولك : « أولع فلان بكذا » إذا أعرى به وأحبه ، وهو من الأفعال اللازمة للبناء لا لم يسم فاعله ، والوصف منه على زنة اسم المفعول كالمجنون من جن ، والمعنى من عنى .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع لتجرده من الناصب ==

== والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «النداءى» نائب فاعل تمل ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدانى » عدا : فعل ماض دال على الاستثناء ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وفاعل عدا ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف إليه ، وتقدير الكلام : تمل النداءى وقت مجاوزتهم إياى « فإنى » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، كل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مولع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » نديم : فاعل يهوى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول ضمير غيبة منصوب المحل بهوى ، وهو محذوف ، وتقدير الكلام : بكل الذى يهواه نديمى « مولع » خبر إن المؤكدة ، وهو مرفوع بإن وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدانى » حيث استعمل « عدا » مسبوقه بما المصدرية ؛ فوجب أن تتمحض للفعلية ؛ لما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، ومما يؤكد لك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال ، ولم يعاملها معاملة الحروف ؛ أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم ، وقد علمت أن نون الوقاية إنما تلزم مع الأفعال دون الحروف .

ولهذا دخلت نونُ الوقاية ، وموضعُ الموصولِ وصلتهِ نصبٌ : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل<sup>(١)</sup> ، فعنى « قَامُوا مَا عَدَا زَيْدًا » قَامُوا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا ، أو مُجَاوِزِينَ زَيْدًا ، وقد يَجْرَانِ على تقدير « ما » زائدة<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) في موضع « ماعدا زيدا » و « ما خلا زيدا » من الإعراب ثلاثة وجوه ذكر للؤلف اثنين منها :

أما الأول فاصله أن « ما » المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية ، وأصله مضاف إليه للفظ « وقت » فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتقدير « قام القوم ماعدا زيدا » قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا .

والثاني : أن « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل ، وهو حال من المستثنى منه ، فتقدير قولك « قام القوم ما عدا زيدا » قام القوم مجاوزتهم زيدا ، أى مجاوزين زيدا ، كما قدرت المصدر الصريح حين وقع حالا باسم الفاعل نحو قولك « جاء زيد ركضا » أى راكضا ، وهذا تقدير أبى سعيد السيرافى - .

والثالث : أن « ما عدا زيدا » منصوب على الاستثناء ، مثل انتصاب « غير » في قولك « قام القوم غير زيد » وهذا تقدير ابن خروف .

قال المحققون : والذي ينبغي اختياره هو الرأى الأول ، وذلك لأن « ماعدا » في تأويل المصدر عند الجميع ، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كقولك « أزورك طلوع الشمس » و « أجيتك قدوم الحاج » فأما مجيء الحال مصدرا فيحتاج ألبة إلى التأويل ، على أن بعض النحاة ذكر أن مجيء المصدر حالا إنما يكون في المصدر الصريح ، فأما المصدر المؤول فليس له ذلك الحكم . وأما النصب على الاستثناء ففيه من التكلف ما لا يجرى على ارتكابه .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجرى والرهى والكسائى والفارسى وابن جنى ، ولم يرتض ذلك ابن هشام في معنى اللبيب ، وعلل ذلك بأن القول بزيادة « ما » إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس ، وإما أن يكونوا قد قالوه مستندين إلى السماع ، فإن كانوا =

فصل : والمستثنى به « حاشاً » عند سيويوه مجرور لا غير ، وسمع غيره  
النصب<sup>(١)</sup> ، كقوله : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع ، حاشاً الشيطان وأبا الأصمغ » .  
والكلام في موضعها جارة وناصبية وفي فاعلها كالـكلام في أختمها .  
ولا يجوز دخول « ما »<sup>(٢)</sup> عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخول « إلا »  
خلافاً للكسائي .

\*\*\*

هذا باب الحال<sup>(٣)</sup>

الحال نوعان : مؤكّدة ، وستأني ، ومؤسّسة ، وهي : وصف ، فضلة ،

= قد قالوه قياساً فذلك القياس خطأ ، لأن « ما » تزداد مع حرف الجر بوقوعها بعد  
الحرف كما زيدت مع عن في قوله تعالى ( عما قليل ) وكما زيدت مع الباء في قوله  
سبعائه ( فبا رحمة من الله ) فأما زيادة « ما » قبل الحرف مثل ما هنا فليس له نظير ،  
وإن كانوا قد قالوه مما عا فهم من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(١) الذين رووا النصب بعد « حاشاً » هم أبو زيد والفراء والأخفش والشيباني  
وابن خروف ، وأجازوه الجرمي والملازني والبرد والزجاج وابن مالك .

(٢) قد دخلت عليها « ما » في قول الأخطل التغلبي :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا

\*\*\*

(٣) اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال « حال » ويؤنث فيقال « حالة » بالتاء ،  
وأن معناه قد يذكر ، فيعود الضمير عليه مذكراً ، ويسند إليه الفعل الماضي بغير تاء ،  
ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ، ويوصف بما يوصف به المذكر ، وغير ذلك  
كما لا يعسر عليك استقصاؤه ، وقد يؤنث معناه ، فيعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسند إليه  
الفعل الماضي مقترناً بتاء التأنيث ، ويشار إليه باسم الإشارة للتوضيح للتؤنث ، ويوصف  
بما يوصف به المؤنث ، ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر :

=

مذكور لبيان الهيئة ، كـ « حِثْتُ رَاكِبًا » و « ضَرَبْتُ مَكْتُوفًا » و « لَقِيتُهُ رَاكِبِينَ »<sup>(١)</sup>.

وخرج بذكر الوصف نحو « القَهْقَرَى » في « رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى »<sup>(٢)</sup>

= إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِيءَ فَدَعُهُ وَوَاكِلَ أَمْرَهُ وَالْيَا لِيَا  
ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

حَلَى حَالَهُ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا حَلَى جُودِهِ ضَمَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ  
فإذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول :  
هذا حال ، وهذه حال ، وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذي أنا فيه طيب ،  
والحال التي أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ،  
وتأمل في قول الشاعر « أعجبتك الدهر حال » فقد أسند الفعل الماضي إلى لفظ  
الحال المذكر مقترنا ببناء التأنيث ، وقال أبو الطيب التلبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ النُّعْاقُ إِن لَمْ يَسْعِدِ الْحَالُ  
فذكرها لفظا ومعنى في قوله « يسعد الحال » .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدى عن تأنيث الفعل الذي تسنده  
إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تنخر به عنها ، وهلم جرا .  
(١) الحال المؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ، وذلك بأن يدل عاملها  
على معناها نحو قولك « لاتعت في الأرض مفسدا » أو يدل صاحبها على معناها ، نحو  
قوله تعالى ( إليه مرجعكم جميعاً ) أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك « زيد  
أبولك عطوفا » وسيأتى ذكر ذلك كله .

والحال المؤسسة - ويقال لها المينة - هي التي لا يستفاد معناها إلا بذكرها ، وهي  
التي عرفها المؤلف بهذا التعريف .

والأمثلة الثلاثة التي ذكرها المؤلف أولها الحال فيها من الفاعل ، وثانيها الحال فيها  
من المفعول ، وثالثها الحال فيها من الفاعل والمفعول جميعا .

(٢) القَهْقَرَى - بفتح القافين بينهما هاء ساكنة ، مقصورا - ومثله القَهْقَرَة -  
بناء مكان الألف - الرجوع إلى خلف . وثنى القَهْقَرَى على القَهْقَرَيْن ، بحذف الألف ،  
والقياس يقتضى قلبها ياء فتقول : القَهْقَرَيَانِ والقَهْقَرَيْن ، ولم يذكر المجد في =

وبذكر الفضلة الخبر في نحو « زَيْدٌ ضَاحِكٌ » .  
وبالباقي التمييز في نحو « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » والنعت في نحو « جَاءَنِي  
رَجُلٌ رَاكِبٌ » فإنَّ ذِكْرَ التَّمْيِيزِ لِبَيَانِ جِنْسِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ ، وَذِكْرُ النِّعْتِ  
لِتَخْصِصِ الْمُنْعَوْتِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ بَيَانُ الْهَيْئَةِ بِهِمَا ضَمًّا لَا قَصْدًا .  
وقال الناظم :

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا  
فالوصف : جنسٌ يشمل الخبر والنعت والحال ، وَفَضْلَةٌ : مُخْرِجٌ لِلْخَبَرِ ،  
وَمُنْتَصِبٌ <sup>(١)</sup> : مُخْرِجٌ لِنَقْتِ الرُّفُوعِ وَالْخَفُوضِ ، كـ « جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ »  
و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ » وَمُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا : مُخْرِجٌ لِنِعْتِ الْمُنْصُوبِ  
كـ « سَرَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فَإِنَّهُ إِنَّمَا سَيِّقَ لَتَقْيِيدِ الْمُنْعَوْتِ ؛ فَهُوَ لَا يُفْهِمُ  
فِي حَالٍ كَذَا بِطَرِيقِ الْقَصْدِ ، وَإِنَّمَا أَفْهَمَهُ بِطَرِيقِ الزُّوْمِ .

= القاموس القهقري ، بالتاء ، وإنما خرج هذا بذكر الوصف لأنه مصدر ، وليس  
وصفا ، فأعرا به على أنه مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، لأن القهقري نوع من  
أنواع مجرد الرجوع . وقد تقدم ذكر ذلك في باب المفعول المطلق ، فارجع إليه هناك  
إن شئت .

والمراد بالوصف ما كان صريحا كاسم الفاعل واسم المفعول ، أو مؤولا كالجملة في  
نحو قولك « جاءني زيد يضحك » فإنه في قوة قولك : جاءني زيد ضاحكا ، وكالظرف  
والجار والمجرور في نحو قولك « لقيت زيدا عندك ، أو في دارك » .  
(١) قد تأتي الحال مجرورة بحرف جر زائد ، وقد مثلوا لذلك بقراءة من قرأ  
( ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء ) من الآية ١٨ من سورة الفرقان -  
بيناء ( نتخذ ) للجهول ، فإن ( أولياء ) حال وهو مجرور بمن الزائدة ، والتقدير :  
أن نتخذ من دونك أولياء ، ومثل ذلك قول الشاعر :

فَمَا رَجَعْتُ بِحَاثِبَةِ رِكَابٍ حَكِيمٍ بِنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا  
تقديره : فما رجعت حاثبة ركاب - إلخ .



وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور.

\*\*\*

فصل : للحال<sup>(١)</sup> أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون مُنتَقِلَةً<sup>(٢)</sup> لا ثابتة، وذلك غالباً، لا لازم، كـ « جاء زيدٌ ضاحكاً ».

وتقع وصفاً ثابتاً<sup>(٣)</sup> في ثلاث مسائل :

(١) المراد في هذا المقام الحال من حيث هي، أى بقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة، فلا يقال : إن كلام المؤلف في خصوص الحال المؤسسة لأنه قال في أول الباب « الحال نوعان : مؤكدة وستأتي، ومؤسسة وهي - إلخ » ثم عرفها، ولو كان غرضه ماتوهمه المتوهم لما صح أن يحمل من الثابتة المؤكدة لمضمون جملة، لأنه يكون من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، وهو لا يجوز، لكن إذا كان الغرض هنا - كما قلنا - هو الحال من حيث هي لم يرد ذلك الكلام، فتأمل ذلك.

(٢) إنما كان الأصل في الحال أن تكون منتقلة : أى تفارق صاحبها ويكون متصفاً بغيرها لأن لفظ الحال نفسه ينبيء عن ذلك ويدل عليه، أفلا ترى أن الحال والتحول - الذى هو الانتقال - من مادة واحدة ؟ وفي المثال الذى ذكره المؤلف للحال المنتقلة تجد الضمك يزابل زيدا ويفارقه فيكون متصفاً بصفة أخرى غيره، سواء أكانت هذه الصفة الأخرى مضادة للحال كالبكاء أم لم تكن مضادة كالركوب.

(٣) المراد بالثبات اللزوم وعدم المفارقة، بدليل مقابلتها بالمنتقلة وتفسيرهم الانتقال بكونها تفارق صاحبها، ثم إن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها، عقلاً، أو عادة، أو طبعاً، وإن لم تكن في نفسها دائمة، وقد مثل المؤلف للحال الثابتة في المسألة الأولى بمثالين، الأول للحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها، وهو « زيد أبوك عطوفاً »، والأبوة من شأنها العطف، والثانى للحال المؤكدة لعاملها وهو قوله تعالى ( يوم أبعث حيا ) والبعث من لازمه الحياة، وبقي عليه نوع ثالث وهو الحال =

إحداها : أن تكون مؤكدة ، نحو « زَيْدٌ أَبوكَ عَطُوفًا » و ( يَوْمٌ أُبْعِثُ حَيًّا )<sup>(١)</sup> .

الثانية : أن يدلّ عامها على تجدد صاحبها<sup>(٢)</sup> ، نحو « خَلَقَ اللهُ الزَّرَّافَةَ بِذَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ « يديها » : بدلُ بعضٍ ، و « أطول » : حال مُلَازِمة .

الثالثة : نحو ( قَائِمًا بِالْقِسْطِ )<sup>(٣)</sup> ، ونحو ( أَنْزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابَ مُفَصَّلًا )<sup>(٤)</sup> ، ولا ضابط لذلك ، بل هو موقوف على السماع ، وهم ابنُ الناطم فثُلَّ مُفَصَّلًا في الآية للحال التي تجدد صاحبها .

الثاني : أن تكون مُشْتَقَّة لا جامدة ، وذلك أيضاً غالبٌ ، لا لازم .

وتقع جامدة مؤوَّلة بالمشق في ثلاث مسائل :

إحداها : أن تدلّ على تشبيهه ، نحو « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » و « بَدَتْ

= المؤكدة لصاحبها ، ومثال ذلك قوله تعالى (لَأَمِنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) فإن جميعاً مؤكدة لمن ؛ لأن من لفظ من الألفاظ الدالة على العموم ، والعموم يقتضى الاجتماع ، فكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مستفاد مما قبله ، لهذا كانت الحال مؤكدة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة مريم .

(٢) الدال على التجدد في هذا المثال هو قولهم « خلق » فإنه يدل على تجدد المخلوق وحدوثه ، وخلق هو العامل في الحال وفي صاحبها ، وبقي في هذا النوع قسم آخر - وهو ما كان الدال على التجدد هو العامل أيضاً لكن التجدد والمحدث وصف من أوصاف صاحبها ، ومثاله قوله تعالى ( وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً ) فمفصلاً حال من الكتاب ، والكتاب قديم فلا يوصف بتجدد وحدث ، اسكن نزوله على الرسول حادث ، واعتبار هذه الآية مما دل على تجدد صاحبها على الوجه الذي شرحناه بما وافقنا فيه ما ذهب إليه ابن الناطم ، والمؤلف لم يعتبره هنا منه .

(٣) من الآية ١٨ من سورة آل عمران . (٤) من الآية ١١٤ من سورة الأنعام .

الْجَارِيَةُ قَمْرًا ، وَتَثْنَتْ غُصْنًا « أَى : شُجَاعًا ومُضِيئَةً وَمُعْتَدِلَةً <sup>(١)</sup> ،  
وَقَالُوا : « وَقَعَ الْمُصْطَرَعَانِ عِدْلَى عَيْرٍ » أَى : مُصْطَحِبَيْنِ اصْطَحَابَ عِدْلَى  
حَمَارٍ حِينَ سَقُوطِهِمَا .

الثانية : أَنْ تَدُلَّ عَلَى مُفَاعَلَةٍ ، نَحْوُ « بَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ » <sup>(٢)</sup> أَى : مُتَقَابِضِينَ ،  
و « كَلَمْتُهُ فَأَهُ إِلَى فِي » أَى : مُتَشَافِهِينَ .

(١) ومثل ذلك قول الشاعر ( وهو أبو الطيب التنجى ) :  
بَدَتْ قَمْرًا ، وَمَالَتْ غُصْنًا بَانَ ، وَفَاحَتْ عَذْبًا ، وَرَنْتْ غَزَالًا  
وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان :  
أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ  
ومنه قول رجل من أصحاب أبي السبطين على بن أبي طالب :  
فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسَدَ الْعَرِينِ ؟ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ ؟  
ومنه قول جرير من قصيدة بهجو الأخطل :

مَشَقَّ الْمَوَاجِرُ لِحَمَمُنْ مَعَ الشَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَالًا وَصُدُورًا  
وتقدير هذه الأحوال بالمشق يحتمل وجهين ، الأول أن تقدر قبل الاسم الجامد  
كلمة لا تتعرف بالإضافة نحو « مثل » فتجعلها حالا ، وتقدر أنها كانت مضافة إلى هذا  
الاسم الجامد ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أَى بدت مثل قمر ومالت  
مثل غصن بان وفاحت مثل عنب ورنّت مثل غزال ، وفي السلم مثل أعيار ، وما بالنا أمس  
مثل أسد العرين وما بالنا اليوم مثل شاء النجف ، والثانى أن تقدر نفس الاسم الجامد  
قائمًا مقام اسم مشتق ، وكأنه قيل : بدت وضئت ومالت مهترزة ، وفي السلم شجعانًا  
وفي الحرب جبناء ، وما بالنا أمس شجعانًا وما بالنا اليوم ضعفاء ، وهلم جرا .

(٢) يجوز في قولك « يدأ بيد » رفع يد الأولى ونصبها ، فأما إذا قلتها بالرفع  
فهى مبتدأ ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر ، ولكل من يد الرفع  
ويد المجرور بالباء وصف محذوف ، أَى : يد منه صاحبة ليد منى ، وهذه الصفة  
المقدرة هى التى سوغت الابتداء بالنكرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ، =

الثالثة : أن تدلّ على ترتيب ، كـ « ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا » أى : مترتين .  
وتقع جامدة غير مؤوَّلة بالشتق فى سبع مسائل ، وهى :  
أن تكون موصوفة ، نحو ( قُرْآنًا عَرَبِيًّا )<sup>(١)</sup> ، ( فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا )<sup>(٢)</sup> ، وتسمى حالا مؤنثَةً<sup>(٣)</sup> .  
أو دالة على سفير ، نحو « بَعَثَهُ مُدًّا بَكْدًا » .  
أو عدد ، نحو ( فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً )<sup>(٤)</sup> .  
أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل ، نحو « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » .  
أو تكون نوعاً لصاحبها ، نحو « هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا » .  
أو فرعاً ، نحو « هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا » و ( تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا )<sup>(٥)</sup> .  
أو أضلاً له ، نحو « هَذَا خَتَمُكَ حَدِيدًا » ، و ( أَسْجُدْ لِعَنَ خَلَقْتَ طِينًا )<sup>(٦)</sup> .

= وإذا قلت « يدا » بالنصب نهى حال ، واختلفت عبارة النحاة فى الجار والحجور بعده ، فيذكر الشيخ خالد نقلا عن ابن هشام أن سيويوه يجعله للبيان ، يعنى أنه متعلق بمحذوف مقصود به البيان ، وفيه معنى المفاعلة ، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال ، أى يداً مع يد ، ويقال مثل هذا الكلام فى قولهم « مدا بكذا » .

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ١٧ من سورة مريم .

(٣) الحال للموطة هى : الاسم الجامد الموصوف بصفة هى الحال على وجه التحقيق ، فكأن الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهد لما هو الحال ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر المؤلف مثالين لذلك من القرآن الكريم ، ولك أن تقيس على ما جاء منه ، كأن تقول : لقيت زيدا رجلا صمحا ، وزارنى على إنسانا كريما ، وهلم جرا .

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٧٤ من سورة الأعراف .

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء .

تنبيه : أكثر هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسمير ، والمسائل الثلاث الأولى ، وإلى ذلك يشير قوله <sup>(١)</sup> .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرِ ، وَفِي مُبْدَى تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلَفٍ  
وَيُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهَا تَقَعُ جَامِدةً فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ بِقِلَّةٍ ، وَأَنَّهَا لَا تُؤْوَلُ بِالشَّقِ  
كَمَا لَا تُؤْوَلُ الْوَاقِعَةُ فِي التَّسْمِيرِ ، وَقَدْ يَنْفَتِهَا كُلُّهَا .

وزعم ابنه أن الجميع مؤوَّل بالمشق <sup>(٢)</sup> ، وهو تكلف ، وإما قلنا به  
في الثلاث الأولى ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ؛ فالتأويل  
فيها واجب .

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفة <sup>(٣)</sup> ، وذلك لازم ؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ

(١) أى : قول ابن مالك في ألفيته .

(٢) فهو يؤول الحال الموطئة في قوله تعالى : ( فتمثل لها بشرأ سواها ) بأنه على  
معنى فتمثل لها مستويا في صفة البشر ، ويؤول الحال الدالة على سعر بمسعر - بزنة  
اسم المفعول إن كانت حالا من المفعول ، وبزنة اسم الفاعل إن كانت حالا من  
الفاعل - ويؤول الحال الدالة على العدد في نحو قوله تعالى : ( فتم ميقات ربه أربعين  
ليلة ) بمعدود ، ويؤول الحال الدالة على طور فيه تفضيل نحو « هذا بسرا أطيب منه  
رطباً » بمطور ، ويؤول الحال الدالة على نوع صاحبها نحو « هذا مالك ذهباً » بمنوع ،  
ويؤول الحال الدالة على فرع صاحبها نحو قوله تعالى : ( وتنحتون الجبال بيوتا )  
بمصوغ أو نحوه ، ويؤول الحال الدالة على أصل صاحبها نحو قوله تعالى : ( أسجد لمن  
خلقت طيناً ) بمصنوع .

(٣) فإن قلت : فلماذا يجب أن تكون الحال نكرة مع أن الحال وصف  
لصاحبها ، والوصف كما يكون بالنكرة يكون بالمعرفة ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن الحال لما كانت - كما قلت لك - آتفاً وصفاً لصاحبها  
كان الغالب فيها أن تكون مشتقة ، وأنت تعلم أن صاحب الحال لا يكون إلامعرفة فإن =

المعرفة أَوَّلَتْ بِنِكَرَةِ ، قالوا : « جَاءَ وَحْدَهُ » <sup>(١)</sup> أى : منفرداً ،

= كان صاحبها نكرة وجب أن يكون لها مسوغ ، فلو أنه جاز أن تكون الحال معرفة في حين أن صاحبها معرفة لتوهم السامع أنها نعت في حال وقوع صاحبها في موقع النصب نحو قولك « صربت الالف للمقيد » ففروا من توهم كونها نعتاً في هذه الحالة فالزموا تنكيرها لتكون مخالفة لصاحبها في التعريف والتنكير فلا يتوهم متوهم أنها نعت لأن النعت يجب موافقته للنعت فيهما .

(١) اعلم أن كلمة « وحد » اسم يدل على التوحد والافتراق ، وأن أغلب استعمال هذا اللفظ استعماله منصوباً ، إما لفظاً كما في قولهم « جاء وحده » وقولهم « اجتهد وحدك » ومنه قوله تعالى : ( فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده ) من الآية ٨٤ من سورة غافر ، وإما منصوباً تقديره ، وذلك إذا أضيف لياء التكلم ، كما في قول الشاعر :

وَالَّذِئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَخَدِي ، وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ

وقد وردت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة في خمس كلمات ، قالوا في المدح :

« فلان نسيج وحده » وقالوا : « فلان قريع وحده » وقالوا في الدلالة على الإعجاب بالنفس : « فلان رجل وحده » ومن الأول من هذه الألفاظ قول عائشة أم المؤمنين في عمر رضى الله عنهما : « كان والله أحوذياً نسيج وحده » .

ومنه قول الراجز :

جَاءَتْ بِهِ مُعْتَجِرًا بِبُرْدِهِ سَفَوَاهُ تَرْدِي بِنَسِيَجٍ وَحْدِهِ

وقالوا عند إرادة اللطم : « فلان عير وحده » و « فلان جعيش وحده » والعير : تصغير عير وهو الحمار ، والجعيش : تصغير جعش وهو ولد الحمار ، وكلاهما يفتح أوله وسكون ثانيه .

ثم اعلم ثانياً أن النحاة قد اختلفوا في تخريج « وحده » في حال النصب .

فقال سيديويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق ، فهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول : « جاء زيد وحده » قد قلت : جاء زيد بإجمادا : أى انفراداً ، وأنت تريد جاء زيد متوحداً : أى منفرداً .

وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، =

و « رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ »<sup>(١)</sup>، أى : عائداً ،

وكأنك حين تقول : « جاء محمد وحده » قد قلت : « جاء زيد لا مع غيره » وهؤلاء قاسوا « وحده » على مقابله وهو قولهم : « قد جاء محمد وعلى معاً » .  
ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وإذ كان الأصل في هذه الكلمة أنها بمعنى المصدر وهو التوحد والافتراد كما يرى سيبويه فليس يبعد عندي أن يكون في نحو قولك « جاء على وحده » مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يكون حالا من الضمير المستتر في جاء ، وتقدير الكلام : جاء زيد متوحداً توحداً ، ويصح أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملة حالا ، ويكون تقدير الكلام : جاء زيد يتوحد توحداً .

واختلفوا في موضع آخر من هذا المثال ، وحاصله أن الذين قالوا إن « وحده » حال قد اختلفوا في صاحب الحال إذا قلت « رأيت زيدا وحده » فقال سيبويه : هو حال من الفاعل ، وقال ابن طلحة : هو حال من المفعول ، وأجاز اللبرد كلا الوجهين ، والذي أميل إليه أنه حال من المفعول في المثال الذي ذكرناه كما ذهب إليه ابن طلحة لأن المتكلم لو أراد أن الافتراد من أوصافه هو لقول « رأيت زيدا وحدي » أما هذا الاختلاف فيتصور في نحو « رأى محمد علياً وحده »

(١) اعلم أولاً أن « عوده » بفتح العين وسكون الواو - أصله مصدر عاد يعود ، والبدء : أصله مصدر بدأ يبدأ - بوزن فتح يفتح - ومعناه الابتداء ، ثم اعلم أن هذه العبارة تروى برفع « عوده » وبنصبه ، فأما رواية الرفع فلا خلاف فيها ولا إشكال ، وعوده : مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر ، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر جوازا في « جاء » وأما رواية النصب فهي محل الكلام ، وقد اختلف النحاة في تخريجها ، فأما شيخ النحاة سيبويه فيذهب إلى أن « عوده » مصدر في تأويل المشتق وهو حال من فاعل رجع ، والجار والمجرور يكون متعلقاً بالحال ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً على ابتدائه ، فالحال حينئذ مؤكدة لعاملها ، وذهب المحقق الرضی إلى أن « عوده » مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، والجار والمجرور متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدئه عوده المهود ، فالإضافة في « بدئه » وفي

و « اَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ »<sup>(١)</sup> ، أى : مترتبين ، و « جَاءُوا الْجَمْعَاءُ الْغَفِيرَ »<sup>(٢)</sup> ، أى : جميعاً ،

= « عوده » بمعنى أل العهدية ، ويقال هذا الكلام فى حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن « عوده » مفعول مطلق وعامله اسم مشتق يكون حالا ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً عوده على بدئه .

(١) الأول : أفعال تفضيل مقترن بأل المعرفة ، وقد ورد منصوباً ، وأعربه النحاة حالا ، وجعلوا ما بعده معطوفاً عليه بالفاء ، ثم يفهم من كلامهم أنهم مختلفون فى المؤول بنكرة أهو مجموع الاسمين فيكون قولك « ادخلوا الأول فالأول » على تقدير ادخلوا مترتبين ، أم أن كل واحد من الاسمين يؤول بوصف منكر ، فيكون تأويل هذا المثال ادخلوا واحداً فواحداً ، ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلكاً للدلالة على المعنى الذى يريده المتكلم بهذا الكلام .

(٢) الجماء ، فى الأصل : مؤنث الأجم ، وهما نظير أبيض وبيضاء وأحمر وحمر ، واشتقاقهما من الجم - بفتح الجيم وتشديد الليم - وهو الكثرة ، وقالوا : ماء جم ، يريدون أنه كثير ، وقال الله تعالى : ( وتحبون المال حباً جماً ) أى : حباً كثيراً .  
وقال الراجز :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

وقالوا : هذه امرأة جماء للرافق ، يريدون أنها كثيرة اللحم على مرافقها ، وأصل اشتقاق « الغفير » من الغفر - بفتح الغين وسكون الفاء - وهو الستر ، تقول غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير فى صناعة العربية فعيل بمعنى فاعل صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤثروا الصفة لأن الموصوف - وهو الجماء - مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التى هى فعيل بمعنى مفعول فإثم لا يؤثنون لفظها وإن جرت على موصوف مؤنث ، فيقولون : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قد قالوا : جاءوا الجماعة =



و « أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ »<sup>(١)</sup> ، أى : معتركة .

= السارة لوجه الأرض . يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء ، وقد قالوا فى هذا المثل « جاءوا حجاب غفيرا » فأتوا به منكرا على الأصل فى الحال ، والمعرف على التأويل بالنكرة .

(١) قد وردت هذه الجملة فى قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حمرا وحشيا أورد أنه الماء لتشرب :

فَأَوْزَدَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى تَفْصِ الدَّخَالِ

والضمير المستتر فى « أوردتها » يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز يعود إلى أنه ، وأصل العراق مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، ولم يذدها : لم يمنعها ولم يطردها ، والنقص - بفتح النون والعين جميعا - مصدر « نقص الرجل » - من مثال فرح - إذا لم يتم مراده ، و « نقص البعير » إذا لم يتم شربه ، والعراق كما ترى مصدر مقترن بأل ، فهو معرفة ، وللنقاة فى تخريجها ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيبويه - أن هذا المصدر حال - مع مخالفة لفظه للأصل فى الحال من وجهين : كونه مصدرا ، وكونه معرفة - وهو فى التأويل وصف منكرا ، وكأنه قد قال : أرسلها معاركة .

الثانى - وهو مذهب الكوفيين - أن « العراق » مفعول ثان لأرسل ، بعد أن ضمن أرسل معنى أورد ، فإنك تقول « ورد البعير الماء » فيتعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وفى القرآن الكريم ( فلما ورد ماء مدين ) وفيه ( لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها ) وتقول « أوردت بعيرى الماء » فيتعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان ، وفى القرآن الكريم ( يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ) وكأنه لما قال « فأرسلها العراق » قد قال : فأوردتها العراق ، أى الازدحام ، وأراد مكانه ، ومع ثقافة هذا التخريج ترى فيه من التكاف ما لا يخفى على متأمل .

المذهب الثالث - وهو مذهب أبى على الفارسي - وحاصله أن « العراق » مصدر باق على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله مع أنه مبين لنوع عامله الذى يقدر وصفاً منكرا ، ويكون هذا العامل حالا من الضمير البارز المتصل بالعائد على الآن ، وكأنه قد قال : فأرسلها معتركة العراق ، أى مزدحة الازدحام للمهود .

الرابع : أن تكون نفس صاحبها في المعنى ، فلذلك جاز « جاء زيدٌ ضاحكاً » وأمتنع « جاء زيدٌ ضحكاً » .

وقد جاءت مصادر أحوالا ، بقلة في المعارف ، كـ « جاء وخذهُ » ، و « أرسلها العيرالك » .

وبكثرة في النكرات<sup>(١)</sup> ، كـ « طالع بقة » ، و « جاء ركضاً » ،

(١) اعلم أولا أن للعلماء خلافين في هذا الموضوع ، أحدهما في إعراب نحو « ركضاً » من قولهم « جاء زيد ركضاً » ولم يتعرض المؤلف لهذا الخلاف ، بل اختار مذهب سيدييه كما اختاره ابن مالك - وهو أحد آراء كثيرة في المسألة - ولم يتعرض لغيره بإثبات ولا نفي ، والخلاف الثاني في قياسية مثل هذا التركيب ، وقد تعرض المؤلف له بنوع من التفصيل .

وقبل أن نتعرض لذكر هذين الخلافين نقول لك : إنه قد ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام المماثل لهذا التركيب ، فقد سألوا : قتلته صبرا ، وأنته ركضاً ، ومسيا ، وعدوا ، ولقيته خفاة ، وكفاحا ، وعيانا ، وكلته مشافهة ، وطلع علينا بقة ، وأخذت عن فلان سمعا ، وقال الله تعالى ( ثم ادعهم يأتينك سعيًا ) وقال سبحانه ( ينفقون أموالهم سرا وعلانية ) وقال ( ادعوه خوفا وطمعا ) وقال ( إني دعوتهم جهارا ) . ثم نقول عن الخلاف الأول : إن للنحاة فيه أقوالا كثيرة نجتزئ لك منها بأربعة ونكلك في الرجوع إلى باقيها - إن أردت المزيد - لما كتبناه على شرح الأشموني .

المذهب الأول : أن هذا المصدر المنكر نفسه حال ، وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وهذا مذهب سيدييه وجمهور البصريين ، وحجتهم أن الخبر أخو الحال والنعت ، وقد وقع الخبر مصدرا منكرا كثيرا في نحو « زيد عدل » ووقع النعت مصدرا منكرا في نحو « هذا ماء غور » فلا ينكر أن يقع المصدر حالا ، وأيضا فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه ، فيقع الاسم المشتق مفعولا مطلقا في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم « قم قائما » أي قم قياما ، وقالوا « سرت أشد السير » و « تأدبت أكل التأديب » .  
( ٢٠ - أوصح السالك ٢ )

المذهب الثاني : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملة هي التي تقع حالا ، فتأويل « طلع زيد بعتة » طلع زيدا بعتة بعتة ، وهذا مذهب الأخفش والبرد المذهب الثالث : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال ، فتأويل « قتلته صبرا » قتلته صابرا صبرا ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي ، وهو منحول من مذهب البرد والأخفش .

المذهب الرابع : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس في الكلام حذف ، فتأويل « جاء زيد ركضا » ركض زيد ركضا ، كما قيل في نحو « أحبته مقة » و « شئتته بغضا » وهذا مذهب الكوفيين ، وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير أو الهجر ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع العامل . وقد علمت في باب المفعول المطلق - مما ذكرناه لك ثمة - أن من صور المفعول المطلق المبين للنوع أن يكون المصدر بهذه المثابة ، فتأمل ذلك واحرص عليه .

وأما عن الخلاف الثاني ففيه أربعة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك ، على الرغم من كثرة ما سمع منه ، وهذا مذهب سيوييه ، وعذره في ذلك أن الحال وصف لصاحبها ، وقد تقرر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقا ، والأصل الذي تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه .

المذهب الثاني : أنه يجوز القياس على ما ورد منه ، مطلقا ، ونعني بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعا من أنواع عامله نحو « كلمته مشافهة » و « جتته سرعة » و « قتلته صبرا » وألا يكون كذلك نحو « جاء على بكاء » وينسب هذا إلى أبي العباس البرد .

المذهب الثالث : أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فيما إذا كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالأمثلة التي ذكرناها قبل ذكر الخلاف ، فأما إذا لم يكن المصدر =

= نوعاً من العامل فإنه لا يجوز القياس حينئذ ، وهذا هو المشهور فيما يروى من آراء أبي العباس المبرد .

قال المحقق الرضى « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر الواقع حالاً ، بل يقتصر على ما سمع منه ، نحو قتلته صبراً .. والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو « أنا نارجلة ، وسرعة ، وبطئاً ، ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسياته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ، ونحو ذلك ، لعدم السماع » اهـ .

المذهب الرابع ، وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية ، وتبعه عليه ابنه بدر الدين ، وحاصل هذا الرأي أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع ورد بها السماع :  
الموضع الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على السكالم ، وقد سمع من هذا قولهم « أنت الرجل علماً » فيجوز لك أن تقول « أنت الرجل أدباً ، وحملاً ، ونبلاً ، وشجاعة ، وأنت اسديق إخلاصاً ، ووفاء ، وتضحية » وأن تقول « أنت العالم تحقيقاً ، ودقة نظر . وطول صبر ، وأناة » وورد النص عن الخليل بأن المصدر المنصوب في هذا المثال حال ، وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق .  
الموضع الثاني : أن يكون المصدر واقعاً بعد خبر شبه مبتدؤه به ، وقد سمع من هذا النوع قولهم « هو زهير شعراً » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أنت حاتم جوداً ، وأنت على شجاعة ، وأنت السموأل وفاء ، وأنت إياس ذكاء وفطانة ، وأنت عمر عدلاً وعظماً ، وأنت يوسف حسناً ، وأنت الأخنف حملاً » ومن النحاة من رأى أن يعرب المصدر في هذا النوع تمييزاً ، وقال أبو حيان : « والتمييز فيه أظهر » .

الموضع الثالث : أن يقع المصدر بعد « أما » الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً ، وقد سمع من ذلك قولهم « أما علماً فعالم » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أما ثراء فثرى ، وأما نزاهة فنزيه ، وأما شجاعة فشجاع ، وأما احتجاجاً فذو حجة ، وأما فقاهاة ففقيه » والقول بأن انتصاب المصدر المنكر بعد أما على الحال هو قول سيدييه وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر =

و « قَتَلْتُهُ صَبْرًا » ، وذلك على التأويل بالوصف ، أى : مُبَاغِتًا ، وَرَاكِضًا ، وَمَصْبُورًا ، أى : محبوسًا .

ومَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور : لا يَنْقَاسُ مطلقًا ، وَقَاسُهُ المبرد فيما كان نوعًا من العامل ، فَأُجَازَ « جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً » ومنع « جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكًا » ، وَقَاسُهُ النَازِمُ وابنه بعد « أما » نحو « أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ » أى : مهما يذكر شخص في حال علم فالذكر عالم ، وبعد خبر شُبَّهَ به مبتدؤه ، كـ « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » أو قَرِنَ هو بآل الدال على السكال ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » .

\*\*\*

فصل : وأضـل صاحب الحال التعريف<sup>(١)</sup> ، ويقع نكرة

= مفعول مطلق ناصبه الاسم المشتق الواقع بعده ، وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول به لفعل الشرط الذى نابت عنه أما ، ويجب - على هذا - تقدير فعل الشرط متعديا ؛ ففى نحو قولهم : « أما علما فاعلم » يقدر كأنك قد قلت : « مهما تذكر علما فالذكر عالم » . ويذكر عنهم هذا رأى فيما إذا كان ما بعد أما مصدرا معرفا نحو « أما العلم فاعلم » أو اسم جنس غير مصدر نحو « أما العبيد فذو عبيد » فطردوا الباب فى جميع الأنواع . (١) أنت تعلم أن الحال تشبه الخبر وتشبه النعت ، ولشبهها بالخبر كات كالحكم على صاحبها ، ولشبهها بالنعت تراهم يقولون : الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها ، ومن أجل شبهها بالخبر التزموا أن يكون صاحبها معرفة ، لأنها حكم عليه ، والحكم على المجهول وهو النكرة لا يفيد ، كما التزموا ذلك فى المبتدأ مع الخبر لنفس هذا السبب ، وثىء آخر اقتضى أن تكون الحال نكرة وأن يكون صاحبها معرفة ، وذلك أنها لو كانت مماثلة لصاحبها فكانا معرفتين أو كانا نكرتين لتوهم السامع أنهما نعت ومنعوت ؛ فالتزموا التخالف بينهما ، لينتفى عن ذهن السامع من أول وهلة كونهما صفة وموصوفا ، وإنما ينتفى هذا الوهم لأن الصفة والموصوف يجب اتفاقهما تعريفًا وتنكيرًا ، وكان صاحبها هو المعرفة ؛ لأنه كما سمعت محكوم عليه ، وكانت هى النكرة لكونها =

بِمُسَوِّغٍ<sup>(١)</sup> ، كَانَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ الْحَالُ ، نَحْوُ « فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ » ،  
وقوله :

== حكما ، ولهذا تجد المسوغات التي يذكرها النحاة لمجيء صاحب الحال نكرة للدار فيها  
على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفة ، انظر مثلا إلى تقدم الحال  
على صاحبها النكرة فإن السر في هذا هو أن النعت لكونه تابعا لا يجوز أن  
يتقدم على النعوت ، فإذا تقدم ما قد يظن نعتا زال بتقدمه هذا التوهم لهذا  
السبب ، وهكذا .

والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن النكرة أشد احتياجا إلى النعت منها إلى الحال  
ذلك لأن النعت يخصص النكرة ويبينها نوع يبان ، فإذا قلت « لقيت رجلا شجاعا »  
تبادر إلى ذهن سامعك أن « شجاعا » نعت ، فإن كنت بنيت كلامك على أنه حال  
فقد أوقعت السامع في لبس ، وإنه محذور .  
فإن قلت : فأى فرق بين أن يعتبر السامع « شجاعا » نعتا وأن يعتبره حالا ،  
وأنتم تقولون إن الحال وصف لصاحبها ؟

قلت : إن بينهما لفرقا عظيما مع هذا الذي نقوله ، ذلك لأن الحال وصف لصاحبها  
وقيد في عاملها ؛ فمعنى المثال على أن تعتبر شجاعا نعتا أن الشجاعة وصف لرجل في وقت  
اللقاء وفي غيره ، ومعنى هذا المثال على أن تعتبر شجاعا حالا أن الشجاعة وصف له في  
وقت اللقاء دون غيره ، وشتان ما بين هذين المعنيين .

(١) من المسوغات : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، وذلك لأن وجود  
الواو في صدر جملة الحال يمنع توهم كون الجملة صفة ، لأن النعت لا يفصل بينه وبين  
منعوته بالواو ، نحو قوله تعالى : ( أَوَكَلْدَىٰ مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ) ،  
وقول الشاعر :

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي

قَهْلٌ لِي إِلَى لَيْلَىٰ لِي الْعَدَاةُ شَفِيعٌ

وقيل : إن مجيء الحال من النكرة غير الموصوفة موقوف على السماع ، لا يجاوزه  
لا فيما ذكر من المسوغات ولا في غيره .

— ٢٦٩ — \* لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ \*

٢٦٩ — يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر ، ويحتمل أنه قطعة من بيت من الوافر ، وقد روى على هذين الاحتمالين ؛ فروى سيويه بيتا هذا الشاهد صدره ، وعجزه قوله :

\* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ \*

ونسبه إلى كثير عزة ، وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاهد قطعة منه ، وهو بتمامه :

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسَحَمٍ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا في نسبته ؛ فنسبه بعضهم لكثير عزة ، ونسبه آخرون إلى ذى الرمة .

اللغة : « مية » اسم امرأة « موحشا » اسم فاعل من مصدر قولهم : أوحش المنزل ، إذا خلا من أهله « الطلل » ما بقى شاخصا من آثار الديار ، و « خلل » - بكسر الخاء وفتح اللام - جمع خلة - بكسر الخاء - وهي بطانة تفتى بها أجفان السيوف ، و « الأسعم » السحاب الأسود ، و « المستديم » الدائم .

الإعراب : « لمة » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، مية : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشا » حال يقول العلماء إن صاحبه هو « طلل » الآتى ، وهذا إنما يجرى على مذهب سيويه الذى يجيز مجيء الحال من الابتداء ، فأما الجمهور الذى يمنونه - بدعوى أن من المقرر عندهم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فإذا كان صاحبها مبتدأ كان العامل فيه عندهم الابتداء ، والابتداء عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين - فإنهم يجعلون صاحب هذا الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على الطلل ، والجمهور على أن الضمير معرفة سواء أكان ضمير غيبة أم كان ضمير حضور ، وسواء في ضمير الغيبة أكان مرجعه معرفة أم نكرة ، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر كان صاحب =

. . . . .

== الحال معرفة عند جمهرة النحاة ؛ فلم يكن البيت شاهداً لحجىء الحال من النكرة بمسوغ كما يذكره النحاة ، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير الغيبة بحسب مرجعه ، فإن كان مرجعه نكرة فهو نكرة ، وإن كان مرجعه معرفة فهو معرفة ، وقد بينت هذه المذاهب ههنا لما سأذكره لك في بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « يلوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طلل ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغيبة العائد إلى الطلل اسم كأن ، مبني على الضم في محل نصب « خلل » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح الذي هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « موحشا » فإنه حال من قوله : « طلل » وهو نكرة ، والذي مسوغ حجىء الحال من النكرة تقدمه عليها ، وأما في البيت الآخر ، فالمسوغ غير قاصر على التقديم ، بل الوصف بقوله : « قديم » وبالجملة التي بعده .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : هكذا قالوا ، وفي كلامهم قصور من وجهين : الوجه الأول : أنه لا يتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين ؛ أولهما : قول سيبويه إن حجىء الحال من المبتدأ جائز ، وثانيهما قول الكوفيين : إن الضمير الذي يعود إلى النكرة نكرة مثلها ، فأما على قول جمهور البصريين إن الحال في مثل هذا البيت من الضمير المستكن في الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أن مرجعه - وهو المبتدأ - نكرة ؛ فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت .

الوجه الثاني : أن النكرة - وهي « طلل » - في بيت سيبويه موصوفة بجملة « يلوح - إلخ » فلنا أن تدعى أن المسوغ هنا وصف النكرة ، لا تقدم الحال عليها .



أو يكون مخصوصاً إما بوصفٍ ، كقراءة بعضهم : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ  
مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقًا<sup>(١)</sup>) ، وقول الشاعر :

٢٧٠ — نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلْكَ مَا خَرَّ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

(١) من الآية ١٠١ من سورة البقرة ، والاستشهاد بالآية. الكريمة مبنى على تقدير الجار والمجرور متعلقا بمحذوف صفة لكتاب ، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقا بجاء كان « مصدقا » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور إن كان فيه ضمير حيئذ ، ويجوز أيضا على تقدير كون الجار والمجرور نعتا لكتاب أن يكون « مصدقا » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وعلى ذلك لا يكون في الآية شاهد للسألة ، وهذه القراءة التي استشهد المؤلف بها شاذة .

٢٧٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد روى شراح الشواهد

بعد هذا البيت قوله :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتِ مُبَيَّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ  
ومنه تأكد أن الرواية بنصب قوله : « مشحونا » الذي هو محل الشاهد في البيت .

اللمعة : « نجيت » بتضعيف الجيم — أنقذت وخلصت « نوحا » هو أبو البشر الثاني بعد آدم ، وهو نبي ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربي مشتق من النوح وهو البكاء « استجبت له » قبلت دعاءه وأجبت له ما طلبه « فلك » بضم الفاء واللام جميعا — السفينة ، ويقال أيضا فيه فلك — بزنة قفل — وجمعه فلك — بضم الفاء وسكون اللام مثل المفرد في اللمعة الثانية — فيستوى الواحد والجمع في اللفظ ؛ فيقدر المستعمل في المفرد بزنة قفل والمستعمل في الجمع بزنة حمر « ماخر » هو اسم الفاعل من قولك « غمرت السفينة » إذا شقت الماء فسمعت لها صوتا « اليم » الماء .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها =

وليس منه ( فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا )<sup>(١)</sup> ، خلافاً

= اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وبإاء التكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها مضاف إليه « نوحاً » مفعول به لنجى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واستجبت » الواو حرف عطف ، استجاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء الخطاب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « في فلك » جار ومجرور متعلق بنجى « ماخر » صفة لفلك مجرورة بالكسرة الظاهرة « في اليم » جار ومجرور متعلق بماخر « مشحونا » حال من فلك . الشاهد فيه : قوله « مشحونا » فإنه حال من النكرة التي هي فلك ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجيء الحال منها بقوله « ماخر » .

والسر في ذلك أن الحال يشبه الحكيمة ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وصفت تخصصت ؛ فلم تعد من الإبهام والشيوع بحيث تعتبر مجهولة ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) من الآية ٤ من سورة الدخان ، والأمر الأول واحد الأمور والثاني واحد الأوامر ، ووجه تخطئة المؤلف للناظم وابنه في التمثيل بهذه الآية أنهما يذهبان إلى أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا في ثلاث حالات ، وأمر المجرور الذي هو صاحب الحال مضاف إليه ، وليس واحداً من هذه الحالات ، لأن المضاف ليس عاملاً في المضاف إليه ولا هو بعضه ولا مثل بعضه في صحة حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه ، وفوق هذا فإن أمراً منصوب الذي جعله حالاً اسم جامد ، والحال كما علمت لا يكون إلا وصفاً .

هذا ، ويجوز لك في ( أمراً ) المنصوب من وجوه الإعراب أن تجعله منصوباً بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى أمراً من عندنا « نص عليه الزمخشري في الكشف قال « أى أعنى بذلك أمراً كائناً من لدنا ، وذلك تفخيم لشأنه » ولك أن تجعله مفعولاً لأجله ، وأن تجعله مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل من معنى يفرق ، وأن تجعله حالاً من كل المضاف ، وسوغ - على هذا الوجه - مجيء الحال من النكرة تخصيصها بإضافتها إلى نكرة ، وأن تجعله حالاً من الفاعل أو المفعول في ( أنزلناه ) فتدبره باسم فاعل على الأول ، أى آمرين به ، وتدبره على الثاني باسم مفعول ، أى مأموراً به .

لنناظم وابنه ، أو بإضافة ، نحو ( في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ )<sup>(١)</sup> ، أو بمعمول ،  
نحو « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخُوكَ شَدِيداً » أو مسبوقة بنفي ، نحو ( وَمَا أَهْلَكُنَا  
مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ )<sup>(٢)</sup> ، أو نهى نحو :

\* لَا يَنْبَغُ أَنْ تُرَوِّعَ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلاً<sup>(٣)</sup> \*

وقوله :

٢٧١ - لَا يَرْكَزَنَّ أَحَدٌ إِلَى الإِجْحَامِ  
يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِجِحَامِ

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت ، فسواء : حال من أربعة المضاف إلى أيام ،  
وقد علمت أن إضافة النكرة إلى النكرة تخصصها وتبينها نوع بيان .

(٢) من الآية ٤ من سورة الحجر ، وفي هذه الآية الكريمة ثلاث مسوغات للحيء  
الحال من النكرة ، الأول أنه تقدم على صاحب الحال فيها النفي ، والثاني اقتران جملة  
الحال بالواو ، والثالث وقوع « إلا » الاستثنائية قبلها ، لأن الاستثناء للفرغ لا يقع  
في التعوت .

وذهب جابر الله الزمخشري إلى أن جملة « لها كتاب معلوم » صفة لقرية ، وزعم  
أن الواو قبلها زائدة لتدل على شدة لصرق الصفة بالموصوف ، وارتضى هذا الكلام  
ابن هشام الحضراوى ، لكن ابن مالك رده ردا منكرا ، وقال : ما ذهب إليه جابر  
الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد ، ولا يعرف نحوى بصرى أو كوفى  
ذهب إليه ، فوجب ألا يلتفت إليه ، وأيضا فإنه قد علل كلامه بتعليل لا يناسبه ،  
وذلك أن أصل الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما ،  
وذلك ضد ما يراد من إفادة التوكيد ، فلا يجوز أن يقال : إن العاطف مؤكدا ، وأيضا  
فإن الواو فصلت في اللفظ بين الأول والثاني ، ولولا الواو لتلاصقا ، فكيف يقال  
إنها أكدت لصوقهما ، اه كلامه باختصار وإيضاح .

(٣) من كلام ابن مالك في الألفية .

٢٧١ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام أبي نعامه قطرى بن الفجاءة =

= المازني الخارجي ، وهو أول أبيات أربعة رواها أبو علي القالي في أماليه (١٩٠/٢ الدار) ورواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (التبريزي ١٣٠/١ بتحقيقنا) وبعده :

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً      مِنْ عَنِّ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي  
حَتَّى خَضِبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي      أَكْمَأَفَ سَرَجِي أَوْ عِثَانَ إِيْجَامِي  
ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصِبْ      جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ

اللغة : « لا يركنن » تقول : ركن فلان إلى فلان يركن - مثل دخل يدخل ، ومثل علم يعلم وهي أشهرهما ، ومثل فتح يفتح بالتداخل على أن الماضي من الأولى والمضارع من الثانية ، ولا يسوغ أن تكون أصلية لأن من شرط باب فتح أن تكون عينه أو لامه حرف حلق « الإحجام » مصدر « أحجم الرجل عن الشيء » إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوغى » الوغى في الأصل : صوت الجمل وما أشبهه ، ثم استعمل في الصوت والجلبة مطلقاً ، ثم استعمل في الحرب لما تشتمل عليه من جلبة وصياح « متخوفاً » خائفاً ، أو هو الذي يخاف شيئاً بعد شيء ، يعني يخاف المرة بعد المرة « الحمام » الحمام - بكسر الحاء المهملة - الموت « دريئة » أراد أرائني غرضاً لأحباب الرماح يدفعون بها إلى ، وقد يكون معناه أن أحبابه يسترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو سترة لهم « جذع البصيرة » أراد أنه فنى الاستبصار قوى الإدراك « قارح الإقدام » أصل القارح من الحيوان الذي بلغ النهاية من السن ، وهم لا يعدون سناً بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وإن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن .

الإعراب : « لا » حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يركنن » يركن : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة في محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضممة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الإحجام » مجرور بإلى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أو استفهام ، كقوله :

٢٧٢ - \* يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى \*

= متعلق بـ « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله يركن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الوغى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « متخوفا » حال من قوله « أحد » الواقع فاعلا ليركن المعمول للأنهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لحام » اللام حرف جر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وحام : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « متخوفا » الواقع حالا .

الشاهد فيه : قوله « متخوفا » فإنه حال ، وصاحبه قوله « أحد » وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد النهي الذي هو شبه بالنفي .

٢٧٢ - نسب ابن مالك هذا الشاهد إلى رجل من طيء ، ولم يسمه ، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا \*

اللغة : « يا صاح » أصله يا صاحبي ، فرخم بمحذف آخره - وهو الباء - واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم « حم » فعل ماض مبنى للمجهول - ومعناه قدر وقضى وهيء سببه « عيش » أراد بالعيش هنا الحياة « باقياً » أصل الباقي الذي لا ينفى ولا يزول ولا ينفد ، ويطلق على ما يطول أمده وتناهى مدته ، وأراد ههنا المعنى الأول ، أو أراد المستقر الهادئ الذي لا يشوبه كدر ولا يعتريه تنغيص « فترى » هي هنا بمعنى تعلم « العذر » بضم فسكون - بمعنى المexcuse ، وهي كل ما يتعلل به « الأمل » هو ترقب الشيء وانتظاره ، وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر في شأن الآخرة أو يعمل لها .

المعنى : يستفهم استفهماً إسكاريهما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر ، فيكون ذلك عذراً لمخاطبه في أن يتكالب على حطام الدنيا العاني =

وقد يقع <sup>(١)</sup> نَكْرَةً بغير مُسَوِّغ ، كقولهم « عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضًا » <sup>(٢)</sup> ،

= الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « صاح » منادى مرخم ، وأصله يا صاحب ، فإن قدرناه منقطعاً عن الإضافة فهو مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة « باقياً » حال من عيش أنواع نائب فاعل لحم التالي لحرف الاستفهام الإنكاري الذي بمعنى حرف النفي « قترى » الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنفسك » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، نفس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « العذر » مفعول به ل ترى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إبعادها » إبعاد : مجرور بنفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فلهذا الضمير محلان أحدهما جر بالإضافة وثانيهما رفع بالفاعلية « الأملا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف نلاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « باقياً » فإنه حال صاحبه قوله « عيش » وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام الذي هو شبه النفي .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس ، ونقل ذلك عن سيبويه ، والعلماء ينقلون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس (٢) بيض : جمع أبيض ، وأراد أن المائة دراهم ، وليست فلوساً ولا دنائير ، لأن الدراهم من الفضة وهي بيضاء ، والدنانير من الذهب وهو أصفر ، والفلوس من =

وفي الحديث « وَصَلَى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا »<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : وللحال مع صاحبها ثلاث حالات :

إحداها - وهى الأصل - : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه ، كـ « جاء زيد ضاحكاً » ، و « ضربت اللص مكنوفاً » فلك في « ضاحكاً » و « مكنوفاً » أن تقدمهما على الرفع والمنصوب .

الثانية : أن تتأخر عنه<sup>(٢)</sup> وجوباً ، وذلك كأن تكون محصورة ، نحو

= النحاس ، وهذا مثال رواه سيدييه عن العرب ، و « بيضا » يجب أن يكون حالا من المائة ، وهى نكرة ، فدل على صحة محىء الحال من النكرة من غير مسوغ ، فى غير الشعر ، ولا يجوز أن يكون « بيضا » تميزا لمائة ، لوجهين : أحدهما أنه جمع منصوب ، وتميز المائة يكون مفرداً محروراً ، نحو قولك « له عندى مائة دينار » والوجه الثانى أنك لو رفعت فقلت « عليه مائة بيض » لكان نعتاً ، وقد علمت أن النعت والحال أخوان ، فلما جاء منصوباً كان الأولى أن نجعله حالا .

(١) روى هذا الحديث الإمام مالك بن أنس فى الموطأ ، وقد ترك قوم الاستدلال به ، كما تركوا الاستدلال بالحديث عامة ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ المروى هو لفظ راوى الحديث ، وليس هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى خاطئ لا يرى لك أن تأخذه به ، فإن النحاة قد احتجوا بشعر الشعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أوثق من رواة الشعر ، وأدق منهم تحرياً ، وأوثق منهم ضبطاً ، وأكثرهم عرب يحتج بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدل لفظ النبي بلفظ من عنده - مع تحريه إصابة للمعنى بدقة - لم يكن من المنكر أن تحتج بلفظه هو .

(٢) من المواضع التى يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فلا يجوز أن تقول فى هذا المثال : جاء والشمس طالعة زيد ، والسر فى ذلك أن الأصل فى الواو أن تكون للعطف ، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقديمها على المعطوف عليه ، فراعوا فى واو الحال ما راعوه فى واو العطف .

( وَمَا يُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ )<sup>(١)</sup> ، أو يكون صاحبها مجروراً<sup>(٢)</sup> : إما بحرف جر غير زائد ، كـ « مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً » ،

(١) من الآية ٨ من سورة الأنعام .

(٢) اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، فذهب ابن مالك في عتبة كتبه وأبو علي الفارسي وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقاً .

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز ، طلقاً .

وفصل الكوفيون ، فأجاروا التقديم في ثلاث مسائل - أولها أن يكون المجرور ضميراً نحو قولك « مررت بك ضاحكة » فإنه يجوز لك أن تقول « مررت ضاحكة بك » ، وثانيتهما أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك « مررت يزيد وعمرو مسرعين » فإنه يجوز أن تقول : « مررت مسرعين يزيد وعمرو » ، وثالثتها : أن يكون الحال جملة فعلية ، نحو قولك « مررت بهند تضحك » فإنه يجوز لك أن تقول : « مررت تضحك بهند » - ومنعوه فيما عدا ذلك .

وقولنا في بيان موضع الخلاف « حرف جر أصلي » احتراز عن المجرور بحرف جر زائد ، فإن جميع النحاة متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد ، نحو قولك « ما جاءني من أحد مبشراً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما جاءني مبشراً من أحد ، ونحو « ما رأيت من أحد راكباً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما رأيت راكباً من أحد ، وإنما كان هذا مما لا يختلف فيه أحد ، لأن هذا المجرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعل أو مفعول .

أما الذين أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنص وبالقياس ، فأما النص فأيات من الكتاب الكريم وأيات من شعر العرب ، وسيأتي في كلام المؤلف وكلامنا عليه جملة من ذلك ، وأما القياس فحاصله أن المجرور بالحرف مفعول في المعنى ، وقد جوز العلماء كلهم أجمعين تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً به ، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً معنى لأنه لا يخرج عن كونه مفعولاً .

وأما اللانعون فقد التزموا رد أدلة القائلين بالجواز ، فأما الأيات فقالوا : إنها =



== شعر ، وما كان دليله الشعر وحده ، ولم نجد في كلام العرب الأمر مثله فإنه لا يثبت ، لأن ماسيله الشعر وحده يعتبر ضرورة ، وأما الآيات فذكروا أنها محتمل وجوها من الإعراب غير الوجه الذى ذكره المجيزون ، والدليل متى احتمل وجها أو وجوها أخرى لم يبق مستندا صالحاً للاستدلال ، وأما قياس المجرور على المفعول فزعموا أن بينهما فرقا ، وحاصله اختلاف العاملين ؛ لأن الفعل المتعدى بحرف الجر ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التغير في ترتيب معمولاته .

هذا ، ومما هو جدير بالذكر هنا أمران :

الأمر الأول : أنه يلحق بحرف الجر الأصلى كل حرف زائد تجب زيادته أو تغلب ، فأما الحرف الزائد الذى تجب زيادته فنحو الباء التى تجب زيادتها فى فاعل أفعل التعجب الذى على صورة الأمر ، نحو قولك « أكرم بأبى بكر مشفقاً » وأما الباء التى تغلب زيادتها فنحو الباء الزائدة فى فاعل كفى ، نحو قولك « كفى بزيد زائراً » والخلاف الذى تقدم إيضاحه يجرى فى هذا النوع ؛ فمن جوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى جوز ههنا ، ومن لم يجز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى لم يجز ذلك فههنا . الأمر الثانى : أن الأسباب التى تمنع من تقديم الحال على صاحبها تسعة ذكر المؤلف منها ثلاثة - أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جر أصلى ، على الإيضاح الذى بيناه ، وأن يكون صاحبها مجروراً بإضافة غيره إليه إضافة محضة ، أو مطلقاً ، وأن يكون الحال محصورة - وقد بقى ستة أسباب لم يتعرض المؤلف لها ، ونحن نذكرها لك هنا بإيجاز - مع إعادتنا إليك أن المؤلف ذكر كل هذه المسائل عند الكلام على امتناع تقدم الحال على العامل فيها - فنقول :

الأول : أن يكون العامل فى صاحب الحال « كأن » الذى هو حرف تشبيه ، نحو قولك : « كأن زيدا أسد غاضباً » لا يجوز لك أن تقول : « كأن غاضباً زيدا أسد » .

الثانى : أن يكون العامل « لعل » الذى هو حرف ترج ، نحو قولك : « لعل محمداً قبل علينا مبشراً » فلا يجوز لك أن تقول : « لعل مبشراً محمداً مقبل علينا » .

الثالث : أن يكون العامل « ليت » الذى هو حرف تمن ، نحو قولك : « ليت »

وَحَالَفَ فِي هَذِهِ الْفَارِسِيُّ وَابْنَ جَنِّيَّ وَابْنَ كَيْسَانَ ؛ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ ، قَالَ  
الناظم : وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لَوْرُودِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً  
لِلنَّاسِ ) <sup>(١)</sup> ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٧٣ — \* تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ يَبْنِيكُمْ \*  
—————

= الأستاذ حاضر مشفقا علينا ، فلا يجوز لك أن تقول : « ليت مشفقا علينا  
الأستاذ حاضر » .

ويجمع هذه الثلاثة قولنا « أن يكون العامل معنويا » .

الموضع الرابع : أن يكون العامل في صاحب الحال فعل تعجب ، نحو قولك : « ما أحسن  
هندا مسفرة » ، فلا يجوز لك أن تقول : « ما أحسن مسفرة هندا » .

الخامس : أن يكون صاحب الحال ضميرا متصلا بصفة آل ، نحو قولك :  
« القاصدك معطيا زيد » فمعطيا : حال من ضمير المخاطب في القاصدك ، ولا يجوز  
تقديمه ، فليس لك أن تقول : « معطيا القاصدك زيد » .

السادس : أن يكون صاحب الحال معمولا لحرف مصدرى ، مثل أن المصدرية ،  
وذلك نحو قولك : « يعجبني أن ضربت هندا مؤدبا » فمؤدبا : حال من تاء المخاطب  
الواقعة فاعلا في ضربت المعمول لأن ، فلا يجوز لك أن تقول : « يعجبني مؤدبا أن  
ضربت هندا » .

وفي هذا القدر كفاية ، والله المستول أن ينفعك به .

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ .

٢٧٣ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهذا الذي أنشده  
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي \*

اللغة : « تسليت » تصبرت وتكلفت العزاء والجلد والساوان ، وكذلك  
كل فعل على وزن تفاعل ، يدل على أن الفاعل يتكلف الفعل ليصبح من عادته  
وسجاياه . ونظيره : تحلم ، وتكرم ، وتشجع ، وتعجل ، وتعزى ، وتنبل ، وانظر  
قول الشاعر :

( ٢١ — أوضح للمالك ٢ )

= تَحَلَّمَ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقِي وَدَّهْمٌ وَأَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ  
وإلى قول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ

مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

« طرا » بضم الطاء وتشديد الراء - معناه جميعا ، والأصل في هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا ؛ تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا « بينكم » البين - بفتح الباء وسكون الياء المثناة - أصله الانفصال والبعد والفراق ، وتقول : بان الشيء عن الشيء بينا وبينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » الذكري - بكسر الدال المعجمة وسكون الكاف - التذكر .

الإعراب : « تسليت » تسلى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المنكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « طرا » حال من ضمير المخاطبين المجرور محلا بمن « عنكم » عن : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بتسلى « بعد » ظرف زمان منصوب بتسليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وبين من « بينكم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبين مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، واليم حرف عماد « بذكراكم » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وذكرى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مفردة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتسلى ، وذكرى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، واليم حرف عماد « حق » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب مبني على التفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين اسم كأن مبني على الضم في محل نصب « عندى » عند : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كأن ، وعند مضاف وباء التسلّم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

== الشاهد فيه : قوله « طرأ » فإنه حال ، ومعناه جميعاً ، وصاحب هذا الحال الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله « عنكم » وهذه الكاف مجرورة المحل بعن ، وقد تقدم الحال على صاحبه ، وقد ذكر المصنف أن ذلك غير جائز إلا في ضرورة الشعر ، وحكي عن الفارسي وابن جنى وابن كيسان تجوز ذلك في السعة ، وشاركهم في القول بجواز التقديم ابن برهان وابن ملسكون وبعض الكوفيين .  
وحكى عن ابن مالك أنه صحح في هذه المسألة قولهم ، وذلك أنه قال في شرح التسهيل : « وجواز التقديم هو الصحيح لوروده في الفصح كقوله تعالى : ( وما أرسلناك إلا كافة للناس ) فكافة - على هذا - حال من الناس ، وصاحب الحال مجرور باللام ، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور » .

وبما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر قول عبد الرحمن بن حسان - وهو من شعر الحماسة :

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ  
الشاهد فيه : قوله « كهلاً » فإنه حال من الماء المجرورة محلاً بعلى في قوله :  
« عليه » .

وكذلك قول عروة بن حزام ، وقيل : كثير عزة ، وقيل : قائله هو الجنون :  
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبِهَا إِنَّهَا لَحَبِيبُ  
الشاهد فيه : قوله « هيمان صادياً » فإنهما حالان من الياء المجرورة محلاً بعلى في قوله « إلى » .

ومنه قول الآخر ( ولم أعر على نسبه ) :  
غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ ۖ فَيَدْعُو وَلَا تَحِينَ إِبَاءُ  
الشاهد فيه : قوله « غافلاً » فإنه حال من « المرء » المجرور باللام ، وقد تقدم عليه .

وبما حملوه على هذا قوله تعالى : ( وجاءوا على قميصه بدم كذب ) فقد أعربوا ( على قميصه ) على أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ( دم ) المجرور بالياء ، ==

وَالْحَقُّ أَنْ الْبَيْتَ ضَرُورَةٌ ، وَأَنْ ( كَافَّةً ) حَالٌّ مِنْ الْكَافِ<sup>(١)</sup> ، وَالتَّاءُ لِلْمُبَالَغَةِ ، لَا لِلتَّأْنِيثِ<sup>(٢)</sup> ، وَيُلْزِمُهُ تَقْدِيمُ الْحَالِ الْمَحْصُورَةِ ، وَتَعْدِيُّ « أَرْسَلَ » بِاللَّامِ ، وَالْأَوَّلُ مُمْتَنِعٌ ، وَالثَّانِي خِلَافُ الْأَكْثَرِ<sup>(٣)</sup> .  
وَلِإِمَّا بِإِضَافَةٍ<sup>(٤)</sup> ، كَ « أَعْجَبَنِي وَجْهَهَا مُسْفِرَةً » .  
وَلِإِنَّمَا تَجِيءُ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ بِمَعْنَى كَهَذَا

وقد تقدم الحال كما ترى ، وجعل الزمخشري ( على قيصه ) في محل نصب على الظرفية ، وكأنه قد قيل : وجاءوا فوق قيصه بدم كذب ، وإنما ذهب إلى هذا فرارا من تقدم الحال على صاحبها المجرور ، ولم يقره العلماء على ذلك ؛ لأن المعنى لا يساعد عليه .

(١) هذه التخريج مما ذكره الزجاج ، ولم يرتضه ابن مالك ، وعلل رده بأن مجيء التاء للمبالغة سماعى في أمثلة المبالغة مثل علامة ، وإن جاءت في بعض أمثلة اسم الفاعل مثل رواية فهو شاذ لا يقاس عليه ، والمعروف أنه لا يجوز حمل الفصيح على الشاذ ، خصوصا إذا وجد له محمل آخر لا شذوذ فيه .

(٢) وجعل الزمخشري ( كافة ) صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : وما أرسلناك إلا رسالة كافة ، ورد هذا التخريج بوجهين ، الأول : أن كلمة ( كافة ) لا تستعمل في الكلام العربي إلا حالا ، فجعلها صفة ينافي ما ثبت لها من ذلك ، والوجه الثاني : أن حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إنما عهد في صفة اعتيد استعمالها مع هذا الموصوف ، و ( كافة ) مع إرساله ليس من هذه الباب .

(٣) أما ادعاء أن تقديم الحال المحصورة ممتنع فغير مسلم ، فقد صرح البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري بجواز تقديم المفعول المحصور ، ولا فرق بينه وبين الحال ، وأما تعدى ( أرسل ) باللام ، فقد ورد في قوله تعالى : ( وأرسلناك للناس رسولا ) .

(٤) إذا كانت الإضافة محضة فقد أجمعوا على لزوم تأخير الحال ، وإن كانت غير محضة نحو « هذا شارب السوق ملتوتا » ، الآن أو غدا » جاز التقديم ، ذكره الناظم في التسهيل ، وأنكره ابنه عليه .

المثال ، وكقوله تعالى : ( وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا )<sup>(١)</sup> ،  
 ( أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا )<sup>(٢)</sup> ، أو كبعضه نحو ( مِلَّةَ  
 إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا )<sup>(٣)</sup> ، أو عاملاً في الحال ، نحو ( إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا )<sup>(٤)</sup> ،  
 و « أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ مُنْفَرِدًا » و « هَذَا شَارِبُ السُّوقِ مَلْتَوْتًا »<sup>(٥)</sup> .

(١) من الآية ٤٧ من سورة الحجر .

(٢) من الآية ١٢ من سورة الحجرات .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النحل . (٤) من الآية ٤ من سورة يونس .

(٥) إنما لم يجوز أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة في نحو « أعجبنى وجه هند مسفرة » لأنها لو تقدمت على صاحبها لوقعت إما بين المضاف والمضاف إليه فكنت تقول في هذا المثال « أعجبنى وجه مسفرة هند » فتفصل بين المضاف الذى هو وجه والمضاف إليه الذى هو هند ، بالحال الذى هو مسفرة ، وقد علمت أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وهو لا يجوز ، وإما أن تقع قبل المضاف فكنت تقول في المثال المذكور « أعجبنى مسفرة وجه هند » فكنت تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ، وقد علمنا أن منزلة المضاف من المضاف إليه كنزلة الموصول من الصلة ، فإن الموصول بتعرف بالصلة والمضاف يتعرف بالمضاف إليه ، فلما تشابهت منزلتهما أخذ المضاف والمضاف إليه حكم الصلة والموصول ، ومن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على الموصول ، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

هذا في الإضافة المحضة كالمثال الذى صدرنا به هذا الكلام ، أما المجرور بالإضافة غير المحضة وهى اللفظية التى لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد التخفيف أو رفع القبح - فقد قدمنا لك أن ابن مالك أجاز فى شرح التسهيل تقديم الحال على صاحبها ، مثال هذه الإضافة اللفظية « زيد شارب السوق ملتوتا » يجوز أن تقول ذلك ، وأن تقول : زيد شارب ملتوتا السوق - بجر السوق ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحال ، وعلى ابن مالك ذلك الجواز بأن الإضافة اللفظية على نية الانفصال فلا يعتد بها ، ولم يرتض ابنه بدر الدين هذا الكلام .

الثالثة : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو  
« مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ » .

\*\*\*

فصل : وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً :

إحداها - وهى الأصل - : أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه ، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل : قِمَلاً مُتَصَرِّفاً ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف<sup>(١)</sup> ، كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعاً » ،

= هذا ، وقد اختلف النحاة : هل يجوز أن يحىء الحال من المضاف إليه فى غير هذه المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف ؟ فذهب أبو على الفارسى إلى الجواز ، ونقله عنه ابن الشجرى فى أماليه ، وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز يحىء الحال من المضاف إليه فى غير المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف تابعاً له فيها .  
ومما جاء فيه الحال من المضاف إليه وليس واحداً منها قول تأبط شراً :

سَلَبْتُ سِلَاحِي بَأْسًا وَشَتَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ  
الشاهد فيه : قوله « بَأْسًا » فإنه حال من ياء التسكيم فى سلاحى .

ومثله قول زيد الفوارس :

عَوِذُ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حِلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف مطلقاً ، واستدل له بالآية الكريمة وبالمثل وببيت يزيد بن مفرغ الحميرى - هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الجرمى إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفصل نحو قولك « زيد جاء رَاكِبًا » لا يجوز عندهما أن تقول فى هذا المثال : رَاكِبًا زيد جاء ، ومن هنا تفهم السر فى استدلال المؤلف بالآية الكريمة التى ترد على الأخفش ، وأما المثل والبيت فيردان على الجرمى .

فلك في « راكبا » و « مسرعا » أن تُقدّمهما على « جاء » وعلى « منطلق » ،  
كما قال الله تعالى : ( خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ )<sup>(١)</sup> ، وقالت العرب : « شَقِي  
تَوْوَبُ الْحَلْبَةِ »<sup>(٢)</sup> ، أى : متفرقين يَرْجِعُ الخالِبون ، وقال الشاعر :  
\* نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ \*<sup>(٣)</sup> [٥٥]

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يقولونه عند ما يريدون أن يعبروا عن اختلاف  
الناس في الأخلاق مع أن أصلهم واحد ، وقد أشار المؤلف إلى معنى مفرداته ،  
فشق : جمع شتيت ، مثل جرحى مع جريح ، ومعنى شتيت : متفرق ، وتؤوب :  
أى ترجع ، تقول : آب يؤوب أوبا - مثل قال يقول قولاً - ومأبا ، والمعنى رجع ،  
والحلبة : جمع حالب - بوزن قاتل وقتلة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكاتب وكتبة -  
وأصل المثل أن أصحاب الإبل والبقر وسائر الهم عند ما يريدون أن يردوا الماء  
ليسقوا نعيمهم يردون مجتمعين ، وعند ما يريدون أن يحلبوا ماشيتهم يحلبونها  
متفرقين ، فيحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة ، و « شق » حال من العلبة  
الواقع فاعلا لتؤوب ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبها وعلى العامل فيه أيضا ،  
وإنما ساغ هذا التقدم لكون هذا العامل فعلا متصرفا ، فهو من القوة بحيث يعمل  
متأخرا أو متقدما .

فلو لم يكن العامل فعلا متصرفا ولا صفة تشبه الفعل المتصرف - بأن كان فعلا  
جامداً كفعل التعجب في نحو « ما أحسن زيدا مقبلا على ما ينفعه » أو كان صفة  
تشبه الجامد كأفعل التفضيل في نحو « محمد أفصح الناس متحدثا » أو كان اسم فعل  
نحو قولك « نزال مسرعا » أو كان عاملا معنويا كالحروف التي عملت بشبهها في المعنى  
بالفعل وكالجار والمجرور والظرف في نحو قولك « ليت عليا زائرا غلصا » وإبراهيم  
في الدار جالسا ، وخالد عندك منصتا - فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من  
ذلك ، ولا فيما أشبهه .

(٣) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد في باب الموصول ( وهو الشاهد رقم ٥٥  
السابق في الجزء الأول ) وذكرنا هناك نسبته وتسكلمته ، فارجع إليه هناك .



فـ «تَحْمِلِينَ» في موضع نصبٍ على الحال ، وعاملها « طليق » وهو صفة مشبهة .

الثانية : أن تتقدم عليه وجوباً ، كما إذا كان لها صدرُ الكلام ، نحو « كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟ »

الثالثة : أن تتأخر عنه وجوباً ، وذلك في ست مسائل<sup>(١)</sup> : وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنُهُ مُقِيلًا » ، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل ، نحو « هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيْبًا » - أو مَصْدَرًا مقدراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو « أَعْجَبَنِي أَعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِغًا » ، أو اسم فعل ، نحو « نَزَالَ مُسْرِعًا » ، أو لفظاً مضمناً معنى الفعل دون حروفه ، نحو ( فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

= والشاهد هنا قوله « تحملين » فإنها جملة من فعل وفاعل موضعها نصب على الحال ، وصاحبها هو الضمير المستتر المرفوع في قوله « طليق » الذي هو خبر عن اسم الإشارة ، ويكون العامل في الحال هو قوله « طليق » وهو صفة مشبهة كما ذكر المؤلف ؛ فيكون في الشاهد دليل على جواز تقدم الحال على عاملها مع كون العامل صفة مشبهة ، وتقدير الشاهد : وهذا طليق حال مع كونه محملاً لك ، وفي الموضع الذي أحلناك عليه إعراب آخر للكوفيين يجعلون فيه « هذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ ، وجملة « تحملين » صلته ، و « طليق » خبره ، وتقديره عندهم : والذي تحملينه طليق ، وهو مردود .

(١) هذه المسائل الست هي التي ذكرناها فيما سبق (ص ٣٢٠) زيادة على المؤلف وقلنا : إنه لا يجوز أن يتقدم في كل واحدة منها الحال على صاحبها ، فلا تغفل عن ذلك ، واعرف الآن - بما ذكره المؤلف - أنه يجب في كل واحدة منها أيضاً أن يتأخر الحال عن العامل فيها ؛ فيجتمع فيها أمران : أن تتأخر عن صاحبها ، وأن تتأخر عن العامل أيضاً .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة النمل .

٢٧٤ - \* كَانُ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا \*

٢٧٤ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لَدَى وَكْرِهَا الْعَنْبُ وَالْحُشْفُ الْبَالَى \*

وهذا البيت من قصيدة له مستجادة ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَبْهَى الظَّلَلُ الْبَالَى      وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي  
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدَثَ عَهْدِهِ      ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ  
وقد تقدم شاهد من هذه القصيدة في باب المعرب والمبني في مباحث الجمع بألف وتاء مزيدتين ، وهو الشاهد رقم ١٨ .

اللمعة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيمات العرب في جاهليتهم ، كانوا يقولون :  
عم صباحا ، وعم مساء ، وانعم صباحا ، وانعم مساء ، وعم ظلاما ، وانعم ظلاما ،  
ومن الأخيرة قول الشاعر ، وسيأتي في شواهد باب الحكاية :

أَتَوْنَا نَارِي فَقُلْتُ : مَنْوَنَ أَنْتُمْ ؟      فَقَالُوا : الْجَنُّ ، قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا

وقد اختلف العلماء في « عم » فمنهم من قال : هو أمر ماضيه وعم مثل وعد ووصف ووسم ، فكما تقول : وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ووسم يسم سم ، تقول : وعم يعم عم ، وقال قوم : أصله انعم ، فحذفت النون اعتباطا للتخفيف ، فاستغنى بعد ذلك عن همزة الوصل « الطلل » كل ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار « العصر الخالي » الزمن الماضي الذاهب في القدم « وهل يعمن من كان أحدث عهده - البيت » قال البطليوسي : ذهب بعض الرواة إلى أن الأحوال ههنا جمع حول بمعنى السنة ، والوجه عندي أن الأحوال جمع حال ، لا جمع حول ، وإنما أراد كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهرا ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهي : اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والقدم المغير لرسمه « كأت قلوب الطير رطبا ويابسا - البيت » هذا البيت في وصف عقاب سريعة الاختطاف صيود ، والعناب - بضم العين وتشديد النون مفتوحة - ضرب من الفاكهة تشبه به أنامل الحسان المنضوبة بالحناء ، وشبه بههنا القلوب الرطبة من الطير الذي صادته العقاب ،

وقولك : « لَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا » أو عاملاً آخر عَرَضَ لَهُ مانع<sup>(١)</sup> ،  
نحو « لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا » و « لَأَعْتَكِفَنَّ صَائِماً » فإن ما في حَيْزِ لام الابتداء  
ولام القسم لا يتقدم عليهما .

== والحشف : ضرب من ردىء الثمر ، شبه به الجاف من قلوب الطير ، يريد أنها كثيرة  
الاصطياد للطير ، وأنتك تجد عند عشها قلوباً كثيرة من قلوب الطير ، بعضها لا يزال  
رطباً فهو كالغراب ، وبعضها قد جف فهو كالخشف البالى .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « قلوب » اسم كأن منصوب بالفتحة  
الظاهرة ، وهو مضاف و « الطير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « رطباً »  
حال من اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ويابساً » الواو حرف  
عطف ، يابساً : معطوف على قوله رطباً منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف  
مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف  
حال من قلوب الطير ، وهو مضاف ووكر من « وكرها » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، ووكر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العقاب مضاف إليه مبنى على السكون  
في محل جر « الغراب » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « والحشف » الواو حرف  
عطف ، الحشف : معطوف على الغراب « البالى » نعت للحشف مرفوع بضمة مقدرة  
على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « رطباً ويابساً » فإنهما حالان من « قلوب الطير » والعامل  
في الحالين وصاحبهما هو قوله « كَأَنَّ » وهو حرف متضمن معنى الفعل دون  
حروفه ، فإن معناه أشبه ، ولا يجوز في مثل هذه الحال أن تتقدم على عاملها .  
ولا يخفى عليك أن جمع التكسير يجوز في الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ؛  
فلا اعتراض على قوله « رطباً ويابساً » .

(١) اللام التي في « لأصبر محتسباً » هي لام الابتداء ، واللام التي في « لأعتكفن  
صائماً » هي لام القسم ، وكل من لام الابتداء ولام القسم له الصدارة ، على معنى أنه  
يجب أن يكون كل منهما في أول الكلام ، وطى هذا لا يجوز أن يتقدم معمول  
ما اتصل به عليهما ، وبعبارة أخرى لا يجوز أن يعمل ما بعدهما في شيء قبلهما ، =

وَيُسْتَدْنَى مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَا كَانَ عَامِلًا فِي حَالَيْنِ لِاسْمَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ لِمَعْنَى أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ ، وَأَحَدُهُمَا مُفَضَّلٌ عَلَى الْآخَرِ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ حَالِ الْفَاضِلِ ، كـ « هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا » ، وَقَوْلُكَ : « زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانَا » <sup>(١)</sup> .

وَيُسْتَدْنَى مِنَ الْمَضْمَنِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ : أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرورًا مَخْبِرًا بِهِمَا ، فَيَجُوزُ بَقْلَةُ تَوْسُطُ الْحَالِ بَيْنَ الْخَبَرِ عَنْهُ وَالْمُخْبِرِ بِهِ ، كَقَوْلِهِ :

== فَأَصْبِرْ وَأَصُومْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ كَانَ يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَيْهِمَا ؛ لَكِنْ لَمَّا اتَّصَلَتْ بِالْأَوَّلِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ وَبِالثَّانِي لَامُ الْقِسْمِ عَرَضَ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَارِضٌ هُوَ اقْتِرَانُ الْأَوَّلِ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَاقْتِرَانُ الثَّانِي بِلَامِ الْقِسْمِ ، فَتَمَّعَ هَذَا الْعَارِضُ مِنْ تَقَدُّمِ أَحَدٍ مَعْمُولَانِهِ عَلَيْهِ .

(١) هَذَا التَّقْدِيرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُوَ تَقْدِيرٌ سَيِّئٌ ، وَتَوْضِيحُهُ فِي الثَّالِثِ الْأَوَّلِ أَنْ قَوْلَهُمْ « بُسْرًا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ فِي « أَطِيبُ » عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَقَوْلَهُمْ « رُطْبًا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي « مِنْهُ » وَهَذَا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِأَطِيبٍ ؛ فَيَكُونُ صَاحِبَا الْحَالَيْنِ مِنْ مَعْمُولَاتِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَكَأَنَّ قَائِلَ هَذَا الْكَلَامِ قَدْ قَالَ : هَذَا فِي حَالِ كَوْنِهِ بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْ نَفْسِهِ فِي حَالِ كَوْنِهِ رُطْبًا ، وَقَدْ ارْتَضَى هَذَا التَّقْدِيرَ الْمَازِنِي وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي التَّذَكُّرَةِ وَابْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ جَنَى .

وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وَالزَّجَّاجُ وَابْنُ السَّرَاجِ وَأَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِيُّ - وَوَأَفْقَهُمُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي الْحَلِيَّاتِ - إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ لَهُذَيْنِ الْحَالَيْنِ هُوَ « كَانَ » مَحذُوفَةٌ قَبْلَ كُلِّ حَالٍ مِنَ الْحَالَيْنِ ، وَهِيَ تَامَةٌ مَسْبُوقَةٌ بِإِذٍ أَوْ بِإِذَا ، وَصَاحِبُ الْحَالَيْنِ هُوَ الضَّمِيرَانِ الْمُسْتَتَرَّانِ فِي كَانَ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : هَذَا إِذَا كَانَ ( أَيْ وَجَدَ ) بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطْبًا . وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ أَنَّ بَعْضَ النُّعَاةِ الَّذِينَ جَرَوْا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ جَعَلُوا « كَانَ » لِلْمَقْدَرَةِ نَاقِصَةً ؛ فَيَكُونُ الْإِسْمَانِ النَّصُوبَانِ خَبَرَيْنِ لَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ هُوَ التَّقْدِيرُ .

٢٧٥ - بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيٌ ذِلَّةٍ

لَدَيْكُمْ . . . . .

٢٧٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيٌ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَا وَلَا نَهْمَرَا

اللغة : « عاذ » بمعنى التجأ وتحصن ، و « عوف » اسم رجل ، وقوله « وهو بادی ذلة » معناه أنه ظاهر المهانة ، والولاء : الموالة والناصر ، والنصر : الإعانة ، وقوله « وهو » الواو فيه للحال .

الإعراب : « بنا » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وضمير المنكلم ومعه غيره مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعاذ « عاذ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عوف » فاعل عاذ مرفوع بالضمة الظاهرة « وهو » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « بادی » حال من الضمير المستقر في خبر المبتدأ الذي هو قوله « لديكم » الآتي ، وبادی مضاف و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل السابق ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف للقلبية ياء منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يعدم » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عوف « ولأ » مفعول به ليعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « نصرآ » معطوف على قوله ولأ ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادی ذلة » فإنه - على ما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم القراء والأخفش - حال صاحبه الضمير المستقر في خبر المبتدأ ، وذلك أن قوله =

وكقراءة بعضهم : ( مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا )<sup>(١)</sup> ،  
وكقراءة الحسن : ( وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ )<sup>(٢)</sup> ، وهو قول الأخفش ،  
وتبعه الناظم .

= « هو » ضمير منفصل مبتدأ وخبره متعلق الظرف الذى هو قوله « لديكم » وفى هذا  
الظرف ضمير مستقر منتقل من متعلقه إليه على ما هو معلوم ، وقوله « بادية ذلة »  
الرواية فيه بالنصب على أنه حال من الضمير المستكن فى الظرف ، وتقدير الكلام :  
عاذبنا عوف حال كونه لديكم بادية ذلة ، فقد تقدم الحال على العامل فيها وهو  
« لى » وذلك العامل ظرف ، وقد ذهب الناظم تبعا للأخفش إلى جواز ذلك فى  
سعة الكلام ، وخرجا عليه ما ذكره المؤلف من الآيات ، وهو عند الجمهور ضرورة  
من ضرورات الشعر ، والآيات عندهم على غير التخريج الذى خرجها عليه ، ولا  
يخفى عليك أنك لو جعلت « بادية ذلة » حالا من « هو » على رأى سيويه الذى يحيز  
مجيء الحال من المبتدأ لم يكن فى البيت شاهد لها على ما ذهبنا إليه .

(١) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام ، وهذه القراءة بنصب ( خالصة ) وخرجها  
الفراء والأخفش على أن ( خالصة ) حال صاحبه الضمير المستتر فى الجار والمجرور  
بعد حذف متعلقه ، وهذا الجار والمجرور خبر عن ما الموصولة فى قوله ( ما فى بطون  
هذه الأنعام ) وما الموصولة المراد بها الأجنة - جمع جنين - ولذلك جاء الحال منها  
بلفظ المؤنث ، فإن التاء فى ( خالصة ) على هذا الإعراب - تاء التأنيث ، وإذا كان  
الأمر على هذا فقد تقدم الحال وهو ( خالصة ) على العامل فيها وهو الجار والمجرور  
وعلى صاحبها وهو الضمير المستكن فى هذا الجار والمجرور ، فى أنصح كلام ، وأصل  
ترتيب النظم : ما فى بطون هذه الأنعام المذكورنا حال كونها - أى الأجنة - خالصة .

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر ، والقراءة المنسوبة للحسن البصرى بنصب  
( مطويات ) ، وخرجها الفراء والأخفش على أن ( مطويات ) حال صاحبه الضمير  
المستتر فى الجار والمجرور وهو ( يمينه ) وهذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الذى هو  
( السموات ) والعامل فى الضمير المستتر هو الجار والمجرور ، وقد تقدم الحال على  
العامل فيه الذى هو الجار والمجرور فى أنصح كلام ، فدل ذلك على الجواز .

والحق أن البيت ضرورة ، وأن « خَالِصَةً »<sup>(١)</sup> و « مَطَوِيَّاتٍ » معمولان لصلة « ما » ، و لـ « قَبَضَتْهُ » ، وأن « السَّمَوَاتِ » عطف على ضمير مستتر في « قَبَضَتْهُ » لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ ، لا مبتدأ ، و « بِيَمِينِهِ » معمول الحال ، لا عاملها<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) التلاوة في الآية الأولى ( وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ) وقد عرفت أنه قد قرئ في هذه الآية بنصب ( خالصة ) وأن الفراء خرج هذه القراءة على أن ( خالصة ) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو ( لذكورنا ) الواقع خبرا للمبتدأ الذي هو الاسم الموصول في ( ما في بطون ) .

وجمهور البصريين يدون هذا الإعراب الذي لزم عليه تخريج الآية على وجه ضعيف عندهم ، وقد جعلوا ( ما ) اسما موصولا مبتدأ ، و ( في بطون هذه الأنعام ) جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف صلة الموصول ، و ( خالصة ) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع صلة ، و ( لذكورنا ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، فلم يتقدم الحال على صاحبه الممول للجار والمجرور .

(٢) التلاوة في الآية الثانية ( والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ) وقد عرفت إعراب الفراء والأخفش الذي أفره ابن مالك للجملة الثانية من هذه الآية الكريمة ، فأما جمهور النحاة البصريين فلم يرتضوا هذا الإعراب ، بل جعلوا ( الأرض ) مبتدأ ، و ( قبضته ) خبر هذا المبتدأ ، و في ( قبضته ) ضمير مستتر على أنه نائب فاعل ، لأن ( قبضته ) بمعنى مقبوضته ، فهو اسم مفعول ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وقوله ( والسموات ) معطوف على هذا الضمير المستتر ، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون تأكيد لأنه قد فصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوله : ( يوم القيامة ) وقوله سبحانه : ( مطويات ) حال من السموات ، و ( بيمينه ) جار ومجرور متعلق بمطويات ، وليس خبرا كما زعم الفراء ، وهذا معنى قول المؤلف « ويمينه معمول الحال ، لا عاملها » .

فصل : ولشبهه الحال بالخبر والنعت<sup>(١)</sup> جاز أن تتعدد ، لمفرد ، وغيره ،  
فالأول ، كقوله :

٢٧٦ - عَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ  
زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

(١) قد عرفت في مواضع كثيرة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد وقد يتعدد لمتعدد ، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو « زارني خالد الكريم المذهب » فلما أشبه الحال الخبر في المعنى ، وأشبه النعت في كونه يقيد عامله ، ولذلك تسمع كثيرا قولهم « الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها » نقول : لما أشبه الحال الخبر والنعت فيما ذكرنا أخذ بعض أحكامهما ، ومن أحكامهما جواز تعدد كل واحد منهما ، ومن أحكامهما أن الأصل في كل منهما أن يكون مشتقا فلا يقع الخبر ولا النعت جامدا - ومنه المصدر - إلا على التأويل بالمشتق أو على إرادة التشبيه ، ومثال ذلك في الخبر قولك : « زيد أسد » ومثاله في النعت « زيد الأسود مقبل » أى : زيد الشجاع ، ومثاله في الحال « كر زيد أسدا » ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمبتدأ اسم جثة كما علمت ، فكذلك الحال .

هذا ، وقد يجب تعدد الحال ، ولذلك الوجوب موضعان نذكرهما لك ههنا باختصار لأننا سنعود إلى ذكرهما مع ذكر شراهد لكل منهما .

أحدهما : أن يقع بعد « إما » نحو قولك « سألقى عليا إما شاكرا وإما جاحدا » .  
وثانيهما : أن يقع بعد « لا » النافية ، نحو قولك « جاء على لا فرحا ولا أسوان »  
٢٧٦ - أنشد ابن الأعرابي هذا الشاهد ولم يسم قائله ، وقد يظن قوم أنه للجنون لذكر اسم لبي فيه ، وقد أنشده ابن الأعرابي مع بيت آخر يقع تاليا له ، وهو قوله :

شَكَوْرًا لِرَبِّ حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا وَرُوَيْتُهَا قَدْ تَسْقَى الشَّمَّ صَافِيَا  
اللافة : « خفية » بضم الخاء أو كسرهما - مصدر خفي إذا استتر « رجلان » =



وليس منه نحو ( إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِإِيجَابٍ مُّصَدِّقٍ بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا )<sup>(١)</sup>.

والثاني : إن اتَّحَدَ لَفْظُهُ ومعناه ثَنِي أَوْ جَمْعٌ<sup>(٢)</sup> ، نحو ( وَسَخَّرَ لَكُمُ

= بفتح فسكون - أى : يثنى على رجليه ، وهى صفة مشبهة مثل عطشان « حافياً »  
أى : غير متعل .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف  
تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « زرت » فعل  
وفاعل « لىلى » مفعول به لزرت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها  
التعذر « بحفية » جار ومجرور متعلق بزرت ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق  
الكلام ، وتقدير الكلام : إذا ما زرت لىلى فى اختفاء فعلى زيارة بيت الله ، وجملة  
إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر  
« زيارة » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « بيت » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، وبيت مضاف والاسم الكريم مضاف إليه « رجلاً » حال صاحبه ياء  
التكلم فى قوله على ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافياً » حال ثانية صاحبها ياء  
التكلم أيضاً ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « رجلاً حافياً » حيث تعدد الحال لواحد ، وهذا الواحد  
هو ياء التكلم المجرورة محلاً بعلى ، والحالان أحدهما قوله رجلاً وثانيهما قوله حافياً .  
(١) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران ، وإنما لم يكن ما فى الآية الكريمة من  
تعدد الحال مع أن ظاهرها التعدد لأن الحالين الثانى والثالث قد عطفوا بالواو على الأول  
ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف .

(٢) لم يبين المؤلف بياناً صريحاً هل التثنية والجمع واجبان حين يتعد لفظ الحالين  
ومعناهما أم هما أولى من تفريقهما مع جواز التفريق ؟ وظاهر كلامه أن التثنية والجمع  
واجبان ، لكن الذى نص عليه الرضى أن التثنية والجمع أولى من التفريق ، قال :  
« وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا ؛ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ لأنه  
أخصر ، نحو لقيت زيدا راكباً راكباً » .

الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ<sup>(١)</sup> ، الأصلُ دائبةٌ ودائبا ، ونحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ)<sup>(٢)</sup> ، وإن اختلف فُرُقَ بغير عطف<sup>(٣)</sup> ، كـ « لَمَقِيَّتُهُ مُصْعِدًا مُنْجَدِرًا » ، ويقدر الأول للثاني وبالعكس ، قال :

٢٧٧ - \* عَهِدْتُ سُمَادَ ذَاتَ هَوَى مُعْنَى \*

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم ، والأصل دائبة ودائبا ، ولا يضر - عند الثنية أو الجمع - اختلاف الحالين بالتذكير والتأنيث كما هو ظاهر ، فإن من سنن العربية تغليب المذكر على المؤنث واللفظ يختلف كقولهم « القمرين » في ثنية الشمس والقمر ، وكقولهم « الأبوين » في ثنية الأب والأم ، فهذا أولى .  
(٢) من الآية ١٢ من سورة النحل .

(٣) فصل المحقق الرضى هذا الموضوع بأكثر مما ذكره المؤلف هنا ، وذلك حيث يقول : وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان ، نحو لقيت هنداً مصعداً منحدراً ، وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه ، نحو لقيت منحدراً زبداً مصعداً ، ويجوز أن يجعل حال المفعول بجانبه ويؤخر حال الفاعل ، نحو لقيت زيدا مصعداً منحدراً - والمصعد زيد - وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين ، وقدمت حال المفعول ، إذ لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجانب صاحبه ، اهـ . وقوله « وذلك أنه لما كانت - إلخ » تعليل لتأخير الحالين عن كل من الفاعل والمفعول وهي الصورة التي ليست أولى الصورتين الجائزتين في كلامه ، والأولى هي أن يجعل كل حال بجانب صاحبه ، وقوله « وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون - إلخ » بيان لما تفعله إذا اخترت الصورة التي ليست أولى من غيرها ، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس كما نص عليه المؤلف في اللغى . وإذا أمن اللبس كان جائزاً .

٢٧٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَرِذْتُ وَعَادَ سُلُوَانًا هَوَاهَا \*

( ٢٢ - أوضح المسالك ٢ )

وقد تأتى على الترتيب إن أمن اللبس<sup>(١)</sup>، كقوله :

== اللغة : « عهدت » علمت « سعاد » بضم السين - اسم امرأة « ذات هوى » صاحبة عشق « معنى » بضم الميم وفتح العين وتشديد النون مفتوحة - اسم مفعول من « عناه الأمر يمينه » بالتضعيف - أى شق عليه حتى أورثه العناء والجهد « زدت » يريد زاد ما به من العناء والشدة بسبب زيادة الحب والوجد « سلوانا » سلوا ونسيانا ، الإعراب : « عهدت » فعل ماض وفاعله « سعاد » مفعول به لعهدت منصوب بالفتحة الظاهرة « ذات » حال صاحبه سعاد منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودات مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « معنى » حال أخرى صاحبها تاء المتكلم فى قوله « عهدت » السابق « فزدت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زاد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله « وعاد » الواو حرف عطف ، عاد : فعل ماض بمعنى صار مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « سلوانا » خبر عاد الذى بمعنى صار تقدم على اسمه منصوب بالفتحة الظاهرة « هواها » هوى : اسم عاد الذى بمعنى صار ، مرفوع بضمزة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهوى مضاف وضمر الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، ويجوز أن يكون « هواها » فاعلا بعاد ، إذا أعتبرتها تامة ، وعليه يكون قوله « سلوانا » حالا من هذا الفاعل .

الشاهد فيه : قوله « ذات هوى معنى » فإنهما حالان ، ولكل حال منهما صاحب غير صاحب الحال الأخرى ، فأما قوله « ذات هوى » فصاحبه قوله « سعاد » وأما قوله « معنى » فصاحبه تاء المتكلم فى قوله « عهدت » وقد جاء بالحاليين على عكس ترتيب صاحبيهما كما ترى ، وهذا هو الأكثر فى مثل ذلك - أى إذا لم تأت بكل حال إلى جوار صاحبيها - ليكون قد اتصل أحد الحاليين بصاحبه ، بخلاف ما لو أتى بهما على ترتيب صاحبيهما ؛ فإنه يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبه بأجنبي .

(١) المفهوم من هذا الكلام أن النحاة متفقون على أنه إذا تعدد الحال وتعدد صاحبيها ولم تأت بكل حال منهما بجنب صاحبيها ، بل أخرت الحاليين فإنك تجعل أول الحاليين لثانى الصاحبين وثانى الحاليين لأول الصاحبين ، ولا تجعل أول الحاليين لأول الصاحبين وثانيهما لثانيهما إلا حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه ، وفى ==

— ٢٧٨ — \* خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا \*

== علم الديدع نوع يسمى الالف والنشر، وهو: أن تذكر متعدياً ثم تذكر ما لكل واحد منهما - وقد ذكر علماء البلاغة أن جمل الأول للأول وجعل الثاني للثاني أحسن من جعل الأول للثاني وجعل الثاني للأول، ومن أمثلة ذلك عندهم قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فقوله سبحانه (لتسكنوا فيه) هو أول الأمور المنشورة وهو راجع إلى الليل الذي هو أول الأمور الملفوفة، وقوله سبحانه (ولتبتغوا من فضله) هو ثاني الأمور المنشورة وهو راجع لثاني الأمور الملفوفة وهو النهار، فلعلك تسأل لماذا اختلف نظر النحاة ونظر علماء البلاغة في تفضيل رد الأول والثاني من الرديفين على هذا الوجه؟

والجواب عن هذا أن نقول لك: إن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثاني الصاحبين عند انعدام القرينة التي ترد كل حال إلى صاحبه، لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبه بأجنبي فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبهما، ولا شك أن فصلاً واحداً أخف من فصلين، فأما إذا قامت قرينة تعين على رد كل حال إلى صاحبه فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب الصاحبين أو على عكس ترتيبهما، وهذا هو ما رآه علماء البلاغة في الالف والنشر، فاستوى نظر النحويين مع نظرم.

٢٧٨ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجير الكندي، من معلقته المشهورة، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر البيت، وعجزه قوله:

\* عَلَى أَثَرَيْفًا ذَيْلَ مِرْطٍ مَرْحَلٍ \*

اللفظة: «المرط» بكسر الميم وسكون الراء المهملة - كساء من خز أو صوف، و«المرحل» - بالحاء المهملة مشددة - الذي فيه علم: أي خطوط.

الإعراب: «خرجت» خرج: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متعركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع «بها» جار ومجرور متعلق بـ«خرج» أمشي: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم==

ومنع الفارسي وجماعة<sup>(١)</sup> النوع الأول، فَقَدَرُوا نحو قوله « حَافِيَا » صفة

== وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب حاله صاحبه تاء التكلم في قوله « خرجت » السابق « تَجِر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي، والجملة في محل نصب حال صاحبه ضمير الغائبة في قوله « بها » السابق « على » حرف جر « أَرَيْنَا » أَرَى : مجرور بعلی، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، ونا : مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتجر « ذيل » مفعول به لتجر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذيل مضاف و « مرط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مرحل » نعت لمرط، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه : قوله « أمشي تَجِر » فإنهما جملتان كل منهما في محل نصب حال، فأما قوله « أمشي » فصاحبها تاء التكلم في قوله « خرجت » وأما قوله « تَجِر » فصاحبها هاء الغائبة في قوله « بها » وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمداً في ذلك على قيام القرينة، وذلك من قبل أن قوله « أمشي » مذكر، وقوله « تَجِر » مؤنث، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه؛ فالسامع لا يغفل عن إعادة المذكر للمؤنث والمؤنث للمؤنث.

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ، فَأَصَابُوا مَفْتَمًا

وذلك أن قوله « خائفا » وهو أول الحالين حال من قوله « ابني » وهو أول الصاحبين في الذكر، وقوله « منجديه » وهو ثاني الحالين في الذكر حال من « أخويه » وهو ثاني الصاحبين في الذكر، والقرينة أن أحدهما مفرد وثانها مثنى.

(١) ممن منع ذلك ابن عصفور - ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى كثير من المحققين - وعله المنع عندهم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان، أي : فكما أنه لا يجوز في العقل أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد في زمانين أو مكانين، فكذلك شأن الحال، ولكن في مسألة أفعال التفضيل الذي يتوسط بين حالين جاز =

أو حالا من ضمير « رَجُلَانِ » وَتَلَمَّوْا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل ،  
نحو « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا »<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= التعدد والصاحب واحد ؛ لأنه ولو كان واحداً في المعنى متعدد في اللفظ، وهذا كاف في التسويغ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وطاهره أن فيه حالين لصاحب واحد ليس على ما يفيد ظاهره ، بل هو مؤول بأحد تأويلين ، الأول : أن يجعل ما ظننته حالا ثانياً نعماً للحال الأول ، فيكون - على هذا - قول الشاعر في الشاهد رقم ٢٧٦ « رجلان » حالا ، وقوله « حافيا » صفة لرجلان ، والتأويل الثاني : أن يكون الحال الثاني حالا من الضمير المستتر في الحال الأول ، لأن المفروض أنه مشتق على ما هو الأصل في الحال ، وعلى هذا يكون قوله « رجلان » حالا من ياء التكلم في قوله « على » وقوله « حافيا » حالا من الضمير المستتر في قوله « رجلان » لأن رجلا صفة مشبهة مثل ظمآن وغرثان وعطشان وكسلان وجوعان ، فليس ثمة حالان على التأويل الأول . وليس الحالان على التأويل الثاني لصاحب واحد ، بل لاثنتين .  
وقال ابن النظم : إن قياسهم الحال على الظرف بما لا يبرره ؛ لأن بينهما فرقا ؛ أفلست ترى أن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو في مكانين ، لكن لا يمتنع تقييده بقيدتين ولا بأكثر منهما .

(١) ترك المؤلف مبعث وجوب تعدد الحال ، وقد سبقت لنا إلمامة بذلك ، واعلم أن الحال يجب تعدده في موضعين :

الأول : أن يقع بعد « إما » نحو قوله تعالى ( إنا هديناك السبيل إما شاكرًا وإما كفرًا ) ونحو قولك « أفضل هذا إما راضياً وإما ساخطاً » .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ شَقَّنِي أَلَا يَزَالُ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِيًا  
طارقا : آتيا في الليل ، من الطروق وهو الإتيان ليلا ، ومغاديا : آتيا في وقت الغداة .

فصل : الحال ضربان :

مؤسَّسة ، وهى : التى لا يُستفاد معناها بدونها ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » وقد مضت .

ومؤكِّدة<sup>(١)</sup> : إما لعاملها لفظاً ومعنى ، نحو ( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

٢٧٩ - \* أَصِخْ مُصِيحًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ \*

= والموضع الثانى : أن يقع بعد « لا » نحو قولك « رأيت علياً لا خائفاً ولا غاضباً » ولا يجيء الحال فى أحد هذين الموضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر ، مثل مجيئه غير متعدد بعد « لا » فى قول الشاعر :

قَهَرْتُ الْعِدَى لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُلْدِ بَعَا وَالْمَكْرِ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الحال تنقسم إلى مؤسسة وهى التى لا يستفاد معناها من الكلام للتقدم عليها ، ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها مما سبقها إما من عاملها وإما من جملة قبلها - هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب الفراء والبرد والسهيل إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسسة ، وأنكروا ما طنه الجمهور مؤكدة لعاملها ، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة ، ولم يتعرضوا لإنكار المؤكدة لصاحبها ، لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها ؛ فلماذا لم يتعرضوا لها .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

٢٧٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده

المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَالرَّزْمُ تَوَقَّى خَلَطَ الْجَدُّ بِاللَّعِبِ \*

اللغة : « أصخ » فعل أمر مأخوذ من الإصاخة ، وهى الاسماع ، و « مصيخاً » اسم فاعل منه ، تقول : أصاخ فلان إلى كلام فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعاً ، وقال الشاعر :

= بُصِيخُ لِلنَّبَاةِ أَسْمَاعُهُ إِصَاخَةُ الْمُنْشِدِ لِلنَّاشِدِ =

« أبدى » أظهر وأعلن « نصيحته » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، تقول : نصيحته ، ونصحت له ، والثاني أكثر ، وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، قال الله تعالى : ( ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم ) وفي قصيدة بشر بن عوانة المذكورة في مقامات بديع الزمان الهمذاني :

نَصَحْتُكَ فَأَلْتَمِسْ يَا لَيْثُ غَيْرِي طَعَامًا إِنَّ لَحْمِي كَانَ مُرًّا

« توقي » هو مصدر « توقي الرجل الأمر يتوقاه » إذا حفظ نفسه أن يقع فيه وتحرز عن إتيانه ، وكأنه جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر « خلط » مصدر « خلط الأمر يخلطه » من ياب ضرب يضرب - جعل بعضه في بعض « الجد » الاجتهاد ، وهو أيضا ضد الهزل « اللعب » بفتح اللام وكسر العين - اللهو والاشتغال بما لا يفيد .

الإعراب : « أصبح » فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيحا » حال صاحبه الضمير المستتر في أصبح ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لمن » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأصبح « أبدى » فعل ماض مبني على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيحته » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « والزم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الزم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « توقي » مفعول به لازم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « خلط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخلط مضاف و « الجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي أيضا من إضافة المصدر إلى مفعوله « باللعب » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، اللعب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخلط .



أو معنى فقط نحو ( فَتَبَسَّ ضَاحِكًا )<sup>(١)</sup>، ( وَلَى مُذَبَّرًا )<sup>(٢)</sup> .  
 وإما لصاحبها<sup>(٣)</sup>، نحو ( لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا )<sup>(٤)</sup> .  
 وإما لَمْضُومٍ<sup>(٥)</sup> جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين ، كـ « زَيْدٌ

== الشاهد فيه : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر في أصخ ، على ما علت في إعراب البيت ، وعامله هو قوله « أصخ » والمعنى الذى يدل عليه هذا الحال قد كان العامل فيه يدل عليه قبل الإتيان بالحال ، فجاء الحال مؤكدة لهذا المعنى مع كون مادة الحال وعامله واحدة ، لاجرم كانت هذه الحال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى .  
 وقد علت مما قدمناه من أقوال النحاة في أول هذه المسألة أن الفراء والمبرد والسهيلي ينكرون أن تحيى الحال مؤكدة لعاملها ، يزعمون أنها لا تكون إلا مؤسسة أى دالة على معنى لم يستفد من عاملها ، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة ويردونه إلى المؤسسة ، ففي مثل هذا البيت يتأولون « أصخ » الذى هو العامل بأنه بمعنى استمع ، « ومصيخا » ليس معناه مستمعا مجرد استماع ، بل معناه مستمعا فى انتباه ويقظة ووعى وحرص على أن تأخذ بما تستمعه ، وفى الآية الكريمة - وهى قوله تعالى : ( وأرسلناك للناس رسولا ) يؤولون قوله سبحانه : ( وأرسلناك ) بأنه بمعنى أوجدناك ، فقوله سبحانه : ( رسولا ) لم يستفد من العامل ، وادعوا أنهم إنما يرتكبون هذا لأنهم يرون أنه لا بد أن تدل الحال على معنى جديد ، وانظر كيف خلطوا باعثا حسنا بتقدير متكلف ليس فيما يرتكبه النحاة أشق منه .

(١) من الآية ١٩ من سورة النمل .

(٢) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٣) أغفل جميع النحويين المتقدمين التنبيه على هذا القسم ، ولذلك لم يشمله إنكار الفراء والمبرد والسهيلي .

ومثل هاتين الآيتين الكريمتين قوله تعالى : ( ولا تعثوا فى الأرض مفسدين ) وقوله جلّت كلمته : ( وأزلنا الجنة للمتقين غير بعيد ) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب .

(٤) من الآية ٩٩ من سورة يونس .

(٥) فسر العلامة الصبان مضمون الجملة فى هذا الموضع بأنه « مصدر الخبر مضافا =

إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقاً ، والسكون العام مضافاً إلى المبتدأ ومخبراً عنه بالخبر إذا كان الخبر في الجملة جامداً » ثم قال : « وهذا ( يريد النوع الثاني الذي هو السكون العام مضافاً إلى المبتدأ ومخبراً عنه بالخبر ) هو الممكن هنا ، لما سيذكر من اشتراط جمود جزأى الجملة » فإذا قلت : « زيد أخوك عطوفا » كان مضمون الجملة « كون زيد أخاك » ثم اعترض على ذلك بأن التأكيـد المقصود ليس لقولنا : « كون زيد أخاك » وإنما هو تأكيد للآزم ذلك ، قال : « والتأكيد في الحقيقة للآزم السكون أخا ، وهو العطف والحنو » والذي دعا إلى كون التأكيـد لذلك هو ضرورة موافقة التأكيـد للمؤكد في المعنى ، والذي دعا العلامة الصبان إلى تفسير مضمون الجملة بهذا التفسير ثم اعترضه بما ذكر ، هو أن هذا هو المعنى المشهور عند النحاة لمضمون الجملة .

وقد سبقه إلى هذا التفسير جار الله في الفصل حيث يقول : « والحال المؤكدة هي التي تحيى على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما ( يريد أنهما جامدان ) لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفى الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروف ، وهو الحق بينا ، ألا ترى كيف حقت بالعطوف الأبوة والمعروف والبين أن الرجل زيد ، وأن الأمر حق ، وفي التنزيل : ( وهو الحق مصدقا لما بين يديه ) وكذلك : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، وفيه تقرير للعبودية وتحقيق لهما ، وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا ، فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك » اهـ .

وذكر المحقق الرضى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال هو مقصود المتكلم وغرضه الباعث له على ذكر هذه الجملة الخبرية ، قال : « وتحيى ( يريد الحال المؤكدة ) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإما للاستدلال على مضمونه ، ومضمون الخبر : إما نفي كقوله : \* أنا ابن دارة معروفا بها نسي \* وكقوله : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة ، وإما تعظيم غيرك ، نحو أنت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، =

أَبُوكَ عَطُوفًا » وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة : وهي معمولية  
لحذوف وجوباً ، تقديرُهُ أَحَقُّهُ<sup>(١)</sup> ونحوه .

\*\*\*

فصل : تقع الحال انشأاً مُفَرِّداً كما مَضَى .  
وظرفاً كـ « رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ بَيْنَ السَّحَابِ » وجاراً ومجوراً نحو ( فَخَرَجَ  
عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ )<sup>(٢)</sup> ، ويتملقان بمستتر أو استترة محذوفين وجوباً .  
وجملة بثلاثة شروط :  
أحدها : كونها خبرية ، وَغَلِطَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ :

« أو تصغير للغير ، نحو هو المسكين مرحوما ، أو تهديد بنحو أنا الحجاج سفا كاللدماء ،  
أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا ، و ( هذه ناقة الله لكم آية ) وهو الحق بيناً ،  
فقولك آ كلا ومرحوما ومصداقاً للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : « مشهوراً بها  
نسى » وقولك : كاملاً وسفا كاللدماء وآية ومعروفاً وبيناً لتقرير مضمون الجملة  
وتأكيد ، وقولك عطوفا لكليهما ، وإنما سمى الكل حالاً مؤكداً وإن لم يكن  
القسم الأول ( أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر ) مؤكداً ؛ إذ ليس فى كونه حقاً  
معنى التصديق حتى يؤكد بمصداق ، لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة ،  
لأن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فصاركأنه هو » اهـ .

(١) من شواهد هذا النوع من الحال المؤكدة قول سالم بن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

وقد مثل لهذا النوع جار الله الزخشرى بقولك : « أنا حاتم جواداً ، وأنا عمرو  
شجاعاً ، وأنت الرجل كاملاً ، وأنا عبد الله آ كلا كما يأكل العبيد » وحمل عليه قوله  
سبحانه : ( هذه ناقة الله لكم آية ) كما حمل غيره عليه قوله : ( وهو الحق مصداقاً  
لما بين يديه ) :

(٢) من الآية ٧٩ من سورة القصص :

— ٢٨٠ — \* أَطْلُبُ وَلَا تَضْجِرَ مِنْ مَطْلَبٍ \*

٢٨٠ — نسب الشيخ خالد هذا المثال لبعض المولدين ، ولم يزد في التعريف به عن ذلك ، ولم أفد له على نسبة إلى قائل معين ، وليس من غرض المؤلف أن يستشهد بهذا الشطر حتى يقال : إن كلام المولدين لا يستشهد به ، وإنما غرضه أن يبين خطأ الذين أعربوه ، وهذا صدر بيت من السريع ، ونحن نذكره لك مع بيت آخر ذكروه معه ، وهما :

أَطْلُبُ وَلَا تَضْجِرَ مِنْ مَطْلَبٍ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا  
أَمَّا تَرَى الْخُبْلَ بِتَكَرُّرِهِ فِي الصُّخْرِ الصَّمَاءِ قَدْ أَثَرَا

اللغة : « لا تضجر » تقول : ضجر فلان من كذا يضجر ضجراً - مثال فرح يفرح فرحاً - إذا قلق واغتم منه ، وهو ضجر - بوزن فرح - وضجور - بوزن صبور « آفة » الآفة : عرض يفسد ما يصيبه ، وهي كالعامة وزناً ومعنى ، وتقول : إيف الشيء - مبيئاً للمجهول - يؤاف فهو مشوف ، وذلك إذا أصابته الآفة .

الإعراب : « اطلب » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولا » الواو قيل إنها للحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « لا » قيل هي حرف نهي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تضجر » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة للتخفيف في محل جزم بلا النافية ، والصحيح أن الواو في قوله « ولا » واو المعية ، ولا : نافية ، وتضجر : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مطلب » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بلا تضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآفة : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يضجرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر =

= فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطالب المضاف إليه ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع خبر المبتدأ الذي هو قوله آفة ، وتقدير الكلام : فآفة الطالب الضجر .

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء - وهو الأمين المحلى كما ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب في الكلام على النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس في الجهات التى يدخل الاعتراض على العرب من جهتها - إلى أن « لا » في قول الشاعر : « ولا تضجر » ناهية ، والواو التى قبلها للحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وأصله « ولا تضجرا » بنون التوكيد الخفيفة ، خذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة التى قبلها لتدل عليها ، وعلى هذا تكون الجملة في محل نصب حال .

وهذا الذى ذهب إليه الأئمة المحلى مخالف لما وقع عليه الإجماع من النحاة من أنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية ، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلاً . والصواب المطابق لهذا الإجماع أن تجعل الواو واو المعية ، ولا بعدها نافية ، والمضارع الذى بعدها منصوب لا مفتوح ، وناصبه أن مضمرة بعد واو المعية . ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، والمضارع منصوب بأن محذوفة مع بقاء عملها ، والمصدر المسبوك معطوف على مصدر متصيد مما قبلها ، أى ليسكن منك طلب وعدم ضجر ، كما يجوز أن تكون الواو عاطفة ، ولا التى بعدها ناهية ، وتضجر فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ثم عومل الوصل . عاملة الوقف ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة النهى على جملة الأمر ، وهذا هو الذى ينظر بالآية الكريمة التى عطفت فيها جملة ( ولا تشركوا به شيئاً ) التى هى جملة ناهية على جملة ( واعبدوا الله ) التى هى جملة أمر .

فإن قلت : ألسنم تقولون : إن الحال يشبه الخبر ، وقد علمنا أن خبر المبتدأ كما يكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب يكون جملة طلبية ، وذلك مما يقول به جمهور النحاة فإنه لم يخالف في صحة مجيء الخبر جملة طلبية إلا ابن الأنبارى ، فلماذا لم يصح مجيء الحال جملة طلبية ؟

إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل ( وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا )<sup>(١)</sup> .

قلت : الحال كما يشبه الخبر يشبه النعت ، وقد أعطى الحال في هذا حكم النعت ، ولم يعط فيه حكم الخبر ، ولذلك سر حاصله أن الخبر حكم على صاحبه ، والأصل أن الحكم يكون مجهولا قبل أن يتكلم المتكلم به فيقصد بكلامه إفادة السامع إياه ، ولا كذلك الحال والنعت ، فإن النعت لتعيين النعوت أو تخصيصه ، وما به التعيين أو التخصيص لا بد أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، ولما كان الطلب لا يحصل مضمونه إلا بعد الكلام لم يصلح للتخصيص ولا للتعين ، فلم يصح أن يقع حالا ، ولما كان الحال قيذا للعامل في صاحب الحال حملوه على النعت في هذا تقرب شبهه به فيه ، فاعرف هذا .

والخلاصة أن الأئمة الحلي ادعى في قوله « ولا تضجر » ثلاثة أمور ؛ الأول : أن الواو للحال ، وثانيها أن لا ناهية ، وثالثها أن الفتحة في المضارع فتحة بناء ، وأن الرد عليه ، أنا لا نسلم أن الواو للحال ، بل هي الواو التي بمعنى مع ، ولا نسلم أن لا ناهية ، بل هي نافية ، ولئن سلمنا أن لا ناهية وأن الفعل المضارع مبنى بعدها ، فإن هذا لا يفيدك في ادعاء أن جملة الحال قد جاءت طلبية ؛ لأننا نجعل الواو عاطفة ، وجملة النهى معطوفة بهذه الواو على جملة الأمر التي هي قوله اطلب .

بقي أن نقول لك : إنه قد ورد في الحديث النبوي ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية ، وذلك في حديثين أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام : « وجدت الناس اخبر تقله » إذا جعلت وجد بمعنى أصاب كانت جملة « اخبر تقله » في محل نصب حال ، هذا بحسب الظاهر ، والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء » فإن هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ ، والجملة بحسب الظاهر في محل نصب حال ، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية في كل منهما في محل نصب مقول لقول محذوف هو الذي يقع حالا ، وتقدير الكلام في الحديث الأول : وجدت الناس مقولا فيهم اخبر تقله ، وتقديره في الحديث الثاني : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ ، الأولى يقولها البائع ، والثانية يقولها المشتري .

(١) من الآية ٣٦ من سورة النساء

الثاني : أن تكون غير مُصدِّرةً بدليل استقبال ، وَغَلِطَ مَنْ أَعْرَبَ (سَيِّدِينَ) من قوله تعالى : (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّ سَيِّدِينَ) <sup>(١)</sup> حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة ، إما بالواو والضمير ، نحو ( خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ) <sup>(٢)</sup> ، أو بالضمير فقط ، نحو ( أَهْبِطُوا بَقْعَ صُكُوتٍ لِّبَقْعٍ عَدُوٍّ ) <sup>(٣)</sup> ، أي : مُتَمَادِينَ ، أو بالواو فقط ، نحو ( لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ) <sup>(٤)</sup> .

وتجبُ الواوُ قبل « قد » <sup>(٥)</sup> داخلةً على مضارع ، نحو ( لَمْ تُوذُنِي )

(١) من الآية ٦٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة ،

(٤) من الآية ١٤ من سورة يوسف .

(٥) هذا أحد موضعين يجب في كل منهما ربط الجملة الواقعة حالا بالواو ، و خلاصته أن جملة الحال إن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بقد وجب أن يكون الرابط لها بصاحب الحال هو الواو ، وشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، فلا يذهبن بك الوهم إلى أنه يجب في الجملة المضارعية أن تقترن بقد وأن تسبقها الواو ، فقد وردت الجملة للمضارعية المثبتة حالا من غير « قد » والواو جميعا في أفصح الكلام ، وذلك قوله تعالى ( وجاءوا أباهم عشاءً يبكون ) ومن أمثلتهم « جاء زيد يضحك » والخلاصة أن الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت إن وقعت حالا فتارة تمتنع الواو ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ( وجاءوا أباهم عشاءً يبكون ) وقوله جل شأنه ( ونذرهم في طغيانهم يعمهون ) وقوله جلت كلمته ( ولا تمنن تستكثر ) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ عَلَوْتُ قَتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قَدِيدِمَةٌ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

=

وقول الآخر :

= وَلَقَدْ أَغْتَدَى يَدَا فِعْ رُكْنِي أَخُو ذِي ذُو مَيْتَةٍ إِضْرِيحُ  
ولا يجوز في هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال الواو ، فإن جاء من كلامهم  
ما ظاهره أن جملة المضارع المثبت غير المقترن بقدر الواقعة حالا قد ربطها الواو - نحو  
قول الشاعر وهو عبد الله بن همام السلولى :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ بَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَا لِكَا

ونحو بيت عنتره الآتى فى كلام المؤلف ( الشاهد رقم ٢٨٢ ) فهو مؤول بأحد  
التأويلات التى ذكرها المؤلف فى تخريج بيت عنتره وسنوضحها لك فى شرحه إن شاء الله  
تعالى . وتارة تجب مع هذا المضارع المثبت الواو ، وذلك إذا اقترن هذا المضارع بقدر  
والموضع الثانى الذى تجب فيه الواو جملة الحال التى ليس فيها ضمير يعود منها على  
صاحب الحال ، نحو قولهم « جاء زيد والشمس طالعة » وقال الله تعالى ( لئن أكله  
الذئب ونحن عصبة ) .

بقى الكلام على الفعل الماضى المثبت الذى تقع جملته حالا ، هل يجب أن تقترن  
هذه الجملة بقدر ، أم أن اقترانها بقدر جائز غير واجب ، وقد اختلفت الحاة فى ذلك .  
فذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضى  
المثبت الواقع حالا بقدر ، ويجوز ألا تقترن بها ، متى كان معه ضمير يعود على صاحب  
الحال - سواء أكان مع الضمير واو أم لم يكن - فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب  
الحال - بأن كان الرابط هو الواو وحدها - وجب اقترانه بقدر .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضى المثبت حالا إلا مع قدر ، سواء أكان  
الرابط هو الضمير وحده ، أم كان الرابط هو الواو وحدها ، أم كان الرابط هو الضمير  
والواو جميعا ، فإن وجدت « قد » فى اللفظ فالأمر ظاهر ، وإن لم توجد وجب تقديرها .  
واختار مذهب الكوفيين فى هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان ، وهو الحق الذى  
تنصره الأدلة ، فقد جاء فى جملة صالحة من الشواهد اقتران الماضى المثبت الواقع  
حالا بقدر ، وجاء فى جملة صالحة من الشواهد مجيء الماضى المثبت حالا من غير أن  
يقترن بقدر ، وحمل العلماء على هذا آيات من الكتاب العزيز ، قال أبو حيان « والصحيح  
جواز وقوع الماضى حالا بدون قدر ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ،  
وتأويل الكثير ضعيف جدا ، لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الشواهد  
الكثيرة » اه كلامه .



= ونحن نذكر لك من شواهد المسألة جملة تطمئن معها إلى الوجهين : اقتران الماضي المثبت الواقع حالا بقد ، وعدم اقترانه بها - ومع بعضها الواو ، ولم يقترن بها بعضها الآخر - .

فمن شواهد اقترانه بقد قول امرئ القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا      لَدَى السَّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ  
ومنه قول طرفة بن العبد :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَ الْوَطِيفُ وَسَاقُهَا :      أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيِّدِ  
ومنه قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى      مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ  
ومنه قول الراعي :

طَافَ الْخِلْيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا      مِنْ أُمَّ خُلُوفٍ لَا تَحْوُ وَلَا صَدَدُ  
ومنه قول امرئ القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعًا :      عَقَرْتُ بَعِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ  
ومنه قول معاوية :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ      مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ  
ومن مجيء الماضي المثبت حالا ، ولم يقترن بقد ، قول أبي صخر الهذلي :

وَلِي لَتَعْرُونِي لِدِكْرَاكِ هِزَّةٍ      كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلِّهِ الْقَطَرُ  
وقول شاعر الحماسة ، يقال : هو هذلول بن كعب العبدي ، ويقال : هو أبو عجم السعدي :

تَقُولُ وَصَلْتُ وَجْهَهَا بِبَيْمِينِهَا :      أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ ؟  
وقول عمر بن أبي ربيعة الخزرجي في رائيته الطويلة :

فَقَالَتْ وَعَصَّتْ بِالْبَنَانِ : فَضَحَّتَنِي      وَأَنْتَ أَمْرُو مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَعْسَرُ  
وقد حمل النحاة على هذا قول الله تعالى ( أو جاءكم حصرت صدورهم ) جعلوا جملة « حصرت صدورهم » حالا من واو الجماعة في « جاءكم » وهي جملة ماضوية غير =

وَقَدْ تَعْلَمُونَ<sup>(١)</sup>.

وتمتنع في سبع صور :

إحداها : الواقعة بعد عاطفٍ ، نحو (فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)<sup>(٢)</sup>.

الثانية : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو « هو الحق لا شك فيه » و ( ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ )<sup>(٣)</sup>.

الثالثة : الماضي التالى إلّا ، نحو ( إَلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ )<sup>(٤)</sup>.

= مقترنة بقد ، وحملوا على ذلك أيضاً قوله جلت كلمته ( الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا )

جعلوا جملة « وقعدوا » حالا من واو الجماعة في قوله سبحانه « قالوا » .

وإذا كثرت الشواهد ، وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذى هو أفصح كلام ؛

فمن اللجاجة أن تنكره ، أو تلمس له تخريجا آخر ، أو تجعل السلام على تقدير

محذوف ، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التى أصلها العلماء .

(١) من الآية ٥ من سورة الصف .

(٢) من الآية ٤ من سورة الأعراف ، وقائلون : جمع قائل ، وهم اسم الفاعل

من القيلولة ، وهى النوم فى نصف النهار ، وإنما امتنعت الواو فى هذه المسألة كراهية

اجتماع حرفى عطف متجاورين .

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة ، ولم تدخل الواو فى هذه الصورة لأن التوكيد

لا يدخل عليه حرف العطف ، لثلاثتهم أنه من عطف الشيء على نفسه ، لأنك تعلم

أن التوكيد عين المؤكد .

(٤) من الآية ١١٤ من سورة الحجر ، والقول بامتناع الواو فى هذه المسألة هو

اختيار ابن مالك ، واختار شارح اللب أنه يجوز اقتران الفعل الماضى الواقع حالا بعد

إلّا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو ، قياسا على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلّا ، فقد

وردت مقترنة بالواو فى نحو قوله تعالى ( وما أهلكنا من قرية إلّا ولها كتاب معلوم )

وأيضا فقد ورد اقتران هذه الجملة الماضوية بالواو فى قول الشاعر :

نِعِمَّ امْرَأٌ هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً      إَلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعِهَا وَزَرًا

( ٢٣ - أوضح المسالك ٢ )

- الرابعة : الماضى المثلوث بأو ، نحو « لأضربنّه ذهبَ أو مَكَثَ » .  
 الخامسة : المضارع النفي بلا ، نحو ( وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللّهِ )<sup>(١)</sup> .  
 السادسة : المضارعُ النفيُّ بما ، كقوله :  
 ٢٨١ — \* عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ \*

(١) من الآية ٨ من سورة المائدة ، وهذا الذى قاله المؤلف من امتناع الواو مع الفعل المضارع المقترب بلا النافية هو اختيار ابن مالك ، ولم يوافق ابنه بدر الدين على هذا ، وذكر أنه يجوز اقتران المضارع النفي بلا بالواو ، ويجوز عدم اقترانه بالواو ، ولكن عدم اقترانه بالواو أكثر ، ومن وروده مقترنا بالواو قول مسكين الدارمي :  
 أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا      وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ  
 الشاهد فيه قوله « ولا يدعى لأب » وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان مما لا يتم لإنكار العلماء ذلك .

ومن ذلك ما أنشده القالى في ذيل الأمالى (ص ١٣٧) لملك بن أخى ربيع الأسدى :  
 أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي      وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنُنِي الْوَعِيدُ  
 محل الشاهد قوله « ولا ينهني الوعيد » .

٢٨١ — أنشد ابن مالك هذا الشاهد في شرح التسهيل ولم يفسره ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين رغم طویل البحث ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبِيًّا مُتَيِّمًا \*

اللفظة : « عهدتك » معناه عرفتك ، و « تصبو » من الصبوة ، وهى الميل إلى النساء « شيبية » هى الوقت الذى يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسماني مشبوب القوى ، ولا تكون القوى العقلية حينئذ قد تم نضجها فيه « صبا » بفتح الصاد وتشديد الباء للوحدة - هو وصف من الصباغة ، وهى رقة الهوى والعشق « متيما » اسم مفعول من مصدر « تيمم العشق » بتضعيف الياء المثناة - إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا : عبد مناف ، وعبد شمس ، وكما قالوا : عبد الله ، وعبد المسيح . =

السابعة : المضارع الثبَّتْ ، كقوله تعالى : ( وَلَا تَمْنُنْ تَسْكَتِرُ )<sup>(١)</sup> .  
وأما نحو قوله :

= الإعراب : « عهدتك » عهد : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه كاف المخاطب الواقعة مفعولاً به في قوله « عهدتك » السابق « وفيك » الواو وال حال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، في : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شيبية » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تصبو « فما » الفاء حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : فأى شيء ثابت لك « بعد » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بقوله « صبا » الآتي ، وبعد مضاف و « الشيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال صاحبه ضمير المخاطب المجرور محلاً باللام في قوله « لك » السابق « متيا » نعت لقوله صبا ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما تصبو » فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كاف المخاطب في قوله « عهدتك » وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بما كما هو ظاهر ، ولم تقترن بالواو ، واكتفى فيها بالربط بالضمير ، وهو الفاعل المستتر .

(١) من الآية ٦ من سورة الدثر ، والمراد بالمضارع الثبَّتْ في هذه المسألة هو الذي لم يقترن بقَد ، فقد علمت فيما مضى أن المقترن بقَد يجب معه الواو ، نحو قوله تعالى : ( لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله ) .

— ٢٨٢ — \* عَلَّقْتُهَا عَرْضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا \*

٢٨٢ — هذا الشاهد من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة التي أولها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ نَوَّهْمٍ ؟  
وقد سبق الاستشهاد بعدة آيات منها في أماكن مختلفة ، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من السكامل ، وعجزه قوله :

\* زَعَمَا لَعَمْرُؤُا بَيْتُكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ \*

اللغة : « علقها » معناه أحببتها ، و « عرضاً » معناه عن غير قصد مني .

الإعراب : « علقها » علق : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التثنية نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وهو مفعوله الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى علة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب « عرضاً » مفعول مطلق على نحو قولهم : قعدت جلوساً « وأقتل » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أقتل : فعل مضارع في تأويل الماضي ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قومها » قوم : مفعول به لأقتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى علة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة الفعل المضارع للؤول بالماضي مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب معطوفة على الجملة الاستثنائية التي لا محل لها من الإعراب وهي قوله « علقها » السابق ، وتقدير الكلام على هذا : علقها تعلقاً عارضاً وقتلت قومها ، ويجوز أن تكون الواو واو الحال ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله على هذا في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ المحذوف مع خبره في محل نصب حال صاحبه تاء التثنية في قوله « علقها » السابق « زعماً » يروي مرفوعاً ويروي منصوباً ؛ فأما على رواية الرفع فيجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا زعم ، وأن يكون مبتدأ خبره جملة ليس الآتية ، وأما على رواية النصب فهو مفعول مطلق للفعل محذوف ، والتقدير : زعمت زعماً « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له =

== من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من «أييك» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر أييك قسمي ، أو لعمر أييك ما أقسم به ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الصفة والموصوف ، أو بين المبتدأ وخبره على رواية رفع زعم في أحد الوجهين «ليس» فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزعم «بزعم» الباء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب أو رفع صفة لزعم ، ويجوز على رواية رفع «زعم» أن يكون مبتدأ ، وجملة «ليس بمزعم» في محل رفع خبر المبتدأ كما ذكرناه من قبل .

الشاهد فيه : قوله «وأقتل قومها» وبيان ذلك أن جماعة من النعاة قد ذهبوا في هذه الجملة إلى أن الواو للحال ، وجملة «أقتل قومها» من الفعل وفاعله المستتر وجوبا ومفعوله في محل نصب حال من تاء المتكلم في قوله «علقها» وهذه الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد اقترنت بالواو ؛ فيكون اقترانها بالواو على ذلك الوجه ضرورة من ضرورات الشعر .

والأثبت من النعاة يخرجونها على غير هذا الوجه ، ولهم فيها تخريجان : أحدهما : أن تكون الواو للحال ، ولكن جملة المضارع ليست في محل نصب حال ، بل هي في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال ، كما ذكرناه في الإعراب .

التوجيه الثاني : أن تكون الواو للعطف لا للحال ، والفعل المضارع مؤول بالماضي ، أي علقها وقتلت قومها ، وهذا تخريج الشيخ عبد الفاهر الجرجاني .

وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر .

ومثل هذا البيت في كل هذه الاحتمالات قول عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ تَجَوْتُ وَأَرْهَهُمُ مَا لِكَأَ

ف قيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة والمضارع مؤنول بالـ انى ، وقيل :  
واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وأنا أقتل<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وقد يُحذف عاملُ الحال : جوازاً ، لدليل حالىّ ، كقولك لقاصد  
السفر : « رَاشِداً » وللقادم من الحج : « مَأْجُوراً » أو مَقَالِي<sup>(٢)</sup> ، نحو ( بَلَى  
قَادِرِينَ )<sup>(٣)</sup> ( فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا )<sup>(٤)</sup> بإضمار : تسافر ، ورجعت ،  
ونجمعها ، وصلُّوا .

ووجوباً قياساً فى أربع صُورَ : نحو « ضَرَبَنِى زَيْدًا قَاتِمًا » ، ونحو « زَيْدٌ

(١) تلخص لك من كلام المؤلف ومما زدناه عليه أن اقتران جملة الحال بالواو  
على ثلاثة أنواع : واجب ، وذلك فى موضعين ، وممتنع ، وذلك فى سبعة مواضع ،  
وجائز ، وذلك فيها عدا ذلك .

(٢) للدليل القالى صور ، منها أن يقع فى جواب استفهام ، كأن يقول لك قائل :  
كيف جئت ، فتقول فى جوابه : راكباً ، ومنها أن يقع فى جواب نفي ، كأن يقول  
لك قائل : ما سافرت ، فتقول فى جوابه : بلى مصطحباً أسرتى ، ومنه قوله تعالى :  
( بلى قادرين ) ومنها أن تقع فى جواب شرط ، نحو قوله تعالى : ( فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا  
أَوْ رُكْبَانًا ) أى فإن خفتم فصلوا رجلاً أو ركبانا ، فهذه مواضع جواز حذف عامل  
الحال ، وسيدكر المؤلف عقيبها مواضع وجوب حذف عامل الحال ، وبقي مواضع  
امتناع حذف عامل الحال ، وتتلخص فى أنه إذا كان عامل الحال معنوياً كالظرف  
والجار والمجرور واسم الإشارة وحرف التنبيه لم يمحز حذفه ، لأن العامل للعنوى  
ضعيف ؛ لأنه إنما عمل بالمثل على غيره ، فلا يصح التصرف فى عامله لا بالتقديم عليه  
ولا بالحذف .

(٣) من الآية ٤ من سورة القيامة .

(٤) من الآية ٢٣٩ من سورة البقرة .

أَبُوكَ عَطُوفًا» وقد مضت<sup>(١)</sup>، والتي يُبين بها ازدياد أو نقص بتدرج،  
 كـ «تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَصَاعِدًا»، و «اشْتَرِهِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا»، وما ذَكَرَ  
 لتوبيخ، نحو «أَقَانِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، و «أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى»  
 أى: أَتُوجَدُ، وَأَتَتَّحَوَّلُ.

وسماعا في غير ذلك، نحو «هَنِيئًا لَكَ» أى: ثبت لك الخير هنيئًا، أو  
 أَهَذَاكَ هَنِيئًا<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) الصورة الأولى هي الحال التي تسد مسد خبر المبتدأ، ومثالها الذي ذكره  
 المؤلف تقديره: ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما، وقد تقدم شرح ذلك في باب  
 المبتدأ والخبر، والصورة الثانية هي الحال المؤكدة لمضمون جملة. وقد مضى الكلام  
 عليها في هذا الباب قريبا.

(٢) الأصل في الحال أن تكون مستغنى عنها، وذلك لأنها فضلة، وهذا هو  
 الحكم العام للفضلات، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها،  
 ولهذا اضطروا في باب الحال إلى تعريف الفضلة تعريفا آخر غير التعريف المشهور، فقالوا:  
 الفضلة ما يجيء بعد تمام الكلام، أى بعد استيفاء الأركان التي يتألف أصل الكلام  
 منها، كالفاعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، والحال تجيء في هذه المراتل، وذلك أعم من  
 أن يكون المعنى المقصود للتسكلم مفتقرا إلى ذكرها وألا يكون مفتقرا إلى ذكرها.  
 ولوجوب ذكر الحال مع الكلام مواضع نحن ذاكروها لك هنا تنجما  
 لمباحث الكتاب.

الموضع الأول: أن تكون الحال جوابا لسؤال السائل، كأن يقول لك قائل:  
 كيف جئت؟ فتقول: جئت راكبا، أو تقول: جئت ماشيا، وقد علمت قريبا أنه  
 يجوز لك في هذا المثال أن تذكر العامل في الحال، كما مثلنا لك، ويجوز أن تحذف  
 العامل فتقول: راكبا، أو تقول: ماشيا.

الموضع الثانى: أن يكون الكلام نهيا، وتكون الحال هي المقصودة بالنهى،  
 وذلك كقوله تعالى: (ولا تمش في الأرض مرحا) وقوله تعالى: (ولا تقربوا=



هذا باب التمييز<sup>(١)</sup>

التمييز : اسمٌ نكرة ، بمعنى مِنْ ، مُبَيِّنٌ لِإِبْهَامِ اسْمٍ أَوْ نِسْبَةٍ<sup>(٢)</sup> .

= الصلاة وأنتم سكارى ( فأنت لو تأملت تدرك أنه ليس مما تسوغه العقول أن يكون إنسان منهباً عن المشى في الأرض من غير قيد ، فكان ذكر قيد المرح في الآية الأولى وذكر التلبس بالسكر في الآية الثانية ، كل واحد من القيدين هو المقصود بالهـي .

الموضع الثالث : أن تكون الحال محصورة فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ( ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون ) .

الموضع الرابع : أن يتوقف على ذكرها صحة الكلام ، ومن ذلك قول الله تعالى : ( وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس ) وقوله جلت كلمته : ( وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ) ومن ذلك قول عدى بن الرعاء :

لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَحْيَاءِ

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

أفلا ترى أنك لو قلت : « إنما الميت من يعيش » ولم ترد على ذلك كان كلاماً باطلاً ؛ لأنك حكمت على الشيء بضده ، فلما زدت عليه « كثيباً كاسفاً باله قليل الرجاء » صح المعنى .

\*\*\*

(١) التمييز في اللغة : مصدر ميز — بتشديد الياء — وتقول : « ميزت كذا من كذا » إذا خلصت أحدهما من الآخر ، وتقول : « ميزت كذا عن كذا » إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر ، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف بقوله : « اسم نكرة — إلخ » ومن هذا الكلام تدرك أن النحاة نقلوه من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل ، لأن الاسم النكرة عند التحقيق مميز ، لكن اسم التمييز صار عندهم حقيقة عرفية عليه ، ولهذا يقال : تمييز ومميز ، وتفسير ومفسر ، وتبيين ومبين .

(٢) الاسم : جنس في التعريف ، والمراد الاسم الصريح فلم يدخل فيه الجملة ولا =

نخرج بالفصل الأول نحو<sup>(١)</sup> « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجَمُّهُ » .

وقد مضى أن قوله :

\* صَدَدَتْ وَطِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو \* [٦٣]<sup>(٢)</sup>

محمولٌ على زيادة « أل » .

وبالثاني الحالُ فإنه بمعنى في حال كذا ، لا بمعنى من .

وبالثالث نحو<sup>(٣)</sup> « لَا رَجُلَ » ونحو :

= الظرف ولا الجار والمجرور ، لأن التمييز لا يكون واحدا من هذه الثلاثة ، وهذا أحد الفروق بينه وبين الحال ، لأن الحال يكون جملة نحو جاء زيد يضحك ، ويكون ظرفا نحو « رأيت الصفر فوق العصف » ويكون جارا ومجرورا نحو « رأيت الهلال في وسط السحاب » .

(١) أراد بنحو هذا المثال كل ما هو مشبه بالمفعول به ، وقد بين في باب الصفة المشبهة معنى كونه مشبها بالمفعول به .

(٢) تقدم ذكر هذا الشاهد في باب المرف بأداة التعريف (وهو الشاهد رقم ٦٣) وذكرنا هناك نسبته إلى قائله وتكملته . فارجع إليه هناك إن شئت ، ومحل الشاهد فيه هنا قوله : « النفس » فإنه تمييز ، والبصريون على أن التمييز يجب أن يكون نكرة ، فلذلك التزموا ادعاء أن « أل » فيه زائدة ، فأما الكوفيون فلم يوجبوا تنكيره ؛ فلهذا ذهبوا إلى أن « أل » هذه مفيدة للتعريف .

(٣) اعلم أن المراد بمن التمييز على معناها من البيانية ، وضابطها : أن يكون المجرور بها هو المبين بها عينه ، والمراد هنا أن التمييز يبين جنس المميز كما ألف من البيانية تبين ما قبلها ، واسم لا النافية للجنس على معنى من الاستغرافية ، والاسم الثاني المنسوب في « أستغفر الله ذنبا » إذا قلنا إنه على تقدير من كانت من هذه ابتدائية ، فلا يكون واحد من اسم لا وهذا الاسم المنسوب داخلا في التعريف لاختلاف معنى من التي يكون التمييز على معناها ومعنى من في هذين النوعين ، ولنا أن نقول : إن « أستغفر » يتعدى إلى مفعولين ، لأن غفر الثلاثي يتعدى لواحد ، والسين والتاء =

— ٢٨٣ — \* أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ \*

== المزيدين تعديان الفعل إلى مفعول ؛ فلا يكون المنصوب الثاني في «أستغفر الله ذنبا» على معنى من أصالة ، ومما ينبغي أن نتنبه له أن معنى قولهم في تعريف التمييز «بمعنى من» أنه قد جرى به لتيين جنس الميز كما أن من تجيء لبيان جنس ما قبلها ، وليس المراد به أن «من» مقدرة قبل التمييز ، فإن هذا المعنى لا يطرد في كل أنواع التمييز فلا يكون مرادا .

٢٨٣ — لم أف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ \*

اللافة : «أستغفر» أطلب المغفرة ، فالسين والتاء في هذه الكلمة للطلب «ذنبا» الذنب : الجريمة والإثم ، تقول : أذنب فلان ، إذا صار ذا ذنب ، قال الأعلم : «الذنب : هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فلذلك قال : لست محصيه» اه ، والإحصاء : منتهى العدد ، واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون العدود على الحصى ، فإذا نفذ العدود قالوا : أحصينا ، يريدون : بلغنا الحصى ، وتقول : أحصيت الشيء أحصيه ، إذا كنت قد ضبطت عدده «الوجه» القصد والتوجه ، ويروى «إليه القصد والقبل»

الإعراب : «أستغفر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «ذنبا» مفعول ثان لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وستعرف ما فيه «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمها مبني على الضم في محل رفع «محصيه» محصى : خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومحصى مضاف وضمير القائب العائد إلى الذنب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «رب» بدل من لفظ الجلالة ، وهو مضاف و«العباد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ==

فإنهما وإن كانا على معنى « مِنْ » لكنها ليست للبيان ، بل هي في الأول للاستفراق ، وفي الثاني للابتداء .

وَحُكْمُ التَّمْيِيزِ النَّصْبُ ، وَالْفَاصِبُ لِمَبِينِ الْأَسْمِ هُوَ ذَلِكَ الْأَسْمُ الْمُبْهِمُ <sup>(١)</sup> ،

== « والعمل » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والعمل : معطوف على الوجه ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .  
الشاهد فيه : قوله « أستغفر الله ذنباً » فإن المؤلف وجماعة من النحاة ذكروا أن قوله « ذنباً » منصوب على نزع الخافض الذي هو « من » ومع أن انتصابه على معنى « من » فإنه ليس تمييزاً ؛ لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله ، ولا هو مبين لنسبة في جملة مذكورة من قبله ؛ فخرج بذلك على أن يكون تمييزاً .

ولا شك أن ادعاء قوله « ذنباً » منصوب على نزع الخافض إنما هو على تضمين قوله « أستغفر » معنى استكتيب ؛ فهو حينئذ شبهه بقوله : « اخترت الرجال محمداً » أي : اخترت من الرجال هذا الرجل ، ومثله قوله تعالى : ( واختار موسى قومه سبعين رجلاً ) .  
لكن الذي رجحه كثير من العلماء أن « أستغفر » يتعدى بنفسه إلى مفعولين ؛ فيكون انتصاب قوله : « ذنباً » على أنه مفعول به حقيقة ، لا على نزع الخافض ، قال المؤلف في معنى اللبيب : « وقد ينقل ( الصوغ على زنة استعمل ) ذا الفعل الواحد إلى اثنين ، نحو : استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب » اهـ .

(١) لا يختلف النحاة في أن ناصب التمييز للبيان لإبهام اسم غير جملة هو ذلك الاسم البين الذي فسر التمييز ، وإنما يختلفون في توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل نصب ، فذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد في نحو قولك : « اشتريت رطلاً زيتاً » قد أشبه اسم الفاعل المفرد في نحو قولك : « زيد ضارب عمراً » وفي نحو قولك : « اشتريت عشرين ثوباً » أشبه اسم الفاعل المجموع في نحو قولك : « هؤلاء الضاربون عمراً » وإنما أشبه الاسم الجامد اسم الماعل المذكور في ثلاثة أشياء : كون كل واحد منهما اسماً ، مشتملاً على ما به تمام الاسم وهو التنوين إذا كان مفرداً أو =

ك « مِشْرِينَ دِرْهَمًا » والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه<sup>(١)</sup> ،  
 ك « طَابَ نَفْسًا » ، و « هُوَ طَيِّبٌ أَبُوءَ » ، وعلم بذلك بطلان عموم  
 قوله<sup>(٢)</sup> :

== النون التي تشبه التنوين وهي نون التثنية والجمع ، وكون كل واحد من الاسم الجامد  
 واسم الفاعل طالبا لما بعده ، وقد علمت مرارا أن الشيء إذا أشبه الشيء جاز أن  
 يأخذ بعض أحكامه ، فهذا وجه شبه الاسم الجامد لاسم الفاعل عند هولاء .  
 وذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب في التمييز هو أنه  
 أشبه أفعل التفضيل ، وقد رتب الشيخ خالد العوامل فجعلها خمس درجات ، أولها  
 الفعل لأنه يعمل بالأصالة ، ثم إنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، وثانيها اسم الفاعل لأنه  
 يعمل بالحمل على الفعل ، ثم إنه لا يعمل إلا معتمداً على نفي أو شبه نفي ، ثم إنه  
 يعمل في السببي نحو « زيد ضارب ابنه » وفي الأجنبي نحو « زيد ضارب عمرا » ،  
 وثالثها الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا في السببي نحو « زيد حسن وجهه » ثم إنها  
 ترفع الظاهر نحو « زيد حسن وجهه » وترفع الضمير نحو « زيد حسن » ورابعها  
 أفعل التفضيل لأنه يرفع الضمير باطراد ، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل ،  
 وخامسها هذا الاسم الجامد مع التمييز ، لأنه لا يتحمل ضميراً مستتراً في حين أن أفعل  
 التفضيل يتحملة .

(١) اختلف النحاة في ناصب تمييز النسبة ، فذهب سييويه والملازني والمبرد إلى أن  
 الناصب له هو المسند في الجملة سواء أكان هذا المسند فعلاً كما في قولك : « طاب محمد  
 نفساً » أم كان وصفاً كما في قولك : زيد كريم خلقاً ومنه مثال المؤلف « هو طيب أبوة »  
 وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها ،  
 وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل ، وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ونسبه  
 إلى المحققين ، وحجتهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة الميزة فعل ولا وصف كما  
 لو قلت : « هذا أخوك إخلاصاً » أو قلت : « هذا أبوك عظفاً » فالقول بأن ناصبه  
 هو الجملة مطرد ، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكرنا .  
 (٢) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

\* يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ \* (١)

\*\*\*

فصل : والاسمُ المبهمُ أربعةُ أنواعٍ :

أحدها : العدد ، كـ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْنًا) (٢).

والثاني : المقدارُ ، وهو إما مساحةٌ ، كـ « شِبْرٌ أَرْضًا » أو كَيْلٌ ، كـ « مَقْيِيزٌ بُرًّا » أو وزن ، كـ « مَنَوَيْنِ عَسَلًا » وهو تثنية مَنًى - كَهَصًا - ويقال فيه : مَنٌّ - بالتشديد - وتثنيته مَنَّانٌ .

(١) لا شك أنك لو جريت على ما اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين - من أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة كان عموم قول الناظم « بما قد فسرهُ » صحيحًا ، وعليه يكون ابن مالك يرى أن ناصب تمييز للفرد هو الاسم الجامد المميز ، وهذا مما لم يختلف فيه أحد ، كما يرى أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة ، ويكون في هذا موافقًا لابن عصفور ، وكم من المسائل يختار ابن مالك فيها رأيًا في أحد كتبه ويرى في المسألة نفسها رأيًا آخر في كتاب آخر ، لكن يمنع من حمل كلامه في الألفية على ذلك أن عباراته في النظم تدل على أنه يرى في هذه المسألة رأى سيئويه وأصحابه وأن الناصب لتمييز النسبة هو الفعل أو الوصف ، انظر إلى قوله : « والفاعل المعنى انصبين بأفعلا » فهذا نص صريح على أن الناصب للتمييز في نحو « أنت أعلى منزلًا » هو أفعال التفضيل الذي اشتملت عليه الجملة ، ثم انظر إلى قوله :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرَ سُبِقًا

فإنه يدل على أنه يختار هنا في الألفية مذهب سيئويه ، لهذا كان للدوالم الحق في الاعتراض على عبارته بأنها عامة وأن عمومها غير صحيح ، لأنه يقتضى أن ناصب تمييز النسبة هو النسبة بين المسند والمسند إليه ، لأنها هي المفسرة به ، وذلك غير مراد له لما ذكرنا ، وأجيب عن هذا بأن التمييز لما فسر إيهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه ، فكان التمييز منصوبًا به لأنه الذي يصح أن يكون عاملاً .

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف .

والثالث : ما يشبه المقدار ، نحو ( مِنْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا )<sup>(١)</sup> ، و « نَحْيَى سَمْنَا »  
 ( وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا )<sup>(٢)</sup> ، وحمل على هذا « إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِلَّا بَلًا » .  
 والرابع : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو « خَاتَمٌ حَدِيدًا » ، فإن الخاتم فرعُ  
 الحديد ، ومثله « بَابٌ سَاجًا » و « جُبَّةٌ خَزًّا » وقيل : إنه حال<sup>(٣)</sup> .  
 والنسبة المبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل ، نحو ( وَاشْتَقَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا )<sup>(٤)</sup>  
 ونسبته للمفعول ، نحو ( وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا )<sup>(٥)</sup> .  
 ولك في تمييز الاسم أن تجره بإضافة الاسم ، كـ « شَبْرٌ أَرْضٍ » و « قَفِيزٌ  
 بُرَّةٌ » و « مَنَوَى عَسَلٍ » ، إلا إذا كان الاسمُ عددًا ، كـ « مِشْرِينَ دِرْهَمًا »  
 أو مضافًا ، نحو ( بِمِثْلِهِ مَدَدًا )<sup>(٦)</sup> ، و ( مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا )<sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

(١) من الآية ٧ من سورة الزلزلة .  
 (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .  
 (٣) مذهب البرد - وعليه ابن مالك ، والمؤلف ههنا تابع له - أن نحو قولك :  
 « لى خاتم حديدا » إذا نصبت « حديدا » تمييز ، وذلك راجع على كونه حالا ؛  
 من قبل أن الاسم المنصوب جامد ملازم ، والأصل في الحال أن يكون مشتقا ومتقلا  
 على ما عرفت ، ومن قبل أن الاسم المبين به نكرة ؛ فلو جعلته حالا للزم مخالفة  
 الأصل من ثلاثة أوجه : الأول : جعل الحال جامدا ، والثاني : جعله لازما ،  
 والثالث : جعل صاحبه نكرة من غير مسوغ ؛ ومذهب سيويه أن هذا الاسم  
 المنصوب متعين للعالية لا يجوز جعله تمييزا ؛ لأن الاسم الذى ينتصب تمييزا إنما يقع  
 بعد مقدار أو ما يشبه المقدار ، وليس هذا الاسم واحدا منهما .

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم .  
 (٥) من الآية ١٢ من سورة القمر .  
 (٦) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .  
 (٧) من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

فصل : مِنْ مُمَيِّزِ النِّسْبَةِ الْوَاقِعُ بِهِ مَا يُفِيدُ التَّعَجُّبَ ، نَحْوُ « أَكْرَمَ بِهِ أَبَا » ، وَ « مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا » ، وَ « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » ، وَالْوَاقِعُ بِهِ اسْمُ التَّفْضِيلِ ، وَشَرَطُ نَصْبِ هَذَا كَوْنُهُ فَاعِلًا مَعْنَى ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » ، بِخِلَافِ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » ، وَإِنَّمَا جَازَ « هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا » لَتَعَذُّرِ إِضَافَةِ أَفْعَلٍ سَرَتَيْنِ .

\*\*\*

فصل : وَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِمِنْ ، كـ « رَطِلٌ مِنْ زَيْتٍ » إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ :  
 إِحْدَاهَا : تَمْيِيزُ الْعَدَدِ ، كـ « عِشْرِينَ دِرْهَمًا » .  
 الثَّانِيَةِ : التَّمْيِيزُ الْحَوَالِ عَنْ الْمَفْعُولِ ، كـ « فَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا » ، وَمِنْهُ « مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ أَدَبًا » بِخِلَافِ « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » .  
 الثَّالِثَةِ : مَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْعَنَى إِنْ كَانَ مُحَوَّلًا عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً ، كـ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، أَوْ عَنْ مُضَافٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » إِذَا أَصْلَهُ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ » بِخِلَافِ « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » .  
 ٢٨٤ - وَ \* ... .. أَبْرَحْتَ جَارًا \*

٢٨٤ - هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ لِلْأَعْشَى مِيمُونِ بْنِ قَيْسٍ ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَمْدَحُ فِيهَا قَيْسَ بْنَ مَعْدِ يَكْرِبَ الْكَنْدِيُّ ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ هَكَذَا :  
 أَقُولُ لَمَّا حِينَ جَدُّ الرَّحِيلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا  
 وَكَثِيرٌ مِنَ النِّعَاةِ يَغَيِّرُونَ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْبَيْتِ ، وَيُرْوُونَهُ هَكَذَا :  
 أَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدُّ الرَّحِيلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا  
 وَلَيْسَ كَمَا يُرْوُونَهُ ، وَلَكِنَّهُ كَمَا رَوَيْنَاهُ أَوَّلًا عَنْ دِيوَانَ الْأَعْشَى مِيمُونِ .  
 اللَّفْظَةُ : « جَدُّ الرَّحِيلِ » مَعْنَاهُ اشْتَدَّ وَأَمْعَنَ فِيهِ ، وَ « أَبْرَحْتَ » مَعْنَاهُ عَظُمَتْ ، وَقِيلَ : أَعْجَبْتَ ، وَقِيلَ : اخْتَرْتَ « رَبًّا » إِذَا فَسَّرْتَ أَبْرَحْتَ بِعَظُمْتَ فَالْأَرْبَابُ هُوَ الْمَلِكُ =



= الذى يقصده الشاعر بسفره ليمدحه، ويكون نصب رب حيثئذ على التمييز، وكأنه قال: عظمت ملكا ، أى : ما أعظم الملك الذى تقصدينه فى سفرك هذا ، وإذا فسرنا أبرحت بأعجبت فالرب هو صاحب الناقة ومالكها ، وأبرحت - على هذا - فعل متعد؛ فنصب « ربا » على أنه مفعول به ، وكأنه قد قال : أعجبت صاحبك ، وإذا فسرنا أبرحت باخترت فالرب الملك الذى تقصده ، ونصبه على أنه مفعول به « جارا » بمعنى الرب .

المعنى : الضمير المؤنث فى قوله « لها » يعود إلى ناقته التى عبر عنها بزيادة ، وذلك فى قوله :

وَشَوْقِ عُلُوقٍ تَنَاسَيْتُهُ بِزِيَاةٍ تَسْتَخِفُّ الضُّفَارَا

( العلوق - بفتح العين المهملة - يطلق على الناقة التى لا تألف الفحل ولا ترام الولد ، وهى أيضا للرأة التى لا تحب غير زوجها ، وهذا هو الراد هنا ، والزيادة - بفتح الزاي وتشديد الثناة - الناقة للسرعة أو المتبخترة فى مشيها ، والضفار - بكسر الضاء المعجمة - جمع ضفيرة ، وهى حزام القتب الذى يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان أيضا ) .

يتحدث عن ناقته التى ارتحل عليها إلى ممدوحه بأنها شكت له طول سفرها وبعد شقتها وشدة ما احتملته فى هذا الطريق الذى تسلكه ، ويقول : إننى قلت لهذه الناقة : لا تستعظمى ما تلاقينه من الجهد والمشقة ؛ فإنك تسيرين إلى ملك عظيم يكثر رفده حتى تنسى بما تنالينه من عطائه كل جهد ومشقة .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لها » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب بـ أقول ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « جد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الرحيل » فاعل جد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها « أبرحت » أبرح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من =

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ المعنى عَظُمَتْ فارساً وَعَظُمَتْ جَاراً ،  
إلا أنهما غير مُحَوَّلَيْنِ ، فيجوز دخول « مِنْ » عليهما ، ومن ذلك « نِعَمْ  
رَجُلًا زَيْدًا » يجوز « نِعَمْ مِنْ رَجُلٍ » قال :

٢٨٥ - \* فَنِعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِر \*

\*\*\*

= الإعراب ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع ، فإذا فسرت أبرحت  
- كما فسره المؤلف - بعظمت كان قوله : « ربا » تمييزاً منصوباً بالفتحة الظاهرة ،  
وإذا فسرت أبرحت باخترت أو بأعجبت كان قوله : « ربا » مفعولاً به منصوباً  
بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وعلى كل حال تكون جملة « أبرحت ربا » في محل نصب  
مقول القول « وأبرحت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من  
الإعراب ، أبرح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،  
وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع « جارا » فيه الإعرابان السابقان  
على الاختلاف في تفسير أبرح ، وجملة « أبرحت جارا » في محل نصب معطوفة بالواو  
على جملة « أبرحت ربا » السابقة ،

قال ابن حبيب : « يريد أن ناقتة تقول له : أعظمت وأكرمت : أى اخترت  
ربا كريما وجارا عظيما . القدر يبرح بمن طلب شأوه » والظاهر من عبارة ابن حبيب  
هذه في حل معنى البيت أنه يرى جعل « ربا » مفعولاً به لأبرحت ، ألا ترى أنه  
فسره بقوله : « أى اخترت ربا » .

الشاهد فيه : قوله « ربا » وقوله « جارا » فإنهما تمييزان يجوز جرهما بمن ؛  
لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين ؛ إذ معنى الكلام عظم رب وعظم جار ؛ لكنهما غير  
محولين عن الفاعل صناعة .

٢٨٥ - اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فقال قوم : هو لأبي بكر بن  
الأسود الليثي ، وقال آخرون : هو من كلام بجير بن عبد الله بن سلة الخير ، والشاهد  
من كلمة في رثاء هشام بن المغيرة أحد أشراف مكة ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت  
من الوائر ، ونحن نذكره لك مع بيت سابق عليه ، وهما قوله :  
=

( ٢٤ - أوضح المسالك ٢ )

فَدَعَنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ، إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامٍ  
تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ فَنَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ  
ومن العلماء من يروى صدر هذا الشاهد :

\* تَعَمَّدَهُ وَلَمْ يَعْظُمْ عَلَيْهِ \*

اللفظة : « فدعنى » هو فعل أمر ، والكثير من العلماء يذكر أن ماضيه مهجور في الاستعمال ، ومنهم من قال : ماضيه ودع مثل وصف ، وقرئ في قوله تعالى ( ماودعك ربك وما قلى ) بالتخفيف على هذا ، وروى « فذرني » والعلان بمعنى ترك ، وروى « ذريني أصطبح يا بكر » وأصطبح : أشرب الصبوح ، والصبوح - بفتح الصاد وضم الباء مخففة - شرب الخمر صباحاً ، ويقابله القبوق - بفتح القين المعجمة وضم الباء - وهو شربها في الغداة ، وبكر : اسم قبيلة « نقب » أراد أنه هجم عليه وتتبع آثاره ، وأصل التنقيب الذهاب في الأرض أو البحث عن الأخبار « تعمده » قصده وتكلف ذلك « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده ويترك به ، وروى « ولم يعدل سواه » كما رأيت ، وفي هذه الرواية حذف ، فلما أن يكون قد أراد : ولم يعدل إلى سواه ، يعنى لم يمل ولم يتوجه إلى غير هشام ، وإما أن يكون قد أراد : ولم يعدل به سواه ، وعلى هذا يكون المعنى أن الموت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن مجيء عدل بمعنى مال أو بمعنى سوى قول الله تعالى : ( ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ) إذا جعلت الجار والمجرور وهو قوله سبحانه ( بربهم ) متعلقاً بقوله ( يعدلون ) فإن المعنى على هذا أن الكفار يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم ، فإن جعلت الجار والمجرور متعلقاً بقوله ( كفروا ) كان يعدلون بمعنى يميلون ، والمراد أن الذين كفروا بربهم وجحدوه يميلون وينصرفون عن إفراد الله تعالى بأوحدانية « تهام » هو بفتح التاء - المنسوب إلى تهامة - بكسر التاء - وكان من حقه أن يقول « تهامى » بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياساً على أمثاله كما تقول : عراقى ، وحجازى ، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى ياء النسب وفتحوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً من أول الأمر بمخالفة المهيمن .

فصل (١): لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان أسمى ، كـ « رطل زيتاً »

== الإعراب : « تجربه » تخير : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مفعول به « فلم » الفاء عاطفة ، ولم : نافية جازمة « يعدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت « سواء » سوى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مضاف إليه « فنعم » الفاء حرف عطف ، ونعم : فعل ماض دال على إنشاء اللوح مبني على الفتح لاجل له من الإعراب « المرء » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر زائد « رجل » تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تها » نعت لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رجل » فإنه تمييز ، وهو فاعل في المعنى ، ولكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه أن يجره بمن .

(١) اعلم أن الأمر في هذا الموضوع يشتمل على مبنيين : الأول في الكلام على توسط التمييز بين العامل ومعموله ، والثاني في الكلام على تقدم التمييز على العامل والمعمول جميعاً .

أما الأول فقد نقل جماعة إجماع العلماء على جوازه ؛ فنقول « طاب نفسا محمد » كما تقول « طاب محمد نفسا » .

وأما الثاني فذهب سيويه والقراء وأكثر البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله ، سواء أ كان العامل اسماً كما في تمييز للفرد أم كان فعلاً كما في تمييز النسبة ، وسواء أ كان الفعل جامداً كفعل التعجب في نحو « ما أحسنه رجلاً » أم كان متصرفاً نحو « طاب محمد نفسا » .

فأما علة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسماً أو فعلاً جامداً فظاهرة ؛ لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب ؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة .

وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً فعدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل ، وقد علمنا أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله ، فما كان أصله الفاعل خليف بأن يأخذ ما استقر له .

أو فعلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنُهُ رَجُلًا » وَنَدَرَ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ كَقَوْلِهِ :  
 ٢٨٦ — \* أَنْفَسًا تَطِيبُ بِذَنبِلِ الْمَنَى \*  
 وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى .

\*\*\*

== وذهب المازنى والكسائى والمبرد والجرمى إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، وارتضى هذا القول ابن مالك فى بعض كتبه ، واستدلوا على ذلك بالسمع وبالقياس ، أما السماع فقوله \* أَنْفَسًا تَطِيبُ . . . البيت \* وسيأتى مع نظائره ، وأما القياس فإن التمييز — وهو منصوب — كالفعل به وسائر الفضلات ، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً ، ولم يعبثوا بأصله ، ولم يبالوا به .

٢٨٦ — نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من المقارب ، وعجزه قوله :

\* وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا \*

اللغة : « تطيب » أى : تطمئن ، و « نيل المنى » إدراك المأمول ، ونيل مصدر « نال الشيء يناله نيلاً ومنالاً » إذا حصل عليه ، و « المنى » بضم الميم — جمع منية ، والمنية — بضم فسكون — اسم لما يتعناه الإنسان ويرغب فيه ، و « المنون » الموت .  
 الإعراب : « أَنْفَسًا » الهمزة حرف استفهام توبيخى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نفساً : تمييز تقدم على العامل فيه وهو قوله « تطيب » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بذنبيل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ونيل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب ، ونيل مضاف و« المنى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعى » الواو واو الحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وداعى مضاف و« المنون » مضاف إليه مجرور ==

== بالكسرة الظاهرة «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى داعي النون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «جهارا» مفعول مطلق عامله ينادى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام : ينادى نداء جهارا .

الشاهد فيه : قوله «أنفسا» فإنه تمييز ، وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله «تطيب» لأنه فعل متصرف ، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور كما قررناه سابقا ، وهو موضع قياس عند الكسائي والمبرد ومن ذكرنا معهما .

ومثل البيت قول الجنون - وقيل : أعنى همدان ، وقيل : الحبل السعدي - :  
أَتَهَجَّرُ لَيْسَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ١٩  
وقول الآخر :

ضَيِّقْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتِمَلَا

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الثاني من كتاب «أوضح المسالك» ، إلى ألفية ابن مالك «لابن هشام الأنصاري» ، مع شرحنا عليه المسمى «عدة السالك» ، إلى تحقيق أوضح المسالك «وبليه» - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ، وأوله «باب حروف الجر» نسأل الله تعالى أن يعين على إكمالها على هذا الوجه الذي اخترناه لهذه الطبعة ، إنه - بجلت قدرته - ولي ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

## فهرس

الموضوعات الواردة في الجزء الثاني من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصاري  
وشرحنا عليه المسمى «عدة السالك» ، إلى تحقيق أوضح المسالك»

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	باب « لا » العاملة عمل إن	٦٩	حذف المفعولين أو أحدهما
٣	شروط إعمالها هذا العمل	٧١	يجيء القول بمعنى الظن ، ويعمل عمله
٨	إذا كان اسمها مفرداً بنى على الفتح أو نائيه		باب أعلم وأرى ونحوهما
١٤	العطف على اسم لامع تكرارها	٨٠	ألفاظ الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل
٢٢	العطف على اسم لا من غير أن تكررهما	٨٠	لثاني المفعولات وثالثها ما لمفعولى ظن
٢٣	وصف اسم لا		باب الفاعل
٢٤	دخول الهمزة على لا لا يغير حكمها	٨٣	تعريفه
	باب ظن وأخواتها	٨٤	أحكام الفاعل
٣٠	أفعال هذا الباب نوعان ، وعدد كل نوع ، وشواهدهما	٩٨	لغة طيء أو أزدشنوءة إلحاق الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى ، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعا
٥٤	لهذه الأفعال ثلاثة أحكام : الإعمال والإلقاء ، والتعليق		باب النائب عن الفاعل
٥٤	هـ بيان معنى الإلقاء والتعليق ، والفرق العملى بينهما ، وسر هذا الفرق ، وما يجرى كل منهما فيه	١٣٥	أسباب حذف الفاعل
٦٣	الفرق بين الإلقاء والتعليق		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
باب التنازع		١٣٧ ينوب عن الفاعل واحداً من أربعة	
١٨٦ حقيقة ، وأمثلته ، وشروط		١٤٩ لا ينوب غير المفعول به مع وجوده	
العوامل المتنازعة		خلافاً للكوفيين	
١٩٢ ما لا يقع التنازع بينها من		١٥١ غير النائب يجب نصبه لفظاً أو عملاً	
العوامل ، والسر في ذلك		١٥٢ إذا كان الفعل متعدياً لأكثر من	
١٩٨ إذا أعمل أحد العاملين فما يصنع		مفعول ، فما الذي تجوز نيابته ؟	
مع الآخر ؟		١٥٥ تغير صورة الفعل عند إسناده	
باب المفعول المطلق		للتائب عن الفاعل	
٢٠٥ تعريفه		باب الاشتغال	
٢٠٥ هـ الأغراض التي يأتي لها ،		١٥٨ ضابطه ، والأصل فيه	
وصور كل غرض منها		١٥٨ هـ أركان الاشتغال ، وشروط	
٢٠٨ عامله مصدر ، أو وصف ، أو فعل		كل ركن منها	
٢٠٨ هـ الخلاف في أصل المشتقات وأدلة		١٦١ قد يعرض ما يوجب الرفع أو النصب	
كل فريق		أو يرجع أحدهما ، أو يسوى بينهما	
٢١٣ بيان ما ينوب عن المصدر		— المواضع التي يجب فيها النصب	
٢١٥ ما يجوز تثنيته من المصادر ، وما يمنع		١٦٢ المواضع التي يرجع فيها النصب	
٢١٦ حذف العامل في المصدر		١٧١ متى يستوى الوجهان ؟	
باب المفعول له		١٧٢ يكون المشتغل اسماً بثلاثة شروط	
٢٢٥ يشترط له خمسة أمور		١٧٢ يشترط لصحة الاشتغال وجود علاقة	
٢٢٦ متى فقد شرط جرح بحرف التعليل		١٧٣ يكون المقدر من لفظ المذكور	
باب المفعول فيه		أو من معناه	
٢٣١ تعريف الظرف ، وأنواع		باب التعدى وال لزوم	
ما ينتصب على الظرفية		١٧٦ التعدى له علامتان	
٢٣٦ حكم الظرف ، وبيان أحوال العامل فيه		١٧٧ اللزوم له اثنتا عشرة علامة	
٢٣٧ كل أسماء الزمان تقبل النصب		١٧٨ حكم اللزوم	
على الظرفية ، والصالح من		١٨٣ لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم	
أسماء المكان نوعان		على بعض	
٢٣٨ الظرف متصرف ، وغير متصرف		١٨٥ يجوز حذف ناصب المفعول إن	
		علم ، وقد يجب حذفه	



- ٢٩٧ وثانيها : الاشتقاق ، وتقع جامدة  
مؤولة بالمشق في ثلاث مسائل ،  
وجامدة غير مؤولة في سبع مسائل  
٣٠٠ وثالثها : أن تكون نكرة ،  
وزد معرفة مؤولة بنكرة  
٣٠٥ ورابعها : أن تكون نفس صاحبها ، وتقع  
مصدرا منكرا بكثرة ، ومعرفا بقله  
٣٠٨ أصل صاحب الحال أن يكون  
معرث ، ويأتي نكرة بمسوخ  
٣١٨ تقدم الحال على صاحبها ، وتأخرها عنه  
٣٢٦ تقدم الحال على العامل فيها ،  
وتأخرها عنه  
٣٣٥ تعدد الحال لواحد ، ولتعدد  
٣٤٢ الحال المؤكدة  
٣٤٦ الحال مفرد ، أو جملة ، أو شبه  
جملة ، وللجملة ثلاثة شروط  
٣٥٨ يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا  
باب التمييز  
٣٦٠ تعريفه ، وبيان محترزات القيود  
٣٦٣ حكمه ، وبيان العامل فيه  
٣٦٥ الاسم المبهم المحتاج للتمييز على  
أربعة أنواع  
٣٦٧ متى يجوز جـر التمييز بمن ؟ ومتى  
يـمتنع ؟  
٣٧١ تقدم التمييز على عامله

- باب المفعول معه  
٢٣٩ تعريفه ، وبيان ما يخرج بكل قيد  
٢٤٢ الناصب للمفعول معه  
٢٤٣ للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات  
باب المستثنى  
٢٤٩ أدوات الاستثناء  
٢٥٠ بحث في حاشا الاستثنائية  
وآراء النحاة فيها وأدلتهم  
٢٥٣ أحوال الاسم الواقع بعد الواو حكمه  
٢٦٥ حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه  
٢٧٢ تتكرر إلا لتوكيد ، ولغير توكيد  
٢٧٥ حكم المستثنيات المتكررة بالنظر  
إلى المعنى  
٢٧٥ « غير » أصلها ، والاستثناء بها  
٢٧٨ المستثنى بسوى  
٢٨٢ المستثنى بليس ولا يكون  
٢٨٥ المستثنى بخلا وعدا  
٢٩٣ المستثنى بمحاشا  
باب الحال  
٢٩٣ الحال نوعان وتعريف الحال المؤسسة  
— هـ تذكير لفظ الحال وتأنيثه ، وما  
يترتب على ذلك  
٢٩٦ للحال أربعة أوصاف  
٢٩٦ أولها : الانتقال ، وتقع لازمة  
في ثلاث مسائل

تمت فهرس الجزء الثانى من « أوضـح المسالك » وشرحنا عليه ، والحمد لله  
أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله

# افصح المسالك

إلى ألفية أبو مَالِك

تأليف

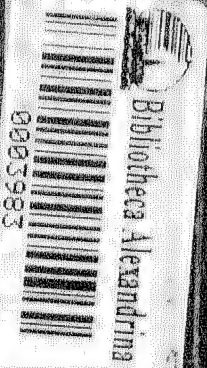
محمد بن أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد  
ابن عبد الله بن هاشم، الأنصاري البصري  
المتوفى سنة ٧٦٠ هـ

وسمى كتاب

عمدة السالك إلى تحقيق أفصح المسالك  
وهو الشرح الكبير من ثلاث شروح

تأليف: محمد بن أبي محمد بن عبد الحميد

الملك بن أبي الخير  
سنة ١٠٠٠ هـ



لجنة إدارة المكتبة الاسكندرية
٤٩٢٠٧٥
١٠
٧٤٨٠

# أوضح المسالك

إلى الفيسة أبرمالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى  
المتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح



تأليف

محمد بن عبد الله بن عبد الله

عفا الله تعالى عنه  
General Organization of the Alexandria  
Library (GOAL)

*Bibliotheca Alexandrina*

## للمجلد الثالث

منشورات المكتبة العصرية

مكيدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسِر الوديد  
في جميع البلاد العربية

المكتبه العصريه

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب حروف الجر<sup>(١)</sup>

وهي عشرون حرفاً<sup>(٢)</sup>، ثلاثة مَصَّتْ في الاستثناء — وهي : خَلَا ، وَعَدَا ،  
وَحَاشَا — وثلاثة شَاذَّةٌ :

(١) تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين ، ووجهها أنها تجر  
الأسماء التي تدخل عليها ، وذلك كما سموا حروفاً أخرى بالنواصب ، وسموا نوعاً آخر  
من الحروف بالجوازم ، والكوفيون يسمونها « حروف الإضافة » أحياناً ، ويسمونها  
« حروف الصفات » أحياناً أخرى ، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها  
تضيف الفعل إلى الاسم ، أى تربط بينهما ، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم  
صفة من ظرفية أو غيرها .

وقد عملت هذه الحروف الجر في الأسماء على ما هو الأصل ، لأنها مختصة بالدخول على  
الأسماء ، ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع ،  
والجر هو الخاص بالأسماء ، لذلك لا يسأل عن علة عملها الجر ، لأن ما جاء على أصله  
لا يسأل عن علة .

(٢) ترك المؤلف من حروف الجر التي يذكرها غيره من النحاة « لولا » فإن  
هذا الحرف يكون حرف جر عند جماعة من النحاة في بعض استعمالاته .

وبيان ذلك أن « لولا » الدالة على امتناع جوابها لوجود شرطها تدخل على الاسم  
الظاهر الصريح نحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندی :

وَلَوْلَا جَمَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ونحو قول المنذر بن حسان :

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمَعْدَى لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

وتدخل على الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخوله نحو قول الله تعالى ( ولولا  
أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة ) ونحو قوله  
سبحانه ( لولا أن تموتن ) ونحو قول نصيب :

أحدها : « مَتَى » فى لُفَة هُذَيْل ، وهى بمعنى مِنْ الابتدائية ، سَمِعَ مِنْ بعضهم « أَخْرَجَهَا مَتَى كَمْ » وقال :

— ٢٨٧ — \* مَتَى لُجَجِ خُضِرَ لَهْنٌ نَتِيجُ \*

= والقسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو ماله معنى خاص كالحرف الأسمى وليس له متعلق كالزائد ، فقد أخذ شها من الحرف الأسمى وأخذ شها من الحرف الزائد ، ومثاله لولا ، ورب ، ولعل ، فإن لولا تدل على الامتناع للوجود ، ورب تدل على التكثير أو التقليل ، ولعل تدل على الترجى ، وليس لواحد منها متعلق ، ولكونها أشبهت الحرف الزائد فى عدم احتياجاها إلى متعلق تتعلق به سموها حرف جر شبيه بالزائد ، وإن كانت تشبه الحرف الأسمى أيضاً كما بينت لك ،

٢٨٧ — هذا الشاهد من كلام أبى ذؤيب الهذلى يصف سجاباً ، والذى ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

\* شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ \*

اللمة : « شربن » أراد أن السحاب حمل ماء البحر « لجج » جمع لجة - بضم اللام وتشديد الجيم - وهى معظم الماء « نتيج » صوت .

الإعراب : « شربن » شرب : فعل ماض مبني على فتحة مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح فى محل رفع « بماء » الباء حرف جر مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب ، ماء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » ترفع : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل ترفع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى السحاب المذكورة فى بيت سابق على بيت الشاهد « مق » حرف جر بمعنى من الابتدائية مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجج » مجرور بمق وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » نعت للجج ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لهن » اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من =

والثانى : « لَعَلَّ » فى لغة عَقِيل ، قال :

٢٨٨ - \* لَعَلَّ اللهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا \*

= الإعراب ، هن : ضمير منفصل مبنى على الفتح فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نثيخ » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة ثانية للجيح . أو فى محل نصب حال من ليج ؛ لأنه - وإن كان نكرة - قد تخصص بالوصف بخضر .

الشاهد فيه : قوله « متى ليج » حيث استعمل فيه متى بمعنى من .  
٢٨٨ - . لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* بِشَىءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيمٌ \*

اللغة : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدنوشرى : هو فى هذا البيت باق على أصله وهو الترجى ، ولا يتعلق بشيء ، ولكن الظاهر أنه فى هذا البيت بمعنى الإشفاق مثل قوله تعالى : ( فلعلمك باخع نفسك ) اه كلام الدنوشرى « إن » يجوز فى همزة إن هذه الفتح والكسر : أما الفتح فعلى أن المصدر المنسبك منها ومن معموليها مجرور على أنه يدل من شيء المحرور بالباء ، وأما الكسر فعلى الابتداء ، وجملتها فى مقام التعليل لما قبلها « شريم » بفتح الشين - هو فعيل بمعنى مفعول بكريج وقتيل - والشريم : المرأة المفضاة ، أى التى اتحد مسلكها واختلط أحدهما بالآخر ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجز شبيهه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الله » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة وضمير مخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « بشيء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، شيء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل « إن » =

ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف<sup>(١)</sup>، وفي الثانية الفتح والكسر.

== حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل من الإعراب « أمكم » أم : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، فإذا قرأت أن بالكسر فجملتها لا محل لها من الإعراب تعليلية ، وإذا قرأتها بالفتح فهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من شيء .

الشاهد فيه : قوله « لعل » حيث استعملها حرف جر فجر بها الاسم الكريم .  
ومثل هذا الشاهد قول كعب بن سعد الغنوي :

فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ،

أَقُلُّ أُبَى الْمُنْعِ وَأَرِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) أما إثبات اللام الأولى فشواهد كثيرة ، ومنها بيت الشاهد الذي سبق شرحه ( رقم ٢٨٨ ) ومنها قول الآخر : وهو خالد بن جعفر :

أَقُلُّ اللَّهُ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زَهْنٍ أَوْ أُسَيْدِ  
وأما حذف لامها الأولى فمن شواهد قول الشاعر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تُدِلُّنَا اللَّامَةَ مِنْ كَلَامِهَا

والذي يريد أن تنبهك إليه هو أن هذه اللغات ليست خاصة بلعل التي يجز الاسم بعدها كما استظهره العليحي اغتراراً بظاهر عبارة المصنف هنا ، بل جاءت في لغات العرب عامة ؛ فمن الحذف قول الأصبط بن قريع السعدي :

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ  
وقول نافع بن سعد الطائي :

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ  
وقول العجير السلولي :

لَكَ الْخَيْرُ ، عَلَّلْنَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةً

تَمُرُّ ، وَسَهْوَاءُ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ =



والثالث : « كَى » وإنما تجر ثلاثة :

أحدها : « ما » الاستفهامية ، يقولون إذا سألوا عن عِلَّةِ الشيء :  
« كَيْمَةً »<sup>(١)</sup> ، والأكثر أن يقولوا : « لِمَهُ » .  
الثاني : « ما » المصدرية وصَلَتْهَا كَقَوْلِهِ :

= وقول أم الحيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا الْأَيَّامَ ، عَلَّ صُرُوفُهَا سَتَرَمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَمِّرٍ  
وقول رؤبة بن الحجاج :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

(١) وذهب الكوفيون في هذه العبارة إلى أن « كَى » هي المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وأن المضارع المنصوب بها محذوف ، وأن « مَه » التي بعدها مؤلفة من « ما » التي هي اسم استفهام ، ومن هاء السكت ، وأن « ما » الاستفهامية في محل نصب مفعول به لهذا الفعل المضارع المحذوف ، وكأن قائله قد قال لك : جئت ، فقلت له : كَى تفعل ماذا ؟

وهذا تسكلف غريب ، فوق أنه يتضمن أربعة أمور كل واحد منها مما لا يميزه جمهرة النحاة ، الأول : أن فيه حذف صلة الحرف المصدرية مع بقاء معمولها ، أما الحرف المصدرية فهو كَى ، وأما صلاته فهي المضارع الذي التزموا تقديره ، وأما معمول الصلة فهو ما الاستفهامية ، والثاني : أن فيه نصب اسم الاستفهام بمعامل متقدم عليه ، وقد علم أن اسم الاستفهام مما له الصدارة فلا يتقدم عليه العامل فيه ، والثالث : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وقد علم أن ألفها لا تحذف إلا في حالة الجر نحو قوله تعالى : ( عَمِ يَتَسَاءَلُونَ ) ، والرابع : أن فيه حذف المنصوب مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير في كلام العرب .

ثم إن استعمال العرب « لِمَهُ » كثيراً في الموضع الذي استعملوا فيه « كَيْمَهُ » يدل على أن معنى العبارتين واحد ، وأن كل ما بينهما أن في « كَيْمَهُ » وضع حرف وهو كَى في موضع حرف آخر وهو اللام .

٢٨٩ — \* يُرَادُ الْفَتْحُ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ \*

أى : للضر والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : « ما » كافة .

٢٨٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الخطيم . وقيل : للنابعة ، ثم منهم من يقول : النابعة الديباني ، ومنهم من يقول : النابعة الجمدى ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا \*

المعنى : يريد أنه لا بد للإنسان من أحد وصفين يتصف به : فلما أن يكون نافعا يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلده جميعاً ، وإما أن يكون ضاراً بهم يقع عليهم شره وتناهم معرفته ، فإن لم يكن الإنسان متصفاً بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان إنما يمتاز عن سائر الحيوان بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب بضر الآتى « أنت » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده مبنى على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله هذا في محل جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنفع » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « فضر » الفاء واقعة في جواب إذا ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ضر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين وللتخفيف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإنما » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : حرف دال على الحصر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يراد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتبعده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الفتح » نائب فاعل يراد ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كيما » كى : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من

الثالث : « أن » المصدرية وَصَلَتْهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ تُسَكِّرَ مِنِّي » إذا قدرت « أن » بعدها ؛ بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله :  
 ٢٩٠ — \* لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا \*

= الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكى ، والجار والمجرور متعلق بيراد ، وتقدير الكلام : يراد الفى للضر والنفع « وينفع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ينفع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفى .

الشاهد فيه : دخول « كى » على « ما » المصدرية ، وتقدير « ما » مصدرية في هذا الشاهد هو تخريج الأخفش ، وهى عند غيره كافة اسكى عن عمل النصب في الفعل المضارع ، والفعل مؤول بالمصدر على القولين : بواسطة « ما » على الأول ، وبواسطة « كى » على الثانى .

٢٩٠ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذرى ، وقيل : لسان بن ثابت الأنصارى ، وليس بشيء ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَضْبَحْتَ مَا نَحْنُ \*

وأول القصيدة التى منها بيت الشاهد من قول جميل بن معمر هو :  
 عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَىِّ وَالْمُتَرَبِّعَا كَمَا خَطَّتِ السَّكْفُ الْكِتَابَ الْمَرْجَعَا  
 مَعَارِفَ أَطْلَالٍ لِبَثْنَةٍ أَضْبَحْتَ مَعَارِفَهَا قَفْرًا مِنْ الْحَىِّ بَلَقَعَا  
 اللغة : « عرفت مصيف الحى - البيت » المصيف : مكان نزول القوم فى الصيف والمتربيع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله : « كما خطت السكف الكتاب المرجعا » حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم فى الصيف وآثار نزولهم فى الربيع قد انمحت وذهبت ولم يبق منها إلا ما يشبه الخط القديم الذى روجع فى القراءة مرة بعد مرة =

« معارف أطلال البيت » المعارف : الأماكن المعروفة ، والقفر — بفتح فسكون — الموحشة ، والبلقع — بوزن جعفر — الخالي الذي لا أنيس به « فقالت : أكل الناس أصبحت — البيت » مانحا : اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما ، وتغر : مضارع غررته — من باب نصر — إذا خدعته وزينت له ما ليس بحسن ، وتخدع : عطف تفسير لتغر ؛ فمعناها واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل قال ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود للخود المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد « أكل » الهزمة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثانٍ لما نَحَّج تقدم عليه وعلى مفعوله الأول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ؛ فيه ضمير مستتر تقديره أنت ، وهذا الضمير فاعله ، وقد تقدم مفعوله الثاني « اسانك » لسان : مفعول أول لما نَحَّج منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « كيا » كي : حرف تعليل وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر العيني أنه حرف كاف لسكى عن عمل النصب أو حرف مصدرى ، ولا وجه لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تغر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وتخدع » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتخدع : معطوف على تغر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور =

وَالأَوَّلَى أَنْ تَقْدَرِ « كَى » مصدرية فقدر اللام قبامها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو ( إِكْثِلَا تَأْسُوا )<sup>(١)</sup> .

= بالكاف ، والجار والمجرور متعاقب بمالح ، وتقدير الكلام : ما نحن إلا لك كل الناس للنفع والضر .

الشاهد فيه : ظهور « أن » المصدرية بعد « كى » فذلك دليل على أمرين : الأول : أن « كى » دالة على التعليل وليست حرفاً مصدرية ، والثاني : أن « كى » التعليلية تقدر بعدها « أن » إذا لم تكن موجودة ؛ فأما الأول فلأنك لو جعلت « كى » مصدرية لازم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لا لغرض التوكيد ، وهذا ممنوع ، وأما الثاني فلأن ظهور الشيء في بعض الأوقات دليل على أن هذا الموضع محل له ، ألا ترى أنه لما ظهرت « من » بعد « لا » النافية للجنس في قول الشاعر :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ : أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هُنْدٍ

قضوا لذلك بأن بناء اسم « لا » لتضمن معنى « من » الاستغراقية ؟ ومثله ظهور « من » قبل التمييز أحياناً ، ونحو ذلك كثير في تعليلاتهم .

ومثل بيت الشاهد في ظهور « أن » المصدرية بعد كى قول الشاعر :

أَرَدْتُ إِكْثِمَا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبِي فَتَقْتُرُكَمَا شَمًا يَبِيدَاءَ بِالْقَعْرِ

ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتُ إِكْثِمَا أَنْ تَرَى لِي عَـثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يَقْطَعُ السَّكَمَالَ فَيَسْكُمُلُ

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد ، واعلم أولاً أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أنه قد ورد عن العرب الفعل المضارع منصوباً بعد كى غير المسبوقة بلام التعليل ولا المتبعة بأن المصدرية من غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن ذلك قوله تعالى : ( فرددناه إلى أمه كى تقر عينها ولا يحزن ) وقوله سبحانه : ( كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ) ، ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَى أَسْأَلِمَهَا عَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا نَالَنِي مِنْ أَحَدٍ =

= كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة منصوبا بعد كي المسبوقه بلام التعليل ، ومن ذلك الآية التي تلاها المؤلف ( لـكى لا تأسوا على ما فاتكم ) ، وقوله تعالى : ( لـكى لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم ) ، وقوله سبحانه : ( ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لـكى لا يعلم من بعد علم شيئا ) ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحْ طَرَفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا

لـكى يَعلَمُوا أَنَّ الهوى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد جاء في قليل من كلام العرب مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما أن المصدرية كما في الشاهد رقم ٣٩٠ والبيتين اللذين ذكرناها في شرحه ، وورد عنهم في قليل من كلامهم مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما اللام نحو قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّهٖ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُحْتَلَسِ

ثم اعلم ثانياً أن النحاة يختلفون في الناصب للمضارع في كل وجه من هذه الوجوه ، فذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الأوجه هو أن المصدرية ، فإن كانت مذكورة فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن فهي مقدرة ، والسرف في هذا أن الأخفش يرى أن « كي » لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل ، فإن ذكرت اللام قبلها كما في الآية الكريمة ( لـكى لا يعلم ) وكما في قول عمر : \* لـكى يعلموا أن الهوى حيث تنظر \* كانت هذه اللام للتعليل ، وكانت « كي » بدلا منها ، وكانت أن مضمرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : \* كي لتقضي رقية \* كانت اللام بدلا من كي التعليلية ، وأن مقدرة بعدها .

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع في كل هذه الوجوه هو « أن » المصدرية ، فإن كانت مذكورة في الكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن مذكورة فهي مقدرة ، والسرف في ذلك أن الخليل رحمه الله لا يرى أن للمضارع ناصبا غير أن المصدرية مظهرة أو مضمرة .

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الوجوه هو كي نفسها ، والسر في هذا أنهم يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع المذكور أو مقدراً ، فإن ذكرت « أن » بعد كي كما في قول جميل : \* لسكيا أن تفر وتخدعا \* كانت أن مصدرية أيضاً وكانت بدلاً من كي ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : \* كي لتقضيني رقية \* كانت اللام زائدة ، ولهذا قالوا في قول العرب : « كيحه » إن ثمة نعلًا مضارعاً محذوفاً ، وهو منصوب بكي ، و « له » عبارة عن ما الاستفهامية وهاء السكت ، وما الاستفهامية منصوبة المحل بالمضارع المقدر ، وكأن قائلًا قد قال لك : جئتلك ، فقلت له : كي تفعل ماذا ، وهذا تكلف لا ينبغي لك أن تقرهم عليه ، فوق أنه يتضمن حذف صلة الحرف المصدري الذي هو كي ، ويتضمن نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، ويتضمن حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وكل واحد من هذه الأمور الثلاثة مما لا يجوز جمهور النحاة ارتسكابه ، وقد سبق لنا ذكر ذلك ( ص ٩ من هذا الجزء ) .

وذهب جمهور البصريين إلى أن « كي » تكون أحياناً حرف جر دالاً على التعليل ، وتكون أحياناً أخرى حرفاً مصدرياً ناصباً ؛ فهم لا يلتزمون الوجه الثاني كما التزمه الكوفيون ، ولا يلتزمون الوجه الأول الذي التزمه الأخفش .

وعندهم أن « كي » تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، ولا تحتل غير هذا الوجه ، في حالة واحدة ، وهي أن تذكر اللام قبلها ، ولا تذكر أن بعدها ، نحو قوله تعالى : ( لسكى لا يكون على المؤمنين حرج ) وقوله عمر بن أبي ربيعة : \* لسكى يعلموا أن الهوى \*

وتكون كي عندهم حرف تعليل وجر ولا تحتل غير ذلك في حالتين ، إحداهما أن تذكر اللام بعدها ، كما في قول ابن قيس الرقيات : \* كي لتقضيني رقية \* فكى حرف تعليل ، واللام توكيد لها ، وأن مقدرة بعدها وهي الناصبة ، والحالة الثانية أن تذكر أن بعد كي ، ولا تذكر قبلها اللام ، كما في قول جميل وهو الشاهد رقم ٢٩٠ : \* كيا أن تفر وتخدعا \* .

والأربعة عشر الباقية قسمان :

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر ، وهى : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَطَى ،  
وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، نَحْوَ ( وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ )<sup>(١)</sup> ( إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ )<sup>(٢)</sup>  
( إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ )<sup>(٣)</sup> ( طَائِفًا عَنْ طَائِفٍ )<sup>(٤)</sup> ( رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ )<sup>(٥)</sup> ( وَعَلَيْهَا  
وَعَلَى الْفَلَكَ تَحْمَلُونَ )<sup>(٦)</sup> ( وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ )<sup>(٧)</sup> ( وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ  
الْأَنْفُسُ )<sup>(٨)</sup> ( آمِنُوا بِاللَّهِ )<sup>(٩)</sup> ( وَآمِنُوا بِهِ )<sup>(١٠)</sup> ( لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ )<sup>(١١)</sup>  
( لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ )<sup>(١٢)</sup> .

(٢) وسبعة تختص بالظاهر ، وتنقسم أربعة أقسام :

مالا يختص بظواهر بعينه ، وهو : حَتَّى ، وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وقد تدخل  
الكاف في الضرورة على الضمير ، كقول المعجاج :

= وتكون كى محتملة للوجهين في حالتين ، إحداهما أن تذكر في الكلام وحدها  
فلا تتقدمها اللام ولا تتأخر عنها أن ، كما في قوله تعالى : ( كى تقرر عنها ) وكما في قول  
النابغة : \* كى أسألتها \* والحالة الثانية أن تقع كى بين اللام وأن ، نحو قول الشاعر :  
\* لسكبا أن تطير \* فإن اعتبرت كى تعليلية كانت مؤكدة للام وهذا أولى ، وإن  
اعتبرت كى مصدرية كانت أن مؤكدة لها .

- ( ١ ) من الآية ٧ من سورة الأحزاب . ( ٢ ) من الآية ٤٨ من سورة المائدة .
- ( ٣ ) من الآية ٤ من سورة يونس . ( ٤ ) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .
- ( ٥ ) من الآية ٨ من سورة البينة . ( ٦ ) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .
- ( ٧ ) من الآية ٢٠ من سورة الذاريات ( ٨ ) من الآية ٧١ من سورة الزخرف .
- ( ٩ ) من الآية ٧ من سورة الحديد .
- ( ١٠ ) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .
- ( ١١ ) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .
- ( ١٢ ) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .



— ٢٩١ — \* وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا \*

٢٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو كما ذكر المؤلف للمعراج بن رؤبة ، وقبل هذا البيت قوله :

\* خَلَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثِبًا \*

اللغة : الضمير المستتر في « خلى » يعود على حمار وحشى وصف الراجز أنه أراد أن يرد الماء فرأى صيادا ففر منه ، و « الذنابات » اسم موضع بعينه ، و « أم أوعال » هضبة معروفة « شمالا » أراد ناحية الشمال ، وقوله : « كثبا » - بفتح الكاف والثاء جميعاً - أى قريباً « كهـا » يريد مثل الذنابات فى البعد ؛ فالـكاف للتشبيه ، والضمير يعود إلى الذنابات .

الإعراب : « خلى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التـعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش الموصوف بهذه الأبيات « الذنابات » مفعول به لـخلى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « شمالا » ظرف مكان عامله خلى منصوب بالفتحة الظاهرة « كثبا » صفة لشمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو حرف عطف مبقى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أم : معطوف على الذنابات ، وهو مضاف و « أوعال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كهـا » الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وها : ضمير غيبة يعود إلى الذنابات مبني على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال ، ومن العلماء من رواه برفع أم على أنه مبتدأ وأوعال مضاف إليه ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » معطوف على الضمير المجرور محلا بالكاف ، إن رويت « أم أوعال » بالرفع مبتدأ وجعلت الجار والمجرور خبرا ، وهو حينئذ مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومعطوف على محل الجار والمجرور إن رويت بنصب أم أوعال وجعلت الجار والمجرور حالا ، وهو على ذلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

( ٢ — أوضح المسالك ٣ )

وقول الآخر :

— ٢٩٢ — \* كَهُ وَلَا كُهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا \*

= الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير المتصل ، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر باتفاق ، أو الضمير المنفصل عند جماعة من النحاة ، والذي وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكبها .

قال الأعمى في شرح الشاهد الذي نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمرة تشبيهاً لها بمثل ؛ لأنها في معناها ، واستعمل ذلك عند الضرورة » اهـ . وقال النحاس : « هذا عند سيبويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ؛ فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل ، وأبو العباس - فيما حكاه لنا علي بن سليمان - يجيز الإضمار في هذا على القياس ؛ لأن المضمرة عقيب المظهر ، وقد نطق به العرب ، وقد أجاز بعض النحويين : أنا كَأُت ، وأنا كَأَيَاك ، ورد أبو العباس ذلك » اهـ .

ومن دخول الكاف على الضمير المتصل للضرورة - سوى ما ذكره المؤلف - قول أبي محمد اليزيدي اللغوي النحوي مؤدب المأمون بن أمير المؤمنين الرشيد العباسي :

شَكَوْنُكُمْ إِلَيْنَا مَجَانِبُنْكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِبُنَا  
فَلَوْلَا الْمَعَاوَةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكُنَّا كَمَا

وقول الآخر :

لَا تَلُمْنِي فَإِنِّي كَكَ فِيهَا إِنَّمَا فِي اللَّامِ مُشْتَرِكَانِ  
٢٩٢ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج يصف حماراً وحشياً وأتناً وحشيات ، وجعله يعلمهن وهن حلائله ، والبعل : الزوج ، والحلائل - بالحاء المهملة - جمع حليلة ، وهى الزوجة ، وقبل هذا الشاهد قوله :

= \* فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَائِلًا \*

وما يختصُّ بالزمان ، وهو : مُذْ ، ومُنْذُ ، فأما قولهم « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ » فتقديره : مُذْ زَمَنٍ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، أى : مُذْ زَمَنٍ خَلَقَ اللَّهُ إِلَاه .

وما يختصُّ بالانكرات ، وهو رُبُّ ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غَيْبِيَّةٍ مُلَازِمٍ للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى ، قال :  
 \* رَبُّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا \*

= الإعراب : « لا » حرف نفى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به لترى منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف مزيد لتأكيد النفي « حلائلا » معطوف على قوله بعلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف الإطلاق « كه » الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبية يعود إلى الحمار الوحشي الموصوف في هذه الآيات مبني على الضم في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حاظلا » حال من قوله بعلا السابق الموصوف بالجار والمجرور الأول ، وهذا الوصف هو الذي سوغ مجيء الحال منه لأنه نكرة ، هذا إن جعلت ترى بصرية تكثني بمفعول واحد ، وهو الأظهر ، فإن جعلت ترى علمية فقوله « حاظلا » مفعول ثان لترى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .  
 الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله : « كهن » حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف .

٣٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

\* يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا \*

اللغة : « فتية » - بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فتى ، وتقول : هو فتى بين =

« الفتوة ، والفتوة : الحرية والكرم » دعوت « أراد ناديت ، والدعاء والنداء بمعنى واحد ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَدَاعٍ دَعَا يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ  
« يورث المجد » المجد : الكرم ، ويورثه : أى يكسبه ويخلفه « دائماً » يريد مداوماً على دعائهم مجتهداً فيه ، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ، إذا ثابر عليه واجتهد فيه .

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبة يعود إلى فتية المميز له المتأخر عنه مبنى على الضم ، وله محلان أحدهما جر برب والثانى رفع بالابتداء « فتية » تمييز لضمير الغيبة المجرور محلاً برب منصوب بالفتحة الظاهرة « دعوت » دعا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب نعت لفتية « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالملى ، والجار والمجرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « المجد » مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « دائماً » حال من ضمير المتكلم فى قوله دعوت منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجابوا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجاب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لواء الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة دعوت .

الشاهد فيه : قوله « ربه فتية » حيث جرت « رب » ضميراً مفرداً مذكراً مع أن مفسره جمع ؛ فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره ، وإنما كان ذلك كذلك لأن هذا التمييز لازم لا يجوز تركه ، فتركوا بيان المراد من الضمير للتمييز .

وما يختص بالله ورب مضافاً للكعبة أو لواء المتكلم ، وهو التاء ، نحو  
(وَتَاللَّهِ لَا كِيدَ لَنَا) <sup>(١)</sup> و «تَرَبَّ السَّكْعَةُ» و «تَرَبَّيْ لَأَفْعَلَنَّ» وَنَدَرَ  
«تَأَلَّخَنَ» و «تَحَيَّاتِكَ» .

\*\*\*

فصل : في ذكر معاني الحروف .

١ـ « مِنْ » سبعة معانٍ :

أحدها : التبعيض ، نحو ( حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ) <sup>(٢)</sup> ، ولهذا قرئ :  
( بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ ) <sup>(٣)</sup> .

والثاني : بيان الجنس <sup>(٤)</sup> ، نحو ( مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ) <sup>(٥)</sup> .

والثالث : : ابتداء الفأية المسكانية باتفاق ، نحو ( مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) <sup>(٦)</sup> ،  
والزمانية خلافاً لأكثر البصريين <sup>(٧)</sup> ، ولنا قوله تعالى : ( مِنْ أَوَّلِ

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

(٣) هذه قراءة ابن مسعود رضى الله عنه .

(٤) أكثر ما تقع « من » التي لبيان الجنس بعد « ما » و « مهما » لفرط  
إبهامهما ، نحو ( ما يفتح الله للناس من رحمة ) ( ما ننسخ من آية ) ( مهما تأتنا به  
من آية ) ، وقد تقع بعد غيرها نحو قوله تعالى : ( ويلبسون ثياباً خضراً من سندس )  
ونحو الآية التي ذكرها المؤلف ، والشاهد فيها في « من » الثانية ، فأما الأولى فقليل :  
إنها زائدة ، وقد أنكر جماعة من النحاة مجيء « من » لبيان الجنس ، وقالوا :  
من في ( من سندس ) وفي ( من ذهب ) للتبعيض .

(٥) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٦) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٧) اعلم أن محل النزاع بين النحويين إنما هو في مجيء « من » لابتداء الفأية =

يَوْمٍ) <sup>(١)</sup>، والحديثُ «فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ» <sup>(٢)</sup>، وقول الشاعر :

— ٢٩٤ — \* تُخَيِّرُنَ مِنْ أَرْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ \*

= الزمانية ؛ فأهل الكوفة يثبتونه ، وأهل البصرة يمنعون ، وأما ورودها لابتداء الغاية في المكان والأحداث والأشخاص فلا خلاف فيه ، وقد استدل الكوفيون على مجيئها لابتداء الغاية في الزمان بقوله تعالى : ( لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ) ولا شك أن ( أول يوم ) من الزمان ، وكذا قوله تعالى : ( إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ) وبالحديث الذي ذكره المؤلف ، وبيت النابغة الذي ذكره أيضاً ، وسيأتى القول عليه ، وبقول زهير بن أبي سلمى المزى :

لَيْنِ الدِّبَارُ بِقَمَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وزعم البصريون أن « من » في الآية الأولى لابتداء الغاية في الأحداث ، وأن التقدير : من تأسيس أول يوم ، وذهبوا إلى أن « من » في الآية الثانية للظرفية ، لا للابتداء ، وقدروا مضافا في الكلام لتكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أى : من صلاة يوم الجمعة ، وكذلك فعلوا في بيت النابغة ، فقدروه : من استمرار يوم حليلة ، وأنكروا رواية بيت زهير ، وذكروا أن الرواية الثابتة الصحيحة \* أقوين مذ حجج ومذ دهر \* وستأتى للمؤلف ( الشاهد رقم ٣٠٠ ) ، ولئن سلمت رواية الكوفيين فيه فإن تأويلها ممكن ، ومما أولوها به تقدير مضاف ليسكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أى : من مرور حجج ومرار دهر ، أو تقدير « من » تعليلية ، أى : أقوين من أجل مرور حجج ومرار دهر ، والظاهر من عبارة المؤلف في المغنى اختيار مذهب البصريين ، خلافا لما اختاره هنا .

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

(٢) هذا حديث رواه البخارى في الاستسقاء من حديث شريك بن عبد الله بن

أبي نمر عن أنس .

٢٩٤ — هذا الشاهد من كلام للنابغة الذبياني يمدح به عمرو بن الحارث

الأصمج أحد الملوك الغسانيين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

=

\* إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ \*

اللفظة : « تخيرن » - بالبناء للمجهول - معناه وقع الاختيار عليهن ، ونون الإناث تعود إلى السيوف المذكورة في بيت سابق على البيت المستشهد به ، وهو قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُؤْفِقُهُمْ يَهِنٌ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

ويوم حليلة : هو اليوم الذى سار فيه المنذر بن المنذر ، ملك الحيرة - بكسر الحاء المهملة - بعرب العراق ، إلى الحارث الغسانى ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل : ما يوم حليلة بسر « جربن » بالبناء للمجهول أيضاً - أى اخترن وابتلين وامتحان ، وأراد أنه قد أظهرت التجربة صفاء جوهرهن ونقاء معدنهن وجودة صقالهن وشدة فتسكنهن « كل التجارب » التجارب : جمع تجربة ، وهى الاختبار والامتحان والابتلاء ، ونصب كل هنا على المفعولية المطلقة مثل « كل الظن » فى قول الشاعر ، وقد مضى الاستشهاد به فى باب المفعول المطلق ( وهو الشاهد رقم ٢٤٦ ) :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الإعراب : « تخيرن » فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة نائب فاعله ، مبني على الفتح فى محل رفع « من » حرف جر دال على ابتداء الغاية الزمانية ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « يوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حليلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد كان حقه أن يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه التنوين ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه ، واستتبع ذلك أن يجره بالكسرة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اليوم » مجرور بلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتخير « قد » حرف تحقيق ، مبني على السكون لا محل له

والرابع : التنصيص على العموم ، أو تأكيد التنصيص عليه<sup>(١)</sup> ، وهي

= من الإعراب « جربن » جرب : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد إلى السيوف نائب فاعل : مبني على الفتح في محل رفع « كل » مفعول مطلق عامله جرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « التجارب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فإن ظاهره أن « من » فيه للدلالة على ابتداء الغاية في زمان ، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، ورد البصريون بأن الكلام على تقدير مضاف ، أى : من استمرار يوم حليلة ، وقد بينا ذلك فيما مضى قريباً .

(١) اعلم أولاً أن « من » التي تدل على التنصيص على العموم هي التي يكون مدخولها لفظاً غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها ، نحو « ما جاءني من رجل » فإنه لولا وجود « من » لجاز لك أن تعتبر المنفي محيئه هو الرجل الواحد أو جنس الرجال ، ولولا وجود « من » أيضاً لجاز لك أن تقول : « ما جاءني رجل بل رجلان » فلما وجدت « من » امتنع عليك أن تفهم أن المنفي محيئه واحد ، وامتنع عليك أن تقول : « بل رجلان » وأما التي تدل على تأكيد التنصيص على العموم فهي التي يكون مدخولها لفظاً من الألفاظ الدالة على العموم بنفسها - وذلك مثل أحد ، وديار ، وعريب - نحو « ما جاءني من أحد » ونحو « ما لقيت من ديار » ، ونحو « ما في هذه الدار من عريب » .

ثم اعلم ثانياً أن المواضع التي تزداد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

الموضع الأول : تزداد قبل الفاعل ، نحو قولك « ما جاء من أحد » وقال الله تعالى : ( ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ) فذكر : فاعل يأتي ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها ما النافية .

الموضع الثاني : تزداد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك « ما اتهم من أحد بهذه النهمة » فأحد : نائب فاعل اتهم المبني للمجهول ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية =



الزائدة ، ولها ثلاثة شروط : أن يسبقها نفي ، أو نهي ، أو استفهام<sup>(١)</sup>

= الموضع الثالث : تزداد قبل المبتدأ ، نحو قولك : « ما من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » وقال الله تعالى : ( هل من خالق غير الله يرزقكم ) فخالف : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع الرابع : تزداد قبل اسم كان ، نحو قولك « لم يكن لك من عذر » وقال الله تعالى : ( ما كان على النبي من حرج ) فخرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية .

الموضع الخامس : تزداد قبل المفعول به ، نحو قولك : « هل اتخذت من سبب لتفعل ما فعلت » ، وقال الله تعالى : ( هل تحس منهم من أحد ) ، فأخذ : مفعول به لتحس ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع السادس : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى ظن وأخواتها ، نحو قولك « ما ظننت من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » .  
الموضع السابع : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولات أعلم وأخواتها ، نحو قولك « ما أعلمت من أحد أنك مسافر » .

الموضع الثامن : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى أعطى ، نحو قولك « ما أعطيت من أحد مثل ما أعطيتك » .  
الموضع التاسع : تزداد قبل المفعول الثانى من مفعولى أعطى ، نحو « ما منحت أحدا من دينار » .

وكل هذه المواضع يصدق عليها أنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ .  
(١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد ، وهو أن يكون مجرورها فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهي .

واستدلوا على ذلك بورودها زائدة في الكلام الموجب الذى لم يتقدمه نفي ولا نهي ولا استفهام في كلام العرب ، من ذلك قولهم « قد كان من مطر » وقولهم « قد كان من حديث فخر بن عوف » ووجه الدلالة من هاتين العبارتين أن « كان » فيهما تامة ، فهي محتاجة إلى فاعل ، و « من » فيهما زائدة ، و « مطر » في العبارة =

الأولى فاعل ، و « حديث » في العبارة الثانية فاعل أيضاً ، وكل منهما مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

وقد أجاب العلماء عن هذا الاستدلال بأنه لا يتعين في واحدة من العبارتين أن يكون فاعل كان هو الاسم الذي دخلت عليه من ، لجواز أن يكون الفاعل في كل منهما ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى اسم فاعل كان ، وكأن قائل « قد كان من مطر » قد قال : قد كان هو - أى السكائن - من مطر ، وكأن قائل « قد كان من حديث » قد قال : قد كان هو - أى السكائن - من حديث ، ولئن سلمنا أن الاسم الذي دخلت عليه من هو الفاعل فلا نسلم أنه لم يتقدم عليه نفى أو استفهام بهل ، بل ندعى أنه قد سبقه استفهام بهل ، وندعى أن هذا الكلام واقع في جواب كلام وأنه وارد على سبيل حكاية ما تكلم به المستفهم ، وكأن قائلاً قد قال : هل كان من مطر ! فقل له : قد كان من مطر ، وكأن قائلاً قد قال : هل كان من حديث ! فقل له : قد كان من حديث ، وهذا تكلف لا نرى لك أن تذهب إليه .

وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه تجوز زيادة « من » بغير شرط ، فتزاد بعد الإيجاب وبعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز أن يكون واقعا في أحد موافق الإعراب التي فصلناها لك فيما سبق ويجوز أن يكون واقعا في غير هذه المواقع .

واستدلوا على ذلك بأنها جاءت زائدة ومجرورها معرفة ولم يسبقها نفى أو شبهه في قوله تعالى : ( يغفر لكم من ذنوبكم ) زعموا أن « من » في هذه الآية الكريمة زائدة ، وذنوبكم : مفعول به ليغفر ، وهو معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم عليه نفى ولا شبهه ، وزعموا أنهم ذهبوا إلى تقدير من زائدة في الآية الكريمة لكي يتطابق معناها مع قوله تعالى : ( إن الله يغفر الذنوب جميعا ) واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : ( إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم سيئاتكم ) زعموا أن من زائدة ، وسيئاتكم : مفعول به ليكفر ، وهذا المفعول معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم على من نفى ولا شبهه .

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن « من » في الآيتين الكريمتين =

بِهَلْ<sup>(١)</sup>، وأن يكون مجرورها نكرةً ، وأن يكون إما فاعلاً ، نحو ( مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ )<sup>(٢)</sup> أو مفعولاً ، نحو ( هَلْ تَحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ )<sup>(٣)</sup> أو مبتدأ ،

زائدة ، بل هي أصلية ، ومعناها التبعيض ، وبديل لصحة ذلك أنك لو قلت : يغفر لكم بعض ذنوبكم ، ويكفر عنكم بعض سيئاتكم ؛ لكان معنى صحيحاً لا غبار عليه ، وقولهم أردنا مطابقة الآية لقوله تعالى : ( إن الله يغفر الذنوب جميعاً ) قلنا : المدار على ألا يكون بين هذه الآية والآية المستدل بها تناقض ، ولا تناقض على ما ذكرنا من المعنى ، فإن الذى يناقض غفران جميع الذنوب هو عدم غفران شىء منها ، فأما غفران بعضها دون بعض فلا يناقضه ، وما الذى ينكر من أن يكون عمل من أعمال البر فى ظرف معين مقتضياً عند الله تعالى غفران كل الذنوب . وعمل آخر من أعمال البر . أو العمل الأول نفسه فى ظرف آخر مقتضياً عنده سبحانه غفران بعض الذنوب لا كلها ، بل هذا الذى نذهب إليه أولى بأن نأخذ به ، لأن أعمال البر ليست كلها سواء ، ولا ظروف المكلفين سواء .

(١) جعل الفارسي الشرط كالنفي ، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبى سلمى المرثى :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنبياء ، فذكر فى الآية الكريمة فاعل يأتهم ، وهو نكرة مسبوق بحرف النفي الذى هو ما ، وقال بعض العلماء : إن زيادة من مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع ، وتوجيه ذلك أن زيادتها مع المنصوب واقعة فى الموقع الذى اعتاد العرب استعمال حروف الجر فيه لأن حروف الجر إنما تدخل فى الكلام لتعدية معانى الأفعال إلى الأسماء ، والتعدية إنما تكون إلى المنصوب ؛ فإذا زدتها مع المرفوع تكون قد زدتها فى غير المحل الذى تعود العرب استعمالها فيه .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة مريم ، ومن المفعول الذى زاد معه من : المفعول المطلق ، وقد خرج أبو البقاء على زيادتها مع المفعول المطلق قوله تعالى ( ما فرطنا =

نحو ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> .  
 والخامس : معنى البدل ، نحو ( أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ )<sup>(٢)</sup> .  
 والسادس : الظرفية ، نحو ( مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ؟ )<sup>(٣)</sup> ( إِذَا نُودِيَ  
 لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ )<sup>(٤)</sup> .  
 والسابع : التعليل ، كقوله تعالى : ( مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا )<sup>(٥)</sup> ،  
 وقال الفرزدق :

\* يُغْفِي حَيَاءً وَيُغْفِي مِنْ مَهَابَتِهِ<sup>(٦)</sup> \*

\*\*\*

= في الكتاب من شيء ) وقوله سبحانه ( وما يضرؤنك من شيء ) فجعل « شيء » في  
 الآية الأولى بمعنى تفريط ، وفي الآية الثانية بمعنى ضرر .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة ، وأنكر قوم مجيء من البدل ، وقال : إن  
 التقدير في الآية السكريمة : أرضيت الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، فالجار والمجرور -  
 وهو « من الآخرة » متعلق بمحذوف حال من الحياة الدنيا ، وتقدير الكلام : بدلا  
 من الآخرة ، وعلى هذا يكون المفيد للبدل هو متعلق من ، لا من نفسها ، وهذا تكلف  
 كما لا يخفى عليك .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة فاطر .

(٤) من الآية ٩ من سورة الجمعة .

والقول بأن « من » تفيد الظرفية زمانية أو مكانية هو قول الكوفيين ، وقال  
 البصريون : هي في الآيتين لبيان الجنس كما في قوله تعالى ( ما ننسخ من آية ) .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٦) هذا الشاهد من كلمة يقولها الفرزدق في مدح زين العابدين علي بن الحسين بن =

وَاللَّامِ اثْنَا عَشَرَ مَعْنَى :

أحدها : الملك ، نحو ( لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ )<sup>(١)</sup> .

والثاني : شِبْهُ الْمَلِكِ ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالِاخْتِصَاصِ<sup>(٢)</sup> ، نحو « السَّرِيحُ لِلدَّائِمَةِ » .

والثالث : التَّعْدِيَةِ ، نحو « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » .

والرابع : التَّعْلِيلُ ، كَقَوْلِهِ :

\* وَإِنِّي لَتَعْرِفُونِي لَدِّكَرَاكِ هِرَّةٌ<sup>(٣)</sup> \*

والخامس : التَّوَكِيدُ ، وَهِيَ الزَّائِدَةُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

\* مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدٍ \* — ٢٩٥

= على بن أبي طالب ، وقد مضى ذكره في باب النائب عن الفاعل (ش ٢٢٧) وما ذكره  
للمؤلف صدر البيت ، وعجزه قوله :

\* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَاسِمُ \*

الشاهد هنا في قوله « من مهابة » فإن « من » فيه حرف دال على التعليل .  
هذا ، وقد زاد قوم على معاني من التي ذكرها المؤلف ثامنا وهو المجاوزة كمن نحو  
قوله تعالى ( فَوَيْلٌ لِلْمَافِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ) أي عن ذكر الله ، وثاسعا وهو  
الانتهاء نحو قولك « قربت منه » أي إليه ، وعاشرا وهو الاستعلاء نحو قوله تعالى  
( ونصرناه من القوم ) أي عليهم ، وخرجها قوم على التضمين ، وزاد قوم معاني آخر  
لم نجد بدا من تركها ، لسا في كل واحد منها من النظر .

(١) من الآية ٢٦ من سورة لقمان .

(٢) ومنه نوع يعبر عنه باسم الاستحقاق ، نحو « الويل لنا كاشين » و « المذاب

للكافرين » .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد قريبا في باب للفعول له (ش ٢٥٢) فارجع

إليه هناك .

٢٩٥ — هذا الشاهد من كلام ابن ميادة الرماح بن أبرد ، يمدح عبد الواحد بن

سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وقد كان عبد الواحد أميرا بالمدينة ، وقد روى =

= أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني ( ٢ / ١١٥ بولاق ) بيت الشاهد في ضمن أبيات لابن ميادة يقولها في عبد الواحد هذا ، وأول هذه الأبيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَاهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا نَضَرَ الْحِجَارُ بِغَيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ  
إِنَّ الْمَدِينَةَ أَضْبَحَتْ مَعْمُورَةً بِمُتَوَجِّحِ حُلُوِّ الشَّمَائِلِ مَا جِدَ  
وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ \*

اللغة : « وملكت » أراد بالملك ههنا السلطة والولاية ، يعنى امتدت سلطتك في هذه الرقعة من الأرض وانبسط نفوذك على قطانها « يثرب » هو الاسم القديم لطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، سميت باسم بانها وهو رجل من العماقة ، وقد ورد هذا الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى : ( يا أهل يثرب لا مقام لكم ) وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إطلاق هذا الاسم عليها ، وسماها طيبة « أجار » هو في جميع الأصول التي وقفنا على رواية الأبيات فيها بالجيم والراء المهملة ، ومعناه حفظ وحشى ، وذكر العيني وحده أنه بمعنى عدى ، وكأنه قرأه بالزاي « معاهد » بفتح الهاء أو كسرهما - اسم لكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم .

المعنى : بقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض تشمل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطتك لعادل قوى ، فقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل تحت سلطانتك بعهد من أهلها وأمان من حكامها .

الإعراب : « ملكت » ملك : فعل ماض مبني على ففتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « ما » اسم موصول مفعول به للملك ، مبني على السكون في محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول ، وبين مضاف و « العراق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ويثرب » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، يثرب : معطوف على العراق ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمدحه من الصرف لأعلمية والتأنيث المعنوي كما جاء في =

وأما ( رَدَفَ كَسْمُ )<sup>(١)</sup> ، فالظاهر أنه ضَمَّنَ معنى اقترَب ؛ فهو مثل ( اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ )<sup>(٢)</sup> .

== الآية السكرية فإنه علم على مدينة معينة كما علمت في لغة البيت ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه وجره بالكسرة الظاهرة . كما فعل النابغة الذبياني في قوله « يوم حلجة » في الشاهد السابق « ملكا » مفعول مطلق عامله قوله ملكت السابق منصوب بالفتحة الظاهرة « أجار » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لملك « لمسلم » اللام حرف جر زائد لا يدل على معنى ، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، معاهد : معطوف على مسلم وقسده أجرى العطف ههنا على لفظ المعطوف عليه . فهو مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لمسلم » فإن اللام فيه زائدة لمجرد التوكيد ، وذلك لأن « أجار » يتعدى بنفسه ، وقد تقدم على معموله ؛ فليس بحاجة إلى اللام .

(١) من الآية ٧٢ من سورة النمل ، والذي ذهب إلى أن اللام في قوله تعالى ( ردف لكم ) زائدة هو أبو العباس المبرد ، وتبعه على ذلك قوم ، ولم يرتض هذا التخريج قوم تبعهم المؤلف ، وقالوا : إن ( ردف ) ضمن معنى اقترَب ، فتعدى باللام كما تعدى اقترَب في قوله تعالى ( اقترَب للناس حسابهم ) .

(٢) من الآية ١ من سورة الأنبياء ، ومن اللام الزائدة اللام المعترضة بين المضاف والمضاف إليه ، كاللام التي في قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتُ أَرَاهِطاً فَاسْتَرَحُوا

أصل الكلام : يا بُؤْسَ الحرب ، فزاد اللام بين المضاف والمضاف إليه تقوية لمعنى الاختصاص الذي تفيد أصله الإضافة ، وقد اختلف النحاة في أنجرار ما دخلت عليه اللام هل هو بالإضافة كما كان قبل دخول اللام ، أم هو باللام ؟ والذي ترجحه لك أن تعتبر الجر باللام ، لأن هذا هو الظاهر ولا مقتضى للمدول عنه ، وأيضاً لما علم من أن حرف الجر لا يعلق عن العمل .

والسادس : تقوية العامل الذى ضَعُفَ : إما بكونه فَرْعاً فى العمل<sup>(١)</sup> ، نحو  
( مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ )<sup>(٢)</sup> ( فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ )<sup>(٣)</sup> ، وإما بِتَأْخُرِهِ عَنِ الْمَعْمُولِ ،  
نحو ( إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْثَا تَغْـبِرُونَ )<sup>(٤)</sup> ، وليست المقوية زائدة محضة ،  
ولا مُعَدِّيَّةٌ محضة ، بل هى بينهما .

والسابع : انتهاء الغاية ، نحو ( كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى )<sup>(٥)</sup> .

والثامن : القسم ، نحو « لِّلّهِ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلُ »<sup>(٦)</sup> .

والتاسع : التَّعَجُّبُ ، نحو « لِّلّهِ دَرْكٌ ا »<sup>(٧)</sup> .

والعاشر : الصِّبْرُورَة ، نحو :

(١) العامل الفرع عن عامل آخر هو المصدر ومثاله قوله « ساءنى ضرب على  
لخالد ) واسم الفاعل ، ومنه الآية الأولى فى أمثلة المؤلف ، واسم المفعول نحو قولك  
« زيد معطى للدرهم » وأمثلة المباعدة ، ومن أمثلته الآية الثانية فى أمثلة المؤلف .

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة البروج .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٥) من الآية ١٣ من سورة فاطر .

(٦) وتختص اللام المستعملة فى الدلالة على القسم بالدخول على لفظ الجلالة ، وسر  
ذلك أنها تأتى خلفاً للتاء ، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة نحو قوله تعالى :  
( وتالله لأُكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ) .

(٧) فإن قلت : فقد قال النحاة : إن قول العرب « لله درك » يدل على التعجب ،  
والظاهر من ذلك أن الجملة كلها هى الدالة على التعجب ، فكيف زعمتم هنا أن اللام  
وحدها تدل على التعجب ؟

فالجواب عن هذا أن نذكر لك أن ما قالوه فى باب التعجب هو الصواب ، وأما  
قولهم هنا إن اللام تدل على التعجب فهو من باب نسبة ما للسكل إلى ما للجزء ؛ فهو  
مجاز مرسل علاقته السكلية والجزئية .



— ٢٩٦ — \* لِدُوا لِمَوْتٍ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ \*

٢٩٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَكُلُّكُمْ يُصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ \*

اللغة : « لدوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة من الولادة ، تقول : ولد يلد له ، مثل وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ومن شواهد استعمال الماضى من هذا الفعل قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة فى باب النائب عن الفاعل :

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْكَ لَبِئْسَ بِذَلِكَ الْجُرْوِ الْيَكْلَابُ  
ومن شواهد استعمال المضارع منه قول الله تعالى فى سورة الصمد ( لم يلد ) وقول الشاعر :

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي كَثِيمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنِّي أَنْ تُقَرِّى بِهِ بُدًّا  
ومن شواهد استعمال فعل الأمر ما فى بيت الشاهد « لدوا للموت » والموت : هو انتهاء الحياة بضمود حرارة البدن وبطلان حركته « وابنوا للخراب » الخراب - بفتح الخاء المعجمة - هو ضد العمران ، وتقول : عمرت الدار تعمر - بوزن فرح يفرح - إذا أهلت بسكانها .

الإعراب : « لدوا » فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وحرك آخره بالضم لمناسبة واو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « الموت » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، والموت : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله لدوا « وابنوا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من فعل الأمر وفاعله معطوفة بالواو على جملة لدوا « للخراب » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، الخراب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله ابنوا « فكلكم » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له = ( ٣ - أوضح المسالك ٣ )

والحادى عشر : البَعْدِيَّة ، نحو ( أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ) (١) ،  
أى : بَعْدَهُ .

= من الإعراب ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « يصير » فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الذهاب » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يصير ، وحملة يصير واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « للموت » وقوله « للخراب » فإن اللام فيهما ليست دالة على التعليل ؛ إذ لا يعقل أن أحداً يفهم أن علة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب ، وأن علة الولادة هى الموت ، وإنما هذان أمران يصير المسأل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثا وحافزا .

ونظير ذلك قوله تعالى ( فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ) فإن الباعث الذى بعث فرعون وقومه على التقاط موسى هو أن يكون لهم قرة عين وأن يتخذوه ولدا ، لكن صادف أن صارت عاقبته ومآله أن كان لهم عدوا .  
هذا ، وقد منع بعض النحاة أن تجيء اللام للصيرورة ، وزعم أنها لا تنفك عن التعليل ، وهذا الفريق يجعل اللام فى البيت وفى الآية الكريمة داخلة على محذوف هو العلة الباعثة .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء ، والسرف فى جعلهم اللام فى هـ هذه الآية الكريمة بمعنى بعدد : أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالذلولك ، فلا تقام الصلاة إلا بعد الذلولك ، وهو ميل الشمس عن الاستواء .

ومثل الآية الكريمة قوله صلى الله عليه وسلم « صوموا الرقبة ، وأفطروا لرؤيته » وقول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا  
لِطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَئْ كَثِيلَةً مَعَا  
أى بعد طول اجتماع .

والثاني عشر : الاستعلاء ، نحو ( وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ )<sup>(١)</sup> أى : عليها<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وللباء اثنا عشر معنى أيضاً :

أحدها : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ »<sup>(٣)</sup> .

والثاني : التعدية ، نحو ( ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ )<sup>(٤)</sup> أى : أذهبته .

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء .

(٢) ومن شواهد مجيء اللام بمعنى على قول جابر بن حنى بن حارثة التغلبي :

تَفَاوَلَهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ أَتَى لَهُ فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ .

وخرجوا عليه قول الله تبارك وتعالى في قصة إسماعيل وإبراهيم عليهما السلام ( فلما أسلما وتله للجبين ) وتله : كبه وصرعه ، يعنى - والله أعلم - فلما انقادا جميعاً لأمر الله تعالى وخضعا لإرادته وصرع إبراهيم ابنه إسماعيل على وجهه ، وذلك كما تقول : كبته على وجهه .

(٣) علامة باء الاستعانة أن تكون داخلية على الآلة التي يصنع بها الفعل ، نحو « نَجرت بالقِدوم » ألا ترى أن القلم في مثال المؤلف آلة للكتابة ، وأن القِدوم آلة للنجارة ؟ وهل الباء في البسملة من هذا القبيل مجازاً ؟ قولان ذكرهما الزمخشري ، أحدهما أن الباء فيها للآلة مجازاً ، لأن الفعل لا يتأتى على أتم وجهه وأكمله إلا بالاستعانة بالله ، والثاني أن الباء فيها للمصاحبة ، وذلك تحاشياً من سوء الأدب مع الله جل جلاله أن يجعل آلة ولو مجازاً .

(٤) من الآية ١٧ من سورة البقرة ، وقد قرئ في هذه الآية ( أذهب الله نورهم ) وبهذه الآية السكرية رد العلماء على المبرد والسهلي اللذين زعما أن بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء فرقاً . وحاصله أنك إذا عدت الفعل بالباء كان فاعل الفعل مصاحباً لدخول الباء ، ولا يلزم ذلك في التعدية بالهمزة ، فإذا قلت « ذهب بزيد » كنت مصاحباً لزيد في الذهاب ، والرد بالآية واضح .

والثالث : التعويض ، كـ « بِعْتُكَ هَذَا بِهَذَا »<sup>(١)</sup> .

والرابع : الإلصاق ، نحو « أَمْسَكَتُ بِرَيْدٍ »<sup>(٢)</sup> .

(١) باء التعويض تسمى باء المقابلة أيضاً ، وعلامتها أن تكون داخلة على الأعراض والأثمان حساً أو معنى ، فأما التي دخلت على العوض حساً فمثل قولك « بعثك هذا التوب بهذا » فمدخول الباء هو العوض والتميز ، وأما التي دخلت على العوض معنى فمثل قولك « كافأت إحسانه بالشكر » أو « قابلت بره بمثله » ، أو بضعفه . فإن قلت : فإن أجد بين باء التعويض والباء الدالة على السببية التباساً ، فافرق لي بينهما حتى أميز إحداهما عن الأخرى أدق التمييز .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : انظر إلى مدخول الباء ، فإن رأيت أنه قد يعطى بعوض وقد يعطى مجاناً فاجعل الباء للعوض ، وإن كان لا بد من حصوله بسبب حصول ما قبله فاجعل الباء للسببية . لأن طبيعة الأمور أن ما يعطى بعوض لا يمنع العقل جواز إعطائه مجاناً ، وأن ما يعطى بسبب لا بد من إعطائه متى حصل سببه .

ومن أجل هذا حمل أهل السنة الباء في قوله تعالى (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) على أنها للعوض ، وحملوا الباء في قوله صلى الله عليه وسلم « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » على أنها للسببية ، فالآية الكريمة تدل على أن دخول الجنة قد يكون مجاناً فضلاً عن الله وإحساناً ، والحديث يدل على أن العمل ليس سبباً موجباً لدخول الجنة ، وبهذا تعلم أنه لا تعارض بين الآية والحديث .

(٢) اعلم أولاً أن الإلصاق أصل معاني الباء ، وبقاى ما يذكر من معاني الباء فروع عن الإلصاق ، ويؤيد ذلك قول سيديوه : « وإنما هي الإلصاق والاختلاط . . . وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله » اهـ . ثم اعلم أن الإلصاق إما حقيقي ، وإما مجازى ، وأن الإلصاق الحقيقي على ضربين ، الأول ما لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف الدال عليه وهو الباء - نحو قولك « سطوت يزيد » فإن « سطاً » لا يصل إلى المفعول إلا بواسطة الحرف ، فإذا أردت معه معنى الإلصاق جئت بالباء ، والثاني ما أصل الفعل أن يتعدى بنفسه ، ثم أردت أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه على المفعول جئت بالباء ، نحو قولك « أمسكت يزيد » فإن هذا الفعل الذى هو أمسك يتعدى =

والخامس : التبعية<sup>(١)</sup> ، نحو ( عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ )<sup>(٢)</sup> ،  
أى : منها .

والسادس : المصاحبة ، نحو ( وَقَدْ دَخَلُوا بِالسُّكْرِ )<sup>(٣)</sup> ، أى : معه .

والسابع : المجاوزة ، نحو ( فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا )<sup>(٤)</sup> ، أى : عنه .

والثامن : الظرفية ، نحو ( وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ )<sup>(٥)</sup> ، أى : فيه ،  
ونحو ( نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ )<sup>(٦)</sup> .

والتاسع : البدل ، كقول بعضهم : « مَا يُسْرُنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا  
بِالْعَقَبَةِ » أى : بدلها .

والعاشر : الاستعلاء ، نحو ( مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارِ )<sup>(٧)</sup> ، أى : على قنطار .

= إلى المفعول به بنفسه فتقول « أمسكت زيدا » فأردت بالإتيان بالباء معه أن تدل على معنى  
زائد على مجرد وقوعه عليه ، وبيان ذلك أن قولك « أمسكت زيد » يدل على أنك قبضت على  
شيء من جسمه أو ما يحبس من ثوب أو نحوه ، وأما قولك « أمسكت زيدا » فإنه  
يحتمل هذا المعنى ويحتمل أن يكون المعنى أنك منعت من التصرف ، فالباء جعلت  
السلام نصا في المعنى الأول ، وأما الإلصاق المجازى فنحو « مررت زيد » أى جعلت  
مرورى بمكان يقرب من مكان زيد .

(١) أثبت مجيء الباء للتبعية الأصمعي والفارسي والقتي وابن مالك ، واستدلوا  
بالآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، وبقوله تعالى ( وامسحوا برؤوسكم ) وعلى هذا يرى  
الشافعي مذهبه في أن الواجب في الوضوء مسح بعض الرأس .

(٢) من الآية ٦ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٦١ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان

(٥) من الآية ٤٤ من سورة القصص

(٦) من الآية ٤٣ من سورة القمر

(٧) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران

والحادى عشر : السببية ، نحو ( فَبِمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ )<sup>(١)</sup> .  
والثانى عشر : التأكيد ، وهى الزائدة ، نحو ( وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً )<sup>(٢)</sup> ،  
ونحو ( وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ )<sup>(٣)</sup> ، ونحو « بِحَسَبِكَ دِرْهَمٌ » ،  
ونحو « زَيْدٌ لَيْسَ بِقَاتِلٍ »<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

ولـ « فى » ستة معانٍ :  
(١) الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية ، نحو ( فى أدنى الأرض )<sup>(٥)</sup> ،  
ونحو ( فى بضعة سنين )<sup>(٦)</sup> .  
أو مجازية ، نحو ( لقد كان لكم فى رسول الله أسوة )<sup>(٧)</sup> .  
(٢) والسببية ، نحو ( لمسكم فيما أفضتكم فيه عذاب عظيم )<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) من الآية ١٣ من سورة المائدة  
(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء ، وزيادة الباء هنا فى فاعل كفى  
(٣) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة ، وزيادة الباء هنا فى المفعول به  
(٤) زيادة الباء فى المثال الأول مع المبتدأ وفى المثال الثانى مع خبر ليس  
(٥) من الآية ٢ من سورة الروم (٦) من الآية ٤ من سورة الروم  
(٧) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، واعلم أن الظرفية الحقيقية هى التى  
يكون الظرف والمظروف فيها من الدوات ، وإن كانا جميعاً من أسماء المعانى نحو قوله  
تعالى : ( ولستم فى القصاص حياة ) أو كان الظرف من أسماء المعانى والمظروف من  
أسماء الذات نحو قولك « المتقون فى رحمة الله » أو كان الظرف ذاتاً والمظروف معنى  
كهذه الآية التى تلاها المؤلف كانت الظرفية مجازية .  
(٨) من الآية ١٤ من سورة النور ، والذى أفاضوا فيه هو كلامهم فى حديث  
الإفك ، والحديث والكلام لا يسهما العذاب ، لاجرم كانت « فى » دالة على أن الحديث  
والكلام سبب لسبب العذاب الأليم .

- (٣) والمصاحبة ، نحو ( قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ )<sup>(١)</sup> .  
 (٤) والاستعلاء ، نحو ( لَا صَلْبَنَّاكُمْ فِي جُدُوعٍ النَّخْلِ )<sup>(٢)</sup> .  
 (٥) والمُقَايَسَة ، نحو ( فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ )<sup>(٣)</sup> ،  
 (٦) وبمعنى الباء ، نحو :

٢٩٧ — \* بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالسُّكَلَى \*

\*\*\*

(١) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف .  
 (٢) من الآية ٧١ من سورة طه ، والذين ذهبوا إلى أن « في » تأتي للاستعلاء هم الكوفيون وتبعهم القتيبي في هذا ، وأما غيرهم فذهبوا إلى أن في في هذه الآية الكريمة استعارة تبعية حاصلها أنه شبه تمكن الصلوب على الجذع بظرفية المظروف في الظرف ،

(٣) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .  
 ٢٩٧ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان يعرف في الجاهلية بزيد الخيل ، فلما أسلم سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِمَّا فَوَارِسُ \*

اللغة : « يوم الروع » اليوم الذي يفزع الناس فيه ، وأراد به يوم الحرب « فوارس » جمع فارس ، وهو من الألفاظ التي جاءت على فواعل من جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل « بصيرون » عارفون « الأباهر » جمع أبهر - بوزن جمع - وهو عرق من المقاتل مكانه في الظهر « والسكلى » جمع كلوة أو كلية ، ولسكل حيوان كليتان .

الإعراب : « ويركب » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، يركب : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه =

وله « عَلَى » أربعة معانٍ :

أحدها : الاستعلاء<sup>(١)</sup> ، نحو ( وَعَلَيْهَا وَطَى الْفُلُكِ تُحْمَلُونَ )<sup>(٢)</sup> .

والثاني : الظرفية ، نحو ( عَلَى حِينِ غَفَلَةٍ )<sup>(٣)</sup> ، أى : فى حين غفلة .

والثالث : المجاوزة ، كقوله :

= الضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية منصوب بيركب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « الروع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس ، وأصله صفة له ، فلما تقدم عليه صار حالا « فوارس » فاعل يركب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، وكان من حقه أن يمنع من التنوين لأنه ممنوع من الصرف لكونه على زنة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر نونه « بصيرون » نعت لفوارس مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طعن » مجرور بنى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصرون وطعن مضاف ، و « الأباهر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والكلى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الكلى : معطوف على الأباهر مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر .

الشاهد فيه : قوله « فى طعن » فإن « فى » هنا بمعنى الباء ؛ لأن بصيراً يتعدى بالباء .

(١) المراد بالاستعلاء العلو ، فالسين والتاء للتوكيد ، وليس دالين على الطلب ، ثم الاستعلاء إما حقيقى كما فى الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، وإما مجازى كما فى قوله تعالى : ( أولئك على هدى من ربهم ) وقوله سبحانه : ( وإنك لعلى خلق عظيم ) ، ومنه قولهم : « على فلان دين » .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٣) من الآية ١٥ من سورة القصص .



— ٢٩٨ — \* إِذَا رَضِيتْ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ \*

أى : عنى .

٢٩٨ — هذا الشاهد من كلام القحيف العقيلي ، يمدح حكيم بن المسيب القشيري ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا \*

اللغة : « قشير » - بضم القاف وفتح الشين - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة « لعمر الله » المراد الحلف بإفراده لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق . قالوا : عمرك الله ، وعمرى الله ، بنصب عمر على حذف حرف القسم والجر ، وينصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هو ياء المتكلم أو كاف المخاطب ، قال عمر بن أبى ربيعة الخزومي :

أَكَمَا بِنُعْمَتِي تُبْصِرُنِي عَمْرُكَ اللَّهُ أَمْ لَا يَبْقَى صِدْقُ

اللعنى : إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى رضاها ، وذلك لأنه يعود على بعضهم الجدى ، وهذا متصل اللعنى بقول الآخر :

إِذَا رَضِيتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَى إِنَائِمِهَا

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب « رضيت » رضى : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعاقب برضى « بنو » فاعل رضى ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقد مر في باب الفاعل أن جمع المذكر السالم ، وخاصة لفظ « بنو » يجوز عند قوم تأنيث الفعل للسند إليه ، وبنو مضاف و« قشير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله يميني ، أو لعمر الله ما أحلف به « أعجبني » أعجب : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « رضاها » رضا : فاعل أعجب =

والرابع : المصاحبة ، نحو ( وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ )<sup>(١)</sup>  
أى : معَ ظلمهم<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

= مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى بنى قشير مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « رضيت على » فإن « على » فيه بمعنى « عن » وذلك من قبل أن الأصل فى « رضى » أن يتعدى بهن ، لا بعلى ، مثل قوله تعالى : ( رضى الله عنهم ورضوا عنه ) وقوله : ( لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك ) ، ومثل قول الشاعر السابق :

إِذَا رَضِيتْ عَنِّي كَرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَى لِسَانِهَا

وإنما عدى الشاعر فى بيت الشاهد « رضى » بعلى ، حملا على ضده الذى هو غضب ، فإنه يتعدى بعلى كما فى البيت الذى أنشدناه ، ومن سنن العرب أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله ، وهذا تخريج الكسائى لهذه العبارة فى هذا البيت .

وذهب أبو عبيدة إلى أن الشاعر ضمن رضى فى هذا البيت معنى أقبل فعدها تعديته ، قال : « إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على » اهـ .

وذهب ابن هشام فى معنى اللبيب إلى أن الكلام على التضمين ، لكنه جعل « رضى » مضمناً معنى عطف .

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد .

(٢) وبقي من المعانى التى ذكروها على ستة معان ، الأول أنها تأتى بمعنى اللام نحو قوله تعالى : ( ولتكبروا الله على ما هداكم ) أى لهدايته إياكم ، والثانى أنها تأتى بمعنى عندنحو قوله سبحانه : ( ولهم على ذنب ) أى عندى ، والثالث أنها تأتى بمعنى من نحو قوله جل شأنه : ( إذا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ) أى من الناس ، والرابع أنها تأتى بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : ( حَقِيقَ عَلَى أَلَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ) أى حقيق بألا أقول ، والخامس أن تكون زائدة ، كما فى قول حميد بن ثور الهلالي : =

ولـ « مَن » أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : المجاوزة<sup>(١)</sup> ، نحو « سِرْتُ عَنِ الْبَلَدِ » و « رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ » .

والثاني : البُعْدِيَّة ، نحو ( طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ )<sup>(٢)</sup> ، أى : حالاً بعد حال .

والثالث : الْأَسْتِعْلَاء ، كقوله تعالى : ( وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ )<sup>(٣)</sup> ، أى : عَلَى نفسه ، وكقول الشاعر :

٢٩٩ — لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ  
عَنِّي . . . . .

أى : عَلَى .

= أَيْبَى اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحَهُ مَالِكٍ عَلَى كَيْلٍ أَفْئَانِ الْعِصَاهِ تَرُوقُ

وجه الدلالة من هذا البيت أن « تروق » فعل يتعدى بنفسه ، فزاد الشاعر معه « على » ونص سيويوه على أن « على » لا تقع زائدة ، وعلى رأيه يخرج ما في البيت بأن « يروق » قد ضمن معنى تشرق .

المعنى السادس أن تكدين بمعنى لكن الدالة على الاستدراك نحو قولك : « فلان يرتكب الآثام على أنه لا يقنط من رحمة الله » ومنه قول ابن الدمينة :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إِذَا دَنَا يَمَلُّ وَأَنَّ النَّأْيَ يَشْفِي مِنَ الْوَجْدِ  
بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بَيْنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

(١) المجاوزة إما حقيقية ، وذلك إذا كانت تدل على بعد جسم عن جسم نحو « سرت عن البلد » وإما مجازية ، وذلك إذا كانت في المعاني نحو قوله تعالى ( ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ) . (٢) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق . (٣) من الآية ٣٨ من سورة محمد ( القتال ) وخرج الدماميني الآية الكريمة على أن ( يبخل ) قد ضمن معنى يبعد ، أى ومن يبخل فلإنما يبعد الخير عن نفسه .

٢٩٩ — هذا الشاهد من كلام ذى الإصبع العدواني ، واسمه الحارث بن عحرث ، وكان قد نهشت حية إصبعه فشلت ، فلقب بذى الإصبع لذلك ، وما ذكره المؤلف هو قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَخْزُونِي =

== اللغة : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل في هذا الاستعمال أن يقولوا : لله أنت ،  
 ولله درك ، ولله أبوك ، ولله ابن عمك - بثلاث لامات ، الأولى لام الجر ، والثانية  
 لام التعريف ، والثالثة لام هي فاء الكلمة باعتبار أن لفظ الجلالة مشتق من  
 « ل ي ه » - وقد يريدون التخفيف فيقولون : لاه أنت ، ولاه أبوك ، ولاه ابن  
 عمك ، بلام واحدة - وقد اختلف العلماء حينئذ في الساقط من اللامات والباقي منها ؛  
 فذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعاً ، والباقية هي اللام التي  
 هي فاء الكلمة ، ودليله على ذلك أن الباقية مفتوحة ، ولام الجر مكسورة ، ولام  
 التعريف ساكنة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوف لام التعريف وفاء  
 الكلمة ، والباقية هي لام الجر ، واعتذر عن فتحها بأن هذه الفتحة عارضة للمحافظة  
 على الألف التي هي عين الكلمة ، فإن اللام لو انكسرت لعادت الألف ياء ،  
 واحتج لما ذهب إليه بأن هذا الجر الذي في آخر الكلمة لا بد له من عامل ، وقد  
 علمنا أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا شذوذاً ، فلذلك لا نخرج عليه ، وهذا  
 الكلام مردود بأن اللام قد فتحت وليس بعدها ألف في قولهم « لهي أبوك » بمعنى  
 لله أبوك ؛ فلو كانت هذه اللام هي الجارة لبقيت مكسورة حيث لا مقتضى لفتحها ،  
 فلما رأيناها فتحوها بكل حال ، وكنا نعلم أن لام الجر لا تفتح إلا إذا كان الجرور  
 مضمراً أو مستغنائاً به علمنا أنها مع هذا الاسم الظاهر الذي ليس مستغنائاً به ليست  
 لام الجر « أفضلت » معناه زدت وصرت ذا فضل وزيادة مجد « حسب » الحسب  
 - بفتح الحاء والسين جميعاً - كل ما يعده الإنسان من مآثره « داني » الديان :  
 صيغة مبالغة من « دان فلان فلاناً » إذا أخضعه لنفسه وملك أمره ، وكان بيده جزاؤه  
 « تحزوني » تسوسني وتقهرني .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر محذوف على ما هو مذهب سيبويه ،  
 والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف وعم  
 من « عمك » مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » نافية  
 « أفضلت » أفضل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب  
 وتاء المخاطب فاعله « في حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عنى » جار ومجرور ==

والرابع : التعليل ، نحو ( وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ )<sup>(١)</sup> ،  
أى : لأجله<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

= متعلق بأفضل أيضاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا ؛ حرف نفي « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « فتخروى » الغاء حرف عطف . تخزو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لتخزو ، مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت على أن « عن » فى قول الشاعر « لا أفضأت فى حسب عنى » معناها الاستعلاء بمنزلة على ، وقد ذكر مثل ذلك فى كتابه معنى اللبيب ، قال : « لأن المعروف أن يقال : أفضأت عليه » اهـ . وقد سبقه إلى ذلك يعقوب بن السكيت فى كتابه إصلاح المنطق وابن قتيبة فى كتابه أدب الكاتب . وجوز المحقق الرضى هذا الوجه ووجه آخر حاصله أن يكون « عن » باقيا على أصله ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضل » معنى تجاوز حيث قال « يجوز أن يكون أفضأت مضمنا معنى تجاوزت فى الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اهـ . وفيه شاهد آخر ، وذلك فى قوله « لاه » لأن أصله « لله » حذف لام الجر ، وأبقى عملها ، ثم حذف لام « ال » من لفظ الجلالة ، وهذا إما يتم على قول سيبويه الذى قدمنا بيانه فى لغة البيت .

(١) من الآية ٥٣ من سورة هود ، وخرج الزمخشري هذه الآية الكريمة على التضمين ، وقدره بما نحن بتاركى آلهتنا صادرين عن قولك .

(٢) وقد بقى من معانى « عن » التى ذكرها النحاة ولم يذكرها المؤلف خمس معان :

الأول : أن تكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى ( وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ) أى منهم .

الثانى : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله سبحانه<sup>(١)</sup> ( وما ينطق عن الهوى )

=

أى به .

وللكاف أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : التشبيه ، نحو ( وَرَدَّةٌ كَالدَّهَانِ )<sup>(١)</sup> .

والثاني : التعليل ، نحو ( وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ )<sup>(٢)</sup> أى : لهدايته إياكم .

والثالث : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أَصْبَحْتَ ؟ فقال : كخَيْرٍ ،

أى : عليه<sup>(٣)</sup> ، وَجَعَلَ مِنْهُ الْأَخْفَشُ قَوْلَهُمْ : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » أى : على ما أَنْتَ عليه<sup>(٤)</sup> .

== الثالث : أن تكون بمعنى البدل ، نحو قوله تعالى ( لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا )

أى بدل نفس ، وفي الحديث « صومى عن أمك » أى بدلها .

الرابع : أن تكون دالة على الاستعانة نحو قولك « رميت عن القوس » .

الخامس : أن تكون للظرفية ، نحو قول الشاعر .

وَأَسِرَّةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتَهُمْ

وَلَا تَكُ عَنْ حِمْلِ الرُّبَاعَةِ وَإِنِّيَا

(١) من الآية ٣٧ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وقد ادعى قوم أن الكاف في هذه الآية

للكريمة للتشبيه ، وأن المقصود بقوله سبحانه ( واذكروه ) طلب الهداية ، موضع

الخاص - وهو طلب الذكر - موضع العام الذى هو طلب الهداية ، وكأنه قيل : فاهتدوا

هداية مماثلة لهدايته إياكم .

(٣) سيأتى للمؤلف فى فصل يعقده آخر هذا الباب للكلام على حذف حرف الجر

أن يذكر أن رثبة مثل : كيف أَصْبَحْتَ ، فأجاب « خير والحمد لله » بحذف حرف

الجر وبقاء الاسم مجرورا ، وقد ذهب قوم إلى أن الكاف فى هذا الكلام للتشبيه ،

وأن الكلام على حذف مضاف ، وكأنه قال : كصاحب خير .

(٤) وعلى كون الكاف بمعنى على تكون ما موصولة فى محل جر بالكاف التى

بمعنى على ، وأنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والجملة من المبتدأ وخبره لاجل لهما من ==

والرابع : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو ( لَيْسَ كَذَلِكَ شَيْءٌ )<sup>(١)</sup> ، أى : ليس شيء مثله<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية ، مكانيةً أو زمانيةً ، نحو ( مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى )<sup>(٣)</sup> ، ونحو ( أَنْتُمُوهَا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ )<sup>(٤)</sup> ، ونحو « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا » ونحو ( سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ )<sup>(٥)</sup> .  
وإنما يُجَرُّ بحتى فى الغالب آخرٌ أو مُتَّصِلٌ بآخرٍ ، كما مثلنا ؛ فلا يقال :  
« سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهَا »<sup>(٦)</sup> .

\*\*\*

= الإعراب صلة ، وتقدير الكلام : كن على الحال الذى أنت عليه ، ويجوز أن تكون ما زائدة ملغاة ، وأنت : ضمير مرفوع أقيم مقام الضمير المجرور ، وهو فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كن ، وكأنه قال : كن كأنك ، أى كن فيما يستقبل من الزمان مماثلاً لنفسك فيما مضى منه ، أى استمر على ما عرف عنك وفيه أعراب أخرى نكتفى منها بهذين .

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٢) وقد زاد النحاة على ما ذكره المؤلف من معانى الكاف المبادرة ، وذلك إذا اتصلت بما ، ومثلوا له بقولهم « سلم كما تدخل » وقولهم « صل كما يدخل الوقت » ومن ذكر هذا المعنى أبو سعيد السيرافى وابن الحبار والمؤلف فى المغنى .

(٣) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٦) من غريب ما ذكر النحاة - ومنهم المؤلف فى المغنى - أن إلى تجيء بمعنى

=

الفاء - وهو الترتيب - واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

ومعنى كى التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم ، ومعنى مُذْ وَمُنْذُ ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً ، كقوله :

— ٣٠٠ — \* أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُنْ دَهَرَ \*

= وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتَ شَعْبًا إِلَى بَدَا إِلَى وَأَوْطَانِي بِلَادَ سِوَاهَا  
شعباً وبدا : موضعان ، قالوا : أراد أنت التى حببت شعباً فبدا ، ويدل على أنه أراد الترتيب الذى تدل عليه فاء العطف أنه يقول بعد هذا البيت :

حَلَلْتُ بِهِذَا حَلَّةً بَعْدَ حَلَّةٍ بِهِذَا ، فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا  
فإلى فى قوله « إلى بدا » دالة على الترتيب ، وإلى فى قوله « إلى » لوصل حببت بياء المتكلم ، فالحرفان - وإن كانا بلفظ واحد - مختلفان فى المعنى ، وبهذا قد يعتذر عما قد يقال : إن حرف الجر لا يتعلق بفعل واحد مرتين ، لأن محل المنع من تعلق الحرف الواحد بالفعل الواحد مرتين فيما إذا اتحد المعنى فى المرتين ، أما إذا اختلف المعنى كما هنا فكأنه - بسبب اختلاف المعنى - حرفان - ولا مانع من تعلق حرفى جر مختلفى المعنى بفعل واحد .

وقد خرج قوم البيت على أن « إلى » متعلق بمحذوف يقع حالاً من « شعباً » والتقدير : وأنت التى حببت شعباً مضافاً إلى بدا ، وهذا هو التضمين فى أحد صورهِ . وخرجه جماعة آخرون على أن « إلى » بمعنى مع ، أى حببت شعباً مع بدا .

٣٠٠ — هذا الشاهد من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد تقدم ذكره فى تعليقاتنا أول هذا الباب برواية الكوفيين ( ص ٢٢ ) ، ويقال : هو موضوع ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من السكامل ، وصدره قوله :

\* لَمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ \*

اللغة : « قنة » - بضم القاف وتشديد النون - هى أعلى الجبل ، و « الحجر » بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم - منازل تمود بناحية الشام عند وادى القرى ، و « أقوين » أى خلون من السكان ، و « حجج » جمع حجة - بكسر الحاء المهملة فيها - وهى أنسة .  
=



وقوله :

\* وَرَبْعٌ عَقَّتْ آثَارُهُ مِنْذُ أَرْمَانَ \* — ٣٠١

= الإعراب : « لمن » اللام حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، ومن : اسم استفهام مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الديار » مبتدأ مؤخر « بقنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار أو صفة له إن اعتبرته محلي بآل الجنسية وجعلته كالنكرة ، وقنة مضاف « الحجر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أقوين » أقوى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مذ » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حجيج » مجرور بمذ ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقوى « ومذ » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل من الإعراب ، مذ : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دهر » مجرور بمذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق وهو قوله مذ حجيج .

الشاهد فيه : قوله « مذ حجيج » وقوله « مذ دهر » فإن الحجيج جمع حجة وهي السنة وهو اسم زمان ، وكذلك الدهر اسم زمان ، وقد جرهما بمذ ، ومذ هنا لا ابتداء الغاية الزمانية لكون الزمن المجرور بهما ماضيا ، وقد ذكرنا لك في الموضع الذي أحلناك عليه أن الكوفيين يروون « من حجيج ومن دهر » ويستدلون بالبيت على أن « من » تأتي لا ابتداء الغاية الزمانية ، وأن البصريين ينكرون ذلك ، ثم منهم من ينكر ثبوته بته ، ومنهم من ينكر هذه الرواية التي رواها الكوفيون ، ويذكر أن الرواية الصحيحة « مذ حجيج ومذ دهر » كما رواها المؤلف هنا .

٣٠١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* قِفَا نَبْلِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ \*

اللغة : « قفانبك » قد ورد هذا المطلع في طويلة امرئ القيس الامية المعلقة ،

=

وذلك قوله :

( ٤ — أوضح المسالك ٣ )

والظرفية إن كان حاضراً ، نحو « مُنْذُ يَوْمِنَا » وبمعنى مِنْ وإلى معا  
إن كان معدوداً ، نحو « مُنْذُ يَوْمَيْنِ » .

\*\*\*

= قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ  
بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

«وربع» الربع - بفتح فسكون - المنزل والدار ، ويروى «ورسم عفت آثاره»  
والرسم - بفتح فسكون أيضاً - مابقي من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، وعفت: درست  
وانمحت معالمها ، والآثار : جمع أثر ، ويروى « عفت آياته » والآيات : جمع آية ،  
وهي العلامة التي بها يستدل بها على موضع نزول القوم « أزمان » جمع زمن - بفتح  
الزاي والميم جميعاً - وهو الوقت .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، ويقال : الألف منقلبة عن  
نون التوكيد الخفيفة ، وعامل الشاعر حال الوصل كحال الوقف « نبك » فعل مضارع مجزوم  
في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الباء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبك ،  
وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعرفان »  
الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على حبيب « ورابع » الواو حرف عطف ،  
رابع : معطوف على حبيب أيضاً « عفت » عفى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على  
الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، والتاء للتأنيث  
« آثاره » آثار : فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وآثار مضاف وضمير الغائب  
العائد على الربع مضاف إليه « منذ » حرف جر مبني على الضم لا محل له من الإعراب  
« أزمان » مجرور بمنذ ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور  
متعلق بعفت .

الشاهد فيه : قوله « منذ أزمان » حيث دخلت « منذ » على لفظ دال على الزمان  
والمراد به الزمان الماضي ؛ فدلت على ابتداء الغاية الزمانية ، وهو دليل للكوفيين على  
أن « منذ » قد تكون لا ابتداء الغاية الزمانية .

وَرُبَّ لِلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا ، وللتقليل قليلاً<sup>(١)</sup> ؛ فالأول كقوله عليه الصلاة<sup>(٢)</sup> والسلام : « يَا رَبُّ كَاسِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : « يَا رَبُّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ » والثاني كقوله :

٣٠٢ — أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ  
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ  
يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام .

\*\*\*

(١) أراد المؤلف بهذه العبارة الرد على فريقين ، أحدهما زعم أنها للتقليل دائماً ، وهم أكثر النعاة ، وثانيهما زعم أنها للتكثير دائماً ، وهم ابن درستويه وجماعة وافقوه على ذلك .

(٢) وحمل العلماء على هذا المعنى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ووجه الدلالة من الآية السكينة ومن الحديث على أن « رب » فيهما للتكثير ، وليست للتقليل ، أن كلا منهما مسوق للتخويف ، ولا يناسب التخويف أن يكون القليل هو ودادتهم أن يكونوا مسلمين ، ولا أن يكون القليل هو أن يعرى في الآخرة من كان كاسياً في الدنيا .

ومن مجيئها للتكثير أيضاً قول امرئ القيس :

أَيَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بَانِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ  
وذلك لأنه يفتخر بهذا اللهو ، ولا يتناسب مع مقام الفخر أن يكون مراده حصول ذلك قليلاً .

٣٠٢ — نسبوا هذا الشاهد إلى رجل من أزد السراة ، ولم يزيدوا في التعريف به عن ذلك للمقدار ، وذكر الفارسي أن هذا الشاهد لرجل اسمه عمرو الجنبى ، وأن من حديثه أنه لقي امرأ القيس بن حجر في بعض الغلوات ؛ فسأله بهذا البيت على سبيل المعاينة .

وبعد هذا البيت قوله :

=

= وَذِي شَامَةِ غَرَاءٍ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَجَّجَةً لَا تَنْقُضِي لِأَوَانٍ  
وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَتَمَّانٍ

اللمعة : « الأرب مولود - البيت » أراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى بن مريم روح الله وكلته التي ألقاها إلى مريم ، عليه السلام ، وروى « عجبت لمولود وليس له أب » وأراد بذى الولد الذي لم يلد له أبوان آدم أباً البشر عليه الصلاة والسلام ، فإنه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقال الله تعالى : ( إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيسكون ) وقيل : أراد به القوس ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل : أراد البيضة ، وقوله « لم يلد له » هو هنا بفتح ياء المضارعة وسكون اللام التي هي عين الكلمة وأصلها الكسر ، وقد اعتبر يلد اعتبار كنف وغذ ونحوهما من كل كلمة ثلاثية ثانياً مكسور ؛ فإنه يجوز إسكان هذا الثاني للتخفيف « وذى شامة غراء في حروجه - البيت » أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكامل شبابه في خمس وتسع - وذلك أربع عشرة ليلة - صيرورته بداراً ؛ لأنه في ذلك الوقت في غاية البهاء والنور كما أن الشاب في غاية القوة وحسن المنظر وعنفوان الشباب ، وأراد بهرمة ذهاب نوره ، ونقصان ذاته في ليلة التاسع والعشرين ، والغراء : أنفى الأغر ، وهى البيضاء ، وحر الوجه - بضم الحاء وتشديد الراء - ما بدا من الوجنة ، والمججلة : المغطاة ، اسم مفعول من التجليل ، وهو التغطية ، ومعنى قوله « لا تنقضى لأوان » أنه ليس لها أوان تنقضى فيه ، والمقصود أنها لا تذهب في وقت من الأوقات .

الإعراب : « ألا » حرف دال على التنبيه ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب « رب » حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب « مولود » مبتدأ ، مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « وليس » الواو حرف زائد لتأكيد لصوق الصنة بالموصوف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، لبس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح لاجل له من الإعراب « له » اللام حرف جر مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد على المولود مبني على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس تأخر عن خبرها =

فصل : من هذه الحروف ما لَقُظُّهُ مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والاسمية ، وهو خمسة :

أحدها : الكاف ، والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر<sup>(١)</sup> ، كقوله :

== مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع أو جر صفة لمولود ، فإن جعلت الجملة في محل جر كنت قد أتبع لفظ الموصوف ، وإن جعلت الجملة في محل رفع كنت قد أتبع محل الموصوف ، وخبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب محذوف ، وتقدير الكلام : ألا رب مولود موصوف بكونه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاحتاج له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لاحتاج له من الإعراب « يلد » يلد : مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة اللأني بها للتخلص من التقاء الساكنين العارض بسبب التخفيف ، وضمير الغائب العائد على ذى الولد مفعول به ليلد مبنى على الضم في محل نصب « أبوان » فاعل يلد مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وجملة يلد وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لذى ولد .

الشاهد فيه : قوله « رب مولود » فإن « رب » فيه دالة على التقليل ، ألا ترى أن المولود الذى ليس له أب قليل جداً ، حتى إنه لم يوجد منه إلا فرد واحد ، وهو عيسى عليه السلام ! وكذلك ذو الولد الذى لم يولد من أبوين هذه المثابة ، ولم يوجد منه غير آدم عليه السلام ! .

(١) ذكر المؤلف في المعنى أن القول بأن اسمية الكاف مخصوصة بالشعر هو قول المحققين وسيبويه ، وقد قال كثير منهم الفارسي والأخفش : يجوز أن تجعل الكاف اسماً بمعنى مثل في سمة الكلام ، وعند هؤلاء إذا قلت « محمد كالأسد » يجوز أن تعرب الكاف اسماً بمعنى مثل خبراً عن المبتدأ مبدئياً على الفتح في محل رفع ، و « الأسد » مضاف إليه . كما لو قلت « محمد مثل الأسد » وجعل الزمخشري الضمير المجرور بنى من قوله تعالى : ( إني خالق من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه ) راجعاً ==

— ٣٠٣ — \* يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ \*

= إلى الكاف التي في ( كهيئة ) وقد علمنا أن الضمير لا يرجع إلا إلى الأسماء ، وقد رد ابن هشام ذلك على الزمخشري بما حاصله أنه لو صح أن تكون الكاف اسماً لسمع نحو « مررت بك لأسد » يعني لدخل عليه حرف الجر ؛ لأنه علامة من علامات اسمية الكلمة ، ونستبعد أن يريد الباء بخصوصها من بين حروف الجر ، وإن كانت الباء نفسها قد دخلت على الكاف ، كما ستسمع فيما ترويه لك من الشواهد .  
قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وهذا الرد في غاية الضعف ؛ لوجهين : الأول : أنه لا يلزم من تخلف علامة معينة من علامات الاسم عدم اسمية الكلمة ؛ لجواز أن تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة كعود الضمير إليها ، والوجه الثاني : أنه سمع فعلاً دخول حرف الجر على الكاف ، ومنه ما استشهد به ابن هشام نفسه من قول العجاج \* يضحكن عن كالبرد المنهم \* وما سنذكره من الشواهد في شرح الشاهد رقم ٣٠٣ الآتي بعد هذه الكلمة .

٣٠٣ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، وهو يصف فيه نسوة ، وقبل هذا البيت قوله :

وَلَا تَلْهِيَنِ الْيَوْمَ يَا ابْنَ عَمِّي      عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ ، أَقْصَى هَمِّي  
بَيْضٌ ثَلَاثٌ كَغَفَاجِ جُمٍّ      يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ  
\* تَحْتَ عَرَائِينَ أَنْوْفِ شَمٍّ \*

اللغة : « أبو الصهباء » كنية رجل ، و « أقصى همي » جملة من مبتدأ وخبر ، ومنه تعلم فساد إعراب الشيخ خالد ، و « نعاज » جمع نعجة ، وبها تكفي العرب عن المرأة ، وبها فسر قوله تعالى : ( إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة ) و « جم » بضم الجيم - جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها ، و « يضحكن » عن كالبرد - البيت « البرد - بفتح الباء والراء جميعاً - حب الغمام ، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى الصغير ، ويقال له « حب المزن » أيضاً « المنهم » الذائب ، قال الجوهري « انهم البرد والشحم : ذاب » شبه ثغر النساء بالبرد الذائب في الجلاء واللطافة « تحت عرائين أنوف شم » العرائين : جمع عرائن ، وهو ما تحت مجتمع الحاجبين من الأنف ، والشم - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم ، وهو وصف =

= من الشمم ، والشمم - بفتح الشين والميم الأولى جميعا - ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، فإن كان عمة احديداب فهو القنا ، والأنف أقى .

الإعراب : « يضحكن » يضحك : فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد على النعاج فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة ثانية لبيض ثلاث ، والصفة الأولى هي متعلق الجار والمجرور في قوله « كنعماجم جم » وقوله « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كالبرد » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بضحك ، والكاف الاسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المتهم » صفة للبرد مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عن كالبرد » فإن الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذي هو عن عليها ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم .

وهنا أمران لابد أن نشير إليهما بكلمة لما ذكرناه قبل شرح هذا الشاهد مباشرة :

الأمر الأول : أن العلماء أجمعوا على أن الكاف تأتي اسما بمعنى مثل .

الأمر الثاني : بعد اتفاقهم على مجيء الكاف اسما بمعنى مثل اختلفوا : هل يختص ذلك بضرورة الشعر أولا ؟ فذهب الأخفش والفارسي وابن مالك إلى أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وهؤلاء جوزوا في نحو قولك « زيد كالأسد » أن تكون الكاف حرف جر ، وأن تكون اسما بمعنى مثل أضيف إلى الأسد ، قالوا : والدليل على صحة ماذهب هؤلاء إليه كثرة مجيئه في كلام الفحول من الشعراء ، مثل قول ذي الرمة :

أَبَيْتُ عَلَى حَيٍّ كَثِيبًا ، وَبَعْلَهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَدْبَطُحُ

فإن الكاف في قوله « كالنقا » اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذي هو على عليها ، لأنك تعلم أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم :

ونظيره قول امرئ القيس يصف فرساً :

وَرُحْمًا يَكَابِئُ الْمَاءَ يُحْنَبُ وَسَطُنَا تَصَوَّبُ فِيهِ التَّيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَبِي =

والثاني والثالث : عَنْ وَكَلَى ، وذلك <sup>(١)</sup> إذا دخلت عليهما « مِنْ » كقوله :

= الشاهد فيه قوله « بكأن الماء » ووجه الاستشهاد دخول الباء على الكاف .

وقول الكعبي بن زيد الأسدي :

عَلَيْنَا كَالنَّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِّنَ الْكَادِيِّ لَمْ تُوْزِ الْمُنُونَا

وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَتَذْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَاطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الرِّيتُ وَالْفُتْلُ

وقول امرئ القيس بن حجر أيضاً :

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ ، وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ الْمَغْلَبِ

وقول الشاعر :

تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبُّ كَالْبَذْرِ ، لَا ، بَلْ

فَاقَ حُسْنًا مِّنْ تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبًّا

ومع كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن يقال : إن سبيل ذلك ضرورة الشعر ، وتأويل هذه الأبيات بحمل الكاف وما بعدها على أنهما جار ومجرور في محل صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ أو فاعلاً أو مضافاً إليه أو نحو ذلك مما يبعد الثقة بدلالة الكلام على ما يستدل به عليه ؛ فإنه ما من كلام إلا ويمكن التأويل فيه ، وسبيل الشواهد العربية أن تحمل على ظاهرها ، ما لم يقدّم دليل على أن هذا الظاهر غير صحيح ؛ فحينئذ يصح أن يذهب إلى التأويل ، فاعرف هذا وكن منه على ثبوت ، والله تعالى المسئول أن ينفعك به .

(١) قد تبع المؤلف في تحديد الموضع الذي تكون على وعن فيه اسمين بدخول من عليهما ظاهر عبارة ابن مالك ، مع أنها عند التحقيق لا تدل على اختصاص اسميهما بدخول من ، والحق أن قوله « من أجل ذا عليهما من دخلا » ليس ضابطاً ، بل هو دليل اسميتهما ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف ، ألا ترى أن « على » قد دخلت على « عن » في قوله :

\* كَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا \*

وسنذكره كاملاً في آخر شرح الشاهد رقم ٣٠٤ الآتي .



— ٣٠٤ — \* مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي \*

٣٠٤ — هذا الشاهد من كلام قطري بن الفجاءة التميمي الخارجي ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً \*

اللمعة : « دريئة » الدريئة - بفتح الدال - الغرض الذي ينصب ليتعلم عليه الرمي ، وتحتل جملة « أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً » معنيين ؛ أحدهما أنه وصف نفسه بكونه فارساً شجاعاً وأنه يصبر على الجلاد ويقم في معمة الحرب حين يفر الأبطال وينهزم السكاة ، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء ، وتراعى عليه نبالهم ، فتارة تأتيه من ههنا ، وتارة تأتيه من ههناك . والمعنى الثاني : أن أصحابه المحاربين معه يتخذونه جنة لهم ووقاية يتقون به رمايا الأعداء ؛ فيقدمونه عليهم ثقة برابطة جأشه واجتماع خصال الصبر والإقدام والمهارة فيه « من عن يميني » أراد من جهة يميني .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف قسم وجر ، والمقسم به محذوف ، وكأنه قد قال : والله لقد أَرَانِي - إلخ ، واللام واقعة في جواب القسم المقدّر ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أَرَانِي » أرى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به أول لأرى . وهذه الأفعال القلبية تختص من بين سائر الأفعال بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كما هنا ؛ فإن الفاعل والمفعول ضميران للمتكلم ، وغيرها من الأفعال لا يجوز فيه ذلك ؛ فلا تقول : ضربتني ولا أكرمتني - بقاء المتكلم - وإن أردت هذا المعنى قلت : ضربت نفسي ، وأكرمت نفسي ، كما قال أبو الطيب المتنبي :

وَأَكْرَمُ نَفْسِي لِنَفْسِي إِنْ أَهْمَتْهَا وَحَقِّكَ لَمْ تَكْرُمْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدِي

« للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريئة الآتي ، وكان أصله وصفاً ، فلما تقدم أعرب حالا « دريئة » مفعول ثانٍ لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عن » اسم بمعنى جهة أو جانب أو نحو ذلك مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أَرَانِي للرماح دريئة » وكأنه قد قال : تجيئني هذه الرماح =

وقوله :

\* غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمْؤُهَا \*

= من جهة يميني تارة ، وعن مضاف ويمين من « يميني » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المحذوف المدلول عليه بما تقدم « وأما » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أمام : معطوف على يميني ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المآتي بها لأجل مناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « من عن يميني » فإن عن في هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ، بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء .

ومثل هذا البيت في دخول من على عن قول مزاحم العقيلي يصف قطاة ، وهو الشاهد الآتي رقم ٣٠٥ ، وقد تدخل على عليها كما في قول الشاعر الذي سبقت الإشارة إليه في ص ٥٦ .

صَلَّى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطَائِمٌ

٣٠٥ — هذا الشاهد من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي ، يصف قطاة ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَزَائِءٍ مَجْهَلٍ \*

اللمعة : « غدت » بمعنى صارت ، وليس مقصودا به الغدوة ، والضمير المستتر فيه عائد إلى القطاة ، و « تم » أى : كمل ، وقوله « ظمؤها » هو بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب ، و « تصل » أى : تصوت ، و « قَيْض » بفتح القاف وسكون الياء وآخره ضاد معجمة - هو القشر الأعلى للبيض ، و « بَزَائِءٍ » بزاءين بينهما ياء مشناة - بمعنى يبداء ، =

= وىروى فى مكانه « بىءاء » ، وقوله : « مجهل » أى : قمر لىس فىها أعلام يهتدى بها .

المعنى : ىذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها على الماء ، وذهبت عن قشر بىضها الذى أفرخ تاركه إياه بىءاء لا يهتدى فىها بعلم .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار مبقى على فتىح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنىن لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنىث المسند إىله مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم غدت ضمىر مستتر فىه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة الموصوفة بهذا الىب وما قبله من الأىبات « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عىله » على : اسم بمعنى فوق أو عند مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدا الذى بمعنى صار ، وعلى مضاف وضمىر الغائب العائد إلى بىض القطاة مضاف إىله مبنى على الكسر فى محل جر « بعد » ظرف زمان منصوب بغدت وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تم » فعل ماض مبنى على الفتىح لا محل له من الإعراب « ظمؤها » ظم : فاعل تم مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمىر الغائبة العائد إلى القطاة مضاف إىله مبنى على السكون فى محل جر ، وما المصدرىة مع ما دخلت عىله فى تأویل مصدر مجرور بإضافة بعد إىله ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمها « تصل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمىر مستتر فىه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من القطاة « وعن » الواو حرف عطف مبنى على الفتىح لا محل له من الإعراب ، عن : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قىض » مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف بالواو على قوله « من عىله » السابق « بىزىاء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وىزىاء : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نىابة عن الكسرة لأنه =

والرابع والخامس : مُنْذُ وَمُنْذُ ، وذلك في موضعين :  
أحدهما : أن يَدْخُلَا على اسم مرفوع ، نحو « مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ » ،  
أو « مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » وهما حينئذ مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، وقيل بالعكس ،  
وقيل : ظَرَفَانِ ، وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة <sup>(١)</sup> .

= لا ينصرف لاختتامه بألف التأنيث المدودة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة  
لقيض « مجهول » صفة ليزاء مجرورة بالكسرة الظاهرة .  
الشاهد فيه : قوله « من عليه » فإن « على » فيه اسم ؛ بدليل دخول حرف الجر  
عليه ، ثم قيل : إن معنى على هنا فوق ، وهو قول الأصمعي ، وقيل : معناه عند ،  
وهو قول جماعة منهم أبو عبيدة .

(١) في إعراب « مذ يومان » من قولك « ما رأيته مذ يومان » أربعة مذاهب  
ذكر المؤلف ثلاثة منها غير منسوبة إلى قائلها ، ونحن نذكرها لك تفصيلاً ، ونذكر  
لك الذين ينسب إليهم كل قول منها :

القول الأول - وهو مذهب أبي العباس المبرد وأبي على الفارسي وابن السراج  
وقوم من الكوفيين ، واختاره ابن الحاجب - وحاصله أن معنى مذ ومنذ الأمد إذا  
كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، فإن كان الزمان ماضياً فمعناها أول المدة ، وهما على  
كل حال مبتدآن ، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير ، فإذا قلت « ما رأيته منذ  
يومان » فكأنك قد قلت : أمد انقطاع رؤيتي إياه يومان ، وإذا قلت : « ما رأيته  
مذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : مبدأ انقطاع رؤيتي إياه يوم الجمعة .

القول الثاني - وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم  
الزجاجي - وحاصله أنهما ظرفان يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وما بعدهما مبتدأ  
مؤخر ، ومعناها بين وبين مضامين ، فإذا قلت « ما رأيته مذ يومان » فكأنك قد  
قلت : بيني وبين لقائه يومان ، وقد قرر المتأخرون أن هذا المذهب فيه من التعسف ما يحمل  
على عدم الأخذ به ، وأفل ما فيه من التعسف أن فيه تقدير محذوفات كثيرة ، وأن  
العرب لم يصرحوا بشيء من هذه المقدرات في موضع أى موضع من كلامهم .

القول الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مضاء =

والثاني : أن يَدْخُلَا على الجملة ، فعلية كانت ، وهو الغالب ، كقوله :  
 ٣٠٦ — \* مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ \* \*

= والسبيلى - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، والاسم المرفوع بعد كل منهما فاعل لكان  
 تامة محذوف ، فإذا قلت « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيت مذ كان  
 يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت منذ يوم الجمعة » فكأنك قلت : ما رأيت منذ كان  
 يوم الجمعة .

القول الرابع - وهو مذهب لبعض الكوفيين - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ،  
 وأصل كل واحد منهما مركب من « من » التى هى حرف جر ، ومن « ذو » الموصولة  
 التى بمعنى الذى فى لغة طيء ، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف ، وجملة  
 المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، فإذا قلت : « ما رأيت مذ يومان »  
 فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذى هو يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت  
 منذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذى هو يوم الجمعة .  
 والخلاصة أن فى نحو قولك : « ما رأيت منذ يومان » أربعة مذاهب اثنان منها  
 للبصريين ، وهما أن منذ مبتدأ والمرفوع بعده خبر ، وأن منذ خبر مقدم والمرفوع بعده  
 مبتدأ مؤخر ، واثنان للكوفيين ، وهما أن منذ ظرف والاسم المرفوع بعده فاعل بكان  
 المحذوفة ، وأن منذ ظرف والمرفوع بعده خبر مبتدأ محذوف ، وقد عرفت نسبة كل  
 رأى من هذه الآراء الأربعة إلى الذى ذهب إليه ، وننبهك الآن إلى أن ما عدا رأى  
 الأول من هذه الآراء يتضمن كل رأى منها من التكلف والتعسف فى التقدير  
 ما يبعدك عن أن تأخذ به ، فليكن رأى الأول هو رأى الذى نقره ونرى لك  
 أن تأخذ به .

٣٠٦ - - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، يرئى فيه يزيد بن المهلب ، وما ذكره  
 المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* فَسَمَّا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ \*

اللافة : « ما زال مذ عقدت يده إزاره » يروى فى مكان هذه العبارة « ما زال  
 مذ شد الإزار بكفه » ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التى لم يكن يستطيع  
 فيها أن يقضى حوائجه بنفسه ، والمراد ما زال منذ بدأ يستغنى عن الحواضن ، ويستطيع =

= أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه ، والإزار هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل ، أو هو كل ما سترك « سما » شب وارتفع « فأدرك » أى بلغ ووصل « خمسة الأشبار » للعلماء في هذه الكلمة كلام طويل وتفسيرات كثيرة ، وقد أئمننا بحملتها في شرحنا على الأئمنونى ( ١ / ٢٣٢ ) وقد رجعنا هناك أن المراد ما ذكره ابن دريد بقوله : « ويقال : غلام خماسى ، إذا أئفع » وما قاله فى الصراح : « يقال : غلام رباعى وخماسى ، أى طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : مباعى ، ولا سداسى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلا ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر » اهـ .

المعنى : وصف يزيد بن المهلب بأن مخايل النجابة بدت عليه منذ طفولته ، وأنه ما زال يظهر منه ما لا يكون إلا من المغاوير والأبطال حتى الوقت الذى تتخيل فى أمثاله أعلام المستقبل العظيم .

الإعراب : « ما » حرف نبنى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد الموصوف بهذا البيت وما قبله « مذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بزال ، وقيل : هو فى محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده « عقدت » عقد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « يدها » يدا : فاعل عقد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد مضاف إليه « إزاره » إزار : مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد أيضا مضاف إليه « فسيما » الفاء حرف عطف سما : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد « فأدرك » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أدرك : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد أيضا « خمسة » مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة =

أو أُسْمِيَّةٌ ، كقوله :

٣٠٧ — \* وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِيعٌ \*

= الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الأشبار» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت هنا في قوله « مذ عقدت » حيث دخلت « مذ » على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها .

وفي قوله « فأدرك خمسة الأشبار » شاهد تعرفه في باب العدد ، وذلك في قوله : « خمسة الأشبار » حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعدود ، حين أراد التعريف .

٣٠٧ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَيْدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا \*

اللغة : « يافع » هو الغلام الذي ناهز العشرين ، ويقال : يفع وأيفع فهو يافع ، ولا يقال موفع ؛ فكأنهم استغنوا باسم الفاعل من الثلاثي عن اسم الفاعل من المزيد فيه « وليدا » هو الصبي « وكهلا » الكهل : من جاوز الثلاثين ، وقيل : من جاوز الأربعين إلى الخمسين أو الستين « وأمردا » هو من لم يثبت في وجهه شعر مع أنه لم يبلغ حد نبات الشعر ، فإن بلغ الحد ولم يثبت شعره فهو ثط .

الإعراب : « ما » نافية « زلت » زال : فعل ماض ناقص مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمها مبني على الضم في محل رفع « أبغى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المال » مفعول به لأبغى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع الذي هو أبغى وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زال « مذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب عامله أبغى السابق « أنا » ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « يافع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مذ إليها ، ومن العلماء من زعم أن مذ مضاف إلى زمن مضاف ، إلى =

وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

= الجملة ، والتقدير : منذ زمن كوني يافعا ، ومن العلماء من أعرب « مذ » مبتدأ فهو مبنى على السكون في محل رفع ، وجعل جملة المبتدأ والخبر الواقعة بعده في محل جر بإضافة اسم زمان يقع خبراً للمبتدأ الذي هو مذ ، وكأنه قال : أول أمد بغائى الخير وقت أنا يافع ، ومنه تعلم ما في قول المؤلف : « وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق » ، وسنفصل لك هذا الموضوع بعد الانتهاء من شرح البيت .

الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث دخلت « مذ » على الجملة الاسمية .

(١) حكى العلماء - وتبعهم المؤلف في كتابه معنى اللبيب - أن من النحاة من ذهب إلى أن مذ ومنذ - إذا وقعت بعد أحدهما جملة فعلية كما في الشاهد رقم ٣٠٦ ، أو جملة اسمية كما في الشاهد رقم ٣٠٧ - يكونان حينئذ اسمين غير ظرفين ، وأن كلا منهما حينئذ مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير قول الشاعر « مذ أنا يافع » : أمد بغائى المال وقت أنا يافع ، وتقدير قول الآخر « مذ عقدت يداه إزاره » : أمد ارتقاب الخير فيه زمان عقدت يداه إزاره ، وإليك نص عبارة ابن هشام في المغنى ، قال « الحالة الثانية أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية .... والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر » فأنت تراه يصرح بذكر الخلاف في أنهما ظرفان أو اسمان ليسا ظرفين ، لأن من يقول إنهما مبتدآن لا يقول بظرفيتهما ، فما جعله متفقا عليه في أوضح المسالك جعله المشهور في معنى اللبيب ، ولعله اطلع على الخلاف بعد ما كتب أوضح المسالك ، أو لعله اطلع عليه من قبل ولكنه لم يعبأ به لكونه يرى القول باسميتهما ضعيفا لا ينهض للاعتداد به في مقابل القولين الأولين .

هذا ، وقد اختلف النحاة في مذ ومنذ أهما أصلان أم أن أحدهما أصل للآخر ؟ وفي المسألة ثلاثة أقوال ، أحدها أن منذ أصل ، ومذ فرع عنه بحذف النون ، وهو قول الجمهور ، وثانيهما أن كلا منهما أصل برأسه ، وهو قول ابن ملكون ، وثالثها أنهما إذا كانا اسمين فإن مذ فرع عن منذ ، وإذا كانا حرفين فكل منهما أصل ، ووجه ذلك أن ادعاء زيادة النون أو حذفها تصرف ، والمقرر أن الحرف لا يتصرف وهو قول المالقي .



فصل : تَزَادُ كَلِمَةُ « مَا » بَعْدَ « مِنْ » وَ « عَنْ » وَالْبَاءُ ؛ فَلَا تَسْكُفُهُمْ<sup>(١)</sup>  
 عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، نَحْوُ ( مِمَّا خَطَبْتَهُمْ )<sup>(٢)</sup> ( عَمَّا قَلِيلٍ )<sup>(٣)</sup> ( فَبِمَا أَقْضَيْتُمْ )<sup>(٤)</sup>  
 وَبَعْدَ « رَبِّ » وَالسَّكَفِ ؛ فَيَبْقَى الْعَمَلُ قَلِيلاً ، كَقَوْلِهِ :  
 \* رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ \*

(١) ذكر ابن مالك أن « ما » قد تدخل على الباء فتسكفها عن العمل ؛ ولذلك دخلت على الجملة الفعلية في قوله :

فَلَمَّا نَبَتْ صِرَتْ لَا تُخَيِّرُ جَوَابًا فَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ  
 فِي مَقَالٍ وَمَا وَعَظْتَ بِشَيْءٍ مِثْلَ وَعَظٍ بِالصَّمْتِ إِذْ لَا يُجِيبُ  
 وَذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى « مِنْ » فَتَسْكُفُهَا ، وَلِذَا دَخَلَتْ عَلَى  
 الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فِي قَوْلِ أَبِي حِيَةَ النَّمِيرِيِّ :

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ السَّكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُتَلَقَّى الْأَسَانَ مِنَ الْقَمْرِ  
 وَالْجُمْهُورُ يَرُونَ أَنَّ « مَا » إِذَا دَخَلَتْ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا  
 الْمُؤَلِّفُ - وَهِيَ الْبَاءُ ، وَمِنْ ، وَعَنْ - لَمْ تَسْكُفْهُ أَصلاً ، وَهِيَ يُوَلُّونَ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ  
 وَنَحْوَهَا عَلَى أَنَّ « مَا » مَصْدَرِيَّةٌ ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَجْرُورٍ بِالْبَاءِ أَوْ مِنْ ،  
 فَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : فَبَرِئْنَا إِيَّاكَ ، وَتَقْدِيرُ بَيْتِ أَبِي حِيَةَ : وَإِنَّا لَمِنْ ضَرْبِنَا السَّكَبِشِ .  
 وَزَادَ جَمَاعَةٌ أَنَّ « مَا » تَزَادُ بَعْدَ اللَّامِ أَيْضاً فَلَا تَسْكُفُهَا عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، وَاسْتَدَلُّوا  
 بِقَوْلِ الْأَعَشِيِّ مِيعُونَ بْنُ قَيْسٍ :

إِلَى مَلِكٍ خَيْرٍ أَرْبَابِهِ فَإِنْ لِمَا كُلُّ شَيْءٍ قَرَارًا

يريد : فَإِنْ لِكُلِّ شَيْءٍ قَرَارًا .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٥ مِنْ سُورَةِ نُوحٍ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ١٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ، وَمِنْ الْآيَةِ ١٥٥ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ .

٣٠٨ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَدِيِّ بْنِ الرَّعْلَاءِ الْغَسَّانِيِّ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ

صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْخَفِيفِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

( ه - أَوْضَحَ السَّالِكُ ٣ )

## \* بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ \*

اللغة : « صقيل » أى مجلو ، فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقات السيف أصقله صقلا - من باب نصر - فهو مصقول وصقيل « بصرى » بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام ، وكان يقوم بها فى الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى الشام مع عمه وراه فيها بحيرا السكاهن النصرانى وعرفه وحذر عمه عليه ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » - وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد - على أحد معنيين : الأول : أن بصرى وإن كانت واحداً فى اللفظ فى قوة التعدد لأنها ذات أجزاء ومحلات كثيرة ، الثانى : أن هناك مضافا محذوفا ، والتقدير : « بين أما كن بصرى » والطعنة النجلاء : الواسعة الظاهرة الاتساع .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تكثير وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « بسيف » جار ومجرور متعلق بـ « ضربة » أو بمحذوف صفة لضربة « صقيل » نعت لسيف ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بـ « ضربة » أو بمحذوف صفة لضربة ، وبين مضاف و « بصرى » مضاف إليه مجرور بفتحة نيابة عن كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وطعنة » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، طعنة : معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة « نجلاء » صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد جره بالكسرة للضرورة ، وحقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث الممدودة ، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً برب وهو قوله « ضربة » محذوف .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » حيث جر قوله « ضربة » برب ، مع دخول

« ما » عليها .

وقوله :

٣٠٩ - \* كَمَا النَّاسِ نَجْرُومُ عَلَيْهِ وَجَارِمُ \*

٣٠٩ - هذا الشاهد من كلام عمرو بن براقة الحمداني ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ \*

والبيت سابع ثمانية أبيات رواها الخالديان في الأشباه والنظائر ص ٧ و ٨ وانظر تخريجها في ذلك الموضع .

ويروى \* كما الناس مظلوم وظالم \* ومعنى الروايتين واحد .

والبيت المستشهد بعجزه من كلمة يقولها عمرو وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شيء عنده ، فأتى حريم بعد ذلك عمرأ وطلب إليه أن يرد عليه بعض ما أخذه منه ، فأبى عمرو ، فرجع حريم ، وأول هذه الكلمة قوله ( كما في أمالي أبي على القالي ١٢٣/٢ بولاق ) :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لَا تَعْرِضْ لِمَتَلَفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٌ

اللغة : « نصير » نعين ونوازر « مولانا » المولى عدة معان ، ويراد منه الحليف أو ابن العم « مجرم عليه » واقع عليه الجرم والإثم والتعدى والظلم من الناس ؛ فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب « جرم » ظالم متعد .

المعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ، ونكون وإياه يداً على من ناواه ؛ لأننا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعاً ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « نصير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لنصير منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ومولى مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « ونعلم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نعلم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح =

والغالبُ أن تَسْكُفَهُمَا عن العمل ، فيدخلان حينئذٍ على الجمل ، كقوله :  
٣١٠ — \* كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخْنَهُ مَضَارِبُهُ \* \*

= لا محل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد إلى المولى اسم أن مبني على الضم في محل نصب « كما » السكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الناس » مجرور بكاف التشبيه وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى نعلم « مجرور » بالرفع - خبر ثان ، لأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجرور على أنه نائب فاعل له ؛ لأن اسم المفعول كالفعل المبني للمجهول « وجارم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، جارم : معطوف على مجرور عليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » حيث جر قوله « الناس » بالسكاف مع اقترانها بما السكافة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » وقوله « مجرور » خبر بعد خبر كما علمت في الإعراب ؛ فدل ذلك على أن اقتران « ما » بالسكاف الجارة لا يجب معه أن يبطل عمل السكاف الجر ، بل قد يبق هذا العمل كما في هذا الشاهد .

٣١٠ — هذا الشاهد من كلام نهشل بن حري ، يرثي أخاه مالكا ، وكان قد قتل في جيش على يوم صفين ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :  
\* أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ \*

اللافة : أراد بعمر وعمر بن معديكرب الزبيدي ، وسيفه الصمصامة « أخ ماجد » تقول : مجد الرجل يمجد مجداً فهو ماجد - من باب نصر - ومجد يمجد مجادة فهو مجيد - من باب كرم - إذا كان ذا مجد ، والمجد - بفتح فسكون - العز والرفعة ، ونيل الشرف ، والكرم مطلقاً ، أو خاص بما يكون بالآباء ، والمجادة أيضاً : الحسن الخلق السمح « لم يخزني » لم يوقعني في الخزية ، والخزية - بفتح الخاء والزاي حمياً - ما يستعيا منه ، ويكون خزاه وأخزاه أيضاً بمعنى أهانه وفضعه « يوم مشهد » بفتح الميم وسكون الشين وفتح الهاء - اليوم الذي يشهده الناس ويحضرونه ، يريد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر وذكر المناقب لم أستعنى من ذكر هذا الأخ لكونه ماجداً كريم الأصول ، وقد يكون أراد بيوم المشهد يوم الحرب ، وأراد بأنه لم يخزه فيه أنه لم ينسكل عنه ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه .

= الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو أخ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ماجد » نعت لأخ مرفوع بالضممة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يخزني » يخز : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، هذا إذا قرأته بضم ياء المضارعة من ذى الحمزة ، فإن قرأته بفتح ياء المضارعة فعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والنون للوقاية ، وياء التثنية مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم مع فاعله ومفعوله في محل رفع صفة ثانية لأخ « يوم » ظرف زمان منصوب بـيخزى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « مشهد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف كاف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سيف » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسيف مضاف و « عمرو » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب و « تخنه » تخن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مفعول به لتخن مبنى على الضم في محل نصب « مضاربه » مضارب : فاعل تخن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجملة الفعل المضارع الذي هو تخن وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو سيف عمرو .

الشاهد فيه : قوله « كما سيف عمرو » فإن الكاف حرف جر ، و « ما » كافؤها عن عمل الجر ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة « لم تخنه مضاربه » في محل رفع خبر المبتدأ كما اتضح لك ذلك في إعراب البيت .

ومثل هذا البيت قول عمرو بن حكيم بن معية :

وَلَوْ جَاوَرْنَا الْعَامَ سَمَرَاهُ لَمْ نُبَلِّ عَلَى جَذِينَا أَلَّا يَصُوبَ رَبِيعُ  
لَقَدْ عَلِمْتَ سَمَرَاهُ أَنَّ حَدِيثَهَا نَجِيعٌ ، كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ نَجِيعٌ

والشاهد فيهما قوله « كما ماء السماء نجيع » فإن الكاف جارة ، وقد اتصلت بها

« ما » فكفتها عن عمل الجر ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

ومن مجموع الشواهد ( ٣٠٩ ، ٣١٠ وما أنشدناه ) تسكمل الدلالة على أن اقتران

« ما » بالكاف قد يكفها عن عمل الجر وقد لا يكفها .

وقوله :

٣١١ - \* رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ \*

والغالبُ على «رُبَّ» المكفوفةِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى فِعْلِ ماضٍ كهذا البيت<sup>(١)</sup>.

٣١١ - هذا الشاهد من كلام جديمة الأبرش ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر

بيت من المديد ، وعجزه قوله :

\* تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ \*

اللغة : «أوفيت» معناه نزلت ، و «علم» أى جبل ، و «شمالات» بفتح الشين ، جمع شمال ، وهى ريح تهب من ناحية القطب .

الإعراب : «ربما» رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وما : حرف كاف لرب عن العمل الذى يقتضيه وهو الدخول على الاسم وجره ، ومهيء لهذا الحرف لأن يدخل على الجمل ، مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب «أوفيت» أوفى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا عمل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع «فى» حرف جر مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب ، «علم» مجرور بـفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأوفى «ترفعن» ترفع : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة لا عمل له من الإعراب ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب «ثوب» ثوب : مفعول به لترفع ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وثوب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «شمالات» فاعل ترفع مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «ربما أوفيت» حيث كفف ما «رب» عن عمل الجر ، والدليل على أن «ما» كفتها دخولها على الجملة الفعلية ، ولو أبقت لها عملها لدخلت على الاسم فجرتة .

(١) إنما غلب دخول «رب» المتصلة بما الكافة على الجملة الفعلية التى فعلها ماض لأن أصل «رب» التقليل أو التكثير ، وهما إنما يكونان فيما عرف حده ؛ ولما كان =

وقد تدخل على مضارع مُنزَلٍ منزلة الماضي لتحقق وقوعه ، نحو (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) <sup>(١)</sup> .

وَنَدَّرَ دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

٣١٢ — \* رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُوَبَّلُ فِيهِمْ \* \*

= المضارع مستقبلا ، وهو مجهول - قل دخولها عليه ، وظاهر كلام الرماني أن «رب» المكشوفة لا تدخل إلا على ماض ؛ فإن دخلت في الظاهر على المضارع فيما أن يكون المضارع مؤولا بالماضي ، وإما أن يقدر مدخولها ماضيا ، وجملة المضارع معمولة لهذا الماضي المقدر كما تسمعه في الكلام على الآية الكريمة .

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر ، وقد قيل في تخريج الآية : إن المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز ، وقيل : التقدير (ربما كان يود الذين كفروا) فمدخولها ماض محذوف ، واسم كان ضمير الشأن ، وفي هذا الأخير نظر من وجهين ؛ الأول : أن حذف كان بعد غير إن ولو الشرطيتين نادر ، والثاني : أنه لا بد بعد ذلك التقدير من تخريج يود على حكاية الحال الماضية .

قال المؤلف في كتابه « مغنى اللبيب » في مباحث « ما » ما نصه : « والثالث من أنواع ما : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ؛ فألحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي ، كقوله \* ربما أوفيت في علم \* لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ، ومن ثم قال الرماني في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا ، مثل قوله تعالى : ( ونفخ في الصور ) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ - وهو « يود » - مخرج على حكاية الحال الماضية ؛ فلا حاجة إلى تقدير كان ، ولا يمنع دخولها على الاسمية ، خلافا للمارسى ، ولهذا قال في قول أبي دواد \* ربما الجامل المؤبل فهم \* ما : نسكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أى رب شيء هو الجامل هـ ا هـ .

٣١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادى ، والذي ذكره المؤلف ههنا

=

بيت هو صدر من الخفيف ، وعجزه قوله :

حتى قال الفارسي<sup>(١)</sup>: يجب أن تُقدَّر « ما » انمّا مجروراً بـ « رُبَّ » بمعنى شيء ، و « الجامل » خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة لما ، أى : رُبَّ شيء هو الجامل المؤبِّل .

\*\*\*

### \* وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ \*

اللغة : « الجامل » اسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع راعيها « المؤبِّل » المعد للقتية ، و « عناجيح » جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهى الحيل الطويلة الأعناق ، و « المهار » بكسر الميم - جمع مهر - بضمها - وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وحر شبهه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « المؤبِّل » نعت للجامل مرفوع بالضمة الظاهرة « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيح » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عناجيح : معطوف على الجامل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بينهن » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف وضمير الغائبات العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « المهار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « رب » المكفوفة بما على الجملة الاسمية ، وهو نادر .

(١) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز دخول « رب » المكفوفة على الجملة الاسمية أصلاً ، ولهذا اضطر إلى جعل « ما » - فى هذا البيت - نكرة بمعنى شيء مجرور المحل رب ، وجعل قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : رب شيء هو الجامل ، وفيهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ؛ فيكون مدخول رب مفردا ، وقد ذكر ذلك المؤلف .



فصل : تُحَذَفُ « رُبَّ » ويبقى عَمَلُهَا ، بعد الغاء كثيراً ، كقوله :

٣١٣ — \* فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرَضِعَ \*

= فإن قلت : فما منعكم أن تجعلوا - على قول أبي علي الفارسي - قول الشاعر « الجامل المؤبل فيهم » جملة من مبتدأ هو الجامل وخبر هو قوله « فيهم » وهذه الجملة في محل جر صفة لما .

فالجواب أنه إنما منعنا من ذلك أننا لو ارتكبناه لكانت جملة النعت خالية مما يربطها بالمنعوت ، لكننا لما قدرنا الضمير الذي جعلناه مبتدأ كان هو العائد على المنعوت فربط جملة النعت بمنعوته .

٣١٣ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی ، من معلقته المشهورة ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلَ \*

الالفة : « طرقت » يريد زرتها ليلاً ، والطروق : الإتيان في الليل « مرضع » هي التي لها طفل ترضعه « تمائم » جمع تيممة ، وهي المعادة التي كانوا يعلقونها على جهة الصبي ، وكانوا يزعمون أنها تقيه من العين « محول » اسم فاعل من « أحول الصبي » إذا مر عليه من عمره حول ، وكفى بذى تمائم محول عن الصبي ، وكفى بألهيتها عن ابنها الصغير عن شغف من يزورها به وشدة ولوعها ، حق إنها لتبني من لم تجر عادة النساء بنسيانه ، وهو ابنها .

الإعراب : « فَمِثْلِكَ » الغاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب مثل : مفعول به لطرقت الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها رب المحذوفة والمقدرة بعد الغاء ، ومثل مضاف وضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسرة في محل جر « حُبْلَى » بدل من مثل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف إن راعيت المحل ، ومجرور بكسرة مقدرة على الألف إن راعيت اللفظ منع من ظهورها التعذر « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طَرَقَتْ » فعل وفاعل « ومرضع » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، مرضع : معطوف على حبلى ، والرواية المشهورة فيه =

وبعد الواو أكثر<sup>(١)</sup> ، كقوله :

== بالجر فترجح في حبل اعتبار اللفظ، لكن القواعد تجوز مراعاة المحل ومراعاة اللفظ جميعاً ، وتجوز في مرضع الجر والنصب جميعاً « فألهيتها » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ألهى: فعل ماضٍ معطوف على طرقت ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبة العائد على المثل مفعول به مبني على السكون في محل نصب « عن » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذى » مجرور بمن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تائم » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع « محول » صفة لذي تائم ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قتللك » حيث جر « مثل » رب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك كثير . ونظير هذا البيت قول المتنخل الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر ، وهو من قصيدة طويلة ثابتة في « جمهرة أشعار العرب » :

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الواو تعمل في النكرة الجر بنفسها ، وإلى هذا القول ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، قالوا : لأن الواو نابت عن رب التي تعمل الخفض . فلما نابت عنها عملت عملها ، ولا يمكن أن نعتبر هذه الواو واو العطف ، لأنها تقع في أول الكلام كما ترى في الشواهد المسوقة للدلالة على ذلك ، وذهب البصريون إلى أن الواو ليست هي التي تعمل الجر ، وإنما عامل الجر رب مقدرة ، قالوا : لأن الواو حرف غير مختص ، والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئاً ، وإذا كانت الواو ليست هي عامل الجر لزم أن تقدر عاملاً يكون جر ما بعد الواو به ، وإنما قدرنا الجر رب لأننا رأينا رب يحوز ظهورها مع الواو فيقال : « ورب ليل » و « ورب بلد » ومن ذلك قول الشاعر :

\* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ اتَّخَذَتْ بَكْرَ \*

والذى ينقض قول الكوفيين والمبرد إن العامل هو الواو نفسها في نحو « وليل » =

- ٣١٤ -

\* وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ \*

= ونحو « وبلد » أنا رأينا العرب تبحر برب محذوفة وليس في الكلام عوض منها كما في الشاهد رقم ٣١٦ الآتي ، وكما في قول الشاعر :

مِنْكَ أَوْ خَيْرَ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

ورأينا العرب أيضاً تبحر الاسم النكرة بعد بل وبعد الفاء ، ولم يقل أحد منا ومنكم إن بل أو الفاء تبحر ، وهذان الحرفان يحسن ظهورهما في الكلام مع رب كما قلنا في شأن الواو ، ولو كان حرف منها نائباً عن رب وعوضاً عنها لم يجوز أن يظهر في الكلام معها ؛ لأن العوض لا يذكر مع المعوض .

٣١٤ - وهذا الشاهد - أيضاً - من كلام امرئ القيس من معلقته التي مضى الاستشهاد بكثير من أبياتها ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَلَى بَأَنَوَاعِ الْمُمُومِ لَيْبَتَلِي \*

اللمعة : « كموج البحر » شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما ينالك من الخافة فيه « سدوله » السدول : الأستار ، واحداً سدل ، مثل ستر وستور « ليبتلي » ليختبر ويمتحن ، وأراد ليري ما عندي من الشجاعة والجرائية وعدم اللبالة بما يظهر من الهول وأسباب الفزع .

الإعراب : « وليل » الواو واو رب حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب المحذوفة مع بقاء عملها « كموج » السكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، موج : مجرور بالسكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ليل ، وموج مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أرخى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليل « سدوله » سدول : مفعول به لأرخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسدول مضاف وضمير الغائب العائد إلى ليل مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً رب المحذوفة =

«على» جار ومجرور متعلق بأرخی «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخی أيضا ، وأنواع مضاف و «المحوم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل ، ويبتلى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه «تحة» مقدرة على الباء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وهذا نظير قول ييل الآخر : \* أبى الله أن أسمر بأم ولا أب \* وأن المصدرية المضمرة مع الفعل المضارع في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أرخی السابق .

الشاهد فيه : قوله «وليل» حيث جر «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ، وهذا أكثر من حذف «رب» وجر ما بعدها بعد الفاء .

ومثل بيت الشاهد قول امرئ القيس بن حجر في المعلقة أيضا :

وَبَيْضَةِ خِذْرِ لَا يُرَامُ خِيَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوِ بِهَاءٍ غَيْرِ مُعْجَلٍ

الشاهد فيه : قوله «وبیضة خدر» حيث جر بیضة رب المحذوفة بعد الواو .

ومثل ذلك قول امرئ القيس في المعلقة أيضا :

وَقَرِيبَةَ أَقْوَامٍ جَعَلْتُ عِصَامَهَا عَلَى كَاهِلٍ مَنَى ذُلُولٍ مُرَحَّلٍ

وَوَادٍ كَجَوْفِ الْعَمِيرِ قَفَرٍ قَطَعْتُهُ بِهِ الذُّبُّ يَعْوِي كَالْخَلِيعِ الْمُعِيلِ

الشاهد فيه : قوله «وقربة أقوام» وقوله «وواد» حيث جر قوله «قربة»

وقوله «واد» رب محذوفة بعد الواو .

ونظير هذا قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

الشاهد في قوله : «وبلدة» حيث جر لفظ بلدة رب المحذوفة بعد الواو .

ونظيره قول حاتم الطائي :

وَلَيْلٍ بِهِمْ قَدْ تَسَرَّ بَلْتُ هَوْلُهُ إِذَا اللَّائِلُ بِالنَّكْسِ الضَّعِيفِ نَجْمًا

الشاهد في قوله : «وليل» حيث جر قوله «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ،

وهذا أكثر من أن تحصي الشواهد عليه .

وبعد « بَلْ » قليلا ، كقوله :

٣١٥ — \* بَلْ مَمَّهْ قَطَّعْتُ بَعْدَ مَمَّهْ \*

وبدونهم أقل ، كقوله :

٣١٦ — \* رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّهِ \*

٣١٥ — هذا بيت من الرجز المشطور، من كلام رؤبة بن العجاج .

اللمة : « مهمه » بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ميم أخرى مفتوحة - هي الفازة البعيدة الأطراف ، وإنما سموها بذلك لأنهم تخيلوا أن من يسلكها يقول لمن يصاحبه : مه مه ، وكأنه لشدة الانزعاج والفرع والهول يأمره بترك الحديث والكف عنه « قطعت » أراد جبت وسرت فيها من أولها إلى آخرها غير هباب ولا وجل . الإعراب : « بل » حرف عطف دال على الإضراب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مهمه » مفعول به لقطعت الآتي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقضيها رب المحذوفة مع بقاء عملها « قطعت » قطع : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « بعد » ظرف زمان متعلق بقطع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف و « مهمه » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بل مهمه » حيث جر « مهمه » برب المحذوفة بعد « بل » . وحذف رب بعد هذا الحرف وإبقاء عملها قليل ، ومنه قول رؤبة بن العجاج أيضا ( أنشد أوله ابن منظور في ص ب ب ) :

بَلْ بَلَدِي ذِي صُمْدٍ وَأَصْبَابٍ قَطَّعْتُ أَخْشَاهُ بِعَسْفِ جَوَابِ

وقول رؤبة بن العجاج أيضا :

بَلْ بَلَدِي مِلْهُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

وقول سؤر الذئب ( ورواه ابن منظور في ح ج ف ) .

\* بَلْ جَوَزَيْتَهُمَا كَطَهْرٍ الْحَبِجَّتْ \*

٣١٦ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري ، وما ذكره المؤلف

هنا هو صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

### \* كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ \*

اللغة : « من جلله » قيل : معناه من عظمه في نفسى ، وقيل : معناه من أجله .  
 الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال  
 المحل بالحركة التى تقتضيها رب التى حذف وتبقى عملها ، ورسم مضاف و « دار »  
 مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » وقف : فعل ماض مبني على فتح  
 مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل  
 رفع « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طلله » طلل :  
 مجرور بنفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل  
 مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وحجلة وقفت من الفعل وفاعله في  
 محل رفع صفة لرسم دار أو في محل جر صفة له أيضا تبعا للفظ الموصوف ، « كدت » كاد :  
 فعل ماض دال على المقاربة مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،  
 وتاء المتكلم اسم كاد مبني على الضم في محل رفع « أقضى » فعل مضارع مرفوع بضممة  
 مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا  
 « الحياة » مفعول به لأقضى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على  
 السكون لا محل له من الإعراب « جلله » جلل : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة  
 الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أقضى ، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد  
 إلى الرسم مضاف إليه ، وحجلة أقضى وفاعله في محل نصب خبر كاد ، وحجلة كاد واسمه  
 وخبره في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » حيث جر قوله « رسم » برب محذوفة من غير  
 أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف التى سبق ذكرها .

ومن كلام المؤلف نفهم أن عمل رب الجر وهى محذوفة على أربع مراتب :  
 المرتبة الأولى : أن يكون ذلك بعد الواو ، وذلك كثير فى كلام العرب ، وفيه  
 خلاف البصريين والكوفيين الذى ذكرناه ( ص ٧٤ ) .

الثانية : أن يكون ذلك بعد الفاء ، وهذا كثير فى نفسه ، وإن لم يبلغ مبلغ المرتبة الأولى .

الثالثة : أن يكون ذلك بعد بل ، وهذا دون المرتبتين السابقتين .

الرابعة : أن يكون ذلك من غير أن يقع حرف من هذه الأحرف الثلاثة موقع رب .

وقد يُحذفُ غيرُ «رُبَّ» ويبقى عمله ، وهو ضربان :  
(١) سَمَاعِيٌّ ، كقول رؤبة : « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » جواباً لمن قال له :  
كَيْفَ أَصْبَحْتَ<sup>(١)</sup> ؟

(٢) وَقِيَّاسِيٌّ ، كقولك<sup>(٢)</sup> : « بَكَمُ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » أى : بِكَمُ

(١) قد ذكر المؤلف فيما مضى شاهداً على حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو  
الشاهد رقم ( ٣٣٥ ) وقد ذكر المؤلف فى معانى السكاف أنه قد قيل لبعضهم : كيف  
أصبحت ! فقال : تكثير ، يريد أصبحت على خير .  
(٢) يعمل حرف الجر وهو محذوف قياساً فى ثلاثة عشر موضعاً ، ذكر المؤلف  
رحمه الله منها ثلاثة ، وبقي عليه عشرة :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم بدون عوض ، نحو « الله لأعلن » .  
الثانى : فى جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف ، نحو « زيد »  
فى جواب من قال « بمن اهتديت » .  
الثالث : فى العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف  
منفصل بلو ، كقول الشاعر :

\* مَتَى عُدْتُكُمْ بِنَا وَلَوْ فِئْتَهُ مِنَّا \*

الرابع : أن يكون المجرور معطوفاً على آخر بحرف منفصل بلا ، كقول الشاعر :  
مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهَجَرَ وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا  
الخامس : أن يكون المجرور مقروناً بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف  
المحذوف ، نحو قولك « أزيد بن عمرو » جواباً لمن قال « اهتديت بزيد » .  
السادس : أن يكون المجرور مسبوقاً بهلا بعد كلام اشتمل على مثل الحرف  
المحذوف ، نحو « هلا رجل يعتمد عليه » بعد قول القائل « تمسكت بخالد » .  
السابع : أن يكون المجرور مسبوقاً بإن ، وفى الكلام السابق عليه مثل الحرف  
المحذوف ، نحو « تمسك بأحسنهما خلقاً ، إن على وإن عمرو » .  
الثامن : لام التعليل إن جرت كى المصدرية وصلتها ، نحو « جئت كى أعلم » .

مِنْ دِرْهَمٍ ، خلافاً للزجاج في تقديره <sup>(١)</sup> الجرّ بالإضافة ، وكقولهم : « إنَّ  
فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحُجْرَةِ عَمْرًا » أى : وفي الحجرة ، خلافاً للأخفش ؛ إذ قدَّرَ  
العطف على معمولي عاملين <sup>(٢)</sup> ، وقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ »

= التاسع : بعد أن المصدرية وأن المؤكدة نحو « رغبت أن أتنسك » و « عجبت  
أنك مستمر في ضلالك » .

العاشر : المعطوف على خبر « ليس » وخبر « ما » الذى يصلح لدخول الجار  
عليه ، وهو الذى لم ينتقض نفيه ، ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم ، وقد أجازوه  
سيبويه ولم يحزه جماعة من النحاة ، والشواهد على وروده كثيرة ، منها قوله :  
مَشَانِيْمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَيْنِ غُرَابُهَا  
وقوله :

بَدَأَ لِي أَتَى آسَتْ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا  
ووجه ذلك أنه قد كثر اقتران خبر ليس بالباء الجارة ، وورد ذلك في فصيح كلام  
العرب من غير ضرورة ولا شذوذ ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائما » ربما توهم أنه  
أدخل الباء فيعطف على الخبر بالجر على هذا التوهم فيقول « ولا قاعد » .

(١) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران ؛ الأول : أن « كم » الاستفهامية قد  
تكون كناية عن عدد مركب ، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصيح ،  
الثانى : أنهم اشتروا في الجر بعدها أن تكون مسبوقه بحرف جر ؛ فلو كان الجر  
بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه ، وإنما شترطوه ليكون دليلا على المحذوف الجار  
لما بعدها .

(٢) العامل في « الدار » هو فى ، والعامل في « زيدا » هو إن ؛ لأن زيدا اسم  
إن ، فالدار وزيدا معمولان لعاملين مختلفين ، فلو قلت « إن فى الدار زيدا والحجرة  
عمرا » بجر الحجرة ونصب عمرو - وجب عليك أن تجعل « الحجرة » مجرورا  
بحرف جر محذوف ، لأنك لو جعلته مجرورا بالعطف على الدار ، وعمرا معطوفا على  
زيدا كنت قد عطفت اسمين هما الحجرة وعمرا ، على معمولين هما الدار وزيدا ، لعاملين  
مختلفين هما فى وإن ، والعطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين مما لا يجيزه =



فَطَالِحٌ « حكاة بونس<sup>(١)</sup> ، وتقديره : إِلَّا أَمْرٌ بِصَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ .

\*\*\*

### هذا باب الإضافة<sup>(٢)</sup>

== سيديويه وأنصاره لضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين ، فأما الأخفش فإنه لا يمتنع من العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فلهذا أجاز أن تجعل الحجرة معطوفا على الدار المجرورة بفي وعمرا معطوفا على زيدا الواقع اسما لأن ، فأعرف هذا . (١) وحكاة سيديويه « إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا » بنصبهما على تقدير إلا يكن صالحا يكن طالحا ، وحكاة أيضاً « إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا » بنصب الأول ورفع الثاني على تقدير إلا يكن صالحا فهو طالح .

(٢) الإضافة في اللغة: مطلق الإسناد ، قال امرؤ القيس بن حجر الكتدي :  
فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظَهْرُنَا إِلَى كَبَلٍ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْتَطِبٍ  
يريد : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة لأنه جلب منها أو صنع فيها .

والإضافة في اصطلاح النحاة : « إسناد اسم إلى غيره ، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه » .

ولا يكون المضاف إلا اسما ، لسببين : الأول أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين ، وقد علمت أن التنوين لا يدخل إلا في الأسماء ، والثاني أن الغرض من الإضافة تعريف المضاف ، والفعل لا يتعرف فلا يكون مضافا .

والأصل أن المضاف إنيه يكون اسما بسبب كونه محكوما عليه في المعنى ، ولا يحكم إلا على الأسماء ، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافا إليها في عدة مواضع . ولكنها عند التحقيق في التأويل باسم هو مصدر المسند أو السكون العام كما تعلم ، ونحن نذكر لك ما ذكره العلماء من هذه المواضع ، وهي أربعة مواضع بعضها مطرد وبعضها شاذ :

الأول : أسماء الزمان ، أضيفت إلى الجمل الفعلية لما بين الزمان والفعل من وثاقة =

= الارتباط ، ألا ترى أن الفعل يدل بالوضع على شيئين وهما الحدث والزمان ، ومن ذلك قول الله تعالى : ( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) وقوله جل شأنه ( إذا جاء نصر الله والفتح ) ومن ذلك قول الشاعر .

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ  
الموضع الثانى : كلمة « حيث » خاصة من أسماء المكان ، لقوة إيهامها ومشابهتها لأسماء الزمان فى صلاحيتها للاطلاق على كل مكان كما أن أسماء الزمان صالحة للاطلاق على كل زمان ، واصلتها بالفعل نوع اتصال بسبب كونه يدل على المكان بدلالة الالتزام ، ومن ذلك قول الله تعالى ( ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ) وقوله سبحانه ( وأخرجوهم من حيث أخرجوكم ) وقوله سبحانه : ( ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ) وقوله ( الله أعلم حيث يجعل رسالته ) وقوله ( إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم ) .

الموضع الثالث : لفظ آية - بمعنى علامة - لأنها قريبة الشبه من ظروف الزمان ، ألا ترى أن الأزمنة علامات للأحداث وكونها ، وبها ترتب فيقدم ما كان سابقا فى الوجود ، وما ورد من إضافة لفظ آية إلى الجملة الفعلية قول زيد بن عمرو بن صعق :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةٍ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

وقول الآخر :

بِآيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَلِيلَ شُعْنًا كَانَ عَلَى سَنَابِكِهِمَا مُدَامَا

الموضع الرابع : لفظ « ذو » التى بمعنى صاحب ، أضيف شذوذاً إلى الجملة الفعلية فى قول العرب « اذهب بذى تسلم » والأصل أن تضاف هذه الكلمة إلى اسم جنس غير وصف نحو « ذو الفضل » ونحو « ذو المال » .

ومعنى قول القائل « اذهب بذى تسلم » هو اذهب بصاحب سلامتك .

وقد أراد قوم من العلماء أن يتخلصوا من شذوذ هذه العبارة ، فزعموا أن « ذى » ليست اسماً بمعنى صاحب ، ولكنها اسم موصول بمعنى الذى ، وجملة « تسلم » صلة ، ولكنها تعلم أن « ذو » التى بمعنى الذى ليست لغة عامة العرب ، ولكنها لغة طيء خاصة ، وتعلم =

تَحْذِفُ من الاسم<sup>(١)</sup> الذى تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ،

= مع ذلك أن الكثير في كلامهم استعمالها بالواو في الأحوال كلها على أنها مبنية، وأيضاً فهي في حاجة إلى عائد من جملة الصلة إياها ، وليس في « تسلم » ضمير يعود إلى « ذى » فإن حاولت تقديره ضميراً منصوباً بتسلم محذوفاً منعك من ذلك أن « تسلم » فعل قاصر والفعل القاصر لا ينصب المفعول به ، وإن حاولت أن تجعله ضميراً مجروراً بباء حتى يصير التقدير « اذهب بذى تسلم به » منعك من ذلك أن معنى الباء الجارة للعائد غير معنى الباء الجارة للموصول ، وأن متعلق الحرفين الجار الموصول والجار للعائد ليس متحداً في المادة ، ومن شرط حذف العائد المجرور بحرف جر أن يتحد معنى الحرفين وأن يتحد متعلقهما مادة ، فكان فيما ذهب إليه هذا الفريق من العلماء من الشذوذ ما لا يبيح لك أن تفضله على القول المشهور .

(١) الذى يحذف من المضاف لأجل الإضافة ضربان :

الضرب الأول : ما يكون حذفه واجباً ، وذلك ثلاثة أشياء ، أولها التنوين وهو ظاهر ومقدر ، فأما التنوين الظاهر فيكون في الاسم المنصرف نحو درهم ودينار وثوب ، تقول : درهم زيد ، ودينار بكر ، وثوب خالد ، وأما التنوين المقدر فيكون في الاسم المنوع من الصرف كدراهم ودينانير ومصاييح ، تقول : دراهم زيد ، ودينانير بكر ، ومصاييح الطريق . وثانيها النون المعوض بها عن التنوين ، وذلك في موضعين ، أحدهما المثنى نحو « عصوان ، ورحيان ، ودرهمان » تقول : عصواك ، ورحياك ، ودرهماك ، وثانيهما جمع المذكر السالم نحو « مستوطنون ، وساكنون » تقول : مستوطنو مصر ، وساكنو الصحراء . وثالثها « ال » المعرفة ، وذلك في الإضافة المحضة مطلقاً ، فلو أردت إضافة الدرهم والدينار قلت : درهمك ، ودينارك ، ولا تقول الدرهمك ولا الدينارك ، وأما الإضافة غير المحضة فإن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً أو لم يكن واحداً منهما لكن كان المضاف إليه مقترناً بالصح أن تبقى ال في المضاف نحو « المستوطننا عدن » و« الساكننا مصر » ونحو « الضاربو زيد ، والآخذو ماله » ونحو « الضارب الرجل » فأما إذا كان المضاف مفرداً والمضاف إليه غير مقترن بال فيجب حذف ال من المضاف ، فلو أردت إضافة الساكن والآخذ قلت « ساكن مصر وآخذ مالى » ولم يجوز أن تقول « الساكن مصر ، والآخذ مالى » . =

كقوله في ثوبٍ ودرّاهم. «ثوبٌ زَيْدٍ» و«درّاهمُ» ومن نُونٍ تَلِي علامة الإعراب، وهي نون التثنية وشبهها، نحو (تَبَّتْ يَدَا أَبِي كَلْبٍ)<sup>(١)</sup>، و«هَذَانِ أُنثَا زَيْدٍ» ونونُ جمع المذكر السالم وشبهه، نحو (وَالْمَقِيمِ الصَّلَاةِ)<sup>(٢)</sup> و«عِشْرُو عَمْرُو» ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب، نحو «بَسَاتِينُ زَيْدٍ» و(شَيَاطِينُ الْإِنْسِ)<sup>(٣)</sup>.

ويُجَرُّ المضاف إليه بالمضاف، وفاقاً لسيبويه، لا بمعنى اللام، خلافاً للزجاج<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

= والضرب الثاني: ما يكون حذفه جائزاً لا واجباً، وذلك تاء التأنيث بشرط ألا يقع حذفها في لبس، نحو عدة وإقامة، يجوز أن تقول عدتك وإقامتك - بذكر التاء - وقد قال الله تعالى ( وإقام الصلاة ) وقال الشاعر :

إِنْ أَخْلَيْتَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَأَنْجَرْدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا  
بحذف التاء من (إقامة) في الآية السكرية، وحذف التاء من «عدة» في البيت.

(١) من الآية ١ من سورة المسد (٢) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام

(٤) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة :

الأول - وهو قول سيبويه، ورجحه التأخرون كما ترى في كلام المؤلف - وحاصله أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميراً نحو درهمك وكتابي وديناره، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه.

الثاني: أن الجار هو الإضافة، وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان.

القول الثالث: أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام، وهو قول الزجاج.

الرابع: أن الجار للمضاف حرف جر مقدر، وإليه ذهب ابن الباذ، ويرده أنا

لأنجد لهذا الحرف الذي سنقدره متعلماً يتعلق به.

فصل : وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية ، وعلى معنى « مِنْ » بكثرة ، وعلى معنى « فِي » بقلة<sup>(١)</sup>.

(١) اعلم أولا أن كون الإضافة تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة - هي اللام ، ومن ، وفي - هو ما رآه ابن مالك تبعا لطائفة من النحاة ، وتبعه شارحو كلامه ، ومنهم المؤلف ، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلا ، ولا هي على نية حرف ، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام ، ليس غير ، وكان ابن الصائغ يتكلف لذلك فيقول : إن قولنا « ثوب خز » - وهو ما يجعله الجمهور وابن مالك على معنى من - هو على معنى اللام التي للاستحقاق ، لأن الثوب مستحق للخز الذي هو أصله ، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من ، ولا تكون على معنى في ، فالأقوال في هذه المسألة أربعة ، وقد عرفت تفصيلها .

ثم اعلم أن أكثر ما تجيء الإضافة على معنى اللام ، لأن ذلك هو الأصل ، حتى إن الزجاج وابن الصائغ لم يذكر إلا هذا النوع ، ولذلك ذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بمعنى اللام كما عرفت في بيان عامل الجر في المضاف إليه ، ومعنى اللام هو الملك في نحو « مال زيد » و « ثوب بكر » و « دراهم خالد » والاختصاص في نحو « لحام الفرس » و « حصير المسجد » و « قناديل الدار » ولم يذكروا لهذا النوع ضابطا عاما ، بل ذكروا أنه ما لم تكن الإضافة على معنى في أو على معنى من فهي على معنى اللام .

وبلى هذا النوع في السكثرة أن تكون على معنى من ، ومعنى من هنا هو بيان الجنس ، وقد ذكروا - وتبعهم المؤلف لهذا النوع ضابطا مؤلفا من شقين ، الأول أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، والثاني أن يكون المضاف إليه صالحا للاخبار به عن المضاف ، وجعلوا من هذا النوع إضافة العدد إلى المعداد نحو « ثلاثة أبواب » وإضافة العدد إلى عدد آخر نحو « ثلاث مائة » و « أربعة آلاف » وإضافة المقادير إلى المقدرات ، نحو « رطل تفاح » و « شبر أرض » .

وبلى هذا النوع أن تكون الإضافة على معنى في ، وجعلوا لهذا النوع ضابطا ، وهو أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف ، إما مكانا نحو قوله تعالى ( يا صاحبي السجن ) ونحو قولك « عثمان شهيد الدار » وقولك « قتل المعركة » وإما زمانا ، نحو قوله =

وَصَابِطُ التي بمعنى « في » : أن يكون الثاني ظَرْفًا للأول ، نحو ( مَكْرُ اللَّيْلِ )<sup>(١)</sup> و ( يَا صَاحِبِي السَّجْنِ )<sup>(٢)</sup> .

والتي بمعنى « مِنْ » : أن يكون المضاف بِعَضِ المضاف إليه وصالحًا للإخبار به عنه ، كـ « خَاتَمِ فِضَّةٍ » ، ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة ، وأنه يقال : هذا الخاتم فضة .

فإن انتفى الشرطان معا ، نحو « تَوْبُ زَيْدٍ » و « غُلَامُهُ » و « حَصِيرِ الْمَسْجِدِ » و « قِنْدِيلُهُ » أو الأول فقط ، نحو « يَوْمَ الْخَمِيسِ » أو الثاني فقط ، نحو « يَدُ زَيْدٍ » فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص .

\*\*\*

فصل : والإضافة على ثلاثة أنواع :

(١) نوع يفيد تعرّف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ، كـ « غُلَامِ زَيْدٍ » وتخصّصه به إن كان نكرة ، كـ « غُلَامِ امْرَأَةٍ » ، وهذا النوع هو الغالب .

== تعالى ( تربص أربعة أشهر ) وقوله جات كلمته ( بل مكر الليل ) وقولك « هذا عمل النهار » و « هذا عبث الصبا » ولم يذكر هذا النوع إلا قلة من النحويين ، وتبعهم ابن مالك ، وجرى المؤلف مجراه .

والذي أحب أن أنبهك إليه هو أن الإضافة - عند القائلين بأنها على معنى حرف - قد يصلح في بعض الأمثلة أن يكون على تقدير حرفين باعتبارين ، وخذ لذلك مثلاً قولك « حصير المسجد » و « قنديل الدار » فقد مثلنا كما مثل العلماء بهذين المثالين لما تكون الإضافة فيه على معنى لام الاختصاص ، ولتكون المضاف إليه في كل منهما ظرفاً للمضاف يصح أيضاً أن تكون على معنى في ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٣٩ و ٤١ من سورة يوسف

(٢) ونوع يفيد تخصّص المضاف دون تعرفه<sup>(١)</sup> ، وضابطه : أن يكون المضاف مُتَوَغَّلًا في الإبهام كعَيز ومِثْل إذا أُريدَ بهما مُطلق المائِلة والمغايرة<sup>(٢)</sup> ، لا كَمَا لَهُمَا ؛ ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ » أو « غَيْرِكَ » .

وتسمى الإضافة في هذين النوعين مَعْنَوِيَّة ؛ لأنها أفادت أمراً معنويًا ، ومَحْضَةً ، أى : خالصة من تقدير الانفصال .

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك ، وضابطه : أن يكون المضاف<sup>(٣)</sup> صفة

(١) المراد بالتخصّص تقليل الشيوخ ، ألا ترى أن كلمة « غلام » وكلمة « كتاب » عامتان بحيث يشمل الغلام الرجل وغلّام المرأة ، وبحيث يشمل الكتاب كتاب الطالب وكتاب الأستاذ وكتاب غيرها ، فإذا قلت « غلام رجل » قل شيوعه فصار لا يشمل غلام المرأة ، ولم يبلغ درجة التعمين الذى تفيدُه الإضافة إلى المعرفة ، وإذا قلت « كتاب طالب » قل شيوعه فصار لا يشمل كتاب الأستاذ ولا كتاب غير الطالب والأستاذ ، ولم يبلغ درجة التعمين الذى تفيدُه الإضافة إلى المعرفة ، وهذا اصطلاح لأهل هذه الصناعة ، ومنه تفهم بطلان قول أبي حيان « تقسيم النحاة الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح ، لأنه من جعل القسم قسماً ، وذلك لأن التعريف تخصّص ، فالإضافة إنما تفيد التخصيص ، لكن أقوى مراتبه التعريف » اهـ .

(٢) مما هو متوغل في الإبهام فلا تفيدُه الإضافة تعريفاً ولا تخصّيصاً : شبهك ، وتربك ، وضربك ، وخذنك ، ومحوك ، وندك ، وشرعك ، وحسبك .

(٣) حاصل ما اشترط في المضاف إضافة لا تفيدُه تعريفاً ولا تخصّيصاً أن يكون وصفاً ، وأن يكون مشبهاً للمضارع ، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأن يكون عاملاً والمضاف إليه معموله .

فخرج باشتراط كونه وصفاً المصدر المقدر بأن والفعل ، فإن إضافة المصدر إضافة محضة ، بدليل وصفه بالمعرفة في قول الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا =

= وخالف في هذا ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ، وكذلك المصدر الواقع مفعولاً لأجله إضافته محضة ، خلافاً للرأي .

وخرج باشتراط كون الوصف بمعنى المضارع اسم التفضيل ، فإن إضافته في نحو قولك « محمد أفضل القوم » إضافة محضة عند أكثر النحاة ، وخالف في هذا الكوفيون وابن السراج وأبو على الفارسي وأبو البقاء ، وخالف فيه من المتأخرين الجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ، وزعم ابن عصفور أن ما ذهب إليه هو مذهب سيديويه ، لكن ابن مالك ذكر أن مذهب سيديويه هو أن إضافة اسم التفضيل محضة . وخرج أيضاً ما إذا كان الوصف بمعنى الماضي ، نحو « ضارب زيد أمس » فإن إضافته حينئذ محضة ، وخالف في هذا الكسائي ، وخلافه موضح في باب إعمال اسم الفاعل .

وخرج أيضاً الوصف غير العامل ، نحو « كاتب القاضي » ونحو « كاسب عياله » فإن إضافته حينئذ محضة .

فلم يبق إلا ثلاثة أنواع إجمالاً ، وهي على التفصيل أكثر ؛ لأن كل واحد منها يكون على عدة أنواع :

الأول : اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله الظاهر نحو « ضارب زيد - الآن ، أو غدا » أو معموله المضمر نحو « راجيك - الآن أو غدا » ومنه أمثلة المبالغة نحو « منجار النوق ، وشراب العسل - الآن أو غدا » واسم الفاعل يشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى .

الثاني : اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله ، سواء أكان فعله ثلاثياً نحو قولك « مضروب العبد » أم كان فعله على أكثر من ثلاثة أحرف نحو « مروع القلب » وهو يشبه الفعل المضارع المبني للمجهول في المعنى دائماً وفي اللفظ أحياناً .

الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة إلى معمولها ، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال نحو « قليل الحيل » و « عظيم الأمل » و « حسن الوجه » ونحو « معتدل القامة » و « مستقيم الخلق » وهي تشبه الفعل المضارع بواسطة شبهها لاسم القاعل .



تُشَبِّه المضارعَ في كونها مُرَاداً بها الحالُ أو الاستقبالُ ، وهذه الصفة ثلاثة أنواعٍ : اسم فاعل ، كـ « ضَارِبُ زَيْدٍ » و « رَاجِعُفًا » ، واسم المفعول ، كـ « مَضْرُوبُ الْعَبْدِ » و « مُرَوِّعُ الْقَلْبِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَنُ الْوَجْهِ » و « عَظِيمُ الْأَمَلِ » و « قَلِيلُ الْحَيْلِ » .

والدليلُ على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وَصْفُ النكرة به في نحو ( هَذَا بِالْبَيْعِ الْكَعْبَةِ )<sup>(١)</sup> ، وَوُقُوعُهُ حالا في نحو ( ثَانِي عِطْفِهِ )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

٣١٧ — \* فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفَوَادِ مُبْطِنًا \*

(١) من الآية ٩١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

٣١٧ — هذا الشاهد من كلام أبي كبير الهذلي ، يصف تأبط شرا وهو أحد فتاك العرب وذؤبانهم ، وقد مر بيت من هذه الكعكة في آخر باب المفعول المطلق ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ كَيْلُ الْهُوَجْلِ \*

اللغة : « أتت » الضمير المؤنث للمستتر يعود إلى أم تأبط شرا ، وكان أبو كبير قد تزوجها ، والضمير في « به » يعود إلى تأبط شرا « حوش الفؤاد » هو بضم الحاء المهملة ، ومعنى هذا المركب الإضافي حديد القلب جرىء الجنان ، وقوله « مبطنا » معناه ضامر البطن ، وقوله « سهدا » - بزنة عنق - معناه قليل النوم ، و « الهوجل » هو الثقل الكسلان ، أو الأحق .

المعنى : يقول : إن هذا الفتى - الذي هو تأبط شرا - قد ولدته أمه ذكي القلب حديده ضامر البطن خبيثه ، لا ينام الليل إذا نام الكسلان .

الإعراب : « فَأَتَتْ » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب أنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وتاء التأنيث حرف دال على تأنيث =

ودخول « رَبِّ » عليه في قوله :

٣١٨ — \* يَا رَبِّ غَاطِنًا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ \* .

المسند إليه لا محل له من الإعراب « به » جار ومجرور متعلق بأى « حوش » حال من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحوش مضاف و « الفؤاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مبظا » حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « سهدا » حال ثالثة « إذا » ظرف زمان متعلق بسهد مبنى على السكون فى محل نصب « ما » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نام » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ليل » فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وليل مضاف و « الهوجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة « نام ليل الهوجل » فى محل جر بإضافة إذا إليها .

الشاهد فيه : قوله « حوش الفؤاد » فإنه أضاف الصفة المشبهة التى هى « حوش » إلى فاعلها ، وهو قوله « الفؤاد » فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفا ، بدليل مجيئها حالا من الضمير المجرور بالباء فى قوله « به » وقد علمت أن الحال فى الأصل لا يكون إلا نكرة ، وأن مجيئها معرفة خلاف الأصل ، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل فى أمثاله .

٣١٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل النصراني التغلبي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* لَأَقِي مُبَايَعَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا \*

اللغة : « غاطنا » العابط : اسم فاعل من الغبطة — بكسر فسكون — وهى أن يتعنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتعنى زوال ما عند غيره من الخير ، وقال الأعلم : هو من الغبطة وهى السرور ، أى : رب شخص يطلب مسرتنا بطميه معروفنا ، ولو طلب ما عندكم لبوعد وحرّم « مباعدة » أراد بعدا عنكم « حرمانا » — بكسر فسكون — أحد مصادر قولك « حرمت فلانا كذا أحرمه » — من باب ضرب — إذا منعه .

المعنى : يقول لأحبابه : كثير من الناس يغبطوننى على محبتي لىكم وولوعى بكم =

== ويتمنون أن لو كانوا في مكاني ؛ لأنهم يظنون أن سيدنا لون منكم جزاء هيامهم وكفاء غرامهم ، وهم يحسبون أني أنال منكم شيئاً من ذلك ، ولو أنهم وصلوا حباهم بحبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم من الجفاء والقسوة لما غبطوني ولما تمنوا هذه الأمانى .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، أو هو حرف نداء والمنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء رب غابطنا - إلخ « رب » حرف جر شبه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وغابط مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « يطلبسكم » يطلب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، وضمير المخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو « لاقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « مباحدة » مفعول به للاقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمباحدة « وحرمانا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حرمانا : معطوف على مباحدة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب لو ، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب .

الشاهد فيه ؟ قوله « رب غابطنا » حيث جر اسم الفاعل وهو « غابط » المضاف إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، رب ، وأنت قد علمت أن « رب » تختص بجر النكرات ؛ فدل دخول رب على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستفد من إضافته إلى الضمير تعريفاً ؛ إذ لو استفاده لم تدخل عليه « رب » .

والدليلُ على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك « ضاربٌ زَيْدٌ » :  
ضاربٌ زَيْدًا ؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ  
التخفيفَ أو رَفْعَ الْقُبْحِ .

أما التخفيفُ فبحذفِ التنوينِ الظاهر ، كما في « ضاربٍ زَيْدٍ » ،  
و « ضارِبَاتٍ عَمْرٍو » و « حَسَنٍ وَجْهِه » ، أو الْمُقَدَّرُ كما في « ضَوَارِبِ  
زَيْدٍ » و « حَوَاجِّ بَيْتِ اللَّهِ » ، أو نونِ التثنية ، كما في « ضارِبًا زَيْدٍ » ،  
أو الجمع ، كما في « ضاربُو زَيْدٍ » .

وَأَمَّا رَفْعُ الْقُبْحِ ففي نحو « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ » ؛ فإن في رفعِ  
« الْوَجْهِ » قُبْحٌ خُلُوُ الصِّفَةِ مِنْ ضَمِيرٍ يعود على الموصوف ، وفي نصبه قُبْحٌ  
إجراء وصف القاصر مُجَرِّى وصف المتعدّي ، وفي الجر تخلصُ منهما ، ومن ثمَّ  
امتنع « الْحَسَنُ وَجْهِه » لانتفاء قُبْحِ الرِّفْعِ ، ونحو « الْحَسَنُ وَجْهِه » لانتفاء  
قُبْحِ النِّصْبِ ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز  
وَأُسْمِي الإضافة في هذا النوع لفظية ؛ لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وغير  
مَحْضَةٍ ؛ لأنها في تقدير الانفصال .

\*\*\*

فصل : تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول « أل » على المضاف  
في خمس مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف إليه بـأل ، كـ « الْجُمُعَةِ الشَّعْرِ » وقوله :

— ٣١٩ — \* شِفَاةً ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَاتِمُ \*

٣١٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم  
الباهلي على سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته ، فقتله وكيع بن حسان بن قيس ، وبعث =

الثانية : أن يكون مُضَافًا لما فيه « أل » ، كـ « الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي » ، وقوله :

٣٢٠ — \* لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى \*

= برأسه إلى سليمان ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* أَبَانَا بِهِمْ قَتَلَى ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ \*

اللغة : « أبأنا » معناه جعلناهم بواء ، أى : عوضاً ومقابلة ، وذلك إنما يكون عند الأخذ بالنار . و « الحوائم » جمع حائمة ، وهى التى تحوم حول الماء من العطش . المعنى : يقول : أخذنا بترائنا عند من كانت لنا عندهم ثارات ، وفعلنا منهم ما فعله عظيمة بمن كانوا قد قتلوه من قومنا ، وليس فى دم الذين قتلناهم شفاء لحرارة قلوبنا ولا عج أحزاننا ؛ لأنهم غير أكفاء لمن قتلوا من قومنا ، وإن القتل وأخذ النار إنما يقصد بهما شفاء غيظ الصدور والذهاب بحرارة الألم على من يفقد .

الإعراب : « أبأنا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأباء « قتلَى » مفعول به لأباء « وما » الواو واو الحال ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : نافية « فى دمائهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضاً ، هن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « الشافيات » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحوائم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوائم » حيث أضاف الاسم للمقترن بأل ليكون المضاف إليه مقترنا بها مع كون المضاف وصفا .

٣٣ . — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= \* بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلْأُسْرٍ وَالْقَتْلِ \*

= اللفظة : « ظفر » معناه فاز ، و « الزوار » جمع زائر ، و « أقفية » جمع قفا ، وهو مؤخر العنق ، وقوله « ملأ سر » أصله « من الأسر » ، لحذف النون وهمزة الوصل ، وهذا شائع في كلامهم .

وانظر إلى قول أبي صخر الهذلي :

كَأَنَّهُمْ مِالَانَ لَمْ يَتَغَيَّرَا      وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ  
أراد « من الآن » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة :

نَجِيَّيْنِ تَقْضِي آلَهُوَ فِي غَيْرِ مَا تَمَّ      وَإِنْ رَغِمَتْ مِلْكَاشِحِينَ لِمَعَاطِسُ  
أراد « من الكاشحين » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة أيضاً :

وَمَا أُنْسَ مِلْأُشْيَاءَ لَا أُنْسَ قَوْلَهَا      لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ  
أراد « من الأشياء » ثم انظر إلى قول المغيرة بن حنبل :

إِنِّي أَمْرُوٌّ حَنْظَلِي حِينَ تَذْسُبُنِي      لَا مِلْعَتَيْكَ وَلَا أَخَوَالِي الْعَوَقُ  
أراد « من العتيك » ثم انظر إلى قول ذى الأصابع العدواني :

أَجْعَلُ مَالِي دُونَ الدُّنَا غَرَضًا      وَمَا وَهَى مِلْأُمُورٍ فَأَنْصَدَعَا  
أراد « من الأمور » ثم انظر بعد كل هذا إلى قول أبي الطيب المتنبي :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنٌ فِي زِيٍّ نَاسٍ      فَوْقَ طَيْرِهَا شَخُوصُ الْجِبَالِ

أراد « من الجن » ؛ فهذه جملة صالحة من الشعر العربي القديم ، ومن شعر الشعراء المحدثين العارفين بلغات العرب ، وكلها فيها ذلك الحذف ، وهذا يدل على أنه شائع غير منكر .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ظفر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزوار » فاعل ظفر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أقفية » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على =

الثالثة : أن يكون مُضَافًا إلى ضمير ما فيه « أل » كقوله :

٣٢١ - \* أَلُوذُ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوَةٌ \*

= الألف منع ظهورها التعذر « بما » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة « الآمال » مفعول به لجاوز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لهما من الإعراب صلة الموصول « ملأ سر » جار ومجرور متعلق بجاوز « والقتل » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، القتل : معطوف على الأسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الزوار أفنية العدى » حيث أضاف الاسم المقترن بأل ، والذي جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفا وكون المضاف إليه مضافا إلى مقترن بأل .  
٣٢١ - وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* مَيِّ ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا \*

اللافة : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرهما - المحبة ، وتقول : وددت الرجل أوده - من باب علم يعلم - إذا أحببته « المستحقة » التي تستوجب بما اشتملت عليه من صفات وممادح « صفوه » صفو الشيء - بفتح الصاد وسكون الفاء - خالصه ولبابه « أرج » مضارع « رجا الشيء يرجو رجاء ورجاوة » إذا أمله وطمع فيه « نوالا » أى عطاء ، ومثله النائل .

المعنى : أنت - دون سائر الناس - التي تستوجبين خالص محبتي وبنات سودتي . بما أودعك الله تعالى من محاسن ، وبما شغف قلبي بك ، وإنى لأمنحك هذه العبة الحالصة وإن أكن على يقين من أنك لا تمنين على بما يكافئ ذلك كله ؛ فلا مطمع لي في شيء مما يطمع فيه المحبون .

الإعراب : « الود » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « أنت » ضمير منفصل =

الرابعة : أن يكون المضاف مُشْتَقًى ، كقوله :

— ٣٢٢ — \* إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنَ \*

== مبتدأ ثان مبنى على السكون إن اعتبرت التاء ليست جزءاً من الضمير طى ما هو الراجح ، فإن اعتبرت التاء جزءاً فهو مبنى على الكسر فى محل رفع « المستحق » خبر المبتدأ الثانى مرفوع بالضممة الظاهرة وهو مضاف وصفو من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « منى » جار ومجرور يتعلق بقوله المستحق « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، إن : حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أرج » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بقوله أرجو « نوالا » مفعول به لأرجو ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أخرى محذوفة هى أولى بالحكم الذى هو استحقاقها للود من هذه الجملة المذكورة ، وتقدير الكلام : إن رجوت منك نوالا وإن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « المستحق صفوه » حيث أضاف الاسم المقترن بأل ، وهو قوله المستحق ؛ لكونه وصفاً مع كون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما فيه أل وهو الود .

٣٢٣ — وهذا الشاهد من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمَ مَا عَنْهُمَا بِغَنِي \*

اللغة : « يغنيا عنى » أراد يستغنيا ولا تكون بهما حاجة إلى معونتي « المستوطنا عدن » اللذان اتخذنا عدناً وطناً وموضع إقامة ، وعدن - بفتح العين والدال جميعاً - بلد باليمن ، وذكر فى محيط الفيروز ابادى أنها جزيرة باليمن « بغنى » الغنى : المستغنى ، وهو الوصف من غنى يغنى - بوزن رضى رضى .

المعنى : إن يكن هذان الشخصان اللذان اتخذنا عدناً موطن إقامة قد استغنيا عنى ، ولم تعد بهما حاجة إلى معونتي ؛ فإننى دائماً الحاجة إليهما ولست مستغنياً عنهما قط . =



الخامسة : أن يكون جمعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يُعَرَّبَ بِمَجْرَفَيْنِ وَيَسْلَمُ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ وَيُخْتَمُّ بِنُونٍ زَائِدَةٍ تَحْذِفُ الْإِضَافَةَ ، كما أن المثنى كذلك ، كقوله :

— ٣٢٣ — \* لَيْسَ الْأَخِلَّاءُ بِالْمُضْنَى مَسَامِعِهِمْ \*

= الإعراب . « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يغنيا » فعل مضارع فعل الشرط محذوم بإن وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله يغنيا « المستوطنا » بدل من ألف الاثنين - تخريجاً على اللغة الفصحى - مرفوع بالألف نيابة عن الصمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « عدن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإننى » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والنون الثالثة حرف يلحق الأفعال والحروف عند اتصالها بباء المتكلم لوقاية أواخرها من الكسر ، وباء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لست » ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله غنى الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « عنهما » جار ومجرور متعلق بغنى أيضاً « بغنى » الباء حرف جر زائد ، غنى : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « المستوطنا عدن » حيث أضاف الاسم للمقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها وهو عدن ؛ وساغ ذلك لسكون المضاف وصفاً دالاً على مثنى : وفي قوله « يغنيا المستوطنا عدن » شاهد آخر ، وذلك حيث ألحق الفعل علامة التثنية مع كونه رافعاً لاسم ظاهر مثنى ، وذلك على لغة أكلوني البراغيث - وقد سبق ذكره أثناء شرحنا في باب الفاعل .

٣٢٣ - لم أقف لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ \*  
( ٧ - أَوْضَحِ الْمَسَالِكَ ٣ ) =

= اللغة : « الأخلاء » جمع خليل ، وهو الصديق ، وفي القرآن الكريم ( الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو ) « بالمصغى » المصغى : جمع مصغ ، وهو اسم الفاعل من « أصغى فلان إلى حديث فلان » إذا أمال أذنه إليه وأنصت له ولم ينحرف عنه « مسامعهم » للمسامع : جمع مسمع ، وأصله مكان السمع ، وأراد الآذان « الوشاة » جمع واش ، وهو الذى يسعى بين المحبين لإفساد قلوبهم .

المعنى : يقول : ليس الأصدقاء الباقون على ودادهم بالقوم الذين يصغون إلى كلام الوشاة الساعين بالإفساد بينهم ، ولو كان هؤلاء الوشاة من دوى رحيم ، ومحل الثقة من نفوسهم .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الأخلاء » اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة « بالمصغى » الباء حرف جر زائد مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب ، المصغى : خبر ليس ، وهو مضاف ومسامع من « مسامعهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومسامع مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الأخلاء مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « إلى الوشاة » جار ومجرور متعلق بقوله المصغى السابق « ولو » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لو : حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كانوا » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة العائد إلى الوشاة اسم كان مبني على السكون في محل رفع « دوى » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « رحم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة كان واسمها وخبره معطوفة بالواو على محذوف هو أولى بالحكم - الذى هو انتفاء الحلة عمن يصغى مسامعه إلى الوشاة من الأخلاء - من المذكور ، وتقدير الكلام : إن لم يكن الوشاة دوى رحم وإن كانوا - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « المصغى مسامعهم » حيث أضاف الاسم المقترن بال إلى اسم ليس مقترناً بها ، وهو مسامعهم ؛ السكون المضاف جمع مذكر سالماً .

وَجَوَّزَ الْفَرَّاءَ إِضَافَةَ الْوَصْفِ الْحَلِيِّ بِأَلٍ إِلَى الْمَعَارِفِ كُلِّهَا<sup>(١)</sup>، كـ «الضَّارِبِ زَيْدٍ» و «الضَّارِبِ هَذَا» بِخِلَافِ «الضَّارِبِ رَجُلٍ» وَقَالَ الْمُبَرِّدُ وَالرَّمَانِيُّ فِي «الضَّارِبِكَ» وَ «ضَارِبِكَ»<sup>(٢)</sup>: مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خَفِضَ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ:

(١) سواء أكان المضاف إليه علما نحو «الضارب زيد» أم كان اسم إشارة نحو «الضارب هذا» أم كان اسما موصولا نحو «الضارب الذي كان عندنا أمس» أم كان ضميرا نحو «الضاربك» أم كان مضافا إلى معرفة نحو «الضارب غلامك» وحجة الفراء في تجويزه هذه الصور كلها أنه قاسها على إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم مقترن بها، زعم أنه لافرق بين نوع من المعارف ونوع آخر منها . والجمهور يقتضرون في هذه المسألة على ما ورد عن العرب، لأن الأصل أنه لا يجوز بوجه عام أن يضاف الاسم المعرفة، لأن أهم أغراض الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه، فإذا كان المضاف في نفسه معرفة لم تكن به حاجة إلى التعريف، وكنا أحرياء بمقتضى هذا الأصل ألا نحيز إضافة الاسم المحلى بأل لا إلى مثله ولا إلى غير ذلك من المعارف، لكن ورد السماع عن أهل هذا اللسان بإضافته إلى المحلى بأل، خروجا عن أصل القياس الذي أشرنا إليه، وإذا كانت هذه الإضافة خارجة عن أصل القياس، فإنه لا يجوز أن يقاس غيرها عليها للقاعدة المعلومة الغائلة «ما خرج عن القياس فغيره عليه لا ينفاس» فافهم ذلك

ومما هو جدير بالذكر ههنا أن نحو «الضاربك» قد ورد عن العرب فاختلف النحاة في تخريجه، فخرجه الجمهور على أن الكاف التي هي ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به، وجوز الفراء ذلك كما جوز أن تكون في محل جر بإضافة الوصف إليها، والثاني تخريج على وجه ضعيف فيما أمكن تخريجه على وجه قوى .

(٢) تلخيص ما في هذه المسألة من مذاهب النحاة وتعليلها نذكره لك فيما يلي :

اعلم أولا أن المضاف هنا وصف إما مفرد محلى بأل نحو «الضاربك» وإما مفرد مجرد من أل نحو «ضاربك» وإما مثنى نحو «الضاربك» وإما مجموع جمع مذكر سالما نحو «الضاربوك» والفرض أن المضاف إليه ضمير في كل هذه الصور .

ثم اعلم أن للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال ذكرها المؤلف ونوضحها لك فقول :

= القول الأول - وهو قول المبرد والمأزني والرماني - حاصله أن الضمير في موضع خفض بإضافة الوصف إليه ، سواء أكان الوصف مقرونا بأل نحو « زيد الضاربك » أم كان الوصف مجردا من أل نحو « زيد ضاربك » وحجتهم في ذلك أن الضمير نائب مناب الاسم الظاهر ، ونحن لو قلنا « ضارب زيد » بغير تنوين الوصف كان الاسم الظاهر الذي بعده مخفوضا بإضافة ، وكذلك لو قلنا « الضارب الرجل » وإذا كان الاسم الظاهر مخفوضا بإضافة الوصف إليه يكون الضمير كذلك مخفوضا بإضافة الوصف إليه لأنه قائم في مقام الظاهر ، ونظير ذلك ما إذا كان الوصف مثنى أو مجرورا ، وسنعود إلى بيانه بعد ذكر أقوال النحاة في هذه المسألة .

والقول الثاني - وهو قول الأخفش وهشام - وحاصله أن موضع الضمير نصب على المفعولية ، وحجتهم في ذلك أن قولنا « ضاربك » و « الضاربك » في ذاته يحتمل أمرين ، أحدهما النصب على المفعولية ، والثاني الخفض بإضافة ، والمفعولية أمر محقق ، والإضافة غير محققة ، واعتبار الأمر المحقق أولى من اعتبار الأمر غير المحقق ، فكان اعتبارنا الضمير في موضع نصب أولى .

والقول الثالث - وهو قول سيبويه - حاصله أنه يعتبر الضمير كالاسم الظاهر ، فإذا قلت « ضاربك » جئت بالوصف مفردا مجردا من أل كان الضمير في محل جر بإضافة لأنك لو قلت « ضارب زيد » لكان زيد مجرورا بإضافة ، إذ كان حذف التنوين من الوصف دليلا على أنه مضاف لما يليه مادام الكلام خاليا مما يمنع من الإضافة ، وإذا قلت « الضاربك » كان الضمير في موضع نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيدا » كان الاسم الظاهر واجب النصب على المفعولية عنده ، ولم يجوز في الاسم الظاهر الجر بإضافة لأن المضاف حينئذ محلى بأل والمضاف إليه مجردا منها ، ولا يجوز أن يضاف الخلى بأل إلى المجرد منها ، فلما كان المانع من الإضافة في هذه الصورة قائما وجب النصب على المفعولية ، وإذا قلت « الضاربك » أو « الضاربوك » جئت بالوصف مثنى أو مجرورا جاز الوجهان : كون الضمير في محل جر بإضافة ، وكونه في محل نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيد » جاز في الاسم الظاهر الوجهان ، لأن الوصف المثنى أو المجموع تجوز إضافته إلى كل أنواع المعرفة ، فهذا يحيز أن يكون الوصف =

نصب ، وقال سيبويه : الضمير كالأظهر ؛ فهو منصوب في « الضاربك » مخفوض في « ضاربك » ويجوز في « الضَّارِبَاكَ » و « الضاربوك » الوجهان .

مسألة<sup>(١)</sup> : قد يكتسب المضافُ المذكَّرُ من المضاف إليه المؤنثُ تأنيثُهُ ،

= مضافا والضمير مضافا إليه ، ويكون حذف نون المثنى أو المجموع بسبب الإضافة ، ويجوز - مع ذلك - أن يكون حذف التنوين للتخفيف فينتصب الاسم الظاهر ، فكذلك الضمير .

وقد علمت فيما قررناه لك عند بيان مذهب المبرد ومن معه أنهم يرون الضمير في نحو « الضاربك » وفي نحو « الضاربوك » في محل جر بالإضافة ، ولا يجوز اعتباره في محل نصب ، لأن ذلك يقتضى أن يكون حذف النون للتخفيف لا للإضافة ، والأصل في حذف النون أن يكون سببه الإضافة ، واعتبار حذفه للتخفيف بسبب طول صلة ال ليس في الكلام ضرورة تدعو إليه ، فليكون ذلك خلاف الأصل ولا ملجأ يلجئنا إليه لم نجعله في مكان الاعتبار .

(١) مجمل ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى في هذا الباب من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه ستة أمور ، ذكر منها في الفصل السابق أربعة : وهي التعريف كما في نحو « غلام الأمير » مما يكون المضاف إليه معرفة ، والتخصيص كما في نحو « غلام رجل » مما يكون المضاف إليه نسكرة ، والتخفيف كما في نحو « ضارب علي » و « ضاربا زيد » مما يكون المضاف اسم فاعل ، والمضاف إليه معموله ، ورفع القبح كما في نحو « زيد الحسن الوجه » مما يكون المضاف صفة مشبهة ، وذكر منها في هذا الفصل أمرين : وهما التذكير كما في نحو \* إنارة العقل مكسوف ... \* والتأنيث كما في نحو « قطعت بعض أصابعه » .

وبقى عليه أربعة أمور لم يذكرها لا هناك ولا هنا :

أحدها : الظرفية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه ظرفا - نحو قوله تعالى : (تؤتى أكلاما كل حين بإذن ربها) وكقول الراجز :

= \* أنا أبو المنهال بعض الأحيان \* =

وبالعكس ، وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

= ثانيا : المصدرية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه مصدرا - كقوله جل ذكره :  
( وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون ) ، وكقول الشاعر :

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَى دَيْنٍ تَدَايَدَتْ وَأَى غَرِيمٍ لِّلْتَقَا ضَى غَرِيمِهَا  
وكقول مجنون بنى عامر :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّدِيدَيْنِ بَعْدَ مَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ثالثا : وجوب التصدير - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه من الأسماء التى تستوجب التصدير ، كأسماء الاستفهام - نحو « غلام من عندك ؟ » و « صبيحة أى يوم سفر لك ؟ » و « غلام أيهم أكرم ؟ » و « من صاحب أيهم أنت أكرم » .

رابعا : البناء ، وذلك فى مواضع :

أحدها : إذا كان المضاف مبهما كغير ومثل وبين ودون ، وكان المضاف إليه مبنيا ، وذلك نحو قوله تعالى : ( لقد تقطع بينكم ) فى قراءة من فتح بين ، وهى فاعل تقطع ، بدليل قراءة الرفع ، وكقول الفرزدق فى بعض التخرجات التى مر ذكرها :

\* إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ \*

يفتح مثل على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ؛ لأن « ما » الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها ، وكذا قوله تعالى : ( أن يصيبكم مثل ما أصاب ) فيمن فتح مثل .  
الموضع الثانى : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه لفظ « إذ » نحو قوله

تعالى : ( من عذاب يومئذ ) ( من خزي يومئذ ) يفتح يوم فيهما .

الموضع الثالث : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبنى ، سواء أكان بناؤه أصلياً كالماضى فى محو قول النابغة .

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيدَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمَّا تَضَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟

أم كان بناؤه عارضاً كالضارع المقترن بنون النسوة فى نحو قوله :

لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَامًا عَلَى حِينٍ يَسْتَصْنِينَ كُلَّ حَلِيمٍ

وسياتى ذكر هذين الموضعين فى آخر هذا الباب .

فتم عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه .

فن الأول<sup>(١)</sup> قولهم : « قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، وقراءةُ بَعْضِهِمْ :  
( تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :  
٣٢٤ — \* طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي \*

(١) يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث في ثلاث صور :  
الصورة الأولى : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، ومن أمثله قولهم « قطعت  
بعض أصابعه » وقراءة الحسن البصري ( تلتقطه بعض السيارة ) وقد ذكر المؤلف  
هذين المثالين ، وقولهم « جدعت أنف هند » وقول الشاعر ، وينسب للمجنون :  
وَمَا حُبُّ الدِّيارِ شَغَفَنَ قَلْبِي      وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سُكَّنَ الدِّيارَا  
وقول الآخر : وهو الأعشى ميمون :  
وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ      كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَمَاقِمِ مِنَ الدَّمِ  
ومن هذه الأمثلة تفهم أن المراد يكون المضاف بعض المضاف إليه أن يكون بعضه  
في المعنى ، وليس المراد أن يكون لفظ بعض خاصة .

الصورة الثانية : أن يكون المضاف كلا للمضاف إليه ، نحو قوله تعالى ( يوم تجد كل  
نفس ) وقوله سبحانه ( ووفيت كل نفس ) ونحو قول عنترة :  
جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَقَ      فَتَرَكَنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ  
والصورة الثالثة : أن يكون المضاف وصفا في المعنى للمضاف إليه ، ومن ذلك إضافة  
المصدر ، كإضافة طول إلى الليالي في الشاهد رقم ٣٢٤ وكما في قول ذى الرمة :  
مَشَيْنَ كَمَا اهْبَزَتْ رِمَاحٌ تَسَقَّمَتْ      أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ  
(٢) من الآية ١٠ من سورة يوسف .

٣٢٤ — هذا الشاهد من كلام الأغلب العجلي ، وهذا الذى ذكره المؤلف بيت  
من الرجز المشطور ، ورد في كلمة له يتعسر فيها على ذهاب منته وضعف قوته بسبب  
الكبر والشيخوخة ، وهى قوله :

أَصْبَحْتُ لَا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي      مُنْفَهًأ أَرْوَحُ مِثْلَ النَّقْضِ  
طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي      طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي =

= اللغة : « لا يحمل بعضى بعضى » أراد أنه ضعيف لا قوة عنده ، وأن قدميه لا يستطيعان حمل سائر جسده « منفهاً » ضعيفاً « النقض » بكسر النون وسكون القاف - الشيء المنقوض مثل الحمل بمعنى الحمل ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء غير متماسك « أسرع في نقضى » النقض هنا : مصدر قولك « نقضت البناء والحبل والعهد ونحوها » من باب نصر - ومعناه الهدم في البناء وضد الإبرام في الحبل والعهد ، وكفى بإسراع الليالى في ذلك عن أنه تهدم قبل أن يأتى عليه السن المعتاد فيه ذلك ، ويروى « مر الليالى » وهو مرورها ليلة بعد ليلة ، ويروى « أرى الليالى أسرع » ومن عادة العرب أن ينسبوا الحوادث إلى الليالى وإلى الأيام وإلى الدهر ، قال أبو النجم :

مَيَّرَ عَنْهُ قُنُزُوعًا عَنْ قُنُزُوعٍ      جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي  
وقال الآخر :

يَا دَارُ مَا فَعَلْتَ بِكِ الْيَّامُ      ضَامَتِكَ ، وَالْأَيَّامُ لَيْسَ تُضَامُ  
وقال أبو صخر الهذلى :

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بِيَدِي وَبَيْنَهَا      فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ  
الإعراب : « طول » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الليالى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « أسرع » أسرع : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى طول الليالى ، ومستعرف وجهه في بيان الاستشهاد ، وجملة أسرع مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نقضى » نقض : مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بأسرع ، ونقض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « طول الليالى أسرع » حيث أعاد الضمير مؤنثاً في قوله : « أسرع » على مذكر وهو قوله : « طول » والذي جوز ذلك كون المرجع مضافاً =



ومن الثانى قوله :

٣٢٥ — \* إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوُّعِ هَوَى \*

= إلى مؤنث ، والمضاف مع المضاف إليه كالتى الواحد ، فكأن المضاف مؤنث ، ولا يقال إن الضمير عائد إلى المضاف إليه وحده ؛ فإن ذلك خلاف الأصل .  
ومثل هذا البيت قول الشاعر :

إِذَا بَعْضُ السَّـنِينَ تَعَرَّفَتْنَا كَفَى الْأَيْتَامَ مَوْتَ أَبِي الْيَتِيمِ

وقول الآخر ، وهو ابن أحرر ، وأنشده فى اللسان ( ز ب ر ) :

وَلَكَيْتَ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَيَفَاءَ لَيْسَ لِبَهْمَا زَبْرُ

وقول الفرزدق هام بن غالب يهجو الأخطل وقومه :

أَنْتِ الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ

٣٢٥ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، ورأيت من يذكر أنه مصنوع ، وأنه لبعض المولدين ، وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَعَقْلُ عَاصِيِ الْهَوَى يَزْدَادُ تَمْثِيرًا \*

اللغة : « إنارة » هو فى الأصل مصدر قولك : « أنار القمر ونحوه » إذا أضاء « العقل » هو الغريزة التى يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف من قولك : « كسفت الشمس » بالبناء للمجهول - إذا ذهب نورها وزال ضوؤها باعتراض القمر بينها وبين الأرض « بطوع هوى » طوع - بفتح الطاء وسكون الواو - أى الطاعة والانقياد ، والهوى - بفتح أوله مقصوراً - شهوة النفس وميلها إلى ما تحبه ، وأراد بسبب انطلاقه وراء شهوات نفسه الموبقة .

المنى : يقول : إذا جرى الإنسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلف أغراضه ضعف عقله الذى به يدرك الأشياء ، وغطى على نوره الربانى الذى تفيضه عليه الطاعة ومخالفة النفس .

الإعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة =

ويمحتمله (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) <sup>(١)</sup> ، ولا يجوز « قَامَتْ »

= الظاهرة « بطوع » جار ومجرور متعلق بمكسوف ، وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وعقل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عقل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقل مضاف ، و « عاصى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وعاصى مضاف و « الهوى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « يزداد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عقل عاصى الهوى ، والجملة من يزداد مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو عقل عاصى « تنويرا » مفعول به ليزداد .

الشاهد فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أعاد الضمير مذكراً من قوله « مكسوف » على « إنارة » وهو مؤنث ؛ والذى سوع هذا - مع وجوب مطابقة الضمير لرجعه - كون المرجع مضافا إلى مذكر ، وهو قوله : « العقل » فاكسب التذكير منه .

ومثل هذا البيت فى ذلك قول الآخر :

رُؤْيَا الْفِكْرِ مَا يَوُولُ لَهُ الْأُمُورُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَاتِي  
فقد أخبر بقوله : « «عِين» عن قوله : « رؤيَة » الواقع مبتدأ ، وهذا المبتدأ مؤنث ، لكنه لما أضيف إلى المذكر وهو توله : « الفكر » اكتسب التذكير منه .

(١) ن أدب ٥٦ من سورة الأعراف .

اعلم أن للعلماء فى تخريج هذه الآية السكرية أقوالا كثيرة أوصلها المؤلف إلى ستة عشر قولاً فى رسالة صنفها فى هذه الآية خاصة ، وقد نقلها السيوطى فى كتاب الأشباه والنظائر النحوية ، ونحن نذكر لك أربعة تخريجات ، ونسب كل تخريج إلى قائله ، ونبين ما يسلم منها لقائله وسالا يسلم لقائله :

الأول : أن تذكير قريب حاصل بسبب أن الرحمة مؤنث مجازى ، وهذا تخريج الجوهري ، وهو فاسد ، لأن التأنيث المجازى يبيح تذكير الفعل المسند إلى المؤنث =

غُلَامٌ هِنْدِيٌّ « ولا « قَامَ امْرَأَةٌ زَيْدٍ » لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

مسألة : لا يضاف اسمٌ لمرادفيه<sup>(١)</sup> ، كـ « لَمِثْتُ أَسَدٍ » ولا موصوفٌ إلى

= المجازى ، فأما الذى يسند إلى ضميره فلا يجوز إلا تأنيثه ، والوصف هنا مسند إلى ضمير الرحمة .

التخريج الثانى : أن تذكير قريب بسبب المعنى ، وذلك أن المقصود من رحمة الله غفرانه ، وهو مذكر ، وهذا تخريج الزجاج والأخفش .  
والتخريج الثالث : أن لفظ قريب مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهذا تخريج ذكره الفراء .

التخريج الرابع : ما ذكره المؤلف هنا من أن المضاف وهو الرحمة اكتسب من المضاف إليه وهو لفظ الله التذكير ، لأن الاستعمال العربى قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر وإن كان مدلوله لا يجوز أن يوصف بشيء من التذكير أو التأنيث .  
(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما :

الأول : أن أنبهك إلى ما سبق ذكره من أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به ، ومن المعلوم أن الشيء لا يعرف بنفسه ولا يتخصص ، لأن فى ادعاء تعرفه بنفسه ، وفى دعوى تخصصه بنفسه تناقضاً ، لأن معنى طلب تعريفه أو تخصيصه أنه غير معرف ولا مخصص ، وإلا ما طلبت له التعريف أو التخصص ، ومعنى كونه يعرف بنفسه أو يتخصص أنه معرف أو مخصص ، وإلا لما كانت نفسه معرفة ولا مخصصة ، فلما كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع فى الساقص سبع البصريون .  
قبولها ، وأوجبوا فيما يتوهم فيه من الإضافة أنه من إضافة الشيء إلى نفسه التأويل فى المضاف والمضاف إليه حتى يصير أحدهما غير الآخر .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه ، متى اختلف اللفظان ، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين ، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذى ارتكبه البصريون .

واحتج الكوفيون بورود ما منعه البصريون - من إضافة الاسم إلى اللقب ، =

صفته ، كـ « رَجُلٌ فَاضِلٌ » ولا صفة إلى موصوفها ، كـ « فَاضِلٌ رَجُلٌ »  
فإن سَمِعَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك يُؤَوَّلُ .  
فمن الأول قولهم : « جاءني سَعِيدٌ كَرَزٌ »<sup>(١)</sup> ، وتأويله : أن يُرَادَ بالأول  
المُسَمَّى وبالثاني الاسمُ ، أي : جاءني مُسَمَّى هذا الاسم<sup>(٢)</sup> .

== وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى الصفة - ومتى ورد عن العرب  
في الكلام المنور لم يكن بد من قبوله ، وسلكوا - مع هذا السماع - طريقاً من القياس  
حاصله أن العرب قد جاء في كلامها عطف الشيء على مرادفه ، كما في قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ إِرَاهِشِيمَ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّتًا

والأصل في العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه ، فلما استساغوا في  
العطف أن يتركوا الأصل ويعطفوا أحد المترادفين عن الآخر قسنا باب الإضافة على  
باب العطف ، إذ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحداً .

الأمر الثاني : أن ابن مالك قد اختار في كتاب التسهيل مذهب السكوفيين  
فجوز ما منعه هنا من إضافة الشيء إلى ما اتحد به في المعنى ، وقسم الإضافة إلى ثلاثة  
أقسام : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة وهي اللفظية ، وإضافة شبيهة بالمحضة ، وجعل  
من القسم الثالث الذي استحدثه وزاده على كلام القوم إضافة الصفة إلى الموصوف ،  
وإضافة الموصوف إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم .

(١) كرز - بضم القاف وسكون الراء ، وآخره زاي - هو هنا لقب ، وأصله  
بمعنى خرج الراعى الذي يحمل فيه متاعه ، وقيل : هو الجوالق الصغير ، وكرز  
الجعل - دحرجته .

(٢) اعلم أولاً أن مثل قولهم : « سعيد كرز » بإضافة الاسم إلى اللقب على  
التأويل بأن المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم قولهم : « جئت ذا صباح »  
و « ذهبت ذات عشية » أو « سرت ذات يوم » تريد وقتاً صاحب اسم هو صباح ،  
ومدة صاحبة اسم هو عشية ، ومدة صاحبة اسم هو يوم .

واعلم ثانياً أن تأويل الأول من الاسم واللقب بالمسمى وتأويل الثاني بالاسم إنما  
يكون فيما إذا نسبت إلى هذا المركب الإضافي ما لا يليق أن ينسب إلى مجرد اللفظ ==

ومن الثانى<sup>(١)</sup> قولهم : « حَبَّةُ الْحَمَاءِ » ، و « صَلَاةُ الْأُولَى » ، و « مَسْجِدُ الْجَامِعِ » ، وتأويله : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ ، أى : حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَاءِ ، و صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المسكان الجامع .

كما لو قلت : « جاءنى سعيد كرز » أو قلت : « يا سعيد كرز » فإن المجيء إنما يسند إلى الذات لا إلى اللفظ ، فإن نسبت إلى هذا المركب ما ينسب عادة إلى الألفاظ كأن تقول : « كتبت سعيد كرز » أو « نطقت بسعيد كرز » وجب أن يكون تأويل الأول بالاسم والثانى بالمسمى ، عكس التأويل الأول ، ومنه تعلم أن التأويل الذى فى كلام المؤلف ليس متعيناً فى كل كلام ، وأنه ذكر على سبيل التمثيل .

ثم اعلم ثالثاً أن البصريين الذين منعوا إضافة الاسم إلى مرادفه وأوجبوا التأويل فيما سمع مما يؤهم ذلك ، هم الذين قالوا : إذا كان الاسم والملقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ، وقد تبعهم ابن مالك فى ذلك كما تقدم ذكره فى باب العلم ، وهو مشكل غاية فى الإشكال ، ولهذا رده ابن هشام فقال : « ويرده النظر وقولهم هذا يحى عينان » ( انظر الجزء الأول ص ١٣٢ ) .

(١) الثانى هو إضافة الموصوف إلى الصفة ، ألا ترى أن الأصل : حبة حمقاء ، وصلاة أولى ، ومسجد جامع ، واللفظ الثانى من هذه الأمثلة صفة للفظ الأول كما ترى ، فلما أضافوا الأول إلى الثانى - وهما دالان على ذات واحدة - كانوا قد أضافوا اللفظ الدال على معنى إلى لفظ آخر يدل على نفس معنى اللفظ الأول ، وهذه هى إضافة المترادفين .

وتأويل كل مثال من هذه المثل غير تأويل غيره منها ، لكن الضابط العام أن يقدر قبل اللفظ الثانى ، - وهو المضاف إليه - اسم عام يصلح لأن يكون موصوفاً بالمضاف إليه ، فيكون تقدير المثال الأول : حبة البقلة الحمقاء . بتقدير اسم من أسماء الأعيان عام يشمل الاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثانى : صلاة الساعة الأولى ، بتقدير اسم زمان يصلح أن يكون وقتاً للاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثالث : مسجد المسكان الجامع ، بتقدير اسم مكان يصلح أن يكون محلاً للاسم الأول وغيره ، وقد أشار المؤلف إلى هذه التقديرات إشارة دقيقة ، وكلامنا هذا بيان وإيضاح له .

ومن الثالث<sup>(١)</sup> قولهم : « جَرَدُ قَطِيفَةٍ » ، و « سَحَقُ عِمَامَةٍ » ، وتأويله : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أى : شئٌ جَرَدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ سَحَقٌ من جنس العمامة .

\*\*\*

فصل : الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، كـ « مُلَامٌ » و « ثَوْبٌ » .  
ومنها ما يمتنع إضافته كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير أىٍّ من الموصولات وأسماء الشرط ، والاستفهام<sup>(٢)</sup> .

(١) الثالث هو إضافة الصفة إلى الموصوف ، ومنها في القرآن الكريم قوله تعالى : ( يعلم خائنة الأعين ) فإن أصل الكلام : يعلم الأعين الخائنة ، ونظيره قول شاعر الحماسة :

إِنَّا مُحْيِيُوكَ يَا سَلَمَى فَحَيِّينَا      وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا  
وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرُمَةٍ      يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ الْقَوْمِ فَأَذْعِينَا  
فإن أصل قوله في البيت الأول : « كرام الناس » الناس الكرام ، وأصل قوله في البيت الثاني : « سراة كرام القوم » سراة القوم الكرام ، وقد علمنا في بيان النوع الثاني أن الصفة والموصوف بدل كل منهما على الذات ، فتكون إضافة الصفة إلى الموصوف مثل إضافة الموصوف إلى الصفة ، كل واحدة منهما إضافة أحد المترادفين إلى مرادفه ، وتأويل هذا النوع أن تقدر قبل الاسم الأول لفظاً عاماً يصلح أن يكون موصوفاً بالضاف ، وحينئذ تكون الإضافة على معنى من التقي لبيان الجنس ، فتقدير المثالين اللذين ذكرهما المؤلف : شئٌ جرد من جنس القطيفة ، وشئٌ سحَق من جنس العمامة ، ومن هنا نعلم أن المؤلف قد صرح في التأويل بالموصوف الذي أشرنا إليه ، وبحرف الجر الذي تصبح الإضافة على معناه .

(٢) إنما امتنعت إضافة هذه الأنواع من الأسماء لأنها أشبهت الحرف ، ولهذا الشبه بليت ، وقد علمنا أن الحرف لا يضاف ، فأخذنا ما أشبه الحرف حكم الحرف ، وإنما جازت إضافة « أى » الموصولة والاستفهامية والشرطية لضعف شبه الحرف بسبب شدة افتقارها إلى مفرد يبين المراد منها ، وتضاف هي إليه .

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد ، وهو نوعان : ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، نحو « كل » و « بعض » و « أي » ، قال الله تعالى : ( وَكُلُّ فِي فَلَكَ يُسَبِّحُونَ )<sup>(١)</sup> و ( فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ )<sup>(٢)</sup> و ( أَيُّهَا مَا تَدْعُوا )<sup>(٣)</sup> ، وما يلزم الإضافة لفظاً ، وهو ثلاثة أنواع : ما يُضَاف للظاهر

(١) من الآية ٤٠ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .

واعلم أن كلا وبعضاً يجب إضافتهما لفظاً إذا وقعا نعتاً أو توكيداً ، فمثال التوكيد « جاء القوم كلهم » ومثال النعت « زيد الرجل كل الرجل » ؛ فجوار قطعهما في اللفظ عن الإضافة خاص بغير هذين الموضعين .

واعلم أن للنحاة في هذين اللفظين عند قطعهما عن الإضافة لفظاً اختلافاً ، هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه المقدر ، أم هما نكرتان بالنظر إلى حالتهما الراهنة ؟ وقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنهما معرفتان بالإضافة المنوية ، وذهب أبو بوبى الفارسي إلى أنهما نكرتان نظراً إلى حالتهما الراهنة ، لأن نية الإضافة لا تكون سبباً في التعريف ، ألا ترى أن لفظ « نصف » و « ربع » وما أشبههما قد يقطعان عن الإضافة فيقال « خذ ديناراً ونصفاً وربعاً » مثلاً ، وهما حينئذ نكرتان بالإجماع ، وهو كلام غير مستقيم من وجهين : الأول : أن العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي تريد المضاف إليه إذا كان لفظ المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه ، وقد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي لا تريد المضاف إليه إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه ، ومن النوع الأول لفظ كل ولفظ بعض فإنهم لا يحدفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه ، ومن النوع الثاني لفظ نصف وربع فإنهم حين يحدفون المضاف إليه منهما لا يلقون إليه بالاً ، فمن أجل هذا كان لفظ كل وبعض معرفة سواء أنطقوا بالمضاف إليه معهما أم لم ينطقوا والوجه الثاني أنهم قد جاءوا بالحال من لفظ كل ولفظ بعض مع قطعهما عن الإضافة لفظاً فقالوا : مررت بكل قائماً ، وأعرضت عن بعض جالساً ، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، فمن أجل هذا قلنا : إن لفظ كل وبعض معرفة ، سواء أذكر المضاف إليه معهما أم لم يذكر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

والمضمر ، نحو « كَلَّا » و « كَلَّمَا » و « عِنْدَ » و « لَدَى » و « قُصَارَى »  
و « سِوَى » ، وما يختص بالظاهر ، كـ « أُولَى » و « أُولَاتِ » و « ذِي »  
و « ذَاتِ » ، قال الله تعالى : ( نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ )<sup>(١)</sup> ( وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ )<sup>(٢)</sup>  
( وَذَا النُّونِ )<sup>(٣)</sup> و ( ذَاتَ بَهْجَةٍ )<sup>(٤)</sup> ، وما يختص بالمضمر ، وهو نونان :  
ما يُضَافُ لسُكُل مضمر ، وهو « وَحَدَّ » نحو : ( إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ )<sup>(٥)</sup> ،  
وقوله :

— ٣٢٦ — \* وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَّكَ \* \*

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٨٧ من سورة الأنبياء .

(٤) من الآية ٦٠ من سورة النمل .

(٥) من الآية ١٢ من سورة غافر .

٣٢٦ — هذا الشاهد من قول عبد الله بن عبد الأعلى القرشي ، وما ذكره المؤلف

بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ \* \*

اللغة : « لَمْ يَكْ شَيْءٌ » قال العلامة يس : ذكر المصنف - يزيد ابن هشام - في  
بحث لما من المعنى أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع ، قال : وتبعه ابنه فيما  
كتبه على التسهيل ، وهو وهم ، انتهى ، ونقل عنه أنه قال : إنما يكون هذا البيت  
من النفي المنقطع لو كان الراجز قد قال \* لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي مَعَكَ \* وعنه أيضاً :  
وفيه نظر ؛ إذ يتعذر أن يكون تقديره لَمْ يَكْ شَيْءٌ قَبْلَكَ ثُمَّ كَانَ قَبْلَكَ ، واعتراض بأن  
هذا لا يلزم ؛ إذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيداً بالقبلية ، بل نأخذ مطلقاً عنها :  
أى لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ ثُمَّ كَانَ ، وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن  
مالك ؛ لأن القبلية محالة في حقه سبحانه ، فتعينت المعية ، فالمعنى لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي  
مَعَكَ قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ ثُمَّ وَجَدَ الْعَالَمَ ، انتهى ، ويدل لسكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها  
بقوله وحدك ، فتدبر .



== قال أبو رجاء : وحاصل هذا الكلام أن الأصل في المنفى بلما أن يكون مستمرا إلى حال التسكلم بالكلام ، فإذا قلت « لما يقيم زيد » دل هذا الكلام على انتهاء قيام زيد في الزمان الماضي مستمرا إلى الوقت الذي تتكلم فيه بهذا الكلام ، ومنه قول الممزق العبدى ، وقد تمثل به ذو النورين شهيد الدار أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في رسالة كتبها إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كُولاَ فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ  
وَالْإِلَّاءَ فَأَذْرِ كُنْفِي وَلَمَّا أَمَّـرَ زَقِي

فإن معناه أنه لم يمزق في الزمن الماضي وأن عدم تمزيقه مستمر إلى وقت الكلام ، أما منفي لم فإنه لا يلزم فيه استمرار نفيه إلى زمن التسكلم ، بل قد يكون النفي مستمرا إلى زمن التسكلم كما في قوله تعالى : ( ولم أكن بدعائك رب شقيا ) فإن الشقاء منفي عن ذكرها عليه الصلاة والسلام في الزمن الماضي ومستمر الانتهاء عنه إلى وقت التسكلم ، وقد يكون نفي مدخول لم منقطعا نحو قوله تعالى ( لم يكن شيئا مذكورا ) فإن المعنى أن الإنسان فيما مضى من الزمان لم يكن شيئا ولكنه صار بعد ذلك شيئا ، هذه هي القاعدة الأصلية في السكلمتين ، ثم إن ابن مالك مثل للمنفى بلم الذي انقطع نفيه بهذا البيت المستشهد به ؛ فالمعنى عنده لم يكن شيء فيما مضى ثم انقطع ذلك فكان شيء وحدث قبل زمن التسكلم ، وابن هشام اعترض هذا التمثيل في المنفى وقال في شأنه « وهو وهم فاحش » ووجه نظره أن الظرف الذي هو قول الراجز « قبلك » قيد في كان التي معناها حدث ، فصار المعنى : لم يحدث شيء من الأشياء في الزمان الماضي قبلك ثم حدث شيء قبلك ، وهذا محال ؛ لأن شيئا من الأشياء لم يحدث قبل الله تعالى أصلا ، ولكن العلماء انتصروا لابن مالك وصححوا تمثيله بهذا البيت ، ووجهة نظرهم أننا لا نأخذ الظرف قيدا في الفعل المنفى بلم ، بل نجعل الفعل مطلقا عن القيد ، أو نجعل قبل بمعنى مع ؛ فيكون المعنى على الأول : لم يكن شيء أصلا إلا أنت ، ثم كان قبل زمان التسكلم أو عنده شيء من الأشياء ، ويكون المعنى على الثاني : لم يكن معك شيء أصلا في الزمان الماضي ثم صار معك في الوجود شيء ، وكلاهما صحيح ، فتدبر هذا واحرص عليه .

وقوله :

٣٢٧ - وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ

وَحْدِي

== الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « إذ » ظرف للزمن الماضي مبنى على السكون في محل نصب متعلق بكان الناقصة « كنت » فعل تام وفاعل ، أو فعل ناقص واسمه ، وعليه يكون خبره محذوفاً ، والتقدير: كنت موحوداً ، وحيلة كان الثانية واسمها وخبرها أو هي وفاعلها في محل جر بإضافة إذ إليها « إلهي » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا إلهي ، بدليل ذكر حرف النداء في المرة الثانية في قوله « لم يك شيء يا إلهي » « وحدك » وحد : خبر كان الأولى ، وقد جوزنا أن تكون كان الأولى فعلاً تاماً وضمير المخاطب فاعله ، وعليه يكون قوله « وحدك » حالاً من ضمير المخاطب ، وهذا هو الأظهر ، وعلى كل حال فهو مصدر موضوع موضع الوصف ، فهو مؤول بمنفرد - أو متوحد - كما مضى في باب الحال « لم » حرف نفى وجزم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يك » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « شيء » فاعل يك مرفوع بالضممة الظاهرة « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إلهي » إله : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المأثري بها لمناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قبلك » قبل : ظرف متعلق بك ؛ فإن جعلت بك فعلاً ناقصاً فشئء اسمه ، وهذا الظرف متعلق بمحذوف خبره ، وقبل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « وحدك » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المخاطب .  
٣٢٧ - هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبيع الفزارى ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من المنسرح ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

أَضْبَحْتُ لَا أَجِئُ السَّلَاحَ ، وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا  
وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَا =

== يقول هذين البيتين وقد طالت سنه وأصابه ضعف الكبر ، وقد زعموا أنه عاش ثلاثمائة سنة وأربعين سنة .

الإعراب : « الذئب » الرواية فيه بالنصب ؛ فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : وأخشى الذئب أخشاه - إلخ « أخشاه » أخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الذئب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول منهما فعل الشرط والثاني منهما جوابه وجزاؤه مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مرت » مر : فعل ماض فاعله الشرط مبني على الفتح المقدر على آخره في محل جزم ، وتاء التثنية فاعله مبني على الضم في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمر « وحدي » وحد : حال من ضمير التثنية منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية منع من ظهورها المناسبة ، ووحد مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « وأخشى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الرياح » مفعول به لأخشى منصوب بالفتحة الظاهرة « والمطر » الواو حرف عطف ، والمطر : معطوف على الرياح منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « وحدي » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير التثنية .  
فدل هذا الشاهد والشاهد السابق والآية التي تلاها المؤلف على أن هذا اللفظ يضاف إلى كل الضمائر على السواء ؛ لأنه في الآية مضاف إلى ضمير يستعمل في الدلالة على الغائب ، وفي الشاهد السابق مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفي هذا الشاهد مضاف إلى ضمير المتكلم ، وهذه الأنواع الثلاثة هي كل أنواع الضمير ، ولا فرق في هذه الأنواع بين المذكر والمؤنث ولا بين ضمير المفرد وضمير المثنى وضمير الجمع .  
واعلم أنهم اختلفوا في لفظ « وحد » أهو مصدر أم هو ظرف ، والذين قالوا هو ==

وما يختص بضمير المخاطب ، وهو مَصَادِرُ مُشْنَأَةٍ لفظاً ، ومعناها التَّكْرَارُ ،  
وهي « كَبَيْتِكَ » بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و « سَمَدَيْكَ » بمعنى  
إِسْعَادَاكَ لك بعد إسْعَادِي ، ولا تستعمل إلا بعد كَبَيْتِكَ ، و « حَنَانِيكَ » بمعنى  
تَحَنُّنًا عليك بعد تَحَنِّنٍ ، و « دَوَالِيكَ » بمعنى تَدَاوُلًا بعد تَدَاوُلٍ ،  
و « هَذَاذِيكَ » - بذالين معجمتين - بمعنى إِشْرَاعًا بعد إِشْرَاعٍ ، قال :

= مصدر اختلفوا أله فعل من لفظه أم ليس له فعل من لفظه ، ففهم من حكي « وحده يحده  
وحدا » مثل وصفه يصفه وصفا ، وهؤلاء ذهبوا إلى أنه مصدر له فعل من لفظه ،  
ومنه من قال : هو مصدر ليس له فعل من لفظه مثل العمومة والخؤول والأبوة والبنوة ،  
وعبارة سيبويه التي أثنأها لك في باب الحال تدل على أنه اسم وضع موضع المصدر ،  
فوحده - عنده - نائب مناب إِيْحَادٍ ، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول  
يقع حالا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أن « وحده » ظرف ، وأن انتصابه على  
الظرفية ، وأن معنى قولك « جاء محمد وحده » جاء محمد على انفراده ، أى في حال  
انفراده ، وذلك مردود بأن « وحد » ليس بظرف زمان ولا بظرف مكان ، فكيف  
يكون انتصابه على الظرفية ، وأشبه الأقوال في هذه المسألة هو قول القائلين بأنه مصدر  
لا فعل له من لفظه ، لأنه بأوزان المصادر ، ولم يثبت مجيء الفعل إلا في حكاية ضعيفة  
ثم اعلم أنك إذا قلت « مررت بزيد وحده » وجملت « وحده » حالا ، فهل هو  
حال من الفاعل الذي هو تاء المتكلم أم هو حال من المجرور بحرف الجر اذهب  
الخليل بن أحمد إلى أنه حال من تاء المتكلم ، وعلى هذا يكون معنى « مررت بزيد  
وحده » أنك أفردته بالمرور به فلم تمر على غيره ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه  
حال من المجرور بالباء ، وأن معنى العبارة المذكورة أنك مررت به في حال كونه  
منفردا ، وقد رجح العلماء ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ، بسبب اطراد في كل الأمثلة  
التي يذكر فيها هذا اللفظ نحو قولنا « لا إله إلا الله وحده » ألا ترى أن المعنى على  
ما ذهب إليه الخليل أنك أفردت الله تعالى بالألوهية ، والواقع أنه سبحانه منفرد بها  
من ذاته ، وفي النفس من هذا الترجيح شيء ؛ لأن المسلمين مجمعون على أن هذه  
العبارة تسمى كلمة التوحيد ، وعلى أن قائمها موحد ، وهذا لا يتم إلا على المعنى  
الذي ذكره الخليل .

٣٢٨ — \* ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا \*

وعامله وعاملُ كَتَبْتُكَ من معناها ، والبواقى من لفظهما .  
وتجوزُ سيبويه في « هَذَاذِيكَ » في البيت ، وفي « دَوَالِيكَ » من قوله :

٣٢٨ — هذا الشاهد من أرجوزة للعجاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفى ،  
والذى ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* يُنْمِضِي إِلَى عَاصِيِ الْعُرُوقِ النَّحْضَا \*

اللغة : « ضربا هذاذيك » أى : ضربا يهذ هذا ويهذ هذا ، وقيل في تفسيره :  
يهذ هذا بعد هذ - أو معناه ضربا سريعا فيه إسراع بعد إسراع ، وقوله « وطعنا  
وخضا » أى : طعنا يصل إلى الجوف ، وإن لم ينفذ . وقيل : هو بعكس ذلك ، أى  
الطعن الذى لا يصل إلى الجوف ، ولعله من الأضداد ، أى الألفاظ التى يستعمل كل  
واحد منها فى معنيين متضادين ، وقيل : معنى وخض التعريض « عاصى العروق »  
العرق الذى يسيل ولا يرقأ ، ويجمع على عواص « النحضا » بفتح النون وسكون  
الحاء المهملة وآخره ضاد معجمة - هو اللحم المسكتنز كلحم الفخذ ، كأن الطعن يمزق  
أجسامهم فينقل قطعاً من لحومهم إلى عروقهم التى يسيل منها الدم بلا انقطاع .

الإعراب : « ضربا » يجوز فيه وجهان : أحدهما : أن يكون مفعولا به لفعل  
محذوف : أى نجزيهم ضربا . بدليل أن قبله \* تجزيهم بالطعن فرضا فرضا \* والثانى :  
أن يكون مفعولا مطلقا منصوبا بفعل محذوف ، وتقديره : اضرب ضربا « هذاذيك »  
مفعول مطلق لفعل محذوف يقدر من معناه ، وكأنه قد قال : اقطع قطعاً أو أسرع  
إسراعا ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنى ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف  
إليه مبنى على القتح فى محل جر « وطعنا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل  
له من الإعراب ، وطعنا : معطوف على ضربا منصوب بالفتحة الظاهرة « وخضا »  
نعت لطنن منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « هذا ذيك » حيث أضاف هذا اللفظ إلى ضمير المخاطب ،  
وهو مفعول مطلق لفعل من معناه : أى أسرع هذاذيك ، وليس يصح أن يكون حالا ،  
خلافاً لسيبويه ، كما قال المؤلف ؛ لما سذكركه قريبا .

— ٣٢٩ — \* دَوَّالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرَ لَإِسِ \*

٣٢٩ — هذا الشاهد من كلام سعيم عبد بنى الحساس ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ \*

وأنشده سيديوه ( ١ / ١٧٥ ) ولكنه روى عجزه هكذا :

\* دَوَّالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَإِسُ \*

وقبل البيت المستشهد به قوله :

كَأَنَّ الصَّبِيرِيَّاتِ وَشَطَّ بُيُوتِنَا ظَبَا تَبَدَّتْ مِنْ خِلَالِ الْمَكَانِسِ  
فَكَمْ قَدْ شَقَّقْنَا مِنْ رِدَاءِ مُنِيرٍ عَلَى طِفْلَةٍ مَمْكُورَةٍ غَيْرِ عَانِسِ  
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَنْظُرُوا بِنَا

يَسْكُنُ فِي ثَبَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِسِ

وقد أنشد الخالديان في الأشباه والنظائر ٥٨ البيت الثانى من هذه الأبيات يتبعه بيت الشاهد مع تغيير فى بعض الألفاظ .

اللغة : « الصبيريّات » النساء المنسوبات إلى صبير ، وهو بزنة المصغر ، صبير بن يربوع « المكناس » جمع مكنس ، وهو المكنان الذى يكنس فيه الظبي : أى يستتر « منير » بزنة معظم هو الذى له أعلام « طفلة » بفتح فسكون - هى المرأة الناعمة « ممكورة » ممتلئة الساقين « عانس » هى التى فات سن زواجها ولم تتزوج « إذاشق برد - إلخ » شق البرد تمزيقه ، والبرد - بضم فسكون - هو الكساء إذا كان فيه وشى ، ودو اليك : مأخوذ من مداولة الشئ ، وهى المناوبة ، وهى تعاور الشئ بينك وبين عيرك قال الأعلم : وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب استدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقي للمودة ، اه . وقال الجوهري تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئا من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا . اه .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب =

الحالِيَّةُ بتقدير نفعله مُتَدَاوِلِينَ ، وَهَآذِينَ — أَيْ مُسْرِعِينَ — ضَعِيفٌ<sup>(١)</sup>

« شق » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « برد » نائب فاعل شق مرفوع بالضممة الظاهرة « شق » فعل ماض مبني للمجهول أيضاً مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالبرد » جار ومجرور متعلق بشق الثاني « مثله » مثل : نائب فاعل شق الثاني مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى برد مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « دواليك » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً للمسكور ما بعدها تقديراً نيابة عن الفتحة لأنه مشئ ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « حق » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كلنا » كل : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغير مضاف و« لا بس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دواليك » حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كما ترى ، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه ، وليس يصح أن يكون حالاً خلافاً لسيبويه لما سذكه .  
(١) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن الجمهور من النحاة قد ذهبوا إلى أن « دواليك » مفعول مطلق دال على التكرار ، ولم يجيزوا في هذا اللفظ غير هذا الوجه من الإعراب ، ومثله « هذا ذيك » فمعنى « دواليك » تداولاً بعد تداول ، ومعنى « هذا ذيك » هذا لك بعد هذا ، وذهب سيبويه إلى تجويز وجهين من الإعراب في كل كلمة من هاتين الكلمتين ، الوجه الأول : أن تكون مفعولاً مطلقاً كما قال الجمهور ، والوجه الثاني أن تكون حالاً على التأويل بالمشتق ، وتقدير « دواليك » على هذا الوجه الثاني : متداولين ، وتأويل هذا ذيك عليه هاذين ، وقد رد المؤلف على سيبويه بأنه يلزم على القول بأن كل واحدة من هاتين الكلمتين حال أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، الأول أن يقع الحال معرفة لأننا علمنا أن هذا اللفظ مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وإضافة المصدر تفيد التعريف ، والأمر الثاني أنه يلزم وقوع المصدر الدال على تكرار الحدث حالاً ، ولم يرد في كلام العرب وقوع هذا المصدر حالاً ، ولكننا حفظنا من كلامهم وقوعه مفعولاً مطلقاً ، بدليل مجيئه في القرآن الكريم نحو =

للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يَثْبُتْ فيه غَيْرُ كونه مفعولا مطلقاً .

وتجوزُ الأَعْلَمُ<sup>(١)</sup> في هَذَا ذِيكَ في البيت الوَصْفِيَّةِ مردودٌ لذلك .

= قوله تعالى: (فارجع البصر كرتين) وإذا قد ورد وقوع المصدر الدال على التكرار مفعولا مطلقا بدليل ظاهر في ذلك ، ولم يرد وقوعه حالا بدليل ظاهر في الحالة لزمنا أن نذهب إلى ما ثبت بدليل ظاهر ، فهذا إيضاح ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع .

(١) أعرب الأَعْلَمُ الشتمرى « هذا ذيك » في قول سحيم : « ضربا هذا ذيك » صفة لضربا ، وهذا الإعراب مردود بأن ضربا نكرة وهذا ذيك عند الجمهور معرفة ، ولا توصف النكرة بالمعرفة .

ومن أجل ذهابه إلى أن هذا ذيك نعت لضربا النكرة ذهب إلى أن هذه الكاف في هذا ذيك وأخواتها حرف خطاب ، مثل الكاف في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك ، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه أو ما إليها المؤلف :

الأول : أنهم أضافوا بعض هذه الألفاظ لضمير الغيبة - وإن كان ذلك شاذاً - نحو « ليه » وللأسم الظاهر نحو « لبي يدى مسور » . وقد علمنا أن اسم الإشارة لم يتصل به إلا دال الخطاب ، فلما اختلف حال هذه الألفاظ وحال اسم الإشارة لم يكن لنا أن نحمل هذه الألفاظ على اسم الإشارة .

والوجه الثاني : أنا علمنا أن هذه الألفاظ مشناة لفظا ، ووجدنا العرب حين وصلت بها كاف الخطاب قالت : « دوايك » و « حنانيك » فحذفوا النون التي هي بدل في المثني عن تنوين المفرد كما يحذفونها من كل مثني عند الإضافة نحو قوله تعالى : ( ثبت يدا أبي لهب ) ووجدناهم - مع ذلك - لم يحذفوا النون من اسم الإشارة المراد به المثني في نحو « ذانك » و « تانك » فعلمنا أن اسم الإشارة ليس مضافا إلى الكاف الملحقة به ، ولزم أن تكون الكاف حرفا ، كما علمنا من حذف النون من « دوايك » وأخواته أنه مضاف إلى الكاف ، ولزم أن تكون الكاف فيه اسما .

والوجه الثالث : أنا علمنا باستقراء كلام العرب أنهم يلحقون الكاف الحرفية بالأسماء التي تشبه الحروف مثل أسماء الإشارة في نحو ذلك وتلك وذانك وتانك ، =



وقوله فيه وفي أخواته : إن الكاف مجرد الخطاب مثلها في « ذلك » مردوداً أيضاً ؛ لقولهم « حَنَّانِيهِ » و « آتِي زَيْدٍ » ولحذفهم النون لأجلها ، ولم يحذفوها في « ذَانِكَ » وبأنها لا تَلَحَقُ الأسماء التي لا تُشَبِّه الحرف .  
وشدّت إضافة آتِي إلى ضمير الغائب في نحو قوله :

== ومثل الضمائر في نحو « إِيَّاكَ » ولم نجد لهم الحقوا هذه الكاف باسم غير مشبه للحرف ، ولا شك أن « دَوَالِيكَ » وأخواته أسماء لا تشبه الحرف ، فلم يكن لنا أن نقر شيئا يخرج عن مجرى كلامهم .

وقولنا : إن الكاف في « إِيَّاكَ » وأخواتها حرف خطاب مبنى على مذهب سيبويه وجماعة من البصريين والكوفيين ، وهو الراجح من أربعة مذاهب ذكرناها لك في مباحث الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٨٩ والتي بعدها ) .  
فإن قلت : فإذا كانت الكاف في « دَوَالِيكَ » ضمير الخطاب على ما تختاره ، فما موضعها من الإعراب ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : هي أولا في محل جر بإضافة المصدر المثنى إليها ، ولها محل آخر هو الرفع أو النصب ، وذلك لأن المصدر يضاف إلى فاعله ويضاف إلى مفعوله ، فإن اعتبرت الكاف فاعل المصدر فهي في محل رفع ، وإن اعتبرتها مفعول المصدر فهي في محل نصب .

فإن قلت : وهل أعتبرها فاعل المصدر أو أجعلها مفعول المصدر ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن النحاة يذكرون أن هذه الكاف في موضع نصب على أنها مفعول المصدر ، ولا نرى لك أن تطرد هذا الكلام في الكافات كلها بل نلزمك أن ترجع إلى المعنى المقصود بالكلام ، ألا ترى أن من يقول لطالبه : « لبيك وسعديك » إنما يريد إني أجيبك إجابة متكررة وأسعدك إسعادا متكررا ، فتكون الكاف للمفعول ، وقائل : « حَنَّانِيكَ » إنما يريد أن يقول للخطيب : تحنن على وارفق بي ، فالكاف للفاعل الحنان ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد للنعمان :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضُنَا حَنَّانِيكَ ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

— ٣٣٠ — \* لَقَلْتُ لَبِّيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي \*

٣٣٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لي العثور على نسبته إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني ( رقم ٦٩٣ ) وابن عقيل ( رقم ٢٢١ ) وقبل هذا البيت قوله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءَ ذَاتٍ مُتَرَعٍ بَيُونِ

اللغة : « الزوراء » : الأرض البعيدة ، و « المترع » : الممتد ، ويون - بفتح الباء الموحدة بعدها مثناة مضمومة - هي البئر البعيدة القعر .

المعنى : يقول لمن يخاطبه : إني لا أتأخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعني العراقيل مهما عظمت عن تلبية نداءك ؛ فلو أن بيني وبينك بئرا عميقة ومهامه فسيحة الأرجاء ممتدة الأطراف مترامية الأنحاء لكنت مسرعا إلى إجابة دعوتك .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « لو » حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دعوتني » دعا : فعل ماض مبني ففتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « ودوني » الواو واو الحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « زوراء » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ذات » صفة لزوراء ، وذات مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » نعت لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « لقلت » اللام واقعة في جواب لو ، قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « لبني » لي . مفعول مطلق بفعل محذوف ، وتقدير السلام : أجبتك إجابة بعد إجابة ، والهاء التي هي ضمير الغائب مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « لمن » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب =

وإلى الظاهر في نحو قوله :

٣٣١ — \* فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مَسْوَرٍ \*

= من : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقلت « يدعوني » يدعو : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به ليدعو مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطه وجوابه في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « لبيّه » حيث أضيف فيه « لبي » إلى ضمير الغائب ، وهو شاذ .

٣٣١ — وهذا الشاهد من أبيات سيديويه التي لم يعرفوا لها قائلا (ج ١ ص ١٧٦) وقال الشيخ خالد : إنه لأعرابي من بني أسد ، ولم يعينه ، وهو من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٢٢٢) والأشموني (رقم ٦١٢) والذي ذكره المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

\* دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسْوَرًا \*

اللغة : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا استعنت به أو طلبت إغاثة « نابني » نزل بي وأصابني « مسور » - بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل « لبي » أجاب بقوله لبيك « لبي يدى مسور » المراد الدعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابة بعد إجابة ، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتا ما سأل .

المعنى : أصل هذا أن رجلا دعا رجلا آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته ، فأجابه إلى ذلك ؛ فالراجز يقول : دعوت مسورا للأمر الذي نزل بي فلبناني ، ثم دعا له .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » جار ومجرور متعلق بدعوت =

وفيه ردٌّ على يُونُسَ في زَعْمِهِ أَنَّهُ مفرد<sup>(١)</sup>، وأصله لَبَّأً ، فَفَقِلَّتْ أَلْفُهُ ياء  
لأجل الضمير ، كما في لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ ، وقولُ ابن النّاطم إن خلاف يونس  
في لَبَّيْكَ وَأَخَوَاتِهِ وَهَمْ<sup>(٢)</sup> .

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل ، اسميةً كانت أو فعليةً ، وهو

= «نابى» ناب فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون  
للوفاة ، وياء المتكلم مفعول به لناب «مسورا» مفعول به لدعوت «فلبى» الفاء عاطفة ،  
ولبى : فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور «فلبى» الفاء  
عاطفة ، لبى : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وهو مضاف و «يدى» مضاف  
إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا نيابة عن الكسرة  
لأنه مثق ، وهو مضاف و «مسور» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .  
الشاهد فيه : قوله «فلبى يدى» حيث أضاف «لبى» إلى الاسم الظاهر ، وهو  
قوله «يدى» ، وذلك شاذ .

(١) زعم يونس بن حبيب أن «لبى» اسم مفرد على وزن فعلى - بفتح فسكون  
- وأن ألفه انقلبت ياء عند اتصاله بالضمير ، كما تنقلب ألف «لدى» وألف «على»  
الجارة ياء عند اتصال الضمير بهما ، إذ تقول «لديك» و «عليك» ووجه الرد من  
هذا البيت أن الياء لو لم تكن ياء التثنية ، وكانت كما يقول يونس لسكانت تبقى ألفا  
حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر ، كما أن ألف «لدى» وألف «على»  
تبقى على حالها حين تتصل إحدى هاتين الكلمتين بالاسم الظاهر كما في قوله تعالى  
(وَأَلْفَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ) وكما في قوله سبحانه (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ) فلما وجدنا  
ياء «لبيك» على حالها مع الإضافة للضمير وللظاهر جميعا علمنا أنها ياء التثنية وليست  
كألف لدى وعلى ، ألا ترى أنك تقول في إضافة المثنى «كتابيك» و «كتابي زيد»  
فتسكون الياء على حالها عند الإضافة للظاهر وللضمير ، فهذا كهذا .

(٢) يعنى أن ابن الناطم وهم في نسبة الخلاف في هذه الألفاظ كلها إلى يونس ؛  
لأن خلافه في لبك وحده .

« إِذْ »<sup>(١)</sup> ، و « حَيْثُ » ، فأما إِذْ فنحو (وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)<sup>(٢)</sup>  
 (وَإِذْ كُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)<sup>(٣)</sup> ، وقد يُحذف ما أُضيفت إليه للعلم به ؛  
 فَيُجاء بالتنوين عَوْضًا منه ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)<sup>(٤)</sup> ،  
 وأما حيث فنحو « جَاسَتْ حَيْثُ جَاسَ زَيْدٌ » و « حَيْثُ زَيْدٌ جَاسٌ »  
 وربما أُضيفت إلى المفرد ، كقوله :

— ٣٣٢ — \* بَيْضُ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَامِ \*

ولا يُقَاسُ عليه ، خلافاً للكسائي .

(١) وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية ، أما إِذْ فإضافتها  
 إلى الجملتين بمنزلة واحدة ، وشرط الجملة الاسمية التي تضاف إِذْ إليها أن يكون جبر المبتدأ  
 فعلاً ماضياً ، لفظاً كقوله تعالى (إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا) أو معنى كقوله سبحانه (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ  
 الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ) وقد اجتمع في قوله تعالى (إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْهَا  
 فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ) إضافة إِذْ إلى الجملة الاسمية وإلى فعلية فعلها ماضٍ ،  
 وإلى فعلية فعلها مضارع .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ٨٦ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٣٢ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ،  
 والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ الْكَلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ \*

اللغة : « نطعنهم » نضربهم ، وبابه نفع « حيث الكلى » أراد في أجوافهم ،  
 فهو كناية عن موصوف ، كما في قول الآخر \* بحيث يكون الخوف والوجد والحدق \*  
 أى في قلوبهم ، والمراد أنه طعن قاتل في مكان لا يبرأ من طعن فيه ، وليس في الأطراف  
 « بيض » جمع أبيض ، وأراد السيف « المواضي » جمع ماضٍ ، وهو المافذ في ضربته =

« حيث لى العمام » العمام : جمع عمامة ، وعلى ما يعصب على الرأس ، وليها :  
لها طاقة بعد طاقة ، والمراد بـ « حيث لى العمام الرأس » ، وهو نظير ما سبق في  
« حيث السكى » .

الإعراب : « ونظعنهم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
نظعن : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبني على السكون  
في محل نصب « حيث » ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق بنظعن ، وحيث  
مضاف و « السكى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها  
التعذر ، هذا هو الظاهر ، وستعرف فيه وجه آخر عند بيان الشاهد في البيت « بعد »  
ظرف متعلق بنظعن أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وضرب من « ضربهم »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبني  
على السكون في محل جر « بيض » جار ومجرور متعلق بضرب ، وبيض مضاف  
و « المواضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل  
« حيث » ظرف مكان متعلق بضرب مبني على الضم في محل نصب ، وحيث مضاف و « لى »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العمام » مضاف إليه  
مجرور بالكسرة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حيث لى العمام » من جهة أنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ،  
وفي صدره الذى ذكرناه شاهد لهذا أيضاً ، لكنه غير صريح الدلالة فإنه أضاف « حيث »  
إلى « السكى » فإن زعمت أن قوله « السكى » يحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف  
تقديره « موجودة » مثلاً ، وعلى هذا يكون « حيث » مضافاً إلى هذه الجملة ، فإنى أقول  
لك : وهذا الاحتمال بنفسه ثابت في العجز ، حتى إن بعض العلماء خرج الشاهد عليه ،  
والترى أن « حيث » لا تضاف إلا إلى جملة ، وروى « لى » بالرفع ، نعم الاحتمال في  
الصدر أقرب ؛ إذ لا يلزم عليه تغيير في ضبط الشاهد ، وبعضهم ينشد صدر البيت :

\* ونظعنهم تحت الحبا بعد ضربهم \*

وعلى هذه الرواية لا يجزى ما ذكرناه في صدر البيت .

ومنها ما يختص بالجل الفعلية ، وهو « لَمَّا » عند مَنْ قال باسميتها<sup>(١)</sup> ، نحو « لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ » و « إِذَا » عند غير الأخفش والكوفيين<sup>(٢)</sup> ، نحو ( إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ )<sup>(٣)</sup> ، وأما نحو ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ )<sup>(٤)</sup> ، فمثل ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )<sup>(٥)</sup> ، وأما قوله :

— ٣٣٣ — \* إِذَا بَاهِلِي تُحْمَتُهُ حَنْظَلِيَّةٌ \*

(١) قال باسمية لما ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، والشيخ عبد القاهر الجرجاني . وجماعة ، وقالوا : هي ظرف ، ثم اختلفوا في بيان ما هي بمعنى من الظروف ، فقال قوم : هي بمعنى حين ، وقال ابن مالك : هي بمعنى إذ ، وعبرة ابن مالك أدق لأن « لما » تختص بالفعل الماضي كما أن إذ تختص بالماضي على ما تقدم بيانه ، وذهب شيخ السحابة سيدييه إلى أن « لما » حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره .

(٢) زعم الكوفيون والأخفش أن « إذا » لا تختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية ، واستدلوا بظاهر قوله تعالى : ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ) وقوله ( إِذَا الشَّمْسُ كُورَتْ ) وهاتان الآيتان مؤولتان بتقدير فعل مماثل للفعل المتأخر مفسر به كما ذكره المؤلف .

واعلم أن « إذا » قد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة الماضي نحو قوله تعالى ( وَإِذَا أُنْعِمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ) وقد يكونان بصيغة المضارع نحو قوله سبحانه ( إِذَا يَتْلَى عَلَيْهِمْ يُخْرُونَ ) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة المضارع نحو قوله تعالى ( وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ) وقد يكون الشرط بصيغة المضارع والجواب بصيغة الماضي نحو قوله تعالى ( وَإِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا ) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة الأمر نحو قوله جل شأنه ( إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ) .

(٣) من الآية ١ من سورة الطلاق .

(٤) من الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة ، وقد مضى في باب الاشتغال الكلام على هذه

الآية الكريمة وما مائلها ، وستعرض لبعضه في شرح الشاهد ٣٣٣ .

٣٣٣ — نسب العيني هذا الشاهد إلى الفرزدق ، وذكر مثل ذلك الشيخ خالد ، =

== وأنشده في اللسان (مادة ذرع) ولم ينسبه ، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمَذْرَعُ \*

اللمعة : « باهلي » أراد رجلاً منسوباً إلى باهلة ، وهي قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكرم الشعراء من ذم هذه القبيلة ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ : يَا بَاهِـلِي عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ هَذَا النَّسَبِ  
ومن ذلك قول الآخر :

وَمَا سَأَلَ اللَّهُ عِبْنُ—دُّ لَهُ فَنَخَابَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَةٍ

« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهي قبيلة من تميم ، وحنظلة تعد أكرم قبائل تميم ، حتى ليقال لهم « حنظلة الأكرمون » وقوله « المذرع » هو بضم الميم وفتح الدال المعجمة وتشديد الراء المفتوحة - وهو الذي تكون أمه أكرم وأشرف من أبيه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب « باهلي » اسم كان المحذوفة وحدها « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان المحذوفة وحدها ، وهذا هو الوجه المعتبر عند المؤلف في هذا البيت ، ولو أنك أردت أن تجعل المحذوف في هذا البيت كان واسمها كما في البيت الآتي لكان قوله « باهلي » مبتدأ أول مرفوعاً بالضمة الظاهرة و « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم أيضاً ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها ، واسمها ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو - أي الحال والشأن - باهلي تحته حنظلية ، ويكون الفرق - على الوجه الأخير - بين هذا البيت والبيت الآتي : أن هذا البيت يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما أن ==



فعلى إضمار « كان » كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله :

٣٣٤ - \* ... فَهَلَّا نَفْسُ كَيْلَى شَفِيْعُهُمَا \*

= يقدر المحذوف كان وحدها ، والثاني أن يكون المحذوف كان مع اسمها ، ولا يجوز في البيت الآتي الوجه الأول لما سنذكره هناك . « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لباهلى « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة في جواب إذا ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « المذرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة الواقعة في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « إذا باهلى » فإنه على تقدير « إذا كان باهلى تحته حظلية » من قبل أن « إذا » لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، فباهلى : اسم كان ، وتحته : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وحظلية : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، كما بينا في إعراب البيت ، وليس يمكن أن يكون « باهلى » فاعلاً لفعل محذوف كما كان ذلك في قوله تعالى ( إذا السماء انشقت ) وقوله تعالى ( وإن أحد من المشركين استجارك ) لأن في الآيتين فعلاً متأخراً يفسر ذلك الفعل المحذوف ، وليس ذلك موجوداً في هذا البيت ، فاعرفه .

٣٣٤ - هذا الشاهد قد اختلف في نسبته إلى قائله ؛ فقليل : هو لقيس بن الملوح المعروف بالجنون ، وقيل : هو لعبد الله بن الدمينه ، وقيل : هو للضمة بن عبد الله الفشيري ، وقد نسبته ابن جني إلى الأخير ، ونسبه ابن خلكان إلى إبراهيم بن العباس الصولي ، وما ذكره المؤلف ههنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه مع بيت تال له هكذا :

وَنَبَّأْتُ كَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ      إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسُ كَيْلَى شَفِيْعُهُمَا  
أَأَكْرَمُ مِنْ كَيْلَى عَلَى فَتَبَتْنِي      بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيْعُهُمَا =

( ٩ - أوضح المسالك ٣ )

== اللفظة : « نبئت » بالبناء للمجهول مضعف الوسط - معناه أخبرت « أرسلت بشفاعة » الشفاعة : هي التوسل ابتغاء الخير ، والذي يكون منه التوسل يسمى الشفيع ، والذي أراده من الشفاعة هو الأمر الذي حمله رسولها ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء كما تعدى الوصف في قوله تعالى : ( وإني مرسله إليهم بهدية ) وكما في قول الشاعر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ ، مَا فُتِّتُ عِنْدَهُمْ

بِقَوْلٍ ، وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

أراد بالرسول الرسالة التي يبعث بها مع الرسول ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء « الجاه » النزلة والكرامة .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المنكلم نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول « ليلى » مفعول به ثان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أرسلت » أرسل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول نبيء الثالث « بشفاعة » جار ومجرور متعلق بأرسل « إلى » جار ومجرور متعلق بأرسل أيضاً « فهلا » الفاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هلا : حرف تحضيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نفس » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « ليلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « شفيعها » شفيع : خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها المحذوف ضمير شأن وقصة ، وتقدير الكلام : فهلا كان هو - أي الحل والشأن - نفس ليلى شفيعها ، ولا يجوز في هذا البيت تقدير المحذوف كان وحدها دون اسمها لما سنده في بيان الاستشهاد بالبيت ، ==

فصل : وما كان بمنزلة « إذ » أو « إذا » — في كونه اسم زمانٍ مُبهمٍ لما مضى أو لما يأتي<sup>(١)</sup> — فإنه بمنزلة « إذ » أيضاً فإن إليه ؛ فلذلك تقول :

= وإن كان يجوز أن يكون « نفس ليلى » فاعلاً بفعل محذوف أى : فهلا شغقت نفس ليلى ، وعلى هذا الوجه من الإعراب يكون قوله « شفيعها » خبراً للمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى شفيعها .

الشاهد فيه : قوله « فهلا نفس ليلى » فإن قوله « نفس ليلى » مبتدأ ، وقوله « شفيعها » خبر ، وهذه الجملة فى محل نصب خبر لكان المضمر مع اسمها ، والتقدير « فهلا كانت هى ( أى : القصة ) نفس ليلى شفيعها » وإنما لم يجعل « نفس ليلى » اسم كان المحذوفة كما جعلنا ذلك فى البيت السابق حيث لم نوجب تقدير اسمها ضمير الشأن ؛ لأن قوله « شفيعها » اسم مفرد مرفوع لا يصلح لأن يكون خبرها إلا على وجه شاذ - وهو رفع الجزئين بكان - وهو وجه لا يجوز التخريج عليه ، وإذا لم يصلح قوله « نفس ليلى » أن يكون اسم كان لزم تقدير اسمها ضمير الشأن ، والجملة بعد ذلك مبتدأ وخبر فى محل نصب خبرها ، ومن هنا تعلم الوجه الذى من أجله جوزنا فى البيت السابق وجهين من الإعراب أحدهما : أن يكون المحذوف كان وحدها . والثانى : أن يكون المحذوف كان واسمها جميعاً ، ولم نجوز فى هذا البيت إلا وجهاً واحداً ، سوى الرفع على الفاعلية ، والسر فى هذا التقدير أن « هلا » أيضاً من الأدوات التى لا يليها إلا الفعل .

فإن قلت : فإنى أعلم أن ضمير الشأن والقصة يراد به تقوية الكلام وتوكيده معناه ، وهذا الغرض يتنافى مع الحذف ، فكيف ساغ لكم أن تجعلوا المحذوف هنا ضمير الشأن ؟

فالجواب عن ذلك أنه هنا حذف مع الفعل العامل فيه ، فلهذا سهل أمر حذفه ، ولم يكن حذفه منافياً للغرض الماتى به من أجله ، لأنك مضطر إلى تقدير الفعل ، فإذا ذكرت الفعل فقد ذكرت الضمير لأنه كامن فيه .

(١) قول المؤلف « فى كونه اسم زمانٍ مبهمٍ لما مضى » راجع لوجه الشبه بإذ ، فإن إذ اسم للزمان المبهم الماضى ، وقوله « أو لما يأتى » يرجع إلى وجه الشبه بإذا ، =

« حِثُّكَ زَمَنَ الْحِجَّاجِ أَمِيرٌ » ، أو « زَمَنَ كَانَ الْحِجَّاجُ أَمِيرًا » لأنه بمنزلة إذ ، و « آتِيكَ زَمَنَ يَقْدُمُ الْحَاجُّ » ويمتنع « زَمَنَ الْحَاجِّ قَادِمٌ » لأنه بمنزلة إذ ، هذا قولُ سيبويه ، ووافقَه الناطم في مُشَبِّهِه إذ دون مُشَبِّهِه إذ ؛ مُحْتِجًا بقوله تعالى : ( يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ )<sup>(١)</sup> ، وقوله :  
\* وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ<sup>(٢)</sup> \*

= فإن « إذا » اسم للزمان المهم المستقبل ، وعلى هذا تجوز إضافة ظرف الزمان الماضي المهم إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، وتجوز إضافة ظرف الزمان المهم المستقبل إلى الجملة الاسمية ، ومنه تفهم السر في الأمثلة التي ذكرها المؤلف ، وتفهم السر في امتناع أن تقول : آتَيْكَ زَمَنَ الْحِجَّاجِ أَمِيرٌ ، بذكر الجملة الاسمية بعد اسم الزمان المستقبل .  
(١) من الآية ١٣ من سورة الناريات ، ومثل هذه الآية قوله سبحانه ( يوم هم بارزون ) وظاهر الآيتين أن « يوم » ظرف زمان مبهم ، وعامله مستقبل ، فيكون مثل إذا ، وقد أضيف إلى الجملة الاسمية في الآيتين السكريميتين ، فيكون ذلك نقضا لكلام سيبويه الذي يمنع إضافة اسم الزمان المستقبل المهم إلى الجملة الاسمية ، وقد ذكر المؤلف الرد على هذا النقض بقوله « وهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل لتحقيق وقوعه منزلة الماضي » يريد أنا لانسلم أن الظرف هنا مستقبل ، بل هو ظرف للزمان الماضي المبهم ، لأننا نريد من الماضي ما كان متحقق الوقوع ، سواء أعبّر عنه بالفعل الماضي أم عبّر عنه بالفعل المضارع ، وعلى هذا تكون الآيتان من موافق « إذا » في المعنى ، وموافق « إذ » يجوز أن يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، فافهم هذا والله يرشدك .

(٢) هذا الشاهد من كلام سواد بن قارب الدوسي ، وتقدم ذكره في باب كان وأخواتها ، ( وهو الشاهد رقم ١١٢ ) وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر البيت ، وعجزه قوله :

\* بِمَعْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ \*

والاستشهاد به هنا في قوله « يوم لا ذو شفاعة بمعن » حيث أضاف « يوم » إلى جملة « لا » العاملة عمل ليس مع اسمها وخبرها أو جملة المبتدأ والخبر إذا اعتبرت =

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ لتحقيقِ وقوعه ، منزلةً ما قد وقع ومضى .

\*\*\*

فصل : ويجوز في الزمان الحمول على « إذا » أو « إذ » الإعرابُ على الأصل ، والبناء حَمَلًا عليهما<sup>(١)</sup> ، فإن كان ما وليه فِعْلًا مَبْنِيًّا ، فالبناء أَرْجَحُ للتناسب ، كقوله :

— ٣٣٥ — \* عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا \*

= لا مهمة ، مع أن اليوم مستقبل ، وقد عرفت أن سيويوه لا يجز ذلك ، فيكون ظاهر البيت ردا عليه ، والجواب عن ذلك هو ما ذكرناه في تخريج الآيتين الكريميتين من أن اليوم لكونه محقق الوقوع منزل منزلة الماضي ، فصار « يوم » مشبها لإذ ، فصح أن يضاف إلى الجملة الاسمية .

(١) أنت تعلم أن إذ وإذا مبنيان لكونهما أشبهما الحرف في الافتقار للتأصل إلى جملة ، فإذا أضيف الظرف المبهم إلى جملة ، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته ، جاز فيه وجهان الأول الإعراب بحسب العوامل نظرا إلى ما هو الأصل في الأسماء ، والثاني البناء على الفتح حملا على إذ أو إذا ، وقد اختلف النحاة في تعليل البناء حينئذ ، فمنهم من قال : علة بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة هي الحمل على إذ أو إذا ، ومنهم من قال : سبب بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف ونزول الافتقار العارض منزلة الافتقار المتأصل الذي أوجب البناء لإذ وإذا وللموصلات ، ولما كان هذا الافتقار عارضا وليس أصليا كما هو في المشبه به فإنه لم يوجب البناء ، ولكن جوزه ، والحاصل أن جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هم الأصل في الأسماء ، ومنها هذا الظرف ، وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه بين إذ أو إذا وهذا الظرف ، وأن الجملة المضاف إليها إذا كان صدرها مبنيًا قوى الشبه فلها ذلك البناء في هذه الحالة أرجح .

٣٣٥ — هذا الشاهد من كلام النابتة الديباني ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر

=

بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَقُلْتُ : أَلَمَّا تَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟ \*

اللغة : « على حين » على ههنا بمعنى في ، مثلها في قوله تعالى : ( على حين غفلة )  
 « عاتبت المشيب على الصبا » تقول : عاتبت فلانا على كذا ، إذا لفته على فعله وأنت  
 ساخط على ما كان منه ، والمشيب : وقت حلول الشيب برأسه ، أو هو الشيب نفسه ،  
 والصبا - بكسر الصاد - الصبوة والميل إلى الهوى « ألما » الهمزة في هذه الكلمة  
 للإنكار ، ولما : حرف دال على النفي مثل لم ، لكن يتفارقان في أن مدخول لما متوقع  
 الحصول والأصل في مدخول لم أن يكون غير متوقع الحصول ، ولذلك تدل هذه العبارة  
 على أن صحوه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع الحصول عنده  
 « أصبح » مضارع مبدوء بهجزة التكلم مأخوذ من الصحو ، والمراد به هنا زوال  
 غفلته عما يجب أن يكون من أمثاله « وازع » اسم فاعل فعله « وزع زع » مثل وضع  
 يضع ، بمعنى زجر وكف ونهى ، ويؤى « ألما تصح والشيب وازع » بقاء المضارعة  
 الدالة على الخطأ ، على الالتفات .

الإعراب : « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حين »  
 ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والجرور متعلق بكفكت المذكور  
 في بيت سابق على بيت الشاهد ، أو بأسبت ، أو برددنها « عاتبت » فعل ماض مبني على  
 فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة في محل جر  
 بإضافة حين إليها « المشيب » مفعول به لعاتب منصوب بالفتحة الظاهرة « على الصبا »  
 جار ومجرور متعلق بعاتبت « وقلت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ،  
 قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم  
 فاعله مبني على الضم في محل رفع « ألما » الهمزة حرف دال على الاستفهام المقصود به  
 الإنكار مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولما : حرف نفي وجزم مبني على  
 السكون لا محل له من الإعراب « أصبح » فعل مضارع مجزوم بلا علامة جزمه حذف  
 الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « والشيب »  
 الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الشيب : مبتدأ مرفوع  
 وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وازع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة =

وقوله :

\* عَلَى حِينٍ يَسْتَضِيْنُ كُلَّ حَلِيْمٍ \* ٣٣٦ -

= المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر وجوبا في « أصبح » .  
 الشاهد فيه : قوله « حين عاتبت » فإن الرواية وردت فيه بفتح « حين » على أنه مبني على الفتح ؛ لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه على نحو ما قررناه قريبا .  
 ٣٣٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* لَا جَتَذِبْنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا \*

اللغة : « لأجتذبن » هو مضارع مقترن بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة ، وماضيه اجتذب ، تقول : جذب الشيء يجذبه - من باب ضرب - واجتذبه ، وذلك إذا مده نحو نفسه « تحلما » النظم : أن تتكلف الحلم وتتصنعه ، والمراد بالحلم الذي يتكلفه النزوع عن الصبوة والكف عن الميل إلى الشهوات « يستصين » فسرره العيني والسيوطي على أنه مضارع ماضيه قولهم : استصينت فلانا ، إذا عددته في الصبيان ، وليس ذلك بشيء ، ولكنه بمعنى يملن به إلى الصبوة واللهو ، وتقول : أصبت المرأة الرجل ، وتصبته ، واستصبته ، إذا أمالته إلى دواعي الصبوة واللهو « حلیم » الحليم : العاقل .

المعنى : يقول : إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة ، ويتخلص من محبتهم ، تصنعاً للعقل والحكمة ، في الوقت الذي لهن فيه من المكنة ما يملن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجتذبن » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجتذب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للتوكيد حرف مبني على السكون لا محل له « منهن » من : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبات مبني على الفتح في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأجتذب لا قلب : مفعول به لأجتذب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تحلما » مفعول لأجله منصوب =

وإن كان فعلاً مُعْرَباً أو جملةً اسمية ؛ فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين<sup>(١)</sup>  
 وواجبٌ عند البصريين ، واعترض عليهم بقراءة نافع : ( هَذَا يَوْمٌ يُنْفَعُ )<sup>(٢)</sup>  
 بالفتح ، وقوله :

\* كَلَى حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ \* — ٣٣٧

= بالفتحة الظاهرة «على» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بأجندب «يستصين» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع «كل» مفعول به ليستصى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «حليم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها ، ولأن هذه الجملة مؤلفة من فعل مضارع مبنى بسبب اتصاله بنون النسوة جاز في المضاف البناء لأنه اكتسب هذا البناء من المضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «على حين يستصين» فإن الرواية في هذه العبارة بفتح «حين» على أنه مبنى بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة . والفرق بين هذا البيت والذي قبله أن الفعل الذي أضيف «حين» هناك إلى جملة فعل ماض ، وبعبارة أخرى مبنى بالأصالة ، والفعل الذي أضيف «حين» هنا إلى جملة فعل مضارع مقترن بنون النسوة ، فهو مبنى بالأصالة ؛ لأن أصله معرب ، وإنما بني بسبب اتصال نون النسوة به .

(١) ووافق الأخفش الكوفيين في هذا ، ومال إلى الأخذ برأيهم أبو علي الفارسي ، وابن مالك ، وهو يقول في هذا الصدد في الألفية :

وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب ، ومن بني فلان يفندا

ومعنى «لن يفند» لن يغلط في بنائه الظرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

٣٣٧ — ولم أعثر لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره

= المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :



فصل : مما يلزم الإضافة \* كَلَاً و « كَلْتَا » ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط :

\* تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى \*

اللغة : « التواصل » المواصلة وترك القطيعة والهجر « غير دان » ليس قريباً .  
الإعراب : « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ما » اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب مفعول به « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وله مفعول محذوف وهو العائد إلى الاسم الموصول ، والتقدير : تذكر ما تذكره « من سليمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة . والمعنى : تذكر الذي تذكره حال كونه من شؤون سليمى « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له « حين » يروى بالجر فهو مجرور بعلی وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ويروى بالفتح - وهي محل الاستشهاد - فهو مبني على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « دان » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل - إلخ » فإن الرواية قد وردت فيه بفتح « حين » على أنه مبني على الفتح في محل جر بعلی ، مع كونه مضافاً إلى جملة اسمية ؛ فدل ذلك على أنه قد يبنى في مثل هذه الحال ، وإن كان الإعراب أكثر من البناء ، وهذا يرد على البصريين الذين منعوا البناء في هذه الحالة .

ومثله قول مبشر بن الهذيل الفزاري :

أَلَمْ تَعْلَمِي - يَا عَمْرُكَ اللَّهُ - أَنِّي

كَرِيمٌ ، وَلِي حِينَ السَّكْرَامُ قَلِيلٌ

فيمن رواه بالفتح .

أحدها : التّعريف<sup>(١)</sup> ؛ فلا يجوز « كَلَا رَجُلَيْنِ » ولا « كَلْتَا امْرَأَتَيْنِ » خلافاً للـكوفيين .

والثاني : الدلالة على اثنين<sup>(٢)</sup> ، إما بالنص نحو « كِلَاهُمَا » و ( كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ )<sup>(٣)</sup> أو بالاشتراك نحو قوله :

\* كِلَانَا غَنَى عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ \* — ٣٣٨

(١) إنما اشترطوا فيما تضاف إليه كلا وكلتا أن يكون معرفة لأنهما عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه ، وأنت تعلم أن البصريين من النحاة لا يجوزون توكيد النكرة سواء أفاد توكيدها أم لم يفد ، فأما الكوفيون فإنهم يجوزون ذلك ، ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط ، وأجازوا إضافتهما إلى نكرة مختصة .

(٢) قد علمت أن كلا وكلتا عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه ، وقد علمت في باب للعرب والبنى أن لفظ كلا وكلتا مفرد ، وأن معناهما مثنى ، وتعلم أن التوكيد يجب أن يطابق المؤكد في الإفراد والتثنية والجمع ، فلما كانا توكيدا للمضاف إليه وكان معناهما مثنى لزم أن يكون المضاف إليه مثنى ليتطابق التوكيد والمؤكد .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

٣٣٨ — هذا الشاهد من كلام ينسب إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَتَحْنُ إِذَا مُتِمْنَا أَشَدُّ تَعَانِيًا \*

وقد روى ابن الأعرابي في نوادره أبياتاً نسبها إلى الأبيرد الرياحي يقولها في حارثة بن بدر ، وقد وقع في هذه الأبيات بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثَ فَأَلْزَمَ فَضْلُ بَرْدَيْكَ ، إِنَّمَا أَجَاعَ وَأَعْرَى اللَّهُ مَنْ كُنْتَ كَاسِيًا

وهو روى أبو علي القالي في ذيل أماليه كلمة طويلة لسيار بن هبيرة بن ربيعة يعاتب فيها خالداً وزباداً أخويه ، ووقع في هذه الكلمة بيت الشاهد أيضاً ، وقبله قوله :

وَإِنِّي لَعَفْتُ الْفَقْرَ مُشْتَرِكُ الْغِنَى سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي أَحْتِمَالِيَا

الإعراب : « كِلَانَا » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق =

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة . وإنما صحّ قوله :  
 ٣٣٩ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشَرِّ مَدًى وَكَلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

= بالثنى ، وكلا مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « غنى » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخيه » أخى : مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « حياته » حياة : ظرف زمان متعلق بعنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كلا مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : صمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب « متنا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف ، والجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر « أشد » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « تغانيا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كلانا » حيث أضيف لفظ « كلا » إلى الضمير الذى هو « نا » وهو لفظ موضوع للدلالة على ما فوق الواحد : ويرى يظننى على الاثنين والثلاثة والأكثر ، فتكون دلالاته على الاثنين من باب دلالة المشترك على أحد معانيه ، وهو ظاهر إن شاء الله تعالى .

٣٣٩ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن الربعى أحد شعراء قریش ، من كلمة يقولها بعد غزوة أحد يتشفى بالمسلمين ، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته .  
 اللغة : « المدى » غاية الشيء ومنتهاه « والوجه » الجهة « الفيل » بفتحين - المحجة الواضحة .

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه « وللشر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لائس : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم إن مؤخر عن خبره ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخفيس من التقاء =

لأن « ذا » مُشْتَقَّةٌ فِي الْمَعْنَى مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ )<sup>(١)</sup> أَيْ : وَكَلَامًا مَّا ذُكِرَ ، وَبَيَّنَّ مَا ذَكَرَ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ يَكُونُ كَلِمَةً وَاحِدَةً ؛ فَلَا يَجُوزُ « كَلَامًا زَيْدٌ وَغَمْرُو » فَأَمَّا قَوْلُهُ :

— ٣٤٠ — \* كَلَامًا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا \*

فَمِنْ نَوَادِرِ الضَّرُورَاتِ .

\*\*\*

== السَّاكِنِينَ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا التَّعَذُّرُ « وَكَلَامًا » الْوَاحِدُ حَرْفٌ عَطْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، كَلَامًا : مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا التَّعَذُّرُ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَاسِمُ الْإِشَارَةِ فِي « ذَلِكَ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ ، وَاللَّامُ لِلْبَعْدِ ، وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « وَجْهٌ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ « وَقَبْلُ » الْوَاحِدُ حَرْفٌ عَطْفٌ ، قَبْلُ : مَعْطُوفٌ بِالْوَاحِدِ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةٌ رَفْعُهُ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ ، وَسَكَنٌ لِأَجْلِ الْوَقْفِ . الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « وَكَلَامًا ذَلِكَ » حَيْثُ أُضِيفَ « كَلَامًا » إِلَى مُفْرَدٍ لَفْظًا ، وَهُوَ « ذَلِكَ » وَسَاغَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَثْنِيٌّ فِي الْمَعْنَى بِسَبَبِ عَوْدِهِ إِلَى اثْنَيْنِ هُمَا الْخَيْرُ وَالشَّرُّ . (١) مِنَ الْآيَةِ ٦٨ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

— ٣٤٠ — لَمْ أَقِفْ لِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مَعِينٍ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ

هَهُنَا هُوَ صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

\* فِي النَّمَائِمَاتِ وَالْإِلْمَامِ الْمَلَمَّاتِ \*

اللُّغَةُ : « خَلِيلِي » الْخَلِيلُ : الصَّدِيقُ الَّذِي يُوَادُّكَ فَتَجِدُ مِنْ خِلَالِهِ مِثْلَ مَا يَجِدُ مِنْ خِلَالِكَ « وَاجِدِي » اسْمُ فَاعِلٍ مُضَافٌ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ « عَضْدًا » هُوَ الَّذِي يَتَعَمَّدُ عَلَيْهِ وَيُرَكَّنُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ إِلَيْهِ ، مَجَازٌ « إِلْمَامٌ » مُصْدَرُ أَلَمْ - بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ - أَيْ : نَزَلَ ، وَالْمَلَمَّاتُ : جَمْعُ مَلَمَةٍ ، وَهِيَ النَّازِلَةُ مِنْ نَوَازِلِ الدَّهْرِ ، وَالْحَادِثَةُ مِنْ حَوَادِثِهِ تَنْزِلُ بِالْإِنْسَانِ وَتَصْنِيبِهِ .

الْمَعْنَى : يَقُولُ : إِنِّي أَخِي وَصَدِيقِي لَيَجِدَانِ مِنِّي الْعَوْنُ الصَّادِقَ عِنْدَمَا تَنْزِلُ بِأَحَدِهِمَا نَازِلَةٌ مِنْ نَوَازِلِ الدَّهْرِ ، أَوْ تَقَعُ عِنْدَهُ حَادِثَةٌ مِنْ حَوَادِثِ الْجِسَامِ الَّتِي لَا مَدْفَعَ لِأَحَدٍ عَنْهَا . يَصِفُ نَفْسَهُ بِصَدَقِ الْإِخَاءِ ، وَصَحِيحِ الْوَفَاءِ .

ومنها «أى» وتُضاف للكسرة مطلقاً؛ نحو «أى رَجُلٍ» و «أى رَجُلَيْنِ» و «أى رَجَالٍ» وللمعرفة إذا كانت مثناة، نحو (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ) <sup>(١)</sup> أو مجموعة نحو (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) <sup>(٢)</sup> ولا تضاف إليها مفردة

= الإعراب: «كلا» مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، وهو مضاف وأخ من «أخى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «وخليلي» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب، خليل: معطوف على أخى، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «واجدى» واجد: خبر المبتدأ، مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «عضدا» حال من ياء المتكلم في «واجدى» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو على التأويل بمساعد أو معين «في الثابتات» جار ومجرور متعلق بواجد «وإمام» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب، إمام: معطوف على الثابتات مجرور بالكسرة الظاهرة. وهو مضاف و «الملمات» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «كلا أخى وخليلي» حيث أضاف لفظ «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهذا الاستعمال نادر كل الندرة. ومثل هذا الشاهد قول الآخر.

كِلَا الضَّيِّقَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيِّفِ وَاجِدٌ

لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

واشتراط النحاة ألا يكون ما يضاف إليه كلا وكلتا كلمتين عطفت إحداها على الأخرى بما رجعوا فيه إلى الاستعمال البحت، فأما ما دللنا به على أن كلا وكلتا قد أجازوا أن يقال «بين زيد وعمرو» كما أجازوا أن يقال «اشترك زيد وعمرو» ولا فرق بين هذين الاستعمالين وما فيه الكلام.

(١) من الآية ٨١ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٢ من سورة الملك.

إلا إن كان بينهما جمع مُقَدَّر ، نحو « أَيْ زَيْدٌ أَحْسَنُ » ؛ إذ المعنى أَيْ  
أجزاء زيدٍ أحسن ؛ أو عطف عليها مثلها بالواو<sup>(١)</sup> كقوله :  
٣٤١ — \* أَيْ وَأَيْكَ فَأَرِسُ الْأَحْزَابِ \*  
إذ المعنى أَيْنَا .

(١) ستكون « أَيْ » في هذه الصورة مكررة ، وسيكون كل واحد من لفظي  
« أَيْ » المكرر مضافا إلى مفرد معرفة ، كما هو ظاهر من بيت الشاهد الذي جاء به  
المؤلف للتمثيل لهذه الصورة ، وهل بشرط أن يكون أول لفظي « أَيْ » مضافا إلى  
ضمير التثنية كما في البيت أولا بشرط ذلك ؟ ذهب قوم من النحاة - ومنهم  
السيوطي - إلى أنه يجب أن يكون ما تضاف إليه أَيْ الأولى ضمير التثنية كما في  
البيت ، سواء أكان ما تضاف إليه أَيْ الثانية ضميرا كما في البيت أيضا أم كان اسما  
ظاهرا نحو « أَيْ وَأَيْ زَيْدٌ أَفْضَلُ » وعلى هذا لا يصح أن يقال « أَيْكَ وَأَيْ زَيْدٌ  
أَعْلَمُ » ولا أن يقال « أَيْ زَيْدٌ وَأَيْ خَالِدٌ أَفْضَلُ » واستظهر ابن هشام أن ذلك كله جائز  
والمدار على تكرر المعرفة ، وإنما يجب تكرار أَيْ في نحو « أَيْ وَأَيْكَ » وفي نحو  
« أَيْ وَأَيْ زَيْدٌ » لأن العطف على الضمير المحرور يكون بإعادة ما جر الضمير  
المعطوف عليه ، فأما إذا كان المعطوف عليه ظاهرا فلا يلزم معه ذلك .

٣٤١ -- لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا  
هو عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* فَلَكِنَّ لَقِيمَتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ \*

اللغة : « خاليتين » يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه ، وبفلان ،  
إذا كان في مكان ليس فيه أحد « الأحزاب » جمع حزب - وهو بكسر الحاء وسكون  
الزاي - الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحداً .

المعنى : يتوعد مخاطبه ، ويؤكد أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع  
لا يقاس إليه أحد ، وذلك أنه أقسم له أنه إن لقيه في مكان لا يراها فيه أحد ليصنعن  
معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون فارس القوم المغوار الذي لا يفرى أحد فريه .  
الإعراب : « لئن » اللام موثقة للقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من

ولا تضاف « أئ » الموصولة إلا إلى معرفة ، نحو ( أئهم أشد )<sup>(١)</sup> ، خلافاً لابن عصفور ، ولا « أئ » المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لفكرة كـ « مررت بفارس أئ فارس » و « يزيد أئ فارس » .

= الإعراب ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لقيتك » لقي : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « خالين » حال من تاء المتكلم وكان المخاطب منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأصل الكلام : لئن لقيتك خالياً وخالياً ، فلما تعدد الحال وكان لفظ الخالين واحداً ومعناها واحداً والعامل المسلط عليهما واحداً - ثنى الحال ، على ما عرفت في مباحث تعدد الحال في باب « اتعلمن » اللام واقعة في جواب القسم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « أئ » أي : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وأيك » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أي : معطوف على أي مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « فارس » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأحزاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم ، وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام .

الشاهد فيه : قوله « أئ وأيك » حيث أضاف لفظ « أئ » إلى مفرد معرفة لأنه تكرر ، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما نحو (أَيْسَكُمُ يَأْتِيَنِي بِعَرَشِيهَا) <sup>(١)</sup>  
 (أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) <sup>(٢)</sup> (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ) <sup>(٣)</sup> وقولك «أَيَّ رَجُلٍ  
 جَاءَكَ فَأَكْرِمُهُ» <sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٤) حاصل ما ذكره للؤلف في هذه المسألة أن لفظ «أَيَّ» يأتي في العربية على خمسة أنواع : الأول الوصفية ، والثاني الحالية ، والثالث الموصولة ، والرابع الشرطية ، والخامس الاستفهامية . وأنها في هذه المعاني كلها على ضربين :  
 الضرب الأول : ما يجب أن يضاف لفظا ، وهو أثنان : الوصفية ، والحالية ، فكل من الموصوف بها والواقعة حالا لا يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وكل منهما لا يضاف إلا إلى النكرة ، لأن الوصفية إنما تقع وصفا للنكرة ووصف النكرة ومثله الحال لا يكونان إلا نكرتين ، فمثال الوصفية «مررت بفارس أي فارس» بجر أي على أنه نعت لفارس ، ومثال الواقعة حالا «مررت بخالد أي فارس» بنصب أي على الحال .

والضرب الثاني : ما يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وهو ثلاثة : الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية .

فأما الموصولة فإن أضيفت لفظا فلا يجوز أن تضاف إلا إلى المعرفة ، وذلك لأنها بمعنى الذي ، وهو معرفة ، فمثال إضافتها قوله تعالى (أيهم أشد) ومثال قطعها في اللفظ من الإضافة «أضرب أيأ هو أفضل» .

وأما الاستفهامية والشرطية فكل منهما يجوز أن يقطع عن الإضافة ، أما الاستفهامية فنحو أن تقول : ضربت رجلا ، فيقال لك : أيأ يافتي ، وأما الشرطية فنحو قوله تعالى (أيأ ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وإذا أضيف أحد هذين النوعين جاز أن يضاف إلى النكرة وإلى المعرفة ، والسري ذلك أن أيأ الاستفهامية وأيأ الشرطية اسم يعم جميع =



ومنها « لَدُنْ » بمعنى عِنْدَ ؛ إلا أنها تختصُ بسمة أمور :

أحدها : أنها مُلَازمة لمبدأ الغايات ، فمن ثمَّ يتعاقبان في نحو « جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ » و « مِنْ لَدُنْهُ » وفي التنزيل ( آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا )<sup>(١)</sup> بخلاف نحو « جِلِسْتُ عِنْدَهُ » ؛ فلا يجوز فيه « جِلِسْتُ لَدُنْهُ » لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

الثالث : أنها مبنية إلا في لغة قَيْسٍ ؛ وبلغتهم قرىء ( من لَدُنْهِ )<sup>(٢)</sup> .

الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل ، كقوله :

\* لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ \* — ٣٤٢

= الأوصاف ، وإما أن يراد تعميم أوصاف جنس من الأجناس فتضاف إلى النكرة ، وإما أن يراد تعميم أوصاف ما هو متشخص بطريق من طرق التعريف فتضاف إلى المعرفة ، وقد مثل المؤلف لإضافة الشرطية إلى المعرفة بالآية الكريمة ( أيما الأجلين قضيت ) وإلى النكرة بقوله « أى رجل جاءك فأكرمه » ومثل لإضافة الاستفهامية إلى المعرفة بقوله تعالى ( أيسم يأتيني بعرضها ) وإلى النكرة بقوله سبحانه ( فبأى حديث بعد الله وآياته ) .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء ، ومن الآية ٢ من سورة الكهف ، وزعم أبو على الفارسي أن لدن في الآية على هذه القراءة مبنية ، وأن الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين : سكون الدال ، وسكون النون لأجل البناء الذى تبنى عليه لدن .

٣٤٢ — هذا الشاهد من كلام القطامى ، واسمه عمير بن شيم ، وما ذكره

المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* صَرِيحٌ غَوَانٍ شَاقِمٌ وَشُقْنُهُ \*

اللفظة : « صريح غوان » الغوانى : جمع غانية ، وأصل الغانية اسم فاعل من غنى =

( ١٠ — أوضح المسالك ٣ )

= فلان بالمكان يغنى به ، على وزن رضى رضى ، ومعناه أقام بالمكان لم يبرحه ، ثم أطلق على المرأة الحسنة ، وكأنهم لاحظوا أنها لا تبرح خدرها ولا تفارقه لطلب حاجة لأنها مكفية بمن يعولها ، ويقال : الغانية مأخوذة من الغنى بمعنى عدم الحاجة وأنها سميت بذلك لاستغنائها ببيت أبيها عن طلب الأزواج أو لاستغنائها بجهاها عن التزين ، وقد لقب القطامي « صريع الغواني » بهذا البيت كما لقب الممزق العبدى بالممزق لقوله :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ  
وَلَا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَزَقِي

ثم لقب ، سلم بن الوليد بعد ذلك « صريع الغواني » وقد لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد عندما سمع قوله :

هَلِ الْعَيْشُ إِلَّا أَنْ تَرُوحَ مَعَ الصَّبَا صَرِيحٌ حُمَيَّا الْكَأْسِ وَالْأَعْيُنِ الثُّجَلِ  
« شاقهن » بعث الشوق إلى أنفسهن « وشقنه » بعث الشوق لنفسه ، ويروى « راقهن ررقنه » ومعناه أعجبهن وأعجبته ، وقوله « لدن شب - إلخ » معناه من عند وقت شبابه إلى أن حل وقت شبیه ، والدوائب : جمع ذؤابة ، وهى الضفيرة من الشعر . الإعراب : « صريع » الرواية فيه بالجر على أنه بدل من قوله « مستهلك »

الوارد فى بيت سابق على البيت المستشهد بعجزه ، وهو قوله :

لَمُسْتَهْلَكٍ قَدْ كَادَ مِنْ شِدْقَةِ الْهَوَى بَمُوتٍ وَمِنْ طُولِ الْعِدَاتِ الْكَوَاذِبِ  
ومع ذلك يجوز فيه عربية الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وصريع مضاف و « غوان » مضاف إليه « شاقهن » شاق : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، وضمير الغائبات العائد إلى الغواني مفعول به مبني على الفتح فى محل نصب « وشقنه » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وشاق : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح فى محل رفع ، وضمير الغائب العائد إلى صريع الغواني مفعول به مبني على الضم فى محل نصب =

الخامس : جواز إفرادها قبل « غُدُوَّة » <sup>(١)</sup> فنتصّبها : إما على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به ، أو على إضمار « كان » واسمها ، وحكى السكوفيون رفعها على إضمار « كان » تامةً ، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال <sup>(٢)</sup>.

= « لدن » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب ، وقد تنازع فيه كل من شاقن وشقنه ، ويجوز أن تعلقه بأيهما شئت « شب » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة لدن إليها « حتى » حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شاب » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « سود » فاعل بشاب مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسود مضاف و « الدوائب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى وهي مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحد الفعليين وهما شاقن وشقنه ، وتقدير الكلام : شاقن وشقنه من وقت شبابه إلى وقت شيب ذوائبه .

الشاهد فيه : قوله « لدن شب » حيث أضاف لفظ « لدن » إلى جملة « شب » وفاعله المستتر فيه جوازاً .

(١) إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر ، وهو أبو سفيان بن الحارث :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِفُرُوبِ

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف من وجوه الإعراب المنقولة عن النحاة في كلمة « غدوة » الواقعة بعد لدن - أنه يجوز في لفظ « غدوة » الحركات الثلاث : الجر ، والرفع ، والنصب .

فأما الجر فعلى أن تكون « لدن » ظرفاً مبنيًا على السكون في محل نصب ، وهو مضاف و « غدوة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهذا الوجه هو الغالب في استعمال هذا اللفظ ، وهو الذى يقتضيه القياس ، فيكون أعلى الوجوه . =

السادس : أنها لا تقع إلا فضلةً ، تقول « السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَصْرَةِ » ولا تقول « من لدُنِ الْبَصْرَةِ » .

\*\*\*

ومنها « مَعَ » وهو اسمُ لِمَسْكَنِ الاجتماع ، مُعَرَّبٌ ، إلا في لغة ربيعة وغنم فتبني على السكون كقوله :

= وأما رفع « عدوة » فوجهه أن تقدر « كان » التامة بعد « لدن » ويكون « عدوة » مرفوعاً على أنه فاعل كان المقدرة ، أى لدن كانت عدوة - أى حدثت عدوة - وظاهر كلام ابن جني أن الرفع لعدوة هو لدن ، وهو عنده مرفوع على التشبيه بالفاعل ، وليس ذلك غريباً من ابن جني الذي يقول : إن العامل في المنادى هو حرف النداء لأنه نائب عن أدمو ، هذا ، مع أن القائلين بنصب عدوة على التشبيه بالمفعول به لا يفترق كثير عن قول ابن جني إن رفع عدوة على التشبيه بالفاعل .

وأما نصب « عدوة » بعد لدن فللنحاة فيه ثلاثة أوجه ، أولها أنه منصوب على التشبيه بالتمييز ، الثاني أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، الثالث أنه منصوب على أنه خبر لسان الناقصة المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : لدن كانت الساعة عدوة .

فإن قلت : فكيف يكون عدوة منصوباً على التشبيه بالتمييز ، وليس لفظ عدوة مبيناً لإبهام في لدن ، ولا لإبهام في نسبة متعلقة بلدن ، وقد علمنا أن التمييز لا يكون إلا رافعاً لإبهام واقع في مفرد أو في نسبة ؟

فالجواب عن ذلك أن نلبيك أولاً إلى أننا لم نقل إن لفظ عدوة منصوب على التمييز فراراً مما ذكرت من الاعتراض ، وعلى هذا لا يكون لفظ عدوة المنصوب رافعاً لإبهام مفرد أو نسبة ، وإلا لكان تمييزاً حقيقة ، ووجه الشبه بين التمييز ولفظ عدوة أن كلا منهما واقع بعد تمام الاسم ، وتام الاسم يكون بلعاق التنوين وحركات الإعراب ، وقد علمنا أن دال لدن فيها ثلاث لغات الفتح والضم والكسر وأن النون واقعة بعد هذه الدال ، فأشبهت حركات الدال حركات الإعراب ، وأشبهت النون التنوين .

— ٣٤٣ — \* فَرِيْشِيْ مِنْكُمْ وَهَوَاىَ مَعَكُمْ \*

٣٤٣ — هذا الشاهد قد نسبته الأعم في شرح شواهد سيدييه ( ج ٢ ص ٤٥ ) إلى الراعى ، ونسبه العيني إلى جرير من كلمة يمدخ فيها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَإِنْ كَانَتْ مَوَدَّتُكُمْ لِمَا \*

اللغة : « فريشى » الريش - بكسر الراء - اللباس الفاخر ، ومثله الرياش ، وفي القرآن الكريم ( يا بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يوارى سواآتكم وريشاً ، ولباس التقوى ذلك خير ) والريش أيضاً : المال والخصب والمعاش ، ويطلق من باب الحجاز على القوة ، ويجوز أن يراد كل واحد من هذه المعانى فى هذا البيت ، وكأنه يقول على الأخير : إن قوفى بالاعتصام بكم والاتجاه إليكم « وهواى معكم » الهوى - بفتح أوله مقصوراً - الميل القلبى ، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لماماً » بكسر أوله - هو من قولهم « فلان يزورنا لماماً » بمعنى أنه يزورنا فى بعض الأحيان ، وقتاً بعد وقت ، وهذه هى زيارة الغب التى قيل فيها « زر غباً تزد حباً » .

المعنى : يقول : إن قلبى لمعكم ، وإن هواى لمنصرف إليكم دون من عداكم من الناس ، وإن كل ما عندى من مال ولباس ، أو ما أشعر به من القوة والجلادة ، فهو منكم وبسبب اعتصادى بكم وارتكافى إليكم ، وإن تسكن زيارتى إياكم ليست متصلة ؛ لأننى لا أعول على المظاهر التى منها توالى الزيارة وتتابعها .

الإعراب : « فريشى » ريش : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « منكم » من : حرف جر مبنى على السكون لا محله من الإعراب ، وضمير المخاطبين مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محله من الإعراب ، هوى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، وإن : حرف شرط جازم =

== يجزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « زيارتكم » زيارة : اسم كان مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « لما » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن كانت زيارتي لما فريشى منكم وهوى معكم ، والمعطوف عليه بالواو المحذوف تقديره : إن لم تكن زيارتكم لما وإن كانت زيارتكم لما ، يريد أنه متعلق بهم على كل حال .

الشاهد فيه : قوله « معكم » حيث وردت « مع » مبنية على السكون .

واعلم أن النحاة يختلفون في ثلاثة مواضع تتعلق بجمع ، ونحن نبينها لك بإيجاز .

الموضع الأول : أمي ثنائية الوضع على معنى أن العرب وضعوها على حرفين ، أم هي ثلاثية الوضع بمعنى أنهم وضعوها على ثلاثة أحرف ، ولهم في هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها ثنائية الوضع ، وهو قول الخليل بن أحمد ، والثاني أنها ثلاثية الوضع ، وهو قول يونس والأخفش .

الموضع الثاني - وهو من توابع الموضع الأول - هل الألف في « معا » منونة - بدل التنوين أم هي حرف من أصول الكلمة ! وللنحاة في هذا الموضع قولان ، أحدهما أن الألف بدل من التنوين ، كما تقول « بدا : وأخا ، وأبا ، وغدا ، فتعربهن بحركات ظاهرة على الدال والحاء والباء ، وبهذا قال الخليل بناء على قوله إنها ثنائية الوضع ، وثانيهما أن هذه الألف هي لام الكلمة كالألف في فتى ورحى وعصا ، وهذا قول يونس والأخفش بناء على قولها إنها ثلاثية الوضع .

الموضع الثالث : أمي معربة في جميع أحوالها وعلى كل لغاتها أم هي مبنية في بعض لغاتها ؛ وللنحاة في هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها معربة في كل أحوالها وفي كل لغاتها فإن جاءت منصوبة فهي منصوبة على الظرفية ، وإن جاءت ساكنة كما في بيت الشاهد فهو ضرورة وهذا قول سيديويه رحمه الله ، والثاني أنها معربة إذا انتصبت مبنية إذا سكنت ، وأن سكونها لغة ربيعة وغنم كما قال المؤلف ، وهذا رأى الكسائي ، واختاره المتأخرون من النحاة .

وإذا لقي الساكنة ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها ، نحو « مَسَّ القوم » ، وقد تفرد بمعنى جميعاً فتنصب على الحال ، نحو « جاءوا معاً »<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

= فأما أنها اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يختلفون فيه .  
فإن قلت : فلماذا لم يذهب القائلون بأنها ثنائية إلى بنائها ، بل لماذا لم يذهب الجميع إلى بنائها لأنها تشبه الحرف شها معنوياً لأنها تضمنت معنى حرف المصاحبة ، فإنكم قررت في أسباب بناء الاسم أن يتضمن الاسم معنى من حقه أن يؤدي بالحرف ، سواء أوضعت العرب له حرفاً كالمستفهام والشرط أم لم تضع له حرفاً كالإشارة ؟ ومعنى سؤالنا هذا أنه كان يلزم النحاة جميعاً أن يقولوا ببناء مع ، سواء في ذلك القائلون بأنها ثنائية الوضع والقائلون بأنها ثلاثية الوضع . أما القائلون بأنها ثنائية الوضع فيجعلون بناءها لأنها أشبهت الحرف شها وضعياً ، فإنكم رجعتكم أن حد الشبه الوضعي أن يكون الاسم على حرف واحد كثناء الضمير وكافه وهائه أو على حرفين سواء أكان ثانيهما حرف لين كنا أم لم يكن ، وأما القائلون بأن « معاً » ثلاثية الوضع فيجعلون بناءها لكونها أشبهت الحرف شها معنوياً .

فالجواب على ذلك أن النحاة لم يغيب عن أذهانهم ما ذكرت ، ومع هذا لم يذهب أحد إلى بنائها إلا قوماً منهم زعموا أنها مبنيّة في حالة واحدة ، وهي أن يكون آخرها ساكناً ، فقد ذهب الكسائي إلى بنائها حينئذ ، وتبعه متأخرو النحاة ، وقد اختلفوا في تعليل إعرابها ، فذكر الحفيد أنها معربة - ولو قلنا إنها ثنائية الوضع - لأنها في أغلب أحوالها ملازمة للإضافة ، فمن هنا ضعف شبهها بالحرف ، فلم يؤثر هذا الشبه فيها البناء ، وذكر الرضى أنها لم تبين لدخول التنوين عليها في نحو « جئنا معاً » ولأنها تجر بمن في نحو قراءة من قرأ (هذا ذكر من معنى) وهذا تعليل لا يستقيم ، لأن الجر بمن والتنوين أثر من آثار الإعراب ، وليس مقتضياً له ، إلا أن ندعى أن هذا هو الذي أعلمنا أن العرب تعربها مستدلين بهما .

(١) ومن ذلك قول الخنساء :

وَأَفْئِنِّي رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا      فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَاً =

ومنها « غير » وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده<sup>(١)</sup> ، وإذا وقع بعد « ليس » وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ « قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا »<sup>(٢)</sup> وجاز حذفه لفظاً فيضم يغبر تنوين ، ثم اختلاف ، فقال المبرد : ضمة بناء ؛ لأنها كَقَبْلُ في الإبهام فهي اسم أو خبر ، وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم كَكَلٍّ وَبَعْضٍ ، لا ظرف كَقَبْلٍ وبعد ، فهي اسم لا خبر ، وجَوَزَها ابنُ خروف ، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه ، فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

= ومن ذلك قول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ أَيْلَةً مَعًا

ومن ذلك قول متمم بن نويرة أيضاً :

يُذْكَرُنَ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينَ بِبَيْتِهِ إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا

ومن ذلك قول الآخر :

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدَى وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعًا وَنُرَامِي مَعًا

(١) المراد بالحقيقة ههنا المفهوم من اللفظ ، فيشمل قولنا « زيد غير عمرو » لأن مفهوم زيد هو الذات بما ينضم إليها من الشخصات ، وكذلك المراد بعمرو ، ولا شك أن هذه الذات بمشخصاتها مخالفة لهذه الذات بمشخصاتها ، وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة بمعنى الماهية لا تصح إرادتها ههنا ، لأن ماهية زيد - وهي الحيوان الناطق - هي حقيقة عمرو وماهيته ، وقد مثلوا لما يكون ما بعد غير مخالفاً لحقيقة ما قبلها بقولهم « زيد غير عمرو » فلو لم نجعل الحقيقة بمعنى المفهوم لم يصح هذا المثال .

(٢) يجوز في « غير » في هذا المثال الذي ذكر فيه المضاف إليه : الضم والنصب ، فإن ضمته فهو اسم ليس ، وخبرها محذوف ، والتقدير : ليس غيرها مقبوضاً ، وإن نصبته فهو خبر ليس ، واسمها هو المحذوف ، والتقدير : ليس المقبوض غيرها .

(٣) حاصل ما ذكره المؤلف في غير التي لم يذكر معها المضاف إليه نحو « قبضت =



== عشرة ليس غير « أنه يجوز في « غير » هذه ثلاث اعتبارات : الاعتبار الأول أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظا ومعنى ، نعى أنك لا تقدر معها مضافا إليه أصلا ، لا لفظه ولا معناه ، والاعتبار الثاني : أن تقدرها مقطوعة عن الإضافة لفظا فقط ، ولكن تقدر معنى المضاف إليه ، والاعتبار الثالث : أن تعتبر لفظ المضاف محذوفا للعلم به وهو منوى فتكون كأن « غير » مضاف .

فأما على الاعتبار الأول - وهو تقدير قطع غير عن الإضافة لفظا ومعنى - فإن « غير » حينئذ اسم معرب ، ويجوز فيها وجهان الضم والنصب مع التنوين ، فإن رفعت فهي اسم ليس ، وإن نصبت فهي خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس على الوجهين محذوف . وأما على الاعتبار الثاني - وهو تقدير غير مقطوعا عن الإضافة إلى لفظ المضاف إليه مع أنه مضاف إلى معنى المضاف إليه تقديرا - فإن « غير » حينئذ يضم من غير تنوين - وللنحاة فيه حينئذ ثلاثة مذاهب ، الأول - وهو مذهب المبرد والجرى وأكثر المتأخرين ، ونسبوه إلى سيبويه - وحاصله أن « غير » اسم يشبه قبل وبعد في الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظا مع نية معناه ، فهو مبني على الضم ، ويجوز أن يكون في محل رفع اسم ليس ، وأن يكون في محل نصب خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف ، والمذهب الثاني - وهو مذهب الأخفش - أن « غير » حينئذ اسم غير ظرف منوى الإضافة مثل كل وبعض ، فهو معرب ، وهذه الضمة ضمة الإعراب ، وحذف التنوين لأن المضاف إليه منوى ، وعليه يكون « غير » اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، ولا يجوز أن يكون خبر ليس ، والمذهب الثالث - وهو مذهب ابن خروف وحاصله أنه رأى أن ما نسب إلى المبرد وسيبويه أمرا محتملا ليس عليه إنكار ، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمر محتمل ليس من قبوله بد ، وعلى ذلك أجاز أن تكون هذه الضمة ضمة بناء فيكون غير مبني على الضم في محل رفع لأنه اسم ليس أو مبني على الضم في محل نصب لأنه خبر ليس ، ويجوز أن تكون الضمة ضمة إعراب فيكون غير اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، وعلى وجه الإجمال نقول : إن ابن خروف رأى تكافؤ الأدلة في قول المبرد وفي قول سيبويه فلم يتخير أحد القولين وأجاز كل واحد منهما . وأما على الاعتبار الثالث - وهو تقدير غير مضافة إلى محذوف يرشد إليه المقام ==

ومنها « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ويجب إعرابهما في ثلاث صُورٍ :  
 إحداها : أن يُصَرَّحَ بالمضاف إليه كـ « جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهِيرِ » و « قَبْلَ  
 العصرِ » و « مِنْ قَبْلِهِ » و « مِنْ بَعْدِهِ » .  
 الثانية : أن يُحذفَ المضافُ إليه وَيُتَوَيَّ ثُبوتُ لفظهِ ، فيبقى الإعرابُ  
 وتركُّ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه ، كقوله :  
 \* وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً \* ٣٤٤

= فلا خلاف في أن « غير » في هذه الحال اسم معرب ، وفي أن حركته حركة إعراب ،  
 وفي أن تنوينه يحذف لأن المضاف إليه مقدر ، ويجوز فيه الرفع على أنه اسم ليس ،  
 والنصب على أنه خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف .  
 بقي مما يتعلق بهذه المسألة أن نقول لك . إن المؤلف رحمه الله مثل بقوله « ليس  
 غير » وقد صرح في كتابه معنى اللبيب بأنه لا يقال « لا غير » بوضع لا موضع ليس ،  
 وبالغ في بعض كتبه في الإنكار على من يقول ذلك ، لكن هذا الإنكار غير مسلم  
 له ، فإن ابن مالك حكى في شرح التسهيل صحة هذه العبارة واستشهد لذلك ، وحكاها  
 أيضاً ابن الحاجب ، وأقره على صحته الرضى في شرح السكاكية ، كما أقره المجد الفيروز آبادي  
 في كتابه « القاموس المحيط » ( مادة غ ي ر ) ومن شواهد قول الشاعر ، وأنشده  
 ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل :

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدَ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ ، لَا غَيْرَ ، تُسْأَلُ  
 ٣٤٤ — لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا  
 صدر بيت من الطويل . وعجزه قوله :

\* فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ \*

اللغة : « من قبل » يريد من قبل ما نحن فيه الآن « نادى » يريد استغاث ودعا ،  
 « مولى قرابة » المولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها المسود ، ومنها  
 الناصر والمعين ، ومنها القريب ، وهذا الأخير هو المراد هنا ، والقرابة — بفتح القاف —  
 مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب من فلان ، ومعناه أن نسبهما دان متصل =

« عطف » أمالت أو رقت « العواطف » جمع عاطفة ، وهى اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التى من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن فى هذا الموضع سبباً فى الميل أو الأخذ بناصر الداعى .

المعنى : يصف الشاعر شدة نزلت يقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستنجدهم لدفع ماعرض له فلم ينجدوه .

الإعراب : « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، والمضاف إليه محذوف ولفظه منوى « نادى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل نادى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويروى غير ممنون فقرابة على هذا مجرور على أن مولى مضاف وقرابة مضاف إليه ، ويروى مولى ممنونا فقرابة منصوب على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عطف » عطف : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث « مولى » مفعول به لعطف منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « عليه » على : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى كل مولى مبنى على الكسر فى محل جر بهلى ، ويجوز أن يكون قوله مولى حالا من الضمير المجرور محلا بهلى ، وتقدير الكلام : فما عطف العواطف عليه حال كونه مولى : أى قريباً ، والجار والمجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطف ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ومن قبل » فإن الرواية بجر « قبل » من غير تنوين : أما الجر فلا أنه معرب ، وأما ترك التنوين فلا أن المضاف إليه منوى ثبوت لفظه ، أى : ومن قبل ذلك ، على نحو ما فى الكتاب .

أى : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقُرِئَ ( لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِهِ )<sup>(١)</sup> بالجر من غير تنوين ، أى من قبل الغلب ومن بعده .

الثالثة : أن يُحذفَ ولا يُنَوَّى شئ ، فيبقى الإعراب ، ولكن يرجع التنوين روال ما يعارضه في اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم ( مِنْ قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِهِ )<sup>(٢)</sup> بنجر والتنوين ، وقوله :

\* فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا \*

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٥ - نسب العيني هذا الشاهد إلى عبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد ابن الصعق . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ \*

وقد روى الأشموني في باب الإضافة متبعاً لجماعة منهم المؤلف في بعض كتبه كالقنطرة عجر البيت \* أكاد أغص بالماء الفرات \* وهو غير الصواب ( انظر شرحنا على شواهد الأشموني وشواهد ابن عقيل ) .

والدليل على صحة ما ذكرناه - من أن الرواية « بالماء الحميم » - أن العلماء رَوَوْا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصعق رويها على حرف الميم ، وقبل البيت المستشهد بصدده قوله :

أَلَا أَبْلِغُ لَدَبِكَ أَبَا حُرْبٍ      وَعَاقِبَةُ الْمَلَامَةِ الْمَلِيمِ  
فَكَتَيْفَ تَرَى مُعَاقِبَتِي وَسَعِي      بِأَذْوَادِ الْقُصَيْمَةِ وَالْقَصِيمِ ؟  
وَمَا بَرَحْتُ قُلُوبِي كُلَّ يَوْمٍ      تَسْكِرُ عَلَى الْمُخَافِ وَالْمَقِيمِ  
فَنِمْتُ اللَّيْلَ إِذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ      قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

اللغة : « أبا حريث » هي كنية الربيع بن زياد العبسي ، وكان قد أغار على يزيد ابن الصعق فاستمأ سروح بن جعفر والوحيد بنى كلاب ، فخرم يزيد على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع جموعاً شتى ثم أغار بهم فاستاق نساءهم ، وفي ذلك يقول هذه الكلمة « للمليم » المليم : اسم الفاعل من قولك « ألام فلان » =

== إذا فعل ما يلام عليه « القصيدة » بضم القاف بزنة المصغر ، و « القصيم » بفتح القاف - اسمان لموضعين « الخالف » هو الذى يقيم فى الحى إذا خرج قومه للغارة ؛ فعطف المقيم عليه للتفسير « ساغ لى الشراب » معناه حلا ولان وسهل مروره فى الحلق ، وأراد بالشراب جنس ما يشرب « أغص » مضارع من العصب ، وهو فى الأصل انحباس الطعام فى المرئ ووقوفه فى الحلق ، واستعمل العصب ههنا فى موضع الشرق « الماء الحميم » هو الذى تشتهيهِ النفس ، ويطلق فى غير هذا الموضع على الماء الحار .

الإعراب : « ساغ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسم ، مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب بكان « أكاد » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « أغص » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة للماء .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » حيث قطعه عن الإضافة بـ «ة» فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منوناً ، وهو هنا منصوب على الظرفية ، وهذا التنوين عند الجمهرة من النحاة هو تنوين التكمين اللاحق للأسماء العربية ، وقبله عندهم نكرة . ومعنى قوله « وكنت قبلا » وكنت فى زمان منقدم ، ولا ينوى تقدماً على شيء بعينه ، ولكن المراد مطلق التقدم ، بخلافه فى حال الإضافة حيث يكون القصد إلى التقدم على شيء معين ، وكذا فى حال نية الإضافة .

وقوله :

— ٣٤٦ — \* فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَرًّا \*

٣٤٦ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى عقيل ، ولم يعينوه ، وأكثر من استشهد به من العلماء لم يعرج على نسبته . وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَنْوَةٍ \*

وهذا هو الصواب في إنشاد صدر هذا البيت .

اللغة : أسد شنوءة — بفتح الهمزة — حى من اليمن أبوهم الأزد بن الغوث ، ويقال فيه الأسد بن الغوث ، وهم فرق ، وفرقة يقال لها: أزد شنوءة ، وفرقة يقال لها : أزد السراة ، وفرقة يقال لها : أزد عمان ، ومن هنا تعلم أن رواية العيني وغيره « ونحن قتلنا الأسد أسد خفية » تحريف واغترار بأن خفية — بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء — مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر ، وهو ضم الهمزة من « الأسد » حيث حسبه جمع أسد ، وقد نص العلماء على أنه يقال فى الأزد : الأسد وعجز البيت ينادى بفساد رواية العيني .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم فى محل رفع « قتلنا » قتل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، ونا : فاعله مبني على السكون فى محل رفع ، وجملة هذا الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به لقتلنا منصوب بالفتحة الظاهرة « أسد » بدل من الأسد أو عطف بيان عليه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شنوءة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فَمَا » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، ما : حرف نفي مبني على السكون لاجل له من الإعراب « شربوا » شرب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون فى محل رفع « بعدًا » ظرف زمان منصوب بشرب « على » حرف جر مبني على السكون لاجل له من الإعراب « لذة » مجرور بـعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خَرًّا » مفعول به لشرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وهما نكرتان في هذا الوجه ، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك نُوتَا ،  
ومعرفتان في الوجهين قبله .

فإن نُوتَى معنى المضاف إليه دون لفظه بُنِيا على الضم<sup>(١)</sup> ، نحو ( لِلَّهِ الْأَمْرُ

= الشاهد فيه ، قوله « بعدا » حيث وردت فيه كلمة « بعدا » منونة منصوبة على  
الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً ، وهو حينئذ نكرة عند جمهرة النحاة ،  
على ما أشار إليه المؤلف في الكتاب ، وما بيناه في شرح الشاهد السابق في كلمة  
« قبل » أخت « بعد » .

(١) إن قلت : ما المراد من قولكم « نية المضاف إليه معنى » وهل تجدون فارقاً  
بين نيته لفظاً ونيته معنى ! فإن كنتم تجدون فارقاً بين الصورتين فبينوه لى حتى أكون  
على يقين منه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى  
المضاف إليه ملاحظاً منظوراً إليه ، من غير نظر إلى كلمة معينة تدل عليه ، بل يكون  
المقصود هو المسمى معبراً عنه بلفظ أى لفظ كان ، بخصوص اللفظ غير ملتفت إليه  
نية ، أما نية لفظ المضاف إليه فمعناها أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا  
المضاف إليه مقصوداً بذاته ، بحيث لو جثت بلفظ آخر يدل عليه لم تكن جثت بلفظ  
المضاف إليه .

فإن قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للاعراب !  
وكانت الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية للاعراب ! .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لاشك أنك تدرك أن الإضافة مع إرادة معنى  
المضاف إليه ضعيفة ، من قبل أنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ما ، فأما الإضافة مع  
نية لفظ المضاف إليه المعين فإنها قوية ، فلما افترق شأن إرادة لفظ المضاف إليه وشأن  
إرادة معناه لم يكن حكمهما واحداً ، ولما كانت الإضافة القوية هى التى تعارض سبب  
البناء بسبب كونها من خواص الأسماء جعلناها مقتضية للاعراب ، فكانت الإضافة مع  
إرادة لفظ المضاف إليه مستوجبة للاعراب ، دون الإضافة الضعيفة التى تتضمن إرادة  
معنى المضاف إليه دون لفظه .

مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ<sup>(١)</sup> في قراءة الجماعة .

\*\*\*

ومنها «أَوَّلُ» و «دُونُ» وأسماء الجهات ك «يَمِين» و «شِمَال»  
و «وَرَاء» و «أَمَام» و «فَوْق» و «تَحْتَ» ، وهى على التفصيل المذكور  
في قبل وبعد ، تقول : «جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوكَ خَلْفُ» أو «أَمَامُ» تريد خلفهم  
أو أمامهم ، قال :

— ٣٤٧ \* لَعَنَّا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامُ \*

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٧ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى تميم ، ولم يعينوه ، والذي ذكره المؤلف  
ههنا عجز ببت من الكامل ، وصدره قوله :

\* لَعَنَ الْإِلَهَ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٍ \*

اللغة : «لعن» اللعن : الطرد والإبعاد «تعلة» بفتح التاء وكسر العين المهملة  
وتشديد اللام المفتوحة - اسم رجل «يشن» مضارع مبنى للمجهول ، وأصله قولهم  
«شن الماء يشنه» إذا صبه متفرقا ، ويروى في مكانه «يصب» وهما بمعنى واحد  
«من قدام» أى من أمامه .

الإعراب : «لعن» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الإنه»  
فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «تعلة» مفعول به لعن منصوب بالفتحة الظاهرة «بن»  
نعت لتعلة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «مسافر» مضاف إليه مجرور  
بالسكرة الظاهرة «لعننا» مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة «يشن» فعل  
مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللعن ، والجملة  
من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب صفة للعن «عليه» جار ومجرور  
متعلق بيشن «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «قدام» ظرف  
مكان مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضاً . =



وقوله :

٣٤٨ — \* عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ \*  

---

الشاهد فيه : قوله « من قدام » فإن الرواية فيه بضم « قدام » لأنه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ، بل نوى معناه .

ونظير هذا البيت الشاهد التالى ( رقم ٣٤٨ ) وقول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ

لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

وقول الآخر :

لَا يَحْمِلُ الْعَارِسَ إِلَّا اللَّالِبُونَ الْمَحْضُ مِنْ أَمَانِهِ وَمِنْ دُونِ

٣٤٨ — هذا الشاهد من كلام معن بن أوس ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت

من الطويل ، وصدره قوله :

\* لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَا أُوجَلُ \*

وهذا البيت مطلع قصيدة طويلة أنشدها أبو تمام فى حماسته ، وأبو على

القالى فى أماليه ، وبعد هذا البيت قوله :

وَإِنِّي أَخُوكَ الدَّائِمُ الْقَهْدُ لَمْ أُحُلْ

إِنْ أَبْزَاكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَا بِكَ مَنَزَلُ

اللفظة : « أوجل » يجوز أن يكون وصفاً ، ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوءاً

بهمزة التثنية ، وأياً ما كان هو فهو مأخوذ من الوجل الذى هو الخوف « تعدو »

يروى بالعين المهملة ، فهو مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، وذلك إذا

اجترأ فسطا عليه ووثب ، ويروى « تعدو » بالعين المعجمة ، فهو مضارع عدا ،

وتقول : عدا فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا ؛ لتمديه بعلی فى

قوله « على أينما » والمنية : الموت ، وهى فصيحة بمعنى مفعولة من قولهم : منى الله الشئ

يعنيه ، إذا قدره وهياً أسبابه « أول » معناه سابق ، وللعلماء فى وزنه خلاف طويل ؛

فقليل : وزنه فوعل من وأل ، وأصله على هذا ووال ، وقيل : وزنه أفعل من آل =

( ١١ — أوضح للمالك ٣ )

وحكى أبو على « أبدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ » بالضم على نية معنى المضاف إليه ،  
وبالخفض على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركها ، ومنعه من الصرف للوزن  
والوصف .

\*\*\*

ومنها « حَسْبُ » ولها استعمالان :

أحدهما : أن تكون بمعنى كافٍ ، فتستعمل استعمال الصفات ، فتكون

= يشول ؛ فأصله أول . وقيل : وزنه أفعَل من وأل يثَل ؛ فأصله على هذا أول ،  
وسمّي لهذا الكلام مزيد بحث في باب الإبدال من قسم الصرف .  
الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى  
على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمرك قسمي « ما »  
حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع مرفوع  
لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها  
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإني » الواو واو الحال ، إن :  
حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون  
في محل نصب « لأوجل » اللام لام الابتداء ، أوجل : خبر إن ، والجملة من إن  
واسمها وخبرها في محل نصب حال « على » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من  
الإعراب « أينما » أي : مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف  
ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتعدو  
« تعدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل  
« المنية » فاعل تعدو مرفوع بالضمة الظاهرة « أول » ظرف زمان متعلق بتعدو ،  
مبنى على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « أول » فإن الرواية بضم هذه الكلمة ؛ وقد خرج العلماء  
على أن القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه .

نَعْتًا لنسكرة ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » أى : كافٍ لك عن غيره ، وحالاً لمعرفة ، كـ « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » ، واستعمال الأسماء ، نحو (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) <sup>(١)</sup> (فَإِنْ حَسْبُكَ اللَّهُ) <sup>(٢)</sup> « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » <sup>(٣)</sup> وبهذا <sup>(٤)</sup> يُرَدُّ على مَنْ زعم أنها اسمٌ فِعْلٌ ، فَإِنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاقٍ .

والثانى : أن تكون بمنزلة « لا غير » فى المعنى ؛ فَتُسْتَعْمَلُ مُفْرَدَةً ، وهذه هى حَسَبُ المقدمة ، ولأنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشراها هذا المعنى ، وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية ، وبناءها على الضم ، تقول « رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ » .  
قال الجوهري : كأنك قلت « حَسْبِي » أو « حَسْبُكَ » فأضمرت ذلك ولم

- 
- (١) من الآية ٨ من سورة المجادلة ، ويجوز فى هذه الآية الكريمة أن يكون حسبه مبتدأ وجهن خبره ، وأن يكون حسبه خبراً مقدماً وجهن مبتدأ مؤخراً .  
(٢) من الآية ٦٢ من سورة الأنفال ، ووقوع حسبك فى هذه الآية اسماً لإن يؤيد أن حسبه فى الآية السابقة مبتدأ لأن اسم إن الأصل فيه أن يكون مبتدأ .  
(٣) الباء من « بحسبك » حرف جر زائد ، وحسب : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، ودرهم : خبر المبتدأ ، ولا يجوز العكس ؛ لأن « درهم » نسكرة لا مسوغ للابتداء بها إذ الخبر مفرد لاجملة ولا شبه جملة .  
(٤) المراد أن دخول إن على حسبك ودخول الباء الزائدة عليها فى « بحسبك درهم » وتأثر حسب بإن حتى نصبت وبالباء حتى جرت بدل على أن « حسب » ليست اسم فعل كما زعم من أراد المؤلف الرد عليه ، والسرى فى ذلك أن أسماء الأفعال نابت عن الفعل والفعل لا تدخل عليه هذه العوامل ، فيجب أن يكون النابت عن الفعل مثله فى عدم دخول هذه العوامل عليه ، فلما وجدنا هذه العوامل داخلة على حسب فى هذه الأمثلة وما أشبهها علمنا أنها ليست اسم فعل .

تُخَوِّن ، انتهى . ونقول : « قَبَضْتُ عَشْرَةَ خَسْبٍ » أى خُفْسِي ذلك .  
واقْتَضَى كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّهَا تُعَرَّبُ نَصْبًا إِذَا نُكِّرَتْ كَقَبْلٍ وَبَعْدُ .  
قال أبو حيان : ولا وَجْهَ لِنَصْبِهَا ؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها  
حالا إن كانت نكرة ، انتهى .

فإن أراد بكونها نكرة قَطْعَهَا عَنْ الإضافة اقْتَضَى أَنْ اسْتَعْمَلَ هَاجِئًا مَنْصُوبَةً  
شائعٌ . وأنها كانت مع الإضافة مَعْرِفَةً ، وكلاهما ممنوع ، وإن أراد تنكيرها مع  
الإضافة فلا وجه لاشتراطه التَّنْكِيرَ هَاجِئًا ؛ لأنها لم تَرِدْ إِلَّا كَذَلِكَ ، وأيضاً فلا  
وَجْهَ إِتِّوَاقُهُ فِي تَجْوِيزِ انْتِصَابِهَا عَلَى الْحَالِ هَاجِئًا ، فإنه مشهور ، حتى إنه مذکور  
في كتاب الصَّاحِاح ، قال : تقول : « هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » وتقول  
في المعرفة « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » فتَنْصِبُ حَسْبُكَ عَلَى الْحَالِ ، انتهى .  
وأيضاً فلا وَجْهَ للاعتذار عن ابن مالك بذلك ؛ لأن مراده التَّنْكِيرَ الذي ذكره  
في قَبْلٍ وَبَعْدُ وهو : أَنْ تَقْطَعَ عَنِ الإضافة لَفْظًا وَتَقْدِيرًا .

وأما « عَلٌ » فإنها توافق « فَوْقَ » في معناها ، وفي بنائها على الضم إذا  
كانت معرفة ، كقوله :

٣٤٩ — \* وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ \*

أى : مِنْ فَوْقِهِمْ ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة ، كقوله :

٣٤٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه جريراً ، وما ذكره المؤلف ههنا  
عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ بُذْيَةٍ \*

اللغة : « بُذْيَةٌ » بفتح الهمزة المثلثة وكسر النون وتشديد الياء مفتوحة - وهى طريق  
العقبة ، وتجمع على ثُنَايَا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطَّلَاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَجَّ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي =

٣٥٠ — \* كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ \*

أى : من شيء عالٍ .

= وقوله « سددت عليك كل ثنية » كناية عن أنه لم يمكنه من عمل ما ، وكأنه قال : أخذت عليك جميع الطرق فلست تستطيع أن تسلك سبيلي ، وروى العيني عجز البيت :  
\* وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ \*

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « سددت » سد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « عليك » جار ومجرور متعلق بسد « كل » مفعول به اسد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « ثنية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وأتيت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « نحو » ظرف مكان بمعنى جهة منصوب بأنى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونحو مضاف و « بنى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « كليب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مبني على الضم في محل جر بمن ، وهو ظرف مكان بمعنى فوق . الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث بنى « عل » على الضم لكونه معرفة ، وقد حذف المضاف إليه وهو ينوى معناه ، والتقدير : من عليهم ، أى من فوقهم .

٣٥٠ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندى في معلقته التي سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* مِكَرٌّ مِفْرٌ مُقْبِلٌ مُذِيرٌ مَعَا \*

وهذا البيت من أبيات يصف فيها الفرس ، وقبله قوله :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمُجَرِّدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْسَكَلِ  
اللغة : « أغتدى » أراد أخرج وقت الغداة « وكُنَاتِهَا » الوكنات : جمع وكنة =

= بواو مثلثة الحركات - وهى وكر الطائر وعشه « بمنجرد » المنجرد : الفرس القصير الشعر « قيد الأوابد » يريد أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يلحق الوحوش ولا يمكنها من الشراء والتخلص ؛ فكأنه يقيدها ، والأوابد : الوحوش ، واحدها أبدة « مكر مفر » المكر - بكسر الميم وفتح الكاف - الذى يكر عليه فارسه ، والمفر - بكسر ففتح أيضا - الذى يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد « كجلود صخر » الجلود - بضم الجيم وسكون اللام - الصخرة الصلبة الشديدة ، والصخر : الحجارة ، واحدها صخرة « حطه السيل » ألقاه من أعلى إلى أسفل .

الإعراب : « مكر » نعت لمنجرد المذكور فى البيت السابق على بيت الشاهد ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مفر » نعت ثان لمنجرد « مقبل » نعت لمنجرد أيضاً « مدبر » نعت لمنجرد أيضاً « معاً » ظرف متعلق بمقبل مدبر « كجلود » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجرد ، أو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو كجلود ، وجلود مضاف و « صخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حطه » حط : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى جلود صخر مفعول به لحط مبني على الضم فى محل نصب « السيل » فاعل حط مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحط .

الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث قطع « عل » عن الإضافة بته ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولهذا أعربه ونونه ، وهو هنا مجرور لفظاً بمن ، والدليل على أنه لم ينو لفظ المضاف ولا معناه ، أنه لم يرد أن الصخر ينحط من أعلى شيء خاص ، بل أراد أن السيل يحط الصخر من أعلى شيء أى شيء كان ؛ لأن الغرض الدلالة على السرعة ، والصخر إذا انحط من أعلى إلى أسفل كان سريع الحدور بحيث يصل إلى المستقر فى طرفة عين ، من غير فرق بين أن يكون الأعلى الذى ينحط منه أعلى جبل أو أعلى منزل أو أعلى تل أو أعلى شيء آخر ، ولهذا تجد المؤلف قال « أى من شيء عال » .

وَتُخَالِفُهُمَا فِي أَمْرَيْنِ : أَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِجَرُورَةٍ يَمِينٍ ، وَأَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ مِثْلَ مِثْلِهِ ، كَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ، وَظَاهِرُ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ لَهَا فِي عِدَادِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَنَّهَا يَجُوزُ إِضَافَتُهَا ، وَقَدْ صَرَحَ الْجَوْهَرِيُّ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : يُقَالُ « أَتَيْتُهُ مِنْ عَلِيٍّ الدَّارِ » بِكَسْرِ اللَّامِ — أَيْ : مِنْ عَلِيٍّ — وَمَقْتَضَى قَوْلُهُ <sup>(١)</sup> :

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

أَنَّهَا يَجُوزُ انْتِصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَمَا أَظُنُّ شَيْئًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ مُوجُودًا .

وإنما بسطت القول قليلا في شرح هاتين الكلمتين لأنني لم أر أحداً وقفاًهما حقهما من الشرح ، وفيما ذكرته كفاية والحمد لله .

\*\*\*

فصل : يجوز أن يُحذف ما علم من مُضافٍ ومُضافٍ إليه .

فإن كان المحذوف المضاف <sup>(٢)</sup> ؛ فالغالب أن يخلقه في إعرابه المضاف إليه ،

== وبهذا التقرير تعلم أن « عل » نكرة وأن التنوين إنما حذف للوقف ، وتعلم ما في كلام العلامة الصبان من التهافت حيث زعم أن حذف التنوين كما يصلح أن يكون لأجل الوقف يصلح أن يكون لكون الشاعر قد نوى لفظ المضاف إليه ؛ لأن الشاعر لا يمكن أن يريد لفظ المضاف إليه ، وإلا فسد المعنى الذي قصد إليه ، فاعرف ذلك ، ولا تسكن ممن يعرف الحق بنسبته إلى الرجال ،

(١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

(٢) يشترط لجواز حذف المضاف شرطان ، أحدهما أن يقوم دليل يدل على المحذوف (٣) فلا يقع اللبس ، فلو قات « جلست زيدا » تريد جلست جلوس زيد ، لم يصح ذلك ، =

نحو (وَجَاءَ رَبُّكَ) <sup>(١)</sup> أى : أَمَرُ رَبُّكَ ، ونحو (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) <sup>(٢)</sup> ، أى : أهل القرية .

وقد يبقى على جَرِّه ، وَشَرَطُ ذلك فى الغالب : أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفًا على مُضَافٍ بمعناه ، كقولهم « مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا أَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ » أى : وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ ؛ بدليل قولهم « يَقُولَانِ » بالثنية <sup>(٣)</sup> ، وقوله :

== لأنه ليس فى الكلام ما يدل على الجولس المقدر ، والكلام يحتمل ما زعمت أنك تريده ويحتمل أن يكون التقدير : جلست إلى زيد ، فحذف حرف الجر ، فانتصب الاسم الذى كان مجرورا ، والشرط الثانى : أن يكون المضاف إليه مفردا لا جملة ، لأنه لو كان المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف ، ولم تصح إنامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الفجر ، وخير من تقدير المؤلف المحذوف بأمر تقديره برسول ، لأن الأمر من المعانى ، والحجىء لا يتعلق إلا بالأجسام ، ومن أجل أن الله تعالى منزّه عن الجسمية وجب تقدير مضاف مناسب .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة يوسف ، والدليل على أن فى الآية مضافا محذوفا استعالة سؤال القرية وهى على معناها ، وهذا مجاز بالحذف ، ويجوز فيها وجه آخر ، وهو أن تريد بلفظ القرية أهلها مجازا مرسلًا علاقته الحالية والحالية .

(٣) إذا قلت « مثل عبد الله وأخيه يقولان ذلك » فلهذا الكلام إعرابان أحدهما مستقيم صحيح ، والآخر فاسد ، فأما الإعراب المستقيم الصحيح فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » مضافا إليه لمضاف محذوف مماثل للمذكور معطوف على المبتدأ ، وتقدير الكلام : مثل عبد الله ومثل أخيه ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وأما الإعراب الفاسد فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » معطوفا على عبد الله ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ ، وإنما كان هذا الإعراب فاسدا لأنك قد جعلت المثنى - وهو جملة « يقولان ذلك » - خبرا عن المفرد - وهو « مثل » وقد علمت أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا فى الأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فأما فى الإعراب الأول الصحيح فإنك لم ==



### ٣٥١ — أَكُلَّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

== تجعل جملة «يقولان ذلك» خبرا عن مثل إلا بعد أن عطفت عليه مثلا آخر ، فصار هذا الخبر المثنى خبرا عن اثنين ، وكذلك لو قلت « ما مثل عيد الله ولا أخيه يقولان ذلك » ولو قلت « ما مثل عبد الله وأخيه وأبيه يقولون ذلك » لزمك أن تقدر « مثل » مرتين ليصح الكلام ، وكأنك قلت : مثل عبد الله ومثل أخيه ومثل أبيه يقولون ذلك ، ففي هذا المثال ونحوه حذف المضاف وهو مثل ، وبقي المضاف إليه على جره الذي كان له قبل حذف المضاف ، والشرط موجود ، وهو أن هذا المضاف المحذوف معطوف في التقدير على مضاف آخر بمعناه .

٣٥١ — هذا بيت من المتقارب ، وهذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، واسمه حارثة بن الحجاج .

اللغة : « تحسبين » تظنين « توقد » أصله تتوقد - بتاءين زائدتين : إحداهما تاء المضارعة ، والأخرى تاء النفع ؛ فحذف إحدى التاءين قصدا إلى التخفيف ، وكذلك كل فعل بدى بتاءين مزيدتين ، ومعنى « توقد » تشتعل وتوهج .

المعنى : يقول : إنه ما يلغى لك أن تظنى كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل نارا ، وإنما الخلق باسم الرجل من كانت له صفات نفسية وخلقية ترفعه إلى المستوى اللائق بالرجولية ، والحقيق باسم النار تلك التي تشتعل للأكرام والضيافة . الإعراب : « أكل » الهمزة حرف دال على الاستفهام مبقى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول أول لقوله تحسبين الآنى تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « امرى » مضاف إليه مجرور وعلامة جره السكسرة الظاهرة « تحسبين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وباء المؤنثة المحاطة فاعله مبقى على السكون في محل رفع « امرأ » مفعول ثانٍ لتحسبين منصوب بالفتحة الظاهرة « ونار » الواو حرف عطف مبقى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نار : مجرور بإضافة اسم يقع معطوفا بالواو على المفعول الأول ، وتقدير الكلام : وتحسبين كل نار « توقد » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستترافيه جوازا تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لنار « بالليل » الباء حرف جر مبقى على السكسرة ==

أى : وكلّ نار ؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين<sup>(١)</sup> .

== لا محل له من الإعراب ، الليل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،  
والجار والمجرور متعلق بقوله توقد « ناراً » معطوف على امرأ المنصوب الواقع  
مفعولاً ثانياً لتحسين ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة  
في آخره .

الشاهد فيه : قوله « نار » فإن الواو عاطفة ، ونار : إما مجرور بتقدير مضاف  
يكون معطوفاً على « كل » في قوله « كل امرئ » وهذا هو الأقرب ، وعليه أعربنا  
البيت وهو الذى ذكره المؤلف ، وإما مجرور بإضافة مفعول أول محذوف لفعل  
محذوف ، والتقدير « وتحسين كل نار » وقوله « توقد بالليل » جملة في محل جر  
صفة لقوله « نار » الذى أعربناه ، وقوله « ناراً » هو المفعول الثانى لذلك الفعل  
المحذوف ؛ فالواو على ذلك الوجه عطفت جملة على جملة ، ولا تحسبن هذا التقدير عجباً ؛  
فإن الفعل الذى قدرناه قد قام الدليل من الكلام عليه ، وكذلك هذا المضاف المحذوف  
ولو لم نقدر المضاف للزم أن يكون قوله « نار » المجرور عطفاً على « امرئ »  
المجرور ، ويكون قوله « ناراً » المنصوب عطفاً على « امرأ » المنصوب ؛ فيلزم على  
هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فإن قوله « امرئ » معمول  
لقوله « كل » وقوله « امرأ » معمول لقوله « تحسين » والعطف بهذه المثابة ممتنع  
على الراجح ، والذى ذهبنا إليه قد أجازته العلماء كافة ، والتخريج على المتفق عليه  
أولى بالرعاية ، فتدبر ذلك فإنه مفيد ، وانظر ما قررناه لك فى (ص ١٦٥) السابقة .

(١) اختلف النحاة فى جواز العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فذهب سيبويه  
والبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز ، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء أن حرف  
العطف نائب عن العامل ، فإذا كان المعطوف عليه معمولين لعاملين مختلفين كان حرف  
العطف نائباً عنهما ، وقد علمنا أن حرف العطف ضعيف لا يقوى على أن ينوب مناب  
عاملين مختلفين ، فلو ناب عن عامل واحد يعمل عملين صح . وذهب الأخفش  
والكسائى والفراء والزجاج إلى أن ذلك حائز ، ويمكن أن يحتج لهم بأنهم قد اغتفروا  
فى النيران ما لم يغتفروا فى الأوائل .

ومن غير الغالب قراءة ابن جهمز (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) <sup>(١)</sup> أى : عمل الآخرة ، فإن المضاف ليس معطوفاً ، بل المعطوف جملة فيها المضاف .  
وإن كان المحذوف المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام ؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين وَيُذَنِّبُنِي عَلَى الظِّمِّ ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » ونحو ( مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ) <sup>(٢)</sup> ، كما مر ، وتارة يبقى إعرابه ويردُّ إليه تنوينه ، وهو الغالب ، نحو ( وَكَأَلَّا ضَرْبًا لَهُ الْأَمْثَالُ ) <sup>(٣)</sup> ( أَيَّامًا تَدْعُوا ) <sup>(٤)</sup> ، وتارة يبقى إعرابه وَيُتْرَكُ تنوينه ، كما كان في الإضافة ، وشرط ذلك في الغالب أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ عاملٌ في مثل المحذوف ، وهذا العامل إما مضافٌ كقولهم « خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ » <sup>(٥)</sup> أو غَيْرُهُ ، كقوله :

(١) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) اختلف النحاة في تخريج هذا للثلاث ونحوه ، ولهم في ذلك مذهبان .

المذهب الأول - وهو مذهب أبي العباس البرد ، واختاره ابن مالك - وهو ما ذكره المؤلف هنا تابعا لابن مالك ، وحاصله أن هذا النال من باب حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله الذى كان يستحقه حين الإضافة . وعلى هذا يكون أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ، بإضافة ربع إلى اسم موصول وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه الاسم الموصول الأول ، فحذفوا الاسم الموصول الأول الذى أضيف إليه ربع وصلته ، لدلالة الاسم الموصول الثانى وصلته عليه ، وأبقوا المضاف على إعرابه وتركوا تنوينه لأن المضاف إليه المحذوف منوى الثبوت ، ولهذا المسألة - على هذا المذهب - شبه بباب التنازع ، فإن ربع ونصف تنازعا « ما حصل » فأعملوا فيه العامل الثانى لقربه من المعمول ، وحذفوا معمول العامل الأول لكونه فضلا على ما هو القاعدة الجارية في باب التنازع .

### ٣٥٢ - \* يَمَثِلُ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبَلِ الدَّيْمِ \*

= والمذهب الثاني - وهو مذهب سيدييه والجمهور - وحاصله أن هذا المثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأن أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقحم « ونصفه » بين المضاف وهو ربع والمضاف إليه وهو ما حصل ، فصار الكلام خذ ربع - ونصفه - ما حصل ، ثم حذف الضمير فصار : خذ ربع ونصف ما حصل - وإنما حذفوا الضمير إصلاحاً للفظ .

ولا شك أن مذهب أبي العباس المبرد أقرب مأخذاً من مذهب سيدييه والجمهور ، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله .

واعلم أنك إن سلكت في تخريج هذا المثال مسلك سيدييه كان عليك أن تعدّه من الضرورات التي لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ، لأن سيدييه حكم عليه بهذا ، ولأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يمثّل هذا المعامل مما لا يجوز إلا لضرورة الشعر ، على ما نبينه لك قريباً إن شاء الله .

ومثل هذا المثال قولهم « قطع الله يد ورجل من قالها » وقول الفرزدق هاهم من ابن غالب ، وهو من شواهد سيدييه ( ١ / ٩٢ ) :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ  
وقول الآخر :

سَقَى الْأَرْضِينَ الْعَيْثُ سَهْلَ وَحَزَنَهَا  
فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

وقول الأعشى ميمون .

وَلَا تُقَاتِلُ بِالْعِصْيِ وَلَا تُرَامِي بِالْحُجَارَةِ  
إِلَّا عُلَاةً أَوْ بُدَا هَةً قَارِحَ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

٣٥٢ - - لم أعثّر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا

عجز بيت من الرجز ، وصدّره قوله :

\* عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ \*

اللغة : « آمالي » الآمال : جمع أمل - بفتح الهمزة والميم جميعاً ، ومثل سبب وأسباب وجمل وأجمال وجبل وأجبال - والأمل : كل ما بطمع الإنسان فيه ويرجو =

تحقيقه ، فهو بمعنى المفعول ، وتعليق الآمال بأحد الناس يراد به طلبها منه وجعله هو المرجو لتحقيقها « أنفع » أكثر نفعا « وبل الديم » الوبل - بفتح الواو وسكون الباء - المطر الكثير ، ومثله الوابل ، وفي القرآن الكريم ( فإن لم يصبها وابل فطل ) والطل - بفتح الطاء وتشديد اللام - خفيف المطر ، والديم - بكسر ففتح - جمع ديمة ، وحى المطر الدائم الذى لا ينقطع .

المعنى : يقول : لقد جعلت معقد رجائى والمقصود لتحقيق ما أوئل تحقيقه رجلا يشبه المطر الكثير الدائم ، أو هو أنفع من ذلك المطر الكثير الدائم .

الإعراب : « علقت » فعل ماض وفاعله « آمالى » آمال : مفعول به لعلق ، وآمال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فعمت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « النعم » فاعل عم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « بمثل » جار ومجرور متعلق بعلق ، ومثل مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وكأنه قد قال : بمثل وبل الديم « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنفع » معطوف على مثل مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وبل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الديم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمثل » فإنه مضاف إلى محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم .

والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله من ثلاثة وجوه :

الأول : أن الدال على المحذوف فى البيت السابق من جنسه فهو مضاف كما أن المحذوف مضاف ، وهنا الدال على المضاف إليه المحذوف غير مضاف ولا مضاف إليه .  
والثانى : أن المحذوف فى البيت السابق المضاف والمحذوف فى هذا البيت المضاف إليه .

والثالث : أن الدليل الدال على المحذوف فى البيت المتقدم سابق عليه والدال على المحذوف هنا متأخر عنه .

ومن غير الغالب قولهم « أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلِ » بالخفض من غير تفوين ،  
وقراءة بعضهم<sup>(١)</sup> : ( فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ )<sup>(٢)</sup> أى : فلا خوفُ شيءٍ عليهم<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

(١) هي قراءة ابن محيصن .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) اعلم أولا أن النحاة يشترطون لجواز حذف المضاف شرطين كما ذكرنا من قبل ،  
أولهما أن يقوم دليل على هذا المحذوف ، وخالف في هذا الشرط أبو الفتح ، وثانيهما  
ألا يكون المضاف إليه جملة .

ثم اعلم أنه إذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه ، ويأخذ  
ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف ،  
والغالب عند حذف المضاف أن يقام المضاف إليه مقامه ، فأما بقاء المضاف إليه على  
ما كان عليه قبل الحذف فهو قليل ، وقد تكفل المؤلف ببيان هاتين الحالتين ،  
ودكر حكمهما .

ثم اعلم أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسا ، وقد يكون سماعيا  
فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعيا فضابطه أن يكون المضاف  
إليه الباقي صالحا لأن ينسب إليه ما كان منسوبا للمضاف المحذوف قبل الحذف ، وقد  
مثلوا لهذا بقول عمر بن أبي ربيعة :

لَا تَلُمْنِي عَتِيقُ ، حَسْبِيَ الَّذِي بِي      إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي  
فقد أراد عمر أن يقول . لا تلمنى يا ابن أبي عتيق ، ولكن الشعر لم يمكنه من أن  
يقول : ذلك ، وعتيق الذى كان مضافا إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى وينهى عن  
ترك اللوم .

وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضابطه العام أن يكون المضاف  
إليه الباقي غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذى كان منسوبا قبل الحذف إلى  
المضاف ، وهذا الجنس يقع في كثير من مواقع الإعراب .

الأول : أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلا ، ومن ذلك قول الله تعالى ( وجاء =

= ربك ( فقد قام دليل العقل المنسوب إلى قواعد الشرع على أن نسبة الحجىء إلى الله تعالى بما تقتضيه من المسكانية والانتقال مستحيلة .

الثانى : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ فى الحال أوفى الأصل ، ومن ذلك قول الله تعالى : ( ولكن البر من آمن ) أى ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله سبحانه ( الحج أشهر معلومات ) أى زمن الحج أشهر ، وهذا أحد احتمالين فى الآيتين السكريتين .

والثالث : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ ، ومنه قول الشاعر :

\* وَشَرُّ الْمَنَآيَا مَيِّتٌ وَسُطَّ أَهْلُهُ \*

الأصل : وشَرُّ المنايا منية ميت وسط أهله ، والآيتان المذكورتان فى الموضع الثانى تحتملان هذا الوجه فيكون تقدير الآية الأولى . ولكن البر من آمن ، ويكون تقدير الآية الثانية : الحج حج أشهر معلومات .

والرابع : أن يكون المضاف مفعولا به قبل الحذف ، ومن ذلك قول الله تعالى : ( وأشربوا فى قلوبهم العجل ) الأصل : وأشربوا فى قلوبهم حب العجل .  
والخامس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومن ذلك قول الأعشى ميمون :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أُرْمَدَا      وَبِتْ كَمَا بَاتَ السَّيَّحُ مُسَهَّدَا

الأصل : أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ اغْتِمَاضَ لَيْلَةٍ أُرْمَدَا .

والسادس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا ميمون . ومنه قول الشاعر :  
« حدث هذا إمارة الحجاج » يريدون : زارنا وقت طلوع الشمس ، وحدث هذا زمن إمارة الحجاج .

والسابع : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ، ومنه قولك « زارنا زيدا فضله » تريد : ابتغاء فضله ، وهذا الموضع ذكره ابن الجباز .

والثامن : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، ومنه قولك « جاء زيد والشمس » تريد جاء زيد وطلوع الشمس .

== والتاسع : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم « تفرقوا أيدي سبا » يريدون : مثل أبدى سبا .

والعاشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومن ذلك قوله تعالى ( تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت ) الأصل تدور أعينهم كدوران عين من يغشى عليه .

الحادي عشر : أن يكون المضاف قبل الحذف مجرورا بإضافة شيء إليه ، ومنه قول النابغة :

\* وَلَا يَحُولُ عَطَاءَ الْيَوْمِ دُونَ غَدٍ \*

فإن الأصل : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

ثم أعلم أنه قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، ثم يبقى في الكلام التفتات إلى ذلك المحذوف ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ولا يبقى في الكلام التفتات إلى ذلك المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يجمع في كلام واحد بين النظر إلى المحذوف وقطع النظر عنه في عبارتين من عبارات الكلام ، وهذه الأساليب الثلاثة صحيحة فصيحة واردة في أفصح الكلام وأعلاه وهو القرآن الكريم .

فمثال ما قطع فيه النظر عن المضاف المحذوف قوله تعالى ( واسأل القرية التي كنا فيها ) فإن الأصل : واسأل أهل القرية لأن أهل هم الذين يتوجه إليهم بالسؤال ، وقد حذف أهل وهو المضاف وأقيم المضاف إليه - وهو القرية - مقامه ، ولما أعيد الضمير في قوله سبحانه ( فيها ) أعيد إلى القرية ولم يلتفت إلى المضاف المحذوف .

ومثال ما بقي النظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله سبحانه ( أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج ) فإن الأصل : أو كذى ظلمات ، بدليل قوله تعالى من قبل ( مثلهم كمثل الذي استوقد نارا ) حذف المضاف وهو ذى ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو ظلمات ، ولكن لما أعيد الضمير نظر فيه إلى المضاف المحذوف وهو ذو الظلمات فقل ( يغشاه موج ) ولو نظر فيه إلى الظلمات لقل يغشاها موج ، أو يغشاهن موج .

ومثال ما نظر فيه إلى المحذوف في عبارة ونظر فيه إلى الباقي في عبارة أخرى من ==



فصل : زَعَمَ كثيرٌ<sup>(١)</sup> من النحويين أنه لا يُفصل بين المتضايين إلا في الشعر ، والحق أن مسائل الفصل سَبْعٌ ، منها ثلاث جائزة في السَّعة :

= الكلام قوله تعالى (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياها أو هم قائلون) أصل الكلام : وكم من أهل قرية ، حذف المضاف وهو أهل ، وأقيم المضاف إليه وهو قرية مقامه ، ولما أعيد الضمير نظر فيه مرة إلى الباقي وهو القرية ، وقطع النظر عن المحذوف ف قيل ( فجاءها ) ونظر فيه مرة أخرى إلى المحذوف وهو الأهل ف قيل : ( أو هم قائلون ) .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف منسوبا إلى أكثر النحويين - من أنه لا يجوز أن يفصل في السعة بين المضاف والمضاف إليه مطلقا - هو الذي يستفاد من كلام سيوييه ، وهم يعنون بالإطلاق أنه يستوى في عدم جواز الفصل أن يكون المضاف اسما عاما كالصدر واسم الفاعل وأمثله المبالغة وألا يكون المضاف من الأسماء العاملة كأسماء الأجناس غير الصادر ، كما يستوى أن يكون الفاصل بين المتضايين مما يكثر دوره في الكلام كالظرف والجار والمجرور وألا يكون الفاصل بهذه المنزلة ، وحجتهم في هذا أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف بمنزلة التنوين؟ وقد علمنا أنه لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما ، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة ، وهالك عبارة سيوييه التي يفهم منها هذا الكلام ، قال ( ١ / ٩٠ ) « وما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قبيصة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا

( ساتيديمما : اسم جبل بعينه ، استعبرت : بكيت لأنها علمت بمشاهدته بعدها عن أهلها ، وذر : مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بينهما بالظرف ، وذر : اسم جنس لا يشبه الفعل ) وقال أبو حبة النخري وهو الشاهد ٣٥٨ الآتي :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى الفعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل « اه كلامه ، والعبارة الأخيرة في كلامه تحتاج إلى بيان وإيضاح ، فهو = ( ١٢ - أوضح المسالك ٣ )

= يريد أن المضاف لو كان مصدرا أو اسم فاعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف وتكون الإضافة على معنى في ، ثم ينصب الاسم الذي بعد الظرف على أنه مفعول به للاسم العامل عمل الفعل ، كما فعل ذلك الشماخ في قوله :

رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ لِسُـلَيْمَى مُشْمَعِلٌ

طَبَّاحٍ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسْلَ

فقد أضاف « طبّاح » إلى « ساعات الكرى » على معنى في ، ثم نصب « زاد الكسل » على المفعولية ، وكما فعل ذلك الأخطل في قوله :

وَكِرَارٍ خَلْفَ الْمُجْجَرِينَ جَوَادَهُ إِذَا لَمْ يُحَاسِرْ دُونَ أَنْثَى حَلِيمَهَا

فقد أضاف « كِرَار » إلى الظرف الذي هو « خلف المججرين » ثم نصب قوله « جواده » بكرار على أنه مفعول به ، فالفرق أن الاسم الذي يعمل عمل الفعل يمكن معه إضافته إلى الظرف ، ويمكن مع ذلك أن ينصب الاسم الذي بعد الظرف على المفعولية أما الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل فلا يمكن فيه واحد من هذين الأمرين ، فلم يبق إلا احتمال الضرورة بأن ينتصب الظرف ويجر ما بعده بالإضافة ويكون الظرف فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، فهذا معنى كلامه .

وقد كان الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أنه هل يجوز في الضرورة الشعرية أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور أو لا يجوز ذلك ، ومعنى هذا أن الفريقين متفقان على أمرين :

الأول : أنه لا يجوز في سعة الكلام الفصل بين المتضايقين ولا بالظرف والجار والمجرور ويعتبر الفصل من ضرائر الشعر ، وأنهما مختلفان فيما ورد من كلام الشعراء وفيه الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، البصريون ينكرون صحة هذا الكلام ، والكوفيون يحتملونه ويعدونّه ضرورة ، ويدل على أن الخلاف بين الفريقين على هذا الوجه أن ابن الأنباري في الإنصاف وضع مسألة من مسائل الخلاف على هذا الوضع ، قال « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف =

إحداها : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله<sup>(١)</sup> ، والفصل

= الجر « ثم أخذ في سوق أدلة الفريقين ، ولما جاء إلى رد البصريين على ما أنشدوه من الشعر قال « أما ما أنشدوه فهو - مع قلته - لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » اهـ .

ولما أراد المتأخرون من النحاة أن يفصلوا في هذه المسألة نظروا إلى الأدلة التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فوجدوا بعض هذه الدلائل كلاما لا ضرورة فيه كقراءات رويت في بعض آيات القرآن وكأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب وكعبارات رواها الأئمة عمن شافهم من العرب المحتج بكلامهم ، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المتضامنين على ضربين ضرب يجوز في سعة الكلام ، وذلك فيما وجدوا له دليلا في الكلام المنثور أو وجدوه شائعا في شعر الشعراء المعروفين ، مع أن له تعليلا صحيحا يجرى على ما عهد في كلام العرب ، وحصروا هذا القسم في المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف ، وضرب لا يجوز في سعة الكلام ، وإنما يحتمل منه ما ورد في الشعر ، ويعتبر ضرورة من ضرورات الشعر ، وهو ما لم يجدوا له دليلا في غير الشعر الذي لم يعرف فائله أو عرف ولكن التعليل الذي يسلكه في مسالك الكلام العربي غير متوافر فيه ، وذلك كالذي أشار إليه المؤلف في هذا البحث ، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ولا يعدل عن منهجه ، وسنبين مع كل مسألة من المسائل الثلاث مدى انطباق هذا المنهج عليها إن شاء الله تعالى .

(١) استدلووا على جواز هذه المسألة في السعة بقراءة ابن عامر في الآية الكريمة ( قتل أولادهم شركائهم ) بنصب ( أولادهم ) على أنه مفعول به لقتل ، وجر ( شركائهم ) على أنه مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقول قدامي البصريين إن هذه القراءة وهم من القاريء كقول الزمخشري في الكشف « وأما قراءة ابن عامر فتدبر لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته ؟ » كلا الكلامين كلام قدامي البصريين وكلام الزمخشري بعيد عن التحقيق الدقيق ، فقد علم أن قراءة القرآن سنة متبعة ، وأنها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان لقاريء أن يتكرر =

إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر ( قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ )<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر :

— ٣٥٣ — \* فَسُقْنَاهُمْ سَوَاقِ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ \*

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : « تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا » .

= قراءة من عند نفسه حتى يقال إنه وهم ، وقد علم المسلمون جميعاً أن من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد استحق أشد العقوبة ، فكيف بالكذب عليه فيما ينسبه إلى الوحي ويذكر أنه قرآن كريم تحدى الله به الإنس والجن ؟ وشيء آخر أن العامة الذين سوغوا هذا الفصل في السعة قد استدلوا على بعض فروع هذه المسألة الأولى بما يروى عن العرب في كلامهم المنثور « ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها » وشيء ثالث أن العلة التي يذكرها النحاة لهذه المسألة تسلكها في المنهج المتعارف من كلام العرب ، وخلاصتها أن الذي حسن القول بجواز الفصل في سعة الكلام هنا ثلاثة أمور ، الأول أن الفاصل فضلة لكونه مفعولاً به ، والفضلة مؤذنة بعدم الاعتداد بها ، والثاني أن هذا الفاصل ليس أجنبياً لأنه إما مفعول للمضاف وإما ظرف أو حار وبحرور متعلق به ، والثالث أن هذا الفاصل مقدر التأخير عن المضاف إليه لكون منزلته متأخرة عن منزلة المضاف إليه ، أفلا ترى أن المضاف إليه فاعل ورتبة الفاعل سابقة على رتبة المفعول وشبه المفعول الذي هو الظرف أو الجار والمجرور .

(١) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

٣٥٣ — وهذا الشاهد مما لم أعتزله على قائل ، والذي أئتمه المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلَامِ رَأْفَةً \*

اللغة : « عتوا » ماض مسند لواو الجماعة من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول : عتأ يعتو عتوا — مثل سما يسمو سموا — وعتيا أيضاً ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتأ يعتو عتيا وعتوا وعتسا يعسو عسيا وعسوا « السلم » بكسر السين أو فتحها — الصلح « البغات » بفتح الباء بزنة السحاب وبكسرها بزنة الكتاب وبضمها بزنة الغراب — طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، قال الشاعر :

= بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَاةٌ نَزُورُ

« الأجدل » جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقْبَنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما ، وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسالموهم ففعلوا ذلك رافة بهم ، ولكن هؤلاء القوم لما رأوهم سالموهم أخذهم الطفيان ومجاوزة الحد ؛ فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك ، فساقوهم أمامهم كما يسوق الأجدل - وهو من كواسر الطير - طيوراً ضعيفة تولى أمامه خوفا ورعباً .

الإعراب : « عتوا » عتا : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « إذ » ظرف لما مضى من الزمان مبنى السكون في محل نصب بعتوا « أجبناهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاب « رافة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعامله أجاب « فسقتاهم » الفاء حرف عطف ، وساق : فعل ماض ، ونا : فاعله ، وهم : مفعوله « سرق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأجدل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « البغاث » مفعول به المصدر الذي هو سرق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل بهذا المفعول بين المصدر الذي هو سرق وفاعله الذي هو الأجدل .

الشاهد فيه : قوله « سرق البغاث الأجدل » فإن قوله « سرق » مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجدل » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهو قوله « البغاث » .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب إلى عمرو بن كلثوم ، وليس في أصل ديوانه :

وَحَلَقَ الْمَآذِيَّ كَالْقَوَائِسِ فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْحَصِيدِ الدَّائِسِ

فإن قوله « دوس » مصدر وقع مفعلاً لداس ، وهو مضاف إلى فاعله الذي هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر ، وهو قوله « الحصيد » . =

الثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله <sup>(١)</sup> الأول ،  
والفاصل مفعوله الثاني ، كقراءة بعضهم ( فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ  
رُسُلِهِ ) <sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر :

— ٣٥٤ — \* وَسِوَاكَ مَا نَعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ \*

= ومثله قول الشاعر :

فَزَجَّجَتْهَا بِمِزْجِيَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فإن قوله « زج » مصدر فعل متعد ، وقد أضيف إلى فاعله — وهو قوله « أبي مزادة » ونصل بين المضاف والمضاف إليه مفعول المصدر وهو قوله « القلوص » وقد كان الشاعر متمكناً من أن يضيف المصدر إلى هذا المفعول ثم يأتي بالفاعل مرفوعاً فيقول « زج القلوص أبو مزادة » من غير أن يغير في وزن البيت ولا رويه .

(١) في هذه العبارة قلق ، وذلك لأنه لم يأت إلا ما هذه بمقابل ، وهو يريد أن يقول « أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله ، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه » فالتفصيل في الفاصل وليس في المضاف إليه ، فكان حق « إما » هذه أن تتأخر إلى ما بعد قوله « والفاصل » .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ، ولو تأملت في هذه المسألة الثانية وجدت المؤلف قد استدل ببعض فروعها بهذه الآية الكريمة ، وبعض فروعها الآخر بالحديث النبوي ، فكانت أدلتها من الكلام المنشور ، بل من أفصح الكلام ، وتعليقها قريب من تعليل المسألة الأولى ، فتدبر .

٣٥٤ — بحثت عن نسبة هذا البيت طويلاً فلم أوفق للعثور عليها ، وما رواه المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُؤْمِكُ بِالْعَنَى \*

اللاعة : « يوقن » مضارع « أيقن فلان بالأمر » إذا كان منه على ثبوت ، وقد علمه علما لا يخالطه تردد ولا شك « يؤمك » يقصدك « المحتاج » اسم الفاعل من قولهم « احتاج فلان إلى كذا » إذا كانت به حاجة إليه .

=

أو ظَرْفُهُ ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِصَاحِبِي »<sup>(١)</sup> ،  
وقول الشاعر :

== الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال »  
فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « يوقن » فعل مضارع مرفوع  
لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم زال المتأخر ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه  
في محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال تأخر عن خبرها  
مبني على السكون في محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من  
الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى من الموصولة ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ،  
والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بالغنى »  
الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والغنى : مجرور بالباء وعلامة  
جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بيوفن  
« وسواك » الواو حرف عطف ، سوى ، مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع  
من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل  
جر « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« المحتاج » مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و« فضله » فضل : مفعول به لمانع منصوب بالفتحة  
الظاهرة ، وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « مانع فضله المحتاج » فإن قوله « مانع » اسم فاعل فعله -  
وهو منع - يتعدى إلى مفعولين إذ تقول « منعت محمداً حقّه » وقد أضاف الشاعر هذا  
العامل إلى مفعوله الأول ، وهو قوله « المحتاج » ، وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو  
قوله « فضله » .

(١) تاركو : جمع تارك ، وهو اسم فاعل فعله متعد - وهو ترك - وقد أضيف هذا  
الجمع إلى مفعوله - وهو « صاحبي » - وفصل بينهما بالجار والمجرور وهو « لى » والدليل  
على إرادة الإضافة حذف نون الجمع ، وهى إنما تحذف فى السعة للإضافة ، ولو لم تكن  
الإضافة مقصودة لقل « هل أنتم تاركون لى صاحبي » ومن العلماء من خرج هذا =

— ٣٥٥ — \* كَنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ \*

= الحديث على أن نون الجمع قد حذفت للتخفيف ، وعليه يكون « صاحب » مفعولا به لقوله « تاركو » وقد حراً هؤلاء على هذا التخريج زعمهم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز في سعة الكلام ، وقد عرفت ما في هذا الزعم ، على أن الوجه الذي خرجوا الحديث عليه ليس بأولى من الوجه الذي فروا منه ؛ لأن حذف نون الجمع لغير الإضافة مما لا يقع في سعة الكلام ، فلا ينبغي أن يخرج الحديث عليه .

٣٥٥ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي أعياني تطلاب قائلها ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَّا أَكُونُ وَمِدْحَتِي \*

اللغة : « رشى » فعل أمر أصله قولهم « راش السهم يرشه » إذا ألق عليه الريش وفي ذلك قوة للسهم ، وهذا الفعل يعبر عن لازم معناه ، وهو القوة « بعسيل » العسيل : مكنسة العطار .

المعنى : يقول مخاطبه الذي يستعجده ويطلب عطاءه : اجزنى خيراً على مدينى إياك ولا تجعل سعياً إليك غير مجد على ولا عائد بالنجى ؛ فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكنسة متخذة من الليف ، وضرب ذلك مثلاً لمن يسعى في غير طائل .

الإعراب : « فرشنى » الفاء للاستئناف ، رش : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به « بخير » جار ومجرور متعلق بقوله رش « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أكون » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد لا محل له من الإعراب واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ومدحى » الواو واو المعية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، مدحة : مفعول معه منصوب بمنة مقدرة على ما قبل بياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ومدحة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكون ، وناحت مضاف و « صخرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وإضافته من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله « يوما » ظرف زمان متعلق بناحت منصوب =



الثالثة : أن يكون الفاصلُ قَسَمًا<sup>(١)</sup> ، كقولك « هَذَا غُلَامٌ وَاللّهِ زَيْدٌ » .  
والأربع الباقية تختصُّ بالشعر :

إحداها : الفصلُ بالأجنبيِّ ، ونعني به معمولٌ غيرُ المضافِ ، فاعلا  
كان ، كقوله :

== بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذى هو ناحت والمضاف إليه الذى  
هو صخرة « بعسيل » جار ومجرور متعلق بناحت .  
الشاهد فيه : قوله « كناحت يوما صخرة » فإن قوله « ناحت » اسم فاعل مضاف  
إلى مفعوله وهو قوله « صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » على  
ما اتضح لك من الإعراب .

(١) حكى الكسائى عن العرب أنهم يقولون : هذا غلام والله زيد « وحكى أبو عبيدة  
قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربه ، فهذا كلام  
منثور ، وفى كل واحد من العبارتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم ، فهذا عمدة  
الاستدلال لهذه المسألة ، ومن أجل ذلك جعلها محققو النحاة المتأخرين مما يجوز فيه  
الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى سعة الكلام ، ثم إننا نعلم أن جملة القسم مما يكثر  
دوزه فى الكلام ، حتى إنهم ليفتخرون الفصل بها بين الحرف ومدخوله فيقولون « قد  
والله قام زيد » بل إنهم ليفتخرون الفصل بها بين الحرف العامل ومفعوله كما فى قول  
الشاعر ، وينسب إلى حسان بن ثابت :

إِذْنُ وَاللّهِ نَبِيَّهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيدُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيدِ

ومن أقوى ما به يستدل على جواز الفصل بين المتضايغين بجملة القسم فى سعة  
الكلام أنهم جوزوا الفصل بها بين الاسم الموصول وصلته ، وشأن الموصول مع صلته  
كشأن المضاف والمضاف إليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ذَلِكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَا لِكَأ

وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ

## ٣٥٦ — أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَفَعِمَ مَا نَجَلَا

٣٥٦ — هذا بيت من المنرح ، وهو من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس يمدح فيها سلامة ذا فائش الحميري .

اللغة : « أحب » من قولهم : أحب الرجل ، إذا ولدت امرأته له ولداً نجياً ، و « نجلاه » أى ولده .

الإعراب : « أنجب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » والدا : فاعل أنجب مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مضاف و « إذ » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « نجلاه » نجل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وألف الاثنين العائد على الوالدين فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليه « فنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهي حينئذ فاعل نعم مبني على السكون في محل رفع ، وعليه يكون « نجلا » جملة من فعل ماض وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب بنجل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فنعم الذي نجلاه ، ويجوز أن تكون ما نسكرة فتسكون تمييزاً لفاعل نعم الذي هو — على هذا الوجه — ضمير مستتر فيه وجوبا ، ونسكون جملة « نجلا » من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لما ، والرباط محذوف والتقدير : فنعم هو مولودا نجلاه .

الشاهد فيه : قوله « أنجب أيام والداه به إذ نجلاه » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أيام » والمضاف إليه وهو قوله « إذ نجلاه » فإن إذ ظرف زمان أضيف إليه أيام ، والفاصل بينهما أجنبي ليس معمولاً للمضاف ، وهذا الفاصل هو قوله « والداه » وهو فاعل « أنجب » ولا علاقة له بالمضاف . وأصل ترنيب البيت هكذا : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، فنعم ما نجلا .

=

أو مفعولا ، كقوله :

٣٥٧ — \* تَسْقَى امْتِيَا حَا نَدَى الْمِسْوَاكَ رِيْقَتَهَا \*  
أى : تَسْقَى نَدَى رِيْقَتَهَا الْمِسْوَاكَ .

= ومثل هذا البيت قول الآخر :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَاثِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا  
فإن قوله « غلاثل » مضاف إلى « صدورها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « عبد القيس » وهو فاعل شفت وليس له علاقة إعرابية بالمضاف الذى هو غلاثل ، وأصل نظم الكلام : وقد شفت عبد القيس غلاثل صدورها منها .

٣٥٧ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويذم آل المهلب ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :  
\* كَمَا تَضْمَنَ مَاءُ الْمُرْنَةِ الرَّصْفُ \*

اللغة : « امتياحا » هو مصدر امتاح ، وأصل معناه غرف الماء ، وأراد به ها هنا الاستياك ، والندى : البلل ، والسواك : العود الذى يستاك به ، والريقة : الرضاب ، وهو ماء الفم ، والرصف - بالراء والصاد المهملتين - الحجارة المرصوفة ، وماء الرصف : هو الماء الذى ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصفى ما يعرف العرب من الماء .

الإعراب : « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم عمرو المذكورة فى بيت قبل بيت الشاهد « امتياحاً » يجوز أن يكون حالا بتأويله بمشتق ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة حال كونها متماحة : أى مستاكة ، ويجوز أن يكون مصدراً نائباً عن اسم الزمان فهو منصوب على الظرفية الزمانية ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة امتياحا : أى وقت امتياحها أى وقت استياكها ؛ فهو حينئذ نظير قولهم : أزورك قدوم الحاج « ندى » مفعول ثان لتسقى تقدم على المفعول الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندى مضاف وريقة من « ريقتها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون =

== في محل جر ، وقوله « المسواك » مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذي هو قوله ندى والمضاف إليه الذي هو قوله ريقها ، وأصل الكلام : تسقى أم عمرو المسواك ندى ريقها ، كما سيأتى في بيان الاستشهاد بالبيت « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تضمن » فعل ماض « ماء » مفعول به لتضمن ، وماء مضاف و « المزنة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الرصف » فاعل تضمن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً لتسقى ، وتقدير الكلام : تسقى المسواك ندى ريقها سقياً تشابهها لتضمن الرصف ماء المزنة ، وسيأتى في بيان الاستشهاد بإعراب آخر في الفقرة التي يستشهد بالبيت من أجلها .

الشاهد فيه : قوله « ندى المسواك ريقها » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « ندى » والمضاف إليه وهو قوله « ريقها » بأجنبي غير معمول للمضاف وهو قوله « المسواك » فإنه مفعول لتسقى .

واعلم أولاً أنه يجوز في قوله « تسقى ندى المسواك ريقها » وجهان من وجوه الإعراب :

أحدهما : أن يكون قوله « ندى ريقها » مفعولاً ثانياً لتسقى تقدم صدره على المفعول الأول ، كما بيناه في الإعراب ، وهو المنهج ؛ فيكون - على هذا الوجه - قد فصل بين المضاف الذي هو مفعول لتسقى والمضاف إليه بمفعول آخر لتسقى أيضاً .  
الوجه الثاني : أن يكون قوله « ندى ريقها » هو فاعل تسقى ؛ فيكون قد فصل بين المضاف الذي هو فاعل تسقى والمضاف إليه بمفعول تسقى .

وعلى كل حال فإن الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبي من المضاف ، وإن كان عامل الفاصل والمفعول على الوجهين واحداً ، وتقدير الكلام على الوجه الأخير غير المرضي عندنا : تسقى ندى ريقها المسواك ، وقد أثبت الفعل مع أن الفاعل - وهو « ندى » - مذكر لسكون هذا الفاعل مضافاً إلى مؤنث - وهو ريقها - فاكْتَسَبَ منه التأنيث .

أو ظَرْفًا ، كقوله :

٣٥٨ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا  
يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٣٥٨ - هذا الشاهد بيت من الوافر ، وهو من كلام أبي حية النخري ، واسم أبي حية الهيثم بن الربيع بن زرارة ، ويروى صدر البيت هكذا :

\* كَتَّخَبِيرِ الْكِتَابِ بِكَفٍّ يَوْمًا \*

اللغة : « تحبير الكتاب » كتابته وتنميقه ، وخص اليهودى لأنهم أهل الكتاب فيما يعرف العرب « يقارب » يحل بعض كتابته قريباً من بعض « يزيل » مضارع أزال الشيء عن الشيء إذ ميز أحدهما عن الآخر ، فإذا امتاز أحدهما عن صاحبه فقد زال ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض .

الإعراب : « كما » الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما مصدرية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « خط » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الكتاب » نائب فاعل خط مرفوع بالضممة الظاهرة « بكف » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وكف : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحط « يوماً » ظرف زمان منصوب بخطط ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكف مضاف و « يهودى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يقارب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة ليهودى « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يزيل » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة معطوفة بأو على جملة يقارب .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودى » حيث نصل بين المضاف وهو « كف » والمضاف إليه وهو قوله « يهودى » بأجنبي من المضاف ، وهو قوله « يوماً » فيه ظرف لقوله « خط » وأصل نظام الكلام : كما خط الكتاب يوماً بكف يهودى . =

الثانية : الفصلُ بهاعِلِ المضافِ ، كقوله :  
 ٣٥٩ — \* وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ \*

= ومثل هذا البيت قول عمرو بن قميصة :  
 لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرْ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا  
 فإن قوله « در » مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف - وهو قوله « اليوم » وأصل نظم الكلام : لله در من لامها اليوم .  
 ونظير هذا البيت قول ذى الرمة :  
 كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُبْغَا إِلَيْنَّ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ  
 فإن قوله « أصوات في الشطر الأول من البيت مضاف إلى « أواخر الميس » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور - وهو قوله « من يبغنا بنا » وأصل نظم الكلام : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفرائيح من يبغنا بنا .  
 ومثل ذلك قول درنا الجعدرية :

\* هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ \*  
 فإن قولها « أخوا » مضاف إلى « من لا أخاله » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور وهو قوله « في الحرب » وأصل نظم الكلام : هما أخوان من لا أخاله في الحرب .

٣٥٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الرجز ، وسدده قوله .

\* مَا إِنْ رَأَيْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبٍّ \*

اللغة : « ما إن رأينا » إن : زائدة ، ويروى « ما إن وجدنا » وهما بمعنى ،  
 و « الهوى » العشق ، أو محبة الإنسان للشيء حتى يغلب على قلبه ، و « طب » بفتح  
 الطاء ، وقد تكسر أو تضم ، علاج الجسم والنفس ، و « عدمنا » فقدنا ، و « قهر »  
 أى غلبة ، و « وجد » هو شدة الحب ، و « صب » وصف من الصبابة ، وهى رقة  
 الشوق وحرارته ، يريد أنه لم يجد علاجاً ينفع من برج به العشق ، وأنه كثيراً  
 ما يغلب الحب على العاشق فيأخذ بنفسه وقلبه =

= الإعراب : « ما » نافية مهملة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إن » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رأينا » فعل ماض وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لرأى تقدم على مفعوله الأول ، وكأنه قال : ما رأينا علاجاً نافعاً للهوى « من » حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « طب » مفعول أول لرأى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو حرف عطف مبنى على التثنية لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفي « عدمنا » فعل ماض وفاعله « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « صب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهى من إضافة المصدر لمفعوله ، وقوله « وجد » فاعل لقهر الذى هو المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما ستعلم .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « قهر » والمضاف إليه وهو قوله « صب » بفاعل المضاف ، وذلك أن المضاف مصدر وهو قوله قهر ، والمضاف إليه - وهو صب - مفعول ذلك المصدر ، والفاصل - وهو وجد - هو فاعل المصدر .

فإن قلت : فى المسألة الأولى من مسائل الجواز فى السعة كان المضاف مصدراً وكان المضاف إليه فاعل هذا المصدر والفاصل بينهما مفعوله ، كما فى الآية الكريمة التى تلاها المؤلف فى قراءة ابن عامر وكما فى الشاهد ٣٥٣ وفى هذه المسألة المضاف مصدر ، والمضاف إليه مفعول ذلك المصدر ، والفاصل بينهما فاعله ، ونحن نعلم أن المصدر تجوز إضافته لفاعله ولمفعوله ، فلما ذا كانت المسألة الأولى التى فيها إضافة المصدر إلى فاعله جائزة فى حال السعة ، وكانت هذه المسألة التى هى إضافته إلى مفعوله غير جائزة فى السعة ؟ .

قلت : فى المسألة الأولى - وهى إضافة المصدر إلى فاعله والفاصل بينهما بالمفعول - أمر واحد مخالف للأصل ، وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس غير ، وقد جاء السماع مصححاً لهذا الفصل ، وفى هذه المسألة أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، =

ويحتمل أن يكون منه أو من الفضل بالمفعول قوله :

٣٦٠ - \* فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ \*

بدليل أنه يروى بنصب مطر ورفعه ؛ فالتقدير فإن نكاح مطر إياها أو هي .

= أحدهما إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل في الكلام فإن الأصل أن يضاف المصدر إلى فاعله سواء أذكر المفعول أم لم يذكر ، أما إضافته إلى مفعوله فإن لم يذكر الفاعل فلا خلاف في جواز ذلك في السعة مع كونه غير الأصل ، وإن ذكر الفاعل فلمنعاه في هذه الصورة خلاف ، حتى قال جماعة من النحويين إن إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل مما لا يجوز ، على ما سيأتي في باب إعمال المصدر ، فصلا ، والأمر الثاني الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا شك أن الأصل عدم الفصل ، فلما اجتمع في مسألة الفصل بالفاعل مع الإضافة للمفعول هذان الأمران لم نجوزها في سعة الكلام ، فاعرف هذا .

٣٦٠ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله .

\* فَإِنْ يَكُنِ النَّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٌ \*

وكان الأحوص قد هوى امرأة وشبب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ، ففي ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وقبله قوله ، وهو من شواهد باب النداء :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

فَلَا غَفَرَ إِلَهُ لِمُنْكَحِهَا ذُنُوبَهُمْ وَإِنْ صَلَّوْا وَصَامُوا

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين « النكاح » اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإن » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف تركيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف غير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وهي من إضافة المصداق إلى قوله ؛ فإن رويت « مطر » بالرفع كانت من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن رويت « مطر » بالنصب كانت من =



والثالثة : الفصلُ بِنَعْتِ المضاف ، كقوله :

٣٦١ — \* مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِيحِ طَالِبِ \*

= إضافة المصدر إلى فاعله ، فأما إن رويت «مطر» بالجر فإن «نكاح» لا يكون مضافاً إلى الضمير ، بل يكون مضافاً إلى «مطر» وتحتل إضافة إلى مطر حينئذ الوجهين ، ويكون هذا الضمير محتملاً لأن يكون فاعل المصدر إن اعتبرت «مطر» المجرور مفعول المصدر ، كما تحتل إضافته أن تكون إضافة المصدر لمفعوله إن اعتبرت «مطر» المجرور فاعل المصدر ، فتأمل ذلك وتدبره «حرام» خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «نكاحها مطر» وهو يروى برفع مطر ونصبه وجره : فأما رواية الرفع فعلى أن نكاحها مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله . والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، وأما رواية النصب فإن تأويلها أن يكون نكاحها مصدرّاً مضافاً إلى فاعله ومطر مفعوله ، والتقدير : فإن نكاح مطر هي ، وأما رواية الجر - وهي المرادة هنا - فعلى أن نكاح مصدر مضاف إلى مطر ، ويحتمل أن يكون مطر حينئذ مفعولاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف فتطابق رواية نصب مطر ، ويحتمل أن يكون مطر في هذه الرواية فاعلاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فتطابق رواية رفع مطر .

٣٦١ — نسبوا هذا الشاهد إلى معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ، بقوله بعد أن نجح من ضربة من أراد قتله ، وكان ابن ملجم - لعنه الله - قد قتل على بن أبي طالب كرم الله وجهه في مؤامرة اتفق فيها هو واثنتان من الخوارج على أن يقوم كل واحد منهم بقتل واحد من الثلاثة : على ، ومعاوية ، وعمرو بن العاص ، فكان من القدر الغالب أن ينفذ قتل أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، وأن ينجو معاوية من الطعنة ، وأن ينقطع عمرو ليلة التنفيذ عن الخروج ، وينيب عنه من يصل بالناس فيقتل الخارجى نائبه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* نَجَّوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيِّئُهُ \*

اللمغة : « المرادى » المنسوب إلى مراد ، والمراد به عبد الرحمن بن ملجم قبحه = ( ١٣ — أوضح المسالك ٣ )

الرابعة : الفضلُ بالنداء<sup>(١)</sup> ، كقوله :

== الله ولعنه ا وهو الذى آذى الإسلام والمسلمين بقتل أمير المؤمنين وابن عم رسول رب العالمين .

الإعراب : « نجوت » فعل ماض وفاعله « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بل » فعل ماض « المرادى » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة « سيفه » سيف : مفعول به لبل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيف مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى المرادى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب وحركه لأجل التخلص من التقاء الساكتين « ابن » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيل ، وابن مضاف و « أبى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقوله « شيخ الأباطح » مركب إضافى يقع نعتاً لقوله « أبى طالب » وتقدير الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت كما ترى .

الشاهد فيه : قوله « أبى شيخ الأباطح طالب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أبى » والمضاف إليه وهو قوله « طالب » بنعت المضاف وهو قوله « شيخ الأباطح » وأصل الكلام هكذا : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

(١) من هذا القبيل قول بجير بن زهير بن أبى سلمى المزنى لأخيه كعب :

وِفَاقُ كَعْبٍ بُجَيْرٍ مُنْقَذُ لَكَ مِنْ

تَعَجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَأَخْلَادٍ فِي سَفَرٍ

فإن قوله « وفاق » مضاف إلى « بجير » وقد فصل بينهما بالنداء ، وأصل نظم الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك من تعجيل تهلكة .

واعلم أن النداء مما يكثر دوره فى الكلام كالقسم ، وقد فصلوا به بين الموصول وصلته كما فى قول الفرزدق يخاطب الذئب :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَسَكُنُ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ بِضَطْحِهَا نَ=

٣٦٢ - كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ  
أى : كَانَ بَرْدُونَ زَيْدٍ يَا أَبَا عَصَامٍ .

\*\*\*

= فإن « من » اسم موصول ، وصلته قوله « يصطحبان » وقد فصل بينهما بحملة النداء - وهى قوله « يا ذئب » وقد أجاز جماعة من النحاة الفصل بين إذن الناصبة والفعل المضارع بالنداء ، فكان من حق الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء أن يكون جائزا فى سعة الكلام كالفصل بالقسم لأنهما بمنزلة واحدة ، لكن النحاة لم يسووا بينهما فى الحكم ، وجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم جائزا فى السعة والفصل بالنداء مقصورا على ضرورة الشعر ، والسر فى ذلك أنهم وجدوا فى كلام العرب المنشور الفصل بالقسم كالعبارة التى أثرناها لك عن الكسائى والعبارة التى أثرناها لك عن أبى عبيدة ، ولم يجدوا مثل هذا فى الفصل بالنداء ، فوقفوا عند السماع ؛ لأنه هو الأساس فى كل ما أصلوه من قواعد ، جزاهم الله أحسن الجزاء .

٣٦٢ - هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .  
اللغة : « البردون » - بكسر فسكون ففتح فسكون ، بزنة جردحل - ضرب من الخيل أبواه ليسا من الخيل العربية « أبا عصام » كنية رجل « دق » - بضم الدال - زين وحسن .

الإعراب : « كَانَ » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بردون » اسم كان منصوب بالفتحة الظاهرة « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا أبا عصام ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد بالبيت وجه آخر من وجوه الإعراب فى هذه الكلمة ، وبيان رأينا فيه ، وأبا مضاف ، و « عصام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبردون مضاف و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حمار » خبر كان مرفوع بالضمة الظاهرة « دق » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى الحمار « باللجام » جار ومجرور متعلق يدق ، وحملة دق من الفعل الماضى المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لحمار .

فصل : فى أحكام المضاف للياء

يجب كثر آخره <sup>(١)</sup> كغلامى ، ويجوز فتح الياء وإسكانها <sup>(٢)</sup> .  
ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل ، وهى : المقصور كفتى وقذى ،  
والمقوص كرام وقاض ، والمثنى كبنين وغلامين ، وجمع المذكر السالم  
كزيدين ومسلمين .  
فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء معها واجبة الفتح <sup>(٣)</sup> ، وتندر

= الشاهد فيه : قوله « برزون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف وهو قوله  
« برزون » والمضاف إليه وهو قوله « زيد » بالنداء وهو قوله « أبا عصام » وذلك  
كله على أن أبا عصام كنية رجل منادى وهو غير زيد ، فأما إذا كان أبو عصام هو  
زيدا فإن قوله « برزون » على ذلك مضاف وقوله « أبا عصام » مركب إضافى أضيف  
إليه برزون على حـد قوله \* إن أباه وأبا أباه \* ويكون قوله « زيد » بالجر  
بدلا من أبى عصام ، ولا شاهد فى البيت حيث ذكر ذلك ابن هشام مؤلف هذا  
الكتاب ، ونقله عنه الشيخ يس العليمى فى حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه غير  
الظاهر من البيت ، وإن خرج بالبيت عن شذوذ الفصل بين المضاف والمضاف إليه .  
(١) المراد آخر المضاف إلى ياء المتكلم ، سواء أكان صحيحا كغلام وكتاب أم  
كان شبيها بالصحيح وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن نحو دلو وجرو ،  
ونحو ظى وثدى .

(٢) والإسكان هو الأصل الأول ، لأن الأصل فى كل مبنى أن يكون بناؤه على  
السكون ، والفتح هو الأصل الثانى ، لأن الأصل فىبنى الذى وضع على حرف واحد  
أن يكون متحركا ، والفتحة أخف الحركات ، ومع جواز الإسكان والفتح فى ياء المتكلم  
فالإسكان أكثر وأشهر .

(٣) إنما وجب سكون هذه الأربعة لأن آخرها لا يقبل الحركة ، ألا ترى أن آخر  
المقصور والمثنى المرفوع ألف ، والألف لا تقبل الحركة بحال ، وآخر النقص والمثنى  
الجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم ياء واجبة الإدغام فى ياء المتكلم والحرف المدغم  
فى مثله لا يقبل الحركة ؟

إسكانها بعد الألف في قراءة نافع (وَحْيَايَ) <sup>(١)</sup>، وكسرها بعدها في قراءة الأعمش والحسن (هِيَ عَصَايَ) <sup>(٢)</sup>، وهو مُطَرِدٌ في لغة بني يَرْبُوع في الياء المضاف إليها جمعُ المذكّر السالم، وعليه قراءة حمزة (بِمُصْرَحِيَّ إِنِّي) <sup>(٣)</sup>.

وتُدْغَمُ ياء المنقوص والمثنى والمجموع في ياء الإضافة كقَاضِيٍّ، ورَأَيْتُ ابْنِيَّ وزَيْدِيَّ، وَتَقَلَّبُ واو الجمع ياء ثم تُدْغَمُ <sup>(٤)</sup>، كقوله :

— ٣٦٣ — \* أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً \* \*

(١) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٨ من سورة طه .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وهي أيضا قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب، وقد حكى هذه اللغة الفراء وفطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، ووجهها أن أصل ياء المتكلم السكون، فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين .

(٤) تقول : جاء زيدى - بكسر الدال وتشديد الياء - وتقول : جاء مسلمى - بكسر الميم وتشديد الياء - والأصل الأصيل فيهما : جاء زيدون لى ومسلمون لى، فلما أردت الإضافة حذفتم اللام والنون فصارا : زيدوى ومسلموى، فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداها بالسكون، فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء المتقلبة عن الواو في ياء المتكلم، ثم تقلب الضمة التي كانت على الحرف الذي قبل الواو كسرة لأجل مناسبة الياء .

٣٦٣ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي - واسمه خويلد بن خالد بن محرث - وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، فقال فيهم مرثية يعدها بعض العلماء في الذروة العليا من شعر الرثاء، وما ذكره المؤلف صدر بيت منها، وعجزه قوله :

\* عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةٍ لَا تُقْلَعُ \*

والشاهد الآتي بعد هذا ( رقم ٣٦٤ ) أحد أبياتها أيضاً .

اللغة : « أودى » هلك « بنى » أصله بعد الإضافة « بنوى » فاجتمعت الواو =

وإن كان قبلها ضمة قلبت كسرة ، كما في بَيْتٍ وَمُسْلِمِيٍّ ، أو فتحة أبقيت  
كضطفتي ، وتسلم ألف التثنية كمسلمائي ، وأجازت هذيل في ألف المقصور  
قلبيها ياء ، كقوله :

والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسرت  
النون لمناسبة الياء « وأعقبوني » خلفوا إلى وأورثوني « حسرة » حزناً في ألم ،  
ويروى في مكانه « غصة » وهي بضم الغين المعجمة - الشجاء وما اعترض في الحلق  
فأشرق ، وقالوا : غص فلان بالحزن ، وبالعياط ، على التشبيه ، « الرقاد » النوم ،  
وإنما خص الحسرة أو الغصة بوقت الرقاد وهو الليل لأنه عندهم مشار المحوم والأشجان  
انظر إلى قول الشاعر :

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لِي اللَّيْلُ هَزَنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ  
لأن الإنسان يخلو بنفسه ولا يجد له مؤنسا ، وحيث تثار أفكاره ، وتعود إليه أشجانه ،  
« عبرة » دمة « لا تقلع » لا تنقطع .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على ألف منع من ظهوره  
التعذر « بنى » فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة  
لأنه جمع مذكر سالم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعقبوني »  
الواو حرف عطف ، أعقب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء  
المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « حسرة » مفعول ثان لأعقب  
منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة ،  
وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو  
حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبرة : معطوف على حسرة  
منصوب بالفتحة الظاهرة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب  
« تقلع » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عبرة ، والجملة في محل  
نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بنى » حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع لياء  
المتكلم ، للأسباب التي ذكرناها في بيان لغة البيت .

— ٣٦٤ — \* سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ \*

٣٦٤ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام أبي ذؤيب الهذلي في مصرع أبنائه ، وهو من أبيات قصيدة الشاهد السابق على هذا ( رقم ٣٦٣ ) وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

\* فَتَخْرُمُوا ، وَلِسْكَلٌ جَنْبٍ مَّصْرَعُ \*

اللفظة : « سبقوا هوى » معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبلى ، وقد كنت أحب أن أموت قبلهم : أى سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيه وأهواه ، وهوى — بتشديد الياء — هواى بلغة هذيل ، وقوله « أعنقوا » أى ساروا السير العنق ، وهو سير سريع ، وأراد أنهم قد تبع بعضهم بعضاً « تخرموا » — بالبناء للمجهول — أى : انتقصتهم المنية واستأصلتهم .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « هوى » مفعول به لسبقوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لإدغامها فى ياء المتكلم على لغة هذيل منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « وأعنقوا » الواو حرف عطف ، أعنق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « لهواهم » اللام حرف جر مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، هوى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بأعنق وهوى مضاف وضمير الغائبين العائد إلى البنين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولسكل » الواو واو الحال ، لسكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » وأصله « هواى » الألف ألف المقصور ، والياء ياء المتكلم ، والعرب كافة إذا أضافوا المقصور إلى ياء المتكلم يقولون ألفه على حالها فيقولون : فتأى ، وعصاى ، ورحاى ، وهواى ، قال شاعر الحماسة :

هَوَاىَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُضْعِدٌ جَنِيْبٌ ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ =

وانفق الجميع على ذلك في كلّ ولدّي ، ولا يختصّ بياء المتكلم ، بل هو عامّ في كل ضمير ، نحو : عَلَيْهِ وَلَدَيْنِ ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا ، وكذا الحكم في إلّي .

\*\*\*

هذا باب إعمال المصدر ، واسمه

الاسمُ الدالُّ<sup>(١)</sup> على مجرّد الحدث إن كان علماً ، كـ « فَجَارٍ » و « حَمَادٍ »

= إلهذيلاً ؛ فإنهم يقبلون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم ، فيقولون فقي ، وعصى ، ورحى ، وهوى ، وعلى ذلك قول أبي ذؤيب الذي أنشده المؤلف ، وحكى قوم هذه اللغة عن طيء ، وحكاها آخرون عن قريش ، وبها قرأ الجحدري في قوله تعالى : ( فمن اتبع هداى ) وهذا القلب عند من ذكر جائز .  
وبما جاء على هذا القلب قول أبي الأسود الدؤلى . في أهل بيت رسول الله ( مختصر تاريخ دمشق ٧ / ١٠٨ ) :

أَحِبُّهُمْ أَحَبُّ اللَّهِ ، حَتَّى أُجِىءَ - إِذَا بُعِثْتُ - عَلَى هَوِيَّا

\*\*\*

(١) خلاصة ما ذكره المؤلف هنا أن الاسم الدال على مجرد الحدث أربعة أنواع ثلاثة منها تسمى اسم مصدر ، وواحد يسمى مصدراً ، أما الثلاثة التي تسمى اسم مصدر فأولها : ما كان علماً كـ « فجار » و « حماد » ، وثانيها : ما كان مبدوءاً بيمين زائدة لغير المفاعلة كـ ضرب ومقتل - أما المبدوء بالميم الدالة على المفاعلة فهو مصدر نحو المضاربة والمقاتلة والمشاركة فإنها مصادر قياسية لضارب وقاتل وشارك - وثالثها : ما كان بزنة اسم حدث الثلاثي مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل كلام وسلام وفعلهما كلم وسلم بتشديد العين فيهما ، ومثل عطاء وجواب وفعلهما أعطى وأجاب ، وهذا أشهرها .  
وفي هذا الكلام نظر من وجهين :

الأول : أنه جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحدث ، وأكثر النحاة يقررون أن الدال على الحدث هو المصدر ، وأما اسم المصدر فإنه يدل على لفظ المصدر ، فالكلام =



للفَجْرَةِ وَالْمَحْمَدَةِ ، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة ، كـ « مَحْضَرَب »  
و « مَقْتَل » أو متجاوزاً فعله الثلاثة ، وهو بزنة اسم حَدَث الثلاثي ،  
كـ « غُسْل » و « وُضوء » في قولك « اغْتَسَلَ غُسْلاً » و « تَوَضَّأَ وُضُوءاً »  
فإنهما بزنة القُرب والدخول في « قُرْبَ قُرْباً » و « دَخَلَ دُخُولاً » ؛ فهو  
اسم مصدر ، وإلا فالمصدر <sup>(١)</sup> .

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِهِ ، إن كان يحلُّ محله فعل <sup>(٢)</sup> ، إما مع « أَنْ » ،  
= يدل على التكليم وهو يدل على الحدث ، ويمكن أن يجاب عن هذا بأحد جوابين ،  
الأول أن اسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلالاته على لفظ المصدر ، فالمراد من قوله  
« الاسم الدال على مجرد الحدث » ما هو أعم من أن يدل بنفسه أو بواسطة ، والثاني  
أن المسألة خلافية ، ومن النحاة من يرى اسم المصدر دالاً على الحدث بدون واسطة  
كما نقرره لك بعد ، وقد جرى المؤلف هنا على هذا .

الثاني : أنه جعل الاسم المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر ، مع أن النحاة  
يجعلونه مـ . را ، ويسمونه المصدر الميمى ، والمؤلف هنا تابع لابن النازم .

(١) اختلف العلماء في مدلول كل من المصدر واسم المصدر ؛ فقال قوم : مدلول  
المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل ، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر ؛ فالغسل  
يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من المغتسل ، والوضوء يدل على لفظ  
التوضؤ الدال على الفعل الحاصل من التوضؤ . وقال قوم : كل من المصدر واسم  
المصدر يدل على الحدث الذى هو الفعل الحاصل من الفاعل ، وعبرة المؤلف تجري  
على هذا القول ، إلا أن تتكلف التأويل الذى ذكرناه لك قريباً .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أرى الحاجة ماسة إلى إيضاحها لك لى تفهم كلام المؤلف  
على وجهه فهما صحيحاً .

الأمر الأول : أنك حين تستعمل المصدر فى كلامك إما أن تريد به ثبوت ما يدل  
عليه من الحدث ، وإما أن تريد به حدوث ما يدل عليه من الحدث فى أحد الأزمنة  
الثلاثة الماضى والحال والمستقبل :

فإن أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث فإنه حينئذ لا يصلح لأن  
يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، لأن طبيعة الفعل دالة على الحدوث وأنت لم ترده =

= وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر كان عليك أن تقدره بما المصدرية وتقدر معها الفعل المضارع ، أما تقديره بما المصدرية حينئذ فلأن أن المصدرية لاتصلح لهذا الموضع لأنها مع الفعل الماضي تبقية على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال ، فلما لم يمكنك أن تقدر المصدر بأن في هذه الحالة لزمك أن تقدره بما ؛ لأنها صالحة للاستعمال في الأحوال كلها .

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره بأن المصدرية ، وتقدر مع أن حين تريد الزمن الماضي الفعل الماضي لأنه هو الذي يدل على هذا الزمن ، وتقدر معها حين تريد الزمن المستقبل الفعل المضارع لأنه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن .

فإن قلت : وإذا كانت « ما » المصدرية صالحة للدلالة على الأزمنة الثلاثة كما تقول ، فلماذا لا أقدرها دائماً ، وألزمته أن أقدر في بعض الأحوال « ما » وفي بعضها الآخر « أن » ؟

قلت : الأصل في الحروف المصدرية هو « أن » ومن أجل ذلك يسمونها أم الباب ، فهم يقدرونها لهذا السبب ، ولم يعدلوا عن تقديرها إلا في الحالة التي يكون تقديرها غير ممكن ، وهي حالة ما إذا أريد بالمصدر الدلالة على الحدث في الزمن الحاضر ، وشيء آخر وهو أنك إذا ألزمت تقدير المصدر بما التباس على من يسمعك الأمر في بعض الصور ، وهي الصورة التي تقدر فيها المصدر بما والفعل المضارع ، فإن السامع الذي يعلم صلاحية المضارع للحال والاستقبال لا يدرى أيهما أردت حينئذ ، لكنهم لما ألزموك أن تقدر ما حين تريد الحال وأن تقدر أن حين تريد الاستقبال كان الأمر جلياً لا التباس فيه .

الأمر الثاني : أن اشتراط هذا الشرط الذي هو صلاحية المصدر لأن يحمل عمله الفعل مع أن أو مع ما إنما هو شرط في عمله في غير الظرف أو الجار والمجرور ، أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شيء ، لأنهما يكتفيان برائحة الفعل .

الأمر الثالث : اتفق النحاة على أن المصدر المؤكد لفعله نحو قولك « ضربت » =

كـ « مَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِر » و « يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا غَدًا »  
 أى : أنْ ضَرَبْتَهُ وَأَنْ تَضْرِبَهُ ، وإِما مع « ما » كـ « يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا  
 الْآنَ » أى : ما تَضْرِبُهُ ، ولا يجوز فى نحو « ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا » كَوْنُ  
 « زَيْدًا » منصوبًا بالمصدر ، لانتهاء هذا الشرط<sup>(١)</sup> .

= ضربا لا يعمل ، فلا يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، فإذا قلت « ضربت ضربا  
 زيدا » فإن زيدا مفعول به للفعل الذى هو ضربت لا المصدر ، وقد اختلفوا فى المصدر  
 النائب عن فعله ، فذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أنه يعمل ، وذكر ابن هشام فى  
 القطر إلى أنه لا يعمل ، فإذا قلت « ضربا زيدا » فإن زيدا منصوب بالمصدر عند ابن  
 مالك ومنصوب بالفعل المقدر عند ابن هشام ، وفى هذا القدر من البيان والإيضاح  
 كفاية ومقنع .

(١) السر فى عمل المصدر هو شبهه للفعل ، ووجه الشبه بينهما دلالة كل منهما  
 على الحدث الذى يقتضى فاعلا دائما ويقتضى مفعولا به إن كان واقعا ، ولهذا العمل  
 شروط تتحقق بها هذه المشابهة ، وبعض هذه الشروط وجودى ، وبعضها الآخر عدى  
 فأما الشرط الوجودى فهو أن يحل محل المصدر الفعل مع أن أو مع ما ، وقد ذكر  
 المؤلف هذا الشرط وبيننا لك فى مقالنا السابق متى تندره حالا محل الفعل مع أن ،  
 ومتى تندره حالا محل الفعل مع ما ، كما بينا لك السر فى ذلك .

وأما الشرط العدمية فلم يتعرض المؤلف لذكرها هنا ، وقد ذكرها فى غير هذا  
 الكتاب ، وهى ثمانية شروط :

الأول : ألا يكون المصدر مضمرا ، فلا يجوز لك أن تقول : يعجبني ضربيك زيدا  
 على أن يكون « زيدا » منصوبا بالمصدر المصغر ، وذلك لأن التصغير من خصائص  
 الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل .

الثانى : ألا يكون مضمرا ، فلو قلت « ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح » لم  
 يجوز لك أن تجعل عمرا منصوبا بهو ، وإن كان هذا الضمير عائدا على الضرب ، وخالف  
 فى هذا الشرط الكوفيون ، فزعموا أن ضمير المصدر كالمصدر ، واستدلوا بورود  
 ذلك فى قول زهير بن أبى سلمى :

=

= وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ  
 زعموا أن « عنها » متعلق بالضمير ، ورد البصريون هذا الاستدلال بإنكار أن  
 يكون عنها متعلقا بالضمير ، وادعوا أنه متعلق بفعل محذوف ، أو متعلق بالمرجم في آخر  
 البيت وتقدم عليه ضرورة ، أو متعلق بمحذوف يدل عليه المرجم ، أى وما هو مرجم  
 عنها بالحديث المرجم .

الشرط الثالث : ألا يكون محدودا ، أى مقترنا بالتاء التى تدل على الوحدة ،  
 فلا يجوز أن تقول « غضبت من ضربتك زيدا » وأما قول الشاعر :  
 يُحَايِي بِهِ الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ  
 حيث أضاف ضربة إلى كفيه على أنه فاعله ثم نصب الملا بضربة على أنه مفعوله  
 فهذا شاذ ، لأنه بيت لا يعرف قائله ولم يعرف له نظير .

فإن كانت التاء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله ، نحو قول الشاعر :  
 فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ  
 فقد نصب قوله « عقابك » برهبة ، لأن التاء فى رهبة قد بنى عليها المصدر كرحمة  
 ورغبة ، وليست مما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة ، والمصدر الموضوع بالتاء  
 كالمجرد منها ، ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف فيقال : رهبة واحدة ، ورحمة  
 واحدة ، ورغبة واحدة ، وهلم جرا .

الشرط الرابع : ألا يكون موصوفا قبل العمل ، فأما قول الخطيئة :  
 أَرْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَا يُرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَأْسِ  
 فإن ظاهره أن قوله « من نوالكم » متعلق بيأس الذى هو مصدر يئس يئس -  
 من باب علم يعلم - مع أن هذا المصدر موصوف بقوله « مبين » وقد وقع هذا الوصف  
 قبل المفعول ، فإن هذا الظاهر غير لازم ، لجواز أن يكون الجار والمجرور متعلقا  
 بفعل محذوف يدل عليه هذا المصدر .

فإن كان النعت واقعا فى الكلام بعد المفعول فلا غبار عليه ، ومن ذلك قول  
 الشاعر :

وعمل المصدر مضافاً أكثر، نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) <sup>(١)</sup>، وَمُنُونًا أَقْيَسُ، نحو (أَوْ لَطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) <sup>(٢)</sup>، وبأل قليل <sup>(٣)</sup> ضعيف، كقوله :

= إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مِنْ عَهْدَتُ عَذُولَا  
ويلحق بالنعته بقية التوابع كالتوكيد والعطف، فلا يعمل المصدر إذا أتبع بتابع  
أى تابع قبل العمل .

الشرط الخامس : ألا يفصل بينه وبين معموله ، فنحو قوله تعالى ( إنه على رجهه لقادر يوم تبلى السرائر ) لا يجوز لك أن تجعل يوم تبلى متعلقا برجهه لكونه قد فصل بينهما بنجر إن، كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقا بقادر ، وذلك لأن المعنى عليه أن قدرته على رجهه خاصة بهذا اليوم ، وهو معنى غير صحيح ، وإنما يتعلق هذا الظرف بمحذوف يقدر بجوار الظرف متقدما عليه ، والتقدير : إنه على رجهه لقادر رجهه يوم تبلى ، والسرى اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالحمل على الفعل فهو فرع في العمل ، والفرع بقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول .  
الشرط السادس : ألا يتقدم على معموله ، فليس لك أن تقول « أعجبنى زيدا ضربك » وذلك لما ذكرنا من أنه فرع .

الشرط السابع : ألا يكون محذوفا ، ومعنى هذا أنك إذا احتجت إلى تقدير عامل لم يجز لك أن تقدره مصدرا ، ولهذا أنكر المحققون على من زعم أن الباء في البسمة متعلقة بمحذوف تقديره ابتدأ .

الشرط الثامن : ألا يكون مجعولا ، وخالف في هذا الشرط ابن عصفور ، وابن مالك ، واحتجا بقول الشاعر :

قَدْ جَرَّ بُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدِرَ وَالْفَنَعَا  
فإن قوله « تجاربهم » جمع تجربة وهى مصدر جرب- بالتضعيف وقد نصب به قوله « أبأ »  
(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٤ من سورة البلد .  
(٣) قد ذكر المؤلف أن المصدر على ثلاثة أنواع : مضاف ، ومجرد من أل ومن الإضافة ، ومقرون بأل .

= فأما المضاف فذكر أن إعماله عمل الفعل أ كثر من إعمال النوعين الآخرين ، والمراد أن إعماله في هذه الحالة أ كثر ورودا في كلام من يحتج بكلامه ، ولا خلاف بين النحويين في جواز إعمال هذا النوع من المصدر ، وربما أشعر كلام بعض المؤلفين بأن فيه خلافا ، وهو غير مستقيم ، ثم إنه المؤلف ذكر فيما يلي بأنه قد يضاف إلى فاعله ، وقد يضاف إلى مفعوله ، ولم يذكر أنه قد يضاف إلى الظرف .

فإن أضيف إلى الفاعل فقد يذكر المفعول بعده ، نحو قوله تعالى ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ) ونحو قول رؤبة بن العجاج :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ  
وقد يحذف المفعول لكونه فضلا ، ومن ذلك قول الله تعالى ( وما كان استغفار إبراهيم لأبيه ) وقوله سبحانه ( ربنا وتقبل دعائي ) .

وإن أضيف إلى المفعول فقد يذكر الفاعل بعد ذلك كقول الشاعر :

تَنَفِّي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنَفِّي الدَّرَاهِمِ تَنَقَّادُ الصِّيَارِفِ  
ومن ذلك قول الآخر :

أَفْسَنِي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيرِ أَفَوَاهُ الْأَبَارِقِ  
ومن النحاة من يجعل إضافة المصدر إلى المفعول ثم ذكر الفاعل خاصا بضرورة الشعر ، وهو رأي ضعيف ، لوروده في قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » ويحتمل ذلك قوله تعالى ( ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ) .

وقد يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله ، ومنه قوله تعالى ( لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ) وحذف فاعل المصدر جائز لا غبار عليه ، وهو مما يفارق فيه المصدر الفعل .

وقد تبين لك أن هذه الصور الأربعة جائزة في حال السعة : ثلاثة منها باتفاق ،

وواحدة على الراجح

وإن أضيف إلى الظرف أتى بعد ذلك بمفعوله ، نحو قولك « ضايقتني قتال يوم الجمعة زيدا عمرا » وقد يفصل بين المصدر ومفعوله بالجار والمجرور المتعلق به ، ومن هذا قول الشاعر :

=

. . . . .

= يَضْرِبُ بِالشَّيْءِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامِئْنَ عَنِ الْمَقِيلِ  
وأما المصدر المنون فذكر المؤلف أن عمله أقيس ، وذلك لأنه حينئذ أقرب شبهة  
بالفعل من المضاف والمقرون بأل ، بسبب أن الفعل في حكم النكرة ، وأن الإضافة  
والاقتران بأل من خصائص الأسماء ، ومما نذهب إليه أن تجوز إعمال المصدر المنكر  
عمل الفعل هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة ، ودليلهم على ذلك وروده في  
أفصح كلام نحو قوله تعالى ( أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ) وذهب الكوفيون  
إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، وعلى ذلك يقولون : إن ورد بعد المصدر  
المنكر اسم مرفوع أو اسم منصوب فليس العامل هو المصدر ، ولكن العامل فعل  
يدل عليه المصدر ، وهو تسكلف .

ومما ورد من إعمال المصدر المنكر عمل الفعل قول الشاعر ، وهو البيت الذي  
أشدها قريبا عند الكلام على إعمال المصدر الموضوع على الاقتران بالتاء ، وهو قوله :  
فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ  
فقد نصب قوله « عقابك » بقوله « رهبة » وهو مصدر منون منكر ، ومثله  
قول الآخر :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَجَّتْ فِيهِ مُحَافَظَةٌ لَهْنٍ إِخَا الذَّمَامِ  
فقد نصب قوله « إخا الذمام » بقوله « محافظة » وهو مصدر منون منكر .  
وأما المصدر المقرون بأل فقد اختلف النحاة في جواز إعماله ، ولهم في ذلك  
أربعة أقوال :

الأول : أنه يجوز إعماله مطلقا ، وإن كانت أل تبعد شبهة من الفعل لكون أل  
من خصائص الأسماء ، واعتماد هؤلاء في الاستدلال على جواز إعمال هذا النوع من  
المصدر هو وروده في كلام العرب كما في البيت رقم ٣٦٥ الذي أشده المؤلف ، وكما  
في قول الآخر ، وهو المراز الأسدي .

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي  
كَرَرْتُ قَلَمَ أَنْكُلٍ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا =

## \* ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ \* ٣٦٥ -

= فقد نصب قوله « مسمعا » بقوله « الضرب » وهو مصدر مقرون بأل ، ومثله قول الآخر :

فَأِنَّكَ وَالْتَأَيْنَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْنِ شَوَارِعُ  
لَسْكَالرَ جُلِّ الْخَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

فقد نصب قوله « عروة » بقوله « التآين » وهو مصدر مقرون بأل ، والقول بجواز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ينسبه العلماء إلى سيبويه .

القول الثاني : لا يجوز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ، وهذا قول البغداديين من النحاة وجماعة من البصريين ، ووجهة نظرهم أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ، وأل المقترنة به تبعد شبهه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء ، والقائلون بجواز إعماله يرجعون إلى ورود عمله في كلام العرب ، ويجعلون هذه العلة مقتضية لضعف عمله حينئذ .

القول الثالث : أنه يجوز إعماله مع قبح هذا العمل ، وهو قول أبي علي الفارسي ، وهو القول الثاني إلا أنه وضع فيه كلمة القبح في مكان كلمة الضعف .

القول الرابع : أنه يجوز إعماله إذا كانت أل فيه معاقبة للتونين كما في الشواهد التي سقناها ، وهذا رأى ابن طلحة ، ووافقه عليه أبو حيان ، ويمكن أن يكون هذا رأى سيبويه لأنه يقول « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا ، فتكون الألف واللام بمنزلة التونين » اهـ :

٣٦٥ - هذا الشاهد من أبيات سيبويه ( ٩٩/١ ) التي لم يعرفوا لها قائلًا معينا ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

\* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ \*

اللمعة : « النكاية » مصدر نكيت العدو ، أى أثرت فيه ونلت منه « يخال » يظن « يراخي » يؤخر .

الإعراب : « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وضعيف مضاف و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية منصوب =



واسمُ المصدر إن كان عَـلَمًا لم يعمل<sup>(١)</sup> اتفاقًا ، وإن كان مِيمِيًا  
فكالمصدر<sup>(٢)</sup> اتفاقًا ، كقوله :

= بالفتحة الظاهرة ، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر  
«يخال» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «الفرار» مفعول أول ليخال منصوب  
بالفتحة الظاهرة «يرأى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها  
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفرار «الأجل» مفعول  
به ليرأى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة يرأى وفاعله  
ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله «النكابة أعداء» حيث أعمل المصدر المقترب بأل ، وهو قوله  
«النكابة» فنصب به المفعول وهو قوله «أعداء» . ونظيره قول الآخر :  
لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فَلَمْ أَتُكَلِّ عَنِ الْقَرْبِ مِسْمَعًا  
ودعوى أن ناصب المفعول في هذه الحالة هو المصدر المقترب بأل قول سيديويه والخليل  
رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو العباس البرد إلى أن ناصب المفعول حينئذ هو مصدر  
آخر محذوف يدل عليه المصدر المذكور ، وهذا المصدر المحذوف منكر ؛ فالتقدير عنده :  
ضعيف النكابة نكابة أعداء ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداء ونحوه  
منصوب على نزع الخافض ، والأصل عنده : ضعيف النكابة في أعدائه ، ثم حذف  
حرف الجر فانتصب الاسم .

(١) إنما لم يعمل اسم المصدر إذا كان علما لأن الأعلام كمحمد وسعيد - علمين  
على معينين - لا تعمل في فاعل أو مفعول ، إذ لا دلالة لها على الأحداث التي تقتضى  
هذا النوع من الممولات .

(٢) إنما عمل المصدر المبدوء بالميم الزائدة لغير الدلالة على المفاعلة لأنه مصدر في  
الحقيقة عند جمهرة النحاة على ما ذكرناه آنفا ، وظاهر قول المؤلف «فكالمصدر اتفاقا»  
أنه قد يكون مضافا وقد يكون مقرونا بأل وقد يكون مجردا ، لكن الأثبات من العلماء  
لم يحفظوا له شاهدا إلا في حالة الإضافة كالبيت رقم ٣٦٦ ، كذا قيل ، وأنت تجد في  
الشاهد رقم ٣٦٧ وما ذكرناه معه من الشواهد اسم المصدر غير المبدوء بالميم مضافا لفاعله .  
( ١٤ — أوضح السالك ٣ )

— ٣٦٦ — \* أَظْلَمُ إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلًا \*  
 —————

٣٦٦ — نسب جماعة منهم المؤلف في المفى تبعاً للحريري في درة القواص هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد الخزومي ، وهذا هو الصواب وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ \*

وبعد هذا البيت قوله :

أَقْصَيْتِهِ وَأَرَادَ سِلْمَكُمْ فَلَيْتَهُ إِذْ جَاءَكَ السَّلْمُ

اللمعة : « ظلوم » وصف من الظلم لقب به حبيته ، ويروى « أظلم » على أنه تصغير اسمها تصغير الترخيم للتمليح ، والمهمزة السابقة عليه همزة النداء ، و« مصابكم » مصدر ميمي بمعنى الإصابة ، وزعم اليزيدي أنه اسم مفعول ، وكان يوجب - بناء على هذا - رفع « رجل » واستعرف ذلك بوضوح في بيان الاستشهاد بالبيت .  
 الإعراب : « أظلم » المفعلة حرف لنداء القريب أو ما هو بمنزلة مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظلوم : منادى مبنى على الضم في محل نصب « إن » حرف تأكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « مصابكم » مصاب : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وهو من إضافة المصدر الميمي إلى فاعله « رجلاً » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « أهدى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رجل « السلام » مفعول به لأهدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل الماضي الذي هو أهدى وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل نصب صفة لرجل « تحية » مفعول لأجله عاملة أهدى منصوب بالفتحة الظاهرة « ظلم » خبر إن مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مصابكم رجلاً » حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميمياً ، وهو قوله « مصاب » بضم الميم - فإنه مصدر ميمي للفعل أصاب ، وقد أضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله =

وإن كانت غَيْرُهُمَا لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين  
والبغداديين ، وعليه قوله :

— ٣٦٧ — \* وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا \* \*

= « رجلا » وكأنه قد قال : إن إصابتكم رجلا ، وخبر إن هو قوله « ظلم » في آخر البيت .

وكان اليزيدى يزعم أن « مصابكم » اسم مفعول من الإصابة وهو اسم إن ،  
وخبرها هو قوله « رجل » وأن قوله « ظلم » خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : إن  
الذى أصبتموه رجل موصوف بأنه أهدى التحية وذلك ظلم منكم ، وهو تكلف غير  
مرضى المبني ولا المعنى ، وللبيت قصة عند أهل الأدب .

٣٦٧ — هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شليم - بزنة التصغير  
فيهما - من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث السكلابي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز  
بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ؟ \*

اللغة : « أ كفرا » الكفر - بضم الكاف - جحد النعمة التي أسديت إليك  
وإنكارها على مسديها ، إما بالقول وإما بالعمل على غير ما يوجب الشكر ، وكان  
القطامي قد أسر في حرب فأطلقه زفر بن الحارث ووهب له مائة من الإبل ؛ ففي ذلك  
يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد « الرتاعا » بكسر الراء ، بزنة الكتاب - وهي  
التي تستام وترتع وترعى من غير أن يردها أحد . وذلك مما يورثها سمناً ، ويروى  
« الرباعا » بالباء الموحدة ، وهي التي تلتجج زمن الربيع .

المعنى : يقول : أجزيك جحداً لنعمتك وإنكاراً لجملك وأنت الذي مننت على  
بالحياة ووهبتني العمر بعد ما كاد ينقضى ، ولم تكثف بذلك وإنما زدت تفضلاً وأريدت  
في المنة على ، وذلك غاية ما يرجى من الكريم ؟ !

الإعراب : « أ كفرا » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول مطلق  
لفعل محذوف ، والتقدير : أ كفر كفراً « بعد » ظرف زمان منصوب بالفعل المحذوف  
الذى عمل في المصدر ، وبعد مضاف و« رد » مضاف إليه ، ورد مضاف و « الموت » =

وَيَكْثُرُ أَنْ يُضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي مَفْعُولُهُ ، نَحْوُ ( وَتَوَلَّى دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ )<sup>(١)</sup> ، وَيَقْلُ عَكْسُهُ ، كَقَوْلِهِ :  
 \* قَرَعُ الْقَوَاقِيرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ \* — ٣٦٨

== مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « عني » جار ومجرور متعلق بقوله رد « وبعد » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف زمان معطوف بالواو على ظرف الزمان السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله مبنى على الفتح في محل جر ، وله محل آخر وهو الرفع على الفاعلية « المائة » مفعول به لعطاء منصوب بالفتحة الظاهرة « الرثاء » نعت المائة منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .  
 الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر ، وهو قوله « عطاء » إعمال المصدر ؛ فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « المائة » .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر :

قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضْغِيَّةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كُنَّا  
 فإن قوله « كلام » اسم مصدر فعله كلم - بتضعيف اللام - والمصدر هو التكليم ، وقد أعمل هذا الشاعر اسم المصدر عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « هنداً » .  
 ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيْنَ لِقَائِهِمْ أَوْفَاءَ  
 فإن قوله عشرة اسم مصدر فعله عاسره يعاشره ، ومصدره العاشرة ، وقد أعمل اسم المصدر هذا عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو ضمير المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله « الكرام » .

وعمدة الاستشهاد لهذه المسألة قوله عليه الصلاة والسلام « من قبله الرجل زوجته الوضوء » .

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

٣٦٨ — هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدی ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، وما

ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، ومصدره قوله :

=

\* أَفْنَى تِلَادَى وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ \*

اللغة : « تلادى » التلاد من المال كالتاليد والتلبد ، وهو المال القديم « نشب » النشب - بالشين معجمة - ما لا يستطيع الإنسان حمله من أمواله كالدور والضياع ونحوها « قرع القواقيز » القرع : مصدر قولك « قرعت الشيء أفرعه قرعا » - من باب فتح يفتح - إذا ضربته ، ولا يستعمل إلا فى ضرب شيء يابس صلب بآخر مثله ، والقواقيز : جمع قاقوزة - بقاقيز وزاى - وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر ، ويروى القوارير - بقاف وراءين مهملتين - جمع قارورة وهى الزجاجاة « أفواه الأباريق » الأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن عروة فهو كوز .

الإعراب : « أفنى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب « تلادى » تلاد : مفعول به لأفنى منصوب بفتح مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على تلادى مبنى على السكون فى محل نصب « جمعت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير : والذى جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع » فاعل أفنى مرفوع بالضم الظاهرة ، وقرع مضاف و « القواقيز » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أفواه » فاعل للمصدر مرفوع بالضم الظاهرة ، وأفواه مضاف و « الأباريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قرع القواقيز أفواه » حيث أضاف المصدر وهو قوله « قرع » إلى مفعوله وهو قوله « القواقيز » ثم أتى بفاعله وهو قوله « أفواه » بعد ذلك .

ونظير هذا البيت قول الفرزدق يصف ناقة بالسرعة والقوة :

تَنْفِي بَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَا جَرَةٍ      نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْفَادُ الصَّيَّارِيفِ

والظاهر أن من هذا النوع قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَكُنْتُ إِذَا مَا أَخْلِيلُ شَمْسَهَا الْقَمَاءَ      كَبِيقًا بِتَهْصُرِيفِ الْقَمَاءِ بَنَانِيَا

فإن « تصريف » : مصدر صرف بالتضعيف ، وقد أضافه لمفعوله وهو القناة ، ثم

أتى بالفاعل وهو بنانى .

وقيل : يختص بالشعر ، وردّ بالحديث « وَحَجَّ الْبَيْتَ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يحج البيت المستطيع ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثير ، نحو ( رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ )<sup>(١)</sup> ، ونحو ( لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ )<sup>(٢)</sup> ، ولو ذكرَ اَاقيل : دعائى إياك ، ومن دعائه الخير .

وتابعُ الجرور يُجَرُّ على اللفظ ، أو يُحْمَلُ على المحل<sup>(٣)</sup> ؛ فيرفع كقوله :

— ٣٦٩ — \* طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ \*

(١) من الآية ٤٠ من سورة إبراهيم . (٢) من الآية ٩٤ من سورة فصلت .  
(٣) هذا الذى ذهب إليه المؤلف تبعاً لابن مالك—من جواز الإتيان على المحل— هو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين ، وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، وزعم هؤلاء أن ما ورد مما ظاهره الإتيان على المحل كالبيت رقم ٣٦٩ والبيت رقم ٣٧٠ فهو مؤول بتقدير رافع للرفع وناسب للنصب ، وكثرة الشواهد الواردة مما يدل على صحة الإتيان على المحل تمنع من الأخذ بهذا الرأى ، لأن التأويل خلاف الظاهر .

٣٦٩ — هذا الشاهد من كلام ليبد بن ربيعة العامري ، يصف حماراً وحشياً وأتته ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* حَقِّي تَهَجَّرَ فِي الرِّوَّاحِ وَهَاجَهَا \*

اللغة : « تهجر » سار في الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » الوقت من زوال الشمس إلى الليل « وهاجها » أزعجها ، و « طلب المعقب » مصدر تشبيهى منصوب على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : وهاجها طائلاً إياها طلباً مثل طلب المعقب — إلخ ، والمعقب : الذى يطلب حقه المرة بعد المرة .

الإعراب : « حق » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تهجر » فعل ماضى مبنى على التثنية لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار الوحش « فى الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجر =

أو يُنْصَبُ كقولہ :

— ٣٧٠ — \* مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْثَانَا \*

\*\*\*

= «وهاجها» الواو حرف عطف ، هاج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش ، وضمير الغائبة العائد إلى الآن مفعول به لهاج مبنى على السكون في محل نصب « طلب » مفعول مطلق منصوب بمادل الكلام عليه ، وكأنه قال : ولازمه ملازمة كملازمة المعقب إلخ ، وهو مضاف و « المعقب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة « حقه » حق : مفعول به للمصدر الذي هو طلب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق مضاف وضمير الغائب العائد إلى المعقب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « المظلوم » بالرفع : نعت للمعقب باعتبار محله الذي هو رفع على أنه فاعل بالمصدر ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « المظلوم » وهو نعت لقوله المعقب الذي هو مجرور لفظا بإضافة المصدر الذي هو قوله « طلب » إليه ، لكنه لما كان فاعلا لهذا المصدر كان مرفوعا في المعنى والمحل فأتبعه إياه نظرا إلى محله .

ومثل هذا البيت قول المتنخل الهذلي من قصيدة يرثي فيها ابنه أنيلة :

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْهُلُوكَ عَلَيْهَا أَخْلَعَ الْفُضْلُ

فالمصدر ههنا - وهو قوله « مشى » - مضاف إلى فاعله ، وهو قوله « الهلوك » وقد نعت فاعل المصدر بقوله « الفضل » ، ورفع تبعاً لموضعه ، والفضل : هي التي تخلع ثيابها كلها إلا قميصاً واحداً .

٣٧٠ - نسبوا هذا الشاهد في كتاب سيديويه (ج ١ ص ٩٨) إلى رؤبة بن العجاج ، وقيل : ليست هذه النسبة بصحيحة ، وإنما هو لزيادة العنبري ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

\* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا \*

اللغة . «داينت بها» أخذتها بدلا من دين لي عنده «الليان» بتشديد الياء واللام =

## هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو : ما دلّ على الحَدَثِ والحُدُوثِ وفَاعِلِهِ .

نفرج بالحدوث نحو « أَفْضَلَ » و « حَسَنَ » فإنهما إنما يدلّان على الثبوت ،  
وخرج يذكر فاعلِهِ نحو « مَضْرُوب » و « قَامَ »<sup>(١)</sup> .

= مفتوحة - المطلق ، وتقول : لويت فلانا بدينه ألويه - على مثال رميته أرميه - ليا  
وليانا ، وذلك إذا مطلته وسوفت في قضائه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كنت »  
كان : فعل ماض ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم  
في محل رفع « دأبت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « بها »  
جار ومجرور متعلق بدأبت « حسانا » مفعول به لدأبت « مخافة » مفعول لأجله عامله  
دأبت أيضا ، وهو مضاف وقوله « الإفلاس » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله  
مجرور بالكسرة الظاهرة « والليانا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له  
من الإعراب ، الليانا : معطوف على الإفلاس باعتبار محله الذى هو نصب لكونه  
مفعولا للمصدر الذى هو مخافة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه  
الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « والليانا » فإنه منصوب ، وهو معطوف على « الإفلاس »  
الذى هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذى هو قوله « مخافة » إليه ، لكنه لما كان  
مفعولا به لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوباً ، فلما أراد العطف عليه لاحظ  
ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له .

\*\*\*

(١) اسم المفعول الذى أشار إليه بقوله « نحو مضروب » يدل على المفعول لا على  
الفاعل ، والفعل الذى أشار إليه بنحو قام يدل دلالة وضعية على الحدث والزمان ، ولا  
يدل بالوضع على الفاعل ، وإنما يدل على الفاعل باللزوم العقلى ، ضرورة علم كل أحد  
بأنه ما من فعل إلا له فاعل ، فالمراد بنفى دلالاته على الفاعل نفي الدلالة الوضعية .



فإن كان صِلَةً لَّأَلِ عَمِلَ مطلقاً<sup>(١)</sup>، وإن لم يكن عمل بشرطين<sup>(٢)</sup> :  
أحدهما : كونه للحال أو الاستقبال<sup>(٣)</sup>، لا الماضي ، خلافاً للكسائي ،  
ولا حُجَّةٌ له في ( بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ )<sup>(٤)</sup> ، لأنه على حكاية الحال ، والمعنى :  
يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ ، بدليل ( وَنُقَلِّبُهُمْ ) ولم يقل وَقَلِّبْنَاهُمْ .

والثاني : اعتماده على استفهام أو نفي أو مُخَبِّر عنه أو مَوْصُوفٍ ، نحو  
« أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « مَا ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « زَيْدٌ ضَارِبٌ  
أَبُوهُ عَمْرًا » ، و « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا » .

والاعتماد على المُقَدَّر كـالاعتماد على الملفوظ به ، نحو « مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا »  
أم مُكْرِمُهُ ؟ « أى : أُمُهَيْنٌ » ، ونحو ( مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ )<sup>(٥)</sup> ، أى : صِنْفٌ  
مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ، وقوله :

(١) المرا - الإطلاق أنه يعمل ، سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره ، وسواء  
أكان معتمداً على شيء مما سيذكره في النوع الثاني أم لم يكن معتمداً على شيء منها .  
(٢) بقى شرطان آخران ؛ وهما : ألا يكون مصغراً ، وألا يكون موصوفاً ، وخالف  
الكسائي فيهما جميعاً .

(٣) السر في اشتراط هذا الشرط هو أن اسم الفاعل إنما عمل بالحل على الفعل  
المضارع ، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمان  
المستقبل ، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع ؛ فلم  
يبق وجه لعمله .

(٤) من الآية ١٨ من سورة الكهف ، وقد ظن الكسائي ومن وافقه كهشام  
وأبي جعفر أن قوله سبحانه ( باسط ) بمعنى الماضي ، ولكن الجمهور ردوا ذلك وقالوا :  
إن هذه القصة حكاية حال ، ومعنى ذلك أن يفرض التسكلم حين كلامه أن القصة  
واقعة الآن فهو يصفها ، وعلى هذا لا يكون ( باسط ) ماضياً ، ولكنه حاضر .

(٥) من الآية ٦٩ من سورة الحل ، والتثنية بالآية الكريمة في هذا الموضع إما  
سهو وإما مبنى على رأى ضعيف ، وبيان ذلك أن عمل اسم الفاعل الذى يشترط له =

— ٣٧١ — \* كَفَّاطِحٌ صَخْرَةً يَوْمًا يُؤْوِهِنَّهَا \*

الاعتماد على شيء مما ذكر إنما هو نصبه للمفعول به ، أما رفعه للفاعل مطلقاً فلا يشترط له شيء مما ذكر ، وهذا هو الصحيح المعتمد عند النحاة ، وليس في الآية مفعول به حتى نلتبس لاسم الفاعل الذي هو ( مختلف ) شيئاً يعتمد عليه ، فاعرف ذلك وكن به حفيظاً والرأى الضعيف الذي أشرنا إليه هو أن الاعتماد على شيء مما ذكر شرط في رفعه الفاعل الظاهر كما أنه شرط في نصبه المفعول به ، فأما راعه الضمير المستتر فهو الذي لا يشترط له الاعتماد ، وفي الآية التي تلاها المؤلف رفع اسم الفاعل الذي هو مختلف فاعلاً هو اسم ظاهر وهو ألوانه ، فكان لابد له — على هذا القول — من الاعتماد ، فلم نأقدرنا الموصوف بمختلف ليكون معتمداً عليه .

٣٧١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ \*

اللغة : « ناطح » تقول : نطح الثور أو الكبش أو نحوها ، تريد أنه ضرب بقرنه « لم يضرها » تقول : ضاره يضره ضيراً ، ومعناه ضره أو نقصه « أوهى » أضعف « الوعل » بفتح الواو وكسر العين ، وفيه لغة أخرى حكاه الليث بضم الواو وكسر العين ، على الوزن النادر أو المهمل — هو تيس الجبل ، وأكثر أهل اللغة على أن الأتني تسمى أروية ، وحكى في اللسان أنه يقال للأتني : وعلة ، ويجمع الوعل على أوعال ووعول ووعل ، بضم فسكون في الأخير .

المعنى : يقول : إنك تكلف نفسك ما لا قبل لك به ، وتجشمها ما يضعفك هوله ولا تنال منه منافع ، ولا يعود ضرره إلا عليك ، وإنما مثلك فيما تصنع مثل تيس جبلى يضرب صخرة بقرنه يظن أنه يفلقها فلا ينال منها وينسكس قرنه .

الإعراب : « كفاطح » السكاف حرف جر مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب وناطح : مجرور بالسكاف ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : كوعل ناطح ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت كفاطح ون ناطح ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، =

أى : كَوَعِلِ نَاطِحٍ ، ومنه « يَا طَالِعًا جَبَلًا » أى : يا رجلاً طالماً ،  
وقولُ ابن مالك « إنه اعتمد على حرف النداء » سمَّوْ ؛ لأنه مختصُّ بالاسم ؛  
فكيف يكون مُقَرَّباً من الفعل ؟

\* \* \*

فصل : تُحوَّل<sup>(١)</sup> صيغةُ فاعلي المبالغة والتكثير إلى : فَعَالٍ ، أو فَعُولٍ ،  
أو مِفْعَالٍ — بكثرة ، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِلٍ بِقِلَّةٍ ، فيعمل عمله بشروطه ، قال :  
= فيرفع الفاعل دائماً ، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً واستكمل ما ذكره المؤلف  
من الشروط « صخرة » مفعول به لناطح منصوب بالفتحة الظاهرة « ليوهنها » اللام  
لام كي مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن  
المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الناطح ،  
وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به ، وأن الصدرية مع ما دخلت عليها تأويل  
مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بناطح « فلم » الفاء حرف عطف  
لم : حرف نفي وجزم وقلب « يصرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه  
السكون ، وفاعله ضمير الناطح مستترا فيه جوازا ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة  
مفعول به « وأوهى » الواو حرف عطف ، أوهى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر  
على الألف منع من ظهوره التعذر « قرنه » قرن : مسعول به لأوهى ، وقرن مضاف  
وضمير الغائب مضاف إليه « الوعل » فاعل أوهى مرفوع بالضمة الظاهرة  
الشاهد فيه : قوله « ناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله « ناطح »  
إعمال فعله ؛ فنصب به المفعول به وهو « صخرة » مع أنه غير معتمد في الظاهر على  
شيء ، لكنه لما كان في المعنى معتمداً ؛ لسكون ناطح صفة لموصوف محذوف ، والأصل  
« كوعل ناطح » راعى ذلك المعنى واعتبره معتمداً فأعمله .

(١) ذكر أبو حيان أن هذه الصيغ الخمسة يتقاس اشتقاقها من مصدر كل فعل  
ثلاثي متعد ، نحو ضرب ، يجوز لك أن تقول : ضراب ، ومضراب ، وضروب ،  
وضريب ، وضرب .

وكذا : وألفاء على إحدى هذه الصيغ مع أن الفعل المستعمل مزيد على الثلاثي  
نحو دراك ، ومعوان ، وهوان ، ومعطاء ، وندير ، ورهوق

— ٣٧٢ — \* أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا \*

٣٧٢ — هذا الشاهد من كلام القلاخ — بضم القاف وآخره خاء معجمة — بن حزن بن جناب ، الذى يقول عن نفسه :

أَنَا الْقَلَاخُ بْنُ جَنْابِ بْنِ جَلَا أَخُو خَفَائِيزِ أَقْوَدُ الْجَمَلَا  
وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَيْسَ بَوْلَاجٍ أَخُو الْفِ أَعْقَلَا \*

اللفظة : « أخا الحرب » أى معالجها الذى يلزمها ولا يفر منها ، وذلك كما تقول : فلان أخو البر ، وأخو الإحسان ، وأخو العرب « جلالها » الجلال — بكسر الجيم — جمع جل ، بالضم ، وأراد به ما يلبس فى الحرب من الدروع ونحوها ، « وللاج » كثير الولوج ، أى : الدخول « الخوالف » جمع خالفة ، وهى فى الأصل عمود الخيمة ، والمراد منه هنا نفس الخيمة ، من إطلاق اسم الجزء وإرادة الكل « الأعقل » هو الذى تصطك ركبته من الفزع .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير متكلم واقع فى بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَمَتَكَ السَّمَاءُ فَإِنِّى بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا  
منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف و « الحرب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لباساً » حال ثانية من ضمير المتكلم الذى ذكرناه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس « جلالها » جلال : مفعول به للباس منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولباس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وليس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى الحرب « بولاج » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وللاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وللاج مضاف و « الخوالف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أعقلا » يجوز أن يكون حالا من اسم ليس =

وقال :

\* ٣٧٣ — ضَرُوبٌ بِفَضْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِيَا \*

= فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً وليس ، فهو أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لولاج أو معطوفاً عليه بحرف عطف مقدر ، فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، أو هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز فيه الجر تبعاً للفظ الخبر ، ويجوز فيه النصب تبعاً لموضعه كما في قول الشاعر :

\* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا \*

الشاهد فيه : قوله « لباسا جلالتها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهي قوله « لباسا » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله « جلالتها » لاعتداده على موصوف مذكور هو قوله أخا الحرب ، ومثله قول شاعر الحماسة :

فِيَا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْحَرْبِ خَوَاضًا إِلَيْهَا السَّكَائِبَا  
خَوَاض : صيغة مبالغة لخاض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى مقدم ، والسكائب : مفعول به لخواض بسبب كونه معتمداً على موصوف وهو قوله « مقدما » .

٣٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة رثي فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي ، وهو زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ \*

اللغة : « ضروب » صيغة مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرته ، وقد يطلق النصل على السيف كله ، ولكنه لا يراد ههنا ؛ لثلاث تلزم إضافة الشيء إلى نفسه « سوق » جمع ساق « سمانيا » جمع سمنة ضد الهزيلة ، والضمير البارز يعود إلى الإبل « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبح ، ويطلق على من يقطع قوائم البعير ليتمكن من ذبحه .

المعنى : يصف أبا أمية الذي يرثيه بالجود والكرم في وقت العسرة الذي تبين فيه الأنانية في أكثر النفوس فتمسكك عن معونة المحتاجين ، وتحمد الأيدي فلا تبض بقطرة ، وذكر أنه لا يكتفى بالقليل من الجود ، ولكنه يبذل بأوسع معاني البذل . =

وحكى سيديويه « إِنَّهُ لَيَنْجَارُ بِوَائِكُمَا » وقال :

٣٧٤ - فَتَاتَانِ أُمَّا مِنْهُمَا فَشَدِيدَةٌ هَلَالًا . . . . .

= الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت ضروب ، أو هو ضروب مرفوع بالضممة الظاهرة « بنصل » جار ومجرور متعلق بـضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سوق » مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بحوايه مبنى على السكون في محل نصب « عدموا » عدم : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « زادا » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف الخطاب اسم مبنى على الفتح في محل نصب « عاقر » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوف سمانها » حيث أعمل صبعة المبالغة ، وهى قوله « ضروب » إعمال الفعل واسم الفاعل : فنصب بها المفعول ١٠ وهو قوله « سوق سمانها » واسم المبالغة هنا معتمد على خبر عنه محذوف ؛ فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ضروب ، أو نحوه .

٣٧٤ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، والعلماء يروون البيت بتمامه هكذا :

فَتَاتَانِ أُمَّا مِنْهُمَا فَشَدِيدَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا  
وقد وجدت في شعر عبد الله بن قيس الرقيات هذا البيت بروى آخر ، وأنا أسوقه إليك مع بيت آخر لندرك أن النحاة غيروا فيه بعض التغيير :

فَتَاتَانِ أُمَّا مِنْهُمَا فَشَدِيدَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الشَّمْسَا  
فَتَاتَانِ فِي سَعْدِ السُّعُودِ وَلِدْتُمَا وَلَمْ تَلْقَيَا يَوْمًا هَوَانًا وَلَا نَحْسًا =

== اللغة : « فئاتان » ثنية فتاة ، وهي الجارية الحديثة السن ، والغلام فتى ، وتصغر الفتاة على فتية ، ويصغر الفتى على فتى ، وتجمع الفتاة على فتيات ، ويجمع الفتى على فتيان ، ومن العرب من يقول : فتوان ، والأصل في هذه السادة فناء السن ، وهو الشباب ، يقال : قد فتى يفتى - مثل رضى يرضى - فهو فتى السن بين الفتاء - بالفتح والمد - « هلالا » الهلال : اسم للقمر في ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليال ، سموه بذلك لأن الناس يملكون عند رؤيته : أى يرفعون أصواتهم بالدعاء « البدر » هو القمر ليلة تمه وكاله .

الإعراب : « فئاتان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هما فئاتان ، أو أنتما فئاتان ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « أما » حرف شرط وتفصيل مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ ، وتقدير الكلام : أما واحدة كائنة منهما « فشيبة » الفاء زائدة وجوبا في خبر المبتدأ ، شيبة : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هي ، وهو فاعله « هلالا » مفعول به لشبهة منصوب بالفتحة الظاهرة « وأخرى » الواو حرف عطف ، أخرى : صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لأخرى « تشبه » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفعاله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « البدر » مفعول به لتشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تشبه وفعاله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو موصوف أخرى ، وتقدير الكلام : وواحدة أخرى منهما تشبه البدر .

الشاهد فيه : قوله « فشيبة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهي قوله « شيبة » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به ، وهو قوله « هلالا » ، واسم المبالغة هنا معتمد على خبر عنه محذوف ، والتقدير : أما فتاة منهما فهي شيبة هلالا . وقد أنشد سيديويه في هذا الموضع قول الشاعر :

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مُّوَهِنًا عَمِلٌ      بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمَ

جمل قوله « كليل » صيغة مبالغة ، وقوله « موهنا » منصوبا بكليل ، واعتراضه قوم بأن الموهن ظرف زمان ، وادعى ابن هشام لتصحيح كلام سيديويه - مع تسليمه بأنه ظرف زمان - أنه مفعول به على حد قولهم « أتعبت يومك » .

وقال :

\* أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْصِي \* — ٣٧٥

\* : \*

٣٧٥ — هذا الشاهد من كلام زيد الخيل ، وهو الذى سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ \*

اللغة : « مزقون » جمع مزق - بفتح فكسر - وهو صيغة المبالغة لمازق الذى هو اسم فاعل من المزق ، وأصله شق الثوب ونحوه ، ويستعمل فى مزق العرض على المجاز « الجحاش » جمع جعش « الكرمليين » تثنية كرم - بكسرتين بينهما سكون - وهو ماء بجبل من جبال طي ، « الفديد » الصوت .

المعنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغنى أنهم يثلبوننى وينالون منى ، ويقطعون عرضى شتما وسبابا ، ثم أخبر عنهم أنهم عنده بمنزلة حمير موضع بعينه سماه الكرمليين ، وأن حديثهم عنه يشبه ما تحدثه هذه الحمير من الصياح والجلبة عند ورود الماء .

الإعراب : « أتانى » أنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والثنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « مزقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضى » عرص : مفعول به لمزقون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل أنى « جعاش » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم جعاش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجعاش مضاف و« الكرمليين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم عليه فى محل نصب حال من جعاش الكرمليين ، وتقدير الكلام : أتانى كونهم مزقين عرضى ، هم جعاش الكرمليين حال كونها ذات فديد : أى صوت وصياح وجلبة . =



فصل : تَنْثِيَّةُ اسمِ الفاعل وَجَمْعُهُ وَتَنْثِيَّةُ أُمْلَةٍ المبالغة وَجَمْعُهَا كَمُفْرَدِهَا فِي الْعَمَلِ وَالشُّرُوطِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا ) <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ تَعَالَى : ( هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ) <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : ( خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ ) <sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

— ٣٧٦ — \* وَالذَّاكِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي \*

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضي » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « مزقون » فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة - وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضي » واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن . ومن إعمال فعل - بفتح فكسر - قول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيديويه ( ١ / ٥٧ ) :

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَذَبٌ لَهَا وَكَلُومٌ  
فقد نصب قوله « عضادة سمحج » بقوله « شنج » الذي هو صيغة مبالغة .  
ومن ذلك قول الآخر :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْقُدَارِ  
ومن تعدد الشواهد الدالة على إعمال « فعل » بفتح فكسر - عمل الفعل تعلم أنه لا يضير سيديويه أن يكون قد استشهد على هذا الإعمال - أو مثل له - بالبيت الأخير ، وأنه قيل عن هذا البيت إنه مصنوع ، فقد ذكر معه من الشواهد ما يؤيد رأيه .  
(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر .  
(٣) من الآية ٧ من سورة القمر .

٣٧٦ — هذا الشاهد من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* الشَّامِيُّ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمَّهُمَا \*

اللغة : « الشامي عرضي » الشامي : مثني شاتم ، وشاتم : اسم فاعل فعله =  
( ١٥ — أوضح للمالك ٣ )

« شتم يشتم شتما » من باب نصر، والشتم: الرمي بالمكروه من القول، والعرض - بالكسر - ما يصونه المرء عن أن تتناوله الألس « والناذرين » أى اللذين أوجبا على أنفسهما، يريد أنهما يتوعدا أنه حين يغيب عن وجوههما ، فأما إذا حضر فلا جراءة لهما على ذلك . الإعراب : « الشامى » نعت لابن ضمضم المذكور فى بيت متقدم على بيت الشاهد وهو قوله :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَذَرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِى ضَمْضَمٍ  
 مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والشامى مضاف وعرض من « عرضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ولم » الواو واو الحال، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أشتمهما » أشتم : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « والناذرين » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الناذرين : معطوف على الشامى ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « ألقهما » ألقى : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجواب إذا على هذا محذوف ، والأحسن أن يجعلها ظرفية لا غير ، فلا جواب لها « دى » دم : مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ودم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر . الشاهد فيه : قوله « والناذرين دى » حيث أعمل مثنى اسم الفاعل - وهو قوله « والناذرين » - عمل المفرد ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « دى » وهذا المثنى مقترن بال فلا حاجة به إلى الاعتماد على شيء مما ذكره المؤلف وأوضحناه فى شرح الشواهد السابقة .

وقال :

٣٧٧ — \* غُفِرَ ذَنبُهُمْ غَ— يَرْ فُخِرَ \* \*

٣٧٧ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري ، وما أنشده المؤلف عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

\* ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ \*

اللغة : « ثم زادوا - البيت » وصف قومه قبل هذا البيت بالإقدام والجرأة والصبر على قتال الأعداء ، وغير ذلك من أفعال الشجاعة ، ثم بين أن لهم مزيداً على ذلك من خلال المروءة ، وذلك أنهم يأخذون بالعفو عن الزلات والصفح عن الذنوب ، وأنهم - مع ما لهم من خصال الشرف - لا يفخرون ؛ لأن الفخر إعجاب وخفة ، وغفر - بضمين - جمع غفور الذي هو مبالغة غافر ، وغفر - بضمين أيضاً - جمع غفور الذي هو مبالغة فاخر ، ويروى « غير فجر » بضم الفاء والجيم - من الفجور ، والفجور : الكذب ، أو هو اسم جامع لكل خصلة من خصال الشر ، والرواية الأولى أشهر وأعرف ، وإضافة الذنب إلى ضميرهم من الإضافة لأدنى ملائمة ؛ لأنهم إنما يغفرون ذنب من يذنب إليهم ، أو هو على تقدير مضاف بين المتضايين : أي غفر ذنب قومهم .

الإعراب : « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « زادوا » زاد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه مبنى على السكون في محل نصب « في » حرف جر « قومهم » قوم : مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم إن ، وابن هشام اللخمي جعل الجار والمجرور متعلقاً بـ زادوا ، بناء على ما ذهب إليه من أن « في » الجارة هنا بمعنى عند « غفر » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة « ذنب : مفعول به لغفر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « غير » خبر ثان لأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « غفر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

== الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « غفر » فإنه جمع غفور ، وغفور مبالغة عافر ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة ، وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ، فنصب به المفعول وهو قوله « ذنبهم » وصيغة المبالغة هنا معتمدة على مخبر عنه مذكور وهو اسم أن .

واعلم أنه لا فرق بين أن يكون الجمع جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما وأن يكون جمع تكسير ؛ فمن جمع اسم الفاعل جمع التكسير قول أبي كبير الهذلي :

يَمْنٌ سَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدٌ حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلٍ

الشاهد في قوله « عواقد حبك النطاق » فإن عواقد جمع تكسير مفردة عاقدة وقد نصب بهذا الجمع قوله « حبك النطاق » ومن إعمال جمعه جمع المذكر السالم قول الله تعالى : ( والذاكرين الله كثيرا ) ومن إعمال جمعه جمع المؤنث السالم قوله تباركت كلته : ( هل هن كاشفات ضره ) فإن كاشفات جمع كاشفة جمع مؤنث سالم وقد نصب به ضره ، وقد اجتمع إعمال جمع المؤنث السالم وجمع التكسير في قول العجاج بن رؤبة :

وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ ————— لَدَى الْمُحَرَّمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّثِيمِ

\* أَوَالِفاً مَسَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمَى \*

القاطنات : جمع قاطنة جمع المؤنث السالم ، وقد نصب به البيت ، وأوالف : جمع آلفة جمع التكسير ، وقد نصب به مكة .

وأنت تعلم أن التثنية والجمع بأنواعه - نعى سواء أكان جمع تكسير أم كان جمع مذكر سالما أم كان جمع مؤنث سالما - من خصائص الأسماء ، فكان من حق المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ألا يعمل ، لأنه بالتثنية والجمع بعد شبهه بالفعل ، لسكنا لانعلم خلافا بين النحاة في جواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ، وكيف يختلفون في جواز إعماله مع أن إعماله قد ورد صريحا في أفصح كلام وهو القرآن الكريم ، كما ورد فيما لا يحصى من الآيات المعروفة قائلوها .

ونحن نستدل بجواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين على أن شبه الفعل الذى عمل بسببه هو شبهه به فى المعنى وهو الدلالة على الحدث - وليس شبهه هو مجيئه فى الغالب على زنة المضارع ، ووجه الاستدلال بذلك على ما اخترناه هو أن التثنية =

= والجمع - وخصوصاً جمع التكسير - يبعدان موازنته للمضارع ، فلو كانت موازنته للمضارع هي المعتمدة في وجه الشبه لكانت التثنية والجمع سبباً واضحاً للقول بعدم جواز الإعمال ، لكنه لم يذهب إلى ذلك أحد ، وبما يؤكد ما اخترناه من وجه الشبه أن أمثلة المبالغة عملت حملاً على اسم الفاعل مع بعد زنتها عن زنة المضارع .  
ونريد أن نتوصل من هذا الكلام إلى القول بعدم صحة اشتراط من اشترط لعمل اسم الفاعل ألا يكون مصعراً ، وألا يكون موصوفاً ، بحجة أن ذلك يبعد شبهه بالفعل ، لأن التصغير والوصف لم يزيلا دلالاته على الحدث .

وخلاصة القول في اسم الفاعل المصغر أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب :  
الأول - وهو رأي جمهور البصريين - أنه لا يجوز إعماله مطلقاً ، نعى سواء أكان مكبره قد ورد عن العرب أم لم يكن مكبره وارداً ، مثل كميث الذي هو من جهة القياس تصغير أكت أو كثناء تصغير ترخيم ، ولم يسمع الأكت ولا الكثناء .  
والقول الثاني - يجوز إعمال المصغر مطلقاً ، وينسب إلى السكسائي ، وينسب إلى جمهور الكوفيين إلا الفراء وقال به النحاس أيضاً - وتمسك الكوفيون بأن السبب الذي من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالاته على الحدث ، والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة ، وتمسك النحاس بقياس المصغر على المجموع ، وإذا كنا جميعاً نجز عمل المجموع والمثنى مع قيام ما هو من خصائص الأسماء فيهما وجب ألا ننكر عمل المصغر .  
والثالث - وينسب إلى المتأخرين - التفصيل ، فإن كان المصغر لم يستعمل مكبره عمل ، وإن سمع مكبره كضوئرب وقويئيل وسوير - تصغير ضارب وقاتل وسائر - لم يعمل .

وخلاصة القول في عمل اسم الفاعل الموصوف أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب أيضاً :

المذهب الأول - وهو ما رآه جمهور البصريين من النحاة - أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل مطلقاً - نعى سواء أذكر المفعول في الكلام بعد اسم الفاعل وقبل الوصف ، وحاصله أن يتوسط المفعول بين اسم الفاعل ووصفه - أم ذكر المفعول بعدهما جميعاً ، أم ذكر المفعول قبلهما جميعاً - وهم يؤولون ما ورد من كلام العرب مخالفاً لذلك بتقدير فعل يعمل فيما يظن أنه مفعول لاسم الفاعل ، وذلك تكلف لا داعي له . =

عُفِّرَ : جمع غفور ، وذُنِبَهُمْ : مفعوله .

\*\*\*

فصل : يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلوه الوصف العايل أن ينصب به ، وأن يُخَفَّضَ بإضافته ، وقد قرئ ( إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ )<sup>(١)</sup> ، و ( هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ )<sup>(٢)</sup> بالوجهين ، وأما ما عدا للتالي<sup>(٣)</sup> فيجب نصبه نحو

= والمذهب الثاني - وينسب إلى الكسائي وحده أحيانا ، وينسب إليه وإلى سائر الكوفيين أحيانا أخرى - وخلاصته أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقا - سواء أتقدم المفعول أم تأخر أم توسط -

والقول الثالث - ونسبه ابن مالك بقوله « وذهب بعض أصحابنا » ولم يعينه - وخلاصته أنه يجوز إعمال اسم الفاعل الموصوف إذا تقدم المفعول على الوصف ، ولا يجوز إذا تقدم الوصف على المفعول ، وفي القرآن الكريم ( ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا ) وآمين : جمع آم - بتشديد الميم - اسم فاعل فعله « أم يؤم » بمعنى قصد ، والبيت الحرام : مفعول به لآمين ، وحمله يبتغون فضلا نعت لآمين ، فقد عمل جمع اسم الفاعل الموصوف في المفعول به السابق على الوصف ، وادعاء أن لهذا المفعول عاملا محذوفا يفسره آمين تكلف لا داعي له .

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع ( بالغ ) من غير تنوين وإضافته إلى ( أمره ) كما قرئ برفع ( بالغ ) منونا ونصب ( أمره ) على أنه مفعول به لبالغ ، كما نص عليه المؤلف ، وبالغ : اسم فاعل مجرد من ال وهو معتمد على المبتدأ الذي هو اسم إن .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع كاشفات من غير تنوين وإضافته إلى ضره ، كما قرئ برفع كاشفات منونا ونصب ضره على أنه مفعول به لكاشفات ، وكاشفات : جمع كاشفة الذي هو اسم فاعل مؤنث ، وهو مجرد من ال ، وقد اعتمد على المبتدأ الذي هو قوله سبحانه هن .

(٣) غير التالي : يشمل شيئين ، أولهما المفعول المفصول من اسم الفاعل بالظرف أو الجار والمجرور ؛ فانظر نحو قولك « زيد ضارب اليوم بكرا » والجار والمجرور =

(خَلِيفَةً) من قوله تعالى : (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) <sup>(١)</sup> .  
 وإذا أتبع المجرور فالوجهُ جرُّ التابع على اللفظ ؛ فتقول « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرٍو » ويجوز نصبه بإضمار وَصَفٍ مَنْوُونٍ أو فعل اتفاقاً ، وبالعطف على المحل عند بعضهم <sup>(٢)</sup> ، وَيَتَعَيَّنُ إِضْمَارُ الْفَعْلِ إِنْ كَانَ الْوَصْفُ غَيْرَ عَامِلٍ ؛ فنصبُ (الشمس) في ( وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ) <sup>(٣)</sup> بإضمار جَعَلَ لا غير ، إلا إن قُدِّرَ (جاعل) على حكاية الحال .

\*\*\*

= نحو قوله تعالى (إني جاعل في الأرض خليفة)، وثانيتها المفعول الثاني والمفعول الثالث إذا كان فعل اسم الفاعل بنصب مفعولين أو ثلاثة وأصغته إلى الأول منها ، نحو قولك «هو ظان زيد قائماً» و«هذا معطى زيد درهما» و«هذا معلم زيد بكراً قائماً» وقد اختلف النحاة في ناصب هذا المنصوب ، فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمَر يفسره اسم الفاعل ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن ناصبه اسم الفاعل نفسه ، وهذا هو الذي يدل عليه ظاهر قول ابن مالك \* وهو لنصب ما سواء مقتضى \* كما اختلفوا في الوجه الأحسن بالنسبة للمعمول التالي للعامل ، أهو الجر بالإضافة أم هو النصب ؟ فظاهر كلام سيديهِ أن النصب أعلى ، وذهب الكسائي إلى النصب والجر سواء ، وقيل : الجر أولى لأنه أخف .

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة ، وقد تقدم بيان هذه الآية الكريمة في الكلمة السابقة .

(٢) من محمىء التابع منصوباً قول رجل من عبد القيس وهو من شواهد سيديهِ :  
 فَيَمِينًا نَحْنُ نَرِيقُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعِي  
 فقد نصب « زناد راع » وهو معطوف على « وفضة » المجرور بالإضافة « معلق » إليه ونظيره قول الآخر :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنِ بْنِ خِرَاقٍ  
 (٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

## هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو : ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله ، كـ « مَضْرُوبٍ » و « مُسْكِرَمٍ »<sup>(١)</sup> .  
 ويعمل عَمَلَ فعل المفعول ، وهو كاسم الفاعل ؛ في أنه إن كان بـأَلْ عَمَلٍ مطلقاً<sup>(٢)</sup> ، وإن كان مُجَرَّداً عَمَلٍ بشرط الاعتماد وكونه للحال أو الاستقبال .  
 تقول « زَيْدٌ مُعْطَى أبوه دِرْهَمًا ، الآنَ أو غداً » كما تقول « زَيْدٌ يُعْطَى أبوه دِرْهَمًا » وتقول « الْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي »<sup>(٣)</sup> ، كما تقول « الَّذِي يُعْطَى أو أُعْطِيَ » فالمعطى : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى أَلْ ، وكفافاً : مفعول ثانٍ ، ويكتفى : خبر .  
 وينفرد اسمُ المفعول<sup>(٤)</sup> عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به

(١) إنما مثل ههنا بمثابة إيشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون مأخوذاً من الثلاثى على زنة مفعول وأن يكون مأخوذاً من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه بإبدال أوله ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره .

(٢) انظر في المراد بالإطلاق ههنا ما ذكرناه في مطلع باب إعمال اسم الفاعل .

(٣) هذا من أمثلة ابن مالك في الألفية .

(٤) في هذه المسألة تفصيل ، وحاصله أن اسم الفاعل إما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعدٍ لواحد ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعدٍ لأكثر من واحد .

فإن كان مأخوذاً من مصدر فعل لازم كقائم وقاعد وجالس ونافذ - فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف ، تقول « محمد قائم الأب ، ونافذ القول » .  
 وإن كان مأخوذاً من مصدر فعل متعدٍ لأكثر من مفعول واحد فإنه تمتنع إضافته إلى مرفوعه ، وقد قيل : إن هذا المنع مجمع عليه بين النحاة ، وفي كلام الشاطبي ما يفيد أن فيه خلافاً .

وإن كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل يتعدى لمفعول واحد كضارب وظالم ؛ فقد اختلف النحاة في جواز إضافته إلى مرفوعه ، فجمهورهم على أنه لا يجوز فيه =



في المعنى ، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ، ونصب الاسم على التشبيه .

تقول « الورع محمودٌ مَقْصِدُهُ » ، ثم تقول « الورعُ محمودٌ لِمَقْصِدِهِ » بالنصب ، ثم تقول « الورعُ محمودٌ لِمَقْصِدِهِ » بالجر .

\*\*\*

### هذا باب أبنية مَصَادِرِ الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثلاثة أوزان : فَعَلَ - بالفتح - ويكون مُتَعَدِّيًا ، كـ « ضَرَبَهُ » وقَاصِرًا ، كـ « قَعَدَ » ، وفَعِلَ - بالكسر - ويكون قَاصِرًا ، كـ « سَلِمَ » ومتَعَدِّيًا ، كـ « عَلِمَهُ » ، وفَعَّلَ - بالضم - ولا يكون إلا قَاصِرًا ، كـ « ظَرَفَ » .

فَأَمَّا فَعَلَ وفَعِلَ المتعديان فقياسُ مصدرهما <sup>(٢)</sup> الفَعْلُ ؛ فالأول كالأكلِ والضربِ والردِّ ، والثاني كالفهمِ والاثمِ والأمنِ .

== ذلك مطلقاً ، نعى سواء أحذف مفعوله أم ذكر ، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، واختار ابن مالك وفاقاً لأبي على الفارسي أنه تجوز إضافته لمرفوعه بشرط أمن اللبس ، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف ، واختار ابن عصفور وابن أبي الربيع أنه تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يمحذف منصوبه ولا يذكر في الكلام :

ويدل لصحة إضافته إلى مرفوعه وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدى لواحد قول الشاعر :  
مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا      وَلَا السَّكْرِيمُ يَمْنَحُ وَإِنْ حُرِمًا  
وهذا البيت يصلح دليلاً لمذهب ابن مالك ولمذهب ابن عصفور .

(١) يشترط في صحة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصلي - وذلك بأن يكون على زنة مفعول إذا كان فعله ثلاثياً ، ويكون على زنة مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة - فإن كان على غير ذلك - بأن كان على زنة فاعيل ، مثلاً - لم يجوز عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه

(٢) أريد أن أنبهك هنا إلى ثلاثة أشياء :

=

= الأول : أن مراد النحويين من قولهم « قياس مصدر الثلاثي المتعدى أن يكون على وزن فعل - بفتح أوله وسكون ثانيه » أنك إذا وجدت فعلا على هذا الوزن ، ولم تجد له مصدرا مسموعا عن العرب فإنك تأتى بمصدره على هذا الوزن ، فأما إذا سمعت الفعل ، وسمعت - مع ذلك - مصدره ، وكان هذا المصدر الذى سمعته على غير هذا الوزن ، فليس لك أن تعدل عن هذا المصدر المسموع ونجىء بالمصدر على الوزن القياسى ، قال ذلك شيخ النحاة سيبويه ، وقاله الأخفش ، وارتضى جمهور النحاة هذا القول فأقروه .

والفعل الثلاثي إما مفتوح العين ، وإما مكسورها ، وإما مضمومها ، فأما المضموم فليس لنا به شأن الآن لأنه لا يكون متعديا قط ، وأما مفتوح العين ومكسورها فهما خمسة أبواب ، ولن نلقى بالنسبة إلا إلى أربعة من هذه الأبواب ، وهى باب نصر ، وباب ضرب ، وباب فتح - وثلاثها مفتوح العين ، وباب علم ، وهو أحد بابين لمكسور العين ، ومتركب باب حسب لأن الأفعال التى وردت عليه قليلة لا تحتل التفاصيل التى سنشير إليها .  
الثانى : أن مراد المؤلف بقوله هنا « الثلاثى المفتوح العين » وقوله « الثلاثى المكسور العين » ما يشمل جميع أنواع الفعل ، وهى السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف ، والناقص .

فمثال المتعدى من مفتوح العين - وهو يشمل ثلاثة أبواب كما علمت - أما من السالم فضرب يضرب ضربا ، ونصر ينصر نصرا ، وفتح يفتح فتحا ، وأما من المهموز فأكل يأكل أكلا ، وأمر يأمر أمرا ، وأخذ يأخذ أخذا ، وكذلك أبر النخلة يأبرها أبراً ، وكذلك بدأه يبدأه بدءاً ، وكفأه يكفؤه كفأً ، ومثال المضعف منه شدة يشده شداً ومده يمهده مداً وحله يحله حلا ، ومثال المثال منه وعده يعده وعداً ووصفه يصفه وصفاً ووزنه يزنه وزناً ، وكذلك وضعه يضعه وضعاً ووجأه يوجؤه وجأً ، ومثال الأجوف منه قاله يقوله قولاً وصام رمضان يصومه صوماً وسامه يسومه سوماً ، وكذلك باعه يبيعه بيعاً وكاله يكيله كيلاً . ومثال الناقص منه حثا التراب يحثوه حثوا ودحا الأرض يدحوها دحوا ، وكذلك رماه يرميه رمياً وسقاه يسقيه سقياً ، وكذلك نعى الميت ينعاها نعيًا ورعاه يرعاه رعياً .

. . . . .

= ومثال المتعدي من مكسور العين: أما السالم فقولهم فهم فيهما ولثم فاهما - بالياء المثلثة -  
لثما ، ومثال المجهوز منه أمن أمنا ووطيء وطثا ، ومثال المضعف منه مس الطيب  
مسا ، ومثال المثال منه وهم وهما ، ومثال الأجوف منه خاف يخاف خوفا ، ومثال  
الناقص منه سليه سلوا ( وأصل الياء في سليه واو ، فلما وقعت متطرفة بعد كسرة قلبت  
ياء كما حدث في رضىه من الرضوان وفي شقى من الشقاوة ) .

الثالث : قد جاء مصدر الفعل الثلاثي المتعدي على أوزان كثيرة جدا غير فعل -  
بفتح اوله وسكون ثانيه - وقد يكون في إحصائها لك في هذا الموضع عسر ، فوق أن في  
هذا تطويلا قد يشق عليك ، وهذا لا يمنع من أن نجيء لك بأمثلة من أشهر هذه الأوزان ،  
وقبل أن نسرده عليك هذه الأوزان وأمثلةها نذهبك إلى أنه ربما جاء الوزن الذى ذكره  
مع مجيء الوزن القياسى أيضاً ، وربما جاء الوزن وحده من غير أن يجيء الوزن القياسى  
فأما الفعل الثلاثي المتعدي الذى على وزن فعل - بفتح فائه وعينه معا - فقد جاء  
مصدره على أوزان كثيرة ، منها ما نذكره لك :

(١) جاء على وزن فعل - بضم الميم وسكون العين - نحو كفر الصنيعة كفرا ،  
وشكره شكرا ، وذخر ماله ذخرا ، وحزنه يحزنه - من باب نصر - حزنا ،  
وعذره عذرا .

(٢) وجاء على وزن فعل - بفتح أوله وثانيه - نحو طلبه طلبا وسرقه سرقا ،  
(٣) وجاء على وزن فعلا - بضم فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو  
غفر غفرانا ، وشكر شكرانا ، وسلاه سلوانا ، وكفر صنيعة كفرا .

(٤) وجاء على وزن فعلا - بكسر فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو  
حرمه حرمانا ، وعصاه عصيانا ، وهجره هجرانا .

(٥) وجاء على وزن فعلا - بفتح فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو  
لواه لوانا .

(٦) وجاء على فعالة - بكسر الفاء - نحو قرأ قراءة ، وحرسه حراسة ، وكلاه  
كلالة ، ورعاه يرعاه رعاية .

(٧) وجاء على فعالة - بضم أوله - نحو فجأه فجاعة .

=

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفَعْلُ ، كالْفَرَحِ والأَشْرِ والجَوَى  
والشَّلَى ، إلا إن دَلَّ على حِرْفَةٍ أو وَلَايَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ ، كَوَلَّى  
عليهم وَلَايَةُ<sup>(١)</sup> .

وأما فَعَّلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفُعُولُ ، كالقُعُودِ والجُلُوسِ والخُرُوجِ ،  
إلا إن<sup>(٢)</sup> دَلَّ على امتناع فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإِبَاءِ والفَقَارِ والجِمَاحِ  
والإِبَاقِ ، أو على تقلُّبٍ فقياسُ مَصْدَرِهِ الفَعْلَانُ كالجَوْلَانِ والغَلْيَانِ ،

= (٨) وجاء على فعال - بفتح أوله - نحو بلا الرجل يبلوه بلاء ، وقضى حقه قضاء .  
(٩) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو جعده جعودا ، ودحره دحورا ،  
وعلاه علوا .

وأما الفعل الثلاثي المتعدي الذي على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين - فقد  
جاء مصدره على أوزان كثيرة نذكر لك منها ما يلي :

- (١) جاء على فعل - بكسر فسكون - نحو علمه علما وحفظه حفظا .
- (٢) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو ركب الدابة ركوبا .
- (٣) وجاء على فعْلان - بكسر أوله وسكون ثانيه - نحو نسيه نسيانا .
- (٤) وجاء على فعل - بضم فسكون - نحو رهبه رهبا ، وشرب الماء شربا .
- (٥) وجاء على فعالية - بفتح أوله - نحو كرهه كراهية .

\* \* \*

(١) المشهور أن فعل الحرفة والولاية من باب فعل - بفتح العين - وأما ولي فنادر  
وبقي أن يقول : وإلا إن دل على لون فإن مصدره يكون على فعالة - بضم فسكون -  
كسمره وحمرة وصفرة وخضرة وأدمة ، وإلا إن دل على معنى ثابت فإن مصدره  
يكون على فعولة - بضم أوله وثانيه - كالبيوسة ، وإلا إن كان علاجاً ووصفه على  
زنة فاعل فإن مصدره حينئذ يكون على زنة الفعول - بضم أوله وثانيه - نحو قدم  
من سفره قدوماً وصعد في الجبل صعوداً ، ولصق به لصوقاً ، وعسل بالشيء - بمعنى  
لزمه - عسولا .

(٢) وقد جاء مصدر فعل - بفتح العين - اللازم على غير الفعول كثيراً : من ذلك  
قام قياماً ، وطفئ طغياناً ، ولها لهوا ، وفسد فساداً ، وصلاح صلاحاً ، وبغى عليهم يغى =

أو على داء فقياسه الفعل كَمْشَى بَطْنُهُ مُشَاءً ، أو على سَيْرٍ فقياسه الفَعِيلُ  
كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ ، أو على صَوْتٍ فقياسه الفعلُ أو الفَعِيلُ كالصَّرَاحِ  
والعَوَاءِ والصَّهِيلِ والنَّهْيِيقِ ولَزْيِيرٍ ، أو على حِرْفَةٍ أو لآية فقياسه الفِعَالَةُ  
كَتَجَرَّ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، إِذَا أَصْلَحَ .  
وأما فَعُلَ — بالضم — فقياسُ مصدره الفُعُولَةُ كالصُّعُوبَةِ والشَّهْوَلةِ  
والْعُدُوبَةِ والمُلُوحَةِ ، والفِعَالَةُ كالبَلَاغَةِ والفَصَاحَةِ والصَّرَاحَةِ .

وما جاء مخالفا لما ذكرناه فبابه النَّقْلُ .

كقوله في فَعَلَ المتعمدِي : جَعَدَهُ جُجُوداً ، وَشَكَرَهُ شُكُوراً  
وَشُكْرَاناً ، وقالوا « جَعَدُوا » على القياس .

وفي فَعَلَ القاصِرِ : مَاتَ مَوْتاً ، وفَازَ فَوْزاً ، وَحَكَمَ حُكْماً ، وشَاخَ  
شَيْخُوخَةً ، وَنَمَّ نَمِيمَةً ، وَذَهَبَ ذَهَاباً .

وفي فَعَلَ القاصِرِ : رَغِبَ رَغُوبَةً ، وَرَضِيَ رِضاً ، وَبَحَلَ بَحْلاً ، وَسَخِطَ  
سُخْطاً — بضم أولهما وسكون ثانيهما — وأما الْبَحَلُ وَالسَّخَطُ — بفتحيتين —  
فعلى القياس كالرَّغَبِ .

وفي فَعَلَ نحو حَسَنَ حُسْنًا ، وَقَبِحَ قُبْحًا .

وذكر الزجاجي وابن عصفور أن الفعل<sup>(١)</sup> قياس في مصدر فَعُلَ ، وهو  
خِلَافُ ما قاله سيبويه .

\*\*\*

== بغيا ، وماج البحر يمجج موجا وموجانا ، ورجح الشيء يرجح — بتثنية عين مضارع —  
— رجوحا ورجعانا ورجعا — بضم أوله — ورنح الرجل رنحا ورنحا ورنوحا :  
إذا سقط من الإعياء ، ورشح عرقه يرشح رشحاً ورشحانا : ندى ، وفاحت ريحه  
تفوح وتفيح فوحا وفوحا وفؤوحا : تضرعت .

(١) وقع في نسخة هذا المتن وفي نسخ التصريح المطبوعة كلها « أن الفعل » وهو =

هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لكل فعلٍ غيرٍ ثلاثيٍّ من مصدرٍ مقيسٍ .

فقياسُ فَعَّلَ — بالتشديد — إذا كان صحيح اللام التفعيلُ كالنَّسْلِمِ والنَّكْلِمِ والتَّطَاهِيرِ ، ومُفْتَلِّهاً كذلك ، ولكن تُحذف ياء التفعيل وتُعَوَّضُ منها التاء ؛ فيصير وزنه تَفْعِلَةٌ كالنَّوْصِيَّةِ والتَّسْمِيَةِ والتَّزْكِيَةِ .

وقياسُ أَفْعَلَ إذا كان صحيح العين الإفعالُ كالإِكْرَامِ والإِحْسَانِ ، ومُفْتَلِّهاً كذلك ، ولكن تُنْقَلُ حركتها إلى الفاء ، فتَقْلَبُ أَلْفاً ، ثم تحذف الألفُ الثانية وتُعَوَّضُ عنها التاء ، كأَقَامَ إِقَامَةً ، وَأَعَانَ إِعَانَةً ، وقد تُحذف التاء نحو ( وَإِقَامَ الصَّلَاةِ )<sup>(١)</sup> .

وقياسُ ما أَوَّلَهُ همزةٌ وَصُلَّ أن تَسْكِرَ ثَالِثُهُ وتزيد قبل آخره أَلْفاً ، فينقلب مصدراً<sup>(٢)</sup> ، نحو : اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً ، واضْطَفَى اضْطِفَاءً ، وانْطَلَقَ

= تحريف ، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تنبيهاته كعادته ، وقال فيها « أن الفعل كالحسن إلخ » فارجع إليها إن شئت ، ثم نقول : قد جاء الفعل — بضم الفاء وسكون العين — مصدراً للفعل — بضم العين — كثيراً ، من ذلك حسن حسنا ، وقبح قبحا ، وبعد — بضم العين ، إحدى لغتين في هذا الفعل — بعدا ، وقرب قربا ، وعنف عنفا ، وخرق خرقا ، وحق حقا .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور ، وحذف التاء على ضربين : كثير فصيح ، وقليل غير فصيح ؛ فأما الكثير الفصيح ففيها إذا أضيف المصدر ؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التاء ، وذلك كما في الآية الكريمة التي تلاها لأؤلف ، وكما في الحديث « كاستنار البدر » والأصل وإقامة الصلاة وكاستنارة البدر ، وأما القليل غير الفصيح ففيها إذا لم يضاف المصدر ، وذلك كما حكاه الأخفش من قولهم : أجاب إجابا .

(٢) بشرط ألا يكون أصله تفاعل نحو تطاير ولا تفعل نحو تطير ، فإذا كان أصله أحدهما وأدغمت التاء فيما يليها ؛ واجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق لا الكتي =

انْطَلَقًا ، واستَخْرَجَ استَخْرَجًا ، فإن كان استَفْعَلَ مُعْتَلَّ العين مُعْمِلَ فيه  
ما مُعْمِلَ في مصدر أَفْعَلَ المَعْتَلَّ العين ؛ فتقول : اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً ، واستَعَاذَ  
اسْتِعَاذَةً<sup>(١)</sup> .

وقياسُ تَفَعَّلَ وما كان على وَزْنِهِ أَنْ يُضْمَرَ رابعه ؛ فيصير مصدرًا ،  
كْتَدَخَّرَجَ تَدَخَّرَجًا ، وَتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وَشَيْطَنَ شَيْطَانًا ، وَتَمَسَّكَنَ  
تَمَسَّكُنًا ، ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء ، نحو : التَّوَانِي  
والتَّدَانِي<sup>(٢)</sup> .

وقياسُ فَعْلَلَّ وما أُلْحِقَ به فَعْلَلَّةٌ كدَخَّرَجَ دَخَّرَجَةً ، وَزَلَزَلَ زَلَزَلَةً ،  
وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً ، وَحَوَّقَلَ حَوَّقَلَةً ، وَفِعْلَلَّ — بالكسر — إن كان  
مضاعفًا كزَلَزَلَ وَوَسَّوَسَ ، وهو في غير المضاعف سماعي ، كسَرَهَفَ  
سِرْهَافًا ، ويجوز فتح أول المضاعف ، والأكثر أن يُفَعَّى بالفتوح اسمُ  
الْفَاعِلِ ، نحو ( مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ )<sup>(٣)</sup> ، أي : المَوْسُوسِ .

فإنك لا تزيد ألفًا قبل آخره ولا تسكس ثالثة ؛ فتقول في تطير : اطيير يطير اطييرا  
وتقول في تطير : اطيير يطير اطييرا . هذا ، ولا يكون المبدوء بهمز الوصل إلا خماسيًا ،  
مثل : انكسر واجتمع ، أو سداسيًا ، مثل : استغفر واحلولى ، وجملة ما يرد عليه  
من الأوزان خمسة وعشرون وزنًا .

(١) وقد جاء في كلمات على زنة مصدر الصحيح تلبيهاً على الأصل ، مثل فوطهم :  
أَغِيَمَتِ السَّمَاءُ إِغِيَامًا ، واستحوذ عليهم الشيطان استحواذًا .

(٢) إنما قلبت الضمة كسرة للمحافظة على سلامة الياء ، وبقيتها بدون قلب ؛ لأنهم  
لو لم يفعلوا ذلك لوجب قلب الياء واوًا لمناسبة الضمة ، ولم يرتضوا هذا لأنه يؤدي إلى  
وجود ما لا نظير له في كلامهم ، وهو أن تقع واو مضمومة ما قبلها في آخر الاسم للمعرب .  
(٣) من الآية ٤ من سورة الناس ، ومن مجيء المفتوح مصدرًا قول الأعشى  
ميمون بن قيس :

تَسْمَعُ لِأَحْلَى وَسَوَاسًا إِذَا انْهَرَفَتْ  
كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقٍ زَجِلُ

وقياسُ فاعِلَ كضاربَ وخاصمَ وقَاتَلَ الفِعالُ والمفاعلةُ ، ويمتنعُ الفِعالُ  
 فيما فاؤه ياء ، نحو ياتِرَ ويأمنَ ، وشَدَّ يَوْمَهُ يَوماً .  
 وما خرج عما ذكرناه فشاذ ، كقولهم : كَذَبَ كَذَاباً ، وقوله :  
 ٣٧٨ — \* فَهَيَّ تُنَزِّي دَلَوْهَا تَنْزِيًّا \*

٣٧٨ — لم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من  
 النحاة ولم ينسبوه ، وهو في اللسان ( مادة نزا ) غير منسوب أيضاً ، وما ذكره المؤلف  
 ههنا إحدى الروايات في بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :  
 \* كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةَ صَبِيًّا \*  
 اللغة : « تنزى » — بضم حرف المضارعة وتشديد الزاي — أى : تحرك « شهلة »  
 الشهلة : العجوز .

المعنى : وصف الراجز امرأة بأنها تحرك دلوها عند الاستقاء ليمتلئ ماء حركة  
 ضعيفة فترفعه وتخفضه ، تحريكاً مماثلاً لتحريك المرأة العجوز صبيها عند تريقصها إياه .  
 الإعراب : « عى » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « تنزى »  
 فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر  
 به جوازاً تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « دلوها » دلو : مفعول به  
 لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودلو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون  
 في محل جر « تنزى » مفعول مطلق عامله تنزى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف  
 حرف جر ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع  
 من ظهورها الثقل « شهلة » فاعل تنزى مرفوع بالضمة الظاهرة « صبيًّا » مفعول به  
 لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر  
 مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتنزى الذي هو مصدر ، وتقدير  
 الكلام : تنزى دلوها تنزىاً مشابهاً لتنزى شهلة صبيًّا .

الشاهد فيه : قوله « تنزى » حيث ورد مصدر الفعل الذي بوزان فعل — بتضعيف  
 العين — من معتل اللام ، على مثال التفعيل ، كما يجيء من الصحيح اللام ، وذلك  
 شاذاً ، وإنما قياسه أن يجيء على تفعلة ؛ فيقال التنزية كما يقال التزكية والتوصية  
 والتسمية والتجعية والترضية والتعذية .



وقولهم : تَحَمَّلَ نَحْمًا ، وَتَرَامَى الْقَوْمُ رَمِيًّا ، وَحَوَقَلَ حَيْقَالًا ،  
وَاقْشَعَرَ قُشْعِيرَةً ، وَالْقِيَّاسُ تَسْكَدِيًّا ، وَتَنْزِيَّةً ، وَتَحْمُلًا ، وَتَرَامِيًّا ،  
وَحَوَقَلَةً ، وَاقْشَعَرَارًا .

\*\*\*

فصل : ويُدَلُّ على المرة من مصدر الفعل الثلاثي بِفَعْلَةٍ — بِالْفَتْحِ — كَجَاسَ  
جَلَسَةً ، وَلَبِسَ لَبَسَةً<sup>(١)</sup> ، إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامَّ عَلَيْهَا ؛ فَيُدَلُّ عَلَى الْمُرَّةِ  
مِنْهُ بِالْوَصْفِ كَرَحِمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً .

وَيُذَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِفَعْلَةٍ — بِالسَّكْرِ — كَالْجَلَسَةِ وَالرَّكْبَةِ وَالْقَتْلَةِ ، إِلَّا إِنْ  
كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامَّ عَلَيْهَا ؛ فَيُذَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِالْصِفَةِ وَنَحْوِهَا ، كَنَشْدِ الضَّالَّةِ  
نَشْدَةً عَظِيمَةً<sup>(٢)</sup> .

(١) وشذ من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم : أُنَيْتُهُ إِيْتَانَةً ، وَلَقَيْتُهُ لِقَاءَةً .  
(٢) اعلم أولاً أن اسم المرة لا يشتق من كل مصدر ، بل يشتق من مصادر  
الأفعال الدالة على عمل من أعمال الجوارح الظاهرة كالشي والجلوس والقيام والوقوف  
أما الأفعال التي تدل على عمل من أعمال الجوارح الباطنة كالعلم والجهل ، أو التي تدل  
على أوصاف جبلية ثابتة كالحسن والظرف والجبن والبخل والكرم فلا يشتق من  
مصادرها اسم للمرة .

ثم اعلم ثانياً أنه لا فرق في المصدر الذي تأخذ منه اسم المرة أو اسم الهيئة بين  
المصدر الحالى من الزيادة كالضرب والفتح والمصدر المشتمل على حرف من حروف  
الزيادة كالجلوس والعود واللقاء والزفير ، بل تأخذها من المصدر الحالى من الزيادة بفتح  
أوله وزيادة تاء في آخره حين تربد المرة ، وبكسر أوله وزيادة التاء في آخره حين تريد  
الهيئة ، وتأخذها من المصدر المشتمل على زيادة بطرح الزيادة أولاً ثم بفتح أول الحروف  
الأصلية وزيادة التاء عند إرادة المرة ، وبطرح الزيادة وكسر أول الحروف الأصلية  
وزيادة التاء عند إرادة الهيئة .

=

والمرة من غير الثلاثي زيادة التاء على مصدره القياسي كأنطلاقاً واستخراجه ،  
فإن كان بناء المصدر العام على التاء دلّ على المرة منه بالوصف ، كإقامة واحدة  
واستقامة واحدة .

ولا يُدبني من غير الثلاثي مصدر للهيئة ، إلا ما شذّ من قولهم : اختمرت  
خمره ، وانتقبت نقبة ، وتعمم عمّة ، وتقمص قمصة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

== ثم اعلم ثالثاً أنه إذا كان لفعل واحد مصدران أحدهما قياسي والآخر سماعي مثل  
أمره بأمره أمراً وإمارة فإن المعتبر هو المصدر القياسي دون السماعي ، وكذلك إن كان  
له مصدران قياسيان أحدهما غالب والآخر قليل أو كان له مصدران سماعيان فإن المعتبر  
هو الغالب منهما .

ثم اعلم أنه إذا كان المصدر المسموع مبنيًا من أول الأمر على التاء فإن كان أوله  
مفتوحاً كرحمة ورافة وخشية دلّت على المرة بالوصف وعلى الهيئة بكسر أوله ، وإن  
كان أوله مكسوراً كذربة - وهي الخدق - وكندشة دلّت على المرة بفتح أوله وعلى  
الهيئة بالوصف ، وإن كان أوله مضموماً نحو الكدرة والحجرة فتحت أوله عند إرادة  
المرة وكسرت عند إرادة الهيئة ، وهذا هو الصواب في هذه المسألة .

(١) معنى اختمرت غطت رأسها بالخمير - بكسر الخاء المعجمة - ومعنى انتقبت  
غطت وجهها بالنقاب - بكسر النون - وإنما لم يؤخذ من مصدر غير الثلاثي اسم للهيئة  
لأنه يترتب على ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إلى إثباته فيها ، ألا ترى أن في  
مصدر غير الثلاثي زيادة كالألف والنون في الانفعال والألف والتاء في الافعال والألف  
والسين والتاء في الاستفعال ، وأن هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادتها لأغراض  
معنوية ؛ فإذا أردت أن تبني زنة للهيئة كما فعلت في الثلاثي كان مما لا بد منه أن تحذف  
هذه الزيادات فتهدم البناء الذي أسس على غرض ، ومن أجل هذا اجتنبوا القصد  
إلى بناء خاص بالهيئة من غير الثلاثي ، واكتفوا بنفس المصدر الأصلي مع الوصف  
إن دعت الحال إليه .

هذا باب أبنية أسماء الفاعلين  
والصفات المشبهات بها

يأتى وَصْفُ الفاعل من الفعل الثلاثى المجرد على فاعِلٍ بكثرة فى فَعَلَ —  
بالفتح — متعديا كان كضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ ، أو لازماً كذَهَبَ وَغَدَا — بالعين  
والذال المعجمتين — بمعنى سال<sup>(١)</sup> ، وفى فَعَلَ بالكسر متعديا كَأَمِنَهُ وَشَرِبَهُ  
وَرَكِبَهُ ، ويقالُ فى القاصر كَسَلِمَ ، وفى فَعُلَ بالضم كَفَرَهُ .

وإنما قياس الوصف من فَعَلَ اللازم: فَعِلٌ فى الأعراضِ كَفَرِحَ وَأَشِيرَ<sup>(٢)</sup> ،  
وأفْعَلٌ فى الألوانِ وإِخْلَقَ ، كأخْضَرَ وَأَسْوَدَ وَأَكْهَلَ<sup>(٣)</sup> وَالْمَى<sup>(٤)</sup> وَأَعْوَرَ  
وَأَعْمَى ، وفَعْلَانُ فيما دَلَّ على الامتلاء وحرارة الباطن كَشَبَعَانُ وَرَبَّانُ  
وَعَطْشَانُ<sup>(٥)</sup> .

وقياسُ الوصف من فَعُلَ — بالضم — فَعِيلٌ كظَرِيفَ وَشَرِيفَ ، ودونه

(١) إنما نص المؤلف فى هذا الفعل على معناه لأنه يأتى لازماً ويأتى متعدياً ، تقول  
« غذا الماء » أى سال ، و « غذا العرق » أى سال دماً ، و « غذا البول » أى  
انقطع ، و « غذا الشيب » أى أسرع ، وهو فى كل هذه المعانى لازم ، وتقول « غذا  
الطعام الصبي » كما تقول « غذوت الصبي باللبن » فيكون متعدياً ، واسم الفاعل منه  
فى الحالين « غاذ » على زنه فاعل ، فنص المؤلف على المعنى ليجعله من قسم اللازم الذى  
الكلام فيه .

(٢) الأشر — بفتح الهمزة وكسر الشين — الذى لا يحمى النعمة والعافية .

(٣) الأكل : أسود العينين من غير اكتحال .

(٤) الألى : أسود حمرة الشفتين .

(٥) الأول والثانى من هذه الأوصاف يدلان على الامتلاء ، والثالث يدل على  
حرارة الباطن ، ومثله ظمآن وصديان .

فَعَلُ كَشْتَمَ وَضَخِمَ ، ودونهما أَفْعَلُ كَأَخْطَبُ<sup>(١)</sup> إذا كان أحمر إلى الكُدْرَةِ ، وَقَعْلُ كَبَطَلٍ وَحَسَنٍ ، وَقَعَالٌ - بِالْفَتْحِ - كَجَبَانٍ ، وَقَعَالٌ - بِالضَمِّ - كَشُجَاعٍ ، وَقَعْلُ كَجُنُبٍ ، وَقَعْلُ كَعَفْرِ : أى شُجَاعٌ مَا كَر . وقد يَسْتَعْمِلُونَ عَنْ صِيغَةِ فَاعِلٍ مِنْ قَعْلٍ - بِالْفَتْحِ - بغيرها كَشَيْخٍ وَأَشْيَبٍ وَطَيِّبٍ وَعَفِيفٍ<sup>(٢)</sup> .

تنبيه<sup>(٣)</sup> : جميع هذه الصفات صفاتٌ مُشَبَّهَةٌ ؛ إِلَّا فَاعِلًا كَضَارِبٍ وَقَائِمٍ ،

(١) قال الشيخ خالد في التصريح : إنه بالحاء والطاء المعجمتين ، ولم أجد فيما بين يدي من معاجم اللغة - ومنها الصحاح والقاموس والأساس واللسان والنهاية - هذه المادة مطلقاً ، ووجدت في اللسان : « الخطبة - بالحاء المعجمة والطاء المهملة - الخضرة ، وقيل : غبرة ترهقها خضرة ، والفعل من ذلك كله خطب خطباً - مثل فرح فرحاً - فهو أخطب ، وقيل : الأخطب الأخضر يخالطه سواد » اه ؛ فاعل ما في التصريح سبق قلم .

(٢) تفصيل هذه المسألة أنهم قد يجيئون بصيغة فاعل ولا يجيئون بصيغة أخرى كضارب وقاتل ، وقد يهملون صيغة فاعل ويجيئون بغيرها كالأمثلة الأربعة التي ذكرها المؤلف فإنهم لم يقولوا شأخ ولا شائب ولا طايب ولا عاف ، وقد يجيئون بصيغة فاعل وغيرها أيضاً كما قالوا : مال يميل فهو مائل وأميل ، فهذه ثلاثة أحوال .

(٣) ههنا ثلاثة أمور يجب أن ننهيك إليها :

الأول : أن الأصل في صيغة فاعل أن تكون اسم فاعل ، وأن تكون دالة على الحدوث ، والأصل فيما عداها من الصيغ المذكورة أن تكون صفة مشبهة ، وأن تكون دالة على الثبوت ، وقد يقصد من اسم الفاعل الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة وحينئذ يأخذ حكم الصفة المشبهة ؛ فيضاف إلى مرفوعه كظاهر القلب وشاحط الدار ، والأصل طاهر قلبه وشاحطة داره ، وقد يقصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل ، وحينئذ تكون اسم فاعل .

الأمر الثاني : هل يختص وزن فاعل من بين أسماء الفاعلين بجواز قصد الثبوت منه ؟ على أن ذلك لا يتأتى في أسماء الفاعلين من غير الثلاثي كما هو ظاهر عبارة

فإنه اسمُ فاعِلٍ ، إلا إذا أُضِيفَ إلى مَرَفُوعِهِ ، وذلك فيما دَلَّ على الثبوت — كـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » ، و « شَاحِطِ الدَّارِ » أى : بميدها — فَصِفَةٌ مشبهة أيضاً .

\*\*\*

فصل : ويأتى وَصْفُ الفاعل من غير الثلاثى الجرد بلفظ مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرفِ المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر مطلقاً ، سواء كان مكسوراً فى المضارع ، كـ « مُنْطَاقِي » و « مُسْتَخْرِجِ » أو مفتوحاً كـ « مُتَعَلِّمٍ » و « مُتَدَخِّرِجِ » .

\*\*\*

#### هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتى وَصْفُ المفعول من الثلاثى الجرد على زنة مَفْعُولٍ ، كـ « مَضْرُوبٍ »

== المؤلف؟ والجواب عن ذلك أن قصد الثبوت لا يختص بما كان على زنة فاعل من أسماء الفاعلين ، بل يجرى فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثى ، ومما يدل على ذلك أن المؤلف نفسه قد مثل للصفة المشبهة ( ص ٢٤٨ ) بمستقيم رأى ومعتدل القامة ، وذلك صريح فى أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثى تكون أحياناً صفة مشبهة .

الأمر الثالث : إذا قصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل، هل يجب أن تحول إلى صيغة فاعل أم يجوز بقاء زنتها مع ذلك القصد ؟ والجواب عن هذا أن نثبتك أنه تبين لنا بعد طويل البحث أنه لا يجب عليك إذا قصدت مجرد الدلالة على هذا الحدوث أن تحولها إلى صيغة فاعل ، أما إذا قصدت — مع ذلك — التنصيص على هذا القصد فإنه يجب عليك أن تحولها إلى صيغة فاعل ، وذلك يفهم من قول الرضى : « ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث » اه كلامه .

و «مَقْصُود» و «مَمْرُور به»<sup>(١)</sup> ، ومنه مَبِيعٌ ، وَمَقُولٌ ، وَمَرْمِيٌّ ،  
إلا أنها غيرت<sup>(٢)</sup> .

ومن غيره بلفظ مُضَارَعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف  
المضارعة ، وإن شئت فقل : بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر ، نحو  
المال مُسْتَخْرَجٌ ، وزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ به .

وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول ، كـ «دَهَيْنِ» و «كَحِيلِ» و «جَرِيحِ»  
و «طَرِيحِ» ، وَمَرَجِمُهُ إلى السماع ، وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى  
فاعل ، نحو : قَدَرَ وَرَجِمَ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ وَرَجِيمٌ<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

(١) لما كان اسم المفعول يؤخذ من الفعل المتعدي بغير حاجة إلى ظرف أو جار  
ومجرور، ولا يؤخذ من الفعل اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور، جاء المؤلف  
بالمضروب والمقصود من غير أن يذكر معهما الجار والمجرور ، لأن فاعليهما متعديان ،  
وجاء بالمرور مع الجار والمجرور لأن فعله لازم .

(٢) أصل مبيع مبيوع - على زنة مفعول - فنقلت الضمة من الياء إلى الساكن  
الصحيح قبلها وهو الباء ، فالتقى ساكنان الياء والواو ، فحذفت الواو للتخلص من  
التقاء الساكنين ، ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتصح الياء . وأصل مقول مقوول -  
على زنة مفعول - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فالتقى ساكنان ،  
فحذفت الواو الزائدة ، على ما نرجعه ، للتخلص من التقاء الساكنين ، وسيأتي في  
باب الإبدال تنمة لهذا البحث . وأصل مرمى مرموى ، فلما اجتمعت الواو والياء  
وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الميم  
كسرة لمناسبة الياء .

(٣) هذا تمثيل للنفي ، وأما ما ليس له فعيل بمعنى فاعل فكجريح وقتيل .

هذا باب إعمال الصفة المشبهة  
باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد

وهي : الصفة التي أَسْتُحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لِمَا هو فاعل في المعنى ،  
كـ « حَسَنَ الْوَجْهِ » و « نَبِيَّ الثَّغْرِ » و « طَاهِرَ الْعَرِضِ » .  
فخرج نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ أَوْهُ » فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة ؛  
لثلاث تَوَحُّمٍ الإضافة إلى المفعول ، ونحو « زيد كاتب أبوه » فإن إضافة الوصف  
فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبسِ اكبتها لا تحسن ؛ لأن الصفة لا تُضَافُ  
لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، بدليلين :  
أحدهما : أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه . والثاني : أنهم  
يُؤَنِّثُونَ الصفة في نحو « هِنْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ » ؛ فلهذا حسن أن يقال : « زيد  
حسن الوجه » ؛ لأن مَنْ حَسَنَ وَجْهُهُ حَسَنَ أَنْ يَسْنَدَ « الْخُسْنُ » إلى جملته  
مجازاً ، وقُبِحَ أَنْ يَقَالَ « زيد كاتب الأب » ؛ لأن مَنْ كَتَبَ أبوه لا يحسن  
أَنْ تُسْنَدَ الْكِتَابَةُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمَجَازٍ بَعِيدٍ .

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوفٌ على النظر في معناها ، لا على  
معرفة كونها صفةً مُشَبَّهَةً ، وحينئذ فلا دَوْرَ في التعريف المذكور كما تَوَحَّه  
ابنُ النَّاظِمِ .

\*\*\*

فصل : وتختصُّ هذه الصفةُ عن اسم الفاعل بخمسة أمور :

أحدها : أنها تُصَاغُ مِنَ الْإِلْزَامِ دُونَ الْمُتَعَدِّي ، كـ « حَسَنَ » و « جَمِيلَ »  
وهو يُصَاغُ مِنْهَا ، كَقَائِمٍ وَضَارِبٍ .

الثانى : أنها للزمن الحاضر الدائم ، دون الماضى المنقطع والمستقبل ، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مُجَارِيَةً للمضارع فى تحركه وسكونه ، كـ « طَاهِرُ الْقَلْبِ » و « ضَامِرِ الْبَطْنِ » و « مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ » و « مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ » وَغَيْرُ مُجَارِيَةٍ لَهُ ، وهو الغالبُ فى المبنية من الثلاثى كـ « حَسَنَ » ، و « بَحِيلَ » ، و « ضَخْمَ » ، و « مَلَانَ » ولا يكونُ اسمُ الفاعل إلا مُجَارِيًا لَهُ .

الرابع : أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها ، بخلاف منصوبه ، ومن ثَمَّ صَحَّ النصبُ فى نحو « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ » وامتنع فى نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ » .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سَبَبِيًّا ، أى : متصلا بضمير موصوفها ، إما لفظاً نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، وإما مَعْنَى نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » ، أى : منه ، وقيل : إن « أَلِ » خَلَفَتْ عن المضاف إليه ، وقولُ ابن الناطم : « إِنْ جَوَازٌ <sup>(١)</sup> نَحْوُ « زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ » مُبْطِلٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ إِنْ الْمَعْمُولُ لَا يَكُونُ

(١) قد صح عن العرب أنهم يقولون نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ » وزيد فى هذا المثال مبتدأ خبره قولك فرح ، وبك : جار ومجرور متعلق بفرح ، وبالتأمل فى هذا المثال نجد أن قولهم « فرح » صفة مشبهة ، وأن « بك » معمولها ، وأنه غير سببى ؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الموصوف الذى هو زيد ، وقد تقدم على الصفة كما هو ظاهر ، وقد فهم ابن الناطم أن قول والده والنحاة من قبله إن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً ، وإنه لا يجوز أن يتقدم عليها - جار على عمومها ، وأن كل معمول لها يلغى فيه هذان الأمران ، وعلى هذا اعترض على النحاة بالمثال المذكور ؛ لأنه لم يتفق فيه أحد الأمرين ، وقد أجاب المؤلف وغيره على ابن الناطم بأن قول والده والنحاة ليس جارياً على عمومها ، بل المراد معمول خاص ، وهو معمول الذى تعمل فيه الصفة المشبهة بسبب مشابهتها لاسم الفاعل الذى يعمل بالحمل على الفعل المضارع - وهو الفاعل والمفعول - فأما غير ذلك من معمولات - ومنها الجار والمجرور - فإنها تعمل =



إلا سببياً مؤخراً» مردود؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه لحق الشبه، وإنما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل، وكذا عملها في الحال، وفي التمييز، ونحو ذلك.

\*\*\*

فصل : لمعمل هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية ، وقال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، والخفض بالإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والصفة مع كلٍّ من الثلاثة : إما نكرة ، أو معرفة ، وكلٌّ من هذه الستة للمعمل معه ست حالات ؛ لأنه إما بآل ، كـ «الوجه» ، أو مضاف لما فيه آل كـ «وجه الأب» ، أو مضاف للضمير كـ «وجهه» ، أو مضاف لمضاف للضمير كـ «وجه أبيه» ، أو مجرد كـ «وجه» ، أو مضاف إلى الجرد كـ «وجه أب» ؛ فالصور ست وثلاثون ، والممتنع منها أربعة ، وهي : أن تكون الصفة بآل والمعمل مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو مخفوض ، كـ «الحسن وجهه» أو «وجه أبيه» أو «وجه» أو «وجه أب» .

\*\*\*

فيه بما تتضمنه من معنى الفعل ، وذلك لا يشترط فيه أن يكون سببياً ، ولا يلزم فيه أن يتأخر عنها ؛ لأنه يكتفي بأدنى رائحة الفعل ، حتى إنه ليتعلق بالجامد والمتصرف وبالمتعدى والقاصر من الأفعال ويتعلق بالحروف المشبهة بالفعل في المعنى مثل «كأن» الدال على معنى أشبه ومثل «ما» الدال على معنى أنى ، فلأن يتعلق بالصفة المشبهة مع أنها كالفعل في الأخذ من مصدره - أحق وأولى .

هذا باب التعجب<sup>(١)</sup>

وله عبارات كثيرة ، نحو ( كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ )<sup>(٢)</sup> ، « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْحَسُّ » لِلَّهِ دَرَهُ فَارِسًا !

والمُبَوَّبُ له منها في النحو اثنتان :

إحداها : ما أَفْعَلَهُ ، نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف التعجب ، وقد عرفه بعضهم بأنه « انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفى سببه » ولعل هذا معناه اللغوي ، أما معناه الاصطلاحي فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التعجب هو « استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها » فقولنا « استعظام زيادة » كالجنس في التعريف ، وقولنا « في وصف الفاعل » قيد يخرج به الزيادة في وصف المفعول ، فلا يتأتى التعجب منها بهاتين الصيغتين ، فلا يقال « ما أضرب زيدا » استعظاما لضرب وقع على زيد ، ولهذا اشترطوا أن يكون الفعل الذي يؤخذ من مصدره صيغة التعجب أن يكون مبنيًا للمعلوم ، وقولنا في التعريف « خفى سببها » قيد ثان يخرج به ما ظهر سببه ، ولهذا نسمع الناس يقولون : إذا ظهر السبب بطل العجب وقولنا « وخرج بها المتعجب عن نظائره أو قل نظيره » قيد ثالث يخرج به ما يكثر وجود أمثاله فإنه لا يتعجب منه ، وهذه العبارة تدل على أن الحامل على التعجب أحد أمرين ، الأول انفراد المتعجب منه بالوصف ، والثاني أن يكون له أمثال قلائل لا يكادون يعرفون ، ولا شك أن المراد بهذا الكلام ما يشمل الحقيقي والادعائي ، نعني أن المتكلم بعبارة التعجب إما أن يكون في حقيقة الأمر وواقعه عالما أن المتعجب منه منفرد بالوصف أو قليل النظائر والأمثال ، وإما أن يكون قد نزل المتعجب منه هذه المنزلة ؛ لأن ما ثبت له من الوصف بالغ النهاية بحيث لا يدركه فيها أحد في اعتقاده .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

فأما « ما » فأجمعوا على اسميتها ؛ لأن في « أحسن » ضميراً يعود<sup>(١)</sup> عليها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها<sup>(٢)</sup> ، ثم قال سيديويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء ، وابتدئ بها لتضمنها معنى التمجيب ، وما بعدها خبر فوضعة رفعت ، وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فتحله رفع ، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً ، أي : شيء عظيم<sup>(٣)</sup> .

(١) قال الشيخ يس : « الظاهر أن الكوفيين لا يقولون بأن في أحسن ضميراً كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن » اهـ . ومع أن البصريين يقولون صراحة بأن في « أحسن » ضميراً يعود إلى ما ، وهو قاعل أحسن ، فإن بين هذا الضمير وغيره من الضمائر المستترة المرفوعة فرقا من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن الضمير المرفوع المستتر في الفعل مثلاً يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير المرفوع البارز أو فاصل ما ، وهنا لا يجوز في الضمير المستتر في أحسن ذلك ؛ والثاني : أنه لا يجوز أن يبدل من الضمير المستتر في أحسن ، والثالث : أنه لا يجوز في باب التدريب أن يخبر عن هذا الضمير المستتر في « أحسن » فأعرف ذلك .

(٢) روى عن الكسائي أنه يقول : إن « ما » لا موضع لها من الإعراب ؛ فهو على هذا لا يكون مع النحاة في أنها مبتدأ ، قالوا : وهذا قول شاذ لا يقدر في الإجماع ، وفيه نظر ؛ لأنه لا يصح أن يقال عن الكسائي قريع سيديويه ونديده : إن خلافه لا يعاب به ، وإنه لا يحتاج إلى مثله في إدعاء الإجماع ، ثم متى انعقد من النحاة الإجماع حتى يقال فيه ذلك ؟

(٣) ويروى عن الأخفش قول ثالث غير هذين القولين اللذين ذكرهما المؤلف ، وهو أن « ما » نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف ، فيكون في هذا القول موافقا لسيديويه والجمهور .

ويرد على القولين اللذين ذكرهما المؤلف منسوبين إلى الأخفش أنه التزم حذف خبر المبتدأ من غير أن يقوم مقامه شيء ، والذي عرفته في باب المبتدأ والخبر أنه لا بد لحذف الخبر وجوباً من وجود أمرين : أحدهما أن يدل عليه دليل ، والثاني أن يقوم =

وأما « أَفْعَل » كأَحْسَنَ فقال البصريون والكسائي : فِعْلٌ ؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو « ما أَفْخَرَنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى » ففتحت به بناء كالفَتْحَةِ فِي ضَرْبٍ مِنْ « زَيْدٌ ضَرْبٌ عَمْرًا » وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسمٌ ؛ لقولهم « ما أَحْسَنُهُ »<sup>(١)</sup> ، ففتحتْ إعرابٌ كالفَتْحَةِ فِي « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وذلك لأن مخالفة الخبر المبتدأ تقتضى عندهم نَصَبَهُ ، و « أَحْسَنَ » إنما هو في المعنى وَضَفٌ لزيد ، لا اضمير « ما » ، و « زَيْدٌ » عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به<sup>(٢)</sup> .

= مقامه في الكلام شيء ، ألا ترى أن جواب لولا والحال التي لا تصلح أن تكون خبرا وجواب القسم قد قام كل واحد منها مقام الخبر المحذوف ، وههنا لم يقم شيء في مقام الخبر المحذوف وجوبا ، بخلاف نظائره التي حذف فيها الخبر وجوبا .  
وبقي قول لم يذكره المؤلف أيضا - وهو قول الفراء وابن درستويه ، ونسبه قوم إلى الكوفيين - وحاصله أن « ما » اسم استفهام مشرب بمعنى التعجب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، فأما الكوفيون فعندهم أن « أحسن » اسم مرفوع خبر للمبتدأ ، وأما الفراء وابن درستويه فإن قالوا إن « أحسن » اسم ووافقا الكوفيين استقام لهما القول على ما فيه ، وإن قالوا إن « أحسن » فعل ماض تقع جملة خبرا كما يقول البصريون في « أحسن » ورد عليهما أنهما جعلاهما خبر اسم الاستفهام المشرب بالتعجب جملة فعلية ، وهو خلاف الأصل ، فإن الأصل أن يكون خبره اسما مفردا نحو قوله تعالى ( الحاقة ما الحاقة ) ( القارعة ما القارعة ) ( أصحاب اليمين ما أصحاب اليمين ) .  
(١) واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

يَا مَا أَمِيلُحْ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَّائِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ  
زعموا أن التصغير من خصائص الأسماء فيكون تصغير أُمْلَحْ دالا على أنه اسم ، والجواب أنه بيت مفرد شاذ .

(٢) الخبر إما أن يكون هو المبتدأ في المعنى نحو « الله ربنا » و « محمد نبينا » وإما أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر نحو « زيد أسد » ونحو قوله تعالى ( وأزواجه أمهاتهم ) ولا خلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيهم في أن الخبر في هذين النوعين مرفوع ، =

الصيغة الثانية : أفعل به ، نحو « أحسن بزيد » .  
وأجمعوا على فعلية أفعل<sup>(١)</sup> ثم قال البصريون : لفظه لفظ الأمر ومعناه  
الخبر ، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كـ « أغد  
البعير » أى : صار ذا غدة ، ثم غيّرت الصيغة ، فقبح إسناد صيغة الأمر  
إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به ،  
كـ « امرؤ بزيد » ولذلك التزمت ، بخلافها في ( وكفى بالله شهيدا )<sup>(٢)</sup> ،  
فيجوز تركها ، كقوله :

٣٧٩ — \* كفى الشيب والإسلام للمرأة ناهيا \*

= وإما أن يكون الخبر وصفا لغير المبتدأ في الحقيقة نحو قولك « زيد أكرم الناس أبا »  
فإن الأكرمية وقعت خبرا عن زيد وهى عند التحقيق وصف للأب ، وصح الإخبار  
بها عن زيد للملاسة ، ومن ذلك قولهم « ما أحسن زيدا » فإن ما مبتدأ مخبر عنه  
بأحسن ، والحسن ليس من صفات الشيء العظيم الذى تعبر عنه ما ، وإنما هو من  
وصف زيد ، وهذا النوع من الخبر يختلف النحاة فيه ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع  
كالنوعين السابقين ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب ، وأن ناصبه معنوى ، وهو  
الخلاف بينه وبين المبتدأ ، ويكون انتصاب « زيدا » على أنه مشبه بالمفعول به ، على  
هذا المذهب ، وهذا كلام تمحلوه تمحلا فلا تركزن إليه .

(١) قال الشيخ خالد : « وفي كلام ابن الأنبارى ما يدل على أن أفعل اسم ، قال  
المرادى : ولا وجه له » اهـ . وإنما قال النحاة أن أفعل فعل لأنه قد جاء على صيغة  
لا يكون عليها إلا الفعل ، وأما أصبع - بفتح الهجزة وكسر الباء - فنادر لا يجعل أصلا .  
(٢) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

٢٧٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم - بضم السين وفتح الحاء المهملتين - ويقال  
حية - وهو عبد بن الحسحاس ، بحاءين وسينين مهملات على زنة خالخال ، وما ذكره  
المؤلف عجز بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة مشهورة له ، وصدره مع بيت يأتي  
بعده قوله :

عميرة ودّع إن تجهزت غاديا كفى الشيب ... .. =

= جُنُونًا بِهَا فِيمَا أُعْتَرِثْنَا عِلَاقَةً عِلَاقَةً حُبٍّ مُسْتَسِيرًا وَبَادِيَا  
اللغة : « عميرة » تصغير عمرة ، وقد سموا بالمكبر والمصغر ، فأما شاهد تسميتهم  
بالمكبر فقول لقيط الإيادي :

يَا دَارَ عَمْرَةٍ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَحَا هَاجَتْ لِي الْهَمُّ وَالْأَحْزَانُ وَالْوَجَمَا  
وأما شاهد تسميتهم بالمصغر فيبت الشاهد « تجهزت » أى اتخذت جهاز سفره  
وأعدته وهيأته ، وأصل هذه المادة قولهم « جهزت العروس تجهيزاً » و « جهزت  
الجيش » وقالوا « جهزت فلانا » إذا كنت قد هيأت له ما يلزمه فى سفره ، وقالوا  
« تجهزت الأمر » بمعنى أعددت له عدته « غاديا » اسم فاعل من غدا ، والأصل فيه  
الغدوة - بضم فسكون - والغداة - بالفتح - وهى الوقت ما بين الفجر وطلوع الشمس ،  
ويروى « غازيا » وليس بشيء « كفى الشيب والإسلام للبرء ناهيا » يروى أن عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنه سمعه يمشد هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب  
لأجزتكم ، ويروى أنه قال له : لو قلت شعرك كله مثل هذا لأعطيتك عليه .

الإعراب : « عميرة » مفعول مقدم لقوله ودع الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة  
« ودع » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره أنت « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب  
« تجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره فى محل  
جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح فى محل رفع « غاديا » حال من تاء المخاطب  
منصوب بالفتحة الظاهرة « كفى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع  
من ظهوره التعذر « الشيب » فاعل كفى مرفوع بالضمة الظاهرة « والإسلام »  
الواو حرف عطف ، الإسلام . معطوف على الشيب مرفوع بالضمة الظاهرة « للبرء »  
جار ومجرور متعلق بقوله ناهيا الآتى « ناهيا » حال من الشيب ، ويجوز أن يكون  
تمييزا مبينا لنسبة الكفاية إليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » فدل  
على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل ، بخلاف دخولها على  
فاعل فعل التعجب الذى على صورة الأمر ؛ فإن اقترانه بالباء لازم لا يجوز غيره .

وقال الفراء والزجاج والزحشرى وابن كيسان وابن خروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدي ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للحسن ، وقال غيره : المخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) خلاصة الخلاف في هذه المسألة أن النحويين - بعد اتفاقهم على أن « أفعل » يقطع الهمزة مفتوحة وكسر العين فعل - اختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ماضى دال على الخبر ، وأن أصله أفعل بفتح العين مثل أكرم ، وهذه الهمزة التي في أوله للدلالة على الصيرورة ، فمعنى أحسن في قولك « أحسن يزيد » صار صاحب حسن ، ونظيره في ذلك « أغد البعير » أى صار صاحب غدة ، وقولك « أورك الشجر » أى صار صاحب ورق ، وقولك « أبقلت الأرض » أى صارت ذات بقل ، ثم غيرت صورة الفعل ، فلما صار على صورة فعل الأمر قبض إسناده إلى الاسم الظاهر لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر ، فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المجزوء بباء التعدي كما في قولك « امرر يزيد » فزيادة الباء لرفع القبح ، ولهذا لزم زيادتها .

وقال الفراء والزجاج والزحشرى وابن كيسان وابن خروف : هذا الفعل أمر لفظاً ومعنى ، وفيه ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل كجميع أفعال الأمر ، والباء داخلة على المفعول به فهي للدلالة على التعدي ، ومحل الجار والمجرور نصب على المفعولية ، واختلف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر وجوبا في أفعل على أنه فاعل ، فذهب ابن كيسان - وهو من نحاة الكوفة - إلى أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل ، وكان الذى يقول « أحسن يزيد » قد قال : أحسن يأيها الحسن يزيد ، ولكون هذا الضمير عائدا على المصدر لم يقع مثني ولا مجزوعا لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع ، وقال بقية القوم : الضمير للمخاطب الذى يوجه إليه الكلام لاستدعاء التعجب منه ، واعتدوا عن التزام إفراد الضمير مع أن المخاطب قد يكون مؤنثا وقد يكون مثني أو مجزوعا - بأنه كلام جرى مجرى المثل ، وقد عرف أن الأمثال لا تنغير ، وقد استحسن ابن طلحة من هذه الأقوال قول ابن كيسان ، ورجح قوم من العلماء مذهب البصريين ، ورجح قوم مذهب الكوفيين .

== فأما الذين رجحوا مذهب البصريين فمنهم ابن مالك ، وقد رجحه بإبطال مذهب  
القرءاء - وهو من نحلة الكوفة - ومن وافقه على أن أفعل في نحو قولك « أحسن  
يزيد » فعل أمر ، وخلاصة ما ذكره ابن مالك وغيره من وجوه إبطال هذا المذهب  
أنه يلزم عليه محذور من خمسة وجوه :

الأول : أنه لو كان فعل أمر حقيقة كما يقولون لوجب فيه ما يجب في جميع أفعال  
الأمر ، من استتار فاعله وجوبا إذا كان مفردا مذكرا وبروزه فيما عدا ذلك ، أفلست  
ترى أنا نقول : اضرب يا زيد ، فيكون فاعل اضرب ضميرا مستترا وجوبا لأنه مفرد  
مذكر ، فإذا أمرنا المفردة قلنا اضربي ، وإذا أمرنا اثنين قلنا اضربا ، وإذا أمرنا جمعا  
قلنا اضربوا ، أو اضربن . فيبرز الضمير في كل هذه الصور ، وفعل التعجب هذا لا يبرز  
معه ضمير أصلا ، فلا يكون جاريا على منهج الأمر .

الثاني : أنه لو كان فعل أمر لم يكن المتكلم به متعجبا ، بل يكون أمرا غيره بالتعجب  
كما أن الذي يأمر غيره بالحلف فيقول له احلف لا يكون حالفا ، وقد انعقد الإجماع  
على أن المتكلم بهذا الفعل يكون متعجبا ، فلا يكون هذا الفعل فعل أمر لأنه على  
خلاف مدلول فعل الأمر .

الثالث : أنه لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترنا بالفاء كما يجوز ذلك في  
قولك اصبر فتدرك مرادك ، وقد صرحوا بأنه لا يجوز لك أن تقول : أحسن يزيد فيحسن  
إليك ، وأنت تريد بصدد كلامك التعجب .

الرابع : أنه لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بباء التعدية الواقعة بعده ضمير  
المخاطب ، فلا يجوز أن تقول : أحسن بك ، ولا أخلق بك أن تدرك مآربك ، لما قد  
تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميرا متصلا ثم ينصب ضميرا متصلا معناه هو  
معنى الضمير المرفوع ، فلا يقال ضربتني - بناءا للمتكلم - ولا يقال ضربتكم - بناءا  
المخاطب ، إلا في باب ظن وأخواتها فإن ذلك جائز واقع فيها في كلام العرب نحو  
قول الشاعر :

دَعَانِي الْغَوَايِي عَمَّهُنَّ ، وَخِلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعَى بِهِ . وَهُوَ أَوَّلُ  
اسمادس : أنه لو كان أمرا على الحقيقة لوجب إعلال الأجوف منه بخذف عينه ، ألا =



مسألة: ويجوز حذفُ التعجبِ منه، في مثلِ « ما أحسنَهُ » إن دَلَّ عليه دليل<sup>(١)</sup>، كقوله:

== ترى أنك تقول في الأمر من أقام وأبان وأعان: أقم، وأبن، وأعن، لكنك تقول في التعجب: أقوم بزيد، وأبين به، فتبقى الباء والواو .

وأما الذين رجحوا مذهب الكوفيين فقد سلكوا هذا المسلك، فأبطلوا مذهب البصريين من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يلزم على قولهم استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي، ولا عهد لنا بذلك، بل المعهود عكسه، وهو استعمال صيغة الماضي في الدلالة على الأمر، نحو قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه، أى ليتق الله وليفعل خيرا، بدليل جزم الجواب .  
والثاني: أنه لزم على قولهم ادعاء أن الهمزة في «أحسن بزيد» دالة على الصيرورة ودلالة الهمزة على الصيرورة قليل، فالحمل عليه حمل على القليل .

والثالث: أنه لزم على قولهم ادعاء أن الباء قد زيدت في الفاعل لزوما، وزيادتها في الفاعل ولزوم زيادتها كلاهما خلاف الأصل .

والحق أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال في الصحة والإعلال لمجوده ولأنه أشبه الاسم، ولا في اقترانه بالضمائر لأنه جرى مجرى الأمثال .

(١) مما يجب أن تنتبه له أن التعجب منه محكوم عليه في المعنى، فهو من أجل ذلك شبيه بالمبتدأ، فيجب له ما يجب للمبتدأ، وذلك بأن يكون معرفة أو نكرة تشبه المعرفة لكونها مخصوصة بنوع من التخصيص، فأما المعرفة فنحو « ما أحسن زيدا » ونحو « ما أكرم خلق على » وأما النكرة لخصوصية فنحو « ما أوثق رجلا يقر بالحق لدى الحق » ونحو « ما أسعد رجلا اتقى ربه » فإن كانت النكرة محضة لم يجوز أن تقع متعجبا منه، وكذلك إن كان نعتها غير مفيد للتخصيص، فلا يجوز أن تقول « ما أحسن رجلا » ولا أن تقول « ما أحسن رجلا من الناس » .

وبعد فاعلم أن لحذف التعجب منه في الصيغتين جميعاً شرطا يعمهما، وهو: أن يدل عليه دليل، بل هذا شرط عام في كل ما جاز حذفه من مبتدأ أو خبر أو نعت أو منعوت أو غيرهن، ويشترط في حذف التعجب منه في الصيغة الأولى -زيادة على ذلك-

= أن يكون ضمير الكا في بيت الشاهد رقم ٣٨٠ والبيت الذي أنشدناه معه ، وكما في قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُسْكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا  
يريد « وما كان أصبرها » ويشترط في حذف التعجب منه في الصيغة الثانية - زيادة على الشرط العام - ما ذكره المؤلف من « أن يكون أفعل المكسور العين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف » .

فإن قلت : أفليس علماء البصرة - وهم الذين تؤيدون مذهبهم دائما أو غالبا - قد ذهبوا إلى أن التعجب منه - وهو مدخول الباء في الصيغة الثانية - فاعل ، فكيف استساغوا حذفه مع قولهم : إن الفاعل لا يجوز حذفه إلا في مسائل محدودة ليس هذا الموضع منها ؟ فالجواب على ذلك أن الذي سهل حذف الفاعل في هذا الباب شيثان : أولهما : أن الدليل الدال عليه قائم ، فهو لم يستغن عنه استغناء كاملا ، بل حذف من اللفظ وهو مقصود ملتفت إليه .

وثانيهما : أن وروده على صورة الفضلة ولزوم ذلك فيه مع كون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مستتر وجوبا لأنه بصورة الأمر ، كل ذلك هون من أمره وجوز حذفه . وهذا الذي قررناه لك موضعا جار على مذهب جمهور النحويين من البصريين ، وأما علماء الكوفة فلا يرد عليهم السؤال المذكور لقولهم إن « أفعل » فعل أمر ففاعله عندهم ضمير مستتر وجوبا كما هو الشأن في فعل الأمر .

وزهب أبو على الفارسي - وهو على مذهب البصريين من أن « أفعل » فعل ماض جاء على صورة الأمر - إلى أن الضمير الذي كان مدخول الباء لم يحذف كما يقول جمهور البصريين ، لكن الباء هي التي حذفت ، فلما حذفت الباء استتر الضمير في أفعل . ولم يرتض ابن مالك هذا الذي ذهب إليه أبو على ، ورده بوجهين ، أولهما أن من الضمائر ما لا يصح استتاره كما في نحو « أكرم بنا » ونظيره البيت الذي أنشدناه مع الشاهد رقم ٣٨١ وهو \* أعزز بنا وأكف \* وثانيهما أنه لو كان قد استتر في الفعل بعد حذف الباء لوجب إبرازه لو كان مثني أو جمعا أو كان المفردة مؤنثة ، لكنه لم يبرز في شيء من ذلك .

٣٨٠ — \* رَبِيعَةً خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا \*

٣٨٠ — ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين أبي الحسين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، يقوله من كلمة يمدح فيها ربعة على ما أثبت معه يوم صفين ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ \*

اللغة : « جزی » تقول : جزيت فلانا بما صنع أجزيه — من باب ضرب — جزاء — وجازيته مجازاة ، إذا كافأته ، وقد تذكر الجزى به فيتعدى إليه الفعل بنفسه أيضاً ، تقول : جزيت فلاناً خيراً ، وما في بيت الشاهد من هذا القبيل « والجزاء بفضلله » الجزاء : المكافأة ، والفضل : الإحسان « ما أَعَفَّ » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، وهو يريد عفتهم عن المغائم وأسلاب القتلى ، وهو من أعظم ما يتمدح به ، انظر إلى قول عنتر بن شداد العبسي :

يُذِمُّكَ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعَةَ أَنِّي أَغَشَى الْوَغَى وَأَعَفَّ عِنْدَ الْمَغْنَمِ

الإعراب : « جزی » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « بفضلله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفضل مضاف والضمير مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ربعة » مفعول أول لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « خيراً » مفعول ثان لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » نعجيبة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « أَعَفَّ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجيبة ، وله مفعول محذوف ، وتقديره : ما أعفهم وأكرمهم ، وجملة فعل التعجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما التعجيبة « وأكرمها » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أكرم : معطوف على أَعَفَّ السابق ، والألف المتصلة به ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ما أَعَفَّ وَأَكْرَمًا » حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه =

وفي « أَفْعَلْ بِدِر » إن كان أَفْعَلْ معطوفاً على آخرَ مذكورٍ معه مثلُ ذلك الحذوف ، نحو ( أَسْمِعْ سَمْعَهُمْ وَأَبْصِرْ )<sup>(١)</sup> ، وأما قوله :

٣٨١ — \* حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمَماً فَأَجْدِرِ \*  
— أَى : به — فَشَادُّ

\*\*\*

= ضمير يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير « ما أعفها وأكرمها » .  
وقد سمي المؤلف تبعاً لابن مالك في النظم هذا المفعول متعجباً منه ، ألا ترى إلى المؤلف يقول « ويجوز حذف المتعجب منه في مثل ما أحسنه - إلخ » وأن ابن مالك يقول :  
\* وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيعَ \*  
والحقيقة أن المتعجب منه هو حسن زيد في نحو « ما أحسن زيدا » ، وهو عفة ربيعة وكرمهم في بيت الشاهد ؛ ففي الكلام تجوز .

ونظير البيت المستشهد بهجزة في حذف المتعجب منه مع « أفعل » الماضي لفظاً ومعنى بيت امرئ القيس الذي أنشدناه من قبل ، وقول شقران مولى بني سلامان بن سعد بن هذيم وهو من شعر « الحماسة » :

أُولَئِكَ قَوْمٌ بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا !  
(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

٣٨١ — هذا الشاهد من كلام عروة بن الورد ، وهو المعروف بعروة الصعاليك ؛ لأنه كان بهم حفيماً : يجمعهم ، ويقوم بشأنهم ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

فَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْمَنُونَ أَقْبَةَ أَبَاهُ تَشَوَّفَ أَهْلَ الْغَائِبِ الْمُتَنَظَّرِ  
فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمُنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً . . . . .

وهذان البيتان من كَلَمَةٍ له عدتها سبعة وعشرون بيتاً ، وهي موجودة في ديوانه المطبوع في مطبعة ( جول كربوتل ) ( ص ٦٣ - ٨٧ ) وقد اختار أبو تمام بعض أبياتها - ومنها بيت الشاهد - في كتابه « الحماسة » .

= اللغة : « فإن بعدوا لا يأمنون - إلخ » يقول : إن بعد أعداء هذا الرجل الذى يصفه ، وصارت أما كنهم نائية عنه لا يأمنون أن يذهب إليهم ليغزوهم ؛ لما عرفوه من بعد همته ، فهم ينتظرونه فى كل ساعة كما ينتظر أهل الغائب غائبهم ، وقوله « فذلك إن يلقى المنية - إلخ » اسم الإشارة يعود إلى الصعلوك الذى وصفه بكثير من الصفات فى أبيات سابقة على بيت الشاهد ، وقد ضبطت كاف الخطاب للمعقبة باسم الإشارة هذا بالفتح فى عدة أصول منها كامل أبى العباس المبرد ، وقد تعقبه أبو الحسن الأخفش ، فاستصوب كسر كاف الخطاب لأن الخطاب مع امرأة ، والنية : الموت ، وحيداً : محموداً ، فعيل من الحمد بمعنى مفعول ، أى يحمده له الناس ما كان عليه من صفات ، ويذكرونه بالخير ، و « أجدر » هو كما تقول : ما أجدره وما أحقه وما أقننه وما أحلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وأصله « فأجدر به » وستبينه عند ذكر الاستشهاد بالبيت .

المعنى : وصف رجلاً فقيراً ولسكنه بعيد المهمة ساع فى معالى الأمور لا يكمل أمر نفسه إلى غيره ، ولا يقعد ليسعى له سواء ، ثم بين أن هذا الصعلوك الموصوف بهذه الصفات : إن مات فى سبيل مطالبه ولقى الختف فى الطريق الذى رسمه لنفسه لم يزر به ذلك ولم ينل من سمته ؛ لأن الناس سيذكرونه بالخير ويثنون عليه الشاء الحسن . وإن عاش فاستغنى بكده وسعيه ، ونال ما كان يعمل جهده لإدراكه والحصول عليه ، فهو مستحق لذلك مستأهل له .

الإعراب : « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، واللام حرف دال على البعد مبنى على الكسر لاحتل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، مبنى على الفتح أو على الكسر كما ذكر أبو الحسن الأخفش لاحتل له من الإعراب « إن » حرف شرط يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع فعل الشرط محزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة « المنية » مفعول به يلقى منصوب بالفتحة الظاهرة « يلقها » يلقى : فعل مضارع جواب الشرط ، محزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى المنية مفعول به مبنى : -

مسألة : وكُلُّ من هذين الفعلين ممنوعُ التَّعَجُّبِ ؛ فالأول نظير تَبَارَكَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ ، والثاني نظير هَبْ بمعنى اعتَقِدْ ، وَتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ ، وَعِلَّةُ جمودهما تَضَمُّنُهُما معنى حرف التمعجب الذي كان يستحقُّ الوَضْعَ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= على السكون في محل نصب « حميدا » حال من فاعل يلحق الذي هو جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ « وإن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له الإعراب ، إن : حرف شرط حازم مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة أيضاً « يوما » ظرف زمان متعلق بـيَسْتَغْنَى منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجدر » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجدر : فعل ماض جيء به على صورة الأمر ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره بحيثه على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والياء الجارة له ، وأصل العبارة فأجدر به ، وجملة فعل التمعجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع معطوفة بالواو على جملي الشرط والجواب السابقين .

الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف التمعجب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التمعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى معها معمولها المشابه للمحذوف على حد قوله تعالى ( أسمع بهم وأبصر ) ونحو قول الشاعر :

أَعَزُّ بِنَا وَأَكْفَرُ إِن دُعِيْنَا يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مِّنْ يَلِيْنَا

المراد أعزز بنا وأكف بنا ، فحذف من الثاني دلالة الأول عليه كما في الآية الكريمة ، والحذف في مثل هذه الحالة التي في بيت الشاهد شاذ لا يقاس عليه .

(١) علل جماعة من النحويين - ومنهم المؤلف هنا - جمود فعل التمعجب بأنهما دلا على معنى من معاني الحرف ، غاية ما في الباب أن العرب لم تضع للدلالة على التمعجب حرفا ، فهو نظير قولهم في شبه الاسم للحرف في المعنى : إن ضابط ذلك أن يدل الاسم على معنى من معاني الحرف سواء أوضعوا لهذا المعنى حرفا كالاستفهام الذي وضعوا له الهمزة وهل أم لم يضعوا له حرفا كالإشارة ، فهذا هو الذي يشير إليه قول المؤلف « تضمنهما معنى حرف التمعجب الذي كان يستحق الوضوع » على أن المؤلف قد ذكر في باب حروف =

مسألة : ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدّم عليهما معمولهما ، وأن يُفصل بينهما بغير ظرف ومجرور ؛ لا نقول : « مَا زَيْدٌ أَحْسَنَ » ، ولا « زَيْدٌ أَحْسَنَ » ، وإن قيل إن « زَيْدٌ » مفعول ، وكذلك لا نقول : « مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدٌ » ولا « أَحْسَنَ لَوْلَا بُخْلُهُ زَيْدٌ » .  
واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز ، كقولهم « مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وَمَا أَقْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ » ، وقوله :

— ٣٨٢ — \* وَأَخْرَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا \*

= الجر (ص ٣٢ من هذا الجزء) أن من معاني اللام الجارة التعجب ، فعلى هذا يكون المعنى قد وضع له العرب حرفا ، ولكننا نذكره بأننا لم نرتض ذلك فيما قررناه في باب حروف الجر .

وقد علل قوم آخرون جمود فعل التعجب بأنهما أشبهما أفعال التفضيل شها قويا من ثلاثة أوجه ، أولها الأصل الذي يصاغ منه كلا النوعين ، وثانيها وزن كل منهما ، وثالثها دلالة كل منهما على زيادة الحدث فإنك لا تتعجب إلا بمن فاق نظراءه في حدث ما فلما قويت المشابهة بين فعل التعجب واسم التفضيل حملا عليه فأخذنا كثيرا من أحكامه منها الجمود ولزوم صيغة واحدة ، ومنها تصحيح عين الأجوف منهما ، فكلما نقول « محمد أقوم كلاما من فلان ، وأبين عبارة منه » نقول : ما أقوم كلام فلان ، وأقوم بكلامه ، وما أبين عبارة فلان ، وأبين بعبارته ، وثالثها أنهم قد صغروا فعل التعجب فقالوا « ما أميلح غزلانا شدت لنا » حملا على ما هو جائز بغير نكبر في اسم التفضيل .

٣٨٢ — هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر - بفتح الحاء والجيم جميعاً ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* أَقِيمُ يَدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا \*

اللغة : « دار الحزم » أراد المسكن الذي تعتبر الإقامة فيه حزما « مادام حزمها » أراد مدة دوام الحزم في الإقامة بها « أحر » تقول : أحر بفلان أن يفعل كذا ، =

= وأحج به ، وأقن به ، وأخلق به ، وما أحراه أن يفعل ، وما أقننه ، وما أحججه ، وما أخلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وهو الدلالة على التعجب من أحقيته بفعل ذلك الأمر « حالت » تغيرت ، يريد إذا صارت الإقامة فيها ليست من الحزم « أنحول » أنتقل عنها إلى غيرها .

المعنى : يقول : إنه يقيم في المكان متى كانت الإقامة فيه بما يراه ذوو الحزم ، فإذا تغيرت الحال وصارت النقلة عنه خيراً في عقباها من الإقامة فإنه يتحول وينتقل إلى غير ذلك المكان .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بدار » جار ومجرور متعلق بأقيم ، ودار مضاف و « الحزم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض تام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حزمها » حزم : فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى دار الحزم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بأقيم ، وتقدير الكلام : أقيم بدار الحزم مدة دوام حزمها ، فإن جعلت دام ناقصة كان « حزمها » اسمها ومضافا إليه ، وكان خبرها محذوفا ، والتقدير : ما دام حزمها موجوداً « وأحر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحر : فعل ماض جيء به على صورة فعل الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بأحر ، مبني على السكون في محل نصب « حالت » حال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الحزم ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بأن » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنحول » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور لفظاً بالباء ، وهو في التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذي هو أحر . =



ولو تعلّق الظرفُ والجارُ والجورُ بمعمول فعلِ التعجب لم يُخزِ الفصلُ به اتفاقاً ، نحو « مَا أَحْسَنَ مُعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ » ، و « أَحْسَنُ بِجَالِسٍ عِنْدَكَ » .

\*\*\*

فصل : وإنما يُدبني هذانِ الفعلانِ مما اجتمعت فيه ثمانية شروط :

أحدها : أى يكون فعلاً ؛ فلا يُدبنيان من الجانفِ والجارِ ، فلا يقال « مَا أَجْلَفَهُ » ، ولا « مَا أَحْرَمَهُ »<sup>(١)</sup> ، وشذَّ « مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةَ » أى :

= الشاهد فيه : أنه فصل بالظرف وهو قوله « إذا حالت » بين فعل التعجب الذى هو قوله « أحرى » وبين معموله الذى هو قوله « بأن أتحوّلا » .

وقد استشهدوا على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

خَلِيلِي مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُوراً ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

فقد فصل بالجار والجور الذى هو قوله « بذى اللب » بين فعل التعجب الذى هو قوله « أحرى » ومعموله الذى هو قوله « أن يرى صبورا » ، وذكر الشيخ يس أنه يجوز فى هذا البيت أن يكون من باب القلب ، والمعنى : ما أحرى ذا العقل بأن يكون صبورا ، وعلى هذا تكون الباء فى غير موضعها ويكون المتعجب منه هو ذو اللب نفسه ، لا رؤيته صبورا ، وهو تكلف لا داعى له .

(١) الجلف - يكسر الجيم وسكون اللام - أصله الدن الفارغ ، وقد قالوا للرجل الجاني الغليظ « جلف » وقد حكى صاحب القاموس أن له فعلاً ، قال : « وقد جلف جلفاً - كفرح فرحاً - وجلافة » وعلى هذا يكون قولك « ما أجلفه » قياسياً ، وأما الجار فهو الحيوان المعروف ، وقد ضرب مثلاً فى البلادة ، ولا فعل له ، فإذا قالوا « ما أحرره » فإنهم يعنون ما أبلده ، وهو شاذ حينئذ غير تردد .

ما أَخَفَّ يَدَهَا فِي الْغَزْلِ ، بَقَوْه من قولهم : امرأة ذَرَّاعٌ <sup>(١)</sup> ، ومثله « ما أقمته »  
و « ما أجدره بكذا » <sup>(٢)</sup> .

الندى . أن يكون : ثلاثاً : فلا يبينان من دَخَرَجَ وضَارَبَ واستَخَرَجَ <sup>(٣)</sup> ،  
إلا أفعَلَ ، ف قيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت  
الهمزة لغير النَّقْل ، نحو « ما أظلم الليل » و « ما أفقر هذا للكان » ،  
وَشَدَّ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ « ما أعطاه للذَّراهم » و « ما أولاه للمَعْرُوفِ » ،  
وعلى كل قول « ما أتقاه » و « ما أملا القربة » لأنهما من اتقى وامتلاأت ،  
و « ما أخصره » لأنه من اختَصِرَ ، وفيه شذوذ آخر ، وسيأتي <sup>(٤)</sup> .

(١) في القاموس : « الذراع كسحاب الحقيقة اليد في الغزل » اه . وفي كتاب  
الأفعال لابن القطاع : « ذرعت المرأة : خفت يدها في العمل فهي ذراع » وعلى هذا  
الندى قاله ابن القطاع لا يكون في قولهم « ما أذرع هذه المرأة » بمعنى ما أخف يدها في  
العمل ، شذوذ .

(٢) بنوا قولهم « ما أجدره » من قولهم : فلان جدير بكذا ، بمعنى حقيق به .  
وبنوا قولهم « ما أقنه بكذا » من قولهم : هو قين به ، بمعنى جدير وخلق وحقيق ،  
ولافعل لهذين الوصفين .

(٣) مثل المؤلف لما لا يبي منه فعل التعجب بالفعل الرباعي الأصول كد حرج ،  
والثلاثي المزيد فيه حرف واحد نحو ضارب والمزيد فيه ثلاثة أحرف نحو استخرج ،  
والمراد على كل حال كل ما ليس ثلاثياً مجرداً من الرباعي الأصول والمزيد فيه منه ومن  
الثلاثي المزيد بواحد أو اثنين أو ثلاثة ، وإنما لم يبين فعل التعجب من كل أولئك لأن  
ماءه منها يفوت المعنى المفصّل من التعجب ، أما بناؤه من الرباعي فغير ممكن إلا بحذف  
حرف من أصوله ، ولا يخفى عليك أنك لو حذف حرفاً من حروف دحرج فقلت « ما  
أجدره » مثلاً لمات معنى الفعل بنة ، ولا يمكن بناؤه من الثلاثي المزيد فيه إلا بحذف  
ما فيه من حروف الريادة فتقول في استغفر مثلاً « ما أغفره » فيضيق معنى الطاب الذي  
تدل عليه رتبة الريادة .

(٤) القول شذوذ ، فاعل التعجب منهم أفعَلَ مطلقاً هي قول سيديويه والمحققين من  
العلماء . والندى قاله ابن القطاع لا يكون في قولهم « ما أذرع هذه المرأة » بمعنى ما أخف يدها في  
العمل ، شذوذ .

الثالث : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو نَعِمَ وَبُئْسَ <sup>(١)</sup> .  
 الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو فَنِي وَمَاتَ .  
 الخامس : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « ضُرِبَ » ،  
 وَشَدَّ « مَا أَخْصَرَهُ » من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة  
 فَعِلَ نحو « عُنَيْتُ مُحَاجَّتِكَ » و « زُهِىَ عَلَيْنَا » فيجيز « مَا أَعْنَاهُ مُحَاجَّتُكَ »  
 و « مَا أَرْهَاهُ عَلَيْنَا » <sup>(٢)</sup> .

= المازنى والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ، والقول بالتفصيل فيمتنع إن كانت  
 الهمزة للثقل نحو أذهب فلا يقال « ما أذهب نور الليل » ويجوز إن كانت الهمزة  
 لغير الثقل نحو أظلم الليل وأفقر المكان فتقول « ما أظلم الليل ، وما أفقر هذا المكان »  
 هو قول ابن عصفور ، ورد هذا الرأي الشاطبي

وكما اختلف النحاة في بناء فعل التعجب من أفعال اختلفوا في بنائه من كل ثلاثي  
 مزيد إذا كان يجري مجرى الثلاثي المجرد نحو اتقى وافترق وامتلأ واستثنى ، فذهب  
 ابن عصفور إلى المنع ، وهو عجيب منه مع قوله في بنائه من أفعال بالتفصيل السابق ،  
 وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز .

(١) عدم التصرف في الفعل على نوعين ، الأول أن يكون الفعل قد خرج عن  
 طريقة الأفعال وذلك كسعم وبئس وعسى وليس ، والثاني أن تترك بعض صيغ الفعل  
 استثناء عنها بأخرى من معناه نحو يدع وينذر ، فإنهم لم يحيثوا لهذين الفعلين بصيغة  
 الماضي استثناء تترك ، وهما باقيان على دلالتهما على الحدث والزمان .

(٢) است يعرف أن الفعل المبني للمجهول إما أن يكون له فعل مبني للمعلوم كما هو  
 الغالب في الأفعال نحو ضرب وقتل ونصر وفتح ، وإما ألا يكون له فعل مبني للمعلوم  
 بل يكون المستعمل منه هو صيغة المبني للمجهول ، نحو قولهم : عني فلان بما جئني ،  
 ونحوه - إلخ - .

واعلم الآن أن النحاة متفقون على أن الفعل المبني للمجهول إذا كان له فعل مبني  
 للمعلوم ، يبنى منه فعل التعجب ، فلا تقول « ما أضرب فلانا » وأنت تريد التعجب  
 من ضرب وسيع سعيه ، لا من فعل أوقعه هو ، والسري في ذلك المنع - عند النحاة - .

السادس : أن يكون تامًّا ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو كَانَ ، وظَلَّ ، وَبَاتَ ، وصَارَ ، وكادَ<sup>(١)</sup> .

السابع : أن يكون مُشَبَّهًا ؛ فلا يُبْنَيَانِ من مَنُفًى ، سواء كان ملازمًا للمنفى ، نحو « ما سَأَجَّ بالدَّوَاءِ » أى : ما انتفع به<sup>(٢)</sup> ، أم غير ملازم كـ « ما قَامَ زيد » .

== هو أنك لو قلت ذلك لأوقعت مخاطبك فى لبس ، ولتبادر إلى ذهنه أنك تريد التعجب من ضرب أوقعه هو ، بسبب أن الأصل هو الفعل اللبى للمعلوم ، ولم يخطر بباله أنك تريد التعجب من ضرب وقع على زيد ، فلا يكون كلامك دالا على المعنى الذى تريده ، فهذا سر اتفاق النحاة فى هذا الموضع .

فأما الفعل الذى لم يرد إلا بصيغة اللبى المجهول فإن النحاة يختلفون فى جواز بناء فعل التعجب منه ، فذهب ابن مالك إلى جواز بناء فعل التعجب منه ، فتقول « ما أعنى فلانا بحاجتى ، وما أزهى فلانا على أفرانه » وذلك لأنه لا يتصور اللبس فى مثل هذه الحال ، إذ المفروض أنه لم يرد فعل مبنى للمعلوم لهذا الفعل ، وقد يستأنس لما ذهب إليه ابن مالك بأنه قد ورد فى أمثالهم « هو أزهى من ديك » و « أزهى من غراب » و « أزهى من وعل » و « أزهى من طاووس » وقد علم أن التفضيل أحو التعجب وأن ما يشترط فى اشتقاق صيغة التفضيل هو بعينه المشروط فى اشتقاق صيغة التعجب ، فيكون مجيء صيغة التفضيل من هذا النوع مؤذنا بجواز مجيء صيغة التعجب منه ، فيكون قوله مؤيدا بالسمع وبالقياس .

(١) وذهب الكوفيون إلى جواز التعجب من الفعل الناقص ، ولكن هذا القول لم يؤيده سماع .

(٢) أما عالج بمعنى مال فقد استعمل مثبتا فقالوا « عالج ، لان بمكان كذا يعوج » أى مال إليه ، كما ورد منفيا ، وقال جرير :

تَمَرُّونَ الدِّيَّارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

والسر فى عدم صحة التعجب من الفعل المنفى هو خوف اللبس ؛ فلو قلت « ما أضر به » تبادر إلى ذهن المخاطب أنك تريد التعجب من فعل وقع ، ويمكن أن يجرى الخلاف فى العمل اللازم للنفى فيجوز لامتناع اللبس كما قيل فى الملازم للبناء المجهول ، لكننا لم نطلع فى هذا الموضع على خلاف .

الثامن : أن لا يكون اسمُ فاعلهِ على أَفْعَلٍ <sup>(١)</sup> فَعَلَاءَ ؛ فلا يُدْنِيَانِ من نحو  
« عَرَجَ ، وَشَهِلَ ، وَخَضِرَ الزَّرْعَ » .

\*\*\*

فصل : وَيُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الزائد على ثلاثة ، ومما وَضَعَهُ على أَفْعَلٍ  
فَعَلَاءَ بـ « ما أَشَدَّ » وَنَحْوِهِ ، وينصب مصدرهما بعده ، أو بـ « أَشَدُّ »  
ونحوه ، وَيُجَرُّ مصدرهما بعده بالياء ؛ فتقول « ما أَشَدُّ - أو أَعْظَمُ - دَخَرَجَتُهُ ،  
أو انْطِلَاقُهُ أو حُرَّتُهُ » و « أَشَدُّ - أو أَعْظَمُ - بِهَا » .

وكذا المنفى والمبنى للمفعول ، إلا أن مصدرهما يكون مُؤَوَّلًا ، لا صريحًا ،  
نحو « ما أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ » و « ما أَعْظَمَ مَا ضَرَبَ » و « أَشَدُّ بِهِمَا » .  
وأما الفعل الناقص ؛ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثانى ،

(١) اختلف النحاة فى السر الذى من أجله قالوا إن فعل التعجب لا يبنى من فعل  
اسم فاعله على وزن أفعل هذا - وذلك فى مادل على لون نحو خضر الزرع فهو أخضر أو دل  
على عيب نحو عرج فهو أعرج ، أو دل على حسن نحو شهل فهو أشهل ، أو دل على  
حلية نحو لمى فهو ألمى - ولهم فى ذلك ثلاث تعليقات :

الأول : أن أصل الفعل الدال على هذه المعانى هو افعل نحو احمر واخضر أو  
افعال نحو اخضر واحمر ، والفعل الثلاثى مقتطع من هاتين الصيغتين ، فنظر فى منع  
جواز التعجب إلى الأصل وهو زائد على الثلاثة فمنع من أجل ذلك .

الثانى : أن هذه المعانى تشبه الحلقة الثابتة وهى لا تزيد ولا تنقص ، فلا يكون  
الفعل دالا على التفاوت .

الثالث : أنه لما كان اسم الفاعل الذى يدل على الوصف من هذه الأفعال وما  
أشبهها على وزن افعل نحو أسرد واخضر وألمى وأعرج ، امتنعوا من اشتقاق أفعل  
التفضيل منها لأنهم خافوا الالتباس ، وحملوا فعلى التعجب على أفعل التفضيل .

\*\*\*

تقول: « مَا أَشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلاً » أو « مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِناً » ،  
و « أَشَدُّ - أو أَكْثَرُ - بذلك » .  
وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة .

\*\*\*

### هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل « قَبِيحاً وَنِعْمَتٌ <sup>(١)</sup> » ،  
واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل <sup>(٢)</sup> « مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَلَدِ <sup>(٣)</sup> » ، جامدان ،

(١) هذه قطعة من حديث شريف رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد وهو بتمامه : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالتغسل أفضل »  
وأكثر أهل الحديث يروونه « فيها ونعمة » والبهاء - بفتح الباء ممدودا - بمعنى الحسن ، وتقدير الكلام : من توضأ يوم الجمعة فله بهاء - أى حسن - ونعمة .  
(٢) هذه كلمة لأعرابي يقولها وقد أخبر بأن امرأته ولدت له بنتاً ، ويروى أنه قال : « والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة » .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف من الخلاف على الصورة التى شرحها هو إحدى طريقتين للنحاة ، وهى التى يصرح بها ابن مالك فى قوله : \* فعلان غير متصرفين \*  
نعم وبئس ، إلخ ، وهى المشهورة فى كتب النحو ، وذكر ابن عصفور طريقة أخرى لتحرير الخلاف بين العلماء ، فقال : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان كما كانا قبل الإسناد ، والاسم المحلى بأل أو المضاف إلى المحلى بأل الواقع بعد أحدهما فاعل ، فنعم الرجل : جملة فعلية ، وكذلك : بئس الرجل . وذهب الكسائي إلى أن قولك « نعم الرجل » ، ومثله قولك « بئس الرجل » اسمان محكيان صارا اسما واحدا بمنزلة قولك « تأبط شرا » وقولك « ذرى حبا » وقولك « شاب قرناها » فقولك « نعم الرجل » قد صار اسم جنس واحد فى قوة قولك الممدوح ، وقولك « بئس الرجل » قد صار اسم جنس =

رافعان لفاعلين مُعرَّفين بأل الجنسية ، نحو ( نَعِمَ الْعَبْدُ )<sup>(١)</sup> ، و ( بئسَ الشَّرَابُ )<sup>(٢)</sup> ، أو بالإضافة إلى ما قارنَهَا ، نحو ( وَلَنَعِمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ )<sup>(٣)</sup> ، ( فَلَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ )<sup>(٤)</sup> ، أو إلى مُضَافٍ لَهَا قارنَهَا ، كقوله :

= واحدا بمنزلة قولك المذموم ، ونظير ذلك ما قاله بعض النحويين من أن « حبذا » قد ركب صدره وهو حب مع عجزه وهو ذا ، وصار مجموعهما اسما واحدا بمعنى المدح ، وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك « نعم الرجل زيد » : رجل نعم الرجل زيد ، والأصل في قولك « بئس الرجل عمرو » رجل بئس الرجل عمرو ، وحذف الموصوف - وهو رجل - وأقيمت الصفة مقامه وهي جملة « نعم الرجل » أو جملة « بئس الرجل » فأخذت الصفة مقام الموصوف وأعربت الإعراب الذي كان للموصوف ، فنعم الرجل : مبتدأ ، وزيد : خبر هذا المبتدأ ، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب السكسائي الذي تقدم ، لأن كلا منهما جعل ما كان جملة - وهو نعم وفاعله أو بئس وفاعله - اسما واحدا .

ويرد مذهب السكسائي والفراء جميعا أنه لو صح ما ذهبوا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ وأن يخبر عنه بما تشاء من الأخبار فتقول : « نعم الرجل قائم » أو « نعم الرجل مسافر » مثلا ، ولسكان يصحح أن يقع اسما للنواسخ فتقول « كان نعم الرجل غائبا » أو تقول « ظننت نعم الرجل حاضرا » كما هو شأن كل مبتدأ ، لسكنا وجدناهم يلتزمون صورة واحدة من الكلام فيقولون « نعم الرجل زيد » ويقولون « بئس الرجل عمرو » فدل ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركب اسما واحدا هو مبتدأ ، والطريقة الأولى هي المشهورة ، وأصح المذاهب أن نعم وبئس فعلان « اه بإيضاح .

(١) من الآية ٣٠ من سورة ص .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة النحل .

### ٣٨٣ - \* فَنَعَمْ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ \*

٣٨٣ - هذا الشاهد من كلام أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من يمدح فيها الرسول ويعاتب قريشا على ما كان منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر من الطويل ، وعجزه قوله :

\* زُهَيْرٌ حَسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ \*

وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية ، وهو ابن أخت أبي طالب ؛ لأن عائكة بنت عبد المطلب ، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبها قر لتقاطع آل النبي في حديث معروف .

اللغة : « غير مكذب » يريد أنه لا ينسبه أحد إلى الكذب ، وإنما يصدقه الذ جميعا في كل ما يقوله « زهير » أراد به زهير بن أبي أمية ، وقد ذكرنا لك أنه عائكة بنت عبد المطلب بن هاشم أخت أبي طالب وعمه رسول الله صلى الله عليه و ، وهو أحد رجال خمسة اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقا بني هاشم وعنقوها في الكعبة ، يريدون بذلك أن يلجئوا بني هاشم إلى حمل صاوات الله وسلامه عليه على ترك الدعوة إلى الإسلام ، والله يؤيد رسوله و : « حساما » أصل الحسام - بضم الحاء - السيف ، سمي بذلك لأنه يحسم الحما ويقطع التشاحن « حمائل » جمع حمالة ، وهى علاقة السيف ، وكان الأص يزعم أن حمائل السيف لا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها محمل قاله الجوهري .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له الإعراب « ابن » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « أخت » مضاف إليه ، وأخت مضاف و « القوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غي » حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وغير مضاف و « مكذب » مضاف وإا والجملة من نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، ويجوز يكون زهير خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، وتقديره : هو زهير ، ويجوز أن يكون خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : الممدوح زهير « حساما » الرواية الصحيحة في هذه السطحة بالنصب ، وهى حال من زهير منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد رواه



أَوْ مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتَرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بِتَمْيِيزٍ<sup>(١)</sup>، نحو (بئسَ لِلظَّالِمِينَ = العيني بالرفع ثم أعربها صفة لزهير؛ ففيه خطأ من وجهين؛ الأول: مخالفة الرواية الثابتة عن الرواة الأثبات في شعر أبي طالب وفي شواهد النحو، والثاني: أنه إن صحت الرواية لم يصح الإعراب؛ لأن زهيرا علم فهو معرفة وحساما نكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة، فأعرف ذلك، فإن صحت روايته لحسام: خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضممة الظاهرة، والتقدير: هو حسام «مفردا» صفة لحسام «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له «حائل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وكان عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع، ولكنه اضطر فجره بالكسرة، والجار والمجرور متعلق بمفرد. الشاهد فيه: قوله «فنعلم ابن أخت القوم» حيث أتى بفاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل.

(: ) لهذه الحالة أحكام بعضها يختص بالفاعل، وبعضها يختص بالتمييز، ونحن نبين لك ذلك تفصيلا.

أما الأحكام التي تختص بالفاعل فأربعة أحكام:

الأول: أن يكون هذا الفاعل ضميرا، وهذا واجب عند جمهور النحويين وهو غالب لا لازم عند الكسائي والفراء، وعندهما قد يكون الفاعل علما نحو «نعم رجلا زيد» و«نعم امرأ هرم» و«نعم فتاة هند» وقد يكون مضافا إلى علم نحو «نعم فتى غلام زيد» جعل الاسم المرفوع بعد النكرة في هذه الأمثلة ونحوها فاعل نعم، وجعل الكسائي الاسم النكرة المنصوب حالا، وجعله الفراء تمييزا والجمهور يجعلون فاعل نعم ضميرا مستترا، والاسم المنكر المنصوب تمييزا مفسرا للفاعل، والاسم المرفوع هو المخصوص بالمدح، وكان الذي حمل الكسائي والفراء على ما ذهبوا إليه قرارهما من عود الضمير المستتر في نعم - في قول الجمهور - على متأخر لفظا ورتبة.

الثاني: أن يكون هذا الضمير واجب الاستتار مطلقا، نعتي أنه لا فرق بين المفرد والمثنى والجمع، وهذا مذهب الجمهور أيضا، وعللوه بأن العرب اكتنفت بثنائية التمييز وجمعه عن إظهار الفاعل، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار ضمير التثنية والجمع، وذكر الكسائي أنه قد ورد عن العرب نحو «مرت يقوم نعموا قوما» وهذا عند الجمهور شاذ.

== اثبات : أن هذا الفاعل لا يجوز أن يتبع بشيء من أنواع التوابع ، وذلك لقوة شبه هذا الضمير بالحرف ، وذلك لأن فهمه لفظا ومعنى متوقف على التمييز الواقع بعده ، وقد سمع « نعم هم قوما » وخرجوه على أن فاعل نعم ضمير مستتر ، و « هم » توكيد للفاعل ، وهذا شاذ عند الجمهور .

الرابع : أن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثا لحقت تاء التأنيث « نعم » أو « بئس » فيقال « نعمت متاه هند » و « بئست امرأة سمالة الحطاب » وقال ابن أبي الربيع : لا يجوز أن تلحق « نعم » و « بئس » تاء التأنيث استثناء بتأنيث التمييز ، وأجاز بعض النحاة الأمرين لحاق التاء وعدمه ، وقد ورد في الحديث « فيها ونعمت » وهو يرد على ابن أبي الربيع قوله بالمنع ، ويجرى مع القولين الآخرين .  
وأما الأحكام التي تختص بالتمييز فستة أحكام :

الأول : أن يكون في اللفظ مؤخرا عن الفاعل المستتر في نعم ، ومحصل هذا الشرط أنه لا يجوز تقديم التمييز على نعم ، فلا يقال « رجلا نعم زيد » .  
الثاني : أنه يجب تقديمه على المخصوص بالمدح أو الذم ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وعندهم أن قولهم « نعم زيد رجلا » شاذ ، ولا يرى أن تأخذ بقولهم ، وقد أجاز السكوفيون تقديم التمييز على المخصوص وتأخيره عنه فخذ بها القول .  
الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الأفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث ، فتقول « نعم رجلا زيد » و « نعم رجلين الزيدان » و « نعم رجلا الزيدون » و « نعمت فتاة هند » .

الرابع : أن يكون نكرة قابلة لدخول أل عليها ، وذلك لأن هذا التمييز خلف عن الفاعل المقرون بآل ، فيجب أن يكون قابلا لها ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون التمييز من الألفاظ التي لا تقبل أل كمثل وغير وأى وأفعل التفضيل المضاف أو المقرون بمن ، لأن هذه كلها لا تقبل أل ، فيصح أن تقول « نعم صاحبا زيد » و « بئست حليمة هند » لأن صاحبا وحليمة يقبلان أل .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ، ومعنى عمومها أن يكون لها في الوجود أفراد متعددة ، فلا تقول « نعم شمسا هذه الشمس » ولا « بئس قمرا هذا القمر » لأن الشمس والقمر ليس لهما أفراد ، نعم لو قلت « نعم شمسا شمس هذا اليوم » صح لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام .  
==

بَدَلًا<sup>(١)</sup>، وقوله :

٣٨٤ - \* زَعِمَ امْرَأً هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً \*

= السادس : أنه يجب ذكره ، نص عليه سيدييه ، وهذا الشرط عند ابن مالك غالب ، لا لازم ، وهو رأى ابن عصفور أيضا ، ويشهد لصحة ما ذهبوا إليه أنه قد ورد في الحديث : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » والتقدير : فبالطريقة المحمدية أخذ ونعمت طريقة الوضوء .

(١) من الآية ٥٠ من سورة الكهف .

٣٨٤ - ينسب قوم هذا الشاهد إلى زهير بن أبي سلمى المزني ، يمدح هرم ابن سنان ، وليس في ديوانه ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرًا \*

اللغة : « هرم » هو بفتح الهاء وكسر الراء ، بزنة كَتَفَ ونَمَرَ ، وهو اسم رجل ، وقد سمي العرب به ، وممدوح زهير بن أبي سلمى المزني هو هرم بن سنان المري ، وذكر هذا الاسم في البيت هو الذي غر بعض الناس فنسبوا البيت إلى زهير كما ينسبون كل بيت فيه اسم ليلى إلى قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى ، وقد راجعت جميع نسخ ديوان زهير المطبوعة في مصر وفي أوروبا فلم أجد هذا البيت في واحدة منها ، بل لم أجد لزهير شعراً على هذا الروي « لم تعر » أى لم تنزل ، تقول : عرا الأمر يعرف ، إذا نزل « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث فعله ناب ينوب ، ومعناه نزل ، ثم أطلقت النائبة على الحادثة من حوادث الدهر ، والكارثة من كوارثه « لمرتاع » اسم فاعل فعله ارتاع ، وأصله الروع - بفتح الراء وسكون الواو - وهو الخوف والفزع ، وتقول : راعى الشيء يروعى ، مثل نابى ينوبى ، وروعى - بتشديد الواو - وقد ارتعت به ، وله « وزر » ملجأ ومعين

المعنى : مدح هرما بأنه لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر نحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا كان هذا الممدوح معيناً لمن نزلت به ، ناصراً له ، آخذاً بيده حتى يصير في مجبوحة من دهره .

= الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو « امرأ » تمييز لفاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وزعم الكسائي أن الاسم الظاهر المرفوع هو فاعل نعم في مثل هذه العبارة ، وعنده - على هذا - أن الاسم النكرة المنصوب حال ، وواقعه الفراء في أن الاسم العلم المرفوع فاعل نعم ، ولكنه جعل الاسم المنصوب تمييزا « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعر مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « هرم » « لمرتاع » جار ومجرور متعلق بوزر الآتي « بها » جار ومجرور متعلق بمرتاع « وزرا » خبر كان الناقصة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال ، وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : لم تعر نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون فيها هرم وزرا لمن يرتاع بها .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن في نعم عند الجمهور ضميرا مستترا هو فاعلها ، وقد فسر هذا الضمير لإبهامه بالتمييز الذي هو قوله « امرأ » .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

نَعَمْ امْرَأَتِي حَاتِمٌ وَكَعْبٌ      كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

ومثلهما قول الآخر :

أَنْعَمَ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ      بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتَيْلَا ذِي الْإِحْنِ

ومثلهما قول الراجز :

نَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ      يَبْسُ امْرَأٌ ، وَإِنِّي يَبْسُ الْمَرَّةَ

وفي عجز البيت الذي نشرحه شاهد آخر للنحاة ، وذلك في قوله « إلا وكان »

حيث جاء بياو الحال قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا . وهذا شاذ ، والفصيح تجرد هذه الجملة من الواو ، كما في قوله تعالى : ( إلا كانوا به يستهزئون ) .

وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يُجمَعَ بين التمييز والفاعل الظاهر ،  
كقوله :

— ٣٨٥ — \* نِعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ \*

٣٨٥ — هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الاطلاع على نسبه إلى قائل معين ، والذي  
ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* رَدَّ التَّحِيَّةَ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ \*

اللمعة : « الفتاة » المرأة الشابة الحديثة السن ، وهي مؤنث الفق ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الْفَتَاةِ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ

وقال الآخر ، وسنشدّه مرة أخرى ( ص ٣٧٩ ) :

وَقَائِلَةٍ نِعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمَرْضِعُ الْعَوَجَاءَ جَالَ بَرِيْمَهَا

« هند » اسم امرأة « بذلت » أعطت « الإيماء » مصدر أوماً إلى الشيء ،

إذا أشار .

الإعراب : « نعم » فعل ماضٍ دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب  
« الفتاة » فاعل نعم مرفوع بالضمّة الظاهرة « فتاة » يعربه المبرد والفارسي وابن  
السراج وجماعة من المتأخرين تمييزاً لفاعل نعم ؛ فيكون تمييزاً مؤكداً لعامله وهو  
منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويعربه أنصار سيبويه حالاً من فاعل نعم ؛ فيكون حالاً  
مؤكداً لصاحبها ، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر  
مرفوع بالضمّة الظاهرة « لو » يجوز أن يكون حرفاً دالاً على التثنية ، ويجوز أن يكون  
حرف شرط غير جازم ، وهو على كل حال مبني على السكون لا محل له من الإعراب  
« بذلت » بذل : فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والثا . حرف  
دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضاير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هند  
« رد » مفعول به لبذلت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « التحية » مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، فإن جعلت « لو » حرف تمن فلا جواب لها ، وإن  
جعلتها حرف شرط فجعلت بذلت لا محل لها شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير الكلام  
على هذا : لو بذلت رد التحية لنعمنا بردها ؛ مثلاً « نطقاً » الأحسن في هذه الكلمة

ومنعه سيبويه وَالسَّيْرَافِي مطلقاً ، وقيل : إن أفاد مَعْنَى زائداً جاز ،  
وإلا فلا ، كقوله :

\* فَذَنَعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي <sup>(١)</sup> \* [٢٨٥]

= أن تعرب منصوباً على نزع الخافض وإن كان النصب على نزع الخافض باباً سماعياً ، وإنما  
اعتبرنا ذلك أحسن لتصريحه في مقابله بحرف الخفض وذلك قوله « أو بإيماء » وقد  
ذكر العيني أن « نطقاً » تمييز « بإيماء » جار ومجرور معطوف على ما قبله بأو .  
الشاهد فيه : قوله « نعم الفتاة فتاة » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله « الفتاة »  
وبين تمييزها وهو قوله « فتاة » ؛ وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل .  
ومثل هذا البيت قول جرير :

وَالْتَعْلَبِيُّونَ بئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا ، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطَبِقُ  
ومثله أيضاً قوله :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَذَنَعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا  
وفي هذين البيتين تقدم المخصوص - وهو « فحلهم » في الأول و « زاد أبيك »  
في الثاني - على التمييز .

وقد ورد في النثر الذي لا ضرورة فيه ، ومن ذلك قول الحارث بن عباد فارس  
النعمانة وقد بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس ، فقال « نعم القتل  
قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب » .

(١) هذا الشاهد من كلام أبي بكر الأسود بن شعوب الليثي ، وقيل : لبجير بن عبد الله  
ابن سامة الخبر بن قشير ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجزيته من الوافر ، وصدره قوله :

\* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَغْدِلْ سِوَاهُ \*

وقد سبق ذكر هذا الشاهد في باب التمييز من هذا الكتاب شاهداً على ظهور  
« من » مع التمييز ، وهو الشاهد ( رقم ٢٨٥ ) .

ومحل الشاهد ههنا قوله : « فذنعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم  
الظاهر وهو قوله « المرء » وبين التمييز ، وهو قوله « من رجل » ، وهذا التمييز قد  
أفاد معنى لم يفده الفاعل بواسطة نعته بكونه منسوباً إلى تهامة ، وتهامة : اسم ما نزل  
عن نجد من بلاد الحجاز .

واختلف في كلمة « ما »<sup>(١)</sup> بعد نِعَمَ وبِئْسَ ؛ فقيل : فاعل ؛ فهي مَعْرِفَةٌ

= ونظير هذا البيت في دلالة التمييز على معنى زائد عما يدل عليه الفاعل - أن تقول « نعم الصديق صديقا وفيما » و « نعم الجار جارا أمينا على الحرم » و « نعم الأخ أخا يركن إليه في الشدة » وما أشبه ذلك .

ونظيره قول السكروس بن زيد أحد شعراء طيء ، وقد سبق لإنشاده (ص ٣٧٧) :

وَقَائِلَةٌ نِعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيئُهَا

(١) أعلم أن « ما » الواقعة بعد نعم أو بئس على ثلاثة أضرب ، وذلك لأنها إما ألا يقع بعدها شيء أصلا ، وإما أن يقع بعدها اسم مفرد ؛ أى ليس جملة ولا شبه جملة ، وإما أن يقع بعدها جملة فعلية .

فإن كانت « ما » لم يقع بعدها شيء نحو أن تقول ؛ صادقت عليا فنعمها « أو تقول « اخترت خالدا فبئسها » فللنحاة فيها قولان ؛ أحدهما أن « ما » هذه معرفة تامة فهى فاعل ، كأنك قلت : صادقت عليا فنعم الصديق واختبرت خالدا فبئس المختبر ، والقول الثانى أن « ما » نكرة تامة فهى تمييز ، وكأنك قلت : صادقت عليا فنعم صديقا ، واختبرت خالدا فبئس مختبرا

وإن وقع بعدها اسم مفرد . نحو قولك ؛ صادقت عليا فنعمها هو « ومنه الآية الكريمة « إن تبدوا الصدقات فنعمها هي » ونحو قولك « بئسما عمل بغير نية » والملاحظة فيها في هذه الحالة ثلاثة أقوال . الأول أنها معرفة تامة فهى فاعل ، والثانى أنها نكرة تامة فهى تمييز . والاسم الذى بعدها - على هذين القولين - هو المخصوص بالمدح أو الذم ، والقول الثالث - وهو قول الفراء - أن « ما » قد ركبت مع نعم أو بئس فصار الجميع كلمة واحدة هى فعل ماض لإنشاء المدح أو الذم ، والاسم الذى بليها فاعل .

وإن وقع بعد « ما » جملة فعلية نحو قوله تعالى « نعمنا يعظكم به » وقوله سبحانه « بئسما اشتروا به أنفسهم » فللنحاة فيها حينئذ أقوال أربعة ، الأول : أنها وصولة معرفة في موضع رفع على ، المفاعلية والجملة بعدها لا محل لها صلة ، والثانى أنها نكرة في موضع نصب على التمييز ، والجملة بعدها صفة لها وذلك رأى الأخفش والزجاج والمارسى أو الجملة صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف ، والقول الثالث : أن « ما » هذه هى المخصوص بالمدح أو بالذم وهى اسم موصول ، والماعل ضمير =

ناقصة - أى : موصولة - فى نحو ( نَعِمًا يَعِظُكُمْ بِهِ )<sup>(١)</sup> أى : نعم الذى يعظكم به ، ومعرفة تامة فى نحو ( فَذَعِيمًا هِيَ )<sup>(٢)</sup> أى : فذم الشيء هى ، وقيل : تمييز ؛ فهى نكرة موصوفة فى الأول وتامة فى الثانى .

\*\*\*

فصل : وَيُذَكِّرُ الْخُصُوصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ بَعْدَ فاعِلِ نِعَمٍ وَبِئْسَ ؛ فيقال « نِعَمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ » وهو مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف ، أى : الممدوح أبو بكر ، والمذموم أبو لهب .

وقد يتقدمُ الخصوصُ ؛ فيتعين كونه مبتدأ ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » .  
وقد يتقدمُ ما يُشعر به فيحذف ، نحو ( إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ )<sup>(٣)</sup> أى : هو ، وليس منه « الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى »<sup>(٤)</sup> ، وإنما ذلك من التقدم .

\*\*\*

فصل : وكلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ صالحٍ للتعجب منه ؛ فإنه يجوز استعماله على قَمَلٍ - بضم العين - إما بالأصل كـ « ظَرُفٌ ، وَشَرُفٌ » أو بالتحويل كـ « ضَرْبٌ » و « قَهْمٌ » ثم يُجَرَى حينئذٍ مُجَرَى نِعَمٍ وَبِئْسَ : فى إفادة المدح والذم ،

مستتر فيه ، وهذا قول الكسائى ، ونقل عن الفراء أيضا ، الرابع أن « ما » هذه كانه لنعم أو بئس عن العمل فلا فاعل لواحد منهما ، وفى هذا الموضع تفصيلات أخرى لم نذكرها نحايا اللطالة .

(١) من الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٤ من سورة ص .

(٤) هذا من أمثلة ابن مالك فى الألفية .



وفي حكم الفاعل ، وحُكْمُ المخصوص ، تقول في المدح « فهِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ،  
وفي اللّزم « خَبِثَ الرَّجُلُ عُغْرُو » .

ومن أمثله « ساء » فإنه في الأصل سَوًّا بالفتح ؛ فحول إلى فَعْلٍ - بالضم -  
فصار قاصراً ، ثم ضُمِّنَ معنى بئس فصار جامداً ، قاصراً ، محكوماً له ولفاعله  
بما ذكرنا ، تقول « ساءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ » و « ساءَ حَطَبُ النَّارِ أَبُو لَيْبٍ »  
وفي التنزيل ( رَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا )<sup>(١)</sup> و ( سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ )<sup>(٢)</sup> .

ولك في فاعل فَعْلٍ المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مُجَرَّداً من أل ، وأن  
تَجْرُوهُ بالباء ، وأن تأتي به ضميراً مطابِقاً ، نحو « فهِمَّ زَيْدٌ »<sup>(٣)</sup> ، و « سِمِعَ  
مَرَرْتُ بِأَبْيَاتِ جَادَ بَيْنَ أَبْيَانَا » و « جُدْنَ أَبْيَانَا » ، وقال :

— ٣٨٦ — \* حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى \*

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف ،

(٢) من الآية ٤ من سورة العنكبوت . واعلم أن « ما » المتصلة يساء ونحوها  
يجرى فيها الخلاف التي ذكره المؤلف وذكرنا بعض تفصيله في « نعم » و « بئسما »  
فإن جعلت « ما » في الآية الكريمة فاعلاً فهي اسم موصول ، والجملة بعدها لا محل  
لها صلة ، وإن جعلت « ما » تمييزاً فهي نكرة ، والجملة بعدها في محل نصب نعت ،  
والمخصوص بالذم - أو المدح - محذوف على القولين جميعاً .

(٣) بهذا خالف الفعل المحول إلى فعل بضم العين نعم وبئس ، فقد علمت أن  
فاعل نعم وبئس لا يكون إلا مقترناً بأل أو مضافاً لما قارنها أو إلى مضاف إلى ما قارنها  
ومن المحول إلى فعل بالضم « حب » إذا لم يكن معها « ذا » . وهذا الذي ذكره  
المؤلف من حكم هذه الأفعال هو في أصله رأى الأخفش والبرد ، وهو المشهور عن  
العلماء ، ولكن الدماميني قد بحث أنه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس ،  
وجزم الشاطبي بأن فاعل حب إذا لم يكن معه ذا يلتزم فيه ما لزم في فاعل نعم .

٣٨٦ — هذا الشاهد من كلام الطرماح بن حكيم ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر

==

بيت من المديد ، وعجزه قوله :

## \* مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِيَامَ \*

اللفظة : « الزور » - بفتح فسكون - هو الزائر ، وأصله مصدر ، فأطلق على اسم الفاعل « الصفحة » - بفتح الصاد وسكون الفاء - أراد بها صفحة الوجه ، وهى جانبه « ليام » جمع لمة ، وهى الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن .

الإعراب : « حب » فعل ماضى دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محال له من الإعراب « بالزور » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محال له من الإعراب ، الزور : فاعل حب مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الذى » اسم موصول نعت للزور مبني على السكون فى محل رفع « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محال له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرى « إلا » أداة حصر لا عمل لها ، حرف مبني على السكون لا محال له من الإعراب « صفحة » نائب فاعل يرى مرفوع بالضممة الظاهرة « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محال له من الإعراب « ليام » معطوف بأو على صفحة مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجهلة لا يرى ونائب فاعله لا محال لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حب بالزور » حيث جاء بفاعل « حب » التى تفيد معنى نعم مقترنا بالباء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب ؛ وقد علمت أن الباء تزداد فى فاعل فعل التعجب زيادة مطردة لازمة ، فلما كان معنى ما هنا مقارباً لذلك المعنى حمل هذا الشاعر اللفظ الدال على مراده على اللفظ الذى يدل على ذلك المعنى ؛ فزاد فيه الباء كما تراد هناك . ولكن لا تفهم من ذلك أن حكم الزائدتين واحد ، وإنما هذا تقريب .

وذلك لأن زيادة الباء فى فاعل فعل التعجب واجبة . وهى هنا ليست واجبة ؛ فأنت لا تقول إلا « أجمل يزيد وأحسن بخالد » بالباء الزائدة فى الفاعل ، ولكنك تقول « حب زيد » و « حب يزيد » ولا يلزمك اختبار إحدى العبارتين .

أصله « حَبَبَ الزَّوْرُ » فزاد الباء وضَمَّ الحاء ؛ لأنَّ فَعَلَ المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه ، وأن تُنْقَلَ حركتها إلى فائه ؛ فتقول : « ضَرَبَ الرَّجُلُ » و « ضَرَبَ » .

\*\*\*

فصل : وَيُقَالُ فِي الْمَدْحِ « حَبَّذَا » وَفِي الذَّمِّ « لَا حَبَّذَا » قَالَ :  
٣٨٧ — أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَىٰ وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

= وقد استعمل مجنون ليلي حب وأنى بفاعلها غير مقرون بالباء وأنى بالتمييز بعده فقال :

نَسَائِدُكُمْ هَلْ سَأَلَ نَعْمَانُ بَعْدَنَا وَحُبَّ إِلَيْنَا بَطْنُ نَعْمَانَ وَادِيَا  
٣٨٧ — هذا بيت من المتقارب ، وهذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يسترعى به انتباه المخاطب لما يأتي بعده من الكلام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حببنا » حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعل حب مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل المدح وفاعله في محل رفع خبر مقدم « عاذري » عاذر : مبتدأ ، وآخر مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعاذر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهذا إعراب سيديويه لهذا التعبير ، وقال بعضهم : حببنا فعل ماض ، وعاذري : فاعله مضافا لياء المتكلم ، وقال آخرون : حببنا مبتدأ ، وعاذري : خبره مضافا لياء المتكلم ، وقد ذكر المؤلف هذه الأقوال الثلاثة ، وسنذكر لك وجهين رابعاً وخامساً فيما يأتي قريباً « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الهوى » مجرور بقي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بعاذر « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حببنا » حب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعله مبنى على

ومذهبُ سيبويه أن « حَبَّ » فعلٌ ، و « ذَا » فاعلٌ ، وأنهما باقيان على أصلهما ، وقيل : رُكِّبَا وَغُلِبَتِ الْفِعْلِيَّةُ اتقدم الفعل ، فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : رُكِّبَا وَغُلِبَتِ الْأَسْمِيَّةُ اشترَف الاسم نصار الجميع أَسْمَاً مبتدأ وما بعده خبراً<sup>(١)</sup> .

= السكون : في محل رفع ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « الجاهل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « العاذل » نعت للجاهل مرفوع بالضممة الظاهرة ، ويجرى في هذا الأسلوب الإعرابان الآخران أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حبذا عاذرى » وقوله « لاحبذا العاذل الجاهل » حيث استعمل « حبذا » في العبارة الأولى للدلالة على المدح ، واستعمل « لاحبذا » في العبارة الثانية للدلالة على الذم ، وقد جمع بينهما في بيت واحد كما ترى .

ومثل هذا البيت قول كثرة تهجومية ؛ وقيل : هو لدى الرمة غيلان بن عقبة :  
أَلَا حَبِّذَا أَهْلُ الْمَلَأِ ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذِكْرَتْ سَمِي فَلَا حَبِّذَا هِيَا  
عَلَى وَجْهِ سَمِي مَسْحَةٌ مِنْ مَلَا حَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ الْخَزْيُ لَوْ كَانَ بَادِيَا  
وقد استعمل حبذا بالمدح أيضاً ولم يذكر معها « لاحبذا » المرار بن هماس الطائي في قوله :

أَلَا حَبِّذَا ، لَوْلَا الْحِيَاةُ ، وَرُبَّمَا مَذَحْتُ الْهَوَى مِنْ لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

وفي بيت المرار هذا حذف المخصوص بالمدح وحذف التمييز جميعاً كما هو ظاهر . وقال العرجي وقد ذكر « حبذا » ثلاث مرات :

يَا حَبِّذَا تِلْكَ الْحُمُولُ ، وَحَبِّذَا شَخْصٌ هُنَاكَ ، وَحَبِّذَا أُمِّمَالُهُ

وقال جرير بن عطية بن الخطفي ، واستعمل « حبذا » ثلاث مرات في بيتين :

يَا حَبِّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وَحَبِّذَا نَفْعَاتٌ مِنْ يَمَانِيَّةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا

(١) وأجاز بعضهم أن يكون « حبذا » خبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ مؤخراً ،

وبقى وجهه ، وهو أن يكون « حب » فعلاً و « ذا » مفعلاً ، والاسم بعده فاعلاً ؛ وهذا =

ولا يتغير « ذا » عن الأفراد والتذكير ، بل يقال « حَبَّذا الزَّيْدَانِ الهِنْدَانِ » ، أو « الزَّيْدُونَ وَالْهِنْدَاتُ » ؛ لأن ذلك كلام جَرَى مجرى مثل ، كما في قولهم « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ » ، يقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها ، وقال ابن كيسان : لأن المشار إليه مضاف محذوف ، أى : حَبَّذا حُسْنُ هِنْدٍ<sup>(١)</sup> .

ولا يتقدم المخصوص على « حَبَّذا » لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى مثل ، وقال ابن باشاذ : لئلا يتوهم أن في « حَبَّ » ضميراً ، وأن « ذا » مفعول<sup>(٢)</sup> .

== الوجه في العمل كالوجه الأول من وجوه التركيب التي ذكرها المؤلف ، ولكنه غيره في التقدير ؛ فافهم .

والحاصل أنك إذا قلت « حَبَّذا زيد » فلك في هذه العبارة خمسة أوجه من وجوه لإعراب ؛ أولها أن يكون « حب » فعلاً ماضياً و « ذا » فاعله ، والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر . والثاني : أن يكون « حبذا » برمتها فعلاً و « زيد » فاعله . والثالث : أن يكون « حبذا » برمته مبتدأ و « زيد » خبره ، والرابع أن يكون « حبذا » فعلاً وفاعلاً و « زيد » مبتدأ خبره محذوف ، والخامس . أن يكون « حبذا » فعلاً وفاعلاً ، و « زيد » خبر لمبتدأ محذوف ،

(١) وليس ما ذكره ابن كيسان . سلماً ؛ لأنه لو كان كما ذكر لظهر هذا المقدر في بعض التراكيب ، ولم يرد عنهم تركيب فيه ذكر هذا المقدر ؛ فيكون قوله كدعوى الشيء بلا دليل عليه .

(٢) قال ابن باب شاذ : إذا قلت « زيد حبذا » فقد يسبق إلى ذهنك أن يكون « زيد » مبتدأ ، و « حب » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه ، و « ذا » مفعول ، والجملة خبر فيسكون ما أشير إليه بذا غير زيد ، مع أنه كان نفس زيد حين كان مخصوصاً مؤخراً ؛ فلدفع هذا التوهم ألزم تأخير . وهذا كلام لا حاصل له ؛ فإن هذا التوهم الذي يفر منه لا يمتنع خطوره بالذهن بسبب التأخر ؛ إذ تفهم أن « ذا » مفعول مقدم ، و « زيد » فاعل مؤخر ، نعم إن الأصل كون المقدم الفاعل ، ولكن حواز =

تذبيبه : إذا قلت « حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » فحب هذه من باب فَعَلَ الممتقدم ذكره ، ويجوز في حائه الفتح والضم كما تقدم ، فإن قلت « حَبَّذَا » ففتح الحاء واجب إن جعلتهما كالكلمة الواحدة .

\* \* \*

### هذا باب أفعل التفضيل

إنما يُصَاغُ أَفْعَلُ التفضيل مما يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلاً التمجيد ؛ فيقال « هُوَ أَضْرَبُ » و « أَعْلَمُ » و « أَفْضَلُ » كما يقال « مَا أَضْرَبُهُ » و « أَعْلَمُهُ » و « أَفْضَلُهُ » وَشَدَّ بِنَاوِهِ مِنْ وَصْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ كـ « هُوَ أَقْمَنُ بِهِ » أَى :

== تأخره مما لا ينكر ، وأيضاً فإن معنى هذا التركيب قد اشتهر في معنى غير هذا المعنى الموهوم ، والاشتهار يبعد سبق الذهن إلى ذلك التوهم .

واعلم أن مخصوص « حبذا » يفارق مخصوص « نعم ونس » من أربعة أوجه :

الأول : أن مخصوص « نعم » يجوز تقدمه عليها نحو « زيد نعم الرجل » بخلاف مخصوص « حبذا » وقد عرفت هذا في كلام المؤلف .

الثانى : أنه يجوز إعمال النواسخ في مخصوص « نعم » نحو « نعم رجالا كان زيد » بخلاف مخصوص « حبذا » فإن النواسخ لا تعمل فيه .

الثالث : أنه مع اشتراكهما في جواز إعرابهما مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً ، إلا أن الوجه الثانى فى « حبذا » أسهل منه فى « نعم » من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع نعم ، وهى لا تدخل إلا على المبتدأ ، فيتراجع فيه الوجه الأول .

الرابع : أن تقديم التمييز على المخصوص بعد « حبذا » وتأخير التمييز عن المخصوص سواء فى القياس كثير فى الاستعمال ، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر ، بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه عند جمهور البصريين - شاذ فى غاية الندرة -

\* \* \*

أحقُّ ، و « أَلَصُّ مِنْ شِظَاطٍ »<sup>(١)</sup> ، ومما زاد على ثلاثة ك « هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، وفي أفعل المذهب الثلاثة ، وسمِعَ « هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَرْوَفِ » و « هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، ومن فِعْلِ المفعول كـ « هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ » و « أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ الدَّهْشِيِّينِ » و « أَعْنَى بِحَاجَتِكَ » .

وما تُوصِّلَ به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه بتوصِّلَ به إلى التفضيل . ويُجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً ؛ فيقال : « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً » و « مُخْرَجَةً » .

\*\*\*

فصل : ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مجرداً من أل والإضافة ، فيجب له حكان أحده : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، نحو ( لَيُؤْسَفَ وَأُخُوهُ أُحِبَّ )<sup>(٢)</sup> ، ونحو ( قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ . . . الْآيَةِ )<sup>(٣)</sup> ، ومن ثم قيل في « أْخَرَ » إنه معدول عن آخر ، وفي قول ابن هاني :

— ٣٨٨ — \* كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِمَهَا \*

(١) « شِظَاطٌ » بكسر الشين المعجمة ، بزنة كتاب — اسم رجل من بني ضبة يضرب به المثل في اللصوصية ، يقال « أَسْرَقَ مِنْ شِظَاطٍ » و « أَلَصٌّ مِنْ شِظَاطٍ » ويقال أيضاً « أَلَصٌّ مِنْ سِرْحَانٍ » وهو الذئب ، و « أَلَصٌّ مِنْ فَأْرَةٍ » ، انظر القاموس والصحاح ، ثم انظر مجمع الأمثال آخر باب اللام .

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة التوبة .

٣٨٨ — ابن هاني : هو أبو نواس الحسن بن هاني ، والشاهد — كما قال —

— المؤلف — من كلام أبي نواس ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ \*

اللغة : « فقايعها » هكذا وردت هذه الكلمة عند المؤلف وعند الأشموني (ش ٣٧٧) وهو المطابق لما في كتب اللغة ، وهو جمع فقاعة — بضم الفاء وتشديد القاف ... ونُقاق : نعامات الماء ، وهو ما يرى على وجه الماء شبه حبات صغيرة منه ، وورد في كتب النحاة وفي ديوان أبي نواس في القطعة السابعة من خمرياته التي طبعت في أوربا ( ص ٦ ) « من فواقها » وهي جمع فاقعة ، ويراد بها نفاخة الماء أيضاً ، ولكن كتب اللغة لا تثبت هذا اللفظ بهذا الوجه « حصباء » أصل الحصباء — بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين — دقاق الحصى . أى الحصى الصغير ، شبه بها الدر في الشكل والحجم .

الإعراب « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » اسم كأن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كبرى : معطوف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فقايعها » فقايع : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفقايع مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الجر مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى « حصباء » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« در » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحصباء در « من الذهب » حار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

التمثيل به : في قوله « صغرى وكبرى » حيث جاء بأفعل التفضيل مؤنثاً مع كونه مجرداً من أل ومن الإضافة ، وكان حقه أن يأتى به مفرداً ومذكراً فيقول : أصغر وأكبر . وتذاعتذر بعض العلماء عنه بأنه لم يرد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الريادة ، يعنى أنه صفة مشبهة لأفعل تفضيل .



إنه كَحَنٌ ، والثاني : أن يُؤتى بعده بِمِنْ جارةً للمفضول <sup>(١)</sup> ، وقد نُحَذِّقَانِ <sup>(٢)</sup>

(١) يجوز الفصل بين أفعل التفضيل و « من » الداخلة على المفضول بأحد شيئين :  
الأول : معمول أفعل التفضيل ، نحو « على أحفظ للآداب من أبي بكر » والثاني « لو »  
ومدخلها نحو قول الشاعر :

وَلَوْ كُ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتُ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَيْرِ

(٢) يختلف النحاة عند حذف « من » ومجروورها - وهو المفضل عليه - في صيغة « أفعل » حينئذ ، أيلزم أن تكون دالة على التفضيل ، أم يجوز أن تخلو من هذه الدلالة ؟ فذهب الكسائي والفراء وهشام وتبعهما المحقق الرضى ، إلى أن هذه الصيغة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل ، وبيان ذلك في جميع الأحوال أنك إن ذكرت الصيغة وبعدها من جارة للمفضول فدلاتها على التفضيل ظاهرة ، وإن أضيفت الصيغة فإن المضاف إليه هو المفضل عليه ، وإن اقترنت بأل فإن أل هذه عوض من المضاف إليه ، وإن لم تضاف ولم تقترن بأل ولم يذكر معها من جارة للمفضول كان الكلام على أحد تقديرين ، الأول تقدير « من » ومجروورها ، والثاني تقدير الصيغة مضافة وقد حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت .

ومما ورد من ذلك قول معن بن أوس :

وَلَا بَلَغَ الْمُهْدُونَ نَحْوَكَ مِدْحَةً وَلَوْ صَدَقُوا إِلَّا الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

فإنه يريد أن يقول : إلا الذى فىك أفضل مما قالوه فىك ووصفوك به .

ومنه قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أراد دعائمه أعز الدعائم وأطولها ، أو أعز من كل عنبر وأطول من كل طويل ،

ومن ذلك قول مالك بن نويرة :

فَخَرَّتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ ، عُتَيْبَةُ أَفْضَلُ

فإنه أراد بغير شك : عتيبة أفضل من الدين فتلوهم جميعا ، بدليل قوله بعد ذلك :

فَخَرُّوا بِمَقْتَلِهِ وَلَا يُوفَى بِهِ مَشْنَى سَرَاتِهِمُ الَّذِينَ نَقَتْلُ =

( ١٩ - أوضح المسالك ٣ )

نحو (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) <sup>(١)</sup>، وقد جاء الإثبات والحذف في (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) <sup>(٢)</sup> أى : منك .  
وأكثر ما تحذف « مِنْ » إذا كان أفعل خبراً ، وَيَقِلُّ إذا كان حالا ،  
كقوله :

— ٣٨٩ — \* دَنُوتٍ وَقَدْ خِلْمَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا \*

= وانظر إلى قول الأحموس :

يَا دَارَ عَائِسَكَةَ الَّتِي أَتَعَزَّلُ حَذَرَ الْعِدَى ، وَبِكَ الْفَوَادُ مُوَكَّلُ  
إِنِّي لَا مَنَعُكَ الصُّدُودَ ، وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَا مِثْلُ  
وعممة هذه المسألة قولنا في الأذان « الله أكبر ، الله أكبر » فإن المراد بهذه  
العبارة : الله أكبر من كل كبير .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

٣٨٩ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نجد أحدا نسبها إلى قائل معين ، وهو  
من شواهد الأشموني ( رقم ٧٦٨ ) وابن عقيل ( رقم ٢٧٥ ) ، وما ذكره المؤلف هنا  
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَظَلَّ فَوَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا \*

اللغة : « دنوت » ماض من الدنو ، تقول : دنا يدنو دنواً — بوزن مما يسمى  
سمواً — ومعناه قرب « خلنأك » حسبنأك وظننأك « أجملًا » أكثر جمالا وبهاء ورواء  
منظر وحسن صورة « ظل » أراد أنه استمر « مضللاً » غير مهتد إلى وجه الصواب .  
الإعراب : « دنوت » دنا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء  
المخاطبة فاعله مبني على الكسر في محل رفع « وقد » الواو واو الحال حرف مبني على  
الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من  
الإعراب « خلنأك » خال : فعل ماض بمعنى ظن مبني على فتح مقدر على آخره لا محل  
له من الإعراب ، وتا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وكاف المخاطبة مفعوله  
الأول مبني على الكسر في محل نصب « كالبدر » جار ومجرور متعلق بمحذوف =

أى : دَنَوْتُ أَجَلَ من البدر ، أو صفة كقوله :  
 ٣٩٠ - \* تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي \*  
 أى : تَرَوِّحِي وَأَنْتِي مَكَانًا أَجْدَرَ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ تَقِيلِي فِيهِ .

= مفعول ثان لحال ، وجملة خال وفاعله ومفعوليه في محل نصب حال «أجلا» حال من تاء المخاطبة التي هي فاعل دنا ، والألف للاطلاق ، وتقدير الكلام : قربت منا حال كونك أجمل من البدر وقد ظنناك كاليدر « فظل » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظل : فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « فؤادى » فؤاد : اسم ظل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التشكيم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وفؤاد مضلف وياء التشكيم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هواك » هوى : مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بمضد الآتى ، وهوى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « مضلا » خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « دنوت كاليدر أجلا » حيث حذف « من » التي تجر المفعول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام دنوت - وقد خلناك كاليدر - أجمل منه ، وأفعل التفضيل هنا حال من الفاعل في دنوت ، وجملة « وفد خلناك كاليدر » اعتراضية .  
 ٣٩٠ - هذا الشاهد من كلام أحيحة بن الجلاح ، وأحيحة : بضم الهمزة وفتح المهملة بعدها ياء مثناة ثم حاء أخرى مهملة ، والجلاح : بضم الجيم الموحدة وآخره حاء مهملة ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، ويحده قوله :

\* غَدَاً بِجَنَدِيٍّ بَارِدٍ ظَلِيلٍ \*

وكان أحيحة مثريا ، له نخيل كثير في يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان - مع ذلك - يحث الناس على الجمع والادخار ، واشتهر من كلامه « التمرة إلى التمرة تمر » يريد أن القليل إذا انضم إلى القليل صار ذلك القليل كثيرا ، وهو مثل قول العرب « الذود إلى الذود إبل » وهو يخاطب نخله بالرجز الذي منه هذا الشاهد ، وزعم قوم أنه يخاطب به ناقته ومتعرف وجهه ووجه فسادة .

« اللغة : « تروحي » اغتر قوم بظاهر هذه العبارة وفهموا أن أصلها من الروح المقابل للغدو ، فزعموا أنه يخاطب بهذا الكلام ناقته ، وفسروه بأنه أمر للناقة بالصبر على مشاق السير في وقت الروح ، ووجه هذا الخطأ أنهم لم ينفقوا على ما قبل هذا الشاهد ، وهو قوله :

تَأْبَرِّي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ      تَأْبَرِّي مِنْ حَنْدٍ فَشُولِي  
إِذْ ضَنَّ أَهْلُ الدَّخْلِ بِالْفُحُولِ      تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تُقِيلِي  
غَدًا بِجَنَّتِي بَارِدٍ ظَمِيلِ      وَمَشْرَبٍ يَشْرِبُهَا رَسِيلِ

ولو أنهم وقفوا على أن هذا الرجز الذي ينادى نداء صارخا بأنه خطاب للنحل لأدركوا وجه اصواب . ومعنى « تروحي » على هذا ارتفعى وطولى ، من قولهم « روح البب » إذا طال . سمي « أجدر » معناه أحق وأقن وأحرى وأخلق « تقيلي » أصله من الفيلولة ، وهى النوم فى وقت القائلة ، والقائلة : الوقت الذى يشتد فيه الحر فى منتصف النهار . ولكنه أراد بهذا اللفظ كونها فى هذا الوقت متصفة بما يأتى بعده « بجنتى بارد ظليل » أراد مكانا لا ثقا بك يساعد على نموك وطولك « رسيل » سهل لين ، وهو وصف لمشرب .

المعنى : قال الفيومى فى « المصباح المنير » وقد ذكر بعض هذا الرجز ( مادة : ف ح ل ) « ومعنى الشعر أن أهل يثرب ضنوا بطلعهم على قائل هذا الشعر ، فهبت ريح الصبا وقت التأبير ، على الذكور ، واحتملت طلعها فألقته على الإناث ، فقام ذلك مقام التأبير ، فاستغنى عنهم ، وذلك معروف عندهم ، أنه إذا كانت الفحاحيل فى ناحية الصبا وهبت الريح منها على الإناث وقت التأبير تأبرت برائحة الفحاحيل ، وقام مقام التأبير » اهـ .

الإعراب : « تروحي » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أجدر » أفعل تفضيل يقع صفة لموصوف محذوف يقع هذا الموصوف مفعولا به لفعل محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : وخذى مكانا أجدر من غيره « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من

ويجبُ تقديم « مِنْ » ومجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً ، نحو  
« أَنْتَ يَمَنُ أَفْضَلُ » أو مضافاً إلى الاستفهام « أَنْتَ مِنْ غُلَامٍ مِنْ أَفْضَلِ » ،  
وقد تتقدم في غير الاستفهام ، كقوله :

٣٩١ — \* فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِيمَةِ أَمْلَحُ \* \*

وهو ضرورة

== الإعراب « تقيلى » فعل مضارع منصوب بأر المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ،  
وباء المؤنثة المحاطة بماعله مبني على السكون في محل رفع . وأن مع ما دخلت عليه في  
تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف وتقديره أحذر بقليلك والجار والمجرور  
متعلق بأجدر « غداً » ظرف زمان منصوب بقوله تقيلى بعلامة نصبه الفتحة الظاهرة  
« بجني » جار ومجرور متعلق بقوله تقيلى أيضاً ، وجني مضاف و « بارد » مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وأصل بارد صفة لمحذوف أي بمكان بارد ، حذف  
الموصوف وأقيمت الصفة مقامه « ظليل » صفة لبارد ، وصفة المجرور مجرورة ،  
وعلاوة جرهما الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أجدر أن تقيلى » حيث حذف « من » الجارة المفضول  
عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام « تروحي وأنى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى  
فيه » كما قاله المؤلف ، واسم التفضيل صفة لموصوف محذوف ، و « أن » المصدرية مع  
معمولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، كما بيناه في إعراب البيت .

٣٩١ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وما ذكره المؤلف ههنا محزن  
بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِيمَةً \*

اللمعة : « سارت » سارت مع الظعائن « ظعينة » بفتح الظاء المعجمة — المرأة  
مطلقاً ، وأصلها المرأة إذا كانت في المودج على نية السفر ، ويروى « ظعائنا » ، يريد  
أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حسنهن وتفوقهن في الملاحظة عن تسايههن .  
الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب  
« سارت » سائر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف ==

الحالة الثانية : أن يكون بآل ؛ فيجب له حكان ؛ أحدهما : أن يكون مُطَابِقًا لموصوفه ، نحو « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ » و « هِنْدٌ الْفُضْلَى » و « الزَّيْدَانُ الْأَفْضَلَانِ » و « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ » و « الْهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ » أو « الْفُضَّلُ » .

== دال على تأنيث المسند إليه « أسماء » فاعل ساير مرفوع بالضممة الظاهرة « يوما » ظرف زمان منصوب بساير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ظعينة » مفعول به لسايرت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة سايرت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فأسماء » الفاء واقعة في جواب إذا ، أسماء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تلك » تى : اسم إشارة مجرور محلا بمن ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والجار والمجرور متعلق بأماح الآتى « الظعينة » بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة « أملح » خبر المبتدأ الذى هو أسماء ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة .  
الشاهد فيه : قوله « من تلك الظعينة أملح » حيث قدم الجار والمجرور وهو قوله « من تلك الظعينة » على أفعل التفضيل وهو قوله « أملح » فى غير الاستفهام ، وذلك شاذ

ومثله قول ذى الرمة :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيحَهَا

قَطُوفٌ ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وكذلك قول الفرزدق فى بعض تخريجاته :

فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وكذلك قوله أعرابى من طيء ( زهر الآداب ٧١٨ بتحقيقنا ) :

وَأَشْنَبُ بَرَّاقُ الثَّنَائَا غُرُوبُهُ

مِنْ الْبَرْدِ الْوَسْمِيِّ أَضْفَى وَأَبْرَدُ

والثاني : أَلَا يُؤْتَىٰ مَعَهُ بِمِثْلِهِ<sup>(١)</sup> ، فأما قولُ الأعشى :

٣٩٢ — \* وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى \*  
 \_\_\_\_\_

(١) وإنما وجب في المجرد عن أَل والإضافة ذكر « من » جارة للمفضول عليه  
 للقصد إلى علم المفضول ، ولهذا امتنع ذكرها مع المضاف ومع المقترن بأَل ؛ لأن المفضول  
 مذكور صراحة في حالة الإضافة ، وهو في حال الاتزان بأَل في حكم المذكور ؛ لأن  
 أَل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً ، وتعينه يشعر بالمفضول ، ومن هنا تعلم  
 أن أَل الداخلة على أفعل التفضيل لا تكون إلا للعهد .

٣٩٢ — الأعشى هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهذا الشاهد من كلام له يهجو  
 فيه علقمة بن علاثة ويفضل عليه عامر بن الطفيل ، وذلك في المنازعة التي وقعت بينهما ،  
 وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من السريع ، وصدره قوله :

\* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَثِيرِ \*

اللغة : « حصى » المراد به ههنا العدد العديد من الأعوان والأنصار ، وإنما أطلق  
 الحصى على العدد لأن العرب كانوا لا يعرفون الحساب بالقلم ، وإنما كانوا يعدون  
 بالحصى ، وبه يحصون المعدود ، وقد اشتقوا منه فعلاً لهذا المعنى فقالوا : أحصيت ،  
 يريدون عدت « العزة » القوة والغلبة . قال الدمامي : « فسر الجوهري العزة  
 بالقوة والغلبة ، ولا مانع من جعلها خلاف الذلة » قال أبو رجاء : وأنت لو تدبرت  
 المعنى الذي استدرك به الدمامي واختاره للعزة في بيت الشاهد وجدته لازماً من لوازم  
 القوة والغلبة وليس شيئاً مستقلاً عنهما « للكثير » الكثير : يجوز أن يكون بمعنى  
 الكثير ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من « كثرت بنى فلان أكثرهم » من باب نصر-  
 إذا غلبتهم في الكثرة « قال في القاموس : وكانروهم فكثروهم غالبوهم في الكثرة  
 فغلبوهم ، وهذا المعنى أحسن من الأول .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدّر لا محل له من  
 الإعراب ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « بالأكثر » الباء حرف جر  
 زائد مبني على السكسرة لا محل له من الإعراب ، الأكثر : خبر ليس منصوب بفتحة  
 مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « منهم »

فَخَرَّجَ عَلَى زِيَادَةَ « أَل » أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَكْثَرِ نَسْكَرَةٍ مَحْذُوفًا مُبْدَلًا  
مِنْ أَكْثَرِ الْمَذْكُورِ .

الثالثة : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا<sup>(١)</sup> ، فَإِنْ كَانَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى نَسْكَرَةٍ لَزِمَهُ أَمْرَانِ :

= جَارٍ وَمَجْرُورٍ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَكْثَرِ الْمَذْكُورِ ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ قَدْ جُمِعَ بَيْنَ أَلٍ وَمِنْ  
الِدَاخِلَةِ عَلَى الْمَفْضُولِ ، وَلَمْ يَرْضَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ ، وَخَرَجُوهُ عَلَى وَجْهِ أُخْرَى  
مُسْتَشِيرًا إِلَيْهَا فِي بَيَانِ الْاسْتِشْهَادِ بِالْبَيْتِ « حَصَى » تَمْيِيزَ مَنْصُوبٍ بِالْفَتْحَةِ الْمَقْدُورَةِ عَلَى الْأَنْفِ  
الْمَحْذُوفَةِ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ « وَإِنَّمَا » الْوَاقِظَةُ ، إِنَّمَا : أَدَاةُ حَصَرِ « الْعِزَّةِ »  
مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ « لِلْكَاتِبِ » جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ لِلْمُبْتَدَأِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ » حَيْثُ يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ جُمِعَ  
بَيْنَ « أَلٍ » الدَاخِلَةِ عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَبَيْنَ « مِنْ » الدَاخِلَةِ عَلَى الْمَفْضُولِ عَلَيْهِ ،  
وَإِنَّمَا سَبِيلُ « مِنْ » أَنْ تَأْتِيَ مَعَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمُنْكَرِ ، وَلِذَلِكَ خَرَجَ الْعُلَمَاءُ هَذَا  
الْبَيْتَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الأول : أَنْ « مِنْ » هَذِهِ لَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الَّذِي مَعْنَاهُ ، وَإِنَّمَا هِيَ  
مُتَعَلِّقَةٌ بِأَفْعَلٍ آخَرَ مُنْكَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ : وَلَيْسَتْ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرِ مِنْهُمْ .

الثاني : أَنْ « أَل » هَذِهِ زَائِدَةٌ زِيَادَتِهَا فِي التَّمْيِيزِ وَالْحَالِ وَنَحْوِهَا ، فَيَكُونُ أَفْعَلُ  
التَّفْضِيلِ نَسْكَرَةً .

الثالث : أَنْ « مِنْ » فِي هَذَا الْبَيْتِ لَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْأَكْثَرِ الَّذِي هُوَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ  
وَتَحْتَ هَذَا قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهَا مَجْرُورَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِلَيْسَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ  
اِنتَفَى ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ ، وَثَانِيَهُمَا أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ يَقَعُ  
حَالًا مِنْ اسْمٍ لَيْسَ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَيْسَتْ حَالَةٌ كَوْنِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّاسِ بِالْأَكْثَرِ حَصَى .  
وَلِئِنْ سَلِمَ ظَاهِرُ هَذَا الْبَيْتِ فَإِنَّهُ شَاذٌ لَيْسَ عَلَى النُّهْجِ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ سَائِرُ كَلَامِ الْعَرَبِ .  
(١) وَيَتَصَلُّ بِهَذَا الْمَوْضِعِ أَنْكَ إِذَا أُرِدْتُ أَنْ تَنْطَفِئَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ  
إِلَيْهِ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ نَسْكَرَةً لَزِمَكَ شَيْءٌ ، الْأَوَّلُ أَنْ تَأْتِيَ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمَعْطُوفِ مَفْرَدًا  
مَذْكَرًا ، وَالثَّانِي أَنْ تَأْتِيَ بِضَمِيرٍ مَفْرَدٍ مَذْكَرٍ تَضْيِفُ أَفْعَلَ إِلَيْهِ ، فَتَقُولُ « هُنْدٌ أَفْضَلُ فَتَاةٍ  
وَأَعْقَلُهُ ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ وَأَعْلَمُهُ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ وَأَشْجَعُهُ » وَإِنْ كَانَ  
الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ فَإِنَّكَ تَتَنَّى هَذَا الضَّمِيرَ وَتَجْمَعُهُ طَبَقًا لِمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ ، تَقُولُ « هُنْدٌ  
أَفْضَلُ النِّسَاءِ وَأَعْقَلُهُنَّ » وَسَيَبُوهُ يَجْمَعُ هَذَا كُلًّا يَجْمَعُ إِفْرَادَ الضَّمِيرِ حِينَئِذٍ .



التذكير ، والتوحيد ، كما يلزمان المجرّد ؛ لاستوائهما في التنكير ، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق ، نحو « الزَيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ » و « الزَيْدُونِ أَفْضَلُ رِجَالٍ » و « هِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ » فأما (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ يَدٍ)<sup>(١)</sup> فالتقدير : أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ .

وإن كانت الإضافة إلى معرفة ؛ فإن أَوَّلَ أَفْعَلٍ بنا لا تفصيل فيه وَجَبَتْ المطابقة ، كقولهم<sup>(٢)</sup> « النَّاقِصُ وَالْأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أى : عَادِلَا لَهُمْ ، وإن كان على أصله من إفادة المُفَاذَلَةِ جازت المُطَابَقَةُ ، كقوله تعالى : (أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا)<sup>(٣)</sup> (هُمْ أَرَادِلُنَا)<sup>(٤)</sup> ، وتركها كقوله تعالى : (وَأَنفِجْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ)<sup>(٥)</sup> ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجبها ، فإن قُدِّرَ « أكابر » مفعولاً ثانياً ، و « مجرميها » مفعولاً أول فيلزمه المطابقة في المجرّد .

\*\*\*

مسألة : يرفع أَفْعَلُ التفضيل الضمير المستتر في كل نعمة ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ » ، والضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ » أو « أنت »<sup>(٥)</sup> ، وَيَطْرُدُ ذلك إذا حَلَّ محلَّ الفعلِ ،

(١) من الآية ٤١ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة هود .

(٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٥) إنما لم يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باطراد - كما رفعهما اسم الماعل في نحو : أقائم أبوك ، وما واف بهمدى أنما - لأن شبه اسم التفضيل باسم الماعل ضعيف ؛ ألا ترى أنه في حال تجرده من ال والإضافة وكذا في حال إضافته إلى =

وذلك إذا سبقه نفي ، وكان مرفوعه أجنبياً ، مُفضَّلاً على نفسه باعتبارين ، نحو « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، فإنه يجوز أن يقال « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ كَحْسُنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر ، كما مثلاً ، وقد يُحذف الضمير الثاني ، وتدخل « مِنْ » إما على الأسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى الحل ؛ فتقول : « مِنْ كَحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ زَيْدٍ » ؛ فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء ؛ فتقول « مَا رَأَيْتُ كَمَينَ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكَحْلُ » وقالوا : « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ » ، والأصل « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْدٍ » ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد للملاسته إياه ، ثم حذفوا المضاف ، ومثله في المعنى :

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ <sup>(١)</sup>  
والأصل « مِنْ وَلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِّيقِ » ثم « مِنْ فَضْلِ الصَّدِّيقِ »  
ثم « مِنَ الصَّدِّيقِ » .

\*\*\*

== النكرة يلزم الإفراد والتذكير ، ولا يجوز تأنيده ولا تثنيته أو جمعه ، وإذا ضعفت منزلته عن اسم الفاعل بسبب ذلك ، ولم يوجد ما يحبر هذا النقص - كأن يسوغ حلول فعل بمعناه في محله - فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل ؛ ولذا تراه لو وجد جابراً كما في مسألة الكحل عمل فيهما .  
(١) هذا من أبيات الألفية لابن مالك .

\*\*\*

### هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها<sup>(١)</sup> في الإعراب خمسة : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، والنسق ، والبدل .

(١) التابع هو : الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ، وليس خبراً . ومعنى قولنا « الحاصل والمتجدد » أنه كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير ؛ فليس من التابع خبر المبتدأ لأنه لو تغير المبتدأ بأن دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها لم يتغير الخبر بنفس تغيره ، وليس منه المفعول الثاني فإنه لو تغير إعراب المفعول الأول بأن صار نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول لم يتغير المفعول الثاني كذلك ، وليس منه الحال من المنصوب فإنه لو تغير إعراب ذلك الاسم المنصوب الذي هو صاحب الحال إلى الرفع أو الجر لم يتغير معه إعراب الحال .

وقولنا « وليس خبراً » مخرج للخبر الثاني فيما إذا تعددت الأخبار نحو « الرمان حلوا ، ض » .

ثم إن وجه انحصار التوابع في هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة حرف وإما لا ، فالذي يكون بواسطة حرف هو عطف النسق ، والذي لا يكون بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا ، فالذي لا يكون بواسطة حرف وله ألفاظ محصورة معروفة هو التوكيد ، والذي لا يكون بواسطة حرف وليس له ألفاظ محصورة إما أن يكون بالمشتق أو ما في قوته وهو النعت ، وإما أن يكون بالجامد وهو عطف البيان .

وللعلماء خلاف في العامل في التابع ، فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فذهب الجمهور أن العامل في كل واحد منها هو نفس العامل في متبوعه ، وينسب هذا القول إلى سيدييه ، وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هو تبعيته لما قبله ، وهي أمر معنوي . وأما البدل فذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل في البدل منه ، وذهب المبرد إلى أن عامل البدل هو العامل في البدل منه ، وينسب هذا إلى سيدييه ، واختاره ابن مالك وابن خروف ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في =

فالنعته — عند الناظم — هو « التابع الذي يُكَمَّلُ متبوعه ، بدَلالته على مَعْنَى فيه ، أو فيما يَتَمَلَّقُ به » .  
فخرجَ بقيد التكميل النَّسَقُ والبَدَلُ ، وبقيد الدَّلالة المذكورة البيانُ والتوكيدُ .

والمراد بالمكمل المَوْضُحُ للمعرفة ، كـ « جَاءَ زَيْدُ التَّاجِرِ » أو « التَّاجِرُ أَبُوهُ »  
والمُخَصَّصُ للنسكرة ، كـ « جَاءَ نِي رَجُلٌ تاجرٌ » أو « تاجرٌ أَبُوهُ » (١) .

= البَدَل هو العامل في المبدل منه لاسكن على أنه نائب عن آخر محذوف ، لا على استقلاله بذلك فهو عامل في المبدل منه استقلالا وفي البَدَل على سبيل النيابة ، وأما عطف النسق فذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه لكنه عمل في المعطوف بواسطة الحرف العاطف . وقل قوم : العامل في عطف النسق هو حرف العطف ، وقال قوم : العامل فيه محذوف .

(١) اعلم أولا أن الأغراض التي يأتي لها النعته في الكلام كثيرة ، وأن الذي يعنينا أن نذكره لك من هذه الأغراض ثمانية أغراض .

الأول : الإيضاح ، ويفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق » ومعنى هذا أنه قد يتفق أن يكون لك عدة أصدقاء كل واحد منهم يسمى خالدا ، فإذا قال لك قائل « حضر خالد » لم تدر أي الخالدين ، فيلزمه أن يضيف إلى اسمه نعتا يوضحه لك فيقول « حضر خالد الشاعر » مثلا ، وفسر قوم الإيضاح بأنه « رفع الاحتمال في المعارف » .

الثاني : التحصيل ، ويفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النسكرات بحسب الوضع » ومعنى هذا أن النسكرة موضوعة للدلالة على فرد منهم من أفراد يصدق لفظ النسكرة على كل واحد منهم ، فرحل يدل على واحد من أفراد المذكور البالغين من بن آدم . فإذا قلت « زارنا رجل » لم يدرك السامع أي أفراد هذا الجنس قد را . ، لأن اللفظ بحسب وضعه صالح للإطلاق على كل واحد منهم ، وإذا قلت « جاءني رجل عالم » لم يتفصح المراد اتضاحا كاملا . لكنه تخصص نوع تخصص ، وفسر قوم التحصيل بأنه « تعاليل الاشتراك في النسكرات » .

. . . . .

= الثالث : مجرد المدح ، نحو « الحمد لله رب العالمين » .

الرابع : مجرد الذم ، نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

الخامس : التعميم ، « إن الله يرزق عباده الطائمين والعاصين » .

السادس : الترحم ، نحو « اللهم إني عبدك المسكين » .

السابع : الإبهام ، نحو « تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة » .

الثامن : التوكيد ، نحو قوله تعالى ( فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ) .

ثم اعلم أن النحاة يفسرون قولهم في تعريف النعت « المتعمم لمتبوعه » بأحد تفسيرين ، الأول أن معناه « المفيد لما يطلبه المتبوع بحسب المقام » وبمن اختار هذا التفسير الأشموني ، وهو تفسير شامل لكل المعاني التي رد لها النعت من التوضيح والتخصيص والمدح والذم والترحم والتعميم والإبهام والتوكيد والتفصيل ، فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع ، والتفسير الثاني حاصله أن معنى المتعمم لمتبوعه الموضح له في المعارف والمخصص له في النكرات ، وهذا تفسير قاصر؛ لأنه لا يشمل ما يكون النعت فيه لغير التوضيح والتخصيص من المدح والذم والترحم - إلخ ما عرفته ، ومعنى هذا أن تعريف النعت - على تفسير المتعمم بهذا التفسير - غير جامع ، وكل تعريف غير جامع يكون فاسدا لخروج بعض أفراد المعرف عنه ، وبهذا اعترض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير . ويمكن أن يجاب عن هذا الكلام بأن التوضيح في المعارف والتخصيص في النكرات هما أشهر الأغراض التي يأتي لها النعت ، وما عداها من الأغراض التي ذكرناها نادر قد لا يلتفت له ، ولذلك يقتصر كثير من المؤلفين على هذين الغرضين ، فاقترصار من عناهم المؤلف على هذين الغرضين لأنهما هما الأصل فيما يأتي له النعت من أغراض ، وكل ما عداها ففرع عنهما ، أو لأنهما أشهر الأغراض ، وأعرفها ، وما عداها لكونه نادرا أو غير مشهور لا يضيرنا ألا يشملها التعريف ، لأننا إنما نريد أن نعرف النعت الذي لا يجوز أن يحمله أحد ، فهذا الجواب - عند التحقيق - بيان لما يراد بالتعريف .

وقد يمكن أن يقال : إن المدح والذم والترحم وما عدا هذه الثلاثة كل واحد منها يدل على التوضيح إن كان المنعوت معرفة وعلى التخصيص إن كان المنعوت نكرة ،

وهذا الحمدُ غيرُ شاملٍ لأنواع النعمة ؛ فإن النعمة قد يكون لجرّد المدح ، كـ ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>(١)</sup> أو لجرّد الذم ، نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » أو للترحم ، نحو « اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ » أو للتوكيد ، نحو ( نَفْخَةُ وَاحِدَةٍ )<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فصل : وتجبُ موافقةُ النعمة لما قبله فيما هو موجودٌ فيه من أوجهِ الإعراب الثلاثة ، ومن التعريف والتفكير<sup>(٣)</sup> .

= فالمدح لا يعارض التوضيح ولا التخصيص ، بل يحامعهما ، وعلى ذلك تكون العبارة شاملة ، ومعنى قولنا « يفيد التوضيح في المعرفة » أنه قد يفيد التوضيح وحده ، وقد يفيد مع المدح أو مع الذم - إلخ ، وكذلك التخصيص في النكرة .

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة ، بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف ، ومثل له بقوله تعالى : ( فَاخْرُجْ مِنْهَا ) فخرج من مقامها من الذين استحق عليهم الأوليان ) وجعل « الأوليان » وهو معرف بأل نعتاً لقوله « آخران » مع أنه نكرة ، وسوغ ذلك عنده كونه موصوفاً بالجار والمجرور .

وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة ، بشرط أن تكون النكرة مما لا ينعت بها غير هذه المعرفة ، نحو قول النابغة الذبياني :

فَبِمَتْ كَأَنِّي سَاوَرْتُ نَبِيَّ ضَمِيلَةً مِّنَ الرُّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعٌ  
فجعل ناقعاً نعتاً للسّم ، مع أن الأول نكرة والثاني معرفة ، من جهة أن الأول لا يوصف به إلا الثاني ؛ فيقال : سم ناقع .

وما ذهبوا إليه غير مسلم لهما ، وما مثلاً به لا يلزم إعرابه كما زعما ، بل يجوز أن يكون « الأوليان » بدلاً من « آخران » أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هما الأوليان ، ويجوز أن يكون « ناقع » بدلاً من السم أو خبراً ثانياً له ، والجار والمجرور خبراً أول مقدماً عليه .

=

تقول : « جَاءَنِي زَيْدُ الْفَاضِلِ » و « رَأَيْتُ زَيْدَا الْفَاضِلِ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ » و « جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ » كذلك .

وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ فإن رَفَعَ الوَصْفُ ضميرَ الموصوفِ المُسْتَقَرِّ وَافَقَهُ فِيهَا ، كـ « جَاءَتْنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ ، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانِ ، وَرَجُلٌ كَرِيمٌ » وكذلك « جَاءَتْنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ ، الْأَبِ » أو « كَرِيمَةٌ أَبَا » و « جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الْأَبِ » أو « كَرِيمَانِ أَبَا » و « جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ الْأَبِ » أو « كَرَامُ أَبَا » ؛ لأن الوصف في ذلك كله رافعٌ ضميرَ الموصوفِ المُسْتَقَرِّ .

وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِيَ حَكْمَ الْفِعْلِ ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ حَالُ الْمَوْصُوفِ .

== ويستثنى - عند كثير من النحاة - الاسم المحلى بال الجنسية ، فإنه لقربه من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة - وسيدكر المؤلف ذلك ، ولهذا تراهم يقولون : إن جملة الفعل المضارع نعت للمحلى بأل في قول الشاعر :

وَلَقَدْ أُمِرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثَمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي  
وقد عرفت أن الجملة نكرة ، ومن لا يقر ذلك يجعل جملة « يسبني » حالا ، لكن المعنى بأباه إلا بتكلف .

فإن قلت : فقد قال العرب « هذا جعر ضب خرب » برفع جعر وجر خرب مع أن الثاني نعت للأول .

فالجواب أن خرباً وإن كان مجروراً في اللفظ مرفوع في التقدير ، فأنت تقول في إعرابه : مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة فلا يرد هذا وما أشبهه على ما ثبت من وجوب تشاركهما في الإعراب .  
فإن قلت : فالنعت المقطوع إلى الرفع أو النصب لمجرد المدح أو الذم لا يشارك المنعوت في إعرابه .

فالجواب أنه عند القطع لا يسمى نعتاً في صناعة الإعراب إلا مجازاً باعتبار ما كان ، وهو الآن خبر مبتدأ محذوف أو مفعول به لفعل محذوف ، وسيأتي بيانه .

تقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ » و « بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا » كما تقول « قَامَتْ أُمُّهُ » ، و « قَامَ أَبُوهَا » ، و « مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا » ، كما تقول « قَامَ أَبَوَاهُمَا » ومن قال « قَامَا أَبَوَاهُمَا » قال « قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » وتقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ » كما تقول « قَامَ آبَاؤُهُمْ » ومن قال : « قَامُوا آبَاؤُهُمْ » قال « قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ » وجمع التفسير أفصح من الأفراد ، كـ « يقيم آباؤُهُمْ » .

\*\*\*

فصل : والأشياء التي يُنعت بها أربعة :

أحدها : المشتق<sup>(١)</sup> ، والمراد به ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، كـ « مضارب » و « مضروب » و « حَسَنٌ » و « أَفْضَلٌ » .

الثاني : الجامدُ المشبه المشتق في المعنى<sup>(٢)</sup> ، كاسم الإشارة ، و « ذى »

(١) المراد بالمشتق هنا : ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ممن اتصف به الفعل أو قام به أو وقع - منه أو عليه ، أو ما هو بمعنى أحدهما ، فالذى اتصف بالفعل أو قام به هو اسم الفاعل من اللازم ، والذى وقع منه الفعل هو اسم الماعل من المتعدى ، والذى وقع عليه الفعل هو اسم المفعول . وما كان بمعنى اسم الفاعل : أمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفضل التفضيل . وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة فاعيل بمعنى مفعول وأفعال التفضيل إذا كان فعله مبنياً للمجهول وقلنا يجوز اشتقاقه منه .

فشمل المشتق : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، وأمثلة المبالغة ، وفعليل بمعنى مفعول .

وعلى هذا لا يشمل المشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على زمان الفعل أو مكانه أو آتاه وذلك اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة - فإن هذه الثلاثة لا ينعت بشيء منها .

(٢) ذكر المؤلف من الجامد المشبه المشتق ثلاثة أشياء ، وهى على التفصيل الذى نذكره لك :

الأول : اسم الإشارة ، والمراد به هنا اسم الإشارة لغير المكان ، نحو « مررت بزيد هذا » فإنه في قوة قولك : مررت بزيد الحاضر ، أو المشار إليه ، فاسم الإشارة نفسه نعت لزيد الذى تقدمه ، أما اسم الإشارة للمكان كـ « هنا » فإنه لا يقع بنفسه =



== نعمنا ، لسكونه ظرفا ، ولكنه يتعلق بمحذوف قد يكون نعمنا ، نحو قولك « رأيت رجلا هنا » و « تعرفت إلى رجل ثمت » التقدير : رأيت رجلا كائنا هنا ، وتعرفت إلى رجل كائن ثمت .

الثاني « ذو » بمعنى صاحب ، الذى هو من الأسماء الخمسة ، نحو قولك « هذا رجل ذو مال » ويلحق به فروعها ، وهى « ذوا » و « ذوى » فى المثنى المذكر ، و « ذوو » و « وذوى » فى جمع المذكر ، و « ذات » فى المفردة المؤنثة ، و « ذاتا » و « ذاتى » فى المثنى المؤنث ، و « ذوات » فى جمع المؤنث ، وفى القرآن الكريم ( وبدلناهم بجناتهم ذواتى أكل خبط ) .

الثالث : الاسم المنسوب ، والمراد به ما قصد منه النسب ، سواء أكان بريادة الياء المشددة نحو « هذا رجل دمشقى » أم كان بمجيشه على صيغة فعال أو نحوها نحو « هذا رجل تمار » .

وقد بقى من الجامد المشبه للمشتق ولم يذكره سنة أشياء أخرى ، وهى :

الأول : « ذو » الموصولة الطائية التى بمعنى الذى ، وفروعها كذات وذوات ، نحو قولك « جاء فى الرجل ذو تحدثت إليه » أى الرجل الذى تحدثت إليه .

الثانى : الأسماء الموصولة المبدؤة بهمزة الوصل كالذى والذى ، أما غير المبدؤة بالهمزة أصلا كمن وما أو المبدؤة بهمزة القطع كأى ، فلا تقع نعمنا .

الثالث : أسماء الأعداد ، نحو قولك « اشترت الأبواب الثلاثة » ونحو « خطبت فى الرجال الخمسين خطبة بليغة » فإنها فى معنى المعدودة بهذه العدة .

الرابع : لفظ « أى » بشرط أن يضاف إلى نسكرة تماثل المنعوت معنى ، نحو قولك « اتخذت صاحبا أى صاحب » أو « اتخذت صاحبا أى صديق » .

الخامس : لفظ « رجل » بشرط أن يتضمن معنى كاملا أو يضاف إلى لفظ « صدق » أو لفظ « سوء » نحو قولك « هذا رجل رجل صدق » وقولك « هذا رجل رجل سوء » .

السادس : لفظ « كل » أو لفظ « جد » بكسر الجيم وتشديد الدال - أو لفظ «

( ٢٠ - أوضع للسالك ٣ )

بمعنى صاحب ، وأسماء النسب ، تقول : « مَرَزْتُ بِرَزْدٍ هَذَا » و « بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ » و « بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ » لأن معناها الحاضر ، وصاحب مَالٍ ، ومنسرب إلى دمشق .

الثالث : الجملة ، وللمنعت بها ثلاثة شروط : شرط في المنعوت ، وهو أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنى نحو ( وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ )<sup>(١)</sup> أو معنى لا لفظاً ، وهو المَعْرِفُ بِأَلِ الْجَنَسِيَّةِ ، كقوله :

— ٣٩٣ — \* وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُحْنِي \*

= « حق » بشرط أن يضاف كل واحد منها إلى اسم جنس يكمل معنى المنعوت ، نحو قولك « هذا الرجل كل الرجل » وقولك « هذا صديق جد وف » وقولك « أنت الصديق حق الصديق » :

ومما يتصل بهذا الموضوع ما نبينه لك من أن الاسم ينقسم - من جهة وقوعه نعنا أو منعوتا - إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يقع نعنا حيناً ويقع منعوتا حيناً آخر ، وذلك اسم الإشارة ، فمثال وقوعه نعنا أن تقول « رأيت زيدا هذا » كما سبق بيانه ، ومثال وقوعه منعوتا أن تقول « مررت بهذا الرجل » ولا ينعت اسم الإشارة إلا باسم ممترن بأل

الثاني : ما لا يقع نعنا ولا يقع منعوتا أصلاً ، وذلك الضمير مطلقاً ، نعني سواء أ كان ضمير متكلم أم كان ضمير مخاطب أم كان ضمير غائب .

الثالث : ما يقع منعوتا أحياناً ولا يقع نعنا أصلاً ، وذلك العلم ، فمثال وقوعه منعوتا أن تقول « مررت بزید العاقل » .

الرابع : ما يقع نعنا أحياناً ولا يقع منعوتا أصلاً ، وذلك لفظ « أى » وقد علمت أن منعوتها يكون نكرة وأنه يجب أن تضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، فمثال وقوعها نعنا أن تقول « لقيت رجلاً أى رجل » .

(١) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

٣٩٣ — هذا صدر بيت من الكامل ، وقد نسب هذا الشاهد في كتاب سيويوه =

= إلى رجل من بني سلول ، ولم يعينه أحد ، وقد ذكر الأصمعي في كتابه الأصمعيات خمسة أبيات هذا صدر ثالثها ، وعجزه قوله :

\* فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي \*

ونسبها إلى شمر بن عمرو الحنفي ( انظر الأصمعيات ص ٧٤ طبع ليسك سنة ١٩٠٤ م ) .

اللغة : « اللثيم » هو الشحيح الذيء النفس الحبيث الطباع « يعنيني » يقصدني ، وهو مبني للمعلوم ، بخلاف عنى يعنى بمعنى اهتم بهم فإنه مبني للمجهول لزوما ، تقول : عنى فلان بمحاجتي ، وهو معنى بها .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أمر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلاية رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللثيم » مجرور بعلى وعلاية جره السكرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أمر « يسبني » يسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جر صفة للثيم « قمضيت » الفاء حرف عطف ، مضى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « ثمّت » ثم : حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض وفاعله « لا يعنيني » لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، يعنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللثيم يسبني » حيث وقعت الجملة ، وهى يسبني ، نعتا للمعرفة وهو قوله اللثيم ، وإنما ساغ ذلك لأنه - وإن كان معرفة في اللفظ - نكرة في المعنى ؛

وشرطان في الجملة<sup>(١)</sup> ؛ أَحَدُهُمَا : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، إما ملفوظ به كما تقدّم ، أو مُقَدَّر كقوله تعالى : ( وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا )<sup>(٢)</sup> أى : لا تجزى فيه<sup>(٣)</sup> ، والثانى : أن

لأن « أل » المقترنة به جنسية ، وزعم ابن عميل أنه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالا كالأصل في الجمل الواقعة بعد المعرفة ، والمعنى يأتى بذلك ، فإن الشاعر لم يقصد أنه يمر به في حال كونه يسبه ، وإنما أراد أنه يمر على اللثيم الذى من ديدنه وشيمته وسجيته أنه يقع فيه .

وقد علمت بما ذكرناه لك من قبل أن المسألة خلافية ، وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل جواز أن تكون الجملة نعتا للاسم المقترن بأل الجنسية نظرا إلى معناه وذلك لأن أفضله معرفة بسبب دخول أل عليه ، ومعناه كعنى النسكرة من قبل أنه لا يقصده فرد معين ، واختار أبو حيان في الارتشاف أنه لا يجوز أن تكون الجملة نعتا للاسم المقترن بأل وأن أل الجنسية كأل العهدية في كون مدخول كل منهما معرفة ، والحاصل أن ابن مالك نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب آل الجنسية ، وأن أبا حيان نظر فيما اختاره إلى اللفظ .

(١) بقی شرط فی النسکرة التى توصف بالجملة لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون هذه النسکرة المنعوتة مذکورة ، فلا يجوز حذفها إلا فى الحالة التى سبکها المؤلف فى حذف المنعوت- وهى أن تكون النسکرة بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بنى- وزعم قوم أنه لا يشترط ذلك ، بل يجوز أن تكون النسکرة محذوفة ، واستدل بقول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

فإن قوما جعلوا « جلا » جملة صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا ، والقائلون بالاشتراط يقولون : إن « جلا » إما أن يكون مصدرا وأصله ممدود فقصره الشاعر ، وكأنه قال : أنا ابن جلاء ووضوح ، وإما أن يكون فعلا ماضيا فيه ضمير مستتر ، وقد سمى به كما سموا « تأبط شرا » ولئن سلم ماذكروا من أنه جملة نعت بها محذوف فهو شاذ .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) من الجمل التى تحتاج إلى رابط يربطها بما تتصل به جملة الصلة وجملة الخبر وجملة النفث ، فأما جملة الخبر فقد ذكر المؤلف فى موضعه ما يربطها بالمبتدأ ، كما ذكر أنه

تكون خبرية ، أى : مُحْتَمَلَةٌ لِلصِّدْقِ والكذب ؛ فلا يجوز « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ » ولا « بَعَبْدَ بَعْتِكَ » قاصداً لإنشاء البيع ، فإن جاء ما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار القول ، كقوله :

= يجوز كون الضمير الرابط للمبتدأ بجملة الخبر محذوفاً مقدراً ، وذكر في باب الموصول ما يربط جملة الصلة بالموصول ، كما فصل القول في حذف هذا العائد مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، ولم يفصل هذا التفصيل في رابط جملة النعت بالمنعوت ، واعلم أولاً أن حذف الرابط من جملة الصلة أكثر من حذف الرابط من جملة النعت ومن جملة الخبر ، وأن حذف الرابط من جملة النعت أكثر في ذاته ، وحذفه من جملة الخبر قليل ، ثم اعلم بعد هذا أن رابط جملة النعت بالمنعوت قد يكون أصلاً - قبل الحذف - مرفوعاً ، كقول الشاعر :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ

فإن قوله « قتل » المجرور لفظاً برب مبتدأ ، و « عار » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ورب قتل هو عار ، وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع نعت لقتل ، وقد يكرن أصل رابط جملة النعت بالمنعوت منصوباً كقول الشاعر :

أَبْجَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ تَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ

فإن جملة « حميت » من الفعل والفاعل في محل رفع نعت لشيء ، والرابط ضمير منصوب بحميت محذوف ، والتقدير : وما شيء حميته بمسبح ، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت مجروراً بواحد من حرفين وهما في ومن ، فأما الذى أصله مجرور بنفى فإنما يكون إذا كان المنعوت اسم زمان ومن أمثلته الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ( واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ) أى لا تجزى فيه ، فإن كان المنعوت غير ظرف الزمان لم يجز حذف الرابط المجرور بنفى ، نحو « رأيت رجلاً رغبت فيه » رأما الرابط المجرور بمن فقد يحذف والمنعوت اسم زمان نحو « هذا شهر صمت يوماً مبارك » أى صمت يوماً منه ، وقد يحذف والمنعوت غير اسم الزمان نحو قولك « عندى بر إردب بدينارين » أى إردب منه بدينارين .

٣٩٤ - \* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّئْبَ قَطْ \* \*

أى : جَاءُوا بِلَبَنٍ مَخْلُوطٍ بِالماءِ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ هَذَا الـكَلَامِ .

٣٩٤ - هذا الشاهد بيت من الرجز المشطور ، قيل : هو للعجاج بن رؤبة ، وقيل : لراجز كان قد نزل يقوم فانتظروا عليه طويلاً حتى جاء الليل بظلامه ثم جاءوه بلبن قليل قد خلطوا به ماء كثيراً حتى أصبح لونه يحاكي لون الذئب ، وقبل هذا البيت قوله .

\* نَحَى إِذَا جَنَّ الظَّالَمُ وَاخْتَلَطَ \* \*

اللغة : « مذق » المذق - بفتح الميم وسكون الذال المعجمة - اللبن المخلوط بالماء ومتى كثر خلط اللبن بالماء صار لونه إلى الزرقة ، والأصل أن يقال لبن : مذيق ، على فعل بمعنى مفعول ، ولكنهم وصفوه بالمصدر فقالوا « لبن مذق » ثم كثر ذلك في كلامهم حتى حذفوا الموصوف وسموا اللبن المخلوط مذقاً تسمية بالمصدر « قط » اسم معناه الزمان الماضي أو ما مضى وانقطع من العمر .

الإعراب : « جاءوا » جاء : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بمذق » الباء حرف جر ، مذق : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بجاء « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأيت » رأى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وناء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « الذئب » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « قط » ظرف لما مضى من الزمان مبني على الضم في محل نصب برأى ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت الذئب » فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله « هل رأيت الذئب » نعتاً للنسكرة التي هي قوله « مذق » وهذا الظاهر غير مراد ، بل جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله ، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتاً ، وأصل الكلام : جَاءُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّئْبَ .

وقد قدر ابن عمرون النعت المحذوف بقوله « جاء وبمذق مثل الذئب ، هل =

رأيت الذئب قط ، وزعم أن هذا أحسن من تقدير القول ؛ لأن هذا المقدر ورد مصرحاً به في نحو قولهم « مررت برجل مثل الأسد هل رأيت الأسد قط » وفي الحديث « كلابيب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان » .

فإن قلت : فإنني أجد الذمت بشارك خبر المبتدأ في كثير من الأحكام ، وأجد جمهور النحويين يجهزون وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية ولا يلتزمون تقدير قول يجعلونه هو الخبر والجملة الإنشائية معمولاً له ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الأنباري ، فأما الجملة الواقعة نعتاً فإن الجمهور قد اشترطوا فيها أن تكون خبرية ، والتزموا - حين تقع في نص الكلام إنشائية - تقدير قول يجعلونه هو الذمت ويجعلون الجملة الإنشائية معمولاً له . فما وجه هذه التفرقة ؟ ولماذا لم يجعلوا الذمت كالخبر في هذا الموضوع ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن النحاة لم يغيب عن أذهانهم ما ذكرت ، ولكنهم رجعوا أولاً إلى الاستعمال العربي فوجدوا الخبر يقع جملة إنشائية في كثير من كلامهم ، فجملة « نعم ، وبئس » تقع خبراً مقدماً عن الاسم المخصوص بالمدح أو الذم ، وجملة التعجب تقع خبراً ، وكل من جملة نعم والتعجب إنشائيتان كما هو معلوم لك ، ثم رجعوا - بعد هذا السماع المطرد - إلى السر في وقوع الخبر جملة إنشائية وفي عدم وقوع الحال جملة إنشائية ، فوجدوا في طبيعة ما يراد من الخبر وما يراد من الذمت ما يؤيد ذلك ، وبيان هذا أن المتكلم بجملة من مبتدأ وخبر يريد أن يفيد المتكلم ثبوت شيء كان مجهولاً له شيء معلوم له أما الشيء الذي كان مجهولاً للمخاطب فهو الخبر ، وأما الشيء الذي كان متصوراً للمخاطب فهو المبتدأ . ومحال في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إعادة المخاطب ثبوت شيء معلوم له شيء معلوم له أيضاً ، لأنه لا فائدة في ذلك ، كما أن محالاً في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إعادة المخاطب ثبوت شيء مجهول له شيء مجهول له أيضاً ، ومن أجل هذا كان مما لا بد منه أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة كالعرفة ، وكان الخبر نكرة أو معرفة كالنكرة ، والجملة الإنشائية كالجملة الخبرية في أن كلا منهما في قوة النكرة ، أما المتكلم بالذمت فإنه يريد توضيح المنعوت أو تخصيصه للمخاطب ، والتوضيح ومثله التخصيص لا يكون إلا بشيء معروف للمخاطب =

الرابع : المصدر<sup>(١)</sup>، قالوا « هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَرِضًا ، وَزَوْرٌ ، وَفِطْرٌ »  
وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق ، أى : عَادِلٌ ، وَمَرْضِيٌّ ، وَزَائِرٌ ،  
وَمُفْطِرٌ ، وعند البصريين على تقدير مضاف ، أى : ذُو كَذَا ، ولهذا التَّزِمَ

= في ذاته ، ضرورة أنه لا يمكن لك أن توضح المخاطب شيئاً مبهماً غير معلوم له بشيء  
مبهم مثله ، ولما كانت الجملة الإنشائية من طبيعتها ألا تكون معلومة قبل التكلم  
بها ، إذ أن المراد بها تحصيل شيء غير حاصل ، لم تصلح أن تكون نعتاً موضوعة أو  
مخصصة ، أما الجملة الخبرية فلـكونها حديثاً عن شيء قد وقع وحدث قبل التكلم بها ،  
فكانت لذلك صالحة أن تكون معلومة ، صلحت : لوقوعها نعتاً .

(١) أنت تعلم أن المصدر اسم دال على معنى هو الحدث ، ولا دلالة له على الذات ،  
فإذا قلت « هذا رجل عدل » مع بقاء كل من الذمت والنعوت على معناه الأصلي - كنت  
قد وصفت الذات بالمعنى ، وهو لا يجوز ، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون  
جميعاً للتخلص من هذا الذى لا يجوز تأويل العبارة : إما بجعل اسم المعنى فى تأويل  
المشتق الدال على الذات ومعنى قائم بها أو واقع عليها ، وإما بتقدير مضاف يدل على  
الذات - وهو ذر التى بمعنى صاحب - وإذا علمت هذا فاعلم أن النعاة منعوا النعت  
بالمصدر رجوعاً إلى العلة التى ذكرناها فى أول هذا الكلام ، فأما الرجوع إلى السماع  
عن العرب فلما نجد فى كلامهم استعمال المصدر نعتاً كثيراً ، ولهذا تجد ابن مالك يقول  
فى الألفية \* ونعتوا بمصدر كثيراً \* وباستقراء كلام العرب نقبين لنا ظاهرتان : أما  
الأولى فإننا نجد لم ينعتوا بالمصدر إلا إذا استكمل شروطاً ، منها أن يكون مصدراً  
لفعل ثلاثى أو بزنة مصدر الفعل الثلاثى فالأول كعدل ورضا وزور ، والثانى كفطر  
فإنه اسم مصدر فعله أفطر ، ومنها ألا يكون هذا المصدر مصدراً ميمياً كضرب  
وكنصر ، والظاهرة الثانية أننا نجد حين استعمال المصدر نعتاً يلتزمون الإتيان به  
مفرداً مذكراً فيقولون : هذا رجل عدل ، وهذان رجلان عدل ، وهؤلاء رجال عدل ،  
وهذه امرأة عدل - إلخ ، والسرفى ذلك أنهم نظروا إلى لفظ المصدر ، والمصدر  
كما علمت لا يثنى ولا يجمع ، ولم ينظروا إلى المعنى الذى يصح عليه الكلام ، ولعل هذا  
الصنيع مما يرجح تقدير علماء البصرة مضافاً محذوفاً ؛ لأنهم لو نظروا إلى كونه فى المعنى  
اسم فاعل أو اسم مفعول لثنوه وجمعوه .



إفراده وتذكيره ، كما يلتزمان لو صُرحَ بذو<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وإذا تعددت النعموت ؛ فإن اتحد معنى النعمة استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه ، نحو « جاءني رجلان فاضلان » و « رجال فضلاء » وإن اختلف وجب التفريق فيها بالعطف بالواو ، كقوله :

٣٩٥ - \* عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ \*

(١) هذان تأويلان ، وبقي تأويل ثالث ، وحاصله إبقاء المصدر والمنعوت على حالهما ، وإرادة المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس العدل ونفس الرضا ونفس الزيارة .  
٣٩٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر أنشده سيدييه ، وصدره قوله :

\* بَكَيْتُ وَمَا بُكَأَ رَجُلٍ حَزِينٍ \*

اللغة : « الربع » المنزل « المسلوب » الذي قد ذهب ولم يبق من آثاره شيء « البالي » الذي قد ذهب عينه وبقيت رسومه .

الإعراب : « بكيت » بكى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « وما » الواو اعتراضية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « بكا » خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التمذر ، وهو مضاف و « رجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حزين » صفة لرجل مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل الذي هو بكيت ومعموله الذي هو قوله « على ربعين » فإنه جار ومجرور متعلق ببكيت « مسلوب » نعت لربعين ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « وبال » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، بال : معطوف على مسلوب ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « ربعين مسلوب وبال » حيث عطف ثأني النعتين وهو قوله بال على أولهما وهو قوله مسلوب ، ولم يثنهما لأنهما اختلفا في المعنى .

وقولك « مَرَرْتُ بِرَجَالٍ شَاعِرٍ وَكَاتِبٍ وَفَقِيرٍ » .  
 وإذا تَعَدَّدَتِ النعموتُ واتحد لفظ النعمة ؛ فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز  
 الإتيان مطلقاً كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الظَّرِيفَانِ » و « هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ  
 عَمْرُو المَاقِلَانِ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَصْرَتُ خَالِدًا الشَّاعِرَيْنِ » ، وَخَصَّ  
 بعضهم جَوَازَ الإتيان بكون المتبوعين فاعلي فعاين أو خبري مبتدئين .

وإن اختلفا في المعنى والعمل ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْرًا الفَاضِلَيْنِ » ،  
 أو اختلف المعنى فقط ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو السَّكَاتِبَانِ » أو العمل فقط  
 كـ « هَذَا مُؤَلِّمٌ زَيْدٌ وَمُوجِعٌ عَمْرًا الشَّاعِرَانِ » وَجَبَ الْقَطْعُ .

\*\*\*

فصل : وإذا تَكَرَّرَتِ النعموتُ لواحد ؛ فإن تعين مُسَمَّاهُ بدونها جاز  
 إتيانها ، وقطعها ، والجمع بينهما بشرط تقديم التَّبَعِ ، وذلك كقول خِرْنَقَ :  
 ٣٩٦ . لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ  
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرُرِ

٣٩٦ — هذان بيتان من السكامل تقولهما الخرنق — بكسر الخاء والنون بينهما  
 راء بساكنة — وهى أخت طرفة بن العبد البكرى الشاعر المعروف لأمه . وهى  
 الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة . والبيتان اللذان ذكرهما المؤلف تقولهما  
 فى رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بنى أمد ، وكان قد قتل هو وجماعة من  
 قومه فى يوم قلاب .

اللاغة : « لا يبعدن » أرادت لا يهلكن ، مأخوذ من البعد بمعنى الذهاب بالموت  
 والهلاك وقد جرى سنن العربية على أنهم إذا أرادوا الدعاء لرجل قالوا : لا تبعد ،  
 أو لا يبعد ، وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا : بعدت ، أو بعداً لك ، أو بعداً له ، وفى  
 الكتاب الكريم : ( ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود ) « سم العداة » العداة — بوزن  
 قضاة — جمع عاد بمعنى العدو الذى هو خلاف الصديق ، وأرادت بكونهم سم الأعداء =

= أنهم يقتلونهم ، فهم لهم بمنزلة السم « وآفة الجزر » آفة الشئ ، في الأصل : اسم لكل ما يصيبه أو يهلكه ، والجزر - بضم أوله وثانيه - جمع جزور ، وهو اسم يطلق على الإبل خاصة ، وأرادت بكونهم آفة الإبل أنهم يفنونها بالدبح للضيفان ، وصفتهم أولاً بالشجاعة ، ثم وصفتهم بالكرم « معترك » اسم لمكان الاعتراك ، والمراد به مكان التحام الجيوش وتزاحمهم « معاهد » جمع معقد ، وهو موضع عقد الإزار « الأزر » بضم أوله وثانيه - جمع إزار ، بزنة كتاب وكتب ، والإزار : اسم لما يشده الإنسان على وسطه ، وأرادت بكونهم طيبين معاهد الأزر الكساية عن عفتهم وتزهمهم عن الفحشاء .

المعنى : دعت أولاً لقومها ألا يهلكوا ، ثم وصفتهم بالشجاعة الفائقة وأنهم ينتصرون دائماً على عدوهم ويأتون عليه ، ثم وصفتهم بالكرم البالغ أقصى غايته وأنهم يفنون إبلهم للضيف ، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها ، وهي أنهم يحضرون كل معركة من معارك القتال ، ولا يتخلفون عن ملاقات الأبطال ، ثم وصفتهم بالعفة والطهارة والتزهد عن الفحشاء .

الإعراب : « لا » دعائية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يبعدن » يبعد : فعل مضارع مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الدعائية ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قومي » قوم : فاعل يبعد ، مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الدين » صفة لقومي مبنى على الياء في محل جر « هم » مبتدأ « سم » خبر المبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وسم مضاف و « العداة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وآفة » الواو حرف عطف ، آفة : معطوف على سم ، وآفة مضاف و « الجزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « النازلون » يروى بالواو ويروى بالياء ، فإن رويته بالواو احتمل وجهين : أحدهما : أن يكون نعتاً لقومي المرفوع تقديره بالفاعلية ، وثانيهما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هم =

ويجوز فيه رفعُ « النازلين » و « الطيبين » على الإتيان لـ « قومي » ،  
أو على القطع بإضمار « هُم » ، ونصبهما بإضمار « أمدح » أو « أذكر » ، ورفعُ  
الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .  
وإن لم يُعرَف إلا بمجموعها وَجَبَ إتيانها كلها ، لتنزيلها منه منزلة  
الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ الْفَقِيرِ الْكَاتِبِ »  
إذا كان هذا الموصوفُ يُشاركه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر  
تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

= النازلون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً ، والتقدير :  
أمدح أو أعني النازلين « بكل » جار ومجرور متعلق بالنازلين على كل وجه ، وكل  
مضاف و « معترك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والطيبون » يروي  
بالواو وبالياء أيضاً ، فإن رويته بالواو وكنت قد رويت « النازلون » بالواو احتمال  
الوجهين : الرفع على أنه نعت لقومي ، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وإن رويته  
بالواو وكنت قد رويت « النازلين » بالياء تعين فيه وجه واحد وهو الرفع على أنه  
خبر مبتدأ محذوف : أي هم الطيبون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل  
محذوف ، إن كنت قد رويت « النازلون » بالواو ، فإن كنت رويت « النازلين »  
بالياء جازي هذا أن يكون عطوفاً على « النازلين » والقاعدة التي لا يجوز لك الإبراح  
عنها هي أنك إذا اتبعت الأول جاز لك في التالي الإتيان والقطع بالرفع أو بالنصب ،  
وإن قطعت الأول بالرفع أو بالنصب لم يجز لك في التالي إلا القطع بالرفع أو بالنصب ،  
فإن قطعت الجميع لم يلزمك أن تجعل قطع الثاني كقطع الأول ، بل يجوز التوافق  
والتخالف ، وفولها « معاهد » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن قوله « الطيبون »  
صفة مشبهة ، ومعاهد مضاف و « الأزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قولها « النازلون » . . . والطيبون » فليهما كما ذكر المؤلف نعتان  
لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت ، ومن ثمة يجوز فيهما الإتيان ، ويجوز فيهما القطع ،  
ثم قطعهما إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له أو إلى النصب بتقدير  
فعل يكونان مفعولين له . وقد روي بالنصب كما روي بالرفع فدللت الروايتان على جواز  
الإتيان والقطع على ما ذكرنا في الإعراب .

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة .

وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإنباع ، وجاز في الباقي القطع ، كقوله :

٣٩٧ — وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْنًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

٣٩٧ — هذا بيت من المتقارب من قصيدة طويلة لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، يصف صياداً .

اللفظة : « يأوى » الأصل في هذه المادة معنى سكن ونزل بمحله ، وتقول : أوى فلان إلى فلان ، تربد أنه سكن إليه ونزل عنده ، وقالوا : فلان مأوى المساكين ، يريدون أنهم يسكنون إليه ، ويجدون راحتهم عنده ، وينزلون عليه ، وقد ضمن الشاعر « يأوى » معنى يرجع ويؤوب ويعود كما في قول الحطيئة :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوَى إِلَى نَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ

« عطل » بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - جمع عطل ، وهى المرأة التى لاحت لها « شعناً » جمع شعناء ، وهى المرأة الضعيفة السيئة الحال الملبدة الشعر « مراضيع » جمع راضع ، وهى المرأة التى لها ولد رضعه ، وكان من حق العربية عليه أن يقول مرضاع - بغير ياء - إلا أنه أشبع كسرة الضاد فتولدت عنها ياء ، أو ندعى أن للفرد مرضاع فهذه الياء منقلبة عن الألف التى فى المفرد « السعالي » جمع سعلاة - بكسر السين وسكون العين - وهى الغول التى تترأى فى الغلوات لبعض الأعراب فى صور تزعمهم ، وقد جرى بينهم الغول والسعلاة مجرى المثل ، يضربونه لسكر ما يهولهم ويفظعهم .

المعنى : وصف الشاعر صياداً يسعى لتحصيل قوت عياله ؛ فذكر أنه يوغل فى اتباع الوحش حتى يغيب عن نسائه مدة طويلة ، ثم يعود إليهن فيجدهن فى حالة بؤس واحتياج وفساد حال ، وذكر أنهن لفظاعة منظرهن وقبيح ما آلت إليه حالهن يشهن القيلان .

الإعراب : « ويأوى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاحت له من الإعراب ، يأوى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله =

وحقيقة القطع : أن يُجْعَلَ النعتُ خبراً لمبتدأ ، أو مفعولاً لفعل .

فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرد مَدْحٍ أو ذمٍّ أو ترخُّمٍ وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل ، كقولهم : « الحمد لله الحميد » بالرفع بإضمار « هو » ، وقوله تعالى : ( وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ )<sup>(١)</sup> بالنصب بإضمار « أذم » .  
وإن كان لغير ذلك جاز ذكره ، تقول « مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ » بالأوْجُه الثلاثة ، ولك أن تقول « هو التاجر » و « أعنى التاجر » .

\*\*\*

فصل : ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلِمَ ، وكان النعت إما صالحاً

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الصياد الذي يصفه « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نسوة » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وشعثا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، شعثاً : مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى شعثا ، أو أصف ، أو أذكر ، أو نحو ذلك « مرضيع » نعت لشعث منصوب بالفتحة الظاهرة « مثل » نعت ثان لشعث ، ومثل مضاف و « السعالى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نسوة عطل وشعثا » حيث وردت الرواية فيه بجر عطل ونصب شعثاً ؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو فيه إلا الجر ، وأما الثانى وهو شعث فقد روى مجروراً وهى رواية سيبويه ، وروى منصوباً أيضاً ؛ فدل ذلك على أن نعوت النسكرة يجب فى أولها الإنباع ويجوز فيما عداه الإنباع والقطع .

فإن قلت : فلماذا جاز فيما عدا الأول من نعوت النسكرة الإنباع والقطع بدون قيد ؟ ولم يحز القطع فى نعوت المعرفة إلا إذا تعينت المعرفة بدونه ؟

فالجواب أن ندلك على أن المقصود من نعت النسكرة مجرد التخصيص ، وهو يحدث بالنعث الواحد ، ولا كذلك المعرفة لأن المقصود بها التوضيح وهو قد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد كما قد يكتفى بالواحد .

{ ١ } من الآية ٣ من سورة المسد .

لمباشرة العامل نحو (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) <sup>(١)</sup> أى : دُرُوعًا سَابِغَاتٍ ، أو بعض اسم مُقَدَّمٍ مخفوضٍ بِمَنْ أَوْ فِي <sup>(٢)</sup> .

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ .

(٢) قد روى النحاة أحياناً من الشعر ، وخرجوها على حذف النعوت وبقاء النعت ، وليس فيها أحد الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لهم ، لاحرم حكوا بشذوذها ، فمن ذلك قول الشاعر ، وهو السكيت ( ورواه ابن منظور تبعاً للجوهري في ق ب ص ) :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْخَصَى

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا

قالوا : تقدير الكلام \* من بين من أرى ومن أقر \* أى من بين رجل أرى ورجل أقر ، حذف النعوت في موضعين من الكلام ، وأبقى النعت فيهما - وهو جملة « أرى » وجملة « أقر » .

ومن ذلك قول الراجز :

مَالَكْ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ

\* تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ \*

قالوا : تقدير الكلام « ترمى بكفى رجل كان من أرمى البشر » حذف النعوت وهو رجل . وأبقى النعت وهو إما جملة كان واسمها المستتر فيها وخبرها ، وإما الجار والمجرور الذى هو « من أرمى البشر » إذا اعتبرت كان زائدة .

ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

كَأَنَّكَ مِنْ جِجَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

قالوا : تقدير الكلام « كأنك جمل من جبال بني أقيش » حذف النعوت وهو جمل ، وأبقى النعت وهو الجار والمجرور ، ويمكن تخريج هذا البيت على المطرد الشائع ، فيقدر الكلام : كأنك من جبال بني أقيش جمل يققع بين رجليه بشن ، ليكون النعوت المحذوف بعض اسم مجرور بمن متقدم ، ويكون الجار والمجرور حالا من الضمير في « يققع » وجملة يققع صفة لجمل .

فالأول كقولهم : « مِنَّا ظَعْنٌ وَمِنَّا أَقَامَ » أى : مِنَّا فريقٌ ظَعْنٌ ، وَمِنَّا فريقٌ أَقَامَ .  
والثانى كقوله :

٣٩٨ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمْ  
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْشَمْ

٣٩٨ - هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهذا البيت قد نسبته ابن يعيش إلى الأسود الجمانى - بجاء مهملة مكسورة وميم مشددة - ووقع فى نسخ التصريح « أبو الأسود الجمانى » وهو تحريف شذيع ، وقد نسبته سيبويه إلى حكيم بن معية الربيعى ، وهو راجز إسلامى كان معاصرا للعجاج وحيد الأرقط .

اللغة : « لم تيشم » معناه لم تقع فى الإثم ، وهو الكذب هنا ، وأصل هذه الكلمة فى الامة لمشهورة « تأثم » بوزن تعلم مضارع أثم - بوزن علم - فجاء بها الراجز على لغة غير أهل الحجاز بكسر حرف المضارعة فقال « تئثم » ثم قلب الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة كما قالوا ذيب ، وبير ، فى ذئب وبئر « يفضلها » يزيد عليها « حسب » الحسب - بفتح أوله وثانيه - كل شئ يعده الإنسان من مفاخر آباءه « ميسم » بكسر الميم بعدها ياء مشاة ساكنة ثم سين مفتوحة - هى الوساعة والجمال ، والأصل « موسم » فلما وقعت الواو ساكنة إثر كسرة انقلبت ياء كما فى ميزان وميقات وميعاد .

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « قلت » فعل ماض وفاعله « ما » حرف نفي « فى » حرف جر « قومها » قوم : مجرور بنى ، وقوم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير السكالم : ما فى قومها أحد « يفضلها » يفضل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ المحذوف ، وضمير الغائبة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع نعت لذلك المبتدأ المحذوف « فى » حرف جر مبنى على السكون لايحل له من الإعراب « حسب » مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =



أصله «لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْتُمْ» فحذف الموصوف وهو «أحد»، وكسر حرف المضارعة من تأتم، وأبدل الهمزة ياء، وقدّم جواب لو فاصلا بين الخبر المُقدّم، وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر وهو «أحد» المحذوف.

\*\*\*

= متعلق بقوله يفضل «وميسم» الواو حرف عطف، ميسم: معطوف على حسب، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ما في قومها يفضلها» حيث حذف المنعوت وأبقى النعت وهو جملة «يفضلها» وأصل الكلام: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها، وقد ذكره المؤلف وذكر ما في البيت من تقدير.

قال الفراء: «ومن كلام العرب أن يضمروا في مبتدأ الكلام بمن؛ فيقولون: منا يقول ذلك ومنا لا يقوله، وذلك أن من بعض لساها منه؛ فلذلك أدت عن المعنى المتروك، قال الله تعالى: (وما منا إلا له مقام معلوم) وقال: (وإن منكم إلا واردها) ولا يجوز إضمار من في شيء من الصفات إلا على هذا الذي نبأته به، وقد قالها الشاعر في في، ولست أشتهبها، قال \* لو قلت ما في قومها... البيت \* وإنما جاز ذلك في في لأنك تجد معنى من، وأنه بعض ما أضيفت إليه، ألا ترى أنك تقول: فينا الصالحون وفينا دون ذلك، فكأنك قلت منا، ولا يجوز أن تقول: في الدار يقول ذاك، وأنت تريد: في الدار من يقوله، إنما يجوز إذا أضيفت في إلى جنس المتروك» اه كلامه بحروقه.

وقال سيديويه في باب حذف المستثنى استخفافا، مانصه «وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذلك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيت في حال كذا، وإنما يريد ما منهما واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى جده (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) ومن ذلك من الشعر \* كأنك من جمال بنى أقيش \* أى كأنك جعل من جمال بنى أقيش، ومن ذلك قوله أيضا \* لو قلت ما في قومها لم تيسم - البيت \* ».

ويجوز حذف الدمع إن عُلِمَ ، كقوله تعالى : ( يَاخُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا )  
 أى : كلَّ سفينةٍ صالحةٍ ، وقول الشاعر :  
 ٣٩٩ — \* فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ \*

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف .

٣٩٩ — هذا شاهد من كلام للعباس بن مرداس السلمي مخاطب به النبي صلى  
 عليه وسلم ، وكان عليه السلام قد وزع غنائم حنين ؛ فأعطى قوما من أشرف العرب  
 من المؤلفات قلوبهم ، منهم أبو سفيان ومعاوية ابنه ، والأفرع بن حابس وعيينة بن حبه  
 الفزاري ، وأعطى العباس دون ما أعطى الواحد منهم ، ففي ذلك يقول العباس :  
 أَنْجَعْلُ نَهْيِي وَنَهَبَ الْعُبَيْدُ بَيْنَ عَيْيْنَةَ وَالْأَفْرَعِ  
 وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ  
 وما ذكره المؤلف عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :  
 \* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرِمِ \*

اللمعة : « نهى » النهب - بفتح فسكون - هو هنا بمعنى المنهوب ، مثل الخ  
 بمعنى المخلوق ، وأراد به الغنيمة « العبيد » بضم العين وفتح الباء ، بزنة المصغر — ا  
 فرس العباس بن مرداس ، وكان العباس يسمى فارس العبيد « عيينة » أراد به ع  
 بن حصن الفزاري « والأفرع » أراد به الأفرع بن حابس « حصن » هو أبو ع  
 « حابس » هو أبو الأفرع « مرداس » هو أبو العباس ، ويفوقانه : بمعنى يفضا  
 عليه « في مجمع » أراد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر والتناثر فذكر كل واحد من  
 مآثره لم يكن لأحدهما مآثرة تفوق مآثر أبيه مرداس .

المعنى : ذكر الشاعر أنه اغتم ؛ لأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ف  
 الغنائم فأعطى الأفرع بن حابس وعيينة بن حصن وجماعة آخرين أكثر مما أعطاه  
 وهو يدعى أن هذه الغنائم التي وزعت إنما غنمها هو وفرسه ؛ فإن كان أحد أ  
 بالفضل فيما يعطى فهو الأحق دونهم ؛ فكأنه يقول : إني أنا وفرسى العبيد أ  
 هذه الغنائم التي أخذتها ففرقتها بين فلان وفلان ممن لم يكن لهم في غنمها كبير فضا  
 فكيف أصير بهذه المنزلة ، منزلة الذي لم يعط شيئاً جزيلاً ولم يمنع بالرة ، وإذا فهمت

هذا المعنى سهل عليك أن ترد ما تجده في كلام العليمى من الاستشكال ، فتفطن لذلك والله يوفقك .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حصن » اسم كان مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حابس » معطوف على حصن مرفوع بالضمّة الظاهرة « يفوقان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « مرداس » مفعول به ليفوقان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية أن ينونه لأنه مصروف لعدم وجود العلتين فيه ، ولسكنه منعه من الصرف حين اضطر لإقامه الوزن « في جمع » جار ومجرور متعلق بيفوقان « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع « في الحرب » جار ومجرور متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تدرا » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فلم » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب لم : حرف نفي وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وهو المفعول الأول لأعط « شيئاً » مفعول ثان لأعط منصوب بالفتحة الظاهرة ، وله صفة محذوفة يدل عليها الكلام ، وتقدير العبارة : فلم أعط شيئاً عظيماً ، أو نحو ذلك « ولم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أ منع » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « فلم أعط شيئاً » حيث ذكر المنعوت وهو قوله « شيئاً » وحذف الذمت ، وأصل الكلام : فلم أعط شيئاً عظيماً . أو نحو ذلك ، ولا يمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير المحذوف الذي قدرناه لأمرين ؛ الأول : أنه =

يخالف الواقع لأنه كان قد أعطى بالفعل عطاء رأى أنه أقل مما كان يستحقه ، و أنه يخالف قوله « ولم أ منع » إذ لو كان لم يعط شيئا مطلقا لكان قد منع ، ولو إن في قوله « ولم أ منع » حذف المنعوت والذمت جميعاً لم تكن قد أبعدت ، الكلام عليه : فلم أعط شيئا عظيماً ولم أ منع الشيء الحقير .

ونريد أن تنبهك هنا إلى أن متقدمي النعارة لم يكونوا ، بشرطون - لا في الذمت ، ولا في حذف المنعوت - إلا أن يكون المحذوف معلوماً يدركه المخاطب ، نص عليه ، وقد أُرنا لك ( في ص ٣٢١ ) عبارة سيديويه في حذف المنعوت ، وفيها أن علة جواز الحذف هي التخفيف وعلم المخاطب ما يعنيه المتكلم ، ونحن هنا نذكر عبارة جابر الله الزمخشري لتدرك ما أردنا تنبيهك إليه ، قال « وحق الصفة أن الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، فينشد يجوز تركه الصفة مقامه ، كقوله :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُرِيهِ  
وقوله :

رَبَّاهُ سَمَاءَهُ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِيهَا إِلَّا السَّحَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّيِّ  
وقوله صر وجل ( وعندهم قاصرات الطرف عين ) وهذا باب واسع  
قول النابغة : \* كأنك من جمال بني أقيش \*

أى جمل من جمالهم ، وقال : \* لو قلت ما في قومها لم تتيهم \* بقضا  
أى ما في قومها أحد بفضلها ، ومنه قوله :

\* أما ابن جلا وطلاع الثنايا \*

أى رجل جلا ، وقوله :

\* ترى بكفى كان من أرمى البشر \*

أى بكفى رجل ، وسمع سيديويه بعض العرب الموثوق بهم بقول : ما منها ، ختى رأيت في حال كذا وكذا ، يريد ما منها واحد مات ، وقد يبلغ من الظهور يطرحونه رأساً ، كقولهم : الأجرع ، والأبطح ، والفارس ، والعاصب ، والرا والأورق ، والأطلس « اه كلامه بحروقه ، وهو صريح في أن المدار على ظهور وإدراك المحذوف .

أى : شَيْئًا طَائِلًا ، وقوله :

٤٠٠ — \* مُهْمَهْمَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ \*

٤٠٠ — هذا الشاهد من كلام المرقش الأكبر ، وهو عمرو بن سعد بن مالك ، أحد بني بكر بن وائل ، وقيل : اسمه عوف بن سعد بن مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدَيْنِ بِكْرٍ \*

اللغة : « أسيلة الخدين » هى الناعمة فى استرسال وطول « المهمة » الخفيفة اللحم « الفرع » الشعر « الجيد » العنق .  
المعنى : وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الخدين فى استرسال وطول ، وبأنها عذراء خفيفة اللحم مكتنزته ، وبأن لها شعراً سابغاً أسود وعنقاً طويلاً ، وستعرف وجه ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شبيهه بالزائد « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأسيلة مضاف و « الخدين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بكر » بدل أو عطف بيان من أسيلة الخدين « مهمة » نعت لأسيلة الخدين « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وجيد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، جيد : معطوف على فرع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والكل من المعطوف والمعطوف عليه نعت محذوف يرشد إليه المقام ، والتقدير : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فإنه لو لم يقدر ذلك لم يكن مدحاً ؛ لأن لكل أحد شعراً وعنقاً ، وجملته المبتدأ وخبره فى محل جر أو رفع نعت آخر لأسيلة .

الشاهد فيه : قوله « لها فرع وجيد » حيث ذكر المنعوت وحذف النعت ، وأصل الكلام : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فأما الدليل على أصل التقدير فسنذكره بعد ، وأما الدليل على أن المقدر هو خصوص ما ذكرناه فلأنه الكثير فى كلام العرب عند وصف النساء ، وذكر وجوه الحسن والملاحة فيهن ؛ فإنهم كثيراً ما يصفون الفرع بشدة السواد ، كقول امرئ القيس :

أى : فَرَزَعٌ فَاحِمٌ وَجِيدٌ طَوِيلٌ (\*) .

\*\*\*

= وَفَرَزَعٌ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٌ كَقَيْنِوِ الذُّخْلَةِ الْمُتَعَشِّكِلِ  
غَدَاثِرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَا تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنَى وَمُرْسَلِ  
ويصفون الجيد بالطول ، كقول امرئ القيس أيضاً :

وَجِيدٌ كَجِيدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِمٍ إِذَا هِيَ نَصَّتُهُ وَلَا بِمُعْطَالٍ  
ورما كنوا عن طوله كما في قول الحماسي :

أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أَرُغْكَ بِضَرَّةٍ بَعِيدَةٍ مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

وليس من المعقول أن يكون الشاعر قد أراد في بيت الشاهد ما هو ظاهره من  
غير ملاحظة محذوف ؛ لأنك لا تمدح إنساناً بأن له شعراً وبأن له عنقاً ، فإن جميع  
الناس كذلك ، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنساناً فتقول عنه : إنه إنسان ،  
وإنه آدمي ، فما لم ترد معنى إنسان كامل وآدمي عظيم لم يكن لكلامك معنى مقبول .

(\*) خاتمة - إذا تكررت النعوت لنعوت واحد ، فإما أن تكون هذه النعوت  
مفردات وإما أن تكون جملا ، وعلى كل حال إما أن تكون متحدة المعنى وإما أن تكون  
مختلفة المعنى .

فإن كانت النعوت متحدة المعنى لم يحز عطف أحدها على الآخر ، نحو قولك « هذا  
زيد الشجاع الجريء الفاتك » ونحو « لقيت رجلاً فصيحاً موهواً ذرب اللسان »  
وذلك لأن عطف أحدها على الآخر من باب عطف الشيء على نفسه ، وهو لا يجوز ؛ لما  
في أصل العطف من الدلالة على مغايرة المعطوف للمعطوف عليه .

وإن كانت النعوت مختلفة المعنى فإن كانت مفردات جاز عطف بعضها على بعض  
بما شئت من حروف العطف إلا حرفين هما أم وحق ، نحو قولك « هذا زيد الشجاع  
والفصيح والكريم » ونحو قول الشاعر وقد عطف بالفاء :

يَا كَهْفَ زِيَابَةَ لِأَحَارِثِ الصَّابِحِ فَأَلْغَا نِمِرَ فَأَلَا يَبِ

وإن كانت النعوت جملا فللإنعاضة فيها اختلاف ، فذهب الجمهور إلى أن حكمها جواز =

## هذا باب التوكيد

وهو ضربان : لفظي وسيأتي ، ومعنوي وله سبعة ألفاظ <sup>(١)</sup> :  
 الأول والثاني : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ ، وَيُوكَّدُ بهما لرفع المجاز عن الذات <sup>(٢)</sup> ،  
 عطف بعضها على بعض كالفردات ، وحكى الواحدى عن قوم أنهم بوجوب العطف في  
 الجمل ، نحو قولك « هذا رجل يحفظ القرآن ، ويتقن الفقه ، ويشارك في علوم  
 اللسان » .

وإذا تقدم النعت على المنعوت فإما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا نكرتين .  
 فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل صح الكلام وجعل المنعوت  
 المتأخر بدلا من النعت المتقدم ، نحو قولك « هذا العاقل زيد » ومنه قول الله تعالى  
 ( إلى صراط العزيز الحميد الله ) فيمن قرأ بكسر لفظ الجلالة .  
 وإن كانا نكرتين وجب نصب النعت المتقدم على أنه حال من المنعوت المتأخر ،  
 ومن ذلك قول الشاعر :

لَيْمَةً مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلْمٌ

وإذا اختلفت النعوت فكان بعضها مفردا وبعضها ظرفا وبعضها جملة ، فالأكثر  
 أن يقدم النعت المفرد على الظرف وأن يقدم النعت المظرف على الجملة ، نحو قولك  
 « زارنا رجل فاضل على فرس يحمل لنا أخبارا سارة » .

\*\*\*

(١) لما كانت ألفاظ التوكيد المعنوي محصورة لم يحتج العناية إلى تعريفه ، لكن  
 يرد على هذا الحصر أنه قد يقال « زارنى القوم ثلاثهم » أو يقال « أما القوم فقد  
 زارونى ثلاثهم » برفع ثلاثهم في المثالين على أنه توكيد ، ولم يذكر المؤلف ولا غيره  
 من النحاة - حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوي - لفظ « ثلاثة » وأخواته ، وعلى هذا  
 يكون قول المؤلف « وله سبعة ألفاظ » غير سديد .

والجواب عن هذا أنهم - حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوي - إنما يذكرون الألفاظ  
 التى اشتهر استعمالها في هذا المعنى ، فلا ينافى أن هناك ألفاظا غيرها تستعمل أحيانا في  
 التوكيد المعنوي ، ولكنها لم تشتهر ، ثم إن هذين المثالين اللذين ذكرتهما لك يجوز  
 في كل واحد منهما نصب « ثلاثهم » على أنه حال .

(٢) الذى يدل عليه صنيع المؤلف أنه قد أراد من قوله « المجاز عن الذات » =

تقول « جَاءَ الْخَلِيفَةُ » فيحتمل أن الجائي خبرُهُ أو ثَقُلَهُ ، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال .  
ويجب اتصالهما بضميرٍ مُطَابِقٍ للمؤكد ، وأن يكون لفظهما طَبَقَةً في الأفراد والجمع ، وأما في التثنية فالأصحَّ جَمْعُهُمَا على أفْعَلٍ ، ويترجَّح إفرادها على تثنيتهما عند الناظم ، وغيرُهُ بعكس ذلك .

والألفاظ الباقية : كَلَاً وَكَلْتَا المعنى ، وكُلٌّ وجميع وعامةٌ لغيره .  
ويجب اتصالهُنَّ بضمير المؤكَّد ؛ فليس منه ( خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً )<sup>(١)</sup> ، خلافاً لمن وَهَمَ ، ولا قراءة بعضهم : ( إِنَّا كَلَّا فِيهَا )<sup>(٢)</sup> ، خلافاً للقراء والزحشرى ، بل « جميعاً » حالٌ ، و « كَلَّا » بدَلٌ ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف .

وبؤكَدُ بهنَّ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ؛ فمن ثمَّ جاز « جَاءَنِي الزَيْدَانِ كِلَاهُمَا » و « الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا » لجواز أن يكون الأصل : جاء أحد الزيدَين أو إحدى المرأتين ، كما قال تعالى : ( يَخْرُجُ مِنْهُمَا

= استعمال اللفظ الموضوع للدلالة على ذات معينة في غير ما وضع له ، وذلك من جهتين ، الأولى أنه جعل هذا غير ما ذكره في التوكيد بالألفاظ الباقية من أنه لرفع تقدير مضاف ، والثاني أن تقدير المضاف يلزم منه بقاء اللفظ الأول على معناه الأصلي ، فلا يكون ثمة تجوز فيه ، ولتوضيح ذلك نحب أن نبين لك أنك لو قلت « زارني الخليفة » وأنت تريد أن الخليفة نفسه زارك فالسكلام حقيقة واللفظ مستعمل فيما وضع له ، وإن كنت إنما أردت بلفظ الخليفة رسوله للملاسة بينهما فقد استعملت لفظ الخليفة في غير ما وضع له ، وإن كنت قصدت أن السكلام على حذف مضاف فلفظ الخليفة باق على معناه الأصلي واسكنه ليس هو الزائر ، بل الزائر مضاف محذوف ، وكأنك قلت « زارني رسول الخليفة » .

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .



اللُّؤْلُوْ وَ لَمَرَّ جَانُ) <sup>(١)</sup> بتقدير يخرج من أحدهما ، وامتنع على الأصح « اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » و « الھِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا » لامتناع التقدير المذكور ، وجاز « جاء القَوْمُ كُلُّهُمْ » و « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ » وامتنع « جاء زَيْدٌ كُلُّهُ » <sup>(٢)</sup> .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

(٢) إذا عطفت اسما على اسم نحو قولك « جاء زيد وخالد » فهل يجوز توكيد المعطوف أو المعطوف عليه ؟ اختلف النحاة في ذلك ، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز لك أن تؤكد أحد الاسمين ، ولا كليهما ، فلا تقول « جاء زيد نفسه وخالد » ولا تقول « جاء زيد وخالد نفسه » ولا تقول « جاء زيد وخالد أنفسهما - أو نفساهما » ووجه ما ذهب إليه هشام ما زعمه من أنك حين عطفت الاسم الثاني على الاسم الأول أنبأت مخاطبك بأنك رويت في الأمر ولم تغلط في ذكر أحدهما وأن كل واحد منهما مستعمل في معناه الذي وضع له ، فلم يكن ثمة محال لذكر التوكيد ، لأنه إنما يؤتى به لدفع التجوز أو ما عسى أن يكون قد حدث من الغلط أو السهو ، واختار المحقق رضى الدين أن التوكيد جائز مع عطف أحد الاسمين على الآخر ، ووجه ما ذهب إليه الرضى أنه لا لازم بين العطف والتروى في الكلام ، وأن احتمال السهو أو الغلط أو التجوز باق مع العطف كما كان قبله ، قال الرضى « وقال هشام : إذا عطفت على شئ لم يحتج إلى تأكيد ، ولعله نظر إلى أن العطف عليه دال على أنك لم تغلط فيه ، والأولى الجواز ، نحو : ضرب زيد زيد وعمرو ، لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد . أو ربما غلطت في ذكر زيد ، وأردت ضرب بكر ، وعطفت بناء على أن المذكور بكر » اه كلامه ، ومع تمثيله لهذه المسألة بمثال من التوكيد اللفظي يجب ألا تظن الحكم الذى يقرره فيها خاصا بالتوكيد اللفظي ، وآية ذلك أنه لما أراد ذكر الخلاف في صدر كلامه قال « إذا عطفت على شئ لم يحتج إلى تأكيد » ولم يقيد بلفظي ولا معنوي ، ثم قال بعد ذلك « والأولى الجواز » أى جواز ما منعه القائل الأول ، وهو جواز التأكيد على عموميه ، فتفطن لذلك والله يرشدك .

والتوكيدُ بجميع غريبٌ، ومنه قول امرأة :

٤٠١ - فِدَاكَ حَيُّ خَوْلَانَ جَمِيعُهُمْ وَهُمْ عِدَانُ

٤٠١ - هذا بيت من مجزوء الرجز ، وهذا البيت لامرأة كانت ترقص به ولدها ، وبعده قولها :

وَكُلُّ آلِ قَحْطَانَ وَالْأَكْرُمُونَ عِدَانُ

اللغة : « فداك » يجوز في هذه الكلمة أن تقرأ بفتح الفاء فتسكون فعلا ماضياً ، كما تقول : فدى فلان فلاناً يفديه - مثل رمى الشيء يرميه - ويجوز أن تقرأ بكسر الفاء كما تقول : فدى لك نفسى ، وفداك أبى وأمى ، وقد يقال : فداء لك نفسى ، بالمد ، كما قال النابغة الذبياني :

مَهْلًا فِدَاكَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَثَمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

« خولان » بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو - قبيلة من قبائل اليمن « همدان » بفتح فسكون أيضاً - قبيلة أخرى من قبائل اليمن ، وفيها ورد قول الشاعر :

وَلَوْ كُنْتُ بُوَّابًا عَلَى بَابِ جَنَّةٍ لَقُلْتُ لِهَمْدَانَ ادْخُلُوا بِسَلَامٍ

« قحطان » بفتح فسكون - هو أبو العرب اليمنية « عدنان » بفتح فسكون - أبو عرب الحجاز ،

الإعراب : « فداك » إن قرأته بكسر الفاء فهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، و « حى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإن قرأت « فداك » بفتح الفاء فهو فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، و « حى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى كل حال حى مضاف و « خولان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وسكنه لأجل الوقف « جميعهم » جميع : توكيد لحى خولان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجميع مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « و همدان » الواو حرف عطف ، همدان : معطوف على خولان .

الشاهد فيه : قولها « جميعهم » حيث جاء هذا اللفظ توكيداً للفاعل أو الخبر ، والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم السكل عليه .

وكذلك التوكيد بعامة ، والتاء فيها بمنزلتها في النافلة ؛ فتصلح مع المؤنث والمذكر<sup>(١)</sup>؛ فتقول « اشترَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّةً » كما قال الله تعالى : ( وَيَمْقُوبَ نَافِلَةً )<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فصل : ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن تُنْبِيعَ كَلِمَةُ بِأَجْمَعٍ ، وَكَلِمًا بِجَمْعَاءَ ، وَكَلِمَةً بِأَجْمَعِينَ ، وَكَلِمَةً بِجَمْعٍ ، قال الله تعالى : ( فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ )<sup>(٣)</sup> .

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما :

الأول أن ابن مالك يقول في الألفية :

واستعملوا أيضاً ككل فاعله من عم في التوكيد ، مثل النافلة

وقد ذكر ابنه في شرحه على الألفية أن قوله « مثل النافلة » معناه أن ذكر هذا اللفظ في هذا الباب زائد على ما ذكره النحاة ؛ فإن أكثرهم أعفل ذكره ، فسكنا أن النافلة زيادة على ما فرضه الله تعالى على عباده يكون ذكر لفظ « عامة » في ألفاظ التوكيد زيادة على ما ذكره النحاة من ألفاظه ، وقد ذكر ابن هشام هنا أن المراد بهذا التشبيه أن التاء في « عامة » مثل التاء في لفظ « نافلة » يؤتى بها مع المذكر ومع المؤنث ، وليس ذكره استدراكاً على النحاة .

الأمر الثاني : أن اعتبار لفظ « عامة » بمعنى جميع ومجيبه توكيدا هو مذهب سيديويه إمام النحاة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن معنى « عامتهم » في قولك « جاء القوم عامتهم » هو أكثرهم ، وليس معناه جميعهم ، وعلى هذا يكون هذا اللفظ بدل بعض من كل ، ويكون ذكره في الكلام لتخصيص الجائين بكونهم أكثر القوم ، بخلافه على مذهب سيديويه فإن ذكره عنده للتعميم ،

(٢) من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

وقد يؤكّد بهن وإن لم يتقدم كل ، نحو ( لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ )<sup>(١)</sup> ،  
( أَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ )<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناءً بـ كلاً و كلاً ،  
كما استغنوا بتثنية سَيَّ عن تثنية سَوَاء ، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك ؛  
فتقول « جَاءَنِي الزَيْدَانِ أَجْمَعَانِ » و « الْهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ » .

وإذا لم يُفِذْ توكيدُ النكرة لم يُجْزَ باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ،  
وهو الصحيح ، وتحصلُ الفائدةُ بأن يكون المؤكّدُ محدوداً والتوكيد من ألفاظ  
الإحاطة ، كـ « اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعاً كُلَّهُ » وقوله :

٤٠٢ — \* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ \* \*

(١) من الآية ٨٣ من سورة ص .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

٤٠٢ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب ، الهذلي ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ \*

وهكذا يروى النحاة عجز البيت ، والصواب أنه ينصب « رجب » لأنه من قصيدة

منصوبة الروي ، ومطلعها :

يَا لَرَجَالٍ لَيَوْمٍ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَّا يَنْفَلِكُ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ الذَّهَى طَرَبًا

اللغة : « شاقه » أعجبه ، أو بعث الشوق إلى نفسه ، وبدل اللعنى الأول قول

الشاعر ( وهو الشاهد رقم ٣٤٢ الماضي ) .

صَرِيحُ غَوَانٍ شَاقَهُنَّ وَشُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّحَتِي شَابَ سَوْدُ الذَّوَائِبِ

« حول » بفتح الحاء وسكون الواو — هو العام ، وأنشده ابن الناظم تبعاً لوالده

« يا ليت عدة شهر » وقال الشيخ خالد تبعاً للمؤلف هنا : هو تحريف يفسد المعنى ؛

لأنه لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجباً ، فإن الشهر الواحد لا يكون بعضه

رجباً وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجباً ، ولكن الشاعر يتمنى أن

تسكون شهره كلها رجباً .

ومما يسأل عنه ههنا : هل « رجب » منصرف أو ممنوع من الصرف ؟ وقد ذكر سعد الدين النفاذاني في حاشيته على تفسير الكشاف أنه إذا أريد رجب - ومثله صفر - معين فإنهما ممنوعان من الصرف ، وإذا أريد بهما غير معين فهما مصروفان . ويسأل - بعد ذلك - عن علة منعهما من الصرف ، والجواب عن ذلك أن العلماء سلكوا في بيان العلة مسلكين ، أولهما أن علة منعهما من الصرف العلمية والعدل عن الرجب والصفر المقترنين بأل ، كما أن « سحر » المراد به معين ممنوع من الصرف للعدل عن السحر ، والمسلك الثاني أن المانع من الصرف لرجب والصفر هو العلمية والتأنيث المعنوي لكونهما عبارة عن مدة من الزمان معينة .

الإعراب : « لكنه » لكن : حرف استدراك ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والضمير اسمه مبني على الضم في محل نصب « شاقه » شاق : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله في محل رفع خبر لـ « يا » حرف نداء والمنادى محذوف ، أو حرف تنبيه « ليت » حرف من ونصب « عدة » اسم ليت منصوب بالمتحة الظاهرة ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كله » كل : توكيد لحول مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحول مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « رجب » خبر ليت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، هكذا يقول النحاة ، والصواب - كما قلنا في مطلع الكلام على هذا الشاهد - أنه بنصب « رجباً » فلما أن يكون الشاعر قد جرى على اللغة الضعيفة التي تنصب بليت وأخواتها الجزئين ، ولما أن يكون « رجباً » مفعولاً به لفعل محذوف تقع جملة خبر ليت ، والتقدير : يا ليت عدة حول كله تشبه رجباً .

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة التي هي قوله « حول » لما كانت النكرة محدودة ؛ لأن العام معلوم الأول والآخر وكان لفظ التوكيد من =

== الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله « كله » ؛ ونجوز ذلك هو مذهب الكوفيين، وهو المرضى عند ابن مالك .

وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين ، الأول النكرة المحدودة - وهي التي تدل على مدة معلومة المقدار - نحو أسبوع ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ، والثاني النكرة غير المحدودة - وهي التي تصلح للقليل والكثير ، نحو زمن ، ووقت ، وحين ، ومدة ، ومهلة ، وساعة .

فأما النكرة غير المحدودة فلا خلاف في أنه لا يجوز توكيدها ، لأنه لا فائدة في توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت « قد انتظرتك وقتا كله » لم يكن لذكر كله فائدة ، لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ويجوز أن يكون زمنا متطاولا .

وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ككل وجميع وأجمع ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين ، أولهما وروده عن العرب المحتج بكلامهم كالبيت المستشهد به ، وكقول الراجز :

\* قَدْ صَرَفْتَ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا \*

وكقول الراجز الآخر :

\* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءَ حَوْلًا أَكْثَمًا \*

وثانيهما حصول الفائدة ، أفلمست ترى أن من قال لك « قد انتظرتك يوما » قد يعنى أنه انتظرك زمنا معين الأول والآخر مقداره يوم ، وقد يعنى أن زمن انتظاره يقارب اليوم إما نصفه وإما ثلثيه وأنه تجوز في استعمال لفظ اليوم فاستعمله في أكثر ما يدل عليه من الزمن أو في أقل ما يتناول ، فإذا قال لك « انتظرتك يوما كله » فقد أزال بلفظ « كله » الاحتمال ، وألمست ترى أن من قال « صمت شهرا » قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره وأنه جعل أكثر الشهر شهرا لأن الأكثر يعطى حكم الجميع ؟ ففي قوله هذا احتمال لـكل واحد من هذين الوجهين ، فإذا قال لك « صمت شهرا كله » فقد رفع بلفظ « كله » احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على ==

وَمَنْ أَشَدَّ «شهر» مكان حول فقد حَرَّفَه ، ولا يجوز «صُنْتُ زَمَنًا كَلَّةً» ولا «شَهَرْتُ أَنْفُسَهُ» .

\*\*\*

فصل : وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصل ، بالنفس أو بالعين ، وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل ، نحو «قَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ» بخلاف «قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ»<sup>(١)</sup> فيمتنع الضمير ، وبخلاف «ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ» ، و «مَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ»<sup>(٢)</sup> ، و «قَامُوا كُلُّهُمْ»<sup>(٣)</sup> ، فالضمير جائز لا واجب .

\*\*\*

= السكل وأراد به أكثر هذا الكل ، وصار كلامه نصاً في مقصوده غير محتمل إلا وجهها واحداً ، قال ابن مالك في تأييد مذهب الكوفيين في هذه المسألة «فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً ، فسكيف به واستعماله ثابت - ثم ذكر ما أئرناه لك آنفاً من الشواهد» اه كلامه .

(١) المؤكد في هذا المثال اسم ظاهر ، وهو الزيدون ، فلا يؤكد بالضمير المنفصل قبل التأكيـد بالنفس أو بالعين ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، لكون الضمير أعرف من الاسم الظاهر .

(٢) المؤكد في هذين المثالين ضمير غير ضمير الرفع ، فإنه في أول المثالين منصوب المحل على المفعولية وفي المثال الثاني مجرور المحل بالباء ، ومن أجل ذلك لا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين ، لكنه مع ذلك لا يمتنع توكيده ، فيجوز أن تقول «ضربتهم هم أنفسهم» وأن تقول «مررت بهم هم أنفسهم» كما قلت «ضربتهم أنفسهم ، ومررت بهم أنفسهم» .

(٣) التوكيد في هذا المثال بلفظ «كل» لا بالنفس أو العين . فلا يلزم توكيد الضمير المتصل المؤكد بكل هذه بالضمير المنفصل ، لكنه ليس يمتنع أيضاً ، فيجوز أن تقول «قاموا هم كلهم» كما قلت «قاموا كلهم» .

وأما التوكيد اللفظي فهو : اللفظ المكرر به ما قبله .  
 فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف <sup>(١)</sup> ، نحو ( كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ،  
 ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ) <sup>(٢)</sup> ، ونحو ( أُولَى لَكَ فَأُولَى ، ثُمَّ أُولَى لَكَ  
 فَأُولَى ) <sup>(٣)</sup> ، وتأتى بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « وَاللَّهِ لَا غَزُونَ  
 قُرَيْشًا » ثلاث مرَّاتٍ ، ويجب التركُّ عند إيهام التعداد ، نحو « ضَرَبْتُ  
 زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح ، نحو « فَيَكَاكُهَا  
 بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ » وقوله :  
 ٤٠٣ — \* فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ \*

(١) نص أبو حيان في الارتشاف على أن حرف العطف الذى يعطف الجملة المؤكدة  
 على الجملة قبلها هو «ثم» ولكنه لم يصرح بأنه لا يجوز العطف بغير هذا الحرف ، ولم  
 يمثل ابن مالك في شرح التسهيل إلا بما كان العاطف فيه «ثم» لكن المحقق الرضى  
 صرح بأن الفاء مثل ثم في هذا الموضع .  
 (٢) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النبأ .

(٣) الآيتان ٣٤ و ٣٥ من سورة القيامة ، ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى :  
 ( وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين ) .

٤٠٣ — نسب هذا الشاهد إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشى ، وما ذكره  
 مؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِلَى الشَّرِّ دَعَاً وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ \*

اللغة : « المراء » بكسر الميم ، بزنة الكتاب — هو أن تدفع الحق ولا تدعن له  
 مع أنه واضح جلي ، وهو أيضا الجدال ، ومن أهل اللغة من يزعم أن المراء لا يكون  
 إلا اعتراضا ، أما الجدال فهو أعم فقد يكون ابتداء وقد يكون اعتراضا « دعاء » صيغة  
 مبالغة من قوطم « دعا فلان فلانا » إذا طلب حضوره « جالب » مسبب له .

المعنى : يحذر الشاعر من المهارة ، ويبين أن المهارة تكون سببا لحدوث الشر =



وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يؤكَّد به كلُّ ضمير متصل<sup>(١)</sup>،  
نحو « قُمْتَ أَنْتَ » و « أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » .

== ووقوع الداس تحت غوائله ، وقد أظهر في مقام الإضمار في قوله « وللاشر جالب »  
مبالغة في التنفير منه بذكر اللفظ المحقوت المستبشع .

الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف مبنى على السكون في محل نصب  
والكاف حرف خطاب « إياك » توكيد للأول « المراء » منصوب على زع الخافض  
عند الجمهور ، وتقدير الكلام على هذا : باعد نفسك باعد نفسك من المراء ، وهو  
منصوب على أنه مفعول ثان للفعل العامل في « إياك » عند جماعة منهم ابن مالك  
وتقدير الكلام على هذا : جنب نفسك المراء ، مثلاً « فإنه » الفاء حرف دال على  
التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب . وضمير  
الغائب العائد إلى المراء اسمه مبنى على الضم في محل نصب « إلى الشر » جار ومجرور  
متعلق بقوله دعاء الآتي « دعاء » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « وللشر » الواو  
حرف عطف ، وللشر : جار ومجرور متعلق بجالب الآتي « جالب » معطوف بالواو  
على دعاء ، والمعطوف على المرفوع مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إياك إياك » فإن المؤلف تبع بعض النحاة فذكر أن هــذه  
العبارة من التوكيد اللفظي الواقع في الضمائر المنفصلة المنصوبة حيث كرر الشاعر كلمة  
« إياك » وهي ضمير منفصل مختص بموقع النصب ، ولكن العليحي تورك على هذا  
الكلام ، وذكر أن الضمير المنصوب يحتاج البتة إلى عامل ينصبه ، وهذا لا بد له من  
فاعل ، وكأنه يريد أن يجعله من توكيد الجملة بجملة ، ولكنه غير لازم ؛ فإنك قد  
تؤكد الجملة بأكثر من كلمة ؛ فتقول : جاء زيد جاء زيد ، وقد تؤكد الفعل وحده فتقول :  
جاء زيد ، وقد تؤكد الفاعل وحده فتقول : جاء زيد زيد ، وإن كان مع الجملة  
مفعول فقد تؤكد وحده فتقول : ضرب علي خالد خالد .

(١) أما في حالة الرفع نحو « قمت أنت » فقد أكد الضمير المرفوع ضميراً آخر  
مرفوعاً ، وغاية ما في الباب أن الضمير الواقع تأكيداً منفصلاً ، إذ ليس له عامل  
ملفوظ به حتى يتمكن أن يجيء متصلاً ، وأما في حالة النصب نحو « أكرمك أنت » =  
( ٢٢ — أوضح المسالك ٣ )

وإن كان ضميراً متصلاً ومُصِلَ بما ومُصِلَ به المؤكِّد ، نحو « عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ »<sup>(١)</sup> .

وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح ، كقولك « قَامَ قَامَ زَيْدٌ » وقوله :  
\* لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنْدَةِ إِنِّهَا \* ٢٠٤ -

= فقد وقع الضمير المنفصل الذى أصله أن يكون فى محل رفع توكيداً للضمير المتصل المنصوب ، ونختار أنه يجوز فى هذه الحالة أن يأتى بالضمير المنفصل المنصوب فيقال « أكرمك إياك ، ورأيتك إياه » وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، فأما البصريون فإنهم أوجبوا حين تريد التوكيد أن تجيء بالضمير المنفصل المرفوع ، وصححوا نحو قولك « أكرمك إياك : وأكرمتك إياه » على أن يكون الضمير المنفصل بدلاً ، لا توكيداً ، فأعرف ذلك .

(١) لم يمثل المؤلف فى هذا الموضع إلا للضمير المجزور نحو « عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ » لأن هذا النوع هو الذى يتعين فيه أن يكون الضمير الثانى توكيداً للضمير الأول ، فأما المرفوع نحو « أحسنت أحسنت » والمنصوب نحو « أكرمك أكرمك » فإن كلا منهما يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون مراد التكلم تأكيد الضمير بالضمير ، وثانيهما أن يكون مقصده تأكيد الجملة بالجملة ، فمن أجل هذا الاحتمال ترك المؤلف التمثيل لهما ، حتى يبتعد عن الإجمال .

٤٠٤ - هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* أَخَذْتُ عَلَى مَوَائِقًا وَعُمُودًا \*

وقد ورد هذا العجز فى كلام الكثير عزة ، وهاك البيت الذى ورد فيه :

لَا تَغْدِرَنَّ بِوَصْلِ عَزَّةٍ بَعْدَمَا أَخَذْتُ عَلَيْكَ مَوَائِقًا وَعُمُودًا

اللغة : « أبوح » مضارع « باح فلان بسره » إذا أفشاه وتسكلم به وأخبر عنه ، أو صنع ما يدل عليه « بثنة » بفتح الباء وسكون الشاء المثناة - هى بثينة محبوبة جميل بن معمر العذرى ، وقد تصرف فى اسمها تمليحاً « موائقا » جمع موثق - بفتح الميم وسكون الواو وكسر الشاء المثناة - وهو العهد ، وأراد أنهما تواميا على المحافظة على المحبة =

وإن كان غَيْرَ جوابيَّ وجب أسران : أن يُفَصَّلَ بينهما ، وأن يُعَادَ مع التوكيد ما اتصل بالموكد إن كان مضمراً ، نحو ( أَيْمِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ )<sup>(١)</sup> ، وأن يُعَادَ هو أو ضميره

وكتمان ما بينهما من علاقة «عهودا» جمع عهد- بفتح العين وسكون الهاء- وهو بمعنى الموثق والميثاق ،

المعنى : يقول : إني لا أستطيع لنفسى أن أذيع حبي بثينة وأعلن ما استتر عن الناس من علاقتى بها ؛ لأننى مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألا نطلع أحداً على شيء من سر ألفتنا ، وقد يقال : إن هذا الكلام نفسه إذاعة لما بينهما من حب وعهود مودة .

الإعراب : « لا » حرف نفى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لا » توكيد للاأول « أبوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بحب » جار ومجرور متعلق بقوله أبوح ، وحب مضاف و « بثنة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى بثنة اسمه « أخذت » أخذ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى بثنة « على » جار ومجرور متعلق بأخذ « موافقا » مفعول به لأخذ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حقه أن يمنع التنوين ، لكنه لما اضطر نونه « وعهودا » الواو عاطفة ، عهودا : معطوف على قوله « موافقا » .

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإنه توكيد لفظى للحرف ، ولما كانت « لا » من حروف الجواب لم يحتج لأن يفصل بين المؤكد والمؤكد بشيء مما يجب الفصل به فى توكيد الحروف غير الجوابية ، وتقول : لا لا ، ونعم نعم ، ونعم جبر ؛ فتعيد حرف الجواب بنفسه أو بمرادفه ، وقال المفسر بن ربهى :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ

أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ دَعَايُرُهُ

(١) من الآية ٣٠ من سورة المؤمنين ، فأن المفتوحة الهمزة فى « أنكم » مؤكدة =

إن كان ظاهراً ، نحو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّ زَيْدًا** **فَاضِلٌ** » أو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّهُ** **فَاضِلٌ** » وهو الأولى<sup>(١)</sup> ، وَشَدَّ اتِّصَالَ الحَرْفَيْنِ كَقَوْلِهِ :  
 \* **إِنَّ** **إِنَّ** **الْكَرِيمَ** **يَحْلُمُ** **مَا لَمْ** \* ٤٠٥ —

== لأن المفتوحة الهمزة الأولى في « أنكم إذا متم » وقد فصل بين التأكيد والمؤكد بالظرف وما يليه ، وقد أعيد مع « أن » الثانية الضمير المتصل - وهو الكاف والميم - فنحقق الشرطان .

(١) إنما كان إعادة ضمير المؤكد أولى من إعادة لفظه لسببين ، الأول أنه يلزم على إعادة لفظه نحو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّ زَيْدًا** **قَائِمٌ** » التكرار لفظاً ، وليس مما يستحسن لغير موجب ، والثاني أن إعادته بلفظه ربما أوهمت أن الثاني غير الأول وإنما وقع بينهما اشتراك ، والذي استعمله القرآن الكريم هو إعادة ضميره نحو قوله تعالى ( **فِي رَحْمَةِ** **اللَّهِ** **هِيَ فِيهَا خَالِدُونَ** ) فإن « **فِي** » الثانية في قوله سبحانه ( **فِيهَا** ) تؤكد لني الأولى في قوله ( **فِي رَحْمَةِ اللَّهِ** ) ولا يجوز لك أن نظن مجموع الجار والمجرور مؤكداً لمجموع الجار والمجرور المتقدم ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون الجار تأكيداً للجار ، والمجرور الذي هو الضمير تأكيداً للمجرور الذي هو الاسم الظاهر ، وذلك لا يجوز ، لأن الظاهر أقوى من الضمير ، ولا يكون الأضعف تأكيداً للأقوى .

٤٠٥ — لم أئف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

\* **يَرَيْنِ** **مَنْ** **أَجَارَهُ** **قَدْ ضِيًّا** \*

اللغة : « **الكريم** » المراد به ههنا الذي يأبى الضيم ولا يرضى بما يمس شرفه أو ينال من كرامته « **يحلُم** » مضارع من الحلم ، وهو هنا الأناة والتعقل « **أجاره** » الذي جعله في جواره ونصب عليه حمايته « **ضيًّا** » ماض مبني لما لم يسم فاعله من الضيم ، وهو بخس الحق والتعدي على صاحبه ، تقول : ضامه يضيحه ضيًّا ، إذا نقصه حقه .

المعنى : يقول : إن الرجل الأبي الكريم النفس الطيب الخلق لا يزال يستعمل الأناة والتؤدة في أموره كلها ، حتى إذا رأى أن الرجل الذي دخل في جواره واستظل بحمايته قد بخس حقاً من حقوقه خلع رداء الرزانة ولبس ثوب البطش .  
 ==

= الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « إن » توكيد لإن الأولى « الكريم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه لأنها صالحة لأن تلي العامل « يحلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلم ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بقوله يحلم ، وتقدير الكلام : يحلم مدة عدم رؤيته - إلخ « من » اسم موصول مفعول به يرى مبني على السكون في محل نصب « أجاره » أجاز : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والضمير البارز العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأجاز مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ضيا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب حال من الاسم الموصول ، هذا إن اعتبرت يرى بصرية ، فإن اعتبرت علمية كان الاسم الموصول مفعولا أول ليرى ، وجملة « قد ضمير » في محل نصب مفعولا ثانيا .

الشاهد فيه : قوله « إن إن » حيث أكد الشاعر « إن » الأولى توكيدا لفظيا بإعادة لفظها ، من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن « إن » ليست من حروف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ .

وفي قوله « يرى » توكيد المضارع المنفى بلم كما في قول الراجز يصف وطبلبن ، وهو الشاهد رقم ٤٧٤ الآتي .

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

\* حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ \* — ٤٠٦

٤٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الأغلب العجلي ، ومنهم من ينسبه إلى خطام الجاشعي يصف إبلا ، وبعد هذا البيت قوله :

\* أَعْنَاقُهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ \*

اللافة : « تراها » الضمير البارز المتصل يعود إلى إبل يصفها الراجز « أعناقها » الأعناق : جمع عنق - بضم أوله وثانيه ، وقد يسكن ثانيه تخفيفا - الرقبة « قرن » بفتح أوله وثانيه بزنة جبل - جبل تربط به الإبل ويقرن بواسطته بعضها إلى بعض .  
المنى : وصف الراجز إبلا ارتحلوها واستحثوها للسير فأسرعت وجدت في السير ، وكان من أثر هذا الإسراع أن رفعت أعناقها ، وكانت كلها في قوة واحدة فتساوت وتجاورت حتى ليخالها من ينظر إليها في هذه الحال كأنما ربطت أعناقها وشدت بجبل .  
الإعراب : « حتى » حرف غابة وجر « تراها » ترى : فعل مضارع يقصد به هنا حكاية الحال مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الإبل مفعول به « وكأن » الواو واو الحال ، كأن : حرف تشبيه ونصب « وكأن » نوكيد للأول « أعناقها » أعناق : اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأعناق مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه « مشددات » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « بقرن » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، قرن : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بقوله مشددات .

الشاهد فيه : قوله « وكأن وكأن » حيث أكد كأن التي هي حرف تشبيه ونصب توكيدا لمظليا بإعادة لفظها ، مع عدم الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول أولها ، مع أن « كأن » ليس من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال « كأن أعناقها وكأنها » مثلا ، ومع أن ما جاء به الراجز شاذ فإنه أخف في الشذوذ من قول الشاعر في الشاهد السابق « إن إن الكريم » لأن الراجز في هذا الشاهد قد فصل بين الحرفين بالواو ، ولم يفصل هناك بشيء أصلا .

لأن المؤكّد حرفان ؛ فلم يتّصل لفظٌ بمثله ، وأشدُّ منه قوله :

٤٠٧ — \* وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبْدًا دَوَاه \*  
لِسكونِ الحرف على حرف واحد .

٤٠٧ — هذا الشاهد من كلام لمسلم بن معبد الوالي ، وقال الشيخ خالد « لرجل من بني أسد » ولم يعينه ، ومسلم أسدى ، والبيت من قصيدة طويلة ذكرها البغدادي في شرح الشاهد ( ١٣٤ ) من الخزانة ، وما أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي \*

قال البغدادي : قال أبو محمد الأسود الأعرابي في ضالة الأديب : كان السبب في هذه القصيدة أن مسلماً كان غائباً فكتبت إليه للمصدق - أى لعامل الزكاة - وكان رقيق ، وهو عمارة بن عبيد الوالي ، عريفاً ؛ فظن مسلم أن رقيقاً أغراه ، وكان مسلم ابن أخت رقيق وابن عمه فقال :

بَكَتْ إِبِلِي ، وَحُقَّ لَهَا الْبُكَاءُ وَفَرَّقَهَا الْمَظَالِمُ وَالْعَدَاءُ

اللغة : « يلفى » مضارع مبني للمجهول ماضيه المبني للمعلوم « ألقى » ومعناه وجد « لما بي » أراد للذي بي من الموجدة والحنق عليهم « لما بهم » أراد للذي بهم من الحقد والضغينة وحسيكة الصدور « دواء » أصل الدواء ما يعالج به ، وأراد به ههنا ما يتدارك به تفاقم الخطب ويتلافى به ما بينهم حتى تمكن إزالة الأحقاد والضغائن والترات .

المعنى : يريد أنه لا يمكن أن يحدث بينه وبين هؤلاء القوم تصاف ومودة ؛ لأنه لا علاج لما امتلأت به قلوب كل فريق منهم من الأحقاد والضغائن .

الإعراب : « فلا » الفاء حرف عطف ، ولا : حرف نفى « والله » الواو حرف قسم وجر ، واسم الجلالة مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « لا » نافية « يلفى » فعل مضارع مبني للمجهول « لما بي » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يلفى ، وبى : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ،

== لا : حرف زائد لتأكيد النفي «لما بهم» اللام الأولى حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، واللام الثانية توكيد للام الأولى ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى ، وبهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ، والجار والمجرور الذي هو «لما» معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو «لما بي» وقوله «أبدأ» ظرف زمان منصوب بيلفي «دواء» نائب فاعل يلفي مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لما» فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدا لفظيا بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا النحو شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال «لما بهم» وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد ليقرر أن الشذوذ الذي فيه أقوى وأشد من الشذوذ الذي في قول الشاعر في الشاهد رقم ٤٠٥ «إن إن الكريم» وقد قرر في الشاهد السابق رقم ٤٠٦ أن قول الراجز «وكان وكان» أخف في الشذوذ مما في «إن إن» فيكون الشذوذ على ثلاث مراتب : شذوذ خفيف وذلك في «وكان وكان» لوجود فاصل ما بين الحرفين - وهو الواو العاطفة - وإن لم يكن الفاصل هو خصوص معمول الحرف الأول، وشذوذ شديد وذلك في «إن إن الكريم» لعدم الفاصل بته ، ولـكون الحرف على ثلاثة أحرف هجائية فهو كالتقائم بنفسه ، وشذوذ أشد كما في قوله «لما بهم» فإنه لا فاصل فيه بين الحرفين ، والحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد ؛ فهو كمن لا يقوم بنفسه ، وسيأتي في البيت الآتي نوع آخر من الشذوذ ، وهو ما نسميه أخذا من عبارة المؤلف «الشذوذ الأخف» فتصير الأنواع أربعة : شذوذ خفيف ، وشذوذ أخف ، وشذوذ شديد ، وشذوذ أشد ؛ وابن مالك يقرر في التسهيل - تبعا لابن عصفور - أن التوكيد على هذا الوجه ضرورة لا تسوغ إلا للشاعر حين يلجأ إليه إلقاء ، والزحشرى يقرر في «المفصل» أنه جائز لضرورة فيه ، حيث جعله مثل توكيد الفعل والاسم والجملة من غير تفرقة في الحكم ، فاعرف ذلك .



وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٤٠٨ — \* فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بِمَا بِهِ \*

لأن المؤكّد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

\*\*\*

٤٠٨ — هذا الشاهد من كلام الأسود بن يعفر . وما أشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أُمُّ تَصَوَّبَا \*

اللمعة : « لا يسألنه عن بما به » أراد أن الغواني لما رأين رأسه فد وخطبه الشيب وأن منته قد ضعفت لم يعدن يكثرثن به فيسألنه عما هو فيه من وجع أو نحوه «أصعد» أراد ارتفع « تصوبا » أراد استفل ونزل

المعنى : وصف الشاعر نفسه بعد أن هذه الكبر ، ونالت الشيخوخة منه منالها ، ولم يعد حالياً بعوة الشباب وميعته ، فذكر أن الغواني لم يبق فيهن ميل له ، ولاصرن يعبان به أو يبالينه .

الإعراب : « وَأَصْبَحَ » العاء عاطفة ، أصبح : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهـ إنما يتحدث عن نفسه عن طريق الغيبة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يسألنه » يسأل : فعل مضارع مبني على السكون لانصاله بنون النسوة ، ونون النسبة فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر أصبح «عن» حرف جر « بما » الباء حرف جر بمعنى عن ؛ فهو توكيد لفظي لعن ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسأل « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « عن بما » حيث أكد « عن » الجارة توكيدا لفظيا بإعادته بلفظ مرادف له ، وهو الباء التي بمعنى عن والمتصلة في اللفظ بـ«ما» الموصولة ، والتوكيد على هذا النحو شاذ عند المؤلف تبعاً للناظم وابن عصفور على ما بينا في شرح الشاهد السابق ؛ لأنه لم يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن الحرف المؤكد ليس =

هذا باب العطف<sup>(١)</sup>

وهو ضربان : عَظْفُ نَسَقٍ ، وسيأتي ، وعَظْفُ بَيَانٍ<sup>(٢)</sup> ، وهو « التَّابِعُ »  
المُشَبَّهُ للصفة في تَوْضِيحِ مَتَّبُوعِهِ إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة<sup>(٣)</sup> ،

== من أحرف الجواب ، ولو أنه أتى به على ما تقتضيه العربية عند من ذكرنا لقال  
« عما بما » ومع أن التوكيد على هذا النحو شاذ فهو في هذا البيت الذي نحن بصدد  
شرحه أهون من الشذوذ الذي في قول الشاعر في البيت السابق « لما بهم » ووجه  
كون هذا أهون في الشذوذ من ذلك من ناحيتين : الأولى : أن الحرف المؤكد في البيت  
السابق موضوع على حرف هجائي واحد وهو اللام ، وهو في هذا البيت موضوع على حرفين  
هجائيين وهو « عن » . الناحية الثانية : أن المؤكد والمؤكد في البيت السابق بلفظ  
واحد ، وهما في هذا البيت بلفظين مختلفين وإن اتفقا في المعنى

\* \* \*

(١) العطف في الأصل مصدر قولك « عطفت الشيء » إذا ثنيته فجعلت أحد  
طرفيه على طرفه الآخر ، وهو أيضا مصدر قولك « عطف الفارس على قرنه » أي كفه  
ومساويه في الشجاعة - أي التفت إليه ، وفي اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ،  
وأنت خير بأن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق ، فلذلك لم يذكر  
المؤلف ولا غيره من النحاة لهما تعريفا واحدا يجمعهما ، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها  
تعريف واحد ، وكان لا بد له من أن يبدأ بتقسيم العطف إلى القسمين ثم يذكر تعريف  
كل قسم منهما ، وقول المناطقة « إن مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعريف » محله فيما له  
حقيقة واحدة تجمع كل أقسامه .

(٢) إنما سمي هذا النوع « عطف بيان » لأن اللفظ الثاني تكرر للفظ الأول ،  
لأن الثاني يشبه أن يكون مرادفاً للأول لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة ،  
وإنما يؤتى بالثاني لزيادة البيان .

(٣) قوله « التابع » جنس في التعريف يشمل جميع التوابيع ، وقوله « المشبه  
للصفة » فصل أول يخرج به النعت ، وقوله « في توضيح متبوعه - إلخ » فصل ثان ==

والأول مُتَّفَقٌ عليه<sup>(١)</sup>، كقوله :

— ٤٠٩ — \* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ \* —

== يخرج به بقية التوابع — وهي التوكيد وعطف النسق والبدل — فإنه لا يؤتى بواحد من هذه الثلاثة لقصد الإيضاح أو التخصيص استقلالاً ، فإن أفاد واحد منها شيئاً من ذلك كعطف أحد المترادفين على الآخر عطف نسق وكبدل الكل من الكل فإن هذه الفائدة ليست مقصودة .

(١) ظاهر إطلاق المؤلف أن النحاة مجمعون على أن عطف البيان يجرى في المعارف كلها ، ودعوى الإجماع على ذلك ليست مسلمة ، بل قيل : إنه يختص بالعلم دون سائر المعارف ، والعلم الاسم والكنية واللقب .

٤٠٩ — هذا بيت من الرجز المشطور من قول أعرابي جاء إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول له : إني على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، وطلب منه أن يعطيه ناقة أخرى من إبل الصدقة يركبها ، فامتنع ، فانطلق وهو يقول ذلك ، وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ فَأَغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

اللغة : « أبو حفص » كنية لأmir المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ! كناه بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفص في الأصل : اسم من أسماء الأسد ، وكأنه لحظ شجاعته وجراءة قلبه ، وقيل : إنما كنى بأبنته أم المؤمنين حفصة بنت عمر زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورخم بمحذف تاء حفصة في غير النداء « ما مسها » الضمير البارز يعود إلى ناقة الأعرابي « نقب » بفتح النون والقاف جميعاً — هو الجرح يكون في ظهر البعير أو خفه « فجر » مال عن الصدق .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض مبني على التثنية لا محل له من الإعراب « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » مرفوع بالضمة ، وسكت لأجل الوقف .

والثاني أثبتته الكوفيون وجماعة<sup>(١)</sup> وجوّزوا أن يكون منه (أو كقارة طمّام مساكين)<sup>(٢)</sup> فيمن نَوَّنَ كفارة ، ونحو ( مِنْ ماء صَدِيدٍ )<sup>(٣)</sup> ، والباقون<sup>(٤)</sup> يُوجِبُونَ في ذلك البدلية ، ويخصّصون عطف البيان بالمعارف<sup>(٥)</sup> .  
ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة : أَوْجُه الإعراب الثلاثة والأفراد والتذكير والتنكير وفروعهم ، وقول الزمخشري إن ( مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ )<sup>(٦)</sup> عطف على ( آيَاتُ بَيِّنَاتٌ ) مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِهِمْ<sup>(٧)</sup> ، وقوله وقول الجرجاني

== الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء عطف البيان في المعرفة ؛ فإن قوله « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » وهو علم ، والعلم من المعارف ، وفيه دليل على أن السكنية يجوز تقدمها على الاسم .  
(١) منهم الفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور ، ومنهم ابن مالك وولده .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٤) قال ابن عصفور : إن هذا مذهب أكثر النحويين ، ونسبه الشلوين إلى البصريين .

(٥) إنما دعاهم إلى هذا زعمهم أن النكرة مجهولة دائماً ، والمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح ، وذلك لا يحصل بالمجهول ؛ إذ لا يوضح المجهول بمجهول مثله ، وليس الذي ذهبوا إليه جارياً على إدلاقه ، فقد علمنا أن من النكرات ما يدل على معنى أخص مما يدل عليه نكرة أخرى ، ولا شك أن الأخص يبين الأعم .

(٦) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٧) لا يجوز في هذه الآية أن يكون قوله تعالى ( مقام إبراهيم ) بيانا لقوله ( آيات بينات ) لما ذكر المؤلف من أن هذا مخالف لإجماع النحاة : على وجوب التطبيق بين البيان والمبين ، وفي هذه الآية مخالفة بينهما من ثلاثة أوجه ، وذلك أن (مقام إبراهيم) معرفة بالإضافة إلى العلم ، ومذكر ، ومفرد ، وقوله (آيات بينات) نكرة ، ومؤنث ، وجمع .

يُشترط كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيمويه في « يا هذا ذا الجمّة »  
إن « ذا الجمّة » عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة .

\*\*\*

ويصح في عطف البيان أن يُعرب<sup>(١)</sup> بدَل كُملٍّ ، إلا إن امتنع الاستغناء

= وكذلك لا يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدل كل من كل ؛ وذلك لأنهم  
اشترطوا إذا كان المبدل منه دالا على متعدد أن يكون البدل وافيا بالعدة ، وفوقها  
(آيات بينات) جمع ، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة ، ولم يذكر في الآية إلا واحد ،  
فلم يتحقق شرط البدل ، وقيل : يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدلا ، لكنه ليس  
بدل كل من كل حتى يلزم ما ذكره المانع ، بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما  
صرح به البيضاوى ، ولا يلزم في بدل البعض من كل شيء مما ذكرتم ، وقيل : إنا ملزم  
أن يكون بدل كل من كل ، ونأول في (مقام إبراهيم) بأنه مفرد في اللفظ ، ولكن له  
جهات متعددة تجعله في حكم الجمع ، فإن الآيات المتعددة فيه : أثر القدم في الصخرة  
العلاء ، وغوصه فيها إلى السكبين ، وكونها قد خست بذلك من بين الصخور ،  
وبقاؤه دون آثار الأنبياء ، وحفظه .

والحاصل أن قوله تعالى (آيات بينات) لا يجوز أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز  
أن يكون بدلا إلا على التأويل الذى ذكره البيضاوى ؛ فيتمين أن يكون خبر مبتدأ  
محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم ، أو منها  
مقام إبراهيم .

(١) محصل المسألة أنه قد يتحتم كون التابع بيانا ، وذلك في صورتين اللتين  
ذكرهما المؤلف . وقد يتحتم كونه بدلا ، وذلك فيما لو كان للثاني إعراب ليس على  
لفظ الأول ولا محله ، نحو « يا عبد الله كرز » بضم الثانى ، وكذا فيما إذا كان الثانى  
غير مطابق للمتبوع ، مثل قول الله تعالى : ( لقد كان لسبأ فى مسكنهم آية جنتان )  
وقوله تعالى : ( إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة ) . ويجوز فيما عدا ذلك  
الأمران ، لكن يترجح البيان على البدل ؛ فتحصل أن الوجوه ثلاثة : وجوب  
البيان ، ووجوب البدل ، وجواز الأمرين .

عنه ، نحو « هَيْدُ قَامَ زَيْدٌ أَخُوها » أو إِحْلَالُهُ محلَّ الأول ، نحو « يَا زَيْدُ  
الْحَارِثُ » وقوله :

٤١٠ — \* أَيَا أَخَوَيْدَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا \*

٤١٠ — هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب ، أخى أمير  
المؤمنين على بن أبي طالب ، وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلته الى منها هذا  
الشاهد يقولها فى مدح الرسول والبكاء على من قتل يوم بدر من قريش ، وقدرهاها  
ابن هشام فى السيرة ( ج ٢ ص ٦٢ طبع بولاف ) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت  
من الطويل ، ويروى النحاة عجزه هكذا :

\* أُعِيدُ كَمَا بِاللّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا \*  
وقد رواء فى السيرة هكذا :

\* فِدَى كُفَى لَّا نَبْعُثُوا بَيْنُنَا حَرْبًا \*

اللغة : « عبد شمس » فصيلة من قريش منهم بنو أمية « نوفل » فصيلة أخرى من  
قريش « أعيد كما بالله » أراد الجأ إلى الله من أجلكما لئلا يقع بينكما من الشقاق  
ما لا قبل لنا بدفعه ، أو أحسنكما بالله وأجعلكما فى كنفه ورعايته مخافة ذلك .

الإعراب : « أيا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أخوين » -  
منادى منصوب بإياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى ،  
وهو مضاف ونا : مضاف إليه مبني على السكون فى محل جر « عبد » عطف بيان  
على أخويننا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه مجرور  
بالكسرة الظاهرة « ونوفلا » الواو حرف عطف ، نوفلا : معطوف على عبد شمس ،  
والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أعيد كما » أعيد :  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبين مفعول به  
« بالله » جار ومجرور متعلق بقوله أعيد « أن » حرف مصدرى ونصب « تحدثا »  
فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « حربا »  
مفعول به لتحدثا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف  
جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأعيد ، وتقدير الكلام : أعيدكما بالله من  
إحداثكما حربا .

وقوله :

\* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ \* — ٤١١

= الشاهد فيه : قوله « عبد شمس ونوفلا » فإنه يتعين فيهما أن يكون « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخوينا » ويكون « نوفلا » معطوفا عطف نسق بالواو على عبد شمس ، ولا يجوز فيهما أن يكون « عبد شمس » بدلا ؛ إذ لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل وعطف النسق كالمعطوف عليه لوجب أن يأخذ كل واحد من « عبد شمس » و « نوفل » ما يستحقه من الإعراب لو كان منادى مستقلا ؛ ولا يتم ذلك في نوفل ؛ لأنه مفرد علم ؛ فكان يستحق البناء على الضم ، والرواية في البيت بنصبه لا غير .

وهذا يحتاج إلى بيان يدرس عليك فهم ما ألقيناه إليك ، وذلك أن « أخوينا » منادى كما هو واضح ، و « عبد شمس » تابع لذلك المنادى ، و « نوفل » تابع لتابع المنادى ، وحكم تابع المنادى إذا كان عطف بيان أن يتبع بالنصب ، إما على محل المنادى أو لفظه ، وإذا كان بدلا أن يعامل معاملة المنادى المستقل ، بسبب كون البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه مسبوق بحرف نداء ، وأنت لو اعتبرت « عبد شمس » بدلا صح فيه نفسه ، ولكنه لم يصح في المنسوق عليه لأنه مفرد علم فكان يجب أن يضم ، وقد جاء منصوبا ، فلما لم يتم جعل « لوفلا » بدلا التزامنا في عبد شمس ألا يكون بدلا أيضا .

٤١١ — هذا الشاهد من كلام المرار بن سعيد بن فضالة بن الأشتر الفقعسي ، من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن فضالة قتل بشرا بن عمرو بن مرثد زوج الحرق أخت طرفة بن العبد البكري ، وكان مقتل بشرا في يوم القلاب ( انظر شرح الشاهد ٣٩٦ السابق ) ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَوُقُوعًا \*

ويروى بعض العلماء « تركبه » .

اللغة : « التارك » اسم فاعل من « ترك » بمعنى صير « البكري » هو المنسوب إلى بكر بن وائل ، وهي قبيلة مشهورة منها جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل ، وبكر ابنة عم تغلب « ترقبه » تنتظره وتترقب خروج روحه « وقوعا » يقال : هو =

== جمع واقع الذى هو اسم فاعل فعله «وقع الطائر ونحوه» إذا هبط إلى الأرض ،  
ويقال : هو مصدر ذلك الفعل .

البنى : وصف هذا الشاعر نفسه بأنه ابن رجل قتل بشر بن عمرو بن مرثد  
البكرى زوج الخريق أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه ( انظر لمعرفة نسبها شرح  
الاشد رقم ٣٩٦ ) وأن جده ترك هذا البكرى مجندلا في العراء وقد وقعت عليه  
الدمع تنظر خروج روحه لتنهش لحمه ، يريد أنه شجاع من نسل شجعان .

الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة  
وهو مضاف ، و «البارك» مضاف إليه ، والتارك مضاف و «البكرى» مضاف  
إليه . وسأغت إضافة الاسم المحلى بأل اسكون هذا المضاف وصفا ، ألا ترى أنه اسم  
مذكر . فاسكون المضاف إليه مقترنا بأل «بشر» عطف بيان على البكرى محرور  
بالفتحة الظاهرة «عليه» جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ  
مخبر ، وحجلة المبتدأ وحبره في محل نصب مفعول ثان للتارك ، ومفعوله الأول هو  
قوله البكرى الذى وقع مضافا إليه «ترقبه» ترقب : فعل مضارع مرفوع لتجرده  
من الناصب والجارم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هى يعود إلى الطير ، وضمير الغائب العائد إلى البكرى مفعول به لترقب مبنى  
على الضم في محل نصب «وقوعا» حال من الضمير المستتر في ترقب .

الشاهد : قوله «البكرى بشر» حيث يتعين فى بشر أن يكون عطف بيان ،  
ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل للزم أن  
يصح أن يضاف قوله التارك إلى قوله بشر ؛ فيلزم عليه إضافة الاسم المقترن بأل إلى  
اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز كما تقدم فى  
باب الإضافة . نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المقترن بأل إلى الاسم العلم ، فعلى  
مذهبه يجوز أن يكون قوله «بشر» فى هذا البيت بدلا ، ولكن هذا مذهب غير  
ممدول ، ولذلك قال المصنف : \* وليس أن يبدل بالمرضى \*



وتجوز البدليّة في هذا عند الفراء ؛ لإجازته « الضاربُ زيدٌ » ،  
وليس بمرضيٍّ .

\*\*\*

### هذا باب عطف النسق<sup>(١)</sup>

وهو « تابع يتوسّطُ بينه وبين متبوعه أحدُ الأخرِفِ الآتِي ذِكْرُهَا »<sup>(٢)</sup> .  
وهي نوعان : ما يقتضى التشريك في اللفظ والمعنى : إما مطلقاً ، وهو الواو

(١) قد بينا لك فيما مضى معنى العطف لغة ، والفرض الآن بيان معنى « النسق » لغة ، فاعلم أن النسق - بفتح النون والسين جميعاً - وصف كبطل وحسن ، يقال « نقر نسق » إذا كانت أسنانه مستوية ، ويقال « خرز نسق » إذا كان منتظماً ، ويقال « كلام نسق » إذا جاء على نظام واحد ، أما النسق - بفتح النون وسكون السين - فهو مصدر قولك « نسقت الكلام » إذا كنت قد عطفمت بعضه على بعض ، ولم يقل النحاة في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعاً ، وكأنهم أخذوه من قولهم « كلام نسق » أى على نظام واحد ، والنظام الواحد - فى قصدهم - هو علامات الإعراب التى يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه ، وميدويه يسميه كثيراً « باب الشركة » لذلك المعنى .

(٢) أما قوله « تابع » فهو جنس فى التعريف يشمل كل أنواع التوابع ، وأما قوله « يتوسط بينه وبين متبوعه » فإنه فصل يخرج به جميع أنواع التوابع ، وتخصيص الأحرف بالآتى ذكرها للاحتراز عن عطف البيان حين يتوسط بينه وبين متبوعه « أى » نحو قولك « لقيت العضنفر أى الأسد » فإن « أى » فى هذه العبارة حرف تفسير ، وقولك « الأسد » عطف بيان بالأجلى ، وهذا كله مذهب البصريين ، وليس فى العربية عندهم عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا النوع ، وقد ذهب السكوفيون إلى أن « أى » حرف عطف كسائر الحروف ؛ فدخلوها عندهم عطف نسق .

والفاء و « ثم » و « حتى »<sup>(١)</sup> ، وإمّا مُقَيِّدًا ، وهو « أو » و « أم »<sup>(٢)</sup> ؛ فشرطُهما أن لا يَقْتَضِيَا إضرابًا ، وما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى ، إمّا لكونه يُثَبِّتُ لما بعده ما انتفى عَمَّا قبله ، وهو « بل » عند الجميع ، و « لكن » عند سيبويه ومو فقيه<sup>(٣)</sup> ، وإمّا لكونه بالعكس ، وهو « لا » عند الجميع ، و « ليس » عند البغداديين ، كقوله :

٤١٢ — \* إِنَّمَا يَجْزَى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ \*

\*\*\*

(١) خالف فى « حتى » السكوفيون ؛ فمنهم لا يكون حتى حرف عطف ، بل هو حرف ابتداء دائماً ، ويقدرّون لما بعده عاملاً مثل العامل فيما قبله تتم به الجملة ، فنحو « قدم الحجاج حتى المشاة » تقديره عندهم : قدم الحجاج حتى قدم المشاة .  
(٢) ذهب أبو عبيدة إلى أن « أم » حرف استفهام كالمعزة ، فإذا قلت « أقادم أبوك أم أخوك » فأخوك عنده ليس معطوفاً على السابق ، بل هو مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام عنده : أقادم أبوك أم أخوك قادم ، وتقدر فى النصب والجر عاملاً مناسباً .

(٣) ذهب يونس إلى أن « لكن » حرف استدراك ، ولا تكون حرف عطف ، وتأتى الواو قبلها عند إرادة العطف ، فتكون هذه الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، وارتضى ذلك ابن مالك فى التسهيل . ثم القائلون بأنها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال : أولها مذهب الفارسي وأكثر النحويين أنها تكون عاطفة بشرط ألا تتقدمها الواو ، وثانيها — وهو تصحيح ابن عصفور وعليه يحمل كلام سيبويه والأخفش — هى عاطفة ، ولكنها لا تستعمل إلا مع الواو ، وهذه الواو زائدة عند هؤلاء ، وثالثها هى عاطفة تقدمتها الواو أو لم تقدمها ، وهو مذهب ابن كيسان .

٤١٢ — هذا الشاهد من كلام ليبيد بن ربيعة العامري ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

\* وَإِذَا أَقْرِضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ \*

= اللغة : « أقرضت قرصاً » يريد إذا أسلف إليك إنسان يدا أو صنع معك معروفاً أو قدم لك معونة « فاجزه » يريد كافي ، هذا المعروف بصنع معروف مثله أو حير منه « الفقى » أراد به الإنسان « الجمل » أراد به الحيوان المعروف ، وقد يكون أراد باللقى الشاب الذى فى طراءة الشباب وقوته ، وأراد بالجمل الرجل الهم الذى تقدمت به السن وقعدت به عن احتمال المشاق .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل مبنى على السكون فى محل نصب « أقرضت » أقرض : فعل ماضى مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « قرصاً » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى المبني للمجهول ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فاجزه » الفاء واقعة فى جواب إذا حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اجز : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى القرض مفعول به ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا غير الجازمة « إنما » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يحزى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الفقى » فاعل يحزى مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليس » حرف عطف يبنى عما بعده ما ثبت لما قبله مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الجمل » معطوف على الفقى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ليس الجمل » حيث أتى بليس حرف عطف لينفى عما بعده صنع الجزء الذى ثبت لما قبله وهو الفقى .

والقول بأن ليس بأنى حرف عطف هو قول البغداديين كما ذكره المؤلف ، تبعاً لابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه الناظم فى كتابه التسهيل .

ونظير هذا البيت قول نقيض بن حبيب الخثعمي ، على ما ذكره ابن هشام

=

فى السيرة :

فصل : أما الواو فلم يُطْلَقَ الجمع <sup>(١)</sup> ؛ فَتَعَطَّفُ متأخراً في الحكم ، نحو ( وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ) <sup>(٢)</sup> ومتقدماً ، نحو ( كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ) <sup>(٣)</sup> ومُصَاحِبًا ، نحو ( فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ) <sup>(٤)</sup> .  
وتفرد الواو <sup>(٥)</sup> بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتب في الكلام به كـ « اخْتَصَمَ

= أَيْنَ الْمَفْرُوعِ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ  
وهو بيت يقوله نفيل في قصة أصحاب الغيل .

والذين منعوا مجيء « ليس » حرف عطف يخرجون بيت الشاهد على أن ليس فيه فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و « الجمل » اسمه مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وقدره العيني بقوله « ليس الجمل مجزياً » وليس هذا التقدير بشيء ، ولعله قرأ « يجزى الفتى » بالبناء للمجهول ، فقدره كذلك ، وقدر الشيخ خالد « ليس الفتى » والتحقق أن تقدير الكلام على هذا الوجه : ليس الفتى جازباً ؛ فاعرف ذلك .

ويمكن إجراء مثله في بيت نفيل بن حبيب ، وذلك أن تجعل « الغالب » أحد معمولي ليس والآخر محذوف ، والتقدير : ليس الغالب الأشرم .

(١) خالف في ذلك بعض الكوفيين وقطرب وثلعب والربيعي والفراء والكسائي وابن درستويه ؛ فذهبوا جميعاً إلى أنها للترتيب ، ثم على ما في الكتاب - وهو أنها لمطلق الجمع - المتبادر منها المعية ، وبعده الترتيب .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الحديد ، إبراهيم معطوف بالواو على نوح ، وقد علم أن نوحاً سابق في الإرسال على إبراهيم .

(٣) من الآية ٣ من سورة الشورى ، فالذين من قبلك : معطوف على ضمير الخطاب وهو الكاف الجرور محلاً بإلى مع إعادة العامل مع المعطوف ، والمعطوف سابق في وقت الحكم وهو الإيحاء على المعطوف عليه بغير تردد .

(٤) من الآية ١٥ من سورة العنكبوت ، فأصحاب السفينة معطوف على ضمير الغائب الذي هو الهاء عطف مصاحب في الإنجاء على مصاحبه .

(٥) وقد انفردت الواو أيضاً بمواضع كثيرة نذكر لك هنا أهمها : =

= الأول : عطف سبى على أجنبي في باب الاشتغال ، نحو قولك « زيد ضربت عمرا وأخاه » ونحو قولك « زيد مررت بقومك وقومه » فعمرو في المثال الأول أجنبي من زيد لأنه غير مضاف إلى ضميره ، و « أخاه » سبى منه لإضافته لضميره ، وقومك في المثال الثانى أجنبي ، وقومه سبى لإضافته لضمير زيد .

الثانى : عطف المرادف على مرادفه ، نحو قوله تعالى ( شرعة ومنهاجا ) فى بعض التفاسير ، ونحو قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْقَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا

الثالث : عطف عامل قد حذف وبقي معموله ، نحو قوله تعالى ( والذين تبوأوا الدار والإيمان ) ونحو قول الشاعر .

\* عَلَّقَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا \*

وقد مضى بيان ذلك فى باب المفعول معه ، وسيدكره المؤلف آخر الباب .

الرابع : جواز الفصل بين المتعاطفين بها بالظرف أو الجار والمجرور ، نحو قوله تعالى ( وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا ) .

الخامس : جواز العطف بها على الجوار فى الجر خاصة ، نحو قوله تعالى ( وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى السكبين ) فى قراءة جر الأرجل .

السادس : جواز حذفها عند أمن اللبس ، نحو قول الشاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

السابع : وقوع « لا » بينها وبين المعطوف بها ، إذا عطفت مفردا على مفرد ، وذلك بعد النهى والنهى أو ما هو فى تأويل النهى ، فالأول نحو قوله تعالى ( لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ) والثانى نحو قوله سبحانه ( فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج ) والثالث نحو قوله جات كلمته ( غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) .

الثامن : وقوع « إما » بينها وبين معطوفها ، إذا عطفت مفردا على مفرد أيضا ، ويغلب فى هذه الحالة أن تكون مسبوقه بإما أخرى ، نحو قوله تعالى ( إما العذاب وإما الساعة ) ونحو قوله سبحانه ( إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا ) =

= التاسع : عطف العقد على النيف نحو قولك « أعطيته ثلاثا وعشرين قرشا » .

العاشر : عطف النعوت المنفرقة نحو قول الشاعر :

بَكَيْتُ ، وَمَا بُكِّي رَجُلٌ حَزِينٌ      هَلَّى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ  
الحادى عشر : عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع ، فمثال ما كان حقه أن يثنى  
قول الفرزدق :

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ بَعْدَهَا      فَقَدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ  
فقد كان من حقه أن يقول : فقدان مثل المحمدين - بالثنائية - ومثال ما كان حقه  
الجمع قول أبي نواس :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا      وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ  
فقد كان الأصل أن يقول : أقمنا بها ثمانية أيام .

الثانى عشر : عطف العام على الخاص ، نحو قوله تعالى ( رب اغفر لى ولوالدى  
ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات ) فإن المؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل  
بيته مؤمنا ، وأما عطف الخاص على العام فيجوز أن يكون بالواو ، نحو قوله تعالى  
( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ) ونحو قوله سبحانه ( وإذا أخذنا من النبيين  
ميثاقهم ومنك ومن نوح ) ويجوز أن يكون بحق نحو قولك « مات الناس حتى  
الأنبياء » .

الثالث عشر : امتناع الحكاية مع وجودها ، فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا »  
جاز لك أن تقول « من زيدا » بالحكاية من غير الواو ، فإذا جئت بالواو لم تجز  
الحكاية ووجب أن ترفع زيدا فتقول « ومن زيد » وفى هذا الموضع نقد حاصله أن  
الفاء تشارك الواو فيه .

الرابع عشر : العطف فى بابى التعذير والإغراء ، نحو قوله تعالى ( ناقة الله  
وسقياها ) ونحو قولك « الروءة والنجدة » .

الخامس عشر : عطف « أى » على مثلها ، نحو قول الشاعر :

فَدَيْنَ كَعْمِيَّتِكَ خَالِيَيْنِ كَعْمَلَمَنْ      أَيُّ وَأَبُكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

زَيْدٌ وَعَمْرُو « و » تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو « و » اصْطَفَى زَيْدٌ وَعَمْرُو « و » جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو « إذ الاختصاص والتضارب والاصطفاف والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً ، ومن هنا قال الأصمى : الصواب أن يقال :

٤١٣ — \* بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ \*

بالواو ؛ وَحُجَّةُ الجماعة أن التقدير : بين أما كن الدخول فأما كن حوْمَل ؛ فهو بمنزلة « اختَصَمَ الزَّيْدُونَ فَالْعَمْرُونَ » .

\*\*\*

٤١٣ — هذه كلمة من بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي هو مطلع معلقته ، وهو قوله :

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

يَسْقُطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

اللغة : « قفا » هو أمر من الوقوف ، ويقال : الألف فيه ألف الاثنين ؛ لأن من عادة العرب أن يسيرا في رفقة أقل عددها ثلاثة ، فإذا تسكلم أحدهم كان المخاطب اثنين ، وقيل : الألف متقلبة عن نون التوكيد الخفيفة والمخاطب واحد ، غير أنه عامل السكامة في الوصل كما يعاملها في الوقف « نيك » مضارع مجزوم في جواب الأمر من البكاء ، وهو إرسال الدمع ، والبكاء يمد ويقصر « ذكرى » بكسر الدال وسكون الكاف - مصدر بمعنى التذكر « حبيب » هو الم محبوب ، فعيل بمعنى مفعول « سقط اللوى » السقط - بتثنية السين وسكون القاف - منقطع الرمل حيث يستدق طرفه ، واللوى - بكسر أوله مقصوراً - رمل يتلوى وينحى « الدخول » بفتح الدال - اسم موضع « حومل » زنة جوهر - اسم موضع أيضا

المعنى : مخاطب رفيقه ، وطلب منهما أن يقفا معه ويتلبثا ، ويسعداه بالبكاء وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب له ومن أجل تذكر منزل كان مألف هواه ومربع لحوه يقع بين هذين الموضعين اللذين هما الدخول وحومل .

٣٣ الإعراب : « قفا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « نيك » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من » حرف جر « ذكرى » مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بليك ، وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » الواو حرف عطف ، منزل : معطوف على حبيب « بسقط » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنزل ، وسقط مضاف و « اللوى » مضاف إليه « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة ثانية لمنزل ، وبين مضاف و « الدخول » مضاف إليه « حومل » الفاء حرف عطف ، حومل : معطوف على الدخول .

الشاهد فيه : قوله « بين الدخول حومل » ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعي أن نقرر لك قاعدتين : أما القاعدة الأولى فهي أن « بين » كلمة واجبة الإضافة ، وهي لا تضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع أم كان تعدده بسبب العطف ؛ فمثال الأول « جلست بين الزيدين » و « جلست بين الأدباء » ومثال الثاني « جلست بين زيد وبكر » وأما القاعدة الثانية فهي : أن أصل وضع الفاء العاطفة على أن تدل على الترتيب بغير مهلة ، ومعنى ذلك أن العامل في المعطوف عليه قد وقع معناه عليه أولا ، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ولكن من غير تراخ في الزمن ، وأن الأصل في وضع الواو العاطفة أن تتبادر منها الدلالة على أن العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة ، فإذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن جلوسك قد تم أولا بين زيد ، ثم وقع مرة أخرى بين عمرو ، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه « بين » من الإضافة إلى متعدد ، وأما إذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة ، وهذا معنى يليق بما تقتضيه « بين » مما ذكرنا ، ولهذا كان الأصمعي يقول : أخطأ امرؤ القيس ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « بين الدخول وحومل » . وقد عفى العلماء بتصحيح عبارة امرئ القيس ؛ فذكروا أن كلمة « الدخول » لا يراد بها في هذا الموضع جزئي مشخص ، وإنما يراد بها أجزاء ذلك المكان ، فكأنه =



وأما الفاء فللترتيب والتعقيب ، نحو ( أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ )<sup>(١)</sup> ، وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملة ، نحو ( فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ )<sup>(٢)</sup> ، واعتُرض على الأول بقوله تعالى : ( أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا )<sup>(٣)</sup> ، ونحو « تَوَضَّأَ فغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ، والجواب أن المعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء ، وعلى الثانى بقوله تعالى : ( فَجَعَلَهُ غُثَاءً )<sup>(٤)</sup> ، والجواب أن التقدير : قَبَضَتْ مُدَّةً فَجَعَلَهُ غُثَاءً ، أو بأن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتى .

وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد ، نحو « الَّذِينَ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ » وعكسه ، نحو

قال « بين أما كن - أو أجزاء - الدخول » ثم عطف عليه اسماً آخر بالمعنى الذى أراده من الاسم الأول ، فكأنه قال « فأما كن - أو أجزاء - حومل » ولا شك أن هذا التخريج يصحح لك القاعدتين جميعاً ، فأنت ترى أن « بين » قد أضيفت إلى متعدد من النوع الأول الذى ذكرناه فى نوعى التعدد السابقين ، وأنه لا مانع حينئذ من العطف بالفاء لأن معناها يتحقق بعد هذا التأويل ، ومع تصحيح هذا التخريج لعبارة امرئ القيس فإننا نراه تخريجاً لا ينبغي أن تأخذ به ، وقد تكرر فى شعر امرئ القيس أيضاً مثل ذلك ، ومن ذلك قوله :

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ غَيْرُ مَنَازِلٍ دَوَارِسَ بَيْنَ يَذْبُلِ فَرْقَانِ  
وقد وقع مثل ذلك فى قول كثير عزة :

وَرُسُومُ الدَّيَّارِ تَعْرِفُ مِنْهَا بِالْمَلَا بَيْنَ تَغْلَمَيْنِ فَرِيمِ

(١) من الآية ٣١ من سورة عبس .

(٢) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٥ من سورة الأعلى .

« الَّذِي يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَقْضِبُ هُوَ زَيْدٌ » ، ومثل ذلك جَارٌ فِي  
والصفة والحال ، نحو ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ  
مُخْضَرَّةً )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

٤١٤ - وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءِ تَارَةً

فَيَبْدُو . . . . .

\*\*\*

(١) من الآية ٦٣ من سورة الحج .

٤١٤ - هذا الشاهد من كلام ذي الرمة ، وهو غيلان بن عقبة ، وما ذاك  
المؤلف هنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءِ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرَقُ

اللفظة : « إنسان عني » هو مثال العين ، وهي النقطة السوداء التي تبدو لا

وسط السواد « يحسر » يكشف ، وبابه ضرب « فيبدو » يظهر « يجم » يكثر

الإعراب : « إنسان » مبتدأ ، وهو مضاف وعين من « عني » مضاف إليه

وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يحسر » فعل مضارع « الماء » فاعله « تار

مفعول مطلق ، ومثله : مرة ، وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضارع

وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عني « وتارات » ال

عاطفة ، تارات : معطوف بالواو على تارة منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه

مؤنث سالم « يجم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود

الماء « فيغرق » الفاء عاطفة ، يغرق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وف

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عني .

الشاهد فيه : أنه عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ ، وهي

« فيبدو » ؛ لأنها مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو قوله « إنسان عني

عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً بسبب خلوها من ذلك الضمير ، و

جملة « يحسر الماء تارة » .

وأما « مُنَمَّ » فللترتيب والتراخي ، نحو ( فَأُفَبِّرُهُ مُنَمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَهُ )<sup>(١)</sup> ،  
وقد توضع موضع الفاء ، كقوله :

٤١٥ — \* جَرَى فِي الْأَنْبَابِ مُنَمَّ اضْطَرَبَ \* \*

\*\*\*

(١) من الآية ٢٢ من سورة عبس .

٤١٥ — هذا الشاهد من كلام أبي دواد ، واسمه حارثة ( ويقال جارية ) بن  
الحجاج ، الإيادي ، من كلمة يصف فيها فرسه ، وما ذكره المؤلف همنا عجز بيت من  
المتقارب ، وصدره قوله :

\* كَهَزَ الرَّدِينِي تَحْتَ الْعَجَاجِ \*

اللمعة : « الرديني » الرمح النسوب إلى ردينة ، قال الجوهري : هي امرأة اشتهرت  
بصنعها « العجاج » التراب الذي تثيره أقدام المتحاربين أو خيولهم « الأنابيب » جمع  
أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصبة .

الإعراب : « كهز » الكاف حركت جر ، وهز : مجرور بالكاف ، وعلامة  
جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف  
يقع مفعولا مطلقا عامله قوله « اجعلب » في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِذَا قِيدَ قَحَمٍ مِنْ قَادَهُ وَوَلَّتْ عَلَائِيْبُهُ وَاجْلَعَبَ

وكأنه قال : واجعلب اجعلبا بمائلا لهز الرديني . وهز مضاف ، والرديني مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر لمفعوله « تحت » ظرف مكان  
منصوب بهز ، وهو مضاف و « العجاج » مضاف إليه مجرورة بالكسرة الظاهرة  
« جرى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هز الرديني « في » حرف جر « الأنابيب »  
مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بقوله جرى « ثم » حرف عطف مبني على الفتح  
لا محل له من الإعراب « اضطرب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن  
لأجل الوقف

وأما « حَتَّى » فالعطفُ بها قليلٌ ، والكوفيون يُنكرونها ، وشروطهُ أربعة أمور :  
أحدها : كون المعطوف اسماً<sup>(١)</sup> .

== الشاهد فيه : قوله « ثم اضطرب » فإن الظاهر أن « ثم » في هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الباء في معناها ، ألا ترى أن اضطراب الرمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين ، ولو بقيت ثم على أصلها لدل الكلام على أن الاهتزاز يجري في أنابيب الرمح ثم تحدث فترة ثم يكون اضطراب الرمح بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم .

هذا توجيه كلام المؤلف هنا وفي « مغنى اللبيب » وقال الشيخ خالد : إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ، ولم يترأخ عنه ، قاله في المغنى ، واعترضه قربه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك ، بل الاضطراب والجرى في زمن واحد ، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة ، اه .

وملخص اعتراض قريب المؤلف : أن المقام لو او العطف التى تقتضى الجمع مطلقاً وليس المقام للفاء التى تقتضى أن يحصل الهز أولاً فى الأنابيب ويعقبه حصول الاضطراب فى الرمح .

وحاصل الجواب أننا لا نسلم أن المقام لغير الفاء ؛ لأن الترتيب المشروط فى الفاء يحصل فى لحظات لطيفة لا يشعر بها الناظر ؛ وقد توقف الدنوشى فى فهم هذا الجواب ولا محل لتوقفه .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن المعطوف بحق لا يجوز أن يكون فعلاً - هو مذهب جمهرة النحاة ، ووجه ما ذهبوا إليه أن الأصل فى حتى أن تكون جارة ، والعاطفة منقولة من الجارة ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فبقى حتى بعد نقلها ما كان لها قبل النقل ، وخالف فى هذا الشرط ابن السيد ، وكأنه نظر إلى ما طرأ عليها من النقل للعطف ، وقاسها على غيرها من حروف العطف ، فإذا قلت « أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى جعلت نفسى له حارساً » أو قلت « يحل على زيد بكل شئ حتى منعى دانقاً » جز فى هذين اللتين اعتبار حتى عاطفة عند ابن السيد ، والجمهور يمنعون ذلك ، فالمثالان عندهم إما خطأ ، وإما على تأويل الفعل التالى لحق بمصدر مجرور بها .

والثاني : كونه ظاهراً ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ذكره الخضر اوى<sup>(١)</sup> .

والثالث : كونه بعضاً من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق<sup>(٢)</sup> ، نحو « أَكَلْتُ السمكة حَتَّى رَأْسَهَا » أو بالتأويل ، كقوله :

٤١٦ — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَنَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْمَلَهُ أَفْهَامًا

(١) قال ابن هشام المؤلف في معنى اللبيب عن هذا الشرط الذي ذكره ابن هشام الخضر اوى « ولم أقف عليه لغيره » والذي ذكره ابن هشام الخضر اوى - من أنه يشترط في الاسم المعطوف بحق أن يكون ظاهراً لا ضميراً - له وجه ، فقد علمت أن الأصل في حتى أن تكون جارة ، وأنهم استصحبوا بعد نقلها إلى العطف حالها قبل النقل ، وأنت تعلم أن حتى الجارة لا تجر إلا الأسماء الظاهرة ، وعلى هذا لا يجوز لك أن تقول « حضر الناس حتى أنا » ولا « أكرمت القوم حتى إياك » .

(٢) يعتبر بعضاً كل واحد من ثلاثة أنواع .

الأول : أن يكون جزءاً من كل نحو « أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها » .

الثاني : أن يكون فرداً من جمع نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » .

الثالث : أن يكون نوعاً من جنس نحو « أعجبنى التمر حتى البرنى » .

٤١٦ — هذا بيت من السكامل ، وقد حكى الأخفش عن عيسى بن عمر ، فيما ذكره أبو علي الفارسي ، أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوى ، يقوله في قصة المتلصص ، وفراره من عمرو بن هند ، في قصة معروفة ، وبعد هذا البيت قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

اللغة : « ألقى » تقول : ألقى فلان الشيء ، تريد أنه رمى به إلى الأرض « الصحيفة »

هى ما يكتب فيه سواء أكان قرطاساً أم رقا « رحله » الرحل - بفتح الراء وسكون

الحاء - المتاع « والزاد » كل شيء يستصحب المسافر معه ليلبغه مقصده « نعله » النعل :

اسم لما يلبس في الرجل .

= الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المتكلم المحدث عنه « الصحيفة » مفعول به لألقى « كي » حرف تعليل وجر « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد كي التعليلية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، وكى ومجرورها متعلقان بقوله ألقى ، وتقدير الكلام : ألقى الصحيفة لتخفيف رحله « رحله » رحل : مفعول به ليخفف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « والزاد » الواو عاطفة ، الزاد : معطوف على رحله « حتى » حرف عطف « نعله » نعل - بالنصب - مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير ، حتى ألقى نعله ، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وعلى هذا يكون جملة « حتى ألقى نعله » معطوفة على جملة « ألقى الصحيفة والزاد » وتكون حتى قد عطفت جملة على جملة « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النعل مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة ، ويجوز أن تكون حتى عاطفة بمعنى الواو ويكون قوله « نعله » معطوفا على الزاد ، عطف مفرد على مفرد ، وتكون جملة « ألقاها » تأكيداً لقوله « ألقى الصحيفة » ويكون الضمير البارز في « ألقاها » عائداً على الصحيفة ، وهذا الوجه الأخير هو الذي يظهر من كلام المؤلف أنه متصوده بالإتيان بهذا البيت ههنا ، وهذان الوجهان من الإعراب يجريان على رواية نصب « نعله » وقد وردت الرواية بجر « نعله » ورفعه أيضاً ، فأما رواية الجر فتخرج على أن « حتى » حرف جر ، ونعله مجرور بحق ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بألقى السابق ، وجملة « ألقاها » مؤكدة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن « نعله » مبتدأ ، وخبره هو جملة « ألقاها » وحتى ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء ، فجملة المبتدأ والخبر لا محل لها ابتدائية .

الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » واعلم أولاً أن هذه الكلمة - وهي « نعله » - تروى بالرفع وبالجر والنصب ، كما ذكرنا في إعراب البيت ، فأما رواية الرفع فتخرج على أن « حتى » ابتدائية و « نعله » مبتدأ ، وجملة « ألقاها » في محل رفع خبر المبتدأ ، وأما رواية الجر =

فيمَن نصب « نعلَه » ، فإنَّ ما قبلها في تأويل ألقى ما يُثقلُه ، أو شبيهها بالبعض ، كقولك « أعجبتني الجارية حتى كَلَامُهَا » ويمتنع « حتى ولدها » وضابط ذلك أنه إنَّ حَسَنَ الاستثناء حَسَنَ دخول حتى .

والرابع : كونه غاية في زيادة حِسِّيَّة ، نحو « فلان يَهَبُ الأعداءَ الكَثيرةَ حتى الألوْفَ » أو مَعنَوِيَّة ، نحو « ماتَ النَّاسُ حتى الأنبياءَ ، أو الملوكُ » ، أو في نقص كذلك ، نحو « المؤمنُ يُجْزَى بالحسناتِ حتى مثقالِ الذرَّةِ » ، ونحو « غلبَكَ النَّاسُ حتى الصُّبَّيَّانُ ، أو النَّساءَ » (١) .

\*\*\*

= فتخرج على أن « حتى » حرف غاية وجر ، و « نعلَه » مجرور بحتى ومضاف إليه ، وأما رواية النصب فعلى أن يكون « نعلَه » مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور ، كما قلناه في إعراب البيت .

ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت هنا إنما هو على رواية النصب ، والذي سوغ عطف « نعلَه » على ما قبله - مع أنه يشترط في العطف بحتى أن يكون المعطوف بعض المعطوف عليه - هو التأويل في المعطوف عليه ، وهذا معنى قول المؤلف « فإنَّ ما قبلها في تأويل ألقى ما يثقله » ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويضعف حركته في الانفلات والهرب .

(١) ملخص الكلام أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها إما تحقيقا وإما تأويلا وإما تشبيها ، أو كان ما بعدها من جنس ما قبلها على أحد الوجوه الثلاثة ولكنه لم يكن غاية لما قبلها ، أو كان ما بعدها غاية وطرفا لما قبلها لكنه ليس دالا على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين ، فإنه لا يجوز أن تجعلها عاطفة ، ويتفرع على هذا أنك لو قلت « صادقت العرب حتى العجم » لم يصح ، لأن العجم ليس من جنس العرب ، ولو قلت « خرج الفرسان إلى القتال حتى بنو فلان » وكان بنو فلان هؤلاء في وسط الفرسان لم يصح ، لأن ما بعد حتى حينئذ ليس غاية لما قبلها إذ الغاية ليست إلا في الأطراف عاليها وسافلها ، ولو قلت « زارني القوم حتى زيد » ولم يكن زيد متميزا بفضل أو منفردا بخسيسة لم يصح ؛ لأن ما بعد حتى حينئذ ليس ذا زيادة ولا نقص .

وأما « أم » فضربان : منقطعة وستأتى ، ومتصلة وهى المسبوقه إمّا بهزمة التسوية ، وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر ، وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين ، نحو ( سَوَّاهُ عَلَيْهِمْ أَاَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ )<sup>(١)</sup> ، أو اسميتين ، كقوله :

٤١٧ - \* أَمْوَنِي نَاءُ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ \*

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة ، ومن الآية ١٠ من سورة يس ، ومثل هذه الآية السكرية فى وقوع الفعليتين قول الشاعر :

سَوَّاهُ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى  
بِحَرْقَاءِ أَمْ أُنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

ومثله قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبً بِالْحُزْنِ تَيْسُ أَمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ كَيْسُ  
٤١٧ - لم يسم أحد ممن وقفنا على كلامه قائل بهذا الشاهد ، لكن صدره الذى ستسمعه يشبه كلام متعم بن نورية فى رثاء أخيه مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَا لِكَأ \*

اللمعة : « لست أبالى » يريد أنه لا يعبأ ولا يكثرث « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى - من باب فتح يفتح - إذا بعد .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أبالى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر ليس « بعد » ظرف زمان متعلق بقوله أبالى ، وبعد مضاف وقدم من « فقدى » مضاف إليه ، فقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « مالك » مفعول به المصدر منصوب بالفتحة الطاهرة « أموتى » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . موت : مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « ناء » خبر تيسيراً ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بقوله أبالى ، وقد علق هذا الفعل عن =



= العمل في اللفظ بحرف الاستفهام « أم » حرف عطف مبني على السكون « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الآن » ظرف زمان منصوب بقوله واقع الآتي ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واقع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أموتى ناء أم هو واقع » فإن أم وقعت بين جملتين ، وقد عطفت إحدى هاتين الجملتين على الأخرى ، وهاتان الجملتان اسميتان كما ترى ، فإن كل واحدة منهما مؤلفة من مبتدأ وخبر .

ونظير هذا البيت في وقوع الاسميتين قول الآخر ، وهو الشاهد ٤١٩ الآتي :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا  
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ  
شعيث : مبتدأ ، وابن سهم : خبره ، وكذلك ما بعده .  
ونظيره ما أنشده الفراء :

سَوَاءٌ — إِذَا مَا أَصْلَحَ اللَّهُ أَمْرَهُمْ —  
عَلَيْنَا : أَذْثُرُ مَا لَهُمْ أَمْ أَصَارُمُ  
أى : أمالهم كثير أم مالهم أصارم .

واعلم أن همزة التسوية أكثر ما تقع بعد « سواء » كما في الآيتين الكريميتين اللتين تلاهما المؤلف ، أو بعد « ما أبالي » كما في البيت المستشهد به ، وكما في قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحُزْنِ تَيْسُ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْثُ  
أو بعد « ما أدرى » كما في قول زهير بن أبى سلمى المزنى :  
وَمَا أَذْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ  
وليس معنى هذا أنها لا تقع إلا بعد هذه الكلمات ، قال المؤلف في معنى اللبيب ( ١٧/١ بتحقيقنا ) : « قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتزد ثمانية معان = ( ٢٤ — أوضح المسالك ٣ )

أو مختلفتين ، نحو ( سَوَاءَ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ )<sup>(١)</sup> ،  
ولمَّا بهمزة يُطْلَبُ بها وبأَمِ التَّعْمِينَ ، وتقع بين مفردين متوسط بينهما  
ملا يُسْأَلُ عنه ، نحو ( أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ )<sup>(٢)</sup> أو متأخراً عنهما ،  
نحو ( وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ )<sup>(٣)</sup> وبين فعليتين ، كقوله :

٤١٨ - \* فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ \*

= أحدها : التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها ،  
وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعدما أبالي وما أدرى وليت شعري ونحوهن « اه  
ومما أشار إليه بنحوهن « لأعلم » في نحو قولك « لا أعلم أجاءك رسولى أم  
ضل الطريق » .

(١) من آية ١٩٣ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ٢٧ من سورة النازعات ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن  
المحكوم عليه - وهو أنتم والسماء - وقد توسط بينهما المحكوم به - وهو أشد خلقا  
- وليس السؤال عنه ، وأوقع أحد المسئول عنهما بعد الهمزة - وهو أنتم - والثاني  
بعد أم - وهو السماء - ليفهم السامع من أول الأمر الشيء الذى يطلب المتكلم منه  
تعيينه ، وهذا هو الذى تقتضيه الهمزة للمعادلة ، وكان يجوز أن يقال « أنتم أم السماء  
أشد خلقا » فتؤخر المحكوم به الذى لا يسأل عنه عن المحكوم عليه .

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن  
المحكوم به - وهو قريب وبعيد - وقد تأخر عنهما المحكوم عليه - وهو ما توعدون  
فتقدم المحكوم به ومعادله عن المحكوم عليه . ومن هنا تفهم أن « قريب »  
خبر مقدم ، و « بعيد » معطوف عليه بأَمْ ، و « ما » اسم موصول مبتدأ موخر ، وجملة  
« توعدون » لا محل لها من الإعراب صلة ، ويجوز أن يكون « قريب » مبتدأ ، و « بعيد »  
معطوفا عليه ، و « ما » اسما موصولا فاعلا تنازعه كل من قريب وبعيد سد مسد  
خبر المبتدأ .

٤١٨ - هذا الشاهد من كلام زياد بن حميل ، ويقال : زياد بن منقذ ، العدوى =

التي هي ، من كلمة يتذكر فيها أهله ويحن إلى وطنه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

زَارَتْ رُقِيَّةٌ شُعْمًا بَعْدَ مَا هَجَّعُوا      لَدَى نَوَاحِلَ فِي أُرْسَاعِهَا انْخَدَمَ  
فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقَّيْنِي      فَقُلْتُ : أَهْيَ سَرْتُ . . .

اللفظة : « أهى » هو هنا بسكون الهاء إجراء للمعزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه ، قال ابن جني : سكن أول هي لاتصال حرف الاستفهام به إجراء للمعزة مجرى واو العطف وفائه ولام الابتداء ، غير أن الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع هذه الحروف من جهة كون المعزة يجوز قطعها عن المستفهم عنه ، وليس كذلك واو العطف وفائه ولام الابتداء ؛ فإنهن لا يجوز أن يفصلن عما اتصلن به « سرت » فعل ماض متصل بتاء التأنيث ، من السرى - بضم السين - وهو السير ليلا « عادنى » أراد زارنى ، وعبر بلفظ العيادة للاشعار بما هو فيه من مرض العشق ؛ فإن العيادة خاصة بزيارة المريض « حلم » بضم الحاء المهملة واللام - ما يراه الإنسان في النوم .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، « أهى » المعزة للاستفهام ، هي : فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده « سرت » سرى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وتقدير الكلام : أسرت هي سرت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب يقال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عادنى » عاد : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لعاد « حلم » فاعل عاد مرفوع بالضمة الطاهرة ، وجملة عاد وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة بأم على جملة مقول القول السابقة ، وستعرف في بيان الاستشهاد السر في جعلنا « هي » فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده حتى تصير جملة مقول القول الواقعة بعد همزة الاستفهام فعلية ، ولماذا لم نجعلها على الطاهر اسمية بأن نعرب « هي » مبتدأ وجملة « سرت » بعده في محل رفع خبر المبتدأ .

لأن الأَرْجَحَ كَوْنُ « هـى » فاعلاً بفعل محذوف ، واسميتين كقوله<sup>(١)</sup> :

٤١٩ — \* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أُمُّ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ \*

= الشاهد فيه : وقوع أم معادلة لهزمة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، وذلك بسبب أن قوله « هـى » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : أسرت هـى سرت أم عادنى ، وإنما كان قوله « هـى » فاعلاً لفعل محذوف على الأرجح لتكون الأصل فى الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات لأنها تتجدد وتحصل بعد أن لم تكن والدال على هذه الأحوال هو الفعل ، وأما الاستفهام عن نفس الذوات التى تدل عليها الأسماء قليلة ، والقليل لا يعمل عليه الكلام ما كان للكثير معنى صحيح .

(١) وقد تكون الجملتان مختلفتين إحداها اسمية والأخرى فعلية ، فمن عجىء أولاهما اسمية والثانية فعلية قوله تعالى ( قل إن أدرى أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أبداً ) ومن عجىء الأولى فعلية والثانية اسمية قوله سبحانه ( أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون ) لأن ( أنتم ) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لما علمت أن همزة الاستفهام أولى بالفعل من حيث إن الأصل فى الاستفهام أن يكون عما من شأنه أن يكون محل شك أو تردد . وذلك هو أحوال الذوات التى تعبر عنها الأفعال - فأما الذوات أنفسها فيقل أن تكون محل تردد أو شك .

٤١٩ — هذا الشاهد قد نسبته سيديويه فى كتابه ( ج ١ ص ٤٨٥ ) إلى الأسود ابن يعفر التميمي ، ونسبه جماعة منهم المبرد فى الكامل ( ج ١ ص ٣٨٤ ) إلى اللعين المنقرى وما ذكره المؤلف فى هذا الموضع هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا \*

اللغة : « لعمرك » تكرر القول عن هذه الكلمة ، وأن معنى عمرك حياتك « أدرى » أعلم ، والمراد بقوله « وإن كنت داريا » وإن كنت من أهل الدراية والعلم بالأنساب « شعيث » هو بناء مثناة فى آخره ، ويقع فى كثير من الأصول « شعيب » بياء موحدة فى آخره ، وهو تحريف ، وهو اسم حى من بنى تميم ثم من بنى منقر ، وسهم - بفتح فسكون - اسم حى من قيس عيلان ، ومنقر - بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، بزنة منبر - حى ينتهى إلى زيد مناة بن تميم =

الأصلُ «أَشْعِيثُ» فحذفت الهمزة والتنوين منهما .

= الإعراب : «لعمرك» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لعمرك قسمي «ما» حرف نفي «أدرى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإن» الواو اعتراضية ، إن : شرطية ، ويحتمل أن تكون الواو للحال فتكون إن زائدة «كنت» كان : فعل ماضٍ ناقص ، وتاء المتكلم اسمها «داريا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، فإن جعلت الواو للحال فجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وإن جعلت الواو اعتراضية فهي عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : أنا لا أدرى إن كنت من غير أهل الدراية وإن كنت من أهل الدراية ، فعدم درايته إن كان من غير أهل الدراية أولى من عدم درايته إن كان من أهل الدراية ، ومعمول أدرى يأتي بعد «شعيت» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ابن» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و«سهم» مضاف إليه مجرور بالكسرة «أم» حرف عطف «شعيت» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و«منقر» مضاف إليه ، وجملة «شعيت ابن سهم» من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به لأدرى ، وقد علق عن العمل في اللفظ بحرف استفهام مقدر ، وأصل الكلام : ما أدرى أشعيت ابن سهم ، وجملة «شعيت ابن منقر» من المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقين .

الشاهد فيه : وقوع أم المعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين ، وذلك لأن قوله «شعيت ابن سهم» مبتدأ وخبر . وكذلك قوله «شعيت ابن منقر» ؛ فالتردد في نسب هذا الشخص لا في ذاته ، ولذلك تثبت همزة ابن في هذا الموضع ، ويعتذر عن حذف التنوين لأن الهمزة إنما تحذف إذا كان ابن نعتاً لعلم ومضافاً إلى علم والثاني أبو الأول ، وابن هنا ليس نعتاً للعلم السابق عليه ، ولكنه هنا خبر ، وكذلك التنوين إنما يحذف بهذه الشروط ، وفي البيت شاهد آخر هو حذف الهمزة ، لدلالة أم عليها ، وهو حذف مطرد قياسي خلافاً للأعلم الذي خصه بالضرورة ، ونظيره قول الشاعر :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّالِمَ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً  
يريد أكَذبتك عينك أم رأيت ؟ ولأبي عبيدة في هذا البيت توجيه آخر سنده

لك فيما يلي وترده .

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

=

وَالْمُنْقَطَعَةُ هِيَ الْخَالِيَةُ مِنْ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُفَارِقُهَا مَعْنَى الْإِضْرَابِ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ

== فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشِمَانٍ ؟

أراد « أبسبع رمين الجر أم بثمان » ومنه قول عمر أيضاً :

نَمَّ قَالُوا : تَحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْخَصَى وَالتَّرَابِ

أراد « ثم هالوا أنحبها » ومن ذلك قول السكيت بن زيد الأسدي :

طَرَبْتُ وَمَا سَوَقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ

وَلَا كَعِبًا مَنَى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

أراد « أو ذو الشيب يلعب » .

(١) يريد أنها هي التي لا تنقدم عليها همزة التسوية ولا الهمزة التي يطالب بها وبأَم التعين ، وإنما سميت منقطعة - والحالة هذه - لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

(٢) هذا الذي جرى عليه المؤلف - من أن أم المنقطعة دالة على الإضراب دائماً ، وأنها قد تدل ، مع ذلك ، على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى - هو مذهب الكوفيين فيما يذكر كثير من العلماء ، وخلاصة آراء النحاة في هذه المسألة أن لهم فيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن «أم» المنقطعة تدل على الإضراب والاستفهام معا في كل مثال ، فلا تكون في مثال ما للإضراب وحده ، ولا تكون في مثال ما للاستفهام وحده .

المذهب الثانى : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها تدل على الإضراب في كل مثال ، وقد تدل - مع دلالتها على الإضراب - على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى ، وقد لا تدل على الاستفهام أصلاً ، ولا تأتى للدلالة على الاستفهام وحده في مثال ما .

المذهب الثالث : مذهب أبى عبيدة ، وحاصله أن «أم» المنقطعة على ثلاثة أوجه ، أولها الدالة على الإضراب وحده ، وثانيها الدالة على الاستفهام وحده ، وثالثها الدالة على الإضراب والاستفهام معا ، وسنعود إلى الكلام على هذا الموضوع مرة أخرى قريباً . ويذكر بعض العلماء أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في مجيء أم للدلالة على الإضراب وحده ، وإنما الخلاف في تسميتها ، هل تسمى منقطعة أولاً ؟

تقتضى مع ذلك استفهاماً : حقيقياً نحو « إِنَّمَا لِإِبِلٍ أُمٌ شَاءَ »<sup>(١)</sup> أى : بل أهى شَاءَ ، وإِنَّمَا قَدَرْنَا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، كقوله تعالى : ( أُمُّ لَهُ الْبَنَاتُ )<sup>(٢)</sup> أى : أَلَهُ الْبَنَاتُ ، وقد لا تقتضيه البتة ، نحو ( أُمُّ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ )<sup>(٣)</sup> أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام<sup>(٤)</sup> ، وكقول الشاعر :

(١) يتعين عليك أن تعرب قولهم « شاء » خبراً لمبتدأ محذوف ، لما قد علمت من أن « أم » المنقطة لا تقع إلا بين جملتين ، وهذا الذى ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب ابن مالك رحمه الله إلى أنه يجوز أن يقع بعد « أم » المفرد ، واستدل على ذلك بأنه قد سمع من كلامهم « وإن هناك لإبلا أم شاء » فإن الظاهر أن ما بعد أم في هذه العبارة اسم مفرد ، وأنكر العلماء ذلك على ابن مالك من قبل أن « أم » المنقطة بمعنى بل الابتدائية ، وحروف الابتداء لا يقع بعدها إلا الجمل ، نعم أنسكروا رواية هذا المثال على الوجه الذى رواه عليه ابن مالك ، ومنهم من سلم روايته ثم أوله بأن « أم » يحتمل أن تكون متصلة ، وعلى هذا تكون همزة الاستفهام مقدرة قبل إن ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم شاء ، ويحتمل أن تكون « أم » منقطعة وعلى هذا يكون قولهم « شاء » مفعولاً لفعل محذوف ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم أرى شاء .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الطور ، وقد علمت أن « أم » المنقطة تدل على الإضراب دائماً ، فلو لم تكن في هذه الآية دالة على الاستفهام الإنكارى مع الدلالة على الإضراب لسكانت دالة على الإضراب المحض ، وهذا يستوجب المحال وهو الإخبار بنسبة البناب إليه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(٣) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٤) قد أنبأتك قريباً أن مذهب جمهور البصريين أن « أم » المنقطة تدل فى كل مثال على الإضراب والاستفهام معا ، وأن المؤلف عدل عن مذهبهم واختار مذهب جمهور الكوفيين الذين يرون أن « أم » هذه تدل على الإضراب دائماً ، وقد تدل على الاستفهام مع دلالتها على الإضراب ، وقد لا تدل على الاستفهام ، كما عدل عن مذهب أبى عبيدة الذى ذهب إلى أن « أم » هذه قد تدل على الاستفهام فى بعض الأمثلة ولا تدل على الإضراب .

٤٢٠ — \* هُنَالِكَ أُمُّ فِي جَنَّةٍ أُمُّ جَهَنَّمَ \*

إذ لا معنى للاستفهام .

\*\*\*

= والآية الكريمة التي تلاها المؤلف - وهي قوله تعالى ( أم هل تستوى الظلمات والنور ) تدل لمذهب الكوفيين الذي اختاره المؤلف ، ووجه الدلالة من هذه الآية على أن « أم » خالية من الدلالة على الاستفهام هو أنه قد وقع بعدها حرف الاستفهام وهو ( هل ) فلو كان في « أم » معنى الاستفهام لكان حرف الاستفهام داخل على حرف استفهام آخر ، وذلك لا يجوز .

ومما استدل به أبو عبيدة على أن « أم » قد تدل في بعض الأمثلة على الاستفهام ولا تدل على الإضراب قول الأخطل التغلبي :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أُمُّ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ

غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالًا

جعل « أم » منقطعة دالة على الاستفهام ، والتقدير عنده : كذبتك عينك هل رأيت في غلس الظلام خيالاً من الرباب .

وقد تقدم الاستشهاد بهذا البيت على حذف همزة الاستفهام وأن التقدير : أكذبتك عينك أم رأيت ! وأم متصلة .

وحمل بعضهم على ما قاله أبو عبيدة قوله تعالى ( أم تريدون أن تسألوا رسولكم ) .

٤٢٠ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وما ذكره المؤلف

ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَلَا كَلَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تُقْضَى مَنِيَّتِي كَلَمْتُ الَّذِي مَآبِينَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمَرِ

وَكَلَيْتَ طَهْمُورِي كَانَ رَيْفَكَ كَلْمُهُ وَكَلَيْتَ حَنْوُطِي مِنْ مُشَاشِكَ وَالْدَّمِ

وَكَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أُمُّ فِي جَنَّةٍ . . .

اللغة : « سليمى » اسم امرأة « المنام » النوم « ضجيعتى » مشاركتى فى المضجع ، وهو مكان الرقاد .

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « سليمى » اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة =



وأما «أو» فإنها بعد الطلب للتخيير ، نحو «تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَهَا»  
أو للإباحة ، نحو «جَالِسِ الْعُلَمَاءِ أَوْ الرُّهَادِ» والفرق بينهما امتناع الجمع  
بين المتعاطفين في التخيير ، وجوازُهُ في الإباحة .

== على الألف «في المنام» جار ومجرور متعلق بقوله ضجيعتى الآتى «ضجيعتى» ضجيعية :  
خبر ليت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «هناك» هنا : اسم إشارة لمكان  
النوم ، مبنى على السكون في محل نصب بضجيعتى ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب  
«أم» حرف دال على الإضراب بمعنى بل مبنى على السكون لا محل له للإعراب «في جنة»  
جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت محذوفة مع اسمها ، وتقدير السلام :  
بل ليت سليمى ضجيعتى في جنة «أم» حرف عطف دال على الإضراب «في جهنم» جار  
ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت المحذوفة مع اسمها كالسابق ، والتقدير : بل  
ليت سليمى ضجيعتى في جهنم . تمى أولاً أن تكون ضجيعته في موضع رقاذه ، ثم  
أضرب عن ذلك وتمى أن تكون ضجيعته في الجنة ، ثم أضرب عن ذلك وتمى  
أن تكون ضجيعته في جهنم ، وأم إذا كانت بمعنى بل لم يقع بعدها إلا الجمل ؛ فلذلك  
قدرنا الجمل بعد أم الأولى وبعد أم الثانية ، فاعرف ذلك وتنبه له .

الشاهد فيه : أنى المؤلف بهذا البيت ليدل على أن «أم» المنقطة التى بمعنى بل  
قد لا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلاً ، ألا ترى أنه لا يريد بقوله «أم في جنة أم  
في جهنم» الاستفهام ؟ وإنما ساقه مساق التثنية على ما قررناه في أواخر إعراب البيت .  
قال الشيخ خالد : ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين أن أم أبدأ بمعنى بل والهمزة  
جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك . وهذه الآية والبيت بشهران للكوفيين ،  
فإن أم فهما بمعنى بل خاصة ، كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الشاعر :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ

غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً

قال أبو عبيدة : «إن المعنى هل رأيت» أه كلامه بحروفه ، بعد تقويم  
تحريره ، وقال الدنوشرى عن البيت الذى استدل به لحيى أم المنقطة للاستفهام ليس  
غير ما نصه : «هذا قول أبى عبيدة فقط كما فى المعنى» ، وقد ذكرنا لك التخريج الذى  
يخرجه عن الدلالة على ماذهب إليه أبو عبيدة ، بل يخرج «أم» عن أن تكون منقطة .

وبعد الخبر للشك<sup>(١)</sup>، نحو (لَيْثُنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)<sup>(٢)</sup> أو للإيهام ،  
نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)<sup>(٣)</sup> وللتفصيل ، نحو  
(وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى)<sup>(٤)</sup> أو للتقسيم ، نحو « السَّكَلَةُ اسْمٌ  
أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ » والإضراب عند الكوفيين وأبي علي<sup>(٥)</sup>، حكى الفراء

(١) اعلم أولاً أن بعض العلماء يذكر التشكيك في موضع الإيهام ، فيفهم من هذا  
الصنيع أن التشكيك والإيهام بمعنى واحد ، وبعض العلماء يذكر الشك والتشكيك والإيهام ،  
فذكر الثلاثة يدل على أن لكل واحد منها معنى خاصاً ، وهو الحق ، فأما الشك  
فهو كون المتكلم نفسه واقفاً في الشك والتردد ، وأما التشكيك فهو أن يوقع المتكلم  
المخاطب في الشك والتردد ، وأما الإيهام فهو أن يكون المتكلم عالماً بحقيقة الأمر غير  
شاك ولا متردد فيه ، ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل  
لسا يلقى إليه من الكلام ، فإذا سمع الكلام وتفهمه ظهر له الأمر ، وانظر إلى الآية  
السكرية (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ - الآية) تجد المتكلم عالماً علم اليقين أن من عبد الله تعالى  
وأفرده بالألوهية والتوجه إليه هو الذي يكون على هدى وأن من أشرك معه غيره  
هو الذي يكون في ضلال مبين ، ومع ذلك لم يورد الكلام في صورة الخبر القاطع  
بما يعلمه ، بل أوردته في صورة الاحتمال ليسترعى انتباه المخاطب ويحمله على سماع  
الكلام وتفهمه .

(٢) من الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

(٥) ومعنى ذهب إلى أن أو تفيد الإضراب ابن برهان وابن جني ، وهؤلاء ذهبوا إلى  
أنها تفيد الإضراب مطلقاً ، نعى سواء أكان المتقدم عليها خبراً مثبتاً أو منفيّاً أم كان  
المتقدم عليها أمراً أو نهياً ، وسواء أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لم يعد ،  
تقول « أنا مسافر اليوم » ثم يبدو لك فتقول « أو مقيم » تريد الإضراب عن الكلام  
الأول وإثبات ما بعد أو ، ونسب ابن عصفور القول بإفادة «أو» للإضراب إلى سيبويه  
لكنه قرر أن سيبويه رحمه الله يشترط في إفادتها الإضراب شرطين :

« اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعْ ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ » وبمعنى الواو عند الكوفيين<sup>(١)</sup>، وذلك عند أمن اللبس، كقوله :

٤٢١ — \* مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِيعِ \*

\*\*\*

== الأول : أن يتقدمها نفي أو نهى .

الثاني : أن يعاد معها العامل ، ومثال ذلك « ما حضر على أو ما حضر خالد » وقولك « لا يقيم بكر أو لا يقيم خالد » .

(١) ووافق الكوفيين على صحة مجيء أو بمعنى الواو - وهو مطلق الجمع - الأخفش والجرى ، بالشرط الذى ذكره المؤلف وهو أمن اللبس .

٤٢١ — هذا الشاهد من كلام حميد بن ثور الهلالي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ \*

اللغة : « الصريرخ » يطلق هذا اللفظ على صوت الاستغاثة ، ويطلق على المستغيث نفسه ، ويمكن أن يقصد كل واحد من هذين المعنيين فى بيت الشاهد ، ويطلق الصريرخ أيضاً على الغيث ، كما فى قوله تعالى : ( فلا صريرخ لهم ) أى لا مغيث « مهرة » - بضم فسكون - أصله الحصان الصغير ، وأراد هنا الحصان ، وملجمه : أى ملبسه اللجام « سافيع » السافع : القابض بناصية مهرة ، ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك عند انتظار من يجيء باللجام ليجمع الحصان ؛ فهذه كناية عن التهيؤ والاستعداد ، والعبارة كلها كناية عن إسراعهم فى إجابة الصريرخ .

المعنى : وصف هؤلاء القوم بأنهم سريعو الإجابة عندما يستصرخهم أحد لأخذ بناصره ؛ فهو يقول عنهم : إنك لتراهم حين يسمعون صوت الاستغاثة ما بين ، لمجم فرسه وآخذ بناصية فرسه ريثما يأتيه غلامه باللجام .

الإعراب : « قوم » خبر مبتدأ محذوف : أى هم قوم « إذا » ظرف تنمى معنى الشرط « سمعوا » فعل ماض وفاعله « الصريرخ » مفعول به لسمعوا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « رأيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، ==

وزعم أكثر النحويين<sup>(١)</sup> أن «إما» الثانية في الطَّلَبِ والخَبَرِ - نحو

= والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «ما» زائدة «بين» ظرف متعلق برأى ، وبين مضاف ، و « ملجم » مضاف إليه ، وأصل ملجم صفة لموصوف محذوف تقديره : رجل ملجم ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وملجم مضاف ومهر من « مهره » مضاف إليه ، ومهر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « أو » حرف عطف « سافع » معطوف على ملجم مهره .

الشاهد فيه : قوله « بين ملجم مهره أو سافع » فإن « أو » في هذه العبارة بمعنى الواو ، والدليل على ذلك ما ذكرناه لك فيما مضى في بيت امرئ القيس ( ش ٤١٣ ) من أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد لفظاً ومعنى ؛ فلو بقيت « أو » على معناها الذي هو أحد الشيتين أو الأشياء لكانت « بين » قد أضيفت إلى واحد ، وهو غير ما تقتضيه العربية .

وقال قوم : إن أو في هذا البيت على معناها الأصلي - وهو الدلالة على أحد الشيتين أو الأشياء - وتخلصوا من تعدد ما تضاف إليه بين بأن زعموا أن تقدير الكلام ما بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع ، وهو تكلف لا موجب له .

ومن شواهد محيى أو بمعنى الواو قول امرئ القيس :

فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ

صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

والكلام في بيان الشاهد في بيت امرئ القيس هذا مثل الكلام في البيت الذي أنشده المؤلف ، ونظيره قول راجز من بني أسد :

إِنَّ بَهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامًا خُوَيْرَ بَيْنَ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

وجه الدلالة أنه ثنى « خوير بين » ولو كانت أو لأحد الشيتين لقال « خويرا » فجاء به مفردا .

(١) تتلخص المباحث المتعلقة بإما في خمسة مباحث ، وأنا أذكرها لك على سبيل الإيجاز والاختصار ، فأقول :

المبحث الأول : لغة أكثر العرب كسر همزة «إما» ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها .

. . . . .

= المبحث الثاني : الغالب في « إِمَّا » هذه تكرارها ، وقد تحذف الثانية ويؤتى في الكلام بما يقوم مقامها ، نحو « إِمَّا أَنْ تَسْكُنَ بَحِيرَ وَإِلَّا فَاسْكُتْ » وقرأ أبي ( وإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ عَلَى هَدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ) وقال الشاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَسْكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنًى مِنْ سَمِيحِي  
وَإِلَّا فَاطَّرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي  
وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية ، وذلك كقول الشاعر :

زُلْمٌ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خِيَالُهَا  
المعنى : تلم إِمَّا بدار قد تقدم عهدها وإِمَّا بأموات ، والفراء يقيس على هذا ، فيجوز عنده أن تقول : زيد يبق وإِمَّا يسافر ، كما تقول : زيد يبقى أو يسافر .

المبحث الثالث : اتفق النحاة على أن « إِمَّا » لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل ، وإنما تأتى لما تأتى له أو من المعانى المشهورة المتفق عليها ، وهى التخيير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإيهام بعد الخبر ، وأمثلتها معروفة من أمثلة أو .

المبحث الرابع : اختلف النحاة في « إِمَّا » هذه أمركة أم بسيطة ، فذكر سيويوه أنها مركبة من إن وما ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة وأنها وضعت هكذا من أول الأمر ، وهذا هو الراجح ، لأن البساطة - أى عدم التركيب - هى الأصل .

المبحث الخامس : لا خلاف بين أحد من النحاة في أن « إِمَّا » الأولى غير عاطفة . وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله نحو « تزوج إِمَّا هنداً وإِمَّا أختها » ونحو « قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو » واختلفوا في « إِمَّا » الثانية ، فذهب أكثر النحاة أنها عاطفة والواو التى قبلها زائدة لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف ، ومذهب أبى على الفارسى وابن كيسان وابن برهان أن العاطف هو الواو : وإِمَّا دالة على الإباحة أو التخيير أو الشك أو الإيهام ، فإِمَّا مثل أو فى الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء ، وليست مثلها فى عطف ما بعدها على ما قبلها ، وزعم ابن عصفور أن النحاة يجمعون على أن « إِمَّا » غير عاطفة ، وهو نقل يخالف نقل غيره من أثبات العلماء . =

« تَزَوَّجَ إِمًّا هِنْدًا وَإِمًّا أُخْتَهَا » و « جَاءَنِي إِمًّا زَيْدٌ وَإِمًّا عَمْرُو » - بمنزلة « أَوْ » في العطف والمعنى ، وقال أبو عليّ وابنا كَيْسَانَ وَبَرَّهَانَ : هي مثلها في المعنى فقط ، وَيُوَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ : إنها مُجَامَعَةٌ لِلْوَاوِ لَزُومًا ، والعاطفُ لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

٤٢٢ - \* أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا نَارٍ \*

فشاذ ، وكذلك فَتَنَحُ هَمَزَتَهَا وَإِبْدَالِ مِيمِهَا الْأُولَى .

\*\*\*

= وخلاصة هذا المبحث أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أن « إِمَّا » تكون مسبوقة بالواو ، وكان المقرر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف ، كان مما لا بد منه أن نلغى دلالة أحد اللفظين على العطف ، فاخترنا أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة ، واختار أبو علي ومن معه تجريد « إِمَّا » من الدلالة على العطف .

٤٢٣ - نسب قوم هذا الشاهد إلى الأحوص ، والصواب أنه لسعد بن قرظ ، من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان ابنًا عاقا شريرا ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* يَا كَيْتَمًا أُمُّنًا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا \*

اللغة : « شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا » هذه كناية من كنيات العرب معناها « ماتت » وأصل شألت بمعنى ارتفعت ، والنعام - بفتح النون بزنة السحابة - باطن القدم ، ويقال : النعام هي هنا النعش « أَيَّمَا » بفتح الهمزة وسكون الياء هنا ، وفتح الهمزة لغة لبني تميم ومن ذكرنا معهم في « إِمَّا » .

المعنى : تمنى أن تكون أمه قد ماتت ، وذكر أنه لا يبالي ما يكون مصيرها بعد الموت ولا يعنيه أن يذهب بها إلى الجنة أو يذهب بها إلى جهنم .

الإعراب : « يَا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، وإدخال حرف النداء على « ليت » كثير في العربية وفي أفصح الكلام ، ومنه قوله تعالى : ( يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ) وقول الراجز ، وهو من شواهد هذا الكتاب : =

وأما « لَكِنْ » <sup>(١)</sup> فعاطفة خلافاً ليونس ، وإنما تنعطف بشروط : أفراد

= يَا كَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا كَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

« ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : كناية له عن عمل النصب والرفع « أمنا » أم - بالرفع - مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، وأم مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « شالت » شال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « نعماتها » نعمة : فاعل شالت ، وضمير الغائبة العائد إلى أمهم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ومن الناس من يروى « أمنا » بالنصب ، وعليه يكون « ليت » حرف تمن ونصب ، وما زائدة غير كافة ، وأمنا : اسم ليت ومضاف إليه ، وجملة « شالت نعماتها » في محل رفع خبر ليت « أيما » حرف دال على التقسيم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إلى جنة » جار ومجرور متعلق بقوله شالت « أيما » الثانية حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إلى نار » جار ومجرور معطوف بأما على الجار والمجرور الأول .

الشاهد فيه : مجيء « أما » عاطفة غير مسبوقة بالواو ، وهذا شاذ ، وكذلك فتح همزتها مع قلب سيمها ياء كما قاله المؤلف ، أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه ، بل ذلك لغة بلخاعة من العرب منهم تميم وقيس وأسد .

(١) اختلف النحاة في مجيء « لَكِنْ » حرف عطف ، فذهب الجمهور إلى أنها تكون حرف عطف بثلاثة شروط سند كرها فيها بعد ، ونذكر - مع ذلك - محترزاتها وحكم الكلام مع كل محترز منها . وذهب يونس بن حبيب إلى أنها لا تكون حرف عطف أبداً ، وأنها تكون حرف استدراك في كل كلام وردت فيه ، فإن ذكرت معها الواو فالعاطف هو الواو ، نحو « ما قام زيد ولكن عمرو » ونحو قولهم « ما مررت برجل صالح لكن طالح » بجر طالح . وإن لم تذكر معها الواو فهي حرف دال على الاستدراك وما بعدها معمول محذوف نحو « ما قام زيد لكن عمرو » فعمره في هذا النال فاعل بفعل محذوف يدل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير : ما قام زيد لسكن قام عمرو ، ونحو « ما مررت برجل صالح لكن طالح » فطالح مجرور بحرف جر محذوف دل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير : ما مررت برجل صالح لكن مررت بطالح ، ولظهور هذا المدر ساغ حذف حرف الجر وبقاء عمله في هذا الكلام ، ووافق ابن مالك في كتاب التسهيل يونس بن حبيب على أن لكن لا تكون عاطفة .

= وجملته الشروط التي اشترطها الجمهور لصحة مجيء لكن حرف عطف  
ثلاثة شروط :

الشرط الأول : ألا تتقدم عليها الواو ، فإن تقدمتها الواو نحو « ما مررت بزيد  
ولكن عمرو » كانت الواو هي العاطفة ، ثم إن أكثر النحاة على أن المعطوف بالواو إذا  
كان بفرده فإنه يجب فيه أن يشارك المعطوف عليه في الإثبات والنفي ، وعلى هذا يقدر  
للمعطوف عامل مثبت من جنس العامل في المعطوف عليه ، وتكون الواو قد عطفت  
جملة على جملة ، فتقدير المثال الذي ذكرناه : ما مررت بزيد ولكن مررت بعمرو ،  
ومن العلماء ومن بينهم يونس من قال : إن شرط موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف  
عليه إثباتا أو نفيًا خاص بما إذا لم يذكر في الكلام ما يدل على المخالفة ، وفي هذه الصورة  
التي نتحدث عنها قد ذكر في الكلام ما يدل على المخالفة وهو لكن ، وعلى هذا الرأي  
يكون « عمرو » في المثال المذكور معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد ، وهذان  
الرأيان يجريان في قوله تعالى ( ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله ) فإن  
رأيت لزوم موافقة المفرد المعطوف بالواو على المعطوف عليه لزمك أن تجعل ( رسول الله )  
خبرا لكان محذوفة لدلاله ما قبلها عليها ، ويكون التقدير : ما كان محمد أبا أحد  
من رجالكم ولكن كان رسول الله ، والواو حينئذ قد عطفت جملة كان المنبئة على  
جملة كان المنفية ، وإن رأيت عدم التزام موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف  
عليه في الإثبات والنفي في مثل هذه الحالة فاجعل ( رسول الله ) معطوفا على  
( أبا أحد من رجالكم ) عطف مفرد على مفرد .

الشرط الثاني : أن تسبق لكنت بنفي أو بنهي ، فمثال النفي « ما قام زيد لكن  
عمرو » ومثال النهي « لا يقيم زيد لكن عمرو » وهذا الشرط اشترطه البصريون ،  
ولم يشترطه الكوفيون ، فإذا قلت « قام زيد لكن عمرو » فعمره عند الكوفيين  
معطوف على زيد عطف مفرد على مفرد ، ولكن عاطفة وإن لم يتقدمها نفي ولا نهى ،  
ونعمت البصريين أن « عمرو » في هذا المثال لا يجوز أن يكون معطوفا على زيد عطف =



معطوفها ، وأن تسبق بنفى أو نهى ، وأن لا تقترن بالواو ، نحو « مَا مَرَرْتُ  
بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ » ونحو « لَا يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو » وهى حرف  
ابتداء إن تلتها جملة ، كقوله :

٤٢٣ - إِنْ إِنْ وَرَقَاءَ لَا تَخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

= مفرد على مفرد لعدم تقدم النفى أو النهى ، وإنما يجوز أن يكون « عمرو » فاعلا بفعل  
محذوف يدل عليه الفعل المتقدم على لكن ، والتقدير : قام زيد لكن لم يقم زيد ، كما  
يجوز أن يكون « عمرو » فى المثال المذكور مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام : قام  
زيد لكن عمرو لم يقم ، ولكن على كلا التقديرين حرف ابتداء جىء به لإفادة مجرد  
الاستدراك ، وليست حرف عطف .

الشرط الثالث : ألا يقع بعد لكن جملة تامة ، فإن وقع بعدها جملة تامة فهى حرف  
ابتداء ، وليست عاطفة ، وأنت خير — بعد ما بيناه لك فى شرح الشرط الثانى — أن  
وقوع الجملة التامة بعد لكن إما أن يكون بذكر جزء الجملة جميعا كما فى بيت زهير  
الذى أنشده المؤلف ( ش رقم ٤٢٣ ) وإما أن يكون بذكر أحد الجزئين وتقدير  
الآخر كالذى ذكرناه لك فى شرح المثال « قام زيد لكن عمرو » على مذهب الكوفيين .  
٤٢٣ — هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى  
يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيدأوى .

اللغة : « بوادره » البوادر : جمع بادرة ، وهى الأمر يبدر من الإنسان عند الغضب  
وفى ديوان زهير « لا تخشى غوائله » والغوائل : جمع غائلة ، والمعنى أنه رجل يملك  
نفسه حال الغضب ، أو أنه لا يغدر ولا يخون « وقائعه » جمع وقعة ، وهى إنزاله الشر  
بالأعداء « تنتظر » تتوقع ويرتقب حصولها وتخشى .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ابن » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة  
وابن مضاف و « ورقاء » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف  
لاختتامه بألف التانيث الممدودة « لا » حرف نفى « تخشى » فعل مضارع مبنى للمجهول  
مرفوع بضممة مقدرة على الألف « بوادره » بوادر : نائب فاعل تخشى ، وبوادر مضاف  
وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه ، وجملة الفعل المبني للمجهول مع نائب =  
( ٢٥ — أوضح المسالك ٣ )

أَوْ تَلَّتْ وَاوًا ، نَحْوُ (وَلَيْكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) <sup>(١)</sup> أَيْ : وَلَكِنْ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ،  
وَلَيْسَ الْمَنْصُوبُ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّ مُتَمَاعِطِي الْوَاوِ الْمَفْرُودِينَ لَا يَخْتَلِفَانِ بِالسَّلْبِ  
وَالِإِجَابِ ، أَوْ سَبَقَتْ بِالْإِجَابِ ، نَحْوُ « قَامَ زَيْدٌ لَيْكِنْ عَمَرُو لَمْ يَقُمْ » ،  
وَلَا يَجُوزُ « لَيْكِنْ عَمَرُو » عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ .

\*\*\*

وَأَمَّا « بَلْ » فَيُعْطَفُ بِهَا بِشَرْطَيْنِ : إِفْرَادِ مَعْطُوفِهَا <sup>(٢)</sup> ، وَأَنْ تُسَبِّقَ

= فَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ إِنْ « لَيْكِنْ » حَرَفُ ابْتِدَاءٍ مَبْنِي عَلَى السَّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ  
الْإِعْرَابِ « وَقَائِعُهُ » وَقَائِعٌ : مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَقَائِعٌ مَضَافٌ وَضَمِيرُ الْغَائِبِ  
الْعَائِدُ إِلَى ابْنِ وَرَقَاءٍ مَضَافٌ إِلَيْهِ « فِي » حَرَفُ جَرِّ مَبْنِي عَلَى السَّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ  
الْإِعْرَابِ « الْحَرْبِ » مَجْرُورٌ بِفِي ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَنْتَظِرُ الْآتِي ، أَوْ يَمْحُذُوفٌ  
حَالٌ مِنْ وَقَائِعِهِ ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي تَنْتَظِرُ الْعَائِدُ إِلَى وَقَائِعِهِ « تَنْتَظِرُ » فَعْلٌ  
مَضَارِعٌ مَبْنِي لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى  
وَقَائِعِهِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ مُبْتَدَأٌ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : مَجْئِءُ « لَيْكِنْ » حَرَفِ ابْتِدَاءٍ لَا حَرَفَ عَطْفٍ ؛ لَكُنْ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا  
جُمْلَةً مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ ، وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا فِي ص ٣٨٤ .  
(٢) فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ « بَلْ » جُمْلَةٌ لَمْ تَكُنْ عَاطِفَةً ، وَكَانَتْ حِينَئِذٍ حَرَفُ ابْتِدَاءٍ دَالٌّ عَلَى  
الْإِضْرَابِ ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْإِضْرَابُ إِيطَالِيَا ، أَيْ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ مَا قِيلَ قَبْلُهَا كَلَامٌ بَاطِلٌ ،  
وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ، سُبْحَانَهُ ، بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ) وَنَحْوُ  
قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ( أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بَلْ جَاءَهُمُ الْحَقُّ ) وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْإِضْرَابُ أَنْتَقَالِيَا ،  
أَيْ لِمَجْرَدِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ غَرَضٍ إِلَى غَرَضٍ آخَرَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ( قَدْ أُلْهِجَ مِنْ  
نَزَكِيٍّ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ) وَنَحْوُ قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ ( وَلَدِينَا  
كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا ) .

وَقَدْ تَزَادَ إِلَّا قَبْلَ بَلْ بَعْدَ الْإِجَابِ ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَوْكِيدِ الْإِضْرَابِ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ : =

بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهى ، ومعناها بعد الأوّلين سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها ، كـ « قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » و « لَيْقُمَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » وبعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها وجعله ضدّها لما بعدها<sup>(١)</sup> كما أن لكن كذلك ، كقولك : « مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلِ رَبِيعِ بَلْ فِي أَرْضٍ لَا يُهْتَدَى بِهَا » ، و « لَا يَقُمُ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » وأجاز المبرد كونها نافلة معنى النفي والنهي لما بعدها ؛ فيجوز على قوله « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا »<sup>(٢)</sup> على معنى

== وَجْهُكَ الْبَدْرُ ، لَا ، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَفُولٌ

وقد تزداد « لا » قبل « بل » بعد النفي لتقرير ما قبلها ، نحو قول الشاعر :

وَمَا هَجَرْتُكَ ، لَا ، بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجَرْتُ وَبَعْدُ تَرَخِي لَا إِلَى أَجَلٍ

وادعى ابن درستويه أن « لا » لا تزداد قبل بل بعد النفي . وهو محجوج بما أنشدناه .

(١) هذا مذهب جمهور النحاة : وأجاز أبو العباس المبرد هذا المعنى ، كما أجاز أن

تكون « بل » بعد النفي والنهي نافلة حكم ما قبلها لما بعدها ، فإذا قلت « ما زيد قائم بل عمرو » فمعناه عند الجمهور انتفاء القيام عن زيد والحكم بثبوت القيام لعمرو ، ولا معنى للكلام سوى هذا عندهم ، وهو عند أبي العباس المبرد محتمل لمعنيين ، أحدهما هذا الذى حكيناه عن الجمهور ، والثانى أن يكون زيد المذكور قبل بل غير محكوم عليه بشئ ، لا بانتفاء القيام ولا بثبوته ، وعمرو المذكور بعد بل محكوم عليه بانتفاء القيام عنه الذى كان حكم ما قبل بل ، وقد بينه المؤلف .

(٢) أنت تعلم أن شرط عمل ما عمل ليس أن يكون النفي باقيا ، فلو أنك قلت « ما زيد

قائما بل قاعد » فإن جرئت فى هذا الكلام على مذهب الجمهور الذى يفيد أن القعود ثابت لا منفي لم يجر لك أن تنصب « قاعد » على أنه خبر ما النافية ، لغوات شرط عملها الذى ذكرناه ، وإن جرئت فى هذا المثال على مذهب المبرد كان فى أحد وجهيه مثل مذهب الجمهور ، وكان فى الوجه الثانى الذى يفيد أن القيام مسكوت عنه لم يحكم بثبوته ولا بنفيه وأن القعود منفي عن زيد كان لك أن تنصب « قاعدا » على أنه خبر ما النافية ؛ لأن النفي حينئذ باق ، فتقول « ما زيد قائما بل قاعدا » .

بل ما هو قاعداً ، ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر ، نحو « قام زيدٌ بل عمرو » و « اضرب زيداً بل عمرواً » .

\*\*\*

وأما « لا » فَيُعْطَفُ بِهَا<sup>(١)</sup> بشروط : إفراد معطوفها ، وأن تُسَبِّقَ بإيجاب أو أمر اتفاقاً ، كـ « هذا زيدٌ لا عمرو » ، و « اضرب زيداً لا عمرواً » ، أو نداء ، خلافاً لابن سعدان ، نحو « يا ابن أخي لا ابن عمي » وأن لا يصدق أحدُ متعاطفيها على الآخر ، نص عليه السميني ، وهو حق ؛ فلا يجوز « جاءني رجلٌ لا زيدٌ » ويجوز « جاءني رجلٌ لا امرأةً » .

وقال الزجاجي : وأن لا يكون للمعطوف عليه معمول فعل ماضٍ ؛ فلا يجوز « جاءني زيدٌ لا عمرو » ويردُّه قوله :

٤٢٤ — \* عُقَابُ تَنَوُّفٍ لَا عُقَابُ التَّوَاعِلِ \*

\*\*\*

(١) بقي مما لم يذكره من شروط كون « لا » عاطفة شرطان ، أحدهما : ألا تقترن بعاطف ، وثانيهما : ألا يكون مدخولها صفة لسابق أو خبراً أو حالا . فإن اقترنت « لا » بعاطف نحو قولك « جاء زيد لا بل عمرو » كان هذا العاطف — وهو بل في المثال — هو الذي أدى ما أريد من العطف ، وكانت « لا » غير عاطفة ، ولكنها أفادت نفي ما قبلها .

وإن كان مدخول لصفة لسابق أو خبراً أو حالا فإن « لا » ليست عاطفة ، ووجب حينئذ تكرارها ، نحو قولك « إن هذا رجل لا صادق ولا مأمون » ونحو « خالد لاشجاع ولا كريم » ونحو « جاء زيد لا ضاحك ولا رضى النفس » .

٤٢٤ — هذا الشاهد من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

\* كَأَنَّ دِنَاراً حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ \*

=

فصل : يُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمُنْصَوْبِ  
بِلا شرط ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » و « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ونحو ( جَعَفْنَا كُمْ  
وَالْأَوَّابِينَ )<sup>(١)</sup> .

= اللغة : « دُثَارٌ » بكسر الدال ، بزنة كتاب - اسم رجل كان راعياً لا مريء  
القيس ، وهو دُثَارُ بنِ قُفْعَسِ بنِ طَرِيفٍ ، أحد بني أُسْدٍ « حلقت » بتضعيف اللام -  
ارتفعت ، تقول : حَلَقَ الطَّائِرُ فِي الْجَوِّ ، إِذَا ارْتَفَعَ « لبونه » بفتح اللام - الإبل ذوات  
اللبن ، « عقاب » بضم العين المهملة بزنة غراب - طائر من الكواسر « تنوفى » هو بفتح  
التاء المثناة وضم النون الموحدة مخففة - اسم موضع في جبال طيء ، وكانوا قد  
أغاروا على إبل امرئ القيس من جهته ، ورواه أبو سعيد تنوف ، بوزن رسول ،  
ورواه أبو عبيدة تنوفى - بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة - ورواه أبو حاتم تنوفى - بفتح  
الفاء بعدها ألف مقصورة - و « القواعل » بالقاف المثناة - موضع مما يلي تنوفى .  
المعنى : وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها فتفرقت وشردت  
فهو يقول : كأن عقاباً قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوفى - وهو جبل  
معروف بعلوه الشاهق - فلا يقدر أحد على الوصول إليها .

الإعراب : « كَانُ » حرف تشبيه ونصب « دُثَاراً » اسم كان منصوب بالفتحة الظاهرة  
« حلقت » حلق : فعل ماض ، والتاء للثأنيث « لبونه » الباء حرف جر ، لبون : مجرور بالباء ،  
وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الراعى دُثَارُ مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق  
بقوله حلقت « عقاب » فاعل حلقت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقاب مضاف و « تنوفى »  
مضاف إليه ، وجملة حلقت وفاعله في محل رفع خبر كان « لا » حرف عطف مبنى على  
السكون لا محل له من الإعراب « عقاب » معطوف على عقاب الأول ، وعقاب مضاف  
و « القواعل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : أن « لا » العاطفة قد عطفت قوله « عقاب القواعل » على قوله  
« عقاب تنوفى » والمعطوف عليه معمول لفعل ماض وهو قوله « حلقت » لأنه فاعله ، وفيه  
رد على الزجاجي الذي اشترط أن يكون للمعطوف عليه بلا غير معمول للفعل الماضي .  
(١) من الآية ٣٨ من سورة المرسلات .

ولا يَحْسُنُ العَطْفُ على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل<sup>(١)</sup>، نحو (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)<sup>(٢)</sup>، أو وجود فاصل أى فاصل كان بين المتبوع والتابع، نحو (بَدَخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)<sup>(٣)</sup>، أو فصل بـ «لا» بين العاطف والمعطوف، نحو (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)<sup>(٤)</sup>، وقد اجتمع الفصلان في نحو (مَا لَمْ تَفْلَحُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ)<sup>(٥)</sup>، وَيَضْمَعُ بدون ذلك، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ» أى: مُسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ، وهو فاشٍ في الشعر، كقوله:

\* مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْفَالَا \*

٤٢٥ -

(١) مثل توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدا لفظيا بالضمير المنفصل - توكيده توكيدا معنويًا بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي التي عرفت في باب التوكيد، ومن ذلك قول الشاعر:

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرُؤُوسِنَا وَكُنَّا الظَّافِرِينَ

الشاهد فيه: قوله «ومن يليكم» فإنه معطوف على تاء المخاطبين في قوله «ذعرتكم» وهذه التاء نائب فاعل؛ لأن هذه التاء قد أكدت بقوله «أجمعون».

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء (٣) من الآية ٣٣ من سورة الرعد

(٤) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام (٥) من الآية ٩١ من سورة الأنعام

٤٢٥ - هذا الشاهد من كلام لجرير بن عطية، بهجو فيه الأخطل التغلبي وقومه، وقد استشهد به المبرد لهذه المسألة في السكامل (ج ١/١٨٩ وج ٢/٣٩ طبع الخيرية) وما ذكره المؤلف عجز بيت من السكامل، وصدره قوله:

\* وَرَجَا الْأَخْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ \*

اللغة: «رجا» تقول: رجا فلان الأمر الفلاني رجوه رجاء، إذا أمل حصوله «سفاهة رأيه» ضعف رأيه وفساده.

المعنى: هجا الأخطل بأنه تمخى أن يصل إلى شيء لم تجر العادة للطردة بأن ينال مثله ولا أبوه من قبله وذلك الرجاء من فساد رأيه وضعف تفكيره.

الإعراب : « رجا » فعل ماض « الأخطل » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر « سفاهة » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة ، ورأى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ما » نكرة بمعنى شيء أو اسم ، وصول بمعنى الذي ، فاعول به لرجا مبنى على السكون في محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأخطل « وأب » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأب : معطوف على الضمير المستتر فيه يكن « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب « لينالا » اللام لام الجحود حرف مبنى على الكسرة لا محل له من الإعراب ، ينالا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يكن . وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لما إذا جعلناها نكرة بمعنى شيء ، أو لا محل لها من الإعراب صلة ما إذا جعلتها اسما موصولا بمعنى الذي ، والعائد الموصول أو الرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف منصوب بقوله ينالا ، وتقدير الكلام : رجا الأخطل شيئاً لم يكن هو وأبوه لينالا ، أو الذي لم يكن هو وأبوه لينالا .

الشاهد فيه : قوله « لم يكن وأب » حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع - وهو قوله « أب » - على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » الذي هو اسم يكن . من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه شيء .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى كَغَمَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَّ رَمَلًا

ومثلها قول الراعي النميري :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا لَسْكَابٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ

ومحل الشاهد فيه قوله « لحقنا والجياذ » حيث عطف قوله « الجياذ » على الضمير

المرفوع المتصل الواقع فاعلا في قوله « لحقنا » .

وهذا كثير في الشعر دون النثر على ما قال المؤلف ، وقال أبو العباس المبرد :

« والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد ؛ لاحتمال الشعر مالا يحسن في الكلام ، =

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسماً ، نحو ( فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ )<sup>(١)</sup> ( قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ )<sup>(٢)</sup> وليس بلازم وفاقاً ليوئس والأخفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ( تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ )<sup>(٣)</sup> ، وحكاية قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه ( وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ )<sup>(٤)</sup>

قال عمر بن أبي ربيعة ( وأنشد البيت ) وقال جرير : ( وأنشد البيت ) فهذا كثير اه . قال أبو سعيد السيرافي « لا خلاف بين النحويين في العطف على الضمير المنصوب ، وأما العطف على المرفوع فعند البصريين : لا يجوز إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة ، والكوفيون يجيزون العطف بغير توكيد ، والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين ، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحا إلا في الشعر ، والكوفيون لا يرونه قبيحا » اه .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل « ولا يمتنع العطف ( على الضمير المرفوع المتصل ) دون فصل ، كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم ( برفع العدم ) عطف العدم دون فصل وضرورة على الضمير المستتر في سواء ، ومنه قول جرير .

\* ما لم يكن وأب له لينالا \*

وقال :

\* قلت إذ أقبلت وزهر تهادي \*

وهذا قول مختار ، لا مضطر ، إذ كان له أن ينصب أبا وزهرا على المفعول معه ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب حين سئل عن قوله تعالى ( وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا ) قال : كنت وجار لي من الأنصار ، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان قد أخرجهما البخاري في صحيحه اه بعض إيضاح .

(١) من الآية ١١ من سورة فصلت . (٢) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .



إذ ليس العطف على السبيل ؛ لأنه صلة المصدر ، وقد عُطِفَ عليه ( كفر )  
ولا يُعْطَفُ على المصدر حتى تكمل معمولاته<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار  
بقول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَبٍ  
فقد عطف « الأيام » على ضمير المخاطب المتصل في قوله « بك » من غير إعادة الجار  
للكاف مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « فما بك وبالأيام » .  
ونظيره قول الراجز :

أَبَكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُجْرِ الْجِلَّةِ جَابِ حَشَوْرٍ  
فقد عطف قوله « مصدر » على ضمير المتكلم المتصل المجرور محلاً بالباء في قوله  
« بي » من غير أن يعيد الجار مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « أيه بي أو بمصدر » .  
ونظير ذلك قول الشاعر ، وينسب إلى مسكين الدارمي :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطُ تَفَائِفُ  
فقد عطف قوله « الكعب » على الضمير المتصل المجرور بإضافة بين إليه ، من  
غير أن يعيد الجار للضمير ، ولو أعاده لقال « فما بينها وبين الكعب » .  
ونظير هذه الشواهد قول الشاعر :

أَكْرَهُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَقِّي أَمْ سِوَاهَا  
فقد عطف « سوى » على الضمير المجرور بنى من غير إعادة الجار ، ولو أعاده  
لقال « أفيا كان حقي أم في سواها » .

وقد خرجوا على هذا عدة آيات من آى القرآن الكريم ، فمن ذلك قول الله تعالى  
( وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ) رعموا أن ( المسجد الحرام )  
معطوف على الضمير المجرور بالياء في ( به ) ومن ذلك قول الله تعالى ( وجعلنا لكم  
فيها معاش ومن لستم له برازقين ) زعموا أن قوله سبحانه ( ومن لستم ) معطوف على  
الضمير المجرور باللام في قوله ( لكم ) والآيتان تحتملان غير ما ذكرناه ، فلا تكون  
واحدة منهما دليلاً ، وقد منع المؤلف صحة حمل الآية الأولى على ذلك .

وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْفَعْلِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ زَمَانِيهِمَا ، سواء اتَّخَذَ نَوْعَاهَا ، نحو  
(لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيِّتًا وَنُسْقِيَهُ) <sup>(١)</sup> ، ونحو (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ  
أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ) <sup>(٢)</sup> أم اختلفا ، نحو (بِقُدُمِ قَوْمِهِ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ فَأُورَدَهُمُ النَّارَ) <sup>(٣)</sup> ، ونحو (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا  
مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ وَجَعَلَ لَكَ) <sup>(٤)</sup> الآية .

وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْأَسْمِ الْمُشَبِّهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، نحو (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا  
فَأَنْزَلْنَ) <sup>(٥)</sup> ، ونحو (صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) <sup>(٦)</sup> ، ويجوز العكس كقوله :

— ٤٢٦ — \* أُمٌّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٌ \*

(١) من الآية ٤٩ من سورة الفرقان (٢) من الآية ٣٦ من سورة محمد .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة هود . (٤) من الآية ١٠ من سورة الفرقان

(٥) من الآيتين ٤، ٣ من سورة العاديات (٦) من الآية ١٩ من سورة الملك .

٤٢٦ — هذا الشاهد من كلام لراجز اسمه جندب بن عمرو يذكر فيه امرأة الشماخ

ابن ضرار القطفاني الشاعر المعروف ، وله قصة مذكورة في ديوان الشماخ (ص ٩٨-١١٨)  
وقبل هذا الكلام قوله :

يَا كَيْتَنِي عَلِمْتُ غَيْرُ حَارِجٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقٍ بَارِجٍ  
اللمغة : « غير حارج » أى غير آثم ولا واقع في الحرج « قد حبا » نقول : حبا  
يحبو حبوا ، وذلك إذا مشى على استه وأشرف بهجره « دارج » اسم الفاعل من  
قولهم « درج الصبي أو الشيخ » إذا مشى أحدهما مشيا متقارب الخطو .

الإعراب : « أم » بدل أو عطف بيان على قوله « ذات خلق بارج » الذى هو  
مفعول به لقوله علقت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأم مضاف و « صبي »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له  
من الإعراب « حبا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره  
التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صبي ، وجملة حبا وفاعله في  
محل جر صفة لصبي « أو » حرف عطف « دارج » معطوف على حبا ، مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، لأن محل المعطوف عليه وهو حبا جر لكونه كاعلمت صفة لصبي . وفي هذا =

وَجَعَلَ مِنْهُ النَّاطِقُ (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) <sup>(١)</sup>  
وقدّر الزمخشري عطف « يُخْرِجُ » على « فَأَلَقَ » .

\*\*\*

فصل : تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله في الفاء  
(أَنْ اِضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ) <sup>(٢)</sup> أى : فاضرب فانبعجست ، وهذا  
الفعل المحذوف معطوف على (أوحينا) ، ومثاله في الواو قوله :

== شئ من التساهل ؛ لأن الذى هو فى محل جر إنما هو الفعل وفاعله معا ، وليس  
للفعل وحده محل ، وقد روى الشيخ خالد قيل محل الشاهد \* يارب بيضاء من  
العواهج \* وجعل قوله « أم صبي » بالجر بدلا من بيضاء ، وأنكر نصبه ، ولكنك  
قد عرفت الصواب

الشاهد فيه : أنه عطف الاسم الذى يشبه الفعل وهو قوله « دارج » على الفعل  
وهو قوله « حبا » كما علمت فى إعراب البيت .  
ونظير هذا الشاهد قول الراجز :

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِمَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ  
وصف رجلا يعقر إبله للضيفان ، ومحل الشاهد قوله « وجائر » فإنه اسم فاعل  
فهو يشبه الفعل ، وقد عطفه على يقصد ، فإن محل جملة يقصد جر لأنها نعت لمضرب .  
ونظيره قول النابغة الذبياني كما أنشده النحاة :

فَالْفَيْيَةُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَجُرَّ عَطَاءُ يَسْتَحِقُّ الْمَعَايِرَا  
فإن قوله « ومجر عطاء » معطوف على قوله « يبير عدوه » وكان من حقه أن  
يقول « ومجريا عطاء » وذلك لأن قوله « يبير عدوه » جملة فى محل نصب مفعول  
به لألفى ، والمعطوف يجب أن يكون مثل المعطوف عليه فى الإعراب ، إلا أنه عامل  
« مجر عطاء » فى حال النصب كما يعامل فى حال الرفع والجر ، ولذلك نظائر فى  
العربية ، والأدباء يروونه « ومجر عطاء يستحق المعايير » .

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

٢٢٧ — فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

أى : بين الخير وبينى ، وقولهم : « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ » أى : والناقة<sup>(١)</sup> .

٢٢٧ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلمة للناقة الديباني يرمى فيها أبا حجر النعمان بن الحارث بن أبي شمر التمساني .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه ، وبين مضاف و « الخير » مضاف إليه ، وفي الكلام معطوف محذوف هو وحرف العطف ، وأصل الكلام : فما كان بين الخير وبينى « لو » حرف شرط غير جازم « جاء » فعل ماض « سالمًا » حال من الفاعل تقدم عليه « أبو » فاعل جاء مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حَجَرٍ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وجواب لو محذوف يدل عليه الكلام ، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر كان واسمها « إلا » أداة حصر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ليالٍ » اسم كان مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « قلائل » صفة لليال وصفة المرفوع مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة . الشاهد فيه : حذف الواو والمعطوف بها ، وتقديره « بين الخير وبينى » كما ذكره المؤلف ، ودليل هذا الحذف قوله « بين الخير » من قبل أن كلمة « بين » يجب أن يكون ما تضاف إليه متعددا على ما بيناه لك قريبا .

ومثله المثال الذى ذكره المؤلف مما يقوله العرب ، فإن « رَاكِبُ النَّاقَةِ » مبتدأ ، وطلحيحان : خبر المبتدأ ، ولو بقى الكلام بغير تقدير لوقع الإخبار بالثنى عن المفرد ، وهو لا يجوز ، فلزم أن يقدر معطوف بحرف عطف محذوف ، وصار الكلام : رَاكِبُ الناقة والناقة طليحان ، وهذا التقدير أولى من تقدير مضاف محذوف قبل الخبر ليصير الكلام : رَاكِبُ الناقة أحد طليحين ، فاعرف ذلك .

(١) وتشارك « أم » نفاء والواو فى جواز حذفها مع المعطوف بها ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِى أُرْشِدُ طِلَابَهَا =

وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقى معموله<sup>(١)</sup>، مرفوعاً كان نحو (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)<sup>(٢)</sup> أى : وليسكن زَوْجُكَ ، أو منصوباً ، نحو (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ)<sup>(٣)</sup> أى : وَأَلْفُوا الْإِيمَانَ ، أو مجروراً ، نحو « مَا كُنْ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ » أى : ولا كلَّ بَيْضَاء . وإنما لم يُجْعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الأول رفعُ فعل الأمر للاسم الظاهر ، وفي الثانى كونُ الإيمان مُتَبَوَّأً ، وإنما يُتَبَوَّأُ المنزل ، وفي الثالث العطفُ على معموليَّ عاملين ، ولا يجوز في الثانى أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

\*\*\*

ويجوز حذفُ المعطوف عليه بالفاء والواو ؛ فالأول كقول بعضهم : « وَيَا أَهْلًا وَسَهْلًا » جواباً لمن قال له : مَرْحَبًا ، والتقدير : ومرحباً بك وأهلاً ، والثانى نحو (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا)<sup>(٤)</sup> أى : أنهما لكم فنضرب ، = وتقدير الكلام : فما أدري أرشد طلابها أم غي ، حذف أم ومعطوفها لانهما ذلك من همزة الاستفهام .

ونظير ذلك قول أبى ذؤيب أيضاً :

وَقَالَ صِحَابِي : قَدْ غُيِّبَتْ ، وَخِلْتُني

غُيِّبْتُ ، فَمَا أَدْرِي أَشْكَلُكُمْ شَكْلِي ؟

وتقدير الكلام : فما أدري أشكلكم شكلي أم غيره .

وإنما اقتصر المؤلف هنا على ذكر الواو والفاء كما اقتصر ابن مالك في الألفية عليهما ؛ لأن حذفهما مع معطوفهما أكثر من ذلك الحذف مع غيرهما .

(١) انظر في هذا الموضوع مباحث المفعول معه .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩ من سورة الحشر . (٤) من الآية ٥ من سورة الزخرف .

ونحو (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) <sup>(١)</sup> أى : أَعْمَوْا فلم يَرَوْا <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) من الآية ٩ من سورة سبأ .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أحب أن أبينها لك بيانا وافيا .

الأمر الأول : اقتصر المؤلف في بيان حذف المعطوف عليه على ما إذا كان المعطوف معطوفا بالواو أو بالفاء ، وذكر في معنى اللبيب ما يفهم منه أن « سم » مثل الفاء والواو ، وإنه قال في قوله تعالى : ( خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ) : إن ( جعل منها ) معطوف بـ « ثم » على محذوف ، وتقدير الكلام : خلقكم من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها ، وإنما لزم هذا التقدير لدفع توهم أن الذرية قد وجدت قبل خلق الزوجة .

وكثير من النحاة يجعل « أم » المتصلة مثل الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى ( أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ) قالوا : إن تقدير الكلام : أعلمتم أن الجنة حقت بالمكافأة أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ؟ .

والسر في اقتصار المؤلف على ذكر الواو والفاء أن الحذف معهما أشهر وأعرف منه مع « ثم » ومع « أم » ، وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسبيا ، قال ابن مالك في التسهيل « ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا » .

الأمر الثاني : قوطهم « وبك وأهلا وسهلا » يشتمل على ثلاث واوات ، أما الواو الأولى فهي عاطفة لمجموع كلام المتكلم على مجموع كلام المخاطب ، فهي عاطفة لمذكور على مذكور ، وليست هذه الواو محل الاستشهاد ، وأما الواو الثانية فهي عاطفة لقوله « أهلا » على « مرحبا » المحذوف من كلام المتكلم ، وكأنه قال « وبك مرحبا وأهلا وسهلا » فإن قدرت العامل في الجميع واحدا يعمها — وكأنه قيل : صادفت مرحبا وأهلا وسهلا — فهو من باب عطف مفرد على مفرد ، وإن قدرت لكل واحد عاملا يخصه — وكأنه قيل : قابلت مرحبا — أى ترحيبا — ولقيت أهلا ، ونزلت سهلا — فهو من باب عطف جملة على جملة .

ونظير هذه العبارة قول القائل « وعليكم السلام » جوابا لمن قال له « السلام » =

هذا باب البذل<sup>(١)</sup>

وهو<sup>(٢)</sup>: « التابع ، المقصود بالحكم ، بلا واسطة » .

« عليكم » فإن الواو في الجواب كالواو الواقعة في أول العبارة السابقة ، فهي اعطف كلام المتكلم الحبيب على كلام المخاطب البادى .

الأمر الثالث : تقدير المؤلف قوله تعالى ( أفنضرب عنكم الذكر صفحا ) بقوله : أنهم لم ينفضرب عنكم الذكر صفحا ، هو أحد تقديرين في مثل هذه العبارة ، وهو تقدير الزمخشري وجماعة ، وحاصل المسألة أن ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام ، وهى الواو نحو ( أو كلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم ) والفاء نحو ( أفنضرب عنكم الذكر صفحا ) وثم نحو ( ثم إذا ما وقع آمنتم به ) .

وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ، فقال الزمخشري : هذه الحروف عاطفة والمعطوف عليه مقدر ، ومكانه بعد همزة الاستفهام لأن لهمزة الاستفهام الصدارة ، وتقدير الآية الأولى : أسرتم مع شهوراتكم وكلما جاءكم رسول ، وتقدير الآية الثانية : أنهم لم ينفضرب عنكم ، وتقدير الآية الثالثة : أنكرتم ما أوعدناكم به ثم إذا ما وقع آمنتم به .

وذهب سيديويه والجمهور إلى أن الهمزة مقدمة عن موضعها الأصلي ، وأصل موضعها بعد حرف العطف ، وجملة الاستفهام معطوفة بالحرف على الكلام السابق ، وأصل العبارة فى الآية الأولى : وأكلما جاءكم رسول ، وأصلها فى الآية الثانية : فأنضرب عنكم الذكر صفحا ، وأصلها فى الآية الثالثة : ثم إذا ما وقع آمنتم به .

\*\*\*

(١) هذه هى تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع ، فأما الكوفيون فيسمونه « الترجمة ، والتبيين » - حكى ذلك الأخفش ، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه « التكرير » .

(٢) البذل فى اللغة هو العوض ، وهو فى اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ، والغرض الذى يقصده المتكلم من الإتيان فى كلامه بالبذل بعد ذكره المبدل منه هو إفادة توكيد الحكم وتقديره بواسطة ذكر الاسم مقصودا بالحكم بعد أن يوطىء وي عهد لذلك بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله . ألا ترى أنك حين تقول « سمعت أبا الأنوار =

نفرج بالفصل الأول النعت والبيان والتأكيد ؛ فإنها مكمّلاتٌ  
للمقصود بالحكم .

وأما الذّسق فثلاثة أنواع :

أحدها : ما ليس مقصوداً بالحكم ، كـ « جاء زيدٌ لا عمرو » و « ما جاء  
زيدٌ بل عمرو » أو « ليكن عمرو » أما الأول فواضح<sup>(١)</sup> ؛ لأن الحكم  
السابق منفي عنه ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء ،  
والمقصود به إنما هو الأول<sup>(٢)</sup> .

النوع الثاني : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود  
بالحكم لا أنه المقصود<sup>(٣)</sup> ، وذلك كالمعطوف بالواو نحو « جاء زيدٌ وعمرو »  
و « ما جاء زيدٌ ولا عمرو » .

== محمدآ » أو تقول « أعجبنى الأستاذ علمه » ، وقد ذكرت الاسم الثاني مقصوداً لك  
بنسبة الحكم إليه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحاً بنسبته إلى الاسم الأول ،  
فكنت كمن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين ؟ وهذا هو السر في قولهم « البدل  
في حكم تكرير العامل » .

(١) وبيان ذلك أن الحكم في المثال الأول هو إثبات المجيء لزيد ، وهذا الحكم  
منفي عن عمرو بواسطة لا .

(٢) وذلك لأن المعطوف بـ « و » والمعطوف به يمكن بعد النفي يثبت لهما نقيض الحكم  
السابق ، وأما الحكم المذكور فالمقصود به هو الأول ، فقولك « ما جاء زيد بل عمرو »  
معناه أن عدم المجيء ثابت لزيد وأن عمراً ثبت له المجيء ، عند غير المبرد كما علمت  
بما تقدم ، وكذلك شأن مثال لكن .

(٣) إذا قلت « هذا مقصود بالحكم » دلت هذه العبارة على أن المشار إليه مقصود  
بالحكم ، ولم تدل على أن غير المشار إليه يمتنع أن يكون مقصوداً بالحكم ؛ فيجوز أن  
يكون هو أيضاً مقصوداً بالحكم ؛ فأما إذا قلت « هذا المقصود بالحكم » فإن هذه العبارة  
تدل على شيئين ؛ الأول أن المشار إليه مقصود بالحكم ، والثاني أن غيره يمتنع أن  
يكون مقصوداً بالحكم .



وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان .  
 النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعطوف بـ **بَلَّ**  
 بعد الإثبات ، نحو « **جَاءَنِي زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو** » .  
 وهذا النوع خارج بقولنا « **بلا واسطة** » . وسلم الحد بذلك للبدل .  
 وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن  
 قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل .  
 وأقسام البدل أربعة <sup>(١)</sup> :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طابق معناه ، نحو  
 ( **أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ** ) <sup>(٢)</sup> ، وسماه الناظم **البدل المطابق** ؛  
 لوقوعه في اسم الله تعالى نحو ( **إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ** ) <sup>(٣)</sup> فيمن قرأ  
 بالجر ، وإنما يطلق « **كل** » على ذى أجزاء ، وذلك ممنوع هنا .

(١) زاد قوم نوعا خامسا ، وسموه « **بدل كل من بعض** » واستدلوا له بقول  
 الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فإن طلحة بدل من قوله « **أعظما** » وطلحة كل ، والأعظم : جمع عظم وهو بعض  
 طلحة ، قال السيوطي : « **وقد وجدت له شاهدا في التنزيل ، وهو قوله تعالى ( فأولئك  
 يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ) وذلك أن ( جنات عدن ) بدل من  
 ( الجنة ) ولا شك أنه بدل كل من بعض ، لأن الجمع كل ، والمفرد جزء إذ هو واحد  
 منه ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة ، ويؤيده ما روى البخاري عن  
 أنس أن حارثة أصيب يوم بدر ، فقالت أمه : إن يكن في الجنة صبرت . فقال النبي  
 « **جنة واحدة ؟ إنها جنات كثيرة** » اهـ .**

(٢) من الآيتين ٦ و ٧ من سورة فاتحة الكتاب .

(٣) من الآية ١ من سورة إبراهيم .

والثاني : بدل بفض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر ، كـ «أأ كُنتُ الرِّغيفَ ثُلثَهُ ، أو نِصْفَهُ ، أو ثُلثَيْهِ» .

ولا بُدُّ من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه : مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : ( ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ )<sup>(١)</sup> أو مُقَدَّرٌ ، كقوله تعالى : ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابُ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا )<sup>(٢)</sup> أى : منهم .  
الثالث : بدل الاشتغال ، وهو بدلُ شيء من شيء يشتمل عامله<sup>(٣)</sup> على معناه اشتغالاً بطريق الإجمال ، كـ «أعجبتني زيدٌ علمه ، أو حسنه» و «سُرِقَ زيدٌ ثوبه» ، أو فرسه» .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، و ( كثير منهم ) بدل من واو الجماعة في ( عموا ) أما الواو في ( صموا ) فهي راجعة إلى كثير ، إذ أصل النظم : ثم عموا كثير منهم وصموا .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) يختلف انحاة في بدل الاشتغال : هل المشتمل هو الأول الذي هو المبدل منه أو الثاني الذي هو البدل أو العامل في المبدل منه ؟ واختار ابن مالك القول بأن المشتمل هو الأول ، وهو قول الرماني ، وقال أبو علي الفارسي : المشتمل هو الثاني ؛ واختار المؤلف هنا أن المشتمل هو العامل في المبدل منه ، وهو رأى المبرد والسيدي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، وهو الرأي الحقيقي بالعبول ، ألا ترى أن الإعجاب في مثال المؤلف يشتمل على كل من البدل والمبدل منه ، وفي المثال الثاني السرفة رافعة على المبدل منه وهو زيد بطريق التجوز وعلى ثوبه أو فرسه بطريق الحقيقة ، وإنما رجحنا هذا الرأي دون الرأيين الآخرين لأنه مطرد في كل الأمثلة ، وكل من الرأيين غير مطرد ، بل قد يكون في بعض الأمثلة ولا يكون في بعضها الآخر ، فنحو قولك «سرق زيد عبده» لا يشتمل زيد على العبد فيكون رداً للقول الأول ، ونحو «سرق زيد فرسه» لا يشتمل الفرس على زيد ، فيكون رداً للقول الثاني

وأَمْرُهُ فِي الضَّمِيرِ كَأَمْرِ بَدَلِ الْبَعْضِ ؛ فَمِثَالُ الْمَذْكُورِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ( يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ )<sup>(١)</sup> ، وَمِثَالُ الْمُقَدَّرِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ )<sup>(٢)</sup> أَيْ : النَّارُ فِيهِ ، وَقِيلَ : الْأَصْلُ « نَارُهُ » ثُمَّ نَابَتْ أَلْ عَنْ الضَّمِيرِ .

وَالرَّابِعُ : الْبَدَلُ الْمُبَايْنُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدَّ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِّ :

نَحْمُ الْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا الْبِتَّةِ ، وَلَكِنْ سَبَقَ إِلَيْهِ الْإِسَانُ فَهُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ ، أَيْ : بَدَلٌ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ غَلَطٌ ، لَا أَنْ الْبَدَلَ نَفْسَهُ هُوَ الْغَلَطُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ .

وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا ؛ فَإِنْ تَبَيَّنَ بَعْدَ ذِكْرِهِ فَسَادُ قَصْدِهِ فَبَدَلُ نِسْيَانٍ ، أَيْ : بَدَلُ شَيْءٍ ذُكِرَ نَسْيَانًا .

وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْغَلَطَ مُتَعَلِّقٌ بِاللِّسَانِ ، وَالنِّسْيَانَ مُتَعَلِّقٌ بِالْجُنَانِ<sup>(٣)</sup> ، وَالنَّاطِقِ وَكَثِيرٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا فَسَمَّوْا النَّوْعَيْنِ بَدَلُ غَلَطٍ .

وَإِنْ كَانَ قَصْدُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَحِيحًا فَبَدَلُ الْإِضْرَابِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بَدَلُ الْبَدَاءِ<sup>(٤)</sup> .

وَقَوْلُ النَّاطِقِ : « خُذْ تَبْلًا مُدًى » يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ ، وَذَلِكَ بِاخْتِلَافِ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢١٧ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤ مِنْ سُورَةِ الْبُرُوجِ .

(٣) الْجُنَانُ — بِفَتْحِ الْجِيمِ ، بَزَنَةُ سَحَابٍ — هُوَ الْقَلْبُ .

(٤) الْبَدَاءُ — بِفَتْحِ الْبَاءِ وَبِالضَّمِّ الْمُهْمَلَةِ — هُوَ ظُهُورُ الْأَمْرِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا ، وَالْمُرَادُ أَنْ يَظْهَرَ لَكَ الصَّوَابُ بَعْدَ خَفَاءِ حَالِهِ عَلَيْكَ .

التقدير ، وذلك لأن الثَّبِلَ اسمُ جَمْعٍ لِّلسَّهْمِ ، والمُدَى : جمع مُدْيَةٍ ،  
وهي السَّكِّينُ .  
فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدَى فسبَّقه لسانُهُ إلى الثَّبِلِ  
فبذل غلط .

وإن كان أراد الأمر بأخذ الثَّبِلِ ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن  
الصواب الأمر بأخذ المدَى فبذل نسيان .  
وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدَى وجعل الأول  
في حكم المتروك فبذل إضْرَابٍ وَبَدَاءٍ .  
والأحسن فيهنَّ أن يؤتى ببِل .

\*\*\*

فصل : يُبْذَلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدم .

ولا يُبْذَلُ المضمَرُ من المضمَر ، ونحوُ « قُتِمَتْ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ »  
أَنْتَ » تؤكدُ اتِّفَاقًا ، وكذلك نحو « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ » عند السكوفيين  
والناظم<sup>(١)</sup> .

(١) اعلم أن العرب يقولون في حال الرفع « قُتِمَتْ أَنْتَ » ولا يقولون غير ذلك ،  
ويقولون في حال النصب « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » أحيانًا ، وأحيانًا أخرى يقولون « رَأَيْتُكَ  
إِيَّاكَ » ويقولون في حالة الجر « مررت بك إِيَّاكَ » في بعض الأحيان ، وفي أخرى  
يقولون « مررت بك بك » وقد نقل سيبويه هذه الاستعمالات كلها عن العرب .  
ثم اعلم أن النحاة يختلفون في تخرِيجِ بعض هذه الاستعمالات ، ونحن نبين لك  
هذا الاختلاف بيانا شافيا فتقول :

اتفق البصريون والسكوفيون على تخرِيجِ عبارة الرفع فقالوا : الضمير الثاني تؤكد  
للضمير الأول ، واختلفوا في عبارتي النصب وعبارتي الجر ، فذهب السكوفيون إلى أن  
الضمير الثاني في العبارات الأربع تؤكد للضمير الأول كما كان الأمر كذلك في عبارة =

ولا يُبدَلُ مضمَر من ظاهر ، ونحو « رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ » من وضع النحويين ، وليس بمسموع .

ويجوز عكسه : مطلقاً<sup>(١)</sup> إن كان الضمير لغائب ، نحو ( وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا )<sup>(٢)</sup> في أحد الأوجه<sup>(٣)</sup> ، أو كان لحاضر بشرط أن يكون بدَلَ بعض ، كـ « أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ » وقوله تعالى : ( لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ )<sup>(٤)</sup> ، أو بدل اشتمال ، كـ « أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ » وقول الشاعر :

= الرفع ، ولا فرق بين أن يكون الضمير الثانى مرفوعاً منفصلاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » وأن يكون موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » وأخذ بهذا الرأى ابن مالك ، وأيده بقوله : « وقول الكوفيين عندى أصح ، لأن نسبة المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المتصل من المرفوع المنفصل ، نحو فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً ، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل . »

وذهب البصريون إلى أنه إذا جىء بالضمير الثانى منفصلاً مرفوعاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » كان الثانى توكيداً للأول ، وإذا جىء بالضمير الثانى موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » كان الثانى بدلاً من الأول .

(١) المراد بالإطلاق في هذا الموضع أن جميع أنواع البدل سواء .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) وفي الآية وجهان آخران ؛ أحدهما : أن يكون (الذين) مبتدأ مؤخرًا ، وجملة (أسروا النجوى) فعل وفاعل ومفعول في محل رفع خبر مقدم ، وثانيهما : أن يكون (أسروا) فعلاً والواو معه علامة على جمع الفاعل . و (الذين) فاعله ، وهى اللغة المعروفة بلغة « أكلونى البراغيث » وارجع إلى بيان ذلك في باب الفاعل

(٤) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، وزعم الأخفش أنه بدل كل من كل . =

— ٤٢٨ — \* بَلَّغْنَا السَّمَاءَ نَجْوُنَا وَسَفَاوْنَا \* \*

= ونظير الآية الكريمة في إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض من كل قول  
الراجز :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي ، فَرَجُلِي شَنْنَةُ الْمَنَاسِمِ  
فإن قوله « رجلى » بدل بعض من كل ، والمبدل منه هو ياء المتكلم الواقعة  
مفعولاً به في قوله « أوعدنى » .

٤٢٨ — هذا الشاهد من كلمة لأبى ليلي النابغة الجعدي ، أنشدها بين يدي  
حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي أنشده المؤلف منه هو صدر بيت من الطويل  
وعجزه قوله :

\* وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا \*

اللغة : « بلغنا السماء » أى وصلنا إلى السماء ، وهذه كناية عن ارتفاع القدر  
وعلو المنزلة « مجدنا » المجد — بفتح الميم وسكون الجيم — كرم الآباء « سناؤنا »  
السناء — بفتح أوله ممدوداً — الشرف والرفعة وعلو المنزلة « لئرجو » أى نترقب  
ونأمل « مظهر » مصدر ميعى أو اسم مكان — ومعناه المصعد .

المعنى : وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التى يأملها المؤمل من ارتفاع الأقدار  
وسمو المنازل ، وأنهم قد فاتوا كل ذوى المجد ، وأنهم — مع كل ذلك — يترقبون  
منزلة أعلى من المنزلة التى بلغوها .

ويروى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع هذا البيت بدت على وجهه  
السكرافية سم قال « إلى أين يا أبا ليلى » ؟ قال : إلى الجنة بك يا رسول الله ، فقال « إن  
شاء الله » .

الإعراب : « بلغنا » فعل ماضٍ وفاعله « السماء » مفعول به « مجدنا » مجد :  
بدل اشتماله من فاعل بلغ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومجد مضاف والضمير مضاف إليه  
« وسناؤنا » الواو حرف عطف ، سناء : معطوف على مجد مرفوع وعلامة رفعه  
الضمة الظاهرة ، وسناء مضاف والضمير مضاف إليه « وإنا » الواو حرف عطف ،  
إن : حرف وكيد ونصب ، والضمير اسمه مبني على السكون فى محل نصب « لنرجو »  
اللام لام الابتداء ، نرجو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله =

أو بَدَل كلِّ مفيدٍ للإحاطة ، نحو ( تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا )<sup>(١)</sup> .  
ويمتنع إن لم يُفِيد ؛ خلافاً للأخفش ؛ فإنه أجاز « رَأَيْتُكَ زَيْدًا » ،  
و « رَأَيْتَنِي عَمْرًا »<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فصل : يُبَدَل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله ؛ فالاسم كما تقدم ،  
والفعل كقوله تعالى : ( وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ )<sup>(٣)</sup> ، والجملة

= ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة في محل رفع خبر إن « فوق » ظرف  
مكان متعلق بمحذوف حال من مظهر تقدم عليه ، وفوق مضاف واسم الإشارة في قوله  
« ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « مظهراً » مفعول به  
لنرجو منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مجدنا وسناؤنا » فإنه بدل من الضمير البارز الواقع قاعلا في  
« بلغنا » ، وهو بدل اشتغال .

(١) من الآية ١١٤ من سورة المائدة .

(٢) خرج الأخفش المثال الأول على أن « زيدا » بدل من الكاف المنصوبة  
الحل في « رأيتك » وخرج المثال الثاني على أن « عمرا » بدل من الياء المنصوبة المحل  
في « رأيتني » ويؤيد الذي ذهب إليه الأخفش ما حكاه الكسائي عن بعض العرب  
أنه قال « إلى أبي عبد الله » بإبدال « أبي عبد الله » من ياء المتكلم المحرورة محلا  
يلى في قوله « إلى » كما يؤيده قول الشاعر :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفَيْمًا كُلُّ مُعْضِلَةٍ وَأُمَّ نَهْجٍ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

محل الاستدلال قوله « بكم قريش » فإن قوله « قريش » بالجر بدل من كاف  
المخاطب في قوله « بكم » والأخفش تابع للكوفين فيما ذهب إليه .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة المرقان ، وهذه الآية الكريمة مثال لإبدال الفعل  
من الفعل بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض فيه قولك « إن تصل تسجد لله رحماك »  
فتسجد بدل من تصل . وهو يدل بعض من كل ، لأن السجود بعض الصلاة ، ومثال  
بدل الاشتغال فيه قول الراجز :

كقوله تعالى : ( أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ )<sup>(١)</sup> ،  
وقد تُبدّل الجملة من المفرد ، كقوله :

٤٢٩ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً

وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل « كيف يلتقيان » من « حاجة وأخرى » أى : إلى الله أشكو هاتين  
الحاجتين تَعَذَّرَ التَّقَاتُهَا .

\*\*\*

= إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرَاهًا أَوْ تَجِبَى طَائِعًا  
فإن الأخذ كرها والمجىء طائعا من صفات المبايعة ، ومثال بدل الغلط فيه قولك  
« إن تطعم الفقير تكسه تؤجر » .

(١) من الآيتين ١٣٢ و ١٣٣ من سورة الشعراء ، والآية الكريمة مثال لبدل  
البعض من السكل في الجمل ، ومثال بدل الاشتغال فيها قول الشاعر :  
أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا  
فإن قوله « لا تقيمَنَّ عندنا » بدل من قوله ارحل ، وليس توكيداً له لأنه ليس  
بلفظه ولا بمعناه ، وهو بدل اشتغال لما بينهما من التلازم .

٤٢٩ - هذا بيت من الطويل ، وقد نسبوا هذا البيت للفردق ، وذكروا بعده  
بيتاً آخر ، وهو قوله :

سَأُعْمِلُ نَصَّ الْعَيْسِ حَتَّى يَكْفِنِي غِنَى الْمَالِ يَوْمًا أَوْ غِنَى الْحَدَثَانِ  
ومعنى بيت الشاعر أنه يشكو من تفرق أغراضه ، وتباعد ما بين حاجاته ، وأنه  
موزع القلب ، مشتت البال .

الإعراب : « إلى » حرف جر « الله » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق  
بقوله أشكو « أشكو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمعدوف حال من حاجة  
تقدم عليه ، وكان أصله صفة ، فلما تقدم على النكرة أعرب حالا « حاجة » مفعول به =



== لأشكو منصوب بالفتحة الظاهرة «وبالشام» الواو حرف عطف ، بالشام : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق «أخرى» معطوف بالواو على حاجة السابق ، وكلاهما معمول لأشكو ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها على ما تعلم ، وكأنه قال : وأشكو أخرى بالشام «كيف» اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال تقدم على صاحبه وعامله «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ضمير مبني على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله «كيف يلتقيان» فإن هذه الجملة - فيما ذكر النحاة - بدل من قوله «حاجة» وقوله «أخرى» فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد ، وإنما صح ذلك لأن الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد ، وكأنه قد قال : أشكو إلى الله حاجة بالمدينة وحاجة بالشام تعذر التقائهما ، هكذا قال أبو الفتح ابن جني ، وتبعه من جاء بعده عليه . وقال الدماميني : ويحتمل أن يكون قوله «كيف يلتقيان» جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين ، اهـ

ومن أمثلة إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى ( انظر إلى الإبل كيف خلقت ) فإن جملة ( كيف خلقت ) بدل من ( الإبل ) وكذلك قوله سبحانه ( ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ) فإن جملة ( كيف مد الظل ) بدل من الاسم الظاهر قبلها ، قالوا : ومن هذه البابت كل جملة بدئت بكيف بعد اسم مفرد .

فإن قلت : فما نوع هذا البدل الذي هو بدل الجملة من المفرد ؟ لأنك لم تصرح في إعراب بيت الشاهد بنوع البدل ولا حدثنا عنه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن كثيرا من النحاة يصرحون في بيت الفرزدق بأن جملة «كيف يلتقيان» بدل كل من المفرد الذي قبلها وما عطف عليه ، ومن صرح بذلك الشيخ خالد ، ولا نقرهم على ذلك أصلا ، فإن تعذر التقاء الحاجتين - وهو المعنى الذي ذكروا أن الجملة تؤديه - ليس هو نفس الحاجتين ولا رادفا لهما ، فكيف يكون بدل كل منهما ؟ بل ليس هذا المعنى بعض معنى الحاجتين حتى يكون بدل بعض من كل منهما ، وإنما تعذر التقاء الحاجتين أمر مرتبط بهما ومتصل بسبب منهما ، فالظاهر أن هذا البدل من نوع بدل الاشتمال ، ثم رأيت السيوطي في الجمع ==

فصل : وإذا أبدل اسمٌ من اسمٍ مُضَمَّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذَكَرَ ذلك الحرفُ مع البدل ؛ فالأول كقولك « كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أُمَ ثَلَاثُونَ » و « مَنْ رَأَيْتَ أَزِيدًا أُمَ عَمْرًا » و « مَا صَنَعْتَ أَخِيرًا أُمَ شَرًّا » ، والثاني نحو « مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٌو أَقُمْ مَعَهُ » و « مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تُجْزَى بِهِ » و « مَتَى تُسَافِرُ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ تُسَافِرُ مَعَكَ » .

\*\*\*

قد نص على أن بدل الجملة من المفرد من بدل الاشتغال ، ورأيت ابن هشام في المغنى ( ٣٠٧/١ ) بتحقيقنا ) بنص في الآيتين الكريمتين اللتين أثرناهما لك على أن بدل الجملة بدل اشتغال من المفرد قبلها ، فله مزيد الحمد .

فإن قلت : فهل جاء عكس ذلك وهو إبدال المفرد من الجملة ؟

فالجواب أن نقول لك : نص أبو حيان في تفسيره عند قوله تعالى ( ولم يجعل له عوجا قيبا ) على أن ( قيبا ) بدل من جملة ( لم يجعل له عوجا ) لأنها بمعنى مفرد ، وكأنه قيل : جعله مستقيما قيبا ، فاعرف ذلك .

قد تم - بمعونة الله تعالى وحسن إمداده - مراجعة الجزء الثالث من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام الأنصارى ، مع خلاصة شرحنا المبسوط عليه ، ويليه - إن شاء الله - الجزء الرابع : وأوله « باب النداء » يسر الله لنا ذلك بمنه وفضله .

## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث

من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام

مع شرحا عليه المسمى « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٨	معنى كي التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم	٣	باب حروف الجر
—	تفصيل القول في معنى مذومند	—	عدها عشرون حرفا
٥١	معنى « رب »	—	ثلاثة ذكرت في باب الاستثناء
٥٣	خسة أحرف تأتي أسماء ، وهي	—	وهي خلا وعدا وحاشا
٦٠	السكاف، وعن، وعلى، ومذ، ومند تكون مذ ومند اسمين في موضعين	—	هـ من حروف الجر « لولا »
٦٥	تزد كلمة « ما » بعد من وعن والباء فلا تسكفهن عن عمل	—	عند قوم في بعض الاستعمالات
٧٠	الجر ، وبعد رب والسكاف قسكفهما وقد يبقى عملهما قليلا	٦	من حروف الجر « متى » عندهذيل
٧٣	بيان ما تدخل عليه « رب » المكفوفة	٧	ومنها « لعل » في لغة عقيل
٨١	تخذف « رب » ويبقى عملها	٩	ومنها « كي » وتجر ثلاثة أشياء
—	باب الإضافة	١٣	هـ متى تتعين « كي » مصدرية ؟
٨١	هـ معنى الإضافة لغة واصطلاحا	—	ومتى تتعين للتعليل ؟ ومتى يجوز فيها الأمران ؟ وتعليل كل حالة منها
—	هـ لا يكون المضاف إلا اسما ، وعلة ذلك	١٦	حروف الجر قسمان : قسم يجر الظاهر والمضمر ، وقسم يختص بالظاهر
—	هـ الأصل أن يكون المضاف إليه اسما ، وقد جاء حملة فعلية	—	معاني حروف الجر
٨٣	هـ الذي يخذف من المضاف لأجل الإضافة على ضربين : واجب ، وهو ثلاثة أشياء ، وجائز وهو تاء التأنيث في نحو عدة وإقامة	٢١	لمن سبعة معان
		٢٩	للام اثنا عشر معنى
		٣٥	للباء اثنا عشر معنى أيضا
		٣٨	لبي ستة معان
		٤٠	لعل أربعة معان
		٤٣	لبن أربعة معان أيضا
		٤٦	للسكاف أربعة معان أيضا
		٤٧	معنى إلى وحتى انتهاء الغاية

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٢	مما تلزم إضافته « غير »	٨٥	تكون الإضافة على معنى حرف
-	ه قف على وجوه الإصراب في قولهم « ليس غير » وتوجيهها	٨٦	من ثلاثة أحرف من حروف الجر
١٥٤	ه هل يقال « لا غير » ؟	٨٦	الإضافة على ثلاثة أنواع : نوع يفيد تعرف المضاف ، ونوع يفيد تخصصه ، ونوع يفيد رفع القبح ولا يفيد تعرفاً ولا تخصصاً
-	مما تلزم إضافته « قبل وبعد » وأحوالهما ، ومق بينهما ؟	٩٢	تدخل أل على المضاف إضافة لفظية في خمس مسائل
١٦٠	مما تلزم إضافة أول ودون ونحوها	١٠١	ه يكتسب المضاف من المضاف إليه واحداً من عشرة أمور
١٦٢	مما تلزم إضافته « حسب » ولها استعمالان ، وحكمها في كل منهما	١٠٧	لا تجوز إضافة اسم لمرادفه
١٦٤	« عل » توافق فوق ، وتخالفها	١٠٧	ه سر ذلك ، واختلاف النحاة فيه
١٦٧	يجوز حذف ما علم من مضاف أو مضاف إليه ، وتفصيل كل حالة منهما	١١٠	الغالب صلاحية الاسم للإضافة وللقطع عنها ، ومنها ما يمنع إضافته
١٧٧	الفصل بين المضاف والمضاف إليه	١١١	من الأسماء ما يجب إضافته إلى المفرد
-	ه قف على تفصيل آراء متقدمي النحاة ومتأخريهم ، وعلى أدلة ذلك	١٢٤	من الأسماء ما يجب إضافته إلى الجمل اسمية كانت أو فعلية
١٩٦	أحكام المضاف لياء المتكلم	١٢٧	من الأسماء ما يجب إضافته إلى الجمل الفعلية خاصة
باب إعمال المصدر واسمه		١٣١	تجوز إضافة اسم الزمان المهم إلى الجملة
٢٠٠	ه ما يسمى مصدراً ، وما يسمى اسم المصدر	١٣٣	وإذا أضيف اسم الزمان المهم إلى الجملة جاز إصرابه وبناءؤه
٢٠١	يعمل المصدر عمل فعله	١٢٧	مما تلزم إضافته « كلا ، وكلتا »
-	ه متى يحل المصدر محل أن والفعل ؟ ومتى يحل محل ما والفعل ؟ وتعليل ذلك كله	١٤١	مما تلزم إضافته « أى » مع ذكر معاني أى وما تنافى إليه
٢٠٣	ه شروط إعمال المصدر العدمية	١٤٥	مما تلزم إضافته « لدن » والفرق بينها وبين عند في ستة أمور
٢٠٥	المصدر العامل ثلاثة أنواع :	١٤٨	مما تلزم إضافته « مع »
منون ، ومضاف ، ومقرون بأل			
٢٠٩	اسم المصدر ، ومتى يعمل ؟ ومتى لا يعمل ؟		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢١٣	إضافة المصدر إلى فاعله وإلى مفعوله	٢٣٥	ه جاءت مصادر الفعل الذى على
٢١٤	يجوز فى تابع الجرور بإضافة المصدر مراعاة لفظه ومراعاة محله	٢٣٦	فعل بفتح العين على أوزان كثيرة
٢١٦	باب إعمال اسم الفاعل	٢٣٦	ه جاءت مصادر الفعل الذى على
٢١٧	تعريف اسم الماعل	٢٣٦	فعل يكسر العين على أوزان كثيرة أيضاً
٢١٧	يعمل المقترن بأل مطلقاً ، ويعمل المجرد منها بشرطين	٢٣٦	باب مصادر غير الثلاثى
٢١٩	أمثلة المبالغة	٢٣٨	قياس مصدر فعل مضعف العين
—	ه هل هى قياسية ؟	—	قياس مصدر أفعال المزيد بالهمزة
٢٢٥	تثنية اسم الفاعل وأمثلة المبالغة وجمعهن مثل مفردهن	—	قياس مصدر المفعول المبدوء بهمزة الوصل
٢٢٩	ه اسم الفاعل المصغر والموصوف وخلاف النحاة فى جواز إعمال كل منهما	٢٣٩	قياس مصدر تفعّل وما أشبهه
٢٢٠	ما يجوز فى الاسم الفضلة التالى للوصف العامل ، وما يجوز فى تابعه	—	قياس مصدر فاعل وما ألحق به
٢٣٢	باب إعمال اسم المفعول	٢٤٠	قياس مصدر فاعل
—	تعريف اسم المفعول	—	ما خرج عما ذكر فهو شاذ ، مع ذكر أمثلة منه
—	عمله	٢٤١	اسم المرة ، واسم الهيئة
—	ما ينفرد به عن اسم الفاعل	—	أبنية أسماء الفاعلين
—	ه متى تجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه ؟ ومتى تمتنع ؟	٢٤٤	والصفات المشبهة بها
—	وخلاف النحاة فى بعض صوره	٢٤٤	يأتى اسم الفاعل من الفعل
٢٣٣	باب أبنية مصادر الفعل الثلاثى	—	الثلاثى على وزن فاعل
٢٣٤	الفعل الثلاثى على ثلاثة أوزان ، وقياس مصدر كل منها	—	قياس الوصف من فعل المكسور
٢٣٤	ه قف على المراد من قولهم «قياس مصدر الثلاثى المفتوح العين هو وزن كذا» مثلاً	—	العين اللازم
		—	قياس الوصف من فعل المضموم
		—	العين
		٢٤٤	قد يستغنون عن صيغة فاعل بغيرها
		٢٤٥	قياس وصف الفاعل من غير الثلاثى
		—	أبنية أسماء المفعولين
		٢٤٥	قياس اسم المفعول من الثلاثى

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٠	المخصوص بالمدح أو بالذم	٢٤٦	قياس اسم المفعول من غير الثلاثي
—	تحويل كل فعل صالح للتعجب منه	—	قد تنوب صيغة فاعل عن اسم المفعول
إلى وزن فعل بضم العين		إعمال الصفة المشبهة	
٢٨٣	يقال في المدح « حبذا » وفي	٢٤٧	تعريف الصفة المشبهة
الذم « لاحبذا » وشواهد		—	يختص عن اسم الفاعل بخمسة أمور
ذلك، ومذاهب النحاة في أجزاء		٢٤٩	لمحول الصفة المشبهة ثلاث حالات:
هذه العبارة ، ووجوه إعرابها		الرفع . والخفض . والنصب	
٢٨٥	لا يتقدم المخصوص على « حبذا »	باب التعجب	
باب أفعال التفضيل		٣٥٠	هـ تعريف التعجب ، وشرحه
٢٨٦	ما يصاغ منه ، وأمثلة له	—	للتعجب عبارات كثيرة ولكن
٢٨٧	ما يتوصل به إلى التفضيل مما لم	المبوب له في النحو صيغتان	
يستوف الشروط		—	الصيغة الأولى « ما أفعله »
—	لاسم التفضيل ثلاث حالات :	وتفصيل القول في أجزائها	
—	الأولى : أن يكون مجردا من	٢٥٣	الصيغة الثانية « أفعل به »
أل ومن الإضافة		٢٥٧	مقى يجوز حذف المتعجب منه ؟
٢٨٩	هـ هل تدل صيغة أفعل إذا جردت	٢٦٢	وعلا التعجب لا يتصرفان
وحذفت « من » ومجرورها		٢٦٣	أثر عدم تصرفهما
على التفضيل ؟ وشواهد ذلك		٢٦٥	يبينان مما اجتمع فيه ثمانية شروط
٢٩٠	مقى يكثر حذف « من » ومجرورها	٢٦٩	كيف يتعجب مما لم يستكمل
٢٩٣	يجب تقديم « من » ومجرورها	الشروط	
إذا كان المجرور استفهاما أو مضافا		باب نعم وبئس	
إلى استفهام ، ويشذف غير ذلك		٢٧٠	هـ فعلان عند البصريين ،
٢٩٤	الحالة الثانية : أن يكون اسم	واسمان عند السكوفيين	
التفضيل مقترنا بأل ، وأحكامها		—	هـ طريقان للنحاة في حكاية الخلاف
٢٩٦	الحالة الثالثة : أن يكون اسم	٢٧١	أنواع فاعل نعم وبئس
التفضيل مضافا		٢٧٣	هـ إذا كان الفاعل ضميرا مستترا
—	حكم اسم التفضيل المضاف لنكرة	له تمييز يفسره فاعل أحكام ،	
٢٩٧	حكم المضاف إلى معرفة	كما أن للتمييز أحكاما	
—	معمول أفعال التفضيل	٢٧٧	هل يجمع بين التمييز والفاعل
		الظاهر في الكلام ؟	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٨	النعت المقطوع	٢٩٩	باب النعت
—	متى يجوز حذف المنعوت ؟	—	الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة
٣٢٢	متى يجوز حذف النعت ؟	—	هـ قف على معنى التابع ، وعلى وجه انحصار التوابع في الخمسة ، وعلى آراء النحاة في العامل في كل واحد منها
—	باب التوكيد	٣٠٠	تعريف النعت
٢٢٧	التوكيد ضربان	—	هـ قف على معنى توضيح النعت لمنعوته ومعنى تخصيصه إياه
—	ألفاظ التوكيد المعنوي وموضع كل	—	هـ قف على الأغراض التي يوثق بالنعت من أجل إفادتها
٣٣٠	التوكيد بجميع غريب	٣٠٢	ما يوافق النعت منعوته فيه
٣٣١	وكذلك التوكيد بعامة	٣٠٤	الأشياء التي ينعت بها أربعة :
٢٣١	إذا أريد تقوية التوكيد أتبعته كله بأجمع	—	الأول المشتق
٣٣٢	يجوز التوكيد بأجمع دون تقدم كل	—	هـ قف على معنى المشتق ، وعلى الأنواع التي يشملها
—	القول في توكيد النكرة	—	الثاني المشبه للمشتق
٢٣٤	هـ قف على اختلاف الكوفيين والبصريين	—	هـ الجامد المشبه للمشتق تسعة أشياء
٣٣٥	توكيد الضمير بالنفس أو بالعين	٣٠٦	هـ الاسم من حيث وقوعه نعتا أو منعوتا على أربعة أقسام :
٣٣٦	التوكيد اللفظي	—	الثالث مما ينعت به الجملة ، وللنعت بها ثلاثة شروط
—	توكيد الجملة توكيدا لفظيا	٣٠٨	هـ هل يجب في النكرة التي تنعت بجملة أن تكون مذكورة في الكلام ؟
—	توكيد الاسم الظاهر والضمير المنفصل	—	هـ الرابط بين جملة النعت والمنعوت
٢٣٨	توكيد الضمير المتصل	٣١٢	الرابع مما ينعت به المصدر
—	توكيد الفعل والحرف الجوابي	٣١٣	الحكم فيما إذا تعددت النعوت
٣٣٩	توكيد الحرف غير الجوابي	٣١٤	الحكم فيما إذا تكررت النعوت والمنعوت واحد معرفة أو نكرة
—	باب العطف		
٣٤٩	العطف ضربان		
—	عطف البيان : تعريفه		
—	هـ قف على معنى العطف لغة ، وعلى سر تسمية عطف البيان بذلك		
٣٤٧	عطف البيان في المعرفة متمفق عليه		
٣٤٨	جوز الكوفيون وجماعة عطف البيان في النكرة وخرجوا عليه آيات		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٧٧	الكلام على « أو »	٣٤٩	فيم يوافق عطف البيان مشبوهه
٣٨٠	الكلام على « إما »	٣٤٩	يصح في عطف البيان أن يعرب
٣٨٣	هـ قف على خمسة مباحث تتعلق بإما	٣٥٣	بدل كل من كل ، وشرط ذلك
٣٨٦	الكلام على « لكن » وشروط	٣٥٤	عطف النسق
٣٨٨	الكلام على « لا » وشروطها	٣٥٥	تعريفه
٣٩٠	العطف على الضمير بأنواعه	٣٥٦	هـ قف على معنى النسق
٣٩٤	عطف الفعل على الفعل	٣٥٦	أحرف العطف ضربان : ضرب
٣٩٥	عطف الفعل على الاسم المشبه	٣٥٦	يشرك لفظا ومعنى ، وضرب
٣٩٦	للفعل ، وعكسه	٣٥٦	يشرك لفظا لا معنى
٣٩٨	كما تختص به الفاء والواو	٣٥٦	هـ نف على الخلاف في حق وأم
٣٩٩	حذف المعطوف عليه	٣٥٦	ولكن
٣٩٩	منه قولهم « وعليكم السلام »	٣٥٦	هـ قف على الخلاف في عد ليس
٤٠٠	باب البديل	٣٥٦	من أحرف العطف
٤٠٢	تعريفه	٣٥٦	الكلام على واو العطف
٤٠٣	أقسام البديل أربعة	٣٥٦	هـ تنفرد الواو بخمسة عشر شيئا
٤٠٤	إبدال الضمير من الضمير	٣٥٦	الكلام على فاء العطف ، وما
٤٠٦	إبدال الضمير من الظاهر ،	٣٥٦	تنفرد به
٤٠٦	وعكسه	٣٥٦	الكلام على « ثم »
٤٠٩	إبدال الفعل من الفعل ، والجملة	٣٥٦	الكلام على « حق » وذكر
٤١١	من الجملة ، والجملة من المفرد	٣٥٦	شروط كونها عاطفة
	هـ إبدال المفرد من الجملة	٣٥٦	الكلام على « أم » وتقسيمها
		٣٥٦	إلى متصلة ومنقطعة
		٣٥٦	« أم » المتصلة
		٣٥٦	« أم » مواضع « أم » المنقطعة ،
		٣٥٦	ومذاهب النحاة في دلالتها على
		٣٥٦	الإضراب والاستبصار

تمت فهرس الجزء الثالث من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ،

والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله



أَوْضَحُ الْمَسْأَلَةِ  
إِلَى الْفَيِّءِ ابْنِ مَالِكٍ

تأليف  
 كرام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد  
 ابن عبد الله بن هشام الأنصاري  
 المتوفى سنة ٧٦٦ هـ  
 رحمه الله

عَدَّةُ السَّالِكِ إِلَى الْمُحَقِّقِ أَوْ إِلَى السَّالِكِ  
وَهُوَ الشَّيْءُ الْكَبِيرُ مِنْ ثَلَاثَةِ شَيْءٍ وَفَرَجٍ

تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية

五、



0000

# أوضح المسالك

إلى الفية أبرمك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري  
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد الله بن عبد الله

عفا الله تعالى عنه

الجزء الرابع

منشورات المكتبة العصرية

صكيذا - بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسِث الوحد  
فف فف فف العربفة

المكفة العفرفة  
صففا - ص. ب: ٢٢١  
بفرؤف. ص. ب: ٨٣٥٥

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب النداء <sup>(١)</sup>

وفيه فصول

(١) لم يعرف المؤلف النداء ولا المنادى الذى هو المقصود بهذا الباب ، والنداء - بكسر النون ممدودا ، وقد تضم النون - أصله رفع الصوت ، من قولهم « ندى صوته يندى - من باب فرح » إذا ارتفع وعلا ، وقد استعمل النداء فى الدعاء بلفظ أى لفظ كان ، وفى اصطلاح النحاة هو الدعاء بأحد الحروف التى يذكرها المؤلف ، وعلى هذا يكون المنادى لغة هو المدعو لى يقبل عليك ويستمع إليك ، سواء أدعوته بأحد هذه الحروف أم دعوته بغيرها ، وفى اصطلاح النحاة هو المدعو بحرف من هذه الحروف خاصة . وقد اختلف النحاة فى عامل المنادى ، ولهم فى ذلك خمسة أقوال :

الأول - وهو رأى الجمهور - أن عامله فعل مضمر وجوبا فهو مفعول به ، وإنما وجب إظهار هذا الفعل لأربعة أسباب ، أولها : الاستغناء بظهور معناه ، وثانيها أنهم قصدوا بمباركة النداء الإنشاء ووجدوا إظهار الفعل يوم الإخبار فتعاشوا إظهاره ، وثالثها كثرة استعمالهم النداء فى كلامهم ، ورابعها أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء ، وقد عرفت مرارا أنهم لا يجمعون فى الكلام بين العوض والمعوّض منه . والقول الثانى : أن العامل فى النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل معنويا لا لفظيا ، وهذا القول مردود بأننا لم لعهد فى عوامل النصب عاملا معنويا ، وإنما عهدنا ذلك فى عوامل الرفع كالأبتداء الرافع المبتدأ والتجرد الرافع للفعل المضارع .

والقول الثالث : أن العامل فى المنادى هو حرف النداء على سبيل النياية عن الفعل والعوض به منه ، وإلى هذا ذهب أبو على الفارسى ، وجعل المنادى مشبها بالمفعول به لا مفعولا به كما هو عند الجمهور ، ويرد هذا رأى أن حرف النداء قد يحذف من الكلام ، وحينئذ يكون العوض والمعوّض منه محذوفين ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوّض منه كما لا تجمع بينهما فى الذكر .

## الفصل الأول

في الأخرُفِ التي يُنبِئُ بها المنادى ، وأحكامها

وهذه الأخرُف ثمانية : الهمزة<sup>(١)</sup> ،

والقول الرابع : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، لا لأنها عوض عن الفعل المحذوف كما يقول أبو علي الفارسي ، بل لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أَدْعُو كما أن « أف » اسم فعل مضارع بمعنى أَتَضَجِرْ ، وهذا مذهب واه ، لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كما في سائر أسماء الأفعال ، ولو كانت متصلة للضمير لجاز إتباعه ، وأيضا لو كانت هذه الأدوات متصلة للضمير لكانت هي والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج المتكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة ، ولم يذهب إلى ذلك أحد .

والقول الخامس : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، على أن هذه الأدوات أفعال ، لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال ، وهذا قول مردود بمثل ما يرد به القول الرابع ، ويزاد في رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالا لكان الضمير يتصل بها كما يتصل بسائر الأفعال ، وقد قال العرب « يا أنت » وقالوا « يا إياك » فلم يجئوا بالضمير المتصل ، وجاءوا بالضمير المنفصل ، فدل ذلك على أنها ليست أفعالا . فقد تبين لك أن القول الذي تنصره الأدلة هو قول الجمهور - واختاره ابن مالك - إن ناصب المنادى فعل مضارع مضمَر إضمارا واجبا ، وإن المنادى ضرب من المفعول به (١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أن جمهور النحويين على أن الهمزة لنداء القريب ، وذهب شيخ ابن الحُبَّاز إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد .

والأمر الثاني : أن ابن مالك ذكر في شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل في كلام العرب ، وتبعه على ذلك ابن الصباغ ، وذكر السيوطي أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بالهمزة ، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف ، ويقول أبو رجاء : إن العرب لم تزل تستعمل الهمزة حرف نداء ، في جاهليتها =

= وإسلامها ، ومن شواهد النداء بالهمزة قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ  
وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَمْتُ صَرْمِي فَأَجْلِي

ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

أَجَارَتْنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هَهُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ  
ومن ذلك قول الثقب العبدى ، وهو من شعر المفضليات :

أَفَاطِمَ قَبْلَ يَدَيْكَ مَتَّعِي  
وَمَنْعُكَ مَا سَأَلْتُ كَأَنْ تَبِيحِي

ومن ذلك قول جرير بن عطية ، وهو من شواهد سيبويه :

أَعْبُدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُوَمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَزَابَا  
ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

أَبْنَى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّي الْأَذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ

ومن ذلك قول بديع الزمان الهمذاني في القصيدة للنسوبة إلى بشر بن عوانة :

أَفَاطِمَ لَوْ شَهِدْتَ بِبَطْنٍ خَبْتٍ وَقَدْ لَاقَى الْمَزْبَرُ أَخَاكَ بِشْرًا  
ومن ذلك قول قيس بن ذريح صاحب لبي :

أَلْبَنَى لَقَدْ جَلَّتْ عَلَيْكَ مُصِيبَتِي غَدَاةَ غَدٍ إِذْ حَلَّ مَا أَتَوَقَّعُ

ومن ذلك قول أبي نواس :

أَجَارَةَ يَتَيْتَيْنَا أَبُوكَ غَيُورُ وَمَيْسُورُ مَا يُرْجَى لَدَيْكَ عَيْدُ

ومن ذلك قول الفرزدق :

أَبْنَى غَدَاةَ إِنِّي حَرَزْتُكُمْ وَوَهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةِ بْنِ جَعَلٍ

ومن ذلك قوله أيضا في عبد الله بن عمرو بن عثمان :

أَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ أَحَقُّ مَا شِ وَسَاعِ بِالْجَاهِدِ الْكِبَارِ =

رأى<sup>(١)</sup> - مقصورتين ، وممدودتين - ويا<sup>(٢)</sup> ، وأيا<sup>(٣)</sup> ،

= ومن ذلك قول امرئ القيس في المعلقة أيضا :

أَصَاحَ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُسَكَّلٍ  
وأنشده سيبويه ( ١ / ٣٣٥ ) « أحر ترى برقًا » .  
ومن ذلك قول أبي العلاء :

أَبْنَاتِ الْمَدِيلِ أَسْعِدْنَ أَوْعِدْ نِ قَلِيلَ الْعِزَاءِ بِالْإِسْعَادِ  
ومن ذلك قول ذف الرمة :

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَّتْ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءَ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ  
(١) اختلف النحاة فيما ينادى بأى - بفتح الهمزة وسكون الياء - فقال المبرد  
والجزولي : هى لنداء القريب كالهمزة المفردة ، وقال ابن مالك : هى لنداء البعيد كيا ،  
وقيل : هى لنداء للتوسط ، ومن شواهد النداء بها ما ورد فى الحديث « أى رب »  
وقول الشاعر :

أَلَمْ تَسْمِعِ - أَيْ عَبْدَ - فِي رَوْثِ الضُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرُ

(٢) « يا » من بين حروف النداء أم الباب ، ولهذا كانت أعم حروف النداء ،  
ولا يقدر عند الحذف غيرها ، وتختص بمواضع ذكر المؤلف أهمها ، وقد اختلف فيما ينادى  
بها ، فقال ابن مالك : هى للبعد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى ، وقال أبو حيان :  
هى أعم الحروف وتستعمل للقريب والبعيد مطلقا ، وهذا هو الذى يظهر من استقراء  
كلام العرب ، وقال ابن هشام : يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، وقد ينادى بها  
القريب تأكيدا ، وقيل : هى مشتركة بين البعيد والقريب ، وقيل : بينهما وبين التوسط ،  
وذكر ابن الجباز عن شيخه أن « يا » للقريب ، وهو خرق لإجماعهم ، والاستشهاد  
لاستعمال هذا الحرف مما تجده على طرف الثمام .

(٣) « أيا » عند جمهور النحاة لنداء البعيد ، وفى الصحيح أنها لنداء القريب  
والبعيد ، قال ابن هشام فى الغنى : وليس كذلك ، ومن شواهد النداء بها قول ذى الرمة :  
أَيَا ظَنَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ =

وهيا<sup>(١)</sup>، ووا<sup>(٢)</sup> .

= وقول الجنون قيس بن الملوح :

أَيَا شَيْبَةَ أَيْلَى لَا تُرَاعِي فَإِنِّي لَكَ الْيَوْمَ مِنْ وَحْشِيَّةٍ لَصَدِيقُ  
وقول الآخر :

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانِ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا  
وقول ليلى بنت طريف :

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

(١) اختلف في هاء « هيا » فقيل : هي أصل ، لأن الإبدال نوع من التصريف والتصريف لا يدخل الحروف ، وقيل : هاؤها بدل من همزة « أيا » لأن هذا إبدال لغوي ، والإبدال التصريفي هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال .  
ومن شواهد النداء بها قول الشاعر :

\* هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِيَ الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ \*

وقول الآخر :

وَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبِّا

(٢) ذكر ابن عصفور « وا » في حروف النداء ، واستشهد لها بقول الراجز :

\* وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ \*

والجمهور على أن « وا » حرف لا يستعمل في غير الندبة ، وحكى قوم أنها تستعمل في غير الندبة قليلا ، قال ابن هشام في مغنى اللبيب « وا » على وجهين أحدهما أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة ، نحو وازيداه ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي « اه » .

ويتصل بهذا الموضوع أنه قد يحذف للنادى ويبقى حرف النداء مؤذنا به ، وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون حرف النداء « يا » دون سائر الحروف .

والثاني : أن يكون بعد حرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء ، فمثال الأمر قول الله =



= تعالى (ألا يا اسجدوا) في قراءة الكسائي بتخفيف «ألا» وهي - على هذا - حرف تنبيه ، ومثال النداء قول ذى الرمة :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ حَيٍّ عَلَى الْبَيْلِ  
وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَانِكَ الْقَطَرُ

ونظيره قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ  
ونظيره قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعِقْدِ  
وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَمْدِ

وزعم بعض النحاة أن «يا» في هذه الشواهد وأمثالها حرف تنبيه ، وأنه ليس نعمة منادى محذوف ، وهذا كلام غير مستقيم لأمرين ، أولهما أنه قد تقدم على «يا» في بعض هذه الشواهد «ألا» وقد علمنا أن «ألا» حرف تنبيه بغير خلاف ، فلو كانت «يا» حرف تنبيه أيضا للزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد أعير توكيد ، وذلك لا يجوز ، وثانيهما أنا وجدنا العرب تستعمل النداء قبل الأمر والنداء كثيرا ، وقد ورد ذلك في أفصح كلام كقوله تعالى (يا موسى أقبل) وقوله جل شأنه (يا يحيى خذ الكتاب) وقوله (يا إبراهيم أعرض عن هذا) وقوله تباركت أعماؤه (يا مالك ليقض علينا ربك) وقوله (يا أيانا استغفر لنا) فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر أو فعل النداء علمنا أن المنادى بهذا الحرف محذوف ، استثناسا بما كثر استعماله في مثل هذا الأسلوب .

نعم قد يقع حرف النداء - الذى هو يا - مقصودا به التنبيه ، وذلك إذا وقع بعده «ليت» نحو قوله تعالى (يا ليتنى مت قبل هذا - يا ليتنا نرد ولا نكذب - يا ليت قومي يعلمون) وقول الشاعر :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَةً لِدَا سَيِّفًا وَرُحَا =

فالهمزة المقصورة للقريب إلا إن نُزِلَ مَنْزِلَةً البعيد؛ فله بقية الأخرى كما أنها للبعيد الحقيقي .

وَأَعْمَهَا « يا » فإنها تدخل على كل نداء ، وتنعين في نداء اسم الله تعالى<sup>(١)</sup> ، وفي باب الاستغاثة<sup>(٢)</sup> ، نحو « يَا اللَّهَ الْمُسْلِمِينَ » وتنعين هي أو « وا » في باب الذُّبَّةِ ، و « وا » أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب ، وإنما تدخل « يا » إذا أمن اللبس ، كقوله :

٤٣٠ — \* وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا \*

= أو وقع بعده « رب » نحو قول الشاعر :

يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النَّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيِّضَاءُ قَدْ مَتَّعْتُنَا بِطَلَاقٍ  
أو وقع بعده « جذاً » نحو قول جرير :

يَا حَبْدًا جَبَلُ الرِّبَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّبَّانِ مَنْ كَانَا

وإنما اخترنا أن الحرف الموضوع للنداء دال على التنبيه إذا وقع بعده واحدة من هذه الكلمات الثلاث - « ليت » و « رب » و « جذاً » - لأننا لم نجد العرب قد استعملت النداء الصريح قبلهم ، فلو قدرنا منادى في هذه المواضع كنا قد حملنا كلام العرب على ما لم تجر عاداتهم باستعماله .

(١) نحو « يا الله » وبقى مما تنعين « يا » في ندائه لفظ « أي » نحو « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ » ولفظ « آية » نحو « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّة »

٤٣٠ — هذا الشاهد عجز بيت من البسيط ، وهو ثاني ثلاثة أبيات لجرير بن عطية يرثى فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، رضى الله تعالى عنه ! ونحن نذكر لك صدره مع أخويه وهي :

تَعَى الثُّغَمَاءُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ  
حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَهَرَتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ . . . الخ  
فَالشَّمْسُ طَالِمَةً كَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تُبْسِكِي عَلَيْكَ نُجُومَ الْآبِيلِ وَالْقَمَرَ  
الآفة : « حملت » بالبناء المعجول مع تشديد اللام - أي كلفت « أَمْرًا عَظِيمًا » أراد =

ويجوز حذف<sup>(١)</sup> الحرف نحو (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)<sup>(٢)</sup> (سَدَقَ رُغْ

= به مشاق الخلقة وإقامة المعدلة بين الناس بعد أن عم الظلم وفشا الجور «اصطبرت»  
بالت في الصبر والاحتمال .

الإعراب : «حملت» حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ،  
وهو للمفعول الأول «أمرأ» مفعول ثانٍ لـ «عظيما» صفة لأمر «فاصطبرت» الفاء  
عاطفة ، واصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر  
«وقت» الواو حرف عطف ، وقت : فعل ماض وفاعله «فيه» جار ومجرور متعلق  
بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضا ، وأمر مضاف و «الله» مضاف إليه مجرور  
بالكسرة الظاهرة «يا» حرف نداء وندبة «عمرا» منادى مندوب مبني على ضم  
مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للمآني بها المناسبة  
ألف الندبة .

الشاهد فيه : قوله «يا عمرا» حيث استعمل «يا» في الندبة لوضوح الأمر ؛ لأن  
المقام للتنجيع والتوجع لا للنداء ؛ فإنه يقول هذه الأبيات في رثاء ميت ، وليس يطلب  
إقباله عليه بغير شك .

ثم إن اتصال ألف الندبة في آخره دليل آخر على أنه أراد الندبة ولم يرد النداء ، إذ  
لو أراد النداء لقال «يا عمر» بينائه على الضم ، لأنه مفرد علم ، فاللفظ والمعنى جميعا بدلان  
على أن المتكلم أراد الندبة .

(١) اعلم أولا أنه لا يقدر عند الحذف من بين حروف النداء إلا «يا» بسبب كون  
هذا الحرف أم الباب وكونه أعم حروفه استعمالا على ما قدمنا بيانه .

ثم اعلم أن المؤلف قد مثل بثلاثة أمثلة في هذا الموضوع للإشارة إلى أنه لا فرق بين  
أن يكون المنادى الذي حذف معه الحرف مفردا كآلية الأولى ، وأن يكون  
شبيها بالمفرد - وقيل هو شبيه بالمضاف - كآلية الثانية ، وأن يكون مضافا  
كآلية الثالثة .

ثم اعلم أن اعتبار «عباد الله» في الآية الثالثة منادى حذف منه حرف النداء هو أحد  
وجهين فيها ، والوجه الثاني اعتبار «عباد الله» مفعولا به عاملة أدوا .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

كَلَّمُ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ<sup>(١)</sup> (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup> ، إلا في ثمان مسائل :  
 المندوب نحو « يا عَمْرًا » ، والمستغاث نحو « يا لله » ، والنادى البعيد : لأن  
 المراد فيهن إطالة الصَّوتِ ، والحذفُ ينافيه ، واسمُ الجنس غير المعين ،  
 كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » ، والمضمر<sup>(٣)</sup> ، ونداؤه شاذ ، ويأتي  
 على صيغتي المنصوب والمرفوع ، كقول بعضهم « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ »<sup>(٤)</sup> ،  
 وقول الآخر :

— ٤٣١ — \* يَا أَبْجَرُ بْنُ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا \*

(١) من الآية ٣١ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الدخان

(٣) أجمعوا على أن نداء ضمير التكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز ، فلا تقول  
 « يا أنا » ولا « يا إياي » كما لا تقول « ياهو » ولا « يا إياه » واختلفوا في ضمير  
 مخاطب ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : الأولى أنه لا يجوز نداؤه أصلاً ، واختاره  
 أبو حيان ، والثاني أنه مقصور على ضرورة الشعر وهو قول ابن عصفور ، والثالث  
 يجوز ، وهو ظاهر كلام ابن مالك .

(٤) ويجوز أن يقرأ هذا الفعل بالبناء المعجول ، وكان الأحوص البربوعي قد وفدهو  
 وابنه على مغاوية ، فقام الابن فخطب خطبة ، فلما انتهى وثب الأب ليخطب ، فكفّه ابنه  
 قائلاً « يا هذا قد كفيتك » يريد قد أغنيتك بما قلت عن أن تحاول القول .

٤٣١ — نسب الشيخ خالد هذا البيت للأحوص ، تبعاً للعيفي ، والصواب أنه  
 لسالم بن دارة يقوله في مرثية واقع ، وأن صحة إنشاده هكذا :

يَا مَرُّهُ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُفْعَا

ولعل ما وقع للشيخ خالد هذا البيت سبق فلم سببه أن المثال السابق لمن قول ابن الأحوص :  
 الافة : « يا أبجر » أصل الأبجر التفتيح البطن ، وقد يكون مسمى به ، ولكن  
 الصواب في الإنشاد كما قلنا هو « يا مريابن واقع » فلا تن نفسك بالبعث عمن مسمى  
 أبجر « طلقت » فارتقت حلالتك « عام جعتا » يريد في الوقت الذي وقعت المجاعة فيه ، =

واسم الله تعالى إذا لم يُعَوِّض في آخره الميمُ المُشَدَّدة ، وأجازه بعضهم ،  
وعليه قولُ أُمِّيَّة بن أبي الصَّلْت :

٤٣٣ - رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى  
أَدِينُ إِلَّا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

= وهذا من الذم ؛ إذ كان القصد منه التخلص من احتمال المسؤولية ولا يسعى لطلب  
لجلب رزقهم .

الإعراب : «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أبجر»  
منادى مبني على الضم في محل نصب «بن» نعت لأبجر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو  
تابع له بالنظر لعله ، وابن مضاف و «أبجر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان  
من حق العربية عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على وزن الفعل إما  
مع العلية وإما مع الوصفية ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن صرفه فجره بالكسرة «يا»  
حرف نداء «أنتا» أنت : منادى مبني على ضم مقدر على آخره ماع من ظهوره اشتغال  
الحل بحركة البناء الأصلي ، والألف للاطلاق «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «الذي» اسم  
موصول خبر المبتدأ «طلقت» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة «عام» ظرف زمان  
منصوب بطلق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «حمتا» فعل ماض وفاعله ، والألف  
للاطلاق ، والجملة في محل جر بإضافة اسم الزمان إليها .

الشاهد فيه : قوله «يا أنتا» حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع .  
وإنما جرى بالضمير المبتدأ على صيغة الرفع لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدلوا  
إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع .  
٤٣٣ - هذا بيت من الطويل ، وقائل هذا الشاهد هو أُمِّيَّة بن أبي الصلت بن  
أبي ربيعة بن عمرو ، ثقفى ، شاعر مشهور ، قرأ السكتب في الجاهلية وطمع في النبوة  
فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به ، ولم يكن في نسخ  
التمن المطبوعة غير صدر البيت مع أن الشاهد في عجزه ، وقد أنشد الشيخ خالد عجزه على  
أنه من التمن هكذا :

= \* أَدِينُ إِلَّا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيًا \*

== اللغة : « أدين » أى أئخذ ديناً ، وقوله « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، و « راضياً » حال من فاعل « رضيت » أو هو مفعول مطلق على حد قولهم « قم قائماً » أو هو حال من فاعل « أدين » هكذا قال الشيخ خالد فى تصريحه ، لكن البيت فى سيرة ابن هشام مروى فى كلمة عدتها مبعة عشر بيتاً ، وروايته كما فى رواية المؤلف هكذا :

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا  
الإعراب : « رضيت » فعل وفاعل « بك » جار ومجرور متعلق برضى « اللهم » الله : منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا الله ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وللميم معوص بها عن حرف النداء المحذوف ، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذاً « رباً » حال من لفظ الجلالة منصوب بالفتحة الظاهرة « فلن » الفاء حرف تفریع ، لن : حرف نفى ونصب واستقبال « أرى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بـ لن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أدين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب حال من نائب فاعل أرى إن اعتبرتها بصرية ، وفى محل نصب مفعول ثانٍ لأرى إن اعتبرتها علمية « إلهاً » مفعول به لأدين لأنه بمعنى أعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « غيرك » غير : صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، أى يا الله « ثانياً » صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الله » الواقع فى عجز البيت ؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما قررنا فى إعراب البيت ، وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذى لا يحتم بالميم للشدة شاذ يأتى به القياس ، وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فإن القياس يقتضى ألا تنادى إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بـ « بندا » ، ومتى كان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لم يبدل شيء عند حذف حرف النداء على أنه منادى ، والأصل أن الحذف إنما يكون عند قيام الدليل على المحذوف ، فأما إذا اقترنت به اليم الشدة التى يقصد بها التعويض عن حرف النداء فإنه يعلم بذلك أنها منادى ، وقد علم أنه لا يجوز ==

واسم الإشارة ، واسم الجنس لمعين ، خلافاً للكوفيين فيهما<sup>(١)</sup> ،  
احتجوا بقوله :

= أن يجمع بين العوض والمعوّض ، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى على ضربين : الأول أن يكون الحذف ممتنعاً : وذلك إذا لم تلحقه اليم المشددة ، والثاني أن يكون الحذف واجباً ، وذلك فيما إذا ألحقت به اليم المشددة ، فإن ذكرت حرف النداء في الحالة الأولى أو حذفته في الحالة الثانية ، كما في بيت الشاهد ، كنت مخالفاً لقياس .

ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد في قوله « اللهم » في صدر البيت على ما نحن بصدده الآن ، وأن اقتصار بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم .

(١) اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا : هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منهما أو يجوز ذكر الحرف ويجوز حذفه ؟ فذهب البصريون إلى أن كلا من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نودي وجب ذكر حرف النداء معه ولم يحذف إلا في ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما ذكر حرف النداء معه ويجوز حذفه ، وقد استدلل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده في السماع ، أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه في الشاهد رقم ٤٣٣ وفيما ذكرناه معه من الشواهد ، وأما اسم الجنس فقد ورد حذف الحرف معه فيما ذكره المؤلف من الأمثال ، وقد حمل الكوفيون قوله تعالى ( ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ) على أن ( هؤلاء ) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : ثم أنتم باهؤلاء تقتلون أنفسكم ، وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى « ثوبى حجر » أى ثوبى يا حجر ، وزعم البصريون أن كل ما احتجوا به ضرورة أو مؤول ؛ ولحنوا أبا الطيب التنبى في البيت الذى رويناه لك ، ونحن نختار لك في هذه المسألة مذهب الكوفيين لتعدد الشواهد ولأن منها ما هو وارد في النثر الذى ليس محل ضرورة ، وقد اختاره ابن مالك من قبل .

٤٣٣ — \* بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ \*

٤٣٣ — هذا الشاهد من قصيدة لدى الرمة ، غيلان بن عتبة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَلَيْكُمْ يَا أَطْلَالَ مَيِّ بِشَارِعٍ عَلَى مَا مَضَى مِنْ عَهْدِكُنْ سَلَامٌ  
وهذا الذى ذكره للمؤلف ههنا عجز البيت ، ومصدره قوله :

\* إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي \*

اللفظة : « الأطلال » جمع طلل ، وهو ما بقى شاخصاً من آثار الديار « شارع » اسم مكان ، وأبدل قوله « على ما مضى من عهدكن » من قوله « عليكم يا أطلالعى » - « هملت عيني » فاض دمعها وسالت شئونها ، كما يسيل المطر وينهمر « هذا » أراد يا هذا « لوعة » بفتح اللام وسكون الواو - هى حرقه فى القلب من ألم الحب « غرام » الغرام - بفتح أوله وثانيه ، بزنة السحاب - أصله كل ما ترك صاحبه غير مستطيع أن يلبث شيئاً مع ولوع وشدة رغبة فى من أغرم به .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « هملت » همل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عيني » عين : فاعل همل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « لها » اللام حرف جر دال على التعليل ، وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بهمل « قال » فعل ماض « صاحبي » صاحب : فاعل قال مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا « بمثللك » الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومثل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة منادى مجرور نداء محذوف ، والتقدير : يا هذا « لوعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وغرام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، غرام : معطوف على لوعة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « هذا » حيث نادى اسم الإشارة ، وحذف معه حرف النداء =



== وقد أجاز نحاة السكوفة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، واستدلوا عليه بهذا البيت ، وبقول الآخر :

ذَا، أَرْعَوَاءَ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلٍ  
فإنه أراد يا هذا ارعوا رعواء - إلخ ، لحذف حرف النداء ، ومثله قول الآخر :  
إِنَّ الْأَلَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ ، فَبِهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلَقَّ مِنْ عَادَكَ تَحْذُولا  
فإنه أراد : إن الأولى وصفوا لهم هم قومي ، فبهم اعتصم يا هذا - إلخ ، وعليه جاء قول المتنبي :

هَذِي بَرَزْتُ لَدَا فَهَجَبْتُ رَسِيمًا ثُمَّ انْذَنْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيمًا  
فإنه أراد يا هذه قد برزت وظهرت فهجبت وأثرت ما كان كامنًا من الحب عندنا .  
فإن قلت : فهل يجوز نداء اسم الإشارة ويذكر حرف النداء ؟  
فالجواب : أن العلماء قد اتفقوا على جواز نداء اسم الإشارة حينئذ إذا لم تتصل به كاف الخطاب ، واختلفوا في جواز ندائه إذا اتصلت به كاف الخطاب - نحو ذلك ، وذلك - والصحيح المختار عدم جواز ندائه حينئذ .  
فإن قلت : فلماذا كان الصحيح عدم جواز نداء اسم الإشارة إذا كان مقترنا بكاف الخطاب ؟

فالجواب : أنك إذا قلت « ذاك » أو « ذلك » فالشار إليه واحد ، والخطاب بهذه الإشارة واحد آخر ؟ فإذا قلت « يا ذاك » لزم أن يكون المشار إليه مخاطباً بسبب النداء مع أن الكاف المتصلة به تدل على أن الخطاب غيره ؟ فلما لزم هذا التناقض بسبب النداء امتنع في هذه الحال ، وكل الشواهد التي سمعتها - وإن كانت شاذة من ناحية أخرى عند البصريين - ليس فيها اسم إشارة مقترن بحرف الخطاب .  
فإن قلت : فما علة عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ؟

فالجواب : أن اسم الإشارة يشبه اسم الجنس من حيث المعنى ، ومن حق اسم الجنس إذا نودي ألا يحذف منه حرف النداء ، لأن حرف النداء مع اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ، وقد علمت أنه لا يجمع في الذكر بين العوض والعوض ؛ وكذلك لا يجمع بينهما في الحذف ، ولما كان اسم الإشارة بمنزلة اسم الجنس جرى مجراه في ذلك :

وقولهم « أَطْرُقُ كَرًّا »<sup>(١)</sup> و « افْتَدِ تَحْنُوقُ »<sup>(٢)</sup> و « أَصْبِحْ كَيْلُ »<sup>(٣)</sup> وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ .

\*\*\*

### الفصل الثاني

في أقسام المنادى ، وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يُبْنَى على ما يُرْفَع به لو كان مربباً ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء ، نحو « يَا زَيْدُ »<sup>(٤)</sup> ، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال ، نحو « يَا رَجُلُ »

(١) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وتامه « إن النعام في القرا » ومعناه : اخفض يا كروان عتقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك - وهو النعام - قد صيد ، فكراً : مرخم كروان بحذف النون وحرف اللين الذي قبلها ، وشذوذ هذا من جهتين : حذف حرف النداء ، وترخيمه .

(٢) هذا مثل يضرب لسكل مضطر وقع في شدة ثم هو يخل بأن يفتدى نفسه بشيء من ماله .

(٣) مثل يضرب عند إظهار الكراهة للشيء ، أى لنذهب أيها الليل وليأت الصبح بديلاً منك .

(٤) اختلف النحاة في الاسم المعرفة قبل النداء كالعلم : هل تعريفه السابق باق أم زال عنه ذلك التعريف وحل محله تعريف آخر ؟ فذهب ابن السراج إلى أن التعريف السابق على النداء باق له بعد النداء ، وتبعه ابن مالك ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسي إلى أن التعريف السابق على النداء قد سلب عنه وأنه بعد =

( ٢ - أوضح المسالك : ٤ )

تريد به مُعَيَّنًا<sup>(١)</sup> .

والثاني : الإفراد ، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ؛ فيدخل في ذلك المركبُ المَزَجِيُّ ، والمثنى ، والجموع ، نحو « يا مَعْدِي كَرِبُ » و « يا زَيْدَانِ » و « يا زَيْدُونَ » و « يا رَجُلَانِ » و « يا مُسْلِمُونَ » و « يا هِنْدَانِ » .

وما كان مبنياً قبل النداء ، كـ « سَيْبَوِيَهْ » و « حَذَامِ » في لغة أهل الحجاز قُدِّرَتْ فيه الضمة ، ويظهر أثرُ ذلك في تابعه ؛ فتقول : « يا سَيْبَوِيَهْ الْعَالَمُ » برفع « العالم » ونصبه ، كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه ، نحو « يا زَيْدُ الْفَاضِلِ » والحكيُّ كالبنى تقول « يا تَأَبَّطَ شَرًّا الْمَقْدَامُ » أو « الْمَقْدَامِ » .

الثاني : ما يجب نَصْبُهُ ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : النكرة غير المقصودة ، كقول الواعظ « يا غَافِلًا وَالْمَوْتُ يُعَالِمُهُ » وقول الأعمى : « يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » وقول الشاعر :

— ٤٣٤ — \* فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُفْنِ \*

= النداء معرفة بالإقبال عليه والقصد له ، وهذا رأى ضعيف لا نرى لك أن تأخذ به ، وذلك لأن من المعارف ما لا يقبل سلب التعريف عنه لأنه لا يقبل التنكير بحال من الأحوال ، مع أنها تنادى ، وذلك كاسم الله تعالى وكأسماء الإشارة ، فإذا قلت « يا أَللهُ » أو قلت « يا هذا » لم يمكن إدعاء تنكيرها .

(١) هذا ما رآه ابن الناطم ، رأى أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد ، وذهب قوم إلى أنه يتعرف بال محذوفة ، وأن « يا » نابت عن ال . ٤٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت من الطويل ، وقد وقع صدر بيت في شعر جماعة من الشعراء ، وأشهرهم عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وبيته من قصيدة يقولها وقد أسرته التيم يوم الحكلاّب الثاني ، والبيت بتمامه قوله :

== فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومنهم ضاىء البرجمى ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ أُمَامَةَ عَنِّي وَالْأُمُورُ تَدُورُ

ومنهم مالك بن الريب المارنى ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ بَنِي مَازِنٍ وَالرَّيْبُ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

اللغة : « رَاكِبًا » الراكب اسم الفاعل من « رَكِبَ فلان » وهو فى الأصل صالح للإطلاق على كل راكب ، سواء أكان ما يركبه فرساً أم جملاً أم ناقة أم غيرها ، ولكن الاستعمال جرى على ألا يقال « رَاكِب » بالإطلاق إلا لراكب الجمل والناقة ، ويقال « فارس » لراكب الفرس « عرضت » يطلق على معنيين ؛ أحدهما : تعرضت وظهرت ، وثانيهما : أتيت العروض ، والعروض - بفتح العين بزنة رسول - اسم لمكة والمدينة وما حولهما ، وقال بعضهم : معناه هنا أتيت العرض وهى جبال بنجد .

المعنى : زاد بهذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم ، ورجع به الوجد بهم ، فنادى من يكون طريقه عليهم ، وسأله أن يبلغهم رسالته إليهم ، وهى أنه يئس من الحياة ، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقون أبداً .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رَاكِبًا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إِمَّا » مكوونة من حرفين : أحدهما إن الشرطية وثانيهما ما الزائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « قبلن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نداماى » ندأى : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندأى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « من » حرف جر « نجران » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الندأى ==

وعن المازني أنه أحال وجود هذا القسم<sup>(١)</sup>.

الثاني : المضاف ، سواء كانت الإضافة محضة ، نحو « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا » أو غير محضة ، نحو « يَا حَسَنَ الْوَجْهِ » وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة<sup>(٢)</sup>.

الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو : ما اتصل به شيء من تمام معناه<sup>(٣)</sup> ، نحو

« أن » مخفة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبني على التثنية في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا تلاقى لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخفة ، وأن المخفة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يبلغ .

الشاهد فيه : قوله « فيارا كبا » حيث وقع فيه نداء الاسم المنكسر الذي لا يقصد به معين ، وانتصب ؛ فدل على أن ما ذهب إليه المازني من استحالة هذا النوع غير صحيح لوقوعه في كلام العرب ، ولا شك أن المتكلم لا يقصد راكبا دون راكب ، كما لا شك أن جميع ما روينا من الآيات فيها ذلك الشاهد ، وكذلك قول الأعمى أو المتردى في هوة « يا رجلا خذ بيدي » فإنه لا يريد أن يناذى رجلا معينا ليأخذه ، وإنما يريد رجلا أي رجل يبلغ سمعه هذا النداء ، ومثل ذلك قول الواعظ « يا غافلا والموت يطلبه » لا يقصد بهذه الموعظة غافلا معينا ، ولكنه يريد كل واحد غافل ممن يسمع الموعظة .

(١) ادعى المازني أن النداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك ، وعلى هذا يكون التنوين في النكرة ضرورة أو شاذا ، وقد بينا لك في شرح الشاهد ٣٤ أن ما ادعاه المازني غير سديد ، وأن الصواب في كلام غيره من النحاة .

(٢) وقد رد العلماء مذهب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بأمرين ، الأول أنه لم يرد بما قاله سماع عن العرب ، والثاني أن السر في بناء النداء مشابته للضمير، والصفة المضافة إلى معمولها ليست بهذه المنزلة .

(٣) ذكر المؤلف للشبيه بالمضاف أربعة أمثلة ، الأول منها تجد فيه ما اتصل بالنداء :

== مرفوعا به نحو « باحسنا وجهه » و « يا مرضيا خلقه » و « يا بديعا نظمه » والثاني :  
 منها تجد ما اتصل بالنداء منصوبا به نحو « يا طالعا جبلا » و « يا قاضيا حاجات إخوانه »  
 و « يا مؤديا واجبه » والثالث منها تجد ما اتصل بالنداء مجرورا بحرف جر متعلق به  
 نحو « يارفيقا بالعباد » و « يا قانعا بما قسم الله له » و « يا مقدرًا للعواقب » و « يا حاملا  
 لأعباء العشيرة » والرابع منها تجد ما اتصل بالنداء معطوفا عليه نحو « يا ثلاثة وثلاثين »  
 إذا كنت قد سميت بهذا المعطوف والمعطوف عليه ، وقد ذكر في هذا الأخير تفصيلا .  
 وما ينبغي أن يعد من نوع الشبيه بالمضاف شيآن آخران لم يذكرهما المؤلف :  
 الأول : الاسم المفرد المنكر الموصوف نحو قولك « يارجلا فاضلا » ونحو  
 « يارحلا يجبر الكسير » إذا كنت قد قصدت به معينا وكان النداء طارئا على الصفة  
 والموصوف جميعا .

الثاني : الوصف المقترن بجملة نحو « يا عظيما يرجى لسكل عظيم » و « يا لطيفا لم  
 يزل » و « يا حلما لا يعجل » و « يا كريما يعطى الجزيل » و « يا جوادا لا يبخل »  
 وليست هذه الجملة نعتا للوصف قبلها ، وإنما هي في محل نصب حال من ضمير مستتر  
 في الوصف مرفوع على أنه فاعله ، والسر في هذا أن هذا الوصف صار معرفة  
 بسبب الإقبال عليه : والجملة لا تقع نعتا للمعرفة ، وهذا الضمير المستتر في الوصف  
 هو ضمير المخاطب المقصود بالنداء ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه ،  
 وذلك العامل هو الوصف ، وإذا كان في الجملة ضمير يراد به النداء جاز أن يؤتى به  
 ضمير غائب وأن يؤتى به ضمير مخاطب ، فتقول « يا جوادا جوده من غير من ولا مسألة »  
 أو تقول « يا جوادا جودك من غير من ولا مسألة » وإذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع  
 جاز أن يبدأ بياء المضارعة كما في الأمثلة التي ذكرناها لك أولا ، وجاز أن يبدأ بـ «  
 المضارعة فتقول « يا عظيما يرجى لسكل عظيم » و « يا لطيفا لم يزل » .

هذا الذي قررناه لك هو رأى ابن هشام ، وهو بخالف رأى ابن مالك الذي  
 جعل الجملة التالية للوصف نعتا له ، ورأى ابن هشام عندنا أدق وأسد .  
 وسأيت في شرح الشاهد ( رقم ٤٣٨ ) نخرج على هذا الكلام عدة من الشواهد ،  
 فانظر ما ذكرناه هناك .

« يَا حَسَنًا وَجْهَهُ » و « يَا طَالِعًا جَبَلًا » و « يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ » و « يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ » فيمن سَمِّيته بذلك ، ويمتنع إدخالُ « يا » على « ثلاثين » خلافاً لبعضهم ؛ فإن ناديت جماعةً هذه عِدَّتُهَا ؛ فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً ، وإن كانت معينة ضمنت الأول وَعَرَّفْتَ الثاني بـأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أُعيدت معه « يا » فيجب ضمّه وتجريده من أل ، وَمَتَّع ابن خروف إعادة « يا » وتخيره في إلحاق أل مردودٌ .

والثالث : ما يجوز ضمُّه وفتحُّه ، وهو نوعان :

أحدهما : أن يكون علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم<sup>(١)</sup> ، نحو « يَا زَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ » والمختارُ عند البصريين - غير المبرد - الفتح ، ومنه قوله :

— ٤٣٥ — \* يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ \*

(١) ظاهر هذه العبارة صالح لأن يشمل ما إذا كان العلم الذي أضيف « ابن » إليه مذكراً نحو « يازيد بن محمد » وما إذا كان مؤنثاً نحو « ياعمر بن هند » والأول متفق عليه بين النحاة ، والثاني محل خلاف بينهم .

٤٣٥ — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فنسبه الجوهري إلى رؤية ابن العجاج ، ونسبه الأعمى في شرح شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣١٣ ) إلى رجل من بني الحرماز يمدح أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك واسمه الحكيم بن المنذر العبدي ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ \*

وقد روى ابن قتيبة هذا الشاهد ضمن أبيات في كتاب « المعارف » ( ص ٣٣٩ دار الكتب ) ونسبها إلى الكذاب الحرمازي ، وتجد ترجمة له في كتاب « المؤلف والمختلف » ( ص ١٧٠ ) .

ويتمين الضمُّ في نحو « يَارَجُلُ ابْنِ عَمْرٍو » و « يَارَيْدُ ابْنِ أَخِينَا » ؛  
لاتتفاء عَمِيَّةُ المنادى في الأولى ، وَعَلَمِيَّةُ المضاف إليه في الثانية ، وفي نحو  
« يَارَيْدُ الْفَاضِلِ ابْنِ عَمْرٍو » لوجود الفصل ، وفي نحو « يَارَيْدُ الْفَاضِلِ »  
لأن الصفة غير « ابن » ولم يشترط ذلك الكوفيون ، وأنشدوا :

— ٤٣٦ — \* بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا \* \*

= اللغة : « الجارود » هذا لقب كان جد الممدوح يلقب به ، وسببه أنه أغار على  
قوم فاستاق كل أموالهم ، فشبهوه بالسيل الذي ينزل شديداً فيسكتسح كل شيء أمامه  
« سراق المجد » السراق - بضم السين وفتح الراء ، وبعد الألف دال مكسورة -  
أصله الحباء الذي يمد فوق صحن البيت ، والمجد : علو المنزلة وسمو القدر في سيادة ،  
وقد جعل المجدذا سراق على سبيل الاستعارة بالكناية ، وإضافة السراق إليه تخيل ،  
والعبارة كلها كناية عن ثبوت صفة المجد للممدوح ، نظير قول الآخر :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالْفِدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحُشْرِجِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حكم »  
منادى يجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب ، ويجوز أن يكون مبنياً على  
الفتح للاتباع في محل نصب أيضاً ، والأحسن أن تقول : مبني على ضم مقدر على آخره  
منع من ظهوره حركة الإتياع في محل نصب « بن » نعت للحكم باعتبار محله منصوب  
بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « المنذر » مضاف إليه « بن » نعت للمنذر مجرور  
بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجارود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة  
وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « يا حكم » فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار البصريين (وانظر

الشاهد رقم ٤٣١ السابق قريباً )

٤٣٦ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز

ابن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرُّقَادَا وَأَنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا =



بفتح «عمر» ، والوصفُ بابْنَةٍ كالوصفُ بابْنٍ ، نحو «يا هِنْدُ ابنة عمرو»  
ولا أثرَ للوصفِ ببنتٍ ، فنحوُ «يا هِنْدُ بِنْتُ عَمْرِو» واجبُ الضم .

= وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* فَمَا كَعْبُ ابْنِ مَامَةَ وَابْنُ سُمْدَى \*

اللفه : «ابن سعدى» يروى فى مكانه «وابن أروى» أما كعب بن مامة فهو  
كعب الإيادى الذى يضرب به المثل فى الكرم والإيثار؛ لأنه آثر رفيقا له بالماء الذى كان  
نصيبه وكانوا فى سفر فضلاوا وانقطعوا عن المياه ، وما زال يؤثره بنصيبه حتى مات  
عطشا ، وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لأم الطائى ، ومن روى «ابن أروى»  
فقد قال العلماء : عنى به أمير المؤمنين عثمان بن عفان .

الإعراب : «ما» حرف نفي يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس ، ويجوز  
أن تكون تميمية مهملة «كعب» اسم ماعلى الأول ، ومبتدأ على الثانى ، مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «مامة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن  
الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «وابن» الواو حرف عطف مبنى على الفتح  
لا محل له من الإعراب ، ابن : معطوف على كعب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو  
مضاف و «أروى» مضاف إليه «بأجود» الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما العاملة  
عمل ليس ، أو خبر المبتدأ إن جعلت ما تميمية مهملة «منك» جار مجرور متعلق بأجود  
«يا» حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «عمر» منادى مبنى  
على الفتح لأنه منعوت بالجواد المنصوب ، أو مبنى على ضم مقدر ماع من ظهوره فتح  
الإبتاع «الجواد» نعت لعمر على اللفظ . والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله «يا عمر الجواد» فإن الرواية فيه بفتح عمر ، وفتح الجواد ،  
بدليل قوافى القصيدة ، وقد استدل به الكوفيون على أن النادى الموصوف يجوز فيه  
الفتح سواء أكان الوصف لفظ ابن أم لم يكن ، وهو عند البصريين محمول على أن  
عمر قد حذفت منه الألف وأصله «يا عمرا» تخلصا من الساكنين ؛ أى فهو كالندوب  
وهذه الألف المحذوفة كألف الندبة ، وهذه الفتحة حركة المناسبة لحركة العامل ، وهذا  
بعيد ؛ لما فيه من التكلف .

الثانى : أن يُكْرَر مضافاً ، نحو « يا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ »<sup>(١)</sup> ؛ فالثانى واجب النصب ، والوجهان فى الأول ؛ فإن ضَمَمْتَهُ فالثانى بيانٌ أو بَدَل أو بإضمار « يا » أو أعني<sup>(٢)</sup> ، وإن فَتَحْتَهُ فقال سيدهويه : مضاف لما بَعْدَ

(١) وردت هذه الجملة فى بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نَعَا

وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزَرَجِيِّنَ الْغَطَارِفِ

ونظير هذا البيت قول عيد الله بن رواحة رضى الله عنه فى زيد بن أرقم - وكان

يتبع فى حجره - يوم غزاة مؤتة :

يَا زَيْدُ زَيْدَ التَّيَمَّمَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْنِكَ فَأَنْزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية بن الحطفي :

يَا تَيْمَمُ تَيْمَمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقَيْنَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

(٢) إذا ضُمَّت الاسم الأول فهو منادى على الأصل فى نداء العلم المفرد مبنى على

الضم فى محل نصب ، ونصب الاسم الثانى حينئذٍ يحتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب ، الأول أن يكون توكيدا للاسم الأول ، والثانى أن يكون بدلا منه ، والثالث أن يكون عطف بيان عليه ، وهو فى هذه الأوجه الثلاثة تابع فى إعرابه لمحل الاسم الأول فقد علمت أنه مبنى على الضم فى محل نصب ، والوجه الرابع أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعنى فهو كالنعت المتطوع إلى النصب ، والوجه الخامس أنه منادى مستأنف وانتصب لكونه مضافا .

وقد اعترض قوم من العلماء - وهو أبو حيان - الوجه الأول من هذه الأوجه الخمسة ، وقال : لا يجوز أن يكون الاسم الثانى توكيدا معنويا للاسم الأول : لأن التوكيد المعنوى له ألفاظ معينة محصورة وليس هذا منها ، كما لا يجوز أن يكون توكيدا لفظيا لأن مع الاسم الثانى زيادة هى المضاف إليه ، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد فى كمال المعنى ، وقال ابن هشام فى اعتراض هذا الوجه من وجوه الإعراب : إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء ، فأما تعريف الاسم الثانى فبالإضافة ، ومع اختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد .

الثاني ، والثاني مُقَحَّم بينهما ، وقال المبرد : مُضَافٌ لِحَذُوفٍ مُمَائِلٍ لما أُضِيفَ إليه الثاني ، وقال الفراء : الإِثْمَانُ مضافان للمذكور ، وقال بعضهم : الاسمان مركبان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ثُمَّ أُضِيفَا<sup>(١)</sup> .

= ويقول أبو رجاء : إن هذا الاعتراض مبني على شيئين أولهما أنه يجب اتفاق التوكيد والتوكيد في المعنى إجمالاً وتفصيلاً ، والثاني أنه يجب اتفاقهما في جهة التعريف ونحن لا نسلم لزوم واحد من هذين ، بل يكفي اتفاقهما في المعنى الإجمالي كما يكفي اتفاقهما في مطلق التعريف وجلسه ، ولا يلزم اتفاقهما في جهته ، وعلى هذا يصح أن يكون الاسم الثاني توكيداً للأول .

(٦) اعلم أولاً أن المنادى المكرر قد يكون علماً نحو « يا سعد سعد الأوس » ونحو « ياتيم تيم عدى » و « يازيد زيد البعلات » وقد يكون وصفاً نحو « يا ماجد ماجد الأبوين » و « يا عظيم عظيم الخلق » و « يا شريف شريف النفس » وقد يكون اسم جنس غير وصف نحو « يارجل رجل المروءة والنجدة » ثم اعلم أنه قد أجمع البصريون والسكوفيون على أنه يجوز في المنادى المكرر الضم والنصب إذا كان علماً كالأمثلة الأولى ، واختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب علماء البصرة إلى أن الوصف واسم المجلس مثل العلم يجب في الاسم الثاني منهما النصب ويجوز في الاسم الأول منهما الضم والنصب بغير تنوين ، وذهب علماء الكوفة إلى أن هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم المكرر كالأمثلة الأولى ، فأما الوصف المكرر كالأمثلة الثانية فقد ذكر المحققون عنهم أنهم يوجبون في ثاني الوصفين النصب بغير تنوين ، ويجيزون في أول الوصفين الضم من غير تنوين والنصب مع التنوين فيقولون على الثاني « يا صاحبا صاحب بكر » وأما اسم المجلس نحو « يارجل رجل الملهمات » فأوجبوا في أول الاسمين الضم وأوجبوا في ثاني الاسمين النصب .

وقد قدمنا لك بيان وجوه الإعراب في هذا التركيب إذا ضممت الاسم الأول . ثم نقول : حكى المؤلف في إعراب نحو « يا سعد سعد الأوس » - إن فُتحت الاسم الأول - أربعة آراء للنحاة ، ونحن نبينها لك مفصلة تفصيلاً واضحاً ، فنقول : الرأي الأول - وهو رأي شيخ النحاة سيبويه رحمه الله - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثاني ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة الظاهرة والاسم الثاني مقحم - أي زائد - بين المضاف والمضاف إليه ، ويلزم على هذا القول =

= ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل، أولها أن فيه ادعاء زيادة الاسم، والأصل أن الأسماء لا تزاد، والثاني أن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد علمت في باب الإضافة أنهما كالكلمة الواحدة فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء الكلمة وبعضها الآخر، وذلك قبيح غاية في القبح، والثالث أن فيه حذف التنوين من الاسم الثاني من غير موجب اقتضاه لأنك علمت أن هذا الاسم الثاني غير مضاف.

الرأى الثاني - وهو رأى أبي العباس محمد بن يزيد اللبرد - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لاسم مماثل لما بعد الاسم الثاني، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، والاسم الثاني مضاف للاسم الذى بعده، فهو إما عطف بيان على الأول وإما بدل منه وإما تأكيد لفظى له وإما منادى بحرف نداء محذوف، وأصل العبارة عنده « يا سعد الأوس سعد الأوس » فحذف من الأول نظير ما أثبتته مع الثاني، وهذا التخريج يلزم عليه مخالفة الأصل من وجه واحد، وهو الحذف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف، والأصل هو عكس ذلك وهو الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف.

الرأى الثالث - وهو رأى الفراء - وحاصله أن الاسمين المكررين مضافان لما بعد الاسم الثاني، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة، وكأن الفراء قد أراد بهذا الرأى أن يتجنب ما جاء في مذهب سيويه من القول بزيادة الاسم وما جاء في رأى البرد من القول بحذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه الذى كان له قبل الحذف فوقع فيما لا نظير له في العربية وهو القول بتوارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد، فإنك تعلم أن المضاف بعمل الجر في المضاف إليه، وفي قوله أن كل واحد من الاسمين المكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثاني منهما.

الرأى الرابع - وهو رأى الأعمى الشنتمرى شارح شواهد سيويه - وحاصله أن الاسمين المكررين قد تركبا معا تركب أحد عشر، فهما مبنيان على فتح الجزئين، وقد صارا كلمة واحدة، ثم أضيف هذا المركب إلى الاسم الواقع بعده كما يضاف أحد عشر وأخواته إلى صاحب العدة فيقال « أحد عشر زيد » و « خمسة عشر بكر » وعلى ذلك يكون المنادى مبنيًا على فتح الجزئين في محل نصب لكونه مضافًا.

ومن تقرير هذه الآراء الأربعة على البيان والتفصيل الذى قررناه لك تبين لك

الحقائق الآتية :

الرابع : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو النداء المستحق للضم\* إذا اضطر الشاعر  
إلى تنوينه ، كقوله :

٤٣٧ - \* سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا \*

= الحقيقة الأولى أن الأئمة الأربعة قد جعلوا هذا المثال من نوع النداء المضاف .  
الحقيقة الثانية أن رأى سيوييه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أشياء كل واحد منها  
خلاف الأصل ، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد في بعض المسائل مخالفا  
لأصله ، وأن مذهب أبي العباس المبرد لزم عليه مخالفة الأصل في أمر واحد . وأن  
رأى الفراء قد خالف الأصل في أمر واحد أيضا لكنه ليس مما يقتصر ارتكابه ،  
ومثله رأى الأعمى .

وبعد ، فقد نظرنا في هذه المسألة ، وفيما يترتب على كل رأى من هذه الآراء ،  
فوجدنا أقلها تكلفا وأيسرها مخالفة للأصول الرعية هو رأى أبي العباس المبرد ، ومن  
أجل ذلك كان خليقا أن يكون هو الرأى السديد في هذه المسألة ، فاعرف ذلك ، وكن  
منه على يقين ، والله يوفقك ويرعاك .

٤٣٧ - هذا الشاهد من كلام الأحموس ، وقد مضى بيت آخر من أبيات قصيدة  
هذا الشاهد في باب الإضافة ( وهو الشاهد رقم ٣٦٠ ) وما أشده المؤلف ههنا صدر  
بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ \*

الإعراب : « سلام » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له  
من الإعراب « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونونه الشاعر للضرورة ؛  
لأن وزن البيت لا يتم إلا بتنوينه « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ،  
وجوز أن يكون متعلقا بسلام ، ويكون خبر المبتدأ محذوفا ، وتقدير الكلام على هذا :  
سلام الله عليها حاصل ، مثلا « وليس » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له  
من الإعراب ، وليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب  
« عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « يا » حرف نداء =

وقوله :

— ٤٣٨ — \* أَعْبِدَا حَلَ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا \*

= مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «مطر» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ،  
وجملة النداء لا محل لها معترضة « السلام » اسم ليس مرفوع بالضمّة .  
الشاهد فيه : قوله « يا مطر عليها » حيث أتى بالمنادى الفرد العلم منونا مرفوعا  
حين اضطر إلى تنوينه .

ونظيره قول كثير ، إلا أن المنادى فيه نكرة مقصودة :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّتَ يَا رَجُلُ  
— ٤٣٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها العباس بن يزيد السكندى  
وأولها قوله :

أَخَالِدَ عَادَ وَعَدُّكُمْ خِلَابَا وَمَنْئِتِ لِلْوَاعِدِ وَالْكَذَابَا

وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* أَلُوْمَا لَا أَبَالِكَ وَأَغْتَرَابَا \*

اللفظة : « حل » نزل واستقر ، تقول : حل فلان بمكان كذا ، وحل فيه ، تريد  
أنه نزل به « شعبي » بضم الشين وفتح العين مقصورا - يقال : هو اسم لجبال منبوعة  
متدانية بين الشمال ومغيب الشمس من ضربة ، ويقال : هو اسم لجبل أسود ذى شعاب  
فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة « غريبا » وصف من الغربة ؛ وهى الابتعاد  
عن الأهل والوطن والصيرورة فى قوم لا قرابة بينه وبينهم .  
المعنى : هجا الشاعر رجلا فجعله عبدا لثما دنيثا ضعيفا نازلا فى قوم غير قومه وعشيرته  
فى موضع اسمه شعبي ، ونعى عليه أنه جمع بين اللؤم والاعتراب ، ومن عادة الغريب  
أن يكون ضعيفا لا حول له ولا قوة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة حرف نداء مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب  
عبدا : منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يعنى به معينا وهو المهجو ، وكان من حقه  
أن يبينه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وعامله معاملة النكرة غير المقصود ،  
وفيه وجه آخر ستذكره لك فى بيان الاستشهاد به « حل » فعل ماضى مبنى على الفتح لا =

== محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العبد « في »  
حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شعبي » مجرور بنى وعلامة جره  
كسرة مقدرة على الألف ، والجار والمجرور متعلق بحل « غريبا » حال من فاعل  
حل منصوب بالفتحة الظاهرة « ألوما » الهمزة للاستفهام حرف مبني على  
الفتح لا محل له من الإعراب ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وحويا ، وتقدير  
الكلام : أنلؤم لؤما « لا » نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له « أبا »  
اسم لامنصوب بالألف نيابة عن الفتحة « لك » اللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف  
إليه ، والكاف مضاف إليه ضمير مبني على الفتح في محل جر « واعترايا » الواو حرف  
عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واعترايا : معطوف على قوله لؤما ،  
منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أعبدا » فإن قوما من النعاة خرجوه على أن الهمزة للنداء ، وأن  
الشاعرا اضطر إلى تنوين النادى الذى يجب فيه الضم لكونه نكرة مقصودة نصبه مع  
التنوين تشبيها بالنداء غير المقصودة . ومثل هذا البيت قول الآخر :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأَ الْأَكْتَافِ رَحْبِ الدَّرَاعِ  
ومثل ذلك قول الصلتان العبدى يريد جرير بن عطية :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلَيْبٍ تَوَاضَعُ  
ومثل ذلك قول توبة بن الحمير :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذِّبُ أَلْيَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا  
ونظير هذه الشواهد قول المهلهل واسمه عدى بن ربيعة ، وهو أخو كليب وائل :  
ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِ

وأنت إذا تذكرت ما قررناه لك في أنواع النادى الشبيه بالمضاف علمت أن قوما من  
النعاة جعلوا النادى الموصوف نوعا من أنواع الشبيه بالمضاف ، و« عبدا » في بيت الشاهد  
موصوف بجملة « حل في شعبي غريبا » فيكون من هذا النوع ، فيكون نصبه وتنوينه هو  
الأصل كقولهم « يا عظيمي يرجى لسكل عظيم » ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء .  
وسيبويه رحمه الله جور فيه وجهين ، أحدهما جعل الهمزة للنداء ، وعبدا : منادى  
نكرة مقصودة منصوب مع التنوين للضرورة كما هو المشهور في قول النعاة ، والثاني ==

واختار الخليل وسيبويه الضمّ ، وأبو عمرو وعيسى النصب ، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في العلم ، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس .

\*\*\*

فصل : ولا يجوز نداء ما فيه « أل » إلا في أربع صور :  
إحداها : اسم الله تعالى ، أَجْمَعُوا على ذلك ، تقول « يا الله » بإثبات الألفين ، و « يا لله » بحذفهما ، و « يا لله » بحذف الثانية فقط ، والأكثر أن يحذف حرف النداء ويُعوّض عنه اليم المشددة ؛ فتقول « اللهم » وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة ، كقوله :

٤٣٩ - \* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا \*

= أن تكون الهمزة للاستفهام ، وعبدا : حال من فاعل فعل محذوف ، وتقدير الكلام أنفخر في حال عبودية .

٤٣٩ - نسبوا هذا الشاهد إلى أبي خراش الهذلي ، قاله العيني : وقيل : هو لأمية بن أبي الصلت ، وما أنشده المؤلف ههنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

\* إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا \*

اللغة : « حدث » بفتح الحاء والذال المهملتين - أراد به الأمر الحادث الذي يطرأ عليه ويحتاج فيه إلى المعونة « ألم » نزل .

الإعراب : « إِنِّي » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » حرف زائد « حدث » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا ألم حدث ألم ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « أَلَمَّا » ألم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « أقول » فعل مضارع مرفوع لتعبرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع =



الثانية : الْجَمَلُ الْمَحْكِيَّةُ ، نحو « يَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » فيمن سُمِّيَ بذلك ، نَصَّ على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سُمِّيَ به من موصول مبدوء بـأَلِ نحو الذي والتي ، وصَوَّبَهُ النَّاظِمُ <sup>(١)</sup> .

الثالثة : اسم الجنس المُشَبَّه به ، كقولك « يَا الْخَلِيفَةُ هَيْفَةً » نَصَّ على ذلك ابن سَمْدَانَ .

الرابعة : ضرورة الشعر ، كقوله :

— ٤٤٠ — \* عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي \*

ولا يجوز ذلك في النثر ، خلافاً للبغداديين .

\*\*\*

= وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وجمله الشرط وجوابه في محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللهم » الله : منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف الأصل فيه أن يعوض به عن حرف النداء عند حذفه ، ولكن الشاعر جمع في الكلام بين حرف النداء وبينه للضرورة ، وجمله النداء في محل نصب مقول القول « يا اللهم » كسابقه .

الشاهد فيه : قوله : « يا اللهم » حيث جمع بين « يا » والميم المشددة التي تأتي في الكلام عوضاً عنها ، وذلك ضرورة نادرة ؛ لأن العربية على ألا يجمع بين العوض والمعوّض عنه .

(١) من نداء الاسم الموصول المقترن بـأَلِ مع صلته قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَحْيِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي

٤٤٠ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف

ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعَلَا عَدْنَانُ \*

اللفظة « المتوج » على زنة اسم المفعول كالعظم والمكرم — وهو الذي ألبس التاج « العلاء » الشرف ، فإن فتحت العين فهو ممدود ، وإن ضمنت العين فهو مقصور « عدنان » أراد أولاد عدنان الذي هو أبو عرب الحجاز . =

## الفصل الثالث

في أقسام تابع المنادى المُنْبِئِي ، وأحكامه  
وأقسامه أربعة :

أحدها : ما يجب نصبه سراطةً لحلَّ المنادى ، وهو ما اجتمع فيه أمران ؛  
أحدهما : أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً .

= الإعراب : « عباس » منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب  
« يا » حرف نداء مبني على السكون لامحل له من الإعراب « الملك » منادى مبني  
على الضم في محل نصب « المتوج » نعت للملك يجوز فيه الرفع إتباعاً له على لفظ  
المنعوت ، ويجوز فيه النصب إتباعاً له على محل المنعوت « والذي » الواو حرف عطف  
مبني على الفتح لامحل له من الإعراب ، الذي : اسم موصول معطوف على المتوج ، مبني على  
السكون في محل رفع أو نصب « عرفت » عرف : فعل ماض مبني على الفتح لامحل له من  
الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله  
عرف « بيت » مفعول به لعرف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبيت مضاف و « العلا »  
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عدنان » فاعل  
عرف مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجمله الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لامحل لها من  
الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « يا الملك » حيث أدخل « يا » التي للنداء على الاسم  
المقترن بأل ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين ، فأما الكوفيون  
فقد أجازوا نداء الاسم المقترن بال ، واستدلوا على صحة ذلك بالقياس وبالسمع ،  
أما القياس فما أباحه الجميع من نداء لفظ الجلالة المقترن بأل ، وأما السماع فهذا الشاهد  
ونحوه .

ونظير هذا البيت في اجتماع حرف النداء وأل قول الشاعر :

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا إِيَّاكُمَا أَنْ تُفْعِلَا شَرًّا

( ٣ — أوضح السالك ٤ )

الثاني : أن يكون مضافاً مجرداً من أل<sup>(١)</sup>، نحو « يا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو »  
و « يا زَيْدُ أبا عَبْدِ اللَّهِ » و « يا نَعِيمُ كَلِمَتُهُمْ ، أو كَلِمَتُكُمْ »<sup>(٢)</sup>.

الثاني : ما يجب رفعه مراعاةً للفظ المنادى ، وهو نعت « أَيْ » و « أَيْة »  
ونعت أسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وُضِلَّ لندائه ، نحو ( يا أَيُّهَا  
النَّاسُ )<sup>(٣)</sup> ( يا أَيُّهَا النَّفْسُ )<sup>(٤)</sup> ، وقولك « يا هَذَا الرَّجُلُ »<sup>(٥)</sup> إن كان

(١) وجوب نصب تابع المنادى بالشرطين اللذين ذكرهما المؤلف هو مذهب  
جمهرة النحاة ، وحكى عن جماعة من الكوفيين - منهم الكسائي والفراء والطوال -  
أنه يجوز نصبه تبعاً لمحل المنادى ورفعته تبعاً للفظه لأن هذه الضمة لما كانت حادثة  
تحدث بدخول حرف النداء وتزول بزواله أشبهت حركة الإعراب بجاز مراعاتها ،  
وحكوا ذلك في النعت والتوكيد ، ولم يحكوه في عطف البيان ، واستشكل ذلك  
بعضهم ، ووجهه أن عطف البيان قريب الشبه من البدل ، وقد علمنا أن البدل إذا كان  
مضافاً وجب نصبه لأنه كنداء مستقل ، فما أشبهه يأخذ حكمه .

(٢) دلت هذه العبارة على أنه إذا كان مع تابع المادى ضمير يعود إلى المنادى  
جاز أن تجيء به ضمير غيبة ، وهو الأصل ، وجاز أن تجيء به ضمير خطاب ، وقد  
اجتمع الاعتباران في قول الشاعر :

فَيَا أَيُّهَا الْمُنْدَرِي انْخَلَا مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ يَضْفُوْنِي فِي إِزَارِكَ خَرِبَنِي

جاء بضمير الغيبة في قوله « من كلامه » وبضمير الخطاب في قوله « من إزارك » .  
ودهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة ، فإن  
جاء ضمير حضور نحو « يا نَعِيمُ كَلِمَتُكُمْ » فإن رفعت كلمته فهو مبتدأ خبره محذوف ،  
وإن نصيته فهو مفعول به لفعل محذوف .

(٣) من الآية ٢١ من سورة البقرة . (٤) من الآية ٢٧ من سورة الفجر .

(٥) جوز النحاة في الاسم المحلى بال بعد اسم الإشارة أن يكون المحلى بال نعتاً  
لاسم الإشارة ، كما جوزوا أن يكون عطف بيان عليه ، وأن يكون بدلاً منه ، لكن  
ابن عصفور أورد على هذا الكلام إشكالا ، وحاصله أن النعت يشترط فيه أن يكون  
مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق في حين يشترط في عطف البيان أن يكون جامداً ، كما أن  
عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين في حين لا يكون النعت أعرف =

المراد أولاً نداء الرجل ، ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل ، ولا تُوصَف أىّ وأية في هذا الباب إلا بما فيه أل ، أو باسم الإشارة ، نحو « يَا هَذَا الرَّجُلُ »<sup>(١)</sup> .

والثالث : ما يجوز رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ ، وهو نوعان :

أحدهما : النعتُ المضافُ للقرونُ بآل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنِ الْوَجْهِ » .

والثاني : ما كان مفرداً من نعتٍ أو بيانٍ أو تأكيدٍ أو كان معطوفاً مقروناً بآل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنِ » و « الْحَسَنِ » و « يَا غُلَامُ بَشْرٌ » و « بَشْرًا » و « يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ » و « أَجْمَعِينَ » وقال الله تعالى : ( يَا جِبَالُ

= من المنعوت ، فإذا قلنا هذا الاسم نعت تضمن ذلك أنه مشتق أو في قوة المشتق وأنه مساو للمنعوت لا أعرف منه ، وإذا قلنا هذا الاسم عطف بيان تضمن أنه جامد وأنه أعرف من المبين ، فكيف يصح في الاسم الواحد أن يكون نعتاً وأن يكون عطف بيان ، وكل منهما يقتضى نقيض ما يقتضيه الآخر من وجهين .

والجواب عن ذلك الإشكال ، أما عن كون عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف فهو كلام غير مسلم لأنه مخالف لقول سيويوه في « يا هذا ذا الجلة » على ما سبق ذكره في بابهِ ، وأما عن الوجه الآخر فإننا إذا قدرناه نعتاً جطناه مؤولاً بالمشتق ، وهو في قوة قولك الحاضر حيثُذ ، وإن قدرناه عطف بيان فهو جامد على ظاهره ، واللام على تقدير النعت للعهد ، وعلى تقدير البيان لتعريف الحضور : أى للجنس .

(١) توصف أىّ وأية بواحد من ثلاثة أشياء :

الأول : الاسم الملهى بآل ، نحو ( يا أيها الرسول بلغ ) و ( يا أيها النفس المطمئنة )

الثاني : الاسم الموصول المقترن بآل ، نحو ( يا أيها الذي نزل عليه الذكر ) ونحو

قوله « يَا أَيَّتُهَا الَّتِي قَامَتْ » .

الثالث : اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب ، نحو قوله « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ »

أما اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب فلا يكون نعتاً لأى ، خلافاً لابن كيسان .

ومن هذا الضرب قول ذى الرمة :

أَلَا أَيُّهَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَنْهَمْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

أَوْيَّي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) <sup>(١)</sup>، قرأه السبعة بالنصب ، واختاره أبو عمرو وعيسى ،  
وقرئ بالرفع ، واختاره الخليل وسيبويه ، وقدروا للنصب بالمطف على  
(فَضْلًا) من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا) <sup>(٢)</sup>، وقال المبرد :  
إن كانت ال التعريف مثلها في « الطير » فاختار النصب ، أو لغيره مثلها  
في « اليسع » فاختار الرفع .

والرابع : ما يُعطى تابعا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلا ، وهو البدل  
والمندوق المجرد من ال ، وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل ، والماطف  
كالنائب عن العامل ؛ تقول « يَا زَيْدُ يَشْرُ » بالضم ، وكذلك « يَا زَيْدُ  
وَيَشْرُ » وتقول « يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وكذلك « يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ »  
وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب .

\*\*\*

### الفصل الرابع

#### في المنادى المضاف للياء

وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما فيه لُغة واحدة ، وهو المقتل ؛ فإن ياء واجبة الثبوت والفتح ،  
نحو « يَا فَتَايَ » و « يَا قَاضِيَّ » <sup>(٣)</sup> .

والثاني : ما فيه لُغتان ، وهو الوصفُ المُشَبَّهُ للفعل ؛ فإن ياء ثابتة لا غير ،  
وهي إما مفتوحة أو ساكنة ، نحو « يَا مُكْرِمِي » و « يَا ضَاكِرِي » .

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ولا يجوز إسكان ياء التكلم المتصلة بالاسم المقتل - مقصورا كان أو منقوصا -  
لأنه يلتقي ساكنان ، كما لا يجوز أن تحرك هذه الياء بالكسرة ولا بالضم ؛ لأن هاتين  
الحركتين تفيلتان على الياء ، فلم يبق إلا الفتح .

الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما عدا ذلك وليس أبا ولا أما ، نحو « يا غلامي » فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالسكسرة ، نحو ( يا عبادِ فَأَتَقُونِي )<sup>(١)</sup> ثم ثبوتها ساكنة ، نحو ( يا عبادي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ )<sup>(٢)</sup> ، أو مفتوحة ، نحو ( يا عبادي الَّذِينَ أَسْرَفُوا )<sup>(٣)</sup> ، ثم قلب السكسرة فتحة والياء ألفا ، نحو ( يا حَسْرَتًا )<sup>(٤)</sup> ، وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحة ، كقوله :

٤٤١ — \* بَلَّهْفَ وَلَا بَلَّيْتَ وَلَا لَوَائِي \* \*

(١) من الآية ١٦ من سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الزمر

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية قول الشاعر :

بَانَتْ لِقَحْزُنَا عَفَارَةٌ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ  
وقول تأبط شرا :

فَأَضْبَحْتُ وَالْفَوْلُ لِي جَارَةٌ فَيَا جَارَتَا أَنْتِ مَا أَهْوَلَا

٤٤١ — لم أجد أحداً من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد

نسبه إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي \*

اللغة : « راجع » هو اسم فاعل فعله رجع رجع - من باب ضرب - تقول : رجعت الشيء أرجعه ، وفي القرآن الكريم : ( فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ) وهو أفصح وأشهر من أرجعه ، ويروى : « ولست بمدرك » اسم فاعل من « أدرك الشيء » بمعنى حصل عليه .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسم « راجع » الباء زائدة ، وراجع : خبر ليس « ما » اسم موصول مفعول به لراجع « فات » فعل ماض =

أصله بقولى يَا لَهَا ، ومنهم مَنْ يكتفى من الإضافة بِنَيْتِهَا ويضم الاسم كما تُضَمُّ المفردات ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا يُنَادَى إلا مُضَافًا ، كقول بعضهم « يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي » وقراءة آخر ( رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ )<sup>(١)</sup>.

الرابع : ما فيه عَشْرُ لَفَاتٍ ، وهو الأب والأم ؛ ففيهما مع اللغات الست : أن تُعْوَضَ تاء التأنيت عن ياء المتكلم وتكسرهما وهو الأكثرُ ، أو تفتحها وهو الأقيسُ ، أو تُضَمُّها على التشبيه بنحو نُبَيْةٍ وَهَبَةٍ ، وهو شاذ ، وقد قُرِئَ بهن ، وربما جمع بين التاء والألف ف قيل « يَا أَبَتَا »<sup>(٢)</sup> و « يَا أُمَّتَا » وهو كقوله :

فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لأجل لمصلحة « منى » جار ومجرور متعلق بفات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : منادى بحرف نداء محذوف وجملته تقع معمولاً لقول محذوف يقع مجروراً بالباء ، وتقدير الكلام : بقولى يا لهف ، والباء ومجرورها يتعلقان برابع « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « بليت » الباء جارة ، وليت قصد لفظه : مجرور بالباء « ولا » مثل سابقه « لوانى » قصد لفظه - معطوف على ليت .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن الباء حرف جر ، ومجرورها محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف أيضاً ، وهو مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد قلبت ياء المتكلم ألفاً وقلبت - مع ذلك - الكسرة التى كانت قبلها فتحة ، ثم حذفت هذه الألف اجتزاء بفتح ما قبلها ، وأصل الكلام : بقولى يا لهفى ، ثم صار : بقولى لهفا ، ثم صار بلهف ، كما فى البيت .

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

ونظيره قول الآخر :

=

\* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ<sup>(١)</sup> \* [ ٤٣٩ ]

وسبيل ذلك الشعر ، ولا يجوز تعويضُ تاء التانيث عن ياء المتكلم إلا في النداء ، فلا يجوز « جَاءَنِي أَبْتُ » ولا « رَأَيْتُ أُمَّتَ » .

والدليل على أن التاء في « يَا أَبْتُ » و « يَا أُمَّتَ » عوضٌ من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان<sup>(٢)</sup> ، وعلى أنها للتانيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء .

\*\*\*

= يَا أَبْتَا أَرْقَنِي الْقُرْـذَانُ فَالْقَوْمُ لَا تَطْمَعُهُ الْعَيْنَانُ

ومن الناس من ينشد قول الأعشى ، وهو كذلك في ديوانه :

أَيَا أَبْتَا لَا تَرِمُ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِحَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

على هذا الوجه ، ومنهم من ينشده « أَبَانَا فَلَا رِمَتْ مِنْ عِنْدَنَا » فلا شاهد فيه .

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لأبي خراش الهذلي أو لأمية ابن أبي الصلت ، وقد مضى الاستشهاد به قريباً ( وهو الشاهد رقم ٤٣٩ ) . والفرس من ذكر هذا الشاهد هنا التنظير لقول بعضهم « يَا أَبْتَا » فإن في كل منهما جمعاً بين العوض والمعوّض منه .

ولا شك أن جعل هذا مما جمع فيه بين العوض الذي هو التاء والمعوّض منه الذي هو الألف المنقلبة عن ياء المتكلم إنما يجري على رأى ابن جني ، لأنه هو الذي يرى أن هذه الألف هي ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ، أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه الألف هي الألف التي أصلها أن تلحق آخر الاسم المندوب والمستغاث والمنادى البعيد ، وعليه لا يكون في الكلام جمع بين العوض والمعوّض منه ، فلا يكون ذلك شبيهاً بالذي أنشده المؤلف ، نعم قد جمع بعض الشعراء بين الياء والتاء نحو قوله :

أَيَا أَبْتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَاً

ففي ذلك عند البصريين جمع بين العوض والمعوّض منه بغير تردد .

=

(٢) قد اجتمعت التاء والباء في قول الشاعر :



فصل : وإذا كان المنادى مضافاً إلى مُضافٍ إلى الياء فالياء ثابتة لا غير ، كقولك : « يا ابنَ أخِي » و « يا ابنَ خَالِي » إلا إن كان « ابن أم » أو « ابن عم » فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو أن يفتحاً للتركيب المزجي<sup>(١)</sup> ، وقد قرئ ( قَالَ ابْنُ أُمِّ )<sup>(٢)</sup> بالوجهين ، ولا يكادون يُذَيِّتُونَ الياء والألف إلا في الضرورة ، كقوله :

— ٤٤٢ — \* يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي \*

— أيا أبتى لا زلتَ فينا فإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَاشِئًا —  
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر ، بناء على أن التاء عوض من ياء التكلم ، وقد قرروا أنه لا يجوز الجمع بين العوض والعوض منه ، وذهب كثير من السكونيين إلى أنه ليس ضرورة ، وأنه يجوز لك أن تقول في السعة « يا أبتى » .

(١) هذا أحد وجهين في تخريج فتح الجزئين في قولك « يا ابن أم » و « يا ابن عم » والمذكور في الكتاب هو تخريج سيويوه والبصريين ، وفي هذا التركيب تخريج آخر حاصله أن الأصل « يا ابن أما » و « يا ابن عما » بقلب ياء التكلم ألفا ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن ياء التكلم وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ، وهذا تخريج الكسائي والفراء وأبي عبيدة ، ويحكي عن الأخفش أيضاً .

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

٤٤٢ — هذا الشاهد من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرمله بن المنذر ، من كلمة يرثي فيها أخاه . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

\* أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ \*

وأول الكلمة التي منها هذا البيت قوله :

إِنَّ طَوْلَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سَعُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وأم من « أمي » مضاف إليه مجرور =

وقال :

٤٤٣ — \* يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلْوِي وَاهْجَمِي \*

\* \* \*

= بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبية ، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا شقيق » الواو حرف عطف ، يا : حرف نداء ، شقيق : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ونفس من « نفسى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتى » خلف : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بقوله خلف « شديد » نعت لدهر .

الشاهد فيه : قوله « يا ابن أمى » حيث أثبت ياء المتكلم ضرورة .

٤٤٣ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وقوله قوله :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِا كُفُّهُ لَمْ أَضْمَعْ  
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ

مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزَعًا عَنْ قُنْزَعِ

جَذْبُ الْيَاكِلِي أَبْطِي أَوْ أُسْرِعِي أَفْئَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي

\* حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفَقٌ فَارْجِعِي \*

اللغة : « لا تلوى » مضارع من اللوم وهو العتاب في تسخط مع توبيخ على أمر وقع « واهجى » أمر من الهجوع ، وأصله الرقاد بالليل خاصة ، والمراد به هنا ترك ما هي فيه من اللجاجة في اللوم والانكفاف عنه وأخذ النفس بالراحة مما يشغلها من العناء .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من « عما » مضاف إليه مجرور =

هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء

منها « فُلٌّ » و « فُلةٌ » بمعنى رَجُلٌ وامرأة ، وقال ابن مالك وجماعة :  
بمعنى زيد وهند ونحوهما ، وهو وَهْمٌ ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة<sup>(١)</sup> ،  
وأما قوله :

= بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة  
للتناسية ، وعم مضاف وياء التكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ،  
هذا خير ما نراه ، فلا تلتفت إلى ما يذكّر كثيراً في مثل هذا الموضع « لا » حرف  
نهي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلوحى » فعل مضارع مجزوم بلا  
الناحية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في  
محل رفع « وإجى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
إجى : فعل أمر مبنى عن حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء التكلم ضرورة .  
(١) اختلف النحاة في « فل » ، وفلة » المستعملين في النداء ، فذهب سيبويه  
وجمهرة البصريين إلى أنهما كلتان مستقلتان عن فلان وفلانة ، وأصل فل - عند  
هؤلاء - فلى - ياء بعد اللام - فحذفت اللام اعتباراً : أى لغير علة تصريفية ، كما  
حذفت لام « بد » وأصلها ياء ، ولام « أب » و « أخ » و « غد » وأصلها واو في  
الثلاثة ، فإذا أردت تصغير « فل » على هذا القول قلت « فلى » بتشديد الياء كما تصغر  
يدا على « يديّة » برد اللام المحذوفة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصل « فل » فلان ، وأصل « فلة » « فلانة » ثم  
رخم كل منهما بحذف آخره وهو النون وحذف الألف التي قبل الآخر ، فصارا فل  
وفلة ، فإذا صغرت فل - على هذا القول قلت « فلين » .

وهذا كلام غير مستقيم ، من عدة أوجه ، الأول انه لا يرخم بحذف حرف اللين  
الذى قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف ، وفي الكلمتين  
لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، وثانيهما أنه لا وجه لقولهم في التأنيث فلة ، والثالث  
أنه لا وجه لتخصيصه بالنداء مع أن أصله - وهو فلان وفلانة - غير مختص بالنداء .  
ومع أن مذهب الكوفيين ضعيف - في ذاته - للأسباب التي ذكرناها يصح أن  
يكون هو أصل كلام ابن مالك ، فلا يكون قوله وهما .

٤٤٤ — \* فِي لَبَّةٍ أَمْسِكْ فَلَانًا عَنْ فُلٍ \*

فقال ابن مالك : هو فُلُ الخالصُ بالنداء استعمل مجروراً للضرورة ، والصواب أن أصل هذا « فلان » وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة ، كقوله :

٤٤٥ — \* دَرَسَ الْمَنَّا بِمُعَالِيعٍ فَأَبَانَ \*

أى : دَرَسَ الْمَنَّا زِلْ .

٤٤٤ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلي صاحب الشاهد السابق ، من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقبلة فوله :

\* تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ \*

اللغة : اللجة - بفتح اللام - الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الإعراب : « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجة » مجرور بفي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تضل في البيت الذي أنشدناه « أمسك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلاناً » مفعول به لأمسك ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « فل » مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجملة أمسك من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً ومفعوله وما يتعلق به في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نعتاً للجة ، وتقدير الكلام : في لجة مقول في شأنها أمسك فلاناً عن فلان .

الشاهد فيه : قوله « عن فل » حيث استعمل فيه كلمة « فل » في غير النداء فخرها بحرف الجر ، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك ، ومن العلماء من ذكر أن الذي في البيت أصله « فلان » فرخه بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة كما في الشاهد الآتي ، وأما فل الخالص بالنداء فأصله « فلي » فحذفت لامه كما حذفت لام يدوم ، ولا يستعمل إلا محذوف اللام .

٤٤٥ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وله نظائر في شواهد =

== سيدييه (١ / ٨ وما بعدها) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ،  
وعجزه قوله :

\* فَتَقَادَمْتُ بِالْحَبْسِ فَالشُّوبَانِ \*

اللمعة : « النا » أراد المنازل ، فرخم في غير النداء ، والمنازل : جمع منزل ، وهو  
مكان النزول « متالع » هو وأبان والحبس والسوبان : أسماء أماكن معينة ، ودروس  
المنازل : عفاؤها وأمعائها .

الإعراب : « درس » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « النا »  
فاعل مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، أو مرفوع بضمة مقدرة  
على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا بناء على اعتبار حقيقة الكلمة أو حالتها  
الراهنة « متالع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « فأبان » الفاء  
حرف عطف ، أبان . معطوف على متالع « فتقادم » الفاء حرف عطف مبني على  
الفتح لا محل له من الإعراب ، تقادم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من  
الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هي يعود إلى المنازل « بالحبس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل  
تقادم « فالسوبان » الفاء حرف عطف ، السوبان : معطوف على الحبس ، مجرور  
بالكسرة الظاهرة ،

الشاهد فيه : قوله « النا » فإن كثيراً من العلماء قد ذكروا أن أصله « المنازل »  
فرخمه في غير النداء ضرورة بحذف حرفين منه ، وذهب غير واحد من العلماء إلى  
أنه لا ترخم فيه ، وأن النا بمعنى المحاذي ، وكان الشاعر قد قال : عفا المسكان المحاذي  
لنعال فأبان . وقد ذكر ذلك واستشهد لصحة قوله الأكثرين وللقول الثاني أبو عبيد  
البكرى في كتابه اللآلئ شرح أمالي القالي ( انظره ج ١ ص ١٤ ) .

ونظيره على ما جاء به المؤلف من أجله قول علقمة الفحل :

كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَنِّي عَلَى شَرَفٍ مُّتَدَمِّ بِسَبَا السَّكَّانِ مَلْثُومٌ

أراد بسبائب السكتان . حذف حرفين من آخر الكلمة كما فعل لبيد .

ومنها «لُؤْمَانُ» بضم أوله وهزمة ساكنة ثانية ، بمعنى كثير اللؤم ، و «نُؤْمَانُ» بفتح أوله وواو ساكنة ثانية ، بمعنى كثير النوم ، وفُعْلٌ كغُدْرٍ وفُسْقٍ ، سَبًّا للمذكر ، واختار ابنُ عصفورٍ كونه قياسياً ، وابنُ مالكٍ كونه سَمَاعِيًّا ، وفَعَالٌ كغَسَاقٍ وخَبَاثٍ ، سَبًّا للمؤنث ، وأما قوله :

— ٤٤٦ — \* إِلَى يَبْتِ قَعِيدَتُهُ لِكَاعِ \*

٤٤٦ — اشتهرت نسبة هذا الشاهد إلى الخطيئة ، لكن نسبة ابن الكيت في كتاب الألفاظ ( ص ٧٣ ) - وتبعه التبريزي - إلى أبي الغريب النصري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوَى \*

اللغة : «أطوف» مضارع من التطويف ، وهو بمعنى أجول وأدور ، والصيغة تدل على كثرة الطواف في الأرض ، ووقع عند ابن الكيت والتبريزي «أطود» بالدال المهمل مكان الفاء ، وهو بمعنى أطوف «آوى» مضارع «آوى فلان إلى منزله يأوى» مثل رعى يرمى ، وذلك إذا رجع إليه «قعيدته» قعيدة البيت - بفتح القاف - المرأة ، أطلق عليها ذلك لكونها تلازم القعود في البيت «لكاع» بفتح أوله ونانيه ، بزنة حذام وقطام ونحوهما - لثيمة ، ومثله اللكيفة .

المعنى : بها زوجته ووصفها بأنها لثيمة دنيئة ، ووصف أنه يكثر التطواف في الأرض رغبة في تحصيل قوته وقوت عياله ثم يعود إلى منزل لا يجد فيه أسباب الراحة ؛ لأن المرأة التي تقيم فيه دنيئة .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع فاعله مستتر فيه كسابقه «ثم» حرف عطف «آوى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إلى» حرف جر «بيت» مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى «قعيدته» قعيدة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه «لكاع» ظاهره أنه خبر المبتدأ مبنى على الكسر في محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر

فاستعمله خبراً ضرورةً ، وينقاس هذا وفَعَالٍ بمعنى الأمرِ كَنَزَالٍ من كل فعل ، ثلاثي ، تام ، مُتَصَرِّفٌ ، فخرج نحو : دَخَرَجَ ، وَكَانَ ، وَنِعِمَّ ، وَبُئْسَ ، والمبرد لا يقيس فيهما .

\*\*\*

هذا باب الاستغاثة<sup>(١)</sup>

إذا اسْتَغِيثَ اسمٌ منادى وجب كَوْنُ الحرفِ «يا» وَكَوْنُهَا مذكورةً، وغلب جرُّه بلام واجبة الفتح، كقول عمر رضى الله تعالى عنه : « يَا لَلَّهِ » وقول الشاعر :  
 \* يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي \*

== في محل جر صفة لبیت ، وبهذا الظاهر تمسك بعض النحاة ؛ فاستشهد به لما سنده ، وسند كرى في بيان الاستشهاد وجها آخر فيه .

الشاهد فيه : قوله « لكاع » حيث استعمله خبراً المبتدأ ضرورة ، ومن الناس من يقدره مقولاً لقول محذوف ، والتقدير : قعيدته مقول لها يالكاع ؛ فلا يكون حيث قد خرج عن أصله .

وقد عثرت في مسند الإمام أحمد بن حنبل على حديث فيه استعمال « لكاع » مفعولاً به ، وذلك في قول سعد بن عبادَةَ سيد الأنصار ( ج ٤ ص ٦ ) « ولسكني قد نعتبت ، أنى لو وجدت لكاعاً قد تمخذا رجل - الحديث » .

(١) الاستغاثة : مصدر قولك « استغاث فلان بفلان » إذا دعاه ليدفع عنه مكروهاً أو يعينه على مشقة ، فمعنى الاستغاثَة نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروهاً أو يعين على احتمال مشقة وفي القرآن الكريم ( وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل ) فدل على أنه لا يستلزم أن بفعل المستغاث على وفق رغبة المستغيث . ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضمهيراً ، تقول « يالك لى » تدعو مخاطب لنفسك .

٤٤٧ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

\* لِأَنَاسٍ عُوُّهُمْ فِي أَرْذِيَادٍ \*

اللفظة : « يا لقومى » جرى الاستعمال العربى على تخصيص القوم بالذكور ، وعليه =

إلا إن كان مَعْطُوفًا ولم تُعَدَّ معه « يا » فتكسر<sup>(١)</sup>، ولأمُ المستغاثِ له مكسورةٌ دائماً<sup>(٢)</sup>، كقوله « يَا اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ » وقول الشاعر :

ورد قوله تعالى : ( لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولانساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ) « عتوهم » العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار والظفیان « في ازدياد » يريد أنه يزيد يوماً بعد يوم .

الإعراب ؛ « يا » حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لقوى » هذه اللام المفتوحة لام المستغاث به وهي حرف جر ، وقوم : مجرور بهذه اللام ، وقوم مضاف وياء التنكلم مضاف إليه « ويا لأمثال » الواو حرف عطف ، ويا : حرف نداء واستغاثة ، واللام حرف جر أيضاً ، وأمثال : مجرور باللام ، وهو مضاف وقوم من « قوى » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء التنكلم مضاف إليه « لأناس » اللام المكسورة هي الداخلة على المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، وأناس : مجرور باللام ، وقد اختلف في متعلق الجار والمجرور في هذا الرضع ؛ فقيل : متعلق بيا نفسها لأن فيها معنى الفعل وهو أَدْعُو ، وقيل : متعلق بالفعل المحذوف الذي نابت عنه يا ، وقيل : متعلق بمحذوف حال ، والتقدير : مدعوين لأناس « عتوهم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وعتو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « في ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لأناس .  
الشاهد فيه : قوله « يا لقوى ويا لأمثال » فإنه جر المستغاث به في الكلمتين بلام واجبة الفتح ، أما الأول فظاهر سببه ، وأما الثاني فسببه أنه تكرر وأعيد معه يا .  
ونظير هذا البيت قول أبي حبة النخري :

يَا لَمَعَدَّةٍ وَيَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ وَيَا لِفَاقِئِهِمْ يَوْمًا وَمِنْ شَهْدَا

(١) وكذلك تسكسر لام المستغاث إذا كان ياء التنكلم نحو « يالى » ، ومنه قول المتنبي :

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

فإن كان ضميراً غير ياء التنكلم كانت اللام مفتوحة على الأصل ، ومنه قول امرئ القيس :

فَيَا لَكَ مِنْ كَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ سَفَارٍ الْقَتْلِ شَدَّتْ بِيَذْبُلِ

(٢) تفتح لام المستغاث له إذا كان ضميراً غير ياء التنكلم ، تقول « يا لزيد لك » وتقول

« يا لبكر له » فإن كان المستغاث له ياء التنكلم كسرت اللام نحو « بالبكر لي » .



٤٤٨ — \* يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَانِ لِلْعَجَبِ \*

ويجوز أن لا يبدأ المستغاث باللام ؛ فالأكثر حينئذ أن يختم بالألف<sup>(١)</sup> ،  
كقوله :

٤٤٨ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم تيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* يَبْسِكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ \*

اللفظة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى - من باب فتح يفتح - ومعناه بعد « يا للكهول » الكهول : جمع كهل ، ويطلق على كل من جاوز الثلاثين وخطه الشيب ، ويقال : بل الكهل من جاوز الأربعين « الشبان » جمع شاب ، وهو من كانت سنه قبل سن الكهل « للعجب » العجب - بفتح العين والجيم جميعا - تأثر النفس وانفعالها بسبب ازدياد وصف في المتعجب منه ، سواء أكان من أوصاف الخسة أم كان من أوصاف الرفعة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « للكهول » هذه اللام المفتوحة هي لام المستغاث به ، وهي حرف جر ، الكهول : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وللشبان » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، للشبان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، واللام هنا مكسورة لعدم تكرر « يا » مع العاطف « للعجب » اللام مكسورة ، وهي لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، والعجب : مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلق بيا نفسها ، أو بالفعل الذي نابت عنه يا ، أو بمحذوف حال ، على ما أوضحنه فيما سبق .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما قوله « للشبان » حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفا ولم تتكرر معه « يا » ، والثاني في قوله « للعجب » حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة .

(١) وهذه الألف التي يختم بها المستغاث عوض عن اللام التي كان حقه أن يبدأ بها ، ومن أجل أنها عوض من اللام لا يجوز أن يجمع بينهما ، لأنه لا يجمع بين العوض =

\* يَا زَيْدًا لَامِلٌ نَيْلٌ عَزٌّ \* — ٤٤٩ —

= والمعوض منه ، هكذا قال النحاة ، لكن جواز حذف الألف وحذف اللام جميعاً واستعمال المستغاث بدونهما يشكل على دعواهم أن الألف عوض من اللام ، لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف العوض والمعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما في الذكر .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن الصور أربعة واحدة منها نصوا على أنه لا يجوز استعمالها ، والباقيات مستعملات ، أما المستعملات فأحدها ما بدئ المستغاث فيها باللام نحو قولك « بالزيد » والثانية ما ختم المستغاث فيها بالألف نحو « يا زيدا » والثالثة ما لم يكن فيها لام ولا ألف نحو « يا قوم » وأما التي نصوا على عدم جوازها فهي ما جمع فيها بين اللام والألف نحو « يا زيدا » .

٤٤٩ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده للمؤلف ههنا صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

\* وَغَنَى بِمَدِّ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ \*

اللغة : « لامل » الآمل : اسم فاعل من الأمل - بفتح الهمزة والهمزة جميعاً - وهو الرجاء والتوقع « نيل » بفتح النون وسكون الياء المثناة - مصدر « نال الشيء يناله » ومعناه حصله « عز » هو بكسر العين المهملة وتشديد الزاي - المنعة والقوة « غنى » بكسر العين المعجمة ، مقصوراً - الثراء وكثرة المال « فاقة » الفقر والاحتياج « هوان » بفتح الهاء والواو جميعاً ، بزنة سحاب - الحقارة والذلة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثته مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زيدا » مستغاث به مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المأني بها لمناسبة ألف الاستغاثته في محل نصب ، والألف عوض عن لام الاستغاثته المفتوحة التي تلحق المستغاث به كما في الشاهدين السابقين ( رقم ٤٤٧ و ٤٤٨ ) « لامل » اللام المكسورة لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، وآمل : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف أو بحال محذوف ، على ما بيناه تفصيلاً فيما سبق ، وفي آمل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، وهذا الضمير فاعل آمل ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « نيل » مفعول به لامل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و« عز » مضاف إليه مجرور بالكسرة = ( ٤ - أوضح المسالك ٤ )

وقد يَحُلُوْ مِنْهُمَا ، كَقَوْلِهِ :

— ٤٥٠ — \* أَلَا يَا قَوْمَ لِّلْمَعْجَبِ الْعَجِيبِ \*

الظاهرة «وغنى» الواو حرف عطف ، غنى : معطوف على نيل عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر «بعد» ظرف زمان منصوب بئيل أو بآمل ، وبعد مضاف و «فاقة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وهوان» الواو حرف عطف ، هوان : معطوف على «فاقة» مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «يا يزيدا» حيث جاء بالمستغاث به محتثا بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به . ( وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٠ ) .

٤٥٠ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ \*

اللمة : «يا قومي» ارجع في فهم معنى القوم إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٧ «للعجب العجيب» ارجع في فهم معنى العجب إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ «وللغفلات» الغفلات : جمع غفلة ، وهي مصدر «غفل فلان عن شأن كذا» إذا لم يلق إليه باله ، ولم يلتفت إليه «تعرض له» تنزل به «الأريب» العاقل .

الإعراب : «ألا» حرف تنبيه يستفتح به الكلام ذو الشأن لقصد استرعاء انتباه المخاطب حتى لا يفوته شئ منه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يا» حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «قوم» مستغاث به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بكسر ما قبلها ، وقوم مضاف وياء المتكلم المدلول عليها بهذه الكسرة مضاف إليه «للعجب» اللام المكسورة هي لام المستغاث لأجله ، وهي حرف جر ، والعجب : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف الذي نابت عنه ياء أو بمحذوف حال ، على ما بيناه في الشواهد السابقة «العجيب» نعت للعجب مجرور بالكسرة

ويجوز نداء المتعجب منه<sup>(١)</sup>؛ فيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُسْتَغَاثِ ، كقولهم :  
« يَا لَمَاءَ » و « يَا لِدَوَاهِي » إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَتِهَا<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

الظاهرة « وللفلات » الواو حرف عطف ، واللام بعدها حرف جر ، والفلات :  
محجور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجور معطوف على الجار  
والمجور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في  
محل نصب حال من الفلات « للأريب » جار ومجورور متعلق بقوله تعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث جاء المستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في  
أوله ومن الألف في آخره ، وقد ذكرنا لك فيما مضى من كلامنا ( ص ٤٩ ) اعتراضاً  
على هذه الصورة التي جمع فيها بين حذف اللام من أول المستغاث والألف من آخره .  
(١) الداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين :

الأول : أن يرى الإنسان أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادى جنس ما رآه ،  
نحو « يا لَمَاءَ » و « يا لِعَشْبٍ » و « يا لِدَوَاهِي » و « يا لِعَصِيَّةِ » .  
الثاني : أن يرى أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادى من له نسبة إليه ومعرفة  
به وتمكن منه ، نحو « يا لِعَمَاءَ » و « يا لِأَهْلِ الْحَيِّ » و « يا لِأَرْبَابِ الْمَرْوَةِ  
وَالنَّجْدَةِ » .

(٢) مثل المؤلف لنداء المتعجب منه الذي عومل معاملة المستغاث بما بدىء باللام  
كما ترى ، وبقي صورتان ؛ الأولى : ما يختم بالألف المعوض بها عن اللام ، ومنه قول  
أمرئ القيس بن حجر :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِمَعْدَارِي مَطِيَّتِي      فَيَا حُجْبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ  
وقول الراجز :

يَا حُجْبًا مِنْ هَذِهِ الْفَلَيْقَةِ      هَلْ تُذْهِبُ الْقَوْبَاءَ الرِّيقَةَ

والصورة الثانية : ما لم يبدأ باللام ولم يختم بالألف ، نحو « يا عجب » وبذلك يتم  
شبه المتعجب منه بالمستغاث في كل استعمالاته .

## هذا باب النَّدْبَةِ

حُكْمُ المندوب - وهو المتَفَجَّعُ عليه أو المتَوَجَّعُ منه <sup>(١)</sup> - حكم المنادى ؛ فَيُضْمُ في نحو « وَآزِيدًا » وينصب في نحو « وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » إلا أنه لا يكون نكرة كرجل <sup>(٢)</sup> ، ولا مبهما كأي واسم الإشارة والموصول <sup>(٣)</sup> ؛

(١) عرف المؤلف المندوب بأنه المتفجع عليه أو المتوجع منه ، وهذا التعريف قاصر ، لأنه يشمل ما لا يسمى مندوبا في الاصطلاح ، وذلك نحو قولك « تفجعت على زيد » و « أنا متفجع على زيد » و « توجعت من صداع رأسي » و « أنا متوجع من جرح بقدمي » وكان عليه أن يزيد في التعريف قوله « بوا أو بيا » حتى لا يشمل المندوب ما ذكرنا من الأمثلة ونحوها ، ومنه تعرف أن الندبة اصطلاحاً هي « نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه بوا أو بيا » .

والتفجع : هو إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول حادث .  
ثم التفجع قد يكون حقيقة وقد يكون حكماً ، فأما التفجع حقيقة فكما يكون في رثاء الميت كبيت جرير في عمر بن عبد العزيز وهو الشاهد ٣٠ م الذي سيعيده المؤلف بعد كلمات وأما التفجع حكماً فكقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجذب شديد أصاب العرب « واعمرأه ، واعمرأه » .

والتوجع منه قد يكون محل الألم ، وقد يكون سبب الألم ، فأما محل الألم فمثل قولك « وارأساه » و « وارجلأه » ومنه قول الجنون :

فَوَاكِبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عِبَرَاتٍ مَا لَمْ يَنْفَأْ

وأما سبب الألم فمثل قولك « وامصيتاه » ومنه قول ابن قيس الرقيات :

تَبْكِيهِمُ الدَّهْمَاءُ مُعْوَلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّةُ

(٢) زعم الرياشي أنه يجوز أن تندب النكرة مستدلاً على ذلك بأنه قدورد في

الحديث « واجبلأه » وأنكر الجمهور ذلك ، وقالوا : إن صح الحديث فهو نادر .

(٣) أجمعوا على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بأل كاللدى والتي مطلقاً ،

واختلفوا في جواز ندبة الموصول غير المقترن بأل ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز

مطلقاً أيضاً ، وذهب غيرهم إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته كما حكاه المؤلف ، فقد

اختار في هذا الفرع مذهبا غير مذهب البصريين .

إلا ما صَلَّته مشهورة فيندب ، نحو « وَامِنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَ » فإنه بمنزلة  
« وَاعْبُدَ الْمُطَلِبَا » إلا أن الغالب أن يحتم بالألف ، كقوله :

\* وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ <sup>(١)</sup> \* [٤٣٠]

ويُحذف لهذه الألف ما قبلها : من أَلِفٍ نحو « وَامُوسَا » أو تنوين <sup>(٢)</sup>  
في صلة نحو « وَامِنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَ » أو في مضاف إليه نحو « وَاغْلَامَ  
زَيْدَا » أو في محكي نحو « وَاقَامَ زَيْدَا » فيمن اسمه قام زيد ، ومن ضمة

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز  
وقد تقدم ذكره في أول باب النداء (وهو الشاهد رقم ٤٣٠) وما ذكره المؤلف  
عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ \*

والشاهد فيه هنا قوله « يا عمرا » حيث ختم بألف الندبة ، وثبت هذه الألف  
دليل على أنه مندوب ؛ إذ لو كان منادى لبناء على الضم ؛ لكانه علما مفردا . وهذه  
الألف نفسها هي التي سوغت له استعمال « يا » في الندبة لكونها قد بينت أنه  
مندوب وليس منادى فأمن أن يلتبس على السامع ، ولولا ذلك لما ساغ له أن يستعمل  
للندبة غير « وا » .

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف - من وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب  
بألف الندبة - هو مذهب البصريين ، وعللة وجوب حذف التنوين هي التخلص من  
التقاء الساكنين ، فإن التنوين نون ساكنة كما تعلم والألف ساكنة .  
وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في ندبة المنون وجهان ، أما أولهما حذف التنوين  
كمذهب البصريين ، وأما الثاني فبقاء التنوين مع تحريكه إما بالفتح لمناسبة أَلِفِ الندبة  
فيقال في ندبة غلام زيد « واغلام زيدناه » وإما بالكسر على ما هو الأصل في التخلص  
من التقاء الساكنين فيلزم قلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة فيقال « واغلام زيدنيه »  
وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التي تقتضيها الإضافة  
فيلزم قلب الألف ياء لما قلنا فيقال « واغلام زيديه » .

نحو « وَازِيدَاهُ » أو كسرة نحو « وَاعْبُدَ الْمَلِكَاهُ » و « وَاحْذَاهُمَا » فإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لَبَسٍ أَبْقِيَا ، وَجُعِلَتِ الْأَلْفُ يَاءً بعد الكسرة ، نحو « وَاعْلَامِي » وواواً بعد الضمة ، نحو « وَاعْلَامُهُ » أو « وَاعْلَامَكُمْ » ولك في الوقف<sup>(١)</sup> زيادة هاء السكت بعد أحرف المد .

\*\*\*

فصل : وإذا نُدِبَ المضاف للياء فعلى لغة من قال « يَا عَبْدِ » بالكسر ، أو « يَا عَبْدُ » بالضم ، أو « يَا عَبْدَا » بالالف ، أو « يَا عَبْدِي » بالإسكان ، يقال « وَاعْبُدَا » وعلى لغة من قال « يَا عَبْدِي » بالفتح ، أو « يَا عَبْدِي » بالإسكان ، يقال « وَاعْبُدِيَا » بإبقاء الفتح على الأول وباجتلابه على الثاني ، وقد تبين أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها ، والفتح رأى سيبويه ، والحذف رأى اللبرد .

وإذا قيل « يَا غُلَامَ غُلَامِي » لم يحز في الندبة حذف الياء ؛ لأن المضاف إليها غير منادى .

\*\*\*

(١) وقد زادوا - في النداء وفي الندبة - الهاء في الوصل معاملة للوصل معاملة الوقف ، ضرورة ، ومن ذلك قول المجنون :

فَكَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي كَيْلِي ثُمَّ أَنْتَ حَسِيْبُهُ  
ومن ذلك قول الراجز :

وَأَمْرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَنَى قَرْبَتُهُ لِلْسَّانِيَةِ

وقد وقع من ذلك في شعر المتنبي .

وَأَحَرَّ قَلْبَاهُ يَمْنَنُ قَلْبُهُ شَمِيمٌ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ ضَرَمٌ

هذا باب الترخيم<sup>(١)</sup>

يجوز ترخيم المنادى - أى : حَذَفُ آخره تخفيفاً - وذلك بشرط كونه معرفة<sup>(٢)</sup>، غير مستغاث<sup>(٣)</sup>، ولا مندوب، ولا ذى إضافة، ولا ذى إسناد؛ فلا يُرَخِّم نحو قول الأعشى « يا إنساناً خُذْ بِيَدِي » وقولك « يا جَعْفَرُ » و « يا جَعْفَرَاهُ » و « يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » و « يا تَابُطَ شَرًّا » .

(١) الترخيم فى اللغة معناه التسهيل والتلين ، يقال « صوت رخيم » أى سهل لين ، وقال الشاعر :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْخَوَاشِي لَا هَرَاةَ وَلَا نَزْرُ  
وهو فى اصطلاح النحاة « حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص » .

واعلم أن الترخيم على ثلاثة أنواع ، الأول ترخيم النداء ، وهو الذى عقد له المؤلف هذا الباب ، والثانى ترخيم الضرورة ، وقد عقد له المؤلف فصلاً فى آخر هذا الباب أوله قوله « ويجوز ترخيم غير المنادى - إلخ » والثالث ترخيم التصغير ، وقد تحدث عنه المؤلف فى باب التصغير .

(٢) أطلق المؤلف هنا لفظ المعرفة وأراد منه خصوص المعرفة بالعلمية ، إن كان مجرداً من التاء كما سينص عليه ، فإن كان الاسم مخنوماً بالتاء صح ترخيمه إن كان علماً مؤنثاً أو لمذكر كفاطمة وحزمة ، أو كان معرفة بالقصد إليه كالسكرة المقصودة مثل جارية كما فى الشاهد ٥٢٤ الآتى قريباً ، ومثل ناقة فى قول الشاعر :

يَا نَاقَ سِيرِي عَفَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

وإنما اختصت المعرفة بالترخيم لأن المعارف يكثر نداؤها ، والشئ إذا كثرت استعماله طلبوا فيه التخفيف ، والترخيم ضرب من التخفيف ، وإنما جعلوا التخفيف بحذف آخرها لأنهم يشعرون بأن أواخر الكلمات محل التغير .

(٣) قد ورد فى الشعر ترخيم المستغاث المقرون بلام الاستغاثة وغير المقرون بها ، فأما الأول ففى نحو قول الشاعر :

كَلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا كَتِيمَ اللَّهِ قُلْنَا يَا لَمَالٍ =



وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذى الإضافة بحذف عجز المضاف إليه ،  
تمسكاً بنحو قوله :

٤٥١ - \* أَبَا عُرْوَةَ لَا تَتَّبِعْهُ فَكُلُّ ابْنِ حُرْقِ \* \*

= فإنه أراد « بالمالك » فرخه بحذف آخره وهو حرف الكاف ، وهو مستغاث مقرون باللام ، وأما ترخيم المستغاث غير المقرون باللام فنحو قول أبي شريح الأحمص الكلابي :  
تَمَنَّا نِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطٌ أَعَامَ لَكَ ابْنَ صَعَصَعَةٍ بِنْ سَعْدٍ  
وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة ؛ وعن نص على أنه ضرورة ابن الضائع ،  
وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقرونا بلام الاستغاثة كالبيت الثاني ، وفي البيت الثاني هذا شذوذ من جهتين عند الجمهور ، إحداها استعمال الهمزة في نداء المستغاث ، وثانيتهما ترخيمه .

٤٥١ - لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* سَيْدَعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ \*

اللمة : « لا تبعد » أراد لا تهلك ، وانظر شرح الشاهد رقم ٣٩٦ لمعرفة استعمال هذه الكلمة « ابن حرة » يكنى بهذه الكامة عن الرجل الكريم ، ومن كلامهم « ابن الأمة ، ما الأمة » « سيدعوه داعي ميتة » يريد أنه سيصيبه الموت بسبب من أسباب الموت الكثيرة .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عرو » مضاف إليه « لا » حرف دعاء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تبعه » فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون « فكل » الفاء حرف دال على التعليل ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « حرة » مضاف إليه « سيدعوه » سيدعو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو « داعي » فاعل سيدعو مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وداعي مضاف و « ميتة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « فيجيب » الفاء حرف عطف ، ويجيب : فعل مضارع =

وزعم ابن مالك أنه قد يُرَخِّمُ ذو الإسناد ، وأن عَمْرَأَ نَقَلَ ذلك<sup>(١)</sup> ،  
وعَمَرُو هذا هو إمام النحويين رحمه الله ، وسَيِّبُوِيَه لَقَبُهُ ، وكنيته أبو بَشِيرٍ .

= معطوف بالفاء على سيدعو مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود إلى ابن حرة .

الشاهد فيه : قوله « أبا عرو » حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى للترخيم ،  
وهو حذف جائز عند الكوفيين ، وأصله على هذا « يا أبا عروة » والبصريون  
لا يميزون ترخيم المنادى للركب .

ومثل بيت الشاهد قول زهير بن أبي سلمى المزني :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ ، وَاذْكُرُوا

أَوَاصِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ

فإنه أراد أن يقول « يا آل عكرمة » فحذف التاء من المضاف إليه .

ومن الشعراء من رخم الركب الإضافي بحذف المضاف إليه كله ، وذلك كقول  
عدي بن زيد :

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَنِيصِ

والأصل « يا عبد هند » فحذف المضاف إليه كله .

(١) قال ابن مالك في الألفية :

وَالْعَجَزَ أَحْدَفَ مِنْ مُرْكَبٍ ، وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمَرُو نَقَلَ

وقال في شرح التسهيل « ونص - يعني سيديوه - في باب النسب على أن من العرب

من يرخمه فيقول في تأبط شرا : يأتأبط ، ورتب على ترخيمه النسب إليه » قال :

« ولا خلاف في النسب إليه » وحاصل الحديث في هذا الموضوع أن لسيديوه نصين

متعارضين في ترخيم العلم المحكي الذي أصله جملة ، نص يقتضي منع ترخيمه ، وقد ورد هذا

النص في باب الترخيم ، وهو « واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى

وليس مما يغيره النداء » اه ، ونص يدل على أنه قد ورد عن العرب ترخيم مثل ذلك ،

وقد ورد هذا النص في باب النسب ، وبسميه سيديوه باب الإضافة ، وهو « فإذا

أضفت إلى الحكاية حذف وتركت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمس عشرة ، فلزمه =

ثم إن كان المنادى مختوماً بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً<sup>(١)</sup>؛ فتقول في هَيْبَة  
 علماً « يا هَيْب » وفي جارية لمعيّنة « يا جَارِي » قال :  
 \* جَارِي لَا تَسْتَسْكِرِي عَذِيرِي \* — ٤٥٢

= الحذف كما لزمهما ، وذلك قولك في تأبط شراً : تأبطى ، ويدل على ذلك أن من  
 العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، فكذلك بفرده في  
 الإضافة - يعنى في النسب « اه ، والذي يتبعه لى أن حكايته عن العرب لم تقم عنده  
 دليلاً على تجويز ترخيمه ، فكلم من العبارات قد حكاه ولم يقل بمقتضاها ، لأنه رآها  
 ضعيفة لا تجرى على المهيح المطرد في كلامهم .

(١) أراد من الإطلاق هنا أنه يستوى في ذى التاء كونه علماً مثل فاطمة وكونه  
 نكرة مقصودة كجارية ، كما يستوى فيه أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن  
 يكون على أقل من الثلاثة كية علماً ، وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مؤنث في  
 قول امرئ القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَرَمْتِ صَرْمِي فَأُجْلِي

وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مذكر في قول عنتره :

يَدْعُونَ عَنَتَرَ وَالرَّمَّاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ يَبْرُ فِي لَبَانِ الْأُدْهِمِ

٤٥٢ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن روبة ، وما أنشده المؤلف ههنا بيت

من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

\* سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي \*

وقد أنشده الجوهري في الصحاح (ع ذر) منسوباً إليه ، وقال عقيب إنشاده  
 « يريد يا جارية ، فرخم « اه .

اللغة : « لا تستسكري » لا تعديه أمراً منكراً يجب تغييره « العذير » الحال  
 التي يحاولها المرء يعذر عليها ، قاله الجوهري .

الإعراب : « جاري » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله : يا جارية ،  
 فرخمه وحذف حرف النداء « لا » حرف نهي « تستسكري » فعل مضارع مجزوم =

وإذا كان مجرداً من التاء أُشْتُرِطَ لجواز ترخيمه : كونه علماً<sup>(١)</sup> ، زائداً على

= بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المحاطة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « عذيرى » عذير : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلم ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جارى » فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما علمت في إعراب البيت ، وقد رخمه الراجز بحذف التاء من آخره ، وأصله « جارية » وهو اسم جنس بحسب أصله ، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه ، فضلاً عن ترخيمه ؛ فمن النحاة من قال : ليس هو من الضرورات التي لا تجوز إلا للشعراء ، وليس هو من السكترة بحيث يجوز لكل واحد في كل حال ، ولكنه قليل ، وإلى هذا ذهب ابن مالك في قوله :

وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلَّ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْهَرُ عَاذِلَهُ

وأما ترخيمه فقد منعه أبو العباس المبرد ، وهو محجوج ب ورود السماع بترخيمه نثراً ونظماً ، فأما في النثر فقد قال العرب « ياشا ادجنى » يريدون ياشاة ادجنى ، أى أقيمى ولا تبرحى ، وأما في النظم فمثل بيت الشاهد والبيت الذى أنشدناه في مطلع هذا الباب .

(١) ههنا شيآن أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : نص سيديويه على أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن وأنه قد كثر في حارث ومالك وعامر لأنهم استعملوها في الشعر كثيراً وأكثروا التسمية بها للرجال ، فمن ذلك في حارث قول مهمل بن ربيعة :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ

وقول امرئ القيس :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِیْضُهُ كَلَمْعِ الْبَيْدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ

ومن ذلك في عامر قول النابغة :

فَصَالِحُونَ أَجْمَعًا إِنْ بَدَأَ لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ

ومن ذلك في مالك قول الأنصاري .

= \* يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَفَقُّوا \* =

= وقال في آخر كلامه « وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه ، وكل اسم خاص  
رخته في النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الثلاثة أكثر » ه .  
الأمر الثاني : قد ورد في كلام العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة  
بتاء التأنيث ، فمن ذلك لفظ « صاحب » رخصه بحذف الباء ، ومن ذلك  
قول الشاعر :

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ      فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شَيْءٍ  
ومن ذلك قول خنز بن لوزان السدوسي :

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنْسِ      وَالرَّحْلِ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحَالِسِ  
ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

يَا صَاحِ مَهْلًا ، أَقِلْ الْعَذْلَ يَا صَاحِ      وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِالْعَاذِلِ اللَّاحِ  
وفي كل بيت من هذه الأبيات الثلاثة ضعف واحد هو ترخيم اسم المجلس غير  
المختوم بتاء التأنيث .

وقال مضاض بن عمرو الجرهمي :

صَاحِ هَلْ رَبَّتْ أَوْ تَمِغَتْ بِرَاعٍ      رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَعَنِي فِي الْعِلَابِ  
وسار على هذا النهج أبو العلاء المعري في قوله :

صَاحِ هَذِي قُبُورُنَا تَمَلُّ الرُّحُوبَ      فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادٍ ؟

وفي كل واحد من هذين البيتين ضعف من جهتين : من جهة ترخيم اسم الجنس  
غير المختوم بتاء التأنيث كما في الأبيات الثلاثة السابقة ، ومن جهة حذف حرف النداء  
وقد علمت فيما مضى أول باب النداء أن الكوفيين أجازوا حذف حرف النداء  
فيما إذا كان النادى اسم جنس ، وأن البصريين منعوا ذلك وحملوا ما ورد منه على  
الضرورة ، وأن ابن مالك رآه قليلا لا ممنوعا .

وأما ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالنداء فأجازه قوم من النحاة ، ومنعه الجمهور  
ووافق ابن مالك الجمهور في ذلك .

ومن ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالنداء - غير ما ذكرنا - قولهم في مثل =

ثلاثة ، كـ « جَعْفَر » و « سَعَاد » ، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين ، ولا في نحو زيد ، ولا في نحو حَكَم ، وقيل : يجوز في مُحَرَّك الوسط دون ساكنه ، وقيل : يجوز فيهما<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= « أطرق كرى » وأصل « كرى » عند أكثر حملة اللغة « كروان » بفتح الكاف والراء والواو ، ونظيره في الوزن من الأسماء « ورشان » لطائر يشبه الحمامة ، ويجمعان على كروان وورشان - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - والكروان : طائر ، ويقال له أيضا : الحجل ، والقبيج - بفتح أولهما وثانيهما جميعا - قال الخليل ابن أحمد : الكروان طائر لا ينام بالليل ، يصيدونه بقولهم « أطرق كرى ، إن النعام في القرى » فإذا سمعها تلبد في الأرض فيلقى عليه ثوب فيصا ، اه بمعنىا رخوا « كروان » بحذف النون ، ثم حذف الألف التي قبل النون لأنها حرف علة ساكن مسبق بثلاثة أحرف كما يفعلون في ترخيم عثمان وقحطان وعمران ، ثم عاملوا الباقي من حروفه كما لو كانت كلمة وضعت على هذه الأحرف فقلبوا الواو ألتا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما يقلبون الواو والياء ألفا في رحي وعصا .

وفى هذا المثل ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث ، وحذف حرف النداء ، والأمثال في نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة كما يكون الشعر محل الضرورة ، ووجه هذا عندهم أنها مبنية على الإيجاز والاختصار ، خصوصا إذا قصد فيها إلى السجع كما في هذا المثل ، ومن أجل ذلك لم يصلح المثل للاستدلال به عند البصريين .

(١) أما الذي ذهب إلى أن ترخيم الثلاثي المحرك الوسط جائز فهو الفراء ، قال ذلك قياسا ، لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر في مواضع منها في باب منع الاسم من الصرف ، فإنهم يفرقون بين هند وسقر لأن الأول ساكن الوسط والثاني متحركه ، ومنها في باب النسب فإنهم يفرقون بين حبل ومرطى لذلك السبب ، وأما القول بجواز ترخيم الثلاثي مطلقا - أى سواء أ كان محرك الوسط أم ساكنة - فإنه نسب إلى بعض السكوفيين ولم يعينوه .

فصل : والمحذوف للترخيم إمّا حَرْفٌ ، وهو الغالب ، نحو « يا سَعَا » ، وقراءة بعضهم ( يا مَالٍ )<sup>(١)</sup> .

وإما حرفان ، وذلك إذا كان الذي قبل الآخر من أَحْرَفِ اللين ، ساكنًا ، زائداً ، مكَمَّلًا أربعة فصاعداً ، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديرًا ، وذلك نحو : مَرْوَان وَسَلْمَانَ وَأَسْمَاءَ وَمَنْصُورٍ وَمِسْكِينَ عِلْمًا ، قال :  
\* يَا مَرْوُؤُاْ إِنَّ مَطِيطِي مَحْبُوسَةٌ \*

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

٤٥٣ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٣٧ ) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* تَرْجُو الْحَبَاءَ ، وَرَبُّهَا لَمْ يَبْأَسْ \*

اللغة : « يامرو » أراد يامروان ؛ فرخمه بمحذف حرفين « مطيطي » المطية : الراحلة ، مأخوذ من المطو وهو الإسراع ؛ لأنها تسرع في سيرها ، أو من المطا وهو الظهر ؛ لأن راعيها يقتعد ظهرها « محبوسة » أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها « الحباء » يكسر الحاء ، بزنة الكتاب - العطاء « ربها » صاحبها « لم يئأس » لم يقطع الأمل في أن يصل إليه عطاؤك ، وما زال رجاؤه منعقدًا بك .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مرو » منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له « مطيطي » مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « ترجو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى المطية « الحباء » مفعول به لترجو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « وربها » الواو واو الحال ، رب : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يئأس » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى

وقال :

٤٥٤ — \* يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ \*

= المبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » فإن أصله « يامروان » فرحمه بحذف النون وحذف الألف قبلها ، وسندكر شواهد أخرى لهذه المسألة مع شرح الشاهد الآتي .

٤٥٤ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه ، وقد نسبوه في الكتاب ( ج ١ ص ٣٣٨٨ ) إلى ليبد بن ربيعة ، وأنكر ذلك ابن هشام اللخمي ، وزعم أنه لأبي زيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر ، ولكنني اطلمت على هذا الشاهد في ديوان ليبد المطبوع في لندن عام ١٨٩٢ ( ص ٥٤ ) ضمن خمسة أبيات ، والذي أشده المؤلف صدر بيت منها ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

تَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلًا حِينَ تَسْأَلُهُ وَلَا تُخَالِجُهُ الْمَخْلُوجَةُ الْكَثِيرُ  
يَا أَسْمُ صَبْرًا . . . . . إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقِيَّةٌ وَمُنْتَظَرُ

اللمعة : « أسم » أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره ، وهو من أسماء النساء وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام المنقولة ، ثم اختلفوا في النقول عنه ؛ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم ، فعلى هذا تكون الهمزة التي في أول الكلمة أصلية أي ليست منقلبة عن حرف علة وهي همزة أفعال ، وأما الهمزة التي في آخر الكلمة فهي على هذا منقلبة عن الواو ؛ لأن الأصل أسماء ، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فعلاء كحسناء من الوسامة ، وأصلها وساء ، ثم قلبت الواو التي في أول الكلمة همزة ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وسيأتي تفصيل هذا في باب الإبدال « حدث » بفتح الحاء والدال جميعاً — هو النازلة من نوازل الدهر ، والأمر الطارئ من طوارئه . وجمعه أحداث « ملقى » اسم مفعول من « لقي يلقى » « منتظر » مرتقب متوقع النزول .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أسم » منادى مرخم « صبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، أي : اصبري صبرا ؛ على « حرف جر » ما « اسم موصول مبني =



بخلاف نحو « شَمَالٌ » علماً ؛ فإن زائده - وهو الهمزة - غيرُ حرفِ  
الين ، ونحو « هَبَّيْخٌ »<sup>(١)</sup> ، وقَنَوْرٌ<sup>(٢)</sup> » علمين ؛ لتحرك حرف اللين ، ونحو  
« مُخْتَارٌ » ، ومُنْقَادٌ » علمين ؛ لأصالة الألفين ، ونحو « سَعِيدٌ » و« مُؤَدٌ » و« عِمَادٌ » ؛  
لأن السابق على حرف اللين اثنان<sup>(٣)</sup> ، وبخلاف نحو « فِرْعَوْنٌ » و« غُرْنِيقٌ »

= على السكون في محل جر بعلى « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال  
من ما « إن » حرف تأكيد ونصب « الحوادث » اسم إن « ملقى » خبر إن « ومنتظر »  
الواو حرف عطف ، منتظر : معطوف على ملقى .

الشاهد فيه : قوله « يا أَسْمَ » فإن أصله « يا أسماء » فرخمه بمحذف الهمزة  
وحذف الألف قبلها . ومثله قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٣٧ )  
\* يَا نُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا \*

أراد « يانعمان » فحذف النون والألف التي قبلها . ومثله قول عامر بن الطفيل :  
أَنَارِلَةٌ أَسْمَاءُ أُمٌ غَيْرُ نَارِلَةٍ أَيْبِنِي لَنَا يَا أَسْمَ مَا أَنْتِ فَاعِلَةٌ  
ومعنى نازلة هنا ذاهبة إلى متى

(١) الهبيخ - بفتح الهاء والباء وتشديد الياء مفتوحة ، بزنة سفرجل - الغلام  
الملتئم الجسم النار ، والجارية هبيخة - بالياء - والياء الشدة زائدة للالحاق  
بسفرجل .

(٢) القنور - بفتحات مشدد الواو ، بزنة سفرجل أيضاً - الصخيم الرأس ، تقول :  
بغير قنور ، ويقال : القنور هو الشرس الصعب في كل شيء .

(٣) والأصل الذي يجرى عليه كلامهم أن يرحوا ما يكون قبل حرف اللين حرفان  
هجاينان بمحذف الحرف الآخر من الاسم فقط ، ولا يحذفون حرف اللين ، فمن ذلك  
قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه ( ٣٣٦/١ ) :

تَفَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لِمَى وَبَعْدَ التَّضَافِي وَالشَّبَابِ الْمَكْرَمِ  
بريد « ليس » فحذف السين ووفر ما قبلها فأبقاء على حاله .

عَلَمًا ؛ لعدم مجانسة الحركة ، ولاخلاف في نحو « مُصْطَفَوْنَ » و « مُصْطَفَيْنِ »  
علمين ؛ لأن أصلهما « مُصْطَفِيُونَ » و « مُصْطَفِيَيْنِ » فالحركة المجانسة مُقَدَّرَةٌ .  
ولما كلمة برأسها ، وذلك في المركب المزجي ، تقول في معديكرب :  
« يَا مَعْدِي » .

ولما كلمة وحرف ، وذلك في « اثنا عشر » تقول « يا اثن » ؛ لأن عَشَرَ  
في موضع النون ؛ فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في « اثنان » عَلَمًا .

\*\*\*

فصل : الأكثر أن يُنَوَّى المحذوف فلا يُغَيَّر ما بقي ؛ تقول في جعفر :  
« يَا جَعْفَ » بالفتح ، وفي حَارِث : « يَا حَارِث<sup>(١)</sup> » بالكسر ، وفي منصور :

= ومن ذلك قول يزيد بن محزم :

فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَا يَزِيْ بَنَ مُحَزِّمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ  
يزيد « يا يزيد » فحذف الدال وحدها .

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ  
ومن ذلك قول مهلهل :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ

ومن ذلك قول امرئ القيس في رواية سيبويه :

أَحَارٍ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضُهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ  
ومثله قولهم في ترخيم مالك « يامال » وفي ترخيم عامر « ياعام » بكسر آخرها  
في نحو قول الأسود بن بَعْرِ :

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْتَنِي نَفْسِي أَمَالِ بَنَ حَنْظَلٍ  
يزيد « يامالك بن حنظلة » فحذف الكاف من مالك وحذف التاء من « حنظلة »  
وليس منادى .

( ه - أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ؛ )

« يا مَنْصُ » بتلك الضمة ، وفي هِرَقْلَ « يا هِرَقْ » بالسكون ، وفي ثَمُودَ ،  
وعَلَاوَةَ ، وِكَرَوَانَ : « يا ثَمُو ، ويا عَلَا ، ويا كَرَوَ » .

ويجوز أن لا يُنَوَى فيجعل الباقي كأنه آخرُ الأسم في أصل الوضع ؛ فتقول  
« يا جَمْعُ ، ويا حَارُ ، يا هِرَقُ » بالضم فيهن ، وكذلك تقول « يا مَنْصُ »  
بضمة حادثة للبناء ، وتقول « يا ثَمِي » بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ،  
كما تقول في جَرَوِ ، ودَلَوِ : الأَجْرِي ، والأَدْلِي ؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ  
معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ، وخرج بالأسم الفعلُ نحو « يَدْعُو »  
وبالمعرب المَبْنِيُّ نحو « هُوَ » ، وبذكر الضم نحو « دَلَوْ وَغَزَوْ » ، وباللزم  
نحو « هَذَا أَبُوكَ » ، وتقول « يا عَلَا » بإبدال الواو همزة ؛ لتطرفها بعد  
ألف زائدة كما في كِساء ، وتقول « يا كَرَا » بإبدال الواو ألفاً ؛ لتحركها  
وانفتاح ما قبلها كما في العَصَا .

\*\*\*

فصل : يَخْتَصُّ ما فيه تاء التأنيث بأحكام :

منها أنه لا يَشْتَرَطُ لترخيمه عِلْمِيَّة ولا زيادة على الثلاثة كما مرَّ .

وأنه إذا حُذِفَتْ منه التاء تَوَقَّرَ من الحذف ، ولم يَسْتَقْبَحْ حذفُها حذفَ  
حرفٍ قبلها ؛ فتقول في بَعَقَبَاة : « يا عَقَبَا » .

وأنه لا يَرُخَّمُ إلا على نية الحذف ، تقول في مُسَلِّمة ، وِجَارِثَة ، وَحَفْصَة :  
« يا مُسَلِّمَ ، ويا حَارِثَ ، ويا حَفْصَ » بالفتح ؛ لئلا يلتبس بفداء مذكر لا ترخيم  
فيه ، فإن لم يُخَفَّ لَبَسَ جاز ، كما في نحو هُمَزَة ، ومُسَلِّمة .

ونداؤه مرخاً أكثر من ندائه تاماً ، كقوله :

٤٥٥ — \* أَفَاطِمٌ مَّهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ \*

٤٥٥ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة التي قد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صُرْمِي فَأُجْلِي \*

اللغة : « مهلا » مصدر « مهل في عمله » من باب فتح - إذا عمله برفق وسكينة ولم يعجل به ، ويقال : مهل الرجل - مثل فرح - إذا تقدم في الخير « التدلل » أن تظهر المرأة الغضب والتمنع وليست بغضبي « الصرم » الهجر .  
الإعراب : « أفاطم » الهمزة حرف لنداء القريب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، فاطم : منادى مرخم « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف « بعض » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنه قال . تمهلي تمهلا وانركي بعض هذا التدلل ، وبعض مضاف واسم الإشارة في « هذا » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « التدلل » بدل أو عطف بيان على اسم الإشارة « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم بإن ، وتاء المخاطبة اسم كان مبني على الكسر في محل رفع « قد » حرف تحقيق « أزمنت » فعل وفاعل « صرمي » مفعول به لأزمنت ، وهو مضاف وياء التسلّم مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر كان « فأجمل » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجمل : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه ؛ قوله « أفاطم » فإنه اسم مؤنث بالياء ، وقد حذفت هذه التاء عند النداء للترخيم ، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم .

ومن ذلك قول القطامي :

قِفْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْفٍ مِنْكَ الْوَدَاعَا

يريد « يا ضباعة » لحذف التاء .

ومثله قول هذبة بن الحشم :

لكن يُشَارِكُهُ فِي هَذَا مَالِكٌ وَطَامِرٌ وَحَارِثٌ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة .

الثاني : أن يصلح الاسم للنداء ؛ فلا يجوز في نحو « الفلام<sup>(٢)</sup> » .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بقاء التأنيث ، كقوله :

\* عُوْجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَا فَاطِمَا \* =

يريد « يا فاطمة » حذف التاء .

ومثله قول ابن الخرج :

كَادَتْ فَرَازَةَ تَشْقَى بِنَا فَأُولَى فَرَازَةُ أُولَى فَرَازَا

يريد « أولى بافزازة » حذف التاء .

ومثله قول طرفة بن العبد البكري :

\* لَيْسَ هَذَا مِنْكَ مَكْوِيٍّ بِحُرٍّ \*

يريد « ليس هذا منك ياعماوية » .

ومجيئه منادى غير مرخم ليس منسكرا ولا شاذا ولا ذليلا في ذاته ، ولكنه قليل بالنظر إلى ترخيمه ، ومن مجيء ذى التاء غير مرخم حال النداء قول النابغة الذبياني :

كَلِمِي لِهَمْ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَفَاسِيهِ بَعْلَى الْكُؤَاكِبِ

(١) قد أشرنا لك قريبا عبارة سيويوه التي ينص فيها على أن هذه الأعلام الثلاثة أكثر الأعلام استعمالا بالترخيم ( انظر ص ٦٠ ) .

(٢) قد سبق للمؤلف في ذكر الأسماء التي لازمت النداء (ص ٣٤ من هذا الجزء)

أن استشهد بقول لبيد بن ربيعة :

\* دَرَسَ لَنَا بِمُتَالِجٍ فَأَبَانَ \*

ومثله قول العجاج ، وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ٨) :

\* أَوَالِفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي \*

=

٤٥٦ — \* طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ \* —

= والتخريج الذى استشهد المؤلف بيت لبيد عليه فيه ترخيم الاسم للقرن بأل، وهو غير صالح للنداء ، فافهم ذلك .

٤٥٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت يأتي بعده قوله :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ . . . .  
إِذَا الْبَازِلُ الْكُومَ مَا دَرَا حَتَّ عَشِيَّةً تُلَاوِذُ مِنْ صَوْتِ الْمُبْسِيسِ بِالسَّحَرِ

اللغة : « الفتى » أراد به هنا الرجل الكريم السخى الجواد « تعشو » أى تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها ، وفي القاموس « عشا النار وإلها عشوا - بالفتح - وعشوا - بزنة علو وسمو - رآها ليلا من بعيد فقصدتها مستضيئاً » اهـ . وأخطأ الأعم ومن تبعه في تفسير « تعشو » فى بيت الشاهد بتفسير فى الظلام « الخصر » بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة - شدة البرد ، وزمن الشتاء عند العرب هو زمن الحاجة والمسغبة ، وهو الزمن الذى تقل فيه المساعدة ويندر العون ويظهر البخل والشح .

الإعراب : « لنعم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماضى دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة تعشو وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للفتى أو فى محل نصب حال منه « إلى » حرف جر « ضوء » مجرور بإلى ، وهو مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفتى مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتعشو ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، و « طريف » مبتدأ مؤخر ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف « ابن » صفة لطريف ، وهو مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك فرخمه فى غير النداء اضطراباً « ليلة » ظرف زمان متعلق بتعشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » الواو عاطفة ، الخصر : معطوف على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « بن مال » حيث رخم الاسم غير المنادى وأصله « بن مالك » =

ولا يمتنع على لغة مَنْ ينتظر المحذوف ، خلافاً للمبرد ، بدليل :

٤٥٧ — \* وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَا \*  
\*\*\*

\*\*\*

ونظيره بيت الأسود بن يعفر النهشلي الذي أنشدناه لك في شرح الشاهد رقم ٤٥٥ ، ويدخل في هذا الموضع نحو قول رؤية :

إِمَّا تَرَبِّنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٍ فَارَبْتُ بَيْنَ عَنِّي وَجَمَزِي  
يريد « يا أم حمزة » حذف التاء من المضاف إليه ، وليس هو منادى ، بل المنادى هو المضاف .

٤٥٧ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا \*

اللغة : « أضحت » معناه هنا معنى صار ، أى أنها تبدلت وتحولت من حال إلى حال ، وليس يريد أن ذلك صار لها في وقت الضحى « حبالكم » الحبال - بكسر أوله - جمع حبل ، وأصله ما يشد به الشيء إلى الشيء ، ويراد منه ههنا أواصر الألفة وروابط المحبة ، استعارة « رماما » أراد أنها بالية منجذمة متقطعة ، وقصد بهذا أن ما كان بينهم من عهود الوداد قد أهمل ولم يبق له أثر في أنفسهم « شاسعة » اسم الفاعل من « شسع المكان » أى بعد بعداً شقيقاً « أماما » أراد أمامة ، فرخم في غير النداء ضرورة ، وله نظائر نذكرها في بيان الاستشهاد .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه « أضحت » أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « حبالكم » حبال : اسم أضحى ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « رماما » خبر أضحى منصوب بالفتحة الظاهرة « وأضحت » الواو حرف عطف ، أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « منك » جار ومجرور متعلق بشاسعة « شاسعة » خبر أضحى تقدم على اسمها « أماما » اسم أضحى مؤخر عن خبرها مرفوع بضممة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم الواقع في غير النداء ضرورة .

الشاهد فيه : قوله « أماما » حيث رخم الاسم غير المنادى ، ومع ذلك جاء به =

على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله ، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه ، وذلك يرد على البرد الذي أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر ، ويعامل الباقي بعد حذف الآخر معاملة الكلمة المستقلة فيجربى حركات الإعراب على آخر ما بقى منها .

ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَقَ وَحَمَّارٌ ، وَأَوْنَةٌ أَمَّا لَا  
أَرَادَ « وَأَوْنَةٌ أَمَّا لَا » .

ويحتمله قول الشاعر ، وينسب إلى عبید بن الأبرص :

\* لَيْسَ حَى عَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ \*

أراد « ليس حى بخاله على الموت » وإنما قلنا « يحتمله » لأنه يجوز أن تكون هذه الكسرة التى فى آخر « بخال » هى الكسرة التى كانت قبل الحذف ، ويجوز أن تكون كسرة جديدة اجتلبها العامل وهو حرف الجر .

ومثل البيت الشاهد قول أوس بن حبناء :

إِنْ أَبْنُ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا  
أَرَادَ « إِنْ أَبْنُ حَارِثَ » .

ومن الحذف فى غير النداء قول خفاف بن ندبة :

كَنْوَاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّيْتَيْنِ عَصْفَ الْإِمْدِ  
أَرَادَ « كَنْوَاحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ » فحذف الياء .

بل إنهم قد يحذفون من الحرف مثل قول النجاشي الحارثي ( وهو الشاهد رقم ١٠٠ السابق فى باب كان وأخواتها ) :

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ

وَلَاكَ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد ولكن استقنى ، فحذف النون من لكن ، وهو حرف وليس اسما .



هذا باب المنصوب على الاختصاص<sup>(١)</sup>

وهو : أسم معمول لأخص وأجب الحذف<sup>(٢)</sup> .

(١) الاختصاص في اللغة : مصدر قولك « اختصت فلانا بكذا » زيد أنك خصصته به وجعلته له لا يتجاوز به إلى غيره ، وهو في اصطلاح النحاة « تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف » .

والكلام المشتمل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوسع ، ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر في الخبر قياسا في نحو « أجمل بذى المروءة » وهي صيغة من صيغى التعجب ، وقد مضى القول فيها في باب التعجب ، كما استعملوا صيغة الخبر في الأمر والدعاء ، نحو قولهم « اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه » أى ليتق الله ليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب وهو « يثب عليه » ومنه قوله تعالى ( والوالدات برضعن أولادهن ) أى ليرضعن أولادهن ، ونظائره كثيرة .

وبالاعتناء على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور .

الأول : الفخر ، نحو « على أيها الجواد يعتمد المحتاج » ونحو « أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء » ونحو « كلامي أيها العالم شفاء لما في الصدور » .

الثاني : التواضع ، نحو « أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله » ونحو « أنا أيها المسكين أرجو فضل الله » ونحو « أنا أيها الضعيف أستمع القوة من الله » .

الثالث : زيادة البيان والإيضاح ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » .

(٢) وعلى هذا يكون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل واجب الحذف وتقديره في نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » نحن أخص العرب ، أو أذكر العرب ، أو نحو ذلك ، وقدر سيديويه هذا العامل بأعنى .

فإن قلت : فإن ابن الناطم قدر عبارة الاختصاص بقوله : على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب ، فما وجه هذا التقدير ؟

قلت : هذا في الغالب تقدير معنى جميع الجملة ، وليس تقديرا لإعراب الاسم المنصوب وحده ، وهو أيضا يشير إلى أن الجملة من الفعل المقدر وفاعله ومفعوله الذى هو المنصوب على الاختصاص تكون في محل نصب على =

فإن كان « أيها » أو « أيتها » استعمالاً كما يستعملان في النداء ؛ فيُضَمَّان ويُوصَفَان لزوماً باسم لازم الرفع محلياً بـ «أنا أفعلُ كذاً أيها الرجلُ» و «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» (١).

= الحال ، على أن كون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس دائماً ، بل قد تكون الجملة حالا ، وقد تكون لا محل لها من الإعراب معترضة كما نذكره فيما يلي .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب جمهور النحاة ، وخلاصته أن الاختصاص إذا كان بلفظ « أيها » - ويستعمل هذا اللفظ في المذكر مفرداً أو مثنى أو جمعا - أو بلفظ « أيتها » ويستعمل في المؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعا أيضاً - كان لفظ « أيها » أو لفظ « أيتها » اسماً مبدياً على الضم ، ومحله نصب ، والناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره أخص أو أذكر أو أعنى أو ما يدل على ذلك ، فهو - على ذلك - مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تكون في محل نصب على الحال ، وقد تكون جملة لا محل لها من الإعراب معترضة كما في نحو « نحن أيها العرب أقرى الناس للضيف » فهذه الجملة - وهى « أخص العرب » لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ الذى هو « نحن » والخبر الذى هو « أقرى الناس للضيف » .

وفي هذه المسألة مذهبان آخران .

المذهب الأول - وهو ما ذهب إليه الأخفش - وخلاصته أن كلاماً من « أيها » و « أيتها » منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب على النداء ، وقال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه « كل الناس أقرى منك يا عمر » .

والمذهب الثانى - وهو ما ذهب إليه السيرا فى - وخلاصته أن كلاماً من « أيها » و « أيتها » فى الاختصاص اسم معرب مرفوع ، وأنه يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره فى نحو قولك « أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله » : أنا هو أيها العبد . إلخ ، والوجه الثانى أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وتقديره فى المثال المذكور : أنا أيها العبد المخصوص - إلخ » وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكلف والبعد عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها والأخذ بما يقتضيه .

وإن كان غَيْرُهُمَا نصب نحو « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ »

\*\*\*

وَيُفَارِقُ الْمَنَادَى فِي أَحْكَامٍ (١) :

أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرًا .

الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام ، بل في أثنائه كالواقع بعد « نَحْنُ » في الحديث المتقدم ، أو بعد تمامه كالواقع بعد « أنا » و « نا » في المثالين قبله .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه ، والغالب كونه ضمير تكلم ، وقد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم « يَا بَكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ » .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علماً ، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً ، كما في هذا المثال .

والسادس : أنه يكون بأل قياساً ، كقولهم : « نَحْنُ الْعُرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّعِيفِ » .

\*\*\*

(١) وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر المؤلف يوافقه في ثلاثة أمور :

الأول : أن الاختصاص لا يستعمل إلا للمتكلم واحداً أو مثني أو جمعا ، كما أن المنادى لا يستعمل إلا للمخاطب ، فالجامع بينهما أن كلا منهما يختص بحالة لا يتعدها وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر .

الثاني : أن كل واحد من النداء والاختصاص لا يكون إلا للحاضر . كذا قال النحاة ، واعتقد أن أحد هذين الأمرين يعني عن الآخر .

الثالث : أن الاختصاص يقع في معرض التوكيد ، والنداء قد يقع هذا الموضع ، فإنك لا تجد بأساً في أن تقول لمن تحدّثه وهو مصغٍ إليك « قد كان كذا وكذا يافلان » فعبارة « يافلان » في هذه الحال واقعة في موقع التوكيد لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل عليك .

هذا باب التحذير<sup>(١)</sup>

وهو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره .

(١) التحذير في اللغة : مصدر قولك « حذرت فلانا - بتشديد الدال - كذا ، أو حذرتك من كذا » أى خوفته ، فالتحذير في اللغة معناه التخويف ، وفعله يتعدى إلى مفعولين ، وفي القرآن الكريم (ويحذركم الله نفسه) والذي ذكره المؤلف في بيان معنى التحذير وأنه « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره » أشبه بالمعنى اللغوي ، لكن الظاهر أنه أراد به بيان معناه الاصطلاحي ، وليس التحذير في الاصطلاح ما ذكره ، من قبل أن مباحث علم النحو إنما تتعلق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء ، فالأولى أن يعرف التحذير اصطلاحاً بنحو ما ذكره ابن الحاجب بقوله « الاسم المنصوب بفعل مضمر - إلخ » .

وقول المؤلف « تنبيه المخاطب » إشارة إلى أن المقيس من التحذير ما كان صادراً من المتكلم لتخويف المخاطب ، أما ما صدر من المتكلم لتحذير نفسه أو لتحذير غائب فليس مقيساً ، بل هو شاذ في الحالين .

ثم اعلم أن للتحذير ثلاث طرق :

إحداها : أن يذكر بلفظ « إيا » ولك في هذا الوجه أن تعطف المحذور على « إيا » فتقول « إياك والأسد » أو تحفضه بمن فتقول « إياك من التواني » أو تنصب المحذور بغير عاطف - عند سيديويه وجماعة ، وسنقرره لك قريباً - فتقول « إياك الأسد » .

فأما شاهد نصب المحذور بغير عطف فتقول الشاعر :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وأما شاهد عطف المحذور بالواو فتقول الأعشى ميمون :

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْمَاتِ لَا تَقْرَبْنَهُمَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ومثله ما أنشده الأخفش :

فَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ أَعْيَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

الطريق الثانية : أن تذكر اسماً ظاهراً نائباً عن « إيا » مضافاً إلى ضمير المحذر المخاطب ، ولك في هذا الوجه أن تجيء بما ذكر من غير عطف ولا تكرار فتقول « نفسك » أو مع العطف فتقول « نفسك والأسد » أو بالتكرار فتقول : « نفسك نفسك » =

فإن ذُكِرَ المحذَر بلفظ « إِيَّاكَ » فالعامل محذوف لزوماً ، سواء عَطَفْتُ عليه ، أم كَرَّرْتَهُ ، أم لم تعطف ولم تكرر ، تقول : « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » الأصل « اخْذَرْ تَلَاقيَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ » ، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

وتقول : « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » والأصل « بَاعِدَ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ » ، ثم حُذِفَ باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير « أحذرك من الأسد » ، فنحو « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور ، وجائز على الثاني ، وهو رأى ابن الناظم ، ولا خلاف في جواز « إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ » لصلاحيته لتقدير من <sup>(١)</sup> .

= الطريق الثالثة : أن تذكر المحذر منه مكرراً أو معطوفاً عليه أو بدونهما ، فتقول : « الأسد الأسد » أو تقول : « الكسل والتواني » أو تقول : « الأسد » ، ونحو ذلك .

(١) اعلم أولاً أن النحاة يختلفون في نحو قولك « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد إيا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة ، فأجاز سيبويه هذا التركيب وجعل العامل في الأسد غير العامل في إِيَّاكَ ، وكأنك قد قلت : باعد نفسك واتق الأسد ، فعطفت جملة على جملة ، ويؤخذ من كلام سيبويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل في المحذر غير العامل في المحذر منه ، وذهب ابن الناظم إلى جواز هذا التركيب على تقدير آخر ، وهو أن يقدر العامل فعلاً يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، وكأنك حين تقول « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » قد قلت : أحذرك الأسد ، فالسلام جملة واحدة خبرية .

ثم اعلم أن محصل كلام المؤلف أنك إذا قلت « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » فهل يجوز لك أن تحذف من الجارة وتنصب الاسم الذي كان مجروراً بها فتقول « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » ؟ والجواب على هذا أنك لو قدرت العامل في إِيَّاكَ فعلاً يتعدى إلى مفعول واحد - يعنى =

ولا تكون «إيّا» في هذا الباب لمتكلم ، وَشَذَّ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
«لِقَدْكَ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَاخُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّائِي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ  
الْأَرْنَبَ» وأصله إيَّاي باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف  
أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذّر .

ولا يكون لغائب ، وَشَذَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ  
وَإِيَّا الشَّوَابَّ» والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلَاْفِي نَفْسِهِ وَأَنْفُسَ الشَّوَابِّ ، وفيه  
شذوذان ؛ أحدهما : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر ، والثاني : إقامة  
الضمير وهو «إيّا» مُقَامَ الظاهر وهو الأنفس ؛ لأن المستحق للإضافة إلى  
الأسماء الظاهرة إنما هو المظهر لا المضمّر .

وإن ذكر المحذّر بغير لفظ «إيّا» أو أَقْتَصَرَ على ذكر المحذّر منه ،  
فإنما يجب الحذفُ إنْ كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ ؛ فالأول نحو «نَفْسُكَ نَفْسُكَ»

== ولم تقدر للأسد عاملا آخر كما قدره سيديوه - لم يحز لك نصب الاسم الذي كان مجرورا  
بها ، فتقول «إياك الأسد» لأن حذف حرف الجر ونصب الاسم الذي كان مجرورا شاذ ،  
وتخرج الكلام على الشاذ لا يجوز ، وإن قدرت العامل في إياك فعلا يتعدى إلى اثنين  
بنفسه - يعنى كما هو تقدير ابن الناطم - جاز .

فإن كان المحذّر منه أن المصدرية وصلتها نحو أن تقول «إياك من أن تفعل القبيح»  
جاز لك أن تحذف «من» سواء أ قدرت العامل فعلا يتعدى لاثنتين أم قدرته فعلا  
يتعدى لواحد ، أما إن قدرته متعديا لاثنتين فالأمر ظاهر جدا ، وأما إن قدرته متعديا  
لواحد فلا أن المجرور مصدر مؤول من أن وصلتها ، وقد علمت أن حذف الجر قبل  
«أن» جائز في سعة الكلام .

وخلاصة ما نريد من هذا الكلام أننا نرجح صحة قول القائل «إياك الأسد» على  
أحد تقديرين ، الأول أن يكون عامل «إيا» غير عامل «الأسد» والثاني أن يكون عاملهما  
واحدا وتقدره فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، ولا نلتزم أن يكون أصل الكلام «إياك  
من الأسد» نحذف حرف الجر وانتصب الاسم الذي كان مجرورا ، فإن التزامه تحكّم .

والثاني نحو « الأسد الأسد » و ( نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا )<sup>(١)</sup> ، وفي غير ذلك يجوز الإظهار ، كقوله :

٤٥٨ — \* خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْدِي الْمَنَارَ بِهِ \*

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

٤٥٨ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لُجَأَ التيمي ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَابْرُزْ بِبَرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ \*

اللفظة : « خل » فعل أمر من التخلية ، ومعناه اترك وذر ودع « الطريق » المراد منه هنا سبيل المجد والشرف والمكرمات ، وكأنه يقول : مالك ولسبيل المكارم والمحامد تسلكها ولست من أهلها « المنار » هي علامات توضع في الطريق يهتدى بها السالكون ، وفي الحديث : « إن للإسلام صوى ومنارا كمنار الطريق » ، وقال العيني - وتبعه الصبان والشيخ خالد - إن المنار حدود الأرضين ، وليس بشيء « وبرز » اظهر « برزة » اسم أم عمر بن لُجَأَ الذي يهجو « اضطرك القدر » الجأك المقدور الذي لا يغالب .

الإعراب : « خل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطريق » مفعول به « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بـ « خل » « يبدى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « المنار » مفعول به لينبئ « به » جار ومجرور متعلق بـ « يبدى » ، وجملة يبدى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وبرز » الواو عاطفة ، وبرز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ببرزة » جار ومجرور متعلق بـ « وبرز » « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم في محل نصب متعلق بـ « اضطرك » اضطر : فعل ماض . وضمير المخاطب مفعوله ، و « القدر » فاعله ، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها .

الشاهد فيه : قوله « خل الطريق » حيث أظهر العامل وهو قوله « خل » في التحذير ؛ لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه - وهو قوله « الطريق » - وهذا الشاهد من شواهد سيدييه ( ج ١ ص ١٢٧ ) قال الأعمش : « الشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق والتصریح به ؛ ولو أضمر لكان حسنا » اهـ .

هذا باب الإغراء<sup>(١)</sup>

وهو : تَنْبِيْهُ المُخَاطَبِ عَلَى أَمْرٍ مَحْمُودٍ لِيَفْعَلَهُ .

وَحُسْنُ الاسْمِ فِيهِ حُسْنُ التَّحْذِيرِ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ « إِيَّا » ؛ فَلَا يُلْزَمُ حَذْفُ عَامِلِهِ إِلَّا فِي عَطْفٍ أَوْ تَكَرَّرَ ، كَقَوْلِكَ « الْمَرْوَّةُ وَالنَّجْدَةُ » بِتَقْدِيرِ الزَّم ، وَقَوْلِهِ :

— ٤٥٩ — \* أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ \*

(١) الإغراء في اللغة : مصدر قولك « أغريت فلانا بكذا » إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله ، وقول المؤلف « هو تنبيه المخاطب » يرد عليه كل ما ذكرناه في مطلع باب التحذير ، والأولى تعريف الإغراء اصطلاحاً بأنه « اسم منصوب بالزم محذوفاً وجوباً » .  
٤٥٩ — نسب الأعلام ( ج ١ ص ٤٢٩ ) هذا الشاهد لإبراهيم بن هرمة القرشي ، والصواب أنه لمسكين الدارمي ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ \*

اللغة : « أخاك » لا يلزم أن يكون المراد أخا الصداقة والألفة ، بل يجوز كما قاله الأعلام أن يكون قد أراد أخا النسب ، بل هو الظاهر عندي ؛ لقوله بعد ذلك :  
وَإِنْ ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ ، فَأَعْلَمُ ، جَنَاحُهُ      وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَاذِرُ بَغَيْرِ جَنَاحٍ ؟  
فيكون قد أوصى أولاً على التمسك بالإخوة ، ثم أوصى على التمسك بأبناء العم « الهيجا » أراد بها الحرب ، وهي تمتد وتقصر ؛ فمن شواهد قصرها بيت الشاهد ، وقول لبيد بن ربيعة العامري :

\* يَا رَبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا \*

ومن شواهد مدها قول الشاعر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَا وَانْشَقَّتِ الْعَصَا      فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

« بغير سلاح » أراد من السلاح هنا كل ما كان من أداة الحرب .



ويقال : « الصَّلَاةَ جَامِعَةً » فتنصب « الصلاة » بتقدير احضروا ،  
و « جامعة » <sup>(١)</sup> على الحال ، ولو صُرِّحَ بالعامل لجاز .

\*\*\*

الإعراب : « أخاك » أخا : منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : الزم  
أخاك ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » تأكيد لفظي للأول « إن »  
حرف تأكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « لا » نافية للجنس « أخا » اسم  
إن ، وهو مضاف وضمير الغائب في « له » مضاف إليه ، واللام مقحمة بين المضاف  
والمضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : إن الذي لا أخاه موجود ، وجملة لا  
واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « كساع » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيजा » جار ومجرور متعلق بساع « بغير » جار ومجرور  
متعلق بساع أيضاً ، وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه . ويقال إن « لا » نافية  
للجنس و « أخا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف و « له » جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر لا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وهذا رأى جماعة من النحاة في  
هذا التركيب ونحوه منهم أبو طي الفارسي وابن الطراوة ، وليس هو بمرضى عند الجمهور .  
الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن نصب في مثل هذا بعامل واجب الحذف ،  
لكونه مكرراً .

(١) يجوز في هذه العبارة - وهي قولهم « الصلاة جامعة » أربعة أوجه .  
الوجه الأول : نصب الاسمين ، وهو أحسنها ، وقد ذكره المؤلف وبين إعرابه .  
الوجه الثاني : رفع الاسمين ، على أن يكون الأول مبتدأ ، ويكون الثاني خبراً عنه .  
الوجه الثالث : رفع الأول ونصب الثاني ، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف  
خبره ، وأما نصب الثاني فعلى أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وكأنك قد  
قلت : الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

الوجه الرابع : نصب الاسم الأول ورفع الاسم الثاني ، أما نصب الاسم الأول  
فعلى الإغراء ، نعى أنه مفعول به لفعل محذوف ، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر  
مبتدأ محذوف ، وكأنك قد قلت : احضروا الصلاة وهي جامعة .

### هذا باب أسماء الأفعال<sup>(١)</sup>

اسمُ الفعل : ما نَابَ عن الفعل مَعْنَى واستعمالاً ، كـ « شَتَّانَ » و « صَهْ »  
و « أَوْهْ »<sup>(٢)</sup> .

(١) الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء بمدلولاتها - وهو الأفعال  
أنفسها على أرجح المذاهب - أن المتكلم قد يقصد المبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده  
بأوجز لفظ ، والسر في هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث ، فإن قال القائل  
« أف » فكأنه قال : أتضجر جداً ، وإن قال « شتان » فكأنه قال : بعد بعداً  
شديداً ، وإن قال « واهَا » فكأنما قال : أعجب أشد العجب ، وهكذا .

(٢) ههنا مبحثان يجمل بنا أن نبينهما لك بيانا واضحا ، ونبين لك - مع ذلك -  
رأى المؤلف في كل واحد منهما :

المبحث الأول وهو يتضمن بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال هذه ، وللنحاة في ذلك  
آراء كثيرة أشهرها أربعة آراء :

الرأى الأول : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المسكونة من الحروف الهجائية ،  
وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال ، فشتان اسم للفظ المبدوء بالشين والمنتهى بالنون ،  
وهذا الاسم يدل على لفظ اقترق الدال على الحدث - وهو الاقتراق - والزمان : الذى هو  
الماضى ، وهذا رأى جمهور البصريين .

الرأى الثانى : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المسكونة هى منها ، وهذه الألفاظ  
تدل على معانى الأفعال وهى الأحداث والأزمنة ، وهذا الرأى ينسب إلى سيبويه  
ومتابعيه ، وارتضاه صاحب البسيط ، وهو الظاهر من كلام المؤلف ، والفرق بينه  
وبين القول الأول أن القول الأول جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة  
دلالاته على لفظ الفعل ، والرأى الثانى جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة  
بغير واسطة .

الرأى الثالث : أن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر ، والمصادر نائبة عن الأفعال ،  
وهذا رأى جماعة من البصريين ، وهو رأى غير مستقيم من جهتين ، الأولى أن  
المصادر لم توضع للدلالة على الزمان ، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم  
( ٦ - أوضح المسالك ٤ )

والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول ؛ فخرجت المصادر والصفات في نحو « ضَرَبَا زَيْدًا » و « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » فإن العوامل تدخل عليها .

ووروده بمعنى الأمر كثير ، كـ « صَهْ » و « مَهْ » و « آمِينَ » بمعنى استسكت وانكففت واستجب ، ونزأل ، وبابه <sup>(١)</sup> ، وبمعنى الماضي والمضارع

يمكن دالا على الزمان ، ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر ، والجهة الثانية : أن المصادر النابتة عن الأفعال معربة نحو قولك « ضربا زيدا » وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنية .  
الرأى الرابع : أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية ، لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان ، وهو رأى جمهور الكوفيين ، وهو فاسد من عدة وجوه ، أحدها أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية ، وثانيها أن منها ما ينون وقد علمنا أن الفعل لا ينون ، وثالثها أن منها ما وضع على حرفين أصالة كـه وصه ، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين ، ورابعها أنها لا تتصل بها ضائر الرفع البارزة ، وخامسها أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد .

المبحث الثانى : ويتضمن القول فى هذه الأسماء ، ألها موضع من الإعراب أم لا موضع لها من الإعراب ؟ وللنحاة فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لا محل لها من الإعراب ؟ وهذا رأى الأخفش وجماعة ، واختاره ابن مالك ، وهذا رأى مبنى على أنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال أو أسماء لمعاني الأفعال - وإن خالف فى بنائه على الأخير قوم من الباحثين .

القول الثانى : أنها فى محل نصب بفعل محذوف ، وهذا رأى المازنى ، وهو مبنى على أنها نابتة عن المصادر .

القول الثالث : أنها فى محل رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما فى قولك « أقام زيد » وجعل الشيخ خالد ذلك مبنيًا على القول بأنها دالة على معانى الأفعال ، واستشكله الصبان .

(١) اختلف النحاة فى اسم الفعل ، أينقاس فى بعض الأبواب أم لا ينقاس أصلا ؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا ينقاس فى شىء أصلا - وأنه يجب أن يقتصر منه على ماسمع من العرب ، لأن قياسه ابتداع لما لم يسمع عن العرب من الأسماء ، وذهب غير =

قليل، كـ « شَتَّانَ » و « هَيْهَاتَ » بمعنى افترقَ وَبُعَدَ ، و « أَوَّهَ »  
و « أَفَّ » بمعنى اتَّوَجَّعُ وَأَتَضَجَّرُ ، و « وَا » و « وَى » و « وَاها » بمعنى  
أعجب ، كقوله تعالى : ( وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ )<sup>(١)</sup> أى : أعجب  
لعدم فلاح الكافرين ، وقول الشاعر :

٤٦٠ — \* وَابَّيْ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ \*

== المبرد إلى أن باب نزال قياسى ، ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج  
واحد ، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس ما لم يرد على نهج ما ورد عنهم منه .  
والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسى ذهب جمهورهم إلى أنه ينقاس فى كل فعل  
ثلاثى تام متصرف ، وأن ما ورد مخالفا لشيء من هذه الشروط فهو شاذ .  
فإن كان الفعل رباعيا أو ثلاثيا مزبدا فيه لم يبين منه ، وشذ قول الراجز .

\* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارُ \*

لأن الفعل قرقر ، كما شذ قولهم « دراك » لأن فعله أدرك ، وأجاز ابن طلحة  
بناءه من أفعال ، وجعل « دراك » مقيسا ، وجعل هذا نظير إجازة سيويه ومتابعيه  
قياس فعل التعجب من أفعال ، كما ذهب الأخفش إلى جواز بناءه من نحو « دحرج »  
وجعل قرقرار قياسا فيقال — على مذهبه — دحراج وقرطاس .  
وإن كان الفعل جامدا كنهم وبئس أو غير تام التصرف مثل هب ودع لم يبين  
منه ، فلا يقال « نعام » ولا « وهاب » ولا « وداع » .

وإن كان الفعل ناقصا نحو « كان » لم يبين منه ، فلا يقال « كوان » .  
ثم اعلم أن بناء هذا الباب على الكسر فى لغة جمهور العرب ، فأما بناؤه فلما مر  
فى باب المعرب والمبنى من أنه أشبه الحرف شبا استعماليا ، وأما كون بناءه على حركة  
فلما تخلص من التقاء الساكنين لأن قبل آخره ألفا وهى ساكنة ، وأما كون هذه  
الحركة كسرة فلأن هذا هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وبنو أسد  
يفتحون آخره إتباعا للحركة ما قبل الألف ، وتخفيفا .

(١) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

٤٦٠ — هذا الشاهد من كلام راجز من بى تميم ، ولم يعين أحد — ممن اطلعنا  
على كلامه — اسمه ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله : ==

وقول الآخر:

٤٦١ — \* وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا \*

\* \* \*

كأنما ذرّ عليه الزرنب أو زنجبيل، وهو عذري أطيب  
اللغة: «وا» اسم معناه أعجب «فوك» أى فوك «الأشنب» وصف من  
الشنب بفتح الشين والنون جميعاً - وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «الزرنب»  
نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له من  
الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأبي» جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر مقدم ، وأب مضاف ويا المتكلم مضاف إليه «أنت» ضمير منفصل  
مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع «وفوك» الواو حرف عطف مبنى على  
الفتح لا محل له من الإعراب ، فو : معطوف على أنت مرفوع بالواو نيابة عن الضمة  
لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه منى على الكسر فى  
محل جر «الأشنب» نعت لفوك مرفوع بالضمة الظاهرة ، وذهب العيني إلى أن الواو  
فى «وفوك» للاستئناف ، وفو : مبتدأ ، وضمير المخاطبة مضاف إليه ، و «كأنما»  
كان : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «ذر» فعل ماض مبنى للمجهول «عليه»  
جار ومجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل زر ، والجملة من زر ونائب فاعله فى  
محل رفع خبر فوك على ما ذهب إليه العيني ، وتبعه الشيخ خالد فى التصريح ، وهو  
وجه مליح لا بأس به .

الشاهد فيه : قوله «وا» فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

٤٦١ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبته إلى أبى النجم  
الفضل بن قدامة العجلي ، وقد روى أبو زيد فى نوادره أكثر الأبيات التى بروونها  
مع هذا الشاهد ونسبها لأبى الغول بعض أهل اليمن . وما ذكره المؤلف ههنا بيت من  
قطعة رواها أبو زيد فى نوادره من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

هِيَ الْمَنَى لَوْ أَنَّهَا نَلَمْنَاهَا يَا كَيْتَ عَيْفَاهَا لَنَا وَفَاها

بِشَمَنِ نُرْضَى بِهِ أَبَاها إِنْ أَبَاها وَأَبَا أَبَاها

قَدْ بَلَعَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاها

=

فصل : اسمُ الفعلِ ضَرْبَانِ :

أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك ، كَشَتَّانَ وَصَّةٌ وَوَى<sup>(١)</sup> .

الثاني : ما نُقِلَ من غيره إليه ، وهو نوعان : منقول من ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عَلَيْكَ » بمعنى الزَمَ ، ومنه ( عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ )<sup>(٢)</sup> أى : الزَمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ<sup>(٣)</sup> ، و « دُونَكَ زَيْدًا » بمعنى خُذْهُ ، و « مَسَاكَكَ »

= الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبني على السكون لا محل له الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلي » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « واها » اسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وجوبا ، كالسابق ، والجملة تأكيد للجملة السابقة ، وقد عطفت إحداهما على الأخرى ثم كما هو الأصل في تأكيد الجمل مثل قوله تعالى : ( كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون ) « واها » تأكيد لاسم الفعل السابق ، وليس من تأكيد الجمل لما عرفت .

الشاهد فيه : قوله « واها » في المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

(١) ذكروا من أسماء الأفعال « وشكان » بمعنى قرب ، وفي مثل من أمثالهم « وشكان ذا خروجا » وذكروا أيضاً « سرعان » بثلاث السين بمعنى سريع ، وفي اللث « سرعان ذا إهالة » وذكروا منه أيضاً « هيت » في نحو قوله تعالى ( قالت هيت لك ) بمعنى تهيأت ، وذكروا منه أيضاً « لعا » بمعنى انتعش وارتفع .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة ، وقد اختلف النحاة في الكاف المتصلة بعلی ، فقال ابن بابشاذ : هي حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب ، وقال الجمهور : هي ضمير المخاطب ، ثم قال الفراء : هي في محل رفع على الفاعلية ، وقال الكسائي : محلها نصب على المفعولية ، وقال جمهور البصريين : محلها جر ، ثم قيل : الجر بحرف الجر كما كان قبل النقل ، وقيل : الجر بالإضافة لأن « على » اسم للمصدر وهو الزوم ، والكاف مضاف إليه ، فلها محلان : جر بالإضافة ، ورفع بالفاعلية .

(٣) قيل : وقد يتعدى « عليك » بحرف الجر وهو الباء ومنه قول الفرزدق :

فَعَلَيْكَ بِالْحِجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

= ونوزع في هذه المقالة ، لاحتمال أن تكون الباء زائدة .

بمعنى اثبتت ، و « أَمَامَكَ » بمعنى تقدمت ، و « وَرَأَيْكَ » بمعنى تأخرت ،  
و « لَكَ » بمعنى تمنح ؛ ومنقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر اشتغول  
فعله ، ومصدر أهمل فعله ؛ فالأول نحو « رُوِيَ زَيْدٌ » فإنهم قالوا : أَرُوْدُهُ  
إِرْوَادًا ، بمعنى أهمله إهمالاً ، ثم صَغَرُوا الإِرواد تصغير الترخيم وأقاموه مُقَامَ  
فعله ، واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله ؛ فقالوا « رُوِيَ زَيْدٌ » وتارة مُنَوَّنًا  
ناصباً للمفعول ؛ فقالوا « رُوِيَ زَيْدٌ » ثم إنهم نقلوه وَصَّموْا به فعله ؛  
فقالوا « رُوِيَ زَيْدٌ »<sup>(١)</sup> ، والدليل على أن هذا اسمُ فعلٍ كونهُ مَبْنِيًّا ،  
والدليلُ على بقاءه كونهُ غَيْرَ مُبَوَّنٍ ، والثاني قولهم « بَلَّهَ زَيْدٌ »<sup>(٢)</sup> ، فإنه  
في الأصل مصدرُ فعلٍ مُهْمَلٍ مُرَادِفٍ لِدَعٍ وانزك ، يقال « بَلَّهَ زَيْدٌ »  
بالإضافة إلى المفعول كما يقال « تَرَكَ زَيْدٌ » ثم قيل « بَلَّهَ زَيْدٌ »<sup>(٣)</sup> بنصب  
المفعول وبناء « بَلَّهَ » على أنه اسمُ فعلٍ .

\*\*\*

فصل : يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاهُ ؛ تقول « هَيَّاتِ نَجْدٌ » كما تقول  
« بَعْدَتْ نَجْدٌ » قال :

(١) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر :  
رُوِيَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا تُدِي أُمَّهُمُ إِلَيْنَا ، وَاسْكِنْ بُغْضَهُمْ مُتَيَّامِينَ  
(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول كعب بن مالك في إحدى  
روايتيه وتقدم لإنشاده في باب المفعول المطلق :  
تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَّهَ الْأَكْفَ كَانَهَا لَمْ تُخْلَقِ  
وكذلك قول إبراهيم بن هرمة :  
تَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَى الْخِدَاةُ بِهَا مَشَى النَّحِيْبَةَ بَلَّهَ الْجِلَّةَ الشَّجْبَا

٤٦٢ — \* فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ يَدِ \*

وتقول : « شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، كما تقول : « افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو »  
و « تَرَكَ زَيْدًا » كما تقول : « أَتَرَكَ زَيْدًا » .

وقد يكون اسمُ الفعلِ مشتركاً بين أفعالٍ سميت به ؛ فيستعمل على أوجهٍ  
باعتبارها ، قالوا « حَيْهَلِ الثَّرِيدَ » بمعنى اتت الثريدَ ، و « حَيْهَلِ كَلَى  
الْخَيْرِ » بمعنى أقبل على الخير ، وقالوا « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيْهَلِ يَوْمَرٍ »  
أى : أَسْرِعُوا بذكره .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية بن الخطمي ، وما ذكره المؤلف  
ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَهَيْهَاتَ خَلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ \*  
ويروى « أَيْهَات » في المواضع الثلاثة من البيت .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من  
الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل باسم الفعل الماضي « ومن »  
الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الفاعل مبنى على السكون في محل  
رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهيهات » الواو حرف  
عطف ، هيهات : اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد « خل » فاعله « بالعقيق » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة في محل رفع  
صفة ثانية لخل ، أو في محل نصب حال منه لأنه لا نه نخصص بالوصف بالجار والمجرور  
قبل الجملة .

الشاهد فيه : قوله « هيهات العقيق » فإن قوله « هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى  
بعد ، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذي هو بمعناه ، ومثل ذلك يقال في قوله  
« وهيهات خل » .



ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائي ، وأما (كتاب الله عَلَيْكُمْ) <sup>(١)</sup> ، وقوله :  
 ٤٦٣ — \* بَأْتِهَا الْمَآخِجُ دَلْوَى دُونَكَا \*  
 فَمَوْوَلَانِ <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم ، وقد نسبته الشيخ خالد الجارية من بني مازن ، والصواب ما قدمناه ، وأن الجارية المذكورة أنشدته وضمت إليه أبياتاً أخرى أمام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ \*

اللغة : « المآخج » هو بالهمزة المنقلبة عن الياء - الذي ينزل في جوف البئر ليملأ الدلاء ، وذلك عند قلة الماء ، وفعله « مآخج ميعاً » فأما الذي يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو مآخج - بالتاء المثناة من فوق - « دلوى » الدلو : معروفة « دونكا » معناه خذ .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « المآخج » نعت لأي باعتبار لفظه مرفوع بالضمعة الظاهرة « دلوى » يحتمل وجوها من الإعراب ، أحدها : أن يكون مبتدأ ، و« دونكا » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وله مفعول محذوف يربط جملة الخبر بالمبتدأ والتقدير : دونكا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وثانيها : أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده ، وكأنه قال : خذ دلوى دونكا . الشاهد فيه : قوله « دلوى دونكا » فإن ظاهره أن « دلوى » مفعول مقدم لدونكا وهذا الظاهر غير صحيح ، خلافاً للكسائي الذي زعم أنه منصوب باسم الفعل المذكور ، وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخراً كما يعمل مقدماً .

(٢) مما تأولوهما به أن المعمول - وهو « كتاب الله » في الآية ، و « دلوى » في =

فصل : وما نُؤنَّ من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد التزمَ ذلك في « واهّا »  
و « وِيَهّا » كما التزمَ تنكيرُ نحو : أحديّ وعريبٍ ودبّارٍ<sup>(١)</sup> .  
وما لم يُنَوَّن منها فهو معرفة ، وقد التزمَ ذلك في « نَزَالٍ » و « تَرَاكٍ »  
وبابهما ، كما التزمَ التعريفُ في المُضمرّات والإشارات والموصولات .

= بيت الشاهد - ايس معمولا لاسم الفعل المتأخر ، بل العامل فيهما - وفي كل ما جاء  
مماثلا لهما - فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر ؛ ففي الآية تقديره « الزموا كتاب  
الله عليكم » وفي البيت تقديره « خذ دلوى دونكا » ولا يجوز تقدير العامل المحذوف  
اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل - كما لا يعمل متأخراً - لا يعمل محذوفاً ، وقد أولوا  
الآية وحدها بأن قوله تعالى ( كتاب الله ) مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : كتب  
كتاب الله عليكم ، ومما أولوا به البيت أن قوله « دلوى » مبتدأ ، و « دونكا » اسم  
فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا والجملة في محل رفع خبر ، والعائد محذوف ، والتقدير  
« دلوى دونكه » كما تقول : دلوى خذه ، ووقوع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز سائغ  
عند جمهرة النحاة ، وقد ذكرنا ذلك في شرح البيت .

(١) ديار : بفتح الدال وتشديد الياء مفتوحة - معناه أحد ، وقد وقع في قوله  
تعالى ( لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا ) وعريب - بفتح العين ، بوزن أمير -  
بمعنى أحد أيضا ، وقد وقع في قول عبيد بن الأبرص :

\* لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرِيبٌ \*

وأما أحد فله أربع استعمالات ، الأول أنه يكون مرادفاً للأول ، وهذا هو الذى  
يستعمل في العدد حين تقول « أحد عشر » و « أحد وعشرون » الثانى أن يكون  
مرادفاً للواحد بمعنى المفرد ، ومنه الوارد في قوله تعالى ( قل هو الله أحد ) الثالث  
أن يكون مرادفاً لإنسان ، ومنه الوارد في قوله تعالى ( وإن أحد من المشركين  
استجارك ) ولا يختص واحد من هذه المعانى الثلاثة بالنفى كما رأيت ، والرابع أن  
يكون اسما عاما في جميع من يعقل ، وهذا هو الذى يختص بالاستعمال في النفى ، ومنه  
قوله تعالى : ( مامنكم من أحد عنه حاجزين ) وكما يختص بالنفى يلزم التنكير فلا  
يستعمل معرفا إلا شذوذا !

وما استعمل بالوجهين فعلى مَعْنَيْنِ ، وقد جاء على ذلك : صَهْ وَمَهْ وَإِيْهِ ،  
والفاظٌ أُخَرُ ، كما جاء التعريف والتذكير في نحو كتاب ، ورجل ، وفرس .

\*\*\*

### هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان ؛ أحدهما : ما حُوْطِبَ به مالا يَفْعَلُ مما يُشَبِّه اسم الفعل ،  
كقولهم في دعاء الإبل لتشرب « جِيءَ جِيءَ » مهموزين<sup>(١)</sup> ، وفي دعاء  
الضأن « حَاحَا »<sup>(٢)</sup> ، والمعز « عَاعَا » غير مهموزين ، والفعلُ منهما حَاحَيْتُ  
وعَاعَيْتُ ، والمصدر حَيَّعَاءَ وَعَيَّعَاءَ ، قال :

٤٦٤ — يَا عَزُّ هَذَا شَجَرٌ وَمَا عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعَيَّعَاءُ

(١) وقد أخذوا من ذلك فعلاً فقالوا : جَاجَاتُ بِالْإِبِلِ ، إذا دعوها لتشرب ، ثم  
لما كثرت ذلك سمو الشراب جِيئاً ، كما سمو البغل عدس فيما سنشدك إياه ، (ص ٩٢ الآتية)  
قال الراجز :

وَمَا كَانَ عَلَى الْهِيءِ وَلَا الْجِيءِ أُمْتَدَّاحِيكَا

يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحى إياك .

(٢) الذي في صحاح الجوهري « وحاء : زجر للإبل ، بنى على الكسر لا لتقاء  
الساكنين ، وقد يقصر ، فإن أردت التنكير نونت فقلت : حاء وعاء ، أبو زيد :  
يقال للمعز خاصة : حاحيت بها حيعاء وحيعاءة ، إذا دعوتها » .

٤٦٤ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وهذا الشاهد مما لم  
أفد على نسبته إلى قائل معين .

اللغة : « عاعيت » الأصل في هذه الكلمة قولهم في دعاء الغنم « عا ، عا » بنوا  
منه فعلاً ليقوم مقام قول أحدهم « دعوت غنمي » أو « صحت بغنمي » ، وأكثرت من  
ذلك « والمستعمل من ذلك ما جاء في هذا البيت ، وهو قولهم « عاعيت » وقد علم  
أن الألف لا تكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة في الفعل ، إلا أن تكون زائدة  
كما في قاتلت وضاربت ، وقد ذهب سيديويه - تبعاً للخليل - إلى أن أصل عاعيت : =

وفي زجر البغل « عَدَسْ » قال :

\* عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ <sup>(١)</sup> \*

== عييت - بوزن دعدعت ودحرجت - فقلبت الياء الأولى للفتوح ما قبلها ألفا ، وإن كانت الياء ساكنة ، اكتفاءً بجزء العلة ، كما قالوا « طَائِي » في طيء ، قال سيبويه : « أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ؛ لأن قولك عاعيت إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما لو أن رجلاً أكثر من قول لا ، لجاز أن يقول : لايت ، يريد قلت لا ، ويدلك على أنها ليست فاعلت قولهم : الحيعاء واليعاء - بالفتح - كما قالوا : الحاحاة والعاة ، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت » اه كلامه ، والغرض منه إثبات أن الألف ليست زائدة وليست السكامة على مثال قانتلت ، ووجهه ما ذكرنا أولاً ، وذهب المازني إلى أن زنة الكلمة كما قال الخليل وسيبويه ، ولكنه زعم أن أصل عاعيت عوعوت ، فقلبت الواو الأولى ألفا لا لفتح ما قبلها ، كما ذكر سيبويه في الياء ، وقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها متطرفة رابعة ، وما ذهب إليه سيبويه والخليل في هذه الكلمة أولى ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو :

الإعراب : « يا » حرف نداء « عز » منادى مبني على الضم في محل نصب « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ « شجر » خبر المبتدأ « وماء » معطوف عليه « عاعيت » فعل وفاعل « لو » حرف تمن لا يحتاج إلى جواب « ينفعني » ينفع : فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « اليعاء » فاعل ينفع ، ويجوز أن تكون « لو » شرطية ، وجملة « ينفعني » شرطها ، وجوابها محذوف : أي لو ينفعني اليعاء لأكثر منه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف شاهداً على أنه قد استعمل فعل من اسم الصوت الذي هو « عاعا » وهذا الفعل هو قوله « عاعيت » أي : صوت وصحيت بأن قلت « عاعا » وقد استعمل الشاعر في البيت الفعل ومصدره كما ترى .

(١) هذا الشاهد من كلمة يزيد بن مفرغ الحميري ، وقد أنشد المؤلف عجزه مرتين من قبل : إحداها في باب الموصول ، والثانية في باب الحال ، وذكرنا سببته وسببه في الموضع الأول ؛ فارجع إليه هناك ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو صدر ذلك العجز الذي هو قوله :

وقولنا « مما يشبه اسمَ الفعلِ » احترازٌ من نحو قوله :

\* يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنْدِ \* — ٤٦٥

\* أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ \*

والشاهد فيه هنا قوله « عدس » حيث استعمله اسم صوت زجر به فرسه، وربما استعمل بعض الشعراء كلمة « عدس » اسماً للفرس نفسه كما فى قول الراحز :

\* إِذَا حَمَلْتُ بِرَئِي عَلَى عَدَسٍ \*

والدليل على أن « عدس » فى هذا البيت اسم للفرس ، وليس اسم صوت ، أنه أعمل فيه حرف الجر الذى هو على ، واسم الصوت لا يعمل فى شىء ولا يعمل فيه شىء ، وستقف على هذا الحكم فى كلام المؤلف .

٤٦٥ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، من قصيدة له مشهورة معدودة فى المعلقات ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط هو مطلع القصيدة ، وعجزه قوله :

\* أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ \*

اللمة : « العلياء » بفتح أوله وسكون ثانيه ، ومثله « السند » بفتح السين والنون جميعاً — اسما موضعين « أقوت » خلت من سكانها وأصبحت قواء — بفتح القاف — أى خالية من الأنيس « الأمد » كالأبد — الزمن .

الإعراب : « يا » حرف نداء « دار » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مية » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « بالعلياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار مية « فالسند » الفاء حرف عطف ، السند : معطوف على العلياء « أقوت » أقوى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى دار مية « وطال » الواو حرف عطف ، طال : فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بطال « سالف » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا دار مية » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الدار ، وهو مع ذلك غير اسم صوت ؛ لكونه ليس مما يشبه اسم الفعل .

وقوله :

٤٦٦ — \* أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي \*

الثانى : ما حُكى به صوتٌ ، كـ « طاقٌ » لحكاية صَوْتِ الْفَرَّابِ ،  
و « طاقٌ » لصوت الضَّرْبِ ، و « طَقٌ » لصوت وقع الحجارة ، و « قَبٌ »  
لصوت وقع السيف على الضريبة .

والنوعان مَبْنِيَّانِ لشبههما بالحروف المهملة فى أنها لا عاملة ، ولا معمولة ،

٤٦٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى ، من معلقته  
المشهورة التى تقدم الاستشهاد بعدة أبيات منها فى عدة مواضع من هذا الكتاب ،  
وما أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ \*

اللغة : « انجلى » انكشف ، وهذه الياء ياء الإشباع المتولدة عن كسرة اللام  
« بأمثل » من المثالة ، أى : ليس الصبح عندى بأحسن حالا منك ، لأن تباريح  
الهوى وآلام العشق لا تفارقنى ليلاً ولا نهاراً .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف  
وها : حرف تنبيه « الليل » نعت لأى تبعاً لفظها مرفوع بالضمة الظاهرة « الطويل »  
نعت ليل « ألا » حرف تنبيه يؤكد به الحرف السابق « انجلى » فعل أمر مبنى على  
حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والياء المحذوفة هى لام الكلمة ، أما الياء  
الموجودة فهى ياء مزيدة لإشباع كسرة اللام ، فافهم ذلك ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنت « بصيح » جار ومجرور متعلق باجمل « وما » الواو واو الحال ،  
ما : نافية « الإصباح » مبتدأ أو اسم ما النافية « منك » جار ومجرور متعلق بأمثل  
الآتى « بأمثل » الباء حرف جر زائد ، أمثل : خبر المبتدأ ، أو خبر ما النافية ،  
مرفوع أو منصوب بضمة أو فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف  
الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « أيها الليل » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الليل ،  
وليس اسم صوت ؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل .

كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة ، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

هذا باب نونى التوكيد<sup>(٢)</sup>

لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة ، وخفيفة ، نحو ( لَيْسُجَنْنَ وَلَيْكُونَا )<sup>(٣)</sup> .  
ويؤكّد بهما الأمرُ مطلقاً ، ولا يؤكّدُ بهما الماضى مطلقاً<sup>(٤)</sup> .

(١) مضى ذلك في باب المعرب والمبني ، عند القول على المبني من الأسماء وتفصيل أنواع شبه الحرف في سبب البناء ، فارجع إليه هناك إن شئت .  
(٢) اختلف النحاة في هذين النونين هما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عنه ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن كل واحد منهما أصل وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ، وهذا الرأي هو الصواب ، وبدل له أن بعض الأحكام التي تجرى على أحدهما لا تجرى على الآخر ، مثل انقلاب الخفيفة ألفاً في الوقف نحو ( وليكونا ) ومثل حذف الخفيفة عند التقاء الساكنين كما في قول الأصبط بن قريع الذي يأتي استشهاد المؤلف به \* لانهن الفقير .. \* ومثل امتناع وقوع الخفيفة بعد الألف ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الحقيقة فرع عن الثقيلة بحذف أحد حروفها ، وذهب قوم إلى أن الخفيفة هي الأصل ، وذلك لأن الثقيلة أزيد في اللفظ وهو ظاهر وفي المعنى لأن التوكيد بالثقيلة أقوى وأشد ، والزيادة عارضة طارئة ، والحالي من الزيادة هو الأصل ، فكانت الخفيفة هي الأصل لذلك ، ولا مستند لقول الكوفيين ولا لهذا القول سوى هذه التمحلات التي لا تفيد ، وقد ذكرنا القولين لنفهمك إلى هذا .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٤) اعلم أولاً أن نونى التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال ، وأن فعل الأمر مستقبل دائماً ، ولذلك صح توكيده بالنونين من غير شرط ، والفعل الماضى لفظاً ومعنى لا يصح توكيده بهما ، أما قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيِّمًا      لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا

فإنما أن يكون مستقبلاً معنى ، وإما أن يكون البيت شاذاً .

وأما المضارع فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما واجباً ، وذلك إذا كان : مُثَبِّتاً ، مُسْتَقْبَلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لامه بفواصل ، نحو ( وَتَاللَّهِ لَا رَيْدَنَ أَصْنَامَكُمْ )<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز توكيده بهما إن كان مَنفِيّاً ، نحو ( تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكُّرُ يُوسُفَ )<sup>(٢)</sup> ؛ إذ التقدير : لا تفتؤ ، أو كان حالا ، كقراءة ابن كثير ( لَا تُسَمُّ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ )<sup>(٣)</sup> ، وقول الشاعر :

٤٦٧ — \* يَمِينًا لَا بُغْضُ كُلِّ أَمْرِيء \* \*

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة .

٤٦٧ — لم أفب لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا

صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

\* يُزَخِّفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ \*

اللغة : « أبغض » مضارع ماضيه أبغض كأكرم ، وأصله البغض - بضم فسكون -

ضد الحب « يزخرف » يزين ويحسن .

المعنى : يحلف أنه يمت من يقول ويعد ولا يفي ، والعبارة العالية في هذا المعنى

قول الله تعالى : ( لم تقولون مالا تفعلون ؟ كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون )

ومثل بيت الشاهد في المعنى قول الشاعر :

وَأَرَاكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَبَعْضُهُمْ مَذِقُ اللِّسَانِ يَقُولُ مَا لَا يَفْعَلُ

الإعراب : « يميناً » مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وتقدير الكلام :

أقسم يميناً « لأبغض » اللام واقعة في جواب القسم ، حرف مبني على الفتح لا محل له

من الإعراب ، أبغض : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة

رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل

المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « كل » مفعول به لأبغض =



أو كان مفصولا من اللام مثل (وَلَيْسَ مِنْكُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ)<sup>(١)</sup>  
ونحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

والثانية : أن يكون قريبا من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لإن  
المؤكد بما ، نحو (وَأِمَّا تَخَافَنَّ)<sup>(٣)</sup> (فَأِمَّا تَذْهَبَنَّ)<sup>(٤)</sup> (فَأِمَّا تَرَيْنَ)<sup>(٥)</sup> .  
ومن ترك توكيده قوله :

= منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف ، و « امرى » مضاف إليه « يزخرف »  
فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود  
إلى امرى « قولا » مفعول به ليزخرف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في  
عمل نصب صفة لسكل امرى « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نفي مبنى على السكون  
لا محل له من الإعراب « يفعل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل امرى ، والجملة معطوفة بالواو على  
جملة الصفة .

الشاهد فيه : قوله « لأبغض » حيث لم يؤكد بالنون مع كونه فعلا مضارعا  
مثبتا مقترنا بلام الجواب متصلا بها ؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال .  
فإن قلت : فلماذا لا تؤكد بالنون الفعل المضارع المقصود به الحال ؟  
فالجواب على ذلك أن نون التوكيد تخلص الفعل المضارع الاستقبال ؛ كما قلنا لك  
فإذا كان المراد به الحال كان في إلحاق نون التوكيد به تناقضا ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٥ من سورة الضحى ، ومثل هذه الآية في ترك التوكيد للفصل بين  
لام الجواب والفعل قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَشْلَفَهُ الْمَرْءُ سَيْئًا أَوْ جَمِيلًا

(٣) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٤١ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ٢٦ من سورة مريم

٤٦٨ — \* يَا صَاحِرْ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ \*

وهو قليلٌ ، وقيل : يختص بالضرورة<sup>(١)</sup> .

٤٦٨ — هذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخِلَآنِ مِنْ شَيْمِي \*

اللغة : « يا صاح » أصله « يا صاحبي » لحذف ياء المتكلم ، وهى المضاف إليه ، وحذف معه آخر المضاف وهو الباء ، قال ذلك ابن خروف ، والذي عليه أكثر العلماء أنه ترخيم صاحب فقط « جدة » غنى ، وهو بزنة عدة وصفة وزنة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم على غير قياس « إما » مركبة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة ، وثانيهما ما الزائدة « تجدني » تجد : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول « غير » مفعول ثان لتجد ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « جدة » مضاف إليه « فما » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ما : نافية ، « التخلي » مبتدأ أو اسم ما النافية « عن الإخوان » جار ومجرور متعلق بالتخلي « من » حرف جر « شيمي » شيم : مجرور بمن وعلامة جزمه كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وشيم مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ما ، وجملة المبتدأ والخبر أو ما واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « تجدني » حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطا لإن المؤكدة بما الزائدة كما أكد في الآيات التي تلاها المؤلف ، وترك التأكيد في هذه الحالة — عند قوم من النحاة — قليل ، أو هو ضرورة من ضرورات الشعر .

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن النحاة يختلفون في ترك التوكيد بعد « إما » أيجوز أم لا يجوز ؟

فذهب أبو العباس المبرد والزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع الواقع بعد « إما » واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك .

وذهب شيخ النحاة سيبويه — وتبعه على ذلك أبو علي الفارسي وكثير — إلى أن =

== توكيد الفعل بعد «إما» أحسن من ترك التوكيد ، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم الفعل بعد إما إلا مؤكدا ، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل .  
وأكثر النحاة التأخرين يؤيدون هذا المذهب ، ويرونه المذهب الصحيح الحرى بالقبول ، وقد كثر مجيء الفعل بعد «إما» غير مؤكد ، من ذلك بيت الشاهد ،  
ومن ذلك قول امرئ القيس :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي لَا أَعْمُضُ سَاعَةً      مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أُنَامَ فَأَنْعَسَا  
فَيَأْرُبُ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ      وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنْفَسَا  
ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي فِي رِحَالَةِ جَابِرٍ      عَلَى حَرَجٍ كَالْقَرِّ تَخْفِقُ أَكْفَانِي  
فَيَأْرُبُ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ      وَعَانَ فَكَسَكَتُ الْفُلَّ عَنْهُ فَقَدْ أَنِي  
ومن ذلك ما رواه السكري لامرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي بِي عِـــــــلَّةٌ      كَأَنِّي نَكِيبٌ مِنَ النَّفَرِسِ  
ومن ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسي :  
إِمَّا تَرَبِّنَا وَقَدْ حَقَّتْ حِجَالِسُنَا      وَالْمَوْتُ أَمْرٌ لِهَذَا النَّاسِ مَسْكُوتُوبُ  
ومن ذلك قول الشاعر ، وقد مضى ذكره في باب الفاعل :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي وَلِي لِمَّةٍ      فَإِنْ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا  
ومن ذلك قول الشاعر :  
فَإِمَّا تَرَبِّنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيَاً      عَلَى رِفَةٍ أَحَقَى وَلَا أَتَنَعَّلُ  
ومن ذلك قول حسان :

إِمَّا تَرَى رَأْيِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ      شَمَطًا فُضِّحَ كَالشَّعْرِ الْمُجِلِ  
ومن ذلك قول رؤبة :

إِمَّا تَرَبِّنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَزْرٍ      قَارِبُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَهْرِي  
وعليه جاء قول ابن دريد :

إِمَّا تَرَى رَأْيِي حَاكِي لَوْنُهُ      طُرَّةً صُبِحَ تَحْتَ لِ الدَّجَى

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب<sup>(١)</sup> ، كقوله تعالى : ( وَلَا تَجْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا )<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر :

٤٦٩ — \* هَلَّا تَمُنُّنَ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ \* \*

(١) الطلب يشمل ستة أشياء ، وهى النهى ، والدعاء ، والعرض ، والتعريض ، والتفى ، والاستفهام ، فأما النهى فشاهده الآية الكريمة التى تلاها المؤلف حيث أكد فيها ( تحسبن ) بالنون الثقيلة لكونه مسبقا بلا الناهية ، وأما الدعاء فشاهده قول الخرنقى :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

وهو الشاهد ( رقم ٣٩٦ ) الذى مضى فى باب النعت ، وأما التعريض فشاهده البيت ( رقم ٤٦٩ ) الذى أنشده المؤلف هنا ، وأما التفى فشاهده البيت رقم ٤٧٠ حيث أكد « ترينى » بالنون الثقيلة لكونه مسبقا بأداة التفى وهى ليت ، وأما الاستفهام فشاهده البيت رقم ٤٧١ حيث أكد « تمدحن » بالنون الثقيلة لكونه مسبقا بأداة الاستفهام وهى الهمزة ، وسترده عليك كل هذه الأبيات مشروحة . وقد نرك المؤلف الاستشهاد للعرض اكتفاء بمثال التعريض لأنه أخوه وإن كانت حقيقتهم مختلفة نوع اختلاف .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة إبراهيم .

٤٦٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* كَمَا عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ \*

اللغة : « هلا » حرف يقصد باستعماله حض المخاطب وحثه وحمله بإزعاج على فعل ما يذكر بعده « تمنن » أصلها تمنين فلما حذفت نون الرفع لما سنده ذكره التقي ساكنان ، حذفت باء المخاطبة للتخلص من التقائهما ، ومعناه تنعيم وتجودين وتتسكرمين « مخلفة » اسم فاعل مؤنث من الإخلاف ، وهو عدم إنجاز ما تعد به « ذى سلم » بفتح السين واللام جميعا - اسم موضع يقال : هو بالحجاز ، ويقال : هو بالشام .

وقول الآخر :

٤٧٠ — \* فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرَيَنِي \* \*

= المعنى : بحث محبته على أن تعده بالوصال وعدا لا تحلفه ، ويذكرها بما كانت منها في هذا الموضع من وداد ومواصلة .

الإعراب : « هلا » حرف تفضيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تمنن » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة معاملة للفصل المتصل بالنون الخفيفة معاملة المتصل بالنون الثقيلة لاستواء النونين في المعنى ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبني على السكون في محل رفع « بوعد » جار مجرور متعلق بتمنين « غير » حال من ياء المخاطبة ، وغير مضاف و « مخلفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « عهدتك » عهد : فعل ماض ، وتاء التوكيد فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنين « في أيام » جار ومجرور متعلق بعهدتك ، وأيام مضاف و « ذى » مضاف إليه ، ودى مضاف و « سلم » مضاف إليه ،

الشاهد فيه : قوله « تمنن » حيث أكد له لكونه فعلا مضارعا واقعا بعد حرف التفضيض الذي هو « هلا » وأصل الفعل مع التوكيد « تمننين » حذفت نون الرفع مع النون الخفيفة حملا على حذفها مع النون الثقيلة مخلصا من ثوالى الأمثال ، وحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقاء الساكنين .

٤٧٠ — ولم أجد من نسب هذا الشاهد أيضا ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لِسَكْنَى تَغْلَى أُنَى أُمُرُوْ بِكَ هَائِمٌ \*

اللفظة : « يوم الملتقى » أراد به يوم الحرب التي يلتقي فيها الأقران ، وإنما طلب رؤيتها إياه في هذا اليوم ورتب عليها علمها بأنه مغرم بها لأن من عادة الأبطال إذا التحمت السيوف وتكسرت النصال على النصال أن يذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبعث إلى نشاطه ، وأشد إثارة لشجاعته ، وانظر قول عنتر بن شداد العبسي :

=

وقوله :

\* أَفَبَعَدَ كَفَنَدَ تَمَدَحَنَ قَبِيلًا \* — ٤٧١

\*\*\*

= وَلَقَدْ ذَكَرْتُكَ وَالرَّامَحُ نَوَاهِلُ مَرْنَى وَبَيْضُ الْهِنْدِ تَقَطَّرُ مِنْ دَرِي

الإعراب : « ليتك » ليت : حرف تمن ونصب ، وكاف المخاطبة اسمه مبني على الكسر في محل نصب « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله ترينى الآتى ، ويوم مضاف و « المتلقى » مضاف إليه « ترينى » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعله ، والنون المشددة نون التوكيد ، والنون بعدها نون الوقاية ، وباء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ايت « لىكى » اللام لام التعليل ، وكى : حرف مصدرى ونصب « تعالى » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « آتى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب « امرق » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بقوله هائم « هائم » صفة لخبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه من اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى تعالى .

الشاهد فيه : قوله « ترينى » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التثنية وهي قوله « ليت » .

٤٧١ — ذكروا أن هذا الشاهد من أبيات سيديويه التي كانت مجعولة ، ولسكنى رأيتيه قد نسب في النسخة المطبوعة في مصر من كتاب سيديويه (١٥١/٢) إلى المقنع ، وقد نسبة الشنقيطى الكبير إلى امرىء القيس بن حجر الكندى ، وذكر القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من السكامل ، وصدره قوله :

\* قَالَتْ فَطِيمَةُ حَلَّ شِعْرُكَ مَدَحُهُ \*

اللافة : « فطيمة » تصغير فاطمة تصغير الترخيم بعد حذف الحرف الزائد الذى هو الألف « حل » هو بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام ، وأصله « حلى » فعل أمر ماضيه « حلا » بتضعيف اللام — أى : منع وطرده ، خفف الهمزة بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثم حذفها كما يحذف الياء التي هي أصل في نحو « وف وعدك » =

الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة  
 = و « زك مالك » كذا قيل ، والصواب عندى أن « حل » فعل أمر من النعلية  
 وهى التزيين ، فالياء غير منقلبة عن شيء « كندة » بكسر الكاف وسكون النون -  
 اسم قبيلة منها امرؤ القيس « تمدحن » تثنى عليهم وتذكر مناقبهم « قبيلة » أى  
 جماعة من الناس .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « فطبعة » فاعل  
 مرفوع بالضمة الظاهرة « حل » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل  
 عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شعرك » شعر : مفعول به لعل  
 منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكاف الخطاب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر  
 « مدحه » مدح : بدل من شعرك منصوب بالفتحة ، وهو منصوب على نزع الخافض على  
 ما ارتضىناه ، أى زين شعرك بمدحه ، وضمير الغائب مضاف إليه « أبعد » الهمزة  
 للاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاء عاطفة على محذوف  
 وتقدير الكلام : أعتقد بقبيل فبعد كندة تمدحن ، وبعد ظرف متعلق بقوله تمدحن  
 المذكور بعد لأن الظروف يتوسع معها ما لا يتوسع مع غيرها ، وبعد مضاف  
 و « كندة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية  
 والتأنيث « تمدحن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ،  
 ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « قبيلة » مفعول  
 به لتمدحن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تمدحن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف  
 الاستفهام ، وهو الهمزة .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادُ الْبِلَادِ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

حيث أكد « يمنعنى » بالنون الثقيلة لوقوفه بعد حرف الاستفهام وهو هل .

ومثله قول الآخر :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِيْمًا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

فإن قوله « نفعل » مؤكدا بالنون الخفيفة لكونه واقعا بعد الاستفهام بكيف ،  
 وقد قلبت فيه النون الخفيفة ألفا لأجل الوقف .

التي لم تُسَبِّقْ بَإِنْ ، كقوله تعالى : (وَاقْبُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) <sup>(١)</sup> ، وكقولهم :

٧٢ : — \* وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْذُبْنَ شَكِيرُهَا \*

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال ، ومثل الآية الكريمة في تأكيد المضارع المنفي بلا قول النابعة الديباني يخاطب عمرو بن هند :

مَنْ مُبْلِغِ عَمْرُو بْنِ هِنْدٍ آيَةً وَمِنْ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الْإِنْذَارِ  
لَا أَعْرِفُكَ مُعْرِضًا لِرِمَاحِنَا فِي جُفٍّ تَغْلِبُ وَارِدِي الْأَمْرَارِ  
وقول الآخر :

لَا أَلْفَيْتُكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَذْدُبُنِي وَقَبْلَ مَوْتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وجعل المؤلف في كتابه معنى اللبيب توكيد المضارع المنفي بلا شاذ ، وذكر في الآية الكريمة التي تلاها هنا أن « لا » يجوز أن تكون ناهية فيكون التوكيد جاريا على الكثير لأن المضارع واقع بعد أداة طلب ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « لا تصيبن » نعتا للفتنة على تقدير القول لأن الجملة الطلبية لاتقع نعتا للنكرة إلا على هذا التقدير ، وذكر مع ذلك أن « لا » في الآية يحتمل أن تكون نافية فيكون تأكيد المضارع بعدها شاذ ، وهذا كلام لا نقره عليه لوقوعه في القرآن الكريم وفيما ذكرنا من الشواهد ، وفي قول الآخر :

فَلَا الْجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلَحَّيْنَهَا وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحْوَلُ

٧٣ : — هذا الشاهد مثل من أمثال العرب معناه أن الفرع يحییء على وفق أصله وهو موافق لشطر بيت من الطويل ، وقد وقع هذا الشاهد عجزا في بيت ، وهو قول الشاعر :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْذُبْنَ شَكِيرُهَا

وقد وقع صدر بيت آخر ، وعجزه قوله :

\* قَدِيمًا ، وَبُقُطُّ الزَّادُ مِنَ الزَّادِ \*

اللغة : « عضة » بكسر العين المهملة وفتح الضاد مخففة - شجرة ذات شوك من =



== أشجار البادية ، وللعلماء خلاف طويل في لامها ؛ قليل : لامها واو محذوفة عوض عنها  
هذه التاء بدليل جمعهم إياها على « عضوات » وقيل : لامها هاء محذوفة عوضت منها  
هذه التاء بدليل قولهم « عضته » وقولهم « عاضه » وقيل : هذه التاء الموجودة هي  
لامها ، وقد أشبعنا القول في هذه المذاهب والاستدلال لها في شرحنا على الأثموني  
« شكيرها » الشكير - بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير - ما يبت حول الشجرة ،  
وقد قالوا « شكرت الشجرة تشكر » من باب فرح يفرح - إذا أنبت الشكير  
حول جذرها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب  
بقوله سرق الآتي « مات » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « منهم »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله ميت الآتي « ميت » فاعل مات ، وجملة  
الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « سرق » فعل ماض « ابنه » ابن :  
فاعل سرق مرفوع بالضممة الظاهرة ، وابن مضاف وضمير الغائب العائد إلى ميت مضاف  
إليه « ومن » الواو للاستئناف ، من : حرف جر « عضة » مجرور بمن ، والجار  
والمجرور متعلق بقوله يبتن الآتي « ما » زائدة « يبتن » يبت : فعل مضارع مبني  
على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل  
له من الإعراب « شكيرها » شكير : فاعل يبت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو  
مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عضة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما يبتن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو « يبت »  
بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » الزائدة غير المسبوقه بإن الشرطية .

ومثل هذا الشاهد قولهم في المثل « بعين ما أرينك » يضرب هذا المثل لمن يخفي  
عن صاحبه أمرا هو به عالم ، ومعناه إني أراك بعين بصيرة .

ومثله قولهم في مثل آخر « بجهد ما تبلغنه » يضرب لمن تحمله فعلا فيه مشقة فيصبيه  
الإعباء ، أي لا بد لك من فعله ولو بمشقة وجهد .

ومثله قولهم في مثل آخر « بألم ما تحتنته » وأصله خطاب لامرأة ، و « تحتنته »  
فعل مضارع مبني للمجهول ، وأصله احتنتان : والهاء في آخره هاء السكت ، والمثل يضرب ==

وقال :

— ٤٧٣ — \* قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُكَ وَارِثٌ \*

\*\*\*

= لمن يفعل فعلاً يتألم به ولا بد له من فعله ، وقد حكي سيديوه كل هذه الأمثال في الكتاب ( ١٥٣/٢ ) .

٤٧٣ — هذا الشاهد من كلمة لحاتم الطائي الجواد المعروف ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا \*

وقبل هذا البيت قوله :

أَهِنَ لِلَّذِي نَهَوَى التَّلَادَ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مَتَّكَ كَانِ الْمَالُ نَهْبًا مُقَسَّمًا

الإعراب : « قليلاً » نعت لنعوت محذوف يقع مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف يدل عليه قوله « يحمذك » الآتي ، وتقدير الكلام : يحمذك حمداً قليلاً ، ولم نجعل ناصب المفعول المطلق هو يحمذك الآتي لأن من المقرر أن الفعل المؤكد لا يتقدم معموله عليه ، وليس هذا المعمول ظرفاً فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره « به » جار ومجرور متعلق بـيحمد الآتي « ما » زائدة « يحمذك » يحمّد : فعل مضارع مبني على الفتح لا تصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب مفعول به ليحمد مبني على الفتح في محل نصب « وارث » فاعل يحمد مرفوع بالضمّة الظاهرة « إذا » ظرف متعلق بـيحمد مبني على السكون في محل نصب « نال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وارث « مما » جار ومجرور متعلق بنال « كنت » كان : فعل ماض ناقص وناء المخاطب اسمه « تجمع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة تجمع وفاعله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة ما المجرورة محلاً بمن ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتجمع أي تجمعه « مغنماً » مفعول به لنال .

الشاهد فيه : قوله « ما يحمذك » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو قوله « يحمّد » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » ، وقد ذكر الشيخ خالد =

الخامسة : أن يكون أقلّ ، وذلك بعد لم ، وبعد أداة جزاء غير « إمّا »  
كقوله :

٢٧٤ — \* يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ \*  
=

= أن « ما » هنا زائدة وهى على معنى النفي ، وقال الدمامي : ولا أدري الوجه الذى  
عين ذلك .

وهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما .

الأول : أن المؤلف قد جعل توكيد المضارع المسبوق بما الزائدة غير المصاحبة  
لأن قليلا ، وهو تابع لابن مالك فى هذه العبارة ، وليس المراد به أنه قليل فى ذاته ،  
لأن ابن مالك صرح فى بعض كتبه بأنه كثير ، بل ربما دل كلامه على أنه مطرد ،  
فيجعل كلام ابن هشام على هذا إذا كان تابعا لابن مالك فى اختياراته .

الأمر الثانى : أنه لم يخص ما الزائدة بنوع ، فشمّل ما التى تقع بعد رب ، وقد  
صرح ابن مالك فى شرح كافيته بأن توكيد المضارع الواقع بعدما المتصلة برب شاذ ،  
ووجهه أن الفعل الواقع بعد « ربما » ماضى المعنى غالبا ، ونون التوكيد تقتضى  
الاستقبال ، فهما كالمناقضين ، وكلام سيديويه يشعر بجواز توكيد المضارع الواقع بعد  
ربما ، فقد حكى قول العرب « ربما يقولن ذلك » وقد ورد فى قول الشاعر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي تَمَلَّاتُ

٢٧٥ — نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى أبى حيان الفعسي ، يصف جبلا عنه  
الخصب وحفه النبات ، وهو تابع فى ذلك للمعنى التابع للأعلم الشنتمري ، والذى عليه الناس  
أنه لأبى الصمعاء مساور بن هند العبسي ، وأنه يصف وطب لبّ ، وأبو الصمعاء  
شاعر مخضرم ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

\* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا \*

اللغة : « يحسبه » بخاله ويظنه « الجاهل » الذى لا يعلم حقيقة حاله « شيخاً »  
أصله الرجل الذى جاوز الأربعين ، وأدرك حد الكبر والشيخوخة ، وقد جرى  
العرف على إطلاقه على الرجل من أهل العلم الذى نصب نفسه لإفادة الطالبين « معمما »  
لابساً العمامة .  
=

وكقوله :

\* مَن نَشَقَّقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَرْبٍ \* — ٤٧٥

\*\*\*

== المعنى : وصف الشاعر وطباً من اللبن فقال : من نظر إليه وهو لا يعلم حقيقة حاله ظنه شيخاً قد لبس عمامة بيضاء وتربع فوق كرسیه ، وهو تشبيه هيئة الوطب الذى يظهر اللبن فى أعلاه أبيض شديد البياض بهيئة الشيخ المعمم بعمامة شديدة البياض وهو جالس على الكرسي .

الإعراب : « بحسبه » يحسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى وطب اللبن الموصوف مفعول أول مبني على الضم فى محل نصب « الجاهل » فاعل يحسب مرفوع بالضمة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعلما » يعلم : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف فى محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الجاهل ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شيخاً » مفعول ثانٍ ليحسب « على » حرف جر « كرسیه » كرسى : مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخاً ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « معمما » صفة لشيخ . الشاهد فيه : قوله « لم يعلمن » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو قوله « يعلم » بالنون الخفيفة ، بعد حرف النفي الذى هو لم ، وقد نهناك فيما مضى على شاهد آخر لهذه المسألة . ( انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٠ ) ومثله ما أنشده الخالديان فى الأشباه والنظائر ( ص ١٠٠ ) لبعض الأعراب :

أَلَمْ تَعْلَمَنَّ يَا رَبُّ أَنَّ رُبَّ دَعْوَةٍ دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابَهَا

٤٧٥ — هذا الشاهد من كلمة عدتها ثلاثة أبيات لابنه مرة بن عاهان الحارثى ترى أباه ، وكانت باهلة قد قتلته ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَاقِي \* =

= اللفظة : « تثقف » معناه نجد « آتئب » اسم فاعل فعله آب يؤب بمعنى رجع يرجع .  
 المعنى : إن من تلقاه . منهم سنقتله فلا يرجع إلى قومه أبداً ، ثم بين أن ذلك شفاء  
 لما في صدورهم من حسيكة سببها الدماء التي أريقتم منهم .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « تثقفن »  
 تثقف : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم فعل  
 الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني  
 على السكون لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بـ « تثقف » فليس « الفاء  
 واقعة في جواب الشرط حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض  
 ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير  
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « بآيب » الباء حرف جر زائد ،  
 آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل  
 بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط  
 وجهلة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « من تثقفن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو تثقف بالنون  
 الخفيفة بعد « من » الشرطية .

ونظيره قول ابن الخرج ، وهو من شواهد سيديويه ( ١٥٢/٣ ) :  
 فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُنْقَطِ كُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا  
 الشاهد فيه قوله « تمنعا » حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة وذلك لأنه واقع  
 بعد مهمما التي هي أداة شرط ، وقد قلب النون الخفيفة ألفا الموقوف .  
 ومثله قول الآخر :

تَبَيْتُمْ فَبَاتَ الْخَيْرُ رَانِي فِي التَّرَى حَدِيدًا مَتَى مَا بَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا  
 الشاهد في قوله « ينفعا » حيث أكد بالنون الخفيفة وقلبها ألفا الموقوف ، بعد « متى » .  
 ومن هنا تعلم أن مراد النحاة من قولهم « بعد أداة جزاء غير إما » ما هو أعم من أن  
 يكون الفعل شرطيا كما في بيت الشاهد وأن يكون جوابا وجزاء كما في هذين البيتين  
 اللذين أنشدناهما .

## فصل

## في حكم آخر المؤكّد

اعلم أن هنا أصليين يُستثنى من كل منهما مسألة :

الأصل الأول : أن آخر المؤكّد يُفتح<sup>(١)</sup> ، تقول « لَتَضْرِبَنَّ » و « أَضْرِبَنَّ » ويستثنى [ من ذلك ] أن يكون مُسنّداً إلى ضمير ذى إين ؛ فإنه يحرك آخره حينئذٍ بحركة تجانس ذلك اللين ، كما نشرحه .

والأصل الثانى : أن ذلك اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واواً ، تقول : « أَضْرِبَنَّ يَا قَوْمِ » بضم الباء ، و « أَضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ » بكسرها ، والأصل : اضْرِبُونْ ، واضْرِبِينَ ، ثم حُذِفَت الواو والياء لالتقاء الساكنين .

ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً ، كـ « يَخْشَى » فإنك تحذف آخر الفعل وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة ؛ فتقول « يَا قَوْمِ اخْشَوْنْ » و « يَا هِنْدُ اخْشَيْنْ » فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحذف آخره ، بل قلبه ياء ؛ فتقول « لَيَخْشَيْنَ زَيْدٌ » و « لَتَخْشَيْنَ يَا زَيْدُ » و « لَتَخْشِيَانِ يَا زَيْدَانِ » و « لَتَخْشِيَانِ يَا هِنْدَاتِ » .

\*\*\*

(١) اختلف النحاة في الفتحة التي قبل نون التوكيد المؤكّد بها الفعل المضارع نحو لا تضربن وفعل الأمر نحو اضربن ، فذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسي وابن السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء ، والفعل عندهما مبنى على الفتح ، وذلك لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ، وذهب سيديويه والسيرافي والزجاج إلى أن الفعل - مضارعاً كان أو أمراً - مبنى مع نون التوكيد على السكون لأنه الأصل في البناء ، ثم حرك آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون ، وكانت الحركة هي الفتحة لأنها أخف الحركات ، وعلى هذا يقال في « لا تلعبن » مبنى على سكون مقدّر على آخره منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل التخلص من التقاء الساكنين مع طلب التخفيف ،

## فصل : تفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام :

أحدها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو « قوماً » و « أقعداً » ؛ لئلا يلتقي سا كنان<sup>(١)</sup> ، وعن يونس والكوفيين إجازته<sup>(٢)</sup> ، ثم صرح الفارسي في الحجة بأن يونس يُبقي النون سا كنةً ، وَنَظَرَ ذلك بقراءة نافع ( وَنَحْيَا )<sup>(٣)</sup> وذكر الناظم أنه يكسر النون ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم ( فَذَمَّرَانِهِمْ )

(١) السا كنان هما الألف التي قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة السا كنة فأما نون الرفع فإنها محذوفة ؛ لأن الأمر يبنى حيث شذ على حذف النون ، فإذا كان الفعل مضارعاً مرفوعاً حذفت نون الرفع عند التوكيد أيضاً ، لئلا يحذفها حيث شذ للقرار من اجتماع الأمثال .

(٢) احتج الكوفيون ويونس لجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة السا كنة بعد الألف - سواء أ كانت هذه الألف ضمير الاثنين أم كانت الألف الفارقة بين نون الإناث ونون التوكيد - بأن غاية ما يلزم على هذا الاجتماع هو التقاء سا كنين ليس ثانيهما مدغماً في مثله ، وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا بأساً ، فقد جاء في أمثالهم قولهم « التقت حلقتا البطان » وهم حين يقولون هذا المثل يقولون ألف الاثنين سا كنة مع سكون ما يليها وهو لام التعريف ، وقد وقع ذلك في قول أوس بن حجر :

وَأَزْدَحَمْتُ حَلَقَتَا الْبِطَانِ بِأَقْسَامٍ وَجَاشَتْ نَفُوسُهُمْ جَزَعًا

ونظير ذلك قراءة من قرأ ( محيى ومماتى ) بسكون ياء التكلم مع سكون الألف قبلها ، في الوصل فضلاً عن الوقف ، وقراءة من قرأ ( أأنذرهم أم لم تنذرهم ) بقلب الهمزة الثانية من ( أأنذرهم ) ألفاً سا كنة مع سكون النون التي بعدها ، وقراءة من قرأ ( هؤلاء إن كنتم ) بسكون همزة ( هؤلاء ) مع أن الألف قبلها سا كنة ، وقراءة الجميع في ( كهيعص ) فإن فيها التقاء السا كنين ثلاث مرات وليس ثانيهما مدغماً في مثله ، فدل ذلك كله على أن العرب قد تستسيغ هذا الالتقاء ، فقلنا بجواز مثله فيما نحن بصدده .

(٣) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

تَدْمِيرًا<sup>(١)</sup>، وَجَوَزُهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ (وَلَا تَقْبِعَانِ)<sup>(٢)</sup> بِتَخْفِيفِ النُّونِ .  
وَأَمَّا الشَّدِيدَةُ فَتَقَعُ بَعْدَهَا أُنْفَاقًا ، وَيَجِبُ كَسْرُهَا ، كَقِرَاءَةِ بَاقِي السَّبْعَةِ :  
(وَلَا تَقْبِعَانِ)<sup>(٣)</sup> .

الثاني : أَنَّهَا لَا تُؤَكَّدُ الْفِعْلَ الْمُسَدَّدَ إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ  
الْمَذْكُورَ يَجِبُ أَنْ يُؤَكَّى بَعْدَ فَاعِلِهِ بِالْأَلِفِ فَاصِلَةٍ بَيْنَ التَّوْنَيْنِ قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ ؛  
فَيُقَالُ « اضْرِبْنَاَنَّ » وَقَدْ مَضَى أَنَّ الْخَفِيفَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الْأَلِفِ ، وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ  
فِيمَا تَقْدُمُ أَجَازَهُ هُنَا بِشَرْطِ كَسْرِهَا<sup>(٤)</sup> .

الثالث : أَنَّهَا تَحْذَفُ قَبْلَ السَّاكِنِ ، كَقَوْلِهِ :

٤٧٦ — لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ  
أَصْلُهُ « لَا تُهَيِّنَنَّ » .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣٦ مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ ، وَتَوْجِيهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى أَنَّ الْأَلِفَ  
ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ ، وَالنُّونُ لِلتَّوَكِيدِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٨٩ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ الاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِذَا جَعَلْنَا  
الْوَاوَ حَرْفَ عَطْفٍ وَ « لَا » بَعْدَهَا حَرْفَ نَهْيٍ ، فَتَكُونُ الْأَلِفُ ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ وَالنُّونُ  
لِلتَّوَكِيدِ ، فَإِنْ جَعَلْتَ لَا نَافِيَةً وَالْوَاوَ لِلْحَالِ كَانَتِ النُّونُ عَلَامَةً عَلَى رَفْعِ الْفِعْلِ الْمُسَدَّدِ  
لِأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ؛ وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ .  
(٣) اعْلَمْ أَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ يَغْتَفِرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِشَرْطَيْنِ ؛ أَوَّلُهُمَا : أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ  
السَّاكِنِينَ حَرْفَ لَيْنٍ كَالْأَلِفِ ، وَكَالْوَاوِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا أَوِ الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا ، وَكَالْيَاءِ  
الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا أَوِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا ، وَثَانِيَهُمَا : أَنْ يَكُونَ ثَانِي السَّاكِنِينَ مَدْغَمًا  
فِي مِثْلِهِ ، فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا تَبَيَّنَ لَكَ الْمَرُّ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ فِي جَوَازِ وَقُوعِ  
النُّونِ الشَّدِيدَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ ، وَعَدَمُ جَوَازِ وَقُوعِ الْخَفِيفَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

٤٧٦ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلِمَةِ الْأَضْبُطِ بْنِ قُرَيْبٍ السَّعْدِيُّ ، قَالَ ثَعْلَبُ : بَلَغَنِي  
أَنَّهَا قِيلَتْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ بِدَهْرٍ طَوِيلٍ ؛ وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ هَذِهِ السَّكَلَةِ بَيْتٌ مِنْ  
الْمُنَسْرَحِ قَدْ حُذِفَ مِنْ أَوَّلِ جُزْئِهِ الْأَوَّلِ سَبَبٌ خَفِيفٌ ، فَبَاخِرُ الشُّطْرِ الْأَوَّلِ « أَنْ »  
وَلَا تَلْتَمِثُ إِلَى مَا قِيلَ سِوَى هَذَا ؛ فَإِنْ أَوَّلُ السَّكَلَةِ قَوْلُهُ :



= إِكْلٌ مِّنَ الْهُمُومِ سَعَةً وَالْمُسْنَى وَالصُّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ

اللمعة : «تهين» مضارع من الإهانة ، وهو الإذلال والاحتقار والازدراء «الفقير» أصله في اللغة الذي انكسر فقار ظهره ، ثم أطلق على المعدم الذي لا يجد حاجته من المال لأنه يشبه من انبت ظهره وعدم الحول والقوة «علك» هي لغة في لعلك ، وقد تقدم في أوائل حروف الجزر بيانها وذكر أصحابها «تركع» أصله مضارع من الركوع وهو الانحطاط من أعلى إلى أسفل ، وأراد لعلك أن تصيبك جائحة فتبدل حالك الحسنة بمحالة مفارقة لها «رفعه» أراد بدل حاله السيئة بحالة أخرى حسنة .

المعنى : يقول : لا تحتقر أحداً من الذين تراهم دونك ، ولا تزدره ، ولا تصغر من شأنه ، فإنك لا تدري ما عسى أن تتمخض الأيام عنه ، فربما بدلك من حالك الحسنة حالا سيئة وربما بدلكه هو من حاله السيئة حالا حسنة .

· الإعراب : « لا » حرف نهى مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تهين» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الفقير» مفعول به لتهين منصوب بالفتحة الظاهرة «علك» عل : حرف ترج ونصب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب «أن» حرف مصدرى ونصب «تركع» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «يوما» ظرف زمان منصوب بتركع وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر لعل على أحد التأويلات الثلاثة التي سبق بيانها (في ص ٣١٢ من الجزء الثالث) «والدهر» الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، وضمير الغائب السائد إلى الفقير مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «لا تهين» حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الخفيفة للتخلص =

الرابع : أنها تُعطى فى الوقف حكم التنوين ؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ، كقوله تعالى : ( لَنَسْفَعًا )<sup>(١)</sup> ( وَلَيَكُونَا )<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر :

— ٤٧٧ — \* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا \*

= من التقاء الساكنين الـذين هما نون التوكيد الخفيفة واللام فى « الفقير » لأن الألف التى بينهما ألف الوصل فلا حركه لها عند الوصل ، وقد أبقي فتح آخر الفعل دليلاً على تلك النون المحذوفة . وثبوت الياء التى هى لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكد .

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤٧٧ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التى كان مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وقدم بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قريش ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا \*

. اللمعة : « الميتات » بفتح الميم وسكون الياء - جمع ميتة ، وهى الحيوان المأكول الذى فارق الحياة حتف نفسه من غير تذكية « لا تقربها » أراد لا تطعمها ؛ فبالغ فى ذلك بالنهى عن القرب منها « الشيطان » اسم يطلق على إبليس عدو الله ، وقد يطلق على كل نفس عاتية خارجة عن الجادة التى رسمها الله تعالى .

الإعراب : « إياك » مفعول به لفعل محذوف وجوبا « والميتات » الواو حرف عطف ، الميتات : معطوف على المفعول به ، أو منصوب على نزع الخافض ، على ما ذكرناه من الخلاف فى شرح الشاهد ( رقم ٤٠٣ ) وعلامة نصبه على الحائنين السكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تقربها » تقرب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الميتات = ( ٨ — أوضح المسالك ٤ )

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ ، ويجب حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ في الوصل لأجلها ؛ تقول في الوصل « اضْرِبْ يَاقَوْمِ » و « اضْرِبْ يَاهِنْدُ » والأصل : اضْرِبْ بُونَ واضْرِبْ بَيْنَ ، كما مر ، فإذا وَقَفْتَ حَذَفْتَ النون لشبهها بالتنوين في نحو « جَاءَ زَيْدٌ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين ؛ فتقول : « اضْرِبُوا » و « اضْرِبِي » .

\*\*\*

### هذا باب مالا ينصرف

الاسم إن أَشْبَهَ الحرفَ بُنِيَ كما مر ، وَسُمِّيَ غير متمكن ، وإلاّ أعرب ، ثم المعرب إن أَشْبَهَ الفعلَ مُنِعَ الصرف كما سيأتي ، وَسُمِّيَ غير أمكن ، وإلاّ صُرِفَ ، وَسُمِّيَ أَمَكَنَ<sup>(١)</sup> .

== مفعول به مبني على السكون في محل نصب « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نهى « تعبد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكسرة للتخلص من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الشيطان » مفعول به لتعبد « والله » الواو حرف عطف ، ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم « فاعبدا » الفاء زائدة ، اعبدا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد صرف لامحل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « فاعبدا » حيث أبدل النون الخفيفة ألفا في الوقف كما أن التنوين في الاسم المنصوب يقلب عند الوقف ألفا في نحو قولك « رأيت زيدا » ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الخفيفة ألفا ؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تنبغ الوقف .

(١) اعلم أولا أن في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم ، من جهة لفظه ومن جهة معناه ، أما أنه بدل على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون ، أما البصريون فقالوا : إن دلالة لفظه على أنه فرع عن الاسم =

والصَّرفُ : هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنَى يكون الاسمُ به أَكْنَ، وذلك للمعنى هو عدمُ مشابهته للحرف ولل فعل ، كـ « زَيْدٍ » و « فَرَسٍ » .  
وقد عُلِمَ من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو « مُسَلِّمَاتٍ » فإنه منصرفٌ مع أنه فاقدٌ له ؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم .

\* \* \*

= من جهة كونه مأخوذاً ومشتقاً من المصدر الذى هو اسم ، ولا شك أن المأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وهذا مبني عند البصريين على أن أصل الاشتقاق هو المصدر ، وأما الكوفيون فقالوا : إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركباً من الحدث والزمان ، فهو يدل على الحدث بمادته أى حروفه التى يتألف منها ويدل على الزمان بصيغته أى هيأته ، وذلك مبني عند الكوفيين على قولهم بأن المصدر ليس أصل المشتقات وإنما أصلها الفعل . وأما أن فى معنى الفعل - وهو الحدث - دلالة على أنه فرع عن الاسم فلأن الحدث لا بد له من حدث يحدثه وهو الذى يسمى فى علم النحو الفاعل ، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسماً ، فكان الفعل محتاجاً إلى الاسم ، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له ، وهذا متفق عليه عند الفريقين . ثم اعلم أن للفعل أحكاماً منها أنه لا ينون ، لما قد علمت أن التنوين من خصائص الأسماء ، ومنها أنه لا يجر ، فقد علمت أن الاسم يختص من ألقاب الإعراب بالجر والفعل يختص منها بالجزم .

فإذا علمت هذا سهل عليك أن تعلم أن الاسم إذا وجد فيه علمتان تدل على أنه فرع وكانت إحدى هاتين العلمتين راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل ، وقد علمت مراراً أن الشيء إذا أشبه الشيء ، وقوى هذا الشبه ، فإنه يأخذ حكم ما أشبهه ، فإذا أشبه الاسم الفعل فى علمه واحدة ، أو أشبهه فى وجود علمتين كل منهما يرجع إلى اللفظ - بل لو اجتمعت فيه علل كثيرة ترجع إلى جهة واحدة لم يكن شبيهه بالفعل قوياً ، ومتى وجدت العلمتان اللتان ترجع إحداها لمعناه والأخرى لفظه قوى شبيهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر بالكسرة .

ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صَرْفُهُ لعلَّة واحدة<sup>(١)</sup>، وهو شَيْئَان :

أحدهما : ما فيه أَلِفُ التَّأْنِيثِ مطلقاً ، أى مقصورةً كانت أو ممدودةً ، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أى : سواء وقع نكرة كـ « ذِكْرَى » و « صَحْرَاء » ، أم معرفة كـ « رَضْوَى » و « زَكْرِيَاء » ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جمعا كـ « جَرَحَى » و « أَنْصَبَاء » ، أم اسماً كما تقدم ، أم صفة كـ « حُبْلَى » و « حَمْرَاء » .

والثانى : الجمع المُوازن لِلفَاعِلِ أو مَفَاعِيلِ<sup>(٢)</sup> ، كـ « دَرَاهِم » و « دنانير » .

(١) إنما كانت اللة الواحدة فى هذين الشئين كافية فى منع الاسم من الصرف لأن فى كل واحدة منهما جهتين : جهة ترجع إلى لفظه ، وجهة ترجع إلى معناه ، فقامت الواحدة منهما مقام علتين ، فألف التأنيث لها جهتان ، أولاهما الدلالة على أن مدخولها مؤنث ، وللمؤنث فرع عن المذكور ، وثانيتها لزوم هذه الألف لمصحوبها بخلاف تاء التأنيث فإنها غير لازمة لمدخولها ، بل قد تحذف التاء فيصير مصحوبها مذكرا ، والجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل - وهو ما يسميه النحاة صيغة منتهى الجموع - فيه جهتان دالتان على القرعية ، الجهة الأولى خروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وبيان ذلك أنك لاتجد فى العربية اسما مفردا مفتوح الأول وبعد حرفين من حروفه ألف وبعد هذه الألف حرفان أولهما مكسور حقيقة أو تقديرا ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن ، فى حين أنك تجد لصيغ الجموع الأخرى مفردات على صورتها نحو كتب وسفن فإن نظيرهما من المفردات عنق ، ونحو حر وصفر فإن نظيرهما من المفردات قفل ، وهكذا ، والجهة الثانية دلالة على الجمع ، وأولى هاتين الجهتين راجعة إلى اللفظ ، وثانيتها راجعة إلى المعنى كما لا يخفى عليك بعد ما أوضحناه .

(٢) للراد بمفاعل ههنا : كل اسم بعد ألف جمعه حرفان ، سواء أكان مبدوءا بيمين نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارف وجواهر ، والمراد بمفاعيل : كل اسم بعد ألف تكسيه ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن ، سواء أكان مبدوءا باليمين نحو مصابيح أم لم يكن نحو عصافير وقراطيس .

وإذا كان مفاعل منقوصاً فقد تُبدل كسرته فتحة ؛ فتقلب ياؤه ألفاً ؛ فلا يُنَوِّن ، كـ « مَذَارَى » و « مَذَارَى » ، والغالب أن تبقى كسرته ؛ فإذا خلا من « أل » ، والإضافة أُجْرِي في الرفع والجر تُجْرِي قاضٍ وسائر في حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو ( وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ )<sup>(١)</sup> ( وَالْفَجْرِ وَلِيَالٍ عَشْرٍ )<sup>(٢)</sup> ، وفي النصب تُجْرِي دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته ، نحو ( سِيرُوا فِيهَا لِيَالٍ )<sup>(٣)</sup> .

و « سَرَاوِيلُ » ممنوعُ العرفِ مع أنه مفرد<sup>(٤)</sup> ؛ فقليل : لأنه أعجمي حُجِّلَ عَلَى مُوَازَنِهِ مِنَ الْعَرَبِيِّ ، وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَالَةٍ ، ونقل ابنُ الحَاجِبِ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُهُ ، وأنكر ابنُ مالِكٍ عليه ذلك .  
وإن سُمِّيَ بهذا الجمع أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمي مثل سَرَاوِيلٍ وَشَرَا حِيلٍ

(١) من الآية ٣١ من سورة الأعراف

(٢) من الآيتين ١ و ٢ من سورة الفجر

(٣) من الآية ١٨ من سورة سبأ

(٤) اختلف العلماء في لفظ «سراويل» أم مفرد أعجمي هو قد جاء على وزن الجمع العربي أم هو عربي ، وهو جمع حقيقة له مفرد مستعمل أو مقدر؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه جمع حقيقة ، وله مفرد مستعمل ، وهو سرِوَالَةٌ ، وأنشد دليلاً على ذلك قول الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤُمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُ لِمُسْتَعْطِفٍ

ويقال : مفردة سرِوال - بدون تاء - ومن ذكر أن سراويل جمع له مفرد مستعمل الأخفش وأبو حاتم والحري .

وقيل : إن سراويل مفرد أعجمي جاء على زنة الجمع العربي فعامله العرب معاملة الجمع تبعاً للفظه

والذي صححه كثير من العلماء هو ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ومن ذكرنا من حملة اللغة ، إذ هم نقلوا أثبات ، وقد نقلوا هذا كما نقلوا غيره مما أخذناه عنهم ، وقلنا بمقتضاه ، فلا معنى لرد قولهم في هذا الموضوع وإدعاء أن البيت الذي استشهدوا به مصنوع .

أو لفظ *أَرْجُلٌ* للعلمية مثل *كشاجم*<sup>(١)</sup>، مُنَع الصرف .

\*\*\*

النوع الثاني : ما يمتنع صرفه بعلتين ، وهو نوعان ،  
أحدهما : ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة ، وهو ما وُضِعَ صفة ، وهو إما *مَزِيدٌ*  
في آخره ألف ونون ، أو *مُوازِنٌ* للفعل ، أو *مَعْدُولٌ* .  
أما ذو الزائدتين فهو *فَعْلَانٌ* بشرط أن لا يقبل التاء ؛ إما لأن مؤنثه *فَعْلَى* ،  
كـ « *سَكْرَانٌ* و *غَضَبَانٌ* و *عَطْشَانٌ* » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « *لَمَحْيَانٌ* »<sup>(٢)</sup>  
بخلاف نحو : *مَصَّانٌ* للثيم ، و *سَيْفَانٌ* للطويل ، و *أَلْيَانٌ* لكبير الألية ، و *نَدْمَانٌ* :  
من المنادمة لا مِنْ الدَّم ؛ فإن مؤنثاتها *فَعْلَانَةٌ* .

وأما ذو الوزن فهو *أَفْعَلٌ* بشرط أن لا يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه *فَعْلَاءٌ*  
كـ « *أَحْمَرٌ* » ، أو *فَعْلَى* كـ « *أَفْضَلٌ* » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « *أَكْمَرٌ* »  
و « *آدَرٌ* » ، وإنما *صُرِفَ* *أَرْبَعٌ* في نحو « *مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ* » لأنه  
وضع اسماً ؛ فلم يُلْتَفَتَ لما طرأ له من الوصفية ، وأيضاً فإنه قابل للتاء ،  
وإنما منع بعضهم صرف باب *أَبْطَحَ* وأذم للقيد وأسود وأرقم للحية — مع

(١) كشاجم : لقب شاعر ، والمشهور أنه بضم الكاف .

(٢) أما فعْلَانٌ الذي جاء له مؤنث على وزن فعلى كسكران وغضبان فقد اتفق  
العرب على منعه من الصرف ، ووجه ذلك وجود العلتين الفرعيتين اللتين ترجع  
إحداها إلى لفظه وترجع الأخرى إلى معناه ، أما فرعية اللفظ فهي زيادة الألف  
والنون لأن المزيد فيه فرع عن المجرد من الزيادة ، وأما فرعية المعنى فهي الوصفية لأنها  
فرع الجمود إذ كانت الصفة تحتاج إلى موصوف ، وأما فعْلَانٌ الذي لا مؤنث له كالمحيان  
فقد اختلف فيه ، والصحيح فيه المنع من الصرف على تقدير أن له مؤنثاً على فعلى ،  
وحكى قوم أن من العرب من يصرف هذا النوع بدعوى أنه لو كان له مؤنث  
لكان بالتاء .

أنها أسماء — لأنها وُضعت صفاتٍ ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الإِسْمِيَّة ، وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فَصَرَفَهَا ، وأما أَجْدَلٌ للصقر ، وأُخْيِلٌ لَطائر ذى خِيَلَان ، وأُفْعَى لِلحَيَّة<sup>(١)</sup> ، فإنها أسماء في الأصل والحال ؛ فلهذا صرفت في لُفَّة الأَكْثَر ، وبعضهم يمنع صرفها لِلْمَح معنی الصفة فيها ، وهي القوة والتلون والإيذاء ، قال :

— ٤٧٨ — \* فِرَاحُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلٍ بَازِيَا \*

(١) اختلف النحاة في أصل « أفعى » فذهب أبو علي الفارسي إلى أن أصل مادتها ( ي ف ع ) وعلى هذا يكون أصلها أَيْفَع ، فأُخْرَت الياء التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعى ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، فوزن أفعى على هذا أعلاف ، وذهب ابن جني إلى أن أصل مادتها ( ف و ع ) وعلى هذا يكون أصلها أفوع ، فأُخْرَت الواو التي هي عين الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعو ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت أفعى ، فوزن أفعى على هذا أفلع ، وقال جماعة من أهل هذه الصناعة : أن أصل مادتها ( ف ع و ) بدليل « الأفعوان » فلا تقديم ولا تأخير في حروفها ، وعلى هذا يكون وزن أفعى أفعل ، وعليه يجري كلام المؤلف .

٤٧٨ — هذا الشاهد من كلام القطامي عمير بن شميم ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمُ \*

اللغة : « العقيليين » جمع عقيلي ، وهو النسب إلى عقيل - بضم العين ، بزنة التصغير - وكل عقيل فهو بفتح العين ، إلا عقيل القبيلة ، وعقيل بن خالد ، ويحيى بن عقيل ؛ فهؤلاء الثلاثة بضم العين « لقيتهم » أراد لقاءه إياهم في الحرب « فراح » جمع فرخ ، وهو الصغير من الطيور « القطا » بفتح القاف مقصوراً - جنس من الطير يشبه الحمام « أجدل » من جوارح الطير الكواسر التي تصيد ولا تصاد « بازيا » مثال الأجدل .

المعنى : وصف الشاعر في هذا البيت بني عقيل بأنهم مهازيل ضعاف لا يثبتون عند =



وقال :

٤٧٩ — \* فَمَا طَأْرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيَلَا \*

\*\*\*

= الالتقاء في مهارك الحرب ، وشبههم بالفراخ بن جنس القطا - وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصيد - حين تصادف كاسراً من كواسر الطير .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « العقيلين » اسم كَأَنَّ ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « يوم » ظرف زمان يتعلق بكَأَنَّ لما تضمنته من معنى أشبه « لقيتهم » لقي : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبين العائد إلى العقيلين مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ » خبر كَأَنَّ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « القطا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف « لاقين » لاقى : فعل ماض مبني على الفتح المقدر أو على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « أجدل » مفعول به لللاقين « بازيا » يجوز أن يكون بدلا من أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفا بعاطف مقدر ، ويجوز أن يكون نعتاً لأنه ضمنه معنى جارح أو كاسر أو مختطف ، أو نحو ذلك .

الشاهد فيه : قوله « أجدل » حيث منعه من الصرف مع أنه اسم في الأصل وفي الحال ؛ إذ هو اسم للصقر أحد كواسر الطيور ، والسر الذي من أجله منعه من الصرف هو أنه ضمنه الوصفية - وهي القوة - فانضمت إلى وزن الفعل .

٤٧٩ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصاري رضى الله تعالى عنه ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* ذَرِبْنِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْمَتِي \*

وقبل هذا البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَكَ الْخَيْرُ غَضِي اللَّوْمُ عَنِّي ؛ فَإِنِّي أَحِبُّ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا كَانَ أَجْمَلًا

اللمة : « ذربنى » تركبني ودعبنى ، والمستعمل من هذه المادة المضارع نحو قوله تعالى ( ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه ) والأمر كما في قوله سبحانه : =

« (ذرى ومن خلقت وحيداً) فأما الماضى فقد أماتته العرب « وعلمى بالأمور » أراد خبرته بها الناشئة عن التجربة « شيمتى » خلقى وسجيتى وطبيعتى ، وتجمع على شيم - بكسر الشين وفتح الياء المثناة من تحت ( انظر الشاهد رقم ٤٦٨ ) « بأخيلا » الأخيل - بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة - اسم طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر جسده ، ومن الناس من قال : هو المسمى بالشقراق - بكسر كل من الشين والقاف ، وفتح الراء مشددة ، وبعد الألف قاف أخرى - وبهذه اللمع التى ترى على جناحيه سمى أخيل ، كأنهم أخذوه من الحال الذى هو نقطة سوداء تكون فى الوجه .

الإعراب : « ذرى » ذرى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « وعلمى » الواو واو اللية ، علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « بالأمور » جار ومجرور متعلق بهلم « وشيمتى » الواو حرف عطف ، شيمة : معطوف على علمى ، وياء المتكلم مضاف إليه « فما » الفاء للتعليل ، ما : حرف نفي « طائرى » طائر : مبتدأ أو اسم ما النافية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله أخيل الآنى لما فيه من معنى الوصف « عليك » جار ومجرور متعلق بأخيل أيضا لما ذكرنا « بأخيلا » الباء حرف جر زائد ، وأخيل : خبر المبتدأ إن قدرت ما مهجلة ، وخبر ما إن جعلتها حجازية عاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « بأخيلا » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم فى الأصل والحال ؛ فإنه اسم لطائر معروف ذى خيلان ، ولكنه ضمنه معنى الوصف - وهو التلون أو التشاؤم ؛ لأن العرب تتشاءم بهذا الطائر فيقولون : فلان أشأم من أخيل - فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منعه من الصرف .

وأما ذو العَدَل فنوعان :

أحدهما : مُوَازِنُ فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ ، من الواحد إلى الأربعة باتِّفَاقٍ ، وفي الباقي على الأصَحَّ<sup>(١)</sup> ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ؛ فأصلُ « جاء القومُ أَحَادَ » جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نَعُوتًا ، نحو (أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)<sup>(٢)</sup> أو أحوالا ، نحو (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)<sup>(٣)</sup> أو أخباراً ، نحو « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير .

(١) اختلاف أهل اللغة في وزن فعال ومفعل من واحد إلى عشرة ، أما مسموعان عن العرب أم أن المسموع بعضها وما بقي مقيس على ما سمع منهم ؟ فذهب الكوفيون إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى خمسة ومن عشرة ، وأما ما بين خمسة والعشرة فإنه مقيس ، وتبعهم على هذا الزجاج ، وذهب قوم إلى أنه لا يقاس إلا وزن فعال ، فأما مفعل فلا ، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى ، وذهب أبو عبيدة إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى أربعة ، فأما من خمسة فما فوقها فلم يسمع عنهم ، وحكى أبو عمرو الشيباني أن البنائيين مسموعان من الواحد إلى العشرة ، وقول أبي عمرو هذا هو مختار المؤلف ههنا .

هذا ، وقد ذكر السخاوي أنه يعدل من الواحد إلى العشرة أيضاً على وزن فعلان بضم الفاء وسكون العين - فيقال « وحدان » و « ثنيان » ومن ذلك قول الحماسي :  
قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاكِذِيهِ لَهْمٌ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوَحْدَانَا  
( الزرافات : الجماعات ، يريد أسرعوا لتجدته جماعات وآحاداً : أى واحداً واحداً ) .  
وذهب كثير من حملة اللغة إلى أن قول شاعر الحماسة « وحدانا » جمع واحد ، ونظيره راكب وركبان وصاحب وصحبان ، فلا دليل فيه لما قاله السخاوي .  
وربما استعملت هذه العدولات استعمال الأسماء ، لا استعمال المشتقات ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَحَيْلٌ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ثَنَاءُ الرَّجَالِ وَوَحْدَانُهَا  
(٢) من الآية ١ من سورة فاطر (٣) من الآية ٣ من سورة النساء

الثاني : « آخِرٌ » في نحو « مَرَزْتُ بِنِسْوَةٍ آخِرَ » لأنها جمع الأخرى ،  
والأخرى أنثى آخِرَ — بالفتح — بمعنى مغاير ، وآخِرُ من باب اسم التفضيل ،  
واسمُ التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرّده من أل والإضافة مفرداً مذكراً ،  
نحو ( لِيُؤْسَفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى آبَيْنَا مِنِّي )<sup>(١)</sup> ، ونحو ( قُلْ إِنْ كَانَ  
آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ — إلى قوله سبحانه : أَحَبُّ إِلَيْكُمْ )<sup>(٢)</sup> فكان القياسُ  
أن يقال « مَرَزْتُ بِامْرَأَةٍ آخِرَ » و « بِنِسَاءٍ آخِرَ » و « بِرِجَالٍ آخِرَ »  
و « بِرَجُلَيْنِ آخِرَ » ولكنهم قالوا : أُخْرَى ، وَأَخْرَى ، وآخِرُونَ ، وآخِرَانِ ،  
قال الله تعالى : ( فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى )<sup>(٣)</sup> ( فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ )<sup>(٤)</sup>  
( وَآخِرُونَ أَعْتَرَفُوا )<sup>(٥)</sup> ( فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ )<sup>(٦)</sup> .

وإنما خصَّ النحويون آخَرَ بالذكر لأن في أُخْرَى ألف التانيث ، وهي  
أوضحُ من العَدَلِ ، وآخِرُونَ وآخِرَانِ مُعْرَبَانِ بالحروف فلا مدخلَ لهما  
في هذا الباب ، وأما آخِرٌ فلا عدلَ فيه ، وإنما العَدَلُ في فروعه ، وإنما امتنع  
من الصرف للوصف والوزن .

وإن كانت أُخْرَى بمعنى آخِرَةٍ ، نحو ( وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ )<sup>(٧)</sup> ،  
جُمِعَتْ على أُخْرٍ مصروفاً ؛ لأنَّ مذكرها آخِرٌ — بالكسر — بدليل

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة

(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة

(٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة التوبة

(٦) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة

(٧) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف

(وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى) <sup>(١)</sup> (ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) <sup>(٢)</sup> ،  
فليست من باب اسم التفضيل .  
وإذا سُمِّيَ بشيء من هذه الأنواع بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة  
كأما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

(١) من الآية ٤٧ من سورة النجم (٢) من الآية ٢٠ من سورة العنكبوت  
(٣) هذا الذى ذكره المؤلف - من أنه إذا سُمِّيَ بواحد من الثلاثة التى هى الوصف  
المزيد فى آخره الألف والنون ، والوصف الذى على وزن الفعل ، والوصف المعدول ،  
فإنه بعد التسمية به يبقى بمنوعا من الصرف - هو مذهب جمهور النحاة ، ووجهه  
ما ذكره المؤلف من أن الوصفية لما زالت عنه بالتسمية خلفتها العلمية ، مع أن كلا  
من زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل باقى بحاله على ما كان عليه قبل التسمية ،  
فالملتان اللتان ترجع إحداها إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى موجودتان فيه ، ألا ترى  
أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان وقحطان كما يمنع من  
الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون كشعبان وريان ، وكذلك الوصفية ووزن  
الفعل والعلمية ووزن الفعل ، والوصفية والعدل والعلمية والعدل .

وذهب الأخفش وأبو العباس المبرد إلى أنه إذا سُمِّيَ بالمنوع من الصرف للوصفية  
والعدل كثنى وثلاث وانصرف ، وارتضى هذا المذهب ابن عصفور ، وعلاوا مقاتلهم  
هذه بأن معنى ثثنى المعدول اثنين اثنين ، فإذا سُمِّيَ به صار معناه الذات المعينة ، فزال  
معنى العدل ، وأصبح ما فيه من العلل هو العلمية وحدها ، وهى وحدها لا تمنع صرف  
الاسم ، فمحمد وخالد وعامر أعلام مصروفة .

ويروى عن أبى على الفارسى فى هذه المسألة روايتان ، إحداها كذهب الأخفش  
وأبى العباس ، والثانية كذهب الجماعة ، ونص عبارته فيها « الوصف يزول فيتخلله  
التعريف الذى للعلم ، والعدل قائم فى الحالتين جميعا » اهـ .

ومما يحتج به لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل فإن شبه العدل قائم ، وهو كاف ،  
خصوصا إذا لاحظت أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، فوق أنه يلزم على قول الأخفش  
وأبى العباس أن يكون لنا اسم يمنع من الصرف وهو نسكرة ويصرف وهو معرفة ،  
وهذا ما لا نظير له فى العربية .

النوع الثاني : مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرةً ، وهو سبعة :  
أحدها : العَلَمُ المركب تركيب المزج كـ « بَعْلَمَيْكَ » و « حَضْرَمَوْتَ »  
وقد يضاف أول جزؤه إلى ثانيهما ، وقد يُبْنَيَانِ على الفتح ، وعلى اللغات  
الثلاث فإن كان آخر الأول معتلاً كـ « مَعْدِيكَرِب » و « قَالِي قَلَا » وجب  
سكونه مطلقاً .

الثاني : العَلَمُ ذو الزيادةين كـ « مَرَوَان » ، و « عُثْمَان » ، و « غَطَفَان » ،  
و « أَصْبَهَان » .

الثالث : العَلَمُ المؤنث ، ويتحتم منه من الصرف إن كان بالتاء كـ « فَاطِمَة »  
و « طَلْحَة » ، أو زائداً على ثلاثة كـ « زَيْنَب » و « سُمَاد » ، أو مُحَرَّك  
الوسط كـ « سَقَر » و « لَطَى » ، أو أعجمياً كـ « جَاه » و « جُور » ،  
أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كـ « زَيْد » — اسم امرأة — ويجوز  
في نحو « هِنْد » و « دَعْد » الصرف وتركه <sup>(١)</sup> ، وهو أولى ، والزجاج يؤجبه ،  
وقال عيسى والجزمي والمبرد في نحو « زيد » — اسم امرأة — إنه كمنند .

الرابع : العَلَمُ الأعجمي ، إن كانت علميته في اللغة العجمية ، وزاد على ثلاثة  
كـ « إِبْرَاهِيم » و « إِسْمَاعِيل » وإذا سُمِّيَ بنحو « إِبْجَام » و « فَرِيْد » <sup>(٢)</sup>  
صُرِفَ ؛ لحدوث علميته ، ونحو « نُوح » و « لُوط » و « شَتْر » <sup>(٣)</sup>  
مصروفة ، وقيل : الساكن الوسط ذو وجهين ، والمحرَّكة مُتَحَتِّمُ المنع .

(١) وعلى الوجهين ورذ قول الشاعر :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ

فقد صرف « دعد » في المرة الأولى ، ومنع صرفه في المرة الثانية .

(٢) الفرند — بكسر الفاء والراء جميعاً وسكون النون — جوهر السيف ، قال

أبو منصور الجواليقي في كتاب العرب : هو فارسي معرب .

(٣) شتر — بفتح الشين والتاء جميعاً — اسم لقلمة من أعمال أُران ، وأُران — بفتح =

الخامس : العَلَمُ المُوازن للفعْل ، والمُعْتَبَرُ من وَزْنِ الفَعْلِ أَنْوَاعٌ :  
أحدها : الوزن الذي يَخُصُّ الفَعْلَ كـ « خَضَمَ » لمسكان ، و « تَمَرَّ »  
لفرس ، و « دُئِلَ » لقبيلة ، و « انْطَلَقَ » و « اسْتَخْرَجَ » و « تَقَاتَلَ » أعلاماً .  
الثاني : الوزن الذي به الفَعْلُ أَوَّلِي ؛ لسكونه غالباً فيه كـ « يَأْمِدُ »  
و « إِصْبَعَ » و « أَبْلُمُ » أعلاماً ؛ فإن وجود مَوَازِنِهَا في الفَعْلِ أَكْثَرُ كَالْأَسْرِ  
من ضَرْبٍ ، وَذَهَبٍ ، وَكُتُبٍ .

الثالثُ : الوزنُ الذي به الفَعْلُ أَوَّلِي ؛ لسكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفَعْلِ  
ولا تدلُّ في الاسم ، نحو أَفْكَلٍ وَأَكْلَبٍ ؛ فإن الهمزة فيهما لا تدل ، وهي  
في مَوَازِنِهما من الفَعْلِ نحو أَذْهَبُ وَأَكْتُبُ دالة على التشكُّل .

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفَعْلِ ؛ فخرج  
بالأول نحو « امْرُؤٌ » علماً ؛ فإنه في النصب نظير أَذْهَبُ ، وفي الجر نظير  
اضْرِبْ ؛ فلم يَبْقَ على حالة واحدة ، وبالثاني نحو « رُدَّ » و « قِيلَ »  
و « بَيَعَ » فإن أصلها فُعِلَ ثم صارت بمنزلة قُفِّلَ ودِيكَ فوجب صرفها ،  
ولو سميت بضَرْبٍ محققاً من ضَرْبٍ انصرف اتفاقاً ، ولو سميت بضَرْبٍ  
ثم حَقَّقَتْهُ انصرف أيضاً عند سيديويه ، وخالفه المبردُ لأنه تغيير عارض ،  
وبالثالث نحو « أَلْبَبَ » — بالضم — جمعُ لَبٍّ علماً ؛ لأنه قد بَيَّنَّ الفَعْلُ  
بالفك ، قاله أبو الحسن ، وخُواف لوجود اللوازنة .

= الهمزة وتشديد الراء - إقليم بولاية أذربيجان ، وقد استشكل الدونشري صرف « شتر »  
ونحوه مما هو محرك الوسط ، مع أنهم منعوا صرف العلم المؤنث الأعجمي إذا كان ثلاثياً  
ساكن الوسط ، ولهذا ذكر ابن الحاجب في شرح للفصل الاتفاق على منع صرفه ، ولولا  
الثقة بالمؤلف لقننا إنه سهو منه ، ولكنه حجة ثبت فيما ينقل ، وقد حكى هذا كما حكى  
القول بعدم منعه من الصرف ، وتكون حكاية ابن الحاجب الإجماع بسبب كونه لم  
يطلع على قول مخالف .

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى ، ولا وَزَنُّ هو فيهما على السواء ، وقال عيسى : إلا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضَارَبَ ، وَتَضَارَبَ ، وَدَخَرَجَ ، أعلاماً ، واحتج بقوله :

٤٨٠ — \* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا \* —

٤٨٠ — هذا الشاهد من كلام سحيم بن وثيل الرياحي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي \*

اللغة : « جلا » اختلف في هذه الكلمة : أهي من أصل الوضع فعل أم اسم ، والذين ذهبوا إلى أنها فعل اختلفوا : أهي بانية على فعليتها ، وفي الفعل ضمير مستتر ، وجملة صفة لموصوف محذوف ، أي أنا ابن رجل حلا الأمور وكشفها وأوضحها ، أم أنه قد نقل إلى العلمية وسمى به ، والذين ذهبوا إلى أنه اسم اختلفوا فيه على قولين : أحدهما : أن أصله مصدر ممدود فقصر للضرورة كما سمي بفضل وزيد ، وأصله جلاء ، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف ، وثانيهما أن أصله اسم مقصور وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس « طلاع » هو صيغة مبالغة من الطلوع ، وهو الصعود « الثنايا » جمع ثنية وهي الموضع في أعلى الجبل ، وكنى بقوله « طلاع الثنايا » عن كونه يقتحم الشدائد ويذلل عظام الأمور ، أو عن كونه جليداً صبوراً على الملمات والشدائد .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « جلا » أحسن ما فيه من الأعراب أنه فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام : أنا ابن رجل جلا الأمور ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافة محذوف ، كما ظهر في التقدير « وطلّاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على الخبر ، وهو مضاف و « الثنايا » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جلا » فإن عيسى بن عمر زعم أنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وزعم أن العلم إذا كان منقولاً من فعل كان ممنوعاً من الصرف مطلقاً ، =



وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ «جَلَاً» من قولك «زَيْدٌ جَلَاً» ؛  
ففيه ضمير ، وهو من باب المحكيات ، كقوله :

\* نَبِئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ<sup>(١)</sup> \* [٣٨]

وأن يكون ليس بـ «م» ، بل صفة لمحذوف ، أي : ابنُ رَجُلٍ جَلَاً الأُمُورَ .  
السادس : العلمُ المحنومُ بألف الإلحاق المقصورة ، كـ «عَلَّقَى» ،  
و «أَرْطَى» عَلَمِينَ .

السابع : المعرفة المعدولة ، وهي خمسة أنواع :  
أحدها : فُعَلٌ في التوكيد ، وهي : جُمِعُ ، وَكُتِعُ ، وَبُصِعُ ، وَبُعِعُ ،  
فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن فَعْلَآوَاتٍ ، فإن  
مُفَرَّدَاتِهَا : جَمَعَاءُ ، وَكُتَمَاءُ ، وَبُصَمَاءُ ، وَبَتَمَاءُ ، وإنما قياسُ فَعْلَآءٍ إذا كان  
اسماً أن يُجْمَعَ على فَعْلَآوَاتٍ كَصَحْرَاءَ وَصَحْرَآوَاتٍ .

والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركاً بين الاسم والفعل أوهما فيه سواء لم يكن ممنوعاً  
من الصرف ، وقد أجابوا عن عدم تنوين هذه الكلمة بوجهين ؛ أحدهما : أنه يحتمل  
أن تكون - مع تسليم علميتها - منقولة عن جملة ؛ فهي في الأصل فعل وضمير  
الغائب مستتر فيه ، فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف ، والثاني أنا لا نسلم كونها علماً  
بل هي فعل ماضٍ باقٍ على فعليته ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وجملة الفعل وفاعله  
في محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها .  
(١) نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد سبق ذكره في باب العلم  
(وهو الشاهد رقم ٣٨) والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ،  
وبعده قوله :

\* ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهْمٌ فَدِيدٌ \*

والشاهد فيه هنا قوله «يزيد» فإنه علم منقول عن فعل مضارع وضمير مستتر فيه ،  
ولذلك حكى على ما كان قبل العلمية برفع يزيد مع أنه مضاف إليه ، ولو أنه نقل عن  
الفعل وحده لكان قد جره بالإضافة ، ولما كان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه  
حينئذ ممنوع الصرف للعلمية ووزن الفعل .

الثاني : سَحَرُ إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه ، واستعمل ظرفاً مجرداً من أل والإضافة ، كـ « جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ » ؛ فإنه معرفة معدولة عن السَحَر ، وقال صدرُ الأفاضل : مبنى لتضمنه معنى اللام .

واحتَرَزَ بالقيد الأول من اللبهم ، نحو ( نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ )<sup>(١)</sup> ، وبالثاني من المعين المستعمل غير ظرفٍ ؛ فإنه يجب تعريفه بأل أو الإضافة ، نحو « طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا » ، وبالثالث من نحو « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرِ ، أو سَحَرَهُ » .

الثالث : فَعَلٌ علماً لمذكر ؛ إذا سُمِعَ ممنوعَ الصرفِ وليس فيه عِلَّةٌ ظاهرة غير العلمية ، نحو « عَمَر » و « زُفِر » و « زُحِل » و « جُمِع »<sup>(٢)</sup> ؛ فإنهم قَدَرُوهُ مَعْدُولاً ؛ لأن العلمية لا تستقل بمَنع الصرف مع أن صيغة فَعَلٌ قد كثرت فيها العدل ، كـ « غُدِر » ، و « فُسِق » ، وكـ « جُمِع » ، و « كُتِع » ، وكـ « أُخِر » .

وأما « طَوَّى » فَمَنْ مَنع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة ، لا العدل عن طَاوٍ ؛ لأنه قد أمكن غيره فلا وَجْهَ لتكلفه ، وبؤيده أنه يصرف باعتبار المكان .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

(٢) المحفوظ من ذلك الوزن أربعة عشر لفظاً ، وهى : عمر ، وزفر ، ومضر ، وقثم ، وجشم ، وجمع ، ودلف ، ونعل ، وهبل ، وججا ، وزحل ، وقزح ، وعصم ، وبلغ ، وكلها بضم الأول . وفتح الثاني ، كما أن كلها لبس فيه علة ظاهرة سوى العلمية ، وقد سمعت ممنوعة من الصرف ، فقدرُوا أنها معدولة عن وزن فاعل كعامر بالنسبة لعمر وزافر بالنسبة لزفر ، ليتيم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان ، ولم يكتفوا بالعلمية لأنها وحدها لا تسكنى فى منع الصرف كما قلنا من قبل .

الرابع : فعَالَ عَلَمًا لمؤنث ، كـ « حَذَامِ » و « قَطَامِ » في لغة تميم ؛ فإنهم يَمنعون صَرْفَهُ ، فقال سيديويه : للعلمية والعدل عن فاعلة ، وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوي كـ « زَيْنَب » فإن خُتِمَ بالراء كـ « سَفَارِ » اسمًا لماء ، وكـ « وَبَارِ » اسمًا لقبيلة — بَنُوهُ على الكسر ، إلا قليلا منهم ، وقد اجتمعت اللغتان في قوله :

٤٨١ — أَلَمْ تَرَوْا إِرَمًا وَعَادًا أودى بها الليل والنهار  
ومر دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرة وبارٍ

٤٨١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيديويه ( ج ٢ ص ٤١ ) والبيتان غير متصلين في القصيدة ، وإنما صواب الإنشاد هكذا :

أَلَمْ تَرَوْا إِرَمًا وَعَادًا أودى بها الليل والنهار  
وقبلهم غالت المنايا طسمًا فلم ينجد الحذار  
وحل بالحي من جدس يوم من الشر مستطار  
وأهل جـوأت عليهم وأفست عيشهم فباروا  
فصبحتهم من الدواهي نائحة عقبها الدمار  
ومر دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرة وبارٍ

اللغة : « وبار » اسم أمة قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضا بين اليمن ورمال يبرين ، وسميت هذه الأرض وبار باسم سكانها ، ثم لما هلكت هذه الأمة كما هلكت عاد وحمود وطسم وجدس أضحت أرضها خرابا يبابا ، فعز سلوكها وخيف طرقها ، حتى اعتقد الناس فيما بعد أن الجن تسكن هذه الأرض .

الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « تَرَوْا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « إِرَمًا » مفعول به أول لتروا « وَعَادًا » معطوف عليه « أودى » فعل ماض « بها » جار =

وأهل الحجاز يَبْنُونَ الباب كله على الكسر ؛ تشبيها له بَنَزَال ، كقوله :  
 ٤٨٢ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

= ومجرور متعلق بقوله أودى « الليل » فاعل أودى « والنهار » معطوف عليه « وم »  
 الواو حرف عطف ، م : فعل ماض « دهر » فاعل م « على » حرف جر « وبار »  
 مجرور بعلی ، والجار والمجرور متعلق بم « فهلكت » الفاء حرف عطف ، هلك :  
 فعل ماض ، والتاء للتأنيث « جهرة » مفعول مطلق لفعل محذوف ، نظير قولهم :  
 قعد فلان القرفصاء ، والعين يعربه حالا ، نظير قولهم : طلع زيد بغتة « وبار » فاعل  
 هلكت مرفوع بالضممة الظاهرة :

الشاهد فيه : قوله « وبار » في آخر الشطر الأول من البيت الثاني ، وفي قافية  
 ذلك البيت ؛ فإنه في الموضع الأول بناء على الكسر كما هو لغة الحجازيين وأكثر  
 بني تميم ، ثم أعربه في الموضع الثاني إعراب مالا ينصرف فرفعه بالضممة لما اضطر إلى ذلك .  
 وزعم قوم أن الثانية ليست علما ، بل هي فعل ماض مسند لواو الجماعة ، والجملة  
 معطوفة بالواو على جملة هلكت ، ومن حقها . لي هذا أن ترسم هكذا « فهلكت  
 جهرة وباروا » .

٤٨٢ — نسب بعضهم هذا الشاهد لذيهم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، والصواب  
 أنه للجيهم بن صعيب والد حنيفة وعجل ، وحدام : امرأته ، قاله ابن منظور في لسان  
 العرب ( مادة رقتش ) .

اللغة : « حذام » اسم امرأة ، قال السيوطي : هي حذام بنت الريان بن جسر بن  
 تميم ، ويقال : هي امرأة من عنزة وأبوها العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة .  
 الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قالت » قال : فعل ماض ،  
 والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت مبني على الكسر في محل رفع ، والجملة من الفعل  
 وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا ، صدقوا :  
 فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى حذام  
 مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « فإن » الفاء حرف دال على  
 التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن « ما » اسم موصول خبر إن  
 « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « حذام » فاعل قالت ، =

الخامس : « أُمْسِر » مراداً به اليوم الذي يليه يومك ، ولم يُصَف ولم يُقَرَّن بالألف واللام ، ولم يقع ظرفاً ؛ فإن بعض بنى تميم تمنع صرفه مطلقاً ؛ لأنه مَعْدُول عن الأُمْسِر ، كقوله :  
 \* لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أُمْسَا \* ٤٨٣ —

= مبني على الكسر في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعائد ضمير منصوب بقال ، أى فإن القول هو الذى قالته حذام .  
 الشاهد فيه : قوله « حذام » فى الموضعين ؛ فإنه مبني على الكسر على لغة أهل الحجاز ، ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرفعه لأنه وقع فاعلاً ، وقد دلت قوافي القصيدة على أن الثانية مكسورة ؛ فهى التى تدل دلالة ظاهرة على المقصود ، والأولى محمولة عليها .

٤٨٣ — هذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٤ ) ، والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا \*

اللغة : « لقد رأيت » يروى « إني رأيت » « عجبا » انظر فى معنى العجب ما قدمناه فى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « عجائزا » جمع عجوز ، وهى من النساء المرأة التى هربت وشاخت « السعالي » جمع سعلالة - بكسر السين ومكون العين - وهى الغول ، والعرب تشبه كل ما يبعث الرعب والخوف فى النفوس بالغول ، ولا يزال هذا التشبيه جارياً على ألسنة العامة فى مصر .

ورواية الأعلام \* عجائزا مثل الأفاعى خمسا \*

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمها مبني على السكون فى محل نصب « رأيت » فعل وفاعل « عجبا » مفعول به لرأيت ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « مذ » حرف جر « أمسا » ظرف زمان مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل ، ومن روى « لقد رأيت » كالمؤلف هنا فاللام عنده واقعة فى - راب قسم =

وجهورهم يخص ذلك بحالة الرفع ، كقوله :  
٤٨٤ — اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذي تضمن أمس

== مقدر ، والتقدير : والله لقد رأيت ، وقد : حرف تحقيق ، ورأيت : فعل وفاعل ، وعجبا : مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .  
الشاهد فيه : قوله « مذ أمس » فإنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ فدل على أن قوما من العرب يعاملون هذا اللفظ معاملة الاسم الذي لا ينصرف في أحواله كلها ومن الناس من قال : إن « أمس » في البيت فعل ماض ، والتقدير « مذ أمسى المساء » وأنت جدير أن الرسم لا يحتمل هذا التأويل ؛ لأنه يقتضى كتابة الكلمة بالياء ؛ لأن الألف رابعة .

٤٨٤ — ولم أف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو بيت من الخفيف .

اللمعة : « اعتصم » تقول : اعتصم فلان بكدا ، تريد أنه استمسك به وجعله عصمة له يرجع إليه عند الشدة ، والمراد هنا الأمر بالثقة ، والتأكد من حدوث الفرج بعد الضيق ، وعدم الاستسلام إلى القنوط واليأس من تبدل الأحوال « الرجاء » هو الأمل وتوقع حصول ما تطلبه وترقبه « عن » ظهر ، ويروى في مكانه « عن » بالزاي ، ومعناه قهر وغلب ، ومنه قول الشاعر :

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَمْرُكَ فَأَضْحَتُ تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَفَا حُ

« بأس » بالباء الموحدة - أى شدة ومشقة ، ويقع في بعض الأمهات « يأس » بالمشنة التحتية « تناس » معناه تغافل ، ولا تلق بالاله .

الإعراب : « اعتصم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالرجاء » جار ومجرور متعلق بقوله اعتصم « إن » حرف شرط جازم « عن » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « بأس » فاعل عن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وتناس » الواو عاطفة ، تناس : فعل أمر مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الذي » اسم موصول مفعول به لتناس « تضمن » فعل ماض « أمس » فاعله مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من تضمن وفاعله لا محل لها من الإعراب ==

والحجازيون يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مطلقاً ، عَلَى تَقْدِيرِهِ مُضَمَّنًا مَعْنَى  
لِللَامِ ، قَالَ :

٤٨٥ — \* وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ \*  
وَالْقَوَافِي بِجَرُورَةٍ .

= صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب يتضمن محذوف ، وتقدير الكلام : وتناس  
تضمنه أَمْسٍ .

الشاهد فيه : قوله « تضمن أَمْسٍ » فإنه مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ فدل ذلك على  
أن قوماً من العرب يعربون هذه الكلمة ، ولا يبنونها كالحجازيين .  
٤٨٥ — قد نسبوا هذا الشاهد لتبع بن الأقرن ، ومنهم من يقول : هو لأستقف  
نجران ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ \*

اللغة : « مضى » ذهب « بفصل قضائه » أراد بقضائه الفاصل : أى القاطع ؛  
فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .  
الإعراب : « اليوم » هو بالرفع مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أعلم » فعل  
مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » اسم  
موصول مفعول به لأعلم مبنى على السكون في محل نصب « يجيء » فعل مضارع مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم « به »  
جاز ومجرور متعلق بقوله يجيء ، وجمله يجيء وفاعله وما تعلق به لا محل لها من  
الإعراب صلة ما الموصولة ، وجمله أعلم وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « ومضى »  
الواو حرف عطف ، مضى : فعل ماض « بفصل » الباء حرف جر ، فصل : مجرور  
بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف  
وقضاء من « قضائه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقضاء مضاف وضمير  
الغائب العائد إلى أَمْسٍ مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « أَمْسٍ » فاعل  
مضى مبنى على الكسر في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « أَمْسٍ » فإنه مكسور مع أنه في مكان المرفوع لكونه فاعلاً ؛  
فهو يدل على أن من لغة قوم من العرب بناء هذا اللفظ على الكسر .

فإن أردتَ بأمسٍ يوماً من الأيام الماضية مُبهمًا ، أو عرّفته بالإضافة ،  
أو بالأداة فهو مُعرَّبٌ إجماعاً ، وإن استعملت المجرّد المراد به معيّنٌ ظرفاً  
فهو مَبْنِيٌّ إجماعاً .

\*\*\*

فصل : يَعرِضُ الصرفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب<sup>(١)</sup> :

الأول : أن يكون أحدُ سَبَبِيهِ العِلْمِيَّةِ ثم يَنكَّرُ ؛ تقول « رَبُّ فَاطِمَةَ  
وَعِمْرَانَ وَعُمَرَ وَيَزِيدَ وَإِبْرَاهِيمَ وَمَعْدِيكَرِبَ وَأَرْطَى » .  
ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العِلْمِيَّةِ ، كـ « أَسْحَرُ » و « سَكْرَانُ »  
فسببويه يُبْقِيهِ غير منصرفٍ ، وخالفه الأَخْفَشُ في الحواشي ، ووَافَقَهُ  
في الأوسط<sup>(٢)</sup> .

الثاني : التَّصْغِيرُ الْمُرِيبُ لأحد السببين ، كـ « حُمَيْدٌ » و « عُثَيْرٌ » في أحمد  
وعمر ، وعكسُ ذلك نحو « تَحْلِيءٌ » علماً ؛ فإنه ينصرف مُكَبَّرًا ولا ينصرف  
مُصَغَّرًا ؛ لاستكمال العلتين بالتصغير<sup>(٣)</sup> .

(١) في هذه المسألة قولان آخران غير القول الذي اختاره المؤلف والذي حاصله  
أنه لا يجوز صرف الاسم الذي اجتمع فيه العلتان اللتان تقتضيان منعه من الصرف إلا  
بسبب من هذه الأسباب ، فأما أحد هذين القولين فهو أنه يجوز صرف الاسم الذي  
اجتمع فيه العلتان المذكورتان مطلقاً ، أي وجد واحد من هذه الأسباب الأربعة أو  
لم يوجد ، وأما القول الثاني فحاصله أنه يجوز صرف الاسم الذي على صيغة منتهى الجموع -  
وهو المعبر عنه بالجمع الذي لانظير له في الآحاد - في الاختيار مطلقاً : أي وجد أحد  
الأسباب المذكورة أو لم يوجد .

(٢) قد مضى قولنا في الاسم الذي اجتمع فيه الوصفية والعدل ، ثم زالت عنه  
الوصفية فسمى به ، وبيننا مذاهب النحاة فيه ، وعلة كل قول منها .

(٣) لأنه بعد التصغير يصير « تَحْلِيءٌ » على وزن تدحرج مضارع دحرج .



الثالث : إرادة التماس ، كقراءة نافع والكسائي ( سَلَّاسِلًا )<sup>(١)</sup> ،  
و ( قَوَّارِيرًا )<sup>(٢)</sup> ، وقراءة الأعشى ( وَلَا يَغْوُنَا وَيُعَوَّقَا وَنَسْرًا )<sup>(٣)</sup> .

الرابع : الضرورة ، كقوله :

— ٤٨٦ — \* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخُدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ \*

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٢٣ من سورة نوح .

٤٨٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر ، من معلقته المشهورة  
التي من بحر الطويل ، وقد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف  
ههنا صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

\* فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي \*

اللغة : « الخدر » بكسر الخاء المعجمة وسكون الهمزة - أصله المنزل تقصر  
فيه النساء ، ومنه قالوا « هذه امرأة مخدرة » أى مقصورة فى خدرها ومنزلها  
لاتبرحها ، ويكون بهذه العبارة عن كونها مخدومة مكفية أمور نفسها لاتخرج لحاجة  
من حوائجها ، وأراد امرؤ القيس بالخدر المودج ، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير  
ثم ترخى فوقها مستور لتكون بداخله النساء ، ويدل لهذا ما بعد البيت من أبيات  
القصيدة « عنيزة » بضم العين وفتح النون ، بزنة التصغير - هو لقب فاطمة ابنة عمه ،  
وقد سماها باسمها فى بيت بعد ذلك فى هذه القصيدة وهو الشاهد رقم ٥٤ الذى مضى  
فى شواهد باب الترخيم « الويلات » جمع ويلة - بفتح الواو وسكون الياء - وهى العذاب  
الشديد « مرجلى » اسم فاعل مضاف لياء المتكلم ، وفعله « أرجله » أى صيره راجلا ،  
أى ماشياً على رجليه ، ليس له مطية يركبها .

الإعراب : « ويوم » الواو حرف عطف ، يوم : معطوف على ما قبله ، وهو قوله  
فى بيت سابق على بيت الشاهد \* ويوم عقرت للعذارى مطيقى \* « دخلت » فعل  
وفاعل « الخدر » مفعول به لدخلت « خدر » بدل من الخدر ، وهو مضاف و « عنيزة »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، رجلة دخلت الخدر فى محل جر بإضافة يوم =

وعن بعضهم اطرأ ذلك في لغة<sup>(١)</sup>.

وأجاز الكوفيون<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup> والفارسي المصطر أن يمنع صرف المنصرف ، وأباه سائر البصريين ، واحتج عليهم بنحو قوله :

٤٨٧ — طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ ؛ إِذْ هَوَتْ

بِشَبِيبٍ غَائِلَةٍ الْتَفُوسِ غَدُورِ

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام .

\*\*\*

= إليها « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الولايات » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب مقول القول « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب « مرجلي » مرجل : خبر إن ، ومرجل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة لا محل لها تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « عنيزة » حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك مع كونه علماؤنث (١) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فخرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

(٢) وافق أبو موسى الخامض - وهو من شيوخ الكوفيين - علماء البصرة في هذا الموضوع ، كما وافق الأخفش وأبو علي الفارسي - وهما من شيوخ البصريين - علماء الكوفة على ما قد ذهبوا إليه في هذا الموضوع .

٤٨٧ — هذا الشاهد بيت من السكامل من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، من

كلمة له يمدح فيها سفيان بن الأبريد .

اللغة : « الأزارق » جمع أزرق ، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق أحد رؤوس الخوارج ، وكان من حقه أن يقول « الأزارقة » كما قالوا في جمع أشعري أشاعرة وفي جمع مهلب مهالبة ؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضا عن ياء النسبة ، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن « بالكتائب » الكتائب : جمع كتيبة ، =

وهى الفصيلة من الجيش ، وتطلق الكتبية على الخيل المغيرة من المائة إلى الألف «هوت» سقطت «عائلة النفوس» أراد المنية ؛ لأنها تقتل الناس وتفتك بهم «شبيب» هوشيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، كان رأسا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك ابن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفي ، وفيه يقول شاعر من شعراء الخوارج :

فَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَابِنٌ مَرْوَانَ وَابْنُهُ

وَعَمْرُو ، وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبٌ  
فَمِنَّا حُصَيْنٌ وَالْبَطِينُ وَقَعْنَبٌ وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبٌ

الإعراب : « طلب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدحوش « الأزرق » مفعول به لطلب منصوب بالفتحة الظاهرة « بالكتائب » جار ومجرور متعلق بطلب « إذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب « هوت » هوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بشبيب » الباء حرف جر ، شبيب : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العلمية فيه « غائلة » فاعل هوت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « النفوس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غدور » نعت لغائلة النفوس ، وجملة هوت وفاعله في محل جر بإضافة إذ الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « بشبيب » حيث منعه الصرف - مع أنه ليس مما يمنع صرفه - حين اضطر إلى ذلك .

ومثله قول موسى شهوات يمدح محمد بن عباد :

قَالَتْ قُرَيْشٌ وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ إِنَّ ابْنَ عِبَادَ فِيهَا وَالِدَ حَدَرٍ  
فمنع « عباد » من الصرف وليس فيه غير العلمية .

ومثله قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِسٌ يَقُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجَمُّعٍ  
فقد منع « مرداس » من التنوين مع أنه لا يوجد فيه غير العلمية .

فصل : المنقوص المستحق لمنع الصرف ؛ إن كان غير علم حُذفت ياءه رفعا وجرا ، ونُونٌ باتِّفاق ، كـ « جَوَارٍ » و « أُعْيِمَ » ، وكذا إن كان علما كـ « قَاضٍ » علم امرأته ، وكـ « يَزْمِي » علما ، خلافاً ليونس وعيسى<sup>(١)</sup> والسكائي ؛ فإنهم يُثَبِّتُونَ الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جراً كما في النصب ، احتجاجاً بقوله :

— ٤٨٨ — \* قَدْ عَجِبْتُ مِثِّي وَمِنْ يُعْيِلِيَا \*

= ومثله قول الآخر :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنْوُخٍ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ كُلِّي بَزَوْبَرَا  
 فقد منع « زور » الصرف ، وجره بالفتحة ضرورة ، ومثله قول دوسر القريني :  
 وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَّاءُ قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ  
 فقد منع « دوسر » من الصرف وجره بالفتحة ، ولا يوجد فيه غير العلمية .  
 وقد قال ابن هشام للمؤلف في منع صرف المنصرف « وهو الصحيح ، لكثرة ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » اهـ .  
 (١) الذي اختاره المؤلف في هذه المسألة هو مذهب سيويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين ، ومخالفوهم في ذلك هم يونس وعيسى بن عمر من البصريين ، والسكائي وأبو زيد والبغداديون .  
 ٤٨٨ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو في كتاب سيويه ( ج ٢ ص ٥٩ ) غير منسوب ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله :

\* لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا \*

اللمعة : « يعيليا » تصغير يعلى علم رجل « خلقا » بفتح الخاء واللام جميعاً — أراد به رث الهيئة « مقوليا » هو المنجافي المنكش .  
 الإعراب : « قد » حرف تحقيق « عجبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « مني » جار ومجرور متعلق بعجب « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « يعيليا » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة =

وذلك عند الجمهور ضرورة ، كقوله في غير العلم :  
 ٤٨٩ — \* وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوْلِيَاً \*

\*\*\*

= نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، ألا ترى أنه صار على مثال يبيطر ، والألف فيه للاطلاق « لما » ظرف زمان بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بعجب « رأتني » رأى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « خلقا » إن جعلت رأى بصرية - وهو الأظهر - فهذا حال من ياء المتكلم ، وإن جعلت رأى علمية فهو مفعول ثان لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « مقلوليا » نعت لقوله خلقا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة رأى وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة لما الحينية إليها .

الشاهد فيه : قوله « يعيليا » فإنه مصغر يعلى ، وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع ، وهو مع ذلك منقوص ، وقد عامله معاملة الصحيح ، وهذا مذهب يونس ومن ذكر المؤلف ، ومذهب سيديويه والتحليل أنه ضرورة .

٤٨٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه عبدالله بن أبي إسحاق النحوى الحصرى بالولاء ، وكان عبد الله يلحن الفرزدق كثيراً ، حتى إنه قال لما بلغه هذا البيت : قولوا له ، هجوتني فلهجت أيضاً ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* قَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ \*

اللغة : « المولى » له عدة معان ، والمراد منه ههنا مولى العتاقة أو مولى المحالفة ، وكل واحد منهما لا يكون متصل النسب بالقبيلة ، ولكنه لصيق بها ؛ والمولى في نظر العرب من الحسة والضعة بحيث لا يرونهم في مصافهم ، وقد زاد الفرزدق فجعل عبدالله مولى موال ، ولم يكتف بأن يجعله مولى .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « عبد » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « مولى » خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو لا محل لها من الإعراب « هجوته » هجا : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائب =

## هذا باب إعراب الفعل

رافع المضارع تجرؤه من الناصب والجازم وفقاً للقرآن ، لا حُلُولُهُ محلّ الاسم خلافاً للبصريين ؛ لانتقاضه بنحو « هَلَّا تَفْعَلُ » <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= العائد إلى عبد الله مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو «ولكن» الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر «عبد» اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «الله» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «مولى» خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و «مواليا» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع ، والألف للاطلاق ،

الشاهد فيه : قوله «مواليا» حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

\*\*\*

(١) اعلم أولاً أن النحويين جميعاً متفقون على أن الأصل في الاسم هو الإعراب ، فلا يسأل عن علة إعراب ما هو معرب منه ، لأنه جاء على ما هو الأصل في نوعه ، وكل ما جاء على الأصل لا يسأل عن علة ما جاء مبنياً من الأسماء لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه ، وقد علموا بناء ما جاء مبنياً من الأسماء بأنه أشبه الحرف في لفظه أوفى معناه أوفى استعماله ، على ما علمت في باب المعرب والمبني أول الكتاب ، وقد وجهوا كون الأصل في الاسم هو الإعراب بأنه يتوارد عليه من المعاني المختلفة ما لا يمكن تمييز بعضها من بعض إلا بالإعراب ، ومعنى هذا أن العبارة الواحدة من الكلام قد تحتل معاني متعددة ، ولا يأتى لك تمييز معنى من هذه المعاني إلا بإعراب ألفاظ هذه العبارة ، وخذ لذلك مثلاً عبارة «ما أحسن خالد» فإن هذه العبارة تحتل أن يكون مراد التسكلم بها التعجب من حسن خالد ، وأن يكون مراد =

== المتكلم بها الاستفهام عما استقر الحسن فيه من أجزاء خالد، وأن يكون مراد المتكلم بها الإخبار عن انتفاء حصول إحسان من خالد، ولولا حركات الإعراب التي تقع على أجزاء هذا التركيب لم يعرف السامع ما يريد المتكلم من هذه المعاني، فإذا فتح «أحسن» ونصب «خالدا» وقال «ما أحسن خالدا» دل على أنه يتعجب من حسن خالد بسبب أنه فاق أمثاله فيه، وإذا رفع «أحسن» وخفض خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يستفهم من المخاطب ليسين له أى أجزاء خالد أحسن لتشابه هذه الأجزاء عليه في الحسن، واستدعى بهذه العبارة جوابا من المخاطب، وإذا فتح «أحسن» ورفع خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يخبر المخاطب بانتفاء وقوع إحسان من خالد، ولم يكن مستدعيا لجواب من المخاطب، ولا يمكن أن يميز معنى من هذه المعاني عن أخويه بشيء آخر غير الإعراب أو الإتيان بكلام آخر ورك هذا الكلام بته، فكان ذلك دليلا على أن الإعراب أصل في الأسماء

ثم اعلم أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا في الأصل في الأفعال ما هو؟ فقال البصريون: الأصل في الأفعال البناء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي ولا عن علة بناء فعل الأمر الذي يقولون هم بينائه لأن كل واحد منهما قد جاء على ما هو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وقال الكوفيون: الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر الذي يقولون هم بإعرابه لأن كلا منهما قد جاء على ما هو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة بناء الفعل الماضي لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه.

وإذا علمت هذا الكلام على هذا الوجه فلفصل الدقيق التفصيل فاعلم أن النحاة جميعهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب.

فأما الكوفيون فقالوا: إن إعراب الفعل المضارع قد جاء على ما هو الأصل في نوعه فلا يسأل عن علته، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعاني المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب، وضربوا لذلك مثلاً عبارة «لا تعن الجفاء وتمدح خالدا» فإن هذه العبارة تحتل أن يكون المتكلم قد أراد أن ينهى المخاطب عن =

= كل واحد من الأمرين عنايته بالجفاء ومدحه خالدا ، سواء أفعل واحدا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، كما تحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين فأما أن يفعل واحدا منهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلا يريد أن ينهيه عنه ، كما تحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمر الأول وهو عنايته بالجفاء في هذه العبارة ويبيح له أن يفعل الثاني وهو مدح خالد ، ويتميز بعض هذه المعاني من أخويه بمحركات الإعراب ، فإذا جاء المتكلم بالفعلين - وهما « تعن » و « تمدح » - محزومين دل على أنه سلط « لا » الناهية على كل منهما وعلى أنه أراد بالواو العطف وعلى أنه يريد نهي المخاطب عن فعل كل واحد من الأمرين ، سواء أفعل كلا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، وإذا جاء المتكلم بالفعل الأول محزوما وبالفعل الثاني منصوبا دل على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول وحده وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني معنى المعية ، ودل ذلك على أنه ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين ، فأما فعل أحدهما مستقلا ، إما الأول وإما الثاني فلم يتعلق النهي به ، وإذا جاء بالفعل الأول محزوما وبالفعل الثاني مرفوعا دل ذلك على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول دون الثاني ، وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني الاستئناف ، ودل الكلام على أن المتكلم ينهى المخاطب عن الفعل الأول ويبيح له الفعل الثاني ، فلما كانت المعاني المختلفة التي تنفقر في التمييز بينها إلى الإعراب تنوارد على الفعل كما تنوارد على الاسم وجب أن يكون الإعراب أصلا في الأفعال كما أوجب ذلك أن يكون الإعراب أصلا في الأسماء كما تقررون .

ويمكن أن يقال في شأن هذا التوجيه الذي تمسك به الكوفيون : إن بين احتياج الاسم إلى الإعراب واحتياج الفعل إليه فرقا واضحا ، وذلك لأن احتياج الاسم إلى الإعراب لا يزول بغير الإعراب ، أما احتياج الفعل إلى الإعراب فيزول بالإعراب كما ذكرتم ويزول بغير الإعراب ، وذلك كأن تضع موضع الفعل اسما وتبقى بقية العبارة على ما هي عليه كأن تقول في العبارة التي شرحنا معانيها ودلالة الإعراب على كل معنى منها ، إن أردت النهي عن كل واحد من الأمرين قلت « لا تعن بالجفاء ومدح خالد » وإن أردت النهي عن فعلهما متصاحبين قلت « لا تعن بالجفاء مادحا خالدا » وإن أردت =



= انتهى عن الأول وإباحة الثاني قلت «لأنن بالجفاء ولك مدح خالد» فلما افترق احتياج أحدهما عن احتياج الآخر لم يكن ما أدى إليه الاحتياج في الاسم واجب الحصول في الفعل ، وهذا أمر في غاية الوضوح .

وأما البصريون فقالوا : إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم ، في عدة وجوه ، والشئ إذا شابه الشئ شيها قويا أخذ حكمه ، وقد علمت أن من حكم الاسم الإعراب ، فأخذ الفعل المضارع - لما أشبهه شيها قويا - هذا الحكم .

فأما وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم فخمسة وجوه .

الوجه الأول : أن الفعل المضارع يقع في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم ، ألا ترى أن الاسم يقع خبرا نحو « زيد قائم » والفعل المضارع يقع خبرا نحو « زيد يقوم » والاسم يقع صفة نحو « هذا رجل جواد » والفعل المضارع يقع صفة نحو « هذا رجل يجود » والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو « جاءنا الذي قام أبوه » أو وحده نحو « جاء القائم » وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو « جاءنا الذي يقوم أبوه » ونحو « جاء الذي يقوم » والاسم يقع حالا نحو « جاء زيد راكبا » والفعل المضارع يقع حالا نحو « جاء زيد يركب » فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم كان شبيها به .

الوجه الثاني : أن الفعل المضارع قد يحتاج إلى حركات الإعراب لبيان المعنى المراد منه في العبارة كما أن الاسم يحتاج إلى حركات الإعراب ليدل على المعنى المراد منه ، وقد ضربنا لذلك مثلا في الاسم كما ضربنا له مثلا في الفعل فيما أسلفناه في هذا المبحث ، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا .

فإن قلت : أفلمست قد أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه لقصور هذا المعنى في الفعل عنه في الاسم ، لأنه في الفعل غير متعين ، وهو في الاسم متعين ؟ .

قلت : إنما أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه فيجعلوه سببا موجبا لأن يكون الإعراب أصلا في الفعل كما كان سببا موجبا لكون الإعراب أصلا في الاسم ، فأما أن يكون هذا وجها من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم فلمست أنكر شيئا منه ، وخاصة لأنني أعلم أن وجه الشبه يكون في المشبه أضعف منه في المشبه به .

وأنت لو تأملت في الأمر مليا وجدت الكوفيين يحكمون بكون الإعراب أصلا في الفعل قياسا =

على الاسم، ويجعلون توارد المعاني المختلفة المحتاجة في التمييز بينها إلى الإعراب علة لهذا القياس، وقد علمنا أن وجود العلة في الفرع - وهو هنا الفعل - يجب أن يكون مثل وجودها في الأصل - وهو هنا الاسم - فإذا ضعف وجود العلة في الفرع عن وجودها في الأصل كان قياسا مع الفارق، وهو لا يجوز، أما البصريون فيذكرون أن علة الإعراب في الفعل المضارع هي مشابهته للاسم، ويذكرون وجوه المشابهة العديدة ومن بينها هذا الوجه، فإن ضعف وجه منها كانت بقية الوجوه كافية في إثبات المشابهة، فافتقر أمر ذكر هذا الوجه في كلام البصريين عن ذكره في كلام السكوفيين، فنظن لذلك والله يرشدك.

الوجه الثالث من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم: أن الفعل المضارع بحسب وضعه يكون شائعا ثم يعرض له التخصص بما يلحق به، ألسنت ترى أنك لو قلت « يحضر محمد » كان هذا الفعل صالحا للزمان الحاضر وللزمان المستقبل بجميع أحوال الزمانين، فإذا قلت « سيحضر علي » أو « سوف يحضر خالد » أو « ليعضرن محمد » تخصص - بما لحق به من السين وأختها سوف ومن نون التوكيد - بالزمان المستقبل، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائعا كرجل وكتاب فإن الأول يشمل كل رجل والثاني يشمل كل كتاب، فإذا قلت « الرجل » تخصص بما لحق به من أل، وإذا قلت « الكتاب » تخصص بما لحق به من أل أيضا.

الوجه الرابع منها: أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء التي تتصل بخبر إن المكسورة كما تدخل على الاسم، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر، تقول « إن محمدا يضرب عمرا » كما تقول « إن محمدا يضارب عمرا » ولا يجوز لك أن تقول « إن محمدا لضرب عمرا » ولا أن تقول « إن محمدا لا يضرب عمرا » فلما وجدنا الفعل المضارع تقترب به هذه اللام ولا تقترب بأخويه الماضي والأمر، ووجدنا الأصل في هذه اللام أن تقترب بالاسم علمنا أن المضارع يشبه الاسم ولا يشبهه الماضي ولا الأمر.

الوجه الخامس منها: أن الفعل المضارع واسم الفاعل يجريان معا على حركات وسكنات متوافقة، فضارب يجري في الحركات والسكون على ما يجري عليه بضرب، ومستغفر يجري كذلك مع يستغفر، وهكذا، ونعني بذلك أن الحرف المتحرك في اسم الفاعل يقابله = ( ١٠ - أوضح المسالك ٤ )

== حرف متحرك في الفعل المضارع ، وإن لم تكن الحركة في الفعل المضارع هي نفس الحركة التي في اسم الفاعل ، ولا يقدح في ذلك نحو بقول مع قائل ويبيع مع بائع حيث تجد الحرف الثاني من المضارع متحركاً في حين أن ثاني حروف اسم الفاعل ساكن لأن أصل الحرف الثاني من المضارع ساكن أيضاً إلا أنه تحرك لعلته تصريفية .

وإذا علمت أن النحاة كلهم كوفيم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب فاعلم أيضاً أنهم كلهم متفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازم فهو مرفوع لفظاً نحو « يضرب » من قولك « يضرب زيد عمرا » أو تقديرنا نحو « يسعى » من قولك « يسعى محمد إلى الخير » أو محلاً نحو « بسعين » من قولك « ليسعين محمد إلى الخير » ولكنهم يختلفون في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع ، ولهم في هذا الموضوع أربعة أقوال ، ونحن نذكرها لك موضحة ، ونذكر لك - مع كل قول - ما عسى أن يكون قد ورد عليه من الاعتراض ، ثم ما عسى أن يندفع به هذا الاعتراض إن رأينا أنه مدفوع .

القول الأول - وهو قول المرء وغيره من حذاق الكوفيين ، وقول الأخفش من البصريين ، وهو اختيار ابن مالك - وحاصله أن الذي يرفع المضارع لفظاً أو تقديرًا أو محلاً هو تجرده من الناصب والجازم ، وإلى هذا يشير قول ابن مالك :

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

وقد استدلوا لهذا المذهب بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازم وجوداً وعدمًا ، نعى أنه كلما وجد التجرد المذكور وجد الرفع ، وكلما امتنع التجرد المذكور بأن سبقه ناصب أو جازم امتنع الرفع ، وقد علمنا أن الدوران مسلك من مسالك العلة ، نعى أننا نستدل به على أن الأمر الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدمًا علة لهذا الحكم الدائر .

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عدى ، والرفع أمر وجودى ، والأمر العدى لا يكون علة للوجودى .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبنى على فهم خاطئ ، وذلك لأن المعارض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم ، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك ، ==

== وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خاليا من الناصب والجازم ، أى وجود الفعل على هذه الحالة ، وهذا الجواب محصله منع كون التجرد أمرا عديميا ، وقد يجاب بمنع كون الأمر العدى لا يكون علة في الأمر الوجودى بأن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو خاص بما كان عديميا مطلقا ، لكن إذا كان عديميا مقيدا صح أن يكون علة للوجودى ، وههنا التجرد من قبيل العدى المقيد ، لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم .

القول الثانى - وهو قول جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج - وحاصله أن العامل الرافع للفعل المضارع هو حالوله محل الاسم ، ألا ترى أن « يقوم » فى قولك « زيد يقوم » فدخل محل قائم من قولك « زيد قائم » .

وقد اعترض على هذا القول بأن المضارع قد وقع فى مواقع كثيرة مرفوعا مع أن الاسم لا يقع فيها ، ويبان ذلك أنك تقول « سيقوم زيد » و « سوف يقوم زيد » و « قد جعل زيد يقول كذا » و « هلا يزورنا زيد » و « ما يزيد لا يزورنا » ، و « جاء الذى يحب الخير » فتجد فى كل جملة من هذه الجمل فعلا مضارعا مرفوعا ، والاسم لا يقع فى المكان الذى وقع فيه المضارع فى كل جملة من هذه الجمل ، فبطل قولكم إن الذى يرتفع به المضارع هو كونه حالا محل الاسم .

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم حالوله محل الاسم أنه يقع موقعه فى الجملة ، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم ، وهذا جواب ضعيف لا يحل الإشكال .

القول الثالث - وهو قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج - وحاصله أن الذى يرتفع به المضارع هو مضارعه - أى مشابهته - للاسم .

وقد اعترض على هذا القول بأن مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، ونحن نريد سببا اقتضى خصوصى الرفع ، لا مطلق الإعراب .

وقد يدفع هذا الاعتراض بأن أبا العباس ثعلبا من علماء السكوفة ، وهم يرون أن إعراب الفعل المضارع راجع إلى ما هو الأصل فى الأفعال عند الكوفيين على ما سبق بيانه ، فلم يصح قول المعتز عليه « إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم » ، ولكن هذا الجواب لا يصح ما ذهب إليه الزجاج البصرى لأنه لا يقول مقالة السكوفيين إن الأصل فى الأفعال الإعراب .

وناصبه أربعة :

أحدها : « لَنْ » وهى لنفى « سَيَفْعَلُ »<sup>(١)</sup> ، ولا تقتضى تأييد النفى

= القول الرابع - وهو قول ينسب إلى الكسائى - وملخصه أن الذى اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة التى هى حروف « أتيت » التى تكون فى أول المضارع .

واعترضوا على هذا القول بعدة اعتراضات ، منها أن حروف المضارعة قد صارت جزءا من الفعل المضارع ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، ومنها أن حروف أنيت موجودة مع المضارع فى قولك « لن أزور عليا » وفى قولك « لم أزور عليا » وليس هو مرفوعا بل هو منصوب فى المثال الأول ومجزوم فى المثال الثانى ، وكيف يدخل عامل على عامل آخر يقتضى عملا آخر ؟

وقد رجح العلماء - ومنهم ابن مالك كما ذكرنا من قبل - فى هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين الذى بدأنا به ، وهو القول الحرى بالقبول لأنه بعيد عن النقص بمثل ما ورد على الأقوال الأخرى ، والله تعالى أعلى وأعلم .

(١) أراد المؤلف بقوله « وهى لنفى سيفعل » أن لن تدل على نفي الفعل المستقبل ، وهو الذى يعبر التلصص عنه بقوله سيفعل ، لأن السين - كما تعلم - تخلص الفعل المضارع القدى يحتمل الحال والاستقبال بحسب وضعه للاستقبال ، فإذا قال قائل « سيحضر خالد » فأردت أن تنفيه قلت « لن يحضر » .

ثم إن نفي لن للفعل فى الزمان للمستقبل على ضربين ، لأنه إما أن يكون لهذا النفي غاية ينتهى إليها ، نحو قوله تعالى ( لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ) فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى ، ومثل قوله تعالى حكاية عن أخى يوسف ( فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى ) فإن نفي أبرحه الأرض مستمر إلى أن يجيئه الإذن من أبيه ، وإما أن يكون نفي لن مستمرا إلى غير غاية ، نحو قوله تعالى ( لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له ) فإن انتفاء خلقهم الذباب مستمر أبدا ، لقيام الدليل العقلى على أن خلقهم إياه محال . والمحال لا يقع ، فإنه لو وقع لا تقلب ممكننا ، وهو لا يجوز .

ولا تأكيده ، خلافاً للزحشرى<sup>(١)</sup> ، ولا تقع دُعائِيَّةٌ ، خلافاً لابن

(١) ادعى جاز الله الزحشرى دعويين كل منهما غير مسلمة له .  
أما الدعوى الأولى فذكرها في كتابه الأمّوزج ، وحاصلها أن لن تدل بحسب وضعها على تأييد النفي ، وأنه لا غاية له ينتهى إليها ، وعلى قوله هذا يبطل تقسيمنا نفى لن إلى الضربين اللذين ذكرناهما آنفاً ، ويكون نفى لن نوعاً واحداً ، وقد استدل لما ذهب إليه بنحو قوله تعالى ( لن يخلقوا ذباباً ) .

ولا صحة لما ادعاه ، ولا دليل له فيما استدل به ، فأما عدم صحة دعواه فيدل له ثلاثة أمور ؛ أولاً أن « لن » لو كانت دالة على تأييد النفي في كل مثال نرد فيه لكان ذكر طرف دال على وقت معين معها تناقضاً ، وقد ذكر في القرآن الكريم لفظ ( اليوم ) معها في قوله تعالى ( فلن أكلّم اليوم إنسياً ) إذ كيف ينفي تكليمها إنسياً نفياً مستمراً لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله اليوم في أفصح كلام وأبعده عن التناقض والاختلاف ، والوجه الثانى أن لن لو كانت تدل كلما ذكرت على تأييد النفي لكان ذكر لفظ ( أبداً ) معها تكراراً لأن المفروض أنه مستفاد منها ، وقد ورد ذكر أبداً معها في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى ( ولن يتمتعوه أبداً ) والقرآن مصون عن التكرار ، والوجه الثالث أنها لو كانت دالة على تأييد النفي لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه نحو ما ذكرنا من قوله تعالى ( لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ) وقوله جلّت كلمته ( فلن أبحر الأرض حتى يأذن لى أبى ) .

وأما استدلاله على أنها تدل على تأييد النفي بقوله تعالى ( لن يخلقوا ذباباً ) فغير صحيح ، لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الذباب لم تدل عليه لن ، وإنما دل عليه دليل عقلى كما قلناه فى أول كلامنا ، وكلامه فى دلالة لن وضعا ، ولئن سلمنا جدلا دلالتها على تأييد النفي فى هذه الآية بمعونة العقل فإننا لا نسلم أنها فى كل تعبير ترد فيه تدل على ذلك ، فبطلت دعواه ولم يسلم له استدلاله .

وأما دعواه الثانية فإنه ذكر فى الكشف فى تفسير قوله تعالى لموسى ( لن ترانى ) أن لن تدل على تأكيد النفي ، وهذا كلام غير مسلم ، بل لن مثل لا ، كلاهما يحتمل أن يكون المراد به نفى الفعل فى جميع أجزاء المستقبل وأن يكون المراد به نفى الفعل فى بعض أجزاء الزمن المستقبل ، فإذا قال لك قائل « قم » فقلت له « لن أقوم » صلح =

السَّراج<sup>(١)</sup> ، وليس أضلُّها « لا » فأبدلت الألف نونا ، خلافاً للفرّاء ، ولا « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسّاكِنَيْنِ ، خلافاً للخليل والكسائي .

\*\*\*

الثاني : « كُنْ » المصدرية ، فأما التعليلية فجارة والناصب بعدها « أن » مُضَمَّرَةٌ<sup>(٢)</sup> ، وقد تظَّهر في الشعر ، وتعتنّ المصدرية إن سبقتها اللام ، نحو

== ذلك القول منك لأن تريد به أنك ممتنع عن القيام في جميع أجزاء الزمن المستقبل وأن تريد أنك ممتنع من القيام في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، ولو قلت « لا أقوم » لكان صالحاً لذلك أيضاً من غير أن يدل على تأييد أو تاكيد .

(١) ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن « لن » تقع دعائية ، أي أن العمل الذي يليها يكون مقصوداً به الدعاء ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى ( رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيراً للمجرمين ) وهو كلام عجيب ، لأن الآية السكرية لا يتعين فيها هذا المعنى ، بل ليس هذا أفضل ما ينبغي أن تحمل عليه ؛ فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على النفي المحض ، ويكون قائل هذه الجملة يماهد ربه على ألا يظاهر مجرماً شكراً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه . وأعجب من هذا أن المؤلف ابن هشام اختار في كتابه معنى اللبيب أن لن تأتي للدلالة على الدعاء ، واستدل لذلك بقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فإن لن في صدر هذا البيت تحتل أن تكون دالة على النفي المحض ، حتى لو قلنا إن « لا » بعدها دالة على الدعاء ، فإنه لا يلزم أن يتعد المعطوف مع المعطوف عليه خبراً أو إنشأ ، ولم يكتف بنفي هذا القول في كتابه قطر الندى ، بل رد عليه بما لا يزيد على ما ذكرناه ، فاعرف ذلك ، والله يرشدك .

(٢) قد أخبرتك في مطلع باب حروف الجر ( ٢ ص ١٤ وما بعدها ) أن الأخفش يرى أن كي لا تسكون إلا حرف جرد الا على التعليل كاللام ، وأن الناصب للمضارع بعدها هو أن المصدرية ظاهرة إن ذكرت في الكلام أو مقدرة إن لم تذكر ، وأن ==

(لِكَيْلَا تَأْسَوْا) <sup>(١)</sup> والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن ، نحو قوله :

٤٩٠ - كُنِيَ لِنَقْضِي رُقِيَّةَ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

= الخليل بن أحمد يرى أنه لا ناصب للفعل المضارع سوى أن المصدرية ظاهرة أو مقدرة ، كما قلت لك إن جمهور الكوفيين يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرية ، وأنه إذا وقع في الكلام « أن » بعد كي كما في قول جميل بن معمر \* لكيا أن تفر وتخدعا \* كانت أن مصدرية أيضاً ، وكانت أن بدلا من كي ، وإذا وقعت اللام بعد كي في كلام ما كما في قول ابن قيس الرقيات . \* كي لنقضني رقية بعض ما \* كانت كي مصدرية ناصبة للمضارع ، وكانت اللام زائدة ، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد كي في كلام ما كما في قول العرب « كيجه » فهو مقدر بعدها منصوبا بها ، فتقدير هذه العبارة : كي تفعل ماذا ؟ مثلا ، فكن من ذلك على ذكر ، ولا تغفل .

(١) من الآية ٣٣ من سورة الحديد .

٤٩٠ - هذا الشاهد بيت من اللديد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وقبل

هذا البيت قوله :

لَيْدَنِي أَلْقَى رُقِيَّةَ فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أَنَسِ  
كُنِيَ لِنَقْضِي رُقِيَّةَ مَا وَعَدْتَنِي . . . البيت ، وبعده  
حُلُوءَةٌ إِذْ تُكَلِّمُهَا تَمْنَعُ الْمَاعُونُ بِاللَّقَسِ

اللغة : « لنقضني » لتوفي لي بما وعدت ، وتقول : قضى فلان ما عليه ، وقضى دينه ، إذا أوفاه وأبرا ذمته منه « مختلس » ذكر العيني والبغدادى أنه مصدر ميمي بمعنى الاختلاس ، وهو أخذ الشيء خطفأ ، تقول : خلست كذا ، واختلسته ، إذا أخذته بسرعة ، وأفضل مما ذهباً إليه أن يكون « مختلس » اسم مفعول من هذه المادة الإعراب : « كي » حرف تعليل مبني على السكون لاجل له من الإعراب « لنقضني » اللام للتعليل مؤكدة لكي ، تقضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد حرف التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء للضرورة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « رقية » فاعل تقضى « ما » اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان لتقضى « وعدتني » وعد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =



وقوله :

٤٩١ — \* ... كَيْمًا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا \*

== تقديره هي يعود إلى رقية ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعد على أنه مفعوله الثاني محذوف وتقدير الكلام : لتقضي الذي وعدتني « غير » حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا أول لتقضي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « محتلس » مضاف إليه ، ولا تلتفت إلى غير هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كى لتقضي » فإن وقوع اللام بعد كى دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذى بعد اللام منصوب بأن المضمر وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة كما فى قول الشاعر \* أرجو وآمل أن تدنو مودتها \* وقول الآخر \* أبى الله أن أسمو بأُم ولا أب \* ولا يجوز لك أن تفتح الياء هنا لئلا يخلل وزن البيت .

٤٩١ — نسب ابن عصفور فى كتاب الضرائر هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وليس يصحیح ؛ والصواب أنه من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا

لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟

اللفظة : « مانحاً » اسم فاعل من المنح ، وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما « تغر » مضارع غررته تغره — من باب مد — إذاخذعته وزينت له غير الزين « تخدع » تفسير لتغر ، ومعناها واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول ثانٍ لقوله مانحاً الآتى ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم مبنى على الفتح فى محل رفع « مانحاً » خبر أصبح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ==

== «لسانك» لسان : مفعول أول لمأنح ، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه  
«كيا» كى : حرف تعليل وجر ، وما : حرف زائد ، وذكر العيى أنه حرف كاف  
أو حرف مصدرى ونصب ، ولا وجه لواحد منهما «أن» حرف مصدرى ونصب  
«تغر» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «وتخدع»  
الواو حرف عطف ، تخدع : معطوف على تغر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر  
محروور بكى التعليلية ، والجار والمجروور متعلق بمانح ، والتقدير : أصبحت مانحا لسانك  
كل الناس للفرور .

الشاهد فيه : قوله «كيا أن تغر» فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها  
بعد كى - فى هذه العبارة - يدل على أن «أن» تكون مضمرة بعد كى إذا لم  
يصرح بها فى الكلام ، نحو قولك : جئت كى أنعم ؛ وظهور أن بعد كى يعين أن تكون  
كى حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفا مصدرى ؛ وقد علم أن  
«أن» حرف مصدرى لا غير ؛ فتكون «أن» على هذا مؤكدة لكى ؛ والتأسيس -  
أى كون كل حرف من الحرفين دالا على غير ما يدل عليه الآخر - أولى من التأكيد .  
والخاص أن ههنا ثلاثة أصول يجب أن تعرفها .

الأول : أن الاستعمال جرى بذكر كى وحدها ؛ نحو قوله تعالى : (كى لا يكون  
دولة) وبذكرها مسبقة باللام فقط نحو قوله تعالى : (لكى لاتأسوا على ما فاتكم)  
وبذكرها قبل أن المصدرية نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدده ؛ وبذكرها مسبقة  
باللام وبعدها أن المصدرية كما فى البيت الشاهد رقم ٤٩٣ الآتى وما سذكركه معه  
من الشواهد .

والثانى : أن العلماء - ونفى بهم هنا سيديويه وجمهور البصريين - يرون أن كى إذا  
نصبت المضارع فهى مصدرية ؛ ويرون مع ذلك أن «كى» قد تكون تعليلية بمعنى  
لام التعليل ؛ فالناصب للمضارع حينئذ أن مضمرة .

والثالث : أن العلماء يرون - مع كل هذا - أن التأسيس خير من التأكيد ؛ مالم  
يكن التأكيد أمرا لاندوحة عنه حينئذ يصار إليه .  
==

ويجوز الأمران في نحو ( كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

٤٩٢ — \* أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي \*  
 \* \* \*

= وعلى هذا فإذا قلت « جئت لكي أتعلم » يتعين أن تكون اللام تعليلية و« كي » مصدرية ؛ لأنك لو جعلت « كي » تعليلية لصرت إلى التأكيذ ولك معدل عنه .  
 وإذا قلت « كما أن تغر وتخدع » تعين أن تكون كي حرف تعليل ، وأن حرف مصدرى ؛ لأنك لو جعلت كي حرفا مصدريا لصرت إلى التأكيذ ولك معدل عنه .

فإذا قلت « جئت كي أتعلم » جاز أن تكون كي مصدرية ولام التعليل قبلها مقدرة ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها .  
 وإذا قلت « لكيما أن تطير » جاز أن تكون كي مصدرية فتكون أن مؤكدة لها ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل فتكون هي مؤكدة اللام .  
 وإنما رضيت بالتأكيذ هنا لأنه يلزمك على كل واحد من الوجهين ، فليس عنه معدل .

فتحصل أن كي تكون مصدرية لا غير في موضع واحد وتكون تعليلية لا غير في موضع واحد ، وتكون محتملة للوجهين في موضعين .  
 (١) من الآية ٧ من سورة الحشر .

٤٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَتَمَرُّ كَمَا شَدَّاءَ بِلَقَعِ \*

اللغة : « تطير » تذهب بسرعة « بقرى » القرية — بكسر القاف وسكون الراء — جلد الساعز ونحوه يتخذ الماء ونحوه « شدا » الشن — بفتح الشين وتشديد النون — الجلد الذي تحرق « يبداء » هي الصحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبد فيها : أى يهلك « بلقع » بزنة جعفر — خالية ليس فيها أحد .

الإعراب : « أردت » أراد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « لكيما » اللام =

الثالث : « أن » في نحو ( وَأَنْ تَصُومُوا )<sup>(١)</sup> ( وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ

حرف تعليل وجزء ، وكى : يجوز أن تكون حرف تعليل مؤكدة اللام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وما : حرف زائد « أن » حرف مصدرى ونصب ، فإن كنت قد جعلت كى حرفاً ، صدرى بأن هذه مؤكدة لها « تطير » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بقرى » الباء حرف جر ، قرية : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وقرية مضاف وباء التكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتطير « فتركها » الفاء حرف عطف ، ترك : فعل مضارع منصوب بالعطف على تطير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية مفعول به « سنا » حال من المفعول أو مفعول ثانٍ لترك « ببدا » جار ومجرور متعلق بترك « بلقع » صفة لبيداء .

الشاهد فيه : قوله « لَكَيْمًا أَنْ » فإن « كى » هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون « أن » مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التي يشترط وجودها أو تقديرها ، قبل كى المصدرية ، ويحتمل أن تكون « كى » تعليلية مؤكدة اللام فيكون السابك هو « أن » وحدها ، ولولا « أن » لوجب أن تكون « كى » مصدرية ، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون كى تعليلية .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَرَى لِي عَثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَسْكُتُ

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اعلم أن « أن » المصدرية تقع في أول الكلام فيكون المصدر للؤول منها ومن مدخولها مبتدأ ، نحو قوله تعالى ( وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ) وقول العرب في مثل من أمثالهم « أن تسمع بالمعدي خير من أن تراه » وقولهم في مثل آخر « أن ترد الماء بماء أ كيس » والتقدير في الآية الكريمة : صيامكم خير لكم ، وفي المثل الأول : سماعك بالمعدي خير من رؤيتك إياه ، وفي المثل الثاني : ورودك الماء بماء

يَقْفِرَ لِي) <sup>(١)</sup>، وبعضهم يَهْمِلُهَا خَلًّا على «ما» اخْتِهَا ، أى : المصدرية ،  
 كقراءة ابن مُحْيِصِن ( لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ ) <sup>(٢)</sup> ، وكقوله :  
 ٤٩٣ — \* أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا \*

= أ كيس ، أى أكثر دلالة على العقل ، وتقع أن في وسط الكلام فيكون المصدر  
 فاعلاً نحو قوله تعالى ( أَلَمْ بَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِدِكْرِ اللَّهِ ) التقدير : أَلَمْ  
 بَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا خَشَعُوا قُلُوبَهُمْ ، أو يكون المصدر مفعولاً به نحو قوله تعالى ( فَأَرَدْتُ  
 أَنْ أَعْيِبَهَا ) التقدير : فَأَرَدْتُ عَيْبَهَا ، أو يكون المصدر مجروراً بالإضافة نحو قوله تعالى  
 ( مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ ) التقدير : مِنْ قَبْلِ إِيْتَانِ يَوْمٍ ، أو يكون مجروراً  
 بحرف الجر نحو قول الراجز :

\* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ \*

التقدير : مِنْ رَوَيْتَهَا رَأْسِي - إلخ .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة ، وقد خرج قوم من النحاة قراءة ابن محيصن  
 هذه على أن أصلها ( لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْمُوا الرِّضَاعَةَ ) فهو منصوب بحذف النون ، والجمع  
 بالنظر إلى معنى « من » وقد حذفت واو الجمع للتخلص من التقاء الساكنين ، لفظاً ،  
 ثم استتبع ذلك في الكتابة ، وهو تكلف .

٤٩٣ — لم أفق لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* مِئِي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا \*

اللفظة : « تقرأ » يقال : قرأت السلام على زيد أفروقه ، قراءة ، تريد أنك قلت  
 له اقرأ السلام على فلان ، أى اتله أو أعدده عليه « السلام » هو التحية مطلقاً ، سواء  
 أكانت من لفظ السلام أم من غير لفظه « ويحكى » هو مصدر معناه « رحمة لك »  
 وانتصابه بفعل من معناه « ألا تشعرا أحداً » أى لا تعلما بما حملتكما من السلام  
 عليها أحداً .

الإعراب : « أن » حرف مصدرى مهمل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب =

وتأتى « أن » مفسّرة ، وزائدة ، ومُخَفَّفةً من أن ؛ فلا تنصب المضارع .  
فالمفسّرة هى : المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حُرُوفه <sup>(١)</sup> ، نحو ( فَأَوْحَيْنَا )

= « تقرأن » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « على » حرف جر « أسماء » مجرور بعلی ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، أو لكونه مختمًا بألف التأنيث الممدودة ، « وبحسبك » ويح : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف من منناه ، أى رحمتك رحمة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين الفعل مع فاعله ومفعوله « منى » جار ومجرور متعلق بقوله تقرأن « السلام » مفعول به لقوله تقرأن « وأن لا » الواو حرف عطف ، وأن : حرف مصدرى ونصب ، ولا : حرف نفي « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل : فع « أحداً » مفعول به لقوله تشعرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن تقرأن » حيث أثبت نون الرفع مع تقدم « أن » فدل ذلك على أن قوما من العرب يهملون « أن » المصدرية كما يهمل جميعهم « ما » المصدرية لاستوائهما فى الدلالة على معنى واحد ، ثم إنه أعملها فى عجز البيت الذى رويناه ، وذلك فى نظرنا قادح فى صحة البيت وثبوته عن العرب ؛ فكيف إذا انضم إليه جهالة قائله ؟ .

وقد أنكر ذلك الكوفيون ، وخرجوا ما ورد فى هذا البيت وأمثاله على أن « أن » ليست هى المصدرية الناصبة للمضارع ، ولكنها المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبرها ، وقد كان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أن هذه وخبرها بفواصل من الفواصل المعروفة ، لأن جملة خبر أن المحققة من الثقيلة إذا كانت فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينهما بقدر أو تنفيس أولو — إلخ الفواصل التى سبق بيانها والاستشهاد لكل منها فى باب إن وأخواتها ، ولم يفصل الشاعر فى هذا البيت بواحد منها ، فكان شاذاً من هذه الناحية أيضاً .

(١) جملة ما يشترط لتحقيق « أن » المفسرة أربعة شروط ، ونحن نذكرها لك مفصلة موضحة ، ونبين لك محترز كل شرط منها ، فتقول :

=

= الشرط الأول : أن تسبقها جملة ، فإن كان السابق عليها مفرداً لم تكن مفسرة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ( وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين ) وأن في هذه الآية مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة ( الحمد لله رب العالمين ) في محل رفع خبرها ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ( آخر دعوانهم ) .

الشرط الثاني : أن تكون الجملة المتقدمة على « أن » من معنى القول وليست من لفظ القول ، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول نحو أن تقول « قلت له أن افعل » فقال جماعة من العلماء : لا يقال ذلك ، بل هو خطأ عربية ، وقال آخرون يجوز مثل هذا التركيب ، وتعتبر « أن » فيه زائدة ، وجملة « افعل » في محل نصب مقول القول .

وقد أجاز ابن عصفور أن تقع أن المفسرة بعد صريح القول كما في هذا المثال ، وأجاز جاز الله الزمخشري في قوله تعالى ( ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم ) أن تكون أن مفسرة ، وقال : لأن ( قلت ) بمعنى أمرت ، فليس القول فيها بأفيا على معناه ، ويؤخذ من هذا الكلام أن مقصود النحاة من اشتراطهم ألا تكون الجملة السابقة على أن المفسرة من لفظ القول أنها لا تكون من لفظ القول مع بقاء القول على معناه الأصلي ، فإن خرج عن معناه الأصلي جاز أن تكون مفسرة له كما في الآية .

الشرط الثالث : أن تتأخر عنها جملة ، فإن تأخر عنها مفرد نحو أن تقول « اشتريت عسجداً أن ذهباً » فهذا التعبير خطأ بالإجماع . وتصحيحه بواحد من أمرين الأول ترك حرف التفسير بته فتقول « اشتريت عسجداً ذهباً » ويكون الاسم الثاني بدلاً أو عطف بيان ، والثاني أن تأتى بأى فتقول « اشتريت عسجداً أى ذهباً » .

الشرط الرابع : ألا يدخل على أن هذه حرف جر ، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول « كتبت إليه بأن قم » أو تقول « كتبت إليه أن أفعل كذا » وأنت تقدر الباء قبل أن ، فهي في هذين المثالين أن المصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن مدخولها مجرور بالباء المفعول بها أو المقدرة .

إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ الْفَلَكَ<sup>(١)</sup> (وَأَنْطَلَقَ لِلْمَلَأِ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا)<sup>(٢)</sup> .

والزائدة هي : التالية لـ « لَمَّا » ، نحو ( فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ )<sup>(٣)</sup> ، والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله :

\* كَأَنَّ ظَنِّيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ<sup>(٤)</sup> \*

= هذا ، وقد أنكر جمهور الكوفيين أن تكون « أن » تفسيرية ، وقالوا في تعليل هذا المقال : إنك لو قلت « كتبت إليه أن أد واجبك » لم يكن قولك « أد واجبك » تفسيرا لقولك « كتبت إليه » فكيف تكون أن تفسيرية وما بعدها ليس تفسيرا لما قبلها .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وتفسير ما بعد أن لما قبلها على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون تفسيرا لنفس الفعل السابق وبيانا له نحو قولك « أمرته أن اضرب صفعا عن هذا » فإن ما بعد أن يبان لنفس أمرته ، وإما أن يكون تفسيرا وبيانا لمفعول الفعل السابق نحو « كتبت إليه أن أطع ربك » فإن « أطع ربك » ليس تفسيرا وبيانا لقولك كتبت إليه ، وإن كانه يبان للمكتوب .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٦ من سورة ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) هذا الشاهد قد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به في باب « إن » وأخواتها ، وتكلمنا عليه هناك وبيننا الاختلاف الذي نشير إليه بيانا لا تحتاج معه إلى الإعادة ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بَوَجْهِ مُقَسَّمٍ \*

والشاهد فيه ههنا قوله « كأن ظبية » فيمن رواء بجر ظبية ، فإن تخريج ذلك على أن ظبية مجرور بالكاف ، وأن زائدة بينهما ، وأما من رواء بالنصب فعلى أن « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المثقل ، وظبية اسمه ، وفيه غير ذلك من الأعراب وقد ذكرناها هناك .



أو بين القسم ولو<sup>(١)</sup>، كقوله :  
 ٤٩٤ — \* فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ \*  
 \* فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ \*

(١) ذكر المؤلف ثلاثة مواضع تزداد فيها « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون ، وزاد في غير هذا الكتاب موضعاً رابعاً ، وهو أن تقع بعد « إذا » نحو قول الشاعر :  
 فَأَمُّهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَتْهُ مُعَاطَى يَدِي لُجَّةَ الْمَاءِ غَامِرُ  
 وقد استشكل قوم من الباحثين المراد بإذا في هذا البيت : ورعم أنها لا تصلح شرطية لعدم الشرط والجواب ، ولا ظرفية لعدم الجملة التي تضاف إليها ، ولا فجائية لوقوعها بعد حتى لأن إذا الفجائية لا تقع بعد حتى .

والصواب أن «إذا» في هذا الموضع ظرفية مجردة عن معنى الشرط ، وأن بعدها فعلاً مقدراً تضاف هي إلى جملته ، والتقدير : فأُمُّه حتى إذا يقال فيه كأنه - إلخ .  
 وقد ذكر الأخفش أنها تزداد في غير هذه المواضع الأربعة ، وخرج على زيادتها قوله تعالى : ( ومالنا ألا نتوكل على الله ) زعم أن «أن» زائدة وأن تقدير الكلام : ومالنا لا نتوكل على الله ، لئلا يقع المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها حالا ، والصواب أن «أن» في الآية السكينة مصدرية ناصبة للمضارع ، وأن قبلها حرف جر مقدراً ، والأصل : ومالنا في ألا نتوكل على الله ، فالواقع حالا هو الجار والمجرور ، لا المصدر ، وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قباسي سائغ .

٤٩٤ — هذا الشاهد من كلام المسيب بن علس ، يخاطب بني عامر بن ذهل وهو من شواهد سيويوه ( ج ١ ص ٤٥٥ ) ، والذي أتشهده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَعْمَرِي كَيْنَ جَدَّتْ عَدَاوَةُ يُبْنِدَا كَيْنَتْ حَيْنَ مَنَى عَلَى الْعَظَمِ مَيْسَمُ  
 فَأَقْسِمُ أَنْ . . . . . لَسَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

الإعراب : «أقسم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لو» حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «التقينا» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها شرط لو «وأنتم» الواو حرف عطف . أنتم : معطوف على =

والمُخَفَّفَةُ من أن هي : الواقعة بعد عِلْمٍ ، نحو ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى )<sup>(١)</sup> ، ونحو ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ )<sup>(٢)</sup> ، أو بعد ظَنٍّ ، نحو ( وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ )<sup>(٣)</sup> ، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً ، وهو الأرجحُ ، ولذلك أجمعوا عليه في ( أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا )<sup>(٤)</sup> ، واختلفوا في ( وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً )<sup>(٥)</sup> ، فَقَرَأَهُ غَيْرُ أَبِي عَمْرٍو وَالْأَخَوَيْنِ بالنصب<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

= نأ في قوله التقينا ، وكان من حق العربية أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل قبل العطف عليه فيقول : لو التقينا نحن وأنتم ؛ مثلاً « لكان » اللام واقعة في جواب لو ، وكان : فعل ماضٍ يجوز أن يكون تاماً بمعنى حدث ويجوز أن يكون ناقصاً يرفع الاسم وينصب الخبر « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه « يوم » اسم كان ؛ فإن جعلت كان تامة فيوم فاعلها والجار والمجرور متعلق بها « من الشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « مظلم » صفة ثانية ليوم ، وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب لو ، على أرجح الأقوال من أن جواب الشرط الامتناعى هو المذكور في الكلام تقدم الشرط على القسم أو تأخر .

الشاهد فيه : قوله « أفسم أن لو » حيث وقعت « أن » زائدة بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم مذكور في هذا الشاهد كما هو واضح ، وربما وقعت أن هذا الموضع مع حذف فعل القسم كما في قول الشاعر :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

والتقدير : أفسم والله لو كنت حراً العرت لى منزلى ، مثلاً .

(١) من الآية ٣٠ من سورة المزمل . (٢) من الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) من الآية ٧١ من سورة المسائدة .

(٤) من الآية ٣ من سورة العنكبوت .

(٥) الأخوان حمزة والكسائي ؛ وقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع =

( ١١ ) — أوضع المسالك ٤ )

الرابع : « إِذَنْ » وهى حرفُ جَوَابٍ وجزاء<sup>(١)</sup> ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور :

== وهما أمران تنبهك إليهما ، الأول : مذهب سيبويه والجمهور - وحاصله أن المَعُول عليه فى اعتبار « أَنْ » مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال الشك كظن أو اليقين كعلم هو المعنى ، فإذا جىء بلفظ « علم » وأريد منه معناه وهو اليقين كانت « أَنْ » مخففة من الثقيلة ، فإن أريد منه معنى الشك كانت « أَنْ » مصدرية ، وعلى العكس من ذلك إذا جىء بلفظ « ظن » وأريد منه معناه كانت « أَنْ » مصدرية ، فإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت « أَنْ » مخففة من الثقيلة ، وعلى هذا الكلام خرجت الآيات التى تلاها المؤلف ، وهذا الذى قررناه هو كما قلنا مذهب سيبويه ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن العبرة باللفظ ، فكلما كان اللفظ موضوعا لليقين كانت « أَنْ » بعده مخففة من الثقيلة وكلما كان اللفظ موضوعا للتردد كانت أن مصدرية ناصبة ، ولا يجوز عنده إجراء العلم مجرى الظن ، ولا إجراء الظن مجرى العلم ، كما كان الأمران جائزين عند سيبويه .

الأمر الثانى : أن مذهب الجمهور والمبرد معهم متفقان على أن ثمة موضعا تتعين فيه أن الخففة من الثقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاما دالا على اليقين إما بلفظه كما هو رأى المبرد وإما بمعناه كما هو رأى سيبويه ، وقد ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى أنه ليس لها موضع تتعين فيه ، بل يجوز أن تقع « أَنْ » المصدرية الناصبة للمضارع بعد صريح العلم الباقى على معناه .

(١) قد اختلف النحاة فى « إِذَنْ » التى يقع بعدها الفعل المضارع منصوبا اختلافا كثيرا ذا مراتب يعقب بعضها بغضا ، ونحن نذكر لك هذه الاختلافات على وجه الإجمال .

الخلاف الأول : أهى حرف أم اسم ؟ ولهم فى ذلك - على وجه الإجمال - قولان ، أحدهما : أنها اسم ، ثم قيل : أصلها « إِذَا » الظرفية التى تتضمن معنى الشرط ، وأنه إذا قيل لك « سأزورك » فقلت فى جواب هذا الكلام « إذا أكرمك » فإن أصل كلامك : إذا زرتنى أكرمك ، فجملة زرتنى الواقعة بعد إذا فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وقد حذفت هذه الجملة ، وعوض عنها تنوين إذا ، وحذفت الألف للتخلص من الساكنين . فأما ناصب المضارع بعدها فهو « أَنْ » المصدرية مضمرة ، وأن المصدرية المضمرة ومدخلها فى تأويل مصدر :-

= يكون فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : إذن وقع إكرامك ، أى إذا زرتنى وقع إكرامك ، وهذا قول جماعة من الكوفيين ، وقيل : أصلها إذ - بسكون الدال - وهو الظرف المختص وضعا بالزمان الماضى - تم حذفت الجملة التى تضاف إليها إذ . وعوض عنها التنوين ، ثم فتحت الدال ليكون فى صورة ظرف منصوب ، ثم جعل صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى ، وضمن معنى الشرط ، وهذا رأى رضى الدين شارح الكافية ، وهذا الكلام - ومثله كلام الكوفيين السابق - أشبه الأشياء بالتكهنات التى نحب لك ألا تلقى إليها بالا ، والقول الثانى أنها حرف ، وهو قول جمهور النحاة ، وهو القول الخلقى بالقبول .

الخلاف الثانى : بعد اختيار كون « إذن » هذه حرفا ، أهو بسيط أم مركب ؟ ولهم فى ذلك مذهبان إجمالا ، الأول أنها مركبة ، ثم قيل : هى مركبة من « إذ » بسكون الدال - و « أن » المصدرية ، نقلت حركة الهمزة من « أن » إلى ذال إذ ، ثم حذفت الهمزة فصارت « إذن » وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية ، وهذا كلام الخليل بن أحمد ، وقيل : هى مركبة من إذ وأن ، فحذفت الهمزة من أن ثم الألف عن إذا لتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت إذن ، وهذا قول أبى على الرندى ، زعم أنه قال ذلك لأنه وجدها تقوم مقام هاتين الكلمتين ، فمضى تدل على ربط كلام بكلام كما أن إذا تدل على ذلك ، وهى تنصب الفعل المضارع كما أن المصدرية كذلك ، وليس يخفى عليك أن كلام الخليل هذا وكلام الرندى - مع تهافته - يدل على أنهما برآن أن الناصب للمضارع هو إذن نفسها ؛ لأن « أن » المصدرية جزء من الأجزاء التى تركبت منها ، والقول الثانى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الجمهور ، وهو الصحيح .

الخلاف الثالث : بعد اختيار أن « إذن » حرف ، وأنه بسيط ، أهو عامل النصب فى الفعل المضارع ، أم أن العامل مضمرة بعدها ، ولهم فى ذلك قولان ، أحدهما أن ناصب الفعل المضارع هو « أن » المصدرية مضمرة بعدها ، وسبب ذلك أن « إذن » ليست مختصة بالفعل ، بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول « إذن عبد الله يزورك » ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل ، وينسب هذا إلى الخليل بن أحمد ، فيسكون للخليل =

« رأيان في « إذن » والقول الثاني أن إذن هي الناصبة للمضارع بنفسها ، وهذا رأى جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم ، وهو القول الصحيح الذى ترى لك أن تأخذ به .  
 الخلاف الرابع : بعد اختيار كون « إذن » حرفا بسيطا ناصبا للمضارع بنفسه ، ما معناه ؟ قال سيبويه : هي حرف جواب وجزاء ، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر ، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في آخره ، والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذى تقع هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، وقد اختلف النحاة بعد سيبويه ، فذهب الشلوبين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معا في كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن كونها حرفا دالا على الجواب لا يفارقها ، وأما كونها حرفا دالا على الجزاء فقد يفارقها ، فهي دالة على الجواب والجزاء في الأكثر ، وقد تتمحض للدلالة على الجواب ، وذلك كما لو قال لك قائل « إني أحبك » فقلت له « إذن أظنك صادقا » فإن هذا الكلام الذى أجبته به لا دلالة له على الجزاء .

الخلاف الخامس : في بيان الشروط التى اشترطها النحاة ، وبيان ما اتفقوا على اشتراطه وما اختلفوا فيه ، ولا نرى أن نتعرض لذلك ههنا ، لأن المؤلف قد تعرض لهذا الموضوع ، ونحن سنتعمد كلامه في حينه فنذكر ما أهمله منه .

الخلاف السادس : إذا استعملت « إذن » الشروط التى ذكرها النحاة استقرأ من كلام العرب ، أيجوز إهمالها مع ذلك فيقع الفعل المضارع بعدها مرفوعا ، أم لا يجوز ذلك فيها ؟ وبعبارة أخرى : أثبت بالنقل الصحيح أن قوما من العرب لا ينصبون الفعل المضارع بعد إذن أم أن جميع العرب يأتون بالمضارع بعدها منصوبا ؟ والجواب عن هذا أن نقل العلماء في هذا الموضوع مختلف ، فقد نقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب من لفهم أن يهملوا « إذن » مع استيفاء جميع الشروط ، فهم يرفعون الفعل المضارع بعدها ، وحكاها عنه سيبويه ( ٤١٣/١ ) ، كما حكى غيره أن قوما من العرب يهملون « أن » المصدرية ويرفعون الفعل المضارع بعدها ، وقد تلقى البصريون - كتاكيتة - عيسى بن عمر هذه بالقبول ، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب السكوفي ، وخالف في ذلك جمهور الكوفيين فلم يمحز أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد « إذن » .

أَحَدُهَا : أَنْ تَتَصَدَّرَ ، فَإِنْ وَقَعَتْ حَشْوًا أَهْمَلْتُ ، كَقَوْلِهِ :

\* وَأَمْ كَفَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا \* ٤٩٥ -

== متى استكملت شروط إعمالها ، وأنكر الكسائي والفراء رواية عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما وكثرة أخذهما بالشاذ والقليل ، إلا أنه ينبغي لك أن تعلم أن رواية الثقة الحجة مقبولة ، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، أسكنها - مع ذلك كله - لغة نادرة جداً .

٤٩٥ - هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتسب ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده وغضب عليه ، والذي أنشده للمؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* كَيْثُنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا \*

اللغة : «عاد» رجع «عبد العزيز» هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والد عمر ابن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل «بمثلها» أراد بمثل الكلمة التي قالها له حين حكمه في اختيار الجائزة «أمكني منها» أى جعلني متمكناً منها «لا أقبلها» لأنزكها ولا أردّها ، وهى بالقاف المثناة ، ويروى «لا أقبلها» بالفاء من قولهم : «قال رأى فلان فيفل» إذا ترك الصواب وعدل عنه إلى ما لا ينبغي الأخذ به .

الإعراب : «لئن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، إن : حرف شرط جازم «عاد» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «لى» جار ومجرور متعلق بـ «عاد» فاعل عاد ، وهو مضاف ، و «العزيز» مضاف إليه «بمثلها» الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ «عاد» أيضاً ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «وأمكني» الواو حرف عطف ، أمكن : فعل ماض معطوف على عاد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد العزيز ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به «منها» جار ومجرور متعلق بـ «أمكن» «إذن» حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لا» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أقبلها» أقبل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى الكلمة مفعول به مبني على السكون في محل نصب .

وأما قوله :

٤٩٦ — \* إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا \*  
فضرورة ، أو التَّخَبُّرُ محذوفٌ ، أى : إني لا أستطيع ذلك .

تتَّ الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث أهمل إذن ؛ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها ، وهو قوله « أقيلها » لأن إذن في هذا البيت قد وقعت في حشو الكلام ، ومن شرط النصب بها أن تكون مصدرة ، أى واقعة في صدر جملتها .

ومما ينبغي أن تنبيه له أن « إذن » تقع حشوا في ثلاث صور :  
الصورة الأولى : أن تقع بين المبتدأ وخبره ، نحو أن تقول « زهد إذن بكرمك »  
جوابا لمن قال لك : سأزورك اليوم .

الصورة الثانية : أن تقع بين الشرط وجوابه ، نحو أن تقول « إن تزرنا  
إذن نكرمك » .

الصورة الثالثة : أن تقع بين القسم وجوابه ، سواء أ كان القسم مذكورا نحو أن  
تقول « والله إذن أكرمك » أم كان القسم محذوفا ، نحو أن تقول « لئن زرتني  
إذن أكرمك » فأذن واقعة في جواب القسم ، وأما جواب الشرط فمحذوف للدلالة  
جواب القسم عليه ، ونظير هذا ما ورد في البيت الشاهد ، فإن قوله « إذن لا أقيلها »  
هو جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف للدلالة جواب القسم عليه ، لأن القسم هو  
المتقدم في الكلام بسبب تقدم اللام الموطئة .

٤٩٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف  
بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

\* لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا \*

اللغة : « لا تتركني » يريد : لا تصبرني بهذه المنزلة ، ونظيره قول السابعة الديبائي  
في اعتذاراته للملك النعمان :

فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

« شطيرا » الشطير — بفتح الشين — مثل البعيد والغريب في الوزن والمعنى  
« أهلك » « موت » « أطير » معناه الأصلي أذهب بعيدا .

وإن كان السابق عليها واواً أو فاء جاز النصب<sup>(١)</sup>، وقد قرئ (وَإِذَنْ

= الإعراب : « لا » حرف نهى « تتركى » تترك : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جرم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، وباء المتكلم مفعول أول لتترك ، مبنى على السكون في محل نصب « فيهم » جار ومجرور متعلق بقوله تترك « شطيرا » مفعول ثان لتترك منصوب بالفتحة الظاهرة « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء المتكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب « إذن » حرف جواب وجزاء « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أو » حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أطيرا » فعل مضارع معطوف على أهلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والآلف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إني إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أهلك بعد إذن ، مع أن إذن ليست مصدرة ، بل هى مسبوقه بقوله إني ، وقد تقدم لنا أن من صور وقوع إذن فى حشو الكلام أن تقع بين المبتدأ والخبر ، وهى هنا واقعة بين إن مع اسمها وبين خبرها ، فما فى البيت من هذه الصورة بحسب ظاهر الكلام . وقد جرى جماعة على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وذلك بناء على أن « إذن » وما بعدها جملة فى محل رفع خبر إن .

وخرجه جماعة على ما ذكره المؤلف ، وهو تخريج حسن ، وحاصله أن خبر « إن » محذوف ، و « إذن » واقعة فى صدر جملة مستأنفة ، وكأنه قد قال : إن لا أستطيع ذلك ، أو قال : إني لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف كلاما مترتبا على ما ذكر فقال : إذن أهلك أو أطيرا .

(١) فإن قات : فهل جواز الرفع والنصب خاص بوقوع « إذن » بعد واو العطف وقائه ، أو تستوى حروف العطف كلها فى ذلك الحكم ؟

فالجواب أن ظاهر عبارة ابن مالك فى الألفية أن حروف العطف كلها سواء فى ذلك الحكم ، وذلك لأنه يقول « وانصب وارفعاً » إذا « إذن » من بعد عطف وقعا « وعلى ذلك لوقات « أنا خارج إلى حومة الحرب ثم إذن أقاتل الأعداء » جاز فى « أقاتل » =



لَا يَلْبِثُوا<sup>(١)</sup> ( فَإِذَا لَا يُؤْتُوا<sup>(٢)</sup> ) ، والغالبُ الرفعُ ، وبه قرأ السبعة .  
 الثانى : أن يكون مستقبلاً ؛ فيجب الرفع فى نحو « إِذَنْ تَصْدُقُ » جواباً  
 لمن قال « أَنَا أَحِبُّ زَيْدًا » .

الثالث : أن يتَّصِلاً ، أو يَفْصِلَ بينهما القَسَمُ<sup>(٣)</sup> ، كقوله :

٤٩٧ - \* إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرَجٍ

\*\*\*

= النصب والرفع ، ولكن عبارة ابن هشام هنا خست هذا الحكم بفاء العطف وواوه  
 وكأنه أراد أن يستدرك على تعميم ابن مالك ، وعلى هذا لا يجوز إلا الرفع فى الفعل  
 المضارع الذى يلى « إِذَنْ » المسبوق بـثم أو غيرها من حروف العطف :

(١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء ، وهذه قراءة ابن مسعود .

(٢) من الآية ٥٣ من سورة النساء ، وهذه قراءة أبى بن كعب .

(٣) أجاز ابن هشام فى معنى اللبيب النصب مع الفصل بالظرف أو الجار والمجرور  
 وأجازه ابن بابشاذ مع الفصل بالنداء أو بالدعاء ، وأجازه الكسائى وهشام مع الفصل  
 بعمول الفعل ، إلا أن الكسائى يرجح النصب وهشام يرجح الرفع .

٤٩٧ - قد نسب قوم هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وهو مذكور  
 فى ديوانه بيناً مفرداً من غير سابق أو لاحق ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت  
 من الوافر ، وعجزه قوله :

\* يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ \*

اللغة : « نرهم » أصل معنى هذه الكلمة نطرح عليهم ونغذفهم ، أراد نصيبهم  
 « يشيب » يروى هذا الفعل بقاء المضارعة الدالة على تأنيث الفاعل ، ويروى بالياء ،  
 والحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . ومعنى كونها تشيب الطفل أنها  
 تصيره أشيب ، والأصل فى هذه العبارة قوله تعالى : ( يوما يجعل الولدان شيبا ، السماء  
 منقطر به ) .

الإعراب : « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، =

«والله» الواو حرف قسم وجر : ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «نرميهم» نرى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبني على السكون في محل نصب «بالحرب» جار ومجرور متعلق بنرى ، «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حرب «الطفل» مفعول به لتشيب «من» حرف جر «قبل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة تشيب وفاعله ومفعوله وما تعلق به في محل جر صفة لحرب .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرمي بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ؛ لكون ذلك القاصل القسم ، وهو - لكثرة احتياج الكلام إليه وكثرة استعمالهم له - مما يغتفر الفصل به بين العامل والمعمول ؛ ولو كان العامل ضعيفاً مثل إذن هنا .

ووجه ضعفها أنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأفعال كما في جميع أمثلة هذا البحث ، والدخول على الأسماء كما تقول «إذن عبد الله يكرمك» وقد عرفت مراراً أن من حق الحرف المشترك أن يهمل ، ولو فرضنا أنه خاص بالدخول على الأفعال وجدناه لم يعمل العمل الخاص بالفعل وهو الجزم ، فهو ضعيف من جهتين : كونه من عوامل الأفعال ، وكونه لم يعمل العمل الخاص بها .

ووجه اغتفار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى شيئين ، الأول أن القسم زائد عن الأجزاء التي يتركب منها الكلام مؤكده ، والثاني أنه قد عهد الفصل به بين الشيتين المتلازمين ، كفصله بين المضاف والمضاف إليه كالذي حكاه أبو عبيدة من قولهم «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربحها» وكفصله بين الجار والمجرور كالذي حكى عن السكسائي من قولهم «اشتريته بوالله ألف» .

وقد التمس الذين أجازوا العمل مع الفصل بالظرف أو بالداء أو بالدعاء أو بمعمول الفعل عللاً فريية من هذه العلة ، ومدارها على كثرة الاستعمال .

فصل : يُنْصَبُ المضارع بـ « أَنْ » مضمرّةً وَجُوباً في تَحْصَةِ مواضع :  
أحدها : بعد اللام إن سُبِقَتْ بِكَوْنٍ ناقص ماضٍ منفي <sup>(١)</sup>، نحو ( وَمَا كَانَ  
اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ ) <sup>(٢)</sup> ( لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ) <sup>(٣)</sup> ، وتُسمّى هذه اللام  
لامَ الْجُحُودِ .

الثاني : بعد « أَوْ » إذا صَلَحَ في موضعها « حَتَّى » <sup>(٤)</sup>، نحو « لَا أَرَى مَعَكَ  
أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » ، وكقوله :

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن  
المضمرّة وجوبا - هو مذهب علماء البصرة ، وقالوا - مع ذلك - بأن هذه اللام متعلقة  
بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر كان ، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل  
المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها ، وذهبوا - مع ذلك - إلى أن هذه اللام  
زائدة ، وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب ، فإذا قلت « ما كان زيد ليفعل  
القيبيح » فاللام حرف جر عند البصريين ، ويفعل : مضارع منصوب بأن محذوفة ، وأن  
المحذوفة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف  
يقع خبرا لكان ، وتقدير الكلام عندهم : ما كان زيد مريدا لفعل القبيح ، واللام فيما قال  
الكوفيون حرف زائد للتأكيد ، ويفعل : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ،  
وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان .

ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذي بقدروته  
حيث يقول :

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لَتَسْمُوْا      وَاسْكِنِ الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصَابُ

(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٤) اعلم أولا أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد « أَوْ » هذه ليفرقوا بين معنيين ، وذلك  
أن « أَوْ » تقع في كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها في الشك  
والتردد نحو أن تقول « سأزور محمدا أو أبعث إليه رسولا » فأنت حين تقول هذا تريد  
أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين شاك فيما ستفعله منهما ، وإما

== للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع أو مترجحه والثاني مشكوك فيه ، نحو أن تقول « سأعاقب زيدا أو يعتذر عن ذنبه » فأنت تقول هذا الكلام في حال أنت متحقق فيه من إيقاع عقوبتك بمحمد أو مرجح لإيقاعها به وأنت — مع ذلك — شاك في حصول الاعتذار منه ، فقصدوا أن يفرقوا بين هذين المعنيين في اللفظ المؤدى إليهما ، فرفعوا المضارع بعد «أو» حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد ، ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذي أسلفت لك ، ونظر النحاة في العامل الذي اقتضى النصب في الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فترددوا فتارة ينسبون عمل النصب إلى «أو» نفسها ، وهو قول الكسائي وهو شيخ شيخهم ، وتارة ينسبون العمل إلى المعنى وهو المخالفة ، وهو قول شيخهم الفراء ، وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون «أو» لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل ، ورأوا أن الخلاف لا يصلح للعمل لأنه معنوي ، فلم يكن لهم بد من أن يجعلوا العامل هو «أن» المصدرية مضمرة بعد «أو» لأن «أن» عامل قوي ، وجعلوا ما بعد «أو» في تأويل مصدر مسبوك من أن المضمرة ومنصوبها ، وجعلوا هذا المصدر معطوفاً بأو على مصدر آخر متصيد لما قبلها ، فإذا قلت « لأثمنك أو تعطيني حقى » كان التقدير عندهم : ليسكونن لزوم ،نى لك أو قضاء لحق منك فوفروا لأو معناها الأصلية . ثم اعلم أن المؤلف جعل من شرط انتصاب المضارع بعد «أو» أن تكون بمعنى حق ، يريد أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، فهي حينئذ بمعنى إلى ، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى إلى ، والعبارتان سواء . أو تكون بمعنى إلا ، يعنى أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلية التي يصلح لها ما قبلها ، ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله « أو تكون بمعنى كى » يعنى أن ما بعدها علة لما قبلها ، وهي زيادة صحيحة ، وملخص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها نحو أن تقول : لأطيعن الله أو يغفرلى ذنبى » فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكى يغفر لك ذنبك ، ولا يصلح فى هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ولا أن تكون بمعنى إلا ، لفساد المعنى على كل منهما ، وقد يكون ما بعد «أو» غاية ينتهى عندها ما قبلها =

٤٩٨ — \* لَأَسْتَسْهِّلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى \*

= نحو أن تقول «لأستظرن محمداً أو يحيى» فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستستظرن محمداً إلى أن يحيى ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلا ، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التي يصلح لها ما قبلها نحو أن تقول «لأقتلن الكافر أو يسلم» فإن ما بعد أو ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأزمنة ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ، وقد يصلح مثال واحد للأمر الثلاثة التي ذكرناها نحو مثالمهم المشهور ، وهو «لألزمك أو تقضيني حقى» فإن ما بعد أو في هذا المثال يصلح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصلح أن تقول : لألزمك كي تقضيني حقى ، ويصح أن يكون ما بعد أو غاية ينتهى إليها ما قبلها بدليل أنه يجوز لك أن تقول : لألزمك إلى أن تقضيني حقى ، ويصح أن يكون ما بعد أو مستثنى من استمرار ما قبلها في الأزمنة المستقبلية بدليل أنه يصلح لك أن تقول : لألزمك إلا أن تقضيني حقى ، أى ليسكونن لزومى إياك مستمرا في جميع أوقات المستقبل وينقطع في الزمن الذى تقضيني فيه حقى .

وقد وضع العلماء ضابطا للفرق بين «أو» التي بمعنى إلى وأو التي بمعنى إلا ، وحاصله أن ما كان قبل «أو» إن كان ينقض شيئا فشيئا كانت «أو» بمعنى إلى ، وإن كان ما قبل أو ينقض دفعة واحدة كانت «أو» بمعنى إلا ، فأعرف هذا كله والله ينفعك به .  
٤٩٨ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ \*

اللغة : «لأستسهلن الصعب» تقول : استسهلت الأمر ؛ إذا صيرت صعبه سهلا متقاداً لك بعد إباء وشئاس ، أو إذا عدته سهلا ولم تبال بما فيه من صعوبة ، والصعب هو الأمر الذى يعسر عليك تحصيله «أدرك» أبلغ «المنى» جمع منية - بضم الميم فيهما - وهى ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه «انقادت» لانت وتيسرت وسهلت «الآمال» جمع أمل - بزنة جبل وأجال - وهو ما ترجوه «لصابر» المراد هنا الذى يثبت على المسكاره ولا تخور عزائمهُ للشدائد .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، وأستسهل : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لا محل له من الإعراب ، وفاعله =

أو «إلا» نحو «لَأَقْتُلَنَّهٗ أَوْ يُسَلِّمَ» ، وقوله :  
 \* كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا \* — ٤٩٩

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل . وجملة الفعل للمضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر «أو» حرف معناه إلى مبني على السكون لا محل له «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «التي» مفعول به لأدرك منصوب بفتحة مقدرة على الألف «فما» الفاء حرف دال على التعليل ، وما : حرف نفي «انقادت» انقاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «الآمال» فاعل انقادت «إلا» أداة حصر «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقادت .

الشاهد فيه : قوله «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلى أو حتى .

٤٩٩ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٨) والذي أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :  
 . وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ .

اللغة : «غمزت» لينت «قناة» القناة هنا الرمح ، وغمز الرمح معناه أن تقبض على ما اعوج منه قبضاً شديداً إما باليد وإما بالثقاف ؛ ليعتدل ما اعوج ويستقيم ، والثقاف - بكسر التاء المثلثة ، بزة السكائب - أداة تقوم بها الرماح وتعذل «كسرت كعوبها» الكعوب : جمع كعب - بفتح فسكون - وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح ، «تستقيم» تعتدل بعد اعوجاج .

الإعراب : «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «غمزت» فعل ماض وفاعله «قناة» مفعول به انعمزت ، وقناة مضاف و «قوم» مضاف إليه ، وجملة غمزت من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها «كسرت» فعل وفاعل «كعوبها» كعوب : مفعول به لكسرت ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القناة مضاف إليه ، والجملة لا محل لها =

الثالثُ : بعد « حَتَّى » <sup>(١)</sup> إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم ، نحو

= جواب إذا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها في محل نصب خبر كان الناقصة « أو » حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد أو التي بمعنى إلا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى قناة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن المضمر وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا .

(١) اعلم أن « حتى » ترد في الاستعمال على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، نحو قوله تعالى ( سلام هي حتى مطلع الفجر ) ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها كما في الآية الكريمة أو متصلاً بآخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

الوجه الثاني : أن يليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه ، نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » وقولهم « غلبك الناس حتى الأتباع » ويجب في هذا الاستعمال أن يكون النالي لها اسماً ظاهراً ، كما يجب في هذا الاسم أن يكون بعضاً مما قبلها تحقيقاً أو تأويلاً ، وأن يكون غاية في زيادة أو نقص إما حساً وإما معنى . وحتى هذه حرف عطف .

وقد مضى الكلام على الأولى في باب حروف الجر ( ٢ / ٤٧ ) كما مضى الكلام على الثانية في باب حروف العطف ( ٣ / ٣٦٤ ) .

الوجه الثالث : أن تقع بعدها الجملة إما الاسمية كقول جرير :

فَمَا زَاَلَتْ الْقَتْلَى تَنْجُو دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ  
وكقول المرزوق :

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كَلِمَتِ تَسْبِيحِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ نَجَاشِعُ

وإما الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت في أبناء جفنة :

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وإما الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ ، نحو قوله تعالى ( حتى عفوا وقلوا ) . =

= وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حتى هذه في قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَسْكُلُ مَطْيَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ  
في رواية من رفع « تسكل » في هذا البيت، وحتى هذه حرف ابتداء، أي أنها حرف يبتدأ به الكلام ويستأنف عما قبله .

الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهي موضع كلام المؤلف هنا ، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في ناصب المضارع بعدها ، فقال الكوفيون : حتى هي الناصبة للمضارع بنفسها ، وقال البصريون : حتى حرف جر ، والناصب للمضارع « أن » مضمرة بعدها ، والمصدر المسبوك من أن ومدخولها مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها ، فإذا قلت « لأقاتلن الكافر حتى يؤمن » فالكوفيون يقولون في إعرابه : حتى حرف نصب ، ويؤمن : منصوب بحق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والبصريون يقولون : حتى حرف غاية وجر ، ويؤمن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحق ، والتقدير : حتى إيمانه ، والجار والمجرور متعلق بأقاتل .

فأما الكوفيون فاحتجوا لما ذهبوا إليه بأن حتى تقوم مقام « كي » في نحو قولنا « أطيع الله حتى تدخل الجنة » فإن معنى هذا الكلام : أطيع الله كي تدخل الجنة ، أو تقوم مقام إلى أن ، كما في قولنا « اذكر الله حتى تطلع الشمس » فإن معنى هذا الكلام اذكر الله إلى أن تطلع الشمس ، والشئ إذا قام مقام شئ أدى مؤداه ، فوجب أن تؤدي حتى مؤدى كي أو إلى أن ؛ وقد اتفقا على أن كي تنصب المضارع بنفسها كما اتفقا على أن « أن » تنصب المضارع بنفسها ، فكذلك ما أدى مؤداهما ووقع موقعهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن « حتى » قد جاءت في كلام العرب حرف جر تعمل في الأسماء ، نحو قوله تعالى (حتى مطلع الفجر) وإذا كانت حتى من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يجوز أن تكون - مع ذلك - من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء ، وإنما قلنا إن العامل في الفعل المضارع النصب بعد حتى هو « أن » المصدرية مضمرة لبقائها على



(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِي) <sup>(١)</sup>، أو باعتبار ما قبلها ، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) <sup>(٢)</sup> .

ويرفع الفعل بعدها إن كان حالا مسبباً فضلة ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ » ومنه (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) <sup>(٣)</sup> في قراءة نافع ؛ لأنه مؤوّل بالحال ، أى : حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك .

= حالها الذى ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهى أنها تجر الاسم ، وذلك لأن « أن » المصدرية تكون فى تأويل مصدر مجرور بحق .  
وبقى مما يتعلق بحق التى ينتصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها ، وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك ، فلا ضرورة لذكر شيء منه .

كما بقى القول على المعنى الذى تدل عليه حتى حينئذ ، وقد اتفقت كلمة العلماء على أن « حتى » التى ينتصب بعدها المضارع تأتى بمعنى كى . وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها ، نحو قولنا « أسلم حتى تدخل الجنة » فإن الإسلام علة لدخول الجنة ، كما اتفقت كلهم على أن حتى هذه تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهى إليه ما قبلها ، نحو قولك « لأسيرن حتى تطلع الشمس » فإن من يقول ذلك إنما يريد أن سيره ينتهى بطلوع الشمس ، وقوله تعالى (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) يحتمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الفئة الباغية لئلى ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمروا فى قتال الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع ، وقد زاد ابن مالك فى التسهيل معنى ثالثاً لحتى هذه ، وهو أنها تأتى بمعنى إلا الاستثنائية . وخرج عليه قول الشاعر :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

كما خرج أتباعه عليه قول امرئ القيس :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبِيرَ مَا لِي سَكَاً وَكَاهِلًا

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

ويجب النصب في مثل «لَا سِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» و«مَا سِيرَتْ حَتَّى أَدْخُلَهَا» و«أَسِيرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا» لانتفاء السببية ؛ بخلاف «أَيْهِمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا» فإن السير ثابت ، وإنما الشك في الفاعل ، وفي نحو «سَيَرَى حَتَّى أَدْخُلَهَا» لعدم الفضلية ، وكذلك «كَانَ سَيَرَى أَمْسَ حَتَّى أَدْخُلَهَا» إن قُدِّرَتْ كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً .

\*\*\*

الرابع والخامس : بعد فاء السببية<sup>(١)</sup> وواو المعية ، مَسْبُوقَيْنِ

(١) إنما سميت هذه الفاء فاء السببية لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها ، وسميت الواو المذكورة في هذا البحث واو المعية لأنها بمعنى مع : أى أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه . هذا ، واعلم أن للنحاة في ناصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية خلافاً ، وأن لهم في هذا الموضوع ثلاثة أقوال ، الأول أن ناصب المضارع حينئذ هو أن المصدرية ، وهى مضمرة بعد الفاء والواو ، وهذا مذهب البصريين ، والثاني أن ناصب المضارع في هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو وما تأخر عنهما ، وهذا قول جمهور الكوفيين ، والثالث أن ناصب المضارع هو الواو والفاء تقسما ، وهذا قول أبي عمر الجرمي ، وينسب إلى بعض الكوفيين ، هذا هو التحقيق في بيان مذاهب النحاة في هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين القول بأن ناصب المضارع هو الفاء والواو كمن ادعى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو الفاء أو الواو ، كلتا الحسكيتين غير دقيقة ، والدقيق هو الذي أنبأناك به .

فأما الكوفيون فزعموا أن الجواب في هذه الصور مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض أو نفي ، وما هو الجواب ليس واحداً من هذه الأمور ، ألا ترى أنك لو قلت «زرني فأكرمك» كان ما قبل الفاء أمراً ، ولم يكن ما بعد الفاء أمراً ، وكذلك لو قلت «لا تجهل علينا فنعاقبك» كان ما قبل الفاء نهياً ، ولم يكن ما بعدها نهياً ، وكذلك الباقي ، فلما لم يكن ما بعدها = ( ١٢ - أوضح المسالك ؛ )

بنفي أو طلب مخضين ، نحو ( لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا )<sup>(١)</sup> ( وَلَكَّا يَعْلَمَ

== موافقا لما قبلها وجب أن يكون منصوبا على الخلاف .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن المضارع منصوب في هذه المواضع بأن المصدرية مضمرة بعد الفاء أو الواو لأننا وجدنا الفاء - ومثلها الواو - لاتصلح لعمل النصب في الفعل المضارع ، بل لاتصلح للعمل مطلقا ، والسبب في ذلك أن كلا من الفاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف ، والأصل في حرف العطف أنه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصح دخوله على كل مهما ، ومن حق الحرف المشترك بين القيلين ألا يعمل شيئا ، فوجب تقدير ناصب غير الفاء والواو ، فقدرنا أن المصدرية لأنها الأصل في عوامل النصب في الفعل ، وجاز أن تعمل «أن» المصدرية النصب في هذا الموضع وهي محذوفة لأن الفاء أو الواو دالة عليها وموثة إليها ، فسكانها موجودة في الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك كل ما قلنا إن « أن » للمصدرية تعمل النصب وهي مضمرة بعده ، مثل لام كي ولام الجعود وحق وأو فأما قولكم إن ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا للنصب في الفعل ، بل هو الذي دعانا إلى تقدير أن ، بسبب أنه دل على أن الثاني لم يدخل في حكم الأول .

وهذا القدر من البيان كاف لأننا بنفي كلا منا في مثل هذه المباحث على الاختصار .

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر .

واعلم أن النفي يأتي على أربع صور .

الصورة الأولى : ما يكون النافي فيها حرفا من أحرف النفي كلا وما ، نحو قوله تعالى ( لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ) ونحو قولك « ما تزورنا فتتحدث إليك » .

الصورة الثانية : ما يكون النافي فيها فعلا ، نحو قولك « ليس زيد معنا فيجازيك » .

الصورة الثالثة : ما يكون النافي فيها اسما ، نحو قولك « أنا غير مسافر اليوم فأصحبك » .

الصورة الرابعة : أن يكون الدال على النفي فعلا موضوعا للدلالة على التقليل لكن أريد به النفي ، نحو قولك « فلما تزورنا فتشجع صدورنا » .

== والطلب : يشمل سبعة أشياء ، وهي : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والعرض ، والتعريض ، والتخفى ، والاستفهام ، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو ثمانية أشياء ، ولذلك ترى النعاة حين يتحدثون عن هذا الموضوع يقولون « الأجوبة الثمانية » .

وقد زاد الفراء على هذه الثمانية الترجى ، وقوم بذكرون أن الترجى لا طلب فيه لأن الترجى هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله .

ومما يتعلق بهذا الموضوع أن نخبرك بأن العلماء يختلفون في الاستفهام التقريرى : يأخذ حكم النفى فينصب بعده المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية ، أم لا يأخذ حكمه ؟ فمنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه ، وذكر أن عبارة ابن مالك فى الألفية تشير إلى هذا حيث بقول « وبعد فا جواب نفى أو طلب محضين » والمؤلف من هؤلاء ، ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقريرى يأخذ حكم النفى فينصب للمضارع بعد الفاء أو الواو فى جوابه ، وقد صرح صاحب اللمع بذلك حيث يقول « لافرق فى النفى بين كونه محضاً نحو ( لا يقضى عليهم فيموتوا ) أم لا : بأن تقضى بالإلزام ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ، أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتينا فتحدثنا ، ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضاً » اه كلامه .

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية بعد الاستفهام التقريرى يرفع احتجاجوا لهذا بأن الاستفهام التقريرى يفيد ثبوت الفعل ، لانفيه ، فلا تكون الفاء واقعة فى جواب نفى ، فيجب أن يرتفع المضارع المقترن بهما ، وبيان ذلك أنك إذا قلت لمخاطبك « ألم تأتني فأحسن إليك » إما أن تريد الاستفهام الحقيقى عما بعد الهمزة وهو عدم الإتيان ، وتسكون غير عالم بعدم الإتيان وأنت تريد أن تعلمه وإما ألا تريد الاستفهام الحقيقى لأنك عالم بأنه لم يأت ، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه ، والمعنى : اعترف أنك أنتنى فأحسنيت إليك ، على حد قوله تعالى ( أليس الله بسكاف عبده ؟ ) فإن المعنى : الله كاف عبده ، ويدل على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر : « معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بامر قد كان ، تقول :

اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ<sup>(١)</sup> (يَا أَيَّتُهَا كُنْتَ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)<sup>(٢)</sup> (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ)<sup>(٣)</sup> (وَلَا تَغَاوُوا فِيهِ فَيَحِلَّ  
= أضربت زيدا ، ولا يكون من غرضك أن يعلمك أمرا لم تكن تعلمه ، ولكن أردت أن تحمله على أن يقر بفعل قد فعله » اهـ .

ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقريرى لا يفيد النفي فأوجبوا ألا ينتصب للمضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه — أن المضارع قد جاء منصوبا في مثل هذه الحالة ذكروا أنه نصب لأحد سببين ، الأول مراعاة صورة النفي ، وإن لم يكن نفيا على الحقيقة ، والثاني : أنه واقع في جواب الاستفهام لا النفي ، ولهذا تجد المؤلف يقول بعد مثال النفي التالى همزة التقرير « إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى » .  
ومما يتصل بهذا الموضوع أن نبين لك أن العلماء لم يحفظوا نصب الفعل المضارع للمقترن بواو العية إلا في جواب واحد من أربعة ، وهى الأمر ، والنهى ، والتمنى ، والنفى ، ومن أجل هذا تجد المؤلف قد اقتصر فى التمثيل للواو على أمثلة هذه الأربعة ، وقال أبو حيان « ولا أحفظه بعد الدعاء والمرض والتعريض والترجى ، فينبغى ألا يقدم على ذلك إلا بسمع » اهـ .

ومما يتصل بهذا الموضوع أيضا أن نحدثك أن بعض العلماء قد خالفوا فى نصب المضارع المقترن بفاء السببية فى جواب بعض هذه الأشياء ، فذهب ابن سيابة معلم الفراء إلى أنه لا ينتصب فى جواب الأمر ولو كان بصريح الفعل ، وقد احتج عليه العلماء بوروده منصوبا فى جواب الأمر فى كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر \* ياناى سبرى عفا فسيحا \* البيت رقم ٥٠٩ الذى استشهد به المؤلف ، وسيأتى مشروحا ، وأجاب بعض الناس عنه بأن هذا شعر ، والشعر محل الضرورة ، فهو مثل قول الشاعر :

سَأَتْرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأُلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْيَحَا

الأتى هذا الشاعر قد نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء — وهو قوله « فأستريحا » — من غير أن يكون واقعا فى جواب نفى أو طلب ، ثما تنكر أن يكون الشاعر الذى استدلتهم بقوله قد سلك مسلك هذا الشاعر فأتى بالمضارع منصوبا فى جواب الأمر ويكون قد سلك طريقا لا يسلكه المتكلمون .

(١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

عَلَيْكُمْ غَضَبِي<sup>(١)</sup>، وقوله :

— ٥٠٠ — \* لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ \*

(١) من الآية ٨١ من سورة طه .

٥٠٠ — هذا الشاهد من كلام أبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٢٤ ) وقد نسبته قوم إلى المتوكل السككاني ( انظر معجم البلدان ٧ / ٣٨٤ ) وهو في كتاب سيبويه منسوب إلى الأخطل ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ \*  
ثم انظر بعد ذلك كله كتاب الأغاني ( ١١ / ٣٩ بولاق ) .

الإعراب : « لا » حرف نهي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بقوله تنه « وتأتي » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تأتي : فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوبا بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « عار » يجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي هذا عار ، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، وعلى هذين القولين يكون قوله « عليك » جاراً ومجروراً متعلقاً بعار « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه ساق الكلام « عظيم » نعت لعار مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتأتي » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تأتي بأن للمضمره وجوبا بعد واو المعية في جواب النهي بلا .

وقوله :

٥٠١ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنْقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

وقوله :

٥٠٢ — \* فَقُلْتُ أَذْعَى وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى \*

٥٠١ — هذا الشاهد بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهو من كلمة قائلها الفضل بن قدامة أبو النجم العجلي يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي ، وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٤٢١ ) .

اللفظة : « ياناق » أراد ياناقة فرخم بحذف التاء ، وخطاب النوق وغيرها من المطايا كخطاب الأطلال والديار مشهور متعارف في الشعر العربي « سيري » أمر من السير وهو الشئ « عنقاً » بفتح العين المهملة والنون جميعاً - ضرب من السير السريع « فسيحاً » واسعا « سليمان » أراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، الخليفة الأموي المعروف « نستريح » أراد نلقى عنا متاعب السفر ولا نخفل بعد لقائه بالأيام ؛ لأنه سيكون مؤنة التعب لتحصيل الرزق .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ناق » منادى مبني على الضم في محل نصب « سيري » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « عنقا » مفعول مطلق منصوب بسيري « فسيحاً » نعت لعنق « إلى » حرف جر « سليمان » مجرور بإلى . وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « فلنستريحاً » الفاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فلنستريحاً » حيث نصب الفعل المضارع - الذي هو نستريح - بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر .

٥٠٢ — هذا الشاهد من كلام دثار بن شيان ، ونسبه سيويه ( ج ١ ص ٤٢٦ ) إلى الأعشى ، وقال الأعمى في شرحه : « و يروى للحطيثة » ونسبه قوم إلى =

ربيعة بن جشم، ونسبه القالى إلى الفرزدق ، وهو موجود في زيادات ديوان الأعشى ( ص ٢٦٠ ) بيتاً مفرداً ؛ والذي أنشده للؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ \*

ويروى في بعض الأمهات قبل البيت المستشهد بصدده بيتان ، وهما قوله :

تَقُولُ حَلِيَّتِي لَمَّا اسْتَكَيْنَا سَيُذِرُكُنَا بَنُو الْقَرَمِ الْحِجَانِ  
سَيُذِرُكُنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَذْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْخَصَانِ

اللغة : « ادعى » أمر من الدعاء ، وهو هنا بمعنى النداء ، وأراد ارفعى صوتك بالنداء « أندى » أفعل تفضيل من الدى ، وهو بعد ذهاب الصوت ، وقد قالوا منه « فلان أندى صوتاً من فلان » إذا كان بعيد الصوت .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « ادعى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « وأدعو » الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف « لصوت » جار ومجرور متعلق بأندى « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل ينادى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن ، والتقدير : إن أندى لصوت نداء داعيين ، أى إن أجهر وأرفع - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدعو بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر ، ومن النحاة من يرويه \* فقلت ادعى وأدع فلان .. \* على أن لام الأمر مقدرة ، والأصل ادعى ولأدع - إلخ وسيأتى بحث ذلك في مباحث جواز المضارع ، إن شاء الله .



وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى : ( وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ )<sup>(١)</sup> الآية ؛ لأن ( فَتَطْرُدُهُمْ ) جوابُ النفي ، و ( فتكون ) جوابُ النهي .

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً ، والمتلو بنفي ، والمتنقض بإلا<sup>(٢)</sup> ، نحو « أَلَمْ تَأْتِنِي فَأَحْسِنْ إِلَيَّ » إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي ، ونحو « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » و « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » . ومن الطلب باسم الفعل<sup>(٣)</sup> ، وبما لفظه الخبر ، وسيأتي .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة خرجت بتقييد النفي بكونه محضاً ، الأول ما كان النفي واقعا بعد همزة الاستفهام المراد بها التقرير ، وقد مضى قولنا في هذا الموضوع وذكرنا اختلاف العلماء فيه ، والثاني ما وقع بعد أداة النفي فيه ما يدل على النفي نحو « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » وهذا لأن « زال » وأخواتها تدل على النفي ، ونفي النفي إثبات ، فكان قائل ذلك قد قال : أنت تأتينا فتحدثنا ، والثالث ما انتقض فيه النفي بإلا نحو « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » وذلك لأن « إلا » الاستثنائية تثبت لما بعدها نقص حكم ما قبلها ، وما قبلها منفي بما ، فيكون ما بعدها مثبتاً ، والمراد انتقاض النفي بإلا قبل الواو أو الفاء كما رأيت في المثال ، فإذا كان انتقاض النفي بعد الفاء لم يؤثر وكان المضارع منصوباً في جواب النفي ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالنِّبْيِ هِيَ أَعْرَفُ

وقد مثل ابن مالك لما خرج بتقييد النفي بكونه محضاً بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها ، فزاد أن ينتقض النفي في أول الكلام بإلا ، نحو قولك « مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال في قوله المؤلف « والمتنقض بإلا » لأن المدار على كون إلا واقعة قبل الفاء أو الواو سواء أكانت في الجملة السابقة أم كانت بعدها .

(٣) ذكر المؤلف شيئين خرجا بتقييد الطلب بكونه محضاً ، ومعنى كون الطلب =

وبتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل ، ومن الاستثنائيتين ، نحو ( وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ )<sup>(١)</sup> ، فإنها للعطف ، وقوله :  
 ٥٠٣ — \* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ \* \*

= محضا أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ، فإن كان الطلب بالمصدر نحو قولك « ضربا زيدا فيستقيم أمره » ، أو كان الطلب باسم الفعل نحو « صه فيستريح القوم » أو كان الطلب بما وضع للدلالة على الخبر نحو « حسبك الحديث فينام الناس » لم يحجز النصب .

وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر وذهب ابن جني وابن عمشور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل المشتق كنزال ودراك ، ولم يستند هؤلاء إلى سماع عن العرب ، وإنما قالوا ما قالوه قياسا على فعل الأمر ، وهذا القياس مردود ، وسنعرض لهذا مرة أخرى عند كلام المؤلف .  
 (١) من الآية ٣٦ من سورة المرسلات .

٥٠٣ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٢٢ ) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءَ سَمَلَقْ \*

اللفظة : « القواء » بفتح القاف ، بزنة السحاب - الخالي الذي لا أنيس به « فينطق » يخبر عما فعل الدهر بأهله وسكانه « بيداء » صحراء ، سميت بذلك لأن سالسها يبدي فيها أى يهلك « سملق » بزنة جعفر - الأرض التي لا تنبت شيئا .  
 الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام الإنكاري ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الربيع » مفعول به لتسأل « القواء » نعت للربيع « فينطق » الفاء للاستثناء ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الربيع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله =

فإنها للاستئناف ؛ إذ العطف يقتضى الجزم ، والسببية تقتضى النصب <sup>(١)</sup> .

بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا عمل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به لتخبر مبنى على الفتح فى محل نصب « يبداء » فاعل تخبر مرفوع بالضممة الظاهرة « سلق » نعت لببداء ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع الفعل المضارع الذى هو ينطق بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ، ولا هى للسببية ، وإنما هى للاستئناف .

(١) أنت تعلم أن فاء العطف تقتضى مشاركة ما بعدها لما قبلها فى إعرابه وفى معنى العامل ، أما اشتراكهما فى الإعراب فواضح أن المراد به أن ما قبلها إن كان مرفوعا كان ما بعدها مرفوعا أيضا ، وإن كان ما قبلها مجزوما كان ما بعدها مجزوما مثله ، وأما اشتراكهما فى المعنى فالمراد به أن ما قبلها إن كان منفيا كان ما بعدها منفيا أيضا ، وإن كان ما قبلها مثبتا كان ما بعدها مثبتا مثله ، وأنت تعلم أن فاء السببية - من حيث هى دالة على السببية - تقتضى من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترن بها ولو كان ما قبله فعلا مضارعا مرفوعا أو مجزوما ، وتقتضى من حيث المعنى أن حصول ما قبلها سبب فى حصول ما بعدها وأن ما بعدها نتيجة ما قبلها وترتب عليه ، ولا تقتضى اشتراك ما قبلها وما بعدها فى النفي ولا فى الإثبات . وتعلم أيضا أن الفاء التى يقصد بها الاستئناف تقتضى من حيث الإعراب رفع المضارع للمقترن بها لأن الفروض أنه لم يتصل به ناصب ولا جازم ، وتقتضى من حيث المعنى انقطاع ما بعدها عما قبلها وبناء على مبتدأ محذوف تكون جملة المضارع مع فاعله للمستتر فيه فى محل رفع خبرا عنه .

وإنما قلنا فى فاء السببية « من حيث دلالتها على السببية » لأنها مع دلالتها على السببية عاطفة - عند البصريين - والمعطوف هو المصدر المسبوك بواسطة أن المصدرية المضمرة ، والمعطوف عليه مصدر متصيد مما قبلها .

إذا علمت كل هذا فاعلم أنك إذا قلت « لا تزورنا فنكرمك » فتطبيقا لما ذكرنا إن جعلت الفاء مجرد العطف كان معنى هذه العبارة هو نفس المعنى الذى يؤديه قولك : لا تزورنا فلا نكرمك ، فنكرمك : مرفوع ، لأنه معطوف على مرفوع ، وهو منفى لأنه معطوف على منفى ، ونظيره فى ذلك الآية السكريمة ( ولا يؤذن لهم فيعتذرون ) أى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون .

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » بالرفع إذا نَهَيْتَهُ عن الأول فقط ، فإن قَدَّرْتَ الفَهْمَ عن الجمع نَصَبْتَ ، أو عن كلٍّ منهما جَزَمْتَ .

\*\*\*

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ معنى الجزاء جُزِمَ الفعل جواباً لشرط مُقَدَّرٍ ، لا للطلب لتضمُّنِهِ معنى الشرط خلافاً لزماعى ذلك<sup>(١)</sup> ، نحو ( قُلْ تَعَالَوْا

= وإن جعلت الفاء لمجرد السببية كان معنى هذا المثال أن إكرامنا إياك مترتب على عدم زيارتك ومتسبب عنه ، وذلك إذا كنت كارهها لزيارته غير راغب فيها ، وهذا لا يجوز في الآية السكريمة التي تلونهاها ، لأن الاعتذار لا يتسبب عن عدم الإذن ، بل يترتب على الإذن نفسه ، فما بعد الفاء لا يشارك ما قبلها في الانتفاء كما كان في الوجه الأول .

وإن جعلت الفاء للاستثاف كان معنى المثال هو معنى قولك : لا زورنا فنحن نكرمك ، فما بعد الفاء مرفوع وغير منفي ، وهو مبنى على مبتدأ محذوف . هذا هو الحق في هذه المسألة فأعرفه واحرص عليه ، ولا تلتفت إلى ما عداه .  
(١) قول المؤلف « وقصد معنى الجزاء » معناه أن تقدر الفعل المضارع مسبباً عن الطلب المتقدم ومترتباً عليه كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبب عن فعل الشرط ومترتب عليه .

والحاصل أنه لا بد من تحقق ثلاثة شروط :

الأول : أن يتقدم كلام يدل على أمر أو نهى أو استفهام ، أو نحو ذلك من أنواع الطلب السابق بيانها .

الثاني : أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

الثالث : أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب ، فينشد يكون هذا الفعل المضارع مجزوماً ، وفي جازمه ثلاثة أقوال سنبينها فيما يلي ، فإن اختلف شرط منها لم يكن هذا المضارع مجزوماً .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ( قل تعالوا أتل ) فقد تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر عنه المضارع وهو أتل ، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم ، فجزم المضارع بمحذوف حرف العلة ، ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر السكندى : =

. . . . .

= قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوِّمِلِ  
ومن أمثله قولك « اتنى أكرمك » وقولك « هل تأتيني أحدثك » وقولك  
« لا تكفر تدخل الجنة » .

فإن كان المتقدم غير طلب - بأن كان نفياً نحو « ما تزورنا نحدثنا » أو كان خبراً  
مثبتاً نحو « أنت تزورنا نحدثنا » وجب رفع الفعل المضارع ، لأن هذا الفعل المضارع  
لا يكون متسبباً عن الخبر المثبت ولا عن المنفى .

وإن تقدم الطلب وتأخر عنه الفعل المضارع لـكن افترن هذا المضارع بالفاء نحو  
« زرنى فأكرمك » ونحو « هل تزورنى فأكرمك » فهذا هو الذى تقدم الكلام  
عليه ، وحكمه أن ينتصب المضارع لكونه واقفاً بعد فاء السببية فى جواب الطلب .

وإن تقدم الطلب وتأخر المضارع المجرد من الفاء ولكن لم يقصد الجزاء ارتفع  
الفعل المضارع ، وكان هو وفاعله جملة . فإن كان قبله نكرة محضة فهذه الجملة نعت  
للكسرة نحو قوله تعالى ( فهب لى من لدنك وليا يرثى ) فقد تقدم الطلب وهو هب ،  
وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو يرثى ، ولم يقصد الجزاء ، وكذلك قولك « جئنى  
برجل يؤدى واجبه بإخلاص » وإن تقدم على المضارع معرفة كانت جملة حالاً من هذه  
المعرفة نحو قوله تعالى ( ولا تمنن تستكثر ) والمعرفة هى الضمير المستتر فى تمنن ، وقد  
تكون جملة المضارع مستأنفة كما فى قول الشاعر :

وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَحَتِّفْ كُلَّ امْرِئٍ يَجْرِي لِمَقْدَارِ

وقد اختلف النحاة فى جازم الفعل المضارع إذا استوفى الكلام الشروط الثلاثة التى  
سبق بيانها ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول: أن جازمه أداة شرط مقدرة ، فنحو قولك « زرنى أكرمك » تقديره :  
« زرنى إن تزرنى أكرمك » فالأداة هى إن مقدرة ، وفعل الشرط متصيد من الكلام  
السابق ، والمضارع جواب الشرط ، وهذا قول جمهور النحاة ، ومحمه المتأخرون .  
والقول الثانى : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه يتضمن معنى أداة الشرط ، =

أَتْلُ) <sup>(١)</sup> بخلاف نحو (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) <sup>(٢)</sup> في قراءة الرفع ؛ فإنه قَدَرَهُ صفة لوليًّا لا جواباً لَهَبْ ، كما قَدَرَهُ مَنْ جَزَمَ .

وشرطاً غير الكسائي لصحة الجزم بعد النهي صحيحة وقوع « إن لا » في موضعه ؛ فمن ثم جاز « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » بالجزم ، ووجب الرفع في نحو « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ » ، وأما « فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » فالجزم على الإبدال لا الجواب .

\*\*\*

وَأَلْحَقَ الكسائي في جواز النصب بالأمر ما دَلَّ على معناه : من اسم فعل ، نحو « نَزَالَ فَنُكِّرِمَكَ » أو خبر ، نحو « حَسْبُكَ حَدِيثُ فَيْفَامَ النَّاسُ » ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء ، كقوله :

— ٥٠٤ — \* مَكَانَكَ تُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي \*

= وهذا قول الخليل وسيبويه ، وظاهر عبارة ابن هشام في كتابه قطر الندى يجرى عليه .

والقول الثالث : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه ناب عن أداة الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به في نحو « ضرباً زيدا » لكونه قد ناب عن فعل الأمر ، لا لأنه تضمن معناه ، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي .

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٦ من سورة مريم .

٥٠٤ — هذا الشاهد من كلام عمرو بن الإطنابة الخزرجي ، والإطنابة : اسم أمه ، واسم أبيه زيد بن مناة ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ،  
= وصدره قوله :

## \* وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَّاتُ وَجَاشْتُ \*

وقبل البيت المستشهد هنا بعجزه قوله :

أَبْتُ لِي هِمَّتِي وَأَبْنِي بِلَائِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالشَّمَنِ الرَّبِيحِ  
وَلِإِفْحَامِي عَلَى الْمَسْكُورَةِ نَفْسِي وَضَرْنِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمَشِيحِ

اللفظة : « جشأت » الحديث عن نفسه كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما ، وجشأت نفسه : أى ثارت ونهضت من فزع أو حزن أو محوها « جاشت » غلت كما تغلى القدر بالماء ، والمراد منه قريب من المراد من سابقه « مكانك » أى اثبتى وقرى ولا تشورى « تحمدى » يحمدك الناس ويشكروا لك ثباتك « تستريحى » تطمئن خوالجك ، وتسكن ثورتك ، ويهدأ مابك من فزع واضطراب .

الإعراب : « وقولى » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على همقى وبلائى فى أول الأبيات مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كلما » ظرف متعلق بقولى « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نفسى « وجاشت » الواو حرف عطف ، جاش : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النفس « مكانك » مكان : اسم فعل أمر بمعنى اثبتى ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، وفاعل اسم الفعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تحمدى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستريحى » فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « تحمدى » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعا فى جواب الأمر ، والأمر هنا - كما هو ظاهر - بغير صيغة افعال : لأنه باسم فعل ، والمراد بصيغة افعال فعل الأمر .

وفولهم « اتقى الله أمرؤ فعل خيراً يُذنب عَلَيْهِ » أى لِيَتَّقِ اللهَ وَلِيَفْعَلَ<sup>(١)</sup>  
وَأَلْحَقَ الفراءَ الترجبى بالتمنى بدليل قراءة حفص ( فَأُطْلِمَعَ )<sup>(٢)</sup> بالنصب .

\*\*\*

فصل : وَيُنْصَبُ بِـ « أَنْ » مضمرة جوازاً بعد خمسة أيضاً :

أحدها : اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي ، ولم يقترن الفعل  
بلا ، نحو ( وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>(٣)</sup> ( وَأَمِرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ  
الْمُسْلِمِينَ )<sup>(٤)</sup> .

فإن سُبقت بالـكون المذكور وجب إضمار « أَنْ » كما مر<sup>(٥)</sup> .

(١) بدليل جزم الفعل المضارع وهو « يثب » بعده ، والمضارع إنما يجرى في جواب  
الأمر .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر .

(٥) اللام التي لم يسبقها السكون الماضى المنفى هي لام التعليل - وقد عبر عنها  
بلام كي ، واللام التي سبقها السكون الماضى المنفى هي لام الجحود .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن لأن المصدرية بعد اللام ثلاث حالات:

الأولى : وجوب الإضمار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام الجحود نحو  
قوله تعالى ( لم يكن الله ليغفر لهم ) .

الحالة الثانية: وجوب الإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا قرن الفعل المضارع بلا النافية  
نحو قوله تعالى ( لئلا يكون للناس عليكم حجة ) .

والحالة الثالثة: جواز الإضمار والإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام  
التعليل نحو قوله تعالى ( وأمرنا لنسلم ) وهذا شاهد الإضمار ، ونحو قوله سبحانه  
( وأمرت لأن أكون ) وهذا شاهد الإظهار .

هذا ، والقول بأن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو أن المضمرة جوازاً هو قول  
جمهور البصريين ، وفي المسألة ثلاثة أقوال أخرى :

==



وإن قرّن الفعلُ بلا نافية أو مؤكدة وجب إظهارها ، نحو ( لَيْثَلًا يَكُونُ  
لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ )<sup>(١)</sup> ( لَيْثَلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ )<sup>(٢)</sup> .

والأربعة الباقية : أو ، والواو ، والفاء ، وثُمَّ ؛ إذا كان العطفُ على اسم  
ليس في تأويل الفعل ، نحو ( أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا )<sup>(٣)</sup> في قراءة غير نافع بالنصب  
عطفًا على ( وَخِيًا ) ، وقوله :

— ٥٠٥ — \* وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَفَرَّ عَيْنِي \*

= أحدها: أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها ، وهو قول جمهور الكوفيين  
وقالوا مع ذلك : إذا ذكرت « أن » بعد اللام نحو ( وأمرت لأن أكون )  
فأن مؤكدة للام .

والقول الثاني : أن الناصب للمضارع هو اللام لنيابتها عن أن المحذوفة ، وهذا  
يستلزم أنه إذا ظهرت أن بعد اللام كما في الآية الكريمة كان الناصب حينئذ هو أن ،  
إذ لا عمل للنائب مع وجود المنوب عنه ، وليس العمل حينئذ لهما معاً إذ لا يعمل عاملان في  
معمول واحد ، ولا يمكن إنكار إظهار أن بعد لام التعليل وهو وارد في القرآن  
الكريم ، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

والقول الثالث: أن الناصب للمضارع ليس هو اللام ، وليس هو أن مضمرة بخصوصها  
بل يجوز أن يكون الناصب هو أن مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو كي مضمرة ،  
بدليل أن كلا من أن وكي يظهر بعد اللام في بعض التراكيب ، فإظهار أن كما في  
قوله تعالى ( لأن أكون ) وإظهار كي كما في قوله سبحانه ( لكي لا تأسوا ) وهذا قول  
السيرافي وابن كيسان .

(١) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٥١ من سورة الشورى

٥٠٥ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٣٦ ) ولم ينسبه ولا نسبه  
الأعلم في شرح شواهد ، وقد نسبه قوم إلى امرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت  
— فما ذكروا — امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها —

== إلى الحاضرة وهي أم ولد يزد ، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ويشد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قولها :

\* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ \*

ورواية سيوييه وجماعة في صدر البيت « للبس عباءة » بلام الابتداء .  
اللمعة : « ولبس » اللبس - بضم اللام وسكون الباء الموحدة - استعمالك الثوب ونحوه فيما أعد وهب له « عباءة » هي بفتح العين المهملة ، بزنة سحابة - كساء معروف يلبسه الأعراب ، وليس من لباس الحاضرة « تفر عني » أصل معناه تثبت وتبرد ، وتستعمل هذه العبارة كناية عن السرور ؛ لأن برودة العين تنشأ عما يترقق فيها من دمع السرة ، كما أن سخنة العين كناية عن الحزن ؛ لأنها تنشأ عما يجري فيها من دمع الحزن « الشفوف » جمع شف - بكسر الشين المعجمة أو فتحها مع تشديد انفاء - وهو ضرب من الثياب الرقيقة .

الإعراب : « ولبس » الواو حرف عطف ، لبس : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ولبس مضاف و« عباءة » مضاف إليه « وتقر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا يعمل له ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو العاطفة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عني » عين : فاعل مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف ثانياً ، المتكلم مضاف إليه « أحب » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق أيضاً بأحب ، ولبس مضاف و« الشفوف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .  
الشاهد فيه : قوله « وتقر » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تقر بأن مضمرة بعد الواو ؛ ليكون المصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوفاً على الاسم السابق ، فتكون قد عطفنا اسماً على اسم ، وذلك لأن المعطوف عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، ولو كان الاسم مقدراً بالفعل كالصفة الصريحة الواقعة صلة لأل لم يجوز نصب المضارع ، كالمثال الذي ذكره المؤلف ؛ فإن قوله « الطائر » في قوة قولك « الذي بطير » ، والسري في ذلك كله أنه يجوز عطف الفعل المضارع نفسه على الاسم الذي يشبه الفعل ، ولا يجوز عطفه على اسم لا يشبه الفعل .

وقوله :

\* لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ \* — ٥٠٦

٥٠٦ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ،  
والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* مَا كُنْتُ أُؤِثِّرُ إِنْ رَابَا عَلَى تَرْبٍ \*

اللمعة : « توقع معتر » توقع الشيء : انتظاره وترقبه ، والمعتر - بضم الميم وآخره  
راء مشددة - الذي يتعرض لك من ذوى الحاجة لئراه من غير أن يسألك بلسانه ، وفي  
القرآن الكريم : ( فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر ) وأراد في بيت الشاهد الذي  
يلم بساحتك ويرجو نوالك « أرضيه » أراد أعطيه العطاء الكثير الذي ترضى نفسه  
عنه « إترابا » مصدر أترب الرجل إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب فوق إعد  
« ترب » بفتح التاء والراء جميعاً هو الفقر ، تقول منه : ترب الرجل - من باب  
فرح - إذا لصق بالتراب ، وذلك يكون عن حاجة وفقر ، وقرأه العيني بكسر التاء  
وسكون الراء ، وفسره بلدة الرجل ومن يكون سنه من سنه ، وتبعه الصبان والشيخ  
خالد ، وليس من الصواب في قليل ولا كثير ، بل بعده عن الصواب ، بعد الأرض  
عن ذات السحاب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ  
مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « معتر » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا توقع معتر موجود « فأرضيه »  
الفاء حرف عطف ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة جوازاً بعد  
فاء العطف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى  
المعتر مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « ما » حرف نفي « كنت » كان : فعل  
ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « إتراباً » مفعول به لأوثر منصوب بالفتحة  
الظاهرة « على ترب » جار ومجرور متعلق بقوله أوثر . والجملة من كان واسمها  
وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

وقوله :

— ٥٠٧ — \* إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ \*

= الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله أرضى ، بأن المضمر جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل ، وهو قوله « توفع » .

٥٠٧ — هذا الشاهد من كلام أنس بن مدركة الخثعمي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ \*

اللفظة : « سليك » بضم السين المهملة وفتح اللام ، بزنة المصغر — هو سليك بن سلكة ، وسلكة : أمه ، وقد اشتهر بها ، وأبوه عمرو بن سنان السعدي التميمي ، عداء مشهور قالوا : إنه كان يسبق الخيل ، ويلحق الظباء « أعقله » أدفع ديته ، وسميت الدية عقلاً لأن الدية عندهم كانت من الإبل ، وكانوا يعقلونها بجوار بيت القتيل : أي يربطونها « الثور » هو خُل البقر « عافت البقر » كرهت ، ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف ورود الماء فيضربه البقر لينعيه عن مكان ورودها حتى ترد ، وقد أنشد الجاحظ البيت مع أبيات أخرى في الحيوان ( ١٨/١ ) وبين معناه .

الإعراب : « إِنِّي » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقتلي » الواو حرف عطف ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله « سليكا » مفعول به لقتل منصوب بالفتحة الظاهرة « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمر جوازاً بعد ثم العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبنى بالضمرة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال من الثور « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون في محل نصب بقوله يضرب « عافت » =

وتقول : « الطائر قَيْغُضَبُ زَيْدُ الذَّبَابِ » بالرفع وجوباً ؛ لأن الأسم  
في تأويل الفعل ، أى : الذى يطير<sup>(١)</sup> .

== عاف : فعل ماض ، والناء للتأنيث « البقر » فاعل عافت مرفوع بالضمة الظاهرة ،  
وجملة عافت وفاعله في محل جر بإضافة لسا الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أعقل »  
بأن المضمره جوازاً بعد ثم التى عطفت هذا الفعل المضارع على اسم صريح فى الاسمية  
ليس فى تقدير الفعل ، وهذا الاسم هو قوله « قتلى » .

(١) اعلم أولاً أن المراد بالاسم الذى ليس فى تأويل الفعل - وهو المعطوف عليه  
بأحد الحروف الأربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو - هو الاسم الذى لا تشوبه  
شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكون جامداً جموداً محضاً ، وقد يكون مصدراً مثل « لبس »  
فى الشاهد ٥٠٥ و « توقع » فى الشاهد ٥٠٦ و « قتل » فى الشاهد ٥٠٧ ، وقد  
يكون اسماً كما تقول « لولا زيد ، يحسن إليك لمسكت » فيحسن : منصوب بأن  
مضمرة جوازا ، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر معطوف على زيد ، والتقدير :  
لولا زيد وإحسانه إليك لمسكت ، ونظيره قولك « لولا أبوك ويعطف عليك لم تسكن  
شيئاً » ونظير ذلك قول الشاعر :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عِلْقَةً

فأسوأك : منصوب بأن مضمرة ، والمصدر معطوف على رجال ، والتقدير : لولا  
رجال من رزام وآل سبيع أو إساءة إليك ، وعلقم : منادى مرخم بحذف الناء وقد  
عومل معاملة من ينتظر ، وأصله علقمة .

ثم اعلم أنه قد تحصل لك من مجموع كلام المؤلف أن إضمار « أن » المصدرية بعد  
الفاء والواو قد يكون إضماراً جائزاً وقد يكون إضماراً واجباً ، وذلك لأن الفاء قد  
تسكون فاء السببية وقد تسكون فاء العطف ، والواو قد تكون واو المعية وقد تكون  
واو العطف ، فإن كانت الفاء فاء السببية أو كانت الواو واو المعية كان إضمار أن  
بعدها واجباً ، وإن كانت الفاء أو الواو للعطف كان الإضمار بعدها جائزاً ، ويلحق  
بهما فى هذه الحالة الأخيرة ثم وأو العاطفتان ، وقد رأيت فى الشاهد ٥٠٦ العطف  
بثم ، ورأيت فى البيت الذى رويناك فى مطلع هذا الكلام العطف بأو .

ولا يُنصبُ بـ «أَنْ» مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً ،  
كقول بعضهم : « تَسْمَعَ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »<sup>(١)</sup> ، وقول آخر :  
« خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »<sup>(٢)</sup> ، وقراءة بعضهم . ( بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، ويروى برفع « تسمع » وببصبه ، وأنى المؤلف  
به هنا على رواية النصب ، فإن هذا النصب بأن المصدرية محذوفة في غير موضع من  
المواضع العشرة السابق بيانها في وجوب إضمارها وجوازها ، والذي سهل حذفها  
وجود «أن» أخرى في قولهم «أن تراه» ونظيره قول طرفة :  
أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ تُخْلِدِي  
الرواية بنصب «أحضر» بأن المصدرية محذوفة ، والذي سهل حذفها وجودها في  
قوله «وأن أشهد اللذات» .

(٢) ليس في هذا المثال ذكر «أن» المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها  
مضمرة - وهو « يأخذك » - ونظير ذلك قول عامر بن جوين الطائي ( سيويه  
: ١٥٥/١ ) :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدَةً  
وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْهَلَةً

وحمل العلماء الآية الكريمة التي تلاها المؤلف على ذلك ، كما حازوا عليه قوله  
تعالى ( تأمروني أعبد ) بنصب أعبد في قراءة الحسن ، وقالوا : إن نصب ( يدمغ )  
في الآية الأولى ونصب ( أعبد ) في الآية الثانية بأن المصدرية محذوفة .  
هذا ، والقول بأن حذف أن المصدرية مع إبقاء عملها في غير المواضع العشرة  
السابق بيانها شاذ هو قول جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز  
حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياساً على ما ورد من ذلك من بيت ، طرفة وبيت عامر  
والمثل والقراءة في الآيتين الكريمتين .

وذهب الأخفش إلى جواز حذف «أن» المصدرية لكن بشرط أن يرتفع الفعل  
المضارع ، فتقدر «أن» لسبك الفعل بالمصدر إن احتيج لذلك كما في المثل « تسمع  
بالمعدي خير من أن تراه » لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عنده هو أيضاً . =

لِلْبَاطِلِ فَيَذِمُّهُ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : وجازمُ الفعل نوعانٍ : جازمُ فعل واحد ، وهو أربعة :

« لا » الطلبية ، نهياً كانت نحو ( لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ )<sup>(٢)</sup> ، أو دُعاءً نحو ( لَا تُؤْخِذْنَا )<sup>(٣)</sup> ، وجَزَمُهَا فَعَلَى التَّكْلَامِ مَبْنِينَ لِلْفَاعِلِ نَادِرٌ ، كَقَوْلِهِ :  
— ٥٠٨ — \* لَا أَعْرِفَنَّ رَبَّ رَبِّهَا حُورًا مَدَامُهَا \*

= وذهب جماعة من متأخري النحاة إلى أنه لا يجوز حذف « أن » في غير المواضع العشرة السابق يياتها لا مع بقاء عملها كما يقول الكوفيون ، ولا مع رفع الفعل المضارع كما ذهب إليه الأخفش .

(١) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٥٠٨ — هذا الشاهد من كلام النابتة الديباني ، والذي أنشده المؤلف صدر

بيت من البسيط ، وروى عجزه هكذا :

\* كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِمَاحُ دَوَّارِ \*

وَيُروى عجزه هكذا :

\* مُرْدَفَاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أُنُورِ \*

اللفظة : « رربا » بفتح فسكون ففتح ، بزنة جعفر — أصله اسم للقطيع من الظباء أو من بقر الوحش ، ويطلق على الجماعة من ملاح النساء ، على الاستعارة « حورا » جمع حوراء ، والحوراء : الشديدة سواد سواد العين مع شدة بياض بياضها وهو وصف من الحور — بفتح الحاء المهجلة والواو — « مدامها » المدامع : جمع مدمع — بفتح اليمين بينهما دال ساكنة — وهو اسم مكان من قولهم « دمعت العين » والمراد بالمدامع على هذا العيون لأنها أما كن الدمع « مردفات » بتشديد الدال مفتوحة — أى قد أركبت خلف الراكبين فجملت كل واحدة منهن رديفاً لراكب « أعقاب » =

جمع عقب - بفتح العين وكسر القاف - وهو المؤخر من كل شيء «أكوار» جمع كور ، وهو رحل الناقة بأداته ، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسنيات مردفات خلف من استباهن .

الإعراب : « لا » حرف نهى « أعرفن » أعرف : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ربربا » مفعول به لأعرف « حورا » نعت لربرب منصوب بالفتحة الظاهرة « مدامعها » مدامع فاعل مجرور مرفوع بالضممة الظاهرة ، و مدامع مضاف وضمير الغائية العائد إلى الربرب مضاف إليه « مردفات » حال من ربرب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « على » حرف جر « أعقاب » مجرور بعلی ، والجار والمجرور متعلق بقوله مردفات ، وأعقاب مضاف و« أكوار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لا أعرفن » فإن « لا » هذه هي الناهية ، والفعل المضارع المجزوم بها محلا للمتكلم ، وهو مبنى للمعلوم ؛ وذلك شاذ ؛ فإن حاوات أن تجعل « لا » نافية منع من ذلك أن نون التوكيد إنما يكثر دخولها على الفعل الطلبی ، وقد قلنا لك مرارا : إن الحمل على الكثير الغالب أولى وأخلق بالرعاية .

فإن قلت : فأنا مرتكب في تخريج هذا البيت - على أية حال - الحمل على أقل الأمرين وتارك أكثرهما جريانا في اللسان العربي ؛ فإما القول بأن « لا » ناهية ، ودخولها على فعل المتكلم المبني للمعلوم قليل ، وإما القول بأن لا نافية ، وتوكيد المضارع الداخلة هي عليه قليل ؛ فما الذي يرجح أحدهما على الآخر ؟ .

قلت : حاصل المعنى يرجح الذي ذهب إليه المؤلف .

فإن كان المضارع مبنياً للمجهول لم يكن دخول « لا » الناهية عليه قليلا ، وذلك كقول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمَيْنِ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ  
لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ



وقال :

٥٠٩ — \* إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ \*

٥٠٩ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ! فنسبه ابن هشام في معنى اللبيب ( بحث لا ) إلى الفرزدق ، ونسبه قرقم إلى الوليد بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لَهَا أُبْدَأُ مَا دَامَ فِيهَا الْجِرَاضِمُ \*

اللغة : « الجراضم » — بضم الجيم — الواسع البطن الكثير الأكل ، قيل وأراد الشاعر به معاوية بن أبي سفيان ، وذكر ابن هشام أن « لا » في قوله « فلانعد » تحتمل النهي والدعاء .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خاض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب « ما » زائدة « خرجنا » فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وضمير المتكلم للعظم نفسه فاعله مبني على السكون في محل رفع « من » حرف جر « دمشق » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بخرج « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : حرف نهى ، أو حرف دعاء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نعد » فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « لها » جار ومجرور متعلق بقوله نعد « أبدا » ظرف زمان منصوب بقوله نعد ، وجمله لا نعد من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر دام تقدم على اسمه « الجراضم » اسم دام تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بقوله نعد ، وتقدير الكلام : فلا نعد مدة دوام الجراضم فيها .

الشاهد فيه : قوله « فلا نعد » حيث جزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بلا الناهية أو الدعائية ، وذلك قليل .

وبكثر «لَا أَخْرِجْ» و «لَا تُخْرِجْ» لأن النحى غير المتكلم<sup>(١)</sup>.  
واللام الطلبية ، أمراً كانت نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)<sup>(٢)</sup> ، أو دعاء نحو  
(لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)<sup>(٣)</sup> ، وَجَزَّ مِنْهَا فَعَلَى المتكلم مبينين للفاعل قليل ، نحو  
«قَوْمُوا فَلَأَصِلُّ لَكُمْ» و (وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ)<sup>(٤)</sup> ، وَأَقْلُ مِنْهُ جَزَّ مِنْهَا  
فعل الفاعل المخاطب ، نحو (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا)<sup>(٥)</sup> في قراءة<sup>(٦)</sup> ، ونحو  
«لَتَأْخُذُوا مَصَافِسَكُمْ»<sup>(٧)</sup> ، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأدر<sup>(٨)</sup> .

و «لَمْ» و «لَمَّا» ، ويشتركان في : الحرفية ، والنفي ، والجزم ،  
والقلب للمضى<sup>(٩)</sup> .

(١) وذلك لأن الأصل «لا يخرجني أحد» ببناء الفعل للمعلوم ، وفاعله هو أحد  
وياء المتكلم مفعول به ، فحذف الفاعل ، وبنى الفعل للمجهول ، وجعل المفعول فاعلاً ،  
فاستتر وجوبا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

(٤) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٥) من الآية ٥٨ من سورة نونس .

(٦) هذه قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ، وزيد .

(٧) نظير ذلك قول الشاعر :

لَتَقُمُّ أَذْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كَتَمْتُ لَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

(٨) ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة ، ونحن إلى  
ما ذكره الزجاج أميل ، لوروده في الحديث الصحيح وفي قراءة جماعة من أعلام  
العصابة .

(٩) بقي مما تشترك فيه لم ولما شيان : أحدهما اختصاصهما بالدخول على الفعل  
للمضارع ، وثانيهما جواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما .

وتنفرد « لم » بمصاحبة الشرط ، نحو ( وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ )<sup>(١)</sup> ، وبجواز انقطاع نفي منفيها ، ومن ثمّ جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع في « لَمَّا »<sup>(٢)</sup> .

وتنفرد « لَمَّا » بجواز حذف مجزومها ، كـ « مَقَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا »  
أى : ولما أدخلها ، فأما قوله :

— ٥١٠ — \* يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ \*

(١) من الآية ٦٧ من سورة المائدة ، والسري في أن « لم » تلي حرف الشرط دون « لما » أن لم لنفي الفعل الماضي غير المقترب بقـ ، يقول لك القائل « قام زيد » فتقول « لم يقم » ولما لنفي الفعل الماضي المقترب بقـ ، يقال لك « قد قام زيد » فتقول « لما يقم » وحرف الشرط لا يدخل على قد ، فلا تقول « إن قد قام زيد » لما بين حرف الشرط وقد من التناقض ، فإن قد تقتضى تحقيق مدخولها وتقريبه من الحال ، وحرف الشرط يقتضى أنه محتمل الوقوع ومحتمل عدم الوقوع كما يقتضى أنه مستقبل ، فلما كان حرف الشرط لا يدخل في الإثبات على قد أرادوا أن يعادلوا بين الإثبات والنفي ، فأجازوا دخول حرف الشرط على الفعل الذى تكون « لم » لنفيه ومنعوا دخوله على الفعل الذى تكون لما لنفيه .

(٢) إنما لم يجز أن يقال « لما يكن هذا الأمر ثم كان » لأن هذا كلام يناقض عجزه صدره ، وذلك لأن معنى « لما يكن » أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى « ثم كان » أنه وجد في بعض أجزاء الزمن الماضى ، ولاريب أن في هذا من التناقض ما ليس يخفى عليك ، ولهذا لو قلت « لما يكن هذا الأمر ثم إنه سيكون » كان كلاما صحيحا سائما ، لأن نفي حصول الشيء في الزمن الماضى واستمرار هذا النفي إلى زمن التكلم لا ينافى ولا يتناقض مع حصوله في الزمن للمستقبل الذى تنبى عنه السين في « سيكون » .

٥١٠ — هذا الشاهد من كلام إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهرمة : جده الأعلى ، ولكنه اشتهر به ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* احْفَظْ وَدَيْمَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدِعْتَهَا \*

== اللغة : « يوم الأعازب » هكذا هو بالعين المهملة والزاي في كل ما وقفنا عليه من الأصول، والظاهر من العبارة أنه يوم من أيام العرب ، ولم أعر على بيانه بعد البحث الطويل ، ثم رأيت البغدادي يقول « يوم الأعازب لم أنف عليه في كتب أيام العرب » وزعم الشيخ خالد أنه يروى « الأغارب » بالعين المعجمة والراء المهملة - ولم أعرف مأناه ، فوق أنه بعيد .

الإعراب : « احفظ » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وديعتك » وديعة : مفعول به لاحفظ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « التي » اسم موصول نعت للوديعة مبني على السكون في محل نصب « استودعتها » استودع : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى الوديعة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله استودع ، وهو مضاف و « الأعازب » مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين « وصلت » وصل فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، والمجزوم به محذوف ، والتقدير : وإن لم تصل ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أيضاً يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وصلت فاحفظ وديعتك ، وإن لم تصل فاحفظ وديعتك ، يريد : احفظها على كل حال .

الشاهد فيه : حذف المجزوم بلم ، أى : إن وصلت وإن لم تصل ، ومثله

قول الآخر :

يَا رَبِّ شَيْخٍ مِنْ لُسَكَيْنِ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّ زَيْنُغٍ وَفِي الْقَمْرِ فَقَمٌ  
\* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ \* =

فضرورة ، وبتوقع ثبوته ، نحو ( لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ )<sup>(١)</sup> ( وَلَمَّا يَدْخُلِ  
الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ )<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم امتنع « لَمَّا يجتمع الضدان »<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

وجازم للفعلين<sup>(٤)</sup> ، وهو أربعة أنواع :  
حرف باتفاق ، وهو « إِنْ » .

= الأصل « أجلس لم يشمط وقد كاد يشمط ولم يشمط » حذف للعلم بالمحذوف ،  
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ ، وَنَامَتْ فَلَمْ تُطِقْ

فَقُلْنَا لَهَا : قُومِي ، فَقَامَتْ وَلَمْ لَمْ  
أراد أن يقول : قَامَتْ ولم تسكد تقوم ، حذف للعلم بالمحذوف من المقام .  
(١) من الآية ٨ من سورة ض .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) قد عرفت السر في هذا كله ، وهو أن « لم » لنفي الفعل غير المقترن بقدر ،  
وأنت لو قلت « لم يحضر على » - وقد علمت أنك تنفي قول من قال « حضر على »  
- لم يكن في اللفظ المثبت ولا منفيه شيء يدل على التوقع ، وإذا قلت « لما يحضر على »  
وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال « قد حضر على » ففي الإثبات ما يدل على توقع  
الأمر وهو قد ، فيكون نفيه دالا على توقع حصوله ، ولا شك أنك لو قلت « لما يجتمع  
الضدان » تكون غالطا ، لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد لما ، وتوقع  
اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام الضدين أنه لا يجوز اجتماعهما

(٤) القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جمهور  
البصريين ، واختاره ابن عصفور والأبدى ، وينسب إلى الأخفش القول بأن فعل  
الشرط مجزوم بالأداة ، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، واختار هذا ابن مالك  
في التسهيل ، كما ينسب للأخفش القول بأن الشرط والجزاء تجاز ما ، وينسب لسيدويه القول  
بأن الأداة جزمت الشرط ، وهي مع الشرط جزما الجواب ، وهذا خلاف لاطائل تحته .

وحرفٌ على الأصح ، وهو « إذْ مَا »<sup>(١)</sup> .

واسمٌ باتفاق ، وهو : مَنْ ، وَمَا ، وَمَتَى ، وَأَيَّ ، وَأَيْنَ ، وَأَيَّانَ ،  
وَأَيَّيَّ ، وَحَيْثُمَا .

واسمٌ على الأصح ، وهو « مَهْمَا »<sup>(٢)</sup> .

وكلٌّ منهنَّ يقتضى فعلين يسمى أولهما شرطاً ، وثانيهما جواباً وجزاء ،  
ويكونان مضارعين ، نحو ( وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ )<sup>(٣)</sup> ، وماضيين ، نحو ( وَإِنْ  
عُدْتُمْ عُدْنَا )<sup>(٤)</sup> ، وماضيًا مضارعاً ، نحو ( مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثُ الْآخِرَةِ

(١) ذهب سيديويه إلى أن « إذْ مَا » حرف شرط مثل إن ، وذهب أبو العباس  
الهيردي وأبو علي الفارسي وابن السراج إلى أن « إذْ مَا » اسم شرط ، وهو ظرف زمان  
مثل « متى » ، وحجة هؤلاء أن « إذْ » قبل اقترانها بما كانت اسماً ، فيجب أن يبقى لها  
ذلك بعد دخول ما ؛ لأن الأصل عدم التغيير

إذ إن قال أنصار سيديويه : إن إذ قد تغيرت بعد دخول ما عليها بالإجماع ، وذلك  
لأنها قبل اقترانها بما كانت دالة على الزمان للماضي ، فلما اقترنت بها ما وصارت  
شرطاً صارت دالة على الزمان المستقبل

فالجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظرنا أقربها مما  
نحن فيه من أن الفعل للمضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه « لم »  
أو « لما » بطلت كل واحدة منهما زمنه ما ضياً ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ،  
بل هو باق على أصله المضارع

(٢) ذهب جمهور المعاج إلى أن « مهما » اسم ، وذهب السهيلي وابن يسمون  
إلى أن « مهما » حرف ، فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها  
في نحو قوله تعالى ( مهما تأتنا به من آية ) وقد علمنا أن الضمير لا يعود إلا  
على اسم .

(٣) من الآية ١٩ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

نَزِدْ لَهُ فِي حَرَّتِهِ<sup>(١)</sup> وعكسه ، وهو قليل ، نحو « مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ » ، ومنه ( وَإِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ )<sup>(٢)</sup> لأن تابع الجواب جواب<sup>(٣)</sup> ، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين ؛ إذ خصّوا هذا النوع بالضرورة<sup>(٤)</sup> .

ورفعُ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارعٍ منفي بـ « لم » قوى<sup>(٥)</sup> ،  
كقولهِ :

(١) من الآية ٢٠ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ٤ من سورة الشعراء

(٣) ومن شواهد الصريحة قول الشاعر وهو قنبر بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

(٤) اعلم أن المؤلف ذهب في معنى اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة ، وهذا هو مذهب الجمهور ، وتابع هنا ابن مالك والفراء في أنه جائز في سعة الكلام ، وهو الحق ، فقد روى البخاري الحديث الذي ذكره المؤلف ، وروى قول عائشة رضى الله عنها « إن أبا بكر رجل أسيء متى يقوم مقامك رق » وقد وردت آيات كثيرة ، منها ما ذكرنا من قبل ، ومنها قول الآخر :

مَنْ يَكِيدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ  
ومنها قول الآخر :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَائِكُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِنْهَا بَا

وغير ذلك من الشواهد كثير ، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار

(٥) ذهب بعض المتأخرين إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه ، وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً ، ثم هذا الرفع عند سيبويه على تقدير حذف الجواب ، والمرفوع المذكور دليله ، ورتبته التقديم على أداة الشرط كما سيأتي في حذف ما علم من الجواب ، وكأن تقدير الكلام في بيت الشاهد الآتي : يقول لا غائب مالى إن أنا خليل يقل ذلك ، وعند اللبرد أن الرفع على تقدير الفاء ، ومعنى ذلك أن الفعل المرفوع في =

## ٥١١ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

= محل رفع خبر مبتدأ محذوف مقترن بالفاء ، أى : فهو يقول ، والجملة الاسمية هى الجواب وفى هذا أن حذف الفاء خاص بالضرورة ، وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر عملها فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل فى الجواب فجاء به مرقوعا ، أى : أنه هو الجواب ، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظا ولا تقديرا ، وهذا هو الذى نميل إليه لما أنه لا يحتاج إلى تكلف ولا تقدير .

٥١١ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من كلام زهير بن أبى سلمى اللزى من كلمة يمدح فيها هرم بن سنان ، وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٤٣٦ ) .  
اللمعة : « خليل » هو ههنا الفقير ذو الحاجة ، مأخوذ من الخلة - بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام - وهى الفقر ، ومن أمثالهم « الخلة تدعو إلى السلة » ومعناه الفقر والحاجة يدعوان إلى السرفة ونحوها « مسألة » يروى فى مكانه « مسغبة » وهى أحد مصادر « سغب فلان » من باب فرح - إذا أخذ منه الجوع واشتد به ، وفى القرآن الكريم : ( أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيمًا ذا متربة ) « لا غائب مالى » يريد أنه لا يتعلل ولا يعتذر بغيبة ماله عنه وأنه غير متمكن منه « حرم » أراد به الممنوع المحروم من النسخ ، ووزنه وزن بطل أو وزن حذر وهو على الأول مصدر مثل الحرام بمعنى المنع وصفوا به كما وصفوا بالعدل والرضا وشبههما ، وعلى الثانى هو وصف مثل قمن وحذر ويقظ ، يعنى أنه لا يعتذر بغياب ماله ولا يقول للسائل المحتاج أنت ممنوع محروم .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « أتاه » أتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف فى محل جزم فعل الشرط ، وضمير الغائب العائد إلى هرم بن سنان المحذوح مفعول به « خليل » فاعل أتى مرفوع بالضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب بأنى ، ويوم مضاف و « مسألة » أو « مسغبة » مضاف إليه « يقول » فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة « لا » نافية « غائب » مبتدأ « مالى » مال : فاعل بغائب سد مسد خبره ، ويجوز أن يكون غائب خبراً مقدما ، ومالى : مبتدأ مؤخر ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « حرم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم .

الشاهد فيه : قوله « يقول » حيث رفع جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضيا وهو قوله « أتاه » انظر تفصيل الأقوال فى ذلك فى الحاشية السابقة ( ٢٠٦/٥ ) .



ونحو « إن لم تَقُمْ أَقُومُ » وَرَفَعُ الجوابِ في غير ذلك ضعيفٌ ، كقوله :

٥١٢ — \* ... مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا \*

٥١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وهو من شواهد مسيويه ( ج ١ ص ٤٣٨ ) ، والذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل بصف فيه قرية كثيرة الطعام من امتاز منها وحمل فوق طاقته لم يتقص من طعامها شيئا ، والبيت بتمامه هكذا :

فَقُلْتُ : تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ ؛ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا  
اللغة : « تحمل » هو مثل تسكلف وزنا ومعنى ، أى أجهد نفسك وتسكلف الحمل  
« طوقك » طوق الإنسان - بفتح الطاء وسكون الواو - طاقته وقدرته « مطبعة »  
بضم الميم وفتح الطاء وفتح الباء مشددة - أى قد وضع عليها الطابع ، وهو الخاتم ،  
قاله الأعم ، وذكر أنه وصف قرية بكثرة الطعام ، فسكنى عن امتلائها بقوله « مطبعة »  
ووجه ذلك أنه لا يخنم على الشيء إلا وقد امتلأ وعأؤه « لا يضيرها » مضارع ضاربه  
يضيره ضيرا ، مثل باعه يبيعه بيعا - أى ضره وأوقع به .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تحمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره أنت ، والمخاطب حمل بختي ذكره قيل بيت الشاهد « فوق » ظرف  
متعلق بتحمل ، وهو مضاف ، وطوق من « طوقك » مضاف إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة ،  
وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير  
الغائبة العائد إلى الفرية اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب « مطبعة » خبر إن مرفوع  
بالضمة الظاهرة « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يأتيا »  
يأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة  
قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ،  
وضمير الغائبة العائد إلى الفرية التى يصفها مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب  
« لا » حرف نفي « يضيرها » يضير : فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة  
الظاهرة ، وعلله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط وجملته  
الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ ، على ما هو اختيارنا .

الشاهد فيه : قوله « لا يضيرها » حيث رفع الفعل المضارع الواقع جوابا للشرط  
غير ماض ولا مضارع منفى بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف نعبا لجمهور النجاة .

وعليه قراءة طلحة بن سليمان ( أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ )<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل<sup>(٢)</sup> : وكل جوابٍ يمتنع جملته شرطاً فإن الغاء تجب فيه ، وذلك الجملة

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء (٢) يشترط في الشرط ستة أمور :

الأول : أن يكون فعلاً غير ماضٍ للمعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية ، وأما قوله تعالى ( وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ) فإن ( أحد ) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة بينها في باب الاشتغال ، ولا يصح أن يكون الشرط ماضٍ للمعنى نحو « إن قام زيد أمس قت » وأما قوله تعالى : ( إن كنت قلته فقد علمته ) فإنه مؤول بتقدير : إن ثبت الآن - أو فيما بعد - أني كنت قلته فيما سبق فقد علمته .

والثاني من الشروط : ألا يكون فعل الشرط طلبياً ؛ فلا يجوز لك أن تقول « إن قم » ولا أن تقول « إن لا تقم » على أن « لا » ناهية ، وأما إن كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك « إن لا تؤذ واجبك تندم » .

والثالث : ألا يكون فعلاً جامداً كعسى وليس ، فلا يجوز لك أن تقول « إن عسى زيد أن يقوم » ولا « إن ليس زيد قائماً » .

والرابع : ألا يقترب بقدر ، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول « إن قد قام زيد » . والخامس : ألا يكون منفيًا بحرف نفي غير لم ولا ، فإن كان منفيًا بما أو بلن أو بلما لم يجز ، فلا يصح لك أن تقول « إن لما يقم زيد » ولا « إن لن يقم زيد » ولا « إن ما قام زيد » على أن مانافية ، ويصح أن تقول « إن لم تفعل ما أمرك به أعاقبك » وقال الله تعالى ( فإن لم تفعلوا ) وقال ( فإن لم تفعل فما بلغت رسالته ) .

والسادس : ألا يكون الفعل مقترناً بحرف تنفيس - وهو السين وسوف - فلا يصح لك أن تقول « إن سيقوم زيد » ولا أن تقول « إن سوف يقوم زيد » . وهذه المواضع نفسها هي التي إن وقعت جواباً اقترنت جملة الجواب بالفاء . ( ١٤ - أوضح المسالك ٤ )

الِاسْمِيَّةِ نحو (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيْخِيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ) <sup>(١)</sup>، والطلبية نحو (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّوْنَ اللّٰهَ فَاتَّبِعُوْنِيْ) <sup>(٢)</sup>، وقد اجتمعتا في قوله: (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) <sup>(٣)</sup>، والتي فِعْلُهَا جامِدٌ، نحو (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبٌّ) <sup>(٤)</sup>، أو مَقْرُونٌ بَقَدْ، نحو (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) <sup>(٥)</sup>، أو تَنْفِيْسٌ، نحو (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيْكُمْ اللّٰهُ) <sup>(٦)</sup>، أو «لَنْ» نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفِرُوهُ) <sup>(٧)</sup>، أو «مَا» نحو (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) <sup>(٨)</sup>، وقد تحذف في الضرورة، كقوله:

٥١٣ — \* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللّٰهُ يَشْكُرُهَا \*

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ٣٩ من سورة الكهف

(٥) من الآية ٧٧ من سورة يوسف

(٦) من الآية ٢٨ من سورة التوبة

(٧) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران

(٨) من الآية ٧٢ من سورة يونس

٥١٣ — نسبوا هذا الشاهد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل: إنه

لكعب بن مالك، وكلاهما أنصاري، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٥)

والذي أنشده للمؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

\* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللّٰهِ مِثْلَانِ \*

ويروى \* ... عند الله سيان \*

الإعراب: «من» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يفعل» فعل

مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسرة للتخلص =

وقوله :

٥١٤ — وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْفَىِّ وَالصَّبَا  
سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « الحسنات » مفعول به لفعل الشرط منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « يشكرها » يشكر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير الغائية العائد إلى الحسنات مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « الله يشكرها » فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جواباً للشرط على ما عرفت في إعراب البيت ، وقد كان من حق العربية — على ما ارتضاء جمهرة النحاة — أن يقرن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال « من يفعل الحسنات فله يشكرها » .

وروى أبو العباس المبرد صدر البيت هكذا :

\* مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ \*

وهذا مبني على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي بهذه المنزلة من الفاء ، وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح ؛ لأنه ورد في هذا الشاهد ، وفي الحديث الذي رواه البخاري « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بالأمر في « استمتع » مع خلوه من الفاء ، وفي الشاهد الآتي .

٥١٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أفد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يزل » فعل مضارع ناقص =

ويجوز أن تُغْنِي « إذا » الفجائية عن الفاء إن كانت الأداة <sup>(١)</sup> « إن »

= فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « ينقاد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجمله هذا الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يزل « فاني » جار ومجرور متعلق بقوله ينقاد « والصبأ » الواو حرف عطف ، والصبأ : معطوف على الفى مجرور بكسرة مقدرة على الألف « سيلفى » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وهو مفعوله الأول « على » حرف جر « طول » مجرور بعلی ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادما الآتى أو بقوله سيلفى السابق ، وطول مضاف و« السلامة » مضاف إليه « نادما » مفعول ثان لقوله سيلفى ، وجمله المضارع المبني للمجهول ومفعوليه في محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « سيلفى » حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء .

(١) إنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية - بدلا من الفاء التى هى الأصل لكونها دالة على السببية - متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هى « إن » أو « إذا » الشرطية غير الجازمة ، وذلك لأن إن أم باب الأدوات الجازمة وإذا أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثانى : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية نحو « ما عمرو بقائم » لم تقترن بإذا ، فلا تقول « إن يقيم زيد إذا ما عمرو بقائم » وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال « إن يقيم زيد فما عمرو بقائم » .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية - بأن كانت دعائية نحو « ويل للمقصّر فى أداء واجبه » أو كانت استفهامية نحو « من ينصرك » فلا يجوز اقترانها بإذا ، وإنما تقترن بالفاء فتقول « إن جاء يوم الحساب فويل للمقصّر فى أداء واجبه » وتقول « إن خذلتك فمن ينصرك » .

والرابع : ألا تقترن هذه الجملة الاسمية للموجبة غير الطلبية بأن تؤكد نحو « إن =

والجوابُ جملةٌ أَسْمِيَّةٌ غيرُ طلبيةٍ ، نحو ( وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ )<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وإذا انقضت الجملتان ثم جئت بمضارعٍ مَقْرُونٍ بالفاء أو الواو فلكَ جَزْمُهُ بالعطف ، ورفعُهُ على الاستئناف ، ونَصْبُهُ بأن مضمرة وجوباً ، وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر ( فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ )<sup>(٢)</sup> بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقُرِئَ بهن أيضاً في قوله تعالى : ( مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ )<sup>(٣)</sup> .

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوَجْهُ الجزم ، ويجوز النصب ، كقوله :

== محمد يصل رحمه « فلا يجوز أن تقترن هذه الجملة بإذا الفجائية ، وتقترن بالفاء نحو « إن كنت تقطع رحمك فإن محمدا يصل رحمه » .

ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى : ( وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ) ، وقوله سبحانه : ( إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةَ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ) .

وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية ، والراجح جواز الجمع بينهما ؛ لوروده في القرآن الكريم ، في قوله تعالى ( فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا ) ويقول الزمخشري « إذا هذه هي الفجائية ، وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فيتأكد » اه كلامه .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

٥١٨ — \* وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ \* \*

\*\*\*

فصل : ويجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة « إن »<sup>(١)</sup>  
مقرونة بـ « لا » كقوله :

٥١٥ — لم أفق على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف  
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَا يَخْشَى ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا \*

اللغة : « يقترب منا » أراد ينزل في جوارنا ويستظل بحمايتنا « يخضع » أراد :  
يكون خاضعاً لنا ، متقاداً لمشيئتنا ، راضياً بالذي نراه ، غير محارب لنا ولا مناوئ .  
« نؤوه » يكون له منا مأوى يأوى إليه ومعتمهم يعتصم به ، وتحفظه من كل الطوارق  
والعاديات « لا يخش » لا يخاف « ظلماً » انتقاماً من حقه « هضمًا » غمطاً لما وجب له .  
الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين مبني على السكون في محل رفع  
مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منا » جار ومجرور متعلق بقوله يقترب  
« ويخضع » الواو عاطفة ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بعد  
واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « نؤوه » نؤو : فعل مضارع  
جواب الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الباء والكسرة قبلها دليل عليها ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به مبني على الكسر  
في محل نصب ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .  
الشاهد فيه : قوله « ويخضع » حيث نصب المفعول المضارع المعطوف على فعل الشرط  
قبل مجيء الجواب ، والوجه هو الجزم ، لكن النصب غير ممتنع . ومثله قول زهير  
وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٤٤٧ ) .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثَبِّتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلَّاقِ  
(١) كلام المؤلف صريح في أنه لا يجوز حذف الشرط إلا إذا استكمل الكلام  
شرطين ، أولهما : أن تكون أداة الشرط هي إن ، من قبل أنها أم أدوات الشرط ،

٥١٦ - \* وَإِلَّا يَفْعُلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ \*  
أى : وإلا تَطَلَّقَهَا يَفْعُلُ .

= ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع في غيرها ، وحذف المعمول مع القصد إليه من باب التوسع ، والشرط الثانى : أن تكون الأداة مقترنة بلا النافية ، وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً وهو أن تكون الجملة التى اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف كما فى البيت المستشهد به ( رقم ٥١٦ ) .

لكن فى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف ما يفيد أنه قد يحذف فعل الشرط والأداة غير إن ، لأنه مثل بقولهم « سلم على من سلم عليك ومن لا فلا تبعاً به » أى : ومن لا يسلم عليك فلا تبعاً به ، ففى هذا المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة من ، وقد توفر فى الكلام وجود لا النافية والعطف ، وفى القرآن الكريم ( وإن أحدهم للشركين استجارك فأجره ) وقوله سبحانه ( وإن امرأة خافت من بعلها ) وأنت خير بأن البصريين يحملون فعل الشرط محذوفاً فى مثل هاتين الآيتين مع أن أداة الشرط لم تقترن بلا النافية ، وقد قال الشاعر :

مَتَى تَوْخَذُوا قَسْراً بِظَنَّةٍ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجِ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

وقد قرر العلماء فى هذا البيت أن فعل الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : متى ندركم تؤخذوا قسراً ، أو متى تشقوا تؤخذوا قسراً ، وليست أداة الشرط هى إن ، ولا وجد النفى بلا ، ولا الكلام معطوف على كلام سابق .

ومن هذا الإيضاح يظهر لك أن كلام المؤلف وغيره من النحاة فى تحديد الموضع الذى كثر فيه حذف فعل الشرط لم يسلم فيه شرط من الشروط الثلاثة .

٥١٦ - هذا الشاهد من كلام الأحرص ، وقد مضى الاستشهاد ببعض أبيات من قصيدة هذا الشاهد ( انظر الشاهد رقم ٣٦٠ والشاهد رقم ٤٣٦ ) ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ \*

اللمعة : « طلقها » أمر من التطلق ، وهو فصح عروة الزواج وحل العصمة « كفء » هو بضم الكاف وسكون الفاء - المساوى المائل فى الحسب وغيره مما =



وما علم من جواب ، نحو ( فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا )<sup>(١)</sup> الآية .

== تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين « يعل » مضارع علا ، مثل سما يسمو ، ومعناه يرتفع « مفرقك » المفرق - بزنة المجلس والمسجد ، وبزنة المقعد أيضاً - وسط الرأس حيث يفرق الشعر « الحسام » بضم الحاء ، بزنة الشجاع - السيف القاطع .

الإعراب : « تطلقها » طلق : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به « فليست » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسم مبني على الفتح في محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفاء الآتي « بكفاء » الياء حرف جر زائد ، كفاء : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية ، والثاني لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، كما قال المؤلف « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعل مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط لأن الأداة إن وهي مقرونة بلا ، وأصل الكلام : وإلا تطلقها يعل ، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف مثل تطلقها في بيت الشاهد .

وهذه الشروط الثلاثة التي أومأنا إليها وقدما بيانها هي ما اشترطه جمهور النحاة ، واعتبروا ما جاء مخالفا لها شاذاً ، إلا ما كان كالأية الكريمة ( وإن أحد من المشركين ) فإنهم زعموا أن ما حذف على شرط التفسير ليس مما نحن فيه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام والآية الكريمة ( فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيتهم بآية ) فإن قوله سبحانه ( استطعت ) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : فافعل ، مثلاً ، ونظير هذه الآية حذف جواب لو في قوله تعالى ( ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو كلم به الموتى ) أي لكان هذا القرآن ، مثلاً .

ويجب حذف الجواب<sup>(١)</sup> إن كان الدال عليه ما تقدّم مما هو جواب في المعنى<sup>(٢)</sup> ،

(١) بقى مما لم يتعرض المؤلف له ههنا من أنواع الحذف حذف الشرط والجواب  
معا وبقاء أداة الشرط ، وقد ورد ذلك والأداة إن في قول الراجز:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

يريد : أترضين به إن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن كان فقيرا معدما أرض به ،  
فحذف الشرط والجواب جميعا وأبقى أداة الشرط وهى إن . وقد ورد ذلك أيضا في  
قول النمر بن تولب :

فَإِنَّ الْمَيِّتَةَ مَنْ يَحْشُهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

يريد أينما يذهب للرء تصادفه ميتته ، فحذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهى  
أينما ، هذا وقد اجتمع في جملتين من كلام واحد حذف شرط وحذف جواب ، وذلك في  
الحديث في شأن اللقطة « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا » فالحذف من الجملة الأولى  
جواب الشرط ، ومن الجملة الثانية فعل الشرط ، وتقدير الكلام : فإن جاء صاحبها  
فأدها إليه ، وإلا يجيء فاستمتع بها ، وفي هذا الحديث حذف الفاء من جملة  
الجواب الطلبية .

(٢) ههنا ثلاثة أمور يحمل بك أن تعرفها في تفصيل وإيضاح

الأمر الأول : أن المواضع التى يتحتم فيها تقدير جواب الشرط محذوفاً وقد أغنى  
عنه ما تقدم من الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون للتقدم جملة اسمية ، نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِى » فإن  
تقدير هذا الكلام : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِى فَأَنْتَ ظَالِمٌ ، وإنما لم يجعلوا الجملة للتقدمة  
هى الجواب لأنها جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ، وقد علمت أن الجواب إذا كان جملة اسمية  
وجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية أو بهما ، على خلاف فى الأخير ببناء لك فيها مضى .  
الموضع الثانى : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلم وقد  
اقتربت بالفاء ، نحو قولك « فَلَمْ تَقَمْ بِوَجْهِكَ إِنْ فَعَلْتَ هَذَا » ولا يكون الكلام  
للتقدم هنا هو الجواب لأن اقترانه بالفاء يمنع ذلك ، لما قد علمت من أن الجواب  
المنفى بلم لا يقترب بالفاء .

الموضع الثالث : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع ، نحو =

نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » أو ما تأخر من جوابِ قَسَمٍ سابق ، نحو  
( كَيْفَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ )<sup>(١)</sup> .  
كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قَسَمٍ تأخر عنه ، نحو « إِنْ تَقُمْ  
وَاللّٰهُ أَقَمُّ » .

= قولك « أقوم إن قمت » ولا يصح أن تجعل المضارع السابق جواب الشرط لأنه لو كان  
جواباً لانجزم ، والقرض أنه مرفوع .  
الأمر الثاني : هذا الذي ذكره المؤلف - من أن المتقدم هو دليل جواب  
الشرط وليس هو الجواب نفسه - هو مذهب جمهور البصريين ، وحببتهم في ذلك أن  
أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها ، وذهب الكوفيون  
والبريد وأبو زيد إلى أن الكلام المتقدم في المواضع الثلاثة هو جواب الشرط ، وليس  
في الكلام حذف ، قالوا : وإنما لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة في الموضع الأول  
لأنها لا تناسب صدر الكلام ، ولأنها إنما يؤتى بها خلفاً عن العمل ، وليس مع التقديم  
عمل فلا حاجة إليها ، وقالوا : إن الفاء اقترنت بلم في الموضع الثاني لأنه ليس ثمة شيء  
يمنع منها ، إذ يجوز أن تقتن الفاء بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم ، بدليل أن  
الزحشرى جوز في قوله تعالى ( فلم تقتلوهم ) أن تكون هذه الجملة جواباً لشرط  
محذوف ، وتقدير الكلام : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ، وقالوا : إن رفع المضارع  
المتقدم في الموضع الثالث بسبب ضعف أداة الشرط عن أن تعمل فيما تقدم عليها ، وكل  
ما اعتذر به هؤلاء ضعيف فلا تقتر به .

الأمر الثالث : أن الفرق بين تقدير البصريين وتقدير الكوفيين ومن ذكر  
معهم - من حيث المعنى - دقيق يجب أن تعرفه وتلقى له بالاك ، ونشرحه لك في مثال  
الموضع الأول وهو قولك « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِي » فإن معناه على تقدير البصريين  
أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازماً بأن المخاطب ظالم ، ثم بدا له  
أن يعلقه على الشرط ، فهو أشبه شيء بالتخصيص بعد التعميم ، وأما على تقدير  
الكوفيين ومن معهم فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر ،  
وفرق بين البناءين .

(١) من الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وإذا تقدّمهما ذو خبرٍ جاز جعلُ الجواب للشرط مع تأخره ، ولم يجب خلافاً لابن مالك<sup>(١)</sup> ، نحو « زَيْدٌ وَاللّٰهُ إِن يَقُمْ أَقُمْ » ، ولا يجوز إن لم يتقدمها خلافاً له وللفرّاء ، وقوله :

٥١٧ - كَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا

ضرورة ، أو اللام زائدة .

(١) لابن مالك في هذه المسألة رأيان ، أحدهما ذكره في كتابيه التسهيل والكافية ، وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدأ واسم إن ، وجاء بعده قسم وشرط - نحو « زيد والله إن غضب يغضب لغضبه كثير من الناس » وجب جعل الجواب للشرط ، ويكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب الشرط عليه ، ولا يجوز عنده - على هذا الرأي - أن تجيء بالجواب للقسم ، وتجعل جواب الشرط محذوفاً ، والرأي الثاني ، وذكره في الألفية ، وحاصله أنه يجوز لك الأمران : أن تجيء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم ، وأن تعكس فتجيء بالجواب للقسم وتجعل جواب الشرط محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه ، فنقول في المثال المذكور « زيد والله إن غضب ليغضب لغضبه كثير من الناس » ولكن الأرجح هو أن تجيء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم ، وإنما ترجح في هذه الحالة جعل الجواب للشرط وحذف جواب القسم لأن سقوط جواب الشرط يدخل بالجملة التي هو منها ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، أما القسم فلا لأنه يتم بدونه كلام مفيد ، وإنما يؤتى به لمجرد تأكيد الكلام اغتفر فيه ذلك .

٥١٧ - هذا بيت من الطويل ، وقد قيل : إن هذا الشاهد من كلام امرأة

من بني عقيل ؛ ولم أجد أحداً سماها باسمها .

اللمعة : « حديثه » بالبناء المجهول - أخبرته به « صادقاً » مطابقاً للواقع « أصم » أمسك عن الطعام والشراب « القيظ » شدة الحر « بادياً » بارزاً ظاهراً ، يريد أنه لا يكتفي بالصوم في ذلك اليوم الشديد الحر ، بل يزيد على ذلك أنه يتعرض لحرارة الشمس حتى يكون ذلك أوجع له وآلم .

= المعنى : يتنصل الشاعر مما رماه به عند المخاطب أحد الواشين الغمايين ، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادقا فإن عليه أن يصوم يوما شديدا الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس .

الإعراب : «لئن» اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «ما» اسم موصول بمعنى الذي اسم كان مبني على السكون في محل رفع «حدثه» حدث : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مفعول ثان مبني على الضم في محل نصب ، والمفعول الثالث محذوف ، وتقدير الكلام : إن كان الذي حدثته واتعأ ، وجملة حدث ونائب فاعله ومفعولاته لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «صادقا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «أصم» فعل مضارع جواب الشرط مجرور بإن وعلامة جزمه السكون «في نهار» جار ومجرور متعلق بقوله أصم ، ونهار مضاف و «القيظ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لشمس» جار ومجرور متعلق بقوله باديا الآتي «باديا» حال من فاعل أصم .

الشاهد فيه : قد استدل ابن مالك والقراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جوابا إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متأخرا عن القسم ، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ ، وعندها أن اللام في قوله «لئن» هي اللام الموطئة للقسم ، وإن : شرطية ، وقوله «أصم» جواب الشرط ؛ بدليل أنه مجزوم ، ولو كان جوابا للقسم لاتصل بالنون المؤكدة ، فقول «لأصومن» .

والجمهور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأيهما كان ، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ - كما في هذا البيت - وجب كون الجواب للمتقدم منهما وأنت لو جعلت اللام موطئة للقسم كان القسم متقدما على الشرط ، فكان يجب - على قولهم - أن يؤتى بجواب القسم ، وهو غير ما صنعه الشاعر .

ولهم في الرد على هذا الشاهد ما ذكره المؤلف من أنه ضرورة فلا يقاس عليه ؛ أو ادعاء أن هذه اللام ليست الموطئة للقسم ، بل هي زائدة ، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم .

وحيث حُذِفَ الجوابُ اشترطَ في غير الضرورة مُضِيَّ الشرط ؛ فلا يجوز  
« أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ » ولا « وَاللَّهِ إِنْ تَقُمْ لِأَقْوَمَنَّ » (١).

\*\*\*

### فصل في لو

لـ « لَوْ » ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ (٢) :

أحدها : أن تكون مصدرية (٣) ؛ فترادف « أَنْ » وأكثر وقوعها

(١) مضى الشرط : يشمل صورتين ، إحداهما أن يكون فعلا ماضيا ، والثانية أن يكون فعلا مضارعا مقرونا بلم ، وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب البصريين والفراء ، وذهب جمهور السكوفيين إلى جواز كون الشرط مضارعا غير منفي بلم ، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

لَيْتَنِي تَكَ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّكُمْ بِيُوتِكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ  
فأنت تراه قد جاء بجواب القسم المقترن باللام - وهو قوله « ليعلم ربي » - وحذف جواب الشرط ، مع أن فعل الشرط - وهو قوله « تك » - فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو عند جمهور البصريين معدود في ضرورات الشعر .

(٢) بل سبعة أوجه ؛ الأول : التمني ، ويشير إليه المؤلف في آخر الفصل ، ويحمل عليه قوله تعالى ( ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ) ومن أمثلته قولك « لو تأتينا فتحدثنا » إذا كان المخاطب مأیوساً من إتيانه أو متعسراً إتيانه عادة ، الثاني : العرض نحو « لو تنزل عندنا فتصيب خيراً » ، الثالث : التحضيض ، نحو « لو تأمر فقطاع » الرابع : التقليل ، نحو « تصدقوا ولو بظلف محرق » ، وقيل : التقليل مستفاد من المقام ، والثلاثة الباقية مذكورة في الكتاب .

(٣) أكثر النحويين لم يثبت ورود « لو » مصدرية ، وزعم أنها شرطية في نحو قوله تعالى ( ودوا لو تدهن فيدهنون ) وأن مفعول ( ودوا ) محذوف تقديره : ودوا إدهانك ، وإذا لم يوجد في الكلام ما يصلح جواباً كما في قوله تعالى ( يود أحدكم لو يعمر ألف سنة ) كان الجواب مقدراً أيضاً ، فكأن أصل الكلام : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا يخفى عليك ما في هذا الرأي من التكلف =

بعد « وَدَّ » <sup>(١)</sup> نحو ( وَدُّوا لَوْ تَذَهِنُ ) <sup>(٢)</sup> أو « يَوَدُّ » نحو ( يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ) <sup>(٣)</sup> ، ومن القليل قول قُتَيْبَةَ <sup>(٤)</sup> :

= بتقدير المفعول والجواب ، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على « أن » في نحو قوله تعالى ( وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيداً ) فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدرى ؛ لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله ، والخطب في ذلك يسير ؛ فإننا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر المنسبك من أن ومصحوبها فاعلا له ، وتقدير ذلك في الآية والله أعلم : لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه ، ومن ذكر « لو » المصدرية الفراء وأبو علي ، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء ، وتبعهم ابن مالك وابن هشام .

(١) عبارة ابن مالك في التسهيل عند ذكر اللوصلات الحرفية ( ص ١٤ ) « ومنها لو التالية غالبا مفهم تمنى » اهـ ، وذكر شراح التسهيل في شرح هذه العبارة أن مفهم التمنى يشمل : أحب ، واختار ، وتمنى ، وود ، ويود ، لكن السماع عن العرب إنما ثبت في ود ويود ، ثم إن ادعاء أن أحب واختار يفهمان التمنى مما لا تقوم عليه حجة ، فإن كل واحد من هذين الفعلين ليس مرادفاً لتمنى ، ولا لازماً لمعناه ، فكيف من الأشياء التي يحبها الإنسان ولا يتمنى حصولها : إما لكونه حاصله عنده بالفعل ، وإما لما عسى أن يكون معلوماً له من العوارض التي تمنع تمنيه .

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٤) مثله قول الأعشى ، وقيل : هو من قول القطامي :

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مِّنَ التَّائِي ، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا  
وقول امرئ القيس :

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشَرًا عَلَى حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

فإن « لو » وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، وهذا المصدر في بيت الأعشى خبر كان ، والتقدير ، وكان الحزم عجلتهم ، وهو في بيت امرئ القيس بدل اشتغال من ياء المتكلم المجرورة محلا بعلى ، والتقدير : على حراسا على إسرار مقتلى .

٥١٨ — مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا  
مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِیْظُ الْمُحْنَقُ

٥١٨ — هذا بيت من الكامل ، وهو — كما قال المؤلف — من كلمة تقولها قتيبة بنت الحارث ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد أمر بقتل أخيها النضر بن الحارث بعد غزاة بدر .

اللمعة : « ضرك » عاد عليك بالضر « مننت » أنعمت وتفضلت ، وتقول « من فلان على الأسير » إذا أنعم عليه واستبقاه على الحياة ولم يقتله ، سواء أخذ منه فداء على ذلك أم لم يأخذ ، وقد خص العرف الشرعي المن على الأسارى بإطلاق سراحهم من غير فداء « الفتى » هو هنا الرجل الكريم « المغيظ » هو اسم المفعول من « غاظ فلان فلانا يغيطه غيظا » إذا أغضبه وأثارة « المحنق » بضم الميم وسكون الحاء وفتح النون — اسم المفعول من « أحنق فلان فلانا » إذا أغضبه أيضا ، والمغيظ أشد من الحنق .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « كان » زائدة « ضرك » ضر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون « كان » ناقصة واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها ، وتكون جملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ « لو » حرف مصدري « مننت » فعل ماض وفاعله ، ولو مع ما دخلت عليه هذين الوجهين في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بضر ، وتقدير الكلام على هذا : أي شيء ضرك في المن ، أو أي شيء كان ضرك في المن ، ويجوز أن تكون « ما » نافية ، و « كان » ناقصة ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها تقدم على اسمها ، و « لو » مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم كان ، وتقدير الكلام على هذا : لم يكن المن ضاراً لك ، ويجوز أن يكون المصدر المؤول من لو ومدخولها فاعل ضر ، ويجوز وجوه آخر من الإعراب أعرضنا عنها لاختصار « وربما » الواو واو الحال ، رب :



وإذا وليها الماضى بقى على مُضِيِّهِ ، أو المضارعُ تَخْلَصُ الاستقبال ، كما أنَّ  
« أن » المصدرية كذلك .

الثانى : أن تكون للتعليل فى المستقبل ؛ فترادف « إن » كقوله :

٥١٩ — \* وَلَوْ تَلْتَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا \*

== حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، وما كافة « من » فعل ماض « الفقى » فاعله  
« وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « المغيظ » خبر المبتدأ « المحنق »  
نعت له أو خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : وهو المغيظ وهو المحنق .  
الشاهد فيه : قولها « لو مننت » فإنه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان  
أو فاعل بضر ، أى : ما كان ضرك منك ، أو مجرور بحرف جر محذوف ، على  
ما ذكرناه فى إعراب البيت .

وذكر الصبان أنه يحتمل أن تكون « لو » شرطية تقتضى شرطاً وجواباً ، فأما  
شرطها فهو قولها « مننت » وأما جوابها فمحذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنها  
قالت : لو مننت لم يضرك شيء ، وعلى هذا الاحتمال تخرج العبارة عن الاستشهاد ،  
وهو مسبوق فى هذا التأويل ، فقد نقله الشيخ يس عن الدنوشرى ، ونص عبارته  
« ولو جعات لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسناً » اهـ .

٥١٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن اللوح المعروف بمجنون ليلى ، وقيل :  
هو لأبى صخر الهذلى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع  
بيت يأتى بعده قوله :

وَلَوْ تَلْتَقَى . . . . .

وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ  
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَةً

لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

اللغة : « تلتقى » تتقابل وتجتمع « أصدأنا » الأصداء : جمع صدى — بفتح  
الصاد مقصوراً كما فى البيت الثانى — وهو ما تسمعه كأنه يجيئك إذا كنت على =

«شط نهر أو فوق جبل أو في بيت خال» «رسمينا» الرمس - بفتح فسكون - القبر «سبب»  
يسينين وباءين - الصحراء والأرض المستوية البعيدة الأطراف «رمة» الرمة - بكسر  
الراء وتشديد الميم - العظم البالي ، وفي القرآن ( قال من يحيي العظام وهي رميم )  
«يهش» من الهشاشة ومعنى الارتياح وخفة السرور «يطرب» يظفر القرح والاستشارة .

الإعراب : «لو» شرطية غير جازمة «تلتقي» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة  
على الياء «أصدؤنا» فاعل تلتقي ، مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بقوله تلتقي ، وبعد  
مضاف وموت من «موتنا» مضاف إليه ، وموت مضاف والضمير مضاف إليه «ومن»  
الواو واو الحال ، من : حرف جر «دون» مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف  
خبر مقدم ، ودون مضاف و «رسمينا» مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه «من الأرض»  
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبب الآتي ، وأصله صفة له على ما تقدم مراراً  
فلما تقدم عليه أعرب حالا ، «سبب» مبتدأ مؤخر ، وجملة الخبر المقدم ومبتدئه  
المؤخر في محل نصب حال «انزل» اللام واقعة في جواب لو ، ظل : فعل ماض ناقص  
«صدى» اسم ظل مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، وصدى مضاف وصوت من  
«صوتي» مضاف إليه ، وصوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وإن» الواو عاطفة  
على محذوف : أي إن لم أكن رمة وإن كنت رمة ، وقيل : هي واو الحال ، وعلى  
الأول تسكون «إن» شرطية ، وهي على الثاني زائدة للعبارة «كنت» كان : فعل  
ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «رمة» خبر كان «لصوت» جار ومجرور متعلق بقوله  
يهش الآتي ، وصوت مضاف و «صدى» مضاف إليه ، وهو مضاف و «للي» مضاف  
إليه «يهش» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
صدى صوتي ، والجملة في محل نصب - بر ظل «ويطرب» معطوف على يهش .

الشاهد فيه : قوله «له تلتقي» حيث وردت لو شرطية ، بدليل الإتيان لها بجواب  
«وهو قوله» بدليل «لو» في هذه العبارة الشاهد  
المضارع الذي هو قوله «تلتقي» وقد صرح ابن مالك في الألفية بأن وقوع الفعل  
المضارع شرطاً لازماً ، ولا يمكنه ورد به السماع عن العرب قبله النجاة ، ونص عبارته :

« ويقل \* إبلاؤها مضارعا ، لكن قبل » وهذا الموضوع يحتاج إلى بيان وتفصيل تنضح به حقيقته من غير أن يشوبها لبس أو يلحق بها غموض ، فنقول :

اعلم أن «لو» الشرطية ليست ضربا واحدا عند جمهرة النحاة ، بل هي على ضربين ولها في كل ضرب منهما معنى ، كما أن شرطها يختلف في أحد ضربها عن شرطها في الضرب الآخر :

الضرب الأول : «لو» التي يسمونها «لو الامتناعية» وهي التي تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى من الزمان ، نحو قولك «لوزارني على لأكرمته» فقد عقلت إكرامك لزيد فيما مضى على زيارته إياك ، وهذا الضرب يقتضى أمورا .

الأول : أن يكون شرطها ماضيا في اللفظ والمعنى ، نحو «لوزرتني أمس لأكرمتك» أو ماضيا في المعنى فقط ، نحو قولك «لو لم تسيء إلى لأحسنت إليك» فإنك تعلم أن الفعل المضارع المجزوم بلم ماضى المعنى .

الثاني : أنه يلزم فيه أيضاً أن يكون شرطها محكوما بامتناعه - أى عدم حصوله - إذ لو قدر الشرط حاصلًا لوقع الجواب لما ذكرنا من أنه يلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ولو حصل لم تكن حرف امتناع كما هو وضعها ، بل تكون حرف إيجاب ، فأما جوابها فلا يلزم امتناعه دائماً كما لزم في شرطها ، بل ينظر فيه فيما أن يكون له سبب غير شرطها ، وإما ألا يكون له سبب غير شرطها ، فإن لم يكن للجواب سبب غير شرطها اقتضت العبارة امتناعه لامتناع سببه الذي لا سبب له سواء ، نحو قولك «لو آمن لحقن دمه» ونحو قوله تعالى (ولو شئنا لرفعناه بها) ونحو قولهم «لو كانت الشمس موجودة كان النهار موجودا» وتسكون «لو» حينئذ دالة على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإن كان لجوابها أسباب متعددة والشرط المذكور أحدها الأسباب لم يلزم على تقدير امتناع الشرط وعدم حصول امتناع الجواب ، لأن عدم السبب «العين» لا يلزمه عدم السبب ، إذ يجوز أن يكون المسبب حاصلًا وموجودا لسبب آخر غير هذا السبب «العين» ، ومن هذا القبيل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه «نعم العبد صهيبي ، ولم يخف الله لم يعصه» .

= ولا تكون لو في هذه الصورة حرف امتناع لامتناع لما عرفت ، ولهذا كان إطلاق قول العرب « لو حرف امتناع لامتناع » غير صحيح ، لأن ذلك ليس شأنها في جميع صورها ، بل هو معناها في بعض الصور دون بعضها الآخر .

والضرب الثاني من ضربى لو الشرطية : أن تكون بمعنى إن ، فتدل على تعليق حصول جوابها على حصول شرطها ، نعى أنها تدل على أنه متى حصل الشرط حصل الجواب ، كما أن « إن » الشرطية كذلك ، والفرق بين لو وإن أن « لو » لا تجزم ، ولكن « إن » تجزم ، وفي هذه الحال لا يقع بعد « لو » إلا الفعل المستقبل في اللفظ والمعنى جميعا ، نحو بيت الشاهد (رقم ٥١٩) ونحو قول الآخر :

لَا يُبْلَغُكَ الرَّاجُونَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكَرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

أو الفعل المستقبل في المعنى دون اللفظ - بأن يكون ماضيا مؤولا بالمضارع - ومن ذلك الآية الكريمة ( وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم ) .

والضرب الأول من هذين الضربين أكثر في الاستعمال العربى من الضرب الثانى وهو مراد ابن مالك بقوله فى الألفية « لو حرف شرط فى مضى » ومع أن الضرب الثانى من هذين الضربين أقل ورودا فى كلام العرب من الضرب الأول فهو فصيح مقبول ، وهذا هو مراد ابن مالك من قوله « ويقال إيلأؤها مستقبلا ، لكن قبل » وحل هذا الكلام : ويقال مجيء لو الشرطية مرادفة لإن الشرطية فى الدلالة على تعليق حصول الجواب بحصول الشرط وحينئذ يلها الفعل المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ، ومع قلته هو وارد فى فصيح العربية ، ومن أجل ذلك قبله النحاة وقالوا بمقتضاه .

وزعم ابن الحاج وابن الناطم أن « لو » الشرطية لا تجيء إلا على ضرب واحد هو الضرب الأول من الضربين اللذين شرحنا أمرهما ، ولا تجيء مرادفة لإن ، ونص عبارة ابن الناطم « وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى ( وليخش الذين لو تركوا ) لا حاجة فيه ، لصحة حمله على المضى » اهـ وهذا كلام يدل على عدم التدبر فى الاستعمالات العربية ، فقد وردت جملة صالحة =

وإذا وليها ماضٍ أوَّلَ بالمستقبل ، نحو ( وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا )<sup>(١)</sup> ،  
أو مضارعٌ تخاضعٌ للاستقبال ، كما في « إن » الشرطية .  
الثالثُ : أن تكون للتعليق في الماضي ، وهو أغلب أقسام لَوْ ، وتقضى  
امتناع شرطها دائماً خلافاً للشلوبيين ، لا جوابها خلافاً للمعربين<sup>(٢)</sup> ، ثم إن  
لم يكن لجوابها سببٌ غيرُهُ لزم امتناعه ، نحو ( وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا )<sup>(٣)</sup> ،  
وكقولك : « لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً » وإلا لم يلزم ، نحو  
« لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً » ، ومنه « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ  
لَمْ يَعْصِهِ » وإذا وليها مضارعٌ أوَّلَ بالماضي ، نحو ( لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ  
مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ )<sup>(٤)</sup> .

من الشواهد تدل فيها « لو » على التعليق في المستقبل ، ولا يمكن فيها تأويلها بالماضي  
من ذلك قوله تعالى على لسان إخوة يوسف ( وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين )  
إذ لو حملت هذه الآية على أن لو فيها هي الامتناعية لكان حاصلها : لو كنا صادقين  
فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكان لم تصدق ، ومحال أن يريدوا ذلك ، ومن ذلك قوله  
سبعانه ( ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ) وقوله جلت كلمته ( قل لا يستوى  
الحبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الحبيث ) ومن ذلك « أعطوا الناس ولو جاء على  
فرس » ومن ذلك قول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَسَازِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ

فإن هذه الأفعال التالية للو في هذه الشواهد كلها مستقبل المعنى ، ولا يصح تأويلها

بماضى المعنى وإن كان لفظها ماضياً .

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٢) حيث يقولون في الإعراب « لو حرف امتناع لا امتناع » : أى حرف يدل على  
امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإذا كان امتناع الشرط دائماً لزم أن يكون امتناع  
الجواب دائماً .

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف . (٤) من الآية ٧ من سورة الحجرات .

وتختص «لو» مطلقاً بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله :  
 ٥٢٠ — \* أَخْلَايَ لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ \* .

٥٢٠ — هذا الشاهد من كلام العظمى الضبي ، وهو من شعراء الحماسة لأبي تمام ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :  
 إِلَى اللَّهِ أَشْكُو لَا إِلَى النَّاسِ أَنْبِي  
 أَرَى الْأَرْضَ تَبْقَى وَالْأَخْلَاءَ تَذْهَبُ  
 أَخْلَايَ لَوْ . . . . .

عَتَبْتُ ، وَلَسَكُنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

اللغة : «أخلأى» الخليل - بفتح الخاء - الصديق ، ويجمع على أخلاء ، مثل صديق وأصدقاء ، وأصل أخلاء أخلاء - بلامين أو لاهما مكسورة - فنقلت حركة أول اللامين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وقد قصره الشاعر هنا حين اضطر «الحمام» بكسر الخاء ، بزنة الكتاب - الموت - «عتبت» لمت ومسخت «معتب» مصدر ميمي معناه العتاب . الإعراب : «أخلأى» الهمزة حرف لنداء القريب ، أخلأى : منادى مضاف لياء المتكلم «لو» حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «غير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : لو أصابكم غير الحمام أصابكم ، وغير مضاف و «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الحمام ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة لا محل لها تفسيرية «عتبت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها جواب لو «ولسكن» الواو حرف عطف ، لسكن : حرف استدراك «ما» حرف نفي «على الموت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر .

الشاهد : ٥٢٠ هـ ، أبو تمام الحمام ، حيث ولي «لو» الشرطية في هذه العبارة الاسم المرفوع ، وهو شرط في البيت السابق ، محذوف ، يفسره ما بعده ، وتلي قوله «لو» : (إذا السماء انشعبت) وقوله سبحانه : (وإن أحد من الناس بكهده يستر الله) ثم من النحاة الكوفيين : هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره ما يذكر بعده ، وهذا عندي في «لو» =

وكثيراً « أن » وصلتها ، نحو ( وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا )<sup>(١)</sup> ، فقال سيبويه  
وجهور البصريين : مبتدأ ، ثم قيل : لا خبر له ، وقيل : له خبر محذوف<sup>(٢)</sup> ،  
وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعلٌ بثبتَ مقدراً كما قال  
الجميع في « ما » وصلتها في « لَا أَكَلُّهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » .

ووحدها أرجح مما ذهب إليه الجمهور ، أما في « إذا » و « إن » فذهب الجمهور أرجح  
عندي من مذهب غيرهم ، ووجه الفرق الذي بيننا عليه هذا الترجيح أنا نظرنا فلم نجد  
اسماً مرفوعاً ولي إن أو إذا الشرطيتين إلا بعده فعل ، فعلنا أن هذا الفعل لم يلتزم  
ذكره حينئذ إلا لأنهم قصدوا به تفسير فعل محذوف ، فأما في « لو » فوجدناهم  
ذكروا بعده اسماً مرفوعاً ولم يذكروا بعده فعلاً ، وذلك كما في قول عدي بن  
زيد العبادي :

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارٌ

فعلنا أنهم لما فرقوا في الاستعمال بين « لو » وغيرها من أدوات الشرط قصدوا  
إلى التفرقة بينهما في الحكم أيضاً ، واستبعدنا أن تقدر فعلاً في بيت عدي الذي أنشدناه  
وندعى أن الدال عليه الاسم الوصف المذكور بعد الاسم المرفوع ؛ فإن في ذلك إبعاداً  
في التخريج ؛ لهذا نصرنا مذهب الجمهور حيث وجدنا الدليل يدل له ، ونصرنا غيره حيث  
وجدنا الدليل يدل له أيضاً .

وقد خرج أبو علي الفارسي بيت عدي بن زيد الذي أنشدناه على أن « حلقى » فاعل  
بفعل محذوف يفسره الوصف ، وقوله « شرق » خبر لمبتدأ محذوف ، وعلى هذا يكون  
تقدير الكلام : ولو شرق حلقى هو شرق ، وخرجه غيره على أن « حلقى » مبتدأ  
و « شرق » خبره ، والجملة من هذا للمبتدأ والخبر في محل نصب خبر « كان » المحذوفة  
هي واسمها الذي هو ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : لو كان ( هو ) أي الحال  
والشأن ( حلقى شرق ، وفي كلا التخريجين من التكلف ما لا يخفى به .

(١) من الآية ٥ من سورة الحجرات .

(٢) وعلى القول بأن هذا للمبتدأ له خبر محذوف اختلفوا في تقدير ذلك الخبر ،  
فقال ابن عصفور : بقدر مؤخر عن المبتدأ ، لأن مكان الخبر بعد المبتدأ ، ويشهد لهذا =

وجواب «لو» إما ماضٍ معنًى ، نحو «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَعْصِهِ»  
أو وضعا ، وهو إما مُثَبَّتٌ فاقتراءه باللام ، نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا) <sup>(١)</sup>  
أكثر من تركها ، نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاجًا) <sup>(٢)</sup> ، وإما منفي فالأمر  
بالعكس ، نحو (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) <sup>(٣)</sup> ، وقوله :

— ٥٢١ — \* وَلَوْ نُعْطِي الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا \*

= القول أن الخبر عن المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها قد ورد عن العرب مؤخرًا  
عن أن واسمها وخبرها بعد أما ، كما في قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِجَارٌ ، وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَبْرِينِي

فيحمل هذا للوضع على ذلك ، وقال قوم : يقدم الخبر في التقدير عن أن واسمها  
وخبرها ، فيقال : التقدير في الآية السكرية : ولوثابت صبرهم ، لأنك لو قدمت للبند  
الذي هو المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها لالتبس أن المؤكدة بأن التي بمعنى  
لعل ، وليكون هذا الموضع نظير قوله تعالى (وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ) حيث قدم  
الخبر - وهو آية لهم - على أن واسمها وخبرها التي تؤول بمصدر يقع مبتدأ  
لهذا الخبر .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام .

٥٢١ - لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف  
صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَلَسِ كُنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي \*

الإعراب : «لو» حرف شرط غير جازم «نعطى» فعل مضارع مبني للمجهول  
مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ،  
وهو المفعول الأول لنعطي «الخيار» مفعول ثانٍ لنعطي ، منصوب بالفتحة الظاهرة «لما»  
اللام واقعة في جواب لو ، وما : حرف نفي «افترقنا» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على =



قيل : وقد تُجَابَ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ ، نَحْوُ ( لَمْ شُؤْبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ )<sup>(١)</sup> ،  
وقيل : الجملة مستأنفة ، أو جوابٌ لِقَسَمٍ مُقَدَّرٍ ، وإنَّ « لو » في الوجهين  
للتعني فلا جواب لها .

\*\*\*

### فصل في أمّا

وهي حرفٌ شَرْطِيٌّ وتوكيديٌّ دائماً ، وتفصيلُ غالبها .  
يبدلُ على الأول مجيء الفاء<sup>(٢)</sup> بعدها .

تتأخره ، وهنا : عليه ، والجملة لا يحل لها جواب أو « ولكن ، الواو حرف : نافية ،  
لكن : حرف استدراك « لا » نافية للجنس « خيار » اسم لا النافية للجنس مبنية على  
الفتح في محل نصب « مع » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، ومع مضاف و « الليالي »  
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « لما افترقنا » حيث وقع جواب « لو » فعلا ماضياً منفياً بما  
وافترن مع هذا باللام ، وهذا قليل ، والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير  
مقترن باللام ، ولو أنه جاء به على ما هو الكثير لقال « لو نعطى الخيار ما افترقنا »  
كما قال الله تعالى : ( ولو شاء ربك ما فعلوه ) .

(١) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٢) مجيء الفاء في نحو قوله تعالى ( فأما الذين آمنوا فبعضهم أنه الحق من ربهم )  
ووجه دلالة مجيء الفاء بعد أمّا على كونها دالة على الشرط ومتضمنة لعماء أن الفاء لا يحل  
حالتها من أن تكون عاطفة أو زائدة أو واقعة في جواب الشرط ، ولا يجوز أن تكون  
هذه الفاء عاطفة لأنها داخلية على خبر المبتدأ ، ولا يعطف الخبر على مبتدئه ، كما  
لا يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة ، إذ لو كانت زائدة لوقع الاستثناء عنها في الكلام  
الفصيح في السعة ، ولم يقع ، فلا تكون زائدة ، وإذا بطل أن تكون عاطفة وبطل  
أن تكون زائدة ، فقد لزم أن تكون واقعة في جواب الشرط ، فدل ذلك على أن  
« أمّا » التي قبلها متضمنة معنى الشرط .

وعلى الثالث استقراره مواقعها ، نحو ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ )<sup>(١)</sup> ( فَأَمَّا  
الَّذِينَ آمَنُوا فَهُمْ )<sup>(٢)</sup> ( فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ )<sup>(٣)</sup> الآيات ، ومنه  
( فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زِينَةٌ )<sup>(٤)</sup> الآية ، وقسيمه في المعنى قوله تعالى :  
( وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ )<sup>(٥)</sup> الآية ؛ فالوقف درونه ، والمعنى : وأما الراسخون  
فيقولون ، وذلك على أن المراد بالمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه .  
ومن تحلف التفصيل قولك « أما زيد فمطلق »<sup>(٦)</sup> .

وأما الثاني فذكره الزنجشیری فقال : أما حرف يعطى الكلام فضل  
توكيد ، تقول « زيد ذاهب » فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب قلت « أما زيد  
فذاهب » وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه .

وهي نائبة عن أداة شرط وجبانه ، ولهذا تؤوّل بهما يكن من شيء ،  
ولا بد من هاء تالية لتاليها ، إلا إن دخلت على قول قد طرح استغناء عنه

(١) من الآية ٩ من سورة الضحى

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٥ من سورة الليل

(٤) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٦) لم يرض ابن هشام - في غير هذا الكتاب - أن يكون هذا المثال ونحوه لاندل  
فيه أما على التفصيل ، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل ، غاية ما في الباب أن قسم  
الذكور محذوف للعلم به من المقام ، وبيان ذلك أن هذا الكلام لا يتكلم به المتكلم إلا إذا  
حصل تردد في شخصين نسباً جميعاً أو نسب أحدهما إلى ما يذكر بعد أما ، فإذا كنت  
تجادل في علي وخالد أيهما الخطيب المغوة مثلاً فقلت « أما على خطيب مغوة » فتقدير  
الكلام : أما على خطيب مغوة ، وأما خالد فليس كذلك ، فلا تخلو أما عن الدلالة  
على التفصيل ، لكن قد يذكر كل من القسمين وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر للعلم  
به ، فأعرف ذلك وتغتنن له .

بِالْقَوْلِ ؛ فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى : ( فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ  
أَكْفَرْتُمْ )<sup>(١)</sup> ، أى : فيقال لهم أكفرتم ، ولا تُحذف في غير ذلك إلا في  
ضرورة ، كقوله :

— ٥٢٢ — \* فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ \*

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

٥٢٢ — هذا الشاهد من كلام الحارث بن خالد الخزرجي . وهو مما هجا به بنو أسيد  
ابن أبي العيص . والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق  
عليه قوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُمُدُونَ سُودَانِ عِظَامُ الْمَوَاكِبِ  
فَأَمَّا الْقِتَالُ . . . . . وَالْكَينَ سَيَرَا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

اللغة : « قمدون » جمع قد - بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل - هو  
الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل العنق الضخمه ، وقيل : هو الشديد الصلب القوى  
« سودان » جمع أسود على غير قياس : وقيل : جمع سود ، وهو جمع أسود ، مأخوذ  
من السيادة ، قاله البغدادي « عراض » جمع عرض - بالضم - وهو الناحية « المواكب »  
يروى بالواو جمع موكب وهو الجماعة من الناس ركبانا أو مشاة ، ويروى بالراء  
« المراكب » وفسروه بنفس الذي فسرنا به الرواية الأولى ، ويقال : هم ركاب الإبل  
للزينة خاصة .

للفي : يهجو بنو أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم  
جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين  
لا يقاتلون ، لذلك فضحتم قريشا بالانساب إليها ؛ بسبب فراركم من حومة القتال ،  
وتوليكم مع أن صوركم صور الشجعان ذوي السيادة .

الإعراب : « أما » حرف شرط وتفصيل « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال »  
اسم لا « لديكم » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، والضمير مضاف إليه ، وجملة  
لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر للمبتدأ « والسكن » الواو حرف عطف ، ولكن :  
حرف استدراك ونصب ، واسمها ضمير مخاطبين محذوف « سيرا » مفعول مطلق للفعل =

أو نُدُور<sup>(١)</sup>، نحو «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

= محذوف تقع جملة خبره خبراً للكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيرا، وقيل: إن «سيرا» هو اسم لكن، وخبرها هو المحذوف، وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا «في» حرف جر «عراض» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بسير، وعراض مضاف و«المواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ إِجْفَعَرُ وَلَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَا

ويستشهد النحاة بهذين البيتين على أن الرابط الذي ربط بين جملة الخبر والمبتدأ هو العموم، بحيث يكون المبتدأ فرداً مما تدل الجملة عليه، وقد مضى بيانه في باب المبتدأ والخبر.

(١) قال المؤلف في المغنى: «وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أما» لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجواب في هذه الآية (هي الآية ١٠٦ من سورة آل عمران) هو قوله تعالى (فذوقوا العذاب) والأصل: فيقال لهم ذوقوا، لحذف القول وانتقلت الفاء للقول، وأن ما بينهما اعتراض» اهـ

(٢) قد بينا لك أن الفاء الواقعة بعد «أما» هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط، وقد كان من حق هذه الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب، كما أنها تدخل على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط، فأنت تقول «إن يزرني خالد فذلك فضل منه» وتقول «حيثما تتوجه فأنت ملاق خيرا» إلا أنهم خالفوا ذلك مع أما، ولهذا سري يجب أن تنبه له، وهو أنهم التزموا مع أما أن يحذفوا جملة الشرط، وهذا معنى قولهم «أما نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً» وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله «أما كمها بك من شيء» ومتى كانوا يلتزمون حذف فعل الشرط ولا يذكرون إلا الجواب فلو قرئوا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب فقالوا «أما فزيد منطلق» مثلاً كانت هذه الفاء تالية لأداة الشرط، فأرأوا ذلك قبيحاً، =

فصل في لَوْلَا وَلَوْ مَا<sup>(١)</sup>

لـ «لَوْلَا» و «لَوْ مَا» وجهان :

تتضمن ما التزموا أن يفصلوا بين أما والفاء بفواصل : إما بحجز من جملة الجواب ، وإما بشيء آخر ، وباستقراء الاستعمال العربي تجد الفاصل بين أما والفاء واحدا من ستة أشياء :

الأول : المبتدأ من جملة الجواب ، نحو قولك «أما زيد فمنطلق» .

الثاني : الخبر من جملة الجواب أيضا ، نحو قولك «أما في الدار فزيد» .

والثالث : جملة شرط دون جوابه تكون معترضة نحو قوله تعالى ( فأما إن كان من المقربين فروح وريحان ) .

والرابع : اسم منصوب لفظا أو محلا بما بعد الفاء نحو قوله تعالى ( وأما السائل فلا تنهر ، وأما بنعمة ربك فحدث ) .

والسادس : ظرف كقولك «أما اليوم فزيد مسافر» .

\*\*\*

(١) ههنا خمسة أمور يجب أن تعرفها لتكون على بصيرة من الأمر في شأن لولا ولو ما .

الأمر الأول : قد نص جماعة على اتفاق السكوفيين والبصريين على أن «لولا» في الوجه الأول مركبة من «لو» الامتناعية و «لا» النافية ، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب ، وحكى قوم في ذلك خلافا .

الأمر الثاني : اختلف النحاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد «لولا» هذه ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال .

القول الأول : أن هذا الاسم مبتدأ ، ورافعه الابتداء ، وهذا قول سيديويه ومن تابعه .

القول الثاني : أن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها ، وهو قول الفراء ، ويتقل عنه أنه عمل . هذا القول لا يخلو عن قوة ، وأنت خير أن هذا لا يصلح علة لعمل الرفع في الاسم ، لما ثبت من أن حق الرفع بالاسم أن يعمل العمل الخاص به وهو الجر .

القول الثالث : أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بلولا لكونها نافية عن الفعل ، فأصل قولك «لولا زيد لأكرمك» هو لولا امتنع زيد لأكرمك ، وقد حكى الفراء هذا =

أحدهما : أن يَدُلَّا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما ؛ فيختصَّانِ بالجلِ  
الِاسْمِيَّةِ ، نحو ( تَوَلَّا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ )<sup>(١)</sup> .

والثاني : أن يَدُلَّا على التحضيض ؛ فيختصَّانِ بالفعلية ، نحو ( لَوْلَا أَنْزَلَ  
عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ )<sup>(٢)</sup> ( لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ )<sup>(٣)</sup> ؛ ويساويهما في التحضيض  
والاختصاص بالأفعال : هَلَّا ، وَأَلَّا ، وَأَلَّا ، وقد يلي حرف التحضيض اسم  
مُعَلَّقٌ بفعلٍ : إما مضمر ، نحو « فَهَلَّا يَكْرَأُ تِلَاعُهَا وَتِلَاعُكَ » أى :

== الرأى بقوله « وقال بعضهم » ولم يعينه ، لكن حكاه جماعة من أثبات العلماء - منهم  
ابن هشام - عن الكوفيين .

الأمر الثالث : على القول الذى احتاره المؤلف تبعا لابن مالك - من أن الاسم  
الرفوع بعد لولا مبتدأ - قال جمهور البصريين : يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كونا  
عاما ، ويجب مع ذلك حذفه ، وقال قوم : يجوز أن يكون كونا عاما كالوجود والحصول  
وحذف وجوبا ، كما يجوز أن يكون كونا خاصا فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه ، وإن  
لم يدل عليه قرينة وجب ذكره ، وقد مضى القول فى هذا الموضوع على وجه التفصيل  
فى باب المبتدأ والخبر .

الأمر الرابع : الاسم الرفوع بعد لولا هذه قد يكون اسما ظاهرا نحو « لولا على  
هؤلاء سمر » وقد يكون اسما مؤولا من حرف مصدرى ومعموله نحو قوله تعالى ( لولا أن  
من الله علينا لحسف بنا ) وقد يكون ضميرا منفصلا نحو الآية من سورة سبأ التى تلاها  
المؤلف ، وقد يكون ضميرا متصلا نحو « لولاي » و « لولالك » و « لولاه » وأنكر أبو العباس  
المبرد مجيئه ضميرا متصلا ، وقد مضى شرح هذا الموضوع فى مطلع باب حروف الجر .  
الأمر الخامس : القول بأن لولا ولو ما يشتركان فى مجيئ كل منهما لهذين المعنيين  
هو قول الجمهور ، وهو الصحيح ، وزعم اللاتقى أن « لوما » لاتأتى حرف امتناع  
وإما تأتى للتحضيض .

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٧ من سورة الحجر .

قَهْلًا تَزَوَّجْتَ بِكَرًا ، وَمُظْهِرٍ مُؤَخَّرٍ ، نَحْوُ ( وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ )<sup>(١)</sup>  
أى : هَلَّا قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ .

\*\*\*

### باب الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام

ويسميه بمضهم باب السبك ، وهو بابٌ وَضَعَهُ النحويون للتدريب  
في الأحكام النجوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد  
التصريفية ، والكلامُ فيه في فصلين :

#### الفصل الأول

في بيان حقيقة

إذا قيل لك : كيف نخبر عن زيد من قولنا « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » بالذى ؟  
فانمِدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال ؛ أحدها : أن تبتدئه  
بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره ، وهو الذى ، الثانى : أن تؤخر زيدا  
إلى آخر التركيب ، الثالث : أن ترفعه على أنه خبر للذى ، الرابع : أن تجعل  
في مكانه الذى نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه ؛ فتقول « الذى  
هو منطلق زَيْدٌ » فالذى : مبتدأ ، و « هو منطلق » : مبتدأ وخبر ، والجملة  
صلة للذى ، والعائد منها الضميرُ الذى جعلته خلفاً عن زَيْدٍ الذى هو الآن  
كمال الكلام .

وقد تبين بما شَرَحْنَاهُ أن زيدا مُخْبَرٌ به ، لا عنه ، وأن الذى بالعكس ،  
وذلك خلافُ ظَاهِرِ السُّؤال ؛ فَوَجَبَ تأويلُ كلامهم على معنى أخبر عن  
مُسَمًّى زيد في حال تعبيرك عنه بالذى .

(١) من الآية ١٦ من سورة النور .

وتقول فى نحو « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » — إذا أخبرت عن التاء بالذى — « الَّذِى بَلَّغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ، فإن أخبرت عن أخويك قلت : « الَّذَانِ بَلَّغْتُ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العَمَرَيْنِ قلت : « الَّذَيْنِ بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمَا رِسَالَةَ الْعَمَرُونَ » أو عن الرسالة قلت : « الَّتِي بَلَّغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » فَتَقْدِّمُ الضَّمِيرَ وَتَصِلُهُ ؛ لأنه إذا أمكن الوصلُ لم يجز العدول إلى الفصلِ ، وحينئذٍ فيجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

### الفصل الثانى

فى شروط ما يخبر عنه

اعلم أن الإخبار إن كان بـ « الذى » أو أحد فروعه اشترط نسخبر عنه سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ عن « أيهم » من قولك « أَيُّهُمْ فى الدَّارِ » لأنك تقول حينئذ : الذى هو فى الدار أَيُّهُمْ ؛ فنزيل الاستفهام عن صَدْرِيَّتِهِ<sup>(١)</sup> ، وكذا القول فى جميع أسماء الاستفهام والشرط ، وكما الخبرية ، وما التمجيدية ، وضمير الشأن ، لا يخبر عن شئ منها ؛ لما ذكرنا .  
وفى التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسمُ أو خَلْفُهُ التأخير ؛ وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من « قُمْتُ » يُخْبَرُ عنها مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خَلْفُهَا وهو الضمير المنفصل ؛ فتقول « الَّذِى قَامَ أَنَا » .

(١) أجاز ابن عصفور وابن الضائع فى هذا ونحوه أن نخبر عنه ، ولكن على أن تقدم اسم الاستفهام ، فتقول « أَيُّهُمْ الذى هو فى الدار » ثم اختلفا ؛ فقال ابن عصفور : أيهم خبر مقدم ، والذى مبتدأ مؤخر ، وقال ابن الضائع : أيهم مبتدأ ، والذى خبره ، والصواب مذهب جمهرة النحاة ، أن هذا ونحوه لا يجوز .



الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخْبَرُ عن الحال والتمييز ؛ لأنك لو قلت في « جاء زيدٌ ضاحكاً » : الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكٌ - لكنت قد نصبت الضمير على الحال ، وذلك ممنوع ؛ لأن الحال واجب التنكير ، وكذا القول في نحوه ، وهذا القيد لم يذكره في التسميل .

الثالث : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي ؛ فلا يُخْبَرُ عن الماء من نحو « زيدٌ ضَرَبْتُهُ » ؛ لأنها لا يُسْتَفْنَى عنها بالأجنبي كـ « عمرو » و « بكر » . وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت « الذي زيدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ » فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالقبل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خَلَفَ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بمضمره وأخبرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً بالخبر بالمبتدأ الذي سر زيد بقي الموصول بلا عائد ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يُخْبَرُ عن المسمى بالمرور بـ « حتى » أو بـ « مذ » أو « مُنْذُ » لأنهن لا يجرون إلا بالانحراف ، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم ؛ فإذا قيل « سرَّ أبا زيدٍ قُربٌ من عمرو الكَرِيمِ » جاز الإخبار عن « زيد » و امتنع الإخبار عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يخلقهن : أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُربُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ، ولا غيره ، وأما « عمرو الكَرِيمِ » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخبرت ذلك وجبات مكانه ضميراً جاز ، فتقول في الإخبار عن المتضابقين « الذي سرَّ قُربٌ من عمرو الكَرِيمِ أبو زيدٍ » وكذا الباقي<sup>(١)</sup> .

(١) فتقول في الإخبار عن المصدر ومعموله « الذي سرَّ أبا زيدٍ قُربٌ من عمرو الكَرِيمِ » فيكون في سر ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعله ، وقُرب : خبر عن الذي ، ومن عمرو : متعلق بقُرب ، وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته « الذي سرَّ أبا زيدٍ قُربٌ منه عمرو الكَرِيمِ » .

الخامس : جواز وروده فى الإثبات ، فلا يُخْبَرُ عن « أَحَدٍ » من نحو « ما جاءنى أحد » لأنه لو قيل : « الذى ما جاءنى أحد » لزم وقوع « أحد » فى الإيجاب .

السادس : كونه فى جملة خبرية ، فلا يُخْبَرُ عن الاسم فى مثل « اضرب زيدا » لأن الطلب لا يقع صلة .

السابع : أن لا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين ، نحو « زيد » من قولك « قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو » بخلاف « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرُو » .

\*\*\*

وإن كان الإخبار بالألف واللام اشترط عَشْرَةُ أُمُور : هذه السبعة ، وثلاثة أُخَر ، وهى : أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفاً ، وأن يكون مُقَدِّماً ؛ فلا يُخْبَرُ بِأَلٍ عن « زيد » من قولك : « زيدٌ أخوك » ولا من قولك « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ولا من قولك « ما زال زيدٌ عالماً » .

ويُخْبَرُ عن كُلِّ من الفاعل والمفعول فى نحو قولك : « وَفَى اللَّهُ الْبَطْلَ » ؛ فتقول : « الْوَاقِىَ الْبَطْلَ اللَّهُ » و « الْوَاقِيَهُ اللَّهُ الْبَطْلُ » ، ولا يجوز لك أن تحذف الماء ؛ لأنَّ عائد الألف واللام لا يُحذف إلا فى ضرورة الشعر كقوله :

\* مَا الْمُسْتَفِيزُ الْمَوَى مُحَمَّدَ عَاقِبَةٍ <sup>(١)</sup> \* [٥٨]

\*\*\*

(١) هذا الشاهد مما لم يتيسر لى الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به فى باب الموصول ( وهو الشاهد رقم ٥٨ ) لنفس ما ذكره هنا ، والذى أنشده المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ \*

( ١٦ - أوضح المسالك )

فصل : وإذا رَفَعْتَ صَلَةُ « أَل » ضميراً راجعاً إلى نفس « أَل » استتر في الصلة ولم يبرز ؛ تقول في الإخبار عن التاء من « بَلَّغْتُ » في المثال المتقدم « الْمُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ففي « المبلغ » ضمير مستتر لأنه في المعنى لأل ؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم ، و « أَل » للمتكلم ؛ لأن خبرها ضمير المتكلم ، والمبتدأ نفس الخبر .

وإن رَفَعْتَ صَلَةُ « أَل » ضميراً لغير « أَل » وجب بُرُوزُهُ وانفصاله ، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال ؛ تقول في الإخبار عن الأخوين : « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العمرين « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ » وعن الرسالة « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم ، و « أَل » فيهن لغير المتكلم ؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته .

\*\*\*

هذا باب العدد<sup>(١)</sup>

اعلم أن الواحد والاثنيين يُخَالَفَانِ الثَلَاثَةَ وَالْعَشْرَةَ وما بينهما في حكمين :

= والشاهد فيه هنا وهناك قوله : « ما المستفز » حيث حذف العائد إلى المدصول المنصوب بوصف مع كونه في صلة « أَل » وهذا الحذف شاذ ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة شروط ؛ الأول : أن يكون متصلاً ، الثاني : أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً لاحرفاً ، الثالث : أن يكون في غير صلة « أَل » .

\*\*\*

(١) العدد - بوزن سبب وطلل ، وبمك الإدغام مثلهما - في اللغة : اسم للمعدود ومنه قوله تعالى ( فضرربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا ) وأما العدد - بتشديد الدال ، مدغماً - فهو مصدر « عده يعده » مثل مده يمده مداً ، وشده يشده شداً ، وقال الله تعالى ( لقد أحصاهم وعدهم عدا ) وأما العدد في اصطلاح النحاة فهو « ما يساوى نصف مجموع حاشيته الصغرى والكبرى » وبيان ذلك أن الاثنين مثلاً تساوى نصف مجموع الواحد =

أحدهما : أنهما يُدْكَرَانِ مع المذكر ؛ فتقول : واحدٌ ، وأثنان ، وَيُؤنَّثَانِ مع المؤنث ؛ فتقول : واحدة ، واثنان ، والثلاثة وأخواتها تَجْرِي على العكس من ذلك<sup>(١)</sup> ، تقول : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ، بالثاء ، وثَلَاثُ إِمَاءَ ، بتركيها ، قَالَ اللهُ تعالى : ( سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ )<sup>(٢)</sup> .

والثاني : أنهما لَا يُجْمَعُ بينهما وبين المعدود ، لا تقول : واحدٌ رجلٍ ، ولا اثنا رَجُلَيْنِ ؛ لأن قولك « رجل » يُفيدُ الْجُنْسِيَّةَ وَالْوَحْدَةَ ، وقولك « رَجُلَانِ » يُفيدُ الجنسِيةَ وَشَفْعَ الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما<sup>(٣)</sup> ،

= والثلاثة ؛ لأن مجموعهما أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، فالأثنان هو العدد المراد ، وحاشيته الصغرى الواحد ، والكبرى ثلاثة . لكن المراد من العدد المقود له هذا الباب : الألفاظ الدالة على المعدود ، كما قالوا « الجمع » وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع .

(١) ذكر ابن مالك أن السر في ذكر التاء في الثلاثة والعشرة وما بينهما في عدد المذكورين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقة وزمرة وأمة ، فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها ، ولما كان المذكر سابقا في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا « ثلاثة رجال » فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر ، فلم يكن بد من حذف التاء منها فقالوا « ثلاث إماء » و « ثلاث جوار » وهكذا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٣) الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما ، لا على طريق الإضافة بأن يقال « واحد رجل » و « اثنان رجلين » ولا على طريق الوصف بحيث يقال « رجل واحد » و « رجلان اثنان » للعلة التي ذكرها المؤلف ، ويستثنى من هذا الأصل ما إذا أريد بيان أن المقصود باسم الجنس المعدود ، لا الجنسِيةَ ، فإن أريد ذلك جيء بالمعدود موصوفاً باسم العدد ، ومنه قوله تعالى ( وقال الله لاتخذوا إلهين اثنين ، إنما هو إله واحد ) فإن الآية مسوقة لإثبات الوحدانية ونفي التعدد ، ولو حذف الوصف بالعدد لأوهم الكلام أن المراء إثبات الإلهية .

وأما البواقي فلا تستفاد العِدَّة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً ، وذلك لأن قولك « ثلاثة » يُفيد العِدَّة دون الجنس ، وقولك « رجال » يُفيد الجنس دون العِدَّة ، فإن قصدت الإفادتين جُمِعَت بين السكمتين <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) اعلم أن للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال ، لأنك إما أن تريد بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذي يدل عليه لفظها ، وإما أن تريد المعدود ولكنتك لا تذكر هذا المعدود ، وإما أن تريد المعدود وتذكره معها .

الحالة الأولى : أن تريد بها العدد المطلق ، ويجب في هذه الحالة أن تأتي باللفظ مقروناً بالناء ، لأنها على هذا وضعت كما قرره ابن مالك وبيناه لك آنفاً ، ويجب - مع ذلك - أن تمنعها من الصرف ، لأنه قد اجتمع فيها العلمية والتأنيث ، فتقول « ثلاثة - نصف ستة » وتقول « ستة ضعف ثلاثة » وتقول « تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة » .

الحالة الثانية : أن تريد بكل منها المعدود ، ولكنتك لا تذكر معها المعدود الذي تزيده ، ولك في هذه الحالة وجهان ، الأول أن تأتي بها كما لو ذكرت المعدود تماماً : بالناء إن كان المعدود المقصود مذكراً ، ومن غير ناء إن كان المعدود المقصود مؤنثاً ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياما ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالى ، وهذا الوجه أفصح الوجهين ، والثاني أن تأتي بها موافقه للمعدود في التذكير والتأنيث : بغير ناء مع المذكر ، وبالناء مع المؤنث ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياما ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالى ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف « من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال » وقد خص تقي الدين السبكي هذا الوجه بما إذا كان المعدود المحذوف أياما ، ولا نرى لك أن تلتزم هذا التقييد

الحالة الثالثة : أن تريد بكل واحد منها المعدود ، وتذكر المعدود الذي أردته مع العدد ، وهذه الحالة تستعمل على صورتين :

الصورة الأولى : أن تذكر العدد وتضيفه إلى المعدود ، وفي هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد مخالفاً للمعدود في التذكير والتأنيث : بالناء مع المذكر ، وبمحذوف الناء مع المؤنث ، فتقول « ثلاثة رجال » وتقول « خمس نساء » وعلى هذا ورد قوله تعالى ( سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً ) .

فصل (١) : تُمَيِّزُ الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسمَ جنس (٢) ،

= الصورة الثانية : أن تذكر المعداد ثم تصفه باسم العدد ، وهذه الصورة تتجاوزها قاعدتان : الأولى قاعدة العدد مع المعداد وهي تقتضى تأنيث العدد مع المعداد المذكور وعكسه ، فتقول تطبيقاً لها « عندي رجال ثلاثة » و « عندي فتيات ثلاث » والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهي تقتضى موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث ، فتقول تطبيقاً لها « عندي رجال ثلاث » و « عندي فتيات ثلاثة » فلما تجاوزت هذه الصورة قاعدة العدد مع المعداد وقاعدة النعت مع المنعوت جاز لك أن تراعى الأولى فتؤنث العدد مع المعداد المذكور وتذكر العدد مع المعداد المؤنث ، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكر العدد مع المعداد المذكور وتؤنث العدد مع المعداد للمؤنث .

(١) اعلم أن ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب :

الضرب الأول ويقال له العدد المفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد ، واثنان ، وعشرون ، وثلاثون ، وأربعون : وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون .  
الضرب الثاني ويقال له العدد المضاف ، وهو عشرة ألفاظ أيضاً ، وهي : مائة ، وألف ، وثلاثة ، وأربعة - إلى عشرة .

الضرب الثالث ويقال له العدد المركب ، وهو سبعة ألفاظ ، وهي ثلاثة عشر ، وأربعة عشر - إلى تسعة عشر .

الضرب الرابع ويقال له العدد للعطوف ، وهو أحد وعشرون ، إلى تسعة وتسعين .

فأما تمييز هذه الأنواع فيكون مفرداً منصوباً مع العشرين واللتسين وما بينهما ، ومع الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، ومع الأحد والعشرين والتسعة واللتسين وما بينهما ، تقول « عشرون ثوباً ، وتسعون رجلاً ، وأحد عشر كوكباً ، وتسعة عشر يوماً ، وتسعة وتسعون حملاً » ويكون التمييز مفرداً مجروراً بالإضافة مع المائة والألف ، تقول « مائة ثوب ، وألف دينار » ويكون التمييز إما مجروراً بـ «ن» أو بالإضافة إن كان للمعداد اسم جمع أو اسم جنس وإما مجروراً بالإضافة لا غير إن كان العدود جمعاً على التفصيل الذي ذكره المؤلف - مع الثلاثة والعشرة ، تقول « ثلاثة رجال ، وعشر نساء » .  
(٢) لا تنس أن اسم الجنس الجمعي هو اللفظ الدال على جمع ، وله واحد من لفظه ، =

ك « شَجَر » و « تمر » ، أو اسم جمع<sup>(١)</sup> ك « قَوْم » و « رَهْط » خُفِضَ  
يَمِنْ ، تقول : « ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ » و « عَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ » قال الله تعالى :  
( فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ )<sup>(٢)</sup> ، وقد يخفّض بإضافة العدد ، نحو ( وَكَانَ  
فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ )<sup>(٣)</sup> ، وفي الحديث : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ  
صَدَقَ » وقال الشاعر :

— ٥٢٣ — \* ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ \*

= ويفرق بينه وبين واحده بالتاء : بأن تكون التاء في المفرد نحو شجرة وشجر وبقرة  
وبقر ، وهذا هو الغالب ، أو تكون التاء في الدال على الجمع نحو كمأة وكمء ، وهذا  
نادر ، وقد يفرق بين الواحد والدال على الجمع بياء مشددة نحو روم ورومى وزنج  
وزنجى وعجم وعجمى .

(١) لاتنس أن اسم الجمع هو مادل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالباً  
وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة ، ومثاله : قوم ، ورهط ،  
وذود ، ومن العلماء من يعد من هذا النوع لفظ « ركب ، ومحجب ، وسفر » لأنها  
ليست على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة وإن كان واحدها راكباً وصاحباً  
ومسافراً ، ومن العلماء من يعدها جموعاً وإن لم تكن على وزن من الأوزان المحفوظة  
لجمع التكسير ، ويدعى أن أوزان جموع التكسير ليست محصورة في هذه الأوزان  
التي رواها سيبويه وتناقلها عنه العلماء .

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النحل .

٥٢٣ — ينسب هذا الشاهد إلى الخطيئة ، ويقولون : إن سببه أنه كان في سفر  
ومعه امرأته أمامة وابنته مليكة فسرّح إبله ثم افتقد منها ناقة ، والذي ذكره المؤلف  
ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَذِئْبُ الْقَفْرِ أَمْ ذِئْبٌ أَنْيَسُ أَصَابَ الْبَكْرَ أَمْ حَدَثُ اللَّيْلِ  
ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ . . . . . لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

= اللفظة : « ذود » بفتح الدال وسكون الواو وآخره دال مهملة - يطلق على عدد من الإبل ، يقال : هو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ويقال غير ذلك ، وفي أشباههم « الذود إلى الذود إبل » يريدون أنك إذا جمعت القليل إلى القليل صار كثيرا ، وهو حث على الادخار وعدم الإسراف والتبذير ، وقال المبرد : أراد بثلاث ذود ثلاث نوق ؛ وقد أخذ ذلك من قصته التي قصصناها عليك وذكروا أنها سبب لقوله البيهقي . الإعراب : « ثلاثة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أنفس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وثلاث » الواو حرف عطف ، ثلاث : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف و « ذود » مضاف إليه ، والخبر محذوف يفهم من المقام ، والتقدير : ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون ، أو نحو ذلك ، والعين يجعل « ثلاثة أنفس » خبر مبتدأ محذوف ، أي نحن ثلاثة أنفس ، وقدر « ثلاث ذود » مبتدأ خبره محذوف ، أي : ولنا ثلاث ذود ، ولا بأس به « لقد » اللام موطئة للقسم ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « جار » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزمان » فاعل جار مرفوع بالضمة الظاهرة « على عيالي » الجار والمجرور متعلق بجار ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : إضافة العدد إلى معدوده في قوله « وثلاث ذود » والمعدود اسم جمع وجواز إضافة اسم العدد إلى المعدود إذا كان اسم جمع هو أحد ثلاثة مذاهب . أولها القول بجوازه في السعة على قلة ، وهو الذي يؤخذ من كلام ابن هشام هنا حيث يقول « وقد يخفف بإضافة العدد » وهو تابع في ذلك لابن عصفور . وثانيها أنه يقتصر فيه على ما ورد السماع به وليس لنا أن نقيس عليه ، وهو مذهب جمهرة النحاة .

وثالثها التفصيل : فإن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا في القليل - نحو ذود ونفر ورهط - جاز أن يضاف العدد إليه كما في الآية الكريمة (وكان في المدينة تسعة رهط) وكما في الحديث « لبس فيما دون خمس ذود صدقة » وإن كان اسم الجمع يستعمل في القليل وفي الكثير - نحو قوم ونسوة - لم يحجز أن يضاف العدد إليه ، وهذا التفصيل ذكره أبو علي الفارسي ، وعزاه إلى أبي عثمان المازني ، وقد ذكر أبو العباس المبرد أن اللفظة في ذلك هي أن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة لا يضاف إلى المفرد فلا يقال =



وإن كان جمماً خُفِضَ بإضافة العدد إليه ، نحو « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » .

وَيُقْتَبَرُ التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما ، فَيُعْطَى العددُ عَكْسَ ما يستحقه ضميرهما ، فتقول « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ » بالتاء ، لأنك تقول « غنم كثير » بالتذكير ، و « ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ » بترك التاء ، لأنك تقول « بط كثيرة » بالتأنيث ، و « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ » أو « ثلاث » لأن في البقرة لفتين التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : ( إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَائِلَتَا )<sup>(١)</sup> وقرئ ( تَشَابَهَتْ )<sup>(٢)</sup> .

= « ثلاثة رجل » كما يضاف إلى ما يدل على الكثرة ، ولهذا يلتزمون أن يكون المضاف إليه جمع قلة إلا أن يهمل جمع القلة أو يكون شاذاً .  
(١) من الآية ٧٠ من سورة البقرة .

(٢) ذكر المؤلف حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة مع اسم الجنس ومع اسم الجمع ، ولكنه عند التمثيل لم يمثل لاسم الجمع ، وإنما مثل لاسم الجنس .  
ونحن نحدثك عن كل واحد من اسم الجنس واسم الجمع حديثاً مستقلاً لاختلاف ما يقال عن كل منهما ؛ فنقول :

خلاصة الكلام عن اسم الجنس أنه على ثلاثة أنواع : نوع يعود الضمير إليه من الفعل ومن الوصف مذكراً لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التذكير ، ونوع يعود الضمير إليه من الفعل أو الوصف مؤنثاً لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التأنيث ، ونوع يعود الضمير إليه مذكراً في بعض العبارات ومؤنثاً في بعضها الآخر ، وهذا يقال عنه إنه جائز التذكير والتأنيث .

فأنت تنظر أول الأمر إلى الضمير الذي يعود إلى اسم الجنس ، فإن وجدته يعود إليه مذكراً لا غير اعتبرته مذكراً وجئت معه باسم العدد مقروناً بالتاء ، وقد مثل للمؤلف لهذا النوع بالغنم ، والقاعدة صحيحة لكن المثال غير صحيح ، فقد ورد في القرآن الكريم ( إذ نفثت فيه غنم القوم ) فأنت الفعل المسند إلى الغنم ، فدل ذلك على أنه يؤنث ، والمثال الصحيح « الرطب ، والقمح » وإن وجدت الضمير يعود =

إليه مؤثلاً لا غير اعتبرته مؤثلاً وجئت معه باسم العدد من غير تاء، ومن هذا النوع البط كما ذكر المؤلف، وإن وجدت الضمير يعود إليه مذكراً أحياناً ومؤثلاً في أحيان أخرى اعتبرته ذا وجهين، وساغ لك أن تأتى معه باسم العدد من غير تاء على اعتباره مؤثلاً، وبالتاء على اعتباره مذكراً، ومن هذا النوع البقر. فإن الضمير قد عاد إليه مذكراً في قراءة الجماعة في قوله تعالى (إن البقر تشابه علينا) وعاد إليه مؤثلاً في القراءة الأخرى (تشابهت).

وأما اسم الجمع فظاهر كلام المؤلف أنه على التفصيل الذى ذكره وشرحناه لك فى اسم الجنس، وقد فصل ابن عصفور اسم الجمع على تفصيل آخر، وحاصله أنه إن كان يستعمل فى العقلاء - وذلك مثل القوم والنفر والرهط - جعلناه فى حكم المذكر فجئنا باسم العدد معه مقروناً بالتاء، وفى القرآن الكريم (وكان فى المدينة تسعة رهط) وإن كان اسم الجمع يستعمل فى غير العقلاء - مثل الجمال لجماعة الجمال، والباقر لجماعة البقر - جعلناه فى حكم المؤنث وجئنا معه باسم العدد خالياً من التاء فقلنا «ثلاث من البقر».

ونحن لانقر هذا التفصيل الذى ذكره ابن عصفور، أما أولاً فلأن «النسوة»، والذساء، والجماعة «ثلاثتها» من أسماء الجموع التى تستعمل فى العقلاء، وهى لاتعامل فى كلام العرب معاملة المذكرين، وأما ثانياً فلأنه جعل «الجمال» الذى هو جماعة الجمال مما يعامل معاملة المؤنث على أساس أنه لما لا يعقل، وقد عامله العرب معاملة المذكر، وذلك فى قول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَمَالُ الْمُؤَنَّثُ فِيهِمْ وَعَنَا حَيْجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والصواب فيما نرى بقاء تفصيل الكلام فى اسم الجمع على ما قاله المؤلف، ومن المذكر منه لا غير قوم ورهط ونفر، ومن المؤنث منه إبل وخيل ونسوة، ومن جائز التذكير منه بقروغتم.

وهذا الذى قررناه - من أن العبرة فى اسم الجنس واسم الجمع بحالهما تذكيراً وتأنيثاً، ولا ينظر إلى المعنى المراد منهما - مخصوص بما إذا لم يفصل بين اسم العدد وبين أحدهما بوصف يدل على المعنى المراد منه - ألا يذكر وصف أصلاً نحو «ثلاث» =

وَيُعْتَبَرَانِ مع الجمع بحال مفردة ؛ فلذلك تقول : « ثَلَاثَةٌ إِصْطَبَلَاتٍ »  
و « ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ » بالتاء فيهما اعتباراً بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران ،  
ولا تقول « ثلاث » بتركها اعتباراً بالجمع ، خلافاً للبنداديين <sup>(١)</sup> .  
ولا يُعْتَبَرُ من حال الواحد حال لفظه حتى يقال « ثلاثٌ طلحاتٍ » بترك  
التاء ، ولا حالٌ معناه حتى يقال « ثلاثٌ أشخُصٍ » بتركها تريد نسوة ، بل

من البقر ، أو ثلاثة من البقر » ونحو « ثلاث من البط » ونحو « ثلاثة من الرطب »  
أو يذكر وصف لكن يؤتى به متأخراً نحو « ثلاث من البط ذكور » أو « ثلاث  
من البط إناث » - فإن ذكر وصف وجيء به بين اسم العدد والمعدود نظر إلى  
المعنى المراد ، فإن كان المراد به مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالتاء فتقول « ثلاثة  
ذكور من البط » ونحو « ثلاث سنبلات من القمح » وابن مالك يجعل الوصف  
المتأخر كالواقع بين العدد والمعدود ويجعل البديل كالنعت .

(١) هذا الذى اختاره المؤلف - من أن العبرة مع الجمع بحال مفردة ، فإذا كان  
المفرد مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالتاء نحو « ثلاثة حمامات » وثلاثة اصطبلات »  
لأن المفرد حمام وإصطبل ، وهما مذكران ، ولا تجوز مراعاة حال الجمع ، فلا تقول  
« ثلاث حمامات وثلاث اصطبلات » وإن كان الجمع جمع مؤنث سالماً - هو مذهب  
البصريين من النحاة ، وقد خالف فى ذلك البغداديون والكسائى ، فأجازوا مراعاة  
حال أيهما شئت حال المفرد ، وحال الجمع ، وعلى ذلك يجوز لك أن تقول « ثلاثة حمامات »  
وأن تقول « ثلاث حمامات » الأول بمراعاة حال المفرد ، والثانى بمراعاة حال الجمع ، وقد  
حكى سيبويه والفراء أن الاستعمال فى كلام العرب جار على مراعاة حال المفرد دون  
مراعاة حال الجمع .

ونريد أن ننبهك إلى أن الكلام يتصور فى جمع بخلاف مفردة فى التذكير والتأنيث ،  
وذلك يتحقق فى جمع اللؤث السالم الذى مفردة مذكر لا يعقل ، فإن اتفق الجمع  
والمفرد فى التأنيث نحو « سحابة وسحابات » لم يكن ثمة ما يدعو إلى الخلاف ، فأنت  
تقول « ثلاث سحابات » لأن المفرد سحابة وهو مؤنث ، وجمعه مؤنث أيضاً ، فلا  
يقتضى خلاف ما اقتضاه مفردة .

يُنْظَرُ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ الْفَرْدُ بِاعْتِبَارِ ضَمِيرِهِ ؛ فَيُعْكَسُ حُكْمُهُ فِي الْعَدَدِ ، فَكَمَا تَقُولُ « طَلَحَتْ حَضْرَ » وَ « هِنْدُ شَخْصٌ جَمِيلٌ » بِالتَّذْكِيرِ فِيهِمَا تَقُولُ « ثَلَاثَةُ طَلَحَاتٍ » وَ « ثَلَاثَةُ أَشْخُصٍ » بِالنَّاءِ فِيهِمَا ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

٥٢٤ — \* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرُ \*

فَضْرُورَةٌ ، وَالَّذِي سَهَّلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ « كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرُ » فَاتَّصَلَ بِالْأَلْفِ مَا يُعْصِدُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ، خِلَافًا لِلنَّاطِقِ .

٥٢٤ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رِيْعَةَ الْخَزَوَمِيِّ ، مِنْ قَصِيدَتِهِ الرَّائِيَةِ لِلشُّهُورَةِ ، وَسَيَذْكَرُ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الشَّاهِدَ مَرَّةً أُخْرَى فِي هَذَا الْبَابِ ( ص ٢٥٨ ) ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

\* فَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى \*

اللُّغَةُ : « مَجْنَى » الْحَبْنُ - بِكسْرِ الهمزة وفتح الجيم وتشديد النون - أَصْلُهُ التَّرْسُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى مَجَانٍ ، وَأَرَادَ هَهُنَا مَا يَتَّقَى بِهِ السَّكَاشِعِينَ وَالرِّقَبَاءَ « أَتَقَى » أَحْذَرُ وَأَجَانِبُ وَأَجَانِي وَأَجْمَلُ يَتَّقَى وَبَيْنَهُمْ وَقَايَةُ « شُخُوصٍ » جَمْعُ شَخْصٍ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الشُّبْحُ يَرَى مِنْ بَعِيدٍ ، وَأَرَادَ هُنَا الْإِنْسَانَ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ : كَانَ مَا أَتَقَى بِهِ الرِّقَبَاءَ ثَلَاثَةً أَنَا سَيُّ « كَاعِبَانٍ » مِثْنَى كَاعِبٍ ، وَهِيَ الْجَارِيَةُ حِينَ يَبْدُو ثَدْيُهَا . تَقُولُ : كَعَبْتُ الْجَارِيَةَ تَكْعَبُ - مِنْ بَابِ قَتَلَ - فَهِيَ كَاعِبٌ ، وَكِعَابٌ ، إِذَا صَارَتْ كَذَلِكَ « وَمُعْصِرُ » جُزْمُ الهمزة وَسُكُونُ الْعَيْنِ وَكسْرُ الْعَصَادِ - الْجَارِيَةُ مَتَى دَخَلَتْ فِي عَصْرِ شَبَابِهَا .

الْإِعْرَابُ : « كَانَ » فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ « مَجْنَى » مَجْنٍ : خَبَرُ كَانَ تَقَدَّمَ عَلَى اسْمِهَا مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ التَّنْكِسِ ، وَمَجْنٍ مضاف وباء التَّنْكِسِ مضافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « دُونَ » ظَرَفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَجْنٍ أَوْ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْهُ ، وَهُوَ مضافٌ وَ « مَنْ » اسْمٌ مُوصُولٌ مضافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « كُنْتُ » كَانَ : فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَتَاءُ التَّنْكِسِ اسْمُهُ « أَتَقَى » فَعْلٌ مُضَارِعٌ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ كُنْتُ ، وَجُمْلَةُ كَانَ وَاسْمُهُ وَخَبَرُهُ لَامِحِلٌّ لَهَا مِنْ الْإِعْرَابِ صِلَةٌ مِنَ الْمُوصُولَةِ ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ بِأَتَقَى بِمَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : دُونَ الَّذِي كُنْتُ أَتَقَى « ثَلَاثٌ » اسْمٌ كَانَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ تَأْخُرُ عَنْ خَبَرِهِ ، وَهُوَ مضافٌ =

وإذا كان المعدود صفةً فالمعتبر حالُ الموصوف المنويّ ، لا حالها ، قال الله تعالى : ( قُلْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا )<sup>(١)</sup> أى : عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا ، ولولا ذلك لقييل ( عشرة ) لأن المثل مذكر ، وتقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِبْعَاتٍ » بالتاء إن قدرت رجالا ، وبتركها إن قدرت نساء ، ولهذا يقولون : « ثَلَاثَةُ دَوَابٍّ » بالتاء إذا قصدوا ذكورا ؛ لأن الدابة صفة في الأصل ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أَجْحَرَةٍ دَوَابٍّ ، وسمع « ثَلَاثُ دَوَابٍّ ذُكُورٌ » بترك التاء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ؛ فلا يجرونها على موصوف .

\*\*\*

فصل : الأعدادُ التي تُضاف للمعدود عشرة ، وهى نوعان :  
أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحق ما تُضاف إليه أن يكون :  
جمعا ، مكسرا ، من أبنية القلة ، نحو « ثَلَاثَةُ أَفْلُسٍ » و « أَرْبَعَةُ أَعْبُدٍ »  
و ( سَبْعَةُ أَبْحُرٍ )<sup>(٢)</sup> وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة .  
فيضاف للمفرد<sup>(٣)</sup> ، وذلك إن كان مائة ، نحو « ثَلَاثُ مِائَةٍ » و « تِسْعُ مِائَةٍ »  
و « شَخْصٌ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كاعبان » بدل من ثلاث مرفوع  
بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد  
« ومعصر » معطوف على قوله كاعبان .

الشاهد فيه : قوله « ثَلَاثُ شَخْصٍ » فإن شخصا جمع ، ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفردة ، ومفرده الذى هو شخص مذكر ، وإن كان المقصود به هنا مؤنثا فكان ينبغى أن يقول « ثَلَاثَةُ شَخْصٍ » كما يقول « ثَلَاثَةُ كِرَاكِبٍ » إلا أنه راعى المعنى المقصود الذى رشح وقواه ذكر الكاعبين والمعصر ، وهذا ضرورة عند جمهرة النحاة ، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك ، وقد بينا لك مذهبه في كلامنا للماضى ( ص ٢٥٠ ) وأنه يرى الإبدال من المعدود مثل نعته يجيز مراعاة المعنى .

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام . (٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) وما تضاف معه الثلاثة والعشرة وما بينهما إلى المفرد اسم الجمع ، نحو « تسعة رهط »

و « خمس ذود » ، وقد عرفت فيما مضى أن الكثير في هذا النوع أن يجز المعدود بمن .

مائة»<sup>(١)</sup>، وشذ في الضرورة قوله :

٥٢٥ — \* ثَلَاثُ مِثْنَيْنِ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا \*

وَيُضَافُ لِمَجْمَعِ التَّصْحِيحِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> :

(١) السر في إضافة الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أنه مفرد أن المائة جمع في المعنى لأنها عشر عشرات ، وهو حد جمع القلة كما تعلم ، فكانت الإضافة إلى لفظ المائة كالإضافة إلى جمع القلة .

٥٢٥ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، هام بن غالب بن صعصعة ، التميمي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* رِدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِ الْأَهَاتِمِ \*

الإعراب : « ثلاث » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مئين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « للملوك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين ، أو متعلق بقوله « وفي » الآتي « وفي » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع ظهوره التعذر « بها » جار ومجرور متعلق بقوله « وفي » ردائي : فاعل وفي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ورداء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجلت » الواو حرف عطف ، جل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ثلاث مئين « عن » حرف جر « وجوه » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله جل ، وجوه مضاف و « الأهاتم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث مئين » حيث جمع المائة ، وكان حقه أن يقول « ثلاث مائة » وهذا الجمع شاذ ؛ لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله « مئين » على ذلك معناه « ثلثمائة » والثلاثة التي هي العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى « ثلاث مئين » هو تسعمائة ، ولا شك أن ذلك غير المقصود .

(١) وبقي مما تضاف معه الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح مسألتان .

الأولى : أن يكون جمع التفسير غير قياسي وقد مثلوا لذلك بقولك « ثلاث سعادات » =

إحداها : أن يُهْمَلَ تكسيرُ الكلمةِ ، نحو ( سَبْعُ سَمَوَاتٍ )<sup>(١)</sup> ،  
و « خَمْسُ صَلَوَاتٍ » و ( سَبْعَ بَقَرَاتٍ )<sup>(٢)</sup> .

والثانية : أن يُجَاوَر ما أهمل تكسيـره ، نحو ( سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ )<sup>(٣)</sup> ، فإنه  
في التنزيل مجاور لـ ( سَبْعَ بَقَرَاتٍ )<sup>(٢)</sup> .

وَيُضَافُ لبناء الكثرة في مسألتين :

إحداها : أن يُهْمَلَ بناء القلّة ، نحو « ثَلَاثُ جَوَارٍ » و « أَرْبَعَةُ رِجَالٍ »  
و « خَمْسَةُ دَرَاهِمَ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلّة ، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنَزَّلُ لذلك  
منزلة الممدوم ؛ فالأول نحو ( ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ )<sup>(٤)</sup> ؛ فإن جَمَعَ قُرْء بالفتح على أَقْرَاء  
شاذ ، والثاني نحو « ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ » فإن أَشْسَاعاً قليل الاستعمال .

\* \* \*

= جمع سعاد اسم امرأة ، وهذا بناء على أن وزن فعائل من جمع التكسير لا ينقاس  
إلا في نحو سحابة وكتيبة مما هو مؤنث ببناء التأنيث ، فأما المؤنث بغير علامة التأنيث  
فلا يجمع هذا الجمع ، فإن ورد من ذلك شيء نحو عجوز وعجائر حفظ ولم يقس عليه ،  
ولا نسلم لهم ذلك

الثانية : أن يكون تكسير الكلمة واردا لكنه مع وروده قليل الاستعمال ، نحو  
قوله تعالى ( في تسع آيات ) فإن تكسير آية على آى وارد عن العرب ، ولكنه ليس  
كثيرا في استعمالهم ، فلماذا عدل عنه إلى جمع المؤنث البالم الكثير الاستعمال

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٤) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

النوع الثاني : المائة والألف ، وحقهما أن يضافا إلى مفرد ، نحو ( مائة جَلْدَةٍ )<sup>(١)</sup> و ( أَلْفَ سَنَةٍ )<sup>(٢)</sup> .

وقد تُضاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين<sup>(٣)</sup> ( ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ )<sup>(٤)</sup> ، وقد تُمَيِّزُ بمفرد منصوب ، كقوله :

— ٥٢٦ — \* إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا \*

\*\*\*

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) الأخوان : هما حمزة والكسائي ، كما نهينا عليه فيما مر

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف

— ٥٢٦ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضيف الفزاري أحد الشعراء المعمرين

وهو من شواهد سيويوه ( ج ١ ص ١٠٦ و ص ٢٩٣ ) ونسبه في المرة الأولى للربيع

وفي المرة الثانية ليزيد بن ضبة ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ،

وعجزه قوله :

\* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ \*

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « عاش » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل عاش مرفوع بضمه مقدر على الألف منع من ظهورها التعذر « مائتين » مفعول به لعاش منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « عاما » تمييز ، وجملة عاش وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فقد » الفاء واقعة في جواب إذا ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل من الإعراب « اللذاذة » فاعل ذهب « والفتاء » الواو حرف عطف ، الفتاء : معطوف على اللذاذة مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة قد ذهب اللذاذة والفتاء لا محل لها من الإعراب =  
جواب إذا الشرطية .



فصل : إذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين : الأولى النَّيْفُ ، وهو التسعة فما دونها ، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك ؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأتي بأحده وإحدى مكان واحد وواحدة ، وتبني الجميع على الفتح ، إلا « اثنتين » و « اثنتين » فتعربهما كالثنى ، وإلا « ثمانى » فلك فتح الياء وإسكانها ، ويقل حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها ، والكلمة الثانية « العشرة » وترجع بها إلى القياس التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث ، وتبنيها على الفتح مطلقاً ، وإذا كانت بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين وكسرتها في لغة تميم ، وبعضهم يفتحها .

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول : « أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا » و « اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا » بتذكيرهما ، و « ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا » بتأنيث الأول وتذكير الثانى ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ أُمَّةً » و « اثْنَتَا عَشْرَةَ بَرَارِيَّةً » بتأنيثهما ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَّةً » بتذكير الأول [ وتأنيث الثانى ] .

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث ؛ تقول : « عِشْرُونَ عَبْدًا » و « ثَلَاثُونَ أُمَّةً » .  
وتميز ذلك كله مقرد منصوب<sup>(١)</sup> ، نحو ( إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

== الشاهد فيه : قوله « مائتين عاماً » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يحجره بالإضافة فيقول « مائتى عام » والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه ، وحكاه ابن مالك .

(١) وذهب الفراء إلى أنه يجوز جمع التمييز ، واستدل بقوله تعالى ( وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً أمماً ) ويقول ابن مسعود « قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنتى مخاض » إلا أن العلماء لم يسلموا له ما ذهب إليه ، وخرجوا الآية السكرية =

كَوْ كَبًا) <sup>(١)</sup> (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) <sup>(٢)</sup> (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنَمٍ مِيقَاتٍ رَبُّهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) <sup>(٣)</sup> (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً) <sup>(٤)</sup> ، وأما قوله تعالى : ( وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُسْبُاطًا ) <sup>(٥)</sup> ، فـ ( أُسْبَاطًا ) بدل من ( اثنتي عشرة ) والتمييز محذوف ، أى : اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان ( أُسْبَاطًا ) تمييزاً لذكر العددان ؛ لأن السَّبْطَ مذكر ، وزعم الناطم أنه تمييز ، وأن ذكر ( أُمَّا ) رَجَّحَ حكم التأنيث كما رَجَّحَهُ ذكر « كاعبان ومعصر » فى قوله :

== بوجوه من الإعزاب ، منها ما قاله الشلوبين وابن أبى الريح ، وحاصله أن ( أُسْبَاطًا ) ليس تمييزاً لأنه جمع ولأن مفرده مذكر ، فكان حق العدد أن يقال « اثني عشر » بترك التاء فى اللفظين لما قد علمت أن الواحد والاثني يذكران مع المذكر ويؤثنان مع المؤنث وكذلك العشرة إذا ركبت مع النيف ، فالقول بأن ( أُسْبَاطًا ) تمييز مخالف الاستعمال العربى من جهتين : الجمع ، والتأنيث ، ولم يقر ابن مالك هذا التخريج الذى يذكر عن الشلوبين ، وجعل ( أُسْبَاطًا ) تمييزاً ، واعتذر عن تأنيث لفظى العدد فى الآية بأن جعل ( أُمَّا ) نعتاً لأُسْبَاطَ ، والأُمُّ : جمع أمة . وهى مؤنثة ، فلما نعت التمييز بما هو مؤنث رجح جانب التأنيث ، لكن لا يخفى عليك أن ( أُمَّا ) جامد ، فكيف يقع نعتاً ؟ كما لا يخفى عليك أنه لم يذكر مخلصاً من جمع التمييز ، فلعله يوافق القراء فى هذا الفرع ، وما خرجوا عليه الآية قول بعضهم : إن ( أُسْبَاطًا ) نعت لمنعوت محذوف و ( أُمَّا ) نعت لأُسْبَاطَ ، وأصل الكلام : وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أُسْبَاطًا أُمَّا ، وفى هذا التخريج النعت بالجامد مرتين .

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف

(٤) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٥) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

\* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَعْيَانٍ وَمُعَصِرٌ <sup>(١)</sup> \* [٥٢٣]

\*\*\*

فصل : ويجوز <sup>(٢)</sup> في العدد المركب — غير « اثنتي عشرة » و « اثلثي

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد قريبا ( وهو الشاهد رقم ٥٢٣ ) والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَكَانَ يَجِيئُ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي \*

وارجع إلى شرحه في ص ٢٥١ .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل أن العدد المركب — وهو أحد عشر وأخواته — ما عدا « اثنا عشر » في الذكر ، و « اثنتا عشرة » في المؤنث ، إذا أضيف إلى مستحقه — أى ما لـه وشبهه ، فقد حكى النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات :

اللغة الأولى : أن يبقى العدد المركب على حاله التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزئين ويضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » فهذه : مبتدأ ، وأحد عشر : خبر المبتدأ مبنى على فتح الجزئين في محل رفع ، وأحد عشر مضاف و « زيد » مضاف إليه ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » كذلك ، ولم تؤثر الإضافة في البناء لسببين ، أولهما أن هذه الإضافة عارضة واستعمالها قليل ، وثانيهما أن المبنى قد يضاف كما في إضافة « كم » إلى يميزها ، وعلماء البصريين يوجبون هذا الوجه في استعمال العدد المركب المضاف إلى مستحقه ، لأنه المعروف المشهور في الاستعمال العربي .

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي ، فيبقى جزؤه الأول مفتوحا ، ويعامل جزؤه الثاني كما يقتضيه العامل ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » بفتح أحد ورفع عشر وخفض زيد ، كما تقول : هذه بعلمك ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » بفتح أحد ونصب عشر ، كما تقول : دخلت بعلمك ، وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » بفتح أحد وجر عشر ، كما تقول : سكنت في بعلمك ، إلا أن « بعلمك » ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب فكان جره بالفتحة ، واختار =

عشرة — أن يضاف إلى مُسْتَحَقَّ العدود؛ فيستغنى عن التمييز، نحو « هذه  
أحدَ عَشَرَ زَيْدًا » ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزء من .  
وحكى سيدييه الإعراب في آخر الثاني كما في بعلبك، وقال: هي لغة رديئة .  
وحكى الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يضاف الأول إلى الثاني كما في  
عبد الله، نحو « مَا قَعَلْتَ خَمْسَةَ عَشْرَةَ » .  
وأجازوا أيضاً هذا الوجه دون إضافة<sup>(١)</sup> استدلالاً بقوله :  
٥٢٧ — كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ بَذْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

\*\*\*

== هذه اللغة ابن عصفور، وزعم أنها اللغة النصحى، وقال الأخفش: إنها لغة حسنة،  
وقال سيدييه: هي لغة رديئة .

اللغة الثالثة: معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافي، فتجرى على الجزء  
الأول حركات الإعراب، وتجر الجزء الثاني بالإضافة، كما تفعل مع عبد الله ومع غلام  
زيد، وهذه لغة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب، وحكاها الأخفش عن أبي  
فهمس الأسدي وابن الهيثم العقيلي .

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن إعراب العدد المركب كإعراب المتصايفين  
لا يجوز في غير حال إضافة العدد إلى مستحقه، وأن الإجماع منعقد على ذلك، وفي  
دعواه الإجماع على ذلك مقال، فإن الكوفيين حكوه عن العرب في غير حال الإضافة  
إلى مستحقه وقالوا به .

٥٢٧ — هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وقد نسب الشيخ خالد  
هذا الشاهد إلى نبيع بز طارق .

اللغة: « كاف » فعل ماض مبني للمجهول من التكليف وهو تحميل مافيه كافة  
ومشقة « عنائه » العناء — بفتح العين — وهو التعب والنصب والجهد؛ تقول « عنى  
فلان يعنى » من باب رضى — عناء، إذا جهد وتعب « شقوته » بكسر الشين وسكون  
القاف، أو بفتح الشين وسكون القاف — الشقاء والعسر، وفي القرآن ( غلبت علينا  
شقوتنا ) .

فصل : ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما . اسم فاعل .  
كما تصوغه من فعل : فتقول : ثانٍ ، وثالثٌ ، ورابع - إلى العاشر<sup>(١)</sup> .

= الإعراب : « كلف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « من » حرف جر « عنائه » عناء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وعنائه مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وشقوته » الواو حرف عطف ، شقوة : معطوف على عناء ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنت » مفعول ثانٍ لكلف ، وبنت مضاف و « ثمانى » مضاف إليه ، وثمانى مضاف و « عشرة » مضاف إليه « من » حرف جر « حجته » حجة : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وحجة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ثمانى عشرة » حيث أضاف الأول الذى هو صدر المركب العددي إلى الثانى الذى هو عجز المركب العددي ، من غير أن يكون العدد مضافاً إلى مستعقه ، كما فى « خمس عشرة زيد » ، وهذا الوجه فى مثل هذه الحال مما أجازة الكوفيين كما هو صريح عبارة المؤلف ، فقول ابن مالك فى التسهيل « ولا يجوز بإجماع : ثمانى عشرة - أى بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثانى - إلا فى الشعر » غير مسلم له ما أدعاه من دعوى الإجماع على ذلك ، فإن الكوفيين يميزون ذلك مطلقاً ، نعى فى الشعر وفى غير الشعر .

(١) ههنا مسألة دقيقة ، وحاصلها أنك حين تقول « ثالث » تريد أن تعلم : هل أخذته من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، أو أخذته من مصدر قولك « ثلثت الاثنين » أى صيرتهما ثلاثة ؟ .

والجواب على ذلك يحتاج إلى دقة نظر ، وذلك أنه يرجع إلى المعنى الذى تريده من قولك « ثالث » مثلاً .

فإن كنت تريد من ثالث معنى جاعل الاثنين ثلاثة كان مشتقاً من مصدر « ثلثت الاثنين أثلتهما » أى جعلتهما ثلاثة ، وذلك لأن العرب استعملت فى هذا المعنى فعلاً ، ومصدراً ، قال الجوهري فى الصحاح : « عثرت القوم أعشرهم عشراً ، إذا صرت عاشرهم » اهـ .

كما تقول : ضارب وقاعد ، ويجب فيه أبداً أن يُذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث ، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه ، فأما مادون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر ، فقيل : واحد وواحدة .

ولك في أسم الفاعل المذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذى تريده - على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفرداً ليفيد الأتصاف بمعناه مجرداً . فتقول : ثالث ، ورابع ، قال :

— ٥٢٨ — \* لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ \*  


---

= وفى هذا يقول ابن مالك فى شرح التسهيل « وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم ، وفى الحقيقة أنه مصوغ من الثلث إلى العشر ، وهى مصادر ثلثت الاثنين ، إلى عشرت التسعة » وهذا هو الوجه الثالث فى كلام المؤلف .

وإن كنت تريد بثالث مثلاً أنه واحد من هذه العدة - وهو الوجهان الأول والثانى فى كلام المؤلف - فهو مشتق من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدراً بهذا المعنى ، والاشتقاق من أسماء العدد من باب الاشتقاق من أسماء الأجناس التى ليست بمصادر ، وهو وارد فى كلام العرب كثيراً ، فقد قالوا : استنوق الجمل ، واستعجر الطين ، وقالوا : استيست الشاة ، كما قالوا « تربت يدك » من التراب ، ومثل هذا كثير .

— ٥٢٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَوَهَّمْتُ آيَاتَ لَهَا فَمَرَفَتْهَا \*

اللغة : « آيات » الآيات : جمع آية ، وهى العلامة ، وأراد العلامات الدالة على الدار وسكانها وذلك كالنوى والأثافي ، والأماكن التى كانوا يختلفون إليها ويترددون عليها .

الثاني : أن تستعمله مع أصله . ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدد المعينة لا غير ، فتقول « خَامِسُ خَمْسَةٍ » أى : بعض جماعة منحصرة فى خمسة . ويجب حينئذ إضافته إلى أصله . كما يجب إضافة البعض إلى كله . قال الله تعالى : ( إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ <sup>(١)</sup> ) ، وقال تعالى : ( لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ <sup>(٢)</sup> ) ، وزعم الأخفش وقطرب والكسائى وتعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ونصبه إياه ، كما يجوز فى « ضَارِبَ زَيْدٍ » ، وزعم الناظم أن ذلك جائز فى « ثان » فقط .

الثالث : أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير ؛ فتقول « هَذَا رَابِعُ ثَلَاثَةٍ » أى : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : ( مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ <sup>(٣)</sup> ) ، ويجوز حينئذ إضافته وإعماله ، كما يجوز الوجهان فى جاعلٍ ومُصَيِّرٍ ونحوهما ، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان ؛ فلا يقال « ثَانِي وَاحِدٍ » ولا « ثَانٍ وَاحِدًا » وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

= الإعراب : « توهمت » فعل ماض وفاعله « آيات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآيات « فعرفتها » الفاء حرف عطف ، عرف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله « لست » جار ومجرور متعلق بتوهمت ، وستة مضاف و« أعوام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « العام » بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضممة الظاهرة « سابع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد سبعة ؛ ليفيد الاتصاف بهذه العدد ، وهذا فى الغاية من الوضوح .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة (٣) من الآية ٧ من سورة المجادلة

الرابع : أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد الإتيان بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة ، فتقول « حَادِي عَشَرَ » بتذكيرها ، و « حَادِيَّة عَشْرَةَ » بتأنيثها ، وكذا تصنع في البواقي : تذكر اللفظين مع المذكر ، وتأنيثهما مع المؤنث ، فتقول « الْخَامِسَ عَشَرَ » و « الْمَعَامَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ » وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أومع ما فوقها كالعشرين ، فإنك تقلب فاءها إلى مَوْطِنٍ لأمهما فتصيرها ياء ، فتقول : حَادٍ وحادية .

الخامس : أن تستعمله معها ليفيد معنى ثانى اثنين ، وهو انحصار العدد فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه :

أحدها — وهو الأصل — : أن تأتى بأربعة ألفاظ : أولها الوصف مركباً مع العشرة ، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثانى ، فتقول « ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

الثانى : أن تحذف عشر من الأول استغناء به فى الثانى ، وتعرب الأول لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثانى .

الثالث : أن تحذف العقد من الأول والثَّيْفَ من الثانى ، ولك فى هذا الوجه وجهان : أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما ، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثانى بالإضافة ، والوجه الثانى : أن تعرب الأول وتبنى الثانى ، حكاه الكسائى وابن السكيت وابن كيسان ، ووجهه أنه قدّر ما حُذِفَ من الثانى فبقى البناء بحاله ، ولا يُقَاسُ على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤها لحلّول كل منهما محلّ المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ؛ لأنه لا دليل حينئذٍ على أن هذين الأسمين مُشْتَرَعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول ، ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمال



الثالث ، بل ذكرنا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره ، وذكر أن بعض العرب يعربه ، والتحرير ما قدمته .

السادس : أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة ؛ فتأتى أيضاً بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف ، فتقول « رابعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » أجاز ذلك سيبويه ، ومنعه بعضهم ، وعلى الجواز فيتمين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض ، ولك أن تحذف العشرة من الأول ، وليس لك مع ذلك أن تحذف النيف من الثاني للإلباس .

السابع : أن تستعمله مع العشرين وأخواتها ، فتقدمه ، وتعطف عليه المقد بالواو .



#### هذا باب كفايات العدد

وهي ثلاثة : كم ، وكأى ، وكذا .

أما « كم » فتقسم إلى : استفهامية بمعنى أى عدد ، وخبرية بمعنى كثير<sup>(١)</sup> .  
ويشتركان في خمسة أمور<sup>(٢)</sup> : كونهما كفايتين عن عدد مجهول الجنس

(١) يستعمل « كم » الاستفهامية من يسأل عن كمية الشيء ، ويستعمل « كم » الخبرية من يريد الافتخار والتكثير ، ولا تستدعى الخبرية جواباً  
(٢) تبين لنا أن مجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم ، بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما ، فأنت تقول ، بـ كم درهم اشتريت هذا الكتاب ، وتقول ، غلام كم رجل فهرت  
الثاني : أنهما مبنيان ، لشبههما للحرف في الوضع على حرفين ، أو في المعنى ، فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام في المعنى ، والخبرية تشبه رب في الدلالة على التكثير

. . . . .

= الثالث : أن بناءها على السكون ، وهذا واضح

الرابع : أن كلا منهما محتاج إلى التمييز ، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار ، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز ، تقول في الاستفهام « كم رجلا أعانك » وفي الإخبار « كم رجال أعانوك » أو « كم رجل أعانك » فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز الخامس : أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو « كم صمت »

ومنع قوم من النحاة حذف تمييز كم الخبرية

السادس : أن تمييز كل منهما لا يكون منفيا ، فلا تقول « كم لا رجلا جاءك »

نص عليه سيويه

السابع : أن كلا منهما بسيط غير مركب على الراجع ، وذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة ، وانظر ص ٢٧٤

الثامن : أن كلا منهما يجب تصديره ؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداها العامل

فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافا

التاسع : أن كلا منهما يقع في مواقع الإعراب التي يقع فيها الآخر .

فيكون كل منهما مجرور المحل إن دخل عليه حرف جر نحو « بكم اشتريت »

أو مضاف نحو « غلام كم رجل عندك »

وكل منهما يكون في محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف ، وكان كناية

عن مصدر أو ظرف ، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق ، وإن كان

كناية عن ظرف فهو مفعول فيه ، فالأول نحو « كم حلبة حلبت » والثاني نحو « كم

يوما صمت »

وكل منهما إذا وليه فعل متعد لم يستوف مفعوله فهو في محل نصب مفعول به نحو

« كم رجل ضربت » وإلا فهو في محل رفع مبتدأ ، وذلك يشمل خمس صور :

الصورة الأولى : ألا يقع بعدها فعل أصلا ، نحو قولك « كم رجل في دارك »

ونحو « كم كتاب عندك » .

الصورة الثانية : أن يقع بعدهما فعل لازم ، نحو قولك « كم رجل قام » ونحو

=

قولك « كم كتاب دخل في ملكك » .

والمقدار ، وكونهما مبنيين ، وكون البناء على السكون ، ولزوم التصدير ،  
والاحتياج إلى التمييز .

= الصورة الثالثة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لضمير كم نحو قولك « كم رجل  
ضرب عمرا » ونحو قولك « كم صديق أعانك في هذا الأمر » ،  
الصورة الرابعة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى  
ضمير كم ، نحو قولك « كم رجل ضرب أخوه بكرا » ونحو قولك « كم رجل  
أعانك أخوه » .

الصورة الخامسة : أن يقع بعد كل منهما فعل متعد رافع لأجنبي وقد استوفى  
مفعوله ، نحو قولك « كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه » ونحو قولك « كم رجل باع  
عمرو داره بشهادته » .

ويجب في الصورة الخامسة أن يكون للمفعول الذي نصبه الفعل غير ضمير كم ، فإن  
كان للمفعول الذي نصبه الفعل ضميرا يعود إلى كم - نحو قولك « كم رجل ضربته »  
وقولك « كم كتاب قرأته » - كان المثال من باب الاشتغال ، وجاز إعراب « كم »  
مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، وجاز إعراب « كم » مفعولا به لفعل محذوف يفسره  
الذكر بعده .

فتلخص من هذا الكلام أن « كم » تكون في محل جر البتة في صورتين : أن  
يدخل عليها حرف جر ، أو مضاف ، وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور : أن  
تكون كناية عن مصدر ، وأن تكون كناية عن ظرف ، وأن يقع بعدها فعل متعد  
ولم يستوف مفعوله ، وأنها تكون في محل رفع مبتدأ في خمس صور : أن يقع بعدها  
فعل لازم ، أو فعل متعد رافع لضميرها ، أو فعل متعد رافع لسببها ، أو رافع لأجنبي  
وقد استوفى مفعوله وهو غير ضميرها ، أو لا يقع بعدها فعل أصلا ، وأنها تكون  
محتلة للرفع على الابتداء وللنصب على المفعولية في صورة واحدة ، وهي أن  
يلها فعل متعد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى كم ، فهذه إحدى عشرة  
صورة ، وقد عرفتها في بيان واضح وتفصيل حاصر ، فسكن منها على ثبت ، والله  
يهديك ويوفقك .

ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً<sup>(١)</sup> :  
أحدها : « أن » كم الاستفهامية تُمَيِّزُ بمنصوب مفرد ، نحو « كم عَبْدًا

(١) تبين لنا أن الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية من ثمانية أوجه :  
الأول : أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً نحو قولك « كم كتاباً قرأت »  
هذا مذهب البصريين ، وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما مذهب جمهور الكوفيين  
وحاصله أنه يجوز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعا مطلقا ، نحو قولك « كم شهودا لك »  
والثاني مذهب الأخفش ، وحاصله أنه يجوز أن يوثى بالتمييز جمعا إن كان السؤال عن  
الجماعات نحو قولك « كم غلمانا لك » إن كنت تريد السؤال عن أصناف الغلمان ،  
والبصريون الذين يوجبون إفراد تمييز كم الاستفهامية يقولون : ما أوهم بحىء تمييز  
الاستفهامية جمعا فإن هذا الجمع يجعل حالا ، ويكون التمييز مفردا محذوفا .

أما تمييز كم الخبرية فقد يكون مفردا نحو قولك « كم رجل زارك » وقد يكون مجموعا  
نحو قولك « كم رجال زاروك » بغير خلاف ، والإفراد أكثر في الاستعمال ، وأبلغ في  
المعنى ، والمفرد هنا ما كان لفظه مفردا فهو يشمل ما يؤدي معنى الجمع كقوم ورهط .

الوجه الثاني : أن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوبا نحو قولك « كم  
قرشا ثمن هذا الكتاب » وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يجزوا جره مطلقا ،  
وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقا ، وهذا  
مذهب الفراء والزجاج والفارسي ، والثاني أنه يجوز جر تمييز الاستفهامية إن كانت  
هى قد وقعت بحرف مجرورة بحرف نحو قولك « بكم درهم اشتريت ثوبك » وجار التمييز عند  
الجمهور هو من مضمرة ، وزعم الزجاج أن جره بإضافة كم إليه وليس بصحيح ، لأن كم  
الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر وهو لا يعمل الجر في التمييز .

أما تمييز كم الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجرورا ، وجره بإضافة كم إليه عند  
الجمهور ، ووجهه أن كم الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعا مجرورا وأشبهت  
المائة فكان تمييزها مفردا مجرورا ، ولما كان جر تمييز العشرة والمائة بالإضافة أعطيت  
كم حكمهما لشبههما بهما ، وقال الفراء : إن جره بمن مضمرة ، ونسب ذلك إلى  
الكوفيين ، وهذا القول عندنا أرجح من قول الجمهور ، لأن « من » قد ظهرت جارة  
للتمييز في أفصح كلام ، من ذلك قول الله تعالى (وكم من ملك في السموات لا نفقه

= شفاعتهم شيئا ) بل قد يجب جر التمييز بمن في موضع سنذكره لك فيما بعد ، فإذا كانت من تظهر وجوبا أو جوازا كان الأصح تقديرها إذا أضمرت .

الوجه الثالث : أن كم الخبرية تختص بالزمن الماضي نحو قولك « كم دينار أنفقت » ولا يجوز أن تقول « كم دينار سأنفقه » ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير ، ومن المعلوم أن التقليل والتكثير إنما يمكن الحكم بهما فيما وقع وعرف حده ، فأما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره ، فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضي لعدم دلالتها على التكثير في الراجع ، فيجوز لك أن تقول « كم كتابا ستشتريه » كما تقول « كم كتابا اشتريته » .

الوجه الرابع : أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في السعة نحو قولك « كم في دارك رجلا ؟ » أما تمييز كم الخبرية المحرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينهما إلا في الضرورة لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز ، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليقهم مبنى على ما ذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه ، وقد ذهب السكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بناء على رأيهم من أن جره بمن مضمرة ، وقد استدلووا لما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مَوْمَاتٍ يُهَالُ لَهَا إِذَا تَيَمَّمَهَا انْطَرَيْتُ ذُو الْجَلْدِ  
وقول الآخر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْمَلَأَ وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ  
وقول الآخر :

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمٍ الدَّسِيعَةِ مَا جِدَّ نَفَاعِ  
والبصريون يحملون أكثر ذلك على الضرورة ، ويقولون : إن الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها إما أن يكون جملة تامة وإما أن يكون ظرفا فقط وإما أن يكون جارا ومجرورا فقط ، وإما أن يكون ظرفا وجارا ومجرورا معا ، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفا وجارا ومجرورا معا فالفصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفاصل ظرفا فقط أو جارا ومجرورا فقط يترجح نصب التمييز ، وشذ مجيئه مجرورا والفاصل ظرفا كما في البيت =

== الأول من الآيات التي أنشدناها في الاستدلال للذهب الكوفيين كما شذجيثه مجرورا والفاصل جار ومجرور كما في البيتين الثاني والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قول القطامي :

كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ

ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معا مع نصب التمييز قول الشاعر :

تَوْؤُمُ سَيِّمَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُخْدَوِدِبَا غَارُهَا

فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف ما يستحقه من المفاعيل لم يعجز جره لما سبق ولم يعجز نصبه لثلاثيهم أنه مفعول لذلك الفعل انفصل ، بل يجب جره بمن - وهذا هو الموضع الذي أشرنا إليه فيما مضى من كلامنا ( أول صفحة ٢٦٨ ) - وفي هذا الموضع تشترك الاستفهامية والخبرية في الحكم ، فمثال الخبرية قوله تعالى ( كم تركوا من جنات وعيون ) وقوله سبحانه ( كم أهلكنا من قرية ) ومثال الاستفهامية قوله تعالى ( سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية ) .

ومن هذا الكلام يتضح لك أن لتمييز كم الاستفهامية حالتين إحداهما يجب فيها نصبه ، والثانية يجب فيها جره بمن ظاهرة ، وأن لتمييز كم الخبرية ثلاث حالات - إحداهن يتعين فيها جره إما بالإضافة كما هو رأى البصريين وإما بمن مضمرة وجوبا كما هو رأى الكوفيين ، وذلك فيما إذا اتصل بها التمييز ، وثانيتهن يكون فيهما منصوبا إما وجوبا وإما راجعا ، وذلك عند الفصل بين كم وبينه ، والثالثة يكون فيها واجب الجر بمن ظاهرة .

الوجه الخامس : أن المتكلم بكم الخبرية لا يستدعي جوابا من مخاطبه لأنه مخبر ، أما المتكلم بكم الاستفهامية فإنه يستدعي جوابا ممن يخاطبه لأنه مستخبر ، ثم الأجود في جواب الاستفهامية أن يعي على حسب موضعها من الإعراب ، فيكون مرفوعا إن كان موضعها رفعا نحو أن يقال لك « كم مالك » فنقول « ثلاثون ديناراً » ويكون الجواب منصوبا إن كان موضع كم نصبا نحو أن يقال لك « كم أنفقت » فنقول « ثلاثين ديناراً » ويكون الجواب مجرورا إن كان موضع كم جرا كأن يقال لك « بكم اشتريت »

مَلَكَتَ « ويجوز جره بِمِنْ مضمرة جوازاً إن جُرَتْ كَمْ بحرف ، نحو « بَكَمْ  
 دَرَّهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » وَتُمَيِّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع ، نحو « كَمْ  
 رِجَالٍ جَاءُوكَ » و « كَمْ امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ » والإفراد أكثر وأبلغ .

والثاني : أن الخبرية تختص بالماضي كَرُبَّ ، لا يجوز « كَمْ غُلَامَانِ  
 سَأَمَلَسَكُم » ، كما لا يجوز « رَبُّ غُلَامَانِ سَأَمَلَسَكُم » ويجوز « كَمْ عَبْدًا  
 سَتَشْتَرِيهِ » .

والثالث : أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبه .

والرابع : أنه يتوجه إليه التصديق والتكذيب .

والخامس : أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كَمْ رِجَالٍ  
 فِي الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ » ويقال « كَمْ مَالِكٍ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ » .  
 تنبيهه : يروى قول الفرزدق :

== هذا الثوب « فتقول « بثلاثين دينارا » ويجوز أن يؤتى بالجواب مرفوعاً في  
 جميع الأحوال .

الوجه السادس وهو مترتب على الوجه الخامس - أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه  
 إليه التصديق أو التكذيب لأنه مخبر ، فإن طابق خبره الواقع قيل له : صدقت ،  
 وإن لم يطابق خبره الواقع قيل له : كذبت .

الوجه السابع : أن كم الخبرية تدل على التكثير اتفاقاً ، فأما الاستفهامية فالجمهور  
 على أنها لا تدل على التكثير ، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن حروف أنها تدل عليه .

الوجه الثامن : أن الاسم المبدل من كم الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول  
 « كَمْ كِتَابٍ عِنْدِي ثَلَاثُونَ بَلْ أَرْبَعُونَ » أما الاسم المبدل من كم الاستفهامية فيقترن  
 بهمزة ولا استفهام فتقول « كَمْ كِتَابًا عِنْدَكَ ثَلَاثُونَ أَمْ أَرْبَعُونَ » وهذا ظاهر العلة إن  
 شاء الله تعالى .

٥٢٩ - كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً  
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ عَلَى عِشَارِي

٥٢٩ - هذا بيت من الكامل ، وهو كما قال المؤلف للفرزدق همام بن غالب ، من كلمة له يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي ، وكان الهجاء بينهما مستديماً .  
اللمعة : « فدعاء » هي وصف الأنثى من الفدع - بفتح الفاء والداال جميعاً - وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أركانها ، أو هو زيغ في القدم بينها وبين اساق « عشاري » العشار - بكسر العين - جمع عشراء - بضم ففتح - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر .

الإعراب : تروی « عمّة » و « خالة » مرفوعين ومجرورين ومنصوبين ؛ فإن رويتهما مرفوعين فكـ يجوز أن تكون خبرية ويجوز أن تكون استفهامية تهكمية ، وهي على كل حال إما مفعول مطلق عامله قوله حلبت الآتي وإما ظرف زمان متعلق بقوله حلبت الآتي أيضاً ، فهي مبنية على السكون في محل نسب ، وتميزها محذوف ، وهذا التمييز المحذوف يقدر مجروراً إن قدرت كم خبرية ويقدر منصوباً إن قدرت كم استفهامية ، وعلى كل حال يقدر من ألفاظ الزمان إن جعلت كم ظرف زمان ، ويقدر من ألفاظ المصادر إن جعلت كم مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذه الوجوه في كم تكون « عمّة » مبتدأ و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمّة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة خالة المذكورة معها وتقديرها فدعاء « يا » حرف نداء « جرير » منادى مبني على الضم في محل نصب « وخالة » معطوف على عمّة مرفوع بالضمّة الظاهرة « فدعاء » صفة لخالة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة عمّة المذكورة معها ، وتقدير الكلام : كم عمّة لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، فمحذوف من كل واحد مثل ما أثبت في الآخر ، وهذا نوع من البديع يسمى الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » فعل ماض والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « على » جار ومجرور متعلق بحلب « عشاري » عشار : مفعول به للحلب ، وياء المتكلم مضاف إليه ، فإن نصبت عمّة وخالة كانت « كم » استفهامية مبتدأ و « عمّة » تمييزاً لها و « خالة » معطوفاً على عمّة . وإن جررت « عمّة » و « خالة » كانت كم خبرية مبتدأ ، و « عمّة » تمييزاً لها و « خالة » معطوفاً على عمّة ، =



بجر « عمة » و « خالة » على أن كم خبرية ، وبنصبهما ، فقيل : إن تميزا  
تجيز نصب تميز الخبرية مفرداً<sup>(١)</sup> ، وقيل : على الاستفهام التهمي ، وعليهما فهي

وعلى كل حال فإن جملة « قد حلبت على عشاري » في محل رفع خبر المبتدأ ، سواء  
أكان المبتدأ هو كم نفسها أم كان « عمة » .

الشاهد فيه : قد ذكر المؤلف أن البيت يروى في كلمة « عمة » و « خالة » على ثلاثة  
أوجه : الرفع ، والجر ، والنصب ، وذكر تخريج كل وجه منها وقد أوضحنا ذلك  
كله في الإعراب .

وعما يروى بالأوجه الثلاثة قول القطامي الذي أنشدنا ، من قبل ( ص ٢٦٩ ) :

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

رواه البصريون بنصب « فضلاً » بناء على ما قرروه من أنه إذا فصل بين كم الخبرية  
ومميزها نصب التمييز إن لم يجر بمن ، لأن جر التمييز عندهم بإضافة كم إليه ، ولم يجز  
أحد من النحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة ، وعلى هذا يكون فاعل نال  
ضميراً مستترا يعود إلى مصدر الفعل .

ورواه الكوفيون بجر « فضل » على أنه تمييز كم الخبرية ، والفصل عندهم لا يغير  
الحكم بناء على أن جر التمييز بمن مضمرة لأن « من » ظهرت جارة للتمييز مع الفصل  
نحو ( وكم أهلكنا من قرية ) ومن غير فصل نحو ( وكم من ملك في السموات  
لا تغنى شفا عنهم شيئاً ) .

ورواه قوم برفع « فضل » على أنه فاعل نال .

(١) قال الرضى : « وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفرداً كان أو جمعا بلا  
فصل أيضاً ، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » اه فيجوز -  
على هذا - أن يكون « عمة » منصوباً مع أن كم خبرية .

وهذه اللغة التي حكاهما الرضى صراحة وأوماً إليها المؤلف ههنا هي التي اعتمدها  
الذين أجازوا في تمييز كم الخبرية النصب ، أى فجره عندهم على لغة أكثر العرب ،  
ونصبه على لغة قوم منهم .

مبتدأ ، و « قد حَلَبَتْ » خبر ، والتاء للجماعة لأنهما عمات وخالات ، ورفعهما على الابتداء . و « حَلَبَتْ » خبر للعممة أو الخالة . وخبر الأخرى محذوف . وإلا لقيل « قد حَلَبْتَا » والتاء في « حَلَبَتْ » للوَاحِدَةِ ؛ لأنهما عمّة واحدة وخالة واحدة . و « كم » نَصَبٌ على المصدرية أو الظرفية ، أى : كم حَلَبَةً أو وقتاً .

\*\*\*

وأما « كَأَى » فبمنزلة « كَمْ »<sup>(١)</sup> الخبرية : فى إفادة التكثير ، وفى لزوم

(١) يقال « كَأَى » بفتح الكاف والمهمزة وتشديد الياء منونة مكسورة - ويقال « كَأْن » بألف بعد الكاف ثم همزة مكسورة ثم نون ساكنة .

وقد جعل المؤلف كَأْن مثل كم الخبرية ، وحمل التشبيه الواقع فى كلام ابن مالك فى قوله « كَسِمَ كَأَى » على أن الشبه به هو كم الخبرية ، وقلده الأثمنونى فى ذلك ، مع أن مذهب ابن مالك أن « كَأَى » تكون خبرية وتسكون استفهامية - على ما نبينه لك فيما بعد ، فى الوجه الخامس من وجوه الاتفاق بين كَأَى وكم - وكان عليه أن يحمل كلام الرجل على مذهبه هو ، لا على ما يترجح عنده ، فأعرف ذلك .

واعلم أن « كَأَى » توافق « كم » فى خمسة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم مبنى ، أما اسمية كم فقد مضى دليلها ، وأما اسمية كَأَى فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأ محدثاً عنه ، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر ، وأما بناؤها فلائها أشبهت الحرف شها معنوياً كالندى قلناه فى كم .

الثانى : أن كلا منهما مبهم الجنس والمقدار ، وأن تمييز كل منهما يبين

جنسه المبهم .

الثالث : افتقار كل منهما إلى التمييز ، وهذا مبني على الوجه الثانى .

الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم العامل فيه عليه .

الخامس : أن كلا منهما على نوعين : استفهامية ، وخبرية بمعنى كثير ، وهذا =

( ١٨ - أوضح السالك )

== مذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، وقد استدلوا له بقول أبي بن كعب لابن مسعود « كَأَيُّ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ آيَةً ؟ » فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ « ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ » وَجَمْهُورُ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّ « كَأَيُّ » نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْخَبَرِيَّةُ الَّتِي بِمَعْنَى كَثِيرٍ ، وَلَا يَقُولُونَ بِمَعْنَاهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ بِمَعْنَى أَيْ عَدَدٌ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ « كَأَيُّ » تَخَالَفُ « كَمْ » فِي حِمْسَةِ أُمُورٍ أَيْضًا .

الأول : أَنَّ الرَّاجِحَ عِنْدَ النَّحَاةِ فِي كَأَيُّ أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ كَافِ النِّشْبَةِ وَأَيُّ الذَّنُونَةِ ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَهُمْ أَيْضًا أَنَّ كَمْ بَسِيطَةٌ ، وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو حَيَّانٍ - تَبَعًا لِقَوْمٍ - إِلَى أَنَّ « كَأَيُّ » بَسِيطَةٌ غَيْرُ مَرْكَبَةٍ ، وَذَهَبَ الْكَسَاؤِيُّ وَالْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ « كَمْ » مَرْكَبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَ« مَا » الِاسْتِفْهَامِيَّةِ ، وَأَنَّ أَلْفَ « مَا » حَذَفَتْ عِنْدَ التَّرْكِيبِ كَمَا تَحْذَفُ فِي نَحْوِ « بَمَ » وَ« لَمْ » وَ« عَمَ » وَ« فِيمَ » ثُمَّ سَكَنْتِ الْمِيمُ لِلتَّخْفِيفِ .

الثاني : أَنَّ تَمْيِيزَ « كَأَيُّ » يَكْتَرُ بِحَيْثُ مَجْرُورًا بِمَنْ ، وَإِذَا لَمْ يَجْرُ بِمَنْ كَانَ مَنْصُوبًا ، فَأَمَّا تَمْيِيزُ كَمْ فَقَدْ عُرِفَتْ فِيمَا مَضَى ( ص ٢٦٩ ) الصُّورُ الَّتِي يَجْعَى عَلَيْهَا ، وَعُرِفَتْ أَنَّ الْآ كَثُرَ فِي تَمْيِيزِ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ الْمُتَّصِلِ بِهَا أَنَّ يَكُونُ مَجْرُورًا مَفْرَدًا أَوْ جَمْعًا ، وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ تَمْيِيزَ كَأَيُّ لَا يَكُونُ إِلَّا مَجْرُورًا بِمَنْ ، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِوَرُودِهِ مَنْصُوبًا فِي الْبَيْتِ رَقْم ٥٣٠ وَمَا أُنْشَدْنَاهُ مَعَهُ .

الثالث : أَنَّ جَمْهُورَ النَّحَاةِ قَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ « كَأَيُّ » لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ ، وَذَهَبَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَابْنُ عَصْفُورٍ إِلَى جَوَازِ جَرِّ كَأَيُّ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : بِكَأَيِّ تَبِيعَ هَذَا الثَّوبَ ، أَمَا كَمْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ عِنْدَ الْجَمْعِ .

الرابع : أَنَّ جَمْهُورَ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّ « كَأَيُّ » نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْخَبَرِيَّةُ الَّتِي بِمَعْنَى كَثِيرٍ ، وَلَا تَسْكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً ، وَذَهَبَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَابْنُ عَصْفُورٍ وَابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّهَا تَسْكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً كَمَا تَسْكُونُ خَبَرِيَّةً ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ الْإِتِّفَاقِ .

الخامس : أَنَّ تَمْيِيزَ « كَأَيُّ » لَمْ يَجْعَى إِلَّا مَفْرَدًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَكَأَيُّ مِنْ نَبِيٍّ ) وَقَوْلِهِ سَبْعَانَهُ ( وَكَأَيُّ مِنْ دَابَّةٍ ) وَقَوْلِهِ جَلْ ذَكَرَهُ ( وَكَأَيُّ مِنْ آيَةٍ ) وَقَوْلِهِ ( وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ ) وَقَوْلِهِ ( وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَاسَكُنَّاها ) وَقَوْلِهِ جَلْ ذَكَرَهُ ( وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ أُمْلِيَتْ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتَهَا ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَكَأَيُّ ) =

= من قرية عنت عن أمر ربها ورسله لحاسبناها حساباً شديداً) أما تمييزكم الخبرية فقد جاء مفرداً مثل قوله تعالى (وكم من ملك في السموات لا نفى شفاعتهم شيئاً) ومثل قوله سبحانه (وكم أرسلنا من نبي في الأولين) وجاء جماعاً نحو قول الشاعر :

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ وَنَعِيمُ سُرُوقَةٍ بَادَا

ثم اعلم أن « كَأَيَّ » تقع مبتدأ ، وهل يجب أن يكون خبرها شيئاً معينا أم يجوز أن يكون كل ما يقع خبراً للمبتدأ أن يكون خبراً لها ؟

قال الشيخ خالد « ومنها ( أى من وجوه الفرق بين كم وكَأَيَّ ) أن خبرها لا يقع مفرداً وتوسع تلميذه السيوطي في النع فقال « ولا يخبر عنها ( أى عن كَأَيَّ ) إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرية بماض أو مضارع ، نحو ( وكَأَيَّ من نبي قتل معه ربيون ) ونحو ( وكَأَيَّ من آية في السموات والأرض يرون عليها ) » اه كلامه . لكن بالنأمل في استعمالات هذه الكلمة تجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها ماض كالآية الأولى في كلام السيوطي . وتجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها مضارع كما في الآية الثانية من كلامه ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جملة اسمية كما في أحد احتمالين أشرنا إليهما ( ص ٢٧٦ ) في قوله تعالى ( وكَأَيَّ من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها ) إذا جمعت جملة ( الله يرزقها ) هي الخبر لأنها محط الفائدة المقصودة من الآية الكريمة ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جار ومجرور كما في قول الشاعر :

وَكَأَنَّ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَنَا مَنْ مُنْعِمٍ

ولم نقف على شاهد وقع فيه مبتدأ وخبره مفرد ، أى ليس جملة ولا شبه جملة ، ولهذا كانت عبارة الشيخ خالد أدق من عبارة السيوطي .

وقد تقع « كَأَيَّ » مفعولاً به ، كقولك « كَأَيَّ رجلاً رأيت » فإن كَأَيَّ في هذا المثال مفعول به لرأيت ، ومنه ما استدل به الذين ذهبوا إلى أن كَأَيَّ تقع استفهامية ، وهو قول أبي بن كعب « كَأَيَّ تقرأ سورة الأحزاب آية » فإن كَأَيَّ مفعول ثانی لتقرأ لتضمنه معنى تعد ، وقد تقع محملة لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولاً به كما في قوله تعالى ( وكَأَيَّ من قرية أهلكتها ) فإن كَأَيَّ في هذه الآية يجوز أن تكون مبتدأ خبره جملة أهلكتها كما يجوز أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره =

التصدير ، وفي انجرار التمييز ، إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : ( وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا )<sup>(١)</sup> ، وقد ينصب كقوله :

٥٣٠ - أُطْرِدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيَّ  
آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ

== المذكور ، على طريقة باب الاشتغال ، وقد تقع كأى مجرورة بحرف جر ، عند ابن قتيبة وابن عصفور - نحو قولهم « بكأى تبيع هذا الثوب » والجمهور على أنها لا تقع مجرورة بحرف جر .

(١) من الآية ٦٠ من سورة العنكبوت ، وبعد ما تلاه المؤلف ( الله يرزقها وإياكم ) ويجوز في هذه الآية أن يكون قوله سبحانه ( لا تحمل رزقها ) خبرا عن ( كأى ) الواقع مبتدا ، و ( من آية ) هو تمييز كأى ، ويجوز أن تكون جملة ( لا تحمل رزقها ) صفة لدابة ، ويكون الخبر هو جملة ( الله يرزقها ) وعلى الاحتمال الأول يكون خبر كأى جملة فعلية نظير قوله سبحانه ( وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير ) وعلى الاحتمال الثانى يكون خبر كأى جملة اسمية ، والأول أكثر من الثانى .

٥٣٠ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين .  
اللافة : « اطرد » أراد منه هنا معنى أزل وأبعد ونح عن نفسك « اليأس » قطع الطمعية في نيل الشيء والقنوط من أن تحصل عليه وبعد الأمل فيه « بالرجا » هو ترقب الشيء وتوقعه وانتظار حصوله « كأى » معناه هنا كثير « آلا » اسم الفاعل من قولهم « ألم فلان من كذا يألم آلا » من باب تعب يتعب تعباً - وهو أحد الأضال التى جاءت من باب تعب وجاء منها اسم الفاعل على زنة ضارب وقاتل وكان « حم » هياء وقد ر كتب .

الإعراب : « اطرد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اليأس » مفعول به لا طرد « بالرجا » جار ومجرور متعلق باطرد « فكأى » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كأى : اسم بمعنى كثير مبتدا مبنى على السكون فى محل رفع « آلا » منصوب على التمييز لكأى . « حم » فعل ماضى مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « يسره » =

وأما « كَذَا » <sup>(١)</sup> فيمكنى به عن العدد القليل والكثير ، ويجب في تمييزها  
النصب ، وليس لها الصِّدْرُ ؛ فلذلك نقول « قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » :

\*\*\*

يسر : نائب فاعل حم مرفوع بالضمّة الظاهرة ، ويسر مضاف وخمير الغائب مضاف  
إليه يعود إلى آلم « بعد » ظرف زمان منصوب بحم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،  
وهو مضاف و « عسر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجمله حم ونائب  
فاعله وما تعلق به في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كَأَى ، وكأنه قال : كثير من  
الآلمين قدر يسرهم بعد عسر .

الشاهد فيه : قوله « آلم » فإنه تمييز لقوله « كَأَى » وقد ورد في هذا البيت  
منصوبا فدل على أن تمييز « كَأَى » كما يكون محرورا بمن في نحو قوله تعالى :  
( وكَأَى من نبى قاتل معه ربيون كثير ) يكون منصوبا كما في هذا البيت ، وهذا  
بخلاف تمييز « كم » الخبرة الذى لا يكون - عند الجمهور - منصوبا .  
ونظيره قول الآخر :

وَكَاثِنٌ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةٌ قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَنَا مَنْ مِّنْهُ

(١) اعلم أولا أن « كَذَا » قد تأتى لغير الدلالة على العدد نحو قولك « قال  
فلان كذا » وجاء في الحديث « يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا »  
وقال السيوطى « الذى شهد به الاستعراء وقضى عليه الدوق الضحيح أن كذا المكى  
بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتسكون من كلامه لامن كلام  
الخبر عنه ، فلا تقول ابتداء « مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا » اهـ .

ثم اعلم « أن كذا » توافق كم في أربعة أمور ، وهى : الاسمية ، والبناء ،  
والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، وهى توافق كَأَى في هذه الأربعة وفي خامس وهو  
أن كلا من كَأَى وكذا مركب ، أما كَأَى فقد ذكرنا ذلك معها وذكرنا أن من  
النسابة من قال إنها بسيطة ، وأما كذا فإنها مركبة من كاف التشبيه و « ذا »  
الإشارية .

نم اعلم أن كذا تخالف « كم » في أربعة أمور :

== الأول : أن كم بسيطة على المختار ، و « كذا » مركبة مثل كأي على الصحيح .  
والثاني : أن كذا لا يجب لها التصدير ، بل تقع في حشو الكلام ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه .

والثالث : أنه يجب في تميز كذا النصب ، فلا يجوز أن يكون تمييزها مجرورا بمن اتفاقا ، وفي هذا خالفت كأي أيضا ، كما لا يجوز أن يكون تميز كذا مجرورا بالإضافة ، هذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون : قد يكون تميز كذا جمعا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا منصوبا ، وبيان ذلك أنه يكفي بها عن جميع أنواع العدد ، وهي تعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المكفي بها عنه ، فإذا كفي بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أتى بها نفسها مفردة - أي غير مكررة - وبتمييزها جمعا مجرورا ، فنقول « معي كذا درهم » كما تقول ؟ معي ثلاثة دراهم ، إلى العشرة ، وإذا كفي بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة من غير عطف ، وأتى بتمييزها مفردا منصوبا ، فنقول « معي كذا كذا درهما » كما تقول « معي أحد عشر درهما » إلى تسعة عشر ، وإذا كفي بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مفردة - أي غير مكررة - وبتمييزها مفردا منصوبا ، فنقول « معي كذا درهما » كما تقول « معي عشرون درهما - أو ثلاثون ، إلى التسعين » وإذا كفي بها عن الواحد والعشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة مع عطف اللفظ الثاني على الأول وبتمييزها مفردا منصوبا ، فنقول « معي كذا وكذا درهما » كما تقول « معي واحد وعشرون درهما » إلى تسعة وتسعين ، وإذا كفي بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أتى بها مفردة - أي غير مكررة - وبتمييزها مفردا مجرورا ، فنقول « عندي كذا درهم » كما تقول « عندي مائة درهم - أو مائتا درهم ، أو ثلاثمائة درهم ، إلى تسعمائة درهم » وعلى هذا التفصيل قضى فقهاؤهم في باب الإقرار ، فإذا قال المقر « لفلان عندي كذا درهم » اعتبر مقرا بثلاثة دراهم ، وإذا قال « لفلان عندي كذا كذا درهما » اعتبر مقرا بأحد عشر درهما ، وإذا قال « له على كذا درهما » اعتبر مقرا بعشرين درهما ، وإذا قال « له على كذا وكذا درهما » اعتبر مقرا بواحد وعشرين درهما ، وإذا قال « له ==

هذا باب الحكاية<sup>(١)</sup>

«عندى كذا درهم» اعتبر مقرا بمائة درهم، ومن هذا التقرير تعلم أنهم يجريئون بتمييز كذا مفردا منصوبا في ثلاث صور، ومفردا مجرورا في صورة واحدة، وجمعا مجرورا في صورة واحدة، وأن مثلها في هذه الصور كلها مثل تمييز أنواع العدد.

الوجه الرابع، مما تخالف فيه كذا كم وكأين : أن الكثير في كذا استعمالها معطوفا عليها نحو « كذا وكذا » حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا « كذا درهما » بالإنفراد، ولم يقولوا « كذا كذا درهما » بالتكرار من غير عطف، وإنما قالوا « كذا وكذا درهما » بالتكرار مع العطف، وهو محجوج برواية العلماء الأثبات ذلك، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي ذلك يقول ابن مالك في التسهيل « وقل ورود كذا مفردا، ومكررا بلا واو » اه، وقال مرة أخرى « وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه » اه، وهو ما قررناه لك في شرح مذهب الكوفيين، وواضح أنه يريد بالمفرد ما ليس مكررا، ولم يذكر ابن مالك في عبارته الأخيرة ما يمكن به عن العشرين وبابه ولو ذكره لقال « وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه، وبمفرد منصوب عن عشرين وبابه » وعذره أنه لم يذكر حركات الإعراب في التمييز، ولا فرق بين المائة وبابه والعشرين وبابه إلا أن التمييز يكون مجرورا مع الأول ومنصوبا مع الثاني، وقد أطلت عليك، والله أعلى وأعلم.

\* \* \*

(١) يقال : حاكته أحاكه، وشابهته أشابهه، وشاكلته أشاكله، وشاكته أشاكه، وما ثلته أمائله، والمعنى العام لهذه الألفاظ كلها واحد، فالحكاية - ومثلها المحاكاة - في اللغة : للشابهة، وقد استعمل النحاة اللفظ الأول منهما - وهو الحكاية - وأرادوا منه « إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته » فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا » فقلت له « من زيدا » فقد أوردت لفظ زيد الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلامك من غير أن تغير فيه، وإذا قال لك « ضربت زيدا » فقلت « أيا » فقد أوردت صفة اللفظ الذي وقع في كلامه ولم نورد اللفظ نفسه.



حكاية الجمل<sup>(١)</sup> مُطَرِّدة بعد القول ، نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) <sup>(٢)</sup> ، ويجوز حكايتها على المعنى ، فتقول في حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » : « قَالَ عَمَرُو قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح<sup>(٣)</sup> .

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم « لَيْسَ بِقُرْشِيًّا » ردًّا على من قال « إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا » .

وأما في الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرة والسؤال بأى أو بمن حكي في لفظ « أَى » وفي لفظ « مَنْ » ما ثبت اتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع .

#### (١) الحكاية بالاستقراء على ثلاثة أقسام .

الأول : حكاية الجمل ، وهى مختصة بالقول ، وشاهدها الآية التى تلاها المؤلف ، وقوله تعالى ( أم يقولون إن إبراهيم ) وقوله سبحانه ( والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ) .  
والثانى : حكاية المفرد ، وأغلب ما تكون فى الأعلام ؛ لكثرة ذورانها فى كلامهم ، ومثالها أن يقول لك قائل « رأيت محمداً » فتقول « من محمداً » فن : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ومحمداً : خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ فالحكى هنا هو محمد ؛ لأنك جئت به فى كلامك على إعرابه الذى جاء فى كلام المتكلم الأول .

والثالث : حكاية حال للمفرد ، وأكثر ما تكون بأى وما ، وكل منهما اسم استفهام . (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٣) إذا حكيت ما قال المتكلم الأول بألفاظه وترتيبها وهيأتها فهذه حكاية اللفظ ، وإلا فهى حكاية المعنى ، وعلى هذا تشمل حكاية المعنى : تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر ، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التى قالها المتكلم ، كما تشمل حكاية المعنى ما إذا جئت بكلام المتكلم بألفاظه وعلى ترتيبها ولسكنك غيرت فى حركات إعرابها أو فى ضبط صيغ بعض ألفاظها ، وإنما نهيتك إلى هذا لثلاث توهم أنك لو جئت بنفس ألفاظ المتكلم ولسكنك غيرت فى ترتيبها أو فى هيأتها الإعرابية أو الصرفية كنت حاكياً لللفظ ، فى حين أن النحاة يعتبرونك فى هذه الحالة حاكياً للمعنى ، فأعرف هذا .

تقول لمن قال «رَأَيْتُ رَجُلًا ، وَامْرَأَةً ، وَغُلَامَيْنِ ، وَجَارِيَتَيْنِ ، وَبَيْنَ ، وَبَنَاتٍ» : أَيًّا ، وَأَيَّةً ، وَأَيِّينِ ، وَأَيَّتَيْنِ ، وَأَيِّينَ ، وَأَيَّاتٍ ، وكذلك تقول في «مَنْ» إلا أن بينهما فرقاً من أربعة أوجه<sup>(١)</sup> .

أحدها : أن أيًّا عامة في السؤال ، فيسأل بها عن العاقل كما مثَّلْنَا ، وعن غيره كقول القائل : «رَأَيْتُ حَمَارًا» أو «حَمَارَيْنِ» و «مَنْ» خاصة بالعاقل .

(١) الفرق بين «من» و«أى» في باب الحكاية من خمسة أوجه ، وقد ذكر المؤلف منها أربعة على جهة الاختصار ، ونحن نذكرها لك كلها مع التمثيل وبعض التفصيل . الوجه الأول : أن «من» خاصة بالسؤال عن العقلاء ، فإذا قال لك قائل «زارني زيد أمس» قلت : منو ، أو قلت : من زيد ، وإذا قال لك «لقيت زيدا أمس» قلت : منا ، أو قلت : من زيدا ؟ وإذا قال لك «تحدثت مع زيد أمس حديثا طويلا» قلت : مني ، أو قلت : من زيد ، والأول فيما ذكرناه من مقولك في الأمثلة الثلاثة هو الحكاية بمن ، والثاني في كل مثال هو حكاية العلم ، أما «أى» فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بمن ، ويسأل بها عن غير العقلاء ، فإذا قال لك قائل «كان مع زيد كتاب حسن» قلت : أى كتاب ؟ أو قلت : أى ؟ وإذا قال لك «قد قرأت كتابا جيدا» قلت : أى كتاب ؟ أو قلت : أيا ؟ وإذا قال لك «لقد وجدت هذا الرأي في كتاب معتمد عند العلماء» قلت : أى كتاب ؟ ، أو قلت : أى ، ولا تسأل في شيء من ذلك بمن . الوجه الثاني : أن الحكاية بمن خاصة بحال الوقف ، فإذا قال لك قائل «زارني أمس رجلان» قلت «منان» بسكون النون واقفا ، وإذا قال لك «لقيت رجلين» قلت «منين» وكذلك إذا قال «سرت مع رجلين» ويغتر في هذه الحال التقاء الساكنين لأنه مفتقر في الوقف ، فإن أبيت إلا الوصل قلت في كل الصور «من يافق» أو قلت «من هو» أو «من هما» أو «من هم» أما الحكاية بأى فلا تختص بالوقف ، بل تجوز الحكاية بها في الوصل وفي الوقف جميعا ، فإذا قال لك قائل «زارني رجلان» جاز أن تقول «أيان» أو نقول «أيان هما» أو «أيان يافق» ولهذا كانت الحكاية بمن في الوصل في الشاهد رقم ٣١ هـ على غير المنهج القويم ، وكان على الشاعر أن يقول «من أتم» .

الوجه الثالث : أن الحكاية بأى خاصة بالنكرات كرجل وفناة ، فإذا قال قائل :

« زارنى رجل » قلت : أى ، أو قلت : أى هو ، وإذا قال القائل « لقيتني فتاة » قلت : أية ، أو قلت : أية هي ، وتقول في حكاية المثنى المذكر « أيان » رفعا ، و « أيين » نصبا وجرا ، وتقول في حكاية جمع المذكر « أيون » رفعا ، و « أيين » نصبا جرا ، وتقول في حكاية المثنى المؤنث « أيتان » رفعا ، و « أيتين » نصبا أو جرا ، وتقول في حكاية الجمع المؤنث « أيات » برفع التاء في الرفع وبكسرها في الجر والنصب ، هذه هي اللغة المشهورة من لغات العرب ، وفي لغة أخرى تقول في حكاية المذكر مفردا كان أو مثنى أو جموعا « أى » أو تقول « أى يا هذا » فتحكى حركة الإعراب والتذكير ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، وتقول في حكاية المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا « أية » أو « أية يا هذا » فتحكى حركات الإعراب والتأنيث ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، فإذا قال قائل « زارنى زيد أمس » لم يكن لك أن تحكى زيدا بأى ، أما « من » فلا تختص الحكاية بهانفسها بحكاية النكرات ، بل يجوز أن تحكى بها الأعلام أو النكرات على سواء ، فإذا قال قائل « لقيت رجلا قلت : منا ، وإذا قال لك « جلست مع رجل أمس زمنا طويلا » قلت « منى » وإذا قال لك قائل « زارنى رجلان » قلت « منان » وإذا قال لك « لقيت رجلين » قلت « منين » وإذا قال « زارنى رجال كرام » قلت « منون » وإذا قال « حدثتني فتاة حديثا قويا » قلت « منه » بفتح النون وسكون الهاء للوقف ، ويجوز أن تقول « منت » بسكون النون مع بقاء التاء ، وإذا قال لك « لقيتني فتاتان » قلت « منتان » وإذا قال لك « لقيت فتاتين » قلت « منتين » والأجود إسكان النون التي قبل التاء ، وإذا قال لك « زارتنى أمس فتيتان » قلت « منات » بسكون تاء التأنيث ، هذه هي اللغة الفصحى وخلصت أن تحكى ما للمسؤول عنه من الإعراب والتذكير أو التأنيث والإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفيه لغة أخرى وهي أن تحكى إعراب المسؤول عنه فقط ، فتقول في الرفع « منو » وفي النصب « منا » وفي الجر « منى » سواء أكان المسؤول عنه مذكرا أم كان مؤنثا ، وسواء أكان المسؤول عنه مفردا أم كان مثنى أم كان جمعا .

الوجه الرابع : أن « من » يجب فيها إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول منه ؛ فتقول « منو » و « منا » و « منى » كما سمعت ، وأما أى فلا يجب إشباعها : =

الثاني : أن الحكاية في « أَى » عامة في الوقف والوصل . يقال : « جَاءَنِي رَجُلَانِ » فتقول : « أَيَّانَ » أو « أَيَّانِ يَا هَذَا » والحكاية في « مَنْ » خاصة بالوقف ، تقول « مَنْكَانُ » بالوقف والإسكان . وإن وصلت قلت : « مَنْ يَا هَذَا » وبطلت الحكاية ، فأما قوله :

٥٣١ — \* أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ : مَنُونِ أَنْتُمْ ؟ \*

= الوجه الخامس : أن ما قبل تاء التأنيث في أَى واجب الفتح حين تقول « أَى » أو « أَيْتَانِ » أو « أَيْتَيْنِ » أو أَيْات ، أما ما قبل تاء التأنيث مع « مَنْ » إن قلت « مِنْهُ » أو قلت « مَتَانِ » أو « مَتَيْنِ » أو قلت « مَنَاتِ » فيجوز فيما عدا جمع المؤنث الإسكان والفتح ، لكن الأشهر في الأفراد الفتح لأنك حين تقول « مَنَتِ » ستقف على التاء بالسكرن فلو سكنت النون التقى ساكنان ، ولما كان التاء الساكنين مغفرا في الوقف لم يجب الفتح ، ولكنه يترجح ، والأشهر في التثنية السكون ، ولم يلتزموا الفتح ولم يجعلوه أكثر في كلامهم من الإسكان — مع أن الأصل فيما قبل تاء التأنيث أن يكون مفتوحا — لأنهم قصدوا أن يدلوا بالإسكان على أن هذه التاء ليست لتأنيث نفس اللفظ الذي لحقته ، وإنما هي إيماء إلى تأنيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية ، فتغتنظ لهذا .

٥٣١ — هذا الشاهد من كلام شمير — بالشين المعجمة ، وقيل : بالهمزة — بن الحارث الضبي ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٠٢ ) ولم ينسبه ، ولا نسبة الأعم الشنمري في شرح شواهد ، وقد ذكره أبو زيد في نوادره ( ص ١٢٣ ) ضمن أربعة أبيات ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر كما ورد في كتاب سيبويه ، وقد روى عجزه هكذا :

\* فَقَالُوا : الْجَنُّ ! قُلْتُ : عُمُوا ظَلَامًا ! \*

وقد رواه أبو زيد — بهذه القافية — هكذا :

أَتَوَا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَدُونِ ؟ قَالُوا :

سَرَّاهُ الْجَنُّ ! قُلْتُ : عُمُوا ظَلَامًا !

وتروى قافيته « عُمُوا صَبَاحًا » في أبيات تنسب إلى خديج بن سنان الفسائي .  
اللمة : « أَتَوَا » أراد حضروا وجاءوا « نَارِي » أراد النار التي أوقدها لترشد السائرين =

= إليه ، وكان من عادتهم أن يوقد كرماؤهم النار على مرتفع من الأرض إذا كانوا في قطع  
أو جماعة ليراها السائر في الليل فيقصدها ، ويروى عن حاتم الطائي أنه قال :  
أَوْقِدْ فَإِنَّ اللَّيْلَ لَكَيْلٌ قُرْ وَالرَّيْحُ يَا مُوقِدُ رِيحٌ صِرْ  
عَسَى يَرَى نَارَكَ مَنْ يَمُرُّ إِنَّ جَلَبَتَ ضَيْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ  
وقال الشاعر :

لَهُ نَارٌ تُشَبُّ عَلَى يَفَاعٍ إِذَا النَّيْرَانُ أُلْبِسَتِ الْقِنَاعَا  
« منون أنتم » أراد من أنتم « الجن » ضرب من الخليقة خلاف الإنس ، سماوا  
بذلك لأنهم يستترون عن أعين الناس ، وأصل الاجتنان الاستتار ، ومنه سماوا « الجنين »  
لكونه مستترا في بطن أمه ، وقالوا « الجنة » للبستان لكون ما فيه من الشجر  
الكثيف يستر من يدخله « عموا ظلاما » إحدى تحايا العرب ، يقولون : عم صباحا ،  
وعم مساء ، وعم ظلاما ، وارجع في اشتقاقها وبيان أصلها إلى شرح الشاهد رقم ٩٩  
الذي مضى في باب الموصول .

الإعراب : « أتوا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من  
التقاء الساكنين ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « ناري » نار :  
مفعول به لأتوا منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال  
المحل بحركة المناسية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل  
جر « ققلت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقال . فعل  
ساض مبني على فتح مقدر على آخر د لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني  
على الضم في محل رفع « منون » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبر المبتدأ « فقالوا » الفاء  
حرف عطف ، وقالوا . فعل وفاعل « الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أي نحن الجن  
« ققلت » فعل ماض وفعاله « عموا » عم : فعل أمر ، وواو الجماعة فاعله « ظلاما »  
منصوب على الظرفية بهم .

الشاهد فيه : قوله « منون أنتم » فإنه شاذ نادر في الشعر كما قال المؤلف ، وشذوذ  
هذه العبارة من ثلاثة أوجه ، أما أحدها الأوجه فلأنه قال « منون » فأثبت الواو =

فنادِرٌ في الشعر ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً ليونس .  
 الثالث : أن « أَيَّا » يُحَكِّي فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعة ؛ فتقول  
 « أَيْ » و « أَيَّا » و « أَيْ » ويجب في « مَنْ » الإشباع ؛ فتقول « مَنْو »  
 و « مَدَا » و « مَنِي » .

الرابع : أن ما قبل تاء التانيث في « أَيْ » واجبُ الفتح ، تقول « أَيْة »  
 و « أَيَّتَانِ » ويجوز الفتح والإسكان في « مَنْ » تقول : « مَنَه » و « مَنَت »  
 و « مَنَتَانِ » و « مَنَتَانِ » والأرجح الفتح في المفرد ، والإسكان في التثنية .  
 وإن كان المسئول عنه عالماً لمن يَعْمَلُ ، غير مقرون بتابع ، وأداة السؤال  
 « مَنْ » غير مقرونة بعاطف ، فالحجازيون يُجِيزُونَ حكاية إعرابه فيقولون  
 « مَنْ زَيْدًا » لمن قال : « رَأَيْتُ زَيْدًا » و « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض لمن قال :  
 « سَمِعْتُ زَيْدًا » وتبطل الحكاية في نحو « ومن زيد » لأجل العاطف ،  
 وفي نحو « مَنْ غُلَامٌ زَيْدٌ » لانقضاء العلمية ، وفي نحو « مَنْ زَيْدٌ الْفَاضِلُ »  
 لوجود التابع ، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم كـ « رَأَيْتُ

والنون في حال الوصل ، والقاعدة المستعمرة الجارية على ألسن العرب أنهم إذا أرادوا  
 الحكاية بمن في حال الوصل لم يختلف لفظ « من » في أفراد ولا تثنية ولا جمع ، بل  
 تقول ، من أنت ، ومن أنتم ، ومن أنتم ، والوجه الثاني أنه حرك هذه النون بالفتح  
 مع أن النون حين تزداد تكون ساكنة ، وذكر بعض العلماء أن الوجه الثالث من  
 أوجه المشدود هو أنه حكى ضميراً محذوفاً ، ألا ترى أن تقدير الكلام . أتوا ناري  
 فقالوا : أتينا فقلت منون أنتم ، فنون حكاية للضمير في قولهم « أتينا » وهذا الضمير  
 معرفة ، والمعارف غير الأعلام لا تحكى ، وزعم الشيخ خالد أن « منون » حكاية للواو في  
 « أتوا ناري » وليس بشيء كما ذكره ابن قاسم ونقله عنه الشيخ يس ، فإن قوله « أتوا  
 ناري » تصوير وإخبار بالذي وقع منهم ، والحكاية إنما هي أن تعبد كلام غيرك ،  
 لا أن تذكر كلام نفسك ، وهو اعتراض صحيح .

زيد بن عمرو « أو علماً معطوفاً كـ « رأيتُ زيداً وعمراً » فتجاوز فيهما الحكاية ، على خلاف في الثانية .

\*\*\*

### هذا باب التأنيث

لما كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتاج لعلامة ، وهي إما تاء محركة ، وتختص بالأسماء ، كـ « قائمة » أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال ، كـ « قامت » وإما ألف مفردة كـ « حُبلى » أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كـ « حمراء » ويختصان بالأسماء .

وقد أنشأوا أسماء كثيرة بتاء مُقدَّرة ، ويُستدل على ذلك بالضمير العائد عليها ، نحو ( النَّارُ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا )<sup>(١)</sup> ( حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا )<sup>(٢)</sup> ( وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا )<sup>(٣)</sup> وبالإشارة إليها ، نحو ( هَذِهِ جَهَنَّمُ )<sup>(٤)</sup> وبثبوتها في تصغيره ، نحو « عَيْنِيَّة » و « أُذَيْنَةُ » أو قمله ، نحو ( وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ )<sup>(٥)</sup> وبسقوطها من عدده ، كقوله :

— ٥٣٢ — \* وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ \*

\*\*\*

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد

(٣) من الآية ٦١ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٦٣ من سورة يس

(٥) من الآية ٩٤ من سورة يوسف

٥٣٢ — هذا الشاهد من كلام حميد الأرقط يصف قوساً عربية ، وأنشده في اللسان ولم ينسبه ، والذي أنشده المؤلف هنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله .

فصل : الغالبُ في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر ،  
كـ « قائمة » و « قائم » .

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان :

أحدها : فَعُول بمعنى فاعل كـ « رَجُلٌ صَبُورٌ » و « امْرَأَةٌ صَبُورٌ » ومنه  
( وَمَا كَانَتْ أَثْمَكَ بَغِيًّا )<sup>(١)</sup> أصله بَغُويًّا ثم أدغم ، وأما قولهم « امرأة مَلُولَةٌ »  
فالتاء للمبالغة ، بدليل « رَجُلٌ مَلُولَةٌ » ، وأما « امرأة عَدُوَّةٌ » فشاذ محمول على  
صَدِيقَةٍ ، ولو كان فَعُول بمعنى مفعول لحقته التاء ، نحو « جَلَلٌ رَكُوبٌ »  
و « نَاقَةٌ رَكُوبٌ »<sup>(٢)</sup> .

### \* أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ \*

اللمعة : « وهى فرع » يقال : قوس فرع ، وذلك إذا كانت قد اتخذت من رأس  
القضيب ولم تكن فلقا « وإصبع » لم يرد حقيقة مقدار الإصبع ، ولكنه أشار إلى أن  
هذه القوس كاملة وافية ، وذلك كما تقول : هذا الثوب سبعة أذرع وزائد ، وقيل :  
بل الإصبع يراد بها حقيقة مقدارها لأن القوس العربية الكاملة تكون بهذا القدر .  
الإعراب : « أرمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها  
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عليها » جار ومجرور متعلق بأرمى  
« وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع  
« فرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أجمع » توكيد ، والجملة من المبتدأ وخبره  
فى محل نصب حال « وهى » الواو عاطفة ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « ثلاث » خبر  
للمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وثلاث مضاف و « أذرع » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة « وإصبع » الواو حرف عطف ، إصبع : معطوف على ثلاث أذرع ،  
والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث أذرع » فإن أذرا جمع ذراع ، والذراع مؤنثة ،  
والدليل على تأنيثها سقوط التاء من عددها ؛ لأنك قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى  
عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكور . (١) من الآية ٢٨ من سورة مريم .  
(٢) جعل ابن مالك فى التسهيل عدم لحاق التاء فى الصيغ الأربع غالبا ، لا واجبا .



والثاني : فَعِيل بمعنى مفعول ، نحو « رَجُلٌ جَرِيحٌ » و « امْرَأَةٌ جَرِيحٌ »  
 وشذ « مِلْحَقَةٌ جَدِيدَةٌ » فإن كان فَعِيل بمعنى فاعل لحقته التاء ، نحو « امْرَأَةٌ  
 رَحِيمَةٌ » و « ظَرِيفَةٌ » ، فإن قلت « مررت بِقَتِيلَةٍ بنى فلان » ألحقت التاء  
 خشية الإلباس ؛ لأنك لم تذكر الموصوف .

والثالث : مِفْعَال كَمِفْحَار ، وشذ « مِيقَانَةٌ » .

والرابع : مِفْعِيل كَمِفْطِير ، وشذ « امْرَأَةٌ مِسْكِينَةٌ » وسمع « مِسْكِينٌ »  
 على القياس .

والخامس : مِفْعَلٌ كَمِفْشَم<sup>(١)</sup> ، وَمِذْعَس<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس كثيراً كتمرة ، ولعكسه  
 فى جبأة<sup>(٣)</sup> وكُمأة ، خاصة ، وعوضاً من فاء كعذرة ، أو من لام كسنة ،  
 أو من زائد لمعنى كأشعثى وأشاعثة ، أو من زائد لغير معنى ، كزنديق  
 وزنادقة ، وللتعريب كموازجة ، وللمبالغة كراوية ، ولتأكيدها كنسابة ،  
 ولتأكيده التأنيث كنمجة .

(١) اللغشم - بزنة منبر - الذى يركب رأسه فلا يثنيه شيء عما يريد . ويهواه ،  
 قال أبو كبير الهذلى يصف تأبط شراً :

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ مِمْفَشَمٍ جَلْدٍ مِنَ الْفَتَيَانِ غَيْرِ مُهَبِّلٍ

(٢) المدعس - بزنة منبر - الرمح الذى يطعن به ، والدعس بفتح فسكون - الطعن  
 (٣) الجبأة ، السكامة الحمراء ، والواحد جبء - بغير تاء - والأكثر فى اسم الجنس

الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحد بالتاء أن تكون التاء فى الواحد ، مثل بقرة وبقر  
 وكلمة ونقمة ونبق وسدر وسدر ، وقد جاء هذا اللفظ والسكامة والسكامة على عكس  
 ما ذكرنا ، وقال الجوهري ، « مثاله ققع وققعة ، وغرد وغردة » اه . والفرد -  
 بكسر فسكون - ضرب من السكامة : والفردة : جمعه ، والققع - بفتح فسكون ، أو  
 بكسر فسكون - ضرب من السكامة البيضاء الرخوة ، والققعة : جمعه ، وعلى هذا تكون  
 الألفاظ أربعة ، لا اثنين كما قال المؤلف .

فصل : لكل واحد من ألفى التأنيث أوزانٌ نادرة ، ولا نتعرض لها في هذا المختصر ، وأوزانٌ مشهورة .

فمشهور أوزانِ المقصورة أُنْثَا عَشَرَ :

أحدها : فَعَلَى - بضم الأول وفتح الثانى - كَأَرْبَى للداهية ، وأدْمَى وشُعْبَى ، لموضعين ، قال :

\* أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا <sup>(٢)</sup> \* [٤٣٨]

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها ، ويرد عليه أرْنَى - بالنون - لَحَبَّ يُحَبِّنُ به اللبن ، وجُنْفَى لموضع ، وجُعْبَى لعظام النمل .

وقد تبين أن عدَّ النماظم أفعَلَى في الأوزان المشهورة مشكل .

الثانى : فَعَلَى - بضم الأول وسكون الثانى - أُنْثَا كان كهُمَى ، أو صِفَةً كحُبَلَى وطُولَى ، أو مصدرًا كَرُجْعَى .

الثالث : فَعَلَى - بفتحين - أُنْثَا كان كَبَرْدَى لنهر بدمشق ، أو مصدرًا كَمَرَطَى لمشية ، أو صفة كحَيْدَى .

الرابع : فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - بشرط أن يكون إما جمعًا كقَتَلَى وجَرَحَى ، أو مصدرًا كدَعَوَى ، أو صفة كسَكْرَى وسَنَفَى مؤنثَتَى سَكْرَان وسَنَفَان للطويل .

فإن كان فَعَلَى أُنْثَا كَارُطَى وعَلَقَى فى ألفه وجهان .

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وقد سبق ذكره فى باب اللنادى ( وهو الشاهد رقم ٤٣٨ ) وذكرنا هناك معرّضه ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* أَلُوْمَا لَا أَبَالَاكَ وَاغْتَرَابَا \*

( ١٩ — أوضح المسالك ٤ )

الخامس : فُعَالَى - بضم أوله - كحُبَارَى وَسُمَانِي لَطَائِرِينَ ، وَفِي الصَّحَاحِ أَنَّ أَلْفَ حُبَارَى لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ ، وَهُوَ وَهْمٌ ، فَإِنَّهُ قَدْ وَافَقَ عَلَى أَنَّهُ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ .

والسادس : فُعَلَى - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - كسُمَمَى لِلْبَاطِلِ .

السابع : فَعَلَى - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه - كسَبَطَرَى وَدِفَقَى لَضَرْبِينَ مِنَ الْمَشَى .

الثامن : فَعَلَى - بكسر أوله وسكون ثانيه - إِمَّا مَصْدَرًا كذِكْرَى ، أَوْ جَمْعًا وَذَلِكَ « حَجَلَى » جَمْعًا لِلْحَجَلِ - بفتحيتين - أَسْمًا لَطَائِرٍ ، وَ « ظَرْبَى » - بِالظَّاءِ الْمَشَالَةِ - جَمْعًا لظَرْبَانَ - بفتح أوله وكسر ثانيه - أَسْمًا لَدَوِيَّةٍ ، وَلَا ثَالِثَ لَهَا فِي الْجَمْعِ <sup>(١)</sup> .

التاسع : فَعِيلَى - بكسر أوله وثانيه مشدداً - نَحْوُ « حَيْثَى » وَ « خَلِيفَى » وَحِكَى الْإِسْكَانِي : هُوَ مِنْ خِصْيَيْصَاءَ قَوْمِهِ - بِالْمَدِّ - وَهُوَ شَاذٌ .

العاشر : فُعَلَى - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه - ككَفَرَى لَوَاءِ الطَّلَعِ ، وَ « حُذْرَى » وَ « بُذْرَى » مِنَ الْحَذَرِ وَالتَّبْذِيرِ .

الحادى عشر : فُعَيْلَى - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - كخُلَيْطَى (الِاخْتِلَاطِ) ، وَ « قُبَيْطَى » لِلنَّاطِفِ <sup>(٢)</sup> .

(١) رَوَى أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارَسِيَّ سَأَلَ الْمُتَنَبِّيَّ يَوْمًا - وَكَانَ الْمُتَنَبِّيُّ تَلْمِيزَهُ - كَمْ لَنَا مِنَ الْجَمْعِ عَلَى زَنْةٍ فَعَلَى ؟ فَأَجَابَ الْمُتَنَبِّيُّ عَلَى الْفُورِ : حَجَلَى وَظَرْبَى ؛ وَأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ مَحْتَلِينَ فَلَمْ يَجِدْ لَهَا ثَالِثًا .

(٢) النَّاطِفُ : ضَرْبٌ مِنَ الْحُلُوءِ ؛ سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْظِفُ أَيْ يَسْتَقْطِرُ قَبْلَ خُشُورَتِهِ

الثاني عشر : فُعَالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه - نحو «شُقَارَى» و«خُبَارَى»  
لنبتين ، و «خُضَارَى» لطائر .

تنبيه : نحو : جُنَفَى ، وَخَلِيفَى ، وَخُلَيْطَى ؛ ليس من الأوزان المختصة  
بالقصورة ، بدليل : عُرَوَاء ، وَفَحِيرَاء ، وَدُخَيْلَاء<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

ومشهورُ أوزان المدودة سَبْعَةُ عَشَرَ :

أحدها : فَعْلَاءَ - بفتح أوله وسكون ثانيه - أنمأ كان كَصَحْرَاء ،  
أو مصدرأ كَرَغَبَاء ، أو صيغة كَحَمَرَاء ، و « دِيمَةُ هَطْلَاء » أو جمأ  
في المعنى كَطَرْفَاء .

والثاني والثالث والرابع : أَفْعَلَاءَ - بفتح العين - وَأَفْعِلَاءَ - بكسرهما -  
وَأَفْعَلَاءَ - بضمها - كَقَوْلِهِمْ : يوم الأَرْبُعَاء ، سمع فيه الأوزان الثلاثة .  
الخامس : فَعْلَلَاءَ ، كَقَعْقَرَبَاءَ لمكان .

السادس : فِعَالَاءَ - بكسر الفاء - كَقَصَاصَاءَ للقصاص .

السابع : فُعْلَلَاءَ - بضم الأول والثالث - كَقَرَفُصَاءَ .

الثامن : فَاعُولَاءَ - بضم الثالث - كَعَاشُورَاءَ .

التاسع : فَاعِلَاءَ - بكسر الثالث - كَقَاصِمَاءَ ، لأحد جِجَعَرَةِ اليربوع .

العاشر : فِعْلِيَاءَ - بكسر الأول وسكون الثاني - نحو : كَبِيرِيَاءَ .

الحادى عشر : مَفْعُولَاءَ ، كَمَشْيُوْخَاءَ .

الثاني عشر : فَعَالَاءَ - بفتح أوله وثانيه - نحو : بَرَّاسَاءَ ، بمعنى الناس ،

يقال : ما أدرى أىُّ البرَّاسَاءِ هو ، و بَرَّاكَاءَ ، بمعنى البرُّوكِ .

(١) العرواء - بضم أوله - قوة الحمى في أول مسها ورعدتها ، والفخيراء -

بكسر أوله وتشديد ثانيه - الرجل الفخور ، ودخيلاء الأمر : باطنه .

الثالث عشر : فَعِيلَاءَ - بفتح أوله وكسر ثانيه - نحو : قَرِيْبَاءُ وَكَرِيْبَاءُ ،  
نوعان من البُشْرِ .

الرابع عشر : فَعُوْلَاءَ - بفتح أوله وضم ثانيه - نحو : دَبُوْقَاءَ .  
الخامس عشر : فَعْلَاءَ - بفتحيتين - كخَفَقَاءَ لموضع ، قاله ابن الناطم ،  
وإنما هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له إلا دَأْنَاءُ للأمة ، وقَرَمَاءَ لموضع ،  
وعلى هذا فعدُّ الناطم لذلك في المشهور مشكلاً ، وفي الحكم أن جَنَنِيَّ بالجيم  
والنون والفاء وللقصْرِ موضع ، وأنه بالمد أيضاً موضع .

السادس عشر : فَعْلَاءَ - بكسر أوله وفتح ثانيه - نحو : سِيْرَاءَ .  
السابع عشر : فُعْلَاءَ - بضم أوله وفتح ثانيه - كخِيْلَاءَ .

\*\*\*

هذا باب المقصور والممدود

فَهْمُ الْأَسْمَاءِ وَمَدَّهَا ضَرْبَانِ : قِيَاسِيٌّ ، وَهُوَ وَظِيفَةُ النَّحْوِي ، وَسَمَاعِيٌّ ،  
وَهُوَ وَظِيفَةُ اللَّغَوِي ، وَقَدْ وَضَعُوا فِي ذَلِكَ كِتَابًا .

وضابطُ الباب عند النحويين أن الاسم المعتل بالألف ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ :  
أحدها : مَا لَهُ نَظَائِرٌ مِنَ الصَّحِيحِ يَجِبُ فَتْحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَهَذَا النَّوْعُ  
مَقْصُورٌ بِقِيَاسٍ ، وَلَهُ أَمْثَلَةٌ :

منها : كَوْنُهُ مَصْدَرٌ فَعِلَ الْمَلَزَمُ ، نَحْوُ : جَوِيَّ جَوَى ، وَهَوِيَّ هَوَى ،  
وَعَمِيَّ عَمَى ، فَإِنَّ نَظَائِرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ فَرِحَ فَرَحًا ، وَأَشِيرَ أَشْرًا .

قال ابنُ عُصْفُورٍ وَغَيْرُهُ : وَشَذَّ الْغُرَاءُ بِالْمَدِّ مَصْدَرٌ غَرَى ، وَأَنْشَدُوا :

٥٣٣ - إِذَا قَاتَ مَهْلًا غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُكْيِ

غِيْرَاءَ وَمَدَّتْهَا مَدَامِيعُ نُهْلٍ

٥٣٣ - هذا بيت من الطويل ؛ وهو من كلام كثير عزة

اللغة : « مهلا » هو مصدر بمعنى التمهّل ، وهو الترفق ، وانظر شرح الشاهد =

وفما قالوه نظر ، لأن أبا عبيدة حكى غَارَيْتُ بين الشيتين غَرَاء ،  
أى وَالَيْتُ ، ثم أنشده ، وعلى هذا فالمدُّ قياسى كما سيأتى ، لأن غاريت غَرَاء  
مثلُ قاتلت قتالا ، وغاريت : فَأَعَلْتُ من غَرَيْتُ به ، وأنشد « أسلو » بدل  
« مهلاً » و « فَأَصَتْ » بدل « غَارَتْ » و « حُفِلَ » بدل « نُهِلَ » .

ومنها : فَعَلْتُ - بكسر أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفَعَلَة - بكسر أوله وسكون  
ثانيه - نحو فَرِيَّة وفَرِي ، ومَرِيَّة ومَرِي ، فإن نظيره قَرَبَة وقَرَب .  
ومنها : فَعَلْتُ - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفَعَلَة - بضم أوله وسكون

رقم ٥٥ السابق فى باب الترخيم « غارت العين بالبكى » والت بين الدمع وأرسلته  
متتابعاً ، وهو بوزن والت ومعناه ، وأصله « غاريت » بوزن قاتلت ، تحركت الياء  
وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً ، ثم حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين  
فصار « غارت » و يروى « فاضت » وهو من قولهم « فاض ماء النهر » وذلك إذا  
زاد عن ارتفاع الشاطئ ، فسأل على الوادى « غراء » هو مصدر بمعنى التابعة والولاء  
« مدتها » أغانتها وكانت لها مدداً « نهل » كثيرة ، وواحدة ناهل .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قلت » فعل وفاعل « مهلاً » مفعول  
مطلق لفعل محذوف « غارت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « العين » فاعل غار « بالبكى » جار  
ومجرور متعلق بغار ، وجملة « قلت » فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة غارت  
العين لا محل لها جواب إذا ، وجملة « مهلاً » فى محل نصب مفعول القول « غراء »  
مفعول مطلق مؤكد لغارت « ومدتها » الواو حرف عطف ، مد : فعل ماض ،  
والتاء للتأنيث ، وضمير الغائبة العائد إلى العين مفعول به « مدامع » فاعل مدت  
« نهل » صفة لمدامع .

الشاهد فيه : قوله « غراء » فإن ابن عصفور أنشده يفتح العين المعجمة ، وذكر  
أنه مصدر غرى بالئى ، - مثل فرح - فهو به غر ، مثل شج وعم وحر ، وقال :  
إن مده شاذ وقياسه القصر ، وقد رد المؤلف ذلك ، ونقل عن جماعة من نقلة اللغة  
أن الرواية بكسر العين المعجمة ، وأن فعله غارى ، فهو مثل قاتل قتالا ، وعلى ذلك  
يكون مده قياسياً .

ثانيه - نحو : دُمِيَّةٌ ودُمِيٌّ ، ومُدْبِيَّةٌ ومُدْبِيٌّ ، وزُبِيَّةٌ وزُبِيٌّ ، وكُسُوَّةٌ وكُسُوِيٌّ ، فإن نظيره : حُجَّةٌ وحُجَّاجٌ ، وقُرْبَةٌ وقُرْبٌ .  
ومنها : اسم مفعول ما زاد على ثلاثة ، نحو : مُطْطَى ومُسْتَدْعَى ، فإن نظيره مُكْرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ .

\*\*\*

الثاني : أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألفٌ . وهذا النوع محدود بقياس ، وله أمثلة :

منها : أن يكون الاسم مصدراً لأفعل أو لفعل أوله همزة وصل كأعطى إعطاءً ، وارتأى ارتئاءً ، واستقصى استقصاءً ، فإن نظير ذلك أكرم إكراماً ، واكتسب اكتساباً . واستخرج استخراجاً .

ومنها : أن يكون مفرداً لأفعية . نحو : كساءٌ وكسايةٌ . ورداءٌ وأرديةٌ . فإن نظيره حجارٌ وأحجرةٌ ، وسلاحٌ وأسلحةٌ ، ومن ثم قال الأخفش : أَرْحِيَّةٌ وأَفْقِيَّةٌ من كلام المولدين ؛ لأن رَحَى وقَفَى مقصوران . وأما قوله :

٥٣٤ - \* فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةِ \*

والفرد نَدَى - بالقصر - فضرورة . وقيل : جُمع نَدَى على نِدَاءٍ كَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، ثم جُمع نِدَاءٌ على أُنْدِيَّةٍ ، ويُبَعْدُهُ أنه لم يُسْمَعْ نِدَاءٌ جَمْعاً .

٥٣٤ - هذا الشاهد لمرة بن محكان التميمي ، وهو من شعراء الحماسة ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* لَا يُبْعِرُ الْكَلْبُ فِي ظِلْمَائِهَا الطُّنْبَا \*

اللفظة : « جمادى » بضم الجيم وفتح اللام مخففة - اسم شهر من الشهور العربية ، وهو مؤنث ، وقد سموا بهذا الاسم شهرين من شهور السنة العربية ، ويميزوا أحدهما عن الآخر بالوصف فقالوا : جمادى الأولى ، وجمادى الثانية « أُنْدِيَّةٌ » جمع نَدَى - بفتح النون مقصوراً - وهو الليل الكثير « ظلمائها » الظلماء - بفتح الظاء وسكون =

ومنها : أن يكون مصدراً لفعل — بالتخفيف — دالاً على صوت ، كالشغاء والشغاء ، فإن نظيره الصراخ ، أو على داء ، نحو المشاء ، فإن نظيره الدوار والزكام .

\*\*\*

الثالث : أن يكون لا نظير له ؛ فهذا إنما يُذكر كقصره ومدّه بالسمع . فمن المقصور سماعاً : الفتى واحد الفتيان ، والسنا الضوء ، والثرى التراب ، والحجاء العقل .

ومن المدود سماعاً : الفتاء لحدأة السن ، والسنا لشرف ، والثراء لكثرة المال ، والحذاء للنعل .

\*\*\*

مسألة : أجمعوا على [ جواز ] قصر المدود للضرورة ، كقوله :

اللام - الظلام « طنباً » هو بضم الطاء والنون جميعاً - الحبل الذى تشد به الحيمة ، وجمعه أطناب ، بزنة عنق وأعناق .

الإعراب : « فى ليلة » جار ومجرور متعلق بقوله « ضمى » فى بيت سابق على بيت الشاهد « من » حرف جر « جمادى » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذات » صفة ثانية لليلة ، وذات مضاف و « أندية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » نافية « يبصر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « المكلب » فاعل يبصر « فى » حرف جر « ظلمائها » ظلمات : مجرور بـ ، وظلمات مضاف وضمير العائبة العائد إلى الليلة مضاف إليه « الطنبا » مفعول به ليبصر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة فى محل جر صفة ثالثة لليلة .

الشاهد فيه : قوله « أندية » فإنه جمع ندى بمعنى البلل على ما ذكرنا فى لغة البيت ، وأفضلة جمع من جموع التكسير ينقاس فى جمع كل اسم رباعى ثالثة حرف مد مثل حمار وأحمره ، فإذا كان هذا المفرد معتل اللام ومدته ألف كان ممدوداً قياسياً ؛ لأن حرف العلة يقع فى المفرد آخراً مسبوقاً بألف زائدة ، وكل واو أو ياء تقع آخراً مسبوقاً بألف زائدة فإنه يجب قلبها همزة نحو سماء وبناء وكساء ؛ فيكون جمع ندى على أندية شاذاً ، والجمع القياسى لهذا المفرد أنداء .



٥٣٥ — \* لَا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّعَرُ \*  
 وقوله :

٥٣٦ — \* وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ \*  
 \_\_\_\_\_

٥٣٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* وَلَوْ تَحَنَّى كِلْ عَوْدٍ وَدَبِرٍ \*

اللغة : « صنعا » بفتح الصاد وسكون النون - اسم مدينة باليمن ، وهو أيضا : اسم قرية قرب دمشق « عود » بفتح فسكون - هو المسن من الجمل « ودبر » مثل فرح - أى أصيب بالدبرة ، تقول « دبر البعير يدبر دبرا فهو دبر » مثل تعب يتعب تعباً فهو تعب - إذا أصابته الدبرة وهى - بفتحات - قرحة كالجراحة تحدث من احتكاك الرجل ونحوه ، وتجمع على دبر - بفتح الدال والباء - وأدبر البعير أيضا .  
 الإعراب : « لا » نافية للجنس « بد » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « من » حرف جر « صنعا » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق ببد ، وعليه يكون خبر لا محذوفاً « وإن » الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور : أى إن لم يطل السفر وإن طال السفر ، إن : حرف شرط جازم « طال » فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم « السفر » فاعل طال مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .  
 الشاهد فيه : قوله « صنعا » حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وأصله : صنعاء .

٥٣٦ — وهذا الشاهد مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل بعينه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَهَمُّ مَثَلِ النَّاسِ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ \*

اللغة : « فهم مثل الناس » يريد أن أمرهم مشتهر بين الناس اشتهاً يعلمهم يضربون بهم المثل في كل صفة من صفات الرجولية ، أو يتشبهون به ويحتذونه ويتخذونه نبراساً « الوفا » هو ضد الغدر ونقض العهد .

واختلفوا في جَوَاز مَدِّ المقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون ، متمسكين  
بنحو قوله :

— ٥٣٧ — \* فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ \*

وَمَنْعَهُ البصريون ، وَقَدَّرُوا الْغِنَاءَ فِي الْبَيْتِ مُصَدِّراً لِفَاعِلَيْتُ لَا مُصَدِّراً  
لِفَاعِلَيْتُ ، وَهُوَ تَعْسُفٌ .

\*\*\*

== الإعراب : « هم » ضمير منفصل مبتدأ « مثل » خبر المبتدأ ، وهو مضاف  
و « الناس » مضاف إليه « الذي » اسم موصول صفة لمثل الناس مبني على السكون في  
محل رفع « يعرفونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير  
الغائب العائد إلى المثل مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول  
« وأهل » الواو عاطفة ، أهل : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الوفا »  
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من حادث »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل الوفا « وقديم » الواو حرف عطف ،  
قديم : معطوف على حادث .

الشاهد فيه : قوله « الوفا » فإن أصله الوفاء بالمد ، فلما احتاج لإقامة الوزن  
قصره اضطراراً .

٥٣٧ — وهذا الشاهد أيضاً لما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل بعينه ،  
والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* سَيُغْنِيَنِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى \*

الإعراب : « سيغنيى » سيغنى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ،  
والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذى » اسم موصول فاعل سيغنى مبني على  
السكون في محل رفع « أغناك » أغنى : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى الذى ، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « عني »  
جار ومجرور متعلق بقوله أغنى ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها من ==

هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنواع :

أحدها : الصحيح ، كَرَجُلٍ وامرأة .

الثاني : المنزّل منزلة الصحيح ، كظني ودلوي .

الثالث : المعتلّ المنقوص ، كالفأسي .

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغَيَّر في التثنية ؛ تقول : « رَجُلَانِ ، وامرأتان ، وظَبْيَانِ ، ودَلَوَانِ ، والقَاضِيَانِ » وَشَذَّ في أَلْيَةِ وَخُصْيَةِ : أَلْيَانِ وَخُصْيَانِ<sup>(١)</sup> ، وقيل : هما تثنية أَلِيٍّ وَخُصْيِيٍّ .

= الإعراب صلة الذي « فلا » الفاء حرف يدل على التعليل ، لا : نافية مفعلة أو عاملة عمل ليس « فقر » مبتدأ أو اسم لا النافية العاملة عمل ليس مرفوع بالضمّة الظاهرة « يدوم » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فقر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر لا العاملة عمل ليس « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « غناء » معطوف على فقر ، أو لانية تعمل عمل ليس أيضاً ، وغناء اسمها ، وخبرها محذوف : أى ولا غناء يدوم ، وتجاوز فيه وجوه أخرى من الإعراب لا نرى الإطالة بذكرها .

الشاهد فيه : قوله « غناء » بكسر العين المعجمة - فإن أصله النفي مقصوراً ، فلما اضطر الشاعر لإقامة وزن البيت مده ، نعم الغناء - بفتح العين بمعنى النفع - ممدود ، ومنه قولهم « لا غناء في فلان » أى لا نفع فيه ولا ترجى من ورائه فائدة ، وليس ما في البيت من هذا ، والدليل على أنه من النفي المقصور فده للضرورة أنه وقع في البيت مقترناً بالفقر ، وأهل اللمة ينصون على أن النفي الذي هو مقابل الفقر مقصور ليس غير .

\*\*\*

(١) وقد ورد من ذلك في تثنية خصية قول الراجز :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ نِتْنَا حَنْظَلٍ =

الرابع : الممثل المقصور ، وهو نوعان :

أحدها : ما يجب قلب ألفه ياء ، وذلك في ثلاث مسائل ؛ إحداهما : أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف كحُبْلَى وحُبْلَيَان ، ومَلْهَى ومَلْهَيَان . وشذّ قولهم في تثنية قَهْرَى ، وخَوَزَلَى : قَهْرَانِ ، وخَوَزَلَانِ ، بالحذف . الثانية : أن تكون ثلاثة مُبْدَلَةٌ من ياء كَفَتَى ، قال الله تعالى : ( وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَيَّانَ )<sup>(١)</sup> ، وشذّ في حَيَّ حَيَّوَانِ<sup>(٢)</sup> ، بالواو . الثالثة : أن تكون غير مُبْدَلَةٍ وقد أُمِلت كَمَتَى ، لو سُمِّيت بها قلت في تثنيتهما : مَتَيَّان .

والثاني : ما يجب قلب ألفه واواً ، وذلك في مسألتين ؛ إحداهما : أن تكون مُبْدَلَةٌ من الواو ، كعَصَا ، وَقَفَا ، وَمَنَّا ، وهو لغة في المَن الذي يُوزَنُ به ، قال :

— ٥٣٨ — \* عَصَا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ \*

= وقد ورد من ذلك في تثنية ألية قول الراجز :

\* تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الْوُطْبِ \*

وقد نثى عنتر ألية على الأصل فأثبت التاء ، وذلك في قوله :

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَأُسْتَطَارَا

(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٢) لأن ألفه منقلبة عن ياء ، بدليل « حيت الحمى أحيه » من مثال رميت الشيء أرميه .

٥٣٨ — وهذا الشاهد أيضاً مما بحثت عن قائله كثيراً فلم أوفق للعثور له على نسبة لمعين ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعَدَالِ عِنْدِي \*

اللغة : « أعددت » هيأت « العدال » جمع عاذل ، وهو اللأم المتسخط « منوا » منى منا - بزنة عصا - وهو معيار من معايير الوزن كانوا يزتون به ، ويقال فيه =

وَشَدَّ قَوْلَهُ فِي رِضًا : رِضْيَانٍ ، بِالْيَاءِ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ . الثَّانِيَةِ : أَن تَكُونَ غَيْرَ مُبْدَلَةٍ وَلَمْ تُتَمَلْ ، نَحْوَ لَدَى وَإِذَا ، تَقُولُ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا ثُمَّ تَنِيْتَهُمَا : لَدَوَانٍ ، وَإِذَوَانٍ .

\*\*\*

الخامس : الممدود ، وهو أربعة أنواع :

أحدها : ما يجب سلامة همزته ، وهو ما همزته أصلية كقُرَاءٍ ووَضَاءٍ ، تقول : قُرَاءَانٍ ووَضَاءَانٍ ، والقُرَاءُ : الناسك ، والوُضَاءُ : الوَضِيءُ الوجه .  
الثاني : ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا ، وهو ما همزته بدلٌ من ألف التانيث ، كحَمَزَاءٍ وَحَمْرَاوَانٍ ، وزعم السَّيْرَانِيُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَ أَلْفِهِ وَاوٌ وَجَبَ تَصْحِيحُ الهمزة ؛ لِثَلَا يَجْتَمِعُ وَاوَانٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَلْفٌ ؛ فَتَقُولُ فِي عَشَوَاءَ : عَشَوَاءَانٍ ، بِالْهَمْزِ ، وَجَوَّزَ الْكُوفِيُّونَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ .

« من » بتشديد النون أيضاً ، وارجع إلى باب التمييز فقد ذكره المؤلف هناك ، وارجع أيضاً إلى حواشينا في باب جمع التكسير .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « أعددت » فعل وفاعل « للعذال » جار ومجرور متعلق بأعددت « عندي » عند : ظرف متعلق بأعددت أيضاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « عصا » مفعول به لأعددت « في » حرف جر « رأسها » رأس ، مجرور بفي ، ورأس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العصا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منوا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « حديد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « منوا » فإنه مثنى منا - بفتح أوله مقصوراً بزنة عصا ، على ما بيناه في لغة البيت - فلما أراد الشاعر تثنيته قلب ألفه في التثنية واوًا ؛ لأن هذه الألف في المفرد ثالثة منقلبة عن واو ، وأصله منو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

مَذَّخَرًا يَأَن ، بقلب الهمزة ياء ، وَقُرْفُصَان وَخُنْفُصَان وَعَاشُورَان ، بحذف الألف والهمزة معاً .

الثالث : ما يترجَّحُ فيه التصحيح على الإعلال ، وهو ما همزته بدلٌ من أصل ، نحو كِسَاءٌ وَحَيَاءٌ ، أصلهما كِسَاوٌ وَحَيَايٌ ، وَشَذَّ كِسَايَان .

الرابع : ما يترجَّحُ فيه الإعلال على التصحيح ، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كَعِلْبَاءٌ وَقُوْبَاءٌ<sup>(١)</sup> ، أصلهما عِلْبَايٌ وَقُوْبَايٌ ، بياء زائدة فيهما لتلحقهما بِقِرْطَاسٍ وَقِرْنَاسٍ<sup>(٢)</sup> ، ثم أبدلت الياء همزة ، وزعم الأخفش وتبعه الجزولي أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح ، وسيؤيده إننا قال : إن القلب في عِلْبَاءٍ أكثر منه في كِسَاءٍ .

\*\*\*

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

وَيُسَمَّى الجمع الذي على هجاءين ، والجمع الذي على حدّ الثني ، لأنه أعرب بحرفين ، وسَلِمَ فيه بناء الواحد ، وَخُتِمَ بنون زائدة تحذف للإضافة .

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء المقوص وكسرتها ، فتقول « الْقَاضُونَ » و « الدَّاعُونَ » وألف المقصور دون فتحها ، فتقول « المَوْسُونَ » وفي التنزيل

(١) القوباء - بضم القاف ، وإسكان الواو هنا ، والأصل فيها الفتح - داء يظهر في الجسد يتقشر ويتسع ، ويعالج بالريق ، ويعرف بالحزاز .  
(٢) القرناس - بضم فسكون - شبه الأنف يتقدم من الجبل ، وهو أيضاً الناقة المشرفة الأقطار .

(وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) <sup>(١)</sup> (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ) <sup>(٢)</sup> ، وَيُمَطَّى الْمَدُودُ  
حكمه في التثنية ، فتقول في وُضَاءَ : وُضَاوُونَ ، بالتصحيح ، وفي سَحَرَاءَ  
علماً لمذكر <sup>(٣)</sup> : سَحَرَاوُونَ ، بالواو ، ويجوز الوجهان في نحو عَلِبَاءَ وَكِسَاءَ  
علمين لمذكرين <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

يَسَلَّمَ في هذا الجمع ما سَلِمَ في التثنية ، فتقول في جمع هِنْدٍ : « هِنْدَات »  
كما تقول في تثنيتهما : « هِنْدَان » إلا ما خُتِمَ بتاء التانيث ، فإن تاءه تحذف  
في الجمع وتسلم في التثنية ، تقول في جمع مُسَلِمَةٍ : « مُسَلِمَات » وفي تثنيتهما :  
« مُسَلِمَتَان » ويتغير فيه ما تغير في التثنية ، تقول : « حُبَلَيَات » بالياء ،  
و « صَحْرَاوَات » بالواو ، كما تقول في تثنيتهما : « حُبَلَيَان » و « صَحْرَاوَان »  
وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أُجْرِيَتْ عليه بعد حذف التاء ما يستحقه  
لو كان آخرًا في أصل الوضع ، فتقول في نحو ظَبْيَةٍ وَغَزَاوَةٍ : « ظَبْيَات »  
و « غَزَاوَات » بسلامة الياء والواو ، وفي نحو مُصْطَفَاةٍ وَفَتَاةٍ : « مُصْطَفَيَات »  
و « فَتَيَات » بقلب الألف ياء ، قال الله تعالى : ( وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ ) <sup>(٥)</sup>

(١) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة ص .

(٣) قد علمت أن جمع المذكر السالم لا يكون مفردة إلا علماً لمذكر أو وصفاً  
لمذكر ؛ فمن أجل ذلك قيد المؤلف هذه المفردات بكونها أعلاماً لمذكرين ؛ ليصح  
جمعها هذا الجمع .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .

وفي نحو قنّاة : « قنّوات » بالواو ، وفي نحو نبّاءة : « نبّاءات » و « نبّاءات »  
وفي نحو قُرّاءة : « قُرّاءات » بالهمز لا غير .

\*\*\*

فصل : إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ، ثلاثياً ، ساكن العين ،  
غير معتلها ، ولا مدغمها ، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه . نحو سَجْدَة  
ودَعْد ، تقول : « سَجَدَات » و « دَعَدَات » ، قال الله تعالى : ( كَذَلِكَ  
يُريهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ )<sup>(١)</sup> . وقال الشاعر :

— ٥٣٩ — \* يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا \*

(١) من الآية ١٦٨ من سورة البقرة .

٥٣٩ — نسب قوم هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون إلى مجنون إلى  
اغتراراً بذكر اسم ليلي فيه ، والذي ثبت عندنا أنه من كلام بدوي اسمه كامل الثقفي ،  
وقد ترجم له البخارزي في الدمية ، وأنشد هذا البيت ثاث ثلاثة أبيات ، وذكر أنه  
رآه وأنه حفظ منه هذه الأبيات .

والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* كَيْلَايَ مِنْكُنْ أُمُّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ \*

اللغة : « ظبيات » جمع ظبية ، وأصلها الحيوان المعروف ، وتطلق على اللبحة  
من النساء استعارة « القاع » الأرض السهلة اللطيفة التي انفرجت عنها الجبال والآكام .  
الإعراب : « بالله » جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف « يا » حرف تداء  
« ظبيات » منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو  
مضاف و « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « لنا » جار  
ومجرور متعلق بقول « ليلاي » ليلي : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وليلى  
مضاف وياء التكلم مضاف إليه « منسكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ،  
والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول « أم » حرف عطف « ليلي »  
مبتدأ « من البشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .



وأما قوله :

٥٤٠ - وَحُمِّلَتْ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَاطَقَتْهَا  
وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعُشَى يَدَانِ

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد : أحدها في قوله «إليلى» حيث أضاف العلم حين كان مشتركاً بين عدة مسميات فأشبهه النكرة ، وليس هذا مقصوداً للمؤلف هنا ، والثاني في قوله «ظبيات» حيث فتح العين وهى الباء تبعاً لفتحة الفاء التى هى الظاء والثالث في حذف همزة الاستفهام قبل المبتدأ والخبر ، والأصل : إليلى متكن ، بدليل وقوع «أم» المتصلة بعدها .

٥٤٠ - هذا بيت من الطويل ، وهذا الشاهد من كلام عروة بن حزام العذرى ، من قصيدة رواها القالى في ذيل أماليه .

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول - أى كلفت أن أحمل ما فيه جهد ومشقة « زفرات » جمع زفرة ، وهى خروج النفس ممتداً مع أنين « الضحى » هو الوقت الذى ترتفع فيه الشمس « أطقها » تحملتها واستطعنها مع المشقة والجهد « ومالى يدان » هذه كناية عن أنه لا يطيق الأمر ولا يحتمله ولا قدرة له عليه .

الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول « زفرات » مفعول ثانٍ للحمل ، وهو مضاف و « الضحى » مضاف إليه « فأطقها » الفاء حرف عطف ، أطاق : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى زفرات الضحى مفعول به « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » الباء حرف جر ، وزفرات : مجرور بالباء ، وهو مضاف و « العشى » مضاف إليه « يدان » مبتدأ مؤخر مرفوع بالأنف نيابة عن الضمة لأنه مثنى . والجار والمجرور فى قوله « بزفرات العشى » يتعلق بقوله « يدان » لأنه فى معنى قدرة .

الشاهد فيه : قوله « زفرات » فى الموضعين ، حيث سكن العين - وهى الفاء - فى جمع المؤنث ، مع أنه استوفى الشروط التى يجب فيها فتح عينه ، وذلك لضرورة إقامة الوزن .

فضرورة حسنة ؛ لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير .  
كقوله :

٥٤١ — \* يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسْبًا \*

وإن كان مضموم الفاء - نحو حُطْوَةٌ وَجُلْ - أو مكسورهما - نحو كَثْرَةٌ وَهِنْدٌ - جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقاً ، والإتياع إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدُمْنِيَّةٍ وَزُبْيَةٍ ، ولا مكسورة واللام واو كذِرْوَةٌ وَرِشْوَةٌ .  
وَشَدَّ جِرِّوَاتٍ - بالكسر - .

\*\*\*

ويمتنع التغير في خمسة أنواع :

أحدها : نحو زَيْنَبَاتٍ وَسُعَادَاتٍ ؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان .

الثاني : نحو ضَخَمَاتٍ وَعَبَلَاتٍ ؛ لأنهما وصفان لا اسمان . وَشَدَّ كَهَلَاتٍ - بالفتح - ولا يقياس ، خلافاً لقطرب .

الثالث : نحو شَجَرَاتٍ وَثَمَرَاتٍ وَعِمْرَاتٍ ؛ لأنهنَّ مُحَرَّكَاتٌ الوسط .

٥٤١ — هذا بيت من الرجز الشطور ، ولم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على تكملة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « عمرو » منادى مبني على الضم في محل نصب .  
« يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف « الأكرمين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه جمع مذكر سالم « نسباً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نسباً » حيث سكن السين وهي عين الكلمة في المفرد مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة ؛ فلا حاجة إلى التخفيف ، وهذا التسكين ضرورة .

( ٢٠ — أوضح المسالك ٤ )

نعم يجوز الإسكان في نحو سُمَرَاتٍ وَبَيْرَاتٍ<sup>(١)</sup> كما كان جائزاً في المفرد .  
لا أن ذلك حكم بتجدد حالة الجمع .

الرابع : نحو جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ ، لاعتلال العين ، قال الله تعالى :  
( فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ )<sup>(٢)</sup> ، وَهَذَا يَلْهُو نَحْوُ ذَلِكَ ، وعليه قراءة بعضهم :  
( ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ )<sup>(٣)</sup> ، وقول الشاعر :

— ٥٤٢ — \* أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ \*

(١) وكذلك كل اسم ثلاثي مضموم العين أو مكسورها والعين صحيحة ، أو فعل  
كذلك ، فإنه يجوز تخفيفه بإسكان عينه ، وقد ورد من ذلك جملة صالحة من الشعر  
العربي ؛ فمن ذلك في الفعل المكسور العين قول الأخطل :

فَإِنْ يَهْجُهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ

مِنْ الْأَذْمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ

فقد سكن جيم «ضجر» وباء «دبرت» وأصل كل واحدة منهما مكسورة .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الشورى .

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النور

٥٤٢ — نسبوا هذا الشاهد لشاعر من شعراء هذيل ، ولم يعينوه ، وقد بحثت  
عنه طويلاً في أشعار الهذليين فلم أعثر عليه ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من  
الطويل ، وعجزه قوله :

\* رَفِيقٌ بِمَسْجِ الْمَسْكِينِ سُبُوحٌ \*

اللغة : « أخو بيضات » أى صاحب بيضات وملازم لهن ، والبيضات : جمع بيضة ،  
وهى معروفة للحيوان ذى الريش « رائح » اسم الفاعل من راح يروح رواحاً ،  
وهو السير وقت العشى ، ولتراد به راجع إلى عشه الذى درج منه « متأوب » اسم  
الفاعل من تأوب ، وذلك إذا جاء فى أول الليل ،

الإعراب : « أخو » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أخو ، وأخو مضاف و« بيضات » =

واتفق جميع العرب على الفتح في عِيَرَات - جمع عَيْر - وهي الإبل التي تَحْمِلُ الْمِيرَةَ ، وهو شاذ في القياس ، لأنه كَبَيْعَةٌ وبيعات لَحْقُهُ الْإِسْكَانُ ، الخامس : نحو حَبَّاتٍ وَحَبَّاتٍ وَحُبَّاتٍ ، لإدغام عينه ، فلو حُرِّكَ أَنْفُكَ إدغامه ، فكان يثقل [ فتضيع ] فائده الإدغام .

\*\*\*

هذا باب جمع التكسير ~

وهو : ما تغيرت فيه صيغة الواحد ، إما بزيادة كَصِنَوْ وَصِنَوَان ، أو بنقص كَتُخِّمَ وَتُخَم ، أو بتبديل شكل كَأَسَدٌ وَأَسَدٌ ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرِجَالٍ ، أو بنقص وتبديل شكل كَرُسُلٍ ، أو بهن كِفُلْمَان .

وله سبعة وعشرون بناء : منها أربعة موضوعة للعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وهي أَفْعُلُ كَأَكْلٍ ، وَأَفْعَالٌ كَأَحْمَالٍ ، وَأَفْعِلَّةٌ كَأَحْمَرَةٍ ، وَفِعْلَةٌ كَصَبِيَّةٍ ، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتي .

وقد يُسْتَفْنَى ببعض أبنية القلة عن بناء السكثرة كَأَرْجُلٍ وَأَعْنَاقٍ وَأَفْئِدَةٍ ، وقد يعكس كَرِجَالٍ وَقُلُوبٍ وَصِرْدَانٍ ، وليس مقه ما مَثَّلَ به الناطم وابنه

== مضاف إليه « رَأَيْتُ » صفة لأخو بيضات ، أو خبر ثان للبتداء « متأوب » مثله « رفيق » مثله « بمسح » جار ومجرور متعلق برفيق ، ومسح مضاف و « النسكين » مضاف إليه « سبوح » مثل الأسماء قبله .

الشاهد فيه : قوله « بيضات » حيث فتح العين إبتاعاً لفتح الفاء في جمع الاسم الثلاثي المعتل العين ، وهذا الإبتاع شاذ في لغة عامه العرب ، إلا هذيلاً فإنهم يجيزون إبتاع العين لفاء على أى حال ، نفى سواء أ كانت العين تحرف علة كما في هذا الشاهد أم كانت حرفاً صحيحاً .

من قولهم في جمع صَفَاة - وهي الصخرة الملساء - صُفَيٌّ ، لقولهم : أَصْفَاءُ ،  
حكاه الجوهري وغيره .

الأول من أبنية القلة : أَفْعُلٌ - بضم العين - وهو جمع لنوعين :  
أحدهما : فَعْلٌ ، أَسْمًا ، صحيح العين ، سواء صححت لامه أم اعتلت بالياء  
أم بالواو ، نحو كَذَبٌ ، وَظَبْيٌ ، وَجَرَوِيٌّ ، بخلاف نحو ضَخَمٌ فإنه صفة ،  
وإنما قالوا أعْبُدُ لغلبة الأسمية ، وبخلاف نحو سَوَّطٌ وَبَيْتٌ لاعتلال العين ،  
وَشَذَّ قِياسًا أُعِينُ ، وقياسًا وسماعًا أَثُوبٌ وَأَشْيَفٌ ، قال :

٥٤٣ — \* لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ كَيْسَتْ أَثُوبًا . \*

٥٤٣ — نسبوا هذا الشاهد إلى حميد بن ثور ، ومنهم من ينسبه إلى معروف  
ابن عبد الرحمن ، والذي أنشده للؤلف ههنا بيت من الرجز للشطور ،  
وبعده قوله :

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا أَمْلَحَ لَا لَذَا وَلَا مُحَبَّبَا  
أَكْرَمَ جِلْبَابٍ إِذَا تَجَلَّبَبَا

اللمعة : « قناعاً أشيباً » أراد به الشعر الأبيض « لا لذا » أى ليس لتديناً .  
الإعراب : « لِكُلِّ » جار ومجرور متعلق بقوله لبست ، وكل مضاف و « دهر »  
مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ماض وفاعله « أثوباً » مفعول به  
لللبس منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثوباً » فإنه جمع ثوب ، وهو اسم ثلاثي مفتوح الأول ساكن  
الثاني ، ولكنه معتل العين ، وقياس نظائره أن يجمع على أفعال ، تقول : ثوب  
وأثواب ، ونول وأنوال ، وطود وأطواد ، وحوض وأحواض ؛ فإن كان الاسم  
المذكور صحيح العين يجمع على أفعل نحو فأس وأفلس وكلب وأكلب وربيع وأربع ،  
وقد جمع الراجز هذا الاسم على ما يجمع عليه صحيح العين لا على ما يجمع عليه  
نظائره من المعتل ، وذلك شاذ .

وقال :

٥٤٤ — \* كَأَنَّهُمْ أُسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ \*

الثاني : الاسم ، الرباعي ، المؤنث ، الذي قبل آخره مدة ، كعناق ، وذراع ، وعقاب ، ويمين ، وشذ في نحو شهاب وغراب من المذكر .

\*\*\*

الثاني : أفعالٌ ، وهو لاسم ثلاثي لا يستحق أفعال : إما لأنه على فاعل ، ولكنه معتل العين نحو ثوب وسيف ، أو لأنه على غير فاعل ، نحو جمل ، ونمر ، وعضد ، وحمل ، وعنب ، وإبل ، وفعل ، وعنق ، ولكن الغالب

٥٤٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله

\* عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ \*

اللمعة « أسيف » جمع سيف ، وهو موضع الاستشهاد بالبيت ، وستعرف وجهه « بيض » جمع أبيض ، وتراد به أنه شديد البريق واللعان « يمانية » هي النسوبة إلى اليمن ؛ وهم يزيدون في النسب إلى اليمن ألغا قبل النون ويستغنون بذلك عن ياء النسبة ، فيقولون : يمان ، وهم يريدون يمنيا ، وفي الحديث « العلم يمان والحكمة يمانية » وقال الشاعر ، وهو عروة بن حزام :

هَوَايَ أُمَامِي لَيْسَ خَلْفِي مُعَرَّجٌ وَشَوْقِي قُلُوصِي بِالْعَشِيِّ يَمَانُ  
« عضب » أى قاطع « مضاربها » جمع مضرب ، وهو مكان الضرب « الأثر »

فرند السيف وجوهره .

الإعراب : « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « أسيف » خبر كأن « بيض » نعت لأسيف « يمانية » نعت ثان لأسيف .

الشاهد فيه : قوله « أسيف » فإنه جمع سيف ، وهو اسم ثلاثي على فعل بفتح فسكون معتل العين ، وقد جمعه على أفعال ، وقياس نظائره أن يجمعه على أفعال ، مثل بيت وأبيات ولكنه جمعه كما يجمع صحيح العين ، وذلك شاذ نظير ما ذكرناه في الشاهد السابق .

فِي قُلٍّ - بضم الأول وفتح الثاني - أن يجيء على فِئْلَانٍ - كصُرْدٍ ،  
وَجُرْدٍ ، وَنُفَرٍ ، وَخُرَزٍ - وَشَذَّ نحو أرطاب ، كما شَذَّ في قُلٍّ المفتوح الفاء  
الصحيح العين الساكنها ، نحو أَسْجَلٍ ، وَأَفْرَاحٍ ، وَأَزْنَادٍ ، قال الله تعالى :  
( وَأُولَآئِ الْأَسْحَالِ )<sup>(١)</sup> . وقال الخطيئة :

— ٥٤٥ — \* مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَّخٍ \*

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

٥٤٥ — هو من قول الخطيئة يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان قد  
حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ،  
وعجزه قوله :

زُغِبَ الْحَوَاصِلُ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرٌ \*

اللغة : « لأفراح » الأفراح : جمع فرخ - بفتح الفاء وسكون الراء - وهو ولد  
الطائر ، والمراد هنا الصغار من أولاد الشاعر ، استعارة « ذومرغ » بفتح الميم والراء  
جميعاً وآخره خاء معجمة - اسم واد كثير الشجر قريب من فذك ، واسم لواء آخر  
بالجامة ، والمراد هنا الثاني « زغب الحواصل » الزغب : جمع أزغب ، وهو الذي  
نبت عليه الزغب - بفتح الزاي والعين جميعاً - وهو شعر أصفر ينبت على الفرخ ثم  
يزول عنه ويخلفه الريش ، والحواصل : جمع حوصلة ، وهي وعاء يكون في أسفل  
عنق الطائر وفيه يجتمع غذاء الطائر ، وهذه العبارة كناية عن صغر الفرخ  
وضغفه .

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به  
لتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره أنت « لأفراح » جار ومجرور متعلق بقول « بذى » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف صفة لأفراح ، وذى مضاف و « مرخ » مضاف إليه « زغب » صفة  
لأفراح ، وهو مضاف و « الحواصل » مضاف إليه « لا » نافية « ماء » مبتدأ والخبر  
محذوف ، والتقدير : لا ماء لهم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي  
« شجر » معطوف على ماء مرفوع بالضمة الظاهرة .

وقال آخر :

٥٤٦ — \* وَزَنْدُكَ أَثْبَتُ أَزْنَادَهَا \*

\*\*\*

= الشاهد فيه : قوله « لأفراخ » فإنه جمع فرخ ، وهو اسم ثلاثى صحيح العين مفتوح الفاء ساكن العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل مثل فلس وأفلس ، ولكنه جمعه على أفعال كما يجمع معتل العين كأثواب وأبيات ، وذلك شاذ عند جمهرة العلماء .

٥٤٦ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميعون بن قيس بن معد يكرب الكندى وهو من شواهد سيويه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من التقارب ، وصدره قوله :

\* وَوَجِدْتَ - إِذَا اضْطَلَحُوا - خَيْرُهُم \*

ويروى فى الشاهد :

\* وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادَهَا \*

اللغة : « وجدت » بالبناء للمجهول بمعنى ألقيت « اصطلحوا » افتعل من الصلح وهـ كذا ورد فى كتاب سيويه والعين ، ووقع فى بعض الأصول « أصلحوا » بدون طاء ، فإن صححت هذه الرواية فلهذا الفعل مفعول محذوف ، أى : إذا أصلحوا شأنهم « وزندك » الزند - بفتح الزاى وسكون النون - العود الذى تقتدح منه النار ، ولاقتداح النار عودان ، أحدهما أعلى وهو الذى يسمى زندا ، والآخر أسفل ويقال له زنده ، بالتاء « أثقب » أى أكثر فضلا ، وزيادته فى صفات الرجولة على غيره .

الإعراب . « وجدت » وجد : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله وهو مفعوله الأول « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اصطلحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « خيرهم » خير : مفعول ثان لوجد ، وخير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « وزندك » الواو عاطفة أو واو الحال ، زند : مبتدأ ، وزند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أثقب » خبر المبتدأ ، وهو مضاف وأزناد من « أزنادها » مضاف إليه ، وأزناد مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « أزنادها » فإنه جمع زند ، وهو اسم ثلاثى ، على زنة فعل



الثالث : أَفْعَلَةٌ . وهو لاسم ، مذكر ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قبل الآخر - نحو  
طَعَامٌ ، وَحَارٌ ، وَغَرَابٌ ، وَرَغِيفٌ ، وَغَمُودٌ .  
وَالْتَرَمَ في فَعَالٍ - بالفتح - وَفِعَالٍ - بالكسر - مُضْعَقِي اللَّامِ أو مُتَقَلِّبِيهَا .  
فَالأَوَّلُ كِبَيَاتٌ وَزِيَامٌ ، والثاني كَقَبَاءٍ وَإِنَاءٍ .

\*\*\*

الرابع : فِعْلَةٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهو محفوظ [ في ] نحو وَلَدٌ  
وَقَتِيٌّ ، ونحو شَيْخٌ وَثُورٌ ، ونحو ثَنِيٌّ <sup>(١)</sup> ، ونحو غَزَالٌ ، ونحو غُلَامٌ ، ونحو  
صَبِيٍّ وَخَصِيٍّ ، ولعدم اطراده قال أبو بكر : هو اسمُ جمعٍ ، لا جمعٌ .

\*\*\*

والأول من أبنية الكثرة : فُعِلٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - وهو  
جمع لشَيْئَيْنِ :

أحدهما : أَفْعَلٌ مقابل فَعْلَاءَ كَأَحْمَرَ ، أو ممتنعة مقابلته لما لمانع  
خَلَقِيٍّ نحو أَكْثَرَ وَأَدْرَ ، بخلاف نحو آلِي لِكَبِيرِ الآلية ؛ فإن المانع من  
البياء تخالف الاستعمال .

والثاني : فَعْلَاءٌ مقابلة أَفْعَلِ كَحَمَرَاءَ ، أو ممتنعة مقابلتها له لما منع خَلَقِيٍّ  
كَرْتَقَاءَ وَعَفْلَاءَ - بالعين - بخلاف نحو عَجَزَاءَ لِكَبِيرَةِ العجز .

\*\*\*

الثاني : فُعِلٌ - بضمّتين - وهو مطرد في شَيْئَيْنِ : في وصف على فَعْمُولٍ  
بمعنى فاعل كَهَبُورٍ وَغَفُورٍ ، وفي اسم ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قبل لامٍ غيرٍ معتلة

بفتح الفاء وسكون العين ، وهو صحيح العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أَفْعَلٍ  
فيقال أزد كما قالوا فلس وأفلس ، لكنه جمعه كما يجمع معتل العين من هذه الزنة  
وذلك شاذ عند جمهرة النحاة كما ذكرناه في الشاهد السابق .

(١) الثاني - بكسر ففتح ، بزنة رضا - الشيء الذي يعاد مرة بعد مرة .

مطلقاً ، أو غير مضاعفة إن كانت المدّة ألفاً ، نحو قَدَّالٌ وَأَتَانٌ ، ونحو حِجَارٍ  
وَذِرَاعٍ ، ونحو قُرَادٍ وَكُرَاعٍ ، ونحو قَضِيبٍ وَكَثِيبٍ ، ونحو عُمُودٍ وَقُلُوصٍ ،  
ونحو سَرِيرٍ وَذُلُولٍ ، وخرج نحو كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ لأجل اعتلال اللام ، ونحو  
هَلَالٍ وَسِنَانٍ لأجل تضعيفها مع الألف ، وَشَذَّ عَيْنَانِ وَعُنُنٌ ، وَحِجَاجٌ وَحُجُجٌ ،  
ويحفظ في نحو نَمِرٍ ، وَخَشِينٍ ، وَنَذِيرٍ ، وَصَحِيفَةٍ .

\*\*\*

الثالث : فَعَلٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مُطْرَدٌ في شَيْئَيْنِ : في اسم  
على فَعْلَةٍ كَقَرْبَةٍ وَغُرْفَةٍ وَمُدْنَةٍ وَحُجَّةٍ وَمُدَّةٍ ، وفي الفُعْلَى أَنبَى أَفْعَلُ كَالْكُبْرَى  
وَالصُّفْرَى ، بخلاف حُبْلَى ، وشذ في نحو بُهْمَةٍ ، ونحو رُؤْيَا ، ونحو نَوْبَةٍ ،  
ونحو بَدْرَةٍ ، وَلِحْيَةٍ ، وَتُخْمَةٍ .

\*\*\*

الرابع : فَعِلٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو لاسم على فَعْلَةٍ كَحِجَّةٍ ،  
وَكِسْرَةٍ ، وَفِرْيَةٍ ، وَهِيَ الْكَذْبَةُ ، ويحفظ في فَعْلَةٍ ، نحو حَاجَةٍ ، ونحو  
ذِكْرَى ، وَقَصْعَةٍ ، وَذِرْبَةٍ ، وَهَيْدَمٍ .

\*\*\*

الخامس : فَعَلَةٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مطرد في وصف لما قل على  
فاعل معقل اللام كَرَامٍ وَقَاضٍ وَغَازٍ .

\*\*\*

السادس : فَعَلَةٌ - بفحّتين - وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام ،  
نحو كَامِلٍ وَسَاحِرٍ وَسَافِرٍ وَبَارٍ .

\*\*\*

السابع : فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهو لما دلّ على آفة من  
فَعِيلٍ وَصَفًا للمفعول كَجَرِيحٍ وَأَسِيرٍ ، وَحَمَلٍ عَلَيْهِ سِتَّةُ أَوزَانٍ مِمَّا دلّ على آفةٍ :

من فَعِيلٍ وَضَعًا لِلْفَاعِلِ كَرَبِضٍ ، وَفَعِلَ كَزَمِنَ ، وَفَاعِلٌ كَمَالِكٍ ، وَفَعِيلٌ كَمَيْتٍ<sup>(١)</sup> ، وَأَفْعَلٌ كَأَحَقَّ ، وَفَعْلَانٌ كَسَكْرَانِ .

\*\*\*

الثامن : فَعَلَّةٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو كثير في فُعل أنثى - بضم الفاء - نحو قُرْطٌ ودُرْجٌ وكُوزٌ ودُبٌّ ، وقليل في اسم على فَعْل - بفتح الفاء - نحو غَرْدٌ<sup>(٢)</sup> ، أو بكسرها نحو قِرْدٌ ، وَقَلٌّ أيضًا في نحو ذَكْرٍ وهَادِرٍ<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

التاسع : فُعلٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحى اللام ، كضارب وصائم ، ومؤنثيهما ، وَنَدَرَ في نحو غَارٍ وعَافٍ ، كما نَدَرَ في نحو خَرِيْدَةٌ وَنَفَسَاءٌ وَرَجُلٌ أَعَزَلٌ .

\*\*\*

العاشر : فُعَالٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو لوصف على فاعل صحيح اللام ، كصائم وقائم وقاريء ، قيل : وَنَدَرَ في فاعلة كقوله :  
\* وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ \*

— ٥٤٧ —

(١) أصل « ميت » ميوت ؛ لأن مصدره الموت وفعله مات يموت ، فلما اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكناً قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء .

(٢) غرد - بفتح الغين وسكون الراء - ضرب من السكامة ، والفراء هو الذي يرويه بفتح الغين ، وغيره يرويه بكسر الغين ، والظاهر من عبارة الجوهري في الصحاح أن غردة - بكسر الغين وفتح الراء - جمع مكسور الغين  
(٣) الهادر : الساقط ، وجمعه هدره ، بفتح أوله أو كسره أو ضمه مع أن ثانيه مفتوح فيهن .

٥٤٧ — هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شميم ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ \*

اللغة : « أبصارهن » الأبصار : جمع بصر - بزنة سبب وأسباب - ويراد بها =

والظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء ، فهو جمع صاد لا صادة ، وفي المعتل ، كقزاء وسرءاء<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

الحادى عشر : فِعَال - بكسر أوله - وهو لثَلَاثَةُ عَشَرَ وَزْنًا :  
الأول والثانى : فَعَلَ وفَعَلْهُ ، اسمين أو وصفين ، نحو كَغَبٍ وقَصَبَةٍ وصَعْبٍ  
وَحَذَلَةٍ ، وَتَدَرَّى فى يَأْتِى الفاء ، نحو يَعْرِى<sup>(٢)</sup> ، أو العين ، نحو ضَيْفٍ وضَيْفَةٍ .

= الأعين ، وفي القرآن الكريم (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) «الشبان»  
جمع الشاب ، وهو الذن لا يزال فى طراءة العمر وميعة السن «مائلة» اسم فاعل  
فعله «مال إليه يميل ميلا» إذا اتجه نحوه «غير صداد» جمع صادة كما قيل ، وهو  
اسم الفاعل من «صد عنه يصد» إذا انحرف عنه وازور .

الإعراب : «أبصارهن» أبصار : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير اللواتى مضاف إليه  
«إلى الشبان» جار ومجرور متعلق بقوله مائلة الآتى «مائلة» خبر المبتدأ «وقد» الواو واو  
الحال قد : حرف تحقيق «أراهن» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
تقديره أنا ، وضمير النسوة مفعول أول إذا اعتبرت أرى علمية ، فإن اهتمتها بصرية  
فهو مفعولها «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله صداد الآتى «غير» مفعول ثان لأرى  
أو حال من المفعول السابق ، على الوجهين اللذين ذكرناهما ، وهو مضاف و«صداد»  
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «غير صداد» فإنه جمع صادة بدليل ضمير الإناث فى قوله  
«أبصارهن» وفى قوله «أراهن» ، وقال المؤلف فى الحواشى «لا أعلم أحداً  
ذكر مجيئه فى فاعلة للوئث إلا فى هذا البيت ، وحكايته مشهورة بين الأصمى وابن  
الأعرابى» اه ، قلت : وحاصل هذه الحكاية التى أشار إليها أن الأصمى قال  
بمحضرة الرشيد ، إن «صداد» فى هذا البيت جمع صادة ، وإن المراد القوائى المحدث  
عنهن ، فخطأه ابن الأعرابى ، وذكر أن «صداد» هو جمع صاد الذكر وإن  
المراد الأبصار لا النساء ، وقد زعم المؤلف ههنا أن هذا هو الظاهر

(١) وذلك فى جمع غاز وسار ، اسمى فاعل من الغزو والسرى

(٢) البعر - بفتح الباء وسكون العين المهملة - الجدى يوضع فى الزبية لاصطياد =

الثالث والرابع : فَعَلَ وفَعَلَةٌ غير معتلَى اللام ولا مضعفها ، (جَمَلَ وجَبَلَ ، ورَقَبَةً وُثْمَرَةً .

الخامس والسادس : فَعَلَ كَذَبَ وبَثَرَ ، وفُعَلَ كَذُهْن ورُمَج .  
السابع والثامن : فَعِيل بمعنى فاعل ومؤنثه ، كظَرِيف وكَرِيم وشَرِيف ، ومؤنثاتها .

والخمسة الباقية : فَعْلَان صفة ومؤنثاه فَعْلَى وفَعْلَانَةٌ ، وفُعْلَان صفة وأنثاه فُعْلَانَةٌ ، كغَضْبَان وغَضْبَى ، ونَدْمَان ونَدْمَانَةٌ ، وَخَصَّان وَخَصَّانَةٌ .  
والتزوما في فَعِيل وأنثاه إذا كانا وَاوِيَّيَ العَيْنين صحيحى اللامين ، كطَوِيل وطَوِيلَةٌ ، أن لا يُجْمَعَا إِلَّا على فِعَال .

ويحفظ فِعَال في نحو : رَاعٍ وقَائِمٍ وآمٍ<sup>(١)</sup> ، ومؤنثاتهن ، وأعَجَفَ وجَوَاد وخَيْرَ وبَطَحَاءَ وقُلُوص .

\*\*\*

الثاني عشر : فُعُول - بضمين - ويطرد في أربعة ؛ أحدها : اسم على فَعِيل ، نحو كَبِدَ ووَعَلَ ، وهو فيه كاللزام ، وجاء في نحو تَمَرٌ مُمُورٌ على القياس ومُتَمَرٌ ، قال :

٥٤٨ - \* فِيهَا عَمَائِلُ أُسُودٍ وَنُمُرٌ \*

= الأسد ، وكان من شأنهم أنهم إذا أرادوا اصطيد الأسد حفروا حفرة وربطوا فيها جدًا فيجئ الأسد فينزل الحفرة ليأكل الجدى فلا يستطيع الخروج ؛ فهذه الحفرة هي الزبية ، وهذا الجدى هو اليعر ، وبه يضرب المثل في الذل فيقال : أذل من يعر  
(١) آم : اسم الفاعل من « أم القوم يؤمهم » وعلى هذا حمل قوله تعالى ، (واجعلنا للمتقين إماما ) قالوا : هو جمع آم

٥٤٨ - هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية - بالتصغير في اسمه واسم أبيه - ربي ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقد أنشد في اللسان ن ابن بَرى قبله :

وقد يكون مقصوفاً من نَمُور للضرورة<sup>(١)</sup>، وقالوا: أنمار .

== حُفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمَرٍ فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مُلْتَفِّ الْخُظَرِ  
اللغة: « حفت » أحيطت « بأطواد » جمع طود - بفتح فسكون - وأصله الجبل ،  
ثاني ، وأراد هنا الشديد الارتفاع ، ثم أبدل منه قوله « جبال وسمر » والجبال : جمع  
جبل . والسمر - بفتح السين وضم الميم - جمع سمرة ، وهي شجرة عالية مرتفعة ،  
وتجمع جمع السلامة على سمرات كما في قول امرئ القيس :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ لَمَّا تَحَمَّلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٍ ==  
« عيائل » جمع عيل - بفتح العين وتشديد الياء مكسورة - وهو واحد العيال ،  
والمراد به هنا أشبال السباع ، وقيل : الصواب في هذه الكلمة « غيائل » جمع غيل -  
بفتح الغين المعجمة وسكون الياء ، على غير قياس - وهو موضع الأسد « نمر » بضم نين -  
جمع نمر - بفتح فكسر - وهو حيوان كاسر معروف .

الإعراب : « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عيائل » مبتدأ  
مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أسود » مضاف إليه مجرور  
بالكسرة الظاهرة « ونمر » الواو حرف عطف ، نمر : معطوف على أسود مجرور  
بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ونمر » بضم النون والميم جميعاً ، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه ؛  
أولها أنه فعل بضم نين من أول الأمر ، وثانيها أن أصله نَمُور على فعول ثم اقتطع بمحذوف  
الواو ، وثالثها أن أصله نمر بسكون الميم ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها  
أو أتبع ثانيه لأوله ، وهذا الثالث ذكره ابن الضائع .

ويستدل بهذا الشاهد في باب الإبدال في قوله « عيائل » حيث أبدلت المهمزة من  
الياء مع كونها مفصولة من آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشباع ، وسيأتى للمؤلف  
لاستشهاد به هناك ونذكر وجهه .

(١) وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول ، لأننا وجدناهم يحذفون واو «فعول»  
إذا اضطروا لذلك ، فمن هذا قول الأخطل التغلبي .

كَلَمْعٍ أَيْدِي مَنَّا كَيْل مُسَلِّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْمَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخُطْبِ

والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين : مفتوح الفاء نحو كَتَبَ  
وَفَلَسَ ، ومكسورها نحو خَلَّ وَضَرَسَ ، ومضمومها نحو جُنْدَ وَبُرْدَ ،  
إلا في ثلاثة ؛ أحدها : معتل العين كَحُوتَ ، والثاني : معتل اللام كَذِي<sup>(١)</sup> ،  
وَشَذَّ في نُؤَى نُؤَى ، قال :

٥٤٩ — \* خَلَّتْ إِلَّا أَيَّاصِرَ أَوْ نُؤَيَا \*

== أراد أن يقول « والخطوب » جمع خطب ، فلم يساعده الوزن ، فحذف الواو .  
ومن ذلك قول الآخر .

إِنَّ الَّذِي قَضَى بِذَا قَاضٍ حَكْمَهُ أَنْ تَرِدَ الْمَاءُ إِذَا غَابَ النُّجُومُ

فإنه أراد أن يقول « إذا غاب النجوم » فلم يستقم له الوزن ، فحذف الواو .

(١) المدي - بضم الميم وسكون الدال - مكيال ، وقال الجوهري : هو القفيز  
الشامي ، وقال ابن الأعرابي : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، ويجمع على  
أمداء ، قال سيبويه : لا يكسر على غير ذلك ، وهو غير المد .

٥٤٩ — هذا الشاهد من كلام الطرماح ، قاله صاحب اللسان ( مادة أضا )  
والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله .

\* مَحَافِرُهَا كَمَا شَرِبَةَ الْإِضِينَا \*

اللفظة : « الأياصر » جمع أيصر ، وهو جبل قصير يشد في أسفل الجباء إلى  
وتد « النؤى » جمع نؤى - بضم فسكون - وهي حفيرة تجعل حول الجباء لئلا  
يدخله المطر ، « الإضين » - بكسرة الهمزة والضاد المعجمة - جمع أضاة ، وهذا  
ملحق بجمع المذكر السالم لكون المفرد ليس علما ولاوصفا لمذكر عاقل . وأصل نؤى  
نؤوى - بضم النون والهمزة بعدها واو - فلما اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما  
بالسكون قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الهمزة كسرة لتناسب  
الياء ، ويجوز قلب ضمة النون كسرة أيضاً للناسبة ، ويجوز بقاؤها بحالها .

الإعراب : « خلت » خلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هي ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « أو »  
حرف عطف « نؤيا » معطوف على أياصر .

الثالث : المضاعف ، كـ « مُدَّة » وَشَدَّة في حُصٍّ - بالخاء المهملة ، وهو الورس - <sup>(١)</sup> حُصُوص ، ويحفظ في فَعَلَ ، كَأَسَد ، وَشَجَن ، وَنَدَب ، وَذَكَر .

\*\*\*

الثالث عشر : فِعْلَان - بكسر أوله وسكون ثانيه - وَيَطْرِدُ أَيْضًا في أربعة : اسمٍ على فُعَال ، كِفْلَامَ وَغُرَاب ، أو على فُعَلَ ، كَهَرَدَ <sup>(٢)</sup> وَجُرَذ ، أو فُعَلَ واوٍ العين ، كَحُوتٍ وَكُوز ، أو فَعَلَ ، كِتَاجٍ وَسَاجٍ وَخَالٍ وَجَارٍ وَنَارٍ وَقَاعٍ ، وَقَلَّ في نَحْوِ صِنُو وَخَرِبَ <sup>(٣)</sup> ، وَغَزَالَ وَصَوَّارَ <sup>(٤)</sup> ، وَحَارِطَ وَظَلِيمَ <sup>(٥)</sup> وَخَرُوف .

\*\*\*

= الشاهد فيه : قوله « نَوِيَا » بضم النون والهمزة وتشديد الياء - فإنه جمع نَوَى - بضم النون وسكون الهمزة ، بزنة قَفَلَ - وأصله نَوَوَى ، على فعول - بضم الفاء والعين - فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسيقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء ، فصار نَوِيَا ، فالنون مضمومة ، والياء مشددة ، والهمزة بينهما أصلها الضم ، وتكسر لمناسبة الياء ، ويجوز أيضا كسر النون للتناسب على ما بيناه في لغة البيت ، فافهم ذلك .

(١) الحص ، والورس : الزعفران ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

مُسْتَعِشَّةٌ كَأَنَّ الْحَصَّ فِيهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينًا

(٢) الصرد - يضم الصاد وفتح الراء المهملتين - طائر .

(٣) الحرب - بفتح الحاء وكسر الراء - ذكر الجبارى ، وسمى بذلك لأنه يسكن

الحراب ، ويجمع على خربان ، بكسر الحاء وسكون الراء .

(٤) الصوار - بكسر الصاد أو ضمها - القطيع من بقر الوحش ، وجمعه صيران ،

أصله صوران ، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة .

(٥) الظليم - بفتح الظاء - ذكر النعام ، وجمعه ظلمان ، بكسر الظاء أو ضمها .



الرابع عشر : فُعْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - ويكثر في ثلاثة :  
في اسم على فَعْل ، كظَهَر و بَطْن ، أو فَعْل صحيح العين ، كذَكَرَ  
وَجَدَعَ<sup>(١)</sup> ، أو فَعِيل ، كفَضِيْب و رَغِيْف و كَثِيْب<sup>(٢)</sup> ، وَقَلَّ في نحو رَاكِب  
وَأَسْوَدَ<sup>(٣)</sup> وَزُقَاقٍ .

\*\*\*

الخامس عشر : فُعْلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وَيَطْرُد في فَعِيل بمعنى  
فاعل ، غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، كظَرِيف و كَرِيْم و بَحِيل ، وكثر  
في فاعل ذالاً على معنى كالفرزة ، كعَاقِل و صَالِح و شَاعِر ، وشذَّ فُعْلَاءٌ في نحو  
جَبَان و خَلِيفَة و سَمَح و وُدُودٍ .

\*\*\*

السادس عشر : أَفْعَاءٌ - بكسر ثالثة - وهو نائب عن فُعْلَاء ،  
في المضعف ، كَشَدِيد و عَزِيْز ، وفي المعتل ، كَوَلِيٍّ و غَنِيٍّ ، وشذ في نحو  
نَصِيْب و صَدِيْق و هَبْنٍ .

\*\*\*

السابع عشر : فَوَاعِل ، وَيَطْرُد في سبعة : في فاعلة اسماً أو صفة ،  
كـ ( نَاصِيَةِ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ )<sup>(٤)</sup> ، وفي اسم على فَوَاعِل ، كجَوَهَر و كَوَثَر ،  
أو فَوَاعِلَةٍ ، كصَوْمَعَة و زَوْبَعَة ، أو فَاعِل - بالفتح - كخَاتَم و قَالَب ،

(١) الجذع - بفتح الجيم والذال جميعاً - الثنى من المعز .

(٢) الكثيب : الرمل المجتمع .

(٣) قد ورد ذلك في قول الشاعر :

فَصَحَّحْتُمْ قَرِيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُمْدُونُ سُوْدَانٍ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

وزعم الفراء أن « سودان » جمع سود ، وسود جمع أسود . فسودان جمع الجمع ؟  
وهو مردود بأن جمع الجمع غير الأصل ، وبأن فعلاً - بضم أوله وسكون ثانيه - إذا  
كان صفة لا يجمع على فعْلان . (٤) من الآية ١٦ من سورة العلق .

أه فَعْلَاءَ - بالكسر - نحو قاصِمَاء ورَاهِطَاء<sup>(١)</sup>، أو فاعل كجائز<sup>(٢)</sup> وكاهل،  
أو ي وصف على فاعل لمؤنث كخائض وطالقي، أو لغير عاقل، كصاهل وشاهقي  
وشد فم آرس ونواكس وسوابق وهوالك<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

الثامن عشر: فعائل، وَيَطْرُد في كل رباعى، مؤنث، ثالثه مدّة، سواء  
كان تأنيثه بالتاء، كسحابة وصحيفة وحلوبة، أو بالمعنى، كشمال وعجوز  
وسعيد، علم امرأة.

\*\*\*

التاسع عشر: فعالي - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطْرُد في سبعة :  
فَعْلَاءَةٌ كَمَوْمَاء<sup>(٤)</sup>، وفَعْلَاءَةٌ كَسَعْلَاءَةٍ<sup>(٥)</sup>، وفِعْلِيَّةٌ كِهَبْرِيَّة<sup>(٦)</sup>، وفَعْلَوَةٌ  
كَعَرْقَوَةٌ<sup>(٧)</sup>، وما حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدَتِهِ من نحو حَبْنَطَى<sup>(٨)</sup> وَقَلَنْسُوَةٌ، وفَعْلَاءٌ

(١) القاصماء والراهِطاء: جهران من جعرة اليربوع، وله ثالث اسمه الناقعاء،  
وجمعهن قواصع ورواهط ونوافق.

(٢) الجائز - بالجيم وآخره زاي - اسم للخشبة المعرضة بين حائطين.

(٣) قد ورد النواكس في قول الفرزدق:

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضِعَ الرَّقَابُ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

وورد الموالك في قول الآخر:

وَأَيَقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ غَدَاتِنْدُ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

(٤) المومة: الفلاة الواسعة التي لانبات فيها، وجمعها موام كجوار.

(٥) السعلاة بكسر السين وسكون العين - الغول، وجمعها سعال، ومنه قول الراجز:

\* عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خُسَا \*

(٦) الهبرية - بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء - ما يكون في الشعر مثل

نخالة الطحين، أو هو ما تطاير من دقاق القطن، وجمعه هبار.

(٧) العرقوة: الخشبة التي توضع عرضاً في رأس الدلو.

(٨) الحبنطى: العظيم البطن.

اسماً كَصَحْرَاءَ ، أو صفةً لا مذكّر لها كَعَذْرَاءَ ، وذو الألف المقصورة لتأنيث كَحُبْلَى ، أو إلحاق كذِفْرَى<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

تمامُ العشرين : فعَالَى - بفتح أوله ورابعه - ويُشَارِكُ الفعَالِي - بالكسر - في صحراء وما ذكر بعده ، وليس إفعَالَى ما ينفرد به عن الفعَالِي إلا وصف<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

الحادى والعشرون : فعَالَى - بالتشديد - وَيَطْرُدُ في كل ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ، كبُخْتِي وكُرْسِي وقُمْرِي ، بخلاف نحو مِصْرِي وبِصْرِي ، وأما أَنَاسِي فجمع إنسان لا إِنْسِي ، وأصله أَنَاسِينُ فأبدلوا الدون ياء ، كما قالوا : ظَرَبَانُ وظَرَابِي .

\*\*\*

الثانى والعشرون : فعَالِل ، وَيَطْرُدُ في أربعة ، وهى : الرباعى والخامس مجردين ومزیداً فيهما ؛ فالأول كَجَفَرٍ وزَبْرِج<sup>(٣)</sup> ، والثانى كَسَفَرٍ جَلَّ وجَحْمَرَش ، ويجب حذف خامسه ؛ فتقول : سَفَارَجٌ وجَحَامَر ، وأنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشَبَّهاً للحروف التى تزداد : إما بكونه بلفظ أحدها كخَذَرَنْق<sup>(٤)</sup> ، أو بكونه من تَحْرَجِه كفَرَزْدَق ، فإن الدال

(١) الذِفْرَى : الموضع الذى يعرق من خلف أذن البعير ، وجمعه ذِفَار ، وألفه زائدة للإلحاق بدرهم .

(٢) أى على زنة فعلان أو فعلى بفتح أولهما وسكون ثانيهما - نحو غضبان وغضبي وسكران وسكرى ، ويترجح فى جمعهما النعالي - بضم الفاء وفتح اللام - نحو سكارى . (٣) الزبرج - بكسر الزاى والراء بينهما باء ساكنة - الذهب ، أو السحاب الرقيق الذى فيه حمرة .

(٤) الخدرنق : العنكبوت ، ومنه قول المتنبي يصف السيوف  
قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسَجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسَجِ الْخُدْرَنْقِ =

من مخرج التاء ، والثالث نحو مُدَخَّرَج ومُتَدَخَّرَج ، والرابع نحو قِرْطَبُوس<sup>(١)</sup> وِخَنْدَرِيس<sup>(٢)</sup> ، ويجب حذف زائد هذين النوعين ، إلا إذا كان ليناً قبيل الآخر فيثبت ، ثم إن كان ياء صُحَّح ، نحو قِنْدِيل ، أو واو أو ألفاً قلباً ياءين ، نحو عَصْفُور وسِرْدَاح<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

الثالث والعشرون : شبه فعَالٍ ، وَيَطْرِد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم . ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة ، كأفْكَلٍ<sup>(٤)</sup> ومَسْجِدٍ وجَوْهَرٍ وصَيْرَفٍ وعَلَقَى ، ويحذف ما زاد عليها ؛ فتحذفُ زيادة من نحو مُنْطَلَق ، واثنان من

= ونسخ داود : أراد به الدروع ، وهو مبتدأ خبره الكاف ومجرورها في « كنسخ » والجملة صفة ثالثة .

(١) القرطوبوس — بفتح القاف — اسم للداحية ، وبكسر القاف : الناقة العظيمة الشديدة .

(٢) الخندريس : اسم من أسماء الحجر .

(٣) السرداح — بكسر السين ومكون الراء — المكان اللين ، وهو أيضا الناقة الكثيرة اللحم ، وجمعه سراديج .

(٤) الأفكل — بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة — الرعدة والارتعاش ، ولا يبي منه فعل ، وقد وقع في جميع النسخ المطبوعة « كأفضل » وقد قلدها فيما سبق اغترارا بالنسخة التي شرح عليها الشيخ خالد ، وقد تبين لنا أن هذا تصحيف صوابه ما أثبتناه الآن ، وبيان ذلك أن الذي يجمع على هذه الزنة سن وزن أفعال هو ما كان اسماً على أى وجه كان من الضبط ، نحو إصبع وأصابع ، وأفكل وأفاكل ، وأبلم وأيلم ، وأولق وأوالق ، فأما أفعال إن كان وصفاً ، فإن كان مؤنثه على فعلاء — نحو أحر وحمرأ وأورق وورقاء — فإنه يجمع على فعل — بضم فسكون — تقول « حمر » و « ورق » وإن كان مؤنثه على فعلى فإن مؤنثه يجمع على فعل — بضم الفاء وفتح العين — نحو الصغرى والصغرى والكبرى والكبرى ، ولا يجمع هو ؛ لأنه أفعال تفضيل =

نحو مُسْتَخْرَجٌ وَمُتَدَكَّرٌ ، ويتعين إبقاء الفاضل كاليم مطاقاً ؛ فتقول في مُنْطَلَقٍ :  
مَطَاقٌ ، لا نَطَاقٌ ، وفي مُسْتَدْعٍ : مَدَاعٍ ، لا سَدَاعٍ ولا تَدَاعٍ ، خلافاً  
المبرد في نحو مُقْعَنَسِسٍ ، فإنه يقول : قَعَّاسٍ ، ترجيحاً للمائل الأصل ، وكالهمزة  
والياء المصدرتين كَالْمَدَدِ وَيَلْنَدَدُ ؛ تقول : أَلَادٌ وَيَلَادٌ .

وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مُغْنِيّاً عن حذف الأخرى بدون العكس  
تعين حذف اللفظي حَذْفُهَا كِيَاءَ حَيْرَبُونَ<sup>(١)</sup> ، تقول : حَزَابِينَ - بحذف الياء

= مجرد من أل ومن الإضافة ، وإذا كان أفعال التفضيل مجردا من أل ومن الإضافة فإنه  
يلزم الإفراد والتذكير ، كما هو معلوم ، فإن اقترن بأل نحو الأفضل أو أضيف  
لمعرفة نحو أكرم الناس فقد أشبه الأسماء غير الأوصاف ؛ وحينئذ يجوز جمعه كما تجمع  
الأسماء ، وعلى هذا لو كان تمثيل المؤلف بالأفضل - مقرونا بأل - يكون صحيحا .  
ومما يدل على جواز جمع أفعال التفضيل المقرون بأل على أفعال قول الشاعر :

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى السَّكْمَةِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَلَيْدِ الْأَصَاغِرَا  
وقد سلك أبو العلاء للعري هذا المسلك في قوله :

وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ الْأَخِيرَ زَمَانُهُ لَأَتِي بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَائِلُ  
وقد جمع المتنبي أفعال التفضيل المضاف إلى معرفة في قوله :

أَفْاضِلُ النَّاسِ أَغْرَاضٌ لِدَا الزَّمَنِ يَخْلُو مِنَ الْهَمِّ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَنِ  
فإن جاءت صيغة أفعال المجردة غير المضافة لمعرفة مجموعة كانت بمعنى الصفة المشبهة  
ولم تسكن دالة على التفضيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَثِيمُ  
فهذا الشاعر قد جمع « الأثم » على الأثم لأنه لم يرد به الأكثر لؤما ، وإنما أراد  
به معنى اللثيم ، بدليل أنه جعله مقابل الكرام الذي هو جمع الكريم ، فافهم هذا  
وتفطن له .

(١) الحيزبون - بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الزاي - للمرأة العجوز ،  
هذه الكلمة ثلاثة أحرف زائدة ، وهى الياء والواو والنون .

وقلب الواو ياء ، لا حَيَايَيْن - بحذف الواو - لأن ذلك مُحْوَج إلى أن تحذف الياء ، وتقول : حَزَابِن ؛ إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل .

فإن تكافأت الزيادتان فالحذف مُخَيَّر ، نحو نُونِي سَرَنْدِي وَعَلَنْدِي وألْفِيهَما ، تقول : سَرَانْدِ أو سَرَادِرٍ وَعَلَانْدِ أو عَلَادٍ .

\*\*\*

#### هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية : مُعَيِّلٌ ، وَفَعْيِيلٌ ، وَفُعْيَيْعِلٌ ، كَفُلَيْسٌ ، وَدُرَيْهَمٌ ، وَدُنَيْسِيرٌ .

وذلك لأنه لا بُدَّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال : ضَمُّ الأول ، وفتح الثاني ، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة ، ثم إن كان المصغر ثلاثياً اقتصر على ذلك وهي بنية مُعَيِّلٌ كَفُلَيْسٌ وَرُجَيْلٌ ، وَمِنْ ثَمَّ لم يكن نحو زُمَيْلٌ وَلُغَيْزَى تصغيراً ؛ لأن الثاني غير مفتوح والياء غير ثالثة ، وإن كان متجاوزاً للثلاثة احتيج إلى عمل رابع ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف قبل الآخر لين فهي بنية فُعْيَيْعِلٌ ، كَقَوْلِكَ في جعفر : جُعْفِرٌ ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر فهي بنية فُعْيَيْعِلٌ ؛ لأن اللين الموجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة كَقَفِيدِلٍ وَفُعْيِيدِلٍ ، وإن كان واواً أو ألفاً قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما ، كَعُصْفُورٍ وَعُصْيَيْفِرٍ ، وَمِضْبَاحٍ وَمُضْيَيْبِحٍ .

وَيَتَوَصَّلُ في هذا الباب إلى مثالي فُعْيَيْعِلٌ وَفُعْيَيْعِلٌ بما يَتَوَصَّلُ به في باب الجمع إلى مثالي فَعَالِلٍ وَفَعَالِلٍ ؛ فتقول في تصغير سَقَرَجَلٍ وَفَرَزْدَقٍ

وَمُسْتَخْرَجٌ وَالْفَدَدُ وَيَلْنَدَدُ وَحَيَزَبُونُ : سُفَيْرِج ، وَفُرَيْرِدُ أَوْ فُرَيْرِزِقُ ،  
وَمُخَيْرِجٌ ، وَأَلِيدٌ ، وَيُلِيدُ ، وَحُزَيْرِيْنٌ ، وَتَقُولُ فِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى :  
سُرَيْنِدُ وَعُلَيْنِدُ أَوْ سُرَيْنِدُ وَعُلَيْنِدُ .

ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير أن تموض مما حذفته ياء ساكنة  
قبل الآخر إن لم تكن موجودة ؛ فتقول : سُفَيْرِج وسَفَارِج ، بالتعويض ،  
وتقول في تكسير آخر نجام وتصغيره : حَرَّاجِيم وَحُرَّجِيم ، ولا يمكن  
التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف .

وما جاء في البابين مُحَافَاً لما شرحناه فيهما نفاًرجٌ عن القياس ، مثاله  
في التكسير جمعهم مكاناً على أَمْكُنٍ ، وَرَهْطًا وَكُرَاعًا على أَرَاهِطٍ<sup>(١)</sup>  
وَأَكَارِعَ ، وباطلا وحديثاً على أَبَاطِيلٍ وأحاديث ، ومثاله في التصغير تصغيرهم  
مَغْرِبًا وَعِشَاءً على مُغَيْرِبَانٍ وَعُشْيَانٍ ، وَإِنْسَانًا وَآئِلَةً على أَنَيْسِيَانٍ وَلَيْئِلِيَّةٍ ،  
وَرَجُلًا على رُوَيْجِلٍ ، وَصَبِيَّةٍ وَغِلْمَةٍ وَبُنُونٍ على أَصْنَبِيَّةٍ وَأَغْنِيلَةٍ وَأَبِينُونٍ ،  
وَعَشِيَّةٍ على عُشَيْشِيَّةٍ .

\*\*\*

فصل : واعلم أنه يُسْتَنْثَى من قولنا « يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز  
الثلاثة » أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

إحداها : ما قبل علامة التأنيث ، وهي نوعان : تاء كشَجَرَةٍ ، وألف  
كحَبَلِي .

(١) قد جاء من ذلك قول الشاعر

يَا بُؤْسَ لِّلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَّاحُوا

وقد قال قوم : إنهم جمعوا رهطاً على أَرَهْطَ كأفلس ثم جمعوا الأَرَهْطَ على الأَرَاهِطِ .

- الثانية : ما قبل المدَّة الزائدة قبل ألف التانيث ، كحَمَرَاء .  
 الثالثة : ما قبل ألف أفعال ، كأَجْمَال وأَفْرَاس .  
 الرابعة : ما قبل ألف فَعْلَان الذى لا يُجْمَع على فَعَالَيْن ، كسَكْرَان  
 وعُثْمَان .

فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً ،  
 أى : باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، تقول : شُجَيْرَةٌ وَحُبَيْلَى  
 وَحُمَيْرَاء وَأَجِيمَال وَأَفِيرَاس وَسُكَيْرَان وَعُثِيمَان ، وتقول فى سِرْحَان  
 وَسَلْطَان : سُرَيْحَيْن وَسَلْيَطَيْن ؛ لأنهم جمعوهما على سَرَاحَيْن وَسَلَاطَيْن .



فصل : وَيُسْتَشْنَى أَيْضاً من قولنا « يَتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالٍ مُفَعِّلٍ وَمُفَعِّلٍ »  
 بما يتوصل به من الحذف إلى مثال مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ « ثمانى مسائل ، جاءت  
 فى الظاهر على غير ذلك ؛ لكونها مختومة بشيء قُدِّرَ انفصاله عن البنية ،  
 وقُدِّرَ التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء ، وذلك ما وقع بعد أربعة  
 أحرف : من ألف التانيث ممدودة كقَرُفُصَاء ، أو تائه كحَنَظَلَةٌ ، أو علامة  
 نسب كمَبْقَرِيٍّ ، أو ألف ونون زائدتين ، كزَعْفَرَان ، وَجُلْجُلَان ،  
 أو علامة تننية كمُسْلِمَيْنِ ، أو علامة جمع تصحيح المذكر كجَعْفَرَيْنَ ،  
 أو للمؤنث كمُسْلِمَاتٍ ، وكذلك عَجَزُ المضاف كاصْرِىء القيس ، وعَجَزُ  
 المركب كَبَعْلَبَكَّ .

فهذه كلها ثابتة فى التصغير ؛ لتقديرها منفصلة ، وتقدير التصغير واقماً على  
 ما قبلها ، وأما فى التفسير فإنك تحذف فتقول : قَرَأَ فِص ، وَحَنَاطِلَ ،  
 وَعَبَاقِرَ ، وَزَعَا فِرَ ، وَجَلَّاجِلَ ، ولو ساغ تكسير البواقي لوجب الحذف ،



إلا أن المضاف يُكسَّرُ بلا حذف كما في التصغير ، تقول : أَمَارِيءُ القيس ، كما تقول : أَمِيرِيءُ القيس ؛ لأنهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يَخُصُّها ؛ فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه .

\*\*\*

فصل : وثبت ألف التانيث المقصورة إن كانت رابعة كحُبْلَى ، وتحذف إن كانت سادسة كالمُزَيَّي . أو سابعة كبرَدَرَايَا . وكذا الخامسة إن لم يتقدمها مدَّة كقرقرَى ، فإن تقدمتها مدَّةٌ حذفت أيهما شئت كحُبَارَى وقرَيْئًا ، تقول : حُبَيْرَى أو حُبَيْر ، وقرَيْئًا أو قرَيْث .

\*\*\*

فصل : وإن كان ثاني المصغر ليناً منقلباً عن لين رَدَدَتْهُ إلى أصله ؛ فترد ثاني نحو « قِيمِيَّة ، وديمة ، وميزان ، وبَاب » إلى الواو ، وَيُرَدُّ ثاني نحو « مُوقِن ، وموسير ، ونَاب » إلى الياء ؛ بخلاف ثاني نحو « مُتَّعِد » فإنه غير لين ؛ فيقال : مُتَّعِد ، لا مُوَيْد ، خلافاً للزجاج والفارسي ، وبخلاف ثاني نحو « آدَم » فإنه عن غير لين ؛ فتقلب واو كالألف الزائدة من نحو ضَارِب والجهولة الأصل كصَاب<sup>(١)</sup> ، وقالوا في عيدٍ : عِينِد ، شذوذاً ، كراهيةً لالتباسه بتصغير عود ، وهذا الحكم ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول : كمَوَازِين ، وأَبْوَاب ، وأَنْيَاب ، وأَعْوَاد ؛ بخلاف نحو قِيمٍ وديَمٍ<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) الصاب : عصارة شجر من كبريه المذاق .

(٢) لأن الكسرة التي كانت في أول المرد - وهو قِيعة وديعة - لا تزال في الجمع كما كانت ، وهي التي اقتضت قلب الواو ياء .

فصل : وإذا صُغِّرَ ما حُذِفَ أحدُ أصوله وجب رَدُّ محذوفِهِ ، وإن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين ، نحو كُئِلَ وخُذَ ومُذَ ، أعلاماً ؛ وسِيَهَ ويَدَ وحِرَ ؛ تقول : أُكْيِلَ وأُخِيذَ ، برَدَّ الفاء ، ومُنِيذَ وسُنِّيَهَ ، برَدَّ العين ، ويُدِيَهَ وحُرِيَجَ ، برَدَّ اللام .

وإذا سُمِّيَ بما وُضِعَ ثنائياً فإن كان ثانيه صحيحاً نحو هَلْ وَبَلْ ، لم يُرَدَّ عليه شيء حتى يُصَغَّرَ ؛ فيجب أن يضمف أو يُزَادَ عليه ياء ؛ فيقال : هَلِيلٌ أو هُلِيٌّ ، وإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير ، فيقال في لَوْ وكَيْ ومَا ، أعلاماً : لَوِيٌّ وكَيٌّ - بالتشديد - ومَاءٌ - بالمد - وذلك لأنك زِدْتَ على الألف ألفاً فالتحق ألفان ؛ فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرت أعطيت حكم دَوٍّ وحَيٍّ ومَاءٍ ؛ فتقول : لَوِيٌّ ، كما تقول : دَوِيٌّ ، وأصلهما لَوِيوٌ ودَوِيوٌ<sup>(١)</sup> ، وتقول : كَيٌّ - بثلاث ياءات - كما تقول : حَيٌّ ، وتقول : مَوِيٌّ ، كما تقول في تصغير الماء المشروب : مَوِيَهَ ، إلا أن هذا لامة هاء فرُدَّ إليها .

\*\*\*

فصل : وتصغير الترخيم أن تعتمد إلى ذى الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها ، ثم توقع التصغير على أصوله ، وَمِنْ ثُمَّ لَا يَتَأَنَّى في نحو جَفَفَرٍ وسَفَرَجَلٍ لتجرُّدهما ، ولا في نحو مُتَدَحَّرَجٍ ومُحَرَّنَجِمٍ ؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلاها بالزُنة ، ولم يكن له إلا صيغتان وهما : مُعْمِلٌ كعُمَيْدٍ في أَحْمَدَ وحَامِدٍ ومُحَمَّدٍ وخَدُونٍ وخَدَّانٍ ، ومُعْمِلٌ كقُرَيْطَسٍ ، لا مُعْمِيلٌ ؛ لأنه ذو زيادة .

\*\*\*

فصل : وتلحق تاء التأنيث تصغيرَ مالا يلبس من مؤنثٍ عارٍ منها ، ثلاثي

(١) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء .

في الأصل وفي الحال ، نحو دَارٍ وَسِنَّ وَعَيْنٌ وَأُذُنٌ ، أو الأصل دون الحال ،  
نحو يَدٍ ، وكذا إن عَرَضَتْ ثَلَاثِيَّتُهُ بسبب التصغير ، كَسَمَاءٍ مُطْلَقًا ، وَخَرَاءَ  
وَحُبْلَى مُصَغَّرِينَ تصغير الترخيم ، بخلاف نحو شَجَرٍ وَبَقَرٍ ؛ فلا تلحقهما التاء  
فيمن أنشهما لثلاثيًّا يلتبسًا بالمفرد ، وبخلاف نحو خَمْسٍ وَسِتٍّ ، لثلاثيًّا يلتبسًا بالعدد  
المذكر ، وبخلاف نحو زَيْنَبٍ وَسُعَادٍ لتجاوزهما للثلاثة ، وشذَّ تَرَكَ التاء  
في تصغير حَرْبٍ وَعَرَبٍ وَدِرْعٍ وَنَعْلٍ وَنَحْوِهِنَّ ، مع ثلاثيَّتين وعدم اللبس ،  
واجتلابهما في تصغير وَرَاءَ وَأَمَامَ وَقُدَّامَ ، مع زيادتهن على الثلاثة .

\*\*\*

فصل : ولا يُصَغَّرُ من غير المتمكن إلا أربعة : أَفْعَلُ في التعجب<sup>(١)</sup> ،  
والركب المزجي ، كَقَمَلَيْكَ وَسَيِّبَوِيهِ ، في لغة مَنْ بَنَاهَا ، وأما من أعربهما  
فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن ، نحو مَا أَحْيَيْتَنِي وَبُعَيْتَنِي وَسَيِّبَوِيهِ ،  
واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه في خمس كلمات ، وهي : ذَا ، وَتَا ، وَذَان ،  
وَتَان ، وَأُولَاءَ<sup>(٢)</sup> ، والأسم الموصول ، وسمع ذلك منه أيضًا في خمس كلمات ،  
وهي : الَذِي ، والْتِي ، وتثنيتهما ، وجمع الذي . وَيُؤَافِقَنَّ تصغير المتمكن  
في ثلاثة أمور : اجتلاب الياء الساكنة ، والتزام كون ما قبلها مفتوحًا ،  
ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ، ويخالفه في ثلاثة أيضًا : بقاء أولها  
على حركته الأصلية ، وزيادة ألف في الآخر عوضًا من ضم الأول . وذلك  
في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع ، وأن الياء قد تقع ثانية ، وذلك في ذَا وَتَا ؛  
تقول : ذِيًا وَتِيًّا ، والأصل ذُبِيًّا وَتُبِيًّا فحذفت الياء الأولى ، وَذِيَّانَ وَتِيَّانَ ،  
وتقول : أُولِيًّا - بالقصر في لغة مَنْ قَصَرَ ، وبالمد في لغة مَنْ مَد - وتقول :

(١) وعليه ورد قول الشاعر :

يَا مَاهُ أَمِيلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَ لَفَا مِنْ هُوَلِيَّا سَكَنَ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ

اللَّذِيَّ ، وَاللَّتِيَّ<sup>(١)</sup> ، وَاللَّذِيَّانِ ، وَاللَّتِيَّانِ ، وَاللَّذِيُّونَ . وإذا أردت تصغير  
« اللاتي » صغرت التي فقلت : اللَّتِيَّ ، ثم جمعت بالألف والتاء فقلت :  
اللَّتِيَّاتِ ؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاتي واللأئي على الأصح .

ولا يُصَغَّرُ « ذى » اتفاقاً للإلباس ، ولا « تى » للاستغناء بتصغير تا ،  
خلافاً لابن مالك .

\*\*\*

### هذا باب النسب

إذا أردت للنسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عملين في آخره ؛ أحدهما : أن  
تزيد عليه ياء مشددة تصيرُ حرفَ إعرابه ، والثاني : أن تكسره ؛ فتقول  
في النسب إلى دِمَشْقَ : دِمَشْقِيَّ .

ونحذف لهذه الياء أمور في الآخر ، وأمور متصلة بالآخر :

أما التي في الآخر فستة :

أحدها : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، سواء كانتا  
زائدتين ، أو كانت إحداها زائدة والأخرى أصلية .

فالأول نحو كُرْسِيٍّ وشَافِعِيٍّ ؛ فيقول في النسب إليهما : كُرْسِيِّيَّ وشَافِعِيِّيَّ ،  
فيجتمع لفظُ المنسوبِ ولفظُ المنسوبِ إليه ، ولكن يختلف التقدير ، ولهذا  
كان بِحَاثِيٍّ - علماً لرجل - غيرَ منصرفٍ ؛ فإذا نسب إليه انصرف .

والثاني : نحو مَرْمِيٍّ ، أصله مَرْمُويٌّ ، ثم قلبت الواو ياء والضممة

(١) ومن ذلك قولهم ، بعد اللتيا والتي .

كسرة وأدغمت الياء في الياء ، فإذا نسبت إليه قلت : مَرَمِيَّ ، وبعضُ العرب يحذف الأولى لزيادتها وَيُبْقِي الثانية لأصالتها ويقلبها ألفاً ثم يقلب الألف واواً ؛ فيقول : مَرَمَوِيَّ .

وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط ، وقلبت الثانية ألفاً ثم الألف واواً ؛ فتقول في أُمِّيَّة : أُمَوِيَّ .

وإن وقعت بعد حرف لم تحذف واحدة منهما ، بل تفتح الأولى وتردّها إلى الواو إن كان أصلها الواو ، وتقلب الثانية واواً ؛ فتقول في طَيَّ وَحَيَّ : طَوَوِيَّ وَحَيَوِيَّ .

الثاني : تاء التأنيث ، تقول في مَسَكَّة : مَسَكِّيَّ ، وقولُ المتكلمين في ذَات : ذَاتِي ، وقولُ العامة في أَخْلِيْفَة : خَلِيْفَتِي — لَحْنٌ ، وصوابُهما : ذَوَوِيَّ ، وَخَلِيْفِي .

الثالث : الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو أربعة متحرّكات ثاني كلمتها ؛ فالأول يقع في ألف التأنيث كجُبَارِي ، وألف الإلحاق كحَبْرَكِي<sup>(١)</sup> ، فإنه مُلْحَقٌ بِسَقَرَجَل ، والألف المنقلبة عن أصل مُصْطَفَى . والثاني لا يقع إلا في ألف التأنيث كجَمَزَي . وأما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلبُ والحذف ، والأَرْجَحُ في التي للتأنيث كحُبَلِي الحذف ، وفي التي للإلحاق كعَلَقِي ، والمنقلبة عن أصل كَمَلَهِي القلب ، والقلبُ في نحو مَلَهِي خَيْرٌ منه في نحو عَلَقِي ، والحذفُ بالعكس .

(١) الجبركي - بفتحين فسكون ففتحة - القراء ، قالت الحنساء

وَأَسْتَبْرَضِعَ ثَدْيِي حَبْرَكِي أَبُوهُ مِنْ بَنِي جُشَمَ بْنِ بَكْرٍ

الرابع : ياء المنقوص المتجاوزة أربعة كمُعْتَدٍ وَمُسْتَعْلٍ ، فأما الرابعة كَقَاضٍ ، فكألف المقصور الرابعة في نحو مَسْعَى وَمَلْهَى ، ولكن الحذفُ أَرْجَحُ .

وليس في الثالث من أَلِفِ المقصور ، كَقَفَى وَعَصَى ، وياء المنقوص كَقَمٍ وَشَجٍ إِلَّا الْقَلْبُ وَاوًا ، وحيث قلبنا الياء وَاوًا فلا بُدَّ من تقدم فتح ما قبلها .

ويجب قلبُ الكسرة فتحة : نَمِيلِي كَنَمِيرٍ ، وَفَعِلِي كَدُئِلِي ، وَفَعِلِي كِلِيلٍ .

الخامس والسادس : علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر ؛ ففقول في زَيْدَانِ وزَيْدُونِ علمين معربين بالحروف : زَيْدِيّ ؛ فأما قبل التسمية فإنما يُنسَبُ إلى مفردهما ، وَهِنَّ أَجْرَى زَيْدَانِ عِلْمًا مجرى سَلْمَانَ وقال :

٥٥٠ — \* أَلَا يَا دِيكَرَ الْحَيِّ السَّبْعَانِ \*

٥٥٠ — نسب قوم هذا الشاهد لابن أحر ، وقال الشيخ خالد : « وهو لتيم بن أبي بن مقبل ، لا لخلف بن الأحمر ، خلافا للموضح » اهـ ، وقال ياقوت ، « وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحر » اهـ ، والذي أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَلِي الْمَلَوَانِ \*

الآفة : « السبعان » جبل قبل فلج ، وقيل : واد شمالي سلم ، قال ياقوت ، « ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلان - بفتح فضم - غيره » اهـ . وهذا مبني منه على أنه مفرد ، ولو أنه اعتبره مثنى كما ذهب إليه المصنف ههنا تبعاً لقوم من النحاة لكان أشباهه كثيراً كثنائية عضد وسبع ويقظ ونحوهن « الملوان » الليل والنهار . =

قال : زَيْدَانِيٌّ ، ومن أَجْرِي زَيْدُونٌ عِلْمًا مَجْرَى غَسْلَيْنِ قال : زَيْدِيْنِيٌّ ،  
ومن أَجْرَاهُ مَجْرَى هُرُونٍ ومَجْرَى عَرَبُونٍ أو أَلْزَمَهُ الْوَاوُ وفتحَ الذَّوْنُ قال :  
زَيْدُونِيٌّ ؛ فنحو (١) تَمَرَاتٍ إِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ فَالنَّسَبُ إِلَى مَفْرَدِهِ ،  
فيقال : تَمَرِيٌّ بِالْإِسْكَانِ ، وَإِنْ كَانَ عِلْمًا فَنُحْكِي لِعَرَابِهِ نَسَبًا إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ،  
وَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ نَزَلَ تَاءُهُ مِنْزَلَةَ تَاءِ مَكَّةَ ، وَالْفَاءُ مِنْزَلَةُ أَلْفِ جَزْأَيِ ، فحذفهما  
وقال : تَمَرِيٌّ ، بالفتح . وأما نحو ضَخَمَاتٍ فِي أَلْفِهِ : الْقَلْبُ ، والحذف ؛  
لأنَّهَا كَأَلْفِ حُبْلَى ، وليس في أَلْفٍ نَحْوُ مُسْلِمَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ إِلَّا الْحَذْفُ .

\* \* \*

وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضاً :

أحدها : الْيَاءُ الْمَكْسُورَةُ المدغمة فيها ياء أخرى ؛ فيقال في طَيِّبٍ وَهَيْئٍ :  
طَيِّبِيٌّ وَهَيْئِيٌّ ، بحذف الياء الثانية ، بخلاف نحو هَبْيَيْخٍ لا يفتح الياء ، وبخلاف  
نحو مُهَيِّمٍ لا انفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة .

= الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح « يَا » حرف نداء « دِيَارٍ » منادى منصوب  
بالمفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الْحَيَّ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة  
« بالسبعان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ديار الحي « أَمَل » فعل ماضٍ  
« عليها » جار ومجرور متعلق بقوله أَمَل « بالبلد » جار ومجرور متعلق بقوله أَمَل  
أيضاً « الملوآن » فاعل أَمَل مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه مثنى .

الشاهد فيه : قوله « بالسبعان » فإنه في الأصل مثنى سبع ، ثم سمي به فصار علماً  
على مكان بعينه ، وقد استعمله الشاعر في موضع الجر بالآلف ؛ فدل على أنه عامله كما  
يعامل المفردات ، نظراً إلى معناه العارض بعد صيرورته علماً ، ولو أنه عامله معاملة  
المثنيات نظراً إلى معناه الأصلي لأعربه هنا بالياء لأنه في موضع الجر ، وعلى هذا فإنه  
ينسب إليه على لفظه ، ولو عامله معاملة المثنى يرده إلى مفردة ثم ينسب إلى المفرد .

(١) لو قال « وأما جمع المؤنث فنحو تمرات . . . إلخ » لكان أحسن .

وكان القياسُ أن يقال في طَيِّءٍ : طَيِّئٌ ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء  
الباقية ألفاً على غير قياس ، فقالوا : طَائِيٌّ .

الثاني : ياء فَعِيلَةٍ كحَنْفِيَّةٍ وصَحِيْقَةٍ ، تحذف منه تاء التانيث أولاً ،  
ثم تحذف الياء ، ثم تقلب الكسرة فتحةً ؛ فتقول : حَنْفِيٌّ وصَحِيْقِيٌّ . وَشَدَّ  
قولهم في السَّلِيْقَةِ<sup>(١)</sup> : سَلِيْقِيٌّ ، وفي عَمِيْرَةِ كَلْبٍ : عَمِيْرِيٌّ .

ولا يجوز حذف الياء في نحو طَوِيلَةٍ ؛ لأن العين معتلة ؛ فكان يلزم قلبها  
ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفصالها قبلها ، فيكثر التفسير ، ولا في نحو  
جَالِيْلَةٍ ؛ لأن العين مضممة فيلتقي بعد الحذف مِثْلَانِ فيثقل .

الثالث : ياء فُعَيْلَةٍ ، كجُهَيْنَةٍ وقُرَيْظَةٍ ، تحذف تاء التانيث أولاً ، ثم تحذف  
الياء ، فتقول : جُهَيْنِيٌّ وقُرَيْظِيٌّ ، وَشَدَّ قولهم في رُدَيْنَةٍ : رُدَيْنِيٌّ<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز  
ذلك في نحو قَلِيْلَةٍ ، لأن العين مضممة .

الرابع : واو فَعُولَةٍ كَشَنُوْعَةٍ ، تحذف تاء التانيث ، ثم تحذف الواو ،  
ثم تقلب الضمة فتحةً ، فتقول : شَنِيٌّ ، ولا يجوز ذلك في قَوُولَةٍ ، لاعتلال  
العين ، ولا في نحو مَلُولَةٍ ، لأجل التضعيف .

الخامس : ياء فَعِيلِ المَعْلُومِ اللام ، نحو غَنِيٍّ وَعَلِيٍّ ، تحذف الياء الأولى ،  
ثم تقلب الكسرة فتحةً ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ،  
فتقول : غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ .

(١) من ذلك قول الشاعر ،

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِيٍّ أَتَوَلُّ فَاَعْرِبُ

(٢) قالوا : رمح رديني ، نسبوه إلى ردينة ، وهي امرأة كان عملها تقويم الرماح .



السادس : ياء مُعْتَلٍ المَعْتَلِ اللام ، نحو قُصَيٍّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول : قُصَوِيٍّ .  
وهذان النوعان مفهومان مما تقدم ، ولكنهما إما ذَكَرَا هَذَا استطراداً ، وهذا موضعهما .

فإن كان فَعِيلٌ وفُعِيلٌ صحيحى اللام لم يحذف منهما شيء ، وَشَذَّ قَوْلُهُمْ فِي ثَقِيفٍ وَفُرَيْشٍ : ثَقَفِي وَفُرَيْشِي .

\*\*\*

فصل : حُكْمُ هَمْزَةِ الْمَدُودِ فِي النِّسْبِ كَحُكْمِهَا فِي التَّنْثِيَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قَلِبَتْ وَاوًا كَصَحْرَاوِيٍّ ، أَوْ أَصْلًا سَلِمَتْ نَحْوَ قُرَّائِيٍّ ، أَوْ الْإِلْحَاقِ ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ فَالْوَجْهَانِ . فَتَقُولُ : كِسَائِي وَكِسَاوِيٍّ ، وَعِلْبَائِيٍّ وَعِلْبَاوِيٍّ .

\*\*\*

فصل : يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِ الْمَرْكَبِ إِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ إِسْنَادِيًا كَتَأْبَطِيٍّ وَبَرَقِيٍّ ، فِي تَأْبَطَ شَرًّا وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، أَوْ مَرْجِيًّا كَبَعْلِيٍّ وَمَعْدِيٍّ أَوْ مَعْدَوِيٍّ ، فِي بَعْلَبَكَ وَمَعْدِيْكَرِبَ ، أَوْ إِضَافِيًّا كَأَمْرِيٍّ ، [أ] وَمَرِّيٍّ ، فِي أَمْرِيٍّ الْقَيْسِ<sup>(١)</sup> إِلَّا إِنْ كَانَ كُنْيَةً كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كَلْثُومٍ ، أَوْ مَعْرِفًا صَدْرُهُ بِعَجْزِهِ - كَأَبْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ - فَإِنَّكَ تَنْسُبُ إِلَى عَجْزِهِ ؛ فَتَقُولُ :

(١) وعلى هذا جاء قول ذى الرمة :

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا الْمَرْئِيُّ لَعَوًا كَمَا أُلْعِيتَ فِي الدَّيَةِ الْخَوَارَا

« بينها » الضمير راجع إلى بيوت المجد التي عددها في بيتين سابقين ، و « المرئى » المنسوب إلى امرئ القيس . و « الخوار » بزنة غراب - الصغير من أولاد النوق وهو لا يؤخذ في ديات القتلى ، وإنما تؤخذ الأسنان الكبيرة . وقد قال أيضا :

إِذَا الْمَرْئِيُّ شَبَّ لَهُ بَدَأَتْ عَقْدُنَ بِرَأْسِهِ إِبَّةً وَعَارَا

بَكْرِيٍّ وَكُلْثُومِيٍّ وَعُمَيْرِيٍّ ، وَرَبَّمَا أُلْحِقَ بِهِمَا مَا خِيفَ فِيهِ لَبْسٌ كَقَوْلِهِمْ  
فِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ : أَشْهَلِيٍّ ، وَ[ فِ ] عَبْدِ مَنْفٍ : مَنَافِيٍّ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ رَدَدْتَهَا وَجُوبًا فِي مَسْأَلَتَيْنِ :  
إِحْدَاهُمَا : أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مَعْتَلَةً كَشَاقِرٍ ، أَضْلَمَهَا شَوْهَةٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ  
شِيَاهُ ، فَتَقُولُ : شَاهِيٍّ ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : شَوْهِيٍّ ، لِأَنَّهُ يَرُدُّ الْكَلِمَةَ بَعْدَ  
رَدِّ مَحْذُوفِهَا إِلَى سَكُونِهَا الْأَصْلِيِّ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ تَكُونَ اللَّامُ قَدْ رُدَّتْ فِي تَنْثِيَةِ كَابٍ وَأَبَوَانٍ ، أَوْ فِي جَمْعِ  
تَصْحِيحِ كَسَنِيَّةٍ وَسَنَوَاتٍ أَوْ سَنَهَاتٍ ، فَتَقُولُ : أَبَوِيٍّ وَسَنَوِيٍّ أَوْ سَنَهِيٍّ ،  
وَتَقُولُ فِي ذُو وَذَاتٍ : ذَوَوِيٍّ ، لِأَمْرَيْنِ : اِعْتِلَالِ الْعَيْنِ ، وَرَدِّ اللَّامِ فِي تَنْثِيَةِ  
ذَاتٍ ، نَحْوِ ( ذَوَاتَانِ أَفْئَانِ )<sup>(٢)</sup> ، وَتَقُولُ فِي أُخْتٍ : أَخَوِيٍّ . كَمَا تَقُولُ فِي أَخٍ .  
وَتَقُولُ فِي بِنْتٍ : بَنَوِيٍّ ، كَمَا تَقُولُ فِي ابْنٍ ، إِذَا رَدَدْتَ مَحْذُوفَهُ ، لِقَوْلِهِمْ :  
أَخَوَاتٌ وَبَنَاتٌ ، بِحَذْفِ التَّاءِ وَالرَّادِّ فِي صِيغَةِ الْمَذْكَرِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَسِرِّهِ أَنْ الصِّيغَةَ  
كُلُّهَا لِلتَّأْنِيثِ ، فَوَجِبَ رَدُّهَا إِلَى صِيغَةِ الْمَذْكَرِ ، كَمَا وَجِبَ حَذْفُ التَّاءِ  
فِي مَكِّيٍّ وَبَصْرِيٍّ وَمُسْلِمَاتٍ . وَيُونُسُ يَقُولُ فِيهِمَا : أُخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ ، مُحْتَجًّا  
بِأَنَّ التَّاءَ لغيرِ التَّأْنِيثِ ، لِأَنَّ [ مَا ] قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ<sup>(٣)</sup> ، وَلِأَنَّهَا لَا تَبْدُلُ

(١) وَرَبَّمَا نَحْتَوِيٍّ مِنْ صَدْرِ الْمَرْكَبِ وَعَجَزَهُ اسْمًا عَلَى مِثَالِ جَعْفَرٍ فَاسْتَبَوُوا إِلَيْهِ ، قَالُوا  
فِي النَّسَبِ إِلَى عَبْدِ الدَّارِ وَعَبْدِ الْقَيْسِ وَامْرِئِ الْقَيْسِ وَعَبْدِ شَمْسٍ : عَدْرِيٍّ ، وَعَبْقَسِيٍّ ،  
وَمَرْقَسِيٍّ ، وَعَبْشَمِيٍّ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ يَغُوثَ بْنِ وَقَاصٍ الْحَارِثِيِّ :

وَتَصَحَّحَكَ مِنِّي شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبِيلِي أُسَيْدًا يَمَانِيًا  
(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٨ مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ .

(٣) أَيْ وَتَاءُ التَّأْنِيثِ مُلْتَزِمٌ فَتَحَ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا كَمَا فِي فَاطِمَةَ وَحَمْرَةَ ،  
بِخِلَافِ نَحْوِ فَتَاءِ وَقَنَاءِ .

في الوقف هاء ، وذلك مُسَلَّم ، ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث ،  
بدليل مسألة الجمع .

ويجوز ردُّ اللام وتركها فيما عدا ذلك ، نحو يَدٍ ، ودمٍ ، وشَفَةٍ ، تقول :  
يَدَوِيٌّ أو يَدِيٌّ ، ودمَوِيٌّ أو دَمِيٌّ ، وشَفِيٌّ أو شَفَهِيٌّ ، قاله الجوهري وغيره ،  
وقول ابن الخباز « إنه لم يسمع إلا شفهي بالرد » لا يدفع ما قلناه ، إن سلمناه ؛  
فإن المسألة قياسية ، لا سماعية ، ومن قال « إن لامها واو » فإنه يقول إذا ردَّ :  
شَفَوِيٌّ ، والصواب ما قدّمناه ، بدليل شَأْنُهُتُ والشَّغَاءُ .

وتقول في ابن واسم : أبْنِيٌّ وَأُسْمِيٌّ ، فإن رددت اللام قلت : بَنَوِيٌّ وَسَمَوِيٌّ ،  
بإسقاط الهمزة ؛ لئلا يُجمع بين العَوَضِ والمَعَوِضِ منه .

وإذا نَسَبْتَ إلى ما حذفت فائوه أو عينه رَدَدْتَهُما وُجُوبًا في مسألة واحدة ،  
وهي : أن تكون اللام معتلةً كيرى علماً ، وكشَيْتَةً ؛ فتقول في يرى : يَرْنِيٌّ ،  
بفتحتين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد ، وذلك لأنه يصير  
يَرَأِيٌّ ، بوزن جَزَئِيٍّ ، فيجب حينئذٍ حذف الألف ، وقياسُ أبي الحسن  
يَرْنِيٌّ أو يَرَأَوِيٌّ ، كما تقول : مَلَهِيٌّ وَمَلَهَوِيٌّ ، وتقول في شَيْتَةٍ على قول  
سيبويه : وشَوِيٌّ . وذلك لأنك لما رددت الواو صار الوِشْيُ ، بكسرتين  
كإِبِلٍ ، فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل في إِبِلٍ ، فانقلبت الياء ألفاً ، ثم الألف  
واواً ، وعلى قول أبي الحسن : وشَيْيٌّ .

ويمتنع الرد في غير ذلك ، فتقول في سَدٍ وَعَدَقٍ ، وأضْلُهُما سَتَةٌ  
وَوَعْدٌ ، بدليل أَسْتَاهُ والوَعْدُ : سَهِيٌّ لَا سَتَهِيٌّ ، وَعَدِيٌّ لَا وَعْدِيٌّ ؛ لأن  
لامهما صحيحة .

وإذا سميت بثنائي الوَضْعِ معتلَّ الثاني ضَعَفْتَهُ قبل النسب ، فتقول

في لَوّ وكَيّ علمين : لَوّ وكَيّ ، بالتشديد فيهما ، وتقول في « لا » علما :  
لَا ، بالمد ؛ فإذا نسبت إليهن قلت : لَوِّيّ ، وكَيّوِيّ ، ولأني أو لَوِّيّ ،  
كما تقول في النسب إلى الدوّ والحيّ والكساء : دَوِّيّ ، وحيّوِيّ ،  
وكِسَائِيّ ، أو كِسَاوِيّ .

\*\*\*

فصل : ويُنسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ، إن أشبهت  
الواحد ، بكونها اسم جمع كَقَوْمِيّ وَرَهْطِيّ ، أو اسم جنس كَشَجَرِيّ ،  
أو جمع تكسير لا واحد له كأبَائِيّ ، أو جاريا تجرّى العلم كأَنْصَارِيّ ،  
وأما نحو كِلَابٍ وَأَنْمَارٍ ، علمين ، فليس مما نحن فيه ؛ لأنه واحد ، فالنسب  
إليه على لفظه من غير شبهة .

وفي غير ذلك يُرَدُّ التَّكْسِيرُ إلى مفردة ، ثم ينسب إليه ؛ فتقول  
في النسب إلى فرانس وقبائل وَحْمَرٍ : فَرَضِيّ وَقَبَائِلِيّ ، بفتح أولهما وثانيهما ،  
وَأَحْمَرِيّ وَحْمَرَاوِيّ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وقد يستغنى عن ياء النسب بصَوْنِ النسب إليه على فعّال ، وذلك  
غالبٌ في الحرف ، كَبَزَّارٍ وَنَجَّارٍ وَعَوَّاجٍ وَعَظَّارٍ ، وشذ قوله :  
\* وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ \*

— ٥٥١ —

(١) وذلك لأن حمرا المنسوب إليه إما أن يكون جمع أحر وإما أن يكون جمع  
حمراء كما عرفت في باب جمع التفسير ، والنسب إلى أحر أحمري وإلى حمراء حمراوي  
بقلب الهززة واوا .

٥٥١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وهو من  
شواهد سيويه ( ج ٢ ص ٩٥ ) والذي أنشده المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ،  
وصدره قوله :

==

أى : بَذَى نَبْلٌ ، وحملَ عليه قومٌ ( وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ )<sup>(١)</sup> ،

\* وَلَيْسَ بَذَى رُمَحٍ فَيَطْعُنَنِي بِهِ \*

اللفظة : « يطعننى » هو من باب نصر ، تقول : « طعنت فلانا بالرمح ، وطعن فلان فى السن ، وطعنت فى فلان ، أى ذمته وقدحت فيه ، وكل ذلك من باب نصر » والفراء يجيز فتح الدين فى مضارع كل هذه الأفعال ، ومن أهل اللغة من يفتح العين فى مضارع الثالث ذون الأول والثانى للفرق بين المعانى ، وقال الكسائى : لم أسمع فى مضارع كلهن غير الضم ، وقال الفراء : سمعت فى يطعن بالرمح الفتح ، وفى ديوان الأدب أن الجميع جاء من بابى نصر وفتح « بنبال » أى صاحب نبل - بفتح النون وسكون الباء - وهو السهام العربية ، ولا واحد لها من لفظها ، والنابل : الرجل الذى يرى السهام .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بَذَى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « رمح » مضاف إليه « فَيَطْعُنَنِي » الفاء فاء السببية ، يطعن ! فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليطنن ، مبنى على السكون فى محل نصب « به » جار ومجرور متعلق بيطعن « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « بَذَى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وذى مضاف و « سيف » مضاف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « بنبال » الباء حرف جر زائد ، نبال : خبر ليس .

الشاهد فيه ! قوله « بنبال » حيث صاغه على زنة فعال ليدل به على النسبة إلى ما أخذ منه ، وهو النبل . وذلك جار على غير الغالب فى هذه الصيغة ؛ لأنها إنما تصاغ من أسماء الحرف كالنجارة والبطارة للدلالة على الانتساب إليها كما قال المؤلف . قال الأعمى « والمستعمل فى مثل هذا نابل ، كما يقال تامر ولابن » إلا أنه بناء على فعال للمبالغة .

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت .

أو على فاعِلٍ أو على فَعَلٍ ، بمعنى ذى كذا ؛ فالأول كنايةٌ ولَا يَنْ وطاعِمٌ  
وكأسٍ<sup>(١)</sup> ، والثانى كطعمٍ ولَيْنٍ ونَهْرٍ ، قال :  
\* لَسْتُ بِبَلِيلٍ وَلَكِنِّي نَهْرٌ \* — ٥٥٢

\*\*\*

(١) وحمل على ذلك قول الخطيئة .

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُلَيْيَةٍ  
وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

٥٥٢ — هذا الشاهد من شواهد سيديويه (ج ٢ ص ٩٥) ولم ينسبه ولا نسبه  
الأعلم فى شرحه ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله :

\* لَا أَدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْكِرُ \*

اللفظة : « بليلى » الليلي : المنسوب إلى الليل ، يريد أنا لا أعمل بالليل ، يعنى أنه  
ليس لصا ولا فاتكا ولا فاحشا « نهر » بفتح النون وكسر الهاء - المنسوب إلى  
النهار ، يريد أنه يعمل بالنهار ، فهو بمنى يكدح لجلب رزقه ، وقد يكون أراد أنه إذا  
عمل عملا عمله فى الوضع بحيث يطلع عليه الناس ، ولا يعمل فى الظلام مستترا عن  
أعين المراقبين ، وهذه كناية عن ظهور أمره واتضاحه رانكشافه ، كما فسروا قول  
سحيم « أنا ابن جلا » بذلك .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بليلى »  
الباء حرف جر زائد ، ليلى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من  
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى » الواو حرف عطف ،  
لكن : حرف استدراك ونصب ، وياء المتكلم اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضممة  
الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « نهر » فإنه أتى به على زنة فعل — بفتح الفاء وكسر العين —  
ليدل على معنى المنتسب إلى النهار ؛ فاستغنى بهذه الصيغة عن زيادة ياء النسب على  
المنسوب إليه — وهو النهار — بحيث يقول « نهارى » كما فعل حين نسب إلى الليل  
فى قوله « بليلى » .

فصل : وما خرج عما قرّرناه في هذا الباب فشاذّ ، كقولهم : أمويّ ، بالفتح ، وبصريّ ، بالكسر ، ودهرىّ ، للشيخ الكبير بالضم ، ومرّوزيّ ، بزيادة الزاي ، وبدويّ ، بحذف الألف ، وجلوليّ وحروريّ ، بحذف الألف والمهزة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

### هذا باب الوقف

إذا وقفت على مؤنّ فأزجج اللغات وأكثرها أن يُحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ، كـ « هذا زيد » و « مررتُ بزيد » وأن يُبدل ألفاً بعد الفتحة : إعرابية كانت كـ « رأيتُ زيداً » أو بفائية كـ « إياها » و « وئها » وشبهوا « إذن » بالمؤنّ المنصوب ؛ فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً ، هذا قول الجمهور ، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون ، واختاره ابنُ عصفور ، وإجماع القراء السبعة على خلافه .

وإذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مفتوحة ثبتت صلتها ، وهى الألف ، كـ « رأيتُها » و « مررتُ بها » وإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ، وهى الواو والياء ، كـ « رأيتُها » و « مررتُ به » إلا فى الضرورة فيجوز إثباتها ، كقوله :

٥٥٣ — وَمَمْنِهِ مُغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ      كَانَ لَوْ أَنَّ أَرْضَهُ سَمَاؤُهُ

(١) هما نسبتان إلى جلّلاء وحروراء ، وهما اسمان لمكانين معينين ، وكانوا يسمون جماعة من الخوارج « حرورية » لتجمعهم في هذا المكان .

٥٥٣ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو بيت من الرجز أوبيتان من مشطوره ، ورواية الديوان :

وقوله :

٥٥٤ - تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ  
إِلَى مَلِكٍ أَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

### \* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ \*

اللغة : « مهمه » هو الصحراء التي يشق السير فيها ، سميت بذلك توها أن السالك فيها يقول لرفقته « مه ، مه » أي انكف عن الكلام « مغبرة أرجاؤه » الأرجاء : جمع رجا - بفتح الراء مقصوراً - وهي الناحية ، واغبارها ، غلبة الغبار عليها ، والغبار - بضم أوله - التراب ، والتشبيه في البيت مقلوب ، والأصل أن يقال ، كأن لون سمائه لون أرضه .

الإعراب : « ومهمه » الواو واو رب ، مهمه : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مغبرة » صفة لمهمه باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة « أرجاؤه » أرجاء : فاعل بمغبرة مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المهمه مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولون مضاف وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأرض مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « سماؤه » سماء : خبر كأن ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة في محل جر أو رفع نعت لمهمه باعتبار لفظه أو محله ، وخبر المبتدأ في كلام يأتي بعد بيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله « أرجاؤه » وقوله « سماؤه » فقد أثبت في كل واحد منهما الواو التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير في مثله ذلك حذف هذه الصلة والوقف بالسكون .

٥٥٤ - هذا بيت من الطويل ، ولم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « هند » في هذا البيت علم رجل ، بدليل تذكير ضميره في قوله : « قتاله » .



وإذا وَقِفَ على المنقوص وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل :

أحداها : أن يكون محذوف الفاء ، كما إذا سَمَّيْتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى ، فإنك تقول « هَذَا يَنِي » و « هَذَا يَبِي » بالإثبات ؛ لأن أصلهما يَوْفِي وَيَوْعِي فحذفت فاؤهما ، فلو حذفت لامهما لكان إجحافاً .

الثانية : أن يكون محذوف العين ، نحو مُرٍ ، اسم فاعِلٍ من أَرَى ، وأصله مُرِّيٌّ ، بوزن مُرْعِي ؛ فنُقِلَت حركة عينه - وهي الهمزة - إلى الراء ، ثم أَسْقَطت ، ولم يحز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا .

الثالثة : أن يكون منصوباً : مُنَوَّنًا كان ، نحو ( رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا )<sup>(١)</sup> أو غير مُنَوَّن ، نحو ( كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ )<sup>(٢)</sup> .

فإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه وحذفها ، ولكن الأَرْجَحُ في المنَوَّن الحذف ، نحو « هَذَا قَاضٍ » و « مَرَرْتُ بِقَاضٍ » وقرأ ابن كثير

= الإعراب : « تجاوزت » فعل ماض وفاعله « هندا » مفعول به لتجاوزت « رغبة » مفعول لأجله « عن » حرف جر « قتاله » قتال : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، و قتال مضاف وضمير الغائب العائد إلى هند مضاف إليه « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بتجاوزت أيضاً « أعشو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله أعشو ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قتاله » وقوله « ناره » حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التي هي صلة الضمير للكسور في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير المستعمل في كلام العرب في مثل هذه الصلة الوقف بالإسكان .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

(وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي) <sup>(١)</sup> (وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَّالِي) <sup>(٢)</sup> ، وَالْأَرْجَحُ  
في غير المذَوَّن الإِثْبَاتُ كـ « هَذَا الْقَاضِي » و « مَرَزْتُ بِالْقَاضِي » .

\*\*\*

فصل : ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه :  
أحدها : أن تقف بالسكون ، وهو الأصل ، ويتمين ذلك في الوقف  
على تاء التأنيث .

والثاني : أن تقف بالرَّوْمِ ، وهو : إخفاء الصوت بالحركة ، ويجوز  
في الحركات كلها ، خلافاً للفرَّاء في مَنْعِهِ إِيَّاهُ في الفتحه ، وأكثرُ القراء  
على اختيار قوله .

والثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختصُّ بالمضموم ، وحقيقته : الإشارة  
بالشفتين إلى الحركة بُعِيدَ الإسكان ، من غير تصويت ؛ فإنما يدركه البصير  
دون الأعمى .

والرابع : أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه ، نحو « هَذَا خَالِدٌ »  
و « هُوَ يَجْعَلُ » وهو ألفة سَعْدِيَّة ، وَشَرْطُهُ خمسة أمور ، وهى : أن لا يكون  
الموقوف عليه همزة ، كخَطَأَ وَرَشَأَ ، ولا ياء كَالْقَاضِي ، ولا واو كَيَدْعُو ،  
ولا ألفاً كَيَخْشَى ، ولا تالياً اسكون كزَبَدَوْعَمَرُو .

والخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم :  
(وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) <sup>(٣)</sup> ، وقوله :

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٣ من سورة العصر .

\* أَنَا ابْنُ مَـوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ \*

— ٥٥٥ —

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا يستقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدي النقل إلى بفساء لا نظير له؛ فلا يجوز النقل في نحو «هذا جَمْعَرٌ»

٥٥٥ — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد: فقال الصغاني: هو لفدكي بن عبد الله للنقري، وقال ابن السيد: هو لعبد الله بن مـوِيَّة الطائي، ونسبه سيبويه (ج ٢ ص ٢٨٤) إلى بعض السعديين ولم يعينه. وهذا الذي أنشده للمؤلف بيت من مشطور الرجز. وبعده قوله:

\* وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَا فِي زُمْرٍ \*

اللمعة: «النقر» أصله بفتح النون وسكون القاف - صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به، وذكر المؤلف أنه وجده بخط ابن النحاس «النقر» بالغاء الموحدة، والذي في كتاب سيبويه هو ما قدمناه، قال الأعلم، «الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف، والنقر: صوت يسكن به الفرس عند احتمائه لشدة حركته، أي: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب» اه كلامه.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر للمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وابن مضاف و «مـوِيَّة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «إذ» ظرف زمان متعلق بخبر المبتدأ لأنه في المعنى أنا الشجاع المقدم عند اشتداد الحرب «جد» فعل ماض «النقر» فاعل جد مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله «النقر» فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالحركة الإعرابية، وهي الضمة هنا، ولسكنه لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها.

لتحرك ما قبله ، ولا في نحو « إنسان » و « يَشُدُّ » و « يقول » و « يَبْدِيع » لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تُسْتَنْقَل الحركة عليهما ، ولا في نحو « سَمِعْتُ الْعِلْمَ » لأن الحركة فتحة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، ولا في نحو « هَذَا عِلْمٌ » لأنه ليس في العربية فُعْل - بكسر أوله وضم ثانيه .

ويختص الشرطان الأخيران بغير المهموز ، فيجوز النقل في نحو ( اللَّهُ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ )<sup>(١)</sup> وإن كانت الحركة فتحة ، وفي نحو « هَذَا رِذْلٌ » ، وإن أدَّى النقل إلى صيغة فُعْلٍ ، وَمَنْ لَمْ يُثَبِّتْ فِي أَوْزَانِ الْأَسْمِ فُعْلٌ - بضممة فكسرة - وزعم أن الدليل منقول عن الفعل لم يُحْزَ في نحو « يَقْلُ » النقل ، ويحيزه في نحو « يَبْطِءُ » لأنه مهموز .

\*\*\*

فصل : وإذا وقف على تاء التانيث التزمت التاء ، إن كانت متصلة بحرف كُثِّمَتْ ، أو فعل كَقَامَتْ ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كَأَخْتٍ وَبَيْتٍ . وجاز إقامؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة ، نحو تَمْرَةٌ وَشَجَرَةٌ ، أو ساكن معتل ، نحو صَلَاةٌ وَمُسْلِمَاتٌ . لكن الأرجح في جمع التصحيح كُثِّمَاتٌ ، وفيما أشبهه ، وهو اسم الجمع ، وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديرًا ، فالأول أَوْلَاتٌ ، والثاني كَعَرَفَاتٌ وَأَذْرَعَاتٌ ، والثالث كَهَيْهَاتٌ ، فإنها في التقدير جمع هَيْهَيْة ثم سمي بها الفعل - الوقفُ بالتاء ، ومن الوقف بالإبدال قولهم : « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ » وقولهم : « دَفَنُ اللَّيْثَاءِ مِنَ الْكُرُمَاءِ » وقرأ الكسائي والبرزى ( هَيْهَاءُ )<sup>(٢)</sup> ، والأرجح في غيرهما الوقفُ بالإبدال ،

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل . (٢) من الآية ٣٦ من سورة اللومين .

ومن الوقف بتركة قراءة نافع ، وابن عامر ، وحزة : ( إِنْ شَجَرَتْ )<sup>(١)</sup> ، وقال الشاعر :

٥٥٦ -- وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَى مَسَامَتْ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ

(١) من الآية ٣ من سورة الدخان .

٥٥٦ -- هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وهذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلى ، الراجز للعروف .

اللفظة : « الفلصمة » طرف الحلقوم .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجأك » أنجى : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى لفظ الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجى ، وكفى مضاف و « مسلة » مضاف إليه « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى أيضا « ما » مصدرية « وبعد ما » الواو عاطفة ، والظرف معطوف على الظرف قبله ، وما : مصدرية أيضا « وبعدمت » مثل سابقه إلا أنه أبدل من ألف ما المصدرية هاء ثم أبدل من هذه الهاء تاء في الوقف « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « نفوس » اسم كان ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وعند مضاف و « الفلصمة » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف ، وكان مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية ، وهذا المصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : الله أنجأك بكفى مسلة من بعد كون نفوس القوم عند الفلصمة « وكادت » الواو حرف عطف ، كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « الحرة » اسم كاد مرفوع بالضممة الظاهرة « أن » مصدرية « تدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أمت » مفعول ثانٍ لدعى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « الفلصمة ، ومسلة ، وأمة » حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاء ، بل أبقاها على حالها ، وأما قوله « مت » فإن الأصل « ما » فأبدل :

كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفُلْصَمَتِ  
وَكَادَتِ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمْتُ

\*\*\*

فصل : ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعلُ المملُ بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو : « لَمْ يَغْزُهُ » و « لَمْ يَخْشَهُ » و « لَمْ يَرْمِهِ » ، ومنه : ( لَمْ يَتَسَنَّه )<sup>(١)</sup> ، أو لأجل البناء ، نحو : « اغْزُهُ » و « اخْشَهُ » و « ارمِهِ » ، ومنه : ( فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدَاهُ )<sup>(٢)</sup> ، والهاء في ذلك كله جائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من وَعَى يَعِي ، فإنك تقول « عِهْ » : قال الفاضل : « وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو : يَمِئْ » اه . وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : ( وَلَمْ أَكُ )<sup>(٣)</sup> ، ( وَمَنْ تَقِ )<sup>(٤)</sup> بترك الهاء .

الثاني : « ما » الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرَّتْ ، نحو : عَمَّ ، وَفِيمَ ، وَبِحَيْءٍ مَ جِئْتُ ، فرقاً بينها وبين « ما » الخبرية في مثل « سَأَلْتُ عَمَّا سَأَلْتُ عَنْهُ » فإذا وَقَفْتَ عليها ألحقتها الهاء حفظاً للفتحة

== الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء ، ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات ، وقال ابن جني : « أبدل الألف هاء ، ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء » وذكر أنه عرض هذا التخريج على شيخه أبي على فقبله وارتضاه .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٩ من سورة غافر .

الدالة على الألف ، وَوَجَبَتْ إِنْ كَانَ الْخَافِضُ اسْمًا كَقَوْلِكَ فِي «مَجِيءٌ مَّجْنُوتٌ»  
و «اِقْتِضَاءٌ مَا اقْتَضَى» : مَجِيءٌ مَهْ ، وَاقْتِضَاءٌ مَهْ ، وَتَرْجَعَتْ إِنْ كَانَ حَرْفًا  
نَحْوَ (عَمَّ يَنْتَسَاءُ لُون) <sup>(١)</sup> وَبِهَا قَرَأَ الْبَزِي .

الثالث : كُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةِ بِنَاءٍ دَائِمًا ، وَلَمْ يُشَبَّهِ الْمَعْرَبُ ، وَذَلِكَ كَيَاءِ  
الْمُسْكَلِ ، وَكَهَيٍّ وَهُوَ فَيَمْنُ فَتَحْمَنُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : (مَاهِيَةً) <sup>(٢)</sup> وَ(مَالِيَةً) <sup>(٣)</sup>  
وَ(سُلْطَانِيَّةً) <sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

— ٥٥٧ — \* كَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ \* \*

(١) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ النَّبَأِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١٠ مِنْ سُورَةِ الْقَارِعَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٢٩ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

٥٥٧ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ ، شَاعِرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْمُتَقَارِبِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

\* إِذَا مَا تَرَعَّرَعَ فَيُنَا الْغُلَامُ \*

اللُّغَةُ : «تَرَعَّرَعَ» تَقُولُ «تَرَعَزُ الصَّبِي» أَيْ تَحْرُكُ وَنَشَأُ «الْغُلَامُ» بِضَمِّ الْغَيْنِ ،  
بُزْنَةُ الْغَرَابِ - الصَّبِيِّ ، وَالْأُنْثَى غُلَامَةٌ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ فَرَسًا :

\* تَهْ—أَنْ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ \*

وَيَجْمَعُ الْغُلَامُ عَلَى غُلْمَةٍ وَعَلَى غُلْمَانٍ ، مِثْلُ صَبِيَّةٍ وَمِثْلُ صَبْيَانٍ «فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ  
هُوَ» يَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَسْأَلُهُ أَحَدٌ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَهَرُ وَيَعْرِفُ شَأْنَهُ .

الْإِعْرَابُ : «إِذَا» ظَرْفِيَّةٌ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ «مَا» زَائِدَةٌ «تَرَعَّرَعَ» فَعْلٌ مَاضٍ  
مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَعْمَلٍ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ «فَيُنَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَرَعَّرَعَ  
«الْغُلَامُ» فَاعِلٌ تَرَعَّرَعَ «فَمَا» الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ إِذَا ، وَمَا : حَرْفُ نَفْيٍ «إِنْ»  
زَائِدَةٌ «يُقَالُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ «لَهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُقَالُ =

ولا تدخل في نحو « جاء زيدٌ » لأنه مُعرب ، ولا في نحو « اضرب »  
و « لم يضرب » لأنه ساكن ، ولا في نحو « لا رجل » و « يا زيد » و « من  
قبلُ ومن بعدُ » لأن بناءهن عارضٌ ، وشذ قوله :  
\* أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ \* — ٥٥٨

= « من » اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « هو » هو : ضمير منفصل  
في محل رفع خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل يقال ، والهاء  
هي هاء السكت .

الشاهد فيه : قوله « هو » حيث ألحق هاء السكت بالضمير ، لكونه مبنيًا على  
حركة ، وإنما جى بالهاء مع المبنى على حركة لتبقى حركة البناء - وعى الفتحة - بحالها ،  
نظير الإتيان بها في قوله تعالى ( سلطانيه ) و « ماليه » وهذا إنما يجري على لغة من بنى  
على المفتح ، فأما من لم يفتح في ياء التكلم مثلاً فإنه يقف بالسكون ولا يأتي بهاء السكت ،  
إذ لا فائدة في الإتيان بها حينئذ .

٥٥٨ — هذا الشاهد قد نسبته العيني لأبي ثروان ، ووقع خطأ في التصريح « لأبي  
مروان » وقد ورد أيضاً في أرجوزة متسوبة لأبي الهجنجل . والذي أنشده المؤلف  
بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

\* يَا رَبِّ يَوْمٌ لِي لَا أَظْلَهُ \*

اللغة : « لا أظله » أصله لا أظلل فيه - بالبناء المجهول - فحذف حرف الجر وأوصل  
الفعل إلى الضمير بنفسه « أرمض » أصل هذه للمادة قولهم « رمضت قدم فلان » من  
باب فرح - إذا احترقت بالرمضاء ، وقالوا « أرمض فلان فلانا » إذا أحرقه بالرمضاء  
أيضاً ، وقالوا « أرمضته الرمضاء » أى أحرقته « وأضحى » أى أتعرض للشمس  
في وقت الضحى ، وقال الشيخ خالد - وتبعه الشيخ يس - هو بالبناء المجهول  
كسابقه ، وليس بلازم ، بل الأوفق فيه أن يكون مبنياً للعلوم ، نظير ما في قوله تعالى ،  
( وأنت لا تعلم فيها ولا تضحى ) .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنداء به محذوف ، أى ياهولاء ،  
مثلاً « رب » حرف تكثير وجر شبيه بالزائد « يوم » مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على =



فَلَحِقَتْ مَا بُنِيَ بِنَاءً عَارِضًا ؛ فَإِنَّ « عَلٌ » من باب « قبل وبعد » قاله  
الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة ، ولا في الفعل الماضي ،  
كـ « ضرب » و « قعد » ؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصله وخبراً  
وحالاً وشرطاً .

\*\*\*

مسألة : قد يُعْطَى الوصلُ حُكْمَ الوقف ، وذلك قليل في الكلام ، كثير  
في الشعر ؛ فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي : ( لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ )<sup>(١)</sup>  
( فَبِهِدَاهُمْ أَفْتَدِهِ قُلْ )<sup>(٢)</sup> بإثبات هاء السكت في الدرَج ، ومن الثاني قوله :

== آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لى » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفي « أظله » أظلل : فعل مضارع مبني  
للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل به مفعول  
ثان على التوسع ، أو هو منصوب محلا على نزع الخافض كما قلنا في لغة البيت .  
الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث ألحق هاء السكت كلمة « عل » وهي كلمة مبنية  
بناءً عارضاً ، وذلك شاذ ؛ لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً بناءً دائماً كالضماير .  
وهذا الذى قاله للؤلؤف في هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تبعاً لأبي على  
الفارسي ، ومن العلماء من قال : هذه الهاء ليست هاء السكت ، ولكنها بدل من  
الواو التى هي لام الكلمة ، وذلك لأن أصل « عل » علو - بفتح العين وسكون اللام  
وآخرها واو ، كما جاء في قول الأعشى الباهلى يرئى أخاه لأمه المنتشر :

إِنِّي أَتَتْنِي لِسَانٌ لَا أَسْرُهَا  
مِنْ عُلُوٍّ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ

فلما أراد الشاعر هنا أن يقف على « عل » رد لامها وقبلها هاء ووقف على  
هذه الهاء .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

— ٥٥٩ — \* مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا \* —

٥٥٩ — قد نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى ربيعة بن ضبيع ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْصَبَا  
إِنَّ الدَّبِّيَ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أُسْلِحَبَا  
\* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا \*

ومن هذه الرواية تعرف أن رواية الشاهد على ما في الكتاب وكثير من كتب النحاة قد أصابها شيء من التغيير .

اللمعة : « جدبا » هو القحط ، وأصله بفتح الجيم وسكون الدال « أخصب » نما فيه الزرع وظهر الحصب ، وأصله بفتح الباء مخففة « الدبي » بفتح الدال مقصوراً بزنة الفق — وهو الجراد « للمتون » جمع متن ، وهو الظهر ، وأراد متون الأودية « دبا » مشى شيئاً فيه تؤدة وهيئة « اسلحبا » امتد وانبطح ، وأراد بذلك أنه يملأ البطاح ويعم الوديان « الحريق » أراد النار المشتعلة « القصبا » كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا .

الإعراب : « مثل » هو على هذه الرواية مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق « القصبا » مفعول به لقوله وافق ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة للحريق ، أو في محل نصب حال منه ، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف باجتلاب ألف الوصل فلم تسكن الباء حال الوقف واقعة في الآخر حتى يعاملها هذه المعاملة ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف ، وابن مالك يقول في شأن هذه المسألة « وفشا منتظما » يريد أن معاملة الوصل معاملة الوقف كثير في الشعر ذائع فاش .

أصله الْقَصَبَ - بتخفيف الباء - فَقَدَّرَ الوقفَ عليها ، فشَدَّدهَا ، على حد قولهم في الوقف « هَذَا خَالِدٌ » بالتشديد ، ثم أتى بحرف الإطلاق ، وهو الألف ، وبقي تضعيف الباء .

\*\*\*

### هذا باب الإمالة

وهي : أن تَذْهَبَ بالفتحة إلى جهة الكسرة ؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبَتْ إلى جهة الياء كالفَتْحَى ، وإلا فالْمَالُ الفَتْحَةُ وحدها كِنِعْمَةٍ وَبِسَحَرٍ .  
والإمالة أسبابٌ تقتضيها ، وموانعٌ تُعارض تلك الأسباب ، وموانعٌ لهذه الموانع تحُولُ بينها وبين المنع .  
أما الأسباب فثمانية :

أحدها : كونُ الألف مبدلة من ياء متطرفة ، مثاله في الأسماء الفَتْحَى والهُدَى ، ومثاله في الأفعال هَدَى واشْتَرَى ، ولا يُمَالُ نحو ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم أنياب ؛ لعدم التطرف ، وإنما أميل نحو فِتَاة ونَوَاة ؛ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال .

الثاني : كونُ الياء تَخْلُفُهَا في بعض التصاريف كالف مَلْهَى وأَرْطَى وَحُبْلَى وَغَزَا ؛ فهذه وشبهها تُمَالُ ؛ لقولهم في التثنية : مَلْهَيَان ، وَأَرْطَيَان ، وَحُبْلَيَان ، وفي الجمع حُبْلَيَات ، وفي البناء للمفعول : غَزَيَ ، وعلى هذا فيشكل قولُ الناظم : إن إمالة ألف ( تَلَا ) في ( وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا )<sup>(١)</sup> لمناسبة إمالة ألف ( جَلَاهَا )<sup>(٢)</sup> ، وقوله وقولُ ابْنِهِ : إن إمالة ألف ( سَجَا )<sup>(٣)</sup> لمناسبة

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٣ من سورة الشمس .

(٣) من الآية ١ من سورة الضحى .

## الإمالة

إمالة (قَلَى) <sup>(١)</sup>، بل إمالتها لقولك : قُلَى ، وسُجِي .  
ويستثنى من ذلك ما رُجُوهُ إلى الياء مختص بلفظة شاذة ، أو بسبب مجازة  
الألف لحرف زائد ؛ فالأول كرجوع ألف « عَصَا » و « قَفَا » إلى الياء في قول  
هُذَيْل إذا أضافوها إلى ياء المتكلم : عَصَى وَفَى ، والثاني كرجوعها إليها إذا  
صَغُرَ أَفْقِيل : عَصِيَّة وَفَى ، أو جُمِعَا على فَعُول فَعِيل : عَصِي وَفَى .

الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى  
قولك فَلْتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باع  
وكال وهاب ، أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات في لغة من قال ميتٌ  
بالكسر ، بخلاف نحو قَالَ وَطَالَ وَمَاتَ في لغة الضم .  
الرابع : وقوع الألف قبل الياء ، كبايعته وسأيرته ، وقد أهمله الناظم  
والأكثرون .

الخامس : وقوعها بعد الياء ، متصلة كبيكان ، أو منفصلة بحرف كشَيْبَان  
وجادت يداه ، أو بحرفين أحدهما الهاء ، نحو دخلت بيتها .  
السادس : وقوع الألف قبل الكسرة ، نحو عَالِمٍ وَكَاتِبٍ .

السابع : وقوعها بعدها منفصلة : إمَّا بحرف نحو كتاب وسلاح ، أو بحرفين  
أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضربها ، أو ساكن نحو شِمْلَالٍ وَسِرْدَاحٍ ،  
أو بهذين وبالماء ، نحو دِرْهَمَاكَ .

الثامن : لإرادة التنباسب ، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها ،  
أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب ؛ فالأول كرايت عماداً ، وقرأت كتاباً ،

---

(١) من الآية ٢ من سورة الضحى .

واللناني كثرة أبي عمرو والأخوين (وَالضُّحَى) <sup>(١)</sup> بالإمالة مع أن أنفها عن  
واو الضَّحْوَةِ لمناسبة (سَجَا) <sup>(٢)</sup> و (قَلَى) <sup>(٣)</sup> وما بعدها .

\*\*\*

وأما الموانع ثمانية أيضاً ، وهي : الراء ، وأحرف الاستعلاء السبعة ، وهي  
الخاء ، والغين ، المعجمتان ، والصاد ، والضاد ، الطاء ، والظاء ، والقاف .

وَشَرَطُ الْمَنْعِ بِالرَّاءِ أَمْرَانِ : كَوْنُهَا غَيْرَ مَكْسُورَةٍ ، وَاتِّعَالُهَا بِالْأَلْفِ :  
إِمَّا قَبْلَهَا نَحْوَ فِرَاشٍ وَرَاشِدٍ ، أَوْ بَعْدَهَا ، نَحْوَ هَذَا حَارٍ ، وَرَأَيْتُ حِمَارًا ،  
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْوَاوَ خُرَّةَ الْمَفْصُولَةِ بِحَرْفِ نَحْوِ « هَذَا كَافِرٌ » كَلْتَصِلَةِ .

وَشَرَطُ الِاسْتِعْلَاءِ الْمَتَقَدِّمِ عَلَى الْأَلْفِ أَنْ يَتَّصِلَ بِهَا ، نَحْوَ صَالِحٍ وَضَامِنٍ  
وَطَائِبٍ وَظَالِمٍ وَغَائِبٍ وَخَالِدٍ وَقَاسِمٍ ، أَوْ يَنْفَصِلَ بِحَرْفِ نَحْوِ غَنَائِمٍ ، إِلَّا إِنْ  
كَانَ مَكْسُورًا ، نَحْوَ طِلَّابٍ وَغِلَّابٍ وَخِيَامٍ وَصِيَامٍ ؛ فَإِنْ أَهْلُ الْإِمَالَةِ يَمِيلُونَهُ ،  
وَكَذَلِكَ السَّاكِنُ بَعْدَ كَسْرَةٍ ، نَحْوَ مِصْبَاحٍ وَإِصْلَاحٍ وَمِطْوَاةٍ ، وَمِثْلَانَةٍ - وَهِيَ  
الَّتِي لَا يَمِيشُ لَهَا وَلَدٌ <sup>(٤)</sup> - وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يَنْزِلُ هَذَا مَنْزِلَةَ الْمَكْسُورِ .

وَشَرَطُ الْوَاوِ خُرَّةَ عَنْهَا كَوْنُهَا : إِمَّا مُتَّصِلًا كَسَاخِرٍ ، وَحَاطِبٍ ، وَحَاطِلٍ ،  
وَنَاقِيفٍ ، أَوْ مُنْفَصِلًا بِحَرْفِ كِنَافِقٍ ، وَنَافِيعٍ ، وَنَاقِيقٍ ، وَبَالِغٍ ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ  
كَوَائِقِقٍ وَمُنَاشِيطٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَمِيلُ هَذَا أَيْضًا إِلَى الِاسْتِعْلَاءِ .

(١) من الآية ١ من سورة الضحى .

(٢) من الآية ٢ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٤) انظر إلى قول الشاعر :

يُبْفِثُ الطَّيْرُ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مِثْلَانَةٌ نَزُورُ

وَمَشَرَطُ الإِمَالَةِ الَّتِي يَكْفُهَا الْمَانِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ سَبَبُهَا كَسْرَةً مُقَدَّرَةً وَلَا يَاءَ مُقَدَّرَةً ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ الْمُقَدَّرَ هُنَا لِكَوْنِهِ مُوجُودًا فِي نَفْسِ الْأَلْفِ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَامٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا أَوْ مُتَأَخِّرٌ عَنْهَا ، فَهِنَّ تَمَّ أَمِيلٌ نَحْوُ خَافٍ وَطَابٍ وَحَاقٍ وَزَاغٍ .

\*\*\*

مَسْأَلَةٌ : يُؤَثِّرُ مَانِعُ الإِمَالَةِ إِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا ، وَلَا يُوَثِّرُ سَبَبُهَا إِلَّا مُتَّصِلًا ؛ فَلَا يُمَالُ نَحْوُ « أَتَى قَاسِمٌ » لَوْجُودِ الْقَافِ ، وَلَا « لَزِيدٌ مَالٌ » لِانْفِصَالِ السَّبَبِ . هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِ النَّاظِمِ وَابْنِهِ ، وَعَلَيْهِمَا اعْتِرَاضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا مَثَلًا بِـ « أَتَى قَاسِمٌ » مَعَ اعْتِرَافِهِمَا بِأَنَّ الْيَاءَ الْمُقَدَّرَةَ لَا يُوَثِّرُ فِيهَا الْمَانِعُ ، وَالِاسْتِعْلَاءُ فِي هَذَا النَّوْعِ لَوْ اتَّصَلَ لَمْ يُوَثِّرْ ، وَالْمَثَالُ الْجَيِّدُ « كِتَابُ قَاسِمٍ » .

وَالثَّانِي : أَنَّ نَصُوصَ النُّحَوِيِّينَ مُخَالَفَةٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَكَمِينَ .

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي مُقَرَّبِهِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَسْبَابَ الإِمَالَةِ - مَا نَصَّهُ : وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْكَسْرَةُ مُتَّصِلَةً أَمْ مُنْفَصِلَةً ، نَحْوُ « لَزِيدٌ مَالٌ » إِلَّا أَنَّ إِمَالَةَ الْمُتَّصِلَةِ كَائِنَتْ مَا كَانَتْ أَقْوَى . وَقَالَ أَيْضًا : وَإِذَا كَانَ حَرْفُ الْاسْتِعْلَاءِ مُنْفَصِلًا عَنِ الْكَلِمَةِ لَمْ يَمْنَعِ الإِمَالَةَ إِلَّا فِيمَا أَمِيلٌ لِكَسْرَةٍ عَارِضَةٍ ، نَحْوُ « بِمَالٍ قَاسِمٌ » أَوْ فِيمَا أَمِيلٌ مِنَ الْأَلْفَاتِ الَّتِي هِيَ صِلَاتُ الضَّمَائِرِ ، نَحْوُ « أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَهَا قَبْلَ » انْتَهَى ، وَلَوْلَا مَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لَحَلَّتْ قَوْلُهُ فِي النَّظْمِ :

\* وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ \*

عَلَى هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ؛ لِإِشْمَارِ « قَدْ يَفْعَلُ » فِي عَرَفِ الْمُصَنِّفِينَ بِالتَّقْلِيلِ .

\*\*\*

وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة ؛ فإنها تمنع المستعلى والراء أن يمنعا ، ولهذا أميل ( وَكَلَى أَبْصَارِهِمْ )<sup>(١)</sup> و ( إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ )<sup>(٢)</sup> مع وجود الصاد والفتن ، و ( إِنَّ كِتَابَ الْأَنْزَارِ )<sup>(٣)</sup> مع وجود الراء المفتوحة ، و ( دَارُ الْقَرَارِ )<sup>(٤)</sup> مع وجودهما ، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة ، سمع سيديويه الإمالة في قوله :

— ٥٦٠ — عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنِّي بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ \*

\*\*\*

(١) من الآية ٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٨ من سورة الطنفيين .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة غافر .

٥٦٠ — هذا الشاهد من كلام هدية بن خشرم العذري ، يهجو رجلا من بني نمير بن قادر ، وقد وقع للشيخ خالد تسمية قائل الشاهد سماعة النعاعى ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* بِمَنْهُمْ جَوْنُ الرَّبَابِ سَكُوبِ \*

اللغة : « منهمر » أراد مطراً كثيراً ، تقول : انهمل للمطر ، وانهمر ، ومعناه نزل بشدة وسال وتتابع نزوله ، وفي القرآن الكريم : ( ففتحنا أبواب السماء بماء منهمر ) « جون الرباب » الجون - بفتح الجيم وسكون الواو - الأسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض ، فهو من الأضداد ، والرباب - بفتح الراء - السحاب ، ويكنى بسواد السحاب عن كثرة ما يحمل من المطر .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الله » اسم عسى مرفوع بالضمة الظاهرة « يغنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً . تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، والجملة في محل نصب خبر عسى « عن » حرف جر « بلاد » مجرور بمن ، وبلاد مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « قادر » مضاف إليه « بمنهمر » جار ومجرور متعلق بقوله يغنى « جون » نعت أول لمنهمر ، =

فصل : تُمَالِ الفتحَة قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وَشَرَطُهَا أَنْ لَا تَكُونَ فِي حَرْفٍ ،  
ولَا فِي اسْمٍ يُشَبِّهُ ؛ فَلَا تُمَالُ « إِلَّا » لِأَجْلِ الْكَسْرِ ، وَلَا نَحْوِ « قَلِي »  
لِلرَّجُوعِ إِلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ « عَلَيْكَ » وَ « عَلَيْهِ » وَلَا « إِلَى » لِاجْتِمَاعِ الْأَمْرَيْنِ  
فِيهَا ، وَيَسْتَنَتْنِي مِنْ ذَلِكَ « هَا » وَ « نَا » خَاصَّةً ؛ فَإِنَّهُمْ طَرَدُوا الْإِمَالََةَ فِيهِمَا  
فَقَالُوا « مَرَبْنَا وَبِهَا » وَ « نَظَرْنَا إِلَيْهَا وَإِلَيْهَا » وَأَمَّا إِمَالَتُهُمْ « أَنِّي » وَ « مَتَى »  
وَ « بَلَى » وَ « لَا » فِي قَوْلِهِمْ « أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا » فَشَازَّ مِنْ وَجْهَيْنِ : عَدَمُ  
التَّمَكُّنِ ، وَانْتِفَاءُ السَّبَبِ .

والثاني : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وَكَوْنِ الْفَتْحَةِ فِي غَيْرِ يَاءٍ ،  
وَكَوْنِهَا مُتَّصِلَتَيْنِ نَحْوِ « مِنَ الْكَبِيرِ » أَوْ مُفْصَلَتَيْنِ بَسَا كُنْ غَيْرِ يَاءٍ نَحْوِ « مِنْ  
عَمْرٍو » بِخِلَافِ نَحْوِ « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْغَيْرِ » وَمِنْ قَبْحِ السَّيْرِ ، وَمِنْ غَيْرِكَ  
وَاشْتِرَاطِ النَّظْمِ تَطَرُّفَ الرَّاءِ سَرْدُودَ بِنَصِ سَيَبُويَهٍ عَلَى إِمَالَتِهِمْ فَتَحَةَ الطَّاءِ مِنْ  
قَوْلِكَ « رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَّاحٍ » .

والثالث : هاء التأنيث ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا فِي الْوَقْفِ خَاصَّةً كَرَحْمَةِ وَنِعْمَةٍ ؛  
لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتفاقهما : فِي الْخُرُوجِ ، وَالْمَعْنَى ، وَالزِّيَادَةِ ،

== وهو مضاف و « الرباب » مضاف إليه ؛ وقد عرفت أن إضافة الوصف إلى فاعله  
لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً « سكوب » نعت ثانٍ لتهنير .

الشاهد فيه : استشهد به المؤلف على أن سيبويه سمع من العرب من يميل كلمة  
« قادر » فِي هَذَا الْبَيْتِ مَعَ وَجُودِ الْفَصْلِ بَيْنِ الْأَلْفِ وَالرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ بِحَرْفٍ  
وهو الدال .

ويستشهد به أيضاً على مجيء خبر عسى فعلا مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية ،  
وهو نادر ، والكثير اقترانه بها ، وقد أنشدناه فِي بَابِ أَعْمَالِ الْمَقَارَبَةِ لِذَلِكَ .



والتطرف ، والاختصاص بالأسماء ، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً ، نحو (كِتَابِيَّة) <sup>(١)</sup> والصحيح المنع ، خلافاً لشعاب وابن الأنباري .

\*\*\*

#### هذا باب التصريف

وهو : تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ؛ فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . والثاني كتغيير قولٍ وغزوٍ إلى قالٍ وغزَا ، ولهذين التغيرين أحكامٌ كالصححة والإعلال ، وتسمى تلك الأحكام عِلْمُ التصريف ، ولا يدخل التصريف في الحروف ، ولا فيما أشبهها وهي الأسماء المتوَعَّلَّةُ في البناء والأفعال الجامدة ؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولامه ، وَقَدْ وَبَلَ ، وما أشبه الحرف كناء قت ، و « نا » من « قنا » ، وأما ما وُضِعَ عَلَى أكثر من حرفين ثم حُذِفَ بعضُهُ فيدخله التصريف ، نحو يَدٍ وَدَمٍ في الأسماء ، ونحو « قِ زَيْدًا » و « قُمَ » و « بَعِ » في الأفعال .

\*\*\*

فصل : ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد ، وأَقْلَهُ الثلاثي كرجل ، وغايته الخماسي كسَفَرَجَل ، وما بينهما الرباعي كجَعْفَرٍ ، وإلى مَزِيدٍ فيه وغايته سبعة كاستَخْرَاجٍ ، وأمثله كثيرة في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر .

وأبنية الثلاثي أَحَدَ عَشَرَ ، والقسمة تقتضي اثني عشر ؛ لأن الأول واجب الحركة ، والحركات ثلاثٌ ، والثاني يكون محركاً وساكناً ؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر ،

(١) من الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وأمثلتها: فَلَسْتُ ، قَرَسْتُ ، كَتِفْتُ ، عَضُدْتُ ، حَبَرْتُ ، عَنَبْتُ ، لَبِلْتُ ، قُفِلْتُ ، صُرِدْتُ ، دُئِلْتُ ، عُنُقْتُ ، والمهمل منها فُعِلْتُ .

وأما قراءة أبي السمال : ( والسما ذَاتِ الْحُبُكِ ) <sup>(١)</sup> بكسر الحاء وضم الباء ، فحقيل : لم تثبت ، وقيل : أتبع الحاء للثاء من ذات ، والأصلُ ( حُبُكِ ) بضمين وقيل : على التداخل في حرفي الكلمة ، إذ يقال : حُبُكِ — بضمين — وَحِيْلُكِ — بكسرتين .

وزعم قومٌ إهمال فُعِلَ أيضاً ، وأجابوا عن دُئِلَ وَرُئِمَ بأنهما منقولان من الفعل ، واحتج المثبتون بوُعِلَ لغة في الوَعِلَ ، وإنما أهمل أو قلَّ لتقصدهم تخصيصه بفعل المفعول .

والرابعُ الجردُ مفتوحُ الأول والثالث كَجَعَفَرُ ، ومكسورها كزَبْرَجُ ، ومضمومهما كدُمُلُج ، ومكسور الأول مفتوح الثاني كقَطِطُجَل ، ومكسور الأول مفتوح الثالث كدِرْهَمُ .

وزاد الأَخْفَشُ والسَّكُوفِيون مضمومَ الأول مفتوحَ الثالث كجَحْذَبُ ، والخباز أنه فرع من مضمومهما ، ولم يُسَمَّعْ في شيء إلا وسمع فيه الضم كجَحْذَبٍ ، وَطُحْطَبٍ ، وَجُرْشَعٍ ، ولم يسمع في بُرْئَيْنِ وَبُرْجُدٍ وَعُرْطُ إِلَّا الضمُّ .

واللخاسي الجرد أربعة ، أمثلتها : سَقَرَجَل ، جَحْمَرِشٌ ، قِرْطَعَبٌ ، قَدَّعِلٌ .

فجملَةُ الأوزان المتفق عليها عشرون ، وما خرجَ عما ذكرناه من الأسماء العربية الوضع فهو مُفَرَّغٌ عنها ؛ إما بزيادة كَمُنْطَلَقٌ وَنُحْرُ نَجْمٍ ، أو بنقص أصل

(١) من الآية ٧ من سورة الداريات . والحبك ، طرائق النجوم .

كيدٍ ودمٍ ، أو بنقص حرف زائد كـ « مَلَبِطٍ » أصله عَلَابِطٌ ؛ بدليل أنهم نطقوا به ، وأنهم لا يوالون بين أربع محركات ، أو بتغيير شكل ، كتغيير مضموم الأول والثالث : بفتح ثالثة في نحو جُنْدَب ، وبكسر أوله في نحو خَرْفَع ، كتغيير مكسورهما بضم ثالثة في زُئْبُر ، وأما سَرَخَسُ وَبَلَخَشُ فأعجميان .

\*\*\*

فصل : وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد ، وأقله ثلاثة كضربَ ، وأكثره أربعة كدخَرَج . وإلى مزيد فيه ، وغايته ستة كاستخرجَ ، وأوزانه كثيرة .

وأوزانُ الثلاثي ثلاثة : كضربَ وَعَلِمَ وَظَرُفَ ، وأما نحو ضَرِبَ - بضم أوله وكسر ثانيه - فمن قال : « إنه وزن أصلي » مستدلاً بأن نحو جُنَّ وَبُهَّتَ وَطُلَّ دُمُهُ ، وَأُهْدِرَ ، وَأُولِعَ بكذا ، وَعُنِيَ بحاجتي ، بمعنى اعتنى<sup>(١)</sup> بها ، وَزُهِىَ علينا ، بمعنى تسكَّبرَ لم تستعمل إلا مبنية المفعول - عدّه رابعاً ، ومن قال : « إنه فرعٌ من فعل الفاعل » مستدلاً بترك الإدغام في نحو : سُويِرَ ، لم يعدّه .

وللرباعي وزنٌ واحدٌ كدخَرَجَ ، ويأتي في دُخْرِجَ - بالضم - الخلافُ في فعل المفعول .

\*\*\*

(١) أما « عني فلان كذا » بمعنى قصده ، فإنه مبني للفاعل .

## فصل

في كيفية الوزن ، ويسعى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء ، فالعين ، فاللام ، مُعْطَاة ما لموزونها من تحرك وسكون  
فيقال في فُلَس : فَعَلَ ، وفي ضَرْب : فَعَلَ ، وكذلك في قَامَ وَشَدَّ ؛ لأن أصلهما  
قَوْمَ وَشَدَدَ ، وفي عِلْم : فَعَلَ ، وكذلك في هَابَ وَمَنَّ ، وفي ظَرُفَ : فَعَلَ ،  
وكذلك في طَالَ وَحَبَّ .

فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت لاماً ثانية في الرباعي ، فقلت في جعفر  
فَعَّلَل ، وثانية وثالثة في الخماسي فقلت في جَحْمَرٍ ش : فَعَّلَل .

ويقابل الزائد بلفظه ، فيقال في أَكْرَمَ ، وَبَيَّطَرَ ، وَجَهَّوَرَ : أَفْعَلَ وَفَعَّلَ  
وَفَعُولَ ، وفي اقْتَدَرَ : افْتَعَلَ ، وكذلك في اصْطَبَرَ وَأَدَّكَرَ ، لأن الأصل :  
اصْتَبَرَ وَأَذْتَكَّرَ ، وفي اسْتَخْرَجَ : اسْتَفْعَلَ .

إلا أن الزائد إذا كان تكراراً لأصل فإنه يقابل عند الجمهور بما قبول  
به ذلك الأصل ، كقوالك في حِلْتَيْتَ ، وَسُحُنُونِ ، وَاغْدَوْدَنَ : فِعْلِيلَ ،  
وَفُعُولَ ، وَاْفَعُوْعَلَ .

وإذا كان في الموزون تحويل أو حذف أتيت بمثله في الميزان ، فتقول في ناء :  
قَلَعَ ، لأنه من نأى ، وفي الحادى : عَالَفَ ؛ لأنه من الوحدة ، وتقول في يَهَبُ  
يَعْلُ ، وفي يَبْعُ : فِلَ ، وفي قاضٍ : فاعٍ .

\*\*\*

## فصل

فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله :

لِحَرْفٍ إِنْ يَلْزَمَ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي  
لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتُذِي

وفي التعريفين نظر : أما الأول فلأن الواو من « كَوَّكِبَ » ، والنون من « قَرَنُفُل » زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يسقطان .

وأما الثاني فلأن الفاء من « وَعَدَ » والعين من « قَالَ » واللام من « غَزَا » أصول مع سقوطهن في « يَعِدُ » و « قُلْ » و « لَمْ يَغْزُ » .

وتحريرُ القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، ثم الزائد نوعان : تكرار لأصل ، وغيره .

فالأول لا يختصُّ بأحرف بعينها ، وشرطه أن يماثل اللام كجَلَبَبَ وجَلَبَابِ أو العين : إما مع الانصال كقَتَّلَ ، أو مع الانفصال بزائد كعَقَقَلْ ، أو تماثل الفاء والعين كمرَمَرَسَ ، أو العين واللام كصَمَحَمَحَ ، وأما الذي يماثل الفاء وحدها كقَرَقَفَ وسُنْدُسَ ، أو العين المفصولة بأصل كحَدَرَدَ - فأصلي .

وإذا بُنِيَ الرباعي من حرفين فإن لم يصحَّ إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كسَمِسَمَ ، وإن صحَّ كَلَمَلَمَهُ وَلَمَلَمَهُ ، فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف مماثل للثاني ، وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شيء ، وقال بقية البصريين : أصل .

والنوع الثاني يختصُّ بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أَرْبَعُ مرات<sup>(١)</sup> قال :

(١) وجمعها أبو العلاء المعري في قوله « التناهي ممر » وقوله « تهاوني أسلم » وقد جمعها بعض النحاة في قوله « اليوم تنساه » وقيل : إن هذا طيرة للتعليمين .

هَمَلًا وَتَسْلِيمًا ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهْ نِهَآيَةً مَسْئُول ، أَمَانٌ وَتَسْهِيل  
فَتَزَادُ الْأَلْفُ بِشَرْطِ أَنْ تَصْحَبَ أَكْثَرُ مِنْ أَصَابِينَ ، كَضَارِبَ ، وَعِمَادَ ،  
وَعَضْبِي وَسُلَاحِي ، بِخِلَافِ نَحْوِ : قَالَ وَغَزَا .

وَتَزَادُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا : مَا ذَكَرَ فِي الْأَلْفِ . وَالثَّانِي :  
أَنْ لَا تَكُونِ الْكَلِمَةُ مِنْ بَابِ سَمَسٍ ، وَالثَّالِثُ : أَنْ لَا تَتَصَدَّرَ الْوَاوُ مُطْلَقًا  
وَلَا الْيَاءُ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَصُولٍ فِي غَيْرِ مُضَارِعٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ صَيَّرَ ، وَجَوَّهَرَ ،  
وَقَضَيْبَ ، وَعَجُوزَ ، وَحِذْرِيَّةَ ، وَعَرَقُوَّةَ ، بِخِلَافِ نَحْوِ بَيْتَ ، وَسَوَّطَ ، وَيُؤْيُؤُ ،  
وَوَعُوَّةَ ، وَوَرَنْتَلْ ، وَيَسْتَقْمُورَ .

وَتَزَادُ الْمِيمُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ أَيْضًا ، وَهِيَ : أَنْ تَتَصَدَّرَ ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهَا ثَلَاثَةُ  
أَصُولٍ فَقَطْ ، وَأَنْ لَا تَلْزِمَ فِي الْإِشْتِقَاقِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ مَسْجِدَ وَمَنْسَجَ ، بِخِلَافِ  
نَحْوِ ضِرْغَامَ ، وَمَمْدَ ، وَمَرْزُجُوشَ ، وَمِرْعَزَ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : « ثَوْبٌ مُمْرَعَزٌ »  
فَأَمْتَبَتُوهَا فِي الْإِشْتِقَاقِ .

وَتَزَادُ الْهَمْزَةُ الْمَصْدَرَةُ بِالشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، نَحْوُ أَفْكَالٍ وَأَفْضَلٍ ، بِخِلَافِ  
نَحْوِ كُنْأَبِيلٍ وَأَكْلٍ وَإِسْطَبِيلٍ .

وَتَزَادُ الْمُتَطَرِّفَةُ بِشَرْطَيْنِ ، وَهِيَ : أَنْ تَسْبِقَهَا أَلْفٌ ، وَأَنْ تُسَبِّقَ تِلْكَ الْأَلْفُ  
بِأَكْثَرِ مِنْ أَصْلَابِينَ ، نَحْوُ خَمْرَاءَ وَعِلْبَاءَ وَقُرْفُصَاءَ بِخِلَافِ نَحْوِ مَاءٍ وَشَاءَ  
وَبَفَاءَ وَأَبَفَاءَ .

وَتَزَادُ النُّونُ مُتَأَخِّرَةً بِالشَّرْطَيْنِ ، نَحْوُ عُثْمَانَ وَعَضْبَانَ ، بِخِلَافِ نَحْوِ  
أَمَانَ وَسِفَانٍ .

وَتَزَادُ مُتَوَسِّطَةٌ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ تَوْسِطَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ بِالسُّوِيَّةِ ، وَأَنْ  
تَكُونَ سَاكِنَةً ، وَأَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَدْغَمَةٍ ، وَذَلِكَ كَمَصْنَعَرٍ وَعَقَنْقَلٍ وَقَرَنْقَلٍ  
وَحَبْنَطِيٍّ وَوَرَنْتَلٍ ، بِخِلَافِ عَذْبَرٍ وَغُرَنْبَقٍ وَجَحْنَسٍ .

وتزاد مُصَدَّرَةٌ في المضارع .

وتزاد التاء في التأنيث كقائمة ، والمضارع كتقوم ، والمطاوع كتعلم وتُدَخَّرُج والاستفعل والتفعل والافتعال وفروعن .

وتزاد السين في الاستفعل ، وأهملها الناظم وابنه .

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمهات وأهراق ، وطيسل للكثير ، بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة والطيس<sup>(١)</sup> .

وأما تمثيلُ الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو « لِمَه » و « لم ترَه » ولللام بـ « بذلك » و « تلك » فردودٌ ؛ لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها .

وما خلا من هذه القيودُ حكم بأصله ، إلا إن قامت حُجَّةٌ على الزيادة ، فلذلك حكم بزيادة همزتي شمأل واحببنا ، وميمى دلامص وابنم ، ونونى حنظل وسنبُل ، وتاءى مَلَكُوت وعِفريت ، وسينى قُدُموس وأَسْطاع ، لسقوطها في الشمول والحبط والدلاصة والبنوة والملك والعقر - بفتح أوله وهو التراب - والقدم والطاعة ، وفي قولهم « حَظَلَّتِ الإِبِلُ » إذ آذاها أكل الحنظل ، و « أُسْهِبَ الزرع » . وبزيادة نونى نَرَجِس وهُنْدَلِيع ، وتاءى تَنْصُب وتُخَيَّب لا تنفاء فَعِلِل وفَعْلَل وفَعْلَل وفَعْلَل .

\*\*\*

(١) من ذلك قول روبة بن العجاج .

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ السَّكْرَامُ لَيْسِي

## فصل

## في زيادة همزة الوصل

وهي : همزة سابقة موجودة في الابتداء منقودة في الدَّرَج .  
ولا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا حرفٍ غير أل ، ولا في ماضٍ ثلاثي كأمرَ  
وأخذ ، ولا رباعي كأكرم وأعطى ، بل في الخماسي كأنطلق ، والسداسي كاستخرج ،  
وفي أمرها ، وأمر الثلاثي كاضرب ، ولا في اسمٍ إلا في مصادر الخماسي والسداسي  
كالانطلاق والاستخراج .

قالوا : وفي عشرة أسماء محفوظة ، وهي : اسمٌ ، وأست ، وأبنتُ ، وأبنةٌ ،  
وأمرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنتان ، وإيْنُ المخصوص بالقسم ؛ وينبغي أن  
يزيدوا « أل » الموصولة ؛ وإيْنُ لغة في ايمن ، فإن قالوا : هي أيمن فحذفت اللام  
قلنا : وابنم هو ابن فزيدت الميم .

مسألة — لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبعُ حالات ، وجوب الفتح في  
المبدوء بها أل ، ووجوبُ الضم في نحو أنطلق وأستخرج مبنيين للفعل  
وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو أقتل ، أكتب ، بخلاف أمشوا  
أقضوا ، ورجحان الضم على الكسر فيما عرَضَ جعلُ ضمة عينه كسرة من  
نحو أغزى ، قاله ابن الناطم ، وفي تسكيلة أبي على أنه يجب لإشمام ما قبل ياء  
المخاطبة وإخلاصُ ضم الهمزة ، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة  
المُشَمَّة ، ورجحانُ الفتح على الكسر في ايمن وابنتُ ، ورجحانُ الكسر على الضم  
في كلمة اسم ، وجوازُ الضم والكسر والإشمام في نحو اختارَ وانقادَ مبنيين  
للفعل ، ووجوب الكسر فيما بقي ، وهو الأصل .

مسألة — لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام



كما حذفت الهمزة المكسورة نحو (اتَّخَذْنَاَهُمْ سُخْرِيًّا) <sup>(١)</sup> (اسْتَفْقَرْتُ لَهُمْ) <sup>(٢)</sup> وهو الأصل ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا تحقق ، لأن همزة الوصل لا تثبت في الدّرج إلا ضرورة كقوله :

— ٥٦١ — \* أَلَا لَا أَرَىٰ لِإِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً \*

بل الوجه أن تُبدّل ألفاً ، وقد تُسَمَّلُ مع القصر ، تقول « آحَسَنُ عِنْدَكَ » و« آيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ » بالمد على الإبدال راجعاً ، وبالتسهيل مرجوحاً ، ومنه قوله :

(١) من الآية ٦٣ من سورة ص (٢) من الآية ٦ من سورة النّافقين .  
— ٥٦١ — لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَنِيٍّ وَمِنْ جُمْلٍ \*

اللمعة : « شيمة » بكسر الشين - هي الخليقة والسجية والطبيعة ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٧٩ ، وتجمع الشيمة على شيم - بكسر الشين وفتح الياء ، انظر شرح الشاهد رقم ٦٨ « حدثان الدهر » بفتحات - أى صروف الدهر وأحداثه « جمل » بضم الجيم وسكون الميم - اسم امرأة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « لا » حرف نفي « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « اثنين » مفعول أول لأرى « أحسن » مفعول ثان لأرى « شيمة » تمييز « على حدثان » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وحدثان مضاف و « الدهر » مضاف إليه مجرور بالسكسة الظاهرة « مني » جار ومجرور متعلق بأحسن « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « جمل » مجرور بمن ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق . الشاهد فيه : قوله « اثنين » فإن الهمزة في أوله في أصلها همزة وصل ، ومن حق همزة الوصل أن تسقط في درج الكلام ، وقد أثبتنا الشاعر في هذا البيت في درج الكلام حين اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وينسب لقيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بَنَتْ وَتَسْكُنُ الْوُشَاةَ قَمِينُ

— ٥٦٢ — \* أَلْحَقْ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ \*

٥٦٢ — لم ينسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيوييه ( ج ١ ص ٤٦٨ ) وقد نسبته هو والأعلم إلى عمر بن أبي ربيعة . ونسبه العيني إلى حسان بن يسار العلبي ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرُ \*

اللغة : « الرباب » بفتح الراء ، بزنة السحاب - أصله السحاب ، وقد سماوا به النساء « تباعدت » صارت بعيدة من دارك بحيث يتمذر عليك الاجتماع والتلاقى « انبت » انقطع « حبل » أصل الحبل معروف ، وقد كثر استعمالهم هذه الكلمة في معنى أواضر المودة وأسباب الاجتماع والألفة « أن قلبك طائر » كنى بهذه العبارة عن ذهاب عقله حزنا ، أو عن شدة خفقانه واضطرابه ، وانظر إلى قول قيس :

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةٌ قِيلَ يُغْدَى بِلَيْلِي الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ  
فَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ ، فَأَضْحَتْ تَجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

الإعراب : « أَلْحَقْ » الهمزة للاستفهام ، الحق : هو منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وليس مرفوعا ، ولا هو مبتدأ كما قال العيني والعبان ، وانظر في شرح هذه الكلمة وبيان مذاهب العلماء فيها شرح الشاهد رقم ٢٥٦ « إن » حرف شرط جازم « دار » فاعل بفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، وتقدير الكلام : إن تباعدت دار الرباب تباعدت ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، ودار مضاف و « الرباب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تباعدت » تباعد : فعل مضاف ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الرباب ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « أو » حرف عطف « انبت » فعل ماضٍ معطوف على تباعدت « حبل » فاعل انبت « أن » حرف توكيد ونصب « قلبك » قلب : اسم أن ، وقلب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « طائر » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير : أفى الحق طيران قلبك . = ( ٢٤ — أوضح السالك ٤ )

وقد قرئ بها في نحو (آلذَّكَرَيْنِ) <sup>(١)</sup> (آلآن) <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

### هذا باب الإبدال

الأحرفُ التي تُبدَل من غيرها إبدالاً شائعاً لغوياً - يرادغام تسمعة ، يجمعها « هَدَأْتُ مُوْطِياً » وخرج بقولنا « شَائِئاً » نحو قولهم في « أَصَيَّلَانَ » تصغير أصيل على غير قياس ، وفي « اضْطَجَعَ » ، وفي نحو « عَلِيٍّ » في الوقف : أَصَيَّلَالَ وَالطَّجَعَ ، وَعَلَجَ ، قال :

\* وَقَفْتُ فِيهَا أَصَيَّلَالاً أَسْأَلُهَا \* — ٥٦٣

= الشاهد فيه : قوله « أَلْحَقْ » حيث نطق الشاعر بهمزة أل في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر . وهذا هو التسهيل ، وهو قليل في مثل هذا ، والكثير إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام ألفا .

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٩١ من سورة يونس .

٥٦٣ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١

صفحة ٣٦٤ ) والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* عَيْتٌ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ \*

اللغة : « أَصَيَّلَا » الأصيل - بفتح الهمزة ، بزنة الأمير - وقت العشي ، وقد جمعه الشاعر أولاً على أَصَيَّلَانَ ، مثل رَغِيف ورَغْدَان ، ثم صغره على أَصَيَّلَانَ - بضم الهمزة وفتح الصاد - ثم قلب النون في آخره لاما « عَيْت » عجزت وضعفت ، ويروى في مكانه « أَعَيْت » والعنى واحد « الربع » المنزل ، والدار .

الإعراب : « وَقَفْتُ » وقف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « فِيهَا » جان ومجرور متعلق بوقف « أَصَيَّلَا » ظرف زمان منصوب بقوله وقفت « أَسْأَلُهَا » أسألت : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد

وقال :

٥٦٤ — \* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَّجَعُ \*

== إلى الدار مفعول به « عيت » عى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار « جواباً » جعله التبريزي مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير : عيت عن أن نجيب جواباً « وما » الواو واو الحال ، ما : حرف نفي « بالربيع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر زائد « أحد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .  
الشاهد فيه : قوله « أصيلاً » حيث أبدل الشاعر النون في هذه الكلمة لاما ، وأصل الكلمة قبل الإبدال أصيلانا ، وهو تصغير أصلان الذي هو جمع أصيل ، كما بيناه في لغة البيت .

وقد روى صدر هذا البيت على وجوه أخرى ؛ فمنها أنه روى :  
\* وقفت فيها أصيلاً كي أسألها \* ومنها أنه روى \* وقفت فيها طويلاً كي أسألها \*  
وليس في البيت على هاتين الروايتين شاهد لما نحن فيه .  
٥٦٤ -- هذا الشاهد من كلام منظور بن حية الأسدي ، يصف ذنباً ، والذي أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز ، وقوله قوله :

يَا رَبِّ أَبَايَ مِنَ الْمُعْفَرِ صَدَعُ تَقْبِضَ الذُّئْبِ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعُ  
\* لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبِيعُ \*

اللغة : « أباز » هو بفتح الهجزة وتشديد الباء - أصله صيغة مبالغة ، ومعناه الذي يكثر القفز ، وأراد به ظيباً « العفر » بضم العين للمهملة وسكون الفاء - جمع عفراء أو أعفر ، وهو من الظباء الذي لونه لون التراب « تقبض الذئب » جمع نفسه وتهاياً للوثوب عليه « مال » انحاز وركن « أرتاة » واحدة الأرطى ، وهو شجر ذو ثمر كالغلاب « حقف » بكسر الحاء وسكون القاف - وهو ما اعوج وانحنى من الرمل « الطجع » اتسكأ على الأرض .

الإعراب : « مال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز « إلى » حرف جر « أرتاة » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله ==

وقال :

\* خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ \* ٥٦٥ —

مال ، وأرطاة مضاف و«حقف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فالطجع»  
الفاء حرف عطف ، الطجع : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى الأباذ .

الشاهد فيه : قوله « فالطجع » فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء  
لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق - وهو الضاد - ثم أبدل الضاد لاما ، وهو  
إبدال شاذ ، والأصل الأصيل في هذه الكلمة « اضتجع » قلبت التاء طاء فصارت  
« اضطجع » ثم قلبت الضاد لاما فصارت « فالطجع » ففي الكلمة إبدال قياسي وإبدال  
شاذ ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

٥٦٥ - نسب أبو علي القالي هذا الشاهد لرجل من أهل البادية ، ولم يبين  
اسمه ، وهو من شواهد سيدييه (٢/٢٨٨) وانظر أيضاً كتابنا صفوة دروس التصريف  
(ق٤ص٤) والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله .

الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْمَشِجِّ وَالْفَدَاةَ كَتَلِ الْبَرْجِ

\* يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْحِ \*

اللغة : « خالي » روى أبو علي القالي في مكان هذه الكلمة « عمي » « عويف »  
مصغراً - اسم رجل ، ويرى في مكانه « لقيط » « العشج » هو العشى ، وهو آخر  
النهار « كتل البرنج » السكتل - بضم ففتح - جمع كتلة - بضم فسكون - وهي اسم  
يطلق على كل مجتمع ، والبرنج : أراد به البرقي ، وهو نوع من التمر الجيد البالغ  
الجودة ، ويروى « كسر البرنج » « الود » بفتح الواو وتشديد الدال - الوند  
« الصييح » أراد به الصيحي ، وهو قرن البقرة ، يريد أنه شديد التماسك فيحتاج إلى  
علاج لقلعه .

الإعراب : « خالي » خال : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وخال  
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « عويف » خبر للمبتدأ  
« وأبو » الواو حرف عطف ، أبو : معطوف على عويف ، وأبو مضاف و« علاج »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وتسمى هذه اللفظة عَجْمَجَةً قَضَاعَةً .

ومعنى « هذأت » سكبت ، و « مُوطيًا » من أوطأته جعلته وطيرًا ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة .

وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل ؛ إذ جمعها فيه فى « طويت دائماً » ثم لأنه لم يتكلم هنا عليها مع عدّه إياها ، ووجهه أن إبدالها من غيرها إنما يطرد فى الوقف على نحو رَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ ، وذلك مذكور فى باب الوقف ، وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم : هَيَّاكَ ، وَلَيْسَ بِكَ قَائِمٌ ، وَهَرَقْتُ الْمَاءَ ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ ، وَهَرَخْتُ الدَّابَّةَ .

\*\*\*

## فصل

فى إبدال الهمزة

تُبْدَلُ من الواو والياء فى أربع مسائل :

== الشاهد فيه : قوله « أبو عالج » فإن أصله « أبو على » بياء مشددة ، فأبدل من هذه الياء للشدة جيمًا ، وكذلك فى تنمة أبيات الشاهد فى قوله « بالعيش » وأصله « بالعشى » وفى قوله « البرنج » وأصله « البرنى » وفى قوله « الصيصج » وأصله « الصيصى » وفى كل واحدة من هذه الكلمات أبدل من الياء للشدة جيمًا ، وهو إبدال شاذ ، قال سيبويه ( ج ٢ ص ٢٢٨ ) . « وأما ناس من بنى سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء فى الوقف ؛ لأن الياء خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تيميج ، يريدون هذا تيمى ، وقولهم : هذا عالج ، يريدون هذا على ، وسمعت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عرباني ، وحدثني من سمعهم يقولون ، ثم أنشد الأبيات كلها ، ثم قال : يريد بالعشى ، والبرنى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اه كلامه ( وانظر ص ٤ من القسم الرابع من كتابنا دروس التصريف ) .

إحداها : أن تنطرف إحداها بعد ألف زائدة ، نحو كِسَاءَ وَسَمَاءَ وَدُعَاءَ ،  
ونحو بِنَاءَ وَطِبَاءَ وَفِنَاءَ ، بخلاف نحو قَاوَلَ وَبَايَعَ وَإِدَاوَةَ وَهِدَايَةَ ، ونحو غَزَوْ  
وَظَلَّيْ ، ونحو واو وآي .

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو حمراء ، فإن أصلها حَمْرًا كَسَكْرَى ،  
فزيدت ألف قبل الآخر للد كَألف كتاب و غلام ، فأبدلت الثانية همزة .

الثانية : أن تقع إحداها عينا لاسم فاعِلٍ فَعَلٍ أَعْلَتْ فيه ، نحو قَاتِلٌ وَبَائِعٌ ،  
بخلاف نحو عَيْنٌ فَهُوَ عَيْنٌ ، وَعَوْرٌ فَهُوَ عَاوِرٌ .

الثالثة : أن تقع إحداها بعد ألف مَفَاعِلٍ ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد  
نحو عَجَازٌ وَصَحَائِفٌ ، بخلاف قَسُورَةٌ وَقَسَاوِرٌ ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشٌ ، وَشَذْ مُصِيبَةٌ  
وَمَصَائِبٌ ، وَمَنَارَةٌ وَمَنَائِرٌ .

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألفُ ، نحو قِلَادَةٌ وَقِلَائِدٌ ،  
ورسالة ورسائل .

الرابعة : أن تقع إحداها ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان  
اللينان ياءين كَنِيَّائِفٌ جمع نَيْفٍ ، أو واوين كَأَوَائِلُ جمع أَوَّلٍ ، أو مختلفين  
كسِيَائِدُ جمع سَيِّدٍ إِذْ أَصْلُهُ سَيِّوِدٌ ، وأما قوله :

— ٥٦٦ — \* وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْمَوَاوِرِ \*

٥٦٦ — هذا الشاهد من كلام جندل بن المنفى الطهموي ، والذي أنشده المؤلف  
بيت من الرجز للشطور ، وقبله قوله :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَا عَرِي وَأَنْ رَأَيْتَ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ

\* حَتَّى عِظَامِي وَأَرَامُ نَاغِرِي \*

اللغة : « كحل » يجوز أن يكون بتشديد الحاء ، ويجوز أن يكون بتخفيفها مفتوحة ،  
فإنه يقال « كحل عينه » من باب قتل - وكحلها - بالتضعيف - إذا وضع فيها السكحل ، =

=والكحل- بوزن القفل- غبرة حجر الإمد ، أو غبرة حريق الشمع ، وإنما يوضع في العين تزييناتها ، واستعمله ههنا مجازا عن طرو الأذى والألم والوجع « العواور » جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو وجع العين أو ما يسقط فيها ، وبهما فسروا قول الخنساء :

قَدَى بِعَيْنِكَ ، أُمُّ بِالْعَيْنِ عَوَّارُ

أُمُّ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ

وكان من حق العربية عليه أن يقول « بالعواوير » فيقلب ألف المفرد ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكنه اضطر إلى حذف هذه الياء التي انقلبت عن الألف اجتزاء بكسر ما قبلها .

المعنى : وصف ما فعل به الدهر ، حين كبرت سنه وضعف جسمه وانحنت عظامه وفرغ منه من أسنانه ، وأصاب عينه الأقداء .

الإعراب : « وكل » الواو حرف عطف ، كل : فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « العينين » مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني « بالعواور » جار ومجرور متعلق بقوله كل .

الشاهد فيه : قوله « بالعواور » فإن هذه الكلمة جمع عوار ، بزنة رمان ، وهو اسم على خمسة أحرف رابعها ألف كقرطاس وقرناس وقنطار ، ومن حق جمع الاسم الذي على هذه الحال أن تقلب ألفه في الجمع ياء لانكسار ما قبلها حينئذ يقال « عواور » كما قالوا : قرطيس وقرانيس وقناطر ، إلا أن الراجز لما اضطرته أحكام القافية حذف هذه الياء من الجمع اجتزاء بكسر ما قبلها ، وهو ، مع حذفها ، يعتد بها ويعتبرها كالوجود ، ولو أنه لم يعتد بها ولم يقدرها موجودة لكان عليه أن يقلب أولى الواوين همزة فيقول « عوائر » كما قالوا في جمع أول « أوائل » وأصله أوائل ، وهذا حكم كل حرفي لين وقعت بينهما ألف مفاعل ، فلما رأينا أن يقلب ثاني الواوين همزة علمنا أنه أبقى للياء التي حذفها حكمها واعتبرها كالباقية في اللفظ ؛ فالكلمة بهذا الاعتبار على زنة مفاعيل لاعلى زنة مفاعل التي يتعين فيها القلب .



فأصله بالعواوير ؛ لأنه جمع عوار وهو الرمد ، فهو مفاعيل كطواويس ،  
لا مفاعل ؛ فلذلك صُحِّح ، وعكسه قول الآخر :  
\* فِيهَا عَيَائِيْلُ أَسْوَدٍ وَنَمْرُ \* <sup>(١)</sup> [٥٤٨]

فأبدل الممزة من ياء مفاعيل ؛ لأن أصله مفاعيل ، لأن عيائيل جمع عيّل  
- بكسر الياء - واحد العيّل ، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله :

٥٦٧ — \* ... .. تَنْقَادُ الصَّيَّارِيفِ \*  
فلذلك أُعْلِّ .

(١) هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية الربعي ، وقد تقدم ذكره ، وهو  
الشاهد رقم ( ٥٤٨ ) فارجع إليه في باب جمع التكسير ، والذي أنشده المؤلف بيت  
من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

أَحْيَى قَنَاةً صُلْبَةً لَمْ تَنْكَسِرْ صَمَاءٌ تَمَّتْ فِي نِيَافٍ مُشْمَخَرِ  
حُفَّتْ بِأَطْوَادٍ جِبَالٍ وَسَمَرِ فِي أَشْبِ الغِيْطَانِ مُلْتَفِّ الحَظَرِ  
٥٦٧ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يصف ناقه ، وقد ذكرناه في أثناء  
كلامنا على الشاهد رقم ٣٦٨ في باب إعمال المصدر ، والذي أنشده المؤلف هنا قطعة  
من بيت من البسيط وهو بتمامه هكذا :

تَنْعَى يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَّارِيفِ  
وارجع إلى الموضع الذي أحلناك عليه .

اللغة : « تنفى » تبعد وتطرد « يداها » أراد يدي الناقة التي يصفها « هاجرة »  
الهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « نفى الدراهم » هو مصدر نفاها بنفسها ،  
بوزن رماها يرميها ، إذا عرضها للنقد ونحى زيوفها « تنقاد » مصدر نقد الدراهم  
ينقدها نقداً ، من باب نصر ، إذا ميز رديئها من جيدها « الصياريف » جمع صبرف  
بوزن جعفر ، وهو الخبير بالنقد الذي يبادل على بعضه ببعض ، وكان من حق العربية  
عليه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بزيادة تاء في آخره =

= للدلالة على النسبة كما قالوا « الأشاعرة » و« المهابلة » و« الأزارقة » ( انظر شرح الشاهد رقم ٤٨٧ ) ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء كما ورد مثل هذا الإشباع في قول امرئ القيس :

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقَوْمٍ هَلَّى عَجَلٍ مِنِّي أَطْأَطِيهِ شِمَالِي  
فإنه أراد « شمالي » فأشبع كسره الشين فتولدت عنها ياء ، وكما ورد في قول الشاعر وهو عبدة بن الطبيب :

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخِيَّةٍ وَفَارَ لِقَوْمٍ بِالْحَمْرِ الْمَرَّاجِيلُ

أراد « المراحل » فأشبع كسرة الجيم فتولدت ياء .

المعنى : قال الأعمى : « وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر ، فيقول : إن يديها لشدة وقمهما في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرف فنفي رديتها عن جيدها ، وخص الهاجرة لتعذر السير فيها » اهـ ، أى فإذا كانت قوية السير شديده في هذا الوقت فهي في غيره أقوى وأشد .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « يداها » يدا : فاعل تنفى مرفوع بالألف نياية عن الضمة لأنه مثنى ، ويذا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة التي يصفها مضاف إليه « الحصى » مفعول به انتفى « في » حرف جر « كل » مجرور بنفى ، والجار والمجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و« هاجرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « نفى » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بتنفى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و« الدراهم » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « تنقاد » فاعل بالمصدر ، وتنقاد مضاف و« الصياريف » مضاف إليه .

الشاهد فيه : اعلم أن محل الاستشهاد به هنا قوله « الصياريف » فإنه جمع صيرف وكان من حقه أن يقول « الصيارف » إلا أنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء .

ومن الناس من يروى في هذا البيت « نفى الدراهم » وهو جمع درهم ، وكان من =

وهنا مسألة خاصة بالواو ، اعلم أنه إذا اجتمع وَاوَانٍ وكانت الأولى مُصَدَّرَةً والثانية إما متحركة ، أو ساكنة متأصلة في الواوِيَّةِ ، أبدلت الواو الأولى همزة ؛ فالأولى نحو جمع وَاصِلَةٍ وَوَاقِيَةٍ ، تقول : أَوَاصِلٌ وَأَوَاقٍ ، وأصلهما وَوَاصِلٌ وَوَوَاقٍ<sup>(١)</sup> ، والثانية نحو الأولى أنثى الأول ، أصلها وَوَلَى بووين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة ، بخلاف نحو وَوَفَى وَوُورَى فإن الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعَلَ ، وبخلاف نحو الوُؤَلَى بووين مُخَفَّفًا من الوُؤَلَى بوو مضمومة فهمزة ، وهى أنثى الأوَّالُ ، أفعلَ من وأل إذا لجأ ، وخرج باشتراط التصدير نحو هَوَوِيَّ وَنَوَوِيَّ ، المنسوب إلى هَوَى وَنَوَى .

\* \* \*

## فصل

## في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة ، ويقع ذلك فى بابين :

أحدهما : باب الجمع الذى على مَفَاعِلَ ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه ، وكانت تلك الهمزة عارضة فى الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوًا .

== حقه أن يقال فيه « الدراهم » كما وردت بذلك رواية أخرى ، ولكنه أشيع كسرة الهاء فتولدت عنها ياء ، ومثل ذلك فى إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ما أنشدناه فى لغة البيت من قول امرئ القيس وقول عبدة بن الطبيب ، ومثلهما قول عنترة بن شداد العبسى :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِى غَضُوبِ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الْقَنْيَقِ الْمَكْدَمِ

(١) ومن ذلك قول المهلهل بن ربيعة ، واسمه عدى :

ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَى وَقَاتٍ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَفْتَ الْأَوَاقِ

وخرج باشتراط العروض نحو المَرَّاة وَالْمَرَّاءِ ؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد لأن المَرَّاة مفعلة من الرؤيَّة ، فلا تغيير في الجمع ، وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صَحَائِفٍ وَعَجَائِزٍ وَرَسَائِلٍ ؛ فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضاً .  
وأما ما حصل فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان : قلبُ كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبها ياء في ثلاث مسائل ، وهى : أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو منقلبة عن واو<sup>(١)</sup> وواواً في مسألة واحدة ، وهى : أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة .

مثال ما لامة همزة خطأياً ، أصلها خطأيء - يباء مكسورة هى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها - ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف ، فصار خطأيء - بهمزتين - ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء ، لماسيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف ؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامة صحيحة ، نحو مَدَارَى وَعَذَارَى فِي الْمَدَارَى وَالْعَذَارَى ، قال :

— ٥٦٨ \* وَيَوْمَ عَقَرْتُ لَلْعَذَارَى مَطِيطِي \*

(١) هذا هو الصواب ، وفي جميع أصول الكتاب « أو واوا منقلبة عن ياء »

٥٦٨ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف

عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَيَا حَبِيبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ \*

اللغة : « عقرت » أراد هنا الذبح ، وأصل العقر أن يعمد أخدحم إلى قوائم الناقة فيضربها بسيفه حتى لا تقوى على مقاومة الذابح لها « للعذارى » العذارى : جمع عذراء وأراد بها الشابة الفتية البكر « مطيطى » الطية : كل ما يرتحل به المسافر ، فعيلة من للطر وهو السير أو من اللطا وهو الظهر « كورها » الكور ، بضم الكاف ، رحل الناقة بأداته .

وقال :

\* تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُشْنَى وَمُرْسَلِ \* — ٥٦٩

= الإعراب : « ويوم » الواو عاطفة ، يوم : معطوف على ما قبله « عقرت » فعل ماض وفاعله « للعذارى » جار ومجرور متعلق بقوله عقرت « مطيق » مطية : مفعول به لعقرت ، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فيا عجباً » يا : حرف نداء ، عجب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، وعجب مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه « من » حرف جر « كورها » كور : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بعجب « المتحمل » نعت لكورها .

الشاهد فيه : قوله « للعذارى » فإنه جمع عذراء ، وأصله عذارى ، بكسر الراء المهجلة وبعدها ياء ، فقلب الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونظيره قولهم : « خطايا » في جمع خطيئة : فإن أصله « خطايى » ثم قلبت الياء همزة فصار « خطائى » بهمزتين ، فلما اجتمع همزتان في آخر الكلمة وأولاهما مكسورة انقلبت الثانية ياء فصار « خطائى » ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة كما فعل في العذارى والمدارى والصحارى ، فقلب الياء ألفا فصار « خطاءا » إلى آخر ما ذكره المؤلف وغيره من النعاة .

وقد أنشد هذا الشاهد ليستدل به على أن العرب تقلب الكسرة التي بعد ألف مغايل فتحة في جمع الأسماء الصحيحة كما فعلوا في « العذارى » في مثل هذا البيت وكما فعلوا في مثل قول امرئ القيس \* تضل المدارى . . . \* وهو الشاهد الآتي رقم ٥٦٩ ، والاسم الصحيح لا يحتاج فيه إلى التخفيف لسهولة كل الحركات على حروفه ، فإن فتحهم ما بعد ألف الجمع إذا كان مفرد معتلا يكون سائغا من باب الأولى والأحق لثقل الكسرة على حروف العلة ، فتفهم ذلك .

٥٦٩ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* غَدَائِرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَى \*

=

وهو في وصف شعر امرأة ، ويروى هذا العجز هكذا :

\* تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ \*

اللغة : « غداثه » الغداثر : جمع غديرة ، وهى الحصلة من الشعر « مستشزرات » يجوز أن يكون جمع اسم الفاعل ، ويجوز أن يكون جمع اسم المفعول ، فتسكون الراءى مكسورة على الأول ومفتوحة على الثانى ، ويكون معناه على الأول مرتفعات وعلى الثانى مرفوعات ، وتقول « استشزر الشئ » تريد أنه ارتفع ، وتقول « استشزرت الشئ » تريد أنك رفعت ، وقد ضرب علماء البلاغة هذه اللفظة مثلا للألفاظ غير الفصيحة لما فيها من تناثر الحروف وهو وصف فيها يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها « إلى العلا » يريد إلى ما فوق « تضل » تغيب ولا تظهر « المدارى » جمع مدرى ، وهو ، كما قال ابن الأثير ، شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومثله المدراة بزنة المصفاة ، وقال الشاعر فى مثل معنى البيت .

تَهْلِكُ الْمِدْرَاةُ فِي أَكْثَانِهِ وَإِذَا مَا أُرْسَلَتْهُ يَغْتَفِرُ

ومن روى « تضل العقاص » فالعقاص ، على هذه الرواية ، جمع عقيصة ، وهو ما جمع من الشعر فقتل تحت الذوائب ، ويروى « يضل العقاص » بياء المضارعة ، على أن العقاص مفرد كالكتاب « مثنى » هو الشعر الذى قتل بعضه على بعض « ومرسل » أى مسرح غير مقتول ولا معقوض .

المعنى : وصف شعرها بشدة السواد وبالوفرة والكثرة ، حتى إنها لتجمل بعضه معقوصا أى مضفورا أى ملويا وبعضه مقتولا وبعضه مرسلا ، وإن المدارى تغيب فيما ثنى منه أو قتل ، أو إن الجزء المصفور منه ليغيب ولا يظهر فى المثنى منه أو المقتول ، وهذه أمانة الكثرة الزائدة .

الإعراب : « غداثه » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر المبتدأ « إلى العلا » جار ومجرور متعلق بمستشزرات « تضل » فعل مضارع « المدارى » فاعل تضل « فى مثنى » جار ومجرور متعلق بقوله تضل « ومرسل » معطوف على مثنى .  
الشاهد فيه : قوله « المدارى » بفتح الراء المهملة ، وأصله بكسر الراء المهملة والياء ، فلما أراد أن يخفف الكلمة ففتح الراء فصارت الياء متحركة مفتوحا ما قبلها =

فَفَعْلُ ذلك هنا أَوَّلِيْ ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خَطَاءُ - بألفين بينهما همزة - والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شَبُهٌ ثلاثِ أَلِفَاتٍ ، فأبدلت الهمزة ياء ؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه ياء أصلية قَضَايَا ، أصلها قضايى - ياءين الأولى ياء فعليه ، والثانية لام قَضِيَّةٍ - ثم أبدلت الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار قضايا بعد أربعة أعمال .

ومثال ما لامه واو قلبت فى المفرد ياء مَطِيَّةٍ ؛ فإن أصلها مَطِيوَةٌ فَعِيْلَةٌ من المَطَا ، وهو الظَّهْر ، ثم أبدلت الواو ياءً ، ثم أدغمت الياء فيها ، وذلك على حد الإبدال والإدغام فى سَيُودٍ ومَيُوتٍ ؛ إذ قيل فيه : سَيِّدٌ ومَيِّتٌ ، وجمعها مَطَايَا ، وأصلها مَطَايُوءٌ ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، كما فى الغَازِي والدَّاعِي ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزى ياء ؛ فصار مَطَايَا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه واو سلمت فى الواحد هِرَاوَةٌ وهَرَاوَى ، وذلك أنا قلبنا أَلِفَ هِرَاوَةٍ فى الجمع همزةً على حد القلب فى رِسَالَةٍ ورَسَائِلٍ ، ثم أبدلنا الواو ياء

---

= فانقلبَت ألفاً ، والاسم الذى فعل الشاعر هذا فى جمعه صحيح ، ومن هنا نعلم أن العرب قد يريدون تخفيف بعض الكلمات ، فتعلم أنهم حين قالوا فى جمع خطيئة خطايا قد أرادوا التخفيف بقلب الكسرة التى بعد ألف الجمع فتحة بعد ما ذكره المؤلف من الأعمال ، وترتب على هذا ما ذكره بعده من الأعمال ، نظير ما أبلغنا إليه فى شرح الشاهد السابق .

لتطرفها بعد الكسرة ، ثم فتحنا الكسرة فاهلبت الياء ألفاً ، ثم قلبنا الهمزة واواً ، فصار هَرَآوى بعد خمسة أعمال أيضاً .

\*\*\*

### الباب الثانى

باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة

والذى يُبدَلُ منهما أبداً هو الثانية ، لا الأولى ؛ لأن إفراط النقل بالثانية حصَل ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين .

فإن كانت الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى ، فتبدل ألفاً بعد الفتح ، نحو آمَنْتُ ، ومنه قول عائشة رضى الله تعالى عنها : « وَكَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَرَ » وهو بهمزة فألف ، وعَوَامُ الحديثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ، ولا وَجْهَ له ؛ لأنه افتعل من الإزار فقاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة ، وياء بعد الكسرة نحو إيمان . وَشَدَّتْ قراءة بعضهم ( إِنْلَافِهِمْ )<sup>(١)</sup> بالتحقيق ، وواواً بعد الضمة نحو أوتِمْنَ ، وأجاز الكسائى أن يبتدأ « أوتِمْنَ » بهمزتين ، نقله عنه ابن الأنبارى فى كتاب الوقف والابتداء وَرَدَّه .

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ؛ فإن كانتا فى موضع العين أدغمت الأولى فى الثانية نحو سَأَلَ وَلَّالَ ورَأَسَ . وإن كانتا فى موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً ؛ فتقول فى مثال قِمَطَرٍ من قرأ : قِرَأَى ، وفى مثال سَفَرَجَلٍ منه : قَرَأَ يَأْ - بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة .

(١) من الآية ١ من سورة قريش ( الإيلاف ) .



وإن كانتا متحركتين ، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً ، وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة أبدلت واواً مطلقاً .

وإن كانت مفتوحة ، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً ، وإن انكسر أبدلت ياء .

أمثلة المتطرفة أن تبنى من قرأ مثل جَفَرَ أو زَبَرَ أو بُرُنْ ، وأمثلة المكسورة أن تبنى من أمّ مثل أَصْبَحَ — بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمهما والباء فيهن مكسورة — فتقول في الأول : أُمِّمٌ — بهزتين مفتوحة فساكنة — تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية ، ثم تبدل الهمزة ياء ، وكذا تفعل في الباقي أيضاً وذلك واجب ، وأما قراءة ابن عاصم والكوفيين ( أُمِّمَةٌ )<sup>(١)</sup> بالتحقيق ، فما يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز ، وأمثلة المضمومة : أُوْبٌ ، جمع أبٌ وهو المرعى ، وأن يبنى من أمّ مثل إَصْبَحَ — بكسر الهمزة وضم الباء — أو مثل أْبُلُمُ ؛ فتقول : أُوُمٌ — بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة — وأصل الأول أُوْبٌ على وزن أفلسٍ ، وأصل الثاني والثالث إِئْمَمٌ وأُمَمٌ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمزة واواً ، وأدغوا أحد المشلين في الآخر ، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أو أدِم جمع آدم ، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أو يَدِم تصغير آدم ، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبنى من أمّ على وزن إَصْبَحَ — بكسر الهمزة وفتح الباء .

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين همزة مضارعة نحو أوُمٌ وأُئِن مضارعي

(١) من عدة آيات منها الآية ٥ من سورة القصص .

أَسَمْتُ وَأَنْتُ جاز في الثانية التحقُّقُ أشبهما لهزمة المتكلم لدلالاتها على مَعْنَى بهمة الاستفهام نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) <sup>(١)</sup>.

\*\*\*

### فصل

في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين :

إحداها : أن يدكسر ما قبلها كقولك في مِصْبَاح : مَصَابِيح ، وفي مِفْتَاح : مَفَاتِيح ، وكذلك تصغيرها .

الثانية : أن تقع قبلها ياء تصغير ، كقولك في غُلَامٍ : غُلَيْمٍ .

وأما إبدالها من الواو ففي عَشْرٍ مَسَائِلَ :

إحداها : أن تقع بعد كسرة ، وهي إما طَرَفٌ كَرَضِيٌّ وَقَوِيٌّ وَعُفِيٌّ والغازي والداعي ، أو قبل تاء التانيث كشَجِيحَةٍ ، وأَكْسِيَّةٍ ، وغَازِيَةٍ ، وعُرْيَقِيَّةٍ في تصغير عَرَفُوَّةٍ ، وشَذَّ سَوَاسِيَوَةٍ في جمع سواء ، ومَقَاتِيَوَةٍ بمعنى خُدَّامٍ ، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين ، كقولك في مثال قَطِرَانٍ من الفرو : غَزِيَانٍ .

الثانية : أن تقع عينا لمصدر فعلٍ أُعْلِتَ فيه ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف ، كصِيَامٍ وقِيَامٍ وانْقِيَادٍ واعتِيَادٍ ، بخلاف نحو سِوَارٍ وَسِوَاكٍ ؛ لانقفاء المصدرية ، ونحو لَأَوَذَ لَوْأَذًا وجَاوَرَ جَوَارًا ، لصحة عين الفعل ، وحال جَوْلًا وعَادَ المريض عَوْدًا ، لعدم الألف ، وراحَ رَوَاحًا لعدم الكسرة .

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

وقلّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى : ( جَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ )<sup>(١)</sup>  
 وقوله تعالى : ( جَمَلَ اللَّهُ السَّكْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ )<sup>(٢)</sup> في قراءة  
 نافع وابن عامر في النساء ، وفي قراءة ابن عامر في المائدة .

وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم : نارت الظبية نِوَارًا ، بمعنى  
 نقرّت ، ولم يُسمع له نظير .

الثالثة : أن تقع عينًا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة . وهي في الواحد : إما  
 مُعَلَّةٌ نحو دَارٍ وَدِيَارٍ ، وَحِيلَةٍ وَحِيَلٍ ، وَدِيَمَةٍ وَدِيَمٍ ، وَقِيَمَةٍ وَقِيَمٍ ، وَقَامَةٍ  
 وَقِيَمٍ ؛ وشذ حاجة وَحِوَجٍ ، وإما شبيهة بالمُعَلَّةِ ، وهي الساكنة . وشرط القلب  
 في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف ، كسَوَاطٍ وَسِيَاطٍ ، وَحَوَاضٍ وَحِيَاضٍ ،  
 وَرَوَاضٍ وَرِيَاضٍ ؛ فإن فقدت صححت الواو نحو كَوَوزٍ وَكِوَزٍ وَعَوْدٌ —  
 بفتح أوله ؛ للمسن من الإبل — وَعَوْدَةٌ ؛ وشذ قولهم نُيْرَةٌ وتصحح الواو إن  
 تحركت في الواحد نحو طَوِيلٍ وطَوَالٍ ، وشذ قوله :

— ٥٧٠ — \* وَأَنْ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا \*

(١) من الآية ٥ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة المائدة .

٥٧٠ — هذا الشاهد من كلام أنيف بن زبان النباهي الطائي أحد شعراء الحماسة ،  
 والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ \*

اللغة : « القماء » بفتح القاف ، وبوزن السحابة ، قصر القامة « ذلة » بكسر الذال  
 المعجمة وتشديد اللام ، الضعة والهوان « أعزاء » جمع عزيز ، وهو الوصف من  
 العزة ، وهي القوة والمنعة ، وهي ضد الذلة « طيالها » جمع طويل ، وأصله طوال ،  
 بالواو ، قلب الواو ياء لما سنده في بيان الاستشهاد بالبيت .  
 =

قيل : ومنه ( الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ )<sup>(١)</sup> وقيل : جمع جَيِّدٍ لا جَوَادٍ . أو أعلت لأمه كجمع رِيَّانٍ وجَوٍّ - بتشديد الواو - فيقال : رِوَاءٌ وَجِوَاءٌ ، بتصحيح العين ، لئلا يتوالى إعلالان ، وكذلك ما أشبههم ما ، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناحظ ، فتأمله .

الرابعة - أن تقع طَرَفًا رابعة فصاعداً ؛ تقول : عَطَوْتُ وَزَّ كَوْتُ ، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت : أُعْطَيْتُ وَزَّ كَيْتُ . وتقول في اسم

= المعنى : يقول : إنه عرف بطول التجربة أن قصر القامة دليل وأمانة على ضعف الإنسان وضعته وذلكه ومهانتة ، وأن الرجل العزيز القوى المنيع هو الطويل القامة المديد الفارع .

الإعراب : « تبين » فعل ماضٍ « لى » جار ومجرور متعلق به « أن » حرف توكيد ونصب « انقضاء » اسم أن « ذلة » خبر أن ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين « وأن » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب « أعزاء » اسم أن ، وهو مضاف و « الرجال » مضاف إليه « طياله » طيال : خبر أن ، وهو مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « طياله » فإن أصله طوالها ، بالواو ، لكونه جمع طويل ، فقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، نظير قلب الواو ياء في جمع دار وقيمة وحيلة وروض وحوض وسوط وثوب ، حيث قالوا : ديار ، وقيم ، وحيل ، ورياض ، وحياض ، وسياط ، وثياب ، والفرق بين ما ذكرنا من الأمثلة وبين « طيال » جمع طويل ، أن الواو التي في المفردات التي ذكرناها إما معلقة في المفرد بقلبها ألفا كما دار وأصله دور ، أو بقلبها ياء كما في قيمة وحيلة ، وأصلهما قومة وحولة ، وإما ساكنة في المفرد كما في حوض وروض وثوب وسوط ، والحرف الساكن ضعيف يشبه الميت فهو كامل ، لكن الواو في « طويل » متحركة فهي قوية بالحركة ، فكان القياس ألا يقلبها في الجمع ياء ، لكونها لم تنقلب في المفرد ولم تشبه المتقلب ، لكنه قلبها في هذه الكلمة شذوذاً .

المفعول : مُطْعَمَانِ وَمُزَكَّيَانِ ، حملوا الماضي على المضارع ، واسم المفعول على اسم الفاعل ، فإن كلا منهما قبل آخره كسرة . وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال نحو تَغَاذَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا ؛ مع أن المضارع لا كسر قبل آخره ، فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله - وهو غَاذَيْنَا وَدَاعَيْنَا - حملا على تَغَاذَى وَتَدَاعَى ، ثم استصحب معها .

الخامسة : أن تلى كسرة ، وهى ساكنة مفردة ، نحو مِيزَانٌ وَمِيقَاتٌ ،  
مخلاف نحو صَوَانٌ وَسَوَارٌ وَاجِلَوَادٌ وَاعِلَوَاطٌ .

السادسة : أن تكون لاماً لفعل - بالضم - صفة نحو ( إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ  
الدُّنْيَا )<sup>(١)</sup> ، وقولك : الْمُتَّقِينَ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا ، وأما قول الحجازيين « الْقُصُوى »  
فشاذ قياساً فصيح استعمالاً ، فُتِبَ به على الأصل ، كما فى اسْتَحْوَذَ وَالْقَوْدُ .  
فإن كانت فُعلَى اسماً لم تغير ، كقوله :

— ٥٧١ — \* أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتٍ لِلْعَيْنِ غَبْرَةً \*

(١) من الآية ٦ من سورة الصافات .

٥٧١ — هذا الشاهد من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف  
ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

\* فَهَلَا الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّقُ \*

اللغة : « جزوى » بضم الحاء المهملة - اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره  
« هجت » أثرت وحركت « عبرة » بفتح فسكون ، أى دمة « برفض » تقول :  
« ارفض دمع فلان » بتشديد الضاد ، أى سال وترشش . والمراد أنه يسيل متفرقا  
متناثراً « يترقق » أى يجرى جرياسهلا .

الإعراب : « أدارا » الممزة للنداء ، ودارا : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة  
لأنه شبهه بالضاف بسبب وصفه بالجار والمجرور بعده « بحزوى » جار ومجرور متعلق

السابعة : أن تلتقى هي والياء في كلمة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء ، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء . سَيْدٌ وَمَيْتٌ ، أصلهما سَيَوِدٌ وَمَيَوِتٌ ، ومثاله فيما تقدمت الواو طوىً وَلَىٌّ مصدرًا طَوَيْتُ وَلَوَيْتَ ، وأصلهما طَوَىٌّ وَلَوَىٌّ .

ويجب التصحيحُ إن كانا من كلمتين ، نحو « يَدْعُو يَأْسِرُ » و « يَرْمِي وَاْعِدُ » أو كان السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيور ، أو عارض الذات نحو رؤية مخفف رُوَيْبَةٍ ، أو عارض السكون نحو قَوَىٌّ فَإِنْ أَصْلُهُ الْكَسْرُ ، ثم إنه سَكَنَ للتخفيف ، كما يقال في عِلِمَ : عَـلِمَ .

وشذ عما ذكرنا ثلاثة أنواع : نوع أَعْلٌ ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم : ( إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ )<sup>(١)</sup> بالإبدال والإدغام ، ونوع صحح مع استيفائها نحو ضَيَوْنَ وَأَيَوْمَ ، وعَوَى السَّكَبَ عَوَىةً ، وَرَجَاءُ بْنُ حَيَوَةَ ، ونوع أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو عَوَّةٌ وَهَوٌّ عن النكر . واطَّرَدَ في تصغير ما يكسّرُ على مَقَاعِلَ - نحو جَدَوَلٌ وَأَسْوَدٌ للحمية - الإعلال والتصحيح .

الثامنة : أن تكون لام مفعولٍ الذي ماضيه على فَعَلَ - بكسر العين - نحو

== بمحذوف نعت لقوله داراً « هَجَبَتْ » فعل وفاعل « للعَيْنِ » جارٍ ومجرور متعلق بقوله هَجَبَتْ « عِبْرَةٌ » مفعول به لمَجَبَتْ « فَاءُ » الفاء عاطفة ، ماء : مبتدأ ، وهو مضاف و « الهوى » مضاف إليه « يرفض » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماء الهوى ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أو » حرف عطف « يترقرق » فعل مضارع معطوف على قوله يرفض مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حَزَوَى » حيث صحت الواو فيه ، لسكونه اسماً لا وصفاً

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

رَضِيَهُ فهو مَرْضَىٌ وَقَوَى عَلَى زَيْدٍ فهو مَقْوَىٌ عَلَيْهِ ، وشذ قراءة بعضهم :  
(مَرْضُوءَةً) <sup>(١)</sup> فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح ، نحو مَغْرُوءٌ ،  
وَمَدْعُوٌّ ، والإعلال شاذ كقوله :

— ٥٧٢ — \* أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيًّا \*

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفجر .

٥٧٢ — هذا الشاهد من كلام عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، والذي أنشده  
المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي مُلَيْكَةً أَنِّي \*

اللفظة : « عرسى » عرس الرجل ، بكسر العين ومكون الراء ، وزوجه « مليكة »  
اسم امرأة « الليث » الأسد ، وقد أطلقه على نفسه على سبيل التشبيه « معديا عليه »  
يريد معديا عليه أحيانا « وعاديا » أى معتديا على غيره أحيانا أخرى .  
الإعراب : « وقد » الواو حرف عطف ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم :  
فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عرسى » عرس : فاعل علمت ، وهو مضاف وباء التكلم  
مضاف إليه « مليكة » بدل من عرسى أو عطف بيان عليه « أنى » أن : حرف  
توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وباء التكلم اسم أن « أنا » ضمير فصل لا عمل له  
« الليث » خبر أن « معديا » حال من الليث « عليه » جار ومجرور متعلق بمعدى على  
أنه نائب فاعله لأنه اسم مفعول فهو يعمل عمل الفعل للبنى للمجهول « وعاديا »  
معطوف على معديا .

الشاهد فيه : قوله « معديا » حيث أعله بقلب واوه ياء ، وأصله معدوا ، وبواوين  
أولاهما واو مفعول والثانية لام المكلمة ؛ لأن فعله عدا يعدو عدوا ، فلما أراد أن يعمل  
قلب الواو التي هي لام الكلمة ياء لأنها متطرفة ، فصار « معدويا » فاجتمعت الواو  
والياء في كلمة والسابقة منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم  
قلبت ضمة الدال كسرة للناسبة الياء ، وقياس نظائر هذا الفعل . أن تصح لام اسم  
للفعل منه أى لا تقلب ياء وتدغم في واو مفعول فيقال « معدو » على نحو ما يقال في  
اسم للفعل من غزا ودعا وبلاه يبلوه : مغزو ومدعو ومبلو ، ولكن الشاعر أعل.  
اسم الفعل في هذا البيت شذوذاً .

والثاسعة : أن تكون لامٌ مُفعولٌ جمعاً نحو عصاً وعُميَّ وقفاً وقفيّ ودلّو ودلّيّ ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا : أبوّ ، وأخوّ ، ونحوّ جمعاً لنحو وهو الجهة ، ونحوّ - بالجيم - جمعاً لنحو ، وهو السحاب الذي هراقَ ماءه ، وبهوّ وهو المصدر وبهو .

فإن كان فُعلٌ مفرداً وجب التصحيح ، نحو (وَعَتَّوْا عَتَّوًا كَبِيرًا) <sup>(١)</sup> ، (لَا يَرِيدُونَ عَلْوًا فِي الْأَرْضِ) <sup>(٢)</sup> ، وتقول : نَمَّا الْمَالُ نُمُوًا ، وَسَمَّا زَيْدٌ سُمُوًا وقد يُعملُ نحو عَتَّا الشَّيْخُ عُتِيًّا ، وقسا قلبه قَسِيًّا .

العاشرة : أن تكون عيناً لفعلٍ جمعاً تصحيح اللام كصِيَمَ وَنِيَمَ ، والأكثر فيه التصحيح ، تقول : صُومَ وَنُومَ ، ويجب إن اعتلت اللام ، لثلاث يتوالى إعلالان ، وذلك كشوَى وَغُوَى جمعَي شَاوٍ وَغَاوٍ ، أو فُصَاتٍ من العين نحو صُومًا وَنُومًا ، لبعدها حينئذٍ من الطَّرَفِ ، وشذ قوله :  
\* فَمَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا \* — ٥٧٣

(١) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

٥٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي العمر الكلابي ، وسماه الشيخ خالد أبا النجم الكلابي ، والذي أنشده للأولف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :  
\* أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بَنَةٌ مُنْذِرٍ \*

اللغة : « طرقتنا » زارتنا ليلا ، وتقول : طرق فلان القوم يطرقهم طرقا ، من باب نصر ، وطروقا أيضا ، نريد أنه زارهم في الليل ، ويقال « أنا طروقا » كما تقول : أنا ليلا « مية » اسم امرأة « أرق » بتشديد الراء - أسهر وأذهب النوم عن أعينهم « النيام » جمع نائم ، وهو اسم الفاعل من نام ينام نوما .  
المعنى : ذكر أن هذه المرأة قد زارتهم ليلا ، وأن حديثها العذب وكلامها البديع قد أرق فيهم حتى قضوا ليلهم أيقاظا .



## فصل

في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها ، نحو  
بُورِيعَ وَضُورِبَ ، وفي التنزيل ( مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا )<sup>(١)</sup> .

وأما إبدالها من الياء ففي أربع مسائل :

إحداها : أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع ، نحو مُوقِنَ وَمُوسِرَ ،  
ويجب سلامتها إن تحركت نحو هُيامَ ، أو أدغمت كحَيِّضَ ، أو كانت في جمع ،  
ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كَيِّمٍ وَيِيضَ في جمع أَفْعَلٍ أو فَعْلَاءَ .

الثانية : أن تقع بعد ضمة وهي إما لامُ فَعْلٍ كنهوَ الرجل وقَصُوْ بمعنى ما  
أنهأهُ ، أى أعقله ، وما أَقْضَاهُ ، أو لامُ اسمٍ مخنوم بقاء بنيت الكلمة عليها

= الإعراب : « ألا » أداة تنبيه « طرقتنا » طرق : فعل ماض ، والتاء علامة  
التأنيت ، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به « مية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة  
« ابنة » نعت لمية ، وهو مضاف و « منذر » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ،  
وما : نافية « أرق » فعل ماض « النيام » مفعول به لأرق « إلا » أداة حصر  
« كلامها » كلام : فاعل أرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة  
العائد إلى مية مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « النيام » فإنه جمع نائم ، والهمزة في المفرد منقلبة عن واو ،  
وأصله ناوم ، كما أن أصل الجمع نوام ، وقلب الواو هنا ياء شاذ ، وقياسه أحد أمرين  
أولهما حذف الألف بحيث يقال نيم ، كما قيل : صيم وقيم ، وثانيهما سلامة الواو أى  
عدم قلبها ياء بأن يقال نوام كما يقال قوام وصوام ، فأما أن تبقى الألف وتقلب الواو  
ياء كما وقع في بيت الشاهد فهو شاذ .

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

كَأَنَّ تَبْنَى مِنَ الرَّمَى مِثْلَ مَقْدُورَةٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ : مَرْمُوءَةٌ ، بِخِلَافِ نَحْوِ تَوَانِي  
تَوَانِيَّةٍ ؛ فَإِنْ أَصْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ تَوَانِيئًا بِالضَّمِّ كَتِكَا سَلَّ تَسْكَاسَلًا ،  
فَأُبدِلَتْ ضَمَّتُهُ كَسْرَةً لِقِسْمِ الْيَاءِ مِنَ الْقَلْبِ ، ثُمَّ طُرِأتِ التَّاءُ لِإِفَادَةِ الْوَحْدَةِ فَبَقِيَ  
الْإِعْلَالُ بِحَالِهِ ، أَوْ لَامُ اسْمٍ مَخْتومٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّوْنُ كَأَنَّ تَبْنَى مِنَ الرَّمَى عَلَى وَزْنِ  
سَبْعَانَ اسْمِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ ابْنُ الْأَخْمَرِ :

\* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ \* <sup>(١)</sup> [٥٥٠]

فإنَّكَ تَقُولُ : رَمُوءَانِ .

الثَّالِثَةُ : أَنْ تَكُونُ لَامًا لَفْعَلَى - بَفَتْحِ الْفَاءِ - اسْمًا لَا صِفَةً ، نَحْوِ  
تَقْوَى وَشَرْوَى وَفَتْوَى ، قَالَ النَّاظِمُ وَابْنُهُ : وَشَدَّ سَعِيًّا لِمَسْكَانٍ ، وَرَبًّا  
لِلرَّاحَةِ ، وَطَغِيًّا لَوْلِدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ ، انْتَهَى ؛ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ  
مَنْقُولٌ مِنْ صِفَةِ كَخَزَمًا وَصَدِيًّا مُؤَنَّثِي خَزْيَانٍ وَصَدِيَّانٍ ، وَأَمَّا الثَّانِي ،  
فَقَالَ النُّجَويُّونَ : صِفَةٌ غَلِبَتْ عَلَيْهَا الْاسْمِيَّةُ ، وَالْأَصْلُ رَاحَةٌ رَبِّيًّا ، أَيْ : مَمْلُوءَةٌ  
طَيِّبًا ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَالْأَكْثَرُ فِيهِ ضَمُّ الطَّاءِ ؛ فَلَعَلَّهُمْ اسْتَصْحَبُوا التَّصْحِيحَ حِينَ  
فَتَحُّوا لِلتَّخْفِيفِ .

الرَّابِعَةُ : أَنْ تَكُونُ عَيْنًا لِفُعَلَى - بِالضَّمِّ - اسْمًا كَطُوبَى مُصَدَّرًا لَطَابٍ ،  
أَوْ اسْمًا لِلْجَنَّةِ ، أَوْ صِفَةً جَارِيَةً تَجْرَى الْأَسْمَاءُ ، وَهِيَ فُعَلَى أَفْعَلُ ، كَالطُّوبَى  
وَالْكُوسَى وَالْخُورَى مُؤَنَّثَاتِ أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى

(١) نَسَبَ قَوْمَ هَذَا الشَّاهِدِ لَابْنِ أَحْمَرَ كَمَا فَعَلَ لِلصَّنْفِ هَمْنًا ، وَنَسَبَهُ قَوْمٌ لَتَيْمٍ بِنِ  
أَبِي بَنٍ مَقْبَلٍ ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وَهُوَ الشَّاهِدُ رَقْمَ ٥٥٠ فَانْظُرْهُ فِي بَابِ النِّسَبِ ،  
الَّذِي أُنْشِدَهُ الْمُؤَلِّفُ صَدْرَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

\* أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ إِلَى الْمَلَوَانِ \*

أنها جارية تجرَى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعِل<sup>(١)</sup> فيقال : الأفاضل والأكابر ، كما يقال في جمع أفكَل : أَفَاكَل .

فإن كان فُعَلَى صفة محضة وجب قلب ضمته كسرة ، ولم يسمع من ذلك إلا ( قِسْمَةُ ضِيْزَى )<sup>(٢)</sup> أى : جائزة ، ومِشْيَةُ حَيْكَى ، أى : يتحرك فيها المنكبان ، هذا كلام النحويين .

وقال الناظم وابنه : يجوز في عين فُعَلَى صفة أن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً ، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء ؛ فتقول : الطُوبَى والطَّيِّبَى ، والكُوسَى والسِكَيْسَى ، والضُّوقَى والضُّبْقَى .

\*\*\*

### فصل

في إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط :

الأول : أن يتحركا ؛ فلذلك صَحَّحْتَا في القول والبيع لسكونهما .

والثاني : أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك صَحَّحْتَا في جَيْل وتَوْم مخفي جَيْئِل وتَوَّءم .

والثالث : أن يفتح ما قبلهما ، ولذلك صَحَّحْتَا في العَوْض والحَيْل والشُّور .

والرابع : أن تكون الفتحة مُتَّصِلَةً ، أى : في كلمتهما ، ولذلك صَحَّحْتَا في ضربَ واحد ، وضربَ ياسر .

والخامس : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين ، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ، ولذلك صَحَّحْت العَيْن في بَيَان وطَوِيل

(١) أى إذا كان مقترنا بأل أو مضافا إلى معرفة ؛ وانظر ما قدمناه في باب جمع التكسير ؛ ثم تأمل في دقة عبارة المؤلف حيث جاء بالجمع مقترنا بأل .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم .

وَحَوَزَنَق ، واللام في رَمَيَا وَغَزَوَا وَفَتَيَا وَعَصَوَان وَعَلَوِي وَفَتَوِي ، وأعلت العين في قَامَ وَبَاعَ وَبَابٍ وَنَابٍ لتحريك ما بعدها ، واللام في غَزَا وَدَعَا وَرَمَى وَبَنَى ؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة ، وكذلك في يَخْشَوْنَ وَيَمَحْوُونَ<sup>(١)</sup> ، وأصلهما يَخْشَيُونَ وَيَمَحْوُونَ ؛ فقلبتا ألفين ، ثم حذفنا للساكنين .

والسادس : أن لا تكون إحداها عيماً لفعل الذي الوصف منه على أفعل نحو هَيْفَ فَهُوَ أَهْيَفُ ، وَعَوِرَ فَهُوَ أَعْوَرُ .

والسابع : أن لا تكون عيماً لمصدر هذا الفعل كالأهْيَف .

والثامن : أن لا تكون الواو عيماً لافتعل الدال على معنى التفاعل ؛ أى التشارك في الفاعلية والمفعولية ، نحو اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا ؛ فإنه في مدنى تجاوزوا وتشاوروا . فأما الياء فلا يُشْتَرَطُ فيها ذلك ؛ لقربها من الألف ، ولهذا أعلت في استأفوا مع أن معناه تَسَافَؤُوا .

والتاسع : أن لا تكون إحداها مثبوته بحرف يستحق هذا الإللال ؛ فإن كانت كذلك صحت وأعلت الثانية نحو الحَيَا والمَوَى والحَوَى مصدر حَوَى إذا اسْوَدَّ . وربما عكسوا فأعلوا الأولى وصححوا الثانية ، نحو آية في أسهل الأقوال .

فإن قلت : لنا أسهل منه ، قول بعضهم إنها فعلة كَنَبَقَةٍ ؛ فإن الإللال حينئذٍ على القياس ، وأما إذا قيل إن أصلها أَيْبَةٌ - بفتح الياء الأولى - أو

(١) زعم الشيخ خالد أنه لا يصح التمثيل بهذا الفعل إلا على أنه مبني للمجهول وهو خطأ ، فإنه قد ورد من باب ضرب ونصر ونفع ، كما هو في القاموس وغيره .

أَيِّتَة - بسكونها - أو آيَّة فاعلة ؛ فإنه يلزم لإعلال الأول دون الثاني ، وإعلال الساكن ، وَحَذَفُ الْعَيْنِ لغير مُوجِبٍ .

قلت : ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس ، بدليل إبدال همزة أيمه ياء لا ألفاً ؛ فتأمل .

والعاشر : أن لا يكون عيماً لما آخِرُهُ زيادةً تختص بالأسماء ؛ فلذلك صَحَّحْنَا فِي نَحْوِ الْجَوْلَانِ وَالْهَيْمَانَ وَالصَّوْرَى وَالْحَيْدَى . وَشَذَّزْنَا الْإِعْلَالَ فِي مَا هَا أَنْ وَدَارَانَ .

\*\*\*

### فصل

في إبدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاء وأدغمت في تاء الافتعال ، وما تصرف منها ، نحو اتَّصَلَ واتَّعَدَ ، من الوصل والوَعْدَ ، وَاتَّسَرَ مِنَ الْيُسْرِ ، قال :

٥٧٤ - \* فَإِنْ تَتَعَدَّنِي أَنْتَعِدَكَ بِمِثْلِهَا \*

٥٧٤ - هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويتهدده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة في منافرة وقعت بينهما ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَّاتِ الْقَوَارِصَا \*

اللغة : « تتعدنى » أصلها توتعدنى ، فقلبت الواو تاء ثم أدغمت التاء في التاء ، وسندكر لذلك تسكلة عند بيان الاستشهاد بالبيت ، والمراد تتوعدنى وتهددنى ، وكذلك معنى « أنتعدك » وقوله « أزيد الباقيات القوارص » أراد بها الأشعار التي =

وقال :

\* فَإِنَّ الْقَوَا فِي تَتَلَجِّنَ مَوَالِجَا \* — ٥٧٥

== تبقى على السنة الرواة يتناشدونها ويروونها للأعقاب عقباً بعد عقب، وتقول: كلمة قارصة ، وكلمات قوارص ، وكلام قارص ، تريد أنه موجه مؤلم .  
المعنى : يقول المهجو : إن كنت تتوعدني وتتهددني بالعقوبة فإنني أتوعدك وأتهددك بمثل ما تتوعدني به ، وأزيدك عقوبة بأن أقول فيك شعراً سائراً ومثلاً دأراً يتضمن الكلام الموجه للمض المؤلم .

الإعراب : « إن » شرطية « تتعدني » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وباء التسلّم مفعول به « أتعدك » أنعد : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله « بمثلها » الباء جارة ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله أتعدك ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وسوف » الواو حرف عطف ، سوف : حرف تنفيس « أزيد » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الباقيات » مفعول به لأزيد ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « القوارصا » نعت للباقيات منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تتعدني » وقوله « أتعدك » فإن أصل الكلمة الأولى توتعدني وأصل الكلمة الثانية أوتعدك فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها في الكلمتين حرف زائد وهي تاء الافتعال فقلبت الواو تاء في الكلمتين فتجاور في كل منهما تاءان فأدغمت التاء في التاء

٥٧٥ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري ، والذي أنشده المؤلف

ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرُ \*

اللغة : « القوافي » جمع قافية ، وتطلق القافية على حرف الروي الذي بنيت عليه القصيدة فيقال « قافية النون » إذا كانت القصيدة مبنية على حرف النون ، وتطلق على أول ==

وتقول في افتعل من الإزار « إِيْتَزَرَ » ولا يجوز إبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من همزة ، وايسر أصلية ، وشذ قولهم في افتعل من الأكل « اتَّكَلَّ » وقول الجوهري في اتخذ « إنه افتعل من الأخذ » وهم ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَخَذَ<sup>(١)</sup> كاتَّبَعَ من تَبَعَ .

\*\*\*

= متحرك بعده ساكن من آخر البيت ، وتطلق على القصيدة كلها ، وعلى البيت كله ، من باب إطلاق اسم الجزء على كله ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ الْقَوَافِي فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي

« تتلجن » أصله توتلجن ، فلما وقعت الواو فاء في صيغة افتعل قلبت تاء ثم أدغمت في التاء ، ومعناه أن القوافي والقصائد والأشعار تدخل في مضايق الأمكنة التي لا يستطيع والج أن يلبج فيها « موالجا » جمع مولى ، وهو مكان الولوج : أى الدخول « تضايق » أصله تضايق فحذف إحدى التائين ، وكذلك « تولجها » أصله تتولجها فحذف إحدى التائين .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « القوافي » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور « تتلجن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة العائدة إلى القوافي فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل للمضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « موالجا » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية عليه أن يمنع من التنوين لكونه على صيغة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه . الشاهد فيه : قوله « تتلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها زائدة وهي تاء الافتعال ، فقلبت الواو تاء ، ثم أدغمت التاء في التاء .

(١) هذا الكلام مبني على ثبوت « اتخذ » ثلاثياً من باب علم ، وهو الصواب ، ومن أدلته قوله تعالى : ( لو شئت لتخذت عليه أجرآ ) في قراءة ؛ وقول الشاعر :

تَخَذْتُ غُرَارَ إِيْرَهُمْ دَلِيلًا وَفَرُّوا فِي الْحِجَارِ لِيُعْجِزُونِي

ولم يثبت ذلك عند الجوهري ، ورأى أن يخرج « اتخذ » ولم يجد ثلاثياً إلا أخذ ، فقال ما سمعت في كلام المؤلف .

## فصل

## في إبدال الطاء

تُبَدَّل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ،  
وتسمى أحرُف الإطباق ، تقول في أَفْتَمَلَ من ضَبَّرَ : اضْطَبَّرَ ، ولا تدغم ؛  
لأن الصَّغِيرِيَّ لا يدغم إلا في مثله ، ومن ضَرَبَ : اضْطَرَبَ ، ولا تدغم ؛  
لأن الضاد حرف مستطيل ، ومن طَهَّرَ : اطْطَهَّرَ ، ثم يجب الإدغام ؛ لاجتماع  
المثلين في كلمة ، وأولها ساكن ، ومن ظَلَمَ : انْظَلَمَ ، ثم لك ثلاثة أوجه :  
الإظهار ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ، ومع عَكْسِهِ ،  
وقد روى بهن قوله :

٥٧٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ

عَفْوَاً ، وَيُظْلِمُ أحياناً فَيُظْلِمُ

\*\*\*

٥٧٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قول زهير بن أبي سلمى المزني في هرم  
ابن سنان .

اللغة : « يظلم » بالبناء للمجهول — معناه يظلمه الناس ، والمراد أنهم يحملونه  
مغارهم « يظلم » معناه يقبل الظلم ، لكن لضعفاً ولا استسكانة ، ويروى « فيظلم »  
بإظهار الحرفين و « فيظلم » بالطاء المهجلة مشددة ، و « فيظلم » بالطاء المعجمة  
مشددة .

الإعراب : « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « الجواد »  
خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « الذي » نعت للجواد مبني على السكون في محل  
رفع « يعطيك » يعطى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها  
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وكاف الخطاب مفعول أول مبني على  
الفتح في محل نصب « نائله » نائل : مفعول ثانٍ يعطى ، ونائل مضاف وضمير الغائب =



## فصل

## في إبدال الدال

تُبَدِّل وجوباً من تاء الافتعال الذى فاؤه دال أو ذال أو زاي ، تقول  
 فى افْتَعَلَ من دَانَ : إِدْدَانَ ، ثم تدغم لما ذكرناه فى اِطْمَرَّ ، ومن زَجَرَ  
 اَزْدَجَرَ ، ولا تدغم لما ذكرناه فى اضْطَبَّر ، ومن ذَكَّرَ : إِذْدَكَّرَ ،  
 ثم تُبَدِّل المعجمة مهملة وتدغم ، وبعضهم يعكس ، وقد قرئ شاذاً : ( قَهَلْ  
 مِنْ مُذَكَّرٍ )<sup>(١)</sup> بالمعجمة .

\*\*\*

= مضاف إليه ، وجملة يعطى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول  
 « عفوا » مفعول مطلق عامله يعطى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام :  
 إعطاء عفوا « ويظلم » الواو حرف عطف ، يظلم : فعل مضارع مبنى للمجهول ،  
 ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للممدوح « أحياناً » ظرف زمان  
 منصوب بـ يظلم « فيظلم » الفاء حرف عطف ، يظلم : معطوف بالفاء على يظلم للبنى  
 للمجهول ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فيظلم » وأصله الأصيل فيظنم ، فالطاء فاء الكلمة ،  
 والطاء حرف زائد هى تاء الافتعال ، فقلبت التاء طاء ، فصار فيظنم - بطاء معجمة فطاء  
 مهملة - ثم من العرب من يبقى الطاء المعجمة بحالها والطاء المهملة بحالها ، ومنهم  
 من يقلب المعجمة مهملة فيجتمع طاءان مهملتان فيدغم إحداها فى الأخرى فيقول  
 « فيظلم » ومنهم من يقلب المهملة معجمة فيجتمع فى الكلمة طاءان معجمتان متجاورتان  
 فيدغم إحداهما فى الأخرى فيقول « فيظلم » ويبت زهير هذا يروى بالأوجه الثلاثة ،  
 ولبس معنى روايته بالأوجه الثلاثة أن زهيراً نطق بكل واحدة منهم ، بل معناه أن  
 بعض من رواه عنه من العرب قاله بواحدة منهم ، وبعضهم رواه بالثانية ،  
 وبعضهم رواه بالثالثة ، وهكذا شأن كل ما اختلفت الرواية فيه من مفردات اللغة  
 الواردة فى كلام شخص معين .

(١) من الآية ١٥ من سورة القمر .

## فصل

## في إبدال الميم

أبدلت وُجُوبًا من الواو في قَمٍ ، وأصله قَوَه ، بدليل أَفَوَاه ، فحذفوا الهاء تخفيفًا ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجِعَ بِهِ إلى الأصل فقليل : فَوُكَّ ، وربما بقي الإبدال ، نحو « لَخُلُوفُ قَمٍ الصَّائِمِ » .

ومن النون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الباء ، سواء كانا في كلمة أو كلمتين ، نحو ( انْبَعَثَ )<sup>(١)</sup> و ( مَن بَعَثْنَا )<sup>(٢)</sup> ، وشذوذًا في نحو قوله :

— ٥٧٧ — \* وَكَفَّكَ لِلْخَضْبِ الْبِنَامِ \*

وأصله « الْبِنَانِ » ، وجاء عكسُ ذلك في قولهم « أَسْوَدُ قَاتِنٍ » وأصله قاتم .

\*\*\*

(١) من الآية ١٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يس .

٥٧٧ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

\* يَا هَالَ ذَاتَ الْمُنْطِقِ التَّمْتَامِ \*

اللفظة : « هال » اسم امرأة ، وأصله هالة ، منقول من « هالة القمر » للنجوم التي تحيط به ، كما سموا « ثريا » وسموا « قمرًا » وسموا « بدرا » وسموا « سهيلًا » وأشبه ذلك « المنطق » أصله اسم محل النطق ، وقد يطلقونه على الكلام نفسه من باب إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه ، ويجوز في البيت أن يراد به كل واحد من هذين « التمام » الذي فيه تمتعة — بوزن درجعة — وهي رد الكلام إلى التمام والميم ، أو سبق الكلام الحنك الأعلى ، والرجل تمام ، والمرأة تمامة ؛ وقال أبو زيد التمام : الذي يجعل في كلامه ولا يفهمك « الخضب » الذي جعل فيه الخضب « البنام » أراد البنان وهو الإصبع .

( ٢٦ — أوضح المسالك )

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل

إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل :

أحداها : أن يكون الحرف المعتل عينا لفعل .

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة ، نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ ، أصلهما يَقُولُ مثل يَقْتُلُ وَيَبِيعُ مثل يَضْرِبُ ، وأن تقلبه حرفا يناسب تلك الحركة إن لم يجانسها ، نحو يَخَافُ وَيُخِيفُ ، أصلهما يَخُوفُ كَيَذْهَبُ وَيُخَوِّفُ كَيُسَكِّرُ .

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا ، نحو بَايَعَ وَعَوَّقَ وَبَيَّنَ ، أو كان فعلا تَعَجَّبَ ، نحو مَا أَبَيَّنَهُ ، وَأَبَيَّنَ بِهِ ، وَمَا أَقْوَمَهُ ، وَأَقْوَمَ بِهِ ، أو مضعفا نحو أُبَيِّضَ وَأَسْوَدَّ ، أو معتلا اللام نحو أَهْوَى وَأَخْيَا .

المسألة الثانية : الأسمُ المُشَبَّه للمضارع في وَزْنِهِ دون زيادته ، أو في زيادته دون وزنه ؛ فالأول كَمَقَامَ ، أصله مَقُومٌ - على مثال مَذْهَبٌ - فنقلوا وقلبوا ، والثاني كأن تبني من البيع أو من القول أُنَمَا على مثال تَحْيَلِيٌّ - بكسر التاء

الإعراب : « يا » حرف نداء « هال » منادى مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « ذات » نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة . وذات مضاف و« المنطق » مضاف إليه « التمام » نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة « وكفك » الواو حرف عطف ، كف : معطوف على المنطق . وهو مضاف وكاف مخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « الخضب » نعت للكف مجرور بالكسرة الظاهرة ، والخضب مضاف و« البناء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « البناء » حيث أبدل الميم من النون لما احتاج إلى ذلك ؛ لأن الأرجوزة كلها مبنية على حرف الميم .

وهَمْزة بعد اللام - فإنك تقول تَبِيعٌ - بكسرتين بعدها ياء ساكنة - وتَقِيلُ ، كذلك ، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكسرة .

فإن أشبههُ في الوزن والزيادة معاً ، أو بآينهُ فيهما معاً ، وجب التصحيح : فالأول نحو أْبِيضٌ وأَسْوَدٌ ، وأما نحو « يَزِيدٌ » علماً فنقول إلى العلمية بعد أن أُعِلَّ إذ كان فعلاً ، والثاني نحو خُحِيطٌ ، هذا هو الظاهر ، وقال الداظم وابنه : وكان حق خُحِيط أن يُعَلَّ ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه لتَعَلَّمَ ، أى : بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ، لكنه حمل على خُحِيط أشبه به لفظاً وَمَعْنَى ، انتهى . وقد يقال : إنه لو صَحَّ ما قالوا للزم أن لا يُعَلَّ تحلىء ؛ لأنه يكون مشبهاً لتَحْسِبُ في وزنه وزيادته . ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكر لم يلزم الجميع ، بل مَنْ يكسرُ حرف المضارعة فقط .

المسألة الثالثة : المصدر المُوَازِنُ لإفعال أو استفعال ، نحو إقْوَامٌ واستِقْوَامٌ ، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتها ، وقُرْبِهَا من الطَّرَفِ . ثم يؤتى بالتاء عوضاً فيقال : إقامة ، واستقامة . وقد تحذف نحو ( وإِقَامِ الصَّلَاةِ )<sup>(١)</sup> .

المسألة الرابعة : صيغة مَفْعُولٌ ، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حَذْفُ إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية لما ذكرنا ، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف ، وقلب الضمة كسرة ؛ لثلاث تنقلب الياء واواً فتلتبس ذَوَاتُ الياء بذَوَاتِ الواو ، مثالُ الواوِيَّ يَقُولُ وَمَصُوعٌ ، واليائِيَّ مَبِيعٌ وَمَدِينٌ وبنو تميم تُصَحِّحُ اليائِيَّ فيقولون : مَبِيعُوعٌ وَخُحِيطُوعٌ ، قال :

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة الدور

— ٥٧٨ \* وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ \*

وقال :

— ٥٧٩ \* وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ \*

٥٧٨ — هذا نصف بيت من الكامل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على تكملة

اللافة : « كأنها » الضمير المتصل المنصوب يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر ؛ كما يقول الشيخ خالد « تفاحة » التفاح معروف ، ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها « مطيوبة » اسم المفعول من قولهم « طاب فلان الشيء يطيبه » من باب ضرب — إذا وجده طيباً لذيذاً حلواً ، وتقول أيضاً : طاب الشيء يطيب — من باب ضرب أيضاً — إذا له وذكا وحسن وحلا ؛ فهذا الفعل يأتي متعدداً ومنه أخذ اسم المفعول ، ويأتي لازماً .

الإعراب : « كأنها » كأن . حرف تشبيه ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة المؤنثة العائد إلى الخمر الموصوفة اسم كأن مبنى على السكون في محل نصب « تفاحة » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « مطيوبة » نعت لتفاحة ، مرفوع بالضممة الظاهرة .  
الشاهد فيه : قوله « مطيوبة » وكان قياس الشائع في كلام العرب أن يقول مطيوبة ككيعة .

٥٧٩ — هذا الشاهد من كلام العباس بن مرداس السلمى ، يخاطب كليب بن عمرو السلمى ثم الظنرى ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا \*

اللافة : « إخال » أظن « معيون » يروى بالعين مهملة وبالعين معجمة ؛ فمن رواه بالعين المهملة فهو يراه اسم المفعول من « غانه يعينه » إذا أصابه بالعين ، أو أصاب عينه ومن رواه بالعين المعجمة — وهو الأوفق — فهو يراه اسم المفعول أيضاً من قولهم « غين على قلب فلان » بالبناء للمجهول — أى غطى على قلبه وحجب فلم يعرف مأنى الأمور ولا مواردها ولا مصادرها ، وفي الحديث « إنه ليغان على قلبى » ومن الناس =

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، سَمِعَ ثوبٌ مَصْنُوءٌ ،  
وفرسٌ مَقْمُودٌ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= من يرويه «سيدمغبون» بالعين المعجمة والباء الموحدة، وهو تحريف ولا شاهد فيه،  
ومغيون ومعيون — بالعين المعجمة وبالعين المهملة مع الباء المثناة — كلاهما مما ورد  
تصحيفه ، أى الإتيان به من غير نقل ولا حذف .

الإعراب : « قد » تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « قومك » اسم كان  
ومضاف إليه « يحسبونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ،  
وضمير المخاطب مفعول أول « سيدا » مفعول ثان ، وجملة يحسب وفاعله ومفعوليّه في  
محل نصب خبر كان « وإخال » الواو حرف عطف ، إخال : فعل مضارع مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أنك » أن : حرف  
توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « سيد » خبر أن  
مرفوع بالضمة الظاهرة « مغيون » نعت لسيد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع  
ما دخلت عليه سدت مسد مفعولى إخال .

الشاهد فيه : قوله « مغيون » حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائى ،  
والأكثر في لسان العرب إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف العين  
أو واو مفعول — على خلاف في ذلك — ثم قلب الضمة كسرة ، على مثال مبيع  
ومشيد ، ومع ذلك قد وردت كلمات من الأجوف اليائى تم فيها اسم المفعول مثل  
مطيوبة في البيت السابق ومغيون في هذا البيت ، وقالوا : طعام مزبوت ، وبرمكيول ،  
وثوب مخيوط ، ويوم مغبوم ، ورجل مديون .

(١) في لسان العرب ( مادة : دوف ، وصون ) ما يفيد أن تمياً يصححون الواوى  
أيضاً ، وقد ورد منه قول الراجز :

\* وَالْمِسْكُ فِي عَنَبِهِ مَدْوُوفٌ \*

وانظر كتابنا صفوة دروس التصريف ( ق ٤ ص ٦٤ ) .

## هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلق بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلَ فإن الهمزة تحذف من أمثلة مضارعه وَمِثَالِي وَصَفِهِ ، أعنى وصفي الفاعل والمفعول تقول : أَكْرِمُ ، وَنَكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَمُكْرِمٌ ، وَمُكْرَمٌ ، وشذ قوله :

— ٥٨٠ — \* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَن يُؤَكْرَمَا \*

المسألة الثانية : تتعلق بقاء الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع ، وفي الأمر ، وفي المصدر المبني على فَعَلَةٍ - بكسر الفاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف ، تقول : يَعِدُ وَيَعِدُ وَيَعِدُ وَأَعِدُ ، ويا زيدا عِدَّةً ، وأما الوجهة فاسم بمعنى الجهة لا للتوجه ، وقد تترك تاء المصدر شذوذاً ، كقوله :

— ٥٨٠ — هذا الشاهد من كلام أبي حيان الفقهسى ، ومع كثرة ترديد النحاة.

لهذا الشاهد فإنى لم أقف له على تسكئة ، وهو بيت من الرجز المشطور .

اللمة : « أهل » مستحق وذو أهلية « يؤكرم » أراد يكرم ، وهو بالبناء للمجهول الإعراب : « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبنى على الضم في محل نصب « أهل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة « لأن » اللام لام التعليل حرف مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب « يؤكرما » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما عاد عليه اسم إن ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أهل .

الشاهد فيه : قوله « يؤكرم » حيث جاء به على ما هو الأصل الأصيل فيه ، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً ، وذلك حين اضطر إلى إقامه وزن البيت وليست الضرورة — كما ذكرنا لك مراراً — إلا معاودة الأصول المهجورة .

— ٥٨١ — \* وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا \*

٥٨١ — هذا الشاهد من كلام أبي أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :  
\* إِنَّ أَخْلَيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا \*

اللغة : « الخليط » معناه الخالط ، ونظيره النديم بمعنى اللئيم والجليس بمعنى المجالس ، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد « أجدوا البين » صيروه جديدا ، والبين هو الفراق والبعد ، وأراد أنهم أحدثوا فرقة « انجردوا » بعدوا ، تقول « انجرد ينال السير » تريد أنه اشتد وطال ، ويروى في مكان هذه الكلمة « فانصرموا » ومعناه انقطعوا عنا ببعدهم « وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا » يريد أنهم كانوا قد وعدوه بدوام الألفة وطول عهد القرب ، ولكنهم لم ينجزوا هذا الوعد ، بل أخلفوه وعبر عن نفسه بالخطاب تجريدا .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » أجد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « البين » مفعول به لأجدوا ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن « فانجردوا » انفاء حرف عطف ، انجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « وأخلفوك » الواو عاطفة ، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب « وعد » مفعول ثان ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه « الذي » اسم موصول نعت للأمر مبني على السكون في محل جر « وعدوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الاسم الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعده محذوف ، وتقدير الكلام . الأمر الذي وعدوه .

الشاهد فيه : « عد الأمر » حيث حذف التاء التي يعوض بها عن فاء المصدر وأصله الأول « وعد » بكسر الواو وسكون العين — حذف الواو بعد نقل حركتها إلى العين وعوض من هذه الواو تاء التأنيث فصار « عدة » بكسر العين — وحذف تاء التأنيث هو من باب حذف العوض والمعووض عنه ، وهو لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعووض عنه ، والجمهور على أن هذا الحذف شاذ سواء أضيف الاسم كما في هذا البيت أم لم يضاف ، وذهب الفراء إلى أن الاسم إذا أضيف كما في هذا البيت لم يكن بأس بأن تحذف تاء التأنيث ، ونظيره قوله تعالى ، ( إقام الصلاة ) .



المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسوراً العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاماً ، ومحدوف العين بعد نقل حركتها ، ومع ترك الفعل ، وذلك نحو ظَلَّ ، تقول : « ظَلَلْتُ ، وظَلَّيْتُ ، وظَلَّيْتُ » وكذلك في ظَلَّانَ ، قال الله سبحانه وتعالى : ( فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ هُونَ )<sup>(١)</sup>.

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان نحو يَقَرِّرْنَ ، وَيَقَرِّرنَ ، وَاقَرِّرْنَ ، وَاقَرِّرنَ . ولا يجوز في نحو ( قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ )<sup>(٢)</sup> ولا في نحو ( قَيِّظَلَّانَ رَوَّا كَيْدَ عَلَى ظَهْرِهِ )<sup>(٣)</sup> إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة ، وقرأ نافع وعاصم ( وَقَرَّنَ )<sup>(٤)</sup> بالفتح ، وهو قليل<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه مفتوح ، ولأن المشهور قَرَّرْتُ في المكان - بالفتح - أَقِرُّ - بالكسر - وأما عكسه ففي قَرَّرْتُ عيناً أَقِرُّ .

\*\*\*

### هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطاً :  
أحدها : أن يكونا في كلمة كشدَّ ومَلَّ وحبَّ ، أصلهن شَدَدَ بالفتح ،

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الشورى .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٥) وقيل : ورد الفعل بالكسر ، وقيل : هو أمر من الأجوف نظير خف ونم

فلا تعلق له بهذه المسألة .

ومِلَّالٌ بالكسر، وَحَيِّبٌ بالضم، فإن كانا في كلمتين مثل «جَعَلَ لَكَ» ، كان الإدغام جائزاً لا واجباً .

الثاني: أن لا يتصدر أولهما كما في دَدَنٍ .

الثالث: أن لا يتصل أولهما بمدغم كجُسَسٌ ، جمع جاسٍ .

الرابع: أن لا يكونا في وزن ملحق، سواء كان الملحق أحد المثلين كقَرَدَدٍ ومَهْدَدٍ، أو غيرهما كتهَيْلَلٍ، أو كليهما نحو أفعَلَسَسَ<sup>(١)</sup>، فإنها ملحقه بجمعفر، ودرج، واجر نجم .

الخامس والسادس والسابع والثامن: أن لا يكونا في اسم على فَعَلٍ بفتحتين كطَلَلٌ ومدَدٌ، أو فُعْلٌ بضميتين كذُلُّ وجُدُّ جمع جَدِيدٍ، أو فِعْلٍ بكسر أوله وفتح ثانيه كليمٍ وكِلَلٍ، أو فُعْلٍ بضم أوله وفتح ثانيه كدُرَرٍ وجُدَدٍ جمع جُدَّةٍ وهى الطريقة فى الجبل .

وفى هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام .

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو: اخْصُصْ أبى . واكْفُفِ الشَّرَّ، أصلهما: اخْصُصْ، واكْفُفْ - بسكون الآخر - ثم نقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحركت الفاء لالتقاء الساكنين، وأبى لا يكون المثلان ياءين لازماً تحريك ثانيهما نحو: حَيِّىَ، وَعَيِّىَ، ولا تاءين فى افتعل كاستَتَرَ واقتَتَلَ .

وفى هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك، قال تعالى: (وَيَحْيَىٰ مَن حَيٍّ عَن بَيْتِنَا)<sup>(٢)</sup> ويقرأ أيضاً (مَنْ حَى) ، وتقول: استَتَرَ واقتَتَلَ ،

(١) يريد أن الملحق حرفان أحدهما أحد المثلين والثانى غيرهما، وهو فى هذا المثال

النون وأحد السينين .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال .

وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت؛ فتقول في الماضي سَتَرَّ وَقَتَلَ ، وفي المضارع يَسْتَرُّ وَيَقْتُلُ ، بفتح أولهما ، وفي المصدر سَتَارًا وَقِتَالًا ، بكسر أولهما .

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أخر :

إحداهن : أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع ، نحو تَتَجَلَّى وَتَتَذَكَّرُ . وذكر الناظم في شرح الكافية ، وتبعه ابنه ، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزى رحمه الله تعالى في الوصل نحو ( وَلَا تَبَرَّجْنَ )<sup>(٢)</sup> و ( كُنْتُمْ تَمْنُونَ )<sup>(٣)</sup> فإن أردت التخفيف في الابتداء حذف إحدى التائين ، وهي الثانية ، لا الأولى خلافاً لهشام ، وذلك جائز في الوصل أيضاً ، قال الله تعالى ( نَارًا تَلَطَّى )<sup>(٤)</sup> ( وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ )<sup>(٥)</sup> .

وقد يحى هذا الحذف في النون ، ومنه على الأظهر قراءة ابن عاصم : ( وَكَذَلِكَ نُجَّى الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(٦)</sup> أصله نُجِّى - بفتح النون الثانية - وقيل : الأصل نُجِّى - بسكونها - فأدغمت كإجاصة وإجانة ، وإدغام النون في الحيم لا يكاد يعرف ، وقيل هو من نجا ينجو ، ثم ضعفت عينه وأسند الضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماض .

(١) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الليل .

(٥) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٦) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

الثانية والثالثة : أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما ، أو فعل أمر ، قال الله تعالى : ( وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ <sup>(١)</sup> فَيَقْرَأْ بِالْفِكَ وَهُوَ لُغَةٌ أَهْلَ الْحِجَازِ ، وَالْإِدْغَامُ وَهُوَ لُغَةٌ تَمِيمٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ) <sup>(٢)</sup> وقال الشاعر :

٥٨٢ - \* فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ مُنْمَرٍ \*

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٢) من الآية ١٩ من سورة لقمان

٥٨٢ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عبيد بن حصين الراعى ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا \*

اللغة : « غض الطرف » غض : فعل أمر ، ونقول : غض فلان بصره ، تريد طأطأه ونظر إلى الأرض ، أو أغمضه ، والطرف - بفتح الطاء وسكون الراء - البصر ، وهذه الجملة كناية عن نهيه عن مباراة الكرام ومحاربتهم فيما يعملون « نمير » بضم النون على زنة المصغر - قبيلة أبوهم نمير بن عامر ، ومنهم الراعى النميري الذي يهجو جرير بهذا البيت وفيهم يقول أيضا ( انظر الشاهد رقم ١٦٣ وشرحه ) :

يَأْيُّ بَلَاءَ يَا مُنْمَرُ بْنُ عَطِيَّةٍ - وَأَنْتُمْ خُلَيْي لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

المعنى : يقول مخاطبه : لا تتعد طورك - ولا تتجاوز قدرك ، وقف عند الحد الذي تؤهلك له صفات قومك ؛ فإنك من قبيلة وضعية ليس لها شرف فلم تبلغ أن تكون في مصاف الكرماء الأجداد .

الإعراب : « غض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لغض منصوب بالفتحة الظاهرة « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « من » حرف جر « نمير » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن « فلا » الفاء عاطفة ، لا : نافية « كعبا » مفعول به بلغت مقدم عليه « بلغت » بالغ : فعل =

والتزم الإدغام في هَمْ، لثقلها بالتركيب، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو رُدَّ وَشُدَّ من الضم اللاتباع؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين.

ويجب الفك في أفْعِلْ في التعجب، نحو أَشْدِدْ بِيْأَضٍ وَجُوهِ الْمُتَقِينَ؛ وأَجِيبْ إلى الله تعالى بالحسنين.

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل، نحو: جَلَلْتُ، و(قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ) <sup>(١)</sup>. (وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ) <sup>(٢)</sup>.

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً؛ نحو لَحِجَتْ عَيْنُهُ. وأل السقاء أو في ضرورة كقوله:

٥٨٣ — الحمدُ لله العليُّ الأجلُّ الواسِعُ الفضلِ الوهُوبِ المُجَزَّلِ

= ماض، وتاء المخاطب فاعله «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «كلاباً» معطوف على قوله «كعباً» منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «غض» حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها، فأما ضمها فعلى الإنباع لضممة العين قبلها، وأما فتحها فللقصد التخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث، وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأن الضاد الأولى سكنت للإدغام، ومن حق الثانية أن تسكن لأن فعل الأمر يبنى على السكون، فلما لم يمكن تسكين الضادين عمداً إلى تحريك ثانيتهما، وأجازوا في هذا الفعل وأمثاله أن يحرك بإحدى الحركات الثلاث، واسكل حركة منها وجه، وهو ما قدمنا ذكره.

(١) من الآية ٥٠ من سورة سبأ.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الإنسان.

٥٨٣ — هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم العجلي الراجز

=

المعروف.

= اللغة : « العلى » وصف من العلو ، ويراد به علو الشأن وسموه « الأجلل » أراد الأجل - بالإدغام - فك الإدغام حين اضطر لإقامة الوزن « الواسع الفضل » الكثير الإحسان « الوهوب » صيغة مبالغة من الهبة ، أى العظيم الهبات « المجزل » اسم فاعل من « أجزل العطاء » إذا جملة جزيلا : أى كثيراً .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العلى ، الأجلل » نعتان لاسم الجلالة « الواسع » نعت ثالث ، وهو مضاف و « الفضل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الوهوب » نعت رابع لاسم الجلالة « المجزل » نعت خامس له .

الشاهد فيه : قوله « الأجلل » حيث فك الإدغام ، وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أنى به على ما يقتضيه القياس لقال « الأجل » بتشديد اللام ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفا للقياس ،

والبيت مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام بسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة للشهور .

ولهذا البيت نظائر فيها فك الإدغام فيما يجب فيه الإدغام ؛ فمن ذلك قول قعنب بن أم صاحب وهو من شواهد سيبويه :

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَلِمُوا

فإن القياس « ضنوا » بالإدغام ، فأتى به على الوجه المخالف وهو الفك .

ومن ذلك قول أبى النجم العجلى أيضا من نفس الأرجوزة التى منها بيت الشاهد :

تَشْكُو النَّوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ مِنْ طُولِ إِمْلَالٍ وَظَهَرَ مُمْلَكٌ

فقوله « أظلل » وقوله « ممل » شاذان ، وقياسهما الإدغام ، والأظلل : باطن

خف البعير ، والممل : اسم المفعول من « أمله يمله إملا لا » أى أسأله .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين

## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام  
وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك » لتحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	باب النداء		الفصل الثاني
	وفيه فصول		في أقسام المنادى ، وأحكامه
٣ هـ	تعريف النداء	١٧ هـ	المنادى على أربعة أقسام :
٣ هـ	أفوال النجاة في العامل في الاسم المنادى		أحدها : ما يجب بناؤه على ما يرفع به ، وهو : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة
	الفصل الأول	١٨ هـ	الثاني : ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة أنواع : النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف
٤ هـ	بيان ما ينادى بكل حرف منها ، والاستشهاد لها ، وبيان اختلاف العلماء في بعض ذلك	٢١ هـ	ثالث : مما يعد من الشبيه بالمضاف الاسم النكرة الموصوف ، والوصف المقترن بمجمله
٧ هـ	قد يحذف المنادى ويبقى حرف النداء . وذلك بشرطين	٢٤ هـ	النوع الثالث من المنادى : ما يجوز ضمّه وقتحه ، وهو نوعان : العلم الموصوف بأبن بشروطه ، والمنادى المكرر المضاف
٩ هـ	تتمين « يا » في مواضع	٢٦ هـ	بحث في بيان وجوه الإعراب الجائزة في المنادى المكرر المضاف
١٠ هـ	يجوز حذف حرف النداء مع بقاء المنادى ، إلا في ثمان مسائل	٢٨ هـ	النوع الرابع من المنادى : ما يجوز ضمّه ونصبه ، وهو ما يضطر إلى تنوينه الشاعر ، والاستشهاد لكل من الوجهين
١١ هـ	نداء الضمير ، واختلاف النحاة في بعض أنواعه		
١٤ هـ	خلاف البصريين والكوفيين في نداء اسم الإشارة واسم الجنس لمعين ، هل يجوز حذف حرف النداء معهما ؟		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١	لا يجوز نداء ما فيه أل ، إلا في أربع صور . اسم الله تعالى ، والجل المحكية ، واسم الجنس المشبه به ، وفي ضرورة الشعر	٣٨	الرابع : ما فيه عشر لغات ، وهو الأب والأم
٣٣	أقسام تابع المنادى في أقسامه أربعة	٤٠	إذا كان المنادى مضافا إلى مضاف لياء المتكلم فالياء ثابتة لا غير إلا في « ابن أم » و « ابنة عم »
٣٤	الأول : ما يجب نصبه مراعاة للحل المنادى	باب ، في ذكر أسماء لازمت النداء	
٣٤	الثاني : ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى	٤٢	منها « قل » و « فلة » بمعنى رجل وامرأة
٣٤	هـ وجوه الإعراب في الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة	٤٥	ومنها « لؤمان » و « نومان » — ومنها ما كان على وزن فعل سبا للذكور ، والخلاف في كونه قياسيا — ومنها ما كان على وزن فعال سباللانات
٣٥	الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان	باب الاستغاثة	
٣٦	الرابع : ما يعطى تابعا ما يستحقه لو كان منادى مستقلا	٤٦	هـ تعريف الاستغاثة — يجب في الاستغاثة كون الحرف « يا » مذكورا
الفصل الرابع		— يغلب جر المستغاث بلام مفتوحة	
في المنادى المضاف لياء المتكلم		٤٧	مواضع تكسر فيها لام المستغاث — لام المستغاث له مكسورة دائما
٣٦	هو أربعة أقسام :	٤٨	إذا لم يبدأ للمستغاث باللام فالأكثر أن يختم بالالف ، وقد يخلو منهما
الأول : ما فيه لغة واحدة هي ثبوت الياء مفتوحة ، وهو المعلن		٥١	نداء المتعجب منه باب الندبة
٣٦	الثاني : ما فيه لفتان ثبوت الياء مفتوحة أو ساكنة ، وهو الوصف	٥٢	تعريف المندوب
٣٧	الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما ليس أبا ولا أما جماعدا النوعين	٥٢	حكم المندوب كحكم المنادى — يشترط في المندوب ألا يكون نكرة ولا مبهما



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٣	الغالب أن يَحْتَمِ المندوب بالألف	٧٢	باب المنصوب على الاختصاص
—	بيان ما يحذف لهذه الألف	٧٢ هـ	تعريف الاختصاص ، وبيان
٥٤	ندبة المضاف لياء المتكلم	الباعث عليه	
	باب الترخيم	٧٣	إذا كان الاختصاص بلفظ أيها
٥٥	هـ تعريف الترخيم ، وأنواعه	أو أيتها وجب ضمهما ووصفهما	
٥٥	ما يشترط في الاسم المراد ترخيمه	٧٣ هـ	مذاهب النحاة في هذا الموضوع
٥٦	أجاز السكوفيون ترخيم ذى الإضافة	٧٤ هـ	يفارق الاختصاص النداء في ستة
	يحذف عجز المضاف إليه	أحكام	
٥٧	رأى سيبويه في ترخيم المركب	— هـ	ويوافقه في ثلاثة أحكام
	الإسنادى	باب التحذير	
٥٨	يخم الاسم المختوم بناء التأنيث	٧٥ هـ	تعريف التحذير
	مطلقا	— هـ	للتحذير ثلاث طرق
٥٩	يشترط في ترخيم غير المختوم بالبناء أن	٧٦	حكم الاسم المحذر
	يكون علما زائدا على ثلاثة أحرف	٧٦ هـ	اختلاف النحاة في نحو «إياك
٥٩	هـ كثر الترخيم في ثلاثة أعلام	الأسد	
	والاستشهاد لها	٧٧	يُمْتَنَع أن تكون «إيا» في التحذير
٦٠ هـ	اختلاف النحاة في ترخيم اسم	للتكلم أو لغائب	
	الجنس	٧٧ هـ	التحذير بغير «إيا»
٦٢	المحذوف للتخيم إما حرف ، وإما	باب الإغراء	
	حرفان ، وإما كلمة ، وإما كلمة	٧٩ هـ	تعريف الإغراء
	وحرف	— هـ	حكم المعرى به
٦٥	لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر	٨٠ هـ	وجوه الإعراب الجائزة في قولهم
٦٦	يختص ما فيه تاء التأنيث في	« الصلاة جامعة »	
	الترخيم بأحكام	باب أسماء الأفعال	
٦٨	يجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة	٨١ هـ	بيان الحاجة إلى وضعها
	شروط	— هـ	ماندل عليه أسماء الأفعال
٧٠ هـ	هل يجوز ترخيم غير المنادى على	—	حقيقة اسم الفعل
	لغة من ينتظر المحذوف ؟		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٢	هل لها موضع من الإعراب أم لا ؟	٩٩	الحالة الثالثة : أن يكون التوكيد كثيرا ، وذلك بعد الطلب
—	هـ أينقاس باب نزال أم لا ؟	١٠٢	الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد لا النافية وما الزائدة
—	ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير وبمعنى غيره قليل	١٠٦	الخامسة : أن يكون أقل . وذلك بعد لم أو أداة جزم غير « إما »
٨٣	أمثلة له ، وشواهدا	١٠٩	حكم آخر العمل المؤكد
٨٥	اسم الفعل ضربان : ما وضع من أول الأمر كذلك ، ومنقول	١١٠	تختص النون الخفيفة بأربعة أحكام باب ما لا ينصرف
٨٦	عمل اسم الفعل	١١٤	مقى يمنع الاسم من الصرف ؟
٨٨	لا يجوز تقديم معموله عليه ، خلافا للسكسائي	—	هـ بيان وجه شبه الاسم بالفعل
٨٩	اسم الفعل ضربان نكرة ومعرفة باب أسماء الأصوات	١١٦	الذى لا ينصرف نوعان : ما يمنع صرفهعلة واحدة ، وما يمنع صرفه لعلتين
٩٠	اسم الصوت نوعان	١١٦	هـ السر فى قيام العلة الواحدة مقام علتين
٩٣	النوعان مبيان لشبههما بالحرف باب نونى التوكيد	١١٧	هـ خلاف العلماء فى « سر اويل » أمفرد هو أم جمع ؟
٩٤	لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة وخفيفة — هـ أما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عليه ا	١١٨	ما يمنع صرفه لعلتين نوعان — أحدهما : ما يمنع نكرة ومعرفة ، وهو ثلاثة أصناف
—	يؤكد بهما الأمر مطلقا ، ولا يؤكد بهما الماضى مطلقا	١٢٥	الثانى : ما يمنع معرفة ، وينصرف نكرة ، وهو سبعة أصناف
—	هـ السر فى ذلك	١٣٠	قف على لغات العرب فيما كان على وزن فعال علما لمؤنث
٩٥	لتوكيد المضارع خمس حالات — إحداها : أن يكون توكيده واجبا	١٣٢	قف على لغات العرب فى « أمس » مرادا به اليوم الذى قبل يومك
٩٦	الثانية : أن يكون توكيده قريبا من الواجب	( ٢٧ — أوضح المسالك ٤ )	
٩٨	هـ الاستشهاد لترك توكيد المضارع الواقع بعد « إما »		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٦	يصرف غير المنصرف لواحد من أربعة أسباب	١٣٧	اختلاف النحاة في منع الاسم المنصرف من الصرف
١٣٩	حكم الاسم المنقوض لمنع الصرف باب إعراب الفعل	١٤١	بيان أن الأصل في الاسم الإعراب، وعلّة ذلك واختلاف النحاة في الأصل في الفعل ، وأدلة كل فريق منهم
١٤٦	رافع المضارع أقوال النحاة في رافعه وأدلتهم	١٤٨	ناصبه أربعة
١٤٩	الأول « لن » هل تدل لن على تأييد النفي أو على تأكيد ؟	١٥٠	هل تأتي لن للدعاء ؟
١٥٠	الثنائي « كي » المصدرية	١٥٠	هل تأتي لن للدعاء ؟
١٥٥	اختلاف النحاة فيما ترد له كي متى تتعين كي مصدرية ؟ ومتى تتعين تعليلية او متى يجوز الأمران ؟	١٥٥	الناصب الثالث « أن »
١٥٦	بعض العرب يهمل أن حملا على ما تأتي أن مفسرة وزائدة ومخففة	١٥٧	وبيان موضع كل واجدة منها
١٦٢	الرابع من الواصب « إذن »	١٦٢	اختلاف النحاة في حقيقةها ، وفي عامل النصب مع وجودها ، وفي معناها وشروطها ، وفي جواز إهمالها مع استكمال شروطها
١٦٥	شروطها	١٦٥	اختلاف النحاة في حقيقةها ، وفي عامل النصب مع وجودها ، وفي معناها وشروطها ، وفي جواز إهمالها مع استكمال شروطها
١٧٠	ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في خمسة مواضع	١٧٠	ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في خمسة مواضع
١٧٤	الأول : بعد لام الجعود	١٧٤	الأول : بعد لام الجعود
١٧٥	اختلاف النحاة في عامل النصب مع وجود لام الجعود	١٧٥	اختلاف النحاة في عامل النصب مع وجود لام الجعود
١٧٦	الثاني : بعد أو التي بمعنى حق أو إلا	١٧٦	الثاني : بعد أو التي بمعنى حق أو إلا
١٧٧	السر في نصبهم المضارع بعد أو	١٧٧	السر في نصبهم المضارع بعد أو
١٧٨	الموضع الثالث : بعد حتى	١٧٨	الموضع الثالث : بعد حتى
١٧٩	هل ترد حتى في الاستعمال على أربعة أوجه	١٧٩	هل ترد حتى في الاستعمال على أربعة أوجه
١٨٧	خلاف النحاة في عامل النصب مع وجود حتى ، وأدلة كل فريق متى يرفع المضارع بعد حتى ؟	١٨٧	خلاف النحاة في عامل النصب مع وجود حتى ، وأدلة كل فريق متى يرفع المضارع بعد حتى ؟
١٨٧	الموضعان الرابع والخامس : بعد فاء السببية وواو المعية إذا سبق أحدهما نفي محض أو طلب محض	١٨٧	الموضعان الرابع والخامس : بعد فاء السببية وواو المعية إذا سبق أحدهما نفي محض أو طلب محض
١٨٧	هل معنى كون الفاء للسببية والواو للمعية ، واختلاف النحاة في عامل النصب مع وجودهما ، ودليل كل فريق	١٨٧	هل معنى كون الفاء للسببية والواو للمعية ، واختلاف النحاة في عامل النصب مع وجودهما ، ودليل كل فريق
١٨٧	اختلاف النحاة في الاستفهام التقريرى	١٨٧	اختلاف النحاة في الاستفهام التقريرى
١٨٧	يجزم المضارع غير المقترن بالفاء	١٨٧	يجزم المضارع غير المقترن بالفاء
١٨٧	مد الطلب بثلاثة شروط	١٨٧	مد الطلب بثلاثة شروط

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٩١	ينصب المضارع بأن مضمرة جوازا في خمسة مواضع	٢٠٤ هـ	اختلاف النحاة في جازم الشرط والجواب
—	الأول : بعد لام التعليل	٢٠٥	يكون الشرط والجواب مضارعين أو ماضيين أو مختلفين
—	لأن بعد اللام ثلاثة أحوال	٢٠٦	مقى يحسن رفع جواب الشرط
—	اختلاف النحاة في عامل النصب مع وجود لام التعليل	٢٠٩	ومقى يكون رفعه ضعيفا
١٩٢	والمواضع الأربعة الباقية : بعد أو ، والواو ، والفاء ، وثم ، العاطفات	٢١٢	مقى تغنى إذا الفجائية عن الفاء
١٩٦ هـ	إضمار أن بعد الفاء والواو قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا	٢١٣	وجوه الإعراب التي تجوز في الفعل المضارع المقترن بالفاء إذا وقع بعد جملة الشرط والجواب ، أو توسط بين الجملتين
١٩٧	لا تضمر أن في غير المواضع العشرة	٢١٤	يجوز حذف فصل الشرط بشرطين
—	هـ اختلاف النحاة في هذا الموضوع جوازم المضارع	٢١٦	يجوز حذف ما علم من جواب الشرط
١٩٨	جارم المضارع نوعان : جازم لفعل واحد ، و جازم لفعليين	٢١٧	المواضع التي يجب فيها حذف الجواب
—	جازم الفعل الواحد أربعة	٢١٨	إذا اجتمع شرط وقسم كفى فذكر جواب أحدهما
—	الأول : لا الطلبية ، نهي أو دعاء	٢١٩ هـ	اختلاف النحاة فيما إذا تقدم على الشرط والقسم مبتدأ ، أو ما أصله مبتدأ
—	جزمها لفعل التثنية	—	فصل في ( لو )
—	للفاعل نادر	٢٢١ هـ	تأني « لو » على سبعة أوجه
٢٠١	الثاني : اللام الطلبية أمرا أو دعاء	—	الأول : أن تكون مصدرية
—	الثالث والرابع : لم ، ولما	٢٢٤	الثاني : أن تكون شرطية مثل إن
—	يشتركان في ستة أشياء	٢٢٦ هـ	لو الشرطية على ضربين ، خلاف لابن الحاج وابن الناطم
٢٠٢	تنفرد لم بشيئين		
—	هـ السر في كل منهما		
—	تنفرد لما بشيئين أيضا		
٢٠٤	الجوازم التي تجزم فعلين		
—	هي أربعة أنواع		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام	٢٢٨	الثالث : لو الامتناعية
٢٣٨	شروط ما يحبر عنه	٢٢٩	تختص لو بجميع أنواعها بالفعل
٢٤٢	مق يبرز الضمير المرفوع في صلة	٢٣٠	قد يلى « لو » أن المؤكدة
	أل ؟ وهى يستتر ؟		ومعمولاها واختلاف النحاة في
	باب العدد		إعراب المصدر المنسبك منها
٢٤٢	ه معنى العدد لغة واصطلاحا	٢٣١	مق يكثر اقتران جواب لو باللام ؟
	— الواحد والاثنان يخالفان الثلاثة		ومق يقل ؟
	والعشرة في حكمين	٢٣٢	قد يكون جواب لو جملة اسمية
٢٤٣	ه السر في تأنيث الثلاثة إذا كان		فصل في ( أما )
	المعدود مذكرا ، وعكسه	٢٣٢	هى حرف شرط وتوكيد وتفصيل
	— ه الأصل ألا يجمع بين الواحد		— ه الدليل على أنها دالة على الشرط
	والاثنين ومعدودهما ، وما يستثنى	٢٣٣	الدليل على أنها تدل على التفصيل
	من هذا الأصل		— ه هل تتخلف دلالتها على التفصيل ؟
٢٤٤	ه للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة		— وجه دلالتها على التوكيد
	أحوال ، وحكمها في كل حال منها		— لابد من اقتران تالى تاليها بالفاء
٢٤٥	حكم يميز الثلاثة والعشرة	٢٣٤	مق تحذف هذه الفاء ا
	— ه حقيقة اسم الجنس الجمعى ،	٢٣٥	ه السر في وجوب الفصل بين
	وأنواعه		أما والفاء ،
٢٤٦	ه حقيقة اسم الجمع	٢٣٦	ه يفصل بين أما والفاء بواحد
٢٤٨	يعتبر التذكير والتأنيث بالنظر		من ستة أشياء
	لاسم الجنس واسم الجمع بحالهما ،		فصل في لولا ولوما
	وبالنظر إلى الجمع بمفرده	٢٣٦	لولا ولوما وجهان
	— ه أنواع اسم الجنس وحكم كل نوع		— ه اختلاف النحاة في إعراب الاسم
٢٤٩	ه اسم الجمع ، واختلاف النحاة		المرفوع بعد لولا
	في تفصيله ، وبيان اختيارنا	٢٣٧	الأول من وجهيهما : دلالتها
٢٥٠	لا يعتبر حال المفرد بلفظه		على الامتناع
٢٥٢	إذا كان المعدود صفة فالمعتبر حال		— والثانى : دلالتها على التخصيف
	الموصوف المنوى		

الموضوع	ص
٢٧٣ كأي	٢٥٢ الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وهي نوعان
— لغات العرب فيها	— الأول : الثلاثة والعشرة وما بينهما
— ه كأي توافق كم في خمسة أمور	— حق هذا النوع أن يضاف إلى جمع تكسير من أبنية جموع القلة
٢٧٤ ه وتخالفا في خمسة أمور أيضاً	— يضاف هذا النوع إلى المفرد في موضعين
٢٧٥ ه إذا وقعت كأي مبتدأ جاز الإخبار عنها بالجملة وبشبه الجملة	٢٥٣ ويضاف إلى جمع التصحيح في أربعة مواضع
— بقية مواقع كأي	٢٥٤ ويضاف إلى جمع الكثرة في موضعين
٢٧٧ كذا ، يكفي بها عن العدد قليله وكثيره	٢٥٥ النوع الثاني : المائة والألف ، وحق هذا النوع أن يضاف إلى المفرد ، وقد ورد إضافته إلى الجمع ، كما ورد نصب تمييزه
— ه توافق كذا كم في أربعة أمور	٢٥٦ العدد المركب (النيف مع العشرة) — تمييز العشرين وأخواته
— ه وتخالفا في أربعة أمور أيضاً	٢٥٨ إضافة العدد للمركب إلى مستحقه ولغات العرب فيه
٢٧٨ ه تفصيل مذهب الكوفيين في تمييز كذا ، وقول فقهاء الكوفة في الإقرارات موافقة لنحاتها الحكيمة	٢٦٠ صياغة فاعل من ألفاظ العدد كثمان وثلاث ، ووجوه استعماله
٢٧٩ ه معناها لغة واصطلاحاً	— ه بحث في أصل اشتقاقه كنايةات العدد
٢٨٠ ه الحكيمة بالاستقراء على ثلاثة أنواع	٢٦٤ هي ثلاثة : كم ، وكأين ، وكذا
٢٨١ ه الفرق بين من وأى في باب الحكيمة من خمسة أوجه ، وبيانها تفصيلاً	— كم نوعان : استفهامية ، وخبرية
التأنيث	٢٦٤ ه يتفق النوعان في تسعة أمور
٢٨٦ علامات التأنيث	٢٦٥ ه المواضع الإعرابية التي يقع فيها النوعان ، على وجه التفصيل
٢٨٦ أنشأ بعض الأسماء بدون علامة	٢٦٧ ه يفترق النوعان في ثمانية أمور
٢٨٧ لا تدخل تاء التأنيث في خمسة أوزان	
٢٨٨ المعاني التي ترد لها التاء ، غير التأنيث	
٢٨٩ المشهور من أوزان ألف التأنيث القصورة	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩١	المشهور من أوزان ألف التأنيث المدودة	٣٠٧	يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة ، والعكس
٢٩٢	المقصور والمدود	٣٠٨	أبنية جمع القلة أربعة
٢٩٤	ضابط المقصور قياسا وبعض أمثله	٣١٢	أبنية جمع الكثرة ثلاثة وعشرون التصغير
٢٩٥	ضابط المدود قياسا وبعض أمثله	٣٢٥	أبنية ثلاثة ، ووجه إحصاها
—	يحوز قصر المدود عند الضرورة باتفاق	—	ما يتوصل به إلى بناء فاعل وفعيل
٢٩٧	اختلف النحاة في جواز مد المقصور عند الضرورة	٣٢٦	يحوز أن تعوض عما حذف بياء ساكنة قبل آخر البنية
—	كيفية التثنية ، والجمع	—	لا يكسر ما قبل الآخر في أربع مسائل
٢٩٨	تثنية الصحيح وشبهه والنقص	٣٢٧	لا يحذف شيء في تصغير الاسم إذا كان واحدا من ثمانية أشياء
—	يسلم فيها المفرد	٣٢٨	مق تثبت ألف التأنيث في التصغير؟ ومق تحذف؟ ومق يحوز الأمران
٢٩٩	تثنية المعتل المقصور على نوعين	—	مق ترد ثاني المصغر إلى أصله ومق لا ترده؟
٣٠٠	تثنية المدود على أربعة أنواع	٣٢٩	إذا صغرت ما حذف أحد أصوله حق صار على حرفين رددت ما حذف منه
٣٠١	كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم	٣٢٩	كيف تصغر ما سميت به مما وضع على حرفين؟
٣٠٢	كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم	—	تصغير الترخيم
٣٠٣	مق تحرك عين المفرد عند جمعه جمع المؤنث السالم؟ وهم تحرك؟	—	إذا صغرت أحما ثلاثيا مؤنثا بغير تاء ألحقته في التصغير تاء التأنيث
٣٠٥	بمتنع التغيير في خمسة مواضع جمع التكسير	—	إذا لم يلبس
٣٠٧	حقيقته ، وأنواع التغير فيه عما في صيغة المفرد	٣٣٠	صغروا من غير الاسم المتمكن أربعة أنواع
—	عدد أبنية ، وانقسامه إلى جمع قلة وجمع كثرة وحد كل منهما		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥٦	موانعها ثمانية أيضا	النسب	
٣٥٧	الفرق بين تأثير المانع وتأثير السبب	٣٣١	ما تعمله في المنسوب إليه لأجل
٣٥٩	تعال الفتحة قبل واحد من أحرف	النسب	
ثلاثة		—	يُحذف لأجل إلحاق ياء النسب
التصريف		سنة أمور في آخر الاسم المنسوب	
٣٦٠	حده	إليه	
٣٦٠	ينقسم الاسم إلى مجرد ومزبد فيه	٣٣٤	ويُحذف لذلك ستة أشياء متصلة بالآخر
٣٦٠	أبنية الاسم الثلاثي المجرد	٣٣٦	كيفية النسب إلى الاسم الممدود
٣٦١	أبنية الاسم الرباعي المجرد	—	كيفية النسب إلى الاسم المركب
٣٦١	أبنية الاسم الخماسي المجرد	بأنواعه	
٣٦٢	ينقسم الفعل إلى مجرد ومزبد فيه	٣٣٧	النسب إلى ما حذفت لامه
٣٦٢	أوزان الفعل الثلاثي المجرد	٣٣٨	النسب إلى ما حذفت فاؤه أو عينه
٣٦٢	وزن الفعل الرباعي المجرد	—	النسب إلى ما وضع على حرفين
٣٦٣	كيفية الوزن (التثنية = الميزان	٣٣٩	النسب إلى الكلمة الدالة على
الصرفي)		معنى الجمع	
٣٦٣	ما تعرف به الأصول والزوائد	—	قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ
٣٦٥	مواضع زيادة الألف	الاسم على فعال أو فاعل أو فعل	
٣٦٥	مواضع زيادة الواو والياء	الوقف	
٣٦٥	مواضع زيادة الميم	٣٤٢	الوقف على الاسم المنون
٣٦٥	مواضع زيادة الهمةزة	—	الوقف على هاء الضمير
٣٦٥	مواضع زيادة النون	٣٤٤	الوقف على المنقوص
٣٦٦	مواضع زيادة التاء	٣٤٥	الوقف على المتحرك — غير تاء
٣٦٦	مواضع زيادة السين	التأنيث — له خمسة أوجه	
٣٦٦	مواضع زيادة الهاء واللام	٣٤٦	شروط الوقف بنقل الحركة خمسة
٣٦٧	زيادة همزة الوصل	٣٤٧	الوقف على تاء التأنيث
٣٦٧	ما تكون فيه من أنواع الكلمة	٣٤٩	لهاء السكت ثلاثة مواضع
٣٦٧	حركاتها	٣٥٢	قد يعطى الوصل حكم الوقف
٣٦٧	همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة	الإمالة	
الاستفهام		٣٥٤	أسبابها ثمانية



ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الإبدال		
٣٧٠	أحرف الإبدال الشائع لغير الإدغام تسعة	٣٩٩	تبدل تاء الافتعال طاء إذا كانت فاء الكلمة حرفاً من أحرف الإطباق ، وهي أربعة
٣٧٣	يبدل كل من الواو والياء همزة في أربع مسائل	٤٠٠	تبدل تاء الافتعال دالا إذا كانت فاء الكلمة حرفاً من ثلاثة أحرف
٣٧٨	تبدل الهمزة واوا أو ياء في باين	٤٠١	تبدل الواو ميما في كلمة فم
٣٧٨	أحدهما الجمع الذي على وزن مفاعل	٤٠١	وتبدل النون مما بشرطين
٣٨٣	وثانيهما باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة	٤٠٢	تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل
٣٨٥	تبدل الألف ياء في مسألتين		الحذف
٣٨٥	وتبدل الواو ياء في عشر مسائل	٤٠٦	حذف الحرف الزائد
٣٩٢	تبدل الألف واوا في مسألة واحدة	٤٠٦	حذف فاء الكلمة إذا كانت واوا ، ومواقعه
٣٩٢	وتبدل الياء واوا في أربع مسائل	٤٠٨	حذف عين الفعل الثلاثي المضعف
٣٩٤	تبدل كل من الواو والياء ألفاً بعشرة شروط		الإدغام
٣٩٦	تبدل كل من الواو والياء تاء إذا وقع فاء في صيغة الافتعال وما تصرف منها	٤٠٨	يجب الإدغام بأحد عشر شرطاً
		٤١٠	يجوز الإدغام والفك في ثلاث مسائل
		—	يجب فك الإدغام في مسألتين

تمت - بحمد الله تعالى وتوفيقه - فهرس الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام ، وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك » إلى تحقيق أوضح المسالك » وبذلك يتم ما أردنا من شرح الكتاب شرحاً وافياً مبسوطاً ، والله الحمد والمنة ، وصلاته وسلامه على أشرف أنبيائه ورسله ، وعلى آله وصحبه وأتباعه

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

# أوضح المسالك

إلى الفقهية أبو مالك



## فهرس الشواهد الواردة في كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام

### حرف الهجزة

رقم الشاهد	الشاهد
٣٩	أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى [ أبوه منذر ماء السماء ]
٩٦	من لد شولا فإلى إنلائها
١٣٦	وأعلم أن تسليما وتركنا
٢٥٤	لا أقعد الجبين عن الهيحاء
٣٠٨	ربما ضربة يسيف صقيل
٣٨٥	نعم الفتاة فتاة هند لو بذات
٤٠٧	فلا والله لا يلقي لما بي
٤٦٤	يا عز هذا شجر وماء
٥٢٦	إذا عاش الفقى مائتين عاما
٥٣٧	سيغنى الذى أغناك عفى
٥٥٣	ومهمه مغبرة أرجاؤه
	كأن لون أرضه سماؤه

### حرف الباء الموحدة

١	أقلى اللوم عاذل والعتابا
١٣	[ رب حى عرندس ذى طلال ]
١٥	على أحوذيين استقلت عشية
٧٣*	أم الحليس لعجوز شهر به
٧٥	[ أهابك إجلالا ، وما بك قدرة ]
	وقولى إن أصبت لقد أصابا
	لا يزالون ضارين القباب
	[ فما هى إلا لحمة وتغيب ]
	[ ترضى من اللحم بعظيم الرقة ] <sup>(١)</sup>
	على [ ولكن ملء عين حينها

(١) وانظره أيضاً فى باب إن وأخواتها .

رقم الشاهد	الشاهد
٨٩	بانت فؤادى ذات الخال سالبة
٩٢	[سراة بى أبى بكر تسامى]
١٠٢	وما الدهر إلا منجنونا بأهله
١١٢	وكن لى شفيعاً يوم لا ذو شفاعة
١١٥	[فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها]
١١٩	وقد جعلت قلوصل بى سهيل
١٢١	وأسقيه حتى كاد مما أبته
١٢٤	عسى المكرب الذى أمسيت فيه
١٢٦	كرب القلب من جواه يذوب
١٤٠	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
١٤٢	فمن يك أمسى بالمدينة رحله
١٥٠	[يسوقها أعيى هدار ييب
	* كأن ورديه رشاء خلب *
١٥٦	إن الشباب الذى مجد عواقبه
١٦١	هذا لعمركم الصغار بعينه
١٧٥	زعمتنى شيخاً ، ولست بشيخ
١٨٩	كذلك أدبت حتى صار من خلقى
١٩١	بأى كتاب أم بأية سنة
١٩٣	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه
١٩٩	وأنت أرانى الله أمتع عاصم
٢٠٨	نتج الربيع محاسنا
٢١٢	فلما تربى ولى لمة
٢٢٥	وقالت : متى يبخل عليك ويعتلل
٢٢٨	وإنما يرضى المنيب ربه
	[فالعيش إن حم لى عيش من العجب]
	على كان السومة العراب
	وما صاحب الحاجات إلا معذبا
	بغنى فتىلا عن سواد بن قارب (١)
	فإنك مما أحدثت بالمحرب
	من الأكوار مرتعها قريب
	تكلمنى أحجاره وملاعبه
	يكون وزاءه فرج قريب
	[حين قال الوشاة هند غضوب]
	فإن لنا الأم النجبية والأب
	فإنى وقيار بها لغريب (٢)
	إذا دعاها أقبلت لا تنقب
	فيه نلذ ولا لذات للشيب
	لا أم لى إن كان ذاك ولا أب
	إنما الشيخ من يدب ديبيا
	أنى وجدت ملاك الشيعة الأدب
	ترى حبه عارا طى وتحسب
	تقول هزير الريح مرت بأثاب
	وأراف مستكفى وأسمع واهب
	ألقهنها غر السحائب
	فإن الحوادث أودى بها
	يسؤك، وإن يكشف غرامك تدرب
	مادام معنيا بذكر قلبه

رقم الشاهد	الشاهد
٢٣٤	أثعلبة الفوارس أم رباحا
٢٣٦	لذن بهز الكف يعسل مته
٢٤٤	تعفك بالأرطى لها وأرادها
٢٤٨	على حين ألهى الناس جل أمورهم
٢٥٠	أعبدا حل في شعبي غريبا
٢٦٢	ومالى إلا آل أحد شيعة
٢٧٩	أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحته
٢٩١	خلى الدنانبات شمالا كئيبا
٢٩٣	ربه فتية دعوت إلى ما
٢٩٤	نخيرن من أزمان يوم حليمة
٢٩٦	لدوا للوت وابنوا للخراب
٣١٠	أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد
٣٤١	فلئن لقيتك خالين لتعلمن
٣٤٢	صرير غوان شاقهن وشقته
٣٥٩	ما إن رأينا للهوى من طب
٣٩١	نجوت وقد بل المرادى سيفه
٣٨٨	كأن صغرى وكبرى من فقاها
٤٠٢	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
٤٠٣	فإياك إياك المراء ؛ فإنه
٤٠٨	فأصبح لا يسألنه عن بما به
٤١٠	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا
٤١٥	كهم الرديف تحت العجاج
٤٤٨	بيكيك ناء بعيد الدار مغترب
٤٥٠	ألا يا قوم للعجب العجيب
	عدلت بهم طهية والحشابا
	فيه ، كما غسل الطريق الثعلب
	رجال فبزت نبلمهم وكليب
	فندلا زريق المال نذل الثعالب
	الؤما لا أبا لك واغترابا <sup>(١)</sup>
	ومالى إلا مذهب الحق مذهب
	والزم توقى خلط الجد باللعب
	وأم أوعال كها أو أقربا
	يورث الحمد دائما فأجابوا
	إلى اليوم ، قد جزين كل التجارب
	فكلكم يصير إلى ذهاب
	كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
	أى وأيك فارس الأحزاب
	لذن شب حق شاب سود الدوائب
	ولا عدمننا قهر وجد صب
	من ابن أبى شيخ الأباطح طالب
	حصباء در على أرض من الذهب
	يأليت عدة حول كله رجب
	إلى الشر دعاء ، وللشر جالب
	أصعد فى علو الهوى أم تصوبا
	أعيد كما بالله أن تحدثنا حربا
	جرى فى الأنابيب ثم اضطرب
	يا للكحول وللشبان للعجب
	وللفللات تعرض الأريب

(١) وانظره أيضاً فى باب النداء وفى باب التأنيث أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٥١	أبا عرو لا تبع فكل ابن حرة
٤٦٠	وا ، بأبي أنت وفوك الأشنب
٤٩٧	إذن والله نرهم بحرب
٥٠٦	لولا توقع معتر فأرضيه
٥١٩	ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا
٥٢٠	أخلى لو غير الحمام أصابكم
٥٢٢	فأما القتال لا قتال لديكم
٥٣٤	في ليلة من جمادى ذات أندية
٥٤١	يا عمرو يا ابن الأكرمين نسبا
٥٤٣	لكل دهر قد لبست أثوبا
٥٥٩	كأنه السيل إذا سلحبا
٥٦٠	عسى الله ينقذ عن بلاد ابن قادر
٥٧٨	وكأها تفاحة مطبوبة
٥٨٢	فلا كعبا بلغت ولا كلابا

## حرف التاء للثناة

٥١	[فإن الماء ماء أبي وجدى]	وبثرى ذو حفرت وذو طويت
٦٦	خبير بنو لوب ؛ فلاتك ملغيا	مقالة لحي إذا الطير مرت
١٦٨	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه	فيرأب ما أثأت يد الغفلات
١٧٢	قد كنت أحجو أبا عمرو أخا فقة	حق أملت بنا يوما ملسات
١٨٨	وما كنت أدرى قبل عزة ما البكى	ولا موجعات القلب حق تولت
١٩٦	علام تقول الرمح يثقل عاتقى	إذا انالم أظعن إذا الحيل كرت
٢٣١	ليت ، وهل ينفع شيئا ليت ؟	ليت شباباً بوع فاشتريت
٣١١	ربما أوفيت فى علم	ترفعن ثوبى شمالات
٣٤٠	كلا أخى وخليلى واجدى عضدا	فى النائبات وإمام الملسات
٤٣١	يا أبجر بن أبجر يا أننا	أنت الذى طلقت عام جعتا

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٧	كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته
٥٥٦	{ والله أنجأك بكفى مسلت من بعد ما وبعد ما وبعدت كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

## حرف الجيم

٣٢	فيالقي إذا ما كان ذاكم [ولجت وكنت أولهم ولوجا]
٢٨٧	شرين بماء البحر ثم ترفعت مقى لجج خضر لمن نثيج
٣٥٤	ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج
٤٢٦	{ ياليتنى علقت غير خارج قبل الصباح ذات خلق بارج * أم صبي قد حبا أو دارج *
٥٦٥	خالى عوف وأبو علع للطعان الضيف فى العشي

## حرف الحاء للمهملة

٤٥	نحن الذنون صبحوا الصباحا [نحن قتلنا الملك الجصباحا]
١٠٧	[من صد عن نيرانها] فأنا ابن قيس لأبراح
٢٠٤	ليك يزيد ضارع الحصومة ومغبط مما تطيح الطوايح
٣٩١	إذا سارت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح
٤٥٩	أخاك أخاك ؛ إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
٥٠١	يا ناق سبرى عنقا فسيحا إلى سليمان ففستريحا
٥٠٤	وقولى كلما جشأت وجاشت : مكانك محمدى أو تستريحي
٥٤٢	أخو ييضات رائج متأوب رفيق بمسح للنسكبين سبوح

## حرف الدال للمهملة

٤	[أريت إن جاءت به أملودا] أقائلن أحضروا الشهودا
١٢	دعاني من نجد ؛ فإن سنينه لعين بنا شيبا وشيننا مردا
٢٠	ألم يأتيك والأبناء تنهى بما لاقت لبون بنى زياد
٢٩	[لوجهك فى الإحسان بسط وبهجة] أنالهاه قفو أكرم والده



رقم الشاهد	الشاهد
٣٣	أرى ما ترين أو بخيلا مغلدا [
٣٧	قدنى من نصر الحبيبين قدى [
٣٨	نئت أخوالى بنى يزبد [
٧١	بنونا بنو أبنائنا [ وبناتنا
٨٤	وما كل من يبدى البشاشة كائنا
٨٧	[ ورج الفقى للخير ما إن رأيته [
٨٨	[ فنافذ هداجون حول بيوتهم [
٩٠	وبات وبات له ليلة
١١٤	[ دعانى أخى والحيل يبنى وبينه [
١٢٢	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
١٢٧	كادت النفس أن تفيض عليه
١٢٩	[ أموت أسمى يوم الرجام [ وإنى
١٣١	فإنك موشك ألا تراها
١٣٢	فقلت عساها نار كأس وعلها
١٣٨	قالت ألا ليما هذا الحمام لنا
١٤٧	شلت يمينك إن قتلت لمسلما
١٥٩	فقام يذود الناس عنها بسيفه
١٧١	دريت الوفى العهد يا عرو فاغتببط
١٧٧	ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا
١٨٠	إخلاك إن لم تغضض الطرف ذاهوى
٢٠١	ما للجمال مشيها وثيدا
٢٠٣	تجلدت حق قيل لم يعر قلبه
٢٢٩	لم يعن بالعلياء إلا سيدا
٢٤٥	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
	[ أرى ما ترين أو بخيلا مغلدا [
	[ ليس الإمام بالشحيح الممعد [
	[ ظلمنا علينا لهم فسد [ (١)
	بنوهن أبناء الرجال الأباعد [
	أخاك [ إذا لم تلفه لك منجدا [
	على السن خيرا لا يزال يزبد
	بما كان إياهم عطية عودا
	[ كليلة ذى العائر الأرمسد [
	فلما دعانى لم يجدنى بقعد
	[ إذا نحن جاوزنا حفير زياد [
	[ إذ غدا حشو ربطة وبرود [
	يقينا لرهن بالدى أنا كائد
	[ وتعدودون غاضرة العوادي [
	[ تشكى فآتى نحوها فأعودها [
	[ إلى حمامتنا أو نصفه فقد [
	حلت عليك عقوبة المتعمد
	وقال ألا لا من سبيل إلى هند
	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
	فعدت فيمن كان عنها معردا
	يسومك مالا يستطيع من الوجد
	أجندلا يحملن أم حديدا
	من الوجد شىء قلت بل أعظم الوجد
	ولا شنى دا القى إلا ذو هدى
	جهارا فكن فى الغيب أحفظ لود

رقم الشاهد	الشاهد
٢٥٨	لما حططت الرجل عنها واردا
٢٦٠	وبالصريمة منهم منزل خلق
٢٧٣	تسليت طراً عنكم بعد بينكم
٢٩٥	وملكت ما بين العراق ويثرب
٣٠٧	وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع
٢٧٥	أناني أنهم مزقون عرضي
٤٠٠	ورب أسيلة الخدين بكر
٤٠٤	لا لا أبوح بحب بثنة ؛ إنها
٤٣٥	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٤٣٦	فما كعب بن مامة وابن أروى
٤٤٢	يا بن أمي ويا شقيق نفسي
٤٤٧	يا لقوى ويا لأمثال قوى
٤٦٥	يادار مية بالعلياء فالسند
٤٧٢	ومن عضة ما يثبتن شكيرها
٤٧٧	وإياك والليتات لا تقرنها
٤٩٣	أن تقرأن على أسماء ويحكما
٥٣٨	وقد أعددت للعذال عندي
٥٤٦	وجدت إذا اصطلحوا خيرهم
٥٤٧	أبصارهن إلى الشبان مائلة
٥٦٣	وقفت فيها أصيلاً أسائلها
٥٨١	إن الخليط أجودوا البين فأنجروا
حرف الراء الهملة	
٢١	وما علينا إذا ما كنت جارتنا
٢٣	[بالباعث الوارث الأموات] قد ضمنت
٢٧	بلغت صنع امرئ بر إخاله
	[إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدراً]

(١) وانظر قافية الراء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨	لئن كان إياه لقد حال بعدنا
٣٦	في فتية جعلوا الصليب إلههم
٤٠	أقسم بالله أبو حفص عمر
٤١	وما اهتز عرش الله من أجل صالك
٤٧	فما آباؤنا بأمن منه
٤٨	أسرب القطا هل من يعير جناحه
٥٧	ما الله موليك فضل فاحمدنه به
٥٨	ما المستفز الهوى محمود عاقبة
٥٩	لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت
٦٢	[ولقد جنيتك أكرؤا وعساقلا]
٦٣	[رأيتك لما أن عرفت وجوهنا]
٦٨	[ألا ليت شعري هل إلى أم جعد
٨٢	[ألا يا اسلمى يادارمى على البلى]
٨٣	[بيذل وحلم ساد في قومه الفقى]
١٠٤	[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم]
١٠٩	[لحقى عليك اللهم من خائف]
١١٦	ولكن أجرا لو فعلت بهين
١١٨	فأبت إلى فهم ، وما كدت آثما
١٢٠	وقد جهلت إذا ما قتت يثقلنى
١٥٤	لولم تكن غطمان لا ذنوب لها
١٦٢	بأى بلاء يا نعيم بن عامر
١٦٥	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه
١٦٩	تعلم شفاء النفس قهر عدوها
١٧٦	وقد زعمت أنى تغيرت بعدها
١٧٨	وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة
	[عن العهد ، والإنسان قد يتغير]
	حاشاى ، إني مسلم معذور
	[مامسها من نقب ولا دبر] (١)
	سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو
	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
	[لعلى إلى من قد هويت أطير]
	[فما لدى غيره نفع ولا ضرر]
	ولو أتيح له صفو بلا كدر (٢)
	أبناء يعصر حين اضطرها القدر
	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
	صددت وطبت النفس بأفيس عن عمرو
	سبيل [فأما الصبر عنها فلا صبرا
	ولا زال منها لا يجزعائك القطر
	وكونك إياه عليك يسير
	إذ هم قريش ، وإذ مامثلهم بشر
	يغى جوارك حين لات مجير
	[وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر]
	[وكم مثلها فارقتها وهى تصفر]
	نوبى [فأنهض نهض الشارب السكر]
	إذا للام ذوو أحسابها عمرا
	وأتم ذنابى لا يدين ولا صدر
	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
	فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
	ومن ذا الذى يا عز لا يتغير
	عشية لا قينا جذام وحيرا

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٥	أبالأراجيز يابن اللؤم توعدى وفى الأراجيز خلت اللؤم والخورا
١٩٤	إذا قلت إني آثب أهل بلدة وضعت بها عنه الولة بالهجر
٢٠٥	غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخر
٢١٠	وأحقرهم وأهونهم عليهم وإن كانا له نسب وخير
٢١٩	جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر
٢٢٢	نبثتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب إلا الله بالنار
٢٥٣	وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض المصفور بالله القطر <sup>(١)</sup>
٢٥٥	من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر
٢٥٦	أفى الحق أنى معرم بك هائم وأنك لاخلى لدى ولا خر
٢٦٦	أبحنا جهم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير
٢٧٥	بنا عاذ عوف وهو بادى ذلة لديكم ، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
٢٨٠	اطلب ولا تضجر من مطلب فآقة الطالب أن يضجرا
٢٨٤	أقول لها حين جد الرحي ل : أبرحت ربا وأبرحت جارا
٢٨٦	أنفسا تطيب بفيل المنى وداعى النون ينادى جمارا
٣٠٠	لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجيج ومن دهر
٣٠٦	مازال منذ عقدت يدها إزاره فدما فأدرك حمسة الأشبار
٣١٢	ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار
٣٢٥	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا
٣٢٧	والذئب أخشاه إن مررت به وحدى ، وأخشى الرياح والمطرا
٣٣١	دعوت لما نابى مسورا فلي فلي يدى مسور
٣٤٦	ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خرا
٣٥١	أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
٢٧٣	ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر
٣٧٤	فتانان أمانهما فشيبة هلالا ، وأخرى متمها تشبه البدر <sup>(٢)</sup>
٣٧٧	ثم زادوا أنهم فى قومهم غفر ذنبهم غير غفر

(١) وانظره فى حروف الجر أيضا

(٢) وانظره أيضا فى فافية السين

رقم الشاهد	الشاهد
٣٨١	فذلك إن يلقى المنية يلقها حميدا، وإن يستغن يوما فأجدر
٣٨٤	نعم امراً هرم، لم تعر نائبة إلا وكان لمرتع لها وزرا
٣٩٢	ولست بالأكثر منهم حصي وإنما العزة للكأثر
٣٩٦	{ لا يبعدن قوى الدين هم } { النازلون بكل معترك } سم العداة وآفة الجور والطيبون معاهد الأزر
٤١٩	لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر
٤٢٢	يأيتها أمنا شالت نعماتها أيما إلى جنة أيما إلى نار
٤٢٣	إن ابن ورقاء لا نخشى بواده لسن وقائعه في الحرب تنتظر
٤٢٨	بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنبغى فوق ذلك مظهرا
٤٣٠	جملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقتت فيه بأمر الله يا عمرا (١)
٤٥٢	جاري لا تستشكري عذيري سيري وإشفاق على بعيري
٤٥٤	يا أسم صبرا على ما كان من حدث إن الحوادث ملقى ومنظر
٤٥٦	لنعم الفقى تعشو إلى ضوء ناره طربف بن مال ليلة الجوع والحصر
٤٥٨	خل الطريق لمن ينفى المنار به وبرز ببرزة حيث اضطررك القدر
٤٧٢	إذا مات منهم سيد سرق ابنه ومن عضة ما ينبئن شكيرها (٢)
٤٨١	{ ألم تروا إرمما وعادا } { ومردهر على وبار } أودى بها الليل والنهار فهلكت جهرة وبار
٤٨٧	طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور
٤٩٦	لا تتركى فيهم شطيرا إلى إذن أهلك أو أطيرا
٤٩٩	لأستسهلن الصعب أو أدرك المني فما انقادت الآمال إلا لصابر
٥٠٧	إني وقتلى سايكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
٥٠٨	لا أعرفن ربربا حورا مدا معها كأن أبكارها 'نعاج دوار
٥١٢	فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها
٥٢٤	فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

(١) وانظره أيضاً في باب التذبة

(٢) وانظر قافية الدال أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٩	كم عممة لك يا جرير وخالة
٥٣٠	اطرد اليأس بالرجا فكأى
٥٣٥	لا بد من صنعا وإن طال السفر
٥٣٩	بالله يا ظبيات القاع قلن لنا
٥٤٤	كانهم أسيف بيض يمانية
٥٤٥	ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ
٥٤٨	{ حفت بأطواد جبال وسمر فيها عيائل } أسود ونمر <sup>(١)</sup>
٥٥٢	لست بليلى ولكفى نهر
٥٥٤	تجاوزت هنداً زغبة عن قتاله
٥٥٥	أنا ابن ماوية إذ جسد النقر
٥٦٢	ألحق إن دار الرباب تباعدت
٥٦٦	حتى عظامي وأراه ثاغري
٥٧٥	فإن القوافي تتلجن موالجا
٥٧٥	تضايق عنها أن تولجها الإبر

## حرف السين المهملة

٣١	[ عدت قومي كعديد الطيس ]	إذ ذهب القوم الكرام ليسى
١٤٥	يا ليتنى وأنت يا ليس	في بلدة ليس بها أنيس
٢٣٧	آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله في القرية السوس
٢٤٠	فأين إلى أين النجاة يبعثني	أناك أناك اللاحقون احبس احبس
٢٦١	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس
٣٢٩	إذا شق برد شق بالبرد مثله	دواليك ، حتى كلنا غير لايس
٣٧٤	فتانان أما منهما فشيبة	هلالا ، وأخرى منهما تشبه الشمس <sup>(٢)</sup>
٤٥٣	يا مرو إن مطيق محبوسة	ترجو الحباء ، وربها لم يأس

(١) وانظره أيضا في باب الإبدال .

(٢) وانظره في قافيه الراء أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٨٣	لقد رأيت عجباً منذ أمس عجاظاً مثل السعالى خسا
٤٨٤	اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذى تضمن أمس
٤٨٥	اليوم أعلم ما يجىء به ومضى بفصل قضائه أمس
٤٩٠	كى لتقضى رقية ما وعدتى غير مختلس

## حرف الصاد المهملة

٥٧٤	فإن تتعدنى أتعدك بمثلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا
-----	-----------------------------------------------------

## حرف الضاد المعجمة

٨٥	قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض الجفن مغمض
٣٢٤	طول الليالى أسرع فى نقضى طوين طولى وطوين عرضى
٣٢٨	ضربا هـذاذيك وطعنأ وخضا يغمض إلى عاصى العروق النعضا

## حرف الطاء المهملة

٣٩٤	حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط
-----	------------------------------------------------------

## حرف الطاء المعجمة

٧٩	يدالك يد خيرا يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه
----	------------------------------------------

## حرف العين المهملة

٣٠	تمل الندامى ما عدانى ؛ فإننى بكل الذى يهوى نديمى موالع <sup>(١)</sup>
٦٤	خليلى ما واف بهمدى أتما [إذا لم تكونا لى على من أقاطع]
٦٩	فإن يك جثمانى بأرض سواكم [فإن فؤادى عندك الدهر أجمع]

(١) وانظره فى باب الاستثناء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٩٧	أبا خراشة أما أنت ذا نفر [فإن قومي لم تأكلهم الضبع]
١٢٣	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٢٨	[سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما] وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٥٧	تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد للنون تابع
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقع <sup>(١)</sup>
٢١٥	فبكي بناتي شجوهن وزوجي والظاعنون إلى ، ثم تصدعوا
٢٣٥	إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأ كف الأصابع
٢٤٢	بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم لمحو شعاعه
٢٤٩	فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع
٢٦٣	فإنهم يرجون منه شفاعاة إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٨٩	إذا أنت لم تنفع فضر ؛ فإنما يراد القتي کیا يضر وينفع
٢٩٠	قالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك کیا أن تفر وتخدعا
٣٣٣	إذا باهلى تحت حنظلية له ولد منها فذاك للذرع
٣٣٤	ونبتت ليلى أرسلت بشفاعاة إلى ، فهلا نفس ليلى شفيها
٣٣٥	على حين عانت المشيب على الصبي ققلت : ألما تصح والشيب وازع
٣٦٣	أودى بنى وأعقبني حسرة عند الرقاد ، وعبرة لا تقلع
٣٦٤	سبقوا هوى وأعقبوا لهوهم فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
٣٦٧	أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك للآلئة الرناعا
٣٩٩	وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم أعط شيئا ولم أمتع
٤١١	أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
٤١٧	ولست أبالي بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع
٤٢١	قوم إذا سمعوا الصرخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع
٤٤٣	... .. يا بنة عما لا تلوى واجهي

(١) وانظره أيضا في قافية القاف .

(٢) وانظره في نواصب المضارع أيضا .



رقم الشاهد	الشاهد
٤٤٦	أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع
٤٧٦	لاتهن الفقير عليك أن تركع يوما والدهر قد رفعه
٤٩٢	أردت لكما أن تطير بقربى فتركها شنا ببذاء بلقع
٥٢٨	توهمت آيات لها ففرقتها لسة أعوام ، وذا العام سابع
٥٣٢	أرى عليها وهى فرع أجمع وهى ثلاث أذرع وأصبع
٥٦٤	لما رأى ألا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطبع

## حرف الفاء

٦	خالط من سلمى خياشيم وفا	[ صهباء خرطوما عقارا قرقفا ]
٧٦	فقلت : حنان ، ما أتى بك ههنا ؟	[ أذو نسب أم أنت بالحى عارف ] ؟
١٠١	بى غدانة ما إن أنتم ذهب	[ ولا صريف ، ولكن أنتم الحزف ]
١٥	[ وقالوا تعرفها المنازل من مفى ]	وما كل من وافى مفى أنا عارف
١٣٩	إن الربيع الجود والحريف	يدا أبى العباس والصيوقا
٣٤٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
٣٥٧	تسقى امتياحا ندى المسواك ريقها	كما تضمن ماء المزنة الرصف
٤٧٥	من نثقفن منهم فليس بأيب	أبدأ ، وقتل بى قتيبة شافى
٥٠٥	ولبس عباءة وتقر عيفى	أحب إلى من لبس الشفوف
٥٦٧	تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة	نفى الدراهم تنقاد الصياريف

## حرف القاف

٥٢	[ جمعها من أينق موارق ]	ذوات ينهضن بغير سائق
٥٥	عدس مالعباد عليك إمارة	أمنت ، وهذا تحملين طليق <sup>(١)</sup>
١٢٥	يوشك من فر من منيته	فى بعض غراته يواقها

(١) وانظره فى باب الحال وفى باب أسماء الأصوات أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد
١٤٣	وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراتق <sup>(١)</sup>
٢٠٠	حذار فقد نبئت إنك للذي ستجزي بما تسعى فتسعد أو تنشقى
٢٤٧	تذر الجمجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق
٣١٨	أفنى تلادى وما جمعت من نسب قرع القواقيز أفواه الأباريق
٤١٤	وإنسان عفى يحسر المساء تارة فيبدو ، وتارات يحجم فيغرق
٥٠٣	ألم تسأل الربع القواء فينطلق وهل تحبزنك اليوم بيداء سملق ؟
٥١٨	ما كان ضرك لو مننت ، وربما من الفقى وهو اللغيظ المحنق
٥٧١	أداراً بحزوى هجت للعين عبرة فناء الهوى يرفض أو يترقرق

## حرف السكاف

٥	والله أسماك سماء مباركا ( آثرك الله به إشاركا )
١٧٤	فقلت : أجرني أبا مالك وإلا فهني امرأ هالكا
٢٣٢	حوكت على نيرين إذ تحاك تحتبط الشوك ولا تشاك
٣٢٦	وكنت إذ كنت إلهى وحدكا لم يك شيء يا إلهى قبلكا
٤٦٣	بأيها المائح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

## حرف اللام

٣	ما أنت بالحكم الترضى حكومته [ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل]
١٨	تنورتها من أذرعات وأهلها ييثرب ، أدنى دارها نظر على
١٩	رأيت الوليد بن يزيد مباركا [شديداً بأعباء الخلافة كاهله]
٢٤	[أنا الدائد الحامى الذمار] وإئما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
٤٣	أبى كليب إن عمى اللذا [قتلا الملوك وفكسكا الأغلالا]
٤٦	محا حبها حب الألى كن قبلها [وحلت مكانا لم يكن حل من قبل]

(١) وانظره أيضاً في قافية العين .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٩	ألا عم صباحا أيها الظلل البالى وهل يعمن من كان في العصر الخالى
٥٠	[إذا ما لقيت بنى مالك] فسلم على أيهم أفضل
٥٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول [أنحب فيقضى أم ضلال وباطل]
٧٢	فيارب هل إلا بك النصر يرنجى عليهم) وهل إلا عليك العول
٧٧	[يذيب الرعب منه كل غضب] فلولاً الغمد يمسكه اسلا
٨٠	فقلت : يمين الله أبرح قاعدا [ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالى]
٩١	أنت تكون ماجد نبيل [إذا تهب شمال بليل]
٩٥	لا يأمّن الدهر ذوبغى ولو ملكا [جنوده ضاق عنها السهل والجبل]
٩٨	أزمان قومي والجماعة كالذى [لزم الرحالة أن تميل مميلا]
١٠٠	[فلست بآتيه ولا أستطيعه] ولاك اسقى إن كان ماؤك ذا فضل
١١٠	لات هنا ذكرى جبيرة [أم من جاء منها بطائف الأهوال]
١١٣	وإن مدت الأبدى إلى الزأدم أكن بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل
١٣٠	أبنى إن أباك كارب يومه [فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل]
١٤١	وما قصرت بنى فى التسامى خوولة ولكن عمى الطيب الأصل والخال
١٤٨	بأنك ربيع وغيث مريع وأنت هناك تكون الثمالا
١٤٩	علموا أن يؤملون فإدوا قيل أن يسألوا بأعظم سؤل
١٦٠	وما هجرتك حتى قلت معلنة : لا ناقة لى فى هذا ولا جمل
١٦٦	ألا اضطبار لسمى أم لها جلد إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى
١٧٠	فقلت : تعلم أن للصيد غرة وإلا تضيعها فإنك قاتله
١٧٩	حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
١٨٢	أراهم رفقتى حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا
١٨٤	ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول
١٩٠	أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
٢٠٧	يلومونى فى اشتراء النخيل—ل أهلى فكلمهم يعذل <sup>(١)</sup>
٢١١	فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها
٢١٦	ولما أبى إلا جماحا فؤاده ولم يسئل عن ليلى بمال ولا أهل

(١) وانظروه فى قافية الميم أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٢١٨	وهل ينبت الخطى إلا وشيعه وتفرس إلا في منابتها النخل
٢٢٠	جزى ربه عفى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
٢٢١	ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم ولا جفا قط إلا جبا بطلا
٢٢٤	علقتها عرضا ، وعلقت رجلا غيرى ، وعلق أخرى غيرها الرجل
٢٢٦	فيالك من ذى حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله
٢٣٨	عهدت مفينا مغنيا من أجرته فلم أتخذ إلا فناءك موثلا
٢٣٩	فهيات هيات العقيق ومن به وهيات خل بالعقيق نواصله
٢٤٣	جنفوني ولم أجف الأخلاء ؛ إننى لغير جميل من خليلي مهمل
٢٥١	ما إن يمس الأرض إلا منسكب منه وحرف السافى ، طى المحمل
٢٥٢	فجئت وقد نصت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل
٢٥٧	فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكلوتين من الطحال
٢٦٤	مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله
٢٦٧	ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
٢٦٩	لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل
٢٧٢	يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر فى إيعادها الأملا ؟
٢٧٤	كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى
٢٧٨	خرجت بها أمشى تجر وراءنا على أثرنا ذيل مرط مرحل
٢٨٣	أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل
٢٩٢	فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حائلا
٣٩٧	ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن الأباهر والكلى
٣٠٥	غدت من عليه بعد ماتم ظموها نصل ، وعن قبض برزاء مجهل
٣١٣	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمام محول
٣١٤	وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى
٣١٦	رسم دار وقفت فى طلله كدت أفضى الحياة من جلله
٣١٧	فأنت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا ، إذا مانام ليل الهوجل
٣٢٠	لقد ظفر الزوار أافية العدى بما جاوز الآمال ملأسر والقتل
٣٢١	الود أنت المستحقة صفوه منى ، وإن لم أرج منك نوالا

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣٩	إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
٣٤٨	لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل على أينما تعدو المنية أول
٣٤٩	ولقد سددت عليك كل ثنية وأتيت نحو بني كليب من عل
٣٥٠	مكر مفر مقبل مدبر معا بجلود صخر حطه السيل من عل
٣٥٣	عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل
٣٥٥	فرشني بخير لا أكونن ومسحق كناحت يوما صخرة بسيل
٣٥٦	أنجب أيام والداه به إذ نجلاه ؛ قنعم ما تجلا
٣٥٨	كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل
٣٦٥	ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل
٣٧١	كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٣٧٢	أخا الحرب لباسا إليهما جلالهما وليس بولاج الخواف أعقلا
٣٨٢	أفيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتجولا
٣٨٣	قنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حساما مفردا من حمائل
٣٨٧	ألا حبذا عاذرى فى الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
٣٩٠	دنوت وقد خلناك كالبدرا أجلا فظل فؤادى فى هواك مضلا
٣٩١	تروحي أجدر أن تقبلى غدا بجنبى بارد ظليل
٣٩٥	بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال
٣٩٨	ويأوى إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
٤١٢	وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل
٤١٣	قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فومل
٤٢٤	كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل
٤٢٥	ورجا الأخطل من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له لينالا
٤٢٧	فما كان بين الخير لو جاء سالما أبو حجر إلا ليال قلائل
٤٤٤	تفضل منه إلى باللهوجل فى لجة أمسك فلاتا عن فل
٤٥٥	أناظم مهلا بعض هذا التدل وإن كنت قدأزمنت صرمى فأجلى
٤٦٢	فهيات هيات العقيق ومن به وهيات خل بالعقيق نواصله
٤٦٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى بصبح ، وما الإصباح منك بأمثل

رقم الشاهد	الشاهد
٤٦٧	يمينا لأبغض كل امرئ يزخرف قولاً ولا يفعل
٤٧١	قالت فطيمة : حل شعرك مدحه أبعد كندة تمدحن قبيلة
٤٧٩	ذريتي وعلمي بالأمور وشيخي فما طأرى يوماً عليك بأخيلا
٤٨٦	ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة فقالك : لك الوليات؛ إنك مرجلي
٤٩٥	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقبلها
٥٢١	ولو نعطي الخيار لما افترقنا واسكن لا خيار مع الليالي
٥٢٣	ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي
٥٣٣	إذا قلت مهلاً غارت العين بالبسكي غراء ، ومدتها مدامع نهل
٥٥١	وليس بذى رمح فيطعنني به وليس بذى سيف وليس بنبال
٥٥٧	يارب يوم لي لا أظله أرمض من تحت وأضحى من عله
٥٦١	ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة على حدنان الدهر مني ومن جل
٥٦٨	ويوم عقرت للعداري مطيقي فيا عجبا من كورها للتعامل
٥٦٩	غداؤه مستشزرات إلى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل
٥٧٠	تبين لي أن القهامة ذلة وأن أعزاء الرجال طيها
٥٨٣	الحمد لله العلى الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

## حرف الميم

٨	بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
٢٢	[وما أصحاب من قوم فأذكركم] إلا يزيدكم حبا إلى هم
٢٤	وإني على ليلي لزار ، وإني [على ذاك فيما يبقنا مستديعها]
٤٢	[ذم المنازل بعد منزلة اللوى] والعيش بعد أولئك الأيام
٤٤	ها اللتا لو ولدت تميم [لقل غفر لهم صميم]
٥٦	من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه [ولا يحمد عن سبيل الحمد والكرم]
٦١	[وإن لسانى شهدة يشتقي بها] وهو على من صبه الله علقم
٨٦	لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته [بادكار الموت والهرم]
٩٣	[فكيف إذا مررت بدار قوم] وجيران لنا كانوا كرام
٩٤	[حدثت على بطون ضنة كلها] إن ظالما أبداً وإن مظلوما
٩٩	إذا لم تك المرأة أبدت وسامة [فقد أبدت المرأة حبة منيغم]

رقم الشاهد	الشاهد
١٠٣	وما خذل قومي فأخضع للعدى [ولكن إذا أدعوهم فهم هم]
١١٧	[يقول إذا اقلوبى عليها وأقردت]: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
١٣٤	وكننت أرى زيدا كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللاهزم
١٥١	ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم <sup>(١)</sup>
١٥٣	لا يهولك اصطلاء لظى الحر ب؛ فمحذورها كأن قد ألما
١٦٣	فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم
١٦٧	ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وأذنت بمشيب بعده هرم
١٧٣	فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم
١٨١	ما خلتى زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حمة الألم
١٨٦	هما سيدانا يزعمان ، وإنما يسودانا إن أسرت غناهما
١٨٧	ولقد علمت لتأتين منيق إن المنايا لا تطيش سهامها
١٩٢	ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة الحب المكرم
١٩٧	أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ، أم تقول البعد محتموا
٢٠٧	يلومونى فى اشتراء النخيل أهلئ فكلمهم ألوم <sup>(٢)</sup>
٢٠٩	تولى قتال المارفين بنفسه وقد أسلماه مبعده وحميم
٢١٣	لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام
٢١٤	ما برئت من رية وفم فى حربنا إلا بنات العم
٢١٧	تزودت من ليلى بتسليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
٢٢٣	فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها
٢٢٧	يفضى حياء ويفضى من مهاجرة فما يسلكم إلا حين يبتسم <sup>(٣)</sup>
٢٣٠	ونبتت عبد الله بالجو أصبحت كراما موالها لثاما صميمها
٢٤١	قضى كل ذى دين فوفى غريمه وعزة مطول معنى غريمها
٢٧١	لا يركثن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
٢٨١	عهدتك ماتصبر وفيك شيبية فما لك بعد الشيب صبا متيا ؟
٢٨٢	علقها عرضا وأقتل قومها زعما ، لعمر أيبك ليس بمزعم

(١) وانظره فى نواصب المضارع أيضا

(٢) وانظره فى قافية اللام (٣) وانظره أيضا فى حروف الجر

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨٥	تخبره فلم يعدل سواه فنعيم المرء من رجل تهاجم <sup>(١)</sup>
٢٨٨	لعل الله يفضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
٣٠٣	بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم
٣٠٤	فلقد أراى للرماح دريثة من عن يمين تارة وأماي
٣٠٩	وننصر مولانا ، ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم
٣١٩	أبأنا بهم قتلى ، وما في دماهم شفاء ، وهن الشافيات الحوائم
٣٢٣	ليس الأخلاء بالمصنى مسامعهم إلى الوشاة وإن كانوا ذوى رحم
٣٣٢	ونظفهم حيث السكلى بعد ضربهم يبيض المواضى حيث لى الصائم
٣٢٦	لأجذب منهن قلبي تحلما على حين يستصين كل حلیم
٣٤٣	فريشى منكم وهواي معكم وإن كانت مودتكم للما
٣٤٥	فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحليم
٣٤٧	لعمن الإله تعلقة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام
٣٥٢	علقت آمالي فتمت النعم بمثل أو أنفع من وبل الديم
٣٦٠	فإن يكن النكاح أحل شيء فإن نكاحها مطر حرام
٣٦٣	كأن برزون أبا عصام زيد سحر ذق باللبام
٣٦٦	أظلم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم
٣٦٩	حق تهجر فى الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم
٣٧٦	الشامى عرضى ولم أشتهمها والناذرين إذا لم القهما دعى
٢٨٠	جزى الله عنى والجزاء بفضله ربعة خيرا ، ما أعف وأكرما
٣٨٦	حب بالزور الذى لا يرى منه إلا صفقة أو لمام
٣٩٨	لوقلت ما فى قومها لم تيشم يفضلهما فى حسب وميسم
٤٠٥	إن إن الكريم يحلم مالم يرين من أجاره قد ضيا
٤١٨	فقممت للطيف مرتعا فأرقى فقلت : أهى سرت أم عادى حلم
٤٢٠	وليت سليمى فى المنام ضجيعتى هنالك أم فى جنة أم جهنم
٤٣٣	إذا هملت عيتى لها قال صاحي : بمثلك هذا لوعة وضرام



رقم الشاهد	الشاهد
٤٣٧	سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
٤٣٩	"إني إذا ما حدث ألسا أقول : يا اللهم يا اللهما
٤٥٧	ألا أضحت جبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما
٤٦٨	يا صاح إما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الإخوان من شيمي
٤٦٩	هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في أيام ذي سلم
٤٧٠	فليتك يوم الملتقى تربني لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم
٤٧٣	فليلا به ما محمدك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنا
٤٧٤	يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخا على كرسيه معما
٤٨٢	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
٤٩٤	فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
٤٩٩	وكنك إذا غمرت قناة قوم كسرت كدوبها أو تستقيما
٥٠٠	لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار غياك - إذا فعلت - عظيم
٥٠٩	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا مادام فيها الجراضم
٥١٠	احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم
٥١١	وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا جرم
٥١٤	ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا سيلفي على طول السلامة نادما
٥١٥	ومن يقترب منا ويخضع نؤو، ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما
٥١٦	فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعمل مفركك الحسام
٥٢٥	ثلاث مئين للولك وفي بها ردائي . وجلت عن وجوه الأهاثم
٥٣١	أتوا ناري فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : هموا ظلاما
٥٣٦	فهم مثل الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم
٥٧٣	ألا طرقتنا مية بنة منذر فما أرق النيام إلا كلامها
٥٧٦	هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ، ويظلم أحيانا فيظلم
٥٧٧	يا هال ذات المنطق التمام وكفك الخضب البنام
٥٨٠	... .. فإنه أهل لأن يؤكرما

## الشاهد

## رقم الشاهد

## حرف النون

- ٢ قالت بنات العم : يا سلمى وإن كان فقيرا مقدما ؟ قالت : وإن [ طال ليلى وبنت كالحجون ] واعتزنى الحمويا بالماطرون
- ١٠ وكان لنا أبو حسن على أبا برآ ، ونحن له بنين [ وماذا تبتغى الشعراء منى ] وقد جاوزت حد الأربعين
- ١١ أعرف منها الجيد والعينانا [ ومنعرين أشبا طيانا ] وأنكرنا زعائف آخرين
- ١٤ عرفنا جعفرنا وبني أبيه [ لئن كان حبك لى كاذبا ] لقد كان حبيك حقا يقينا
- ١٦ أختى حسبتك إياه [ وقد ملئت ] أرجاء صدرك بالأضغان والإحن
- ٢٥ أيها السائل عنهم وعنى [ ألا إن قلبى لدى الظاعنين ] لست من قيس ولا قيس منى
- ٥٤ [ ومن حسد يحور على قوى ] حزين [ فمن ذا يعزى الحزينا ] وأى الدهر ذو لم يحسدونى
- ٦٥ أقاطن قوم سلمى أم نووا طعنا [ إن يظعنوا فمجب عيش من قطنا ] بكنه ذلك عدنان وقعطان
- ٦٧ قوى ذرا المجد بانوها [ وقد علمت ] ولما استقلت مطاياهن للظمن
- ٧٠ لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة [ عندى اصطبار ] وأما أنفى جزع
- ٧٤ [ تمنوا إلى الموت الذى يشعب الفقى ] وكل امرئ الموت يلتقيان
- ٧٨ صاح شمر ، ولا تزل ذاكر الملو ت [ فلسيانه ضلال مبين ]
- ٨١ إن هو مستوليا على أحد [ إلا على أضعف المجانين ]
- ١١١ [ ولى نفس تنازعنى إذا ما ] أقول لها : لعلى أو عسانى
- ١٣٣ [ قوائمه ما فارتككم قاليا لكم ] ولكننا يقضى فسوف يكون
- ١٣٧ خليلي هل طب ؟ فإنى وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنقان
- ١٤٤ أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
- ١٤٦ وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان
- ١٥٢ أشياء ما شئت ، حتى لا أزال لما لا أنت شائية من شأننا شانى
- ١٥٥ يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عرثهم شؤون
- ١٥٨ ( ٢٩ — اوضح المسالك ٤ )

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٣	تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني
١٩٥	أما الرحيل فدون بعد غد ثمق تقول الدار تجمعنا
١٩٨	أجهالا تقول بفي لأوى لعمر أليك أم متجاهلينا؟
٢٥٩	إذا ما لغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
٢٦٥	ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا
٢٧٠	نجيت يارب نوحا واستجبت له في فلك ما خرفي اليم مشحونا
٢٩٩	لاه ابن عمك ، لا أفضلت في حسب عني ، ولا أنت ديانى فتخزوني
٣٠١	قما نيك من ذكرى حبيب وعرفان وربع غفت آياته منذ أزمان
٣٠٢	ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلد له أبوان
٣١٨	يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباحدة منكم وحرمانا
٣٢٢	إن يغنيا عني المستوطنا عدن فإني لست يوما عنهما بغن
٣٣٠	[إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون]
	* لقلت لبيه لمن يدعوني *
٣٣٧	[تذكر ما تذكر من سليمى] على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٣٩٣	ولقد أمر على اللثيم يسبنى فضيت ثمت قلت لا يعننى
٤٠١	فذاك حى خولان جميعهم وهمدان
٤٠٦	حق تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى ، كيف يلتقيان؟
٤٤٠	عباس يا الملك المتوج ، والذي عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	ولست برجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لوانى
٤٤٥	درس المنا بمتالع فأبان فتقدمت بالحبس فالسوبان
٤٤٩	يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا مقى أضع العمامة تعرفونى
٥٠٢	قللت : ادعى وأدعو ؛ إن أندى لصوت أن ينادى داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان

رقم الشاهد	الشاهد
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤيا محافرها كأشربة الإضينا
٥٥٠	ألا ياديبار الحى بالسبعان أمل عليها بالبي الملوان <sup>(١)</sup>
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال أنك سيد مغيون

حرف الهاء

٩	إن أباه وأبا أباه [قد بلغا في المجد غايتها]
٢٥٨	علقتما تبنا وماء بارداً حق شئت هالة عينها <sup>(٢)</sup>
٢٧٧	عهدت سعاد ذات هوى معى فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
٣١٥	... .. بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقى الصعيقة كى يخلف رحله والزاد ، حق نعله ألقاها
٤٦١	واها لسلى ثم واها واها هى للقى لو أننا نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا القلام فما إن يقال له من هو

حرف الياء

٦٧	[فأما كرام موسرون لقيتهم] فحسبي من ذو عندهم ما كافاني <sup>(٣)</sup>
١٠٦	[بأهبة حزم لى ، وإن كنت آمنا] فما كل حين من توالى مواليا
١٠٨	تمز فلا شئ على الأرض باقيا ولا وزر مما قصى الله واقيا
١٣٥	أو تحلى بربك العلى أنى أبو ذبالك الصبي
٢٠٢	فإن كان لا يرضيك حق تردنى إلى قطرى لا إخالك راضيا
٢٠٦	أليتنا عينك عند القدا أولى فأولى لك ذا واقيه
٢٣٣	وقالة خولان فانسكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(١) وانظره أيضا فى إبدال الواو من أختيها الألف والياء .

(٢) وانظره أيضا فى قافية الدال

(٣) وانظره أيضا فى باب الموصول

رقم الشاهد	الشاهد
٢٤٦	وقد يجمع الله الشيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا
٢٧٦	على إذا ما جئت ليلي بخفية زيارة بيت الله رجلا حافيا
٣٣٨	كلانا غي عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا
٣٧٨	فهي تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صيدا
١٧٩	عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
٤٣٢	رضيت بك اللهم ربا ؟ فلن أرى أدين إلها غيرك الله ثانيا
٤٣٤	فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندماى من نجران أن لا تلاقيا
٤٧٨	كأن العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
٤٨٨	قد عجبت منى ومن يعيليا لما رأنى خلقا مقلوليا
٤٨٩	فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
٥١٧	لئن كان ما حدثه اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا
٥٧٢	لقد علمت عرسى مليكة أنى أنا الليث معديا على وعاديا

قد تمت فهرس الشواهد الواردة في كتاب « أوضح المسالك »  
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على أشرف المرسلين  
وأكرمهم على ربه ، وعلى آله وصحبه

## تنويه

الحمد لله حق تحمده ، وصلاته وسلامه على نبيهه وعبيده ، وعلى آله وصحبه وجنوده .

وبعد ؛ فإنني نَبَّهْتُ منذ أُخْرِجْتُ لِقُرَّاء العربية شرحي على كتاب « أوضيح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » أحد مصنفات نحويِّ عصره ( القرن الثامن الهجري ) ابن هشام الأنصاري ، رحمه الله وتتمَّدهُ بفضلِهِ وإحسانِهِ ، وجزاه أحسن ما يجزى عباده الصالحين ، على أن لي على هذا الكتاب ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز ، وهو أول ما رآه أهل العربية من شروحي لهذا الكتاب ، وثانيها شرح وسيط ، وقد أُعيدَ طبعه مراراً ، وثالثها شرح مبسوط كان إلى اليوم محتجزاً بين أوراق الخاصة ، وسألتُ الله جلَّت قدرته أن يُعينَ على إخراجه للناس ، لأنني جدُّ حريصٍ على أن يعرف أبناؤنا من قُرَّاء هذا الكتاب مقدار ما ذخَّره لهم فيه مؤلفه من دقيق الإشارات إلى مذاهب النحاة وتعليلاتهم وأدبائهم في عبارة موجزة ولكنها سَهْلَةٌ المأخذ قريبة المتناول .

وإن إخواني من رجالات العُرُوبة في مشارق الأقطار العربية ومغارها - منذ قرأوا ذلك - ما زالوا يُليحُون عليَّ في أن أُخرج هذا الشرح ، بالكتابة أحياناً ، وبالمُشافهة أحياناً أخرى ، ولم تكن ظروف الناشرين تُعين على تلبية هذه العُطْلِيَّة التي أنا حريصٌ عليها ، ذلك أن هؤلاء الناشرين لا يُدركون من صناعتهم إلا رَوَاج الكتاب وما يعود عليهم منه ، فأما مُقَابَلَةُ جَمَلِ الإقبالِ عليه وإيثاره على غيره من جنسه والإشادة بما بُذِلَ فيه من جَهدٍ فذلك أمر لا يعنيه من قليل ولا كثير ، وحسبي الله ونعم الوكيل .

وقد برقت لي فرصة تدفع إلى القيام على إخراج هذا الشرح الذي طال  
تحيسه ، فاهتملتها ، وأسرعت إلى اغتنامها ، ويعلم الله تعالى أنني أردت بهذا  
أن أقوم بشكر هؤلاء العلماء الأعلام على ما بذلوا لي من لسان الصدق كفاء  
ما قدّمت ، ومن جميل التحضيض على إبراز محاسن ما ترك لنا سلفنا الصالح  
من ذخائر لو كان بعضها لأمة غير أمتنا العربية لما وسعها الدنيا فخراً  
واعتلاء على الناس .

ولم أنشر في هذه المرة كل ما كتبتة قديماً من الشرح الذي اعتبرت  
المبسوط ، ولكنني اكتفيت بتكميل المباحث التي قد أجهلها المؤلف ، وبإثارة  
مباحث أخرى أغفلها بته ، وبضم كثير من الشواهد إلى آلافها التي ذكرها ،  
وبتفصيل أدلة أهل هذه الصناعة رجوعاً إلى أوثق مراجعها ، وخشيت -  
إن زدت على ذلك - أن أكون سبباً في إملال القاري ، وإني أعطى إخواني  
هؤلاء عهداً بأنه إن كان في الأجل بقية فسأعود إلى ما بقي من مكنونات ذلك  
الشرح بالتهذيب والتيسير ثم أظهره لهم على ما يحبون ، وبحسبهم اليوم  
أن أكون قد أخرجت هذا القدر الوافي من الشرح الكبير ، وهو في تقديري  
يبلغ ضعف الشرح الوسيط الذي تكرر ظهوره لهم من قبل ، والله المسؤول أن يجزيهم  
عني بمقدار ما حمّونني من فضل التنويه والتقدير ، والحمد لله رب العالمين  
حمد الشاكرين م

محمد بن عبد الله بن محمد